

كتاب  
مسائل الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله  
١٦٤ - ٢٤١ هـ

رواية ابنه عبد الله رحمته الله  
٢١٣ - ٢٩٠ هـ





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب أعن وأتمم يا كريم

## [ كتاب الطهارة ] (١)

### باب الماء المتغير بالنجاسة

١ - سألت أبا عن رجل حفر بئرا في دار ، وبين البئر وبين خندق في حوب (٢) السجن مقدار خمسة عشر ذراعاً ، فخرج الماء متغير اللون . ماترى فيه ؟ قال : إن كان طيب الريح ، وإن لم يكن طيب الريح فالطعم ، فقال : إن كان تغير الماء من نجاسة السجن فلا يقرب هذا الماء ، تعطل البئر وإن كان هذا الماء إذا نزح عاد إلى ما لا يكون فيه تغير من لون ولا ريح ولا طعم فأرجو أن لا يكون به بأس (٣) .

---

(١) أضفناه لأن غالبية كتب المسائل الأخرى ذكرته في بدايتها ، وكذلك هو المتبع في كتب الفقه .

(٢) في المطبوع : ( قرب ) وقال في الهامش : في الأصل صوب ، أو حوب ص ٣ والصواب ما في الأصل ، لأن كلمة حوب تتناسب مع ما قبلها وما بعدها ، بدليل ما قال الفيروزابادى : الحوب : وسط الدار . القاموس ١ / ٥٨ .

(٣) العبرة في نجاسة الماء تغير أحد أوصافه الثلاثة - اللون ، الريح ، الطعم - ولا تضره النجاسة الملاصقة للبئر إذا لم يتغير أحد أوصافه . وإليه أشار الكوسج في روايته : قلت : كم يجعل بين البالوعة والبئر ؟ قال : ما لم يغير طعمه أو ريحه فلا بأس ( المسائل ٣ / أ الظاهرية ، ١ / ٨ المصرية ) .

٢ - قرأت على أبى قال : وإذا تغير ريح الماء من الشيء وقع فيه  
- من الميتة أو طير وقع فيه فمات - فلا يعجنى (١) أن يتوضأ منه .

قال ابن المنذر في ذكر البئر تكون إلى جنبها بالوعة : فإن تغير الماء ببعض ما ذكرناه  
( أى الأوصاف الثلاثة ) فسد ، وإلا فالماء على طهارته ، وهذا مذهب الثورى وابن  
المبارك وأحمد وإسحاق . اختلاف العلماء ١٦ / ب .

وابن قدامة يقول : أما تباعد الأقطار وتقاربها ، فلا عبرة بها ، إنما العبرة بكون غير  
التغير قليلا أو كثيرا فلا يمتنع الحكم بطهارة الملاصق للنجاسة . المغنى ١ / ٢٤ ، انظر  
أيضا : الشرح الكبير ١ / ٢٧ .

فإذا شك في وصولها إلى الماء فهو على أصله في الطهارة ، لأن الأصل الطهارة ،  
فلا تزول بالشك . المغنى ١ / ٣١ .

قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت الماء  
طعما ، أو لونا ، أو ريحا ، أنه نجس مادام كذلك . الإجماع ٣٣ . قال البهاء المقدسى :  
وهذا أمر مجمع عليه . شرح العمدة ٢٣ .

وقوله : لا بأس أو أرجو أن لا بأس للإباحة . الإنصاف ١٢ / ٢٤٩ .

(١) في كلمة « فلا يعجنى » عند الإمام المنقول فيها عنه وجهان : أحدهما :  
للتنزيه ، والثاني : للتحريم وهو اختيار الخلال ، وصاحبه ، وابن حامد . والأولى النظر  
إلى القرائن . الإنصاف ١٢ / ٢٤٨ ( وهو هنا للتحريم ) . قال حرب بن إسماعيل : سئل  
أحمد عن الماء إذا تغير طعمه أو ريحه ؟ قال : فلا يتوضأ به ولا يشرب - وليس فيه  
حديث - ولكن الله تعالى حرم الميتة ، فإذا صارت الميتة في الماء فتغير طعمه أو ريحه ،  
فذلك طعم الميتة وريحها فلا يحل له ، وذلك أمر ظاهر .

وقال الخلال : إنما قال أحمد : ليس فيه حديث ، لأن هذا الحديث ( الماء طهور  
لا ينجسه شيء إلا ما غلب .... الحديث ) يرويه سليمان بن عمر ، ورشدين بن سعد  
وكلاهما ضعيف . المغنى ١ / ٢٠ .

وأجاب في رواية أبى داود عن فأرة وقعت في بئر فيها عشر قرب . قال : إذا لم  
يتغير طعمه ولا ريحه فلا بأس . المسائل ٣ باب ما لا ينجس من الماء .

وقال ابن تيمية بعدما ذكر نحو ما ذكرنا من رواية حرب : فإذا ظهر في الماء طعم  
الدم ، أو الميتة ، أو لحم الخنزير كان المستعمل لذلك مستعملا لهذه الخبائث ، ولو كان  
القياس عنده ( أى أحمد ) التحريم مطلقا لم يخص صورة التحريم باستعمال النجاسة ،  
وفي الجملة فهذا القول ( أن لا ينجس الماء حتى يتغير ) هو الصواب . الفتاوى ٢١ /

٣ - قلت : وإن وقع صرصر (١) في ماء وأخرج وهو حي ؟  
قال : إن كان قليلا فلا يعجبني ، وإن كان مما يأوى الكنف والبلايع  
فلا يعجبني أن يتوضأ منه (٢) .

قال : وأما السمك إذا غير الماء فأرجو ألا يكون به بأس (٣) .

٤ - قلت : الضفدع (٤) والسلمحفة (٥) ؟ قال : ما اجتريء

(١) قال ابن منظور : الصرصر : دويبة صغيرة تحت الأرض ، تصر أيام الربيع ، وهو المعروف لنا بالصرصار ، بدليل أن الدميري ذكر عند كلمة الصرصر : ويقال له الصرصر أيضا ، حيوان فيه شبه من الجراد قفاز يصيح صياحا رقيقا ، وأكثر صياحه بالليل ولذلك سمي صرار الليل ، وهو نوع من نبات الوردان عرى عن الأجنحة . لسان العرب ٦ / ١٢٥ ، حياة الحيوان ٢ / ٦٣ .

(٢) ذكر ابن قدامة : ما يتولد من النجاسات كدود الحش ، وصرصره فهو نجس حيا وميتا ، لأنه يتولد من النجاسة ، قال أحمد في رواية المروزي : صراصر الكنف والبالوعة إذا وقع في الإناء أو الجُب ، صب ، وصراصر البئر ليست بقذرة ، ولا تأكل العذرة . المغنى ١ / ٣٤ .

(٣) نقل ابن قدامة هذه الرواية في المغنى ١ / ٣٣ . وأيضا قال : السمك ، وسائر حيوان البحر الذي لا يعيش إلا في الماء فهو طاهر حيا وميتا .. فإن غير الماء لم يمنع . المغنى ١ / ٣٤ .

(٤) قال الدميري : الضفدع - بكسر الضاد وسكون الفاء والعين المهملة بينهما دال مهملة مثال الخنصر - واحد الضفادع ، والأنثى ضفدعة ، قال ابن الصلاح : الأشهر فيه من حيث اللغة كسر الدال وفتحها في السنة العامة . حياة الحيوان ٢ / ٨٤ - ٨٥ .

(٥) قال الجوهري : السِّلْحَفَة - بفتح اللام - واحدة السلاحف . وقال ابن منظور : الذكر من السلاحف : الغيلم ، والأنثى في لغة بني أسد : سلحفأة وهو من دواب الماء ، وذكر الفيروزآبادي أيضا : - بكسر السين وفتح اللام - . الصحاح ٤ / ١٣٧٧ ، لسان العرب ١١ / ٦٢ ، القاموس ٣ / ١٥٤ ، انظر أيضا : حياة الحيوان ٢ / ٢٤ - ٢٥ .

عليه (١) ولا بأس بأكل السلحفاة (٢) .

٥ - سألت أئى : كم أقرب ما يكون بين بئر (٣) الماء والمخرج ؟

٣ قال : ما لم يكن / له ريح ولم يغير طمعه (٤) .

٦ - سمعت أئى سئل عن : البئر يقع فيه الطير والعصفور ونحو

(١) قال الكوسج : سئل أحمد عن بئر مات فيها ضفدع ، فغير ريح الماء ؟ قال : فما بقى ؟ قال : إنهم يقولون : إن الضفدع من دواب الماء . قال أحمد : لا ، قد فسد الماء . المسائل ٢١ / أ ( ظاهرة ) .

قال الشريف أبو جعفر : ما يعيش فى الماء إذا لم يكن مأكولا - كالضفدع والتمساح - فإنه ينجسه بموته فيه . رؤوس المسائل ٣٠ .

وقال ابن قدامة : ما لا تباح ميتته كحيوان البر المأكول ، وغيره كحيوان البحر الذى يعيش فى البر كالضفدع والتمساح وشبههما ، فكل ذلك ينجس بالموت فينجس الماء القليل إذا مات فيه ، والكثير إذا غيره . المغنى ١ / ٣٤ .

أما أكل الضفدع فقد قال المرداوى : محرمة بلا خلاف أعلمه ، نص عليه الإمام أحمد . الإنصاف ١٠ / ٣٦٥ ، وانظر أيضا : المغنى ٩ / ٤٢٥ ، والمقنع ٤ / ١٦٧ ، والمحرم ٢ / ١٨٩ ، والمبدع ٩ / ٢٠١ .

(٢) قال ابن قدامة : فى ذكر ما هو مباح : وجميع حيوان البحر إلا الضفدع والحية والتمساح . المقنع ٤ / ١٦٧ .

قال المرداوى : ما عدا هذه الثلاثة فمباح على الصحيح من المذهب . الإنصاف ١٠ / ٣٦٦ .

وقال فى كتاب الذكاة : إن كان مأواه البحر ويعيش فى البر - ككلب الماء وطيره والسلحفاة ونحو ذلك - فهذا أيضا لا يباح المقدور عليه منه إلا بالتذكية ، وهذا المذهب مطلقا ، إلا ما استثنى ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم ، والرواية الثانية : تحل ميتة كل بحرى . الإنصاف ١٠ / ٣٨٤ .

(٣) بئر سقطت من المطبوع ، وهى مثبتة على هامش الأصل والسياق يؤيد أنها من الأصل .

(٤) راجع المسألة ( ١ ) .

هذا أو ما أشبهه ؟ فيقول : لا بأس به ما لم تغير ريح أو طعم ، قال :  
إلا أن يكون بول (١) أو عذرة (٢) رطبة (٣) فأعجب إلى (٤) أن ينزح  
ماؤها كله (٥) .

(١) المراد به بول الإنسان ، وذلك بقرينة ذكر العذرة فإنها خاصة بالآدمي ، وهو  
المذهب ، وقطع به الجمهور مصرحين به . الإنصاف ١ / ٦٠ .

(٢) قال الجوهري : العذرة : فناء الدار سميت بذلك لأن العذرة كانت تلقى في  
الأفنية . الصحاح ٢ / ٧٣٨ . وقال ابن منظور : العذرة : الغائط الذي هو السلاح ، قال  
أبو عبيد : وإنما سميت عذرات الناس بهذا ، لأنها كانت تلقى بالأفنية فكنى عنها باسم  
الفناء كما كنى بالغائط . لسان العرب ٦ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، انظر أيضا : النهاية ٣ /  
١٩٩ ، والقاموس ٢ / ٨٦ .

(٣) يشترط أن تكون ( العذرة ) مائعة أو رطبة ، وهو المذهب ، وكذا الحكم لو  
كانت يابسة وذابت على الصحيح من المذهب ، نص عليه . الإنصاف ١ / ٦١ .

(٤) قوله « أعجب إلى » للندب على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير  
الأصحاب وقيل : للوجوب . الإنصاف ١٢ / ٢٤٨ .

(٥) إذا وقعت النجاسة في البئر ، فإن كان الماء قليلا فالمذهب أنه ينجس بملاقاة  
النجاسة . انظر : الإنصاف ١ / ٥٥ .

وفي رواية ثانية : أنه لا ينجس إلا إذا تغير أحد أوصافه ، المغنى ١ / ٢٠ . أما إذا  
كان الماء قلتين فأكثر فلا ينجس إلا بالبول والعذرة الرطبة وتغير أحد أوصافه ، ولا فرق  
بين قليل البول والعذرة وكثيرهما ، نص عليه في رواية . شرح منتهى الإرادات ١ / ١٨ .  
وذكر المرداوى : أنه لا ينجس ، وعليه جماهير المتأخرين ، وهو المذهب عند أكثر  
المتقدمين .

قال في الكافي : أكثر الروايات أن البول والغائط ينجس الماء الكثير . الإنصاف  
١ / ٥٩ - ٦٠ ، انظر أيضا : المختصر للخرقي ٤ ، والروايتين والوجهين ٢ / أ ، المغنى  
١ / ٣٠ ، والمبدع ١ / ٥٤ - ٥٥ .

قال ابن قدامة : ولم أخير من إمامنا رحمه الله ، ولا عن أصحابنا تحديد ما يمكن  
نزحه بأكثر من تشبيهه بمصانع مكة ( أى أنها لا تنزح ) المغنى ١ / ٣١ ، وهو المذهب .  
انظر : الإنصاف ١ / ٦١ .

## باب ماء الوضوء يصيب الثوب

٧ - سألت أبا عن ماء الطهور إذا تطهر به ، فأصاب ذلك الماء خفه أو نعله ينبغي أن يغسل ذلك أم لا ؟ قال : لا يغسل ولا يلتفت إلى شيء من ذلك (١) .

## باب الماء إذا وقعت فيه نجاسة ، أو اغتسل فيه الجنب

٨ - سئل أبا - وأنا أسمع - عن الماء الراكد يتوضأ منه - يعني إذا كان فيه نجاسة - ؟ قال : حديث النبي ﷺ : إذا كان الماء قلتين لم ينجس (٢) .

(١) قال الكوسج : قلت : الرجل يتوضأ فينتضح من وضوئه في إنائه ؟ قال : لا بأس به . المسائل ٣ / ب ( ظاهرة ) ١ / ٩ ( مصرية ) وأيضا المغنى ١ / ١٣ . وهذا يدل على طهورية الماء المستعمل ، ورواية عبد الله تدل على أنه طاهر ، وقد نقل القاضي وابن قدامة والمرداوي وغيرهم في المسألة روايتين : إحداهما : أنه طاهر مطهر . والثانية : أنه طاهر غير مطهر . انظر : الروايتين ١ / ب - ٢ / أ ، والكتب الآتية أيضا .

قال المرداوي عن الأولى : رجحها ابن عقيل في مفرداته . قلت : وهو أقوى في النظر . الإنصاف ١ / ٣٥ - ٣٦ ، والرواية الثانية : اختارها الخرق في مختصره ٤ ، وقال ابن قدامة عنها : أنها ظاهر المذهب . المغنى ١ / ١٦ ، وابن القيم يقول : هذا أشهر الروايات . بدائع الفوائد ٤ / ٤٧ .

وقال المرداوي : يسلبه ( أى استعمال الماء ) الطهورية فيصير طاهرا ، وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف ١ / ٣٥ - ٣٦ .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده عن ابن عمر بلفظ : « قدر القلتين لم يحمل الخبث » ٢ / ١٢ ، ٣٨ ، و ... « قدر قلتين أو ثلاث لم ينجسه شيء » ٢ / ٢٣ .... أو ثلاثا فإنه لا ينجس ٢ / ١٠٧ ، ... « قلتين لم ينجسه شيء » ٢ / ٢٧ .

وأبو داود في كتاب الطهارة : باب ما ينجس الماء . السنن ١ / ٥١ - ٥٣ ح  
رقم ٦٣ - ٦٥ .

## والقلتين (١) قال ابن جريج (٢)

= والنسائي في كتاب الطهارة : باب التوقيت في الماء . السنن ١ / ١٧٥ .  
وابن ماجه في كتاب الطهارة : باب مقدار الماء الذى لا ينجس . السنن ١ /  
١٧٢ - ١٧٣ ح رقم ٥١٧ - ٥١٨ .

والدارقطني باللفظ المذكور ، وبألفاظ أخرى في باب حكم الماء إذا لاقته نجاسة .  
السنن ١ / ١٣ - ٢٧ .

والحاكم في المستدرک ١ / ١٣٢ - ١٣٤ ، والبيهقي في السنن ١ / ٢٦٠ -  
٢٦٤ ، وقد جمع طرق هذا الحديث وشواهده العلامة ابن القيم ، وأطال النفس في رد  
جميع الاعتراضات الواردة عليه . انظر : تهذيب السنن ١ / ٥٦ - ٧٤ .

(١) قلتين : واحدها : قلة . قال الجوهرى : القلة إناء للعرب كالجرة الكبيرة  
الصحاح ١٨٠٤ .

قال ابن الأثير : القلة الجب العظيم ، والجمع قلال ، وهى معروفة بالحجاز ..  
تأخذ الواحدة منها مزادة من الماء . سميت قلة ، لأنها تقل أى ترفع وتحمل . النهاية ٤ /  
١٠٤ ، انظر أيضا : الزاهر ٦٠ ، لسان العرب ١٤ / ٨٣ ، المطلع ٨ . وقد حدد الإمام  
القلة في رواية أبى داود بـ « خمس قرب » . انظر : المسائل ٤٠ . وكذا في مسائل ابن  
هانيء ١ / ٤ رقم ٢٤ ، ونقل الترمذى في سننه عنه يكون نحوا من خمس قرب ١ /  
٩٨ - ٩٩ .

وفي رواية الكوسج : كل قلة قدر قربتين . المسائل ٣ / أ ( ظاهرة ) ، ونحوه نقل  
ابن قدامة في المغنى من رواية الأثرم وإسماعيل بن سعيد ١ / ١٩ ، وفي رواية صالح :  
القلتان أربع قرب فما فوق . المسائل ص ٦ ، ونقل ابن المنذر أيضا عنه القولين :  
قربتان ، وخمس قرب . اختلاف العلماء ١٤ / أ .

يقول ابن قدامة : اختلف أصحابنا هل القلتان خمسمائة رطل تحديدا أو تقريبا . ثم  
قال : والصحيح أن ذلك تقريب .. وكلام أحمد يدل على هذا ، وذكر قبل هذا أنه اتفق  
القائلون بتحديد الماء بالقرب على تقدير كل قرية بمائة رطل بالعراق ، ولا أعلم في ذلك  
خلاف . المغنى ١ / ٦٧ - ٦٩ .

وحده د : محمد الخاروف فقال : إن القلتين تقدرا بنحوالى ٣٠٧ لترات . انظر  
تعليقه على كتاب الإيضاح والتبيان ٨٠ .

(٢) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، أبو الوليد ، مولى أمية بن خالد  
القرشى الإمام العلامة الفقيه ، شيخ الحرم ، كان من بحور العلم ، لزم عطاء ثمانى عشرة  
سنة قيل : هو أثبت من مالك في نافع ، قال أحمد : أول من صنف الكتب ابن جريج وابن  
أبى عروبة ، قال الحافظ : ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل مات سنة خمسين ومائة =

الذى يخبرنى (١) أن القلة (٢) من قلال هجر (٣) تسع قربتين (٤) .

= انظر ترجمته فى التاريخ الكبير ٥ / ٤٢٢ - ٤٢٣ ، الجرح والتعديل ٥ / ٣٥٦ - ٣٥٨ ، مشاهير علماء الأمصار ١٤٥ رقم ١٤٧ ، تاريخ بغداد ١٠ / ٤٠٠ - ٤٠٧ ، سير أعلام النبلاء ٦ / ٣٢٥ - ٣٣٦ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٤٠٢ - ٤٠٦ ، تقريب التهذيب ١ / ٥٢٠ .

(١) فى المطبوع ( يخبرنى ) ولعل الصحيح كما أثبتناه ، فإن ابن جريج نقل هذا التحديد عن محمد بن يحيى وهو عن يحيى بن عقال . وذكره البيهقى أيضا فى قول محمد المذكور قال : فرأيت قلال هجر فأظن كل قلة تأخذ قربتين . السنن الكبرى ١ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ، قال الحافظ : محمد مجهول : تلخيص الحبير ١ / ٣٠ .

(٢) فى الأصل : القلتين ، ونبه عليه فى المطبوع أيضا .

(٣) قال ابن الأثير : هَجَرَ : اسم بلد معروف بالبحرين ... وأما هجر التى تنسب إليها القلال الهجرية فهى قرية من قرى المدينة ، وأيضاً قال : ليست هجر البحرين ، وكانت تعمل بها القلال . النهاية ٤ / ١٠٤ .

وقال النووى : هَجَرَ - بفتح الهاء والجيم - وهى قرية بقرب المدينة ، وليست هجر البحرين . المجموع ٢ / ١٧٢ .

وذكر الفيروزابادى : إليها تنسب القلال ، أو تنسب إلى هجر اليمن ، القاموس

٢ / ١٥٨ .

والراجع هو ما ذكره الإمام النووى ، انظر أيضا : آثار البلاد للقرظوبى ٢٨٠ ، وفاء الوفاء للسهمودى ٤ / ١٣٢٥ ، ولسان العرب ٧ / ١١٧ .

(٤) قال الشافعى : أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج - بإسناد لا يحضرنى ذكره - فذكر الحديث المرفوع ، وفيه : بقلال هجر ، وقول ابن جريج أيضا : وقد رأيت قلال هجر : فالقلة تسع قربتين أو قربتين وشيئا . الأم ١ / ٤ باب الماء الراكد . والبيهقى من طريق الشافعى فى باب قدر القلتين . السنن الكبرى ١ / ٢٦٣ . وأورده ابن القيم من طريق الشافعى ثم قال - ردا على من أنكر تقريب ابن جريج : وابن جريج حجازى . إنما أخير عن قرب الحجاز لا العراق والشام وغيرهما . تهذيب السنن ١ / ٦٠ - ٦١ .

وإجابته - رحمه الله - بذكر حديث القلتين دليل على أنه إذا كان الماء أكثر من ذلك لا ينجس ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه ، إلا أن يكون غائطا أو بولا ، وقد صرح بهذا فى مسائل ابنه صالح ٢٤ ، وأيضاً فى مسائل الكوسج ٣ / أ ( ظاهرة ) ١ / ٨ ( مصرية ) ، ورواية ابن هانئ ١ / ٤ رقم ٢٤ وأبى داود ٢ - ٣ .

وصرح ابن قدامة : أنه هو المذهب ، المغنى ١ / ٢ ، انظر أيضا : تجريد المسائل اللطاف ٣ / أ .



٩ - قرأت على أبنى قلت : إذا اغتسل الجنب في بئر أو غدير من الماء أقل من قلتين أيجزئه ذلك ؟ قال : لا يجزئه (١) .

١٠ - سمعت أبنى سئل عن بئر انصب فيه بول ؟ قال : ينزح (٢) .

(١) قال ابن قدامة : إذا انغمس الجنب أو المحدث فيما دون القلتين ينوي رفع الحدث صار مستعملا ، ولم يرتفع حدثه .. فإن كان الماء قلتين فصاعدا ارتفع حدثه ، ولم يتأثر به الماء ، لأنه لا يحمل الحدث . المغنى ١ / ١٨ ، انظر أيضا : مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢١ / ٤٧ ، والاختيارات الفقهية : ٣ . قال المرداوى في المسألة : لم يرتفع ( حدثه ) على الصحيح من المذهب . الإنصاف ١ / ٤٣ .

(٢) قال ابن هانئ : قيل لأبنى عبد الله : قول النبي ﷺ : « الماء لا ينجسه شيء ؟ » قال : إذا كانت البئر مثل آبارنا هذه ، وآبار المدينة ، فإن بال فيها إنسان نزح الماء كله لقول النبي ﷺ : « لا يبال في الماء الدائم ثم يتوضأ منه » إلا أن يغلبهم الماء ، وأما المصانع التي بطريق مكة وما أحدث الناس فلا ينجس هذا شيء إلا أن يقع فيه شيء فيغير الماء . المسائل ١ / ١ س رقم ١ .

وبمثل هذا أجاب أيضا في مسائل أبى داود : ٣ ، والكوسج ١ / ١١ ظاهرية وأيضا في ٣ / أ ( ظاهرية ) و ٢١ / أ ( ظاهرية ) ، وأيضا الأثرم في سننه ٢١٥ / ب ، وأيضا صالح : ١٥٥ ، وراجع أيضا المغنى ١ / ٣١ .

واختار الحرق نجاسته إذا كان قليلا يمكن نزحه أما مثل المصانع التي في طريق مكة وما أشبهها من المياه الكثيرة التي لا يمكن نزحها فذلك الذي لا ينجسه شيء . انظر : المختصر ٤ .

قال القاضي : اختلفت الرواية - في الماء إذا كان يمكن نزحه فوقع فيه بول آدميين أو عذرتهم المائعة ، فنقل الجماعة منهم أبو طالب أنه ينجس ، وهو اختيار الحرق وهو أصح . الروايتين ٢ / أ . وقال ابن قدامة : أكثر الروايات عن أحمد أنه ينجس الماء - وهو الأشهر . الكافي ١ / ٨ ، المغنى ١ / ٣٠ ، وهذا المذهب ، عند أكثر المتقدمين . الإنصاف ١ / ٦٠ .

والثانية : أن الماء لا ينجس حتى يتغير أحد أوصافه ، نقله بكر بن محمد وأبو يحيى الناقد . الروايتين ٢ / أ . انظر أيضا : الهداية ١ / ١١ ، والمغنى ١ / ٣٠ ، وإغاثة اللهفان ١ / ١٥٦ . قال المرداوى : عليه جماهير المتأخرين : ١ / ٥٩ .

لأن النبي ﷺ : « قد نهى أن يبال في الماء الدائم » (١) .

١١ - قلت لأبي : فإنهم لا يدركون كم قد توضؤوا منها أياما  
٣ وصلوا ؟ قال : تعاد / الصلوات (٢) .

١٢ - قيل : فإنهم لا يدركون كم يوما صلوا ؟ قال : يتوخون  
أكثر ما يرون حتى لا يكون في قلوبهم شيء .

١٣ - قلت : فالثياب ؟ قال : تغسل الثياب (٣) .

(١) الحديث أخرجه أحمد في مسنده عن أبي هريرة بلفظ : نهى أن يبال في الماء الراكد ثم يتوضأ منه ، وبالألفاظ متقاربة له ، وله عن أبي هريرة طرق متعددة ، انظر : المسند ٢ / ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٨٨ كما أخرجه عن جابر بلفظ أبي هريرة المذكور ٣ / ٣٤١ ، ٣٥٠ . وأخرجه البخاري في الطهارة : باب البول في الماء الدائم ، عن أبي هريرة - الصحيح مع الفتح ١ / ٣٤٦ ح رقم ٢٣٩ . ومسلم في باب النهي عن البول في الماء الراكد ، عن جابر ، وأيضا عن أبي هريرة . الصحيح ١ / ٢٣٥ ح رقم ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٢) قال ابن قدامة : إن توضأ من الماء القليل أو الكثير وصلى ثم وجده نجسا أو متغيرا بنجاسة ... وعلم أن ذلك كان قبل وضوئه بأمرة أعاد ، وإن علم أن النجاسة قبل وضوئه ، ولم يعلم أكان دون القلتين أو كان قلتين فنقص بالاستعمال ؟ أعاد ، لأن الأصل نقص الماء . انظر : المغني ١ / ٣٢ ، قال المرداوي : لو توضأ بماء ثم علم نجاسته أعاد على الصحيح من المذهب . الإنصاف ١ / ٧٥ .

(٣) قال صالح : سألت عن بئر - فذكر المسألة إلى آخرها باختلاف يسير في الألفاظ . انظر ص ١٠ .

## باب الفأرة تقع في الزيت

١٤ - سألت أبا عن الفأرة تقع في الزيت ، وهو أكثر من خمس قرب ؟ قال : الزيت لا يقوم عندى مقام الماء ، وذلك أن الماء طهور لكل شيء ، والزيت لا يقوم عندى مقامه ، ولا أجتريء أن أبيضه لو قام الزيت مقام الماء ، كان إذا أصاب الثوب بول فغسل بالزيت ، طهر . <sup>(١)</sup> ولا يكون تطهير بالزيت <sup>(٢)</sup> إنما قال النبي ﷺ :

(١) لعل ابن تيمية أشار إلى هذه الرواية، وقال: غاية هذا أن يقتضى أنه يمكن إزالة النجاسة بالمائع ، وأحمد جعله لازماً لمن قال إن المائع لا ينجس بملاقاة النجاسة وقال : يلزم على هذا أن تزال به النجاسة . الفتاوى ٢١ / ٥٠٧ - ٥٠٨ .  
وقال القاضى ، قال أصحابنا : لا تجوز إزالة النجاسة بمائع غير الماء أو ماء إليه في رواية صالح وعبد الله . انظر : الإنصاف للمرداوى ١ / ٣٠٩ .  
واختلفت الرواية عن أحمد في حكم المائعات التى تقع فيها النجاسة ، فالأولى أنه ينجس ، وإن كثير بخلاف الماء - كما في هذه الرواية - وهو اختيار الخرق في مختصره ٢١١ . وقال ابن قدامة : إنها الأولى ، وقال مرة : هو ظاهر المذهب . المغنى ١ / ٢٣ ، ٩ / ٤٢٦ ، انظر أيضاً : الفتاوى ٢١ / ٤٨٨ ، ٥١٣ . والثانية : أنه كالماء فلا ينجس ، والثالثة : أنه يفرق بين المائى كالخل الحمري وغير المائى كخل العنب ، فيلحق الأول بالماء دون الثانى . انظر الكلام على هاتين الروايتين في المغنى ١ / ٢٣ ، ٩ / ٤٢٦ - ٤٢٧ ، والفتاوى ٢١ / ٤٨٩ ، ٥١٣ . ونقل ابن عبد البر قول جمهور الفقهاء ، وجماعة العلماء على نجاسة المائعات كالسمن قليلا كان أو كثيرا بملاقاة النجاسة . التمهيد ٩ / ٤٠ .

(٢) قال ابن قدامة : اختصاص حصول الطهارة بالماء لتخصيصه إياه بالذكر فلا يحصل بمائع سواه ، ونقل أيضاً أنه لا خلاف بين أهل العلم على عدم جواز الغسل والوضوء بالمائعات غير النبيذ . المغنى ١ / ١٠ .

وسبقه ابن المنذر في ذكر الإجماع . انظر : الإجماع ٣٢ - ٣٣ .  
قال المرداوى : هذا المذهب مطلقا . الإنصاف ١ / ٣٠٩ .

« اغسله بماء » (١) ؟ والماء طهور هو الطهور .

١٥ - قلت : قال أبو موسى الأشعري (٢) : ثُتُوهُ بِسُوءِ

(١) لم أظفر بصيغة خطاب المذكر في كتاب الطهارات ، فقلعه اغسله بماء . كما أخرجه أحمد من حديث أم قيس بنت محصن في غسل دم الحيض لما سأله فقال لها النبي ﷺ : « حكيه بضلع واغسله بالماء » الحديث . ٦ / ٣٥٥ ، وانظر أيضا ٣٥٦ ، وأبو داود في باب المرأة تغسل ثوبها .. ١ / ٢٥٦ ح رقم ٣٦٣ .

والنسائي في باب دم الحيض يصيب الثوب ، ١ / ١٥٤ - ١٥٥ ، ١٩٥ - ١٩٦ .

وابن ماجه باب ما جاء في دم الحيض يصيب الثوب ، ١ / ٢٠٦ ح رقم ٦٢٨ - ٦٢٩ .

قال الخطابي على حديث أبي داود - كما سبق - اغسله بماء ، دليل على أن النجاسات إنما تزال بالماء دون غيره من المائعات ، لأنه إذا أمر بإزالتها بالماء فأزالها بغيره كان الأمر باقيا لم يمتثل ، وإذا وجب ذلك عليه في الدم بالنص ، كان سائر النجاسات بمثابته ، لا فرق بينهما في القياس ، وإنما أمر بحكه بالضلع لينقلع المستجسد منه اللاصق بالثوب ، ثم تتبعه بالماء ليزيل الأثر . معالم السنن ١ / ٢٢٠ ، وأنكر هذا التخصيص الشوكاني في نيل الأوطار ١ / ٥٠ .

وكلام الخطابي هذا يؤيد أن الإمام قال في ذكر الرواية : « اغسله » لما يستدل به على التخصيص ، وبمعنى هذا الحديث أخرج البخاري حديث أسماء بنت أبي بكر في باب غسل دم الحيض بلفظ : فلتقرصه ثم تنضحه بماء . الصحيح ١ / ٤١٠ ح رقم ٤١٠ ، وأيضا في باب غسل الدم ١ / ٣٣٠ - ٣٣١ ح رقم ٢٢٧ .

ومسلم في الطهارة : باب نجاسة دم الحيض .. ١ / ٢٤٠ ح رقم ٢٩١ .

(٢) هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب الأشعري ، التميمي ، المقرئ صاحب رسول الله ﷺ ، اشتهر بكنيته ، وهو من فقهاء الصحابة ، توفي سنة اثنين وأربعين ، كما جزم الذهبي ، وقيل ثلاث وأربعين . قال الخليفة : سنة خمسين أو إحدى وخمسين ، وقيل : غيرها . الإصابة ٢ / ٣٥٩ - ٣٦٠ .

ويبعوه ولا تبعوه من مسلم ، وبين (١) ، قال : لا يعجبني أن تباع الميتة (٢) .

١٦ - سألت أبا عن الفأرة تقع في الزيت ؟ قال : إن كان جامداً يؤخذ ما حولها فيلقى ، وما كان ذائباً فلا يؤكل (٣) ، قلت :

(١) كلمة ( وبين ) ساقطة من المطبوع .

قال ابن عبد البر : وقد روى عن أبي موسى الأشعري قال : لا تأكلوه ، ويبعوه وينبوا لمن تبعونه منه ، ولا تبعوه من المسلمين . التمهيد ٤٥/٩ ، وذكر ابن حزم عنه جواز بيع المائعات التي تقع فيها النجاسة . المحلى ١٧٩/١ ، وذكره ابن قدامة في المغني ٤٢٨/٩ ، وأشار إليه ابن تيمية في الفتاوى ٥١٢/٢١ .

(٢) وإجابته - رحمه الله - بنهيه عن بيع الميتة دليل على أن بيع الدهن ببلته مع السوق بيع لجزء من ميتة ، فهو كبيعها .

وقد اختلفت الرواية عن الإمام في المسألة ، فنص على عدم بيعه في رواية عبد الله هذه ورواية الكوسج ٦٥/أ ( ظاهرة ) ٣١/٢ ( مصرية ) .

قال الخرق : لا يحل أكله ولائمه . المختصر ٢١١ ، انظر أيضاً : الهداية لأبي الخطاب ١٢٩/١ .

قال ابن قدامة : أما بيعه فظاهر كلام أحمد رحمه الله تحريمه . المغني ٤٢٨/٩ . انظر أيضاً : الكافي ٩/٢ .

وهذا المذهب مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف ٢٨٠/٤ .

والثانية : يجوز بيعها لكافر ، بشرط أن يعلم نجاستها . المغني ٤٣٨/٩ .

ونقل عن أبي الخطاب : يتخرج على جواز الاستصباح بها جواز بيعها . الكافي

٩/٢ ، وضعفه ابن تيمية . الفتاوى ٥١٢/٢١ ، انظر أيضاً : الإنصاف ٢٨١/٤ .

أما بيع الميتة فقال أحمد : أكره التجارة فيه . مسائل الكوسج ١٦٤/أ ( ظاهرة ) . ونقل ابن المنذر الإجماع على تحريم بيعها . الإجماع : ١١٤ .

(٣) انظر أيضاً مسائل الكوسج فقد نقل مثله ١٦٤/أ ( ظاهرة ) .

قال ابن مفلح : إذا ماتت الفأرة ونحوها في جامد ألقيت ، وما حولها ، والباقي طاهر نص عليه . المبدع ٢٤٤/١ ، انظر أيضاً : المغني ٢٨/١ .

قليلا كان أو كثيرا ؟ قال : ما سمعنا (١) فيه بأكثر من هذا ، ولا يقوم عندى مقام - يعنى الماء - لأنه لا يشبه الماء ، هو طعام يؤكل ، الماء يتطهر به (٢) ، قال أبو موسى لثوا به سويقا بالزيت أو بالسمن وييعوه . ولا تبيعوه من مسلم / وبينوا (٣) .

١٧ - قلت لأبى : تستصبح به السرج ؟ قال : لا بأس به إن لم يمسوه بأيديهم ، لأنه نجس (٤) .

---

(١) فى المطبوع ( سمعت ) .

(٢) راجع س رقم ١٤ .

(٣) سبق أيضاً فى س رقم ١٤ ، فراجع .

(٤) اختلفت الرواية عن أحمد - رحمه الله - فى جواز الاستصباح بالزيت النجس ، فأطلق فى الروایتين أبو الخطاب وابن قدامة والمجد . الكافى ٩/٢ ، المقنع ٧/٢ ، المحرر ٢٨٥/١ .

والأولى : الجواز كما نقله عبد الله ، وأيضاً الكوسج . انظر ٦٥/أ ( ظاهرة ) ، ٣١/٢ ( مصرية ) .

قال الخرق : استصبح به إن أحب . المختصر ٢١١ ، وأكثر الروايات على إباحته . قال ابن قدامة بعد ذكر الأدلة عليه : إذا ثبت هذا ، فإنه يستصبح على وجه لايمسه ولا تتعدى نجاسته إليه . المغنى ٩/٢٧٩ - ٤٢٨ .

وعند ابن تيمية : أظهرها الجواز ، وقال أيضاً : المشهور عن أحمد وغيره من العلماء أن ذلك يجوز . الفتاوى ٥١١/٢١ ، ٦٠٨ . وحمل ابن مفلح الإباحة على غير المساجد . المبدع ١٥/٤ ، وسبقه إلى ذلك المجد فى المحرر ٢٨٥/١ .

والثانية : لايجوز . انظر : المغنى ٩/٢٧٩ ، والكافى ٩/٢ ، المبدع ١٥/٤ ، الإنصاف ٤/٢٨٥ .

١٨ - قلت لأبي : تدهن به الأدم ؟ (١) قال : لا ، لأنه يشرب فيه الماء ، ويلبس (٢) .

١٩ - سمعت أبي يقول : ولا تدهن به الأدم ، وذلك أنه يجعل منه الأسقية والقرب فيأخذ طعمه ، ولا بأس أن يطلى به السفن (٣) .

٢٠ - سألت أبي عن الفأرة تقع في السمن أو الزيت ؟

---

(١) قال الجوهري : الأدم : جمع الأديم مثل أفيق وأفق ، وقد يجمع على آدمة ، مثل رغيف وأرغفة ، والآدمة باطن الجلد الذي يلي اللحم ، والبشرة ظاهرها . الصحاح ١٨٥٨/٥ .

وقال ابن منظور : الأديم الجلد ما كان ، وقيل : الأحمر ، وقيل : هو المدبوغ ، وقيل : هو بعد الأفيق ، وذلك إذا تم واحمر ، والجمع أدمة وأدم - بضمين - لسان العرب ٢٧٥/١٤ ، وانظر أيضاً : القاموس ٧٣/٤ .

(٢) قال ابن قدامة ( ولعله يشير إلى رواية عبد الله ) : ولم ير أبو عبد الله أن تدهن بها الجلود ، وقال : يجعل منه الأسقية والقرب ، فعلى قول أحمد كل انتفاع يفضى إلى تنجيس إنسان لا يجوز ، وإن لم يفض إلى ذلك جاز . المغني ٤٢٨/٩ .

(٣) قال ابن قدامة : ويجوز أن تُطلى به ( أى بالزيت النجس ) سفينة . المغني ٤٢٧/٩ . والسبب في جواز طلاء السفن عدم إفضائه إلى تنجيس الإنسان ، وما يستعمله في أكله وشربه بخلاف الأسقية والقرب .

فقال : حديث الزهري (١) عن سعيد (٢) عن أنى هريرة (٣) عن النبي ﷺ الذى يرويه معمر (٤) قال : إن كان جامدا فخذوه

(١) هو : محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشى الزهري ، الإمام العلم حافظ زمانه ، تابعى جليل ، توفى بالشام سنة أربع وعشرين ومائة .

انظر ترجمته فى : طبقات خليفة : ٢٦١ ، التاريخ الكبير ٢٢٠/١ - ٢٢١ ، الجرح والتعديل ٧١/٨ - ٧٤ ، طبقات الفقهاء للشيرازى ٦٣ ، حلية الأولياء ٣٦٠/٣ - ٣٨١ ، البداية والنهاية ٣٤٠/٩ - ٣٤٤ ، تذكرة الحفاظ ١٠٨/١ - ١١٣ ، سير أعلام النبلاء ٣٢٦/٥ - ٣٥٠ ، تهذيب التهذيب ٤٤٥/٩ - ٤٥١ ، تقريب التهذيب ٢٠٧/٢ .

(٢) هو ابن المسيب بن حزن بن أنى وهب أبو محمد القرشى المخزومى ، الإمام العلم ، عالم أهل المدينة ، وسيد التابعين ، أحد العلماء الأثبات ، الفقهاء الكبار ، ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر ، وتوفى سنة أربع وتسعين . انظر ترجمته فى : طبقات ابن سعد ١١٩/٥ - ١٤٣ ، طبقات خليفة : ٢٤٤ ، التاريخ الكبير ٥١٠/٣ - ٥١١ ، الجرح والتعديل ٥٩/٤ - ٦١ ، وفيات الأعيان ٣٧٥/٢ - ٣٧٨ ، سير أعلام النبلاء ٢١٧/٤ - ٢٤٦ ، تذكرة الحفاظ ٥٤/١ - ٥٦ ، تهذيب التهذيب ٨٤/٤ - ٨٨ ، تقريب التهذيب ٣٠٥/١ - ٣٠٦ .

(٣) اختلف فى اسمه على ثلاثين قولاً ، وأصح الأقوال : أنه عبد الرحمن بن صخر - اشتهر بكنيته - وهو الصحابى الجليل الفقيه المجتهد ، سيد الحفاظ الأثبات ، أسلم وقدم على النبي ﷺ سنة سبع عام خير ، توفى سنة سبع وخمسين بالمدينة ، وقيل : غيرها ، وكناه رسول الله ﷺ بأنى هريره لأجل هرة كان يحمل أولادها . الإصابة ٢٠٢/٤ - ٢١١ .

(٤) هو معمر بن راشد أبو عروة بن أنى عمرو الأزدي مولا هم ، البصرى ، نزيل اليمن ، الإمام الحفاظ ، شيخ الإسلام ، ولد سنة خمس أو ست وتسعين . قال ابن معين : معمر أثبت فى الزهري عن ابن عيينة ، قال الحفاظ : ثقة ، ثبت ، فاضل ، من كبار السابعة ، مات سنة أربع وخمسين . انظر ترجمته فى طبقات ابن سعد ٢٥٥/٨ - ٢٥٧ ، التاريخ الكبير ٣٧٨/٧ - ٣٧٩ ، الجرح والتعديل ٢٥٥/٨ - ٢٥٧ ، سير أعلام النبلاء ٥/٧ - ١٨ ، تهذيب التهذيب ٢٤٣/١٠ - ٢٤٦ ، تقريب التهذيب ٢٦٦/٢ .



وما حولها فألقوه ، وإن كان مائعاً فلا تقربوه (١) .

(١) أخرجه أحمد في مسنده من طريق محمد بن جعفر حدثنا معمر ، ثم ساق السند والمتن مرفوعاً سئل رسول الله ﷺ عن فأرة وقعت في سمن فماتت ؟ قال .... الحديث بلفظ : « فلا تأكلوه ».. في آخره . ولفظ : فلا تقربوه من طريق عبد الرزاق ٢/٢٣٣ ، ٤٩٠ ، أما معمر فساقه وفيه : قال عبد الرزاق : أخبرني عبد الرحمن ( في الأصل أبو عبد الرحمن ) بن بوذويه أن معمرًا كان يذكره بهذا الإسناد ، ويذكر قال رسول الله ﷺ وقال : حدثنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة ٢/٢٦٥ . وأبو داود في الأئمة : باب في الفأرة تموت في السمن ، بلفظ : فلا تقربوه . وقال : قال الحسن : قال عبد الرزاق : وربما حدث به معمر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ . السنن ٤/١٨١ - ١٨٢ ح رقم ٣٨٤١ . وعبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد وقال : قد كان معمر أيضاً يذكره عن الزهري عن عبيد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس عن ميمونة . المصنف ١/٨٤ . وأخرجه ابن حبان في صحيحه بلفظ : فلا تقربوه . صحيح ابن حبان بترتيب علاء الدين ٢/٤٨٢ - ٤٨٣ ح رقم ١٣٨٠ . والبيهقي في سننه في الضحايا : باب السمن أو الزيت تموت فيه فأرة ٩/٣٥٣ . واختلف المحدثون في حكم سند هذا الحديث ، أي من طريق الزهري عن سعيد به ....

فقال البخاري : قيل لسفيان : فإن معمرًا يحدثه ( أي حديث وقوع الفأرة ) عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ؟ قال : ما سمعت الزهري يقول : إلا عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ ، ولقد سمعته مرارا . الصحيح مع الفتح ٩/٦٦٨ ح رقم ٥٥٣٨ . وقال أبو حاتم : وهم . والصحيح الزهري عن عبيد الله بن عبد الله .... العلل ٢/١٢ .

وقال الترمذي بعد الإشارة إليه : وهذا حديث غير محفوظ ، سمعت محمد بن إسماعيل يقول : حديث معمر عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ... في هذا خطأ . والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله .. السنن ٤/٢٥٩ . وأيضاً قال بضعف الحديث واضطرابه ابن تيمية ، في بحث طويل عليه في فتاواه ٢١/٤٩٠ - ٤٩٦ وكذلك ابن القيم في تهذيب السنن ٥/٣٣٧ . وقد دافع الذهلي عن هذا الحديث وقال : الطريقتان عندنا محفوظتان . انظر : التمهيد ٩/٣٥ ، وفتح الباري ١/٣٤٤ ، ٩/٦٦٨ .

وقال بعضهم : فلا تطعموه (١) .

## باب الماء إذا تغير بظاهر

٢١ - حدثني أبي قال : حدثنا الوليد بن مسلم (٢) ، قال : حدثنا

= وأخرج ابن حبان الحديث من رواية أبي هريرة ، وميمونة ثم قال : ذكر الخبز الدال على أن الطريقين اللذين ذكرناهما لهذه السنة جميعا محفوظان ، ثم أخرج الحديث من طريق عبد الرزاق عن معمر وعبد الرحمن بن بوزويه ( في الأصل بردويه ) انظر : صحيحه بترتيب علاء الدين ٤٨٣/٢ ح رقم ١٣٨١ .

وقال ابن تيمية : احتج به أحمد لما أفتى بالفرق بين الجامد والمائع . انظر : الفتاوى ٤٩٣/٢١ - ٤٩٤ .

وقال الحافظ ابن حجر : ذكر الإسماعيلي أن الليث رواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : بلغنا أن النبي ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن جامد ... الحديث . وهذا يدل على أن لرواية الزهري عن سعيد أصلا ، وكون سفيان بن عيينة لم يحفظه عن الزهري إلا من طريق ميمونة ، لا يقتضي أن لا يكون له عنده ( أى عند الزهري ) إسناد آخر . فتح الباري ٦٦٨/٩ ، قلت : يؤيده كونه أثبت في الزهري عن ابن عيينة كما سبق في ترجمته .

وقال أحمد شاكر في تعليقه على المسند : إسناده صحيح ، ثم تكلم حوله بالتفصيل . انظر : المسند بتحقيقه ١٦٥/١٢ - ١٦٧ ح رقم ٧١٧٧ ، انظر أيضاً ٣٤/١٤ - ٣٥ ح رقم ٧٥٩١ .

(١) وبلفظ ( فلا تطعموه ) أخرجه أحمد في مسنده من طريق حسن ثنا ابن لهيعة ثنا أبو الزبير قال : سألت جابرا عن الفأرة تموت في الطعام أو الشراب أطعمه ؟ قال : لا : زجر رسول الله ﷺ عن ذلك ، كنا نصنع السمن في الجرار فقال : إذا ماتت الفأرة فيه فلا تطعموه . المسند ٣٤٢/٣ .

وهذا السند ، وإن كان فيه ابن لهيعة فلا يضره حيث تؤيده الطرق الأخرى للحديث من رواية أبي هريرة وميمونة كما سبق .

(٢) هو القرشي مولاهم ، أبو العباس الدمشقي ، ثقة ، لكنه كثير التدليس والتسوية ، من الطبقة الثامنة . مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومائة . تهذيب التهذيب ١٥١/١١ - ١٥٢ ، تقريب التهذيب ٣٣٦/٢ .

الأوزاعي (١) عن يحيى بن أى كثير (٢) عن عكرمة (٣) قال : النبذ (٤) وضوء (٥) إن (٦) لم يجد غيره (٧) .

(١) هو : عبد الرحمن بن عمرو بن أى عمرو ، واسمه محمد - الأوزاعي ، نسبة إلى الأوزاع ، قرية تلى باب دمشق ، يقال لها : الأوزاع على الصحيح - أبو عمرو الفقيه ، ثقة جليل ، من الطبقة السابعة ، ولد سنة ثمانين ، ومات سنة سبع وخمسين ومائة ، وكان من فقهاء أهل الشام وقرائهم وزهادهم ومرابطهم ، وتوفى فى بيروت . الأنساب ٣٨٦/١ ، تهذيب التهذيب ٢٣٨/٦ - ٢٤٢ ، تقريب التهذيب ٤٩٣/١ .

(٢) هو الطائى مولاهم أبو نصر اليمامى ، ثقة ، ثبت ، لكنه يدلس ويرسل ، من الطبقة الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة وقيل : قبل ذلك ، تهذيب التهذيب ٢٦٨/١١ - ٢٧٠ ، تقريب التهذيب ٣٥٦/٢ .

(٣) هو ابن عبد الله ، مولى ابن عباس أصله بربرى ، ثقة ، ثبت ، عالم بالتفسير ، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ، ولا يثبت عنه بدعة ، من الطبقة الثالثة ، مات سنة سبع ومائة ، وقيل : بعد ذلك ، تهذيب التهذيب ٢٦٣/٧ - ٢٧٣ ، تقريب التهذيب ٣٠/٢ .

(٤) النبذ هو ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والغسل والحنطة والشعير وغير ذلك ، يقال : نبذت التمر والعنب إذا تركت عليه الماء ليصير نبذا . وإنما سمى نبذا ، لأن الذى يتخذنه يأخذ تمرا أو زيبا فينبذه فى وعاء أو سقاء عليه الماء ويتركه حتى يفور فيصير سكرا ، والنبذ : الطرح . النهاية ٧/٥ ، لسان العرب ٤٨/٥ .

(٥) فى الأصل والمطبوع ( وضوء ) والتصويب من سنن الدارقطنى ٧٥/١ .

(٦) فى الأصل والمطبوع ( وإن ) وهو خلاف المعنى ، والتصويب من المرجع

السابق .

(٧) أخرجه الدارقطنى قال : حدثنا محمد بن مخلد العطار ، نا عبد الله - ثم ساق السند والمتن مع قول أحمد إلى آخر المسألة - وأخرج أثر عكرمة من طرق عدة ، وقال : المحفوظ إنه من قول عكرمة غير مرفوع إلى النبى ﷺ ولا ابن عباس . السنن ٧٥/١ - ٧٦ باب الوضوء بالنبذ .

وابن أى شية فى كتاب الطهارة : فى الوضوء بالنبذ من طريق على بن المبارك عن يحيى . المصنف ٢٦/١ . والبيهقى فى سننه الكبرى ١٢/١ .

قال الأوزاعي : إن كان مسكراً فلا يتوضأ (١) منه (٢) سمعت  
أبى يقول على إثر هذا الحديث : كل شيء يتحول عن اسم الماء .  
لا يعجبني أن يتوضأ به (٣) .

قال أبى : قال الله عز وجل : ( فَإِنْ (٤) لَمْ تَجِدُوا مَاءً  
فَتَيَمَّمُوا ) (٥) .

قال أبى : يتيمم أحب إليّ من أن يتوضأ بالنبذ (٦) .

### باب الرجل يتوضأ بفضل وضوء المرأة

٢٢ - سمعت أبى يقول : لا بأس أن يتوضأ - يعنى [ بفضل

(١) فى الأصل : يتوضوا ، وكذا فى المطبوع ، وأثبتناه بما يوافق الرسم الحالى  
انظر أيضاً : السنن للدارقطنى ٧٥/١ .

(٢) تقدم تخرىج قوله من سنن الدارقطنى مع تخرىج أثر عكرمة ، ذكره ابن المنذر  
فيمى لا يرى بأساً بالوضوء بالنبذ . قال : وبه قال الحسن البصرى والأوزاعى . اختلاف  
العلماء ١٢/ب ، انظر أيضاً : المغنى ١٠/١ .

(٣) قال ابن المنذر : أجمعوا على أن الوضوء لا يجوز بماء الورد وماء الشجر وماء  
العصف ، ولا تجوز الطهارة إلا بماء مطلق يقع عليه اسم الماء . الإجماع ٣٢ ، انظر أيضاً  
مختصر الخرق ٤ ، والمغنى ٨/١ - ١٢ .

(٤) فى الأصل ( فإن لم ) وحرفه فى المطبوع ( فإذا لم ) .

(٥) سورة النساء : الآية ٤٣ ، وسورة المائدة : ٦ .

(٦) نقل ابن هانئ أيضاً مثله بتمامه فى مسائله ٥/١ ، وكذلك نص فى رواية  
الكوسج : وكل شيء غير حتى ذهب عنه اسم الماء فلا يتوضأ به . المسائل ٣/أ  
ظاهرة ، ٩/١ مصرية .

والمذهب : أنه لا يتوضأ من النبذ وغيره من المائعات ، قال الشريف أبو جعفر :  
لا يجوز الوضوء بشيء من الأنبذة . رؤوس المسائل : ٢ . انظر أيضاً : اختلاف العلماء  
لابن المنذر ١٢/ب ، والمغنى ١٠/١ .

وضوء [ (١) المرأة - / . وهو يراها ما لم تخل (٢) به على حديث ابن ٦  
سرجس (٣) .

٢٣ - قرأت على أئى : والمرأة إذا خلت به - يعنى الوضوء -

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) فى الأصل ( تخلوا ) ، وفى المطبوع ( تخلو ) ، والصواب ما أثبتناه على مقتضى القواعد العربية .

قال المرداوى : إن فى معنى الخلوة روايتين ، إحداهما : وهى المذهب ، أنها عدم المشاهدة عند استعمالها من حيث الجملة ، والثانية : انفرادها بالاستعمال سواء شوهدت أم لا .. وتزول الخلوة بمشاركته لها فى الاستعمال بلا نزاع . الإنصاف ٤٩/١ ، انظر أيضاً : المغنى ١٥٦/١ ، والكافى ٦٢/١ .

ومنع الرجل من استعمال فضل ظهور المرأة تعبدى ، غير معقول المعنى ، نص عليه أحمد ، ولذلك يباح لامرأة سواها التطهر به . المغنى ١٥٩/١ .

(٣) هو عبد الله بن سرجس - بفتح المهملة وسكون الراء وكسر الجيم بعدها مهملة - المزنى حليف بنى مخزوم ، صحابى معمر ، سكن البصرة ، مات فى زمن الخليفة عبد الملك بن مروان سنة نيف وثمانين . الإصابة ٣١٥/٢ - ٣١٦ .

وحديثه فى الباب ، أخرجه ابن ماجه مرفوعاً : قال : نهى رسول الله ﷺ أن يغتسل الرجل بفضله وضوء المرأة ، والمرأة بفضله الرجل ولكن يشرعان جميعاً . قال ابن ماجه : الصحيح هو الأول ( أى حديث الحكم بن عمرو فى الباب مرفوعاً فى منع الرجل فقط ) والثانى وهم . السنن ١٣٣/١ ح رقم ٣٧٤ .

وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن عاصم بن سليمان سمعت عبد الله بن سرجس قال : لا بأس أن يغتسل الرجل والمرأة من إناء واحد ، فإذا خلت به فلا تقر به . المصنف ١٠٧/١ .

والأثر فى سننه أيضاً موقوفاً ٢١٥٠/ب ( ضمن مجموع فى الجامعة الإسلامية ) واليهقى مرفوعاً وموقوفاً ، ورجح الموقوف ، وأنه أولى بالصواب وقال : بلغنى عن أئى عيسى الترمذى عن محمد بن إسماعيل البخارى أنه قال : حديث عبد الله بن سرجس فى هذا الباب ، الصحيح هو موقوف ، ومن رفعه فهو خطأ . السنن الكبرى ١٩٢/١ - ١٩٣ .

قلت : ولهذا لم يخرج الإمام أحمد فى مسنده .

لا يعجبني أن يتوضأ بفضله<sup>١</sup> . إلا أن يكونا جميعا (١) .

---

(١) أشار القاضي إلى رواية عبد الله قال : نقل الجماعة منهم عبد الله ...  
أنه لا يجوز ، وهو اختيار الخرقى وهو أصح . الروايتين ٨/أ .  
وكذلك ( أى بعدم الجواز ) قال فى رواية أى داود ٤ ، والكوسج ١٤/١  
مصرية .

وابن ماهان . انظر : طبقات الحنابلة ٣٢٢/١ ، ونقل البرزاطى عنه : أكره ذلك  
فإن توضأ وصلى فلا أمره بالإعادة . انظر : بدائع الفوائد ٥٧/٤ ، وأوماً إلى الكراهة فى  
رواية صالح والأثرم . الروايتين ٨/أ .

قال ابن قدامة : فيما إذا خلت به : المشهور عنه أنه لا يجوز ذلك . المغنى  
١٥٧/١ .

وهذا المذهب بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم . الإنصاف  
٤٧/١ .

## باب الغسل من ماء الحمام

٢٤ - سمعت أبا سئل عن الغسل من ماء الحمام ؟ قال : لا يغتسل (١) من ماء الحمام (٢) .

٢٥ - سألت أبا سئل عن الغسل من ماء الحمام ؟ فقال : لا ، فقلت له : وراودته (٣) ، قال : فلم يذهب (٤) إذاً (٥) .

(١) في المطبوع ( يغسل ) وهو خلاف الأصل .  
 (٢) منع من الاغتسال منه في رواية الكوسج أيضاً ٣/ ب ظاهرية ، وكذا في ظاهر رواية الأثرم . انظر : الإنصاف ٢٨/١ .  
 وأجازه في رواية ابن هانئ ٢/١ رقم ١٢ ، وصالح : ٧٦ .  
 قال ابن قدامة عنه : لا بأس بالوضوء من ماء الحمام ، وروى عنه أنه قال : لا بأس أن يأخذ من الأنوبة . وهذا على سبيل الاحتياط ، وذكر عن الأثرم أنه قال باختلاف الناس فيه ، وقال الخلال : ثبت عن أصحاب أبي عبد الله : أن ماء الحمام يجزى أن يغتسل منه . المغنى ١٧٠/١ ، انظر أيضاً : الشرح الكبير ٢٣٦/١ .  
 والصحيح من المذهب : هو إباحة استعماله ، نص عليه . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب ، وعنه : يكره . ومن ذلك يظهر أن النهي والكراهة للتنزيه . الإنصاف ٢٨/١ .

(٣) ترك في المطبوع بياضاً ، وقال في الهامش : هنا كلمة غير واضحة ، ويمكن أن تقرأ ( وراودته ) ولا بد لها من كلام آخر ليستقيم المعنى ، انظر ص ٨ من المطبوع .  
 أقول : الكلمة واضحة جداً ، ولا تحتاج إلى كلام آخر ، وهو معروف في كتب المسائل ، ومعناه : فقد قال ابن الأثير في معنى ( يراود ) أى يراجعه ويرأوده . النهاية ٢٧٦/٢ .

وذكره ابن منظور أيضاً في لسان العرب ١٧٤/٤ ، وهو من الرود بمعنى الطلب . انظر : القاموس ٢٩٦/١ .

(٤) في المطبوع : نذهب .

(٥) تقدم بيان المذهب بأنه جائز في التي قبلها .

باب ما يكره من سؤر (١) البهائم كلها ، وما لا بأس به منها

٢٦ - سألت أئى ما يكره من سؤر البهائم كلها ، وما لا بأس به منها ؟ فقال : يكره سؤر الحمار (٢) ، وسؤر الكلب يغسل مرات (٣) .

٢٧ - سمعت أئى سئل عن لعاب الحمار أو عرق يصيب

---

(١) السؤر ، بالضم : البقية والفضلة ، وجمعه أسآر . القاموس ٤٣/٢ ، واللسان ٢/٦ .

(٢) أشار إليه القاضى بأنه من رواية عبد الله . انظر : الروايتين ٢/٢ أ . وهكذا روى عنه ابن هانئ ٢/١ رقم ٨ ، ١١ ، وأبو داود ٤ ، وصالح ٦ ، والكوسج ٣/٣ أ ظاهرة .

قال ابن قدامة عن جوارح الطير والحمار الأهلي والبغل : فعن أحمد : أن سؤرها نجس إذا لم يجد غيره تيمم وتركه . المغني ٣٦/١ . والمذهب : نجاسة سؤره ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف ٣٤٢/١ ، وعنه رواية أخرى : أنه مشكوك فيه ، واختار ابن قدامة طهارة سؤره . المغني ٣٧/١ ، ونصره الشارح ٣١٥/١ ، قال المرداوى : هو الصحيح والأقوى دليلا . الإنصاف ٣٤٢/١ . انظر أيضاً : الهداية ٢٢/١ ، رؤوس المسائل ٢٩ ، الكافي ١٥/١ ، المبدع ٢٥٧/١ .

(٣) ستأتى مسألة سؤر الكلب مستقلة برقم ٢٩ - ٣٠ .



الثوب فكرهه (١) قال : هو نجس أو رجس (٢) .

٢٨ - قرأت على أئى : قلت : يتوضأ من سؤر الدواب والطير مما أكل لحمه ومما لم يؤكل ؟ ، قال : أما سؤر البغل والحمار فلا (٣) وأما الفرس والدابة ، والشاة ، والبعير ، والبقرة ، فلا بأس به (٤) .

(١) قال أحمد في رواية صالح : كل شيء من الحمار يجتنب ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : هي رجس ، المسائل ٣٣ .  
كما نقل عدم طهارة ريقه ولعابه ، ابن هانئ ٢/١ والكوسج ٥/ب ظاهرة .  
وذكر ابن المنذر قوله في لعابه : لا يعجنى إلا أن يتوقى . اختلاف العلماء ٥/ب ، الأوسط ٧٣/أ .

قال الشارح : روى عن أحمد في ريق البغل والحمار وعرقهما : أنه يعفى إذا كان يسيراً ، وهو الظاهر عن أحمد ، قال الخلال : وعليه مذهب أئى عبد الله ، لأنه يشق التحرز منه .

قال أحمد : من يسلم ممن يركب الحمير إلا أنى أرجو أن يكون مما جف أسهل .  
الشرح الكبير ٣٠٧/١ ، انظر أيضاً : المبدع ٢٥٠/١ .

قال المرداوى : وأمر ريق البغل والحمار وعرقهما - على القول بنجاستها فلا يعفى من يسيره على الصحيح في المذهب . قال ابن منجا : هذا المذهب ، وعنه : يعفى عن يسيره - وذكر قول الخلال وقال : وهو الصواب . الإنصاف ٣٣١/١ .

(٢) ذكر هذه الرواية القاضى في الروايتين ، ٢٣/ب . في سؤر الحمار والبغل ثلاث روايات : نجسة ، مشكوك فيها ، طاهرة ، وبعضهم لم يذكر رواية المشكوك فيها .  
انظر : الشرح الكبير ٣١٥/١ ، المبدع ٢٥٦/١ .

والمذهب : نجاستهما ، وعليه جماهير الأصحاب ، وعنه : طهارة البغل والحمار .  
اختارها ابن قدامة . قال المرداوى : وهو الصحيح والأقوى دليلاً . الإنصاف ٣٤٢/١ ،  
راجع أيضاً : حلية العلماء ٢٤٤/١ ، الإفصاح ٥٣/١ . المقنع ٨٥/١ ، الكافي ١٥/١ .  
(٣) راجع المسألة الأولى من هذا الباب .

(٤) قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن سؤر ما أكل من لحمه طاهر ، يجوز شربه والوضوء به . الإجماع ٣٤ ، انظر أيضاً : اختلاف العلماء له ١٨/ب ، واختلاف العلماء لابن نصر ٣/أ ، والإفصاح ٥٢/١ ، والكافي ١٢/١ .  
ونقل عنه صالح في سؤر الفرس : لا بأس به . المسائل ٦ .

قال : ولا بأس بالحمام ، قال : الدجاج (١) إذا لم يكن مرعاه  
مرعى سوء ؟ قال : وما كان من الطير لا يضبط مرعاه  
فلا يعجبني (٢) .

٢٩ - سمعت أبا يقول في الكلب يبلغ في الإناء : يروى عن  
النبي ﷺ من طريق أبي هريرة : ( يغسل سبعة أولهن بالتراب ) (٣) .  
وقال ابن مغفل (٤) روى / عن النبي ﷺ : ( يغسل سبعة

- 
- (١) في المطبوع ( والدجاج ) بزيادة الواو .  
(٢) الطيور التي يؤكل لحمها إذا كانت جلالة . كالدجاج ففيها روايتان :  
إحدهما : أنها نجس ، والثانية : طاهرة . انظر : المغني ٣٨/١ ، الكافي ١٥/١ ، الشرح  
الكبير ٣١٥/١ .  
قال المرداوي : يكره سؤر الدجاجة إذا لم تكن مضبوطة . نص عليه . الإنصاف  
٣٤٥/١ ، والاختلاف في نجاسة سؤر الجلالة تبع لحكم الجلالة من حيث الإباحة  
والتحريم ، انظر : المغني ٤١٣/٩ - ٤١٤ ، والإنصاف ٣٦٦/١٠ - ٣٦٧ .  
(٣) أخرجه أحمد في مسنده . ٢٥٦/٢ ، ٤٢٧ ، ٤٨٩ .  
ومسلم في صحيحه من طريق محمد بن سيرين ٢٣٤/١ ح رقم ٢٧٩ .  
وأبو داود في سننه ٥٧/١ ح رقم ٧١ .  
والترمذي . وفيه أولاهن أو أخراهن بالتراب وقال : هذا حديث حسن صحيح  
١٥١/١ - ١٥٢ ح رقم ٨١ .  
والنسائي . ١٧٧/١ - ١٧٨ . وأبو عوانة في مسنده ٢٠٧/١ - ٢٠٨ .  
وابن خزيمة في صحيحه ٥٠/١ - ٥١ .  
والدارقطني في سننه عن أبي رافع عن أبي هريرة وقال : هذا صحيح ٦٥/١ .  
والبيهقي وقال : هذا حديث غريب ، إذا كان حفظه معاذ فهو حسن ، لأن التراب في  
هذا الحديث لم يروه ثقة غير ابن سيرين من أبي هريرة . السنن ٢٤١/١ ، وانظر أيضاً :  
تلخيص الحبير ٣٥/١ ، والإرواء ٦٠/١ - ٦١ .  
(٤) هو عبد الله بن مُقفل - بمعجمة وفاء ثقيلة - ابن عبيد بن نهم - بفتح  
النون وسكون الهاء - أبو عبد الرحمن المزني ، صحابي ، بايع تحت الشجرة ، ونزل  
البصرة - مات فيها سنة سبع وخمسين ، وقيل : بعد ذلك . الإصابة ٣٧٢/٢ .

ويعفر الثامنة في التراب (١) .

٣٠ - سألت أبا عن الكلب السلوقي (٢) يشرب من الإناء

قال : يغسل سبع مرات إحداها بالتراب (٣) .

٣١ - سألت أبا عن سؤر الهر ؟ .

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٨٦/٤ ، ٥٦/٥ .

ومسلم في الطهارة : باب حكم ولوغ الكلب ٢٣٥/١ ح رقم ٢٨٠ ، وأبو داود في الطهارة : باب الوضوء بسؤر الكلب ٥٩/١ ح رقم ٧٤ . والنسائي في باب تعفير الإناء الذى ولغ فيه الكلب ٥٤/١ . والدارمي في سننه . ١٨٨/١ . وأبو عوانة في سننه . ٢٠٨/١ . والدارقطني وقال : صحيح ٦٥/١ .

(٢) قال الديمري : الكلب حيوان معروف وهو نوعان : أهلى ، وسلوقي ، نسبة إلى سلوق ، وهى مدينة باليمن تنسب إليها الكلاب السلوقية ، وكلا النوعين في الطبع سواء ، والكلب السلوقي هو المعلم للصيد ونحوه . حياة الحيوان ٢٧٨/٢ .

(٣) أشار إلى هذه الرواية القاضى في الروايتين ٢/ب .

ونحوه نقل صالح في الكلب في مسائله : ٦ ، وأيضاً الكوسج عنه قال : يغسل سبعا وهذا أقله . المسائل ٨/أ ظاهرية ، ٣٥/١ مصرية .

قال القاضى : اختلفت - الرواية - في نجاسة الكلب والخنزير ، فنقل الجماعة : صالح وعبد الله وابن منصور أنه يجب غسلها سبعا - إحداها بالتراب - وهو اختيار الحرثي ، وهو أصح الروايتين ٢/ب .

وذكر عنه هذا القول الترمذى في سننه ١٥٢/١ ، وابن المنذر في اختلاف العلماء ١٩/أ ، وابن حزم في المحلى ١٤٦/١ .

وقال القاضى : نقل إسماعيل بن سعيد وحرب : ثمانية ، إحداهن بالتراب - الروايتين ٢/ب - انظر أيضاً : المغنى ٣٩/١ ، والكافى ٨٩/١ ، والشرح الكبير ٢٩٠/١ ، وتجرید المسائل ٣/ب ، المبدع ٢٣٦/١ .

وأجاز في رواية أبى داود العمل على الحديثين . انظر مسائله : ٤ .

قال ابن قدامة : لا يختلف المذهب - أى في سبع غسلات - إحداهن بالتراب - انظر المغنى ٣٩/١ ، وأيضاً الإنصاف ٣١٠/١ - ٣١١ . وأيضاً قال : الصحيح من المذهب اشتراط التراب في غسل نجاستهما - الكلب والخنزير - مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب ، ولا خلاف أنه لو جعل التراب في أى غسلة شاء أجراً ، وإنما الخلاف في الأولوية . الإنصاف ٣١٠/١ - ٣١١ .

فقال : لا بأس به (١) .

### باب طين المطر يصيب الثوب

٣٢ - سألت أبا عن الرجل يصيب ثوبه الشيء (٢) من طين المطر ،  
قد خالطه بول البغال والدواب ؟ .

فقال : أرجو ألا يكون به بأس (٣)

(١) نحوه نقل صالح في مسائله : ٦ ، والكوسج أيضا في الفأر والهر ٣/أ  
ظاهرة .

قال المرداوي في طهارة سؤره : هذا المذهب مطلقا بلا ريب ، وعليه جماهير  
الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . الإنصاف ٣٤٣/١ .  
(٢) « الشيء » ساقط من المطبوع .

(٣) قال أحمد في رواية الكوسج : كل ماء أو قدر يأتي عليها الماء فقد طهر ،  
واحتج بحديث الأعرابي الذي بال في المسجد فأتى بذنوب من ماء فصب على بوله .  
المسائل ٣/ب - ٤/أ ظاهرة ، ١٢/١ مصرية .  
ونحوه ذكر أبو داود أيضاً في مسائله ٢٠ باب طين المطر يصيب الثوب .  
قال ابن قدامة : وإن أصاب الأرض ماء المطر أو السيول فغمرها ، وجرى عليها  
فهو كما لو صب عليها ، لأن تطهير النجاسة لا تعتبر فيه نية ، فاستوى ما صبه الآدمي  
وما جرى بغير صبه . ونقل ماروي عنه أصحابه في ذلك . المغني ٧١/٢ ، انظر أيضاً :  
اختلاف العلماء ٤٩/ب .

قال ابن القيم ردا على الموسوسين في ذلك : إن الناس في عصر الصحابة والتابعين  
ومن بعدهم كانوا يأتون المساجد حفاة في الطين وغيره ، ثم ذكر آثارهم في الباب . إغاثة  
اللهفان ١٤٩/١ .

## باب السرّقين (١) أو البول يصيب نعل الرجل أو ثوبه

٣٣ - سمعت أئى يقول فى السّرّقين الرطب إذا كان من حمار أو بغل : يعجبنى أن يغسله ، إذا (٢) لم يكن من حمار فلا بأس (٣) وكذلك فى الخف إذا أصاب الخف العذرة أو البول فلا بد من غسله (٤) ، ويعيد الصلاة إذا لم يغسل .

(١) قال الجوهرى : السّرّقين - بالكسر - معرب ، لأنه ليس فى الكلام فعليل - بالفتح - ويقال : سرّقين . الصحاح ٢١٣٥ .  
وقال ابن منظور : السّرّقين والسّرّقين : ماتدملّ به الأرض . لسان العرب ٧٠/١٧ .

وقال الفيروزابادى فى معناه : الرّبل معرب سرّكين . القاموس ٢٣٤/٤ ، انظر أيضاً : المطلع ٢٢٩ .

(٢) زاد فى المطبوع ( واوا ) قبل إذا .  
(٣) نقل هذه الرواية ابن هانئ بتمامها قال : سمعت أبا عبد الله يقول فذكرها وعنده : وإذا لم يكن من حمار أو بغل فلا بأس . انظر : المسائل ٢٦/١ برقم ١٣١ ، وذكرها القاضى فى الروايتين ٢٤/٢ أ .

قال ابن قدامة : وبول مالا يؤكل لحمه ورجيعه نجس ، لأنه بول حيوان غير مأكول أشبه بول الأدمى . الكافى ٨٦/١ ، وقال فى المقنع : وبول ما يؤكل لحمه وروثه ومنه طاهر ، قال المرداوى : هذا المذهب بلا ريب ، وعليه الأصحاب ، وعنه : نجس . الإنصاف ٣٣٩/١ .

(٤) قال ابن قدامة : إذا أصاب الخف أو الحذاء نجاسة ففيه ثلاث روايات إحداهن : يجزىء ذلك بالارض ، لأنه محل تتكرر فيه النجاسة ، فأجزأ فيه المسح كمحل الاستنجاء . والثانية : يجب غسله ، لأنه ملبوس فلم يجز فيه المسح كظااهره . والثالثة : يجب غسله من البول والعذرة لفحشها ، ويجزىء ذلك من غيرهما . الكافى ٩٠/١ باب أحكام النجاسات .

وقال فى المغنى : الأول ( أى الدلك ) أولى ، لأن إثبات الأثر واجب وقال : ظاهر الأخبار لايفرق بين رطب ويابس . المغنى ٦٢/٢ - ٦٣ .

٣٤ - سألت أبي عن أرواث الدواب وأبوالها ؟ .

قال : فيه اختلاف . منهم من يكرهها ، أما الأرواث تصيب الثوب ففيه اختلاف <sup>(١)</sup> وإذا أصاب النعل فمسحه على موضع طاهر فلا بأس يصلي <sup>(٢)</sup> .

= وقال المرداوي عن الرواية الثانية أى الغسل : هذا المذهب ، وعليه الجمهور ، وعن الرواية الأولى قال في الفروع : وهى أظهر، واختارها جماعة . الإنصاف ٣٢٣/١ .  
قال ابن القيم : أجزأ ذلك مطلقا ، وجازت الصلاة فيه بالسنة الثابتة ، نص عليه أحمد ، واختاره المحققون من أصحابه . إغاثة اللهفان ١٤٦/١ ، انظر أيضاً : المحرر ٧/١ .

(١) قال ابن المنذر : قالت طائفة : الأبوال والأرواث كلها ما أكل لحمه أو لم يؤكل وكذلك ذرق الطائر كلها نجس ، هذا قول الشافعى .... وقال أبو ثور : كقول الشافعى .. وقال الحسن البصرى : البول كله يغسل ، وكان يكره أبوال البهائم كلها .. ووقف أحمد بن حنبل عن الجواب فى أبوال ما يؤكل لحمه مرة ، وقال مرة : يتنزه عن بول الدواب كلها أحب إلى ، لكن البغل والحمار أشد . وذكر ابن المنذر اختلافهم فى المسألة مفصلا مع أدلتهم ، فانظر : اختلاف العلماء ٥١/ أ - ب . وانظر أيضاً اختلاف العلماء لابن نصر ٣/ أ - ب ، والمجموع للنووى ٥٥٦/٢ - ٥٥٧ .

ورأى الإمام أحمد كما ذكر ابن هانئ قال : سئل عن البول . فقال : أرى أن يغسل البول كله إلا أن يكون مضطرا فلا بأس ببول ما أكل لحمه .

المسائل ٢٦/١ ، والمذهب : أن بول ما يؤكل لحمه وروثه طاهر ، كما سبق فى المسألة ٣٣ .

(٢) وهذا إذا لم تكن العذرة أو البول ، كما سيأتى ، أما غيرهما فيجزىء فيه ذلك . ونقله عنه ابن هانئ فى مسائله انظر ٢٦/١ ، والمذهب قد سبق ذكره أن =

- ٣٥ - قلت لأبي : الرجل يطأ على العذرة الرطبة ، وفي رجله خف ثم يجف يغسله أو يحكه ؟ قال : يغسله . قلت : فإن حكه ؟ قال : لا تنقي العذرة بالحك إلا بالغسل (١) .
- ٣٦ - / قلت لأبي : إذا مرَّ بموضع لا يعلم أنها عذرة بعينها ٨ أو بول بعينه ؟ .
- قال : يجزيه ما وطئ عليه من الأرض بعد ، فالأرض يطهر بعضها بعضاً (٢) .
- ٣٧ - قلت لأبي : الرجل يصيب شراك نعله البول ، نقط صغار ؟ قال : يغسله ، وكذلك الثوب يغسله (٣) .
- ٣٨ - سألت أبي : ما يستنجس من الأبوال ؟ .

---

= النجاسة تغسل ومذهب المحققين أنه يجزىء الدلك في كل ذلك ، وزاد في المطبوع ( به ) بعد يصلى ، ولا حاجة فإنه مفهوم ومعروف في الكلام بين الناس .

(١) نقل صالح أيضاً عنه : في العذرة الرطبة يغسل قدميه . المسائل : ٦ ، وأيضاً ابن هانيء في مسأله ٢٧/١ ، وسبق أن ذكرنا اختلاف الروايات وبيان المذهب المختار في المسألة هذه في س رقم ٣٣ .

(٢) قال الكوسج : الأرض يطهر بعضها بعضاً ؟ قال : نعم - سواء العذرة الرطبة والبول - المسائل ٤/ أ ظاهرية ، ونقل ابن المنذر عن أحمد في بيان معنى حديث أم سلمة : ( يطهر مابعد ) ليس معناه : إذا أصابه بول ثم مر بعده على الأرض أنها تطهره ولكن يمر بمكان فيقدره فيمر بمكان أطيب منه فيطهر هذا ذاك ، وليس على أنه يصيبه شيء ( يعنى من البول أو العذرة فيطهره مابعد بل لا بد من غسله ) . اختلاف العلماء ٤٩/ ب وانظر أيضاً : معالم السنن للخطابي ٢٢٧/١ .

(٣) قال أيضاً في رواية ابن هانيء : البول قليله وكثيره يغسل . المسائل ٥٧/١ وانظر أيضاً مناقله ابن أبي يعلى في طبقاته في ترجمة أحمد بن هشام عنه ٨٣/١ .

فقال : الأبول كلها نجسة إلا ما يؤكل لحمه (١) .

٣٩ - قرأت على أبى : الرجل يطأ العذرة الرطبة ، وفى رجله خف . ثم جف يغسله أو يحكه ؟ .

قال : ما كان من (٢) عذرة بعينها أو بول بعينه يغسله ، فإذا مر على موضع وهو يقدره (٣) لا يعلم أنها عذرة بعينها أو بول بعينه قال : مابعد يطهره (٤) .

٤٠ - سألت أبى عن الثوب يصيبه البول يجزئه أن يغمره فى الماء أو لابد من الدلك يدلكه ؟ فقال : يغسله سبعاً ويعصره (٥)

(١) لقد ذكر القاضى هذه الرواية فى الروايتين والوجهين بلفظه : ٢٤ / أ ، هذا هو مذهب أبى عبد الله ، إلا أنه يرى من المستحسن غسل الأبول كلها حتى بول مأكول اللحم إذا كان كثيراً . انظر مسائل ابن هانئ ١ / ٢٦ ، ٢٨ . باب الجنابة ، وطبقات الحنابلة ١ / ٤٠ ومسائل الكوسج ٣ / أ ظاهرية .

وقد سبق بيان مذهبه فى أول هذا الباب س ٣٣ ، قال ابن تيمية فى المسألة : أما بول ما يؤكل لحمه وروث ذلك ، فإن أكثر السلف على أن ذلك ليس بنجس ، وهو مذهب مالك وأحمد وغيرهما ، ويقال : إنه لم يذهب أحد من الصحابة إلى تنجيس ذلك ، بل القول بنجاسته قول لمحدث لاسلف له من الصحابة ، وقد بسطنا القول فى هذه المسألة فى كتاب مفرد . وبيننا فيه بضعة عشر دليلاً شرعياً . وأن ذلك ليس بنجس . انظر : الفتاوى ٢١ / ٥٣٤ - ٦٠٤ ، ٦١٣ .

(٢) سقطت ( من ) فى المطبوع .

(٣) فى المطبوع : ( يقدره ) - بالبدال المهملة .

(٤) تقدم الكلام على المسألة فى س رقم ٣٥ - ٣٦ .

(٥) غسل النجاسة سبع مرات ، نقله ابن هانئ أيضاً فى مسائله ١ / ٢٧ س رقم ١٣٧ وصالح فى غسل السبيلين ص : ٥ ، وأحمد بن يحيى الحلوانى عنه كما نقله ابن أبى يعلى فى طبقاته ١ / ٨٣ .

قال ابن قدامة : وفى سائر النجاسات ثلاث روايات ، قال المرداوى فى الإنصاف : إحداهن : يجب غسلها سبعاً - وهى المذهب ، وعليها جماهير الأصحاب والثانية : يجب =



سمعت أئى يقول : ومن الناس من يسهل فيه - أظنه يعنى نفسه - ويحتج أن النبى ﷺ : « أذن لهم أن يشربوا من أبوال الإبل » (١) .

٤١ - قلت لأئى : فالفرس ؟ .

قال : يؤكل لحمه على حديث أسماء بنت أئى بكر (٢) ذبحنا فرسا على عهد النبى ﷺ فأكلنا (٣) .

قلت لأئى : بوله نجس ؟ .

= غسلها ثلاثا ، اختارها المصنف - ابن قدامة - فى العمدة ، والثالثة : تكاثر بالماء من غير عدد ، اختارها ابن قدامة فى المغنى . والشيخ تقي الدين . وعنه : يشترط العدد فى البدن ، ويجب فى السبيلين وفى غير البدن سبع ، قال الحلال : وهى وهم ، وذكر عنه روايات أخرى فى الباب - الإنصاف ٣١٣/١ .

وقال أيضاً : لو وضع ثوبا فى الماء ثم غمره بماء وعصره فغسله واحدة بينى عليها - ويظهر على الصحيح من المذهب ، نص عليه ، لأنه وارد كصبه فى غير إناء . الإنصاف ٣١٧/١ . انظر أيضاً : الهداية ٢١/١ ، المغنى ٤٠/١ - ٤١ ، والعمدة : ٤ وشرحها ٢٥ ، المحرر ٤/١ ، والمبدع ٢٣٨/١ - ٢٣٩ .

(١) أشار إلى حديث (أناس من عكل وعرينة) وقد أخرجه أحمد فى مسنده عن أنس ، انظر ١٠٧/٣ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٧٠ ، والبخارى فى كتاب الطهارة : باب أبوال الإبل والدواب .. الصحيح مع الفتح ٣٣٥/١ ح رقم ٢٣٣ ومسلم فى الحدود : باب حكم المحاريين والمرتدين ١١/١٥٣ - ١٥٤ (مع شرح النووى) والترمذى قال عقب إخرجه : وهو قول أكثر أهل العلم ، قالوا : لا بأس ببول ما يؤكل لحمه ، السنن مع التحفة ٢٤٢/١ - ٢٤٤ ح رقم ٧٢ .

(٢) وهى بنت أئى بكر الصديق - رضى الله عنهما : وزوج الزبير بن العوام ، من كبار الصحابة ، عاشت مائة سنة ، وماتت سنة ثلاث أو أربع وسبعين . الإصابة ٢٢٩/٤ - ٢٣٠ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد فى المسند : ٣٤٦/٦ ، ٣٥٣ . والبخارى فى الصيد والذبائح : فى باب لحوم الخيل ٩/٦٤٨ . الصحيح مع الفتح ، ومسلم فى الصيد والذبائح : فى أكل لحم الخيل ٩٦/١٣ ، مع شرح النووى ، ولقد أجاز أحمد أكل لحوم الخيل أيضاً فى رواية أئى داود ٢٥٨ ، وابن هانئ ١٣٧/٢ ، وستأى مسألة أكل لحوم الخيل فى كتاب الصيد والأطعمة .

قال : قلت لك : الأبول كلها نجسة إلا مايؤكل لحمه (١) .

### باب غسل اليدين عند القيام / من نوم الليل

٩

٤٢ - سألت أبا عن الرجل يدخل يده في الإناء وهو جنب . ولم يمسه أذى ولم ينم (٢) ؟ .

قال : إن كان لم ينم فأرجو أن لا يكون به بأس ، وإن نام يغسلها (٣) .

### باب في جلود الميتة إذا دبغت

٤٣ - سمعت أبا يقول : أذهب إلى حديث ابن عكيم (٤)

(١) تقدم قوله هذا في بيان المذهب في س رقم (٣٨) .

(٢) في الأصل : ( ولم ينم ... ) وكذا في المطبوع .

(٣) نقل الكوسج عنه النهي عن غمس الجنب أو الحائض يده في الإناء المسائل ٤ / أ ظاهرية .

ونقل عنه صالح فيمن ينظر حره من برده ؟ قال : إن كان أصبح أرجو أن لا يكون به بأس ، قلت : فاليد أجمع ؟ فكأنه كرهه . المسائل ٥١ .

ذكر المرداوى في غسل اليدين عند ابتداء الوضوء بأنه لا يخلو إما أن يكون عن نوم أو عن غير نوم ، فإن كان من غير نوم فالصحيح من المذهب - وعليه الأصحاب ، ونص عليه أحمد - استحباب غسلها مطلقا وإن كان عن نوم ، فإن كان من نوم النهار ، فالصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم استحباب غسلها ، وعنه : يجب غسلها ، وإن كان عن نوم الليل - ففيها روايتان : يجب غسلها ، وهو المذهب والثانية : لا يجب بل يستحب . الإنصاف ١/١٢٩ - ١٣٠ ، وأيضاً ١/٣٨ - ٣٩ ، وانظر أيضاً : المقنع ١/١٨ .

(٤) هو عبد الله بن عكيم - بالتصغير - الجهني ، أبو معبد الكوفي ، مخضرم ، وقد سمع كتاب النبي ﷺ إلى جهنمة ، مات في إمرة الحجاج . التهذيب ٥/٣٢٣ - ٣٢٤ ، التقریب ١/٤٣٤ .

« جاءنا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته بشهر : أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب (١) ولا عصب » (٢) .

(١) قال أبو داود : قال النضر بن شميل : يسمى إهاباً ما لم يدبغ ، فإذا دبغ لا يقال له إهاب ، إنما يسمى شتاً وقرية - السنن لأبي داود ٣٧١/٤ - ٣٧٢ .  
الإهاب : الجلد ما لم يدبغ والجمع أهَبٌ على غير قياس . وأهب - بالضم - وهو قياس . الصحاح ٨٩ ، وقال الفيروز آبادي : الإهاب : ككتاب ، الجلد ، أو ما لم يدبغ ، والجمع آهبة وأهَب وأهَب . القاموس ٣٧/١ .

(٢) قال الجوهري : العصبه : واحد العصب ، والأعصاب : وهي أطناب المفاصل ، الصحاح ١٨٢ ، انظر أيضاً : القاموس ١٠٥/١ .  
وحديث ابن عكيم أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طرق عديدة ، ٣١٠/٤ - ٣١١ ، وأبو داود في اللباس : باب من روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة ، السنن ٣٧١ - ٣٧٠/٤ ح رقم ٤١٢٧ - ٤١٢٨ .

والترمذى في اللباس : باب ماجاء في جلود الميتة ، وقال : هذا حديث حسن . وسمعت أحمد بن الحسن يقول : كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث لما ذكر فيه قبل وفاته بشهرين . وكان يقول : كان هذا آخر أمر النبي ﷺ ، ثم ترك أحمد بن حنبل هذا الحديث ، لما اضطربوا في إسناده ، حيث روى بعضهم فقال : عن عبد الله بن عكيم عن أشياخ لهم من جهينة - السنن ٢٢٢/٤ ح رقم ١٧٢٩ .

والنسائي في الفرع : باب جلود الميتة ١٧٥/٧ ، وابن ماجه في اللباس : باب من قال لا ينتفع من الميتة .... ١١٩٤/٢ ح رقم ٣٦١٣ ، وعبد الرزاق في المصنف ٦٥/١ - ٦٦ ح رقم ٢٠٢ ، والطبري في تهذيب الآثار من طرق ٢٨٢/٢ - ٢٨٤ ح رقم ١٧٣٥ - ١٧٤١ ، والبيهقي في سننه ١٤/١٠ . قال الزيلعي : حديث ابن عكيم أعِلّ بثلاثة أمور : أحدها : الاضطراب في سنده . والثاني : الاضطراب في متنه . والثالث : الاختلاف في صحبته - نصب الراية ١٢١/١ ، وأخرجه ابن حبان ، ودافع عن سنده ، وأثبت أنه ليس بمرسَل ، بل هذا وهم ، ولفظه : حدثنا مشيخة لنا من جهينة : من باب الرواية سماعاً كما هو يروى ماشاهده بنفسه - انظر كلام ابن حبان في صحيحه بترتيب علاء الدين ٤١٢/٢ . وهذه العلل التي ذكرها الزيلعي - وكذا الحافظ في التلخيص ٥٩/١ - ٦٠ أوردها مفصلة ناصر الدين الألباني في كتابه إرواء الغليل . ٧٦/١ - ٧٩ ، انظر أيضاً معالم السنن للخطاطي ، وتهذيب السنن لابن القيم ٦٧/٦ - ٦٩ ، والتحقيق في أحاديث الخلاف مع التنقيح لابن عبد الهادي ٤٥/١ - ٥٢ ، والتمهيد لابن عبد البر ١٦٣/٤ .

وحديث ابن عباس (١) قد اختلف فيه ، قال : الزهري عن عبيد الله (٢) عن ابن عباس عن ميمونة (٣) ولم يذكر فيه الدباغ (٤)

= قال ابن قدامة بعد ذكر حديث ابن عكيم : قال أحمد : إسناده جيد ٤٩/١ وقال ابن تيمية : أما حديث ابن عكيم فقد طعن بعض الناس فيه بكون حامله مجهولا ، ونحو ذلك مما لا يسوغ رد الحديث به . الفتاوى ٩٣/٢١ .  
انظر أيضاً : الاعتبار للحازمي حيث قال : وقد حكى الخلال في كتابه أن أحمد توقف في حديث ابن عكيم لما رأى تزلزل الرواة فيه ، وقال بعضهم : رجع عنه . الاعتبار ص ٥٩ ، ونقل ابن هاني عنه أنه آخر أمر النبي ﷺ أخرى أن يتبع . ونقل صالح عنه في اختلاف الرواية في قصة شاة ميمونة وقوله ليس عندى في دباغ الميتة حديث صحيح وحديث ابن عكيم هو أصحها - المسائل لصالح ١٥٩ - ١٦٠ ، مسائل ابن هاني ٢٢/١ (١٠٩) .

وحديث ابن عكيم صحيح ثابت ، إلا أنه ليس بمرتبة حديث ابن عباس عن ميمونة . وقد جمع بينهما الحازمي في الاعتبار ص ٥٩ بأن الحديث ابن عكيم يحمل على منع الانتفاع به قبل الدباغ .

وانظر أيضاً : تهذيب السنن لابن القيم ٦٧/٦ - ٦٩ .

(١) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، ابن عم رسول الله ﷺ ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، ودعا له رسول الله ﷺ بالفهم في القرآن ، فكان يسمى البحر والخبر لسعة علمه ، وقال عمر : لو أدرك ابن عباس أسناننا ما عاشره منا أحد ، مات سنة ثمان وستين بالطائف ، وهو أحد المكثرين من الصحابة ، وأحد العبادة من فقهاء الصحابة . الإصابة ٢/٣٣٠ - ٣٣٤ .

(٢) هو : ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي ، أبو عبد الله المدني ، ثقة ، فقيه ، ثبت من الطبقة الثالثة . مات سنة أربع وتسعين ، وقيل : ثمان ، وقيل : وغير ذلك . تهذيب التهذيب ٧/٢٣ - ٢٤ ، تقريب التهذيب ١/٥٣٥ .

(٣) هى : بنت الحارث الهلالية ، زوج النبي ﷺ ، قيل : اسمها برة ، فسمها النبي ﷺ : ميمونة ، وتزوجها بسرف سنة سبع ، ومات بها ودفنت سنة إحدى وخمسين على الصحيح . الإصابة ٤/٤١١ - ٤١٣ .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده في قصة شاة ميمونة عن مالك والأوزاعي ومعر عن الزهري به بلفظ : أفلا انتفعتم بإهاها . انظر : المسند ١/٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٦٥ . =

## وذكر ابن عينية (١) الدِّبَاغ ولم يذكره معمر (٢) ولا مالك (٣) .

= والبخارى من طريق صالح عن ابن شهاب ، فى الذبائح والصيد : باب جلود الميتة .

الصحيح مع الفتح ٦٥٨/٩ برقم ٥٥٣١ ، وأيضاً فى ٤/١٣٣ ح رقم ٢٢٢١ ، وأيضاً من طريق يونس عن الزهرى ٣/٣٥٥ ح رقم ١٤٩١ .

ومسلم من طريق يونس وصالح فى كتاب الحيض : فى باب جلود الميتة ٢٧٦/١ - ٢٧٧ حديث رقم ١٠١ . انظر أيضاً مسلم مع شرح النووى ٤/٥٢ .

(١) هو سفيان بن عيينة بن ألى عمران ميمون الهلالى ، أبو محمد ، الكوفى ثم المكى ، ثقة ، حافظ ، فقيه ، إمام ، حجة ، إلا أنه تغير حفظه بآخره ، وكان ربما دلس ، لكن عن الثقات ، من رؤوس الطبقة الثامنة ، وكان أثبت الناس فى عمرو بن دينار ، مات فى رجب سنة ثمان وتسعين ومائة ، وله إحدى وتسعون سنة . تهذيب التهذيب ١١٧/٤ - ١٢٢ ، تقريب التهذيب ٣١٢/١ .

والحديث من طريقه أخرجه مسلم فى الحيض : باب طهارة جلود الميتة بالدباغ .

٢٧٦/١ ح رقم ٣٦٣ .

وأبو داود فى اللباس : باب فى أهب الميتة ٤/٣٦٥ - ٣٦٦ برقم ٤١٢٠ ، والنسائى فى كتاب الفرع والعتيرة : باب جلود الميتة ولم يذكر الدباغ ٧/١٧١ . وابن ماجه فى اللباس : باب ليس جلود الميتة إذا دبغت ٢/١١٩٣ ح رقم ٣٦١٠ ، والدارقطنى من طريق يونس وعقيل وابن عيينة والزبيدى عن الزهرى به ١/٤١ - ٤٢ . (٢) تقدمت ترجمته فى س ٢٠ .

(٣) هو : ابن أنس بن مالك بن ألى عامر بن عمر الأنصارى الأصبحى أبو عبد الله المدنى ، الفقيه ، إمام دار الهجرة ، رأس المتقنين ، وكبير المثبتين ، حتى قال البخارى أصح الأسانيد كلها : مالك عن نافع عن ابن عمر ، من السابعة ، مات سنة تسع وستين ومائة ، وكان مولده سنة ثلاث وتسعين . تهذيب التهذيب ١٠/٥ - ٩ ، تقريب التهذيب ٢/٢٢٣ .

قال أبو داود : لم يذكر الأوزاعى ويونس وعقيل فى حديث الزهرى الدباغ والزبيدى وسعيد بن عبد العزيز وحفص بن الوليد ذكروا الدباغ . السنن ٤/٣٦٧ . وقال ابن عبد البر : هكذا ( أى بدون ذكر الدباغ ) روى هذا الحديث معمر ومالك عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس فى قصة شاة ميمونة لم يذكروا الدباغ أيضاً ، والدباغ موجود فى حديث ابن عيينة والأوزاعى وعقيل والزبيدى وسليمان بن كثير ، وزيادة من حفظه مقبولة ، وذكر الدباغ أيضاً موجود فى هذه القصة من حديث عطاء عن ابن عباس وذكر الحديث . التمهيد ٤/١٥٥ .

وأراه وهم (١) .

قال معمر : وقال الزهرى ينتفع بالجلد وإن لم يدبغ (٢) ، كأنه يذهب إلى أن ينتفع بالجلد وإن لم يدبغ لقوله : ألا انتفعتم بإهابها (٣).

(١) قال له ابن الشافعى فى جلود الميتة ودباغها : الخبر الذى روى فيه ؟ فقال : دع الخبر ، فيه اضطراب . كلهم لا يذكرون فيه الدباغ إلا ابن عيينة وحده ، وقد خالفه مالك وغيره ، والذين ذهبوا إلى هذا الخبر ذهبوا إلى الانتفاع به غير مدبوغ ، وهكذا يروى عن ابن شهاب أنه يرى الانتفاع بالجلد وإن لم يدبغ . والخبر مضطرب ، بعضهم يقول : شاة ميمونة ، وبعضهم يقول : ( لسودة ) وذلك الخبر صحيح ، يشير إلى حديث ابن عكيم المذكور فى الباب . انظر : طبقات الخنابلة ترجمة محمد بن محمد بن إدريس الشافعى ٣١٦/١ - ٣١٧ .

وقال ابن تيمية : وليس فى البخارى ذكر الدباغ . ولم يذكره عامة أصحاب الزهرى عنه ، لكن ذكره ابن عيينة . ورواه مسلم فى صحيحه . وقد طعن الإمام أحمد فى ذلك وأشار إلى غلط ابن عيينة فيه ، وذكر أن الزهرى وغيره كانوا يبيحون الانتفاع بجلود الميتة بلا دباغ لأجل هذا الحديث . الفتاوى ١٠١/٢١ .

(٢) أخرجه أحمد من طريق عبد الرزاق بعد تخريج الحديث الآتى بلفظ : كان الزهرى ينكر الدباغ ويقول : يستمتع به على كل حال . المسند ٣٦٥/١ ، وأبو داود فى سننه من طريق عبد الرزاق مثله . السنن ٣٦٦/٤ ، ح رقم ٤١٢٢ . وأخرجه عبد الرزاق فى مصنفه مثل ما ساقه عنه أحمد ٦٢/١ .

والحميدى فى مسنده ١١٥/١ ح رقم ٣١٥ ، وابن عبد البر فى التمهيد ٢٥٤/٤ ، والبيهقى فى سننه ٦/١ ، قال الحافظ : والانتفاع بجلود الميتة قبل الدباغ وبعده ، مشهور من مذهب الزهرى : فتح البارى ٤١٣/٤ .

(٣) أخرجه أحمد من طريقه المذكور عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس .. بلفظ استمتعتم . وذكر قول الزهرى السابق فى مسنده ٣٦٥/١ .  
وأيضاً من طريق صالح عن الزهرى ، وحماد بن خالد عن مالك عن الزهرى . انظر المسند ٢٦١/١ ، ٣٢٧ ، والبخارى أيضاً كما سبق بيان تخريجه فى ذكر ابن عباس عن ميمونة فى المسألة نفسها ، ومسلم من طريق يونس عن الزهرى ، ومن طرق أخرى عن ابن عباس ، ومن طريق عبد الملك عن عطاء باللفظ المذكور ٢٧٦/١ - ٢٧٧ ح رقم ٣٦٢ - ٣٦٥ ، وأبو داود من طريق معمر فى اللباس : باب فى أهب الميتة باللفظ =

قال أئى : حدثناه عبد الرزاق (١) عن معمر قال أئى : وحديث زيد بن أسلم (٢) عن ابن وَغلة (٣) عن ابن عباس سمعت النبى ﷺ يقول : « أئما إهاب دُبِعَ فقد طُهر » (٤) قال أئى : وقال إسماعيل بن

= المذكور : السنن ٣٦٦/٤ ح رقم ٤١٢١ ، والنسائى فى الفرع : باب جلود الميتة ، السنن ١٧٣/٥ ، وعبد الرزاق من طريق معمر عن الزهرى عن عبيد الله بلفظ أفلا استمتعتم .

المصنف ٦٢/١ ح رقم ١٨٤ باب جلود الميتة إذا دبغت . وأبو عوانة فى مسنده ٢١٠/١ - ٢١١ .

(١) هو ابن همام بن نافع ، الحميرى مولا هم ، أبو بكر الصنعائى ، ثقة ، حافظ مصنف ، شهير ، عمى فى آخر عمره فتغير ، وكان يتشيع ، من التاسعة مات سنة إحدى عشرة ومائتين ، وله خمس وثمانون .

تهذيب التهذيب ٣١٠/٦ - ٣١٥ ، تقريب التهذيب ٥٠٥/١ .

(٢) هو العدوى ، مولى عمر ، أبو عبد الله أو أبو أسامة . المدنى ، ثقة ، عالم ، وكان يرسل ، من الثالثة ، مات سنة ست وثلاثين ومائة . تهذيب التهذيب ٣٩٥/٣ - ٣٩٦ ، تقريب التهذيب ٢٧٢/١ .

(٣) هو عبد الرحمن بن ويلة - بفتح الواو ، وسكون المهملة - المصرى ، صدوق ، من الرابعة ، ونقل ابن أئى يعلى فى ترجمة ابن الشافعى : ذكر أحمد حديث ابن ويلة عن ابن عباس - فذكر الحديث - وذكر ابن ويلة فضعه . طبقات الخنابلة ٣١٧/١ ، تهذيب التهذيب ٢٩٣/٦ - ٢٩٤ ، تقريب التهذيب ٥٠٢/١ .

(٤) أخرجه أحمد فى مسنده من طريق سفيان عن زيد بن أسلم ، وأيضاً من طريق عبد الرزاق وعبد الرحمن عن سفيان باللفظ المذكور ٢١٩/١ ، ٢٧٠ ، ٣٤٣ .

وبلفظ : دباغها طهورها ، من طريق بهز ، وعفان عن حماد بن سلمة عن زيد بن أسلم ، ومسلم فى كتاب الحيض : باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ، من طرق ، بلفظ : إذا دبغ ... وبلفظ : دباغه طهوره . الصحيح ٢٧٧/١ - ٢٧٨ ح رقم ٣٦٦ ، وأبو داود فى كتاب اللباس . السنن ٣٦٧/٤ ح رقم ٤١٢٣ ، والنسائى فى الفرع ١٧٣/٧ ، والترمذى فى كتاب اللباس : باب ماجاء فى جلود الميتة إذا دبغت وقال : حسن صحيح ٢٢١/٤ ح رقم ١٧٢٨ .

وابن ماجه فى كتاب اللباس . السنن ١١٩٣/٢ ح رقم ٣٦٠٩ ، كما أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه ٦٣/١ رقم ١٩٠ ، والدارقطنى فى سننه ٤٦/١ .

أبى خالد (١) عن الشعبي (٢) عن عكرمة (٣) وأنا أذهب إلى حديث ابن عكيم (٤) .

(١) هو الأحمسي مولا هم ، البجلي ، ثقة ، ثبت . من الطبقة الرابعة ، مات سنة ست وأربعين ومائة . تهذيب التهذيب ٢٩١/١ - ٢٩٢ ، تقريب التهذيب ٦٨/١ .  
(٢) هو عامر بن شراحيل الشعبي - بفتح المعجمة - أبو عمرو ، ثقة ، مشهور ، فقيه ، فاضل ، من الثالثة ، قال مكحول : مارأيت أفقه منه ، مات بعد المائة ، وله نحواً من ثمانين .

تهذيب التهذيب ٦٥/٥ - ٦٩ ، تقريب التهذيب ٣٨٧/١ .

(٣) لعل الإمام أحمد رحمه الله أشار بهذا السند إلى ما أخرجه من طريق ابن غنم بالسند المذكور عن ابن عباس عن سودة زوج النبي ﷺ قالت : ماتت شاة لنا فدبغنا مسكها فما زلنا ننبذه حتى صار شنا - المسند ٤٢٩/٦ ، وأخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور : باب إذا حلف أن لا يشرب نبيذا . وأخرجه البخاري من طريق محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله - ابن المبارك - أخبرنا إسماعيل بن أبى خالد به . الصحيح مع الفتح ٥٦٥/١١ ح رقم ٦٦٨٦ ، والنسائي في كتاب الفرع والعنبر : بسنده من طريق إسماعيل . السنن ١٧٣/٧ ، وابن أبى شيبه في مصنفه في كتاب العقيقة ٣٧٩/٨ ح رقم ٤٨٢٦ والطبري في تهذيب الآثار ٢٦٩/٢ ح رقم ١٦٨٢ - ١٦٨٣ .

وقال ابن هانئ : سمعت أبا عبد الله يقول وسئل عن حديث ابن عباس رحمه الله ( أيما إهاب دبغ فهو طهوره ) ؟ فقال : قد اختلفوا فيه ، أما ابن وعله . فقال : سمعت النبي ﷺ . وأما الزهري فروى عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة ، والشعبي عن عكرمة عن ابن عباس عن سودة ، فقد اختلفوا فيه ، وقد روى عن عطاء مرة « دبغ » ومرة لم يقل دبغ ، فقد اختلفوا .

أما حديث ابن عكيم فهو الذى أذهب إليه لأنه آخر أمر النبي ﷺ ، أخرى أن يتبع الآخر ، فالآخر من أمر رسول الله ﷺ يتبع . المسائل ٢٢/١ . س ح رقم ١٠٩ . باب الانتفاع بجلود الميتة ، ونقل ابنه صالح عنه : ليس عندى فى دباغ الميتة حديث صحيح ، وحديث ابن عكيم هو أصحها ، قال أبى : الله قد حرم الميتة فالجلد هو من الميتة ، وأذهب إلى حديث ابن عكيم : أرجو أن يكون صحيحاً « لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » . المسائل ١٦٠ .

(٤) مذهب الإمام أحمد فى جلود الميتة هو كما قال الخرقى : وكل جلد ميتة دبغ أو لم يدبغ فهو نجس . المختصر باب الآنية : ٥ .  
وقال ابن قدامة : لا يختلف المذهب فى نجاسة الميتة قبل الدبغ ، ولا نعلم أحداً =



= خالف فيه . أما بعد الدبغ فالمشهور في المذهب : أنه نجس أيضاً . وعن أحمد رواية أخرى أنه يطهر منها جلد ما كان طاهراً في حال الحياة . المغنى ٤٩/١ ، وانظر ٥١ أيضاً . وقال القاضي : اختلفت الرواية في جلود الميتة ، فنقل الجماعة منهم صالح وعبد الله والأثرم وحنبل ، وابن منظور وأبو الصقر : أنها لا تطهر بالدباغ ، لما روى عن النبي ﷺ أنه كتب إلى جهينة : « كنت قد رخصت لكم في جلود الميتة فلا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » . ونقل الصاغاني : أنه يطهر بالدباغ جلد كل حيوان طاهر حال الحياة لقول النبي ﷺ : (أما إهاب دبغ فقد طهر) الروايتين ٤/أ .

وقال ابن تيمية : أما طهارة جلود الميتة بالدباغ ، ففيها قولان مشهوران للعلماء في الجملة : أحدهما : أنها تطهر بالدباغ وهو قول أكثر العلماء ، كأبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين ، والثاني : لا تطهر ، وهو المشهور في مذهب مالك ، وهو أشهر الروايتين عن أحمد أيضاً ، اختارها أكثر أصحابه ، لكن الرواية الأولى هي آخر الروايتين عنه كما نقله الترمذي ( قلت : قد سبق نقله في بداية المسألة ) الفتاوى ٩٠/٢١ - ٩١ ، وانظر أيضاً : الفتاوى المصرية ٢٦ ، ونقل المرداوي المذهب على عدم الطهارة ، وقال : نص عليه أحمد في رواية الجماعة ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وهو من مفردات المذهب . وعنه : يطهر منه جلد ما كان طاهراً في حال الحياة ، نقلها عن أحمد جماعة .

وقال القاضي في الخلاف : رجع الإمام أحمد عن الرواية الأولى في رواية أحمد بن الحسن وعبد الله الصاغاني ، ورده ابن عبيدان وغيره وقالوا إنما هو رواية أخرى ، وقال الزركشي : وعنه : الدباغ مطهر . الإنصاف ٨٧/١ ، انظر أيضاً : منح الشفا ٥٦/١ - ٥٨ ، وخلاصة الكلام : أن الإمام أحمد قال بعموم حديث ابن عكيم حيث قال : لا تنتفعوا من الميتة ، أي سواء قبل الدباغ أو بعده ، وصحح حديثه ، وبين ما في الأحاديث الأخرى في الباب كما أسلفنا ، لكنه لما رأى اضطراب الرواة في حديث ابن عكيم رجع عنه . وعندئذ إما أن يكون رأيه هو الأولى كما أقره الأصحاب ، وهو المذهب ، وإما أن يكون الثاني وهو أن ما كان طاهراً حال الحياة يطهر بالدباغ . كما قال به ابن تيمية ، ورجحه من مذهبه .

وأحسن من قال بالجمع بين الأحاديث بأن حمل حديث ابن عكيم على ما كان قبل الدباغ ، وهو طريق الحازمي في كتاب « الاعتبار » ، وابن تيمية في فتاواه ، وإذا ثبت رجوع الإمام عنه فهذا الثاني هو الراجح . والله أعلم .

(١) القَدِّ - بالكسرة - سِيرُ يُقَدُّ من جلد غير مدبوغ ، والقَدَّة أخص منه ، والجمع القليل منه أَقَدُّ ، والكثير قَدَاد ( القَدِّ : الشق طولاً ) الصحاح ٥٢٢/٢ .

قال أنى : إن كان لم يدبغ فلا يجزئه ولا ينتفع به ، وإن كان قد ذكى وذبح فلا بأس به (١) .

٤٥ - سمعت أنى يقول : القُدُّ الذى يكون من الجير لا يحل  
١٠ - يعنى لا يخز به أو يستعمل فى / شئ وإن ذكى الحمار لا يؤكل لحمه ، والميتة لا ينتفع بها (٢) .

٤٦ قال أنى فى الجمل : القد منه لا بأس به إذا ذكى ، فإن كان ميتة أكرهه (٣) .

٤٧ - حدثنا قال : سألت أنى : عن حديث سلمة بن

(١) تقدم فى التى قبلها أنه لا يجوز الانتفاع بجلد الميتة وهو المذهب ، أما إذا كان مذكى مذبوحة فلا بأس ، وهذا فى مأكول اللحم ، أما غيره فلا يطهر جلد غير مأكول اللحم بالذكاة وهو صحيح كما قال صاحب الإنصاف ٨٩/١ .  
أما بالنسبة لاستعماله فى اليايسات ، فقال ابن قدامة : فيه روايتان . إحداهما : لا يجوز ، والثانية يجوز الانتفاع به - المغنى ٥٠/١ .  
والثانية هى المذهب ، وقال الشيخ تقي الدين عن الأولى : هذا أظهر . انظر الإنصاف ٨٧/١ .

(٢) صرح أحمد أيضاً فى مسائل ابن هانئ بهذا حيث يقول : لا يعجبني شئ فى جلود الدواب والحمير . والحمار ميتا كان ، أو مذكى كان ، فليس له ذكاة ولا هو طاهر . المسائل ١٤٦/٢ رقم ١٨٢١ . وسبق الآن أنه لا يطهر بالذكاة .  
(٣) مأكول اللحم إذا ذكى فلا شك أنه طاهر ، أما إذا كان ميتة فعلى رواية طهارة جلد الميتة مأكولة اللحم ينتفع به ، ولا يجوز أكله على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . انظر الإنصاف ٨٩/١ .

المُحَبِّق (١) في دباغ الميتة (٢) .

فقال : لا أجريه (٣) . حديث ابن عكيم أتنا كتاب رسول الله قبل وفاته بشهر أو شهرين : « لاتنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » (٤) .

(١) المحبق - بضم ، ففتح . فشذ الباء المكسورة والمحدثون يفتحونها . وقيل هو ابن ربيعة بن صخر الهذلي ، أبو سنان ، صحابي ، سكن البصرة ، وقيل : اسم المحبق صخر ، وقيل : ربيعة ، وقيل : عبيد ، وقيل : المحبق جده ، والمحبق في اللغة المضطرب وإنما سماه المضطرب تفاقولا بأنه يضطرب أعداءه ، كما قالوا في عمرو بن هند مضطرب الحجارة . الإصابة ٦٧/٢ - ٦٨ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طرق عن الحسن عن جون بن قتادة عن سلمة بن المحبق أن رسول الله ﷺ مر ببيت بفنائها قرية معلقة فاستسقى ، فقيل : إنها ميتة : قال : ذكاة الأديم دباغه ، وله عنده ألفاظ نحوه . انظر المسند ٤٧٦/٣ ، وأيضاً ٦/٥ ، ٧ .

وأبو داود في اللباس : باب في أهب الميتة ، وفيه : « دباغها طهورها » السنن ٣٦٨/٤ ( ٤١٢٥ ) والنسائي في الفرع باب جلود الميتة السنن ١٧٣/٧ - ١٧٤ ، والطيالسي في مسنده ، انظر منحة المعبود ٤٣/١ . والبخارى في التاريخ الكبير ٧٤/٤ . والبيهقي في السنن الكبرى ، باب طهارة جلد الميتة ١٧/١ .

(٣) أى لا آخذ بظاهر هذا الحديث بل آخذ بحديث ابن عكيم ، والإمام أحمد رحمه الله تعالى : بما آخذ بحديث ابن المحبق لأن في إسناده جون بن قتادة وقد قال عنه : لا أعرفه ، كما نقله ابن أبى حاتم بسنده عن أبى طالب عنه . انظر الجرح والتعديل ٥٤٢/٢ ، وانظر أيضاً : مختصر السنن للمنذرى ٦٥/٦ ، وذكر الحافظ في تهذيب التهذيب أنه يروى عنه الحسن البصرى ، وقره بن خالد ، وقيل : إن قتادة روى عنه ، وقال في التقریب : مقبول من الثانية . تهذيب التهذيب ١٢٢/٢ ، تقريب التهذيب ١٣٦/١ .

(٤) سبق تخریج حديث ابن عكيم في نفس الباب .

## باب الخرز (١) بشعر الخنزير

٤٨ - سألت أبا عن شعر الخنزير ؟ .

قال : لا يعجبني أن يخرز به . فإن خرز به فلا بأس بالصلاة في الخفين الذي يخرز (٢) به لأنه لا يعلق (٣) .

---

(١) قال ابن منظور : الخرز : خياطة الأدم ، وقد خرز الخف وغيره يخرزه ويخرزُه خرزًا . لسان العرب ٢١١/٧ .

(٢) كذا في الأصل والضمير يعود إلى لفظ الخفين وهو مفرد .

(٣) اختلفت الرواية عن أحمد في الخرز بشعر الخنزير ، فروى عنه : كراهته لأنه استعمال للعين النجسة ، ولا يسلم من التنجيس بها . فحرم الانتفاع بها كجلده . والثانية يجوز الخرز به ، قال : وبالليف أحب إلينا ، لأن الحاجة تدعو إليه ، وإذا خرز به شيئا رطباً ، أو كانت الشعرة رطبة تنجس ولم يطهر إلا بالغسل . قال ابن عقيل : وقد روى عن أحمد : لا بأس به ، ولعله قال ذلك لأنه لا يسلم الناس منه ، وفي تكليف غسله إتلاف أموال الناس ، فالظاهر أن أحمد إنما عني لا بأس بالخرز ، فأما الطهارة فلا بد منها . والله أعلم - المغني ٦١/١ .

وذكر المرداوي ثلاث روايات : الجواز ، وعدمه ، والكراهة ، ويجب غسل ما خرز به رطباً على الصحيح من المذهب - الإنصاف ٩٠/١ - ٩١ .

قال ابن القيم : وسئل عن شعر الخنزير فقال : لا يعجبني ، وهذا على التحريم وقال : يكره القد من جلود الحمير ، ذكياً وغير ذكياً ، لأنه لا يكون ذكياً ، وأكرهه لمن يعمل وللمستعمل - إعلام الموقعين ٤١/١ انظر أيضاً: الإقصاص ٥٢/١ ، وتجريد المسائل ٧٩/١ ، والشرح الكبير ٧٩/١ .

## باب في قرون الميتة وريشها

٤٩ - سألت أئى عن جلود الميتة وقرونها تتخذ نصبا للسكاكين ؟ .

فقال : لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب (١) .

٥٠ - قلت : وريشها ؟ قال : لا بأس إذا غسل (٢) .

(١) هكذا أجاب أيضاً لما سأله ابن الشافعى عن جلود الميتة : قال : لا ينتفع منها بإهاب ولا عصب إلى هذا أذهب . طبقات الحنابلة ٣١٦/١ .

قال ابن قدامة : القرن والظفر والحافر كالعظم إن أخذ من مذكى فهو طاهر ، وإن أخذ من حى فهو نجس ، المغني ٥٤/١ .

وقال في المقنع : وعظمها ( أى الميتة ) وقرنها وظفرها نجس - ٢٦/١ .

قال المرداوى : وكذا عصبها وحافرها يعنى التى تنجس بموتها وهو المذهب وعليه الأصحاب وعنه : طاهر ، وهو اختيار ابن تيمية ، انظر الإنصاف ٩٢/١ ، وأيضاً المبدع ٧٥/١ - ٧٦ وقوله : لا ينتفع من الميتة إشارة إلى حديث ابن عكيم الذى سبق تخريجه في الباب الذى قبله .

(٢) وهكذا أجاب في مارواه الكوسج عنه في صوف الميتة أو الشعر ؟ قال : يغسل ولا بأس به . المسائل ٢٣/٢ ( المصرية ) .

قال الخرق : وصوف الميتة وشعرها طاهر . المختصر : ٥ .

قال ابن قدامة في شرحه : يعنى شعر ماكان طاهرا في حياته وصوفه ، والريش كالشعر فيما ذكرنا لأنه في معناه - المغني ٥٩/١ ، انظر أيضاً المقنع له ٢٦/١ .

قال المرداوى : وكذلك الوبر : يعنى الطاهر في حال الحياة ، وهذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب وقطع به أكثرهم ، وعنه أن ذلك كله نجس واختاره الأجرى قال : لأنه ميتة ، ونقل ماقاله ابن عبيدان : الضابط أن كل صوف أو شعر أو وبر أو ريش فإنه لأصله في الطهارة والنجاسة ، وماكان أصله مختلفا فيه ، خرج على الخلاف - انظر الإنصاف ٩٢/١ - ٩٣ .

وذكر ابن مفلح نحو ماتقدم وقال أيضاً : أما أصول الشعر والريش إذا تُتِفَ من الميتة وهو رطب فهو نجس برطوبة الميتة وهل يطهر بالغسل فيه وجهان . المبدع ٧٧/١ .

## ثياب (١) الكفار

- ٥١ - حدثنا (٢) : قال سمعت أبا يقول : كل ثوب يلبسه (٣)  
يهودى أو نصرانى أو مجوسى إذا كان مثل الإزار والسرائيل (٤)  
فلا يعجبني أن يصلى فيه ، وذلك أنهم لا يتنزهون من البول (٥) .

(١) زاد فى المطبوع قبله ( باب ) .

(٢) هو قول الراوى عن عبد الله ، وأثبت فى القسم الدراسى أنه أبو بكر القطيعى .

(٣) فى المطبوع يلمسه .

(٤) السراويل : فارسية معربة وقد تُدَكَّرَج سراويلات أو جمع سروال وسراولة أو سرويل بكسرهن ، قال الجوهري : السراويل معروف يذكر ويؤنث والجمع السراويلات ، قال سيبويه : سراويل واحدة أعجمية أعربت فأشبهت من كلامهم مالا ينصرف فى معرفة ولا نكرة . الصحاح ١٧٢٩/٥ ، القاموس ٣٩٥/٣ .

(٥) سأله أبو داود عن ثياب المشركين فقال : أما مايلي جسده فلا يعجبني أن يصلى فيه ، المسائل ٤١ باب الثوب فيه نجاسة .

قال ابن قدامة : أما ثيابهم ( أى المشركين ) فما لم يستعملوه أو علا منها كالعمامة والطيلسان والثوب الفوقاني فهو طاهر . لا بأس بلبسه وأما مالاقي عوراتهم كالسراويل والثوب السفلاي والإزار فقال أحمد : أحب إلي أن يعيد ، يعنى من صلى فيه ، فيحتمل وجهين : أحدهما وجوب الإعادة ، وهو قول القاضى والثاني : لا يجب وهو قول أبى الخطاب . وغير أهل الكتاب وهم المجوس وعبد الأوثان ونحوهم ، فحكم ثيابهم حكم ثياب أهل الذمة ، ولانعلم خلافا بين أهل العلم فى إباحة الصلاة فى الثوب الذى نسجه الكفار ، المغنى ( باختصار ) ٦٢/١ .

وقال فى المنع : وثياب الكفار وأوانهم طاهرة مباحة الاستعمال ما لم تعلم نجاستها ، وعنه : ماوى عوراتهم كالسراويل ونحوه ، لا يصلى فيه ٢٣/١ وقال المرداوى على قوله فى المنع : هذا المذهب مطلقا وعليه الجمهور ، ونقل أيضاً مع الروايات الأخرى الرواية الثانية التى ذكرها . الإنصاف ٨٥/١ ، انظر أيضاً : المحرر ٧/١ ، ومنح الشفاء ٥٤/١ ، وإغاثة اللفهان ١٥٣/١ والمبدع ٦٨/١ - ٧٠ .

## باب الجنابة تصيب الثوب

٥٢ - سألت أئى عن الرجل يجنب فى الثوب فيغسل (١)  
مكانه ؟ قال : إن شاء غسل الثوب / كله وإن شاء فركه كله (٢) . ١١

(١) فى الأصل فيصلى وكذا فى المطبوع وقال المحقق فى هامشه : كذا الأصل ولعلها فيغسل قلت : الصواب مأثبه . فلامعنى لغسل الثوب كله أو فركه كله ، ويدل عليه ماأتى من الروايات عن أحمد .

قال أبو داود سمعت أحمد سئل عن ثوب أصابته جنابة فأضله ؟ قال : يفركه كله ( أو ) يغسله وقال : سئل رجل أجنب فى فروة ولا يعرف موضعه ؟ قال : يفركه - المسائل ٢١ باب فى فرك المنى ، وقال الكوسج : قلت : إذا احتلم فى الثوب فلم يدر أين هو : قال يفركه كله أو يغسله كله - المسائل ٣٧/١ المصرية .

(٢) قال ابن قدامة : فإن خفى موضع المنى فرك الثوب كله إن قلنا بنجاسته وإن قلنا بطهارته استحب فركه ، وإن صلى فيه من غير فرك أجزاء ، المغنى ٦٩/٢ والقول بإجزاء الفرك وعدمه منوط بالقول فى طهارة المنى وعدمها ، فقد قال الخرقي : والمنى طاهر ، وعن أئى عبد الله رحمه الله رواية أخرى أنه كالدم ، المختصر ٢٩ . ونقل القاضى عنه اختلاف الروايات . الروايتين ٢٤/أ .

وكذلك ذكر الاختلاف ابن قدامة وقال : المشهور أنه طاهر ، وعنه أنه كالدم ، أى أنه نجس يعفى عن سيره ، وعنه لايعفى عن سيره ، ويجزئ فرك يابسه على كل حال ، والرواية الأولى هى المشهورة فى المذهب . المغنى ٦٨/٢ .

وقال المرداوى : عن طهارته : هذا المذهب مطلقا ، وعليه جماهير الأصحاب ونصروه سواء كان من احتلام أم جماع ، من رجل أو امرأة ، لا يجب فيه فرك ولاغسل ، وقال أبو إسحاق : يجب أحدهما ، فإن لم يفعل أعاد ماصلى فيه قبل ذلك ، وذكر المرداوى روايات أخرى وأقوال الأصحاب ، الإنصاف ٣٤٠/١ .

فعلى المذهب إزالته ليست بواجبة لكنها مستحبة كما نقله صالح : عن أبيه أنه : سهل فى المنى جدا وقال : أين المنى من البول ، البول شديد ، والمنى قد يفرك وقد جاء أنه بمنزلة المخاط يقوله ابن عباس ، ونقل أيضاً : غسل المنى من الثوب أحوط وأثبت فى الرواية وقد جاء الفرك أيضاً . المسائل ١٥٤ - ١٥٥ .

ولهذا قال ابن قدامة : أما إذا قلنا بالطهارة فلا يجب شئ من ذلك لكن يستحب كحال العلم به . انظر أيضاً لطهارة المنى : الأم ٥٥/١ - ٥٨ باب المنى ، المغنى =

قيل : ويجزيه fark ؟ قال : نعم (١) .

٥٣ - سألت أبا عن الثوب تصيبه الجنابة ؟ .

قال : أذهب فيه إلى الخبرين (٢) جميعاً (٣) .

= ٦٩/٢ ، والمحل ١/١٦٢ - ١٦٦ . ونقل ابن القيم مناظرة بين فقيهين في طهارة المنى ونجاسته في البدائع ٣/١١٩ - ١٢٦ .

(١) قال الترمذى : بعد تخريج حديث عائشة في fark : وهو قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء مثل : سفيان الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، قالوا : في المنى يصيب الثوب ، يجزيه fark وإن لم يغسل . السنن ١٩٩/١ - ٢٠٠ باب ماجاء في المنى يصيب الثوب .

(٢) إشارة إلى حديث غسل المنى من الثوب وفركه . وقد ذكر فيما بعد .

(٣) وهذا كما ذكره القاضي بأن : العموم إذا دخله التخصيص فهو حقيقة فيما بقي . ويستدل به فيما خلا بخصوص . وكلام أحمد رحمه الله يدل على هذا ، لأنه احتج فيمن ابتاع عبداً أو أمة واستعملت ثم ظهر على عيب : أنه يردده ويمسك الغلة ، لقوله عليه السلام : « الخراج بالضمان » وكذا ذكر القاضي الأحاديث التي ذكرها الإمام في هذه المسألة . العدة في أصول الفقه ج ٢/٥٣٣ وانظر أيضاً المسودة ١١٥ - ١١٦ ، ١٣٥ ، وروضة الناظر ٢٢٢ .

وروى نحو المسألة ابنه صالح في مسائله : ١٠٢ حيث قال : لاتضرب الأحاديث بعضها ببعض ، يعطى كل حديث وجهه .

قال الحافظ : وليس بين حديث الغسل وحديث fark تعارض لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المنى بأن يحمل الغسل على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب . هذه طريقة الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث ، وكذا الجمع ممكن على القول بنجاسته بأن يحمل الغسل على ما كان رطباً والفرك على ما كان يابساً ، هذه طريقة الحنفية ، والطريقة الأولى أرجح لأن فيها العمل بالخبر والقياس معا . فتح الباري ١/٣٣٢ - ٣٣٣ .



حديث سليمان بن يسار (١) عن عائشة (٢) عن النبي ﷺ  
كان يغسله (٣) وحديث الأعمش (٤) عن إبراهيم (٥) عن همام (٦) عن

(١) هو الهلالى المدنى ، مولى ميمونة . وقيل : أم سلمة ، ثقة ، فاضل أحد  
الفقهاء السبعة من كبار الطبقة الثالثة مات بعد المائة ، وقيل : قبلها ، تهذيب التهذيب  
٢٢٨/٤ - ٢٣٠ ، تقريب التهذيب ٣٣٧/١ .

(٢) هى بنت أبى بكر الصديق ، أم المؤمنين . أفقه النساء مطلقا ، وأفضل أزواج  
النبي ﷺ إلا خديجة ، ففيها خلاف مشهور ، ماتت سنة سبع وخمسين على الصحيح .  
الإصابة ٣٥٩/٤ - ٣٦١ .

(٣) أخرجه أحمد فى مسنده من طريق معاوية ويزيد ويحيى بن زكريا عن عمرو  
ابن ميمون عن سليمان به . ٤٧/٦ ، ١٤٢ ، ١٦٢ ، ٢٣٥ .

والبخارى فى كتاب الوضوء : باب غسل المتى وفركه .. وباب إذا غسل الجنابة  
أو غيرها فلم يذهب أثرها .

الصحيح مع الفتح ٣٣٢/١ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ح رقم ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ،  
٢٣٢ .

ومسلم فى صحيحه فى كتاب الطهارة باب حكم المتى ٢٣٩/١ ح رقم ٢٨٩ ،  
انظره أيضاً مع النووى ١٩٧/٣ كما أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه  
والدارقطنى والبيهقى وغيرهم وقد أضاف الغسل إلى النبي ابن بشر وابن أبى زائدة وعبد  
ابن سليمان ويزيد ، وبشر بن المفضل فى رواياتهم . انظر له ماتقدم من رواية أحمد  
ومسلم وأيضاً الدارقطنى ١٢٥/١ والبيهقى ٤١٩/٢ .

(٤) هو سليمان بن مهران الأسدى الكاهلى ، أبو محمد الكوفى ، الأعمش ثقة ،  
حافظ عارف بالقراءة ، ورع لكنه يدلّس ، من الخامسة ، مات سنة سبع وأربعين ومائة ،  
أو ثمان وكان مولده أول إحدى وستين ، تهذيب التهذيب ٢٢٢/٤ - ٢٢٦ ، تقريب  
التهذيب ٣٣١/١ .

(٥) هو ابن يزيد بن قيس بن الأسود النخعى ، أبو عمران الكوفى ، الفقيه ثقة  
إلا أنه يرسل كثيرا ، من الطبقة الخامسة مات سنة ست وتسعين وهو ابن خمسين  
ونحوها .

تهذيب التهذيب ١٧٧/١ - ١٧٩ - ، تقريب التهذيب ٤٦/١ .

(٦) هو ابن الحارث بن قيس بن عمرو النخعى الكوفى ، تابعى ، ثقة ، من الطبقة  
الرابعة مات سنة اثنتين وثلاثين على الصحيح . تهذيب التهذيب ٦٦/١١ ، تقريب  
التهذيب ٣٢١/٢ .

عائشة أن النبي ﷺ فركه وصلى (١) ورواه أبو معشر (٢) عن إبراهيم عن الأسود (٣) عن عائشة فركه (٤) .

(١) أخرجه أحمد من طريق أنى معاوية ويحيى بن سعيد الأعمش بسنده ٤٣/٦ ، ١٩٣ ، وأيضاً بسنده من طرق عن منصور والحكم عن إبراهيم عن همام به ١٢٥/٦ ، ١٣٥ ، ١٩٣ ، ٢٦٣ ، ومسلم في كتاب الطهارة باب حكم المنى من طريق الأعمش . وأيضاً من طريق منصور عن إبراهيم .  
الصحیح ٢٣٨/١ ، ٢٣٩ ح رقم ٢٨٨ ( حديث كتاب الطهارة ١٠٦ ، ١٠٧ ) .

وأبو داود في كتاب الطهارة باب المنى يصيب الثوب ٢٥٩/١ - ٢٦٠ ح رقم ٣٧١ والترمذی فی الطهارة باب ماجاء فی المنى يصيب الثوب . وقال هذا حديث حسن صحيح ١٩٩/١ ح رقم ١١٦ والنسائي في الطهارة باب فرك المنى من الثوب ١٥٦/١ . وابن ماجه من طرق عن الأعمش باب فی فرك المنى من الثوب . ١٧٩/١ ح رقم ٥٣٧ - ٥٣٨ .

(٢) هو نجیح بن عبد الرحمن السندی - بكسر المهملة وسكون النون - المدني أبو معشر ، وهو مولى بنی هاشم ، مشهور بكنيته ، ضعيف من الطبقة السادسة ، أسن واختلط ، مات سنة سبعين ومائة ، ويقال : كان اسمه عبد الرحمن بن الوليد بن هلال . تهذيب التهذيب ٤١٩/١٠ - ٤٢٢ ، تقريب التهذيب ٤٩٨/٢ .  
(٣) هو ابن يزيد بن قيس النخعي ، أبو عمرو ، وأبو عبد الرحمن . مخضرم ثقة ، مكثر ، فقيه ، مات سنة أربع أو خمس وسبعين . تهذيب التهذيب ٣٤٢/١ - ٣٤٣ ، تقريب التهذيب ٧٧/١ .

(٤) أخرجه أحمد بسنده من طرق عن أنى معشر به ٣٥/٦ ، ٩٧ ، ٢٣٩ ، وأيضاً بسنده عن واصل الأحمد وحامد بن أنى سليمان عن إبراهيم به ١٢٥/٦ ، ١٣٢ ، ٢٣٩ ، وأيضاً مسلم من طرق عن أنى معشر وغيره عن إبراهيم في الطهارة باب حكم المنى ٢٣٨/١ - ٢٣٩ ح رقم ٢٨٨ وأبو داود في الطهارة باب المنى يصيب الثوب بسنده عن حماد بن أنى سليمان عن إبراهيم به ، وقال : وافقه مغيرة ، وأبو معشر ، وواصل . السنن ٢٦٠/١ ح رقم ٣٧٢ وقال الترمذی فی الطهارة باب فی المنى يصيب الثوب بعد إخراج الحديث من طريق الأعمش : وروى هذا الحديث عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة ، وحديث الأعمش أصح . السنن ٢٠٠/١ ح رقم ١١٦ .

وابن ماجه بسنده عن مغيرة عن إبراهيم في الطهارة باب في فرك المنى من الثوب ١٧٩/١ ح رقم ٥٣٩ وقد جمع ابن خزيمة هذه الطرق السابقة كلها وغيرها عن عائشة

قال أنى : أذهب إلى الخبرين جميعاً ولا أرد أحدهما بالآخر (١)  
ولهذا مثال : منه قوله ﷺ للحكيم بن حزام (٢) : « لا تبع ما ليس  
عندك » (٣) ثم أجاز السلم (٤) .

وقال : منهم من اختصر الحديث ومنهم من ذكر نزول الضيف بها وغسله ملحفتها  
وقولها : وقد رأيتني وأنا أفرکه من ثوب رسول الله ﷺ . الصحيح ١٤٥/١ - ١٤٧  
ح رقم ٢٨٨ .

(١) قال الترمذی : وحديث عائشة : « أنها غسلت منياً من ثوب رسول الله ﷺ »  
ليس بمخالف لحديث الفرك لأنه وإن كان يجزىء فقد يستحب للرجل أن لا يرى  
على ثوبه أثره . قال ابن عباس المنى بمنزلة المخاط فأمطه عنك ولو بإذخرة . السنن  
٢٠١/١ - ٢٠٢ .

(٢) هو ابن خويلد بن أسد بن عبد العزى الأسدى ، أبو خالد المكي ابن أخى  
خديجة أم المؤمنين أسلم يوم الفتح ، وصحب ، وله أربع وسبعون سنة ، ثم عاش إلى سنة  
أربع وخمسين أو بعدها وعمره مائة وعشرون سنة شطرها فى الجاهلية وشطرها فى الإسلام  
وكان علماً بالنسب ، الإصابة ٣٤٩/١ .

(٣) أخرجه أحمد من طرق عنه بمثله وبالمعنى أيضاً ، المسند ٤٠٢/٣ ، ٤٣٤ ،  
وأبو داود فى كتاب البيوع باب فى الرجل يبيع ماليس عنده ، السنن ٧٦٨/٣ - ٧٦٩ ح  
رقم ٣٥٠٣ ، والترمذی مثله وأيضاً بالمعنى فى البيوع باب ماجاء فى كراهية بيع ماليس  
عندك وقال : حسن صحيح ، السنن ٥٣٤/٣ - ٥٣٥ ح رقم ١٢٣٢ - ١٢٣٣  
والنسائى مثله فى البيوع باب بيع ماليس عند البائع السنن ٢٨٩/٧ وابن ماجه فى  
التجارات باب النهى عن بيع ماليس عندك ٧٣٧/٢ ح رقم ٢١٨٧ .

(٤) والحديث فى جوازه أخرجه أحمد فى مسنده عن ابن عباس رضى الله عنه  
قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة والناس يسلفون فى التمر العام والعامين . أو قال : عامين  
والثلاثة فقال : من سلف فى تمر فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم ٢١٧/١ ، ٢٢٢ ،  
٢٨٢ ، ٣٥٨ ، والمسند بتحقيق أحمد شاکر برقم ١٨٦٨ ، ١٩٣٧ ، ٢٥٤٨ ، ٣٣٧٠ .

والبخارى فى كتاب السلم باب السلم فى كيل معلوم . الصحيح مع الفتح  
٤٢٨/٤ ح رقم ٢٢٣٩ انظر أيضاً برقم ٢٢٤٠ ، ٢٢٤١ ، ٢٢٥٣ ومسلم فى كتاب  
المساقاة باب السلم من طرق عن ابن عباس ٢٢٢٦/٣ - ٢٢٢٧ ح رقم ١٦٠٤ .

والسلم : يبيع ماليس في ملكه وإنما هو على صفة (١) وهذا (٢)  
عندى مثل الأول (٣) .

ومنه أيضاً : الشاة المصرة (٤) . إذا اشتراها الرجل فحلبها ،  
فإن شاء ردها ورد صاع ( تمرلا ) سمراء (٥) .

(١) قال ابن الأثير : في بيان معنى السلف : هو في المعاملات على وجهين :  
أحدهما القرض ، والثاني : هو أن يعطى مالا في سلعة إلى أجل معلوم بزيادة في السعر  
الموجود عند السلف ، ويقال له سلم دون الأول . النهاية ٣٩٠/٢ .  
وحده صاحب المطلع : بأنه عقد على موصوف في الذمة مؤجل بضمن مقبوض في  
مجلس العقد : ٢٤٥ .

قال المرداوى عنه : وهو حسن ، وذكر حدوداً أخرى أيضاً ، الإنصاف ٨٤/٥  
انظر أيضاً : المغنى ٢٠٧/٤ ، وسيأتى مزيد بيان في كتاب البيوع باب السلم .

(٢) أى المنع من بيع ماليس عنده وجواز السلم .

(٣) أى غسل الثوب من المتى وفركه منه .

(٤) قال البخارى : المصرة التى صرّى لبنها وحقن وجمع فلم يحلب أياها ،  
واصل التصرية ، حبس الماء ، ويقال منه : صريت الماء إذا حبسته ، قال الحافظ : هذا  
التفسير : قول أبى عبيد وأكثر أهل اللغة . الصحيح مع الفتح ٢٦١/٤ ، ٢٦٢ .

ونقل الأزهرى عن الشافعى : أنها الناقة التى تصر أخلافها ولا تحلب أياها .... ثم  
قال جائز أن تكون سميت مصرة من صر أخلافها كما قال الشافعى ، وجائز أن تكون  
سميت مصرة من الصرّى ، وهو الجمع . الزاهر ٢٠٦ - ٢٠٧ .

ونقله ابن الأثير وقال عن القول الثانى : وإليه ذهب الأكثرون - النهاية ٢٧/٣ .

(٥) ما بين القوسين زيادة ليست فى الأصل لأنه قد ورد هكذا فى حديث لأبى  
هريرة أخرجه أحمد بسنده وفيه : إن شاء أمسكها وإن شاء ردها بصاع تمر لا سمراء .  
المسند ٢٤٢/٢ ، وأيضاً مسلم كما سيأتى .

وفى المطبوع : ( صاع تمر ) وأخرجه أحمد أيضاً بلفظ آخر . انظر المسند  
٢٤٨/٢ ، ٢٥٩ .

والبخارى فى البيوع باب النهى للبائع أن يحفل الإبل والبقر والغنم ، بلفظ فيه : إن  
شاء ردها وصاع تمر - الصحيح ٣٦١/٤ ح رقم ٤١٤٨ وانظر أيضاً برقم ٢١٤٩ ،  
٢١٥٠ ، ٢١٥١ .

ومسلم فى صحيحه من طرق وألفاظ فى البيوع باب حكم بيع المصرة وفى بعضها  
فى آخرها : ( لاسمراء ) . الصحيح ١١٥٨/٣ - ١١٥٩ ح رقم ١٥٢٤ .

(١) أخرجه أحمد في مسنده بسنده عن عائشة عن النبي ﷺ مثله وأيضاً بلفظ آخر . ٤٩/٦ ، ٢٠٨ ، ٢٣٧ ، وأبو داود في البيوع باب فيمن اشترى عبدا فاستعمله ... السنن ٧٧٧/٣ - ٧٨٠ ح ٣٥٠٨ - ٣٥١٠ .

والترمذى فى البيوع باب ماجاء فىمن يشتري العبد ويستغله .. من طريق محمد بن خفاف عن عروة عن عائشة وقال : حسن صحيح ، وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه ، والعمل على هذا عند أهل العلم . كما أخرجه من طريق هشام بن عروة عن أبيه . عنها وقال : حسن صحيح غريب من حديثه ، السنن ٥٨١/٣ - ٥٨٣ ح ١٢٨٥ - ١٢٨٦ والنسائى فى البيوع باب الخراج بالضمان السنن ٢٥٤/٧ - ٢٥٥ ، وابن ماجه فى التجارات باب الخراج بالضمان السنن ٧٥٤/٢ ح ٢٢٤٢ - ٢٢٤٣ . (٢) قال الترمذى فى تفسير الخراج بالضمان ( هو الرجل يشتري العبد فيستغله ثم يجد به عيبا فيرده على البائع فالغلة للمشتري ، لأن العبد لو هلك من مال المشتري ، ونحو هذا من المسائل يكون فيه الخراج بالضمان . انظر ماسبق آنفاً فى تخرىج الحديث المذكور ، ومعنى قوله : وكان له عليه بضمانه : أى وكان للمشتري حق الانتفاع بالعبد لضمانه له قبل رده بالعيب بدون عوض عن الانتفاع به للحديث .

(٣) أخرج الإمام أحمد بسنده عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ استند إلى بيت فوعظ الناس وذكرهم ، قال : « لا يصلي أحد بعد العصر حتى الليل ولا بعد الصبح حتى تطلع الشمس » الحديث . المسند ١٨٢/٢ وأخرج البخارى فى صحيحه بسنده عن أبى سعيد الخدرى بلفظ : « لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس » . وأخرج عن غيره أيضاً بالفاظ أخرى . انظر الجامع الصحيح مع الفتح ٦١/٢ ( باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس ) ح رقم ٥٨٦ ، وانظر أيضاً رقم ١١٨٨ ، ١١٩٧ ، ١٨٦٤ ، ومسلم من حديث أبى هريرة مرفوعاً : « نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس » ، كما أخرج حديث ابن عمر وأبى سعيد وابن أبى بصرة . الصحيح ( تحقيق فؤاد عبد الباقي ) ١/٥٦٦ - ٥٦٩ ، ( باب الأوقات التى نهى عن الصلاة فيها ) ح رقم ٨٢٥ - ٨٣١ والأحاديث فى هذا الباب كثيرة .

عن صلاة فنسيها فليصلها (١) إذا ذكرها (٢) فلا يرد أحدهما بالآخر ،  
إذا نسيها صلاها إذا ذكرها ، ولا يتطوع بعد العصر ، فنستعمل  
الخبرين جميعا .

١٢ / ومثل ما يروى عن النبي ﷺ في سجدة السهو أنه  
سجدهما (٣) قبل وبعد . فنستعمل الأخبار فيها كما جاء عن  
النبي ﷺ ، وكما وصف ذلك عنه في سجدهما (٤) الرجل كما سجد  
النبي ﷺ قبل وبعد ، في المواضع التي سجد فيها قبل وسجد فيها  
بعد ، ولا يرد بعضها ببعض (٥) .

هذا وشبهه استعمل الأخبار حتى تأتى الدلالة بأن الخبر قبل  
الخبر ، فيكون الأخير أولى أن يؤخذ به ، مثل ما قال ابن شهاب

(١) كذا في الأصل . وأما الأحاديث الواردة في الباب ففيها « أو نسيها » .  
(٢) أخرج الإمام أحمد بسنده ، عن أنس « من نسي صلاة أو نام عنها ، فإنما :  
كفارتها أن يصلحها إذا ذكرها » ، انظر المسند ١٠٠/٣ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٨٢ ،  
وأخرجه البخارى أيضاً من حديث أنس مختصراً . الصحيح ٧٠/٢ ( باب من نسي صلاة  
فليصل إذا ذكرها ) ح رقم ٥٩٧ ، ومسلم أيضاً مختصراً مثل البخارى . وأيضاً بنحو ما  
أخرجه الإمام أحمد ، كما أخرجه بلفظ : « إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها  
الحديث » .

الصحيح ( تحقيق فؤاد عبد الباقي ) ٤٧٧/١ ، ( باب قضاء الصلاة واستحباب  
تعجيل قضائها ) ح رقم ٦٨٤ ، و ما بعده .

أحاديث النهى عن الصلاة في الأوقات المنهى عنها محمولة على صلاة التطوع  
فلا يجوز الابتداء بها في هذه الأوقات من غير سبب ، قال ابن قدامة : لا أعلم خلافاً في  
المذهب أنه لا يجوز أن يتبدى صلاة تطوع غير ذات سبب . المغنى ٨٧/٢ .

(٣) في المطبوع ( يسجدهما ) وهو خلاف الأصل .

(٤) في المطبوع ( فيسجدها ) وهو خلاف الأصل .

(٥) أحاديث سجدة السهو قبل السلام أو بعد السلام ستأتى بتفاصيلها في باب  
سجدة السهو ، فإن الإمام أحمد تكلم عنها ببسط وتفصيل هناك ، وأورد الكلام المذكور  
هنا في ذلك الباب .

الزهرى يؤخذ بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ (١) ،  
وذلك أنه صام في سفره حتى بلغ الكديد (٢) ثم أفطر (٣) .

٥٤ - سألت أبا : عن المنى يصيب الثوب ؟ قال : إذا جف

(١) أخرجه البخارى من قوله بلفظ : « إنما يؤخذ من أمر النبي ﷺ الآخر فالآخر » ( الصحيح مع الفتح ٣/٨ ) باب غزوة الفتح في رمضان ، ومسلم بلفظ : « كان صحابة رسول الله ﷺ يتبعون الأحدث فالأحدث من أمره » ، ثم ذكره بإسناد آخر فقال : قال يحيى - شيخه - قال سفيان : لأدري من قول من هو ؟ - يعنى - وكان يؤخذ من قول رسول الله ﷺ ، وصرح من طريق حرمله بن يحيى فقال : قال ابن شهاب : فكانوا يتبعون الأحدث ، الصحيح ٧٨٤/٢ ، ( باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية ) الخ .

ومالك بلفظ : « وكانوا يأخذون » ثم ساق مثله . الموطأ ٢٩٤/١ قال الحافظ بعد إيراده لما ذكره البخارى وهذه الزيادة - يشير إلى قول الزهرى وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من أمره ﷺ : وقعت مدرجة عند مسلم من طريق الليث عن الزهرى . الفتح ١٨١/٤ .

قلت : وكذلك وقعت مدرجة عند مالك عن الزهرى وكذا عند الدارمى . الموطأ ٢٩٤/١ السنن ٩/٢ .

(٢) الكديد : قال في اللسان : موضع بالحجاز . ٣٨٢/٤ .

وحده السهوى بأنه بين خليف وعسفان ١٠٣٢/٣ ، وقد حدده البخارى بأنه ماء بين عسفان وقديد . انظر الصحيح مع الفتح ١٨٠/٤ .

(٣) أخرجه البخارى عن ابن عباس بلفظ : « أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ الكديد فأفطر فأفطر الناس » الصحيح مع الفتح ١٨٠/٤ ، كتاب الصوم ( باب إذا صام أياما من رمضان ثم سافر ) ح رقم ١٩٤٤ وأيضاً أخرجه في كتاب المغازى . باب غزوة الفتح في رمضان - من طرق متعددة عن ابن عباس ، ولفظ إحداها : « أن النبي ﷺ خرج في رمضان من المدينة ، ومعه عشرة آلاف ، وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه المدينة ، فسار هو ومن معه من المسلمين إلى مكة يصوم ويصومون حتى بلغ الكديد - وهو ماء بين عسفان وقديد - فأفطر وأفطروا » . قال الزهرى : وإنما يؤخذ من أمر النبي ﷺ الآخر فالآخر ، الصحيح مع الفتح ٣/٨ ح رقم ٤٢٧٦ ، وانظر أيضاً ٤٢٧٥ ، ٤٢٧٧ - ٤٢٧٩ ، وأخرج مسلم أيضاً حديث إفطاره ، الصحيح ٧٨٤/٢ باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر الخ ، وقول الزهرى فيها كما سبق .

ففركه فلا بأس ، وإن غسله فلا بأس ، وإن مسحه وهو رطب  
فلا بأس (١) .

٥٥ - سألت أبا : عن الرجل يجامع في الثوب ؟ فقال :  
لا بأس بالصلاة فيه ، إلا أن يصيبه أذى ، فإن أصابه أذى غسله  
وفركه ، فلا بأس أن يصلي بعد ذلك إذا غسله أو فركه (٢) .

٥٦ - سألت أبا : عن الرجل يصلي في الثوب الذى يجنب  
فيه هل تجوز صلاته ؟ فقال : إن كان صلى فيه ، وفيه أثر جنابة فإن  
١٣ كان فاحشاً عنده أو بفحش عنده ، فأعاد الصلاة التى صلاها / وفيه  
الجنابة الفاحشة .

---

= وقد ذكر القاضى هذه الرواية من أولها إلى قوله : « فيكون الأخير أولى أن يؤخذ  
به » فى كتاب العدة . فى باب تعارض العام والخاص . وقال : قوله : إن الأخير أولى أن  
يؤخذ به . أراد إذا كانا جميعاً خاصين ، وقد تعارضاً فيكون الثانى ناسخاً للأول ، فأما إذا  
كان أحدهما عاماً والآخر خاصاً ، والخاص ينافى العام ، فالحكم فيه على ما ذكرنا ( أى  
وجب تخصيص العام ) انظر العدة ٦١٦/٢ - ٦٢٠ .

(١) قد جاء ذلك أيضاً فى رواية الكوسج ، فإنه قال : الفك والغسل والمسح كل  
جائز ، انظر مسائل أحمد وإسحاق ١٥/١ ( المصرية ) وأيضاً ٢٢/١ - ٢٣  
( المصرية ) ، ٥/ب ( الظاهرية ) .

وفى رواية خطاب بن بشر بن مطر أبو عمر البغدادى المذكور . انظر طيقات الحنابلة  
١٥٢/١ وتقدم الكلام على هذه المسألة وبيان المذهب فيها فى المسألة ٥٢ .

(٢) ذكر ابن قدامة فى رطوبة فرج المرأة احتمالين : أحدهما : أنه نجس ، والثانى :  
طهارته ، وأورد لكل من هذين الاحتمالين تعليلاً ، انظر المغنى ٦٥/٢ .

وأما المذهب الذى عليه جماهير الأصحاب : أن المنى الذى أصاب الثوب ولو كان  
من جماع ، فإنه ليس بنجس ، كما سبق ذكره نقلاً عن المرداوى فى المسألة ٥٢ .



قلت : فإن كانت الجنابة فاحشة ، ففرك الثوب ؟ قال :  
أجزأت صلاته (١) .

### باب نواقض الوضوء

٥٧ - سألت أئى : عن الوضوء من مسّ الذكر (٢) ؟ قال :  
يعجبني أن يتوضأ منه (٣) .

٥٨ - سمعت أئى يقول : فى الرجل إذا مسّ فرجه بباطن كفه

(١) تأتى هذه المسألة بهذا اللفظ فى باب اجتناب النجاسات وحكم البقعة ،  
وسأئى الكلام عليها فى ذلك الباب .

وليعلم أن جواب الإمام أحمد على السؤال المذكور بناء على أن المنى مثل الدم فى  
الحكم ، يعنى يعفى عن يسيره ، ويعيد إذا فحش عنده .

(٢) قال المرداوى : الماسة تكون من غير حائل ، وهو الصحيح ، وهو المذهب  
مطلقا ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقيل : ينقض إذا مسه بشهوة من وراء حائل .  
الإنصاف ٢٠٢/١ . وذكر المرداوى عن لفظ مس الذكر : أنه يشمل ذكر نفسه وذكر  
غيره فى نقض الوضوء وقال : وهو الصحيح وهو المذهب ، نص عليه ، كما يشمل الذكر  
الصحيح ، والأشل ، وهو المذهب ، والمراد بالذكر الآدمى . الإنصاف ٢٠٢/١ -  
٢٠٣ ، وانظر المغنى أيضاً ١٣٢/١ - ١٣٣ .

(٣) وردت هذه المسألة فى مسائل ابن هانئ ١٠/١ ، ومسائل أئى داود ص  
١٢ ، وفى صحيح ابن خزيمة برواية على بن سعيد الفسوى ٢٣/١ ، وفى مسائل الكوسج  
٧/١ ( المصرية ) ١/٣ ( الظاهرية ) قال المرداوى : الصحيح من المذهب أن مس  
الذكر ينقض مطلقا ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع جماعة منهم ، وعنه : لا ينقض  
مسه مطلقا ، بل يُستحبّ الوضوء منه ، وذكر روايات أخرى مقيدة بالشهوة ،  
أو بالقصد ، أو مس الحشفة . الإنصاف ٢٠٢/١ . وانظر أيضاً : اختلاف العلماء لابن  
المنذر ٨/أ - ب ، والمغنى ١٣١/١ و ١٣٢ ، والمبدع ١٦٠/١ - ١٦٣ ، ومنع الشفا  
الشافيات ٧٢/١ .

أو بظاهره قال : قال عطاء (١) : بأيّ مسه وجب عليه الوضوء (٢) .

٥٩ - سألت أبا عن رجل مس ذكره ، فقال : إذا أفضى (٣) بيده إلى فرجه توضأ للصلاة - اختاره لنفسى ، لأنه عندى أكثر - وإذا مسه من فوق الثياب فلا يتوضأ (٤) .

٦٠ - سألت أبا عن الرجل يمس ذكر الصبى الصغير ؟ .

(١) هو عطاء بن أبى رباح - بفتح الراء والموحدة - واسم أبى رباح : أسلم القرشى مولاهم ، المكى ، ثقة ، فقيه ، فاضل ، لكنه كثير الإرسال ، مات سنة أربع عشرة ومائة على المشهور ، وقيل : إنه تغير بآخره ، ولم يكن ذلك منه ، تهذيب التهذيب ١٩٩/٧ ، تقريب التهذيب ٢٢/٢ .

(٢) جاء فى رواية أبى داود : قلت لأحمد : إذا مس ذكره بظهر كفه ؟ قال : يعيد الوضوء ، قال : فمسه بساعده ؟ قال : كله يعيده . المسائل ص ١٢ . وأما قول عطاء هذا ، فلم أجده بهذا اللفظ ، وإنما جاء فى مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : أرايت إن مسست ذكرى ، ولم أمس سبيل البول ؟ قال : إذا مسست ظهره أو آية كان ، فتوضأ . المصنف ١١٦/١ ، ذكره ابن قدامة ضمن من قالوا بعدم الفرق بين بطن الكف وظهره فى نقض الوضوء . انظر : المغنى ١٣٣/١ . ذكر المرداوى فى مس الذكر ببطن الكف أو ظهره ، أنه ناقض للوضوء وقال : وهذا المذهب ، وعليه الجمهور ، وقطع به كثير منهم ، الإنصاف ٢٠٤/١ ، وانظر أيضاً : اختلاف العلماء ٩/أ . والمغنى ١٣٣/١ .

(٣) قال الأزهري : الإفضاء على وجوه : أحدها : أن يلصق بشرته ببشرتها ، ثم ذكر وجهين آخرين من الإفضاء . ولا يكون بين بشرتهما حائل من ثوب ولا غيره ، وانظر الزاهر فى غريب ألفاظ الشافعى ص ٤٨ .

(٤) قد جاء عن الإمام أحمد ذكر إعادة الوضوء بالإفضاء إلى الفرج فى رواية ابن هانئ . انظر : المسائل ١٠/١ ، وفى رواية الكوسج . انظر : مسائل أحمد وإسحاق ٢٢/أ (الظاهرية) وفى رواية أبى داود : سمعت أحمد سئل عن مس ذكره فوق الثياب ؟ فلم ير فيه وضوءاً . المسائل ص ١٣ ، وقد تقدم الكلام على هذه المسألة ، وبيان المذهب فيها فى المسألة رقم ٥٢ .

قال : أعجب إليّ أن يتوضأ (١) .

٦١ - قرأت على أبي قال : إذا مس الرجل فرجه بباطن كفه أو بظاهرها فعليه الوضوء ، وإذا أفضى يده (٢) .

٦٢ - حدثني أبي قال حدثنا معتمر (٣) - مرة أخرى - عن برد (٤) عن نافع (٥) عن ابن عمر (٦) أنه أعاد صلاة الفجر بعدما طلعت الشمس لأنه كان مسّ ذكره (٧) .

(١) قال ابن قدامة : ولا فرق بين ذكر الصغير والكبير ، وبه قال عطاء والشافعي وأبو ثور ، ثم استدل على ذلك بعموم قوله : « من مس الذكر فليتوضأ » ولأنه ذكر آدمي متصل به أشبه الكبير . انظر : المغني ١/١٣٣ .  
وقال المرداوي : وعنه : لا ينقض مس ذكر الطفل ، ذكره الآمدي ، وقيل : لا ينقض إن كان عمره دون سبع . الإنصاف ١/٢٠٢ . وانظر أيضاً : اختلاف العلماء لابن المنذر ٩ / ب ، والمبدع ١/١٦٢ .

(٢) تقدم الكلام على هذه المسألة ، وبيان المذهب فيها في المسألة رقم ٢ ، ٣ .  
(٣) هو معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي ، أبو محمد البصري ، يلقب بالطفيل ، ثقة ، من كبار التاسعة ، مات سنة سبع وثمانين ومائتين ، وقد جاوز الثمانين . تهذيب التهذيب ١٠/٢٢٧ ، تقريب التهذيب ٢/٢٦٣ .  
(٤) هو برد بن سنان ، أبو العلاء الدمشقي ، نزيل البصرة ، مولى قريش ، صدوق ، رمى بالقدر ، من الخامسة ، مات سنة ١٣٥ ، تهذيب التهذيب ١/٤٢٨ ، تقريب التهذيب ١/٩٥ .

(٥) هو أبو عبد الله المدني ، مولى ابن عمر ، ثقة ، ثبت ، فقيه ، مشهور ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومائة . أو بعد ذلك . تهذيب التهذيب ١٠/٤١٢ ، تقريب التهذيب ٢/٢٩٦ .

(٦) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي . أبو عبد الرحمن ، ولد بعد البعثة بيسير ، واستصغر يوم أحد ، وهو ابن أربع عشرة سنة ، وهو أحد المكثرين من الصحابة والعبادة ، وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر ، مات سنة ثلاث وسبعين في آخرها أو أول التي تليها . الإصابة ٢/٣٤٧ .

(٧) أخرجه مالك عن نافع عن سالم بن عبد الله وفيه قال : إني بعد أن توضأت لصلاة الصبح مسست فرجى ، ثم نسيت أن أتوضأ فتوضأت وعدت لصلاقي .  
الموطأ ١/٤٣ ح رقم ٦٣ كتاب الطهارة : باب الوضوء من مس الفرج . وأخرج هذا الأثر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم . وفيه ذكر صلاة العصر ، وفي =

٦٣ - سألت أبا عن رجل مسّ ذكره ؟ فقال : يعيد الوضوء ، ثم قال : إذا كان اعتقد هذا القول أرى له أن يعيد الصلاة ١٤ أيضاً عامداً أو ناسياً (١) - قال : من ينكر هذا يرى إذا ضحك / أن يعيد الوضوء مما يعيد الوضوء ، أحدث ؟؟؟ (٢) .

= آخره : ولكن قد مسست ذكرى فصليت ولم أتوضأ . فلذلك أعدت ، وعن ابن جريج عن الزهري به نحوه .

وأيضاً عن ابن جريج قال : حدثني حسن بن مسلم أن سالماً حدثه نحو حديث ابن شهاب هذا ، غير أنه لم يذكر أى صلاة .

المصنف ١١٥/١ ح رقم ٤١٧ - ٤١٨ ، باب الوضوء من مس الذكر . وروى ابن أبي شعبة قال : حدثنا إسماعيل بن علية عن أيوب عن نافع أن ابن عمر صلى يوماً من الضحى ، وقال : إني كنت مسست ذكرى فنسيت . المصنف ١٦٣/١ والبيهقي بسنده ، عن مالك بسنده وذكر الحديث . السنن الكبرى ١٣١/١ ، باب الوضوء من مس الذكر .

(١) جاء عن الإمام أحمد إعادة الصلاة إذا مس الرجل فرجه ثم صلى ، في رواية ابن هانئ . انظر : المسائل ٧/١ ، ٩ .

وتقدم أن في نقض الوضوء من مس الذكر روايتين . والمذهب انتقاضه بمسه مطلقاً . أى لافرق بين العامد وغيره ، والصغير والكبير . انظر : المغنى ١٣٢/١ ، والإنصاف ٢٠٢/١ .

(٢) جاء عن الإمام أحمد عدم إعادة الوضوء من الضحك في الصلاة في رواية ابن هانئ . انظر : المسائل ٩/١ ، وفي رواية الكوسج ، انظر : مسائل أحمد وإسحاق ٥/أ - ب ، ٢٢/أ ( الظاهرية ) ، و ٢١/١ ( المصرية ) قال ابن قدامة : وليس في القهقهة وضوء . المغنى ١٣١/١ .

وقال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الضحك في غير الصلاة لا ينقض طهارة ولا يوجب وضوءاً ، وأجمعوا على أن الضحك في الصلاة ينقض الصلاة ، واختلفوا في نقض طهارة مَنْ ضحك في الصلاة ، ثم ذكر هذا الاختلاف . اختلاف العلماء ٨/ب ، ١٠/أ .

وقول الإمام أحمد : من ينكر هذا ... الخ ، إنكار منه ، ورد على قول من يقول بنقض الوضوء من الضحك ، الذى لم يثبت إلا بحديث منقطع ، وينكر الوضوء من مس الذكر ، مع أن الحديث فيه ثابت وأقوى من حديث الوضوء من الضحك . والله أعلم وفي المطبوع جاءت العبارة هكذا « كما يعيد الوضوء إذا أحدث » وهو خلاف الأصل .

### [ لحم الجزور وألبانها وأبوالها ] (١)

٦٤ - قال أئى : ويتوضأ من لحوم الإبل مثل مس الذكر ، وإن صلى أعاد إلا أنه يفحش عندى أن يكون الرجل يعيد صلاة عشر سنين ، وقال : إذا مس ذكره يعيد الوضوء والصلاة ، وإذا أكل لحوم الإبل يعيد الوضوء والصلاة (٢) .

٦٥ - سمعت أئى سئل عن الوضوء من لحوم الإبل .

(١) العنوان من هامش الأصل .

(٢) جاء عن الإمام أحمد إعادة الوضوء من أكل لحوم الإبل فى رواية ابن هانئ ، انظر : المسائل ٨/١ .

وفى رواية ابن بدينا . انظر : طبقات الحنابلة ٢٨٩/١ - ٢٩٠ ، قال ابن قدامة : إن أكل لحوم الإبل ينقض الوضوء على كل حال نيثا ، ومطبوخا ، عالما كان أو جاهلا . المغنى ١٣٨/١ .

وقال المرداوى : هذا المذهب مطلقا بلا ريب ، نص عليه ، وعليه عامة الأصحاب وهو من المفردات ، وجزم به فى المذهب الأحمد وغيره . وعنه : إن علم النهى نقض وإلا فلا ، اختاره الخلال وغيره ، قال الخلال : على هذا استقر رأى أئى عبد الله ، وأيضاً ذكر قوله فى إعادة الصلاة إلا إذا طالت المدة وفحشت . الإنصاف ٢١٦/١ . انظر المبدع ١٦٨/١ ، ومنح الشفا ٧٣/١ - ٧٤ .

قال ابن تيمية : ولقد كان أحمد - رحمه الله - يعجب ممن يدع حديث الوضوء من لحوم الإبل ، مع صحته التى لا شك فيها ، وعدم المعارض له ، ويتوضأ من مس الذكر مع تعارض الأحاديث فيه ، وإن أسانيدها ليست كأحاديث الوضوء من لحوم الإبل ، ولذلك أعرض عنها الشيخان البخارى ومسلم ، وإن كان أحمد على المشهور عنه يرجح أحاديث الوضوء من مس الذكر ، لكن غرضه : أن الوضوء من لحوم الإبل أقوى فى الحجة من مس الذكر .

وقد ذكرت ما يبين أنه أظهر فى القياس منه ، فإن تأثير المخالفة أعظم من تأثير الملازمة ، ولهذا كان كل نجس محرم الأكل ، وليس كل محرم الأكل نجس . الفتاوى ١٥/٢١ - ١٦ .

قال : يتوضأ منها <sup>(١)</sup> ، قيل : فالوضوء من ألبانها ؟ قال : لا يتوضأ من ألبانها <sup>(٢)</sup> . قيل : فنشرب أبواها <sup>(٣)</sup> للدواء ، قال : لا بأس به <sup>(٤)</sup> .

٦٦ - سئل أى عن الوضوء من لحوم الإبل ؟ قال : نعم يتوضأ منه <sup>(٥)</sup>

(١) تقدمت الإشارة إلى بعض الروايات الأخرى الواردة عن الإمام أحمد في الوضوء من لحوم الإبل في مسألة ٦٤ .  
ووردت أيضاً هذه المسألة في رواية أبى داود ، انظر : المسائل ١٥/١ . وفي رواية الكوسج . انظر المسائل ٣/أ ( الظاهرية ) ٧/١ ( المصرية ) وفي رواية محمد بن موسى النهرتيرى البغدادي ، انظر طبقات الحنابلة ٣٢٤/١ ، وتقدم الكلام عليها ، وبيان المذهب فيها في المسألة ٦٤ .

(٢) ورد عن الإمام أحمد عدم الوضوء من شرب ألبان الإبل في رواية الكوسج أيضاً - انظر : المسائل ١/٢٢ الظاهرية وأشار أبو يعلى إلى رواية عبد الله هذه في الروايتين والوجهين : ٨/ب .

قال ابن قدامة : وفي شرب لبن الإبل روايتان . المغنى ١٤٠/١ .  
قال المرداوى : إحداهما : لا ينقض ، وهى المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب .  
الإنصاف ٢١٧/١ .

(٣) في المطبوع « فتشرب أبواها » وهو خلاف الأصل .  
(٤) وردت هذه المسألة بأكملها في رواية صالح : وفيها سألته عن لحوم الأبل... الخ .  
انظر : المسائل ٥٤ ، وأجاز شرب بول الغنم والبقر والإبل بقوله لا بأس به إذا كان يستشفى به ، في رواية صالح ، انظر : المسائل ص ٧ ، وجاء عنه إجازة شرب بول الإبل لمن كان عيلاً على ما سقاه النبي ﷺ في رواية ابن هانئ . انظر : المسائل ١٤٣/٢ .  
قال المرداوى : قال في الرعاية وابن تيم : ويجوز التداوى ببول الإبل للأثر ، وإن قلنا هو نجس . وقال في الآداب : يجوز شرب أبوال الإبل للضرورة . نص عليه في رواية صالح وعبد الله والميموني ، وجماعة ، أما شربها لغير ضرورة فقال في رواية أبى داود « إما من علة فنعم ، وإما رجل صحيح فلا يعجبني » الإنصاف ٣٣٩/١ - ٣٤٠ .

انظر رواية أبى داود في المسائل ص ٢٦٠ .  
(٥) جاء في رواية أبى داود أيضاً نحوه . انظر : المسائل ص ١٥ . وقد تقدم الكلام على هذه المسألة ، وبيان المذهب فيها في مسألة ٦٤ .

٦٧ - حدثنا قال : سألت أنى عن الوضوء من لحوم الإبل فقال : حديث البراء (١) وحديث جابر بن سمرة (٢) جميعا صحيح ، إن شاء الله (٣) .

(١) هو البراء بن عازب بن الحارث بن عدى الأنصارى الأوسى ، صحابى ابن صحابى ، نزل الكوفة . استصغر يوم بدر ، وكان هو وابن عمر لدة ، مات سنة اثنتين وسبعين ، الإصابة ١٤٢/١ .

(٢) هو جابر بن سمرة بن جنادة - بضم الجيم بعدها نون - السوائى - بضم المهملة والمد - صحابى ابن صحابى ، نزل الكوفة . ومات بها بعد سنة سبعين ، الإصابة ٢١٢/١ .

(٣) حديث البراء بن عازب ، أخرجه الإمام أحمد فى المسند ٢٨٨/٤ ، وأبو داود فى سننه - الطهارة - باب الوضوء من لحوم الإبل ١٢٨/١ ح رقم ١٨٤ ، والترمذى فى سننه - الطهارة - باب ماجاء فى الوضوء من لحوم الإبل ١٢٢/١ ح رقم ٨١ ، وقال : قال إسحاق : صح فى هذا الباب حديثان عن رسول الله ﷺ حديث البراء ، وحديث جابر بن سمرة . وابن ماجه فى سننه - الطهارة وسنها - باب ماجاء فى الوضوء من لحوم الإبل ، ١٦٦/١ ح رقم ٤٩٤ .

وحديث جابر بن سمرة ، أخرجه الإمام أحمد فى المسند ٨٦/٥ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ .

والإمام مسلم فى صحيحه - كتاب الحيض - باب الوضوء من لحوم الإبل ٢٧٥/١ ح رقم ٣٦٠ .

وابن ماجه - فى كتاب الطهارة - باب ماجاء فى الوضوء من لحوم الإبل ١٦٦/١ ح رقم ٤٩٥ .

قال ابن خزيمة بعد تخريج حديث جابر : لم نر خلافا بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل ، وقال نحوه فى حديث البراء أيضاً - انظر : الصحيح لابن خزيمة ٢١/١ - ٢٢ .

وقد ورد عن الإمام أحمد تصحيح هذين الحديثين فى رواية ابن هانئ . انظر : المسائل ٩/١ ، ورواية أنى داود ، انظر : المسائل ص ٢٩٨ .

ورواية أنى بكر الأثرم ، انظر : طبقات الحنابلة ٢٨٩/١ - ٢٩٠ فى ترجمة ابن بدينا - كما نقل عنه البيهقى فى السنن الكبرى ١٥٩/١ . باب التوضىء من لحوم الإبل =

- ٦٨ - حدثنا قال : حدثني أنى ، حدثنا وكيع (١) عن سفيان (٢) عن حبيب بن أنى ثابت (٣) عمن سمع جابر بن سمرة قال : كنا نتوضأ من لحوم الإبل ، ولا نصلى فى مبارك (٤) الإبل (٥) .
- ٦٩ - سألت أنى عن القلس (٦) فى مقداركم يجب فيه

وقال الإمام أحمد فى تعليق القول بنقض الوضوء من لحوم الإبل دون غيرها : وقد أمر النبى ﷺ أن لا يتوضأ من لحوم الغنم ، فالأمر من أمر النبى ﷺ سوى الفعل ، لأن النبى ﷺ قد يفعل الشيء على جهة الفضل ، ولأن النبى ﷺ قد يفعل الشيء ، وهو له خاصة ، وإذا أمر بالشيء فهو للمسلمين عامة ، وأمره توكيد ، وأمر أن لا يتوضأ من لحوم الغنم ، وأمر أن يتوضأ من لحوم الإبل . المسائل برواية ابن هانئ ٩/١ .

(١) هو وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسى : - بضم الراء وهزلة ثم مهملة - أبو سفيان الكوفى ، ثقة ، حافظ ، عابد ، من كبار التاسعة ، مات آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ، وله سبعون سنة . تهذيب التهذيب ١١/١٢٣ - ١٣١ ، تقريب التهذيب ٢٣١/٢ .

(٢) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثورى ، أبو عبد الله الكوفى ، ثقة ، حافظ فقيه عابد ، إمام ، حجة ، من رؤوس الطبقة السابعة ، وكان ربما دلس ، مات سنة إحدى وتسعين ، وله أربع وستون سنة . تهذيب التهذيب ٤/١١٧ - ١٢١ ، تقريب التهذيب ٣١١/١ .

(٣) هو حبيب بن أنى ثابت أبو يحيى الكوفى . ثقة ، فقيه ، جليل ، وكان كثير الإرسال والتدليس ، من الثالثة . مات سنة تسع عشرة ومائة . تهذيب التهذيب ٢/١٧٨ - ١٨٠ ، تقريب التهذيب ١٤٨/١ .

(٤) المبارك : هو الموضع الذى تترك فيه الإبل . انظر : النهاية ١/١٢١ .

(٥) قال البيهقى : وقد روى سفيان الثورى عن حبيب بن أنى ثابت قال : أنبأى من سمع جابر بن سمرة يقول : كنا نغضمض من ألبان الإبل ، ولا نغضمض من ألبان الغنم ، وكنا نتوضأ من لحوم الإبل ، ولا نتوضأ من لحوم الغنم .

السنن الكبرى ١/١٥٩ ، باب التوضىء من لحوم الإبل - وقد أخرجه ابن أنى شعبة من طريق وكيع عن سفيان به مثله . المصنف ١/٣٨٦ - الصلوات - الصلاة فى أعطان الإبل .

(٦) القلس - بالتحريك وقيل : بالسكون - ماخرج من الجوف ملء الفم أو دونه وليس بقیء ، فإن عاد فهو قىء .

النهاية ٤/١٠٠ ، انظر : أيضاً الصحاح ٣/٩٦٥ ، والقاموس ٢/٢٤٢ .



الوضوء ؟ قال : إذا كان فاحشاً أعاد الوضوء (١) .

٧٠ - سمعت أئى يقول : فى القلس والرعاف (٢) إذا فحش  
- عنده - يعيد الوضوء (٣) .

٧١ - قرأت على أئى : رجل قاء أو تقيأ ينتقض الوضوء ؟ .

قال : نعم ، وإذا عمد (٤) القئى قضى يوماً مكانه ، فإذا غلبه

(١) جاء عن الإمام أحمد مثله فى القلس فى رواية الكوسج ، انظر : المسائل ١٦/١ - ١٧ ( المصرية ) ، ٤/ ب ( الظاهرية ) .

وفى رواية أئى داود : هو مثل ماخرج من السبيلين . انظر : المسائل ص ١٥ قال ابن قدامة : والقلس كالدلم ينقض الوضوء منه ما فحش ، قال الخلال : الذى أجمع عليه أصحاب أئى عبد الله عنه : أنه كان إذا كان فاحشاً أعاد الوضوء منه . المغنى ١٣٧/١ . وانظر أيضاً : الروايتين ٨/ ب .

وقال أيضاً فى بيان نواقض الوضوء : إن كان غيرهما ( أى خارج من البدن غير البول والغائط ) لم ينقض إلا كثيرها . المقنع ٥١/١ .

وقال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ١٩٧/١ ، وفيه روايات أخرى عن الإمام أحمد ، منها : أن يكون ملء الفم ، وأن يكون شبه القئى : انظر : المسائل برواية الكوسج ٤/ ب ( الظاهرية ) والمغنى ١٣٧/١ . وانظر أيضاً : اختلاف العلماء ٧/ ب .

(٢) قال الجوهري : الرعاف : الدم يخرج من الأنف . الصحاح ١٢٦٤/٤ ، انظر أيضاً : القاموس ١٤٥/٣ .

(٣) جاء عن الإمام أحمد مثله فى الرعاف فى رواية ابن هانئ . انظر : المسائل ٧/١ رواية أئى داود . انظر : المسائل ص ١٤ ، وفى رواية صالح . انظر : المسائل ص ١٥٢ ، ١٦٢ . ورواية الكوسج . انظر : المسائل ١٦/١ - ١٧ ( المصرية ) - ٤/ ب ( الظاهرية ) وذكر ابن المنذر أن قول الإمام أحمد فى الرعاف : أنه يعيد الوضوء . انظر : اختلاف العلماء ٦/ أ .

والمذهب الذى عليه الأصحاب كما سبق نقلا عن المرداوى فى التى قبلها : أن الخارج من البدن من غير السبيلين لا ينقض الوضوء إلا إذا كان كثيراً . وسيأتى حد الفحش فى مسألة ٨٢ إن شاء الله ، وقدم فى المطبوع هذه المسألة على المسألة السابقة رقم . ٦٩ .

(٤) فى المطبوع ( تعمد ) وهو خلاف الأصل .

وفحش أعاد الوضوء ولا يعيد الصوم (١) .

٧٢ - سألت أنى ، قلت له : إن ذهب رجل إلى الوضوء  
١٥ مما / مست النار تعنّفه ؟ - قال : أما أنا فلا أتوضأ (٢) .

٧٣ - سمعت أنى يقول : وقد سئل عن الوضوء مما مست  
النار ؟ قال : لا يتوضأ (٣) .

### [ مس المرأة ] (٤)

٧٤ - سألت أنى عن الرجل إذا أفضى بيده ، أو مس امرأته  
من تحت الثياب فوجد شهوة ؟ قال : يتوضأ (٥) .

(١) جاء عن الإمام أحمد إعادة الوضوء من القيء فى رواية الأثرم . انظر : طبقات الحنابلة ٦٧/١ فى ترجمته . وفى رواية أنى داود . انظر : المسائل ص ٩٠ .  
قال المرداوى : إن القيء الفاحش هو الناقض للوضوء . وأما بالنسبة للصوم فقال : « أو ذرعه القيء » لم يفسد صومه بلا نزاع ، وكذا لو عاد إلى جوفه بغير اختياره ، فأما إن أعاده باختياره أو قاء ما لا يفطر به ، ثم أعاده باختياره أفطر ، الإنصاف ٣٠٧/٣ . وستأتى مسألة ( الصائم يتقيأ ) فى كتاب الصيام . إن شاء الله .  
(٢) جاء عن الإمام أحمد عدم الوضوء مما مست النار فى رواية أنى داود - انظر المسائل : ص ١٥ ، وفى رواية ابن بدينا - انظر : طبقات الحنابلة ٢٨٩/١ ، وفى رواية صالح - انظر : المسائل ص ٦ ، وفى رواية ابن هانئ - انظر : المسائل ٩/١ .

قال ابن قدامة : وما عدا لحم الجزور من الأطعمة لا وضوء فيه ، سواء مسته النار أم لم تمسه . هذا قول أكثر أهل العلم ، وذكر منهم الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة ، ثم قال : ولا نعلم اليوم فيه خلافا . المغنى ١٤١/١ . وانظر أيضاً : اختلاف العلماء ١٠/أ .

(٣) وردت هذه المسألة فى رواية ابن هانئ ، بقوله : سألت ، انظر : المسائل ٩/١ .

وتقدم الكلام عليها فى المسألة السابقة .

(٤) العنوان من الهامش فى الأصل .

(٥) ذكر ابن قدامة فى نواقض الوضوء : أن تمس بشرته بشرة أنثى لشهوة ، المقنع

=

قال أنى : إذا لمس لشهوة فعليه الوضوء ، وهو قول ابن مسعود (١) وابن عمر (٢) .

٧٥ - قلت لأنى : فالمرأة إذا مست فرجها ؟ .

قال : ماسمعت فيه بشيء (٣) ولكن هى شقيقة الرجل (٤)

= قال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف ٢١١/١ . وذكر ابن قدامة رواية ثانية عن الإمام أحمد وهى : أنه لا ينقض . رواية ثالثة أنه ينقض لمسها بكل حال . انظر : المقنع ٥٤/١ .

(١) هو عبد الله مسعود بن غافل - بمعجمة وفاء - ابن حبيب الهذلى ، أبو عبد الرحمن ، من السابقين الأولين ، من كبار العلماء ، من الصحابة ، مناقبه جمة ، وأمّره عمر على الكوفة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ، أو فى التى بعدها بالمدينة . الإصابة ٣٦٨/٢ - ٣٧٠ . ذكر قوله هذا مالك بلاغا ، انظر : الموطأ ٤٤/١ . كتاب الطهارة : باب الوضوء من قبله الرجل امرأته .

(٢) روى قول ابن عمر هذا مالك فى الموطأ ٤٣/١ فى الباب السابق . والبيغوى أيضاً من طريق مالك . انظر : شرح السنة ٣٤٤/١ ح رقم ١٣٧ الطهارة : باب الوضوء من لمس المرأة .

كما أخرج قولهما عبد الرزاق فى مصنفه - الطهارة - باب الوضوء من القبلة واللمس والمباشرة . ١٣٢/١ - ١٣٣ ح رقم ٤٩٦ - ٥٠٠ ، وابن أنى شيبه فى مصنفه الطهارات - باب من قال فيها ( أى القبلة ) الوضوء - ٤٥/١ ، وانظر أيضاً : باب قوله ( أو لاسم النساء ) والدارقطنى فى سننه ، - الطهارة - باب صفة ما ينقض الوضوء ، وما روى فى الملامسة والقبلة . وقال عن قول ابن عمر : صحيح ، ١٣٦/١ ، ١٤٥ ح رقم ١٠ ، ٣٦ - ٤٦ .

(٣) لا أدرى كيف صدر من الإمام أحمد هذا الكلام . وقد أخرج فى مسنده من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « من مس ذكره فليتوضأ ، وأما امرأة مست فرجها فلتتوضأ » . المسند ٢٢٣/٢ . وروى هذا الحديث وغيره من الأحاديث فى هذا الباب ، والبيهقى فى السنن الكبرى - كتاب الطهارة - باب الوضوء من مس المرأة فرجها . انظر : السنن الكبرى ١٣٢/١ .

ورواه الحازمى فى الاعتبار - وقال : هذا إسناد صحيح . ونقل عن الترمذى أنه ذكر فى كتاب العلل عن البخارى أنه قال : حديث عبد الله بن عمرو فى هذا الباب فى باب مس الذكر ، هو عندى صحيح . وقال : وقد روى هذا الحديث عن عمرو بن شعيب من غير وجه ، فلا يظن ظان أنه من مفاريد بقية . الاعتبار ص ٤٤ .

(٤) قد ورد فى الأحاديث أن النساء شقائق الرجال ، كما فى حديث عائشة =

يعجبني أن تتوضأ إذا لمسها <sup>(١)</sup> لشهوة <sup>(٢)</sup> .

٧٦ - سمعت أبا يقول : الممسيس <sup>(٣)</sup> واللمس باليد <sup>(٤)</sup> ،  
وقوله (أو لَمْسْتُمُ النِّسَاءَ) <sup>(٥)</sup> فالمُلاَمَسَةُ الجَمَاعُ <sup>(٦)</sup> .

٧٧ - سمعت أبا يقول : وقد روى عن ابن مسعود أنه قرأها  
(أو لَمْسْتُمُ النِّسَاءَ) <sup>(٧)</sup> وهو قول أهل الكوفة القديم <sup>(٨)</sup> ، منهم :

= وقالت : « سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يجد بللا ولا يذكر احتلاما » الحديث ، وفيه  
« فقالت أم سليم : هل على المرأة ترى ذلك شيء ؟ قال : نعم ، إنما النساء شقائق  
الرجال » انظر : المسند ٢٥٦/٦ .

وفي حديث أم سليم الذي جاء في آخره : هن شقائق الرجال . انظر : المسند  
٣٧٧/٦ وانظر أيضاً : سنن أبي داود ١٦٢/١ ، والترمذى ١٩٠/١ .  
(١) هكذا ورد في الأصل (لمسها) والسياق يخالفه .

(٢) قال المرداوى : فيها روايتان : إحداها : ينقض ، وهو المذهب ، قال في  
الفروع : ينقض على الأصح ، قال المجد في شرحه : هذه الرواية هي الصحيحة .  
الإنصاف ٢١٠/١ .

(٣) المسيس : المس . انظر : الصحاح ٩٧٨/٣ ، لسان العرب ١٠٢/٨ .  
(٤) (٦) اللمس : المس باليد ، ويكنى به عن الجماع ، وكذلك الملازمة .  
الصحاح ٩٧٥/٣ . لسان العرب ٩٣/٨ .  
(٥) النساء : الآية ٤٣ ، المائدة : الآية ٦ .

(٧) ذكر هذه القراءة عن ابن مسعود ، ابن قدامة في المغنى ١٤٢/١ .  
(٨) قال ابن جرير : وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين (أو لَمْسْتُمُ النِّسَاءَ) بمعنى :  
أو لَمْسْتُمُ أَنْتُمْ أَيُّهَا الرِّجَالُ نِسَائَكُمْ ، تفسير الطبرى ٤٠٦/٨ سورة النساء (تحقيق أحمد  
شاكر) . والقائلون بنقض الوضوء باللمس بدون حائل : عمر بن الخطاب وعبد الله بن  
مسعود وعبد الله بن عمر ، وزيد بن أسلم ومكحول والشعبي والنخعي وعطاء بن السائب  
والزهري ويحيى بن سعيد الأنصارى وربيعة وسعيد بن عبد العزيز وهي إحدى الروايتين  
عن الأوزاعي . المجموع ٣١/٢ .

قال أحمد : المدينون والكوفيون مازالوا يرون أن القبلة من اللمس تنقض الوضوء ،  
حتى كان بآخرة ، وصار فيهم أبو حنيفة فقالوا : لا تنقض الوضوء ، ويأخذون بحديث  
عروة . ونرى أنه غلط ثم قال أحمد نرى أنه غلط الحديثين جميعا يعنى حديث إبراهيم =

عَلَقْمَةُ<sup>(١)</sup> وإبراهيم والشعبي<sup>(٢)</sup> . كانوا يرون اللّمس ما دون  
الجماع ، قال أنى : وهو قول أهل المدينة<sup>(٣)</sup> ، ما أعلمهم يختلفون  
فيه إلا ابن عباس<sup>(٤)</sup> وأصحابه<sup>(٥)</sup> ، فإنهم يقولون لا وضوء من القبلة  
ولا من اللّمس .

= التيمى وحديث عروة - وهو المزنى - لا ابن الزبير ، وكلاهما لم يدرك عائشة كذا قال  
هذا يحيى بن سعيد وسفيان الثوري رحمهما الله . المغنى ١٤٢/١ .

(١) هو علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي ، الكوفي ، ثقة ، ثبت ، فقيه ،  
عابد ، من الثانية ، مات بعد الستين ، وقيل بعد السبعين .  
تهذيب التهذيب ٢٧٦/٧ - ٢٧٨ ، تقريب التهذيب ٣١/٢ .  
ذكره ابن قدامة فيمن يقول بنقض الوضوء إذا مسها لشهوة . انظر : المغنى  
١٤٢/١ .

(٢) أخرج ابن أنى شعبة قول إبراهيم النخعي والشعبي في المصنف ٤٥/١ ( باب  
من قال في القبلة وضوء ) وكذلك البيهقي في السنن الكبرى ١٢٤/١ ، وذكره السيوطي  
أيضاً ، وعزا تخریج قول النخعي إلى سعيد بن منصور ، وتخریج قول الشعبي إلى ابن أنى  
شعبة . انظر : الدر المنثور ١٦٧/٢ .  
(٣) ذكرهم الإمام أحمد مع الكوفيين ، كما تقدم في الصفحة السابقة ، نقلاً عن  
ابن قدامة .

(٤) أخرج عن ابن عباس أنه كان يرى في القبلة وضوءاً ، ابن أنى شعبة في  
المصنف ٤٤/١ ، باب من قال ليس في القبلة وضوء . والدارقطني في السنن ١٤٣/١ ،  
باب صفة ما ينقض الوضوء ، وما روى في الملامسة والقبلة ، وقال : صحيح .  
وأخرج عنه ابن جرير من طرق عديدة أن اللّمس الجماع ، انظر : تفسير الطبري  
٣٨٩/٨ - ٣٩٢ ، ح رقم ٩٥٨١ - ٩٦٠١ .  
وإلى قولهم مال ابن جرير أيضاً - واستدل بأن من القائلين بذلك عائشة .

وأيضاً أخرج عنه البيهقي أن الملامسة الجماع ، انظر : السنن ١٢٥/١ . باب  
الوضوء من الملامسة ، وذكره السيوطي في الدر المنثور ١٦٦/٢ - ١٦٧ .  
(٥) هم عطاء وطاوس ومسروق وغيرهم ، ذكرهم النووي فيمن قال بعدم  
النقض باللّمس مطلقاً - انظر : المجموع ٣١/٢ ، وانظر أيضاً : المغنى ١٤٢/١ .

٧٨ - سألت أبا عن القبله ؟ قال : إذا قَبَّلَ لشهوة ، أعاد الوضوء ، وإن كان قد صَلَّى وقَبَّلَ لشهوة أعاد الوضوء وأعاد الصلاة ، (١) - يُروى عن ابن مسعود وابن عمرَ أنهما كانا يريان الوضوء من القبلة (٢) ، وهو قولُ إبراهيمَ والشَّعبي وعلقمة (٣) وعبيدة (٤) ويروون في (٥) اللَّمس ما دُونَ الجَماع (٦) .

(١) تقدم في مسألة ٧٤ نقلا عن ابن قدامة ، والمرداوى بيان المذهب الذى عليه جماهير الأصحاب ، وهو أن من نواقض الوضوء أن تمس بشرة الرجل بشرة أنثى بشهوة .  
(٢) تقدم تخريج قول ابن مسعود وابن عمر في مسألة ٧٤ .  
(٣) تقدم تخريج قول النخعي والشعبي في مسألة ٧٧ . وأما علقمة فقد تقدم أن ابن قدامة عده في القائلين بنقض الوضوء إذا مسها بشهوة . انظر : المغنى ١/١٤٢ .  
(٤) هو عبيدة - بفتح العين المهملة - بن عمرو السلماني ، المرادى ، أبو عمرو الكوفي ، تابعي كبير ، مخضرم ، ثقة ، ثبت . كان شريح إذا أشكل عليه شيء سألَه ، مات سنة اثنتين وسبعين أو بعدها - والصحيح أنه مات قبل سنة سبعين . تهذيب التهذيب ٧/٨٤ - ٨٥ ، تقريب التهذيب ١/٥٤٧ .  
وقد أخرج عنه ابن جرير بسنده أنه قال : اللمس باليد . كما أخرج عنه بألفاظ أخرى نحوها ، انظر تفسير الطبري ٨/٩٣ - ٩٥ ( تحقيق أحمد شاكر ) ح رقم ٩٦١٣ - ٩٦١٦ وأيضاً ٩٦٢٦ .

(٥) في الأصل والمطبوع « يروا » وهو خلاف القواعد العربية .  
(٦) قال القرطبي : الملاص بالجماع يَتِمُّمُ - أى إذا لم يجد الماء - والملاص باليد يتيمم إذا التذ ، فإذا لمس بغير شهوة فلا وضوء ، وبه قال أحمد وإسحاق . الجامع لأحكام القرآن ٥/٢٢٤ .

قال ابن تيمية : في قوله تعالى ( أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ) المراد به الجماع ، كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما ، وغيره من العرب ، وهو يروى عن علي رضي الله عنه وغيره ، وهو الصحيح في معنى الآية ، وليس في نقض الوضوء من مس النساء ، لا كتاب ولا سنة ، وقد كان المسلمون دائماً يمسون نساءهم ، وما نقل مسلم واحد عن النبي ﷺ أنه أمر أحدا بالوضوء من مس النساء ، وقول من قال : إنه أراد مادون الجماع ، وأنه ينقض الوضوء . فقد روى عن ابن عمر والحسن باليد ، وهو قول جماعة من السلف في المس بشهوة ، والوضوء منه حسن مستحب لإطفاء الشهوة ، كما يستحب الوضوء من

- ٧٩ - سألت أئى عن الدود / يخرج من الجسد ؟ قال : إذا ١٦  
فحش أعاد منه الوضوء (١) ، كل شئ يخرج من السيلين يُعيد  
الوضوء قل أو كثر (٢) .

٨٠ - سألت أئى عمّن خرج من ذكره بلل بعد ما اغتسل ؟

الغضب لإطفائه أما وجوبه ، فلا . وأما المس المجرد عن الشهوة فما أعلم للنقض به أصلاً  
عن السلف الفتاوى ٤٠١/٢١ . وقال ابن قدامة : المشهور من مذهب أحمد : أن لمس  
النساء لشهوة ينقض الوضوء ، ولا ينقضه بغير شهوة ، وذكر عنه روايات أخرى .  
انظر : المغنى ١٤١/١ - ١٤٢ .

(١) قال ابن قدامة على قول الخرق : « والقيء الفاحش والدم الفاحش والدود  
الفاحش » وجملة : أن الخارج من البدن من غير السيل ينقسم قسمين : طاهراً ،  
ونجساً . فالطاهر لا ينقض الوضوء على حال ما ، والنجس ينقض الوضوء في الجملة ،  
رواية واحدة ، وأيضاً قال : وإنما ينتقض الوضوء بالكثير من ذلك ، دون اليسير . المغنى  
١٣٦/١ .

وقال ناظم المفردات ( محمد بن على المقدسى ) : والدود من غير سبيل إن خرج  
ينقض ، والنعمان قال : لا خرج . قال البهوتى في شرحه : أى إن خرج الدود من غير  
القبل والدبر نقض الوضوء يعنى إن أفحش ، كسائر النجاسات من غير سبيل .  
منح الشفا الشافيات ٧٠/١ ، وانظر : أيضاً اختلاف العلماء ٧/ ب ، ٨/ أ .  
(٢) ورد مثل ذلك أيضاً عن الإمام أحمد في رواية الكوسج ، انظر : مسائل أحمد  
وإسحاق ٣٦/١ ( المصرية ) ، ٨/ أ ( الظاهرية ) .

وجاء في رواية ابن هانئ مسألة خروج الدود من الدبر . انظر : المسائل ٨/١ .  
وقال المرداوى في الخارج من السيلين قليلاً كان أو كثيراً ، نادراً أو معتاداً : ينقض  
الوضوء ، وهذا المذهب مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم .  
انظر : الإنصاف ١٩٥/١ ، وانظر أيضاً : الإجماع ٣١ ، والمغنى ١٢٥/١ .

قال : يتوضأ<sup>(١)</sup> ، وهو قول ابن عباس<sup>(٢)</sup> ، قال : ورؤى عن

(١) جاء مثله في رواية صالح ، وزاد فيه قول الحسن فقال : قال الحسن : « يعيد الغسل » ولا يوجد في آخره « فكل شيء خرج » الخ . انظر : المسائل ص ١٧١ ، وجاء في رواية الكوسج ذكر الوضوء فقط ، انظر : مسائل أحمد وإسحاق ١٦/١ ( المصرية ) ٤/ب ( الظاهرية ) .

كما جاء فيها أيضاً عن المرأة إذا اغتسلت ثم خرج من فرجها من منى الرجل شيء قال : تتوضأ . المصدر السابق ١٨/أ ( الظاهرية ) قال ابن قدامة : فأما إن احتلم أو جامع فأمنى ، ثم اغتسل ، ثم خرج منه منى ، فالمشهور عن أحمد : أنه لا غسل عليه ، قال الخلال : تواترت الروايات عن أبي عبد الله : أنه ليس عليه إلا الوضوء ، بال أو لم يبل ، وروى ذلك عن علي وابن عباس ، وذكر غيرهما . المغني ١٤٧/١ .

قلت : ذكر علياً مع القائلين بالوضوء مطلقاً - بال أو لم يبل - مع أنه خرج كما في هذه الرواية ، وفي رواية صالح بأنه إن كان بال فعليه الوضوء وإلا أعاد الغسل ، ليين أن المشهور عن علي هو القول بالوضوء مطلقاً ، وما روى عنه من التفصيل ، كما جاء في هذه الرواية قول آخر .

وذكر ابن قدامة رواية ثانية: إن خرج بعد البول فلا غسل فيه ، وإن خرج قبله اغتسل ، وقال : هذا قول الأوزاعي وأبي حنيفة ، ونقل ذلك عن الحسن . المغني ١٤٧/١ .

ملاحظة : ورد في رواية صالح كما تقدمت الإشارة إليها آنفاً أن الحسن يقول : يعيد الغسل مطلقاً ، وأما في مصنفى عبد الرزاق وابن أبي شيبة فقد ورد فيهما بمثل ما ذكره ابن قدامة . انظر : مصنف عبد الرزاق ٢٦٦/١ ، ومصنف ابن أبي شيبة ١٣٩/١ ، ثم نقل عن القاضي أنه قال : فيه رواية ثالثة : عليه الغسل بكل حال ، وهو مذهب الشافعى ، لأن الاعتبار بخروجه كسائر الأحداث ، وقال في موضع آخر : لا غسل عليه رواية واحدة ، لأنه جنابة واحدة فلم يجب فيه غسلان ، كما لو خرج دفعة واحدة .. والصحيح : أنه يجب الغسل ، لأن الخروج يصلح موجبا للغسل ، وما ذكره ، يبطل بما إذا جامع فلم ينزل ، فاغتسل ، ثم أنزل ، فإن أحمد قد نص على وجوب الغسل عليه بالإنزال ، مع وجوبه بالتقاء الختاتين . المغني ١٤٧/١ - ١٤٨ . قال المرداوى : قوله ( أى ابن قدامة ) إن خرج بعد الغسل ، أو خرجت بقية المنى لم يجب الغسل - يعنى على القول بوجوب الغسل بالانتقال من غير خروج ، وهذا المذهب ، وعليه الجمهور . وأشار إلى ما قاله الخلال من استقرار الروايات .

الإنصاف ٢٣١/١ ، انظر : أيضاً الروايتين ٨/ب ومنح الشفا ٧٧/١ - ٧٨ . (٢) أخرج قوله ابن أبي شيبة في مصنفه ، باب الجنب يخرج منه الشيء بعد الغسل ١٣٩/١ .



عَلَى<sup>(١)</sup> أَنَّهُ قَالَ : إِنْ كَانَ بَالٌ ، وَإِلَّا أَعَادَ الْغُسْلَ ، فَكُلُّ شَيْءٍ خَرَجَ مِنَ السَّيْلِينَ فَفِيهِ الْوُضُوءُ مِنْ بَوْلٍ أَوْ رِيحٍ<sup>(٢)</sup> .

٨١ - قُلْتُ : الدُّوْدُ يُخْرِجُ مِنَ الْجَسَدِ ؟ قَالَ : بِمَنْزَلَةِ الدَّمِ إِذَا فَحَشَ ، قُلْتُ : فَمِنْ الدُّبْرِ ؟ قَالَ : عَلَيْهِ الْوُضُوءُ<sup>(٣)</sup> .

٨٢ - قَرَأْتُ عَلَى أَبِي : كُلُّ مَا خَرَجَ مِنَ السَّيْلِينَ فَفِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ الْوُضُوءُ<sup>(٤)</sup> ، وَإِذَا كَانَ مِنَ الْجَسَدِ ، فَإِذَا كَانَ فَاحِشاً أَعَادَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاحِشاً لَمْ يُعَدَّ<sup>(٥)</sup> ، - قُلْتُ : مَا الْفَاحِشُ عِنْدَكَ ؟ .

قَالَ : مَا يَفْحَشُ عِنْدَ الرَّجُلِ ، مَا أُحِذُّهُ<sup>(٦)</sup> بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا<sup>(٧)</sup> .

(١) هو علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، ابن عم رسول الله ﷺ ، وزوج ابنته ، من السابقين الأولين ، والمرجح أنه أول من أسلم ، وهو أحد العشرة ، مات في رمضان سنة أربعين ، وهو يومئذ أفضل الأحياء من بنى آدم على الأرض ، بإجماع أهل السنة ، وله ثلاث وستون سنة على الأرجح . الإصابة ٥٠٧/٢ - ٥١٠ .  
وأما قوله هذا فقد ذكره صالح أيضاً . انظر : المسائل ص ١٧١ ، ولكن ابن قدامة - كما سبق النقل عنه - ذكره مع ابن عباس ، يعنى ليس عليه إلا الوضوء سواء بال أم لم يبل ، انظر : المغنى ١٤٧/١ .

(٢) تقدم الكلام عليه في المسألة السابقة .

(٣) تقدم الكلام عليه في مسألة ٧٩ .

(٤) تقدم الكلام عليه في مسألة ٧٩ .

(٥) تقدم الكلام عليه في مسألة ٦٩ .

(٦) في الأصل : ما أجدّه .

(٧) الفحش هنا بمعنى الكثرة والزيادة : انظر : لسان العرب ٢١٦/٨ : ورد في رواية الكوسج : قلت : ما الفاحش ؟ قال : ذراع شبر . انظر : مسائل أحمد وإسحاق ٣٦/١ ( المصرية ) ٨ / ب ( الظاهرية ) .

قال ابن قدامة : وظاهر مذهب أحمد : أن الكثير الذى ينقض الوضوء لاحد له أكثر من أن يكون فاحشاً . المغنى ١٩٨/١ .

٨٣ - سَأَلْتُ أَبِي : عَنْ كُلِّ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ :

قَالَ : فِيهِ الْوُضُوءُ .

وَإِنْ كَانَ مِنَ الْجَسَدِ ؟ .

قَالَ إِذَا فَحَشَ تَوْضَأً ، وَقَالَ : الْفَاحِشُ لَا أُحِذُّهُ <sup>(١)</sup> فَإِذَا فَحَشَ عِنْدَهُ تَوْضَأً <sup>(٢)</sup> .

٨٤ - سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ فِي الدَّمِ : إِذَا فَحَشَ أَعَادَ الْوُضُوءَ ، وَإِذَا لَمْ يَسْتَفْحِشْهُ لَا بَأْسَ بِهِ <sup>(٣)</sup> .

٨٥ - سَأَلْتُ أَبِي عَنْ الرَّجُلِ إِذَا نَامَ حَتَّى يَسْتَحِقَّ نوماً ؟ <sup>(٤)</sup> .

= وقال المرداوى : قال الخلال : الذى استقرت عليه الروايات عن أحمد : أن حد الفاحش .. ما استفحشه كل إنسان فى نفسه .. قال الزركشى : هو المشهور المعمول عليه . الإنصاف ١٩٨/١ .

وقد ذكر تسعة أقوال فى حد اليسير والكثير ، ثم قال : قلت : هذه الأقوال التسعة الضعيفة لا دليل عليها . والمذهب : أن الكثير : ما فحش فى النفس ، واليسير : ما لم يفحش فى النفس ، الإنصاف ٣٣٦/١ - ٣٣٧ .

(١) فى الأصل : لا أجده ، الصواب هنا وماسبق قبله كما أثبتنا .

(٢) تقدم أيضاً فى المسألة التى قبلها .

(٣) قال ابن المنذر : اختلف فيه ( أى فى المقدار من الدم الذى يكون فاحشاً ) عن أحمد ، فحكى إسحاق بن منصور أنه قال : وقد سئل عن الكثير فقال : إذا كان شبراً فى شبر ، وحكى يحيى بن محمد بن يحيى عنه أنه قال وقد ذكر له شبراً قال : هذا كثير . وحكى الأثرم عنه أنه لم يوقت فى الفاحش وقتاً ، ولكن قال : على ماتستفحشه فى نفسك ، قال شارح نظم المفردات : ينقض الكثير من الدم الوضوء ، وكذا سائر النجاسات من غير السبيلين . منح الشفا ٧٠/١ .

(٤) جعل فى المطبوع « يستحق نوماً » و « كان نوماً طويلاً » بين الحاصرتين وقال : لم يكن واضحاً فى الأصل . قلت : هو واضح فى الأصل ، ولا غموض فيه أصلاً .

قَالَ : إِذَا نَامَ نَوْمًا يَحْلُمُ فِيهِ <sup>(١)</sup> ، وَكَانَ نَوْمًا طَوِيلًا أَعْجَبُ إِلَى أَنْ يَتَوَضَّأَ <sup>(٢)</sup> .

٨٦ - سَأَلْتُ أَبِي عَمَّنْ نَامَ قَائِمًا أَوْ جَالِسًا أَوْ رَاكِبًا فَنَامَ حَتَّى سَقَطَ أُعِيدَ الْوُضُوءُ ؟ .

قَالَ : الرَّجُلُ يَخْفِقُ بِرَأْسِهِ خَفَقَةً أَوْ خَفَقَتَيْنِ يَنْتَقِضُ وَضُوءُهُ ؟؟؟ قَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ إِنْ شَاءَ / اللَّهُ ، إِذَا طَالَ النَّوْمُ أَوْ حَتَّى ١٧ يَحْلُمَ أَعْجَبُ إِلَى أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ <sup>(٣)</sup> .

(١) قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ : اِخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي تَحْدِيدِ الْكَثِيرِ مِنَ النَّوْمِ الَّذِي يَنْقُضُ الْوُضُوءَ . وَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ لَا حُدُودَ لَهُ ، لِأَنَّ التَّحْدِيدَ إِنَّمَا يَعْرِفُ بِتَوْقِيفٍ ، وَلَا تَوْقِيفَ فِي هَذَا ، فَمَتَى وَجَدْنَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْكَثَرَةِ مِثْلَ سَقُوطِ الْمُتَمَكِّنِ وَغَيْرِهِ ، انْتَقَضَ وَضُوءُهُ ، وَإِنْ شَكَّ فِي كَثْرَتِهِ لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوءُهُ ، لِأَنَّ الطَّهَارَةَ مُتَبَقِّنَةً ، فَلَا تَزُولُ بِالشَّكِّ . الْمَغْنَى ١٢٩/١ - ١٣٠ . وَمَقْدَارُ النَّوْمِ الْيَسِيرِ مَاعْدٌ يَسِيرًا فِي الْعَرَفِ عَلَى الصَّحِيحِ . الْإِنْصَافُ ٢٠١/١ .

(٢) قَالَ الْإِمَامُ : إِذَا طَالَ النَّوْمُ إِلَى أَنْ يَنْقَضَ مِنْهُ ، نَقَلَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي مَسَائِلِهِ ١٣ بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ .

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ : النَّوْمُ نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ فِي الْجُمْلَةِ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَالنَّوْمُ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامًا : نَوْمُ الْمُضْطَجِعِ ، فَيَنْقُضُ الْوُضُوءَ يَسِيرُهُ وَكَثِيرُهُ فِي قَوْلِ كُلِّ مَنْ يَقُولُ بِنَقْضِهِ بِالنَّوْمِ ، الثَّانِي : نَوْمُ الْقَاعِدِ ، إِنْ كَانَ كَثِيرًا نَقَضَ رَوَايَةً وَاحِدَةً ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا لَمْ يَنْقُضْ ، وَالثَّلَاثُ مَاعْدَا هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ : وَهُوَ نَوْمُ الْقَائِمِ وَالرَّاكِعِ وَالسَّاجِدِ . فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ رَوَايَتَانِ : لِاحِدَاهُمَا : يَنْقُضُ ، وَالثَّانِيَّةُ : لَا يَنْقُضُ إِلَّا إِذَا كَثُرَ . الْمَغْنَى ١٢٨/١ - ١٢٩ .

قَالَ الْمُرَادَاوِيُّ : الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ : أَنَّ النَّوْمَ يَنْقُضُ بَشْرَطِهِ ( أَيْ حَسَبَ اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ ) وَعَنْهُ : لَا يَنْقُضُ النَّوْمُ مُطْلَقًا . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، إِنْ ظَنَّ بَقَاءَ طَهْرِهِ . الْإِنْصَافُ ٢٠١/١ ، انْظُرْ أَيْضًا : الرَّوَايَتَيْنِ ٧/٨ - أ .

(٣) نَقَلَ صَالِحٌ ، وَابْنُ هَانِيٍّ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالْكُوسَجِيُّ فِي مَسَائِلِهِمْ عَنْهُ : أَنَّ لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ إِذَا نَامَ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا حَتَّى يَحْلُمَ ، وَطَالَ نَوْمُهُ ، أَوْ يَنَامَ سَاجِدًا . انْظُرْ : مَسَائِلُ صَالِحٍ ١٥٢ ، وَابْنُ هَانِيٍّ ٨/١ ، أَيْ دَاوُدَ ١٣ ، الْكُوسَجِيُّ ٣/أ ( ظَاهِرِيَّةٌ ) ، =

٨٧ - سُئِلَ أَبِي - وَأَنَا أَسْمَعُ - عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ :  
( مِنْ غَسَلِ الْمَيْتِ الْغُسْلُ ) (١) .

= ٦/١ ( مصرية ) . قال ابن قدامة : الظاهر عن أحمد : التسوية بين القيام والجلوس ، لأنهما يشتهيان في الانخفاض واجتماع المخرج ، وربما كان القائم أبعد من الحدث لعدم التحكن من الاستئصال في النوم . فإنه لو استئصل لسقط ، والظاهر عنه في الساجد التسوية بينه وبين المضطجع ، لأنه ينفرج محل الحدث ، ويعتمد بأعضائه على الأرض ، وينتهي لخروج الخارج ، فأشبه المضطجع . المغنى ١/١٢٩ ، قال المرداوى : الصحيح من المذهب : أن نوم الجالس لا ينقض سيره وينقض كثيره وعليه الأصحاب . والصحيح من المذهب : أن نوم القائم كنوم الجالس فلا ينقض السير .

أما نوم الراكع والساجد إذا كان يسيرا ، فقدم ابن قدامة أنه ينقض ، وهو المذهب على ما اصطلحناه ، واختاره الخلال ، وعنه : أن نوم الراكع والساجد لا ينقض سيره ، وعليه جمهور الأصحاب ، منهم القاضي والشريف وأبو الخطاب ... ونوم المستند والمتوكئ والمُحتبى ، اليسير ينقض ، وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . الإنصاف ١/١٩٩ - ٢٠١ .

(١) أخرجه الإمام في مسنده من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ : « مَنْ غَسَلَهَا الْغُسْلَ ، وَمِنْ حَمَلَهَا الْوُضُوءَ ٢/٢٧٤ ، ولفظ : « مَنْ غَسَلَ مَيْتًا فَلْيَغْتَسِلْ » وفي سنده ضعف ٢/٢٨٠ .

وأبو داود من طريق سهيل ، وأيضاً من طريق ابن أبي ذئب عن القاسم بن عباس عن عمرو بن عمير عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ : « مَنْ غَسَلَ مَيْتًا » . الحديث . وقال : هذا منسوخ وسمعت أحمد بن حنبل وسئل عن الغسل من غسل الميت فقال : يجزئه الوضوء ، قال أبو داود : أدخل أبو صالح بينه وبين أبي هريرة في هذا الحديث يعنى إسحاق مولى زائدة ، وذكر في مسائله عنه المسألة إلى قوله يثبت . ونقل عنه إدخال أبي صالح في هذا السند . السنن ٣/٥١١ - ٥١٣ ح رقم ٣١٦٠ - ٣١٦٢ ، كتاب الجنائز : باب في الغسل من غسل الميت ، ومسائله ٣٠٩ .

والترمذى من طريق سهيل ، وقال : حسن ، وقد روى عن أبي هريرة موقوفا . السنن ٣/٣١٨ ح رقم ٩٩٣ كتاب الجنائز : باب ما جاء في الغسل من غسل الميت . وابن ماجه من طريق سهيل . السنن ١/٤٧٠ ح رقم ١٤٦٤ الجنائز : باب ما جاء في غسل الميت ، وابن حبان في صحيحه بسنده من طريق سهيل ٢/٣٤٤ ح رقم ١١٤٧ ذكر الأمر بالوضوء من حمل الميت . والبيهقى في سننه الكبرى ١/٣٠٠ - ٣٠٣ الطهارة : باب الغسل من غسل الميت .

قَالَ : لَيْسَ فِيهِ حَدِيثٌ يَثْبُتُ (١) .

(١) وقوله هذا فيه نظر ، فقد حسنه الترمذى ، وصححه ابن حبان ، كما سبق في تخريجه . وأخرج ابن حزم من طريق سهيل عن أبيه عن إسحاق وقال : إسحاق مولى زائدة ثقة مدنى ، وتابعى ، وثقه أحمد بن صالح الكوفى وغيره . ومن طرق أخرى صحيحة ، وأثبت فرضية وجوب الغسل لمن قام بغسل الميت . المحلى ١/٣٤٠ - ٣٤١ ، ٣٣/٢ - ٣٦ .

وذكر ابن القيم له أحد عشر طريقاً ثم قال : وهذه الطرق تدل على أن الحديث محفوظ - تهذيب السنن ٣٠٦/٤ ح رقم ٣٠٣١ باب الغسل من غسل الميت .

قال الحافظ ابن حجر بعد أن ساق أقوال من ضعفوه وقالوا لا يثبت في الباب حديث مرفوع ، والصواب أنه موقوف . قال : قلت : قد حسنه الترمذى وصححه ابن حبان ، وله طريق أخرى . قال عبد الله بن صالح ثنا يحيى بن أيوب عن عقيل عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أنى هريرة رفعه : من غسل ميتاً فليغتسل . ذكره الدارقطنى ، وقال : فيه نظر ، قلت رواه موثقون ، أما ما اعتل به من وجود إسحاق مولى زائدة بين أنى صالح وأنى هريرة فقال : قلت : إسحاق مولى زائدة أخرج له مسلم ، فينبغى أن يصحح الحديث . وقال الذهبى فى مختصر البيهقى : طرق هذا الحديث أقوى من عدة أحاديث احتج به الفقهاء ولم يعلوها بالوقف ، بل قدموا رواية الرفع ، وذكر الماوردى : أن بعض أصحاب الحديث خرج لهذا الحديث مائة وعشرين طريقاً ، قلت : وليس ذلك ببعيد . التلخيص ١/١٤٤ - ١٤٦ وقال أحمد شاكراً فى شرحه لمسند الإمام أحمد : إسناده صحيح ، ورد على من قال بعدم ثبوت حديث فى هذا الباب . وأطال النفس فى ذلك . المسند ١٤/١٠٦ - ١٠٨ ح رقم ٧٦٧٥ .

وقال الألبانى : صحيح . وله عن أنى هريرة طرق ، فذكر خمسة طرق وقال : وبالجمله : فهذه خمسة طرق للحديث ، بعضها صحيح وبعضها حسن وبعضها ضعيف مجر ، فلا شك فى صحة الحديث عندنا . الإرواء ١/١٧٣ - ١٧٥ ح رقم ١٤٤ .

قَالَ أَبِي : وَالْوُضُوءُ يُتَوَضَّأُ (١) عَنْ (٢) غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ (٣) ، وَيَخْلَعُ نَعْلَيْهِ فِي الْمَقَابِرِ (٤) .

٨٨ - قَالَ أَبِي : وَلَا بِأَسْ بِالْبَوْلِ قَائِماً إِذَا كَانَ لَا يَصِيْبُهُ (٦) .

(١) قَالَ التِّرْمِذِيُّ : قَالَ أَحْمَدُ : مَنْ غَسَلَ مِيتَا أَرْجُو أَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْغَسْلُ ، وَأَمَّا الْوُضُوءُ فَأَقْلُ مَا قِيلَ فِيهِ . السَّنَنُ مَعَ التَّحْفَةِ ٧١/٤ ، وَنَقَلَ ابْنُ هَاشِمٍ عَنْهُ : يُتَوَضَّأُ وَقَدْ أَجْزَأَهُ . الْمَسَائِلُ ١٨٤/١ .

وَيَقُولُ ابْنُ قِدَامَةَ : وَمَارَوَى عَنْ أَحْمَدَ فِي هَذَا ( أَى الْوُضُوءُ مِنْ غَسْلِ الْمِيتِ ) يَحْمِلُ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ ، دُونَ الْإِجْبَابِ ، فَإِنْ كَلَامُهُ يَقْتَضِي نَفْيَ الْوُجُوبِ ، فَإِنَّهُ تَرَكَ الْعَمَلَ بِالْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « مَنْ غَسَلَ مِيتَا فَلْيَغْتَسِلْ » وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَإِذَا لَمْ يُوجِبْ الْغَسْلَ بِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ ، فَلَأَنْ لَا يُوجِبَ الْوُضُوءَ بِقَوْلِهِ مَعَ عَدَمِ ذَلِكَ الْإِحْتِمَالِ أَوَّلَى وَأُخْرَى . الْمَغْنَى ١٤١/١ .

قَالَ الْمُرَادَوِيُّ : الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ : أَنْ غَسَلَ الْمِيتَ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ، نَصٌّ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا ، صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا ، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ، وَهُوَ مِنْ مَفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . الْإِنْصَافُ ٢١٥/١ - ٢١٦ . انْظُرْ أَيْضاً : الْمُبْدَعُ ١٦٧/١ - ١٦٨ ، وَمَنْحُ الشُّفَا ٧٥/١ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ : اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ مِنْ غَسْلِ الْمِيتِ : وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ وَنَصٌّ عَلَيْهِ ، وَأَيْضاً قَالَ : الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ : أَنْ الْغَسْلَ مِنْ غَسْلِ الْمِيتِ آكَدُ الْإِغْتِسَالِ . الْإِنْصَافُ ٢٤٨/١ ، ٢٥١ .

(٢) زَادَ فِي الْمَطْبُوعِ قَبْلَهُ : « رَوَى ذَلِكَ » .

(٣) قَالَ بَعْدَ الْغَسْلِ مِنْ غَسْلِ الْمِيتِ ، بَلِ الْوُضُوءُ يَكْفِي ، مِنَ الصَّحَابَةِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ ، وَعَائِشَةُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ الْمَزْنِيُّ وَعَائِذُ بْنُ عَمْرٍو ، وَأَبِي بَرَزَةَ ، وَأَنَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ ، انْظُرْ : الْمَصْنَفُ لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ ٤٠٥/٣ - ٤٠٨ ح رقم ٦١٠١ - ٦١١٦ . الْجَنَائِزُ : بَابُ مَنْ غَسَلَ مِيتَا اغْتَسَلَ أَوْ تَوَضَّأَ ، وَالْمَصْنَفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ٣٦٧/٣ - ٣٦٨ ، مَنْ قَالَ لَيْسَ عَلَى غَاسِلِ الْمِيتِ غَسْلٌ ، وَقَالَ ابْنُ قِدَامَةَ : رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ . الْمَغْنَى ١٤١/١ .

(٤) سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ فِي خَلْعِ النِّعَالِ فِي الْمَقَابِرِ .

(٥) جَعَلَ فِي الْمَطْبُوعِ « بِأَسْ » بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ مَعَ أَنَّهُ مُوجُودٌ فِي الْأَصْلِ .

(٦) قَالَ الْمُرَادَوِيُّ : وَلَا يَكْرَهُ الْبَوْلَ قَائِماً بَلَا حَاجَةَ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، =

٨٩ - سُئِلَ أَبِي : وَأَنَا أَسْمَعُ عَنْ : الرَّجُلِ يَحْشَى ذَكَرَهُ الْقُطْنَ بَعْدَ الْوُضُوءِ ، فَإِذَا صَلَّى أَخْرَجَهُ فَيَجِدُ فِي الْقُطْنِ بِلَاءً ؟ .

قَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ مَا لَمْ يَظْهَرْ - يَعْنِي - خَارِجٌ <sup>(١)</sup> .

٩٠ - سَأَلْتُ أَبِي عَنْ الرَّجُلِ يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ هَلْ عَلَيْهِ وَضُوءٌ ؟ .

قَالَ : أَرْجُو أَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ .

فَقُلْتُ : يَمْسَحُ عَلَيْهِ بِالْمَاءِ ؟ .

قَالَ : لَا بَأْسَ أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِ مَاءٌ <sup>(٢)</sup> وَإِنْ لَمْ يَمْسَحْ <sup>(٣)</sup> ، عَلَيْهِ لَا بَأْسَ بِهِ <sup>(٤)</sup> .

= نص عليه ، إن أمن تلوثا وناظرا ، وعنه : يكره ، وهو الأقوى عندى . الإنصاف ٩٩/١ ، انظر : أيضاً كفاية المفتى لابن عقيل ٣/ ب .

(١) فى المطبوع : خارجا ، وهو خلاف الأصل ، وهو على حذف المضاف إليه وهو الدبر أو القبل ، قال المرداوى : لو احتشى فى قبله أو دبره قطنا أو ميلا ، ثم خرج وعليه بلل ، نقض على الصحيح من المذهب ، وقيل لا ينقض ، وإن خرج ناشفا فقبل لا ينقض . وهو ظاهر نقل عبد الله بن أحمد ، ذكره القاضى فى المجرد ورجحه ابن حمدان . وقيل : ينقض . رجحه فى مجمع البحرين . الإنصاف ١٩٥/١ .

(٢) ماء ، ساقط من المطبوع .

(٣) فى الأصل والمطبوع « تمسح » .

(٤) قال أبو طالب : سمعت أحمد يقول : إذا أخذ شعره إن شاء مسح على رأسه وإن شاء لم يمسح ، قلت : لا يكون مثل العمامة ؟ قال : لا ، العمامة يمسح عليها ، والخف يمسح عليه ، فإذا خلع أعاد ، والشعر إذا مس بالرأس يصيبه الماء ويبلغ أصول الشعر ، فإذا أخذ الشعر قد أصاب ما بقى من شعره ، وليس هو مثل العمامة والخف - طبقات الحنابلة ٤٠/١ ، ونحو ما نقل عبد الله بن هانىء أيضاً فى مسائله ٧/١ ، وأبو داود ١٣ ، والكوسج ١٢/١ مصرية ، ٤/٤ أ ظاهرية ، قال المرداوى : لا نقض أى للوضوء بإزالة شعره وظفره ونحوهما ، وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه الأصحاب ، ونص عليه ، الإنصاف ٢٢١/١ .

٩١ - قُلْتُ لِأَبِي : فَالرَّجُلُ يَحْتَجِمُ (١) ؟ . قَالَ : يَتَوَضَّأُ  
لِلصَّلَاةِ (٢) .

٩٢ - سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : الْغُسْلُ مِنْ  
غُسْلِ الْمَيِّتِ (٣) ، وَلَيْسَ يَثْبُتُ .

وَلَا : يَتَوَضَّأُ مِنْ حَمْلِ الْجَنَازَةِ ، لَيْسَ يَثْبُتُ (٤) وَلَا يَغْتَسِلُ مِنْ  
الْحِجَامَةِ (٥) .

(١) جعل في المطبوع : فالرجل يغتسل من الحجامة .. قلت : وهو تصرف في  
الأصل بدون حاجة .

(٢) قال أبو داود قلت لأحمد : ترى في الحجامة غسل ؟ فأشار برأسه أى لا .  
المسائل ١٤ ، قال ابن تيمية : وكان أحمد بن حنبل يرى الوضوء من الحجامة والرّعاف ،  
فقليل له : فإن كان الإمام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ صلى خلفه ؟ فقال : كيف  
لا أصلي خلف سعيد بن المسيب ، ومالك ، الفتاوى ٣٧٥/٢٣ .

(٣) تقدم تخريجه من رواية أنى هريرة في س رقم ٨٧ ، كما ذكرنا أن بعض المحدّثين  
ذهبوا إلى ثبوت الحديث وصحته .

وهو مروى أيضاً عن عائشة رضي الله تعالى عنها من طريق فيها ضعف ،  
وسنخرجه إن شاء الله فيما يأتي من هذه المسألة .

(٤) هذه قطعة من حديث أنى هريرة ، وتقدم تخريجه ، والكلام حول ثبوته في س ٨٦ .

(٥) أخرج أحمد في مسنده قال : ثنا يحيى بن حماد ، ثنا عوانة عن عبد الله بن أنى  
السفر عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة رضي الله  
عنها عن النبي ﷺ أنه قال : ( يغتسل من أربع : من الجمعة ، والجنابة ، والحجامة ،  
وغسل الميت ) انظر الفتح الرباني ١٤٥/٢ ح رقم ٤٨٥ ، وأبو دواد بسنده من طريق  
مصعب نحوه ، وقال : حديث مصعب ضعيف ، فيه خصال ليس عليه العمل . السنن  
١/٢٤٨ ، ٣٤٨ - كتاب الطهارة : باب في الغسل يوم الجمعة ، وأيضاً في ٣/٥١١ ، ح  
رقم ٣١٦٠ كتاب الجنائز : باب في الغسل من غسل الميت .

وابن خزيمة في صحيحه أيضاً من طريق مصعب . الصحيح له ١٢٦/١ ح رقم  
٢٥٦ باب استحباب الاغتسال من الحجامة ، والحاكم أيضاً وقال : هذا حديث صحيح  
على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي عليه .

المستدرک ١/١٦٣ كتاب الطهارة : باب تغسل من أربع ... =



لَيْسَ يُثْبِتُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ (١) .

= والبيهقي من طرق من طريق مصعب ، وقال : أخرج مسلم في الصحيح حديث مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن أنى الزبير عن عائشة عن النبي ﷺ « عشر من الفطرة » وترك هذا الحديث فلم يخرج ، ولا أراه تركه إلا لظعن بعض الحفاظ فيه . وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص إلا أنه لم يذكر الغسل من غسل الميت ، ثم أخرج حديثه ونقل عن البخاري أنه قال : حديث عائشة في هذا الباب ليس بذلك . السنن الكبرى ٢٩٩/١ - ٣٠٠ ، الطهارة : باب الغسل من غسل الميت . وأخرجه البيهقي في شرح السنة ١٦٦/٢ - ١٦٧ ح رقم ٣٣٨ كتاب الحيض : باب غسل الجمعة .

(١) قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يتكلم في مصعب ، ويقول : أحاديثه مناكير ، وسمعت أحمد يتكلم في هذا الحديث بعينه ، الجوهر النقي على سنن البيهقي ٣٠٠/١ .

وقال الخطابي : في إسناد الحديث مقال ، معالم السنن ٣٠٦/٤ . قال الحفاظ : في إسناد مصعب بن شيبة ، وفيه مقال ، وضعفه أبو زرعة وأحمد والبخاري وصححه ابن خزيمة ، وقال : له شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند البيهقي ، التلخيص ١٤٥/١ باب الغسل ، ٧٣/٢ ، كتاب الجمعة ، والحديث ضعفه بعضهم وصححه الآخرون ، والحمل فيه على مصعب قال الحفاظ لين الحديث ، ( التقريب ٢٥١/٢ ) قلت : وهو من رواية مسلم كما سبق ، فالحديث على أضعف أحواله حسن ، وقد وجد له شاهد كما ذكرنا .

### باب الشك في الحدث

٩٣ - سألت أبي عن الرجل يشك في أنه قد أحدث ؟ .

قال : لا يعيد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً <sup>(١)</sup> .

٩٤ - سألت أبي عن الرجل إذا شك في الوضوء - وهو على

١٨ وضوء ؟ . قال : إذا أيقن بالطهارة فهو على طهارته حتى يستيقن / أنه أحدث <sup>(٢)</sup> .

٩٥ - سألت أبي عن رجل به إبرة <sup>(٣)</sup> إذا توضأ كيف

يصنع في وضوءه ، فإنه يجد بللاً بعد الوضوء وهل ترى الحشو وعبر ذلك ؟ .

(١) من تيقن الطهارة ، وشك في الحدث ، أو تيقن الحدث وشك في الطهارة ، فهو على ما تيقن ، لما روى عبد الله بن زيد قال : شكى شكى إلى النبي ﷺ : الرجل يخيل إليه وهو في الصلاة أنه يجد الشيء ؟ قال : لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً . متفق عليه . المغنى ١/ ١٤٤ .

وقال في المقنع : ومن تيقن الطهارة وشك في الحدث ، أو تيقن الحدث وشك في الطهارة بنى على اليقين ، وأيضاً قال : فإن تيقنها وشك في السابق منها نظر في حاله قبلهما ، فإن كان متطهراً فهو محدث ، وإن كان محدثاً فهو متطهر ، المقنع ٥٥/١ - ٥٦ .

قال المرداوى بعد قوله هذا : وهذا هو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وقيل : يتطهر مطلقاً كما لو جهل ما كان قبلهما في هذه المسألة . الإنصاف ٢٢١/١ .

(٢) نقل نحوه أبو داود في مسائله ١٢ باب من شك في وضوئه ، وتقدم بيانه في المسألة السابقة آنفاً .

(٣) الإبرة - بكسر الهمزة والراء - علة معروفة من غلبة البرد والرطوبة ، تفر عن الجماع ، وهزتها زائدة ، ورجل به إبرة : وهو تقطير البول ، ولا ينبسط إلى النساء - لسان العرب ٤/ ٤٩ مادة ( برد ) .

وكيف ترى إذا خيل له أنه قطر منه ؟ .

قال : إذا كانت تُعَاهِدُهُ الْإِبْرَدَةُ ، فَإِنَّهُ يُسْبِغُ الوُضُوءَ ثُمَّ يَنْتَضِحُ وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى شَيْءٍ يَظُنُّ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ يَذْهَبُ عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (١) .

### باب الرجل يسلس بوله

٩٦ - سَأَلْتُ أَبِي عَنْ الرَّجُلِ يَسْلَسُ بَوْلُهُ أَوْ يَسْلَسُ مِنْهُ الْغَائِطُ ، وَهُوَ يَسِيلُ فِي الصَّلَاةِ فَيُفْسِدُ ثَوْبَهُ ؟ قَالَ : يُحْصِنُهُ مَا اسْتَطَاعَ وَيُصَلِّي . عُمَرُ (٢) صَلَّى وَجُرْحُهُ يَثْعَبُ (٣) دَمًا (٤) .

(١) نقل ابن هانئ عنه في المسألة قال : أكبر شيء فيه عندي أنه يتوضأ لكل صلاة ولا يحشوه . المسائل ٤/١ .

وجواب الإمام هذا فيما إذا خيل إليه أنه قطر منه ولم يتيقن ، لأن الأصل أنه لم يخرج منه شيء ولا يزول هذا الأصل إلا باليقين . كما تقدم فيما لو شك في الحدث أو الطهارة ، أما إذا تيقن أن البول قد خرج منه فإنه يغسله ويتوضأ ، إلا إذا كان مبتلى بسلس البول ، فإنه يغسل فرجه ويعصب رأس ذكره بخزقة ، أو يحتشى ، ويحترس حسب ما يمكن ثم يتوضأ لكل صلاة كما سيأتي في المسألة التالية .  
راجع أيضاً إغاثة اللهفان ١/١٤٣ .

(٢) هو : عمر بن الخطاب بن نفيل - بنون وفاء مصغراً - ابن عبد العزى بن رياح بختانية - ابن عبد الله بن قُرت - بضم القاف - ابن رزاح - براء ثم زاي خفيفة - ابن عدى بن كعب القرشي العدوي ، أمير المؤمنين ، مشهور ، جم المناقب ، استشهد في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين ، ولي الخلافة عشر سنين ونصف .  
الإصابة ٥١٨/٢ - ٥١٩ .

(٣) ثعب الماء والدم ونحوهما يثعبه ثعبا . فجره ، ومنه جرحه يثعب دما ، أى يجرى - النهاية ٢١٢/١ ، لسان العرب ٢٢٩/١ .

(٤) أخرجه مالك عن عروة أن المسور بن مخرمة أخبره أنه دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التي طعن فيها . فأيقظ عمر لصلاة الصبح فقال نعم : ولا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة . فصلى عمر وجرحه يثعب دما . =

وزيد بن ثابت<sup>(١)</sup> قد سلس بوله<sup>(٢)</sup>، معناه أنه حصنه وصلى<sup>(٣)</sup>.

وهو بمنزلة المستحاضة يتوضاً لكل صلاة<sup>(٤)</sup>.

٩٧ - قرأت على أبي : إن كان سلس البول أو الغائط -

= الموطأ ٣٩/١ كتاب الطهارة : باب العمل فيمن غلبه الدم من جرح أو رعاف ، والدارقطني في سننه ٢٢٤/١ كتاب الطهارة : باب جواز الصلاة مع خروج الدم السائل .. والبيهقي في سننه الكبرى ٣٥٧/١ كتاب الحيض : باب مايفعل من غلبه الدم من رعاف أو جرح ، والبغوي في شرح السنة ١٥٧/٢ كتاب الحيض : باب من غلبه الدم . انظر : الإرواء للألباني ٢٢٥/١ - ٢٢٦ .

(١) هو زيد بن ثابت بن لوزان الأنصاري النجاري ، أبو سعيد وأبو خارجة صحابي مشهور ، وكتب الوحي ، قال مسروق : كان من الراسخين في العلم ، مات سنة خمس أو ثمان وأربعين ، وقيل : بعد الخمسين ، الإصابة ٥٦١/١ - ٥٦٢ .  
(٢) في المطبوع يسلس ، وفي الأصل : فيسلس .

أخرجه الدارقطني بسنده عن خارجة بن زيد بن ثابت قال : كان زيد بن ثابت قد سلس منه البول ، فكان يدارى ما غلبه منه ، فلما غلبه أرسله . قال : وكان يصلى وهو يخرج منه - السنن ٢٠٢/١ كتاب الطهارة : باب الوضوء والتميم من آنية المشركين . والبيهقي في سننه الكبرى ٣٥٦/١ - ٣٥٧ كتاب الحيض : باب الرجل يتلى بالمدى أو البول .

(٣) في الأصل والمطبوع : « معناه ذا محصنة وصلى » قلت : وهو لا يتفق مع السياق . والصواب ما أثبتته .

(٤) قال الخرق : والمبتلى بسلس البول وكثرة المذى . فلا ينقطع كالمستحاضة يتوضاً لكل صلاة بعد أن يغسل فرجه . المختصر : ١٣ ، انظر : شرح ابن قدامة عليه في المغنى ٢٤٧/١ .

وقال في المقنع : المستحاضة تغسل فرجها ، وتعصبه ، وتوضاً لكل صلاة ، وتصلى ما شاءت من الصلوات ، وكذلك من به سلس البول والمذى والريح ، والجريح الذى لا يرقأ دمه ، والرعاف الدائم - المقنع ٩٦/١ - ٩٧ .

قال المرداوى معلقا عليه : بلا نزاع ، لكن عليه أن يحتشى . نقله الميمونى وغيره . ونقل ابن هانئ : لا يلزمه . الإنصاف ٣٨١/١ .

وهو يسيل في الصلاة فيفسد ثوبه ؟ قَالَ : يحصنه ، وَقَالَ : قَدْ صَلَّى  
عُمَرُ وَجُرْحُهُ يَتَعَبُ دَمًا . وَكَانَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ سَلِسَ الْبَوْلِ فَحَصَّنَهُ  
وَصَلَّى (١) .

### باب الوضوء

- ٩٨ - سَأَلْتُ أَبِي عَمَّنْ (٢) تَرَكَ الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ (٣)  
نَاسِيًا حَتَّى صَلَّى ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ مَا صَلَّى أَوْ ذَكَرَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ؟ .  
قَالَ : يَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِقُ ، وَيُعِيدُ الصَّلَاةَ وَإِنْ كَانَ فِي  
صَلَاةٍ انْصَرَفَ / فَتَوَضَّأَ وَتَمَضَّمُضَ وَاسْتَنْشَقَ (٤) .  
قَالَ : وَقَالَ (٥) : النَّبِيُّ ﷺ يُرَوِّى عَنْهُ أَنَّهُ تَمَضَّمُضَ

١٩

- (١) تقدم آنفاً تخرج ما مضى عن عمر ، وزيد بن ثابت ، وبيان المسألة .  
(٢) في الأصل ( عن ) بدون ( من ) وفي المطبوع كما أثبتناه .  
(٣) المضمضة : إدارة الماء في الفم ، والاستنشاق : اجتذاب الماء بالنفس إلى  
باطن الأنف ، والاستنثار : إخراج الماء من أنفه ، لكن قد يعبر بالاستنثار عن الاستنشاق  
لكونه من لوازمه . المغنى ١/٨٩ .  
انظر أيضاً : الصحاح للجوهري ١١٠٦/٣ ، ١٥٥٨/٤ ، والمطلع : ١٧ .  
(٤) وقد صرح الإمام أحمد في مسائله بإعادة الوضوء ، والصلاة لمن ترك  
المضمضة والاستنشاق ولو ناسياً ، انظر : مسائل صالح : ٥ ، ابن هانئ : ١٦/١ ،  
طبقات الحنابلة ١٠٣/١ ، وهذه الروايات تفيد أن المضمضة والاستنشاق واجبان في  
الوضوء ، وهذا هو المشهور في المذهب ، قال ابن قدامة : إن المضمضة والاستنشاق  
واجبان في الطهارتين جميعاً - الغسل والوضوء - فإن غسل الوجه واجب فيهما ، هذا  
هو المشهور في المذهب . المغنى ١/٨٨ . وقال المرداوى : المضمضة والاستنشاق واجبان  
في الطهارتين ، وهذا المذهب مطلقاً ، وعليه الأصحاب ، ونصروه ، وهو من مفردات  
المذهب - الإنصاف ١/١٥٢ ، انظر أيضاً : منح الشفا ١/٦١ .  
(٥) أى الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

واستنشق (١) . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ ثُمَّ لِيَنْثُرْ (٢) .

قَالَ أَبِي : وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « اسْتَنْثَرُوا ثَنَتَيْنِ بِالْعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا » (٣) .

قَالَ أَبِي : وَأَنَا أَذْهَبُ إِلَى هَذَا ، وَأَقُولُ بِهِ ، لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ (٤) .

٩٩ - سَمِعْتُ أَبِي سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ وَصَلَّى ؟ .

قَالَ : يُعِيدُ الصَّلَاةَ .

قِيلَ : وَيُعِيدُ الْوُضُوءَ ؟

(١) نقل كثير من الصحابة أنه تمضمض واستنشق في الوضوء ، انظر : المسند ٥٨/١ ، ٦١ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٣٤٨/٢ وغيرها من المواضع ، وصحيح البخارى ٢٦٦/١ كتاب الوضوء : باب المضمضة في الوضوء ، وصحيح مسلم ٢١٠/١ ، ٢١١ كتاب الطهارة : باب وضوء النبي ﷺ .

(٢) أخرجه أحمد عنه باللفظ المذكور في مسنده ٢٤٢/٢ ، ٢٧٨ ، وانظر أيضاً ٢٣٦/٢ ، ٢٧٧ ، ٣٠٨ ، والبخارى في صحيحه مثله ٣٦٣/١ ح رقم ١٦٢ كتاب الوضوء باب الاستجمار وترا ، ومسلم أيضاً ٢١٢/١ كتاب الطهارة : باب الإيتار في الاستنثار ، والاستجمار ونثر ينثر - بالكسر - إذا امتخط واستنثر ، استفعل منه أى استنشق الماء ثم استخرج ما في الأنف فنثره . النهاية ١٥/٥ . انظر أيضاً : الصحاح ٨٢٢/٢ .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٢٢٨/١ . وأبو داود في سننه كتاب الطهارة : باب الاستنثار ٩٦/١ - ٩٧ ح رقم ١٤١ ، وابن ماجه في الطهارة : باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار ١٤٣/١ ح رقم ٤٠٨ ، وأبو داود الطيالسى . انظر : منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسى أبي داود ص ١٥ ح رقم ١٧٢ .

(٤) ويستحب الانتثار على الصحيح من المذهب ، والروايتين ، وعليه الأصحاب ، ويكون بيساره ، وعنه ، يجب . الإنصاف ١٥٣/١ .

قَالَ : لَا ، وَلَكِنَّهُ يَتَمَضَّمُ وَيَسْتَشْشِقُ (١) .

١٠٠ - سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ (٢) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ » ؟ (٣) .

(١) روى هذه المسألة صالح عن أبيه بكاملها ، ويظهر من روايته أنه هو الذى سأله . أنظر ص ٩ ، وأيضاً روى بهذا المعنى فى مسائل أبي داود ص ٧ ، وابن هانئ ١٦/١ ، والكوسج ٢/أ (ظاهرية) ، والأثرم وأبو زرعة . انظر : طبقات الحنابلة ٦٧/١ ، ٢٠٦ ، والمذهب : أن المضمضة والاستنشاق واجبان فى الطهارتين - وقد تقدم - وعنه رواية أخرى : أن الاستنشاق وحده واجب ، وعنه : أنهما واجبان فى الكبرى دون الصغرى ، وعنه : أنهما واجبان فى الصغرى دون الكبرى عكس التى قبلها ، وعنه : يجب الاستنشاق فى الوضوء وحده ، وعنه : عكسها ، وعنه : هما سنة مطلقا . الإنصاف ١٥٢/١ - ١٥٣ ، انظر : أيضاً الروايتين ٤٠/ب ، وهل يجب الترتيب والموالة بين المضمضة والاستنشاق وبين سائر الأعضاء - غير الوجه - ؟ فيه روايتان : أحدهما : تجب ، وهو الصحيح من المذهب . والثاني : لا تجب ، وعلى هذا لو تركه حتى صلى أتى بهما وأعاد الصلاة دون الوضوء . انظر : المغنى ٩٠/١ ، والإنصاف ١٣٢/١ .

(٢) هو سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصارى ، له ولأبيه صحبة ، استصغر بأحد ، ثم شهد ما بعدها وروى الكثير ، ومات بالمدينة سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين ، وقيل : سنة أربع وسبعين . الإصابة ٣٥/٢ - ٣٦ .

(٣) أخرجه أحمد فى مسنده قال : ثنا زيد بن الحباب قال : حدثنى كثير بن زيد الليثى قال : حدثنى ربيع بن عبد الرحمن بن أبى سعيد الخدرى عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ فذكر الحديث ، وأيضاً من طريق أبى أحمد ثنا كثير به مثله . المسند ٤١/٣ وابن ماجه فى كتاب الطهارة : باب ما جاء فى التسمية فى الوضوء ١٣٩/١ - ١٤٠ ح ٣٩٧ . والدارمى فى سننه كتاب الطهارة : باب التسمية فى الوضوء ١٧٦/١ .

والحاكم فى المستدرک كتاب الطهارة : باب التسمية عند الوضوء وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ، لكن تعقبه الذهبى ، فقال : وإسناده فيه لين - ١٤٦/١ . والدارقطنى فى سننه ٧١/١ ، وابن الجوزى فى التحقيق ٧٨/١ - ٧٩ ح رقم ١٢٥ ، قلت : وكلهم عن طريق كثير بن زيد .

قَالَ أَبِي : لَمْ يَثْبُتْ عِنْدِي هَذَا (١) وَلَكِنْ يُعْجِبُنِي أَنْ يَقُولَهُ (٢) .

## ١٠١ - قُلْتُ لِأَبِي : الرَّجُلُ يَتَوَضَّأُ فَيَنْسَى التَّسْمِيَةَ ؟ .

(١) قال الترمذى : قال أحمد بن حنبل : لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد . السنن ٣٨/١ ، وانظر أيضاً : مسائل ابن هانئ ٣/١ ، وقال الزيلعى : أسند إلى الأثرم أنه قال : سألت أحمد بن حنبل عن التسمية في الوضوء فقال : أحسن ما فيها حديث كثير بن زيد ، ولا أعلم فيها حديثاً ثابتاً ، وأرجو أن يجزئه الوضوء ، لأنه ليس فيه حديث أحكم به - نصب الراية ٤/١ .

وحديث أبى سعيد الخدرى ، قال البوصيرى في الزوائد : إسناده حسن ، انظر : السنن لابن ماجه بتحقيق فؤاد عبد الباقي ١٤٠/١ .

قال الحافظ بعد ماساق عدة روايات وكلام الأئمة فيها : والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً ، وقال أبو بكر بن أبى شيبه : ثبت لنا أن النبى ﷺ قاله . انظر : التلخيص ٨٤/١ - ٨٧ ، انظر أيضاً : التحقيق لابن الجوزى ٨٢/١ ، وتعليق أحمد شاكر على سنن الترمذى ٣٨/١ ، والإرواء للألبانى ٢٢/١ .

(٢) قال ابن الجوزى في مسألة التسمية في الوضوء : واجبة ، وعنه : أنها سنة ومن مذهب أحمد : تقديم الحديث الضعيف على القياس ، التحقيق مع التنقيح ٨٢/١ ، انظر الروايات في المسألة في مسائل أبى داود ص ٦ ، وابن هانئ ٣/١ ، والكوسج ٤/ ب ظاهرية ، وصالح ص ٥ ، وجامع الترمذى ، كتاب الطهارة : باب ما جاء في التسمية عند الوضوء ٣٨/١ .

وانظر أيضاً اختلاف العلماء لابن المنذر ٢٥/أ ، وشرح السنة للبيهقي ٣/١ ، والروايتين للقاضى ٤/ ب . قال ابن قدامة : ظاهر مذهب أحمد - رضى الله عنه - أن التسمية مسنونة في طهارة الأحداث كلها ، رواه عنه جماعة من أصحابه ، وقال الخلال : الذى أسفرت الروايات عنه ، أنه لا بأس به ، يعنى إذا ترك التسمية ، وعنه : أنها واجبة فيها كلها الوضوء ، والغسل ، والتميم - المغنى ٧٦/١ .

انظر أيضاً : مختصر الخرق ص ٦ ، ومسائل غلام الخلال ص ٥ ، والكافى ٢٤/١ - ٢٥ . قال المرداوى عن كونها سنة : هذا ظاهر المذهب ، وهى من مفردات المذهب . الإنصاف ١٢٨/١ ، انظر أيضاً : منح الشفا ٦٠/١ .



قَالَ : يَتَعَاهَدُ ذَلِكَ ، فَإِنْ نَسِيَ رَجَوْتُ أَنْ يَجْزئَهُ (١) .

١٠٢ - سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : أَكْثَرُ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ،  
وِثْنَتَيْنِ تُجْزئُ ، وَوَاحِدَةً تُجْزئُ إِذَا أَنْقَى بِالْعُسْلِ (٢) .

١٠٣ - سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : أَكْثَرُ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا (٣) .

١٠٤ - سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ أَوْس (٤) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ

(١) قال الشاشي : قال أحمد : التسمية واجبة على الطهارة ، غير أنه إذا تركها ناسيا لا تبطل طهارته - حلية العلماء ١١٥/١ ، وقد تقدم آنفاً أن التسمية من سنن الوضوء على ظاهر المذهب . وعن أحمد رواية أخرى : أنها واجبة ، وهي المذهب ، واختارها كثير من الأصحاب - انظر طبقات الحنابلة ٧٧/٢ ، المغني ٧٦/١ ، الإنصاف ١٢٨/١ .

(٢) انظر الروايات في هذا المعنى عنه في مسائل ابن هانئ ١٤/١ ، وصالح ٣ ، ٥ ، والكوسج ١٣/١ ( مصرية ) قال الخرق : والوضوء مرة مرة يجزئ ، والثلاث أفضل . المختصر ٧ .  
قال ابن قدامة : هذا قول أكثر أهل العلم ، إلا أن مالكا لم يوقت مرة ولا ثلاثا - المغني ١٠٣/١ .

(٣) قال إسحاق بن منصور الكوسج : قلت لأحمد : يزيد الرجل على ثلاث في الوضوء قال : لا والله ، إلا رجل مبتلى . المسائل ٢/٢ ظاهريه و ٤/١ ( مصرية ) انظر أيضاً المغني ١٠٣/١ ، وإغاثة اللهفان ١٤٢/١ .  
قال ابن المنذر : قال أحمد بن حنبل : لا يزيد على ثلاث في الوضوء . اختلاف العلماء ٢٩/أ .

(٤) هو أوس بن أوس - واسم أوس : حذيفة - بن ربيعة الثقفي . صحاحي . الإصابة ٨٢/١ .

في نعليه واستوكف (١) ثلاثاً (٢) ، قال أبي : توضأ ثلاثاً (٣) .

١٠٥ - سُئِلَ أَبِي وَأَنَا شَاهِدٌ عَنِ الْمَضْمُضَةِ وَالاسْتِنْشَاقِ ، .

فَقَالَ : ثَلَاثٌ تُعْجِبُنِي (٤) .

### [ تَحْلِيلُ الْأَصَابِعِ ] (٥)

٢٠ ١٠٦ - سُئِلَ أَبِي وَأَنَا / شَاهِدٌ عَنِ تَحْلِيلِ الْأَصَابِعِ فِي الْوُضُوءِ .

فَقَالَ : يُعْجِبُنِي التَّحْلِيلُ ، وَإِنْ وَصَلَ الْمَاءُ إِلَيْهِ أَجْزَأُهُ (٦) .

(١) قال ابن الأثير : أى استقطر الماء ، وصبه على يديه ثلاث مرات ، وبالع حتى وكف منها الماء ، وقال ابن منظور ، قال غير واحد ، معناه : أنه غسل يديه ثلاثاً ، وبالع في صب الماء على يده حتى وكف الماء في يديه ، أى قطر - النهاية ٢٢٠/٥ ، لسان العرب ٢٧٩/١١ .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده بلفظ « صلى في نعليه » - المسند ٨/٤ ، ٩ ، ١٠ ، وأيضاً ذكره في العلل : ٢٠٧ . والنسائي في سننه ، كتاب الطهارة : صفة الوضوء كم تغسلان ٦٤/١ .

والدارمي في سننه ، في الطهارة : باب فيمن يدخل يديه في الإناء قبل أن يغسلهما ١٦٧/١ .

(٣) ذكر هذا التفسير أيضاً في المسند بلفظ : أى غسل فكفيه ، وأيضاً يعنى غسل يديه وغسل يديه ثلاثاً ، المسند ٩/٤ ، ١٠ ، وفي العلل : قال أبى : يعنى توضأ ثلاثاً ص ٢٠٧ .

(٤) قال في المقنع « يتمضمض ويستنشق ثلاثاً » ٣٩/١ . وقال في الإنصاف : « بلا نزاع » ١٥٢/١ .

(٥) العنوان في هامش الأصل ، وليس في النسخة المصرية ، ونسخة م موجود نقص فيها من الأول .

(٦) ورد مثل ذلك في رواية ابن هانئ ، انظر : المسائل ١٤/١ ، ١٥ ، وفي رواية أبى داود . انظر : المسائل ص ٨ . وفي رواية الكوسج : قلت : يخلل أصابع يديه ورجليه ؟ قال : نعم ، انظر : المسائل ٤/١ ( المصرية ) وقد اقتصر الترمذى على رواية =

- ١٠٧ - وَرَأَيْتُ أَبِي يُخَلِّلُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ (١) .  
وَرَأَيْتُهُ إِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ مَسَحَ قَفَاهُ (٢) .

### [ الْمُوَالَاةُ (٣) ]

- ١٠٨ - سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : لَا يُعْجِبُنِي إِذَا جَفَّ وَضُوءُ الرَّجُلِ - يَعْنِي - أَنْ يَسْتَقْبِلَ وَضُوءاً آخَرَ (٤) .

= تحليل أصابع الرجلين في الوضوء ٢٩/١ ( باب ماجاء في تحليل الأصابع ) .  
قال ابن قدامة : تحليل أصابع اليدين والرجلين في الوضوء مسنون . وهو في الرجلين أكد . المغنى ٨٠/١ .

قال المرداوى : يستحب تحليل أصابع الرجلين بلا نزاع ، والصحيح من المذهب استحباب تحليل أصابع اليدين أيضاً ، وعليه الأصحاب ، وعنه : لا يستحب . الإنصاف ١٣٤/١ .

(١) تقدم الكلام عليه في المسألة السابقة .  
(٢) القفا : وراء العنق . انظر : القاموس ٣٧٩/٤ ، أشار إلى هذه الرواية عن عبد الله القاضي أبو يعلى في كتاب الروايتين والوجهين ٦/أ . وذكر ابن قدامة . هذه الرواية عن عبد الله ، وقال : ووهن الخلال هذه الرواية ، وقال : هى وهم .  
ونقل ابن قدامة عن المروزي أنه قال : رأيت أبا عبد الله مسح رأسه ، ولم أره يمسح على عنقه ، فقلت له : أتمسح على عنقك ؟ قال : إنه لم يرو عن النبي ﷺ ، فقلت : أليس قد روى عن أنى هريرة ؟ قال : هو موضع الغسل ؟ قال : نعم ، ولكن هكذا يمسح ، النبي ﷺ لم يفعله . وقال أيضاً : هو زيادة . المغنى ٨٠/١ ، انظر أيضاً : الروايتين والوجهين ٦/أ .

(٣) العنوان في الهامش .

(٤) ورد عن الإمام أحمد إعادة الوضوء إذا جف في رواية صالح - انظر : المسائل ص ٥ ، كما روى عنه أبو داود في مسائله ص ١٠ - ١١ ، وابن هانئ في مسائله ٦/١ أيضاً روايات تفيد وجوب الموالة في غسل أعضاء الوضوء .

وذكر ابن قدامة والمرداوى وغيرهما أن في الموالة روايتين : إحداهما : أنها فرض ، =

### [ مَسْحُ الرَّأْسِ ] (١)

١٠٩ - سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ تَوَضَّأَ وَنَسَى مَسْحَ رَأْسِهِ ؟ .

قَالَ : إِنْ كَانَ جَفَّ وَضُوءُهُ يُعِيدُ الْوَضُوءَ كُلَّهُ ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَجَفَّ كُلُّهُ ، فَيَمْسَحَ عَلَى رَأْسِهِ ، وَيَغْسِلَ رِجْلَيْهِ ، لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ : (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ) (٢) .

= وهو المذهب ، نص عليه في رواية الجماعة ، وعليه الأصحاب ، والثانية : أنها غير واجبة نقلها عن حنبل .

انظر : المغنى ١/١٠٢ ، والإنصاف ١/١٣٩ ، انظر أيضاً : الروايتين والوجهين ٥/أ .

هذا ، وقال ابن قدامة : الموالاة الواجبة : أن لا يترك غسل وضوءه حتى يمضي زمن يجف فيه العضو الذي قبله في الزمان المعتدل . المغنى ١/١٠٢ .

(١) العنوان من الهامش .

(٢) سورة المائدة : الآية ٦ .

ورد مثل ذلك في رواية صالح ، انظر المسائل ص ٥ ، كما نقل مثله ابن هاني حيث قال : وقال - الإمام أحمد - إن كان قد جف وضوءه - أعاد الوضوء ، وإن كان عليه رطوبة مسح برأسه ، وغسل رجليه على استخراج كتاب الله ( وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم ) انظر المسائل ١/١٥ ، وأبو داود في مسأله ( ص ١٠ ) فقال : سمعت أحمد سئل عن نسي مسح الرأس ؟ قال : جف وضوءه ؟ قال : نعم ، قال : يعيد - يعني الوضوء - وذكر أن عمر أمره أن يعيد الوضوء . هذا ، ومسح الرأس واجب بلا خلاف لقوله تعالى ( وامسحوا برؤوسكم ) المغنى ١/٩٢ .

وكذلك الترتيب ، والموالاة من واجبات الوضوء عند الإمام أحمد ، ولذلك إذا تذكر قبل أن يجف الوضوء بمسح الرأس ، ويغسل الرجلين ، لإبقاء الترتيب ، أما إذا تذكر بعد أن جف الوضوء ، فإنه يعيد الوضوء ، لفقدان الموالاة ، انظر : المغنى ١/١٠٠ ، ١٠٢ .

١١٠ - سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : مَسَحَ الرَّأْسَ يُقْبَلُ بِيَدَيْهِ وَيُذْبِرُ ،  
( وَإِنْ أَنَا <sup>(١)</sup> ) بِيَدِهِ يُقْبَلُ وَيُذْبِرُ <sup>(٢)</sup> ) .

[ إِذَا تَرَكَ مَسَحَ أَذْيِهِ نَاسِيًا التَّرْتِيبَ فِي الْوُضُوءِ ] <sup>(٣)</sup>

١١١ - سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : إِذَا نَسِيَ الرَّجُلُ مَسَحَ الرَّأْسِ ،  
إِنْ كَانَ وَضُوءُهُ قَدْ جَفَّ يُعِيدُ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى ،  
لَأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ : ( وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ) <sup>(٤)</sup> ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَجِفَّ  
وَضُوءُهُ يَمْسَحُ بِرَأْسِهِ ، وَيُعِيدُ غَسْلَ رِجْلَيْهِ ، حَتَّى يَكُونَ عَلَى مَخْرَجِ  
الْكِتَابِ <sup>(٥)</sup> .

(١) كذا في الأصل ، وفي المطبوع ( وإن أتى ) .

(١) في رواية الكوسج : قال - أى الإمام أحمد - يمسح من مقدم إلى مؤخر ، ثم  
من مؤخر إلى المقدم ، انظر : المسائل ٤/١ ( المصرية ) وقد وردت هذه الطريقة لمسح  
الرأس بألفاظ متقاربة في رواية ابن هانئ . انظر : المسائل ١٥/١ ، وأبى داود ، انظر :  
المسائل ص ٦ ، وفي رواية صالح ، انظر : المسائل ص ٥ ، وفي رواية الأثرم . انظر :  
طبقات الحنابلة ٦٧/١ .

قال ابن قدامة ( المستحب في مسح الرأس ) : أن يبل يديه ، ثم يضع طرف إحدى  
سبائتيه على طرف الأخرى ، ويضعهما على مقدم رأسه ، ويضع الإبهامين على الصدغين  
ثم يمر يديه إلى قفاه ، ثم يرد إلى الموضع الذى بدأ منه ، المغنى ٩٤/١ .  
وقال المرداوى بعد نقل قول ابن قدامة في المقنع : ثم يمسح رأسه فيبدأ بيديه من  
مقدم رأسه ، ثم يمرهما إلى قفاه ، ثم يردهما إلى مقدمه قال : كيفما مسح أجزأه ،  
والمستحب عند الأصحاب كما قال المصنف . الإنصاف ١٦٠/١ .

(٣) العنوان من الهامش .

(٤) سورة المائدة . الآية ٦ .

(٥) وفي مسائل ابن هانئ ( ٦/١ ) سمعته يقول : وإن تحرمت بالصلاة ، وقد  
نسيت مسح رأسك ، وقد جف وضوءك ، فاستقبل الوضوء والصلاة .  
وقد تقدم الكلام عليها في المسألة السابقة .

١١٢ - سَأَلْتُ أَبِي عَمَّنْ تَرَكَ مَسْحَ الْأُذُنَيْنِ نَاسِيًا حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ ؟ .

قَالَ : أَرْجُو أَنْ يُجْزِيَهُ <sup>(١)</sup> ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ : الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ <sup>(٢)</sup> .

١١٣ - وَرَأَيْتُ أَبِي يَأْخُذُ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيداً وَلَأُذُنَيْهِ مَاءً جَدِيداً <sup>(٣)</sup> .

(١) ورد مثله في رواية أبي داود ، انظر : المسائل ص ٨ ، وفي رواية ابن هانئ ١٥/١ .

قال ابن قدامة : قال الخلال : كلهم حكوا عن أبي عبد الله - فيمن ترك مسحهما عامداً أو ناسياً - أنه يجزئ ( المغني ٩٧/١ ) ، لكن في مسائل أبي داود : قلت : إذا تركه متعمداً ؟ قال : هذا أخشى أن ينبغي له أن يعيد . ص ٨ .  
وقال ابن المنذر : قال أحمد : إذا تركه متعمداً أخشى أن يعيد . اختلاف العلماء ٢٩/١ ب .

قال المرداوي : إذا قلنا : يجب مسح جميع الرأس ، وأن الأذنين من الرأس مسحهما وجوبا على الصحيح من المذهب ، نص عليه ، قال الزركشي : اختاره الأكثرون ، وعنه : لا يجب مسحهما ، قال الزركشي : هي الأشهر نقلا . الإنصاف ١٦٢/١ - ١٦٣ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد بسنده عن ابن عمر في كتابه العلل في معرفة الرجال ص ٢٧٥ ، وابن أبي شيبه في مصنفه ، كتاب الطهارات : باب من قال : الأذنان من الرأس ، ١٧/١ .

وعبد الرزاق في مصنفه - كتاب الطهارات - باب المسح بالأذنين ١١/١ .

(٣) جاء مثل ذلك في رواية ابن هانئ . انظر : المسائل ١٤/١ ، وفي رواية أبي داود . انظر : المسائل ص ٨ .

وقال ابن قدامة : المستحب : أن يأخذ لأذنيه ماءً جديداً ، قال أحمد : أنا أستحب أن يأخذ لأذنيه ماءً جديداً ، كان ابن عمر يأخذ لأذنيه ماءً جديداً . المغني ٧٩/١ .  
وقال في الكافي : يستحب إفرادهما بماء جديد ، لأنهما كالعضو المنفرد ، وإنما هما من الرأس على وجه التبع ، ولا يجزئ مسحهما عنه لذلك ، وظاهر كلام أحمد أنه لا يجب مسحهما لذلك ٣٠/١ - ٣١ .

١١٤ - سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : إِذَا تَوَضَّأَ الرَّجُلُ بَدَأَ بِالْيَمِينِ يَصُبُّ عَلَى الشَّمَالِ (١) .

١١٥ - / سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ أَرَادَ الْوُضُوءَ . فَاعْتَمَسَ فِي ٢١ الْمَاءِ يُجْزِيهِ ؟ .

قَالَ : أَمَّا مِنَ الْوُضُوءِ فَلَا يُجْزِيهِ ، حَتَّى يَكُونَ عَلَى مَخْرَجِ الْكِتَابِ ، وَكَمَا تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَيَكُونُ أَوَّلُ مَا يَبْدَأُ بِهِ أَنْ يَغْسِلَ كَفَّيْهِ ، وَيُمَضِّمُضَ ، وَيَسْتَنْشِقُ ، وَيَغْسِلُ وَجْهَهُ ، ثُمَّ يَدِيهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثُمَّ يَمْسَحُ بِرَأْسِهِ ، وَيَغْسِلُ رِجْلَيْهِ (٢) .

(١) قال ابن قدامة : لاختلاف بين أهل العلم في استحباب البداءة باليمين ..... ولا يجب ذلك ، لأن اليدين بمنزلة العضو الواحد ، وكذا الرجلان ، وأجمعوا على أنه لا إعادة على من بدأ بيساره قبل يمينه . المغنى ٨١/١ .  
وقال المرادوى : الصحيح من المذهب : استحباب التيامن ، وعليه الأصحاب ، وحكى الفخر الرازى رواية عن أحمد وجوبه ، وشذذه الزركشى ، وقيل : يكره تركه . الإنصاف ١٣٥/١ .

(٢) قال الخرقى : « وإن غسل مرة وعمم بالماء رأسه وجسده ولم يتوضأ ، أجزأه بعد أن يتمضمض ويستنشق وينوى به الغسل والوضوء ، وكان تاركاً للاختيار » فقال ابن قدامة معلقاً عليه : يعنى : إذا اقتصر على هذا أجزأه : مع تركه للأفضل والأولى ، وقوله : وينوى به الغسل ، والوضوء ، يعنى : أنه يجزئه الغسل عنهما إذا نواههما ، نص عليه ، وعنه رواية أخرى : لا يجزئ الغسل عن الوضوء حتى يأتي به قبل الغسل أو بعده . المغنى ١٦٠/١ - ١٦١ .

ويلاحظ أن المسائل السابقة برقم ١١١ - ١١٤ مفادها : وجوب الترتيب في غسل أعضاء الوضوء ، والترتيب واجب عند الإمام أحمد . قال أبو داود : سمعت أحمد قيل له : إذا قدم وضوءه بعضه قبل بعض ؟ قال : لا يجوز ، حتى يأتي به على الكتاب والسنة ، وأيضاً قال : أفنى أصحاب الرأى : أنه جائز أن يقدم بعضاً قبل بعض ، خلاف كتاب الله وسنة رسوله ، وفيه : سألت أحمد عن يغسل رجله ثم يلبس خفيه ، ثم يذهب لحاجته فيتوضأ ، أيجزئه غسل قدميه ؟ قال : لا يجوز إذا قدم أو أخر ، يعنى فى الوضوء . المسائل ص ١١ .

فَإِذَا اغْتَمَسَ ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْمَاءِ فَقَدْ غَسَلَ وَجْهَهُ وَغَسَلَ (١) يَدَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَمْسَحَ بِرَأْسِهِ ، ثُمَّ يَغْسِلَ رِجْلَيْهِ (٢) إِذَا كَانَ جُنْبًا ، فَلَا يَبَالِي بِأَيِّهِ بَدَأَ ، لِأَنَّهُ قَالَ : ( وَإِنْ كُنْتُمْ جُنْبًا فَاطْهَرُوا ) (٣) وَلَمْ يُحَدِّدْ لَهُ تَحْدِيدَ الْوُضُوءِ ، لِأَنَّ الْوُضُوءَ بَدَأَ بِشَيْءٍ قَبْلَ شَيْءٍ (٤) .

= قال ابن قدامة: إن الترتيب في الوضوء واجب عند أحمد ، لم أر عنه فيه خلافاً ..... وحكى أبو الخطاب رواية أخرى عن أحمد : أنه غير واجب . المغنى ١٠٠/١ .

قال المرداوى : الصحيح من المذهب : أن الترتيب فرض ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم ، متقدمهم ومتأخرهم ، وعن أحمد رواية بعدم وجوب الترتيب بين المضمضة والاستنشاق ، وبين بقية الأعضاء ..... فأخذ منها أبو الخطاب في الانتصار وابن عقيل في الفصول رواية بعدم وجوب الترتيب رأساً ، وتبعهما بعض المتأخرين . الإنصاف ١٣٨/١ .

(١) في الأصل ( ويغسل ) وهو ينافي السياق ، والصحيح ما أثبتناه .  
(٢) قال ابن قدامة : ولو غسل أعضائه مرة واحدة لم يصح له إلا غسل وجهه ، لأنه لم يرتب ، وإن اغتمس في ماء جار فلم يمر على أعضائه إلا جربة واحدة فكذلك ، وقلنا : الغسل يجزئ عن المسح ، أجزأه كما لو توضأ أربع مرات ، وإن كان الماء راكداً ، فقال بعض أصحابنا : إذا أخرج وجهه ثم يديه ، ثم مسح رأسه ، ثم خرج من الماء أجزأه لأن الحدث إنما يرتفع بانفصال الماء عن العضو ، نص أحمد في رجل أراد الوضوء فانغمس في الماء ثم خرج من الماء فعليه مسح رأسه وغسل رجليه ، المغنى ١٠٢/١ .  
وفي المغنى : ولا يجب الترتيب والموالة في أعضاء الوضوء ، إذا قلنا : الغسل يجزئ عنهما ، لأنهما عبادتان دخلت إحداها في الأخرى ، فسقط حكم الأخرى كالعمرة مع الحج ..... وقال : وأكثر أهل العلم لا يرون تفريق الغسل مبطلاً له ، وهو أولى ، لأنه غسل لم يجب فيه الترتيب ، فلا تجب الموالة كغسل الجنابة ١٦٢/١ .  
وهذا يدل على أن الترتيب في الغسل غير واجب ، بلا نزاع في المذهب ، لأنهم قاسوا الموالة على الترتيب في عدم الوجوب ، ولو كان في عدم وجوب الترتيب لما قاسوا عليه .

(٣) سورة المائدة : الآية ٦ .

(٤) في مسائل صالح : وسألته عن الجنب يغمس في الماء ، ولا يتوضأ وضوءه للصلاة ، قال : يجزئه إذا أمر الماء على بشرته ، قال الله عز وجل ( وَإِنْ كُنْتُمْ جُنْبًا فَاطْهَرُوا ) ولم يحده حد الوضوء ، انظر : المسائل ص ٣ ، وفي مسائل أبي داود : قلت =



١١٦ - سَأَلْتُ أَبِي عَمَّنْ تَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ ، فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ، ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ وَجْهَهُ ؟ .

قَالَ : يَكُونُ قَدْ أَجْزَأَهُ غَسْلُ وَجْهِهِ ، وَيُعِيدُ غَسْلَ ذِرَاعَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِرَأْسِهِ ، يَعْنِي (١) - ثُمَّ رِجْلَيْهِ ، (٢) .

١١٧ - قَالَ أَبِي : وَالَّذِي رَوَى عَنْ عَلِيٍّ (٣) وَابْنِ

= لأحمد: وقع في ماء وهو جنب أيجزئه من غسله ؟ قال : إذا نوى . انظر : المسائل ص ٦ . وفي الإنصاف : أنه لا يشترط الموالاة في الغسل على الصحيح ، وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، كالترتيب ، ٢٥٧/١ .

(١) لم ترد كلمة ( يعنى ) في المطبوع .

(٢) في رواية أنى داود : سمعت أحمد قيل له : إذا قدم وضوءه بعضه قبل بعض ؟ .

قال : لا يجوز حتى يأتي به على الكتاب والسنة . المسائل ص ١١ .

قال ابن قدامة : وإذا نكس وضوءه ، فبدأ بشيء من أعضائه قبل وجهه ، لم يحتسب بما غسله قبل وجهه ، فإذا غسل وجهه مع بقاء نيته ، أو بعدها بزمان يسير احتسب له به ، ثم يركب الأعضاء الثلاثة ، وإن غسل وجهه ، ثم مسح رأسه ، ثم غسل يديه ورجليه ، أعاد ومسح رأسه ، وغسل رجليه ، .... وإن توضأ منكسا أربع مرات صح وضوءه ، يحصل له في كل مرة غسل عضو إذا كان متقاربا . المغنى ١٠١/١ .

وتقدم أن الترتيب فرض ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم ، متقدمهم ومتأخرهم ، انظر مسألة (١١٥) .

وقال المرداوى : إن الواجب عند الإمام أحمد والأصحاب : الترتيب ، لا عدم التنكيس . انظر : الإنصاف ١٣٨/١ .

(٣) أثر علي أخرجه البيهقي في السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الرخصة في البداية باليسار بلفظ : « ما أبالي إذا أتممت وضوئى بأى أعضائى بدأت » .

ثم قال : يحتمل أن يكون مراده بما أطلق في هذا ، ما فسره في رواية حفص بن غياث - يعنى قوله : ما أبالي لوبدأت بالشمال قبل اليمين إذا توضأت ، على أنه منقطع .

وروى أحمد بن حنبل الأنصارى عن عوف عن عبد الله بن عمرو بن هند هذا الحديث ، ثم قال : قال عوف : ولم يسمعه من علي رضي الله عنه .

السنن الكبرى ٨٧/١ .

مَسْعُود (١): مَا أَبَالِي بِأَيِّ أَعْضَائِي بَدَأْتُ ، قَالَ : إِنَّمَا يَعْنِي الْيُسْرَى قَبْلَ الْيَمْنَى ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَبْدَأَ يَسَارٍ قَبْلَ يَمِينٍ ، لَأَنَّ مَخْرَجَهُمَا مِنَ الْكِتَابِ وَاحِدٌ .

قَالَ تَعَالَى : ( فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ [ إِلَى الْمَرَافِقِ (٢) ] ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ) (٣) فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبْدَأَ بِالْيَسَارِ قَبْلَ الْيَمِينِ (٤) .

١١٨ - سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَكُنْ جُنْبًا (٥) ، فَاغْتَسَلَ ؟ .

(١) أما أثر ابن مسعود ، فقد روى البيهقي عنه أنه سئل عن الرجل : توضأ فبدأ بشماله قبل يمينه ، فرخص في ذلك ، وروى روايتين أخريين بهذا المعنى ، ( نفس المصدر السابق ) .

وقال ابن المنذر أيضاً : قد روينا عن علي وابن مسعود أنهما قالا : لا تبال بأي يديك بدأت ، الاختلاف ٢٧/أ .

أما الرواية عن ابن مسعود بلفظ : « ما أبالي بأي أعضاءي بدأت » فلم أجد من خرجها ، إلا إذا كان مراده ما أخرجه البيهقي ، وابن أبي شيبه عن مجاهد قال : قال عبد الله - يعني ابن مسعود - لا بأس أن تبدأ برجليك قبل يديك ..... وقال فيه البيهقي : قال الدارقطني : هذا مرسل ، ولا يثبت ، لأن مجاهدا لم يدرك عبد الله بن مسعود .

السنن الكبرى للبيهقي ٨٧/١ ، ومصنف ابن أبي شيبه ٣٩/١ . وانظر أيضاً الكلام على حديثي علي وابن مسعود في التمهيد ٨٢/٢ - ٨٣ .

(٢) إلى المرافق الآية ، وقد سقطت من المخطوط والمطبوع .

(٣) سورة المائدة : الآية ٦ .

(٤) ورد مثل ذلك أيضاً في رواية أبي داود ، انظر : المسائل ص ١١ . وقال ابن قدامة : ولا يجب الترتيب بين اليمنى واليسرى ، ولا نعلم فيه خلافاً ، لأن مخرجهما في الكتاب واحد . المغني ١٠١/١ .

وقال ابن المنذر : وأجمعوا على أن لا إعادة على من بدأ يساره قبل يمينه في الوضوء ، الإجماع ص ٣٤ ، اختلاف العلماء ٢٧/أ .

(٥) في الأصل ( جنب ) وهو خلاف القواعد العربية .

قَالَ : حَتَّى يَتَوَضَّأَ عَلَى مَخْرَجِ الْكِتَابِ (١) ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ( إِذَا / قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ) (٢) .

١١٩ - قَرَأْتُ عَلَى أَبِي : رَجُلٌ تَرَكَ الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ نَاسِيًا حَتَّى صَلَّى ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ مَا قَدْ صَلَّى ، أَوْ ذَكَرَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ؟ قَالَ : يُعِيدُ الصَّلَاةَ ، وَإِنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ قَطَعَ الصَّلَاةَ وَتَمَضَّمَ وَاسْتَنْشَقَ (٣) .

وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ الْوُضُوءَ فَاغْتَمَسَ فِي الْمَاءِ ، ثُمَّ أَطْلَعَ رَأْسَهُ وَخَرَجَ مِنَ الْمَاءِ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَمْسَحَ بِرَأْسِهِ وَيَغْسِلَ رِجْلَيْهِ ، إِذَا خَرَجَ فَقَدْ غَسَلَ وَجْهَهُ ، بَاغْتِمَاسِهِ فِي الْمَاءِ وَيَدَيْهِ ، وَبَقِيَ رَأْسُهُ وَرِجْلَيْهِ ، فَلَمَّا خَرَجَ مِنَ الْمَاءِ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَمْسَحَ بِرَأْسِهِ وَيَغْسِلَ رِجْلَيْهِ ، (٤) لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ (٥) ، وَإِنَّمَا الَّذِي رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّهُمَا قَالَا : لَا نُبَالِي بِأَيِّ أَعْضَائِنَا

(١) انظر ماتقدم في مسألة ١١٥ .

(٢) سورة المائدة - الآية ٦ .

(٣) تقدم الكلام عليها في المسألة ٩٨ ، وخلاصته ، أنهما واجبان ، وهو المذهب ، ومن مفرداته .

(٤) لعل ابن قدامة أشار إلى هذه الرواية حيث قال : ونص أحمد : في رجل أراد الوضوء ، فانغمس في الماء ثم خرج من الماء ؟ فعليه مسح رأسه وغسل رجليه ، المغنى ١٠٢/١ ، وانظر أيضاً : الإنصاف ١٣٩/١ نقلاً عن المغنى ، وانظر أيضاً ما تقدم في مسألة ١١٤ .

(٥) سورة المائدة : الآية ٦ .

بَدَأْنَا ، إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ ، لَا تُبَالِي أَبَالِيمِينَ بَدَأَ أَمْ بِالْيُسْرَى (١) .

١٢٠ - سَأَلْتُ أَبِي : عَنْ رَجُلٍ غَسَلَ قَدَمَيْهِ وَلَبَسَ خُفَيْهِ ؟ .

قَالَ : لَا يَجُوزُ ، وَأَنْكَرَهُ ، وَقَالَ : هَذَا خِلَافُ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَقَالَ : ( إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ) (٢) وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَدْخَلَ رَجُلِي فِي الْخُفِّ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ بِتَمَامِ الْوُضُوءِ (٣) .

(١) قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ : وَمَارَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ : قَالَ أَحْمَدُ : إِنَّمَا عُنِيَ بِهِ الْيُسْرَى قَبْلَ الْيَمْنَى ، لِأَنَّهُ مَخْرَجُهُمَا وَاحِدٌ ، ثُمَّ قَالَ أَحْمَدُ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ قَابُوسَ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُ عَلِيًّا سَأَلَ فَقِيلَ لَهُ : أَحَدُنَا يَسْتَعْجِلُ ، فَيَغْسِلُ شَيْئًا قَبْلَ شَيْءٍ ؟ قَالَ : لَا ، حَتَّى يَكُونَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، لَا يَعْرِفُ لَهَا أَصْلًا . الْمَغْنَى ١٠١/١ ، وَأَيْضًا رَاجِعْ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَسْأَلَةِ ١١٧ .

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ - آيَةُ ٦ .

(٣) انْظُرْ : الْمَسَائِلَ الْمَرْوِيَّةَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِهَذَا الْمَعْنَى فِي مَسَائِلِ أَبِي دَاوُدَ ص ١١ ، وَمَسَائِلِ ابْنِ هَانِئٍ ٢٠/١ .

وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ بَلْفَظٍ : « دَعَاهُمَا فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ » انْظُرْ صَحِيحَهُ مَعَ الْفَتْحِ كِتَابَ الْوُضُوءِ : بَابُ إِذَا أَدْخَلَ رَجُلِيهِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ ٣٠٩/١ .

وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ - كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ٢٣٠/١ ، وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ ٢٤٥/٤ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، وَأَخْرَجَ الْحَمِيدِيُّ فِي مَسْنَدِهِ عَنْهُ بَلْفَظٍ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْمَسَحُ أَحَدُنَا عَلَى الْخَفَيْنِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا أَدْخَلْتَهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ ، ٣٣٥/٢ ( ح رَقْم ٧٥٨ ) ، أَمَّا اللفظ الذي ذكره الإمام أحمد فلم أجد من خرجه بهذا اللفظ . وَقَالَ الْخُرْقِيُّ : مَنْ لَبَسَ خُفَيْهِ وَهُوَ كَامِلُ الطَّهَارَةِ ثُمَّ أَحْدَثَ مَسَحَ عَلَيْهِمَا ( مَخْتَصَرُ الْخُرْقِيِّ ص ١١ ) .

وَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ : لَا نَعْلَمُ فِي اشْتِرَاطِ تَقَدُّمِ الطَّهَارَةِ لَجَوَازِ الْمَسْحِ خِلَافًا ، فَأَمَّا إِنْ غَسَلَ أَحَدُ رَجْلَيْهِ فَأَدْخَلَهَا الْخُفَّ ثُمَّ غَسَلَ الْأُخْرَى وَأَدْخَلَهَا الْخُفَّ لَمْ يَجِزْ الْمَسْحُ أَيْضًا ، وَحَكَى بَعْضُ أَصْحَابِنَا رَوَايَةً أُخْرَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَجُوزُ الْمَسْحُ ، الْمَغْنَى ٢٠٧/١ . =

١٢١ - سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ جُنِبَ / اغْتَمَسَ فِي الْمَاءِ ؟ ٢٣  
 قَالَ : إِذَا كَانَ قَدْ مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ أَجْزَأَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
 مَضَمُضًا وَلَا اسْتَنْشَقَ لَا يُجْزِئُهُ (١) .

١٢٢ - قُلْتُ لِأَبِي : كَمْ يُمَضَمَضُ وَيَسْتَنْشَقُ ؟ .  
 قَالَ : ثَلَاثًا (٢) أَوْ اثْنَتَيْنِ (٣) .

١٢٣ - سَمِعْتُ أَبِي سُئِلَ عَنْ مَسْحِ الْوَجْهِ بِالْمَنْدِيلِ بَعْدَ  
 الْوُضُوءِ ؟ .

= وقال المرداوي : ومن شرطه - أى المسح على الخفين - كمال الطهارة قبل لبسه على الصحيح من المذهب ، وعنه : لا يشترط كمالها .  
 وقال أيضاً : ولو نوى جنب رفع حدثه وغسل رجله ، وادخلهما في الخف ، ثم تم طهارته ، أو فعله محدث - ولم نعتبر الترتيب - لم يمسح على الأولى ويمسح على الثانية . الإنصاف ١٧٢/١ .

(١) قال ابن قدامة : المضمضة والاستنشاق واجبان عندنا في الغسل لقوله ﷺ : « ثُمَّ تَفِيضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ » والفم والأنف من جملتها . المغنى ١٦٢/١ ، بتصرف في العبارة .

قال المرداوي : المضمضة والاستنشاق واجبان في الطهارتين ، وهذا المذهب مطلقا ، وعليه الأصحاب ، ونصروه ، وهو من مفردات المذهب . ثم ذكر روايات أخرى . وقد تقدم الكلام عليهما في مسألة ٩٨ ، انظر : الإنصاف ١٥٢/١ ، وانظر أيضاً : منح الشفا ٦١/١ .

(٢) في الأصل ( ثلث ) .

(٣) قال ابن هانئ : سمعت أبا عبد الله يقول : المضمضة والاستنشاق في الجنابة ، ويعجبني أن يضمض ثلاثا ، المسائل ١٤/١ .

وقد تقدم في المسألة ١٠٢ في الوضوء مطلقا نقلا عن الخرق وابن قدامة : أن الوضوء مرة مرة يجزئ ، والثلاث أفضل ، وهو قول أكثر أهل العلم .

قَالَ : أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ (١) .

١٢٤ - قِيلَ لِأَبِي : حَدِيثُ كُرَيْبٍ (٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ ، قَالَ : لَيْسَ ذَلِكَ بَيْنَ إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ كَهَذَا وَوَصَفَهُ - يَعْنِي رَدَّهُ - أَشَارَ بِيَدِهِ (٣) .

١٢٥ - رَأَيْتُ أَبِي غَيْرَ مَرَّةٍ يَنْشِفُ بِمَنْدِيلٍ بَعْدَ الْوُضُوءِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ يُنْشِفُ بِخِرْقَةٍ (٤) .

(١) ورد المسح بالمنديل بعد الوضوء في رواية صالح ، انظر : المسائل ص ٦ ، وفي رواية أبي داود ، انظر : المسائل ص ١٢ ، ونقل البغوي عن الإمام أحمد الكراهة ، انظر : مسائله ص ١١٣ .  
وقال الكوسج : قلت : ينشف بالخرقه ؟ قال : نعم ، قلت : كره المنديل ما يعني ؟ .

قال : يعني : كره أن يتمسح بالمنديل - انظر : المسائل ٢/أ الظاهرية ، وسيأتي في المسألة ١٢٥ أن أحمد كان يستعمل الخرقه بعد الوضوء .  
وقال ابن قدامة : ولا بأس بتنشيف أعضائه بالمنديل من بلل الوضوء والغسل ، قال الخلال : المنقول عن أحمد أنه لا بأس بالتنشيف بعد الوضوء ، المغني ١/١٠٤ . وفي الإنصاف : ويباح بتنشيف أعضائه ، ولا يستحب ، وهو المذهب ، وعنه : يباح تنشيفها وهي أصح ١/١٦٦ .

(٢) في الأصل كرية ، ولم ينبه عليه في المطبوع ، وفيه كريب ، وصححته من المراجع الحديثية الآتية في الهامش ، وهو كريب بن أبي مسلم الهاشمي ، مولاهم ، المدني ، أبو رشدين ، مولى ابن عباس ، ثقة ، مات سنة ثمان وتسعين . تهذيب التهذيب ٨/٤٣٣ ، تقريب التهذيب ٢/١٣٤ .

(٣) حديث ميمونة ، أخرجه أحمد في مسنده ولفظه : « وضعت للنبي ﷺ غسلا فاغتسل من الجنابة ثم أتيت به ثوب حين اغتسل فقال بيده هكذا » يعني رده ، المسند ٥/٣٣٥ ، ٣٣٦ ، والبخاري في صحيحه كتاب الغسل : باب من أفرغ يمينه على شماله في الغسل ١/٣٧٥ ، ح رقم ٢٢٦ الصحيح مع الفتح ، ومسلم في كتاب الحيض : باب صفة غسل الجنابة بالفاظ متقاربة ١/٢٥٤ .

(٤) تقدم الكلام عليه فراجع س ١٢٣ ، والمنديل بالكسر والفتح ، الذي يتمسح به ، انظر : القاموس ٤/٥٦ والخرقه القطعة من الثوب - القاموس ٣/٢٢٥ .

- ١٢٦ - سَأَلْتُ أَبِي عَمَّنْ قُطِعَتْ يَدُهُ مِنَ الْمِرْفَقِ ؟ .  
 فَقَالَ : يَغْسِلُ الْمَوْضِعَ الَّذِي قُطِعَ، يُدِيرُ عَلَيْهِ الْمَاءَ يَمْسَحُ ، .  
 قُلْتُ لِأَبِي : فَإِنْ قُطِعَتْ رِجْلُهُ ؟ .  
 قَالَ : يَغْسِلُ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ يَغْسِلُهُ (١) .  
 ١٢٧ - قَرَأْتُ عَلَى أَبِي : مَنْ قُطِعَتْ يَدُهُ مِنَ الْمِرْفَقِ ؟ .  
 قَالَ : يَغْسِلُ الْمَوْضِعَ الَّذِي قُطِعَ ، يُدِيرُ عَلَيْهِ الْمَاءَ بِيَدِهِ  
 الْأُخْرَى ، فَإِنْ قُطِعَ رِجْلُهُ ؟ .  
 قَالَ : يَتَوَضَّأُ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ تُقَطَعَ  
 رِجْلُهُ (٢) .  
 ١٢٨ - سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ؟ .

(١) أشار إلى هذه الرواية وما بعدها القاضى فى التعليقة الكبيرة حيث قال : نص  
 أحمد فى رواية صالح وعبد الله : من قطعت يده من المرفق يغسل الموضع الذى يقطع ،  
 يدير الماء بيده الأخرى ٧٧/٤ / أ - ب .  
 قال ابن قدامة : فإن كان أقطع غسل مابقى من محل الفرض ، فإن لم يبق شيء  
 سقط . المقنع ٤٢/١ .

قال المرداوى فى الإنصاف : شمل كلامه ( أى ابن قدامة ) ثلاث مسائل :  
 الأولى : أن يبقى من محل الفرض شيء فيجب غسله بلا نزاع .  
 والثانية : أن يكون القطع من فوق محل الفرض فلا يجب الغسل بلا نزاع ، ولكن  
 يستحب أن يمسح محل القطع بالماء ، لثلا يخلو العضو عن الطهارة .  
 الثالثة : أن يكون القطع من مفصل المرفقين أو الكعبين ، فلا يجب غسل طرف  
 الساق والعضو على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب منهم القاضى ، ونص  
 عليه فى رواية عبد الله وصالح . الإنصاف ١٦٤/١ ،  
 ولعل قوله : نص عليه فى رواية عبد الله وصالح إشارة إلى هذه الرواية .  
 (٢) تقدم آنفاً فى المسألة السابقة .

فَقَالَ : إِنَّ صَلَّي الصَّلَوَاتِ (١) بَوْضُوءٍ وَاحِدٍ فَلَا بَأْسَ (٢) .  
 صَلَّي النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ الصَّلَوَاتِ بَوْضُوءٍ (٣)

١٢٩ - قَرَأْتُ عَلَى أَبِي : مَنْ تَرَكَ بَعْضَ رَأْسِهِ نَاسِئاً ؟ .

قَالَ : أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ بَأْسٌ ، وَلَكِنْ يُقْبَلُ بِيَدَيْهِ وَيَمْرَرُ  
 بِهِمَا يَمْسَحُ رَأْسَهُ (٤) .

(١) في الأصل : الصلاة ، والصواب ما أثبتناه على مقتضى السياق .  
 (٢) قال في رواية الكوسج لما سأله : الصلوات بوضوء أحب إليك ، أم يتوضأ لكل صلاة ؟ قال : إن قوى أن يصلي بوضوء واحد - ما بأْسَ به ، المسائل ١/ ب ظاهرية ، قال ابن قدامة : يجوز أن يصلي بالوضوء ما لم يحدث ، ولا نعلم في هذا خلافا .  
 قال أحمد بن القاسم : سألت أحمد عن رجل صلى أكثر من خمس صلوات بوضوء واحد قال : ما بأْسَ بهذا ، إذا لم ينتقض وضوؤه ، ما ظننت أحدا أنكر هذا ، وقال : صلى ﷺ الصلوات الخمس يوم الفتح بوضوء واحد ، وأيضاً قال ابن قدامة . وتجديد الوضوء مستحب . نص أحمد عليه في رواية ابن عيسى ، ونقل حنبل عنه : أنه كان يفعله .  
 قال أيضاً : وقد نقل على بن سعيد عن أحمد : لا فضل فيه ، والأول أصح ، المغنى ١٠٥/١ .

(٣) الحديث ، أخرجه أحمد في مسنده عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ صلى الصلوات بوضوء واحد يوم الفتح . فقال له عمر : إنك صنعت شيئا لم تكن تصنعه فقال : عمداً صنعته - المسند ٣٥٠/٥ ، ٣٥٨ ، ومسلم في كتاب الطهارة : باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد ، ٢٣٢/١ . والترمذي في كتاب الطهارة : باب ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد ٨٩/١ ح رقم ٦١ ، والنسائي في كتاب الطهارة : باب الوضوء لكل صلاة ٨٨/١ .

(٤) قال ابن قدامة : اختلف في قدر الواجب ، فروى عن أحمد وجوب مسح جميعه في حق كل أحد ، وهو ظاهر كلام الخرق ، وروى عن أحمد : يجرى مسح بعضه ، قال أبو الحارث : قلت لأحمد : فإن مسح برأسه وترك بعضه ؟ قال : يجرئه ، ثم قال : ومن يمكنه أن يأتي على الرأس كله ، ثم قال : إلا أن الظاهر عن أحمد رحمه الله في حق الرجل الاستيعاب ، وأن المرأة يجرئها مسح مقدم رأسها . المغنى ٩٣/١ ، وقال في المقنع : يجب مسح جميعه - ٤١/١ .



١٣٠ - رَأَيْتُ أَبِي إِذَا كَانَ عَلَى / غَيْرِ وضوءٍ ، فَقَرَأَ فِي ٢٤  
أجزاء (١) أسبوع (٢) أَدْخَلَ يَدَهُ فِي ثِيَابِهِ وَأَمْسَكَ الْجُزْءَ بِيَدِهِ ، وَيَدَهُ  
فِي ثِيَابِهِ وَيَقْرَأُ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُقَلِّبَ الْوَرَقَةَ قَلَّبَهَا بِشَيْءٍ ، يَكُونُ فِي يَدِهِ  
لَطِيفٌ ، وَلَمْ يَمَسَّ الْجُزْءَ بِيَدِهِ (٣) .

١٣١ - سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الدَّرَاهِمِ ؟ .

قَالَ : لَا بَأْسَ أَنْ يَمَسَّهَا عَلَى غَيْرِ وضوءٍ (٤) .

= وهذا المذهب بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب ، متقدمهم ومتأخرهم ، وعفى  
في المبهج والمترجم عن يسيره للمشقة - قلت : وهو الصواب ، وعنه : يجزئ مسح  
أكثره - الإنصاف ١/١٦١ .

(١) في المطبوع ( آخر ) وهو غير صحيح ، وخلاف الأصل ، والسياق يرده .  
(٢) السبع - بالضم - جزء من سبعة . والجمع : أسابيع . وسبع فلان القرآن ،  
إذا وظف عليه قراءته في سبع ليال ، والسبع الورد . لسان العرب ٩/١٠ ، ١٠ .  
(٣) قال الكوسج : قلت : هل يقرأ الرجل على غير وضوء ، قال : نعم ، ولكن  
لا يقرأ في المصحف إلا متوضئاً - المسائل ١٤/١ مصرية .

قال ابن المنذر : قال أحمد وإسحاق : لا يقرأ في المصحف إلا متوضئاً ، وكره أحمد  
أن يمس المصحف أحد على غير طهارة إلا أن يتصفحه بعود أو شيء - اختلاف العلماء  
٤٢/ ب ، ويجوز - لغير المتوضئ - تقليبه بعود ، ومسه به ، وكتب المصحف بيده من  
غير أن يمس ، وفي تصفحه بكمه روايتان . المغنى ١٠٩/١ .

ويقول المرداوى : أما مس المصحف ، فالصحيح من المذهب أنه يحرم مس كتابته  
وجلده ، وهو أشبه لشمول اسم المصحف له بدليل المنع ، ولو كان المس بصدرة وعليه  
جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وقيل : لا يحرم إلا مس كتابته فقط ، وأيضاً  
قال : لا يحرم حمله بعلاقته ، ولا في غلافه أو كفه أو تصفحه بكمه أو بعود ، ومسه من  
وراء حائل ، على الصحيح من المذهب ، وعليه الجمهور . الإنصاف ١/٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٤) قال أحمد في رواية الكوسج : أرجو - إن شاء الله - أن لا يكون هذا بمنزلة  
المصحف ، وإن توقي ذلك أحب إلى - المسائل ٤/ ب - ٥/ أ ظاهرية .

قال ابن قدامة : وفي الدراهم المكتوب عليها القرآن وجهان : أحدهما : المنع ، لأن  
القرآن مكتوب عليها فأشبهت الورقة ، والثاني : الجواز : لأنه لا يقع عليها اسم =

١٣٢ - قُلْتُ لِأَيِّ : إِنِّي أَكْثَرُ الْوُضُوءَ فَتَهَانِي عَنْ ذَلِكَ  
وَقَالَ : يَا بُنَيَّ يُقَالُ : إِنَّ لِلْوُضُوءِ شَيْطَانًا <sup>(١)</sup> يُقَالُ لَهُ الْوَلَهَانُ <sup>(٢)</sup> وَقَالَ  
لِي <sup>(٣)</sup> ذَلِكَ غَيْرَ مَرَّةٍ : تَهَانِي عَنْ كَثْرَةِ صَبِّ الْمَاءِ .  
وَقَالَ لِي : أَقِلُّ مِنْ هَذَا يَا بُنَيَّ !! <sup>(٤)</sup> .

= المصحف ، فأشبهت كتب الفقه ، ولأن الاحتراز منها مشقة - المغنى ١١٠/١ .  
وقال المرداوى : هل يجوز مس ثوب رقم بالقرآن أو فضة نقشت به ؟ فيه وجهان  
أو روايتان - الإنصاف ٢٢٤/١ .

(١) فى الأصل شيطان ، والتصويب من إغائة اللهفان ١٤٢/١ .  
(٢) الولهان - بالواو واللام المفتوحتين - مصدره : وله - بكسر اللام -  
ومصدره أيضاً ( الوله ) بفتح اللام - وهو الحزن أو ذهاب العقل ، والتحير من شدة  
الوجد وغاية العشق ، وسمى به شيطان الوضوء ، إما لشدة حرصه على طلب الوسوسة فى  
الوضوء ، وإما لإلقائه الناس بالوسوسة فى مهواة الخيرة ، حتى يرى صاحبه حيران ،  
لا يدرى كيف يلعب به الشيطان ، ولا يعلم هل وصل الماء إلى الوضوء أو لا ، وكم مرة  
غسله ، فهو بمعنى اسم الفاعل ، أو باق على مصدرته للمبالغة كرجل عدل ، تحفة  
الأحوذى ١٨٨/١ - ١٨٩ ، انظر أيضاً : لسان العرب ٤٦٠/١٧ .  
ولفظ : « إن للوضوء شيطاناً يقال له الولهان » ورد فى حديث أئى بن كعب ،  
أخرجه أحمد فى مسنده ١٣٦/٥ .

والترمذى فى الطهارة : باب ماجاء فى كراهية الإسراف فى الوضوء بالماء . وقال :  
حديث غريب ، وليس إسناده بالقوى ، والصحيح عند أهل الحديث ، أننا لا نعلم أحداً  
أسنده غير خارجه ، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن الحسن ، قوله ولا يصح فى  
هذا الباب عن النبى ﷺ شئ - وخارجه ( أحد رواة الحديث ) ليس بالقوى عند  
أصحابنا ، وضعفه ابن المبارك . السنن ٨٤/١ - ٨٦ ح رقم ٥٧ ، وابن ماجه فى سننه  
الطهارة : باب ما جاء فى العقد فى الوضوء ..... ١٤٦/١ ح رقم ٤٩ .

(٣) فى الأصل والمطبوع ( فى ) والتصويب من إغائة اللهفان ١٤٢/١ .  
(٤) نقل ابن قدامة هذه الرواية عن عبد الله فى ذم الوسواس ١١/أ ، ( مخطوط )  
وابن القيم فى إغائة اللهفان ١٤٢/١ .

قال ابن قدامة : يكره الإسراف فى الماء ، والزيادة الكثيرة فيه .. وذكر حديث  
الولهان - المغنى ١٦٥/١ ، قال المباركفورى : وأجمع العلماء على النهى عن الإسراف فى  
الماء ولو على شاطئ النهر - تحفة الأحوذى ١٨٩/١ .

## بَابُ الاسْتِنْجَاءِ

١٣٣ - حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَمَانَ (١) عَنْ سُفْيَانَ (٢) عَنْ يُونُسَ (٣) عَنْ الْحَسَنِ (٤) .

قَالَ : لَيْسَ فِي الرِّيحِ اسْتِنْجَاءٌ (٥) .

سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : وَكَذَلِكَ أَقُولُ أَنَا (٦) .

١٣٤ - رَأَيْتُ أَبِي إِذَا بَالَ اسْتَبْرَأَ اسْتَبْرَاءً شَدِيداً .

وَكَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ ، لَهُ أَحْجَارٌ يَتَمَسَّحُ بِهَا ، ثُمَّ يُتْبِعُهَا

(١) هو يحيى بن يمان العجلي (الكوفي) صدوق ، عابد ، يخطيء كثيراً ، وقد تغير . مات سنة تسع وثمانين ومائتين . تهذيب التهذيب ٣٠٦/١١ - ٣٠٧ ، تقريب التهذيب ٣٦١/٢ .

(٢) هو الثوري ، وقد تقدمت ترجمته .

(٣) هو يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي ، أبو إسرائيل الكوفي ، صدوق ، يهيم قليلاً ، مات سنة اثنتين وخمسين ومائة على الصحيح . تهذيب التهذيب ٤٣٣/١١ - ٤٣٦ ، تقريب التهذيب ٣٨٤/٢ .

(٤) هو الحسن بن أبي الحسن البصري ، واسم أبيه يسار - بالتحانية والمهملة - الأنصاري مولاهم ، ثقة ، فقيه ، فاضل ، مشهور ، وكان يرسل كثيراً ويدلس ، قال البزار : كان يروى عن جماعة لم يسمع منهم فيتجاوز ويقول : حدثنا وخطبنا - يعني قومه الذين حدثوا أو خطبوا بالبصرة ، وهو رأس أهل الطبقة الثالثة ، مات سنة عشر ومائة ، وقد قارب التسعين . تهذيب التهذيب ٢٦٣/٢ - ٢٧١ ، تقريب التهذيب ١٦٥/١ .

(٥) قال ابن هاني : قال - أي الإمام أحمد : كان الحسن يقول ليس في الريح استنجاء - المسائل ٤/١ .

(٦) روى أبو داود ، وابن هاني أيضاً عن الإمام أحمد أنه قال : ليس في الريح استنجاء . انظر : مسائل أبي داود ص ٥ ، ومسائل ابن هاني ٣/١ .

قال ابن قدامة : قال أبو عبد الله : ليس في الريح استنجاء في كتاب الله ، ولا في سنة رسوله ، إنما عليه الوضوء - المغني ١١١/١ .

وقال المرداوي : لا يجب الاستنجاء له ، وهذا المذهب ، نص عليه الأصحاب . الإنصاف ، ١١٣/١ .

الْمَاءِ بَعْدَ ذَلِكَ وَيُتَّبَعُ الاسْتِبْرَاءُ بِالْمَاءِ أَيْضاً (١) .

١٣٥ - رَأَيْتُ أَبِي : إِذَا بَالَ لَهُ مَوَاضِعُ يَمْسَحُ فِيهَا ذَكَرَهُ وَيُنْشُرُهُ مَرَاراً كَثِيرَةً ، وَكَانَتْ لَهُ أَحْجَارٌ ، ثُمَّ يَتَّبَعُ الْأَحْجَارَ بِالْمَاءِ (٢) .

١٣٦ - سَمِعْتُ أَبِي : سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَتَمَسَّحُ بِالْأَحْجَارِ ؟ .  
فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهَا إِذَا أَنْقَى ذَلِكَ الْمَوْضِعَ (٣) .  
١٣٧ - سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ الْغَائِطَ فَاسْتَنْجَى بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ أَوْ تَوَضَّأَ بِالْمَاءِ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى ، قَالَ : فَهَلْ تُجْزِئُهُ / صَلَاتُهُ

(١) نقل خلال هذه الرواية عن عبد الله في جامعه في كتاب الطهارة وكما ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ٣٥٧/١١ .

(٢) قال ابن هاني : سئل - أي أحمد - عن الرجل يستنجي بالأحجار قال : أعجب إلي أن يجمع الحجارة مع الماء ، وسألته يجمع الماء والاستنجاء بالحجارة ، أيما أحب إليك يجمعهما أو يستنجي بأحدهما ؟ قال : إن جمعتهما أحب إلي ، وإن استنجى بالحجارة فأنقى أجزأه ذلك . المسائل ٤/١ .

قال ابن قدامة : هو مخير بين الاستنجاء بالماء أو الأحجار في قول أكثر أهل العلم ، فإن أراد الاختصار على أحدهما فالماء أفضل ، وإن اقتصر على الحجر أجزأه ، بغير خلاف بين أهل العلم ، والأفضل أن يستجمر بالحجر ثم يتبعه بالماء ، قال أحمد : إن جمعتهما فهو أحب إلي - المغني ١١٢/١ - ١١٣ .

وقال المرداوي : الصحيح من المذهب : أن جمعتهما مطلقاً أفضل ، وعليه الأصحاب ، والصحيح من المذهب : أن الماء أفضل من الأحجار عند الانفراد ، وعليه جمهور الأصحاب ، ويجزئه أحدهما إلا أن لم يعدو الخارج موضع العادة . فلا يجزئ إلا الماء ، هذا المذهب مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف ١٠٤/١ - ١٠٥ .

(٣) نقل روايات في هذا المعنى أبو داود ، وابن هاني والكوسج ، انظر : مسائل أبي داود ص ٥ ، ومسائل ابن هاني ٤/١ ، ومسائل الكوسج ١٨/١ مصرية . وتقدم قول ابن قدامة أن الاختصار على الأحجار جائز بلا خلاف بين أهل العلم ، وليلاحظ بأن في مذهب الإمام أحمد يشترط الإنقاء ، وإكمال عدد الثلاثة ، وأيهما وجد دون صاحبه لم يكف - انظر : المغني ١١٣/١ .

وهو في موضع كثير الماء ؟ .

قَالَ : إِذَا كَانَ أَنْقَى بِالْأَحْجَارِ تُجْزِئُهُ ، أَوْ غَسَلَ بِالْمَاءِ ، كُلَّ ذَلِكَ (١) .

١٣٨ - سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ؟ فَقَالَ : يُسَلِّمُ إِذَا فَرَغَ ، وَلَا يُسَلِّمُ وَهُوَ يَبُولُ حَتَّى يَفْرَغَ (٢) .

### بَابُ الْغُسْلِ وَمُوجِبَاتِهِ

١٣٩ - سَأَلْتُ عَنِ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ ؟ .

فَقَالَ : إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ (٣) .

(١) انظر ما تقدم في س رقم : ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٢) قال ابن قدامة : ولا يرد على مسلم لما روى ابن عمر : أن رجلاً مر على النبي ﷺ وهو يبول فسلم فلم يرد عليه السلام . قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح - المغنى ١/١٢٣ .

قال المرداوى : أما رد السلام ، فيكره بلا خلاف في المذهب . نص عليه الإمام - الإنصاف ١/٩٥ .

(٣) قال ابن هانئ : سألت عن حديث النبي ﷺ : « الماء من الماء » ؟ قال : هذا شيء كانت الأنصار تذهب إليه قالت : إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل فلا غسل عليهما ، قال أبو عبد الله : وحديث عائشة رضى الله عنها أبين : إذا التقى الختانان وجب الغسل ، هذا المأخوذ به ، المسائل ١/٢٣ - انظر أيضاً ١/٢٥ ، ومسائل صالح : ص ٢ .

ذكر ابن قدامة : موجبات الغسل فقال : الثانى : التقاء الختانين ، وتغييب الحشفة فى الفرج ، قبلاً كان أو دبراً من آدمى أو بهيمة ، حى أو ميت ، المقنع ١/٥٨ ، وهذا هو المذهب ، انظر : الإنصاف ١/٢٣٢ - ٢٣٦ .

وفى المغنى : والتقاء الختانين - يعنى تغييب الحشفة فى الفرج ، فإن هذا هو الموجب للغسل ، سواء كانا مختنتين أم لا ، وسواء أصاب موضع الختان منه موضع ختانها أم لم يصبه ، ولو مس الختان الختان من غير إيلاج فلا غسل بالاتفاق . المغنى ١/١٤٩ .

١٤٠ - سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ  
فِي اثْنَيْنِ مِنْهَا الْوُضُوءُ ، وَالْآخَرُ : الْغُسْلُ .  
الْمَذَى (١) : يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ (٢) .  
وَالْوَدَى (٣) : يَخْرُجُ عَلَى أَثَرِ الْبَوْلِ ، فِيهِ الْوُضُوءُ (٤) .  
وَالْمَنَى (٥) : إِذَا كَانَ الْمَاءُ الدَّافِقُ الَّذِي يَنْكَسِرُ لَهُ الذَّكَرُ ،  
فَفِيهِ الْغُسْلُ (٦) .

(١) هو ما يخرج زلجا متسببا عند الشهوة فيكون على رأس الذكر . المغنى  
١٢٦/١ .

(٢) قال ابن المنذر : لست أعلم في وجوب الوضوء منه اختلافا بين أهل العلم ،  
اختلاف العلماء ٣/ ب ، وقال ابن قدامة : الوضوء من المذى مجمع عليه ، وهل يوجب  
شيئا غير الوضوء ، فيه روايتان : إحداهما أنه يوجب الوضوء وغسل الذكر والأنثيين ،  
والثانية : لا يجب أكثر من الاستنجاء والوضوء . انظر : المغنى ١٢٥/١ - ١٢٧ ،  
والكافي ٥٦/١ .

(٣) هو ماء أبيض يخرج عقب البول . وقال في المغنى : هو ماء أبيض ثخين يخرج  
بعد البول كدرا ، الكافي ٥٦/١ ، المغنى ١٢٧/١ ، انظر أيضاً : اختلاف العلماء لابن  
المنذر ٣/ ب .

(٤) قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن خروج الغائط من الدبر ، وخروج البول من  
الذكر ، وكذلك المرأة ، وخروج المنى وخروج الريح من الدبر ، وزوال العقل .....  
أحداث ينقض كل واحد منها الطهارة ، ويوجب الوضوء . الإجماع ٣١ .

وقال ابن قدامة : البول والغائط والمنى والمذى والودى والريح ، ينقض الوضوء  
إجماعاً - المغنى ١٢٥/١ .

(٥) هو : الماء الغليظ الدافق الذى يخرج عند اشتداد الشهوة ، ومنى المرأة رقيق  
أصفر - المغنى ١٢٥/١ .

(٦) قال ابن قدامة : خروج المنى الدافق بشهوة يوجب الغسل من الرجل .  
المرجع السابق ، وفي المقنع وحاشيته : أن موجب الغسل خروج المنى الدافق بلذة ، فإن  
خرج بغير ذلك كمرض أو برد أو كسر ظهر ، لم يوجب الغسل في أصح الروايتين .  
وهذا المذهب إذا كان يقظانا ، فأما النائم إذا رأى منيا في ثوبه ، ولم يذكر احتلاما فإنه  
يجب عليه الغسل ، قال في الإنصاف : لا أعلم فيه خلافا ، المقنع مع حاشيته  
٥٦/١ - ٥٧ ، الإنصاف ٢٢٧/١ - ٢٢٨ .

١٤١ - قُلْتُ لِأَبِي : مَنْ أَسْلَمَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ ؟ .

قَالَ : يُقَالُ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الَّذِي أَسْلَمَ أَنْ يَغْتَسِلَ ،  
حَدِيثُ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ (١) .

قُلْتُ لِأَبِي : فَإِنْ اغْتَسَلَ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ ؟ .

قَالَ : لَا ، إِذَا أَسْلَمَ اغْتَسَلَ مِنَ الْكُفْرِ الَّذِي كَانَ فِيهِ (٢) هَوْلًا  
يُقُولُونَ : إِذَا اغْتَسَلَ ثُمَّ أَسْلَمَ أَجْزَأُهُ (٣) .

١٤٢ - قَرَأْتُ عَلَى أَبِي : مَنْ أَسْلَمَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ ؟ .

(١) هو قيس بن عاصم بن سنان بن خالد المنقري - بكسر الميم وسكون النون  
وفتح القاف - صحابي مشهور بالحلم ، نزل البصرة .

الإصابة ٢٥٢/٣ - ٢٥٤ ، وحديثه أخرجه أحمد في مسنده عنه : أنه أسلم فأمره  
النبي ﷺ أن يغتسل بماء وسدر ، ٦١/٥ ، وأبو داود في سننه في كتاب الطهارة : باب  
الرجل يسلم فيؤمر بالغسل ٢٥١/١ - ٢٥٢ ح رقم ٣٥٥ .

والترمذي في كتاب الصلاة : باب الاغتسال عندما يسلم الرجل ، وقال : هذا  
حديث حسن لانعرفه إلا من هذا الوجه ، والعمل عليه عند أهل العلم - السنن  
٥٠٢/٢ - ٥٠٣ ح رقم ٦٠٥ .

والنسائي في الطهارة : باب غسل الكافر إذا أسلم ١٠٩/١ ، وابن خزيمة في  
صحيحه : جماع أبواب غسل الجنابة : باب استحباب غسل الكافر ..... ١٢٦/١  
ح رقم ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٢) الكافر إذا أسلم يجب عليه الغسل أم لا ؟ فيه روايتان : الأولى : أنه يجب  
عليه الغسل ، سواء كان كافرا أصليا أم مرتدا ، اغتسل قبل إسلامه أو لم يغتسل ، وجد  
منه في زمن كفره ما يوجب الغسل أو لم يوجد ، وهذا المذهب ، نص عليه ، وعليه  
جماهير الأصحاب . الرواية الثانية : أنه لا يغسل عليه - اختارها أبو بكر ، انظر : المغني  
١٥٢/١ ، الكافي ٥٧/١ ، وكفاية المغني لابن عقيل ٦/أ ، الإنصاف ٢٣٦/١ .

(٣) لعل الإمام أحمد أشار بذلك إلى الإمامين أبي حنيفة والشافعي ، ومن ذهب  
مذهبهما ، لأنهم قالوا : إذا أسلم الكافر ولم يجنب في الكفر استحباب أن يغتسل ولا يجب  
عليه الغسل ، أما إذا أسلم جنبا فعليه الغسل ، وعند الشافعية : إذا أجنب واغتسل في =

قَالَ : أَجَلٌ ، فَإِنْ اغْتَسَلَ قَبْلَ أَنْ يَسْلِمَ ؟ قَالَ : لَا ، حَتَّى يُسْلِمَ ثُمَّ يَغْتَسِلُ <sup>(١)</sup> .

١٤٣ - سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ جُنِبَ غَسَلَ رَأْسَهُ ثُمَّ أَتَى إِلَى الْكَرْخِ <sup>(٢)</sup> فَعَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ يُجْزِيهِ ؟ .

قَالَ : نَعَمْ ، إِلَّا أَنَّهُ يُعْجِبُنَا أَنْ يَغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ كَمَا وَصَفَ / النَّبِيُّ ﷺ <sup>(٣)</sup> .

١٤٤ - سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ كَيْفَ هُوَ ؟ .

قَالَ : عَلَى مَا يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثُ عَائِشَةَ <sup>(٤)</sup> .

=الكفر ثم أسلم ففي وجوب إعادة الغسل وجهان مشهوران : أحدهما : وجوب الإعادة - انظر : فتح القدير لابن الهمام ٦٤/١ . المجموع للنووي ١٦٣/٢ - ١٦٥ ، معالم السنن ٢١٨/١ - ٢١٩ .

(١) روى هذه الرواية والتي قبلها (رقم ١٤١ - ١٤٢) الخلال في جامعه كتاب أحكام أهل الملل عن عبد الله ، باب إيجاب الوضوء والغسل على من يسلم ، وأورد روايات أخرى في الباب ص ٢٠ .

(٢) قال القزويني : قرية فوق بغداد على ميل منها ... بها دكاكين الكاغد ، والثياب الابرسيمية . آثار البلاد ٤٤٤ .

وقد فصل الكلام فيه الخطيب في تاريخه في فصل : خبر بناء الكرخ ، وقال سنة سبع وخمسين ومائة فيها نقل أبو جعفر الأسواق من المدينة ومدينة الشرقية إلى باب الكرخ ، وباب الشعير والمحول ، وهي السوق التي تعرف بالكرخ ، وذكر أيضاً : ثم يمر كرخايا (نهر) من قنطرة البيمارستان ، فإذا صارت إلى الدرابات سمي هناك العمود ، وهو الذي تنفرع منه أنهار الكرخ - تاريخ بغداد ٧٩/١ - ٨٢ ، ٨٣ ، انظر : أيضاً لسان العرب ١٨/٤ مادة كرخ - القاموس ٢٦٨/١ .

(٣) والذي وصفه ﷺ لغسل الجنابة ، سيأتي في المسألة التالية في حديث عائشة ، وأما الكلام على طريقة الغسل للجنابة فانظر س ١١٥ .

(٤) أشار إلى ما روته عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ، ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ، ثم يتوضأ =



١٤٥ - حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ : نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ (١)  
 الْمَخْزُومِيُّ (٢) قَالَ : نا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ (٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ  
 ابْنِ عُمَيْرٍ (٤) عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : إِذَا تَمَسَّتِ الْمَوَاسِي فَقَدْ وَجَبَ  
 الْغُسْلُ (٥) فَقَالَ أُمِّي يَعْنِي - تَمَسَّتِ الْمَوَاسِي مَوْضِعَ الْقَطْعِ مِنَ  
 الْخِتَانِ (٦) .

= وضوءه للصلاة ، ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر ، حتى إذا رأى أنه قد  
 استبرأ - أى أوصل البلل إلى جميعه - حفن على رأسه ثلاث حففات ، ثم أفاض على سائر  
 جسده ، ثم غسل رجله . أخرج نحوه مختصرا وبالألفاظ متقاربة أحمد في مسنده  
 ٥٢/٦ ، ٩٦ ، ١٠١ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٧٣ ، ٢٣٧ ، ٢٥١ .

والبخارى في صحيحه ، كتاب الغسل : باب الوضوء قبل الغسل ٣٦٠/١  
 ح رقم ٢٤٨ ، الصحيح مع الفتح وأيضاً برقم ٢٧٢ ، ومسلم في صحيحه كتاب  
 الحيض : باب صفة غسل الجنابة ٢٥٣/١ .

وهذه الصفة للغسل صفة كمال ، وإن غسل مرة وعمّ بالماء رأسه وجسده ولم  
 يتوضأ أجزأه بعد أن يتمضمض ويستنشق ، وينوى به الغسل والوضوء، وكان تاركا  
 للاختيار . المغنى ١٦٠/١ .

(١) هو عبد الله بن الحارث بن عبد الملك المخزومي ، أبو محمد المكي ، ثقة ، من  
 الطبقة الثامنة ، تهذيب التهذيب ١٧٩/٥ ، تقريب التهذيب ٤٠٧/١ .

(٢) في الأصل : المخزومي - وهو خطأ .  
 (٣) هو الضحّاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي -  
 بكسر أوله والزاي - أبو عثمان المدني ، صدوق ، يهيم ، من الطبقة السابعة - تهذيب  
 الكمال ٦١٦/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٤٦/٤ - ٤٤٧ ، تقريب التهذيب ٣٧٣/١ .

(٤) عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي أبو هاشم المكي ، ثقة ، من الطبقة الثالثة ،  
 استشهد غازيا سنة ثلاث عشرة ومائة ، تهذيب التهذيب ٣٠٨/٥ - ٣٠٩ ، تقريب  
 التهذيب ٤٣١/١ .

(٥) لم أجد من خرج حديث عائشة بهذا اللفظ .  
 وأخرج الدارقطني - قريبا من لفظه - من طريق أبي نعيم عن العلاء بن زهير عن  
 عبد الرحمن بن الأسود قال : دخلت على عائشة وعندها رجل فقال : يأتمته : مايو جب  
 الغسل ؟ قالت : إذا التقت المواسي فقد وجب الغسل . السنن ١٨٩/٢ .

(٦) تقدم في س رقم ١٣٩ أن معنى التقاء الختانين : تعيب الحشفة في الفرج ،  
 فإن هذا هو الموجب للغسل .

١٤٦ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ يَجْنُبُ يَقْرَأُ آيَةَ  
مِنَ الْقُرْآنِ ؟ .

قَالَ : لَا بَأْسَ أَنْ يَقْرَأَ دُونَ الْآيَةِ (١) .

وَيُرَوَّى عَنْ عَلِيٍّ : وَلَا حَرْفًا (٢) - يَعْنِي الْجُنُبَ (٣) .

١٤٧ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الْجُنُبِ يَذْكُرُ اسْمَ  
اللَّهِ ؟ .

قَالَ : لَا بَأْسَ يَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَيَقْرَأُ  
الْقُرْآنَ وَلَا يَقْرَأُ آيَةً تَامَةً (٤) .

(١) انظر الروايات عن الإمام في هذه المسألة في مسائل ابن هانئ ٢٥/١ ومسائل  
الكوسج ١٥/١ مصرية ، وأيضاً : الإنصاف ٢٤٣/١ .

قال ابن قدامة : يحرم عليهم قراءة آية ( فأما بعض آية فإن كان مما لا يتميز به  
القرآن عن غيره ، كالترسمية ، والحمد لله ، وسائر الذكر ، فإن لم يقصد به القرآن فلا  
بأس ..... وإن قصدوا به القراءة أو كان ما قرأوه شيئاً يتميز به القرآن عن غيره من  
الكلام ، ففيه روايتان : إحداهما : لا يجوز ... والثانية : لا يمنع عنه - المغنى ١٠٦/١ .  
وفي الإنصاف : ومن لزمه الغسل حرم عليه قراءة آية فصاعداً ، وهذا المذهب  
مطلقاً بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وفي بعض آية روايتان : إحداهما : الجواز ،  
وهو المذهب ، والثانية : لا يجوز - الإنصاف ٢٤٣/١ .

(٢) في الأصل والمطبوع ( حرف ) والتصويب من المصادر الآتية لتخريج قوله .  
(٣) أخرجه أحمد في مسنده ١١٠/١ ، وفيه - فلا ، ولا آية ، وعبد الرزاق في  
مصنفه بلفظ ، فإذا كان جنباً فلا ، ولا حرفاً واحداً ٣٣٦/١ .

وابن أبي شيبة في مصنفه بلفظ : لا يقرأ ولا حرفاً ، يعنى الجنب ١٠٢/١ .  
والدارقطني في سننه وقال : هو صحيح عن علي ١١٨/١ . والبيهقي في السنن  
الكبرى ٨٩/١ ، ٩٠ .

(٤) راجع ماتقدم في س (١٤٦) آنفاً .

## بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ

١٤٨ - سَأَلْتُ أَبِي عَنْ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ فِي دَارِ الْحَرْبِ (١) كَمْ يَمْسَحُ عَلَيْهِ الرَّجُلُ ؟ .

فَقَالَ : الْمَسْحُ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَغَيْرِهِ وَاحِدٌ . لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ (٢) .

١٤٩ - سَمِعْتُ أَبِي ، سُئِلَ عَنِ الْمَسْحِ كَيْفَ هُوَ ؟ .

قَالَ : خَطَطًا بِالأَصَابِعِ ، كَذَا سَمِعْنَا وَأَشَارَ بِيَدِهِ (٣) .

(١) قال المرداوى : دار الحرب : ما يقلب فيها حكم الكفار - زاد بعض الأصحاب - منهم صاحب الرعايتين والحاويين - أو بلدة بغاة ، أو بدعة كرفض واعتزال . قلت : وهو الصواب - الإنصاف ١٢١/٤ .

(٢) انظر المرويات عن الإمام أحمد في مدة المسح على الخفين للمسافر والمقيم ، في مسائل ابن هانئ ١٨/١ ، مسائل الكوسج ٥/١ مصرية ، مسائل أبي داود ص ١٠ ، مسائل صالح ص ٧٣ .

وأما قول الإمام : إن المسافر يمسح ثلاثة أيام ولياليهن ، والمقيم يوما وليلة هو المذهب بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقيل : يمسح عليهما إلى حللتهما ، اختاره ابن تيمية في حق المسافر الذى يشق اشتغاله بالخلع واللبس ، كالبريد المجهز في مصلحة المسلمين فى الذى يخاف الانقطاع عن الرفقة . الإنصاف ١٧٦/١ .

انظر أيضاً : مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢١٥/٢١ - ٢١٦ ، والاختيارات الفقهية ص ١٥ .

(٣) انظر الروايات في كيفية المسح عنه ، في مسائل أبي داود ص ٩ ، ومسائل ابن هانئ ص ٢٠ ، ومسائل الكوسج ٥/١ مصرية ٢/ ب ظاهرية .

قال ابن قدامة : وانجزى فى المسح : أن يمسح أكثر مقدم ظاهره خطوطاً بالأصابع - المغنى ٢١٧/١ .

قال المرداوى : صفة المسح المسنون أن يضع يديه مُفَرَّجَتَى الأصابع على أطراف أصابع رجليه ، ثم يمرهما إلى ساقه مرة واحدة ، اليمنى واليسرى . وقال فى التلخيص والبلغة : ويسن تقديم اليمنى - الإنصاف ١٨٥/١ .

١٥٠ - وَكَانَ أَبِي لَا يَذْهَبُ إِلَى أَنْ يَمْسَحَ أَسْفَلَ الْخُفَّيْنِ (١) .

١٥١ - سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الْخُفِّ (٢) بِلَا عَقَبٍ ؟ .

قَالَ : لَا يَمْسَحُ عَلَيْهِ إِذَا بَدَأَ مِنْ رِجْلِهِ شَيْءً ، لَمْ يَمْسَحْ عَلَيْهِ ٢٧ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ جَوْرَبٌ / (٣) مِنْ هَذِهِ الْغِلَاطِ الَّتِي تُلَبَسُ بِالنِّعَالِ (٤) وَتُثَبَّتُ فِي السَّاقِ .

قُلْتُ : فَإِنْ كَانَ يَسْتَرْخِي ، لَا يَثْبُتُ ؟ .

قَالَ : لَا يَمْسَحُ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ الْخُفِّ (٥) .

(١) نقل عن الإمام أحمد روايات في هذا المعنى ، ابن هانئ ، وصالح ، وأبو داود والكوسج ، وابن حجر ، انظر : مسائل ابن هانئ ١٨/١ ، ٢١ ، وصالح ص ٣٤ ، ٧٣ - ٧٤ ، وأبو داود ص ٩ ، والكوسج ٥/١ المصرية ، ٢/ ب ظاهرة ، طبقات الخنابلة ٢٢٢/١ ، قال ابن قدامة : ويمسح أعلى الخف دون أسفله . المقنع ٤٨/١ .

ويقول المرداوي : لا يمسحهما ( الأسفل والعقب ) بل ولا يستحب ذلك على الصحيح من المذهب ، نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، ولو اقتصر على مسح الأسفل والعقب لم يجزه قولاً واحداً . الإنصاف ١٨٤/١ - ١٨٥ .

(٢) الخف : غلاف للرجل من جلود - هدى السارى لابن حجر ١١٣ . وقال الشوكاني : الخف : نعل من آدم يغطي الكعبين ، والجرموق أكبر منه يلبس فوقه ، والجورب أكبر من الجرموق - نيل الأوطار ٢٢٥/١ ، والخف واحد الخفاف التي تلبس . القاموس ١٣٥/٣ .

(٣) الجورب : لفافة الرجل ، جمعه : جواربة وجوارب . القاموس ٤٦/١ قال ابن مفلح : الجورب أعجمي معرب . قال الزركشي : هو غشاء من صوف يتخذ للدفء - المبدع ١٣٧/١ . انظر أيضاً ما قاله الشوكاني في تعريف الخف والجورب ، وقد سبق آنفاً .

(٤) النعل ما وقيت به القدم من الأرض كالنعلة مؤنثة جمعها نعال - القاموس ٥٨/٤ .

(٥) انظر الروايات في المسح على الخف المخرق ، والجوربين بلا نعل ، في مسائل أبي داود ص ٩ ، وابن هانئ ١٧/١ ، ٢١ .

١٥٢ - قُلْتُ لِأَبِي : رَجُلٌ مَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ ، ثُمَّ لَبَسَ  
فَوْقَهُمَا جُرْمُوقَيْنِ <sup>(١)</sup> ، أَلَمْ أَنْ يَمْسَحْ فَوْقَ الْجُرْمُوقَيْنِ ؟ .  
قَالَ : هَذَا لَا يُعْجِبُنِي <sup>(٢)</sup> .

١٥٣ - قُلْتُ لِأَبِي : مُسَافِرٌ مَسَحَ يَوْمًا وَلَيْلَةً ثُمَّ قَدِمَ  
الْحَضَرَ ؟ .

= قال الخرقى : ولا يمسح إلا على خفين أو ما يقوم مقامهما من مقطوع ، أو ما أشبه  
ما يجاوز الكعبين ، وكذلك الجورب الصفيق الذى لا يسقط إذا مشى فيه ، فإن كان  
يثبت بالفعل مسح عليه ، فإذا خلع النعل انتقضت الطهارة . المختصر ص ١٢ .  
قال ابن قدامة : إنما يجوز المسح على الجورب بالشرطين اللذين ذكرناهما فى الخف  
أحدهما : أن يكون صفيقا ، لا يبدو منه شيء من القدم . الثانى : أن يمكن متابعة المشى  
فيه ، هذا ظاهر كلام الخرقى - المغنى ٢١٥/١ .

وقال فى المقنع : لا يجوز المسح إلا على مايستر محل الفرض ، ويثبت بنفسه ، فإن  
كان فيه خرق يبدو منه بعض القدم ، أو كان واسعا يرى منه الكعب أو الجورب خفيفا  
يصف القدم ، أو يسقط منه إذا مشى ، أو شد لفائف لم يجز المسح عليه .  
٤٦/١ - ٤٧ .

وقال المرداوى : ( لا يجوز المسح إلا على ما يستر محل الفرض ) هذا المذهب ،  
وجزم به أكثرهم ، واختار الشيخ تقى الدين جواز المسح على الخف المخرق إلا أن تخرق  
أكثره ، قال فى الاختيارات : ويجوز المسح على الخف المخرق مادام اسمه باقيا ، والمشى فيه  
ممكّن ، اختاره جده المجد وغيره من العلماء ..... واختار الشيخ تقى الدين أيضاً جواز  
المسح على الملبوس ولو كان دون الكعب ، وأيضاً قال : إذا كان لا يثبت إلا بشده  
فلا يجوز المسح عليه ، وهو المذهب من حيث الجملة ، ونص عليه ، وعليه الجمهور .  
وقيل : يجوز المسح عليه ، فعلى المذهب لو ثبت الجوربان بالنعلين جاز المسح  
عليهما ما لم يخلع النعلين ، وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، وقطعوا به - الإنصاف  
١٧٩/١ .

(١) الجرموقين : واحدهما : جرموق - بضم الجيم والميم - نوع من الخفاف .  
قال الجوهرى : الجرموق الذى يلبس فوق الخف ، وقال ابن سيدة : هو خف صغير ،  
وهو معرب . المطالع على أبواب المقنع ٣١ .

(٢) نقل نحوه ابن هانئ عنه أيضاً : انظر : المسائل ١٩/١ .  
قال ابن قدامة : إذا لبس خفين ثم أحدث ثم لبس فوقهما خفين أو جرموقين ، لم  
يجز المسح عليهما بلا خلاف لأنه لبسهما على ما حدث ، وإن مسح على الأوليين ، ثم  
لبس الجرموقين لم يجز المسح عليهما أيضاً . المغنى ٢٠٨/١ .

قَالَ : يَخْلَعُهُمَا ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ .

قُلْتُ : فَإِنْ مَسَحَ صَلَاتَيْنِ ثُمَّ قَدِمَ الْحَضَرَ ؟ .

قَالَ : يَمْسَحُ مَسْحَ الْمُقِيمِ (١) .

١٥٤ - حَدَّثَنِي أَبِي : قَالَ : نَا هُشَيْمٌ ، (٢) قَالَ : أَخْبَرَنَا دَاوُدُ (٣) بنَ عَمْرٍو (٤) عَنْ بَسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَضَرَمِيِّ (٥) .

(١) قال ابن هانئ : قيل له : وإن كان مسافرا فمسح يوما أو يومين ثم دخل الحضر ؟ قال : يخلع خفيه - المسائل ٢٠/١ باب المسح . قال الخرق : وإذا مسح أقل من يوم أو ليلة ، ثم أقام ، أو قدم أتم على مسح مقيم ، وخلع ، وإذا مسح يوما وليلة فصاعدا ثم أقام أو قدم ، خلع .

وعليه ابن قدامة بقوله : لأنه صار مقيما لم يجوز له أن يمسخ مسح المسافر كمحل الوفاق ، ولأن المسح عبادة يختلف حكمها بالحضر والسفر ، فإذا ابتدأها في السفر ثم حضر في أثناءها غلب حكم الحضر كالصلاة . المغني ٢١٤/١ .  
وفي الإنصاف : ( وإن مسح مسافرا ثم أقام أتم مسح مقيم ) هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . الإنصاف ١٧٧/١ .

(٢) هشيم - بالتصغير - هو ابن بشير - بوزن عظيم - بن القاسم بن دينار السلمى ، أبو معاوية بن أوى خازم - بمجمتين - الواسطى ، ثقة ، ثبت ، كثير التدليس والإرسال الخفى ، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة ، وقد قارب الثمانين . تهذيب التهذيب ٥٩/١١ - ٦٣ ، تقريب التهذيب ٣٢٠/٢ .

(٣) هو داود بن عمرو الأودى ، كذا في التهذيب - أو الأزدى كما في التقريب والخلاصة - الدمشقى ، عامل واسط ، صدوق ، يخطىء ، من الطبقة السابعة . تهذيب التهذيب ١٩٦/٣ ، تقريب التهذيب ٢٣٣/١ ، الخلاصة للخروجى ١١٠ .

(٤) فى الأصل والمطبوع ( عمر ) والتصويب من المراجع السابقة .

(٥) فى الأصل والمطبوع ( بشر ) وهو خطأ ، والتصويب من المراجع الآتية ، وهو بسر بن عبيد الله الحضرمى الشافعى الحافظ ، ثقة ، حافظ ، من الطبقة الرابعة - تهذيب التهذيب ٤٣٨/١ ، تقريب التهذيب ٩٧/١ ، الخلاصة ٤٧ .

عن أبي إدريس الخولاني (١) عن عوض بن مالك الأشجعي (٢) أن رسول الله ﷺ أمر بالمسح على الخفين في غزوة تبوك (٣) ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوم وليلة للمقيم (٤) .

سمعت أبي - حين حدث بهذا الحديث - حديث عوف بن مالك - يقول : هذا الحديث من أجود حديث في المسح على الخفين ، لأنه في غزوة تبوك وهي آخر غزوة غزاها النبي ﷺ (٦) .

(١) هو عايد الله - بتحتانية ومعجمة - بن عبد الله الخولاني ، ولد في حياة النبي ﷺ يوم حنين ، وسمع كبار الصحابة ، ومات بعد ثمانين ، وقال سعيد بن عبد العزيز : كان عالم الشام بعد أبي الدرداء - تهذيب التهذيب ٨٥/٥ - ٨٧ تقريب التهذيب ٣٩٠/١ .

(٢) هو عوف بن مالك الأشجعي الغطفاني أبو حماد ، ويقال : غير ذلك ، صحابي مشهور ، من مسلمة الفتح ، وسكن دمشق ، مات سنة ثلاث وسبعين . الإصابة ٤٣/٣ .

(٣) قال الحافظ : يقال : غزا يغزو غزواً ومغزى ، والأصل غزو ، والواحدة غزوة وغزاة ، وأصل الغزو : القصد ومغزى الكلام مقصده والمراد بالمغازى هنا : ما وقع من قصد النبي ﷺ الكفار بنفسه أو بجيش من قبله . فتح الباري ٢٧٩/٧ .

(٤) غزوة تبوك كانت في شهر رجب من سنة تسع ، قبل حجة الوداع بلا خلاف وتبوك مكان معروف هو نصف طريق المدينة إلى دمشق ، ويقال : بين المدينة وبينه أربع عشرة مرحلة - فتح الباري ١١/٨ وهي على بعد ٦٧٠ كيلو مترا بالطريق المرفقة من المدينة المنورة .

(٥) أخرجه أحمد بسنده المذكور في المسند بتقديم وتأخير في السنن ٢٧/٦ ، وابن أبي شيبه أيضاً من طريقه - المصنف باب في المسح على الخفين ١٧٥/١ - ١٧٦ . والدارقطني بسنده من طريق هشيم أيضاً السنن ١٩٧/١ باب الرخصة في المسح على الخفين .. والبيهقي مثله في سننه الكبرى ، باب التوقيت في المسح على الخفين ... وقال : قال أبو عيسى الترمذي سألت محمداً - يعني البخاري - عن هذا الحديث : فقال : هو حديث حسن - ٢٧٥/١ - ٢٧٦ ، قال الهيثمي : رواه البزار ، والطبراني في الأوسط ، ورجاله رجال الصحيح - مجمع الزوائد ٢٥٩/١ .

(٦) نقل الزيلعي قوله هذا من كتاب التنقيح . انظر : نصب الراية ١٦٨/١ باب المسح على الخفين ، وأورد ابن قدامة رواية عوف بن مالك ، وقول أحمد المذكور في =

١٥٥ - سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ يَمْسَحُ عَلَى خُفِّ مَقْطُوعٍ ؟ .

فَقَالَ : إِذَا كَانَ فَوْقَ الْكَعْبِ إِلَى مَكَانٍ يَغْسِلُ الرَّجُلُ رِجْلَيْهِ - أَى لَا بَأْسَ بِهِ (١) .

١٥٦ - سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ يَمْسَحُ عَلَى نَعْلَيْهِ ؟ .

فَكَرِهَهُ ، وَقَالَ : لَا (٢) .

= المغنى ٢١٠/١ . وغزوة تبوك آخر غزوة ، كما قال كعب بن مالك رضى الله عنه : أن النبى ﷺ خرج إلى غزوة تبوك يوم الخميس ، وكانت آخر غزوة غزاها ، طبقات ابن سعد ١٦٧/٢ . وذكرها البخارى فى كتاب المغازى ، فى آخر غزواته . انظر : الصحيح مع الفتح ١١٠/٨ كتاب المغازى : باب غزوة تبوك - انظر أيضاً : البداية والنهاية ٢/٥ - ١٤ .

(١) قال ابن قدامة : والمقطوع : هو الخف القصير الساق ، وإنما يجوز المسح عليه إذا كان ساتراً محل الفرض لا يرى منه الكعبان لكونه ضيقاً أو مشدوداً ، وبهذا قال الشافعى وأبو ثور - ولو كان مقطوعاً من دون الكعبين لم يجز المسح عليه - وهذا الصحيح عن مالك ، وحكى عنه وعن الأوزاعى جواز المسح ، لأنه خف يمكن متابعة المشى فيه ، فأشبهه الساتر ، ولنا : أنه لا يستر محل الفرض فأشبهه اللالكة والنعلين ، المغنى ٢١٤/١ ، واللالكة : نوع من النعال لا يستر الكعبين .

وتقدم أن المذهب : أنه لا يجوز المسح إلا على مايستر محل الفرض فى س ١٥١ ، كذلك اختيار شيخ الإسلام جواز المسح على الملبوس ولو كان دون الكعب . وقال فى المقنع : فإن كان فيه خرق يبدو منه بعض القدم : لم يجز المسح عليه ٤٦/١ ، وهو المذهب ، نص عليه ، وعليه الأصحاب . الانصاف ١٨٢/١ .

(٢) قال ابن هانئ : سمعته يقول : لا يمسح على النعلين إلا أن يكونا فى جوربين - المسائل ١٨/١ باب المسح ، وتقدم قول الخرق : ولا يمسح إلا على خفين أو ما يقوم مقامها من مقطوع ، أو ما أشبه مما يجاوز الكعبين فى س رقم ١٥١ . وقول ابن قدامة : والمقطوع : هو الخف القصير الساق ، وإنما يجوز المسح عليه إذا كان ساتراً محل الفرض ، لا يرى منه الكعبان ، ولو كان مقطوعاً من دون الكعبين لم يجز المسح عليه . فى س رقم ١٥٥ .

وهذا يدل على أنه لا يجوز المسح على النعلين وحدهما ، لأنهما لا يستران محل الفرض كما يظهر من قول ابن تيمية الآتى : =



١٥٧ - سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الْمَسْحِ عَلَى النَّعْلَيْنِ ؟ .

فَقَالَ / إِذَا كَانَ فِي الْقَدَمِ جُورَبَانِ (١) قَدْ ثُبَّتَا فِي الْقَدَمِ ٢٨  
فَلَا بَأْسَ بِالْمَسْحِ عَلَى النَّعْلَيْنِ (٢) .

١٥٨ - سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ (٣) ثُمَّ  
يَخْلَعُ الْعِمَامَةَ ؟ .

قَالَ : يُعِيدُ الْوُضُوءَ (٤) .

= قال : إن الرجل لها ثلاثة أحوال : الكشف ، له الغسل ، وهو أعلى المراتب ،  
والستر : له المسح ، وحالة متوسطة وهي إذا كانت في النعل فلا هي مما يجوز المسح ، ولا  
هي بارزة فيجب الغسل ، فأعطيت حالة متوسطة وهو الرش ، وحيث أطلق عليها لفظ  
المسح في هذه الحال فالمراد به الرش - الاختيارات الفقهية ص ١٤ .

(١) في الأصل والمطبوع : ( جوربين ) وهو خلاف القواعد العربية ، وقد نقل  
المسألة بنصها صالح في مسائله ، وعنده : جوربان - مسائل صالح ص ٥٤ .

(٢) قال المرداوي : لو ثبت الجوربان بالنعلين جاز المسح عليهما ، ما لم يخلع  
النعلين ، وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، ويجب المسح على الجوربين أو سيور النعلين  
قدر الواجب ، قاله القاضي ، وقيل : يجزئ مسح الجورب وحده ، وقيل : أو النعلين .  
قال المجد في شرحه ، وابن عبيدان ، وصاحب مجمع البحرين : ظاهر كلام أحمد أجزاء  
المسح على أحدهما قدر الواجب ، قلت : ينبغي أن يكون هذا هو المذهب . الإنصاف  
١٧٩/١ بتصرف - انظر أيضاً المغني ٢١٦/١ ، والاختيارات الفقهية ١٣ - ١٤ .

(٣) العمامة - بالكسر - ما يلف على الرأس : جمعها عمام وعمام . القاموس  
١٥٤/٤ .

(٤) انظر الروايات عن إعادة الوضوء إذا خلعهما ، في مسائل ابن هاني ١٨/١  
ومسائل أبي داود ص ٩ ، مسائل الكوسج ٥/١ المصرية ، ٢/٢ ب ، الظاهرية . ونقل  
صالح هذه المسألة عن أبيه بنصها . المسائل ص ٨ .

ذكر ابن قدامة : أن من خلع خفيه بعد المسح عليهما قبل انقضاء المدة بطل  
وضوؤه ، وعنه رواية أخرى : أنه يجزئه غسل قدميه - ثم قال : وإن نزع العمامة بعد  
مسحها بطلت طهارته أيضاً ، وعلى الرواية الأخرى يلزمه مسح رأسه ، وغسل قدميه  
ليحصل الترتيب - المغني ٢١٠/١ - ٢١١ .

١٥٩ - سَأَلْتُ أَبِي عَنْ الرَّجُلِ يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ ؟

قَالَ : لَا بِأَسَرِّهِ (١) .

١٦٠ - قُلْتُ لِأَبِي : إِنْ خَلَعَهَا وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ؟

قَالَ : يُعِيدُ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ (٢) .

١٦١ - حَدَّثَنَا قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، نَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (٣) عَنْ

= وفي الإنصاف : متى ظهر قدم الماسح ، ورأسه ، أو انقضت مدة المسح ، استأنف الطهارة ، هذا الصحيح من المذهب ، واختار الشيخ تقي الدين أن الطهارة لا تبطل كإزالة الشعر الممسوح عليه . الإنصاف ١٩٠/١ - ويبدو أن شيخ الإسلام ابن تيمية ذهب إلى أنه لا ينقض وضوء الماسح على العمامة والخف بنزعهما ولا بانقضاء المدة ، ولا يجب عليه مسح رأسه ولا غسل قدميه - وهو مذهب الحسن البصري كإزالة الشعر الممسوح ، وذلك على الصحيح من مذهب أحمد وقول الجمهور . انظر : الاختيارات الفقهية ص ١٥ .

(١) قال ابن قدامة : من شروط جواز المسح على العمامة أن تكون ساترة لجميع الرأس ، إلا ما جرت العادة بكشفه ، كمقدم الرأس والأذنين ، وشبههما من جوانب الرأس فإنه يعفى عنه ، وأيضاً من شروطه : أن تكون على صفة عمام المسلمين بأن تكون تحت الحنك منها شيء ، لأن هذه من عمام العرب ، وهي أكثر سترًا من غيرها ، ويشق نزعها ، فيجوز المسح عليها ، سواء كانت لها ذؤابة أم لم تكن ، قاله القاضي ، وسواء كانت صغيرة أم كبيرة . المغنى ٢١٩/١ - ٢٢٠ .

ويجوز على العمامة الصماء وهي كالقلانس ، والمحكى عن أحمد الكراهة ، والأقرب أنها لا ترتقى إلى التحريم . الاختيارات الفقهية ص ١٤ .

والمذهب : جواز المسح على العمامة المحنكة دون غيرها ، إلا أن تكون ذات ذؤابة فيجوز . والمذهب في العمامة العماء عدم الجواز - انظر : الإنصاف ١٨٥/١ - ١٨٦ ، وانظر أيضاً : تهذيب السنن ١١٢/١ .

(٢) تقدم في ص ١٥٨ أن خلعها تبطل طهارتها على الصحيح من المذهب ، فإذا بطل الوضوء يجب عليه إعادته ، وإعادة الصلاة .

(٣) هو يحيى بن سعيد بن فروخ - بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وسكون الواو ثم معجمة - التميمي ، أبو سعيد القطان البصري ، ثقة ، متقن ، حافظ ، إمام ، =

ثور<sup>(١)</sup> عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ<sup>(٢)</sup> عَنْ ثُوبَانَ<sup>(٣)</sup> .

قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً<sup>(٤)</sup> فَأَصَابَهُمُ الْبَرْدُ . فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَكُّوا إِلَيْهِ مَا أَصَابَهُمْ مِنَ الْبَرْدِ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ وَالتَّسَاخِينِ<sup>(٥)</sup> .

قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : الْعَصَائِبُ<sup>(٦)</sup> : الْعَمَائِمُ ،

=قدوة مات سنة ثمان وتسعين ومائة . تهذيب التهذيب ٢١٦/١ - ٢٢٠ ، تقريب التهذيب ٣٤٨/٢ .

(١) هو ثور بن يزيد الكلاعي ، ويقال : الرحبي ، أبو خالد الحمصي ، ثقة ، ثبت ، إلا أنه يرى القدر ، مات سنة خمسين ومائة ، وقيل : ثلاث أو خمس وخمسين . تهذيب التهذيب ٣٣/٢ - ٣٥ ، تقريب التهذيب ١٢١/١ .

(٢) هو راشد بن سعد المَقْرَأِيُّ - بفتح الميم وسكون القاف وفتح الراء بعدها همزة ثم ياء النسب - الحمصي ، ثقة ، كثير الإرسال ، مات سنة ثمان . وقيل ثلاث عشرة ومائة . تهذيب التهذيب ٢٢٥/٣ - ٢٢٦ ، تقريب التهذيب ٢٤٠/١ .

(٣) هو ثوبان الهاشمي - مولى رسول الله ﷺ ، صحبه ولازمه ، ونزل بعده الشام ، ومات بحمص سنة أربع وخمسين . الإصابة ٢٠٤/١ .

(٤) قيل : السرية : ما بين الخمسة إلى الثلاثمائة ، وقيل : هي طائفة من الجيش يبلغ أقصاها أربعمائة ، تبعث إلى العدو ، وجمعها السرايا - ، وسموا بذلك لأنهم يكونون ، خلاصة العسكر ، وخيارهم من الشيء السرى النفيس ، وقيل : سميت سرية ، لأنها تسرى ليلا في خفية ، لئلا يندبرهم العدو فيحذورا أو يمتنعوا .

انظر : النهاية ٣٦٣/٢ ، لسان العرب ١٠٥/١٩ مادة ( سرا ) ، هذى السارى ص ١٣١ .

(٥) أخرجه أحمد بسنده هذا في المسند ٢٧٧/٥ .

وأبو داود من طريق أحمد هذا مثله ، في كتاب الطهارة : باب المسح على العمامة ١٠١/١ ح رقم ١٤٦ ، والحاكم في المستدرک من طريق أحمد أيضاً : وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه بهذا اللفظ إنما اتفقا على المسح على العمامة بغير هذا اللفظ ، ووافقه الذهبي كتاب الطهارة : باب المسح على العصائب والتساخين ١٦٩/١ . (٦) العصائب : هي كل معصبت به رأسك من عمامة أو منديل أو خرقة . النهاية ٢٤٤/٣ .

والتَّسَاخِين (١) : الْخِفَافُ ، قَالَ أَبِي : وَبِهِ أَقُولُ (٢) .

١٦٢ - سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ مُقْعَدٍ فِي رَجْلِهِ مَوْضِعَ الْوَضُوءِ  
نَاسُورٌ (٣) يَسِيلُ ، وَالتَّاسُورُ فِي الْقَدَمِ يَحْشُوهُ بِالْقُطْنِ وَيَضَعُ فَوْقَ  
الْقُطْنِ أَلْوَاحاً ثُمَّ يَضَعُ فَوْقَ الْقُطْنِ قُطْنًا (٤) ثُمَّ يَشُدُّهُ بِالْخِرْقِ شَدًّا  
جَيِّدًا تَرَى لَهُ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَيَتَوَضَّأَ لِكُلِّ صَلَاةٍ ؟ .  
فَقَالَ : يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَيُحْصِنُ جُرْحَهُ وَلَا يُبَالِي  
مَا خَرَجَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ (٥) .

---

(١) التساخين : هي الخفاف ، ولا واحد لها من لفظها ، وقيل : واحدها :  
تسخان وتسخين ، وتسخن ، والتاء فيه زائدة - النهاية ١٨٩/١ - انظر أيضاً : معالم  
السنن للخطابي ١١١/١ .

(٢) راجع س ١٥٩ - ١٦٠ .

(٣) الناسور - بالنون - العرق الغير الذي لا يزال ينتفض ، العرق الغير الذي  
لا ينقطع ، علة في المافي ، وعلة في حوالى المقعدة ، وعلة في اللثة .

(٤) في الأصل ألواح ( وقطن ) .

(٥) تقدم بيان من به سلس البول، أو جرح لا يرقأ ، وأمثالهما في باب الرجل  
يسلس بوله ، فراجع س ٩٦ - ٩٧ ، وانظر أيضاً : المغنى ٢٤٧/١ .

## بَابُ التَّيْمَمِ

١٦٣ - سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ تَيَمَّمَ وَلَبَسَ خُفَّيْهِ ؟ .

قَالَ : / إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ تَوَضَّأَ وَنَزَعَ خُفَّيْهِ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ (١) . ٢٩

وَفِي قَوْلٍ مَنْ قَالَ : هُوَ طَاهِرٌ ، لَا تَنْتَقِضُ طَهَارَتُهُ إِلَّا بِوُجُودِ الْمَاءِ ، وَأَنَّهُ (٢) يَمْسَحُ (٣) .

١٦٤ - سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : التَّيْمُمُ ضَرْبَةٌ لِلْوُجْهِ (٤) وَالْكَفَّيْنِ

(١) قال ابن قدامة : فإن تيمم ثم لبس الخف ، لم يكن له المسح ، لأنه لبسه على طهارة غير كاملة ، ولأنها طهارة ضرورة بطلت من أصلها ، فصار كاللبس له على غير طهارة ، وبأن التيمم لا يرفع الحدث فقد لبسه وهو محدث . المغني ١/٢٠٧ - ٢٠٨ .  
قال المرداوي : لا يمسح على خف لبسه على طهارة تيمم على الصحيح من المذهب ، نص عليه في رواية عبد الله ، وجزم به في المغني والشرح ، وقدمه ابن عبيدان وقال : هو أولى ، وقال في رواية : من قال : لا ينقض طهارته إلا وجود الماء ، له أن يمسح . الإنصاف ١/١٧٦ .

(٢) في المطبوع ( وأنه ) بزيادة الواو . وليست في الأصل .

(٣) قال أبو بكر ابن المنذر : وإذا لبس المتيمم خفيه ثم وجد الماء فإنه يخلع خفيه ويتوضأ ، وإنما يجوز أن يمسح على الخفين من غسل رجليه فأدخلهما مغسولين ، ولا معنى لقول قائل : يتوضأ ويمسح على الخفين - اختلاف العلماء ٤٠ / ب .

(٤) في الأصل ( الوجه ) والسياق يقتضي ما أثبتناه .

أَعَجَبُ إِلَيَّ عَلَى حَدِيثِ عَزْرَةَ <sup>(١)</sup> وَضَرَبَ يَدَهُ ضَرْبَةً عَلَى الْأَرْضِ  
وَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ <sup>(٢)</sup> .

١٦٥ - سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ تَيَمَّمَ وَعَلَيْهِ خُفَّاهُ <sup>(٣)</sup> ثُمَّ يَخْلَعُ  
خُفَّيْهِ ؟ .

قَالَ : يَسْتَأْنِفُ الْوُضُوءَ إِنْ وَجَدَ مَاءً وَإِلَّا تَيَمَّمَ <sup>(٤)</sup> .

١٦٦ - قَرَأْتُ عَلَى أَبِي : رَجُلٌ كَانَ فِي سَفَرٍ فَأَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ  
وَمَعَهُ مَاءٌ فَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ يَتِيمٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ إِنْ اللَّهَ يَعْذِرُ

(١) في الأصل ( عروة ) وكذا في المطبوع وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه ،  
وهو عزرة بن عبد الرحمن بن زرارة الخزاعي ، الكوفي ، الأعور ، شيخ لقتادة أيضاً ،  
ثقة ، من السادسة - تهذيب التهذيب ١٩٢/٧ - ١٩٣ ، تقريب التهذيب ٢٠/٢ ، وقد  
وقع مثل هذا الخطأ في نسخ سنن الترمذی ، كما أشار إليه العلامة أحمد شاكر في تعليقه  
على هذا الحديث على سنن الترمذی ٢٦٨/١ هامش رقم : ٥ ، وحديث عزرة عن سعيد  
بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عن عمار بن ياسر، أخرجه أحمد في مسنده مرفوعاً قال :  
ضربة للكفين والوجه، وبلفظ : التيمم ضربة للوجه والكفين ٢٦٣/٤ .

وأبو داود في سننه كتاب الطهارة : باب التيمم ٢٣٢/١ .  
والترمذی في سننه ، أبواب الطهارة : باب ما جاء في التيمم ، وقال حديث عمار  
حديث حسن صحيح ، وقد روى عن عمار من غير وجه ٢٦٨/١ ح رقم ١٤٤ .  
(٢) والتيمم ضربة واحدة للوجه والكفين ، نقله عنه أبو داود في مسائله ص ١٥  
باب كيف التيمم ، والكوسج المروزي أيضاً في مسائله ١٩/١ ( مصرية ) وابن هانيء  
بمعناه في مسائله ١١/١ ، ومحمد بن ماهان . انظر : طبقات الخنابلة ٣٢٢/١ .  
قال المرداوي : الصحيح من المذهب أن المسنون والواجب : ضربة واحدة ، نص  
عليه ، وعليه الجمهور ، وقطع به كثير منهم - الإنصاف ٣٠١/١ .

(٣) في الأصل خفيه ، وأثبتنا ما هو بمقتضى القواعد .  
(٤) قال ابن قدامة : ومن تيمم وهو لابس خفاً أو عمامة ، يجوز المسح  
عليهما ، ثم خلع أحدهما ، فقد ذكر أصحابنا أنه يبطل تيممه ، لأنه من مبطلات  
الوضوء ، ولا يقوى ذلك عندی ، لأنها طهارة لم يمسح عليهما ، فلم تبطل بخلعهما ،  
كاللبوس على غير طهارة بخلاف الوضوء - الكافي ٦٩/١ ، وانظر أيضاً : المغني  
٢٠٠/١ .

بِالْمَعْدَرَةِ (١) فَإِنْ كَانَ فِي حَضَرٍ فَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْبَرْدِ  
فَلَا بَأْسَ ، وَإِنَّمَا هَذَا لِمَكَانِ الضَّرُورَةِ وَكَذَلِكَ الْمَجْدُور (٢) وَالَّذِي  
بِهِ الْجُرْحُ (٣) .

١٦٧ - وَرَجُلٌ تَيَمَّمَ وَلَبَسَ خُفَّيْهِ ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ يَمْسَحُ  
عَلَيْهِمَا أَوْ يَخْلَعُهُمَا ؟ .

قَالَ : أَقُولُ يَتَيَمَّمُ لَوْ قَتِ كُلُّ صَلَاةٍ ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ يُعْجِئُنِي

(١) انظر الروايات في هذا المعنى في مسائل أبي داود ص ١٦ ، ومسائل ابن  
هانيء ١١/١ ، ومسائل الكوسج ١٩/١ ، ٢٤ ( المصرية ) ٥/أ ، ٦/أ ( الظاهرية )  
قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن المسافر إذا كان معه ماء ، وخشى العطش أنه يبقى ماءه  
للشرب وتيمم - الإجماع ٣٤ .

قال الخرق : وإذا خاف العطش حبس الماء وتيمم ولا إعادة عليه المختصر ١١ ،  
انظر أيضاً : المغني ١٩٥/١ .

(٢) المجذور : الذي أصابه الجدري - والجُدري - بضم الجيم وفتحها - القروح  
في البدن تنفط وتقيح . القاموس ٣٨٧/١ مادة ( جدر ) .

(٣) قال ابن قدامة : وإن خاف من شدة البرد ، وأمكنه أن يسخن الماء أو  
يستعمله على وجه يأمن به الضرر ، مثل أن يغسل عضواً عضواً ، وكلما غسل شيئاً  
ستره ، لزمه ذلك ، وإن لم يقدر تيمم وصلى في قول أكثر أهل العلم . المغني ١٩٢/١ ،  
وأيضاً الكافي ٦٥/١ ، انظر أيضاً : الروايتين للقاضي ١٠/أ ، وقال في المقنع : التيمم  
بدل لا يجوز إلا بشرطين : أحدهما دخول الوقت ، والثاني : العجز عن استعمال الماء  
لعدمه ، أو لضرر في استعماله من جرح ، أو برد شديد ، أو مرض يخشى زيادته ، أو  
تطاوله ، أو عطش يخاف على نفسه أو رفيقه أو بهيمته الخ ٦٦/١ - ٦٧ .

قال المرادوي : يجوز له التيمم إذا حصل له ضرر في بدنه أو بقاء شين ، أو نظائره  
على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، ويصلى ولا يعيد ، وعنه : لا يجوز له  
التيمم إلا إذا خاف التلف ، اختاره بعضهم ، وهو من المفردات ... وأيضاً قال : يجوز  
التيمم لخوف البرد بعد غسل ما يمكن على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ،  
سواء كان في الحضر أو السفر ، وعنه : لا يتيمم لخوف البرد في الحضر . الإنصاف  
٢٦٥/١ .

أَنْ يَتَوَضَّأَ ، لِأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَطْلُبَ الْمَاءَ فَقَدْ وَجَدَهُ . (١) .

١٦٨ - سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ فِي رَجُلٍ تَيَّمَّمَ ثُمَّ أَصَابَ الْمَاءَ فِي  
الْوَقْتِ ؟ .

قَالَ أَبِي : لَا يُعِيدُ (٢) ، وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ (٣) ، لَا يُعِيدُ (٤) .  
وَابْنُ الْمُسَيَّبِ قَالَ : يُعِيدُ (٥) .

١٦٩ - سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنْ نَوْمِهِ وَهُوَ فِي

(١) في الإنصاف : ويبطل التيمم بخروج الوقت ، هذا المذهب مطلقا ، وعليه الجمهور ( وإن وجد الماء بعد الصلاة لم تجب إعادتها ) بلا نزاع ولم يستحب أيضاً على الصحيح من المذهب ، وإن وجدته فيها بطلت ، هذا المذهب بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وعلى المذهب تبطل الصلاة والتيمم بمجرد رؤية الماء . انظر : الإنصاف ٢٩٤/١ - ٢٩٩ ، وأيضاً الكافي ٦٨/١ .

(٢) نقل ابن هانئ والكوسج مثل هذه الرواية . انظر : مسائل ابن هانئ ١١/١ ، ومسائل الكوسج ١٩/١ ( المصرية ) ، ٥/٥ أ ( ظاهرية ) .  
وقال ابن المنذر : وأجمعوا على أن من تيمم وصلى ثم وجد الماء بعد خروج الوقت أن لا إعادة عليه - الإجماع : ٣٥ .  
أما إذا وجدته في الوقت فقد قال الخرق : إن تيمم في أول وقت وصلى أجزأه وإن أصاب الماء في الوقت . المختصر ١٠ .

قال ابن قدامة : سواء يئس من وجود الماء في الوقت ، أو غلب على ظنه وجوده فيه المغني ١٧٩/١ ، لكن قال أحمد : إذا وجد التيمم الماء في الوقت فأحب أن يعيد ، حمله القاضي على جواز الإعادة من غير فضل . المبدع لابن مفلح ٢٢٩/١ .

(٣) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، المدني ، قيل : اسمه عبد الله ، وقيل : اسمه كنيته ، ثقة ، مكثّر ، مات سنة أربع وتسعين ، وكان مولده سنة بضع وعشرين - تهذيب التهذيب ١١٥/١٢ - ١١٨ ، تقريب التهذيب ٤٢٠/٢ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف ٤٣٣/٢ .

ونقله ابن المنذر في اختلاف العلماء ٣٩/ب .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف ٤٣٢/٢ ، ويلاحظ أن فيه رواية أخرى : لا يعيد - انظر : المصنف ٤٣٤/٢ ، وذكر مثل هذه الرواية نقلا عن أبي الزناد ، السنن الكبرى ٢٣٢/١ .



سَفَرِهِ وَالْمَاءُ مِنْهُ بَعِيدٌ ، إِنْ ذَهَبَ إِلَى الْمَاءِ طَلَعَتِ الشَّمْسُ يَتَيَّمُّ أَوْ  
يَذْهَبُ إِلَى الْمَاءِ / ؟ . ٣٠ .

قَالَ : يَطْلُبُ الْمَاءَ إِلَى وَقْتِ يَخَافُ الْفَوَاتَ ، فَإِذَا خَافَ أَنْ  
تَطْلُعَ الشَّمْسُ يَتَيَّمُّ ثُمَّ يُصَلِّي (١) .

١٧٠ - سَأَلْتُ أَبِي عَنْ الْمُتَيَّمِّ إِذَا تَيَّمَّ وَصَلَّى (٢) .

قَالَ : يَتَيَّمُّ لِكُلِّ صَلَاةٍ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ (٣) .

(١) روى الكوسج عنه أيضاً التأخير إلى آخر الوقت - انظر مسأله ٢٤/١  
مصرية ٦/ أظاهرة ، قال ابن قدامة : ويستحب تأخير التيمم إلى آخر الوقت لمن يرجو  
وجود الماء - المقنع ٧٥/١ - ٧٦ .

قال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه الجمهور بهذا الشرط ، وعنه : التأخير مطلقاً  
أفضل وذكر روايات أخرى عنه ، وأنه إذا علم وجود الماء في آخر الوقت ، أن التأخير  
أفضل وهو صحيح ، لا أعلم فيه خلافاً ، ولا يجب التأخير على الصحيح من المذهب ،  
فإن تيمم وصلّى في أول الوقت أجزاءه ، هذا المذهب مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب -  
الإنصاف ٣٠٠/١ - ٣٠١ ، انظر أيضاً : المبدع ٢٢٨/١ - ٢٢٩ ، ومن اختيارات  
ابن تيمية : أنه يجوز التيمم إذا خشى فوات الوقت في حق المعذور - جلاء العينين في  
محكمة الأحمدين ٥٣١ .

(٢) زاد بعده في المطبوع : ( الظهر ثم أدركه العصر ) وقال في الهامش زيادة  
تظهر من التلخيص التالى ( قلت : لا حاجة إليه والكلام على عمومته ) .

(٣) قال القاضى : واختلفت - الرواية - هل يبطل التيمم بخروج الوقت أم  
بالحدث ؟ فنقل الجماعة منهم أبو طالب والمروذى وأبو داود ويوسف بن موسى أنه يبطل  
بخروج الوقت ويجب عليه إعادته عند دخول وقت صلاة ثانية ، وهو أصح ، لأنها طهارة  
لا ترفع الحدث ، فبطلت بخروج الوقت ، دليلها طهارة المستخاضة ، فإن المذهب  
لا يختلف أنها تبطل بخروج الوقت - الروايتين ٩/ ب .

وقيل : بل التيمم يقوم مقام الماء مطلقاً ، هذا القول هو الصحيح ، عليه يدل  
الكتاب والسنة والاعتبار ، وقال أحمد : هذا هو القياس .

انظر أيضاً : الفتاوى لابن تيمية ٣٥٢/٢١ - ٣٦٣ ، ٤٣٥ - ٤٣٧ ، وراجع  
أيضاً س ١٦٧ .

١٧١ - قَالَ أَبِي : الْمُتَيَّمُ عَلَيْهِ أَنْ يَطْلُبَ الْمَاءَ ، لِأَنَّهُ إِذَا طَلَبَ الْمَاءَ فَلَمْ يَجِدْهُ تَيَّمَّ (١) .

يُرَوَّى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، حَدِيثُ عَامِرِ الْأَحْوَلِ (٢) عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَتَيَّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ (٣) رَوَاهُ عَبْدُ الْوَارِثِ (٤) .

١٧٢ - سَمِعْتُ أَبِي سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَتَيَّمُ لِلظُّهْرِ ثُمَّ أَذْرَكَهُ الْعَصْرُ قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ ؟ .

قَالَ : يَتَيَّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ (٥) .

(١) في الإنصاف : ومن عدم الماء لزمه طلبه في رحله ، وما قرب منه ، هذا المذهب بشروطه ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وعنه : لا يلزمه الطلب ، ومحل الخلاف في لزوم الطلب إذا احتمل وجود الماء وعدمه ، أما إن تحقق عدم الماء فلا يلزم الطلب رواية واحدة . الإنصاف ٢٧٤/١ - ٢٧٥ .

(٢) هو عامر بن عبد الواحد الأحول البصري ، صدوق يخطيء ، من الطبقة السادسة . تهذيب التهذيب ٧٧/٥ - ٧٨ ، تقريب التهذيب ٣٨٩/١ .

(٣) أخرجه الدارقطني بسنده من طريق عبد الوارث مثله ، وقال المباركفوري : أخرجه البيهقي أيضاً ، وإسناده صحيح .

السنن مع التعليق المغني ١٨٤/١ باب التيمم وأنه يفعل لكل صلاة . والبيهقي أيضاً بسنده إلى عبد الوارث وقال : يتييم لكل صلاة وإن لم يحدث وقال : إسناده صحيح ، وتعقبه ابن الترمذاني بأن عامراً الأحول ضعيف . السنن الكبرى مع الجوهر النقي ٢٢١/١ باب التيمم لكل فريضة .

(٤) هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري ، مولاهم ، أبو عبيدة التنوري - بفتح المثناة وتشديد النون - البصري ، ثقة ، ثبت ، رمى بالقدر ، ولم يثبت عنه ، مات سنة ثمان ومائة ، تهذيب الكمال ٨٦٨/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٤١/٦ - ٤٤٣ ، تقريب التهذيب ٥٢٧/١ .

(٥) قال أبو داود : قلت لأحمد : التيمم لكل صلاة ، أم للحديث إلى الحدث ؟ قال : لكل صلاة أعجب إلى - ص ١٦ باب التيمم لكل صلاة .

انظر ما تقدم في س ١٦٧ ، ١٧٠ ، وسيأتي أيضاً إن شاء الله في المسألة التالية بعض التفاصيل حول المسألة .

١٧٣ - سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الْمُتَيَّمِ كَمْ يُصَلِّي بِالتَّيْمِ ؟ .

قَالَ : يَتَيَّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ (١) .

ابْنُ عُمَرَ يُرَوِّى عَنْهُ : يَتَيَّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ (٢) ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَطْلُبَ الْمَاءَ (٣) .

١٧٤ - قَالَ أَبِي : وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤَمَّ الْمُتَيَّمُ الْمُتَوَضِّئِينَ (٤) .

(١) قال ابن هانئ : وسئل عن الرجل يتيمم أيا يصلى بالتيمم صلاتين ؟ قال : لا . قيل له : أفيتطوع ؟ قال : نعم ، يتطوع ، ولا يزيد على صلاة لكل تيمم ويقضى صلاة فائتة بتيمم واحد ، المسائل ١٤/١ باب التيمم ، قال الخرقى : وإذا تيمم صلى الصلاة التى قد حضر وقتها وصلى به فوائت - إن كانت عليه - والتطوع إلى أن يدخل وقت صلاة أخرى - المختصر ١٠ .

وقال ابن قدامة : المذهب : أن التيمم يبطل بخروج الوقت ودخوله ، وإذا نوى بتيممه مكتوبة فله أن يصلى به ما شاء من الصلاة . فيصلى الحاضرة ، ويجمع بين الصلاتين ، ويقضى فوائت ، ويتطوع قبل الصلاة ، المغني ١٩٣/١ - ١٩٤ . قال ابن مفلح : وإنما أطلق أحمد القول فى رواية جماعة : أنه يتيمم لكل صلاة ، معناه لوقت كل صلاة ، لأنها طهارة صحيحة أباحت فرضاً فأباحت ما هو مثله كطهارة الماء - المبدع ٢٢٤/١ ، وفى الإنصاف : وإن نوى ( أى بتيممه ) نفلاً ، أو أطلق النية للصلاة لم يصل إلا نفلاً .. وهذا المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وإن نوى فرضاً فله فعله والجمع بين الصلاتين وقضاء الفوائت به على الصحيح من المذهب ، وعليه الجمهور ، وقيل : لا يجمع فى وقت الأولى - الإنصاف ٢٩١/١ ، انظر أيضاً : منار السبيل فى شرح الدليل لمرعى بن يوسف ٤٩/١ ، وراجع أيضاً س ١٦٧ ، ١٧٠ .

(٢) تقدم تخريج قوله فى س ١٧١ .

(٣) انظر س ١٧١ .

(٤) قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم أن لمن تطهر بالماء أن يؤم المتيممين ، واختلفوا فى إمامة التيمم المتطهرين بالماء - اختلاف العلماء ٤٩/ب ، الإجماع ٣٥ . قال ابن قدامة : ويصح ائتمام المتوضىء بالتيمم ، لا أعلم فيه خلافاً ، لأن عمرو بن العاص صلى بأصحابه متيمماً ، وبلغ النبى ﷺ فلم ينكره ، وأم ابن عباس أصحابه متيمماً وفيهم عمار بن ياسر فى نفر من أصحاب رسول الله ﷺ فلم ينكره ، ولأنه متطهر طهارة صحيحة فأشبه المتوضىء . المغني ١٦٥/٢ . =

قَدْ أُمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ وَهُوَ مَتِيمٌ وَخَلْفُهُ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ (١) .

١٧٥ - قَرَأْتُ عَلَى أَبِي قَالَ : لَا يُصَلِّيَ بِالْمَتِيمِ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً (٢) ، قَالَ ذَلِكَ أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَطْلُبَ الْمَاءَ (٣) قَالَ : وَالَّذِي أَخْتَارُ أَنْ يَتِيمَ لِكُلِّ صَلَاةٍ (٤) قَالَ : يُرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَتِيمٌ لِكُلِّ

= قلت : قد نقل الخلاف ابن المنذر في اختلاف العلماء حيث قال : وكرهت طائفة أن يؤم المتيمم المتوضئين .

قال ابن ناصر : وأجمعوا على أنه يجوز للمتيمم أن يؤم المتوضئين والمتيممين ، وحكى المنع عن ربيعة ومحمد بن الحسن من أصحاب أئى حنيفة ، تجريد المسائل ١٧/أ . وفى الإنصاف : وإتمام المتوضئ بالمتيمم صحيح ، وصرح به الأصحاب ٢٧٦/٢ . وقد نقل نحو ما نقل عبد الله عن أبيه أيضاً أبو داود فى مسائله ص ١٨ . والكوسج فى مسائل أحمد وإسحاق ٢٠/١ المصرية ٥/ أ الظاهرية .

(١) هو عمار بن ياسر بن عامر بن مالك العنسى - بالنون ساكنة بين مهملتين - أبو اليقظان ، مولى بنى مخزوم ، صحابى جليل مشهور ، من السابقين الأولين ، بدرى ، قتل مع علي بصفين سنة سبع وثلاثين . الإصابة ٥١٢/٢ .  
أما حديث أمامة بن عباس ، فقد أخرجه البيهقي بسنده عن سعيد قال : كان ابن عباس فى سفر معه أناس من أصحاب النبى ﷺ فيهم عمار فصلى بهم وهو متيمم . السنن الكبرى ٢٣٤/١ كتاب الطهارة : باب المتيمم يؤم المتوضئين ، وذكره البخارى معلقا ( وأُمَّ ابن عباس وهو متيمم ) وقال الحافظ ابن حجر : وصله ابن أبى شيبة والبيهقي وغيرهما وإسناده صحيح .. الصحيح مع الفتح ٤٤٦/١ كتاب التيمم : باب الصعيد الطيب وضوء المسلم .  
وذكر مجد الدين ابن تيمية وقال : رواه الأثرم واحتج به أحمد فى روايته . منتقى الأخبار مع شرحه نيل الأوطار ١٧٣/٣ .

(٢) راجع س ١٧٣ .

(٣) راجع س ١٧٣ .

(٤) راجع س ١٦٩ ، ١٧١ .

صَلَاةٍ (١) . وَعَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ (٢) .

قَالَ : وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤَمَّ الْمُتَيَّمُ الْمُتَوَضِّعِينَ ، قَدْ أَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ وَهُوَ مُتَيَّمٌ (٣) .

١٧٦ - سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ فِي مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ فَخَافَ أَنْ هُوَ ذَهَبَ يَجِيءُ بِالْمَاءِ لِيَتَوَضَّأَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ يَتَيَّمُ ؟ قَالَ : لَا / ٣١  
يَكُونُ هَذَا فِي مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ إِنَّمَا يَتَيَّمُ فِي السَّفَرِ أَوْ غَيْرِ وَاجِدٍ الْمَاءَ (٤) .

١٧٧ - قَالَ : وَالَّذِي يَرَى الْجَنَازَةَ وَهُوَ غَيْرُ طَاهِرٍ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا إِلَّا مَتَوَضَّأًا (٥) ، وَقَدْ قَالَ : يَتَيَّمُ وَيُصَلِّي إِذَا خَافَ الْفَوْتَ وَلَا يُعْجِبُنِي (٦) .

(١) راجع س ١٧١ .

(٢) التابعي : من لقي الصحابي مؤمنا ومات على الإسلام - نزهة النظر لابن حجر ص ٥٦ ، أما من روى عنهم التيمم لكل صلاة النخعي وقتادة والشعبي . انظر : اختلاف العلماء لابن المنذر ٣٨/ ب ، والمغني ١٩٣/١ .

(٣) راجع س ١٧٤ .

(٤) قال ابن قدامة : ومن كان الماء قريبا منه يمكنه تحصيله إلا أنه يخاف فوات الوقت لزمه السعي إليه ، والاشتغال بتحصيله ، وإن فات الوقت ، لأنه واجد الماء فلا يباح له التيمم لقوله ( فلم تجدوا ماء فتيمموا ) المغني ١٧٦/١ .

وفي الإنصاف ( ولا يجوز لو وجد الماء التيمم خوفا من فوات المكتوبة ) هذا المذهب مطلقا ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم فيشتغل بالشرط وعنه : تقديم الوقت على الشرط - واختاره الشيخ تقي الدين فيمن استيقظ في آخر الوقت وهو جنب وخاف إن اغتسل خرج الوقت ، أو نسيها وذكرها آخر الوقت وخاف أن يغتسل أو يتوضأ ويصلي خارج الوقت كالْمَذْهَب . واختاره أيضا : إن استيقظ أول الوقت وخاف إن اشتغل بتحصيل الماء ويفوت الوقت أن يتيمم ويصلي ولا يفوت وقت الصلاة . الإنصاف ١/ ٣٠٣ .

(٥) في الأصل والمطبوع ( متوضئ ) والصواب مأثنتاه .

(٦) انظر أيضاً في هذا المعنى ما رواه أبو داود في مسأله ص ١٧ باب التيمم في غير =

١٧٨ - سَمِعْتُ أَبِي سُئِلَ عَنْ : الرَّجُلِ تَحْضُرُهُ الْجَنَازَةُ وَهُوَ  
غَيْرُ مَتَوَضِّئٍ أَيَتِيمٌ وَيُصَلِّي ؟ .  
قَالَ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا اخْتِلَافًا كَثِيرًا (١) .  
وَذَكَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ لَا يُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ إِلَّا وَهُوَ  
مَتَوَضِّئٌ (٢) .

= سفر ويوم الجمعة ، قال المرداوي : لا يجوز لواجد الماء التيمم خوفا من فوات الجنابة ،  
وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وعنه : لا يجوز للجنابة ، اختاره الشيخ تقي الدين  
ومال إليه المجد في شرحه ، وصاحب مجمع البحرين .

والمراد بفوات الجنابة : فواتها مع الإمام . قاله القاضي وغيره . الإنصاف ٣٤/١ .  
(١) قال ابن المنذر : اختلف أهل العلم في الحاضر ، تحضره الجنابة وهو على غير  
طهارة فقالت طائفة : يتيمم ويصلى عليها ، روى هذا القول عن ابن عمر وابن عباس . وبه  
قال النخعي والحسن البصري ، والزهرى ، والليث بن سعد وسعد بن إبراهيم ويحيى الأنصاري  
وربيعة بن أبي عبد الرحمن وسفيان الثوري وإسحاق بن راهويه وأصحاب الرأي كذلك قالوا  
في الجنابة والعيد ، وقال الأوزاعي : في العيد مثله .

وقالت طائفة : لا يتيمم للجنابة في المصر ، هذا قول الشافعي وأحمد بن حنبل وأبي  
ثور : وقال أبو ثور : لا أعلم خلافا ، إن رجلا لو أحدث يوم الجمعة وخاف فواتها أن ليس  
له أن يتيمم ويصلى ، فإذا كان هذا من القوم إجماعا لوجود الماء ، كان كل محدث في موضع  
يجد فيه الماء مثله ، وفي هذه المسألة قول ثالث قاله الشعبي . قال : يصلى عليها على غير  
وضوء ليس فيها ركوع ولا سجود ، قال أبو بكر .. ابن المنذر : وبالقول الثاني أقول .  
اختلاف العلماء ٤٠/٤ أ وذكر ابن نصر مع الشافعي وأحمد الحميدي أيضاً انظر : اختلاف  
العلماء له ١٩/١ ب انظر أيضاً : المغني ١٩٦/١ ، والمجموع للنووي ١٧٩/٥ وتجريد المسائل  
لابن ناصر ١٧/أ - ب وتقدم بيان المذهب في المسألة السابقة أيضاً .

(٢) نقل صالح هذه المسألة بأكملها في مسائله ص ٤٨ ، ٥٥ وقال : سألته عن :  
فذكرها . وأخرج مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : لا يصلى الرجل على  
الجنابة إلا وهو طاهر . الموطأ ٢٣٠/١ كتاب الجنائز ، باب جامع الصلاة على الجنائز ،  
ومثله أخرج البيهقي بسنده عن طريق الليث عن نافع ، وقال : والذي روى عنه في التيمم  
لصلاة الجنابة يحتمل أن يكون في السفر عند عدم الماء ، وفي إسناده حديث ابن عمر في  
التيمم ضعف . السنن الكبرى ٢٣٠/١ باب الصحيح المقيم يتوضأ للمكتوبة والجنابة ...  
قلت : حديثه في التيمم لصلاة الجنابة أخرجه الدارقطني في سننه ٢٠٢/١ باب الوضوء ،  
والتيمم ، من آنية المشركين .

١٧٩ - قِيلَ لِأَبِي : فَالْعِيدَانِ ؟ قَالَ : أَمَّا الْعِيدَانِ فَلَا يُصَلَّى إِلَّا وَهُوَ مَتَوَضَّئٌ أَلْبَنَةً (١) .

١٨٠ - سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : لَا يَتَيَّمُ الرَّجُلُ حَتَّى لَا يَجِدَ الْمَاءَ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ يَتَيَّمُ (٢) .

١٨١ - سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ يَتَيَّمُ أَيُّومٌ أَصْحَابَهُ ؟ .

قَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ ، ثُمَّ قَالَ : يُرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ أَمَّ وَهُوَ مَتَيَّمٌ وَخَلْفَهُ عِمَارٌ بْنُ يَاسِرٍ (٣) ، قَالَ أَبِي : وَأَنَا أَذْهَبُ إِلَى فَعْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِعِمَارٍ (٤) .

١٨٢ - سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ كَانَ فِي سَفَرٍ فَأَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ ، وَمَعَهُ مَاءٌ فَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ .  
قَالَ : يَتَيَّمُ .

(١) قال المرداوي : صلاة العيد لا تصلى بالتيمم مع وجود الماء خوفاً من فواتها ، قولاً واحداً ، وهو الصحيح عند أكثر الأصحاب . وقال ابن تيمم : وألحق عبد العزيز صلاة العيد بصلاة الجنابة وقطع غيره بعدم التيمم فيها ، وقال في الرعايتين : وفي صلاة الجنابة - وقيل : والعيد - إذا خاف الفوت . روايتان : وحكى في الفائق وغيره رواية كالجنابة . واختاره الشيخ تقي الدين أيضاً . الإنصاف ٣٤/١ . انظر أيضاً اختلاف العلماء لابن نصر ١١/ب - ١٢/أ .

(٢) وذلك لأن عليه أن يطلب الماء إلى آخر الوقت ، وإنما التيمم إذا فقد الماء . فقد قال ابن قدامة : والأفضل تأخير التيمم إن رجا وجود الماء لقول علي رضي الله عنه في الجنب ، يتلوم ما بينه وبين آخر الوقت ، ولأن الطهارة بالماء فريضة ، وأول الوقت فضيلة ، وانتظار الفريضة أولى ، وإن يمس من الماء استحباب تقديمه لئلا يترك فضيلة متيقنة لأمر غير مرجو ، الكافي ٦٧/١ . انظر : أيضاً المبدع ٢٢٨/١ - ٢٢٩ ، وراجع أيضاً س ١٧١ .  
(٣ ، ٤) راجع س رقم ١٧٤ .

قُلْتُ لِأَبِي : فَإِنْ كَانَ فِي حَضَرٍ فَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْمَاءِ ؟ .

قَالَ : لَا بَأْسَ أَنْ يَتَيَّمَمَ ، وَكَذَلِكَ الْمَجْدُورُ وَالَّذِي بِهِ الْجُرْحُ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ (١) .

١٨٣ - سَأَلْتُ أَبِي عَنِ التَّيَّمَمِ ؟ .

قَالَ : ضَرْبَةُ لِلوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ أَعْجَبُ إِلَيَّ عَلَى حَدِيثِ عَزْرَةَ (٢)  
 ٣٢ وظَاهِرُ الْآيَةِ / فِي التَّيَّمَمِ ( فَاْمَسَحُوا (٣) بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ) (٤)  
 وَفِي الْوُضُوءِ : ( إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوْهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ) (٥) .

وَمِمَّا يَقْوَى قَوْلَ مَنْ قَالَ : الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ (٦) قَوْلُهُ :  
 ( وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ) (٧) ، وَقَالَ فِي التَّيَّمَمِ :  
 ( فَتَيَّمَمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَاْمَسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ) (٨) .

(١) تقدم الكلام على المسألة هذه في س رقم ١٦٦ .

(٢) في الأصل والمطبوع ( عروة ) وهو تصحيف ، وقد تقدم التنبيه عليه مع تخريج حديثه في س ١٦٤ .

(٣) في الأصل ( امسحوا ) وكذلك في المطبوع .

(٤) سورة النساء الآية : ٤٣ ، والمائدة الآية : ٦ .

(٥) سورة المائدة الآية : ٦ .

(٦) قال الترمذی بعد تخريج حديث عَزْرَةَ : وهو قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ منهم علي وعمار وابن عباس ، وغير واحد من التابعين منهم الشعبي وعطاء ومكحول ، قالوا : التيمم ضربة للوجه والكفين ، وبه يقول أحمد وإسحاق ، السنن ٢٦٩/١ أبواب الطهارة باب ما جاء في التيمم . وروى ذلك عن سعيد بن المسيب والنخعي ، وبه قال الأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق ، اختلاف العلماء لابن المنذر ٣٧/ب ، وأيضا المغني ١٧٩ .

(٧) سورة المائدة : الآية : ٣٨ .

(٨) سورة المائدة : الآية : ٦ .



وَلَمْ يَقُلْ إِلَى الْمَرَافِقِ (١) .

١٨٤ - سَأَلْتُ أَيْ عَنْ رَجُلٍ اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ وَهُوَ مُتِمِّمٌ ثُمَّ  
بَصُرَ بِالمَاءِ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْنَا فِيهِ شَيْئاً (٢) .

(١) قَالَ ابْنُ هَانِيٍّ : سَأَلْتُهُ عَنِ التِّيمَمِ ؟ قَالَ : ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ ، أَذْهَبَ إِلَى حَدِيثِ عِمَارِ بْنِ يَاسِرٍ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ( فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ) فَهَذَا فِي الْوُضُوءِ ، وَقَالَ فِي التِّيمَمِ : ( فَاَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ) فَالْيَدُ مِنْ مَوْضِعٍ يَقْطَعُ السَّارِقُ يَمْسَحُ مَا يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَقْطَعَ . الْمَسَائِلُ ١٢/١ بَابُ التِّيمَمِ . وَهَذِهِ الْآيَاتُ اسْتَدَلَّ ابْنُ عَبَّاسٍ أَيْضاً لَمَّا سُئِلَ عَنِ التِّيمَمِ ، فَقَالَ بَعْدَ ذِكْرِ الْآيَاتِ : فَكَانَتِ السَّنَةُ فِي الْقَطْعِ الْكَفَيْنِ ، إِنَّمَا هُوَ الْوَجْهُ وَالْكَفَيْنِ - يَعْنِي التِّيمَمَ - قَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ أَنْ سَأَلَهُ بِسَنَدِهِ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ . السَّنَنُ ٢٧٢/١ - ٢٧٣ .

(٢) قَالَ الْقَاضِي : إِذَا وَجَدَ الْمُتِمِّمُ الْمَاءَ فِي صَلَاتِهِ ، فَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ وَالْمُرُوزِيُّ وَغَيْرُهُمَا : تَبْطُلُ صَلَاتُهُ وَيَخْرُجُ مِنْهَا ، وَهُوَ أَصَحُّ ، لِأَنَّهُ مَعْنَى لَوْ وَجَدَ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ مَنَعَ مِنَ الدُّخُولِ فِيهَا ، فَإِذَا طَرَأَ فِي أَثْنَائِهَا يَجِبُ أَنْ يَمْنَعَ الصَّحَّةَ دَلِيلُهُ الْحَدِيثُ ، وَنَقَلَ ابْنُ مَنصُورٍ وَالْمِمْوْنِيُّ : يَمْضِي فِيهَا لِأَنَّهُ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ بَطْهَارَةً مِثْلَهُ أَشْبَهَ لَوْ كَانَ مُتَطَهِّراً ، وَنَقَلَ الْمُرُوزِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ أَقُولُ يَمْضِي فِي صَلَاتِهِ ثُمَّ تَدَبَّرْتُ فَإِذَا أَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ يَخْرُجُ فَيَتَوَضَّأُ ، وَظَاهَرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ بِالْمَضْيِ فِيهَا فَيَجُوزُ أَنْ يَقَالَ : الْمَسْأَلَةُ رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ أَنَّ صَلَاتَهُ تَبْطُلُ وَلَكِنْ أَصْحَابُنَا حَمَلُوا كَلَامَهُ عَلَى رَوَاتَيْنِ . الرُّوَايَتَيْنِ ... ٩/ ب .

قَالَ الْمُرْدَاوِيُّ : إِنْ وَجَدَ الْمَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَطَلَتِ الطَّهَارَةُ ، هَذَا الْمَذْهَبُ بِلا رَيْبٍ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَعَنْهُ : لَا تَبْطُلُ وَيَمْضِي فِي صَلَاتِهِ . الْإِنْصَافُ ١٩٨/١ . انْظُرْ : أَيْضاً الْمَغْنِي ١٩٧/١ .

إِلَّا أَنَّ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ بَلَّغَنِي عَنْهُ <sup>(١)</sup> : يَمْضِي <sup>(٢)</sup> فِي صَلَاتِهِ <sup>(٣)</sup> .

١٨٥ - قَالَ أَبِي : أَخْبَرَنِي عَنْ <sup>(٤)</sup> كَفَّارَةِ الْيَمِينِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يُطْعَمُ فَصَامَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ أَنَّهُ يَمْضِي وَلَا يُطْعَمُ وَكَذَلِكَ الْمُظَاهِرُ وَالْقَاتِلُ <sup>(٥)</sup> إِذَا صَامَ ثُمَّ وَجَدَ يَمْضِي فِي صَوْمِهِ <sup>(٦)</sup> .

(١) ذكره أحمد من طريق أبي قرة قال ابن هاني : سمعت أبا عبد الله يقول : سمعت أبا قرة موسى بن طارق الزبيدي يقول : سألنا مالك بن أنس عن الرجل يتيمم ثم يرى الماء وقد فرغ من تيممه ؟ قال : ليصلي ، وقال سفيان الثوري : يترك التيمم ويعود إلى الوضوء ، قال أبو عبد الله : ما أعجب ما قال مالك ، كأنه يرى الوضوء ، كما نقل عنه فيمن يبدأ في التيمم ثم يرى الماء ؟ قال : أنا أتهدب أن أقول فيه شيئاً ، ولكن قال مالك : إذا بدأ في التيمم فإنه فرض أبيح له ، يمضي في التيمم ، وقال الثوري : لا يمضي في التيمم ، قال أبو عبد الله : ما أعجب ما قال مالك ، كأنه أنكره ، وقول الثوري كأنه مال إليه . المسائل ١٢/١ ، ١٣ .

فإذا كان مالك يرى المضي في التيمم إذا بدأ فيه ثم بصر بالماء قبل الدخول في الصلاة ، فمن باب أولى أنه يمضي في صلاته بالتيمم ولو بصر بالماء فيها ، وبه كان أحمد يقول ، ثم وقف فيها كما نقله صالح عنه في مسأله ص ١٤ .

(٢) زاد في المطبوع قبله أنه قال : ( وهو على خلاف الأصل ) .

(٣) قال يحيى : قال مالك : في رجل تيمم حين لم يجد ماءً فقام وكبر ودخل في الصلاة فطلع عليه إنسان معه ماء ؟ قال : لا يقطع صلاته بل يتمها بالتيمم وليتوضأ لما يستقبل من الصلوات . الموطأ ٥٥/١ باب في التيمم . وفي المدونة : يمضي في صلاته ولا يقطعها ٥٠/١ .

(٤) في الأصل ( على ) وكذا في المطبوع ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٥) في المطبوع ( العائل ) وهو خطأ .

(٦) ذكر هذه المسألة في التيمم إيماء إلى أن من تيمم وبدأ يصلي فبصر بالماء لا يخرج عن صلاته بل يمضي فيها ، وقد مضى في المسألة السابقة أن هذه رواية عن أحمد ، والمذهب الخروج منها .

وقال ابن هاني : وسئل عن الكفارات الظهار ، والصوم ؟ فقال : أحب إلى إذا لم =

وقَالَ الزُّهْرِيُّ : هِيَ السَّنَةُ إِذَا صَامَ ثُمَّ وَجَدَ أَنَّهُ يَمْضِي فِي صَوْمِهِ (١) .

## ١٨٦ - سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ فِي حَدِيثِ التَّيَمِّمِ حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ

= يجد فصام وبدأ في الصوم ثم أيسر أرى له أن يمضي في صومه ، ولا أقول في الماء شيئاً ، وميز بين الماء والصوم . المسائل ١٣/١ .

أما بالنسبة للمسألة المذكورة فقد قال الخرقى : ومن دخل في الصوم ثم أيسر لم يكن عليه الخروج من الصوم إلى العتق أو الإطعام، إلا أن يشاء . المختصر ٢١٩ .

وقال ابن قدامة : إنه إذا شرع في الصوم ثم قدر على العتق أو الإطعام أو الكسوة لم يلزمه الرجوع إليها .. لأن الصوم بدل لا يبطل بالقدرة على المبدل ، فلم يلزمه الرجوع إلى المبدل بعد الشروع فيه ، كما لو شرع المتمتع العاجز عن الهدى في صوم السبعة الأيام فإنه لا يخرج بلا خلاف ، وإن أحب الانتقال إلى الأعلى فله ذلك في قول أكثرهم ، ولا نعلم خلافاً ، إلا في العبد إذا حنث ثم عتق . المغني ٥٦٣/٩ .

قال ابن رجب : من شرع في صيام كفارة ظهار أو يمين أو غيرها ثم وجد الرقبة ، فاللذهب : لا يلزمه الانتقال ، لأن ذلك رخصة فهو كصيام المتمتع ، والمتمتع إذا شرع في الصلاة ثم وجد الماء ففى بطلانها روايتان . القواعد لابن رجب القاعدة السابعة : ص ١٠ .

وفي الإنصاف إذا شرع في الصوم ثم أيسر لم يلزمه الانتقال عنه . هذا المذهب . الإنصاف ١١/٩ - انظر لمعرفة كفارة الظهار والقتل الإنصاف ٢٠٨/١ .

(١) أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري وقتادة قالا : إذا صام شهراً ثم أيسر لرقبة فإن شاء مضى في صومه وإن شاء أعتق رقبة . المصنف ٤٢٧/٦ باب المظاهر يصوم ثم يوسر للعتق .

وأيضاً البيهقي عن الزهري قال : السنة فيمن صام من الشهرين ثم أيسر أن يمضي ، السنن الكبرى ٣٨٩/٧ ، كتاب الظهار ، باب من دخل في الصوم ثم أيسر .

ابن زياد<sup>(١)</sup> حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْجَنَازَةِ (٢) .  
وَرَوَاهُ عَبْدُ الْمَلِكِ (٣) عَنْ عطاء مرسلاً (٤) ومُغْيَرَةُ منكرٌ

(١) هو مغيرة بن زياد البجلي أبو هشام أو هاشم الموصلی ، قال أحمد : منكر الحديث ، له أحاديث منكرة ، ضعيف الحديث ، مضطرب الأحاديث ، هذا ما قاله الإمام عنه ، وقد اختلف المحدثون في تضعيفه وتوثيقه ، فوثقه وكيع ، وابن معين ، والعجلي ، وقال أبو داود : صالح ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وضعفه أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم والبخاري والنسائي وأبو أحمد الحاكم ، والقول الأشبه بالصواب ما قاله ابن عدی : عامة ما يرويه مستقيم إلا أنه يقع في حديثه كما يقع في حديث من ليس به بأس من الغلط وهو لا بأس به ، وقال الحافظ ابن حجر : صدوق له أوهام ، مات سنة اثنتين وخمسين ومائة ، قلت : وقد استدل أحمد أيضاً بحديثه كما سيأتي في ( من ضرب رجلاً بحشبة أو حجر فقتله ) في كتاب الديات .

انظر : العلل ومعرفة الرجال لأحمد ص ١٢٩ ، ١٣١ ، ٢٢٦ ، الجرح والتعديل للرازي ٢٢٢/٨ - الضعفاء الصغير للبخاري ١٠٧ ، الضعفاء للنسائي : ٩٧ ، الميزان ١٦٠/٤ ، تهذيب التهذيب ٢٥٨/١٠ - ٢٦٠ ، تقريب التهذيب ٢٦٨/٢ .

(٢) أخرجه ابن الجوزي بسنده عن طريق مغيرة بن زياد عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « إذا فجأتك الجنابة وأنت على غير وضوء فتيمم » . قال ابن عدی : هذا غير محفوظ رفعه وإنما هو موقوف على ابن عباس ، وقال أحمد : مغيرة بن زياد ضعيف الحديث جدا ، حدث بأحاديث مناكير ، وكل حديث رفعه فهو منكر . التحقيق ١٨٩/١ - ١٩٠ ح ٣٢٠ ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عمر بن أيوب الموصلی عن مغيرة عن عطاء موقوفاً على ابن عباس قال : إذا خفت أن تفوتك الجنابة وأنت على غير وضوء فتيمم وصل ، فروايته مرفوعاً منكراً ، المصنف ٣٠٥/٣ كتاب الجنائز ، في الرجل يخاف أن تفوته الصلاة على الجنابة .

(٣) هو ابن جريج .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة قال : حدثنا عبدة بن سليمان عن عبد الملك عن عطاء قال : إذا خفت فساق مثل قول ابن عباس وأيضاً من طريق يزيد بن هارون عن عبد الملك نحوه . المصنف ٣٠٥/٣ ...

وأيضاً الطحاوي بسنده من طريق مغيرة موقوفاً على ابن عباس ، وأيضاً من طريق عبد الملك من قول عطاء .

شرح معاني الآثار ٨٦/١ ، باب ذكر الجنب والحائض وقراءتهم القرآن . وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج من قول عطاء : لا يصلى عليها إلا متوضئاً . =

الْحَدِيثُ (١) .

١٨٧ - قَرَأْتُ عَلَى أَبِي قُلْتُ : رَجُلٌ كَانَ فِي سَفَرٍ أَصَابَ جَسَدَهُ بَوْلٌ وَلَيْسَ مَعَهُ مَاءٌ ؟ .

قَالَ : هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْجُنُبِ يَتَيَّمُ (٢) .

١٨٨ - قَرَأْتُ عَلَى أَبِي : رَجُلٌ مَعَهُ الْمَاءُ فِي رَحْلِهِ فَنَسِيَهُ فَتَيَّمُ وَصَلَّى ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ مَعَهُ مَاءً أَتَجْزِيهِ / صَلَاتُهُ ؟ . ٣٣

قَالَ أَبِي : هَذَا وَاجِدُ الْمَاءِ أَخْشَى أَنْ لَا تُجْزِيهِ (٣) .

= المصنف ٤٥١/٣ ، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الجنابة على غير وضوء . قال البيهقي : الذي روى المغيرة بن زياد عن عطاء عن ابن عباس في ذلك لا يصح عنه وإنما هو قول عطاء ، كذلك رواه ابن جريج عن عطاء من قوله ، وهذا أحد ما أنكر عليه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين على المغيرة بن زياد ، وقد رفع إلى النبي ﷺ وهو خطأ ، السنن الكبرى ٢٣١/١ كتاب الطهارة ، باب الصحيح المقيم يتوضأ ... للجنابة .

(١) ذكر أبو داود لأحمد حديثه هذا عن عطاء عن ابن عباس فقال : ما انكره . يعني عن ابن عباس . المسائل ٣٠٤ . انظر : أيضا العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١٣١ - ١٣٢ .

(٢) قال ابن قدامة : وإن كانت على بدنه نجاسة وعجز عن غسلها لعدم الماء أو خوف الضرر باستعماله تيمم وصلى ، قال أحمد : هو بمنزلة الجنب يتيمم . المغني ٢٠٠/١ .

وقال ابن تيمية : وكذلك من كانت عليه نجاسة في بدنه أو ثوبه لا يمكنه إزالتها حتى تفوت الصلاة فيصلى بها في الوقت ولا يفوت الصلاة ليصلى طاهرا ، الفتاوى ٤٥٥/٢١ .

قال المرادوي : الصحيح من المذهب : أنه لا يلزم من تيمم للنجاسة على بدنه إعادة لعدم الماء ، سواء كانت على جرح أو غيره ، وعليه جماهير الأصحاب ، ونص عليه . الإنصاف ٢٧٩/١ .

(٣) قال ابن قدامة : إذا نسي الماء في رحله أو موضع يمكنه استعماله وصلّى بالتيمم فقد توقف أحمد رحمه الله في هذا المسألة ، وقطع في موضع آخر : أنه لا يجزئه . = المغني ١٧٨/١ .

١٨٩ - حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ : حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ (١)  
 قَالَ : سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ حَمَادٍ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي سُلَيْمَانَ (٢) -  
 يَذْكُرُ أَنَّ أَبَاهُ (٣) سُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ مَاتَتْ مَعَ رَجَالٍ لَيْسَ مَعَهُمْ امْرَأَةٌ ؟  
 فَقَالَ أَبِي : تُيَمَّمُ بِالصَّعِيدِ (٤) ، قَالَ أَبِي : وَالَّذِي يُؤَمِّمُهَا يَضَعُ يَدَهُ  
 فِي ثَوْبٍ ، ثُمَّ يَضْرِبُ بِهِ الصَّعِيدَ ثُمَّ يُؤَمِّمُهَا بِهِ (٥) سَمِعْتُ أَبِي  
 يَقُولُ : وَأَنَا أَرَى ذَلِكَ (٦) .

= فإن علم أن في رحله ماءً نسيه ، فعليه الإعادة لأنها طهارة واجبة فلم تسقط  
 بالنسيان كما لو نسي عضواً لم يغسله . الكافي ٦٧/١ .

لأن النسيان لا يخرج عن كونه واجداً ، وشرط إباحة التيمم عدم الوجدان ،  
 المبدع ٢١٦/١ ، وإن نسي الماء بموضع يمكنه استعماله وتيمم لم يجزئه ، هذا المذهب ،  
 وعليه الجمهور وقطع به كثير منهم ، ونص عليه في رواية عبد الله والأثرم ومهنا ، وصالح  
 وابن القاسم ، كما لو نسي الرقبة فكفر بالصيام ، وعنه : رواية في الإجزاء ، ورواية في  
 التوقف . الإنصاف ٢٧٨/١ .

(١) هو عمر بن علي بن عطاء بن مُقَدَّم - بقاف وزن محمد - وكان يدلّس  
 شديداً ، مات سنة تسعين ومائة وقيل : بعدها . تهذيب التهذيب ٤٨٥/٧ - ٤٨٧ ،  
 تقريب التهذيب ٦١/٢ .

(٢) هو إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان الأشعري ، مولاهم ، الكوفي ،  
 صدوق ، من الثامنة ، تهذيب التهذيب ٢٩٠/١ ، تقريب التهذيب ٦٨/١ .

(٣) هو حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري أبو إسماعيل الكوفي ، فقيه ،  
 صدوق ، له أوهام ، رمى بالأرجاء ، مات سنة عشرين ومائة أو قبلها . تهذيب التهذيب  
 ١٦/٢ - ١٨ ، تقريب التهذيب ١٩٧/١ .

(٤) في الأصل والمطبوع ( الصعيد ) والتصحيح من مصنف ابن أبي شيبة  
 ٢٤٩/٣ .

(٥) أخرج عبد الرزاق عن معمر والثوري عنه قال : إذا مات الرجل مع النساء  
 ليس فيهن رجل فإنه ييمم - المصنف ٤١٣/٣ ح ٦١٣٢ ، كتاب الجنائز ، باب الرجل  
 يموت مع النساء الخ ..

وابن أبي شيبة من طريق جرير عن مغيرة عنه قال : تيمم بالصعيد والرجل كذلك  
 المصنف ٢٤٩/٣ كتاب الجنائز ... الرجل يموت مع النساء وليس معهن رجل الخ ....

(٦) قال القاضي : المرأة إذا ماتت مع الرجال وليس هناك امرأة ، أو مات الرجل =

١٩٠ - سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ يُحْدِثُ يَوْمَ الْعِيدِ وَهُوَ يَخْشَى فَوْتَهَا ؟ .

قَالَ : يُعِيدُ الْوُضُوءَ وَلَا يُصَلِّي إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ .

قُلْتُ : فَإِنْ خَشِيَ فَوْتَهَا ؟ .

قَالَ : لَا ، حَتَّى يَتَوَضَّأَ (١) .

١٩١ - سَأَلْتُ أَبِي : تَمَرُّ بِهِ الْجَنَازَةُ وَهُوَ غَيْرُ طَاهِرٍ ؟ .

قَالَ : يَتَوَضَّأُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ التَّيَمُّمِ ، وَهَذَانِ كِلَاهُمَا يَجِدَانِ الْمَاءَ - فِي الَّذِي يُحْدِثُ يَوْمَ الْعِيدِ ، وَإِذَا مَرَّتْ بِهِ الْجَنَازَةُ - قَالَ : لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ (٢) .

١٩٢ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ امْرَأَةٍ حَائِضٍ فَطَهَّرْتُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ ، فَإِنْ اغْتَسَلْتُ خَرَجَ الْوَقْتُ ؟ .

= مع النساء وليس هناك رجل ، فنقل حرب : تيمم ، وهو أصح ، لأن الغسل إذا تعذر أقيم التيمم مقامه كالخلى ، ونقل حنبل لفظين هذا أحدهما ، والثاني : تغسل من فوق ثوب لأن الغسل واجب ، وإنما يسقط ههنا لأجل ما فيه من النظر إلى العورة ، فإذا غسلت في ثيابها فليس فيه إظهار لعورتها . الروايتين ٣٣/ب ( نسخة الأزهر ) ٢٣/ب ( نسخة أحمد الثالث ) .

وقال ابن قدامة : إن مات رجل بين نساء أو امرأة بين رجال أو خنثى مشكل ، ييمم في أصح الروايتين ، وفي الأخرى يصب عليه الماء من فوق القميص ولا يمس . المنقح ٢٧٢/١ .

قال المرداوى في الرواية الأولى : وهو المذهب ، وعليه الأصحاب ، ويكون التيمم بحائل على الصحيح ، وقيل : أو بدون حائل ، وعلى الرواية الثانية ، لا يمس على الصحيح ، وقيل : يمس بحائل ، الإنصاف ٤٨٣/٢ .

(١) انظر س رقم ١٧٩ .

(٢) راجع س ١٧٧ - ١٧٨ ، ١٧٩ .

قَالَ : هَذِهِ وَاجِدَةُ الْمَاءِ تَغْتَسِلُ <sup>(١)</sup> .

١٩٣ - قُلْتُ لِأَبِي : فَإِنْ كَانَتْ مُسَافِرَةً فَخَافَتْ إِنْ طَلَبْتَ الْمَاءَ أَنْ يَفُوتَهَا <sup>(٢)</sup> ؟ .

قَالَ : تَتَيَّمُ وَتُصَلِّي <sup>(٣)</sup> .

١٩٤ - قُلْتُ لِأَبِي : إِذَا لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ إِلَّا بِثَمَنِ ؟ .

قَالَ : تَشْتَرِيهِ أَوْ تَتَيَّمُ وَتُصَلِّي وَقَالَ : بِقَدْرِ مَا يَكُونُ مِنْ مَالِهَا .

قُلْتُ لِأَبِي / فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهَا ؟ .  
قَالَ : نَعَمْ إِنْ اللَّهَ يَعْذِرُ <sup>(٤)</sup> .

(١) راجع س ١٧٩ .

وقال ابن تيمية : والمرأة إذا طهرت من الحيض فإن قدرت على الاغتسال وإلا تيممت وصلت ، وأيضاً قال : ولا بد من الصلاة في وقتها ولا يجوز تأخيرها عن الوقت لأحد أصلاً ، لا بعذر ولا بغير عذر ، ولكن يصلى في الوقت بحسب الإمكان . الفتاوى ٤٥٣/٢١ - ٤٥٤ .

وهذا من اختياراته ، وهى عن الإمام أحمد رواية مرجوحة ، والمذهب ، الوضوء إذا كان حاضراً ويمكن تحصيل الماء ، كما تقدم في س ١٧٦ .  
(٢) زاد في المطبوع بعده : ( الرفقة ) ، قلت ، المراد فوات وقت الصلاة لا فوات الرفقة .

(٣) تقدمت المسألة نحوها في س ١٦٩ فراجعها .

(٤) قال ابن هانئ : قيل له يشتريه ( أى الماء للوضوء ) بالثمن الكثير ؟ قال : إذا كان موسراً أو أمكنه يشتريه بشئ . ولم يوجب عليه أن يشتريه بما بلغ . المسائل ١٣/١ .

قال ابن قدامة : وإن وجد - أى الماء - يباع بثمان مثله في موضعه أو زيادة يسيرة يقدر على ذلك مع استغنائه عنه لقوته ومؤنة سفره لزمه شراؤه ، وإن كانت الزيادة =



.....

= كثيرة تحجف بماله لم يلزمه شراؤه ، لأن عليه ضرراً ، وإن كانت كثيرة لا تحجف بماله فقد توقف أحمد فيمن بذل له ماء بدينار ومعه مائة فيتحمل إذن وجهين .  
أحدهما : يلزمه شراؤه لأنه واجد للماء وقادر عليه فيلزمه استعماله بدلالة قوله تعالى : ( فلم تجدوا ماء فتيمموا ) ، والثاني : لا يلزمه شراؤه لأن عليه ضرراً في الزيادة الكثيرة ، فلم يلزمه بذلها كما لو خاف لصاً يأخذ من ماله ذلك المقدار . المغنى ١/ ١٧٧ .  
وقال في المقنع : أو تعذره إلا بزيادة كثيرة على ثمن مثله أو ثمن يعجز عن أدائه .  
المقنع ١/ ٦٩ .

قال المرداوى : يعنى يباح له التيمم إذا وجد الماء يباع بزيادة كثيرة على ثمن مثله ، وهذا هو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، ومفهوم قوله ( إلا بزيادة كثيرة ) ، إن الزيادة لو كانت يسيرة لزمه شراؤه ، وهو صحيح ، وهذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، ولو لم يكن معه الثمن ، وهو يقدر عليه في بلده ووجده يباع بثمن في الذمة لم يلزمه شراؤه على الصحيح من المذهب ، الإنصاف ١/ ٢٦٨ - ٢٦٩ .

## بَابُ الْعَطَاسِ وَالتَّشْمِيتِ وَالْخِتَانِ

١٩٥ - عَطَسْتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ <sup>(١)</sup> أَوْ عَطَسَ عِنْدَهُ رَجُلٌ وَأَنَا عِنْدَهُ بِالْكُوفَةِ <sup>(٢)</sup> سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ ، فَحَمِدَ اللَّهُ ، أَوْ حَمِدَ اللَّهُ الرَّجُلُ فَقَالَ : يَرْحَمُكَ اللَّهُ ، فَقُلْتُ : يَهْدِيكُمُ اللَّهُ ، أَوْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ : يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بِالْكُفِّ فَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : قَالَ إِبْرَاهِيمُ : أَوَّلُ مَنْ أَحَدَثَ هَذَا الْخَوَارِجُ <sup>(٣)</sup> - يَعْنِي قَوْلُهُ : يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ

(١) هو عبد الله بن محمد بن أبي شيبه إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل ، أبو بكر ابن أبي شيبه الكوفي ، ثقة حافظ ، صاحب التصانيف ، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين ، تهذيب التهذيب ٢/٦ - ٤ ، تقريب التهذيب ٤٤٥/١ .

(٢) قال ابن الأثير : وفي حديث سعد لما أراد أن يبنى الكوفة قال : تكوفوا في هذا الموضع أى اجتمعوا فيه ، وبه سميت الكوفة وقيل : كان اسمها قديما كوفان . النهاية ٢١٠/٤ .

وهي المدينة المشهورة التي مصرها الإسلاميون بعد البصرة بسنتين . آثار البلاد للقرطبي ٢٥٠ . والكوفة - بالضم - مصر المشهور بأرض بابل من سواد العراق ، وذكر أوجها لتسميتها . مرصد الإطلاع ١١٨٧/٣ انظر : أيضا تهذيب الأسماء للنووي ١٢٥/٤ .

(٣) جمع خارج ، وهم جماعة ممن كانوا مع الإمام علي رضي الله عنه يوم صفين خرجوا عليه فقاتلهم ، وأشدهم خروجاً ومروقاً من الدين الأشعث بن قيس ومسعود بن فدكي التيمي وزيد بن حسين الطائي حين قالوا : القوم يدعوننا إلى كتاب الله وأنت تدعوننا إلى السيف ، وبعد طلبهم وموافقتهم على التحكيم خرجوا عليه وقالوا : لِمَ حكمت الرجال ؟ لا حكم إلا لله ، وكبار فرقتهم ستة : الأزارقة ، والنجدات ، والصفرية ، والمجاردة ، والأباضية ، والباكون فروعهم ويجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي =

بَالَكُمْ - (١) فَقَدِمْتُ فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ أَبِي فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَقَالَ :  
سَنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ كَيْفَ يَكُونُ الْخَوَارِجُ تُحَدِّثُهُ مَا أَعْجَبَ هَذَا ؟  
أَوْ كَمَا قَالَ أَبِي ، وَعَطَسْتُ أَنَا عِنْدَ أَبِي غَيْرَ مَرَّةٍ فَحَمَدْتُ اللَّهَ ، فَرَدَّ  
عَلَيَّ ، رَحِمَكَ اللَّهُ فَقُلْتُ ، لَهُ : يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحَ بَالَكُمْ (٢) .

١٩٦ - حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ : نَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (٣)

---

= ويكفرون أصحاب الكبائر ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة حقاً واجباً ، وقد  
انقرضت فرقهم كلها ولم يبق منهم إلا بعض الأباضية ، وهم يسكنون في عُمان وفي  
جزيرة جربة وجبل نفوسا والجبل الأخضر في شمال إفريقيا ، وكان منهم جماعة في زنجبار  
قد قضى عليهم حاكم تنزانيا نيريري ج ١ ص ١٥٥ الملل والنحل للشهرستاني ، وراجع  
أيضاً كتاب الأديان للشيخ عبد القادر شيبه الحمد .

(١) لم أجد من نقل غيره عن إبراهيم النخعي هذا القول ، وإنما في آثار محمد  
٥٢١/١ ، كما نقله الدكتور قلعه جى أنه قال : إذا عطس الرجل فقال : الحمد لله ،  
فقل : يرحمنا الله وإياك ، وليقل الذى عطس : يغفر الله لنا ولك . موسوعة فقه إبراهيم  
النخعي ١١٩/٢ .

(٢) قال أبو داود : قلت لأحمد : إذا عطس الرجل ما يقول ؟ قال : الحمد لله ،  
ويقال له يرحمك الله ، ويقول : يهديكم الله ويصلح بالكم . المسائل ٢٨٠ ، باب من  
الأدب . قال ابن عقيل : فإن عطس فهل يحمد الله بلسانه أو بقلبه على روايتين . كفاية  
المفتي ٣/ب وسياق قريباً ذكر الحديث الوارد في الباب وتخرجه .

(٣) هو محمد بن جعفر المدني البصرى المعروف بغندر ، ثقة صحيح الكتاب ،  
إلا أن فيه غفلة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومائة .

تهذيب التهذيب ٩٦/٩ - ٩٨ . تقريب التهذيب ١٥١/٢ .

وحجاج<sup>(١)</sup> قَالَ نَا شُعْبَةَ<sup>(٢)</sup> عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي لَيْلَى<sup>(٣)</sup> ، عَنْ أَخِيهِ عِيسَى<sup>(٤)</sup> عَنْ أَبِيهِ<sup>(٥)</sup> عَنْ أَبِي أَيُّوبَ<sup>(٦)</sup> :

عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ : الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَلْيَقُلْ الَّذِي يَرُدُّ عَلَيْهِ : يَرْحَمُكَ اللَّهُ . وَلْيَقُلْ هُوَ : يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيَصْلِحُ بِالْكُمُ »<sup>(٧)</sup> .

(١) هو حجاج بن محمد المصيصي الأعور أبو محمد ، الترمذي الأصل ، نزل بغداد ثم المصيصة مدينة بأرض الروم على ساحل جيحان سميت بالمصيصة ، ابن الروم . من خاصيتها الفراء التي لا يتولد فيها القمل ولا تتغير بالغسل وتحمل إلى سائر البلدان وقد تبلغ قيمة الفروة ثلاثين ديناراً . آثار البلاد للزويني ٥٦٤ . ثقة ثبت ، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته ، مات سنة ست ومائتين . تهذيب التهذيب ٢٠٥/٢ - ٢٠٦ تقريب التهذيب ١٥٤/١ .

(٢) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري ثقة ، حافظ ، متقن ، كان الثوري يقول : هو أمير المؤمنين في الحديث وهو أول من فتن في العراق عن الرجال وذب عن السنة . وكان عابداً ، مات سنة ستين ومائة . تهذيب التهذيب ٣٣٨/٤ - ٣٤٦ تقريب التهذيب ٣٥١/١ .

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبو عبد الرحمن ، صدوق ، سيء الحفظ جدا . مات سنة ثمان وأربعين ومائة . تهذيب التهذيب ٣٠١/٩ - ٣٠٣ تقريب التهذيب ١٨٤/٢ .

(٤) هو عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي ، ثقة . تهذيب التهذيب ٢١٩/٨ - ٢١٩ تقريب التهذيب ٩٨/٢ .

(٥) هو عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار الأنصاري المدني ثم الكوفي ، ثقة ، اختلف في سماعه من عمر ، مات بوقعة الجماجم سنة ست وثمانين وقيل: غرق بدجيل . تهذيب التهذيب ٢٦٠/٦ - ٢٦٢ تقريب التهذيب ٤٩٦/١ .

(٦) هو أبو أيوب الأنصاري : خالد بن زيد بن كليب ، من كبار الصحابة ، شهد بدرًا ، ونزل النبي ﷺ حين قدم المدينة إليه ، مات غازياً بالروم سنة خمسين ، وقيل : بعدها . الإصابة ٤٥٠/١ .

(٧) أخرجه أحمد في مسنده من طريق الحجاج وأيضا من طريق جعفر وغيرهما ٤١٩/٥ ، ٤٢٢ والترمذي في سننه كتاب الأدب : باب ماجاء كيف تشميت العاطس =

١٩٧ - سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ إِذَا أَسْلَمَ فَقِيلَ لَهُ : اخْتَنَ فَقَالَ : لَا أَفْعَلُ ؟ فَقَالَ : لَا صَلَاةَ (١) وَلَا حَجَّ (٢) .

١٩٨ - سُئِلَ أَبِي - وَأَنَا أَسْمَعُ - عَنْ مُسْجِدِ قَوْمٍ احْتَفَر فِيهِ بَيْتٌ وَجُعِلَ عِنْدَهُ / سِقَايَةٌ يُتَوَضَّأُ مِنْهَا وَيُغْتَسَلُ فِي السَّقَايَةِ ؟ ٣٥ .

فَقَالَ : أَكْرَهُهَا ، تُطَمُّ الْبَيْتُ لِأَنَّهَا تُقَدِّرُ الْمَسْجِدَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْجِدٌ بُنِيَ وَحُفِرَتِ الْبَيْتُ (٣) فَيُحُوطُ عَلَيْهَا حَائِطٌ وَتَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ (٤) .

= ٨٣/٥ ح ، رقم ٢٧٤١ وأبو داود في سننه في كتاب الاستئذان ، باب إذا عطس الرجل ما يقول . ٢٨٣/٢ .

(١) في المطبوع : ( صلاة ) أسقط ( لا ) وهو في الأصل على الهامش استدركه الناسخ .

(٢) هكذا في المسائل وروى الخلال في جامعه أبواب خصال الفطرة ، باب في الختان ص ٢٥ عن عبد الله قال : سألت أبا عن الرجل إذا أسلم فقيل له : اختن . فقال : لا أفعل . فقال : أما الحسن فكان يعذره إذا خيف عليه وكان ابن عباس يقول : ليس له صلاة ولا حج ، وقال الحسن : قد أسلم مع رسول الله ﷺ الفارسي والرومي والحبشي فلم يفتش أحدا منهم ، قال : لأن بعض الأمراء أخذ قوما ففتش فوجدهم غير مختننين ، فختنهم فمات بعضهم وقال الحسن : قد أسلم مع نبي الله الفارسي والرومي والحبشي ولم يفتش أحدا .

هذا وعن الإمام أحمد عدة روايات في الختان منها : أنه يجب الختان مالم يخف على نفسه ، فإذا خاف على نفسه فلا بأس أن لا يختن ، وهذا هو المذهب .  
وعنه : أنه يجب مطلقا ، وعنه : أنه يجب على الرجال دون النساء ، وعنه : لا يجب مطلقا . انظر : جامع الخلال ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، طبقات الخنابلة ٢٦/١ المغني ٦٤/١ الإنصاف ١٢٣/١ - ١٢٤ .

(٣) في المطبوع : ( وحفر ) وقال في الهامش في الأصل : ( وحفرت ) .

(٤) قال ابن تيمية : والراجع أنه لا يكره الوضوء في المسجد وهو قول الجمهور إلا أن يحصل معه بصاق أو مخاط . الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام للبعلي ص ١١ . انظر : أيضا الروايتين والوجهين ٧/ ب .

## كتاب الحيض (١)

١٩٩ - حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَنْبَلٍ بِبُعْدَادَ (٢) سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ (٣) فِي رَجَبٍ قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَأَمَلَنِي عَلَيَّ قَالَ : إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ مِمَّنْ تَحِيضُ وَلَهَا أَيَّامٌ مَعْلُومَةٌ مِنَ الشَّهْرِ تَحِيضُهَا فَإِنْ اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ فَإِنَّهَا تَقْعُدُ مَا كَانَتْ تَحِيضُهَا حَيْضَتُهَا فَإِذَا مَضَتْ تِلْكَ الْأَيَّامُ اغْتَسَلَتْ غُسْلًا وَتَوَضَّأَتْ لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَأْتِيَ الشَّهْرُ الْآخَرُ فَإِنْ اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ أَيْضًا حَتَّى تَمْضِيَ تِلْكَ الْأَيَّامَ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهَا ثُمَّ هِيَ بَعْدَ ذَلِكَ اسْتِحَاضَتْ (٤) .

(١) أصله : السيلان ، قال الجوهرى : حاضت المرأة تحيض حيضا ومحيطا : فهي حائض وحائضة . الصحاح ١٠٧٣/٣ .

قال المرداوى : الحيض دم طبيعة وجبلة يرخيه الرحم ، فيخرج من قعره عند البلوغ وبعده فى أوقات خاصة ، على صفة خاصة ، مع الصحة والسلامة . الإنصاف ٣٤٦/١ .

وأقله يوم وليلة ، وأكثره خمسة عشر يوما ، وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يوما . هذا المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب . الإنصاف ٣٥٨/١ .

(٢) أم الدنيا ، سيدة البلاد ، وجنة الأرض ، مدينة السلام ، بناها المنصور أبو جعفر عبد الله بن محمد - وبغداد فى جميع اللغات تذكر وتوث - وقد عقد الخطيب فى تاريخه باب تعريب اسم بغداد وفصل القول فيه . انظر تاريخ بغداد له ٥٨/١ - ٦٢ . وأيضاً آثار البلاد للقرظوبى ٣١٣ - ٣٦٤ ومراصد الاطلاع ٢٠٩/١ .

(٣) أى بعد المائتين .

(٤) قال المرداوى : الاستحاضة : دم يخرج من عرق ، فم ذلك العرق فى أدنى الرحم دون قعره .. والمستحاضة : من عبر دمها أكثر الحيض . الإنصاف ٣٤٦/١ .

وفى مسائل ابن هانئ وصالح : للمستحاضة سنن إن جاءت المستحاضة فقالت : إني مستحاضة ، سئلت عن شأنها ، فإن قالت : إنه كان لها أيام تجلسها معلومة فى وقت معلوم ، قيل لها : إذا جاء ذلك الوقت من الشهر فاجلسى تلك الأيام التى كنت تجلسين فيما خلا ، فإذا جازت تلك الأيام التى كنت تجلسين فاغتسلى غسلا واحدا ثم صلى ثم توضئى لكل صلاة . مسائل ابن هانئ ٣٢/١ وصالح ص ١٣ .

وهي <sup>(١)</sup> التي قال لها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اجلسي قدرَ مائِحِسْكَ حَيْضَتِكَ <sup>(٢)</sup> .

فإن هي <sup>(٣)</sup> كَانَتْ فِي مَعْنَى مِثْلِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ <sup>(٤)</sup> إِذْ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ <sup>(٥)</sup> إِنِّي أَسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ ؟ .  
قَالَ : إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ . فَإِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ . فَدَعِيَ <sup>(٦)</sup> الصَّلَاةَ . فَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي <sup>(٧)</sup> .

فَلَمْ تُخْبِرْ أَنَّ لَهَا أَيَّامًا مَعْلُومَةً . كَمَا قَالَ لِلأُولَى : اجلسي أَيَّامَ

= وقال ابن قدامة : القسم الثاني : ... من لها عادة ولا تميز لها لكون دمها غير منفصل أى على صفة لا تختلف ، ولا يتميز بعضه من بعض ، وكذلك إن كان منفصلاً إلا أن الدم الذي يصلح للحيض دون أقل الحيض أو فوق أكثره ، فهذه لا تميز لها فإذا كانت لها عادة قبل أن تستحاض جلست أيام عاداتها واغتسلت عند انقضائها ثم تتوضأ بعد ذلك لوقت كل صلاة وتصلى . المغنى ٢٢٩/١ .

(١) والتي قال لها ﷺ الحديث ، هي أم حبيبة رضى الله تعالى عنها .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ٢٢٢/٦ ومسلم في صحيحه كتاب الحيض ، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها ٢٦٤/١ وأبو داود في سننه كتاب الطهارة ، باب في المرأة تستحاض . ١٩١/١ .

والنساء في سننه كتاب الحيض والاستحاضة ، باب المرأة يكون لها أيام معلومة . ١٨٢/١ كلهم عن عائشة بلفظ : « امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي » .  
(٣) في المطبوع ( كانت هي ) .

(٤) فاطمة بنت أبي حبيش - بمهملة وموحدة ومعجمة مع التصغير - واسمه قيس بن المطلب الأسدية . الإصابة ٣٨١/٤ .

(٥) في المطبوع : ( لرسول الله ) .

(٦) في الأصل ( فدع ) ، وهو خلاف نص الحديث .

(٧) أخرجه أحمد في مسنده عن عائشة ١٩٤/٦ ، ٢٠٤ ، ٢٦٢ ، والبخارى في صحيحه كتاب الحيض ، باب إقبال الحيض وإدباره ٤٢٠/١ ح رقم ٣٢٠ ومسلم في صحيحه كتاب الحيض ، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها ٢٦٢/١ .

٣٦ مَحِيضِكِ <sup>(١)</sup> وَإِقْبَالَ الدَّمِ : أَنْ / يُقْبَلُ أَسْوَدٌ خَائِراً <sup>(٢)</sup> .

وإِدْبَارُهُ : أَنْ يُدْبَرَ وَهُوَ مُتَغَيِّرٌ عَنِ السَّوَادِ إِلَى الصُّفْرِ . فَهِيَ فِي  
إِقْبَالِهِ حَائِضٌ وَفِي إِدْبَارِهِ مُسْتَحَاضَةٌ <sup>(٣)</sup> .

وَقَدْ جَاءَتْهُ حَمْنَةٌ <sup>(٤)</sup> فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي اسْتَحَضْتُ  
حَيْضَةً مُنْكَرَةً وَأَنَّهُ يَثْجُ <sup>(٥)</sup> وَيَغْلِبُنِي - فَأُخْبِرْتُ عَنْ غَلْبَةِ الدَّمِ لَهَا مَا لَمْ  
تُخْبِرْ فَاطِمَةَ <sup>(٦)</sup> - فَقَالَ لَهَا : تَحِيضِي فِي عِلْمِ اللَّهِ سِتًّا أَوْ سَبْعًا  
ثُمَّ صَلِّي <sup>(٧)</sup> .

(١) تقدم تخریج قوله لها قبل ورقة ، وانظر : الروايات عن الإمام أحمد بهذا المعنى  
في مسائل ابن هانئ ٣٣/١ وصالح ص ١٣ وأبي داود ص ٢٣ وقد بين فيها الإمام -  
رحمه الله - حكم المستحاضة المميزة التي ليست لها عادة ، فإنها إذا أقبلت حبستها ترك  
الصلاة وإذا أدبرت تغتسل وتوضأ لكل صلاة وتصلی . قال الخرقى : فمن أطبق بها الدم  
فكانت ممن تميز فتعلم إقباله بأنه أسود وثخين منتن ، وإدباره بأنه رقيق أحمر ، تركت  
الصلاة في إقباله ، فإذا أدبر اغتسلت وتوضأت لكل صلاة وصلت ، مختصر الخرق ص  
١٢ ، انظر : أيضاً المغنى ٢٢٦/١ - ٢٢٧ وهو المذهب ، انظر : الإنصاف ٣٦٢/١ .

(٢) الخائر من الخثرة وهي نقيض الرقة . لسان العرب ٣١١/٥ .

(٣) في مسائل ابن هانئ ٣٣/١ ، وصالح ص ١٣ : إقبالها - الحيضة - أن ترى  
دماً أسود يعرف ، فإذا تغير دمها وصار إلى الصفرة والرقة ، فذلك دم الاستحاضة .  
(٤) وهي حمنة بنت جحش الأسدية - أخت زينب - كانت تحت مصعب بن  
عمير ثم طلحة وكانت تستحاض ، ولها صحبة وهي أم ولدى طلحة ، عمران ، ومحمد .  
الإصابة ٢٧٥/٤ .

(٥) في المطبوع ( ثج ) .. والثج : السيلان . انظر : النهاية ٢٠٧/١ القاموس

١٨١/١ .

(٦) وهي بنت ألى حبش .

(٧) الحديث أخرجه أحمد في مسنده ٣٨١/٦ ، ٣٨٢ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ . وأبو  
داود في سننه كتاب الطهارة ، باب من قال إذا أقبلت تدع الصلاة ١٩٩/١ ح رقم ٢٨٧ .  
والترمذی في سننه أبواب الطهارة ، باب ما جاء في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين  
بغسل واحد . وقال : هذا حديث صحيح . ونقل مثله عن البخارى وأحمد بن حنبل .  
السنن ٢٢١/١ - ٢٢٦ ح ١٢٨ . وابن ماجه في سننه كتاب الطهارة وسننها ، باب  
ما جاء في البكر إشذا ابتدئت مستحاضة السنن ٢٠٥/١ - ٢٠٦ ح رقم ٦٢٧ هذا وقال ابن =



فَهَذِهِ سُنَنٌ رُويَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، حَكَمَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بِحُكْمٍ عَلَى مِثْلِ مَا سَأَلْتُ عَنْهُ (١) .

وَقَدْ رَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ (٢) مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو (٣) : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِفَاطِمَةَ : « إِنَّ دَمَ الْحَيْضَةِ يُعْرِفُ » (٤) .

= قدامة : إن المتحيرة التي نسيت وقت حيضها وعددها وليست لها عادة ولا تميز أنها تجلس في كل شهر ستة أيام أو سبعة ، ويكون ذلك حيضها ثم تغتسل وهي بعد ذلك مستحاضة تصلى وتصوم وتطوف . وعن أحمد رواية أخرى : أنها تجلس أقل الحيض وذكر أن دليل الأول هو حديث حمدة بنت جحش . المغني ١/٢٣٣ - ٢٣٥ انظر : أيضاً الروايتين ١٢/أ .

والصحيح من المذهب : أن المتحيرة التي نسيت الوقت والعدد تجلس غالب الحيض . الإنصاف ١/٣٦٧ .

(١) قال أحمد : الحيض يدور على ثلاثة أحاديث : حديث فاطمة ، وأم حبيبة ، وحمدة . وفي رواية ( حديث أم سلمة ) مكان حديث أم حبيبة . المغني ١/٢٢٤ .

(٢) هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي ، أبو عبد الله المدني ، فقيه ، مات سنة أربع وتسعين على الصحيح ، ومولده في أوائل خلافة عمر الفاروق . تهذيب التهذيب ٧/١٨٥ ، تقريب التهذيب ٢/١٩ .

(٣) هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني ، صدوق ، له أوهام ، مات سنة خمس وأربعين ومائة على الصحيح . تهذيب التهذيب ٩/٣٧٥ ، تقريب التهذيب ٢/١٩٦ .

(٤) في المطبوع ( تعرق ) - بالقاف - وهو خطأ . قال الصنعاني : يُعْرِفُ - بضم حرف المضارعة وكسر الراء - أى له عرف ورائحة ، والعرف : الريح طيبة أو منتنة وأكثر استعماله في الطيبة . وقيل : - بفتح الراء - أى تعرفه النساء ، سبل السلام ١/١٥٢ ، القاموس ٣/١٧٣ .

والحديث أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الطهارة ، باب من قال : إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة . السنن ١/١٩٧ ح ٢٨٦ .

والنسائي في سننه كتاب الحيضة والاستحاضة ، باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة ، ١/١٨٥ .

والحاكم في المستدرک في كتاب الطهارة ، باب الاستحاضة ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي ، ١/١٧٤ .

٢٠٠ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّهَا مَا تَرَى (١) الدَّمُ الَّذِي هُوَ الدَّمُ بَعْدَ أَيَّامٍ مَحِيضِهَا ، إِنْ تَرَى إِلَّا كَغُسَالَةِ مَاءِ اللَّحْمِ (٢) .

٢٠١ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : قَالَتْ عَائِشَةُ : كُلِّ دَمٍ تَرَاهُ الْمَرْأَةُ فِي أَيَّامٍ مَحِيضِهَا عَنْ صُفْرَةٍ أَوْ كُدْرَةٍ فَهُوَ حَيْضٌ حَتَّى تَرَى الْقِصَّةَ (٣) الْبَيْضَاءَ (٤) .

(١) في الأصل ( ما تر الدم ) ، وفي المطبوع ( بأثر الدم ) والصواب ما أثبتناه .  
(٢) لم أجد من خرجه مسنداً بهذا اللفظ ، ونقل ابن قدامة عنه أنه قال :  
أما ما رأت الدم البحراني - أى الخالص الحمرة - فإنها تدع الصلاة ، وقال : إنها والله لن ترى الدم الذى هو الدم بعد أيام محيضها إلا كغسالة ماء اللحم . المغنى ١/٢٢٧ ، الكافي ١/٧٧ .

وأخرجه الدارمي في سننه عن أنس بن سيرين قال : استحيضت امرأة من آل أنس فأمروني فسألت ابن عباس فقال : أما ما رأت الدم البحراني فلا تصلى ، فإذا رأت الطهر ولو ساعة من نهار فلتغتسل ولتصل ١/٢٠٣ كتاب الطهارة ، باب في غسل المستحاضة .  
(٣) القصة البيضاء : هو أن تخرج القطننة أو الخرقة التى تحتشى بها الحائض كأنها قصة بيضاء لا تخالطها صفرة . النهاية ٤/٧١ .  
قال الحافظ : القصة - بفتح القاف وتشديد المهملة - هى النورة . فتح البارى ١/٤٢٠ .

(٤) لعل الإمام أحمد نقل قول عائشة بالمعنى ، فقد روى مالك في الموطأ عن علقمة بن أبى علقمة عن أمه مولاة عائشة أم المؤمنين أنها قالت : كان النساء يبعثن إلى عائشة أم المؤمنين بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيضة ، يسألنها عن الصلاة فتقول لهن : لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء . تريد بذلك الطهر من الحيضة . الموطأ ١/٥٩ كتاب الطهارة ، باب طهر الحائض .  
وعبد الرزاق في مصنفه مختصراً وفيه ترى القصة البيضاء ١/٣٠١ - ٣٠٢ ح ١١٥٩ كتاب الحيض ، باب كيف الطهر .

والبيهقي بسنده من طريق مالك مثله . السنن الكبرى ١/٣٣٦ كتاب الحيض  
باب الصفرة والكدره ... وروى الدارمي بسنده عن عطاء بن أبى رباح عن عائشة بمعناه ١/٢١٤ .

هذا ، وقال الخرقى : الصفرة والكدره فى أيام الحيض حيض . المختصر ص ١٣ =

٢٠٢ - حَدَّثَنَا قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي نَافِعُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ جَعْفَرٍ (١)  
 حَدَّثَنَا سَعِيدٌ (٢) . عَنْ قَتَادَةَ (٣) عَنْ حَفْصَةَ (٤) عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ  
 الْأَنْصَارِيَّةِ (٥) أَنَّهَا قَالَتْ : كُنَّا لَا نَعُدُّ (٦) الصُّفْرَةَ وَلَا الْكُدْرَةَ بَعْدَ  
 الطَّهْرِ شَيْئاً (٧) .

= قال ابن قدامة : يعنى إذا رأيت في أيام عادتها صفرة أو كدرة فهو حيض ، وإن  
 رآته بعد أيام حيضها لم يعتد به ، نص عليه أحمد . المغني ٢٤١/١ ، قال المرادوى : هذا  
 ( يعنى الصفرة والكدرية في أيام العادة حيض ) المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف  
 ٣٧٦/١ .

(١) في الأصل : ( حفص ) ، وكذا في المطبوع ، قلت : لعله وقع محرفاً عن  
 جعفر ، إذ لم أجد في جملة مشايخه من يسمى محمد بن حفص ، فلعله محمد بن جعفر  
 المعروف بغندر ومن مشايخه سعيد بن أى عروبة وقد تقدم ترجمة غندر في س ١٩٦ .  
 (٢) هو سعيد بن أى عروبة مهران اليشكرى مولا هم أبو النظر البصرى ، ثقة ،  
 حافظ ، له تصانيف ، لكنه كثير التدليس ، واختلط ، وكان من أثبت الناس في قتادة ،  
 مات سنة ست وقليل سبع وخمسين ومائة . تهذيب التهذيب ٦٣/٤ - ٦٦ ، تقريب  
 التهذيب ٣٠٢/١ .

(٣) هو قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسى أبو الخطاب البصرى ، ثقة ، ثبت ،  
 يقال : ولد أكمه ، وهو رأس الطبقة الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومائة . تهذيب  
 التهذيب ٣٥١/٨ - ٣٥٦ ، تقريب التهذيب ١٢٣/٢ .

(٤) هى حفصة بنت سيرين أم الهذيل الأنصارية البصرية ، ثقة ، ماتت بعد  
 المائة . تهذيب التهذيب ٤٠٩/١٢ ، تقريب التهذيب ٥٩٤/٢ .

(٥) هى نسيبة - بالتصغير ويقال بفتح أولها - بنت كعب ويقال : بنت الحارث  
 أم عطية الأنصارية ، صحابية مشهورة ، ثم سكنت البصرة . الإصابة  
 ٤٧٦/٤ - ٤٧٧ .

(٦) فى الأصل : ( لا نعد ) والتصويب من كتب الحديث الآتى ذكرها فى  
 التخرىج وفى المطبوع ( لا نعد ) .

(٧) أخرجه أبو داود بسنده من طريق قتادة بكتاب الطهارة ، باب فى المرأة ترى  
 الكدرة والصفرة بعد الطهر . السنن ٢١٥/١ ح ٣٠٧ . والدارمى فى سننه كتاب  
 الطهارة : باب الكدرة إذا كانت بعد الحيض « بلفظ » ( لا نعد ) ٢١٥/١ .

والحاكم فى كتاب الطهارة فى أحكام الاستحاضة وقال : هذا حديث صحيح على  
 شرط الشيخين ولم يخرجاه . المستدرک ١٧٤/١ - ١٧٥ .

## أَحْكَامُ الْمُسْتَحَاضَةِ

٢٠٣ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : أَذْهَبُ إِلَى كُلِّ حَدِيثٍ مِنْهَا ٣٧ عَلَى وَجْهِهِ وَعَلَى مَا / سَأَلْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْهُ (١) .

٢٠٤ - حَدَّثَنَا قَالَ سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ إِذَا كَانَ لَا يَرَقًا (٢) دُمُهَا كَيْفَ تُصَلَّى ؟ قَالَ : تَحْتَشِي وَتُصَلَّى وَإِنْ قَطَرَ الدَّمُ

---

= كلهم بلفظ الإمام إلا أنهم قدموا الكدرة على الصفرة ، وعند الدرامي بعد الغسل من طريق حفصة عن أم عطية .

وأخرجه البخارى عنها بلفظ : ( كنا لا نعد الكدرة والصفرة شيئاً ) . في كتاب الحيض ، باب الصفرة والكدرة في غير أيام الحيض . الصحيح مع الفتح ٤٢٦/١ ح ٣٢٦ .

والنسائي في كتاب الحيض : باب الصفرة والكدرة . مثل البخارى ١٨٦/١ ، ١٨٧ .

وكذلك ابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب ما جاء في الحائض ترى بعد الطهر ... ٢١٢/١ ح ٦٤٧ .

هذا ، وقال المرداوى : لو وجدت الصفرة والكدرة بعد زمن الحيض وتكررتا فليستا بحيض على الصحيح من المذهب . وذكر الشيخ تقي الدين في الصفرة والكدرة وجهين ، هل هما حيض مطلقاً أو لا يكونان حيضاً مطلقاً ... ومحل الخلاف إذا لم يجاوز أحدهما أكثر الحيض . الإنصاف ٣٧٦/١ .

(١) يشير إلى حديث حمنة بنت جحش وحديث فاطمة بنت أبى حبيش وحديث أم سلمة أو أم حبيبة « وهو اجلسى قدر ما تحبسك حيضتك » وقد تقدم تخريج كل منها وبيان المسألة فيها في س ١٩٨ .

(٢) قال الفيروزابادى : رَقًا - كَجَعَل - رَقًا ورقوًا : جف وسكن . القاموس ١٦/١ . فمعنى لا يرقاً أى لا يسكن ولا ينقطع . انظر أيضاً : النهاية ٢٤٨/٢ .

عَلَى الْحَصِيرِ <sup>(١)</sup> وَتَتَوَضَّأُ <sup>(٢)</sup> لِكُلِّ صَلَاةٍ <sup>(٣)</sup> .

٢٠٥ - قُلْتُ لِأَيِّ : إِنْ صَلَّيْتُ صَلَاتَيْنِ بَوْضُوءٍ وَاحِدٍ ؟  
قَالَ : لَا <sup>(٤)</sup> .

٢٠٦ - قُلْتُ لِأَيِّ : تَطَوُّعُ الْمَرْأَةِ بَعْدَ الْفَرَضِ بِالْبَوْضُوءِ  
الْأَوَّلِ ؟ قَالَ : نَعَمْ تَطَوُّعٌ وَتُصَلِّي صَلَاةً فَائِتَةً إِنْ ذَكَرَتْهَا حَتَّى يَدْخُلَ  
وَقْتُ الْآخَرَى <sup>(٥)</sup> .

(١) قال ابن قدامة : المستحاضة تغسل المحل ثم تحشوه بقطن أو ما أشبهه ليرد  
الدم ، فإن لم يرد الدم بالقطن استنثرت بخرقه مشقوقة الطرفين تشدها على جنبها  
ووسطها على الفرج ، فإذا فعلت ذلك ثم خرج الدم فإن كان لرخاوة الشد فعلها إعادة  
الشد والطهارة ، وإن كان لغلبة الخارج وقوته وكونه لا يمكن شده أكثر من ذلك لم تبطل  
الطهارة ، لأنه لا يمكن التحرز منه فتصلى ولو قطر الدم . المغنى ٢٤٧/١ . بتصرف .  
وفي المقنع : المستحاضة تغسل فرجها وتعصبه وتتوضأ لوقت كل صلاة .  
٩٦/١ .

وقال المرداوى : وظاهر كلامه ( أى ابن قدامة ) أنه لا يلزمها إعادة شده وغسل  
الدم لكل صلاة إذا لم تفرط وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب .  
الإنصاف ٣٧٧/١ ، انظر أيضا : الكافي ٨٣/١ .

(٢) فى الأصل ( توضأ ) وفى المطبوع ( تتوضأ ) وأثبتته مثله .  
(٣) انظر الروايات عن الإمام أحمد بأنها تغتسل لكل صلاة وتتوضأ أو تغتسل ثم  
تتوضأ لكل صلاة فى مسائل ابن هانئ ٣٦/١ ، ومسائل أبى داود ٢٥ - ٢٦ ، ومسائل  
الكوسج ١٣٩/٦ ( المصرية ) .

قال ابن قدامة : وتتوضأ لوقت كل صلاة وتصلى ماشاءت من الصلوات . المقنع  
٩٦/١ .

قال المرداوى : هذا هو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وعنه : لا تجمع بين  
فرضين . الإنصاف ٣٧٩/١ .

(٤، ٥) قال ابن قدامة : حكم طهارة المستحاضة حكم المتيمة فى أنها إذا  
توضأت فى وقت الصلاة ، صلت بها الفريضة ثم قضت الفوائت وتطوعت حتى يخرج  
الوقت ، نص على هذا أحمد ... وعلى قياس ذلك لها الجمع بين الصلاتين . المغنى  
٢٦٥/١ .

وقال القاضى فى الخلاف : تجمع بالغسل لا تختلف الرواية فيه . انظر : المبدع  
٢٩١/١ ، والإنصاف ٣٧٩/١ .

## (١) إِذَا تَغَيَّرَتْ عَادَةُ الْحَائِضِ

٢٠٧ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : وَإِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ تَجْلِسُ (٢) عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ إِذَا زَادَ حَيْضُهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أُخَرَ ؟ فَقَالَ : لَا تَلْتَفِتْ إِلَى ذَلِكَ تَصُومُ وَتُصَلِّي حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهُ حَيْضٌ مُنْتَقِلٌ ، وَإِنَّمَا تَعْلَمُ ذَلِكَ بَأَن يُعَاوِدَهَا الدَّمُ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ مَرَّةً وَثْنَتَيْنِ وَثَلَاثًا ، فَإِذَا عَاوَدَهَا فَقَدْ انْتَقَلَ حَيْضُهَا إِلَى هَذَا ، فَتُعِيدُ كُلَّ صَوْمٍ صَامْتَهُ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ لِأَنَّهَا كَانَتْ حَائِضًا وَلَا يُجْزئُهَا أَنْ تَصُومَ وَهِيَ حَائِضٌ (٣)

= قال المرداوى : وعنه لا تجمع فرضين . قال فى الفروع : أطلقهما غير واحد ....  
وقيدها بعض الأصحاب فقال : لا تجمع بين فرضين بوضوء للأمر بالوضوء لكل صلاة ولخفة عذرها ، فإنها تصلى قائمة بخلاف المريض . وقال ابن تيم : وظاهر كلام السامري أن الاستحاضة لا تبيح الجمع . قلت : قال فى المستوعب : والواجب عليها أن تتوضأ لوقت كل صلاة ، ولها أن تصلى بتلك الطهارة ما شئت من صلاة الوقت والفوائت والنوافل وتجمع بين الصلاتين فى وقت إحداها ، وإن توضأت ودخل عليها وقت صلاة أو خرج وقت صلاة بطلت طهارتها . الإنصاف ٣٧٩/١ بتصرف ، وانظر أيضا : الفروع ٢٧٩/١ .

(١) من هنا تبدأ النسخة المصورة من دار الكتب المصرية ، وزاد فى المطبوع ( باب ) وهو ليس فى الأصل والمصرية .

(٢) فى المصرية ( تحبس ) .

(٣) نحو هذه المسألة نقل ابن هانئ والفضل بن زياد . انظر مسائل ابن هانئ

٣٦/١ ، والمغني ٢٥٤/١ .

ونقل حنبلى أنه إن عاودها فى المرة الثانية فإنه دم حيض منتقل ، ونقل الفضل بن زياد ولا تنتقل إليه إلا فى الثالثة ، وفى لفظ له : بعد ثلاث . قال ابن قدامة : وأكثر الروايات عنه اعتبار التكرار ثلاثا فيما خرج عن العادة ، سواء رأت الدم قبل عادتها أو بعدها . المغني ٢٥٤/١ .

وإن تغيرت العادة بزيادة أو تقدم أو تأخر أو انتقال ، فالمذهب : أنها لا تلتفت إلى ما خرج عن العادة حتى يتكرر ثلاثا أو مرتين على اختلاف الروايتين ، وعندى أنها تصير إليه من غير تكرار . المقنع ٩٣/١ .

وَالْحَائِضُ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ وَتَقْضِي الصِّيَامَ <sup>(١)</sup> .  
 عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ : كُنَّا نَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
 فَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ <sup>(٢)</sup> .

٢٠٨ - سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : كُلُّ دِمٍ تَرَاهُ الْمَرْأَةَ فِي أَيَّامِ  
 حَيْضِهَا الَّذِي <sup>(٣)</sup> كَانَتْ تَعْرِفُهُ مِنْ حَيْضِهَا فَإِنَّهَا تَصُومُ وَتُصَلِّي ، ثُمَّ  
 تُعِيدُ الصَّوْمَ إِنْ كَانَتْ صَامَتَهُ لِأَنَّهُ لَا يُجْزِيهَا إِنْ كَانَ حَيْضًا وَإِنْ / لَمْ ٣٨

وعند المرداوى المذهب : بأنها لا تجلس إلا بعد تكراره ثلاثا ، ونص عليه جماهير  
 الأصحاب بل كل المتقدمين ، وهو من مفردات المذهب .  
 وقول ابن قدامة : عندى أنها تصير إليه من غير تكرار ، قلت : وهو الصواب ،  
 وعليه العمل ، ولا يسع النساء العمل بغيره . الإنصاف ٣٧١/١ - ٣٧٢ ، انظر أيضا :  
 منح الشفا ٩٦/١ - ٩٧ .

(١) قال ابن المنذر : وأجمعوا على إسقاط فرض الصلاة عن الحائض ، وأجمعوا  
 على أن قضاء ما تركت من الصلاة في أيام حيضها غير واجب عليها ، وأجمعوا على أن  
 عليها قضاء ما تركت من الصوم في أيام حيضتها . الإجماع ٣٧ .  
 قال المرداوى : ويمنع ( أى الحيض ) عشرة أشياء : فعل الصلاة ووجوبها ، وهذا  
 بلا نزاع ، لا تقضيها إجماعا ، قيل لأحمد : فإن أحببت أن تقضيها؟ قال : لا هذا خلاف  
 السنة ، وأيضا أعادت ما صامته من الفرض فيه ، وهذا المذهب نص عليه ، وعليه  
 الأصحاب . الإنصاف ٣٤٦/١ ، ٣٦١ ، انظر أيضا : المغني ٢٢٣/١ ، ومنح الشفا  
 ٩٦/١ .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده بلفظ « فنؤمر » « ولا نؤمر » فيأمر بقضاء الصوم  
 ولا يأمر بقضاء الصلاة ٢٣١/٦ - ٢٣٢ .

والبخارى نحوه في كتاب الحيض ، باب لا تقضى الحائض الصلاة . الصحيح مع  
 الفتح ٤٢١/١ .

ومسلم نحوه في كتاب الحيض ، باب وجوب قضاء الصوم دون الصلاة ،  
 الصحيح ٢٦٥/١ .

وأبو داود في كتاب الطهارة ، باب في الحائض لا تقضى الصلاة ، السنن  
 ١٨٠/١ .

والنسائي في كتاب الحيض ، باب سقوط الصلاة عن الحائض ١٩١/١ - ١٩٢ .

(٣) في المصرية ( التى ) .  
 ( ١١ - مسائل ابن حنبل ج ١ )

يَكُنْ حَيْضًا فَقَدْ أَعَادَتْ الصَّوْمَ (١) .

### كَمْ أَقَلَّ الْحَيْضُ ؟

٢٠٩ - حَدَّثَنَا قَالَ : عَرَضْتُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَبِي قَرَأْتُهَا عَلَيْهِ ، قَالَ : نَعَمْ كَذَا ، هِيَ امْرَأَةٌ أَوَّلَ مَا تَرَى الدَّمَ لَيْسَ فِيهَا سُنَّةٌ (٢) ، قَالَ أَبِي : قَدْ يَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ (٣) : تَحْبُسُ أَقَلَّ مَا تَحْبُسُهُ النِّسَاءُ وَهُوَ يَوْمٌ إِذَا كَانَ مِثْلُهَا تَحِيضٌ وَتَصَلِّيَ فِيهَا سِوَى ذَلِكَ وَتَصُومُ ، فَإِنْ عَاوَدَهَا الدَّمُ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً فَاسْتَقَامَ بِهَا عَلَى أَيَّامٍ تَعْرِفُهَا فَهُوَ حَيْضٌ وَتَنْظُرُ (٤) فِيمَا كَانَتْ صَامَتٌ ، فَإِنْ كَانَتْ صَامَتٌ فِي رَمَضَانَ فِي أَيَّامٍ رَأَتْ فِيهَا الدَّمَ سِوَى (٥) الْيَوْمِ الَّذِي تَرَكْتَ فِيهِ الصَّلَاةَ أَعَادَتْ الصَّوْمَ لِأَنَّهُ لَا يُجْزِيهَا أَنْ تَصُومَ وَهِيَ حَائِضٌ .

وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ : (٦) إِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ حَبَسَتْ أَكْثَرَ

(١) نقل ابن قدامة : قال أحمد : إذا كانت أيامها عشرة فقعدت خمسا ثم رأت الظهر فإنها تصلي ، فإذا كان يوم التاسع أو الثامن فرأت الدم صلت وصامت وتقضى الصوم .

قال ابن قدامة : هذا على سبيل الاحتياط لوجود التردد في هذا الدم . المغني ٢٥٨/١ . راجع أيضا ما تقدم في المسألة السابقة .

(٢) في المصرية ( شبة ) وهو خطأ .

(٣) ذكر ابن المنذر منهم أبا ثور . اختلاف العلماء ٥٨/أ ، وابن ناصر الشافعي في قول له : وزفر وأبا ثور . تجريد المسائل اللطاف ١٩/أ .

(٤) في الأصل والمصرية ( تنتظر ) وكذا في المطبوع ، ولعل الصواب ما أثبتناه .  
(٥) في المصرية ( سوى ) وفي الظاهرية ( سواء ) والصواب ما في المصرية وقد أثبتناه .

(٦) عزا القول المذكور ابن المنذر وابن ناصر الشافعي إلى مالك . اختلاف العلماء ٥٨/أ ، وتجريد المسائل اللطاف ١٩/أ . وابن قدامة إلى مالك والشافعي وأبي حنيفة . المغني ١٣٨/١ .



الحيض ما تحبسهُ النساءُ وهو خمسة عشر يوماً (١) .

٢١٠ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : سُئِلَ كَمْ أَقَلَّ  
الْحَيْضِ ؟ قَالَ : أُمَّا الَّذِي اخْتَارَهُ أَنَا فَأَقَلُّهُ يَوْمٌ ، قِيلَ : فَكَمْ أَكْثَرُهُ ؟  
قَالَ : خَمْسَةَ (٢) عَشَرَ يَوْمًا (٣) .

(١) قال أبو داود قلت لأحمد بن حنبل : البكر إذا استحاضت ؟ قال : عندنا فيه قولان : قول : أن تقعد أدنى الحيض ثم تغتسل وتصلي ، أو تقعد أكثر حيض النساء ستاً أو سبعة ، فإذا عرفت أيامها واستقامت عليه قضت ما كانت صلت في هذه الأيام دون أيام حيضها ، وقال أيضاً : سمعت أحمد مرة أخرى سئل عن هذه المسألة ، فقليل له فيمن تستحاض أول مرة ؟ فقال : قالوا : - فذكر المسألة بمعنى ما سبق - قال السائل : فما تختار أنت ؟ قال : قالوا : هذا وهذا ، قال : فبأيهما أخذت فهو جائز ؟ قال : نعم ، ومن قال : يوم فهو احتياط . المسائل ص ٢٢ - ٢٣ .

يقول القاضي : واختلفت في المبتدأة إذا استحاضت على أربع روايات نقل الميموني وغيره أنها تجلس يوماً وليلة . وقال : أعجب من قول مالك أنها تجلس أكثر الحيض ، لأن هذا هو اليقين ، وما زاد عليه مشكوك فيه ، فجعل في حكم الطهر كسائر المستحاضة ، ونقل أبو داود أنها تجلس غالب عادات النساء ستاً أو سبعة ، وهو اختيار الخرق ، وهو أصح ، لأنها إذا حيضت في كل شهر حيضة اعتباراً بغالب عادات النساء ، كذلك يجب أن تحيض ستاً أو سبعة اعتباراً بغالب عادات النساء ، ونقل حنبل أنها ترد إلى عادة أقربائها فحسب ، لأن ذلك أقرب إلى عاداتها . ونقل على بن سعيد ويوسف بن موسى تجلس أكثر الحيض لأنه زمان يصح فيه وجود الحيض فجاز أن تجلسه ، الروايتين ١١/ب - ١٢/أ .

قال المرادوي : عن المبتدأة - أي المبتدأ بها الدم - تجلس يوماً وليلة ، هذا المذهب بلا ريب ، نص عليه في رواية عبد الله وصالح والمروزي ، وعليه جمهور الأصحاب .. وتفعل ذلك ثلاثاً فإن كان في الثلاث على قدر واحد صار عادة وانتقلت إليه . وأعادت ما صامته من الفرض فيه ، هذا المذهب ، نص عليه ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ٣٥٩/١ - ٣٦١ .

وجلوستها ستاً أو سبعة على عادات النساء أيضاً مشهور بين المرويات عن الإمام ، وبه قال الخرق والقاضي ، انظر أيضاً اختلاف العلماء لابن المنذر ٥٨/أ ، وتجريد المسائل اللطاف ١٩/أ ، والمغني ٢٣٨/١ ، كفاية المفتي لابن عقيل ١٩/ب .

(٢) في الأصل والمصرية ( خمس عشرة يوماً ) وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .

(٣) قال القاضي : واختلفت في أقل الحيض فنقل حنبل والأثر المروزي ، أقله =

قِيلَ لِأَبِي : لَا يَكُونُ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا ؟ قَالَ :  
لَا (١) .

## (٢) مَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ مِنَ الدَّمِّ بَعْدَ الْخَمْسِينَ

٢١١ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ امْرَأَةٍ قَدْ أَتَى عَلَيْهَا نَيْفٌ  
وْخَمْسُونَ سَنَةً ، وَلَمْ تَحْضْ مِنْذُ سَنَةٍ وَقَدْ رَأَتْ مِنْذُ يَوْمَيْنِ دَمًا (٣)

= يوم ، لأن المرجع في ذلك الوجود ، وقد وجد حيضا معتادا يوما ، فلهذا كان حيضا ،  
ونقل عبد الله يوما وليلة ، وهو اختيار الخرق ، وهو أصح ، لأنه حكم معتبر بالأيام  
محدود الأقل والأكثر فكان أقله يوما وليلة كالمسح على الخفين ، ويمكن أن يحمل قوله :  
« أن أقله يوم » أراد به بليته فتكون المسألة رواية واحدة .

واختلفت في أكثر الحيض فنقل الجماعة منهم أبو داود والفضل بن زياد ، والميموني  
وإسحاق بن إبراهيم أكثره خمسة عشر يوما ، وهو أصح ، لأنها ما زاد على الخمسة عشر  
يوما لا يكون حيضا . الروايتين والوجهين ١٢/ ب قلت : ولم تقع في رواية عبد الله  
زيادة ( وليلة ) كما في هذه المسألة ولعل القاضي اطلع على ما ذكره عنه في كتاب آخر .  
قال الخرق : وأقل الحيض يوم وليلة ، وأكثره خمسة عشر يوما . المختصر ١٢ .  
قال ابن قدامة : هذا الصحيح من مذهب أبي عبد الله ، وقال الخلال : مذهب أبي  
عبد الله لا اختلاف فيه أن أقل الحيض يوم وأكثره خمسة عشر يوما . المغني ١/ ٢٢٤ .

قال المرداوي : أقل الحيض يوم وليلة ، هذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ،  
وعنه يوم ، ونقل ما قاله الخلال ، وأيضا نحو ما قاله القاضي ، حتى في تأويل رواية اليوم  
بأن المراد مع ليلته . وأكثره خمسة عشر يوما ، هذا المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب ،  
الإنصاف ١/ ٣٥٨ ، انظر أيضا : اختلاف العلماء لابن المنذر ٥٧/ أ ، وتجريد المسائل  
اللطاف ١٨/ أ ، والكافي ١/ ٧٥ ، والمبدع ١/ ٢٦٩ .

(١) نقل أبو داود والكوسج بأنه لا يكون أكثر من خمسة عشر يوما ، انظر  
مسائل أبي داود ص ٢٢ ، ومسائل الكوسج ٣٦/ أ ( ظاهرة ) .

قال القاضي : نقل ابن منصور ، وأوما إليه في رواية المروزي ، أكثره سبعة عشر  
يوما . الروايتين ١٢/ ب . والمذهب : بأن أكثره خمسة عشر يوما ، كما تقدم .

(٢) في المطبوع ( باب ) قلت : وهو ليس في الأصل .

(٣) في المصرية ( دم ) وهو خطأ .

لَيْسَ بِالكَثِيرِ ، وَلَكِنَّهَا إِذَا / اسْتَنْجَتْ (١) رَأَتْهُ وَلَمْ تَقْطُرْ (٢) وَلَمْ ٣٩  
تَتْرَكَ الصَّلَاةَ مَا تَرَى فِيهَا ؟ قَالَ أَبِي : لَا تَلْتَفِتْ إِلَيْهِ وَتَصُومْ  
وَتُصَلِّي ، فَإِنْ عَاوَدَهَا بَعْدَ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فَهَذَا حَيْضٌ قَدْ رَجَعَ  
تَقْضِي الصَّوْمَ (٣) .

قُلْتُ : الصَّلَاةُ .

قَالَ : لَا تَقْضِي (٤) .

### المُسْتَحَاضَةُ إِذَا كَانَ دُمُهَا مَتَمِّزًا

٢١٢ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ : امْرَأَةٍ مُسْتَحَاضَةٍ لَهَا

(١) فِي الْمَصْرِيَّةِ ( اسْتَفْتَحَتْ ) وَهُوَ خَطَأٌ .

(٢) فِي الْمَصْرِيَّةِ ( لَمْ يَقْطُرْ ) وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) مَا تَرَاهِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ الْخَمْسِينَ مِنْ عَمَرِهَا فَهُوَ مُشْكُوكٌ فِيهِ ، تَنْظُرُ لَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ  
ثَلَاثًا . انْظُرِ الرُّوَايَاتِ فِي هَذَا الْمَعْنَى فِي مَسَائِلِ الْكُوسَجِ ١/ ١٣٨ - ١٣٩ ( الْمَصْرِيَّةِ ) ،  
وَأَيْضًا مَسَائِلُ ابْنِ هَاشِمٍ ١/ ٣٢ ، وَالْمَغْنِيِّ ١/ ٢٦٣ .

قَالَ الْخَرَقِيُّ : وَرَأَتْ الدَّمَ وَلَهَا خَمْسُونَ سَنَةً فَلَا تَدْعُ الصَّلَاةَ وَلَا الصَّوْمَ ، وَتَقْضِي  
الصَّوْمَ احْتِيَاطًا ، وَإِذَا رَأَتْهُ بَعْدَ السِّتِينَ فَقَدْ زَالَ الْإِشْكَالُ وَتَيَقَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَيْضٍ ، فَتَصُومُ  
وَتُصَلِّي وَلَا تَقْضِي . الْمُخْتَصَرُ ص ١٤ . انْظُرِ أَيْضًا : الْمَغْنِيُّ ١/ ٢٦٢ - ٢٦٣ ، وَبَدَائِعُ  
الْفَوَائِدِ لابْنِ الْقَيْمِ ٣/ ٢٧٢ .

قَالَ الْمُرْدَاوِيُّ عَلَى قَوْلِ ابْنِ قِدَامَةَ : وَأَكْثَرُهُ خَمْسُونَ سَنَةً ، هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَنْهُ :  
أَكْثَرُهُ سِتُونَ سَنَةً وَعَنْهُ : الْخَمْسُونَ لِلْعَجَمِ وَالنَّبَطِ وَغَيْرِهِمْ ، وَالسِّتُونَ لِلْعَرَبِ وَنَحْوِهِمْ ،  
وَعَنْهُ : بَعْدَ الْخَمْسِينَ حَيْضٌ إِنْ تَكَرَّرَ ، وَعَنْهُ : بَعْدَ الْخَمْسِينَ مُشْكُوكٌ فِيهِ فَتَصُومُ  
وَتُصَلِّي ، اخْتَارَهُ الْخَرَقِيُّ وَنَازَلَهُ ، قَالَ الْقَاضِي فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ : هَذَا أَصَحُّ الرُّوَايَاتِ  
وَاخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ الْخَلَالُ . الْإِنْصَافُ ١/ ٣٥٦ .

(٤) تَقْدِمُ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : « كُنَّا نَحْيِضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
فَلَا نَوْمَ بِقَضَاءِ » . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ . انْظُرِ س ٢٠٧ .

خَمْسُ سِنِينَ ، لَيْسَ تَطْهَرُ لَا رَمَضَانَ وَلَا غَيْرَهُ ، وَمَا تَقُولُ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ ، تَقْضِي كُلَّهُ أَوْ تَقْضِي الَّتِي كَانَتْ تُفْطِرُ فِيهِ ؟ فَقَالَ : إِنْ كَانَ دُمُهَا دَمًا <sup>(١)</sup> يَنْفَصِلُ <sup>(٢)</sup> فَيُعْرِفُ إِقْبَالَهُ مِنْ إِذْبَارِهِ ، وَإِقْبَالَهُ أَنْ يُقْبَلَ أَسْوَدَ فَيَمُكُّتُ أَيَّامًا أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ . وَهُوَ أَسْوَدُ ، ثُمَّ يَذْبُرُ فَيَكُونُ إِلَى الرَّقَّةِ وَالصُّفْرَةِ ، فَمَا أَقْبَلَ مِنَ الدَّمِ أَسْوَدَ فَهُوَ حَيْضٌ ، وَمَا أَذْبَرَ إِلَى الصُّفْرَةِ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ ، فَإِذَا ذَهَبَ الْأَسْوَدُ اغْتَسَلْتَ غُسْلًا ، وَتَوَضَّأْتَ لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ الْأَسْوَدُ أَيْضًا فَتَفْعَلُ كَمَا فَعَلْتَ ، إِذَا أَقْبَلَ الْأَسْوَدُ تَرَكْتَ الصَّلَاةَ ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الصُّفْرَةُ اغْتَسَلْتَ وَتَوَضَّأْتَ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، فَإِنْ كَانَتْ تَعْرِفُ فِيمَا خَلَا مِنْ حَيْضِهَا الْأَسْوَدَ مِنَ الْأَصْفَرِ فَصَامَتْ فِي الْأَيَّامِ الَّتِي كَانَ فِيهَا أَسْوَدَ فَقَضَتْ تِلْكَ الْأَيَّامَ الَّتِي صَامَتْهَا ، لَا يُجْزئُهَا أَنْ تَصُومَ ، وَإِنْ كَانَتْ صَامَتْ فِي الصُّفْرَةِ فَهُوَ يُجْزئُهَا <sup>(٣)</sup> .

٤٠ - ٢١٣ / حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ امْرَأَةٍ مُسْتَحَاضَةٍ تَقْضِي صَوْمَ رَمَضَانَ إِذَا كَانَتْ وَجِعَةً بَعْدَ الْعِلَةِ ، وَقَدْ تَمَّتْ أَيَّامُهَا تَرَكَ الصَّلَاةَ وَالصُّومَ ، أَوْ تَقْضِي صَوْمَهَا ، أَوْ لَا تَقْضِيهَا ؟ فَقَالَ : إِذَا كَانَ لِلْمَرْأَةِ أَيَّامٌ مَعْلُومَةٌ لِحَيْضِهَا ، فَإِنَّهَا لَا تَصُومُ <sup>(٤)</sup> وَلَا تُصَلِّي فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ ، فَإِنْ اسْتَمَرَ الدَّمُ بَعْدَ أَيَّامِهَا فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَصُومُ وَتُصَلِّي

(١) فِي الْمِصْرِيَّةِ ( دِمَا ) سَاقِطَةٌ .

(٢) فِي الْمِصْرِيَّةِ ( مَنفَصَل ) .

(٣) تَقْدِمُ الْكَلَامَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ الْمُمِيزَةِ الَّتِي لَيْسَتْ لَهَا عَادَةٌ فِي س ١٩٩ . عِنْدَ

قَوْلِهِ : كَمَا قَالَ لِلأُولَى « اجْلِسِي أَيَّامَ مَحِيضِكَ » وَرَاجِعْ أَيْضًا س ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٤) فِي الْمِصْرِيَّةِ ( لَا تَضُم ) .

وَتَقْضَى صَوْمَهَا فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ (١) « فَإِنْ كَانَ عَلَيْهَا وَقَدْ أَجْزَأَهَا وَهِيَ لَهُ بِمَنْزِلَةِ الطَّاهِرِ » (٢) ، إِلَّا فِي غَشْيَانِ زَوْجِهَا لَهَا (٣) فَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّهُ لَا يَغْشَاهَا إِذَا كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً (٤) .

٢١٤ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ دَمِ الْخَيْضِ بِمَ يُغْسَلُ ؟

(١) تقدم أن المستحاضة إذا كانت لها عادة قبل أن تستحاض حسبت أيام عاداتها واغتسلت عند انقضائها ، ثم تتوضأ بعد ذلك لوقت كل صلاة . راجع س ١٩٩ .

(٢) ما بين الواوين كذا في الأصل والمصرية ولم يتضح لى معناها .

(٣) قال أبو داود قلت لأحمد : المستحاضة يأتيها زوجها ؟ قال : لا يعجبني إذا طهرت يغشاها . المسائل ص ٢٦ ، وقال في رواية الكوسج : لا يأتيها زوجها إلا أن يطول بها ذلك . المسائل ١٣٩/١ ( المصرية ) .

قال ابن قدامة : اختلف عن أحمد في وطء المستحاضة ، فروى عنه : أنه ليس له وطؤها إلا أن يخاف على الوقوع في محذور ، وعنه : إباحة وطئها مطلقاً من غير شرط . المغني ٢٤٦/١ ملخصاً .

وفي المقنع : وهل يباح وطء المستحاضة في الفرج من غير خوف العنت على روايتين ٩٧/١ .

قال المرداوي : إحداهما : لا يباح وهو المذهب ، وعليه الأصحاب ، والثانية : يباح ، وظاهر كلام المصنف ( أى ابن قدامة ) أنه إذا خاف العنت يباح له وطؤها مطلقاً وهو صحيح ، وهو المذهب وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف ٣٨٢/١ - ٣٨٣ .

(٤) رواه الدارقطني بسنده عنها أنها كرهت أن يجامع المستحاضة زوجها . السنن ٢١٩/١ ، كتاب الحيض .

والبيهقي في السنن الكبرى بسنده من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : سألت أبا عن المستحاضة فقال : ثنا وكيع فساق السند ، قالت : المستحاضة لا يغشاها زوجها . ٣٢٩/١ كتاب الحيض ، باب صلاة المستحاضة واعتكافها ... والإباحة لزوجها .

قَالَ : يُغْسَلُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ <sup>(١)</sup> ، وَتَحْكُهُ بِضِلَعٍ <sup>(٢)</sup> فَإِذَا أَتَقَتَهُ فَلَا بَأْسَ أَنْ لَمْ تَحْكُهُ <sup>(٣)</sup> .

٢١٥ - حَدَّثَنَا قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ سُفْيَانَ <sup>(٤)</sup> قَالَ : حَدَّثَنِي ثَابِتٌ أَبُو الْمِقْدَامِ <sup>(٥)</sup> قَالَ : حَدَّثَنِي عِدِيُّ بْنُ دِينَارٍ <sup>(٦)</sup> قَالَ : سَمِعْتُ أُمَّ قَيْسٍ بِنْتَ مُحْصَنِ <sup>(٧)</sup> قَالَتْ <sup>(٨)</sup> : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الثَّوْبِ يُصِيبُهُ دَمُ الْحَيْضِ ؟

(١) السدر : شجر النبق ، الواحدة : سدر ، والجمع : سدرات وسيدرات وسيدرات وسيدر . الصحاح ٦٨٠/٢ مادة سدر ، وانظر أيضا النهاية ٣٥٣/٢ .

(٢) الضلع - بكسر الضاد وفتح اللام - واحدة الضلوع والأضلاع . وفي هامش الصحاح ، مفاد مختار الصحاح : أن الضلوع ما يلي الظهر والأضلاع ما يلي الصدر . وتسمى الجوانح ، والضلع مشترك بينهما . وهذا الفرق غير معروف لأحد من أئمة اللغة . الصحاح ١٢٥٠/٣ .

قال ابن الأثير : حديث غسل دم الحيض : « حَتَّى يَضْلُعَ » أى بعد ، والأصل فيه ضلع الحيوان فسمى به العود الذى يشبهه ، وقد تسكن اللام تخفيفا . النهاية ٩٦/٣ . (٣) قال ابن قدامة : إذا أصاب ثوب المرأة دم حيضها استحَبَّ أَنْ تَحْتَهُ بِظَفَرِهَا لِتَذْهَبَ خَشُونَتُهُ ، ثُمَّ تَقْرُصَهُ لَيْلِينَ لِلْغَسْلِ ثُمَّ تَغْسِلُهُ بِالْمَاءِ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى إِزَالَتِهِ بِالْمَاءِ جَازٌ ، فَإِنْ لَمْ يَزَلْ لَوْنُهُ وَكَانَتْ إِزَالَتُهُ تَشَقُّ أَوْ تَتَلَفُّ الثَّوْبَ وَيُضِرُّهُ عَفَى عَنْهُ ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ » وَإِنْ اسْتَعْمَلْتَ شَيْعًا يَزِيلُهُ كَالْمَلْحِ وَغَيْرِهِ فَحَسَنٌ . المغني ٤٤٤/١ انظر أيضا : الإنباف ٣١٧/١ .

قلت : تقرصه من القرص ومعناه : الدلك بأطراف الأصابع والأظفار مع صب الماء عليه حتى يذهب أثره . النهاية ٤٠/٤ .

(٤) هو الثورى .

(٥) هو ثابت بن هرمز الكوفي أبو المقدام ، الحداد الكوفي مولى بكر بن وائل ، مشهور بكنيته صدوق ، بهم ، من الطبقة السادسة . تهذيب التهذيب ١٦/٢ - ١٧ ، تقريب التهذيب ١١٧/١ .

(٦) هو عدى بن دينار المدني ، مولى أم قيس بنت محسن ، وثقه النسائي ، من الطبقة الرابعة . تهذيب التهذيب ١٦٧/٧ ، تقريب التهذيب ١٧/٢ .

(٧) أم قيس بنت محسن الأسدية ، أخت عكاشة ، يقال : إن اسمها آمنة ، صحابية مشهورة لها أحاديث . الإصابة ٤٨٥/٤ - ٤٨٦ .

(٨) فى الأصل والمصرية ( قال ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

قَالَ « حُكِّيهِ بِضِلَعٍ وَاغْسِلِيهِ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ <sup>(١)</sup> » .

### النَّاسِيَةُ لِلْوَقْتِ وَالْعَدَدِ

٢١٦ - حَدَّثَنَا قَالَ سَأَلْتُ أَبِي عَنْ امْرَأَةٍ كَانَتْ لَهَا أَيَّامٌ مِنَ الشَّهْرِ مَعْرُوفَةً ثُمَّ إِنَّهَا بَعْدَ ذَلِكَ رَأَتْ الدَّمَ فَاسْتَمَرَّ / بِهَا وَطَبَّقَ عَلَيْهَا ٤١ ، فَلَمْ يَنْقَطِعْ وَأُنْسِيَتْ <sup>(٢)</sup> أَيَّامَهَا كَمْ كَانَتْ فِي أَيِّ وَقْتٍ مِنَ الشَّهْرِ كَانَتْ فِي أَوَّلِهِ ، أَوْ فِي آخِرِهِ أَوْ فِي وَسْطِهِ وَحَضَرَ شَهْرُ الصَّوْمِ <sup>(٣)</sup> .

كَيْفَ تَصُومُ ؟ وَكَيْفَ تُصَلِّي وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا الْغُسْلُ أَمْ الْوُضُوءُ ؟ وَبِأَيِّ حَيْضٍ تُعِيدُهُ بِأَقْلَهُ أَوْ بِأَكْثَرِهِ وَفِي أَيِّ وَقْتٍ مِنَ الشَّهْرِ تَدْعُ الصَّلَاةَ ؟ فَقَالَ : إِنْ كَانَتْ تَعْرِفُ إِقْبَالَ الدَّمِ وَإِدْبَارَهُ ، وَإِقْبَالَهُ : أَنْ يُقْبَلَ أَسْوَدٌ ثُمَّ يُدْبِرُ إِلَى الصُّفْرِ وَالتَّغْيِيرِ ، وَإِقْبَالَهُ هُوَ الْحَيْضُ ، وَإِدْبَارُهُ : الْاسْتِحَاضَةُ ، فَلَا تَصُومُ فِي إِقْبَالِ حَيْضِهَا وَلَا تُصَلِّي ، فَإِذَا

(١) أخرجه أحمد بسنده المذكور ، وفيه : واغسله بالماء والند وسدر ٣٥٥/٦ . وأيضاً عن إسرائيل عن ثابت مختصراً وعن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان نحوه ٣٥٦/٦ .

وأبو داود في سننه من طريق مسدد عن يحيى بن سعيد القطان ، في كتاب الطهارة - باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها ٢٥٦/١ ح رقم ٣٦٣ . والنسائي من طريق عبد الله بن سعيد عن يحيى بن سعيد في كتاب الطهارة - باب دم الحيض يصيب الثوب . السنن ١٤٥/١ .

وابن ماجه من طريق محمد بن بشار عن يحيى بن سعيد في سننه كتاب الطهارة - باب ما جاء في دم الحيض يصيب الثوب ٢٥٦/١ ح رقم ٦٢٨ .

(٢) في المصرية ( وليست ) .

(٣) في الأصل والمصرية ( شهر الصوم ) ، ولعل الصحيح ما أثبتناه ، وفي المطبوع زيادة ( رمضان ) بعد شهر .

أَذْبَرَتْ صَامَتٌ وَصَلَّتْ <sup>(١)</sup> وَإِنْ كَانَتْ لَا تَعْرِفُ إِقْبَالَ الدَّمِّ وَلَا إِذْبَارَهُ وَهُوَ يَنْجُ فَعَلَبَهَا فَلْتَدْعُ الصَّلَاةَ وَذَلِكَ عَلَى حَدِيثِ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنَ الشَّهْرِ لَا تُصَلِّيَهَا <sup>(٢)</sup> وَذَلِكَ أَنَّ أَكْثَرَ حَيْضِ النِّسَاءِ يَدُورُ عَلَى سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ ، وَتَغْتَسِلُ غُسْلًا ، وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ إِذَا هِيَ صَلَّتْ <sup>(٣)</sup> .

وَأَمَّا تَتْرِكُ الصَّلَاةَ يَوْمًا الَّتِي لَيْسَ لَهَا أَيَّامٌ وَلَمْ تَحِضْ ، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ ، وَمِثْلُهَا تَحِضُ أَمْسَكْتُ عَنِ الصَّلَاةِ يَوْمَهَا إِذَا رَأَتْ الدَّمَ ثُمَّ تُصَلِّي فِيهَا سِوَى ذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَ الشَّهْرُ الثَّانِي ، فَإِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الْحَيْضُ عَرَفْتُ أَنَّهُ حَيْضٌ <sup>(٤)</sup> ثُمَّ قَضَيْتُ صَوْمَهَا إِنْ كَانَتْ صَامَتُهُ فِي الْأَيَّامِ الَّتِي صَامَتُهُ ، لِأَنَّهُ لَا / بِأَسَّ أَنْ تَصُومَ وَهِيَ حَائِضٌ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ احتياطاً تَصُومُ وَتُصَلِّي ذَلِكَ الْيَوْمَ تَتْرَكُهُ ، فَإِذَا اسْتَقَامَ حَيْضُهَا أَعَادَتْ الصَّوْمَ وَإِنْ كَانَتْ صَامَتُهُ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ الَّتِي اسْتَقَامَ حَيْضُهَا <sup>(٥)</sup> .

(١) راجع س رقم ١٩٩ .

(٢) تقدم تخريجه في س ١٩٩ .

(٣) هذه يسميها الفقهاء المتحيرة وتقدم حكمها في س ١٩٩ .

(٤) قال ابن قدامة : لا يختلف المذهب بأن العادة لا تثبت بمرة .. واختلفت الرواية هل تثبت بمرتين أو ثلاث ؟ فعنه : أنها تثبت بمرتين ، لأنها مأخوذة من المعاودة ، وقد عاودتها في المرة الثانية ، وعنه : لا تثبت إلا بثلاث . المغنى ٢٣٠/١ ، وانظر أيضاً : الإنصاف ٣٦١/١ حيث قال : الصحيح من المذهب أنها - أى المبتدأة - لا تجلس ما جاوز اليوم واللييلة إلا بعد تكراره ثلاثاً ، وعليه جماهير الأصحاب . وعنه : يصير عادة بمرتين .

(٥) راجع س ٢٠٩ .



## مَسَائِلُ النَّفَاسِ

٢١٧ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : أَقْصَى مَا تَقَعُدُ النِّسَاءُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا <sup>(١)</sup> .

٢١٨ - قُلْتُ لِأَبِي : فَإِنْ كَانَ الدَّمُ اسْتَمَرَّ بِهَا أَيَّامًا تَعْرِفُهُ مِنْ حَيْضِهَا ؟ قَالَ : قَعَدْتُ <sup>(٢)</sup> لَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْأَيَّامِ الَّتِي تَعْرِفُهُ مِنْ حَيْضِهَا فَهِيَ اسْتِحَاضَةٌ تَصُومُ وَتُصَلِّي <sup>(٣)</sup> .

(١) نقل عنه : بَأَن أَكْثَرَهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا . البغوى فى مسائله ٤/٤ انظر أيضا : السنن للدارقطنى ١/٢٢٢ ، والسنن الكبرى للبيهقى ١/٣٤٢ .  
وأيضا ابن هانئ فى مسائله ١/٣٤ ، وانظر أيضا : تهذيب الأجوبة لابن حامد ٢٨/١ .

وأكثر النفاس : أَرْبَعُونَ يَوْمًا ، هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وعنه : ستون ، حكاه ابن عقيل فمن بعده ، قال الشيخ تقي الدين : لا حَدَّ لأكثر النفاس ، ولا حد لأقله . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ١/٣٨٣ - ٣٨٤ ، انظر أيضا : المغنى ١/٢٥٠ ، الكافي ١/٨٥ ، المبدع ١/٢٩٣ .

(٢) فى الأصل ما صورته ( قعدت ) ، وكذا فى المصرية ( قعدت ) ، وترك فى المطبوع بياضاً ، وقال فى الهامش ولعلها : تحسب ، قلت : لعل الصواب ما أثبتناه لتوافقه مع قول الإمام أحمد المذكور .

(٣) فى مسائل ابن هانئ ١/٣٥ ، ومسائل صالح ص ١٢ ، واللفظ له ، وأما ما كان بعد الأربعين ، فإن كان فى أيام قد كانت تعرفه من أيام حيضها فهو حيض ، وإن لم يكن فى أيام كانت تعرفه من أيامها التى كانت تعرفها فهي استحاضة ، فهي تصوم فيه وتصلى ، ولا تعيد .

قال ابن قدامة : قال أحمد : إذا استمر بها الدم فإن كان فى أيام حيضها الذى تقعهده أمكست عن الصلاة ، ولم يأتها زوجها ، وإن لم يكن لها أيام كانت بمنزلة المستحاضة يأتها زوجها ، وتتوضأ وتصوم وتصلى ، إن أدركها رمضان ولا تقضى . المغنى ١/٢٥١ .  
قال المرداوى : وأكثر النفاس أربعون يوماً ، وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وعنه : ستون . فعلى المذهب : لو جاوز الأربعين فالزائد استحاضة أم لم يصادف عادة ولم يجاوزها ، فإن صادف عادة ولم يجاوزها فهو حيض ، وإن جاوزها =

٢١٩ - حَدَّثَنَا قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ (١) عَنْ أَبِي عَوَانَةَ (٢) ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ (٣) ، عَنْ يَوْسُفَ بْنِ مَاهِكٍ (٤) ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : النَّفْسَاءُ تَنْتَظِرُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ نَحْوَهُ (٥) .

٢٢٠ - حَدَّثَنَا قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ : نَا عَلِيُّ بْنُ حَكَمٍ (٦)

---

= فاستحاضة ، إن لم يتكرر ( فإن تكرر فهو حيض ) إذا لم يجاوز أكثر الحيض . الإنصاف ٣٨٣/١ - ٣٨٤ ، وانظر أيضاً : كشف القناع ١٩٨/١ .

(١) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولا هم أبو سعيد البصري ، ثقة ، ثبت ، حافظ عارف بالرجال والحديث ، قال ابن المديني : ما رأيت أعلم منه ، مات سنة ثمان وتسعين ومائة ، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة . تهذيب التهذيب ٢٧٩/٦ - ٢٨٠ ، تقريب التهذيب ٤٩٩/١ .

(٢) هو وضاح - بتشديد المعجمة ثم مهملة - ابن عبد الله البشكري - بالمعجمة - الواسطي البزاز أبو عوانة ، مشهور بكنيته ، ثقة ، ثبت ، مات سنة خمس أو ست وسبعين ومائة . تهذيب التهذيب ١١٨/١١ - ١٢٠ ، تقريب التهذيب ٣٣١/٢ .

(٣) هو بيان بن بشر الأحمسي - بمهملتين - أبو بشر الكوفي ، ثقة ، ثبت من الطبقة الخامسة . تهذيب التهذيب ٥٠٦/١ ، تقريب التهذيب ١١١/١ .

(٤) هو يوسف بن ماهك بن بهزاد - بضم الموحدة وسكون الهاء بعدها زاي - الفارسي ، المكي ، ثقة ، مات سنة ست ومائة . وقيل : قبل ذلك . تهذيب التهذيب ٤٢١/١١ - ٤٢٢ ، تقريب التهذيب ٣٨٢/٢ .

(٥) أخرجه الدارمي من طريق أبي الوليد عن أبي عوانة ، السنن ٢٩٩/١ ، وأيضاً من طريق أبي نعيم عن أبي عوانة بلفظ : النفساء تنتظرنحواً من أربعين يوماً ، السنن ٢٣٠/١ ، والبيهقي بسنده من طريق ابن مهدي ، السنن ٣٤١/١ .

(٦) هو علي بن حاكم بن ظبيان - بفتح المعجمة وسكون الموحدة بعدها تحتانية - الأنصاري المروزي ، المؤذن ، ثقة ، يغرب ، مات سنة ست وعشرين ومائتين ، وقيل : عشرين . تهذيب التهذيب ٣١٠/٧ ، تقريب التهذيب ٣٥/٢ .

أخبره حبان بن علي<sup>(١)</sup> عن شيخ قد سماه<sup>(٢)</sup> . عن ابن أبي مليكة<sup>(٣)</sup> عن عائشة أن النبي ﷺ وقت للنفساء أربعين يوماً<sup>(٤)</sup> .

(١) هو حبان بن علي العنزي - بفتح العين والنون ثم زاي - أبو علي الكوفي ، ضعيف ، وكان له فقه وفضل ، مات سنة إحدى أو اثنتين وسبعين ومائة ، وله ستون سنة ، وقال أحمد : حبان أصح حديثاً من مندل . تهذيب التهذيب ١٧٣/٢ - ١٧٤ ، تقريب التهذيب ١٤٧/١ .

(٢) هو عطاء بن عجلان ، كما هو مصرح به في سنن الدارقطني ، وسنذكره قريباً وهو عطاء بن العجلان الحنفي ، أبو محمد البصري ، العطار ، متروك ، بل أطلق عليه ابن معين والفلاس وغيرهما الكذب ، من الطبقة الخامسة . تهذيب التهذيب ٢٠٨/٢ - ٢١٠ ، تقريب التهذيب ٢٢/٢ .

(٣) هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة - بالتصغير - بن عبد الله بن جدعان يقال اسم أبي مليكة : زهير التيمي ، أدرك ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ ، ثقة ، فقيه ، مات سنة سبع عشرة ومائة . تهذيب التهذيب ٣٠٦/٥ - ٣٠٧ ، وتقريب التهذيب ٤٣١/١ .

(٤) أخرج الدارقطني حديث عثمان بن أبي العاص قال : وقت رسول الله ﷺ للنفساء في نفاسهن أربعين يوماً ، ثم قال : حدثنا أحمد بن محمد أبو شيبه ، ثنا أبو بلال ، ثنا حبان عن عطاء عن عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة أن رسول الله ﷺ مثله ، أبو بلال الأشعري ، ضعيف ، وعطاء هو ابن عجلان ، متروك الحديث . السنن ٢٢٠/١ كتاب الحيض .

وأيضاً بسند آخر من طريق سعد بن الصلت ثنا عطاء بن عجلان عن عبد الله بن أبي مليكة المكي قال : سئلت عائشة عن النفساء فقالت : سئل ﷺ فأمرها أن تمسك أربعين ليلة ثم تغتسل ثم تتطهر فتصلي - عطاء متروك الحديث . السنن ٢٢٢/١ - ٢٢٣ .

قال العظيم آبادي : عطاء : هو عطاء بن عجلان ، هكذا نسبة الطبراني في جمعه أحاديث من اسمه عطاء . قال الطبراني : لا يعلم هذا الحديث يروى بهذا الإسناد إلا من جهة عطاء بن عجلان وهو كوفي ضعيف ، تفرد في روايته بأشياء منها هذا الحديث ، ولم يروه عن ابن أبي مليكة أحد غيره . التعليق المغني على سنن الدارقطني ٢٢١/١ - ٢٢٢ .

## كتاب الصلاة

### باب المواقيت

٢٢١ - حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل ببغداد - سنة خمس وثمانين في رجب (١) - قال : سَأَلْتُ أَبِي - رحمه الله - ما الَّذِي يَعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ ؟ وَأَيُّ حَدِيثٍ عِنْدَكَ أَقْوَى ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي رَوَى ابْنُ الْمُبَارَكِ (٢) عَنْ ٤٣ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ (٣) عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ (٤) عَنْ جَابِرٍ (٥) مَا تَرَى

= قلت : وفي وقت النفساء أحاديث أخرى تبلغ درجة الحسن . انظر للتفصيل التلخيص الحبير ١٨١/١ ، وإرواء الغليل للألباني ٢٢٢/١ - ٢٢٣ .  
(١) أى بعد المائتين .

(٢) هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التيمي مولاهم ، أبو عبد الرحمن المروزي ، أحد الأئمة ، ثقة ، ثبت ، فقيه ، عالم ، جواد ، مجاهد ، جمعت فيه خصال الخير ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وثمانين ومائة ، وله ثلاث وستون . تهذيب التهذيب ٣٨٢/٥ ، تقريب التهذيب ٤٤٥/١ .

(٣) هو الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني ، يقال له حسين الأصغر ، صدوق مقل ، من السابعة ، مات سنة ستين تقريبا - أى بعد المائة - وقال في التهذيب : أخرجا له حديثا واحدا في إمامة جبريل ( يعني الترمذي والنسائي ) تهذيب التهذيب ٣٤٥/٢ ، تقريب التهذيب ١٧٧/١ .

(٤) هو وهب بن كيسان القرشي مولى آل الزبير ، أبو نعيم المدني المعلم المكي ، ثقة ، من كبار الرابعة ، مات سنة سبع وعشرين ومائة . تهذيب التهذيب ١٦٦/١١ ، تقريب التهذيب ٣٣٩/٢ .

(٥) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام - بمهمله وراء - الأنصاري ثم السلمى بفتحيتين ، صحابي ابن صحابي ، غزا تسع عشرة غزوة ، ومات بالمدينة بعد السبعين ، وهو ابن أربع وتسعين . انظر الإصابة ٢١٣/١ .

فيه <sup>(١)</sup> وكيف حال الحسين ؟ فقال أبي : أما الحسين فهو أخو  
أبي جعفر محمد بن علي <sup>(٢)</sup> وحديثه الذي روى في المواقيت حديث  
ليس بمنكر <sup>(٣)</sup> ، لأنه قد وافقه على بعض صفاته غيره ، وقد روى في

---

(١) حديثه في ذكر إمامة جبريل أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، انظر : الفتح  
الرباني ٢٤/٢ ( باب جامع الأوقات ) والترمذي في سننه ، وقال : هذا حديث حسن  
غريب ، وقال محمد - يعني البخاري - أصبح شيء في المواقيت حديث جابر عن  
النبي ﷺ ، وأيضا قال : وحديث جابر في المواقيت قد رواه عطاء بن أبي رباح ،  
وعمر بن دينار وأبو الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ نحو حديث وهب بن  
كيسان عن جابر عن النبي ﷺ . قال المباركفوري : قال ابن القطان : حديث جابر  
يجب أن يكون مرسلا ، لأن جابر لم يذكر من حديثه بذلك ، ولم يشاهد ذلك صبيحة  
الإسراء ، لما علم من أنه أنصاري إنما صحب بالمدينة . السنن مع التحفة ٤٦٨/١ ،  
حديث رقم ١٥٠ ، أبواب الصلاة : باب ما جاء في المواقيت ، والنسائي أيضا في سننه  
كتاب المواقيت - باب أول وقت العشاء (٢٦٣/١) ، والحاكم أيضا ، وقال : هذا حديث  
مشهور من حديث عبد الله بن المبارك ، والشيخان لم يخرجاه ، لعله حديث الحسين بن  
علي الأصغر ، وقد روى عنه عبد الرحمن بن أبي الموالي وغيره ذكره الذهبي أيضا وقال :  
صحيح مشهور ، وحسين مقل . المستدرک مع التلخيص ١٩٥/١ - ١٩٦ ( باب وقت  
صلاة العشاء ) .

(٢) في الأصل والمطبوع ( أخى أبي جعفر بن محمد ) وهو خطأ ، والصواب  
كما في التقريب ، وتهذيب التهذيب ( أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين الباقر ) وهو ثقة  
فاضل ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومائة . انظر : تهذيب التهذيب ٣٥٠/٩ ،  
تقريب التهذيب ٩٢/٢ .

(٣) سبق أن الترمذي نقل عن البخاري أنه قال : أصبح شيء في المواقيت حديث  
جابر عن النبي ﷺ .

المواقيت غير حديث ابن عباس (١) وبريدة (٢) وعبد الله بن عمر (٣)

(١) وهو حديث إمامة جبريل ، أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٣٣٣/١ ، وأبو داود في سننه - كتاب الصلاة - باب ما جاء في المواقيت ٢٧٤/١ - ٢٧٨ ، والترمذي في سننه - كتاب الصلاة - باب ما جاء في مواقيت الصلاة ، وقال : حديث حسن صحيح ، وأيضا قال : وفي الباب عن أنس بن مالك وبريدة وأنس بن مالك وأبي مسعود الأنصاري وأنس بن مالك وعمر بن الخطاب وأبو بكر بن عبد الله بن عمر . انظر : السنن مع التحفة ٤٦٥/١ - ٤٦٨ ح رقم ١٤٩ .

وقال المبارك كفوري : صححه ابن عبد البر وأبو بكر بن العربي ، قال ابن عبد البر : إن الكلام في إسناده لا وجه له . انظر : تحفة الأحمدي ٤٦٨/١ .

(٢) هو بريدة بن الحبيب ( بمهملتين مصغرا ) بن عبد الله بن الحارث أبو سهل الأسلمي ، صحابي أسلم قبل بدر ، مات سنة ثلاث وستين . الإصابة ١٤٦/١ .

وحديثه في المواقيت عن رسول الله ﷺ قال : « أتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة ، فلم يرد عليه شيئا فأمر بلالا فأقام الفجر » الحديث ، أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٣٤٩/٥ . ومسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب أوقات الصلوات الخمس . انظر الصحيح مع النووي ١١٣/٥ - ١١٥ .

ورواه أبو داود في سننه تعليقا - قال : وكذلك روى ابن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ . انظر : السنن ٢٨٠/١ ، ح رقم ٣٩٥ كتاب الصلاة - باب ما جاء في المواقيت . وأخرجه الترمذي في سننه - أبواب الصلاة - وقال : هذا حديث حسن غريب صحيح ، انظر : السنن مع التحفة ٤٧١/١ - ٤٧٢ ح رقم ١٥٢ . وأخرجه النسائي في سننه - كتاب الصلاة - باب في ذكر أول وقت المغرب ٢٥٨/١ ، وابن ماجه في سننه - أبواب مواقيت الصلاة ٢١٩/١ ح رقم ٦٦٧ .

(٣) لعبد الله بن عمر بن الخطاب حديث في ذكر إمامة جبريل عند الدارقطني . وفي سننه محبوب بن الجهم بن واقد مولى حذيفة بن اليمان ، قال شمس الحق العظيم آبادي عنه في تعليقه : قال الذهبي : لا يتابع عليه ، وأشار إلى لينه ابن عدي وابن حبان . انظر : السنن مع التعليق ٢٦٠/١ ح رقم ١٠ .

وجابر<sup>(١)</sup> وأبي موسى<sup>(٢)</sup> وأبي برزة<sup>(٣)</sup> ، وأبي هريرة<sup>(٤)</sup> ، فكل

(١) هو جابر بن عبد الله ، وحديثه في ذكر إمامة جبريل ، تقدم تخريجه في صدر الباب . وله حديث آخر في بيان مواقيت الصلاة ، أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٣٦٩/٣ .

والبخارى في صحيحه - كتاب مواقيت الصلاة - باب وقت المغرب بسندهما إلى محمد بن عمرو بن الحسن بن علي قال : قدم الحجاج فسألنا جابر بن عبد الله فقال : « كان النبي ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة » الحديث . انظر : الصحيح مع الفتح ١٤/٢ ح رقم ٥٦٠ . ومسلم في صحيحه - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها . انظر : الصحيح مع النووي ١٤٤/٥ - ١٤٥ . وأبو داود في سننه - كتاب الصلاة - باب وقت صلاة النبي ﷺ . انظر : السنن مع العون ٦٨/٢ ، ح رقم ٣٩٣ ، والنسائي في سننه - كتاب الصلاة - باب ذكر تعجيل العشاء ٢٦٤/١ .

(٢) هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار ، أبو موسى الأشعري ، الصحابي الجليل وحديثه في المواقيت عن رسول الله ﷺ « أنه أتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة » الحديث ، أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٤١٦/٤ . ومسلم في صحيحه - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب ذكر أوقات الصلوات الخمس ١١٥/٥ - ١١٦ ، ( مع النووي ) وأبو داود في سننه - كتاب الصلاة - باب ما جاء في المواقيت - انظر : السنن مع العون ٦٥/٢ - ٦٦ ح ٣٩١ .

والنسائي في سننه - كتاب المواقيت - باب آخر وقت المغرب . انظر : السنن ٣٦٠/١ . (٣) هو نضلة بن عبيد الأسلمي أبو برزة ، صحابي ، مشهور بكنيته ، أسلم قبل الفتح وغزا سبع غزوات ، ثم نزل البصرة وغزا خراسان ، ومات بها سنة خمس وستين على الصحيح . انظر الإصابة ٥٥٦/٣ .

وحديثه في المواقيت أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٤٢٠/٤ بسنده إلى أبي المنهال قال : انطلقت أنا مع أبي إلى أبي برزة الأسلمي ، فقال له أبي : حدثنا كيف كان رسول الله ﷺ يصلي المكتوبة ؟ الحديث . وأخرجه البخارى في صحيحه - كتاب الصلاة - باب وقت الظهر عند الزوال من طرق متعددة ٢١/٢ ، ح ٥٤١ ، وأيضا ٢٦/٢ ، ح رقم ٥٤٧ باب وقت العصر ، وكذلك في الأرقام ٥٦٨ ، ٥٩٩ ، ٧٧١ . الصحيح مع الفتح . وأخرجه مسلم في صحيحه - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها ١٤٥/٥ - ١٤٧ ( مع النووي ) وكذلك أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم .

(٤) حديثه في تفصيل مواقيت الصلاة بأن للصلاة أولا وآخرا - أي وقتين - =

يصف صفة فيها فمنهم من وصفها في الظهر (١) إذا زالت الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثله ، وإذا كَانَ ظل كل شيء مثله فهو وقت العصر (٢) ، ومنهم من لَمْ يحدها بالمثل (٣) إلا في بعض الحديث ، في وقت العصر يصلها ما لَمْ تتغير الشمس (٤) ، والمغرب حتّى تغرب

= أخرجه الترمذى في سننه - كتاب الصلاة - باب ما جاء في المواقيت ، من طريق الأعمش عن أنى صالح عن أنى هريرة ، وأيضاً من طريق الأعمش عن مجاهد - وقال : سمعت محمداً ( يعنى البخارى ) يقول : حديث الأعمش عن مجاهد أصح من حديث محمد بن فضيل عن الأعمش ، وحديث محمد بن فضيل خطأ ، أخطأ فيه محمد بن فضيل . انظر : السنن مع التحفة ٤٦٩/١ - ٤٧٠ ح رقم ١٥١ .

وأخرجه النسائى في سننه - كتاب المواقيت - باب في ذكر آخر وقت الظهر ٢٤٩/١ - ٢٥٠ ، وأخرجه الحاكم من طريق النسائى مختصراً ، وأيضاً من طريق آخر ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي في الاثنيين . المستدرک مع التلخيص ١٩٤/١ . قال الحافظ : قوله - أى الرافعى - وعن أنى هريرة - رواه النسائى بإسناد حسن ، فيه محمد بن عمرو بن علقمة . وصححه ابن السكن والحاكم . وقال الترمذى في العلل : حسن ، ورواه الترمذى من وجه آخر عن أنى هريرة ، لكن فيه أن للمغرب وقتين ونقل عن البخارى أنه خطأ ، وأن محمد بن فضيل أخطأ ، حيث رواه عن الأعمش عن أنى صالح ، وإنما هو عن الأعمش عن مجاهد . قال : كان يقال : فذكره . ورواه الحاكم عن محمد بن عباد بن جعفر أنه سمع أبا هريرة ، وقال : صحيح الإسناد ، التلخيص الحبير ١٨٤/١ .

(١) بدأ بالظهر ، لأنها أول الخمس افتراضاً ، وبها بدأ جبريل حين أمّ النبي ﷺ عند البيت ، وبدأ بها الصحابة حين سئلوا عن الأوقات . وعليه جماهير الأصحاب ، وهو الصحيح من المذهب بأن الظهر هى الأولى . انظر : الإنصاف ٤٢٩/١ .

(٢) انظر حديث ابن عباس وجابر وأنى هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص الآتى ذكره والعبارة « وإذا كان ظل كل شيء مثله » لا توجد في النسخة المصرية .

(٣) في النسختين ( بالمليل ) والصواب ما أثبتناه ، لأن بعض الصحابة حد العصر بالمثل حيث قال : وإذا كان ظل كل شيء مثله فهو وقت العصر ، وبعضهم قال : إنه صلاها ، والشمس حية نقية ، أو صلاها ، ثم خرجنا إلى كذا ، أو نحرنا الجزور وطبخنا وأكلنا . الخ . ولم يحدها بالمثل . ومن الذين لم يذكروا لفظ المثل ليان أول وقت العصر أبو موسى الأشعرى تقدم تخريج حديثه ، وعبد الله بن عمرو بن العاص وغيرهما .

(٤) وفي أحاديث هؤلاء أيضاً أنه صلاها والشمس محمرة ، قال عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ : ووقت العصر ما لم تصفر الشمس ، ويسقط قرنها الأول ، وهذا وقتها =



الشمس (١) والعشاء الآخرة حتى يغيب الشفق إلى ثلث الليل إلى آخر وقتها (٢) وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إلى نصف الليل الأوسط (٣) ، وأرجو أن يكون الأمر فيه واسعا (٤) إن شاء الله ، لاختلافهم في الوصف (٥) ، إِلَّا أَنَّ الْعَصْرَ لَا تُوَخَّرُ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ (٦) ، وتأخير العشاء

= المختار ، وإلا فتجوز صلاة العصر إلى غروب الشمس كما روى أبو هريرة « من أدرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد أدرك العصر » وهو متفق عليه .

(١) هذا أول وقتها ، وأما آخر وقتها إلى غروب الشفق ، فالمغرب لها وقتان كما في حديث عبد الله بن عمرو ، وبريدة عند مسلم ، وغيره ، وكذلك في حديث جابر في قصة سؤال السائل عن وقت الصلاة ، وتقدم تخريج الجميع .

(٢) وذلك كما في رواية ابن عباس في ذكر إمامة جبريل عند البيت ، وحديث أبي موسى الأشعري ، وبريدة في حديث سؤال السائل ، تقدم تخريج حديثهما ، وأيضا في حديث ابن عباس وعمر في تأخير الرسول لصلاة العشاء ، حديث عائشة أيضا ، وفيه نداء عمر للرسول ﷺ ، أخرجه البخاري .

(٣) وذلك في حديث عبد الله بن عمرو في رواية أبي أيوب العتكي عنه ، وقد أخرجه مسلم في صحيحه ١١١/٥ - ١١٣ ، وحديث أبي هريرة في بيان وقتي الصلوات . وتقدم تخريجه ، وكذلك في حديث أنس ، وقد جمع دليل القولين - ثلث الليل ونصف الليل - البيهقي في سننه ، فمن أراد التفضيل فليراجع : السنن ٣٧٣/١ - ٣٧٦ .

(٤) في المصرية ( وينفع ) والصواب ما أثبتناه .

(٥) تشهد له رواية أبي قتادة عن النبي ﷺ في حديث طويل ، قال : أما إنه ليس في النوم تفريط ، إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى . أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب في قضاء الفائتة واستحباب تعجيله ١٨٣/٥ - ١٨٩ ( مع النووى ) .

(٦) وذلك لما روى أنس بن مالك قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعا ، لا يذكر الله عز وجل فيها إلا قليلا » أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب التكبير بالعصر ١٢٣/٥ ( مع النووى ) .

والترمذي في سننه - أبواب الصلاة - باب ما جاء في تعجيل العصر ، انظر : السنن مع التحفة ٤٩٧/١ ح رقم ١٦٠ .

والنسائي في سننه - كتاب المواقيت - باب التشديد في تأخير العصر ٢٥٤/١ =

الآخرة يَسْتَحِبُّ تَأْخِيرَهَا فِي غَيْرِ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (١) وَالْفَجْرُ بَغْلَسَ (٢) إِلَّا أَنْ يَشُقَّ عَلَى جِيرَانِ الْمَسْجِدِ ، وَيَكُونُ أَرْفَقَ بِهِمْ إِسْفَارُهَا (٣) ، وَقَدْ جَعَلَ لَهَا حَدِيثَيْنِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَهُوَ أَوَّلُ

= قال المرداوي على قول ابن قدامة ( وتعجيلها أفضل بكل حال ) هذا المذهب مطلقا وعليه الأصحاب . الإنصاف ٤٣٤/١ .

(١) وذلك في حديث عائشة وقد سبق ذكره ، وكذلك حديث ابن عمر وأنس وذلك أنه تأخر يوما وخرج حين ذهب ثلث الليل أو بعده فقال : إنكم لتنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم ، ولولا أن يثقل على أمتي لصليت بهم هذه الساعة ، هذا لفظ مسلم . وكذلك بمعناه روى البخاري في حديث عائشة السابق ذكره عند نداء عمر قال ﷺ كذلك ، وكذلك في حديث أبي موسى . انظر : الصحيح مع الفتح ٤٧/٢ - ٥١ كتاب مواقيت الصلاة - باب فضل العشاء ، وباب وقت العشاء إلى نصف الليل ، وصحيح مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب وقت العشاء ١٣٦/٥ - ١٤٢ ( مع النووى ) .

قال ابن قدامة : وتأخيرها أفضل ما لم يشق ، قال المرداوي : إن شق التأخير على الجميع كره التأخير ، وإن شق على بعضهم كره أيضا على الصحيح من المذهب ، وعنه : لا يكره . الإنصاف ٤٣٧/١ .

(٢) الغلس : ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح . النهاية ٣٧٧/٣ . والتغليس أفضل لما ورد في حديث عائشة المعروف « كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ثم ينقلبن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة ، لا يعرفهن أحد من الغلس » أخرجه البخاري في صحيحه ، باب وقت الفجر ٥٤/٢ ح رقم ٥٧٨ ، وكذلك أخرجه مسلم في صحيحه - باب استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها ١٤٣/٥ - ١٤٤ ( مع النووى ) ورواه أصحاب السنن . وكذلك فيه حديث جابر وأبي برزة وأبي موسى الأشعري وغيرهم . وقد سبق تخريجه في صدر الباب . (٣) انظر الروايات في هذا المعنى عن الإمام أحمد في مسائل أبي داود ص ٢٦ ، ومسائل ابن هانئ ٣٩/١ - ٤٠ .

أما معنى الإسفار ، فقال الترمذي : وقال الشافعي وأحمد وإسحاق : معنى الإسفار : أن يصح الفجر فلا يشك فيه ولم يروا أن معنى الإسفار تأخير الصلاة . السنن مع التحفة ٤٨١/١ ح رقم ١٥٤ .

قال المرداوي معلقا على قول ابن قدامة عن الفجر : وتعجيلها أفضل . وهذا المذهب مطلقا ، وعليه الجمهور ، وعلى هذا يكره التأخير إلى الإسفار بلا عذر ، =

٢٢٢ - / حدثنا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ وَقْتِ الظَّهْرِ ؟ فَقَالَ : «

أول وقت الظهر إذا زالت الشمس ، ووقت العصر إذا خرج وقت الظهر ، وهو إذا صار ظل كل شيء مثله فهو آخر وقت الظهر ، وأول وقت العصر (٢) وَقَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ « إن آخر وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثليه » (٣) وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إلى أن تصفر الشمس فهو آخر وقت العصر (٤) ، وأول وقت المغرب إذا غاب

= وعنه : إن أسفر المأمون فالأفضل الإسفار ، والمراد أكثر المأمومين . الإنصاف ٤٣٨/١ .

(١) قوله ( جعل لها حدين ) أى وقتين ، الغلس والإسفار ، ولكن حسب ما نقل عن الإمام أحمد والترمذى وتقدم ذكره أن الإسفار هو أن لا يشك في صحة وقت الفجر . قال ابن القيم : وهذا بعد ثبوته - أى الإسفار بحديث رافع - إنما المراد به الإسفار بها دواما لا ابتداء ، فيدخل فيه مغسلا ويخرج منها مسفرا ، كما كان يفعله ﷺ ، فقوله موافق لفعله لا يناقض به ، وكيف يظن به المواظبة على فعل ما الأجر العظيم خلافه . إعلام الموقعين ٣٨٣/٢ .

وقال المباركفورى : مال الحازمى فى كتاب الاعتبار إلى نسخ أفضلية الإسفار ، وذكر فيه حديث أبى مسعود قال : « صلى رسول الله ﷺ مرة بغسل ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ، ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر » قال الحازمى : هذا إسناد رواه عن آخره ثقات ، والزيادة من الثقة مقبولة . انتهى . تحفة الأحوذى فى شرح سنن الترمذى ٤٨٢/١ .

(٢) نقل مثل ذلك عن الإمام أحمد بن هانئ ، وأبو داود ، وصالح . انظر : مسائل ابن هانئ ٣٨/١ ، وأبى داود ص ٢٧ ، وصالح ص ٤ ، ٨٢ ، قال ابن المنذر : ثبت الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه صلى الظهر حين زالت الشمس ، وأجمع أهل العلم على أن أول وقت الظهر زوال الشمس . اختلاف العلماء ٦٣/أ . قال ابن قدامة : وقتها - أى العصر - من خروج وقت الظهر إلى اصفار الشمس . المنع ١٠٦/١ . (٣) وذلك فى حديث ابن عباس وجابر وأبى هريرة فى ذكر إمامة جبريل وتقدم تخريجها .

(٤) قال ابن المنذر : قالت طائفة : آخر وقت العصر ما لم تصفر الشمس ، هذا قول أحمد وأبى ثور ، وقال أحمد مرة : ما لم تتغير الشمس . اختلاف العلماء ٦٣/ب .

حاجب الشمس الأعلى إلى أن يغيب الشفق <sup>(١)</sup> . فمن الناس من يقول : الشفق الحمرة ، ومن الناس من يقول : الشفق البياض <sup>(٢)</sup> إذا ذهب الحمرة بقى البياض ، ثم يذهب البياض فيستوى الأفق بالسواد ، فذلك آخر وقت المغرب ، وهو أول وقت العشاء الآخرة ، فمن الناس من يقول : آخر وقت العشاء الآخرة ثلث <sup>(٣)</sup> الليل ، ومنهم من يقول : نصف الليل <sup>(٤)</sup> .

(١) قال ابن قدامة : ووقتها من مغيب الشمس إلى مغيب الشفق الأحمر ، وقال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وعنه : إلى مغيب الشفق الأبيض في الحضر ، والأحمر في غيره . الإنصاف ٤٣٤/١ ، انظر أيضا : مسائل صالح ص ٤ .

وأما الشفق في اللغة ، فقال ابن الأثير : الشفق من الأضداد ، يقع على الحمرة التي ترى في المغرب بعد مغيب الشمس ، وبه أخذ الشافعي . وعلى البياض الباقي في الأفق الغربي بعد الحمرة المذكورة . وبه أخذ أبو حنيفة . النهاية ٤٨٧/٢ .

(٢) قال ابن المنذر : اختلف أهل العلم في الشفق ، فقال طائفة : الشفق الحمرة ، وروى هذا القول عن ابن عمر وابن عباس ، وكان طاووس يصلي العشاء قبل أن يغيب البياض . ومن قال بأن الشفق الحمرة : مالك بن أنس وسفيان الثوري وابن أبي ليلى والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور ويعقوب ومحمد ، وقالت طائفة : الشفق البياض . ثم ذكر منهم أنس بن مالك وابن عباس وأبا هريرة وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز والنعمان بن ثابت أبا حنيفة . اختلاف العلماء ٦٥/أ .

(٣) في المطبوع ( ثلثا الليل ) وهو خلاف الأصل .

(٤) قال ابن المنذر : اختلف أهل العلم في آخر وقت العشاء ، فقال بعضهم : آخره إلى ربع الليل وهذا قول النخعي - وقالت طائفة : آخر وقت العشاء الآخرة إلى ثلث الليل - وبه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وبه قال الثوري وابن المبارك وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي والشافعي في القديم . اختلاف العلماء ٦٦/ب ( في ذكر آخر وقت العشاء ) .

هذا ، واختلفت الرواية عن الإمام أحمد في آخر وقت الاختيار للعشاء الآخرة ، فعنه : أنه ثلث الليل ، وهذا المذهب ، نص عليه في رواية الجماعة ، وعليه الجمهور ، =

٢٢٣ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : يُعْجِبُنِي فِي الْحَضَرِ أَنْ لَا تُصَلِّيَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ إِلَّا بَعْدَ ذَهَابِ الْبَيَاضِ ، وَأَمَّا فِي السَّفَرِ فَإِذَا ذَهَبَتِ الْحُمْرَةُ فَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تُصَلِّيَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ ، وَأَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ إِذَا غَابَتِ الْحُمْرَةُ (١) .

٢٢٤ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الشَّفَقِ ، هُوَ الْحُمْرَةُ أَوْ الْبَيَاضُ ؟ / فَقَالَ : ( الشَّفَقُ فِي السَّفَرِ هُوَ الْحُمْرَةُ ) (٢) . ٤٥

٢٢٥ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : يُعْجِبُنِي فِي الْحَضَرِ أَنْ تُؤَخَّرَ الْعِشَاءُ الْآخِرَةُ حَتَّى يَذْهَبَ الْبَيَاضُ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

= وعنه : نصف الليل ، وأما وقت الضرورة فهو من بعد وقت الاختيار إلى طلوع الفجر الثاني ، هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقيل : يخرج الوقت مطلقا بخروج الاختيار . المغني ٢٧٨/١ - ٢٧٩ ، الإنصاف ٤٣٥/١ - ٤٣٦ .

(١) نقل مثل هذه الرواية عن الإمام أحمد ابنه صالح في مسائله ص ٤ و ص ١٠٢ وابن هانيء ص ٣٩ ، وابن المنذر في اختلاف العلماء ٦٥/أ ، قال الخرقي : فإذا غاب الشفق وهو الحمرة في السفر وفي الحضر البياض ، لأن في الحضر قد تنزل الحمرة فتوارى الجدران فيظن أنها غابت ، فإذا غاب البياض فقد تيقن ، ووجب عشاء الآخرة ، مختصر الخرقي ص ١٥ .

قال ابن قدامة : لا خلاف في دخول وقت العشاء بغيبوبة الشفق ، وإنما اختلفوا في الشفق ما هو ؟ فمذهب إمامنا : أن الشفق الذي يخرج به وقت المغرب ، ويدخل به وقت العشاء هو الحمرة ، ثم ذكر عددا من القائلين به من الصحابة والتابعين ، ثم قال : وعن أنس وأبي هريرة : الشفق البياض . وذكر أدلة القولين مع ترجيح الأول ، ثم قال : إذا ثبت هذا فإنه إن كان في مكان يظهر له الأفق ويبين له مغيب الشفق ، فمتى ذهبت الحمرة ، وغابت دخل وقت العشاء ، وإن كان في مكان يستتر عنه الأفق بالجدران والجبال استظهر حتى يغيب البياض ، ليستدل بغيبته على مغيب الحمرة ، فيعتبر غيبة البياض ، لدلالته على مغيب الحمرة لا لنفسه ، المغني ٢٧٧/١ - ٢٧٨ .

(٢) ورد مثله عن الإمام أحمد في رواية ابن هانيء . انظر : المسائل ٣٩/١ . وقد تقدم الكلام عليها وبيان المذهب فيها في مسألة ٢٢٢ .

كَانَ يُعْجِبُهُ تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ حَتَّى يَغِيبَ الشَّفَقُ (١) .

٢٢٦ - حَدَّثَنَا قَالَ : سُئِلَ أَبِي وَأَنَا أَسْمَعُ عَنِ الشَّفَقِ ؟  
فَقَالَ : فِي السَّفَرِ حَتَّى تَذْهَبَ الْحُمْرَةُ ، وَفِي الْحَضَرِ حَتَّى يَذْهَبَ  
الْبَيَاضُ ، ثُمَّ يُصَلِّي (٢) أَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ (٣) عَنْ مُوسَى  
ابْنِ أَنَسٍ (٤) أَنَّ أَنَسًا (٥) كَانَ يَقُولُ لِحَارِيتِهِ : إِذَا اسْتَوَى الْأَفْقُ  
فَأَتَيْنِي (٦) قَالَ أَبِي : وَاسْتَوَاوُهُ : أَنْ تَذْهَبَ الْحُمْرَةُ وَالْبَيَاضُ وَيَسْتَوِيَ

(١) فقد روى البخارى عن ابن عباس قال : اعم رسول الله ﷺ ليلة بالعشاء حتى رقد الناس واستيقظوا وركدوا واستيقظوا فقام عمر بن الخطاب فقال : الصلاة . قال عطاء : قال ابن عباس فخرج نبي الله ﷺ كأنى أنظر إليه الآن يقطر رأسه ماءً واضعاً يده على رأسه فقال : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا » . الصحيح مع الفتح ٤٩/٢ .  
كتاب مواقيت الصلاة - باب النوم قبل العشاء لمن غلب ح رقم ٥٧١ .  
والأحاديث في هذا الباب كثيرة ، وقد سبق ذكر بعضها في المسألة ٢٢١ في صدر هذا الباب .  
(٢) تقدم عن الإمام أحمد أن الشفق في السفر الحمره وفي الحضر البياض ، في المسألة رقم ٢٢٣ ، ٢٢٥ .

وورد عنه مثل ذلك في رواية ابن هانيء ، انظر : المسائل ٣٩/١ . وفي رواية صالح ، انظر : المسائل ص ٤ ، ١٠٢ . وفي رواية أوى داود ، انظر : المسائل ص ٢٧ .  
وفي رواية الكوسج ، انظر : المسائل ٣٣/١ ( مصرية ) .

(٣) هو عبد الله بن عوف بن أرطبان المزنى مولا هم أبو عوف الخزار - بفتح المعجمة والمهملة - البصرى ، ثقة ، ثبت ، فاضل ، من أقران أيوب في العلم والعمل والسن ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومائة . تهذيب التهذيب ٣٤٦/٥ ، تقريب التهذيب ٤٣٩/١ .

(٤) هو موسى بن أنس بن مالك ، فاضل البصرة ، ثقة ، من الرابعة مات بعد أخيه النضر . تهذيب التهذيب ٣٣٥/١٠ ، تقريب التهذيب ٢٨١/٢ .

(٥) هو أنس بن مالك بن النضر الأنصارى الخزرجى ، خادم رسول الله ﷺ ، خدمه عشر سنين ، صحابى مشهور ، مات سنة اثنين ، وقيل ثلاث وتسعين ، وقد جاوز المائة . انظر : الإصباة ٧١/١ .

(٦) أخرج عبد الرازق في مصنفه - باب وقت العشاء الآخرة ، عن عامر عن عاصم بن سليمان قال : كان أنس بن مالك إذا أراد أن يصلى العشاء قال لغلام له أو مولى له : انظر هل استوى الأفقان . المصنف ٥٥٩/١ ح رقم ٢١٢٤ .

الأفق<sup>(١)</sup> .

٢٢٧ - حَدَّثَنَا قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ : ثنا  
ثَوْرُ الشَّامِيِّ<sup>(٢)</sup> عَنْ مَكْحُولٍ<sup>(٣)</sup> قَالَ : كَانَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ<sup>(٤)</sup>  
وَشَدَادُ بْنُ أَوْسٍ<sup>(٥)</sup> يُصَلِّيَانِ الْعِشَاءَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ<sup>(٦)</sup> إِذَا غَابَتِ  
الْحُمْرَةُ<sup>(٧)</sup> .

(١) يستوى الأفق أى بالسواد بعد ذهاب الحمرة والبياض . انظر ما تقدم في  
المسألة رقم ٢٢٢ .

(٢) في النسختين نور - بالنون - وهو خطأ ، فإنه ثور بن يزيد بن زياد  
الكلاعي ، أبو خالد الحمصي ، تقدمت ترجمته في المسألة ١٦١ . وقد صححه في  
المطبوع .

(٣) هو مكحول الشامي ، أبو عبد الله ، ويقال : أبو أيوب ، ويقال : أبو مسلم  
الفقيه الدمشقي ، ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور من الخامسة . مات سنة بضع عشرة  
ومائة . تهذيب التهذيب ٢٨٩/١٠ - ٢٩٣ ، وتقريب التهذيب ٢٧٣/٢ ، وذكر كل  
من ترجم له أن روايته عن كثير من الصحابة ، منهم عبادة بن الصامت وأبي بن كعب  
وأبي هريرة وعائشة صح بالإرسال .

(٤) هو عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي ، أبو الوليد المدني أحد  
النقباء ، بدرى مشهور ، مات بالرملة سنة أربع وثلاثين ، وله اثنتان وسبعون ، وقيل  
عاش إلى خلافة معاوية ، قال سعيد بن عفير : كان طوله عشرة أشبار . انظر : الإصابة  
٢٦٨/٢ - ٢٦٩ .

(٥) هو شداد بن أوس بن ثابت الأنصاري الخزرجي ، ابن أخي حسان بن  
ثابت ، صحابي ، مات بالشام قبل الستين أو بعدها . انظر : الإصابة  
١٣٩/٢ - ١٤٠ .

(٦) وهو ثاني الحرمين الشريفين ، وأولى القبلتين ، فتحه عمر بن الخطاب ،  
ويعرف الآن بالقدس . وهو الآن تحت الاحتلال الصهيوني ، نسأل الله تعالى أن يعجل  
بخلاصه من أيديهم إنه ولي ذلك ، والقادر عليه .

(٧) أخرجه عبد الرازق وابن أبي شيبة في مصنفيهما بإسنادهما عن ثور عن  
مكحول . ولم يذكر بيت المقدس . انظر : مصنف عبد الرزاق ٥٥٦/١ ح رقم  
٢١١١ ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٣٣/١ .

٢٢٨ - حدثنا قال : حدثني أبي : حدثنا هشيمُ بنُ بشيرٍ (١) ، قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى (٢) عَنْ ( حَبَّانِ بْنِ ) أَبِي جَبَلَةَ (٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : الشَّقَقُ الحُمْرَةُ (٤) .

٢٢٩ - حدثنا قال : نا أبي ، قَالَ نا عُقْبَةُ (٥) ، قال : نا عبدُ الله ابنُ نافعٍ (٦) قال : حَدَّثَنِي أَبِي (٧) عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : الشَّقَقُ الحُمْرَةُ ، فَإِذَا ذَهَبَتِ الحُمْرَةُ فَقَدْ غَابَ الشَّقَقُ (٨) .

(١) في النسختين والمطبوع ( بشر ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه ، وقد تقدمت ترجمته في المسألة ١٥٤ .

(٢) هو عبد الرحمن بن يحيى الصدفي ، أخو معاوية بن يحيى ، روى عن هشيم ، لينه أحمد بن حنبل . الميزان ٥٩٨/٢ .

(٣) في النسختين والمطبوع ( أئى حبله ) وما بين القوسين ليس في النسختين والمطبوع والتصويب من السنن الكبرى للبيهقي ٣٧٣/١ ، وهو حبان - بالكسر - ابن أئى حبله - بفتح الجيم والموحدة - المصري مولى قريش ، ثقة ، من الثالثة . مات سنة اثنتين وقليل : خمس وعشرين ومائة . تهذيب التهذيب ١٧١/٢ ، وتقريب التهذيب ١٤٧/١ .

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى - باب دخول وقت العشاء لغيوبة الشفق - من طريق أحمد بن حنبل عن هشيم . السنن الكبرى ٣٧٣/١ .

(٥) هو عقبة بن خالد بن عقبة بن خالد السكوني ، أبو مسعود الكوفي المجدر - بالجيم - صدوق ، صاحب حديث ، من الثامنة . مات سنة ثمان وثمانين ومائة . تهذيب التهذيب ٢٣٩/٧ ، تقريب التهذيب ٢٦/٢ .

(٦) هو عبد الله بن نافع العدوي مولا هم المدني ، ضعيف ، من السابعة . مات سنة أربع وخمسين ومائة . تهذيب التهذيب ٥٣/٦ ، تقريب التهذيب ٤٥٦/١ .

(٧) هو نافع مولى ابن عمر . تقدمت ترجمته في المسألة ٦٢ .

(٨) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه - باب وقت العشاء الآخرة عن عبد الله بن نافع به إلى قوله ( الشفق الحمره ) ٥٥٩/١ ح رقم ٢١٢٢ .

والبيهقي في السنن الكبرى من طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن نافع بلفظه ، وكذلك من طريقه عن عبيد الله بن عمر عن نافع ، وقال : وروى عن عتيق بن يعقوب عن مالك عن نافع مرفوعا . والصحيح موقوف . السنن الكبرى ٣٧٣/١ .



٢٣٠ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ امْرَأَةٍ حَاضَتْ فِي آخِرِ وَقْتِ الظُّهْرِ / وَلَمْ تَكُنْ صَلَّيْتَ الظُّهْرَ ؟ قَالَ : تُصَلِّي الظُّهْرَ ٤٦ وَالْعَصْرَ ، وَإِذَا حَاضَتْ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ قَضَيْتِ الْعَصْرَ وَالظُّهْرَ ، وَإِذَا طَهَّرَتْ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ قَضَيْتِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ (١) وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ (٢) وَابْنِ عَبَّاسٍ (٣) : إِذَا طَهَّرَتْ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ قَضَيْتِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ، وَالتَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ

(١) انظر مثل هذه الرواية عن الإمام أحمد في مسائل ابن هانيء ٣١/١ . وقال ابن قدامة : ومن أدرك من الوقت قدر تكبيرة ، ثم جن أو حاضت المرأة لزمه القضاء ، وإن بلغ صبي أو أسلم كافر أو أفاق مجنون أو طهرت حائض قبل طلوع الشمس بقدر تكبيرة لزمه الصبح ، وإن كان قبل غروب الشمس لزمهم الظهر والعصر ، وإن كان قبل طلوع الفجر لزمهم المغرب والعشاء ، المقنع ١١١/١ - ١١٢ . وقال المرداوى : اعلم أن الأحكام مترتبة بإدراك قدر تكبيرة من الوقت على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، وقيل : بقدر جزء ما ... وإذا علمت ذلك فإنه إذا طرأ التكليف في وقت صلاة لا تجمع لزمته فقط . وإن كان في وقت صلاة تجمع مع قبلها إليها لزمه قضاؤها بلا نزاع . الإنصاف ٤٤٢/١ .

(٢) هو عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد بن الحارث بن زهرة القرشي الزهري أحد العشرة أسلم قديما ، ومناقبه شهيرة مات سنة اثنين وثلاثين ، وقيل : غير ذلك . انظر : الإصابة ٤١٦/٢ - ٤١٧ ، وأما أثره فأخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج قال : حدثت عن عبد الرحمن بن عوف ، ثم ذكره بهذا المعنى ، انظر المصنف - باب صلاة الحائض - ٣٣٣/١ ح رقم ١٢٨٥ .

والبيهقي في السنن الكبرى - باب قضاء الظهر والعصر بإدراك وقت العصر - بسنده عن مولى لعبد الرحمن بن عوف عنه نحوه . وقال ابن التركاوي : هذا المولى مجهول . انظر : السنن الكبرى مع الجوهر النقي ٣٨٧/١ .

(٣) أثر ابن عباس ، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى - الباب السابق ذكره - بسنده عن يزيد بن أبي زياد عن طاوس عن ابن عباس في هذا المعنى وقال : ورواه ليث بن أبي سليم عن طاوس وعطاء عن ابن عباس قال : إذا طهرت قبل الفجر صلت المغرب والعشاء .

وقال ابن التركاوي : في سنده يزيد بن أبي زياد ، وليث بن أبي سليم فسكت عنهما ، وضعف يزيد في غير موضع من كتابه هذا . انظر : السنن الكبرى مع الجوهر النقي ٣٨٧/١ .

وَالْعَصْرَ ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ (١) ، كَأَنَّهُ بِذَلِكَ (٢) عَلَى ذَلِكَ (٣) .

٢٣١ - حدثنا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ عِنْدَهُ أُمَّةٌ نَصْرَانِيَّةٌ وَعَبْدٌ نَصْرَانِيٌّ ، وَلَهُمَا وَلَدٌ ابْنُ سَبْعٍ (٤) سِنِينَ وَقَدْ أَسْلَمَ (٥) ، فَقَالَ : يُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ (٦) ، وَيُؤْمَرُ بِالصَّلَاةِ (٧) لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : « مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ ابْنُ سَبْعٍ سِنِينَ ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا ابْنُ عَشْرٍ » (٨) .

٢٣٢ - قُلْتُ لِأَبِي : فَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ (٩) الْعُلَامُ ، يُجْبَرُ عَلَى

(١) الأحاديث في هذا الباب كثيرة ومعروفة فليراجع أبواب الجمع بين الصلاتين لأجل السفر أو المطر والخوف وغيرها .

(٢) في المطبوع ( يدلك ) وفي النسختين ( بذلك ) .

(٣) ذكر هذا الاستدلال ابن المنذر ولم يرض به . انظر : اختلاف العلماء

٥٩ / ب .

(٤) في المطبوع ( تسع ) وهو خلاف الأصل والنسخة المصرية .

(٥) أى أحد الأبوين .

(٦) مذهب الإمام أحمد أنه إذا أسلم أحد الأبوين يتبع الولد قبل البلوغ من أسلم منهما ، سواء كان أباً أو أما ويكون مسلماً . انظر : أحكام أهل الذمة ٥٠٧/٢ .

(٧) قال ابن قدامة : لا تجب - أى الصلاة - على صبي ، وعنه : تجب على من بلغ عشراً ، ويؤمر بها لسبع ، ويضرب على تركها لعشر . المقنع ٩٨/١ .

قال المرداوى : يجب على الولي أمره بها وتعليمه إياه والطهارة . نص عليه في رواية أبى داود ، وضرب ابن عشر سنين على تركها واجب على القول بعدم وجوبها عليه ، قاله القاضى وغيره . الإنصاف ٣٩٧/١ .

(٨) روى خلال هذه المسألة عن عبد الله بن أحمد في أحكام أهل الملل ص ١٨ ، وأما الحديث ، فقد أخرجه أبو داود في سننه - كتاب الصلاة - باب متى يؤمر الغلام بالصلاة ، انظر : السنن مع العون ١٦١/٢ ح رقم ٤٩٠ - ٤٩١ .

وابن أبى شيبة في مصنفه - باب متى يؤمر الصبي بالصلاة ٣٤٧/١ ، والحاكم في مستدركه . ١٩٧/١ ، ٢٠١/١ ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي عليه . وأخرجه آخرون . انظر : إرواء الغليل ٢٦٦/١ - ٢٦٧ .

(٩) أى الأبوان أو أحدهما .

الإسلام؟ قَالَ : لَا ، حَدِيثُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ « أَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ وَيَنْصَرَانِهِ » (١) .

٢٣٣ - قُلْتُ لِأَبِي : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَحَدٌ ، اشْتَرَى رَجُلٌ عَبْدًا نَصْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا لَيْسَ مَعَهُ أَبَوَاهُ يُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ ؟ قَالَ : يُعْجِبُنِي ذَلِكَ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَبَوَاهُ (٢) .

٢٣٤ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ صَلَّى بِالْعَدَاةِ ، فَلَمَّا صَلَّى رُكْعَةً قَامَ فِي الثَّانِيَةِ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ؟ قَالَ : يُتِمُّ الصَّلَاةَ هِيَ

(١) روى هذه المسألة الخلال في أحكام أهل الملل ص ١٨ ، ونقل رواية عن أبي طالب عن أحمد بهذا المعنى في ص ٤٤ - ٤٥ . وقال ابن القيم : فإن سبى - أى الطفل - مع أبويه أو مع أحدهما ، فلاصحاب أحمد فيه طرق : إحداها : أنه إن سبى مع أبويه فهو على دينهما ، وإن سبى مع أحدهما تبع سايه ، وهذه طريقة أى الخطاب وغيره ، والثانية : أنه إن سبى منفردا تبع سايه ، وإن سبى مع أحد أبويه ففيه روايتان : إحداها : يتبع سايه ، والثانية : يتبع من سبى معه ، وهى طريقة القاضى وأبى البركات وغيرهما ، الطريقة الثالثة : أن الروائين فى المسألتين أعنى إذا سبى مع أبويه أو مع أحدهما ، وهذه طريقة ابن أبى موسى ، ثم قال : والصحيح فى هذه المسائل أنه يحكم بإسلامه تبعا لسايه مطلقا . انظر : أحكام أهل الذمة ٥٠٩/٢ - ٥١٠ . ثم ذكر فى ٥٢٠/٢ - ٥٢١ مسألة : إذا كان تحت المملوك الكافر جارية وكافرة وهما ملك مسلم ، ثم ولد بينهما ولد هل يكون تبعا لأبويه أو لسيد الأبوين ، ورجح مثل الأول أنه يتبع سيده ، لأن الأبوين ليس لهما عليه ولاية . والحديث أخرجه البخارى فى صحيحه - كتاب الجنائز - باب إذا أسلم الصبى فمات هل يصلى عليه وهل يعرض على الصبى الإسلام ، الصحيح مع الفتح ٢١٩/٣ ح رقم ١٣٥٨ - ١٣٥٩ ، وأيضا ١٣٨٥ . ومسلم فى صحيحه - كتاب القدر - باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ، من طرق كثيرة ٢٠٧/١٦ - ٢١٠ مع النووى .

(٢) روى الخلال هذه المسألة عن عبد الله بن أحمد فى أحكام أهل الملل ص ١١ وأورده ابن القيم فى أحكام أهل الذمة ٥١٦/١ .

وقد جمع الخلال جميع الروايات الواردة فى هذه المسألة عن الإمام أحمد من طريق تلاميذه ، فى أحكام أهل الملل ص ٧ - ١١ و ص ١٣ - ١٤ ، كما أوردها ابن القيم فى أحكام أهل الذمة ٥١٠/١ - ٥١٦ .

٢٣٥ - قُلْتُ لِأَبِي : فَمِنْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُجْزئُهُ<sup>(٢)</sup> ؟  
فَقَالَ : قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ أَدْرَكَ مِنْ صَلَاةِ الْعَدَاةِ رَكْعَةً قَبْلَ  
أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ »<sup>(٣)</sup> .

٢٣٦ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ تَرْكِ  
٤٧ الصَّلَاةِ / مُتَعَمِّدًا<sup>(٤)</sup> .

(١) قال ابن قدامة : ومن أدرك تكبيرة الإحرام من صلاة في وقتها فقد أدركها ،  
قال المرداوي : هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وعليه  
العمل في المذهب ، ولو كان آخر وقت الثانية من المجموعتين لمن أراد جمعها . وعنه :  
لا يدركها إلا بركعة . الإنصاف ٤٣٩/١ .

(٢) القائلون بهذا القول هم أصحاب الرأي . انظر : فتح القدير لابن الهمام ،  
والعناية شرح الهداية ٢٣١/١ ، والمغنى لابن قدامة ٢٧٩/١ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢٣٦/٢ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٢٨٢ ،  
والبخاري في صحيحه - كتاب المواقيت - باب من أدرك من الفجر ركعة ، بسنده عن  
أبي هريرة ، وفيه زيادة « ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك  
العصر » . وأخرجه أيضا في باب من أدرك من العصر قبل الغروب ، نحوه . انظر :  
الصحيح مع الفتح ٣٧/٢ ، ٥٥٦ ، ٥٦/٢ ح رقم ١٩٧٩ . وأخرجه مسلم في صحيحه  
بسنده عن أبي هريرة وعائشة بنحو حديث أحمد . انظر : الصحيح ، كتاب المساجد ،  
باب من أدرك ركعة من الصلاة ، ٤٢٤/١ ، ٤٢٥ ح رقم ٦٠٨ - ٦٠٩ .

(٤) قال الخطابي في معالم السنن : التروك على ضروب : منها : ترك جحد ، وهو  
كفر بإجماع الأمة ، ومنها : ترك نسيان ، وصاحبه لا يكفر بإجماع الأمة ، ومنها : ترك  
عمد من غير جحد ، فهذا قد اختلف الناس فيه ، فذهب إبراهيم النخعي وابن المبارك  
وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه : إلى أن تارك الصلاة عمدا من غير عذر حتى يخرج  
وقتها كافر ، وقال أحمد : لا تكفر أحدا من المسلمين بذنوب إلا تارك الصلاة . وقال  
مكحول والشافعي : تارك الصلاة مقتول ، كما يقتل الكافر ، ولا يخرج بذلك من الملة  
ويدفن في مقابر المسلمين ، ويورثه أهله ، ثم بين اختلافهم في كيفية القتل ، وقال بعد  
ذلك : وقال أبو حنيفة وأصحابه : تارك الصلاة لا يكفر ولا يقتل ، ولكن يحبس  
ويضرب حتى يصلى . معالم السنن على مختصر المنذرى ٤٥/٧ - ٤٦ ح رقم ٤٥١٣ .

قَالَ : يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ » (١) .

٢٣٧ - قَالَ أَبِي : وَالَّذِي يَتْرُكُهَا لَا يُصَلِّيَهَا ، وَالَّذِي يُصَلِّيَهَا فِي غَيْرِ وَقْتِهَا اذْعُوهُ ثَلَاثًا (٢) ، فَإِنْ صَلَّى وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ ، هُوَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الْمُرْتَدِّ يُسْتَتَابُ ثَلَاثًا ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ عَلَى حَدِيثِ عُمَرَ (٣) .

٢٣٨ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ تَرَكَ الْعَصْرَ حَتَّى

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده بسنده عن جابر مرفوعاً وفيه « بين العبد وبين الكفر أو الشرك ترك الصلاة » ٣٧٠/٣ ، ٣٨٩ .

وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان - باب إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة - بسنده عن جابر بلفظ « بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة » ٧٠/٢ - ٧١ ( مع النووي ) .

وأخرجه أبو داود في سننه - كتاب السنة - باب في رد الإرجاء - باللفظ الذي ذكره الإمام أحمد . انظر : مختصر سنن أبي داود للمنذرى ٤٥/٧ ح رقم ٤٥١٣ . وعقد الترمذى باباً لما جاء في ترك الصلاة ، وأتى بالأحاديث المتعلقة بالباب ، منها هذا الحديث باللفظ المذكور عن جابر ، وقال : هذا حديث حسن صحيح . انظر : السنن مع التحفة ٣٦٧/٧ - ٣٧١ ح رقم ٢٧٥١ - ٢٧٥٧ . وروى هذه المسألة الخلال عن عبد الله بن أحمد في أحكام أهل الملل ص ٢٠٩ .

(٢) المقصود بقوله ( ثلاثاً ) ثلاث صلوات ، أو ثلاثة أيام ، كما نقل المرداوى وعنه لا يجب قتله حتى يترك ثلاثاً ويضيق وقت الرابعة ، وأيضاً عنه : يجب قتله إن ترك ثلاثاً ، وعنه : يجب قتله إن ترك صلاتين ، وعنه : إن ترك ثلاثاً ، كما ذكر عنه : يجب قتله إذا أتى حتى تضايق وقت أول صلاة . الإنصاف ٤٠١/١ .

(٣) روى هذه المسألة الخلال عن عبد الله بن أحمد في أحكام أهل الملل ص ٢١٢ . قال في المقنع : وإن تركها تهاوناً ولا جحوداً دعى إلى فعلها ، فإن أتى حتى تضايق وقت التي بعدها وجب قتله ، ولا يقتل حتى يستتاب ثلاثاً ، قال المرداوى في تعليقه عليه : هذا المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب . =

غَرَبَتِ الشَّمْسُ تَرَكَّهَا عَمْدًا ؟ قَالَ : اذْعُوهُ إِلَى الصَّلَاةِ ثَلَاثًا <sup>(١)</sup> فَإِنْ أَبَى ، وَإِلَّا ضَرَبْتُ عُنْقَهُ <sup>(٢)</sup> .

٢٣٩ - حَدَّثَنَا قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، نَا هِشَامُ

= قال في الفروع : اختاره الأكثر ، وقال الزركشي : وهو المشهور ، ثم ذكر روايات أخرى عنه وقال : حكم استنابته هنا حكم استنابة المرتد ... يصير هذا الذي كفر بترك الصلاة مسلماً بفعل الصلاة على الصحيح من المذهب . الإنصاف ٤٠١/١ - ٤٠٢ . أما حديث عمر فأخرجه مالك في الموطأ - كتاب القضاء - باب القضاء فيمن ارتد - عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري عن أبيه أنه قال : قدم على عمر بن الخطاب رجل من قبل أبي موسى الأشعري فسأله عن الناس فأخبره ، ثم قال له عمر : هل كان فيكم من مغربة خير ؟ فقال : نعم ، رجل كفر بعد إسلامه ، قال : فما فعلتم به ؟ قال قربناه فضربنا عنقه ، فقال عمر : أفلا حبستموه ثلاثاً ، وأطعتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله ، ثم قال عمر : اللهم إني لم أحضر ولم أمر ولم أرض إذ بلغني . الموطأ مع المنتقى للباجي ٢٨٣/٥ . وأخرجه البيهقي بسنده عن مالك مثله في السنن الكبرى - كتاب المرتد - باب من قال يحبس ثلاثة أيام . وقال : قال الشافعي في الكتاب : من قال لا يتأق به زعم أن الحديث الذي روى عن عمر رضي الله عنه « لو حبستموه ثلاثاً » ليس بثابت لأنه لا يعلم متصلاً ، وإن كان ثابتاً كان لم يجعل على من قتله قبل ثلاث شيئاً .

قال علاء الدين ابن التركماني : قلت : أخرج هذا الأثر عبد الرزاق عن معمر . وأخرجه ابن أبي شيبة عن أبي عبيدة كلاهما عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد القاري عن أبيه ، فعلى هذا هو متصل ، لأن عبد الرحمن بن عبد القاري سمع عمر . السنن مع الجوهر النقي ٢٠٦/٨ - ٢٠٧ .

(١) العبارة ( إلى الصلاة ثلاثاً ) سقطت من النسخة المصرية .

(٢) روى هذه المسألة الخلال عن عبد الله بن أحمد في أحكام أهل الملل

ص ٢١٢ .

وقوله ( وإلا ضربت عنقه ) لأنه صار بذلك جاحداً للصلاة ، فصار مرتداً عن الدين فيقتل ، وأما أنه يدعى ثلاثاً ، فذلك لما ثبت عن عمر رضي الله عنه ، كما تقدم ذكره في المسألة السابقة ، وكذلك ورد عن عثمان بن عفان وعلى وابن عمر أنهم كانوا يستتيبون المرتد ثلاثاً . انظر السنن الكبرى - كتاب المرتد - باب من قال المرتد يستتاب ٢٠٦/٨ - ٢٠٧ .

ابن عُرْوَةَ<sup>(١)</sup> عَنْ أَبِيهِ<sup>(٢)</sup> عَنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ<sup>(٣)</sup> أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ دَخَلَ عَلَى عُمَرَ ، وَقَالَ مَرَّةً : دَخَلْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى عُمَرَ بَعْدَمَا طُعِنَ فَقَالَ : الصَّلَاةُ . قَالَ : نَعَمْ ، وَلَا حَظَّ فِي الْإِسْلَامِ لَأَمْرِيءٍ أَضَاعَ الصَّلَاةَ ، فَصَلَّى ، وَالْجَرْحُ يَثْعَبُ<sup>(٤)</sup> دَمًا<sup>(٥)</sup> .

٢٤٠ - قَالَ لَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(٦)</sup> : كَانَ لِي غُلَامٌ أَسْوَدُ خَصِيٍّ صَبِيٍّ<sup>(٧)</sup> فَحَلَفْتُ أَنْ أَضْرِبَهُ ، فَذَهَبَ إِلَى أَبِي فَقَالَ : إِنَّ مَوْلَايَ قَدْ حَلَفَ أَنْ يَضْرِبَنِي ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : بِحَقِّي عَلَيْكَ لَا تَضْرِبْ ، فَقُلْتُ : إِنَّهُ يَتْرُكُ الصَّلَاةَ . فَقَالَ : اضْرِبْهُ عَلَى الصَّلَاةِ حَتَّى يُصَلِّيَ<sup>(٨)</sup> .

---

(١) هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي أبو المنذر ، ثقة ، فقيه ، ربما دلس . مات سنة خمس أو ست وأربعين ومائة ، وله سبع وثمانون سنة . تهذيب التهذيب ٤٨/١١ - ٥١ ، تقريب التهذيب ٣١٩/٢ .  
(٢) هو عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ، أبو عبد الله المدني ، تقدمت ترجمته س ١٩٩ .

(٣) هو المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب بن عبد مناف الزهري ، أبو عبد الرحمن ، له ولأبيه صحة ، مات سنة أربع وستين . انظر : الإصابة ٤١٩/٣ .  
(٤) في المطبوع ( يثغب ) وهو خطأ ، ويثعب معناه يجرى . انظر : النهاية ٢١٢/١ ، وأشار ابن الأثير إلى حديث عمر هذا ، فقال : ومنه حديث عمر رضي الله عنه « صلى وجرحه يثعب دما » .

(٥) تقدم تخريجه في كتاب الطهارة - باب الرجل يسلس بوله . المسألة ٩٦ .  
(٦) هي كنية عبد الله بن الإمام أحمد .  
(٧) سقطت كلمة ( صبي ) من المطبوع .  
(٨) وذلك استنادا إلى الحديث السابق ذكره في المسألة ٢٣١ .

٢٤١ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ فَرَطَ فِي صَلَوَاتِ شَهْرَيْنِ ؟ فَقَالَ : يُصَلِّي مَا كَانَ فِي وَقْتٍ يَحْضُرُهُ ذِكْرُ تِلْكَ الصَّلَوَاتِ ، فَلَا يَزَالُ يُصَلِّي حَتَّى يَكُونَ آخِرَ الْوَقْتِ لِلصَّلَاةِ (١) الَّتِي ذَكَرَ فِيهَا هَذِهِ الصَّلَوَاتِ / الَّتِي فَرَطَ فِيهَا ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي هَذِهِ الَّتِي يَخَافُ فَوْتَهَا ، وَلَا يُضَيِّعُ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يَعُودُ فَيُصَلِّي أَيْضاً حَتَّى يَخَافَ فَوْتَ الصَّلَاةِ الَّتِي بَعْدَهَا إِلَّا أَنْ تَكْثُرَ (٢) عَلَيْهِ ، فَيَكُونُ مِمَّنْ يَطْلُبُ الْمَعَاشَ ، وَلَا يَقْوَى عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهَا ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى أَنْ يَطْلُبَ مَا يُقِيمُهُ مِنْ مَعَاشِهِ ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الصَّلَاةِ ، لَا تُجْزِئُهُ صَلَاةٌ وَهُوَ ذَاكِرُ الْفَرْضِ الْمَتَّقِدَمِ (٣) قَبْلَهَا ، فَهُوَ يُعِيدُهَا أَيْضاً إِذَا ذَكَرَهَا وَهُوَ فِي صَلَاةٍ (٤) .

٢٤٢ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ مَرِضٍ فَعُغِبَ عَلَى عَقْلِهِ ، لَمْ يُصَلِّ ؟ قَالَ : يُعِيدُ إِذَا أَطَاقَ الصَّلَاةَ عَلَى قَدْرِ طَاقَتِهِ (٥) .

(١) فِي الْمَطْبُوعِ ( الصَّلَاةُ ) وَهُوَ خِلَافَ الْأَصْلِ ، وَالنَّسْخَةُ الْمِصْرِيَّةُ .

(٢) فِي الْمَطْبُوعِ ( كَثُرَ ) وَهُوَ خِلَافَ الْأَصْلِ ، وَالنَّسْخَةُ الْمِصْرِيَّةُ .

(٣) فِي النَّسَخَتَيْنِ ( مَتَّقِدَم ) وَهُوَ خِلَافَ السِّيَاقِ .

(٤) نَقَلَ رَوَايَاتٍ بِهَذَا الْمَعْنَى عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، أَبُو دَاوُدَ فِي مَسَائِلِهِ ص ٤٨ - ٤٩ . وَابْنُ هَانِيٍّ ٦٥/١ ، ٧٣ .

قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ : إِذَا كَثُرَتْ الْفَوَائِتُ عَلَيْهِ يَتَشَاغَلُ بِالْقَضَاءِ مَا لَمْ يَلْحَقْهُ مَشَقَّةٌ بَدَنَهُ أَوْ مَالَهُ ، أَمَّا بَدَنُهُ فَأَنْ يَضْعِفَ أَوْ يَخَافَ الْمَرَضَ ، وَأَمَّا فِي الْمَالِ فَأَنْ يَنْقَطِعَ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ بِحَيْثُ يَنْقَطِعُ عَنِ مَعَاشِهِ أَوْ يَسْتَضَرُّ بِذَلِكَ ، وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى مَعْنَى هَذَا ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ قَدْرَ مَا عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَعِيدُ حَتَّى يَتَيَقَّنَ بَرَاءَةَ ذِمَّتِهِ ، قَالَ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةِ صَالِحٍ فِي الرَّجُلِ يَضْيَعُ الصَّلَاةَ : يَعِيدُ حَتَّى لَا يَشْكُ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ بِمَا قَدْ ضَيَّعَ . الْمَعْنَى ٤٣٩/١ ، وَانْظُرِ التَّفْصِيلَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمَعْنَى ٤٣٤/١ - ٤٤٠ ، وَالْإِنْصَافَ ٤٤٢/١ - ٤٤٥ .

(٥) قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ : وَتَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَغْمَى عَلَيْهِ لِمَرَضٍ ، أَوْ شَرَبِ دَوَاءٍ ، وَعَلَى السَّكَرَانِ ، لِأَنَّ عِمَارًا أَغْمَى عَلَيْهِ فَقَضَى مَا فَاتَهُ ، وَلِأَنَّ مَدَّتَهُ لَا تَتَطَوَّلُ وَلَا تَنْتَبِتُ =



٢٤٣ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ تَرَكَ صَلَاةَ شَهْرٍ ،  
قَالَ : يُعِيدُ مَا تَرَكَ حَتَّى يَضْعُفَ ، أَوْ لَا يَكُونُ لَهُ مَا يُقِيمُهُ يَوْمَهُ ،  
فَيَكْسِبُ مَا يُقِيمُهُ يَوْمَهُ ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنْ خَافَ فُوتَ  
صَلَاتِهِ . بَدَأَ بِهِذِهِ (١) الَّتِي خَافَ فُوتَهَا ثُمَّ قَضَى بَعْدَ ، قُلْتُ لِأَبِي :  
إِنْ ضَعُفَ فَلَا يَقْدِرُ أَنْ يُصَلِّيَ ؟ قَالَ : يَتْرُكُهَا حَتَّى يَتَّقَى (٢) .

٢٤٤ - حَدَّثَنَا قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى أَبِي : مَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ يَوْمًا  
وَلَيْلَةً أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ إِعَادَةِ الصَّلَوَاتِ ؟ قَالَ : أُغْمِيَ  
عَلَيْهِ يُعِيدُ كُلَّ مَا فَاتَهُ (٣) فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَامَ عَنِ الصَّلَاةِ ، فَانْتَبَهَ وَقَدْ  
طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ / فَأَعَادَ وَأَعَادَ الْقَوْمَ مَعَهُ الْفَجْرَ (٤) ، وَقَدْ كَانَ ٤٩

= = =  
الولاية عليه ، فوجبت عليه كالنائم . الكافي ٩٤/١ .

قال المرداوي : وتجب - أى الصلاة - على من زال عقله بمرض بلا نزاع ،  
الإنصاف ٣٩٠/١ .

(١) في المطبوع ( هذه ) .

(٢) في المطبوع ( يقوى ) .

(٣) وقد تقدم نظير هذه المسألة والكلام عليها في المسألة رقم ٢٤٢ .

(٤) انظر الروايات في هذا المعنى عن الإمام أحمد في مسائل أبي داود ص ٤٩  
ومسائل الكوسج ٧٨/١ ( المصرية ) .

قال ابن قدامة على قول الخرق : والمغنى عليه يقضى جميع الصلوات التي كانت  
عليه حال إغمائه ، قال : وجملة ذلك : أن المغنى عليه حكمه حكم النائم ، لا يسقط عنه  
قضاء شيء من الواجبات التي يجب قضاؤها على النائم كالصلاة والصيام ، واستدل على  
ذلك بحديث عمار وسمرة بن جندب . المغنى ٢٩٠/١ .

قال المرداوي : أما المغنى عليه ، فالصحيح من المذهب : وجوبها عليه مطلقا ،  
وفيه قول : لا تجب عليه كالجنون . الإنصاف ٣٩٠/١ . =

الْقَلَمُ مَرْفُوعاً<sup>(١)</sup> عَنْهُمْ ، لَأَن النَّائِمَ الْقَلَمُ عَنْهُ مَرْفُوعٌ<sup>(٢)</sup> ، فَأَعَادُوا الصَّلَاةَ ، وَرَوَى عَنْ عَمَّارٍ أَنَّهُ أَغْمَى عَلَيْهِ ثَلَاثًا فَأَعَادَ الصَّلَاةَ<sup>(٣)</sup> ، وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ<sup>(٤)</sup> وَسَمُرَةَ<sup>(٥)</sup> : الْمُغْمَى عَلَيْهِ يُعِيدُ ، قَالَ : سَمُرَةُ : يُعِيدُ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ صَلَاةً ، وَقَالَ عِمْرَانُ<sup>(٦)</sup> بَلْ يُصَلِّينَ

= وهو إشارة إلى حديث نوم النبي ﷺ في سفر له ، وقد أخرجه البخارى في صحيحه - كتاب التيمم - باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء ٤٤٧/١ ح/٣٤٤ ، وقد فصل الحافظ ابن حجر الكلام فيه هنا . وأيضاً أخرجه البخارى مختصراً في كتاب مواقيت الصلاة - باب الأذان بعد ذهاب الوقت . الصحيح مع الفتح ٦٦/٢ ح رقم ٥٩٥ .

(١) في النسختين والمطبوع ( مرفوع ) وهو خلاف القواعد العربية .  
(٢) وهو إشارة إلى حديث : « رفع القلم عن ثلاثة ، عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الميتى حتى يبرأ ، وعن الصبي حتى يكبر » هذا لفظ أبى داود ، وأخرجه النسائى وابن ماجه بألفاظ أخرى ، ذكرها المنذرى في مختصر سنن أبى داود ، وتكلم على أسانيدها ، والحديث صحيح . انظر : مختصر سنن أبى داود - كتاب الحدود - باب المجنون يسرق أو يصيب حدا ٢٢٩/٦ - ٢٣٢ ح رقم ٤٢٣٦ - ٤٢٤١ . وراجع أيضاً : إرواء الغليل ٤/٢ ح رقم ٢٩٧ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٤٧٩/٢ - ٤٨٠ ح رقم ٤١٥٦ ، وابن أبى شيبه في مصنفه ٢٦٨/٢ ، وجاء في روايتهما ذكر الظهر والعصر والمغرب والعشاء . وأخرجه البيهقى في السنن الكبرى - باب المغمى عليه يفريق بعد ذهاب الوقتين ، وكلهم من طريق السدى عن يزيد . قال العلاء ابن التركائى : سكت عنه ، وسنده ضعيف . انظر السنن الكبرى مع الجوهر النقى ٣٨٨/١ .

(٤) هو عمران بن حصين بن عبيد بن خلف بن عبد نهم ، أبو نجيد ، بنون وجيم مصغرا ، أسلم عام خيبر ، وصحب ، وكان فاضلاً ، وقضى بالكوفة ، مات سنة اثنين وخمسين بالبصرة . انظر : الإصابة ٢٦/٣ - ٢٧ .

(٥) هو سمرة بن جندب بن هلال بن جريج الفزارى ، حليف الأنصار ، صحابى مشهور ، له أحاديث مات بالبصرة سنة ثمان وخمسين . انظر : الإصابة ٧٨/٢ - ٧٩ .  
(٦) العبارة من قوله ( ابن حصين - إلى قوله - قال ) ساقطة من المصرية ، ويبدو أن بعد ( قال ) سقط من الجميع ، فإن السياق يقتضى أن يكون ( قال عمران ) ويؤيده ما في مصنف ابن أبى شيبه .

جميعاً<sup>(١)</sup> .

٢٤٥ - حدثنا قال : قرأت على أبي : رجل صلى العصر فذكر أنه لم يصل الظهر ؟ .

قال : إذا كان في جماعة مضى فيها ، ثم أعاد تلك الفاتحة ، وأعاد هذه<sup>(٢)</sup> ، رواه مالك عن نافع عن ابن عمر<sup>(٣)</sup> .

(١) أخرج ابن شعبة بسنده عن أبي مجلز قال : قيل لعمران بن حصين : أن سمرة بن جندب يقول في المغنى عليه يقضى مع كل صلاة مثلها ، فقال عمران : ليس كما يقال : يقضيهن جميعا . المصنف ٢/٢٦٩ ( ما يعيد المغنى عليه من الصلاة ) .

(٢) انظر الروايات في هذا المعنى عن الإمام أحمد في مسائل أبي داود ص ٤٨ - ٤٩ ومسائل الكوسج ٣١/١ - ٣٢ ، ٣٤ ( مصرية ) قال المرداوى : فعل المذهب - وهو أن الترتيب واجب في قضاء الفوات - لو ذكر فاتحة ، وقد أحرم بحاضرة فتارة يكون إماما وتارة يكون غيره ، فإن كان غير إمام فالصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب لا يسقط الترتيب ويتمها نفلا إما ركعتين وإما أربعاً - ثم ذكروا روايات أخرى عن الإمام أحمد - وقال بعد ذلك : وإن كان إماماً فالصحيح عن أحمد : أنه يقطعها ، وعلله بأنهم مفترضون خلف متنفل . الإنصاف ١/٤٤٥ - ٤٤٦ ، وانظر أيضا : المغني ١/٤٣٥ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه - باب الرجل يأتي الجماعة لصلاة فيجدهم في التي بعدها - عن مالك عن نافع ابن عمر قال : من نسي صلاة فلم يذكر إلا وهو مع الإمام ، إذا سلم الإمام فليصل الصلاة التي نسي ، وليصل الأخرى بعده ، المصنف ٥/٢ ح رقم ٢٢٥٤ .

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه - من قال يصلي العصر ثم يصلي الظهر - بنحوه . انظر : المصنف ٢/٦٨ .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى - باب من ذكر صلاة وهو في أخرى - بسنده عن ابن وهب عن عبد الله بن عمر - هو العمرى - ومالك بن أنس موقوفا عليهما - وقد أخرجه عن ابن عمر أيضا مرفوعا - وقال : تفرد أبو إبراهيم الترجماني بروايته مرفوعا ، والصحيح أنه من قول ابن عمر موقوفا . السنن الكبرى ٢/٢٢١ - ٢٢٢ . وأخرجه الدارقطني بسنده عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر موقوفا . وذكر نحو حديث عبد الرزاق . وقال : قال أبو موسى : وحدثناه أبو إبراهيم الترجماني ، ثنا سعيد به رفعه إلى النبي ﷺ ووهم في رفعه ، فإن كان قد رجع عن رفعه فقد وفق للصواب - انظر : السنن ١/٤٢١ .

٢٤٦ - حَدَّثَنَا قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى أَبِي : فَإِنْ ذَكَرَ وَهُوَ فِي آخِرِ  
الْوَقْتِ ؟ قَالَ : إِذَا خَافَ فَوَتْ هَذِهِ بِدَأْ بِهَا ، لِأَنَّهُ إِنْ صَلَّى تِلْكَ  
الْفَائِتَةَ ضَيَّعَ هَذِهِ فَيَكُونُ قَدْ فَاتَتْهُ تِلْكَ وَهَذِهِ (١) .

### بَابُ الْأَذَانِ

٢٤٧ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ مَسْجِدٍ فِيهِ رَجُلَانِ  
يَدْعِيَانِ كِلَاهُمَا أَنَّهُمَا أَحَقُّ بِالْمَسْجِدِ ، هَذَا يُؤَذِّنُ فِيهِ ، وَهَذَا يُؤَذِّنُ  
فِيهِ ؟ فَقَالَ : إِذَا اسْتَوَوْا فِي الصَّلَاحِ جَمِيعاً أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ ، فِعْلُ ذَلِكَ  
سُنَّةٌ (٢) ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَصْلَحَ فَيَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ لَا يَخْتَصِمُوا . قُلْتُ  
لَأَيِّ : فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَسَنَّ وَأَقْدَمَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ يُنْفَقُ عَلَيْهِ  
وَيَحْفَظُ الْمَسْجِدَ وَيَتَعَاهَدُهُ ؟ قَالَ : هَذَا أَحَقُّ (٣) .

(١) انظر الروايات بهذا المعنى عن الإمام أحمد في مسائل الكوسج ٣٣/١ (المصرية) والمغني ٤٣٦/١ .

وقال ابن قدامة : ومن فاتته صلاة لزمه قضاءها على الفور مرتباً ، قلت  
أو كثرت ، فإن خشي فوات الحاضرة أو نسي الترتيب سقط وجوبه . المقنع  
١١٢/١ - ١١٣ .

وقال المرداوي : قوله : فإن خشي فوات الحاضرة سقط وجوبه يعني وجوب  
الترتيب ، فيصل الحاضرة إذا بقي من الوقت بقدر ما يفعلها فيه ، ثم يقضى ، وهذا  
المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وعنه : لا يسقط ، اختارها الخلال وصاحبه ، وأنكر  
القاضي هذه الرواية وحكى عن أحمد ما يدل على رجوعه عنها ، ونقل عن أبي حفص  
العكبري قال : إما أن يكون قولاً قديماً أو غلطاً ، الإنصاف ٤٤٤/١ . انظر المسألة  
مفصلة في المغني ٤٣٧/١ .

(٢) في النسخة المصرية والمطبوع (سفه) وهو خلاف الأصل . والسياق يدل  
على أن الإمام أحمد أراد بذلك أن القرعة سنة ، لأن النبي ﷺ كان يستعمل القرعة .  
(٣) نقل رواية بهذا المعنى أبو داود في مسائله ص ٢٨ .

قال ابن قدامة في المقنع : فإن تشاح فيه - أي الأذان - نفسان قدم أفضلهما  
في ذلك . قال المرداوي : يعني في الصوت والأمانة والعلم والوقت ، وهذا المذهب ،  
وعليه الجمهور ، قال ابن قدامة : ثم أفضلهما في دينه وعقله ، قال المرداوي : هذا =

٢٤٨ - سَمِعْتُ أَبِي سُئِلَ وَأَنَا شَاهِدٌ عَنِ الْجَنْبِ يُؤَذَّنُ ؟  
قَالَ : لَا يُعْجِبُنِي (١) .

٢٤٩ - قُلْتُ لِأَبِي : فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ عَلَى غَيْرِ / وضوءٍ ؟  
قَالَ : أَرْجُو أَنَّ لَا يَكُونُ بِهِ بَأْسٌ (٢) .

٢٥٠ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي قُلْتُ : الْمَوْذَنُ يُؤَذَّنُ عَلَى  
غَيْرِ وضوءٍ ؟ قَالَ : يُجْزَى ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يُؤَذَّنَ إِلَّا طَاهِرًا ،  
وَأَمَّا الْإِقَامَةُ فَلَا يُقِيمُ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ (٣) .

= المذهب ، وعليه الجمهور ، وقيل : يقدم الأدين على الأفضل ، قدمه في الرعايتين ، قال ابن قدامة : ثم من يختاره الجيران أو أكثرهم ، قال المرداوي : وهو المذهب ، قال ابن قدامة : فإن استويا أقرع بينهما . قال المرداوي : وهو المذهب ، وقدم في الكافي القرعة بعد الأفضلية في الصوت والأمانة والعلم ، وعنه : تقديم القرعة على من يختاره الجيران ، نقلها الجماعة . وانظر للتفصيل : الإنصاف ٤١٠/١ - ٤١٢ ، وراجع : المغني ٣١١/١ ، والكافي ١٠٣/١ .

(١) نقل مثل ذلك عن الإمام أحمد بن حنبل في مسائله ٤٠/١ ، وأبو داود في مسائله ص ٢٨ ، وصالح في مسائله ص ٧ .

قال ابن قدامة : المستحب للمؤذن أن يكون متطهرا من الحدث الأصغر والجنابة جميعا .... وإن أذن جنبا فعلى روايتين : إحداهما : لا يعتد به ، وهو قول إسحاق ، والأخرى يعتد به ، قال أبو الحسن الآمدي : وهو المنصوص عن أحمد ، وقول أكثر أهل العلم ، لأنه أحد الحديثين فلم يمنع صحته كالأخر . المغني ٣٠٠/١ .

قال المرداوي : يصح - أي الأذان - من الجنب على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وعنه : يعيد . الإنصاف ٤١٥/١ .

(٢) نقل مثل ذلك عن الإمام أحمد ، الكوسج في مسائله ٩/٩ (ظاهرة) ٤٢/١ (مصرية) . قال المرداوي : تستحب الطهارة بلا نزاع من حيث الجملة ، ولا تجب الطهارة الصغرى له بلا نزاع ، ويصح الأذان والإقامة ، ولكن تكره الإقامة بلا نزاع ، ولم يكره الأذان ، نص عليه ، وقيل : يكره الأذان أيضا وهي في الإقامة أشد . الإنصاف ٤١٥/١ .

(٣) روى هذه المسألة عن الإمام أحمد ابنه صالح بنصها في مسائله ص ٧ ، وتقدم الكلام عليها ، وبيان المذهب فيها في المسألة السابقة .

٢٥١ - سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الْإِقَامَةِ مَثْنَى مَثْنَى أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ وَاحِدَةً ؟ فَقَالَ : الْإِقَامَةُ وَاحِدَةً وَاحِدَةً إِلَّا قَوْلُهُ ( قَدْ قَامْتُ الصَّلَاةُ ) يَقُولُهَا مَرَّتَيْنِ (١) .

٢٥٢ - قَرَأْتُ عَلَى أَبِي : قُلْتُ : مَنْ أَذَّنَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ يُجْزِيهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَإِنْ أَذَّنَ قَبْلَ الزَّوَالِ ؟ قَالَ : لَا يُؤْذَنُ : قَالَ أَبِي : لَا يُجْزِيءُ قَبْلَ الْوَقْتِ إِلَّا الْفَجْرُ كَانَ بِلَالٌ (٢) يُؤْذَنُ بِلَالٍ (٣) ، سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ

---

(١) انظر الروايات بهذا المعنى عن الإمام أحمد في مسائل أنى داود ص ٢٧ ، ومسائل ابن هانئ ٤١/١ ، ومسائل الكوسج ٨/ب ( الظاهرية ) ، ٤١/١ ( المصرية ) .

قال الخرقى : والإقامة : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمد رسول الله ، حتى على الصلاة ، حتى الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . مختصر الخرقى ص ١٧ .  
وفي الإنصاف : الإقامة إحدى عشرة كلمة ، هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، وعنه يخير بين هذه الصفة وتثنيها . ٤١٣/١ .

(٢) هو بلال بن رباح المؤذن ، وهو ابن حمامة ، وهى أمه ، أبو عبد الله ، مولى أنى بكر ، من السابقين الأولين ، شهد بدرًا والمشاهد ، مات بالشام سنة سبع عشرة ، أو ثمان عشرة ، وقيل : سنة عشرين ، وله بضع وستون سنة ، انظر الإصابة ١٦٥/١ .  
(٣) انظر الروايات عن الإمام أحمد في هذه المسألة في مسائل أنى داود ص ٢٧ ، ومسائل الكوسج ٩/أ ( الظاهرية ) ، ٤١/١ ( المصرية ) .

والأذان قبل الوقت غير الفجر لا يجزىء بالاتفاق ، قال ابن قدامة : هذا لا نعلم فيه خلافاً - وقال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن من السنة أن يؤذن للصلوات بعد دخول أوقاتها إلا الفجر . اختلاف العلماء ٨٤/ب ، والمغني ٢٩٧/١ .

وأما أذان الفجر قبل وقتها ، ففيه خلاف ، قال المرداوى : الصحيح من المذهب صحة الأذان ، وإجزاؤه بعد نصف الليل لصلاة الفجر ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ... وذكر روايات أخرى عن الإمام أحمد . انظر : الإنصاف ٤٢١/١ ، وانظر أيضا هذه المسألة في المغني ٢٩٧/١ - ٢٩٨ .

بِلَا لَا يُؤْذَنُ بِلَيْلٍ (١) .

٢٥٣ - سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : رَوَى عَنْ الْحَسَنِ كَرِهَ أَذَانَ الْأَعْمَى ؟ قَالَ أَبِي : الْأَذَانُ عِنْدِي أَشَدُّ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْمَوَاقِيتَ (٢) .

٢٥٤ - قَرَأْتُ عَلَى أَبِي : قُلْتُ : يَجِبُ الْأَذَانُ عَلَى مَنْ صَلَّى وَحْدَهُ ؟ قَالَ : إِذَا كَانَتْ فِي مِصْرِ أَجْزَاءِ أَذَانُ أَهْلِ الْمِصْرِ (٣) .

٢٥٥ - قُلْتُ : فَيَجِبُ الْأَذَانُ عَلَى الْجَمَاعَةِ فِي السَّفَرِ ؟ قَالَ

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٩/٢ ، ٥٨ .

والبخاري في صحيحه - كتاب الأذان - باب أذان الأعْمى إذا كان من يخبره - من طريق عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه . الصحيح مع الفتح ٩٩/٢ ح رقم ٦١٧ . ومسلم في صحيحه - كتاب الصيام - باب صفة الفجر الذي تتعلق به أحكام الصوم ٢٠٢/٧٠ - ٢٠٣ ( مع النووي ) . وأخرجه غيرهما من أصحاب السنن ، انظر تخريجه مفصلاً في إرواء الغليل ٢٣٥/١ - ٢٣٩ ح رقم ٢١٩ .

(٢) انظر روايات عن الإمام أحمد في أذان الأعْمى في مسائل أبي داود ص ٢٨ ، ومسائل صالح ص ٥ ، ومسائل الكوسج ٨/ب ( الظاهرية ) وقال ابن قدامة : ويستحب أن يكون المؤذن بعيداً ، لأن الأعْمى لا يعرف الوقت ، فربما غلط ، فإن أذن الأعْمى صح أذانه ، فإن ابن أم مكتوم كان يؤذن للنبي ﷺ ، قال ابن عمر : كان رجل أعمى لا ينادى حتى يقال له ( أصبحت أصبحت ) رواه البخاري ، ويستحب أن يكون معه بصير يعرفه الوقت ، أو يؤذن بعد مؤذن بصير ، كما كان ابن أم مكتوم يؤذن بعد أذان بلال ، ويستحب أن يكون عالماً بالأوقات ليتحراها فيؤذن في أولها ، وإذا لم يكن عالماً فربما غلط وأخطأ . المغني ٣٠١/١ .

قال المرداوي : وأما الأعْمى فصرح بأذانه الأصحاب ، وأنه لا يكره إذا علم بالوقت ، ونص عليه . الإنصاف ٤٠٩/١ .

(٣) انظر روايات عن الإمام أحمد في حكم الأذان والإقامة لمن صلى وحده في مسائل ابن هانيء ٤١/١ - ٤٢ ، ومسائل صالح ص ٥ ، وقال ابن قدامة : قال ابن عقيل : يكفي أذان واحد في المحلة ، ويجتزئ بقيةهم بالإقامة ، وقال أحمد في الذي يصلي في بيته يجزئه أذان المصير وهو قول الأسود وأبي مجلز ومجاهد والشعبي والنخعي وعكرمة وأصحاب الرأي . المغني ٣٠٣/١ .

مَا أَحْسَنَهُ (١) ، قُلْتُ : فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا ( قال ) (٢) : يُجْزئُهُمْ (٣) .

٢٥٦ - قُلْتُ : النَّسَاءُ عَلَيْهِنَّ أَذَانٌ أَوْ إِقَامَةٌ ؟ قَالَ : إِنْ فَعَلُوا

فَلَا بَأْسَ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَجَائِزٌ (٤) قَالَ : سُئِلَ ابْنُ عُمرَ عَنْ ذَلِكَ

= وقال المرداوى : فعلى القول بأنهما - الأذان والإقامة - فرض كفاية فى أصل المسألة يستثنى من ذلك المصلى وحده ، والصلاة المنذورة ، والقضاء على الصحيح من المذهب ، فليس هما فى حقهم فرض كفاية - وقيل بفرضيتهما فيهن . الإنصاف ٤٠٨/١ .

(١) فى النسخة المصرية ( ما أحبه ) وهو خطأ وخلاف الأصل .  
(٢) لا توجد كلمة ( قال ) فى النسختين ، والسياق يقتضيهما وأما فى المطبوع فجعل كلمة ( يجزئهم ) هى الساقطة . مع أنها موجودة فى النسختين .  
(٣) فى مسائل الكوسج : قلت : يؤذن فى السفر ويقيم ؟ قال : نعم ، حديث مالك بن الحويرث . قال ابن قدامة : ومن أوجب الأذان من أصحابنا فإنما أوجبه على أهل المصر كذلك قال القاضى ، لا يجب على أهل غير المصر من المسافرين . المغنى ٣٠٣/١ .  
وأبضا قال : ويشرع الأذان فى السفر للراعى وأشباهه فى قول أكثر أهل العلم ، .. وقال إبراهيم فى المسافرين : إذا كانوا رفقا أذّنوا وأقاموا ، وإذا كان وحده أقام الصلاة . المغنى ٣٠٥/١ . وقال المرداوى : وإن فعلا - أى الأذان والإقامة - فى السفر فالصحيح من المذهب أنهما سنة ، وعليه جمهور الأصحاب ، وعنه : حكم السفر حكم الحضر فيهما . الإنصاف ٤٠٧/١ .

(٤) انظر الروايات عن الإمام أحمد فى الأذان والإقامة للمرأة فى مسائل صالح ص ٥ ، ومسائل أبى داود ص ٢٩ . وقال ابن قدامة : وليس على النساء أذان ولا إقامة ، وكذلك قال ابن عمر وأنس وذكر غيرهما ، وقال : ولا أعلم فيه خلافا وهل يسن لهن ذلك . فقد روى عن أحمد قال : إن فعلا فلا بأس ، وإن لم يفعلن فجائز ، وقال القاضى : هل يستحب لها الإقامة ؟ على روايتين . المغنى ٣٠٦/١ .  
وفى المقنع - وهما أى الأذان والإقامة - مشروعان للصلوات الخمس ، دون غيرها للرجال ، دون النساء ١٠٠/١ .

قال المرداوى : مفهوم قوله ( للرجال ) أنه لا يشرع للخنائى ، ولا النساء ، وهو صحيح ، بل يكره ، وهو المذهب ، قال الزركشى : وهو المشهور من الروايات ، قال المجد فى شرحه : لا يستحب لهن فى أظهر الروايتين . وذكر روايات أخرى عن الإمام أحمد . انظر : الإنصاف ٤٠٧/١ .



فَغَضِبَ ، وَقَالَ : أَنَا أَنْتَهَى عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ (١) ؟ .

٢٥٧ - / وَقَرَأْتُ عَلَى أَبِي قُلْتُ : الرَّجُلُ يُؤْذَنُ وَهُوَ رَاكِبٌ ٥١  
عَلَى ذَابْتِهِ أَوْ فِي مَحْمَلِهِ (٢) أَوْ قَاعِدًا فِي السَّفِينَةِ ، أَوْ هُوَ يَمْشِي  
فِي سَفَرِهِ ، قَالَ : لَا بَأْسَ (٣) وَقَدْ اغْتَرَزَ (٤) ابْنُ عُمَرَ فِي الرَّحْلِ (٥)  
وَأُذِّنَ (٦) .

(١) قال المحقق في هامش المطبوع في هذا المقام ( في الأصل مقدار كلمة غير واضحة ) والأمر ليس كذلك . فإنه لا يوجد في هذا المقام أى شيء غير مقروء . وأثر ابن عمر أخرجه ابن أبى شيبه في مصنفه - باب من قال : عليهن أن يؤذن أو يقمن - عن أبى إدريس عن وهب بن كيسان قال : سئل ابن عمر هل على النساء أذان ؟ ثم ذكره ٢٢٣/١ .  
(٢) المحمل كمجلس ، شقان على البعير يحمل فيهما العدليان ، والجمع : محامل .  
القاموس ٣/٣٦١ .

(٣) انظر روايات عن الإمام أحمد في هذه المسألة في مسائل أبى داود ص ٢٨ ،  
ومسائل الكوسج ٩/أ ( الظاهرية ) ٤٣/١ ( المصرية ) .  
قال ابن قدامة : قال الأثرم : وسمعت أباً عبد الله يسأل عن الأذان على الراحلة  
فسهل به ، وقال : أمر الأذان عندى سهل ، وروى عن ابن عمر أنه كان يؤذن على  
الراحلة ثم ينزل فيقيم وإذا أبيح التنقل على الراحلة ، فالأذان أولى ، المغني  
٣٠٧/١ - ٣٠٨ .

وقال في الكافي فإن أذن قاعداً أو راكباً في السفر جاز ، لأن الصلاة أكد منه ،  
وهي تجوز كذلك . الكافي ١/١٠٣ .

(٤) في الأصل ( أغرر ) وفي المصرية ( اغترر ) والصواب ( اغترز ) أى دخل .  
وفي الحديث : أن رجلاً سأله عن أفضل الجهاد فسكت عنه حتى اغترز في الجمرة الثالثة ،  
كما قال ابن الأثير : أى دخل فيها كما تدخل قدم الراكب في الغرز . النهاية ٣/٣٥٩ .  
ومن الغريب أن في المطبوع ترك هنا بياضاً وقال في الهامش : في الأصل مقدار  
كلمة غير واضحة .

(٥) الرحل : من رحل البعير وهو أصغر من القتب ، والجمع : الرحال ، وثلاثة  
أرحل . الصحاح ٤/١٧٠٧ ( مادة رحل ) - وقال ابن الأثير : رحل البعير : هو له  
كالسرج للفرس . النهاية ٢/٢٠٩ .

(٦) أخرجه عبد الرزاق وابن أبى شيبه في مصنفيهما . انظر : مصنف عبد الرزاق  
١/٤٧٠ ح رقم ١٨١٦ ، ومصنف ابن أبى شيبه ١/٢١٠ - ٢١١ ، ٢١٣ . والبيهقى  
في السنن الكبرى ١/٣٩٢ ، وقال الألبانى : حسن . انظر : الإرواء ١/٢٤٢ ح رقم ٢٢٦ .

٢٥٨ - سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ يُؤَذِّنُ وَهُوَ رَاكِبٌ ؟ .

قَالَ : إِذَا كَانَ مُسَافِرًا أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ <sup>(١)</sup> .

٢٥٩ - رَأَيْتُ أَبِي يُؤَذِّنُ ، فَرَأَيْتُهُ يَجْعَلُ إصْبَعِيهِ فِي أُذُنِيهِ <sup>(٢)</sup> .

٢٦٠ - سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ يُؤَذِّنُ فِي صَوْمَةٍ <sup>(٣)</sup> وَيَنْسَى فِي

بَعْضِ الْأَوْقَاتِ عَيْنِيهِ ، يَسْتَهُو عَنْ ذَلِكَ ، فَرَبَّمَا نَظَرَ إِلَى النِّسَاءِ ، هَلْ لَهُ أَنْ يَجْتَنِبَ الْأَذَانَ ، وَيَتْرَكُهُ إِلَى غَيْرِهِ ؟ فَقَالَ : يَجْتَنِبُ الْأَذَانَ فَوْقَهَا يُؤَذِّنُ أَسْفَلَ وَلَا يُشْرِفُ عَلَى نِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ <sup>(٤)</sup> .

٢٦١ - رَأَيْتُ أَبِي يُؤَذِّنُ فِي مَسْجِدِهِ ، وَيَجْعَلُ إصْبَعِيهِ فِي

أُذُنِيهِ فَأَحْسَبُ أَنَّ رَأَيْتُهُ يَقْبَلُ بَوَجهِهِ يَمَنَةً مَرَّةً ، وَمَرَّةً يَسْرَةً <sup>(٥)</sup> .

(١) تقدم الكلام عليها في المسألة السابقة ٢٥٧ .

(٢) نقل عن الإمام أحمد مثل ذلك ابن هانئ في مسائله ٤١/١ ، والكوسج في

مسائله ٩/أ ( الظاهرية ) ٤١/١ ( المصرية ) .

وقال المرداوي شارحا لقول ابن قدامة : ( ويجعل إصبعيه في أذنيه ) يعني السبابتين

وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وعنه : أصابعه على أذنيه مبسوطة مضمومة

سوى الإبهام ، وعنه : يفعل ذلك مع قبضه على كفيه . الإنصاف ٤١٧/١ .

وقال ابن قدامة : والأول أصح لصحة الحديث وشهرته ، وعمل أهل العلم . وإن

فعل فحسن ، وإن ترك الكل فلا بأس . المغني ٣٠٧/١ .

(٣) الصومعة : منار الراهب وبيت النصارى للعبادة ، والمراد هنا البناء المرتفع ،

يقال : صومع بناءه أى علاه . لسان العرب ٧٦/١٠ ( مادة صمع ) والقاموس المحيط ٢/٣ .

(٤) ذكر ابن قدامة والبهوتي وغيرهما : أنه يسن ويستحب أن يؤذن المؤذن على

موضع عال كالمنارة ونحوها ، ليكون أبلغ لتأدية صوته ، ولما ورد فيه من الأحاديث ، ولم

يذكروا هذا الشرط يعني أن يغمض عينيه ، ولا يشرف على نساء المسلمين ، وينبغي أن

يراعى ذلك كما قال الإمام أحمد - رحمه الله - انظر: المغني ٣٠٨/١ ، كشاف القناع ٢١٧/١ .

(٥) انظر قول الإمام أحمد في هذه المسألة في مسائل ابن هانئ ٤١/١ ، ومسائل

صالح ص ٥ . وقال ابن قدامة : ويستحب أن يدير وجهه على يمينه إذا قال : ( حى على

الصلاة ) وعلى يساره إذا قال : ( حى على الفلاح ) ولا يزيل قدميه عن القبلة في =

٢٦٢ - وَرَأَيْتُ أَبِي إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَخَذَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ .

٢٦٣ - وَرَأَيْتُ أَبِي يَدْخُلُ غَيْرَ مَرَّةٍ الْمَسْجِدَ فَيُصَلِّي رَكَعَاتٍ ، يَعْنِي رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ تُقَامُ الصَّلَاةُ (١) .

٢٦٤ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ فَيُصَلِّي رَكَعَةً تَطَوُّعًا ، ثُمَّ تُقَامُ الصَّلَاةُ ، فَأَحَبُّ إِلَيْكَ أَنْ يَقْطَعَهَا وَيَدْخُلَ فِي الْفَرِيضَةِ أَوْ يُصَلِّي / رَكَعَةً أُخْرَى ٥٢ .  
وَيَتَشَهَّدُ فِي هَذِهِ الْوَاحِدَةِ (٢) وَيَدْخُلُ (٣) فِي الْفَرِيضَةِ مَعَهُمْ ؟ قَالَ : يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَقْطَعَهَا (٤) .

٢٦٥ - سَمِعْتُ أَبِي سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَفْتَتِحُ الرَّكَعَتَيْنِ قَبْلَ

= التفاته . المغني ٣٠٩/١ . قال المرداوي عن هذا : بأنه على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ٤١٦/١ ، وتقدم في المسألة ٢٥٩ الكلام عن الشطر الأول من هذه المسألة .

(١) قال أبو داود : ورأيت أحمد أكثر أمره لا يتطوع بعد الصلاة في المسجد إلا أن يكون يريد أن يقعد مع بعض من يجيئه ، وكان يتطوع قبل الصلاة كثيرا حتى تقام الصلاة أو يأتي وقت الإقامة . المسائل ٧٢ - ٧٣ .

وقال ابن هانيء : رأيته إذا دخل مسجد الجامع قبل أن يجلس يصلي ركعتين ، وكان يصلي في الرحبة كثيرا ، وربما صلى داخلا . المسائل ١٠٣/١ س رقم ٥١٦ .

(٢) يعني التي صلاحها بعد الإقامة ، وفي المطبوع ( الركعة ) وهي خلاف الأصل والنسخة المصرية .

(٣) في المطبوع ( يعجل ) وهي خلاف الأصل والنسخة المصرية .

(٤) انظر رواية عن الإمام أحمد نحو هذه المسألة في مسائل أبي داود ص ٤٨ . وقال ابن قدامة : وإذا أقيمت الصلاة لم يشتغل عنها بنافلة ، سواء خشي فوات الركعة الأولى أو لم يخش ... فأما إن أقيمت الصلاة وهو في النافلة ، ولم يخش فوات الجماعة أتمها ، ولم يقطعها لقول الله تعالى : ( وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ) سورة محمد آية : ٣٣ . وإن خشي فوات الجماعة فعلى روايتين : إحداهما : يتمها كذلك ، والثانية : يقطعها ، لأن ما يدركه من الجماعة أعظم أجرا وأكثر ثوابا مما يفوته بقطع النافلة ، لأن صلاة الجماعة تزيد على صلاة الرجل وحده سبعا وعشرين درجة . المغني ٣٢٩/١ - ٣٣٠ ، وانظر : الإنصاف ٢٢٠/٢ .

صَلَاةَ الْفَجْرِ ، ثُمَّ تُقَامُ الصَّلَاةُ ؟ فَقَالَ : يُتَمُّ الرُّكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَعَ الْقَوْمِ فِي الصَّلَاةِ (١) .

٢٦٦ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الْإِمَامِ يَكْبَرُ إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ : ( قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ) أَوْ حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الْإِقَامَةِ ؟ فَقَالَ : حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ (٢) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « لَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي » (٣) وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَبْعَثُ إِلَى الصَّفُوفِ ، فَإِذَا اسْتَوَتْ كَبَّرَ (٤) وَحَدِيثُ : « لَا تَسْبِقُنِي بِأَمِينٍ » (٥) وَأَرْجُو أَنْ لَا يَضِيقَ ذَلِكَ .

(١) تقدم تخريج نظيرها ، والكلام عليها في المسألة السابقة برقم ٢٦٤ .

(٢) هو أبو قتادة بن ربعي الأنصاري، المشهور : أن اسمه الحارث ، ويقال : عمرو أو النعمان بن ربعي بكسر الراء وسكون الموحدة بعدها مهملة، ابن بلوحة ، بضم الموحدة والمهملة بينهما لام ساكنة ، الخزرجي السلمي بفتحيتين ، المدني . شهد أحدا وما بعدها ، ولم يصح شهوده بداراً ، ومات سنة أربع وخمسين ، وقيل : سنة ثمان وثلاثين ، والأول أصح وأشهر . انظر الإصابة ١٥٨/٤ - ١٥٩ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق إسماعيل ، ثنا الحجاج بن أبي عثمان حدثني يحيى بن كثير ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه مرفوعاً « إذا نودى للصلاة فلا تقوموا حتى تروني » ٢٩٦/٥ ، ٣٠٣ . وأخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الأذان - باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة . انظر : الصحيح مع الفتح ١١٩/٢ ح رقم ٦٣٧ وأيضاً ح رقم ٦٣٨ ، وأيضاً ٩٠٩ .

ومسلم في صحيحه - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب متى يقوم الناس للصلاة ، انظر : الصحيح مع النووي ١٠١/٥ .

(٤) أخرجه مالك في الموطأ ( كتاب الصلاة ) باب ماجاء في تسوية الصفوف - ٢٧٩/١ ( مع المنتقى للباقي ) وعبد الرزاق في المصنف ٤٧/٢ ، ٤٨ ح رقم ٢٤٣٧ ، ٢٤٣٩ .

(٥) في المطبوع ( لا يسبقني تأمين ) وهو خلاف الأصل . والحديث أخرجه

الإمام أحمد في مسنده من طريق محمد بن فضيل ثنا عاصم عن أبي عثمان قال : قال بلال : يا رسول الله « لا تسبقني بأمين » وأيضاً من طريق آخر . انظر : المسند ١٢/٦ ، ١٥ =

٢٦٧ - قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الْمُؤَذِّنِ إِذَا أَدَّنَ الْمَغْرِبَ ، هَلْ يَجْلِسُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ أَوْ لَا ؟ فَقَالَ : أَمَّا الْجِلْسَةُ بَيْنَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ وَالْإِقَامَةِ ، فَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَجْلِسَ بَيْنَهُمَا جِلْسَةً <sup>(١)</sup> ، وَيَحْتَجُّ بِحَدِيثِ ابْنِ مُعْفَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ <sup>(٢)</sup> » .

٢٦٨ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي فِي بَيْتِهِ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّنَ وَيَقِيمَ ؟ قَالَ : لَا بَأْسَ إِنْ أَدَّنَ ، وَإِنْ اجْتَزَأَ بِأَذَانِ أَهْلِ الْمِصْرِ أَجْزَأَهُ ، وَكُنْتُ أَصَلِّي مَعَ أَبِي ، وَأَنَا وَهُوَ جَمِيعًا ،

---

= وأبو داود في سننه - كتاب الصلاة - باب التأمين وراء الإمام . انظر : السنن مع العون ٢١٣/٣ ح رقم ٩٢٥ ، والحاكم في المستدرک ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي في التلخيص ، وقال : على شرطهما . المستدرک مع التلخيص ٢١٩/١ . وعبد الرزاق في المصنف ٩٦/٢ - ٩٧ ح رقم ٢٦٣٦ ، ٢٦٣٩ ، ٢٦٤٠ .

(١) قال ابن قدامة : ويستحب أن يجلس بعد أذان المغرب جلسة خفيفة ثم يقيم . المقنع ١٠٣/١ .

قال المرداوي : هذا المذهب أعنى أن الجلسة تكون خفيفة ، وقال : استحبابه وكراهة تركه من المفردات . الإنصاف ٤٢١/١ ، ٤٢٢ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الأذان - باب كم بين الأذان والإقامة ومن ينتظر الإقامة ، وزاد : ثلاثا - لمن يشاء - الصحيح مع الفتح ١٠٦/٢ ح رقم ٦٢٤ . وأيضا - في باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء - الصحيح مع الفتح ١١٠/٢ ح رقم ٦٢٧ .

ومسلم في صحيحه - كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب . انظر : الصحيح مع النووي ١٢٤/٦ ، وكذلك أخرجه أصحاب السنن .

وَهُوَ مُخْتَفٍ <sup>(١)</sup> فَيُؤَذِّنُ هُوَ وَيُقِيمُ وَنُصَلِّيَ جَمِيعاً <sup>(٢)</sup> .

٥٣ ٢٦٩ - / قُلْتُ لِأَبِي : الرَّجُلُ يَمْشِي فِي الْإِقَامَةِ ؟ قَالَ :  
أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُقِيمَ فِي مَكَانِهِ <sup>(٣)</sup> وَلَمْ يَبْلُغْنِي فِيهِ شَيْءٌ إِلَّا حَدِيثُ  
بَلَالٍ ، قَالَ : « لَا تَسْبِقْنِي <sup>(٤)</sup> بِآمِينَ <sup>(٥)</sup> » .

### بَابُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ

٢٧٠ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ الْفَخْذِ مِنَ الْعَوْرَةِ ؟

(١) أُمِّي فِي وَلايَةِ الْوَاتِقِ أُمِّي جَعْفَرِ هَارُونَ بْنِ الْمُعْتَصِمِ ، فَإِنَّهُ امْتَحَنَ النَّاسَ بِمَسْأَلَةِ  
خَلْقِ الْقُرْآنِ ، وَأَرْسَلَ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ : لَا تَسَاكِنِي بِأَرْضٍ . فَاخْتَفَى الْإِمَامُ بَقِيَّةَ حَيَاةِ  
الْوَاتِقِ ، وَمَا زَالَ يَنْتَقِلُ فِي الْأَمَاكِنِ ، ثُمَّ عَادَ إِلَى مَنْزِلِهِ بَعْدَ أَشْهُرٍ وَاخْتَفَى فِيهِ إِلَى أَنْ مَاتَ  
الْوَاتِقُ . انْظُرْ مَحَنَةَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لِحَنْبَلِ بْنِ إِسْحَاقَ ص ٨٣ - ٨٤ ( بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ  
نُغَشِ ) . وَمُنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٢) انْظُرْ مَا تَقْدِمُ فِي الْمَسْأَلَةِ ٢٥٤ ، فِي هَذَا الْبَابِ . مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْأَذَانَ  
وَالْإِقَامَةَ فَرَضَ كِفَايَةً عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ فِي الْقُرَى وَالْأَمْصَارِ . الْإِنْصَافُ  
٤٠٧/١ .

(٣) نَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مِثْلَ هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَبُو دَاوُدَ فِي مَسَائِلِهِ ص ٢٨ ، وَابْنُ  
هَانِيٍّ ٤٠/١ .

قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ : وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يُقِيمَ فِي مَكَانِهِ ، وَلَمْ يَبْلُغْنِي فِيهِ شَيْءٌ إِلَّا حَدِيثُ بَلَالٍ  
« لَا تَسْبِقْنِي بِآمِينَ » يَعْنِي لَوْ كَانَ يُقِيمُ فِي مَوْضِعِ صَلَاتِهِ لَمَّا خَافَ أَنْ يَسْبِقَهُ بِالتَّأْمِينِ ،  
لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا يَكْبِرُ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الْإِقَامَةِ ، وَلِأَنَّ الْإِقَامَةَ شَرَعَتْ لِلْإِعْلَامِ ، فَشَرَعَتْ  
فِي مَوْضِعِهِ . لِيَكُونَ أَبْلَغُ فِي الْإِعْلَامِ ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ :  
« كُنَّا إِذَا سَمِعْنَا الْإِقَامَةَ تَوْضُّأْنَا ، ثُمَّ خَرَجْنَا إِلَى الصَّلَاةِ ، إِلَّا أَنْ يُؤَذِّنَ فِي الْمَنَارَةِ أَوْ مَكَانٍ  
بَعِيدٍ مِنَ الْمَسْجِدِ فَيَقِيمُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، لَثَلَا تَفُوتُهُ بَعْضُ الصَّلَاةِ » الْمَغْنِي ٣٠٢/١ .  
قَالَ الْمُرْدَاوِيُّ عَلَى قَوْلِ ابْنِ قِدَامَةَ : « وَيَقِيمُ فِي مَوْضِعِ أَذَانِهِ إِلَّا أَنْ يَشُقَّ عَلَيْهِ » .  
وَهُوَ الْمَذْهَبُ وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، الْإِنْصَافُ ٤١٨/١ .

(٤) فِي الْمَطْبُوعِ وَالْمَصْرِیَّةِ ( لَا يَسْبِقْنِي ) وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ .

(٥) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ رَقْمَ ٢٦٦ .

قَالَ : نَعَمْ (١) حديث جُرْهَد (٢) عن النَّبِيِّ ﷺ : « الْفَخْذُ عَوْرَةٌ » (٣) .

٢٧١ - قُلْتُ لِأَبِي : (٤) صَلَّى وَفَخِذَهُ مَكْشُوفَةً يُعِيدُ؟  
قَالَ : أَخَشَى أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ ، وَرَأَيْتُ مَذْهَبَهُ فِي  
الْإِعَادَةِ (٥) .

(١) قال ابن قدامة : إن ستر العورة عن النظر بما لا يصف البشرة واجب ، وشرط لصحة الصلاة . وقال ابن عبد البر : احتج من قال : « الستر من فرائض الصلاة » بالإجماع على إفساد من ترك ثوبه وهو قادر على الاستتار به وصلى عريانا . قال : وهذا أجمعوا عليه كلهم . إذا ثبت هذا فالكلام في حد العورة ، والصالح في المذهب : أنها من الرجل ما بين السرة والركبة . نص عليه أحمد في رواية جماعة ، ... وفيه رواية أخرى : أنها الفرجان . قال مهنا : سألت أحمد : ما العورة ؟ قال : الفرج والدبر . المغني ٦١٣/١ .

(٢) هو : جرهد بن خويلد بن بجرة بن رزاح الأسلمي ( جرهد كجعفر وسنبيل ، المغني للفتنى ص : ٥٩ ) مدني له صحبة ، وكان من أهل الصفة ، يقال : مات سنة إحدى وستين . انظر : الإصابة ٢٣١/١ .

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٤٧٨/٣ ، ٤٧٩ ، وأبو داود في كتاب الحمام ، باب النبي عن التمرى ٥٢/١١ ح رقم ٣٩٩٥ السنن مع العون ، والترمذي في أبواب الإيمان ، باب ما جاء في أن الفخذ عورة ، جامع الترمذي مع التحفة ٧٨/٨ ح رقم ٢٩٤٧ - ٢٩٤٩ ، وحسنه ، وأخرجه البخاري تعليقا ، وقال : هو أحوط ، الصحيح مع الفتح ، كتاب الصلاة ، باب ما يذكر في الفخذ ٤٧٨/١ ، وقال الألباني : مجموع الأسانيد تعطى للحديث قوة فيرقى بها إلى درجة الصحيح ، لا سيما ، وفي الباب شواهد أخرى بنحوها . الإرواء ٢٩٨/١ .

(٤) في المطبوع : رجل صلى ، أى بزيادة ( رجل ) .

(٥) قال ابن قدامة : وإن انكشف من العورة شيء يسير عفى عنه ، لأن اليسير يشق التحرز منه ، وإن كثر بطلت الصلاة به ، لأن التحرز منه ممكن ، وإن أطارت الرياح ثوبه عن عورته ، فأعاده بسرعة ، لم تبطل صلاته ، لأنه يسير ، فأشبهه اليسير من العورة . الكافي ١١٢/١ ، انظر : المغني ٤١٤/١ - ٤١٥ .

وقال المرداوى : محل الخلاف إذا انكشف من غير قصد ، أما لو كشف يسير من العورة قصدا فإنه يبطلها على الصحيح من المذهب ، وقدر اليسير ما عد يسيرا عرفا ، على الصحيح من المذهب . الإنصاف ٤٥٦/١ - ٤٥٧ .

٢٧٢ - قُلْتُ : الْفَخْذُ مَا حُدُّهُ ؟ قَالَ : فَوْقَ الرِّكْبَةِ وَأَشَارَ (١) .

٢٧٣ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنِ السُّرَّةِ مِنَ الْعَوْرَةِ ؟ قَالَ : لَا (٢) .

٢٧٤ - قُلْتُ : فَإِنْ صَلَّى رَجُلٌ وَسُرَّتُهُ مَكْشُوفَةً تَرَى بِهِ بَأْسًا ؟ قَالَ : لَا ، فَإِنْ صَلَّى وَهُوَ يُغْطِيهَا فَلَا بَأْسَ ، وَإِنْ صَلَّى وَهِيَ مَكْشُوفَةٌ فَلَا بَأْسَ (٣) .

٢٧٥ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي : عَنِ الْأَمَةِ تُصَلِّي بِخِمَارٍ أَوْ مَكْشُوفَةِ الرَّأْسِ ؟ قَالَ : أَعْجَبُ إِلَيَّ بِخِمَارٍ ، فَإِنْ صَلَّتْ مَكْشُوفَةَ الرَّأْسِ فَلَا بَأْسَ (٤) .

(١) قال ابن قدامة : وليست سرته وركبته من عورته ، نص عليه أحمد في مواضع ، وهذا قال به مالك والشافعي . وقال أبو حنيفة : الركبة من العورة ، لأن النبي ﷺ قال : « الركبة من العورة » . المغني ٤١٤/١ .

(٢) قال أبو بكر بن صدقة : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل سئل عن السرة من العورة ؟ فقال : أسفل السرة إلى الركبة عورة . طبقات الحنابلة ٦٤/١ - ٦٥ ، في ترجمته .

قال المرداوي : ظاهر قوله - أي ابن قدامة - ( ما بين السرة والركبة ) عدم دخولهما في العورة ، وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه الأصحاب ، وعنه : هما من العورة ، وعنه : الركبة فقط من العورة . الإنصاف ٤٥١/١ .

(٣) وعلى ما تقدم في المسألة السابقة لا يلزم عليه إعادة الصلاة إذا صلى وسرته مكشوفة ، وهو الذي قرره الإمام هنا .

(٤) لعل ابن قدامة أشار إلى هذه الرواية حيث قال : لم يذكر الحرقى رحمه الله عنه سوى كشف الرأس ، وهو المنصوص عن أحمد رحمه الله في رواية عبد الله فقال : وإن صلت الأمة مكشوفة الرأس فلا بأس ، المغني ٤٣٣/١ ، انظر : مختصر الحرقى ص : ٢٥ . وأيضا قال ابن قدامة : وصلاة الأمة مكشوفة الرأس جائزة ، لا نعلم أحدا خالف في هذا إلا الحسن ، فإنه من بين أهل العلم أوجب عليها الخمار إذا تزوجت أو اتخذها الرجل لنفسه . المغني ٤٣٢/١ .



٢٧٦ - حَدَّثَنَا قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي : فَأَمَّ الْوَلَدِ ؟ قَالَ : تُصَلِّي بِالْخِمَارِ أَعْجَبُ إِلَيَّ <sup>(١)</sup> .

٢٧٧ - قُلْتُ لِأَبِي : فَإِذَا أُعْتِقْتُ ؟ قَالَ : تُصَلِّي بِخِمَارٍ <sup>(٢)</sup> .

٢٧٨ - قُلْتُ : فَإِنَّهَا صَلَّتْ بِغَيْرِ خِمَارٍ ؟ قَالَ : تُعِيدُ الصَّلَاةَ <sup>(٣)</sup> .

٢٧٩ - حَدَّثَنَا قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى أَبِي قُلْتُ : إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ وَبَعْضُ شَعْرِهَا مَكْشُوفٌ أَوْ بَعْضُ سَاقِهَا ، أَوْ بَعْضُ سَاعِدِهَا ؟ قَالَ : لَا يُعْجِبُنِي <sup>(٤)</sup> .

= وقال المرداوى : قيل لا يستحب للأمة ستر رأسها ، وقيل : يستحب ، وقيل : يستحب ستر رأس أم الولد إن قلنا هي كرجل . الإنصاف ٤٥٠/١ .  
(١) لا خلاف أن الأولى والمستحب لأم الولد أن تغطي رأسها في الصلاة ولكن هل يجب ذلك عليها أم لا ؟ ففيه قولان : الأول : أنه مستحب وليس بواجب ، فلو صلت مكشوفة الرأس ، كره لها وأجزأها ، وهذا هو الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . ووجه هذا القول أنها تضمن بالقيمة فهي كالأمة القن . والقول الثانى : أنه واجب عليها ، لأن سبب حريتها قد انعقد على صورة لا يمكن إبطاله ، فغلب فيها حكم الحرية . انظر : المغني ٤٣٤/١ ، والمحرر ٤٣/١ ، والإنصاف ٤٥٣/١ ، وطبقات الحنابلة ٨٠/٢ .

(٢) انظر رواية عن الإمام أحمد في هذه المسألة في (مسائل ابن هانئ) ٢٤٣/١ ، والأمة إذا أعتقت عتقا كاملا ، فلا تصح صلاتها إلا بخمار ، لأن الحرية البالغة كلها عورة في الصلاة إلا وجهها ، أو الوجه مع الكفين ، أما المعتق بعضها فهي كالأمة ، وعنه : كالحرة ، قال المرداوى : هو أظهر . انظر : التنقيح المشيع ص : ٤٢ ، الإنصاف ٤٥٤/١ .

(٣) قال ابن قدامة : وأجمع أهل العلم على أن للمرأة الحرة أن تخمر رأسها إذا صلت ، وعلى أنها إذا صلت وجميع رأسها مكشوف ، أن عليها الإعادة . المغني ٤٣٠/١ .

(٤) انظر روايات عن الإمام أحمد بهذا المعنى في (مسائل أبي داود) ص : ٤٠ ، وأحكام النساء ص : ٢٩ - ٣١ .

٥٤ ( قُلْتُ ) (١) فَإِنْ كَانَتْ قَدْ صَلَّتْ ؟ قَالَ : إِذَا / كَانَ (٢)  
شيئاً يسيراً فأرجو (٣) .

٢٨٠ - حَدَّثَنَا قَالَ : قرأتُ عَلَى أَبِي قُلْتُ : العُريَانُ كَيْفَ يُصَلِّي ؟ قَالَ أَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا ، وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً يَكُونُ إِمَامُهُمْ فِي وَسْطِهِمْ (٤) ، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ : يُؤْمِنُونَ بِإِمَاءٍ (٥) .

= وقال ابن قدامة : لا يختلف المذهب في أنه يجوز للمرأة كشف وجهها في الصلاة ، وأنه ليس لها كشف ما عدا وجهها وكفيها ، وفي الكفين روايتان . المغني ٤٣٠/١ ، وراجع أيضا لهذه المسألة : المحرر ٤٢/١ ، والاختيارات الفقهية ص : ٤٠ ، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٠٩/٢٢ - ١٢٠ ، والإنصاف ٤٥٢/١ .

(١) زيادة في المطبوع ، هو الأنسب .

(٢) وفي النسخة المصرية ( إذا بان يسيرا فأرجو ) .

(٣) قال ابن قدامة : فَإِنْ انكشف من المرأة شيء يسير من غير الوجه والكفين فلا أعلم فيها قولاً صحيحاً صريحاً . وظاهر قول الخرق : « إذا انكشف من المرأة شيء سوى وجهها وكفيها أعادت » يقتضي بطلان الصلاة بالكشف اليسير ، لأنه شيء ، ويمكن حمل ذلك على الكثير لما قررناه في عورة الرجل : أنه يعفى فيها عن اليسير ، فكذا هنا ، ولأنه يشق التحرز من اليسير فعفى عنه قياساً على يسير عورة الرجل . المغني ٤٣٢/١ .

(٤) انظر روايات عن الإمام أحمد في صلاة العراة في ( مسائل ابن هاني ) ٨٤/١ ، ٨٥ س رقم ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ومسائل الكوسج ٣٧/١ المصرية ، ٨/أ الظاهرية . وبدائع الفوائد ١٠٧/٤ - ١٠٨ .

وقال المرداوي : إن العريان له صلاة جالسا وقائما ، والصلاة جالسا أولى ، وإذا صلى قائما فإنه يركع ويسجد ، وإذا صلى جالسا أوماً بالركوع والسجود ، على الصحيح من المذهب ، ويصلى العراة جماعة وجوبا في ظاهر كلام الأصحاب ، ويكون إمامهم في وسطهم على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف ٤٦٤/١ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، وأيضا راجع في هذه المسألة المغني ٤٢٤/١ - ٤٢٥ ، ٤٢٧ - ٤٢٨ ، وبدائع الفوائد ١٠٧/٤ - ١٠٨ .

(٥) من القائلين بذلك قتادة وعطاء ، انظر : مصنف عبد الرزاق ٨٥٣/٢ ح رقم ٤٥٦٤ ، ومصنف ابن أبي شيبة ٩٢/٢ .

٢٨١ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ يَصَلِّي عَلَى  
الْبَسَاطِ عَلَيْهِ التَّمَائِيلُ (١) .

قَالَ : أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ (٢) .

٢٨٢ - حَدَّثَنَا قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي مَا يَكْرَهُ مِنَ التَّمَائِيلِ ؟ قَالَ  
مَا نُصِبَ نَصَبًا مِثْلَ السِّتْرِ وَغَيْرِهِ (٣) .

٢٨٣ - قُلْتُ لِأَبِي : مَا افْتُرِشَ وَمُشَى عَلَيْهِ ؟ قَالَ : أَرْجُو أَنْ

(١) التماثيل : هو جمع تمثال والتمثال : الصورة . لسان العرب مادة ( مثل )  
١٣٥/١٤ .

(٢) قال الكوسج : قلت : ما يكره من الصور ؟ قال : ما يوطأ أرجو أن  
لا يكون به بأس . قلت ويصلى عليه ؟ قال : ويصلى عليه إذا وطئ . مسائل أحمد  
وإسحاق ١٦٧/٢ المصرية ..

قال ابن قدامة في باب الوليمة : وإن شاهد ستورا معلقة فيها صور الحيوان لم يجلس  
إلا أن تزال ، فإن كانت مبسوطة ، أو على وسادة فلا بأس بها ، المقنع ٩٩/٣ - ١٠٠ .  
قال ابن مفلح معلقا عليه : لأن فيه معاناة لها ، ولأن تحريم تعليقها إنما كان لما فيه  
من التعظيم والاعتزاز والتشبه بالأصنام التي تعبد ، وذلك مفقود في البسط ، وتقول  
عائشة رضي الله عنها . « رأيت النبي ﷺ متكئا على ثمرة فيها تصاوير » رواه ابن عبد  
البر ، المبدع ١٨٥/٧ ، وفي الإنصاف : كره الآجری وغيره الصلاة على ما فيه صورة ،  
وقال في الفصول : يكره في الصلاة صورة ولو على ما يداس . الإنصاف ٤٧٤/١ .

(٣) قال المرداوى : يحرم تصوير ما فيه روح ، ولا يحرم تصوير الشجر ونحوه  
والتمثال مما لا يشابه ما فيه روح ، على الصحيح من المذهب ، وأطلق بعضهم تحريم  
التصوير وهو من المفردات . وأيضاً قال : يحرم تعليق ما فيه صورة حيوان ، وستر الجدار  
به ، وتصويره على الصحيح من المذهب وقيل : لا يحرم وحكى رواية . ( وهو ظاهر  
ما جزم به في المغني ، والشرح في باب الوليمة ) ولا يحرم افتراشه ولا جعله مخدة ، بل  
ولا يكره فيها ، لأنه عليه أفضل الصلاة والسلام اتكأ على مخدة فيها صورة . وأيضاً قال :  
يكره الصليب في الثوب ونحوه على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، ويحتمل  
تحريمه ، وهو ظاهر نقل صالح . قلت : وهو الصواب . الإنصاف ٤٧٤/١ ، وأيضاً  
راجع هذه المسألة في المغني ٢٨٠/٧ - ٢٨٢ ، وفتح الباری ٣٨٨/١٠ .

لا يكون به بأسٌ ، ولكن يُكره ما نُصِبَ نصباً <sup>(١)</sup> على حديث - يعنى - عائشة <sup>(٢)</sup> .

٢٨٤ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ؟ قَالَ : إِذَا كَانَ صَفِيحاً <sup>(٣)</sup> فَلَا بَأْسَ بِهِ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر رواية عن الإمام أحمد بهذا المعنى في مسائل ابن هانئ ١٤٧/٢ س رقم ١٨٢٩ وتقدم الكلام عليه في المسألة السابقة .

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٣٦/٦ ، ٨٦ ، ٢٢٩ ، وأخرجه البخارى بلفظ : « قدم رسول الله ﷺ من سفر ، وقد سترت بقرام لى على سهوة لى فيها تمائل ، فلما رآه رسول الله ﷺ هتكه وقال : أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله قلت : فجعلناه وسادة أو وسادتين » الصحيح مع الفتح ، كتاب اللباس ، باب ما وطئ من التصاوير ٣٨٦/١٠ - ٣٨٧ ح رقم ٥٩٥٤ . والقرام - هو ستر فيه رقم ونقش ، وقيل : ثوب من صوف ملون يفرش فى المودج ويغطى به سهوه - أشهر الأقوال : أنه بيت صغير له باب علقستستر عليه ، نفس المصدر . وأخرجه مسلم من كتاب اللباس ، باب تحريم صورة الحيوان ، من طرق عديدة ، وصرحت عائشة رضى الله تعالى عنها فى رواية زيد بن خالد الجهنى : بأنها قطعت منه وسادتين فلم يعب ذلك النبى عليه الصلاة والسلام ، الصحيح مع النووى ٨٦/١٤ - ٩١ .

(٣) الصفيق : هو ضد السخيف ، والثوب السخيف : قليل الغزل . القاموس المحيط ١٥١/٣ ، ٢٥٤ - مادة ( سخف ، وصفق ) .

(٤) انظر روايات عن الإمام أحمد فى هذه المسألة فى مسائل أى داود ص : ٣٩ ، ومسائل ابن هانئ ٧٥/١ ، ومسائل الكوسج ١٣/أ الظاهرية ، ٦٨/١ المصرية . وطبقات الحنابلة ٣٩٦/١ . قال ابن قدامة : ستر العورة من مشروط الصلاة . وسترها عن النظر بما لا يصف البشرية واجب ، انظر : المقنع ١١٣/١ - ١١٤ .

وقال المرداوى : يجب ستر العورة فى الصلاة عن نفسه وعن غيره فلو صلى فى قميص واسع الجيب ، ولم يزره ، ولا شد وسطه ، وكان بحيث يرى عورته فى قيامه أو ركوعه فهو كثرؤية غيره فى منع الأجزاء ، نص عليه ، ولا يعتبر سترها من أسفل على الصحيح من المذهب .

وأيضاً قال : مفهوم قوله - أى ابن قدامة فى المقنع - ( مما لا يصف البشرية ) أنه إذا كان يصف البشرية لا يصح الستر به ، وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه الأصحاب ، مثل أن يكون خفيفاً فيبين من ورائه الجلد وحمرة ، فأما إن كان يستر اللون ويصف الخلقة لم يضر ، قال الأصحاب : لا يضر إذا وصف التقاطيع ، ولا بأس بذلك ، نص عليه . الإنصاف ٤٤٨/١ ، ٤٤٩ .

٢٨٥ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ <sup>(١)</sup> .

٢٨٦ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : أَكْرَهَ التَّكَّةَ <sup>(٢)</sup> تَكُونُ مِنَ الْحَرِيرِ يَعْنِي أَنْ يَصِلَ (بِهَا) <sup>(٣)</sup> قَالَ : لِأَنَّهَا مِنَ الْمُصَمَّتِ <sup>(٤)</sup> كُلَّهَا <sup>(٥)</sup> .

(١) قال ابن قدامة : إن اقتصر على ثوب واحد ، أجزأه ، لأن النبي ﷺ صلى في ثوب واحد . متفق عليه . الكافي ١/١١٣ . وسبق بعض التفاصيل في المسألة السابقة .  
(٢) التكة : بتشديد الكاف ، واحدة التكل . وهي تكة السراويل أى رباطها .  
قال ابن دريد : لا أحسبها إلا دخيلا ، وإن كانوا تكلموا بها قديما . لسان العرب ٢٨٧/١٢ - ٢٨٨ ، ( مادة تكك ) .

(٣) زيادة في المطبوع والسياق يقتضيها .

(٤) المصمت : بضم الميم وسكون الصاد وفتح الميم الثانية ، قال ابن الأثير : في حديث العباس : « إنما نهى رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت من خز » وهو الذى جميعه إبريسم ، لا يخالطه فيه قطن ولا غيره . النهاية ٥٢/٣ مادة ( صمت ) وانظر أيضا : لسان العرب ٣٦١/٢ مادة ( صمت ) .

(٥) قال ابن قدامة : القسم الثاني - أى مما يحرم لبسه والصلاة فيه - : ما يختص تحريمه بالرجال دون النساء ، وهو الحرير والمنسوج بالذهب والمموه به . فهو حرام لبسه وافتراشه في الصلاة وغيرها .. ولا نعلم في تحريم لبس ذلك على الرجال اختلافا إلا لعارض أو عذر .

قال ابن عبد البر : هذا إجماع ، فإن صلى فيه فالحكم فيه كالصلاة في الثوب الخصب .. والافتراش كاللبس في التحريم . ويباح العلم الحرير إذا كان أربع أصابع فما دون .. وكذلك القول في الرقاق ولبنة الجيب وسجف الفراء وغيرها . المغني ٤٢١/١ . وقال المرادوى : لو لبس عمامة منها عنها ، أو تكة ، وصلى فيها : صحت صلاته على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وجزم به كثير منهم ، وقيل : لا تصح . وجزم به في مسبوك الذهب ، والمذهب . واختاره أبو بكر ، وعنه : التوقف في التكة . الإنصاف ٤٥٨/١ .

حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ صَلَّى ، وَفِي كُمِيهِ مَنَدِيلٌ ،  
فِيهِ صُورٌ<sup>(١)</sup> حَرِيرٌ ؟ فَكَرِهَهُ<sup>(٢)</sup> وَقَالَ حَدِيثُ عَقَبَةَ<sup>(٣)</sup> بَنِي عَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(٤)</sup> .

قَالَ<sup>(٥)</sup> : وَرَأَيْتُ أَبِي يُصَلِّي فِي قَمِيصٍ وَحْدَهُ يَزُرُّ عَلَيْهِ  
وَيُصَلِّي<sup>(٦)</sup> .

(١) في النسخة المصرية ( صورة ) .

(٢) انظر : ما تقدم في المسألة السابقة .

(٣) تقدمت ترجمته .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده من طريق محمد بن سلمة عن ابن إسحاق عن  
يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله اليزني عن عقبة بن عامر الجهني ، ولفظه : قال :  
« صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب وعليه فروج من حرير وهو القباء ،  
فلما قضى صلاته ، نزع نزعاً عنيفاً ، وقال : إن هذا لا ينبغي للمتقين » . ١٤٣/٤ ،  
وانظر أيضاً في المسند من طرق أخرى ١٤٩/٤ ، ١٥٠ .

وأخرجه البخاري من طرق أخرى في كتاب الصلاة : باب من صلى في فروج من  
حرير ، ثم نزع . الصحيح مع الفتح ٤٨٥/١ ، ح رقم ٣٧٥ ، ٢٦٩/١٠ ح رقم  
٥٨٠١ ، ومسلم في كتاب اللباس : باب تحريم الذهب والحرير على الرجال . والصحيح مع  
النووي ٥١/١٤ - ٥٢ .

(٥) قدمت هذه المسألة في المطبوع عن محلها في المخطوط .

(٦) قال ابن قدامة : قال الأثرم : سئل أحمد عن الرجل يصلي في القميص الواحد  
غير مزور عليه ، قال : ينبغي أن يزره . قيل له : فإن كانت لحيته تغطيه ، ولم يكن  
متسع الجيب ؟ قال : إن كان يسيراً فجائز .

فعلى هذا متى ظهرت عورته له أو لغيره فسدت صلاته ، فإن لم تظهر لكون جيب  
القميص ضيقاً ، أو شد وسطه بمقزر ، أو حبل فوق الثوب ، أو كان ذا لحية تسد الجيب ،  
فتمنع الرؤية ، أو شد إزاره ، أو ألقى على جيبه رداء أو خرقة ، فاستترت عورته به أجزاءه  
ذلك ، وهذا مذهب الشافعي . المغني ٤١٧/١ - ٤١٨ ، وانظر أيضاً ما تقدم في  
المسألة ٢٨٤ .

## بَابُ اجْتِنَابِ التَّجَاسَّاتِ وَحُكْمِ الْبُقْعَةِ (١)

٢٨٩ - / حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ الرَّجُلِ يُصَلِّي فِي ٥٥  
ثَوْبِهِ الدَّمُ ؟ .

قَالَ : إِنْ كَانَ فَاحِشًا أَعَادَ (٢) .

٢٩٠ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الدَّمِ .

فَقَالَ : إِذَا كَانَ فَاحِشًا أَعَادَ (٣) .

٢٩١ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : وَأَنَا أَذْهَبُ إِلَى قَوْلِ  
ابْنِ عَبَّاسٍ (٤) .

(١) في المطبوع : البلغة ، وهو خطأ ، وفي الأصل البقعة ، إلا أنها قد تكون غير واضحة في بادئ النظر ، وفي المصرية كما أثبتنا وهو الصحيح .

والبقعة - بالضم ويفتح - القطعة من الأرض على غير هيئة التي إلى جنبها ، جمعه بقاع كجبال - القاموس ٦/٣ .

(٢) انظر الروايات في حكم الدم نحوه في مسائل ابن هانيء ٥٧/١ ، ومسائل الكوسج ١٣/أ ( الظاهرية ) ٦٨/١ المصرية .

قال الخرقى : إن صلى وفي ثوبه نجاسة وإن قلت أعاد إلا أن يكون ذلك دماً أو قيحاً يسيراً مما لا يفحش في القلب . مختصر الخرقى ص ٢٩ . قال ابن قدامة : أكثر أهل العلم يرون العفو عن يسير الدم والقيح . ثم ذكر من قال به من الصحابة والتابعين وأتباعهم . المغني ٥٨/٢ . وقد فصل المرداوى الكلام في الدم وما تولد منه . فراجع : الإنصاف ١/٣٢٥ - ٣٢٩ ، وانظر أيضاً : اختلاف العلماء لابن المنذر ٤٧/ب .

(٣) حذف هذه المسألة في المطبوع وقال في الهامش : كانت هذه المسألة مكررة في الأصل فحذفت المكرر ، إذ لم أجد فيها زيادة . وأما ما فيه زيادة ولو كلمة فاتركه ( انتهى ) قلت : المسألة السابقة خاصة بالثوب ، وهذه عامة في الثوب وغيره من الخف والبدن وسائر ما يمكن اصطحابه في الصلاة ، والمذهب فيهما واحد : أنه إذا فحش أعاد ، فراجع المسألة السابقة .

(٤) أخرجه البيهقي بسنده عنه بلفظ : إذا كان الدم فاحشاً فعليه الإعادة ، وإن كان قليلاً فليس عليه الإعادة ، وأيضاً قال : رويناه عن ابن مسعود وابن عمر في =

قَالَ أَبِي : إِذَا فُحِشَ عِنْدَ الرَّجُلِ أَعَادَ (١) .

٢٩٢ - قُلْتُ لِأَبِي كَمْ مَقْدَارُهُ ، أَوْ تَحُدُّهُ ؟

قَالَ مَا أَحَدُهُ بِأَكْثَرَ مَنْ أَنْ يَسْتَفْحِشَهُ (٢) .

٢٩٣ - سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي فِي الثَّوْبِ الَّذِي يَجُنُبُ فِيهِ هَلْ تَجُوزُ صَلَاتُهُ ؟ .

قَالَ إِنْ كَانَ صَلَّى فِيهِ ، وَفِيهِ أَثَرُ جَنَابَةٍ ، فَإِنْ كَانَ فَاحِشًا عَنْده أَوْ يَفْحِشُ عَنْده أَعَادَ الصَّلَاةَ الَّتِي صَلَّاهَا ، وَفِيهِ أَثَرُ الْجَنَابَةِ الْفَاحِشَةِ (٣) .

قُلْتُ : فَإِنْ كَانَتْ الْجَنَابَةُ فَاحِشَةً فَفَرَكَ (٤) الثَّوْبَ ؟ قَالَ : أَجْزَأَتْ صَلَاتُهُ (٥) .

٢٩٤ - حَدَّثَنَا قَالَ سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ فَيَكُونُ فِي الصَّلَاةِ فَيَرَى فِي ثَوْبِهِ دَمًا ؟

= الرخصة في الدم اليسير . السنن الكبرى ٤٠٥/٢ باب ما يجب غسله من الدم ، ونقله صالح في مسائله ص : ١٦ . وأيضاً نقله عنه ابن المنذر في اختلاف العلماء ٤٧/ ب ، وابن قدامة في المغني ٥٩/٢ .

(١) راجع المسألتين السابقتين في هذا الباب .

(٢) تقدم الكلام على حد الفاحش في س ٨٢ - ٨٣ . وانظر أيضاً : اختلاف العلماء لابن المنذر ٤٧ ، والمغني ٥٩/٢ ، وبدائع الفوائد ٨٩/٤ .

(٣) انظر الرواية في هذا المعنى في مسائل ابن هانيء ٥٨/١ وس ٢٨٧ ، وتقدم مثل هذه المسألة في س ٥٦ وبيان أنها مبنية على القول بأن المني مثل الدم ، يعفى عن يسيره ويعيد عن كثيره - وانظر في ذلك أيضاً ما تقدم في س ٥٢ .

(٤) في المطبوع : ( فعزل ) وهو تصحيف .

(٥) وهذا بلا خلاف في المذهب كما تقدم في س ٥٢ بأن المني طاهر مطلقاً لا يجب فيه فرك ولا غسل . بل هو مستحب - انظر أيضاً : الإنصاف ٣٤٠/١ والمغني ٦٩/٢ .



قَالَ : إِنْ كَانَ يَظُنُّ أَنَّهُ فَاحِشٌ فَلْيَنْصِرْفْ (١) ، قِيلَ : يَسْتَأْنَفُ الصَّلَاةَ ؟ قَالَ : نَعَمْ يَسْتَأْنَفُ الصَّلَاةَ ، قِيلَ لَهُ : فَإِنْ كَانَ قَلِيلًا ؟ قَالَ : إِنْ شَاءَ رَمَى بِالتُّوبِ (٢) الَّذِي عَلَيْهِ ، وَإِنْ شَاءَ مَضَى فِي صَلَاتِهِ (٣) .

٢٩٥ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : يَتَوَضَّأُ مِنَ الدَّمِ إِذَا فَحَشَ عِنْدَهُ ، وَيُعِيدُ الصَّلَاةَ إِذَا كَانَ فِي تَوْبِهِ (٤) .

( قِيلَ فَإِنْ كَانَ بَوْلًا ) ؟ (٥) .

قَالَ : أَمَّا الْبَوْلُ وَالْعَائِطُ فَإِنَّهُ يُعِيدُ مِنْ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ (٦) .

(١) نقل صالح هذه المسألة بنصها في مسائله ص ٧ ، وأيضاً بهذا المعنى في ص ٦ وقد سبق الكلام عليها في المسألة الأولى من هذا الباب وهي برقم ٢٨٧ .

(٢) في المطبوع ( رمى التوب ) .

(٣) قال ابن قدامة : وإن علم بالنجاسة في أثناء الصلاة ، فإن قلنا : لا يعذر بالجهل والنسيان فصلاته باطلة ، ويلزمه استئنافها ، وإن قلنا : يعذر فصلاته صحيحة ، ثم إن أمكنه طرح النجاسة من غير زمن طويل ولا عمل كثير ألقاها وبني ، كما خلع النبي ﷺ نعليه حين أخبره جبريل بالقدر فيهما . المغني ٥٠/٢ . قلت : قول أحمد في استئناف الصلاة في المسألة لفقدان شرط للصلاة ، وهو طهارة الثوب لوجود دم يراه فاحشاً ، فأما إذا كان قليلاً - أي لا يستفحشه - فهو على طهارة إن شاء مضى في صلاته ، وإن شاء رمى بالتوب الذي عليه الدم ، احتياطاً إن أمكنه من غير زمن طويل وعمل كثير .

(٤) تقدم الكلام عليه في س ٢٨٩ وما بعدها ، وأيضاً في س ٨٤ .

(٥) في الأصل والمصرية ( يعنى بول ) وكذا في المطبوع ، ويظهر لي أنه سبق قلم من الناسخ فترك بعض الكلمات ، لأن البول تعاد الصلاة من قليله وكثيره ، وأيضاً ما أتى بعده جواب عن سؤال : فالصواب ما أثبتنا ، وهكذا ورد في مسائل صالح ، فقد نقل المسألة السابقة إلى قوله ( مضى في صلاته ) وقال : قلت : فإن كان بولاً ، قال : أما البول ... المسائل ص ٧ وانظر أيضاً : مسائل أبي داود حيث ذكر نحوه ص ٤١ .

(٦) قال ابن قدامة : إن الطهارة من النجاسة شرط لصحة الصلاة ، لا فرق بين كثيرها وقليتها إلا فيما ذكره بعد إن شاء الله - يريد الدم والقيح اليسير ومن قال لا يعفى عن يسير البول مثل رؤس الإبر : مالك والشافعي وأبو ثور . المغني ٥٨/٢ ، انظر أيضاً فيما سبق من س ٧٩ .

٢٩٦ - قُلْتُ لِأَبِي : فَإِنْ كَانَ الْبَوْلُ (١) فِي النَّعْلِ  
 ٥٦ أَوْ الْحُفِّ / فَهُوَ مِثْلُ الثَّوْبِ ؟ قَالَ : أَرَجُو أَنْ يَكُونَ أَخَفَّ (٢) .

وَأَمَّا حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ خَلَعَ النَّعْلَ فِي الصَّلَاةِ مِنْ شَيْءٍ  
 كَانَ (٣) فَإِنَّهُ لَمْ يَجِئْ بِبَيَانٍ مَا كَانَ فِي النَّعْلِ بَوْلٌ أَوْ غَيْرَهُ .

٢٩٧ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الْمَسَاجِدِ الَّتِي تَكُونُ  
 بِالكَرْخِ (٤) يَجْعَلُ بِنَاهَا (٥) عَلَى الْأَنْهَارِ يُصَلِّي فِيهَا ؟ .

(١) في الأصل والمصرية : ( الرجل ) وكذا في المطبوع ، والتصويب في مسائل  
 صالح ص ٧ .

(٢) في مسائل صالح ( أسهل ) وقد تقدم الكلام في المسألة من قبل فراجع  
 س ٣٣ .

(٣) أخرجه أحمد من طريق يزيد بسنده عن أبي سعيد الخدري « أن  
 رسول الله ﷺ صلى فخلع نعليه فخلع الناس نعالهم ، فلما انصرف قال : لم خلعت  
 نعالكم ؟ فقالوا : يارسول الله رأيناك خلعت فخلعنا ، قال : إن جبريل أتاني فأخبرني أن  
 بهما خبثاً ، فإذا جاء أحدكم فليقلب نعليه فلينظر فيهما ، فإن رأى بهما خبثاً فليمسحه  
 بالأرض ثم ليصل فيهما » المسند ٢٠/٣ ، وأيضاً من طريق أبي كامل نحوه ، وقال في  
 آخره : لم يجيء في هذا الحديث بيان ما كان في النعل ٩٢/٣ ، وأبو داود بسنده عنه ،  
 وفيه فأخبرني أن فيهما قدراً - السنن ٤٢٦/١ - ٤٢٧ ح رقم ٦٥٠ ، وأيضاً بسنده عن  
 بكر بن عبد الله عن النبي ﷺ مثله بلفظ : خبثاً ، المرجع السابق ح رقم ٦٥١ كتاب  
 الصلاة ، والدارمي أيضاً في سننه ٢٢٠/١ باب الضلابة في النعلين ، والحاكم من طريق عن  
 أبي سعيد مثل أحمد ، وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي -  
 المستدرک ٢٦٠/١ باب لا يضع نعليه عن يمينه ، وابن خزيمة في صحيحه ١٠٧/٢  
 ح ١٠١٧ ، المصلي يصل في نعليه وقد أصابهما قدر ، انظر أيضاً : مجمع الزوائد للهيثمى  
 ٥٦ / ٢ ، والتلخيص لأبن حجر ٢٩٧/١ .

(٤) تقدم الكلام عليها في س ١٤٣ .

(٥) قال ابن منظور : البناء : المبنى ، والجمع : أبنية ، وأبنيات جمع الجمع . قال  
 ابن الأعرابي : البنى : الأبنية من المدر والصوف ، وكذلك البنى من الكرم مادة بنى .  
 لسان العرب ١٠١/١٨ ، وقال الفيروزابادى : البنية بالضم والكسر - ما بنيته جمعه  
 البنى - القاموس ٣٠٥/٤ مادة ( بنى ) .

قَالَ : أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الطَّرِيقِ (١) .

٢٩٨ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ عَلَيْهِ ثَوْبٌ فِيهِ نَجَاسَةٌ - النَجَاسَةُ سَاقِطَةٌ عَنْهُ ، أَلَمْ (٢) أَنْ يَصِلْ فِي الثَّوْبِ ؟ قَالَ : لَا يَصِلُ فِي الثَّوْبِ - يَعْنِي إِذَا كَانَ فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ ، وَمَوْضِعُ النَجَاسَةِ فِي الْأَرْضِ (٣) .

(١) نقل أبو داود وابن هانئ والمروزي أداء الصلاة في المسجد الذي بنى على الطريق ، ومنه المساجد المبنية على الساباط والقنطرة ... انظر : مسائل أى داود ص ٤٦ ، ومسائل ابن هانئ ٧٠/١ ص ٣٤٦ ، وكتاب الورع للإمام برواية المروزي ص ١٧ باب ما يكره من المساجد التي في الطريق والصلاة فيها . ونقل ابن هانئ أيضا قال : سمعته يقول : لا بأس بالصلاة في المسجد فوق النهر ما لم يكن قدرا . انظر مسائله بروايته ٦٩/١ ص ٣٣٦ . قال ابن قدامة : أما إذا بنى على طريق ساباط - أى سقيفة بين دارين تحتها طريق أو أخرج عليه خروجا ، فعلى قول القاضي له حكم الطريق لما ذكره - بأن حكمه حكم المصلى فيه - وعلى قولنا - أى قصر النهر على ما تناوله ، ولا يعدى إلى غيره - إن كان الساباط مباحا له مثل أن يكون في درب غير نافذ بإذن أهله أو مستحقا له .. أو حدث الطريق بعده فلا بأس بالصلاة عليه ، وإن كان على طريق نافذ فليس له ذلك ... وإن كان الساباط على نهر تجري فيه السفن . فهو كالساباط على الطريق في القولين جميعا . المغني ٥٤/٢ - ٥٥ بتصرف .

قال المرداوي على قول ابن قدامة في المقنع : حكم المجزرة والمزبلة وقارعة الطريق وأسطحتها كذلك (١٢٨/١) يعنى كالمقبرة ونحوها ( أى لا تصح الصلاة فيها ) وهو المذهب . قال أبو الوفا : سطح النهر لا تصح الصلاة عليه ، لأن الماء لا يصل على ، وهو رواية حكاهما المجد في شرحه ، وقال غيره : هو كالطريق ، قال المجد : والمشهور عنه المنع فيها ، وعنه : لا تصح الصلاة على أسطحها ، وكرهها في رواية عبد الله وجعفر على نهر وساباط ، وقال القاضي - فيما تجرى فيه سفينة - كالطريق . الإنصاف ٤٩٢/١ - ٤٩٣ ، وانظر أيضا المحرر ٤٩/١ .

(٢) في الأصل والمصرية (إلا) وكذا في المطبوع ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) قال ابن قدامة : متى لاقى ببدنه أو ثوبه نجاسة غير معفو عنها ، أو حملها لم تصح صلاته : المقنع ١٢٥/١ .

قال المرداوي : الصحيح من المذهب : أن اجتناب النجاسة في بدن المصلى =

٢٩٩ - حَدَّثَنَا قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى أَبِي قُلْتُ : إِذَا كَانَ فِي حَبْسٍ فِي مَوْضِعٍ قَدَرٍ يُصَلِّي ؟ .

قَالَ : يَطْرَحُ شَيْئاً ، يُصَلِّي عَلَيْهِ (١) .

قُلْتُ : فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ ؟ .

قَالَ : إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ مَا يَصْنَعُ لَوْ لَمْ يُمْكِنَهُ إِلَّا أَنْ يَوْمِيَّ عَلَيْهِ إِيْمَاءً أَجْزَأُهُ (٢) .

= وسترته وبقعته - وهى محل بدنه وثيابه - مما لا يعفى عنه ، شرط لصحة الصلاة ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . الإنصاف ٤٨٣/١ . ولا شك أن الثوب إذا كانت فيه نجاسة فهى ملاقية به ، وإن كان موضع النجاسة على الأرض فلا تصح الصلاة فيه ، وذكر ابن قدامة : أنه لو كان على رأسه طرف عمامة ، وطرفها الآخر يسقط على نجاسة لم تصح صلاته على المذهب . المغنى ٤٩/٢ ، فبالأولى لا تصح صلاته إذا كانت النجاسة في ثوبه . انظر اختلاف العلماء لابن المنذر ٤٨/ب ، والمجموع للنووى ١٥٤/٣ - ١٥٥ .

(١) انظر الرواية عنه في بسط الرجل على المكان النجس ، والصلاة عليه في مسائل الكوسج ١٩/أ (الظاهرية) ٩١/١ (المصرية) واختلاف العلماء لابن المنذر ٥١/ب . واختلفت الرواية عنه فيما إذا بسط على الأرض النجاسة شيئاً طاهراً وصلّى عليها هل صحت الصلاة أو لا ؟ فعنه : صحت صلاته مع الكراهة ، وهذا المذهب ، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد ، وعنه : صحت من غير كراهة ، وعنه : لم تصح ، وعنه : إن كانت النجاسة المبسوطة عليها رطبة وإلا صحت الصلاة . انظر : المغنى ٥٧/٣ ، المقنع ١٢٥/١ ، الإنصاف ٤٨٤/١ ، هذا إذا كان من غير اضطرار ، أما إذا كان لعذر ففي شرح منتهى الإرادات للبهوتى : وتصح الصلاة في كل الأماكن المتقدمة - ( أراد بها المواضع المنهى عن الصلاة فيها ) - لعذر كما لو حبس فيها ١٥٦/١ .

(٢) قال المرداوى : إذا صلى في موضع نجس لا يمكنه الخروج عنه ، فإن كانت النجاسة رطبة ، أو مأغاية ما يمكنه - قولاً واحداً ، قاله ابن تيم ، وجزم به في الكافي ، وإن كانت يابسة فكذلك ، قال في الوجيز : ومن محله نجس ، بضرورة أو مأغاية ولم يعد . وقدمه في المستوعب فقال : يومئ بالركوع والسجود ، نص عليه . وذكر المرداوى آراء أخرى في الكيفية ، الإنصاف ٤٦٢/١ ، انظر أيضاً : المحرر ٤٤/١ - ٤٥ ، والمقنع ١١٧/١ - ١١٨ ، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٥٧/٢٢ .

٣٠٠ - سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الصَّلَاةِ فِي جُلُودِ الثَّعَالِبِ (١) ؟ .

فَكَرِهَهُ (٢) .

فَقِيلَ لَهُ : فَإِنْ كَانَ صَلَّى فِيهِ سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ ؟ .

قَالَ : إِذَا كَانَ يَتَأَوَّلُ فَلَا يُعِيدُ (٣) .

(١) الثعلب : حيوان معروف ، والأنثى ثعلبة ، والجمع : ثعالب ، وهو سبع ، جبان ، مستضعف ذو مكر وخديعة لكنه لفرط الخبث والخديعة يجري مع كبار السباع ، وفروه أفضل الفراء ، ومنه الأبيض والأسود والخلنجي . حياة الحيوان ١٧٤/١ - ١٧٥ .  
(٢) انظر الروايات عن الإمام أحمد في حكم الصلاة في جلود الثعالب في مسائل أبن داود ص ٤٠ ، ومسائل ابن هانئ ٥٨/١ س ٢٨٠ ، وأيضاً في ١٤٦/٢ س ١٨٢٣ ، وطبقات الحنابلة ٩٨/١ ، ١٥٦ ، ٣٠١ ، وبدائع الفوائد ٧٨/٤ .  
واختلفت الرواية عن الإمام أحمد في جلود الثعالب ، قال المرداوي : يباح لبس جلود الثعالب في غير صلاة فيه ، نص عليه ، وقدمه في الفائق ، وعنه : يباح لبسه وتصح الصلاة فيه ، واختاره أبو بكر ، وقدمه في الرعاية ، وعنه : تكره الصلاة فيه ، وعنه : يحرم لبسه ، اختاره الخلال ، وقيل : يباح لبسه قولاً واحداً ، وفي كراهة الصلاة فيه وجهان ، والخلاف في هذا مبنى على الخلاف في حلها . الإنصاف ٩٠/١ . انظر أيضاً : المغني ٥١/١ ، ٤٠٩/٩ ، والإنصاف ٣٦٠/١٠ .  
(٣) يظهر أن المذهب هو عدم صحة الصلاة فيها إلا إن تأول فلا يعيد ، ففي معرض الكلام عن الصلاة وراء المخالف في الفروع . قال ابن قدامة : فإن علم أنه ( أى المخالف ) يترك ركناً أو شرطاً يعتقده المأموم دون الإمام فظاهر كلام أحمد صحة الائتمام به .

قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل صلى بقوم وعليه جلود الثعالب ؟ فقال : إن كان يلبسه وهو يتأول « أيما إهاب دبغ فقد طهر » فيصلى خلفه ، قيل له : أفتراه أنت جائزاً ؟ قال : لا ، نحن لا نراه جائزاً ، ولكن إذا كان هو يتأول فلا بأس أن يصلى خلفه ، ثم قال أبو عبد الله : لو أن رجلاً لم ير الوضوء من الدم لم يصل خلفه ، ثم قال : نحن نرى الوضوء من الدم فلا نصلى خلف سعيد بن المسيب ، ومالك ، ومن سهل في الدم ؟ أى بلى ( نصلى مع اختلاف الرأي ) المغني ١٤١/٢ والمراد بالتأويل هنا هو : تأويله بأن أيما إهاب دبغ فقد طهر على العموم ، سواء كان مأكول اللحم أم غيره ، ميتة أم مذكاة .

٣٠١ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الصَّلَاةِ فِي جُلُودِ السَّبَاعِ ؟ .

قَالَ : أَكْرَهُهُ .

٣٠٢ - قُلْتُ : فَتَلْبَسُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِ ؟ .

قَالَ : هُوَ أَسْهَلُ <sup>(١)</sup> .

وَقَدْ رَوَى : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تُفْتَرَشَ جُلُودُ السَّبَاعِ <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر الروايات عن الإمام أحمد في جلود السباع في مسائل أبي داود ص ٢٦١ ومسائل صالح ص ٧ - ٨ ، وطبقات الحنابلة ٩٨/١ ، وقال ابن قدامة : فأما جلود السباع فقال القاضي : لا يجوز الانتفاع بها قبل الدبغ ولا بعده ، ولم يذكر قولاً ، أو رواية أخرى في المذهب . المغني ٥٠/١ .

قال المرداوي : لا يباح افتراش جلود السباع مع الحكم بنجاستها على الصحيح من المذهب . وعنه : يباح ، واختاره أبو الخطاب . الإنصاف ٩٠/١ ، فإذا كانت جلود السباع نجسة لا يجوز الانتفاع بها قبل الدبغ ولا بعده فلا تجوز الصلاة فيها وعليها أيضا . راجع أيضا ما تقدم في ( باب في جلود الميتة إذا دبغت ) س ٤٣ - ٤٧ .

انظر أيضا : الفتاوى لابن تيمية ٩٠/٢١ - ٩٦ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن معاوية أن رسول الله ﷺ حرم سبعة أشياء - فذكر منها - وجلود السباع - المسند ١٠١/٤ ، وأيضا عنه ٩٥/٤ - ٩٩ ، وأيضا عن أسامة الهذلي ( وهو أب أبي المليح ) بلفظ : نهى عن جلود السباع ٧٤/٥ ، ٧٥ ، وأبو داود في حديث طويل بأن المقدم بن معديكرب قال لمعاوية : فأنشدك بالله هل تعلم أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها ؟ قال : نعم . وأيضا عن أسامة الهذلي بمثل ما تقدم - السنن ٣٧٣/٤ - ٣٧٥ ح رقم ٤١٢٩ - ٤١٣٢ ، كتاب اللباس : باب في جلود الثمور والسباع ، والترمذي بسنده عن أسامة الهذلي بلفظ : نهى عن جلود السباع أن تفترش وأيضا مثل ما سبق عن أحمد في مسنده .. كما أخرجه عنه موقوفا ، وقال عن المرفوع : هذا أصح - السنن ٢٤١/٤ - ح رقم ١٧٧٠ - ١٧٧١ كتاب اللباس : باب ما جاء في النهي عن جلود السباع ، والنسائي عن أسامة الهذلي ، وأيضا عن المقدم بن معديكرب . السنن ٧٦/٧ كتاب الفرع والعيرة : باب النهي عن الانتفاع بجلود السباع . وأيضا الدارمي عن أبي المليح نحوه - السنن ٨٥/٢ كتاب الأضاحي : باب النهي عن لبس جلود السباع .

٣٠٣ - قِيلَ : فَالسَّمُورُ (١) / وَالسَّنَجَابُ (٢) أَسْبَغَ هُوَ ؟ ٥٧ .

قَالَ : لَا أَذْرَى هَذَا يَكُونُ فِي بِلَادِ التُّرْكِ (٣) .

٣٠٤ - سَمِعْتُ (٤) أَبِي يَقُولُ : لَا يُعْجِبُنِي وَإِنْ دُبِعَ (٥) ،

(١) السَّمُور - بفتح السين وبالميم المشددة المضمومة - حيوان برى يشبه السنور ، يتخذ من جلودها فراء غالية الأثمان يلبسها الملوك والأكابر لخفتها ولينها ودفاقتها وحسنها ، حياة الحيوان ٣٤/٢ ، لسان لعرب ٤٧/٦ مادة ( سمر ) .

(٢) السَّنَجَاب : حيوان على حد اليربوع من الغار ، وشعره في غاية النعومة يتخذ من جلده الفراء يلبسه المتنعمون ، وهو شديد الحيل إذا أبصر الإنسان صعد الشجرة العالية ، وفيها يأوى ، ومنها يأكل ، وهو كثير ببلاد الصقالبة والترك . حياة الحيوان ٣٤/٢ .

(٣) تركستان : اسم جامع لجميع بلاد الترك ، ومداينهم المشهورة ست عشرة مدينة . انظر : معجم البلدان لياقوت الحموى ٢٣/٢ ، وآثار البلاد للقرظيني ٥١٤ ، ومراصد الاطلاع للبغدادى ٢٥٩/١ روى صالح في مسائله ، ما تقدم من س ٣٠١ ، ٣٠٢ إلى هنا - انظر ص ٧ - ٨ ، والسَّمُور لم أجد في حكمه قولاً صريحاً عند الخنابلة ، وذكر النووي أن في السَّمُور والسَّنَجَاب وجهين عند الشافعية ، والصحيح المنصوص أنهما حلال . المجموع ١٢/٩ .

وقال الدميرى : قال مجاهد : رأيت على الشعبى قباء سمور ، وحكمه حل الأكل إلحاقاً له بالثعلب ، ولأنه لا يأكل شيئاً من الخبائث - حياة الحيوان ٣٤/٢ ، وأخرج ابن أئى شعبة من طريق ابن فضيل عن يزيد قال : رأيت على إبراهيم قلنسوة مكفوفة بثعلب أو سمورة . المصنف ٤٣١/٨ كتاب العقيدة : باب في لبس الثعالب .

وأما السَّنَجَاب فقد قال القاضى : هو محرم ، لأنه ينهش بنابه فأشبهه الجرذ . ويحتمل أنه مباح ، لأنه يشبه اليربوع ، ومتى تردد بين الإباحة والتحريم غلبت الإباحة ، لأنها الأصل وعموم النص يقتضيها .

المغنى ٤١٢/٩ انظر أيضاً : حياة الحيوان للدميرى ٣٤/٢ - ٣٥ . قال المرداوى : في الغداف والسَّنَجَاب وجهان : أحدهما : يحرمان . والثانى : لا يحرمان ، وقال القاضى : يحرم السَّنَجَاب ، ومال المصنف أى ابن قدامة والشارح إلى إباحة السَّنَجَاب . الإنصاف ٣٦٢/١٠ .

(٤) هذه المسألة قدمها فى المطبوع مسألة : قيل : فالسَّمُور والسَّنَجَاب ؟ .

(٥) أى جلود السباع .

لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى أَنْ تُفْتَرَشَ مِسْوُكُ (١) السَّبَاعِ (٢) .

٣٠٥ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنِ السَّمُورِ ؟ .

فَقَالَ : إِنْ كَانَ سُبْعاً أَوْ ذَا مِخْلَبٍ (٣) فَلَا يُصَلِّي فِيهِ (٤) .

٣٠٦ - حَدَّثَنَا قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ : حَدَّثَنَا هَشِيمُ (٥) قَالَ

مَنْصُورٌ - يَعْنِي ابْنَ زَاذَانَ (٦) - عَنِ الْحَسَنِ (٧) عَنْ عَلِيٍّ (٨) أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي جُلُودِ الثَّعَالِبِ (٩) قَالَ أَبِي : وَأَنَا أَكْرَهُهُ (١٠) .

٣٠٧ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَقْبَرَةِ ،

(١) المسك : بالفتح وسكون السين - الجلد ، وخص بعضهم به جلد السخلة ، ثم كثر حتى صار يستعمل كل جلد مسكاً ، والجمع مسك ومُسُوك ، والمسكة : القطعة منه . انظر لسان العرب ٣٧٥/١٢ ، والقاموس ٣١٩/٣ ، مادة ( مسك ) .

(٢) لم أعثر على الحديث باللفظ المذكور وأما بلفظ « جلود السباع » فقد سبق تخريجه في س رقم ٣٠٢ . ولعله رواية بالمعنى . والله أعلم .

(٣) في الأصل سبع أو ذو مخلب . والصحيح ما أثبتناه ، وفي المطبوع : « إن كان سبعا وذو مخلب » ، وهو خلاف الأصل ، والصحيح أو ذا مخلب .

(٤) استدل الإمام هنا بعموم النهي عن السبع وذو مخلب من الطير ، بأنهما لا يؤكلان فجعلهما ، وما يحصل منهما من الفراء ليس في حكم الطهارة . وتقدم الكلام على السمر وحكمه في س ٣٠٣ .

(٥) هو ابن بشير .

(٦) هو منصور بن زاذان - بزاز وذال معجمة - الواسطي ، أبو المغيرة الثقفي ، ثقة ، ثبت ، عابد ، مات سنة تسع وعشرين ومائة على الصحيح . تهذيب التهذيب ٣٠٦/١٠ - ٣٠٧ ، تقريب التهذيب ٢٧٥/٢ .

(٧) هو الحسن البصري .

(٨) هو ابن أبي طالب رضى الله عنه .

(٩) قال ابن قدامة : روى عن عمر وعلى رضى الله عنهما كراهة الصلاة في جلود

الثعالب . المغني ٥٠/١ .

(١٠) راجع ما تقدم في س ٣٠٠ .



وفي معاين<sup>(١)</sup> الإبل والحمام ؟ .

فَقَالَ : تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي هَذِهِ الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا ، وَأَنَا أُكْرَهُهُ (٢) .

٣٠٨ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ الصَّلَاةِ فِي أَعْطَانِ

الإبل ؟ .

(١) سيأتي بيان معناه في قول الإمام أحمد في المسألة التالية .

(٢) انظر مرويات عن الإمام أحمد في حكم الصلاة في هذه المواطن في مسائل ابن هانيء ٧٠/١ س ٣٥٠ ، ومسائل أبي داود ص ٤٧ ، ومسائل الكوسج ١٣/أ ( الظاهرية ) ٧٠/١ ( المصرية ) قال ابن قدامة : ولا تصح الصلاة في المقبرة والحمام والحش وأعطان الإبل التي تقيم فيها وتأوى إليها . المنع ١٢٧/١ .

قال المرداوي : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب قال في الفروع : هو أشهر وأصح في المذهب .. وعنه : إن علم النهي لم تصح وإلا صحت . وعنه : تكره الصلاة فيها - وذكر روايات وأقوالاً أخرى وأيضاً قال : المنع من الصلاة في هذه الأماكن تعبدى على الصحيح من المذهب وعليه الجمهور ، وقيل : معلل ، وإليه ميل المصنف ( أى ابن قدامة ) فهو معلل بمظنة النجاسة ، فيختص بما هو مظنة للنجاسة من هذه الأماكن . الإنصاف ٤٨٩/١ - ٤٩١ .

وفي المغني : قال القاضي : المنع من هذه المواضع تعبدى لا لعلة معقولة ، فعلى هذا يتناول النهي كل ما وقع عليه الاسم ، فلا فرق في المقبرة القديمة والحديثة ، وما تقلبت أتربتها أو لم تتقلب لتناول الاسم لها ، فإن كان في الموضع قبر أو قبران لم يمنع من الصلاة فيها لأنها لا يتناولها اسم المقبرة ، وإن نقلت القبور منها جازت الصلاة فيها ، لأن مسجد رسول الله ﷺ كانت فيه قبور المشركين فنهشت متفق عليه ، ولا فرق في الحمام بين مكان الغسل وصب الماء وبين بيت المسلخ الذي ينزع فيه الثياب والأتون ، وكل ما يغلق عليه باب الحمام لتناول الاسم له . المغني ٥٢/٢ .

قال المرداوي : لا يضر قبر ولا قبران على الصحيح من المذهب إذا لم يصل إليه . الإنصاف ٤٩٠/١ ، وراجع أيضاً في المسألة : اختلاف العلماء لابن المنذر ٥٠/ب - ٥١/أ والفتاوى لابن تيمية ٣١٩/٢١ - ٣٢٣ ، ٤٥٥ ، ١٦١/٢٢ ، والاختيارات الفقهية لابن تيمية للبعلي ٤٤ ، وبدائع الفوائد لابن القيم ٢٠٨/٣ .

فَقَالَ : عَلَيْهِ إِعَادَتُهَا (١) .

ونهى النَّبِيُّ ﷺ ( أَنْ نُصَلِّيَ ) (٢) فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ (٣) والعطن (٤) مَكَانَ لِلْإِبِلِ تَقِيمَ فِيهِ (٥) ، وَأَعْجَبَ إِلَى إِنْ صَلَّى أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ .

٣٠٩ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي سُئِلَ عَنْ أَرْضِ الْخُسْفِ يُصَلِّي فِيهَا ؟ فَكَرِهَ ذَلِكَ (٦) .

(١) انظر مسائل ابن هانيء ٧٠/١ س ٣٤٨ ، وشرح السنة للبغوي ٤٠٥/٢ ، قال الحزقي : إِنْ صَلَّى فِي الْمَقْبَرَةِ أَوْ الْحَشِّ أَوْ مَعَاظِنِ الْإِبِلِ أَعَادَ - المختصر ص ٢٩ . انظر أيضا المغني ٥١/٢ ، وإعلام الموقعين ٣٩٥/١ - ٣٩٦ .

(٢) الزيادة من مسند الإمام أحمد من حديث سيرة بن معبد الآتي .

(٣) أخرجه أحمد عن سيرة بن معبد بلفظ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُصَلِّيَ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ ، وَأَيْضًا بلفظ : أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ ... المسند ٤٠٤/٣ ، ٤٠٥ ، وَأَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ نَحْوَهُ ٨٥/٤ ، ٨٦ ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ ١٥٠/٤ ، وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ نَحْوَهُ ٣٠٣/٤ ، وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ بِمَعْنَاهُ ٩٧/٥ ، ١٠٢ ، ١٠٥ . والترمذي عن أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ فِي أَبْوَابِ الصَّلَاةِ : بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَأَعْطَانِ الْإِبِلِ . وقال : حسن صحيح . السنن ١٨١/٢ ح رقم ٣٤٨ - ٣٤٩ .

والنسائي عن ابن مغفل بلفظ .. نَهَى عَنْ الصَّلَاةِ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ ، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ : فِي ذِكْرِ نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ الصَّلَاةِ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ - السنن ٥٦/٢ .

(٤) العطن - محرّكة - لِلْإِبِلِ كَالْوِطْنِ لِلنَّاسِ ، وَقَدْ غَلَبَ عَلَى مِرْكَهَا حَوْلَ الْحَوْضِ ، وَالْمَعْطَنُ كَذَلِكَ وَالْجَمْعُ أَعْطَانٌ . لِسَانُ الْعَرَبِ ١٥٨/١٧ ، الْقَامُوسُ ٢٤٨/٤ مادة ( عطن ) .

قال المرداوي : أَعْطَانُ الْإِبِلِ : الَّتِي تَقِيمُ فِيهَا وَتَأْوِي إِلَيْهَا ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَحَكَى أَقْوَالًا أُخْرَى أَيْضًا - الْإِنْصَافُ ٤٩٠/١ ، انظر أيضا : المغني ٥٢/٢ ، ومسائل ابن هانيء ٧٠/١ س ٣٤٨ .

(٥) العبارة فِي الْأَصْلِ وَالْمَصْرِفَةِ هَكَذَا .. وَالْعَطْنُ الَّتِي تَقِيمُ فِي الْمَكَانِ . وَزَادَ فِي الْمَطْبُوعِ ( لِلْإِبِلِ ) إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ الْمَعْنَى الصَّحِيحِ أَيْضًا ، وَلَعَلَّ الصَّحِيحَ مَا أَثْبَتَاهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٦) انظر رواية بهذا المعنى فِي مَسَائِلِ الْكُوسِجِ ١٣/أ ( الظاهرية ) ٧٠/١ ( المصرية ) وقال ابن قدامة : قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي أَرْضِ الْخُسْفِ ، =

وَقَالَ حَدِيثٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَصِلْ بَبَابِلَ (١) لِأَنَّهَا أَرْضٌ خَسَفَ بِهَا .  
 حَدِيثُ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَرِيكَ (٢) عَنْ ابْنِ أَبِي الْمَحَلِّ (٣)  
 عَنْ عَلِيٍّ (٤) .

٣١ - حَدَّثَنَا قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، نَا مَغِيرَةَ

= وذلك لأنه موضع مسخوط عليه - المغني ٥٦/٢ . وقال ابن تيمية : مقتضى كلام  
 الآمدى وأبى الوفاء بن عقيل : أنه لا تصح الصلاة في أرض الخسف ، وهو قوى ، ونص  
 أحمد : لا يصلى فيها - الاختيارات الفقهية ٤٥ ، وقال في الفتاوى عن الكراهة : نقله  
 عنه ابنه عبد الله . مجموع الفتاوى ٢٥/٢٤١ ، انظر أيضا : الإنصاف للمرداوى ١/٤٩٦ .  
 (١) بابل - بكسر الباء - اسم ناحية منها الكوفة والحلة . ينسب إليها السحر  
 والخمر ، قال صفى الدين البغدادي : والمشهور بهذا الاسم المدينة الخراب بقرب الحلة ،  
 وإلى جانبها قرية تسمى الآن بابل ، عامرة وهى من أرض العراق . انظر : معجم  
 ما استعجم للبكري ١/٢١٨ ، معجم البلدان ١/٣٠٩ ، آثار البلاد : ٣٠٤ ، مراصد  
 الاطلاع ١/١٤٥ .

(٢) هو عبد الله بن شريك العامري ، الكوفي ، صدوق يتشيع ، أفرط الجوزجاني  
 فكذبه ، من الثالثة - تهذيب التهذيب ٥/٢٥٢ - ٢٥٣ ، تقريب التهذيب ١/٤٢٢ .

(٣) في الأصل ابن أبى المحل - بالجيم - وفي المصرية : المجد ، وفي المطبوع :  
 المجلد . والتصويب من مراجع ترجمته وكتب الحديث الآتية في تخرىج الحديث وهو  
 عبد الله بن أبى المحل - بضم الميم وكسر المهملة وتشديد اللام - العامري ، ذكره ابن  
 حبان في الثقات ، وكذا ابن أبى حاتم ، ولم يذكر فيه حرجا ولا تعديلا - وكذا  
 البخارى ، وذكره الحافظ في تهذيب التهذيب ، وهو ساقط من التقريب . الجرح  
 والتعديل ٥/١٨٢ ، التاريخ الكبير ٥/٢١٠ ، تهذيب التهذيب ٥/٣٩١ فتح البارى ١/٥٣٠ .

(٤) حديث على بالسند المذكور أخرجه عبد الرزاق عنه ، قال : مررنا مع على  
 بالخسف الذى ببابل فكره أن يصلى فيه حتى جاوزه .

المصنف ١/٤١٥ باب الصلاة فى المكان الذى فيه العقوبة ، وابن أبى شيبة من  
 طريق وكيع عن سفيان الثورى ، وأيضا من طريق ابن عيينة نحوه . المصنف ٢/٣٧٧  
 باب الصلاة فى الموضع الذى خسف به . وذكره البخارى معلقا . قال الحافظ : هذا الأثر  
 رواه ابن أبى شيبة من طريق عبد الله ابن أبى المحل ، وذكره فى تهذيب التهذيب وقال :  
 = هذا أخرجه عبد الرزاق وابن أبى شيبة من رواية الثورى - فذكره .

٥٨ ابن أبي الحر الكندي (١) عن حجر بن عنبس (٢) الحضرمي / (٣) قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ عَلِيٍّ إِلَى النُّهْرَوَانِ (٤) حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَابِلَ ، فَحَضَرَتْ صَلَاةَ الْعَصْرِ [ قُلْنَا : الصَّلَاةُ (٥) ] فَسَكَتَ ثُمَّ قُلْنَا : الصَّلَاةُ فَسَكَتَ مَرَّتَيْنِ ، فَلَمَّا خَرَجَ مِنْهَا صَلَّى ، ثُمَّ قَالَ : مَا كُنْتُ لِأَصْلِي . بِأَرْضِ خُسْفٍ بِهَا ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ (٦) .

= الصحيح مع الفتح ٥٣٠/١ كتاب الصلاة : باب الصلاة في مواضع الخسف والعذاب ، وتهذيب التهذيب ٣٩١/٥ ، وذكره البيهقي أيضا بالسند المذكور - السنن الكبرى ٤٥١/٢ باب من كره الصلاة في مواضع الخسف ، وأخرجه أبو داود بسند آخر عن علي مرفوعا مع ذكر مروره ببابل ، إلا أن ابن عبد البر قال : في إسناده ضعف ، وأيضا الحافظ ابن حجر . السنن لأبي داود ٣٢٩/١ - ٣٣٠ ح رقم ٤٩٠ - ٤٩١ كتاب الصلاة : باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة . التمهيد لابن عبد البر ٢٢٣/٥ - ٢٢٤ ، فتح الباري ٥٣٠/١ .

(١) هو المغيرة بن أبي الحر - بضم المهمله ثم راء - الكندي ، الكوفي ، صدوق ربما وهم ، من الطبقة السادسة .. تهذيب التهذيب ٢٥٧/١٠ ، ٢٥٨ ، تقريب التهذيب ٢٦٨/٢ .

(٢) في الأصل عنس ، وهو خطأ .

(٣) هو حجر بن العنبس - بفتح المهمله وسكون النون وفتح الموحدة - الحضرمي الكوفي ، صدوق ، مخضرم ، من الطبقة الثانية - تهذيب التهذيب ٢١٤/٢ - ٢١٥ ، تقريب التهذيب ١٥٥/١ .

(٤) نهروان بفتح النون ، وفيه لغات أخرى - وأكثر ما يجرى على الألسنة بكسر النون - وهي ثلاثة نهروانات : الأعلى والأوسط والأسفل ، وهي كورة واسعة بين بغداد وواسط من الجانب الشرق ، حدها الأعلى متصل ببغداد ، وكان بها وقعة لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه مع الخوارج .. معجم ما استعجم ١٣٣٦/٢ - ١٣٣٧ ، آثار البلاد ٤٧ ، معجم البلدان ٣٢٤/٥ ، مراصد الاطلاع ١٤٠٧/٣ .

(٥) الزيادة من مصنف ابن أبي شيبة ٣٧٧/٢ .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة بسنده المذكور مثله - المصنف ٣٧٧/٢ الصلاة في الموضع الذي خسف به ، وابن عبد البر في التمهيد ، قال : وفي الباب عن علي من قوله غير مرفوع حديث حسن الإسناد ، رواه أبو نعيم الفضل بن دكين ، فذكره بسنده ٢٢٤/٥ .

وذكره البيهقي بدون إسناد . السنن الكبرى ٤٥١/٢ من كره الصلاة في موضع الخسف ، وأيضا الحافظ ابن حجر في فتح الباري ، وعزاه إلى ابن أبي شيبة ، وأيضا =

٣١١ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ قِيَامًا  
أَوْ قَعُودًا <sup>(١)</sup> أَحَبُّ إِلَيْكَ وَهِيَ تَسِير <sup>(٢)</sup> . ، وَإِذَا كَانَتْ مَوْقُوفَةً فِي  
الْحَدِّ <sup>(٣)</sup> ؟ .

[ قَالَ ] <sup>(٤)</sup> : فَإِنْ صَلَّوْا <sup>(٥)</sup> فِي جَوْفِهَا <sup>(٦)</sup> ، فَإِنْ أَمَكَّنْهُمْ قِيَامًا  
صَلَّوْا ، وَإِنْ لَمْ يَمَكَّنْهُمْ قِيَامًا صَلَّوْا قَعُودًا ،  
وَكَذَلِكَ إِذَا كَانُوا فِي الْحَدِّ إِنْ أَمَكَّنْهُمْ صَلَّوْا قِيَامًا صَلَّوْا  
وِإِلَّا خَرَجُوا إِلَى الْحَدِّ حَتَّى يَصَلَّوْا قِيَامًا <sup>(٧)</sup> .

= فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ . انظر : فتح الباري ١/٥٣٠ ، وتهذيب التهذيب ٥/٣٩١ وقوله :  
ثلاث مرات : أى قالها ثلاث مرات .

(١) فِي الْأَصْلِ وَالْمِصْرِيَّةِ وَالْمَطْبُوعِ أَيْضًا ( قِيَامٌ أَوْ قَعُودٌ ) وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ .  
(٢) فِي الْأَصْلِ وَالْمِصْرِيَّةِ : تَسِيرٌ - بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ - وَلَعَلَّهَا خَطَأً مِنَ النَّاسِخِ .  
(٣) الْحَدُّ : الْفَصْلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ لَعَلَّا يَخْتَلِطُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ ، أَوَّلًا يَتَعَدَّى أَحَدُهُمَا  
عَلَى الْآخَرِ وَجَمْعُهُ : الْحُدُودُ ، وَفَصْلٌ مَا بَيْنَ كُلِّ شَيْئَيْنِ حَدٌّ بَيْنَهُمَا ، وَمُنْتَهَى كُلِّ شَيْءٍ  
حَدُّهُ ، وَمِنْهُ أَحَدُ حُدُودِ الْأَرْضَيْنِ وَحُدُودِ الْحَرَمِ ، لِسَانَ الْعَرَبِ ٤/١١٥ مادة ( ح د د ) ،  
وَيَبْدُو أَنَّ الْمُرَادَ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ : سَاحِلَ الْبَحْرِ ، وَالْمَرَّةُ الثَّلَاثَةُ : شَاطِئُ الْبَحْرِ .  
(٤) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٥) فِي الْأَصْلِ وَالْمِصْرِيَّةِ ، ( صَلَّى ) وَكَذَلِكَ فِي الْمَطْبُوعِ .

(٦) أَيْ فِي جَوْفِ السَّفِينَةِ وَهِيَ تَسِيرُ فِي الْبَحْرِ .

(٧) نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ رَوَاتَيْنِ عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ ، انظر مسائله ص ٧٦ باب  
الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ : وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي السَّفِينَةِ قَاعِدًا لِلْقَادِرِ عَلَى الْقِيَامِ بِلَا نَزَاعٍ ،  
وَلَوْ كَانَتْ سَائِرَةً . وَيَجُوزُ إِقَامَةُ الْجَمَاعَةِ فِيهَا عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَنْهُ : لَا تَقَامُ  
إِنْ صَلَّوْا جُلُوسًا ، نَصَّ عَلَيْهِ ، وَلَوْ كَانَ فِي السَّفِينَةِ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْهَا صَلَّى عَلَى  
حَسَبِ حَالِهِ فِيهَا ، وَأَقْبَى بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنَ الْقِيَامِ وَغَيْرِهِ ، وَكَلَّمَا دَارَتْ انْحِرَافٌ إِلَى الْقِبْلَةِ فِي  
الْفَرَضِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَقِيلَ : لَا يَجِبُ كَالنِّفْلِ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِ .. وَالصَّحِيحُ  
مِنَ الْمَذْهَبِ صَحَّةُ الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْهَا - وَعَنْهُ : لَا تَصَحُّ -  
الْإِنْصَافُ ٢/٣١١ بتصرف . راجع أيضًا : الْمُغْنَى ٢/١٠٦ - ١٠٧ ، بِدَائِعِ الْفَوَائِدِ  
٤/١٠٧ .

## بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ

٣١٢ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي : فَقَالَ : إِذَا تَحَرَى الْقِبْلَةَ فَلَا يُعِيدُ <sup>(١)</sup> فَإِنْ كَانَ غَيْمٌ فَتَحَرَى ، فَاسْتَبَانَ لَهُ الْقِبْلَةَ اسْتَدَارَ إِلَى الْقِبْلَةِ وَلَمْ يَعِدْ <sup>(٢)</sup> .

٣١٣ - حَدَّثَنَا قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى أَبِي مِنْ صَلَّيَ فِي غَيْمٍ أَوْ ظُلْمَةٍ ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ صَلَّيَ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ تَجَزَّئُهُ ؟ .

قَالَ : نَعَمْ إِذَا تَحَرَى <sup>(٣)</sup> ، وَإِنْ كَانَ صَلَّيَ بَعْضًا <sup>(٤)</sup> اسْتَدَارَ

(١) قال المرداوى : لو تحرى المجتهد أو المقلد فلم يظهر له جهة ، أو تعذر التحرى عليه لكونه في ظلمة أو كان به مما يمنع الاجتهاد ، أو تفاوتت عنده الأمارات ، أو لضيق الوقت عن زمن يجتهد فيه : صلى ولا إعادة عليه ، سواء كان أعمى أم بصيراً حضراً أم سفيراً . وهذا المذهب ، وعنه : يعيد . الإنصاف ١٧/٢ . وقال ابن مفلح : إذا صلى بلا اجتهاد ولا تقليد أو ظن جهة باجتهاده فخالفها أعاد ، وإن تعذر الأمران لحفاء الأدلة أو عدم من يقلده لجهله ، صحت صلاته بتحره في الأشهر وإن صلى بلا تحر أعاد . المبدع ٤١٠/١ ، راجع أيضاً المغني ٣٢٣/١ .

(٢) نقل الكوسج أيضاً عنه رواية بهذا المعنى . انظر : مسائل أحمد وإسحاق (٦٩/١) (المصرية) وقال ابن قدامة : فإن كان له يقين الخطأ في الصلاة بمشاهدة أو خبر عن يقين استدار إلى جهة الصواب ، وبني كأهل قباء لما أخبروا بتحويل القبلة استداروا إليها وبنوا - المغني ٣٢٢/٢ .

وقال المرداوى : فإن بان له يقين الخطأ ، وهو في الصلاة استدار إلى جهة الكعبة وبني ، وإن كانوا جماعة قدموا أحدهم ثم بان لهم الخطأ في حال واحدة استداروا وأتموا صلاتهم ، وإن بان للإمام وحده أو للمأمومين أو لبعضهم استدار من بان له الصواب ... الإنصاف ١٨/٢ .

(٣) نقل عن الإمام أحمد رواية بهذا المعنى أبو داود في مسأله ص ٤٥ ، قال ابن قدامة : ومن صلى باجتهاد ثم علم أنه أخطأ القبلة فلا إعادة عليه . المقنع ١٣٣/١ . قال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، سواء كان خطؤه يقيناً أم عن اجتهاد - الإنصاف ١٧/٢ ، انظر أيضاً : المغني ٣٢٥/٢ .

(٤) في الأصل والمصرية ( بعد ) ولعل الصواب ما أثبتته .

( إلى ) (١) القبلة إذا تبين له (٢) .

- ٣١٤ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : إِذَا جَعَلَ أَهْلُ  
العراق (٣) ، وأهل خراسان (٤) المشرق عن يسارهم والمغرب عن  
يمينهم ، فَمَا بَيْنَ ذَلِكَ قِبْلَةً لَهُمْ حَيْثُ مَا صَلَّوْا فَكَانَ الْمَشْرِقُ عَنْ  
يسارهم ، والمغرب عن يمينهم لَمْ تَخْرُجْ قِبْلَتُهُمْ عَنْ ذَلِكَ فَهُوَ قِبْلَةٌ  
لَهُمْ ، وَلَكِنْ يُعْجِبُنِي أَنْ يَتَوَسَّطُوا ذَلِكَ ، فَكُلُّ قِبْلَةٍ (٥) .
- ٣١٥ - حَدَّثَنَا قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي : / الْوَتَرُ عَلَى ظَهْرِهِ  
الدابة ؟ .

(١) سقطت كلمة ( إلى ) من الأصل والمصرية ، وهي مثبتة في المطبوع بدون  
إشارة إلى أنها مستدركة .

(٢) يعني إذا صلى بعض الصلاة ثم علم أنه مخطئ واستبان له القبلة استدار إلى  
القبلة إذا استبان ، وأتم صلاته . وقد تقدم الكلام عليها في المسألة السابقة .

(٣) قال صفى الدين البغدادي : العراق : هو ما بين حديثة الموصل إلى عبادان  
طولا وما بين عذيب القادسية إلى حلوان عرضا ، انتهى كلامه ، وهي تسمى الآن  
الجمهورية العراقية ... انظر : معجم البلدان لياقوت الحموي ٩٣/٤ ، ومراصد الاطلاع  
لصفى الدين البغدادي ٩٢٦/٢ .

(٤) قال ياقوت الحموي : هي بلاد واسعة ، أول حدودها ما يلي العراق ..  
وآخر حدودها ما يلي الهند .. انظر معجم ما استعجم للبكري ٤٨٩/١ ، ومعجم البلدان  
لياقوت الحموي ٣٥٠/٢ ، مراصد الاطلاع للبغدادي ٤٥٥/١ .

(٥) انظر الروايات عن الإمام أحمد في هذه المسألة في مسائل أبي داود ص ٤٥ ،  
ومسائل الكوسج ٧٠/١ ( المصرية ) ٢٢/أ ( الظاهرية ) ومسائل ابن هانئ ٦٥/١ .  
قال ابن قدامة : والفرض في القبلة إصابة العين لمن قرب منها ، وإصابة الجهة لمن بعد  
عنها . المقنع ١٣١/١ . قال المرداوي معلقا على قوله : ( وإصابة الجهة لمن بعد عنها )  
وهذا المذهب نص عليه ، وعليه الجمهور ، وهو المعمول به في المذهب .. فعلها يعفى عن  
الانحراف قليلا وعنه : فرضه الاجتهاد إلى عينها والحالة هذه .. وعليها يضر التيامن  
والتياسر على الجهة التي اجتهد إليها .  
الإنصاف ٩/٢ بتصرف .

قَالَ : أَيْنَ كَانَ وَجْهَهُ (١) .

٣١٦ - حَدَّثَنَا قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي التَّطَوُّعَ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ ، أَيْنَا تَوَجَّهَتْ بِهِ ، وَلَكِنْ إِذَا كَبَّرَ وَجَعَلَ وَجْهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ وَكَبَّرَ وَوَجَّهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ (٢) وَإِنْ كَانَ فِي مَحْمَلٍ ، فَقَدَّرَ أَنْ يَسْجُدَ فِي الْمَحْمَلِ فَلَيْسَ يَسْجُدُ (٣) .

(١) انظر الروايات عنه في الوتر على الراحلة في مسائل الكوسج ٧٠/١ المصرية و ١٤/أ (الظاهرية) . ومسائل ابن هانيء ٦٧/١ ، ٨٣ س رقم ٣٢٧ ، ٤١٥ . قال ابن قدامة : ولا بأس بالتطوع نازلا وسائرا على الراحلة ، لما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يومئذ برأسه ، وكان ابن عمر يفعله ، ... ويصلي ركعتي الفجر والوتر ، لأن ابن عمر روى أن النبي ﷺ كان يوتر على بعيره . المغني ٢١٦/٢ .

قال المرداوي : ويصلي النافلة على الراحلة في السفر الطويل والقصير ، هذا المذهب مطلقا ، نص عليه ، وعليه الأصحاب . وعنه : لا يصلي سنة الفجر عليها . وعنه : لا يصلي الوتر عليها ، والذي قدمه في الفروع : جواز صلاة الوتر راكبا ، ولو قلنا : إنه واجب ، الإنصاف ٣/٢ انظر أيضا : تجريد المسائل اللطاف ٢٥/أ . (٢) نقل عنه نحوه ابن هانيء في مسائله ٦٧/١ ، ٨٢ ، وأبو داود أيضا ص ٧٦ .

وتصح النافلة على الراحلة في السفر الطويل والقصير من غير استقبال القبلة ، إن شق عليه ، فإن لم يشق عليه كالذي في العمادية ( قلعة شمالي الموصل ) لزمه على الصحيح من المذهب ، وقيل : لا يلزمه ، وإن شق عليه استقبال القبلة في تكبيرة الإحرام كراكب راحلة لا تطيعه أو جهل مقطور ، لم يلزمه ، وإن أمكنه ذلك ففيه روايتان : إحداهما : يلزمه ، وهو المذهب . لما روى أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث كان وجهه ركابه ، رواه أحمد وأبو داود ، والرواية الثانية : لا يلزمه . انظر : الكافي ١٢٢/١ ، المغني ٣١٦/١ ، المقنع ٨٣٠/١ المبدع ، ٤٠١/١ - ٤٠٣ ، الإنصاف ٣/٢ ، ٥ ، ٦ .

(٣) نقل أبو داود نحوه عن الإمام أحمد في المسائل ص ٧٦ ، ٧٧ . وقال ابن قدامة : إن أمكنه الاستقبال والركوع والسجود كالذي في العمادية لزمه ذلك ، لأنه كراكب السفينة ، ويحتمل أن لا يلزمه ، لأن الرخصة العامة يستوى فيها ذو الحاجة وغيره ، وإن شق عليه ، صلى حيث كان وجهه ، يومئذ بالركوع والسجود ، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه . الكافي ١٢٢/١ .



## باب صفة الصلاة

٣١٧ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن الرجل يدخل في الصلاة تطوعاً<sup>(١)</sup> يعنى فيدخل نفسه شئ ؟ .

قال : أرجو أن يعطى على ما دخل فيه ، وإن تغيرت نيته .  
قال : وكل شئ من أعمال البر يدخل فيه الرجل بنية حسنة ، فإن تم على ذلك وهو الذى ليس فيه اختلاف ، وإن تغيرت نيته ، فأرجو أن يعطى على أول ما دخل فيه ، مثل الصوم والصلاة<sup>(٢)</sup> .

٣١٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن رفع اليدين في الصلاة ؟ فقال : من رفع أفضل<sup>(٣)</sup> .

٣١٩ - حدثنا قال : سألت أبا عن يتقدم في الصلاة ،

(١) في الأصل والمصرية : تطوع .

(٢) قال ابن قدامة : الواجب استصحاب حكم النية دون حقيقتها ، بمعنى أنه لا ينوى قطعها ، ولو ذهل عنها ، وعزبت عنه في أثناء الصلاة ، لم يؤثر ذلك في صحتها ، لأن التحرز من هذا غير ممكن ، ولأن النية لا تعتبر حقيقتها في أثناء العبادة ، بدليل الصوم وغيره المغني ٣٣٧/١ - ٣٣٨ .

قال البهوتي : ( ولا يضر معها ) أى النية ( قصد تعليم الصلاة ) لفعله ﷺ على المنبر وغيره ( أو ) قصد ( خلاص من خصم ) . والمراد : لا يمنع الصحة بعد إثباته بالنية المعتبرة ، لا أنه لا ينقص ثوابه ، ولهذا ذكره ابن الجوزي فيما ينقص الأجر . كشف القناع ٢٨٨/١ بتصرف .

(٣) انظر الروايات في رفع اليدين بأنه من السنة وأفضل ، في مسائل ابن هانئ ٥٠/١ س ٢٤٠ ، ومسائل أبي داود ص ٣٣ ، وطبقات الحنابلة ٤٨/١ ، وبدائع الفوائد ٨٩/٣ ، ٩٠ قال في كشف القناع : ( من رفع ) يديه في مواضعه فهو ( أتم صلاة ممن لا يرفع ) يديه لما تقدم من الأخبار ، نص عليه ، وقال محمد بن موسى : لا ينهاك عن رفع اليدين إلا مبتدع . كشف القناع ٣٢٢/١ ، وانظر أيضا : الإنصاف ٦٥/٢ .

رجل يحفظ القرآن لا يرفع يديه إذا ركع ، أو رجل يرفع لا يحفظ القرآن ؟ .

قال : يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، وينبغي له أن يرفع يديه لأنه السنة (١) .

٣٢٠ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن الرفع في الصلاة ؟ .

فقال : يرفع إذا رفع رأسه (٢) ، ولا يرفع بين السجدين (٣) .

---

(١) قال ابن قدامة : لا خلاف في التقديم بالقراءة والفقهاء على غيرهما ، واختلف في أيهما يقدم على صاحبه ، فمذهب أحمد رحمه الله : تقديم القارئ . المغنى ١٣٣/٢ . قال المرداوى على قول ابن قدامة : « السنة أن يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ثم أفقههم » : هذا المذهب بلا ريب ، نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف ٢٤٤/٢ .

(٢) قال حنبل : سمعت أبا عبد الله وسأله رجل عن رفع اليدين في الصلاة ؟ فقال : يروى عن النبي ﷺ عن غير واحد وعن أصحابه أنهم فعلوه « إذا افتتح الصلاة ، وإذا أراد أن يركع وإذا رفع رأسه من الركوع » قلت له : فبين السجدين ؟ قال : لا ، قلت : فإذا أراد أن ينحط ساجدا ؟ قال : لا . فقال له العباس العنبري : يا أبا عبد الله : أليس يروى عن النبي ﷺ أنه فعله ؟ قال : هذه الأحاديث أقوى وأكثر - طبقات الحنابلة ٢٣٥/١ ، وانظر أيضا : مسائل أبي داود ص ٣٣ .

قال ابن قدامة : ثم يرفع يديه قائلا سمع الله لمن حمده ، ويرفع يديه - المقنع ١٤٨/١ . قال المرداوى : يحتمل أن يكون مراده أن يرفع يديه مع رفع رأسه ، وهو إحدى الروايتين في حق الإمام والمنفرد ، وهو المذهب ، وهو ظاهر كلام جمهور الأصحاب ، وعنه : محل رفع يديه بعد اعتداله ، ويحتمله كلام المصنف أيضا - الإنصاف ٦١/٢ .

(٣) انظر الروايات عنه في عدم رفع اليدين بين السجدين في بدائع الفوائد لابن القيم ٨٩/٣ - ٩٠ وقال أيضا : اختلف قول أحمد في رفع اليدين فيما عدا المواضع الثلاثة ، فأكثر الروايات عنه أنه لم ير الرفع عند الانحدار إلى السجود ، ولا بين السجدين ، ولا فيما عدا المواضع الثلاثة في حديث ابن عمر - انظر المرجع السابق

٣٢١ - حدثنا قال : رأيت أبا إذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه (١) .

٣٢٢ - حدثنا قال : حدثني أبي ، نا الوليد بن مسلم ، قال : سمعت زيدا بن / واقد (٢) يحدث عن نافع قال : كان ابن عمر : إذا رأى مصليا لا يرفع يديه ( في الصلاة ) (٣) حصبه (٤) وأمره أن يرفع يديه (٥) .

٣٢٣ - حدثنا قال : سمعت أبي يقول : يروى عن عقبة ابن عامر (٦) أنه قال في رفع اليدين في الصلاة : له بكل إشارة عشر

(١) انظر ما تقدم في المسألة السابقة .

(٢) هو زيد بن واقد القرشي الدمشقي ، ثقة ، من الطبقة السادسة . تهذيب التهذيب ٢٧٧/١ ، وتقريب التهذيب ٤٢٦/٣ - ٤٢٧ .

(٣) قوله ( في الصلاة ) ساقطة من المصرية .

(٤) حصبه : رماه بالحصباء وهي الحصى . الصحاح للجوهري ١١٢/١ ، مادة ( حصب ) .

(٥) أخرجه ابن هانئ في مسائله من طريق الإمام أحمد ٥١/١ ، وأيضا ذكره بدون إسناد ٥٠/١ .

وأخرجه الحميدى في مسنده بالسند المذكور باختلاف يسير في اللفظ ٢٧٧/٢ ح رقم ٦١٥ .

والدارقطني بسنده من طريق الوليد بن مسلم نحوه . السنن ٢٨٩/١ . وقال ابن حزم : روي من طريق عبد الرزاق حدثني أحمد بن حنبل فذكره - المحلى ٤٠٢/٣ ، وأيضا ذكره أبو يعلى في طبقاته في ترجمة عبد الرزاق الصنعاني بسنده ٢٠٩/١ . وذكره ابن عبد البر نقلا عن الأثرم بالطريق المذكور . التمهيد ٢٢٤/٩ وذكره الحافظ في التلخيص قال : روى الإمام أحمد بسنده عن نافع عن ابن عمر أنه قال إذا رأى مصليا لا يرفع حصبه - تلخيص الحبير ٢٣٤/١ .

(٦) هو عقبة بن عامر الجهني ، صحابي مشهور ، اختلف في كنيته على سبعة أقوال : أشهرها : أبو حماد ، ولى إمرة مصر لمعاوية ثلاث سنين ، وكان فقيها فاضلا ، مات في قرب الستين . الإصابة ٤٨٩/٢ .

٣٢٤ - حدثنا قال : قلت لأبي : حديث عاصم بن كليب (٢) عن عبد الرحمن بن الأسود (٣) عن علقمة قال : قال ابن مسعود : ألا أصلي بكم (٤) كما رأيت رسول الله ﷺ ؟ قال : فصلى . فلم يرفع يديه إلا مرة (٥) .

٣٢٥ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا أبو عبد الرحمن

(١) أورده ابن هانيء في مسائله ٥٠/١ ، وقال ابن حجر : قال عبد الله بن أحمد : سمعت أبي يقول : يروى عن عقبة بن عامر أنه قال في من رفع يديه .. الخ . تلخيص الحبير ٢٣٤/١ .

(٢) هو عاصم بن كليب بن شهاب الجرمي الكوفي ، صدوق ، رمى بالإرجاء ، مات سنة بضع وثلاثين ومائة - تهذيب التهذيب ٥٥/٥ - ٥٦ ، تقريب التهذيب ٣٥٨/١ .

(٣) هو عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النخعي ، ثقة ، مات سنة تسع وتسعين . تهذيب التهذيب ١٤٠/٦ - ١٤١ ، تقريب التهذيب ٤٧٣/١ .

(٤) في المصرية ( أصلي بكم ) وهو رواية أخرى ما سيأتي بيانه قريبا .

(٥) أخرجه أحمد من طريق وكيع حدثنا سفيان عن عاصم بن كليب ... بلفظ : ألا أصلي لكم ، وساق مثله ولفظ : أصلي بكم .. وفيه فرفع يديه في أول . المسند ٣٨٨/١ ، ٤٤٢/١ ، وأخرجه أيضا في العلل باللفظين المذكورين . انظر : العلل ومعرفة الرجال ١١٦/١ ، وأبو داود بسنده عن عاصم بن كليب مثله وقال : هذا حديث مختصر من حديث طويل .. وليس هو الصحيح على هذا اللفظ : السنن ٤٧٧/١ - ٤٧٨ ح رقم ٧٤٨ كتاب الصلاة : باب من لم يذكر الرفع عند الركوع ، والترمذي بسنده عن عاصم مثله ، وقال : حديث حسن . السنن ٤٠/٢ - ٤١ ح رقم ٢٥٧ أبواب الصلاة ، باب ما جاء أن النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مرة . والنسائي أيضا مثله .. السنن ١٩٥/٢ . وقد تكلم على الحديث ابن المبارك وأحمد بن حنبل ويحيى بن آدم وأبو حاتم وأبو داود والدارقطني وابن حبان وغيرهم : انظر العلل ومعرفة الرجال ١١٦/١ ، والسنن لأبي داود مع العون ٢٤٦/٢ - ٢٤٧ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٧٩/٢ ، وشرح السنة للبغوي ٢٥/٣ ، والتمهيد لابن عبد البر ٢١٩/٩ ، وتحفة الأحوذى ١٠٤/٢ - ١٠٥ وقد حسنه الترمذي كما سبق ، وصححه ابن حزم في المحلى ٨٧/٤ - ٩٥ ، انظر أيضا : تعليق أحمد شاكر على سنن الترمذي ٤١/٢ .

- الضرير (١) قال : كان وكيع ربما قال : يعنى ثم لا يعود (٢) .
- قال أئى : وكيع يقول هذا من قبل نفسه : يعنى ثم لا يعود (٣) .
- قال أئى : وقال الأشجعي (٤) فى هذا الحديث : فرفع يديه أول شيء (٥) .
- قال أئى : وحديث عاصم بن كليب رواه ابن إدريس (٦) ، فلم يقل ( ثم لا يعود ) (٧) .

- (١) هو أحمد بن جعفر أبو عبد الرحمن الضرير الوكيعي ، قال أبو داود : كان يحفظ العلم على الوجه ، وقال الدارقطني : ثقة ، مات ببغداد سنة خمس عشرة ومائتين . تاريخ بغداد ٥٨/٤ - ٥٩ .
- (٢) قال ابن المنذر : قال أحمد : قال لى أبو عبد الرحمن الوكيعي : كان وكيع يقول فيه : يعنى ثم لم يعد . اختلاف العلماء ١٠٤ / ب .
- (٣) قال ابن عبد البر : قد ضعف الحديث أحمد بن حنبل ، وعلة ، ورمى به وقال : وكيع يقوله فيه ، عن سفيان عن عاصم بن كليب : ثم ( لا يعود ) ومرة يقول : لم يرفع يديه إلا مرة ، وإنما يقوله من قبل نفسه ، لأن ابن إدريس رواه عن عاصم بن كليب فلم يزد على أن قال : كبر ورفع يديه ثم ركع ، ولفظه غير لفظ وكيع - التمهيد ٢١٩/٩ .
- قال ابن القيم : قال الأثرم : قال أبو عبد الله : كان وكيع يقول فى الحديث : يعنى وربما طرح يعنى ذكر نفس الحديث ، ثم قال أحمد عن عاصم بن كليب : سمعته منه يعنى من وكيع غير مرة ، فيه ( يعنى ) ثم لم يعد . تهذيب السنن ٣٦٨/١ . وانظر أيضا : نصب الراية ٣٩٥/١ ، وتلخيص الحبير ٢٣٦/١ .
- (٤) هو عبيد الله بن عبد الرحمن ، أبو عبد الرحمن الكوفي ، صالح ، ثقة ، مات فى أول سنة اثنتين وثمانين ومائة ، تذكرة الحفاظ ٣١١/١ - ٣١٢ .
- (٥) أخرج عبد الرزاق عن الثورى عن حصين عن إبراهيم عن ابن مسعود كان يرفع يديه فى أول شيء ( ثم لا يرفع بعد ) وأيضاً عن ابن عيينة عن حصين بسنده مثله . المصنف ٧١/١ ح رقم ٢٥٣٣ - ٢٥٣٤ .
- (٦) هو عبد الله إدريس بن يزيد الأودى ، ثقة ، عابد ، فقيه ، مات سنة اثنتين وتسعين ومائة . تقريب التهذيب ٤٠١/١ ، تهذيب التهذيب ١٤٤/٥ - ١٤٦ .
- (٧) قال ابن القطان : إنما النكر فيه على وكيع زيادة ( ثم لا يعود ) وقالوا : إنه كان يقولها من قبل نفسه ، وتارة لم يقلها ، وتارة أتبعها الحديث كأنها من كلام ابن =

٣٢٦ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا يحيى <sup>(١)</sup> بن آدم قال : أملى عليّ عبد الله بن إدريس عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود .

قال : حدثنا علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : علمنا رسول الله ﷺ ، فكبر ورفع يديه ورُكع وطبق يديه فجعلهما <sup>(٢)</sup> بين ركبتيه <sup>(٣)</sup> ، فبلغ سعداً <sup>(٤)</sup> / فقال : صدق أخى قد كنا نفعل ذلك <sup>(٥)</sup> ، ثم أمرنا بهذا ، وأخذ بركبتيه [ حدثني ] <sup>(٦)</sup> عاصم بن كليب هكذا <sup>(٧)</sup> . قال أبي : ( هذا ) <sup>(٨)</sup> لفظ غير لفظ وكيع . وكيع

= مسعود ، وكذلك قال الدارقطني : إنه حديث صحيح إلا هذه اللفظة ، وكذلك قال أحمد بن حنبل وغيره ، وقد اعتنى الإمام محمد بن نصر المروزي بتضعيف هذه اللفظة في كتاب رفع اليدين ، انظر : نصب الراية ٣٩٥/١ ، وراجع أيضاً : التحقيق لابن الجوزي ٢٨٠/١ ، وراجع أيضاً ما تقدم نقلاً عن ابن عبد البر في كتاب التمهيد له ، وسيأتى تخريج الحديث باللفظ المذكور من طريق في المسألة التالية .

(١) هو يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي ، أبو زكريا ، ثقة ، حافظ فاضل ، مات سنة ثلاث ومائتين . تهذيب التهذيب ١١/١٧٥ - ١٧٦ ، تقريب التهذيب ٢/٣٤١ .  
(٢) في المصرية ( فجعلها ) وكذا في المطبوع ، ولعل الصواب ما في الأصل .  
(٣) في المصرية ( وكفيه ) بعد ركبتيه ، وهي زيادة لا حاجة إليها .  
(٤) في المصرية ( وسعد ) والصواب ما ذكر بالأصل .

وهو سعد بن أبي وقاص - واسمه - مالك بن أهيب ، ويقال وهيب بن عبد مناف الزهري ، أبو إسحاق ، أحد العشرة ، وأول من رمى بسهم في سبيل الله ، ومناقبه كثيرة مات بالعقيق سنة خمس وخمسين على المشهور ، وهو آخر العشرة وفاة . انظر الإصابة ٢/٣٣ - ٣٤ .  
(٥) أى كان ذلك من قبل ، ثم نسخ .

(٦) زيادة من المسند ، والعلل لأحمد - انظر : المسند ١/٤١٩ ، والعلل ١/١١٧ .  
(٧) أخرجه أحمد بسنده المذكور باختلاف يسير في بعض الألفاظ . المسند ١/٤١٨ - ٤١٩ ، وأيضاً مثله في العلل ومعرفة الرجال ١/١١٧ . وأخرجه البيهقي بسنده من طريق ابن إدريس . السنن الكبرى ٢/٧٨ - ٧٩ ، وأشار إليه ابن المنذر في اختلاف العلماء ١٠٤/ب .

(٨) الزيادة من العلل لأحمد ١/١١٧ ، والسياق يقتضيها .

انظر ما تقدم من حديثه قبل قليل .

كان رجلا (١) يحمل على نفسه في حفظ الحديث (٢) .

٣٢٧ - (٣) / حدثنا قال : وذكرت لأبي حديث ٦٣

محمد (٤) بن جابر عن حماد (٥) عن إبراهيم (٦) عن علقمة عن  
في رفع اليدين (٧) .

(١) في الأصل والمصرية ( رجل ) وكذا في المطبوع ، والصواب ما أثبتته .

(٢) قال في العلل : وكيع يثبج الحديث ( الثبج : اضطراب الكلام وتفنيته )

القاموس ١٨٠/١ مادة ( ثبج ) لأنه كان يحمل على نفسه في حفظ الحديث (١١٧/١)  
وقد نقل الخطيب نقولا عديدة عن أحمد بمدح حفظ وكيع ، لكنه وصفه بالخطأ أيضا ،  
قال عبد الله : سمعت أبي يقول : ابن مهدي أكثر تصحيحا من وكيع ، وويع أكثر خطأ  
من مهدي ، وكيع قليل التصحيح ، تاريخ بغداد ٤٧٧/١٣ وقد تقدم بعض الكلام  
والنقول حول روايته هذه قبل قليل .

(٣) هنا كانت عدة مسائل في المخطوط من بعض صفحة ٦١ إلى بعض صفحة  
٦٣ . وهي مكررة ، لذا حذفناها . وقد جاء ذكرها في محلها المناسب في المخطوط ابتداء  
من بعض صفحة ٦٨ إلى بعض صفحة ٧٠ ، وبعد هذا الحذف أصبحت المسائل هنا  
متناسبة ومرتبطة . ولكن تقاربت الصفحات ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، مع اختفاء صفحة  
٦٢ . والملاحظ أن في الأصل إشارة إلى التكرار ولكنها غير واضحة ، ولم تحذف هذه  
المسائل في المطبوع من هذا المكان بل حذفت من محلها القادم المناسب ولعله لم ينتبه إلى  
هذا ، فجاءت فيه المسائل هنا وهناك غير مرتبطة .

(٤) هو محمد بن جابر بن سيار الحنفى البجلي ، أبو عبد الله ، صدوق ، ذهب  
كتبه ، فساء حفظه وخلط كثيرا ، وعمى فصار يلقي ، مات بعد السبعين ومائة . تقريب  
التهذيب ١٤٩/٢ ، تهذيب التهذيب ٨٨/٩ - ٩٠ .

(٥) هو حماد بن أبي سليمان .

(٦) هو النخعي .

(٧) وحديث محمد بن جابر بإسناده عن عبد الله بن مسعود قال : « صليت مع  
النبي ﷺ ، ومع أبي بكر ومع عمر رضي الله عنهما فلم يرفعوا أيديهم إلا عند التكبير  
الأولى في افتتاح الصلاة » . هذا الحديث أخرجه الدارقطني بسنده من طريق محمد بن  
جابر ، وقال : تفرد به محمد بن جابر - وكان ضعيفا - عن حماد عن إبراهيم ، وغير

قال : هذا ابن جابر إيش حديثه ؟ هذا حديث منكر ، أنكره جدا (١) .

٦٤ ٣٢٨ - / حدثنا قال (٢) : سألت يحيى (٣) عن محمد بن جابر فتكلم (٤) فيه بكلام غليظ ، وقال (٥) : ما يحدث (٦) عنه إلا من هو أشر منه (٧) .

٣٢٩ - حدثنا قال : حدثني أئى ، نا وكيع ، نا أبو بكر

= حماد يرويه عن إبراهيم مرسلًا عن عبد الله من فعله غير مرفوع إلى النبي ﷺ وهو الصواب . السنن ٢٩٥/١ . والبيهقى فى السنن الكبرى ٧٩/٢ - ٨٠ ، وابن عدى فى الكامل كما ذكره الزيلعى ، والحافظ ابن حجر . انظر : نصب الراية ٣٩٦/١ ، وتلخيص الحبير ٢٣٦/١ ، وأخرجه أيضا ابن الجوزى فى الموضوعات ٩٦/٢ .  
(١) قد أخرجه ابن الجوزى فى الموضوعات كما سبق ، وقال : قال يحيى : ليس بشئ ، وقال أحمد بن حنبل : لا يحدث عنه إلا شر منه ، وقال الفلاس : متروك الحديث ٩٧/١ .

وتقدم سبب نكارتة من قول الدارقطنى عند تخرج الحديث من سننه .  
(٢) لعله عبد الله بن الإمام أحمد سأل يحيى بن معين ، ويمكن أن يكون الإمام نفسه .

(٣) هو يحيى بن معين بن عون الغطفانى مولاهم ، أبو زكريا البغدادى ، ثقة ، حافظ ، مشهور ، إمام الجرح والتعديل ، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين بالمدينة النبوية ، وله بضع وسبعون سنة . تقريب التهذيب ٣٥٨/٢ ، تهذيب التهذيب ٢٨٨ - ٢٨٠/١١ .

(٤) فى المصرية ( يتكلم ) .

(٥) هو الإمام أحمد أبو عبد الله كما نسب إليه هذا القول ابن الجوزى فى ( الموضوعات ) كما تقدم ، وذكره الذهبى فى الميزان ٤٩٦/٣ ، والحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب ٩٠/٩ . أما قول يحيى بن معين ، ففى تاريخ الدارمى عن يحيى قال : ليس بشئ ( ص ٢٠٢ رقم ٧٤٢ ) ، وقال فى رواية الدقاق : قال : ليس بثقة ص : ٥٢ ، ١١٦ رقم ٦٤ ، ٣٧٥ .

(٦) فى المصرية ( يتحدث ) .

(٧) كلامه المنقول فى الكتب بلفظ : « لا يحدث عنه إلا شر منه » .



النهشلى (١) عن عاصم بن كليب عن أبيه (٢) عن علي : أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، ثم لا يعود (٣) ، قال : وكان قد شهد صفين (٤) قال أئى : ولم يروه عن عاصم غير أئى بكر النهشلى .. أعلمه كأنه أنكره (٥) .

٣٣٠ - حدثنا قال : حدثنى أئى ، حدثنا روح (٦) أن

(١) أبو بكر النهشلى : اسمه عبد الله بن قطاف ، أو ابن قطاف ، وقيل : وهب ، وقيل : معاوية ، صدوق ، رمى بالإرجاء ، من الطبقة السابعة ، تقريب التهذيب ٤٠١/٢ ، وتهذيب التهذيب ٤٤/١٢ - ٤٥ .

(٢) هو كليب بن شهاب الجرمى ، الكوفى ، والد عاصم ، صدوق ، من الثانية ، تقريب التهذيب ١٣٦/٢ . وقال الحافظ : ذكره ابن منده وأبو نعيم ، وابن عبد البر فى الصحابة ، وقد بينت فى الإصابة سبب وهمهم فى ذلك . تهذيب التهذيب ٤٤٥/٨ - ٤٤٦ ، وانظر أيضا : الإصابة ٣٢٣/٣ .

(٣) أخرجه بالسند المذكور ابن أئى شيبه فى مصنفه (٢٣٦/١) وأيضاً البيهقى بسنده عن أئى بكر النهشلى ، وقال : قال عثمان الدارمى : فهذا قد روى من هذا الطريق الواهى عن على ، وليس أبو بكر النهشلى ممن يحتج بروايته ، أو تثبت به سنة لم يأت بها غيره . السنن الكبرى ٨٠/٢ - ٨١ .

(٤) صفين : بكسرتين وتشديد الفاء ، موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربى بين الرقة وبالس ، وبه كانت الوقعة بين على ومعاوية فى سنة ٣٧ فى غرة صفر ، معجم البلدان ٤١٤/٣ ، مراصد الاطلاع ٨٤٦/٢ .

(٥) ذكر - أيضا - البيهقى الإنكار عليه من عثمان الدارمى كما سبق قريبا ، وذكر الأثر عن على الزيلعى فى نصب الراية ، وقال : هو أثر صحيح ، وذكر أن الوهم فى رفعه ، والصواب وقفه عليه . انظر : نصب الراية ٤٠٦/١ .

(٦) هو روح بن عباد بن العلاء بن حسان القبسى ، أبو محمد البصرى ، ثقة ، فاضل ، له تصانيف ، مات سنة خمس أو سبع ومائتين ، تقريب التهذيب ٢٥٣/١ ، وتهذيب التهذيب ٢٩٣/٣ - ٢٩٦ .

زكريا <sup>(١)</sup> بن إسحاق قال : حدثنا أبو <sup>(٢)</sup> الزبير أنه رأى ابن عمر ،  
وعبد الله بن <sup>(٣)</sup> الزبير يرفعان أيديهما إذا كبرا في الصلاة وإذا رفعوا  
رؤوسهما من الركوع <sup>(٤)</sup> .

٣٣١ - حدثنا قال : حدثني أي ، حدثنا هشيم <sup>(٥)</sup>  
[ أخبرني ] <sup>(٦)</sup> أبو حمزة <sup>(٧)</sup> قال : رأيت ابن عباس رفع يديه  
حين افتتح الصلاة ، وحيث ركع ، وحيث رفع رأسه من

---

(١) هو زكريا بن إسحاق المكي ، رمى بالقدر ، من السادسة . تقريب التهذيب ٢٦١/١ ، وتهذيب التهذيب ٣٢٨/٣ - ٣٢٩ .

(٢) هو : محمد بن مسلم بن تدرس - بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم  
الراء - الأسدي مولاهم ، أبو الزبير المكي ، صدوق إلا أنه يدلّس ، مات سنة ست  
وعشرين ومائة . تقريب التهذيب ٢٠٧/٢ ، وتهذيب التهذيب ٤٤٠/٩ - ٤٤٣ .

(٣) هو عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الأسدي ، أبو بكر ،  
وأبو خبيب ، كان أول مولود في الإسلام بالمدينة ، من المهاجرين ، وولى الخلافة تسع  
سنين ، قتل في ذى الحجة سنة ثلاث وسبعين . الإصابة ٣٠٩/٢ - ٣١١ .

(٤) نقله ابن عبد البر عن الأثر من هذا الطريق بلفظ : « رأيت ابن عمر وابن  
الزبير يرفعان أيديهما إذا ركعا وإذا رفعوا » التمهيد ٢١٧/٩ .

وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني حسن بن مسلم قال : سمعت  
طاووسا ، وهو يسأل عن رفع اليدين في الصلاة ، فقال : رأيت عبد الله وعبد الله  
وعبد الله يرفعون أيديهم في الصلاة ، لعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ،  
وعبد الله بن الزبير . المصنف ٦٩/٢ ح رقم ٢٥٢٥ .

(٥) هو : ابن بشير ، تقدمت ترجمته في المسألة (١٥٤) .

(٦) زيادة يقتضيها السياق ، كما ورد أيضا في سند عبد الرزاق . انظر : المصنف  
٦٩/٢ ح ٢٥٢٣ .

(٧) هو عمران بن أبي عطاء الأسدي مولاهم ، أبو حمزة - بالهملة والزاي -  
القصاب الواسطي ، صدوق له أوهام ، من الطبقة الرابعة . تقريب التهذيب ٨٤/٢ ،  
وتهذيب التهذيب ١٣٥/٨ - ١٣٦ .

الركوع (١) .

٣٣٢ - حدثنا قال : سألت أبا قلث : ماتقول فى هذه السكته التى بين تكبيرة الافتتاح والقراءة ، أهى أحب إليك أم (٢) إضافة القراءة إلى التكبير ؟ .

فقال أبى : أما الذى نذهب إليه فى الافتتاح ، فإنه إذا كبر ورفع يديه ، فإننا نذهب إلى ماروينا عن عمر : أنه كان يقول إذا افتتح الصلاة قال « سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك » (٣) قال أبى : وقد روى ذلك بعض الناس / عن ٦٥ النبى ﷺ (٤) .

(١) أخرجه عبد الرزاق عن هشيم قال : أخبرنى أبو حمزة مولى بنى أسد مثله ، المصنف ٦٩/٢ ح رقم ٢٥٢٣ . وأخرج ابن أبى شيبه بالإسناد نفسه . المصنف ٢٣٥/١ .

(٢) فى الأصل (أو) وفى المصرية (و) وما أثبتته هو الصواب .

(٣) نقل عن الإمام أحمد رواية بهذا المعنى ، الكوسج فى مسائل أحمد وإسحاق ٤٥/١ (المصرية) وأبو داود فى المسائل ص : ٣٠ ، وحنبلى عنه ، انظر : بدائع الفوائد ٩٢/٣ .

قال المرداوى : هذا الاستفتاح هو المستحب عند الإمام أحمد ، وجمهور أصحابه ، وقطع به أكثرهم . الإنصاف ٤٧/٢ ، وانظر أيضا المغنى ٣٤٢/١ ، والكافى ١٢٩/١ ، وزاد المعاد ١٠٦/١ . أما أثر عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقد أخرجه عبد الرزاق فى المصنف ٧٥/٢ ح رقم ٢٥٥٧ ، وابن أبى شيبه فى المصنف ٢٣٠/١ ، ٢٣٧ ، والدارقطنى فى السنن ٣٠٠/١ - ٣٠١ من عدة طرق عن الأسود ، وعلقمة والبيهقى فى السنن الكبرى ٣٤/٢ - ٣٥ ، والحاكم فى المستدرک ، وقال الذهبى : قد صح عنه أنه كان يقوله .. وأخطأ من رفعه عنه . المستدرک مع التلخيص ٢٣٥/١ .

(٤) إن كان مراد الإمام أحمد رحمه الله : أن أثر عمر رضى الله عنه رفعه بعض الناس إلى النبى ﷺ ، فقد تقدم قول الذهبى آنفا ، وقال نحوه الحاكم فى المستدرک مع التلخيص ٢٣٥/١ ، والدارقطنى فى السنن ٢٩٩/١ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٣٤/٢ . وإن كان مراده ثبوته مرفوعا من أى طريق كان فسيأتى ، فى المسألة (٣٣٤) حديث أبى سعيد ، وهو مع المتابعات والشواهد يبلغ درجة الصحة . انظر : إرواء الغليل ٥٠/٢ - ٥٣ .

ثم يقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم يقرأ فاتحة الكتاب ، ولا يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم <sup>(١)</sup> . ويستحب إذا فرغ من قراءة سورة قبل أن يركع ، يسكت سكتة <sup>(٢)</sup> ، ثم يكبر للركوع ، بلغنا ذلك عن النبي عليه السلام <sup>(٣)</sup> .

٣٣٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن السكتتين <sup>(٤)</sup> ؟ فقال : إذا افتتح <sup>(٥)</sup> الصلاة سكت ، وإذا فرغ من السورة سكت سكتة أخرى <sup>(٦)</sup> . قيل له : إذا قرأ الحمد ؟ .

(١) قال ابن قدامة : لا تختلف الرواية عن أحمد : أن الجهر بها - أى بسم الله الرحمن الرحيم - غير مسنون . قال الترمذى : وعليه العمل عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين . المغني ١/٣٤٥ .  
(٢) قال ابن قدامة : فإذا فرغ من القراءة استحب له أن يسكت سكتة قبل الركوع . الكافي ١/١٣٤ ، وانظر - أيضا - المغني ١/٣٥٦ - ٣٥٧ ، المبدع ١/٤٤٦ ، اختلاف العلماء ١/١٠١ .

(٣) كأنه يشير إلى ما رواه سمرة بن جندب عن النبي ﷺ : « أنه كان يسكت سكتتين إذا استفتح الصلاة ، وإذا فرغ من القراءة كلها » أخرجه أبو داود بعدة طرق في كتاب الصلاة : باب السكتة عند الافتتاح ، السنن مع العون ٢/٤٨٠ - ٤٨٣ ، والترمذى في الجامع ، أبواب الصلاة ، باب ما جاء في السكتتين في الصلاة ، ٣٠/٢ - ٣١ ح رقم ٢٥١ ، وقال : حديث حسن ، وابن ماجه في السنن ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب في سكتتى الإمام ح رقم ٨٤٤ ، ٢٧٥/١ ، والحاكم في المستدرک ١/٢٥١ ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي .

(٤) لعله سأل عن السكتتين اللتين ورد ذكرهما في حديث سمرة بن جندب الذى ذكرناه في المسألة السابقة ، لأن في بعض الروايات أنه قال : سكتتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ ولم يذكر موضعهما . انظر : سنن الترمذى ٣١/٢ ح رقم ٢٥١ .  
(٥) أى : إذا كبر للإحرام ودخل في صلاته . المرجع السابق ، وانظر أيضا : عون المعبود ٢/٤٨٢ .

(٦) لعل ابن مفلح أشار إلى هذه الرواية حيث قال : ونقل عبد الله : يسكت قبل القراءة وبعدها . المبدع ١/٤٤٢ .

قال : إذا قرأ سورة بعد الحمد سكت (١) .

٣٣٤ - وقال : اختار افتتاح الصلاة بسبحانك اللهم ،  
وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك (٢) ، أعوذ بالله من  
الشیطان الرجیم ، إن الله هو السميع العليم ، هذا أعجب إلّی (٣) ،  
وحديث أئی (٤) المتوكل عن أئی سعيد كأنه لم یحمد إسناده (٥) .

(١) قال المرداوی : أفادنا المصنف - أی ابن قدامة - أيضا ، أن للإمام سكتات  
وهو صحيح . قال المجد ومن تابعه : هما سكتتان على سبیل الاستحباب ، إحداها :  
تختص بأول ركعة للاستفتاح ، والثانية : سكتة يسيرة بعد القراءة كلها ، ليرد إليه  
نفسه ، لا لقراءة الفاتحة خلفه ، على ظاهر كلام الإمام أحمد .. وقال في المطلع : سكتات  
الإمام ثلاثه في الركعة الأولى : قبل الفاتحة وبعدها ، وقبل الركوع ، واثنان في سائر  
الركعات : بعد الفاتحة وقبل الركوع . الإنصاف ٢/٢٢٩ - ٢٣٠ . انظر أيضا : المبدع  
٥٢/٢ .

(٢) تقدم الكلام عليه في المسألة (٣٣٢) .

(٣) أشار إلى هذه الرواية ، ابن القيم حيث قال : عبد الله عنه - يقول : أعوذ  
بالله من الشیطان الرجیم ، إن الله هو السميع العليم . هذا أعجب إلّی . بدائع الفوائد  
٩٢/٣ .

قال المرداوی معلقا على قول ابن قدامة : ثم يقول : أعوذ بالله من الشیطان  
الرجیم . وكيفما تعوذ من الوارد فحسن ، لكن أكثر الأصحاب على أنه يستعید كما قال  
المصنف . وعنه : يقول مع ذلك ( إن الله هو السميع العليم ) اختاره أبو بكر في التنبيه ،  
والقاضي في المجد وابن عقيل ، وذكر روايات أخرى عنه . الإنصاف ٢/٤٧ - ٤٨ .  
وانظر : المغني ١/٣٤٣ ، والمبدع ١/٤٣٣ .

(٤) هو علی بن داود ، ويقال : ابن دؤاد بضم الدال بعدها واو بهمزة ،  
أبو المتوكل الناجی ، البصری ، مشهور بكنيته ، ثقة ، مات سنة ثمان ومائة . وقيل : قبل  
ذلك ، تقريب التهذيب ٢/٣٦ ، وتهذيب التهذيب ٧/٣١٨ .

(٥) إشارة إلى ما رواه أبو المتوكل الناجی عن أئی سعيد الخدري رضی الله عنه  
قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل واستفتح الصلاة وكبر قال : « سبحانك  
اللهم وبحمدك ، تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك » ، ثم يقول : لا إله إلا الله =

٣٣٥ - حدثنا قال : سمعت أنى ، يقول الرجل : بسم الله الرحمن الرحيم فى أول كل سورة <sup>(١)</sup> ، قيل لأنى : الرجل يقرأ فاتحة الكتاب وهو فى الصلاة ، فإذا فرغ افتتح سورة أخرى : يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ؟ قال : نعم <sup>(٢)</sup> ولا يجهر بها <sup>(٣)</sup> ، لأن ابن عمر قرأها

= ثلاثا ، ثم يقول : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ، ثم يقول : الله أكبر ثلاثا ، ثم يقول : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفته . أخرجه أحمد فى المسند ٥٠/٣ . وأبو داود فى كتاب الصلاة : باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك ، السنن مع العون ٤٧٧/٢ - ٤٧٨ ، والترمذى فى الجامع ، أبواب الصلاة ، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة ٩/٢ - ١١ ح رقم ٢٤٢ ، كلهم بأسانيدهم من طريق جعفر عن على عن أنى المتوكل ، وقال أبو داود : وهذا الحديث يقولون : هو عن على بن على بن الحسن مرسلا ، الوهم من جعفر ، وقال الترمذى : هو أشهر حديث فى هذا الباب ، وقد تكلم فى إسناده ، كان يحيى بن سعيد يتكلم فى على بن على الرفاعى . وقال أحمد : لا يصح هذا الحديث ، انتهى بتصرف . وقد أخرج الألبانى الحديث ، وجمع طرقه ، ومال إلى تصحيحه ، وذلك فى إرواء الغليل ٥١/٢ - ٥٣ .

(١) نقل روايات بهذا المعنى أبو داود فى المسائل ص : ٣٠ ، والكوسج فى مسائل أحمد وإسحاق ٥٠/١ المصرية .

قال ابن قدامة : إن قراءة ( بسم الله الرحمن الرحيم ) مشروعة فى الصلاة أول الفاتحة وأول كل سورة ، فى قول أكثر أهل العلم . واختلفت الروايات عن أحمد : هل هى آية من الفاتحة - يجب قراءتها فى الصلاة أولا ؟ فعنه : أنها من الفاتحة ، وعنه : أنها ليست من الفاتحة ، ولا آية من غيرها ، ولا يجب قراءتها فى الصلاة وهى المنصورة عند أصحابه ، المغني ٣٤٤/١ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٢) راجع ما تقدم فى المسألة السابقة .

(٣) تقدم فى المسألة (٣٣٢) وأيضا راجع : الإنصاف ٤٨/٢ - ٤٩ . والمبدع ٤٣٦/١ .

مرتين حين (١) ابتداء الحمد وسورة (٢) ، وعدها ابن عباس آية (٣) .

٣٣٦ - حدثنا قال : وعلمنى أبى قال « استعذ بكذا » (٤) .

٣٣٧ - حدثنا قال : سمعت أبى يقول فى الرجل يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم فيما بين السورتين فى شهر رمضان أو / غيره قال : ٦٦ أرجو أن لا يلزمه منه فى هذا بشئ (٥) .

٣٣٨ - قال أبى : يعجنى إذا قرأ الرجل بدأ بيسم الله الرحمن الرحيم ثم يقرأ بفاتحة الكتاب ، فإذا قال : ( ولا الضالين ) قال : بسم الله الرحمن الرحيم . يقرأ كما فى المصحف (٦) .

٣٣٩ - حدثنا قال : حدثنى أبى ، حدثنا عن ابن سعد (٧)

(١) فى الأصل والنسخة المصرية ( حتى ) وكذا فى المطبوع والصواب ما أثبتناه .  
(٢) أخرجه ابن أبى شيبه فى المصنف ٤١٢/١ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٤٣/٢ - ٤٤ ، والشافعى فى الأم ١٠٨/١ ، كلهم بأسانيدهم عن ابن عمر ، ولفظ ابن أبى شيبه : « أنه كان إذا افتتح الصلاة قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، فإذا فرغ من الحمد قرأ بسم الله الرحمن الرحيم » ، وأيضاً أورده الهيثمى فى مجمع الزوائد ١٠٩/٢ ، وقال : رواه الطبرانى فى الأوسط ، وفيه عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمرى ، وهو ضعيف جدا .

(٣) انظر : السنن الكبرى ٤٧/٢ ، والأم للشافعى ١٠٧/١ .

(٤) لعله أشار إلى الكيفية التى ذكرها للاستعاذة فى المسألة (٣٣٤) .

(٥) انظر ما تقدم فى المسألة (٣٣٥) .

(٦) نقل رواية عن الإمام بهذا المعنى ، ابن هانئ فى مسائل ٥١/١ - ٥٢ ، وأبو داود فى المسائل ص : ٣٠ . وانظر أيضاً ما تقدم فى المسألة (٣٣٥) وكشاف القناع ٣١٥/١ ، وتجريد المسائل اللطاف ٢٣/أ .

(٧) ابن سعد : هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى ، أبو إسحاق المدنى ، نزيل بغداد ، ثقة ، حجة ، تكلم فيه بلا قاذح ، مات سنة خمس وثمانين ومائة . تقريب التهذيب ٣٥/١ ، وتهذيب التهذيب ١٢١/١ - ١٢٣ .

عن عبيد (١) الله عن نافع عن ابن عمر ، « أنه كان إذا استفتح الصلاة قال : بسم الله الرحمن الرحيم ، وإذا قال : ( ولا الضالين ) قال : بسم الله الرحمن الرحيم » (٢) .

٣٤٠ - حدثنا قال سألت أبا عن رجل أعجمي سمع نفسي مايقول الرجل بعد تشهده ؟ قال : يقول اللهم صل على محمد ، ولم يحفظ العجمي قوله ، وكان إذا قرأ العجمي أم الكتاب يقول : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد (٣) ، فقال أبي : لا بأس ، ليس عليه شيء لأنه جاهل ، ولكنه لا يفعل هذا (٤) .

٣٤١ - حدثنا قال : سمعت أبي يقول : كل صلاة لا يقرأ فيها

(١) هو : عبيد الله بن عمر بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني ، أبو عثمان ثقة ، ثبت ، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع ، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها . مات سنة سبع وأربعين ومائة ، تقريب التهذيب ٥٣٧/١ ، وتهذيب التهذيب ٣٨/٧ - ٤٠ .

(٢) لم أهدأ إلى من أخرج عنه هذا الأثر بهذا السند ، لكن أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر كان لا يدع بسم الله الرحمن الرحيم ، يفتح القراءة بسم الله الرحمن الرحيم . المصنف ٩٠/٢ ح رقم ٢٦٠٨ ، وأيضاً أخرج عن معمر عن أيوب عن عمرو بن دينار أن ابن عباس وابن عمر كان يفتتحان بسم الله الرحمن الرحيم . المصنف ٩٢/٢ ح رقم ٢٦٢٠ ، وأخرج الدارقطني عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، وعنه عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : أن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة يبدأ بسم الله الرحمن الرحيم . السنن ٣٠٥/١ .

(٣) عبارة المسألة غامضة .

(٤) قال ابن قدامة : من قدر على تعلم التشهد والصلاة على النبي ﷺ لزمه ذلك لأنه من فروض الأعيان فلزمه كالقراءة ، فإن صلى قبل تعلمه مع إمكانه لم تصح صلاته ، وإن خاف فوات الوقت ، أو عجز عن تعلمه أتى بما يمكنه منه ، وأجزأه للضرورة ، وإن لم يحسن شيئاً بالكلية سقط كله . المغني ٣٩١/١ . وذكر قبل هذا في القراءة أيضاً . أن من لم يحسن القراءة بالعربية لزمه التعلم ، فإن لم يفعل مع القدرة عليه ، لم تصح صلاته ... الخ . المغني ٣٥١/١ - ٣٥٢ .



فاتحة الكتاب لاتجزئه إلا وراء الإمام ، فإن قراءة الإمام تجزئه ( عن ) (١) فاتحة الكتاب ، وإن لم يقرأ سورة من القرآن ، ولكن يعجبنا أن يقرأ سورة من القرآن (٢) .

٣٤٢ - حدثنا قال : قرأت على أبي قلت : ما أقل ما يجزىء من القراءة في الصلاة ؟ قال : فاتحة الكتاب وسورة . قلت : فإن قرأ فاتحة الكتاب وحدها ؟ قال : تجزئه (٣) .

٣٤٣ - قال : سألت أبي عن رجل صلى فقرأ بسورة / مع ٦٧ أم الكتاب ، وقرأ في الركعة الثانية بأم الكتاب وسورتين ؟ قال : يجزئه وإن قرأ بأم الكتاب وسورتين في كل ركعة ، وفي الثانية بأم الكتاب وسورة ؟ قال : يجزئه (٤) .

٣٤٤ - قال : وإن قرأ بشيء من القرآن ، ولم يقرأ بفاتحة

(١) ما بين القوسين سقط في النسختين ، والسياق يتطلبه .

(٢) روى عن الإمام أحمد رواية بهذا المعنى أبو داود في المسائل ص : ٣٢ . وقال ابن قدامة : ويجب قراءة الفاتحة في كل ركعة في الصحيح من المذهب - يعني - على الإمام والمنفرد ، أما المأموم فإنها غير واجبة عليه فيما نص عليه أحمد في رواية الجماعة . وعنه : أنها لا تجب إلا في ركعتين من الصلاة . ثم قال : ولا نعلم بين أهل العلم خلافا في أنه يسن قراءة سورة مع الفاتحة في الركعتين الأوليين من كل صلاة . المغني ١/٣٥٠ ، ٣٥٤ ، ٤٠٦ . وعلى هذا يفهم منه أن الواجب هو قراءة الفاتحة فقط .

(٣) نقل روايات عن الإمام بهذا المعنى أبو داود في المسائل ص : ٣٢ ، وابن هانئ في المسائل ٥٣/١ المسألة رقم (٢٥١) وراجع ما تقدم في المسألة السابقة . (٤) لا بأس في الجمع بين السور في الصلاة النافلة ، أما الفريضة ، فالمستحب أن يقتصر على سورة مع الفاتحة ، من غير زيادة عليها ، وإن جمع بين سورتين أو أكثر في ركعة ففيه روايتان : إحداهما : لا يكره ، وهو المذهب ، ورواه الجماعة عن أحمد . والثانية : يكره ، نقلها ابن منصور . انظر : مسائل الكوسج ٥٢/١ المصرية والمغني ٣٥٦/١ ، المبدع ٣٨٥/١ ، والإنصاف ٩٩/٢ .

الكتاب فلا يجزئه حتى يقرأ بفاتحة الكتاب (١) ، كل ركعة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ، فلا صلاة له إلا وراء الإمام ، على حديث مالك (٢) عن وهب بن كيسان قال : سمعت جابراً يقول هذا .

٣٤٥ - قلت : فإن صلى خلف الإمام ، ولم يقرأ بشيء قال : يجزئه إلا أنه أعجب إلى أن يقرأ خلف الإمام فيما لا يجهر به الإمام ، فإن جهر أنصت له (٣) .

وذلك لو أنه أدرك الإمام وهو راكع فلم نعلم الناس اختلافوا (٤) أنه إذا ركع مع الإمام أن الركعة تجزئه وإن لم يقرأ (٥) .

(١) من قرأ بشيء من القرآن ، ولم يقرأ بالفاتحة فتصح صلاته أم لا ؟ فيه روايتان عن الإمام أحمد : إحداهما : أنها لا تصح . والرواية الثانية : هي أن تصح صلاته ، رواها حرب عنه ، لكن قال الخلال : الذي رواه حرب ، قد رجح عنه أبو عبد الله ، وبين عنه خلق كثير أنه لا يجزئه إلا أن يقرأ في كل ركعة . بدائع الفوائد ٩٤/٣ .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في أم القرآن ، عن وهب بن كيسان بلفظ : سمعت جابراً يقول : من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل إلا وراء الإمام ٨٤/١ ح رقم ٣٨ .

وأخرجه الترمذى بسنده من طريق مالك . وقال : هذا حديث حسن صحيح ، السنن ، أبواب الصلاة ، باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام ، ١٢٤/٢ ح رقم ٣١٣ .

(٣) نقل روايات بهذا المعنى الكوسج في مسائل أحمد وإسحاق ٤٨/١ المصرية ، وابن هاني في المسائل ٥٢/١ المسألة (٢٥٠) قال الخرق : والمأموم إذا سمع قراءة الإمام فلا يقرأ بالحمد ولا بغيرها ، المختصر ص ٢٣ . وقال ابن قدامة : وجملته ذلك أن المأموم إذا قرأ الإمام لم تجب عليه القراءة ، ولا تستحب عند إمامنا ، أما فيما لا يجهر به يستحب أن يقرأ وإن لم يفعل فصلاته تامة ، لأن من كان له إمام ، فقراءة الإمام له قراءة ، وأن القراءة غير واجبة على المأموم . نص عليه أحمد في رواية الجماعة ، المغني ٤٠٣/١ ، ٤٠٦ .

(٤) الخلاف فيه ثابت فذهب جماعة إلى أن من أدرك الإمام راكعاً لم تحسب له تلك الركعة . وهو قول أنى هريرة ، وحكاه البخارى عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة مع الإمام أى ورائه ، واختاره ابن خزيمة والضبي وغيرهما من محدثي الشافعية . انظر : عون المعبود ١٤٥/٣ .

(٥) استدلل بذلك أحمد على المسألة السابقة وهي : أن من صلى خلف الإمام =

٣٤٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يصلي الظهر ،  
فقرأ في الركعتين الأوليين الحمد وسورة ، ولا يقرأ في الركعتين  
الأخريين شيئاً ؟ .

قال لا يعجبني . يعيد الصلاة (١) .

٣٤٧ - قلت لأبي : فإن صلى ثلاث ركعات يقرأ فيهن  
إلا آخر ركعات لا يقرأ ؟ قال : يعيد الصلاة . قلت لأبي : بأى شيء  
تحتج ؟ .

قال : حديث النبي ﷺ « لا صلاة إلا بقراءة » (٢) .

وقال يروى عن جابر بن عبد الله قال : « في كل ركعة

= ولم يقرأ بشيء يجزئه ، وجه الاستدلال : أن من ركع مع الإمام ولم يدرك القيام  
والقراءة . فركعته صحيحة بلا خلاف فيما يعلمه مع أنه لم يقرأ ، فهذا يدل على أن  
القراءة خلف الإمام ليست بواجبة .

(١) نقل عن الإمام أحمد روايات بهذا المعنى ابن هانيء في المسائل ٥٢/١ المسألة  
(٢٤٨ - ٢٤٩) ، والكوسج في مسائل أحمد وإسحاق ٤٨/١ المصرية ، ومسائل  
أبي داود ص : ٣٢ .

وقال المرداي : الصحيح في المذهب : أن قراءة الفاتحة ركن في كل ركعة . وعليه  
الجماهير ، وقطع به كثير منهم . وعنه : ركن في الأوليين ، وعنه : ليست ركناً مطلقاً ،  
ويجزئه آية من غيرها . وعنه : لا تجب قراءة في غير الأوليين والفجر ، وعنه : إن نسيها  
فيهما ، قرأها في الثالثة والرابعة مرتين ، وسجد للسهو .

وزاد عبد الله في هذه الرواية : وإن ترك القراءة في ثلاث ، ثم ذكر في الرابعة  
فسدت صلاته واستأنفها . الإنصاف ١١٢/٢ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة : باب قراءة الفاتحة في كل ركعة . الصحيح  
مع النووي ١٠٤/٤ ، وعبد الرزاق في المصنف ١٢٠/٢ ، ١٢١ ح رقم ٢٧٤٣ ،  
٢٧٤٦ كلاهما بأسانيدهما عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ .

٥٨ قراءة « (١) قال أنى : لا يجزئه حتى يقرأ / فى كل ركعة (٢) .

٣٤٨ - حدثنا قال : سألت أنى عن الظهر والعصر وما لا أسمع الإمام يقرأ فيها (٣) . قال : اقرأ فى نفسك فى كل ما لم يجهر به الإمام ، فإذا جهر فأنصت واستمع لما يقرأ (٤) .

٣٤٩ - حدثنا قال : قلت لأنى : فاقراً فى نفسى الحمد ؟ . قال : لا (٥) .

قال ( وإذا قرىء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ) (٦) .

٣٥٠ - حدثنا قال سمعت أنى يقول : إذا صلى الرجل وحده ، فلم يقرأ الحمد فلا تجزئه ركعة حتى يأتى فى كل ركعة بفاتحة الكتاب (٧) ، وإذا صلى خلف الإمام فقرأ الإمام أجزاءه أن ينصت له ، وإن لم يقرأ خلفه بشيء (٨) .

(١) لعله أراد بذلك ما تقدم من قول جابر رضى الله عنه : « من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فلم يصل إلا وراء الإمام » . انظر تحريجه فى المسألة (٣٤٤) وروى ابن أنى شيبة بسنده عنه قال : كنا نتحدث أن لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد . المصنف ٣٦١/١ . أما لفظ « فى كل ركعة قراءة » فلم أجد من خرجه عنه .

(٢) نقل عن الإمام أحمد هذه الرواية ابن هانئ فى المسائل ٥٢/١ المسألة (٢٤٩) باختلاف يسير فى بعض الكلمات ، وراجع ما تقدم فى المسألة السابقة .

(٣) فى نسختى المخطوط ( فيها ) وفى المطبوع كما أثبتته ، ويبدو أنه هو الأنسب .

(٤) انظر ما تقدم فى المسألة (٣٤٥) .

(٥) نقل ابن هانئ رواية عن الإمام أحمد فى هذا المعنى . انظر : المسائل ٥٤/١ المسألة (٢٦٣) ، وانظر أيضاً ما تقدم فى المسألة (٣٤٥) .

(٦) سورة الأعراف الآية : ٢٠٤ .

(٧) قراءة الفاتحة واجبة فى كل ركعة على الصحيح من المذهب . وعنه : أنها لا تجب إلا فى ركعتين من الصلاة المغني ٣٥٠/١ وقد تقدم الكلام فى هذا . انظر المسألة (٣٤١) .

(٨) قد تقدم الكلام عليه فى المسألة (٣٤١) .

٣٥١ - حدثنا قال : سمعت أئى سئل عن الرجل يصلى خلف الإمام ؟ قال : إذا سمع القراءة أنصت له ، وإذا لم يسمع يقرأ (١) .

٣٥٢ - حدثنا قال : سألت أئى عن القراءة خلف الإمام فيما يجهر وما لم يجهر ؟ فقال : إذا قرأ ينصت للقرآن ، ويقرأ فيما لا يجهر (٢) .

٣٥٣ - حدثنا قال : سألت أئى عن القراءة خلف الإمام فيما جهر أقرأ أو أستمع ؟ فقال : تقرأ فيما لا يجهر (٣) .

٣٥٤ - حدثنا قال : سألت أئى عن القراءة خلف الإمام ؟ فقال : يقرأ فيما لا يجهر وينصت للقرآن فيما جهر به الإمام (٤) .

(١) انظر روايات عن الإمام أحمد في القراءات خلف الإمام في مسائل أئى داود ص : ٣٢ ، ومسائل ابن هانئ ٥٥/١ ، وانظر أيضا : المغني ٤٠٥/١ - ٤٠٧ . قال ابن قدامة : إذا قرأ بعض الفاتحة في سكتة الإمام ثم قرأ الإمام فأنصت ، ثم قرأ بقية الفاتحة في السكتة الثانية ، فظاهر كلام أحمد أن ذلك حسن . وأيضاً قال : فإن لم يسمعه لبعده قرأ ، نص عليه ، فإن سمع هممته ولم يفهم ، فقال في رواية الجماعة : لا يقرأ ، ونقل عنه : أنه يقرأ إذا سمع الحرف بعد الحرف . المغني ٤٠٧/١ .

وقال ابن تيمية : وإن كان لا يسمع هممة الإمام ، أو يسمعها ولا يفهم بالقول ، ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره ، والأظهر أنه يقرأ . مجموع الفتاوى ٢٦٨/٢٣ - ٢٦٩ ، وانظر أيضا المسألة في المبدع ٥٢/٢ - ٥٣ ، والإنصاف ٢٣٠/٢ - ٢٣٢ . وراجع ما تقدم في المسألة ٣٤٩ .

(٢) لقد تقدم أن القراءة واجبة على المأموم ، ولكن يستحب أن يقرأ فيما لا يجهر فيه الإمام ، وفي سكتات الإمام فيما يجهر ، وانظر أيضا ما تقدم في المسألة (٣٤٥) . (٣) وفيما جهر يستحب أن يقرأ في سكتات الإمام ، وينصت له إذا قرأ . انظر ما تقدم في المسألة (٣٥١) .

(٤) انظر روايات عن الإمام أحمد رحمه الله في هذه المسألة في مسائل ابن هانئ ٥١/١ ، ٥٤ ، وطبقات الخنابلة ٩٢/١ ، ٣١٧ . وتقدم الكلام عليها في المسائل (٣٤٥ - ٣٥١) .

٣٥٥ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن الرجل يصلي خلف الإمام الظهر والعصر فلا يقرأ ؟ قال : أعجب إليّ أن يقرأ ، فإن لم يقرأ - يجزئه (١) .

٣٥٦ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : إذا قرأ الإمام فأنصت . قلت : فالركعتان (٢) الأخريان إذا لم يسمع الإمام ، يقرأ ٦٩ هو في نفسه ؟ قال : / إن شاء قرأ ، وإن شاء لم يقرأ (٣) .

٣٥٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن ( أمين ) قال : يسمع الإمام من خلفه (٤) .

٣٥٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن الجهر بآمين ؟ قال : يجهر بآمين إذا قرأ فاتحة الكتاب الإمام ومن خلفه (٥) .

(١) تقدم الكلام عليه في المسألة (٣٤٥) .

(٢) في المصرية ( في الركعتين ) .

(٣) انظر روايات نحوها عن الإمام في هذه المسألة في مسائل ابن هانيء ٥٥/١ ، ومسائل أبي داود ص : ٣٢ ، وقال الخري : ولا يزيد على قراءة أم الكتاب في الآخرين من الظهر والعصر وعشاء الآخرة والركعة الأخيرة من المغرب ، المختصر ص : ٢٤ . قال ابن قدامة : وجملة ذلك أنه لا تسن زيادة القراءة على أم الكتاب في الركعتين غير الأوليين . المغني ٤١٢/١ .

(٤) انظر رواية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى نحوه في مسائل أبي داود ص : ٣٠ ، وأيضاً بدائع الفوائد ٩٢/٣ . وقال ابن قدامة : إن التأمين عند الفراغ من الفاتحة سنة للإمام والمأموم ، ويسن أن يجهر به الإمام والمأموم فيما يجهر فيه بالقراءة وإخفاؤها فيما يخفى فيه . المغني ٣٥٢/١ - ٣٥٣ .

(٥) انظر : روايات عن الإمام في الجهر بآمين في مسائل الكوسج ٥٢/١ المصرية ومسائل أبي داود ص : ٣٢ . وتجريد المسائل اللطاف ١٧/ب ، وبدائع الفوائد ٩٢/٣ . وعن الإمام أحمد في الجهر بآمين روايتان : إحداهما : أنه يجهر به الإمام والمأموم فيما يجهر فيه بالقراءة ، ويخفى به فيما يخفى بالقراءة وهي الأصح ، وعليها الأصحاب ، وهي المذهب ، ومن المفردات ، فإن نسيه الإمام أمن المأموم ، ورفع صوته ليذكر =

٣٥٩ - حدثنا قال : رأيت أبا صلى وضع يديه إحداهما على الأخرى فوق السرة (١) .

٣٦٠ - حدثنا قال : حدثني أبي قال : نا يحيى بن زكريا بن [ أبي ] (٢) زائدة أبو سعيد (٣) ، عن عبد الرحمن (٤) بن إسحاق ، عن زياد (٥) بن زيد السوائي عن أبي جحيفة (٦) . قال : قال على : إن

= الإمام فيأتي به ، إلا أنه سنة قولية .. إذا تركها الإمام أتى بها المأموم كاستعاذة ، وإن أخفاها الإمام جهر بها المأموم لما ذكرنا ، وإن ترك التأمين نسيانا أو عمدا حتى شرع في قراءة السورة لم يأت به ، لأنه سنة فات محلها . والرواية الثانية : ترك الجهر . انظر المغني ٣٥٣/١ ، والمبدع ٤٤٠/١ ، والإنصاف ٥١/٢ - ٥٢ منح الشفا ١٥٠/١ .

(١) الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في موضع اليدين في الصلاة نقلها أبو داود في المسائل ص : ٣١ ، والكوسج في مسائل أحمد وإسحاق ٣٥/١ ( المصرية ) وابن المنذر في اختلاف العلماء ٩٦/ب ، وابن القيم في بدائع الفوائد ٩١/٣ . وقال ابن قدامة : اختلفت الرواية في موضع وضعهما ، فروى عن أحمد : أنه يضعهما تحت سرتي ، وعنه : أنه يضعها فوق السرة .. ، وعنه : أنه مخير في ذلك ، لأن الجميع مروى . ورواية : أنه يضعهما تحت سرتي يقول عنها المرداوي : هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . انظر : مختصر الخرق ص : ٢٠ ، والروايتين والوجهين ١٤/ب ، المغني ٣٤١/١ ، حلية العلماء ٨٢/٢ ، تجريد المسائل لللطاف ١٧/أ المبدع ٤٣٢/١ ، الإنصاف ٤٦/٢ ، شرح منتهى الإرادات ١٧٦/١ .

(٢) سقطت كلمة [أبي] من الأصل والمصرية وكذا في المطبوع ، والتصويب من التهذيب . (٣) هو : يحيى بن زكريا الهمداني الكوفي ، ثقة ، متقن ، مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومائة ، تقريب التهذيب ٣٤٧/٢ ، وتهذيب التهذيب ٢٠٨/١١ - ٢١١ .

(٤) هو : عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث الواسطي أبو شيبة ، ويقال : كوفي ، ضعيف ، من السادسة ، تقريب التهذيب ٤٧٢/١ ، وتهذيب التهذيب ١٣٦/٦ - ١٣٧ .

(٥) هو : زياد بن زيد السوائي - بمضمومة وخفة واو ، فألف فكسر همزة ، نسبة الى بني سواء - بن عامر الأعصم الكوفي ، مجهول من الخامسة ، تقريب التهذيب ٢٦٨/١ ، الأنساب ٢٨٨/٧ ، والمغني للفتني ص : ١٤٠ .

روى له أبو داود فقط حديثا واحدا وهو هذا الحديث . انظر : تهذيب التهذيب ٣٦٩/٣ .

(٦) أبو جحيفة : هو وهب بن عبد الله بن مسلم السوائي - بضم المهملة =

من السنة في الصلاة وضع الأكف على الأكف تحت السرة (١) .

٣٦١ - حدثنا قال : سألت أبا عن الجهر بآمين ؟ قال :

« يجهر بآمين » (٢) إذا قرأ فاتحة الكتاب « الإمام » (٣) ومن خلفه (٤) .

٣٦٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل إذا أراد أن يسجد

يبدأ بركبتيه قبل « أن يضع يديه على الأرض ؟ قال : أعجب إلي أن يبدأ بركبتيه قبل » (٥) يديه وهو الذي اختار (٦) .

= والمد مشهور بكنيته ، ويقال له : وهب الخير ، صحابي معروف ، وصحب عليا ، ومات سنة أربع وسبعين ، الإصابة ٦٤٢/٣ .

(١) أخرجه عبد الله في زيادات المسند عن محمد بن سليمان الأسدي لوين ثنا يحيى بن أبي زائدة ، فساقه بسنده ، المسند ١١٠/١ ، وتحقيق أحمد شاكر ١٦٣/٣ ح رقم ٨٧٥ ، وأبو داود في كتاب الصلاة : باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة . وقال : سمعت أحمد بن حنبل يضعف عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي ، السنن مع العون ٤٥٩/٢ ح رقم ٧٤٢ ، وأيضا ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٩١/١ ، والدارقطني في سننه ٢٨٦/١ ، والبيهقي في سننه الكبرى ٣١/٢ ، وهؤلاء كلهم بأسانيدهم من طريق عبد الرحمن بن إسحاق والحديث ضعيف ، قال النووي : اتفقوا على تضعيف هذا الحديث . المجموع ٣١٣/٣ ، انظر أيضا الكلام على هذا الحديث في مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر ، وسنن أبي داود - والدارقطني والبيهقي - وتقدم ذكرها ، وأيضا فتح الباري ٢٢٤/٢ ، ونصب الراية ٣١٣/١ - ٣١٤ ، وإرواء الغليل ٦٩/٢ - ٧١ .

(٢) قوله : « يجهر بآمين » ساقط من المصرية .

(٣) قوله « الإمام » ساقط من المصرية .

(٤) تقدمت المسألة بنصها حرفيا في المسألة (٣٥٨) وهو محذوف في المطبوع

لتكراره .

(٥) ما بين علامة التنصيص ساقط من المصرية .

(٦) قال الخرق : ويكون أول ما يقع منه على الأرض ركبته ثم يدها ... ،

المختصر ٢١ قال ابن قدامة : هذا المستحب المشهور . المغني ٣٧٠/١ ، وقال المرداوي : وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، وهو المشهور عن أحمد ، الإنصاف ٦٥/٢ .



٣٦٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل إذا رفع رأسه من الركوع فكان إماما ، أو كان وحده . فقال : يقول : سمع الله لمن حمده . ربنا لك الحمد (١) .

٣٦٤ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول فيما بين (٢) أن يرفع رأسه إلى أن يسجد : ملء (٣) السماء وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد (٤)

(١) انظر روايات عن الإمام أحمد فيما يقوله الإمام والمنفرد إذا رفع رأسه من الركوع في مسائل ابن هانيء ٤٥/١ ، وأبي داود في المسائل ص : ٣٣ ، ٣٤ ، والكوسج ٦٤/١ المصرية . ولا خلاف في المذهب أن الإمام إذا رفع رأسه قال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد . وأما المنفرد ، فالمذهب أنه كالإمام يسمع ويحمد ، وعن الإمام رواية أخرى أنه يسمع ولا يحمد . انظر المغني ٣٦٥/١ - ٣٦٦ ، المبدع ٤٤٨/١ - ٤٤٩ ، الإنصاف ٦٤/٢ .

(٢) كلمة ( بين ) ساقطة من المصرية .

(٣) قال المرداوى : هكذا قال الإمام أحمد وكثير من الأصحاب ، يعنى ( ملء السماء ) على الأفراد ، وقال في الفروع ( ملء السماوات ) بالجمع . قلت : جزم في الرايتين . الإنصاف ٦٢/٢ - ٦٣ ، انظر أيضا : مختصر الخرقى ٢١ ، والمبدع ٤٥٠/١ . والحق أن كلا اللفظين ثابتان في الحديث ففى صحيح مسلم ( مع النووي ) ١٩٢/٤ - ١٩٤ من حديث ابن أبى أوفى بالجمع ، والأفراد ، وفي حديث أبى سعيد وابن عباس بالجمع ، وفي مسند أحمد من حديث ابن أبى أوفى (٣٥٤/٤) بالأفراد ، وفي ٣٥٦/٤ بالجمع .

(٤) قال ابن قدامة : ثم يرفع رأسه قائلا : سمع الله لمن حمده ، ويرفع يديه ، فإذا قام قال : ربنا لك الحمد ملء السماء وملء الأرض ، فإن كان مأموما لم يزد على ( ربنا لك الحمد ) . المنقح ١٤٨/١ - ١٤٩ ، وقال في المغني : ظاهر المذهب : أنه - أى ملء السماء - لا يسن للمأموم ٣٦٧/١ ، قال المرداوى : وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب - وعنه : يزيد - أى المأموم - ملء السماء... الخ ، وعنه : يزيد ذلك سمع الله لمن حمده . وأيضا قال : ظاهر قوله : فإن كان مأموما لم يزد على ربنا لك الحمد ، إن المنفرد كالإمام ، وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه الأصحاب ، وعنه : يسمع ويحمد فقط ، وعنه : يسمع فقط ، قال الزركشى : وفيها ضعف ، وعنه يحمد فقط . الإنصاف ٦٤/٢ ، وانظر أيضا المغني ٣٦٦/١ .

- ٣٦٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل ما يقول بعد الركوع ؟ قال : يقول ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الأرض ٧٠ وملء ما شئت / من شيء بعد ، روى عن (١) النبي ﷺ (٢) .
- ٣٦٦ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : كل شيء رواه الزهري يقول فيه « ولك الحمد » (٣) .

(١) (عن) في النسخة المصرية ، والظاهر أنه هو الصحيح ، وفي الأصل (أن) ، والصواب ما أثبتناه ، لأن السياق يقتضيه ، كما هو في المطبوع أيضا .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده من حديث أبي سعيد وابن أبي أوفى . انظر ٨٧/٣ ، ٣٥٤/٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ومسلم من حديث ابن أبي أوفى وأبي سعيد وابن عباس ، في كتاب الصلاة : باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع . الصحيح مع النووي ١٩٢/٤ - ١٩٥ . وأبو داود في كتاب الصلاة : باب ما يقول إذا رفع رأسه . السنن ٥٢٨/١ - ٥٢٩ . والنسائي ، السنن ١٩٨/٢ - ١٩٩ .

(٣) معظم أصحاب الزهري مثل سفيان بن عيينة ومعمرو ومالك وشعيب روه بلفظ « ولك الحمد » بإثبات الواو . انظر : المسند لأحمد ١١٠/٣ ، ١٦٢ ، وصحيح البخاري مع الفتح ، كتاب الأذان ، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ١٧٣/٢ ح رقم ٦٨٩ ، وأيضا ٢١٦/٢ ح رقم ٧٣٢ ، ٧٣٤ ، و ٢٩٠/٢ ح رقم ٨٠٣ ، ٨٠٥ ، و ٥٨٤/٢ ح رقم ١١١٤ . وصحيح مسلم كتاب الصلاة : باب اتمام المأموم بالإمام ٣٠٨/١ ح رقم ٤١١ . ورواه بعض أصحابه كالليث « لك الحمد » بدون الواو ، انظر : صحيح البخاري مع الفتح ، كتاب الأذان : باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة - ٢١٦/٢ ح رقم ٧٣٣ . وقال في باب يهوى بالتكبير حين يسجد : قال سفيان كذا « أي ولك الحمد » جاء به معمر ؟ قلت : نعم . قال : لقد حفظ الزهري ولك الحمد . قال الحافظ ابن حجر : فيه إشارة إلى أن بعض أصحاب الزهري لم يذكر الواو في « ولك الحمد » وقد وقع ذلك في رواية الليث وغيره عن الزهري ، كما تقدم في باب إيجاب التكبير . الصحيح مع الفتح ٢٩٠/٢ ، ٢٩٢ . ومعمر كما أخرج عبد الرزاق في مصنفه ١٦٥/٢ ح رقم ٢٩٠٩ - ٢٩١١ هذا ، وقال المرداوي : الصحيح من المذهب : أن الإتيان بالواو أفضل في قوله « ربنا ولك الحمد » نص عليه ، وعليه الأصحاب . وعنه الإتيان بلا واو أفضل ، فالخلاف في الأفضلية على الصحيح . الإنصاف ٦٢/٢ ، وراجع أيضا : المغني ٣٦٦/١ - ٣٦٧ ، الكافي ١٣٦/١ ، المبدع ٤٤٩/١ .

٣٦٧ - حدثنا قال : سمعت أبا ( يقول ) (١) : يقول هذا الإمام ولا يقوله من خلفه ، لأن النبي ﷺ كان هو الإمام ، أو يكون الرجل يصلي وحده فيقوله وحده (٢) .

٣٦٨ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : يسبح الرجل في ركوعه (٣) : « سبحان ربى العظيم » ثلاثا ، وفي سجوده « سبحان ربى الأعلى » ثلاثا (٤) .

٣٦٩ - قال لنا أبو عبد الرحمن (٥) : صليت يوما مع أبا الظهر أو العصر فلما سجدت سجدت على كفى ، فلما قضيت معه الصلاة نهاني ، وقال : لا تسجد على كفى (٦) .

(١) ما بين القوسين سقط من النسختين ، والصواب إثباته ، وقد أثبتته في المطبوع .  
(٢) أورد أبو داود روايتين عن الإمام أحمد بهذا المعنى في مسائله ص : ٣٣ - ٣٤ . وقال ابن قدامة : لا أعلم في المذهب خلافا أنه لا يشرع للمأموم قول « سمع الله لمن حمده » أما قول « ملء السماء .... » وما بعده فظاهر المذهب : أنه لا يسن للمأموم ، نص عليه أحمد في رواية أبى داود وغيره ، وهو قول أكثر الأصحاب ، ونقل الأثرم كلاما يدل على أنه مسنون قال : وليس يسقط خلف الإمام عنه غير سمع الله لمن حمده ، وهذا اختيار أبى الخطاب . المغني ٣٦٧/١ ، انظر أيضا : الإنصاف ٦٤/٢ .  
(٣) في المصرية ( ركعه ) والصواب ما في الأصل كما أثبتته .

(٤) انظر : رواية عن الإمام في عدد التسيبحات في الركوع والسجود في مسائل ابن هانيء ٤٥/١ ، ومسائل أبى داود ص : ٣٧ ، ومسائل الكوسج ٥٤/١ ( المصرية ) قال الخرق : ويقول سبحان ربى العظيم ثلاثا ، وهو أدنى الكمال ، وإن قال مرة أجزاء ... ويقول : سبحان ربى الأعلى ثلاثا ، وإن قال مرة واحدة أجزاء . المختصر ص : ٢٠ ، ٢١ . قال ابن قدامة : سبحان ربى العظيم ثلاثا وهو أدنى الكمال . المتنع ١٤٨/١ ، وقال المرداوى : هذا بلا نزاع أعلمه في تسيبحتى الركوع والسجود ، الإنصاف ٦٠/٢ .  
(٥) هو عبد الله بن الإمام أحمد .

(٦) لا خلاف أن المستحب أن يباشر المصلى بالجبهة واليدين ليخرج من الخلاف ، لكن لو سجد أحد على كفه أو كور العمامة ونحوه تصح الصلاة أو لا ؟ قال القاضى : إذا سجد على كور العمامة أو كفه أو ذيله فالصلاة صحيحة . رواية =

٣٧٠ - حدثنا قال : سألت أئى عن الرجل يقرأ فى الظهر أو العصر السورتين فى الركعة ؟ قال : لا بأس به (١) .

٣٧١ - قلت لأئى : فإن قرأ فاتحة الكتاب وآيتين وآية ؟ قال : لا بأس به (٢) .

٣٧٢ - حدثنا قال : سألت أئى عن الرجل إذا رفع رأسه فقال : سمع الله لمن حمده يرفع يديه قبل أو بعد ؟ (٣) .

٣٧٣ - حدثنا قال : قرأت على أئى قلت : كيف تسجد المرأة ، وكيف تقعد للتشهد ؟ قال : كيف كان أستر فعلت (٤) قال :

= واحدة ، وقال ابن عقيل : لا يسجد على ذيله أو كفه ، وقال : ويحتمل : أن يكون مثل كور العمامة . أقول : وفى كراهة السجود على كور العمامة روايتان ، وقال المرداوى : الأولى : الكراهة ، الإنصاف ٦٨/١ ، وانظر أيضا : المغني ٣٧١/١ ، ٣٧٣ ، والمقنع ١٥١/١ ، والمبدع ٤٥٥/١ ، كشف القناع ٣٢٥/١ .

(١) أما الفريضة فالمستحب فيها أن يقتصر على سورة مع الفاتحة من غير زيادة عليها ، وإن جمع بين سورتين فلا بأس به ، وقد تقدم الكلام عليه فى المسألة ٣٤٣ .

(٢) انظر رواية عن الإمام أحمد فى هذه المسألة فى بدائع الفوائد ٩٦/٣ ، قال فى الفروع : لا خلاف بين أهل العلم فى استحباب قراءة سورة مع الفاتحة فى الركعتين الأوليين من كل صلاة وتجاوز - أى تجزئ - آية ، إلا أن الإمام أحمد استحباب أن تكون الآية طويلة كآية الدين وآية الكرسي ، لتشبه بعض السور القصار . قلت : الظاهر عدم أجزاء آية لا تستقل بمعنى أو حكم نحو « ثم نظر » و « ومدهامتان » ٣١٥/١ .

(٣) سؤال بلا جواب ، ولعل الجواب سقط من الناسخ ، وقال فى المطبوع أيضا : جواب المسألة ساقط ولعله « فلم يرفع يديه » قلت : لا علاقة للجواب الذى ظنه صاحب المطبوع بالسؤال ، بل الجواب كالأق : قال : يبتدى الرفع قائلا : سمع الله لمن حمده ، ويكون انتهاءه عند انتهاء رفعه . قاله ابن قدامة فى المغني ٣٦٤/١ . وأضاف قائلا : وفى موضع الرفع روايتان : إحداهما : بعد اعتداله قائما والثانية : يبتدئه حين يبتدى رفع رأسه ، وانظر تفصيل الأدلة أيضا فى المغني ٣٦٤/١ - ٣٦٥ .

(٤) فى المطبوع ( فقلت ) والصواب ما أثبتناه كما هو فى المخطوط فى كلتا النسختين .

وتتربع في التشهد أو تسدل (١) رجلها (٢) .

٣٧٤ - حدثنا قال : سمعت أبي (٣) : سئل عن المرأة كيف تجلس في الصلاة ؟ .

قال : تتربع أو تسدل . قلت لأبي : كما يسدل الرجل ؟ قال : نعم (٤) . قلت لأبي : تقعى (٥) ؟ قال : لا .

٣٧٥ - حدثنا قال : حدثنا داود بن عمرو قال حدثنا عبد الله (٦) بن عمر العمرى / عن نافع أن ابن عمر كان يأمر نساءه ٧١

(١) تسدل : بفتح التاء مع ضم الدال وكسرها ، وبضم التاء مع كسر الدال ، ثلاث لغات في المضارع ، وفي الماضي لغتان : سدل وأسدل ، والأول أكثر وأشهر ومعناه تسدهما . المطلع ص : ٨٥ والمراد بذلك : هو أن تجعل قدميها في الجانب إلى جهة اليمين مثل التورك إلا أنه في التورك يسدل قدم واحد فقط .

(٢) قال ابن قدامة : والمرأة في ذلك - أى فيما ذكر من أحكام الصلاة - كالرجل إلا أنها تجمع نفسها في الركوع والسجود ، وتجلس متربعة أو تسدل رجلها فتجعلها في جانب يمينها . المقنع ١/١٥٩ .

(٣) في الأصل ( يقول ) وحذف لفظ ( يقول ) في المصرية . والحذف أنسب للسياق ولذا لم نثبت هنا .

(٤) قال المرداوى : ظاهر كلام المصنف وأكثر الأصحاب : أنها مخيرة بين السدل والتربع والمنصوص عن الإمام أحمد أن السدل أفضل . الإنصاف ٢/٩٠ .

(٥) قال ابن الأثير : الإقعاء : أن يلصق الرجل إلبتيه بالأرض وينصب ساقيه وفخذه ، ويضع يديه على الأرض كما يقعى الكلب . وقيل : هو أن يضع إلبتيه على عقبيه بين السجدين . والقول الأول . النهاية ٤/٨٩ . قلت : ومعناه : أن القول الأول أشهر من الثاني وأرجح لورود الحديث بجواز العمل بالمعنى الأخير . قال ابن قدامة : ويكره الإقعاء : وهو أن يفرش قدميه ويجلس على عقبيه . بهذا وصفه أحمد . قال أبو عبيد : هذا قول أهل الحديث . والإقعاء عند العرب : جلوس الرجل على إلبتيه ناصبا فخذه مثل إقعاء الكلب والسباع . ولا أعلم أحداً قال باستحباب الإقعاء على هذه الصفة . فأما الأول فكرهه على وأبو هريرة وقتادة ومالك والشافعى وأصحاب الرأى ، وعليه العمل عند أكثر أهل العلم . المغني ١/٣٧٦ .

(٦) هو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب =

يتربعن في الصلاة (١) .

٣٧٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يدعو في صلاة الفريضة بالشئ من أمر الدنيا ، ويدعو وهو ساجد ؟ قال : لا يدعو في السجود ، يسبح في السجود ، الذي يعجبنا هذا (٢) .

٣٧٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن التورك (٣) في الصلاة ؟ فقال : حديث أبا (٤) حميد عن النبي ﷺ . أنه كان يتورك في

= أبو عبد الرحمن ، العمرى المدنى ، ضعيف ، عابد ، مات سنة إحدى وسبعين ومائة ، وقيل بعدها . تقريب التهذيب ١/٤٣٤ - ٤٣٥ ، وتهذيب التهذيب ٥/٣٢٦ - ٣٢٨ . (١) أخرج ابن أبى شيبة : نا وكيع عن العمرى عن نافع قال : كن نساء ابن عمر يتربعن في الصلاة . المصنف ١/٢٧٠ .

وذكره ابن قدامة في المغني ١/٤٠٣ ، والشاشى في حلية العلماء ٢/١١٣ . (٢) قال ابن قدامة : وإن زاد دعاء مأثوراً ، أو ذكراً ، مثل ما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لى » يتأول القرآن . متفق عليه ... فحسن لأن النبي ﷺ قاله . وقد قال « وأما السجود فأكثرها فيه من الدعاء . فقم أن يستجاب لكم » حديث صحيح .

وقال القاضى : لا تستحب الزيادة على « سبحان ربى الأعلى » فى الفرض ، وفى التطوع روايتان ، لأنه لم ينقل عن النبي ﷺ فيه سوى الأمر بالتسبيح . وقد ذكرنا هذه الأخبار الصحيحة ، وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع ، والأمر بالتسبيح لا ينفى الأمر بغيره ، كما أن أمره بالشهد فى الصلاة لم ينف كون الدعاء مشروعاً . المغني ١/٣٧٥ .

(٣) قال ابن قدامة : أما صفة التورك ، فقال الخرقى : ينصب رجله اليمنى ويجعل باطن رجله اليسرى تحت فخذ اليمنى ، ويجعل إلية على الأرض ، وذكر القاضى مثل ذلك . وروى الأثرم فى صفته فقال : رأيت أبا عبد الله يتورك فى الرابعة فى الشهد فيدخل رجله اليسرى ويخرجها من تحت ساقه الأيمن ، ولا يقعد على شئ منها ، وينصب اليمنى ويفتح أصابعه وينحنى عجزه كله ويستقبل بأصابعه اليمنى القبلة ، وركبته اليمنى على الأرض ملزمة . وهكذا ذكر أبو الخطاب ... وأيهما فعل فحسن ، انظر : المغني ١/٣٨٧ . وقال المرداوى فى الصفة الأولى : إنها الصحيح من المذهب . الإنصاف ٢/٨٩ .

(٤) هو : أبو حميد الساعدى صحابى مشهور ، اسمه المنذر بن سعد بن المنذر ، أو ابن مالك ، وقيل : اسمه عبد الرحمن ، وقيل : عمرو ، شهد أحداً وما بعدها وعاش إلى خلافة يزيد مات سنة ستين . الإصابة ٤/٤٦ .

٣٧٨ - قلت لأبى : ففى الفجر وفى صلاة الجمعة يتورك ؟

قال : لا يتورك فى الفجر ولا فى الجمعة ، إنها جلسة واحدة (٢) .  
قلت لأبى : فإن الشافعى (٣) يقول : يتورك ، لأن التورك إنما جعل  
من طول القعود (٤) ؟ قال أبى : ليس هو عندى كذا ، لا يتورك  
الرجل إلا فى الصلاة التى يجلس فيها جليستين ، والعشاء يتورك أيضاً  
فيها ، لأنه يجلس فيها جليستين وهو الذى أختار (٥) .

(١) حديث أبى حميد الساعدى ، أخرجه أبو داود فى السنن كتاب الصلاة :  
باب افتتاح الصلاة ٤٦٨/١ - ٤٦٩ ، ح رقم ٧٣٠ ، ٧٣١ . بلفظ : « فإذا كان فى  
الرابعة أفضى بورك اليسرى إلى الأرض ، وأخرج قدميه من ناحية أخرى » .  
وأخرجه أحمد فى المسند ٤٢٤/٥ . والبخارى فى الصحيح كتاب الأذان : باب  
سنة الجلوس فى التشهد ، الصحيح مع الفتح ٣٠٥/٢ ح رقم ٨٢٨ . والترمذى فى  
الجامع ، أبواب الصلاة ، باب منه ( أى ما جاء فى وصف الصلاة ) ١٠٥/٢ - ١٠٧ .  
كلهم بالفاظ تؤدى معنى أعم من هذا ، ففى مسند أحمد « حتى إذا كان فى الركعة التى  
تنقضى فيها الصلاة ، أخر رجله اليسرى ، وقعد متوركا » وبهذا المعنى رواية البخارى  
وأبى داود والترمذى . والركعة التى تنقضى فيها الصلاة أعم من الرابعة ، لأنها قد تكون  
الثالثة كما فى صلاة المغرب والمذهب أيضاً أنه يجلس فى التشهد الثانى متوركا سواء كان من  
رباعية أو ثلاثية . انظر : الإنصاف ٨٩/٢ .

(٢) قال ابن قدامة : السنة عند إمامنا رحمه الله التورك فى التشهد الثانى .. وعلى  
هذا فإن جميع جلسات الصلاة لا يتورك فيها إلا فى تشهد ثان . أى : أنه خاص  
بالصلوات التى فيها تشهدان . والجمعة والفجر ليس فيهما تشهدان فلا تورك فيهما . وقال  
أيضا : التشهد الثانى إنما يتورك فيه للفرق بين التشهدين . وما ليس فيه إلا تشهد واحد  
لا اشتباه فيه . فلا حاجة إلى الفرق . انظر : المغنى ٣٨٦/١ - ٣٨٨ .

(٣) هو محمد بن إدريس بن العباس القرشى المطلبى المكى ، نزيل مصر ،  
أبو عبد الله وهو المجدد لأمر الدين على رأس المائتين ، مات سنة أربع ومائتين وله أربع  
وخمسون سنة . تقريب التهذيب ١٤٣/٢ ، وتهذيب التهذيب ٢٥/٩ - ٣١ .

(٤) الأم ١١٦/١ ، المجموع ٤٢٩/٣ ، اختلاف العلماء ١/١١١ .

(٥) تقدم ذكر الصحيح من المذهب ، وما عليه الأصحاب ، وقطع به كثير =

٣٧٩ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : إذا جلس الرجل في الركعتين من الصلاة لا يتورك في الفجر ، ولا في الجمعة لأنه يجب عليه على حديث أبي حميد <sup>(١)</sup> ، قال : يجلس في اثنتين <sup>(٢)</sup> على رجله اليسرى <sup>(٣)</sup> وينصب اليمنى نصبا .

٣٨٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يصلي الغداة ٧٢ كيف يجلس ؟ قال : / يجلس على رجله اليسرى . قلت : وعلى رجله اليمنى ؟ قال : نعم عليهما جميعا . وكذلك في الجمعة ، وفي العيد ، إلا أن تكون صلاة أكثر من ركعتين ، فإن كان أكثر من ركعتين نصب رجله اليمنى ، وافترش اليسرى ، وجلس على إتيته اليسرى . هذا في الرابعة وفي الثالثة في صلاة المغرب <sup>(٤)</sup> .

٣٨١ - حدثنا قال : سألت أبا عن التشهد في آخر صلاة

---

= منهم أنفا ، وعنه لا يتورك في المغرب . انظر : مختصر الخرق ص ٢٢ ، والمغني ٣٨٦/١ - ٣٨٨ ، والإيضاح ٨٩/٢ ، والمبدع ٤٧٢/١ .

(١) تقدم تخرج حديث أبي حميد الساعدي في المسألة ٣٧٧ ووجه الاستدلال من الحديث أنه ورد فيه : « فإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى ، وإذا جلس في الركعة الآخرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وجلس على مقعدته » صحيح البخاري ٣٠٥/٢ ح رقم ٨٢٨ . وتقدم ذكر المذهب في المسألة السابقة .

(٢) سواء كان المراد باثنتين « صلاتي الفجر والجمعة » اللتين تقدم ذكرهما في المسألة السابقة وهو الظاهر . أم التشهد الأول الذي يكون بعد الركعتين ، في كلتي الصورتين والمذهب : أن يفترش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب اليمنى ، وعنه : إن تورك جاز . انظر المغني ٣٨٢/١ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨ ، والإيضاح ٧٠/٢ ، ٧٥ .

(٣) في الأصل ( اليسار ) والصواب ما أثبتناه كما ورد في نص صحيح البخاري الذي سبق نقله آنفا .

(٤) انظر روايات عن الإمام أحمد في كيفية التورك ومواضعه والصلوات التي يتورك فيها في مسائل ابن هانيء ٧٩/١ مسألة ٣٨٩ ، ٣٩١ . وكذلك ما تقدم ذكرها في المسائل ( ٣٧٧ - ٣٧٩ ) .



الفجر ، الجلوس فيه مثل الجلوس في الرابعة في آخر الصلاة ؟ قال :  
أن يجلس في الفجر على ساقه لا يكون مثل جلوسه في الرابعة (١) .

٣٨٢ - حدثنا قال : سمعت أبي يقول : إن ذهب رجل إلى  
حديث (٢) مالك (٣) بن الحويرث ، فأرجو أن لا يكون به بأس .  
وذلك إذا أراد أن يقوم في أول ركعة وفي الثالثة يقعد مقعده (٤) .  
إما أن يستوى على إتيته جالسا . أو يرفعها من الأرض قليلا . يكون

(١) تقدم أن التورك خاص بالصلوات التي فيها تشهدان ، أما الفجر والجمعة  
فلا تورك فيهما ، وإنما فيهما الافتراش . انظر المسألتين ٣٧٨ - ٣٧٩ .

(٢) الإشارة إلى ما رواه مالك بن الحويرث أنه رأى النبي ﷺ يصلي فإذا كان  
في وتر من صلاته . لم ينهض حتى يستوى قاعدا . أخرجه الإمام أحمد في المسند  
٥٣/٥ - ٥٤ والبخارى في صحيحه كتاب الأذان : باب من استوى قاعدا في وتر من  
صلاته ثم نهض ٣٠٢/٢ ح رقم ٨٢٣ وأبو دواد في السنن كتاب الصلاة : باب النهوض  
في الفرض ٥٢٧/١ ح رقم ٨٤٤ . واللفظ للبخارى .

(٣) مالك بن الحويرث ، بالتصغير ، أبو سليمان الليثي ، صحابى ، نزل  
البصرة ، مات سنة أربع وتسعين . انظر : الإصابة ٣/٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٤) اختلفت الروايات عن الإمام في هذه المسألة ، والصحيح من المذهب : أنه  
إذا قام من السجدة الثانية لا يجلس جلسة الاستراحة بل يقوم على صدور قدميه معتمداً  
على ركبتيه ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب إلا أن يشق عليه فيعتمد على الأرض .  
وعنه : أن يجلس جلسة الاستراحة . اختاره جماعة منهم الخلال وقال : إن أحمد رجع عن  
الأول إلى هذا ، انظر مسائل أبى بكر غلام الخلال ص : ١٢ . وقيل : يجلس من كان  
ضعيفا لحاجته إليه ، ومن كان قويا لا يجلس نسخناه عنه . انظر : المغني ١/٣٨٠ ،  
الإنصاف ٧١/٢ - ٧٢ . كشف القناع ١/٢٣٧ ، ومسائل أبى داود ص : ٣٥ .  
قلت : والذى اختاره هو العمل بالسنة الثابتة الصحيحة كما سبق بيانه آنفاً ، وهو العمل  
بجلسة الاستراحة المذكورة لمن شاء .

ذلك في فرد من الصلاة (١). قال أئى وكان حماد (٢) بن زيد يفعل (٣). وأما حديث ابن (٤) عجلان حديث الزرق (٥) فهو في خلافه. كأنه ينهض على صدور قدميه (٦).

٣٨٣ - حدثنا قال : سمعت أئى ( قال ) يقول مالك بن الحويرث عن النبي ﷺ أنه كان إذا صلى . فكان في وتر من الصلاة ٧٣ في / أول ركعة رفع رأسه من السجدين ، فكان إذا رفع رأسه من السجدة الأخرى من الركعة الأولى والثالثة جلس قبل أن يقوم ، ثم قام ولم ينهض على صدور قدميه (٧) وحديث على (٨) بن يحيى بن خلاد

(١) في صفة جلسة الاستراحة روايات : إحداها : أنها كالجلسة بين السجدين ، وهى الصحيحة من المذهب . وثانيها : يجلس على قدميه وإليه . وثالثها : يجلس على قدميه ، ولا يلصق إلية بالأرض . وقال الخلال : روى عن أحمد من لا أحصيه كثرة أنه يجلس على إلية ... انظر : المغني ١/٣٨٠ ، الإنصاف ٢/٧٢ .

(٢) هو : حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي ، أبو إسماعيل البصري ، ثقة ، ثبت ، فقيه . قيل إنه كان ضريرا ، ولعله طرأ عليه ، لأنه صح أنه كان يكتب ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومائة ، وله إحدى وثمانون سنة . تقريب التهذيب ١٩٧/١ وانظر : تهذيب التهذيب ٩/٣ - ١١ .

(٣) لم أجد من ذكر مذهب حماد بن زيد في جلسة الاستراحة في غير هذا الموضع من الكتاب .

(٤) ( عجلان ) كذا في الأصل والمصرية ، والصواب ( ابن عجلان ) كما في المطبوع أيضا وابن عجلان هو : محمد بن عجلان المدني ، صدوق ، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أئى هريرة ، مات سنة ثمان وأربعين ومائة . تقريب التهذيب ١٩٠/٢ . وانظر : تهذيب التهذيب ٩/٣٤١ - ٣٤٣ .

(٥) الزرق : هو رفاع بن رافع بن مالك بن العجلان ، أبو معاذ الأنصارى ، من أهل بدر ، مات في أول خلافة معاوية . الإصابة ١/٥١٧ .

(٦) سيأتى تخريجه في هذه المسألة قريبا .

(٧) تقدم تخريجه في المسألة (٣٨٢) وما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق .

(٨) هو على بن يحيى بن خلاد بن رافع بن مالك بن العجلان الزرقى بضم =

عن أبيه <sup>(١)</sup> عن عمه . كذا قال ابن عجلان <sup>(٢)</sup> وقال ابن <sup>(٣)</sup> إسحاق عن عمه رفاعه بن رافع <sup>(٤)</sup> قال : يحيى عن ابن عجلان : ثم ارفع حتى تطمئن قائما ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ، ثم ارفع حتى

= الزاى وفتح الراء بعدها قاف . الأنصارى ، ثقة ، مات سنة تسع وعشرين ومائة ، تقريب التهذيب ٤٦/٢ . انظر : تهذيب التهذيب ٢٠٤/١١ - ٢٠٥ .

(١) هو : يحيى بن خلاد المدني ، له رؤية ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . مات في حدود السبعين ، ووهم من قال مات بعد المائة . ذاك حفيده يحيى بن على . تقريب التهذيب ٣٤٦/٢ والإصابة ٦٧١/٣ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٤٠/٤ من طريق يحيى بن سعيد عن ابن عجلان عن على بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه .

(٣) هو : محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر ، المطلبى مولاهم المدني نزيل العراق ، إمام المغازى ، صدوق يدلّس ، ورمى بالتشيع والقدر . مات سنة خمسين ومائة ، ويقال بعدها . تقريب التهذيب ١٤٤/٢ ، وتهذيب التهذيب ٣٨/٩ - ٤٦ .

(٤) طريق ابن إسحاق ذكره أبو داود ، وفيه عن محمد بن إسحاق حدثني على بن يحيى بن خلاد بن رافع عن أبيه عن عمه رفاعه بن رافع . السنن ، كتاب الصلاة : باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود . ٥٣٨/١ ح رقم ٨٦٠ . وعنه البيهقى . السنن الكبرى ١٣٣/٢ - ١٣٤ . وأخرجه الحاكم من طريق القطيعى ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أئى ثنا إسماعيل بن إبراهيم عن محمد بن إسحاق .. عن أبيه عن عمه رفاعه بن رافع . المستدرک ٢٤٣/١ . والبيهقى أشار إلى اختلاف الرواة . في السنن الكبرى ٣٧٣/٢ فقال : رواه محمد بن إسحاق بن يسار عن على بن يحيى بن خلاد بن رافع عن أبيه عن عمه رفاعه بن رافع .

وكذلك قاله داود بن قيس عن على بن يحيى من رواية همام بن يحيى عنه . وقصر حماد بن سلمة فقال عن على بن يحيى بن خلاد وعن عمه ، وقال : محمد بن عمرو عن على بن يحيى بن خلاد عن رفاعه بن رافع . والصحيح رواية من تقدم . وافقه إسماعيل بن جعفر عن يحيى بن على بن يحيى بن خلاد بن رافع الزرق عن أبيه عن جده عن رفاعه بن رافع ، وقصر بعض الرواة عن إسماعيل بنسب يحيى ، وبعضهم بإسناده فالقول قول من حفظ . والرواية التى ذكرناها بسياقها موافقة للحديث الثابت عن أئى هريرة رضى الله عنه فى ذلك ، وإن كان بعض هؤلاء يزيد فى ألفاظها وينقص ، وليس فى هذا الباب حديث أصح من حديث أئى هريرة رضى الله عنه . والله أعلم .

تطمئن جالسا ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ، ثم قم (١) . كذا قال داود (٢) بن قيس (٣) ، وافق ابن عجلان . قال أنى : وأذهب أنا إلى حديث رفاعه بن رافع (٤) . وزاد إسماعيل (٥) بن جعفر في حديث رفاعه بن رافع عن النبي ﷺ ، فإن كان معك قرآن فاقراً به . وإلا فاحمد الله وكبره ، وهله ثم اركع (٦) . قال أنى : وكذلك أقول أنا إن لم يحسن يقرأ يفعل كما أمره النبي ﷺ (٧) على حديث رفاعه بن

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣٤٠/٤ .

(٢) هو داود بن قيس الغراء الديباغ ، أبو سليمان ، القرشي مولا هم المدني ، ثقة ، فاضل من الخامسة . مات في خلافة أنى جعفر . تقريب التهذيب ٢٣٤/١ ، وتهذيب التهذيب ١٩٨/٣ .

(٣) أخرجه النسائي من طريق ابن المبارك عن داود بن قيس قال : حدثني على بن يحيى بن خلاد بن رافع بن مالك الأنصارى ، قال : حدثني أنى عن عم لى . السنن ، كتاب السهو : باب أقل ما يجزىء من عمل الصلاة . وأخرجه الحاكم أيضا في المستدرک ٢٤٢/١ من طريق عبد الله بن وهب . وأخرجهما البيهقى في السنن الكبرى ٣٧٤/٢ . (٤) قال ابن قدامة : أركان الصلاة اثنا عشر : القيام وتكبيرة الإحرام وقراءة الفاتحة والركوع والاعتدال منه ، والسجود والجلوس بين السجدين والطمأنينة في هذا والتشهد الأخير والجلوس له ، والتسليمة الأولى والترتيب في الأفعال . المنع ١٦٦/١ . وقال المرداوى معلقا على قوله : والطمأنينة في هذه الأفعال بلا نزاع ، وحدها حصول السكون وإن قل ، على الصحيح من المذهب ، وقيل : هى بقدر الواجب . الإنصاف ١١٣/٢ .

(٥) هو : إسماعيل بن جعفر أنى كثير الأنصارى ، الزرقى ، أبو إسحاق القارى ، ثقة ثبت . مات سنة ثمانين ومائة . تقريب التهذيب ١٨/١ ، وتهذيب التهذيب ٢٨٨ - ٢٨٧/١ .

(٦) أخرجه الترمذى في الجامع ، أبواب الصلاة . باب ما جاء في وصف الصلاة ١٠٠/٢ - ١٠٢ ح رقم ٣٠٢ . وقال : حديث حسن ، وأبو داود في السنن . كتاب الصلاة : باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ٥٣٨/١ ح رقم ٨٦١ . وذكره أيضا البيهقى من طريق أنى داود هذا . السنن الكبرى ٣٨٠/٢ .

(٧) أشار إلى هذه الرواية المرداوى حيث قال : ونقل عبد الله « يحمد ويكبر ويهلل » وفيه أيضا قال في الفروع : واحتج أحمد بخبر رفاعه . الإنصاف ٥٤/٢ .

رافع <sup>(١)</sup> . قال أبى : بلغنى أن حماد <sup>(٢)</sup> بن زيد كان يذهب إلى حديث <sup>(٣)</sup> رفاعه إلى ما روى عن عبد الله بن مسعود وغيره من أصحاب <sup>(٤)</sup> النبى عليه السلام .

كانوا ينهضون على صدور أقدامهم . أذهب إلى هذا <sup>(٥)</sup> .

٣٨٤ - حدثنا قال : سألت أبى عن الرجل إذا قام فى الركعة الثالثة والأولى يستعين يديه على ركبتيه أم لا ؟ فقال : ينهض على صدور قدميه ولا يعتمد / على ركبتيه <sup>(٦)</sup> .

٧٤

(١) قال ابن قدامة : فإن لم يحسن شيئا من القرآن ، ولا أمكنه التعلم قبل خروج الوقت لزمه أن يقول : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله . والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله لما روى أبو داود قال : جاء رجل إلى النبى ﷺ ، وذكر الحديث وأقوال العلماء فيه ثم قال : ويحتمل أن يجزئه التحميد والتهليل والتكبير لقول النبى ﷺ « فإن كان معك قرآن فاقرأ به . وإلا فاحمد الله وهللله وكبره » . رواه أبو داود . المغني ٣٥١/١ - ٣٥٢ ، وأيضا راجع الإنصاف ٥٣/٢ - ٥٤ ، المبدع ٤٤١/١ - ٤٤٢ .

(٢) لم نجد من ذكر مذهبه فى جلسة الاستراحة كما أشرنا إلى هذا سابقا .

(٣) يشير بذلك إلى ما رواه الإمام أحمد فى مسنده ٣٤٠/٤ . وفيه « ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم قم » ولم يأت فيه عن جلسة الاستراحة بشيء .

(٤) أثر عبد الله بن مسعود ذكره البيهقى وقال : هذا عن ابن مسعود صحيح ، وأيضا ذكر من طريق عطية العوفى عنه ، وعن ابن عمر ، وابن عباس ، وابن الزبير ، وأبى سعيد الخدرى رضى الله عنهم أنهم كانوا يقومون على صدور أقدامهم فى الصلاة . وقال : ومتابعة السنة أولى . وابن عمر قد بين رواية المغيرة بن حكيم عنه أنه ليس من سنة الصلاة . وإنما فعل ذلك من أجل أنه يشتكى ، وعطية العوفى لا يحتج به . السنن الكبرى ١٢٥/٢ - ١٢٦ .

وقال ابن المنذر : روى ذلك عن عبد الله بن مسعود وابن عمر وابن عباس ، قال النعمان بن أبى عباس : أدركت غير واحد من أصحاب النبى ﷺ إذا رفع رأسه من السجدة فى أول ركعة والثالثة قام كما هو ولم يجلس .. ومن رويناه عنه أنه كان ينهض على صدور قدميه ، عمر وعلى وابن الزبير وأبو سعيد الخدرى . اختلاف العلماء ١١٠/ب .

(٥) تقدم الكلام عليه فى المسألة السابقة .

(٦) كذا فى الأصل ، لم أجد أحدا من الأصحاب وعلماء المذهب قال : لا يعتمد على ركبتيه ، بل إنهم قالوا : ينهض على صدور قدميه معتمدا على ركبتيه ، ولا يعتمد =

٣٨٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل صلى ونسى أن يسلم حتى مضى في حاجته ؟ قال : إن كان تكلم بكلام من غير شأن الصلاة أو عمد الكلام أعاد صلاته (١) لما روى عن النبي ﷺ : ( تحليلها التسليم ) (٢) .

وقال بعض الناس : إذا قعد مقدار التشهد ولم يتشهد فإن ضحكك فقد تمت صلاته هذه (٣) . ويعيد الوضوء لصلاة أخرى . ثم قال أبي : ما رأيت كلاماً أعجب من هذا . قال أبي : قال النبي ﷺ : « تحليلها التسليم » .

٣٨٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل يتشهد وأحدث قبل

---

= على يديه . أو لا يعتمد على الأرض . وصرح البهوتي . بأنه يعتمد على ركبتيه يديه . نص عليه . ولعل ( لا ) زيادة من الناسخ . انظر المغني ١/٣٨٠ ، والإنصاف ٢/٧٢ ، كشف القناع ١/٣٢٧ .

(١) نقل عن الإمام أحمد روايات بهذا المعنى ابن هانئ في المسائل ٨٠/١ مسألة (٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨) وصالح في المسائل ص : ٨٠ ، وقال ابن قدامة : إذا فرغ من صلاته ، وأراد الخروج منها سلم عن يمينه وعن يساره . وهذا التسليم واجب لا يقوم غيره مقامه ، والواجب تسليمة واحدة ، والثانية سنة . قال ابن المنذر ، أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة جائزة . المغني ١/٣٩٥ ، ٣٩٦ ، وعدّ التسليمة في المقنع (١٦٧/١) من أركان الصلاة وقال : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه : أنه واجب . الإنصاف ٢/١٤ .

(٢) سيأتي تحريجه في المسألة (٣٨٦) .

(٣) حكى عن أبي حنيفة أنه قال : لا يجب السلام ، ولا هو من الصلاة ، بل إذا قعد قدر التشهد ثم خرج من الصلاة بما ينافيها من سلام ، أو كلام ، أو حدث ، أو قيام ، أو غير ذلك أجزأه . وتمت صلاته .

انظر : شرح معاني الآثار ١/٢٧٣ ، ٢٧٧ ، والهداية مع فتح القدير ١/٣٢١ ، والمجموع ٣/٤٦٢ . وتحفة الأحوذى ٢/٤٤٩ .

أن يسلم ؟ قال : يعيد الصلاة ، لأنه في صلاة ما لم يسلم <sup>(١)</sup> ، فذهب إلى حديث عليّ عن النبي ﷺ « تحليلها التسليم » <sup>(٢)</sup> .

٣٨٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل ركع ونسى أن يكبر ؟ قال : أرجو أن لا يكون عليه شيء <sup>(٣)</sup> وقال : روى عن النبي ﷺ « أنه كان لا يتم التكبير » <sup>(٤)</sup> .

٣٨٨ - قيل لأبي : فأى القراءة أحب إليك ؟ قال : قراءة أهل المدينة ، فإن لم يكن فعاصم <sup>(٥)</sup> ، قيل : فالأعمش <sup>(٦)</sup> مثل

(١) انظر روايات عن الإمام بهذا المعنى في مسائل ابن هانيء ٨٠/١ مسألة ٣٩٧ ، وطبقات الخبابة ١٣٢/١ . وراجع أيضا ما تقدم في المسألة السابقة .

(٢) أخرجه أحمد في المسند من طريق وكيع ١٢٣/١ ، ١٢٩ ، وأبو داود في السنن كتاب الطهارة ، باب فرض الوضوء من طريق وكيع ٤٩/١ - ٥٠ ح رقم ٦١ . وقال البغوي : هذا حديث حسن . شرح السنة ١٧/٣ .

وأخرجه الترمذي في الجامع ، أبواب الطهارة : باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور ٨/١٠ - ٩ ح رقم ٣ . وقال : هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن . قال الحافظ في الفتح (٣٢٢/٢) أخرجه أصحاب السنن بسند صحيح ، فليراجع . والحديث لا يقل عن درجة الحسن .

(٣) المذهب : التكبير غير تكبيرة الإحرام واجب يسقط بالسهو . وعنه : ركن لا يسقط بالسهو كتكبيرة الإحرام . وعنه : يسقط في حق المأموم فقط . وعنه : سنة . المقنع مع حاشيته ١٦٧/١ ، الإنصاف ١١٥/٢ .

(٤) والحديث أخرجه ابن أبي شيبة عن الطيالسي عن شعبة عن الحسن بن عمران عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه قال : صليت خلف النبي ﷺ ، فكان لا يتم التكبير . المصنف ٢٤١/١ - ٢٤٢ .

(٥) هو عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي ، مولى بني أسد قيل : بهدلة أمه . وليس بشيء ، بل هو أبوه ، الإمام الكبير ، مقرئ العصر ، ثبت في القراءة ، أحد السبعة القراء ، مات سنة سبع وعشرين ومائة . انظر : طبقات خليفة ص : ١٥٩ وسير أعلام النبلاء ٢٥٦/٥ - ٢٦١ . وميزان الاعتدال ٣٥٧/٢ .

(٦) الأعمش : هو سليمان بن مهران بكسر الميم ، يكنى أبا محمد ، الإمام ، =

حمزة (١) ، قال : فالأعمش أحب إليَّ في القراءة منه (٢) .

٣٨٩ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل صلى الظهر ، فلما كان في التشهد . أدخل صلاة التطوع في الفريضة . فقلت : إن أعاد أحب إليك ؟ قال : دع هذه المسألة (٣) ، ورأيت أنه يذهب نحوها / .

= شيخ الإسلام ، شيخ المقرئين والمحدثين . مات سنة ثمان وأربعين ومائة . انظر : سير أعلام النبلاء ٢٢٦/٦ - ٢٤٨ . وطبقات خليفة ص : ١٦٤ ، وتذكرة الحفاظ ١٥٤/١ .

(١) هو حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل أبو عمارة مولا هم الكوفي الزيات الإمام ، القدوة ، شيخ القراء ، أحد السبعة ، مات سنة ست وخمسين ومائة . انظر : سير أعلام النبلاء ٩٠/٧ - ٩٢ ، وشذرات الذهب ٢٤٠/١ . المعرفة والتاريخ ٢٥٦/٢ .

(٢) انظر : روايات عن الإمام أحمد في القراءات المختارة والمكروهة عنده في مسائل أبي داود ص : ٢٨٦ ، ومسائل ابن هانيء ١٠٢/١ مسألة (٥٠٧ ، ٥١٠) وطبقات الحنابلة ٢١٢/١ ، ٢٢٩ ، ٣٢٥ وقال المرداوي : اختار الإمام أحمد قراءة نافع من رواية إسماعيل بن جعفر . وعنه : قراءة أهل المدينة سواء . قال : إنها ليس فيها مد ولا همز ، كأبي جعفر يزيد بن القعقاع ، وشيبة ، ومسلم ، وقرأ نافع عليهم ثم قراءة عاصم نقله الجماعة ، لأنه قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي ، وقرأ أبو عبد الرحمن على عثمان ، وعلى يزيد وأبي بن كعب وابن مسعود . وظاهر كلام أحمد : أنه اختارها من رواية أبي بكر بن عياش عنه ، لأنه أضبط منه ، مع علم وعمل وزهد . وعن أحمد أنه اختار قراءة أهل الحجاز ، قال : وهذا يعم أهل المدينة ومكة . الإنصاف ٥٨/٢ - ٥٩ . وفي كشف القناع : وكره الإمام أحمد قراءة حمزة والكسائي لما فيهما من الكسر والإدغام والتكلف وزيادة المد ، وأنكرها السلف منهم : سفيان بن عيينة ويزيد بن هارون .

قال في الفروع : ولم يكره أحمد غيرها ، واختار الإمام أحمد قراءة نافع من رواية إسماعيل بن جعفر ، لأن إسماعيل قرأ على شيبة شيخ نافع ، ثم قراءة عاصم من رواية أبي بكر بن عياش ٣١٨/١ .

(٣) انظر رواية عن الإمام أحمد في هذه المسألة في مسائل ابن هانيء ٤٩/١ مسألة (٢٣٤) وفي الإنصاف : فإن أحرم بفرض فبان قبل وقته انقلب نفلا هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، لبقاء أصل النية . وعنه : لا تعتقد ، لأنه لم ينو ، وإن أحرم به في وقته ثم قلبه نفلا جاز ، فإن كان لغیر غرض صحيح فالصحيح من المذهب : أنه يصح مع الكراهة . ويحتمل أن لا يجوز ولا يصح . قال القاضي في موضع : لا تصح رواية واحدة ، وقال في الجامع : يخرج على روايتين . وأما إذا قلبه نفلا لغرض صحيح مثل أن يحرم منفردا ثم يريد الصلاة في جماعة ، فالصحيح من المذهب : أنه يجوز وتصح ، وعليه =



٣٩٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن الحديث الذى نهى رسول الله ﷺ عن النوم قبل العشاء الآخرة ، وعن الحديث بعدها (١) فالرجل يقعد مع عياله بعد ما يصلى يتحدث ثم يقوم فينام هل يخرج لقول رسول الله ونهيه ؟ قال : ينبغي له أن يجتنب الحديث والسمر (٢) بعدها (يعنى (٣) العشاء الآخرة (٤) ) . وكان ابن عمر ينام قبل العشاء ، ويؤكد من يوقظه (٥) .

٣٩١ - حدثنا قال : سألت أبا عن التسليم فى الصلاة عن

---

= الأصحاب . وعنه : لا تصح . انظر : الإنصاف ٢/٢٦ - ٢٧ . وأيضاً راجع هذه المسألة فى المغنى ١/٣٣٨ - ٣٣٩ .

(١) أخرجه أحمد فى المسند ٤/٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، عن أبى برزة الأسلمى . وأخرجه عنه أيضاً البخارى فى صحيحه ، كتاب مواقيت الصلاة : باب وقت العصر ٢/٢٦ ح رقم ٥٤٧ ، وباب ما يكره من النوم قبل العشاء ح رقم ٥٦٨ وباب ما يكره من السمر بعد العشاء ح رقم ٥٩٩ . ومسلم فى صحيحه . كتاب المساجد ومواضع الصلاة : باب استحباب التكبير بالصبح فى أول وقتها ٥/١٤٦ ، مع النووى ، من عدة طرق .

(٢) السمر : بفتح الميم من المسامرة ، وهو الحديث بالليل . ورواه بعضهم بسكون الميم . وجعله المصدر . وأصل السمر لون ضوء القمر ، لأنهم كانوا يتحدثون فيه . النهاية ٢/٤٠٠ .

(٣) كذا فى الأصل ، أضيفت فى الهامش ، ولم تذكر فى المصرية .

(٤) قال الترمذى : وقد كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء ، والحديث بعدها ورخص فى ذلك بعضهم ، ورخص بعضهم فى النوم قبل صلاة العشاء فى رمضان . سنن الترمذى ١/٣١٤ .

وقال ابن حجر : ومن نقلت عنه الرخصة قيدت عنه فى أكثر الروايات بما إذا كان له من يوقظه ، أو عرف من عادته أنه لا يستغرق وقت الاختيار بالنوم ، وهذا جيد حيث قلنا إن علة النهى خشية خروج الوقت . وحمل الطحاوى الرخصة على ما قبل دخول وقت العشاء ، والكراهة على ما بعد دخوله . فتح البارى ٢/٤٩ .

(٥) أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع أن ابن عمر كان ربما رقد عن العشاء الآخرة ، ويأمر أهله أن يوقظوه . المصنف ١/٥٦٤ ح رقم ٢١٤٦ .

يمين وشمال أحب إليك ، أم التسليم في الصلاة عن يمين ؟ فقال أئى :  
قد ثبت عندنا عن النبى ﷺ من غير وجه : أنه كان يسلم عن يمينه  
وعن يساره حتى نرى بياض خده (١) .

٣٩٢ - حدثنا قال : سألت أئى عن الرجل يقرأ القرآن في  
صلاة الفريضة ؟ .

قال : لا أعلم فعل هذا (٢) ، وقد روى عن عثمان (٣) : أنه  
كان يقرأ من بعض القرآن سوراً على التأليف ، سورة معروفة على التأليف (٤) .

(١) ذكر ابن قدامة هذه الرواية عن عبد الله ، في المغنى ٣٩٩/١ ، وقال البهوتى  
في كشف القناع : قال أحمد : ثبت عندنا من غير وجه : « أنه كان ﷺ يسلم عن يمينه  
ويساره حتى يرى بياض خده » .

وهو كما قال الإمام : مروى من غير وجه ، انظر : صحيح مسلم ، كتاب المساجد  
ومواضع الصلاة : باب السلام للتحليل من الصلاة ٤٠٩/١ ح رقم ٥٨٢ ، وسنن  
أئى داود كتاب الصلاة : باب في السلام وباب في الرجل يتطوع في مكانه الذى صلى فيه  
المكتوبة ٦٠٦/١ - ٦٠٧ ، ٦١١ - ٦١٢ ، ح رقم ٩٩٦ ، ١٠٠٧ ، وسنن النسائى  
كتاب السهو : باب السلام ٦١/٣ - ٦٤ ، وغيرها من كتب الحديث . هذا ، والمذهب  
الذى عليه الأصحاب : أن التسليمة الأولى من الأركان ، والثانية واجبة ، وفيه روايات  
أخرى . انظر الإنصاف ١١٤/٢ ، ١١٧ - ١١٨ ، وانظر أيضاً ما تقدم في المسألة ( ٣٨٥ ) .

(٢) قال المرداوى : يكره قراءة كل القرآن في فرض لعدم نقله ، وللإطالة ، على  
الصحيح من المذهب ، وعنه : لا يكره . الإنصاف ١٠٠/٢ .

(٣) هو عثمان بن عفان بن أئى العاص بن أمية بن عبد شمس الأموى ، أمير  
المؤمنين ، ذو النورين ، أحد السابقين الأولين ، وثالث الخلفاء الراشدين ، والعشرة  
المبشرين بالجنة ، استشهد في ذى الحجة بعد عيد الأضحى سنة خمس وثلاثين ، وكانت  
خلافته اثنتى عشرة سنة ، وعمره ثمانون ، وقيل : أكثر ، وقيل : أقل ، انظر الإصابة  
٤٦٣/٢ - ٤٦٣ .

(٤) نقل هذه الرواية لعبد الله ، ابن القيم في بدائع الفوائد ٩٤/٣ . وقال  
ابن قدامة : قال حرب : قلت لأحمد : فالرجل يقرأ على التأليف اليوم سورة ، وغدا التى  
تليها ونحوه ؟ قال : ليس في هذا شيء ، إلا أنه روى عن عثمان أنه فعل ذلك في المفصل  
وحده . وقد روى عن أنس قال : « كان أصحاب محمد ﷺ يقرءون القرآن من أوله =

٣٩٣ - حدثنا قال : أملى عليّ أبى التشهد فقال : التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله (١) . ثم يقول في آخر صلاته ، إذا تشهد قال : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ٧٦ إبراهيم إنك حميد مجيد (٢) .

٣٩٤ - حدثنا قال : سألت أبى ما يدعوه به الرجل بعد التشهد ؟ فقال : حديث (٣) أبى هريرة عن النبي ﷺ قال : يتعوذ

= إلى آخره في الفرائض » إلا أن أحمد قال : هذا حديث منكر ، وقال مهنا : سألت أحمد عن الرجل يقرأ في الصلاة حيث ينتهى جزؤه ؟ قال : لا بأس به في الفرائض . المغني ٤١١/١ . وانظر أيضا : بدائع الفوائد ٩٤/٣ - ٩٥ .

(١) هذا هو تشهد ابن مسعود ، رواه عنه أحمد في المسند ٣٧٦/١ ، ٣٨٢ . والبخارى في صحيحه ، كتاب الصلاة : باب التشهد في الآخرة ٣١١/٢ ح رقم ٨٣١ ، وانظر أيضا ح رقم ٨٣٥ ، ١٢٠٢ ، ١٢٣٠ ، ٦٢٦٥ ، ٦٣٢٨ ، ٧٣٨١ . أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة : باب التشهد في الصلاة ٣٠١/١ - ٣٠٢ ، من عدة طرق ، مع ملاحظة أن في جميع الروايات « عباد الله الصالحين » لا كما في الأصل « عباد الصالحين » قال المرداوى : تشهد ابن مسعود هو أفضل الشهادات الواردة عن الإمام أحمد والأصحاب ، وذكر في الوسيلة رواية تشهد ابن مسعود وتشهد ابن عباس سواء ، وتشهد ابن عباس : « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله » إلى آخره . الإنصاف ٧٧/٢ .

(٢) قال ابن قدامة : ثم يقول : « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد » وإن شاء قال : « كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم ، وكما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم » . المقنع ١٥٦/١ .

وقال المرداوى معلقا عليه : والصحيح من المذهب : أن الصفة التي ذكرها المصنف أولا أولى وأفضل ، وعليه الجمهور . وذكر روايات أخرى . انظر الإنصاف ٧٧/٢ - ٧٨ ، والمغني ٣٨٨/١ - ٣٩٠ .

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٢٣٧/٢) بلفظ إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر فليتعوذ من أربع : من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنه الحيا والممات ، ومن =

من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ، ومن شر فتنة الحيا والممات ،  
ومن شر فتنة المسيح الدجال (١) .

قال أنى : يدعو بدعاء ابن مسعود وما أحب من الدعاء بعد ذلك - اللهم إني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم ، وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم . اللهم إني أسألك من خير ما سألك عبادك الصالحون ، وأعوذ بك من شر ما عاذ به عبادك الصالحون . اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، ربنا إنا آمنة فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار ، ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة ، إنك لا تخلف الميعاد (٢) . قال لنا أبو عبد الرحمن : أملئ على

---

= شر المسيح الدجال ، وأيضاً أخرجه في المسند ٤٧٧/٢ . ومسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٤١٢/١ ح رقم ٥٨٨ وأبو داود في السنن ، كتاب الصلاة : باب ما يقول بعد التشهد ٦٠١/١ ح رقم ٩٨٣ .

(١) قال ابن قدامة : ويستحب أن يتعوذ فيقول : أعوذ بالله من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ، ومن فتنة الحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال ، المقنع ١٥٦/١ - ١٥٧ . وقال المرداوى : وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه : التعوذ واجب . الإنصاف ٨١/٢ .

(٢) نقل رواية عن الإمام أحمد في هذه المسألة الأثرم وأبو داود انظر : مسائل أنى داود ص : ٣٤ - ٣٥ ، والمغني ٣٩١/١ - ٣٩٢ والدعاء بما ورد في الأخبار جائز بلا خلاف : قال ابن قدامة : وإن دعا بما ورد في الأخبار فلا بأس ( المقنع ١٥٧/١ ) قال المرداوى معلقاً عليه : وهذا بلا نزاع ... وأيضاً قال : مفهوم كلام المصنف : أنه إن دعا بغير ما ورد في الأخبار ، أن به بأس . وهو قسمان : أحدهما : أن يكون الدعاء من أمر الآخرة كاللجوء بالرزق الحلال والرحمة والعصمة من الفواحش ونحوه ، ولو لم يكن المدعو به يشبه ما ورد ، فهذا يجوز الدعاء به في الصلاة ، على الصحيح من المذهب . نص عليه ، وعليه الجمهور . وعنه : لا يجوز القسم الثانى : الدعاء بغير ما ورد وليس من الآخرة ، فالصحيح من المذهب : أنه لا يجوز الدعاء بذلك في الصلاة ، وتبطل الصلاة به . وعليه أكثر الأصحاب . وذكر روايات أخرى . انظر : الإنصاف ٨١/٢ - ٨٢ .

أبى هذا التشهد ، وقال : هذا تشهد ابن مسعود (١) .

٣٩٥ - حدثنا قال : سمعت أبى يقول فى رجل فاته مع الإمام بعض الصلاة .

قال : إذا جلس مع الإمام فى آخر صلاته فإنه يردد / التشهد ٧٧ ولا يدعو (٢) .

٣٩٦ - حدثنا قال : سألت أبى عن حديث (٣) عائشة عن النبى عليه السلام : « لا يصلى بحضرة الطعام » ، ما معناه ؟ قال : إذا حضر الرجل الطعام ، وأقيمت الصلاة ، قال : يبدأ بالطعام (٤) ،

(١) كذا فى المخطوط فى كلتا النسختين وفى المطبوع أيضا ولعل محله الصحيح فى المسألة (٣٩٣) السابقة .

(٢) نقل ابن هانئ روايتين فى هذا المعنى ، انظر : المسائل ٧٩/١ ، ٨٠ مسألة ٣٩٠ ، ٣٩٤ . وقال ابن قدامة : وإذا أدرك بعض الصلاة مع الإمام ، فجلس الإمام فى آخر صلاته ، لم يزد المأموم على التشهد الأول بل يكرره ، نص عليه أحمد فيمن أدرك مع الإمام الركعة قال : يكرر التشهد ولا يصلى على النبى ﷺ ، ولا يدعو بشئ مما يدعى فى التشهد الأخير ، لأن ذلك إنما يكون فى التشهد الذى يسلم عقبه وليس هذا كذلك . المغنى ٣٨٦/١ .

(٣) أخرجه أحمد فى المسند (٣٩/٦ - ٤٠) من طريق سفيان بلفظ : « إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء » ، وأيضا فى (٥١/٦) مثله . وأخرجه البخارى فى الصحيح ، كتاب الأذان : باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة (١٥٩/٢) ح رقم ٦٧١ وفى كتاب الأطعمة : باب إذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشاءه ٥٤٨/٩ ح رقم ٥٤٦٥ . وأخرجه مسلم فى صحيحه كتاب المساجد : باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام . بلفظ : « لا صلاة بحضرة الطعام » ٤٥/٥ مع النووى .

(٤) انظر روايات عن الإمام فى هذه المسألة فى مسائل أبى داود ص : ٣٨ ، وبدايع الفوائد ٧٩/٣ - ٨٠ . وقال ابن قدامة : إذا حضر العشاء فى وقت الصلاة فالمستحب أن يبدأ بالعشاء قبل الصلاة ليكون أفرغ لقلبه وأحضر لباله ، ولا يستحب أن يعجل عن عشاءه أو غدائه . وأيضا قال أصحابنا : إنما يقدم العشاء على الجماعة إذا كانت نفسه تتوق إلى الطعام كثيرا . المغنى ٤٥٠/١ . وقال المرداوى معلقا على قول ابن =

إلا أن يكون قد نال منه شيئا على حديث جعفر (١) بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه (٢) : « اجتز (٣) النبي عليه السلام من كتف ، ثم صلى » (٤) ، وحديث ابن عمر : أنه كان يسمع الإقامة فلا يقوم عن العشاء ، من حديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر (٥) .

= قدامة : ويكره أن يصلى وهو حاقن أو بحضرة طعام تنوق نفسه إليه ، هكذا قال كثير من الأصحاب . قال الزركشي : المنع على سبيل الكراهة عند الأصحاب ، وقال في الفروع : ويكره ابتداؤها تائفا إلى طعام ، وهو أولى . وقال : ظاهر كلام المصنف أنه يبدأ بالخلاء والأكل ، وإن فاتته الجماعة وهو كذلك . الإنصاف ٩٣/٢ . ونقل ابن قدامة عن ابن عبد البر أنه قال : أجمعوا على أنه لو صلى بحضرة الطعام ، فأكمل صلاته : إن صلاته تجزئه . المغني ٤٥٠/١ .

(١) جعفر بن عمرو بن أمية الضمري . - بفتح الضاد وسكون الميم - المدنى ، أخو عبد الملك بن مروان من الرضاعة ، ثقة ، مات سنة خمس أو ست وتسعين . تقريب التهذيب ١٣١/١ ، وتهذيب التهذيب ١٠٠/٢ .

(٢) هو : عمرو بن أمية بن خويلد بن عبد الله ، أبو أمية الضمري ، صحابى مشهور ، أول مشاهدته بئر معونة ، مات فى خلافة معاوية . الإصابة ٥٢٤/٢ .

(٣) اجتزته : قطعه . لسان العرب ١٨٤/٧ مادة ( جزز ) .

(٤) حديث جعفر أخرجه أحمد فى المسند من طريق صالح عن ابن شهاب ، وأيضا من طريق فليح عن الزهرى ، وفيه « أكل عضوا ثم صلى » ومن طريق يعقوب عن أبيه عن ابن شهاب . ١٣٩/٤ . وأخرجه البخارى فى صحيحه ، كتاب الأذان : باب إذا جرى الإمام إلى الصلاة ويده ما يأكل ، ١٦٢/٢ ، ح رقم ٦٧٥ ، وأيضا ح رقم ٢٩٢٣ ، ح رقم ٥٤٢٢ ، و ح رقم ٥٤٦٢ وأخرجه مسلم فى صحيحه ، كتاب الحيض : باب نسخ الوضوء مما مست النار ٢٧٣/١ ، ح رقم ٣٥٥ .

(٥) أخرجه أحمد فى المسند ١٠٣/٢ من طريق أيوب عن نافع بلفظ « تعشى ابن عمر مرة وهو يسمع قراءة الإمام » وأبو داود من طريق عبيد الله عن نافع فى السنن ، كتاب الأطعمة : باب إذا حضرت الصلاة والعشاء ١٣٥/٤ ح رقم ٣٧٥٧ ، وأيضا الترمذى فى الجامع أبواب الصلاة ، باب ما جاء إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة ، فابعدوا بالعشاء ١٨٤/٢ ح رقم ٣٥٤ وقد تقدم قريبا قول المرداوى : ظاهر كلام المصنف - أى ابن قدامة - أنه يبدأ بالخلاء والأكل وإن فاتته الجماعة وهو كذلك .

٣٩٧ - حدثنا قال : سألت أئى عن الرجل يجد من الغائط والبول يصلى أو يتوضأ ؟ قال ما لم يدافعه أو يشغله (١) .

---

(١) يعنى أن له أن يصلى ما لم يدافعه البول أو الغائط أو يشغله عن صلاته فلا يصلى بل يقضى حاجته أولاً . وانظر رواية عن أحمد فى هذه المسألة فى طبقات الحنابلة ٢٩١/١ .

قال ابن قدامة : إذا كان حاقنا كرهت له الصلاة ، حتى يقضى حاجته ، سواء خاف فوت الجماعة أم لم يخف ... فإن خاف وفعل صحت صلاته . وقال ابن موسى : إن كان به مدافعة الأخبثين ما يزعجه ويشغله عن الصلاة ، أعاد فى الظاهر من قوله . المغني ٤٥٠/١ - ٤٥١ . قال المرداوى : « قوله ويكره أن يصلى وهو حاقن » هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب ، وعنه : يعيد مع مدافعة أحد الأخبثين ، وعنه : يعيد إن أزعجه . الإنصاف ٩٢/٢ . وانظر أيضا المبدع ٤٧٨/١ - ٤٧٩ .

## باب سجود السهو

٣٩٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل سَهَا أن يقرأ ( بسم الله الرحمن الرحيم ) في أول ركعة ، وسها (١) أيضا أن يقرأ بفاتحة الكتاب ، وذكر بعد أنه قرأ سورة ؟ قال : لا يجزئه حتى يقرأ بفاتحة الكتاب (٢) . وإذا سَهَا أن يقرأ ( بسم الله الرحمن الرحيم ) ( يجزئه ) (٣) .

٣٩٩ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل ترك سجدة من ركعة ، فلم يذكرها حتى صار في الركعة الثانية ؟ قال : « فإنه لا تجزئه تلك الركعة حتى يأتي فيها بسجديتين » (٤) .

(١) في الأصل والمصرية ( منها ) والصحيح ما أثبتته لموافقته للسياق .  
(٢) تقدم قول أحمد في باب صفة الصلاة ( س رقم ٣٤١ ) « كل صلاة لا تقرأ فيها فاتحة الكتاب لا تجزئه » الخ . وتقدم الكلام عليه هناك .  
(٣) أما قراءة ( بسم الله الرحمن الرحيم ) فقد عدها ابن قدامة من مستنونات الصلاة ، وذكر لها اثنتين وثلاثين سُنَّة وقال : حكم هذه السنن جميعها : أن الصلاة لا تبطل بتركها عمداً ولا سهواً . المغني ٦/٢ . وأما السجدة لها عند السهو فقد صرح ابن هانيء في روايته عن الإمام أحمد أنه ليس عليه سجدة السهو . انظر المسائل ٥٢/١ ، س رقم ٢٤٧ .

(٤) العبارة من قوله ( قال : « فإنه لا تجزئه » إلى آخرها لا توجد في المصرية ) . وانظر الروايات الواردة في هذه المسألة عن الإمام أحمد في مسائل أبي داود ص ٥١ ، وابن هانيء ٧٦/١ س رقم ٣٧٨ ، والكوسج ٧٩/١ ( المصرية ) ، ١٦/ب ( الظاهرية ) ، وصالح ص ١٤٣ . واختلاف العلماء ١٢٣/أ ، كما نقل ابن قدامة عن الأثرم رواية مفصلة في ذلك . انظر : المغني ٢٢/٢ . وقال ابن قدامة في هذه المسألة ما ملخصه : لو ترك الرجل السجدة الثانية من ركعة ، وقام من السجدة الأولى فلا يخلو من حالين : أحدهما : أن يذكر قبل الشروع في القراءة فيلزمه الرجوع ، والحال الثاني : أن يذكر بعد الشروع في قراءة الركعة التي تليها بطلت الركعة التي ترك الركن منها ، وصارت التي شرع في قراءتها مكانها ، ثم قال : نص على هذا أحمد في رواية الجماعة ، =



٤٠٠ - حدثنا قال : سألت أئى (١) عن رجل صلى فقام فى

الخامسة فسبحوا به فلم يرجع به . فيتبعونه (٢) أم لا ؟ .

قال أئى : يجلسونه ، فإن لم يجلس لا يتبعونه (٣) ، لأن النبى

عليه السلام لم / يقبل قول ذى الـدين (٤) يقول : إذا سبح به رجل ٧٨

= ثم نقل رواية الأثرم - وفيها ( فقال - أئى الإمام أحمد ) إن كان أول ما قام قبل أن يحدث عمله للأخرى . فإنه ينحط ويسجد ويعتد بها ، وإن كان أحدث عمله للأخرى ألقى الأول ، وجعل هذه الأولى ، قلت : يستفتح أو يجزئ الاستفتاح الأول ؟ قالت : لا يستفتح ويجزئه الأول ، قلت : فنسى سجدين من ركعتين ؟ قال : لا يعتد بتينك الركعتين ، والاستفتاح ثابت ، ثم أورد قول الشافعى . وهو أنه إذا ذكر قبل السجود فى الثانية فإنه يعود إلى السجدة الأولى ، وإن ذكره بعد سجوده فى الثانية وقتنا عن الأولى - وقال : وقد ذكر أحمد هذا القول عن الشافعى وقربه ، وقال : هو أشبه - يعنى من قول أصحاب أئى حنيفة . إلا أنه اختار القول الذى حكاه عن الأثرم . المغنى ٢٢/٢ - ٢٣ وهذا هو المذهب . انظر : الإنصاف ١٣٩/٢ .

(١) العبارة ( حدثنا قال : سألت أئى ) ساقطة من المصرية .

(٢) فى الأصل والمصرية والمطبوع ( فيتبعوه ) والصواب ما أثبتته مطابقة للقواعد العربية .

(٣) ذكر ابن قدامة فى المتابعة ثلاث روايات نقلها عن القاضى ، واختار أنه لا يجوز لهم متابعتها ، ولا يلزمهم انتظاره ، إن كان نسيانه فى زيادة يأئى بها . وإن فارقوه وسلموا صحت صلاتهم ، وهذا اختيار الخلال . انظر المغنى ١٧/٢ . وقال المرداوى : تجب المفارقة على المأموم على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وعنه : يجب انتظاره ، نقلها المرداوى واختارها ابن حامد . ثم ذكر روايات أخرى . الإنصاف ١٧٢/٢ .

(٤) قال الحافظ : وهو محمول على الحقيقة ، ويحتمل أن يكون كناية عن طولها بالعمل أو بالبذل . قاله القرطبى ، ثم قال : وذهب الأكثر إلى أن اسم ذى الـدين الخرباق بكسر المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة وآخره قاف اعتمادا على ما وقع فى حديث عمران بن حصين عند مسلم ولفظه : فقام إليه رجل ، يقال له الخرباق وكان فى يده طول ، ثم رجح هذا الرأى فقال : وهو الراجح فى نظرى ، وإن كان ابن خزيمة ومن تبعه جنحوا إلى التعدد ، والحامل لهم على ذلك الاختلاف الواقع فى السياقين . فتح البارى ١٠٠/٣ ، وانظر الإصابة ٤٢٢/١ - ٤٢٣ . وحديثه أخرجه الإمام أحمد فى مسنده عن محمد بن أئى عدى عن ابن عوان عن أئى هريرة قال : « صلى رسول الله ﷺ إحدى صلاتى العشى .... قال ذكرها أبو هريرة ونسبها محمد - فصلى ركعتين ثم سلم - وفيه : =

واحد لم يلتفت إلى قوله (١) . فإن سبحوا به كلهم أو أكثرهم  
جلس (٢) .

٤٠١ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل سها في الركعة  
الثانية ، فقام فذكر من بعد قيامه أنه قد سها ؟ فقال : يمضي على

= وفي القوم أبو بكر وعمر فهاباه أن يكلماه ، وفي القوم رجل في يديه طول يسمى ذا  
اليدين ، فقال يارسول الله : أنسيتم أم قصرت الصلاة ؟ فقال : لم أنس ولم تقصر  
الصلاة ، قال : كما يقول ذو اليدين ؟ قالوا : نعم ، فجاء فضلى الذى ترك ثم سلم ثم كبر  
فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر « المسند ٢/٢٣٤ ، ٢٣٥ .

وأيضاً من طريق أخرى في ٢/٢٤٨ ، ٢٨٤ . وأخرجه البخارى في غير موضع  
من صحيحه - انظر كتاب السهو ، باب إذا سلم من ركعتين أو ثلاث الخ - ٩٦/٣  
ح رقم ١٢٢٧ ، ( مع الفتح ) وأيضاً باب من لم يتشهد في سجدة السهو ٩٦/٣  
ح رقم ١٢٢٨ وفي باب من يكبر في سجدة السهو . ٩٦/٣ ح رقم ١٢٢٩ كما أخرجه  
في كتاب الأدب : باب ما يجوز من ذكر الناس نحو قولهم الطويل والقصير . وفيه : صلى  
بنا النبي ﷺ الظهر ركعتين ثم سلم ، الحديث . الصحيح ٤٦٨/١٠ ( مع الفتح )  
ح رقم ٦٠٥١ ، وأخرجه مسلم في صحيحه - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب  
السهو في الصلاة والسجود له ٤٠٣/١ ، ح رقم ٥٧٣ ( تحقيق فؤاد عبد الباقي ) .  
وأما بالنسبة للتعليل الذى علله الإمام أحمد ففى الظاهر أنه لا يناسب السياق ،  
لما تقدم من كلامه « ويجلسونه » ، فإن لم يجلس لا يتبعونه » ، وإنما هو تعليل لما سيأتى من  
قوله « إذا سبح به واحد لم يلتفت إلى قوله » لأن النبي ﷺ كان إماماً ولم يأخذ بقول ذى  
اليدين وحده ، حتى وافقه غيره من الصحابة فأخذ بقولهم .

(١) قال المرداوى معلقاً على قول ابن قدامة في المقنع - وإن سبح به اثنان لزمه  
الرجوع - مفهوم كلام المصنف أنه لا يلزمه الرجوع إذا سبح به واحد ، وهو صحيح ،  
وهو المذهب ، وأطلق الإمام أحمد أنه لا يرجع لقوله ، وقيل : يرجع إلى ثقة في زيادة  
فقط ، الإنصاف ١٢٥/٢ .

(٢) قال المرداوى معلقاً على نفس قول ابن قدامة السابق - وإن سبح به اثنان  
لزمه الرجوع - يعنى إذ كانا ثقتين . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . سواء قلنا : يعمل  
بغلبة ظنه أولاً ، وعنه : يستحب الرجوع ، فيعمل بيقينه أو بالتحرى . المصدر السابق .  
وقد ورد مثل هذه الرواية عن الإمام أحمد في مسائل ابن هانئ ٧٥/١ ،  
س رقم ٣٧٢ - ٣٧٤ .

صلاته ، ويسجد سجدين قبل أن يسلم ، وإن هو جلس فأرجو أن لا يكون بذلك بأس (١) .

٤٠٢ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل سها في التشهد في الركعة الثانية ، فقال : اللهم صلى على محمد ، وقال أشهد أن الجنة حق ، وأن النار حق ؟ فقال : أرجو أن لا تفسد عليه صلاته (٢) .

٤٠٣ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل نعى في التشهد في الركعة الثانية ، وقد تشهد بعض التشهد ، ثم انتبه فلا يدري من أى موضع انقطع تشهده ، وذلك في صلاة المكتوبة ، فقال : إن كان

(١) انظر الروايات عن الإمام أحمد في هذه المسألة في مسائل أئى داود ص ٥٥ ، وابن هانئ ٧٦/١ ، س رقم ٣٧٥ ، والكوسج ١١/ب (الظاهرية) ، ٥٩/١ (المصرية) . وإذا ترك الرجل التشهد الأول ناسيا وقام إلى الثالثة ، فلم يخل من ثلاثة أحوال : ١ - أن يذكر قبل أن يعتدل قائما ، فهنا يلزمه الرجوع للتشهد ، قال المرداوى : لا أعلم فيه خلافا .

٢ - ذكره بعد أن استتم قائما وقبل شروعه في القراءة فالأولى أن لا يرجع ، وإن رجع جاز - قال المرداوى - وظاهره - أى كلام ابن قدامة في المقنع - إن استتم قائما لم يرجع ، وإن رجع جاز - إن الرجوع مكروه وهو إحدى الروايات ، وهو الصحيح من المذهب ، وذكر روايات أخرى .

٣ - ذكره بعد أن شرع في القراءة فهنا لا يرجع قولاً واحداً كما قاله المرداوى . انظر المغني ٢٠/٢ ، والإنصاف ١٤٤/٢ - ١٤٥ .

(٢) قال ابن قدامة في المقنع : وإن أتى بقول مشروع في غير موضعه كالقراءة في السجود والقعود والتشهد في القيام وقراءة السورة من الأخيرتين لم تبطل الصلاة به ، المقنع ١٧٢/١ . قال المرداوى معلقاً عليه : هذا المذهب ، سواء كان عمداً أم سهواً ، وعليه أكثر الأصحاب ، ونص عليه . وذكر روايات أخرى في المسألة منها تبطل الصلاة عمداً مطلقاً ، وقال أيضاً معلقاً على قوله « ولا يجب السجود لسهوه » يعنى إذا قلنا : لا يبطل بالعمدية .

وأما مشروعيته فذكر فيها روايتين : إحداهما : يشرع ، وهو المذهب ، وهو من المفردات ، والثانية : لا يشرع . انظر : الإنصاف ١٣١/٢ - ١٣٢ . وأيضاً المغني ١٢١/٢ . والكافي ١٦٠/١ ، ومنح الشفا ١٢٥/١ .

نومه خفيفا (١) يبتدىء التشهد من أوله (٢) .

٤٠٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن السهو ؟ قال : فأُملي عليّ قال حديث أبي هريرة وعمران بن حصين في سهو النبي عليه السلام قال أبو هريرة : « سلم من ثنتين » (٣) وقال عمران : « سلم من ثلاث فسجد النبي عليه السلام بعد التسليم » (٤) ، هذا في الحديثين جميعا . وحديث ابن مسعود عن النبي عليه السلام في التحري (٥) ، وهو أكثر ما يظن الإنسان ، فإن ذهب ذاهب إليه سجده / بعد ٧٩

(١) في الأصل والمصرية ( خفيف ) وهو خلاف القواعد العربية .

(٢) قسم ابن قدامة النوم في بحث نواقض الوضوء إلى ثلاثة أقسام . وذكر في القسم الثاني : نوم القاعد ، وقال : إن كان كثيرا نقض رواية واحدة وإن كان يسيرا لم ينقض ، انظر المغني ١/١٢٨ ، هذا هو الصحيح من المذهب كما قاله المرداوي . انظر : الإنصاف ١/١٩٩ . والإمام أحمد يفرق بين النوم اليسير والكثير ، فاليسير لا ينقض الوضوء بخلاف الكثير . وبناء على ذلك قال : إن كان نومه خفيفا يبتدىء التشهد من أوله . ومفهوم ذلك أنه إن كان ثقيلا فإنه كالمحدث .

(٣) حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين ، وقد تقدم تخريجه ، وقال الحافظ ابن حجر عن هذا الحديث : وليس في شيء من طرقه إلا التسليم في ثنتين ، نعم ورد التسليم في ثلاث في حديث عمران بن حصين عند مسلم . فتح الباري مع الصحيح ٣/٩٦ .

(٤) حديث عمران بن حصين أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن إسماعيل ثنا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين - وفيه - أن النبي ﷺ سلم في ثلاث ركعات من العصر - إلى أن قال - فصلى الركعة التي ترك ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم . ٤/٤٢٧ ، وأخرجه مسلم في صحيحه . كتاب المساجد ومواضع الصلاة : باب السهو والسجود له ١/٤٠٤ ح رقم ٥٧٤ ( تحقيق فؤاد عبد الباقي ) وأبو داود في سننه ، كتاب الصلاة : باب السهو في السجدين ٣/٣٢٣ ح رقم ١٠٠٥ .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن طريق جرير عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : صلى رسول الله ﷺ صلاة ، فلا أدري . زاد أم نقص ، فلما سلم قيل له : يارسول الله هل حدث في الصلاة شيء ؟ قال : لا ، وما ذاك ؟ قالوا : صليت كذا وكذا - وفي آخره : وإذا شك أحدكم في الصلاة فليتحرك الصلاة ، فإذا =

التسليم ، كذلك حكى ابن مسعود عن النبي عليه السلام فهذه ثلاثة (١) مواضع سجد النبي فيها بعد التسليم . وحديث عبد الرحمن

---

= سلم فليسجد سجدين ٣٧٩/١ ، وأيضا ٤٣٨/١ - وأخرجه البخارى فى صحيحه - كتاب الصلاة - باب التوجه نحو القبلة ، ٥٠٣/١ ح رقم ٤٠١ ( مع الفتح ) وأخرجه مسلم كذلك . انظر الصحيح ٤٠٠/١ ح رقم ٥٧٢ ، ( تحقيق فؤاد عبد الباقي ) كما أخرجه آخرون . وأما بالنسبة للتحرى فقال أبو داود : وكان أبو عبد الله لا يذهب إلى التحرى ، وكان يرى أن يبنى إذا شك على الأقل . انظر المسائل ص ٥٢ ، وأيضا ورد فى مسائل ابن هانئ : والشك على وجهين ، يقين وتحرف اليقين : كأنه شك فى واحدة وثنيتين فواحدة لا يشك فيها . فيرجع إلى واحدة وهو اليقين . وإذا شك فى ثنتين ، أو ثلاث ، رجع إلى ثنتين وهو اليقين .

وقال عن التحرى : والتحرى أن يكون يبنى على أكثر وهمه ، وأكثر ما يظن ، فإذا ذهب إلى التحرى سلم ثم سجد سجدين بعد التسليم ويتشهد فيهما . مسائل ابن هانئ ٧٥/١ س ٣٧١ . وهكذا نقل عن الإمام أحمد ، ابن المنذر فى اختلاف العلماء ١٢١/أ - ب .

(١) فى الأصل والمصرية ( ثلاث ) وهو خلاف القواعد العربية . وأشار بذلك الإمام أحمد إلى حديث أبى هريرة وعمران بن حصين وحديث عبد الله بن مسعود . وفى هذه المواضع الثلاثة سجد النبي ﷺ سجدتى السهو بعد التسليم فقال مستدلا بذلك : أنه إذا سلم من نقص ، أو تحرى فبنى على غالب ظنه فيسجد بعد التسليم ، لكن يخصص الحالة الثانية بالإمام فقط ، لأن المنفرد فى ظاهر المذهب يبنى على اليقين . انظر : المغني ١٨/٢ . الإنصاف ١٤٧/٢ .

ابن عوف (١) ، وحديث أنى سعيد الخدرى (٢) فى الشك حين أمر أن يرجع إلى اليقين أمر بالسجود فيها قبل التسليم .

(١) هو عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحارث بن زهرة بن كلاب القرشى الزهرى أبو محمد . أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، أسلم قديما ، ومناقبه مشهورة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ، وقيل : غير ذلك . انظر : الإصابة ٤١٦/٢ - ٤١٧ .  
وحديثه أخرجه الإمام أحمد من طريق إبراهيم بن سعد حدثنى محمد بن إسحاق عن مكحول عن كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعا مطولا . وفيه - « إذا شك أحدكم فى صلاته فلم يدر أواحدة أم ثنتين ، فليجعلها واحدة ، وإذا لم يدر ثنتين صلى أم ثلاثا فليجعلها ثنتين » الحديث - ثم يسجد إذا فرغ من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم سجدتين . المسند ١٩٠/١ ، وانظر أيضا ١٩٥/١ مختصرا ، وأخرجه الترمذى فى سننه - أبواب الصلاة - باب ما جاء فى الرجل يصلى فيشك فى الزيادة والنقصان ، وقال : هذا حديث حسن غريب صحيح . وقد روى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن عوف من غير هذا الوجه . ثم ذكر . انظر : السنن مع التحفة ٤١٩/٢ ح رقم ٣٩٦ ، ولم يذكر فيه غريب ، وانظر : السنن بتحقيق أحمد شاكر ٢٤٥/٢ - ٢٤٦ ح رقم ٣٩٨ ، وابن ماجه فى سننه - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء فى شك فى صلاته فرجع إلى اليقين - ح رقم ١٢٠٩ ، وأخرجه الحاكم فى المستدرک ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبى فى تلخيصه ٣٢٥/١ .

وقد ذهب الحافظ ابن حجر إلى تعليل هذا الحديث . انظر : تلخيص الحبير ٢/٥ - ٦ وقال بصحته الترمذى والحاكم والذهبى ، وقد فصل الكلام فى تصحيحه أحمد شاكر فى شرحه للترمذى ، وذكر له الشواهد . وقال : وبمجموع هذه الروايات تؤيد تصحيح الترمذى والحاكم والذهبى ٢٤٥/٢ - ٢٤٦ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده من طريق يونس بن محمد ثنا فليح عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أنى سعيد الخدرى أن رسول الله ﷺ قال : « إذا شك أحدكم فى صلاته فلم يدر كم صلى ، فليبن على اليقين حتى إذا استيقن أن قد أتم فليسجد سجدتين قبل أن يسلم » الحديث ٧٢/٣٠ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٧ ، وأخرجه مسلم فى صحيحه - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب السهو والسجود له - انظر : الصحيح ( تحقيق فؤاد عبد الباقي ) ٤٠٠/١ ح رقم ٥٧١ .

وأبو داود فى سننه - باب إذا شك فى الثنتين والثلاث - انظر : السنن مع العون ٣٣٠/٣ - ٣٣٤ ح رقم ١٠١١ ، ١٠١٣ .

قال أبى : والتحرى : أكثر ما يظن الإنسان ، واليقين الذى لا شك فيه ، هو الذى يسجدهما قبل التسليم ، لا يتشهد فيهما إلا التشهد الأول ، فإذا سجدهما بعد التسليم « تشهد فيهما » (١) .

٤٠٥ - حدثنا قال : سألت أبى عن رجل سها فى آخر ركعة فنهض وذكر بعد نهوضه ؟ فقال : يجلس متى (٢) ذكر ويسجد

= هذا وقال ابن قدامة : إن السجود كله عند أحمد قبل السلام إلا فى الموضعين اللذين ورد النص بسجودهما بعد السلام ، وهما إذا سلم من نقص فى صلاته ، أو تحرى الإمام فبنى على غالب ظنه ، وما عداهما يسجد له قبل السلام ، نص على هذا فى رواية الأثرم - ثم ذكر رواية الأثرم - ونقل بعد ذلك عن القاضى أنه قال : لا يختلف قول أحمد فى هذين الموضعين - أى موضع النقص والتحرى - أنه يسجد لهما بعد السلام ، واختلف فيمن سها فصلى خمسا قبل السلام أو بعده على روايتين ، وما عدا هذه المواضع يسجد لها قبل السلام رواية واحدة . المغني ١٨/٢ وما قاله ابن قدامة : أن السجود كله عند أحمد قبل السلام إلا فى الموضعين اللذين ورد النص بسجودهما بعد السلام ، وهما إذا سلم من نقص فى صلاته أو تحرى الإمام فبنى على غالب ظنه . هو المذهب كما قاله المرداوى . انظر : الإنصاف ١٥٤/٢ . وقد وردت هذه المسألة - أى سجدة السهو قبل السلام أو بعده - مفصلة فى المسائل لابن هانئ ٧٤/١ - ٧٥ - ٧٥ س رقم ٣٧١ ، وكذلك فى مسائل الكوسج ٧٤/١ ( المصرية ) ١٤ / ب ( الظاهرية ) وكذلك فى رواية الأثرم كما سبقت الإشارة إليها آنفا . انظر : المغني ١٨/٢ ، ومفاد الجميع هو الالتزام بالنص الوارد فى كل حالة ، واستعمال الأخبار فيها كما جاءت عن النبى ﷺ ، وقد صرح بذلك الإمام أحمد نفسه كما تقدم فى هذا الكتاب ، وانظر س رقم ٥٣ ، باب الجنابة تصيب الثوب ، وكذلك سيأتى إن شاء الله تعالى برقم ٤٠٧ فى هذا الباب .

وقد ذكر مذهب الإمام أحمد فى هذه المسألة ابن المنذر ونوّه بذلك . انظر : اختلاف العلماء ١٢٤ / ب .

(١) قال ابن قدامة : فإن كان السجود - قبل السلام سلم عقبه ، وإن كان بعده تشهد وسلم سواء كان محله بعد السلام أو قبل السلام فنسيه إلى ما بعده . المغني ٢٧/٢ ، وانظر اختلاف العلماء ١٢٥/أ ، وقال المرداوى معلقا على قول ابن قدامة فى المنع « متى سجد بعد السلام جلس فتشهد ثم سلم » هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف ١٥٩/٢ .

(٢) فى المصرية ( متى ما ذكر ) وفى الأصل كلمة ( ما ) مشطوبة .

سجدتين قبل أن يسلم (١) .

٤٠٦ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل صلى من الليل ،  
فنهض فى الركعة الثانية ، وذكر من بعد نهوضه ؟ فقال: يجلس متى  
ما ذكر ويسجد سجدتين قبل أن يسلم (٢) .

٤٠٧ - حدثنا قال : سمعت أئى يروى عن النبى عليه السلام  
فى سجدتى السهو (٣) أنه يسجدهما قبل وبعد . فيستعمل فيها الأخبار  
كما جاء عن النبى عليه السلام قبل وبعد ، فى المواضع التى سجد فيها  
قبل وسجد فيها بعد ، ولا يرد بعضها ببعض ، هذا وشبهه يستعمل  
( فيها ) (٤) الأخبار حتى تأتى دلالة بأن الخبر قبل الخبر الأخير ،  
٨٠ فأولى (٥) أن يؤخذ به ، مثل ما قال ابن شهاب / الزهرى : يؤخذ

---

(١) انظر رواتين عن الإمام أحمد فى هذه المسألة فى مسائل الكوسج ١١/ ب  
( الظاهرية ) ٥٧/١ ( المصرية ) وأيضاً ٥٩/١ ( المصرية ) قال ابن الجوزى : إن أئى بركة  
كاملة ولم يذكر حتى فرغ منها ، سجد لها ، وإن ذكر فى أثناءها جلس حال ذكره ، وتشهد  
ثم سجد وسلم . المذهب الأحمد ١٨ . وفصل الكلام فى هذه المسألة ابن قدامة فى  
المغنى ٢٥/٢ . وانظر أيضاً : المقنع ١٧٠/١ ، والمبدع ٥٠٤/١ .

(٢) قال ابن قدامة : وحكم النافلة حكم الفرض ، فى سجود السهو ، فى قول عامة  
أهل العلم ، لا نعلم فيه خلافاً إلا ابن سيرين ، قال : لا يشرع فى النافلة ، .... ولو قام فى  
صلاة الليل فحكمه حكم القيام إلى ثالثة فى الفجر . نص عليه . المغنى ٣٤/٢ .  
وقال المرداوى : لو نوى ركعتين نفلاً وقام إلى ثالثة فالأفضل أن يتمها أربعاً ، وله أن  
يرجع ويسجد للسهو ، هذا إذا كان نهاراً ، فإن كان ليلاً فرجوعه أفضل فيرجع ويسجد  
للسهو ، نص عليه ، فلو لم يرجع ففى بطلانها وجهان . الإنصاف ١٢٨/٢ .

(٣) تقدمت الأحاديث فى سجدتى السهو قبل وبعد فى المسألة رقم ٤٠٤ .

(٤) زيادة من المصرية ، والسياق يتطلبها .

(٥) الظاهر فى النسختين ( لولا ) والصحيح ( فأولى ) ، كما يدل عليه ما سبق فى

باب الجنابة تصيب الثوب س رقم ٥٣ ، وأيضاً السياق يقتضيه .



بالأحدث من أمر رسول الله ﷺ (١) .

٤٠٨ - حدثنا قال : قرأت على أئى قلت : من نسي سجدة السهو ، حتى تكلم أو خرج من المسجد ؟ قال : إذا لم يخرج من المسجد سجد ، فإذا خرج فلا (٢) قلت : فيسجد من خلفه ؟ قال : إذا كانوا في المسجد ، سجدها النبي عليه السلام وهو في المسجد بعد

(١) تقدم تخرج قوله في باب الجناية تصيب الثوب س رقم ٥٣ ، وقد تقدم بيان مذهب الإمام أحمد في سجدة السهو قبل السلام أو بعده ، وهو أنه تستعمل الأخبار فيها كما جاء عن النبي ﷺ ، فإذا نهض من ثنتين سجدهما قبل السلام على حديث ابن بجنة ، وهو : « أن النبي ﷺ صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأوليين لم يجلس فقام الناس معه حتى إذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدين قبل أن يسلم ، ثم سلم » وهو متفق عليه . وإذا شك فرجع إلى اليقين سجدهما قبل السلام على حديث أئى سعيد ، وإذا سلم من ثنتين سجدهما بعد السلام على حديث أئى هريرة . وإذا شك فكان ممن يرجع إلى التحري سجدهما بعد السلام على حديث ابن مسعود ، وكل سهو يدخل عليه غير هذه يسجد قبل السلام .

انظر : مسائل ابن هانئ ٧٤/١ - ٧٥ . س ٣٧١ ، والاعتبار في النسخ والمنسوخ ص : ١١٨ وقد ذكر ابن المنذر مذهب الإمام أحمد وقال عنه : وأصح هذه المذاهب مذهب أحمد بن حنبل ، لأنه قال بالأخبار كلها في مواضعها ، وقد كان لازم لمن مذهبه استعمال الأخبار كلها إذا وجد إلى استعمالها سبيلا ، أن يقول بمثل ما قال أحمد . اختلاف العلماء ١٢٤/ب ، هذا وقد قال المرداوى : محل الخلاف في سجود السهو : هل هو قبل السلام أو بعده أو قبله إلا في صورتين أو ما كان من زيادة أو نقص ؟ على سبيل الاستحباب والأفضلية ، فيجوز السجود بعد السلام إذا كان محله قبل السلام وعكسه وهذا هو الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . الإنصاف ١٥٥/٢ .

(٢) انظر الروايات الواردة في هذه المسألة عن الإمام أحمد في مسائل أئى داود ص ٥٥ ، والكوسج ١١/ب ( الظاهرية ) ٥٩/١ ( المصرية ) قال ابن قدامة : وإن نسيه قبل السلام قضاه ما لم يطل الفصل أو يخرج من المسجد . المقنع ١٨٠/١ .

قال المرداوى معلقا على قول ابن قدامة هذا : وهو المذهب ، نص عليه ، قال في الفروع : ولعله أشهر ، .... وعنه : لا يسجد سواء قصر الفصل أو طال ، خرج من المسجد أو لا ، وعنه : يسجد وإن بعد ، اختارها الشيخ تقى الدين . =

السلام ، والكلام في حديث ابن مسعود (١) .

٤٠٩ - حدثنا قال : قرأت على أئى قلت : رجل فاتته ركعة وقد سها الإمام في الركعة ؟ قال : يسجد مع الإمام سجدة السهو ثم يقضى (٢) .

٤١٠ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل قام من ركعتين في صلاة الظهر . فاستوى قائما يقعد أو يمضى في صلاته ؟ فقال : أكثر ما جاء فيه (٣) أن يمضى على صلاته ، ويسجد سجدة السهو ، قبل أن يسلم ، ولا يتشهد فيها ، قلت لأئى : فإن هو ذكر فجلس ؟ قال :

=وقال أيضا : مثل ذلك خلافا ومذهبا لو نسيه بعد السلام في القضاء وغيره . قال في الفروع : وإن نسى سجودا وأطلق . الإنصاف ٢ / ١٥٥ - ١٥٦ ، انظر أيضا : المغني ٢ / ٢٧ .

(١) تقدم تخريج حديث ابن مسعود في س رقم ٤٠٤ ، ولفظه : عن إبراهيم عن علقمة قال : قال عبد الله : « صلى النبي ﷺ - قال إبراهيم - لا أدري زاد أو نقص - فلما سلم قيل له : يارسول الله : أحدث في الصلاة شيء ؟ قال : وما ذاك ؟ قالوا : صليت كذا كذا ، فثنى رجله واستقبل القبلة وسجد سجدتين ثم سلم » الحديث - وهو متفق عليه . (٢) انظر مثل ذلك عن الإمام أحمد في مسائل ابن هانيء ١ / ٧٧ س رقم ٣٨١ وأيضا ٣٨٦ .

ونقل الكوسج عن الإمام أحمد التخيير بين متابعة الإمام في السجود معه وبين المضى في الصلاة والسجود في آخرها . انظر مسأله ١١ / ب ( الظاهرية ) ، ١ / ٦٠ ( المصرية ) وقال ابن قدامة في المغني : وإذا كان المأموم مسبوqa ، فسها الإمام فيما لم يدركه فيه ، فعليه متابعتة في السجود ، وسواء كان قبل السلام أم بعده ، ثم ذكر مذهبين آخرين : أحدهما : رواية لأحمد - وهو متابعتة إن كان قبل السلام ، والقضاء أولا ثم السجود إذا كان بعده . انظر المغني ٢ / ٣٢ . قلت : وهذا هو الراجح حتى لا يخرج المأموم من صلاته قبل إتمامها ، ويختلط عليه الأمر بخلاف الإمام فقد أتم صلاته . وقال المرداوى : المسبوق يسجد تبعا لإمامه إن سها الإمام فيما أدركه معه ، وكذا إن سها فيما لم يدركه معه ، على الصحيح من المذهب . وذكر روايات أخرى . الإنصاف ٢ / ١٥٢ ، وانظر أيضا : المبدع ١ / ٥٢٦ .

(٣) ومن ذلك ما أخرج أبو داود بسند فيه جابر الجعفي من حديث المغيرة بن شعبة مرفوعا قال : « إذا قام الإمام في الركعتين فإن ذكر قبل أن يستوى قائما فليجلس ، فإن استوى قائما فلا يجلس ويسجد سجدة السهو ، قال أبو داود : وليس =

لا بأس . وذلك أعجب إلى أن يمضى ويسجد سجدة السهو (١) .

٤١١ - حدثنا قال : سئل أبى عن رجل فاتته ركعة مع الإمام فقعد ؟ قال : سمعت أبى يقول : وأحب إلي أن يتشهد مع الإمام (٢) .

٤١٢ - حدثنا قال : سمعت أبى يقول : فيمن شك في صلاته ؟ قال : يأخذ بما استيقن ويصلى ، حتى يكون الشك في الزيادة (٣) .

= في كتابى عن جابر الجعفى إلا هذا الحديث . السنن مع العون ٣/٣٥٠ - ٣٥٢ ح رقم ١٠٢٣ ، وكذلك روى عن المغيرة أنه فعل مثل ذلك ، وقال : رأيت رسول الله ﷺ يصنع كما صنعت ، انظر المصدر السابق ٣/٣٥٢ - ٣٥٣ ح رقم ١٠٢٤ وكذلك روى الحاكم بسنده عن سعد بن أبى وقاص أنه فعل مثل ذلك في الصلاة وقال مثل ما قال المغيرة . انظر : المستدرک مع التلخيص ١/٣٢٢ - ٣٢٣ .

(١) تقدم نظير هذه المسألة برقم ٤٠١ وسبق الكلام عليها .

(٢) انظر رواية مثل ذلك عن الإمام في هذه المسألة في مسائل ابن هانئ ٧٩/١ س رقم ٣٩٠ . وقال ابن قدامة : وإذا أدرك بعض الصلاة مع الإمام فجلس الإمام في آخر صلاته ، لم يزد المأموم على التشهد الأول ، بل يكرره نص عليه أحمد فيمن أدرك مع الإمام ركعة قال : يكرر التشهد ولا يصلى على النبي ﷺ ، ولا يدعو بشيء مما يدعى به في التشهد الأخير ، لأن ذلك إنما يكون في التشهد الذى يسلم عقيبهِ وليس هذا كذلك . المغني ١/٣٨٦ ، انظر أيضا : الإقناع ١/١٢٣ .

(٣) تقدم في س ٤٠٤ من رواية أبى داود أن الإمام أحمد كان لا يذهب إلى التحرى ، وكان يرى أن يبنى إذا شك على الأقل ، انظر المسائل ص ٥٢ وكذلك من رواية ابن هانئ أنه قال : والشك على وجهين يقين وتحير ، فاليقين : كأنه شك في واحدة وثنتين ، فواحدة لا يشك فيها يرجع إلى واحدة وهو اليقين : إلى آخر ما قال . انظر : المسائل ١/٧٤ س ٣٧١ . وأيضا نقل عنه ابن هانئ مثل رواية عبد الله هنا - انظر المصدر السابق ١/٧٧ س ٣٨٢ ، وقال المرداوى : قوله - أى ابن قدامة في المقنع « وأما الشك فمن شك في عدد الركعات بنى على اليقين » هذا المذهب مطلقا ، اختاره الأكثر ، وعنه : يبنى على غالب ظنه ، اختاره ابن تيمية . وإن استوى عنده بنى على اليقين ( وظاهر المذهب أن المنفرد يبنى على اليقين والإمام على غالب ظنه ) اختاره ابن قدامة وصاحب الشرح الكبير . الإنصاف بتصرف ٢/١٤٦ - ١٤٧ وانظر أيضا : المقنع ١/١٧٧ - ١٧٨ ، والمبدع ١/٥٢٣ - ٥٢٤ .

كتاب  
مسائل الإمام أحمد بن حنبل  
١٦٤ - ٢٤١ هـ

رواية ابنه عبدالله رحمه الله  
٢١٣ - ٢٩٠ هـ

تحقيق ودراسة  
الدكتور علي سليمان المهنّا

الجزء الثاني



## باب صلاة التطوع

٤١٣ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : لم تثبت عندى صلاة التسييح <sup>(١)</sup> / وقد اختلفوا فى إسناده <sup>(٢)</sup> لم يثبت عندى <sup>(٣)</sup> ، وكأنه <sup>٨١</sup> ضعف عمرو بن مالك النكرى <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر روايات عن الإمام أحمد فى عدم ثبوت صلاة التسييح فى مسائل ابن هانئ ١٠٥/١ س رقم ٥٢٠ ، ومسائل الكوسج ١٦٥/٢ ( المصرية ) وأشار ابن القيم إلى رواية عبد الله وغيره فى بدائع الفوائد ١١٤/٤ وقال ابن قدامة : ولم يثبت أحمد الحديث المروى فيها ولم يرها مستحجة وإن فعلها إنسان فلا بأس . المغنى ٩٨/٢ .

(٢) أخرج ابن خزيمة فى صحيحه حديث صلاة التسييح ، وقال : إن صح الخبر فإن فى القلب من هذا الإسناد شيئا ، وقال الألبانى فى تعليقه : لكن للحديث شواهد يتقوى بها . انظر : الصحيح ٢٢٣/٢ .

وأخرجه البيهقى من طريق عمرو بن مالك من حديث ابن عباس موقوفا . السنن الكبرى ٥٢/٣ وأخرجه ابن الجوزى من ثلاث طرق ، عن العباس بن عبد المطلب ، وقال : هذه الطرق كلها لا تثبت وأيضا قال : قد روى هذه الصلاة أبو الجوزاء عن ابن عباس موقوفا عليه . ونقل عن العقيلي أنه قال : ليس فى صلاة التسييح حديث يثبت . الموضوعات ١٤٣ - ١٤٦ .

(٣) قال الترمذى فى سننه - أبواب الصلاة - باب ما جاء فى صلاة التسييح ، وقد روى عن النبى ﷺ غير حديث فى صلاة التسييح ، ولا يصح منه كبير شيء . ٣٤٨/٢ .

(٤) فى الأصل والمصرية والمطبوع ( البكرى ) ( وكذا ذكره ابن عدى ) والصواب النكرى - بالنون ، كما قاله ابن حجر فى التهذيب ، ووهم ابن عدى . وهو عمرو بن مالك النكرى - بضم النون - أبو يحيى أو أبو مالك البصرى ، صدوق ، له أوهام ، مات سنة تسع وعشرين ومائة . تقريب التهذيب ٧٧/٢ ، تهذيب التهذيب ٩٦/٨ . وصفة صلاة التسييح هى كما وصفها عبد الله بن المبارك فقال : يكبر ثم يقول : =

٤١٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن صلاة النهار مثني مثني  
أو أربع ركعات قال : الذي اختاره مثني مثني ، وإن صلى أربعاً  
فلا بأس . قلت : يسلم في آخرهن ؟ قال : لا يسلم  
إلا في آخرهن (١) .

٤١٥ - حدثنا قال : سألت عن صلاة النوافل بالليل والنهار ؟

= سبحانهك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يقول خمس عشرة  
مرة : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، ثم يتعوذ ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم  
وفاتحة الكتاب وسورة ثم يقول عشر مرات : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله  
والله أكبر ، ثم يركع فيقول عشراً ثم يرفع رأسه من الركوع فيقولها عشراً ثم يسجد فيقولها عشراً  
ثم يرفع رأسه فيقولها عشراً ثم يسجد الثانية فيقولها عشراً يصلي أربع ركعات على هذا فذلك  
خمس وسبعون تسبيحة في كل ركعة يبدأ في كل ركعة بخمس عشرة تسبيحة ثم يقرأ ثم يسبح  
عشراً فإن صلى ليلاً فأحب إلى أن يسلم في الركعتين ، وإن صلى نهاراً فإن شاء سلم وإن  
شاء لم يسلم . سنن الترمذي ٣٥٩/٢ .

(١) انظر روايات عنه في مسألة التطوع في الليل والنهار مثني مثني أو أربعاً ، في  
مسائل أبي داود ص ٧٢ ومسائل الكوسج ١٨/أ ( الظاهرية ) وفتح الباري ٤٧٩/٢ . وقال  
الحرق : وصلاة التطوع مثني مثني ، فإن تطوع في النهار بأربع فلا بأس . مختصر الحرق  
ص ٣٠ . وقال ابن قدامة : التطوع قسمان : تطوع ليل ، وتطوع نهار ، فأما تطوع الليل  
فلا يجوز إلا مثني مثني ... والأفضل في تطوع النهار أن يكون مثني مثني ... والصحيح أنه  
إن تطوع في النهار بأربع فلا بأس . المغني ٩١/٢ - ٩٢ قال المرداوي : وعلى القول بصحة  
التطوع في النهار بأربع ، وهو المذهب لو فعل لم يكره . كما هو ظاهر كلام المصنف وهو  
الصحيح من المذهب ، وعنه : يكره . الإنصاف ١٨٧/٢ . أما صلاة الليل ، ففي رواية :  
أنه لا يصح الزيادة على اثنتين . يقول ابن مفلح : فإن زاد على ذلك فاختار ابن شهاب  
والمؤلف أنه لا يصح . قال أحمد فيمن قام في التراويح إلى ثلاثة : يرجع وإن قرأ ، لأن عليه  
تسليماً ولابد للخير ، وعنه : يصح مع الكراهة ، ذكر جماعة وهو المشهور المبدع ٢١/٢ .  
يقول المرداوي : فعلى القول بصحة التطوع بزيادة على مثني ليلاً لو فعله كره على الصحيح  
من المذهب ... وعنه : لا يكره وجزم في التبصرة . الإنصاف ١٨٧/٢ .

فقال : ركعتين ركعتين (١) .

٤١٦ - حدثنا قال : قلت لأبي : الوتر على ظهر الدابة ؟  
قال : أين كان وجهه (٢) .

٤١٧ - حدثنا قال : سألت أبي عن الرجل إذا أراد أن يوتر  
في الصلاة يرفع يديه ؟ .

فقال : إذا قنت الرجل يرفع يديه حذو صدره ، ورفع يديه في  
قنوته في الوتر (٣) .

٤١٨ - حدثنا قال : سألت أبي عن القنوت في الوتر كل ليلة  
أفضل ، أو في السنة كلها ، أو النصف من شهر رمضان ؟ قال :  
لا بأس إن قنت كل ليلة ، ولا بأس إن قنت السنة كلها ، قال : وإن  
قنت في النصف من شهر رمضان (٤) .

(١) انظر روايات عن الإمام أحمد في عدد الركعات في صلاة الليل والنهار أن يكون  
مثنى ... وإن زاد على ذلك صح ، ولو جاوز ثمانيا ليلا أو أربعين نهارا . وهذا المذهب .  
الإنصاف ١٨٦/٢ .

(٢) تقدمت المسألة بنصها في باب استقبال القبلة برقم ٣١٥ .

(٣) انظر روايات عن الإمام أحمد في رفع اليدين في القنوت في مسائل ابن هانيء  
ص ٦٦ ومسائل الكوسج ٢٢/ب ( الظاهرية ) ٧٠/١ ( المصرية ) وطبقات الحنابلة  
٢٢٠/١ وقيام الليل لابن نصر المروزي ص ٢٣٠ وقال المرداوي : يرفع يديه في القنوت  
إلى صدره ويبسطها وتكون بطونها نحو السماء ، نص عليه . الإنصاف ١٧٢/٢ وانظر أيضا  
المغني لابن قدامة ١١٣/٢ والمحرم ٨٨/١ والكافي ١٥٣/١ .

(٤) انظر روايات عن الإمام أحمد في مسألة القنوت في الوتر ، هل هو في كل ليلة  
أم لا ؟ في مسائل ابن هانيء ٩٩/١ س ٤٩٧ ، و ١٠٠/١ س ٥٠٠ . ومسائل أبي داود  
ص ٦٦ والروايتين الوجهين ٢٦/أ . ويقنت في الركعة الأخيرة في جميع السنة ، قال المرداوي :  
وهو المذهب ، وعليه الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . وعنه : لا يقنت إلا في نصف  
رمضان الأخير . نقله الجماعة واختاره الأثرم . ونقل صالح : اختار القنوت =

٤١٩ - قلت لأبي : ما يقرأ به من القرآن في القنوت ؟ قال :  
أعجب إلى أن يقرأ إذا هو أوتر في الركعة <sup>(١)</sup> ب ( سبح اسم ربك  
الأعلى ) وفي الثانية ( قل يا أيها الكافرون ) ثم يسلم ثم يوتر بركعة ،  
يقرأ فيها الحمد لله ( وقل هو الله أحد ) <sup>(٢)</sup> .

٤٢٠ - قلت لأبي : ومن قنت في الوتر يركع قبل القنوت  
٨٢ أو بعده / قال : أختار أن يقنت بعد ما يرفع رأسه <sup>(٣)</sup> .

٤٢١ - حدثنا قال : سألت أبا عن القنوت في الوتر بعد

= في النصف الأخير من شهر رمضان ، وإن قنت في السنة كلها فلا بأس . قال  
القاضي : عندي أن أحمد رجوع عن القول بأن لا يقنت في الوتر إلا في النصف الأخير من  
شهر رمضان ، لأنه صرح في رواية خطاب ، فقال : كنت أذهب إليه ثم رأيت السنة  
كلها . وخير الشيخ تقى الدين في دعاء القنوت فعله وتركه ، وأنه إن صلى بهم قيام رمضان ،  
فإن قنت جميع الشهر أو نصفه الأخير أو لم يقنت بحال ، فقد أحسن . الإنصاف  
١٧٠/٢ . وراجع المسألة أيضا في اختلاف العلماء لابن نصر المروزي ص ٢٢٧ . والمغني  
١١١/٢ - ١١٢ ، والكافي ١٥١/١ ، والمبدع ٧/٢ .  
(١) أي الأولى .

(٢) انظر عنه روايات فيما يقرأ من السور في ركعات صلاة الوتر ، في مسائل  
أبي داود ص ٦٤ ، ومسائل ابن هانيء ١٠٠/١ - ١٠١ س ٥٠٣ ، وقال ابن قدامة :  
ويستحب أن يقرأ في ركعات الوتر الثلاث في الأولى ( بسبح ) وفي الثانية ( قل يا أيها  
الكافرون ) وفي الثالثة ( قل هو الله أحد ) المغني ١٢١/٢ .

(٣) انظر روايات عن الإمام في دعاء القنوت قبل الركوع أم بعده . واختياره بعد  
الركوع في مسائل ابن هانيء ٩٩/١ - ١٠٠ س ٤٩٩ ، ومسائل أبي داود ص ٣٩ ، ٦٦ ،  
ومختصر قيام الليل للمروزي ص ٢٢٩ وبدائع الفوائد ٦٩/٤ .

وقال ابن قدامة : يقنت بعد الركوع ، نص عليه أحمد .. وروى عنه أنه قال : أنا  
أذهب إلى أنه قال بعد الركوع ، فإن قنت قبله فلا بأس . المغني ١١٢/٢ . ويقنت فيها أي  
« الركعة الأخيرة » بعد الركوع . المقنع ١٨٤ .

قال المرداوي : يعني على سبيل الاستحباب . فلو كبر ورفع يديه ثم قنت قبل  
الركوع جاز ، ولم يسن على الصحيح من المذهب ، وعنه : يسن ذلك . وقيل : لا يجوز  
ذلك . الإنصاف ١٧١/٢ .



الركوع أو قبل الركوع ؟ قال : بعد الركوع إذا رفع رأسه (١) .

٤٢٢ - سمعت أبا يقول : أعجب إلي أن يقرأ إذا هو أوتر في الركعة الأولى بـ ( سبح اسم ربك الأعلى ) ، وفي الثانية ( قل يا أيها الكافرون ) ثم يتشهد ثم يسلم ، ثم يوتر بركعة ، يقرأ فيها بـ ( الحمد ) و ( قل هو الله أحد ) قال : واختار أن يقنت بعد ما يرفع رأسه من الركوع (٢) .

٤٢٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن الدعاء عند ختم القرآن قائما أو قاعدا فقال : يقال : إن أنسا كان يجمع عياله عند الختم (٣) .

٤٢٤ - قال أبا : وكان المعتمر بن سليمان إذا أراد أن يختم اجتمع إليه جماعة ، أراه قال : يدعو أو يدعون ، يعني إذا ختم (٤) .

(١) انظر المسألة السابقة آنفا .

(٢) تقدمت المسألة برقم ٤١٩ فراجعها .

(٣) ورد عن الإمام أحمد في هذه المسألة ، أنه يدعو في الصلاة وهو قائم ، في رواية إبراهيم الحري : انظر : الطبقات ٩١/١ ، وكذلك ورد مفصلا في رواية الفضل بن زياد . انظر طبقات الحنابلة ٢٢٥/١ ، والمغني ١٢٥/٢ - ١٢٦ ، وبدائع الفوائد ٦٩/٤ .

وقال ابن قدامة : ويستحب أن يجمع أهله عند ختم القرآن وغيرهم لحضور الدعاء ، قال أحمد : كان أنس إذا ختم القرآن جمع أهله وولده . المغني ١٢٦/٢ ، انظر أيضا الإنصاف ١٨٥/٢ .

وأما أثر أنس فقد أخرجه الطبراني في المعجم الكبير بلفظ : إذا ختم القرآن جمع أهله وولده فدعا لهم - ٢١٣/١ ح رقم ٦٧٤ ، قال الهيثمي بعد ما أورده وعزاه إلى الطبراني : رجاله ثقات . مجمع الزوائد ١٧٢/٧ .

ونقل ابن نصر المروزي : كان أنس إذا ختم القرآن جمع ولده وأهل بيته فدعا لهم . مختصر قيام الليل ص ١٨٨ .

وأورد السيوطي في الاتقان . وعزاه إلى الطبراني .

انظر الاتقان ١١٢/١ .

(٤) لم أعثر على من خرج هذا الأثر .

٤٢٥ - قلت لأبي : يدعو إذا قرأ ( قل أعوذ برب الناس )  
أو يتدعى من البقرة فقال : إذا ختم القرآن دعا (١) .

٤٢٦ - قال : سئل أبي - وأنا اسمع - عن رفع الأيدي في  
القنوت يمسح بها وجهه ؟ .

قال : الحسن يروى عنه أنه كان يمسح بها وجهه في دعائه إذا  
دعا (٢) .

٤٢٧ - حدثنا قال : سألت أبي عن القنوت ترفع يديك ؟ ،  
قال : نعم (٣) .

(١) انظر روايات عن الإمام أحمد في الدعاء بعد ختم القرآن في مسائل أبي داود  
ص ٦٣ - ٦٤ والمغني ١٢٦/٢ ، وبدايع الفوائد ٦٤/٤ وراجع ما تقدم في ص ٤٢٣ .  
(٢) انظر روايات عن الإمام أحمد في مسح الأيدي على الوجه بعد الفراغ من دعاء  
القنوت - في مسائل أبي داود ص ١٧ ومسائل الكوسج ٢٢/ب ( الظاهرية ) ومختصر قيام  
الليل للمروزي ص ٢٣٦ .

وقال ابن قدامة : وهل يمسح وجهه بيديه ؟ على روايتين ، المقنع ١٨٥/١ قال  
المرداوي : إحداهما : يمسح . وهو المذهب ، فعلة الإمام أحمد . والرواية الثانية : قال :  
لا يمسح . قال القاضي : نقلها الجماعة ، واختارها الآجری فعليه روى عنه : لا بأس ،  
وعنه : يكره المسح ، الإنصاف ١٧٢/٢ - ١٧٣ ، انظر : المحرر ٨٩/١ ، المغني  
١١٣/٢ - ١١٤ ، الكافي ١٥٣/١ ، المبدع ١٢/٢ ، وتحريد المسائل لابن ناصر ٣٩/أ ، وبدايع  
الفوائد ١١٣/٤ .

وقال ابن القيم : قد سهل أبو عبد الله في ذلك ، وجعله بمنزلة مسح الوجه في غير  
الصلاة لأنه عمل قليل ومنسوب إلى الطاعة . واختيار أبي عبد الله تركه . وأما أثر الحسن ،  
فقد أشار إليه المروزي فقال : وعن المعتمر : رأيت أبا كعب صاحب الحرير يدعو رافعا  
يديه ، فإذا فرغ من دعائه يمسح بهما وجهه ، فقلت له : من رأيت يفعل هذا ؟ فقال :  
الحسن . مختصر قيام الليل ص ٢٣٦ ، وقال البيهقي في باب رفع اليدين في القنوت :  
فأما مسح اليدين بالوجه عند الفراغ من الدعاء فلست أحفظه عن أحد من السلف في دعاء  
القنوت . وإن كان يروى عن بعضهم في الدعاء خارج الصلاة . السنن الكبرى ٢١٢/٢ .  
(٣) تقدم الكلام عليها في المسألة ٤١٧ .

٤٢٨ - قال : سألت أئى عن القنوت فى صلاة الصبح أحب إليك قبل الركوع أم بعد الركوع ، وفى الوتر أحب إليك ، أم تركه ؟ / قال أئى : أما القنوت فى صلاة الغداة ، فإن كان الإمام ٨٣ يقنت مستنصرا لعدو حضره فلا بأس بذلك ، على معنى ماروى عن النبى عليه السلام : « أنه دعا لقوم ودعا على قوم » فلا بأس بالقنوت فى الفجر ، وأما غير ذلك فلا يقنت (١) ويقنت بعد الركعة فى الفجر (٢) . وفى الوتر بعد الركعة إذا هو قنت فقال : سمعت أئى يقول : أختار القنوت بعد الركعة ، لأن كل شئ يثبت عن النبى ﷺ فى القنوت ، إنما هو فى الفجر ، لما رفع رأسه من الركعة ،

(١) انظر روايات عن الإمام أحمد فى مسألة القنوت فى صلاة الفجر فى مسائل ابن هانئ ٩٩/١ س ٤٩٨ و ١٠٠/١ س ٥٠١ ومسائل أئى داود ص ٣٩ والمغني ١١٥/٢ وطبقات الخنابلة ١٢٢/١ .

وقال ابن قدامة : ولا يقنت فى غير الوتر إلا أن ينزل بالمسلمين نازلة ، فللإمام خاصة القنوت فى صلاة الفجر . المقتع ١٨٥/١ - ١٨٦ . وقال المداوى : الصحيح من المذهب : أنه يكره القنوت فى الفجر كغيرها ، وعليه الجمهور ، قال فى الوجيز : لا يجوز القنوت فى الفجر . قلت : النص الوارد عن الإمام أحمد : لا يقنت فى الفجر ، محتمل الكراهة والتحريم .

وقال عما استثناه ابن قدامة بقوله - إلا أن ينزل بالمسلمين نازلة ، هذا المذهب ، وعنه : يقنت نائبه أيضا ، وذكر روايات أخرى عنه أيضا فيمن يقوم به . والقنوت فى الفجر هذا إحدى الروايات ، اختارها ابن قدامة والشارح . وعنه : يقنت فى الفجر والمغرب والعشاء فى صلاة الظهر ، وقال فى المذهب : يقنت فى صلاة الصبح فى النوازل رواية واحدة ، وعنه : يقنت فى جميع الصلوات المكتوبات خلا الجمعة ، وهو الصحيح من المذهب . نص عليه فى النوازل . الإنصاف ١٧٤/٢ - ١٧٥ ، وراجع أيضا المغني ١١٥/٢ ، والمحرم ٩٠/١ ، والمبدع ١٢/٢ - ١٤ .

(٢) تقدم فى س ٤٢٠ أن الصحيح من المذهب : أن القنوت بعد الركوع وإن قنت قبله جاز ، ولم يسن على الصحيح من المذهب كما ذكره المداوى فى الإنصاف ١٧١/٢ ، والذي يظهر من كلامه أى الإمام فى قنوت الفجر أنه بعد الركوع فقط ، لأنه يذهب إلى =

فقال ﷺ : « اللهم انج الوليد بن الوليد <sup>(١)</sup> ، وسلمة بن هشام <sup>(٢)</sup> »  
وقنوت الوتر أيضاً اختاره بعد الركوع . قال أنى : وقد روى عن

= صحة الحديث الوارد في قنوت الفجر بعد الركوع ، وأما القنوت في الوتر فلم يصح عنده شيء في قنوت الوتر قبل الركوع أو بعده . كما ذكره هو في نفس المسألة ، وقال في رواية الأثرم : القنوت في الفجر بعد الركوع ، وفي الوتر يختار بعد الركوع ، ومن يقنت قبل الركوع فلا بأس . انظر زاد المعاد ١٤٩/١ .

(١) هو الوليد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي أخو خالد بن الوليد ، كان حضر بدرًا مع المشركين فأسر فافتداه أخواه هشام وخالد ، فلما افندى أسلم وعاتبوه في ذلك فقال : كرهت أن يظنوا بي أنى جزعت من الأسر ، ولما أسلم حبسه أخواله ، فكان النبي ﷺ يدعو له في القنوت . كما ثبت في الصحيح أنه ﷺ كان يقول : « اللهم انج الوليد بن الوليد والمستضعفين من المؤمنين » فأقلت من أسرهم ولحق بالنبي ﷺ في عمرة القضية . الإصابة ٦٣٩/٣ - ٦٤٠ .

(٢) هو سلمة بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي أخو أنى جهل والحارث ، يكنى أبا هاشم ، كان من السابقين . قال الحافظ ابن حجر : وثبت ذكره في الصحيح من حديث أنى هريرة : أن النبي ﷺ دعا له لما رفع رأسه من الركوع أن ينجيه من الكفار وكانوا قد حبسوه عن الهجرة وأذوه ففر هو والوليد بن الوليد . وعياش بن أنى ربيعة من المشركين فعلم النبي ﷺ بمخرجهم فدعا لهم ، وقال : فلما مات النبي ﷺ خرج إلى الشام فاستشهد بمرج الصفر ( موضع بدمشق ) في المحرم سنة أربع عشرة . الإصابة ٦٨/٢ - ٦٩ . وأما الحديث الذي ورد فيه أن النبي ﷺ دعا لهم ، فأخرجه أحمد في مسنده عن أنى هريرة قال : لما رفع النبي ﷺ رأسه من الركعة الأخيرة من صلاة الفجر ، قال : اللهم انج الوليد بن الوليد ، وسلمة بن هشام ، وعياش بن أنى ربيعة والمستضعفين بمكة ، اللهم اشد وطأتك على مضر ، واجعلها عليهم سنين كسني يوسف . المسند ٢٣٩/٢ ومثله في ٢٧١/٢ ، وأيضاً مطولا في ٢٥٥/٢ . وفي الحديث دعاء لقوم ودعاء على قوم في آن واحد .

والحديث قد أخرجه البخارى في التفسير - باب ليس لك من الأمر شيء . الصحيح مع الفتح ٢٢٦/٨ ح رقم ٤٥٦٠ ومسلم - في كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب استحباب القنوت في جميع الصلاة . انظر : الصحيح و ( تحقيق فؤاد عبد الباقي ) ٤٦٦/١ - ٤٦٧ ح رقم ٦٧٥ .

على بن أئى طالب رضى الله عنه أنه قنت فى الوتر بعد الركوع <sup>(١)</sup> .  
ولم يصح عن النبى عليه السلام فى قنوت الوتر قبل أو بعد  
شئ <sup>(٢)</sup> .

قال إبراهيم : عمر <sup>(٣)</sup> ، وقال عبد الرحمن : ابن مسعود / ٨٤ .

(١) العبارة من قوله : قال أئى : وقد روى - إلى قوله - بعد الركوع ، ساقطة من  
المصرية .

وأما ما روى عن على بن أئى طالب رضى الله عنه أنه قنت فى الوتر بعد الركوع ، فقد  
أخرجه الشافعى فى الأم ١٤٣/١ ، وابن أئى شيبه فى المصنف ٣٠٢/٢ ، والبيهقى فى السنن  
الكبرى ٣٩/٣ ، وذكره الترمذى فى السنن ٣٢٩/٢ ( باب القنوت فى الوتر ) .

(٢) قال ابن نصر المروزى : سئل أحمد رحمه الله عن القنوت فى الوتر قبل الركوع أو  
بعده ؟ وهل ترفع الأئدى فى الدعاء فى الوتر ؟ فقال : القنوت بعد الركوع ، ويرفع يديه وذلك  
على قياس فعل النبى ﷺ فى صلاة الغداة . مختصر قيام الليل ١٣٣ . انظر أيضا : تحفة  
الأحوذى ٥٦٦/٢ ، وانظر : إرواء الغليل ١٦٤/٢ ، وقال الألبانى بعد نقل ما سبق عن  
الإمام : وغالب الظن أن الحديث لم يصح عند الإمام أحمد رحمه الله ، فقد أعلمه بعضهم كما  
يأتى ولولا ذلك لم يلجأ الإمام إلى القياس ، فإنه من أبغض الناس له حين معارضته للسنة .  
ولكن الحديث عندنا صحيح كما سيأتى بيانه ، فهو العمدة فى الباب ، ثم ذكر الحديث  
والشواهد له ، وقال : والخلاصة : أن الصحيح الثابت عن الصحابة القنوت قبل الركوع فى  
الوتر وذكر حديث أئى بن كعب أن النبى ﷺ كان يقنت قبل الركوع ، وقال : صحيح .  
وذكر من خرجه . انظر : إرواء الغليل ١٦٤/٢ - ١٦٩ ، ولكن قد أعلمه ابن خزيمة وغيره ،  
انظر : الصحيح لابن خزيمة ١٥١/٢ ، وتلخيص الحبير ١٩/٢ وأيضاً نصب الراية ١١٣/٢  
وما بعدها .

قال الشيخ المباركفورى : يجوز القنوت فى الوتر قبل الركوع وبعده ، واختار عندى  
كونه بعد الركوع ، قال العراقى : ويعضد كونه بعد الركوع أولى فعل الخلفاء الأربعة لذلك ،  
والأحاديث الواردة فى الصبح ، انتهى ، تحفة الأحوذى ٥٦٦/٢ . قلت : وهو الذى اختاره .  
والله أعلم .

(٣) أثر عمر أخرجه ابن أئى شيبه قال : حدثنا هشيم قال : أخبرنا منصور عن  
الحارث العكلى عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد : أن عمر قنت فى الوتر قبل الركوع ،  
المصنف ٣٠١/٢ - ٣٠٢ .

قلت : وقع فى المصنف ( ابن عمر ) ولعله خطأ ، لأن هذا الحديث رواه ابن نصر  
المروزى من طريقه عن عمر . كما نقله عنه الألبانى ، وأيضاً نقله عن ابن أئى شيبه فقال : =

٤٢٩ - حدثنا قال : سألت أبا عن القنوت في أى صلاة ؟

قال : في الوتر بعد الركوع ، وإن كنت رجل في الغداة <sup>(١)</sup> اتباع ماروى عن النبي عليه السلام : أنه كنت ، فدعا للمستضعفين <sup>(٢)</sup> فلا بأس <sup>(٣)</sup> .

٤٣٠ - قلت : إن كنت في الصلوات كلها ؟ قال : لا ،

إلا في الوتر والغداة ، فإذا كان يستنصر ويدعو للمسلمين <sup>(٤)</sup> .

٤٣١ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : خالف إبراهيم <sup>(٥)</sup>

عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أن ابن مسعود كنت في الوتر قبل الركعة <sup>(٦)</sup> .

= فقد روى ابن أبي شيبة عن إبراهيم بن يزيد أن عمر كنت في الوتر قبل الركوع .  
انظر : الإرواء ١٦٥/٢ .

فذلك موافق لما قاله الإمام أحمد هنا . ولكن وقع في سند ابن أبي شيبة فيما نقله الألباني عن إبراهيم بن يزيد أن عمر كنت ، وأشار إلى سقوط واسطة الأسود بن يزيد فقال : قلت : ورجاله ثقات كلهم إلا أنه منقطع ، فإن إبراهيم - وهو النخعي - لم يدرك عمر ، لكن لعل الواسطة بينهما الأسود بن يزيد . المصدر السابق .

قلت : ولما ثبتت هذه الواسطة في مصنف ابن أبي شيبة المطبوع ، زال الانقطاع ، وعلم أن ذلك وقع من أحد النساخ . والله أعلم بالصواب .

(١) في الأصل والمصرية والمطبوع هكذا في الوتر ، وسياق الكلام يقتضى أن يكون ( في الغداة ) ويؤيده ما يأتي في المسألة التالية من قوله « لا ، إلا في الوتر والغداة » والصحيح ما أثبتته .

(٢) في الأصل والمصرية ( على المستضعفين ) وهو خطأ ، فإن النبي ﷺ دعا للمستضعفين من المسلمين بمكة ، كما تقدم في المسألة السابقة .

(٣) ذكر هذه الرواية ابن القيم في الصلاة ص ١٢٩ ، وتقدم الكلام عليها في س ٤٢٠ ، ٤٢٨ وكذلك تقدم تخرى الحديث الذى أشار إليه الإمام في س ٤٢٨ .

(٤) راجع س ٤٢٨ فقد تقدم الكلام فيها على مثل هذه المسألة .

(٥) هو إبراهيم النخعي تقدمت ترجمته .

(٦) أثر ابن مسعود أخرجه ابن أبي شيبة قال : حدثنا حفص عن ليث عن =

٤٣٢ - حدثنا قال : سألت أبا : عن نقض الوتر ؟ .

قال : لا يعجبني <sup>(١)</sup> ، قد كرهته عائشة <sup>(٢)</sup> . وأنا أكرهه .

٤٣٣ - قلت لأبي : وكيف نقض الوتر <sup>(٣)</sup> ؟ قال : إذا أوتر الرجل يقوم فيصل ركعة أخرى يشفع إليها ، فيكون نقض الوتر ويكون أيضاً أن يوتر ثم ينام ، فإذا استيقظ صلى ركعة يشفع بها إلى

= عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أن عبد الله كان يوتر فيقنت قبل الركوع . المصنف ٣٣/٢ والطبراني بسنده عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه بلفظ : كان عبد الله لا يقنت في شيء من الصلوات إلا في الوتر قبل الركعة ، وبسند آخر أيضاً نحوه . المعجم الكبير ٢٧٣/٩ ح رقم ٩١٦٥ - ٩١٦٦ .

(١) انظر روايات في نقض الوتر عن الإمام أحمد في مسائل الكوسج ١٤/أ ( الظاهرية ) ومسائل ابن هانئ ١٠١/١ س ٥٠٤ ، ومسائل أبي داود ص ٦٥ . والمغني ١٢٠/٢ .

وقال الترمذي : وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم : إذا أوتر من أول الليل ثم نام ثم قام من آخر الليل فإنه يصلي ما بدا له . ولا ينقض وتره ، و يدع وتره على ما كان ، وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن مبارك والشافعي وأهل الكوفة وأحمد ، وهذا أصح . السنن ٣٣٤/٢ ، ( باب ما جاء لا وتران في ليلة ) .

وفي الكشف : ( ومن أوتر ) في جماعة أو منفردا ( ثم أراد الصلاة ) تطوعا ( بعده ) أي الوتر ( لم ينقض وتره ) أي لم يشفعه ( بركعة ) لقول عائشة وقد سئلت عن الذي ينقض الوتر ، ذاك الذي يلعب بوتره ، رواه سعيد وغيره ( وصلى شفعا ما شاء إلى طلوع الفجر الثاني ولم يوتر ) كشف القناع ٣٩٤/١ . انظر أيضا : الإقناع ١٤٧/١ .

وقال ابن القيم : عن أحمد قال : لا يعجبني أن ينقض وتره ، وعنه : الجواز ، لحديث عثمان ( وسيأتي إن شاء الله في مسألة ٤٣٤ ) وابن عباس وأسامة رخصا فيه . بدائع الفوائد ٩٢/٤ .

(٢) أخرج عبد الرزاق بسنده عن أبي عطية عنها قال : ذكر لها الرجل يوتر ثم يستيقظ فيشفع بركعة ، قالت : ذلك يلعب بوتره . المصنف ٣١/٣ ح رقم ٤٦٨٧ . وأيضا ابن أبي شيبه في المصنف ٢٨٥/٢ وابن نصر المروزي في قيام الليل ٢٢١ ، والبيهقي في السنن الكبرى مختصرا ٣٧/٣ .

(٣) في المطبوع ( ينقض ) وهو خلاف الأصل والنسخة المصرية .

وتره ، فيكون هذا قد نقض الوتر ، ولا يعجبني أن يفعل ذلك (١) .  
وقد روى عن ابن عباس وأسامة (٢) رخصا فيه (٣) ، وروى عن النبي  
عليه السلام : لا وتران في ليلة (٤) .

٤٣٤ - حدثنا قال : حدثني أبي (٥) عن عبد الملك بن

(١) في النسخة المصرية ( بذلك ) وهو خطأ ، لأن الفعل يتعدى إلى مفعوله بدون  
حرف جر .

وقد تقدم الكلام على مسألة نقض الوتر في المسألة السابقة س ٤٣٢ .

(٢) هو أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي الحب بن الحب الأمير يكنى أبا  
محمد ، ويقال : أبو زيد . صحابى مشهور . ولد في الإسلام ، ومات النبي ﷺ وله عشرون  
سنة : وكان أمره على جيش عظيم ، فمات النبي ﷺ قبل أن يتوجه ، فأنفذه أبو بكر ،  
مات أسامة سنة أربع وخمسين بالمدينة وهو ابن خمس وسبعين سنة ، انظر : الإصابة  
٣١/١ .

(٣) أخرج ابن أبي شيبة عن وكيع عن عمران بن حدير عن أبي مجلز أن أسامة بن زيد  
وابن عباس قالا : إذا أوترت من أول الليل ثم قمت تصلى فصل ما بدالك ، واشفع بركة ثم  
أوتر . وأيضا نحوه بسند آخر عن ابن عباس . المصنف ٢٨٣/٢ - ٢٨٤ . وابن نصر  
المروزي نحوه عن ابن عباس ، وقال : عن أسامة بن زيد بمعناه . مختصر قيام الليل  
ص ٢١٩ . وقد روى عن ابن عباس بخلافه أيضا . وإنكاره على ابن عمر بأنه يوتر في الليلة  
ثلاث مرات . انظر الأم ١٤١/١ . والمصنف لعبد الرزاق ٣/٣ - ٣١ ح رقم ٤٦٨٥ - ٤٦٨٦ ،  
والمصنف لابن أبي شيبة ٢٨٤/٢ - ٢٨٥ ، ومختصر قيام الليل ص ٢٢١ .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريقه عن طلق بن علي عن أبيه قال : قال  
رسول الله ﷺ : « لا يكون وتران في ليلة » وأيضا باللفظ الذى ذكره هنا .

انظر : المسند ٢٢/٤ ، وأبو داود ، في كتاب الصلاة : باب نقض الوتر - انظر :  
السنن ١٤٠/٢ - ١٤١ ح رقم ١٤٣٩ ، والترمذى - في أبواب الصلاة - باب ما جاء لاوتران  
في ليلة . وقال : حسن غريب ٣٣٣/٢ - ٣٣٤ ح رقم ٤٧٠ والنسائى ، في كتاب قيام  
الليل وتطوع النهار : باب نهى النبي ﷺ عن الوترين في ليلة ، انظر : السنن  
٢٢٩/٣ - ٢٣٠ وأيضا ابن خزيمة في صحيحه ١٥٦/٢ .

(٥) عبد الملك بن عمير ليس شيخا لأحمد ، فالظاهر أنه سقطت الوسطة بينهما ،  
لأن أحمد لم يدركه . ولعل الوسطة ابن عيينة ، أو وكيع عن ابن عيينة كما في سند ابن أبي  
شيبه الآتى ذكره .



عمير <sup>(١)</sup> عن موسى بن طلحة <sup>(٢)</sup> أنه قال : رأيت عثمان يوتر بركة ثم يقوم بعد ذلك يشفع وتره ، قال : فما شبهتها إلا بالناقة تضم إلى الإبل <sup>(٣)</sup> .

٤٣٥ - حدثنا قال : حدثني أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا حفص بن غياث <sup>(٤)</sup> عن ابن جريج عن عطاء <sup>(٥)</sup> عن عبيد بن عمير <sup>(٦)</sup> قال : سمعت عمر يقنت في الفجر ، ثم يقول : ( بسم الله الرحمن

(١) هو عبد الملك بن عمير بن سويد بن حارثة القرشي . ويقال : اللخمي أبو عمرو ويقال : أبو عمر الكوفي المعروف بالقبطي . وقال في التقريب ويقال له : الفرسى : بفتح الراء والفاء ثم مهملة ، نسبة إلى فرس له سابق كان يقال له : القبطي . بكسر القاف وسكون الموحدة . وربما قيل ذلك أيضا لعبد الملك - ثقة ، فقيه ، تغير حفظه وربما دلس ، مات سنة ست وثلاثين ومائة ، وله مائة وثلاث سنين . تهذيب التهذيب ٤١١/٦ - ٤١٣ ، تقريب التهذيب ٥٢١/١ .

(٢) هو موسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي أبو عيسى أو أبو محمد المدني ، نزيل الكوفة . ثقة جليل ، ويقال : إنه ولد في عهد النبي ﷺ . مات سنة ثلاث ومائة على الصحيح ، تهذيب التهذيب ٣٥٠/١ - ٣٥١ ، تقريب التهذيب ٢٨٤/٢ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة قال : حدثنا وكيع قال : حدثنا سفيان وشعبة عن عبد الملك بن عمير عن موسى بن طلحة عن عثمان أنه كان يشفع بركة ، ويقول : ما أشبهها إلا بالغريبة من الإبل . المصنف ٢٨٤/٢ والمروزي في قيام الليل ... وعنده ما شبهتها إلا بالغريبة من الإبل ، وكذلك من طريق أخرى ، وفي آخره : تضم إلى الإبل ، انظر مختصر قيام الليل ص ٢١٩ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار بسنده عن عبد الملك .. وفيه فما شبهتها إلا بقلوص أضمرها إلى الإبل ٣٤٠/١ .

(٤) هو حفص بن غياث - بمعجمة مكسورة وياء ومثلثة - ، بن طلق بن معاوية ابن مالك بن الحارث بن ثعلبة النخعي أبو عمر الكوفي قاضيها وقاضي بغداد ، ثقة ، فقيه ، تغير حفظه قليلا في آخر عمره ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومائة ، وقد قارب التسعين ، تهذيب التهذيب ٤١٥/٢ - ٤١٨ ، تقريب التهذيب ١٨٩/١ .

(٥) هو عطاء بن أبي رباح . تقدم الكلام عنه .

(٦) هو عبيد بن عمير بن قتادة بن سعيد بن عامر بن جندع بن ليث الليثي ثم الجندعي أبو عاصم المكي ، قاص أهل مكة ، ولد على عهد النبي ﷺ ، قال له مسلم ، =

(الرحيم) اللهم إنا نستعينك ونستغفرك (١)، ونؤمن بك، ونتوكل عليك، وننتنى عليك الخير كله (٢)، ولا نكفرك (٣)، ثم يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) اللهم إياك نعبد، ولك نصلى ونسجد، وإليك نسعى ونحفد (٤) نرجو رحمتك، ونخشى عذابك، إن عذابك الجد (٥) بالكفار / ملحق (٦)، اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يصدون ٨٥ عن سبيلك (٧).

٤٣٦ - حدثنا قال : حدثني أبو بكر بن أبي شيبة (٨) قال :

= وعده غيره في كبار التابعين، مجمع على ثقته، مات قبل ابن عمر، تهذيب التهذيب ٧١/٧، تقريب التهذيب ٥٤٤/١. ووقع في المصنف لابن أبي شيبة (عبيد بن نمير) وهو خطأ. المصدرين السابقين.

(١) كلمة (نستغفرك) سقطت من المصنف لابن أبي شيبة.

(٢) هنا زاد في المصرية كلمة (نشكرك) ولا توجد في الأصل.

(٣) المراد هنا كفر النعمة. انظر المطلع ص ٩٣.

(٤) أى نسرع في العمل والخدمة، النهاية ٤٦/١، ونقل ابن قدامة عن ابن قتيبة قال : (نحفد) نبادر، وأصل الحفد : مداركة الخطو والإسراع. المغني ١١٣/٢، انظر أيضا : المطلع ص ٩٣.

(٥) الجد : بكسر الجيم : نقيض الهزل. فكأنه قال : إن عذابك الحق، المطلع ٩٣ - ٩٤.

(٦) (ملحق) بكسر الحاء أى لاحق بهم، والفتح أيضا صواب، كذا نقله البعلی عن الجوهري. انظر : المطلع ص ٩٤.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه بهذا السند ولكن وقع فيه عبيد بن نمير، وتقدم التنبيه عليه، وأيضاً بسند آخر من طريق عطاء عن عبيد بن عمر نحوه، ٣١٤/٢ - ٣١٥، وأخرجه عبد الرزاق من طريق آخر عن أبي رافع قال : صليت خلف عمر بن الخطاب، فذكر نحوه مع زيادات عليه، المصنف ١١٠/٣ - ١١١ ح رقم ٤٩٦٨، وأيضاً البيهقي في السنن الكبرى نحوه ٢١٠/٢ - ٢١١. ويلاحظ أن هذا الحديث من رواية عبد الله بن أحمد عن أبي بكر بن أبي شيبة. لا عن أبيه، وكذلك الحديث الآتي بعده.

(٨) هو عبد الله بن أبي شيبة الواسطي تقدمت ترجمته في المسألة رقم (١٩٥).

نا يحيى بن سعيد القطان عن العوام بن حمزة <sup>(١)</sup> قال : سألت أبا عثمان <sup>(٢)</sup> عن القنوت فقال : بعد الركوع ، فقلت : عمن ؟ قال : عن أبي بكر <sup>(٣)</sup> وعمر وعثمان ، قال : سمعت أبي يقول : به آخذ <sup>(٤)</sup> .

٤٣٧ - حدثنا قال : سألت أبي عمن نسي الوتر ، حتى أصبح يجب عليه القضاء ؟ قال : إن قضى لم يضره <sup>(٥)</sup> ، قال ابن عمر : ما كنت صانعا بالوتر <sup>(٦)</sup> .

(١) هو العوام بن حمزة المازني البصري ، صدوق ربما وهم - من السادسة ، روى عن أبي عثمان النهدي وغيره ، وعنه يحيى القطان وغيره . تهذيب التهذيب ١٦٣/٨ ، وتقريب التهذيب ٨٩/٢ .

(٢) هو عبد الرحمن بن مَلّ ، بلام ثقيلة ، والميم مثلثة ، أبو عثمان النهدي ، بفتح النون وسكون الهاء ، مشهور بكنيته ، مخضرم ، ثقة ثبت ، عابد ، مات سنة خمس وتسعين ، وقيل : بعدها ، وعاش مائة وثلاثين سنة ، وقيل : أكثر . تهذيب التهذيب ٢٧٧/٦ - ٢٧٨ ، وتقريب التهذيب ٤٩٩/١ .

(٣) أبو بكر : هو عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمر بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة التيمي . القرشي أبو بكر الصديق بن أبي قحافة ، خليفة رسول الله ﷺ ، ولد بعد الفيل بسنتين وستة أشهر ، مات في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة ، وله ثلاث وستون سنة . الإصابة ٣٤١/٢ . أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه بهذا السند غير أنه لم يذكر عمر بين أبي بكر وعثمان . المصنف ٣١٢/٢ . والبيهقي بسنده عن يحيى بن سعيد فذكر مثله ، قال : هذا إسناد حسن ، انظر : السنن الكبرى ٢٠٢/٢ ، وأورده ابن حزم من طريق يحيى بن سعيد في المحلى ١٩٥/٤ ، و ابن نصر المروزي في قيام الليل - انظر : مختصر قيام الليل ص ٢٢٨ .

(٤) تقدم الكلام على مثل هذه المسألة (٤٢٨) فليراجع .

(٥) قال المرداوي : أما قضاء الوتر فالصحيح من المذهب : أنه يقضى ، وعليه جماهير الأصحاب ، وعلى هذا يقضى مع شفعه على الصحيح ، وعنه : يقضى منفردا وحده ، وعنه : لا يقضى . واختاره الشيخ تقي الدين ، وعنه : لا يقضى بعد صلاة الفجر ، الإنصاف ١٧٨/٢ ، انظر أيضا : المغني ١١٨/٢ - ١١٩ ، وانظر أيضا ما سيأتي في س ٤٤٨ .

(٦) أخرج ابن أبي شيبه عن وكيع عن معمر عن وبرة قال : سألت ابن عمر عن =

٤٣٨ - وقال أبى : ما سمعنا أن النبى عليه السلام قضى شيئا من التطوع إلا ركعتين قبل الفجر (١) ، فإنه حين نام عن الصلاة أمر بلالا فأذن وصلى ركعتين ، ثم أقام وصلى الفجر (٢) .

ويقال : إنه شغل عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر (٣) .

= رجل أصبح ولم يوتر ؟ قال : أرأيت لو نمت عن الفجر حتى تطلع الشمس أليس كنت تصلى ، كأنه يقول يوتر . المصنف ٢٩٠/٢ ، وقال محمد بن نصر المروزي : وسئل ( ابن عمر ) مرة ، سأله وبرة من ترك الوتر حتى تطلع الشمس أيصليها ؟ فقال : أرأيت لو تركت صلاة الصبح حتى تطلع الشمس أكنت مصليها ؟ قلت : مه ، فقال : مه . انظر : مختصر قيام الليل ص ٢٣٩ ، قال ابن الأثير - مه - اسم مبنى على السكون بمعنى اسكت . النهاية ٣٧٧/٤ .

(١) انظر روايات عن الإمام أحمد في هذه المسألة ، في مسائل الكوسج ١٤/أ ، ١٩/ب ( الظاهرية ) والمغني ٩٥/٢ .

وقال ابن قدامة : ومن فاته شيء من هذه السنن ( أى السنن الاربعة ) سن له قضاؤها . المقنع ١٨٧/١ .

وقال المرداوى : هذا المذهب ، والمشهور عند الأصحاب ، وعنه : لا يستحب قضاؤها ، وعنه : يقضى سنة الفجر الى الضحى ، وقيل : لا يقضى إلا سنة الفجر إلى وقت الضحى وركعتي الظهر . الإنصاف ١٧٨/٢ . انظر أيضا : المغني ٨٩/٢ ، ٩٥ ، والمبدع ١٦/٢ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن أبى قتادة في حديث طويل في قصة نوم النبى ﷺ وأصحابه عن صلاة الصبح ليلة التريس . وفيه : ( ثم أذن بلال وصلوا الركعتين قبل الفجر ثم صلوا الفجر ) الحديث ٢٨٩/٥ وأيضا نحوه ٣٠٢/٥ ، ٣٠٧ ومسلم في كتاب المساجد : باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضاائها ، عن أبى هريرة وعن أبى قتادة وعمران بن حصين ، انظر : الصحيح ٤٧١/١ - ٤٧٦ ح رقم ٦٨٠ - ٦٨٢ وتقدم تخريجه من صحيح البخارى في س ٢٤٤ ، وفي الباب أحاديث كثيرة ذكرها الزيلعى عن أحد عشر صحابيا - انظر : نصب الراية ١٥٧/٢ - ١٦٠ .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده من حديث أم سلمة قالت : شغل النبى ﷺ عن الركعتين ، الحديث ٣٦١/٦ وانظر أيضا في ٢٩٣/٦ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ . وأيضا عن عائشة رضى الله عنها نحوه ، انظر : المسند ١٥٩/٦ ، وأيضا بمعناه في أماكن =

٤٣٩ - حدثنا قال : حدثني أبي قال : نا هارون بن معروف (١) - قال عبد الله : وسمعتُه أنا من هارون - قال : نا ابن وهب (٢) ، قال : أخبرنا يحيى بن أيوب (٣) ، عن عبيد الله بن زحر (٤) ، عن عبد الرحمن بن رافع التنوخي (٥) قاضي إفريقية (٦) .

= أخرى متعددة ، وأخرجه البخارى فى كتاب السهو : باب إذا كلم وهو يصلى فأشار بيده واستمع . وأيضاً فى كتاب المغازى : باب وفد عبد القيس . انظر : الصحيح مع الفتح ١٥/٣ ح رقم ١٢٣٣ ، ٨/٨٦ ح رقم ٤٣٧ ومسلم - فى كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما النبي ﷺ بعد العصر ، من حديث عائشة وأم سلمة . انظر : الصحيح ١/٥٧١ - ٥٧٣ ح رقم ٨٣٤ - ٨٣٥ .

(١) هو هارون بن معروف المروزي ، أبو على الخزاز الضرير ، نزيل بغداد ، ثقة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين ، وله أربع وسبعون سنة . تهذيب التهذيب ١١/١١ - ١٢ ، تقريب التهذيب ٢/٣١٣ .

(٢) هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصرى الفقيه ، ثقة حافظ ، عابد ، مات سنة سبع وتسعين ومائة ، وله اثنان وسبعون سنة . تهذيب التهذيب ٦/٧١ - ٧٤ ، تقريب التهذيب ١/٤٦٠ .

(٣) هو يحيى بن أيوب الغافقى - بمعجمة وفاء ، وقاف - أبو العباس المصرى ، صدوق ربما أخطأ ، مات سنة ثمان وستين ومائة ، تهذيب التهذيب ١١/١٨٦ ، تقريب التهذيب ٢/٣٤٣ .

(٤) فى المطبوع ( عبد الله بن زُحَر ) وهو خطأ والصواب ( عبيد الله ) بن زُحَر كما فى الأصل والمصرية . وهو عبيد الله بن زُحَر : بفتح الزاى وسكون المهملة - الضمرى الإفريقى ، صدوق . من السادسة . تهذيب التهذيب ٧/١٢ - ١٣ ، تقريب التهذيب ١/٥٣٣ .

(٥) هو عبد الرحمن بن رافع التنوخي ، أبو الجهم ، ويقال : أبو الحجر المصرى ، قاضى إفريقية ، ضعيف ، مات سنة ثلاث عشرة ومائة ، ويقال : بعدها . تهذيب التهذيب ٦/١٦٨ - ١٦٩ ، تقريب التهذيب ١/٤٧٩ .

(٦) إفريقية : بالكسر هو اسم لبلاد واسعة ومملكة كبيرة ، قبالة جزيرة صقلية ، وينتهى آخرها إلى قبالة جزيرة الأندلس ، سميت بإفريقية نسبة إلى إفريقس بن أبرهة بن الرائش ، وذكر صفى الدين البغدادي عند بيان حدودها أنه قيل : طولها من برقة شرقاً إلى طنجة الخضراء غرباً . وعرضها فى البحر إلى الرمال التى فى أول بلاد السودان ، انظر : مراصد =

أن معاذ بن جبل (١) قدم الشام (٢) وأهل الشام لا يوترون ، فقال لمعاوية (٣) : مالي أرى أهل الشام لا يوترون ؟ فقال معاوية : وواجب ذلك عليهم ؟ قال : نعم . سمعت رسول الله ﷺ يقول : « زادني ربي صلاة وهي الوتر ، وقتها ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر » (٤) .

٨٦ ٤٤٠ - / حدثنا قال : سألت أبا عنبرة عن الوتر بركعة ؟ قال : يعجبنا لمن أوتر بركعة أن يكون قبل ذلك صلاة متقدمة ، إما ست ،

= الاطلاع ١٠١/١ ، وانظر أيضا : معجم البلدان ٢٢٨/١ - ٢٣١ وإفريقية اليوم هي إحدى القارات الست المحدودة شمالا بالبحر الأبيض المتوسط ، وجنوبا وشرقا بالبحر الأحمر والمحيط الهندي ، وغربا بالمحيط الأطلسي .

(١) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي ، الإمام المقدم في علم الحلال والحرام ، من أعيان الصحابة ، شهد بدرًا وما بعدها ، وكان إليه المنتهى في العلم بالأحكام والقرآن ، مات سنة ثمان عشرة . الإصابة ٤٢٦/٣ - ٤٢٧ .

(٢) الشام : بفتح أوله وسكون همزته أو فتحها ، ولغة ثالثة بغير همز ولا تمد ، وسميت بالشام لتشأم بنى كنعان بن حام إليها ، أو لأن سام بن نوح أول من نزلها ، فجعلت السين شينًا ، وحدّها من الفرات إلى العريش طولًا ، وعرضًا من جبل طين إلى بحر الروم . مراصد الاطلاع ٧٧٥/٢ . انظر أيضا : معجم البلدان ٣١١/٢ - ٣١٥ .

(٣) هو معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية الأموي . القرشي أبو عبد الرحمن . الخليفة ، صحابي . أسلم قبل الفتح ، وكتب الوحي ، ومات في رجب سنة ستين ، وقد قارب الثمانين ، الإصابة ٤٣٣/٣ - ٤٣٥ .

(٤) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده بنفس هذا السند والمتن ٢٤٢/٥ ، وأورده الزيلعي ونقل عن ابن الجوزي أنه قال : فيه انقطاع ، فإن عبد الرحمن التنوخي لم يدرك معاذًا كما أعله بعبيد الله بن زحر . نصب الراية ١١٣/٢ ، وأورده الهيثمي وقال : عبید الله بن زحر ضعيف متهم ، ومعاوية لم يتأمر في زمن معاذ . مجمع الزوائد ٢٣٩/٢ .

وإما ثمان ، وأقل من ذلك ثنتين ، ويسلم ، ثم يوتر بواحدة <sup>(١)</sup> إن أوتر بخمس لم يجلس إلا في الخامسة ، لا يسلم إلا في آخر الخمس ، يصلي ولا يجلس في شيء منهن إلا في الخامسة <sup>(٢)</sup> .

٤٤١ - سألت أبا عن الوتر بركعة <sup>(٣)</sup> وثلاث وخمس وسبع

(١) انظر روايات عن الإمام أحمد في عدد ركعات الوتر ، وكيف يصليها ، وما هو المختار عنده في مسائل ابن هانئ ٩٩/١ س ٤٩٥ ، ١٠٠/١ س ٥٠٢ - ٥٠٣ ، الكوسج ١٤/أ - ٢٠/أ ( الظاهرية ) وأبي داود ص ٦٥ ، ومختصر قيام الليل ص ٢١١ ، وزاد المعاد ١٧٨/١ والمغني ١١٠/٢ - ١١١ .

والمختار عند الإمام أحمد الإيتار بركعة مفردة بشرط أن تكون قبلها صلاة متقدمة ، وهل الصلاة المتقدمة تكون من الوتر أو لا ؟ . وقال ابن قدامة : قوله ( الخرق ) الوتر ركعة ، يحتمل أنه أراد جميع الوتر ركعة ، وما يصلى قبله ليس من الوتر ، ويحتمل أنه أراد أقل الوتر ركعة . المغني ١١١/٢ وأقله ركعة وأكثره إحدى عشرة ركعة . هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، والوتر ركعة إذا كانت مفصلة ، فإذا اتصلت بغيرها كما لو أوتر بخمس أو سبع أو تسع فالجميع وتر ، قاله الزركشي . كما ثبت في الأحاديث ، ونص عليه أحمد . الإنصاف ١٦٧/١ . وانظر أيضا : المحرر ٨٨/١ .

(٢) قال ابن قدامة : وإن أوتر بخمس لم يجلس إلا في آخرهن . المقنع ١٨٤/١ . قال المرداوي : وهو المذهب ، نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب . وأيضا قال : والصحيح من المذهب : أنه يسرد السبع كالخمس . نص عليه . وعليه الجمهور - الإنصاف ١٦٨/١ - ١٦٩ .

ولأداء ركعات الوتر صفات ، ذكرها الأصحاب في كتبهم ، فيقول ابن قدامة : أقله ركعة ، وأكثره إحدى عشرة ركعة ، يسلم من كل ركعتين ، وإن أوتر بتسع سرد ثمانيا ، وجلس ولم يسلم ثم صلى التاسعة وتشهد وسلم ، وكذلك السبع ، وإن أوتر بخمس لم يجلس إلا في آخرهن ، وأوفى الكمال ثلاث ركعات بتسليمتين ، المقنع ١٨٣/١ - ١٨٤ . وهذا كله عليه المذهب ، إلا قوله « وكذلك السبع » فقد ذكرنا أن المذهب خلافه . انظر : الإنصاف ١٦٧/٢ - ١٧٠ . انظر أيضا : المحرر ص ٨٨ . والمبدع ٥/٢ . والروض الندي شرح كافى المبتدى ٩٠ .

(٣) سقطت الواو في النسختين ، والسياق يقتضى إثباتها .

وتسع ؟ فقال : لا بأس بهذا كله <sup>(١)</sup> ، والذي نختار <sup>(٢)</sup> يسلم في ثنتين ويوتر بواحدة <sup>(٣)</sup> .

٤٤٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن الوتر بركعة أفضل أو ثلاث ؟ قال : الذي نختار <sup>(٤)</sup> أن يسلم في ثنتين ، ويوتر بواحدة ، ولا يوتر بواحدة إلا أن يكون قبلها صلاة متقدمة <sup>(٥)</sup> ، ابن عمر وابن عباس ، وزيد بن خالد <sup>(٦)</sup> روي عن النبي عليه السلام أنه كان يوتر

(١) تقدم الكلام على عدد الركعات في الوتر في المسألة السابقة ٤٤٠ .  
 (٢) في المطبوع ( تختار ) وهو خطأ ، لأن السياق لا يقتضيها ، وإنما يقتضي أن تكون ( تختار ) وهو الأنسب ، أو أن تكون ( يُختار ) بصيغة المبنى للمجهول .  
 (٣) انظر روايات عن الإمام أحمد في المسألة في مسائل البغوي ٢/ب ، وزاد المعاد ١٧٨/١ ، وقال ابن قدامة : الذي يختاره أن يفصل ركعة الوتر عما قبلها ، وقال : إن أوتر بثلاث لم يسلم فيهن لم يضيق عليه عندى . وقال : يعجبني أن يسلم في الركعتين . المغني ١١٥/٢ . وقال مهنا : سألت أبا عبد الله إلى أى شيء تذهب في الوتر ؟ تسلم في الركعتين ؟ قال : نعم ، قلت : لأى شيء ؟ قال : لأن الأحاديث في أقوى وأكثر عن النبي ﷺ في الركعتين حديث الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ سلم من الركعتين . زاد المعاد ١٧٨/١ . قال المرداوي ، على قول ابن قدامة : « وأدنى الكمال ثلاث ركعات بتسليمتين » أى بسلامين ، وهذا بلا خلاف أعلمه ، وظاهر كلام المصنف - أى ابن قدامة - أنه يجوز بتسليم واحد ، وهو المذهب - الإنصاف ١٧٠/٢ .

(٤) في المطبوع ( تختار ) وهو خطأ ، كما تقدم بيانه في المسألة السابقة .  
 (٥) انظر رواية عن الإمام أحمد في مسألة الوتر بركعة في مسائل صالح ص ٢٩ ، وروى ابن هانئ : قال : الواحدة أفضل ، يصلي ركعتين ثم يوتر بواحدة ، المسائل ١٠٠/١ س ٥٠٢ وقد تقدم أن المختار الإتيان بركعة مع صلاة متقدمة عليها . قال أحمد : إنا نذهب في الوتر إلى ركعة ، وإن أوتر بثلاث أو أكثر فلا بأس . المغني ١١١/٢ ، ونقل ابن تيم : أن أحمد قال : أنا أذهب إلى أن الوتر ركعة ، ولكن يكون قبلها صلاة . الإنصاف ١٦٧/٢ .  
 (٦) هو زيد بن خالد الجهني المدني ، اختلف في كنيته . أبو زرعة . وأبو عبد الرحمن ، وأبو طلحة ، صحابي مشهور . كان معه لواء جهينة يوم الفتح ، مات بالكوفة أو بالمدينة سنة ثمان وستين أو سبعين ، وله خمس وثمانون سنة ، انظر الإصابة ٥٦٥/١ .



قال : ولا يوتر بواحدة منفردة ليس قبلها تطوع (٢) .

٤٤٣ - حدثنا قال : قرأت على أبي ، قلت : من ترك القنوت

(١) حديث ابن عمر ، أخرجه الإمام أحمد في مسنده من فعله ﷺ ، انظر : المسند ٣١/٢ ، ٤٥ ، ٤٩ ، وأيضاً من قوله ﷺ ٥/٢ ، ١٠/٩ ، ٤٨ ، ١٠٠ ، ١١٣ ، والبخاري - كتاب الوتر - باب ما جاء في الوتر - وفي باب ساعات الوتر ، انظر : الصحيح مع الفتح ٤٧٧/٢ ، ٤٨٦ ، ح رقم ٩٩٠ ، ٩٩٥ ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها : باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل - انظر : الصحيح ٥١٦/١ - ٥١٩ ح رقم ٧٤٩ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، وكلاهما من قوله وفعله ﷺ . وأما حديث ابن عباس ، فأخرجه الإمام أحمد في مسنده ، عن أبي مجلز قال : سألت ابن عباس عن الوتر ؟ فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ركعة من آخر الليل . انظر المسند ٢١٢/١ ، وانظره أيضاً بتحقيق أحمد شاكر ٣٠٠/٤ ح رقم ٢٨٣٧ ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة الليل - الصحيح ٥١٨/١ ح رقم ٧٥٣ ، وأبو عوانة في حديث نوم ابن عباس عند خالته ميمونة وفيه « أوتر بواحدة » المسند ٣١٥/٢ ، ٣١٦ .

وحديث زيد بن خالد ، أخرجه الإمام أحمد في مسنده بسنده عنه قال : « لأرمقن الليلة صلاة رسول الله ﷺ ، فذكر كيفية صلاته بالليل حتى عد اثنتي عشرة ركعة . ثم قال : ثم أوتر فذلك ثلاث عشرة » . ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه - الصحيح ٥٣١/١ - ٥٣٢ ، ح رقم ٧٦٥ . وأبو داود في كتاب الصلاة - باب صلاة الليل - السنن ٩٩/٢ - ١٠٠ ح رقم ١٣٦٦ ، ومالك في كتاب الصلاة الليل - باب صلاة النبي ﷺ في الوتر - الموطأ ١٢٢/١ .

(٢) انظر روايات عنه في كراهية الوتر بركعة ليست قبله صلاة ، وجوازه لمن قضاه بعد الفجر في مسائل أبي داود ص ٦٦ ، ومسائل ابن هانيء ٨٣/١ - ٨٤ ، س ٤٢٠ . ويدائع الفوائد ١١١/٤ - ١١٢ ، ومختصر قيام الليل للمروزي ص ٢١١ .

قال القاضي : واختلفت الرواية في كراهية الوتر بركعة مفردة ليس قبلها صلاة ، فقال أبو بكر الخلال : قد روى عن أبي عبد الله كراهية الوتر بركعة لا تكون قبلها صلاة قريب من عشرين نفساً . واستدل القاضي لنفي الكراهة بحديث أبي أيوب الذي رواه أحمد في مسنده ، وفيه ... فإن لم تستطع فبواحدة ، فإن لم تستطع فأوم إيماء . وهذا يدل على جواز الاختصار على الواحدة من غير الكراهة .

ساهيا ؟ قال : يسجد إذا كان ممن يقنت (١) .

٤٤٤ - حدثنا قال : سألت أبا عمن عليه صلاة أيام فيقضى الوتر بعد ؟ (٢) أوركعتي الفجر ؟ قال : لا يقضى ، إلا أن يكون أكثر ذلك عليه . فيقضى الوتر بعد (٣) .

٤٤٥ - حدثنا قال : سألت أبا : عن رفع اليدين في ٨٧ القنوت ؟ قال : لا بأس به (٤) ، / رواه ليث (٥) عن عبد الرحمن

= ووجه الكراهة أنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه أوتر بواحدة ليس قبلها صلاة ، بل كان يداوم على صلاة قبلها ، وإذا تركها على ركعة كان فيه ترك للسنة ، ولما داوم النبي ﷺ على فعله ، الروايتين والوجهين ٢٥/ب ٢٦/أ .

قال المرداوي : الصحيح من المذهب : أنه لا يكره أن يوتر بركعة ، وعنه : يكره حتى في حق المسافرين ومن فاته الوتر ، وتسمى البتراء . قال أبو بكر : لا بأس بالوتر بركعة لعذر من مرض أو سفر ونحوه . الإنصاف ١٦٨/٢ والذي يظهر لي بعد هذا البيان كراهة الوتر بركعة ليس قبلها صلاة اتباعاً للسنة . والله أعلم .

(١) قال أبو داود : سمعت أحمد : سئل عن رجل نسي القنوت ؟ قال : إن كان ممن تعود القنوت فليسجد سجدة السهو . المسائل ص ٧١ ، ونقل نحوه ابن نصر المروزي في قيام الليل ، انظر مختصره ص ٢٤٤ وابن ناصر في تجريد المسائل اللطاف ٣٩/ب .

(٢) كلمة ( بعد ) لا توجد في المصرية .

(٣) تقدم الكلام على قضاء الوتر وركعتي الفجر في س ٤٣٧ - ٤٣٨ . وقد قال المرداوي : لو كثرت الفرائض الفوائت فالأولى ترك سننها . واستثنى الإمام أحمد سنة الفجر وقال : لا يهملها . وقال في الوتر : إن شاء قضاء وإن شاء فلا ، ونقل منها : يقضى سنة الفجر والوتر - الإنصاف ٤٤٣/١ .

(٤) تقدم الكلام عليه في س ٤١٧ .

(٥) هو ليث بن أبي سليم بن زعيم - بالزاي والنون ، مصغراً - اسم أبيه أيمن ، وقيل : غير ذلك ، صدوق ، اختلط أخيراً ، ولم يتميز حديثه فترك ، مات سنة ثمان وأربعين ومائة - تهذيب التهذيب ٤٦٥/٨ - ٤٦٨ ، تقريب التهذيب ١٣٨/٢ .

ابن الأسود عن أبيه أن ابن مسعود كان يرفع يديه في القنوت (١) .

٤٤٦ - قال : قلت لأبي : يمسح بها وجهه ؟ قال : أرجو أن لا يكون به بأس ، قال لنا أبو عبد الرحمن : لم أر أبا يمسح بهما وجهه (٢) .

٤٤٧ - حدثنا قال : قلت لأبي : فيمن أصبح ولم يوتر ، إن أوتر فحسن ، وإن لم يوتر فأرجو أن لا يكون عليه شيء (٣) .

(١) أخرجه ابن أبي شيبه قال : حدثنا معاوية بن هشام قال : حدثنا سفيان عن ليث عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله أنه كان يرفع يده في قنوت الوتر - وأيضاً من طريق المحاربي عن الليث عن ابن الأسود عن أبيه عن عبد الله مثله . المصنف ٣٠٧/٢ .

(٢) أشار إلى هذه الرواية القاضي في كتابه الروايتين والوجهين . ٢٦/أ ، وأوردها ابن القيم في بدائع الفوائد ١١٣/٤ وتقدم الكلام عليها في س ٤٢٦ .

(٣) وقت الوتر ما بين العشاء وطلوع الفجر الثاني ، فلو أوتر قبل العشاء لم يصح وتره ، وإن أخر الوتر حتى يطلع الصبح فات وقته وصلاه قضاء . المغني ١١٩/٢ وهل إذا فاتته الوتر يقضيه بعد أو لا ؟ اختلفت الرواية عن أحمد في المسألة ، فأجاز في رواية البعض ، ومنع في رواية الآخرين ، انظر في هذا مسائل أبي داود ص ٧١ ومسائل الكوسج ١٤/أ ( الظاهرية ) ومسائل ابن هانئ ٩٩/١ س ٤٩٦ وأيضاً طبقات الحنابلة ١٠٥/١ ، وسنن الترمذي ٢٣٣/٢ ، ومختصر قيام الليل للمروزي ص ٢٤١ ، وشرح السنة للبيهقي ٨٨/٤ ، والمغني ٨٨/٢ ، ١١٩ ، تجريد المسائل اللطاف ٣٩ . قال ابن القيم في البدائع . ويؤخذ قضاء الوتر بعد طلوع الفجر من رواية الميموني والأثرم وأبي داود وأحمد بن الحسين . وقال في إعلام الموقعين : وقد توقف الإمام أحمد في قضاء الوتر ، وقال شيخنا : لا يقضى لفوات المقصود منه لفوات وقته ، انظر : بدائع الفوائد ١١١/٤ ، وإعلام الموقعين ٣٥٥/٢ والمذهب : جواز قضائه ، وعنه : لا يقضى ، وعنه : لا يقضى بعد صلاة الفجر ، كما تقدم في س (٤٢٩) انظر الإنصاف ١٧٨/٢ ، وأيضاً الفتاوى لابن تيمية ١٩٧/٢٣ ، والمذهب : أن الوتر ليس بواجب وعليه جماهير الأصحاب ، ونص عليه . وعنه : أنه واجب . واختار الشيخ تقي الدين وجوبه على من يتجهد بالليل . الإنصاف ١٦٦/٢ وقد اختار الإمام أحمد عدم وجوبه كما هو ظاهر من جوابه في هذه المسألة . ومن استدلاله على ذلك بقول علي في المسألة بعد هذه ، والراجح عندي ما ذهب إليه الإمام أحمد لقوة دليله هذا ، ولحديث الأعرابي « خمس صلوات فرضهن الله الخ » . والله أعلم .

٤٤٨ - حدثنا قال : قلت لأبي : فإن ذكر من الغد ؟ قال : أرجو أن لا يكون به بأس <sup>(١)</sup> .

٤٤٩ - حدثنا قال : حدثني أبي : نا وكيع : نا سيفان <sup>(٢)</sup> : عن أبي إسحاق <sup>(٣)</sup> عن عاصم <sup>(٤)</sup> عن علي قال : الوتر ليس بحتم <sup>(٥)</sup> مثل الصلاة <sup>(٦)</sup> ، ولكنها سنة سنّها رسول الله <sup>(٧)</sup> .

٤٥٠ - حدثنا قال : سمعت أبي يقول : يروى عن النبي عليه السلام أنه أوتر بركعة من أربعة وجوه ، عن ابن عباس ، وابن عمر

(١) راجع ما تقدّم في المسألة السابقة .

(٢) هو سيفان بن سعيد بن مسروق الثوري تقدمت ترجمته .

(٣) هو عمرو بن عبد الله بن عبيد ، الهمداني أبو إسحاق السبيعي بفتح المهملة ، وكسر الموحدة ، ( السبع من همدان ) الكوفي مكثّر ، ثقة ، عابد ، اختلط بآخره ، مات سنة تسع وعشرين ومائة ، وقيل : قبل ذلك . تهذيب التهذيب ٦٣/٨ - ٦٧ ، تقريب التهذيب ٧٣/٢ .

(٤) هو عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي . روى عن علي . وعنه : أبو إسحاق السبيعي ، صدوق ، مات سنة أربع وسبعين ومائة . تهذيب التهذيب ٤٥/٥ - ٤٦ ، تقريب التهذيب ٣٨٤/١ .

(٥) في المطبوع ( يختم ) وهو خلاف الأصل ، منافٍ للسياق .

(٦) في المصرية ( الصلوات ) .

(٧) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٨٦/١ . ( وبحقيق أحمد شاکر برقم ٦٥٢ ) وأيضاً نحوه بإسناد آخر من طريق أبي إسحاق ٩٨/١ ، ١٠٠ ، ١٠٧ ، ١١٥ ، ١٢٠ ، وعبد الله في زياداته على المسند نحوه ١٤٣/١ ، ١٤٤ ومثله ، ١٤٥ ومثله ، ١٤٧ ، والترمذي في أبواب الصلاة ، باب ما جاء أن الوتر ليس بحتم ، بسنده من طريق أبي بكر بن عياش ( وقال : حديث حسن ) ، ومن طريق سيفان الثوري ، وقال : وهذا أصح من حديث أبي بكر بن عياش ، السنن ٣١٦/٢ ح رقم ٤٥٣ - ٤٥٤ .

والنسائي في كتاب قيام الليل - باب الأمر بالوتر - السنن ٢٢٨/٣ - ٢٢٩ . وابن ماجه في إقامة الصلاة - باب ما جاء في الوتر . السنن ٣٧٠/١ ح رقم ١١٦٩ .

وزيد بن خالد وعائشة<sup>(١)</sup> ، وهو الذى أخذ به ، وأذهب إليه . يسلم  
فى الركعتين ويوتر بواحدة ، وروى عن ابن عباس أنه أوتر  
بثلاث<sup>(٢)</sup> .

٤٥١ - قلت لأبى : قال بعض الناس : أوتر بركعتين ؟  
قال : لا يكون هذا وتراً<sup>(٣)</sup> حتى يكون واحدة<sup>(٤)</sup> أو ثلاثاً<sup>(٥)</sup>

(١) قال صالح : قال (يعنى أباه) يروى عن أربعة من أصحاب النبى ﷺ أنه أوتر  
بركعة . ابن عباس وعائشة وابن عمر وزيد بن خالد ، المسائل ص ٢٩ .  
وتقدم تخريج حديث ابن عباس وابن عمرو وزيد بن خالد فى س ٤٤٢ . وأما حديث  
عائشة فقد أخرجه أحمد فى مسنده عنها أن النبى ﷺ : كان يصلى فى الليل إحدى عشرة  
ركعة يوتر منها بواحدة ، فإذا فرغ من صلاته اضطجع على شقه الأيمن . المسند ٦/٣٥ ،  
١٨٢ وانظر أيضاً فى ٦/٧٤ ، ٨٣ ، ١٤٣ ، ٢١٥ ، ومسلم فى كتاب صلاة المسافرين  
وقصرها - باب صلاة الليل وأن الوتر ركعة ، بلفظ أحمد وأيضاً نحوه . الصحيح ١/٥٠٨  
ح رقم ٧٣٦ ، وأبو داود فى كتاب الصلاة - باب فى صلاة الليل ، مثله ، وأيضاً بألفاظ  
أخرى مطولاً . السنن ٢/٨٤ - ٨٥ ح رقم ١٣٣٤ - ١٣٣٧ والنسائى فى كتاب قيام  
الليل - باب كيف الوتر بثلاث . السنن ٣/٢٣٤ . واللفظ المذكور عند أحمد يرويه الجميع  
بإسنادهم من طريق مالك . ومالك أخرجه فى الموطأ فى كتاب صلاة الليل - باب صلاة  
النبى ﷺ فى الوتر ١/١٢٠ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده عن ابن عباس أن النبى ﷺ كان يوتر بثلاث .  
انظر المسند ١/٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ( وانظر بتحقيق أحمد شاكر برقم ٢٧١٤ ، ٢٧٢٦ ،  
٢٧٤٠ ) ومسلم فى كتاب صلاة المسافرين - باب الدعاء فى صلاة الليل وقيامه ، وفيه « ثم  
أوتر بثلاث » الصحيح ١/٥٣٠ ، وحديث رقم ١٩١ ( من كتاب صلاة المسافرين ) والنسائى  
- فى كتاب قيام الليل - فى ذكر الاختلاف على أبى إسحاق فى حديث سعيد بن جبير عن  
ابن عباس فى الوتر ، وأيضاً فى ذكر الاختلاف على حبيب بن أئى ثابت فى حديث ابن  
عباس فى الوتر - السنن ٣/٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٣) فى الأصل والمصرية ( وتر ) وهو خلاف القواعد العربية .

(٤) تقدم تخريج حديث الإيتار بركعة من رواية ابن عمر وابن عباس وزيد بن خالد  
فى س ٤٤٢ وعائشة فى س ٤٥٠ .

(٥) فى المصرية ( ثلاث ) وهو على خلاف القواعد العربية ، وحديث الإيتار بثلاث =

أو خمساً<sup>(١)</sup> أو سبعا<sup>(٢)</sup> ، وهذا كله يروى عن النبي عليه السلام ،  
وأحب إلّى أن يوتر بواحدة إذا كان قبلها صلاة متقدمة<sup>(٣)</sup> .

٤٥٢ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : لا بأس بالصلاة على  
الراحلة<sup>(٤)</sup> .

٤٥٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن القنوت في / السنة كلها

٨٨

= تقدم تخرجه من حديث ابن عباس في المسألة السابقة وانظر أيضا : في حديث عائشة في  
صحيح البخارى مع الفتح ، كتاب التهجد - باب قيام الليل في رمضان وغيره ... ثم يصلى  
ثلاثا ح رقم ١١٤٧٢ وانظره برقم ٢٠١٣ ، ٣٥٦٩ .

(١) في الأصل والمصرية ( خمس ) وهو على خلاف القواعد العربية وأخرجه مسلم  
عن عائشة : يوتر بخمس ولا يجلس في شيء إلا في آخرها . ٥٠٨/١ ، رقم ٧٣٧ ، كتاب  
صلاة المسافرين - باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ ، والنسائي ٢٤٠/٣ كتاب قيام  
الليل - باب كيف الوتر بخمس .

(٢) أخرج مسلم في كتاب صلاة المسافرين ، عن عائشة في حديث طويل « فلما  
أسن نبى الله وأخذ اللحم أوتر بسبع ٥١٤/١ ، رقم ٧٤٦ . والنسائي عنها ( صلى سبع  
ركعات لا يقعد إلا في آخرهن ) ٢٢٩/٣ - ٢٤٠ وأيضاً عن أم سلمة .

(٣) تقدم الكلام عليه في س رقم ٤٤٢ .

(٤) قال ابن هانئ : وسئل عن التطوع على الراحلة ؟ قال : لا بأس به . المسائل  
٨٢/١ س رقم ٤١٤ . وتقدم الكلام في جواز النافلة على الراحلة . وهو المذهب ، في  
س ٣١٥ . أما صلاة الفريضة فقال ابن قدامة : وتحوز صلاة الفرض على الراحلة خشية  
التأذى بالوحد . وقال المرداوى : وكذا بالمطر ، وهذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ،  
وقطع به كثير منهم . وعنه : لا تصح . المقنع ٢٢١/١ ، الإنصاف ٣١١/٢ .

أفضل أو النصف من شهر رمضان ؟ قال : لا بأس أن يقنت كل ليلة ، ولا بأس إن قنت السنة كلها ، وإن قنت النصف من شهر رمضان فلا بأس <sup>(١)</sup> .

٤٥٤ - حدثنا قال : حدثني أبي ، نا إسماعيل <sup>(٢)</sup> ، أخبرنا أيوب <sup>(٣)</sup> عن نافع أن ابن عمر كان لا يقنت إلا في النصف الثاني من رمضان <sup>(٤)</sup> .

٤٥٥ - حدثنا قال : رأيت أبي يصلي في شهر رمضان <sup>(٥)</sup>

(١) انظر مسألة رقم ٤١٨ ، فقد تقدم فيها البيان عن هذه المسألة .

(٢) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم ، أبو بشر البصري المعروف بابن عليه بضم مهمله وفتح لامه وشدة تحتية ، ثقة حافظ ، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة ، وهو ابن ثلاث وثمانين سنة ( انظر المغني للفتني ص ١٧٨ ) .

تهذيب التهذيب ٢٧٥/١ - ٢٧٩ ، تقريب التهذيب ٦٥/١ - ٦٦ .

(٣) أيوب بن أبي تيممة كيسان السخيتاني : بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون ، أبو بكر البصري ، مولى عنزة ، ويقال : مولى جهينة ، ثقة ، ثبت حجة ، من كبار الفقهاء والعباد ، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة - وله خمس وستون سنة . تهذيب التهذيب ٣٩٧/١ - ٣٩٩ ، تقريب التهذيب ٨٩/١ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة عن إسماعيل بن عليه به - ولفظه : أنه كان لا يقنت إلا في النصف يعني من رمضان وقال : حدثنا الثقفى عن أيوب عن نافع عن ابن عمر بنحوه . المصنف ٣٠٥/٢ ، وأخرجه البيهقي بسنده من طريق حماد عن أيوب عن نافع مثله : السنن الكبرى ٤٩٨/٢ - ٤٩٩ وذكر ابن نصر المروزي كان ابن عمر لا يقنت في الصباح ، ولا في الوتر إلا في النصف الآخر من رمضان . مختصر قيام الليل ص ٢٢٦ .

(٥) في المصرية ( قال ) وهو خلاف الأصل .

ما لا أحصى [ من ] التراويح <sup>(١)</sup> ولا يصلى بين <sup>(٢)</sup> التراويح شيئاً ،  
وكان يكرهه <sup>(٣)</sup> وقال : أذهب إلى حديث عبادة ، وعقبة بن عامر  
أنهم كرهوه <sup>(٤)</sup> قال عقبة بن عامر : لا تشبهوها بالفريضة <sup>(٥)</sup> .

٤٥٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن الركتين قبل المغرب ؟ .

فقال : ما أكثر ما جاء فيه من الحديث <sup>(٦)</sup> ، قلت لأبي : إن

(١) في الأصل والمصرية والمطبوع بدون ( من ) ، وزيادة من قبل كلمة  
( التراويح ) يقتضيها السياق .

(٢) في المصرية ( ومن ) وهو خلاف الأصل ، والسياق يريده ، لمغايرته للمعنى  
المراد .

(٣) لقد منع الإمام أحمد من الصلاة بين التراويح . انظر روايات في هذا في مسائل  
ابن هانئ ٩٧/١ س ٤٨٣ ، ومختصر قيام الليل للمروزي ص ١٧٢ والتهديد لابن عبد البر  
١١١/٨ ، وبدائع الفوائد ١٠٩/٤ - ١١٠ . ونقل قوله هذا إلى قوله ( ما لا أحصى )  
ابن مفلح في نكتته على المحرر ، انظر : المحرر : مع النكت ٩٠/١ .

وقال ابن قدامة : كره أبو عبد الله التطوع بين التراويح - وقال : يتطوع بعد المكتوبة  
ولا يتطوع بين التراويح - المغني ١٢٥/٢ . وقال المرداوي : قوله - ابن قدامة - ( يكره  
التطوع بين التراويح ) بلا نزاع أعلمه ، نص عليه . الإنصاف ١٨٣/٢ .

(٤) حديث عبادة بن الصامت ، أخرجه ابن أبي شيبة بسنده أن بُحَيْرَ بن ريسان  
كان عند عبادة بن الصامت شهد ذلك زجرهم أن يصلوا إذا تروح الإمام في رمضان فجعل  
يزجرهم وهم لا يبالون ولا ينتهون فضربهم ، فرأيتهم يضربهم على ذلك - المصنف ٣٩٩/٢ .  
وذكر المروزي في « قيام الليل » بمعناه . انظر مختصره ص ١٧٢ . أما حديث عقبة  
بن عامر فرواه المروزي في قيام الليل ، وكان عقبة بن عامر يוכל بالناس في رمضان رجلا  
يمنعونهم من السبحة بين الإشفاع لئلا يدرج رجلا الصلاة وهو في سبحة لم يفرغ منها .  
مختصر قيام الليل ص ١٧٢ .

(٥) لم أجد من خرج قوله هذا .

(٦) منها ما أخرجه أحمد في مسنده عن أنس قال : كنا نبتدئها على عهد  
رسول الله ﷺ . المسند ١٢٩/٣ ، ٢٨٠ ، ومعناه أيضا في ٢٨٢/٣ . وأيضاً البخاري عنه -  
في كتاب الصلاة : باب الصلاة إلى الاسطوانة ، بلفظ : « رأيت كبار أصحاب =



فعله رجل ؟ فلم ( ينكره ) (١) ولم يعبه (٢) .

٤٥٧ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : من فاتته ركعة

= النبي ﷺ يبتدون السورى عند المغرب حتى يخرج النبي ﷺ « الصحيح مع الفتح ٥٧٧/١ ح رقم ٥٠٣ .

وأبضا فى كتاب الأذان - باب كم بين الأذان والإقامة . الصحيح مع الفتح ١٦/٢ ح رقم ٦٢٥ .

ومسلم فى كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب . الصحيح ٥٧٣/١ ح رقم ٨٣٦ - ٨٣٧ . ومنها حديث عقبة بن عامر ، أخرجه أحمد قال : إنا كنا نفعله على عهد رسول الله ﷺ . المسند ١٥٥/٤ ، والبخارى - فى كتاب التهجد - باب الصلاة قبل المغرب . الصحيح مع الفتح ٥٩/٣ ح رقم ١١٨٤ . ومنها حديث عبد الله بن مغفل المزنى : أخرجه أحمد مرفوعا قال : صلوا قبل المغرب ركعتين ، ثم قال : صلوا قبل المغرب ركعتين ، ثم قال عند الثالثة : من شاء - كراهية أن يتخذها الناس سنة ، المسند ٥٥/٥ . والبخارى - فى كتاب التهجد - باب الصلاة قبل المغرب . الصحيح مع الفتح ٥٩/٣ ح رقم ١١٨٣ ، وانظر أيضا برقم ٧٣٦٨ .

(١) زيادة من المصرية وليست فى الأصل والسياق يتطلبها .

(٢) أجاز الإمام أحمد الركعتين قبل صلاة المغرب ، كما ورد فى الحديث ، وعمل به الصحابة ، رضوان الله عليهم أجمعين ، وقد صرح الإمام أحمد أنه فعله مرة لما سمع الحديث ، ولم ير الناس فى زمنه يفعلون فتركها . وقال فى رواية عباس الدورى : ما صليتها قط حيث يراى الناس ، قال العباس الدورى : فظننا أنه كان إذا سمع المؤذن يؤذن بالمغرب صلى الركعتين ثم خرج ، انظر : طبقات الحنابلة ٢٣٨/١ - ٢٣٩ ونقل عن الإمام أحمد جواز هاتين الركعتين قبل المغرب ، الكوسج فى مسائله ٧/أ ( الظاهرية ) وأبو داود فى مسائله ص ٧٢ ، وابن هانئ فى مسائله ٤٢/١ س ٢٠١ - والعباس الدورى كما ذكره أبو يعلى فى طبقات الحنابلة ٢٣٨/١ - ٢٣٩ - وزيد بن أيوب ، والفضل بن زياد ، والأثرم ، كما ذكره ابن القيم فى بدائع الفوائد ١١٤/٤ - ١١٥ ، وانظر : طبقات الحنابلة ١٥٧/١ ، والمغنى ٩٦/٢ ، وفتح البارى ، لابن حجر ٦٠/٣ ، قال المرداوى : تباح صلاة ركعتين قبل صلاة المغرب على الصحيح من المذهب ، نص عليه ، وعليه جمهور الأصحاب ، وجزم به فى المغنى ، والشرح ، وهو من المفردات ، وقيل : يكره . قال ابن عقيل : لا يركع قبل المغرب شيئا - وعنه يُسنُّ فعلهما ، جزم به ناظم المفردات ، وهى من المفردات أيضا . وقال فى مجمع البحرين وابن تيمية : لا يكره رواية واحدة . وهل يستحب ؟ على روايتين . الإنصاف ٤٢٢/١ . انظر أيضا المغنى ٩٦/٢ ، ومنح الشفا الشافيات ١١١/١ - ١١٢ .

الفجر (١) فإنه يقضيها إذا أصبح (٢) بعد طلوع الشمس (٣) .

٤٥٨ - قال لنا أبو عبد الرحمن : كان أنى يصلى ركعتي الفجر في البيت (٤) ثم يخرج إلى المسجد ، فيصلى الغداة ، وربما جلس إلى وقت طلوع الشمس . وأكثر ذلك إذا صلى دخل البيت ، فإذا كان وقت الظهر ، وأذن المؤذن ، خرج إلى المسجد ، فيصلى أربع ركعات يفصل بين كل ركعتين بسلام ، وربما صلى أكثر من أربع (٥) ثم يصلى الظهر ، ثم يدخل البيت ، / فيصلى ركعات (٦) يفصل بين كل

(١) في المصرية ( ركعتي الفجر ) ، والصواب ما في الأصل وما بعدها يؤيد ذلك .  
(٢) في الأصل ( أصبح ) وهو خلاف المصرية والقواعد العربية ، وأما في المطبوع فسقطت العبارة « إذا أصبح بعد طلوع الشمس » .

(٣) انظر روايات عن الإمام أحمد فيمن لم يؤد الركعتين قبل صلاة الصبح فإنه يقضيها بعد طلوع الشمس ، في مسائل ابن هانيء ١٠٣/١ - ١٠٤ س ٥١٧ ، ٥٢٢ ، ومسائل أنى داود ص ٥٠ .

قال ابن قدامة : فأما قضاء سنة الفجر بعدها فجائز إلا أن أحمد اختار أن يقضيها من الضحى ، وقال : إن صلاهما بعد الفجر أجراً ، أما أنا فأختار ذلك ، المغنى ٨٩/٢ . وراجع أيضاً الفتاوى ١٩٧/٢٣ ، والإنصاف ٤٤٣/١ وراجع أيضاً ما تقدم في س ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٤ .

(٤) انظر أيضاً ما نقله عنه ابن هانيء في المسائل ١٠٥/١ وقال أبو داود : ما رأيت أحمد ركعهما في المسجد قط ، إنما كان يخرج فيقعد في المسجد حتى تقام الصلاة ، المسائل ص ٥٠ .

(٥) قال الكوسج : رأيت أحمد رحمه الله تعالى كان يسلم في كل ركعتين في تطوع النهار ، ورأيت كثيراً يصلى قبل الظهر ثماني ركعات ، يسلم في كل ركعتين ، ونقل أبو داود أيضاً أنه كان يتطوع قبل الصلاة كثيراً . المسائل ص ٧٢ .

(٦) يظهر أن الإمام أحمد كان يؤدي الركعات التي بعد الفريضة في بيته . يقول أبو داود : رأيت أحمد أكثر أمره لا يتطوع بعد الصلاة في المسجد إلا أن يكون يريد أن يقعد مع بعض من يجيئه - المسائل ص ٧٢ ، قال ابن القيم : اختلفت الرواية عنه =

ركعتين بسلام في كل ركعتين ، وربما صلى ما بين الظهر والعصر ، وإذا أذن المؤذن العصر خرج فصلي في المسجد أربع ركعات يفصل بينهما بسلام ، ثم يصلي العصر ويدخل إلى البيت ، فإذا كان وقت المغرب فرجما خرج إلى المسجد قبل أن يؤذن المؤذن ، وربما خرج إذا أذن فيصلي المغرب ، ولا يتطوع بعدها في المسجد شيئاً ، ويصلي ركعتين بعد المغرب في بيته ، وربما صلى أكثر من ركعتين إلا أنه يفصل بينهما بسلام ، وما رأيته قط صلى الركعتين بعد المغرب إلا في بيته (١) ، وأكثر علمي أنه قال لي : يعجبنا إذا صلى الرجل المغرب أن لا يكلم أحداً ولا يتكلم حتى يصلي الركعتين بعد المغرب في بيته (٢) ، وقال لي يوماً (٣) : بلغني في رجل (٤) سماه لي أنه قال : لو أن رجلاً صلى الركعتين بعد المغرب في المسجد ما أجزأه (٥) إلا أن

---

= في الركعتين بعد الظهر ، فعنه روى الأثرم يصليهما في المسجد ... والفضل بن زياد : رأيت أحمد لا يصلي بعد المكتوبة شيئاً في المسجد إلا مرة بعد الظهر كان يوماً نادراً . بدائع الفوائد ١١٣/٤ - ١١٤ . ورواية الأثرم ذكرها ابن قدامة أيضاً في المغني ٩٤/٢ .

(١) نقله أيضاً ابن هانيء في مسائله ١٦/١ ، ومحمد بن الحسن كما ذكره أبو يعلى في الطبقات في ترجمته ٢٨٩/١ .

(٢) نقل نحوه أيضاً الميموني والمروزي والحسن بن محمد والأثرم . انظر : بدائع الفوائد ١١٥/٤ ، زاد المعاد ١٦٦/١ ، والمغني ٩٤/٢ .

(٣) في الأصل والمصرية والمطبوع ( يوم ) وهو خلاف ما تقتضيه القاعده العربية .

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن ، كما صرح عبد الله بن أحمد في المسند . وقال الساعاتي في تعليقه : هو ابن أبي ليل . انظر : الفتح الرباني ٢١٤/٤ .

(٥) هكذا في الأصل والمصرية والمطبوع - والظاهر أن يكون بصيغة التأنيث ، كما وقع في المسند ( لم تجزه ) ولاحتمال صحة ما جاء بالأصل لم أثبت هذا فيه .

يكون صلاحها (١) في بيته ، على حديث النبي عليه السلام (٢) - فقال  
أبى : ما أحسن ما قال هذا الرجل ، أو ما أجود ما انتزع (٣) هذا  
الرجل ، وأعجبه قول الرجل في ذلك ، ورأيته كأنه استحسنته (٤) .  
٤٥٩ - حدثنا قال : رأيت أبى إذا صلى القيام في شهر  
رمضان ، فدعا الإمام ظننت أنه يؤمن خلف الإمام ، لا أعلم

(١) هكذا في الأصل والمصرية والمطبوع . والظاهر أن يكون بالثنية ( صلاهما )  
كما وقع في المسند « إلا أن يصلحهما » ولاحتمال صحة ما جاء بالأصل لم أبدله بهذا .  
(٢) أخرج الإمام أحمد في مسنده عن ابن عمر : أن النبي ﷺ كان يصلي  
الركعتين بعد المغرب في بيته . المسند ٨٧/٢ ، وانظر أيضا نحوه في ٦/٢ ، ٦٣ ، والبخارى  
عنه أيضا - في كتاب التهجد - باب الركعتان قبل الظهر ، انظر : الصحيح مع الفتح  
٦٨/٣ ح رقم ١١٨٠ - وأخرج الإمام أحمد في حديث محمود بن لبيد في ذكر صلاته في  
مسجد بنى عبد الأشهل قال : اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم . المسند ٤٢٨/٥ .  
وأخرج أبو داود في كتاب الصلاة - باب ركعتي الفجر أين تُصليان ، من حديث  
كعب بن عجرة أن النبي ﷺ أتى مسجد بنى عبد الأشهل فصلى فيه المغرب ، فلما قضا  
صلاتهم ، رأهم يسبحون بعدها ، فقال : هذه صلاة البيوت . السنن ٦٩/٢ ح رقم  
١٣٠٠ . وأخرج ابن ماجه - في كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الركعتين بعد المغرب  
عن عائشة ورافع بن خديج في صلاته في البيت . السنن ٣٦٨/١ ح رقم ١١٦٤ - ١١٦٥ .  
(٣) قوله ( ما انتزع ) أى ما جاء به - انظر : الفتح الرباني ٢١٤/٤ .  
(٤) حديث محمود بن لبيد الذى تقدمت الإشارة إليه آنفاً أخرجه أيضاً الإمام أحمد  
في مسنده وفي نهاية الحديث قال عبد الله بن أحمد : قلت لأبى : إن رجلا قال : من صلى  
ركعتين بعد المغرب في المسجد لم تجزه ، إلا أن يصلحهما في بيته ، لأن النبي ﷺ قال : هذه  
من صلوات البيوت ، قال : من قال هذا ؟ قلت : محمد بن عبد الرحمن . قال ما أحسن  
ما قال أو ما أحسن ما انتزع !!! انظر : المسند ٤٢٨/٥ . ونقل هذه الرواية مختصرا  
ابن القيم في بدائع الفوائد ١١٥/٤ . زاد المعاد ١٦٥/١ - ١٦٦ .

وقد يلاحظ أن ما وقع في المسند يتعارض مع ما جاء في المسائل ، لأن عبد الله بن  
أحمد يقول في المسائل : قال لى يوماً بلغنى في رجل سماه لى ( إلى آخره ) مما يدل على أن  
الذى حكى هذه الحكاية هو الإمام أحمد ، وأما ما في المسند فإنه يدل على أن عبد الله بن  
أحمد حكى لأبيه هذه الحكاية ، وصرح له باسم صاحب الحكاية ، والظاهر أنه لاتعارض  
بينهما ، إذ يصح أن يكون كل من الإمام أحمد وابنه عبد الله سمع من محمد بن عبد الرحمن  
هذا الحكم . والله أعلم .

إلا كذلك ، إن شاء الله (١) .

٤٦٠ - ورأيت أبا - وهو مختف (٢) - يصلي القيام بالليل في

رمضان وحده (٣) .

٤٦١ - حدثنا / قال : سمعت أبا سئل عن صلاة الليل ٩٠

والنهار ؟ .

فقال : مثني مثني ، وإن صلى أربعاً لم اعبه ، (٤) كان ابن عمر

لا يرى بأساً أن يصلي أربعاً (٥) .

٤٦٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن القنوت في الوتر ؟

(١) نقل عنه أيضاً أبو داود : أنه يقنت الإمام ويؤمن من خلفه في موضع التأمين ،

انظر مسائله ص ٦٧ .

قال ابن قدامة : إذا أخذ الإمام في القنوت أمن من خلفه ، لا نعلم فيه خلافاً -

المغني ١١٣/٢ .

قال المرداوي : ويؤمن المأموم . ولا يقنت على الصحيح من المذهب ، نص عليه ،

وعنه : يقنت ، وعنه : يقنت في الثناء ، وروايات أخرى ذكرها ، وحيث قلنا : يقنت ، فإنه

لا يجهر على الصحيح من المذهب . الإنصاف ١٧٢/٢ ، وانظر : أيضاً المحرر ٨٩/١ ، وبدائع

الفوائد ١١٢/٤ .

(٢) في الأصل والمصرية ( مختفي ) وهو على خلاف القواعد العربية ، والصواب

ما أثبتناه .

(٣) تضافرت الروايات عن الإمام أحمد بأن القيام مع الناس في رمضان أحب إليه

وأولى ، كما نقل عنه أصحابه من قوله وفعله - انظر : مسائل أبي داود ص ٦٢ ، ومسائل

ابن هانيء ١٠٠/١ س ٥٠٣ ، ومسائل الكوسج ٢٠/أ ( الظاهرية ) ومختصر قيام الليل

للمروزي ص ١٥٧ ، ١٦٢ ، والتمهيد لابن عبد البر ١١٧/٨ - ١١٨ . قال ابن قدامة :

والمختار عند أبي عبد الله : فعلها في الجماعة . المغني ١٢٣/٢ ، انظر : المبدع ١٧/٢ .

(٤) في الكشف : ( وصلاة الليل والنهار مثني مثني ) أى يسلم فيها من كل

ركعتين لحديث ابن عمر مرفوعاً : صلاة الليل والنهار مثني مثني ، رواه الخمسة ، واحتج به

أحمد : ٤٠٥/١ وراجع أيضاً س ٤١٤ ، ٤١٥ .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة قال : حدثنا ابن نمير عن عبد الله عن نافع عن

ابن عمر أنه كان يصلي بالليل والنهار أربعاً أربعاً . المصنف ٢٧٤/٢ ، وأخرجه الطحاوي في

شرح معاني الآثار بنحوه ٣٣٤/١ - ٣٣٥ .

وذكره أيضاً الترمذي في السنن ٤٩٢/٢ ، والبغوي في شرح السنة كتاب الصلاة باب =

فقال : إن شاء قنت ، وأختار أن يقنت بعد الركوع (١) .  
 ٤٦٣ - قال : قلت لأبي : يقنت في الغداة على ما قنت  
 النبي ﷺ ، دعا على المشركين ، واستنصر للمسلمين ؟ فقال :  
 لا بأس ، إذا قنت الإمام قنتوا (٢) .  
 ٤٦٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن الوتر أحب إليك أول  
 الليل أو آخره ؟ .

فقال : أما أنا فأوتر أول ( الليل ) (٣) ، ومن قوى عليه آخره  
 فليس به بأس (٤) ، وقال أبو هريرة : عن النبي عليه السلام : لا أنام

= صلاة الليل ... الخ ٧٣/٤ - ٧٦ أبواب الصلاة ، باب ما جاء أن صلاة الليل والنهار  
 مثني مثني .

(١) المذهب : أن القنوت في جميع السنة ، وفيه روايات أخرى . وخير الشيخ تقي  
 الدين في دعاء القنوت بين فعله وتركه . انظر الإنصاف ١٧٠/٢ وراجع ما تقدم في  
 س ٤١٨ - ٤١٩ .

(٢) قال المرداوي : الصحيح من المذهب : أنه يكره القنوت في الفجر كغيرها ،  
 وعليه الجمهور ، وعنه أيضا قال : لأعنف من يقنت . وعنه : الرخصة في الفجر ، ولم  
 يذهب إليه ، ولو أئتم بمن يقنت في الفجر تابعه ، فأمن ودعا ، جزم به في المحرر وغيره .  
 الإنصاف ١٧٤/٢ ، وانظر أيضا : النكت على المحرر ١٠/١ ، وراجع ما تقدم في س ٤٢٨  
 فقد فصلنا القول في هذه المسألة .

(٣) زيادة في المصرية يقتضيها السياق .

(٤) قال ابن قدامة : ووقته ( أى الوتر ) ما بين العشاء وطلوع الفجر ، فلو أوتر  
 قبل العشاء لم يصح وتره ، والأفضل فعله في آخر الليل . فإن خاف أن لا يقوم في آخر الليل  
 استحسب له أن يوتر أوله ، وأى وقت أوتر من الليل بعد العشاء أجزأه ، لا نعلم فيه خلافاً .  
 المغني باختصار ١١٩/٢ - ١٢٠ .

قال ابن القيم : قال أبو حفص عمر بن أحمد بن إبراهيم أبو حفص البومكي :  
 إنما يكون الوتر آخر الليل أفضل في غير شهر رمضان ، فأما في رمضان : فالوتر أول الليل ،  
 تبعاً للإمام أفضل . بدائع الفوائد ١١٢/٤ .

قال المرداوي : أفضل وقت الوتر آخر الليل لمن وثق بنفسه ، على الصحيح من  
 المذهب ، جزم به في المغني والشرح ، والمجد في شرحه وغيرهم ، وقيل : وقته المختار كصلاة  
 العشاء وقيل : الكل سواء . الإنصاف ١٦٧/٢ .

إلا على وتر (١) .

٤٦٥ - قال : قلت لأبي : من خشى أن ينام ؟ قال : يوتر أول الليل (٢) .

٤٦٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن رفع اليدين في الوتر في رمضان ؟ فقال : أنا أرفع يدي (٣) وأنا أقنت في النصف الآخر من رمضان ، وإن قنت رجل (٤) الشهر كله لم أر به بأساً ، وإن قنت رجل السنة لم أر به بأساً في الوتر (٥) ، وإن هو قنت في الفجر إذا دعا على الكفرة ويدعو للمسلمين لم أر به بأساً (٦) .

٤٦٧ - وقال أبي : مذهبي في القنوت في شهر رمضان أن يقنت في النصف الأخير ، وإن / قنت في السنة كلها فلا بأس ، وإذا ٩١

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن أبي هريرة قال : ثلاث أوصاني بهن خليلي ﷺ لا أدعهن أبداً ، الوتر قبل أن أنام ، الحديث . المسند ٢/٢٥٤ ، ( وبتحقيق أحمد شاكر ) برقم ٧٤٥٢ ، وفي ٢/٢٥٨ ، ٢٧٧ بلفظ ... لا أنام إلا على وتر ( انظر ح رقم ٧٥٠٣ ، ٧٧١١ ) . وانظر أيضاً نحوه في المسند ٢/٢٢٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ ، ٣١١ .

والبخاري - كتاب التهجد - باب صلاة الضحى في الحضر . بلفظ ... ونوم على وتر . انظر : الصحيح مع الفتح ٣/٥٦ ح رقم ١١٧٨ .  
وفي كتاب الصوم - باب صيام البيض - بلفظ : وأن أوتر قبل أن أنام ، ٢٢٦/٤ ، ح رقم ١٩٨١ .

ومسلم - في كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب استحباب صلاة الضحى من طرق عنه . انظر : الصحيح ١/٤٩٩ ح رقم ٧٢١ .  
(٢) تقدم الكلام عليه في المسألة السابقة .

(٣) راجع ما تقدم في س ٤١٧ .

(٤) في المصرية ( الرجل ) وكذا في المطبوع ، والسياق يقتضي التذكير لعدم تقدم

معهود .

(٥) راجع ما تقدم في س ٤١٨ . (٦) راجع ما تقدم في س ٤٢٨ .

كان يقنت قنت خلفه (١) .

٤٦٨ - حدثنا قال : سألت أبا عبد الله عن الرجل يصلى خلف من يقنت ؟ قال : لا بأس بالصلاة خلفه ، إذا كان يقنت على فعل رسول الله ﷺ يدعو على المشركين (٢) ، إلا أن يكون رافضياً فلا يصلى خلفه (٣) .

٤٦٩ - قال : قلت لأبي : من الرافضى ؟ قال : الذى يسب أبا بكر وعمر (٤) .

(١) راجع ما تقدم فى س ٤١٨ . (٢) راجع ما تقدم فى س ٤٦٣ . (٣) الرافضى لا يجوز الصلاة خلفه فيما نقل عن أحمد : يقول سعيد الأرقطى : سمعت أحمد بن حنبل ، وسئل عن الصلاة خلف المبتدعة ؟ فقال : أما الجهمية فلا ، وأما الرافضة الذين يردون الحديث فلا . الطبقات ١/١٦٨ . قال شاهين العبدى : سألت أبا عبد الله ، قلت : أصلى خلف الجهمى ؟ قال : لا تصلى خلف الجهمى ، ولا خلف الرافضى . المصدر السابق ١/١٧٢ . وانظر لذلك أيضاً مسائل ابن هانئ ١/٦٠ ، ٦٣ ، س ٢٩٦ ، ٣١١ . قال الخرق : ومن صلى خلف من يعلن ببدعة أو يسكر أعاد . مختصر الخرق : ٣١ . قال ابن قدامة : وظاهر هذا أن من ائتم بمن يظهر بدعته ويتكلم بها ويدعو إليها أو يناظر عليها فعليه الإعادة ، قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : الرافضة الذين يتكلمون بما تعرف ؟ قال : نعم : أمره أن يعيد . المغني ٢/١٧٣ . قال المرداوى عن إمامة الفاسق للصلاة : لا تصح ، وهو المذهب ، سواء كان فسقه من جهة الاعتقاد ، أم من جهة الأفعال من حيث الجملة ، وعليه أكثر الأصحاب ، وعنه : تصح وتكره ، وعنه : تصح فى النفل ، أى نفل الصلاة خلف الإمام ، فعلى المذهب يلزم من صلى خلفه الإعادة سواء علم بفسقه وقت الصلاة أم بعدها ، وسواء كان فسقه ظاهراً أم لا ، وهذا الصحيح من المذهب . الإنصاف ٢/٢٥٢ - ٢٥٣ . (٤) ذكره ابن الجوزى بسنده عن عبد الله ، وفيه : الذى يشتم ويسب أبا بكر وعمر ، مناقب الإمام أحمد ص ٢١٤ .

قال الشيخ عبد القادر شيبه الحمد فى التعريف بالرافضة . سميت هذه الفرقة بالرافضة ، لأنهم رفضوا زيد بن على بن الحسين رضى الله عنه لما سأله عن رأيه فى أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، فأثنى عليهما خيراً ، وقال : ما سمعت أبى يقول فيهما إلا خيراً ، وقد كانا وزيرى جدى . فلما انصرفوا عنه لذلك قال لهم : رفضتموني ، فأطلق عليهم من ذلك الوقت اسم الرافضة .



## باب ما يبطل الصلاة وما يكره فيها وما يجوز للمصلي فعله

٤٧٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل ضحك في الصلاة ؟ .

قال : لا يعيد الوضوء (١) .

قلت لأبي : فالصلاة ؟ قال : يعيد الصلاة ، ليس فيه اختلاف (٢) .

= وذكر أنهم إحدى فرق الشيعة الأربع الرئيسية ، وهم أيضا ينقسمون إلى أقسام ، وهؤلاء الروافض يبالغون كثيراً فإنهم يكفرون خيرة أصحاب رسول الله ﷺ ، وبلغ من مبالغتهم أنهم يكرهون كلمة العشرة بغضاً منهم للعشرة المبشرين بالجنة عداً علياً - رضي الله عنه ، انظر : الأديان والفرق ١١٤ ، ١٣٧ - ١٤٠ .

(١) نقل روايات عن الإمام أحمد في هذه المسألة أبو داود في مسائله ص ١٣ وابن هانئ في مسائله ٧/١ س رقم ٣٨ ، والكوسج في مسائله ٢٢/أ ( الظاهرية ) .  
وقال ابن قدامة : ليس في القهقهة وضوء ، روى ذلك عن عروة وعطاء والزهرى ومالك والشافعى وإسحاق وابن المنذر ، وقال أصحاب الرأى : يجب الوضوء من القهقهة داخل الصلاة ، دون خارجها .

ولنا : أنه معنى لا يبطل الوضوء خارج الصلاة فلم يبطل داخلها كالكلام ، وأنه ليس يحدث ولا يفضى إليه ، فأشبهه سائر ما لا يبطل . المغني ١٣١/١ .  
وقال ابن تيمية : إذا قهقهه في الصلاة فإنها تبطل ولا ينتقض وضوءه عند الجمهور كالملك والشافعى ، لكن يستحب له أن يتوضأ في أقوى الوجهين لكونه أذنب ذنباً - وللخروج من الخلاف ، فإن مذهب أبى حنيفة : ينتقض وضوءه - مجموع فتاوى ابن تيمية ٦١٤/٢٢ .

(٢) في المطبوع ( احتمالان ) وهو خلاف الأصل والمصرية .

قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن الضحك في الصلاة يفسد الصلاة . اختلاف العلماء ١٠/أ ، ١١٨/أ .

وقال ابن قدامة : لا نعلم فيه مخالفاً . المغني ٤٠/١ . ولكن المرداوى يقول معلقاً على قول ابن قدامة : « وإن قهقهه فبان حرفان فهو كالكلام » مفهوم قوله أنه إذا لم =

٤٧١ - حدثنا قال : سألت أبا عن القهقهة ؟ .

قال : تعاد منها الصلاة ، وأرجو أن لا يعيد فيها وضوءاً <sup>(١)</sup> .

٤٧٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل إذا ضحك في

الصلاة ؟ قال : يعيد الصلاة ، وأرجو أن لا يعيد الوضوء <sup>(٢)</sup> وإنما

مدار الحديث على أبي العالية <sup>(٣)</sup> ، وقد روى عن جابر بن عبد الله أنه

= بين حرفان أنه لا يضر ، وأن صلاته صحيحة ، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب ، وهو أحد الوجهين أو الرويتين .

وعنه : أنه كاللحلام ، ولو لم بين حرفان ، اختاره الشيخ تقي الدين وقال : إنه الأظهر ، وجزم به في الكافي والمغني ، وقال : لا نعلم فيه خلافاً وقدمه في الشرح ، وحكاها ابن هبيرة إجماعاً . انظر : الإنصاف ١٣٨/٢ ، وانظر أيضاً : الاختيارات الفقهية ص ٥٩ .  
(١) راجع ما تقدم في المسألة السابقة .

(٢) قال أبوداود : سمعت أحمد سئل عن الضحك في الصلاة ؟ قال : أما أنا فلا أوجب فيه وضوءاً ، ليس تصح الرواية فيه . المسائل ص ١٣ .

(٣) هو رُفيع ( بالتصغير ) بن مهران ، أبو العالية الرياحي : بكسر الراء وبالتحتانية ، البصري ، أدرك الجاهلية وأسلم بعد وفاة النبي ﷺ بسنتين ، ثقة ، كثير الإرسال ، مات سنة تسعين ، وقيل : ثلاثة وتسعين ، وقيل : بعد ذلك : تهذيب التهذيب ٢٨٤/٣ - ٢٨٦ ، وتقريب التهذيب ٢٥٢/١ .

وأما حديثه فهو حديث الأعمى المشهور الذي يروى فيه أبو العالية : « كان رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه فجاء رجل ضرير البصر فوقع في بئر في المسجد فضحك بعض أصحابه ، فلما انصرف أمر من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة » .

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه - ( باب الضحك والتبسم في الصلاة ) من طرق عن أبي العالية ٣٧٦/٢ - ٣٧٧ ح رقم ٣٧٦٠ - ٣٧٦٣ .

وابن أبي شيبة من طريق شريك عن أبي هاشم عن أبي العالية . انظر : المصنف ٣٨٨/١ ( باب من كان يعيد الصلاة والوضوء - أي من الضحك ) وعقد الدارقطني باباً باسم ( أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها ) وأخرج فيه هذا الحديث وجمع فيه طرقه . انظر : السنن ١٦١/١ - ١٧٥ .

وأخرجه البيهقي في باب ترك الوضوء من القهقهة في الصلاة ، وأورد فيه طرقه . انظر السنن الكبرى ١٤٦/١ - ١٤٨ .

يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء ، من حديث الأعمش عن أبي سفيان (١) عن جابر (٢) .

٤٧٣ - حدثنا قال : سئل أبي عن عد الآي من الصلاة ؟

= وقد تكلم على هذا الحديث غير واحد من الأئمة . فقال الدارقطني بعد إيراد طرقه : رجعت هذه الأحاديث كلها التي قدمت ذكرها في هذا الباب إلى أبي العالية الرياحي ، وأبو العالية أرسل هذا الحديث عن النبي ﷺ ، ولم يسم بينه وبينه رجلاً سمعه منه عنه ، وقد روى عاصم الأحول عن محمد بن سيرين وكان عالماً بأبي العالية وبالحسن ، فقال : لا تأخذوا بمراسيل الحسن ولا أبي العالية فإنهما لا يباليان عمن أخذنا . السنن ١/١٧١ . وقال البيهقي بعد إيراد طرق الحديث : وهذه الروايات كلها راجعة إلى أبي العالية الرياحي ، وأيضاً قال : أخبرنا أبو سعد الماليني قال : قال أبو أحمد بن عدى : وأكثر ما نقم على أبي العالية هذا الحديث ، وكل من رواه من غيره فإنما مدارهم ورجوعهم إلى أبي العالية - والحديث له وبه يعرف ، ومن أجل هذا الحديث تكلموا في أبي العالية ، وسائر أحاديثه مستقيمة صالحة . السنن الكبرى ١/١٤٧ ، وقد تكلم على هذا الحديث ابن المنذر وابن حزم وابن الجوزي وابن حجر وغيرهم .

انظر اختلاف العلماء ١٠/ب والحقلي ١٠/٣٦٢ - ٣٦٣ ، والعلل المنتهية ١/٣٦٨ - ٣٧٤ ، ونصب الراية ١/٥٠ - ٥١ ، وتلخيص الخبير ١/١٢٤ - ١٢٥ . (١) هو طلحة بن نافع القرشي مولاهم أبو سفيان الواسطي . ويقال : المكي الإسكاف صدوق ، من الرابعة ، تهذيب التهذيب ٥/٢٦ - ٢٧ ، تقريب التهذيب ١/٣٨٠ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن مطر الوراق عن شعيب عن جابر بن عبد الله قال : إذا ضحك الرجل في الصلاة فإنه يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء ، المصنف ٢/٣٧٧ ح رقم ٣٧٦٦ . وابن أبي شيبه في مصنفه من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر . المصنف ١/٢٨٧ . والدارقطني من طرق كثيرة عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر من قوله موقوفاً عليه ، وأيضاً مرفوعاً من رواية محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه عن الأعمش ، ولكنه قال : قال لنا أبو بكر النيسابوري : هذا - أي المرفوع - حديث منكر فلا يصح ، والصحيح عن جابر خلافه ، ثم بين الدارقطني ما فيه من العلل والنكارة ، وقال : الصحيح من الأعمش عن أبي سفيان عن جابر من قوله « من ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء » السنن ١/١٧٢ - ١٧٤ . والبيهقي من طرق عن الأعمش به موقوفاً على جابر . السنن الكبرى ١/١٤٤ - ١٤٥ باب ترك الوضوء من القهقهة في الصلاة .

قال : أرجو أن لا يكون به بأس <sup>(١)</sup> .

٤٧٤ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : كل شيء من الصلاة  
٩٢ فيما وكَّده / الله <sup>(٢)</sup> فهو فرض <sup>(٣)</sup> .

٤٧٥ - حدثنا قال : قرأت على أبي : من صلى ركعة من  
التطوع ، ثم أحدث ؟ .

قال : لا يعجبني أن يستقبل <sup>(٤)</sup> لقوله عليه السلام :

(١) نقل الكوسج رواية نحوها في مسائله ٦٨/١ ( المصرية ) ١٣/أ ( الظاهرية ) .  
وقال ابن قدامة : ولا بأس بعد الآي في الصلاة ، وتوقف أحمد عن عد التسييح ، ثم  
استدرك ابن قدامة لمذهبه بأنه إجماع ، وذكر عددا من الفقهاء ، وقال : ولم يعرف لهم  
في عصرهم مخالف ، مع أن الظاهر أن ذلك ينتشر ولا يخفى ، فيكون إجماعاً ، وإنما توقف  
أحمد عن عد التسييح ، لأن المنقول عن ذكرناهم عد الآي ، قال أحمد : أما عد الآي فقد  
سمعنا ، وأما عد التسييح فما سمعنا . المغني ١٠/٢ .

قال المرداوي : له - أي المصلي - عد الآي بأصابعه على الصحيح من المذهب ،  
وعليه أكثر الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وقيل : يكره ... الإنصاف ٩٦/٢ .  
(٢) قال في اللسان : وكذا العقد والعهد أوثقه ، والهمز فيه لغة يقال : أوكدته وأكدته  
وأكدته إيكاداً وبالواو أفصح أي شددته ٤٨٢/٤ .

(٣) انظر روايات عن الإمام أحمد في المسألة : في مسائل أبي داود ص ٧ ، ومسائل  
ابن هانئ ١٦/١ ، والعدة في أصول الفقه ٣٧٦/١ - ٣٧٨ ، والمسودة ص ٥٠ - ٥١ .  
وفي هذه المسألة ثلاثة أقوال : أحدها : أن الفرض والواجب سواء ، والثاني : الفرض  
أكد ، وعلى هذا هو ماثبت بدليل مقطوع به ، وقيل : هو مالا يسقط في عمد ولا سهو ،  
حكى ابن عقيل رواية ثالثة : أن الفرض مألزم بالقرآن ، والواجب ما كان بالسنة . قال  
في المسودة : وهذه هي ظاهر كلام أحمد في أكثر نصوصه ، وقال ابن بدران الدمشقي :  
الواجب مرادف للفرض عندنا على الأصح من أقوال الأصوليين ، المسودة ص ٥٠ ، المدخل  
ص ١٤٧ ، وانظر : العدة في أصول الفقه ٣٧٦/٢ - ٣٧٨ .

(٤) قال ابن قدامة : الذي سبقه الحدث تبطل صلاته ، ويلزمه استئنافها . قال  
أحمد : يعجبني أن يتوضأ ويستقبل ، ثم قال : وعن أحمد : أنه يتوضأ ويبنى ( وذكر عنه  
أيضاً رواية ثالثة ) إن كان الحدث من السبيلين ابتداءً ، وإن كان من غيرهما بنى ، لأن =

« لا صلاة إلا بطهور » (١) .

٤٧٦ - حدثنا قال : قرأت على أبى : قلت ينفخ الرجل في

الصلاة موضع سجوده ؟ .

قال : لا يعجبني ، فإن فعل أخشى أن يكون قد فسدت

صلاته (٢) .

= حكم نجاسة السبيل أغلظ ، والأثر إنما ورد بالبناء في الخارج من غير السبيل ، فلا يلحق به مالم يس في معناه ، والصحيح الأول لما روى عن علي بن طلق قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا فسا أحدكم في صلاته فليتنصرف فليتوضأ وليعد صلاته » رواه أبو داود والأثر . المغني ٧٦/٢ .

وقال ابن مفلح : « ومن أحدث حرم عليه الصلاة » لما روى ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » رواه مسلم ، وهو يعم الفرض والنفل والسجود المجرد كسجدة التلاوة والقيام المجرد كصلاة الجنازة ، وسواء كان عالماً أم جاهلاً . المبدع ١٧٣/١ .

(١) أخرج الإمام أحمد الحديث عن ابن عمر بلفظ : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الله تبارك وتعالى لا يقبل صدقة من غلول ، ولا صلاة بغير طهور » المسند ٢٠/٢ ، وأيضاً عنه في ٣٩/٢ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٧٣ - وأخرجه مسلم - في كتاب الطهارة - باب وجوب الطهارة للصلاة ٢٠٤/١ ح رقم ٢٢٤ ، وأخرجه الترمذي في سننه - أبواب الطهارة - باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور ، من طريق قتيبة وهناد . وقال هناد في حديثه « لا تقبل صلاة إلا بطهور » ٥/١ - ٦ ح رقم ١ .

وقد أخرج الحديث غير واحد من أصحاب السنن وغيرهم . ولكن لا يوجد عند أى واحد منهم باللفظ الذى ذكره الإمام أحمد هنا ، وقال الزركشى في المعتمر : « لا صلاة إلا بطهور » لم أره بهذا اللفظ ، ويقرب منه « لا تقبل صلاة إلا بطهور » رواه ابن ماجه عن ابن عمر ، والمحفوظ فيه لا تقبل صلاة بغير طهور رواه مسلم ، المعتمر في تخرىج أحاديث المنهاج والمختصر ( نسخة مصورة عند الشيخ حماد الأنصارى من نسخة دار الكتب القومية ، بمصر ) .

وقال الحافظ في باب الأحداث حديث : « لا صلاة إلا بطهارة » قلت : لم أر هذا الحديث بهذا اللفظ ، نعم روى الترمذي من حديث ابن عمر : « لا تقبل صلاة إلا بطهور » وأصله في صحيح مسلم بلفظ « لا تقبل صلاة بغير طهور » تلخيص الحبير ١٣٨/١ ، وقد أثر عن علي أنه قال : فإنه لا صلاة إلا بطهور ، انظر : تاريخ الطبرى ١٤٧/٥ .

(٢) انظر روايات عن الإمام أحمد في هذه المسألة : في مسائل ابن هانيء ٤٢/١ س =

قال : يروى عن ابن عباس : من نفخ في صلاته فقد تكلم (١) .

٤٧٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يشبك أصابعه في الصلاة ؟ قال : ( مكروه ) .

قلت لأبي : يعيد ؟ قال : لا يعيد ولا يشبك (٢) .

= رقم ٢٠٢ ، ٤٣/١ س رقم ٢٠٥ ، والمسائل التي حلف عليها الإمام ٣٤/أ ، وبدائع الفوائد ٩٠/٤ .

وقال ابن قدامة : فأما النفخ في الصلاة فإن انتظم حرفين أفسد صلاته ، لأنه كلام وإلا فلا يفسدها ، وقد قال أحمد : النفخ عندي بمنزلة الكلام ، وقال أيضاً : قد فسدت صلاته لحديث ابن عباس : « من نفخ في الصلاة فقد تكلم » .... وروى عن أحمد أنه قال : أكرهه ، ولا أقول بقطع ليس هو كلاماً ... قال القاضي : الموضع الذي قال أحمد : يقطع إذا انتظم حرفين ، لأنه جعله كلاماً . ولا يكون كلاماً بأقل من حرفين ، والموضع الذي قال : لا يقطع الصلاة إذا لم ينتظم منه حرفان . قال ابن قدامة : والصحيح أنه لا يقطع الصلاة ما لم ينتظم منه حرفان . المغني باختصار ٤٠/٢ . وقال المرداوي في شرح المقنع : « أو نفخ فبان حرفان ، فهو كالكلام » وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، واختار الشيخ تقي الدين أن النفخ ليس كالكلام ، ولو بان حرفان فأكثر فلا تبطل الصلاة به ، وهو رواية عن الإمام أحمد . الإنصاف ١٣٨/٢ . انظر أيضاً : مجموع فتاوى ابن تيمية ٦١٨/٢٢ - ٦٢٢ ، والمبدع ٥١٦/١ ، واختلاف العلماء ١١٧/أ - ب .

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بهذا اللفظ ١٨٩/٢ ح رقم ٣٠١٧ ، وأيضاً برقم ٣٠١٨ ، وابن أبي شيبة في مصنفه ٢٦٤/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٥٢/٢ - ٢٥٣ ، بالفاظ بهذا المعنى . والذي يظهر لي أن النفخ ليس كالكلام فلا تبطل الصلاة ، وإن كان مكروها ، لعدم ورود الدليل الصحيح على ذلك . والله أعلم .

(٢) قال ابن قدامة : ويكره التشبيك في الصلاة ، لما روى ابن ماجه عن كعب بن عجرة أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً قد شبك أصابعه في الصلاة ، ففرج رسول الله ﷺ بين أصابعه ، وقال ابن عمر : في الذي يصلي وهو مشبك يديه ، تلك صلاة المغضوب عليهم ، وذكر أشياء يكره فعلها في الصلاة ، ثم قال : ولا تبطل الصلاة بجميع ذلك إلا أن يتوالى ويكثر . المغني ٨/٢ ، ١١ ، انظر أيضاً : المقنع مع حاشيته ١٦٢/١ ، والمبدع ٤٨٠/١ ، وكشاف القناع ٣٤٣/١ .

٤٧٨ - حدثنا قال : سئل أئى عن الرجل يكون فى الصلاة ، قال : فىأخذ القملة ؟ قال : إن دفنها فلا بأس (١)

٤٧٩ - قرأت على أئى : الرجل يجد من الغائط والبول يصلى أو يتوضأ ؟ قال : ما لم يدافعه أو يشغله (٢) .

٤٨٠ - حدثنا قال : سمعت أئى يقول : وإذا تكلم الرجل بشئ يكمل به الصلاة ، فصلاته تامة ، وكل شئ ليس هو من أمر الصلاة (٣) وهو ناس صلاته ، باطل ، إلا أن يكون شئ مما يكمل به الصلاة (٤) .

---

(١) انظر روايات عن الإمام أحمد فى قتل القمل فى الصلاة . فى مسائل ابن هانئ ٤٣/١ ، ٤٤ س رقم ٢٠٤ ، ٢١٢ ، وفى مسائل الكوسج : ١٢/ب ( الظاهرية ) و ٦٦/١ ( المصرية ) . وقال المرداوى : وله قتل القملة من غير كراهة على الصحيح من المذهب ، وعنه : يكره ، وعنه : يصرفها فى ثوبه . وإذا قتل القملة فى المسجد جاز دفنها من غير كراهة فى أحد الوجهين كالصاق اختاره القاضى ، وقيل : يكره - وقيل : لا يجوز . وقال : قلت : ويحتمل أن لا يجوز دفنها إن قيل بنجاسة دمها ، ولهذا قال ابن عقيل فى الفصول وغيره : أعماق المسجد كظاهرة فى وجوب صيانتها عن النجاسة ، ولعله مراد القول بعدم الجواز . الإنصاف ٩٦/٢ - ٩٧ .

وعلى ابن مفلح جواز قتلها بأن عمر وأنساً والحسن البصرى كانوا يفعلونه ، ولأن فى تركها أذى له إن تركها على جسده ، ولغيره إن ألقاها ، وهو عمل يسير فلم يكره ، وأيضاً قال : وفى جواز دفنها فى المسجد وجهان ، وظاهره أنه مباح قتلها فيه وهو المنصوص ، وعليه أن يخرجها أو يدفنها . المبدع ٤٨٣/١ . راجع أيضاً : المغني ١٠/٢ ، وكشاف القناع ٣٤٧/١ .

(٢) تقدم الكلام على هذه المسألة فى باب صفة الصلاة س رقم ٣٩٧ .

(٣) فى المطبوع العبارة هكذا ( وكل شئ ليس هو من أم الصلاة ) وهو خلاف الأصل والمعنى المراد .

(٤) انظر رواية عن الإمام أحمد فى هذه المسألة : فى مسائل ابن هانئ ٤٣/١ س رقم ٢٠٣ ، وأيضاً س رقم ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٣ . وقال ابن قدامة فى باب سجود السهو : فإن سلم قبل إتمام الصلاة عمداً أبطلها ، وإن كان سهواً ثم ذكر قريباً أتمها وسجد =

٤٨١ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : لا بأس به ، يعنى

حديث أبى قتادة أن النبى صلى وهو حامل أمانة (١) وهو يصلى (٢) وحديث عائشة : أنها استفتحت الباب فمشى النبى عليه السلام وهو

= فإن طال الفصل أو تكلم بغير مصلحة الصلاة بطلت ، وإن تكلم لمصلحتها ففيها ثلاث روايات : إحداهن : تبطل ، والثانية : لا تبطل ، والثالثة : تبطل صلاة المأموم دون الإمام ، اختاره الخرقى ، وإن تكلم فى صلب الصلاة بطلت ، وعنه : لا تبطل إذا كان جاهلاً أو ساهياً ويسجد له . المقنع مع حاشيته ١٧٢/١ - ١٧٤ .

وذكر المرداوى رواية رابعة ، وهى لا تبطل إذا تكلم لمصلحتها سهواً ، وقال : اختاره المجد فى شرحه . وفى المحرر وصاحب مجمع البحرين ، والفائق ، ونصروا ابن الجوزى . الإنصاف ١٣٤/٢ . أما المذهب فقال المرداوى : إذا ظن أن صلاته قد تمت وتكلم عمداً لغير مصلحة الصلاة كقوله : « يا غلام اسقنى ماءً ونحوه » فالصحيح من المذهب : بطلان الصلاة ، نص عليه ، وعليه الأصحاب وعنه : لا تبطل والحالة هذه وأطلقها جماعة ، انتهى ، وإن تكلم لمصلحتها ففيه أربع روايات ، والمذهب الذى عليه أكثر الأصحاب : أنها تبطل ، وإن تكلم فى صلب الصلاة ، فإن كان عالماً عمداً بطلت الصلاة ، وإن كان ساهياً بغير السلام ، فالمذهب : أن صلاته تبطل أيضاً ، وعنه : لا تبطل ، اختاره ابن الجوزى ، والشيخ تقي الدين . الإنصاف بتصرف ١٣٣/٢ - ١٣٤ . راجع المسألة فى اختلاف العلماء لابن المنذر ١١٥/ب ، وفى المذهب الأحمد ١٨ والمغنى ٣٥/٢ - ٣٩ ، والكافى ١٦٠/١ - ١٦٢ ، المحرر ٧٢/١ ، والمبدع ٥١١/١ - ٥١٥ ، زاد المستقنع مع حاشيته السلسيل ١٣١/١ - ١٣٢ والراجع عندى من ذلك كله ما نص عليه الإمام أحمد فى هذه المسألة بوضوح . والله أعلم .

(١) وهى أمانة بنت أبى العاص بن الربيع العبشمية ، وهى من زينب بنت رسول الله ﷺ ، كانت زينب تحت أبى العاص فولدت له أمانة وعلياً ، وثبت ذكرها فى الصحيحين من حديث أبى قتادة أن النبى ﷺ كان يحمل أمانة بنت زينب ، على عاتقه ، فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها . الإصابة ٢٣٦/٤ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده بلفظ : « أن رسول الله ﷺ كان يصلى وهو حامل أمانة بنت زينب فإذا ركع وسجد وضعها وإذا قام حملها » ٢٩٦/٥ ، ٣٠٣/٥ ، ٣٠٤ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، والبخارى فى صحيحه - كتاب الصلاة - باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه فى الصلاة ٥٩٠/١ ح رقم ٥١٦ ، وانظر ح رقم ٥٩٩٦ .

ومسلم فى صحيحه - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب جواز حمل الصبيان فى الصلاة - باختلاف يسير فى اللفظ ٣٨٥/١ - ٣٨٦ ح رقم ٥٤٣ ، ( تحقيق فؤاد عبد الباقي ) كما أخرجه غيرهم من أصحاب السنن وغيرها .



في الصلاة حتى فتح لها (١) .

٤٨٢ - حدثنا قال : سألت أبي عن / حديث معاوية بن ٩٣  
الحكم السلمي (٢) أنه تكلم في الصلاة (٣) .

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند بلفظ : « قالت : كان بابنا في قبلة المسجد فاستفتحت ورسول الله ﷺ يصل ، فمشى حتى فتح لي . ثم رجع إلى مكانه الذي كان فيه » ١٨٣/٦ ، وأيضاً ٢٣٤/٦ .

وأبو داود من طريق أحمد بن حنبل ومسدد ، في كتاب الصلاة : باب العمل في الصلاة - انظر : السنن ( تحقيق عزت دعاس ) ٥٦٦/١ ح رقم ٩٢٢ ، والترمذي - في أبواب الصلاة - باب ما يجوز من المشي والعمل في صلاة التطوع - وقال في آخره : هذا حديث حسن غريب ، انظر : السنن ( تحقيق أحمد شاكر ) ٤٩٧/٢ ح رقم ٦٠١ والنسائي - في كتاب السهو - باب المشي أمام القبلة خطى يسيرة ١١/٣ . وقال ابن قدامة : لأبأس بالعمل اليسير في الصلاة للحاجة ، قال أحمد : لأبأس أن يحمل الرجل ولده في صلاة الفريضة ، لحديث أبي قتادة وحديث عائشة : « أنها استفتحت الباب فمشى النبي ﷺ وهو في الصلاة حتى فتح لها » ، وذكر أحاديث أخرى ، ثم قال : وكل هذا أو أشباهه لأبأس به في الصلاة ولا يبطلها ، ولو فعل هذا لغير حاجة كره ، ولا يبطلها أيضاً . المغني ١٨٢/٢ ، ١٨٣ ( بتصرف ) وانظر أيضاً : المغني ١١/٢ ، الكافي ١٦٤/١ .

(٢) معاوية بن الحكم السلمي ، صحابي نزل المدينة ، قال أبو عمر : كان يسكن بني سليم وينزل المدينة . وقال البخاري : له صحبة يعد في أهل الحجاز ، قال الحافظ : قلت : ثبت ذكره وحديثه في صحيح مسلم من طريق عطاء بن يسار ، ثم ذكر حديثه . الإصابة ٤٣٢/٣ .

(٣) أخرج حديثه الإمام أحمد في مسنده في حديث طويل أوله « بينا نحن نصلى مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم ، فقلت : يرحمك الله ، فرماني القوم بأبصارهم ، فقلت : واثكل أماه !!! ماشأنكم تنظرون إليّ ؟ قال فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم فلما رأيتهم يصمتونني ، لكنني سكت ، فلما صلى رسول الله ﷺ - فبأني هو وأمي - مارأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه ، والله ما كهرني ولا شتمني ولا ضربني ، قال : إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس هذا ، إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ، أو كما قال رسول الله ﷺ ، وساق الحديث بطوله . انظر المسند ٤٤٧/٥ . وأخرجه مسلم - في كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة - الصحيح ٣٨١/١ - ٣٨٢ ح رقم ٥٣٧ - وأبو داود - في كتاب =

فقال أنس : ليس فيه بيان أن النبي أمره أن يعيد الصلاة .

٤٨٣ - قال أنس : إذا تكلم الرجل في الصلاة عامداً ، وتكلم <sup>(١)</sup> بشيء لا يكمل به الصلاة ليس هو من شأن الصلاة ، أعاد الصلاة ، إذا قال : يا جارية اسقيني <sup>(٢)</sup> ماءً ، أو كلمه رجل فكلمه أعاد الصلاة <sup>(٣)</sup> ، والذي هو من شأن الصلاة مثل قول ذى اليمين ( يا رسول الله ) ! أنسيت أم قصرت الصلاة ، فأجابه عليه السلام : « لم أنس ولم تقصر الصلاة » <sup>(٤)</sup> فهذا من شأن الصلاة <sup>(٥)</sup> .

٤٨٤ - حدثنا قال : سألت أنس ما يقطع الصلاة ؟ قال : الكلب الأسود <sup>(٦)</sup> قال : أنس يروى أنه يقطع الصلاة الكلب والمرأة

= الصلاة - باب تشميت العاطس ٥٧٠/١ - ٥٧٤ ح رقم ٩٣٠ - ٩٣١ . والنسائي - في باب الكلام في الصلاة ١٤/٣ - ١٨ .

(١) في المصرية « أو تكلم به لا يكمل الصلاة » .

(٢) في المطبوع ( اسقني ) وهو خطأ .

(٣) سقطت العبارة من قوله : « إذا قال : يا جارية » إلى قوله « أعاد الصلاة » من المصرية .

(٤) تقدم تخريج الحديث في باب سجود السهو رقم ٤٠٠ ، وهو من رواية أنس هريوة وعمران بن حصين وابن عمر .

(٥) تقدم توضيح المسألة في س ٤٨٠ من هذا الباب .

(٦) انظر الروايات عن الإمام أحمد في هذه المسألة في مسائل أنس داود ص ٤٥ ومسائل ابن هانئ ٦٥/١ س رقم ٣١٩ ، ٦٧/١ س رقم ٣٣٠ ، ومسائل الكوسج ١٣/ب ( الظاهرية ) و ٦٩/١ ( المصرية ) .

وقال ابن قدامة في المغني : وقال : ولا يقطع الصلاة شيء سوى ما ذكرنا - أي الكلب الأسود - لا من الكلاب ولا من غيرها ، لأن النبي ﷺ خصها بالذكر ، وقيل له : ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر ؟ قال : الكلب الأسود شيطان ، الكلب الأسود إذا لم يكن بهيماً لم يقطع الصلاة لتخصيصه بالذكر لقوله عليه السلام : لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها ، فاقتلوا منها كل أسود بهيم ، فإنه شيطان ، فبين أن الشيطان هو الأسود البهيم . المغني ١٨٥/٢ . =

والحمار (١) .

قال : أما المرأة فأذهب إلى حديث عائشة : « كان رسول الله ﷺ يصلي وأنا معترضة بين يديه » (٢) .

وإلى حديث ابن عباس : « مررت بين يدي رسول الله ، وأنا على أتان » (٣) فقلت لأبي : إذا مر الكلب الأسود بين يدي المصلي قطع صلاته ؟ .

= وقال المرداوي في قطع الكلب الأسود البهيم : ولا أعلم فيه خلافاً من حيث الجملة ، وهو من المفردات ، وأما بالنسبة للمرأة والحمار ففيهما روايتان : ( إحداهما : لا تبطل . وهي المذهب ، نقلها الجماعة عن الإمام أحمد ، والثانية : تبطل - اختاره المجد وابن تيمية . راجع الإنصاف ١٦/٢ - ١٠٨ ولا فرق بين الفريضة والتطوع ، أما إذا كان الكلب الأسود البهيم واقفاً بين يديه أو نائماً فعنه روايتان ، إحداهما : تبطل ، لأنه بين يديه أشبه المار - والثانية : لا تبطل الصلاة به ، لأن الوقوف والنوم مخالف لحكم المرور . راجع المسألة في المغني ١٨٣/٢ - ١٨٦ ، المحرر ٧٦/١ . والفتاوى ١٤/٢١ - ١٦ ، وإعلام الموقعين ٨٧/٢ - ٨٨ ، والمبدع ٤٩٠/١ - ٤٩١ .

(١) حديث أنس ، أخرجه البزار في مسنده كما ذكره الهيثمي . وقال : رجاله رجال الصحيح ، مجمع الزوائد ٦٠/٢ - وقال المباركفوري أيضاً : إن حديث أنس أخرجه البزار ، ونقل عن العراقي أن رجاله ثقات . انظر : تحفة الأحوذى ٣٩/٢ . وأخرجه الخطيب في تاريخه في ترجمة أنس بن خالد أبي حمزة الأنصاري . تاريخ بغداد ٤٩/٧ . وأورده ابن حزم في المحلى ١٣/٤ ، ١٤ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٩٩/٦ ، ٢٠٠ ، ٢٣١ ، ٢٦٠ ، وأخرجه البخاري - في كتاب الصلاة - باب من قال : لا يقطع الصلاة شيء . الصحيح مع الفتح ٥٨٨/١ ، ٥٩٠ ح رقم ٥١٤ ، ٥١٥ ، وانظر أيضاً ح رقم ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٥٠٨ ، ٥١١ ، ٥١٣ ، ومسلم في كتاب الصلاة - باب الاعتراض من بين يدي المصلي . انظر الصحيح ( تحقيق فؤاد عبد الباقي ) ٣٦٦/١ - ٣٦٧ ح رقم ٥١٢ ، وكذلك أخرجه غيرهم من أصحاب السنن وغيرها .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ولفظه : جئت أنا والفضل ونحن على أتان ورسول الله ﷺ يصلي بالناس بعرفة ، فمررنا على بعض الصف فنزلنا عنها وتركناها ترتع ودخلنا في الصف ، فلم يقل لي رسول الله ﷺ شيئاً ، وأخرجه أيضاً في ٢٦٤/١ ، ٣٢٧ ، =

قال : نعم ، فقلت له : يعيد ؟ قال : نعم ، إذا كان أسود (١) .

٤٨٥ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول : إذا عطس الرجل وهو فى صلاته ، يحمد الله فى نفسه ولا يرفع صوته (٢) .

---

= ٣٤٢ ، ٣٦٥ ، وأخرجه البخارى - فى كتاب الصلاة - باب سترة الإمام سترة لمن خلفه - وفيه - ورسول الله ﷺ يصلى بالناس بمنى إلى غير جدار - انظر : الصحيح مع الفتح ٥٧١/١ ح رقم ٤٩٣ وانظر أيضاً ح رقم ٧٦ ، ٨٦١ ، ١٨٥٧ ، ٤٢٢ ، ومسلم ، فى كتاب الصلاة ، باب سترة المصلى ٦٤/٢ ، ٦٥ وكذلك أخرجه غيرهم من أصحاب السنن وغيرها . وأورده الهيثمى من رواية أنى يعلى - وفيها - فقال رجل أكان بين يديه عنزة ؟ قال : لا ، وقال الهيثمى : رجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد ٦٣/٢ .

(١) قلت وما تقدم يظهر أن الراجح أنه لايقطع الصلاة إلا الكلب الأسود فقط ، لورود النص على ذلك ، أما المرأة والحمار فقد ثبت مرورها بين يدى المصلى ، ولم يؤمر بالإعادة . والله أعلم .

(٢) انظر روايتين عن الإمام أحمد فى هذه المسألة فى مسائل أنى داود ص ٣٧ ، ومسائل ابن هانئ ١١٠/١٠٠ س رقم ٥٤٥ - ٥٤٦ فى هذه المسألة جواز التحميد عند العطس فى أثناء الصلاة ولكن لايجهر بالصوت .

وقد قال ابن قدامة : إذا أتى بذكر مشروع لسبب من غير الصلاة مثل : أن يعطس فيحمد الله أو تلتعه عقرب فيقول : بسم الله .... فهذا لايتحب فى الصلاة ، ولايطلبها . نص عليه أحمد فى رواية الجماعة ، فيمن عطس فحمد الله لم تبطل صلاته ، وأيضاً قال : قال الخلال : اتفق الجميع عن أنى عبد الله على أنه - يعنى العاطس - لا يرفع صوته بالحمد ، وإن يرفع فلا بأس . المغني ٤٣/٢ ، ٤٤ ، وانظر أيضاً : الكافي ١٦٢/١ ، والإنصاف ٦٣/٢ .

## باب سجود التلاوة

٤٨٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن سجود التلاوة كم هو ؟

قال : خمس عشرة ، وفي الحج سجدتين ، فتلك خمس عشرة (١) .

فقلت يسجد بها في الفريضة / كلها ؟ قال : نعم ، هو أوكد ٩٤  
عندي ، قلت : وفي التطوع ؟ قال : نعم ، كل سجدة يقرأها في  
صلاة تطوع أو فريضة . فهو أوكد أن يسجد في الصلاة (٢) . قلت :  
فإن قرأ ترى له أن يسجد ؟ .

(١) وقد بين ابن هانيء مواضعه حيث قال : في الأعراف ، وفي الرعد ، وفي النحل  
وبني إسرائيل ، ومريم ، والحج ، والفرقان ، والنحل ، وتنزيل السجدة ، وص ، والنجم ، وحمل  
السجدة ، وإذا السماء انشقت ، وفي ( اقرأ ) ويسجد في الحج سجدتين . المسائل  
٩٧/١ - ٩٨ ، مسألة (٤٨٨) .

قال ابن قدامة : المشهور في المذهب : أن عزائم سجود القرآن أربع عشرة سجدة ،  
وعن أحمد رواية أخرى : أنها خمس عشرة سجدة ، منها سجدة ص . انظر المغني ١٤١/١ .  
قال المرداوي على قوله : ( هو أربع عشرة سجدة ، وفي الحج منها اثنتان ) : هذا  
المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وعنه : في الحج واحدة فقط ،  
وهي الأولى نقله الآمدي ، وعنه : هي الثانية فتكون السجدة ثلاث عشرة . وعنه : سجدة  
( ص ) منه ، فتكون خمس عشرة . اختارها أبو بكر وابن عقيل ، فعلى المذهب سجدة  
( ص ) سجدة شكر ، فيسجد لها خارج الصلاة على كل رواية ولا يسجد بها في الصلاة ،  
فإن فعل عالماً بها بطلت الصلاة على الصحيح من المذهب وقيل : لا تبطل . قال في الفروع  
وهو أظهر لأن سببها من الصلاة . الإنصاف ١٩٦/٢ .

(٢) قال الخرق في سجدتي التلاوة : ومن سجد فحسن ، ومن ترك فلا شيء عليه .  
المختصر ص ٢٦ ، قال ابن قدامة في شرحه عليه : وجملة ذلك : أن سجدة التلاوة  
سنة مؤكدة وليس بواجب عند إمامنا ومالك والأوزاعي ، والليث والشافعي ، وهو مذهب  
عمر ، وابنه عبد الله ، وأوجبه أبو حنيفة وأصحابه . المغني ٤٤٦/١ .

وقال المرداوي : هو سنة . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، وعنه : واجب مطلقاً ،  
اختاره الشيخ تقي الدين ، وعنه : واجب في الصلاة . الإنصاف ١٩٣/٢ . وانظر أيضاً :  
مجموع فتاوى ابن تيمية ١٣٩/٢٣ ، والاختيارات الفقهية ص : ٦٠ .

قال : كان ابن الزبير يقول : إن كان في صلاة ، ثم لم يسجد - يعنى لم يبال (١) ، أن لا يسجد (٢) .

٤٨٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن السجود تراه واجباً (٣) ، وهل في الفصل (٤) قرأ : إن في الحج سجدتين يأخذ بذلك (٥) .

فقال أبا : ما كان في الصلاة ، فأحب إلي أن يسجد ، لأنه أوكد . وفي الحج سجدتان ، كذا يقول ، ومن قرأها ولم يكن في صلاة فلم يسجد فلا بأس إن شاء الله (٦) .

٤٨٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن السجدة في ( حم ) ؟ في الآية الأولى منها وفي الآخرة ، يعرف ذلك عن النبي عليه السلام . قال : في حم السجدة سجدتان (٧) .

(١) كذا بدون ( الياء ) هو الصواب ، كما هو في المطبوع أيضاً ، وفي المخطوط في كلتا النسختين بالياء ( لم يبال ) وهو على خلاف القواعد النحوية .

(٢) سجود التلاوة هو سنة للقارئ والمستمع ، دون السامع ، هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقيل : يسجد السامع أيضاً . فإن لم يسجد القارئ لم يسجد ، هذا المذهب ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب ، وهو من المفردات . وقيل : يسجد غير متصل . الإنصاف ١٩٣/٢ ، ١٩٤ . أما أثر الزبير فلم أجد من أخرجه عنه .

(٣) في الأصل واجب ، والصحيح ما أثبتته لأن القاعدة تقتضيه .

(٤) كذا في الأصل ، وفي المصرية ( الفضل ) ويبدو أنه ( المفصل ) كما يظهر مما ورد في مسائل الكوسج : قلت : هل في المفصل سجود ، في النجم وإذا السماء انشقت ، وقرأ باسم ربك ، وفي الحج سجدتان ؟ قال : نعم ، قال إسحاق كما قال . ١٩/أ ( الظاهرية ) والمصرية ٩١/١ .

(٥) السؤال في بعضه غموض فلم يظهر لي معناه .

(٦) راجع ما تقدم في المسألة السابقة قبل هذا .

(٧) قال المداوى : السجدة في حم عند قوله ( يَسْأَمُونَ ) على الصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب ، وقيل : عند قوله ( تَعْبُدُونَ ) اختاره ابن أبي موسى ، وقدمه =

٤٨٩ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول يعجبنا أن نسجد فيها كلها <sup>(١)</sup> ومنها : اقرأ باسم ربك ، والنجم ، وإذا السماء انشقت ، واسجد واقترب <sup>(٢)</sup> في الحج سجدين ، حديث <sup>(٣)</sup> عقبه بن عامر عن النبي عليه السلام . فهذه خمس عشرة سجدة يعجبنا أن نسجد لها .

= في الرعاية الكبرى . وعنه : بخير . الإنصاف ١٩٧/٢ . انظر أيضاً : المبدع ٣١/٢ . وقال النووي : حكى ابن المنذر : هذا المذهب . يعنى السجدة في حم عند قوله ( تعبدون ) عن عمر بن الخطاب ، والحسن البصري وابن سيرين ، وأصحاب ابن مسعود ، وإبراهيم النخعي ، وأبي صالح وطلحة بن مصرف ، وزيد بن الحارث ، ومالك ، والليث رضي الله عنهم . وحكى الأول عن ابن المسيب ، وابن سيرين أيضاً ، وأبي وائل ، والثوري وإسحاق رحمهم الله . وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد . المجموع ٥٥٤/٣ . والآيتان : الأولى : ( وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ) .

والثانية : ( فَإِنْ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ ) سورة فصلت آية : ٣٧ ، ٣٨ .

(١) قوله « يعجبنا أن نسجد فيها كلها » أراد الإمام إثبات السجود في المفصل بحديث عمرو بن العاص : أن رسول الله ﷺ أقرأه خمس عشرة سجدة في القرآن . منها ثلاث في المفصل ، وسورة الحج سجدتين ، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣١٤/٢ . بخلاف مالك ومن ذهب مذهبه لحديث ابن عباس : أن رسول الله ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة ، لكن في إسناده أبو قدامة : الحارث بن عبيد ، لا يحتاج بحديثه ، انظر : مختصر سنن أبي داود للمنذرى وتعليق ابن القيم على حديثه ١١٧/٢ ح ١٣٥٧ .

(٢) ( واسجد واقترب ) هي بعض آية رقم ١٩ سورة العلق .

(٣) أخرجه أحمد في المسند ١٥١/٤ ، ١٥٥ . وأبو داود في السنن كتاب الصلاة : باب توزيع أبواب السجود ١٢٠/٢ - ١٢١ ح رقم ٤٠٢ ، وأخرج الترمذي عنه بلفظ : « قلت : يا رسول الله فضلت سورة الحج بأن فيها سجدتين ؟ قال : نعم ، ومن لم يسجدهما فلا يقرأهما . وقال أبو عيسى : هذا حديث ليس إسناده بذاك القوى ، واختلف أهل العلم في هذا ، فروى عن عمر بن الخطاب وابن عمر أنهما قالوا : فضلت سورة الحج بأن فيها سجدتين ، وبه يقول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق .

قال أحمد شاكر في تعليقه : بل هو حديث صحيح . انظر : السنن مع تعليق وشرح أحمد شاكر ٤٧٠/٢ - ٤٧٢ ح رقم ٥٧٨ .

وقال على : عزائم (١) السجود أربع ، آلم تنزيل ، السجدة ، واقرأ باسم ربك ، وحمّ ، والنجم (٢) .

٤٩٠ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول في الإمام إذا أتى

٩٥ على السجدة فلم يسجد يومئذ (٣) الذين / يصلون خلفه ؟ قال : لا بأس (٤) .

(١) عزائم السجود : أى واجباتها . قال أبو منصور : عزائمه ، فرائضه التى أوجبها الله وأمرنا بها . انظر : النهاية ٢٣٢/٣ ، واللسان ٢٩٣/١٥ مادة ( عزم ) .  
(٢) أخرجه عبد الرزاق بلفظ : العزائم أربع : آلم تنزيل ، وحمّ السجدة ، والنجم ، واقرأ باسم ربك الذى خلق . المصنف ٣٣٦/٣ ح رقم ٥٨٦٣ .  
وأخرجه ابن أى شعبة فى المصنف ١٧/٢ ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٣٥٥/١ .

(٣) فى المخطوط فى كلتا النسختين وكذلك المطبوع ( يؤمنون ) بالنون ، والذى يبدو أنه يومئذ من الإيماء ، لأن الإمام أحمد يرى الإيماء للمأموم إذا لم يتمكن المصلّى فى حينه من السجود .

قال ابن هانئ : سألت عن الرجل يقرأ السجدة وهو يطوف بالبيت ؟ قال : قوم يقولون : يومئذ إيماء . وقوم يقولون : يسجد على الحائط ولا عليه أن لا يسجد . المسائل ٩٨/١ مسألة (٤٩١) . ولعل الإمام أحمد استأنس له بما رواه عبد الرزاق عن إسرائيل عن ثوير ابن أى فاختة عن أبيه قال : إذا قرأ الإمام السجدة أوأماً من وراءه . المصنف ٣٤٩/٣ ح رقم ٥٩٢٩ وما رواه ابن أى شعبة قال : حدثنا غندر عن شعبة عن سعيد بن إبراهيم أنه سمع عبد الرحمن الأعرج يقول : كان أبو هريرة يسجد فى ( إذا السماء انشقت ) فإذا قرئت وكان خلف الإمام فلم يسجد الإمام . قال : فيومئذ برأسه أبو هريرة ، الإمام يقرأ بسورة فيها سجدة فلا يسجد . المصنف ٢٤/٢ .

(٤) فى الإنصاف : فإن لم يسجد القارىء لم يسجد - أى المستمع - هذا المذهب ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب ، وهو من المفردات ، وقيل : يسجد غير مصل ، وقدمه فى الوسيلة - الإنصاف ١٩٤/٢ . وفى منح الشفا الشافيات : إن لم يسجد التالى ، لم يسجد المستمع لما روى أن النبى ﷺ أتى إلى نفر من أصحابه ، فقال رسول الله ﷺ إنك إمامنا ، لو سجدت سجدنا . رواه الشافعى فى مسنده ، والجوزجاني فى المترجم عن عطاء عن النبى ﷺ وفيه أيضاً : ولا يسجد مصل لتلاوة غيره إلا إمامه متابعة له ص ١٣٤ - انظر : المغني ٤٤٧/١ . وبهذا يظهر أن الإمام إذا لم يسجد ، لم يسجد =



## باب الصلاة في أوقات النہی

٤٩١ - سألت أی عن الرجل تكون علیه الصلاة فیذکرها فی الساعات التي لا تجوز الصلاة فیها ؟ .

قال : یصلیها إذا ذکرها أی وقت كان (١) .

٤٩٢ - حدثنا قال : سألت أی عن رجل جاء إلى المسجد وقد أقيمت الصلاة (٢) ، الغداة فتقدم فصلی مع الإمام بصلاته ؟ فقال أی : لا یصلی رکعتی الفجر حتی ترتفع الشمس .

فقلت : حکى عنک رجل أنك تقول یصلیها إذا فرغ من صلاة الغداة قبل طلوع الشمس .

قال : ما قلت هذا قط (٣) .

= المأموم . لكن یومیء أولاً ؟ لم أجد من تكلم فی هذه المسألة من الأصحاب ، وإنما قالوا فی الراكب ، أنه یومیء بالسجود . وقيل : الماشی أيضاً . انظر : الإنصاف ٢٠٠/٢ وهذا فی صلاة النافلة علی الراحلة ففی سجدة التلاوة أول .

(١) نقل عن الإمام رواية بهذا المعنى ابن هانئ فی المسائل ٧٣/١ المسألة (٣٦٥) . والكوسج فی مسائل أحمد وإسحاق ٧/ أ الظاهرية . وقال ابن قدامة : یجوز قضاء الفرائض فی جميع أوقات النہی وغيرها . المغنی ٨٠/٢ .

وقال المرداوی : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، وقطع به أكثرهم . وحكى فی التبصرة فی قضاء الفرائض فی وقت النہی روايتين . الإنصاف ٢٠٤/٢ ، وانظر أيضاً : مختصر الخرق ص : ٣٠ ، المحرر ٨٦/١ ، والمذهب الأحمد فی مذهب الإمام أحمد ص : ٢١ . (٢) كذا فی النسختين والمطبوع ، ویبدو أن الصواب ( صلاة الغداة ) بدون

( ال ) .

(٣) انظر روايات عن الإمام أحمد فی هذه المسألة فی مسائل ابن هانئ ١٠٣/١ - ١٠٤ ، مسألة (٥١٧) . ومسائل الكوسج ٦٧/١ المصرية . والمختار عنده قضاء =

٤٩٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يخاف أن تفوته صلاة الغداة ، كيف يصنع ؟ .

قال : يصلي الغداة الفرض ، ثم يصلي من الضحى ركعتين <sup>(١)</sup> .

٤٩٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل صلى الفجر ونسى ركعتي الفجر حتى العصر قال : ( لا ) <sup>(٢)</sup> يصليها ، لأن النبي ﷺ نهى عن الصلاة في تلك <sup>(٣)</sup> الساعة <sup>(٤)</sup> .

قلت لأبي : كيف ؟ .

قال : لو صلاها ضحى كان أعجب إليّ من أن يصليها بعد العصر <sup>(٥)</sup> .

= سنة الفجر بعد طلوع الشمس ، ويجوز قضاؤها بعد صلاة الفجر . انظر : المغني ٨٩/٢ ، ومجموع فتاوى ابن تيمية ١٩٧/٢٣ . وراجع أيضاً ماتقدم في المسألتين (٤٣٨) ، (٤٥٨) .

(١) انظر رواية بهذا المعنى في مسائل أبي داود ص : ٥٠ ، والمغني ٤٤٠/١ . وقال ابن قدامة : فإن أخر الصلاة لنوم أو غيره حتى خاف خروج الوقت إن تشاغل بركعتي الفجر ، فإنه يبدأ بالفرض ، ويؤخر الركعتين . نص عليه أحمد في رواية جماعة . المغني ٤٤٠/١ . وتعليل الجواب على السؤال بالنهي عن الصلاة في تلك الساعة دليل على صحة ماأثبتناه في الأصل .

(٢) في النسختين للمخطوط بدون ( لا ) والصواب ( لا يصليها ) كما أثبتناه وكذا في المطبوع .

(٣) يفهم من هذه الرواية أنه لا يجوز قضاء سنن الرواتب بعد العصر ، وقال المرداوي : وهي المذهب ، وعليها أكثر الأصحاب ، الإنصاف ٢٠٨/٢ .

(٤) كما في حديث أم سلمة ، وقد مضى تحريجه في باب صلاة التطوع المسألة (٤٣٨) .

(٥) قد يفهم من هذه العبارة أنه يجوز قضاء سنة الفجر وغيرها من السنن الراتبة بعد العصر ، وهي رواية عن الإمام أحمد . اختارها ابن قدامة وجماعة غيره ، وصححه القاضي . انظر : المغني ٨٩/٢ ، الإنصاف ٢٠٨/٢ . قال الكوسج : قلت : الصلاة بعد =

## باب صلاة المريض

٤٩٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن المريض يومئذ أو يسجد على مرفقة (١) ؟ قال : كل ذلك قد روى (٢) ، لا بأس به إن شاء الله (٣) .

= العصر ؟ قال : ما يعجبني أن يصلي بعد العصر إلا أن يكون فاتته شيء . كما فعل النبي ﷺ . مسائل أحمد وإسحاق ١٩/ب الظاهرية .

(١) المرفقة بالكسر والمرفق : المتكأ والمخدة ، وارتفق توكأ ، وقد تمرق إذا أخذ مرفقه . لسان العرب ٤٠٩/١١ مادة ( رفق ) .

(٢) الإيماء مروى عن ابن عمر وابن مسعود رضي الله عنهم موقوفاً ، وروى عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً . انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٣١/٢ ، ٣٠٧ ، ومصنف عبد الرزاق ٤٧٥/٢ - ٤٧٧ ح رقم ٤١٣٧ - ٤١٤٤ . ومصنف ابن أبي شيبة ٢٧٢/١ . والسجود على المرفقة مروى عن ابن عباس وأم سلمة رضي الله عنهم . انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٣٠٧/٢ ، ومصنف عبد الرزاق ٤٧٧/٢ - ٤٧٨ ح رقم ٤١٤٥ ، ٤١٤٦ . ومصنف ابن أبي شيبة ٢١٧/١ - ٢٧٢ .

(٣) انظر روايات عن الإمام في هذه المسألة في مسائل ابن هانيء ٧٤/١ . مسألة (٣٧٦) ، ومسائل الكوسج ١٥/أ الظاهرية ، والمغني ١٠٩/٢ .

وقال ابن قدامة في المغني : وإن عجز عن الركوع والسجود أوهما كما يومئ بهما في حالة الخوف . ويجعل السجود أخفض من الركوع ، وإن عجز عن السجود وحده ركع وأوماً بالسجود ... وإن وضع بين يديه وسادة أو شيئاً عالياً ، أو سجد على ربه أو حجر جاز ، إذا لم يمكنه تنكيس وجهه أكثر من ذلك ، وحكى ابن المنذر عن أحمد أنه قال : اختار السجود على المرفقة ، وقال : هو أحب إلينا من الإيماء . وعنه : أنه قال : الإيماء أحب إلينا ، وإن رفع إلى وجهه شيئاً فسجد عليه أجزأه .... ولا بد من أن يكون بحيث لا يمكنه الانحطاط أكثر منه . المغني ١٠٩/٢ . وقال المرداوي معلقاً على قول ابن قدامة : ويومئ بالركوع والسجود يعني مهما أمكنه وهذا المذهب ، نص عليه ، وأيضاً قال : لو سجد قدر ما أمكنه على شيء رفعه كره ، وأجزأه نص عليهما ، وعنه : بخير ، وذكر ابن عقيل رواية لا يجرئه كيداً . والصحيح من المذهب : أنه لا بأس لسجوده على وسادة ونحوها . وعنه : هو أولى من الإيماء ... الإنصاف ٣٠٨/٢ .

قلت : والذي اختار بعد ذلك هو السجود على شيء سواء لم يرفعه المريض كالرفقة ونحوها ، أم رفعه على قدر الحاجة ، وهو أولى من الإيماء إلا عند العجز عن ذلك ، لكونه يتفق مع معنى السجود على الأرض في الأصل . والله أعلم .

٤٩٦ - حدثنا قال : مرضت في سنة ثمان وثلاثين (١) فجاءني  
أبى يعودني ، فقلت له : المريض متى يقوم إلى الصلاة ؟ قال :  
إذا أطاق القيام صلى قائماً (٢) .

٩٦ فقلت : فإن أطاق القيام في آخر / الصلاة ؟ فقال : يقوم ،  
قلت : ذلك جائز ؟ قال : نعم (٣) .

٤٩٧ - حدثنا قال : سئل أبى عن المريض متى يصلي قاعدا ؟  
قال : إذا كان قيامه يضعفه ويوهنه أحب إليّ أن يصلي قاعداً (٤) .

---

(١) أى بعد المائتين .

(٢) إذا قدر المريض على القيام يصلي قائماً بلا نزاع ، وكذا يلزمه لو أمكنه القيام  
معتمداً على شيء . لأن القيام ركن فلا تصح الصلاة مع القدرة عليه إلا به ، فإن عجز عن  
الصلاة قائماً صلى قاعداً . انظر : الإنصاف ٣٠٥/٢ . والمقنع مع حاشيته ٢١٩/١ .  
والمذهب الأحمد ص : ٢٣ .

(٣) قال ابن قدامة : ومتى قدر المريض في أثناء الصلاة على ما كان عاجزاً عنه من  
قيام أو قعود أو ركوع أو سجود أو إيماء انتقل إليه ، وبنى على ما مضى من صلاته . المغني  
١١٠/٢ . قال المرداوي : وهذا بلا نزاع - الإنصاف ٣٠٩/٢ .

(٤) ذكر هذه الرواية عن عبد الله ، المرداوي في الإنصاف ٣٠٥/٢ ، وانظر روايات  
عن الإمام في هذه المسألة في مسائل الكوسج ٧٧/١ المصرية ، ومسائل ابن هاني ٧٤/١  
مسألة (٣٦٦) والنكت والفوائد السنية على مشكل المحرر لمجد الدين ابن تيمية ١٢٥/١ . وقال  
المرداوي : إن كان يلحقه بالقيام ضرر ، أو زيادة مرض ، أو تأخر براء ونحوه ، فإنه يصلي  
قاعداً على الصحيح من المذهب . وعنه : لا يصلي قاعداً إلا إذا عجز عن القيام بدنيه .  
وقال القاضي بسقوط القيام بضرر متوهم ، وأنه لو تحمل الصيام والقيام حتى زاد مرضه أثم .  
ثم ذكر رواية عبد الله . انظر : الإنصاف ٣٠٥/٢ ، والمغني ١٦٦/٢ ، والمبدع ٩٩/٢ .

## باب صلاة الجماعة

٤٩٨ - حدثنا قال : سألت أئى عن الصلاة فى جماعة ؟ حضورها واجب ؟ فعظم أمرها جداً <sup>(١)</sup> ، وقال : كان ابن مسعود يشدد فى ذلك <sup>(٢)</sup> .

وروى عن النبى عليه السلام فى ذلك تشديداً كثيراً ، « لقد هممت أن آمر بحزم الخطب فأحرق على قوم لا يشهدون الصلاة » <sup>(٣)</sup> .

(١) قال ابن قدامة : الجماعة واجبة للصلوات الخمس ،... وليست الجماعة شرطاً لصحة الصلاة ، نص عليه أحمد . المغنى ١٣٠/٢ - ١٣١ . قال المرداوى : هذا المذهب بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب ، الإنصاف ٢١٠/٢ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده بلفظ أنه قال : من سره أن يلقى الله غداً مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهن ، فإن الله شرع لنبيكم سنن الهدى ، وأنهن من سنن الهدى ، ولو أنكم صليتم فى بيوتكم كما يصلى هذا المتخلف فى بيته ، لتركتم سنة نبيكم ، ولو أنكم تركتم سنة نبيكم لضللتم .... ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام فى الصف . ٤١٥/١ ، وأيضاً ٣٨٢/١ ، وفى سنده ضعف . وأخرجه مسلم - فى كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب صلاة الجماعة من سنن الهدى ، ٤٥٣/١ ، ح رقم ٦٥٤ . وأبو داود - فى كتاب الصلاة - باب فى التشديد فى ترك الجماعة ٣٧٣/١ ح رقم ٥٥٠ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد بسنده من طريق الأعمش عن أئى صالح عن أئى هريرة فى حديث طويل وفيه : لقد هممت أن آمر المؤذن ثم آمر رجلاً يصلى بالناس ، ثم انطلق معى برجال معهم حزم الخطب إلى قوم يتخلفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار ٤٢٤/٢ ، وأيضاً نحوه ٤٧٢/٢ ، ٤٧٩ - ٤٨٠ ، ٥٣١ ، وأخرجه البخارى - فى كتاب الأذان - باب وجوب الجماعة . الصحيح ١٢٥/١ ح رقم ٦٤٤ وانظر أيضاً ٢٥١/١٣ ح رقم ٧٢٢٧ ، وأخرجه مسلم من طرق - فى كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب فضل الجماعة وبيان التشديد فى التخلف عنها . انظر : الصحيح ٤٥١/١ - ٤٥٢ ، ح رقم ٦٥١ .

٤٩٩ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : عن الرجل يدرك الإمام ، وهو رافع ، أتجزئه تكبيرة واحدة ؟ قال : نعم <sup>(١)</sup> ، وكذلك إن أدركه ساجداً <sup>(٢)</sup> .

٥٠٠ - حدثنا قال : حدثني أبي ، نازكياً بن يحيى زحمويه <sup>(٣)</sup> قال : نا إبراهيم بن سعد ، قال : نا ابن شهاب قال : كان زيد بن ثابت وابن عمر إذا أتيا الإمام ، وهو رافع ، كبرا تكبيرة واحدة ، يركعان بتلك التكبيرة الواحدة ، <sup>(٤)</sup> .

(١) يعني تجزئه تكبيرة الإحرام عن تكبيرة الركوع . انظر روايات عن الإمام أحمد في ذلك في مسائل ابن هانئ ٤٨/١ س رقم ٢٣٠ ، والكوسج ٤٥/١ ، ٦٤ ، ٨٣ ( المصرية ) ، وأبي داود ص ٣٥ ، والمغني ٣٦٣/١ . وقال ابن قدامة : من أدرك الركوع فقد أدرك الركعة وأجزأته تكبيرة واحدة . المقنع ١٩٦/١ . وقال المرداوي معلقاً عليه : يعني : تكبيرة الإحرام ، فتجزئه عن تكبيرة الركوع ، وهذا المذهب ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب . وعنه : يعتبر معها تكبيرة الركوع ، اختارها جماعة من الأصحاب . وأيضاً قال : لوني بالتكبيرة الواحدة تكبيرة الإحرام ، والركوع ، لم تنعقد الصلاة على الصحيح من المذهب . وعنه : تنعقد ، اختاره ابن شاقلا ، والمصنف والمجد والشارح ، قال في الحاوي الكبير : وإن نواهما بتكبيرة واحدة أجزأه في ظاهر المذهب نص عليه . الإنصاف ٢٤٤ ، وانظر المغني ٣٦٣/١ أيضاً ، فإن ابن قدامة أيد فيه الرواية الثانية ، وذكر أدلتها ، ورد على القائلين بالقول الأول .

(٢) قال ابن قدامة : وإن أدرك الإمام في ركن غير الركوع لم يكبر إلا تكبيرة الافتتاح ، وينحط بغير تكبير ، لأنه لا يعتد له به ، وقد فاته محل التكبير . المغني ٣٦٤/١ . وقال المرداوي : لو أدرك إمامه في غير الركوع استحَب له الدخول معه ، والصحيح من المذهب والمنصوص : أنه ينحط معه بلا تكبيرة . وقيل : يكبر - الإنصاف ٢٢٥/٢ .

(٣) في الأصل والمصرية والمطبوع ( زكريا بن يحيى وحمويه ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته زكريا بن يحيى بن صبيح الواسطي لقبه زحمويه بالزاي ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان من المتقنين في الروايات ، مات في سنة خمس وثلاثين ومائتين . الإكمال ١٧٨/٤ وتعجيل المنفعة ص ١٣٩ .

(٤) أخرجه البيهقي من طريق سعيد بن منصور عن إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب ... وفيه : كبرا تكبيرة واحدة يركعان بها . السنن الكبرى ٩١/٢ . وأخرجه =

٥٠١ - حدثنا قال : سألت أئى : عن الرجل يأتى لصلاة

الجماعة وقد سبقه الإمام بالتكبير والاستفتاح ، فربما لحق قراءة السورة أو أقل ، يتبع الإمام فى ركوعه (١) .

٥٠٢ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل كان فى حى آخر

فتحول إلى حى آخر ، والمسجد الأول أقدم من المسجد / الآخر ؟ . ٩٧

فقال أئى (٢) : كان أنس يتبع الأقدم ، ويتجاوز المحدث (٣) .

قلت لأئى : أيهما (٤) أعجب إليك ؟ فرأيته (٥) كأن الأقدم

أعجب إليه .

= عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى أن زيد بن ثابت وابن عمر كانا يفتيان الرجل . الخ - المصنف ٢٧٨/٢ ح رقم ٣٣٥٥ . وأخرجه ابن أئى شعبة من طريق معمر عن الزهرى عن سالم من قولهما . انظر : المصنف ٢٤٢/١ ، وأيضاً من فعل زيد بن ثابت وعروة بن الزبير ٢٤٢/١ المصدر السابق ، وذكر البغوى قولهما تعليقا . شرح السنة ٣/٣٨٢ . وقال ابن هانئ : قرأت على أئى عبد الله : عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى عن سالم : أن عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت قالا : إذا أدرك الرجل القوم ركوعاً فإنه يجزئه تكبيرة - المسائل ١/٤٨ س رقم ٢٣٠ .

(١) سقط جواب هذا السؤال من المخطوطتين ، وكذا فى المطبوع ، ولعل الجواب بنعم ، وقال ابن قدامة : ويستحب لمن أدرك الإمام فى حال متابعتة فيه ، وإن لم يعتد له بذلك ، ثم ذكر أدلته ، وقال : والعمل على هذا عند أهل العلم ، قالوا : إذا جاء الرجل والإمام ساجد فليسجد ، ولا تجزئه تلك الركعة . المغنى ١/٣٦٤ .

هذا إذا وجده فى حال لا يعتد له بذلك ، فكيف لا يتابعه فى ركوعه وقد وجده فى حال القيام ، ولحق قراءة السورة ، أو أقل مع قوله ﷺ وإنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا سجد فاسجدوا .

(٢) فقال أئى : لا توجد فى المصرية .

(٣) لم أجد من خرج أثر أنس رضى الله عنه .

(٤) فى الأصل والمطبوع (أيما) وفى المصرية (أئما) والصواب ما أثبتته لأنه يقتضيه

السياق .

(٥) العبارة من قوله ( يتبع الأقدم ) إلى ( فرأيته ) تكررت فى المصرية ، وتكررت

أيضاً فى الأصل ، لكن مضروب عليها .

وقال : إلا أن يشق على رجل بُعد المسجد الأقدم ، فلا بأس أن يصلى في هذا المحدث ، إذا كان الأقدم يشق عليه (١) .

٥٠٣ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : في الرجل تفوته بعض الصلاة مع الإمام ويجعل ما أدرك أول صلاته (٢) .

٥٠٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل أدرك ركعة من صلاة الظهر ؟ .

قال : إذا قام يقضى في ركعة فاتحة الكتاب وسورة ، وركع (٣) ثم جلس فشهد (٤) ، فقام فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة ، ثم ركع ،

(١) قال ابن هانيء : سئل عن مسجد بُنى حديثاً ، وآخر عتيق ، في أيهما يصلى ؟ قال : أفضل في العتيق . المسائل ٧٠/١ س رقم ٣٥١ . قال ابن قدامة : والأفضل لغيرهم - ( أى لغير أهل الثغر ) الصلاة في المسجد الذي لا تقام الجماعة إلا بحضوره ، ثم ما كان أكثر جماعة ، ثم في المسجد العتيق ، وفي حاشيته : لأن الطاعة فيه أسبق ، والعبادة فيه أكثر . المقنع ١٩٤/١ . وقال المرادى : هذا أحد الوجوه ، والصحيح من المذهب : أن المسجد العتيق أفضل من الأكثر جماعة ، وذكر روايات أخرى . الإنصاف ٢١٥/٢ - ٢١٦ ، وانظر أيضاً الفروع ٥٧٩/١ ، والمبدع ٤٤/٢ ، الكافي ١٧٥/١ .

(٢) ما أدركه المأموم مع الإمام هل هو أول صلاته أو آخرها ؟ فيه روايتان عن الإمام أحمد : أولاهما : إن ما أدرك مع الإمام فهو آخر صلاته ، وما يقضيه أولها ، وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، والرواية الثانية : إن ما أدركه مع الإمام فهو أول صلاته ، وما يقضيه آخرها - انظر الكافي ١٧٩/١ ، الإنصاف ٢٢٥/٢ - المبدع ٥٠/٢ ، قلت : والرواية الأولى أرجح عندى لتمشيتها مع أداء الصلاة على الوجه الأكمل . والله أعلم .

(٣) قال المرادى : لو أدرك من الرباعية ركعة : فعلى المذهب : يقرأ في الأولين بالحمد وسورة ، وفي الثالثة بالحمد فقط ، ونقل عنه الميموني : يحتاط ويقرأ في الثلاثة بالحمد والسورة ، قال الخلال : رجع عنها أحمد . الإنصاف ٢٢٦/٢ . ولا خلاف في المذهب أن الركعتين يقضيهما بالفاتحة مع سورة ، وقد سأله أبو داود عمن أدرك مع الإمام ركعة من المغرب فيقضى الركعتين مع الفاتحة والسورة ، قال نعم : انظر المسائل ص ٣٨ .

(٤) قال المرادى : محل التشهد الأول في حق من أدرك من المغرب أو من رباعية =



فإذا قضى الركعة الثالثة من صلاته قرأ بفاتحة الكتاب وحدها .

قال : نذهب فيه إلى أن يحتاط في الوجهين جميعاً يقرأ فيما يقضى (٢) ، ويكون جلوسه على ما اختار ابن مسعود في الثالثة (٣) .

٥٠٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل أدرك مع الإمام آخر ركعة من الظهر ، فقام يقضى ، قلت : إيش يقرأ ؟ .

قال : في الركعتين الأوليين ما يقضى الحمد وسورة ، ويجعل ما أدرك مع الإمام أول صلاته (٤) فيقعده في الركعة التي يقضى من أولها ، ثم يقوم ويقعد في آخر صلاته ، ويقرأ في آخر ركعة بفاتحة

---

= ركعة ، فالصحيح من المذهب : أنه يتشهد عقيب ركعة على كلا الرويتين ، وعليه الجمهور ، .... وعنه : يتشهد عقيب ركعة في المغرب فقط ، وعنه : يتشهد عقيب ركعتين في الكل نقلها حرب . الإنصاف ٢/٢٢٧ . انظر أيضاً : الكافي ١/١٧٩ ، المبدع ٢/٥٠ ، زوائد الكافي ص ٢٦ ، شرح منتهى الإرادات ١/٢٤٨ ، كشف القناع ١/٤٢٦ . قلت : والصحيح ما عليه الجمهور ، لظهور معناه وقوته .

(١) لعل فيما نقله المرداوي ( في الإنصاف ٢/٢٢٦ ) عن ابن رجب أنه قال : « قد أشار الإمام أحمد إلى مأخذ ثالث وهو الاحتياط ، للتردد فيهما ، وقراءة السورة سنة مؤكدة فيحتاج لها أكثر من الاستفتاح والتعوذ » لعله إشارة إلى هذه الرواية .  
(٢) انظر ما سيأتى في المسألة الآتية ، مع الملاحظة أن المذهب كما تقدم في المسألة أنه يجلس في الركعة الثانية ، لا الثالثة .

(٣) أى في القعود للتشهد فقط كما أشار إليه فيما روى عنه ، وفيه : سألت أحمد بن حنبل فقلت له : إذا فاتني أول صلاة الإمام فأدركت معه من آخر صلاته ، فما أعتد أنه أول صلاتي ؟ فقال لى : تقرأ فيما تقضى ، يعنى بالحمد وسورة ، وفي القعود : تقعد على ابتداء صلاتك . طبقات الحنابلة ١/٦٤ .

الكتاب وحدها<sup>(١)</sup> ، وإن أدرك ركعتين من الظهر فقام فقرأ  
فيما يقضى ( الحمد لله وسورة )<sup>(٢)</sup> ؟ .

٩٨ قال أنى : يروى عن ابن عمر / وابن مسعود قالاً : يقرأ  
فيما يقضى<sup>(٣)</sup> ويروى عن على : ما أدرك مع الإمام فهو أول  
صلاته<sup>(٤)</sup> وقال ابن مسعود : ما أدرك مع الإمام فهو آخر  
صلاته<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر ما تقدم في المسألة السابقة .

(٢) قال المرداوى : إن أدرك ركعتين من الرباعية ، فإنه يقرأ في المقضيتين بالحمد  
وسورة معها على كلا الروایتين ، قال ابن موسى : لا يختلف قوله في ذلك ، وذكر الخلال :  
إن قوله استقر عليه ، قال المصنف في المغني : هو قول الأئمة الأربعة ، لا نعلم عنهم فيه  
خلافاً ، وذكره الآجری عن أحمد . الإنصاف ٢٢٦/٢ .

(٣) أثر ابن عمر أخرجه ابن أنى شيبه عن أنى معاوية عن عبيد الله عن نافع عن  
ابن عمر أنه قال : اقرأ فيما تقضى . المصنف ٣٢٤/٢ . وأثر ابن مسعود أخرجه عبد الرزاق  
عن معمر عن قتادة أن ابن مسعود قال : اقرأ فيما فاتك . المصنف ٢٢٦/٢ - ٢٢٧ ح  
رقم ٣١٦٤ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن على . المصنف ٢٢٦/٢  
ح رقم ٣١٦٥ ، انظر : مصنف ابن أنى شيبه ٣٢٣/٢ ، والمدونة الكبرى ٩٦/١ ورواه  
البيهقى من طريق إسرائيل عن أنى إسحاق عن الحارث عن على . انظر : السنن الكبرى  
٢٩٨/٢ والحارث الأعور فيه كلام مشهور ، منه : أن الشعبي كذبه في رأيه ، ورمى  
بالرفض . وفي حديثه ضعف ، مات في خلافة ابن الزبير ( انظر تقريب التهذيب ١٤١/١ )  
ورواه البيهقى أيضاً من طريق عبد الرزاق عن معمر ، وقال : هذا وإن كان مرسلًا عنه ، فهو  
شاهد لرواية الحارث عن على . السنن الكبرى ٢٩٩/٢ .

(٥) أخرجه مالك . انظر : المدونة الكبرى ٩٦/١ وابن أنى شيبه من طريق عبد الله  
بن إدريس عن حصين عن إبراهيم عن عبد الله بلفظ : « ما أدركت مع الإمام فهو آخر  
صلاتك » ومن طريق وكيع عن حماد ... بلفظ : « اجعل آخر صلاتك ما أدركت من  
صلاتك » انظر المصنف ٣٢٤/٢ . وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير بسنده من طريق حماد  
بن سلمة عن قتادة عن ابن سيرين عن ابن مسعود بلفظ : « يجعل ما يدرك مع الإمام آخر  
صلاته » المعجم ٣١٥/٩ ح رقم ٩٣٦٩ . قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ( رجاله رجال  
الصحيح ) ٧٦/٢ .

٥٠٦ - قرأت على أئ : محمد بن جعفر قال : نا سعيد (١)  
 عن أئ معشر (٢) عن النخعي : أن مسروقاً (٣) وجندباً (٤) أدركا مع  
 الإمام ركعة من المغرب ، فلما قاما يقضيان قعد مسروق في كلتا (٥)  
 الركعتين وقعد جندب (٦) في آخر صلاته ، فذكر ذلك لابن مسعود  
 فقال : أصاب مسروق ولم يأل (٧) جندب (٨) .

(١) هو سعيد بن أئ عروبة .

(٢) هو نجيح بن عبد الرحمن السندی .

(٣) هو مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية بن عبد الله الهمداني ثم الوداعي  
 أبو عائشة ، له إدراك ، وقدم من اليمن بعد النبي ﷺ . وفي التقريب : ثقة ، فقيه ، عابد ،  
 مخضرم ، مات سنة اثنتين ، ويقال : سنة ثلاث وستين الإصابة ٤٩٢/٣ ، تقريب التهذيب  
 ٢٤٢/٢ .

(٤) هو جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي ، ثم العلقى : بفتحتين ثم قاف ،  
 أبو عبد الله ، وقد ينسب إلى جده ، فيقال : جندب بن سفيان سكن الكوفة ثم البصرة .  
 له صحبة . ومات بعد الستين . انظر : الإصابة ٢٤٨/١ - ٢٤٩ .  
 (٥) في الأصل والمصرية والمطبوع ( في كلتي الركعتين ) والصواب ما أثبتته لأنه  
 مطابق للقواعد العربية .

(٦) في المصرية ( جندباً ) وهو خطأ ، لأنه فاعل مرفوع ل ( قعد ) .

(٧) في الأصل والمصرية ( لم يألوا ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته ، لأنه مجزوم  
 بحذف حرف العلة . ومعنى لم يأل أى لم يقصر . انظر : النهاية ٦٣/١ .

(٨) في المصرية ( جندباً ) وهو خطأ ، لأنه فاعل مرفوع ل ( لم يأل ) وهذا الأثر  
 أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٢٢٧/٢ ح رقم ٣١٦٧ ، عن الثوري عن جابر عن الشعبي  
 مطولاً نحوه . وقال الهيثمي : فيه جابر الجعفي والأكثر على تضعيفه . مجمع الزوائد ٧٦/٢  
 ولكن ابن شعبة أخرجه من طريقين ليس فيهما جابر ، أحدهما : طريق أئ معاوية عن  
 الأعمش عن إبراهيم ، والثانية : طريق هشيم عن مغيرة عن إبراهيم . انظر : المصنف  
 ٤٩٠/٢ - ٤٩١ . وأخرج الطبراني في المعجم الكبير نحوه من عدة طرق - وجاء في إحدى  
 الطرق « وكلاهما قد أحسن واصنع كما صنع مسروق » وفي الأخرى « كلاهما قد أحسن وافعلوا  
 كما فعل مسروق » - ٣١٥/٩ ، ح رقم ٩٣٧١ - ٩٣٧٣ ، وذكره ابن هانيء في المسائل =

٥٠٧ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : فعل مسروق أحب إليّ ويقرأ فيما يقضى (١) .

٥٠٨ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال : أخبرني نافع أن ابن عمر كان إذا سبق بالأولين قرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب وسورة ثم يجلس (٢) .

٥٠٩ - حدثنا قال : قرأت على أبي ، قلت : إن صلى في المسجد جماعة مرتين فأذان وإقامة ؟ قال : لا بأس بذلك (٣) .

---

= تعليقا ٧٣/١ رقم ٣٦١ - ويلاحظ أن هذا بظاهره معارض لما تقدم في س ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، لأن فيه اختياراً لما فعله مسروق ، وهو جلس في الثانية ، بينما يدل ماتقدم في المسألتين المذكورتين أنه يجلس في الثالثة ، وكان من الممكن الجمع بينهما بأن يحمل قول ابن مسعود : « اصنع كما صنع مسروق » على القراءة في كلتا الركعتين فقط ، وقد يؤخذ هذا مما روى عبد الرزاق في المصنف ٢٢٧/٢ ح رقم ٣١٦٦ ، والطبراني في المعجم الكبير ٣١٦/٩ ح رقم ٩٣٧١ ، فإن فيه : فقرأ أحدهما في الركعتين الأخيرتين مافاته من القراءة ، ولم يقرأ الآخر في ركعة ، فسئل ابن مسعود فقال : كلاهما محسن ، وإن أصنع كما صنع هذا الذي قرأ في الركعتين . ولكن يرد عليه أن الإمام قد استدلل به على الجلوس في كل ركعة ، ولم يذكر في القصة إلا خلافهما في الجلوس .

(١) نقل روايات نحوها أبو داود في مسأله ص ٣٨ ، وابن هانيء في مسأله ٥٥/١ ، ٧٣ س رقم ٢٦٧ ، ٣٦١ ، وهذا هو المذهب كما تقدم في س ٥٠٤ .

(٢) أخرج عبد الرزاق عن مالك عن نافع قال : كان ابن عمر إذا فاتته شيء من الصلاة مع الإمام التي يعلن فيها بالقراءة ، فإذا سلم الإمام قام عبد الله فقرأ لنفسه . المصنف ٢٢٨/٢ ح رقم ٣١٧٠ . وأخرج ابن أبي شيبة عن حفص عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر كان إذا أدرك مع الإمام لم يقرأ ، فإذا قام يقضى قرأ . المصنف ٣٢٤/٢ .

(٣) انظر روايات نحوها عن الإمام أحمد في هذه المسألة : في مسائل الكوسج ٦٢/١ ( المصرية ) ، ومسائل أبي داود ص ٤٧ . وتجريد المسائل اللطاف ٤٠/٤ أ . يعني لاتكره إعادة الجماعة في المسجد . وقال ابن قدامة : ولا يكره إعادة الجماعة في غير المساجد الثلاثة . المقنع ١٩٥/١ ، وقال المرداوي : معنى إعادة الجماعة : أنه إذا صلى الإمام الراتب ، ثم حضر جماعة لم يصلوا فإنه يستحب لهم أن يصلوا جماعة . وهذا المذهب يعني : أنها =

٥١٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل إذا أقيمت الصلاة ، صلاة الصبح ولم يصل الركعتين ، يدخل معهم أو يصلي ، وإن فاتته ؟ قال أبا : نعم ، يدخل معهم <sup>(١)</sup> .

٥١١ - حدثنا قال : سألت أبا عن مسجد عتيق على باب رجل ، يكره الرجل الصلاة ، يتجاوز به إلى مسجد ليس بالقديم ؟ .  
قال : إذا كان [ الإمام ] <sup>(٢)</sup> صاحب بدعة أكرهه ، فيتجاوز به إلى غيره أحب إليّ <sup>(٣)</sup> .

---

= لا تكره - وعليه الأصحاب ، وذكر أقوالاً أخرى ثم قال : مفهوم قوله : « في غير المساجد الثلاثة » أنها تكره في المساجد الثلاثة ، وهي مسجد مكة والمدينة والأقصى ، وهو إحدى الروايات عن الإمام أحمد والرواية الثانية : لا تكره إلا في مسجدى مكة والمدينة فقط ، وهذا المذهب ، والرواية الثالثة : تستحب الإعادة فيهن . والرواية الرابعة : تستحب الإعادة فيهن مع ثلاثة فأقل . الإنصاف ٢/٢١٩ ، ٢٢٠ ، وانظر أيضاً : المغني ٢/١٢٣ .  
(١) انظر التعليق على المسألة رقم ٤٥٦ في باب الصلاة في أوقات النهي .

(٢) زيادة يقتضيها السياق كما ذكر في المطبوع .

(٣) قد ثبت عن أحمد أنه حينما سخط على عمه بقبوله جائزة السلطان هجره ، وترك الصلاة في المسجد الذي كان يصلي فيه بالناس مع كونه على باب ، وخرج إلى مسجد آخر يصلي فيه . انظر : مناقب الإمام ص ٤٦٦ - ٤٦٧ ، وقال ابن قدامة : وهل الأولى قصد الأبعد أو الأقرب على روايتين ، قال المرداوي : إحداهما : الأبعد أولى ، وهو المذهب ، وذكر طائفة من الذين جزموا به . وقال : وزاد في الرعاية الكبرى : فالأبعد أفضل ، وإن قل جمعه ولم يكن أعتق ، والرواية الثانية : الأقرب أولى . وعنه : رواية ثالثة : الأقرب أولى إن استويا في القدم وكثرة الجمع ، وإلا فالأبعد أولى ، وذكر أقوالاً أخرى . الإنصاف ٢/٢١٥ .

## باب الإمامة

٥١٢ - / حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يؤم بأجر ؟ فكرهه . قلت : الفريضة ؟ قال : أكرهه (١) .

٥١٣ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : وبه آخذ (٢) لحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ في قصة الصلاة ، أو ما إليهم أن كما أنتم ثم خرج يعني ولم يستخلف (٣) .

٥١٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يصلي بالقوم وهو جنب ؟ قال : يعيد ولا يعيدون (٤) . أذهب إلى فعل عمر قال : صلى

(١) انظر : روايات عن الإمام أحمد في المسألة في الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص : ٨٢ وفي كشف القناع : من صلى بأجرة لم يصل خلفه . قاله محمد بن تميم . قال أبو داود : سمعت أحمد يسأل عن إمام قال : أصلى بكم رمضان بكذا وكذا درهماً ؟ قال : أسأل الله العافية من يصلي خلف هذا ، فإن دفع إليه - أي الإمام - شيء بغير شرط فلا بأس نصاً . وكذا لو يعطى من بيت المال أو من وقف . ٤٣٩/١ . انظر أيضاً المسألة في المغني ٤١٠/٥ ، الإنصاف ٤٥/٦ - ٤٦ . الإقناع ١٦٦/١ .

(٢) الظاهر أن العبارة فيها سقط ، لأن مرجع الضمير في ( به آخذ ) غير موجود .

(٣) سيأتي تخريجه في المسألة (٥٢٢) .

(٤) نقل رواية عن الإمام أحمد بهذا المعنى ، صالح في المسائل ص ١٥٠ وأحمد بن حسين الترمذی . انظر : بدائع الفوائد ٩٣/٣ . وجواب الإمام هذا فيما إذا صلى الإمام بالجماعة جنباً غير عالم بجنابته فلم يعلم هو ولا المأمومون حتى انتهوا من الصلاة ، فصلاتهم صحيحة وصلاة الإمام باطلة . وهذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وعنه : يعيد المأمومون أيضاً . فإن علم الإمام بذلك ، أو علم المأمومون بذلك بطلت صلاتهم ، ولزمهم استئنافها . نص عليه . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب ، وعنه : لم تبطل صلاة المأمومين ، ويبنون على صلاتهم إذا علموا .

وإن علم مع الإمام واحد ، أعاد جميع المأمومين ، على الصحيح من المذهب نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب ، واختار جماعة من الأصحاب : أنه لا يعيد إلا العالم فقط . أما إذا علم الإمام قبل الصلاة فلا تصح إمامته ، وهذا المذهب مطلقاً . ومن صلى خلفه ، عليه الإعادة ، سواء جهل الحدث أم علم . وقال في الإشارة : لا تصح إمامة المحدث والنجس ، إن جهله المأموم وعلمه الإمام . انظر : المغني ٧٣/١ - ٧٤ ، المحرر ١٠٥/١ ، =

وهو غير متوضيء قال : نعيد ولا يعيدون (١) .  
 ٥١٥ - سألت أبي مرة أخرى عن الإمام يصلي وهو غير طاهر ؟ .  
 فقال : يتوضأ ويعيد ولا يعيدون (٢) .

٥١٦ - حدثنا قال : سمعت أبي يقول : إذا صلى الإمام وهو على غير وضوء ، فإنه يعيد ولا يعيدون (٣) ، قال أبي : وإن كان في صلاة ، ثم انتقض الوضوء في الصلاة قال : يعيد ولا يعيدون (٤) .  
 ٥١٧ - حدثنا قال : سألت أبي عن الرجل يصلي بالناس هل له في ذلك من ثواب ؟ .

= الكافي ١/١٨٢ . المقنع ١/٢٠٧ - ٢٠٨ القواعد والفوائد ص : ٨٧ ، والإنصاف ٢/٢٦٨ ، المبدع ٢/٧٥ ، وكشاف القناع ١/٤٤٤ .

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، كتاب الطهارة : باب إعادة الجنب ١/٤٩ ح رقم ٨٢ بلفظ : أن عمر بن الخطاب صلى بالناس الصبح ، ثم غدا إلى أرضه بالجرف ، فوجد في ثوبه احتلاماً ، فقال : إنا لما أصبنا الودك لانت العروق ، فاغتسل ، وغسل الاحتلام من ثوبه وعاد لصلاته . وأخرجه عبد الرزاق مطولاً ٢/٣٤٩ ح رقم ٣٦٥٦ . وفيه : ولم يأمر الناس أن يصلوها ، وأخرجه أيضاً في ٢/٣٥١ ح رقم ٣٦٦٢ ، وفيه : فأعاد ولم يعد الناس . وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٣٩٩ - ٤٠٠ ، بإسنادين .

(٢) حكم صلاة الإمام وهو محدث كصلاته وهو جنب ، وقد تقدم حكم الجنب في المسألة السابقة .

(٣) قال أبو داود : سمعت أحمد سئل عن من صلى يقوم وهو على غير وضوء ؟ قال : يعيد ولا يعيدون . المسائل ص : ٤٤ .

(٤) قال المرادوي : إن الإمام إذا سبقه الحدث تبطل صلاته على الصحيح من المذهب كتعمده . وعنه : تبطل إذا سبقه الحدث من السبيلين ، ويبنى إذا سبقه الحدث من غيرهما . وعنه : لا تبطل مطلقاً فيبنى إذا تطهر ، أما المأموم فتبطل صلاته على الصحيح من المذهب ، وعنه : لا تبطل . الإنصاف ٢/٣٢ - ٣٣ . قلت : والراجح أنها لا تبطل لما جاء عن عمر رضي الله عنه ، والإمام أحمد كما سبق بيان ذلك . والله أعلم .

قال : إن كان في قرية هو أقرأ القوم ، أو في موضع ليتقدمهم <sup>(١)</sup> لقول الرسول ﷺ : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله » <sup>(٢)</sup> .

٥١٨ - قال : سمعت أبا يقول : قال رسول الله : يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة <sup>(٣)</sup> . قال أبا : فينبغي لهذا أن يقرأ القرآن وأن يتعلم من السنة ما يقيم به ... صلاته فهو أولى / بالصلاة <sup>(٤)</sup> .

٥١٩ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول يعني قول النبي عليه

(١) قال المرداوي : السنة أن يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، ثم أفقههم . هذا المذهب بلا ريب . نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وهو من المفردات . وعنه : يقدم الأفقه على الأقرأ إن قرأ ما يجزئ في الصلاة . الإنصاف ٢/٢٤٤ . (٢) هذا طرف من حديث رواه أحمد عن أبي مسعود الأنصاري ، المسند ٤/١١٨ ، ١٢١ ، ٢٧٢/٥ . وعلقه البخاري بصيغة الجزم . الصحيح مع الفتح ، كتاب الأذان : باب إمامة العبد والمولى ، ١٨٤/٢ . وأخرجه مسلم في الصحيح ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة : باب من أحق بالإمامة . ٤٦٥/١ ح رقم ٦٧٣ .

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٤/١٢١ ، ٢٧٢/٥ ، ومسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة : باب من أحق بالإمامة ٤٦٥/١ ، ح رقم ٦٧٣ . والترمذي ، أبواب الصلاة ، باب ماجاء من أحق بالإمامة ٤٥٨/١ - ٤٥٩ ، ح رقم ٢٣٥ .

(٤) نقل هذه الرواية صالح في المسائل ص : ٧٢ . قال الخرق : يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن استووا فافقههم . المختصر ص : ٣١ . قال ابن قدامة : وذلك لقول رسول الله ﷺ : « فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة » ، ولأن الفقه يحتاج إليه في الصلاة للإتيان بواجباتها وسننها وجبرها إن عرض ما يحوج إليه فيها . المغني ٢/١٣٣ ، ١٣٥ .

وقال المرداوي : من شرط تقديم الأقرأ - حيث قلنا به - أن يكون عالماً فقه صلاته فقط ، حافظاً للفاتحة ، وقبل : يشترط مع ذلك أن يعلم أحكام سجود السجود . الإنصاف ٢/٢٤٤ ، وراجع المحرر ١/١٠٧ . وأيضاً ماتقدم في المسألة السابقة .



السلام : « من الأئمة طرادون » <sup>(١)</sup> يعنى يثقلون الصلاة <sup>(٢)</sup> .

٥٢٠ - حدثنا قال : سألت أئى عن غلام أم قوماً قبل أن يحتلم قال : لا يعجبني أن يؤم <sup>(٣)</sup> ( إلا ) أن يحتلم <sup>(٤)</sup> .

٥٢١ - حدثنا قال : قرأت على أئى قلت : إذا أحدث - يعنى الإمام - فى الصلاة فخرج فتوضأ بينى أو يستقبل ويستخلف أم لا ؟ قال : يستقبل إذا أفسد صلاته بحدث <sup>(٥)</sup> ، وإن قدم فلا بأس ، قد قدم عمر وعليّ <sup>(٦)</sup> . وإن لم يستخلف كما فعل النبى <sup>(٧)</sup> فلا بأس ، وإن صلوا وحداناً <sup>(٨)</sup> فقد طعن معاوية ، وصلى الناس

(١) فى كلتا النسختين للمخطوط ( طرادين ) ( بالياء ) والصواب بالواو كما أثبتناه لأنه مبتدأ مؤخر .

(٢) الحديث مرسل أخرجه أبو داؤد فى المراسيل بلفظ : « إن من الأئمة طرادين » انظر : تحفة الأشراف ٢٤٨/١٣ .

(٣) فى الأصل بدون ( إلا ) ولكن أشير فى الهامش محله ( إلا ) وفى المصرية ( قبل ) وكلتاهما تؤيدان المعنى المناسب .

(٤) انظر روايات عن الإمام فى المسألة فى مسائل أئى داود ص : ٤١ . ومسائل الكوسج ١٢/أ الظاهرية ، ٦١/١ المصرية . والمغني ١٦٨/٢ . وإمامة الصبى فى الفرض لا تصح على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وعنه : تصح ، أما فى النفل فالصحيح من المذهب : أنها تصح فى النفل أيضاً . انظر : المغني ١٦٧/٢ - ١٦٨ ، الإنصاف ٢٦٦/٢ - ٢٦٧ .

(٥) نقل روايات عن الإمام أحمد فى هذه المسألة ، الكوسج فى مسائل أحمد وإسحاق ١٤/١ - ١٥ المصرية ، وأبو داود فى المسائل ص : ٣٧ ، وانظر ماتقدم فى المسألة ( ٥٠٨ ) .

(٦) سبأى تخرج أثرهما فى المسألة التالية .

(٧) انظر الحديث فى المسألة التالية .

(٨) قال ابن قدامة : إذا سبق الإمام الحدث فله أن يستخلف من يتم بهم الصلاة . وحكى عن أحمد رواية أخرى : إن صلاة المأمومين تبطل ، لأن أحمد قال : كنت أذهب إلى جواز الاستخلاف وجبت عنه . ولنا أن عمر رضى الله عنه لما طعن أخذ بيد عبد الرحمن بن عوف فقدمه ، فأتم بهم الصلاة ، وكان ذلك بحضور من الصحابة وغيرهم ، ولم

وحداناً من حيث طعن ، أتموا صلاتهم <sup>(١)</sup> .

٥٢٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل صلى بقوم ، فأحدث في صلاته فقدم رجلا يصلي بهم من حيث انتهى الإمام ، فقلت لأبي : يستخلف رجلا ؟ .

قال : نعم <sup>(٢)</sup> ، استخلف عمر عبد الرحمن <sup>(٣)</sup> بن عوف حيث طعن <sup>(٤)</sup> ، وعلى في الرعاف <sup>(٥)</sup> ، قال : يقدم رجلاً إذا رُفِعَ

= ينكره منكر ، فكان إجماعاً . وقول أحمد : « جبت عنه » إنما يدل على التوقف ، وتوقفه مرة لا يبطل ما انعقد الإجماع عليه ، وإذا ثبت هذا ، فإن للإمام أن يستخلف من يتم بهم الصلاة كما فعل عمر رضي الله عنه . وإن لم يستخلف فقدم المأمومون منهم رجلاً فأتم بهم جاز ، وإن صلوا وحداناً جاز . انظر : المغني ٧٥/٢ - ٧٦ ، والنكت والفوائد السنية ١٠٠/١ ، والإنصاف ٣٣/٢ - ٣٥ ، والمقنع ١٣٨/١ ، المبدع ٤٢٢/١ .

(١) انظر المسألة التالية .

(٢) انظر المسألة السابقة .

(٣) هو : عبد الرحمن بن عوف بن عبد مناف بن عبد بن الحارث بن زهرة القرشي الزهري . أحد العشرة ، أسلم قديماً ، ومناقبه مشهورة ، مات سنة اثنتين وثلاثين وقيل : غير ذلك . الإصابة ٤١٦/٢ - ٤١٧ .

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة : باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وفيه مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه . بلفظ : « وتناول عمر يد عبد الرحمن بن عوف فقدمه .... فصلى بهم عبد الرحمن صلاة خفيفة » ٦٠/٧ ح رقم ٣٧٠٠ وأخرجه ابن سعد في الطبقات ٣٣٧/٣ ، انظر أيضا : الثقات لابن حبان ٢٣٢/٢ .

وروي أن عمر لم يقدمه ، بل هو تقدم بعد ساعة من طعن عمر ، صلى بهم بأقصر سورتين من القرآن ، رواه الهيثمي في مجمع الزوائد ٧٦/٩ - ٧٧ ، وقال : رواه أبو يعلى ، ورجاله رجال الصحيح ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١١٣/٣ - ١١٤ .

(٥) الرعاف : بضم الراء ، الدم يخرج من الأنف . الصحاح ١٣٦٥/٤ مادة ( رُفِعَ ) وأخرج الأثر عبد الرزاق بسنده عن أبي رزيق بلفظ : قال : أمنا علي ، فرُفِعَ =

يستخلف ، ومعاوية حيث طعن ، صلوا لأنفسهم وحداناً <sup>(١)</sup> ، فكل جائز .

إذا استخلف ، أو استخلفوا هم فقدموا رجلاً فصلى بهم فلا بأس ، أو صلوا وحداناً ، كان الشافعى يقول : لما أشار إليهم النبى ﷺ أى <sup>(٢)</sup> مكانكم ، رأى أنهم فى الصلاة <sup>(٣)</sup> ، قال أى : وكان عثمان <sup>(٤)</sup> بن عمر يقول : فى حديث يونس <sup>(٥)</sup> عن / الزهرى ، ١٠١

= فأخذ رجلاً فقدمه وتأخر . المصنف ٣٥٣/٢ ح رقم ٣٦٧٠ وأخرجه البيهقى أيضاً بنحوه ، السنن الكبرى ١١٤/٣ .

(١) أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى أن معاوية صلى بالناس ، فركع ثم طعن وهو ساجد أو رাকع فسلم ، ثم قال : أتموا صلاتكم فصلى كل رجل لنفسه ولم يقدم أحداً . المصنف ٣٥٦/٢ ح رقم ٣٦٨٧ . والبيهقى من طريق عبد الرحمن بن غمر عن الزهرى عن خالد بن عبد الله بن رباح السلمى أنه صلى مع معاوية يوم طعن بإيلياء ركعة ، وطعن معاوية حين قضاها ، فأراد أن يرفع رأسه ، فقال معاوية للناس : أتموا صلاتكم ، فقام كل امرئ ، فأم صلاته ، ولم يقدم أحداً ولم يقدمه الناس . السنن الكبرى ١١٤/٣ ، وأخرجه الفسوى فى كتاب المعرفة والتاريخ ، ٤١٣/١ .

(٢) كذا فى الأصل ، والمطبوع أيضاً ، وفى المصرية ( أن ) والصواب ما هو فى الأصل .

(٣) قال الشافعى : ولو أن إماماً كبيراً قرأ ، أو لم يقرأ إلا أنه لم يركع حتى ذكر أنه على غير طهارة ، وكان مخرجه أو وضوءه أو غسله قريباً ، فلا بأس أن يقف الناس فى صلاتهم حتى يتوضأ ويرجع ويستأنف ، ويتمون هم لأنفسهم كما فعل رسول الله ﷺ حين ذكر أنه جنب فانتظره القوم . الأم ١٧٥/١ .

(٤) هو : عثمان بن عمر بن فارس العبدى ، بصرى ، أصله من بخارى ، ثقة ، قيل : كان يحيى بن سعيد لا يرضاه ، من التاسعة ، مات سنة تسع ومائتين : تقريب التهذيب ١٣/٢ . وتهذيب التهذيب ١٤٢/٧ - ١٤٣ .

(٥) هو يونس بن يزيد بن أبى النجاد ، الألبلى ، بفتح الهمزة وسكون التحتانية ، أبو يزيد مولى آل أبى سفيان ، ثقة ، إلا أن فى روايته عن الزهرى وهماً قليلاً ، وفى غير الزهرى خطأ . مات سنة تسع وخمسين ومائة على الصحيح ، وقيل : سنة ستين ومائة . تقريب التهذيب ٣٨٦/٢ ، وتهذيب التهذيب ٤٥٠/١١ - ٤٥٢ .

استقبل بهم الصلاة (١) وكأنه لم يرض ذلك الحديث .

٥٢٣ - حدثنا قال : سألت أبا أحمد إذا أحدث الإمام في الصلاة فخرج يعني يتوضأ يستخلف ؟ .

قال أبا : إن استخلف صلوا وأتموا صلاتهم ، وإن لم يستخلف فصلوا صلاتهم وحداناً (٢) .

٥٢٤ - وقال : إذا أحدث الإمام فخرج فتوضأ بيني أو يستقبل ؟ قال : لا بيني على صلاته ولكن يستقبل (٣) ، لأنه يروى عن النبي : « لا صلاة إلا بطهور (٤) » ولا يكون في صلاة وهو غير طاهر ، وقد خرج النبي ، وأوماً إليهم كأنه رأى أنهم في صلاة . فاغتسل ثم رجع (٥) ، ويقال : إن معاوية لما طعن صلى القوم لأنفسهم وحداناً .

(١) أخرج أحمد حديث عثمان بن عمر عن يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : « أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف قياماً ، فخرج إلينا رسول الله ﷺ ، فلما قام في مصلاه ذكر أنه جنب ، فقال لنا : مكانكم ، ثم رجع فاغتسل ثم خرج إلينا ، ورأسه يقطر ، فكبر ، فصلينا معه » المسند ٥١٨/٢ . وأخرج البخاري مثله في الصحيح ، كتاب الغسل : باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب ، خرج كما هو ولا يتيمم ، ٣٨٣/١ مع الفتح ج ٢٧٥ ، وأبو عوانة في المسند ٢٩/٢ .

(٢) تقدم الكلام عليه في المسألة (٥٢١) .

(٣) انظر ماتقدم في المسألتين ٥١٦ ، ٥٢١ .

(٤) تقدم ترجمته في المسألة (٤٧٥) . وكذلك الإشارة إلى أنه لا يوجد بهذا اللفظ كإنبه عليه الزركشي في كتاب المعبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر ص : ١٥٠/أ ، انظر باب ما يبطل الصلاة وما يكره فيها .

(٥) وقد ورد ذلك صريحاً في رواية أبي هريرة التي أخرجهما أحمد من طريق وكيع عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن يزيد عن ابن ثوبان : أن النبي ﷺ خرج إلى الصلاة ، فلما كبر انصرف وأوماً إليهم أي كما أنتم ، ثم جاء ورأسه يقطر فصلي بهم... الحديث : المسند =

- ٥٢٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجلين أحدهما يحفظ ،  
والآخر أعرف بالفقه منه ، أيهما يتقدم قال الذى يحفظ يؤمهم (١) .
- ٥٢٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يكون إماماً :  
فيسمع خفق النعال خلفه ينتظرهم أحب إليك أم لا يزيد على ركوعه  
الذى كان يركع ؟ .

= ٤٤٨/٢ . وأخرجه أيضاً ابن ماجه من طريق عبد الله بن موسى التميمي عن أسامة بن زيد . السنن ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب ماجاء فى البناء على الصلاة ٣٨٥/١ ح رقم ١٢٢٠ . والدارقطني فى سننه (٣٦١/١) من طريق وكيع عن أسامة بن زيد . إلا أن الحديث ضعيف ، لأن فيه أسامة بن زيد وهو ضعيف كما فى التقريب ٥٢/١ . وله شاهد من حديث أبى بكره أخرجه أبو داود فى السنن ، كتاب الطهارة : باب فى الجنب يصلى بالقوم وهو ناسي ١٥٩/١ . والبيهقى فى السنن الكبرى ٣٩٧/٢ . قال الحافظ : وصححه البيهقى وابن حبان . تلخيص الحبير ٣٤/٢ . وروى مالك عن إسماعيل عن عطاء مرسلأ : أن رسول الله ﷺ كبر ، الموطأ : كتاب الطهارة : باب إعادة الجنب الصلاة ٤٨/١ . قال الحافظ : اختلف فى وصله وإرساله . تلخيص الحبير ٣٤/٢ .

وروى أحمد عن علي مرفوعاً ، قال أحمد شاكر : إسناده صحيح . انظر : المسند بتحقيقه ٨٨/١ ، ٩٩ . وهو خطأ ، لأن فيه ابن لهيعة وفيه كلام معروف ، قال الهيثمي : رواه أحمد والبخاري والطبراني فى الأوسط .... ومدار طرقة على ابن لهيعة وفيه كلام ، مجمع الزوائد ٦٨/٢ . ومن هنا اختلف فى الترجيح ، فقد رجح أحمد حديث ابن ثوبان عن أبى هريرة ، وقال ابن حبان : إنهما قصتان ذكر فى الأول قبل التكبير والإحرام بالصلاة ... وفى الثانية لم يذكر إلا بعد أن أحرم . تلخيص الحبير ٣٥/٢ وقال النووى فى الخلاصة ( نصب الراية ٥٩/٢ ) يحمل اختلاف الرواية على أنهما قضيتان ، وقال فى شرح مسلم ( ١٠٣/٣ ) : ويحتمل أنهما قضيتان وهو الأظهر . وقال الحافظ فى الفتح ١٢٢/٢ : ويمكن الجمع بينهما بحمل قوله : ( كبر ) على أنه أراد أن يكبر ، أو على أنهما واقعتان ، أبداه عياض والقرطبي احتيالا ، وقال النووى : إنه الأظهر ، وحزم به ابن حبان كعادته ، فإن ثبت وإلا فما فى الصحيح أصح . وقال البيهقى فى السنن الكبرى ٣٩٩/٢ : رواية أبى سلمة عن أبى هريرة رضى الله عنه من رواية ابن ثوبان عنه .

(١) قال ابن قدامة : فإن اجتمع فقيهان قارئان ، واحدهما أقرأ ، والآخر أفقه ، قدم الأقرأ ، نص عليه للخبر - المغني ١٣٥/٢ .

وقال المرداوى : يقدم الأقرأ الفقيه على الأفقه القارئ ، على الصحيح من المذهب . الإنصاف ٢٤٤/٢ . وراجع أيضاً ماتقدم فى المسألة (٥١٨) .

قال : ينتظر ما لم يشق على من خلفه ، فإذا كثر ذلك رفع رأسه (١) .

٥٢٧ - حدثنا قال : قال أئى أحب إلّى أن يخفف الإمام ولا يشق على من خلفه (٢) ، وقد جاء فى التخفيف أحاديث (٣) .

(١) نقل روايات عن الإمام أحمد فى هذه المسألة ابن هانئ . المسائل ٦٠/١ مسألة (٢٩٩) ، والكوسج فى مسائل أحمد وإسحاق ٦١/١ المصرية . وأبو داود ، المسائل ص : ٣٥ . قال ابن قدامة : ولا يستحب انتظار داخل وهوى الركوع فى إحدى الروايتين - المنع ٢٠١/١ . وقال المرداوى : وأطلقهما فى المذهب وجمع البحرين والفائق إحداهما : يستحب انتظاره بشرطه ، وهو المذهب ، والثانية : لا يستحب انتظاره ، فيباح ، وعنه رواية ثالثة : يكره .... فعلى المذهب يستحب الانتظار بشرط أن لا يشق على المأمومين . ذكره جمهور الأصحاب ، ونص عليه . وقال جماعة من الأصحاب : يستحب ما لم يشق أو يكثر الجمع أو يطول . الإنصاف ٢٤٠/٢ - ٢٤١ ، وانظر أيضاً المحرر ١٠٣/١ ، الكافى ١٧٩/١ التفتيح المشيع ص ٥٨ ، المبدع ٥٦/٢ ، كشاف القناع ٤٣٢/١ - ٤٣٣ .

(٢) قال ابن قدامة فى المنع ٢٠٠/١ : ويستحب للإمام تخفيف الصلاة مع إتمامها ، وقال فى المغني ٣٦٢/١ : وإذا كان إماما لم يستحب له التطويل . وفى بدائع الفوائد : يؤخذ اعتبار رضا المأمومين ، مما نقل حنبل أعجب إلّى ، وإن كان مسجداً معتزلاً أهله فيه ، ويرضون بذلك ، فلا أرى به بأساً وأرجو إن شاء الله ، ٩٥/٣ . ومعنى التخفيف : أن يقتصر على أدنى الكمال ، ويستحب للإمام تخفيف الصلاة مع إتمامها ، إذا لم يؤثر المأموم التطويل ، فإن أثر المأموم التطويل استحب . انظر : الإنصاف ٢٣٩/٢ . والروض المربع ص : ٢٤٥ . والمبدع ٥٦/٢ ، والإقناع ١٦٤/١ .

(٣) منها ما رواه أحمد عن أئى هيرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إذا صلى أحدهم للناس فليخفف ..... الحديث . المسند ٢٧١/٢ ، ٤٧٢ ، ٤٨٦ ، ٥٠٢ ، رواه البخارى ، فى كتاب الأذان : باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء ، الصحيح مع الفتح ١٩٩/٢ ح رقم ٧٠٢ . ومسلم فى صحيحه ، كتاب الصلاة : باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة فى تمام ٣٤١/١ ح رقم ٤٦٨ .

ومنها ما رواه البخارى عن أئى مسعود الأنصارى قال : قال رجل من الأنصار : يا رسول الله ﷺ لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان ، فما رأيت النبى ﷺ فى موعظة أشد غضباً من يومئذ فقال : « أيها الناس إنكم منفرون فمن صلى بالناس فليخفف .. =

٥٢٨ - حدثنا قال : أعطاني محمد بن عبد الملك (١) الدقيقى هذه المسألة فسألت أى عنها ، فأجابنى فيها : إمام صلى برجلين ، فكان أحد الرجلين غير طاهر ، هل يجزىء الطاهر صلاته ، وإن لم / ١٠٢ يكن الطاهر حيال (٢) الإمام ؟ .

فقال أى : إذا صلى الرجل بالقوم وهو غير طاهر أعاد هو ولم يعد من خلفه من كان على طهر (٣) .

٥٢٩ - حدثنا قال : قلت لأبى : فإن كانا رجلين ، فصلى بهم الرجل ؟ .

قال : يتقدمهما ، أحب إليّ (٤) ، فأما الغلام فلا أجتريء عليه

= الحديث ، الصحيح مع الفتح ، كتاب العلم : باب الغضب فى الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره ، ١٨٦/١ ح رقم ٩٠ ، ٧٠٢ ، ٧٠٤ ، ٦١١٠ ، ٧١٥٩ ، وفيه أحاديث أخرى عن أنس وعثمان بن أبى العاص الثقفى ، وجابر . انظر : المسند ٤ / ٢١٦ ، ٢١٨ ، وصحيح البخارى مع الفتح ١٩٢/٢ ح رقم ٧٠١ ، ٢٠٠/٢ ح رقم ٧٠٥ . وصحيح مسلم ٣٤١/١ - ٣٤٢ ح رقم ٤٦٨ ، ٥٤٩ ، ٤٧٠ .

(١) هو محمد بن عبد الملك بن مروان الواسطى . أبو جعفر الدقيقى ، صدوق مات سنة ست وستين ومائتين . تقريب التهذيب ١٨٦/٢ وتهذيب التهذيب ٣١٧/٩ - ٣١٨ . (٢) فى كلتا النسختين للمخطوط (خيال) بالخاء المعجمة ، ولكن يبدو أن الصواب (خيال) بالخاء المهملة . كما هو فى المطبوع أيضاً . والخيال هو الإزاء ، قال فى المطلع (ص : ٧٥) (خيال ظهره) أى بإزائه وقبالاته . وفى الصحاح : حiale أى ما إزأؤه . وأصله الواو ١٦٧٩/٤ مادة (حول) .

(٣) لعل الإمام أحمد يشير بهذا الرد إلى أن الإمام لو كان غير طاهر تصح صلاة المأموم ، فإذا كان أحد المأمومين على غير طهر فتصح صلاة الآخرين بالأولى . قال ابن قدامة : إن وقف معه محدث أو نجس يعلمان بذلك فهو كالقذ ، وإن لم يعلما بذلك صحت صلاته ، لأنه لو كان إماماً له صحت صلاته . الكافى ١/١٩١ . وقال المرداوى : وهو المذهب ، نص عليه . الإنصاف ٢/٢٨٧ . وانظر أيضاً التنقيح المشيع ص : ٦٠ ، الروض المربع ٣٤٣/٢ .

(٤) قال ابن القيم : الأفضل إذا كانا رجلين أن يصليا خلفه ، نص عليه ، لحديث =

وذلك أنى أخاف أن لا يكون طاهراً ، ولا يحسن يطهر حتى يدرك مدرك الرجل وكأنه عنده الغلام بمنزلة الرجل يصلى خلف الصف وحده ، ولا تجزئ صلاته حتى يكون آخر معه (١) . قال : أذهب فيه إلى حديث (٢) وابصة بن معبد .

٥٣٠ - حدثنا قال : سألت أبا عنى عن الصلاة خلف من يسكر ؟ قال : لا يعجبني الصلاة خلفه إذا سكر . قلت :

= جابر وجبار ، فأما ما ذهب إليه ابن مسعود إذا كانوا ثلاثة يقوم وسطهم ، فإن أبا عبد الله قال : لم تبلغ عبد الله هذه الأخبار ، وقد سهل أبو عبد الله في ذلك قال : وأرجو أن يكون الإمام في الثلاثة واسعاً وأحب إلي أن يتقدم كما فعل عمر . بدائع الفوائد ٨٤/٣ ، وانظر أيضاً الكافي ١٨٩/١ .

(١) انظر رواية عن الإمام أحمد في هذه المسألة في مسائل ابن هانيء ٨٦/١ المسألة (٤٣٣) .

وفي الإنصاف : لو وقف الصبي مع رجل خلف الإمام كان الرجل فذا إلا في النافلة ، فإنه لا يكون فذاً وتصح مصافته ، وهذا الصحيح من المذهب فيهما ، وهو من المفردات . واعلم أن حكم مصافة الصبي حكم إمامته على الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب ، وقيل : تصح مصافته وإن لم تصح إمامته اختاره ابن عقيل ، وقال في القواعد الأصولية : وما قاله أصوب . فعلى هذا القول يقف الرجل والصبي خلفه ، قال في الفروع : وهو الأظهر . وعلى المذهب يقفان عن يمينه ، أو من جانبيه ، نص عليه . الإنصاف ٢٨٧/٢ - ٢٨٨ .

وقال ابن القيم : اختلف أصحابنا في علة منع البالغ من مصافة الصبي فقال أبو حفص : يخشى أن لا يكون متطهراً ، فيصير البالغ فذاً . وقال غيره : لما لم يجز أن يؤمه ، لم يجز أن يضافه كالمرأة وعكسه صلاة النافلة لما جاز أن يؤمه جاز أن يضافه . بدائع الفوائد ٨٣/٣ .

(٢) وهو : أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً في الصف وحده فأمره فأعاد الصلاة ، وقال : وكان أبى يقول بهذا الحديث . المسند ٢٢٨/٤ وسيأتى تحريجه في باب موقف الإمام المسألة (٥٣٠) . « وابصة » بكسر الموحدة ثم مهملة ، ابن معبد الأسدي صحابى نزل الجزيرة ، وعمر إلى قرب سنة تسعين . الإصابة ٦٢٦/٣ .



فإن كان ممن يشرب ويتأول . ذكرت له رجلاً فقال : ذاك أسهل إذا لم يكن ممن يسكر (١) .

٥٣١ - قال لنا عبد الله : سألت أبا عنيفة عن الصلاة خلف من يسكر ؟ فقال : لا يعجبني فقلت : ولم ؟ قال : أخشى أن لا يتنزه (٢) من البول (٣) .

٥٣٢ - حدثنا قال : قلت لأبي (٤) : إذا كان رجلان أحدهما حافظ للقرآن ولا فقه له ، والآخر ليس بحافظ وهو فقيه ؟ قال : يؤمهم أقرؤهم للقرآن (٥) .

(١) انظر روايات عن الإمام أحمد في المسألة في مسائل ابن هانئ ٥٩/١ ، ٦٢ ، ( المسائل ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣١٠ ) ومسائل أبي داود ص : ٤٢ - ٤٣ ومسائل صالح : ٧٨ ، وبدائع الفوائد ٦٨/٤ . وقال الخرق : ومن صلى خلف من يعلن ببدعته أو يسكر أعاد . المختصر ص : ٣١ . وقال ابن قدامة : وأما قول الخرق : « أو يسكر » فإنه يعني من يشرب ما يسكره من أى شراب كان ، فإنه لا يصلى خلفه لفسقه ، وإنما خصه بالذكر من سائر الفساق لنص أحمد عليه ، ثم ذكر رواية أبي داود عنه ، وقال : فأما من يشرب من النبيذ المختلف فيه ما لا يسكره معتقداً حله ، فلا بأس بالصلاة خلفه ، نص عليه أحمد فقال : يصلى خلف من يشرب المسكر على التأويل ، نحن نروى عنهم الحديث ، ولا نصلى خلف من يسكر . المغني ١٣٨/٢ ، وانظر أيضاً : الإقناع ١٦٧/١ ، وكشاف القناع ٤٤٠/١ .

(٢) في كلتا النسختين للمخطوط « ينتثر » بالثاء وكذلك في المطبوع ، ويبدو أن الأنسب « يتنزه » كما أثبتناه والتصحيح من العلل للإمام أحمد ٣٧١/٢ .

(٣) في العلل للإمام أحمد : قال عبد الله : سمعت أبي يقول : إذا شربه الرجل على التأويل صليت خلفه ، وإذا كان يسكر لم أصل خلفه . قلت : لم ؟ قال : لأنه لا يتنزه من البول ، ولا من غيره ٣٧١/٢ .

(٤) سقطت هذه المسألة من المطبوع ، وليست هناك أى إشارة أو تنبيه .

(٥) قال المرداوي : ظاهر كلام المصنف وغيره : لو كان القارئ جاهلاً بما يحتاج إليه في الصلاة ، ولكن يأتي بها في العادة صحيحة ، إنه يقدم على الفقيه ، قال الزركشي : هو ظاهر كلام الإمام أحمد ، والخرق ، والأكثرين ، وهو أحد الوجهين . والوجه الثاني : أن =

٥٣٣ - حدثنا قال : قلت لأبي : إذا صلى الغلام الذى لم يدرك ؟ .

قال : يعجبني أن يكون قد بلغ ، قلت : فى رمضان ، قال : لا يعجبني إلا من بلغ ، والفريضة أشد (١) .

٥٣٤ - حدثنا قال : قرأت على أبى إذا أمّت / المرأة نساء تجزيهن صلاتهن ؟ .

قال : نعم ، تقوم فى وسطهن (٢) .

٥٣٥ - حدثنا قال : سمعت أبى يقول : إذا كان الرجل

= الأفقه الحافظ من القرآن ما يجزئه فى الصلاة يقدم على ذلك وهو المذهب ، نص عليه . الإنصاف ٢/٢٤٤ . وراجع ما تقدم فى المسائل (٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥٢٥) وأيضاً : الأحكام السلطانية لأبى يعلى ص : ٨١ ، والكافى ١/٨٧ ، والمبدع ٢/٦١ ، وكشف المخدرات ص : ٩٣ .

(١) تقدم فى المسألة (٥٢٠) وانظر أيضاً : المحرر ١/١٠٣ ، والكافى ١/١٨٥ والمبدع ٢/٧٣ .

(٢) انظر روايات عن الإمام أحمد فى المسألة فى مسائل الكوسج ١/٧٣ المصرية ١٤/ب الظاهرية ، ومسائل ابن هانئ ١/٧٢ المسألة (٣٦٠) .

قال ابن قدامة : اختلفت الرواية هل يستحب أن تصلى المرأة بالنساء جماعة ، فروى أن ذلك مستحب ، ومن روى عنه أن المرأة تؤم النساء : عائشة ، وأم سلمة ، وعطاء ، والثورى ، والأوزاعي والشافعى وإسحاق وأبو ثور . وروى عن أحمد رحمه الله أن ذلك غير مستحب ، وكرهه أصحاب الرأى وإن فعلت أجزأهن . المغني ٢/١٤٨ - ١٤٩ .

قال فى المقنع (١/٢١٦) : وإذا صلت امرأة بنساء قامت وسطهن ، وقال المرداوى فى الإنصاف (٢/٢٩٩) : هذا مما لا نزاع فيه ، وقال ابن مفلح فى ( المبدع ٢/٩٤) : وفيه إشارة إلى أن النساء يصلين جماعة ، وصرح باستحبابه غير واحد . قلت : وهو الراجح إن شاء الله . والله أعلم .

إماماً<sup>(١)</sup> لا يصلى فى مقامه - يعنى - الذى فىه ، وغير الإمام لا بأس أن يصلى<sup>(٢)</sup> .

٥٣٦ - حدثنا قال : قرأت على أبى : من كبر مع الإمام بعد أن يركع<sup>(٣)</sup> الإمام فرفع رأسه من الركوع قبل الداخل معه ؟ قال : لا يعتد<sup>(٤)</sup> بتلك الركعة ، يعيدها<sup>(٥)</sup> .

(١) فى كلتا النسختين للمخطوط ، وفى المطبوع أيضاً « إمام » بالرفع ، ولكن الصواب ما أثبتناه . « إماماً » بالنصب .

(٢) نقل روايات عن الإمام فى المسألة ، ابن هانئ فى المسائل ٦١/١ ، المسألة (٣٠٣) والكوسج فى مسائل أحمد وإسحاق ٥٧/١ المصرية ، ١١/ب الظاهرية وأبو داود فى المسائل ص ٧٢ . قال ابن قدامة : قال أحمد : لا يتطوع الإمام فى مكانه الذى يصلى فىه المكتوبة ، كذا قال على بن أبى طالب رضى الله عنه . وقال أحمد : ومن صلى وراء الإمام لا بأس أن يتطوع مكانه ، فعل ذلك ابن عمر . المغني ٤٠٣/١ . قال فى المقنع (٢١٥/١) : ويكره للإمام أن يتطوع فى موضع المكتوبة إلا من حاجة . وقال المرداوى : هذا المذهب ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وقال ابن عقيل : تركه أولى كالمأموم . الإنصاف ٢٩٨/٢ .

(٣) فى المخطوطتين والمطبوع « يركع مع الإمام » والصواب حذف « مع » ليستقيم المعنى ويتضح السؤال .

(٤) كذا فى الأصل ، وفى المصرية « لا يعيد » والصواب ما فى الأصل .

(٥) قد تقدم الكلام على أن من أدرك الركوع أدرك الركعة ، هذا المذهب مطلقاً سواء أدرك بالطمأنينة أو قدر الأجزاء منه ، وفى مسائل أبى داود ( ص : ٣٥ ) قال : رأى أحمد - « إذا أمكن يديه من ركبته قبل أن يرفع الإمام فقد أدرك » وتجزئه تكبيرة الإحرام عن تكبيرة الركوع . أما إن كان الداخل مع الإمام يركع والإمام يرفع لم يجزه ، وعليه أن يأتي بالتكبيرة منتصباً ، فإن أتى بها بعد أن انتهى الإمام من الانحناء إلى قدر الأجزاء من الركوع أو ببعضها لم يجزه . وإن شك هل أدرك الإمام راجعاً أو لا ؟ لم يدرك الركعة على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وذكر فى التلخيص وجهاً أنه يدركها . انظر : المغني ٣٦٣/١ ، والإنصاف ٢٢٣/١ - ٢٢٤ ، وراجع أيضاً المسألة (٣٤٥) .

٥٣٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يصلي بالقوم فيرفعون قبله ويخفون قبله ، عليه أن يقول لهم ذلك ؟ قال : يأمرهم أن لا يسبقوه بركوع ولا سجود (١) .

---

(١) قال الإمام أحمد : فرحم الله رجلا رأى أخاه يسبق الإمام فيركع أو يسجد معه ، أو يصلي وحده فيسبىء في صلاته : فينصحه ويأمره وينهاه ، ولا يسكت عنه ، فإن نصيحته واجبة عليه . طبقات الحنابلة ١/٣٧٢ .

وهذا ، لأن متابعة الإمام واجبة على المأموم ، يقول ابن قدامة : لا يجوز أن يسبق إمامه ... فإن سبق فعله أن يرفع ليأتى بذلك مؤتما بإمامه . المغني ١/٣٧٨ ، وقال المرداوي : اعلم أن ركوع المأموم أو سجوده أو غيرهما قبل الإمام محرم ، على الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب ، وقيل : مكروه اختاره ابن عقيل . الإنصاف ٢/٢٣٤ ، قال الإمام أحمد : وإنما ينبغي في هذا كله : أن ينتظر حتى يركع أو يسجد أو يرفع أو يخفض ، وينقطع تكبيره في ذلك كله . ثم يتبعه بعد فعل الإمام ، وبعد انقطاع تكبيره ، ليس للسهو ههنا موضع يعذر به صاحبه ، ولم يعذره النبي ﷺ ولا أصحابه رضي الله عنهم ، ولا أمره بسجدة السهو . ولكن أمره بالإعادة . طبقات الحنابلة ١/٣٧٩ .

## باب موقف الإمام والمأموم

٥٣٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل صلى بقوم ، فتقدمه بعضهم ، فيصلي قدامه ؟ .

فقال : يعيد الصلاة من صلى قدام الإمام (١) .

قلت لأبي : إن هماماً يحدث عن أنس بن سيرين (٢) .

عن أنس بن مالك : أنه صلى بهم في سفينة ، فصلي قوم

(١) السنة أن يقف المأمومون خلف الإمام ، فإن وقفوا قدامه لم تصح صلاتهم هذا المذهب بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، استثنى منه نصاً الصلاة حول الكعبة ، فإنه إذا استداروا حول الكعبة والإمام منها على ذراعين ، والمقابلون له على ذراع صحت صلاتهم ، هذا إذا كان في جهات ، أما إن كان في جهة الإمام فلا يجوز تقدم المأموم عليه ، على الصحيح من المذهب . وقيل : يجوز ، وهو من المفردات . واختار الشيخ تقي الدين : جواز صلاة المأموم قدام الإمام لعذر ، قال في مذهب أحمد وغيره : قول : إن صلاة المأموم تصح قدام الإمام مع العذر دون غيره ، قال : وهذا أعدل الأقوال وأرجحها . انظر : المحرر ١٠٠/١ ، المغني ١٥٧/٢ ، المقنع ٢١٠/١ - ٢١١ ، الإنصاف ٢٨٠/٢ ، ٢٨١ ، المبدع ٨٣/٢ ، النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر لمجد الدين ابن تيمية : ٢١١/١ - ٢١٢ . قلت : وهذه الرواية في مذهب الإمام أحمد واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية في جواز تقدم المأموم على الإمام لعذر فيها ، مخرج ، وفرج عظيم للمسلمين الذين يصلون أمام محراب المسجد النبوي الشريف بأعداد لا تحصى لكثرة الحجيج في أيام الحج ، فعلى هذه الفتوى تكون صلاتهم صحيحة إن شاء الله ومكبرات الصوت تسمعهم ركعات الإمام وسجوده . والله أعلم .

(٢) في المصرية ( يحدث عن أنس بن مالك ) وسقط ( أنس بن سيرين ) والصواب إثباته كما في الأصل . وهو أنس بن سيرين الأنصاري أبو موسى ، مولى أنس ، وقيل في كنيته : غير ذلك ، ولد لسنة أو سنتين بقيتا من خلافة عثمان ، وهو أخو محمد بن سيرين ، ثقة ، مات سنة ثمانى عشرة ، وقيل : سنة عشرين ، تهذيب التهذيب ٣٧٤/١ - ٣٧٦ ، تقريب التهذيب ٨٤/١ .

قدّامه ، فلم ير بذلك (١) بأساً ؟ .

فقال : ليس يقول هذا غير همام ، وأخبرت أن هماماً رجع عن هذا الحديث بعد - ورواه شعبة عن أنس (٢) بن سيرين ، (٣) . والثوري عن أيوب عن أنس (٤) بن سيرين ، لم يقولوا كما قال همام (٥) ، وقال : أذهب إلى من صلى هذه الصلاة يعيدها لحديث النبي ﷺ : « إنما جعل الإمام ليؤتم به . فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا » (٦) .

(١) في المطبوع ( ذلك ) وهو خلاف الأصل والمصرية .

(٢) في المصرية ( عن أنس وابن سيرين ) وهو خلاف الأصل وهو رجل واحد كما تقدم في ترجمته .

(٣) زاد في المطبوع بعد أنس بن سيرين ( ح ) وقال في الهامش : وضع هذا الرمز المعروف عند المحدثين عند تحويل السند . وفيما يظهر لي أنه لا داعي لذلك ، لأن المحدثين يرمزون بذلك لتحويل السند عند سرد إسنادهم لرواية الحديث ، وهنا لم يسرد الإمام سنده لرواية الحديث وإنما ذكر سندين للحديث لبيان الاختلاف فيهما .

(٤) في المصرية ( عن أنس وابن سيرين ) وهو خطأ . كما تقدم .

(٥) لم أجد من أخرج هذا الأثر عن أنس بن مالك رضى الله عنه . وقال زهير الشاويش : قال حرب في ( مسائله ) الورقة ١٩٢/أ حدثنا أحمد بن يونس قال : ثنا حماد بن زيد قال : ثنا أنس بن سيرين قال : خرجت مع أنس بن مالك .... وذكر صلاتهم في السفينة ، وليس فيه أنهم صلوا قدام الإمام ، مسائل ابن هانيء ٦٦/١ ، هامش ص ٢ . أقول : وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة وعاصم بن سليمان : أن أنس بن مالك صلى بأصحابه في السفينة قاعداً على بساط . المصنف ٥٨٢/٢ ح رقم ٤٥٥٤ ، وأخرج ابن أبي شيبة حدثنا هشيم عن يونس أن ابن سيرين قال : خرجت مع أنس إلى بني سيرين في سفينة عظيمة قال : فأمنّا فصلّى بنا فيها جلوساً ركعتين ، ثم صلى بنا ركعتين أخراوين . المصنف ٢٦٦/٢ ، وليس فيهما أيضاً أنهم صلوا قدام الإمام .

(٦) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن أنس بهذا اللفظ ، ١٦٢/٣ . وأيضاً بلفظ :

« إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا ، ١١٠/٣ ، والبخارى - في كتاب =

فكيف يمكن هذا / أن يسجد ، إذا سجد الإمام خلفه ، ليس ١٠٤  
هذا بشيء يعيد الصلاة .

٥٣٩ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل صلى خلف الصف  
وحده ؟ .

قال : يعيد الصلاة (١) أذهب فيه إلى حديث وابصة بن معبد  
أن النبي أمره (٢) أن يعيد الصلاة (٣) .

= الصلاة - باب الصلاة على السطوح والمنبر والخشب ، الصحيح مع الفتح  
٤٨٧/١ ، ح رقم ٣٧٨ ، وانظر أيضاً ٧٣٣ ، ٨٠٥ ، ١١١٤ ، ومسلم ، في كتاب  
الصلاة : باب اتمام المأموم بالإمام ، انظر : الصحيح ٣٠٨/١ ح رقم ٤١١ . وأيضاً روى هذا  
الحديث أبو هريرة ، انظر : المسند ٣١٤/٢ ، ٣٤١ وصحيح البخاري ٢٠٨/٢ - ٢٠٩  
ح رقم ٧٢٢ ، وأيضاً ٣١٦/٢ ح رقم ٧٣٣ ، ومسلم ٣٠٩/١ - ٣١٠ ح رقم ٤١٤  
وعائشة . انظر : المسند ٥١/٦ ، ٦٨ ، ١٤٨ ، ١٩٤ ، صحيح البخاري ١٧٣/٢ ،  
ح رقم ٦٨٨ ، وأيضاً ٥٨٤/٢ ح رقم ١١١٣ ، ومسلم ٣٠٩/١ ح رقم ٤١٢ .

(١) انظر روايات عن الإمام بهذا المعنى في مسائل ابن هانيء ٨٦/١ - ٨٧  
س رقم ٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٤٣٥ ، ومسائل الكوسج ٦٣/١ ( المصرية ) . ١٢/أ ( الظاهرية )  
ومسائل أبي داود ص ٣٥ . وهذا هو المذهب ، وعنه : تصح مطلقاً ، يعنى في الفريضة  
والنفل ، وعنه : تصح في النفل فقط ، وعنه : تبطل : انظر مختصر الخرق ٣٢ ، والمغني  
١٥٥/٢ والكافي ١٩٠/١ ، والمقنع ٢١٣/١ ، والإنصاف ٢٨٩/٢ .

(٢) كذا في الأصل ، ولم أجد في أى رواية أن النبي ﷺ أمر وابصة بن معبد أن  
يعيد الصلاة ، وإنما في الروايات عن وابصة : « أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً صلى وحده  
خلف الصف ، فأمره أن يعيد صلاته » أو رأى رجلاً يصلي في الصف وحده فأمره أن يعيد  
الصلاة ، أو ألفاظاً أخرى تؤدى هذا المعنى .

وفي بعض الروايات : سئل رسول الله ﷺ عن رجل صلى خلف الصفوف وحده ،  
فقال : يعيد الصلاة ، أما هذه الرواية فإنها تدل على أن وابصة صلى خلف الصف وحده ،  
فأمره النبي ﷺ أن يعيد الصلاة فلم أعثر عليها . انظر المراجع المذكورة في الهامش الآتي  
رقم ٣ .

(٣) أخرجه الإمام في مسنده من عدة طرق ٢٢٨/٤ . منها طريق ابن جعفر عن =

- ٥٤٠ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل يصلى إلى حائط ثلاثة أذرع أو نحوه فيمر الرجل (١) عليه (٢) ؟ قال : لا بأس (٣) .
- ٥٤١ - حدثنا قال : قلت (٤) : وإن مرت امرأة بين يدى المصلى أو كلب أو حمار ؟ .
- قال : لا يقطع الصلاة إلا الكلب الأسود (٥) ، فإن صلت امرأة معهم فى صف يفسد عليهم ؟ قال : دعها : (٦) .
- ٥٤٢ - حدثنا قال : سألت أئى عن الرجل وغلام لم يدرك مدرك الرجال ، أين يقوم الغلام إذا صلى ؟ .

=شعبة عن عمرو بن مرة عن هلال بن يسار عن عمرو بن راشد عن وابصة بلفظ : « أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً صلى خلف الصف وحده فأمره أن يعيد صلاته » وأخرجه أبو داود - فى كتاب الصلاة - باب الرجل يصلى خلف الصف وحده . من هذا الطريق ، انظر السنن ٤٣٩/١ ، ح رقم ٦٨٢ ، والترمذى - فى أبواب الصلاة - باب ماجاء فى الصلاة خلف الصف وحده . من هذا الطريق . وأيضاً من طريق حصين عن هلال بن يسار . انظر : السنن ٤٤٥/١ ح رقم ٢٣٠ ، ٢٣١ . وأخرجه الطيالسى من طريق شعبة عن عمرو بن مرة . انظر : المسند ص ٦٦ ح رقم ١٢٠١ .

(١) فى المصرية ( الراجل ) وهو خلاف الأصل .

(٢) فى الإنصاف : يحرم المرور بين المصلى وسترته ولو كان بعيداً عنها على الصحيح من المذهب ، ويحرم عليه أيضاً المرور بين يدى المصلى قريباً من غير سترة ، على الصحيح من المذهب ، والقرب هنا ثلاثة أذرع على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقيل : العرف ، وقيل : ماله المشى إليه لقتل الحية ٩٤/٢ .

(٣) يقصد الإمام بقوله ( لا بأس ) أى لا بأس على صلاة المصلى ، فإنها صحيحة . انظر ماتقدم فى س ٤٨٤ فى باب ما يبطل الصلاة ويكره فيها .

(٤) زيادة يقتضيها السياق ، كما فى المطبوع .

(٥) انظر ماتقدم فى باب ما يبطل الصلاة ويكره فيها ، س رقم ٤٨٤ .

(٦) قال فى هامش المطبوع فى هذا المقام « كذا الأصل وفى النفس شئ ، فلعل فيها نقصاً » والأمر ليس كذلك ، فإن المسألة كاملة لا يوجد فيها نقص ، وأشار الإمام أحمد =



قال : يقوم الإمام وسطهم <sup>(١)</sup> كما صنع عبد الله <sup>(٢)</sup> بعلقمة والأسود ، وزعم أن النبي عليه السلام فعله ، قام وسطهم ولم يتقدمهم <sup>(٣)</sup> .

= بقوله ( دعها ) أى دع هذه المسألة ، إلى توقفه فيها .

قال ابن قدامة : وإن وقفت المرأة في صف الرجال كره ، ولا تبطل صلاتها ، ولا صلاة من يليها ، وقال أبو بكر : تبطل صلاة من يليها ، لأنه خالف الموقف ، والأول أولى ، لأنها هي التي خالفت بوقوفها مع الرجال فلم تبطل صلاتها فصلاته أولى . الكافي ١١٩/١ . قلت : والعمل بهذه الفتوى التي رجحها ابن قدامة يزيل الخرج عن المصلين في الحرمين أيام المواسم المباركة في العمرة والحج حيث يكثر الحجاج من النوعين ويختلطون عند أداء الفريضة ، والله الفضل والمنة .

قال المرداوى : لو وقفت امرأة مع رجل فإنها تبطل صلاة من يليها ولا تبطل صلاة من خلفها ولا أمامها على الصحيح من المذهب ... وذكر ابن عقيل رواية : تبطل صلاة من يليها . قال في الفصول : هو الأشبه ، وإن أحمد توقف - الإنصاف ١٩١/١ .

(١) انظر روايات عن الإمام أحمد في المسألة : في مسائل أى داود ص ٤٢ ، بدائع الفوائد ٨٣/٣ ، وقال ابن قدامة : وإن كان معه رجل وصبى في فرض وقف بينهما كما في حديث ابن مسعود « وجعل الرجل يمينه » أو جعلهما عن يمينه ، وإن كان في نافلة وقفا خلفه على ما في حديث أنس . الكافي ١٩٠/١ . وقال ابن القيم : الإمام بخير بأن يقف في وسطهما ، الرجل عن يمينه والصبى عن يساره ، وبين أن يقفا جميعا عن يمينه إن كانت الصلاة فرضا ، وإن كانت نافلة جاز أن يقف خلفه نص عليه . بدائع الفوائد ٨٣/٣ ، وراجع ماتقدم في باب الإمامة س رقم ٥٢٩ - المغني ١٥٧/٢ .

(٢) يعنى ابن مسعود رضى الله عنه ، صحابى مشهور ، تقدمت ترجمته .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق إسرائيل عن أى إسحاق عن ابن الأسود عن علقمة والأسود ، إنهما كانا مع ابن مسعود فحضرت الصلاة ، فتأخر علقمة والأسود فأخذ ابن مسعود بأيديهما ، فأقام أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره .... وقال : رأيت النبي ﷺ فعله ٤١٣/١ - ٤١٤ ، وأيضاً ٤٢٤/١ ، ٤٤٧ ، ٤٥١ ، ٤٥٥ ، ٤٥٩ ، ٨٧/٢ . ومسلم - في كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب الندب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع ونسخ التطبيق . انظر : الصحيح ٣٧٨/١ - ٣٨٠ ح رقم ٥٣٤ =

٥٤٣ - حدثنا قال : قلت لأبي : حديث أنس : « أليس كان النبي عليه السلام وأنس واليتيم وأم سليم خلفهم ؟ » قال : هذا حديث إسحاق بن عبد الله <sup>(١)</sup> وكذا .

وأما حديث شعبة عن عبد الله بن المختار <sup>(٢)</sup> عن موسى بن أنس

= وأخرجه أبو داود - في كتاب الصلاة : باب إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون - انظر السنن ٤٠٨/١ - ٤٠٩ ح رقم ٦١٣ .

والنسائي - في كتاب الإمامة - باب موقف الإمام إذا كانوا ثلاثة - انظر : السنن ٨٤/٢ .

(١) هو إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة زيد بن سهل الأنصاري البخاري المدني ، أبو يحيى ، ثقة حجة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة ، وقيل : بعدها - تهذيب التهذيب ٢٣٩/١ - ٢٤٠ ، تقريب التهذيب ٥٩/١ .

وأما حديثه ، فأخرجه الإمام أحمد في مسنده عن عبد الرزاق عن مالك أخبرني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بلفظ : « صليت أنا ویتيم كان عندنا في البيت خلف رسول الله ﷺ .... وصلت أم سليم خلفنا » ١١٠/٣ ، وأيضاً في ١٣١/٣ ، ١٤٩ ، ١٦٤ ، ومالك ، في كتاب قصر الصلاة في السفر - باب جامع سبحة الضحى ، ١٥٣/١ - ح رقم ٣١ .

والبخاري - في كتاب الصلاة - باب الصلاة على الحصى ، انظر : الصحيح مع الفتح ٤٨٨/١ ح رقم ٣٨٠ . وانظر أيضاً ح رقم ٧٢٧ ، ٨٦٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٤ . وأخرجه مسلم - في كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب جواز الجماعة في النافلة - الخ . انظر : الصحيح ٤٥٧/١ ح رقم ٦٥٨ .

(٢) هو عبد الله بن المختار البصري . ولأبأس به ، من السابعة ، تهذيب التهذيب ٢٣/٦ - ٢٤ ، تقريب التهذيب ٤٤٩/١ .

عن أنس ، لم يذكر فيه اليتيم <sup>(١)</sup> وعن أنس أيضاً من غير هذا الوجه <sup>(٢)</sup>

(١) حديث شعبة أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن حجاج بن محمد قال : ثنا شعبة قال : سمعت عبد الله بن المختار عن موسى بن أنس يحدث عن أنس أنه كان هو ورسول الله ﷺ وأمه وخالته ، فصلى بهم فجعل أنس ( كذا ) عن يمينه ، وأمه وخالته خلفهما ، ١٩٤/٣ - ١٩٥ ، وكذلك من طرق أخرى وبألفاظ أخرى تؤدي هذا المعنى . انظر ٢٥٨/٣ ، ٢٦١ ، وأخرجه مسلم من طريق معاذ عن شعبة - في كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب جواز الجماعة بالنافلة - وفيه : أن رسول الله ﷺ صلى به وبأمه أو خالته ، قال : فأقامني عن يمينه وأقام المرأة خلفنا . انظر : الصحيح ٤٥٨/١ ح رقم ٢٦٩ . وأبو داود - في كتاب الصلاة - باب الرجلين يؤم أحدهما صاحبه كيف يقومان ، من طريق حفص بن عمر عن شعبة ، انظر : السنن ٤٦١/١ - ٤٠٧ ح رقم ٦٠٩ - وكذلك أخرجه غيرهم من أصحاب السنن وغيرها ، وكلهم بألفاظ متقاربة وليس فيها ذكر لليتيم .

وقد نقل ابن القيم بعد إيراد حديث إسحاق عن أبي حفص أنه قال : إن حديث أنس لم يقطع به أبو عبد الله ، قال : كان قلبي لا يجسر على حديث إسحاق ، لأن حديث موسى يعني خلافه - ليس فيه ذكر لليتيم ، إنما فيه : أن أنسا قام عن يمين النبي ﷺ . بدائع الفوائد ٨٣/٣ .

(٢) قد أخرجه الإمام أحمد من غير هذه الطرق ، من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس قال : دخل علينا رسول الله ﷺ وأنا وأمي وخالتي ، فقال قوموا أصلي بكم في غير حين الصلاة فقال رجل من القوم لثابت : أين جعل أنسا منه ؟ قال : على يمينه ، والنسوة خلفه . المسند ٢١٧/٣ ، ومن طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ صلى به وأم سليم وأم حرام خلفنا على بساط . المسند ٢٤٢/٣ ولعل الإمام أحمد جعل خير أنس من طريق إسحاق بن عبد الله وموسى بن أنس . وكذلك خبرو من طريق ثابت وغيره خبرا واحدا ، ومن هنا ذهب إلى ترجيح رواية موسى وغيره الذي ليس فيه ذكر لليتيم .

أما ابن حبان فقد رد عليه وقال : قد جعل بعض أئمتنا رحمة الله عليهم خير إسحاق ابن أبي طلحة عن أنس خيرا مختصرا وخير موسى بن أنس هذا متقصي له ، وزعم أن أم سليم كان معها مثلها خالة أنس بن مالك ، وليس عندنا كذلك ، لأنهما صلاتان في موضعين متباينين ، لا صلاة واحدة ، وفصل وجوه الاختلاف ، انظر : الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ٤٨٣/٣ - ٤٨٤ .

وكان قلبي لا يجسر <sup>(١)</sup> على هذا ، حديث إسحاق ، لأن حديث  
شعبة - يعنى - خلافة .

---

= وحقق ذلك أيضاً أحمد شاكر في شرحه على الترمذى ، انظر ٤٨٥/١ ، وأيضاً  
في مسند أحمد ما يدل على أن رسول الله ﷺ كثيراً ما كان يصلى في بيت أنس وهم كانوا  
يقتدون بصلاته ١٧١/٣ .

(١) كذا في الأصل ، ونقله ابن القيم في بدائع الفوائد هكذا ، كما تقدم في الهامش  
رقم (١) في الصفحة السابقة عند تخرج حديث شعبة وفي المصرية ( لايجير ) . وفي المطبوع  
( وكان أنى لا يصر على هذا ) وهو تحريف واضح .

## باب في الجمع بين / الصلاتين

٥٤٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن الجمع بين الصلاتين في السفر ؟ فقال : أكثر ما جاء أنه يؤخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم يجمعهما في وقت العصر ، وكذلك المغرب والعشاء الآخرة (١) . يؤخر المغرب حتى يغيب الشفق ثم يجمع بينهما .

وقد روى عن ابن عباس أن النبي عليه السلام جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر (٢) .

قال أبي : والذي يعجبنا أن يؤخر الظهر إلى وقت العصر ،

(١) في المطبوع : ( والآخرة ) والنواو زائدة لاحاجة إليها إطلاقاً .  
(٢) أخرجه أحمد من طريق عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج قال : أخبرني حسين ابن عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن عكرمة وعن كريب أن ابن عباس قال : ألا أحدثكم عن صلاة رسول الله ﷺ في السفر ؟ قال : قلنا : بلى . قال : كان إذا أتت الشمس في منزله جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب وإذا لم ترغ له في منزله سار حتى إذا حانت العصر نزل فجمع بين الظهر والعصر . الحديث . المسند ١/٣٦٧ - ٣٦٨ ، وتحقيق أحمد شاكر برقم ٣٤٨٠ .

وعبد الرزاق في المصنف ٢/٥٤٨ - ٥٤٩ ح رقم ٤٤٠٥ والشافعي في مسنده مختصراً ص ٤٨ - والدارقطني في سننه ١/٣٨٨ - ٣٨٩ . والطبراني في المعجم الكبير ١١/٢١٠ - ٢١١ ح رقم ١١٥٢٢ - ١١٥٢٦ . والبيهقي في السنن الكبرى ٣/١٦٣ - ١٦٤ ، كلهم بإسنادهم من طريق حسين بن عبد الله . والحديث ضعيف ، قال الحافظ ابن حجر : حسين ضعيف ، واختلف عليه فيه ، وجمع الدارقطني في سننه بين وجوه الاختلاف فيه ، إلا أن علته ضعف حسين ، ويقال : إن الترمذي حسنه ، وكأنه باعتبار المتابعة ... ولكن له طريق أخرى ذكرها الحافظ من سند الحماني - تلخيص الحبير ٣/٥١ ، وفتح الباري ٢/٥٨٣ .

وفي جمع التقديم حديث أنس عند البيهقي في سننه الكبرى ٣/١٦٢ . قال الترمذي : إسناده صحيح : المجموع ٤/٢٥٦ ، وانظر أيضاً : تلخيص الحبير ٢/٥٢ ، وفتح الباري =

## والمغرب إلى وقت العشاء (١) على فعل ابن عمر (٢) .

= ٥٨٣/٢ وأيضاً حديث معاذ بن جبل في قصة غزوة تبوك ، ورواه أبو داود في السنن ١٢/٢ ح رقم ١٢٠٨ والترمذى وقال : حسن غريب ومرة قال حسن صحيح ، السنن ٤٣٩/٢ - ٤٤٠ ، ح رقم ٥٥٣ - ٥٥٥ وذكره ابن القيم وقال : إسناده صحيح وعلمته واهية ، إعلام الموقعين ١١/٣ .

(١) يرى الإمام الجمع بين الصلاتين في السفر بالتأخير ، ويختاره ، ويجوز أيضاً الجمع بالتقديم . انظر مارواه أصحابه في المسألة في مسائل أنى داود ص ٧٥ ، ومسائل ابن هانيء ٨٢/١ س رقم ٤١٠ . ومسائل الكوسج ٨/ب ( ظاهرة ) ، ٤/١ المصرية وأيضاً ١٨/ب ( ظاهرة ) ٨٩/١ ( المصرية ) ، و ٢٢/أ ( ظاهرة ) .

قال ابن قدامة : يجوز الجمع بين الظهر والعصر والعشائين في وقت إحداهما ، ويفعل الأرفق به من تأخير الأولى إلى وقت الثانية وتقديم الثانية إليها . المنقح ٢٢٧/١ ، ٢٢٩ - ٢٣٠ .

والجمع ليس بمستحب ، بل تركه أفضل ، على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ونص عليه ، وعنه : الجمع أفضل ، وعنه : التوقف ، والصحيح من المذهب : جواز الجمع في وقت الأولى كالثانية ، وعليه جماهير الأصحاب .

قال الزركشي : هو المشهور المعمول به في المذهب ، وقيل : لا يجوز الجمع للمسافر إلا في وقت الثانية إذا كان سائراً في وقت الأولى ، اختاره الحرق ، وحمله بعض الأصحاب على الاستحباب ، وقيل : لا يجوز الجمع إلا لسائر مطلقاً . الإنصاف ٣٣٤/٢ - ٣٣٥ .

قال ابن تيمية - بعد أن تكلم حول جمع التقديم والتأخير : والمقصود : أن الله لم يبح لأحد أن يؤخر الصلاة عن وقتها بحال كما لم يبح له أن يفعلها قبل وقتها بحال ، فليس جمع التأخير بأولى من جمع التقديم ، بل ذلك بحسب الحاجة والمصلحة ، فقد يكون هذا أفضل ، وقد يكون هذا أفضل ، وهذا مذهب جمهور العلماء ، وهو ظاهر مذهب أحمد المنصوص عنه وغيره ، ومن أطلق من أصحابه القول بتفضيل أحدهما مطلقاً فقد أخطأ على مذهبه . مجموع الفتاوى ٥٧/٢٤ - ٥٨ .

وفعل الأرفق به من تأخير الأولى أو تقديم الثانية ، قال الشارح : هذا هو الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وهو أن المسافر مخير . الشرح الكبير ١١٩/٢ راجع أيضاً : المغني ٢٠٠/٢ - ٢٠١ ، والفروع ٦٨/٢ - ٦٩ ، والمبدع ١١٧/٢ - ١١٨ .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده بذكر قصة عيادته لصفية بنت أبي عبيد ٥١/٢ ، ١٥٠ ، ويذكر خروجه إلى الحمى ١٢/٢ ورجوعه من مكة ٧٧/٢ ومطلقاً من فعله ٤/٢ ، =

٥٤٥ - حدثنا قال : قلت لأبي : فإن كان طين أو مطر .

قال : يومئذ (١) .

= ٥٤ ، وهذه الروايات فيها أنه جمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء ، وقال : إنه كان يفعله ﷺ إذا جد به السير ، كما أخرج أحمد من روايته حكاية لفعل النبي ﷺ بدون ذكر فعل ابن عمر . انظر ٧/٢ ، ٨ ، ٦٣ ، ٨٠ ، ١٠٢ ، ١٦ .

وأخرجه البخاري عنه مرفوعاً وقال سالم - الراوي عن ابن عمر - وكان عبد الله يفعله إذا أعجله السير - الصحيح مع الفتح ٥٧٢/٢ ح رقم ١٠٩١ - ١٠٩٢ كتاب تقصير الصلاة : باب يصلي المغرب ثلاثاً في السفر . وذكره في عدة مواضع ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين : باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر ٤٨٨/١ ح رقم ٧٠٣ .

(١) نقل هذه المسألة أيضاً ابن هانيء في مسائله ٨٣/١ س ٤١٥ ، والكوسج المروزي أيضاً في مسائله ٩/٩ أ ( الظاهرية ) ٣٩/١ ( مصرية ) .

وقال ابن قدامة : ومن كان في ماء أو طين لا يمكنه السجود إلا بالتلوث والبلل ، فله الصلاة بالإيماء والصلاة على دابته ، لأن أنس بن مالك صلى المكتوبة في يوم مطير على دابته . الكافي ٢٦١/١ . انظر أيضاً : المغني ٢/٢٣ ، والشرح الكبير ١١٧/٢ - ١١٨ وقال المرادوي : لو كان في ماء وطين أو ماء كمصلوب ومربوط ، على الصحيح من المذهب . وعنه : يسجد على متن الماء كالغريق : يومئذ ، والصحيح من المذهب : أنه لا إعادة على واحد من هؤلاء ، وعنه : يعيد الكل . الإنصاف ٣١٣/٢ .

## باب قصر الصلاة (١)

٥٤٦ - حدثنا قال : سألت أنى : فى كم تقصر الصلاة ؟ .

قال : فى أربع برد (٢) . وهى : ستة عشر فرسخا (٣) .

(١) فى المطبوع : باب القصر فى الصلاة ، وهو خلاف الأصل .

(٢) قال ابن الأثير : قال الرخشى : البُرد - يعنى ساكنا - جمع برید ، وهو الرسول ، مخفف من بُرد ، كُرُسل مخفف من رُسل .... والبرید كلمة فارسية يراد به فى الأصل البغل ، وأصلها ( بُرَيْدَة دُم ) أى محذوف الذنب ، لأن بغال البرید كانت محذوفة الأذنان كالعلامة لها ، فأعربت وخففت ثم سمى الرسول الذى يركبه بریدا ، والمسافة التى بين السكتين بریدا ، والسكة : موضع كان يسكنه الفيوج المرتبون من بيت أو قبة أو رباط ، وكان يرتب فى كل سكة بغالا ومعه ما بين السكتين فرسخان ، وقيل : أربعة ومنه الحديث : لاتقصر الصلاة فى أقل من أربعة برد وهى ستة عشر فرسخا والفرسخ ثلاثة أميال ، والميل أربعة آلاف ذراع . النهاية ١١٥/١ - ١١٦ ، وانظر أيضا : الزاهر : ١١١ ، والصحاح ٤٤٧/٢ ، لسان العرب ٥٣/٤ ، القاموس ٢٧٧/١ ، مادة ( برد ) . والبريد يعادل بحساب الذراع الشرعية ٢٢١٧٦ مترا . انظر تعليق محمد الخاروف على كتاب الإيضاح والتبيان فى معرفة المكيال و الميزان لابن رفعة ص ٧٧ .

(٣) قال أبو منصور الأزهري : كل شئ دائم كثير لا يكاد ينقطع فهو فرسخ . يقال : انتظرتك فرسخا من النهار أى طويلا ، وقال الجوهري : الفرسخ واحد الفراسخ فارسي معرب . الزاهر ١١١ ، الصحاح ٤٢٨/١ . الفرسخ : ثلاثة أميال بالهاشمي ، قال محمد إسماعيل الخاروف : أى ما يعادل ٥٥٤٠ مترا - الإيضاح والتبيان لمعرفة المكيال والميزان لابن رفعة بتحقيق محمد الخاروف ص ٧٧ ، راجع لمعرفة البريد والفرسخ والميل ومساحتها القديمة عند الفقهاء : الأحكام السلطانية للقاضي أنى يعلى الحنبلي ١٥٨ ، المغنى ١٨٨/٢ - ١٨٩ - فتح البارى ٥٦٧/٢ ، الإنصاف ٣١٨/٢ - ٣١٩ . هذا وفى كم يقصر الصلاة ، انظر أيضا : فى مسائل صالح ص ٣ ، ومسائل ابن هانيء ٨١/١ س ٤٠٤ ، ومسائل الكوسج ١٣/ب ، ٢١/ب ، ( ظاهرية ) و ٧٤/١ ، ٧٥ ( المصرية ) وبدائع الفوائد ١١٥/٤ - ١١٦ قال المرداوى : الصحيح من المذهب : أنه يشترط فى جواز القصر أن تكون مسافة السفر ستة عشر فرسخا براً وبحراً ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وعنه : يشترط أن تكون عشرين فرسخاً ، حكاه ابن أنى موسى فمن بعده . =



٥٤٧ - قلت : فإن كان في تجارة ؟ .

قال : نعم يقصر . كان في حج أو عمرة <sup>(١)</sup> قال : وفي معصية لا يقصر <sup>(٢)</sup> .

٥٤٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يخرج في تجارة متى يقصر ؟ .

= واختار الشيخ تقي الدين جواز القصر في مسافة فرسخ ، وقال أيضاً : إن حدد فتحديده بريد أجود ، وقال ابن قدامة والشيخ تقي الدين أيضاً : لاحجة للتحديد ، بل الحجة مع من أباح القصر لكل مسافر إلا أن ينعتقد الإجماع على خلافه . الإنصاف ٣١٨/٢ . انظر أيضاً : مختصر الخرق : ٣٢ ، والمذهب الأحمد لابن الجوزي ٢٣ ، والمغني ١٨٨/٢ - ١٩٠ ، مجموع الفتاوى ١٠/٢٤ - ١٣ ، ٣٨ - ٥٠ ، والفروع ٥٤/٢ ، وزاد المعاد ٢٧٦/١ ، والمبدع ١٦/٢ - ١٠٨ .

(١) يجوز القصر في السفر المباح مطلقاً ، قال المرداوي : وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وعنه : يشترط أن يكون مباحاً غير نزهة ولا فرجة ... وقال في المبهج : إذا سافر للتجارة مكاثراً في الدنيا فهو سفر معصية ، قال في الرعاية وحواشي ابن مفلح : فيه نظر . فعلى المذهب إن كان أكثر قصده في سفر مباحاً جاز القصر على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . الإنصاف ٣١٥/٢ ، وأيضاً المغني ١٩٢/٢ - ١٩٣ .

(٢) انظر أيضاً مارواه أبو داود ، وابن هانيء في عدم جواز القصر في سفر المعصية في مسائلهما . مسائل ابن هانيء ١٢٩/١ س ٦٢٧ ، ومسائل أبي داود ص ٧٤ .

قال المرداوي : سفر المعصية : فلا يجوز القصر فيه ، على الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، واختار الشيخ تقي الدين جواز القصر فيه ، ورجحه ابن عقيل في بعض المواضع ، وقاله بعض المتأخرين . فعلى المذهب : لا يجوز له القصر على الصحيح من المذهب ، ونص عليه - الإنصاف ٣١٦/٢ ، راجع أيضاً : المغني ١٩٣/٢ ، ١٩٤ ، مجموع الفتاوى ١٠٨/٢٤ - ١١٠ ، الفروع ٥٤/٢ ، ٥٧ - ٥٨ .

قال : إذا برز عن البيوت في تجارة (١) أو غير تجارة (٢) إلا أن يكون في معصية فلا يقصر (٣) .

٥٤٩ - وقال : يقصر الصلاة في أربع برد (٤) ، والبريد إثنا عشر ميلا (٥) وأربع برد : ستة عشر فرسخا ، (٦) كذا اتفق عليه ابن عمر وابن عباس في أربعة برد (٧) .

- (١) في المطبوع : ( أو في تجارة ) وهو خطأ .  
 (٢) تقدم أن المذهب هو جواز القصر في السفر المباح ، أما متى يبدأ فهو إذا خرج من البيوت والقرية التي كان فيها . كذا نقل عنه صالح في مسائله ص ٣ ، وابن هاني في مسائله ١٣٠/١ س ٦٣١ ، والكوسج في مسائله ١٤/ب ( ظاهرية ) ٧٥/١ ( المصرية ) .  
 قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن للذي يريد السفر أن يقصر الصلاة إذا خرج عن جميع البيوت من القرية التي خرج عنها . الإجماع ٤٣ ، وانظر أيضا المغني ١٩٢/٢ .  
 والصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب : أنه لا يشترط أن يفارق البيوت الخربة ، بل له القصر إذا فارق البيوت العامرة ، سواء وليها بيوت خربة ، أو البنية ، الإنصاف ٢٣٠/٢ ، وانظر أيضا : الفروع ٥٤/٢ - ٥٥ .  
 (٣) تقدم الكلام عليها في المسألة السابقة .  
 (٤) تقدم الكلام عليه في أول الباب .  
 (٥) قال أبو منصور الأزهري : الميل عند العرب : ما اتسع من الأرض حتى لا يكاد يلحق بصر الرجل أقصاها ، وبنيت الأعلام في طريق مكة على مقدار البصر ووقوعه على رجل في أقصاه من أدناه - الزاهر ١١٠ ، وانظر : أيضا لسان العرب ١٦١/١٤ .  
 والميل يعادل ١٨٤٨ مترا . انظر : الإيضاح والتبيان لابن رفعة مع تحقيق الخاروف ص ٧٧ .

(٦) تقدم الكلام عليه في أول الباب ، وستة عشر فرسخا تعادل ٨٨٦٤٠ مترا أو تزيد عليها قليلا .

(٧) أخرجه البيهقي بسنده أن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم كانا يصليان ركعتين ركعتين ويفطران في أربعة برد فما فوق ذلك . السنن الكبرى ١٣٧/٣ باب السفر الذي تقصر في مثله الصلاة .

وذكره البخاري معلقا عنهما ، قال الحافظ : وصله ابن المنذر ... الصحيح مع الفتح = ٥٦٥/٢ - ٥٦٦ باب في كم يقصر الصلاة .

٥٥٠ - وقال أنى : يعجبنا أن يقصر (١) فى السفر يأخذ / ١٠٦

برخصة الله (٢) .

٥٥١ - حدثنا قال : قرأت على أنى : قلت : رجل أراد سفرا

فلما مضى خمسة فراسخ بدا له فرجع وقد قصر يعيد الصلاة ؟ .

قال: لا يعيد ما قصر (٣) .

= وأخرج مالك عن ابن عمر فى قصره بمسافة أربعة برد ، وذكر بلاغا أن ابن عباس كان يقصر فى أربعة برد ، انظر : الموطأ ١٤٧/١ - ١٤٨ . وأيضا الشافعى فى الأم حديث ابن عمر ١٨٣/١ ، وعبد الرزاق فى مصنفه حديث ابن عمر ٥٢٥/٢ ح رقم ٤٣٠٠ . وابن أنى شيبه فى مصنفه حديثهما : ٤٤٤/٢ - ٤٤٥ . قلت : قد ورد عنهما قصر الصلاة فى مسافة أقل من هذا . انظر : المصنف لعبد الرزاق ٥٢٥/٢ ح رقم ٤٢٩٩ - ٤٣٠٢ والمصنف لابن أنى شيبه ٤٤٣/٢ - ٤٤٥ ، والمحلى ١١/٥ - ١٢ . قال ابن قدامة : وقد روى عن ابن عباس وابن عمر خلاف ما احتج به أصحابنا ، ثم لو لم يوجد ذلك ، لم يكن فى قولهم حجة مع قول النبى ﷺ وفعله ، وإذا لم تثبت أقوالهم امتنع المصير إلى التقدير الذى ذكره المغنى ١٩٠/١ .

(١) فى الأصل والمصرية ( يفطر ) ، وأثبت ( يقصر ) ، وهو المناسب للسياق

وكذلك فى المطبوع .

(٢) قصر الصلاة فى السفر ، قد نقله عنه ابن هانئ عن الرجل يتم الصلاة فى السفر قال أحمد : هذا مخالف ، سنة النبى ﷺ التقصير ، يقصر أحب إلّى ، المسائل ٨١/١ . قال الخرقى : وللمسافر أن يتم ويقصر كما له أن يصوم ويفطر ، والقصر والفطر أعجب إلى أنى عبد الله . المختصر ٣٣ . أما القصر فهو أفضل من الإتمام فى قول جمهور العلماء ، وقد كره جماعة منهم الإتمام ، قال أحمد : ما يعجبني - المغنى ١٩٩/٢ .

وكره ابن تيمية الإتمام - انظر : الاختيارات الفقهية ٧٢ . والقصر أفضل من الإتمام ، وهذا المذهب بلا ريب ، نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب ، وقيل : الإتمام أفضل ، وإن أتم جاز من غير كراهية ، وهو المذهب ، عليه أكثر الأصحاب ، نص عليه . وقيل : لا يجوز الإتمام وعنه : التوقف ، وعنه : لا يعجبني الإتمام ، وقيل : يكره الإتمام ، اختاره الشيخ تقي الدين ، قال فى الفروع وهو أظهر . الإنصاف ٣٢١/٢ .

(٣) نقل عنه نحو هذه الرواية الكوسج فى مسائله ١٨/ب ( الظاهرية ) ٨٩/١ ،

( المصرية ) والمرزى كما أورده ابن القيم فى بدائع الفوائد ١١٥/٤ . =

٥٥٢ - حدثنا قال: سألت أبا عن رجل نسي صلاة في السفر فذكرها في الحضر كم يصليها ؟ .

قال : يصليها أربع ركعات (١) .

٥٥٣ - قلت لأبي : رجل نسي الصلاة في الحضر ثم خرج في سفر فذكرها ؟ .

قال : يصليها أربع ركعات (٢) .

= قال ابن قدامة : لو نوى سفراً طويلاً فقصر ثم بدا له فأقام أو رجع كانت صلاة صحيحة . الكافي ١٩٦/١ . وقال المرداوي : لو قصر الصلاتين في السفر في وقت أولاهما ، ثم قدم قبل دخول وقت الثانية ، أجزأه على الصحيح من المذهب ، وقيل : لا يجزئه ، الإنصاف ٣٢٣/٢ . ومن رجع وقد قصر صلاته . فقد قصرها وهو في حكم المسافر فهو في حكم من ذكره المرداوي . والله أعلم .

(١) ذكر نحوه أيضاً ابن هاني عنه في مسائله ٨٣/١ س ٤١٨ : وانظر أيضاً العدة للقاضي ٢٩٣/١ ، وأبو داود في مسائله ص ٧٥ . قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن من نسي صلاة في حضر فذكرها في السفر ، أن عليه صلاة الحضر . الإجماع ٤٤ . وقال الحرق : وإن نسي صلاة حضر فذكرها في السفر أو صلاة سفر فذكرها في الحضر صلى في الحاليتين صلاة حضر . المختصر : ٣٣ .

قال ابن قدامة : نص أحمد رحمه الله على هاتين المسألتين في رواية الأثرم ، أما المقيم إذا ذكرها في السفر فذاك بالإجماع يصلي أربعاً وإذا نسيها في السفر ، فذكرها في الحضر صلى أربعاً بالاحتياط ، فإنما وجبت عليه الساعة ، فذهب أبو عبد الله إلى ظاهر الحديث « فليصلها إذا ذكرها » أما إذا نسي صلاة الحضر فذكرها في السفر فعليه الإتمام إجماعاً ، ذكره الإمام أحمد وابن المنذر - المغني ٢٠٨/٢ . قال المرداوي : هذا المذهب فيهما ، نص عليه وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وقيل : يقصر فيما إذا ذكر صلاة سفر في الحضر . الإنصاف ٣٢٣/٢ .

(٢) راجع المسألة السابقة ، ولفق في المطبوع بين المسألتين فقال : حدثنا قال سألت أبا عن رجل نسي صلاة في السفر فذكرها في الحضر ثم خرج في سفر فذكرها ؟ قال : يصليها أربع ركعات .. انظر ص ١١٨ س ٤٢٢ بترقيمه ، وعلى هذا صارت للمسألة صورة أخرى .

٥٥٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن قول ابن مسعود : أنه لا يقصر رجل إلا في غزوة أو حج فقال : رواه شعبة <sup>(١)</sup> وسفيان <sup>(٢)</sup> عن الأعمش <sup>(٣)</sup> عن عمارة <sup>(٤)</sup> عن الأسود <sup>(٥)</sup> عن عبد الله <sup>(٦)</sup> .  
ورواه هؤلاء الصغار عن <sup>(٧)</sup> الأعمش عن عمارة <sup>(٨)</sup> عن عبد الرحمن بن يزيد <sup>(٩)</sup> عن عبد الله <sup>(١٠)</sup> وقد روى عن عبد الله بن مسعود غير هذا <sup>(١١)</sup> .

(١) هو شعبة بن الحجاج العتكي .

(٢) هو الثوري .

(٣) هو سليمان بن مهران .

(٤) هو عمارة بن عمير التيمي - من بني تيم الله بن ثعلبة - الكوفي ، ثقة ، ثبت ، مات بعد المائة ، وقيل : قبلها بسنتين . تهذيب التهذيب ٤٢١/٧ - ٤٢٢ ، تقريب التهذيب ٥٠/٢ .

(٥) هو الأسود بن يزيد النخعي .

(٦) أخرجه الطحاوي بسنده من طريق شعبة عن الأعمش وفيه : كان عبد الله لا يرى التقصير إلا للحاج أو معتمر أو مجاهد - شرح معاني الآثار ٤٢٧/١ باب صلاة المسافرين . وابن حزم من طريق محمد بن أبي عدي ثنا شعبة عن الأعمش ... نحوه المحلى ٣٨٤/٤ ، والطبراني أخرجه بسنده عن طريق الثوري عن الأعمش ... نحوه - المعجم الكبير ٣٣٣/٩ ، ح رقم ٩٤٥٤ .

(٧) ومنهم : محمد بن فضيل الكوفي وأبو معاوية - وهو محمد بن خازم الضريير الكوفي .

(٨) سقط في المصرية من قوله : عن الأسود إلى قوله : ( عمارة ) .

(٩) هو : عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعي أبو بكر الكوفي ، ثقة ، مات سنة

ثلاث وثمانين . تقريب التهذيب ٥٠٢/١ ، تهذيب التهذيب ٢٩٩/٤ .

(١٠) أخرجه ابن أبي شيبة ، قال : ثنا محمد بن فضيل ، وأبو معاوية ،

عن الأعمش ... قال عبد الله : لا تقصر الصلاة إلا في حج أو جهاد . المصنف ٤٤٦/٢ من قال : لا تقصر الصلاة إلا في السفر البعيد .

(١١) وهو ما يأتي من رواية عمران وغيره .

روى عمران بن عمير (١) عن أبيه (٢) أن ابن مسعود قصر إلى ضيعة (٣) له (٤) .

وروى عن ابن مسعود أنه قال : يغرنكم (٥) جشركم (٦) هذا ،

(١) هو عمران بن عمير الهذلي الكوفي ، مولى عبد الله بن مسعود ، وأخو القاسم ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لأمه ، روى عن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، ووالده عمير ، وعنه مسعر ، وأبو حنيفة وحجاج بن أرطاة ومحمد بن قيس ، وابنه ميسر ، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً . الجرح والتعديل ٣٩١/٦ ، تهذيب التهذيب ١٣٦/٨ ، تعجيل المنفعة ٣١٩ .

(٢) هو عمير مولى عبد الله بن مسعود روى عن موله ابن مسعود ، وعنه ابنه عمران وابن ابنه إسحاق بن إبراهيم بن عمير ، ذكره ابن حبان في الثقات ، قال الحافظ ابن حجر : مجهول ، من الطبقة الثالثة . انظر : الثقات ٢٥٤/٥ ، تهذيب التهذيب ١٥١/٨ - ١٥٢ ، تقريب التهذيب ٨٧/٢ .

(٣) الضيعة : العقار ، والأرض المغلة . والجمع : ضياع ، وضعيع . الصحاح للجوهري ١٢٥٢/٣ ، القاموس ٥٨/٣ .

(٤) أخرجه ابن سعد بسنده عن عمران أن أباه صلى مع عبد الله يوم الجمعة قال : فركب عبد الله وذهب ألى معه إلى ضيعة له - دون القادسية - فلما انتهى إلى نهر الحيرة نزل فصلى العصر ركعتين ، وأيضاً أخرج من طريق آخر عن عمران عن أبيه قال : خرجت مع عبد الله إلى مكة فصلى ركعتين بقنطرة الحيرة - الطبقات الكبرى ٢٠٩/٦ . وأخرجه ابن حزم بسنده عن ميسر بن عمران بن عمير يحدث عن أبيه عن جده أنه خرج مع عبد الله بن مسعود ... مسيرة أربعة فراسخ فصلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين - المحلى ١١/٥ .

(٥) هذه الكلمة غير منقوطة في النسختين وفي المطبوع : بعدم . وهو مخالف لرسم الأصل وهي : يغرنكم . وهكذا وردت عند ابن أبي شيبة والبيهقي والطبراني وابن حزم ، والسنن الكبرى كما سيأتى .

(٦) الجشركم : قوم يخرجون بدواهم إلى المرعى ويبيتون مكانهم ، ولأياؤون إلى البيوت فرمما رأوه سافراً فقصروا الصلاة ، فنهاهم عن ذلك لأن المقام في المرعى وإن طال فليس بسفر . النهاية ٢٧٣/١ . والكلمة غير منقوطة في الأصل والمصرية ، وفي المطبوع : جيركم .

يعنى السواد (١) - لا يقصر إلا من أفق (٢) إلى أفق (٣) المكان البعيد (٤) .

٥٥٥ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : إذا كان الرجل

(١) السواد يراد به رستاق من رساتيق العراق ، وضياها التي افتتحها المسلمون على عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، سمى سواداً لخضرته بالنخل والزرع والأشجار . معجم البلدان ٣ / ٢٧٢ ، مرصد الاطلاع ٢ / ٧٥٠ . والمراد به هنا : سواد الكوفة ، كما جاء في مصنف ابن أبى شيبة لا يغرركم سوادكم من صلاتكم فإنما هو من كوفتكم - المصنف ٢ / ٤٤٦ ، وأيضاً في السنن الكبرى للبيهقى مثله ٣ / ١٣٧ .

(٢) الأفق - بالضم وبضميتين - الناحية جمعه آفاق ، أو ما ظهر من نواحي الفلك . القاموس ٣ / ٢٠٩ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق بسنده عن ابن ( وفى المصنف أبى وهو خطأ ) مسعود قال : « لا تغتروا بتجارتكم وأجشاركم وتسافروا إلى آخر السواد تقولوا : إنا قوم سفر ، إنما المسافرون من أفق إلى أفق » المصنف ٢ / ٥٢٢ ح رقم ٤٢٨٧ . وابن أبى شيبة نحوه مختصراً ومطولاً . المصنف ٢ / ٤٤٦ ، ٤٤٧ من قال : لا تقصر الصلاة إلا فى السفر البعيد ، والطيراني بإسناده من طريق زياد بن أبى مريم عن ابن مسعود ، وأيضاً من طريق أبى عبيدة عن ابن مسعود ، وأيضاً بسنده من طريق إبراهيم ومسروق عن ابن مسعود . انظر المعجم الكبير ٩ / ٣٣٤ ح رقم ٩٤٥٥ - ٩٤٥٨ .

قال الهيثمى : زياد لم يدرك ابن مسعود . قال الحافظ : وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه - مجمع الزوائد ٢ / ١٥٨ ، تقريب التهذيب ٢ / ٤٤٨ وإبراهيم أيضاً لم يسمع من ابن مسعود - انظر : مجمع الزوائد ٣ / ١٥٥ ، وتهذيب التهذيب ١ / ١٧٧ ، وأخرجه ابن حزم أيضاً من طريق أبى بكر بن أبى شيبة عن على بن مسهر عن أبى إسحاق الشيباني عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود قال : لا يغرركم سوادكم هذا من صلاتكم فإنه من مصركم . وقال بعد ذكر أحاديث ومنه ما ذكرنا عنه : وهذه أسانيد فى غاية الصحة . المحلى ٥ / ٤ .

(٤) هذا تفسير ، وبيان لمعنى الأفق . وهل يقصر فى سواد المدينة أولاً ؟ قد فصل القول فيه شيخ الإسلام ابن تيمية وأجاد . فراجع : مجموع الفتاوى ٢٤ / ١١٥ - ١٢٥ ، وأيضاً الاختيارات الفقهية ٧٣ . وقد تقدم أن المذهب : أن لا يقصر فى أقل من ثمانية وأربعين ميلاً .

مسافراً فقدم على أهله وماشية (١) له أتم الصلاة (٢) .  
وهو قول ابن عباس (٣) .

(١) في الأصل ( ماسية ) وفي المصرية ( ماشية ) وهو الصواب كما سيأتي ذكره من قول الأصحاب . أما المطبوع ففيه ( ماينسب ) وهو خطأ ظاهر .

(٢) نقل نحوه أبو داود في مسائله ٧٥ باب متى يتم المسافر . قال ابن قدامة : وإن مر في طريقه على بلد له فيه أهل أو مال ؟ فقال أحمد في موضع : يتم ، وقال في موضع : يتم إلا أن يكون ماراً ، وهو قول ابن عباس . المغني ٢/٢١٤ .

وقال ابن القيم : اختلف قوله في المسافر يرد على أهله لا يريد المقام . فروى عنه عبد الله : لو أن مسافراً ورد على أهله أمسك عن الطعام وأتم الصلاة إلا أن يكون ماراً . وكذا نقل الكوسج في رجل خرج مسافراً فبدا له فرجع في حاجة إلى بيته ليأخذها فأدركته الصلاة وهو مسافر يقصر ، إذا لم يكن له أهل . وهو أهون ، لأنه على نية السفر فوروده على أهله لم يخرج عن حكم السفر ، وعنه صالح في رجل خرج مسافراً فبدا له فرجع في حاجة إلى بيته فأدركته الصلاة يتم ، لأن ابن عباس قال : « إذا قدمت على أهل أو ماشية فأتم » والوجه فيه حديث ابن عباس ، ولا يصح حمله على ما إذا نوى المقام في غير أهله لزمه الإتمام ، ولأنه لو أنشأ السفر من بلده لم يجز له القصر حتى يفارق منزله كذا بعد رجوعه لحاجة - بدائع الفوائد ٤/١١٦ . قال المرداوي : لומר بوطنه أتم مطلقاً على الصحيح من المذهب ، ونص عليه . ولو مر ببلد له فيه امرأة أو تزوج فيه أتم على الصحيح من المذهب ، نص عليه . وعنه : يتم أيضاً إذا مر ببلد له فيه أهل أو ماشية ، وهي من المفردات . الإنصاف ٢/٣٣١ ، وانظر أيضاً : المبدع ٢/١١٦ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : سألت ابن عباس فقلت : أقصر الصلاة .... وفي آخره : فإن ذهبت إلى الطائف أو إلى جدة أو إلى قدر ذلك من الأرض إلى أرض لك أو ماشية فأقصر الصلاة فإذا قدمت فأوف ، وأيضاً من طريق ابن عيينة عن ابن دينار عن عطاء نحوه وفيه : فإن قدمت على أهل لك أو ماشية فأتم الصلاة .

المصنف ٢/٥٢٤ ح رقم ٤٢٩٦ - ٤٢٩٧ . وابن أبي شيبة من الطرق التي ساقها عبد الرزاق وطرق أخرى أيضاً نحوه ، مختصراً أيضاً . المصنف ٢/٤٤٥ ، ٤٥٥ . والبيهقي في سننه الكبرى موقوفاً عليه من طريق الشافعي ( انظر مسنده ٣٨٨ ) ومرفوعاً من طريق إسماعيل بن عياش عن عبد الوهاب بن مجاهد . وقال عن المرفوع : هذا حديث ضعيف . إسماعيل بن عياش لا يحتج به . وعبد الوهاب بن مجاهد ضعيف بمرة ، والصحيح أن ذلك من قول =



٥٥٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن السفر إذا قدم بلداً  
توطن فيه على إقامة كم يؤمر أن يتم (١) فيه بالصلاة ؟ قال : إذا نوى  
أن يقيم إحدى وعشرين صلاة قصر وإن نوى / أكثر من ذلك ١٠٧  
يتم (٢) .

٥٥٧ - حدثنا قال : سألت أبا متى يقصر الصلاة ؟ قال :  
إذا جاوز البيوت قصر ، ونوى سفر أربعة برد : ستة عشر  
فرسخا (٣) .

= ابن عباس . انظر : السنن الكبرى ١٣٧/٣ - ١٣٨ ، ١٥٥ - ١٥٦ . وذكره ابن  
حزم عن سفيان بن عيينة بسنده - المحلى ٩/٥ . وسيأتي قول ابن عباس أيضاً في كتاب  
المناسك : في صلاة الرجل بمكة والجمع بين الصلاتين .

(١) في الأصل : يؤم وكذا في المطبوع وفي المصرية : كم يؤمر أن يؤم . ولعل  
الصواب مأثبه ، وهو مقتضى الجواب أيضاً .

(٢) انظر أيضاً روايات في هذا المعنى في مسائل أبي داود ص ٧٤ - ٧٥ ، ومسائل  
ابن هانيء : ٨١/١ ، ٨٢ ، ١٣١ س رقم ٤٠٣ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٦٤١ ، ومسائل  
صالح ص ٣

قال ابن قدامة : المشهور عن أحمد رحمه الله أن المدة التي تلزم المسافر الإتمام بنية  
الإقامة فيها ، هي ما كان أكثر من إحدى وعشرين صلاة ، رواه الأثرم والمروزي وغيرهما .  
وعنه : أنه إذا نوى إقامة أربعة أيام أتم ، وإن نوى دونها قصر - المغني ٢١٢/٢ .

قال المرداوي عن الرواية الأولى : هذه إحدى الروايات عن أحمد ، اختارها الخرق وأبو  
بكر وابن قدامة ، قال في الكافي : هي المذهب . وقال في المغني : هذا المشهور  
عن أحمد . وعنه : إن نوى الإقامة أكثر من عشرين صلاة أتم وإلا قصر . وهذه الرواية هي  
المذهب ، قال ابن عقيل : هذه المذهب ، قال في عمدة الأدلة ، والقاضي في خلافه : هذه  
أصح الروايتين ، وذكر رواية ثالثة وهي : إن نوى الإقامة أكثر من تسعة عشر صلاة أتم  
وإلا قصر . الإنصاف ٣٢٩/٢ - ٣٣٠ .

واستقصى ابن القيم الروايات في المسألة وحررها بأنها ثلاث روايات . انظر : بدائع  
الفوائد ١١٦/٤ - ١١٨ ، وأيضاً رؤوس المسائل لأبي جعفر الشريف ص ١٠٣ ، والفروع  
٦٣/٢ ، والمبدع ١١٣/٢ .

(٣) قال ابن قدامة : يجوز قصر الرباعية فيصلها ركعتين بشروط ستة ، أحدها :  
أن تكون في سفر طويل قدره أربعة برد .  
والثاني : أن يكون السفر مباحاً .  
=

٥٥٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن حديث المغيرة بن زياد عن عطاء <sup>(١)</sup> عن عائشة قالت : قصر النبي عليه السلام في السفر وأتم وصام وأفطر <sup>(٢)</sup> يصح ؟ .

قال : له أحاديث منكورة <sup>(٣)</sup> وأنكر هذا الحديث <sup>(٤)</sup> .

= والثالث : شروعه في السفر بخروجه من بيوت قريته .

الرابع : أن ينوي القصر مع نية الإحرام .

الخامس : أن لا تكون الصلاة وجبت في الحضر .

السادس : أن لا يأنم بمقيم ، فإن ائتم بمقيم لزمه الإتمام . الكافي ١/١٩٦ - ١٩٨ ، راجع أيضاً ٥٤٦ - ٥٤٨ .

(١) هو ابن أبي رباح .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة قال : ثنا وكيع قال : ثنا المغيرة عن عطاء عن عائشة : أن النبي ﷺ كان يتم الصلاة في السفر ويقصر ويصوم ويفطر .. المصنف ٢/٤٥٢ المسافر إن شاء صلى ركعتين وإن شاء أربعاً . والطحاوي بسنده عن المغيرة ... وفيه : قصر رسول الله ﷺ في السفر وأتم . شرح معاني الآثار ١/٤١٥ . والبخاري بسنده نحوه مختصراً وقال : لا نعلم رواه إلا عائشة ولا له إلا هذا الطريق ، قال الهيثمي بعد إيزاده ، رواه البخاري وفيه المغيرة بن زياد ، واختلف في الاحتجاج به . مجمع الزوائد ٢/١٥٧ ، وأورده ابن حجر وعزاه لمسند وأبي يعلى - انظر : المطالب العالية ١/١٧٨ ح رقم ٦٣٨ .

(٣) منها حديثه في التيمم لمن تفجأه الجنابة وليس بمتموضئ - تقدم في س ١٨٦ وحديثه عن عطاء عن عائشة مرفوعاً : من صلى في يوم ثنتي عشرة ركعة . انظر : العلل ومعرفة الرجال ١/١٣١ - ١٣٢ ، وأيضاً ١/٢٢٦ .

(٤) قال أحمد : وروى عن عطاء عن عائشة : أن النبي ﷺ كان إذا سافر قصر وأتم ، والناس يروونه عن عطاء مرسلًا - العلل ومعرفة الرجال ١/١٣٢ وأورده ابن حزم وقال : أما حديث عطاء فانفرد به المغيرة بن زياد لم يروه غيره . وقال فيه أحمد بن حنبل : وهو ضعيف ، كل حديث أسنده فهو منكر . المحلى ٤/٣٨٦ .

قال ابن تيمية : قد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه سئل عن هذا الحديث فقال : هذا حديث منكر ، وهو كما قال الإمام أحمد ، وإن كان طائفة من أصحابه قد احتجوا به موافقة لمن احتج به كالشافعي ، ولا ريب أن الحديث مكذوب على النبي ﷺ . الفتاوى ٢٤/١٤٥ ، وتكلم حول هذا الحديث بالتفصيل . انظر الفتاوى ٢٤/١٤٣ - ١٥٦ ، وانظر أيضاً : زاد المعاد لابن القيم ١/٢٦٥ .

قلت : لكن أخرج البيهقي عنها بسند صحيح له من طريق أبي عاصم ثنا عمر بن =

٥٥٩ - حدثنا قال : سألت أبا عن الملاح ليس معه أهله أيتهم أم يقصر ؟ .

قال : إذا كان معه أهله أتم ، وإذا كان له أهل ومنزل ليس هم معه في السفينة رجع إلى أهله يقصر (١) ؟ .

٥٦٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن الصلاة بمنى (٢) من (٣) يريد أن يقيم (٤) للعمرة يقصر أو يتم ؟ .

= سعيد عن عطاء عنها : أنه كان يقصر الصلاة ويتم ويفطر ويصوم . قال الدارقطني : هذا إسناد صحيح ، وقال البيهقي : له شاهد من حديث دهم بن صالح ، والمغيرة بن زياد ، وطلحة بن عمر ، وكلهم ضعيف ، انظر : السنن الكبرى للبيهقي ١٤١/٣ .

(١) في المصرية : فقصر . وانظر أيضا : مسائل أبي داود ص ٧٤ باب التاجر والملاح ، مسائل ابن هانيء ٨٧/١ س ٤٣٨ ، قال ابن قدامة : والملاح الذي يسير في سفينة ، وليس له بيت سوى السفينة فيها أهله وتنوره وحاجته ، لا يباح له الترخص ، قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن الملاح : أيقصر ويفطر .. في السفينة ؟ قال : أما إذا كانت السفينة بيته فإنه يتم ويصوم ، قيل له : وكيف تكون بيته ؟ قال : لا يكون له بيت غيرها ، معه فيها أهله وهو فيها مقيم ، واستدل ابن قدامة بقوله - أنه غير ظاعن عن منزله فلم يباح له الترخص كالمقيم في المدن - المغني ١٩٥/٢ .

وفي الإنصاف : « الملاح معه أهله ، وليس له نية الإقامة ببلده وليس له الترخيص » ( أى ) إنه إذا لم يكن معه أهله : له الترخص ، وهو المذهب ، وهو صحيح ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . الإنصاف ٣٣٣/٢ ، راجع أيضاً : الشرح الكبير ١١٤/٢ ، وبدائع الفوائد ١١٦/٤ ، المبدع ١١٦/٢ .

(٢) ومنى - بالكسر والتنوين - في درج الوادى الذى ينزله الحاج ، ويرمى فيه الجمار ، من الحرم ، سمي بذلك لما يمينى فيه من الدماء ، أى يهراق . قيل : حده من مهبط العقبة إلى محسر ، بينها وبين مكة فرسخ ويعادل ٥٥٤٠ متراً - معجم البلدان ١٩٨/٥ مرصده الإطلاع ١٣١٢/٣ - ١٣١٤ ، قلت : وضعت الحكومة السعودية علامات واضحة للعيان وعليها الكتابة توضح حدودها من كل الجهات ، وبذلك زال اللبس والإشكال عن عامة الناس .

(٣) في المصرية : لمن .

(٤) في المصرية : يتم .

فقال : لا تقصر الصلاة إلا في أربعة برد وذلك ثمانية وأربعون ميلاً<sup>(١)</sup> .

٥٦١ - قلت لأبي : كان هذا قد نوى الإقامة بمكة لعمره المحرم<sup>(٢)</sup> ؟ .

قال : فإنه يتم الصلاة<sup>(٣)</sup> بمنى وبعرفات<sup>(٤)</sup> .  
حتى يرجع إلى مكة<sup>(٥)</sup> .

(١) تقدم أن المذهب عدم جواز القصر في أقل ثمانية وأربعين ميلاً ، واختيار ابن تيمية وآخرين : جواز القصر في كل ما يسمى سفيراً .

(٢) في المطبوع : ( لعمره الموسم ) وهو خطأ . والمراد بالمحرم شهر المحرم

(٣) الصلاة ساقطة من المصرية .

(٤) عرفات بالتحريك - وعرفة وعرفات واحد عند أكثر أهل العلم ، وليس كما قال بعضهم إن عرفة مؤلدة ، وحدها من الجبل المشرف على بطن عرفة إلى جبال عرفة وتبعد عن مكة المكرمة ٢٥ كيلو متراً . معجم البلدان ١٠٤/٤ ، مرصداً الاطلاع ٩٣٠/٢ ، دليل الحاج لصالح محمد جمال ص ٩٠ ، قلت : وقد وضعت الحكومة السعودية علامات ثابتة ، وعليها كتابة واضحة تبين حدودها فلله الحمد والمنة .

(٥) قد ساق المسألة بنصها أيضاً في كتاب المناسك : قصر الصلاة بمنى وعرفة ، انظر أيضاً ما روى عنه أبو داود وابن هانيء فيمن يقصر الصلاة بمنى وعرفات ومن لا يقصر ، في مسائل ابن هانيء ٨١/١ س ٤٠٥ ، ٤٠٩ ، ٦٧/١ ، س ٨٣٣ ، وانظر أيضاً س ٨٣١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ومسائل أبي داود ص ١٣٢ باب الصلاة بمنى والجمعة .

قال أحمد : من كان مقيماً بمكة ثم خرج إلى الحج وهو يريد أن يرجع إلى مكة فلا يقيم بها حتى ينصرف فهذا يصلي بعرفة ركعتين ، لأنه حين يخرج من مكة أنشأ السفر فهو في سفر من حين خرج من مكة ... وإن كان الذي خرج إلى عرفة في نيته الإقامة بمكة إذا رجع فإنه لا يقصر بعرفة ، وكذلك أهل مكة لا يقصرون . المغني ٢١٤/٢ ، والشرح الكبير ١١٠/٢ - ١١١ .

٥٦٢ - حدثنا قال : سألت أبا عمن يقصر (١) في الرباط ثم يخرج في البذرة (٢) ذاهباً وجائياً ، يوماً وليلة يقصر أو يتم ؟ .

قال : لا يقصر حتى يكون غاية ما يريد أربعة برد (٣) .

٥٦٣ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : لا يعجبنا أن يصوم

= ولقد تكلم شيخ الإسلام في المسألة ، وأتى فيها بتفصيل رائع ، وحرر المسألة في بيان قصر أهل مكة لصلاتهم بمنى وعدمها ، وقال : إن الاختلاف دائر فيه على ثلاثة أقوال : عدم القصر والجمع ، الجمع بدون قصر ، الجمع والقصر ، ورجح الأخير ، وهو قول ابن قدامة أيضاً ، وقال : هذا هو الصواب الذي لا يجوز القول بخلافه لمن تبين السنة وتدبرها . انظر : الفتاوى ٤٣/٢٤ - ٤٤ ، وراجع أيضاً : زاد المعاد لابن القيم ٢٩/٣ ، ٣٠ ، الإنصاف ٣٢٠/٢ .

(١) قال في الأصل والمصرية ( يعتمر ) وكذا في المطبوع ، وقد وردت المسألة بنصها في كتاب السير والصلاة على ظهر الدابة في الغزو ، وفي مسائل شتى من المناسك ، وفيها يقصر ، وهو الصحيح الذي أثبتته أيضاً .

(٢) الكلمة غير منقوطة في الأصل والمصرية ، وفي المطبوع : المدركة ، وقال في الهامش كذا الأصل .

قلت : الأصل كما أثبتته ، والبذرة : ليست عربية وإنما هي فارسية فعربتها العرب يقال : بعث السلطان بذرة مع القافلة والبذرة ، الخضارة ، وقال الهروي : البذرة يقال لها : عصمة أى يعتصم بها . انظر : لسان العرب ٢٩٤/١١ - ٢٩٥ ، والقاموس المحيط ٢١١/٣ ، مادة ( بذرق ) .

(٣) قال المرداوي : المكاري ، والراعي ، والفيج ، والبريد ، ونحوهم : كالملاح لا يترخصون على الصحيح من المذهب ، ونص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : عنه : يترخصون وإن لم يترخص الملاح ، والفيج : رسول السلطان إذا كان راجلاً . الإنصاف ٣٣٤/٢ .

في السفر (١) ويقصر يأخذ برخصة الله تعالى (٢) .

٥٦٤ - حدثنا قال سألت أبا عن رجل سافر في سفينة يقصر  
١٠٨ ويفطر ؟ قال : يقصر / ويفطر (٣) كما يفعل في الظَّهْر (٤) .

٥٦٥ - حدثنا قال : قرأت على أبي : مسافر أدرك مقيماً  
في التشهد في الرابعة ؟ .

(١) قال ابن هانئ : وسألته عن الصيام في السفر ؟ فقال : لا يصوم ، والإفطار  
أعجب إليّ ، وإن صام أجراً عنه - المسائل ١٣٥/١ س ٦٦٦ ونحوه أبو داود في مسائله ص  
٩٤ .

قال ابن قدامة : وأجمع المسلمون على إباحة الفطر للمسافر في الجملة ، وإنما يباح  
الفطر في السفر الطويل الذي يبيح القصر . المغني ١١٦/٣ .  
« والمسافر يستحب له الفطر » وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، ونص عليه ، وهو  
من المفردات سواء وجد مشقة أم لا ، وفيه وجه أن الصوم أفضل ، ولو صام في السفر أجزأه  
على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ٢٨٧/٣ - راجع أيضاً : تهذيب  
السنن لابن القيم ٣٩٣/٣ - ٣٩٤ .

(٢) تقدمت مسألة أفضلية قصر الصلاة في السفر في س ٥٥١ .

(٣) قال ابن قدامة : وإذا كان في سفينة في البحر فهو كالبر إن كانت مسافة سفره  
تبلغ مسافة القصر ، أبيض له ، وإلا فلا ، سواء قطعها في زمن طويل أم قصير ، اعتباراً  
بالمسافة . المغني ١٩٠/٢ ، وانظر أيضاً : الشرح الكبير ٩٥/٢ .

وقال ابن مفلح في بيان مسافة القصر هل هي تحديد أو تقريب ؟ : قال أبو المعالي :  
تحديد ، والبر والبحر سواء ، فلو قطعها في زمن يسير في البحر قصر كما لو قطعها في البر  
في أقل من يومين . المبدع ١٠٧/٢ ، راجع أيضاً : الإنصاف ٣٨/٢ ، شرح منتهى الإرادات  
٢٧٥/١ .

(٤) أى على ظهر البغال وغيرها من المراكب في البر .

قال: إذا دخل المسافر مع المقيم صلى بصلاته (١) .

قال : ويروى عن ابن عمر وابن عباس إذا دخل المسافر صلى بصلاتهم (٢) .

(١) نقل نحوه أيضاً ابن هانيء في مسائله ٨١/١ س ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، والكوسج في مسائله ٩/أ ( الظاهرية ) ٣٩/١ - ٤٠ ( المصرية ) قال الخرق : وإذا دخل مع مقيم وهو مسافر أتم ، قال ابن قدامة : وجملة ذلك : أن المسافر متى ائتم بمقيم لزمه الإتمام سواء أدرك جميع الصلاة أم ركعة أم أقل ، قال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن المسافر يدخل في تشهد المقيم ، قال : يصلى أربعاً . مختصر الخرق ٣٣ ، المغني لابن قدامة ٢/٢٠٩ . وقال الشارح : فيه رواية : أنه إذا أحرم في آخر صلاته لا يلزمه أن يتم . الشرح الكبير ٢/٢٠٢ . قال المرداوى بعد ذكر الروايتين : وعلى المذهب يتم . نص عليه . الإنصاف ٢/٣٢٣ .

(٢) أما حديث ابن عمر : فقد أخرجه مالك عن نافع : أن عبد الله بن عمر كان يصلى وراء الإمام بمنى أربعاً ، فإذا صلى لنفسه صلى ركعتين . الموطأ ١/١٤٩ . باب صلاة المسافر إذا كان إماماً أو كان وراء الإمام ، وأيضاً عبد الرزاق بسنده بمعنى ماساقه الإمام . المصنف ٥٤٢/٢ ح رقم ٤٣٨١ ، وابن خزيمة في صحيحه بمعناه . ٧٤/٢ ح رقم ٩٥٤ . والبيهقي نحوه في السنن الكبرى ٣/١٥٧ . أما حديث ابن عباس فقد أخرجه أحمد بسنده عن موسى بن سلمة قال : كنا مع ابن عباس بمكة فقلت : إنا إذا كنا معكم صلينا أربعاً وإذا رجعنا إلى رحالنا صلينا ركعتين ؟ قال : تلك سنة أئ القاسم ﷺ ، قال أحمد شاكر في تحقيقه : إسناده صحيح ، وأيضاً نحوه بإسناد آخر . انظر : المسند ١/٢١٦ ، ٢٢٦ ، ٣٣٧ ( وبتحقيق أحمد شاكر برقم ١٨٦٢ ، ١٩٩٦ ، ٣١١٩ ) ومسلم في صحيحه نحوه . الصحيح ١/٤٧٩ ح رقم ٦٨٨ كتاب صلاة المسافرين وقصرها . وابن خزيمة في صحيحه نحوه ، ورجح إتمام الصلاة للمسافر إذا صلى وراء المقيم وذكر أحاديث . انظر : الصحيح ٢/٧٣ - ٧٤ ح رقم ٩٥١ - ٩٥٣ .

## باب صلاة الجمعة

٥٦٦ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول في الجمعة : إذا كانوا أربعين رجلاً اجتمعوا بإذن السلطان <sup>(١)</sup> ، قد جمع بهم أسعد بن زرارة <sup>(٢)</sup> .  
وكانت أول جمعة جمعت في الإسلام <sup>(٣)</sup> وكانوا أربعين رجلاً .

(١) العدد المطلوب لإقامة صلاة الجمعة سيأتي ذكره في س ٥٨٨ ، ٥٩٧ إن شاء الله ، أما إذن السلطان ففي اشتراطه وعدمه لإقامة الجمعة عدة روايات ذكرها المرداوي وغيره ، يقول المرداوي : ولا يشترط إذن الإمام . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب وعنه : يشترط . وعنه : يشترط ، لوجوبها ، لا لجوازها . ونقل أبو الحارث والشاننجي : إذا كان بينه وبين المصر قدر ما يقصر فيه الصلاة جمعوا ولو بلا إذن . الإنصاف ٣٩٨/٢ .

وعدم الاشتراط للإذن هو المفتى به في المذهب : راجع المسألة أيضاً في الروايتين والوجهين ٣١/أ ، والمغني ٢٤٥/٢ ، والكافي ٢٢٣/١ ، وتجريد المسائل اللطاف ٤٧/ب ، والمبدع ١٦٤/٢ ، وشرح منتهى الإرادات ٢٩٣/١ .

(٢) هو أسعد بن زرارة بن عدس بن عبيد - أبو أمانة الأنصاري الخزرجي النجاري ، غلبت عليه كنيته واشتهر بها ، قديم الإسلام ، شهد العقبتين ، وكان نقيباً على قبيلته ولم يكن في النقباء أصغر سناً منه ، ويقال : إنه أول من بايع ليلة العقبة . واتفق أهل المغازي والتواريخ على أنه مات في حياة النبي ﷺ قبل بدر ، وذكر الواقدي أنه مات في شوال على رأس ستة أشهر من الهجرة ، ومسجد رسول الله ﷺ ببني . الاستيعاب لابن عبد البر ٨٢/١ - ٨٤ الإصابة ٣٤/١ .

(٣) أخرج أبو داود في كتاب الصلاة باب الجمعة في القرى ، بسنده عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك - وكان قائد أبيه بعد ما ذهب بصره عن أبيه كعب بن مالك أنه إذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لأسعد بن زرارة ، فقلت : إذا سمعت النداء ترحمت لأسعد بن زرارة ؟ قال : لأنه أول من جمّع بنا في هزم النبي من حرة بني يياضة في نقيع يقال له : نقيع الخضعات ، قلت : كم أنتم يومئذ ؟ قال : أربعون . السنن ٦٤٥/١ - ٦٤٦ ح رقم =



٥٦٧ - حدثنا قال : سألت أبا : الجمعة على من تجب ؟  
قال : على من يبلغه الصوت قال : فيبلغ الصوت الفرسخ <sup>(١)</sup> .

= ١٠٦٩ والحديث المذكور أخرجه كثير من المحدثين وغيرهم من أهل التواريخ والسير - منهم عبد الرزاق في المصنف ١٥٩/٣ ح رقم ١٤٤ ، والدارقطني في السنن ٥/٢ - ٦ ، وابن سعد في الطبقات الكبرى ٢٢٠/١ ، والحاكم في المستدرک وقال : صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي ٣٨١/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٧٦/٣ - ١٧٧ ، وذكره أبو هلال العسكري في الأوائل ٢٩٩/١ - ٣٠٠ ، وانظر أيضاً : فتح الباري ٣٥٥/٢ ، وتلخيص الحبير ٦٠/٢ .

وهناك رواية أخرى بأن أول من جمع بهم هو مصعب بن عمير رضى الله عنه ، كما أخرجه عبد الرزاق في المصنف ١٦٠/٣ ح رقم ٥١٤٦ . وذكره أبو هلال العسكري في الأوائل بلفظ قالوا : أول من جمع فيها مصعب بن عمير وذكر قبله أن أسعد بن زرارة أول من جمع . الأوائل ٣٠٠/١ . وذكره الكوسج في مسائله عن أحمد وإسحاق ١٩٧/٢ ( المصرية ) ١٥٨/أ ( ظاهرية ) وأبو داود في مسائله عن أحمد ص ٥٧ ، والحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ٦٠/٢ ، والظاهر أن هناك تعارضاً فيمن جمع بهم أولاً ، جمع الحافظ ابن حجر بأن أسعد كان آمراً وكان مصعب إماماً - انظر : تلخيص الحبير ٦٠/٢ . وسبقه إلى ذلك البيهقي حيث قال في حديث الزهري الذي أخرجه عبد الرزاق ( في ذكر مصعب ) : هذا منقطع ، وإن صح فإنما أراد بمعونة الاثنى عشر النقباء الذين بعثه رسول الله ﷺ في صحبتهم . السنن الكبرى ١٧٨/٣ - ١٧٩ . وجمع بينهما ابن سعد حيث يقول : كان أسعد بن زرارة يجمع بالمدينة بمن أسلم وكتبت الأوس والخزرج إلى رسول الله ﷺ ابعث إلينا مقرأً يقرئنا القرآن فبعث إليهم مصعب بن عمير العبدى فروى بعضهم أن مصعباً كان يجمع بهم . ورجح صاحب الشرح الكبير حديث أسعد بن زرارة على حديث مصعب بن عمير . انظر : الشرح الكبير ١٧٦/٢ ، انظر أيضاً : الإرواء للألباني ٦٩/٣ حيث قال : فإنه جمع في المدينة نفسها ، وأسعد في قرية على ميل من المدينة فلا اختلاف .

(١) يقول الإمام أحمد بوجوب الجمعة على كل من يسمع النداء ثم يحدد إمكان سماع النداء بفرسخ ، وانظر في ذلك أيضاً ما ذكر نحوه عنه ابن هانئ في مسائله ٥٦ ، واختلفت الأقوال هل المعتبر إمكان سماع النداء أو مسافة فرسخ من محل إقامة الجمعة ونقلوها كروايات عن أحمد .

يقول ابن قدامة في المغني : أما اعتبار حقيقة النداء فلا يمكن ، لأنه قد يكون من الناس الأصم .... فيفضى إلى وجوبها على البعيد دون القريب ، وما هذا سبيله ينبغى =

٥٦٨ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : تجب الجمعة على من سمع النداء ، والنداء يسمع من فرسخ ، والصوت يذهب بالليل يقال فرسخا (١) .

٥٦٩ - حدثنا قال : سألت أبا على من تجب الجمعة ؟ .

قال : على من سمع النداء ، وقال ابن عمر : من آواه الليل إلى أهله (٢) .

= أن يقدر بمقدار لا يختلف . وقال الكافي : ولم يكن اعتبار السماع بنفسه فاعتبر بمظنته ، والموضع الذى يسمع منه النداء فى الغالب ، إذا كان المؤذن صيتا بموضع عال والرياح ساكنة ، والأصوات هادئة ، والعوارض منتفية : فرسخ ، فاعتبرنا به - المغني ٢٦٧/٢ . الكافي ٢١٣/١ - ٢١٤ .

يقول ابن تيم : المعتبر إمكان سماع النداء غالبا ، وعنه : تحديده بالفرسخ فما دون ، فمن الأصحاب من حكى ذلك رواية ثانية . ومنهم من قال : سواء ، الصوت قد يسمع عن فرسخ .

ومحل الخلاف فى التقدير بالفرسخ أو إمكان سماع النداء أو سماعه ... وإنما هو فى المقيم بقرية لا يبلغ عددهم ما يشترط فى الجمعة .... أما من هو فى البلد التى تقام فيها الجمعة فإنها تلزمه ولو كان بينه وبين موضع الجمعة فراسخ ، سواء سمع النداء أم لم يسمعه ... الإنصاف ٣٦٦/٢ - ٣٦٧ .

(١) فى الأصل والمصرية : فرسخ ، وكذا فى المطبوع والصواب مأثبته لمطابقته للقواعد العربية ، وقد تقدم الكلام على هذه المسألة فى السابقة .

(٢) أثر ابن عمر رضى الله عنه ذكره أحمد فى جوابه على سؤال ابن هانئ : من كم تؤتى الجمعة . انظر : مسائله ٨٨/١ س ٤٤٠ .

وأخرجه ابن أبي شيبة وفيه : الجمعة على من آواه المراح ، وأيضا ذكره من قول الحسن ونافع . المصنف ١٠٢/٢ ، ١٠٣ ، والبيهقى بلفظ : الجمعة على من يأتى أهله . السنن الكبرى ١٧٥/٣ .

وذكر الترمذى أنه روى مرفوعا عن أبى هريرة ، وقال : إسناده ضعيف . وذكر مانقله أحمد بن الحسن عن الإمام أحمد بأنه كنا عند أحمد بن حنبل فذكروا على من تجب الجمعة ، فلم يذكر أحمد فيه عن النبى ﷺ شيئا فقلت لأحمد بن حنبل : فيه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ فغضب وقال لى : استغفر ربك ، استغفر ربك ، قال الترمذى : لأنه لم يعد هذا الحديث شيئا وضعفه لحال إسناده . السنن ٣٧٦/٢ - ٣٧٧ ح رقم ٥٠٢ .

وكان أهل ذى الحليفة <sup>(١)</sup> يجمعون مع النبي عليه السلام ،  
وبينهم وبين المدينة ستة أميال <sup>(٢)</sup> ، إلا أنه من سمع النداء يجب عليه <sup>(٣)</sup>  
والنداء يذهب فرسخا <sup>(٤)</sup> في وقت ما يبدأ الناس .

٥٧٠ - حدثنا قال سألت أبا عن الصلاة بعد الجمعة ؟

فقال : ركعتين ركعتين <sup>(٥)</sup> وهى ست ركعات / يسلم من كل ١٠٩  
ركعتين يفصل بينهما <sup>(٦)</sup> .

(١) ذو الحليفة - بالتصغير والفاء - قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة ومنها  
ميقات أهل المدينة - معجم البلدان ٢/٢٩٥ ، مراصد الاطلاع ١/٤٢٠ وهى تعرف الآن  
بآبار على ، على بعد عشرة كيلو متر من المدينة تقريبا على طريق المدينة ومكة .  
(٢) ذكر نحوه ابن هانئ أيضا فى مسائله انظر ١/٨٩ س ٤٤٥ .

أما جمع أهل ذى الحليفة ، فقد أخرجه عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن الزهرى  
بلغنى أن أهل ذى الحليفة كانوا يجمعون مع رسول الله ﷺ فقال الزهرى : وذلك ستة  
أميال ... قال معمر وقال قتادة : فرسخين . المصنف ٣/١٦١ - ١٦٢ ح رقم ٥١٥١ . وابن  
أبى شيبة أيضا نحوه فى المصنف ٢/١٠٣ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٣/١٧٥ .

(٣) وذلك فى القرى والأماكن التى أهلها قليلون متفرقون فى النواحي ، أما المدن  
والأصهار ، فقد يجب على كل من سمع أو لم يسمع راجع ماتقدم فى س ٥٦٧ .

(٤) فى الأصل والمصرية ( فرسخ ) والصواب مأثبته وكذا فى المطبوع .

(٥) زاد فى المطبوع ( ركعتين ) للمرة الثالثة ولا داعى له ، لأن الكلام بمعنى يصلى  
ركعتين ركعتين ، أى يسلم من كل ركعتين والصلاة بعدها ست ركعات . والله أعلم .

(٦) يرى الإمام أحمد أداء ست ركعات بعد صلاة الجمعة ولكنه إن صلى ركعتين  
جاز وإن لم يصل شيئا فأیضا يجوز له ذلك إلا أن المستحب عنده ست ركعات يسلم بين  
كل ركعتين وهو الذى نقله ابن هانئ من قوله وفعله رحمه الله . انظر مسائله ١/٨٩ س ٤٤٣  
وأیضا بدائع الفوائد لابن القيم ٤/١٢٣ ، وزاد المعاد له ١/٢٤٨ ، ومسائل أبى داود ص ٥٩  
ومسائل الكوسج ٢٥/أ ( ظاهرة ) .

وقال ابن قدامة : إن شاء صلى بعد الجمعة ركعتين وإن شاء صلى أربعاً ، وفى رواية إن  
شاء ستاً - المعنى ٢/٢٦٩ ، وقال الشارح : فأیما فعل من ذلك فهو حسن - انظر الشرح =

٥٧١ - حدثنا قال: سألت أبا بكر يصى الرجل بعد الجمعة ؟  
قلت : الذى هو أحب إليك ؟ .

قال : إن شاء صلى أربعاً بعد الجمعة ، وإن شاء صلى ستاً  
إلا أنه يسلم فى كل ركعتين <sup>(١)</sup> وكذلك صلاة النهار كلها مثنى  
مثنى <sup>(٢)</sup> .

٥٧٢ - حدثنا قال : سئل أبى عن القوم تفوتهم الجمعة ؟  
فقال صلى ابن مسعود بعلقمة والأسود - يعنى جمع بهم <sup>(٣)</sup> .

= الكبير ١٩٦/٢ وأقل السنة بعد الجمعة ركعتان وأكثرها ست ركعات ، المقنع ٢٥١/١ ، وكذا ذكره  
المجد فى المحرر ١٥٤/١ ، والبهوتى فى الروض المربع ٢٩٨/١ - ٢٩٩ ، والبعلى فى كشف  
المخدرات ١١٠ الروض الندى ١١٧ ، وقال المرداوى : هذا المذهب نص عليه وعليه أكثر  
الأصحاب ، الإنصاف ٤٠٥/٢ وقيل : لاسنة لها . وذكرها ابن قدامة وابن مفلح والمرداوى  
رواية عنه وهو فعل عمران بن حصين أيضاً . انظر المغنى ٢٧٠/٢ ، والمبدع ١٦٩/٢ ،  
والإنصاف ٤٠٥/٢ .

(١) نقل نحوه أيضاً البغوى فى مسائله ١/ب . وأيضاً أبو داود فى مسائله ص  
٩٥ ، وتقدم الكلام عليها فى المسألة السابقة .

(٢) تقدم الكلام عليها فى ص ٤١٤ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق عن الثورى عن الحسن بن عبيد الله قال : صليت أنا وزر  
فأمنى وفاتتني الجمعة فسألت إبراهيم فقال : فعل ذلك عبد الله بعلقمة والأسود قال  
سفيان : ربما فعلته أنا والأعمش . المصنف ٢٣١/٣ ح رقم ٥٤٥٦ . وقد ذكر المسألة أيضاً  
ابن هانئ فى مسائله وقوله : كذا فعل عبد الله بن مسعود بعلقمة والأسود ، وأيضاً ذكر أن  
أحمد فاتته الجمعة فصلى جماعة ٩٠/١ ص ٤٥٠ ، ٤٥٣ .

وقال ابن قدامة : ولا يكره لمن فاتته الجمعة ، أو لم يكن من أهل فرضها أن يصلى  
الظهر جماعة إذا أمن أن ينسب إلى مخالفة الإمام والرغبة عن الصلاة معه ، وذكر أثر ابن  
مسعود وقال : احتج به أحمد ، وقال أبو عبد الله : ما أعجب الناس ينكرون هذا . المغنى  
٢٥٥/٢ . قال المرداوى : لا يكره لمن فاتته الجمعة ، أو لمن لم يكن من أهل وجوبها صلاة  
الظهر فى جماعة على الصحيح من المذهب . الإنصاف ٣٧٣/٢ . وانظر أيضاً تجريد المسائل  
٤٢/أ . والمبدع ١٤٧/٢ - ١٤٨ . ومعنى جمع بهم : أى صلى الظهر جماعة .

٥٧٣ - قال لنا أبو عبد الرحمن : وفاتتنا الجمعة فجمعنا في مسجد جماعة فحدثت أئى بذلك فتبسم ولم ينكره (١) .

٥٧٤ - حدثنا قال : سألت أئى عن المريض يؤخر الجمعة حتى يصلى الإمام .

قال : لا بأس ولا يتقدم الإمام (٢) .

٥٧٥ - وليس على المسافر جمعة إلا أن يدخل مصرأً ليشهد الجمعة (٣) .

- (١) وتبسمه وعدم إنكاره دليل على جوازه ، وقد سبق الكلام عليه آنفاً .
- (٢) يرى الإمام أحمد أن المريض - وهو الذى ليس عليه الجمعة - ينتظر انتهاء صلاة الجمعة ، ويصلى بعدها ولا يتقدم عليها . يقول ابن قدامة . الأفضل لمن لم تجب عليه الجمعة أن لا يصلى الظهر قبل صلاة الإمام .. فإن صلى قال أبو بكر : لاتصح صلاته ... والصحيح أنها تصح . وقال فى المغنى : له أن يصلى الظهر قبل صلاة الإمام فى قول أكثر أهل العلم . انظر : الكافى ٢١٤/١ والمغنى ٢٥٥/٢ . وعلى هذا لو صلوا قبل صلاة الإمام صلاتهم صحيحة ، سواء زال عذرهم أم لا ، وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب فى غير الصبى إذا بلغ ، وعنه : لاتصح مطلقاً قبل صلاة الإمام . اختارها أبو بكر فى التنبيه . الإنصاف ٣٧٢/٢ . راجع أيضاً : المبدع ١٤٥/٢ .
- (٣) ليس على المسافر جمعة . كذلك أجاب أيضاً فى مسائل الكوسج ٢٥/ب ( الظاهرية ) قال الخرقى : ولاتجب الجمعة على مسافر . مختصر الخرقى ٣٥ ، وكذا قال ابن قدامة فى المقنع ٢٤١/١ ، قال المرداوى والصحيح من المذهب كما قال . الإنصاف ٣٦٨/٢ . وهو اختيار ابن تيمية أيضاً - انظر : الاختيارات الفقهية ٧٩ . وراجع أيضاً : تجريد المسائل اللطاف لابن ناصر ٤٤/ب ، واختلاف العلماء لابن المنذر ١٢٨/ب . وقوله إلا أن يدخل مصرأً : أى تجزئه الجمعة إذا دخل مصر ، لأنها تجب عليه . يقول ابن قدامة : الأفضل للمسافر حضور الجمعة ، لأنها أكمل . المغنى ٢٥٣/٢ . وقال الخرقى : وإن حضروها ( أى من لاتجب عليهم ) أجزأتهم . المختصر ٣٥ . قال المرداوى : بلا نزاع . الإنصاف ٣٦٩/٢ . والقول بالوجوب شاذ . يقول ابن المنذر عن الأوزاعى أنه قال : لاجمعة على مسافر وإن سمع المسافر أذان الجمعة وهو فى بلد جمعة فليحضر معهم . قال أبو بكر ابن المنذر وقوله : فليحضر معهم ، احتمال أن يكون أراد استحباباً ولو أراد غير ذلك كان قولاً شاذاً خلاف قول أهل العلم . اختلاف العلماء ١٢٨/ب .

٥٧٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يصلي ركعتين والإمام يخطب ؟ قال : نعم يصلي ركعتين خفيفتين (١) .

٥٧٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يدخل يوم الجمعة والإمام يخطب ؟ .

قال : يركع ركعتين يخففهما (٢) .

٥٧٨ - حدثنا قال : رأيت أبا إذا ذهب إلى الجمعة (٣)

(١) يرى الإمام أحمد أداء ركعتين لمن جاء إلى المسجد والإمام يخطب كما صرح به أيضاً في مسائل أبي داود ص ٥٨ ، ومسائل ابن هانئ ٨٩/١ ، ٩٠ س ٤٤٨ ، ٤٥١ ومسائل الكوسج ٢٥/أ ( ظاهريه ) . يقول ابن قدامة : ومن دخل والإمام يخطب لم يجلس حتى يركع ركعتين يركع فيهما . المقنع ٢٥٤/١ . قال المرداوي : هذا المذهب مطلقاً . أطلقه الإمام أحمد وأكثر الأصحاب . ولو جلس قبل صلاتهما قام فأتى بهما . قاله الأصحاب . وأطلقوا : ولا تجوز الزيادة على ركعتين . الإنصاف ٤١٦/٢ . راجع أيضاً السنن للترمذي ٣٨٦/٢ ، وشرح السنة للبغوي ٢٦٦/٢ ، حلية العلماء ٢٤١/٢ ، المغني ٢٣٦/٢ ، الكافي ٢٢٩/١ .

(٢) انظر ماتقدم آنفاً .

(٣) قال في المطبوع : رأيت أبا ( إذا أراد الذهاب ) إلى الجمعة ، ولم يكن داع إلى هذا كله ، والعبارة صحيحة ، لأنها من أساليب اللغة العربية .

اغتسل ثم راح إلى الجمعة (١) .

٥٧٩ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا محمد بن جعفر ،  
حدثنا شعبة عن مغيرة (٢) قال : سألت إبراهيم (٣) عن الرجل يدرك  
يوم الجمعة وهو قاعد قبل أن يسلم قال صلى أربعاً (٤) .

(١) هذا ما كان يفعله رحمه الله تعالى . وقال في رواية ابن هانئ : أخشى أن يكون  
واجباً . في كم حديث أن النبي ﷺ أمرنا بالغسل يوم الجمعة ، وعمر بن الخطاب يقول :  
من أتى منكم الجمعة فليغتسل . المسائل ٩١/١ س ٤٦٠ . قال ابن قدامة : ويستحب أن  
يغتسل للجمعة في يومها والأفضل فعله عند مضيه إليها . المقنع ٢٥٢/١ . قال المرداوي عن  
استحبابه : هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، ونص عليه . وعنه : يجب على من  
تلازمه الجمعة . اختاره أبو بكر ، وهو من المفردات ، لكن لا يشترط لصحة الصلاة اتفاقاً  
وأوجب الشيخ تقي الدين على من له عرق أو ريح يتأذى به الناس . وهو من المفردات أيضاً .  
والصحيح من المذهب : أن أول وقت الغسل بعد الفجر ، وأفضله فعله عند مضيه إليها .  
الإنصاف ٤٠٧/٢ . وراجع أيضاً ٢٤٧/١ .

(٢) هو المغيرة بن مقسم - بكسر الميم - الضبي ، مولاهم أبو هشام الكوفي ،  
الأعمى . ثقة ، متقن ، إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم . مات سنة ست وثلاثين  
ومائة على الصحيح . تقريب التهذيب ٢٧٠/٢ . تهذيب التهذيب ٢٦٩/١٠ - ٢٧١ .

(٣) هو : النخعي تقدمت ترجمته .

(٤) أخرجه عبد الرزاق عن معمر والثوري عن منصور عن إبراهيم نحو حديث ابن  
عمر وهو : إذا أدرك الرجل يوم الجمعة ركعة صلى إليها ركعة أخرى فإن وجدهم جلوساً صلى  
أربعاً . المصنف ٢٣٥/٣ ح رقم ٥٤٧٤ وأخرج عن النخعي نحوه ابن أبي شيبة في المصنف  
من طريقين ١٢٩/٢ ، ١٣٠ .

وقد روى أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : من أدرك الجمعة بعد ما يفرغ  
الإمام عن الصلاة غير أنه قبل أن يسلم فإنه يصلي الجمعة وقد أدرك الجمعة . انظر : الآثار  
لأبي يوسف ٧٢ ح رقم ٣٥٨ . والمصنف لابن أبي شيبة ١٣١/٢ .  
وينسب الفقهاء أيضاً إليه القول الأول بأنه إن أدرك الثانية إلى الركوع فقد أدركها  
وإلا يصلي أربعاً . انظر : المجموع ٤٣٤/٤ . المغني ٢٣١/٢ - ٢٣٢ . ونسب بعضهم =

١١٠. قال : سألت / أى عن ذلك ، قال : وأنا أقول بهذا (١) ، قلت لأى : فإن فاتته ركعة ؟ قال : يضيف إليها أخرى (٢) .

٥٨٠ - حدثنا قال : سألت أى عن أهل السجون كيف يصلون الجمعة ؟ قال : أربعاً (٣) .

= إليه القول الثانى . انظر : تجريد المسائل اللطاف ٤٧/أ ، وموسوعة فقه إبراهيم النخعى ٢٩٩/٢ . قلت : إسناد القول الأول أقوى ، وهو الذى ذكره الإمام ورواه بسنده وهو الراجح . والله أعلم .

(١) أى أنه إذا أدركه فى الثانية قبل السلام يصلى أربعاً ، وقال أحمد فى رواية حنبل وعبد الله : لولا الحديث الذى يروى فى الجمعة ( وهو من أدرك من الجمعة ركعة أضاف إليها أخرى ، ومن أدركهم جلوساً صلى الظهر أربعاً رواه جماعة . قال المجد قل أن تسلم طريق لهذا الحديث عن القدح ) لكان ينبغى أن يصلى ركعتين إذا أدركهم جلوساً وهذا يدل على أنه قد صح له طريق عنده . وقد رواه الحاكم فى المستدرک من طرق ثلاثة وقال أسانيدنا صحيحة . وهو مروى أيضاً من آثار الصحابة . انظر : النكت والفوائد السنية لابن مفلح على المحرر للمجد ١٥٥/١ - ١٥٦ .

وفى الإنصاف : ومن أدرك مع الإمام منها ركعة أتمها جمعة بلا خلاف أعلمه . وإن أدرك أقل من ذلك أتمها ظهراً إذا كان قد نوى الظهر فى قول الخرقى . وهو المذهب وعليه الأصحاب . وعنه : يتمها جمعة . الإنصاف ٣٨٠/٢ - ٣٨١ . راجع أيضاً : المغنى ٢٣١/٢ - ٢٣٢ المبدع ١٥٤/٢ .

(٢) قال الترمذى : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ وغيرهم . السنن ٤٠٣/٢ وهو المذهب . قال المرداوى : بلا خلاف أعلمه ، كما تقدم آنفاً . راجع أيضاً : مختصر الخرقى ٣٤ ، والمحرر ١٥٤/١ - ١٥٥ ، ومعالم السنن للخطاى ٢٤/٢ ، وحلية العلماء ٢٣٣/٢ ، والتمهيد لابن عبد البر ٧٠/٧ .

(٣) قال أبو داود : سئل عن أهل السجن يجمعون يوم الجمعة ؟ قال فيه : اختلاف . المسائل ص : ٥٧ .

وقد أخرج ابن أى شعبة بسنده عن ابن سيرين قال : يجمعون الصلاة فى يوم الجمعة . وبسنده عن إبراهيم النخعى قال : ليس على أهل السجون جمعة . المصنف ١٦٠/٢ . وعدم الوجوب عليهم من رأى الإمام أيضاً حيث قال عنهم : يصلون أربعاً . قلت : وهذا هو الراجح إن شاء الله لما فى خروج السجناء لصلاة الجمعة من المفسد الأمنية وضياع الحقوق ، وإشغال المسؤولين عنهم ، ولو جعلت عمائر السجون مواتية لأداء =



٥٨١ - حدثنا قال : سألت أئى عن الرجل يشتري يوم الجمعة بعد الأذان ؟ قال إذا باع أو اشترى بعد الزوال فهو بيع ردىء ، قيل لأئى : يفسخ هذا البيع ؟ قال : نعم (١) .

٥٨٢ - حدثنا قال : سألت أئى كم أصلى يوم الجمعة ؟ قال : إن شئت صليت أربعاً ، وإن شئت صليت ست ركعات مثنى مثنى كذا اختار أنا ، وإن صليت أربعاً فلا بأس (٢) .

٥٨٣ - حدثنا قال : سألت أئى عن قوم زحموا يوم الجمعة فسجد بعضهم على ظهر بعض وبقي آخرون قياماً (٣) لم يمكنهم أن يركعوا ولا يسجدوا ؟ قال : يصلون الركعتين بصلاة الإمام

= صلاة الجمعة لكان لذلك فوائد لا تحصى تعود على السجناء والمجتمع كافة . والله أعلم .

(١) يقول الإمام أحمد في هذه المسألة بفسخ البيع الواقع بعد الزوال في يوم الجمعة . ونحوه نقل القاضى رواية عن أحمد أن البيع يحرم بزوال الشمس وإن لم يجلس الإمام على المنبر ، قال ابن قدامة بعد ذكرها : لا يصح هذا ، لأن الله علقه على النداء لاعلى الوقت . المغني ٢٢٠/٣ .

والمذهب : تحريم البيع بالأذان الثانى . قال الخرقى : وهذا الأذان يمنع البيع ص ٣٤ . قال ابن قدامة : لأن الله تعالى أمر بالسعى ، ونهى عن البيع بعد النداء ... والنداء الذى كان على عهد رسول الله ﷺ هو النداء عقيب جلوس الإمام على المنبر ، فتعلق الحكم به . المغني ٢٢٠/٢ وراجع أيضاً : الروائين والوجهين ٣١/أ - ب ، الكافي ٢٢٢/١ ، والشرح الكبير ١٨٨/٢ . قال المرداوى : يجب السعى إليها بالنداء الثانى ، وهو الذى بين يدي المنبر على الصحيح من المذهب ، وعنه : يجب بالنداء الأول ، وخرج رواية تجب بالزوال . الإنصاف ٤٠٨/٢ .

وأيضاً قال : ولا يصح البيع ممن تلزمه الجمعة بعد نداءها . هذا الصحيح من المذهب بشرطه ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وقيل : يصح مع التحريم ، والمراد بالنداء هنا : الثانى الذى عند أول الخطبة . وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه : ابتداء المنع من النداء الأول .. وعنه : المنع من أول دخول الوقت - الإنصاف ٣٢٣/٤ .

(٢) تقدم الكلام عليها في ص ٥٧٠ .

(٣) في الأصل والمصرية ( قيام ) وكذا في المطبوع ، ولعل الصواب ما أثبتته .

متصلة لا يسلمون <sup>(١)</sup> ومن سجد على ظهر إنسان تجزئه ، أذهب فيه إلى حديث عمر قال : يجزئه ، حديث الأعمش <sup>(٢)</sup> عن المسيب <sup>(٣)</sup> عن زيد بن وهب <sup>(٤)</sup> عن عمر قال <sup>(٥)</sup> .

٥٨٤ - حدثنا قال : حدثني وقرأت على أبي قلت : الخطبة من الصلاة ؟ .

(١) في الأصل والمصرية : ( يسلموا ) وكذا في المطبوع ، والصواب ما أثبتته . ومن لم يستطع الركوع والسجود لأجل الزحام لا يسلم مع الإمام ويصلي الركعتين متى زال الزحام ، فإن سجد على ظهر أحد تجزئه . نقل نحوه أيضاً أبو داود في مسائله ص ٥٧ ، وابن هانيء في مسائله ٨٩/١ س ٤٤٦ .

قال ابن قدامة : ومن أحرم مع الإمام ثم زحم عن السجود سجد على ظهر إنسان أو رجله ، قال المرداوي : هذا المذهب ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب . قال ابن قدامة : فإن لم يمكنه سجد إذا زال الزحام ، قال المرداوي : بلا نزاع بشرطه ، قال ابن قدامة : إلا أن يخاف فوت الثانية فيتابع الإمام فيها وتصير أولاه ويتمها جمعة ... قال المرداوي : هذا المذهب والصحيح من الروايات . المقنع ٢٤٧/١ ، والإنصاف ٣٨٢/٢ - ٣٨٣ . ورواية أخرى المذهب بأن من أحرم ثم زحم عن الركوع والسجود حتى سلم إمامه ، قال يستقبل ظهراً أربعاً . المغني ٢٣٥/٢ . راجع أيضاً مسائل الكوسج ٢٥/أ ( ظاهرة ) والروايتين والوجهين ٣١/أ والمغني ٢٣٢/٢ - ٢٣٥ ، والشرح الكبير ١٧٩/٢ .

(٢) هو سليمان بن مهران .

(٣) زاد في المطبوع قبله : ( بن ) وهو خطأ فإنه ليس ابن المسيب سعيد . بل هو المسيب بن رافع الأسدي الكاهلي ، أبو العلاء الكوفي الأعمى ، ثقة ، مات سنة خمس ومائة . تقريب التهذيب ٢٥٠/٢ ، تهذيب التهذيب ١٥٣/١٠ .

(٤) هو زيد بن وهب الجهني ، أبو سليمان الكوفي مخضرم ، ثقة جليل ، لم يصب من قال : في حديثه خلل ، مات بعد الثمانين . وقيل : سنة ست وتسعين . تقريب التهذيب ٢٢٧/١ ، تهذيب التهذيب ٤٢٧/٣ .

(٥) أخرجه أحمد بإسناد آخر عن سيار بن المعرور قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخطب وهو يقول : إن رسول الله ﷺ بنى هذا المسجد ونحن معه المهاجرون والأنصار فإذا اشتد الزحام فليسجد الرجل منكم على ظهر أخيه ورأى قوما يصلون في =

قال : لو كانت من الصلاة لم يتكلم فيها <sup>(١)</sup> ، ولكن الصلاة تقصر لمكانها <sup>(٢)</sup> .

= الطريق فقال : صلوا في المسجد . المسند ٣٢/١ . وأيضاً الطيالسي بسنده من طريق سياربن المعروف مثله . المسند ١٣ . وأخرجه عبد الرزاق في المصنف عن معمر عن الأعمش عن مسيب بن رافع أن عمر بن الخطاب قال : إذا اشتد عليه الحر ... ومن زحمة الناس فليسجد الرجل على ظهر أخيه . ٢١٤/٣ ح رقم ٥٤٦٩ . وهو منقطع ، لأن المسيب لم يلق عمر . وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق أبي معاوية عن الأعمش بالإسناد الذي ساقه الإمام بلفظ : إذا لم يستطع الرجل أن يسجد يوم الجمعة فليسجد على ظهر أخيه ، وأخرجه عنه بإسناد آخر أيضاً . المصنف ٢٦٤/١ - ٢٦٥ في الرجل يسجد على ظهر الرجل . والبيهقي في السنن الكبرى بسنده من طريق الأعمش ١٨٣/٣ . وأخرجه ابن حزم في المحلى بسنده من طريق عبد الله بن أحمد ثنا أبي ، ثنا عبد الرحمن بن مهدي ، ثنا سفيان الثوري عن الأعمش به - المحلى ١١٤/٤ - ١١٥ .

وليلاحظ أن ( عمر ) جعله في المطبوع بين المعكوفين إشارة إلى أنه زيادة منه ، وليس كذلك . كما أنه علق بعد أربع كلمات من المسألة الآتية مشيراً إلى أن في هذه المسألة والتي قبلها اضطراب اضطر بتعديل بعضه ، والحق أنه لم يعدل شيئاً بل أسقط كلمة ( عمر ) فأضافها ظناً منه وجعل لفظ ( قال ) بعد ( عمر ) مع المسألة الآتية فاضطرب . والله أعلم .

(١) الكلام تارة يكون بين الإمام وبين من يكلمه ، وتارة يكون بين غيرهما فإن كان بين الإمام وغيره فالصحيح من المذهب إباحت ذلك ، إذا كان لمصلحة ، وعليه أكثر الأصحاب ، وعنه : يكره لهما مطلقاً . وعنه : يباح لهما مطلقاً ، وإن كان الكلام من غيرهما فقدم ابن قدامة التحريم مطلقاً . وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب وعنه : يحرم على من يسمع دون غيره اختاره جماعة . ويجوز الكلام قبل الخطبة وبعدها . وهذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ونص عليه وقيل يكره . الإنصاف ٤١٧/٢ - ٤١٩ . وعلى هذا فالخطبة ليست من الصلاة إلا أنه لمكان سماع الخطبة لا يجوز التكلم لمن يسمعها لأن الركعتين إنما حذفت من الصلاة لأجلها .

انظر أيضاً : المسائل للكوسج ٢٥/ ب ظاهرية ، ومسائل ابن هانيء ٨٩/١ س ٤٤٩ والمغني ٢٣٧/٢ - ٢٣٩ ، والمقنع ٢٥٤/١ ، والشرح الكبير ٢١٥/٢ - ٢١٦ ، والمبدع ١٧٦/٢ ، والنكت والفوائد السنية ١٥٢/١ - ١٥٣ .

(٢) يشترط لصحة الجمعة أن يتقدمها خطبتان : وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب وهاتان الخطبتان بدل من ركعتين على الصحيح من المذهب . نص عليه ، وعليه الأكثر . الإنصاف ٣٨٦/٢ .

١١١ - ٥٨٥ / حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يرد السلام والإمام يخطب وهو لا يسمع ؟ قال : يرد إذا لم يسمع الخطبة . فقلت له : أيشتت العاطس ؟ قال : كل ذلك إذا لم يسمع الخطبة . قلت له : إن سمع الخطبة ؟ قال : لا يرد (١) .

٥٨٦ - حدثنا قال : رأيت أبا يصلي ركعتين قبل الخطبة ، فإذا قرب الأذان والخطبة جلس ونكس رأسه (٢) لا يتكلم (٣) .

(١) سبق أن قلنا : إنه لا يجوز الكلام وقت الخطبة إلا للخطيب ، ومن يسأله ، أما الكلام بين المستمعين فليس بجائز ، وعلى هذا هل يجوز له رد السلام وتشميت العاطس ؟ فالإمام يرى أنه إذا كان لا يسمع يرد ويشمت وإذا كان يسمع فلا ، نقل نحوه أيضا أبو داود في مسأله ص ٥٨ ، وابن هانيء في مسأله ٩١/١ س ٤٥٨ ، والكوسج في مسأله ٢٥/أ . وانظر أيضا : بدائع الفوائد ٢٧٨/٤ ، وأبو طالب عنه أيضا نحوه انظر : المغني ٢٤٠/٢ وراجع أيضا : الروايتين والوجهين ٣٠/ب - ٣١/أ .

قال المرداوي : يجوز رد السلام وتشميت العاطس نطقا ، مطلقا على الصحيح من المذهب . قال في مجمع البحرين : يجوز ذلك في أصح الروايتين . وعنه : يجوز لمن لم يسمع وعنه يحرم مطلقا . الإنصاف ٤١٨/٢ .

وقال ابن قدامة : ويحتمل أن يكون هذا القول - أي التحريم - مختصا بمن يسمع دون من لم يسمع فيكون مثل الرواية الثانية ، ويحتمل أن يكون عاما في كل حاضر يسمع أو لم يسمع . المغني ٢٤٠/٢ ، راجع أيضا السنن للترمذي ٣٨٨/٢ ، والمبدع ١٧٦/٢ .

(٢) في المطبوع : رأيت ، وهو خلاف الأصل والمصرية .

(٣) نقل رواية عبد الله هذه المرداوي في كتابه الإنصاف ٤٦/٢ ، وابن مفلح في المبدع ١٦٩/٢ وصلاة أحمد يوم الجمعة قبل الخطبة ، نقلها ابن هانيء في مسأله مطولا ٨٨/١ ، ٨٩ س ٤٣٨ ، ٤٤٣ ، ٤٤٧ وانظر أيضا : بدائع الفوائد ١٢٣/٤ ، وزاد المعاد ٢٤٨/١ ، وكشاف القناع ٣٥/٢ وهل للجمعة سنة قبلها ؟ قال المرداوي : لا سنة لها قبلها رتبة ، وهو صحيح وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ونص عليه ، قال الشيخ تقي الدين . وهو مذهب الشافعي وأكثر أصحابه ، وعليه جماهير الأئمة ، وعنه لها ركعتان اختاره ابن عقيل . وهو قول طائفة من أصحاب الإمام أحمد ، واختاره القاضي . وعنه : أربع بسلام أو سلامين . الإنصاف ٤٦/٢ .

قال ابن تيمية : هذا الأذان لما سنه عثمان ، واتفق المسلمون عليه صار أذاننا شرعيا =

وحركت الحصى يوما بيدي - وأحسب الإمام يخطب -  
فنهاني ، أشار بيده (١) فأمسكت (٢) .

٥٨٧ - حدثنا قال : قرأت على أبي : على من تجب الجمعة  
من أهل القرى ؟ .

قال : تجب على من يبلغه الصوت ، والصوت يبلغ  
فرسخا (٣) .

= وحينئذ فتكون الصلاة بينه وبين الثاني جائزة ، وليست سنة راتبة كالصلاة قبل  
المغرب ، وحينئذ فمن فعل ذلك لم ينكر عليه . ومن ترك ذلك لم ينكر عليه . وهذا أعدل  
الأقوال وكلام أحمد يدل عليه ، وحينئذ قد يكون تركها أفضل إذا كان الجهال يظنون أن هذه  
سنة راتبة ، أو أنها واجبة . الفتاوى ١٩٣/٢٤ - ١٩٤ .

(١) أجاز الإمام الإشارة أثناء الخطبة إذا أراد تسكيت المتكلم ، وكذا العايب  
بالحصى ونحوه ، ونقل نحوه أبو داود في مسائله ص ٥٨ ، قال ابن قدامة : نص عليه ( أى  
الإشارة ) أحمد فيضع أصبعه على فيه . المغني ٢٣٩/٢ ، قال ابن مفلح : ولمن يسمع  
تسكيت المتكلم بإشارة . نص عليه . المبدع ١٧٦/٢ . راجع أيضاً : الشرح الكبير  
٢١٩/٢ ، وكشاف القناع ٤٠/٢ .

(٢) قال ابن قدامة : ويكره العبث والإمام يخطب يقول النبي ﷺ : « ومن مس  
الحصى فقد لغا » رواه مسلم . المغني ٢٤١/٢ ولقد قال بالكراهة جميع الأصحاب - انظر :  
الشرح الكبير ٢٢١/٢ ، الإنصاف ٤١٩/٢ ، المبدع ١٧٧/٢ ، شرح منتهى الإرادات  
٣٠٤/١ ، الروض المربع ٣٠٤/١ ، كشاف القناع ٤٢/٢ .

(٣) في الأصل والمصرية : فرسخ ، والصواب ما أثبتته ، وكذا في المطبوع . ولقد سبق  
الكلام في وجوب الصلاة لمن يبلغه صوت المؤذن . وأن إمكان بلوغ الصوت يحد بفرسخ إذا  
كانت الأسباب متوفرة . فراجع ص ٥٦٧ .

وهذا مقيد بغير أهل المصر فإنهم تلزمهم الجمعة بعدوا أو قربوا سمعوا النداء أو لم  
يسمعوا ، أما أهل القرى فالمراد بالقرية - ومن تجب عليه الجمعة من أهلها - كما بينه ابن  
قدامة بقوله : أما القرية : فيعتبر أن تكون مبنية بما جرت العادة بينائها به من حجر أو طين  
أو لبن أو قصب أو شجر ، ونحوه ، فأما أهل الخيام وبيوت الشعر والحركات فلا جمعة عليهم  
ولا تصح منهم ، لأن ذلك لا ينصب للاستيطان . المغني ٢٤٢/٢ .

وقد ذكر إقامة الصلاة في القرى ، الكوسج في مسائله ١٩٢/٢ ( المصرية ) وأبو داود  
في مسائله ص ٥٧ . وانظر أيضا : الأحكام السلطانية للقاضي ٨٤ ، وفتح الباري =

٥٨٨ - حدثنا قال : قرأت على أئى قلت : كم أقل مايجزىء الإمام يوم الجمعة أن يصلى معه ؟ قال (١) : فيكون جمعة ؟ قال : أربعون رجلا (٢) وقلت : وإن كانوا أقل ؟ قال ما سمعت (٣) .

= ٣٨٥/٢ . ومن شرائط الجمعة كما ذكر ابن قدامة : أن يكون بقرية يستوطنها أربعون من أهل وجوبها فلا يجوز إقامتها في غير ذلك ، قال المرداوى : وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . وقال ابن قدامة : ويجوز إقامتها في الأبنية المتفرقة إذا اشتملها اسم واحد ، وفيما قارب البنيان من الصحراء . قال المرداوى : وهو المذهب مطلقا ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . المنع ٢٤٥/١ ، والإنصاف ٣٦٨/٢ ، ٣٧٨ . راجع أيضا : المحرر ١٤٤/١ ، والمغنى ٢٦٨/٢ ، والشرح الكبير ١٤٩/٢ ، والاختيارات الفقهية ص ٧٩ ، والمبدع ١٥١/٢ .

(١) لفظ ( قال ) حذفه في المطبوع مع أن بقاءه لا يضر ، والمراد : قال عبد الله .  
(٢) ذكر هذه الرواية القاضي إلى قوله : ( أربعون رجلا ) واستدل بها على أن يكون الإمام زائدا على العدد المطلوب . الأحكام السلطانية ٨٥ .

ولكنها رواية مرجوحة ، وليس المذهب عليها ، قال المرداوى : حيث اشترطنا عددا من هذه الأعداد ( أى حضور أربعين وهو المذهب بلا ريب أو ثلاثة أو خمسة أو سبعة ونحوها ) فيعد الإمام منهم على الصحيح من المذهب ، نص عليه ، وقال في مجمع البحرين والزركشى : هذا أصح الروايتين . وعنه : يشترط أن يكون زائدا عن العدد ، وهو من المفردات .. وحضور أربعين من أهل القرية شرط لصحة الصلاة . وهو المذهب بلا ريب ، وعليه أكثر الأصحاب ، ونصروه - كما قال المرداوى وذكر روايات أخرى في الأعداد أشرنا إليها . الإنصاف ٣٧٨/٢ - ٣٧٩ ، راجع أيضا : الروايتين والوجهين ٣٠/ب والمبدع ١٥٣/٢ .

(٣) تقدم بأن المذهب بلا ريب : حضور أربعين رجلا ، وعنه : تنعقد بثلاثة اختارها الشيخ تقي الدين ، وعنه : تنعقد في القرى بثلاثة ، وبأربعين في أهل الأمصار . نقلها ابن عقيل . قال في الحاويين : وهو الأصح عندى . وعنه : تنعقد بحضور سبعة . وعنه : تنعقد بخمسة . وعنه : تنعقد بأربعة . وعنه : لاتنعقد إلا بحضور خمسين . الإنصاف ٣٧٨/٢ .

وذكر ابن قدامة من قال من الفقهاء بالأربعة والثلاثة أو أكثر . انظر : المغنى ٢٤٣/٢ - ٢٤٤ . أما قوله : ماسمعت ، أى حديثا صحيحا ثابتا لأن ماورد في الحديث هو أن أسعد بن زرارة جمع بهم وكانوا أربعين رجلا . وقد سبق تخريجه . وأنه حديث حسن . راجع أيضاً : اختلاف العلماء لابن المنذر ١٣٠/ب ، الكافي ٢١٧/١ ، والشرح الكبير ١٧٦/٢ ، فتح البارى ٤٢٣/٢ ، المبدع ١٥٢/٢ .

٥٨٩ - قال : إذا صلى بهم وهو جنب ؟ قال : يعيد ولا يعيدون (١) .

٥٩٠ - قلت : إمام صلى الجمعة فلما تشهد . قبل أن يسلم (٢) دخل وقت العصر قال : تجزئه صلاته (٣) .

= قلت : والذي يظهر لى من هذه الروايات والأقوال أن الجمعة تنعقد بما تنعقد به صلاة الجماعة ، لكن بثلاثة فأكثر ، لأنها صلاة جماعة ولأنه لم يثبت فيما أعلم حديث صحيح صريح يحد العدد الذى تنعقد به الجمعة ، أما حديث ابن زرارة فهو واقعة عين ، لانص فيه على التحديد . والله أعلم .

ذكر فى المطبوع على قوله : ما سمعت : إنه تقدم فى المسألة رقم ٣٣٨ ( والصحيح ٤٣٨ حسب ترقيمه ) فذكر ماتقدم فيها ، ثم أثبت أن هذا متأخر وقوله ما سمعت ماتقدم ، وناف أيضا ، والمثبت مقدم على النافي - قلت : كل هذه التعليقات لاجل لها إذ معنى قوله فى حديث ابن مسعود أى صلى لهم صلاة الظهر جماعة ، لا أنه أقام صلاة جمعة ، وأتى بخطبة ونحوها وإذا فلا منافاة .

(١) تقدم الكلام عليه فى س ٥١٤ وراجع أيضا : الإنصاف ٣٧٩/٢ .

(٢) ( قبل أن يسلم ) ساقط من المصرية .

(٣) قال الخرقى : ومتى دخل وقت العصر وقد صلوا ركعة ، أتوا بركعة أخرى وأجزأتهم جمعة . مختصر الخرقى ص ٣٥ قال ابن قدامة : وظاهر كلام الخرقى : أنه لا يدرك الجمعة إلا بإدراك ركعة فى وقتها ومتى دخل وقت العصر قبل ركعة لم تكن جمعة . وقال القاضى : متى دخل وقت العصر بعد إحرامه بها أتمها جمعة ونحو هذا . قال أبو الخطاب لأنه إحرام بها فى وقتها أشبه ما لو أتمها فيه . والمنصوص عن أحمد : أنه إذا دخل وقت العصر بعد تشهده وقبل سلامه أجزأته ، وظاهر هذا : أنه متى دخل الوقت قبل ذلك بطلت أو انقلبت ظهرا . المغني ٢٣٦/٢ وعلى ما فسره ابن قدامة وحمله على ظاهر معناه فقد يخالف المذهب هذه الرواية . فقد قال فى المقنع : وإن خرج - أى الوقت - وقد صلوا ركعة أتموها جمعة ٢٤٥/١ قال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه . الأصحاب وعنه : يعتبر الوقت فيها كلها إلا السلام . الإنصاف ٣٧٦/٢ والرواية الثانية : إن كانت مبنية على ما نقله عبد الله . وقال بظاهره ابن قدامة : أنه متى دخل الوقت قبل ذلك بطلت صلاته ففيه احتمال ، إذ صحة الصلاة عند دخول وقت العصر قبل السلام ليست بمستلزمة لبطلانها إذا دخل وقتها فى الركعة الثانية فى التشهد أو قبله . والله أعلم .

٥٩١ - حدثنا قال : قرأت على أئى : مسافر صلى الظهر ثم دخل العصر ولم يصل مع الإمام الجمعة ؟ قال : صلاته هى الأولى إذا كان لا يريد المقام وإن جمع فلا بأس (١) .

وإن صلى فى بيته الظهر بعد الزوال ثم خرج فإذا الإمام ١١٢ لم يصل / الجمعة ، قال : يصلى مع الإمام ولا يعتد بتلك (٢) .

٥٩٢ - حدثنا قال : قرأت على أئى : مسافر صلى بمقيمين الجمعة ؟ قال : دعها : قال : وليس على المسافر جمعة (٣) .

(١) تقدم فى س ٥٧٤ بأن الأفضل لمن لم تجب عليه الجمعة أن لا يصلى الظهر قبل صلاة الإمام ، ولو صلى قبل صلاة الإمام فصلاته صحيحة . وهو المذهب . وهذه الرواية تفيد أيضاً جواز تقدم صلاة المسافر على صلاة الجمعة ، وأنه إن صلى بعدها مع الإمام تعد صلاته معه نافلة . وعليه يقول المرداوى : فعلى المذهب لو حضر الجمعة فصلها كانت نفلاً فى حقه على الصحيح ، وقيل : فرضاً ، وقال فى الرعاية : قلت : فتكون الظهر إذا نفلاً . الإنصاف ٣٧٣/٢ راجع أيضاً : المبدع ١٤٥/٢ .

(٢) قال ابن عقيل : من لزمته الجمعة بحضوره لم تصح صلاته ، قبل صلاة الإمام وقال ابن قدامة : ومن سقطت عنه لعذر إذا حضرها وجبت عليه وانعقدت به . الإنصاف ٣٧٣/٢ ، المقنع ٢٤٢/١ وعلى هذا تصير الجمعة واجبة عليه فلا يعتد بالسابقة . راجع أيضاً : المغني ٢٥٤/٢ ، الكافي ٢١٤/١ ، الشرح الكبير ١٥٦/٢ ، المبدع ١٤٤/٢ ، كشف القناع ١٩/٢ - ٢٠ ، الروض المربع ٢٨٥/١ .

(٣) نقل عنه الكوسج : من سافر يوم الجمعة : قال ما يعجبني - المسائل ٢٥/أ . قال ابن قدامة بعد ذكر من لا تجب عليه الجمعة : ولم يجز أن يؤم فيها . المقنع ٢٤٢/١ قال ابن مفلح : لئلا يصير التابع متبوعاً ، وهو فى المرأة اتفاق وكذا فى مسافر له القصر ، وقيل : تلزمه تبعاً للمقيمين . قاله الشيخ تقي الدين . وحكاها بعضهم رواية : تلزمه بحضورها فى وقتها مالم يتضرر ( وفيه : مالم ينضر - وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته ) بالانتظار ، وتنعقد به ويؤم فيها كمن سقطت عنه تخفيفاً لعذر مرض وخوف ونحوها ، لزوال ضرره . فهو كمسافر يقدم . المبدع ١٤٣/٢ وقال ابن قدامة فى المغني : ولا تنعقد الجمعة بأحد من هؤلاء ( أى من لا تجب عليه الجمعة ) ولا يصح أن يكون إماماً فيها . المغني ٣٦٩/٢ راجع أيضاً : تحريد المسائل اللطاف ٤٧/ب ، والإنصاف ٣٦٨/٢ - ٣٦٩ .



٥٩٣ - حدثنا قال : قرأت على أنى سئل عن وقت صلاة الجمعة ؟ قال : إن صلى قبل الزوال فلا بأس <sup>(١)</sup> .

حديث عمرو بن مرة <sup>(٢)</sup> عن عبد الله بن سَلَمَة <sup>(٣)</sup>

(١) يرى الإمام أحمد جواز صلاة الجمعة قبل زوال الشمس كما قال هنا ، واستدل بأحاديث تأتي فيما بعد ، ونقل عنه جواز صلاة الجمعة قبل الزوال أيضاً الكوسج ، كما ذكره ابن المنذر من روايته . انظر : اختلاف العلماء لابن المنذر ٦٨/أ ، وأشار إلى رواية عبد الله هذه ابن قدامة في الكافي ، واستدل بها على أن أول وقتها : أنها تجوز في وقت العيد - الكافي ٢١٥/١ . وقد ذكر عن مذهب أحمد جواز فعلها قبل الزوال ، الترمذى في سننه ٣٦٨/٢ ، وابن ناصر في تجريد المسائل للطاف ٤٢/أ ، وابن المنذر في اختلاف العلماء ٦٨/أ . قال ابن قدامة عن وقتها : أوله أول وقت صلاة العيد ، وآخره آخر وقت الظهر . المقنع ٢٤٤/١ قال المرداوى : عن أول وقتها بعد قول ابن قدامة : هذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، ونص عليه . وقال الخرقى : يجوز فعلها في السادسة ، وهو رواية عن أحمد ، وفيه أقوال أخرى مرجوحة ، وعنه : أول وقتها بعد الزوال اختارها الآجرى وهو الأفضل . والصحيح من المذهب : أنها تلزم بعد الزوال ، وعليه أكثر الأصحاب . الإنصاف ٣٧٥/٢ - ٣٧٦ .

وقال ابن قدامة : المستحب إقامة الجمعة بعد الزوال ، لأن النبى ﷺ كان يفعله ولأن في ذلك خروجاً من الخلاف . فإن علماء الأمة اتفقوا على أن ما بعد الزوال وقت للجمعة . وإنما الخلاف فيما قبله . المغني ٢١٨/٢ - ٢١٩ وراجع أيضاً : السنن للترمذى ٣٧٨/٢ ، واختلاف العلماء لابن المنذر ٦٧/أ - ٦٨/ب ، وفتح البارى ٣٨٧/٢ .

(٢) هو عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجملى - بفتح الجيم والميم - المرادى ، أبو عبد الله الكوفى ، الأعمى ، ثقة ، عابد ، كان لا يدلس ، ورمى بالإرجاء ، مات سنة ثمان عشرة ومائة . وقيل : قبلها - تقريب التهذيب ٧٨/٢ ، تهذيب التهذيب ١٠٢/٨ - ١٠٣ .

(٣) هو عبد الله بن سَلَمَة - بكسر اللام - المرادى بضم الميم وفتح الراء وبعد الألف دال مهملة نسبة إلى مراد بطن من مذحج ، ومراد اسمه يحابر بن مالك وهو مذحج - الكوفى ، صدوق تغير حفظه ، من الطبقة الثانية - اللباب لابن الأثير ١٨٨/٣ ، تقريب التهذيب ٤٢٠/١ ، تهذيب التهذيب ٢٤١/٥ - ٢٤٢ .

أن عبد الله (١) صلى بهم ضحى (٢) .

وحديث سهل بن سعد (٣) كنا نقيّل ونتغدى بعد الجمعة (٤)  
كأنه يدل على أنه قبل الزوال (٥) .

٥٩٤ - حدثنا قال : سئل أى وأنا اسمع عن الجمعة هل تصلى  
قبل أن تزول الشمس ؟ .

فقال : حديث ابن مسعود أنه صلى بهم الجمعة ضحى (٦) ،  
وإنه لم تزل الشمس ، وحديث أى حازم (٧) عن سهل بن سعد : كنا

(١) هو ابن مسعود رضى الله عنه ، الصحابى المشهور ، تقدمت ترجمته .  
(٢) أخرجه ابن أبى شيبة قال : حدثنا غندر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن  
عبد الله بن سلمة قال : صلى بنا عبد الله الجمعة ضحى ، وقال : خشيت - عليكم الحر .  
المصنف ١٠٧/٢ وأورد ابن حزم عن وكيع عن شعبة بالإسناد المذكور نحوه . المحلى ٦٣/٥ .  
(٣) هو سهل بن سعد بن مالك بن خالد الأنصارى الخزرجى الساعدى ،  
أبو العباس . ويقال : أبو يحيى ، له ولأبيه صحبة ، ومن مشاهير الصحابة ، قال : كان اسمه  
حزنا فغيّره النبى ﷺ حكاه ابن حبان . مات سنة ثمان وثمانين ، وقيل : بعدها ، وقد جاوز  
المائة . الإصابة ٨٨/٢ .

(٤) أخرجه أحمد فى مسنده قال : ثنا بشر بن المفضل ، ثنا أبو حازم عنه قال :  
كنا نقيّل ونتغدى بعد الجمعة مع رسول الله ﷺ ٣٣٦/٥ وهو من ثلاثياته . والبخارى  
فى كتاب الجمعة : باب قول الله تعالى : ( فإذا قضيت الصلاة .... ) بلفظ : ما كنا نقيّل  
ولا نتغدى إلا بعد الجمعة . الصحيح مع الفتح ٤٢٧/٢ ح ٩٣٩ ، وأخرجه أيضا فى عدة  
مواضع . فانظره برقم ح ٢٣٤٩ ، ٥٤٠٣ ، ٦٢٤٨ ، ٦٢٧٩ ، ومسلم فى كتاب الجمعة باب  
صلاة الجمعة حين تزول الشمس . الصحيح ٥٨٨/٢ ح رقم ٨٥٩ .

(٥) عارضه ابن حزم وقال : ليس فيه بيان أنه كان قبل الزوال . المحلى ٦٦/٥ .  
(٦) تقدم تخريجه آنفا .

(٧) هو سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج ، الأفرز ، التمار ، القاص ، الواعظ ،  
الزاهد ، عالم المدينة مولى الأسود بن سفيان ثقة ، عابد ، مات سنة أربعين ومائة فى خلافة  
أبى جعفر المنصور . تذكرة الحفاظ ١٣٣/١ - ١٣٤ ، وتهذيب التهذيب ١٤٣/٤ - ١٤٤ ،  
وتقريب التهذيب ٣١٦/١ .

نقيل ونتغدى بعد الجمعة (١) فهذا يدل على أنه قبل الزوال ، ورأيته كأنه لم يدفع هذه الأحاديث أنها قبل الزوال وكان رأيُه أنه إذا زالت الشمس فلا شك في الصلاة (٢) ولم نره يدفع حديث ابن مسعود وسهل بن سعد على أنه كان ذلك عنده قبل الزوال .

٥٩٥ - قلت لأبي : الجمعة واجبة على المسلمين ؟ قال : ليس فيها شك (٣) .

٥٩٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يسمع القراءة يوم الجمعة في الصلاة ؟ .

قال : ينصت . قلت : فإن لم يسمع ؟ قال : يقرأ / قلت : ١١٣ : فإن سمع بعض القراءة ولم يسمع بعضاً ؟ قال : ينصت حتى يسمع (٤) .

(١) تقدم تخريجه آنفا .

(٢) قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الجمعة تحزى إذا صليت بعد زوال الشمس . واختلفوا فيمن صلى قبل الزوال . اختلاف العلماء ٦٧/ أ .

(٣) قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن الجمعة واجبة على الأحرار البالغين المقيمين الذين لا عذر لهم . الإجماع ص ٤١ وقال ابن قدامة : هي واجبة بالإجماع . الكافي ٢١٣/١ والأصل في فرض الجمعة : الكتاب والسنة والإجماع . المغني ٢١٨/٢ .

(٤) نقل أبو داود وابن هانئ أيضاً : أنه إذا لم يسمع قراءة الإمام يقرأ انظر مسائل الأثر ، انظر المغني لابن قدامة ٤٠٧/١ قال ابن قدامة : فإن سمع هممته ولم يفهم ؟ فقال في رواية الجماعة : لا يقرأ ونقل عنه إنه يقرأ إذا سمع الحرف بعد الحرف - المغني ٤٠٧/١ . وقال المرداوي : يستحب أن يقرأ إذا لم يسمع الإمام لبعده ، وهذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقيل : لا يقرأ ، وحكاها الزركشي وغيره رواية ، فعلى المذهب : لو سمع هممة الإمام ولم يفهم ما يقول ، لم يقرأ على الصحيح من المذهب ، نقلها الجماعة عن الإمام أحمد . وعنه : يقرأ . نقلها عبد الله ، واختارها الشيخ تقي الدين . قال في الفروع : وهي أظهر ، قلت : وهو الصواب . الإنصاف ٢٣١/٢ .

٥٩٧ - سألت أئى : كم يجمع من الناس ؟ قال : إذا كانوا أربعين رجلا جمعوا ، وذلك أن أول جمعة جمعت في الإسلام كانوا أربعين (١) .

٥٩٨ - قلت لأئى : حديث حصين (٢) عن سالم ( بن ) (٣) أئى الجعد (٤) وأئى سفيان (٥) عن جابر (٦) ( قال ) (٧) كان

(١) من قوله : أول جمعة إلى قوله : أربعين .. سقط من المصرية . قال القاضى : واختلفت - أى الرواية - فى العدد الذى تنعقد به الجمعة ، فنقل الأثرم وإبراهيم بن الحارث : أربعون ، لما روى أن أول جمعة جمعت فى الإسلام كان العدد أربعين .. ونقل محمد ابن الحكم : إذا كان القوم فى موضع واحد خمسين جمعوا الجمعة . الروائين والوجهين ٣٠/ ب . وقد تقدم بعض الكلام على المسألة فى س ٥٨٨ واشتراط هذا العدد ، نقله الجماعة ، ذكرهم القاضى أيضا فى الأحكام السلطانية ، وهو المشهور فى المذهب قال ابن قدامة : بلا ريب ، كما قال المرداوى : وفيه روايات أخرى مرجوحة . انظر : الأحكام السلطانية ص ٨٥ - ٨٦ ، المغني ٢/ ٢٤٣ ، الإنصاف ٢/ ٣٧٨ .

(٢) هو حصين بن عبد الرحمن السلمى ، أبو الهذيل الكوفى ، ثقة ، تغير حفظه فى الآخر ، مات سنة ست وثلاثين ومائة ، وله ثلاث وتسعون . تقريب التهذيب ١/ ١٨٢ ، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٨١ - ٣٨٣ .

(٣) ( بن ) ساقط من الأصل والمصرية ، وكذا من المطبوع ، والصواب إثباته كما فى مراجع ترجمته والكتب التى خرجت الحديث من طريقه . وسقطت العبارة من أولها إلى ( بن ) فى المصرية .

(٤) هو سالم بن أئى الجعد رافع الغطفانى الأشجعى مولاهم الكوفى ، ثقة ، وكان يرسل كثيرا ، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين . وقيل : مائة أو بعد ذلك ، ولم يثبت أنه جاوز المائة . تقريب التهذيب ١/ ٢٧٩ ، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٣٢ - ٤٣٣ .

(٥) هو طلحة بن نافع .

(٦) هو جابر بن عبد الله رضى الله عنه .

(٧) سقط ( قال ) من الأصل والمصرية ، وكذا من المطبوع ، والصواب إثباته كما يقتضيه السياق .

النبي ﷺ يخطب فقدمت (١) غير (٢) فتركوه على المنبر إلا اثني عشر رجلاً (٣) .

أليس في هذا دليل على أن النبي عليه السلام جمع باثني عشر رجلاً ؟ فقال أي : أليس قد أنزل الله هذه الآية ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾ (٥) وقال أي : أعجب إلي أن يكونوا أربعين (٦) .

(١) في المطبوع فتقدمت وهو خلاف الأصل ، واللفظ المروي في الحديث .  
(٢) العير : الإبل بأحمالها ، وقيل : هي قافلة الحمير فكثرت حتى سميت بها كل قافلة كأنها جمع عير ( بمعنى الحمار الوحشي ) وكانت قياسها أن تكون فُعلاً - بالضم - كسُقِف في سقف ، إلا أنه حوُظ على الباء بالكسرة نحو عَيْن . النهاية ٣/٣٢٩ .  
(٣) أخرجه أحمد قال : ثنا ابن إدريس عن حصين عن سالم بن أبي الجعد عن جابر قال : « قدمت عير مرة المدينة ... » الحديث مع بيان نزول الآية ، وأيضاً من طريق معاوية بن عمرو : ثنا زائدة عن حصين ثم ساق سنده المذكور بمعناه : المسند ٣/٣١٣ ، ٣٧٠ وما عثر عليه في المسند من طريق سفيان عن جابر - والبخارى في كتاب الجمعة باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة نحوه بسنده من طريق حصين عن سالم بن أبي الجعد عن جابر . الصحيح مع الفتح ٤٢٢/٢ ح رقم ٩٣٦ ، وانظر أيضاً في ٢٩٧/٤ ح رقم ٢٠٥٨ ، و ٣٠٠/٤ ح رقم ٢٦٤ وبسنده من طريق سالم بن أبي الجعد وأبي سفيان عن جابر في كتاب التفسير باب : وإذا رَأَوْا تِجَارَةً .... الصحيح مع الفتح ٦٤٣/٨ ح رقم ٤٨٩٩ . ومسلم بسنده من طريق حفص عن سالم بن أبي الجعد عن جابر ، وأيضاً من طريق حصين عن أبي سفيان وسالم بن أبي الجعد عن جابر . الصحيح ٥٩٠/٢ ح رقم ٨٦٣ .  
(٤) في المطبوع ( فإذا ) وهو خطأ فاحش ، والصواب ما هو مثبت بالأصل ، وكذا في المصحف .

(٥) سورة الجمعة الآية : ١١ .

(٦) تقدم بأن المذهب : حضور أربعين رجلاً لصحة إقامة الجمعة ويرى الإمام أحمد استدامة هذا العدد أثناء الخطبة والصلاة . قال ابن قدامة : قال أبو بكر : لا أعلم خلافاً عن أحمد : إن لم يتم العدد في الصلاة والخطبة أنهم يعيدون الصلاة . وأيضاً قال ابن قدامة : فإن نقص العدد قبل كمالها فظاهر كلام أحمد : أنه لا يتمها جمعة . المغني ٢/٢٤٧ وقال المرداوي : إن نقصوا قبل إتمامها استأنفوا ظهراً ، هذا المذهب . نص عليه . وقال =

٥٩٩ - قلت : إن بعض الناس يقول : إذا كان الإمام يصلي الجمعة فذهبوا وبقي وحده فإنه يصلي الجمعة ولو لم يبق معه إلا رجل واحد ؟ .

فقال : سبحان الله ما أعجب هذا يجمع برجل واحد يصلي ركعتين ثم قال : أعجب إلي أن لا يجمع حتى يكونوا أربعين <sup>(١)</sup> .

---

= الشارح : المشهور في المذهب : أنه يشترط كمال العدد في جميع الصلاة . الإنصاف ٣٧٩/٢ . قال العيني في شرحه على الحديث المذكور وظاهر كلام أحمد : استدانة الأربعين . انظر : عمدة القاري ٢٤٨/٦ .

(١) ذكر ابن قدامة : أن أبا ثور حكى عن الثوري إن بقي معه واحد أتمها جمعة . المغني ٢٤٧/٢ . وانظر أيضا : الشرح الكبير ١٧٧/٢ وحكى العيني في المسألة « أى إذا عرض عارض فنفر الناس ولم يبق إلا الإمام وهو في الصلاة ماذا يصلي ؟ الجمعة أو الظهر » حكى فيه خمسة أقوال ، ومنه قول : إن بقي معه واحد أتمها جمعة ، كما نقل ماحكاه ابن بطال أن أبا ثور قال وإذا بقي واحد يصلها جمعة . عمدة القاري ٢٤٨/٦ .

## باب صلاة العيدين

٦٠٠ - قال : قرأت على أئى : هل على أهل القرى

تشريق <sup>(١)</sup> ؟ قال : كل من صلى في جماعة يعجبني أن يكبروا <sup>(٢)</sup> .

٦٠١ - إذا كان الإمام يخطب وعطس رجل يشمت ويرد

عليه ؟ قال : إذا كان لا يسمع الخطيب ، سبح وقرأ / <sup>(٣)</sup> قلت : ١١٤  
فيأكل أو يشرب ؟ قال : لا .

(١) المراد بالتشريق هنا : التكبير في دبر الصلاة في أيام التشريق كما يدل عليه جواب الإمام أحمد رحمه الله .

وحكى الحافظ ابن حجر عن أئى عبيد أنه قال : كان أبو حنيفة يذهب إلى التكبير في دبر الصلاة يقول : لا تكبير إلا على أهل الأمصار لقول على رضى الله عنه : لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع . قال : وهذا لم نجد أحداً يعرفه ، ولا وافقه عليه أصحابه ولا غيرهما . الفتح ٤٥٧/٢ .

(٢) جواب الإمام أحمد يدل على أنه لا يفرق بين أهل القرى والأمصار بل يقول : إنه يكبر عقيب كل فريضة في جماعة كما يفهم مما نقل الحافظ بن حجر عن أئى عبيد أنه لا يفرق بين أهل القرى والأمصار ، لأن التفريق خصه بالإمام أئى حنيفة حيث قال : وهذا لم نجد أحداً يعرفه ولا وافقه عليه أصحابه ولا غيرهما . والأصحاب قالوا : وفي الأضحى يكبر عقيب كل فريضة في جماعة . وعنه : أنه يكبر وإن كان وحده من صلاة الفجر يوم عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق ، ولم يفرقوا بين أهل القرى والأمصار . انظر : المقنع ٢٦٠/١ - ٢٦١ ، المغني ٢٩٣/٢ ، الإنصاف ٤٣٦/٢ .

(٣) هذه الرواية تفيد وجوب الإنصات للخطيب . وقد ذكر ابن عقيل الرويتين في المسألة الأولى : يجب الإنصات لخطبة العيدين كخطبة الجمعة . والثانية : لا يجب . الشرح الكبير ٢٤٦/٢ . والمذهب : أن الاستماع لها أفضل وليس بواجب . قال ابن قدامة : والخطبتان سنة لا يجب حضورهما ولا استماعهما ، لما روى عبد الله بن السائب قال : شهدت مع رسول الله ﷺ العيد فلما قضى الصلاة ، قال : إنا نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ، ومن أحب أن يذهب فليذهب . رواه النسائي وابن ماجه . والاستماع لها أفضل المغني ٢٨٧/٢ ، والكافي أيضاً ٢٣٤/١ - ٢٣٥ ، كشاف القناع ٢١٩/١ ، شرح منتهى الإرادات ٣٠٩/١ .

أما شرب الماء أثناء الخطبة ، فقال ابن قدامة في خطبة الجمعة : ويكره أن يشرب =

٦٠٢ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا وكيع (١) ثنا  
عبد الله (٢) بن عبد الرحمن سمعه من عمرو (٣) بن شعيب عن أبيه (٤)  
عن جده (٥) أن رسول الله ﷺ كبر اثنتي (٦) عشرة ( تكبيرة ) (٧)  
سبعاً في الأولى وخمساً في الآخرة ، ولم يصل قبلها ولا بعدها (٨) ،

= والإمام يخطب إن كان ممن يسمع ، لأنه فعل يشتغل به ، فأشبهه مس الحصى ، فأما  
إن كان لا يسمع فلا يكره ، نص عليه ، لأنه لا يستمع فلا يشتغل به . المغني ٢٤١/٣ ،  
وفي الإنصاف : يكره العبث حالة الخطبة ، وكذا شرب الماء إن سمعها ، وقال المجد : يكره  
مالم يشتد عطشه ، وجزم أبو المعالي بأن شربه إذا اشتد عطشه أولى . ٤١٩/٢ . وبناء  
على هذا يمكن أن نقول : إنه لا بأس بشرب الماء إذا لم يسمع خطبة الإمام في العيدين ، لأنه  
إذا كان جائزاً في خطبة الجمعة التي يجب لها الإنصات فمن الأولى أن يجوز في خطبة العيدين  
التي لا يجب الاستماع لها ، كما تقدم .

(١) في الأصل والمصرية والمطبوع ( وكيع بن عبد الرحمن ) والتصويب من مسند  
أحمد ١٨٠/٢ ، ومصنف ابن أبي شيبة ١٧٢/٢ ، وتهذيب التهذيب ٢٩٩/٥ .  
(٢) عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى بن كعب الطائفي أبو يعلى الثقفي ، صدوق ،  
يخطيء ، وهم ، من السابعة . تقريب التهذيب ٤٢٩/١ ، تهذيب التهذيب ٢٩٨/٥ .  
(٣) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، مات  
سنة ثمان عشرة ومائة . تقريب التهذيب ٧٢/٢ ، وتهذيب التهذيب ٤٨/٨ .  
(٤) هو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، ثبت سماعه  
من جده ، من الثامنة . تقريب التهذيب ٣٥٣/١ ، وتهذيب التهذيب ٣٥٦/٤ - ٣٥٧ .  
(٥) هو عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سَعِيد - بالتصغير -  
السهمي أبو محمد وقيل : أبو عبد الرحمن ، أحد السابقين المكثرين من الصحابة ، وأحد  
العبادة الفقهاء ، مات في ذى الحجة ليالى الحرّة على الأصح بالطائف على الراجح .  
الإصابة ٣٥١/٢ .

(٦) في الأصل والمصرية والمطبوع ( ثلاث عشرة ) والتصويب من المسند ١٨٠/٢ ،  
والمذهب : أنه يكره في الأولى سبع تكبيرات منها تكبيرة الإحرام ، وفي الثانية خمس تكبيرات  
سوى التكبيرة التي يقوم بها من السجود . انظر : المغني ٢٨٨/٢ .

(٧) ليست في الأصل والمصرية والمطبوع . والزيادة من المسند ١٨٠/٢ .

(٨) أخرجه أحمد بهذا السند في المسند ١٨٠/٢ بلفظ : أن رسول الله ﷺ كبر في  
عيد ثنتي عشرة تكبيرة ، سبعاً في الأولى وخمساً في الآخرة ، ولم يصل قبلها ولا بعدها . =



قال أبى : وبهذا آخذ ولا أصلى قبلها ولا بعدها (١) .

٦٠٣ - حدثنا قال : حدثنى أبى ، حدثنا يحيى (٢) بن سعيد عن عبيد الله (٣) قال : أخبرنى نافع ، قال : صليت مع أبى هريرة الفطر ، فكبر ثنتى عشرة سبعاً فى الأولى وخمساً فى الآخرة قبل القراءة

= وابن أبى شيبه : إلى قوله : وخمساً فى الآخرة . المصنف ١٧٢/٢ . وأخرجه أبو داود من طريق معتمر عن عبد الله الطائفى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . السنن كتاب الصلاة : باب التكبير فى العيدين ٦٨١/١ ح رقم ١١٥١ ، وابن ماجه من طريق ابن المبارك عن عبد الله الطائفى ، نحوه ، السنن كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب ماجاء فى كم يكبر الإمام فى صلاة العيدين ٤٠٧/١ ح رقم ١٢٧٨ ، وقال الحافظ ابن حجر : وصححه أحمد وعلى والبخارى فيما حكاه الترمذى . التلخيص ٩٠/٢ . وقال الألبانى : ولعل ذلك من أجل شواهده . الإرواء ١٠٩/٣ .

(١) نقل روايات فى هذه المسألة الكوسج فى مسائل أحمد وإسحاق ١٩/ب ، وابن هانئ فى المسائل ٩٥/١ مسألة رقم ٤٧٩ ، وأبو داود فى المسائل ص ٦٠ . وقال المرداوى : الصحيح من المذهب : كراهة التنفل قبل صلاة العيد وبعدها فى موضعها ، وقيل : يصلى تحية المسجد ، وقيل : تحوز التحية قبل صلاة العيد لابعدها ، أما فى غير موضعها فيجوز من غير كراهة . هذا هو المذهب ، وعليه الجمهور . انظر : الإنصاف ٤٣١/٢ - ٤٣٢ .

وقال ابن قدامة : قال عبد الله بن أحمد : سمعت أبى يقول : روى ابن عباس أن النبى ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها ، ورأيت يصلى بعدها ركعات فى البيت ، وربما صلاها فى الطريق ، يدخل بعض المساجد . المغني ٢٨٨/٢ - ٢٨٩ . هذا ، ويلاحظ أن هذه الرواية لعبد الله لم أجدها فى مسائله ، فعمله ذكرها فى كتاب آخر . الشرح الكبير ٢٤٧/٢ ، والنكت والفوائد السنية ١٦٣/١ . والكافي ٢٣٩/١ .

(٢) هو يحيى بن سعيد بن فروخ أبو سعيد القطان البصرى .

(٣) فى الأصل ( عبد الله ) وكذا فى المصرية والمطبوع أيضاً ، والصواب ما أثبتته كما فى المصنف لابن أبى شيبه ١٧٣/٢ . وهو ابن عمر بن حفص العدوى العمري المدنى .

في كلتا (١) الركعتين (٢) قال أنى : وبهذا آخذ بحديث (٣) أنى هريرة .

(١) في الأصل والنسخة المصرية ( كلتى ) والصواب ما أثبتته لمطابقته للقواعد العربية .

(٢) أخرجه الإمام مالك في كتاب العيدين : باب ماجاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين ، عن نافع أنه قال : نحوه . الموطأ ١/١٨٠ ، وانظر : المدونة أيضاً ١/١٥٥ ، والشافعى عن مالك - الأم ١/٢٣٦ ، وأشار إليه الترمذى حيث قال : وهكذا ( أى نحوه حديث كثير بن عبد الله ) روى عن أنى هريرة : أنه صلى بالمدينة نحو هذه الصلاة . السنن ٤١٧/٢ .

وقال ابن حزم : رويناه من طريق مالك وأيوب السختياني ، كلاهما عن نافع : شهدت العيد ... الخ . وهذا سند كالشمس . المحلى ٥/١٢٣ . وأخرجه عبد الرزاق عن مالك عن نافع بلفظ : شهدت العيد مع أنى هريرة يكبر في الأولى سبعاً وفى الآخرة خمساً قبل القراءة . المصنف ٣/٢٩٢ ح رقم ٥٦٨٠ ، وأيضاً عن معمر عن أيوب عن نافع مثله وعن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع مثله . المصنف ٣/٢٩٢ - ٢٩٣ ح رقم ٥٦٨١ - ٥٦٨٢ . وأخرج ابن أنى شيبه عن ابن إدريس عن عبيد الله عن نافع عن أنى هريرة قال : كان يكبر ... الخ . المصنف ٢/١٧٣ .

(٣) روى عن أنى هريرة أيضاً حديث مرفوع بلفظ : قال : قال رسول الله ﷺ : التكبير في العيدين سبعاً قبل القراءة وخمساً بعد القراءة . مسند أحمد ٢/٣٥٧ - ٣٥٨ ، لكن في سنده : ابن لهيعة ، وفيه كلام معروف .

والإمام أحمد يعنى بقوله : آخذ بحديث أنى هريرة ، عمله الذى نقل عنه نافع ، فإنه صرح في مسائل أنى داود : أنه يكبر في الأولى سبع تكبيرات إذا افتتح مع تكبيرة الافتتاح ، وفى الثانية يكبر خمس تكبيرات ثم يقرأ . مسائل أنى داود ص ٥٩ ، ٦٠ .

وقال ابن قدامة : قال أبو عبد الله : يكبر في الأولى سبعاً مع تكبيرة الإحرام ولا يعتد بتكبيرة الركوع ، لأن بينهما قراءة ، ويكبر في الركعة الثانية خمس تكبيرات ، ولا يعتد بتكبيرة النبوض ، ثم يقرأ فى الثانية ، ثم يكبر ويركع . المغني ٢/٢٨٢ ، وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه : يكبر سبعاً سوى تكبيرة الإحرام . وعنه : يكبر خمساً وفى الثانية أربعاً . وأيضاً نص الإمام أحمد على جواز كل ، وقال : اختلف أصحاب النبي ﷺ في التكبير ، وكل جائز . انظر : الإنصاف ٢/٤٢٧ ، المبدع ٢/١٨٤ ، وأيضاً راجع للمسألة : مختصر الخرق ص ٣٦ ، ٣٧ ، الكافي ٢/٢٨٢ - ٢٨٣ ، الشرح الكبير ٢/٢٣٨ ، كشف القناع ٢/٤٦ ، وانظر روايات عن الإمام أحمد في هذه المسألة في مسائل ابن هانيء ١/٩٢ - ٩٣ مسألة رقم ٤٦٤ ، ومسائل الكوسج ١٩/ب .

٦٠٤ - حدثنا قال : سمعت أئى يقول : روى عن ابن عباس (١) وابن عمر (٢) وسلمة (٣) بن الأكوع وبريدة (٤) الأسلمى ، لم يصلوا قبلها ولا بعدها . قال أئى : ليس قبل العيد ولا بعده صلاة قط (٥) .

(١) أثر ابن عباس أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : بلغنى عن مولى لابن عباس عن ابن عباس قال : لا يصل قبلها ولا بعدها : المصنف ٢٧٦/٣ ح رقم ٥٦٢٤ . قال البخارى فى كتاب العيدين - باب الصلاة قبل العيد وبعدها : قال أبو المعلى : سمعت سعيداً عن ابن عباس ، كره الصلاة قبل العيد . الصحيح مع الفتح ٤٧٦/٢ . قال الحافظ : لم أقف على أثره هذا موصولاً . الفتح ٤٧٧/٢ .

(٢) أثر ابن عمر أخرجه الإمام أحمد عن وكيع عن أبان بن عبد الله عن أئى بكر بن حفص عنه بلفظ : أنه خرج يوم عيد فلم يصل قبلها ولا بعدها ، وذكر أن النبى ﷺ فعله . المسند ٥٧/٢ . والترمذى فى أبواب الصلاة - باب ما جاء لا صلاة قبل العيد ولا بعدها نحوه ، من طريق وكيع . السنن ٤١٨/٢ - ٤١٩ ح رقم ٥٣٨ .

وابن أئى شبيه فى المصنف ١٧٧/٢ وأيضاً عن ابن علية عن أيوب عن نافع أن ابن عمر ... الخ ١٧٨/٢ . وعبد الرزاق فى المصنف ٢٧٢/٣ ح رقم ٥٦٠٤ . « جاء ابن عمر فلم يصل ، وأيضاً كان لا يصل قبل العيدين ولا بعدهما شيئاً » ٢٧٤/٣ ح رقم ٥٦١١ . والحاكم فى المستدرک ٢٩٥/١ وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه . وقال الذهبى : صحيح . انظر : المدونة الكبرى ١٥٦/١ ، والسنن الكبرى للبيهقى ٣٠٢/٣ .

(٣) هو سلمة بن عمرو بن الأكوع الأسلمى أبو مسلم وأبو إياس ، شهد بيعة الرضوان ، مات سنة أربع وسبعين ، روى له الجماعة . الإصابة ٦٦/٢ ، ذكره ابن قدامة فى عداد من لا يرى النفل قبل العيد ولا بعده . المغنى ٢٨٧/٢ ، قلت : ولم أقف على أثره الذى أشار إليه الإمام أحمد . والله الموفق .

(٤) أخرج ابن أئى شبيه عن شعبة بن سوار عن المغيرة عن عبد الله بن بريدة عن أبيه : كان يصل قبل الصلاة أربعاً وبعدها أربعاً . المصنف ١٧٧/٢ . وأخرج البيهقى من طريق ابن إسحاق عن أئى المثنى عن عبد الوارث عن الحسين عن ابن بريدة قال : كان بريدة يصل يوم الفطر ويوم النحر قبل الإمام . وذكر رواية أخرى من طريق آخر عن عبد الله بن بريدة وفيها : أن ابن بريدة صلى فى أهله أربع ركعات ثم خرج إلى المصلى فلما قضيت الصلاة لم يصل قبلها ولا بعدها ، ثم صلى أربع ركعات فى أهله لما رجع . السنن الكبرى ٣٠٤/٣ . وهذا يدل على أنه لم يكن يصل فى المصلى قبل الصلاة ولا بعدها .

(٥) راجع س رقم ٦٠٢ هامش رقم (١) على ص ٤٢٨ .

٦٠٥ - حدثنا قال : قلت لأبي : ماتقول بين التكبير إذا كبر في العيدين ، قال : حديث ابن مسعود (١) هو أرفعها (٢) .

(١) أخرجه الطبراني قال : حدثنا علي بن عبد العزيز ، ثنا حجاج بن منهال عن حماد بن سلمة عن حماد ( هو ابن أبي سليمان ) عن إبراهيم أن الوليد بن عقبة دخل المسجد وابن مسعود وحذيفة وأبو موسى في عرصة المسجد ، فقال الوليد : إن العيد قد حضر فكيف أصنع ؟ فقال ابن مسعود : تقول : الله أكبر وتحمد الله ، وتثنى عليه وتصلى على النبي ﷺ وتدعو الله ، ثم تكبر وتحمد الله وتثنى عليه وتصلى على النبي ﷺ ، ثم تكبر ... ثم كبر واقرأ فاتحة الكتاب . قال : فقال حذيفة وأبو موسى : أصاب . المعجم الكبير ٣٥١/٩ ح رقم ٩٥١٥ ، قال الهيثمي : إبراهيم : لم يدرك واحدا من هؤلاء الصحابة . وهو مرسل ورجاله ثقات . مجمع الزوائد ٢/٢٠٥ . وقد وصله إسماعيل بن إسحاق فقال : عن إبراهيم عن علقمة أن ابن مسعود .... الخ .

وقال ابن القيم : فيه حمد الله والصلاة على رسوله بين التكبيرات . وهو مذهب الشافعي وأحمد . انظر : جلاء الأفهام ص ٢٦١ - ٢٦٢ . وقد وصله البيهقي أيضاً وقال : وهذا من قول عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، موقوف عليه فتابعه في الوقوف بين كل تكبيرتين للذكر ، إذ لم يرو خلافه عن غيره ، ونخالفه في عدد التكبيرات وتقديمهن على القراءة في الركعتين جميعاً بحديث رسول الله ﷺ ، ثم فعل أهل الحرمين وعمل المسلمين إلى يومنا هذا ، وبالله التوفيق . السنن الكبرى ٣/٢٩١ - ٢٩٢ .

(٢) قال ابن هاني : قلت : ماذا يقول بين التكبيرتين ؟ قال : صلاة على النبي ﷺ وكل مادعا به من دعاء فحسن . قلت : إيش يقول بين التكبيرتين ؟ قال : يسبح ويهلل ، ويصلى على النبي ﷺ . مسائل ابن هاني ١/٩٣ س رقم ٤٦٦ . ونقل عنه حرب : أن الذكر بين التكبير غير مخصوص بذكر . الإنصاف ٢/٤٢٨ ، والمبدع ٢/١٨٥ ، كشاف القناع ٢/٤٧ . وورد عنه : يحمد ويكبر ويصلى على النبي ﷺ . الإنصاف ٢/٤٢٨ ، المبدع ٢/١٨٥ .

وقال ابن مفلح : ظاهره قول شيء لا وقوف مجرد . المبدع ٢/١٨٥ . ولهذا قال الخرق : إن أحب قال : الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا ، وصلوات الله على النبي عليه السلام ، وإن أحب قال غير ذلك . مختصر الخرق ص ٣٦ .

قال ابن قدامة : مذكرو الخرق فحسن ، لأنه يجمع مذكرناه ، وإن قال غيره نحو أن يقول : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، أو ماشاء من الذكر جائز . المغني ٢/٢٨٤ . انظر في النص المذكور : طبقات الحنابلة ١/١٨٩ ، ١٩٥ ، ٢٢٢ .

٦٠٦ - حدثنا قال : سألت أئى عن تكبير الفطر والنحر  
واحد ؟ قال : نعم (١) .

٦٠٧ - حدثنا قال : قرأت على أئى : كيف يخرج الناس  
إلى العيدين ؟ قال : على ما يطيقون . قال : يستحب أن يذهبوا  
رجالة (٢) إلى العيدين (٣) والجمعة (٤) .

٦٠٨ - / حدثنا قال : قرأت على أئى إذا خرج الناس يوم ١١٥  
الفطر ويوم النحر يكبرون ؟ .

قال : يوم الفطر أشد ، لقول الله تعالى : ( وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ  
وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ ) (٥) .

(١) ذكر ابن قدامة : أنه يكبر فى الأولى بعد الاستفتاح وقبل التعوذ ستاً ،  
وفى الثانية بعد القيام من السجود خمساً . المقنع ٢٥٨/١ . ولم يفرقوا بين الفطر والنحر  
فالظاهر : أن تكبيرهما واحد .

(٢) رجالة : جمع راجل ، وهو الرجل إذا لم يكن له ظهر يركبه . القاموس ٣٨١/٣ .

(٣) فى المصرية ( العيد ) بدل العيدين .

(٤) المستحب والسنة : أن يخرج إلى العيد ماشياً ، فإن كان مكانه بعيداً فركب  
فلا بأس ، قال أحمد : نحن نمشى ومكاننا قريب ، وإن بعد ذلك عليه فلا بأس أن يركب ،  
وكذلك إذا كان لعذر آخر .

وقال أبو المعالى : إن كان البلد ثغراً استحب الركوب وإظهار السلاح . انظر المغنى

٢٧٧/٢ ، الكافى ١/ ٢٣٢ ، المقنع ٢٥٦/١ ، المحرر ١٦١/١ ، منتهى الإرادات مع شرحه

٣٦١/١ ، الإقناع ٢٦١/١ ، الإنصاف ٤٢٢/٢ ، النكت والفوائد السنية ١٦٦/١ .

(٥) سورة البقرة : آية : ١٨٥ .

قال : ابن عمر كان يكبر في العيدين جميعاً <sup>(١)</sup> ويعجبنا ذلك <sup>(٢)</sup> .

٦٠٩ - حدثنا قال : قرأت على أبي : قلت : على من يجب التكبير في أيام التشريق ، قال : على من صلى جماعة ، ومن صلى

---

(١) أثر ابن عمر ، أخرجه الدارقطني من طريق يحيى بن سعيد عن محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه كان يخرج للعيدين من المسجد فيكبر حتى يأتي المصلي ، ويكبر حتى يأتي الإمام . السنن ٤٤/٢ .

وأخرجه البيهقي أيضاً من هذا الطريق بلفظ : أن ابن عمر كان يغدو إلى العيد من المسجد وكان يرفع صوته بالتكبير حتى يأتي المصلي ويكبر حتى يأتي الإمام .. وقال : ورواه ابن إدريس عن ابن عجلان وقال : ويوم الفطر والأضحى . وهذا هو الصحيح . موقوف . وقد روى من وجهين ضعيفين مرفوعاً . السنن الكبرى ٢٧٩/٣ .

(٢) روى عن الإمام أحمد رواية نحوها ابن هانيء في المسائل فقال : سألت عن التكبير في الفطر والأضحى ؟ قال : هو في الفطر أوجب ، لقول الله عز وجل : ﴿ ولتكمّلوا العدة وتكبروا الله على ما هداكم ﴾ وأما ابن عمر فكان يكبر في الفطر وفي الأضحى . المسائل ٩٤/١ مسألة رقم ٤٧٢ .

وقال المرداوي : أما ليلة عيد الفطر فيسن التكبير فيها بلا نزاع أعلمه . ونص عليه ، ويستحب أيضاً : أن يكبر من الخروج إليها إلى فراغ الخطبة على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، منهم القاضي وأصحابه ، وهو من المفردات . وعنه : إلى خروج الإمام إلى صلاة العيد ، وقيل : إلى سلامه . وعنه : إلى وصول المصلي إلى المصلي ، وإن لم يخرج الإمام . وقال أيضاً : يجهر بالتكبير في الخروج إلى المصلي في عيد الفطر خاصة . وعنه : يظهره في الأضحى أيضاً . الإنصاف ٤٣٤/٢ - ٤٣٥ ، انظر أيضاً : المبدع ١٩١/٢ .

وحده ، لا يكبر (١) . قال : ابن عمر صلى وحده فلم يكبر (٢) ،  
ولا تكبر النساء (٣) .

٦١٠ - قال لنا أبو عبد الرحمن : خرجت مع أنى فى يوم  
الفطر إلى العيد إلى مسجد الجامع ، فكان يكبر فى الطريق وأسمع  
تكبيره ، وربما كان يخفى على بعض تكبيره وأنا خلفه . وكان أنى يكبر

(١) انظر الروايات فى المسألة عن الإمام أحمد فى مسائل أى داود ص ٦١ ، والمغنى  
٢٩٣/٢ ، والشرح الكبير ٢٥٤/٢ .

وقال ابن قدامة : المشروع عند إمامنا رحمه الله : التكبير عقيب الفرائض  
فى الجماعات فى المشهور عنه . المغنى ٢٩٣/٢ .

وقال المرداوى وابن مفلح : هذا المذهب يعنى ، لا يكبر إلا إذا كان فى جماعة . وعنه :  
أنه يكبر وإن كان وحده . انظر الإنصاف ٤٣٦/٢ ، المبدع ١٩١/٢ ، وانظر أيضاً المغنى  
٢٩٤/٢ ، المقنع ٢٦٠/١ - ٢٦١ ، المحرر ١٦٨/١ .

(٢) أشار إليه أحمد فى رواية أى داود والأثرم . انظر : المسائل لأبى داود ص ٦١ ،  
والمغنى ٢٩٣/٢ .

(٣) قال ابن هانئ : قلت : على المرأة تكبير أيام التشريق ؟ قال : ليس عليها  
تكبير . المسائل ٩٣/١ مسألة رقم ٤٧٠ .

وقال أبو داود : سمعت أحمد سئل عن المرأة تكبر أيام التشريق قال : أرجو أن  
لا يلزمها . وهناك رواية أن النساء لا يكبرن إلا فى جماعة . قال ابن قدامة : قال ابن منصور :  
قلت لأحمد : قال سفيان : لا يكبر النساء أيام التشريق إلا فى جماعة ، قال : أحسن . وهذا  
هو المذهب . وقال ابن قدامة : النساء يكبرن فى الجماعة ، وفى تكبيرهن فى الانفراد روايتان  
كالرجال . المغنى ٢٩٤/٢ .

وقال البهوتى : وتكبر المرأة إذا صلت جماعة مع الرجال وتخفص صوتها . شرح منتهى  
الإرادات ٣١١/١ ، وانظر أيضاً : كشف القناع ٥١/٢ .

وقال المرداوى : تكبر المرأة كالرجل على الصحيح من المذهب ، مع الرجال ، ومنفردة  
لكن لا تجهر به ، وتأتى به كالذكر عقيب الصلاة . وعنه : لا تكبر كالأذان . وعنه : تكبر  
تبعاً للرجال فقط ، وقطع به كثير من الأصحاب . الإنصاف ٤٣٨/٢ .

في يوم العيد إذا خرج في الطريق <sup>(١)</sup> . وروى عن ابن عمر <sup>(٢)</sup> وأبي قتادة <sup>(٣)</sup> ، كان إذا خرجا ، كبرا .

٦١١ - حدثنا قال : سألت أبا عمير فاته العيد ؟ قال : لا بأس أن يجمع أهله وولده ويجمع بهم إذا فاته العيد <sup>(٤)</sup> ، فأما إن لا يفوته فلا أرى ذلك <sup>(٥)</sup> .

(١) قال ابن قدامة : ويكبر في طريق العيد ، ويرفع صوته بالتكبير . قال أحمد : يكبر جهرا إذا خرج من بيته حتى يأتي المصلّي . المغني ٢/٢٧٧ . وقال قبل هذا في ص ٢٧٣ : ويستحب أن يكبر في طريق العيد ويجهر بالتكبير ، وانظر المسألة المذكورة في الشرح الكبير ٢/٢٥١ ، وكشاف القناع ٢/٥١ ، وشرح منتهى الإرادات ٣٠٩/١ - ٣١٠ ، وراجع أيضاً ما تقدم في ص ٦٠٨ .

(٢) أخرج ابن أبي شيبة أثره بلفظ : أنه كان يغدو يوم العيد ويكبر ويرفع صوته حتى يبلغ الإمام . المصنف ٢/١٦٤ . والدارقطني بلفظ : أنه كان يخرج للمعدين ، فيكبر حتى يأتي المصلّي ، ويكبر حتى يأتي الإمام . السنن ٢/٤٤ . وقال ابن سحنون : إنه كان يجهر بالتكبير يوم الفطر إذا غدا إلى المصلّي . المدونة ١/١٥٤ ، وانظر أيضاً : السنن الكبرى للبيهقي ٣/٢٧٨ - ٢٧٩ . وقال ابن قدامة والشارح : أخرجه سعيد بن منصور . المغني ٢/٢٧٣ ، الشرح الكبير ٢/٢٥١ .

(٣) أخرج ابن أبي شيبة أثره من طريق محمد بن إبراهيم : أنه كان يكبر يوم العيد ويذكر الله . المصنف ٢/١٦٤ .

(٤) قال ابن قدامة : وإن فاته الصلاة استحبه له أن يقضيها على صفتها ، وعنه : يقضيها أربعاً . وعنه : أنه مخير بين ركعتين وأربع . المقنع ١/٢٦٠ .

وقال في المغني : من فاته صلاة العيد فلا قضاء عليه ، لأنه فرض كفاية ، وقام بها من حصلت الكفاية به ، فإن أحب قضاءها فهو مخير إن شاء صلاها أربعاً إما بسلام واحد ، وإما بسلامين ، وإن شاء أن يصلي ركعتين كصلاة التطوع ، وإن شاء صلى على صفة صلاة العيد تكبيراً ، لما روى عن أنس أنه كان إذا لم يشهد العيد مع الإمام بالبصرة ، جمع أهله ومواليه ، ثم قام عبد الله بن أبي عتبة مولاه ، فصلّى بهم ركعتين ، يكبر فيهما ، ولأنه قضاء صلاة فكان على صفتها كسائر الصلوات ، وهو مخير إن شاء صلاها وحده ، وإن شاء في جماعة : قيل لأبي عبد الله : أين يصلي ؟ قال : إن شاء مضى إلى المصلّي ، وإن شاء صلى حيث شاء . المغني ٢/٢٨٩ - ٢٩٠ .

(٥) يرى الإمام أحمد أنه لا يجوز لمن لم تفته صلاة العيدين أن يقيمه بين أهله وولده =



٦١٢ - حدثنا قال : سألت أئى عن تكبير أيام التشريق ؟

فقال : من غداة عرفة إلى آخر أيام التشريق ، وأيام التشريق ثلاثة أيام بعد يوم النحر ، يكبر إلى العصر ، ثم يقطع . وهذا تكبير على بن أئى طالب (١) ، قال أئى : ونحن نأخذ بهذا (٢) .

٦١٣ - حدثنا قال : حدثنى أئى ، حدثنا حسين (٣) بن على

الجعفى ، قال : أنبأنا زائدة (٤) عن عاصم (٥) عن شقيق (٦) قال :

كان على يكبر (٧) بعد الغداة يوم عرفة / إلى آخر أيام التشريق ، يكبر ١١٦

= لأن الأصل فيها أنها فرض كفاية وتقام جماعة فى الصحراء إلا فى مكة ، ففى المسجد الحرام أفضل من الصحراء . الإنصاف ٢/٤٢٠ ، ٤٢٦ . والمبدع ٢/١٨٢ ، ١٩٠ .  
(١) سأتى تخريجه فى هذه المسألة .

(٢) انظر الروايات فى المسألة عن الإمام أحمد فى مسائل ابن هانئ ١/٩٤ ، مسألة رقم ٤٧ ، ومسائل أئى داود ص ٦١ ، وطبقات الحنابلة ١/١١٧ . والمذهب : أن المحرم يكبر من صلاة الظهر يوم النحر إلى العصر من آخر أيام التشريق ، أما غير المحرم فإنه يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق . وعنه : هو كالمحرم ، وعنه : يكبر من صلاة الفجر يوم النحر . وعنه : ينتهى تكبير المحرم صبح آخر أيام التشريق ، أما الحفل ، فقال المرداوى : لا أعلم فيه نزاعاً أن آخره إلى العصر من آخر أيام التشريق . انظر المغني ٢/٢٩٢ ، الشرح الكبير ٢/٢٥٣ ، المبدع ٢/١٩٢ ، الإنصاف ٢/٤٣٦ ، كشف القناع ١/٥٠ .

(٣) الحسين بن على بن الوليد الجعفى ، الكوفى ، المقرئ ، ثقة ، عابد ، مات سنة ثلاث أو أربع ومائتين ، وله أربع أو خمس وثمانون سنة . تقريب التهذيب ١/١٧٧ ، تهذيب التهذيب ٢/٣٥٧ .

(٤) هو زائدة بن قدامة الثقفى أبو الصلت الكوفى ، ثقة ، ثبت ، صاحب سنة ، مات سنة مائة وستين . وقيل : بعدها . تقريب التهذيب ١/٢٥٦ وتهذيب التهذيب ٣/٣٦١ .  
(٥) هو عاصم بن أئى النجود .

(٦) شقيق بن سلمة أبو وائل الكوفى ، ثقة ، مخضرم ، مات فى خلافة عمر بن عبد العزيز ، وله مائة سنة . تقريب التهذيب ١/٣٥٤ ، تهذيب التهذيب ٤/٣٦١ - ٣٦٣ .

(٧) فى الأصل والمصرية ( فكبر ) والتصويب من المراجع المذكورة فى الهامش الآتى على الصفحة التالية .

بعد العصر ثم يقطع (١) .

٦١٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن رفع اليدين في العيدين ؟  
فقال : في كل تكبيرة يعنى في العيد (٢) .

٦١٥ - ورأيت أبا ذهب في طريق ، ورجع في طريق  
آخر (٣) .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة - باب التكبير من أى يوم هو إلى أى ساعة - بهذا السند . وعن علي بن عبد الأعلى عن أبي عبد الرحمن عن علي ، ولفظهما : أنه كان يكبر بعد صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ، ويكبر بعد العصر . المصنف ١٦٥/٢ . وأخرجه البيهقي أيضاً من طريق حسين نحوه وقال : وكذلك رواه أبو جناب عن عمير بن سعيد عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه . السنن الكبرى ٣١٤/٣ . وأخرجه الحاكم في المستدرك أيضاً من طريق حسين بن علي عن زائدة نحوه ٢٩٩/١ . قال الحافظ ابن حجر : أصح ماورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود ، إنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى ، أخرجه ابن المنذر وغيره . الفتح ٤٦٢/٢ .

(٢) نقل أبو داود عن الإمام أحمد مثل هذه الرواية في المسائل ص ٦٠ ، وقال الخرق : يرفع يديه مع كل تكبيرة . مختصر الخرق : ص ٣٦ . وقال ابن قدامة معلقاً عليه : وجهه أنه يستحب أن يرفع يديه في حال تكبيره حسب رفعهما مع تكبيرة الإحرام . انتهى ، واستدل أحمد لذلك بما روى عن النبي ﷺ أنه كان يرفع يديه مع التكبير قال : أما أنا فأرى أن هذا الحديث يدخل فيه هذا كله . انظر : المغني ٢٨٣/٣ ، الشرح الكبير ٤٢٠/٢ ، المبدع ١٨٤/٢ ، شرح منتهى الإرادات ٣٠٧/١ ، كشف القناع ٤٧/٢ ، المحرر ١٦٢/١ ، المقنع ٢٥٨/١ ، أخصر المختصرات ص ١١٣ .

(٣) قال ابن قدامة : وإذا غدا من طريق رجع من أخرى . المقنع ٢٥٧/١ . وقال المرادوى : هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وقيل : يرجع في الطريق الأقرب إلى منزله ، ويذهب في الطريق الأبعد . الإنصاف ٤٢٣/٢ ، انظر أيضاً : مختصر الخرق ص ٣٧ ، المغني ٢٨٩/٢ .

٦١٦ - ورأيته وهو مختف (١) يصلى العيد فى البيت وحده أربعاً (٢) .

٦١٧ - حدثنا قال : سألت أبى عن أهل قرية يكونون ثلاثمائة أجمعون فيها العيدين ؟ .

قال لا بأس بإذن (٣) الإمام ، قلت : فإن صلوا وحدانا كم يصلون ؟ قال : أربعاً (٤) .

٦١٨ - حدثنا قال : سمعت أبى سئل عن النساء يخرجن إلى العيدين ؟ قال : لا يعجبنى فى زماننا هذا ، لأنهن فتنة (٥) .

(١) فى الأصل ( مختفى ) بزيادة الياء وفى المصرية ( يختفى ) بصيغة المضارع والصواب ما أثبتته ، لمطابقته لقواعد العربية ، وكما هو فى المطبوع . وكان اختفاؤه فى زمن محنته بالقول بخلق القرآن أيام الوراق .

(٢) هل من شرط صلاة العيد إذن الإمام والعدد المشترط للجمعة ، فيه روايتان : والصحيح من المذهب فى العدد : أنه يشترط لوجوبها ، كما يشترط لوجوب صلاة الجمعة . والرواية الثانية : أنه لا يشترط فيفعلها المنفرد .

أما إذن الإمام ، فالصحيح من المذهب والروايتين : أنه لا يشترط ذلك لصحتها بل لإقامتها ، وعلى هذا لا غبار على صلاة الإمام فى البيت وحده وهو مختف . انظر : المقنع مع حاشيته ٢٥٧/١ ، الإنصاف ٤٢٤/٢ - ٤٢٥ . فهو أيضاً فى حكم من فاتته صلاة العيد فيصلبها فى بيته مع أهله وأولاده ، لكون الإمام أحمد كان مجبراً على الاختفاء فى ذلك الوقت . والله أعلم .

(٣) لقد تقدم فى المسألة السابقة أن فى اشتراط إذن الإمام لصلاة العيدين روايتان : الأولى : يشترط إذن الإمام كما فى هذه الرواية . والثانية : لا يشترط . وهذا هو الصحيح من المذهب . انظر : الشرح الكبير ٢٣٤/٢ ، والمبدع ١٨٢/٢ .

(٤) سبق قول ابن مفلح عن الإمام أحمد : إن فاتته صلاة العيدين استحب له أن يقضيهما على صفتها ، وعنه : يصلى أربعاً بسلام كالظهر ، وعنه : أو بسلامين ، وعنه : أنه يخير بين ركعتين وأربع . انظر : المبدع ١٩٠/٢ ، وماتقدم فى مسألة رقم ٦١١ .

(٥) لعل ابن مفلح أشار إلى هذه الرواية حيث قال : عنه : لا يعجبنى خروجهن فى وقتنا . المبدع ١٨١/١ . والمذهب كما قال المرداوى : يباح للنساء حضورها على الصحيح من =

٦١٩ - حدثنا قال (١) : سألت أبا عن التكبير أيام التشريق ؟ قال : من غداة عرفة إلى آخر أيام التشريق ، وأيام التشريق : ثلاثة أيام بعد يوم النحر . يكبر إلى العصر ثم يقطع ، وهذا تكبير (٢) على بن أبي طالب . قال أبا : ونحن نأخذ بهذا (٣) .

٦٢٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن عيدين اجتماعا في يوم يترك أحدهما ؟ قال : لا بأس به ، أرجو أن يجزئه (٤) .

=المذهب . الإنصاف ٤٢٧/٢ .

وقال ابن قدامة : لأبأس بخروج النساء يوم العيد إلى المصلى . وبه جزم صاحب الإقناع . المغنى ٢٧٨/٢ ، الإقناع ٢٠٠/١ ، الشرح الكبير ٢٣٢/٢ . وعنه : يستحب . واختاره ابن حامد والمجد في غير المستحسنة ، لما روت أم عطية قالت : أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهن في الفطر والأضحى ، العواتق وذوات الخدور ، فأما الحُيُضُ فيعتزلن الصلاة ويشهدن الخير ، ودعوة المسلمين ، قلت : يارسول الله إحدانا لا يكون لها جلباب ؟ قال : لتلبسها أختها من جلبابها . متفق عليه ، واللفظ لمسلم . وعنه : يكره للشابة لما في خروجها من الفتنة . وعنه : لا يعجبني خروجهن في وقتنا ، لقول عائشة رضى الله عنها : لو رأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن عن المساجد كما منعت نساء بنى إسرائيل . وقال ابن تيمية : قد يقال بوجوبها على النساء . انظر : الكافي ٢٣٢/١ ، المغنى ٢٧٨/٢ - ٢٧٩ ، الشرح الكبير ٢٣٢/٢ ، الإنصاف ٤٢٦/٢ - ٤٢٧ ، المبدع ١٨١/٢ ، الاختيارات الفقهية ص ٨٢ .

(١) كذا في الأصل وفي المطبوع ، وهو ساقط من المصرية أعنى ( قال ) .

(٢) تقدم هذا الأثر مسندا إليه في المسألة رقم ٦١٢ ، فانظر ترجمته هناك .

(٣) راجع المسألة رقم ٦١٢ .

(٤) مقصود الإمام أحمد رحمه الله : أنه إذا اتفق عيد في يوم الجمعة سقط حضور الجمعة عمن يصلى العيد ، فلو اجتزأ بالعيد وصلى ظهرها جاز . قال المرادوى : هذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب وهو من المفردات . الإنصاف ٤٠٣/٢ . وعنه : لا يسقط ، لأنه من صلاة الجماعة . هذا لغير الإمام ، أما الإمام فالمذهب أنه لا يجوز له تركها ولا تسقط عنه الجمعة .

وعنه : يجوز للإمام أيضاً ، وتسقط عنه لعظم المشقة عليه فهو أولى بالرخصة . انظر : المغنى ٢٦٥/٢ ، المقنع ٢٥١/١ ، الكافي ٢٢٩/١ ، المحرر ١٥٩/١ - ١٦٠ ، الشرح =

٦٢١ - حدثنا قال : سألت أبا مايقراً به في صلاة العيد ؟  
 قال : ماروى عن سمرة : أن النبي ﷺ كان يقرأ في العيد بـ ( سبح  
 اسم ربك الأعلى ) ( وهل أتاك حديث الغاشية ) (١) وكذلك روى  
 عن النعمان (٢) بن بشير عن النبي ﷺ في الجمعة (٣) أيضاً .

= الكبير ١٩٣/٢ - ١٩٤ ، الإنصاف ٤٠٣/٢ - ٤٠٤ ، المبدع ١٦٧/٢ ، شرح مبتدئ  
 الإرادات ٣٠٠/١ ، كشف القناع ٣٤/٢ ، التنقيح المشبع ص ٦٦ ، ومعنى ذوى الأفهام  
 ص ٦٣ ، الإقناع ١٩٦/١ .

(١) أخرجه الإمام أحمد عن محمد بن جعفر عن شعبة وحجاج قال شعبة سمعت  
 معبد بن خالد يحدث عن زيد بن عقبة عن سمرة بن جندب أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في  
 العيدين بـ ( سبح اسم ربك الأعلى ) و ( هل أتاك حديث الغاشية ) . المسند ٧/٥ وفي  
 ١٤/٥ من طريق أبي نعيم والمسعودى ، وفي ١٩/٥ عن وكيع عن سعد عن سفيان ومعبد .  
 وابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن سعيد بن خالد . المصنف ١٧٦/٢ .  
 والطبرانى من طريق هشيم عن عبد الملك بن عمير عن زيد بن عقبة .. الخ  
 المعجم الكبير ٢١٩/٧ ح رقم ٦٧٧٣ .

ومن طريق ابن أبي شيبة ٢٢٠/٧ ح رقم ٦٧٧٤ ، ومن طريق المسعودى ٢٢٠/٧  
 ح رقم ٦٧٧٦ ، ومن طريق حجاج ٢٢٠/٧ ح رقم ٦٧٧٧ ، وأيضاً من طريق ابن المبارك  
 عن الحجاج بن أرطاة عن زيد ... الخ ح رقم ٦٧٧٨ ، والبيهقى ٢٩٤/٣ من طريق  
 المسعودى .

(٢) النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصارى ، الخزرجى ، له ولأبويه  
 صحبه ، سكن الشام . ثم ولى إمرة الكوفة ، ثم قتل بجمص سنة خمس وستين ، وله أربع وستون  
 سنة . الإصابة ٥٥٩/٣ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد عن سفيان عن إبراهيم يعنى ابن محمد بن المنتشر عن أبيه  
 عن حبيب بن سالم عن أبيه عن النعمان بن بشير . المسند ٢٧١/٤ وفي ٢٧٣/٤ عن عفان  
 ثنا أبو عوانة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان بن  
 بشير وفي ٢٧٦/٤ من طريق إبراهيم بن محمد بن المنتشر به .

وأخرجه مسلم في كتاب الجمعة - باب مايقراً في صلاة الجمعة ، من طريق جرير  
 عن إبراهيم ح رقم ٨٧٨ - صحيح مسلم ٥٩٨/٢ .

والترمذى في أبواب الصلاة - باب ماجاء في القراءة في العيدين ، من طريق أبي عوانة  
 ح رقم ٥٣٣ وقال : حديث حسن صحيح . السنن ٤١٣/٢ . =

١١٧ ٦٢٢ - حدثنا قال / : سمعت أبا يقول : يروى عن أبي (١)  
 واقد (٢) الليثي : أن عمر سأل عما كان النبي ﷺ يقرأ في العيدين ؟  
 قال : ب ( ق ) و ( اقتربت الساعة (٣) ) ، قال أبي : بأى شيء قرأ مما  
 روى عن النبي ﷺ أجزاءه .

= وأبو داود في كتاب الصلاة - باب ما يقرأ به في الجمعة ، من طريق أبي عوانة  
 ح رقم ١١٢٢ . السنن ٦٧٠/١ .

وهذه الرواية تفيد استحباب قراءة هاتين السورتين في صلاة العيد ، وقد صرح به ابن  
 قدامة حيث قال : ويستحب أن يقرأ في الأولى بَسْمِج ، وفي الثانية بالغاشية . نص عليه  
 الإمام أحمد ، ثم ذكر حديث النعمان بن بشير رضى الله عنه . المغنى ٢٨١/٢ ، وهذا هو  
 المذهب .

وعنه : يقرأ في الأولى ب ( ق ) وفي الثانية ب ( اقتربت ) واختاره الآجري . وعنه : يقرأ  
 في الثانية ب ( الفجر ) . وعنه : لاتوقيت ، فأى سورة قرأ أجزاءه ، واختاره الخرق . انظر :  
 مختصر الخرق ص ٣٦ ، والكافي ٢٣٣/١ ، الإنصاف ٤٢٨/٢ ، والمبدع ١٨٦/٢ .

(١) أبو واقد الليثي ، قيل : اسمه الحارث بن مالك ، وقيل : ابن عوف ، وقيل : اسمه  
 عوف بن الحارث ، مات سنة ثمان وستين وهو ابن خمس وثمانين على الصحيح . انظر :  
 الإصابة ٢١٥/٤ .

(٢) في الأصل والمصرية ( واجد ) والتصويب من المراجع الآتية .

(٣) أخرجه الإمام أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن ضمرة عن  
 عبيد الله بن عبد الله : أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي : بم كان رسول الله ﷺ  
 يقرأ في العيد ، قال : كان يقرأ ب ( ق ) و ( اقتربت ) . المسند ٢١٧/٥ ، ٢١٨ ، ٢١٩ .  
 وأخرجه مالك في الموطأ من طريق ضمرة ١٨٠/١ ح رقم ٨ .

ومسلم في كتاب صلاة العيدين - باب ما يقرأ به في صلاة العيدين - صحيح  
 مسلم ٦٠٧/٢ . ح رقم ٨٩١ من طريق مالك وفليح . وأبو داود في كتاب الصلاة - باب  
 ما يقرأ في الأضحى والفطر . السنن ٦٨٣/١ ح رقم ١١٥٤ .

وأخرجه الترمذى في باب ماجاء في القراءة في العيدين ح رقم ٥٣٤ .  
 السنن ٤١٥/٢ .

والنسائي في باب القراءة في العيدين ب ( ق ) و ( اقتربت ) من طريق سفيان  
 عن ضمرة . السنن ١٨٣/٣ - ١٨٤ .

٦٢٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن الإمام إذا كبر في العيد (١) كيف يستفتح ، أول التكبير أو في آخره ؟ قال : أعجب إلى أن يستفتح أول التكبير (٢) .

٦٢٤ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : إذا قرأ استعاذ بالله من الشيطان الرجيم ، يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، إن الله هو السميع العليم (٣) .

٦٢٥ - حدثنا قال : قلت لأبي : أى وقت يقول : سبحانك اللهم وبحمدك ؟ قال : إذا كبر أول تكبيرة يقول : سبحانك اللهم (٤) وبحمدك . وإن أخر ذلك إلى أن يفرغ من التكبير ، لم يكن به بأس

= والحديث مرسل من طريق مالك وابن عيينة ، لأن عبيد الله بن عبد الله لم يدرك عمر .

ومتصل من طريق فليح عن أحمد ومسلم ، لأن عبيد الله أدرك أبا واقد بلا خلاف ، قال ابن حزم : عبيد الله أدرك أبا واقد الليثي وسمع منه . المحلى ١٢٢/٥ . وإليه أشار ابن خزيمة بقوله : لم يسند هذا الخبر أحد أعلمه ، غير فليح بن سليمان ، ورواه مالك بن أنس وابن عيينة عن ضمرة بن سعيد عن عبيد الله بن عبد الله وقالوا : إن عمر سأل أبا واقد الليثي ، وذكر الحديث .

(١) كذا في الأصل والمطبوع ، وفي المصرية ( العيدين ) بصيغة المثني .

(٢) قال ابن هانيء : سمعت أبا عبد الله وسئل عن افتتاح الصلاة يوم العيد في أول تكبيرة أو في آخر تكبيرة . قال أبو عبد الله : في أول تكبيرة وبعض الناس يقول : في آخر تكبيرة . المسائل ٩٢/١ مسألة ٤٦٣ . وهذه المسألة فيها ثلاث روايات : الأولى : كما في هذه الرواية : يستفتح أول التكبير . الثانية : يستفتح بعد التكبيرات الزوائد ، واختارها الخلال وصاحبه أبو بكر عبد العزيز . وعنه : يخير بين ذلك . الإنصاف ٤٢٧/٢ ، وانظر المغني ٢٨٣/٢ ، والكافي ٢٣٣/١ - ٢٣٤ ، والشرح الكبير ٢٣٨/٢ ، والمبدع ١٨٤/٢ ، وانظر أيضا المسألة الآتية برقم ٦٢٥ .

(٣) راجع باب صفة الصلاة س رقم ٣٣٤ حيث تقدم الكلام على مثل هذه المسألة .

(٤) كذا في الأصل والمطبوع وهو ساقط من المصرية .

إن شاء الله (١) ، ثم يستعيد ثم يقرأ إذا فرغ من التكبير (٢) .

٦٢٦ - قال : سألت أبا : إذا خطب يوم العيد ، ينصت أم لا ؟ قال : إذا سمع أنصت ، وإذا لم يسمع فإن شاء رد السلام إذا سلم عليه ، وشمتم العاطس ، وإن كان يسمع فلا يشمتم ولا يرد السلام ، لقوله : ( وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ) (٣) . قال : وذلك في الجمعة والإمام يخطب (٤) .

٦٢٧ - حدثنا قال : قلت لأبي : والجمعة ، قال : والجمعة قبل (٥) ، وليس في العيدين أذان ولا إقامة (٦) .

(١) راجع ماتقدم في المسألة ٦٢٣ .

(٢) قال ابن قدامة معلقاً على قول الخرق : ويستفتح في أولها ويحمد الله : قوله : ( يستفتح ) يعنى يدعو بدعاء الاستفتاح عقيب التكبير الأول ، ثم يكبر تكبيرات العيد ، ثم يتعوذ ، ثم يقرأ ، وذكر قول أبي يوسف : يتعوذ قبل التكبيرات ، لئلا يفصل بين الاستفتاح والاستعاذة وقال : ولنا أن الاستفتاح شرع ليستفتح به الصلاة فكان في أولها كسائر الصلوات . والاستعاذة شرعت للقراءة ، فهي تابعة لها فتكون عند الابتداء بها ، لقول الله تعالى في سورة النحل آية رقم : ٩٨ ( فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ) وقد روى أبو سعيد أن النبي ﷺ كان يتعوذ قبل القراءة . وإنما جمع بينهما في سائر الصلوات ، لأن القراءة تلي الاستفتاح من غير فاصل ، فلزم أن يليه ما يكون في أولها ، بخلاف مسألتنا ، وأياً ما فعل كان جائزاً . انظر : المغني ٢/٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٣) سورة الأعراف آية : ٢٠٤ .

(٤) هل يجب الإنصات لخطبة العيد أم لا ، تقدم الكلام عليه في المسألة

رقم ٦٠١ .

(٥) لعل الإمام رحمه الله يقول : إن الخطبة في الجمعة قبل الصلاة ، وفي العيد بعدها ، ويستدل بذلك على أن خطبة الجمعة ، وحضورها ، وسماعها يؤكد من خطبة العيد وحضورها وسماعها . قال ابن قدامة : وإنما أخرت - أى خطبة العيد - عن الصلاة ، والله أعلم ، لأنها لما كانت غير واجبة جعلت في وقت يتمكن من أراد تركها من تركها بخلاف خطبة الجمعة . المغني ٢/٢٨٧ .

(٦) قال الخرق . فإذا حلت الصلاة تقدم الإمام فصلى بهم ركعتين بلا أذان

=

ولا إقامة . مختصر الخرق ص ٣٦ .



## / باب صلاة الخوف

٦٢٨ - حدثنا قال : سألت أئى عن الرجل يطلبه العدو كيف يصلى ؟ قال : كيف ما قدر ، يجعل السجود أخفض من الركوع (١) . قلت : إن كان هو الطالب ؟ قال ينزل ويصلى ، قلت لأئى : فإن

= وقال ابن قدامة معلقاً على قوله : بلا أذان ولا إقامة : ولا نعلم فيه خلافاً ممن يعتد بخلافه ، إلا أنه روى عن ابن الزبير أنه أذن وأقام وقيل : أول من أذن في العيد ، ابن زياد ، وهذا دليل على انعقاد الإجماع قبله على أنه لايسن لها أذان ولا إقامة ، ثم ذكر طائفة من القائلين به وأدلته ، ثم قال : وقال بعض أصحابنا : ينادى لها : الصلاة جامعة وهو قول الشافعى . وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع . انظر المغنى ٢/٢٨٠ - ٢٨١ ، وراجع أيضاً الكافى ١/٢٣٣ .

(١) انظر روايات فى هذا المعنى فى مسائل ابن هانئ ١/١٠٩ - ١١٠ المسائل ( ٥٤٠ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ) .

وهذه المسألة تفيد شيئين : مشروعية صلاة شدة الخوف للطالب والمطلوب ، وكذلك عدم اختصاصها بحالة المسابقة . وليس فى المذهب خلاف فى مشروعية هذه الصلاة للمطلوب . قال المنذرى : كل من أحفظ عنه من أهل العلم يقول : إن المطلوب يصلى على دابته يومئذ إيماء . مختصر سنن أبى داود ٧٢/٢ .

قال ابن قدامة : إن هرب من العدو هرباً مباحاً ، أو من سيل ، أو سبع ، أو حريق لايمكنه التخلص منه بدون الهرب فله أن يصلى صلاة شدة الخوف ، سواء خاف على نفسه ، أم ماله ، أم أهله ، والأسير إذا خافهم على نفسه إن صلى ، وانخفى فى موضع ، يصليان كيفما أمكنهما ، نص عليه أحمد فى الأسير ، ولا فرق بين الحضر والسفر فى هذا ، لأن المبيح خوف الهلاك ، وقد تساوى فيه . المغنى ٢/٣١٠ ، وقال المرادوى : وهو المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب .

وعنه : لا يصلى لخوفه على غيره ، والصحيح فى المذهب : أنه لا يصلى كذلك لخوفه على مال غيره ، وعنه : بلى . الإنصاف ٢/٣٦١ ، وانظر أيضاً : الكافى ١/٢١٢ ، والمحرم ١/١٣٨ ، والمفتن ١/٢٣٨ .

خاف أن يعود عليه إن نزل ؟ قال : يصلى على ظهر الدابة (١) لقوله :  
( فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ) (٢) .

٦٢٩ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل إذا كان خائفاً من  
الطلب ، وقد حضر وقت الصلاة فنزل فتوضأ ؟ قال : إن كان خائفاً  
يؤخر إلى آخر وقت ، فإن خاف أيضاً إن نزل عادوا عليه ، أخر  
وضوءه حتى يمكن الوضوء ، وقد أخر النبي عليه السلام الصلاة يوم  
الخنندق حتى صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء (٣) . قال

(١) وفي جواز هذه الصلاة للطالب روايتان : قال المرداوى : وأطلقهما في الهداية  
والمذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، وابن تيم ، والحاوين . إحداهما : تجوز له  
الصلاة كذلك ، وهو المذهب ، وصححه في التصحيح ، قال ابن مفلح في ( المبدع  
١٣٨/٢ ) : اختارها الأكثر ، وقد نص كل من الحجاوى في ( الإقناع ١/١٨٨ ) ، ومرعى بن  
يوسف في ( غاية المنتهى ٢٠٥/١ ) ، والمرداوى في ( التنقيح المشبع ص ٦٤ ) والبهوتى في  
( كشف القناع ١٥/٢ ) ، و ( الروض المربع ٢٨٢/١ ) : على أن من خاف فوت عدو  
يطلبه ، فله أن يصلى على دابته . والثانية : لايجوز ، اختارها القاضى ، وصححها ابن  
عقيل . قال في الخلاصة : ولايصليها إلا إذا كان طالباً للعدو على الأصح . وقيل : إن خاف  
عوده عليه صلى كخائف ، وإلا فكأمن . الإنصاف ٣٦١/٢ .

(٢) سورة البقرة : آية : ٢٣٩ .

(٣) قال ابن قدامة : إذا اشتد الخوف صلوا رجالاً أو ركباناً إلى القبلة وغيرها يومئذ  
إيماءً على قدر الطاقة . المقنع ٢٣٨/١ .

قال المرداوى معلقاً عليه : فأفادنا المصنف رحمه الله « أن الصلاة تؤخر في شدة  
الخوف » وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه : له التأخير إذا احتاج  
إلى عمل كثير . الإنصاف ٣٥٩/٢ ، وانظر أيضاً : حاشية المقنع ٢٣٨/١ .

والظاهر من كلام الإمام في المسألة : أن تؤخر الصلاة حتى من آخر وقتها أيضاً  
من الخوف إن لم يمكن أدائها ، وهذه رواية عنه ، والمذهب : عدم تأخيرها كما ذكرناه آنفاً .  
قال في الرعاية : رجع أحمد عن جواز تأخيرها في حالة الحرب ، قال في التلخيص :  
والصحيح الرجوع . والخوف يبيح الجمع في ظاهر كلام أحمد . الإنصاف ٣٥٩/٢ . =

أبو سعيد : ذلك قبل نزول هذه الآية ( فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ) (١) .

٦٣٠ - حدثنا قال : قرأت على أبي قلت : إذا طلب العدو كيف يصلى ؟ قال : قال الأوزاعي : مادام يطلب فلا بأس أن يصلى على ظهر (٢) .

= وفي مراتب الإجماع : أن الصلاة لاتسقط ولايجل تأخيرها عمداً عن وقتها عن البالغ العاقل بعذر أصلاً . وأنها تؤدي على حسب طاقة المرء من جلوس ، أو اضطجاع بإيماء ، أو كيفما أمكن .

قال ابن تيمية : النزاع معروف في صور منها : حال المسافرة ، وأحمد في إحدى الروايتين يجوزه . مراتب الإجماع مع النقد لابن تيمية ص ٢٥ .

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند عن طريق يحيى ... قال : حبسنا يوم الخندق عن الصلوات حتى كان بعد المغرب هوياء ( أى هوى من الليل كما في بعض ألفاظ الرواة ومعناها الساعة الممتدة من الليل . لسان العرب ٢٠/٢٤٩ ) وذلك قبل أن ينزل في القتال ما نزل .. الحديث . وعن طريق أبي خالد الأحمر .. قال : وذلك قبل أن ينزل صلاة الخوف فرجالاً أو ركبناً . ٢٥/٣ ، وأيضاً ٤٩/٣ ، ٦٨ ، وأخرجه النسائي في السنن ١٧/١ ، والدارمي في السنن ٣٥٨/١ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٢١/١ .

(٢) قال البخاري : وقال الوليد : ذكرت للأوزاعي صلاة شرحبيل بن السمط وأصحابه على ظهر الدابة فقال : كذلك الأمر عندنا إذا تخوف الفوت . الصحيح مع الفتح . كتاب الخوف - باب صلاة الطالب والمطلوب ركباً وإيماء . ٤٣٦/٢ .

قال ابن حجر : وذكر أبو إسحاق الفزاري في ( كتاب السير ) له عن الأوزاعي قال : إذا خاف الطالبون إن نزلوا بالأرض فوت العدو صلوا حيث وجهوا على كل حال ، لأن الحديث جاء « إن النصر لايرفع مادام الطلب » . الفتح ٤٣٧/٢ .

أما التوجه إلى القبلة ففي لزومه روايتان : قال المرداوي : وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمغني ، والشرح ، والفائق ، وابن تيم . إحداهما : لايلزمهم وهي المذهب . والثانية : يلزمهم ، قال الزركشي : هذا المشهور . وحزم به الخرق ، وفي الوجيز . الإنصاف ٢/٣٥٩ - ٣٦٠ . وفي حاشية المقنع : وجملة ذلك : أنه متى اشتد الخوف والتحم القتال فلهم الصلاة كيفما أمكنهم رجالاً أو ركبناً إلى القبلة إن أمكنهم ، وإلى غيرها إن لم يمكنهم يومئون بالركوع والسجود ويجعلون سجودهم أخفض من ركوعهم على قدر الطاقة . ٢٣٨/١ .

وقال الحسن : ينزل إذا كان هو الطالب <sup>(١)</sup> . قلت : فإن لم يكن طاهراً وهو يجد الماء ؟ قال : ينزل <sup>(٢)</sup> . قلت : فإن كان ١١٩ مطلوباً / ، قال : هذا يغزر بنفسه <sup>(٣)</sup> قال : وإن أخر الصلاة <sup>(٤)</sup> ، رجوت أن لا يكون عليه شيء <sup>(٥)</sup> ، وقد أخر النبي ﷺ الصلاة يوم الخندق ، حتى مضى الظهر والعصر والمغرب والعشاء <sup>(٦)</sup> . قال أئى : إلا أن بعض <sup>(٧)</sup> الناس يقول : هذا قبل نزول هذه الآية : ( فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا ، أَوْ رُكْبَانًا ) <sup>(٨)</sup> .

---

(١) وقد تقدم الكلام فى هذا بأن الطالب ينزل ، ويصلى صلاة الآمن إذا أمن عودة المطلوب . ويصلى إيماء على دابته إذا خاف عودته . انظر المسألة ٦٢٨ ، أما قول الحسن فلم نعثر عليه فى المراجع التى بين أيدينا :

(٢) تقدم الكلام عليها فى المسألة السابقة .

(٣) يغزر بنفسه : بتشديد الزاء ، غزر بنفسه تغزيراً وتغزراً ، عرضها للهلكة .

القاموس المحيط ١٠١/٢ مادة ( غزر ) .

(٤) المطلوب يؤدى الصلاة إيماء بالإجماع كما تقدم انظر المسألة ٦٢٨ .

(٥) جواز تأخير الصلاة رواية عنه وقد رجع عنها على الصحيح كما سبق ذكره .

(٦) تقدم تخريجه فى المسألة السابقة .

(٧) هذا قاله أبو سعيد الخدرى . كما صرح به الإمام أحمد فى المسألة السابقة ،

وتقدم تخريجه هناك .

(٨) سورة البقرة : آية : ٢٣٩ .

## صلاة (١) الكسوف (٢)

٦٣١ - حدثنا قال : رأيت أئى إذا كانت ريح ، أو ظلمة ،  
أو أمر يفزع الناس منه ، يفزع (٣) ، إلى الصلاة (٤) ، كثيرا

(١) كذا فى كلتا النسختين للمخطوط . بدون ذكر كلمة ( باب ) إلا أنها مضافة فى المطبوع .

(٢) الكسوف : مصدر كسفت الشمس : إذا ذهب نورها ، يقال : كسفت الشمس والقمر ، والخسوف فى معناه ، وقيل : الخسوف : الغيوبة ، وقيل الكسوف : ذهاب بعضها ، والخسوف : ذهاب كلها . وقيل : الكسوف للشمس والخسوف للقمر ، وقيل الكسوف : تغيرهما ، والخسوف تغيرهما فى السواد ، وقال ثعلب : كسفت الشمس ، وخسف القمر ، هذا أجود الكلام . انظر : المطلع ص ١٠٩ ، والإنصاف ٤٤١/٢ - ٤٤٢ .

(٣) يفزع إلى الصلاة .. : أى يبادر إليها . المطلع ص ١٠٩ .

(٤) قال ابن قدامة فى المقنع : لا يصلى لشيء من سائر الآيات إلا الزلزلة الدائمة (٢٦٣/١) . قال المرداوى معلقاً عليه : هذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، بل جماهيرهم . وعنه : يصلى لكل آية ، وذكر الشيخ تقي الدين : أن هذا قول محققى أصحابنا وغيرهم ، كإدلت عليه السنن والآثار ، ولولا أن ذلك قد يكون مسبباً لشر وعذاب لم يصح التخويف به . الإنصاف ٤٤٩/٢ .

واختاره ابن أئى موسى والآمدى . وقال الآمدى : يصلى لذلك ، ولرمى الكواكب والصواعق ، وكثرة المطر . انظر المغنى ٣١٨/٢ ، والإنصاف ٤٤٩/٢ .

وقال فى النصيحة : يصلون لكل آية ما أحبوا ركعتين ، أو أكثر كسائر الصلوات ويخطب . وقال فى الرعاية وقيل : يصلى للرجفة . وفى الصاعقة ، والريح الشديدة ، وانتشار النجوم ، ورمى الكواكب ، وظلمة النهار وضوء الليل : وجهان . انتهى . الإنصاف ٤٤٩/٢ .

أما كيفية الصلاة فى هذه فالزلزلة الدائمة يصلى لها على صفة صلاة الكسوف ، وهو الصحيح من المذهب ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب . وذكر أبو الحسين : أنه يصلى للزلزلة ، والريح العاصف ، وكثرة المطر ثمانى ركوعات وأربع سجادات . الإنصاف ٤٤٩/٢ .

والدعاء (١) حتى ينجلي ذلك . وأحسب أنى رأيته فعل ذلك فى الكسوف (٢) .

= وفى مسائل ابن هانئ : يصلى فى الآيات أربع ركعات ، فى أربع سجعات ، يطيل فيه من القراءة ويكون قيامه فى الأولى أطول من الثانية وهى ركعتان فهما أربع ركعات وأربع سجعات - ١٠٨/١ . وهذا هو المذهب فى صلاة الكسوف .

(١) قال ابن قدامة : ويستحب ذكر الله تعالى ، والدعاء والتكبير ، والاستغفار والصدقة ، والعق ، والتقرب إلى الله تعالى بما استطاع لخبر عائشة رضى الله عنها وفيه : « ... فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا ... » الحديث ، وفى خبر أنى موسى : فافزعوا إلى ذكر الله تعالى ودعائه واستغفاره . المغنى ٣١٥/٢ .

(٢) صلاة الكسوف سنة مؤكدة . ولا خلاف بين أهل العلم فى مشروعيتها لكسوف الشمس ، وأكثر أهل العلم على أنها مشروعة لخسوف القمر . وتجوز جماعة وفرادى ، ولكن فعلها بالجماعة أفضل ، وفى الجامع : على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه : تفعل فى المصلى ، لا يشترط إذن الإمام فى فعلها على الصحيح من المذهب . وعنه : يشترط ، وقيل : النص عدمه ، وينادى لها ( الصلاة جامعة ) ويجزى قوله « الصلاة » والنداء لها سنة على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وعنه : لاينادى لها .

ويجهر بالقراءة . قال المرداوى : وهذا المذهب بلا ريب ( الإنصاف ٤٤٣/٢ ) ووقتها من حين الكسوف إلى حين التجلى ، فإن فاتت لم تقض ، وإن تجلى فى أثناء الصلاة خففها وأتمها .

قال القاضى : ولم يذكر لها أحمد خطبة ، ولا رأيته لأحد من أصحابنا لأن النبى أمرنا بالصلاة دون الخطبة .

أما صفة صلاحها فقد وردت فيها روايات عديدة . قال المرداوى : يجوز فعلها بكل صفة وردت ( الإنصاف ٤٤٧/٢ ) .

والمذهب : أنها ركعتان ، يقرأ فى الأولى بعد الفاتحة سورة طويلة ، ويجهر بالقراءة ، ثم يركع ركوعاً طويلاً ، ثم يرفع فيسمع ويحمد ، ثم يقرأ الفاتحة وسورة ، ويطيل ، وهو دون القيام الأول ، ثم يركع فيطيل وهو دون الركوع الأول ، ثم يرفع ثم يسجد سجدة طويتين ثم يقوم إلى الثانية فيفعل مثل الأولى ، ولكن دونها فى كل ما يفعل ، ثم يتشهد ثم يسلم . انظر : المغنى ٣١٢/٢ - ٣١٨ ، الإنصاف ٤٤٢/٢ - ٤٥٠ ، المقنع ٢٦٣/١ ، وعمدة الفقه ص ٢٠ ، ومنتهى الإرادات ١٤٤/١ ، الكافى ٢٣٧/١ - ٢٣٩ .

## كتاب الجنائز

٦٣٢ - حدثنا قال : قرأت على أئى ، قال : لا يعصر بطن الميت فى المرة الأولى ولكن يعصر فى الثانية (١) ، قال : ويغسل ثلاث غسلات ، قال : وإذا خرج منه شئ رفع إلى خمس ، فإن خرج منه شئ رفع إلى سبع ، ولا يزداد على السبع (٢) .

(١) اختلفت الرواية عن الإمام أحمد فى عصر بطن الميت . ففى رواية أئى داود : سألت أحمد : يعصر - يعنى أولاً - بطن الميت أو يوضأ ؟ قال : يوضأ ويغسل غسلاً يقولون : حتى يلين . انظر : المسائل ص ١٤٠ .

وأشار ابن قدامة إلى رواية عبد الله بقوله : قال أحمد : لا يعصر بطن الميت فى المرة الأولى ولكن فى الثانية ، وقال : عصر بطن الميت فى الثانية أمكن لأن الميت ، لالين حتى يصيبه الماء ، وذكر أيضاً أنه قال مرة : يعصر بطنه فى الثالثة يمسح مسحاً رفيقاً مرة واحدة . المغني ٣٤٠/٢ .

وأشار المداوى أيضاً إلى الرواية الثانية والثالثة . وذكر أن المذهب خلافه . فإنه قال معلقاً على قول ابن قدامة فى المقنع : ثم يرفع رأسه برفق إلى قريب من الجلوس ، ويعصر بطنه عصراً رفيقاً ، ويكثر صب الماء حينئذ ، قال : يفعل به ذلك كل غسلة على الصحيح من المذهب . وعنه : لا يفعله إلا فى الغسلة الثانية ، وعنه : لا يفعله إلا فى الثالثة . الإنصاف ٤٨٦/٢ .

(٢) انظر الروايات عن الإمام أحمد فى هذا المعنى فى مسائل ابن هانئ ١٨٢/١ س رقم ٩١٠ ، ومسائل أئى داود ص ١٤١ ، والمغني ٣٤٢/٢ ، ٣٤٥ . وأما عدد الغسلات فقال ابن قدامة : الواجب فى غسل الميت مرة واحدة ، لأنه غسل واجب من غير نجاسة أصابته فكان مرة واحدة .. ويستحب أن يغسل ثلاثاً ، كل غسلة بالماء والسر . المغني ٣٤٣/٢ .

وقال الإمام أحمد فى المرة الواحدة فيما نقله ابن قدامة عنه : لا يعجبني أن يغسل واحدة ، لأن النبي ﷺ قال : « اغسلنها ثلاثاً أو خمساً » وقال ابن قدامة : هذا على سبيل الكراهة دون الإجزاء . المغني ٣٤٥/٢ .

٦٣٣ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول : يغطيه - يعنى الميت - بعد الغسل ويجلله (١) بثوب (٢) ، ويدخل يديه (٣) لا يرى منه شيئاً (٤) .

٦٣٤ - حدثنا قال : قرأت على أنى : الميت إذا غسل يغطى

= وقال المرداوى : يكره الاختصار فى غسله على مرة واحدة على الصحيح من المذهب ، وعنه : لا يعجبني ذلك . الإنصاف ٤٩١/٢ ، وأما الزيادة على الثلاث فهى للضرورة . وهى إذا خرج منه شيء فيغسل إلى خمس ، وإذا خرج منه شيء بعد ذلك فألى سبع ، وقد صرح بذلك فى رواية عبد الله هذه وغيرها من الروايات التى تقدمت الإشارة إليها آنفاً . وهو الصحيح من المذهب ، نص عليه ، كما قاله المرداوى : انظر : الإنصاف ٤٩٢/٢ ، وأما الزيادة على سبع فالصحيح من المذهب : أنه يزداد عليها إلى أن ينقى . ويقطع على وتر ، لأن الزيادة على الثلاث لأجل الإنقاء ، فكذا ما بعد السبع .

وقال جماعة : إنه لا يعاد غسله بعد السبع ، نص عليه ، وجزم به الأكثر ، لأن النبى ﷺ لم يزد عليها . وهذا هو الظاهر من كلام ابن قدامة فى المقنع فإنه قال : « فإن لم ينق بالثلاث ، أو خرج منه شيء غسله إلى خمس ، فإن زاد فألى سبع » ٢٧٥/١ .

وأجاب المرداوى عن ذلك نقلاً عن مجمع البحرين : قال : إنما يذكر أصحابنا ذلك لعدم الاحتياج إليه غالباً ، ولذلك لم يسم - عليه أفضل الصلاة والتسليم - فوقها عدداً . وقول أحمد ( لا يزداد على سبع ) محمول على ذلك ، أو على ما إذا غسل غسلًا منقياً إلى سبع ثم خرجت منه نجاسة . انتهى . الإنصاف ٤٩١/٢ - ٤٩٢ ، وانظر أيضاً : المبدع ٢٣٠/٢ ، والظاهر : أن الخارج لافرق بين أن يكون من السيلين أو من غيرهما . انظر المبدع ٢٣٠/٢ .

(١) يجلله أى يغطيه . انظر : النهاية ٢٨٩/١ .

(٢) هذا بعد التنشيف وقبل إدراجه فى الكفن ، وأما تغطيته عند الغسل ، سيأتى الكلام عليها فى المسألة الآتية .

(٣) فى المصرية هنا كلمة ( حتى ) وهى مشطوبة فى الأصل .

(٤) وذلك لأنه إذا كان كبيراً لا يحل النظر إلى عورته وكذلك مسها .



وجهه / (١) ، قال : أما محمد بن سيرين (٢) فيقول : يغطي ما كان ١٢٠  
يستر منه في حياته (٣) وكان أبو قلابة (٤) : إذا غسل ميتاً جلله

(١) المذهب في تغطية وجه الميت عند الغسل هو : أنه لا يغطي . كما ذكره  
المرداوى . قال : لا يغطي وجهه على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب ، ونقله  
الجماعة ، وقال أيضاً : وظاهر كلام أئى بكر : أنه يسن ذلك ، وأوماً إليه ، لأنه ربما تغير  
الدم ، أو غيره ، فيظن به السوء . ونقل حنبل : إن فعله أو تركه فلا بأس . الإنصاف  
٤٨٦/٢ ، انظر أيضاً : المبدع ٢٢٧/٢ ، وكشاف القناع ٨١/٢ .

وأما ستر الميت عند الغسل ففيه روايتان ، والمستحب تحريده عند غسله ، ويستر  
عورته بمئزر ، روى ذلك الأثر عنه . قال المرادى : هذا الصحيح من المذهب ، نص عليه .  
وروى المروزى عن أحمد أنه قال : يعجنى أن يغسل الميت ، وعليه ثوب يدخل يده  
من تحت الثوب ، ثم ذكر ما كان يفعله أبو قلابة . اختارها القاضى وقال : السنة أن يغسل  
في قميص رقيق ، ينزل الماء فيه ، ولا يمنع أن يصل إلى بدنه ، ويدخل يده في كم  
القميص ، فيمرها على بدنه والماء يصب ، فإن كان القميص ضيقاً فتق رأس التخاريص  
وأدخل يده منه . انظر : المغني ٣٣٨/٢ ، والشرح ٣١٦/٢ ، والكافي ٢٤٩/١ - ٢٥٠ ،  
والمبدع ٢٢٦/٢ ، والكشاف ٨١/٢ ، والإنصاف ٤٨٥/٢ . ونسب أيضاً عدم التجريد إلى  
الإمام أحمد ، القفال في حلية العلماء ٢٨٢/٢ ، وابن ناصر في تجريد المسائل ق ٥٣/ب .  
(٢) هو محمد بن سيرين الأنصارى مولاهم أبو بكر بن أئى عمرة البصرى ، ثقة ،  
ثبت ، عابد ، كبير القدر ، كان لا يرى الرواية بالمعنى ، مات سنة عشر ومائة . تهذيب  
التهذيب ٢١٤/٩ - ٢١٧ ، تقريب التهذيب ١٦٩/٢ .

(٣) أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين في الميت يغسل ، قال :  
توضع خرقة على وجهه وأخرى على فرجه ، فإذا أراد أن يوضه كشف الخرقة التى على  
وجهه ... ولا يكشف الخرقة التى على فرجه . المصنف ٤٠١/٣ ح رقم ٦٠٨٧ . وأخرج ابن  
أئى شيبه من طريق عبد الحميد عن مغيرة عن حماد عن ابن عون أن محمداً كان يستر الميت  
بخرقة . ٢٤٠/٣ .

(٤) فى المطبوع (أبو خلافة) لعله خطأ مطبعى ، والصواب (أبو قلابة)  
كما فى الأصل المصرية . وهو عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر ، الجرمى أبو قلابة ،  
- بكسر قاف وخفة لام بموحدة كنية عبد الله بن زيد - المغني ص ٢٠٥ . البصرى ، ثقة  
فاضل ، كثير الإرسال ، قال العجلى : فيه نصب يسير (أئى من النواصب طائفة من  
الشيعة) مات بالشام هارباً من القضاء سنة أربع ومائة ، وقيل : بعدها . تقريب التهذيب  
٤١٧/١ .

بشوب (١) .

٦٣٥ - حدثنا قال : قرأت على أبي : قلت : تقلم أظفار الميت ، أو يؤخذ شعره أو يقص شاربه (٢) ؟ قال : إذا كان شيء فاحش (٣) ، ويقال : إن سعد بن أبي وقاص غسل ميتا فدعا

(١) ذكره الإمام أحمد في رواية المروزي التي تقدمت الإشارة إليها آنفاً . انظر المغني ٣٣٨/٢ ، والشرح ٣١٦/٢ . كما ذكره في رواية الكوسج ٣٩/ب ( الظاهرية ) بلفظ : كان أبو قلابه يغطيه بالثوب ويغسله تحت الثوب .

(٢) في المطبوع ( شاريه ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته ، كما في الأصل والمصرية .

(٣) انظر الروايات عن الإمام أحمد في تقليم أظفار الميت وأخذ شعره ، في مسائل ابن هانئ ١٨٢/١ س رقم ٩١٢ ، وأبي داود ص ١٤١ ، والكوسج ٣٨/أ ( الظاهرية ) . قال ابن قدامة : فأما الأظفار إذا طالت ففيها روايتان : إحداهما : لاتقلم ، قال أحمد : لاتقلم أظفاره وينقى وسخها .... ثم قال : والثانية : يقص إذا كان فاحشاً - نص عليه ، لأنه من السنة . المغني ٤٠٣/٢ ، والشرح ٣٢٥/٢ .

وقال المرداوي معلقاً على قول ابن قدامة في المقتنع ( ويقلم أظفاره ) : هذا المذهب ، عليه أكثر الأصحاب ، وهو من المفردات ، وعنه : لايقلمها ، ثم قال : قيل : إن طالت وفحشت أخذت وإلا فلا . الإنصاف ٤٩٤/٢ ، انظر أيضاً : المقتنع ٢٧٥/١ ، والمبدع ٢٣١/٢ ، ومنح الشفا ١٦٦/١ .

وأما الشعر فلا يخلق رأسه ، كما ذكره ابن قدامة وقال : لأنه ليس من السنة في الحياة وإنما يراد لزينة أو نسل . ولا يطلب شيء من ذلك هاهنا . المغني ٤٠٤/٢ .

وقال المرداوي : يحرم حلق رأسه ، على الصحيح من المذهب ، ثم نقل عن صاحب الفروع أنه قال : ظاهر كلام جماعة يكره . قال : وهو أظهر .

قال المروزي : لايقص . وقيل : يخلق . الإنصاف ٤٩٥/٢ ، وأما شعر الإبط : فقال المرداوي : يأخذ شعر إبطيه ، على الصحيح من المذهب ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب . الإنصاف ٤٩٤/٢ ، انظر أيضاً : المبدع ٢٣١/٢ .

وأما العانة فقال ابن قدامة : ظاهر كلام الحرق : أنها لاتؤخذ . لتركه ذكرها . وقال : وروى عن أحمد أن أخذها مسنون . المغني ٤٠٤/٢ ، والشرح ٣٢٥/٢ .

وقال المرداوي : لا يأخذ شعر عانته على الصحيح من المذهب ، وذكر روايتين آخرين . فقال : وعنه : يأخذه ، ثم قال : وعنه : إن فحش أخذه . وإلا فلا . الإنصاف =

بموسى (١) .

٦٣٦ - حدثنا قال : قرأت على أبى : وكيع عن سفيان (٢)  
عن خالد (٣) عن أبى قلابة أن سعداً (٤) جزّ عانة ميت (٥) .

٦٣٧ - حدثنا قال : سمعت أبى يقول فى حديث النبى عليه

= ٤٩٤/٢ ، انظر أيضاً : المبدع ٢/٢٣١ .

وأما الشارب : فقال ابن قدامة : إن كان طويلاً استحب قصه . المغني ٢/٤٠٣ .  
وقال المرداوى معلقاً على قول ابن قدامة فى المقنع ( ويقص شاربه ) : بلا نزاع ، وهو  
من المفردات . الانصاف ٢/٤٩٤ ، وانظر أيضاً : منح الشفا ١/١٦٦ .

(١) سيأتى تخريجه فى المسألة الآتية .

(٢) هو سفيان الثورى .

(٣) هو خالد بن مهران ، أبو المنازل - بفتح الميم . وقيل : بضمها وكسر  
الزاي - البصرى ، الحذاء بفتح المهملة وتشديد الذال المعجمة قيل له ذلك لأنه كان يجلس  
عندهم . وقيل : لأنه كان يقول اخذ على هذا النحو . وهو ثقة يرسل ، وقد أشار حماد بن  
زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام ، وعاب عليه بعضهم دخوله فى عمل السلطان .  
تهذيب التهذيب ٣/١٢٠ - ١٢٢ ، تقريب التهذيب ١/٢١٩ .

(٤) هو سعد بن أبى وقاص .

(٥) أخرج عبد الرزاق عن الثورى عن خالد به ولفظه : « أن سعد بن مالك خلق  
عانة ميت » المصنف ٣/٤٣٧ ح رقم ٦٢٣٥ ، وأخرج ابن أبى شيبه عن وكيع عن سفيان به  
بلفظ « أن سعداً غسل ميتاً فدعا بالموسى فحلقة » وأيضاً عن إسماعيل بن علية عن خالد به  
مثله . المصنف ٣/٢٤٧ .

السلام : أنه ألقى إليهم حقوه <sup>(١)</sup> . قال : أشعرنها <sup>(٢)</sup> . قال : الإشعار على الجلد <sup>(٣)</sup> .

(١) أى إزاره ، قال ابن الأثير : والأصل فى الحقو معقد الإزار ، وجمعه : أحق وأحقاء ، ثم سمي به الإزار للمجاورة . النهاية ٤١٧/١ .

وقال بذلك الإمام أحمد فى رواية أبى داود : فإنه قال : سمعت أحمد سئل عن الحقو ما هو ؟ قال : الإزار . مسائل أبى داود ص ١٥٠ ، وانظر أيضاً : فتح البارى ١٢٩/٣ .  
(٢) قال ابن الأثير : أى اجعلنه شعارها - والشعار : الثوب الذى يلى الجسد ، لأنه يلى شعره . النهاية ٤٨٠/٢ ، وانظر أيضاً : فتح البارى ١٢٩/٣ .

والحديث أخرجه الإمام أحمد فى مسنده عن إسماعيل : أنا أيوب عن محمد عن أم عطية قالت : « أتانا رسول الله ﷺ ونحن نغسل ابنته زينب عليها السلام .. » الحديث . وفيه : « فألقى إلينا حقوه وقال : أشعرنها إياه » ٨٤/٥ ، وأيضاً نحوه فى ٨٥/٥ ، ٤٠٧/٦ . والبخارى - فى كتاب الجنائز - باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر - من طريق مالك عن أيوب السختياني به - بلفظ : « دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته » إلى أن قال : « فلما فرغنا آذناه فأعطانا حقوه فقال : أشعرنها إياه ، تعنى إزاره » الصحيح مع الفتح ١٢٥/٣ ح رقم ١٢٥٣ - وفى باب كيف الإشعار للميت ، من طريق عبد الله بن وهب عن ابن جريج عن أيوب به نحوه . وفيه : « قالت : فلما فرغنا ألقى إلينا حقوه ، فقال : أشعرنها إياه ، ولم يزد على ذلك » . وزاد فيه « ولا أدرى أى بناته » وزعم (أيوب) أن الإشعار معناه : ألفتها فيه .

وكذلك كان ابن سيرين يأمر المرأة أن تشعر ولا تؤزر . المصدر السابق ١٣٣/٣ ح رقم ١٢٦١ ، وكذلك أخرجه فى عدة مواضع . انظر رقم ١٢٥٤ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٦٣ .

وأخرجه مسلم فى كتاب الجنائز - باب غسل الميت ٦٤٦/٢ - ٦٤٧ ح رقم ٩٣٩ ، وأيضاً ٦٤٨/٢ ( تحقيق فؤاد عبد الباقي ) .

(٣) فإن الإمام أحمد بين فى هذه المسألة أن الإزار فى الكفن يكون ملاصقاً للجسد ، واستدل على ذلك بأن النبى صلى الله عليه وآله أعطاهن إزاره وأمرهن أن يجعلنه شعاراً لها أى ملاصقاً لجسمها .

وقد قال أبو داود : قلت لأحمد : إذا أتى بالكفن وهو قميص وإزار ولفاة قال : يؤزر ثم يقمص ، ثم يلف فى الثوب الثالث ،

وأنكر إجماع الإزار فوق القميص . المسائل ص ١٤٢ .

وقال أيضاً : سألت عمن يكفن فى قميص وإزار ولفاة ؟ قال أحمد : الإزار يلى =

٦٣٨ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن رجل ميت غسل ،  
فلما جعل (١) في أكفانه خرج من أذنه دم ؟ فقال : إذا جعل  
في أكفانه رفع (٢) ، على حديث عيسى بن أبي عزة (٣) عن الشعبي في

= الجسد ، قال النبي ﷺ في الحقو : أشعرنها إياه . المصدر السابق ص ١٤٢ - ١٤٣ .  
وقال الكوسج : قال أحمد : الإزار للميت يكون تحت القميص . قال النبي ﷺ  
« أشعرنها إياه » فهذا لا يكون إلا مما يلي الجلد ، والقميص يكون قميصاً مخيطاً ، قلت : مع  
الكمين ؟ قال : نعم ، يدخل يده في الكمين . المسائل ١٧٥/٢ ( المصرية ) .  
(١) قلت : لفظ إجعل لعله جعل بمعنى وضع ، إذ لم أجد هذا المصدر في كتب  
اللغة من جعل أو أ جعل . والله أعلم .  
(٢) انظر الروايات عن الإمام أحمد في هذه المسألة : في مسائل أبي داود ص ١٤١ ،  
ومسائل الكوسج ، فإنه قال : الميت إذا اندرج في الأكفان ثم خرج منه ؟ قال : إن كان  
شيئاً قليلاً رفع إلا أن يكثر فيظهر على الكفن شيء فاحش فيعاد عليه الغسل . ٣٩/أ  
( الظاهرية ) وانظر أيضاً الروايتين والوجهين ٢٨/أ ، والمغني ٣٥٠/٢ .  
وقد جعل خلال مانقله الكوسج مخالفاً لما نقله الجماعة وقال : أرجو أن يكون قد  
رجع عنه . انظر كلامه في الروايتين والوجهين ٢٨/أ وأيضاً في المغني ٣٥٠/٢ .  
وقال أيضاً : قد روى عنه الجماعة أنه إذا جعل في أكفانه قبل السبع وقال بعضهم :  
قال : إذا وضع في أكفانه ولم يذكر عدداً ، وقال بعضهم : إذا وضع في الأكفان بعد السبع  
فإنه يحمل ولا يعاد عليه الغسل . الروايتين والوجهين ٢٨/أ . وقال ابن قدامة في المقنع « وإن  
خرج منه شيء بعد وضعه في أكفانه : لم يعد إلى الغسل » ٢٧٥/١ . قال المداوي معلقاً  
عليه : وهو المذهب وعليه الأصحاب ، قال المجد في شرحه : هذا هو المشهور عن أحمد .  
وهو أصح ، وعنه : يعاد غسله ، ويظهر كفته ، وعنه : يعاد غسله إن كان كثيراً قبل  
تكفينه وبعده . الإنصاف ٤٩٧/٢ ، انظر أيضاً : المغني ٣٥٠/٢ ، والمبدع ١٨٨/١ .  
(٣) في المصرية ( عيسى بن أبي عرفة ) وفي المطبوع ( عيسى بن أبي عروة )  
وكلاهما خطأ ، وأما في الأصل فكتب ( عيسى بن أبي عزة ) ولكن توجد على الرءاء علامات  
شطب ، فالصواب ( عيسى بن أبي عزة ) كما ترجم له الحافظ في تهذيب التهذيب  
والتقريب .

وهو عيسى بن أبي عزة ، واسمه مسالك الكوفي ، مولى عبد الله بن الحارث الشعبي ،  
روى عن ابن عم مولاة عامر الشعبي ، صدوق ، ربما وهم . من السادسة . تهذيب  
التهذيب ٢٢٠/٨ - ٢٢١ ، تقريب التهذيب ١٠٠/٢ .

ابنته أمرهم برفعها (١) ، وإن خرج منه شيء ، ولم يجعل في الأكفان يعيد عليه الغسل .

٦٣٩ - حدثنا قال : سألت أبا عن الشهيد يغسل ؟ قال :  
إذا حمل من المعركة وبه رمل (٢) غسل ، وإن مات في المعركة لم يغسل (٣) .

(١) ذكره ابن قدامة في المغني : قال : يروى عن الشعبي أن ابنة له لما لفت في أكفانها ، بدا منها شيء ، فقال الشعبي : ارفعوا . ٣٥٠/٢ .  
(٢) قال ابن الأثير : الرمل هو بقية الروح وآخر النفس . النهاية ٢٦٤/٢ . وقال ابن قدامة : معنى قوله - أى الخرق - ( رمل ) أى حياة مستقرة المغني ٣٩٦/٢ .  
(٣) انظر روايتين عن الإمام أحمد في غسل الشهيد وعدم غسله في مسائل ابن هانئ ١٨٦/١ س رقم ٩٣٠ ، ومسائل الكوسج ٣٨/أ ( الظاهرية ) وقال ابن قدامة : إذا مات في المعركة ، فإنه لا يغسل رواية واحدة ، وهو قول أكثر أهل العلم ، ولا نعلم فيه خلافاً ، إلا عن الحسن وسعيد بن المسيب . المغني ٣٩٣/٢ - ٣٩٤ .  
وقال ابن مفلح : ونقل جماعة : إنما يترك غسل من قتل في المعركة : المبدع ٢٣٨/٢ ، الفروع ٢١٣/٢ ، انظر أيضاً : الإنصاف ٤٩٩/٢ ، هذا إذا لم يكن جنباً ، وأما إذا كان جنباً فيغسل ، وقال المرداوي : وهو المذهب ، وعليه الجمهور . الإنصاف ٤٩٩/٢ .  
وأما إذا حمل الشهيد من المعركة وبه رمل فيغسل . انظر : مختصر الخرق ص ٤٥ .  
ولكن ما هو الحد في ذلك ؟ فقال ابن قدامة : الصحيح التحديد بطول الفصل أو الأكل ، لأن الأكل لا يكون إلا من ذى حياة مستقرة ، وطول الفصل يدل على ذلك . المغني ٣٩٧/٢ . وقال في المقنع : أو حمل فأكل أو طال بقاؤه . ٢٧٧/١ .

وقال المرداوي معلقاً عليه : يعنى لو جرح فأكل فإنه يغسل ويصلى عليه وكذا لو جرح فشرب . أو نام أو بال أو تكلم . زاد جماعة : أو عطس نص عليه .. وهذا المذهب في ذلك كله . ولو لم يطل الفصل . ثم قال : وقيل : لا يغسل إلا إذا طال الفصل ، أو أكل فقط . اختاره المجد في شرحه : فقال : الصحيح عندى التحديد بطول الفصل أو الأكل ، لأنه عادة ذوى الحياة المستقرة . وطول الفصل دليل عليها . فأما الشرب والكلام : فيوجدان من هو في السياق . وقال : قلت : وهو عين الصواب .

٦٤٠ - حدثنا قال : قلت لأبي : يغسل الغريق ؟ قال :

نعم (١) .

٦٤١ - حدثنا قال : قرأت على أبي : قلت : من قتله

الصوص يغسل ويصلى عليه ؟ .

قال : إذا قتل في المعركة فهو بمنزلة الشهيد إلا / أن يحمل وبه ١٢١

رمق (٢) .

= وذكر رواية أخرى فقال : وعنه : يغسل في ذلك كله إلا مع جراحة كثيرة ولو طال الفصل معها .

وقيل : الاعتبار بتقضى الحرب : فمتى مات وهى قائمة لم يغسل ولو وجد منه شيء من ذلك ، وإن مات بعد انقضائها غسل . الإنصاف ٥٠٢/٢ - ٥٠٣ .

(١) قال ابن هانيء : سئل أبو عبد الله عن الغريق يخرج من الماء وله ريح شديدة فيجئ الغاسل إليه ليغسله ، فلا يصيب أحداً يصب عليه الماء ، فكيف ترى له أن يغسله ، ترى له أن يغسله بيد ، ويصب الماء بيد ؟ قال : نعم ، هذا ضرورة ، يغسله بيد ، ويصب بيد . المسائل ٨٢/١ - ٨٣ س رقم ٩١٣ . وقال أيضاً : سئل عن الرجل يصيبه الحريق فيحترق ، أو يغرق في الماء أيغسل ؟ قال : نعم إن قدروا على ذلك إلا أن يتهراً فيصبوا عليه الماء ويصم . المصدر السابق ١٨٦/١ ، س رقم ٩٢٩ .

وقال ابن قدامة : فأما الشهيد بغير قتل كالمبطون ، والمطعون والفرق وصاحب الهدم والنفساء ، فإنهم يغسلون ويصلى عليهم ، لانعلم فيه خلافاً إلا ما يحكى عن الحسن لا يصلى على النفساء ، لأنها شهيدة . ٣٩٩/٢ .

(٢) مفهوم هذه الرواية هو أن من قتل مظلوماً كقتيل اللصوص أو من قتل ظلماً دون نفسه وماله عمداً هل يلحق بالشهيد أو لا ؟ اختلفت الروايات فيه عن الإمام أحمد . قال الكوسج : رجل قتله اللصوص يغسل أم لا ؟ قال : كل قتيل يغسل إلا من قتل في المعركة . المسائل ٤١/أ ( الظاهرية ) . ونقل أبو يعلى من رواية صالح وأبي الحارث : أنه كشهيد المعركة ، لا يغسل . وهل يصلى عليه ؟ على روايتين ... ثم نقل من رواية أبي طالب أنه كسائر الأموات يغسل ويصلى عليه ، لأنه مات في غير معركة المشركين . الروايتين والوجهين ٢٤/ب .

وقال المرداوى معلقاً على قول ابن قدامة في المنع ٢٧٧/١ ( ومن قتل مظلوماً فهل يلحق بالشهيد ؟ على روايتين ) : إحداهما : يلحق بشهيد المعركة . وهو المذهب ، اختاره =

٦٤٢ - حدثنا قال : قرأت على أنى : قلت : المرجومة تغسل وتكفن ؟ قال : سئل ( على بن أنى طالب <sup>(١)</sup> ) عن شراحة <sup>(٢)</sup> وكان رجمها : فقال : اصنعوا كما تصنعون <sup>(٣)</sup> بموتاكم <sup>(٤)</sup> .

= أكثر الأصحاب ، وقال : والرواية الثانية : لا يلحق بشهيد المعركة ، اختاره الخلال . الإنصاف ٥٠٣/٢ . انظر أيضاً : المغني ٣٩٩/٢ ، والكافي ٢٥٤/١ ، المبدع ٢٣٨/٢ .  
(١) زيادة لم تكن في الأصل والمصرية . وهى من مصنف عبد الرزاق ٥٣٧/٣ ح رقم ٦٦٢٦ .

(٢) وهى بضم الشين المعجمة وتخفيف الراء ثم حاء مهملة . الهمدانية بالسكون ، مولاة سعيد بن قيس . كان لها زوج غائب بالشام ففجرت . انظر : فتح الباري ١١٩/١٢ .  
(٣) فى الأصل والمصرية والمطبوع ( تصنعوا ) والصواب مأثبته ، لأن القاعدة تقتضيه ، وقد وردت بإثبات النون فى الروايات .

(٤) أخرجه عبد الرزاق عن الثورى عن علقمة بن مرثد عن الشعبي قال : لما رجم على شراحة الهمدانية جاء أولياؤها فقالوا : كيف نصنع بها ؟ فقال لهم : اصنعوا بها كما تصنعون بموتاكم ، يعنى غسلها ، والصلاة عليها وما أشبه ذلك . المصنف ٥٣٧/٣ ح رقم ٦٦٢٦ .

وابن أنى شبية عن وكيع عن سفيان به - بلفظ : لما رجم على شراحة ( كذا بالسین ) جاءت همدان إلى على فقالوا : كيف يصنع بها ؟ فقال : اصنعوا بها كما تصنعون بنسائكم إذا متن فى بيوتهن . المصنف ٢٥٤/٣ . وأصل الحديث مخرج فى صحيح البخارى : عن آدم ، حدثنا شعبة : حدثنا سلمة بن كهيل قال : سمعت الشعبي يحدث عن على رضى الله عنه حين رجم المرأة يوم الجمعة وقال : « قد رجمتها بسنة رسول الله ﷺ » الصحيح مع الفتح ١١٧/١٢ .

وأخرجه الإمام أحمد فى مسنده عن حسين بن محمد : حدثنا شعبة عن سلمة والمجالد عن الشعبي ، وكذلك عن محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن سلمة بن كهيل عن الشعبي ، ولفظه : أن علياً جلد شراحة يوم الخميس ، ورجمها يوم الجمعة ، وقال : أجلدها بكتاب الله ، وأرجمها بسنة رسول الله ﷺ . المسند ٩٣/١ ، ١٠٧ . ( ويتحقق أحمد شاكر ٩٤/٢ ، ١٥٠ ح رقم ٧١٦ ، ٨٣٩ ) وقال أحمد شاكر : إسناده صحيح .

وأخرجه النسائى فى السنن الكبرى ١/٢ و ٢/٢ ، وكذلك الدارقطنى فى سننه ١٢٣/٣ - ١٢٤ ، وليس عندهم هذا اللفظ ( اصنعوا بها كما تصنعون بموتاكم ) ، وقد ذكره بهذا اللفظ ابن قدامة فى المغني ٤٢/٩ ، والكافي ٢٠٧/٤ . وتكلم بعضهم فى سند هذا =



- ٦٤٣ - حدثنا قال : قرأت على أئى : إذا مات فى البحر ولم يصلوا إلى أرض يدفن فيها (١) ؟ قال : يغسل ويحنط ويكفن ، ويجعل فى رجله شئ ثقیل ، ويصلى علیه ، ويطرح فى الماء (٢) .
- ٦٤٤ - حدثنا قال : قرأت على أئى : يغسل الرجل امرأته ؟ فلم يجب فيها بشئ (٣) .

= الحديث بأن الشعبى لم يسمعه من على ، ولكن الدارقطنى جزم بأن الشعبى سمع هذا الحديث من على وقال : ولم يسمع عنه غيره . انظر فتح البارى ١١٩/١٢ . هذا ، وقد قال الخرقى : « يغسلان - أى الحر المحصن أو الحرة المحصنة - ويكفنان ويصلى عليهما ويدفنان » . مختصر الخرقى ص ١٩٠ . قال ابن قدامة فى تعليقه عليه « لاختلاف فى تغسيلهما ودفنهما » وأكثر أهل العلم يرون الصلاة عليهما . ثم نقل عن الإمام أثر على . المغنى ٤٢/٩ .

- (١) العبارة ( يدفن فيها ) سقطت من المصرية .
- (٢) قال ابن قدامة : إذا مات فى سفينة فى البحر ؟ فقال أحمد رحمه الله : ينتظر به ، إن كانوا يرجون أن يجدوا له موضعاً يدفنونه فيه ، حبسه يوماً أو يومين ، ما لم يخافوا عليه الفساد ، فإن لم يجدوا غسل وكفن وحنط ويصلى عليه ، ويثقل بشئ ويلقى فى الماء . المغنى ٣٧٣/٢ ، والشرح ٣٨١/٢ .
- وقال المرداوى : من مات فى سفينة غسل وصلى عليه بعد تكفينه ، وألقى فى البحر سلاً ، كإدخاله فى القبر مع خوف فساد أو حاجة ، ونقل عبد الله يثقل بشئ . الإنصاف ٥٠٥/٢ .

- (٣) اختلفت الروايات عن الإمام أحمد فى غسل الرجل امرأته . قال أبو يعلى : واختلف فى الرجل هل يغسل زوجته ؟ فنقل حنبل : جواز ذلك ، وتوقف فى رواية صالح وعبد الله والأثر ، وهو ظاهر كلام الخرقى . الروايتين والوجهين ٢٣/ب ( الأثرية ) . راجع أيضاً لمعرفة الروايات : مسائل أئى داود ص ١٤٩ ، ومسائل ابن هانئ ١٨٣/١ س رقم ٩١٥ ، ومسائل الكوسج ٣٧/ب ( الظاهرية ) .
- وقال ابن قدامة : المشهور عن أحمد : أن للزوج غسل امرأته وقال أيضاً : « وعن أحمد رواية ثانية : ليس للزوج غسلها » المغنى ٣٩٠/٢ .
- قال المرداوى : أعلم أنه يجوز للمرأة أن تغسل زوجها ، على الصحيح من المذهب نص عليه ، وعليه الأصحاب ( ثم ذكر روايتين أخريين ، فقال : والرواية الثانية : لا تغسله مطلقاً ، كالصحيح من المذهب فيمن أبانها فى مرضه .

٦٤٥ - حدثنا قال : قرأت على أنى : قلت : المرأة الحائض تغسل الميتة تموت مع الرجال ؟ قال : أرجو أن لا يكون به بأس (١) .

٦٤٦ - حدثنا قال : قلت لأنى : النصرانية واليهودية والمجوسية تغسل المسلمة ؟ .

= وحكى عنه رواية ثالثة : تغسله لعدم من يغسله فقط ، فيحرم عليها النظر إلى العورة . الإنصاف ٤٧٨/٢ . وأما الرجل فقد قال ابن قدامة : قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن المرأة تغسل زوجها إذا مات ( ثم نقل عنه : ليس فيه اختلاف بين الناس ) المغني ٣٩٠/٢ .

وقال المرداوى : أما الرجل : فالصحيح من المذهب ، أنه يجوز له أن يغسل امرأته ، وعليه أكثر الأصحاب ، ونقله الجماعة عن الإمام أحمد ، ثم ذكر عنه روايتين - فقال : وعنه : لا يغسلها مطلقاً .. وعنه : يغسلها عند الضرورة ، وهو ظاهر كلامه في رواية صالح . الإنصاف ٤٧٩/٢ . انظر أيضاً : الكافي ٢٤٧/١ ، والشرح الكبير ٣١٢/٢ ، والمبدع ٢٢٢/٢ - ٢٢٣ .

(١) ورد في رواية أنى داود جواز غسل الحائض الميت بدون كراهة أو ضرورة . انظر : المسائل ص ١٤٩ ، وأما في رواية ابن هانئ فقال : لا يعجبني أن تغسل الحائض شيئاً من الميت ، والجنابة أيسر من الحيض . المسائل ١٨٤/١ س رقم ٩١٧ . وقال المرداوى : ومن الشروط : كون الغاسل عاقلاً . ويجوز كونه جنباً وحائضاً من غير كراهة ، على الصحيح من المذهب ، نص عليه ، وعنه : يكره فيهما .. ثم أشار إلى رواية ابن هانئ فقال : وعنه : في الحائض ، لا يعجبني ، والجنب أيسر . الإنصاف ٤٦٩/٢ .

قال ابن مفلح في تعليقه على المحرر : وظاهر كلامه - أى المصنف - أنه يجوز أن يكون جنباً أو حائضاً أو نفساء ، أو محدثاً ، نص عليه الإمام أحمد مع أن الأفضل تركه - ثم ذكر رواية الكراهة . وقال : قال المصنف : ولعل ذلك لأجل حضور ملائكة القبض والملائكة لا تدخل بيتاً فيه جنب ، ولم يثبت حضورها وقت الغسل . التكت والفوائد السنية ١٨٣/١ .

قال : لا ، قلت لأبي : فَتَقْبَلُ (١) . أعنى القابلة ؟ قال : لا (٢) .

٦٤٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن امرأة ماتت مع رجال ليس معهم امرأة ؟ .

(١) يقال : قبلت القابلة المرأة - بكسر الباء - تقبلها - بفتحها ، والقابلة هي التي تتلقى الولد عند ولادة المرأة . انظر : المطلع ص ١١٩ .  
(٢) نقل خلال هذه الرواية عن عبد الله بن أحمد ، وكذلك عن صالح بن أحمد في كتابه - أحكام أهل الملل - ص ١٧٠ ، كما نقل مثلها في القابلة فقط عن مهنا وغيره - وانظر أيضاً رواية عن الإمام أحمد في القابلة في مسائل ابن هانئ ١٥٠/٢ س رقم ١٨٤١ .  
وقال ذلك الإمام أحمد بناء على ما ذهب إليه في نساء أهل الكتاب ، وقد صرح به في رواية الأثرم . فإنه قال : قيل لأبي عبد الله : أو نسائهن ؟ قال : ذهب بعض الناس إلى أنها لاتضع حمارها عند يهودية ولا نصرانية ، لأنهن لسن من نسائهن ، وأما أنا فأذهب إلى أن لاتنظر اليهودية ولا النصرانية ومن ليس من نسائها إلى الفرج ولا تقبلها حين تلد . انظر أحكام أهل الملل ص ١٦٩ - ١٧٠ .

وقال ابن قدامة في غسل الكافر المسلم : « لا يصح غسل الكافر المسلم لأنها عبادة . وليس الكافر من أهلها » ثم نقل عن سفيان أنه قال في رجل مات مع نساء ليس معهم رجل ، قال : إن وجدوا نصرانياً أو مجوسياً فلا بأس ، إذا توضأ أن يغسله ويصلي عليه النساء . وغسلت امرأة علقمة امرأة نصرانية . ولم يعجب هذا أبا عبد الله ، وقال : لا يغسله إلا مسلم ويصلي ، لأن الكافر نجس فلا يطهر غسله المسلم ، ولأنه ليس من أهل العبادة ، فلا يصح غسله للمسلم كالمجنون . المغني ٣٩٣/٢ .

قال المرداوي عند ذكر الشروط لغسل الميت : « منها أن يكون الغاسل مسلماً ، فلا يصح غسل كافر لمسلم ، وإن اعتبرت له النية ، وإن لم تعتبر له النية صح . قاله في الفروع ، وقال ابن تيميم : ولا يغسل الكافر مسلماً ، نص عليه . وفيه وجه : يجوز إذا لم تعتبر النية . وهو تخريج للمجد وكذا قال في الرعاية وجمع البحرين : قلت : الصحيح ما قدمه ابن تيميم وهو المنصوص ، سواء اعتبرنا له النية أم لا » . الإنصاف ٤٦٩/٢ .  
قال هنا في هامش المطبوع : كذا الأصل : وأظنها : أتقبل أن تكون النصرانية واليهودية والمجوسية قابلة تولد نساء المسلمين ؟ والأمر ليس كذلك . فإن العبارة في الأصل =

قال : تيمم الصعيد ، والذي يؤمها (١) يضع يده في ثوب ، ثم يضرب به الصعيد ثم يؤمها (٢) .

---

=واضحة - لأن ( تقبل ) يقال لعملية القابلة - أى : فتقبل القابلة النصرانية أو اليهودية أو المجوسية . واستفهام عبد الله من أبيه دليل عليه . والله أعلم .

(١) في المصرية ( يومها ) وهو خلاف الأصل .

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم ١٨٩ ، في باب التيمم ، وتقدم الكلام عليها ، وبيان المذهب فيها في ذلك الباب ، وورد عن الإمام أحمد في هذه المسألة في بعض الروايات أنها تيمم .

وفي بعض الروايات الأخرى : أنها يصب عليها الماء من فوق الثياب ، انظر الروايات : في مسائل ابن هانئ ١٨٤/١ س رقم ٩١٨ - ٩١٩ ، وأبى داود ص ١٤٩ ، والكوسج ٣٧/ب ( الظاهرية ) والروايتين والوجهين ٢٣/أ - ب ( الأزهرية ) .

قلت : والذي يظهر لى أن الأخذ برواية صب الماء عليها من فوق الثياب أرجح للعمل بالسنة في غسل الميت . والله أعلم .

## باب فى الكفن

٦٤٨ - حدثنا قال : سألت أبى عن الخرقفة الخامسة ، أبى تشد من المرأة ؟ .

قال : تشد به فخذها (١) .

(١) انظر الروايات عن الإمام فى المسألة فى مسائل أبى داود ص ٥٠ ، ومسائل الكوسج (٣٨/أ) ومسائل ابن هانئ ١٨٥/١ رقم المسألة ٩٢٦ . ويبدو أن فى المسألة أربعة أقوال عند الحنابلة :

الأول : تكفن المرأة فى خمسة أثواب : إزار وخمار وقميص ولفافتين ، فتؤزر بالمتزر ، ثم تلبس القميص ثم تخمر بمقنعة ، ثم تلف باللفافتين . وهذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب .

الثانى : أنها تكفن فى خمسة أثواب : قميص وإزار وخمار ولفافة وخامسة تشد بها فخذها ، قال ابن مفلح : نص أحمد : أن الخامسة تشد بها فخذها تحت المتزر . المبدع ٢٤٧/٢ .

وقال المرداوى : والمنصوص عن أحمد : أن المرأة تكفن بخرقفة يشد بها فخذها ، ثم متزر ثم قميص وخمار ولفافة واحدة . وجزم به الخرق وصاحب المحرر والإفادات .. الخ الإنصاف ٥١٣/٢ .

الثالث : يشد فخذها بالإزار تحت الدرع ، وتلف فوق الدرع والخمار باللفافتين جمعاً بين الأحاديث ، قاله المجد فى شرحه .

الرابع : أنها تكفن فى قميص وإزار وخمار ولفافتين وما يشد به فخذها ، وقاله فى الرعاية والحاويين وهو قول فى الرعاية الكبرى ، لكن قال الزركشى : وشذ فى الرعاية الصغرى فزاد على الخامسة ما يشد به فخذها . انظر : مختصر الخرق ص ٤٣ ، والمغنى ٣٥٠/٢ - ٣٥١ ، والمقنع ٢٧٩/١ ، والإنصاف ٢١٣/٢ ، والمبدع ٢٤٦/٢ - ٢٤٧ .

٦٤٩ - قال : قرأت على أئى : ويكفن الميت (١) فى ثلاثة  
 ١٢٢ أثواب ، يدرج / إدراجاً فإن لم يكن له ثلاث ؟ قال : يكفن فيما  
 يقدر به عليه (٢) .

(١) كلمة ( الميت ) ساقطة من المطبوع .

(٢) انظر الروايات عن الإمام أحمد فى المسألة فى مسائل أبى داود ص ١٤١ ، وفى  
 مسائل الكوسج ٣٨/أ ( الظاهرية ) ، ومسائل ابن هانئ ١٨٥/١ مسألة رقم ٩٢١ .  
 وقال ابن قدامة فى المقنع : ويستحب تكفين الرجل فى ثلاث لفائف بيض ، وإن  
 كفن فى قميص ومئزر ولفافة جاز ، وتكفن المرأة فى خمسة أثواب ، والواجب من ذلك ثوب  
 يستر جميعه . ٢٧٨/١ - ٢٨٠ .  
 وقال فى المغنى : الأفضل عند إمامنا رحمه الله : أن يكفن الرجل فى ثلاث لفائف  
 بيض ، ليس فيها قميص ولا عمامة ولا يزيد عليها ، ولا ينقص . ويجوز التكفين فى ثوبين ،  
 لقول النبى ﷺ فى الحرم الذى وقصته دابته : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه فى ثوبين ، رواه  
 البخارى .

وكان سويد بن غفلة يقول : يكفن فى ثوبين ، وقال الأوزاعى : يجزئ ثوبان . وأقل ما  
 يجزئ ثوب واحد يستر جميعه . قالت أم عطية : لما فرغنا يعنى من غسل بنت رسول الله  
 ﷺ ، ألقى إلينا حقوه ، فقال : أشعرنها إياه ، ولم يزد على ذلك ، رواه البخارى ، وقال :  
 معنى أشعرنها إياه : ألفتنها .

قال ابن عقيل : العورة المغلظة ، يسترها ثوب واحد ، فجسد الميت أولى .  
 وقال القاضى : لا يجزئ أقل من ثلاثة أثواب لمن يقدر عليها ، وروى مثل ذلك عن  
 عائشة ، واحتج بأنه لو جاز أقل منها لم يجز التكفين بها فى حق من له أيتام احتياطاً لهم ،  
 والصحيح الأول . وما ذكره القاضى ، لا يصح ، فإنه يجوز التكفين بالحسن مع حصول  
 الإجزاء بما دونه .

وأيضاً قال : فإن لم يجد الرجل ثوباً يستر جميعه ، ستر رأسه ، وجعل على رجليه  
 حشيشاً أو ورقاً كما روى عن خباب ، أن مصعب بن عمير قتل يوم أحد ، فلم يوجد له شئ  
 يكفن فيه إلا ثمرة - بردة من صوف تلبسها الأعراب - فكننا إذا وضعناها على رأسه خرجت  
 رجلاه ، وإذا وضعناها على رجليه خرج رأسه ، فأمرنا النبى ﷺ أن نغطى رأسه ، نجعل  
 على رجليه من الإذخر ، رواه البخارى . فإن لم يوجد إلا ما يستر العورة ، سترها ، لأنها أهم =

٦٥٠ - حدثنا قال : قرأت على أنى : فقلت : المرأة تكفن في خمسة أثواب: خرقة تشد بها فخذها ، وإزار فوق ذلك ، وقميص ولفافة وخمار <sup>(١)</sup> .

٦٥١ - قلت : تكفن في ثوب صوف ؟ قال : بياض كله <sup>(٢)</sup> .

٦٥٢ - قلت : تكفن المرأة في ثوب مصبوغ بالورس والزعفران والخز والوشى <sup>(٣)</sup> ، والرجل يكفن في ذلك ؟ قال : لا يعجبني أن يكون الكفن إلا في البياض ، ويكره كل شيء من الحرير <sup>(٤)</sup> . قلت لأنى : فإن كفنت فيه ؟ قال : يعجبني أن ينزعوه عنها . قلت لأنى : فإن دفنت فيه ؟ قال : يترك عليها .

= في الستر ، بدليل حالة الحياة ، فإن كثر القتل وقلت الأكفان ، كفن الرجلان والثلاثة في ثوب ، كما صنع بقتلى أحد . المغني ٣٤٦/٢ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، انظر أيضاً : الإنصاف ٥٠٧/٢ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١٤ .

(١) انظر ما تقدم في مسألة رقم ٦٤٨ .

(٢) الأفضل والأحب عند الإمام أحمد رحمه الله والأصحاب : أن يكفن الميت في ثياب بيض . انظر : مسائل الكوسج ( ٣٨ / ب الظاهرية ) والمغني ٣٥٢/٢ ، والشرح الكبير ٣٣٩/٢ ، ومغني ذوى الأفهام ص ٤٨ ، والإقناع ٢٢١/١ . وقال في المبدع : وظاهر يكره في غير البياض من مزعفر ومعصر ، لأمره بالبياض ، وظاهر ( الوجيز ) خلافه ٢٤٣/٢ - ٢٤٤ . أما التكفين في الصوف فقد صرح كثير من الأصحاب أنه يكره مع القدرة على غيره . انظر : التنقيح المشيع ص ٧١ ، والإنصاف ٥٠٨/٢ ، ومغني ذوى الأفهام ص ٤٧ ، وشرح منتهى الإرادات ٣٣٥/١ وغيرها من كتب المذهب .

(٣) الوشى من الثياب معروف ، والجمع وشاء على وزن فعل وفعل ، والوشى في اللون ، خلط لون بلون . لسان العرب مادة ( وشى ) ٢٧١/٢٠ .

(٤) المستحب في المذهب : هو تكفين لميت في الثياب البيض ، كما تقدم في س ٦٥١ ، وهذه الرواية تدل على كراهة غير البياض . وقد استنتج ابن مفلح الكراهة من حديث ابن عباس . انظر : المبدع ٢٤٣/٢ - ٢٤٤ . وقد نص كثير من الأصحاب على كراهة الثوب المزعفر والمعصر كما في الإنصاف ٢١٨/٢ ، ومغني ذوى الأفهام ص ٤٧ ، = ( ٣٠ - مسائل ابن حنبل ج ٢ )

٦٥٣ - حدثنا قال : قرأت على أبي : قلت : من قتل  
في المعركة وبه رمق حمل ؟ .

قال : يغسل <sup>(١)</sup> ، ومن قتل ولا رمق فيه يدفن في ثيابه <sup>(٢)</sup> ،  
يلف في دمائه <sup>(٣)</sup> إلا أن يكون عليه جلد أو خف ، ينزع ذلك عنه ،

= والتوضيح ص ٧٠ ، والإقناع للحجاوي ٢٢١/١ ، وشرح منتهى الإزادات ٣٣٥/١ وغيرها  
من كتب المذهب .

وكذلك يكره الثوب المنقوش ، قال المرداوي : وزاد في المستوعب : يكره بما فيها  
النقوش . وهو معنى ما في الفصول ، وجزم به ابن تيم وغيره . الإنصاف ٥٠٨/٢ .

وقال الحجاوي : يكره ، ولو لامرأة حتى المنقوش قطناً كان أو غيره . الإقناع  
٢٢١/١ ، أما الحرير فقد قال الإمام أحمد : لا يعجبني أن تكفن في شيء من الحرير . انظر  
مسائل أبي داود ص ١٥٠ ، المغني ٣٥٢/٢ ، الشرح الكبير ٣٤٣/٢ .

وقال المرداوي : ويحرم بجلود وكذا بحرير للمرأة على الصحيح من المذهب ، وعنه :  
يكره ، ولا يحرم . وقيل : لا يكره . ويجوز التكفين بالحرير عند عدم الضرورة ، ويكون ثوباً  
واحداً . الإنصاف ٥٠٨/٢ .

وقال ابن قدامة : وفي جواز تكفين المرأة بالحرير احتمالان ، أقيسهما : الجواز ، لأنه  
من لباسها في حياتها ، لكن كرهنا لها ، لأنها خرجت عن كونها محلاً للزينة والشهوة . المغني  
٣٥٢/٢ .

(١) انظر ما تقدم في باب الجنائز مسألة رقم ٦٣٩ .

(٢) الصحيح من المذهب : أنه يجب دفنه في ثيابه التي قتل فيها ، نص عليه ،  
وعليه أكثر الأصحاب . وقالت طائفة : إنه أولى ، وللولى أن ينزع عنه ويكفنه بغيرها ، وهذا  
قول القاضي في المحرر ، وتبعه على ذلك أبو محمد ، وجزم به في المغني والشرح ، وانتصرا له .  
انظر : المغني ٣٩٦/٢ ، الشرح الكبير ٣٣٣/٢ - ٣٣٤ ، الإنصاف ٥٠٠/٢ ، المبدع  
٢٣٥/٢ - ٢٣٦ .

(٣) قال المرداوي : صرح المجد بوجوب بقاء دم الشهيد . قال في الفروع وهو ظاهر  
كلامهم ، وذكروا رواية كراهة تنشيف الأعضاء كدم الشهيد . الإنصاف ٥٠٠/٢ . وقال :  
لو كان على الشهيد نجاسة غير الدم فالصحيح من المذهب : أنها تغسل ، وعليه  
الأصحاب ، وفيه احتمال ببقائها كالدم - فعل الصحيح من المذهب : لو لم تزل النجاسة  
إلا بزوال الدم لم يجز إزالتها ، ذكره أبو المعالي ، المصدر السابق ٤٩٩/٢ .



وإن كان عليه سرد (١) ؟ قال : يعجبني أن ينزع عنه الحديد (٢) .

٦٥٤ - حدثنا قال : قرأت على أئى : يطيب (٣) الميت

(١) فى الأصل ( الفرو ) وكذا فى المصرية ، والصواب ما أثبتته ، والتصويب من جواب الإمام عليه ومن جوابه قبله أيضاً ، والسرد : هو اسم جامع للدروع وسائر الحلقي .  
الصحاح ٤٨٧/٢ مادة ( سرد ) وكذلك المطبوع .

(٢) قال ابن قدامة : ينزع عنه من لباسه ما لم يكن من عامة لباس الناس ، من الجلود والفراء والحديد ، قال أحمد : لا يترك عليه فرو ولا خف لا جلد . المغني ٣٩٦/٢ .  
وقال الكوسج : قال أحمد : ينزع عنه الجلد والحديد . مسائل أحمد وإسحاق ( ٣٨/ب الظاهرية ) وانظر أيضاً هذه المسألة فى الشرح الكبير ٣٣٤/٢ ، والمبدع ٢٣٥/٢ .

(٣) قال الكوسج : قلت : يطيب الميت بالمسك ؟ قال : نعم . مسائل أحمد وإسحاق ( ٣٨/أ ) وقال ابن هانئ : قلت : يطيب بالمسك ؟ قال : نعم . وقال : قرأت على أئى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل : عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن إسماعيل ابن أمية عن نافع قال : كان ابن عمر يتتبع مغابن الميت ومراقه بالمسك . قال لى أبو عبد الله : إليه أذهب ، أحب أن تتبع مغابن الميت ومراقه بالمسك . المسائل ١٨٥/١ مسألة رقم ٩٢٣ - ٩٢٤ .

وقال الخرق : وتجعل الزريرة فى مفاصله ، ويجعل الطيب فى مواضع السجود والمغابن ، ويفعل به كما يفعل بالعروس ، ولا يجعل فى عينيه كافور . المختصر ص ٤٢ . وقال ابن قدامة معلقاً عليه : الزريرة : هى الطيب المسحوق ، ويستحب أن يجعل فى مفاصل الميت ومغابنه ، وهى المواضع التى تنشئ فى الإنسان ، كطى الركبتين ، وتحت الإبطين وأصول الفخذين ، لأنها مواضع الوسخ ، ويتبع بإزالة الوسخ والدرن منها من الحى . ويتبع بالطيب من المسك ، والكافور مواضع السجود لأنها أعضاء شريفة ، وكان ابن عمر يتتبع مغابن الميت ومراقه بالمسك ، قال الإمام أحمد : يخلط الكافور بالزريرة ، وقيل له : يذر المسك على الميت أو يطلى به ؟ قال : لا يبلى ، قد روى عن ابن عمر أنه ذر عليه ، وروى عنه أنه مسحه بالمسك مسحاً ، وابن سيرين طلائسناً بالمسك من قرنه إلى قدمه . المغني ٣٤٩/٢ . وقال فى المقنع : وإن طيب جميع بدنه كان حسناً . ٢٧٩/١ .

وقال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، لكن يستثنى داخل عينيه على الصحيح من المذهب ، نص عليه . الإنصاف ٥١١/٢ .

بالمسك (١) والبُنْك (٢) والعنبر (٣) ؟ قال : لا بأس به .

(١) المسك : بكسر الميم ، ضرب من الطيب . انظر : الصحاح ١٦٠٨/٤ مادة ( مسك ) ، ولسان العرب ٣٧٦/١٢ مادة ( مسك ) والقاموس ٣١٨/٣ مادة ( مسك ) .

(٢) سقط هذا اللفظ من المطبوع وهو موجود في الأصل والمصرية . وهو بضم الباء ، ضرب من الطيب . انظر : الصحاح ١٥٧٦/٤ ، والقاموس ٢٩٦/٢ ، ولسان العرب ٢٨٤/١٢ مادة ( بنك ) .

(٣) قال الفيروزابادى : العنبر من الطيب روث دابة بحرية أو نبع عين فيه . ويؤنث . انتهى ، وذكر ابن الأثير عن ابن عباس رضى الله عنهما : « إنما هو شيء دسره البحر هو الطيب المعروف » . ومعنى دسره البحر أى دفعه وألقاه إلى الشط . القاموس ٩٦/٢ ، والنهاية ٣٦/٣ ، ١١٦/٢ .

## باب في الصلاة على الميت

٦٥٥ - قال لنا أبو عبد الرحمن : أحسب (١) أئى عن الصلاة على الميت قال : يرفع / يديه ثم يكبر ، ثم يقرأ فاتحة الكتاب (٢) ، ثم ١٢٣ يكبر ، ويرفع يديه ويصلى على النبي ﷺ (٣) ويصلى على الملائكة

(١) كذا في الأصل والمصرية ، وهو الصواب كما يدل عليه قوله في آخره : أو كما قال أئى ، وهذا يدل على شدة حرصه على كتابة ألفاظ أبيه وكال احتياطه في أدائها فإذا شك قال : أحسب ، أو كما قال أئى ، أما محقق المطبوع فغير ( أحسب ) إلى ( أخبرنى ) وقال في الهامش : لم تكن هذه المسألة واضحة في الأصل واستكملتها من مسائل ابن هانئ وهو تصرف لا داعى له فالمسألة واضحة .

(٢) ظاهر كلامه أنه لا يزيد على الفاتحة . وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، ويتعوز قبل قراءة الفاتحة على الصحيح من المذهب ، ولا يستفتح ، الإنصاف ٥٢٠/٢ .

(٣) نقل عن الإمام أحمد أصحابه : أنه يكبر على الميت أربع تكبيرات . انظر : مسائل أئى داود ص ١٥٣ ، ومسائل ابن هانئ ١٨٦/١ - ١٨٧ ، س ٩٣١ . قال ابن قدامة : لا يختلف المذهب أنه لا يجوز الزيادة على سبع تكبيرات ولا أنقص من أربع ، والأولى أربع لا يزداد عليها ، واختلفت الرواية فيما بين ذلك ، والأفضل أن لا يزيد على أربع ، لأن فيه خروجاً من الخلاف وأكثر أهل العلم يرون التكبير أربعاً - المغني ٣٨٣/٢ ، ٣٨٥ .

( ويكبر أربع تكبيرات ، يقرأ في الأولى بالفاتحة ) هذا المذهب مطلقاً ، وعليه الأصحاب ( ويصلى على النبي ﷺ في الثانية ) ، كما في التشهد ولا يزيد عليه . وهذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم ، ( ويقف بعد الرابعة قليلاً ) هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب ، وقطعوا به - ( ويسلم تسليمه واحدة ) هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب ، ونص عليه ( عن يمينه ) بلا نزاع ، ونص عليه . المقنع لابن قدامة مع الإنصاف للمرداوى باختصار ٥٢٠/٢ - ٥٢٣ .

المقرين <sup>(١)</sup> ، ثم يرفع يديه ويكبر ويدعو للميت <sup>(٢)</sup> : اللهم اغفر لحينا وميتنا <sup>(٣)</sup> ، ثم يرفع يديه فيكبر ويخلص الدعاء للميت ثم يقف قليلاً بعد الرابعة <sup>(٤)</sup>

(١) أما الصلاة على الملائكة والصالحين بعد الصلاة على النبي ﷺ فقد نقله الكوسج أيضاً في مسائله ٣٨/ب (ظاهرة) .

قال المرداوى : واستحب القاضي أن يقول بعد الصلاة على النبي ﷺ : اللهم صل على ملائكتك المقرين وأنبيائك المرسلين وأهل طاعتك أجمعين من أهل السموات والأرضين ، لأن عبد الله نقل : يصلى على النبي ﷺ والملائكة المقرين . الإنصاف ٥٢٠/٢ ، والمذهب : الاكتفاء بالصلاة على النبي - كما تقدم .

(٢) قال ابن قدامة : ليس في الدعاء شيء مؤقت . الكافي ٢٦١/١ ، وكذا أطلقه في المقنع ٢٨٠/١ ، وقال المرداوى : يستحب أن يدعو بما ورد - وهو ما أشار إليه الإمام - والصحيح من المذهب : أن الدعاء يكون في الثالثة ، وعليه جماهير الأصحاب ، ونقل جماعة عن أحمد : يدعو للميت بعد الرابعة للمسلمين بعد الثالثة . اختاره الخلال ، الإنصاف ٥٢١/٢ .

(٣) وقوله : اللهم اغفر لحينا إشارة إلى الحديث الوارد في الدعاء على الجنائز وقد أخرجه الإمام أحمد في المسند من حديث أبي هريرة ٣٦٨/٢ ، ومن حديث إبراهيم عن أبيه مرفوعاً ١٧٠/٤ ، ومن حديث أبي قتادة رضي الله عنه ٢٩٩/٥ ، ٣٠٨ .

وأبو داود في كتاب الجنائز : باب الدعاء للميت عن أبي هريرة - السنن ٥٣٩/٣ ح رقم ٣٢٠١ ، والترمذى في الجنائز ، باب ما يقول في الصلاة على الميت عن أبي إبراهيم عن أبيه وأيضاً عن أبي هريرة وقال في الباب عن عبد الرحمن وعائشة وأبي قتادة وعوف بن مالك وجابر ، وحديث والد أبي إبراهيم حديث حسن صحيح وحديث عوف بن مالك أخرجه ، وقال : حسن صحيح . السنن ٣٤٣/٣ - ٣٤٥ ، ح رقم ١٠٢٤ - ١٠٢٥ .

(٤) في الأصل ثم يقف قليلاً ثم بعد إلى الرابعة ثم يسلم ، وكذا في المصرية والمطبوع فحذفنا ثم وإلى في قوله ثم بعد إلى الرابعة ، ليستقيم المعنى وكذا العبارة - وقد قال ابن قدامة : ويقف قليلاً بعد الرابعة . المقنع ٢٨١/١ .

قال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطعوا به ، ولم يذكر جماعة منهم الوقوف بعد الرابعة . وهل يدعو بعد الرابعة ؟ قال المرداوى : ظاهر كلام ابن قدامة : أنه لا يدعو بشيء بعد الرابعة وهو الصحيح وإنما يقف قليلاً بعدها ليكبر آخر الصفوف وهو المذهب ، نقله الجماعة عن الإمام أحمد ، وعنه : يقف ويدعو - وذكر من اختاره من -

ثم يسلم (١) ، أو كما قال أئى .

٦٥٦ - حدثنا قال ( سألت أئى ) قلت لأئى (٢) : جىء  
بجنازة فكبر عليها رجل تكبيرة ثم جىء بأخرى فكبر تكبيرة ، ثم أئى  
بأخرى فكبر تكبيرة ، ثم أئى بأخرى ؟ .

قال : يكبر أربعاً (٣) فذلك سبع لا يزيد على ذلك حتى ترفع  
هذه الأربع - يعنى الجنائز - ثم يستأنف التكبير إن جاءوا بجنازة  
أخرى (٤) .

= الأصحاب - وفي مجمع البحرين : هذا أظهر الروایتين ، وعنه : يخلص الدعاء للميت في  
الرابعة واختاره الحلال . الإنصاف ٥٢٢/٢ - ٥٢٣ .

(١) أى يسلم تسليمه عن يمينه كما هو المذهب بلا نزاع ، وسيأتى بيانه إن شاء الله  
وراجع في المسألة أيضاً : المغني ٣٦٣/٢ - ٣٦٤ . والشرح الكبير ٣٤٧/٢ ، والمبدع  
٢٥١/٢ - ٢٥٢ ، والتنقيح المشيع ٧٢ ، وكشاف القناع ١٠٠/٢ - ١٠١ .

(٢) في الأصل : ( سألت أئى عن قلت لأئى ) فحذفت ( عن ) فقط لأنها تبدو  
زائدة ، وأبقيت الباقي مع تكرار لفظ أئى ، لاستقامة العبارة ببقائه أيضاً ، وفي المصرية  
( سألت أئى عن ) محذوف وكذا في المطبوع .

(٣) في الأصل ( أربع ) وكذا في المصرية والمطبوع ، وأثبت ما هو مقتضى  
القاعدة .

(٤) نقل نحو هذه المسألة ابن هانئ في مسائله ١٨٨/١ س ٩٣٧ ، وقال  
ابن قدامة : قال أحمد رحمه الله : يكبر على الجنازة فيجيئون بأخرى ، يكبر إلى سبع ثم يقطع  
ولا يزيد على ذلك حتى ترفع الأربع . المغني ٣٨٥/٢ ، وانظر أيضاً : الشرح الكبير  
٣٥٢/٢ ، قال ابن مفلح : لو كبر على جنازة فجىء بثانية ، وكبر الثانية ونواها لهما  
جاز . نص عليه ، وعلمه الإمام أحمد بجواز التكبير إلى سبع وكذلك الثالثة والرابعة فإن جىء  
بجنازة بعد التكبيرة الرابعة لم يجز إدخالها في الصلاة . النكت والفوائد السنية على المحرر  
١٩٧/١ .

وعلمه ابن قدامة بقوله : ليحصل للرابعة أربع تكبيرات إذ لا يجوز النقصان منهن ،  
ويحصل للأولى سبع وهو أكثر ما ينتهى إليه التكبير . المغني ٣٨٥/٢ ، راجع أيضاً الكافي  
٢٦٣/١ ، والمبدع ٢٥٧/٢ ، والإنصاف ٥٢٨/٢ .

٦٥٧ - قال أنى : صلى علىّ رضى الله عنه على جنازة أنى قتادة فكبر عليه سبعاً (١) وهو أكثر ماجاء فيه من التكبير على الجنازة (٢) ، فلا يزداد على السبع (٣) ، وذلك إذا جرى بواحدة بعد

(١) أخرجه أحمد قال : حدثنا معتمر قال : سمعت إسماعيل - وهو ابن أبي خالد - قال : سمعت موسى بن عبد الله - هو ابن يزيد الخطمي الأنصارى - قال : أخبرني أن علياً رضى الله عنه صلى على أنى قتادة فكبر عليه سبعاً . انظر : مسائل أنى داود ص ١٥٢ . وابن أنى شعبة عن عبد الله بن نمير ووكيع عن إسماعيل به مثله . المصنف ٣٤٤/٣ والطحاوى فى شرح معاني الآثار ٤٩٦/١ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٣٦/٣ .

(٢) نقل النووى عن القاضى أنه قال : واختلف الصحابة فى ذلك من ثلاث تكبيرات إلى تسع وروى عن على رضى الله عنه أنه كان يكبر على أهل بدر ستاً وعلى سائر الصحابة خمساً وعلى غيرهم أربعاً . قال ابن عبد البر : وانعقد الإجماع بعد ذلك على أربع ، وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى بالأمصار على أربع . على ما جاء فى الأحاديث الصحاح . شرح صحيح مسلم ٢٣/٧ - ٢٤ .

وأنكر ابن حزم هذا الإجماع وأيضاً قال : ولم نجد عن أحد من الأئمة تكبيراً أكثر من سبع ولا أقل من ثلاث ، فمن زاد على خمس وبلغ ستاً أو سبعاً فقد عمل عملاً لم يصح عن النبى ﷺ قط فكرهناه لذلك ، ولم ينه عليه السلام عنه فلم نقل بتحريمه لذلك ، وكذلك القول فيمن كبر ثلاثاً ، انظر : المحلى ١٨٥/٥ - ١٩٠ .

وقوله : وهو أكثر ما جاء .. فقد يعارضه ما أخرجه الطحاوى بسنده عن ابن الزبير عن صلاته على حمزة وفيه : فكبر تسع تكبيرات . شرح معاني الآثار ٥٠٣/١ .

وأخرجه الطبرانى بسنده عن مجاهد عن ابن عباس وفيه : ثم كبر عليه تسعاً ثم جمع عليه الشهداء .... الحديث . المعجم الكبير ٦٢/١١ - ٦٣ ح رقم ١١٠٥١ ، وفيه راو ضعيف قال الهيثمى فى مجمع الزوائد ١٢٠/٦ : أما ما أخرجه الطحاوى فإسناده حسن ، رجاله كلهم ثقات معروفون ، وابن إسحاق قد صرح بالتحديث .

انظر كتاب الجنائز للألبانى ٨٢ .

وعلى هذا ففى قول الإمام نظر ، إلا أنه قد حصل اضطراب فى عدد التكبيرات على حمزة رضى الله عنه فروى الطحاوى بسنده عن ابن عباس فى صلاته ﷺ على قتلى أحد مع حمزة ، وفيه : فيكبر عليهم سبع تكبيرات . شرح معاني الآثار ٥٠٣/١ .

(٣) نقل مثله الكوسج أيضاً ، المسائل ١٩/ب ( ظاهرة ) وقال الحازمى : عن أحمد أنه قال : لا ينقص عن أربع ولا يزداد على سبع . الاعتبار ١٢٤ .

أخرى كان يكبر على الأخرى منهن ثلاثة على الأولى (١) .

٦٥٨ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن الصلاة على الجنازة كم يكبر ؟ .

فقال : قال ابن مسعود : كبر ما كبر إمامك (٢) .

٦٥٩ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن الرجل إذا صلى على الجنازة فكبر الرابعة ؟ .

قال : أعجب إليّ أن يقف بعد الرابعة قليلاً ، ثم يسلم (٣) .

(١) راجع المسألة التي قبل هذه .

(٢) أثر ابن مسعود ذكره أحمد في مسائل أبي داود ص ١٥٣ . وأسند عبد الرزاق مطولاً ، وفيه : انظروا جنائزكم فكبروا عليها ما كبر أئمتكم لا وقت ولا عدد . المصنف ٤٨١/٣ - ٤٨٢ ح رقم ٦٤٠٣ ، وابن أبي شيبة بلفظ : كبروا ما كبر إمامكم لا وقت ولا عدد . المصنف ٣٠٣/٣ والطحاوي نحوه . شرح معاني الآثار ٤٩٧/١ كلهم بإسنادهم عن علقمة عن ابن مسعود رضى الله عنه . واختلفت الرواية إذا كبر الإمام زيادة على الأربع هل يتبعه المأموم ، على ثلاث روايات ، نقل حرب : لا يتبعه ، لأن كل تكبيرة قائمة مقام ركعة ، ونقل الأثرم : يتبعه في خمس ولا يتبعه فيما زاد على ذلك ، ونقل ابن منصور : لا يزداد على سبع وظاهر هذا يتبعه إلى سبع ولا يتبعه فيما زاد ، وهو اختيار الخرق وهو أصح . الروايتين ٣٥/ب ( أحمد الثالث ) .

وإن كبر خمساً كبروا بتكبيره . ولم يتابع على أزيد منه ، وهذا إحدى الروايات وهو من المفردات . وعنه : لا يتابع في زيادة على أربع ، قال أبو المعالي : هذا المذهب ، وعنه : يتابع إلى سبع . وهى المذهب نقلها الجماعة عن أحمد واختارها عامة الأصحاب . وعلى الروايات كلها المختار : أن يكبر أربعاً . الإنصاف ٥٢٦/٢ - ٥٢٧ . وقال الخلال : ثبت القول عن أبي عبد الله : أنه يكبر مع الإمام إلى سبع ولا يزيد على السبع ولا يسلم إلا مع الإمام . المغني ٣٨٤/٢ ، الشرح الكبير ٣٥١/٢ .

راجع أيضاً : مسائل عبد العزيز الخلال ص ١٩ - ٢٠ ، والمبدع ٢٥٦/٢ .

(٣) تقدم في ص ٦٥٥ من المذهب : الوقوف عند الرابعة قليلاً . وهل يدعو في هذه الوقفة أو لا ، فقد نقل الدعاء ثم السلام أبو داود في مسأله ١٥٣ ، وابن هانئ في مسأله =

٦٦٠ - حدثنا قال : رأيت أبا / صلى على جنازة كل ذلك  
كان يكبر أربع تكبيرات ثم يقف بعد الرابعة قليلا ، لم أره قط كبر  
( أكثر ) (١) من أربع تكبيرات (٢) .

٦٦١ - حدثنا قال : سألت أبا عن الصلاة على الجنازة ،  
قلت : يرفع يديه مع كل تكبيرة ؟ قال : نعم (٣) روى ذلك عن ابن  
عمر (٤) .

قلت لأبي : يرفع يديه في كل تكبيرة (٥) .

١٨٧/١ س ٩٣١ ، قال القاضي : نقل أبو داود : أنه يدعو بعد الرابعة ثم يسلم ونقل  
حرب : إذا كبر الرابعة وقف قليلاً ثم يسلم ولا يقول شيئاً . الروايتين ٣٦/أ ( أحمد الثالث )  
٢٦/أ ( نسخة الأزهر ) وقد تقدم بيان المذهب في س ٦٤٣ .

(١) الزيادة يقتضيها السياق ، وأثبتها في المطبوع أيضاً .

(٢) نقل ابن هانيء في المسائل ١٨٧/١ س ٩٣٢ وأبو القاسم البغوي في مسائله  
٤/ب ، وعمر بن حفص كما نقل عنه ابن أبي يعلى في الطبقات ١٩١/٢ : أنهم رأوا أحمد  
يكبر على الجنازة أربعاً ، وراجع ما تقدم في س ٦٥٥ ، ٦٥٩ .

(٣) رفع اليدين مع كل تكبيرة في صلاة الجنازة . نقله أيضاً ابن هانيء في مسائله  
١٨٧/١ س ٩٣١ وأبو داود في مسائله ص ١٥٣ ، والكوسج في مسائله ٣٩/ب  
( ظاهرة ) .

قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن المصل على الجنازة يرفع يديه في أول تكبيرة  
يكبرها ، وكان ابن عمر يرفع يديه في كل تكبيرة - المغني ٢/٣٦٦ .

أما الرفع في كل تكبيرة فقد قال الإمام الترمذي في سننه : رأى أكثر أهل العلم من  
أصحاب النبي ﷺ وغيرهم : أن يرفع الرجل يديه في كل تكبيرة على الجنازة - وهو قول  
ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق . السنن ٣/٣٨٨ .

(٤) وهو ما أخرجه الشافعي بسنده عنه أنه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنازة ،  
الأم ١/٢٧١ . وعبد الرزاق بلفظ : أنه كان يرفع في التكبيرات الأربع على الجنازة . المصنف  
٣/٤٧٠ ح رقم ٦٣٦٠ ، وابن أبي شيبه نحوه . المصنف ٣/٢٩٦ ، ٢٩٧ .

(٥) حذف في المطبوع من قوله : ( قلت لأبي ) إلى قوله : ( في كل تكبيرة )  
لوجود التكرار . وهو ثابت في النسختين . ولعله ذكره مؤكداً لسؤاله فسكت الإمام عليه  
وسكوته تأكيد لجوابه السابق ، وهو أسلوب معروف عند العلماء . والله أعلم .



٦٦٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يسبق على الجنابة ببعض التكبير ؟ فقال : كان ابن عباس يقول : إن لم يقض لا بأس به <sup>(١)</sup> قلت لأبي : وتروى أنت ذلك ؟ قال : نعم . وقال أبا : إن بادر ففقد التكبير قبل أن يرفع فلا بأس <sup>(٢)</sup> قلت لأبي : فإن لم يقض تكون صلاته تامة ؟ قال : نعم <sup>(٣)</sup> .

٦٦٣ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول في الرجل يفوته التكبير على جنازة أيقضيه ؟ قال : نعم <sup>(٤)</sup> قيل : أيتابع ؟ قال : نعم <sup>(٥)</sup> .

(١) أثر ابن عباس رضي الله عنهما لم أعثر على من أخرجه ، وروى عن ابن عمر كما أشار إليه أحمد في مسائله . انظر : مسائل الكوسج ١٩/ب . قال : يروى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : لا يقضيه من حديث العمري ، وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه لم يكن يقضى ما فاتته من التكبير على الجنابة . المصنف ٣٦١/٣ .  
(٢) ستأتي مسألة قضاء ما فاتته من صلاة الجنابة في المسألة التالية وما هي صورة القضاء .

(٣) هذا هو المذهب ، فإن القضاء ليس بواجب بل يستحب ، وهو المذهب المنصوص ، وعليه أكثر الأصحاب . الإنصاف ٥٣٠/٢ . انظر أيضاً : الهداية لأبي الخطاب ٦١/١ ، المغني ٣٦٩/٢ - ٣٧٠ ، النكت والفوائد السنية ١٩٨/١ ، والمبدع ٢٥٨/٢ .  
(٤) قال ابن قدامة : « من فاتته شيء من التكبير فقضاه على صفته » . المقنع ٢٨٢/١ . قال المرداوي : هذا المذهب : الإنصاف ٥٢٩/٢ .

(٥) قوله : ( قيل أيتابع ؟ قال : نعم . ) سقط من المطبوع . والقضاء هل يكون على صفته أو على التتابع أي التكبير متوالياً بلا ذكر ، اختلفوا فيه على مقتضى الروايتين عن أحمد : والقضاء على الصفة هو المذهب كما تقدم ، واختاره كثير من الأصحاب . وقال الخرق : من فاتته شيء من التكبير قضاه متتابعاً . مختصره ص ٤٤ ، وهي رواية عن أحمد ووفق بينها أبو الخطاب قال : ومن سبقه الإمام ببعض التكبير دخل في الصلاة وأتى بما أدرك ، فإذا سلم الإمام كبر ما فاتته على صفته إلا أن ترفع الجنابة فيقضيه متوالياً . الهداية ٦١/١ . ووجه القضاء متوالياً : أنها إذا رفعت زال شرط الصلاة ، فيقتضي ذلك قطعها ، لكن التكبير في نفسه يسير . فأقى به مقتضراً عليه ، وما لم ترفع فالشرط مستمر . النكت والفوائد السنية ١٩٨/١ . راجع في المسألة أيضاً : المغني ٣٦٩/٢ - ٣٧٠ ، الكافي ٢٦٣/١ ، المحرر ١٩٨/١ ، الشرح الكبير ٣٥٣/٢ ، الفروع ٢٤٧/٢ - ٢٤٨ ، المبدع ٢٥٨/٢ .

٦٦٤ - حدثنا قال : سمعت أنى سئل عن الصلاة على القبر ؟  
 قال : جائز <sup>(١)</sup> قلت : إلى كم يجوز ؟ قال : إلى شهر <sup>(٢)</sup> قلت لأنى :  
 بإمام ؟ قال : نعم <sup>(٣)</sup> .

٦٦٥ - حدثنا قال : رأيت أنى صلى على جنازة فكبر عليها  
 أربع تكبيرات ثم وقف قليلاً ثم سلم تسليمه واحدة عن يمينه <sup>(٤)</sup> فقلت  
 له : سلمت عليها تسليمه واحدة ؟ .

فقال : ابن عباس وابن عمر كذا كانا يقولان أو يسلمان <sup>(٥)</sup> .

(١) قال المرداوى عن الصلاة على القبر : هذا مما لا نزاع فيه أعلمه - يعنى أنه  
 يصل على الميت وهو فى القبر . الإنصاف ٥٣٢/٢ .

(٢) هذا هو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وفيه أقوال أخرى للأصحاب مما  
 يدل على جوازها بعد شهر أيضاً ، وعلى هذا لا تضر الزيادة اليسيرة على المذهب ، قال فى  
 الفروع : لعله مراد الإمام أحمد ، قال القاضى : كاليوم واليومين ، انظر : الإنصاف  
 ٥٣١/٢ - ٥٣٢ .

(٣) قال الإمام فى رواية أنى داود عن جواز الصلاة على القبر ؟ قال : نعم قيل :  
 جميعاً أو فرادى ؟ قال جميعاً . انظر : المسائل ص ١٥٦ - ١٥٧ . وانظر أيضاً : مسائل ابن  
 هانئ ١٨٨/١ س ٩٣٩ . راجع فى المسألة أيضاً : السنن للترمذى ٣٥٦/٣ ، الإصحاح لابن  
 هبيرة ١٣٠/١ ، المغنى ٣٨٧/٢ ، الفروع ٢٥٠/٢ ، المبدع ٢٥٩/٢ .

(٤) تسليم الإمام أحمد فى الجنازة واحدة عن يمينه نقله البغوى فى مسائله ٤/ب  
 وابن هانئ فى مسائله ١٨٧/١ س ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، وأبو داود فى مسائله ص ١٥٣ .

وقال أحمد : التسليم على الجنازة تسليمه واحدة عن ستة من أصحاب النبى ﷺ .  
 وليس فيه اختلاف إلا عن إبراهيم . المغنى ٣٦٦/٢ ، وأيضاً الشرح الكبير ٣٤٩/٢ .  
 والصحيح من المذهب : وجوب التسليم الواحدة وهى الأولى ، وعليه أكثر الأصحاب ،  
 وعنه : ثنتان خرجها أبو الحسين وغيره وهى من المفردات . الإنصاف ٥٢٥/٢ .

راجع فى المسألة أيضاً : حلية العلماء ٢٩٥/٢ ، والمحزر ١٩٥/١ ، والفروع  
 ٢٤٠/٢ - ٢٤٢ ، والمبدع ٢٥٤/٢ .

(٥) أثر ابن عباس رضى الله عنهما أخرجه ابن أنى شعبة عنه أنه كان يسلم على  
 الجنازة تسليمه واحدة ، والبيهقى أيضاً مثله . انظر : المصنف لابن أنى شعبة ٣٠٧/٣ ،  
 والسنن الكبرى للبيهقى ٤٣/٤ . وأثر ابن عمر رضى الله عنهما أخرجه عبد الرزاق أنه كان إذا =

٦٦٦ - حدثنا قال : سألت أبا قلث : يصلى على الشهيد ؟

قال : نعم (١) .

٦٦٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن الصلاة على رأس / ١٢٥

أحمد بن نصر الخزاعى (٢)

= قضى الصلاة على الجنائز سلم على يمينه . المصنف ٤٩٣/٣ ، وابن أبى شيبه نحوه بلفظ : سلم على يمينه واحدة . المصنف ٣٠٧/٣ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٤٣/٤ . قال الحاكم : قد صحت الرواية فيه عن على بن أبى طالب ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن أبى أوفى ، وأبى هريرة : أنهم كانوا يسلمون على الجنائز تسليمة واحدة ، ووافقه الذهبى على تصحيحه . المستدرک مع التلخيص ٢٦٠/١ .

(١) اختلفت - الرواية - فى الصلاة على شهيد المعركة فنقل صالح وحنبل : لا يصلى عليه وهو اختيار الخرق لأنه لا يغسل مع إمكان الغسل فلم يصلى عليه كالتسقط ، ونقل إسحاق بن هانئ ( ١٨٦/١ س ٩٣٠ ) : إذا قتل فى المعركة لا يغسل ويصلى عليه ، لأن الامتناع من الصلاة يكون لانقطاع الموالاة ووجوب البراءة كالكافر والشهادة تؤكد الموالاة فلم تمنع من الصلاة . الروايتين والوجهين ٣٤/أ - ب ( أحمد الثالث ) ٢٤/ب ( الأزهري ) .

قال ابن قدامة : ولا يصلى عليه فى أصح الروايتين . المقنع ٢٧٦/١ . قال المرداوى : وهو - أى عدم الصلاة عليه - المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، والرواية الثانية : تحب الصلاة عليه ، اختارها جماعة من الأصحاب ، وعنه : إن شاء صلى وإن شاء لم يصلى ، فعليها الصلاة أفضل على الصحيح ، وعنه : تركها أفضل ، ومحل الخلاف فى الشهيد الذى لا يغسل ، فأما الشهيد الذى يغسل فإنه يصلى عليه على سبيل الوجوب رواية واحدة . الإنصاف ٥٠٠/٢ - ٥٠١ .

وراجع فى المسألة أيضاً : السنن للترمذى ٣٥٥/٣ ، طبقات الحنابلة لابن أبى يعلى ١٨٥/١ ، الفنون لابن عقيل ٦٢٧/٢ ، الإفصاح لابن هبيرة ١٢٥/٢ ، شرح السنة للبيهقى ٣٦٦/٤ ، المغنى ٣٩٤/٢ ، الكافى ٢٥٣/١ ، المحرر ١٩٠/١ ، الشرح الكبير ٣٣٤/٢ ، الفروع ٢١٤/٢ ، النكت والفوائد السنية ١٨٩/١ ، المبدع ٢٣٦/٢ .

(٢) هو أحمد بن نصر بن مالك بن الهيثم أبو عبد الله الخزاعى ، قال الخطيب : كان من أهل الفضل والعلم ، مشهوراً بالخير ، أماراً بالمعروف قوالاً بالحق . قتل ظلماً فى ٢٨ من شعبان سنة إحدى وثلاثين ومائتين .

فقال : لا بأس بذلك (١) .

قلت لأبي : رأيت رجلاً جاء إلى خشبة (٢) أحمد بن نصر الخزاعي ورأسه منصوب فصرى على رأسه ، فلم ينكر ذلك .

٦٦٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل خرج من قرية إلى قرية فأكلته السباع فوجد وقد قطع ، رجله في موضع ، وفخذه في موضع ، وقد تقطع ؟ .

قال : يحمل ويغسل ويحنط ويكفن ويصلى عليه (٣) قلت لأبي :

= وكان قتله في خلافة الواثق لامتناعه عن القول بخلق القرآن ، قتله الواثق بيده ، ولم يزل رأسه منصوباً ببغداد وجسده بسر من رأى ست سنين إلى أن حط وجمع بين رأسه وبدنه ، ودفن بالجانب الشرقى في المقبرة المعروفة بالمالكية في شوال سنة سبع وثلاثين ومائتين بعد الفطر بيوم أو يومين ، وهو ثقة قاله الحافظ . انظر : تاريخ بغداد ١٧٣/٥ - ١٨٠ ، تهذيب التهذيب ٨٧/١ ، تقريب التهذيب ٢٧/١ .

(١) أى بالصلاة على أبعاد الميت . وسيأتى هذا في المسألة التالية إن شاء الله مفصلاً .

(٢) أى الخشبة التى نصب عليه رأسه - رحمه الله وجزاه خيراً عن الإسلام والمسلمين .

(٣) ذكر القاضى فى المسألة روايتين : الأولى : ما نقله عبد الله وصالح وأبو الحارث فى الميت يوجد منه يد أو رجل تغسل وتكفن وتحنط لأنه بعض من الجملة لا يزال عنها فى حال السلامة ، انفصل عنها بعد وجوب الصلاة عليها ، فوجب غسله والصلاة عليه ، والثانية : ما نقل ابن منصور ( مسائله ١٢٠/٢ - المصرية ) لا يصلى على الجوارح ، قال أبو بكر : قد خالف ابن منصور أصحابه المتقدمين والمتأخرين . والعمل على ما رواه الجماعة .

الرويتين والوجهين ٣٤/ب ( أحمد الثالث ) ٢٤/ب ( الأزهري ) وقال الخلال عن الرواية الثانية : لعله قول قديم لأبي عبد الله . والذي استقر عليه قول أبي عبد الله : أنه يصلى على الأعضاء . انظر : المغني ٤٠١/٢ ، والشرح الكبير ٣٥٧/٢ .

قال المرداوى : تحرير المذهب : أنه إن علم أنه لم يصل عليه وجبت الصلاة عليه قولاً واحداً ، وإن كان صلى عليه فالصحيح من المذهب : أنه يستحب الصلاة عليه ، وأما غسله فالصحيح من المذهب : أنه واجب ، وكذا تكفينه ودفنه - الإنصاف ٥٣٧/٢ .

فترك ولا يغسل ولا يصلي عليه ؟ فقال : لا بد أن يغسل ويصلي عليه .

٦٦٩ - حدثنا قال : سمعت أبي يقول : يقال : إن أبا أيوب صلى على رجل<sup>(١)</sup> وصلى أبو عبيدة<sup>(٢)</sup> على رؤوس<sup>(٣)</sup> وأسماء غسلت ابن الزبير<sup>(٤)</sup> .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة من طريق وكيع عن سفيان عن رجل أن أبا أيوب صلى على رجل . المصنف ٣/٣٥٦ - وهو منقطع . قال ابن قدامة : صلى أبو أيوب على رجل ، وصلى عمر على عظام بالشام ، وصلى أبو عبيدة على رؤوس بالشام ، رواها عبد الله بن أحمد بإسناده . المغني ٢/٤٠٢ .

(٢) هو عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال القرشي الفهري أبو عبيد الله ابن الجراح ، مشهور بكنيته وبالنسبة إلى جده ، أمين الأمة ، وأحد العشرة ، أسلم قديماً وشهد بدرأ ، مات شهيداً بطاعون عمواس سنة ثمان عشرة ، وله ثمان وخمسون سنة ، الإصابة ٢/٢٥٢ - ٢٥٤ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عيسى بن يونس عن ثور عن عمن حدثه أن أبا عبيدة صلى على رؤوس بالشام ، وأيضاً من طريق وكيع عن عمر عن ثور عن خالد بن معدان عن أبي عبيدة مثله . المصنف ٣/٣٥٦ ، وعمر - هو ابن هارون - متروك ، وفي الإسناد الأول جهالة . انظر : تلخيص الخبير ٢/١٥٢ ، وتقريب التهذيب ٢/٦٤ ، وقال الشافعي : بلغنا عن أبي عبيدة أنه صلى على رؤوس ، قال بعض أصحابنا عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان . الأم ١/٢٦٨ .

وأخرجه البيهقي من طريق الشافعي مثله - السنن الكبرى ٤/١٨ ، قلت : عن بعض أصحابنا مجهول : خالد بن معدان عن أبي عبيدة مرسل - انظر : تهذيب التهذيب ٣/١١٨ .

(٤) أخرجه البيهقي بسنده عن ابن أبي ملكية قال : دخلت على أسماء بنت أبي بكر .... وفيه : فغسلته وكفنته وحنطته ثم دفنته . السنن الكبرى ٤/١٧ قال الحافظ : إسناد صحيح . تلخيص الخبير ٢/١٥٢ . وذكره ابن عبد البر عن ابن أبي ملكية .... الاستيعاب ( على هامش الإصابة ) ٢/٣٥٥ - ٣٦١ .

وقال الذهبي : قال جويرية بن أسماء : عن جدته ، أن أسماء بنت أبي بكر غسلت ابن الزبير بعد ما تقطعت أوصاله . سير أعلام النبلاء ٣/٣٧٩ .

٦٧٠ - قلت : الميت إذا أصبت (١) منه عضواً أو رأساً أو يداً أو رجلاً (٢) أو نصفه ؟ قال : يغسل ويكفن ويصلى عليه فلا بأس بذلك (٣) .

قال : صلى أبو أيوب على رجل (٤) ويقال : إن عمر في طاعون (٥) عمواس (٦) كان يجمع العظام ويصلى عليها (٧) .

٦٧١ - حدثنا قال : سألت أبا عن حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له (٨) .

(١) في المطبوع : أصيبت ، وهو خلاف الأصل والنسخة المصرية ، ومعنى ( أصبْتُ ) كما في اللسان : وجدت ٢٤/٢ .

(٢) في النسختين : عضواً أو رأساً أو يد أو رجل ، وكذا في المطبوع وهو على طريقة الوقف ، وهو كثير في المسائل وعدلناه على مقتضى القواعد .

(٣) تقدم الكلام عليه قريباً في المسألة ٦٦٨ .

(٤) تقدم تخريجه قريباً في المسألة ٦٦٩ .

(٥) قال ابن الأثير : الطاعون : المرض العام والوباء الذى يفسد له الهواء ، فتفسد به الأمزجة والأبدان . النهاية ١٢٧/٣ .

(٦) عمواس : رواه الزمخشري بكسر أوله وسكون الثانى ، رواه غيره بفتح أوله وثانيه ، وآخره سين مهملة ، وهى كورة من فلسطين بالقرب من بيت المقدس ، وكانت عمواس قصبته قديماً وهى ضيعة جلييلة على ستة أميال من بيت المقدس ، منها كان ابتداء الطاعون المنسوب إليها فى زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، قيل : مات فيه خمسة وعشرون ألفاً .

وطاعون عمواس كان فى أواخر سنة سبع عشرة ، كما ذكره الطبرى وابن كثير ، وذكر الطبرى عن ابن إسحاق : أنه كان فى سنة ثمان عشرة . انظر : تاريخ الطبرى ٦٠/٤ ، البداية والنهاية لابن كثير ٧٨/٧ ، معجم البلدان ١٥٧/٤ - ١٥٨ ، مراصد الاطلاع ٩٦٢/٢ - ٩٦٣ .

(٧) أخرجه ابن أبى شيبة عن شريك عن جابر عن عامر أن عمر صلى على عظام بالشام . المصنف ٣٥٦/٣ فيه انقطاع ، وجابر هو ابن زيد الجعفى منهم ، انظر : إرواء الغليل ١٦٩/٣ .

(٨) أخرجه أحمد فى مسنده قال : ثنا حجاج وي زيد بن هارون قال : أنا ابن =

فقال : حديث عائشة : أن النبي ﷺ صلى على سهيل  
ابن بيضاء<sup>(١)</sup> في المسجد<sup>(٢)</sup> . ثم قال : حتى يثبت حديث صالح<sup>(٣)</sup>

= أى ذئب عن صالح مولى التوأمة عن أنى هريرة باللفظ المذكور . المسند ٥٥٥/٢ ، ٥٥٥ ،  
وأيضاً من طريق وكيع عن ابن أنى ذئب وفيه : فليس له شيء . المسند ٤٤٤/٢ .  
وأبو داود في كتاب الجنائز : باب الصلاة على الجنائز في المسجد . السنن ٥٣١/٣  
ح رقم ٣١٩١ .

وابن ماجه في كتاب الجنائز : باب ما جاء في الصلاة على الجنائز في المسجد ،  
قال : حديث عائشة أقوى . السنن ٤٨٦/١ ح رقم ١٥١٧ .  
وأخرجه عبد الرزاق في المصنف ٥٢٧/٣ ، وابن أنى شيبه في المصنف ٣٦٤/٣ -  
٣٦٥ .

(١) هو سهيل بن بيضاء القرشي ، وبيضاء لقب لأمه ، اسمها دعد بنت الجحدم  
واسم أبيه وهب بن ربيعة بن عمرو بن عامر ، يكنى أبا أمية فيما زعم بعضهم ، شهد بدرأ  
وتوفى سنة تسع . الاستيعاب ( على هامش الإصابة ) ١٠٧/٢ - ١٠٨ ، الإصابة ٩١/٢ -  
٩٢ .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده من طرق : عن فليح عن صالح بن عجلان عن عباد بن  
عبد الله بن الزبير عن عائشة في قصة جنازة سعد بن أنى وقاص ، وفيه : ما صلى رسول الله  
ﷺ على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد - المسند ٧٩/٦ ، ٦٣٣ .

ومسلم في الجنائز : باب الصلاة على الجنازة في المسجد . الصحيح ٦٦٨/٢ -  
٦٦٩ ، وأبو داود في كتاب الجنائز - باب الصلاة على الجنازة في المسجد . السنن  
٥٣٠/٣ ، ٥٣١ ح رقم ٣١٨٩ ، ٣١٩٠ . والترمذي في كتاب الجنائز : باب الصلاة على  
الجنازة في المسجد . السنن ٣٥١/٣ ح رقم ١٠٣٣ ، والنسائي في كتاب الجنائز : باب  
الصلاة على الجنازة في المسجد . السنن ٦٨/٤ .

والعجب مما قاله زهير الشاويش : أورد الإمام أحمد الحديث الأول في المسند ٤٤٤/٢ ،  
ولم أجد الحديث الثاني عنده ، وعند مسلم برقم ٤٧٨ . المختصر للمنذرى . فإنه لو سكت  
لكان أحسن ، لأن الحديث رواه الإمام أحمد من طرق كما تراه في التخريج .

(٣) هو صالح بن نهبان المدنى مولى التوأمة - بفتح المثناة وسكون الواو بعدها همزة  
مفتوحة - بنت أمية ، صدوق ، اختلط بأخوه ، فقال ابن عدى : لا بأس برواية القدماء  
عنه ، كابن أنى ذئب وابن جريج ، مات سنة خمس أو ست وعشرين ومائة . تهذيب  
التهذيب ٤٠٥/٤ - ٤٠٧ ، تقريب التهذيب ٣٦٣/١ .

قال المنذرى : صالح مولى التوأمة قد تكلم فيه غير واحد من الأئمة ، وضعف =

مولى التوأمة (١) ، كان عنده ليس يثبت أو ليس صحيحاً (٢) .

٦٧٢ - حدثنا قال : سألت أئى عن الرجل يسبق بالتكبير على الجنائزة ؟ فقال : يوالى بين التكبير ، أو قال : يبادر فيكبر قبل أن يرفع (٣) .

٦٧٣ - حدثنا قال : سمعت أئى سئل عن المولود متى يصلى ١٢٦ عليه ؟ قال / : إذا كان السقط (٤) لأربعة أشهر صلى عليه . قيل : يصلى عليه وإن لم يستهل ؟ فقال : نعم (٥) .

= أحمد بن حنبل هذا الحديث ، وقال : هو مما انفرد به صالح مولى التوأمة . مختصر السنن ٣٢٦/٤ . انظر أيضاً : معالم السنن للخطاى ٣٢٤/٤ ، وشرح السنة للبغوى ٣٥٢/٤ ، وشرح صحيح مسلم للنووى ٤٠٠/٧ ، والسنن الكبرى للبيهقى ٥٢/٤ . « ولا بأس بالصلاة على الميت في المسجد » يعنى أنها لا تكره فيه ، وهذا المذهب بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقيل : الصلاة فيه أفضل ، وقيل : عدم الصلاة فيه أفضل ، وحل الخلاف إذا أمن تلويثه ، فأما إذا لم يؤمن تلويثه لم تجز الصلاة فيه . الإنصاف ٥٣٨/٢ .

(١) فى المصرية : ( مولى التوبة ) وهو خطأ ، والتصويب من تهذيب التهذيب ٤٠٥/٤ .

(٢) فى الأصل والمصرية ( صحيح ) ومقتضى القواعد ما أثبتته . وفى المطبوع بصحيح وهو خلاف الأصل والنسخة المصرية .

(٣) قال ابن قدامة : وقال أيضاً : يبادر بالتكبير قبل أن يرفع . المغنى ٣٦٩/٢ . وذكره الشيخ محمد بن عبد الوهاب فى مختصر الإنصاف والشرح الكبير ص : ١٤٥ . ولعل هذه رواية عبد الله التى أشار إليها الشيخ الموفق وابن عبد الوهاب وتقدم الكلام على المسألة من قبل فى س ٦٦٣ .

(٤) السقط : مثله : الولد بغير تمام . القاموس المحيط ٣٦٥/٢ .

(٥) إذا كان السقط لأربعة أشهر فأكثر فيغسل ويصلى عليه كذا نقل عنه أصحابه منهم ابن هانئ فى مسائله ١٩٣/١ س ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، وأبو داود فى مسائله ص : ١٥٦ ، والكوسج فى مسائله ٣٨ / ب ( ظاهرة ) .

قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن الطفل إذا عرفت حياته واستهل ، صلى عليه . الإجماع ٤٦ . حكاه ابن قدامة عن ابن المنذر وزاد : وإن لم يستهل ، قال أحمد : إذا =



٦٧٤ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول : إذا اجتمع جنازة حر وعبد ؟ .

قال : يجعل الحر مما يلى الإمام ، والعبد وراءه <sup>(١)</sup> كذلك الرجل والمرأة ، يجعل مما يلى الإمام <sup>(٢)</sup> .

---

= أتى له أربعة أشهر غسل وصلى عليه . المغنى ٣٨٩/٢ ، قال ناظم المفردات : بعد أربع الشهور سقط يغسل وصل ولو لم يستهل نقلوا انظر : منح الشفا الشافيات فى شرح المفردات ١٦٦/١ - ١٦٧ . ومفهوم « وإذا ولد القسط لأكثر من أربعة أشهر غسل وصلى عليه » : أنه لو ولد لدون أربعة أشهر ، أنه لا يغسل ولا يصل عليه . وهو صحيح ، وهو المذهب . الإنصاف ٥٠٤/٢ . راجع أيضاً : السنن للترمذى ٣٥٠/٣ ، الفروع ٢١٠/٢ ، المبدع ٢٣٩/٢ .

(١) قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن الحر والعبد إذا اجتمعا ، إن الذى يلى الإمام منهما ، الحر - الإجماع ٤٦ .

قال القاضى : لا تختلف الرواية أن الحر البالغ مقدم على العبد لما فيه من الكمال ونقل أبو الحارث : يصير أكبرهما إلى الإمام . الروايتين ٢٥/ب ( الأزهرية ) .

قال ابن قدامة : لا خلاف فى تقديم الحر على العبد لشرفه وتقديمه عليه فى الإمامة . المغنى ٤١٨/٢ .

(٢) قال ابن قدامة : لا خلاف فى المذهب أنه إذا اجتمع مع الرجال غيرهم أنه يجعل الرجل مما يلى الإمام ، وهو مذهب أكثر أهل العلم . المغنى ٤١٨/٢ .

قال المرداوى : يستحب أن يقدم إلى الإمام الرجل الحر ، ثم العبد البالغ ، ثم الصبى ، ثم الخنثى ( فى الأصل الحر ) ثم المرأة ، ثم الأمة على الصحيح من المذهب ، ونقله الجماعة عن الإمام أحمد . الإنصاف ٥١٧/٢ . راجع فى المسألة أيضاً : مختصر الخرق ٤٦ ، والشرح الكبير ٣٤٤/٢ - ٣٤٥ ، الفروع ٢٣٦/٢ ، المبدع ٢٤٩/٢ - ٢٥٠ .

## باب في المشي مع الجنازة والدفن والتعزية وتوابع ذلك (١)

٦٧٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن حديث الزهري عن سالم (٢) عن ابن عمر : رأيت رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر ، يمشون أمام الجنازة ؟ فقال : أمّا سفيان فكان أكثر ما يقول : عن الزهري عن سالم عن أبيه : أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر (٣) .

قال أبي : فقد رواه عَقِيل (٤) بن خالد عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أنه كان يمشي أمام الجنازة وأن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة . وماهو إلا فعل ابن عمر ، والنبي ، مرسل عن الزهري ، قال أبي : كان هذا من قول الزهري : أن رسول الله ﷺ وأبا بكر الحديث .

(١) في الأصل والمطبوع : تلك ، وفي المصرية : ذلك ، وهو المناسب للمقام .  
(٢) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي ، أبو عمر المدني ، أحد الفقهاء السبعة ، وكان ثبتاً عابداً فاضلاً ، كان يشبه بأبيه في الهدى والسمت ، مات في آخر سنة ست ومائة على الصحيح . تقريب التهذيب ٢٨٠/١ . تهذيب التهذيب ٤٣٦/٣ .  
(٣) حديث ابن عمر أخرجه أحمد من طريق سفيان في المسند ٨/٢ ، وأبو داود في كتاب الجنائز : باب المشي أمام الجنازة ح رقم ٣١٧٩ - السنن ٥٢٢/٣ ، والترمذي في كتاب الجنائز : باب ما جاء في المشي أمام الجنازة ح رقم ١٠٠٧ - السنن ٣٢٩/٣ . والنسائي في كتاب الجنائز : مكان المشي من الجنازة ٥٦/٤ ، وابن ماجه في الجنائز . السنن : باب ما جاء في المشي أمام الجنازة ح رقم ١٤٨٢ - السنن ٤٧٥/١ .

(٤) في الأصل والمصرية والمطبوع : ( عَقِيل عن خالد ) والتصويب من مسند أحمد ١٤٠/٢ وهو عَقِيل - بالضم - ابن خالد بن عَقِيل - بالفتح - الأيلي أبو خالد الأموي مولاهم ، ثقة ، ثبت ، سكن المدينة ، ثم الشام ثم مصر ، مات سنة أربع وأربعين ومائة على الصحيح . تقريب التهذيب ٢٩/٢ . وتهذيب التهذيب ٢٥٥/٧ .

(٥) قال الزيلعي : قال عبد الله بن أحمد : قال أبي : هذا الحديث إنما هو عن =

= الزهرى أن رسول الله ﷺ ، مرسل ، وحديث سالم فعل ابن عمر ، وحديث ابن عيينة كأنه وهم . نصب الراية ٢/٢٩٤ - ٢٩٥ . وانظر هذا القول أيضاً عن الطبراني في المعجم الكبير ١٢/٢٨٦ ، وفي مسائل ابن هانئ ٢/١٩٠ - ١٩١ مسألة ٢٠٣٥ . ويبدو أن الإمام أحمد قد اعتمد في توهين رواية ابن عيينة على أنه روى فيها فعل ابن عمر وفعل النبي ﷺ موصولاً ، بينما روى عقيل وابن جريج فعل ابن عمر موصولاً ، وفعل النبي ﷺ مرسلًا عن الزهرى ، وهى وجهة قوية ولم ينفرد بها الإمام أحمد بل وافقه عليها سائر أصحاب الحديث .

قال الترمذى : وأهل الحديث كلهم يرون أن الحديث المرسل فى ذلك أصح . قال أبو عيسى : سمعت يحيى بن موسى يقول : قال عبد الرزاق : قال ابن المبارك : حديث الزهرى فى هذا مرسل ، أصح من حديث ابن عيينة ، قال ابن المبارك : وأرى ابن جريج أخذه عن ابن عيينة . قال أبو عيسى : وروى همام بن يحيى هذا الحديث عن زياد - وهو ابن سعد - ومنصور وبكر وسفيان عن الزهرى عن سالم عن أبيه وإنما هو سفيان بن عيينة . روى عنه همام . السنن ٣/٣٣٠ .

وقال النسائى : هذا خطأ ، والصواب مرسل . السنن ٤/٥٦ . وقد خالف البيهقى هذه الأقوال كلها وحزم بصحة حديث ابن عيينة اعتياداً على الشواهد والمتابعات وصحح أيضاً حديث همام ، وقال : اختلف فيه على عقيل ويونس فقيل عن كل واحد منهما عن الزهرى موصولاً . وقيل : مرسل ، ومن وصله واستقر على وصله ولم يختلف عليه فيه وهو سفيان بن عيينة حجة ، ثقة . السنن الكبرى ٤/٢٤٠ وكذلك حزم ابن حزم بصحة حديث همام عن سفيان ومنصور وزيد ، فقال : ولم يخف علينا قول جمهور أصحاب الحديث : إن خبر همام خطأ ، ولكننا لا نلتفت إلى الخطأ فى رواية الثقة إلا ببيان لا يشك فيه . المحلى ٥/٢٤٣ . ومال إلى ترجيح حديث ابن عيينة ابن القيم أيضاً فى تهذيب السنن ٤/٣١٥ - ٣١٦ . ورجحه الشيخ أحمد شاكر فى شرحه على المسند ٦/٢٤٧ - ٢٤٨ . وتصدى الشيخ ناصر الدين الألبانى لتأييد هذا رأى فقال : وتوهيم ابن عيينة فى إسناد هذا الحديث مما لا وجه له عندى ألبتة ، وهو من أعجب ما رأيت من التوهيم بدون حجة بل خلافاً للحجة ، فإن ابن عيينة مع كونه ثقة حافظاً حجة لم يتفرد بإسناده كما يشير إلى ذلك كلام الترمذى نفسه . إرواء الغليل ٣/١٨٧ .

٦٧٦ - حدثنا قال : سمعت أبا يعقوب : حدثنا حجاج  
عن ليث (١) عن عقيل (٢) .

١٢٧ قال أبا : ورواه ابن جريج (٣) أيضاً فوافق عقيلاً (٤) كما قال /  
أيضاً سواء ، قال : ورأيت أبا إذا كان في جنازة يتقدم أمامها (٥) .

٦٧٧ - حدثنا قال : حدثني أبا ، حدثنا هشيم عن يزيد (٦)  
ابن أبا زياد قال : حدثنا عبد الرحمن بن (٧) أبا ليلى عن

(١) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، أبو الحارث ، المصري ثقة ، ثبت ،  
فقيه ، إمام مشهور ، مات في شعبان سنة خمس وسبعين ومائة . تقريب التهذيب ١٣٨/٢  
وتهذيب التهذيب ٤٥٩/٨ .

(٢) أخرج الإمام أحمد رواية عقيل في المسند ١٤٠/٢ ، والطحاوي في شرح معاني  
الآثار ٤٨٠/١ .

(٣) أخرج الإمام أحمد رواية ابن جريج في المسند ٣٧/٢ وابن جريج عن زياد بن  
سعد عن الزهري ٣٧/٢ ، ١٤٠/٢ وكذلك في مسائل ابن هاني ١٩٠/٢ - ١٩١ رقم المسألة  
٢٠٣٥ ، والطبراني في الكبير ٢٨٦/١٢ ح رقم ١٣١٣٣ ، ابن جريج عن زياد بن سعد أن ابن  
شهاب حدثه .

(٤) في المخطوط والمطبوع ( عقيل ) والصواب ما أثبتته لمطابقته لقواعد العربية .  
(٥) المستحب والأفضل : أن يكون المشاة أمام الجنازة . هذا المذهب ، وعليه أكثر  
الأصحاب ، واختار صاحب الرعاية : يمشي حيث شاء وقال في الكافي : حيث مشى قريباً  
منها فحسن ، وعلى الأول ، لا يكره المشي خلفها وحيث شاء .  
أما الركبان فالمستحب أن يكونوا خلفها ، فلو ركب أحد وكان أمامها ، كره ، قاله  
المجد . الكافي ٢٦٦/١ ، الإنصاف ٥٤١/٢ . وانظر أيضاً : مختصر الخرق ص ٤٣ ، والمغني  
٣٥٤/٢ ، والمبدع ٢٦٦/٢ .

(٦) يزيد بن أبا زياد الهاشمي مولاهم ، الكوفي ضعيف ، كبير فتغير ، صار يتلقن ،  
وكان شيعياً ، مات سنة ست وثلاثين ومائة . تقريب التهذيب ٣٦٥/٢ .

(٧) عبد الرحمن بن أبا ليلى الأنصاري ، المدني ، ثم الكوفي ، ثقة ، اختلف في  
سماعه من عمر ، مات بوقعة الجماجم سنة اثنتين أو ست وثمانين ، وقيل : غرق . تقريب  
التهذيب ٤٩٦/١ ، وتهذيب التهذيب ٢٦٠/٦ .

عبد الرحمن <sup>(١)</sup> بن أبزى قال : شهدت جنازة فرأيت أبا بكر وعمر  
يمشيان أمامها ؟ ورأيت علياً يمشي خلفها فقلت : رأيت أبا بكر وعمر  
يمشيان أمامها ؟ قال : فقال <sup>(٢)</sup> : أما إنهما ليعلمان أن المشي خلفها  
أفضل من المشي أمامها ، كفضل صلاة الرجل في الجميع على صلاته  
وحده ، ولكنهما سهلان مترسلان يحببان أن يسهلا على الناس <sup>(٣)</sup> .

٦٧٨ - حدثنا قال : رأيت أبا بكر وعمر في آخر جنازة خرج فيها ،  
فرأيتهم يمشيان أمام الجنازة <sup>(٤)</sup> ..... الذي يصلي فيه على الجنازة ، قدمه  
الولي فصلى عليها فجعل يرفع يديه مع كل تكبيرة ، ورجعنا ، ففقد

(١) عبد الرحمن بن أبزى : بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها زاي مقصورا الخزاعي  
مولاهم ، صحابي صغير ، وكان في عهد عمر رجلا ، وكان على خراسان لعلّي . الإصابة  
٣٨٨/٢ - ٣٨٩ .

(٢) فاعل ( قال ) هنا على رضى الله عنه كما صرح به الراوى في مصنف ابن  
أبى شيبة : فجئت إلى عليّ فقلت له : ..... قال : فقال لى : ..... الخ ٢٧٨/٣ .

(٣) أخرجه ابن أبى شيبة من طريق ابن فضيل عن يزيد بن أبى زياد نحوه . المصنف  
٢٧٨/٣ . وأخرجه عبد الرزاق عن الثورى عن عروة بن الحارث عن زائدة بن أوس عن سعيد  
ابن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه نحوه . المصنف ٤٤٥/٣ ، ٤٤٦ ح رقم ٦٢٦٣ ، والبيهقى  
من طريق زائدة ، وقال : زائدة ، هذا هو ابن خراش وقيل : ابن أوس بن خراش الكندى ،  
يروى عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى . السنن الكبرى ٢٥/٤ ، والطحاوى من طريق  
زائدة بن خراش . شرح معاني الآثار ٤٨٣/١ ، وابن حزم من طريق عبد الرزاق . المحلى  
٢٤٣/٥ - ٢٤٤ . قال الحافظ : روى سعيد بن منصور وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبزى  
عن عليّ قال : المشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة  
الفرد . وإسناده حسن ، وهو موقوف له حكم المرفوع ، لكن حكى الأثر عن أحمد أنه  
تكلم في إسناده . الفتح ١٨٣/٣ .

(٤) كذا في الأصل والمصرية والمطبوع ، ولعل هنا سقطا لفظه : إلى المكان .

بعد ذلك شيئاً يسيراً على بوارى أخرجت من <sup>(١)</sup> مسجدنا ، ثم دخل إلى البيت <sup>(٢)</sup> .

٦٧٩ - ورأيت أنه إذا أراد أن يخرج إلى الجنازة ، لبس خفيه ، وكان يأمر بخلع النعال في المقابر ، وقال : حديث بشير <sup>(٣)</sup> بن

(١) قال المروزي : سألت أبا عبد الله عن بوارى المسجد ترى أن يقعد عليها خارج المسجد لجنازة تكون ؟ قال : لا يقعد عليها خارج المسجد . ورأيت أبا عبد الله قد جاء يعزى رجلاً وبارية على الباب ، فلم يقعد مع الناس على البارية وقعد على التراب . الورع ص ٢٠ .

قال البهوتي : إن كان الجلوس خارج المسجد على حصر المسجد أو بساط منه كره ، نص عليه في رواية المروزي وغيره . ونقل عنه عبد الله وأبو طالب جوازه ، لأنه انتفاع بها في عبادة ، فأشبه ما لو قعد عليها داخله ، قال في شرح الهداية : والأول أصح . لأنها وقفت ليصلى عليها ، وينتفع بها فيه خاصة . كشف القناع ١٤٤/٢ .

(٢) لم يصرح عبد الله أن الإمام أحمد لم يتبع الجنازة إلى القبر ، وظاهره أنه رجع من المصلى .

وقال أبو داود : شهدت أحمد ما لا أحصى صلى على الجنازة ثم انصرف ولم يتبعها إلى القبر ، ولم يستأذن . المسائل ص ١٥٨ .

ونقل عن عبد الله أنه رآه في بعض الجنازات : لم ينصرف حتى رشوا على القبر ماءً . وانظر روايات أخرى في المسألة في مسائل أبي داود ص ١٥٣ - ١٥٨ ، وطبقات الحنابلة ٢١٩/١ ومسائل الكوسج ( ٣٩/ب الظاهرية ) .

وقال المرداوي : اتباع الجنازة سنة على الصحيح من المذهب ، وقال في آخر الرعاية : اتباعها فرض كفاية . انتهى . وهو حق له ولأهله . وذكر الآجری : أن من الخير أن يتبعها لقضاء حق أخيه المسلم . الإنصاف ٥٤٣/٢ .

(٣) في الأصل والمصرية ( بشر بن خصاصة ) والتصويب من مسند الإمام أحمد وكذلك المطبوع وهو بشير بن معبد ، وقيل : ابن زيد بن معبد السدوسي ، المعروف بابن الخصاصة - بمعجمة مفتوحة وصادين مهملتين بعد الثانية تحتانية - صحابى جليل - الإصابة ١٥٩/٢ .

الخصاصية . حديث النبي عليه السلام (١) .

٦٨٠ - حدثنا قال : ورأيت أبا في جنازة ينظر إلى رجل من الجيران وعليه نعلاه (٢) يمشى في المقابر نظراً (٣) كأنه منكر عليه .

(١) أخرجه الإمام أحمد بلفظ : أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يمشى في نعلين بين القبور ، فقال : يا صاحب السبتين ألقهما . المسند ٨٢/٥ - ٨٣ ، وأخرجه في ٢٢٤/٥ مطولاً .

وأبو داود في الجنائز : باب المشي في النعل بين القبور - ٥٥٤/٤ ح رقم ٣٢٣٠ والنسائي في الجنائز : كراهية المشي بين القبور في النعال السبئية ٩٦/٤ ، وابن ماجه في الجنائز : باب ما جاء في النعلين في المقابر ح رقم ١٥٦٨ - ٤٩٩/١ .  
والحاكم في الجنائز : باب الأمر بخلع النعال في القبور ، وصححه ، ووافقه الذهبي ٢٧٣/١ .

وابن أبي شيبة ٣٩٦/٣ ، والطبراني في المعجم الكبير ٣٠/٢ - ٣١ ح رقم ١٢٣٠ والبيهقي في السنن الكبرى ٨٠/٤ ، قال ابن القيم : وقال أحمد بن حنبل رحمه الله : حديث بشير إسناده جيد ، أذهب إليه إلا من علة . تهذيب السنن ٣٤٣/٤ وانظر أيضاً : المغني لابن قدامة ٤٢١/٢ ، وأشار إليه أحمد في مسائل ابن هانئ ، قال ابن هانئ : سمعت أبا عبد الله يقول ..... وقوله : يا صاحب السبتين اخلع سبتيك . قال أبو عبد الله : خلع النعال أمر النبي ﷺ . مسائل ابن هانئ ١٩١/١ مسألة رقم ٩٥٣ .

قال الشيخ الألباني في ( بشير بن الخصاصية ) بسين كذا وقع عند الجميع بالسين المهملة حاشا ابن أبي شيبة فبالشين المعجمة . إرواء الغليل ٢١١/٣ . وهذا التصريح من الشيخ الألباني مخالف للمصادر المذكورة كلها ، فإن فيها بالشين المعجمة ، وصرح أبو داود والحاكم والبيهقي والطبراني وأحمد : أن اسمه كان زحماً فغيره النبي ﷺ وقال : أنت بشير . وقوله : بوارى . كذا في الأصل وكتاب الورع ص ٢٠ ، وذكر علماء اللغة فيه خمس لغات البورى والبورية والبارى والبورياء والبارياء وهو من الحصر المنسوج ، وفي الصحاح : من القصب . وقال الأصمعي : البوريا ، بالفارسية وهو بالعربية بارى وبورى . أما البوراء فلم أجد ذكرها في المراجع الموجودة عندى ولعلها جمع البورى . انظر : لسان العرب ١٥٥/٥ ، الصحاح للجوهري ٥٩٨/٢ . والقاموس المحيط ٣٧٧/١ في كل منها في مادة ( بور ) والمطلع على أبواب المقنع ص ٣٤١ .

(٢) في الأصل والمصرية والمطبوع ( نعليه ) والصواب ما أثبتته لمطابقته لقواعد العربية

(٣) كذا في الأصل والمصرية ، وفي المطبوع ، بطراً ، وهو خطأ ، والتصويب من

السياق .

٦٨١ - حدثنا قال : رأيت أئى إذا أراد أن يدخل المقابر خلع نعليه وربما رأيته يريد أن يذهب إلى الجنابة ، ربما لبس خفيه أكثر ذلك وينزع نعليه (١) .

٦٨٢ - حدثنا قال : سألت أئى : هل يكره أن يدوس الرجل القبر برجله ؟ / قال : نعم ، يكره أن يدوس الرجل القبر (٢) .

٦٨٣ - حدثنا قال : سألت أئى عن الجنابة مع نوائح وصوائح تتبع ؟ قال : قال الحسن : لا تدع حقاً لباطل (٣) .

(١) انظر الروايات عن الإمام أحمد في المسألة في مسائل ابن هانئ ١٨٧/١ - ١٩١ مسألة رقم ٩٣٢ ، ٩٥٣ ، ومسائل أئى داود ص ١٥٨ ، ومسائل البغوى ( ٥/٥ ) ومسائل الكوسج ( ٣٩/ب ) ومسائل عبد الله المسألة السابقة آنفاً . وفي باب نواقض الوضوء س ٨٦ : يكره المشئى فى المقابر بالنعلين . وهو من مفردات المذهب . ويستحب خلعه إلا لخوف نجاسة أو شوك ونحوه ، وعنه : لا يستحب خلع النعل كالحف . انظر : المغنى ٤٢١/٢ ، والفروع ٢٠٢/٢ ، والشرح الكبير ٣٣٨/٢ ، والإنصاف ٥٥١/٢ ، وشرح منتهى الإرادات ٣٥٢/١ ، أما نزع الخفاف : فقال ابن قدامة : ولا يدخل فى الاستحباب نزع الخفاف ، لأن نزعها يشق ، وقد روى عن أحمد أنه كان إذا أراد أن يخرج إلى الجنابة لبس خفيه مع أمره بخلع النعال .

وذكر القاضى أن الكراهة لا تتعدى النعال ، لأن النهى غير معلل فلا يتعدى محله . المغنى ٤٢١/٢ .

(٢) لعل ابن مفلح والمرداوى أشارا إلى هذه الرواية حيث قالوا : سأله عبد الله يكره دوسه وتخطيه ؟ فقال : نعم ، يكره دوسه . انظر : الفروع ٣٠٣/٢ ، الإنصاف ٥٥٠/٢ ، والمذهب : أنه يكره الجلوس على القبر والاستناد إليه والمشئى عليه ، وقال ابن تيم وغيره : له المشئى عليه ، ليصل إلى من يزوره للحاجة . انظر : الفروع ٣٠٣/٢ . المغنى ٣٧٨/٢ ، الكافى ٢٧١/١ ، المقنع ٢٨٥/١ ، الإنصاف ٢٥٠/٢ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق عن الثورى عن خالد بن دينار قال : قال الحسن : لا تدع حقاً لباطل . المصنف ٤٥٧/٣ ح رقم ٦٣٠١ . وابن أئى شبيهة عن أئى بكر ابن عياش عن خالد بن دينار عن الحسن قال : خرج فى جنازة فجعلوا يصيحون عليها ، فرجع ثابت ، فقال له الحسن : تدع حقاً لباطل . قال : فحضنى . المصنف ٢٨٥/٣ =



٦٨٤ - حدثنا قال : مات أخ لى صغير (١) فلما وضعته فى القبر ، وأى قائم على شفير القبر ، قال لى : يا عبد الله حل العقد ، فحللتها (٢) .

٦٨٥ - حدثنا قال : أحسب أنى رأيت أنى فى بعض الجنائز لم ينصرف حتى رشوا على القبر ماءً . وكان أنى يحب أن يرشوا على القبر ماءً (٣) .

= وقال المرداوى : يحرم عليه أن يتبعها - أى الجنائزة - ومعها منكر عاجز عن منعه ، على الصحيح من المذهب . نص عليه ، نحو طبل أو نوح أو لطم نسوة ، وتصفيق ورفع أصواتهن ، وعنه : يتبعها وينكر بحسبه ، ويلزم القادر ، فلو ظن أنه إذا تبعها أزيل المنكر ، لزمه على الروایتين لحصول المقصودين . الإنصاف ٥٤٣/٢ ، وانظر أيضاً : المغنى ٣٥٧/٢ .

(١) لم يولد للإمام أحمد من عباسة بنت الفضل غير صالح ، كما لم يولد من ربحانة أم عبد الله غير عبد الله .

أما حُسن فولد له منها زينب والحسين والحسن توأمان ، ثم الحسن ومحمد وسعيد وذكر أن له منها بنتاً أخرى اسمها فاطمة .

ومات التوأمان بالقرب من ولادتهما كما ذكره ابن الجوزى ، أما الحسن ومحمد فعاشا إلى سن الأربعين ولم يعرف من أخبارهما شئ واشتهر سعيد ومات قبل وفاة عبد الله . انظر : مناقب الإمام أحمد لابن الجوزى ص ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٨٤ ، فلعل عبد الله أشار فى هذه الرواية إلى واحد من الحسن والحسين التوأمين .

(٢) قال أبو داود : سمعت أحمد سئل عن العقد تحل فى القبر ؟ قال : نعم . المسائل ص ١٥٨ .

وقال ابن قدامة : وتحل العقد فى القبر . المقنع ٢٧٩/١ .

وقال المرداوى : بلا نزاع . الإنصاف ٥١٢/٢ .

وفى المغنى : حل العقد من عند رأسه ورجليه مستحب ، لأن عقدها كان للخوف من انتشارها ، وقد أمن ذلك بدفنه - ٣٧٥/٢ ، الفروع ٢٢٨/٢ .

(٣) قال ابن هانئ : وقيل له : أى الإمام أحمد - يرش على القبر ماءً ؟ قال : إن شاؤوا فعلوا . المسائل ١٩٢/١ س رقم ٩٥٦ .

وقال الكوسج : قلت : هل يرش على القبر ؟ قال : إن شاءوا فعلوا . مسائل الكوسج ( ٣٨/ب ) الظاهرية .

٦٨٦ - حدثنا قال : سمعت أبا : المشي أمام الجنائز أعجب إلى ويكون قريباً منها (١) .

٦٨٧ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن الدفن بالليل ؟ .  
فقال : لا بأس به (٢) .

= وقال ابن قدامة : ويستحب أن يرش على القبر ماءً ليلتزيق ترابه ، قال أبو رافع : سأل رسول الله ﷺ سعداً ، ورش على قبره ماءً . رواه ابن ماجه ، وعن جابر : أن رسول الله ﷺ رش على قبره ماءً . رواهما الخلال جميعاً . المغني ٣٧٦/٢ .

وفي الإنصاف : يرش عليه الماء . وكذا قال الأصحاب ، وقال في الفروع : ويرش عليه الماء ، وعنه : لا بأس ٥٤٨/٢ ، وانظر أيضاً : الفروع ٢٧٠/٢ ، الكافي ٢٨٥/١ ، المقنع ٢٨٥/١

(١) نقل روايات عن الإمام أحمد في المسألة الكوسج في مسائل أحمد وإسحاق ( ٣٨-٣٩/ب الظاهرية ) وأبو داود في المسائل ص ١٥١ - ١٥٢ ، وابن هاني في المسائل ١٨٩/١ وانظر أيضاً : طبقات الخنابلة ٢١٩/١ ، وشرح السنة ٣٣٣/٥ ، وراجع المسألة رقم ٩٤٧ من هذا الباب ، وقد سبق الكلام عليها هناك .

(٢) نقل أبو داود رواية عن الإمام أحمد بهذا المعنى في المسائل ص ١٥١ وعن الإمام أحمد في المسألة ثلاث روايات : أولاها : لا بأس بذلك ، لأن أبا بكر دفن ليلاً وعلياً دفن فاطمة ليلاً . ونقل ابن هبيرة الإجماع على أن الدفن بالليل لا يكره .

والثانية : لا يفعله إلا لضرورة لما روى مسلم في صحيحه أن النبي ﷺ خطب يوماً ، فذكر رجلاً من أصحابه قبض وكفن في كفن غير طائل ودفن ليلاً . فزجر النبي ﷺ أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك ، وعنه : يكره .

انظر المغني ٤١٤/٢ ، الشرح الكبير ٤١٧/٢ - ٤١٨ ، الإفصاح ١٢٧/١ ، زاد المعاد ٣٤/٣ ، الإنصاف ٥٤٧/٢ ، المبدع ٢٧٧/٢ .

٦٨٨ - حدثنا . قال : سئل أنى وأنا أسمع عن المرأة تموت  
وفي (١) بطنها ولد ، إذا لم يقدر النساء يخرجنها (٢) الرجل يخرجها ؟  
قال : لا (٣) .

٦٨٩ - قلت : والصبي يولد وفي إصبعه زيادة يقطع ؟ .  
قال : لا (٤) .

٦٩٠ - المرأة تموت وفي بطنها صبي ؟ .

- 
- (١) الواو ليست في الأصل والمطبوع ، والزيادة من المصرية .  
(٢) في الأصل يياض مقدار كلمة ، وكذلك في المطبوع ، وفي المصرية يخرجها  
والصحيح ما أثبتته لمطابقته لقواعد العربية . والله أعلم .  
(٣) المذهب : أنه لا يشق بطن الميت لإخراج ولدها ، وتخرجه القوايل إن علمت  
حياته بحركة ، وإن لم يوجد النساء لم يسط الرجال عليه وتترك أمه حتى يتيقن موته ثم  
تدفن ، وعنه : ليسطو عليه الرجال . والأولى بذلك . المحارم . اختاره أبو بكر والمجد  
كمداواة الحى وصححه في مجمع البحرين ، وأطلقهما ابن تيم . وقال المرداوى : ولم يقيد  
الإمام أحمد بالمحرم ، وقيده ابن حمدان بذلك .  
وإذا لم يمكن إخراجه إلا بالشق فالمذهب كما ذكرنا : أنه لا يشق بطنها . واختار  
ابن هبيرة : أنه يشق ويخرج الولد . وقال المرداوى : وهو أولى .  
ولو خرج بعض الولد حياً شق بطنها حتى يكمل خروجه ، فلو مات قبل خروجه  
وتعذر خروجه غسل ما خرج منه وأجزأ على الصحيح من المذهب . انظر : المغنى  
٤١٠/٢ ، الإنصاف ٥٥٦/٢ ، المبدع ٢٧٩/٢ ، النكت والفوائد السنية ٢٠٧/١ ،  
الفروع ٢٨٤/٢ ، ومسائل صالح ص ٦٩ ، الإفضاح ١٣١/١ ، والمقنع ٢٨٦/١ .  
(٤) نقل عن الإمام أحمد ابنه صالح نحوه في مسائله ص ٦٩ وقال المرداوى :  
لا تقطع الإصبع الزائدة ، نقله عبد الله بن أحمد . الإنصاف ١٢٥/١ .

قال : لا يشق عن بطنها ، يخرجها الله إن شاء ، ينتظر بها مادام حياً (١) .

٦٩١ - حدثنا قال : سمعت (٢) سئل عن رجل يقرأ (٣) عند القبر على الميت ؟ قال : أرجو أن لا يكون به بأس .

(١) نقل عن الإمام أحمد ابنه صالح نحوه في المسائل ص ٦٩ ، وأبو داود في المسائل ص ١٥٠ ، والكوسج في مسائل أحمد وإسحاق (٣٩/أ الظاهرية) . وتقدم في المسألة السابقة آنفاً أن المذهب : أنه لا يشق بطن الميت لإخراج ولدها لقوله ﷺ : « كسر عظم الميت ككسره حياً » .

راجع المسألة السابقة . وانظر : كشف القناع ١٣٠/٢ ، والشرح الكبير ٤٢٠/٢ . تصحيح الفروع ٢٨٤/٢ . الإقناع ٢٣٥/١ . قلت : وقد تبين أن الراجح هو الشق للضرورة ، ولمصلحة إخراج الجنين حياً إنقاذاً لحياته . والله أعلم .

(٢) كذا في الأصل والمصرية ، وفي المطبوع (أبى) .

(٣) نقل ابن هانئ روايات عن الإمام أحمد في هذه المسألة . المسائل ١٩٠/١ مسألة رقم ٩٤٦ ، وأبو داود في المسائل ص ١٥٨ ، وعبد الله في س ٦٩٢ من هذا الباب وانظر أيضاً الروايات في هذه المسألة في الروايتين والوجهين (٢٦/ب ، ٢٧/ب) والروح لابن القيم ص ١٠ .

اختلفت الرواية عن الإمام أحمد في هذه المسألة ، فعنه : تكره القراءة عند القبر واختاره أبو حفص العكبري وعبد الوهاب الوراق وابن تيمية . وفي الروايتين : قال أبو بكر : روى المروزي وأبو داود ، ومهنا ، وحنبلي ، وأبو طالب ، وابن بدينا ، وإسحاق بن إبراهيم وغيرهم : إن القراءة لا تجوز عند القبر ، وبعضهم يروى أنها بدعة ، وقال أبو حفص بن مسلم العكبري : روى عن أبى عبد الله بضع عشرة نفساً ، كلهم يقولون : بدعة ومحدثة وأكرهه وبهذه الرواية أقول . الروايتين (٢٦/ب) وقال ابن تيمية : كرهها أبو حنيفة ومالك وأحمد في أكثر الروايات ( انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٠١/٢٤ ، ٣١٧ ، وفي الاختيارات الفقهية ص ٩٠ - ٩١ ) . ونقل جماعة عن أحمد : كراهة القراءة على القبور وهو قول جمهور السلف وعليها قدماء أصحابه ، وعنه : لا تكره القراءة على القبر ، هذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقال كثير من الأصحاب : رجع الإمام أحمد عن الرواية الأولى .

وعنه : لا يكره دفنه دون غيره ، وعنه : يسن وقت الدفن ، واختارها =

٦٩٢ - حدثنا قال : سألت أئى عن الرجل يحمل معه المصحف إلى القبر / يقرأ عليه ؟ قال : هذه بدعة (١) . قلت لأئى : ١٢٩ وإن كان يحفظ القرآن يقرأ ؟ قال : لا . يجيء ويسلم ويدعو وينصرف (٢) الزيارة بعد حين رَخَّصَ (٣) النبى ﷺ فيها ، يقولون ذلك .

= عبد الوهاب الوراق ، وعنه : القراءة على القبر بدعة ، لأنها ليست من فعل النبى ﷺ ولا من فعل أصحابه . نقله عنه ابن هانئ والمروزى وغيرهما . انظر : الروايتين والوجهين (٢٦/ب ، ٢٧/ب) المغنى ٤٢٢/٢ ، الشرح الكبير ٤٢٥/٢ ، الفروع ٣٠٤/٣ - ٣٠٥ النكت والفوائد السنية ٢٠٩/١ ، الإنصاف ٥٥٧/٢ ، المبدع ٢٨٠/٢ . قلت : والراجع القول الأول لقوة دليله . وعليه عامة السلف ، ولعدم فعل النبى ﷺ أو أحد من أصحابه رضوان الله عليهم لشيء من ذلك وهو القدوة في مثل هذه العبادة التوقيفية وهم أحرص الناس على اتباع السنة . والله أعلم .

(١) ذكر هذه الرواية صاحب الفروع بلفظ : سأله عبد الله يحمل مصحفاً إلى القبر فيقرأ عليه ؟ قال : بدعة ٣٠٥/٢ . وقال ابن تيمية : وأما جعل المصحف عند القبور لمن يقصد قراءة القرآن هناك وتلاوته فبدعة منكرة لم يفعله أحد من السلف . بل هى تدخل في معنى اتخاذ المساجد على القبور . ولا نزاع بين السلف والأئمة في النهى عن اتخاذ القبور مساجد . مجموع الفتاوى ٣٠١/٢٤ - ٣٠٢ .

(٢) راجع المسألة رقم ٦٩١ ، وقد ثبت في حديث عائشة أن النبى ﷺ قال لها حينما سألت كيف أقول لهم يا رسول الله ﷺ ! قولى : السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، ويرحم الله المستقدمين منا ، والمستأخرين وإنا إن شاء الله للاحقون . مسند الإمام أحمد ٢٢١/٦ ، وصحيح مسلم : كتاب الجنائز : باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ٦٦٩/٢ - ٦٧١ ح رقم ٩٧٤ . وعن بريدة قال : كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر فكان قائلهم يقول : السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، وإنا إن شاء الله للاحقون ، أسأل الله لنا ولكم العافية . أخرجه أحمد في المسند ٣٥٩/٥ - ٣٦٠ ، ومسلم في الصحيح كتاب الجنائز : باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ٦٧١/٢ ح رقم ٩٧٥ .

(٣) لعله يشير إلى ما ثبت عن النبى ﷺ ، أنه قال : كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزورها فإنها تذكرة للآخرة . أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٥٠/٥ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦١ من حديث بريدة الأسلمى رضى الله عنه ، وأيضاً مسلم ٦٧٢/٢ =

٦٩٣ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : الشق لغيرنا (١) ،

ليس يقوم فيه حديث يثبت .

٦٩٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن أرواح الموتى ، أتكون في

أفنية قبورها أم في حواصل طير ، أم تموت كما تموت الأجساد ؟ فقال :

= ح رقم ٩٧٧ باب استأذن النبي ﷺ به عز وجل في زيارة قبر أمه ، والترمذى في السنن ، والجنائز : باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور ح رقم ١٠٥٤ ، ٣٧٠/٣ . وأبو داود في الجنائز : باب في زيارة القبور ح رقم ٢٢٤٥ السنن ٥٥٨/٣ ، والنسائي في الجنائز : باب زيارة القبور . السنن ٨٩/٤ .

(١) أخرجه أبو داود في الجنائز : باب في اللحد . السنن ٥٤٤/٣ ح رقم ٣٢٠٨ عن ابن عباس مرفوعاً : اللحد لنا والشق لغيرها . والترمذى في الجنائز : باب ما جاء في قول النبي ﷺ : اللحد لنا والشق لغيرنا . السنن ٣٦٣/٣ ح رقم ١٠٤٥ ، وقال : حديث حسن غريب من هذا الوجه . وأخرجه النسائي في الجنائز : اللحد لنا والشق لغيرنا . السنن ٤٩٦/١ ح رقم ١٥٥٤ ، والطحاوى في مشكل الآثار ٤٨/٤ ، والبيهقى في السنن الكبرى ٤٠٨/٣ .

قال الحافظ : وفي إسناده عبد الأعلى بن عامر ، وهو ضعيف . وصححه ابن السكن . التلخيص ١٣٤/٢ ، وقال الشيخ الألباني : لعله لشواهده وطرقه ثم ذكر أربع طرق وقال : فهذه أربعة طرق لحديث جرير يقوى بعضها بعضاً ، فإذا ضمت إلى حديث ابن عباس شدت من عضده وارتقى إلى درجة الحسن بل الصحيح . الجنائز ص ١٤٥ ، وقال الطحاوى في مشكل الآثار ٤٨/٤ : وقد زعم بعض أهل العلم بالأسانيد أن عبد الأعلى صاحب هذا الحديث الذى حدث به هو عبد الأعلى بن أوى حميدة . فإن كان كذلك فمقداره في العلم مقدار جليل .

أقول : من الممكن أن يكون تصحيح ابن السكن لهذا الحديث من هذه الناحية . والله أعلم .

والحديث مروى عن جرير بن عبد الله من طرق عديدة . انظر : مسند أحمد ٣٥٧/٥ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٣ ، ومصنف عبد الرزاق ٣٧٧/٣ ح رقم ٦٣٨٥ ، وابن ماجه في السنن ٤٩٦/١ ح رقم ١٥٥٥ ، والطيالسى ص ٩٢ ح رقم ٦٦٩ والطبرانى في الكبير ٣٦٠/٢ - ٣٦٢ ح رقم ٢٣٢٠ ، ٢٣٢٦ ، ٢٣٢٨ ، وفي إسناده كلام .

والصحيح من المذهب : أن اللحد أفضل من الشق ، بل يكره الشق بلا عذر ، وعليه الأصحاب . وعنه : ليس اللحد بأفضل منه . الإنصاف ٥٤٥/٢ - ٥٤٦ .

قد روى عن النبي ﷺ أنه (١) قال : نسمة المؤمن طائر يعلق بشجرة الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه (٢) ، وقد روى عن عبد الله بن عمرو قال : إن أرواح المؤمنين في أجواف طير خضر كالزراير (٣) يتعارفون فيها ويرزقون من ثمرها (٤) . وقال بعض (٥) الناس : إن أرواح الشهداء في أجواف طير خضر ، تأوى إلى قناديل في الجنة معلقة بالعرش .

(١) جملة ( أنه ) قال : موجود في الأصل وفي المطبوع ، وهي ساقطة من المصرية .  
(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق الشافعي عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أنه أخبره أن أباه كعب بن مالك كان يحدث أن رسول الله ﷺ قال : بهذا اللفظ . انظر : ٤٥٥/٣ ، وأيضاً في ٤٥٦/٣ من طريق يونس عن الزهري مثله . قال ابن كثير : وهو إسناد صحيح عزيز عظيم ، اجتمع فيه ثلاثة من الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبعة ، فإن الإمام أحمد رحمه الله رواه عن محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله عن مالك بن أنس الأصبحي رحمه الله عن الزهري ، الحديث ، وأخرجه مالك في الموطأ عن ابن شهاب - ٢٤٠/١ ، والنسائي في الجنايز : ( أرواح المؤمنين ) من طريق مالك . السنن ١٠٨/٤ ، وابن ماجه في السنن ١٤٢٨/٢ ح رقم ٤٢٧١ . تفسير ابن كثير ٤٢٧/١ .

(٣) في الأصل والمطبوع ( كالزراير ) والتصويب من الزهد لابن المبارك ص ١٥٠ واحده ( زرزور ) بضم الزاى هو طائر من نوع العصفور سمي بذلك لزرزورته أى تصويته . انظر : حياة الحيوان ٥/٢ ، ومن ( كالزراير ) إلى قوله ( خضر ) الآتية بعد ، ليست في النسخة المصرية .

(٤) أخرجه ابن المبارك في الزهد ص ١٥٠ ح رقم ٤٤٦ وقال الشيخ الألباني : إسناده صحيح . وانظر : التعليق على الآيات البينات ٧٩ . ويلاحظ أن الآلوسى نقل هذا الأثر فقال : أرواح الشهداء ، وأضافه الألباني إلى ابن المبارك ولم ينبه على أن الأثر عنده بلفظ : أرواح المؤمنين ، وقد نقله القرطبي في التذكرة بلفظ : أرواح المؤمنين ١٩٦/١ وفي معناه ذكر نعيم بن حماد في زيادات الزهد عن ابن المبارك وفيه : أنها في صور طير بيض في ظل العرش ص ٤٢ .

(٥) المراد بهذا البعض هو ابن شهاب الزهري كما ذكره صاحب شرح الطحاوية ص ٣٣٧ ، وابن القيم في الروح ص ٩٢ وهو ثابت مرفوعاً عن النبي ﷺ ، رواه مسلم في الصحيح في باب بيان أرواح الشهداء في الجنة - ١٥٠٢/٣ ح رقم ١٨٨٧ عن = ( ٣٢ - مسائل ابن حنبل ج ٢ )

## كتاب الزكاة

٦٩٥ - حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل ببغداد سنة خمس وثمانين (١) قوله تعالى ( إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ) (٢) قال : أُملي على أبي فقال : قال الله تبارك وتعالى ( إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ) قال أبي : وهى الزكاة للفقراء (٣) والمساكين ، والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم ، وفى الرقاب ، والغارمين ، وفى سبيل الله ، وابن السبيل ، / ولا يعطى منها غير هؤلاء (٤) .

= ابن مسعود رضى الله عنه .

وقال ابن القيم : قال الإمام أحمد فى رواية ابنه عبد الله : أرواح الكفار فى النار وأرواح المؤمنين فى الجنة . الروح ص ٩١ . وكذا الألوسى فى الآيات البينات ص ١٨٤ .

(١) أى : بعد مائتين .

(٢) سورة التوبة : الآية : ٦٠ .

(٣) المراد بالصدقة هاهنا : الزكاة المفروضة دون غيرها من صدقة التطوع والكفارات والنذور والوصايا . المغنى ٤٦٩/٦ .

(٤) قال ابن مفلح : قال أحمد : إنما هى لمن سماه الله تعالى . الفروع ٥٨٧/٢ ، والمبدع : ٤١٥/٢ .

قال ابن قدامة : لا يجوز صرفها إلى غيرهم فى بناء مسجد ، أو إصلاح طريق ، أو كفن ميت ، لأن الله تعالى خصهم بها بقوله ( إِنَّمَا ) وهى للحصر تثبت المذكور وتنفى ما عداه . الكافى : ٣٣١/١ .

وقال : لا نعلم خلافاً بين أهل العلم فى أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى غير هذه الأصناف ، إلا ما روى عن عطاء والحسن أنهما قالا : ما أعطيت فى الجسور والطرق فهى صدقة ماضية . والأول أصح . المغنى ٤٦٩/٦ ، وراجع أيضاً : ٤٩٧/٣ - ٤٩٨ .

أما فى دفع الزكاة إلى الأصناف الثمانية أو إلى صنف واحد منها فقال ابن هبيرة : اتفقوا على دفع الزكاة إلى الأصناف الثمانية المذكورة فى القرآن . واتفقوا على أنه يجوز دفعها إلى صنف واحد منها إلا الشافعى . الإفصاح ١٥٠ - ١٥١ . =



ومن الناس من يقول : الفقراء فقراء المهاجرين ، والمساكين  
مساكين الناس <sup>(١)</sup> ، ومن الناس من يقول : المسكين الذى  
يسأل <sup>(٢)</sup> .

= وفى رواية الأثرم وإبراهيم بن الحارث : يعجبني أن تقسم فى كل صنف على ظاهر  
القرآن ، وهذا على طريق الاختيار وهو اختيار الخرق . الروايتين : ٩٤/ب .  
وقال ابن قدامة : المستحب : صرفها إلى جميع الأصناف أو إلى من أمكن منهم ، لأنه  
يخرج بذلك عن الخلاف ويحصل الأجزاء يقينا فكان أولى . المغنى ٢/٤٩٨ - ٤٩٩ .  
وقال المرداوى : فإن اقتصر على إنسان واحد أجزأه ، وهذا المذهب ، نص عليه ،  
وعليه جماهير الأصحاب ( الإنصاف : ٢٤٨/٣ ) ، إلا ابن تيمية يقول كما قال البعلى :  
يجب صرف الزكاة إلى الأصناف الثمانية إذا كانوا موجودين ، وإلا صرفت إلى الموجود  
منهم ... ونقلها إلى حيث يوجدون . الاختيارات الفقهية ص : ١٠٤ وراجع أيضاً فى  
المسألة : المحرر ١/٢٢٤ ، والفروع ٢/٦٢١ : والمبدع ٢/٤٣٠ - ٤٣١ ، ومسائل  
عبد العزيز غلام الخلال ص : ٢٥ .

(١) منهم الضحاک بن مزاحم وإبراهيم النخعى ، فقد أخرج ابن أبى شيبه بسنده  
عن على بن الحكم قال : سمعت الضحاک بن مزاحم يقول : « إنما الصدقات للفقراء  
والمساكين » قال : الفقراء الذين هاجروا ، المساكين الذين لم يهاجروا . المصنف :  
٣/٢٠٠ ، وابن جرير الطبرى بسنده . انظر جامع البيان : ١٠/١٥٨ ، واخرج ابن  
جرير الطبرى قول إبراهيم النخعى من أربعة طرق فى تفسيره جامع البيان ١٠/١٥٩ .  
(٢) منهم ، جابر بن زيد ، أخرجه ابن أبى شيبه من طريقين . المصنف  
٣/١٩٩ - ٢٠٠ ، والطبرى أيضاً فى جامع البيان ١٠/١٥٨ ، ونقل الطبرى أيضاً عن  
ابن عباس ، والحسن والزهرى وعن مجاهد . انظر جامع البيان ١٠/١٥٨ ، وراجع  
أيضاً : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٨/١٦٨ - ١٧١ . وأحكام القرآن لإلكيا  
المهراس ٤/٨٢ - ٨٧ ، وأحكام القرآن للجصاص ٣/١٢١ - ١٢٣ ، وشرح السنة  
للبنوى ٦/٨٨ .

قال ابن قدامة : الفقراء وهم : الزمنى والمكافيف الذين لا حرفة لهم ، والحرفة :  
الصناعة ، ولا يملكون خمسين درهماً ، ولا قيمتها من الذهب ، والمساكين وهم السؤل  
وغير السؤل ، ومن لهم الحرفة إلا أنهم لا يملكون خمسين درهماً ، ولا قيمتها من  
الذهب ، الفقراء والمساكين صنفان فى الزكاة ، وصنف واحد فى سائر الأحكام ، لأن كل  
واحد من الاسمين ينطبق عليهما . المغنى ٦/٤٦٩ وراجع أيضاً : مختصر الخرق ص ١٣٢  
والأحكام السلطانية لأبى يعلى ص ١١٦ ، والفروع ٢/٥٨٨ ، والإنصاف ٣/٢١٧ .

والعاملين عليها<sup>(١)</sup> ، هم السعاة يسعون عليها ، وهو السلطان ، والمؤلفة قلوبهم<sup>(٢)</sup> كان النبي ﷺ يتألف قوما على الإسلام ، وأعطى الأقرع<sup>(٣)</sup> بن حابس وغيره يتألفهم<sup>(٤)</sup> ، فمن الناس من يقول : رفعت ليس اليوم مؤلفة . ومن الناس من يقول :

(١) قال الزهرى وقتادة وابن زيد : إنهم السعاة والجباة ، انظر : تفسير الطبرى ( ١٦٠/١٠ ) وهو قول متفق عليه بين الفقهاء ، وإنما اختلفوا فى مقدار ما يعطى على العمالة ، قال الحافظ : قال ابن بطلان : اتفق العلماء على أن العاملين : السعاة المتولون لقبض الصدقة . فتح البارى ٣/٣٦٥ - ٣٦٦ ، وانظر أيضاً : الأحكام السلطانية لأبى يعلى ص ١٠٠ ، والفروع ٢/٦٠٥ ، والمغنى ٦/٤٧٣ .

قال ابن مفلح : ونقل صالح عن أبيه : العامل هو السلطان الذى جعل الله تعالى له الثمن فى كتابه ، ونقل عبد الله نحوه كذا ذكره ، ومراد أحمد ، إذا لم يأخذ من بيت المال شيئاً ، فلا اختلاف . أو أنه على ظاهره . الفروع ٢/٦٠٥ ، وانظر أيضاً : مسائل صالح ص ٣ .

(٢) قال الخرق : والمؤلفة قلوبهم : وهم المشركون المتألفون على الإسلام . المختصر ص ١٣٢ ، وانظر : الأحكام السلطانية للقاضى أبى يعلى ص ١١٦ . والمغنى ٦/٤٧٧ - ٤٧٦ .

(٣) هو الأقرع بن حابس بن عقيل بن محمد بن سفيان التميمى الجاشعى الدارمى . شهد فتح مكة وحنيناً والطائف ، وهو من المؤلفة قلوبهم ، وقد حسن إسلامه . قتل باليرموك فى عشرة من بنيه . انظر : الإصابة ١/٨٥ - ٥٩ وتعجيل المنفعة ص ٣٩ - ٤٠ .

(٤) أخرج البخارى فى صحيحه من طريق عبد الرحمن بن أبى نعم قال : سمعت أبا سعيد الخدرى يقول : بعث على بن أبى طالب رضى الله عنه إلى رسول الله من اليمن بذهبية فى أديم مقروظ لم تحصل فى ترابها ، قال فقسمها بين أربعة نفر ، بين عيينة بن بدر ، وأقرع بن حابس - الحديث . كتاب المغازى : باب بعث على بن أبى طالب رضى الله عنه وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع : ٦٧/٨ مع الفتح : ح رقم ٤٣٥١ . وأخرج مسلم فى صحيحه ، كتاب الزكاة : باب ذكر الخوارج وصفاتهم : ٤٧١/٢ ح رقم ١٠٦٤ وأخرج الإمام أحمد فى المسند ، فى تأليف القلوب ٥/٦٩ ، والأحاديث فى هذا الباب كثيرة فى كتب السنة .

يعطى منها إن احتاج أن يتألف قوماً على الإسلام مثل الروم (١) والترك يتألفون حتى يسلموا (٢) .

وفي الرقاب (٣) ، قد روى عن ابن عباس أنه قال : يعتق منها (٤) ، وقال غير ابن عباس : لا يعتق منها ، لأنه يجزى الولاء (٥) .

(١) الروم : جبل معروف في بلاد واسعة تضاف إليهم فيقال بلاد الروم ، واختلفوا في أصل نسبهم ، فقال قوم . إنهم من ولد روم ابن سماحيق ... ابن إسحاق ابن إبراهيم ، وقال آخرون : إنهم من ولد روميل بن الأصفر ... ابن إسحاق . انظر : معجم البلدان ٩٧/٣ .

(٢) هل يجوز أن يتألف المشركون في وقتنا هذا على الإسلام بدفع الزكاة إليهم ؟ فقال ابن قدامة : قال أبو حنيفة : انقطع سهمهم . وهو أحد أقوال الشافعي . وحكى حنبل عن أحمد أنه قال : المؤلفة قد انقطع حكمهم اليوم . ولكن المذهب خلاف ذلك ، فالصحيح من المذهب : أن حكم المؤلفة باق ، وعليه الأصحاب ، ولعل معنى قوله : انقطع حكمهم أى لا يحتاج إليهم في الغالب ، أو أراد أن الأئمة لا يعطونهم اليوم شيئاً ، فأما إن احتاج إليهم جاز الدفع إليهم . ونقل أبو طالب وإبراهيم بن الحارث أيضاً وهو اختيار الخرق وأبى بكر . وعنه : إن حكمهم انقطع مطلقاً ، وعنه : أن حكم الكفار منهم انقطع . انظر المغنى ٤٧٥/٦ - ٤٧٦ ، والإنصاف ٢٢٨/٣ ، والروايتين ص ٩٤/ب ، والفروع ٦١١/٢ ، المبدع ٤٢٠/٢ - ٤٢١ ، وتجريد المسائل ٧٢/ب . والإفصاح ١٥١ - ١٥٢ ، الفتاوى لابن تيمية ٢٨٨/٢٨ - ٢٩١ ، ٩٤/٣٣ . والمذهب الأحمد لابن الجوزى : ص ٣٥ ، والأحكام السلطانية : ص ١١٦ . والصواب عندى : أن حكمهم باق إلى يوم القيامة ، وبناء عليه إن احتيج إليه جاز الدفع لهم . والله أعلم .

(٣) وفي الرقاب : وهم المكاتبون ، روى الطبرى عن أبى موسى الأشعرى والزهرى وابن زيد والحسن : أنهم المكاتبون . انظر : جامع البيان ١٦٣/١٠ - ١٦٤ ، والمغنى ٤٧٧/٦ ، والمقنع ٣٤٨/١ ، ومختصر الخرق ص ١٣٢ .

(٤) أخرج أبو عبيد عن ابن عباس قال : أعتق من زكاة مالك ، ومن طريق آخر عنه : أنه كان لا يرى بأساً أن يعطى الرجل من زكاة ماله في الحج وأن يعتق منه الرقبة . كتاب الأموال ص ٥٠٣ ، والرواية الثانية أخرجها ابن أبى شيبه أيضاً بسنده عنه في المصنف ١٧٩/٣ - ١٨٠ .

(٥) نقل في هذه المسألة روايات عن أحمد ، أبو داود في المسائل ص ٨٢ . وصالح في المسائل ص ٢ ، وابن هانئ في المسائل ١١٦/١ ، وأيضاً ابن حجر في =

## والغارمين كل من كان عليه دين يقضى دينه ، وإن كثر ذلك (١) .

= فتح الباري ٢٣١ - ٣٣٢ ، والروايتين ص ٩٥/أ - ب .  
والغالب في هذه الروايات أن كان يرى جواز العتق من الزكاة ولكن رجوع عن هذا القول إلا أن يعان منها ، قال القاضي : ولكن أصحابنا حملوا المسألة على روايتين : فإن قلنا يجوز أن يعتق منها فوجهه أنه صرف الزكاة في حرية الرقاب ، فأشبهه في حرية الرقاب ، فأشبهه إذا دفعها إلى المكاتب ، وإذا قلنا : لا يجوز أن يعتق منها ، وهو أصح فوجهه أنهم صنف من أصل الصدقات ، فوجب أن يكونوا على صفة من يصح صرف الصدقة إليهم كسائر الأصناف ، ولا يختلف الرواية أن ولاءه لا يكون لسيده بل يصرف في الرقاب .  
الروايتين ٩٥/ب .

قال ابن قدامة : لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في ثبوت الرقاب ، ولا يختلف المذهب في أن المكاتبين من الرقاب يجوز صرف الزكاة إليهم ، وهو قول الجمهور وخالفهم مالك فقال : إنما يصرف بسهم الرقاب في إعتاق العبيد ولا يعجبني أن يعان منها مكاتب ، أما رجوع أحمد عن القول بالإعتاق من الزكاة فهو - والله أعلم - إنما كان منه على سبيل الورع ، فلا يقتضى رجوعاً ، لأن العلة التي تملك بها جر الولاء ، ومذهبه أن ما رجع من الولاء رد في مثله ؛ فلا ينتفع إذا بإعتاقه من الزكاة . المغنى ٤٧٨/٦ ، وانظر أيضاً : الكافي ٣٣٤/١ .

وجوز أن يفدى بها أسيراً مسلماً : نص عليه ، وهو المذهب ، وعنه : لا يجوز ، والإنصاف ٢٣١/٣ ، وانظر أيضاً في المسألة : الاختيارات الفقهية ص ١٠٥ ، والأحكام السلطانية ص ١١٧ ، والإفصاح ص ١٥٢ ، وتجريد المسائل ٧٣/أ ، والفروع ٦١١/٢ - ٦١٦ ، والمبدع ٤٢١/٢ - ٤٢٢ .

(١) قال الخرق : والغارمين : هم المدينون عاجزون عن الوفاء بديونهم . المختصر ص ١٣٢ .

قال ابن قدامة : الصنف السادس الغارمون ، وهم ضربان : ضرب غرم لإصلاح ذات البين ، وضرب غرم لإصلاح نفسه في مباح . المقنع ٣٤٨/١ .  
وفي المغنى : ومن الغارمين صنف يعطون مع الغنى ، وهو غرم لإصلاح ذات البين ، وهو أن يقع بين الحيين وأهل القريتين عداوة وضاغائن يتلف فيها نفس أو مال ، ويتوقف صلحهم على من يتحمل ذلك ، فيسعى إنسان في الإصلاح بينهم ، ويتحمل الدماء التي بينهم والأموال ، وحديث قبيصة شاهد بذلك . المغنى ٤٨٠/٦ - ٤٨١ .  
وشرط في العمدية : أن يكون الطرفان والثالث بينهما من المسلمين ، العمدية ص : ٣٤ ،  
والإنصاف ٢٣٣/٣ .

وفي سبيل الله مما كان من سبيل الله ، يعطى منها فيسلم إليه حتى يتجهز ويخرج ، وإن كثر ذلك <sup>(١)</sup> ، وابن السبيل كل منقطع به . فيعطى من الزكاة حتى يبلغ ماله وأهله وإن كثر ذلك <sup>(٢)</sup>

= وكذلك لا خلاف فيمن غرم لإصلاح نفسه في مباح فاستدان في نفقة نفسه وعياله أو كسوتهم ، أن يدفع إليه حتى يقضى دينه .

ولو دفع إلى غارم ما يقضى به دينه لم يجز صرفه في غيره ، وإن كان فقيراً ، ولو دفع إليه لفقره جاز أن يقضى به دينه ، على الصحيح من المذهب . انظر : المغنى ٤٨٠/٦ - ٤٨٢ ، والمقنع : ٣٤٨/١ - ٣٤٩ ، والإنصاف ٢٣٣/٣ - ٢٣٥ ، والإفصاح : ص : ١٣٥ ، والفروع : ٢١٦/٢ - ٢٢١ ، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص : ١١٦ ، والمذهب الأحمد ص : ٣٥ .

(١) قال الخرق : وسبيل الله . وهم الغزاة فيعطون ما يشترون به الدواب والسلاح ، وما يتقون به على العدو ، وإن كانوا أغنياء . ويعطى أيضاً في الحج وهو من سبيل الله تعالى . المختصر ص : ١٣٢ .

وزاد القاضي : فإن كانوا مرابطين في الثغر دفع إليهم نفقة ذهابهم وعودهم . الأحكام السلطانية ص : ١١٧ .

وقال ابن الجوزي : وهم الغزاة الذين لا حق لهم في الديوان فيدفع إليهم ما يكفيهم لغزوهم وإن كانوا أغنياء . المذهب الأحمد ص : ٣٦ .

وقال ابن قدامة : لا خلاف في استحقاقهم وبقاء حكمهم ، ولا خلاف في أنهم الغزاة في سبيل الله ، لأن السبيل عند الإطلاق هو الغزو ، وأنهم يعطون وإن كانوا أغنياء . ويستحق هذا السهم الغزاة الذين لا حق لهم في الديوان ، وإنما يتطوعون بالغزو إذا نشطوا . المغنى : ٤٨٢/٦ - ٤٨٣ .

وقال مجد الدين : وأما في سبيل الله فأعطاء من لا ديوان له من الغزاة كفاية غزوهم فإن لم يغزو استردت منهم ، وإن غزوا وفضلت فضلة فقى استردادها وجهان ، والحج من السبيل فيعطى الفقير فيه ، وعنه : لا يجوز ذلك له . المحرر : ٢٢٣/١ - ٢٢٤ ، وانظر أيضاً : الشرح الكبير ٧٠٠/٢ - ٧٠١ ، والمبدع : ٤٢٣/٢ - ٤٢٥ .

قال المرداوى : يعطى الفقير ما يحج به الفرض أو يستعين به فيه ، وهى المذهب ، نص عليه : قال في الفروع : والحج من السبيل . نص عليه ، وهو المذهب عند الأصحاب . الإنصاف : ٢٥٣/٣ .

(٢) ابن السبيل : وهو المسافر المنقطع به دون المنشئ للسفر من بلده ، وله اليسار في بلده فيعطى قدر ما يصل به بلده . المقنع : ١ / ٣٥٠ ، وانظر : مختصر الخرق ص : ١٣٣ ، والأحكام السلطانية ص ١١٧ ، والمحرر ١ / ٢٢٤ .

ولا يخرج بها من بلد إلى بلد على حديث (١) معاذ .

٦٩٦ - حدثنا قال : حدثني أني ، حدثنا أبو بكر (٢)

= وقال ابن قدامة : ولا خلاف في استحقاقه وبقاء سهمه . المغنى : ٦ / ٤٨٤ .  
وقال المرداوي : إذا كان السفر في الطاعة ، أعطى بلا نزاع بشرطه ، وإن كان مباحاً  
فالصحيح من المذهب : أنه يعطى أيضاً . وقيل لا بد أن يكون سفر طاعة فلا يعطى في سفر  
مباح . وإن كان سفر نزهة ففي جواز إعطائه وجهان : وأطلقهما في المغنى ، والشرح ،  
والفروع والفائق ، والزركشي . الإنصاف : ٣ / ٢٣٧ .  
أما الوجهان فأحدهما : يدفع إليه لأنه غير معصية ، والثاني : لا يدفع إليه لأنه  
لا حاجة به إلى هذا السفر .

ومن سافر في معصية فأراد الرجوع إلى بلده لم يدفع إليه ما لم يتب ، فإن تاب  
احتمل جواز الدفع إليه لأن رجوعه ليس بمعصية فأشبهه رجوع غيره . المغنى :  
٦ / ٤٨٥ - ٤٨٦ .

وعنه : ومن أنشأ السفر من بلده ، ف يأخذ ما يوصله إلى بلده ، ولو مع غناه في بلده  
ويأخذ أيضاً لمتى قصده وعوده إلى بلده ، فيما روى عن أحمد واختاره أصحابنا ، لأن  
الظاهر أنه إنما فارق وطنه لقصد صحيح ، فلو قطعناه عليه أضررنا به بخلاف المشيء  
للسفر . الفروع : ٢ / ٦٢٥ .

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند من طريق وكيع : أن رسول الله ﷺ لما بعث  
معاذ بن جبل إلى اليمن قال : فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من  
أغنيائهم وترد في فقرائهم ... الحديث ، ٣ / ٣٤٢ ح رقم ٢٠٧١ ، تحقيق أحمد شاكر ،  
وأخرجه البخاري في كتاب الزكاة : باب وجوب الزكاة . الصحيح مع الفتح : ٣ / ٢٦١ .  
ح رقم ١٣٩٥ ، ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان : باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع  
الإسلام : ١ / ٥٠ - ٥١ ح رقم ٢٩ - ٣١ .  
وسأقي التعليق على هذه المسألة في باب مستقل عنه .

(٢) هو أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ ، مشهور بكنيته ،  
والأصح إنها اسمه ، وقيل : اسمه محمد ، أو عبد الله أو .... عشرة أقوال ، ثقة ، عابد ، إلا  
أنه لما كبر ساء حفظه ، وكتابه صحيح ، مات سنة أربع وتسعين ومائة وقيل : قبل ذلك  
بسنة أو سنتين وقد قارب مائة . تقريب التهذيب : ٢ / ٣٩٩ ، وتهذيب التهذيب :  
= ٣٧ - ٣٤ / ١٢ .

ابن عياش قال حدثنا الأعمش عن ابن أبي نجيح (١) عن مجاهد (٢) قال : قال ابن عباس (٣) : أعتق من زكاتك (٤) قال أبي : ما سمعناه من أحد غير أبي بكر بن عياش .

١٣١

### / إلى من تدفع الزكاة من القرابات وغيرهم ؟

٦٩٧ - حدثنا قال : سألت أبي : عن الزكاة هل ترى لمن وجبت عليه أن يتولى دفعها بنفسه ، أو يدفعها إلى غيره ؟ فقال أبي : إذا كان ثقة فلا بأس بذلك (٥) .

(١) هو عبد الله بن يسار الجهني الكوفي ، ثقة ، من كبار الثالثة . تقريب التهذيب : ١ / ٤٦٢ ، وتهذيب التهذيب : ٦ / ٨٤ - ٨٥ .

(٢) هو : مجاهد بن جبر - بفتح الجيم وسكون الموحدة - أبو الحجاج الخزومي مولاهم المكي ، ثقة ، إمام في التفسير وفي العلم ، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة ، وله ثلاث وثلاثون . تقريب التهذيب : ٢ / ٢٢٩ ، وتهذيب التهذيب : ١٠ / ٤٢ - ٤٤ .

(٣) في المصرية ( عياش ) بالياء وهو خطأ . والصواب ما هو في الأصل كما أثبتناه .

(٤) أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال من الطريق المذكور ص : ٥٠٣ ولم يسمعه الإمام أحمد إلا من هذا الطريق ، وهناك طرق أخرى أخرجه أبو عبيد وابن أبي شيبة ، وقد تقدم تخريجه منهما قبل قليل ، وقد ذكر ابن حجر طرقاً أخرى .

ونقل ابن حجر قول الإمام أحمد في حديث ابن عباس بأن في إسناده اضطراباً على الأعمش . انظر : فتح الباري : ٣ / ٣٣١ - ٣٣٢ .

(٥) نقل صالح : إذا أوصى بفرس تدفع إلى من ليس له فرس ؟ أحب إليّ إذا كان ثقة . انظر : الفروع : ٢ / ٦٢١ ، والإنصاف : ٣ / ٢٤١ .

وقال ابن قدامة في المغنى : يستحب للإنسان أن يلى تفرقة زكاته بنفسه ليكون على يقين من وصولها إلى مستحقها ، سواء كانت من الأموال الظاهرة أو الباطنة . قال الإمام أحمد : أعجب إلح أن يخرجها ، وإن دفعها إلى السلطان فهو جائز . ٣ / ٤٧٩ .

وقال في المقنع : وإن دفعها إلى وكيله اعتبرت النية من الموكل دون الوكيل . المقنع : ١ / ٣٤٤ .

٦٩٨ - حدثنا قال : قلت لأبي : هل ترى أن يؤثر بها قرابته . إذا كانوا معه في المصر الذي هو فيه إلا أنهم ليسوا في جواره وهم في سكة (١) أخرى ، ترى أن يعطيهم كما يعطي غيرهم أو لا يعطيهم منها شيئاً إذا لم يكونوا في جواره ؟ وهل ترى أن يصرفها إليهم كلها حتى يغنيهم بها ؟ فقال أبي : الزكاة ينبغي لصاحبها أن يخلصها ولا يدفع بها عن نفسه مذمة (٢) ، ولا يحايى (٣) بها قريباً (٤) . فإذا استوى (٥) القرابة في الفقر وغيرهم فالقرابة أولى (٦) .

= قال المرداوى تعليقاً على كلامه : أفادنا المصنف - رحمه الله تعالى - جواز التوكيل في دفع الزكاة ، وهو صحيح ، لكن يشترط فيه أن يكون ثقة . نص عليه ، وأن يكون مسلماً على الصحيح من المذهب . الإنصاف : ٣ / ١٩٧ ، انظر أيضاً : الفروع : ٢ / ٥٥٠ ، والمبدع : ٢ / ٤٦٦ .

(١) قال ابن الأثير : السكة : الطريقة . المصطفة من النخل ومنها قيل للأزقة سكك لاصطفاف الدور فيها . النهاية : ١ / ٣٨٤ .  
(٢) سيأتي شرحها من كلام الإمام أحمد في المسألة الآتية .  
(٣) قال الفيروزابادى : حاباه محاباة وحباه : نصره واختصه . ومال إليه القاموس : ٤ / ٣١٥ .

(٤) في المصرية ( قريب ) وهو خلاف الأصل .  
(٥) في المطبوع ( استوت ) وهو خلاف الأصل والنسخة المصرية .  
(٦) انظر الروايات عن الإمام أحمد في هذه المسألة في مسائل أبى داود ص ٨٢ ومسائل صالح ص ٢١ ، ومسائل ابن هانئ : ١ / ١١٣ . وبدائع الفوائد : ٤ / ٨٣ فإن ابن القيم أورد فيه رواية عن أبى بكر أحمد بن محمد بن صدقة .  
وقال ابن قدامة في المقنع : ويستحب صرفها إلى أقاربه الذين لا تلزمه مؤنتهم ويفرقها فيهم على قدر حاجتهم ١ / ٣٥٣ وقال المرداوى في تعليقه . وهذا بلا نزاع . ولكن يستحب تقديم الأقرب والأحوج ، وإن كان الأجنبي أحوج أعطى الكل . ولم يحاب بها قريبه . والجار أولى من غيره . والقريب أولى من الجار . نص عليه . الإنصاف : ٣ / ٢٤٩ - ٢٥٠ . راجع : المغنى ، فإن ابن قدامة قد فصل الكلام في هذه المسألة ٢ / ٥١٣ .  
وانظر أيضاً : الأحكام السلطانية : ١١٨ والفروع ٢ / ٦٢٨ .



## الزكاة لا تدفع بها مذمة ولا يحايى بها (١)

٦٩٩ - حدثنا قال : سألت أئى : عن رجل تبلغ زكاة ماله خمسمائة درهم وأكثر هل يجوز له أن يدفعها إلى أخيه أو ولد أخيه وهم عصابة صغار ؟ فقال لى أئى : أكتب ، وأملى على لا يدفع بها مذمة ، والمذمة : أن يعطيهم ويصلهم . فهذه لازمة . أو يكون بخدمة (٢) الرجل فيدفع بزكاته (٣) مذمته ، ولا يجوز للرجل أن يدفع المذمة بالزكاة ، ولا تجزئه (٤) ولا يحايى بها قريباً ، ولا تمنع من بعيد وإنما الزكاة حق الله فى المال . /

١٣٢

فإذا ما استوت القرابة وغير القرابة فى الفقر ، فالقرابة أولى ، إذا لم يدفع بها عن نفسه مذمة (٥) ولا يجوز له أن يعطى ولده ولا ولد ولده ولا أباه ، ولا أمه ولا جده (٦) ويعطى سوى ذلك من

(١) العنوان فى هامش الأصل ، وكتب فى المصرية فى المتن ( الزكاة لا تدفع بها مذمة حدثنا بحايابها ) وهو خطأ .  
(٢) فى المطبوع ( أو تكون بخدمة الرجل ) وهو خطأ على خلاف الأصل ، والمعنى المراد .

(٣) فى المصرية ( زكاته ) وهو خلاف الأصل .  
(٤) نقل ابن قدامة عن الإمام أحمد أنه قال : إن كان عود قوماً برأ ، فيجعله فى ماله ، ولا يجعله من الزكاة . ولا يعطى الزكاة من يمؤن ، ولا من تجرى عليه نفقته . فإن أعطاهم لم يجزه .

وقال : وهذا والله أعلم إذا عودهم برأ من غير الزكاة . المغنى : ٢ / ٥١٣ .  
(٥) تقدمت فى المسألة السابقة أنفاً الإشارة إلى بعض الروايات الواردة فى صرف الزكاة إلى الأقارب الذين لا تلزمه مؤنتهم ، وبيان أن ذلك مستحب بلا نزاع بشرط أن لا يكون هناك محابة أو يوجد أحوج منهم .

(٦) انظر الروايات فى هذه المسألة فى مسائل أئى داود ص : ٨٢ . وابن هانئ : ١ / ١١٢ - ١١٣ ، ١١٤ رقم ٥٥٣ ، ٥٥٦ ، ٥٦٢ والكوسج ٢٨ / ب ( الظاهرية ) ١ / ٩٥ ، ٩٦ ( المصرية ) ومسائل صالح ص : ١٤٨ - ١٤٩ . قال المرداوى : إن كان =

قرباته (١) إذا كان لا يلقى بها ماله (٢) .

٧٠٠ - قلت : هل يجوز للرجل أن ينفق على قرباته في كل شهر بقدر قوتهم فإذا بلغ رأس الحول حسب ذلك فصيره من زكاته ؟ فقال : إذا كان لا يدفع به عن نفسه مذمة ولا يلقى بها ماله (٣) .

= الوالدان وإن علوا وإن سفل في حال وجوب نفقتهم عليه لم يجوز دفعها إليهم إجماعاً . وإن كانوا في حال لا تجب نفقتهم عليه ، كولد البنت وغيره من ذكر ... وكذا إذا لم يتسع للنفقة ماله لم يجوز أيضاً دفعها إليهم على الصحيح من المذهب . نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : يجوز والحالة هذه . الإنصاف : ٣ / ٢٥٤ .

راجع أيضاً الإجماع ص ٥١ . ومختصر الخرق ٥٠ ، والمغنى : ٢ / ٤٨٢ - ٤٨٣ والاختيارات الفقهية : ١٠٤ .

(١) وأما ذوو الأرحام من الأقارب فقال المرداوى : يجوز دفعها إل ذوى الأرحام ولو ورثوا على الصحيح من المذهب والروايتين لضعف قربتهم . الإنصاف : ٣ / ٢٦٠ . راجع أيضاً : المغنى : ٢ / ٤٨٣ - ٤٨٤ .

والأقارب الذين لا يلزمه نفقتهم إذا كان يرثهم ، ذكر المرداوى بجواز دفعها إليهم وقال : وهو إحدى الروايات والمذهب ، نقله الجماعة ثم ذكر روايتين أخريين . انظر : الإنصاف : ٢ / ٢٥٩ . وراجع أيضاً : المغنى : ٢ / ٤٨٣ .

(٢) معنى هذا أنه وإن كان عود الأقارب بالإجراء عليهم من غير الزكاة فلا يدفع إليهم الزكاة . لكى يلقى بها ماله . انظر : القاعدة في إخراج الزكاة على الفور لابن رجب ٢ / أ - ب .

(٣) يؤخذ من هذه المسألة أمران : أولهما : جواز تعجيل الزكاة قبل الحول ، فالمذهب : أنه يجوز تعجيل الزكاة من الحول إذا كمل النصاب ، وعليه الأصحاب ، وقطعوا به . انظر الإنصاف : ٣ / ٢٠٤ وسيأتى تفصيله في ( باب إخراج الزكاة قبل أن تجب ) . والأمر الثانى : جواز الإجراء على الأقارب بمقدار قوتهم في كل شهر إذا لم يدفع بها عن نفسه مذمة ولا يلقى بها ماله .

وقد أشار ابن رجب إلى هذه الرواية في ( وجوب إخراج الزكاة على الفور وبيان أنه لا يجوز تأخير الزكاة ليجريها على أقرابه إلا تعجلاً لها ) . فقال في رواية : أنه يجوز ذلك تعجيلاً للزكاة . انظر : القاعدة في إخراج الزكاة على الفور ق ٢ / أ - ب .

وقد أورد القاضى في المسألة روايتين . فقال : نقل أبو طالب : لا بأس أن يعطى قرباته المحتاجين كل شهر عشرة دراهم من الزكاة . ونقل الفضل بن زياد : لا يجوز أن يجرى =

٧٠١ - قلت لأبي : يعطى الرجل ابنه من الزكاة ؟ قال : لا ، قلت : فإن لم يكن في عياله ؟ قال : لا يعطيه ، قلت : وهو فقير ؟ قال : لا يعطيه قال أبي : ولا يعطى ابنه ولا ابن الابن ، ولا جده ، ولا أباه ، ولا الأم وإن كانوا فقراء كلهم ، وقال : يعطيهم من غير الزكاة (١) .

### كم يعطى القرابة من الزكاة ؟

٧٠٢ - حدثنا قال : سألت أبي كم يعطى الرجل قرابته من الزكاة ؟ قال : خمسين درهماً إلا أن يعطيه يقضى ديناً (٢) ، ولا تخرج

---

= عليهم في كل شهر ثم نقل لتقريب الروایتين عن أبي بكر عبد العزيز أنه قال : مسألة الفضل على أنه لا يجوز حسبها إذا جاء وقتها ، فأما إذا أخرجها على وجه السلف فلا بأس بذلك فكأنه حمل المسألة على اختلاف حالين . الروایتين والوجهين ٩٤ / ب . وأشار ابن رجب أيضاً إلى كلام أبي بكر عبد العزيز فقال : حمل أبو بكر عبد العزيز المنع والجواز على اختلاف حالين لا على اختلاف قولين ، ثم قال : ولكن لأحمد نصوصاً أخرى تدل على كراهة إجرائها عليهم شيئاً فشيئاً قبل الحول ، معللاً بأنه يخص بركاته قرابته دون غيرهم ممن هو أحوج منهم وقال : لا يعجبني فإن كانوا مع غيرهم سواء فلا بأس ، نقله عنه جعفر بن محمد وكذا نقل عنه أبو داود : إذا كان غيرهم أحوج ، وإنما يريد أن يغنيهم ويدع غيرهم فلا ، فإن استووا في الحاجة فهم أولى ، ثم ذكر رواية أخرى له . انظر : القاعدة في إخراج الزكاة على الفور ٢ / أ - ب وراجع مسائل أبي داود ص : ٨٢ - ٨٣ لمعرفة روايته .

(١) تقدم نظير هذه المسألة برقم ٦٩٩ ، وسبقت فيها الإشارة إلى الروايات وبيان المذهب فيها .

(٢) في الأصل والمصرية والمطبوع ( دين ) وهو خلاف القاعدة العربية . والصواب هو ما أثبتته ، قال المرداوي في مقدار ما يأخذه الفقير والمسكين : ( الصحيح من المذهب أن كل واحد من الفقير والمسكين يأخذ تمام كفايته سنة ) .

ثم ذكر روايات أخرى منها . لا يأخذ أكثر من خمسين درهماً حتى تفرغ ، ولو أخذها في السنة مراراً وإن كثر . نص عليه . الإنصاف : ٢٣٨/٣ - ٢٣٩ . انظر =

الزكاة من بلد إلى بلد وإن كان قرابة (١) .

١٣٣ ٧٠٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل له قرابة / وقال :  
أعطني من زكاتك أشتري بها خادماً (٢) ؟ قال : لا يعطى أكثر من  
خمسین درهماً إلا أن يكون عليها دين يقضيه عنها (٣) .

### الزكاة تخرج من بلد إلى بلد

٧٠٤ - حدثنا قال : سمعت أبا : سئل عن زكاة بلدة هل تخرج  
من رستاق (٤) إلى رستاق ؟ إلى من له حرمة وقرابة أو استحقاق  
في نفسه ؟ فقال : لا تخرج الزكاة من بلد إلى بلد ، يقسم الزكاة إلى  
البلد الذي هو فيه (٥) .

= أيضاً : الأحكام السلطانية للقاضي ص : ١١٦ . المغنى ٥٠٠/٣ والفروع : ٥٨٩/٢ .  
والظاهر أنه لافرق بين الأقارب إذا كانوا من مستحقى الزكاة وبين غيرهم من الفقراء  
والمساكين في مقدار ما يعطون .  
وأما الغارم فقال ابن قدامة : فالغارم والمكاتب يعطى كل واحد منهما ما يقضى به دينه  
وإن كثر . المغنى : ٢ / ٥٠٠ ، انظر أيضاً : الأحكام السلطانية للقاضي ص : ١١٧ .  
(١) سيأتى الكلام عليه في الباب الآتى ( الزكاة تخرج من بلد إلى بلد ) .  
(٢) في الأصل والمصرية والمطبوع ( خادم ) وهو خلاف القاعدة ، والصواب  
ما أثبتته .

(٣) نقل ابن قدامة من قول الإمام أحمد : لا يعطى من عنده خمسون درهماً  
أو حسابها من الذهب إلا مديناً فيعطى دينه ، وإن كان يمكنه قضاء الدين من غير نقص  
من الغناء لم يعط شيئاً . المغنى : ٦ / ٤٨١ .

وتقدم توضيح المسألة في التى قبلها .

(٤) الرستاق والرزداق بالضم : السواد والقرى معرب رُستًا . القاموس :  
٣ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

(٥) انظر الروايات الواردة عن الإمام أحمد في مسألة إخراج الزكاة من بلد إلى بلد في  
مسائل أبى داود ص : ٨٣ ، ومسائل ابن هانئ : ١١٤/١ س رقم ٥٦٥ - ٥٦٧ ومسائل =

٧٠٥ - قلت لأبي : فإن كان له قرابة فقراء ؟ قال : كان معاذ بن جبل يقول لا تخرج من خلاف <sup>(١)</sup> إلى خلاف <sup>(٢)</sup> . يقول :

= صالح ص : ٥٠ ، ١٤٩ ، ومسائل الكوسج : ٣٢ / أ ( الظاهرية ) ١١٧ / ١ ( المصرية ) .

وانظر أيضاً في الطبقات : ١ / ١١٩ - ١٢٠ رواية بكر بن محمد ، وفي بدائع الفوائد رواية عبد الملك الميموني : ٤ / ٦٧ .

قال ابن قدامة في المقنع : لا يجوز نقلها إلى بلد تقصر إليه الصلاة : ١ / ٣٤٤ . قال المرداوي في تعليقه : هذا المذهب . قاله المصنف وغيره ، وعليه الأصحاب . قال الزركشي : هذا معروف في النقل يعني أنه يحرم . وسواء في ذلك نقلها لرحم أو شدة حاجة أولاً ، نص عليه ، ثم ذكر روايات أخرى ، ثم قال : مفهوم كلام المصنف : جواز نقلها إلى ما دون مسافة القصر ، وهو صحيح ، وهو المذهب ، نص عليه ، وعليه الأصحاب . الإنصاف : ٣ / ٢٠٠ - ٢٠١ وانظر : الرويتين والوجهين ٣٢ / ب ، وانظر أيضاً : الاختيارات الفقهية ص ٩٩ ، فإن ابن تيمية يقول : تحديد المنع من نقل الزكاة بمسافة القصر ليس عليه دليل شرعي ، ويجوز نقل الزكاة وما في حكمها لمصلحة شرعية ، المصدر السابق . وهذا هو الصواب إن شاء الله والله أعلم .

وانظر أيضاً : الإفصاح : ١ / ١٥٤ ، فإن ابن هبيرة نقل الإجماع على أنه إذا استغنى أهل بلده عنها جاز نقلها إلى من هو أهلها .  
وراجع أيضاً : الأحكام السلطانية ص : ١١٧ ، والمغنى : ٣ / ٥٠١ - ٥٠٣ والفروع : ٢ / ٥٦٠ .

(١) قال ابن الأثير : وفي حديث معاذ من تحول من خلاف إلى خلاف فعشره وصدقته إلى مخالفه الأول إذا حال عليه الحول . المخلاف في اليمن كالرستاق في العراق ، وجمعه المخاليف . أراد أنه يؤدي صدقته إلى عشيرته التي كان يؤدي إليها . النهاية : ٢ / ٧٠ .

وفي لسان العرب : ومخلاف البلد سلطانه ، والمخلاف : الكورة يقدم عليها الإنسان . وهو عند أهل اليمن . وأحد المخاليف وهي كورها . ولكل مخلاف منها اسم يعرف به ، وهي كالرستاق : ١٠ / ٤٣٢ .

(٢) أخرج البيهقي بسنده عن طاووس أن معاذ بن جبل قضى أيما رجل انتقل من مخلاف عشيرته إلى غير مخلاف عشيرته فعشره وصدقته إلى مخلاف عشيرته . السنن الكبرى : ٧ / ٩ - ١٠ .

طسوج (١) إلى طسوج .

٧٠٦ - حدثنا قال : وسمعت أبي وسئل عن الزكاة تخرج من بلد إلى بلد ؟ قال : لا يخرجها من بلد إلى بلد (٢) .

### الزكاة يعطى منها في بناء مسجد أو حفر بئر أو كفن ميت أو حج

٧٠٧ - حدثنا قال : سألت أبي عن الزكاة يعطى منها في بناء مسجد أو في كفن ؟ .

قال : لا يعطى ، قلت (٣) : في حفر بئر ؟ قال : لا يعطى (٤) .

٧٠٨ - حدثنا قال : سألت أبي هل يجوز لرجل أن يرم (٥)

= وأورده ابن قدامة في كتابه فقال : قال سعيد : حدثنا سفيان عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه قال : في كتاب معاذ بن جبل : من أخرج من مخلاف إلى مخلاف فإن صدقته وعشره ترد إلى مخلافه . المغنى : ٢ / ٥٠١ .

وفي سند البيهقي ، مطرف بن مازن ، قال فيه يحيى بن معين : ( كذاب ) انظر الجرح والتعديل : ٨ / ٣١٤ .

(١) الطسوج : الناحية . لسان العرب : ٣ / ١٤١ .

(٢) تقدم توضيح المسألة في المسألة السابقة .

(٣) في النسخة المصرية ( حدثنا قال : سألت أبي في حفر بئر ) .

(٤) انظر الرواية في كفن الميت من الزكاة عن الإمام أحمد نحو هذه في مسائل أبي داود : ص ٨٤ ، وانظر أيضاً في كفن الميت وبناء المسجد وغيرهما من الزكاة رواية نحو هذه عن الإمام أحمد في مسائل الكوسج : ٣١ / أ ( الظاهرية ) ١ / ١١٢ ( المصرية ) .

وقال ابن قدامة : ولا يجوز صرف الزكاة إلى غير من ذكر الله تعالى من بناء المساجد والقناطر والسقايات وإصلاح الطرقات وسد البثوق وتكفين الموتى . والتوسعة على الأضياف ، وأشبه ذلك من القرب ، لم يذكرها الله تعالى . المغنى : ٢ / ٤٩٧ . انظر أيضاً الإفصاح : ١ / ١٥٦ .

(٥) يرم : من رم يرم ، أى أصلح . القاموس : ٤ / ١٢٢ .

حصناً في الثغر (١) أو يحفر بئراً ويكسو الفقراء من الزكاة ؟ قال :  
 يعجبني للمزكى أن يسلم ما أوجب الله عليه في ماله لمن قال الله :  
 ( لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ  
 ١٣٤ وَالْعَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ) (٢) .

٧٠٩ - حدثنا (٣) قال : سألت أبا عن الرجل الغني إذا  
 خرج في سبيل الله يأكل من الصدقة ؟ فقال أبي : قال الله تبارك  
 وتعالى : ( إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ) حتى  
 بَلَغَ - ( وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ) فقال : إذا خرج في سبيل الله فلا بأس أن  
 يأكل من الصدقة (٤) .

(١) الثغر : الموضع الذي يكون حداً فاصلاً بين بلاد المسلمين والكفار . وهو  
 موضع الخافة من أطراف البلاد . النهاية : ١ / ٢١٣ .

(٢) سورة التوبة آية ٦٠ .

وخلاصة المسألة : أنه يجب إخراج الشيء الذي أوجبه الله تعالى في المال ، ولا يجوز  
 إخراج البذل منه .

انظر رواية في هذا المعنى في مسائل صالح ص ١٩٣ .

وقال القاضي : واختلفت - أي الرواية - هل يجوز إخراج العين من الورق ، والورق  
 من العين في الزكاة . فنقل حنبل عنه : لا تكسوا مسكيناً ولكن تمضيها كما أمر الله فظاهر  
 هذا يمنع . الرايتين ٣٢ / ب . وسيأتي مزيد من التفصيل في باب ( الرجل يشتري الثياب  
 أو الدقيق أو نحو ذلك للمساكين ) .

(٣) من هنا تبدأ النسخة الثالثة التي رمزت لها بـ ( م ) .

(٤) أشار ابن مفلح إلى هذه الرواية فقال : ونقل عبد الله : إذا خرج في سبيل الله  
 أكل من الصدقة . الفروع ٢ / ٦٢٢ .

قال ابن رجب في القاعدة السبعين : هل يكون الرجل مصرفاً لركاته إذا أخذ الساعي  
 منه ، فقد برئت ذمته منها فله أن يعيدها إليه بعد ذلك هذا هو المنصوص عن أحمد واختيار  
 القاضي ، لأن عودها إليه ههنا بسبب متجدد فهو كإثره لها ، ولا نقول : إنه قبضها عن  
 زكاة ماله ، لأنه برىء من زكاة ماله بقبض الساعي . وإنما يأخذها من جملة الصدقات  
 المباحة له . القواعد ص ١٢٦ .

٧١٠ - حدثنا قال : سمعت أبي يقول : يعطى من الزكاة في

الحج ، لأنه في سبيل الله <sup>(١)</sup> ، وقال ابن عمر : الحج من سبيل الله <sup>(٢)</sup> .

---

(١) هل الحج من السبيل أم لا ؟ فيه روايتان . والمذهب : أن الحج من السبيل . نص عليه . انظر : الفروع ٢ / ٦٢٤ وانظر أيضاً : الإنصاف ٣ / ٢٣٥ والمبدع ٢ / ٤٢٥ .

وقال المرداوى : وعنه : يعطى الفقير ما يحج به الفرض أو يستعين به . وهى المذهب ، نص عليه فى رواية عبد الله والمروذى والميمونى . الإنصاف ٣ / ٢٣٥ .

وأما الرواية الثانية فهى : أنه لا يعطى فى الحج ، نقلها حنبل وصالح وإسحاق بن إبراهيم . انظر : الروايتين ٩٥/ب .

راجع لمعرفة رواية صالح مسائله ص ٢ . وورد مثلها أيضاً فى رواية ابن هانئ . انظر مسائله ١ / ١١٦ س رقم ٥٧٣ .

وراجع لمزيد من التفصيل فى هذه المسألة شرح السنة للبغوى ٦ / ٩٤ . ومختصر الخرق ص ١٣٢ . والروايتين والوجهين ٩٥ / ب ، وأحكام القرآن لابن العربى ٢ / ٩٥٧ والمغنى ٦ / ٤٨٤ ، الإفصاح ١ / ١٥٢ - ١٥٣ .

(٢) أخرجه أبو عبيد بسنده عن ابن عمر وفيه : « وسئل عن امرأة أوصت بثلاثين درهما فى سبيل الله ، فقيل له أتجعل فى الحج . فقال : أما إن الحج من سبيل الله » . الأموال ص ٥٣٩ رقم ١٩٧٦ . ذكره الحافظ وقال : أخرجه أبو عبيد بإسناد صحيح عنه . فتح البارى ٣ / ٣٣٢ . قلت : قد ورد الحديث مرفوعاً بلفظ : الحج والعمرة من سبيل الله . انظر : المسند ٦ / ٤٠٦ ، والحاكم ١ / ٤٨٢ ، منحة المعبود ١ / ٢٠٢ والحديث صحيح بدون ذكر العمرة . وأما بها فشاذا . راجع للتفصيل الإرواء ٣ / ٣٧٢ - ٣٧٧ . وأخرج ابن خزيمة فى صحيحه حديث أم معقل . وفيه : « فهلا خرجت عليه فإن الحج فى سبيل الله » ٤ / ٧٢ - ٧٣ ح رقم ٢٣٧٦ .



## الرجل يشتري الثياب أو الدقيق أو نحو ذلك للمساكين من الزكاة

- ٧١١ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل تجب عليه الزكاة يشتري بها ثياباً أو دقيقاً (١) أو غير ذلك ؟ قال : لا يعجبني إلا أن يسلمها إليهم ، كما وجبت عليه (٢) دراهم ، يعطيهم دراهم (٣) . الزكاة تدفع (٤) إلى السلطان أو يقسمها من تجب عليه .
- ٧١٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن الزكاة تدفع (٤) إلى السلطان أو يقسمها هو ؟ قال : يقسمها هو (٥) .

(١) في الأصل والمصرية و ( م ) ثياب ودقيق والصواب ما أثبتته لأنه مفعول يشتري .  
(٢) في الجميع ( عليهم ) والصحيح ما أثبتته اعتماداً على السياق كما لا يخفى .  
(٣) نقل ابن هاني عن الإمام أحمد عدة روايات بهذا المعنى في المسائل ١ / ١١٧ س رقم ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، وصالح في المسائل ص ١١٢ ، ١٨٦ وانظر أيضاً عن الإمام أحمد في هذه المسألة عدة روايات في الروايتين والوجهين ( ٣٢ / ب ، ٣٣ / أ ) ، والمسودة ص ١٤ .  
واختلفت الرواية عن الإمام أحمد في هذه المسألة فعنه : لا يجزئ إخراج القيمة طائفاً كان أو مكرها ، وهو المذهب . وعنه : يجزئ للحاجة من تعذر الفرض ونحوه نقلها وصححها جماعة . ، وقيل : ولمصلحة . ، وذكر بعضهم رواية : يجزئ للحاجة إلى البيع .  
انظر : المغنى ٣ / ٨٧ - ٨٨ والفروع ٢ / ٥٦٢ - ٥٦٣ ، وراجع أيضاً : الفنون ٢ / ٤٨٦ ، ٥٠٩ - ٥١٣ ، والفروع ٢ / ٦٢١ - ٦٢٢ ، والإنصاف ٣ / ٢٣٥ ، قلت : والراجح هو ما أفتى به الإمام أحمد في هذه المسألة .

(٤) كذا في الجميع عدا المصرية ففيها ( يدفع ) ولعله تصحيف .  
(٥) نقل رواية نحوها الكوسج عن الإمام أحمد . مسائل أحمد وإسحاق ( ٣٢ / أ ) الظاهرية و ١ / ١١٧ ، ١١٨ ، المصرية ) وفي الإنصاف : ويستحب للإنسان تفرقة زكاته بنفسه سواء كانت زكاة أم فطرة . نص عليه ، وله دفعها إلى الساعي ، وإلى الإمام أيضاً ، وهذا المذهب في ذلك كله مطلقاً ، وعليه أكثر الأصحاب ، وهو من المفردات . وعنه : يستحب أن يدفع إليه العشر ، ويتولى هو تفريق الباقي . وقال أبو الخطاب : دفعها إلى الإمام العادل =

٧١٣ - حدثنا قال : حدثني أنى ، حدثنا وكيع حدثنا إسرائيل (١) عن جابر (٢) عن خيشمة (٣) قال : سألت ابن عمر عن الزكاة ؟ فقال : ادفعتها إليهم ، وسألته مرة أخرى فقال : لا تدفعها إليهم ، فإنهم قد أضاعوا الصلاة (٤) .

= أفضل ، واختاره ابن أنى موسى . للخروج من الخلاف وزوال التهمة . وعنه : دفع المال الظاهر إليه أفضل ، وعنه : دفع الفطرة إليه أفضل . وقيل : يجب دفع زكاة المال الظاهر إلى الإمام ، ولا يجزىء دونه ويجوز دفع زكاته إلى الإمام الفاسق على الصحيح من المذهب ، وقال القاضى فى الأحكام السلطانية : يحرم عليه دفعها إن وضعها فى غير أهلها ، ويجب كتمها إذن عنه ، واختاره فى الحاوى . وقال المرداوى : وهو الصواب ولو طلبها الإمام لم يجب دفعها إليه ، وليس له أن يقاقله على ذلك إذا لم يمنع إخراجها بالكلية ، نص عليه ، وهو من المفردات . وقيل : يجب عليه دفعها إذا طلبها إليه ، ولا يقاقل لأجله ، لأنه مختلف فيه . وقيل : لا يجب دفع الباطنة بطلبه . الإنصاف ٣ / ١٩١ ، ١٩٢ ، وانظر أيضاً : الهداية ١ / ٧٨ والأحكام السلطانية لأنى يعلى ص ٩٩ - ١٠٠ - والمغنى ٢ / ٤٧٩ ، المقنع ١ / ٣٤٣ ، الفروع ٢ / ٥٥٨ .

(١) هو إسرائيل بن يونس بن أنى إسحاق السبيعى الهمداني ، أبو يوسف الكوفى ، ثقة ، تكلم فيه بلا حجة ، مات سنة ستين ومائة وقيل : بعدها . تقريب التهذيب ١ / ٦٤ وتهذيب التهذيب ١ / ٢٦١ - ٢٦٣ .

(٢) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفى ، أبو عبد الله الكوفى ، ضعيف رافضى مات سنة سبع وعشرين ومائة . وقيل : سنة اثنتين وثلاثين . تقريب التهذيب ١ / ١٢٣ ، وتهذيب التهذيب ٢ / ٤٦ - ٥١ .

(٣) خيشمة بن أنى خيشمة أبو نصر البصرى ، ويقال : اسم أبيه عبد الرحمن ، لين الحديث ، من الطبقة الرابعة . تقريب التهذيب ١ / ٢٣٠ ، وتهذيب التهذيب ٣ / ١٧٨ .

(٤) أخرج ابن أنى شعبة مثله عن وكيع ، وعنده .. ثم سأله بعد .. وأيضاً جابر بن خيشمة وهو خطأ ، والصحيح : جابر عن خيشمة كما تقدم فى سند المسألة . المصنف ٣ / ١٥٨ وأخرج أيضاً عنه من طرق أخرى كثيرة بأنه قال : ادفعتها إليهم . وفى رواية من طريق غندر عن شعبة عن عمران بن مسلم عن خيشمة عن ابن عمر قال : أعطوها الأمراء ما صلوا . قال : وقال خيشمة : ما صلوا الصلاة لوقتها . المصنف ٣ / ١٥٧ وأخرجه أبو عبيدة القاسم بن سلام بسنده من طريق عمران بن مسلم بلفظ : « ما أقاموا الصلاة فادفعوها إليهم » كتاب الأموال ص ٥٠٥ برقم ١٧٩٥ قال الحافظ : وأما ما رواه ابن =

## إخراج الزكاة قبل أن تجب

٧١٤ - / حدثنا قال : سألت أبا ، هل يجوز للرجل أن ١٣٥  
يتصدق بصدقة فيحسب (١) ذلك (٢) ويكتبه ، فإذا بلغ رأس  
الحول فصيره من زكاته ؟ .

قال : لا بأس بتعجيل الزكاة (٣) إذا وجد لها موضعاً (٤) .

= أى شية أيضاً عن خيشمة فهو ضعيف لأنه من رواية جابر الجعفي ، وأصل هذا الباب  
ما رواه مسلم من حديث جرير مرفوعاً ( أرضوا مصدقكم ) قاله مجيباً لمن قال له من  
الأعراب : إن ناساً من المصدقين يأتوننا فيظلموننا . التلخيص ١٧٣ / ٢ .  
(١) كذا في الجميع ما عدا الأصل فإن فيها ( فيحسب ) .  
(٢) من هنا إلى ( بتعجيل الزكاة ) ساقطة من المصرية .  
(٣) في ( م ) هنا بعد لفظ : الزكاة . زيادة ( من الزكاة ) وهي مشطوب عليها في  
الأصل .

(٤) نقل صالح عن الإمام أحمد عدة روايات في المسائل ص ٢ ، ٢٤ ، ١٨٥ ،  
١٩٣ ، وأبو داود في المسائل ص ٨٤ ، وابن هانيء في المسائل ١ / ١١٢ س رقم ٥٥٢ ،  
٥٥٤ والكوسج في مسائل أحمد وإسحاق ( ٣١ / ب الظاهرية و١ / ١١٤ المصرية ) ويجوز  
تعجيل الزكاة عن الحول إذا كمل النصاب لحديث ابن عباس ، ولأنه تعجيل لمال وجد سبب  
وجوبه قبل وجوبه فجاز كتعجيل قضاء الدين قبل حلول أجله وأدائه كعادة اليمين بعد الحلف  
قبل الحنث ، واختلفت الرواية في تعجيلها لأكثر من عام ، فعنه : يجوز تعجيلها الحولين  
فقط ، وهو الصحيح من المذهب ، وعنه : لا يجوز لأكثر من حول ، لأن الحول الثاني لم  
ينعقد ، وعنه : يجوز التعجيل لثلاثة أعوام فأكثر وقال في الفروع : وظاهر كلام  
الأصحاب ، أن ترك التعجيل أفضل ويتوجه احتمال : تعتبر المصلحة . وقال المرداوي : هو  
توجيه حسن . الفروع ٢ / ٥٧١ ، الإنصاف ٣ / ٢٠٤ المغني ٢ / ٤٧٠ - ٤٧٣ ،  
الكافي ١ / ٣٢٤ - ٣٢٥ ، وراجع أيضاً : الهداية ١ / ٧٧ ، الروايتين والوجهين  
( ٣٢ / أ ) الإفصاح ١ / ١٥٤ ، مختصر الخرق ص ٥٠ .

قلت لأبي : فإن زكى قبل أن تجب عليه ؟ فقال : لا بأس .  
النبي ﷺ تعجل صدقة العباس (١) وهى الزكاة (٢) .

### من لا تحل له الزكاة ومن تحل له وكم يعطى ؟

٧١٥ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : لا يعطى من الزكاة  
من له خمسون درهماً أو حسابها من الذهب (٣) ، إلا أن يكون عليه

(١) هو عباس بن عبد المطلب بن هاشم ، عم النبي ﷺ ، مشهور ، مات سنة  
اثنين وثلاثين أو بعدها وهو ابن ثمان وثمانين . الإصابة ٢ / ٢٧١ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد من طريق حجاج بن دينار عن الحكم عن حجية بن عدى  
عن على أن العباس بن عبد المطلب سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص  
له في ذلك . مسند أحمد ١ / ١٠٤ . قال أحمد شاكر في شرح المسند : إسناده صحيح .  
شرح أحمد شاكر ٢ / ١٤١ ح رقم ٨٢٢ وأخرجه أيضاً أبو داود بمثله . السنن ٢ / ٢٧٥ ،  
٢٧٦ ح رقم ١٦٢٤ كتاب الزكاة : باب في تعجيل الزكاة . والترمذى في كتاب الزكاة : باب  
ما جاء في تعجيل الزكاة . السنن ٣ / ٦٣ ح رقم ٦٧٨ وابن ماجه في كتاب الزكاة : باب  
تعجيل الزكاة قبل محلها . السنن ١ / ٥٧٢ ح رقم ١٧٩٥ وأخرجه الدارقطنى من طرق  
عديدة في السنن ٢ / ١٢٣ - ١٢٥ ، والبيهقى في السنن الكبرى ٤ / ١١١ - ١١٢ قال  
الحافظ ابن حجر : وليس ثبوت هذه القصة في تعجيل صدقة العباس ببيع في النظر  
بمجموع هذه الطرق . والله أعلم . الفتح ٣ / ٣٣٤ .

(٣) نقل ابن هانئ في هذه المسألة عن الإمام أحمد عدة روايات . المسائل  
١ / ١١٢ ، ١١٤ رقم المسألة ٥٥٥ ، ٥٦٣ ، والكوسج في مسائل أحمد وإسحاق ( ٢٨ -  
أ / ب الظاهرية ) و ( ١ / ٩٤ - ٩٥ . المصرية ) وأبو داود في المسائل ص ٨٢ وصالح في  
المسائل ص ٢٢ ، ٢٤ وانظر روايات في اختلاف العلماء ( ٦٨ / أ ) والتمهيد  
٤ / ١٠١ - ١٠٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ وقال ابن قدامة : وعن الإمام أحمد في الغنى المانع عن أخذ  
الزكاة ، روايتان : أظهرهما : أنه من ملك خمسين درهماً أو قيمتهما من الذهب ، أو وجود  
ما تحصل به الكفاية على الدوام : من كسب أو تجارة ، أو نحو ذلك . ولو ملك من  
العروض ، أو الحبوب ، أو السائمة ، أو العقار ، ما لا تحصل به الكفاية ، لم يكن غنياً ،  
وإن ملك نصيباً . هذا هو الظاهر من مذهبه . والرواية الثانية : أن الغنى ما تحصل به  
الكفاية ، فإذا لم يكن محتاجاً حرمت عليه الصدقة وإن لم يملك شيئاً ، وإن كان محتاجاً =

دين فيقضى دينه كله ، لأن الله تعالى قال : ( والغارمين وفي سبيل الله ) (١) فإن كان رجل له عيال ، أعطى كل رجل منهم خمسين (٢) درهماً (٣) .

٧١٦ - حدثنا قال : سألت أبا : عن رجل له قرابة وجيران

= حلت له الصدقة ، وإن ملك نصاباً ، والأثمان وغيرها في هذا سواء ، وهذا اختيار أبي الخطاب وابن شهاب العكبري . انظر : المغنى ٢ / ٤٩٣ وأيضاً راجع الهداية ١ / ٨١ والكاظمي ١ / ٣٣٨ - ٣٣٩ .

(١) سورة التوبة الآية ٦٠ . قال ابن قدامة : وكل صنف من الأصناف يدفع إليه ما تندفع به حاجته من غير زيادة ، فالغارم والمكاتب يعطى كل واحد منهما ما يقضى به دينه وإن كثرت ، وابن السبيل يعطى ما يبلغه إلى بلده . المغنى ٢ / ٥٠٠ وقال المرداوي : إذا قلنا : الغنى من ملك خمسين درهماً وملكها - لم يمنع ذلك من الأخذ بالغرم على الصحيح من المذهب ، والروايتين ، وعنه : يمنع . فعلى المذهب : من له مائة وعليه مثلها أعطى خمسين ، وإن كان عليه أكثر من مائة ترك مما معه خمسون ، وأعطى تمام دينه . الإنصاف ٣ / ٢٤٢ .

(٢) في الجميع ( خمسون ) وفي المطبوع ( خمسين ) وهو الصحيح ، لأنه مفعول ثان لأعطى .

(٣) وقال ابن قدامة مبيناً الروايتين في اعتبار الغنى : إذا قلنا : إنه الكفاية فيأخذ منها كل حول ما يكفيه إلى مثله ، ويعتبر وجود الكفاية له ولعائلته ومن يمونه ، لأن كل واحد منهم مقصود دفع حاجته فيعتبر له ما يعتبر للمنفرد ، وإن كان له خمسون درهماً ، جاز أن يأخذ لعائلته حتى يصير لكل واحد منهم خمسون قال أحمد في رواية أبي داود : فيمن يعطى الزكاة وله عيال ، يعطى كل واحد من عياله خمسين خمسين . وهذا لأن الدفع ، إنما هو إلى العيال وهذا نائب عنهم في الأخذ . المغنى ٢ / ٤٩٦ وقال المرداوي - معلقاً على قول ابن قدامة : ومن كان ذا عيال ، أخذ ما يكفيهم ، تقدم تقريباً في قوله : ( ويعطى الفقير والمساكين ما يغنيه ) أن الصحيح من المذهب : أنه يأخذ تمام كفايته سنة ، وتقدم رواية أنه لا يأخذ أكثر من خمسين درهماً ، فعلى المذهب : يأخذ له ولعياله قدر كفايتهم سنة ، وعلى الرواية الأخرى : يأخذ له ولكل واحد من عياله خمسين خمسين . الإنصاف ٣ / ٢٤٠ وراجع أيضاً : الفروع ٢ / ٥٨٨ - ٥٩٠ .

من أهل التحمل ، ليس <sup>(١)</sup> لهم ما يغنيهم ، هل يعطيهم من زكاة ماله <sup>(٢)</sup> ، ويكون لأحدهم العقدة <sup>(٣)</sup> إن باعها قد يزجي <sup>(٤)</sup> بها وليس بها فضل يقيمه ، هل يعطى من الزكاة ؟ قال : لا يعطى من الزكاة أكثر من خمسين درهماً إلا أن يكون على المعطى دين ، فيقضى دينه ، أو يكون له عيال فيعطى كل عيل خمسين درهماً <sup>(٥)</sup> .

٧١٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل موسر وله أخت لها زوج موسر أيجوز لأخيها أن يعطيها من <sup>(٦)</sup> الزكاة ؟ قال :

- 
- (١) في الأصل له ، والصواب ما أثبتته لمطابقته لسياق الكلام .  
 (٢) قال الكوسج : قال الإمام أحمد : يعجبنى أن يعطى من زكاة ماله الجيران مع قرابته . قال إسحاق : كما قال ، يبدأ بالقرابة ( مسائل أحمد وإسحاق ٢٨ / ب الظاهرية ٩٥ / ١ المصرية ) الطبقات ١ / ١٢٧ ، الفروع ٢ / ٢٨٨ .  
 (٣) العقدة : بضم العين . الضيعة ، الأرض الكثيرة الشجر ، والنخل . راجع : لسان العرب مادة ( عقد ) ٤ / ٢٩١ .  
 (٤) يزجي : قال ابن منظور : التزجية : دفع الشيء كما تزجي البقرة ولدها . ويقال : أزوجت الشيء إزجاءً ، أى دافعت بقليله ، ويقال : أزوجت أيامى وزجيتها أى دافعتها بقوت قليل ، ( وبضاعة مزجاة قليلة ) ، وفي التنزيل العزيز ، ﴿ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُّزْجَاةٍ ﴾ انظر : لسان العرب ١٩ / ٧٣ مادة زجا .  
 (٥) قال ابن قدامة : من ملك نصاباً زكائياً لا تتم به الكفاية من غير الأثمان فله الأخذ من الزكاة . قال الميموني : ذاکرت أبا عبد الله ، فقلت : قد يكون للرجل الإبل والغنم تجب فيها الزكاة وهو فقير ويكون له أربعون شاة ، وتكون له الضيعة لا تكفيه ، فيعطى من الصدقة ؟ قال : نعم ، وذكر قول ابن عمر « اعطوهم وإن راحت عليهم من الإبل كذا أو كذا » قلت : فهذا قدر من العدد أو الوقت ؟ قال : لم أسمعه . وقال في رواية محمد بن الحكم : إذا كان له عقار يشغله أو ضيعة تساوى عشرة آلاف . أو أقل أو أكثر لا تقيمه يأخذ من الزكاة ، وهذا قول الشافعى ، وقال أصحاب الرأى : ليس له أن يأخذ منها ، إذا ملك نصاباً زكواً ، لأنه يجب عليه الزكاة فلم تجب له للخير . المغنى ٢ / ٤٩٥ .  
 أما كم يعطى من الزكاة صاحب الدين وغيره فقد تقدم في المسألة السابقة آنفاً .  
 (٦) لفظة ( من الزكاة ) ليست في المصرية ، وموجودة في الجميع .

لا إلا أن يكون زوجها يضارها ولا ينفق عليها فيعطيا . قلت لأبي :  
فإن كان / عندها حل قيمته خمسون درهما ؟ قال : لا يعطيا (١) . ١٣٦

٧١٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل عنده خمسمائة  
درهم وعليه دين ألف درهم ، يأخذ من الزكاة ؟ قال : هذا مالك لهذا  
الشيء فإن قضى دينه فلا بأس أن يأخذ الزكاة (٢) .

(١) قال ابن هاني : وسئل : هل يجوز أن يعطى أخته من الزكاة ، ولها زوج  
لا يمونها ما يكسب ، قال : يعطيا إذا لم يحاب بها ، ولا يعجبني أن يجري عليها . ولكن  
يعطيا ، ولا يحابى بها ، ولا يبقى بها ماله ، ولا يدفع بها مذمة . المسائل ١ / ١١٣ ، تعجيل  
الزكاة س ٥٥٧ وأورد ابن مفلح رواية في هذه المسألة بلفظ : وقال فيمن له أخت لا ينفق  
عليها زوجها : يعطيا ، فإن كان عندها حل قيمته خمسون درهماً ، فلا .  
الفروع ٢ / ٥٨٨ قال ابن قدامة : إن كان للمرأة الفقيرة زوج موسر ينفق عليها ، لم يجز  
دفع الزكاة إليها ، لأن الكفاية حاصلة لها بما يصلها من نفقتها الواجبة فأشبهت من له عقار  
يستغنى بأجرته ، وإن لم ينفق عليها ، وتعذر ذلك جاز الدفع إليها كما لو تعطلت منفعة  
العقار . وقد نص أحمد على هذا . المغنى ٢ / ٤٩٦ ، وانظر أيضاً : الفروع ٢ / ٦٣٦ ،  
والمبدع ٢ / ٤٣٣ والإنصاف ٣ / ٢٥٣ . أما قوله : إنها لا تعطى إذا ملكت خمسين  
درهماً ، وجهه أنها غنية ، فلا تستحق .

(٢) أورد ابن مفلح رواية مختصرة بدون عزو إلى رواية فقال : ونص أحمد فيمن معه  
خمسمائة وعليه ألف : لا يأخذ وحمل على أنه مؤجل أو على ما نقله الجماعة ... الفروع  
٢ / ٥٩٠ . قال ابن قدامة : وإذا كان الرجل غنياً وعليه دين لمصلحة لا يطبق قضاءه ،  
جاز أن يدفع إليه ما يتم به قضاءه مع ما زاد عن حد الغنى ، فإذا قلنا : الغنى يحصل  
بخمسين درهماً وله مائة وعليه مائة ، جاز أن يدفع له الخمسون ليقم قضاء المائة من غير أن  
ينقص غناه ، قال أحمد : لا يعطى من عنده خمسون أو حسابها من الذهب إلا مديناً ،  
فيعطى دينه ، وإن كان يمكنه قضاء الدين من غير نقص من الغناء لم يعط شيئاً . المغنى  
٦ / ٤٨١ وذكر ابن مفلح : إن قلنا : الغنى من له خمسون درهماً لم يمنع ذلك الأخذ بالغرم  
في أصح الروايتين . والثانية : يمنع فلا يعطى حتى يصرف ما في يده ، ولا يزداد على خمسين ،  
فإذا صرفها في دينه أعطى مثلها حتى يقضى دينه . الفروع ٢ / ٦١٦ ، انظر أيضاً :  
الإنصاف ٣ / ٢٤٢ .

٧١٩ - حدثنا قال : قلت لأبي : متى (١) لا يحل للرجل أن يأخذ من الزكاة ؟ .

قال : إذا كان عنده خمسون درهماً أو حسابها من الذهب ، لم يحل له أن يأخذ منها (٢) .

قلت لأبي : إن الشافعي يقول : يأخذ من الزكاة وإن كان عنده ألف دينار (٣) قال : قال الله تعالى : ( إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ) (٤) . فإذا أخذ الرجل خمسة آلاف (٥)

(١) كلمة : متى لا . ساقطة من المصرية .

(٢) انظر رواية عن الإمام أحمد في المسألة في مسائل أحمد وإسحاق للكوسج ( ١ / ١١٦ المصرية ، ٣٢ / أ الظاهرية ) . وقد تقدم بيان حد الغنى المانع من أخذ الزكاة في المسألة ٧٠٠ من هذا الباب ، ونزيد هنا توضيحاً للمسألة بأن ابن مفلح قال : نقل الجماعة : لا يأخذ من ملك خمسين درهماً أو قيمتها ذهباً ، وإن كان محتاجاً ، ويأخذ من لم يملكها وإن لم يكن محتاجاً . واختاره الأكثر ، قال ابن شهاب : اختاره أصحابنا ، ولا وجه له في المعنى ، وإنما ذهب إليه أحمد - رحمه الله - لخبر ابن مسعود رضى الله عنه . ولعله لما بان له ضعفه رجع عنه ، أو قال ذلك لقوم بأعيانهم كانوا يتجرون بالخمسين فتقوم بكفائتهم وأجاب غير ابن شهاب بضعف الخبر ، ثم حملة الشيخ - ابن قدامة - وغيره على المسألة . فتحرم المسألة ولا يحرم الأخذ . وحمله صاحب المحرر على أنه عليه السلام قاله في وقت كانت الكفاية الغالبة فيه بخمسين درهماً ، ولذلك جاء التقدير بأربعين وخمسة أواق وهي مائتان . قال المرداوى في تصحيحه : قوله في الرواية : يأخذ من لم يملكها وإن لم يكن محتاجاً : فيه شيء إذ قد قال الأصحاب : لا يأخذ مع عدم الحاجة بلا خلاف انظر الفروع مع تصحيحه ٢ / ٥٨٩ - ٥٩٠ وراجع أيضاً : المغنى ٢ / ٤٩٤ .

(٣) قال الخطاى : قال مالك والشافعي : لاحد للغنى معلوم ، وإنما يعتبر حال الإنسان بوسعه وطاقته ، فإذا اكتفى بما عنده حرمت عليه الصدقة ، وإذا احتاج حلت له ، قال الشافعي : قد يكون الرجل بالدرهم غنياً ، مع كسب ، ولا يغنيه الألف مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله . معالم السنن ٢ / ٢٧٧ وانظر أيضاً : فتح الباري ٣ / ٣٤٢ .

(٤) سورة التوبة الآية ٦٠ .

(٥) في الأصل والمصرية : ألف . وهو خطأ ، والتصويب من ( م ) وكذا في المطبوع أيضاً .



## فتمت يَصِير (١) إلى الفقير شيء ، أذهب فيه إلى حديث (٢) حكيم (٣)

(١) كذا في الجميع ما عدا الأصل : تصير . بصيغة التأنيث ، وهو خطأ كما لا يخفى .

(٢) أخرجه أحمد من طريق وكيع حدثنا سفيان عن حكيم به ٢٤٨ / ٥ - ٢٤٩ ، ح رقم ٣٦٧٥ ، وأطال النفس أحمد شاكر في بيان إسناده وانظره أيضاً برقم ٤٢٠٧ ، وبرقم ٤٤٤٠ من طريق نصر بن باب عن الحجاج عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله ، به نحوه ، و الحجاج هو ابن أرتاة . وأخرجه الترمذى بسنده من طريق - شريك عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسأله في وجهه خموش أو خدوش أو كدح ، قيل : يا رسول الله وما يغنيه ؟ قال خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب . قال أبو عيسى : حديث ابن مسعود ، حديث حسن وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث . وأيضاً أخرجه من طريق سفيان عن حكيم فقال له عبد الله بن عثمان صاحب شعبة : لو غير حكيم حدث بهذا الحديث ، فقال له سفيان : وما لحكيم لا يحدث عن شعبة ؟ قال : نعم . قال سفيان : سمعت زبيداً يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد . السنن ٣ / ٤٠ - ٤١ ح رقم ٦٥٠ - ٦٥١ ، باب من تحل له الزكاة . أخرجه أيضاً أبو داود بسنده ، من طريق يحيى بن آدم حدثنا سفيان عن حكيم به مثله ، وأيضاً من طريق زبيد بذكر قول سفيان . السنن : باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى ، ٢ / ٢٧٧ - ٢٧٨ ح رقم ١٦٢٦ . والنسائي أيضاً بسنده من طريق يحيى بن آدم به مثله ، وذكر قول سفيان : سمعت زبيداً يحدث . السنن كتاب الزكاة : حد الغنى ٥ / ٩٧ . قال الحافظ : ونصر أحمد في علل الخلال وغيرها . على أن رواية زبيد موقوفة . فتح الباري ٣ / ٣٤١ . أقول : والحديث من طريق حكيم بن جبير ضعيف لضعفه ، ولكنه لوجود متابعة زبيد بن الحارث الياصم صحيح ، لأنه ثقة . وقد قال الترمذى عقب الحديث : حديث حسن . وأورد ابن عبد البر من رواية الأثرم عن الإمام أحمد في بيان : لا يأخذ من الصدقة من له خمسون درهماً : قوله : حديث عبد الله بن مسعود في هذا ، حديث حسن ، وإليه نذهب في الصدقة . انظر : التمهيد ٤ / ١٢٣ .

(٣) حكيم بن جبير الأسدي ، وقيل : مولى ثقيف ، الكوفي ، ضعيف ، رمى بالتشيع ، من الخامسة ، قال ابن المديني : سألت يحيى بن سعيد عنه قال : كم روى إنما روى شيئاً يسيراً ، قلت : من تركه ، قال : شعبة ، من أجل حديث الصدقة يعنى حديث من سأل وله ما يغنيه . تقريب التهذيب ١ / ١٩٣ ، وتهذيب التهذيب ٢ / ٤٤٥ ، والميزان ١ / ٥٨٣ - ٥٨٤ .

ابن جبير ، وقد رواه زيد (١) . وقد روى عن (٢) سعد (٣) وابن (٤) مسعود وعليّ (٥) :

من كان له غنى (٦) خمسون درهما .

٧٢٠ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : من لم يكن عنده خمسون درهماً أو حسابها من الذهب ، فلا بأس أن يأخذ من الزكاة حتى يكون عنده خمسون درهماً أو حسابها من الذهب ، وكذلك صدقة الفطر (٧) .

(١) في الجميع : زيد ، وفي الأصل : زيد ، وهو الصحيح كما ورد في تخرجه حديثه . وهو زيد بن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب اليامي ويقال : الأيامي أبو عبد الرحمن الكوفي ، ثقة ، عابد ، مات سنة اثنتين وعشرين ومائة أو بعدها . تقريب التهذيب ١ / ٢٥٧ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٣١٠ .

(٢) هو سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

(٣) ، (٤) ، (٥) أخرج ابن أبي شيبة أثري على وعبد الله ، عن عبد الرحيم بن سليمان عن الحجاج عن الحسن بن سعد عن أبيه عن علي وعبد الله قالا : لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهماً أو عرضها من الذهب . المصنف ٣ / ١٨٠ والدارقطني عن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز : ثنا إسحاق ، ثنا عبد السلام بن حرب عن الحجاج به مثله ، وفيه : قيمتها من الذهب . السنن ٢ / ١٢٢ ، باب الغنى الذي يحرم السؤال . وذكر ابن حزم آثار هؤلاء كلهم فقال : روي من طريق هشيم عن الحجاج بن أرطاة عن حدثه ، وعن الحسن بن عطية ، وعن الحكم بن عتيبة ، قال من حدثه عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود ، وقال الحسن بن عطية عن سعد بن أبي وقاص وقال الحكم عن علي بن أبي طالب ، قالوا كلهم : لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهماً . قال علي بن أبي طالب : أو عدلها من الذهب . وهو قول النخعي ، وبه يقول سفيان الثوري والحسن بن حي . المحلى ٦ / ٢٢٠ .

(٦) كذا في جميع النسخ ، أى بتقديم : غنى على ( خمسون درهماً ) وفي المطبوع بتأخير عليه وهو خلاف الأصل .

(٧) تقدم الكلام على من يستحق أخذ الزكاة ، ومن هو الغنى في مسألة رقم ٧١٥ ورقم ٧١٩ . فليراجع . وأما مصرف صدقة الفطر ، فقال المداوى : مصرف الفطرة مصرف الزكاة على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، فلا يجوز دفعه إلى غيرهم . الإنصاف ٣ / ١٨٦ ، وانظر أيضاً : مختصر الخرق ص ٥٧ ، والمغنى ٣ / ٩٨ .

## اللقاط (١)

٧٢١ - حدثنا قال : سألت أئى عن الرجل يلتقط أيام اللقاط (٢) مع الناس وهو يملك خمسين درهما ؟ قال : نعم : يلتقط كل من شاء ومن له خمسون درهما . ليس هو صدقة . / قلت ١٣٧ لأئى : لمن يطيب اللقاط ويحل له . قال : يطيب لكل إنسان ، وليس هو صدقة (٣) .

٧٢٢ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل يسأل القرطاس أو الشسع (٤) أو الشيء يدخل هذا فى المسألة التى لاتحل ؟ .

(١) كلمة : اللقاط موجودة على هامش الأصل ، وفى المصرية فى صليها ، وهى غير موجودة فى ( م ) والمطبوع .  
(٢) اللقاط : بالضم هو ما كان ساقطاً مما لا قيمة له ، ولقاطة السنبل : هو الذى تخطئه المناجل وهو المراد هنا . انظر : الصحاح ٣ / ١١٥٧ والقاموس ٢ / ٣٨٣ ، مادة ( لقط ) .

(٣) أخرج ابن الجوزى بسنده عن أئى جعفر الطرطوسى ، قال : حدثنى الذى نزل عليه أبو عبد الله ، قال : لما نزل على خرج فى اللقاط فجاء وقد لقط شيئاً يسيراً ، فقلت له : قد أكلت أكثر مما قد لقطت ، فقال : رأيت أمراً استحيت منه ، رأيتهم يلقطون فيقوم الرجل على أربع ، وكنت أزحف إذا لقطت .

وأيضاً أخرج بسنده عن أئى بكر المروذى ، قال لى أبو عبد الله : خرجت إلى الثغر على قدمى فالتقطنا ، وقد رأيت ما يفسدون مزارع الناس ، لا ينبغي لأحد أن يدخل مزرعة أحد إلا بإذنه ، وقال لى أبو عبد الله : قد خرجت إلى طرطوس على قدمى وقد كنا نخرج فى اللقاط . مناقب الإمام أحمد ص ٢٩٠ والذى يلتقطه اللقاط من السنبل ، لا زكاة فيه ، نص عليه الإمام أحمد .

انظر مسائل ابن هانئ ١ / ١٢٦ س رقم ٦١٥ ، المغنى ٣ / ٦ .

(٤) الشسع : بكسر الشين المعجمة ، بعدها سين مهملة ، واحد الشسوع : وهو أحد سيور النعل التى تشد إلى زمامها ، تقول منه : شسعت النعل وشسعت النعل ( بالتشديد ) وأشسعتها . الصحاح ٣ / ١٢٣٧ مادة ( شسع ) ، والمطلع ص ٢٢٨ .

فقال : هذا تنطع (١) ، كأنه لم يره (٢) (٣) مسألة (٤) .

٧٢٣ - سألت أبا عمن كان صحيح البدن ، تحل له الصدقة ؟ فقال : أرجو أن لا يكون به بأس (٥) .

(١) كذا في الأصل وفي ( م ) وفي المطبوع أيضاً ، وفي المصرية : ( يقطع ) بصيغة المضارع من القطع ، وهو خطأ . والصواب ما أثبتته .

والتنطع : معناه التعمق . يقال : تنطع في الكلام ، أى تعمق فيه وغالى وتأنق . أنظر الصحاح ٣ / ١٢٩١ ، والقاموس ٣ / ٨٩ ، مادة نطع . ومعناه هنا المغالة في إدخال ما ليس في المسألة فيها .

(٢) كذا في جميع النسخ ، وفي ( م ) : لم ير ، بدون الضمير .

(٣) في الأصل ، و ( م ) : مسهلة . وفي المصرية : مستهلة . ولعل الصواب ما أثبتته ، وهو موافق للمطبوع أيضاً .

(٤) قال ابن مفلح : وسؤال الشيء اليسير كشسع النعل أو الخذاء هل هو كغيره في المنع أو يرخص فيه ؟ فيه روايتان ، قال المرداوى في تصحيحه : إحداهما : يرخص فيه ، قلت : وهو الصواب ، لأن العادة جارية بذلك . والرواية الثانية : يمنع من طلبه كغيره ، وهى بعيدة فيما يظهر ، الفروع مع تصحيحه ٢ / ٥٩٦ .

(٥) من كان ذا مكسب يغنى به نفسه وعياله إن كان ذا عيال ، فهو غنى لا حق له في الزكاة ، لما روى عبيد الله بن عدى بن الخيار : « أن رجلين أتيا رسول الله ﷺ وهو يقسم الصدقة فسألاه شيئاً منها ، فصعد بصره ، وقال : إن شئتما أعطيتكما منها ، ولا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب » رواه أبو داود فإذا جاء رجل صحيح جلد وذكر أنه لا كسب له ، قبل قوله بغير يمين ، إذا لم يعلم يمين كذبه ، وأعطى من الزكاة بعد إخباره : أنها لا تحل لغنى ولا لقوى ، وهذا بلا نزاع . انظر : سنن أبي داود ٢ / ٢٨٥ ح رقم ١٦٣٣ ، المحرر ١ / ٢٢٣ ، والمغنى ٦ / ٤٧٢ ، وراجع أيضاً : الفروع ٢ / ٥٩١ ، الإنصاف ٣ / ٢٤٧ .

واستدل لهذه المسألة بأثرى سعد بن أبى وقاص وابن مسعود الآتين بعدها .

٧٢٤ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا هشيم <sup>(١)</sup> قال : أخبرنا حجاج <sup>(٢)</sup> عن الحسن <sup>(٣)</sup> بن عطية كذا قال هشيم عن أبيه <sup>(٤)</sup> عن سعد بن أبي وقاص ، قال : لاتحل الصدقة لمن له خمسون درهما ، أو قيمتها من الذهب <sup>(٥)</sup> .

٧٢٥ - حدثنا قال : حدثني هشيم أخبرنا حجاج عن <sup>(٦)</sup> حدثه عن ابن مسعود ، أنه كان يقول : مثل ذلك <sup>(٧)</sup> .

---

(١) هو هشيم بن بشير الواسطي .

(٢) هو حجاج بن أرطاة - بفتح الهمزة - ابن ثور بن هبيرة النخعي أبو أرطاة الكوفي ، القاضي ، أحد الفقهاء ، صدوق ، كثير الخطأ والتدليس ، مات سنة خمس وأربعين ومائة . تقريب التهذيب ١ / ١٥٢ ، وتهذيب التهذيب ٢ / ١٩٦ .

(٣) الحسن بن عطية بن سعد بن جنادة العوفي ، الكوفي ، ضعيف ، من السادسة . تقريب التهذيب ١ / ١٦٨ ، وتهذيب التهذيب ٢ / ٢٩٤ .

(٤) أبوه : هو عطية بن سعد بن جنادة - بضم الجيم بعدها نون - العوفي الجدلي بفتح الجيم والمهمل ، الكوفي ، أبو الحسن ، صدوق ، يخطئ كثيراً ، كان شيعياً - مدلساً ، مات سنة إحدى عشرة ومائة . تقريب التهذيب ١ / ٢٤ ، وتهذيب التهذيب ٧ / ٢٢٤ .

(٥) سبق تخريج أثر سعد ابن أبي وقاص في المسألة رقم ٧١٩ .

(٦) يظهر أن أستاذ حجاج بن أرطاة هنا ، هو عطية بن سعد بن جنادة العوفي ، أنه يروى هذا الأثر عن عبد الله بن مسعود ، كما تقدم في تخريجه ، وقد يروى حجاج عن عطية مباشرة ، كما يروى عنه بواسطة ابنه الحسن بن عطية .

(٧) سبق تخريج أثر ابن مسعود رضي الله عنه في المسألة رقم ٧١٩ .

## الرجل يخرج زكاة ماله فتضيع

٧٢٦ - حدثنا قال : حدثني أبي قال : حدثنا وكيع عن سفيان : في رجل له مائتا درهم فأخرج زكاتها خمسة دراهم فضاعت ؟ قال : يعيد <sup>(١)</sup> وقال حسن : يجزيه <sup>(٢)</sup> . قال وكيع : قول سفيان أحب إليّ : حدثنا قال : سمعت أبي يقول : يعيد <sup>(٣)</sup> .

---

(١) أخرج عبد الرزاق عن معمر والثوري عن هشام بن حسان عن الحسن قال : إذا أخرج الرجل زكاته فسقطت ضمنها ، هي بمنزلة الدين ، قال الثوري : وقاله حماد ، قال سفيان : وقول آخر أحب إليّ : أنه لا ضمان فيها ما لم يعزلها ، أو يقلبها في شيء . المصنف ٤ / ٥٠ ح رقم ٦٩٣٨ .

(٢) أخرج أبو عبيد عن معاذ عن أشعث عن الحسن في رجل دفع إلى رجل زكاة ماله ليقسمها له فضاعت منه فقال : تجزئه ، وأخرج عنه بسنده من طريقين قولاً آخر : وهو أنه لا تجزئه حتى يضعها مواضعها واختار هذا القول . الأموال ٥٣٢ - ٥٣٣ . رقم ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣١ .

ويلاحظ أن القول الذي عزاه الإمام أحمد إلى الحسن لم نجده إلا عند أبي عبيد ، وأما غيره فقد أخرج عنه أنه يعيدها ، كما تقدم من مصنف عبد الرزاق .

انظر أيضاً مصنف ابن أبي شيبة ٣ / ١٨٧ ، ومسند علي بن الجعد ص ٤٢٦ ( مخطوط مصور في الجامعة الإسلامية برقم ٢٧٤٦ ) .

(٣) انظر رواية عن الإمام في هذا المعنى في مسائل الكوسج ١ / ١١٥ ( المصرية ) وقال ابن قدامة : ولو عزل قدر الزكاة فنوى أنه زكاة فتلف ، فهو في ضمان رب المال ، ولا تسقط الزكاة عنه بذلك ، سواء قدر على أن يدفعها إليه أو لم يقدر . المغني ٢ / ٥١١ . انظر أيضاً : الفروع ٢ / ٥٧٠ ، والإنصاف ٣ / ٢١٦ .

## المرأة يكون لها المهر على زوجها هل فيه زكاة ؟

٧٢٧ - حدثنا قال : سألت أى عن مهر المرأة يكون على الرجل سنين هل فيه زكاة ؟ / وهل على المرأة إذا (١) قبضته فيه ١٣٨ زكاة ؟ لما فات من السنين ؟ قال : تزكيه إذا قبضته (٢) لما فات حتى يكون أقل من مائتين ، فإذا صار أقل من مائتين لم تزكه (٣) .

٧٢٨ - حدثنا قال : سألت أى عن المرأة يكون لها على زوجها صداق ، متى شاءت أخذته ، عليها فيه زكاة ؟ قال : نعم ،

---

(١) بدأ من هنا في المصرية سقط ، ويمتد هذا السقط إلى قوله عاصم عن على في المسألة التي قبل باب ما يخص الزكاة من الورق ، ومقداره في الأصل وورقتان .  
(٢) في المطبوع ( اقتضته ) وهو خلاف الأصل .  
(٣) انظر الروايات في هذا المعنى عن الإمام أحمد : في مسائل أى داود ٧٨ ، والكوسج ١ / ١١٩ ( المصرية ) ، ٣٢ / أ ( الظاهرية ) وصالح ص ١٨٨ - ١٨٩ قال ابن قدامة : « ومن كان له دين على ملء من صداق أو غيره زكاه إذا قبضه لما مضى » المقنع ١ / ٢٩٢ .

قال المرداوى في تعليقه : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه : لا تجب فيه الزكاة ، وذكر روايات أخرى .

وقال : قوله زكاه إذا قبضه لما مضى ، يعنى من الأحوال - جمع حول - وهذا المذهب ، سواء قصد ببقائه الفرار من الزكاة أم لا .

وقال بالنسبة للصداق : من حين العقد ، على الصحيح من المذهب ، عيناً كان أو ديناً ، مستقراً كان أو لا ، نص عليه .

الإنصاف ٣ / ١٧ - ١٨ . راجع أيضاً : المغنى ٣ / ٧٥ - ٧٦ ، ومجموع الفتاوى ٢٥ / ٤٧ - ٤٨ .

إذا قبضته ( زكته <sup>(١)</sup> ) لما مضى من السنين <sup>(٢)</sup> .

٧٢٩ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل له دين على قوم يزكيه كل سنة أو إذا قبضه ؟ فقال : إذا قبضه <sup>(٣)</sup> زكاه ، وكذلك المرأة تزكي مالها على زوجها من الصداق إذا قبضته تزكيه لما مضى <sup>(٤)</sup> .

### زكاة الدين إذا كان على ثقة أو غيره

٧٣٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل إذا كان له المال على ثقة يزكيه أحب إليك . أو إذا قبضه منه حسب ما صار عليه فأخرجه ؟ - قال : يزكيه إذا قبضه لما مضى عليه <sup>(٥)</sup> ، يروى عن علي قال : إن كان صادقاً يزكيه إذا قبضه <sup>(٦)</sup> .

(١) سقطت هذه الكلمة من المطبوع .

(٢) ، (٤) تقدم نظير هاتين المسألتين برقم ٧٢٦ ، وسبق الكلام فيه على المسألة ، وأيضاً سيأتى مزيد من التفصيل في الباب الآتى ، لأن حكمهما واحد .

(٣) تكررت في نسخة ( م ) عبارة ( فقال : إذا قبضه ) .

(٥) انظر الروايات عن الإمام أحمد في هذا المعنى في مسائل أبى داود ص ٨٣ ومسائل ابن هانئ ١ / ١١٥ س رقم ٥٦٩ . والكوسج ١ / ١٦ و ١ / ١١٤ ( المصرية ) ٣١ / ب ( الظاهرية ) . وصالح ص ٢ ، ٣٠ ، ١٨٨ .

قال ابن قدامة : ... إن الدين على ضربين : أحدهما : دين معترف به باذل له فعلى صاحبه زكاته إلا أنه لا يلزمه إخراجها حتى يقبضه فيؤدى لما مضى . روى ذلك عن عليّ ..... المغنى ٣ / ٧٠ . ثم ذكر الضرب الثانى وهو أن يكون على معسر أو جاحد أو مماطل به . وسيأتى الكلام عليه في المسألة الآتية .

والمذهب في الضرب الأول هو ما ذكره الإمام أحمد في هذه المسألة وتقدم ذكره في الباب السابق نقلاً من الإنصاف ٣ / ١٨ ، انظر أيضاً : الإفصاح ١ / ١٤٤ .

(٦) هذا القول ذكره الإمام أحمد بسنده عن عليّ رضى الله عنه في س ٧٣٤ فانظر تخريجه هناك .



٧٣١ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يكون له المال على الرجل المفلس لا يقدر منه على شيء ، أو على من قد مات لا يعلم أين هو ، فيرجع المال بعد سنين ، فيحسب زكاة عام واحد ، أو زكاة ماضى من السنين ؟ قال كذلك يزكيه إذا أخذه أو قبضه (١) .

٧٣٢ - حدثنا قال : / سمعت أبا يقول : وكان الشافعى ١٣٩ يقول : ليس في الدين زكاة (٢) .

٧٣٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل كان له دين على

(١) انظر روايتين بهذا المعنى عن الإمام أحمد في مسائل ابن هانئ ١ / ١١٥ رقم ٥٧١ ومسائل الكوسج ٣١ / أ (الظاهرية) ١ / ١١٢ (المصرية) .  
قال ابن قدامة في المقنع : وفي الدين على غير المثل والمؤجل والمجحد والمغضوب والضائع روايتان ١ / ٢٩٢ ، قال المرداوى : وكذا لو كان على مامل ... وذكر الروايتين فقال : إحداهما : كالدين على المثل فتجب فيه الزكاة في ذلك كله إذا قبضه وهو الصحيح من المذهب .

وقال : الرواية الثانية : لا زكاة فيه بحال . الإنصاف ٣ / ٢١ - ٢٢ راجع أيضاً المعنى ٣ / ٧١ ، والمحرر ١ / ٢١٩ ، والمبدع ٢ / ٢٩٧ .  
(٢) قال البيهقى في باب من قال : لا زكاة في الدين ، رواه الزعفرانى عن الشافعى ، ثم رجع عنه في الجديد ، والرجوع أولى به لما مضى من الآثار وغيرها من الظواهر . السنن الكبرى ٤ / ١٥٠ .

قال النووي : قال أصحابنا : الدين ثلاثة أقسام : أحدهما : غير لازم كمال الكتابة فلا زكاة فيه بلا خلاف لما ذكره المصنف . الثانى : أن يكون لازماً وهو ماشية بأن كان له في ذمة إنسان أربعون شاة مسلماً أو قرصاً فلا زكاة فيها أيضاً بلا خلاف ، لأن شرط زكاة الماشية السوم ولا توصف التي في الذمة بأنها سائمة . الثالث : أن يكون دراهم أو دنانير أو عرض تجارة وهو مستقر ، ففيه قولان مشهوران : القديم : لا تجب فيه الزكاة في الدين بحال ، لأنه غير معين ، والجديد : الصحيح باتفاق الأصحاب وجوب الزكاة في الدين على الجملة . المجموع ٦ / ٢٠ .

انظر أيضاً : حلية العلماء للقفال ٣ / ١٥ .

رجل يحجده ، ثم أعطاه بعد بعضه ؟ فقال : أعجب إليّ أن يزكيه (١) .

٧٣٤ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا يحيى بن سعيد ، قال : نا هشام (٢) عن محمد (٣) عن عبيدة (٤) عن علي رضي الله عنه في الدين الظنون (٥) : إن كان صادقاً فليزكه إذا قبضه (٦) .

(١) سبق أن ذكرنا أن الدين المحجود فيه روايتان . والصحيح من المذهب : أنه كالدين على الملىء . فتجب فيه الزكاة إذا قبضه . كما ذكره صاحب الإنصاف ٣ / ٢١ . (٢) هشام بن حسان الأزدي القردوسي - بالقاف وضم الدال - أبو عبد الله البصري ، ثقة ، من أثبت الناس في ابن سيرين . وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال . لأنه قيل : كان يرسل عنهما مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومائة .

تهذيب التهذيب ١١ / ٣٤ - ٣٧ ، تقريب التهذيب ١ / ٣١٨ .

(٣) هو محمد بن سيرين .

(٤) هو عبيدة بن عمرو السلماني .

(٥) الظنون : قال ابن الأثير : هو الذي لا يدري صاحبه أيصل أم لا . النهاية ٣ / ١٦٤ .

(٦) أخرجه عبد الرزاق عن هشام بن حسان به عنه ، وفيه .. قال : كان يسأل عن الرجل له الدين على الرجل ، قال : ما يمنعه أن يزكي ؟ قال : لا يقدر عليه ، قال : إن كان صادقاً فليؤد ما غاب عنه . وأيضاً عن الثوري عن عاصم بن محمد عن شريح عن علي مثله . المصنف ٤ / ١٠٠ ح رقم ٧١١٦ - ٧١١٧ . وأخرجه أبو عبيد عن يزيد عن هشام بن حسان به عنه بلفظ الإمام أحمد ، وفيه زيادة ( لما مضى ) بعد قوله ( إذا قبضه ) وأيضاً عن إسماعيل بن إبراهيم عن خالد الحذاء عن ابن سيرين . مثل ذلك أو نحوه إلا أنه لم يذكر عبيدة . الأموال ص ٣٩٠ برقم ١٢٢٠ - ١٢٢١ ، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً عن يزيد عن هارون عن هشام به مثله . المصنف ٣ / ١٦٣ . وأخرجه أبو يوسف عن أبي حنيفة عن الهيثم عن ابن سيرين عن علي بن أبي طالب نحوه .

وأخرج البيهقي بسنده عن أبي عبيد : قال : قال أبو عبيد في حديث علي ، وذكر ما قاله أبو عبيد في كتابه الأموال . انظر : السنن الكبرى ٤ / ١٥٠ .

وأيضاً نقل عنه في معنى الظنون : هو الذي لا يدري صاحبه أيقضيه الذي عليه الدين أم لا ؟ كأنه الذي لا يرجوه . المصدر السابق .

٧٣٥ - حدثنا قال : حدثني أئى : حدثنا يحيى بن آدم ،

قال : نا مفضل <sup>(١)</sup> عن منصور <sup>(٢)</sup> عن الحكم <sup>(٣)</sup> عن على فى الرجل يكون له الدين ؟ قال : يزكّيه ، فإن خاف أن يثوى <sup>(٤)</sup> فلينتظر ، فإذا خرج زكاه لما مضى <sup>(٥)</sup> .

٧٣٦ - حدثنا قال : حدثني أئى ، حدثنا حماد الخياط <sup>(٦)</sup> عن

عبد الله <sup>(٧)</sup> عن نافع كان ابن عمر لا يرى فى الدين زكاة حتى يقبضه صاحبه <sup>(٨)</sup> .

(١) هو المفضل بن مهلهل ( فى المغنى ص ٢٤٤ : بمضمومة وفتح هاء أولى وكسر الثانية ) السعدى أبو عبد الرحمن الكوفى . ثقة ثبت ، نبيل ، عابد ، مات سنة سبع وستين ومائة . تهذيب التهذيب ١٠ / ٢٧٥ - ٢٧٦ . تقريب التهذيب ٢ / ٢٧١ .

(٢) هو منصور بن زاذان أبو المغيرة الواسطى .

(٣) الحكم بن عتيبة - بالمشاة ثم الموحدة مصغراً - الكندى مولاهم أبو محمد ويقال : أبو عبد الله ويقال : أبو عمر الكوفى . ثقة ثبت فقيه . إلا أنه ربما دلس ، مات سنة ثلاث عشرة ومائة أو بعدها ، وله نيف وستون . تهذيب التهذيب ٢ / ٤٣٢ - ٤٣٥ ، تقريب التهذيب ١ / ١٩٢ .

(٤) وهو من الثوى وهو الهلاك . انظر : النهاية ١ / ٢٠١ ، وفى المطبوع ( ينوء ) وقال فى الهامش وكذا الأصل ولعلها : أن لا يؤدى له ، وهو بعيد فإن الأصل فيه ( أن يثوى ) .

(٥) أخرج ابن أئى شعبة عن جرير عن منصور عن الحسن قال : سئل على عن الرجل يكون له الدين على الرجل ، قال : يزكّيه صاحب المال فإن ثوى ما عليه وخشى أن لا يقضى ؟ .

قال : يمهّل ، فإذا خرج أدى زكاة ماله . المصنف ٣ / ١٦٢ . وأورد ابن حزم نحوه من طريق ابن أئى شعبة عن جرير عن الحكم بن عتيبة قال : سئل على عن الرجل يكون له الدين على آخر ؟ فقال : يزكّيه صاحب المال ، فإن خشى أن لا يقضيه فإنه يمهّل . فإذا خرج الدين زكاه لما مضى . المحلى ٦ / ١٣٧ .

(٦) هو حماد بن خالد الخياط القرشى أبو عبد الله البصرى . نزىل بغداد ، أصله مدنى . ثقة ، أمى ، من التاسعة . تهذيب التهذيب ٧ / ٣ - ٨ . تقريب التهذيب ١ / ١٩٦ .

(٧) هو عبد الله بن عمر العمرى ، وهو ضعيف .

(٨) روى أشهب عن القاسم بن محمد عن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن دينار =

٧٣٧ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا حماد (١) عن عبد الله (٢) عن عبد الرحمن بن القاسم (٣) عن القاسم (٤) عن عائشة مثل ذلك (٥) .

٧٣٨ - حدثنا قال : حدثني أبي قال : حدثنا زيد بن

= حدثه عن عبد الله بن عمر أنه قال : ليس في الدين زكاة حتى يقبض ، فإذا قبض فإنما فيه زكاة واحدة لما مضى من السنين . انظر : المدونة ١ / ٢٢٢ .

وأخرج عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : ليس في الدين زكاة . المصنف ٤ / ١٠٣ ح رقم ٧١٢٥ . وأخرجه ابن أبي شيبه عن وكيع عن موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر مطولاً . وفيه : وإن كان من دين مظنون فلا زكاة فيه حتى يقضيه ( كذا ، والصحيح : يقبضه ) صاحبه . المصنف ٣ / ١٦٢ . وأخرج نحوه البيهقي بسند آخر عن ابن عمر . انظر : السنن الكبرى ٤ / ١٥٠ . وأورد نحوه أيضاً ابن حزم في المحلى ٦ / ١٣٨ .

(١) هو حماد بن خالد الخياط .

(٢) عبد الله بن عمر بن حفص العمري .

(٣) هو عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي أبو محمد المدني ، ثقة ، جليل ، قال ابن عيينة : كان أفضل أهل زمانه . مات سنة ستة وعشرين ومائة . تهذيب التهذيب ٦ / ٢٥٤ - ٢٥٥ . تقريب التهذيب ١ / ٤٩٥ .

(٤) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أبو محمد ويقال : أبو عبد الرحمن التيمي . ثقة ، أحد الفقهاء بالمدينة ، قال أيوب : ما رأيت أفضل منه . مات سنة ست ومائة على الصحيح . تهذيب التهذيب ٧ / ٣٣٣ . تقريب التهذيب ٢ / ١٢٠ .

(٥) أخرجه عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر به عنها قالت : « ليس في الدين زكاة » المصنف ٤ / ١٠٠ ح رقم ٧١١٥ ، وأيضاً رقم ٧١٢٤ ، وابن أبي شيبه بهذا السند - أي سند الإمام أحمد - بلفظ عبد الرزاق . المصنف ٣ / ١٦٣ .  
وأورده ابن حزم من طريق عبيد الله بن عمر . وذكر المحقق : أنه في نسخة عبيد الله ابن عمر - وفي نسخة أخرى ( عبد الله ) ورجح الأول . انظر : المحلى ٦ / ١٣٣ .

الحباب (١) ، قال : نا عبد الله بن المؤمل (٢) ، قال : سمعت عبد الله ابن أوى ملكة (٣) يذكر عن عائشة قالت : ليس فى الدين زكاة (٤) .

### الرجل يكون له الدين وعليه الدين هل تجب عليه الزكاة

٧٣٩ - حدثنا قال : سألت أوى قلت : هل تجب عليه زكاة فى مال عنده وعليه دين بأكثر من ذلك المال الذى عنده . فقال أوى : إذا وجب عليه الزكاة نظر / ما كان عليه من الدين ، فرفعه ، ثم ١٤٠ زكى بقية ماله (٥) .

(١) زيد بن الحباب : بضم المهملة ومُوحِدين ، أبو الحسين العكلى ( بضم المهملة وسكون الكاف ) أصله من خراسان ، وكان بالكوفة . ورحل فى الحديث فأكثر منه . وهو صندوق يخطىء فى حديث الثورى . مات سنة ثلاث ومائتين . تهذيب التهذيب ٣ / ٤٠٢ - ٤٠٤ . تقريب التهذيب ١ / ٢٧٣ .

(٢) هو عبد الله بن المؤمل بن وهب الله ، فى التقريب ( هبة ) ، القرشى المخزومى العابدى المدنى . ويقال : المكى - ضعيف الحديث مات سنة ستين ومائة . تهذيب الكمال ٢ / ٧٤٦ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٤٦ - ٤٧ ، تقريب التهذيب ١ / ٤٥٤ .

(٣) عبد الله بن عبيد الله بن أوى ملكة - بالتصغير - زهير بن عبد الله بن جدعان ، المدنى ، أدرك ثلاثين من أصحاب النبى ﷺ ، ثقة ، فقيه . مات سنة سبع عشرة ومائة . تهذيب التهذيب ٥ / ٣٦١ - ٣٧٠ . تقريب التهذيب ١ / ٤٣١ .

(٤) أخرجه ابن أوى شعبة عن زيد بن الحباب به . ولفظه : « ليس فيه زكاة حتى يقبضه » . المصنف ٣ / ١٦٣ .

(٥) انظر روايات فى المسألة فى مسائل ابن هانئ ١ / ١٢٤ - ١٢٦ . ومسائل الكوسج ٣٠ / ب الظاهرية ١ / ١٠٨ - ١٠٩ المصرية . إذا كان على شخص دين فلا زكاة عليه فى الأموال الباطنة رواية واحدة ، وهى الأثمان وعروض التجارة .

أما فى الأموال الظاهرة كالحبوب والثمار والمواشى فاختلفت الرواية قال القاضى : نقل إسحاق بن إبراهيم : أنها تسقط كالأموال الباطنة . وهو اختيار الخرقى ، وهو أصح ، لأنه حق يجب بوجود مال فوجب أن يمنع الدين منه كالحج ، ولأنه مال تجب فيه الزكاة فسقطت بالدين كالأموال الباطنة . ونقل الأثرم وإبراهيم بن الحارث وبكر بن محمد : أنها لا تمنع =

٧٤٠ - حدثنا قال : سألت أئى عن الرجل يكون له ألف دينار وعليه ألف دينار ؟ .  
 قال : ليس عليه زكاة (١) .

= بخلاف الأموال الباطنة . لأن وجوب الزكاة فى الأموال الباطنة أضعف من وجوبه فى الظاهرة بدليل أن للإمام حق المطالبة فى الظاهرة ويجب الدفع إليه ، ولأن الأصل أن من كان عليه دين وله مال ناض وعروض من ماشية وغيرها فإنه يجعل الدين فى مقابلة النض دون المواشى والحبوب . الروايتين ٣٥ / أ - ب . نض المال ينض : إذا تحول نقداً بعد أن كان متاعاً . ومنه حديث عمر : كان يأخذ الزكاة من ناض المال . وهو ما كان ذهباً أو فضة عيناً وورقاً . ومنه الحديث : خذ صدقة ما قد نض من أموالهم . إلى ما حصل وظهر من أثمان أمتعتهم وغيرها . النهاية ٥ / ٧٢ .

وقال ابن قدامة : قال أحمد فى رواية إسحاق بن إبراهيم : يبتدىء بالدين فيقضيه ثم ينظر ما بقى عنده بعد إخراج النفقة . فيزكى ما بقى . ولا يكون على أحد دينه أكثر من ماله صدقة فى إبل أو بقرة ... ولا زكاة . المغنى ٣ / ٦٨ . وقال المرداوى معلقاً على قول ابن قدامة ( ولا زكاة فى مال عليه دين ينقص النصاب ) هذا المذهب إلا ما استثنى ، وعليه أكثر الأصحاب . وعنه : لا يمنع الدين الزكاة مطلقاً . وعنه : يمنع الدين الحال خاصة . جزم به فى الإرشاد وغيره .

وقوله : ( إلا الحبوب والمواشى ) فى إحدى الروايتين . والرواية الثانية : يمنع أيضاً - أى لا زكاة فيها أيضاً - وهى المذهب ، نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب . قال الزركشى : هذا اختيار أكثر الأصحاب . وقال ابن أئى موسى هذا الصحيح من مذهب أحمد . الإنصاف ٣ / ٢٤ - ٢٥ . وعلى هذا فالراجع هو ما جاء فى هذه المسألة أى إن ملك النصاب فيما بقى بعد الدين وجب عليه الزكاة ، وإلا فلا .

(١) وفى مسائل صالح قلت : رجل له دين وعليه ألف درهم ، وله من العروض لغير التجارة قيمته ألف درهم هل تجب عليه زكاة أو لا ؟ قال : إن كان عرضاً لا يديره للتجارة فليس عليه زكاة . ص ٣٩ - ٤٠ .

قال الخرقى : وإذا كان معه مائتا درهم . وعليه دين فلا زكاة عليه . المختصر ص : ٥٥ وراجع ما تقدم فى المسألة السابقة .

## زكاة مال اليتيم

٧٤١ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : في مال اليتيم

زكاة (١) .

٧٤٢ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : حدثنا يزيد (٢)

ابن هارون عن سفیان (٣) عن عبد الله (٤) بن دينار عن ابن عمر أنه كان يزكي مال اليتيم (٥) .

(١) قال أبو داود : سمعت أحمد يقول : مال اليتيم يزكيه الوصي ؟ قال : لا أعلم فيه عن أحد من أصحاب النبي ﷺ شيء صحيح . يعني . ممن لم يرفيه زكاة . المسائل ص ٧٨ - ٧٩ . وقال الكوسج : قلت : زكاة مال اليتيم ؟ قال : فيه زكاة . وفي الماشية والإبل لا يختلفون . أى فيه زكاة . قال إسحاق : وفي كل مال اليتيم زكاة . مسائل أحمد وإسحاق ١ / ١١٤ المصرية . وذكر ابن نصر المروزي : أن أحمد قال : الزكاة واجبة في مال اليتيم ، وعلى الوصي أن يزكي ماله كل عام . اختلاف العلماء ص ٦٩ . ونحوه ذكر القفال الشاشي في حلية العلماء ٣ / ٨ ، ونقل مثله ابن رشد في بداية المجتهد ١ / ٢٥١ . وقال ابن قدامة : ولنا ما روى عن النبي ﷺ أنه قال : ومن ولي يتيما له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة . أخرجه الدارقطني . المغنى ٣ / ٤٦٥ .

(٢) هو يزيد بن هارون بن زاذان ، السلمى مولاهم . أبو خالد الواسطي ، ثقة . متقن ، عابد ، مات سنة ست ومائتين . وقد قارب التسعين . تقريب التهذيب ٢ / ٣٧٢ . وتهذيب التهذيب ١١ / ٣٦٦ .

(٣) هو سفیان الثوري .

(٤) هو عبد الله بن دينار . العدوى مولاهم ، أبو عبد الرحمن المدني مولى ابن عمر . ثقة ، مات سنة سبع وعشرين ومائة . تقريب التهذيب ١ / ٤١٣ ، وتهذيب التهذيب ٥ / ٢٠١ - ٢٠٣ .

(٥) أخرجه الشافعي بسند آخر عن ابن عمر . الأم ٢ / ٢٩ ، وأخرجه البيهقي بسنده إلى الشافعي . السنن الكبرى ٤ / ١٠٨ . وأخرج ابن أبي شيبة بسنده إلى عبد الله بن دينار نحوه . المصنف ٣ / ١٥٠ .

٧٤٣ - حدثنا قال : وسمعت أئى يقول - مرة أخرى -  
وسئل عن مال اليتيم يزكى ؟ قال : نعم (١) .

٧٤٤ - حدثنا قال : حدثنى أئى ، حدثنا يحيى (٢) بن سعيد  
عن حسين (٣) قال : أنبأنا مكحول (٤) قال : قال عمر : ابتغوا بأموال  
اليتامى لا تهلكها (٥) الصدقة قال : وحدثنى (٦) عمرو بن شعيب عن  
سعيد بن المسيب عن عمر مثل ذلك .

(١) انظر المسألة السابقة .

(٢) هو يحيى بن سعيد بن فروخ القطان .

(٣) هو الحسين بن ذكوان المعلم العوذى - بفتح المهملة وسكون الواو بعدها  
معجمة - البصرى ، ثقة ، ربما وهم . مات سنة خمس وأربعين ومائة . تقريب التهذيب ١ /  
١٧٥ - ١٧٦ . وتهذيب التهذيب ٢ / ٣٣٨ - ٣٣٩ .

(٤) هو مكحول الشامى .

(٥) فى الأصل ( لا يهلكه ) وفى نسخة ( م ) أيضاً وكذا فى المطبوع ، والصواب  
ما أثبتناه لأن القاعدة تقتضيه .

(٦) أخرج أبو عبيد قال : حدثنا يحيى بن سعيد وابن أئى عدى كلاهما عن حسين  
المعلم عن مكحول وعن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب قال : قال عمر بن  
الخطاب : « ابتغوا بأموال اليتامى لا تذهبها الزكاة » كتاب الأموال ص : ٤٠٥ . وأخرج ابن  
أئى شيبه عن ابن علية عن أيوب عن عمرو بن دينار عن مكحول قال : قال عمر : ابتغوا  
بأموال اليتامى لا تستغرقها الصدقة . وأخرج أيضاً من طريق آخر مثله . المصنف  
٣ / ١٤٩ - ١٥٠ .

وأخرج الدارقطنى بسنده ... أن عمر بن الخطاب قال : « ابتغوا بأموال اليتامى  
لا تستهلكها الزكاة » . السنن ١١١ / ٢ .

هنا تحويل السند المذكور من حسين المعلم . أى أن حسيناً قال : وحدثنى عمرو بن  
شعيب ... الخ . وقد أخرجه أيضاً أبو عبيد فى كتاب الأموال كما ذكرته آنفاً . وأيضاً  
الدارقطنى بسنده عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن  
الخطاب قال : « ابتغوا بأموال اليتامى لا تأكلها الصدقة » . السنن ٢ / ١١٠ . وأخرج  
البيهقى من طريق الدارقطنى مثله . ثم قال : هذا إسناد صحيح ، وله شواهد عن عمر رضى  
الله عنه السنن ٤ / ١٠٧ . انتهى . والأحاديث المذكورة كلها حجة للإمام أحمد فيما رأى من  
وجوب الزكاة فى مال اليتيم .



٧٤٥ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا سفيان <sup>(١)</sup> عن عبد الرحمن <sup>(٢)</sup> بن القاسم وأيوب <sup>(٣)</sup> ويحيى بن سعيد <sup>(٤)</sup> سمعوا القاسم قال : كانت عائشة تزكي أموالنا ، ونحن أيتام في حجرها - زاد فيه يحيى - وأنه ليتجر به في البحر <sup>(٥)</sup> .

٧٤٦ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا عبد الرحمن <sup>(٦)</sup> عن سفيان <sup>(٧)</sup> عن حبيب <sup>(٨)</sup> عن ابن <sup>(٩)</sup> أبي رافع قال : باع لنا على أرضاً بثمانين فأعطاناها . فإذا هي تنقص . قال : فقال : إني كنت أركبها <sup>(١٠)</sup> .

(١) هو سفيان بن عيينة .

(٢) هو عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر رضى الله عنه .

(٣) هو أيوب بن أبي تيمة كيسان السخيتاني .

(٤) هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني . مات سنة أربع وأربعين ومائة أو

بعدها . تقريب التهذيب ٢ / ٣٤٨ . وتهذيب التهذيب ١١ / ٢٢١ - ٢٢٤ .

(٥) أخرج مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه نحوه . الموطأ ١ / ٢٥١ .

كتاب الزكاة : باب زكاة أموال اليتامى والتجارة لهم فيها ، وأخرج الشافعي نحوه في مسنده

ص : ٩٢ ، وفي الأم ٢ / ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ من عدة طرق ، وأخرج عبد الرزاق بسنده نحوه

في المصنف ٤ / ٦٦ - ٦٧ من عدة طرق ، وابن أبي شيبة بسنده نحوه ، المصنف ٣ / ١٤٩ .

وأبو عبيد أيضاً بسنده نحوه . كتاب الأموال ص : ٤٦ ، وذكره ابن حزم في

المحل ٥ / ٣٦١ .

(٦) هو عبد الرحمن بن مهدي .

(٧) هو سفيان الثوري .

(٨) هو حبيب بن أبي ثابت .

(٩) هو عبيد الله بن أبي رافع .

(١٠) في المدونة : قال ابن مهدي ثم ساق السند والمتن مثله . وزاد لفظ ( ألفاً ) بعد

ثمانين ، ١ / ٢١٤ .

وأخرجه عبد الرزاق من طريق الثوري نحوه . المصنف ٤ / ٦٧ ح رقم ٦٩٨٦ .

وأخرجه الدارقطني بسنده من طريق آخر عن أبي رافع . السنن ٢ / ١١٠ - ١١١ .

٧٤٧ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا عبد الرزاق (١)  
 ١٤١ وابن بكر (٢) قال : أخبرنا / ابن جريج (٣) قال أخبرني أبو الزبير (٤)  
 أنه سمع جابر بن عبد الله يقول في الرجل يلي مال اليتيم . قال : ليعطى  
 زكاته (٥) .

٧٤٨ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا وكيع (٦) قال : أنبأنا  
 القاسم (٧) بن الفضل عن معاوية (٨) بن قرة عن الحكم (٩) بن

= وأخرجه البيهقي من طريق الدارقطني . السنن ١٠٧/٤ - ١٠٨ . وأورده ابن حزم من  
 طريق سفيان الثوري . المحلى ٥ / ٣٦١ - ٣٠٧ .

(١) هو عبد الرزاق بن همام الصنعاني . صاحب المصنف المشهور .  
 (٢) هو محمد بن بكر بن عثمان البرساني - بضم الموحدة وسكون الراء ثم مهملة -  
 أبو عثمان البصري صدوق يخطئ ، مات سنة أربع ومائتين . تقريب التهذيب ٢ / ١٤٨ .  
 وتهذيب التهذيب ٩ / ٧٧ - ٧٨ .

(٣) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي .

(٤) هو محمد بن مسلم بن تدرس .

(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٤ / ٦٦ ح رقم ٦٩٨١ ، وعنده ( فيمن يلي )  
 وابن أبي شيبة من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن أشعث عن أبي الزبير .  
 المصنف ٣ / ١٤٩ .

وأخرجه أبو عبيد من طريق حجاج عن ابن جريج باللفظ الذي ساق به الإمام .  
 وأيضاً من سند آخر عن جابر ، وفيه ( أيعطى زكاته قال : نعم ) ، الأموال  
 ص : ٤٦ .

وأورده ابن حزم من طريق عبد الرزاق ومحمد بن بكر مثل ما ساقه به الإمام . المحلى  
 ٥ / ٣٠٦ .

(٦) هو وكيع بن الجراح بن مليح .

(٧) هو القاسم بن الفضل بن معدان ، الحداني ، بضم المهملة والتشديد ، أبو  
 المغيرة البصري . ثقة ، رمى بالإرجاء ، مات سنة سبع وستين ومائة ، تقريب  
 التهذيب ٢ / ١١٩ ، وتهذيب التهذيب ٨ / ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٨) هو معاوية بن قرة بن إياس بن هلال المزني ، أبو إياس البصري ثقة ، عالم .  
 مات سنة ثلاث عشرة ومائة ، وهو ابن ست وسبعين سنة . تقريب التهذيب ٢ / ٢٦١ ،  
 وتهذيب التهذيب ١٠ / ٢١٦ - ٢١٧ .

(٩) الحكم بن أبي العاص الثقفي . بصرى ، له صحبة ، الإصابة ١ / ٣٤٥ .

أبى العاص قال : قال لى عمر : إن عندى مال يتيم فقد كادت الصدقة أن تأتى عليه (١) .

٧٤٩ - حدثنا قال : حدثنى أبى ، حدثنا وكيع عن سفيان عن حبيب بن أبى ثابت عن ابن أبى رافع قال : باع على أرضاً لنا بثلاثين ألفاً فلما دفع (٢) إلينا المال وجدناه ناقصاً فقلنا له . فقال إني كنت أركيه (٣) .

٧٥٠ - حدثنا قال : حدثنى أبى ، حدثنا أزهر (٤) عن ابن عون (٥) عن نافع عن ابن عمر ، أنه كان يؤدى صدقة مال اليتيم (٦) .

(١) أخرجه عبد الرزاق من طريقين . وفيهما : أن عمر بن الخطاب قال لعثمان بن أبى العاص ، فذكر نحوه منه . المصنف ٤ / ٦٧ ، ٦٨ ح رقم ٦٩٨٧ - ٦٩٨٨ . وأخرجه أبو عبيد من طريق وفيه : أن عمر قال لعثمان بن أبى العاص نحوه ومن طريق أبى نوح عن القاسم بن الفضل قال : حدثنا معاوية بن قرّة قال أبو عبيد : أحسبه عن أبيه - عن ابن أبى العاص عن عمر بن الخطاب مثل حديث الطريق السابق أو نحوه ، كتاب الأموال ص : ٤٠٥ .

وأخرج البيهقي رواية عثمان بن أبى العاص إلى قوله : فدفعه إليه ، ثم قال : كذا في هذه الرواية . ورواه معاوية بن قرّة عن الحكم بن أبى العاص عن عمر وكلاهما محفوظ . ورواه الشافعي من حديث عمرو بن دينار وابن سيرين مرسلأ . السنن الكبرى ٤ / ١٠٧ . وذكره الزيلعي في نصب الراية ( ٢ / ٣٣٣ ) نقلاً عن البيهقي ، والحافظ أيضاً في التخليص ( ٢ / ١٦٨ ) وقال : روى عن أحمد بن حنبل من طريق معاوية .

(٢) في الأصل ( دفعنا إلينا ) وفي نسخة ( م ) والمطبوع ( دفع إلينا ) كما أثبتناه والصواب ما أثبتناه اعتماداً على النسخة ( م ) . أما النسخة المصرية فقط سقط منها الأثر كله كما سبق أن أشرنا إليه وسيأتى في بيان انتهاء السقط منها .

(٣) قد سبق توضيح أسماء الرواة وتخرج الأثر قبل قليل .

(٤) هو : أزهر بن سعد السمان ، أبو بكر الجاهلي ، بصرى ، ثقة . مات سنة ثلاث ومائتين وهو ابن أربع وتسعين . تقريب التهذيب ٥١/١ . وتهذيب التهذيب ٢٠٢/١ - ٢٠٣ .

(٥) ابن عون : هو عبد الله بن عون بن أربطبان المزني .

(٦) أخرج عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يزكى =

٧٥١ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا إسماعيل (١) قال :  
 حدثنا أيوب (٢) عن نافع عن ابن عمر (٣) : أنه كان يلي مال اليتيم ،  
 قال : منه ما يستقرض ، ومنه ما يدفع مضاربة ، كل ذلك يؤدي عنه  
 الزكاة .

= مال اليتيم . المصنف ٤ / ح رقم ٦٩٩٢ .

وأخرج الدارقطني عن طريق محمد بن إسماعيل الفارسي : ثنا يحيى بن أبي طالب ثنا  
 عبد الوهاب ثنا ابن أبي عون وصخر بن جويرية ، عن نافع : أن ابن عمر كان عنده مال  
 يتيم ، فكان يستقرض منه ، وربما ضمنه وكان يزكي مال اليتيم إذا وليه . السنن ٢ / ١١١ .  
 وفي سنن الدارقطني ورد أثناءه ذكر ابن أبي عون . ولعله هو ابن عون مع حذف  
 ( أبي ) فلم نعثر في تلامذة نافع على اسم : ابن أبي عون ، وقد تقدم ذكر ما أخرجه  
 الشافعي عن سفيان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان يزكي مال اليتيم في بداية هذه  
 المسألة .

(١) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي .

(٢) هو أيوب السخيتاني ، أبو بكر البصري .

(٣) أخرج أبو عبيد من طريق إسماعيل مثل الإمام أحمد إلا أن لفظه : أنه كان يزكي  
 مال اليتيم . الأموال ص : ٤٦ .

وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم أن ابن عمر كان يكون عنده مال  
 اليتيم فيتسلفها ليحرزها من الهلاك وهو يؤدي زكاتها من أموالهم .

وأيضاً عن عبد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر مثله إلا إنه قال : ثم إنه يخرج  
 زكاتها كل عام من أموالهم ، وأيضاً من طريق ابن جريج عن نافع نحو حديث الزهري .  
 المصنف ٤ / ٧٠ - ٧١ .

وأخرج الدارقطني بسنده عن نافع أن ابن عمر كان يزكي مال اليتيم ، ويستقرض منه  
 ويدفعه مضاربة . السنن ٢ / ١١١ .

وأخرج البيهقي من طريق الشافعي مثله . السنن الكبرى ٤ / ١٠٨ .

## ما يجب فيه الزكاة من الذهب

٧٥٢ - حدثنا قال : سألت أبا هل في تسعة عشر ديناراً زكاة ؟ قال : إذا كانت عشرين غير ثلث دينار زكاها .

قلت لأبي : فإن كانت غير نصف دينار ؟ قال : لا يزكيها حتى تكون أكثر من النصف - يعني - حتى تكون أكثر من تسعة عشر ديناراً ونصفاً (١) .

(١) نقل قوله القاضي في الروايتين ( ٣٥ / أ - ب ) وابن قدامة في المغنى ( ٣ / ٣٦ ) وعبد الرحمن الشارح في الشرح الكبير ( ٢ / ٤٣٩ ) والمرداوى في الإنصاف ( ٣ / ١٢ ) .

وقال الخزقي : ولا زكاة فيما دون المائتي درهم إلا أن يكون في ملكه ذهب أو عروض للتجارة فتم به . وكذلك دون العشرين مثقالاً ، فإذا تمت ففيها ربع العشر ، وفي زيادتها وإن قلت ( المختصر : ٥٣ ) وقال ابن قدامة : ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم في أن زكاة الذهب والفضة ربع عشرين . المغنى ٣ / ٣٨ .

وقال القاضي : إذا ملك عشرين ديناراً غير ثلث زكاها ، فإن كان غير النصف فلا زكاة . وظاهر هذا أنه أوجب الزكاة لما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال : في عشرين مثقال غير ثلث الزكاة . الروايتين ص : ٣٤ / ب الأثرية .

قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن الذهب إذا كان عشرين مثقالاً وقيمتها مائتا درهم أن الزكاة تجب فيه ، وانفرد الحسن البصري فقال : ليس فيما دون أربعين ديناراً صدقة . وأجمعوا على أن الذهب إذا كان أقل من عشرين مثقالاً . ولا تبلغ قيمتها مائتي درهم أن لا زكاة فيه . الإجماع ص : ٤٨ .

قال القاضي : إذا نقصت المائتان ثلاث دراهم ، والعشرون مثقالاً ثلث مثقال هل يجب فيها الزكاة . فنقل عبد الله : إذا نقصت ثلاث دراهم فلا شيء فيها وهو أصح ، لأنه نقصان بين فأسقط الزكاة . دليله النصف وزيادة عليه ، ولا يلزم الحبة والحبتين ، لأن ذلك =

النقصان ليس بين . الروايتين ٣٤ / ب .

= وقال ابن مفلح : وإنما تلزم من ملك نصاباً ، فإن نقص عنه . فعنه : لا ركاة .  
 وذهب الأكثر لا تضر حبة وحبتان ، وعنه : ولا أكثر . وعنه : ثلاثة دراهم وثلاث مثقال .  
 وقال المرداوى على قوله : ( لا تضر حبة وحبتان ) : وهو الصحيح من المذهب ، وعليه  
 جماهير الأصحاب . الفروع ٢ / ٣١٩ - ٣٢٠ .  
 وذكر الشارح : إن نقص عن النصاب فلا زكاة فيه ، إن كان النقص كثيراً  
 بالاتفاق .

وإن كان يسيراً فقد اختلفت الرواية عن الإمام أحمد - رحمه الله - في ذلك .  
 فروى أنه قال في نصاب الذهب إذا نقص ثمناً ، لا زكاة فيه اختاره أبو بكر وهو  
 ظاهر قول الخرقي .

وروى عنه أن نصاب الذهب إذا نقص ثلث مثقال زكاه . وهو قول عمر بن  
 عبد العزيز وسفيان ، وإن نقص نصفاً لا زكاة فيه .  
 والأول - أى إن نقص عن نصاب الذهب فلا زكاة فيه - ظاهر الأخبار فينبغي أن  
 لا يعدل عنه . الشرح الكبير ٢ / ٤٣٩ .  
 ونقل المرداوى عن الإمام قولاً آخر أيضاً . وهو أن النصاب تحديد . فلا زكاة فيه ولو  
 كان النقص يسيراً ، الإنصاف ٣ / ١٣ .  
 وعنه : النصاب تقريب في النقد ، وهذا المذهب ، وذهب إليه الأكثرون . المرجع  
 السابق ، وانظر أيضاً : المبدع ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٤ .

وقال الشيخ عطية محمد سالم بيان النصاب وزناً في الفضة والذهب بالنسبة إلى  
 الدرهم والمثقال وتحويله إلى جرامات وبيان مقدار كل منهما بالنسبة إلى العملة السعودية :  
 الريال والجنيه وكذلك ما شابهها وزناً وهى الروبية الباكستانية والجنيه الجرج والعثمانى الصغير  
 وهى : وزن الريال  $\frac{3}{4}$  فيكون  $200 \div \frac{3}{4} = 266 \frac{2}{3} \times \frac{4}{10} = \frac{8}{10} = \frac{1}{3} \times 53$  يزداد  
 له ٢٠ مقابل المغشوشة فيكون ٥٥ ريالاً . والجنيه الذهب يزن  $\frac{1}{3}$  مثقال فيكون ٢٠ ÷  
 $\frac{1}{3} = 60 = \frac{3}{5} \times 20 = 12$  يزداد عليه جنيه مقابل النحاس فيها ، فيكون ١٣ جنيتها  
 والمعلوم أن الريال  $\frac{3}{4}$  درهما و  $\frac{2}{4}$  مثقالاً و ١٢ جراماً والجنيه = ٢,٥ درهما و  $\frac{2}{3}$  مثقالاً  
 وعليه فكل ٣ جنيه = ٢ ريال والجنيه = ٨ جرامات ، والله أعلم . زكاة الحلى ص ٥٦ .

٧٥٣ - حدثنا قال : حدثني عبد الرحمن <sup>(١)</sup> أنبأنا سفيان <sup>(٢)</sup> عن أبي إسحاق <sup>(٣)</sup> عن عاصم <sup>(٤)</sup> عن علي قال : في أربعين ديناراً دينار . فما نقص فبالحساب فإذا <sup>(٥)</sup> بلغت عشرين ففيها نصف دينار <sup>(٦)</sup> .

- 
- (١) هو عبد الرحمن بن مهدي .  
 (٢) هو سفيان الثوري .  
 (٣) هو عمرو بن عبد الله ، أبو إسحاق السبيعي .  
 (٤) هو عاصم بن ضمرة .  
 (٥) من هنا ( فإذا ) إلى آخر الجملة سقط في نسخة ( م ) .  
 (٦) وأخرج ابن أبي شيبة قال : ثنا وكيع عن سفيان عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : ليس في أقل من عشرين ديناراً شيء ، وفي عشرين ديناراً نصف دينار ، وفي أربعين ديناراً دينار فما زاد فبالحساب . المصنف ٣ / ١١٩ .

وأخرج أبو داود من عدة طرق موقوفاً ، ومرفوعاً . السنن ٢ / ٢٣٣ . وكذلك الترمذي أيضاً أخرج مرفوعاً وموقوفاً . السنن ٣ / ١٦ .  
 قال النووي : وأما حديث عاصم عن علي رضي الله عنه فرواه أبو داود وغيره بإسناد حسن أو صحيح عن علي عن النبي ﷺ . وينكر - أي صاحب المذهب - على المصنف كونه وقفه على علي رضي الله عنه وهو مرفوع عن النبي ﷺ . المجموع ٦ / ٤ .  
 وقال ابن حزم ، وقد رواه عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي : شعبة وسفيان ومعمّر فأوقفوه على علي رضي الله عنه ، وهكذا كل ثقة رواه عن عاصم . المحلى ٦ / ٨٥ .  
 وقد نقل الحافظ كلام ابن حزم هذا وقال : قلت : فرواه الترمذي من حديث أبي عوانة عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي مرفوعاً . التلخيص ١ / ١٨٤ .  
 وذكر الحديث ابن قدامة مرفوعاً وقال : رواه الأثرم والدارقطني ، ورواه أبو داود بإسناده عن عاصم بن ضمرة والحارث عن علي إلا أنه قال : أحسبه عن النبي ﷺ : وقال : روى ذلك عن علي وابن عمر موقوفاً عليهما ، ولم نعرف لهما مخالفاً من الصحابة فيكون إجماعاً . المغني ٣ / ٣٩ .  
 أما الكلام على المسألة فقد تقدم في المسألة السابقة .

## ما تجب فيه الزكاة من الورق

٧٥٤ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا عبد الرحمن (١)  
حدثنا سفيان (٢) عن أبي إسحاق (٣) عن عاصم (٤) عن علي قال : إذا  
حال على المال الحول ففي كل مائتين خمسة دراهم فما زاد  
فبالحساب (٥) .

قال : سمعت أبي يقول : وأنا أذهب إلى هذا (٦) .

---

(١) هو ابن مهدي .

(٢) هو الثوري .

(٣) هو السبيعي .

(٤) هو ابن ضمرة ، هنا انتهى السقط الذي سبق أن ذكرناه في النسخة المصرية .

(٥) أثر على هذا مخرج في المدونة قال : قال ابن مهدي بالإسناد المذكور ولفظه :

في كل مائتي درهم خمسة دراهم فما زاد فبحساب ذلك . المدونة ١ / ٢١٠ .

وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق قوله مثل ما سبق في المدونة وأيضاً عن  
الثوري مطولاً نحو ما ساقه الإمام أحمد . المصنف ٤ / ٨٨ - ٨٩ ح رقم  
٧٠٧٤ - ٧٠٧٦ . وابن أبي شيبه عن وكيع عن سفيان به بمعناه . المصنف ٣ / ١١٨ . وابن  
حزم بسنده من طريق عبد الرزاق مثله . المحلى ٦ / ٧٠ .

(٦) قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن في مائتي درهم خمسة دراهم . الإجماع :

٤٨ . قال القاضي : ونصاب الفضة مائتا درهم بوزن الإسلام الذي وزن كل درهم منه ستة  
دوانيق وكل عشرة منها سبع مثاقيل . وفيها إذا بلغت مائتي درهم : خمسة دراهم - هي ربع  
عشرها . الأحكام السلطانية ١٠٨ - ١٠٩ .

ونقل الإجماع أيضاً ابن قدامة في المغنى ٣ / ٣٥ ، ٣٩ .

قال المرداوي : وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ٣ / ١٣١ . راجع

أيضاً : الكافي ١ / ٣٠٩ ، المقنع ١ / ٣٢٨ ، الإفصاح ١ / ١٣٩ ، الشرح الكبير

٢ / ٥٩٨ ، الفروع ٢ / ٤٥٤ ، اختيارات الفقهاء ١٠٢ ، المبدع ٢ / ٣٦٤ .

وقد تقدم بيان مقدار نصاب الفضة بالريال السعودي ونحوه في ما يجب فيه الزكاة من

الذهب مسألة رقم ٧٥٣ فارجع إليه .



٧٥٥ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا إسماعيل  
ابن إبراهيم <sup>(١)</sup> أخبرنا أيوب <sup>(٢)</sup> عن محمد <sup>(٣)</sup> عن جابر الحذاء <sup>(٤)</sup> . أن  
ابن عمر قال : في كل مائتين خمسة <sup>(٥)</sup> .

(١) هو ابن عليه .

(٢) هو السخيتاني .

(٣) هو ابن سيرين .

(٤) جابر الحذاء - ذكره البخاري ، وقال : سأل ابن عمر قوله : قال عارم : كان  
عبداً ، وذكره ابن حاتم وقال : روى عن ابن عمر وروى عنه محمد بن سيرين ، سمع أبي يقول  
ذلك ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال السمعاني : بصرى ، وكلهم صرحوا أنه يروى عن ابن  
عمر وعنه ابن سيرين . انظر : التاريخ الكبير ٢ / ٢٠٣ والجرح والتعديل ٢ / ٤٩٦ ،  
الثقات ٤ / ١٠٣ ، الأنساب ٤ / ٩٥ ، اللباب ١ / ٣٥٠ . وقد وقع ذكر جابر الحذاء في  
إسناد أبي عبيد ، وسقط من مصنف عبد الرزاق ووقع في مصنف ابن أبي شيبة : قال  
الحذاء : وكان عبداً لبنى مجاشع . والذي يبدو لي أن الصواب جابر الحذاء فإنه يروى عن ابن  
سيرين أما خالد الحذاء فقد توفي سنة ١٤١ أو ١٤٢ ، وابن عمر سنة ٧٣ من الهجرة فتبقى  
بينها ٦٨ سنة ، وخالد الحذاء رأى أنس بن مالك المتوفى سنة ٩٣ للهجرة ، وأيضاً هو يروى  
عن ابن سيرين وهو من تلامذته في آخرين ، وقد روى عنه ابن سيرين أيضاً - انظر :  
تهذيب التهذيب ٩ / ٢١٤ .

وعلى هذا فما وقع في المصنف لابن أبي شيبة وهم إذ لم يصرح أحد في ترجمة خالد :  
أنه يروى عن ابن عمر بخلاف جابر - فتصحیح محمد خليل المهراس في الأموال وتعديله إلى  
خالد الحذاء . وكذلك زيادة حبيب الرحمن الأعظمي في مصنف عبد الرزاق : خالد الحذاء  
بدل جابر غير صحيح .

(٥) أثره أخرج عبد الرزاق في المصنف قطعة منه وهي : « ما زاد على المائتين  
فبالحساب » . المصنف ٤ / ٩٠ ح ٧٠٧٩ وأبو عبيد بالإسناد المذكور من طريق إسماعيل .  
ولفظه : في كل مائتين خمسة دراهم وما زاد فبالحساب . الأموال ٣٨٠ - ٣٨١ ح  
رقم ١٩٦٢ . وابن أبي شيبة في المصنف مثل عبد الرزاق ٣ / ١١٨ - ١١٩ .

### من قال : مازاد على المائتين فبالحساب

٧٥٦ - حدثنا قال سمعت أئى يقول : إذا كان عند الرجل مائتا درهم وعشرة دراهم فلم يزل حتى حال عليه حول آخر ؟ .  
قال يزكى لسنة خمسة وربعا (١) . والسنة الثانية: خمسة .  
وبالباقي بالحساب (٢) .

ولو كان عنده مائتان وخمسة ، ولم يزكها حتى حال عليه حولان ، ففي الحول الأول يجب عليه خمسة دراهم المائتين والخمسة ١٤٣ دراهم ثمن فقد نقصت من المائتين / الثمن لا تجب عليه الزكاة ، لأنها ناقصة من المائتين ثمن .

- 
- (١) فى الأصل والمصرية و( م ) ربع ، وأثبتته على مقتضى القواعد . وفى المطبوع : خمسة وربع وكذا فى المرة الثانية ، وهو خطأ لمن يتدبر .  
(٢) مسألة ما زاد على المائتين يعطى بالحساب ، نقله عنه أيضاً الكوسج فى مسائله ١ / ١١٤ ( المصرية ) وصالح فى مسائله ص ٣٧ ، ٨٨ وأشار إلى هذه الرواية ابن قدامة فى المغنى ٣ / ٣٦ والشارح فى شرحه ٢ / ٤٣٩ ، والمداوى فى الإنصاف ٣ / ١٢ ، قال أبو الخطاب : وما زاد على النصاب فيهما فبحسابه . الهداية ١ / ٧٢ .  
ولقد عدد ابن قدامة فيمن يقول بزيادتها بالحساب وإن قلت ثلاثة عشر نفساً من الصحابة والتابعين والفقهاء المعروفين . المغنى ٣ / ٣٩ .  
واتفقوا على زيادة الحب أن الزكاة تجب فيه بالحساب واختلفوا فى زيادة الذهب والفضة . حاشية المقنع ١ / ٢٩١ .  
راجع أيضاً : اختلاف العلماء ٦٦ / ب - ٦٧ / أ لابن نصر المروزي والإنصاف ١ / ١٣٩ ، والفروع ٢ / ٣٢١ ، إعلام الموقعين ٢ / ١٩٧ ، المبدع ٢ / ٢٩٤ .  
الإنصاف ٣ / ١٣ .

٧٥٧ - حدثنا قال : حدثنا إبراهيم بن الحجاج النيلي (١)  
 حدثنا سلام بن أي مطيع (٢) عن أنس بن سيرين (٣) قال : سألت  
 جابر (٤) الحذاء بن عمر (٥) : على العبد زكاة ؟ قال : نعم ، إن كان  
 مسلماً فعليه في كل مائتين خمسة فما زاد فبحساب (٦) ، قال وكيع :  
 وكذا نقول .

حدثنا قال : سمعت أي يقول : وكذا نقول (٧) .

(١) هو إبراهيم بن الحجاج النيلي - بكسر النون وسكون الياء بعدها لام نسبة إلى  
 النيل بلدة على الفرات بين بغداد والكوفة - أبو إسحاق البصري ، ثقة ، مات سنة اثنتين  
 وثلاثين ومائتين .

تهذيب التهذيب ١ / ١١٤ ، تقريب التهذيب ١ / ٣٤ ، اللباب ٣ / ٣٤٢ .  
 (٢) هو سلام بن أي مطيع واسمه : سعد أبو سعيد الخزاعي مولاهم ، البصري .  
 ثقة . صاحب سنة ، في روايته عن قتادة ضعف ، مات سنة أربع وستين ومائة . تهذيب  
 التهذيب ٤ / ٢٨٧ - ٢٨٨ ، تقريب التهذيب ١ / ٣٤٢ . ولعل في إسناد هذا الحديث  
 انقطاعاً ، إذ لم يذكروا في مشايخ سلام . أنس بن سيرين ولا سلام من تلامذته ، والراوى  
 الساقط بينهما يمكن أن يكون أيوب السخيتاني . انظر ترجمة أنس بن سيرين في تهذيب  
 الكمال للمزى ١ / ١٢٢ و ترجمة سلام في ١ / ٥٦٤ .

(٣) توفي سنة ١١٨ أو ١٢٠ ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٣٨ .

(٤) في النسخ الثلاث والمطبوع ( ابن ) والصواب حذفها والتصويب من المراجع  
 السابقة في ترجمته .

(٥) في المطبوع : سألت جابر بن الحذاء هل قال ابن عمر . وفيه زيادات على  
 الأصل ولا حاجة إليها .

(٦) أخرجه ابن أي شعبة قال : حدثنا أبو أسامة عن هشام عن ابن سيرين عن  
 خالد الحذاء - وكان عبداً لبنى مجاشع - قال : قلت لابن عمر فساق نحوه ، وأيضاً نحوه  
 بالإسناد المذكور ولم يذكر : وكان عبداً لبنى مجاشع ، وأيضاً بالإسناد المذكور قوله : فما زاد  
 على المائتين فبالحساب . المصنف ٣ / ١١٦ ، ١١٨ - ١١٩ ، ١٦١ . قلت : وقد تقدم قريباً  
 بيان أن اسمه جابر الحذاء وليس خالد الحذاء . وابن حزم بإسناده ، عن محمد بن سيرين  
 حدثني جابر الحذاء نحوه . المحلى ٥ / ٣٩١ .

(٧) إذا كان للعبد مال فهل عليه زكاة أو لا ؟ ومن يؤديها السيد أم العبد نفسه ، =

٧٥٨ - حدثنا قال : حدثني أبو بكر بن عياش (١) قال :  
حدثنا أبو إسحاق (٢) عن عاصم (٣) عن علي قال : ما زاد  
فبحساب (٤) .

= فقال أحمد بالزكاة في ماله في رواية صالح . انظر مسائله ص ٢٩ . وقال بعدم الزكاة في رواية ابن هانئ . انظر مسائله ١ / ١١٨ س ٥٨٠ ونقل صالح عنه أنه يستأذن سيده ويؤديها . انظر مسائله ص ٣٩ . واختلفت الرواية عنه في زكاة ماله وسببه ذكره الشارح نقلاً عن أبي بكر أنه قال : المسألة مبنية على الرويتين في ملك العبد بالتمليك : إحداهما : لا يملك قال أبو بكر وهو اختياري وهو ظاهر كلام الخرق لأن العبد مال فلا يملك المال كالبهائم ، والثانية : يملك لأنه آدمي يملك النكاح فملك المال كالحر . الشرح الكبير ٢ / ٤٣٨ . ولكن العبد لا زكاة عليه ، لأن من شروط وجوب الزكاة الحرية وهي مفقودة ولذا قال الخرق : والصدقة لا تجب إلا على الأحرار المسلمين والسيد يزكي عما في يد عبده ، لأنه ماله . المختصر ٥٠ .

وقال أبو الخطاب : لا زكاة عليه وإن قلنا أنه يملك . الهداية ١ / ٦٣ وكذا قال ابن قدامة ، وقال أيضاً : وإن قلنا : لا يملكه فزكاته على السيد . المقنع ١ / ٢٩٠ وأيضاً الكافي ١ / ٢٧٨ . قال المرادوي : فإن ملك السيد عبده مالا وقلنا : أنه يملكه - فلا زكاة فيه يعني على واحد منهما . وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وعنه : يزكيه العبد ، وعنه : بإذن سيده . وعنه : التوقف . والصحيح من المذهب والرويتين : أنه لا يملك بالتملك ، وعليه أكثر الأصحاب . راجع أيضاً اختلاف العلماء لابن نصر المروزي ٦٩ / ب الإنصاف ٣ / ٦ والمغني ٢ / ٣٦٤ - ٣٦٦ والفروع ٢ / ٣١٨ .

(١) في الأصل والمصرية : عباس ، وفي ( م ) عياش وهو الصواب ، وكذا في المطبوع . والتصويب من المراجع المذكورة في ترجمته في المسألة رقم ٦٨٢ .  
(٢) هو السبيعي .

(٣) هو ابن ضمرة .

(٤) أخرجه أبو عبيد بالإسناد المذكور بلفظ . في كل عشرين ديناراً نصف دينار وفي كل أربعين ديناراً دينار ، وفي كل مائتي درهم خمسة دراهم ، ولم يذكر قوله وما زاد فبالحساب .

وأخرجه مرة أخرى بالإسناد المذكور فذكر قوله : ما زاد فبالحساب . الأموال ٣٦٩ ، ٣٨٠ ح رقم ١١٠٧ ، ١١٦٠ .

وابن أبي شيبة بسنده عن أبي إسحاق به عنه قال : ليس في أقل من مائتي درهم شيء . فإذا زاد فبالحساب ، وأيضاً بسنده عن أبي إسحاق نحو لفظ أبي عبيد . المصنف ٣ / ١١٨ ، ١١٩ .

## زكاة المال المستفاد

٧٥٩ - حدثنا قال : سألت أبا أي : على المال المستفاد زكاة ؟ .

قال : لا ، حتى يحول عليه الحول (١) .

قال : والمستفاد من العطاء والهبة ونحو ذلك ، فأما ما كان من ربح المال (٢) . أو كان من أصل المال (٣) فليس بمستفاد (٤) .

٧٦٠ - حدثنا قال : قلت لأبي : فإذا حال عليه الحول فزكاه

ضمه إلى ماله بعد . قال : نعم (٥) .

(١) نقل صالح هذه المسألة بنصها في روايته المسائل ص ٨ ووجوب الزكاة في المال المستفاد - إذا كان من إرث وعطاء ونحو ذلك إذا حال عليه الحول . نقله صالح في مسائله ص ٢٩ ، ١١٢ وابن هانئ في مسائله ١ / ١١٣ س ٥٥٩ - ٥٦٠ والكوسج المروزي في مسائله ٢٧ / أ ( الظاهرية ) وأيضاً في ١ / ١٠١ ، ١٠٤ ( المصرية ) .

قال ابن قدامة : إذا استفاد مالاً فلا زكاة فيه حتى يتم عليه الحول إلا نتاج السائمة وريح التجارة فإن حوله حول أصله إذا كان نصيباً وإن لم يكن نصيباً فحوله من حين كمل النصاب . المقنع ١ / ٢٩٣ - ٢٩٤ .

قال المرداوي : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه : حوله من حين ملك الأمات نقلها حنبل . الإنصاف ٣ / ٣٠ ( يقال الأمات لغير العاقل والأمهات للعاقل ) القاموس ٤ / ٧٦ . ولقد فصل ابن قدامة المسألة في المغني ٢ / ٤٦٧ - ٤٦٩ ، وراجع أيضاً : مختصر الخزقي ٥٠ ، والهداية لأبي الخطاب ١ / ٦٤ ، والكافي لابن قدامة ١ / ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والشرح الكبير ٢ / ٤٥٧ - ٤٦٠ ، الفروع ٢ / ٣٣٩ - ٣٤١ والمبدع ٢ / ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٢) كريح عروض التجارة .

(٣) مثل النتاج الحاصل من السائمة .

(٤) أى فلا يعتبر فيه حوّلان الحول بخلاف المستفاد من العطاء والهبة والإرث حيث

يشتد فيه ذلك .

(٥) ذكر صالح هذه المسألة أيضاً من روايته في مسائله ص ٨ .

والمسألة أنه إذا زكى ماله المستفاد هل يضمه إلى ماله غير المستفاد أو يبقى =

٧٦١ - حدثنا قال : سمعت أئى يقول : ليس فى مال زكاة حتى يحول عليه الحول (١) .

٧٦٢ - حدثنا قال : حدثنى (٢) أئى ، حدثنا وكيع ، حدثنا سفيان (٣) وعبد الرزاق قال : أخبرنا معمر والثورى عن أئى إسحاق ١٤٤ عن عاصم عن على قال من استفاد مالا فلا زكاة / فيه حتى يحول الحول (٤) .

= مستفاداً ؟ ولا شك أنه إذا زكاه خرج بعده عن حد الاستفادة فلا مانع من ضمه إلى الأموال الأخرى وجعله فى حكمها .

(١) ذكر نحوه ابن هانئ فى مسائله ١ / ١١٣ س ٥٥٨ والكوسج فى مسائله ١٧٤ / ب (ظاهريه) . قال ابن قدامة : السائمة ... والأثمان وقيم عروض التجارة . الحول شرط فى وجوب زكاتها لا نعلم فيه خلافاً . وما يكال ويدخر من الزروع والثمار ، والمعدن ، لا يعتبر لهما حول . المغنى ٢ / ٤٦٧ . بتصرف .

قال الخزقي : إذا استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يتم عليه الحول . وهذا المذهب إلا ما استثنى ( أى الزروع والمعدن ) الإنصاف ٣ / ٣٠ .

راجع المسألة أيضاً فى المقنع ١ / ٢٩٣ ، والفروع ٢ / ٣٣٩ ، والمبدع ٢ / ٣٠٢ . (٢) قال حدثنى ( ساقط من المصرية ) .

(٣) هو الثورى - وقد ساق الإمام طريقتين لهذا الأثر : أحدهما : من طريق وكيع عن سفيان والآخر : من طريق عبد الرزاق عن معمر وسفيان كلاهما عن أئى إسحاق السبيعى .

(٤) أخرجه عبد الرزاق عن معمر والثورى ( فى الأصل عن الثورى ) بالإسناد المذكور نحوه . وأيضاً عن الثورى بالإسناد المذكور مطولاً . المصنف ٤ / ٧٥ ، ٨٨ ح رقم ٧٠٢٣ ، ٧٠٧٦ . وفى المدونة : قال عبد الرحمن بن مهدي عن الثورى فساق السند - والمتن نحوه . المدونة ١ / ٢٣٣ وأبو عبيد أيضاً عن عبد الرحمن بن مهدي عن الثورى مثله . الأموال ٣٧٢ ح رقم ١١٢٢ وأئى شيبه عن وكيع عن سفيان به مثله . المصنف ٣ / ١٥٨ - ١٥٩ والدارقطنى بسنده عن أئى إسحاق نحوه مختصراً . السنن ٢ / ٩١ . والبيهقى بسنده عن الثورى نحوه . السنن ٤ / ١٠٣ وابن حزم بسنده عن طريق وكيع عن الثورى مثله . المحلى ٥ / ٤١٠ .

٧٦٣ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا عبد الصمد (١)  
 نا حماد (٢) قال نا قتادة (٣) عن جابر بن زيد (٤) عن ابن عباس في المال  
 المستفاد يزكيه حين يستفيده (٥) .  
 وقال ابن عمر : حتى يحول عليه الحول (٦) .

(١) هو عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري ، مولاهم ، التنوري بفتح  
 المثناة وتثقيب النون المضمومة أبو سهل البصري ، صدوق . ثبت في شعبة ، مات سنة سبع  
 ومائتين .

تقريب التهذيب ١ / ٥٠٧ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٣٢٧ - ٣٢٨ .

(٢) هو حماد بن سلمة بن دينار البصري . أبو سلمة . ثقة ، عابد ، أثبت الناس  
 في ثابت البناني وتغير حفظه بآخره ، مات سنة سبع وستين ومائة . تقريب التهذيب  
 ١ / ١٩٧ ، تهذيب التهذيب ٣ / ١١ - ١٦ .

(٣) هو ابن دعامة السدوسي .

(٤) هو جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي ثم الجوفي - بفتح الجيم وسكون الواو  
 بعدها فاء . البصري ، مشهور بكنيته ، ثقة ، فقيه ، مات سنة ثلاث وتسعين . ويقال :  
 مائة . تقريب التهذيب ١ / ١٢٢ . تهذيب التهذيب ٢ / ٣٨ - ٣٩ .

(٥) أخرجه أبو عبيد عن ابن كثير عن حماد به مثله وأيضاً بإسناد آخر عن ابن  
 عباس نحوه . الأموال ٣٧٤ ح رقم ١١٣٢ - ١١٣٣ وابن أبي شيبه بإسناد آخر عنه نحوه .  
 المصنف ٣ / ١٦٠ . وابن حزم بسنده من طريق عبد الله بن أحمد عن أبيه بإسناده عن ابن  
 عباس وابن عمر مثله . المحلى ٥ / ٣٥٠ .

(٦) أخرجه الترمذي بسنده عن أيوب عن نافع عن ابن عمر موقوفاً عليه مثله كما  
 أخرجه مرفوعاً من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وقال عن الموقوف : هذا أصح من  
 حديث عبد الرحمن بن زيد . السنن ٣ / ٢٥ - ٢٦ ح رقم ٦٣٢ . وأخرجه مالك عن نافع  
 أن ابن عمر كان يقول : لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول . الموطأ ١ / ٢٤٦  
 كتاب الزكاة : باب الزكاة في العين من الذهب والورق . والشافعي من طريق مالك مثله .  
 مسند الشافعي ٩١ . وابن وهب عن عمر بن محمد وعبد الله بن عمر عن نافع به عنه مثل  
 ما عند الإمام أحمد ، انظر : المدونة ١ / ٢٣٣ وعبد الرزاق من طرق عنه . مثله .  
 المصنف ٤ / ٧٧ ح رقم ٧٠٣٠ - ٧٠٣١ وأبو عبيد عن محمد بن كثير عن حماد بن سلمة  
 بإسناده مثله . الأموال ٣٧٢ ح رقم ١١٢٤ . وابن أبي شيبه بإسناد آخر عنه نحوه . المصنف  
 ٣ / ١٥٩ . وأخرجه أيضاً الدارقطني في سننه ٢ / ٩٢ . والبيهقي في سننه =

## زكاة العروض

٧٦٤ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول : ليس فيما يبتاع من العروض (١) زكاة حتى يحول عليه الحول . فإذا حال عليه الحول قومت وزكيت .

وكل شيء يكون فيها من نماء فهو يزكى معها ، لأن عمر قال لصاحب (٢) الجعاب (٣) والأدم : قوم وزك . فقد يكون فيها نماء فيزكى النماء مع الأصل . وإذا كان الأصل منفرداً . لم يكن فيه نماء فلا يزكى حتى يحول عليه الحول وهو بمنزلة المال ليس فيه زكاة حتى يحول عليه الحول (٤) .

= ١٠٣ / ٤ - ١٠٤ ، وابن حزم فى المحلى ٥ / ٤١١ ، والبغوى فى شرح السنة وقال : عن الموقوف ( وهو الأصح ) ٦ / ٢٧ ح رقم ١٥٧٦ .

قلت : والراجح قول ابن عمر رضى الله عنهما ، لصحة الأثر المروى عنه ، وكذلك يؤيده ما ثبت عن على رضى الله عنه مثله . والله أعلم .

(١) العرض : المتاع ، كل شيء فهو عرض سوى الدراهم والدنانير فإنهما عين . قال أبو عبيد : العروض : الأمتعة التى لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حيواناً ولا عقاراً تقول : اشتريت المتاع بعرض أى بمتاع مثله . الصحيح للجوهري ٣ / ١٠٨٣ .

(٢) هو حماس وستأتى ترجمته وتخرج أثر عمر فيما بعد .

(٣) الجعبة : كنانة الشباب ، والجمع جعاب . لسان العرب ١ / ٢٥٩ ، والقاموس المحيط ١ / ٤٦ .

(٤) عروض التجارة لا تجب فيها الزكاة حتى يحول عليها الحول ، فإذا حال قومت وزكيت . كذا نقل أبو داود فى مسائله ص ٧٨ ، والكوسج فى مسائله ١ / ١١٤ المصرية ٣١ / ب ( ظاهريه ) ، وصالح فى مسائله ص ٢٦ ، وابن هانئ فى مسائله ١ / ١٢١ س ٥٩٥ .

قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن فى العروض التى تدار للتجارة الزكاة إذا حال عليها الحول ... الإجماع ٥١ . قال ابن نصر المروزي : قال سفيان : كل فائدة تكون من أصل =



٧٦٥ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول : كل شيء من العروض فلا زكاة فيه إلا ما كان للتجارة ، فإنه يزكى إذا حال عليه الحول (١) على حديث أنى عمرو بن حماس (٢) .

= المال وغنائه فإنه يضمهما أصل المال إلى التجارة ، وبيع المال إلى أصله ثم يزكيهما معاً . وإذا كانت الفائدة ليست من أصل المال للتجارة ، والمواشى يتولد قبل تمام الحول . فإذا حال الحول فإنه يضم الأولاد إلى الأمهات كميراث ورثه أو هبة وهبت له فإنه لا يضمها إلى أصل المال ولكنه يستأنف به حولا . وكذلك قال أحمد وإسحاق . اختلاف العلماء ٧٢ / أ .

ذكر ابن هبيرة اتفاق الأئمة الأربعة في وجوب زكاة العروض ، وكذلك استقرار وجوبها بالحول خلافاً للمالك في مدبر لا يعرف حول ما يشتري ويبيع ، وفي غيره يزكى لسنة واحدة ، واتفاقهم في وجوبها في قيمتها خلافاً لأبى حنيفة فإنه يجب عنده في العين ، ولكن يعتبر بالقيمة - أى - في النصاب ويخرج الزكاة من نفس العين . الإفصاح ١ / ١٤٠ - ١٤١ . وتؤخذ - الزكاة - منها - أى القيمة - لا من العروض . وهذا الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، وقطع بهم أكثرهم ، وقال الشيخ تقي الدين بن تيمية : يجوز الأخذ من عينها أيضاً وتقوم العروض عند الحول بما هو أحظ للمساكين من عين أو ورق وهذا المذهب مطلقاً أعنى سواء كان من نقد البلد أم لا ، وعليه جماهير الأصحاب . انظر الإنصاف ٣ / ١٥٣ - ١٥٥ ، راجع أيضاً : مختصر الخرق ٥٤ ، الهداية لأبى الخطاب ١ / ٧٣ ، المغنى ٣ / ٥٨ وما بعدها ، المقنع ٣٣٣ - ٣٣٥ ، الفروع ٢ / ٥٠٢ - ٥٠٣ . (١) قال ابن هانئ : وسئل عن المتاع يكون في الدكان مثل لفافة وصندوق أيزكيه ؟ قال : إذا كان يريد به البيع زكاه . المسائل ١ / ١٢٢ س ٥٩٧ قال أبو الخطاب : ولا يصير العرض للتجارة إلا بشرطين : أحدهما : يفعله ولا فرق بين أن يقابل ذلك عوض كالبيع ونحوها ، أولاً يقابله عوض كالهبة والاحتشاش والغنيمة ، والثاني : أن ينوى عند تملكه أنه للتجارة ، وقد نقل ابن منصور عنه : أن العروض تصير للتجارة بمجرد النية . الهداية ٧٣ / ١ .

قال ابن قدامة : ولا تصير للتجارة إلا أن يملكها بفعله بنية التجارة . المقنع ٣٣٣ / ١ . قال المرداوى : هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب . الإنصاف ٣ / ١٥٣ . (٢) في المطبوع خماش وهو تصحيف . وأبو عمرو بن حماس يروى عن أبيه وأيضاً عن حمزة بن أنى أسيد ، سكت عنه ابن أبى حاتم ، والبخارى ، وقال الذهبي : مجهول ، =

٧٦٦ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا يحيى بن سعيد (١)  
عن يحيى بن سعيد (٢) قال : حدثنا عبد الله بن أبي سلمة (٣) عن أبي  
عمرو ابن حماس (٤) عن أبيه (٥) قال له عمر : زكّ مالك - كان يبيع  
الأدم والجعاب .

١٤٥ قال : إنه أدم وجعاب . قال : قومه (٦) .

= وقال الحافظ ، مقبول ، مات سنة تسع وثلاثين ومائة . التاريخ الكبير ( الكنى )  
٩ / ٥٥ ، الجرح والتعديل ٩ / ٤١٠ ، الميزان ٣ / ٥٥٧ ، تهذيب التهذيب ١٢ / ١٧٨ ،  
تقريب التهذيب ٢ / ٤٥٤ .

(١) هو القطان .

(٢) في المطبوع سعد ، وهو خطأ .

وهو : يحيى بن سعيد العطار - بمهملة وآخره راء - الأنصارى الشامى ، أبو زكريا  
الحمصى ، ضعيف ، من الطبقة التاسعة . تهذيب التهذيب ١١ / ٢٢٠ - ٢٢١ ، تقريب  
التهذيب ٢ / ٣٤٨ .

(٣) هو عبد الله بن أبي سلمة الماششون - بالجيم المكسورة وشين معجمة  
مضمومة ، واسم أبي سلمة ميمون - ويقال : دينار التيمى مولاهم ، ثقة ، مات سنة ست  
ومائة . تهذيب التهذيب ٥ / ٣٤٣ ، تقريب التهذيب ١ / ٤٢٠ ، المغنى للفتنى ٢١٩ .

(٤) في المطبوع : حماس وهو تصحيف .

(٥) حماس - بمكسورة وخفة ميم وسين مهملة - بن عمرو الليثى والد أبى عمرو  
بن حماس ذكره البخارى وسكت عنه ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، قال الحافظ : وهو  
مخضرم كان رجلاً كبيراً فى عهد عمر رضى الله عنه . التاريخ الكبير ٣ / ١٣٠ ، الثقات ٤ /  
١٩٣ ، تعجيل المنفعة ١٠٢ ، المغنى للفتنى ص ٨٠ .

(٦) أخرجه الشافعى عن ابن عيينة فى الأم ٢ / ٤٦ ، وفى مسنده ٩٧ ، وابن وهب  
عن الليث وعمرو بن الحارث . المدونة ١ / ٢١٨ - ٢١٩ ، وعبد الرزاق عن الثورى المصنف  
٤ / ٩٦ ح رقم ٧٠٩٩ ، وأبو عبيد بإسناد الإمام أحمد ، وأيضاً عن أبى معاوية ويزيد .  
الأموال ٣٨٤ - ٣٨٥ ح ١١٧٨ - ١١٨٠ ، وابن أبى شيبه عن ابن نمير ويزيد بن هارون وعبد  
المصنف ٣ / ١٨٣ ، والدارقطنى بسنده عن حماد ابن زيد . السنن ٢ / ١٢٥ والبيهقى  
بسنده عن جعفر والثورى . السنن الكبرى ٤ / ١٤٧ ، وذكره ابن حزم ، وقال : لا يصح =

٧٦٧ - حدثنا قال : حدثني أبي ، نا حفص بن (١) غياث  
قال : حدثنا عبيد الله (٢) بن عمر (٣) عن نافع عن ابن عمر قال :  
ليس في العروض زكاة إلا أن تكون للتجارة (٤) .

٧٦٨ - حدثنا قال : سألت أبي عن عبد بين رجلين كيف  
يزكيان عنه ؟ قال : كل واحد يؤدي عنه النصف - نصف صاع ،

---

= لأنه عن أبي عمرو بن حماس عن أبيه ، وهما مجهولان ، قال أحمد شاكر في تعليقه  
عليه : بل هما معروفان ثقتان . المحلى ٥ / ٣٤٩ ، وهؤلاء كلهم بإسنادهم عن يحيى بن  
سعيد الأنصارى عن عبد الله بن أبي سلمة به عنه نحوه ما عدا الشافعى ففى طريق له عن  
سفيان قال : حدثنا ابن عجلان عن أبي الزناد عن أبي عمرو بن حماس .

ملاحظة : عزى هذا الحديث الزيلعى لأحمد فى مسنده ( انظر : نصب  
الراية ٢ / ٣٧٨ ) والحافظ بن حجر قال : رواه أحمد ( انظر : تلخيص الحبير ٢ / ١٩١ ) ولم  
أجده عنده فى مسنده ، وقد أشار إلى هذا الوهم العلامة أحمد شاكر رحمه الله فى حاشية  
المحلى قال : نسبه بعضهم لمالك ولأحمد ولم أجده عندهما انظر تعليقه على المحلى ٥ / ٣٤٨ .  
ولما ترجم الحافظ ابن حجر لحماس جعل له علامة ( ك ) ، و ( فع ) أى أنه من رواية  
مالك فى الموطأ والشافعى فى مسنده ، وليس من رواية مسند أحمد ، انظر : تعجيل  
المنفعة ١٠٢ .

(١) فى النسخ الثلاث : ( عن ) وهو خطأ ، والصحيح ما أثبتته ، وتقدمت ترجمته  
فى س ٣٤٥ .

(٢) فى نسخة ( م ) عبد الله ، والصحيح عبيد الله كما هو فى الأصل ، وأيضاً فى  
إسناد الشافعى وغيره الآتى .

(٣) العمرى .

(٤) أخرجه البيهقى بسنده من طريق أحمد المذكورة ، وعنده فى آخره : إلا ما كان  
للتجارة . السنن الكبرى ٤ / ١٤٧ .

والشافعى عن الثقة عن عبيد الله بن عمر به عنه نحوه . الأم ٤٦/٢ ، والمسند ٩٧  
وعبد الرزاق بسنده عن نافع بمعناه . المصنف ٤ / ٩٧ ح رقم ٧١٠٣ ، وابن أبى شعبة عن  
أبى أسامة قال : حدثنا عبيد الله به عنه نحوه . المصنف ٣ / ١٨٣ - ١٨٤ .

نصف صاع - يعنى صدقة الفطر (١) قال : وإن كان هذا العبد للتجارة يقوم فيزكى كل واحد عن قيمته (٢) .

### زكاة الحلى

٧٦٩ - حدثنا قال : سألت أئى عن الحلى هل فيه زكاة ؟ فقال : إذا كان يعار ويلبس أرجو أن لا يكون فيه زكاة (٣) .

٧٧٠ - سألت أئى عن الحلى فيه زكاة ؟ قال : الحلى يعار ويلبس - يعنى أنه زكاته - (٤) .

٧٧١ - سمعت أئى يقول : سنة الحلى شئ غير سنة الحنطة والقطنية (٥) .

(١) ستأتى مسألة أداء صدقة الفطر عن العبد المشترك بالنص المذكور إلى قوله : نصف صاع « فى باب زكاة الفطر عمن تؤدى » . س رقم ٧٩٣ فراجعها فى محلها .

(٢) والعبد إذا كان للتجارة فحكمه حكم عروض التجارة ، وقد سبق القول فى بيان حكمها فى أول بيان زكاة العروض .

(٣) نقل عن الإمام أحمد نحو ذلك أبو داود ص ٧٨ ، وابن هانئ المسائل ١ / ١١٣ رقم ٥٦١ ، والكوسج فى المسائل ١ / ٩٥ ، ١١٣ ( المصرية ) ، وصالح فى المسائل ص ١٠٤ ، ١٨٨ - ١٨٩ ، وانظر أيضاً روايته فى هذه المسألة فى اختلاف العلماء ٦٦ / ب ، ونصب الرأية ٢ / ٣٧٥ ، وفى زكاة الحلى المباح المعد للاستعمال روايتان :

الأولى : أنه لا زكاة فيه إذا كان لللبس والإعارة ، وهذا هو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، والرواية الثانية : تجب فيه الزكاة ، وعنه : تجب فيه الزكاة إذا لم يعر ولم يلبس . أما الحلى المحرم وما أعده للكرء أو التجارة أو النفقة عند الحاجة فالصحيح من المذهب : وجوب الزكاة فيه .

انظر : مختصر الخرق ص ٥٣ ، الأحكام السلطانية ص ٥٣ ، والهداية ١ / ٢١٧ ، والفروع ٢ / ٤٦٢ ، الإنصاف ٣ / ١٣٨ .

(٤) انظر ما تقدم فى المسألة السابقة .

(٥) فى المصرية ( القطن ) وهو خلاف الأصل ونسخة ( م ) والقطنية : بالكسر . =

٧٧٢ - حدثني أبي قال : نا سفيان (١) عن عبد الرحمن - يعنى ابن القاسم - عن أبيه (٢) أن عائشة كانت تحلى بنات أخيها (٣) الذهب ثم لاتركيه (٤) .

= واحدة القطاني ، كالعقد وشبهه ، انظر ، الصحاح للجوهري ٦ / ٢١٨٣ .  
ولعل الإمام أحمد يريد بذلك أن الحلّى يختلف عن الخنطة والقطنية ، لأن الحلّى لا تجب فيه الزكاة إذا كان معداً للاستعمال بخلاف الخنطة والقطنية ، فإنه تجب فيها الزكاة مطلقاً ، ومن الممكن أن يكون مراده - على رواية وجوب الزكاة في الحلّى - أن الحلّى لا تجب فيه الزكاة إلا بعد ما يحول عليه الحول بخلاف الخنطة والقطنية ، فإنه لا يشترط فيهما ذلك .  
(١) هو سفيان بن سعيد الثوري .

(٢) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق .  
(٣) في نسخة ( م ) ( أختها ) وهو خلاف الأصل والمصرية ، والصواب ما في الأصل ، لأنه ورد مثل ذلك في المصادر الأخرى .

(٤) أخرجه الإمام مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عائشة كانت تحلى بنات أخيها يتامى في حجرها لمن الحلّى ، فلا تخرج من حلّهن الزكاة . الموطأ ١ / ٢٥٠ انظر أيضاً : المدونة ١ / ٢١٢ ، والشافعي عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم به . وأيضاً من طريق عبد الله بن مؤمل عن ابن أبي مليكة عن عائشة نحوه . انظر : المسند ٩٥ - ٩٦ ، وعبد الرزاق عن الثوري به . انظر : المصنف ٤ / ٨٣ ح رقم ٧٠٥٢ ، وابن أبي شيبة أيضاً من طريق سفيان به ولفظه : ( أنها كانت لا تركيه ) كما أخرجه من طريقين آخرين نحو الإمام أحمد . انظر : المصنف ٣ / ١٥٤ - ١٥٥ ( من قال ليس في الحلّى زكاة ) ورواه البيهقي أيضاً بسنده إلى مالك والشافعي مثلها . انظر : السنن الكبرى ٤ / ١٣٨ ( باب من قال : لا زكاة في الحلّى ) . وقد ذكره الحافظ وقال : وروى الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة أنها قالت : لا بأس بلبس الحلّى إذا أعطى زكاته ، ويقويه ما رواه أبو داود والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث عائشة أنها دخلت على رسول الله ﷺ فرأى في يدها فتحات من ورق . فقال ما هذا يا عائشة ؟ فقالت : صنعتن أتزين لك بهن يا رسول الله ، قال : أتؤدين زكاتهن ، قالت : لا . قال : هو حسبك من النار ، وإسناده صحيح على شرط الصحيح ، وسيأتي عن عائشة أنها كانت لا تخرج عن يتامى حجرها ، ويمكن الجمع بينهما بأنها كانت ترى الزكاة فيها . ولا ترى إخراج الزكاة مطلقاً من مال الأيتام ، تلخيص الحبير ٢ / ١٨٩ .

٧٧٣ - حدثني أبي قال : نا وكيع قال : نا شريك <sup>(١)</sup> عن  
على بن سليم <sup>(٢)</sup> قال : سألت أنس بن مالك عن الحلبي ؟ فقال : ليس  
فيه زكاة <sup>(٣)</sup> .

٧٧٤ - حدثني أبي قال : حدثنا وكيع قال : نا هشام <sup>(٤)</sup>  
عن فاطمة <sup>(٥)</sup> أن أسماء <sup>(٦)</sup> كانت تحلى بناتها <sup>(٧)</sup> بالذهب / قيمته ١٤٦  
خمسون ألفاً فكانت لا تزكيه <sup>(٨)</sup> .

(١) هو شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي ، أبو عبد الله الكوفي ، القاضي  
بواسط ، ثم الكوفة ، صدوق ، يخطيء كثيراً ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ، وكان  
عادلاً فاضلاً عابداً ، شديداً على أهل البدع ، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة .  
تهذيب التهذيب ٤ / ٣٣٣ - ٣٣٧ ، تقريب التهذيب ١ / ٣٥١ .

(٢) وهو على بن سليم ، أبو سليم الحراني سمع أنساً . روى عنه مسعر بن كدام وإسرائيل  
وشريك وأبو عوانة ، هكذا ترجم له ابن أبي حاتم ، وذكره البخاري في التاريخ الكبير وقال (الجزار)  
بدل (الحراني) وذكره ابن حبان في الثقات . وقال (الحرار) بدل (الحراني) هذا ، ولم يتكلم منهم أحد  
فيه بشيء من الجرح والتعديل . التاريخ الكبير ٦ / ٢٧٧ . الجرح والتعديل ٦ / ١٨٨ . الثقات ٥ / ١٦٢ .  
(٣) أخرجه الدارقطني بسنده إلى وكيع به مثله . السنن ٢ / ١٠٩ ، وأخرجه البيهقي

بسنده إلى الدارقطني من طريق وكيع مثله .

وأخرج أيضاً بسنده من طريق قتادة عن أنس بن مالك في الحلبي قال : إذا كان يعار  
ويلبس فإنه يزكي مرة واحدة . السنن الكبرى ٤ / ١٣٨ ، وهذا يخالف لقوله الأول .

وقال الشافعي : بعد أن ذكر أثر عائشة وابن عمر ، ويروى عن ابن عباس وأنس بن  
مالك ، ولا أدري أثبت عنهما معنى قول هؤلاء : ليس في الحلبي زكاة ؟ الأم ٢ / ٤١ .

(٤) هو هشام بن عروة .

(٥) هي فاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام زوجة هشام بن عروة ، ثقة ، من  
الثالثة . تهذيب التهذيب ١٢ / ٤٤٤ . تقريب التهذيب ٢ / ٦٠٩ .

(٦) هي أسماء بنت أبي بكر الصديق .

(٧) في المصرية ( ثيابها ) والصواب ما في الأصل ، والسياق يقتضيه .

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن هشام بن عروة به ، وفيه ( ثيابها ) بدل

( بناتها ) وليس فيه ( قيمته خمسون ألفاً ) . المصنف ٣ / ١٥٥ .

وأخرجه الدارقطني بسنده إلى وكيع به بلفظ : ( أنها كانت تحلى بناتها بالذهب =

## زكاة الجواهر واللؤلؤ (١)

٧٧٥ - سمعت أنى يقول : ليس فى الجواهر (٢) ولا اللؤلؤ زكاة إلا أن يكون للتجارة . فإذا كان للتجارة قوم وزكى (٣) ، وكل شئ يراد به التجارة يزكى إذا حال عليه الحول بقيمته يومئذ (٤) وليس فى مال زكاة حتى يحول عليه الحول (٥) .

---

=ولا تركبه نحواً من خمسين ألفاً ( السنن ٢ / ١٠٩ .  
وأيضاً البيهقى عن أنى عبد الرحمن السلمى عن الدارقطنى به مثله . السنن الكبرى  
٤ / ١٣٨ .

(١) سقطت كلمة ( واللؤلؤ ) من المطبوع . وفى المصرية ( الجواهر ) بدل ( الجواهر ) .

(٢) فى المصرية ( الجواهر ) .

(٣) قال ابن قدامة : فإن كان فى الحلى جواهر ولآلىء مرصعة ، فالزكاة فى الحلى من الذهب ، والفضة ، دون الجواهر ، لأنها لا زكاة فيها عند أحد من أهل العلم ، فإن كان الحلى للتجارة ، قومه بما فيه من الجواهر ، لأن الجواهر لو كانت مفردة وهى للتجارة لقومت وزكيت ، فكذلك إذا كانت فى حلى التجارة . المغنى ٣ / ٤٤ .

قال المرداوى : لا زكاة فى الجواهر واللؤلؤ ، ولو كان فى حلى إلا أن يكون لتجارة ، فيقوم جميعه تبعاً .... وقال غير واحد : إلا أن يكون لتجارة أو سرف .... وإن كان للكراء ، فوجهان ... قلت : الصواب وجوب الزكاة ، وظاهر الكلام فى المستوعب عدم الوجوب . الإنصاف ٣ / ١٥١ - ١٥٢ ، وانظر أيضاً : الفروع ٢ / ٤٧٨ .

(٤) راجع ما تقدم فى زكاة العروض س ٧٦٤ .

(٥) راجع ما تقدم فى زكاة المال المستفاد س ٧٦١ .

## زكاة العسل

٧٧٦ - سألت أبا عن العسل . هل تجب فيه الزكاة ؟ .

قال : في العسل العشر (١) .

٧٧٧ - حدثني أبي قال : نا وكيع عن سعيد بن

(١) نقل أبو داود في المسائل ص ٧٩ - والكوسج في المسائل ١ / ١١٦ ( المصرية ) عن الإمام أحمد نحوه ، وانظر روايته أيضاً في الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٠٧ ، المغنى ٣ / ٢٠ .

وقال أبو الخطاب : ويجب في العسل العشر سواء كان في أرض خراجية أم في غيرها ، وسواء أخذه من موضع يملكه أم لا يملكه كرؤوس الجبال والموات كلها ويعتبر فيه نصاب مقداره عشرة أفرق . الهداية ١ / ٧٠ .

والفرق بفتح الراء وقيل وبسكونها : ستة عشر رطلاً عراقية ، وهو مكيال معروف بالمدينة ( سابقاً ) ذكره ابن قتيبة وثعلب والجوهري وغيرهم وقيل ستة وثلاثون رطلاً عراقية ، وقيل ستون رطلاً عراقية . الفروع ٢ / ٤٥٢ .

وقال المرداوي معلقاً على قول ابن قدامة في المقنع وفي العسل العشر سواء أخذه من موات أم من ملكه ، هذا المذهب رواية واحدة ، وعليه الأصحاب . وهو من مفردات المذهب .

ثم ذكر الأدلة على هذه المسألة ، وقال : من تأمل هذا ظهر له ضعف المسألة وأن يتوجه لأحمد رواية أخرى ، أنه لا زكاة فيه بناء على قول الصحابي ، ثم ذكر كلاماً طويلاً له .

وقال : ففي كلام صاحب الفروع إيماء إلى عدم الوجوب وما هو ببيعيد الإنصاف ٣ / ١١٦ - ١١٧ . وراجع : المغنى ٣ / ٢٠ . والمحرم ١ / ٢٢١ . والفروع ٢ / ٤٤٨ - ٤٥١ .



عبد العزيز (١) عن سليمان ابن موسى (٢) عن أنى سيارة (٣) قال : قلت : يا رسول الله إن لى نحلاً (٤) ؟ قال : أد (٥) العشر ، فقلت : يا رسول الله : احمها لى ، قال : فحمها لى (٦) .

(١) هو سعيد بن عبد العزيز بن أنى يحيى التنوخى أبو محمد ، ويقال : أبو عبد العزيز الدمشقى ، ثقة ، إمام ، سواء أحمد بالأوزاعى وقدمه أبو مهر ، لكنه اختلط فى آخر عمره ، مات سنة سبع وستين ومائة وقيل : بعدها . وله بضع وسبعون سنة . تهذيب التهذيب ٤ / ٥٩ - ٦١ ، تقريب التهذيب ١ / ٣٠١ .

(٢) هو سليمان بن موسى الأموى مولاهم أبو أيوب ويقال أبو هشام الدمشقى الأشدق فقيه أهل الشام . صدوق فقيه ، وفى حديثه بعض لين ، وخلط قبل موته بقليل ، من الخامسة .

نقل الحافظ فى التهذيب عن خليفة وغيره : أنه مات سنة تسع عشرة ومائة . ونقل عن ابن حبان : أنه توفى سنة خمس عشرة ومائة .

(٣) هو أبو سيارة : بتشديد التحتانية ، المتعنى - بضم الميم وفتح المثناة فوقانية بعدها مهملة - ( صحابى ) . وقيل : اسمه عمير بن الأعلم ( وفى التقريب : عميرة بن الأعزل ) وقيل : غير ذلك . انظر : الإصابة ٤ / ٩٧ - ٩٨ .

(٤) فى المطبوع ( غلا ) وهو خلاف الأصل والمصرية ونسخة ( م ) كما أنه خطأ فاحش .

(٥) فى جميع النسخ ( أذى ) بالياء . وهو خلاف القاعدة العربية ، وقد أثبت ما تقتضيه .

(٦) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده عن وكيع وعبد الرحمن عن سعيد بن عبد العزيز بهذا اللفظ ، وقال : قال عبد الرحمن : احم لى جبلها ، قال : فحمى لى جبلها ٤ / ٢٣٦ .

وابن ماجه فى سننه - باب زكاة العسل ١ / ٥٨٤ ح رقم ١٨٢٣ . وعبد الرزاق فى مصنفه - ٤ / ٦٣ ح رقم ٦٩٧٣ .

والطيالسى فى مسنده ١٦٩ . وابن أنى شيبه فى مصنفه ٣ / ١٤١ كلهم من هذا الطريق أى طريق وكيع ومثل ما ساق المؤلف هنا قال الدارقطنى بعد إخراج هذا الحديث من طريق أنى داود الطيالسى : وهذا أصح ما روى فى وجوب العشر فيه ، وهو منقطع ، قال أبو عيسى الترمذى : سألت محمد بن إسماعيل البخارى من هذا ؟ فقال : هذا حديث مرسل وسليمان بن موسى لم يدرك أحداً من أصحاب النبى ﷺ وليس فى زكاة العسل شىء يصح . السنن الكبرى ٤ / ١٢٦ .

## باب ماتجب فيه الزكاة من الحنطة والشعير والزبيب والتمر والحبوب والقطاني وغير ذلك وما فيه الخراج والعشر

٧٧٨ - سألت أى عن الزكاة فيم تجب ؟ فقال : تجب الزكاة  
في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذرة والسلت <sup>(١)</sup> وكل شيء يقوم  
١٤٧ مقام هذه حتى / يدخر يجرى <sup>(٢)</sup> فيه القفيز <sup>(٣)</sup> فيقوم مقام هذه ،  
مثل اللوبيا ، والعدس والتين والسماسم والقطنية والرز ، وكل شيء

---

= قال صاحب الفروع بعد أن أشار إلى حديث أى سيارة المتعى : رواه عنه سليمان بن  
موسى الأشدق - ولم يدركه - مع أنه وإن كان ثقة عند أهل الحديث كما قاله الترمذى : فإن  
عندم مناكير كما قاله البخارى ، وبين بالتفصيل زكاة العسل ونصابه . وما ورد فيه من العلل .  
انظر : الفروع ٢ / ٤٤٨ - ٤٥٠ .

(١) السلت : فى الصحاح : بالضم ، ضرب من الشعير ليس له قشر كأنه حنطة  
٢٥٣ / ١ ( مادة سلت ) وفى القاموس المحيط ، السلت : بالضم : الشعير ، أو ضرب  
منه ، أو الحامض منه ١ / ١٥٠ ( مادة سلت ) .  
(٢) فى المطبوع ( يحوى ) وهو خلاف ما فى النسخ الثلاثة . ومعنى ( يجرى فيه  
القفيز ) أى ما يكال .

(٣) القفيز : من المكايل معروف ، وهو ثمانية مكايلك عند أهل العراق ، وهو من  
الأرض قدر أربعة وأربعين ذراعاً ومائة ذراع ، وقيل : هو مكيال تتواضع الناس عليه ، والجمع  
أقفة وقفران . لسان العرب ٧ / ٢٦٢ ( مادة قفز ) .  
وقد وصل الدكتور / محمد الخاروف فى تحقيقه إلى أن القفيز المقدر فى الخراج يعادل  
٣٦ صاعاً من القمح أى ما يزن ١١٣, ٢٦ كيلو غراماً أو ما سحته ٣٣, ٠٥٣ لتراً .  
انظر تحقيقه لكتاب الإيضاح والتبيان ص ٧٢ :

يدخر ، فيقوم مقام هذه الأربعة التمر والحنطة والزبيب والشعير<sup>(١)</sup> وإن كان مما<sup>(٢)</sup> خرج في أرض الخراج<sup>(٣)</sup> فعلى الأرض الخراج . وفي الحب : العشر وهو زكاته<sup>(٤)</sup> .

وإن كان في أرض حرة<sup>(٥)</sup> يملكها صاحبها فعليه فيها العشر إذا كانت على نطف<sup>(٦)</sup> السماء من الأمطار ، وإن كان خروج هذا الحب

(١) نقل روايات عن الإمام أحمد في هذه المسألة أبو داود في المسائل ص ٧٩ والكوسج في المسائل ١ / ١٠٠ ( المصرية ) وصالح في المسائل ص ٢٠ - ٢١ ، ٤٠ ، وقال أبو الخطاب : ( يجب الزكاة في كل زرع يكال ويدخر سواء كان مقتاتا .. أم غير مقتات . وسواء كان مما ينبت الآدميون . أم مما ينبت بنفسه . وكذلك في الثار التي تكال وتدخر ، ولا تحب في بقية الفواكه ، ولا في شيء من الخضروات . ) الهداية ١ / ٦٩ .

(٢) في النسخة ( م ) ( ما ) .

(٣) قال ابن مفلح : الأرض الخراجية ما فتح عنوة ولم يقسم ، وما جلا عنها أهلها خوفاً ، وما صولحوا عليه على أنها لنا ، ونقرها معهم بالخراج . الفروع ٢ / ٤٤٢ . انظر أيضاً : الإنصاف ٣ / ١١٦ .

(٤) نقل أبو داود نحو هذه الرواية عن الإمام أحمد في المسائل ص ٨٠ ، وانظر أيضاً روايتين في أحكام أهل الملل ص ٣٥ ، ٣٦ .

وقال شمس الدين ابن مفلح : ويجتمع العشر والخراج فيما فتح عنوة ، وكل أرض خراجية ، نص عليه ، فالخراج في رقبته ، والعشر في غلتها ... لأن سبب الخراج التمكين من النفع ، لوجوبه ، وإن لم يزرع ، وسبب العشر الزرع ، كأجرة المتجر مع زكاة التجارة لوجوبهما بسببين مختلفين لمستحقين فاجتمعا ، كالجزاء والقيمة في الصيد المملوك ، الفروع ٢ / ٤٣٨ . وانظر أيضاً : مختصر الخرق ص ٥٢ ، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٤٧ ، ١٥٣ . الهداية ١ / ٧١ ، المغنى ٣ / ٣٠ ، الكافي ١ / ٣٠٨ . مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٥ / ٥٤ - ٥٥ أحكام أهل الذمة ص ١٠٠ - ١٠٢ - ١٠٤ . الإنصاف ٣ / ١١٣ - ١١٤ .

(٥) ونقل القاضي رواية أبي طالب : قال : إذا كانت أرض حرة مثل مكة وخراسان ، فإنما عليهم الصدقة ، لأنهم يملكون رقبته . الأحكام السلطانية ص ١٧٣ .

(٦) النطفة : الماء الصافي قل أو كثر ، والجمع نطف ونطاف . لسان العرب ١١ / ٢٤٩ ( مادة نطف ) في نسخة المصرية ( قطف ) بدل ( نطف ) وهو خلاف الأصل ونسخة ( م ) .

على كلفة مثل التواضع (١) وما يستقى بالغرب (٢) فعليه فيها نصف العشر (٣) .

قال أبى : وكذلك أيضاً فى الأرض التى يؤدى عنها الخراج فيها العشر ونصف العشر (٤) .

(١) التواضع : جمع ناضح وناضحة ، وهما البعير والثاقة يسقى عليه . المطلاع ص ١٣٢ .

(٢) فى نسخة ( م ) ( بالقرب ) وفى المطبوع ( بالغرف ) والصواب ما أثبتته ، لأنه فى الأصل . وهو الرواية التى يحمل عليها الماء ، والغرب دلو عظيمة من مسك ثور مذكر ، وجمعه غروب . لسان العرب ٢ / ١٣٤ ( مادة غرب ) .

(٣) انظر رواية عن الإمام أحمد فى المسألة فى مسائل الكوسج ١ / ٩٦ ( المصرية ) ٢٨ / ب ( الظاهرية ) .

قال ابن قدامة : إن العشر يجب فيما سقى بغير مؤنة ، كالذى يشرب من السماء والأنهار ، وما يشرب بعروقه ، وهو الذى يغرس فى أرض ماؤها قريب من وجهها ، تصل إليه عروق الشجر ، فيستغنى عن سقى ، وكذلك ما كانت عروقه تصل إلى نهر أو ساقية ، ونصف العشر فيما سقى بالمؤن كالدوالى والنواضح ، لا نعلم فى هذا خلافاً . المغنى ٣ / ٩ .

وانظر أيضاً : الأحكام السلطانية لأبى يعلى ص ١٠٥ ، والهداية ١ / ٧٠ ، والفروع ٢ / ٤٢٠ - ٤٢١ ، والإنصاف ٣ / ٩٩ - ١٠٠ .

(٤) قال القاضى : إذا زرع المسلم أرض خراج أخذ منه عشر الزرع مع خراج الأرض ، وإذا استأجر أرض خراج فزرعها فالخراج على مؤجرها والعشر على مستأجرها . الأحكام السلطانية ١٠٨ .

فإذا ثبت أن فى أرض الخراج إذا زرعها المسلم زكاة فمقداره العشر فيما سقى بغير مؤنة ، ونصف العشر فيما سقى بالمؤن .

قال عبد الله : سمعت أبى يقول : لا بأس أن يأخذ الرجل من غلته بقدر ما يأكل هو وعياله ، والباقي حتى يأخذ السلطان ، وكل شئ يخرج من الأرض فقيه الزكاة بعد وظيفة عمر ، ما كان ببيع فيه العشر وما كان بكلفة نصف العشر ، وإن كان السلطان يأخذ أكثر مما وظف عمر فليس عليه شئ ، وإن كان أقل يخرج عنه الزكاة .

مسائل عبد الله بن أحمد كتاب الخراج - باب الزراعة والشراء من أرض السواد وسيأتى هناك شرح وظيفة عمر . إن شاء الله تعالى .

٧٧٩ - حدثني أبي قال : نا وكيع قال : قال سفيان : يدفع الخراج ثم ينظر إلى ما بقي في يده ، فإن كان خمسة أوسق أدى العشر ونصف العشر (١) .

سمعت أبي يقول : إلى هذا أذهب أنا (٢) .

٧٨٠ - سألت أبي عن العشر ما زاد على ثلاثمائة صاع (٣) ، تسع أصع (٤) أو عشرة أصع (٥) ، هل فيها العشر أو لا ؟ .

(١) أخرج ابن أبي شيبة عن أبي أسامة عن أشعث عن الحسن ، قال : كان يقول : ليس في التمر زكاة إذا كان يؤخذ منه العشر ، وإن كان بمائة ألف ، وحدثنا وكيع قال : كان حسن وسفيان يقولان عليه . المصنف ٣ / ٢٠١ .

وأخرج يحيى بن آدم قال : حدثني الأشجعي قال : سمعت سفيان بن سعيد يقول : فيما أخرجت الأرض الخراج ، فارفع دينك وخراجك فإن بلغ خمسة أوسق بعد ذلك فزكها . واحسب ما أكلت من الزرع الخراج . الخراج ١٦٦ برقم ٦٠٤ .

قال ابن حزم : قال سفيان وأحمد : إن فضل بعد الخراج خمسة أوسق فصاعدا ففيه الزكاة . المحلى ٥ / ٣٧٠ .

(٢) نقل عبد الله رواية في المسألة في هذا الكتاب - في باب « سئل عن الخراج الذى وظفه عمر على أرض السواد » . انظر برقم ١٦٧٥ والكوسج في المسائل ١ / ١٠٣ ( المصرية ) .

وقال الخزقي : وما كان عشرة أدى عنها الخراج ، وزكى ما بقى إذا كان خمسة أوسق وكان لمسلم . المختصر ص ٥٢ .

وقال ابن قدامة في شرحه : يعنى ما فتح عنوة ووقف على المسلمين وضرب عليهم خراج معلوم ، فإنه يؤدى الخراج من غلته وينظر في باقيها ، فإن كان نصاباً ففيه الزكاة إذا كان لمسلم ، وإن لم يبلغ نصاباً أو بلغ نصاباً ، ولم يكن لمسلم فلا زكاة فيه ، فإن الزكاة لا تجب على غير المسلمين ، وكذلك الحكم في كل أرض خراجية .

هذا وقد ذكر في عداد من قال به سفيان الثوري . المغنى ٣ / ٩٢ .

(٣) ثلاثمائة صاع : وهى خمسة أوسق نصاب ما أخرجت الأرض .

(٤) ، (٥) في المصرية ( أصوع ) وهو خلاف الأصل ونسخة ( م ) .

قال : يزكى بالحساب بالعشر (١) .

٧٨١ - حدثني أبي قال : نا يحيى بن سعيد عن سفيان (٢)  
عن موسى بن عقبة (٣) عن نافع عن ابن عمر الصدقة في كذا وكذا  
وفي السلت (٤) .

(١) قال أبو الخطاب : ويجب فيما زاد على النصاب بحسابه ( الهداية ) ١ / ٧٠ .  
وقال ابن قدامة : ولا وقص في نصاب الحبوب والثمار . بل مهما زاد على النصاب  
أخرج منه بالحساب ، فيخرج عشر جميع ما عنده ، فإنه لا ضرر في تبغيضه ، بخلاف  
الماشية فإن فيه ضرراً . المغنى ٣ / ١٢ . وانظر أيضاً : الفروع ٢ / ٣٢١ ، والإنصاف  
٣ / ١٣ ، والمبدع ٢ / ٢٩٤ .

(٢) هو سفيان بن سعيد الثوري .

(٣) هو موسى بن عقبة بن أبي عياش : بتحتانية ومعجمة . الأسدي مولى آل  
الزبير ، ويقال : مولى أم خالد بنت سعيد بن العاص زوج الزبير . ثقة فقيه إمام في المغازي .  
لم يصح أن ابن معين لينه ، مات سنة إحدى وأربعين ومائة ، وقيل : بعد ذلك .

تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٦٠ - ٣٦٢ ، تقريب التهذيب ٢ / ٢٨٦ .

(٤) أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه  
كان يقول : كل صدقة الثمار والزرع ما كان من نخل أو عنب أو زرع من حنطة أو شعير  
أو سلت مما كان بعلاً أو يسقى بنهر أو يسقى بالعين أو عثياً يسقى بالمطر ففيه العشر ، في  
كل عشرة واحدة ، وما كان يسقى منه بالنضح ففيه نصف العشر في كل عشرين واحد ،  
المصنف ٤ / ١٣٥ - ١٣٦ ح رقم ٧٢٣٩ ، باب ما تسقى السماء . وابن أبي شيبه في  
مصنفه ٣ / ١٤٥ - ١٤٦ ( ما قالوا فيما يسقى سيحاً وبالذوالى ) وابن حزم في المحلى  
٥ / ٣٢٨ .

والبيهقي في السنن الكبرى ٤ / ١٣٠ ( باب قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض )  
كلهم بإسنادهم إلى ابن جريج عن موسى بن عقبة به بنحو ما ساقه عبد الرزاق .

٧٨٢ - وجدت في كتاب أئى بخط يده حدثنى / خالد بن ١٤٨

خداش (١) ، قال : نا عبد الله بن وهب (٢) قال : أخبرنا يونس (٣)  
عن ابن شهاب عن سالم (٤) عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ فرض  
فيما سقت السماء والأنهار والعيون (٥) أو كان عثرياً (٦)  
- وقال (٧) : خالد مرة يقول أو كان بعلا (٨) - العشر وفيما سقى

(١) في الأصل و ( م ) خالد بن حراش ، وفي المصرية ( خالد بن حراس ) وفي  
المطبوع ( خالد بن خداش ) وهو الصواب ، ولذلك أثبتته . لأنه هو الذى يروى عن عبد  
الله بن وهب . انظر : تهذيب الكمال ٢ / ٧٥٣ وهو خالد بن خداش : بكسر المعجمة  
وتخفيف الدال وآخره معجمة ، ابن عجلان الأزوى المهلبى مولاهم ، أبو الهيثم البصرى ،  
صدوق يخطئ . مات سنة أربع وعشرين ومائتين .

تهذيب التهذيب ٣ / ٨٥ - ٨٦ ، تقريب التهذيب ١ / ٢١٢ .

(٢) هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشى مولاهم أبو محمد المصرى ، الفقيه ، ثقة ،  
حافظ عابد ، مات سنة سبع وتسعين ومائة ، وله اثنان وسبعون سنة ، تهذيب  
التهذيب ٦ / ٧١ - ٧٤ . تقريب التهذيب ١ / ٤٦٠ .

(٣) يونس بن زيد .

(٤) هو سالم بن عبد الله بن عمر .

(٥) في جميع النسخ والمطبوع ( وكان ) والصواب ما أثبتته ، لأن السياق يقتضيه  
وكذلك ورد عند البخارى وغيره .

(٦) في الأصل و ( م ) ، ( عرنا ) والمصرية ( عوننا ) والصواب ما أثبتته ، لأنه ورد  
عند البخارى وغيره ، وأغرب في المطبوع فقال ( عدنا ) وقال ابن الأثير : وفي حديث .  
الزكاة « ما كان بعلاً أو عثرياً ففيه العشر » وهو من النخيل الذى يشرب بعروقه من ماء المطر  
يجتمع في حفيرة . وقيل : هو العذى ، وقيل هو ما يسقى سبيحاً ، والأول الأشهر . النهاية  
٣ / ١٨٢ ، وقال الجوهري : العثرى ، بالتحريك : العذى وهو الزرع الذى لا يسقيه إلا  
ماء المطر . الصحاح ٢ / ٧٣٧ .

(٧) في نسخة ( م ) ( كان ) بدل ( قال ) وهو خلاف الأصل والمصرية .

(٨) قال ابن الأثير : وفي حديث الزكاة « ما سقى بعلا ففيه العشر » هو ما شرب  
من النخيل بعروقه من الأرض من غير سقى سماء ولا غيرها . قال الأزهرى : هو ما ينبت من  
النخل في أرض يقرب ماؤها فرسخت عروقها في الماء ، واستغنت عن ماء السماء والأنهار  
وغیرها . النهاية ١ / ١٤١ .

بالتواضع نصف العشر (١) .

٧٨٣ - حدثني أبي قال : حدثنا حسن بن موسى (٢) قال :  
حدثنا ابن لهيعة (٣) عن أبي الزبير (٤) عن جابر أن رسول الله ﷺ  
قال : فيما سقت السماء والعيون العشر وفيما سقت السانية (٥)  
نصف العشر (٦) .

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه - كتاب الزكاة - باب العشر فيما يسقى من ماء  
السماء وبالماء الجارى . عن سعيد بن أبى مريم عن عبد الله بن وهب به - مرفوعاً - ولفظه :  
فيما سقت السماء والعيون أو كان عثياً العشر ، وما سقى بالنضح نصف العشر  
الصحيح . ( مع الفتح ) ٣ / ٣٤٧ ح رقم ١٤٨٣ .

وأبو داود فى سننه - كتاب الزكاة - باب صدقة الزرع - عن هارون بن سعيد عن  
عبد الله بن وهب به - وفيه بعد قوله ( العيون ) أو كان بعلاً العشر ، وفيما سقى بالسوانى  
أو النضح نصف العشر . السنن ٢ / ٢٥٢ ح رقم ١٥٩٦ .

وأخرجه الترمذى عن أحمد بن الحسن عن سعيد بن أبى مريم عن ابن وهب وفيه « أنه  
سن فيما سقت السماء » وساق مثل البخارى .

وقال : هذا حديث حسن صحيح . السنن ٣ / ٣٢ ح رقم ٦٤٠ . كتاب الزكاة :  
باب ما جاء فى الصدقة فيما يسقى بالأنهار .

(٢) هو الحسن بن موسى الأشيب : بمعجمة ثم تحتانية . أبو على البغدادى ، قاضى  
طبرستان والموصل وحمص . ثقة . مات سنة تسع أو عشر ومائتين . تهذيب التهذيب  
٢ / ٣٢٣ . تقريب التهذيب ١ / ١٧١ .

(٣) هو عبد الله بن لهيعة : بفتح اللام وكسر الهاء ، ابن عقبة بن فرعان الحضرمى  
الأعدولى أبو عبد الرحمن المصرى القاضى . صدوق ، خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية ابن  
المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما . وله فى مسلم بعض شىء مقرون ، مات سنة أربع  
وسبعين ومائة ، وقد ناف على الثمانين .

تهذيب التهذيب ٥ / ٣٧٣ - ٣٧٩ ، تقريب التهذيب ١ / ٤٤٤ .

(٤) هو محمد بن مسلم بن تدرس .

(٥) السانية : هى الناقة التى يستقى عليها . جمعه السوانى . النهاية ٢ / ٤١٥ .

(٦) أخرج مسلم فى صحيحه - باب ما فيه العشر أو نصف العشر ، بسنده إلى  
عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث أن أبا الزبير حدثه أنه سمع جابر بن عبد الله يذكر أنه  
سمع النبى ﷺ قال : فيما سقت الأنهار والغيم العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر . =



## صدقة الأوساق

٧٨٤ - سمعت أبي يقول : الوسق (١) ستون صاعاً (٢) ، في كل خمسة أوسق صدقة (٣) .

= الصحيح ٢ / ٦٧٥ ح رقم ٩٨١ . وأبو داود في سننه - باب صدقة الزروع ٢ / ٢٥٣ ح رقم ١٥٩٧ .

والنسائي في سننه - باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر ٥ / ٤٢ وابن خزيمة في صحيحه ٤ / ٣٨ ح رقم ٢٣٩ - كلهم بإسنادهم إلى ابن وهب به نحوه .  
(١) قال ابن الأثير : الوسق : بالفتح ستون صاعاً ، وهو ثلاثمائة وعشرون رطلاً عند أهل الحجاز ، وأربعمائة وثمانون رطلاً عند أهل العراق على اختلافهم في مقدار الصاع والمد .  
النهاية ٥ / ١٨٥ .

(٢) الصاع : قال ابن الأثير : هو مكيال يسع أربعة أمداد ، والمد يختلف فيه .  
فقليل : هو رطل وثلاث بالعراقي ، وبه يقول الشافعي ، وفقهاء الحجاز ، وقيل : هو رطلان ، وبه أخذ أبو حنيفة وفقهاء العراق فيكون الصاع خمسة أرطال وثلاثاً ، أو ثمانية أرطال .  
النهاية ٣ / ٦٠ .

وأما بالنسبة للموازين والمكاييل المعروفة في هذه الأيام فقد وصل د . محمد الخاروف في تحقيقه إلى أن الصاع يعادل على رأى الحنفية ٣,٢٩٦,٨ غراماً = ٤,١٢٧,٣٠ لتراً . وعلى رأى بقية الفقهاء يعادل ٢,١٧٥ غراماً = ٢,٧٥ لتراً . انظر تحقيقه على الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ص ٥٧ . وعلى هذا يعادل الوسق على رأى الحنفية ١٩٧ كيلو ٨٠,٨٠ غراماً . وعلى رأى بقية الفقهاء ١٣٥ كيلو .

(٣) انظر الروايات عن الإمام أحمد في هذا المعنى في مسائل ابن هانئ ١ / ١١١ ، ١٢٦ - ١٢٧ س رقم ٥٥١ ، ٦١٦ ، ٦١٨ ، ٦١٩ .

قال ابن مفلح معلقاً على قول ابن قدامة ( والوسق ستون صاعاً ) : وهذا أشهر في اللغة توارد عليه علماء الشريعة فيكون ثلاثمائة . المبدع ٢ / ٣٤٢ .

وقال ابن قدامة فيما يتعلق بنصاب الزكاة من الزروع والثمار : الزكاة لا تجب في شيء من الزروع والثمار حتى تبلغ خمسة أوسق هذا قول أكثر أهل العلم ، لا نعلم أحداً خالفهم إلا مجاهداً ، وأباً حنيفة ، ومن تابعه قالوا : تجب الزكاة في قليل ذلك وكثيره .  
المغنى ٣ / ٧ .

٧٨٥ - حدثني أبي قال : نا وكيع عن سفيان عن إسماعيل بن أمية (١) عن محمد بن يحيى بن حبان (٢) عن يحيى بن عمار (٣) عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : ليس فيما دون خمسة أوسق من ثمر ولا حب صدقة (٤) .

= قلت : والراجع هو ما عليه الجمهور من علماء الإسلام وهو المبنى على الأحاديث الصحيحة .

(١) إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص الأموي ، ثقة ، ثبت ، مات سنة أربع وأربعين ومائة ، وقيل : قبلها . تهذيب التهذيب ١ / ٢٨٣ - ٢٨٤ ، تقريب التهذيب ١ / ٦٧ .

(٢) هو محمد بن يحيى بن حبان : بفتح المهملة وتشديد الموحدة . ابن منقذ الأنصاري المدني ، ثقة ، فقيه ، مات سنة إحدى وعشرين ومائة ، وهو ابن أربع وسبعين سنة . تهذيب التهذيب ٩ / ٥٠٧ - ٥٠٨ ، تقريب التهذيب ٢ / ٢١٦ .

(٣) هو يحيى بن عمار بن أبي حسن الأنصاري المازني المدني ، ثقة ، من الثالثة . تهذيب التهذيب ١١ / ٢٥٩ ، تقريب التهذيب ٢ / ٣٥٤ .

(٤) أخرجه الإمام أحمد بهذا السند والمتن في مسنده غير أنه قال ( أوساق ) بدل ( أوسق ) ٣ / ٩٨ ، وأخرجه أيضاً من طرق أخرى عديدة . راجع : المسند ٣ / ٦ ، ٤٤ - ٤٥ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٨٦ . وأخرجه البخاري بسنده عن يحيى بن عمار ، وعنده ( ليس دون خمس أوسق صدقة ) انظر : الصحيح ٣ / ٢٧١ كتاب الزكاة : باب ما أدى زكاته فليس بكنز ح رقم ١٤٠٥ ، وكذلك في باب زكاة الورق ٣ / ٣١٠ ح رقم ١٤٤٧ ، وفي باب ليس فيما دون خمس ذؤود صدقة ، ح رقم ١٤٥٩ ، وباب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ح رقم ١٤٨٤ .

وأخرجه أيضاً مسلم بأسانيد عديدة منها هذا السند . انظر الصحيح ٢ / ٦٧٣ - ٦٧٥ ح رقم ٩٧٩ . وأخرجه غيره من أصحاب السنن وغيرها .

٧٨٦ - حدثني أبي قال : نا محمد بن سلمة <sup>(١)</sup> عن أبي عبد الرحيم <sup>(٢)</sup> عن زيد بن أبي أنيسة <sup>(٣)</sup> عن أبي الزبير <sup>(٤)</sup> عن جابر قال : ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة من القمح ، والوسق ستون صاعا <sup>(٥)</sup> .

---

(١) هو محمد بن سلمة بن عبد الله ، الباهلي مولاهم ، الحراي ، أبو عبد الله ، ثقة ، مات سنة إحدى وتسعين ومائتين على الصحيح . تهذيب التهذيب ٩ / ١٩٣ - ١٩٤ ، تقريب التهذيب ٢ / ١٦٦ .

(٢) هو خالد بن يزيد الجمحي ، ويقال : السكسكي ، أبو عبد الرحيم المصري ثقة ، فقيه ، مات سنة تسع وثلاثين ومائة . تهذيب التهذيب ٣ / ١٢٩ ، تقريب التهذيب ١ / ٢٢٠ .

(٣) زيد بن أبي أنيسة ، واسمه زيد الجزري ، أبو أسامة ، الرهاوي ، أصله من الكوفة ثم سكن الرها ، ثقة له أفراد ، مات سنة تسع عشرة ومائة ، وقيل : سنة أربع وعشرين . وله ست وثلاثون سنة . تهذيب التهذيب ٣ / ٣٩٧ - ٣٩٨ ، تقريب التهذيب ١ / ٢٧٢ .

(٤) هو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه مرفوعا بسنده إلى عياض بن عبد الله عن أبي الزبير به . بلفظ « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق من الثمر صدقة » . ٢ / ٦٧٥ ح رقم ٩٨٠ ( كتاب الزكاة ) .

وأخرجه الدارقطني بسنده إلى يزيد بن سنان عن زيد بن أبي أنيسة به مرفوعاً . بلفظ : ( لا زكاة في شيء من الحرث حتى يبلغ خمسة أوساق ، فإذا بلغ خمسة أوساق ففيه الزكاة والوسق ستون صاعا ، ولا زكاة في شيء من الفضة حتى يبلغ خمسة أواق ، والوقية أربعون درهما .

قال العظيم أبادي : يزيد بن سنان روى عنه ابنه محمد ووکیع وأبو أسامة . ضعفه ابن معين وأحمد وابن المديني ، قال البخاري : مقارب الحديث . السنن مع التعليق المغني ٢ / ٩٨ .

## / زكاة الركاز

٧٨٧ - سألت أئى عن الركاز (١) ؟ قال : الكنز العادى (٢) ، ضرب الجاهلية ضرب الأكاسرة (٣) ، وكل شئ يكون من ضرب الإسلام فهو لقطة (٤) تعرف .

(١) فى نسخة ( م ) ( زكاة الركاز ) .

الركاز : قال ابن الأثير : عند أهل الحجاز : كنوز الجاهلية المدفونة فى الأرض ، وعند أهل العراق : المعادن ، والقولان تحتلها اللغة ، لأن كلا منهما مركز فى الأرض ، أى ثابت ، يقال : ركزه يركزه ركزاً : إذا دفنه ، وأركز الرجل إذا وجد الركاز . النهاية ٢ / ٢٥٨ . وقال ابن منظور : الركاز : قطع ذهب وفضة تخرج من الأرض ، أو المعدن . لسان العرب ٧ / ٢٢٢ .

انظر أيضاً : الأموال لأئى عبيد ٣٠٨ - ٣٠٩ ، والأئم للشافعى ٢ / ٤٤ ، والتمهيد لابن عبد البر ٧ / ٣٠ - ٣١ ، الزاهر فى غريب ألفاظ الشافعى ١٥٨ .  
(٢) فى نسخة ( م ) والمصرية ( الكنز العارى ) وهو خلاف الأصل ، وقد ورد ذكر الركاز العادى فى بعض الكتب . انظر : الأحكام السلطانية ١١٢ .  
(٣) قال ابن قدامة فى المقنع وفى الركاز الخمس ، أى نوع كان من المال ، قل أو كثر . ١ / ٣٢٦ .

قال المرداوى : هذا المذهب وعليه الأصحاب . ٣ / ١٢٣ - ١٢٤ ، راجع للتفصيل الروايتين ٣٦ / أ ، والهداية ١ / ٧٥ ، والمغنى ٣ / ٤٨ - ٥٢ ، والكافى ١ / ٣١٤ .  
(٤) اللقطة : قال ابن الأثير : وهى بضم اللام وفتح القاف ، اسم المال الملقوط : أى الموجود ، والالتقاط : أن يعثر على الشئ من غير قصد وطلب ، وقال بعضهم : هى اسم الملقط ، كالضحكة والهمزة ، فأما المال الملقوط فهو بسكون القاف . والأول أكثر وأصح . النهاية ٤ / ٢٦٤ ، قال أبو الخطاب : هى المال الضائع من ربه إذا كان مما يتمول وتتبعه الهمة . الهداية ١ / ٢٠٢ .

سيأتى الكلام عليها فى كتاب البيوع - باب اللقطة برقم ١٣٦٧ .

## زكاة مال الميت والمجنون (١)

٧٨٨ - قلت لأبي : المجنون تجب في ماله زكاة ؟ قال : نعم ،  
إنما تجب الزكاة على المال (٢) .

٧٨٩ - سألت أبا عن رجل ترك ستة آلاف درهم ، وأوصى  
بالثالث فلما نظر الوصى لم يعط الزكاة ؟ فقال : يخرج الزكاة ثم يخرج  
الثالث بعده (٣) .

(١) سقطت كلمة ( المجنون ) من المطبوع ، وهى موجودة في جميع النسخ .  
(٢) انظر رواية عن الإمام أحمد بهذا المعنى في مسائل أبى داود ص ٧٩ قال ابن  
قدامة : ... إن الزكاة تجب في مال الصبي والمجنون لوجود الشرائط الثلاثة : الحرية ،  
الإسلام ، تمام الملك . المغنى ٢ / ٤٦٤ - ٤٦٥ .  
وقال المرداوى : تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون بلا خلاف عندنا . الإنصاف  
٣ / ٤ .

انظر أيضاً : الإفصاح ١ / ١٣٢ ، والفروع ٢ / ٣١٨ .  
(٣) انظر روايات في هذه المسألة عن الإمام أحمد في مسائل الكوسج. ٢٧ / أ  
( الظاهرية ) وأيضاً ٣١ / ب ( الظاهرية ) ، ١ / ١١٥ ( المصرية ) ، ومسائل ابن هانئ  
٢ / ٥٠ ، س رقم ١٣٨٤ ، ١٣٨٦ .

قال ابن قدامة : وتخرج الواجبات من رأس المال أوصى بها أو لم يوص ، فإن وصى  
معهما يتبرع اعتبر الثلث من الباقي . المقنع ٢ / ٣٦٥ - ٣٦٦ .

قال المرداوى في تعليقه : على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب  
الإنصاف ٧ / ٢١٨ .

## باب زكاة الفطر عنم تؤدى

٧٩٠ - سمعت أبى : سئل عن زكاة الفطر ؟ فقال : عن (١) كل من تجرى عليه نفقتك (٢) ، فقلت لأبى : عندى يهودى أو نصرانى أؤدى عنه ؟ فقال : لا تؤدى عنه (٣) .

٧٩١ - سألت عن المكاتب الذى لا يزكى عنه مولاه زكاة الفطر ؟ قال : هو يزكى عن نفسه ، لأنه مكاتب يؤدى إلى مولاه

---

(١) سقط ( عن ) فى المطبوع وهو ثابت فى جميع النسخ .  
 (٢) انظر روايتين عن الإمام أحمد فى مسائل أبى داود ص ٨٧ ، ومسائل الكوسج ٣٢ / أ ( الظاهرية ) و ١ / ١١٨ ( المصرية ) .  
 وزكاة الفطر واجبة على كل مسلم ، إذا فضل عنده عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته . وهذا المذهب مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب . كما صرح بذلك المرداوى . انظر الإنصاف ٣ / ١٦٤ .  
 وقد صرح بلزوم الإخراج عن كل من يعوله وينفق عليه غير واحد من أصحاب المذهب . انظر : الإفصاح ١ / ١٤٨ ، والمغنى ٣ / ٩٠ ، والكافى ١ / ٢٢١ ، والمقنع ١ / ٣٣٨ ، والعمدة ص : ٣٣ ، والمحزر ١ / ٢٢٦ ، وشرح العمدة : ص ١٣٨ ، المذهب الأحمد ٣٣ - وقدمه شمس الدين بن مفلح فى الفروع ٢ / ٥٢٢ . وقال : نقل عبد الله : تجب عليه عنم تجب عليه نفقته ، وكل من تجرى عليه نفقته . ونقل أبو داود : كل من فى عياله يؤدى عنه انظر أيضاً : المبدع ٢ / ٣٨٧ ، الإنصاف ٣ / ١٦٦ .  
 (٣) انظر روايات عن الإمام أحمد فى هذا الباب فى مسائل أبى داود ص ٨٧ ومسائل الكوسج ٣١ / ب ( الظاهرية ) ، ١ / ١١٥ - ١١٦ ( المصرية ) ، ومسائل صالح ص ١٤٢ - ١٤٣ ، ١٦٣ .

قال ابن هبيرة : اتفقوا على أنه لا يجب على السيد أن يخرج زكاة الفطر عن عبيده الكفار إلا أبا حنيفة ، فإنه قال : يجب عليه ذلك . الإفصاح ١ / ١٥٠ .  
 وقال المرداوى عن قول ابن قدامة ( هى واجبة على كل مسلم ) مفهوم قوله أنها لا تجب على غيوى ، وهو صحيح ، والمذهب مطلقاً ، وعليه الأصحاب .  
 الإنصاف ٣ / ١٦٤ .

انظر أيضاً : المغنى ٣ / ٨٠ ، والفروع ٢ / ٥٢٣ ، ومنح الشفا ١ / ١٩٤ - ١٩٥ .

بكتابته (١) ، وذلك أن مولاه لا يقدر أن يأخذ من ماله شيئاً (٢) .

٧٩٢ - سألت : عن (٣) رجل له عبد مشترك (٤) أيزكى عنه ؟ فقال : لا (٥) .

٧٩٣ - سألت أبا عبد بين رجلين ، كيف يزكيان عنه ؟ فقال : فكل واحد يؤدي عنه النصف : نصف صاع ، نصف صاع (٦) .

(١) كذا في الأصل ونسخة ( م ) وفي المصرية والمطبوع ( مكاتبه ) .

(٢) نقل ابن هانئ في مسائله قال : سألت : هل في مال مكاتب زكاة ؟

قال : ليس في مال مكاتب زكاة ، لأنه ليس يملك ماله كله ، قلت : يأخذ السيد من ماله شيئاً ؟ قال : لا يأخذ من مكاتبه . المسائل ١ / ١١٨ س ٥٨١ .

قال الكوسج : قلت : يعطى صدقة الفطر عن المكاتب ؟ قال : لا يعطى عن المكاتب . المسائل ٣١ / ب ( الظاهرية ) ١ / ١١٥ ( المصرية ) .

وقال الخرقى : وليس عليه في مكاتبه زكاة ، وعلى المكاتب أن يخرج عن نفسه زكاة الفطر . المختصر ص ٥٧ .

وقد صرح بالوجوب على المكاتب في الفروع ٢ / ١٦٥ .

وقال المرداوى : هذا بلا نزاع ، وهو من المفردات . الإنصاف ٣ / ١٦٥ . انظر أيضاً : الإفصاح ١ / ١٤٩ ، والكافي ١ / ٣١٩ ، والمحرم ١ / ٢٢٦ ، ومنح الشفا ١ / ١٩٢ .

(٣) في المصرية هنا زيادة ( أى ) .

(٤) في الأصل والمصرية و ( م ) ( مشترك ) والظاهر أنه خطأ ، والصواب ( مشترك ) لأنى لم أجد أحداً من أصحاب المذهب نقل عن الإمام أحمد في العبد المشترك أنه لا يزكى عنه ، كما سيأتى في المسألة الآتية .

(٥) قال شمس الدين بن مفلح : ولا يلزم المسلم فطرة كافر ، ولو كان عبده نص عليه . الفروع ٢ / ٥٢٣ .

وقد تقدم الكلام على أن المسلم لا يزكى عن عبده الكافر ، في المسألة السابقة .

(٦) انظر رواية بهذا المعنى عن الإمام أحمد في مسائل الكوسج ٣٢ / أ ( الظاهرية ) ١ / ١١٧ ( المصرية ) . قد استقر المذهب على هذه الرواية كما نقل المرداوى عن ابن منجا في شرحه أنه قال : هو المذهب ، الإنصاف ٣ / ١٧٠ وفي الرواية الثانية : يلزم كل واحد منهم صاع .

١٥٠ - ٧٩٤ - سألت / أنى عن العبد الآبق إذا أبق (١) ، وأخبر أنه ببلده يؤدي عنه الزكاة ؟ فقال (٢) : نعم ، أظنه (٣) - يعنى زكاة الفطر - (٤) .

=وقد ذكر القاضى هاتين الروايتين وقال : نقل أبو طالب وعبد الله وصالح والكوسج : يجب عليهم صاع واحد . يخرجوه بالحصّة . وذكر الدليل على ذلك ، ثم قال : ونقل الأثرم وأحمد بن سعيد : يلزم كل واحد منهم صاع . وأتى بالدليل عليها . ثم نقل عن فوران رجوع الإمام عن هذه الرواية . انظر : الروايتين والوجهين ٣٦ / أ ، وأيضاً مسائل أبى بكر عبد العزيز غلام الخلال التى خالف فيها الخرق ص : ٢٦٦ رقم ٣١ ، والهداية ١ / ٧٦ ، والمغنى ٣ / ٩٧ ، والفروع ٢ / ٥٢٧ ، والإنصاف ٣ / ١٦٩ - ١٧٠ ، ومنح الشفا الشافيات ١ / ١٩٢ - ١٩٣ .

قلت : والراجع أن الشركاء فى العبد لا يخرجون عنه إلا صاعاً واحداً ، إذ هو الواجب المقرر شرعاً . والله أعلم .

(١) قال ابن الأثير : أبق العبد يأبق ويأبق إباقاً : إذا هرب ، وتأبق إذا استتر ، وقيل : احتبس . النهاية ١ / ١٥ .

(٢) فى المصرية ( قال ) بدون فاء .

(٣) سقطت من المصرية عبارة ( يعنى زكاة الفطر ) وهى موجودة فى الأصل على الهامش ، وفى نسخة ( م ) موجودة فى محلها من المتن .

(٤) انظر رواية عن الإمام أحمد فى هذا المعنى فى مسائل الكوسج ٣١ / ب ( الظاهرية ) ١ / ١١٥ ( المصرية ) ، وأيضاً ٣١ / أ ( الظاهرية ) و ١ / ١١٠ - ١١١ ( المصرية ) ومسائل أبى داود ص ٨٧ .

وقال أبو الخطاب : ومن كان له ( عبد ) غائب تلزمه فطرته ، فإذا شك فى حياته لم يلزمه إخراج فطرته ، فإن مضى عليه سنون ثم علم حياته لزمه الإخراج لما مضى . الهداية ١ / ٧٦ .

وقال ابن قدامة : ومن كان له غائب أو آبق فعليه فطرته ، إلا أن يشك فى حياته فتسقط ، وإن علم حياته بعد ذلك أخرج لما مضى . المقنع ١ / ٣٣٩ . قال المرادوى معلقاً على قوله ( من كان له غائب أو آبق عليه فطرته ) : وكذا المغصوب . وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

ثم قال : وقوله ( إلا أن يشك فى حياته ) هذا المذهب ، نص عليه فى رواية صالح . وعليه أكثر الأصحاب ، لأن الأصل براءة الذمة ، والظاهر موته ، وكالنفقة .

ثم قال : قوله ( وإن علم حياته بعد ذلك . أخرج لما مضى ) هذا مبنى على الصحيح من المذهب فى التى قبلها . وهذا الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر =



٧٩٥ - سمعت أبا يقول : الآبق عرف مكانه أو لم يعرف مكانه (١) ، قال : يزكى عنه إذا رجع ، وإن لم يرجع يكون عليه شبه الدين حتى يرجع (٢) .

٧٩٦ - سمعت أبا يقول فى الزكاة : تجب على الحر والعبد ، وولد الرجل وامرأته وكل من يعوله وتجب نفقته عليه . يعنى زكاة الفطر (٣) .

### زكاة الفطر كم هى من التمر والحنطة وغيرهما (٤) ؟

٧٩٧ - سمعت أبا يقول : يعطى الرجل من التمر والشعير

=الأصحاب ، قال ابن تيم : المنصوص عن أحمد لزومه وقيل : لا يخرج ولو علم حياته . الإنصاف ٣ / ١٧٣ - ١٧٤ ، راجع أيضاً : المغنى ٣ / ٩٢ ، والمحرم ١ / ٢٢٦ ، والمبدع ٢ / ٥٣٠ .

(١) العبارة من أولها إلى هنا ساقطة من المصرية . وهى موجودة فى الأصل على الهامش ، وفى نسخة ( م ) موجودة فى محلها من المتن .  
(٢) قد سبق الكلام عليه فى التى سبقت .

(٣) انظر روايتين عن الإمام أحمد فى زكاة الفطر على من تجب فى مسائل ابن هانئ ١ / ١١ س رقم ٥٤٧ ، ومسائل أبى داود ص ٨٦ - ٨٧ .  
قال الخرق : وزكاة الفطر على كل حر ، وعبد ، وذكر ، وأنثى من المسلمين . المختصر ص ٥٦ .

وقد تقدم بيان أنها واجبة على كل مسلم على الصحيح من المذهب بشرط أن يفضل عنده عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته فى أول الباب . س رقم ٧٦٢ ، وراجع أيضاً الإنصاف ٣ / ١٦٤ .

كما تقدم أيضاً أن كثيراً من أصحاب المذهب قد صرحوا بلزوم إخراجها عن كل من يعوله وينفق عليه . فى أول الباب .

(٤) فى المطبوع ( وغيرها ) وهو خلاف جميع النسخ .

## والحنطة والأقط (١) على حديث أبي سعيد (٢)

(١) قال ابن الأثير : والأقط : هو لبن مجفف يابس مستحجر يطبخ به .  
النهاية ١ / ٥٧ .

نقل روايات عن الإمام أحمد في المسألة ، صالح في المسائل ص ٨٦ ، ١٤٩ ، ١٨٨ ،  
وابن هاني في المسائل ١ / ١١١ س رقم ٥٥١ ، والكوسج في المسائل ٣٢ / أ  
( الظاهرية ) . وانظر أيضاً روايات عن الإمام في المسألة في الروايتين والوجهين ٣٦ / أ -  
ب ، وطبقات الحنابلة ١ / ٣٢٢ رقم ٤٥٢ .

وذكر المرداوي عدة روايات في الأقط منها الإجزاء مطلقاً ، وقال : وهو المذهب ، نقله  
الجماعة عن الإمام أحمد ، وعنه : يجرىء لمن يقتاته دون غيره ، اختاره الخرقى ، وقدمه في  
المذهب ، وعنه : لا يجرىء إلا عند عدم الأربعة ، وعنه : لا يجرىء مطلقاً .  
الإنصاف ٣ / ١٨٠ .

أما غير الأقط فقال الخرقى : ومن قدر على التمر أو الشعير أو البر أو الزبيب أو الأقط  
وأخرج غيره فلا يجرىء . المختصر ص ٥٦ .

وقال المرداوي : وهو الصحيح ، وهو من المفردات ، وقيل : يجرىء كل مكيل  
مطعم ، وقال ابن تيم : قد أوماً إليه الإمام أحمد واختاره الشيخ تقي الدين : يجرىء من قوت  
بلده مثل الأرز وغيره ولو قدر على الأصناف المذكورة في الحديث ، وذكره رواية .  
الإنصاف ٣ / ١٨١ ، ١٨٢ .

وأيضاً قال المرداوي معلقاً على قول ابن قدامة : والواجب في الفطرة صاع من البر  
والشعير . هذا الصحيح من المذهب ، نص عليه ، وعليه الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ،  
واختار الشيخ تقي الدين إجزاء نصف صاع من البر ، قال : وهو قياس المذهب في  
الكفارة ، وأنه يقتضيه ما نقله الأثرم . الإنصاف ٣ / ١٧٩ .

انظر أيضاً الهداية ١ / ٧٦ ، والمغنى ٣ / ٨٣ ، الكافي ١ / ٣٢٢ - ٣٢٣ ، المقنع  
١ / ٣٤١ - ٣٤٢ ، العمدة ٣٣ ، الشرح الكبير ٢ / ٦٦٣ - ٦٦٤ ، المحرر ١ / ٢٢٦ -  
٢٢٧ ، الاختيارات الفقهية ص ١٠٢ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢ / ٣٢٦ ، ٢٥ / ٦٨ ،  
٦٩ ، إعلام الموقعين ٢ / ٢١ ، ٣ / ٢٣ ، الفروع ٢ / ٥٣٣ ، منح الشفا الشافيات ١ /  
١٩٥ - ١٩٦ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن عبد الرزاق ، أنا سفيان عن زيد عن أسلم ثنا  
عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري قال : كنا نؤدى صدقة  
الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من شعير ، صاعاً من تمر ، صاعاً من زبيب صاعاً  
من أقط ، فلما جاء معاوية جاءت السمراء فرأى أن مدأ يعدل مدين . ٣ / ٧٣ ، وأيضاً  
في ٩٨ / ٣ من طريق آخر عن عياض بن عبد الله بن سعد عن أبي سعيد الخدري نحوه . =

وحديث ابن عمر (١) .

صاع تمر أو صاع شعير ، والصاع خمسة أرطال وثلاث ، قدر ذلك التمر لا يكاد يبلغ ذلك ، من أعطى (٢) خمسة أرطال وثلاثاً (٣) فقد

= وفي ٣ / ٢٣ من طريق آخر عن عياض عن أنس سعيد : لم تزل تخرج زكاة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاع من تمر أو شعير أو أقط أو زبيب .

وأخرجه البخارى فى صحيحه - كتاب الزكاة - باب صدقة الفطر صاعاً من طعام ، وفيه ( كنا نخرج زكاة الفطر ) وليس فيه ذكر لعهد رسول الله ﷺ . الصحيح مع الفتح ٣ / ٣٧١ ح رقم ١٥٠٦ ، انظر أيضاً رقم ١٥٠٥ ، ١٥٠٨ ، ١٥١٠ .

وأخرجه مسلم فى صحيحه - كتاب الزكاة - باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ، ٢ / ٦٧٨ - ٦٧٩ ح رقم ٩٨٥ .

(١) حديث ابن عمر أخرجه الإمام أحمد فى مسنده من عدة طرق مطولاً ومختصراً وبألفاظ مختلفة . منها : قال : ثنا إسماعيل ثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : فرض رسول الله ﷺ صدقة رمضان على الذكر والأنثى والحر والمملوك صاع تمر أو صاع شعير ، قال : فعدل الناس به بعد نصف صاع برأ ، قال أيوب وقال نافع : كان ابن عمر يعطى التمر إلا عاماً واحداً أعوز التمر فأعطى الشعير ٢ / ٥ ، انظر أيضاً ٢ / ٥٥ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ١٠٢ ، ١١٤ ، ١٣٧ .

وأخرجه البخارى فى صحيحه - كتاب الزكاة - باب فرض صدقة الفطر ، عن محمد ابن يحيى بن السكن ، حدثنا محمد بن جهم ، حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر قال : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين ، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة ، ٣ / ٣٦٧ ح رقم ١٥٠٣ ، وانظر أيضاً ح رقم ١٥٠٤ ، ١٥٠٧ ، ١٥١١ ، ١٥١٢ .

ومسلم فى صحيحه - كتاب الزكاة - باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ، مثل ما ساقه البخارى إلى قوله ( المسلمين ) كما أخرجه من طريق أخرى عنه ، وساق الطرف الأخير فى باب آخر بعده . انظر : الصحيح ٢ / ٦٧٧ ح رقم ٩٨٤ .

(٢) فى جميع النسخ ( أعطاء ) بإثبات الهمزة فى آخره ، والصواب ما أثبتته ، لأن السياق يقتضيه ، وكذا فى المطبوع .

(٣) فى النسخ الثلاث والمطبوع ( ثلاث ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته ، لأن السياق يقتضيه ، وهو معطوف على خمسة وهى مفعول أعطى .

٧٩٨ - سألت أئى : كم أعطى زكاة الفطر ؟ قال : صاع ، صاع من كل شيء (٢) .

٧٩٩ - رأيت أئى ما لا أحصى (٣) - يعطى زكاة الفطر عن كل نفس خمسة أرطال وثلاثاً (٤) تمراً ، وكان يختار التمر لم أره يعطى إلا التمر (٥) .

(١) مقصود الإمام أحمد رحمه الله : أن من أعطى خمسة أرطال وثلاثاً تمراً فقد أوفى ، لأن صاع تمر لا يكاد يبلغ خمسة أرطال وثلاثاً ، ويوضحه ما ورد فى مسائل أئى داود ، ففيه : سمعت أحمد سئل عن التمر يعطى فى صدقة الفطر يوزن ؟ قال : إن التمر لا يكاد يكون منه أخف وأثقل ، ولكن لا يكاد يبلغ صاع تمر خمسة أرطال وثلاثاً . قال أبو داود : سمع أحمد يقول : من أعطى من رطلنا تمرأ خمسة أرطال وثلاثاً فقد أوفى . المسائل ص ٨٤ .

ونقل ابن قدامة أيضاً عن الإمام أحمد نحوه ، وزاد : قيل له : إن الصيحاتى ثقيل ؟ قال : لا أدرى ، ثم قال : وهذا يدل على أنه ينبغي أن يحتاط بزيادة شيء على خمسة أرطال وثلاث ، ليسقط الفرض يقيين . الكافى ١ / ٣٢٤ .

وأما مقدار الصاع فقد تقدم الكلام عليه فى باب صدقة الأوساق ص ٧٨٤ . (٢) نقل عن الإمام أحمد رواية بهذا المعنى : أبو داود فى المسائل ص ٨٤ ، وابن هانئ فى المسائل ١ / ١١١ س رقم ٥٥٠ .

وقال ابن هبيرة : اتفقوا على أنه صاع من كل جنس من الأجناس الخمسة إلا أبا حنيفة : فإنه قال : يجزئه من البر خاصة نصف صاع . الإفصاح ١ / ١٤٩ . وقد سبق فى المسألة السابقة ٧٩٧ ، قول المرداوى : إن الواجب فى الفطر صاع من البر وغيره . واختار ابن تيميم : لإجزاء نصف صاع من البر .

انظر أيضاً الفتاوى المصرية ٢٨٢ ، وزاد المعاد ١ / ٣١٤ . قلت : والراجع قول الإمام أحمد فى هذه المسألة احتياطاً لبراءة الذمة بأداء الواجب ولا مشقة فى ذلك إن شاء الله .

(٣) فى نسخة ( م ) ( ما لا يحصى ) .

(٤) فى النسخ الثلاث ( ثلاث ) وكذا فى المطبوع - وهو خطأ . والصواب ما أثبتته كما تقتضيه القاعدة العربية .

(٥) انظر رواية عن الإمام أحمد فى استحباب إخراج التمر فى صدقة الفطر فى =

٨٠٠ - قال أبو عبد الله : رأيت النبي ﷺ كلما أمر به إنما أمر بإعطاء التمر (١) ، لأنه كان (٢) قوتهم ، وكان الأكثر عندهم .

٨٠١ - وسمعت أبا يقول : الزكاة عن كل رأس (٣) خمسة أرطال وثلث / عن كل رأس ، والصاع قدره خمسة أرطال ١٥١ وثلث (٤) .

٨٠٢ - قلت : كم صدقة الفطر من الدقيق ؟ قال : خمسة

=مسائل أبا داود ص ٨٥ ، ومسائل صالح ص ١٤٩ .  
قال المداوى معلقاً على قول ابن قدامة في المقنع ( وأفضل المخرج التمر ) : هذا المذهب مطلقاً ، ونص عليه ، وعليه الأصحاب اتباعاً للسنة ولفعل الصحابة والتابعين ، ولأنه قوت وحلاوة ، وأقرب تناولاً وأقل كلفة . الإنصاف ٣ / ١٨٣ - ١٨٤ ، وانظر أيضاً : مختصر الخرق ص ٥٦ ، الهداية ١ / ٧٦ ، المقنع ١ / ٣٤٢ ، المغنى ٣ / ٨٤ ، الكافي ١ / ٤٢٣ ، المحرر ١ / ٢٢٦ .

(١) فقد رواه عنه ﷺ عبد الله بن عمر وأبو سعيد الخدري وقد تقدم تخرجه حديثهما في س ٧٩٧ . وابن عباس ، وأخرج حديثه الإمام أحمد في مسنده ١ / ٣٥١ ، وأبو داود في سننه - كتاب الزكاة - باب من روى نصف صاع من قمح ٢ / ٢٧٢ ح رقم ١٦٢٢ ، والنسائي في سننه - في العيدين - حث الإمام على الصدقة في الخطبة ٣ / ١٩٠ ، وأيضاً كتاب الزكاة - باب مكيلة زكاة الفطر ٥ / ٥٠ . وعن ابن ثعلبة بن أبي صعير ، وأخرج حديثه الإمام أحمد في مسنده ٥ / ٤٣٢ ، وأبو داود في سننه - كتاب الزكاة - باب من روى نصف صاع من قمح ٢ / ٢٧١ ح رقم ١٦٢٠ .

وأبو هريرة ، وأخرج حديثه الإمام أحمد في مسنده ٢ / ٢٧٧ ، قال الهيثمي : رواه أحمد وهو موقوف صحيح ، ورفع لا يصح . مجمع الزوائد ٣ / ٨٠ . وأيضاً رواه غيرهم من الصحابة .

(٢) سقطت كلمة ( كان ) من المصرية .

(٣) قلت : معناه من كل مسلم ، لأن صدقة الفطر لا تجب على غير المسلم . هذا هو المذهب ، وعليه الأصحاب . انظر : الإنصاف ٣ / ١٦٤ .

(٤) سيأتي الكلام عليه في س ٨٠٣ .

أرطال وثلاث دقيقاً<sup>(١)</sup> وخمسة أرطال وثلاث تمرأ<sup>(٢)</sup> ، وكذلك من كل شيء .

٨٠٣ - قلت : الصاع كم رطلاً هو ؟ قال : قدرناه خمسة أرطال وثلاث حنطة<sup>(٣)</sup> .

(١) في النسخ الثلاث والمطبوع ( دقيق ) والصواب ما أثبتته ، لأن القاعدة تقتضيه .

وقال ابن قدامة : ويجوز إخراج الدقيق . نص عليه أحمد ، وكذلك السويق ، وقال أحمد : وقد روى عن ابن سيرين : وسويق أو دقيق . المغنى ٢ / ٨٦ . وقال شمس الدين ابن مفلح : ويجزئ دقيق البر والشعير وسويقهما ، نص عليه واحتج بزيادة انفرد بها ابن عيينة من حديث أبي سعيد ( أو صاعاً من دقيق ) قيل لابن عيينة : إن أحداً لا يذكره فيه ، قال : بل هو فيه ، رواه الدارقطني . الفروع ٢ / ٥٣٥ . قال المرداوي : هذا الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . نص عليه ، وقدمه في المحرر . وعنه : لا يجزئ ذلك ، الإنصاف ٣ / ١٧٩ .

(٢) راجع ما تقدم في س ٧٩٧ .

(٣) نقل روايات عن الإمام أحمد بهذا المعنى أبو داود في المسائل ص ٨٤ ، ٨٥ ، وابن هانئ في المسائل ١ / ١٢٧ س رقم ٦١٨ ، وصالح في المسائل ص ٧ ، ٣٧ ، ٥١ ، ١٤٩ ، وانظر روايتين عنه في المغنى ٣ / ٨٢ .

وقال الخزقي عن الصاع : هو خمسة أرطال وثلاث . المختصر ص ٥٦ .

وقال المرداوي : الصحيح من المذهب أن الصاع هنا - في الغسل بالماء - خمسة أرطال وثلاث رطل ، كصاع الفطرة والكفارة والفدية ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، ونقله الجماعة عن الإمام أحمد ، وأوماً في رواية ابن مشيش : أنه ثمانية أرطال في الماء خاصة ، واختاره القاضي في الخلاف ، والمجد في شرحه . وقال : هو الأقوى . الإنصاف ١ / ٢٥٨ .

وأيضاً قال : الصاع قدر معلوم ، فيؤخذ صاع من البر ، ومثل مكيل ذلك من غيره ، ولا عبوة بوزن التمر ، وقطع به الجمهور ، وقال : في الرعاية الكبرى : ولا عبوة بوزن التمر ، قلت : وكذا غيره مما يخرج به سوى البر ، وقيل : يعتبر الصاع بالعدس كالبر ، وقلت : بل بالماء كما سبق ، انتهى ، ويحتاج في الثقليل ليسقط الفرض بيقين . الإنصاف ٣ / ١٧٩ ، وانظر أيضاً : الأموال لأبي عبيد ص ٤٦١ - ٤٦٣ ، والمغنى ٣ / ٨٢ ، الكافي ١ / ٣٢٤ ، معالم السنن ٢ / ١٧٢ .

٨٠٤ - قلت : من يؤدي زكاة الفطر أربعة أرتال . أيجزئ عنه ؟ فقال : خمسة أرتال وثلاث أعجب إليّ (١) .

### زكاة الفطر عن الحمل

٨٠٥ - سمعت أئى يقول : يعطى زكاة الفطر عن الحمل إذا تبين (٢) .

٨٠٦ - حدثنى أئى قال : حدثنا معتمر بن سليمان التيمى (٣)

(١) لقد تقدم أن مقدار زكاة الفطر على الصحيح من المذهب ، هو الصاع الذى يسع خمسة أرتال وثلاثاً ، وعلى هذا من أخرج أربعة أرتال لا يجزئه . واختار ابن تيمية إجزاء نصف صاع من البر فعنده يجزئ ذلك إذا كان من البر . الإنصاف ٣ / ٧٩ ، انظر س ٧٩٧ .

(٢) نقل عن الإمام أحمد رواية بهذا المعنى أبو داود فى المسائل ص ٨٦ ، وابن هانئ فى المسائل ١ / ١١١ س رقم ٥٥٠ ، وأورد القاضى روايتين فى الروايتين والوجهين ٣٦ / أ .

والمذهب : أن زكاة الفطر غير واجبة على الجنين ، لأنه لا حكم له قبل ظهوره ، لكن يستحب إخراجها عنه إذا تبين لفعل عثمان رضى الله عنه . وعنه : تجب . نقلها يعقوب بن يحنان ، واختاره أبو بكر لفعل عثمان رضى الله عنه . انظر مختصر الخرق ص ٧٥ ، الهداية ١ / ٧٥ ، المغنى ٣ / ٩٩ ، الفروع ٢ / ٥٢٦ ، القواعد لابن رجب ص ١٨٩ ، الإنصاف ٣ / ١٦٨ ، المبدع ٢ / ٣٨٨ .

(٣) فى النسخ الثلاث والمطبوع ( معمر بن سليمان التيمى ) وهو خطأ . والصواب ما أثبتته ، لأنه هو الذى يروى عن حميد الطويل ، انظر : تهذيب الكمال ١ / ٣٣٦ ، وكذا ورد فى المحلى ٦ / ١٨٦ .

عن حميد (١) عن بكر (٢) وقتادة (٣) أن عثمان كان يعطى صدقة الفطر عن الصغير والكبير والحمل (٤) .

(١) في النسخ الثلاث والمطبوع (حميد بن بكر) والصواب ما أثبتته ، لأن حميداً يروى عن بكر بن عبد الله المزني . انظر : تهذيب الكمال ١ / ٣٣٥ ، والصحيح لمسلم ٢ / ٩٥٣ ح رقم ١٣١٦ ، وكذا ورد في المحلى ٦ / ١٨٦ .

وحميد : هو حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة الخزاعي مولاهم ، وقيل : غير ذلك . البصري ، واسم أبي حميد . ثير ، ويقال : ثيروه . وقيل : غير ذلك ، وحوالي عشرة أقوال . ثقة مدلس ، وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء ، مات سنة اثنتين ، ويقال : ثلاث وأربعين ومائة ، وهو قائم يصلى وله خمس وسبعون . تهذيب التهذيب ٣ / ٣٨ - ٤٠ ، تقريب التهذيب ١ / ٢٠٢ .

(٢) هو بكر بن عبد الله المزني ، كما صرح به ابن حزم في المحلى ٦ / ١٨٦ . وهو بكر بن عبد الله بن عمرو المزني أبو عبد الله البصري ، ثقة ، ثبت ، جليل ، مات سنة ست ومائة . تهذيب التهذيب ١ / ٤٨٤ - ٤٨٥ ، تقريب التهذيب ١ / ١٦٦ .

(٣) بين قتادة وعثمان رضى الله عنه انقطاع .

(٤) أورده ابن حزم في المحلى : قال : رويناه من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ، ثنا المعتمر بن سليمان التيمي عن حميد عن بكر عن عبد الله المزني وقتادة : أن عثمان بن عفان كان يعطى صدقة الفطر عن الصغير والكبير والحمل . وأخرج ابن أبي شيبة قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن حميد : أن عثمان كان يعطى صدقة الفطر عن الحبل . المصنف ٣ / ٢١٩ .

وأورده الألباني في الإرواء ، ولم ينتبه إلى ما وقع في إسناده من التصحيف فإنه أبقى (حميد بن بكر) كما هو عليه . وقال : قد اختلف في اسم (أبي حميد) أي والد حميد الطويل - على نحو عشرة أقوال كما قال الحافظ في التقریب ، فيمكن أن يكون هذا الاسم (بكر) قولاً واحداً ، من تلك الأقوال ، أو قولاً آخر زائداً عليها ٣ / ٣٣١ .

ويبدو أنه لم يطلع على حديث عثمان رضى الله عنه في المحلى ، لأنه لو اطلع على ما في المحلى لما احتاج إلى هذا التعليق الطويل لأجل (ابن بكر) .



## زكاة الفطر تفرق على الرؤوس (١)

٨٠٧ - سألت أياً عن زكاة الفطر ؟ يعطى الرجل رأساً (٢)  
عن رأس ؟ قال : لا بأس به ، ويعجبني أن يفرقه (٣) .

(١) سقطت من المطبوع عبارة ( تفرق على الرؤوس ) وهي موجودة في جميع النسخ .

(٢) في النسخ الثلاث والمطبوع ( رأس عن رأس ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته . كما تقتضيه القاعدة .

(٣) انظر روايات في هذه المسألة عن الإمام أحمد في مسائل أبا داود ص ٨٥ ، ٨٦ ، وصالح ص ٧٦ .

قال الخرق : ويعطى صدقة الفطر لمن يجوز أن يعطى صدقة الأموال .  
ويجوز أن يعطى الجماعة ما يلزم واحد ، ويعطى الواحد ما يلزم الجماعة .  
المختصر ٥٧ .

قال ابن قدامة : إعطاء الجماعة ما يلزم الواحد لا نعلم فيه خلافاً ، لأنه صرف صدقته إلى مستحقها ، فبرئ منها ، كما لو دفعها إلى أحد ، وأما إعطاء الواحد صدقة الجماعة ، فإن الشافعي ومن وافقه أوجبوا تفرقة الصدقة على ستة أصناف ، ودفع كل صنف إلى ثلاثة منهم . المغنى ٣ / ٩٩ .

قال شمس الدين بن مفلح : ويجوز صرف صاع إلى جماعة ، وأصح إلى واحد ، نص على ذلك ... والأفضل أن لا ينقص الواحد عن مُدٍّ بُرٍّ أو نصف صاع من غيره . وعنه : الأفضل تفرقة الصاع . وهو ظاهر ما جزم به جماعة ، للخروج من الخلاف ، وعنه : الأفضل أن لا ينقص الواحد عن صاع ، وهو ظاهر كلام جماعة . للمشقة وعدم نقله وعمله ، وفي عيون المسائل : لو فرق فطرة رجل واحد على جماعة لم تجزئه .  
الفروع ٢ / ٥٤٠ .

وقال المرداوي : في جواز إعطاء الجماعة ما يلزم الواحد ، والواحد ما يلزم الجماعة : هذا المذهب نص عليه . وقال أيضاً : الصحيح من المذهب : أن تفرق الفطرة بنفسه أفضل ، وعنه : رفعها إلى الإمام العادل أفضل . نقله المروزي . الإنصاف ٣ / ١٨٥ .  
انظر أيضاً : الكافي ١ / ٣٢٤ ، المقنع ١ / ٣٤٢ ، الفتاوى ٢٥ / ٧٣ ، زاد المعاد ١ / ٣١٥ .

٨٠٨ - وسألته عن صدقة الفطر يُعطى لكل مسكين صاع ،  
 أم يجعل بين عدة مساكين ، أو يعطى رجل واحد صدقة خمسة ، أو  
 يفرقها ، كيف ترى له أن يعمل ؟ أو يعطى ؟ قال : يفرقها أعجب  
 إلّى (١) .

### من أعطى القيمة في زكاة الفطر /

١٥٢

٨٠٩ - سمعت أبى : يكره (٢) أن يعطى القيمة في زكاة  
 الفطر ، يقول : أخشى أن أعطى القيمة ألا تجزئه ذلك (٣) .

---

(١) انظر ما تقدم في المسألة السابقة .

(٢) في نسخة ( م ) ( بكرة ) وفي المصرية ( بكر ) وبعده مقدار حرف بياض  
 والصواب ( يكره ) كما في الأصل .

(٣) نقل عن الإمام أحمد نحوه ابنه صالح في المسائل ص ١٤٩ ، وأبو داود في المسائل  
 ص ٨٥ ، وانظر أيضاً رواية عنه في المغنى ٣ / ٨٧ .

قال ابن قدامة : وظاهر مذهبه أنه لا يجوز إخراج القيمة في شيء من الزكوات ، وذكر  
 عنه رواية . بجوازه فيما عدا الفطرة . المغنى ٣ / ٨٧ .

قال المرداوى : الصحيح من المذهب ، أنها - أى القيمة - لا تجزئ ، وعليه جماهير  
 الأصحاب ، نص عليه ، وعنه : رواية مخرجة يجزئ إخراجها . الإنصاف ٣ / ١٨٢ .

## الوقت الذى يستحب أن يخرج فيه صدقة الفطر

٨١٠ - سمعت أبى يقول: صدقة الفطر كان ابن عمر يقدمها قبل الفطر بيوم أو يومين (١) .

٨١١ - قال أبو عبد الرحمن : ورأيت أبى ما لا أحصى يعطى زكاة الفطر قبل ذلك بيوم (٢) .

(١) نقل رواية فى هذا المعنى أبو داود فى المسائل ص ٨٥ ، وابن هانئ ١ / ١١١ س رقم ٥٤٨ ، والكوسج فى المسائل ٣١ / ب ( الظاهرية ) ١ / ١١٥ ( المصرية ) وصالح فى المسائل ص ٧٦ .

أما أثر ابن عمر فقد أخرج البخارى بسنده عن نافع عن ابن عمر حديث : « فرض النبى ﷺ صدقة الفطر » الحديث ، وفيه : « وكان ابن عمر رضى الله عنهما يعطيها الذين يقبلونها ، وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين » . الصحيح مع الفتح ٣ / ٣٧٥ ح رقم ١٥١١ كتاب الزكاة - باب صدقة الفطر على الحر والمملوك .

وأبو داود أيضاً بسنده عن نافع عن ابن عمر حديث : « أمرنا رسول الله ﷺ وسلم بركة الفطر » - الحديث ، وفيه : « قال : فكان ابن عمر يؤديها قبل ذلك باليوم واليومين » . السنن ٢ / ٢٦٣ ح رقم ١٦١٠ كتاب الزكاة - باب متى يؤدى ، وكذلك أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه ٤ / ٩٠ - ٩١ ح رقم ٢٤٢١ . والدارقطنى فى سننه ٢ / ١٥٢ .

(٢) الأفضل والمستحب : إخراج صدقة الفطر يوم العيد قبل الصلاة ، وقال غير واحد من الأصحاب : الأفضل أن يخرجها إذا خرج إلى المصلى . ويجوز إخراجها سائر يوم العيد ولكن يكره التأخير إلى بعد الصلاة . هذا هو الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب وقيل : يحرم ، وذكر المجد أن الإمام أحمد أومأ إليه ، وحزم به ابن الجوزى ، واختاره ابن القيم وقال : كان شيخنا - يعنى ابن تيمية - يقوى ذلك وينصو ، وهذا القول

من المفردات . فإن أخرها عن يوم العيد أثم ، وعليه القضاء ، هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، وعنه : لا يَأْتُم ، نقل الأثرم : أرجو أن لا بأس ، ونقل عن محمد بن يحيى الكحال قال : قلت لأبى عبد الله : فإن أخرج الزكاة ولم يعطها ؟ قال : نعم إذا أعدها لقوم ، أما إخراجها قبل يوم العيد فالصحيح أنه يجوز إخراجها قبل العيد بيوم أو يومين . هذا المذهب : نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب ، وهو من المفردات . وعنه : يجوز تقديمها بثلاثة =

٨١٢ - حدثنا (١) مصعب (٢) قال : حدثني مالك عن نافع  
أن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر ( إلى (٣) ) الذي تجمع عنده قبل  
الفطر بيوم أو يومين أو ثلاثة (٤) .

٨١٣ - حدثني أي قال : حدثنا هشيم (٥) قال : أخبرنا  
حجاج (٦) عن عطاء (٧) عن ابن عباس أنه كان يعطيها قبل أن

=أيام ، وقيل : بخمسة عشر يوما ، وقيل : بشهر . انظر الفروع ٢ / ٥٣١ -  
٥٣٣ ، وراجع أيضاً : الإنصاف ٣ / ١٧٧ - ١٧٩ ، مختصر الخرق ص ٥٦ ، الهداية ١ /  
٧٦ ، الإفصاح ١ / ١٥٠ ، المغنى ٣ / ٨٨ - ٩٠ ، الكافي ١ / ٣٢٠ - ٣٢١ ، المقنع  
١ / ٣٤٠ ، العمدة ١ / ١٣٩ ، المحرر ١ / ٢٢٧ زاد المعاد ١ / ٣١٤ - ٣١٥ .

(١) هذا الأثر من زيادات عبد الله في هذه المسائل التي رواها عن أبيه الإمام أحمد .  
(٢) هو مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام  
الأسدي أبو عبد الله الزبيري . المدني ، سكن بغداد . صدوق ، عالم بالنسب ، مات سنة  
ست وثلاثين ومائتين . تهذيب التهذيب ١٠ / ١٦٣ - ١٦٤ ، تقريب التهذيب ٢ / ٢٥٢ .  
(٣) زيادة لم تكن في النسخ الثلاث والمطبوع ، ويقتضيها السياق ، كما في الموطأ  
١ / ٢٨٥ ، والمدونة ١ / ٢٨٩ .

(٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ عن نافع : أن عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة  
الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة ، ١ / ٢٨٥ . كتاب الزكاة - باب  
وقت إرسال زكاة الفطر ، ومثله في المدونة ١ / ٢٨٩ .

وأخرجه عبد الرزاق عن أيوب وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع وفيه : « كان ابن  
عمر يبعث صدقة رمضان حين يجلس الذين يقبضونها وذلك قبل الفطر بيوم أو يومين » .  
وكذلك عن عبد الله بن عمر عن نافع نحوه . المصنف ٣ / ٣٢٩ ح رقم  
٥٨٣٧ - ٥٨٣٩ . وابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع  
عن ابن عمر : « أنه كان إذا جلس من يقبض زكاة الفطر بيوم أو يومين ولا يرى بذلك  
بأساً » المصنف ٣ / ٢٢٧ تعجيل زكاة الفطر قبل العيد بيوم أو يومين .

(٥) هو هشيم بن بشير .

(٦) هو حجاج بن أرطاة .

(٧) هو عطاء بن أبي رباح .

يغدو (١) يوم الفطر (٢) .

٨١٤ - حدثني أبي قال : نا وكيع عن سفيان ( عن أبي إسحاق ) (٣) عن أبي ميسرة (٤) أنه كان يعطي الرهبان من زكاة الفطر (٥) ، سمعت أبي يقول : لا يعجبنا هذا (٦) .

(١) في المطبوع ( يعيدوا ) وهو خطأ . والصواب ما أثبتته ، كما هو في النسخ الثلاث .

(٢) أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عطاء أنه سمع ابن عباس يقول : إن استطعتم فألقوا زكاتكم أمام الصلاة أو بين يدي الصلاة ، يعني صلاة الفطر . المصنف ٣ / ٣٢٨ ح رقم ٥٨٣٤ .

وابن أبي شيبة من طريق حجاج عن عطاء عن ابن عباس قال : من السنة أن تخرج صدقة الفطر قبل الصلاة . المصنف ٣ / ١٦٩ .

(٣) زيادة لم تكن في النسخ الثلاث والمطبوع ، وهي موجودة في المصادر الأخرى كما سيأتي ذكرها في الهامش رقم ٣ .

وهذا هو الصواب ، لأن سفيان لم يرو عن أبي ميسرة . انظر : تهذيب الكمال ٢ / ١٠٣٦ . وأبو إسحاق : هو عمرو بن عبد الله السبيعي .

(٤) هو عمرو بن شرحبيل الهمداني أبو ميسرة الكوفي ، ثقة ، عابد ، مخضرم ، مات سنة ثلاث وستين . تهذيب التهذيب ٨ / ٤٧ ، تقريب التهذيب ٢ / ٧٢ .

(٥) أخرجه عبد الرزاق عن الثوري وابن عيينة أن أبا إسحاق أخبرهما أن عمرو بن شرحبيل كان يجمع زكاة الفطر في مسجد حيه ثم يرفعها إلى الرهبان . قال الثوري : وكان غيره يعطيها المسلمين . المصنف ٣ / ٣٣١ ، ح رقم ٥٨٤٩ .

وابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي ميسرة بلفظ الإمام أحمد . المصنف ٣ / ١٧٧ .

وأخرجه أبو عبيد عن عبد الرحمن عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي ميسرة قال : كانوا يجمعون إليه صدقة الفطر فيعطونها ، أو يعطي منها الرهبان .

وأيضاً عن إسحاق بن يوسف عن شريك عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون وعمرو بن شرحبيل ومرة الهمداني أنهم كانوا يعطون الرهبان من صدقة الفطر . الأموال ٥٤٣ ح رقم ١٩٩٦ - ١٩٩٧ .

(٦) ذكر هذه الرواية الخلال عن عبد الله بن أحمد ، وذكر بين سفيان وأبي ميسرة أبا إسحاق ، وقال : ( لا يعجبني ) بدل ( لا يعجبنا ) . =

## صدقة الإبل والبقر والغنم

٨١٥ - سألت أبا فأملى عليّ قال : وليس في أقل من خمس من الإبل شيء ، فإذا بلغت خمساً ففيها شاة ، وليس فيها إلا شاة حتى تبلغ عشرة ، فإذا / بلغت عشرة ففيها شاتان ، فإذا بلغت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه ، فإذا بلغت عشرين ففيها أربع شياه ، فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض - يعني - ( أمها <sup>(١)</sup> ) تمخض بغيرها <sup>(٢)</sup> ، فإذا لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر - يعني - وضعت وهي ترضع ، وهو ابن لبون <sup>(٣)</sup> إلى خمس وثلاثين ، فإذا

---

= كما أورد عدة روايات عن الإمام أحمد بإسناده كلها تدل على أنه لا يجوز إعطاء اليهودى والنصراني والمشرک من زكاة المال وزكاة الفطر ، وإن أعطاهم فيعطى من غير الواجب . أحكام أهل الملل ص ٢٦ .

وقال ابن قدامة : ولا يجوز دفعها إلى من لا يجوز دفع زكاة المال إليه ، ولا يجوز دفعها إلى ذمی . المغنى ٣ / ٩٨ .

(١) في المطبوع وفي نسخة ( م ) أنها ، والصواب ما أثبتناه كما هو في الأصل والمصرية .

(٢) قال ابن الأثير : المخاض : اسم للنوق الحوامل ، وبنت المخاض وابن المخاض ما دخل في السنة الثانية ، لأن أمه قد لحقت بالمخاض ، أى الحوامل وإن لم تكن حاملاً ، وإنما سمي ابن مخاض في السنة الثانية ، لأن العرب إنما كانت تحمل الفحول على الإناث بعد وضعها بسنة ليشتمد ولدها ، فهي تحمل في السنة الثانية وتمخض فيكون ولدها ابن مخاض . النهاية ٤ / ٣٦١ . وفي المطلع : المخاض بفتح الميم وكسرهما : قرب الولادة ، ووجع الولادة ، وهو صفة لموصوف محذوف أى بنت ناقة مخاض ، أى : ذات مخاض . ص : ١٢٣ ، وراجع : لسان العرب ٩ / ٩٥ مادة ( مخض ) والزاهر ص : ١٣٧ ، ومعالم السنن ٢ / ١٨٦ .

(٣) إذا استكمل سنتين ودخل في الثالثة فهو ابن لبون ، والأنثى : بنت لبون . الزاهر ص : ١٣٧ ، قال ابن الأثير : بنت اللبون وابن اللبون ، وهما : من الإبل ما أتى عليه سنتان ، ودخل في الثالثة ، فصارت أمه لبونا ، أى : ذات لبن ، لأنها تكون حملت حملاً آخر ووضعت . النهاية ٤ / ٢٢٨ ، وانظر أيضاً : لسان العرب ١٧ / ٢٥٨ مادة ( لبن ) . والمطلع ص : ١٢٤ ، والفروع ٢ / ٣٦٢ .

زادت ففيها ( ابنة ) (١) لبون إلى خمس وأربعين ، فإذا زادت ففيها حقة (٢) إلى ستين ، فإذا زادت إلى خمس وسبعين ففيها جذعة (٣) ، فإذا زادت ففيها ابنتا لبون إلى تسعين ، فإذا زادت ( على ) (٤) تسعين ففيها حقتان إلى عشرين ومائة ، فإذا كثرت الإبل ففي كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين ابنة لبون (٥) .

(١) في جميع النسخ ( ابنتا ) وفي المطبوع ( ابنا ) والصحيح ( ابنة ) والتصويب من أمهات كتب الحديث .

(٢) حقة : بكسر المهملة وتشديد القاف . فسرّها الإمام أحمد بأنها : التي استحقت أن يحمل عليها الفحل فتحمل ، انظر ما سيأتى تفسيره في باب الخلطة والسائمة .

قال الأزهري : فإذا مضت الثالثة ودخل في السنة الرابعة فهو حق ، والأنثى حقة ، سميت حقة لأنها استحقت أن تتركب ويحمل عليها . الزاهر ص : ١٣٧ ، وانظر أيضاً : معالم السنن ٢ / ١٨٦ ، والنهاية ١ / ٤١٥ ، وفتح الباري ٣ / ٣٢٠ ، ولسان العرب ١١ / ٣٤٠ مادة ( حقق ) ، والمعنى ٢ / ٤٣٣ .

(٣) جذعة : بفتح الجيم والمعجمة ، والجمع : جذع ، جُذعان ، جذعان . والأنثى : جذعة . الزاهر ١٣٧ ، وانظر أيضاً : النهاية ١ / ٢٥٠ ، لسان العرب ٩ / ٣٩٣ - ٣٩٤ ، وفتح الباري ٣ / ٣٢٠ .

وهناك تفسير للإبل حسب الأسنان ، ذكره ابن قدامة وقال : وهذا الذي ذكرنا في الأسنان ذكره أبو عبيد ، وحكاه عن الأصمعي ، وأبى زيد الأنصاري ، وأبى زياد الهلالي وغيرهم .

قال المرداوي : الأسنان المذكورة في الإبل في كلام المصنف - ابن قدامة - وغيره من الفقهاء ، هو قول أهل اللغة . وهو الصحيح ، وعليه أكثر الأصحاب ، وأكثرهم قطع به . الإنصاف ٣ / ٥٢ ، وراجع الفروع ٢ / ٣٦٢ .

(٤) في جميع النسخ وفي المطبوع ( إلى ) والصواب ( على ) كما أثبتناه ، لأن السياق يقتضى ذلك .

(٥) الذي أملاه الإمام أحمد على ابنه عبد الله ، ملخص لحديث أنس بن مالك : أن أباً بكر كتب لهم : أن هذه فرائض الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين . أخرجه الإمام في المسند ١ / ٧٢ ، والبخاري في الصحيح كتاب الزكاة : باب الغنم =

ومن الناس من يقول : إذا زادت على عشرين ومائة ففي كل <sup>(١)</sup> خمس شاة يقول : في كل خمس وعشرين ومائة الحقتان وشاة ، وفي ثلاثين ومائة ابتنا لبون وحقه <sup>(٢)</sup> . ومن قال : إذا كثرت الإبل ففي كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين ابنة لبون ، أسقط ما زاد على العشرين ومائة ، ولا يجعل فيها شيئاً ، حتى تبلغ ثلاثين ومائة ، فإذا بلغت ثلاثين ومائة ففيها حقة وابتنا لبون . فإذا بلغت أربعين ومائة

---

= ٣ / ٣١٧ مع الفتح ح ١٤٥٤ ، وأبو داود في السنن كتاب الزكاة - باب زكاة السائمة . ٢ / ٢١٤ ح رقم ١٥٦٧ .  
واقصر الإمام هنا على بيان صدقة الإبل ، ثم ذكر اختلاف الأقوال فيما زاد على عشرين ومائة .

نقل أبو عبيد الإجماع على ما قال إلى عشرين ومائة فقد قال : قد تواترت الآثار من أمر رسول الله ﷺ في الصدقة ، وكتاب عمر ، وما أفتى به التابعون بعد ذلك بقول واحد في صدقة الإبل من لدن خمس ذود إلى عشرين ومائة ، فلم يختلفوا إلا في حديث واحد يروى عن علي ، لا نراه حفظ عنه . الأموال ص : ٣٣٣ وانظر أيضاً : المختصر للخرقي ص : ٤٧ ، والإجماع لابن المنذر ص : ٤٦ - ٤٧ .

وكذلك أجمع المسلمون على أن ما دون خمس من الإبل لا زكاة فيه ، انظر : الإجماع ص : ٤٦ ، والمغني ٢ / ٤٣٠ .

(١) في المصرية سقط لفظ ( كل ) .

(٢) من القائلين به علي بن أبي طالب ، وأبو سفيان ، وأهل العراق ، انظر : الأموال لأبي عبيد ٣٣١ - ٣٣٢ ، والمصنف لابن أبي شيبة ٣ / ١٢٥ ، ومنهم إبراهيم النخعي وأبو حنيفة ، انظر : موسوعة فقه إبراهيم النخعي ص : ٣٦١ - ٣٠٧ ، ومصنف عبد الرزاق ٤ / ٩ - ١٠ ح رقم ٦٨٠٣ ، والآثار لأبي يوسف كتاب الزكاة ص : ٨٥ ، ومعالم السنن ٢ / ١٧٩ ، والمغني ٢ / ٤٣٦ ، وإعلام الموقعين ٢ / ١٩٧ .



ففيها حقتان وابنة / لبون ، فإذا بلغت خمسين ومائة ففيها ثلاث (١) ١٥٤  
حقات (٢) .

٨١٦ - سمعت أبا يقول : وأقل من خمس من الإبل فهو  
الشنق (٣) .

(١) في المصرية ( حقاق ) وحقاق ، وحقائق ، وحقات ، كلها جمع لحق ،  
وحقة . انظر النهاية ١ / ٤١٥ .

(٢) من القائلين به الإمام أحمد ، وإسحاق . انظر : مسائل أحمد وإسحاق  
الظاهري ٢٩ / أ ، والمصرية ١ / ٩٨ - ٩٩ .

ونقل روايات عن الإمام ، صالح ، والقاضي أبو يعلى . انظر الروايتين والوجهين  
٢٩ / أ - ب ، وانظر أيضاً مسائل أبي بكر الخلال ص : ٢٢ - ٢٣ ، ومعالم  
السنن ٢ / ١٧٨ .

وقال ابن قدامة : « فإذا زادت على عشرين ومائة ، ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي  
كل خمسين حقة » . ظاهر هذا : أنها إذا زادت على العشرين والمائة واحدة ففيها ثلاث بنات  
لبون ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، والرواية الثانية : لا يتعدى الفرض إلى ثلاثين ومائة .  
المغنى ٢ / ٢٣٥ .

والرواية الثانية نقلها الخطابي أيضاً في مذهب أحمد فإنه قال - أى الإمام - : ليس في  
الزيادة شيء ، وجعلها من الأوقاص التي تكون بين الفرائض . معالم السنن ٢ / ١٧٨ .  
أما الرواية الأولى فقال عنها المرداوي : إنها الصحيح من المذهب ، وعليه الجمهور ،  
وقطع كثير منهم به : أن الفرض يتغير بزيادة واحدة على عشرين ومائة .

وعنه رواية ثالثة : أن في إحدى وعشرين ومائة حقتان ، وبنت مخاض إلى أربعين  
ومائة ، قال القاضي : ذلك سهو من ناقله ، ونقل حرب : أنه رجع عن ذلك ، وقاله ابن تيم  
في بعض النسخ . الإنصاف ٣ / ٥٢ - ٥٣ . وعلى هذا فالمذهب خلاف ما جاء في  
المسألة .

(٣) الشنق : بالشين المعجمة والنون ، كذا في الأصل ، وفي المصرية و ( م ) وفي  
المطبوع ( سبق ) بالسين والباء ، والصواب ما هو في الأصل وسيأتي تفسير معناه في  
المسألة ٨٣٠ على لسان الإمام أيضاً .

أما المسألة فقد تقدم نقل الإجماع فيها قبل قليل .

٨١٧ - وسألت أبا (١) فأملى عليّ : وفي أربعين من الغنم شاة إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت ففيها شاتان إلى مائتين ، فإذا زادت ففيها ثلاث شياه (٢) ، فإذا كثرت الغنم ففي كل مائة شاة ، وليس فيما زاد على الثلاث مائة شيء حتى تبلغ أربع مائة ، فإذا بلغت أربع مائة ففيها أربع شياه (٣) .

(١) في الأصل ( سألت أبا يقول ) ولكن فوق ( يقول ) خط ، لعله إشارة إلى شطبه ، وهو باق في المطبوع دون أى تعليق عليه . وفي المصرية كذلك وفي نسخة ( م ) محذوف وهو الصواب .

(٢) أورد الخرق نحوه في المختصر ص : ٤٩ .  
وقال ابن قدامة في تعليقه عليه : وهذا كله مجمع عليه ، قاله ابن المنذر ، إلا المعلوفة في أقل من نصف الحول ، على ما ذكرنا من الخلاف فيه ، وحكى عن معاذ رضى الله عنه : أن الفرض لا يتغير بعد المائة وإحدى وعشرين ، حتى تبلغ مائتين وأربعين ، ليكون مثلى مائة وإحدى وعشرين ، ولا يثبت عنه ، والإجماع على خلاف هذا القول ، دليل على فساده . المغنى ٢ / ٤٤٧ .

وقال المرداوى : هذا بلا نزاع . الإنصاف ٣ / ٦٣ .  
(٣) قال القاضى : واختلفت الرواية ( إذا زادت الغنم على مائتى شاة ) ، فنقل عبد الله : أن فى مائتين وشاة ثلاث شياه ، ولا شيء فى زيادتها حتى تبلغ أربعمائة . وهو اختيار الخرق .

ونقل حرب : لا شيء فى زيادتها - أى بعد المائتين وشاة - حتى تبلغ ثلاثمائة . فإذا زادت عليها شاة ففيها أربع شياه . وعلى هذا كلما زادت على مائة شاة ففيها شاة ، وهو اختيار أبى بكر . الروايتين ٣١ / أ بتصرف يسير ، وانظر أيضاً : مسائل عبد العزيز غلام الخلال التى خالف فيها الخرق ص : ٢٤ .

قال ابن قدامة : ظاهر هذا القول فإذا زادت ففي كل مائة شاة شاة أن الفرض - حسب الرواية الأولى - لا يتغير بعد المائتين وواحدة حتى تبلغ أربعمائة ، فيجب فى كل مائة شاة ويكون الوقص ما بين المائتين وواحدة إلى أربعمائة . وهذا إحدى الروايتين عن أحمد ، وقول أكثر الفقهاء ، انظر : المغنى ٢ / ٤٤٧ .

قال ابن مفلح : نص عليه أحمد . الفروع ٢ / ٣٦٩ ، وقال المرداوى : هذا المذهب بلا ريب ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب .

وهناك رواية ثالثة : حاصلها : أن المائة زائدة ، ففي أربعمائة وواحدة خمس شياه ، =

٨١٨ - سألت أبا فامل على قال : وفي البقر في كل ثلاثين  
تبيع ، قال : والتبيع الذي قد استوى قرنائه (١) ، وفي أربعين مسنة (٢)  
وليس في كل (٣) خمسين إلا مسنة ، فإذا بلغت ستين ففيها تبيعان ،  
فإذا بلغت سبعين ففيها مسنة وتبيع ، فإذا بلغت ثمانين ففيها مستنان ،  
وإذا بلغت (٤) تسعين ففيها (٥) ثلاث تباع على هذا الحساب (٦) .

= وفي خمس مائة وواحدة ست شياه ، وهلم جرا . الإنصاف ٣ / ٦٣ .

(١) قال الأزهري : التبيع هو الذي أتى عليه حول من أولاد البقر . الزاهر ص ١٤٠ .  
قال ابن منظور : التبيع : الفحل من ولد البقر لأنه يتبع أمه ، وقيل : تبیع : أول سنة .  
والجمع أتبعه . وأتابع ، وأتابع ، كلاهما جمع الجمع ، والأخيرة نادرة ، وهو التبيع والجمع  
أتباع ، والأنثى تبعة . لسان العرب ٩ / ٣٧٧ مادة ( تبع ) .

قال المرداوي : ما عمره سنة ودخل في الثانية على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر  
الأصحاب ، وقال أيضاً : قيل : ما حاذى قرنه أذنه ، نص عليه . الإنصاف ٣ / ٥٧ .  
(٢) مسنة : التي قد صارت ثنية ، ويشي في السنة الثالثة فهي ثني ، والأنثى ،  
ثنية . الزاهر ١٤٠ - ١٤١ ، قال المرداوي : التي لها سنتان ، وهو الصحيح من المذهب ،  
وعليه أكثر الأصحاب . الإنصاف ٣ / ٥٧ - ٥٨ .

(٣) كذا في الأصل ونسخة ( م ) والمطبوع ، وفي المصرية سقط ( كل ) .  
(٤) في المصرية ( فإذا بلغ ) والصواب كما هو في الأصل ، لأنه مقتضى القاعدة .  
(٥) من هنا إلى آخر كتاب الزكاة سقط في الصورة الموجودة لدينا للنسخة  
المصرية .

(٦) ونحو قول الإمام هنا نقل صالح في المسائل ص : ٣٠ ، والكوسج في مسائل  
أحمد وإسحاق - مضافاً إليه - أن الجواميس ، والثيران ، والبقر ، يحسب صغارها وكبارها .  
وليس على بقر الوحش السائمة زكاة إلا أن تكون للتجارة . الظاهرية ٢٨ / ب - ٢٩ / أ ،  
والمصرية ١ / ٩٧ - ٩٨ .

وذكر نحوه الخرق أيضاً . انظر ص : ٤٨ ، وقال ابن قدامة على قوله : به قال أكثر  
أهل العلم . المغني ٢ / ٤٤٣ ، وقال المرداوي : وهذا بلا نزاع أي بين الأصحاب .  
الإنصاف ٣ / ٥٨ .

٨١٩ - قال أنى : والأوقاص (١) ما بين الفريضة ، وما بين الفريضة في ثلاثين تبع ، وفي أربعين مسنة ما بين الأربعين إلى الخمسين ، فهي الأوقاص فليس فيها شيء حتى تبلغ ستين ، فتكون فيها تبعان .

٨٢٠ - قال أنى : والشنق ، ما لم يبلغ الفريضة ، وهو ١٥٥ ما / كان أقل من ثلاثين من البقر وأقل من خمس من الإبل فهو الشنق (٢) .

---

(١) الوقص - بالتحريك - ما بين الفريضة كالزيادة على الخمس من الإبل إلى التسع ، وعلى العشر إلى أربع عشرة ، والجمع : أوقاص . قاله ابن الأثير في النهاية ٢١٤ / ٥ . وكذا قال أهل اللغة والفقهاء .

فقد نقل ابن قدامة : قال الأثرم : قلت لأنى عبد الله رحمه الله : ما تفسير الأوقاص ؟ قال : ما بين الفريضة ، قلت له : كأنه ما بين الثلاثين إلى الأربعين في البقر وما أشبه هذا ؟ قال : نعم . المغنى ٢ / ٤٤٠ - ٤٤١ ، وانظر أيضاً : الزاهر ص : ١٤١ ، والأم ٢ / ٨ ، والأموال لأنى عبيد ص : ٣٥٠ ، ولسان العرب ٨ / ٣٧٦ مادة ( وقص ) . وفتح الباري ٣ / ٣١٩ .

(٢) الشنق : بالتحريك روى عن أحمد - كما هو في المسألة أيضاً - أن الشنق هو ما دون الفريضة مطلقاً ( انظر النهاية ٢ / ٥٠٥ ) وكذلك نقل ابن قدامة عن الأثرم قال : قلت لأنى عبد الله : والشنق ؟ قال : هو ما دون الفريضة ، قلت له : كأن ما دون الثلاثين من البقر وما دون الفريضة ؟ قال : نعم . المغنى ٢ / ٤٤٠ - ٤٤١ .

قال ابن الأثير : الشنق : ما بين الفريضة من كل ما تجب فيه الزكاة ، وهو ما زاد على الإبل من الخمس إلى التسع ، وما زاد منها على العشر إلى أربع عشرة ، أى لا يؤخذ في الزيادة على الفريضة زكاة إلى أن تبلغ الفريضة الأخرى ، وإنما سمى شنقاً ، لأنه لم يؤخذ منه شيء فأشنق إلى ما يليه مما أخذ منه ، أى أضيف وجمع . النهاية ٢ / ٥٠٥ .

وقال ابن منظور : الشناق والأشناق : ما بين الفريضة من الإبل والغنم ، واحدها شنق . لسان العرب ١٢ / ٥٦ مادة ( شنق ) . ومنهم من يجعل الأوقاص في البقر خاصة ، والأشناق في الإبل . النهاية ٥ / ٢١٤ .

٨٢١ - وجدت في كتاب أنى وأكثر علمى أنى سمعته منه  
قال : أول ماتضع الناقة يقال لها : اللقوح (١) . حتى إذا ( مضى ) (٢)  
الصيف كله - وهو ثلاثة أشهر - والقيظ (٣) كله ، وشهر من  
الشتاء ، فذلك سبعة أشهر ، فإذا مضت تلك سميت : الشائلة (٤)

(١) اللقوح : قال الأزهري : إذا وضعت فهى لقحة ، ولقوح ، واللقحة : جمعها  
لقح ، وجمع اللقوح : لقاح ، الزاهر ص : ٣٥٠ ، وقال ابن الأثير : ناقة لقوح ، إذا كانت  
غزيرة اللبن . النهاية ٤ / ٢٦٢ ، وقال ابن منظور : قال الأزهري : اللقوح ، اللبن ، وإنما  
تكون لقوحاً أول نتاجها شهرين ثم ثلاثة أشهر ، ثم يقع عنها اسم اللقوح ، فيقال : لبن ،  
وقال أبو الهيثم : تنتج في أول الربيع فتكون لقاحاً ، واحدها : لقحة - بكسر القاف  
وسكونها - ولقوح ، فلا تزال لقاحاً حتى يدبر الصيف عنها . انتهى كلامه ، واللقحة :  
الناقة حين يسمن سنام ولدها ، ولا يزال ذلك اسمها حتى يمضى لها سبعة أشهر ويفصل  
ولدها . والجمع : لقح ، ولقاح . لسان العرب ٣ / ٤١٥ - ٤١٦ مادة ( لقح ) . وفي  
القاموس المحيط : اللقوح كصبور واحدها ، والناقة الحلوب ، أو التى نتجت لقوح إلى  
شهرين أو ثلاثة ثم هى لبن ١ / ٢٤٧ .

(٢) زيادة يقتضيهما السياق ، وكذا في المطبوع أيضاً .

(٣) في الأصل ونسخة ( م ) القبط ، وفي المطبوع ( أقيظ ) . والصحيح كما  
أثبتته . وكتب في هامش المطبوع : في الأصل القبط ولعله الخريف .

أما القيط ، فقال ابن منظور : هو صميم الصيف ، وهو حاق الصيف ، وهو من  
طلوع النجم إلى طلوع سهيل ، أعنى بالنجم الدنيا . والجمع أقياظ ، وقبوظ ، وقال : قال  
الأزهري : العرب تقول أربعة أزمان ، ولكل زمن منها ثلاثة أشهر وهى فصول السنة ، منها :  
فصل الصيف وهو فصل ربيع الكلاً : آذار ، نيسان ، أيار ، ثم بعده فصل القيط :  
حزيران ، تموز ، آب ، ثم بعده فصل الخريف : أيلول ، تشرين ١ ، وتشرين ٢ ، ثم بعده  
فصل الشتاء كانون ١ ، كانون ٢ ، وشباط . لسان العرب ٩ / ٣٣٦ ، ٣٣٧ .

(٤) في الأصول : السائلة بالمهمله ، وفي المطبوعة ( النائلة ) وعلق عليه : هى الناقة  
التي ولدت ومضى عليها سبعة أشهر ، والصحيح الشائلة كما أثبتته . وهو الشول بمعنى الرفع ،  
قال ابن الأثير : الشوائل جمع شائلة وهى الناقة التى شال لبنها أى ارتفع ، وتسمى الشول أى  
ذات شول ، لأنه لم يبق فى ضرعها إلا شول من لبن ، أى بقية . ويكون ذلك بعد سبعة  
أشهر من حملها . النهاية ٢ / ٥١٠ ، وقال ابن منظور : الشائلة من الإبل التى أنى عليها من  
حملها ، أو وضعها ، سبعة أشهر فخف لبنها ، والجمع شؤل ، وهو جمع على غير قياس . =

واسم ولدها يوم تضع ربع (١) ، فإذا سميت هي الشائلة ، سمى ولدها  
الفصيل (٢) ، وحتى إذا مضى أشهر الربيع - وهي ثلاثة أشهر ،  
وشهر من الشتاء - وذلك تمام السنة من يوم تضع ، فيقال لها :  
الشائل (٣) في هذا الوقت . فإذا جاء هذا الوقت أرسل عليها الجمل  
وهي قبل ( أن ) (٤) يرسل عليها الجمل يقال لها : مبلم (٥) ، وهي  
التي قد بدأت تريد الفحل . فإذا أرادت يقال : أضبعت ،  
والإضباع : أن ينتفخ (٦)

= وقيل : الشول من الإبل التي نقصت ألبانها ، وذلك إذا فصل ولدها عند طلوع سهيل ،  
فلا تزال شولا حتى يرسل عليها الفحل . اللسان ١٣ / ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

(١) ربع : بضم الراء وفتح الباء . وهو ما ولد من الإبل في الربيع . وقيل : ما ولد في  
أول النتائج ، وإحسان غذائها أن لا يستقصى حلب أمهاتها إبقاءً عليها . تأنيثه ربعة ، وجمعه  
رباع بكسر الراء . النهاية ٢ / ١٨٨ - ١٨٩ . وانظر : الصحاح للجوهري  
٣ / ١٢١٢ - ١٢١٣ مادة ( ربع ) .

(٢) قال ابن الأثير : في حديث ( لارضاع بعد فصال ) أى بعد أن يفصل الولد  
عن أمه ، وبه يسمى الفصيل من أولاد الإبل . فقيل : بمعنى مفصول وأكثر ما يطلق في الإبل  
وقد يقال في البقر . النهاية ٣ / ٤٥١ ، وقال ابن منظور : الفصيل : ولد الناقة إذا فصل عن  
أمه ، والجمع ، فصلان ، وفصال . لسان العرب ١٤ / ٣٦ ، ٣٧ مادة ( فصل ) .  
والفصيصة أثنائه . انظر : القاموس ٤ / ٣٠ مادة ( فصل ) .

(٣) في الأصول : ( السائل ) بالسين المهملة وفي المطبوعة ( النائل ) ، والصحيح  
ما أثبتناه . قال الجوهري : وأما السائل بلا هاء ، فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ،  
ولا لبن لها أصلاً ، والجمع شول مثل راكم وركع . الصحاح ٥ / ١٧٤٢ مادة ( شول ) .  
وانظر : لسان العرب ١٣ / ٣٩٨ ، ٣٩٩ . وفيه زيادة : وقال بعضهم : يقال للتي شالت  
بذنبها سائل ، والتي شال لبنها شائلة .

(٤) زيادة يقتضيها السياق ، وكذا في المطبوع أيضاً .

(٥) البلم والبلمة : داء يأخذ الناقة في رحمها فتضيق لذلك . وأبلمت : أخذها  
ذلك قال الأصمعي : إذا ورم حياء الناقة من الضبعة قيل : قد أبلمت .. ويقال : بها بلمة  
شديدة . والمبلم والمبلام : الناقة التي لا ترغو من شدة الضبعة .. قال أبو الهيثم : إنما تبلم  
البكرات خاصة دون غيرها . لسان العرب ١٤ / ٣٢٠ .

(٦) في نسخة ( م ) ينسفع .

حياها (١) فيقال : قد أضيعت (٢) ، فيرسل عليها حينئذ ، فإذا ضربها الفحل ، كف عنها أيام ثمانية ، فإذا مضت ثمانى ليال استيف (٣) نوها (٤) ، والاشتيف أن ينظر إليها ويدنوها من الجمل وينيخون يقولون إخ إخ (٥) ، فإذا رأوها قد خطرت (٦) ، فرفعت

(١) حياها : قال ابن الأثير : الحياء ممدود : الفرج من ذوات الخف والظلف . وجمعه أحية . النهاية ١ / ٤٧٢ ، قال ابن منظور : قال الأزهري : حياء الناقة والشاة وغيرهما ممدود إلا أن يقصوه شاعر ضرورة ، وما جاء عن العرب إلا ممدوداً وإنما سمي حياء باسم الحياء من الاستحياء ، لأنه يستر من الآدمي ، ويكنى عنه من الحيوان ، ويستفحش التصريح بذكره واسمه الموضوع له ، وقال الليث : ( يجوز قصر الحياء ومده ) ، وهو غلط لا يجوز قصوه لغیر الشاعر ، لأن أصله الحياء من الاستحياء . لسان العرب ١٨ / ٢٤٠ .

(٢) قال ابن منظور : ضيعت الناقة - بالكسر - وضيعت بالفتح ، وأضيعت بالألف واستضيعت وهى مضبعة . اشتته الفحل ، والجمع ؛ ضياعى وضباعى . لسان العرب ١٠ / ٨٥ مادة ( ضبع ) وانظر أيضاً : القاموس ٣ / ٥٤ .

(٣) كذا فى الأصل ونسخة ( م ) ولعل الصواب اشتاف . وفى المطبوع اشتاق وفى لسان العرب : اشتاف فلان يشتاف اشتيفاً : إذا تطاول ونظر ١١ / ٨٧ مادة ( شوف ) وانظر أيضاً : القاموس ٣ / ١٦٠ . ويمثل هذا فسر الإمام أحمد أيضاً كما ورد فى المتن .

(٤) كذا فى الأصل ونسخة ( م ) وفى المطبوع ( توها ) ويبدو أن هذا خطأ ، وفى لسان العرب ، النوى مخفض الجارية : وهو الذى يبقى من بظرها إذا قطع المتك . وقال ابن سيده : النوى ما تبقى من المخفض بعد الختان وهو البظر ٢٠ / ٢٢٥ مادة ( نوى ) . (٥) قال ابن منظور : أناخ الإبل أبركها ، واستناخت بركت . لسان العرب ٤ / ٣٢ مادة ( نوخ ) .

وفيه : يقال للبعير ( إخ ) بالكسر ، إذا زجر ليبرك ولا فعل له ، ولا يقال أخخت الجمل ، ولكن أنخته . ٣ / ٤٨٠ مادة ( أخخ ) .

(٦) قال ابن منظور : خطر الفحل بذنيه يخطر - بالكسر - خطراً وخطراناً وخطيراً ، رفعه مرة بعد مرة وضرب به حاذية ... وناقة خطارة تخطر بذنها ، وخطران الفحل من نشاطه ، وأما خطران الناقة ، فهو إعلام للفحل أنها لاقح . لسان العرب ٥ / ٣٣٣ ، ٣٣٤ مادة ( خطر ) .

رأسها وذنبها ، ولم ترغ (١) قالوا : لاقح (٢) . وإن هي لم تفعل شيئاً من ذلك فرغت (٣) ولفت (٤) الجمل ، (٥) وعلامة ذلك أن ١٥٦ لا / تخطر بذنبها ويقال للرجل ما صنعت ناقتك ، فيقول لم تلقح ظل بيكيكها الجمل (٦) (لعله) رجعت لم تلقح ، والبيكية ، طول طرده إياها ، ويبرك عليها ولا يضربها فإذا هي لقحت سميت الخلفة (٧) ، ولا تزال خلفة شتاها كله وصيفها وذلك خمسة أشهر ، ويسمى

---

(١) في الأصل (لم ترغوا) وفي نسخة (م) لم ترغو بحذف الألف ، والصواب بحذف الواو أيضاً كما أثبتناه ، من رغا يرغو رغاء ، رغا البعير والناقة ، صوت فضجت . لسان العرب ١٩ / ٤٥ مادة (رغو) .

(٢) لاقح : يقال : لقحت الناقة تلقح لقاحاً ولقاحاً ، إذا حملت فهي لاقح. الزاهر ص : ٣٥٠ .

(٣) في المطبوع (فرغت) والصواب ما أثبتناه .

(٤) في نسخة (م) رفعت . وفي المطبوع (ونعت) والصواب ما هو في الأصل .

(٥) في الأصل (أو) وكذا في نسخة (م) والمطبوع أيضاً ، والصواب (و) كما

أثبتناه .

(٦) في الأصل (طل سكنكها الجمل) ، وفي نسخة (م) ظل سكيكها الحمل ، وفي المطبوع (مل سلفاتها الجمل) ، والصواب ما أثبتناه أي (ظل بيكيكها الجمل) ، وأصله من (البك) بمعنى دق العنق ، ومنه ، بك فلان يبك بكة أي زحم ، وبك الرجل صاحبه ييكه بكا : زاحمه أو زحمه ، والبيكية الازدحام ، وقد تبيككوا ، وبكبك الشيء : طرح بعضه على بعض ، وبك الرجل المرأة ، إذا جهدها في الجماع ، أيضاً البيكية شيء تفعله العنز بولدها . لسان العرب ١٢ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ مادة (بكك) .

(٧) في المطبوع (حلقة) بالحاء المهملة . والصواب ما هو في الأصل .

والخلفة : الحامل من الإبل وجمعها : مخاض كما تجمع المرأة بالنساء ، وهو من غير لفظها . الزاهر ص : ٣٦٧ ، وقال ابن الأثير : الخلفة : بفتح الحاء وكسر اللام ، الحامل من النوق وتجمع على خلفات وخلائف ، وقد خلفت إذا حملت . النهاية ٢ / ٦٨ ، وانظر أيضاً : لسان العرب ١ / ٤٤٣ . مادة (خلف) والمطلع ص : ٣٦٤ .



ولدها المخلول (١) وإذا مضى هذا الوقت : ودخل حر القَيْظ سميت عسراً (٢) وفصل المخلول فسمى فصيلاً (٣) ، فصل عنها وذهب اللبن ، فيقال لها أتلت (٤) . والإتلاء (٥) استحقاق التعشير من العشر (٦) أو لم تحلب وتورمت ، فلا تزال كذلك قيظها . فإذا وضعت سميت اللقوح (٧) فلا يزال ولدها فصيلاً حتى تضع .

(١) في المطبوع ( المخلول ) وفي الأصل ونسخة ( م ) المخلول ، بالخاء المهملة وفيه لغة بالخاء المعجمة . قال ابن الأثير : أتى بفصيل مخلول أو مخلول أى مهزول ، وهو الذى جعل على أنفه خلال لثلا يرضع أمه فتهازل ، وقيل : المخلول : السمين ضد المهزول ، والمهزول إنما يقال له خل ومختل ، والأول الوجه ، ومنه يقال لابن الخاض : خل ، لأنه دقيق الجسم . النهاية ٢ / ٧٣ . وقال ابن منظور : الخلال : عود يجعل في لسان الفصيل لثلا يرضع ولا يقدر على المص . وفصيل مخلول ، إذا غرز خلال على أنفه لثلا يرضع أمه . لسان العرب ١٣ / ٢٢٧ مادة ( خلل ) . وانظر أيضاً : القاموس ٣ / ٣٧٠ .

(٢) في المطبوع ( عرا ) وكذا في نسخة ( م ) أيضاً ، والصواب ما هو في الأصل . والعسر : أن تشول الناقة بذنبها لترى الفحل أنها لاقح ، وإذا لم تعسر وذنبت به فهي غير لاقح . لسان العرب ٦ / ٢٤٢ مادة ( عسر ) .

(٣) تقدم شرحه قبل قليل .

(٤) في نسخة ( م ) أبليت والبلاء بالباء ، وفي المطبوع بالياء ، والصواب ما هو في الأصل .

(٥) والإتلاء : قال ابن منظور : أتلت الناقة إذا تلاها ولدها . لسان العرب ١٨ / ١١١ مادة ( تلا ) .

(٦) وفي لسان العرب : عشرت الناقة تعشيراً أو أعشرت صارت عشراً ، أتى عليها عشرة أشهر من نتائجها . ٦ / ٢٤٩ مادة ( عشر ) .

(٧) اللقوح : تقدم شرحه قبل قليل .

## الخلطة والسائمة

٨٢٢ - سألت أئى عن رجل له تسع وثلاثون شاة ، ولرجل آخر شاة ، فصارت أربعين ، فجاء المصدق فأخذ ؟ قال : إذا كان راعيها واحد ، ومبيتها واحد ، ومراحهما<sup>(١)</sup> واحد تعطى<sup>(٢)</sup> شاة .  
٨٢٣ - سألت أئى عن رجل له شاة ليس له غيرها ، وعلم المصدق بذلك يجوز للمصدق أن يأخذها ؟ قال : لا يعطى إلا من كل أربعين شاة<sup>(٣)</sup> .

(١) قال الجوهري : المراح بالضم : حيث تأوى إليه الإبل والغنم بالليل .  
الصحاح ١ / ٣٦٩ مادة ( روح ) . وقال المرداوى : بضم الميم مكان مبيتها ، وهو المأوى .  
فالمبيت هو المراح ، فسروا كل واحد منهما بالآخر . وهذا الصحيح ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقيل : المراح رواحها منه جملة إلى المبيت . ذكره فى الرواية الكبرى ، وجمع فى المبهج والإيضاح بين المراح والمبيت ، فعنده أنهما متغايران . الإنصاف ٣ / ٧٠ .  
(٢) فى نسخة ( م ) يعطى .

(٣) نقل رواية فى هذه المسألة عن الإمام أحمد ابنه صالح فى المسائل ص : ١٨٧ .  
وفهم من رواية عبد الله أن لا يشترط فى صحة الخلطة إلا الاشتراك فى الراعى والمبيت . وقال المرداوى : اعلم أن للأصحاب فى ضبط ما يشترط فى صحة الخلط طرقاً ، ثم ذكر ثلاثاً وعشرين طريقة .

والطريق الثانى والعشرون يوافق ما جاء فى رواية عبد الله ، فقد قال المرداوى : الطريق الثانى والعشرون : اشتراط الراعى والمبيت فقط . وهو رواية عند الإمام أحمد ، ذكرها القاضى فى شرحه .

أما المذهب ، فقال المرداوى : الطريق الثانى : اشتراط المرعى والمسرح والمبيت - وهو المراح - والمحلب والفحل لا غير ، وهى المذهب ، قدمه فى الفروع ، وجزم بها الخرق ، والمجد فى محرره ، وابن عبدوس فى تذكرته . الإنصاف ٣ / ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠ . وانظر أيضاً المسألة فى مختصر الخرق ص : ٤٩ . والهداية ١ / ٦٧ ، والمغنى ٢ / ٤٥٤ - ٤٥٥ ، والمقنع ١ / ٣٠٧ - ٣٠٨ ، والكافى ١ / ٢٩٦ - ٢٩٩ ، والشرح الكبير ١ / ٥٣٠ - ٥٣٤ ، والفروع ٢ / ٣٨١ - ٣٨٣ .

وقع الإجماع بين أهل العلم على أن لا صدقة فيما دون الأربعين من الغنم . وقد تقدم الكلام فى ذلك بالتفصيل فى المسألة ٨١٧ .

٨٢٤ - سألت أئى عن رجل له مائة / من الإبل يستعملها ١٥٧

نصف السنة ويسيمها نصف السنة لترعى ، ولا يستعملها هل فيها صدقة ؟ قال : إذا أسامها أكثر مما يستعملها ففيها الصدقة (١) . قال أئى : وأهل الحجاز (٢) يقولون : السائمة والمستعملة . كلها سواء ، فيها الصدقة (٣) .

(١) قال الخرقى : فإذا ملك خمسا من الإبل فأسامها أكثر السنة ففيها شاة . المختصر ص ٤٧ .

وقال ابن قدامة على قوله هذا : وهذا كله مجمع عليه ، وثابت بسنة رسول الله ﷺ بما روينا وغيره إلا قوله : فأسامها أكثر السنة ، فإن مذهب إمامنا ، ومذهب أئى حنيفة أنها إذا كانت سائمة أكثر السنة . ففيها الزكاة ، وقال الشافعى إن لم تكن سائمة في جميع الحول فلا زكاة فيها . المغنى ٢ / ٤٣٠ ، ٤٣١ .

وقال المرداوى عن قول ابن قدامة في المقنع : ( ولا تجب إلا في السائمة منها ) : هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وقيل : تجب في المعلوفة . وقال عن قوله ( وهى التى ترعى فى أكثر الحول ) : هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، ونص عليه فى رواية صالح وغيره ، وقيل : يعتبر أن ترعى الحول كله ، وزاد بعض الأصحاب ، ولا أثر لعلف يوم أو يومين ، وظاهر كلام القاضى فى أحكامه عدم اشتراط أكثر الحول .

وقال : يستثنى من ذلك العوامل ولو كانت سائمة ، نص عليه فى رواية جماعة . الإنصاف ٣ / ٤٥ - ٤٦ ، وانظر أيضاً : المقنع ١ / ٢٩٨ - ٢٩٩ ، والكافى ١ / ٢٨٥ ، والمحرم ١ / ٢١٤ ، والشرح الكبير ٢ / ٤٦٧ - ٤٦٨ ، والفروع ٢ / ٣٥٣ - ٣٥٤ .

(٢) قارن ما جاء فى مسائل صالح ص : ٨ ، فإنه نقل مثله تماماً .

(٣) فى موطأ الإمام مالك . أنه قال : فى الإبل النواضح ، والبقر السوانى ، وبقر الحرث ، إنى أرى فى ذلك كله إذا وجبت فيه الصدقة ، قال الباجى : وتجمع هذه كلها العوامل . فإن الزكاة واجبة فيها كالسائمة ، هذا قول مالك رحمه الله ، وقال أبو حنيفة والشافعى : لا زكاة فى شيء من ذلك . الموطأ مع المنتقى للباجى ٣ / ١٣٦ ، وانظر أيضاً المدونة ١ / ٢٦٣ .

وقال ابن قدامة : وفى ذكر السائمة احتراز من المعلوفة والعوامل ، فإنه لا زكاة فيها عند أكثر أهل العلم ، وحكى عن مالك فى الإبل النواضح ، والمعلوفة الزكاة لعموم قوله =

٨٢٥ - سمعت أئى يقول : كلها خلفه (١) هى الحوامل .  
 فابنة مخاض : التى أمها تمخض بغيرها ، وابنة لبون : التى أمها  
 ترضع (٢) غيرها ، والحقة (٣) : التى قد استحقت أن يحمل عليها  
 الفحل فتحمل .

---

= عليه السلام : « فى كل خمس شاة » قال أحمد : ليس فى العوامل زكاة ، وأهل المدينة  
 يرون فيها الزكاة وليس عندهم فى هذا أصل . المغنى ٢ / ٤٣٠ .  
 وقال ابن تيمية : مذهب مالك : أن الإبل العوامل ، والبقر العوامل ، والكباش المعلوفة  
 فيها الزكاة ، قال أبو عمر : وهذا قول الليث ، ولا أعلم أحداً غيرهما قال به . مجموع فتاوى  
 ابن تيمية ٢٥ / ٣٢ .

(١) تقدم شرحه فى المسألة ٨٢١ .  
 (٢) فى الأصل ونسخة ( م ) ( توضع ) بالواو ، والصواب ما أثبتناه ، وهو كذلك  
 فى المطبوع أيضاً .  
 (٣) سائر ما ورد من الألفاظ الغريبة تقدم شرحها ، وبيان معناها فى المسألة ٨١٥ .

## كتاب الصيام

### رؤية الهلال لشهر شوال (١) قبل الزوال وبعده

٨٢٦ - حدثنا قال : سألت أبي رحمه الله عن الهلال إذا شهد قوم عند الإمام أنهم رأوه بالأمس ؟ .

قال : يفطرون ويخرجون لعيدهم إن كان قبل الزوال وإن شهدوا بعد الزوال أفطروا أيضاً ، ويخرجون من الغد لعيدهم يعني الصلاة (٢) .

٨٢٧ - حدثنا قال : قلت لأبي : فإن رأوا الهلال يوم الشك قبل الزوال ، ترى الناس أن يفطروا ساعة رأوا الهلال ؟ .  
قال : لا يعجبني ذلك . أرى أن يتموا صومهم (٣) .

(١) في الأصل ونسخة (م) وكذا في المطبوع (رمضان) والصواب ما أثبتته متمشياً مع ما ذكر فيه من المسائل التي اشتملت على رؤية الهلال للفطر .

(٢) إذا شهد شاهدان على رؤية الهلال بالأمس يأمرهم بالفطر ، ثم إن كان قبل الزوال صلى بهم صلاة العيد ، وإن كان بعد الزوال ، فاختلف أهل العلم في أنه هل يصلى بهم من الغد أم لا ، فذهب جماعة إلى أنه يصلى بهم صلاة العيد من الغد ، وهو قول الأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق وأحد قولي الشافعي . وهو أصح .

انظر : اختلاف الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين ٤٤ / ب .

قال ابن قدامة : إن لم يعلم بالعيد إلا بعد الزوال خرج من الغد وصلى بهم .  
المقنع ١ / ٢٥٥ - ٢٥٦ .

قال المرداوي : هذا بلا نزاع ، ولكن تكون قضاء مطلقاً على الصحيح من المذهب .  
الإنصاف ٢ / ٤٢٠ .

راجع للمسألة أيضاً : المغني ٢ / ٢٩٠ ، الكافي ١ / ٢٣١ ، الفروع ٢ / ١٤٦ ،  
المبدع ٢ / ١٧٩ .

(٣) انظر الروايات في مسألة رؤية الهلال قبل الزوال وبعده ، وما يترتب عليه من فطر وعدمه في مسائل صالح ٥٤ ، ومسائل الكوسج ٣٣ / أ (ظاهرة) ومسائل =

١٥٨ على حديث ابن مسعود / أنه قال : لعله أهل ساعتك (١) .

وحديث عمر أيضاً : الأعمش عن أنى وأئل (٢) عن عمر نحو هذا القول أو مثله (٣) قلت لأنى : فيخرجون للعيد إذا كانوا رأوه قبل الزوال ؟ قال : نعم يخرجون لعيدهم ولا أرى أن يفطروا (٤) على حديث ابن مسعود ، قلت لأنى : فإن رأوه بعد الزوال ؟ قال : كذلك أيضاً لا يفطرون . يتمون صومهم ذلك .

= ابن هانيء ١ / ١٢٨ س رقم ٦٢٣ ، والروائين والوجهين ٣٧ / ب - ٣٨ / أ وطبقات الحنابلة ١ / ٣٢٢ .

واختلفت الرواية عن الإمام في هذه المسألة . والمذهب : أنه إذا رأى الهلال نهراً قبل الزوال أو بعده ، فهو لليلة المقبلة ، سواء كان أول الشهر أو آخره ، قال في الفروع : هذا المشهور ، وعنه : إذا رأى بعد الزوال فهو لليلة المقبلة وقبل الزوال للماضية . اختاره أبو بكر والقاضي ، وعنه : إذا رأى بعد الزوال آخر الشهر فهو لليلة المقبلة وإلا لليلة الماضية ، وعنه : إذا رأى قبل الزوال وبعده آخر الشهر فهو لليلة المقبلة وإلا لليلة الماضية . الإنصاف ٢ / ٢٧٢ .

راجع أيضاً : مسائل غلام الخلال ، التي خالف فيها الخرق ٢٧ - ٢٨ ، المغنى ٣ / ١٧٣ ، والمقنع ١ / ٣٥٧ ، والمذهب الأحمد ٣٧ ، الشرح الكبير ٣ / ٦ . اختلاف الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين ٤٤ / ب ، تجريد المسائل اللطاف ٧٤ / ب ، الفروع ٣ / ١١ - ١٢ ، المبدع ٣ / ٦ - ٧ .

(١) أخرجه ابن أنى شيبه عن وكيع عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال : قال عبد الله : إذا رأيتم الهلال نهراً فلا تفطروا فإن مجراه في السماء لعله ( في الأصل لعله ) أن يكون أهل ساعة . المصنف ٣ / ٦٦ . وأيضاً ذكر في المدونة بلفظ : قال ابن مسعود : وإنما مجراه في السماء ولعله أيّن ساعتك ١ / ١٧٥ .

(٢) هو شقيق بن سلمة .

(٣) سيأتي تخريجه قريباً حيث ذكره الإمام بسنده .

(٤) المراد منه أنهم يصومون ويخرجون للعيد من الغد ، وقد صرح به في باب شهادة الواحد على رؤية الهلال س ٨٣٥ . قال : إذا رأوه قبل الزوال أو بعد الزوال لم يفطروا ويخرجون لعيدهم من الغد . وهو المذهب كما تقدم بيانه .

٨٢٨ - قلت لأبي : فأى وقت يخرجون للعيد إذا كانوا رأوه بعد الزوال ؟ قال : يخرجون من الغد (١) .

٨٢٩ - حدثنا قال : حدثنا أبي ، حدثنا وكيع ، حدثنا الأعمش عن أبي وائل قال : كنا بخانقين (٢) فأهللنا هلال رمضان (٣) فمنا من صام ، ومنا من أفطر فأتانا كتاب عمر : أن الأهلة بعضها أكبر (٤) من بعض ، فإذا رأيتم الهلال نهراً فلا تفطروا فإنما مجراه في السماء ولعله أهل ساعته وإنا الفطر للغد من يوم يرى الهلال (٥) .

(١) قال ابن مفلح : إذا أخرجوا العيد لعذر أو غيره إلى الزوال صلوا من الغد ولو أمكن في يومها . الفروع ٢ / ١٤٦ ، وتقدم بيانه في س ٨٢٦ .

(٢) في الأصل و ( م ) ( خائفين ) وكذا في المطبوع وهو خطأ ، والتصويب من الكتب الآتية في تخریج هذا الأثر . وخانقين - بناء معجمة ونون وقاف - بلدة من نواحي السواد في طريق همدان ، من بغداد ، وقيل : خانقين أيضاً بلدة بالكوفة ، انظر : معجم البلدان ٢ / ٣٤٠ ، مرآة الاطلاع ١ / ٤٤٧ ، تلخيص الحبير ٢ / ٢٢٤ .

(٣) رمضان باعتبار ما كان ، ولعل الصواب شوال . والله أعلم .

(٤) في نسخة ( م ) أكثر .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة بالإسناد المذكور نحوه ، ووقع في المصنف مرة : نحن الخائفين ، وفي أخرى : كنا مخالفين ، والصواب ( بخانقين ) المصنف ٣ / ٦٧ - ٦٩ .

وعبد الرزاق عن معمر عن الأعمش نحوه . المصنف ٤ / ١٦٢ - ١٦٣ ح رقم ٧٣٣١ وابن مهدي عن سفيان عن منصور عن أبي وائل نحوه . المدونة ١ / ١٧٤ والدارقطني بأسانيده عن أبي وائل . السنن ٢ / ١٦٧ - ١٦٨ والبيهقي بأسانيده عن أبي وائل . السنن الكبرى ٤ / ٢١٣ . وذكره ابن حزم في المحلى ٦ / ٣٥٥ ، وابن عبد البر في التمهيد ٢ / ٤٢ ، ٤٣ ورواه مؤمل بن إسماعيل عن سفيان عن منصور عن أبي وائل وفيه :

فإذا رأيتم الهلال من أول النهار - أخرجه الدارقطني والبيهقي . وقال الدارقطني : غريب خالفه ابن مهدي - لكن صحح الحافظ إسناد اللفظين . انظر : تلخيص الحبير ٢ / ٢٢٣ وفي رواية الجميع الذين سبق تخریج الأثر المذكور من كتبهم ، لفظ : فإذا رأيتم الهلال نهراً ، فلا تفطروا حتى يشهد رجلان أنهما أهلاه بالأمس ، أو نحو هذا اللفظ .

٨٣٠ - حدثنا قال : حدثني أئى ، حدثنا أبو كامل - واسمه مظفر بن مدرك (١) حدثنا عبد العزيز بن (٢) عبد الله بن أئى سلمة (٣) قال : حدثنا ابن شهاب عن سالم بن عبد الله قال : كان عبد الله بن عمر يقول : إن ناساً يفطرون إذا رأوا الهلال نهراً وأنه لا يصح (٤) لكم أن تفطروا حتى تروه من حيث يرى (٥) .

### /شهادة الواحد على رؤية الهلال/

١٥٩

٨٣١ - حدثنا قال : سألت أئى عن رؤية الهلال إذا شهد على رؤيته رجل واحد ؟ قال : يأمر الإمام الناس بالصيام (٦) .

(١) هو مظفر - بتشديد الفاء المفتوحة - ابن مدرك الخراسانى ، أبو كامل الحافظ نزيل بغداد ، ثقة ، مات سنة سبع ومائتين . تهذيب التهذيب ١٠ / ١٨٣ - ١٨٥ ، تقريب التهذيب ٣ / ٢٥٥ .

(٢) من قوله : عبد الله . بدأت النسخة المصرية بعد أن كان فيها سقط كبير من كتاب الزكاة عن بيان نصاب صدقة البقر إلى هنا .

(٣) هو عبد العزيز بن عبد الله بن أئى سلمة الماجشون - بكسر الجيم بعدها معجمة مضمومة - المدنى نزيل بغداد مولى آل الهدير - بمضمومة وفتح دال مهمله وسكون ياء - ثقة ، فقيه ، مصنف ، مات سنة أربع وستين ومائة . تهذيب التهذيب ٦ / ٣٤٣ - ٣٤٤ ، تقريب التهذيب ١ / ٥١٠ ، المغنى للفتنى ٢٦٩ .

(٤) فى المطبوع ( لأصح ) وهو خلاف الأصل والنسخة المصرية و ( م ) ويرده المعنى المراد من الأثر .

(٥) أخرجه البيهقى بسنده من طريق عبد العزيز بن أئى سلمة نحوه ، ومن طريق آخر عن الزهرى به عنه نحوه - السنن الكبرى ٤ / ٢١٣ ، وعبد الرزاق بسنده عنه بمعناه من فعله . المصنف ٤ / ١٦٦ ، وابن أئى شيبه نحوه - المصنف ٤ / ٦٥ .

(٦) يقبل قول رجل واحد للصيام إذا شهد على رؤية الهلال بخلاف الإفطار وهكذا نقل الكوسج عنه فى مسائله ٣٣ / أ ( ظاهرة ) وهى رواية الجماعة منهم صالح والميمونى أيضاً . انظر : الروائين والوجهين ٣٧ / ب ، قال ابن قدامة : المشهور عن أحمد : أنه يقبل فى هلال رمضان قول واحد عدل ويلزم الناس الصيام بقوله ، وروى عن أحمد أنه قال : اثنين أعجب إلى . المغنى ٣ / ١٦٤ ، وانظر أيضاً : الشرح الكبير ٣ / ٨ .



٨٣٢ - قلت لأبي : فإن شهد على رؤية الهلال رجل واحد في الإفطار ؟ قال : لا ، حتى يكونا رجلين يشهدان فأما رجل واحد ، فلا (١) .

٨٣٣ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن هلال شوال إذا رآوه نهاراً قال : لا يفطرون قبل الزوال أو بعده ، فإنهم لا يفطرون حتى يشهد رجلان من المسلمين أنهما رأياه بالأمس (٢) يذهب إلى حديث عمر بن الخطاب (٣) .

= والمذهب : أنه يقبل في هلال رمضان قول عدل واحد ، نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف ٣ / ٢٧٤ .

راجع للمسألة أيضاً : السنن للترمذي ٣ / ٧٥ ، والكافي ١ / ٣٤٧ ، والمحرم ١ / ٢٢٨ ، و الطرق الحكومية ١٢٦ - ١٢٨ ، والفروع ٣ / ١٤ - ١٥ ، والمبدع ٣ / ٨ .

(١) نص أحمد : أنه لا بد من شهادة اثنين من المسلمين ، كما في المسألة التالية وأيضاً في رواية الكوسج في مسائله ٣٣ / أ ( ظاهريه ) ورواية صالح في مسائله ص ٥٤ . قال الترمذي : ولم يختلف أهل العلم في الإفطار أنه لا يقبل فيه إلا شهادة رجلين . السنن ٣ / ٧٥ .

وقال ابن قدامة : لا يقبل في هلال شوال إلا شهادة اثنين عدلين في قول الفقهاء جميعهم إلا أبا ثور فإنه قال : يقبل قول واحد . المغنى ٣ / ١٦٥ ، وقال في المقنع : ويقبل في هلال رمضان قول عدل واحد ، ولا يقبل في سائر الشهور إلا عدلان . ١ / ٣٥٧ - ٣٥٨ . قال المرداوي على قوله : لا يقبل في سائر الشهور إلا عدلان : وهو المذهب ، وعليه الأصحاب وقطع به أكثرهم ، وحكاه الترمذي إجماعاً ، وعنه : يقبل في هلال شوال عدل واحد بموضع ليس فيه غيب . الإنصاف ٣ / ٢٧٥ ، راجع المسألة أيضاً ، في شرح السنة للبغوي ٦ / ٣٤٤ ، والإفصاح لابن هبيرة ١ / ١٦٢ ، والكافي لابن قدامة ١ / ٣٤٨ ، والفروع ٣ / ١٤ - ١٥ ، المبدع ٣ / ٨ .

(٢) ذكر هذه المسألة بتامها ابنه صالح من سؤاله عنها - انظر مسائله ٥٤ ، وتقدم الكلام في مثل هذه المسألة في المسألتين ٨٢٦ - ٨٢٧ .

(٣) يشير إلى حديثه الذي سبق تخريجه في س ٨٢٩ وفيه : فلا تفطروا حتى يشهد رجلان أنهما أهلاه بالأمس وفي لفظ : رأياه بالأمس .

٨٣٤ - حدثنا قال : سألت أئى عن الهلال إذا روى يوم  
الثلاثين فى آخر يوم من رمضان ؟ فقال أئى : إذا رأوه نهراً لم يفطروا  
قبل الزوال أو بعده (١) لم يفطروا (٢) عن عمرو بن منصور (٣)  
وابن عمر (٤) .

٨٣٥ - قال : قلت لأئى : فإن رأوا الهلال يوم الثلاثين (٥)  
قال: إذا رأوه قبل الزوال أو بعد الزوال لم يفطروا ويخرجون لعيدهم من  
الغد (٦) .

---

= وقد روى عبد الأعلى عن ابن أئى لئى عن عمر أنه أجاز شهادة الواحد كما أخرجه عبد  
الرزاق فى المصنف ٤ / ١٦٦ - ١٦٧ ح رقم ٧٣٤٣ ، وابن أئى شعبة فى المصنف ٣ / ٦٨ ،  
وابن سعد فى الطبقات ٦ / ١١٠ ، وغيرهم .

قال الدارقطنى : عبد الأعلى ضعيف ، وابن أئى لئى لم يدرك عمر ، وخالفه أبو وائل  
شقيق بن سلمة ، فرواه عن عمر أنه قال : لا تفطروا حتى يشهد شاهدان . وقال ابن  
معين : حديث أئى وائل أصح إسناداً عن عمر منه . السنن ٢ / ١٦٨ - ١٦٩ . وانظر  
أيضاً السنن الكبرى للبيهقى ٤ / ٢٤٩ .

(١) تقدمت المسألة برقم ٨٢٦ - ٨٢٧ .

(٢) ( لم يفطروا ) ساقط من المصرية .

(٣) لعله عمرو بن منصور الهمدانى المشرقى : بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء  
بعدها قاف ، الكوفى ، صدوق ، بهم . من الطبقة السابعة . تقريب التهذيب ٢ / ٧٩ ،  
ولم أظفر على الأثر الوارد من طريقه .

(٤) تقدم تخرىج أثر ابن عمر فى س ٨٣٠ ، وقد روى مثل ذلك عن عثمان بن عفان  
وعبد الله بن مسعود . السنن الكبرى ٤ / ٢١٣ .

(٥) فى النسخ الثلاث ( الإثنين ) ولم يظهر له معنى ، فلعل الصواب ما أثبتته ، وهو  
مقتضى السياق أيضاً ، ونبه عليه صاحب المطبوع أيضاً .

(٦) تقدم مثل هذه المسألة برقم ٨٢٦ - ٨٢٧ .

٨٣٦ - حدثنا قال : حدثني عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا  
سفيان <sup>(١)</sup> عن مغيرة <sup>(٢)</sup> عن سماك <sup>(٣)</sup> عن إبراهيم <sup>(٤)</sup> قال : بلغ عمر  
أن قوما رأوا الهلال بعد زوال الشمس وأفطروا فكتب إليهم يلومهم ،  
وقال : إذا رأيتم الهلال قبل زوال الشمس فافطروا <sup>(٥)</sup> ، فإذا رأيتموه  
بعد زوال الشمس فلا تفطروا <sup>(٦)</sup> .

(١) هو الثوري .

(٢) هو ابن مقسم الضبي .

(٣) هو سماك - بكسر أوله وتخفيف الميم - بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي  
البكري الكوفي ، أبو المغيرة ، صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة . وقد تغير  
بآخرة . فكان ربما يلحق . مات سنة ثلاثة وعشرين ومائة . تهذيب التهذيب ٤ / ٢٣٢ -  
٢٣٤ ، تقريب التهذيب ١ / ٣٣٢ .

(٤) هو النخعي .

(٥) في المطبوع : ( فانظروا ) وهو خطأ .

(٦) أخرجه ابن حزم بسنده من طريق عبد الله بن أحمد مختصراً . المحلى ٦ / ٣٥٨ ،  
وعبد الرزاق عن الثوري عن مغيرة عن شبك الضبي الكوفي عن إبراهيم قال : كتب عمر إلى  
عتبة بن فرقد : إذا رأيتم الهلال . فذكر نحوه . المصنف ٤ / ١٦٣ ، وابن أبي شبة عن محمد  
بن فضيل عن مغيرة عن إبراهيم بمعناه . المصنف ٣ / ٦٦ - ٦٧ . وأخرج البيهقي بسنده من  
طريق عبد الرزاق ، وقال : هكذا رواه إبراهيم منقطعاً ، وحديث أبي وائل أصح . السنن  
الكبرى ٤ / ٢١٣ .

وأشار إلى طريق عبد الرزاق ابن حزم في المحلى ٦ / ٣٥٨ . وذكره ابن عبد البر من  
طريق عبد الرزاق . التمهيد ٢ / ٤٤ .

وليلاحظ أن الراوي عن إبراهيم عند البيهقي شبك ، وكذا في التمهيد ، وعند ابن حزم  
وفي نسخة ( ص ) و ( ز ) ، لمصنف عبد الرزاق ، ونسخة ( ب ) للتمهيد : سماك  
ولا خلاف فيه إذ هما يرويان عن إبراهيم ، وعنهما المغيرة بن مقسم ، فقول الشيخ حبيب  
الرحمن في تحقيقه لمصنف عبد الرزاق : أن سماكاً خطأ ، ليس بصحيح ، والله أعلم .  
وكذلك يروى المغيرة عن إبراهيم ، كما في كتب التراجم ، ووقع هكذا عند ابن  
أبي شبة .

وإبراهيم لم يدرك عمر ، فروايته كما تقدم عن قول البيهقي .

## / من أدركه الصبح وهو جنب

٨٣٧ - حدثنا قال : قرأت على أئى : عبيدة بن حميد<sup>(١)</sup> قال:

حدثنى منصور<sup>(٢)</sup> عن إبراهيم<sup>(٣)</sup> فى الرجل يجنب فى رمضان ثم ينام حتى يدركه الصبح قال : قال إبراهيم : يتم صومه ذلك اليوم ثم يصوم يوماً مكانه<sup>(٤)</sup> سمعت أئى يقول : لا يصوم يوماً مكانه<sup>(٥)</sup> .

(١) فى النسخ الثلاث حبيب ، وكذا فى المطبوع ، والتصويب من المراجع الآتية ، فى ترجمته إذ لم أجد أحداً يسمى عبيدة بن حبيب يروى عن منصور ، وعليه فهو عبيدة بن حميد الكوفى ، أبو عبد الرحمن ، المعروف بالخذاء - وحكى عن أحمد أنه قال : لم يكن خذاء ، إنما هو الطاعنى ، والخذاء هو عبيدة بن أئى رائطة - التيمى أو الليثى أو الضبى روى عنه أحمد ، صدوق ، نحوى ، ربما أخطأ ، مات سنة تسعين ومائة . تهذيب الكمال ٢ / ٨٩٨ ، تهذيب التهذيب ٧ / ٨١ - ٨٢ ، تقريب التهذيب ١ / ٥٤٧ .

(٢) هو منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمى أبو عثاب - بمثلثة ثقيلة ثم موحدة - الكوفى ، ثقة ، ثبت ، وكان لا يدلّس ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة . تهذيب التهذيب ١٠ / ٣١٢ - ٣١٤ ، تقريب التهذيب ٢ / ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٣) هو النخعى .

(٤) أخرجه ابن أئى شعبة عن وكيع عن سفيان عن منصور عنه قال : يجزئه فى التطوع ، ويقضيه فى الفريضة . المصنف ٣ / ٨١ .

وذكره ابن حزم من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن الثورى عن منصور قال : سألت إبراهيم النخعى عن الرجل يصبح جنباً ؟ فقال : أما رمضان فيتم صومه ويصوم يوماً مكانه ، وأما التطوع فلا . المحلى ٦ / ٣٢٥ ، وهكذا نقل عنه الحازمى فى الاعتبار ١٣٨ ، والحافظ فى فتح البارى ٤ / ١٤٧ .

وقال ابن قدامة : وعن النخعى فى رواية : يقضى فى الفرض دون التطوع .

المغنى ٣ / ١٤٨ .

وفرق الدكتور رواس قلعه جى بين علمه بجنابة وعدم علمه ، فيقضى إذا علم ولا يقضى إذا لم يعلم ، ويستمر فى الصوم فى كلتا الحالتين ، وفى التطوع لا يقضى رواية واحدة . موسوعة فقه إبراهيم النخعى ٢ / ٤٥٤ .

(٥) سقط من المطبوع من قوله ( سمعت ) إلى آخره .

ويرى الإمام أحمد: أن من أصبح جنباً فى شهر رمضان لا يضره فى صومه ولو كان =

## سئل من نذر أن يصوم

٨٣٨ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول سئل ابن عمر عن رجل نذر أن يصوم الاثنين والخميس فوافق ذلك يوم فطر أو أضحى ؟ فقال : أمر الله بوفاء النذر <sup>(١)</sup> ، ونهانا رسول الله ﷺ عن صيام هذين اليومين <sup>(٢)</sup> فلم يجبه إلا بذلك <sup>(٣)</sup> .

= نومه تعمداً ، كذا نقل عنه ابن هانئ في مسأله ١ / ١٣٢ ، س ٦٥٣ ، وأبو داود في مسأله ٩٣ .

قال المرداوى : لو أخر الغسل إلى بعد طلوع الفجر واغتسل صبح صومه بلا نزاع وكذا على الصحيح من المذهب - الإنصاف ٣ / ٣٠٨ ، راجع أيضاً حلية العلماء ٣ / ١٦٠ ، المغنى ٣ / ١٤٨ - ١٤٩ ، والمبدع ٣ / ٢٨ .

(١) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ يوفون بالنذر ، ويخافون يوماً كان شره مستطيراً ﴾ سورة الدهر : الآية ٧ .

(٢) إشارة إلى حديث أنى سعيد الخدرى : نهى الرسول ﷺ عن صوم يوم الفطر والنحر . وفي هذا المعنى حديث عمر بن الخطاب وأبى هريرة ، وأخرجهما البخارى في كتاب الصوم : باب صوم يوم الفطر وصوم يوم النحر . انظر : الصحيح مع الفتح ٤ / ٢٣٨ - ٢٤١ ح رقم ١٩٩٠ - ١٩٩٥ .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده قال : حدثنا هشيم ، أخبرنا يونس بن عبيد عن زيادة ابن جبير قال : رأيت رجلاً جاء ابن عمر فسأله - فذكر نحوه - المسند ٢ / ١ . ( وبتحقيق أحمد شاكر برقم ٤٤٤٩ ) وأيضاً من طريق وكيع عن ابن عون عن زيادة به نحوه . المسند ٢ / ٦٠ .

وأيضاً من طريق إسماعيل عن يونس به نحوه وفي آخره : فما زاده على ذلك حتى أسند في الجبل . المسند ٢ / ١٣٩ .

والبخارى في كتاب الصوم : باب صوم يوم النحر نحوه - الصحيح مع الفتح ٤ / ٢٤٠ ح رقم ١٩٩٤ ، وفي كتاب الأيمان والنذور : باب من نذر أن يصوم أياماً فوافق النحر أو الفطر ، وفيه : ( فأعاد عليه فقال مثله لا يزيد عليه ) - الصحيح مع الفتح ١١ / ٥٩٠ - ٥٩١ ح رقم ٦٧٠٥ - ٦٧٠٦ ، ومسلم في كتاب الصيام : باب النهى عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى نحوه . الصحيح ٢ / ٨٠٠ ح رقم ١١٣٩ .

قال الحافظ : لم أقف على اسم السائل ، ( قاله في كتاب الصيام ٤ / ٢٤١ ) . =

## إذا رأى الهلال وحده

٨٣٩ - حدثنا قال : حدثني أبو عبد الله السلمي (١) قال : سألت أحمد بن حنبل عن رجل رأى الهلال وحده فقال : قد اختلفوا

= وقال في كتاب الأيمان والنذور : ثم وجدت في ثقات ابن حبان من طريق كريمة بنت سيرين أنها سألت ابن عمر فقالت : جعلت على نفسي أن أصوم كل أربعاء ، واليوم أربعاء ، وهو يوم النحر ..... قال الحافظ : ورواته ثقات ، فلولا توارد الرواة بأن السائل رجل لفسرت المهم بكريمة ، ولا سيما في قوله : ( سئل ) بضم أوله يشمل ما إذا كان السائل رجلاً أو امرأة . فتح الباري ١١ / ٥٩١ .

قال الحافظ ابن حجر : انعقد الإجماع على أنه لا يجوز له أن يصوم يوم الفطر ولا يوم النحر لا تطوعاً ولا عن نذر سواء عينهما أو أحدهما بالنذر أو وقعا معاً أو أحدهما اتفاقاً فلو نذر ، لم ينعقد نذره عند الجمهور ، وعند الحنابلة روايتان في وجوب القضاء . فتح الباري ١١ / ٥٩١ .

ولقد ذكر هذه المسألة صالح بنحوها وفيه أيضاً بعدها : أما عقبة بن عامر فقال : النذر خلفه ، لا يصوم يوم النحر ولا يوم الفطر ، ويكفر عن يمينه ويصوم يوماً - مسائل صالح ص ٤٠ - ٤١ .

قال المرداوي : ولا يدخل في نذره يوماً العيدين على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب ، وعنه : ما يدل على أنه يقضى يومى العيدين فيدخلان في نذره - الإنصاف ١١ / ١٣٢ . راجع أيضاً : المغني ١ / ٢١ - ٢٣ ، ٢٤ .

(١) هو مهنا بن يحيى ، أبو عبد الله الشامي السلمي ، من كبار أصحاب أبي عبد الله ، روى عنه من المسائل ما فخر به ، كان أبو عبد الله يكرمه ويعرف له حق الصحبة ، رحل معه إلى عبد الرزاق ، وصحبه إلى أن مات ، وكتب عنه عبد الله بن أحمد مسائل كثيرة ، بضعة عشرة جزءاً ، مسائل جيادا عن أبيه ، لم تكن عند عبد الله عن أبيه ، ولا عند غيره وكان عبد الله يرفع قدره ويذكره كثيراً ، وحدث عنه بأشياء كثيرة عن أبيه وغيره . قال مهنا : لزمت أبا عبد الله ثلاثاً وأربعين سنة ، قال الدارقطني : مهنا بن يحيى : ثقة نبيل .

انظر : تاريخ بغداد ١٣ / ٢٦٦ - ٢٦٨ ، طبقات الحنابلة ١ / ٣٤٥ - ٣٤٨ ، المنهج الأحمد ١ / ٤٤٩ - ٤٥٢ .

في هذا عن عثمان (١) ، وابن عمر . فقلت له : من ذكر هذا عن ابن عمر ؟ فحدثني عن حفص بن غياث عن الشيباني (٢) عن عبد الملك ابن ميسرة (٣) قال : كنت بالمدينة فشهد رجل أنه رأى الهلال فأمر ابن عمر أن يجيزوا شهادته (٤) . قال لنا أبو عبد الرحمن : وحدثني أبي قال : نا حفص بن غياث عن الشيباني عن عبد الملك بن ميسرة قال :

(١) وأثر عثمان أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : سمعت عمرو بن دينار يحدث أن عثمان أبى أن يجيز [ شهادة ] هاشم بن عتبة الأعور وحده على رؤية هلال رمضان . المصنف ٤ / ١٦٧ اح رقم ٧٣٤٧ ، وابن أبي شيبه عن الضحاك بن مجلز عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال : أبى ( وفي الأصل أخبرنا ) عثمان أن يجيز شهادة هاشم بن عتبة ( وفيه عينة ) أو غيره على رؤية الهلال . المصنف ٣ / ٦٨ .  
وعن ابن مهدي عن ابن المبارك عن ابن جريج به نحوه . انظر : المدونة ١ / ١٧٥ وذكره ابن حزم في المحلى ٦ / ٣٥٤ .

(٢) هو سليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق الشيباني الكوفي ، ثقة ، مات في حدود الأربعين ومائة . تهذيب التهذيب ٤ / ١٩٧ - ١٩٨ ، تقريب التهذيب ١ / ٣٢٥ .  
(٣) هو عبد الملك بن ميسرة الهلالي ، أبو زيد العامري ، الكوفي الزرادي - بالزاي المفتوحة والراء المهملة المشددة والذال المهملة في آخره ، منسوب إلى صنعة الدروع والسلاح - ثقة ، من الطبقة الرابعة ، مات في إمارة خالد بن عبد الله القسري على العراق . الأنساب للسمعاني ٤ / ٢٧٥ - ٢٧٦ ، وتهذيب التهذيب ٦ / ٤٢٦ ، تقريب التهذيب ١ / ٥٢٤ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبه عن علي بن مسهر عن الشيباني عن عبد الملك بن ميسرة قال : شهدت المدينة في هلال صوم أو إفطار فلم يشهد على الهلال إلا رجل فأمرهم ابن عمر فقبلوا شهادته . المصنف ٣ / ٦٨ .

وأخرجه الدارقطني عن حفص بن عمر الأيلي عن مسعر بن كدام ، وأبي عوانة عن عبد الملك عن طاووس قال : شهدت المدينة وبها ابن عمر وابن عباس فساق بمعناه ، وقال : تفرد به حفص بن عمر الأيلي . أبو إسماعيل وهو ضعيف الحديث . السنن ٢ / ١٥٦ .  
وأخرجه البيهقي بسنده من طريق حفص بن عمر الأيلي ، وساق مثل الدارقطني - السنن الكبرى ٤ / ٢١٢ .

وقد ذكر طاووس في إسناد الدارقطني والبيهقي ، ولم يذكر عند ابن أبي شيبه فلعله رواه عن طاووس عن ابن عمر ، ومع ذلك فقد يروى هو بنفسه عن ابن عمر أيضاً كما استدلل الإمام عليه بما يأتي .

كنت بالمدينة / فذكر نحوه (١) .

٨٤٠ - قال : حدثني أبو عبد الله (٢) السلمى قال : قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل : عبد الملك بن ميسرة أدرك ابن عمر ؟ فقال ألم تسمع قوله : كنت بالمدينة فشهد رجل أنه رأى الهلال وأمر ابن عمر أن يميزوا شهادته (٣) .

(١) تقدم ترجمة رواه وتخرج الحديث آنفاً .

(٢) في النسخ الثلاث أبو عبد الرحمن ، وكذلك في المطبوع ، وأراه سبق قلم من الناسخ ، ولم أجد سلمياً يكنى أبا عبد الرحمن يروى عن أبي عبد الله وعنه عبد الله ، وإنما هو أبو عبد الله السلمى الذى تقدم ذكره قريباً وهو مهنا بن يحيى الشامى .

(٣) تقدم تخريجه آنفاً ، وتقدم أيضاً أنه في بعض إسناد هذا الأثر يروى عن طاؤوس ، وهذا لا يتنافى بلقاءه بعبد الله بن عمر ، فقد صرح البخارى وابن سعد والحافظ ابن حجر : أنه يروى عن عبد الله بن عمر .

انظر التاريخ الكبير ٥ / ٤٣٠ ، وطبقات ابن سعد ٦ / ٣١٩ ، وتهذيب التهذيب ٦ / ٤٢٦ . وعلى هذا فيمكن حمله على تعدد القصة أو حضورهما ( أى طاؤوس وعبد الملك ) عند إجازة الشهادة ، والله أعلم .

وقد جمع ابن قدامة الأدلة الواردة في هذه المسألة ورجح قبول شهادة رجل عدل في دخول شهر رمضان وقال : هو المشهور عن الإمام أحمد . المغنى ٣ / ١٦٤ . وقال المرداوى : هذا المذهب نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف ٣ / ٢٧٣ .



## سئل عن قول النبي ﷺ : ( شهرها عيد لا ينقصان )

٨٤١ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول : شهرها عيد لا ينقصان  
حدثنا [ عن ] (١) أنى بكرة (٢) عن النبي ﷺ (٣) .  
قال أنى : لا يجتمع نقصانها ، قال أنى : يكون أحدهما  
تسعاً (٤) وعشرين ، والآخر ثلاثين . هذا معناه (٥) .

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وهى غير موجودة فى النسخ الثلاث ولا فى المطبوع .  
(٢) هو نفيح - بنون وفاء وعين مهملة مصغراً - ابن الحارث بن كلدة -  
بفتحيتين - ابن عمرو الثقفى أبو بكرة ، صحابى مشهور بكنيته قيل : اسمه : مسروح -  
بمهملات - أسلم بالطائف ، ثم نزل البصرة ومات بها سنة إحدى أو اثنتين وخمسين ، وإنما  
قيل له : أبو بكرة ، لأنه تدلى من حصن الطائف إلى النبي ﷺ فأعتقه يومئذ الإصابة ٣ /  
٥٧١ - ٥٧٢ .

(٣) أخرجه أحمد فى مسنده عن إسماعيل عن خالد الحذاء عن عبد الرحمن بن أنى  
بكرة عن أبيه قال : أحسبه عن النبي ﷺ قال : شهران لا ينقصان شهرها عيد رمضان وذى  
الحجة . وأيضاً عن شعبة عن خالد الحذاء ، وعفان ، ثنا حماد بن سلمة ، أنا على بن زيد  
عن عبد الرحمن بن أنى ليلى مثل ما سبق . المسند ٥ / ٣٨ ، ٤٧ - ٤٨ ، ٥١ .  
والبخارى فى كتاب الصوم : باب شهرها عيد لا ينقصان ، مثل أحمد . الصحيح مع  
الفتح ٤ / ١٢٤ ح رقم ١٩١٢ .

ومسلم فى كتاب الصيام : باب بيان معنى قوله ﷺ : « شهرها عيد لا ينقصان »  
بلفظ : شهرها عيد لا ينقصان . الصحيح ٢ / ٧٦٦ ح رقم ١٠٨٩ ، وأخرجه أصحاب  
السنن أيضاً .

(٤) فى النسخ الثلاث ( تسع ) وكذا فى المطبوع ، وأثبت على مقتضى القواعد .  
(٥) قال الكوسج : سألت أحمد عن ( شهرها عيد لا ينقصان ) ؟ قال : لا يكون  
كلاهما ناقص ، إن نقص رمضان تم ذو الحجة ، وإن نقص ذو الحجة تم رمضان - المسائل  
٢ / ١٦٤ ( المصرية ) وقال الترمذى : قال أحمد : لا ينقصان معاً فى سنة واحدة .. فإن  
نقص أحدهما تم الآخر ، السنن ٣ / ٧٦ . وكذا نقل البغوى فى شرح السنة ٦ / ٢٣٥ = .

## سئل عن صيام الدهر

٨٤٢ - حدثنا قال: سألت أبا عن رجل يصوم السنة ماعليه أن يفطر منها ؟ قال : يفطر العيدين وأيام التشريق (١) .

## صيام يوم الشك

٨٤٣ - حدثنا قال : قلت لأبي : إذا صام شعبان كله ؟

= وهذا هو المعنى الذى اختاره البخارى فى صحيحه ، وذكر الحافظ فى شرحه أقوالاً عديدة ، وقال : قال الزين بن المنير : لا يخلو شيء من هذه الأقوال عن الاعتراض وأقربها أن المراد أن النقص الحسى باعتبار العدد ينجر بأن كلا منهما شهر عيد عظيم ، فلا ينبغي وصفهما بالنقصان بخلاف غيرهما من الشهور وحاصله يرجع إلى تأييد قول إسحاق بن راهويه وهو : إن كان ناقصاً فهو تمام أى فى الأجر . الصحيح مع الفتح ٤ / ١٢٤ - ١٢٥ .

(١) صيام الدهر لا يكون صيام الدهر إذا أفطر الخمسة الأيام ( العيدين وأيام التشريق ) هكذا نقل عنه أصحابه منهم الكوسج فى مسائله ١ / ١٣٢ ( المصرية ) ، وابن هانئ فى مسائله ١ / ١٣٤ س ٦٥٩ ، وعلى بن سعيد بمعناه - انظر : تهذيب الأجوبة لابن حامد ٥٢ / أ ، قال الترمذى : وقد كره قوم من أهل العلم صيام الدهر ، وأجازوه قوم آخرون وقالوا إنما يكون صيام الدهر إذا لم يفطر يوم الفطر ويوم الأضحى وأيام التشريق فمن أفطر فى هذه الأيام فقد خرج من حد الكراهة ، ولا يكون قد صام الدهر كله .... وقال أحمد وإسحاق نحواً من هذا ، وقالوا : لا يجب أن يفطر أياماً غير هذه الخمسة الأيام التى نهى رسول الله ﷺ عنها . السنن ٣ / ١٣٩ .

قال المرداوى : يحرم صوم الدهر إذا أدخل فيه يومى العيدين وأيام التشريق - ذكره القاضى وأصحابه بل عليه الأصحاب ... وإن أفطر أيام النهى جاز صومه ، ولم يكره على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . الإنصاف ٣ / ٣٤٣ .

وقال ابن قدامة : والذى يقوى عندى أن صوم الدهر مكروه ، وإن لم يصم هذه الأيام ، فإن صامها فقد فعل محرماً . المغنى ٣ / ١٧٢ . وهكذا فى رواية الأثرم : أن صيام الدهر مكروه ، وإن لم يدخل فيه الأيام الخمسة ، انظر : الفروع ٣ / ١١٥ ، الإنصاف ٣ / ٣٤٢ . راجع أيضاً : الهداية لأبى الخطاب ١ / ٨٦ ، والمبدع ٣ / ٥٦ .

قال : لا بأس أن يصوم اليوم الذى يشك فيه إذا لم ينو أنه من رمضان (١) .

### إذا رأى الهلال من ليس بعدل

٨٤٤ - حدثنا قال : سألت عن رجل يترك السواد (٢) شهد عنده رجل أو رجلان / أو ثلاثة أو أربعة أنهم رأوا هلال رمضان ، ١٦٢ وليسوا عنده بعدول أترى له أن يصوم أو يفطر ؟ قال أبى : إن كان حال دون منظره شيء (٣) صام (٤) .

(١) نقل هذه الرواية بكاملها ابن القيم في بدائع الفوائد من منتقى القاضى من كتاب الصيام لأبى حفص ، وزاد : لأن النبى ﷺ كما يصل شعبان برمضان ، فقد دخل ذلك اليوم فى صومه . قال أبو حفص : مراد أبى عبد الله فى هذه المسألة إذا كان الشك فى الصحو . بدائع الفوائد ٣ / ٩٦ - ٩٧ .

ويكره صوم يوم الشك . لكن يستثنى منه حالات . قال المرداوى : أعلم أنه إذا أراد أن يصوم يوم الشك فتارة يصوم لكونه وافق عادته ، وتارة يصومه موصولاً بما قبله وتارة يصومه عن قضاء فرض ، وتارة يصومه عن نذر معين أو مطلق ، وتارة يصومه بنية الرضائية احتياطاً ، وتارة يصومه تطوعاً من غير سبب ، ثم ذكر عن الأربعة الأولى بأنه لا يكره صومها على الصحيح من المذهب ، وعن الأخيرين - يكره صومهما .

والمراد بيوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم يكن فى السماء علة ليلة الثلاثين ولم يترأى الناس الهلال . الإنصاف ٣ / ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٢) يترك السواد : أى يخرج من نواحي المدن إلى البادية ونحوها ، وفى المطبوع : يترك الشواد وهو خلاف الأصل والنسخ الأخرى .

(٣) ( شيء ) ساقط من المصرية .

(٤) وهذا يدل على أنه لا وزن لشهادتهم هذه ، فيبقى هذا اليوم فى حيز الشك عنده - وأحمد رحمه الله يرى الصوم فى يوم الشك إذا حال دون مطلع الهلال غيم - كما سيأتى فى باب إذا حال دون منظر الهلال سحب ليلة الثلاثين من شعبان .

### سئل عن الصائم يحتجم (١)

٨٤٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن الصائم يحتجم في رمضان ؟ فقال : يفطر (٢) .

٨٤٦ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول في الحجامة للصائم : [ لا ] (٣) في الساق ولا في غيره (٤) .

(١) احتجم يحتجم والاحتجام : هو إخراج دم من الجسد بواسطة مشروط في موضع معين بآلة تلتصق فوق محل قطع المشروط . فقه الإسلام لعبد القادر شيبه الحمد ٣ / ٢٠٧ .  
(٢) من حجم أو احتجم فسد صومه ، هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، ونص عليه ، وهو من المفردات .

وعنه : إن علم النهي أفطر ، وإلا فلا . جزم به في الهداية والمذهب ، وغيرهما من الكتب ، لأنه لم يتعمد كالتناسي ، لكن الصحيح من المذهب : أن الجاهل بالتحريم يفطر ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب ، لأن قول النبي ﷺ : أفطر الحاجم والمحجوم - في حق الرجلين اللذين رأهما يحجم أحدهما صاحبه مع جهلها بتحريره - يدل على أن الجهل لا يعذر به .

واختار ابن تيمية : أن الحاجم إن مص القارورة ، أفطر وإلا فلا ، ويفطر المحجوم عنده إن خرج الدم وإلا فلا .

قال الخرق : ( أو احتجم ) وظاهره أن الحاجم لا يفطر ، قال في الفروع : كذا قال ، ولعل مراده ما اختاره شيخنا : أن الحاجم يفطر إذا مص القارورة ، وقال الزركشي : كان من حقه أن يذكر الحاجم أيضاً . انظر : المغنى ٣ / ١٣١ ، القواعد والفوائد ٥٩ ، ٦٠ ، ١٠٨ ، المبدع ٣ / ٢٥ ، ٢٧ ، الإنصاف ٣ / ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، الإقناع ١ / ٣١٠ ، التنقيح المشيع ص ٩١ ، التوضيح ص ٩٦ ، كشف المخدرات ص ١٥٩ ، مغنى ذوى الأفهام ص ٥٧ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق مأخوذة من عموم الأحاديث التي تنهى عن الحجامة للصائم مطلقاً ، وأيضاً ما جاء برواية ابن هانيء المشار إليها في الهامش رقم ( ٤ ) الآتي وهذه الزيادة ليست موجودة في النسخ الثلاث ولا في المطبوع .

(٤) نقل عن الإمام أحمد رواية نحو هذه ابن هانيء في المسائل ١ / ١٣٢ مسألة =

٨٤٧ - حدثنا قال : سمعت أبى يقول : الصائم لا يحتجم ، فإن احتجم أعاد يوماً مكانه <sup>(١)</sup> فإن أنكره إنسان <sup>(٢)</sup> ، يقال له : <sup>(٣)</sup> ما تقول ، إن تقياً ؟ فإن <sup>(٤)</sup> قال : يعيد : <sup>(٥)</sup> . فأمر الحجامة والمتقى عامداً فى معنى واحد ، لم يأكلا شيئاً ، وإنما أخرجنا .

قال لنا أبو عبد الرحمن : وقد احتجمت أنا وأبى فى رمضان بعد ما غابت الشمس ، أو أذن لصلاة المغرب <sup>(٦)</sup> .

= رقم ٦٤٨ ، وقال ابن مفلح : والحجم فى الساق . كالحجم فى القفا ، نص عليه . المبدع ٢٦ / ٣ . قال البهوتى : فى القفا أو الساق . نص عليه . كشاف القناع ٢٧٨ / ٢ ، وانظر أيضاً : كشف المخدرات ص ١٥٩ .

(١) نقل ابن هانئ عن الإمام أحمد نحوه فى المسائل ١ / ١٣١ رقم المسألة ٦٤٣ ، ٦٤٥ ، وأبو داود فى المسائل ص ٩٠ ، والكوسج فى مسائل أحمد وإسحاق ( ١ / ١٣٠ ، المصرية ) . وانظر أيضاً : طبقات الحنابلة ١ / ٢٦ ، ٢٣٨ .

وقال ابن قدامة : متى أفطر بشئ من ذلك - أى من الأكل والشرب والحجامة والإنزال بقبلة أو لمس أو تكرار نظر الخ - فعليه القضاء ، لا نعلم فى ذلك خلافاً ، لأن الصوم كان ثابتاً فى الذمة فلا تبرا منه إلا بأدائه ، والواجب فى القضاء عن كل يوم يوم فى قول عامة الفقهاء . المغنى ٣ / ١٣٠ .

(٢) ممن قال : إنه يجوز للصائم أن يحتجم ولا يفطر ، أبو حنيفة ومالك والثورى والشافعى ، وحجتهم ما روى البخارى عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ احتجم وهو صائم . ومن جهة القياس : أن الحجامة جراحة فلم يجب بها الفطر كالفصد . انظر : معالم السنن للخطابى ٣ / ٢٤٣ ، المنتقى للباغى ٢ / ٥٦ . والهداية مع فتح القدير ٢ / ٣٢٩ .

(٣) كلمة : له . موجودة فى جميع النسخ ما عدا ( المصرية ) .

(٤) كلمة : فإن . موجودة فى جميع النسخ ما عدا ( المصرية ) .

(٥) فى نسخة ( م ) بعد لفظة : ( يعيد ) ، زيادة كلمة : ( الحجامة ) . خلافاً للنسخ الأخرى وهو خطأ واضح .

(٦) وقد فعل ذلك جماعة من الصحابة ، منهم ابن عمر ، وابن عباس ، وأبو موسى ، وأنس . فإنهم كانوا يحتجمون ليلاً فى الصوم . انظر : المغنى ٣ / ١٢٠ . قلت : ومسألة إفطار الصائم بالحجامة وعدم إفطاره مختلف فيها بين الصحابة =

٨٤٨ - حدثنا . قال : سألت أبا عن الحجابة للصائم ؟ .  
 قال : إذا احتجم في رمضان ، فقد أفطر ، يقضى يوماً مكانه ،  
 ولا كفارة عليه (١) .

قلت لأبي : فإن صام تطوعاً ؟ قال : قد أفطر ، إن قضى

= والتابعين ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين رضوان الله عليهم ، ومدار الخلاف على  
 حديث ابن عباس رضي الله عنهما في البخاري : أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم ، وفي  
 رواية : احتجم وهو محرم ، وفي رواية : وهو صائم محرم .

وعلى حديث : « أفطر الحاجم والمحجوم » الذي رواه ثوبان وشداد بن أوس رضي الله  
 عنهما . وحديث : « أفطر الحاجم والمحجوم » رواه أربعة عشر صحابياً ، وساق الإمام أحمد  
 أحاديثهم كلها في المسند . أما حديث : « احتجم النبي ﷺ وهو صائم محرم » ، فقد قال  
 أحمد وأمثاله من المحدثين الكبار : أن لفظة « صائم » وهم . وبين شيخ الإسلام ابن تيمية  
 وتلميذه ابن القيم أنه لم يكن محرماً قط في شهر رمضان ، وقد صحح أيضاً بعض المحدثين  
 حديث : « احتجم ﷺ وهو صائم » . وقال بعضهم إن حديث : « أفطر الحاجم والمحجوم »  
 منسوخ بحديث ابن عباس ، بمجرد احتمال أن ابن عباس كان سنة ثمان ، عام الفتح  
 صغيراً ، فحديثه أغلب الظن كان بعده ، ولكن حديث أفطر الحاجم والمحجوم مؤرخ بعام  
 الفتح ولم يثبت أن النبي ﷺ أحرم بعد الفتح وهو صائم ، فدعوى كونه منسوخاً أظهر من  
 ثبوت النسخ به . ولهذا فإنه يبدو لي والله أعلم أن الراجح هو الإفطار بالحجامة . انظر  
 التفصيل في المسألة في صحيح ابن خزيمة ٣ / ٣٢٦ - ٣٣٦ ، المستدرک ١ / ٤٢٧ -  
 ٤٣٠ ، والفتاوى لابن تيمية ٢٥ / ٢٥٢ - ٢٥٨ ، وتهذيب السنن لابن القيم ٣ / ٢٤٣ -  
 ٢٥٧ وزاد المعاد له ١ / ٣٣٨ - ٣٤٠ ، وفتح الباري ٤ / ١٧٤ - ١٧٩ .

(١) نقل ابن هاني رواية عن الإمام أحمد نحو هذه في المسائل ١ / ١٣٢ مسألة رقم  
 ٦٤٧ ، وعن الامام أحمد في هذه المسألة روايتان : الأولى : كما نقل الجماعة ومنهم عبد الله :  
 إن من احتجم فقد أفطر وعليه قضاء يوم مكانه ، وليس عليه كفارة ، لأن الكفارة إنما تجب  
 بالغشيان فقط . وهذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب .

والرواية الثانية : أنه إذا كان عالماً بالنهي فعليه القضاء والكفارة ، وإلا فالقضاء فقط .  
 انظر : الروايتين والوجهين ( ٣٨ / ب ) والمغنى ٣ / ١٣٠ ، والشرح الكبير ٣ / ٦٤ ،  
 وطبقات الحنابلة ١ / ٣١٥ ، والفروع ٣ / ٥٤ ، والإنصاف ٣ / ٣٦ ، تحريد المسائل  
 ( ٧٨ / ب ) .

لم يضره ، وأرجو أن لا يلزمه (١) .

٨٤٩ - حدثنا قال : سألت أبا عن الصائم يحتجم في رمضان ؟ .

قال : لا يحتجم في رمضان (٢) .

٨٥٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يحتجم في رمضان ؟ قال : عليه / القضاء ، ولا كفارة عليه (٣) ، إلا أن ١٦٣ عطاء (٤) يقول : عليه كفارة (٥) .

٨٥١ - حدثنا قال : حدثني أبا ، حدثنا حسن بن موسى

(١) من أفسد صوم تطوع بشيء من المفطرات ، فالصحيح من المذهب : أنه لا قضاء عليه . وعنه : يلزمه القضاء . ونقل حنبل عن أحمد : إذا أجمع على الصيام فأوجبه على نفسه فأفطر من غير عذر ، أعاد يوماً مكان ذلك اليوم . وحمله القاضي وابن قدامة وغيرهما على النذر أو الاستحباب . انظر : المغني ٣ / ١٥٩ ، الكافي ١ / ٣٦٤ ، الشرح الكبير ٣ / ١١١ ، المبدع ٣ / ٥٨ ، الإنصاف ٣ / ٣٥٢ - ٣٥٣ .

(٢) نقل عن الإمام أحمد أبو داود عدة روايات نحو هذا في المسائل ص ٩٠ ، والكوسج في مسائل أحمد وإسحاق ( ١ / ١٣٠ ، المصرية ) وابن هانئ في المسائل ١ / ١٣١ مسألة رقم ٦٤٥ ، وقد تقدم أن الحجامة في النهار تفطر الصائم على الصحيح من المذهب . انظر المسألة رقم ٨٤٥ .

(٣) سبق الكلام على هذه المسألة في المسألة رقم ٨٤٨ .

(٤) هو عطاء بن أبي رباح .

(٥) أخرج قول عطاء هذا ، عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : رأيت إن استحجم إنسان في رمضان يقضى يوماً مكان ذلك اليوم ؟ قال : نعم ، قد أفطر ، ويكفر بما قال النبي ﷺ ، وذكر قوله . انظر : المصنف ٤ / ٢١٢ ح رقم ٧٢٣٤ ، وأيضاً البغوى في شرح السنة ٦ / ٢٩٥ ، والبردى في اختلاف الصحابة والتابعين ( ٤٨ / أ ) وابن قدامة في المغني ٣ / ١٣٠ ، والشارح في ٣ / ٦٤ ، والحافظ في الفتح ٤ / ١٧٤ وقال : شذ عطاء فأوجب الكفارة أيضاً .

قال : حدثنا شيبان <sup>(١)</sup> عن يحيى بن أبى كثير قال : أخبرنى أبو قلابة الجرمى <sup>(٢)</sup> أنه أخبر أن شداد بن أوس بينما هو يمشى مع النبى ﷺ فى البقيع ، مر على رجل يحتجم بعد مامضى من رمضان ثمان عشرة ليلة فقال رسول الله ﷺ : أفطر الحاجم والمحجوم <sup>(٣)</sup> .

٨٥٢ - حدثنا قال : سمعت أبى يقول : هذا من أصح حديث يروى عن النبى ﷺ فى « أفطر <sup>(٤)</sup> الحاجم والمحجوم » لأن

---

(١) هو شيبان بن عبد الرحمن التميمى مولاهم النحوى ، أبو معاوية ، البصرى نزيل الكوفة ، ثقة ، صاحب كتاب ، يقال : إنه منسوب إلى ( نحوه ) بطن من الأزد ، لا إلى علم النحو ، مات سنة أربع وستين ومائة . تقريب التهذيب ١ / ٣٥٦ ، وتهذيب التهذيب ٤ / ٣٧٣ .

(٢) فى جميع النسخ ( الحرمى ) بالخاء المهملة والصحيح أنه ( الجرمى ) بالجيم كما سبق بيانه فى ترجمته فى المسألة رقم ٦٢٤ ، وفى المطبوع أيضاً ( بالجيم ) .

(٣) أخرج الإمام أحمد فى المسند مثله بهذا الإسناد ، إلا أن فيه : حدثنى حسن ابن موسى وحسين قالوا : ثنا شيبان عن يحيى - يعنى ابن أبى كثير - ٥ / ٢٨٣ .

وفى الأصل جبير يعنى ابن أبى كثير وهو خطأ كما هو واضح من بقية الأسانيد وكذا فى هذه المسائل ، ولم أعثر على شخص يسمى جبير بن أبى كثير ، لا من شيوخ شيبان ولا غيره وأبو داود عن الإمام أحمد بهذا الإسناد . السنن ٢ / ٧٧٢ ح رقم ٢٣٦٨ وابن ماجه فى كتاب الصيام : باب ما جاء فى الحجامة للصائم . السنن ١ / ٥٣٧ ح رقم ١٦٨١ والحديث منقطع بهذا الإسناد ، لأن شيبان أسقط بين أبى قلابة وشداد رجلاً كما نبه عليه فى المتن أيضاً فيما بعد ، وقد وصله أحمد من طرق ، ففى المسند ٤ / ١٢٣ عن أبى قلابة عن أبى الأشعث عن أبى أسماء الرجبى عن شداد بن أوس . وفى ٤ / ١٢٢ ، ١٢٤ عن أبى قلابة عن أبى الأشعث عن شداد . ونقل البيهقى عن أحمد : أن أباً قلابة سمع الحديث من الرجلين جميعاً . السنن الكبرى ٤ / ٢٦٥ .

(٤) فى جميع النسخ ( أفطر ) بصيغة الماضى ، وفى المطبوع ( إفطار ) بصيغة

المصدر .



شيبان جمع الحديثين جميعاً ، يعنى حديث ثوبان (١) وحديث شداد ابن أوس (٢) .

قال : قلت لأبى : إن شيبان لم يسند حديث شداد ، يعنى ترك

(١) هو ثوبان الهاشمى مولى رسول الله ﷺ .

(٢) يشير الإمام أحمد إلى أن شيبان روى حديث شداد بن أوس - كما تقدم تخريجه - وحديث ثوبان مولى رسول الله ﷺ .

وقد أخرج الإمام أحمد حديث ثوبان من طريق شيبان عن أبى قلابه عن أبى أسماء عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ الخ . المسند ٥ / ٢٨٣ ، وأبو داود أخرجه من طريق أحمد فى باب الصائم يحتجم . السنن ٢ / ٧٧٠ ح رقم ٢٣٦٧ ، وأخرجه ابن ماجه فى الصيام : باب ما جاء فى الحجامة للصائم ، من طريق أحمد بن يوسف السلمى عن عبيد الله عن شيبان الخ . السنن ١ / ٥٣٧ ح رقم ١٦٨٠ ، وأخرجه الدارمى فى الصيام : باب الحجامة تفطر الصائم ٢ / ١٤ .

ولعل الإمام أحمد حينما قال : هذا أصح حديث يروى عن النبى ﷺ فى « أفطر الحاجم والمحجوم » أراد بذلك حديث ثوبان من طريق شيبان ، ووجه ترجيحه كما يظهر من تحليل الإمام أن شيبان روى حديث ثوبان وحديث شداد بينما يروى غيره حديثاً واحداً منهما ، وقد صرح الإمام أحمد بترجيح حديث ثوبان أكثر من مرة ، فقال ابن هانئ : قيل له : فأى حديث أقوى عندك فى الحجامة ؟ قال : حديث ثوبان . المسائل لابن هانئ ١ / ١٣١ س رقم ٦٤٦ .

وقال على بن سعيد النسوى : سمعت أحمد بن حنبل ، وقد سئل : أيما حديث عندك فى ( أفطر الحاجم والمحجوم ) ؟ قال : حديث ثوبان من حديث يحيى بن أبى كثير عن أبى قلابه عن أبى أسماء عن ثوبان . السنن الكبرى ٤ / ٢٦٧ .

وقال أبو داود : قلت لأحمد بن حنبل : أى شيء أصح فى « أفطر الحاجم والمحجوم » ؟ قال : حديث ثوبان ، قلت : حديث أبى أسماء أو معدان ، قال : مكحول عن شيخ من الحى عن ثوبان ؟ ثم قال : كل شيء يروى عن ثوبان فهو صحيح يعنى حديث مكحول هذا . المسائل ص ٣١١ . قال عثمان بن سعيد الدارمى : سمعت أحمد يقول به ويذكر أنه صح عنده حديث ثوبان وشداد . السنن الكبرى للبيهقى ٤ / ٢٦٧ ، والمستدرک للحاكم ١ / ٤٣٠ ، والفتح ٤ / ١٧٧ . قال الحاكم عقب حديث ثوبان : قال أحمد بن حنبل : وهو أصح ما روى فى هذا الباب . المستدرک ١ / ٤٢٧ .

من إسناده رجلاً . قال أنى : هو (١) وإن لم يسنده ، فقد صحح الحديثين حين جمعهما (٢) .

٨٥٣ - حدثنا قال : حدثنا خلف (٣) بن هشام (٤) البزار (٥) حدثنا ابن زيد (٦) عن أيوب (٧) عن نافع : أن ابن عمر كان يحتجم وهو صائم ، قال : فبلغه حديث [ شداد بن ] (٨) أوس ، فكان إذا كان صائماً ، احتجم بالليل (٩) .

(١) (الواو) موجود في نسخة (م) وساقطة من المصرية والظاهرية .  
(٢) يريد الإمام أحمد أن حديث شداد بن أوس وإن لم يسنده شيبان والظاهرية لكنه أسند حديث ثوبان ، وسنده صحيح ، فهو يقوى ويؤيد حديث شداد فيكون صحيحاً لغيره (وقد تقدم أن حديث شداد قد رواه الإمام أحمد من طرق أخرى موصلاً فهو صحيح ، وقد صححه الإمام أحمد في رواية عبد الرحمن بن عمر فإنه قال : سألت أبا عبد الله ، قلت : تذهب إلى حديث ثوبان « أفطر الحاجم والمحجوم » ؟ قال : أذهب إليه ، قلت : هو صحيح عندك ؟ قال : هو صحيح ، وحديث شداد بن أوس أيضاً مثله . انظر : طبقات الحنابلة ١ / ٢٦ .

(٣) خلف بن هشام بن ثعلب ، بالمثلثة والمهملة ، البزار - بالراء آخره - المقرئ ، البغدادي ، ثقة ، روى عن حماد بن زيد ، وله اختيار في القرآن ، مات سنة تسع وعشرين ومائتين . تقريب التهذيب ١ / ٢٢٦ ، وتهذيب الكمال ١ / ٣٧٦ .  
(٤) كذا في جميع النسخ وفي المطبوع بإسقاط (البزار) وهو خطأ كما يظهر من ترجمة (خلف بن هشام) .

(٥) كذا في المصرية وفي المطبوع أيضاً ، وفي الأصل و (م) بتكرار خلف بن هشام ، بين (البزار) وبين (حدثنا حماد بن زيد) ، وهو خطأ ولهذا حذفته ، والصحيح ما في المصرية والمطبوع .

(٦) هو حماد بن زيد بن درهم الأزدي ، الجهضمي .

(٧) هو أيوب بن أنى تيممة السخيتاني .

(٨) في جميع النسخ : حديث أوس (بدون ذكر) : (شداد بن) ، وذكره واجب كما لا يخفى ، لأن الحديث من رواية شداد ، لا من رواية أبيه أوس رضي الله عنهما .  
(٩) أخرج أثر ابن عمر الإمام مالك في الصيام : باب ما جاء في حجة الصائم ، عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يحتجم وهو صائم إلخ . الموطأ ١ / ٢٩٨ ، وذكره =

## ٨٥٤ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا محمد (١) بن جعفر

= البخارى تعليقاً فى الصيام : باب الحجامة والقيء . صحيح البخارى مع الفتح ٤ / ١٧٣ ، وأخرجه ابن أبى شيبة عن ابن علية عن أيوب عن نافع . المصنف ٣ / ٥١ وعن وكيع عن هشيم عن نافع عن ابن عمر ٣ / ٥٢ .  
وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سالم أن ابن عمر . المصنف ٤ / ٢١١ ح رقم ٧٥٣١ وأخرج عن ابن جريج عن نافع أن ابن عمر لم يكن يستحجم وهو صائم ٤ / ٢١١ ح رقم ٧٥٣٠ ، وأخرجه البيهقى من طريق هشام وابن علاء عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحتجم فى شهر رمضان عند وقت الفطر . السنن الكبرى ٤ / ٢٦٩ .

هذا ، ولم يبين نافع فى هذه الروايات السبب الذى ترك ابن عمر الاستحجام من أجله بالنهار ، وصرح فى بعض الروايات أنه لم يعرف السبب ، فقد أخرج ابن أبى شيبة عن ابن إدريس عن يزيد وعبيد الله عن نافع ... فلا أدري لأى شيء تركه ، كرهه أو للضعف . المصنف ٣ / ٥٣ .

وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع .. فلا أدري ، أكرهه أم لشيء بلغه . المصنف ٤ / ٢١١ ح رقم ٧٥٣٢ ، وأخرج البيهقى من طريق شعيب عن نافع .... فلا أدري عن شيء ذكره أو شيء سمعه . السنن الكبرى ٤ / ٢٦٩ .  
ونقل الحافظ من الموطأ أثر ابن عمر ثم قال : ورويناه فى نسخة أحمد بن شعيب عن أبيه عن يونس عن الزهرى : كان ابن عمر يحتجم وهو صائم فى رمضان وغيره ثم تركه لأجل الضعف ، هكذا وجدته منقطعاً ، ووصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سالم عن أبيه . الفتح ٤ / ١٧٥ .

قلت : ليس فى مصنف عبد الرزاق الذى بين يدي ، ذكر السبب الذى لأجله ترك ابن عمر الاستحجام . انظر فى المصنف الإحالات المذكورة فى هذا الهامش ، فلعل الحافظ ابن حجر رأى هذا الكلام فى نسخة أخرى غير التى بين أيدينا ، وقد جزم الباجى : أنه كان لأجل الضعف . المنتقى شرح الموطأ ٢ / ٥٦ ، وحمله ابن عبد البر على الورع ، كما ذكره الزرقانى فى شرح الموطأ ٢ / ١٧٥ ، قال الحافظ : كان ابن عمر كثير الاحتياط فكأنه ترك الحجامة نهاراً لذلك . الفتح ٤ / ١٧٥ .

(١) هو محمد بن جعفر المدنى البصرى المعروف بِثُنْدَر .

حدثنا شعبة (١) عن عمرو (٢) بن دينار عن عطاء (٣) عن رجل عن  
١٦٤ أنى (٤) هريرة / أنه قال : أفطر الحاجم والمحجوم (٥) .

### المضمضة للصائم

٨٥٥ - حدثنا قال : سألت أنى عن الرجل يكون صائماً ،  
فيتمضمض فيغلبه الماء ، فيدخل حلقه ما عليه (٦) ؟ قال : أرجو أن  
لا يكون عليه شيء ، إذا غلبه ذلك .

وقال : إن تمضمض أكثر من ثلاث ودخل حلقه ، يعجبني أن  
يعيد الصوم ، وإن كثر ذلك (٧) .

---

(١) هو شعبة بن الحجاج العتكي .  
(٢) عمرو بن دينار المكي ، أبو محمد الأثرم ، الجمحي مولاهم ، ثقة ، ثبت ،  
أحد الأعلام ، مات سنة ست وعشرين ومائة . تقريب التهذيب ٢ / ٦٩ ، وتهذيب  
التهذيب ٨ / ٢٨ .

(٣) هو عطاء ابن أنى رباح القرشي .  
(٤) في جميع النسخ ( أنى هريرة ) وفي المطبوع ( أنى بريدة ) وهو خطأ .  
(٥) أخرج عبد الرزاق أثر أنى هريرة رضى الله عنه ، عن ابن جريج عن عطاء عن أنى  
هريرة مرفوعاً . المصنف ٤ / ٢١٠ ح رقم ٧٥٢٦ .  
وكذا أخرجه النسائي في السنن ، وقال : عطاء لم يسمعه من أنى هريرة . انظر :  
نصب الراية ٢ / ٤٧٥ - ٤٧٦ .

(٦) في جميع النسخ كذا ( ما عليه ) في المصرية ، ( ماذا عليه ) .  
(٧) نقل ابن هانئ عن الإمام أحمد في هذه المسألة عدة روايات . المسائل  
١ / ١٣٠ مسألة رقم ٦٣٥ ، ٦٦٥ ، وأبو داود في المسائل ص ٩٠ ، والكوسج في مسائل  
أحمد وإسحاق ( ١ / ١٢٥ ) وذكرت رواية نحو رواية عبد الله في المغني ٣ / ١٢٤ وفي شرحه  
٣ / ٤٤ ، والفروع ٣ / ٥٧ ، والمبدع ٣ / ٢٩ ، الإنصاف ٣ / ٣٠٩ من غير عزو إلى من  
رواها عنه .

## الصائم يستاك

٨٥٦ - قال : سألت أبا عن السواك للصائم . فقال : لا بأس بالسواك والطيب إلى الظهر . قال : ويتوقاه آخر النهار (١) .

=وخلاصته أن من تمضمض أو استنشق فلم يبالغ ولم يزد على الثلاث لكن سبق الماء فوصل إلى الخلق لم يفسد صومه . فإن بالغ أو زاد على الثلاث فيهما فعلى وجهين : أحدهما : لا يفطر ، وهو المذهب . والثاني : يفطر ، صححه في المذهب ، ومسبوك الذهب . وقيل : يبطل بالمبالغة ، دون الزيادة ، اختاره المجد . وقال ابن عقيل والمجد : ظاهر كلام الإمام أحمد : إبطال الصوم بالجائزة على الثلاث ، فإنه قال : إذا جاوز الثلاث فسبق الماء إلى حلقه يعجنى أن يعيد الصوم . انظر : الإفضاح ١ / ١٦١ ، الهداية ١ / ٨٣ ، المغنى ٣ / ١٢٣ ، الكافي ١ / ٣٥٥ ، المقنع ١ / ٣٦٧ ، الشرح الكبير ٣ / ٤٤ ، الفروع ٣ / ٥٧ ، المبدع ٣ / ٢٩ ، الإنصاف ٣ / ٣٠٨ - ٣٠٩ .

(١) انظر الروايات عن الإمام أحمد في المسألة في مسائل الكوسج ( ١ / ١٣١ المصرية ) ومسائل أبي داود ص ٨٩ ، ومسائل ابن هانئ ١ / ١٣٠ مسألة رقم ٦٣٤ . والسواك للصائم إما أن يكون قبل الزوال أو بعده ، وإما أن يكون بسواك رطب أو يابس ، فإن كان قبل الزوال وبسواك غير رطب ، فقال المرداوي : أنه يستحب له ذلك . الإنصاف ١ / ١١٧ .

وقال ابن قدامة : ولم ير أهل العلم بالسواك أول النهار بأساً ، إذا كان العود يابساً . المغنى ٣ / ١٢٦ .

وإن كان بسواك رطب ففيه ثلاث روايات : الأولى : يباح السواك به للصائم اختارها المجد وابن عبيدان وابن أبي المجد وغيرهم .

قال في النهاية : الصحيح : أنه لا يكره . والرواية الثانية : يكره ، قطع به الحلواني وغيره ، وجزم به في المنور ، واختاره القاضي وغيره .

والرواية الثالثة : لا يجوز ، نقلها سليم الرازي ، قال ابن أبي المجد في مصنفه ، وقال في رواية الأثرم : لا يعجنى السواك الرطب .

وأما بعد الزوال فقال أحمد في رواية عنه : يكره لقول النبي ﷺ : خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك الأذفر ، وهذا هو المذهب . وعنه : يباح ، وقيل : يباح في صوم النفل . وعنه : يستحب ، اختارها ابن تيمية ، وقال ابن مفلح والزرکشي : وهي =

٨٥٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن السواك للصائم آخر  
النهار ، فقال : كان ابن عمر يستاك عند الظهر (١) ، ويقال :  
خلوف (٢) فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك (٣) .

= أظهر . وعنه : يستحب بغير عود رطب . انظر : الإفصاح ١ / ٥٦ ، المغنى ١ / ٧٢ ،  
٣ / ١٢٥ - ١٢٦ ، الشرح الكبير ١ / ١٠٠ - ١٠١ ، الاختيارات الفقهية ص ١٠ ،  
المبدع ١ / ٩٩ - ١٠٠ ، الإنصاف ١ / ١١٨ ، وانظر أيضاً : جامع الترمذى ٣ / ١٠٤ ،  
شرح السنة ٦ / ٢٩٩ .

(١) أخرج ابن أبي شيبة عن حفص عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه كان  
يستاك إذا أراد أن يروح إلى الظهر وهو صائم . المصنف ٣ / ٣٥ - ٣٦ .  
وعبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع أن ابن عمر كان يستاك وهو صائم إذا راح  
إلى صلاة الظهر . المصنف ٤ / ٢٠٢ .

(٢) خلوف : بضم الخاء : تغير طعم الفم ورائحته لإمساكه عن الطعام والشراب ،  
يقال : خلف فوه يخلف خلوفاً . الزاهر ص ١٦٧ . وانظر : النهاية أيضاً ٢ / ٦٧ .  
(٣) لعل الإمام أحمد يشير بذلك إلى أن الذين يرون كراهة السواك للصائم في آخر  
النهار . وجهتهم هذا .

وقد ثبت عن الحكم أنه قال : إنما كره له آخر النهار بعد ما تخلف فوه يستحب أن  
يرجع في جوفه . المصنف لابن أبي شيبة ٣ / ٣٦ .  
وعن خصيف عن عطاء قال : إستاك أول النهار ولا تستاك آخر النهار إذا كنت  
صائماً ، قلت : لِمَ لَمْ أستك في آخر النهار ، قال : إن خلوف فم الصائم أطيب عند الله  
من ريح المسك . المصنف لابن أبي شيبة ٣ / ٣٥ .

قال الشافعي : أكرهه بالعشى لما أحب من خلوف فم الصائم . الأم ٢ / ١٠١ وقد  
استدل به أحمد أيضاً ، قال ابن قدامة : قال أحمد : قال رسول الله ﷺ : خلوف فم  
الصائم أطيب عند الله من ريح المسك الأذفر ، لتلك الرائحة لا يعجبني للصائم أن يستاك  
بالعشى . المغنى ٣ / ١٢٦ .

وهذه الجملة قطعة من الحديث المرفوع أخرجه مالك في الموطأ ١ / ٣١٠ الصيام :  
باب جامع الصيام . والبخارى في الصيام : باب فضل الصوم ، صحيح البخارى مع  
الفتح ٤ / ١٠٢ ح رقم ١٨٩٤ وأيضاً في باب هل يقول : إني صائم إذا شتم ٤ / ١١٨ ح  
رقم ١٩٠٤ ، ومسلم في الصيام : باب فضل الصيام ، صحيح مسلم ٢ / ٨٦ - ٨٧ ح  
رقم ١١٥ ، ١٦١ ، ١٦٥ .

٨٥٨ - سألت أئى عن الطيب للصائم . قال : لا بأس (١) .

### الصائم يتقياً

٨٥٩ - حدثنا قال: سمعت أئى يقول فى رجل تقياً لم يتعمد ذلك فى رمضان ، فقال أئى : (٢) أرى أن لا يعيد صوم ذلك (٣) .  
فقلت لأئى : فإن هو تقياً (٤) تعمد ذلك ؟ قال : أرى أن يعيد

---

(١) قال صالح : قلت : يشم الصائم الطيب ؟ قال : نعم . المسائل ص ٢ .  
قال ابن تيمية : شم الروائح لا بأس به للصائم . الاختيارات للبعلى ص ١٠٨ . قال الحمجاوى : ويكره ... وشم ما لا يأمن أن يجذب به نفسه إلى حلقه ، كسحيق مسك وكافور دهن ونحوها ، وذكر مثله المرداوى فى التنقيح المشيع ، وقال : قاله فى المستوعب وغيره . التنقيح ص ٩٢ ، وفى شرح منتهى الإرادات ، وكره له شم ما لا يؤمن من شمه أن يجذبه نفس لحلق شام كسحيق مسك وسحيق كافور ودهن ونحوه ، كبخور بنحو عود ، خشية وصوله مع نفسه إلى جوفه ، وعلم منه : أنه لا يكره شم نحو ورد وقطع عنبر ومسك عنبر مسحوق ، وعلى هذا فلا بأس للصائم أن يشم الروائح التى يأمن وصولها مع النفس .  
أما ما قال الإمام أحمد فى س ٨٢٤ من هذا الباب : لا بأس بالسواك والطيب إلى الظهر ، قال : ويتوقاه آخر النهار ، فلم أجد من تعرض من الأصحاب لكرهه الطيب بعد الزوال . ويبدو أن قوله : ويتوقاه آخر النهار ، خاص بالسواك فقط . والله أعلم . انظر ١ / ٤٥٤ من الشرح .

(٢) فى المصرية ( إنى ) وهو خلاف الأصل و( م ) .

(٣) قال الخرقى : من ذرعه القئ ( أى خرج من غير اختيار ) فلا شئ عليه . نقل ابن المنذر على ذلك الإجماع . انظر : الإجماع ٥٢ ، المختصر ص ٥٩ .  
وقال الخطائى : لا أعلم خلافاً بين أهل العلم فى أن من ذرعه القئ فإنه لا قضاء عليه . معالم السنن ٣ / ٢٦١ ( مع مختصر المنذرى ) وقال ابن قدامة : وهذا قول عامة أهل العلم . المغنى ٣ / ١٣٢ . انظر أيضاً : الإنصاف ٣ / ٣٧ .  
(٤) سقطت هذه الكلمة ( تقياً ) من نسخة ( م ) .

الصوم ذلك اليوم ، وليس عليه كفارة (١) .

## إذا حاضت المرأة أو قدم المسافر مفطراً أو طهرت الحائض (٢) في نهار رمضان

٨٦٠ - حدثنا قال : قرأت على أبي إذا طهرت قبل طلوع  
الفجر في شهر رمضان فلم تفرغ من طهرها حتى طلع الفجر ، يجب  
عليها صيام ذلك اليوم ؟ قال : نعم ، تصوم ذلك اليوم (٣) ، ولو أنها

(١) انظر روايتين عن الإمام أحمد في القىء في الصوم في مسائل أبي داود ص ٩٠  
والكوسج ٣٤ / أ ( ظاهرة ) ١ / ١٣٠ ( المصرية ) .  
وقال الخرقى : من استقاء ( أى تقياً مستدعياً للقيء ) فعليه القضاء . المختصر  
ص ٥٩ .

نقل ابن المنذر على ذلك الإجماع ، انظر : الإجماع ٥٣ .  
وانظر : أيضاً معالم السنن ٣ / ٢٦١ ( مع مختصر المنذرى ) والمغنى ٣ / ١٣٢ .  
وقد اختلفت الروايات في مقدار القىء المفسد .  
قال المرداوى معلقاً على قول ابن قدامة في المقنع ( استقاء ) : يعنى فقاء فسد  
صومه ، هذا المذهب ، سواء كان قليلاً أو كثيراً ، وعليه أكثر الأصحاب ، وذكر روايات  
أخرى فقال : وعنه : لا يفطر إلا بملء الفم .... وعنه : بملئه أو نصفه كتنقض الوضوء ....  
وعنه : إن فحش أفطر وإلا فلا . الإنصاف ٣ / ٣٠٠ .  
راجع للتفصيل : الإفصاح ١ / ١٦٠ ، والمغنى ٣ / ١٣٢ ، والشرح الكبير  
٣ / ٣٩ ، والفروع ٣ / ٤٩ ، والمبدع ٣ / ٢٣ .  
وأما بالنسبة للكفارة فلا يوجب أحد الكفارة إلا في الغشيان كما سيأتى في باب  
( الرجل يجامع أهله في شهر رمضان ) وراجع أيضاً : المغنى ٣ / ١٣٠ .  
(٢) سقطت عبارة ( مفطراً أو طهرت الحائض ) من المطبوع وهى موجودة في  
الأصل وغيره .

(٣) انظر روايتين بهذا المعنى عن الإمام أحمد في مسائل الكوسج ٣٧ / أ  
( الظاهرية ) وفي تهذيب الأجيبة ، نقلها عن الإمام أحمد الأثرم . ٥٥ / ب .  
قال ابن هبيرة : واتفقوا على أن المرأة الحائض إذا انقطع حيضها قبل الفجر فنوت  
الصوم أو الجماع في الفرج ليلاً إذا نوى الصوم أن صومها صحيح وإن أخر كل واحد منهما =



طهرت في بعض النهار أمرتها أن تمسك عن الطعام ، ولكن تقضى ذلك اليوم ، قال : وإن طهرت وقد طلع الفجر لم يجزئها ذلك ولكن تتم وتقضى (١) .

قال : وكذلك لو أن مسافرا ورد على أهله أمسك عن الطعام وأتم الصلاة إلا أن يكون ماراً (٢) ، وإذا كان مسافراً فقدم (٣) على أهله أو ماشية له أتم الصلاة ، وهذا قول ابن عباس (٤) .

٨٦١ - حدثنا قال : قلت لأبي : فإن كانت امرأة صامت ثم حاضت ؟ قال : تمسك عن الطعام إلى آخر النهار ، وتعيد ذلك اليوم (٥) ، وكذلك المسافر أيضاً إذا قدم المصر ، وهو مفطر يمسك

=الغسل حتى يصبح أو حتى تطلع الشمس . الإفصاح ١ / ١٦٠ .  
وقال المرداوى : حكم الحائض - تؤخر الغسل إلى ما بعد طلوع الشمس - حكم الجنب .. على الصحيح من المذهب - ونقل صالح في الحائض تؤخر الغسل بعد الفجر - تقضى . الإنصاف ٣ / ٣٨ ، انظر أيضاً الخرق ص ٦٠ والمغنى ٣ / ١٤٧ .  
(١) سيأتى الكلام عليه في المسألة الآتية .

(٢) في نسخة ( م ) ( نهاراً ) بدل ( ماراً ) وهو خلاف الأصل والمعنى .  
(٣) في المصرية وفي المطبوع ( يقدم ) والظاهر في الأصل وفي نسخة ( م ) ( فقدم ) .  
(٤) قد تقدم الكلام على إتمام المسافر صلاته إذا قدم على أهله أو ماشية له وكذلك تخرج أثر ابن عباس في باب قصر الصلاة س رقم ٥٥٥ .

وأما بالنسبة للصوم فقال ابن قدامة : فأما من يباح له الفطر في أول النهار ظاهراً وباطناً كالحائض ، والمسافر والنفساء ، والصبي والمجنون والكافر والمريض ، إذا زالت أعضاؤهم في أثناء النهار فطهرت الحائض والنفساء وأقام المسافر وبلغ الصبي وأفاق المجنون وأسلم الكافر وصح المريض المفطر ففهم روايتان .

إحداهما : يلزمهم الإمساك في بقية اليوم ، ثم ذكر الرواية الثانية فقال :

والثانية : لا يلزمهم الإمساك - المغنى ٣ / ١٤٥ - ١٤٦ .

وذكر المرداوى هذه المسألة . وقرر أن عليهم القضاء إجماعاً وقال : وفي الإمساك روايتان . ثم ذكرهما ، وقال في الرواية الأولى : وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب .  
الإنصاف ٣ / ٢٨٣ . قلت : والراجح الذى عليه عامة الفقهاء هو الإمساك . والله أعلم .  
(٥) انظر رواية عن الإمام أحمد في المرأة التى حاضت قبل غروب الشمس في =

أيضاً ، يقيم على صيام ذلك اليوم ولا يفطر (١) وكذلك إن قدم من سفر وهو يقصر (٢) يتم صلاته إذا دخل الحضر (٣) .

٨٦٢ - حدثنا قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو بكر بن عياش (٤) عن عبد الله بن سعيد (٥) عن جده (٦) عن ١٦٦ أبي هريرة قال : قال / رسول الله ﷺ : إذا استقاء الصائم أعاد (٧) .

= مسائل الكوسج ٣٧ / أ ( الظاهرية ) .

لا خلاف في أن الحائض لا يحل لها الصوم ، قال ابن قدامة : متى وجد الحيض في جزء من النهار فسد صوم ذلك اليوم ، سواء وجد في أوله أو آخره . المغنى ٣ / ١٥٢ ولكن هل يلزم عليها الإمساك عن الطعام بقية النهار فقال المرداوي : لو حاضت امرأة في أثناء يوم . فقال الإمام أحمد : تمسك كمسافر قدم . هذا الصحيح من المذهب ، وجعلها القاضى كعكسها تغليياً للواجب . الإنصاف ٣ / ٢٨٢ .

راجع للتفصيل أيضاً الفروع ٣ / ٢٤ - ٢٥ والمبدع ٣ / ١٣ .

(١) راجع ما تقدم في المسألة السابقة .

(٢) في الأصل ونسخة ( م ) والمطبوع ( مفطر ) وفي المصرية ( يفطر ) ولكن الصواب ما أثبتته لأنه يقتضيه السياق .

(٣) قد تقدم الكلام على إتمام المسافر صلاته إذا قدم على أهله أو ماشية له - يعنى الحضر - في باب ( قصر الصلاة ) في المسألة رقم ٥٥٥ .

(٤) في المصرية ( أبو بكر بن عباس ) وهو خلاف الأصل ولعله من الناسخ .

(٥) هو عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبرى أبو عباد الليثي مولاهم المدنى ، متروك ، من السابعة .

تهذيب التهذيب ٥ / ٢٣٧ - ٢٣٨ تقريب التهذيب ١ / ٤١٩ .

(٦) هو كيسان بن سعيد أبو سعيد المقبرى المدنى صاحب العباد مولى أم شريك ،

ويقال : هو الذى يقال له صاحب العباس . ثقة ثبت ، مات سنة مائة . تهذيب

التهذيب ٨ / ٤٥٣ - ٤٥٤ ، تقريب التهذيب ٢ / ١٣٧ .

(٧) هذا الحديث من زيادات عبد الله بن أحمد في هذه المسائل .

راجع لمعرفة موضعه في المصنف لابن أبى شيبة ٣ / ٣٨ ( كتاب الصيام - باب =

= ما جاء في الصائم يتقياً أو يبدأه القيء .

والحديث أخرجه أيضاً الدارقطني في سننه عن محمد بن فضيل عن عبد الله بن سعيد عن جده ، انظر : السنن ٢ / ١٨٤ - ١٨٥ ( الصيام - إذا ذرع الصائم القيء فلا فطر عليه الخ ) وأيضاً من طريق مندل عن عبد الله بن سعيد نحوه ، ٢ / ١٨٥ وقال : عبد الله بن سعيد ليس بقوى .

وأخرجه أيضاً أبو يعلى في مسنده من طريق حفص بن غياث عن عبد الله بن سعيد كما في نصب الراية للزيلعي ٢ / ٤٤٩ .

والحديث لا يصح من طريق عبد الله بن سعيد ، لأنه كما تقدم في ترجمته متروك ، راجع أيضاً لمعرفة ما قيل فيه تاريخ يحيى بن معين ٢ / ٣١٠ ، والتاريخ الكبير للبخاري ٥ / ١٠٥ ، والتاريخ الصغير له ٢ / ١٥ ، والجرح والتعديل ٥ / ٧١ ، وميزان الاعتدال ٢ / ٤٢٩ .

وقد روى حديث أبي هريرة هذا من وجه آخر من طريق عيسى بن يونس عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة .

أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢ / ٤٩٨ ، والترمذي في سننه - الصيام باب ما جاء فيمن استقاء عمدًا - ٣ / ٩٨ ح رقم ٧٢٠ ، وأبو داود في سننه الصوم - باب الصائم يستقيء ٢ / ٧٧٦ - ٧٧٧ ح رقم ٢٣٨٠ .

وابن ماجه في سننه ، الصيام - باب ما جاء في الصائم يقى ١ / ٥٣٦ ح رقم ١٦٧٦ وأخرجه أيضاً غيرهم من أصحاب السنن وغيرها .

وصححه الحاكم وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، انظر : المستدرک مع التلخيص ١ / ٤٢٧ ، وقال الدارقطني : رواه ثقات ٢ / ١٨٤ .

ولكن قد تكلم على الحديث البخاري في تاريخه الكبير ، فقال : لم يصح ١ / ٩٢ وقال الترمذي : حديث حسن غريب ، لا نعرفه من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلا من حديث عيسى بن يونس ، وقال محمد : - يعني البخاري - لا أراه محفوظاً . السنن ٣ / ٩٩ ، ونقل أبو داود عن الإمام أحمد في المسائل : قلت له : حديث هشام عن محمد عن أبي هريرة ؟ قال : ليس من هذا شيء ، إنما هو حديث « من أكل ناسياً ... فאלله أطعمه » ، ص ٢٩٢ .

وقال البيهقي : وبعض الحفاظ لا يراه محفوظاً . السنن الكبرى ٤ / ٢١٩ ، وقد صححه الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة ٣ / ٢٢٩ معتمداً على متابعة حفص بن غياث في حديثه الذي أخرجه ابن ماجه في سننه ١ / ٥٣٦ ، رقم ١٩١٦ ، وابن خزيمة =

٨٦٣ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا العمري (١) عن نافع عن ابن عمر قال : من استقاء فعليه القضاء ، ومن ذرعه فلا قضاء عليه (٢) .

= في صحيحه ٣ / ٢٢٩ رقم ١٩٦١ ، والحاكم في مستدركه ١ / ٤٢٦ ، والبيهقي في سننه الكبرى ٤ / ٤٢٩ .

وقال في الإرواء : وإنما قال البخارى وغيره : بأنه غير محفوظ ، لظنهم أنه تفرد به عيسى بن يونس عن هشام كما تقدم عن الترمذى ٣ / ٥٣ . ولكن يستبعد أنهم لم يطلعوا على هذه المتابعة فأصدروا هذا الحكم . بل الصحيح أن العلة في نظرهم هي وهم هشام لا تفرده ، كما صرح به البخارى في تاريخه الكبير ١ / ٩١ - ٩٢ ، فإنه قال : إن حديث هشام عنده وهم لا يلتفت إليه ، وقال عيسى بن يونس : زعم أهل البصرة أن هشاماً وهم في هذا الحديث .

انظر نصب الراية نقلاً عن مسند إسحاق بن راهويه ٢ / ٤٤٩ . وذكره أيضاً الدارمى ، وقال : فموضع الخلاف ههنا .. انظر : السنن ٢ / ١٤ . وما يدل على أن المتابعة التي ذكرها الألبانى كانت معروفة لديهم أن أبا داود الذى سأل أحمد بن حنبل عن حديث هشام قد أشار إليها في السنن . فقال : ورواه أيضاً حفص ابن غياث عن هشام مثله ٢١ / ٧٧٧ .

وقال الخطاى : يريد أن الحديث غير محفوظ ، معالم السنن مع مختصر المنذرى ٢ / ٢٦٠ . فكأن الخطاى أخذ من إشارة أبى داود هذه أن الحديث غير محفوظ عنده من كلا الطريقين .

وأيضاً ما قاله الترمذى في سننه : قد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبى هريرة عن النبي ﷺ ولا يصح إسناده ٣ / ٩٩ .

وأيضاً أشار البخارى إلى حديث عبد الله بن سعيد ، في تاريخه الكبير ١ / ٩٢ . فهذه كلها تدل على أن المتابعة كانت معروفة لديهم ، ومع ذلك تكلموا في هذا الحديث مما يؤيد أن العلة في نظرهم شيء آخر وهو وهم هشام . والله أعلم .

راجع للتفصيل نصب الراية ٢ / ٤٤٨ - ٤٤٩ . والإرواء ٣ / ٥٣ .

(١) هو عبيد الله بن عمر بن حفص .

(٢) أخرجه الإمام مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول : من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه القى فليس عليه القضاء . الموطأ ١ / ٣٠٤ . وعبد الرزاق عن مالك به . المصنف ٤ / ٢١٥ - ٢١٦ ح رقم ٥٥٥١ .

## الصائم يصرع فيشرب

٨٦٤ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن رجل صرع ؟ فجاء رجل بكوز ماء ، فصبه على وجهه ، فشرب وهو صائم هل عليه قضاء ؟ قال : لا : (١) يروى عن النبي ﷺ « رفع القلم عن المجنون حتى يفيق » (٢) .

## المسافر يصوم في رمضان

٨٦٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يصوم تطوعاً في

= وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، نحوه المصنف ٣ / ٣٨ .

والطحاوي من طريق مالك وصخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر ، مثله . شرح معاني الآثار ٢ / ٩٨ .

والبيهقي من طريق مالك وعبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، نحوه . السنن الكبرى ٤ / ٢١٩ .

(١) نقل نحوه عن الإمام أحمد صالح في مسائله ولكن سقط منه الجواب . قال : سأله عن رجل صرع في شهر رمضان فرش على وجهه ماء فأخذ الكوز فشرب منه ، فقبل له : فقال : عقلت به . ثم ذكر حديث « رفع القلم عن المجنون » من عدة طرق . ص ٩٠ - ٩١ .

(٢) وهو جزء من حديث النبي ﷺ : « رفع القلم عن ثلاث ، عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يعقل » أخرجه الإمام أحمد بسنده عن عائشة . المسند ٦ / ١٠٠ - ١٠١ . ونحوه ٦ / ١٤٤ والحديث روى بعدة ألفاظ وقد تقدم تخريج بعض الألفاظ برقم ٢٤٢ ، وهو مروى أيضاً عن علي وأبي هريرة وثوبان وشداد بن أوس . انظر نصب الراية ٤ / ١٦٢ - ١٦٥ ، وتلخيص الحبير ١ / ١٩٤ - ١٩٥ ، والإرواء ٢ / ٨ - ٥ .

السفر فهل يأثم ؟ لقول رسول الله ﷺ : « ليس من البر الصوم في السفر » (١) .

فقال : إن صام في سفره (٢) صوم فريضة ، أجزأه ، ولا يعجبني أن يصوم تطوعاً (٣) ولا فريضة في سفر (٤) .

(١) الحديث قد أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث جابر ( بلفظ ) ليس من البر الصيام في السفر ، وفيه قصة ٣ / ٣٥٢ ، وأيضا بلفظ « ليس البر أن تصوموا في السفر » ٣ / ٢٩٩ ، ٣١٧ ، « ولفظ » ليس من البر الصيام أو البر الصائم في السفر ٣ / ٣١٩ ، ولفظ « ليس من البر أن يصوم في السفر » ٣ / ٣٣٩ .  
وبهذا اللفظ أخرجه البخاري في صحيحه - الصيام - باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه ٤ / ١٨٣ ح رقم ١٩٤٦ .

وأخرجه مسلم بلفظ : ( ليس من البر أن تصوموا في السفر ) - في صحيحه - الصيام باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر ٢ / ٧٨٦ ح رقم ١١١٥ .  
(٢) اختار الإمام أحمد الإفطار في السفر ، نقل ذلك عنه الكوسج في المسائل ١ / ١٢٥ ( المصرية ) وإسماعيل بن إسحاق السراج ، انظر : الطبقات ١ / ١٠٣ ، ومحمد بن ماهان ، انظر : المصدر السابق ١ / ٣٢٢ وابن هانيء في المسائل ١ / ١٢٩ س رقم ٦٢٦ ، ١ / ١٣٥ س رقم ٦٦٦ وأبو داود في المسائل ص ٩٤ .  
وقد نقل عنه المنع من الصوم في السفر ابن هانيء ١ / ١٣١ س رقم ٦٤٠ وأبو القاسم البغوي . المسائل ٢ ، وانظر أيضاً : الطبقات ١ / ١٩١ . وقال ابن قدامة : ( والمسافر يستحب له الفطر ) المقتنع ١ / ٣٦١ . قال المداوي : وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، ونص عليه ، وهو من المفردات ، الإنصاف ٣ / ٢٨٧ ، انظر أيضاً : منح الشفا الشافيات ١ / ٢٠٣ .

وقال أيضاً : لو صام في السفر أجزأه على الصحيح من المذهب .  
وقال أيضاً : فعلى المذهب : لو صام فيه كره على الصحيح من المذهب . الإنصاف ٣ / ٢٨٧ - ٢٨٨ . انظر أيضاً : الفروع ٣ / ٣٠ - ٣١ ، والمبدع ٣ / ١٥ .

(٣) في المصرية ( تطوع ) وهو خلاف الأصل و ( م ) والقاعدة .  
(٤) قد تقدمت الإشارة إلى بعض الروايات التي اختار فيها الإمام أحمد الإفطار في السفر ومنع من الصوم فيه . في المسألة السابقة . وقد نقل عنه ابن هانيء أن المسافر إن =

٨٦٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن الصيام في السفر .  
فقال : يعجبنا أن يفطر ، فإن صام لم يعد صومه .

### الرجل يموت وعليه صوم

٨٦٧ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : في رجل مات ،  
وترك صوم يوم متعمداً ؟ قال / : إن كفر عنه فلا بأس ، يعتق (١) ١٦٧  
عنه ، أو يطعم عنه ستين مسكيناً ، قلت لأبي : الصيام ؟ قال :  
لو كان حياً صام (٢) .

= صام في رمضان أجراً عنه . المسائل ١ / ١٢٩ س رقم ٦٢٦ ، وأيضاً ١ / ١٣٥ س  
رقم ٦٦٦ . وأيضاً ١ / ١٣١ س رقم ٦٤١ ، وأبو داود في المسائل ص ٩٤ .  
وهذه الروايات كلها تدل على أن المسافر إذا صام يجزئ عنه ، وسبق أن ذكرت نقلاً  
عن المرداوي : أن ذلك هو الصحيح من المذهب .  
ونقل حنبل ما يحتمل عدم الإجزاء ، قال شمس الدين بن مفلح : ونقل حنبل :  
لا يعجبني ، واحتج بقوله عليه السلام : « ليس من البر الصوم في السفر » .  
وعمر وأبو هريرة يأمرانه بالإعادة ، وقاله الظاهرية ، ويروى عن عبد الرحمن بن عوف  
وابن عمر وابن عباس ، والسنة الصحيحة ترد هذا القول ، ورواية حنبل تحتمل عدم الإجزاء  
ويؤيده كثرة تفرد حنبل . وحملها على رواية الجماعة أولى .  
ولهذا نقل حرب : لا يصوم ، قال حرب : يقوله بتوكيد ، ونقل أيضاً : إن صام  
أجزأه ، ولكن ذلك يدل على أنه يكره . الفروع ٣ / ٣٠ ، وانظر أيضاً : الإنصاف ٣ /  
٢٨٧ .

(١) هذه الكلمة غير واضحة في نسخة ( م ) .  
(٢) قال صالح : قلت : امرأة أفطرت يوماً في شهر رمضان متعمدة فلما كان في  
آخر النهار حاضت ؟ قال : لا أوجب الكفارة إلا في الغشيان ، وإن فعلت خيراً فلا بأس ،  
فإن كان بغشيان أمرته بما أمر النبي ﷺ ، وقال بعض الناس : يجب عليه في الأكل والشرب  
ما يجب على المظاهر . المسائل ص ٤١ .

بهذه الرواية وبما سيأتي أيضاً في باب ( الرجل يجامع أهله في شهر رمضان ) س ٨٨٤  
يتضح أن الإمام أحمد لا يرى الكفارة في الإفطار بغير الجماع . ويوجب القضاء =

٨٦٨ - سئل أئى عن الرجل يموت وقد فرط فى صيام رمضان . فقال : يطعم عنه - وعن المنذر قال : يصام عنه (١) .

٨٦٩ - حدثنا قال : سألت أئى : عن رجل لم يزل مريضاً حتى مات هل عليه قضاء الصوم ؟ قال : ليس عليه شيء إلا أن يكون قد فرط ، فإن فرط فى صحته ؟ قال ، يطعم عنه (٢) لكل يوم (٣) ، مسكين مُدبر أو نصف صاع تمر (٤) .

= على من أفطر يوماً من رمضان بأى سبب كان ، وهنا لما تعذر القضاء لأنه لا يصام عن الميت إلا فى النذر استحب له أن يكفر عنه بكفارة الجماع . وذكر المرداوى فيمن آخر قضاء رمضان بغير عذر فمات قبل رمضان آخر : أطعم عنه لكل يوم مسكين ، وأنه لا يصام عنه ، وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ٣ / ٣٣٤ . (١) اختار الإمام أحمد أنه يطعم عن الميت فى صيام رمضان ، ويصام عنه فى صيام النذر . نقل ذلك عنه أبو داود فى المسائل ص ٩٦ ، والكوسج فى المسائل ١ / ١٢٥ ( المصرية ) وابن هانئ فى المسائل ٢ / ٧٩ س رقم ١٥١٦ ، وصالح فى المسائل ٨٦ . وإسحاق بن بهلول الأنبارى . انظر : الطبقات ١ / ١١١ ، وأيضاً مثنى ابن جامع أبو الحسن الأنبارى ، انظر : الطبقات ١ / ٣٣٧ .

قال ابن هيرة : إذا مات وعليه قضاء رمضان أو نذر ... قال أحمد : يطعم عنه عن رمضان ولا يجوز لوليه الصيام ، ويصوم عنه ولديه النذر ، الإفصاح ١ / ١٦٦ . قال شمس الدين بن مفلح : وصوم النذر عن الميت كقضاء رمضان .. نص أحمد وعليه الأصحاب : يفعله الولى عنه بخلاف رمضان ، الفروع ٣ / ٩٨ ، وقال المرداوى : إذا مات وعليه صوم منذور ، فعله عنه ولديه على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، الإنصاف ٣ / ٣٣٦ . وهناك رواية ذكروها فى النيابة عن الميت فى الصوم والصلاة . انظر : الفروع ٣ / ٩٥ ، والإنصاف ٣ / ٣٣٤ .

(٢) سقطت من نسخة ( م ) .

(٣) فى المصرية ( م ) والمطبوع ( لكل مسكين يوم ) وكذا فى الأصل لكنه مصوب من قبل الناسخ أو الذى قابلها بالإشارة بحيث جعل على كلمة ( كل ) وعلى كلمة ( يوم ) علامة تدل على أنهما متصلتان .

(٤) أشار إلى هذه الرواية شمس الدين بن مفلح فى الفروع ١ / ١٠٠ . انظر روايات عن الإمام أحمد فى رجل مرض فى رمضان واستمر به المرض حتى مات فى مسائل =



والمد : رطل وثلاث <sup>(١)</sup> ، فإن كان نذر قال : صام عنه وليه إذا مات <sup>(٢)</sup> قال أى : وكذلك إذا صح ولم يقدر على أن يصوم ليس عليه شيء .

### إذا مات وعليه صلاة

٨٧٠ - حدثنا قال : سألت أى عن رجل مرض ، وأصابه وجع البطن فسهل عليه بطنه فاشتد مرضه ، فلم يصل عشرين يوماً أو عشرين صلاة ومات ، هل يقضى عنه ؟ .

قال : ليس يقضى عنه شيء ، ليس عليه شيء <sup>(٣)</sup> .

=صالح ص ٨٦ ، وفي مسائل الكوسج ١ / ١٣١ - ١٣٢ ( المصرية ) ومسائل أى داود ص ٩٤ ، وابن هانئ ٢ / ٧١ من رقم ١٥١٦ . قال ابن قدامة : إن من مات وعليه صيام من رمضان لم يخل من حالين . أحدهما : أن يموت قبل إمكان الصيام ، إما لضيق الوقت أو لعذر من مرض ، أو سفر أو عجز عن الصوم ، فهذا لا شيء عليه في قول أكثر أهل العلم . المغنى ٣ / ١٥٢ ، هذا بالنسبة لمن لم يفطر ، وهذا المذهب بلا ريب ، كما قاله المرداوى ، الإنصاف ٣ / ٣٣٤ . انظر أيضاً : الفروع ٣ / ٩٣ والمبدع ٣ / ٤٦ .  
وأما بالنسبة لمن فطر فقال ابن قدامة عند ذكره للحال الثانى : أن يموت بعد إمكان القضاء فالواجب أن يطعم عنه لكل يوم مسكين . المغنى ٣ / ١٥٢ ، وقال المرداوى معلقاً على قول ابن قدامة : وإن أخوه لغير عذر فمات قبل رمضان آخر أطعم عنه لكل يوم مسكين أى أنه لا يصام عنه ، وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه الأصحاب ٣ / ٣٣٤ .

أما المقدار الذى يجب أن يطعم المسكين والذى أشار إليه الإمام أحمد في هذه الرواية هو نفس المقدار الذى يعطى في كفارة اليمين . وانظر أيضاً رواية في ذلك في مسائل أى داود ص ٩٣ - ٩٤ .

(١) تقدم الكلام على ذلك في كتاب الزكاة .

(٢) تقدم الكلام على ذلك في المسألة السابقة .

(٣) الصلاة المفروضة من العبادات التى لا تصح فيها النيابة على أية حال . وقد

نقل ابن هيوه إجماع الأئمة الأربعة على ذلك . انظر : الإفصاح ١ / ٧٦ . وقال صالح : =

## الصائم يكتحل ويقطر

٨٧١ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يقطر في عينيه وهو صائم ويكتحل هل عليه في ذلك شيء ؟ قال : أكرهه (١) ،  
١٦٨ لا يقطر في عينيه شيئاً ، ويقل من الكحل ، لا يكثر (٢) الميل ونحوه .

٨٧٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن الصائم أيذر (٣) عينه ؟ قال : لا وكرهه ، وقال يعالج عينه بالليل (٤) .

٨٧٣ - حدثنا سألت أبا عن التكحل للصائم ؟ فقال : كثير ، لا يعجبني ، ولكن الشيء اليسير (٥) .

٨٧٤ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول في الصائم : (٦) يكتحل إذا كان شيئاً يسيراً مثل الميل الواحد ونحوه ، فلا بأس ، وذلك

= قلت : رجل فرط في الصلاة فلما أدركه الموت أقر بذلك ؟ فقال : الصلاة لا تقضى ولكن يصدق عنه . المسائل . ص ٣٦ .

وقال الكوسج : يتصدق عن الميت ؟ قال : نعم . ( يحج عنه ويسقى عنه ويعتق عنه ويصام عنه في النذر إلا الصلاة . المسائل ١ / ٣٥٧ ( المصرية ) .

(١) الكراهة إذا لم يصل إلى حلقة ، وأما إذا وصل إلى حلقة أفطر . انظر ما سيأتي في س رقم ٨٧٤ .

(٢) في المصرية ( لا يكبر ) وهو خلاف الأصل و ( م ) .

(٣) ذره يذره : أخذه بأطراف أصابعه ثم نثر على الشيء ... وذرت الحب والملح والدواء أذره ذرا : فرقته ... والذرور بالفتح ما يذر في العين ... ويقال : ذرت عينه إذا داويتها به ، لسان العرب ٥ / ٣٩٥ .

(٤) انظر رواية في ذلك عن الإمام أحمد في مسائل أبي داود ص ٨٩ .

(٥) سيأتي الكلام عليه في المسألة الآتية .

(٦) في الأصل والمصرية ( صيام ) وفي نسخة ( م ) ، ( الصائم ) وهو المناسب

للسياق .

أن الكحل يخرج إلى الحلق وفي البزاق (١) .

### سئل عمن صام رمضان بنية التطوع

٨٧٥ - حدثنا قال : سألت أبا عمن صام شهر رمضان وهو ينويه تطوعاً يجزيه هذا ، قال : يفعل هذا إنسان من أهل الإسلام !!؟ ، لا يجزيه حتى ينوي ، لو أن رجلاً قام يصلي أربع ركعات لا ينوي بها يعني (٢) صلاة فريضة ، أكان يجزيه ؟ ثم قال :

(١) انظر روايات في اكتحال الصائم عن الإمام أحمد في مسائل أبي داود ص ٩٠ ومسائل الكوسج ٣٣ / أ ( الظاهرية ) ١٢٥ / ١ ( المصرية ) ، وأيضاً ٣٧ / أ ( الظاهرية ) ومسائل صالح ص ٢ ، ١١٨ .

وقال ابن قدامة : وإن اكتحل باليسير من الإثمد غير المطيب كالليل ونحوه لم يفطر ، نص عليه أحمد ، المغني ٣ / ١٢١ - ١٢٢ . انظر أيضاً : الكافي ١ / ٣٥٣ ، ووجه المنع أن الكحل يسرى إلى الحلق لأن العين منفذ ، وإليه يشير أحمد بقوله : وذلك أن الكحل يخرج إلى الحلق وفي البزاق .

ورد ابن قدامة على القول بأن العين ليست منفذاً بقوله ( لا يصح ) ، فإنه يوجد طعمه في الحلق ويكتحل بالإثمد فيتخذه ، قال أحمد : حدثني إنسان أنه اكتحل بالليل فتخذه بالنهار . المغني ٣ / ١٢٢ .

ولهذا جعل الاكتحال إذا وجد طعمه في الحلق مفطراً ، قال ابن قدامة : أما الكحل فما وجد طعمه في حلقه ، أو علم وصوله إليه ، فطره وإلا لم يفطره ، نص عليه أحمد ، المغني ٣ / ١٢١ .

وقال المرداوي معلقاً على قول ابن قدامة : أو اكتحل بما يصل إلى حلقه فسد صومه ، وسواء كان بكحل ، أو صبر ، أو قطور ، أو ذرور ، أو إثمد مطيب ، وهذا المذهب في ذلك كله ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقال : ولا يفطر الإثمد غير المطيب إذا كان يسيراً . نص عليه . الإنصاف ٣ / ٢٩٩ .

انظر أيضاً : الفروع ٣ / ٤٦ . المبدع ٣ / ٢٣ ، كشف القناع ٢ / ٢٨٦ والروض المربع ١ / ٤٢١ ، شرح منتهى الإرادات ١ / ٤٤٧ - ٤٤٨ .

(٢) في المطبوع ( معنى ) وفي المصرية ( معنا ) وفي الأصل ( م ) يعني كما أثبتته .

لا تجزئه صلاة حتى ينويها (١) .

٨٧٦ - قال أئى : اليوم الذى يشك فيه يجزئه إذا نوى صيامه من الليل على حديث ابن عمر ، إذا كان من رمضان (٢) .

### من لم يجمع الصيام من الليل

٨٧٧ - حدثنا قال : سألت أئى عن الرجل يتلوم (٣) يوم

(١) قارن هذا النص مع ما ذكره ابن القيم في بدائع الفوائد نقلاً عن خط القاضى مما قال : انتقيته من كتاب الصيام لأئى حفص فإنه ذكر الرواية بأكملها باختلاف يسير في بعض الكلمات . بدائع الفوائد ٣ / ٩٦ .

وقال صالح : قيل لأئى : من صام شهر رمضان وهو ينوى به تطوعاً يجزئه ؟ قال : أو يفعل هذا مسلم . ذكره في المغنى ٣ / ١١٩ ، الشرح الكبير ٣ / ١٩ ، ولم أجده في مسائله .

وهذه الرواية تفيد وجوب تعيين النية وهو أن يعتقد أنه يصوم غداً من رمضان وهذا المذهب ، وهو اختيار أكثر الأصحاب . وعنه : لا يجب تعيين النية في رمضان ، فعليه يصح صوم رمضان بنية مطلقة ، وبنية نفل ليلاً ، وبنية فرض تردد فيها . واختار المجد : يصح بنية مطلقة لتعذر صرفه إلى غير رمضان ، ولا يصح بنية مقيدة بنفل أو نذر أو غيره ، لأنه ناو تركه ، وهذا اختيار الخرق في شرحه للمختصر ، واختار ابن تيمية : إن كان جاهلاً ، وإن كان عالماً فلا .

انظر : الإفصاح ١ / ١٥٧ ، المغنى ٣ / ١١٢ ، المبدع ٣ / ١٩ ، ٢٠ ، الإنصاف ٣ / ٢٩٣ ، ٢٩٤ .

(٢) المراد من حديث ابن عمر ، ما رواه نافع ، قال : كان عبد الله إذا مضى من شعبان تسع وعشرون يبعث من ينظر له ، فإن روى فذاك ، وإن لم ير ولم يحل دون منظره سحب ولا قتر أصبح مفطراً ، فإن حال دون منظره سحب أو قتر أصبح صائماً . وسيأتى تخريجه والكلام على حكم الصوم في اليوم الذى يشك فيه . في باب ، إذا حال دون منظره الهلال سحب ليلة الثلاثين من شعبان ، س رقم ٨٩٨ ، وذكر عبد الله هنا قوله لبيان أن تعيين النية واجب حتى لصوم يوم الشك .

(٣) التلوم : التلوم للأمر تريده ، والتلوم : الانتظار والتلبس . لسان العرب ١٦ / ٣٢ مادة ( لوم ) .

الشك ، والمتلوم يقول : إن كان من رمضان صمت وإن كان غير رمضان لم أصم ، قال أنى : فهذا ليس بمجمع (١) فى قول ابن عمر (٢) وحفصة (٣) : لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل (٤) .

(١) كذا فى الأصل و(م) لكن فى المطبوع والمصرية (يجمع) بصيغة المضارع .  
(٢) أخرج قول ابن عمر الإمام مالك فى الموطأ كتاب الصيام ، باب من أجمع الصيام قبل الفجر - ١ / ٢٨٨ عن نافع عن ابن عمر ، بلفظ : لا يصوم إلا من أجمع .  
والبخارى من طريق مالك . التاريخ الصغير ١ / ١٣٤ والنسائى أيضاً من طريق مالك وعبيد الله عن نافع عن ابن عمر نحوه . انظر كتاب الصيام ، النية فى الصيام الخ السنن ٤ / ١٩٨ .

وأخرجه الطحاوى من طريق سالم بن عبد الله ونافع عن ابن عمر . شرح معانى الآثار ٢ / ٥٥ .

قال الترمذى : وقد روى عن نافع عن ابن عمر قوله ، وهو أصح . السنن ٣ / ١٠٨ وذكره ابن حزم من طريق مالك أيضاً . المحلى ٦ / ٢٣٣ .  
أما أثر حفصة فقد ذكره أحمد تعليقاً فى مسائل أنى داود ص ٨٨ .  
وأخرجه مالك عن ابن شهاب عن عائشة وحفصة . الموطأ ١ / ٢٨٨ ، كتاب الصيام ، باب من أجمع الصيام قبل الفجر .  
وأخرجه النسائى فى كتاب الصيام ، النية فى الصيام الخ . من طريق عبيد الله عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر عن حفصة .

ومن طريق يونس عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله عن أبيه عن حفصة ، ومن طريق معمر عن الزهرى عن حمزة به . - السنن ٤ / ١٩٧ .

(٣) حفصة بنت عمر بن الخطاب ، أم المؤمنين ، تزوجها النبى ﷺ بعد خنيس بن حذافة ، سنة ثلاث ، وماتت سنة خمس وأربعين . الإصابة ٤ / ٢٧٣ .  
(٤) قال ابن قدامة : ولا يصح صوم واجب إلا أن ينويه من الليل معيناً . المقنع ١ / ٣٦٣ .

قال المرداوى : هذا المذهب ، نص عليه .

وقال : يعنى تعتبر النية من الليل لكل صوم واجب بلا نزاع . الإنصاف ٣ / ٢٩٤ .

## /الصائم يغمى عليه

٨٧٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن المغمى عليه إذا كان ذلك في أول يوم من شهر رمضان ، ما يقضى من الصوم والصلاة ؟ فقال أبا : أما الصلاة فيقضيه كلها <sup>(١)</sup> ، وأما الصيام فإنه يجزيه أول يوم إذا كان قد نوى الصوم من الليل ، ولا يجزيه ما سوى ذلك لأنه يحتاج أن ينوى في كل يوم <sup>(٢)</sup> لما روى عن حفصة ، رفعه <sup>(٣)</sup> بعضهم إلى النبي ﷺ : لا صيام لمن لم يجمع عليه من الليل .

قال أبا : والمغمى عليه يوم أو أكثر يقضى الصلاة .

(١) نقل صالح بن أحمد عن أبيه عدة روايات في قضاء المغمى عليه الصلاة ، في المسائل ص ١٧٩ ، والكوسج في مسائل أحمد وإسحاق ( ١ / ٧٨ المصرية ) وأبو داود في المسائل ص ٤٩ .

قال المرداوي : أما المغمى عليه ، فالصحيح من المذهب وجوبها عليه مطلقاً ، نص عليه في رواية صالح وابن منصور وأبي طالب ، وبكر بن محمد ، كالنائم ، وعليه جماهير الأصحاب ، وهو من المفردات ، وقيل : لا تجب عليه ، كالجنون .  
(٢) سيأتي الكلام عليه في المسألة التالية .

(٣) حديث حفصة أخرجه أحمد مرفوعاً عن حسن بن موسى ثنا ابن لهيعة ثنا عبد الله بن أبي بكر عن ابن شهاب عن سالم عن حفصة عن النبي ﷺ . المسند ٦ / ٢٨٧ . وأبو داود في الصيام ، باب النية في الصيام ، من طريق يحيى بن أيوب وابن لهيعة عن عبد الله بن أبي بكر مرفوعاً . السنن ٢ / ٨٢٣ ح رقم ٢٤٥٤ .

والترمذي في الصيام ، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل ، من طريق يحيى بن أيوب ، وقال : لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه . السنن ٣ / ١٠٨ .

والنسائي في الصيام ، وذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة من طرق عن يحيى عن عبد الله عن ابن شهاب . السنن ٤ / ١٩٦ - ١٩٧ .

والحديث اختلف في وقفه ورفعته وقد رجح الوقف جماعة من المحدثين ، منهم البخاري ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي . انظر : التاريخ الصغير ١ / ١٣٤ ، سنن أبي داود ٢ / ٨٢٤ ، السنن الكبرى للنسائي ( ٣٦ / أ ) جامع الترمذي ٣ / ١٠٨ .

٨٧٩ - قلت : فإن أغمى عليه قبل رمضان يوماً ، فلم يفق (١) حتى خرج شهر رمضان .

قال : يقضى الشهر كله ، لا يجزئه إلا أن ينوى (٢) ، حديث

(١) في جميع النسخ : ( يقضى ) وهو خطأ ، لأنه لا معنى له . والذي أثبتته ، يستقيم به المعنى .

(٢) رواية عبد الله هذه تدل على وجوب نية جديدة لكل يوم من أيام رمضان ، وهكذا نقل عنه ابن هانئ في المسائل ١ / ١٢٨ مسألة رقم ٦٢٠ ، والكوسج في مسائل أحمد وإسحاق ١ / ١٢٦ ، ١٣٠ ، ( المصرية ) .

وقال أبو يعلى : نقل أبو طالب وعبد الله وصالح والأثرم والميموني : لابد من نية لكل يوم من الليل ، وعنه رواية أخرى : أنه يجزى في أول رمضان نية واحدة لكليه ، نقلها عنه حنبل وأبو القاسم البغوي وعبد الله . الروايتين ( ٣٧ / أ ) .

والمذهب على الرواية الأولى ، قال المرداوي : يعتبر لكل يوم نية مفردة ، على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقال ابن هبيرة : وعن أحمد روايتان ، أظهرهما : أنه يفتقر كل ليلة إلى نية . الإفصاح ١ / ١٥٧ ، وانظر أيضاً هذه المسألة في المغنى ٣ / ١١١ ، الكافي ١ / ٣٥١ ، الهداية ١ / ٨٣ ، الشرح الكبير ٣ / ٢٥ ، الفروع ٣ / ٤٠ .

هذا ، وقال الخرق : ومن نوى من الليل فأغمى عليه قبل طلوع الفجر ، فلم يفق حتى غربت الشمس ، لم يجزه صيام ذلك اليوم . المختصر ص ٥٨ .

وقال ابن قدامة معلقاً عليه : وجملة ذلك أنه متى أغمى عليه جميع النهار فلم يفق في شيء منه ، لم يصح صومه في قول إمامنا ، لأن الصوم ، هو الإمساك مع النية ، ومن كان مغمى عليه لا يضاف إليه الإمساك ، فلم يجزئه ، لأن النية أحد ركني الصوم فلا تجزى وحدها ، كالإمساك وحده .

ومتى أفاق المغمى عليه في جزء من النهار صح صومه ، سواء كان في أوله أو آخره . المغنى ٣ / ١١٥ - ١١٦ بتصرف .

وعلى هذا يفهم أن قول الإمام أحمد : وأما الصيام فإنه يجزئه أول يوم إذا كان قد نوى الصوم من الليل محمولاً على من أفاق في جزء من النهار ، لأنه لو كان مغمى عليه جميع النهار لم يصح صومه وإن نوى من الليل ، كما قاله الخرق وابن قدامة .

كما يفهم أن عدم إجزاء ما سوى اليوم الأول من الصيام له علتان . =

## حفصة (١) .

٨٨٠ - سألت أبا عن رجل نوى الصيام من الليل ثم أغمى عليه بعد طلوع الفجر في أول يوم من رمضان ، قال : (٢) يجزيه صيام ذلك اليوم ، ويعيد صيام بقية الشهر (٣) .

٨٨١ - وأملى عليّ أبي فقال : إن كان أغمى عليه ، فقلت : يفرق بين الإغماء عليه قبل أن يطلع الفجر وبين بعد الفجر ؟ فقال :

=الأولى : عدم وجود نية مفردة لكل يوم . والثانية : عدم الإمساك المعتبر . والله أعلم .  
في هذه الصورة لا يجزئه على الروايتين لأنه لم ينو الصوم مطلقاً ، لا نية واحدة في أول رمضان لجميعه ، ولا لكل يوم نية مفردة .

(١) تقدم تخريج حديث حفصة في المسألة الأولى من هذا الباب .  
(٢) كذا في جميع النسخ ، وفي المصرية ( لا يجزيه ) بصيغة النفي ، وهو خطأ ظاهر من جواب الإمام .

(٣) نقل صالح ابن الإمام هذه الرواية بأكملها عن الإمام أحمد في المسائل ص ٨٠ وأيضاً نقل عنه عدة روايات في المسألة صالح في المسائل ص ٧١ ، ١٧٩ ، وأبو داود في المسائل ص ٩٤ ، والكوسج في مسائل أحمد وإسحاق ( ١ / ١٢٧ ، المصرية ) و ( ٣٧ / ب الظاهرية ) وقد تقدم في س رقم ٨٧٨ : أن من نوى الصوم قبل الفجر ثم أغمى عليه جميع النهار لم يصح صومه ، وإن أفاق جزءاً منه صح صومه . وقال المرداوي : إذا أفاق المغمى عليه جزءاً من النهار صح صومه بلا نزاع ، أما صيام بقية الشهر ، فقد تقدم أنه فاسد لعدم النية ، وقال ابن قدامة : ومتى فسد الصوم به - أي بالإغماء - فعلى المغمى عليه القضاء بغير خلاف عرفناه . المغنى ٣ / ١١٥ .

وقال في الفروع : وفي المستوعب خرج بعض أصحابنا من رواية صحة صوم يوم رمضان بنية واحدة في أوله : أنه لا يقضى من أغمى عليه أياماً بعد نيته المذكورة . الفروع ٣ / ٢٥ .

وقال المرداوي : الصحيح من المذهب لزوم القضاء على المغمى عليه ، وعليه أكثر الأصحاب .

الإنصاف ٣ / ٢٩٣ ، وانظر : العدة للقاضي ١ / ٣١٥ ، المغنى ١ / ٢٩٠ ، الهداية ١ / ٨٣ ، الفروع ٣ / ٢٦ .



نعم ، إذا أغمى عليه بعد الفجر أجزاءه ، وإذا أغمى عليه قبل الفجر ، فلا يجزيه لأنه لم يدركه (١) .

## الرجل يجمع أهله في شهر رمضان/

١٧٠

٨٨٢ - حدثنا قال : سألت أبا رحمه الله عن الرجل يجمع أهله في شهر رمضان ؟ .

قال : اختلفوا في حديث الزهري ، فقال مالك (٢) وابن جريج (٣) عن الزهري في الحديث ، عليه عتق رقبة أو صيام شهرين ، أو إطعام ستين مسكيناً على التخيير .

قال أبي : وخالفهما ، ابن عيينة (٤) وإبراهيم (٥) بن سعد

(١) تقدم الكلام على هذه في المسألة رقم ٨٧٨ ، وانظر أيضاً : الشرح الكبير ٣ / ١١٥ ، كشف القناع ٢ / ٢٨٢ ، الروض المربع ١ / ٤١٩ .

(٢) انظر حديث مالك في الموطأ ، الصيام : باب كفارة من أفطر في رمضان ١ / ٢٩٦ .

(٣) أخرج مسلم حديث ابن جريج ، في صحيحه ٢ / ٧٨٢ ، ٧٨٣ ح رقم ١١١١ ، في كتاب الصيام ، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان . والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢ / ٦٠ .

(٤) أخرج حديث سفيان بن عيينة أحمد في مسنده ٢ / ٢٨١ ، والبخاري في كفارات الأيمان . باب قوله : ﴿ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ، والله مولاكم وهو العليم الحكيم ﴾ متى تجب الكفارة على الغني والفقير ح رقم ٦٧٠٩ ، وأيضاً ١١ / ٥٩٦ - ٥٩٧ ح رقم ٦٧١١ - انظر الصحيح مع الفتح ٤ / ١١ . وأخرجه مسلم في الصحيح ٢ / ٧٨١ - ٧٨٢ ، الصيام ، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم ح رقم ١١١١ .

(٥) أخرج حديث إبراهيم بن سعد البخاري في النفقات ، باب نفقة المعسر على أهله . الصحيح مع الفتح ٩ / ٥١٣ - ٥١٤ ح رقم ٥٣٦٨ ، وأيضاً ١٠ / ٥٠٣ ح رقم ٦٠٨٧ .

وعدة (١) ، فقالوا عن الزهرى فى الحديث : عليه عتق رقبة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يقدر على الصيام ، فإطعام ستين مسكيناً ، خالفوهما ، ولم يقل هؤلاء (٢) على التخيير ، والحيلة عندى فيما قال هؤلاء (٣) .

وأما مالك وابن جريج فحافظان ، ابن جريج سمعه من الزهرى سماع ، يقول : حدثنا (٤) ابن شهاب ، مالك (٥) وابن جريج مستثبان (٦) .

---

=والدارمى ، فى الصيام ، باب فى الذى يقع على امرأته فى شهر رمضان نهاراً . السنن ١١ / ٢ .

(١) كذا فى الأصل و ( م ) لكن فى المطبوع والمصرية ( وغيو ) ويظهر أنه خطأ واضح من السياق . والذين تابعوا سفيان فى هذا الحديث كما يقول الحافظ : تمام ثلاثين نفساً ، أو أزيد . الفتح ٤ / ١٦٧ ، وعدهم الإمام الدارقطنى واحداً وثلاثين رجلاً ثم قال : وغيرهم . السنن ٢ / ٢٠٩ .

(٢) كذا فى جميع النسخ . وفى المطبوع ، ( يقول ) وهو خطأ .

(٣) نقل صالح عدة روايات عن الإمام أحمد فى هذه المسألة . المسائل ص ١٠٧ ، ١١٩ ، والكوسج فى مسائل أحمد وإسحاق ( ٣٣ / أ الظاهرية ) وانظر أيضاً الروايات فى المسألة فى الروايتين والوجهين ( ٣٩ / أ ) .

وعن الإمام أحمد فى هذه المسألة روايتان . إحداهما : أن الكفارة واجبة على الترتيب ، وهذا الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب .

والثانية : أنها على التخيير ، فبأيها كفر أجزأه ، انظر : الهداية ١ / ٨٤ ، والإفصاح ١ / ١٦٣ ، المغنى ٣ / ١٤٠ ، الشرح الكبير ٣ / ٦٥ مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٤ / ١٢٠ ، الفروع ٣ / ٨٦ ، المبدع ٣ / ٣٧ ، الإنصاف ٣ / ٣٢٢ .

(٤) كذا فى جميع النسخ ، وفى ( م ) حديثاً ، وهو خطأ .

(٥) كذا فى الأصل و ( م ) ، والمطبوع ، وفى المصرية ( عن مالك ) وهو خطأ .

(٦) فى الأصل ( مستثبان ) وفى المصرية و ( م ) والمطبوع ( مستثبان ) والصواب

ما أثبتته فى الأصل ، كما يظهر من السياق .

٨٨٣ - حدثنا قال : قرأت على أئى قلت : الصائم إذا وطىء أهله فيما دون الفرج ؟ .

قال : إذا أنزل فعليه كفارة المظاهر <sup>(١)</sup> ، قال : وليس هو بمخير <sup>(٢)</sup> ، قلت له : فإن لم يجد ؟ قال <sup>(٣)</sup> : إذا <sup>(٤)</sup> لم يجد فعليه صيام <sup>(٥)</sup> .

قلت : فاختير ماهو ؟ قال فى كفارة اليمين : ﴿ وَلَكِنْ يُؤَاخِذْكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ، فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ

(١) كفارة الظهار مرتبة عند الإمام أحمد رحمه الله . انظر : مسائل صالح ص ٣٤ لما قالوا ﴿ فتحرير رقبة من قبل أن يتاسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خير . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتاسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ﴾ الآية رقم ٣ ، ٤ من سورة المجادلة .

وابن هانئ ١ / ٢٣٨ مسألة رقم ١١٤٦ ، والإنصاف ٩ / ٢٠٨ .  
وكفارة الظهار منصوص عليها فى قوله تعالى : ﴿ والذين يظاهرون من نساءهم ثم يعودون ﴾ . الآية ٣ من سورة المجادلة .

(٢) كذا فى جميع النسخ ، وفى المطبوع ( المخير ) أى بحذف الباء وزيادة الألف واللام ، وهو خلاف الأصل .

(٣) تكرر لفظة : ( قال ) فى ( م ) خلافاً لجميع النسخ .  
(٤) كذا فى جميع النسخ ، وفى ( م ) فإذا ، أى بزيادة فاء .

(٥) نقل أبو داود عن الإمام أحمد عدة روايات نحوها فى المسائل ص ٩٢ ، والكوسج فى مسائل أحمد وإسحاق ( ٣٧ / ب ، الظاهرية ) وانظر أيضاً : تحريد المسائل اللطاف ( ٧٦ / ب ) وعن الإمام أحمد فى وجوب الكفارة على الصائم إذا جامع أهله فيما دون الفرج ، روايتان . إحداهما : لا تجب عليه الكفارة ، وهى المذهب . والثانية : تجب عليه الكفارة ، واختارها الأكثر ، منهم الخرق ، وأبو بكر وابن أبى موسى والقاضى .  
الإنصاف ٣ / ٣١٦ .

وانظر أيضاً : الهداية ١ / ٨٤ ، المغنى ٣ / ١٣٥ ، الكافى ١ / ٣٥٦ ، المحرر ١ / ٢٣٠ ، الفروع ٣ / ٨٣ المبدع ٣ / ٢٣ ، تصحيح الفروع ٣ / ٨٤ .  
وتقدم أن من جامع أهله فى رمضان فى الفرج تجب عليه الكفارة على الترتيب على الصحيح من المذهب ، وعنه : على التخيير . انظر : س رقم ٨٥٠ .

مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴿١﴾ .

هذا المخير كل شيء فيه (أو) (٢) فهو مخير (٣) .

قال : والقتل ليس بمخير ، عليه : العتق فإن لم [ يجد (٤) ]  
١٧١ / فصيام شهرين متتابعين (٥) .

قال أنى : هى فى أربع مواضع ، فى موضعين مخير ، وفى  
موضعين ليس بمخير (٦) .

(١) سورة المائدة : الآية ٨٩ .

(٢) تكرر كلمة : (أو) فى المصرية ، وهو مخالف لجميع النسخ .

(٣) استدلل أحمد رحمه الله على التخيير بين الإطعام ، والكسوة ، وتحرير الرقبة ، فى كفارة اليمين باستعمال (أو) لأن (أو) عنده تأتى فى القرآن للتخيير ، قال البغوى فى مسائله (٣ / ب) : سمعت أحمد يقول : كل شيء فى كتاب الله ، (أو) فهو تحييره وقال فى رواية ابن القاسم : كل شيء فى القرآن (أو) فهو للتخيير . الروايتين (٤٧ / ب) . ونقل أحمد عن ابن عباس أنه قال : ما كان فى كتاب الله (أو) فهو مخير ، وما كان (فمن لم يجد) فالأول الأول . المغنى ٩ / ٥٣٨ .

قال الكوسج : قال أحمد : إذا حلف فحنث فهو فى الطعام والكسوة والعتق بالخيار أيها شاء فعل ، فإذا لم يجد ، فإذا ذاك يجوز أن يصوم ، ومن هنا قال : بالتخيير فى كفارة اليمين . المسائل (١٧٥ / ب الظاهرية) وقد نقل ابن المنذر الإجماع على أن الحانث فى يمينه ، إن شاء أطعم ، وإن شاء كسا ، وإن شاء أعتق ، أى ذلك فعله يجزئه . الإجماع ص ٣٨ . وانظر أيضاً : المغنى ٦ / ٣٨ .

(٣) سقط كلمة : (يجد) من الأصل ، والواجب إثباتها .

(٤) لأن سياق الآية يدل على الترتيب ، قال تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً ، وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ - إلى قوله : وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ . سورة النساء الآية ٩٢ .

(٦) المواضع الأربعة التى تجب فيها الكفارة ، هى : ١ - اليمين وكفارته بالتخيير كما ذكرت آنفاً ، ٢ - صيد المحرم وكفارته أيضاً بالتخيير ، لقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا =

٨٨٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل أفطر من رمضان يوماً ؟ .

فقال : إذا كان من جماع فعلية الكفارة والقضاء (١) . قال  
أبي : ومن الناس من يقول : كذلك الطعام والشراب (٢) .

= لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ، وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ، يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذِيًّا بِالْبَالِغِ الْكَعْبَةِ ، أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ، أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا . المائدة : ٩٥ .

وهذا هو المذهب . انظر : الإنصاف ٣ / ٥٠٩ .

٣ - الظهار وكفارته مرتبة وتقدم ذكر الآيتين فيها في المسألة رقم ٨٨٣ ، لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ تُوعِظُونَ بِهِ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ . فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ المجادلة الآية : ( ٣ - ٤ ) وهذا هو المذهب كما تقدم في هذه المسألة هامش رقم واحد . ٤ - القتل ، وكفارته أيضاً مرتبة كما تقدم في هامش (٥) .

(١) أراد الإمام أحمد أن الكفارة لا تجب إلا من جماع ، ولا تجب من غيره من المفطرات ، وهذا المذهب ، وقد صرح به في رواية الجماعة : انظر : مسائل صالح ص ٤١ ، ١٢٠ ومسائل الكوسج ( ١ / ١٢٣ - ١٢٤ المصرية ) وأيضاً ( ٣٦ / أ ، الظاهرية ) ومسائل أبي داود ص ٩٣ ، ومسائل ابن هاني ١ / ١٢٨ ، ١٣٣ ، مسألة رقم ٦٢١ ، ٦٥٤ ، وانظر أيضاً الروايتين والوجهين ( ٣٨ / ب ) .

ونقل محمد بن عبدك القزاز عنه : الكفارة في الحجامة إذا بلغه النهي . انظر : الروايتين ( ٣٨ / ب ) طبقات الحنابلة ١ / ٣١٥ ، وعنه : يكفر من أفطر بأكل أو شرب أو استمناء . الفروع ٣ / ٥٤ ، ونقل حنبل أنه يكفر من الحُقْنَةِ . أيضاً الفروع ٣ / ٥٤ ومن جامع في نهار رمضان في الفرج عمداً ، فعليه القضاء والكفارة بلا خلاف . وفي النسيان ثلاث روايات .

الأولى : الناسي كالعمد في القضاء والكفارة ، نقلها الجماعة عن الإمام أحمد ، وعليه أكثر الأصحاب ، وهو من مفردات المذهب . والثانية : وعنه : لا يكفر . والثالثة : وعنه : لا يقضى أيضاً ، اختارها الآجری ، وأبو محمد الجوزي وابن تيمية وصاحب الفائق . انظر : الإنصاف ٣ / ٣١١ .

(٢) أضاف الترمذي هذا القول إلى الثوري وابن المبارك وإسحاق . الجامع ٣ / ١٠٣ =

## إذا وطىء يظنه ليلاً فبان نهراً

٨٨٥ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل وطىء أهله فى رمضان وهو يرى أن عليه ليلاً ، فإذا هو قد أصبح ، فقال : عليه القضاء ، يقضى يوماً ، ويكفر (١) ، ما أمر النبى ﷺ الذى وطىء أهله فى رمضان (٢) .

= وأضافه المروزى إلى سفيان وإسحاق . اختلاف العلماء ( ١٨ / ب ) ونقله الكوسج وإسحاق ، وقال إسحاق : إنه مذهب الحسن وغيره من التابعين ( المسائل ١ / ١٢٤ المصرية ) ورواه عبد الرزاق عن الزهرى . المصنف ٤ / ١٩٧ .  
وقال ابن عبد البر : قال مالك وأصحابه والأوزاعى وإسحاق بن راهويه وأبو ثور : عليه من الكفارة ما على المجامع ، كل واحد منهم على أصله الذى قدمنا ذكره ، وإلى هذا ذهب أبو جعفر محمد بن جرير . وروى مثل ذلك أيضاً عن عطاء فى رواية وعن الحسن والزهرى . التمهيد ٧ / ١٦٩ .

(١) قال ابن تيمية : هذه المسألة فيها ثلاث أقوال لأهل العلم : أحدها : أن عليه القضاء والكفارة ، وهو المشهور من مذهب أحمد . والثانى : أن عليه القضاء وهو قول ثان فى مذهب أحمد ، والثالث : لا قضاء عليه ولا كفارة وهذا قول طوائف من السلف .. وهذا القول أصح الأقوال وأنسبها بأصول الشريعة ودلالة الكتاب والسنة ، وهو قياس أصول أحمد وغيره . مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٥ / ٢٦٤ . ويبدو من كلام ابن تيمية أن القول الثالث قياس أصول أحمد ، وليس رواية عنه ، بينما ما قاله المرداوى فى الإنصاف يفهم منه أنه رواية عن الإمام أحمد ، لأنه قال : لو جامع يعتقد ليلاً ، فبان نهراً ، وجب القضاء على الصحيح من المذهب ، وذكر فى الرعاية رواية : أنه لا يقضى ، واختاره الشيخ تقي الدين ، والصحيح من المذهب : أنه يكفر ، وعنه : لا يكفر . الإنصاف ٣ / ٣١٣ فذكر رواية فى عدم الكفارة وعدم القضاء كليهما . وانظر المسألة فى المغنى ٣ / ١٤٠ ، الاختيارات الفقهية ص ٨٦ ، الفروع ٣ / ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، وتصحيح الفروع ٣ / ٧٦ ، المبدع ٣ / ٣١ ، الإنصاف ٣ / ٢١٣ .

(٢) نص الحديث هكذا : عن أئى هريرة أنه قال : رجل أئى النبى ﷺ فقال : هلكت . قال : وما أهلكك ؟ قال : وقعت على امرأتى فى رمضان ، فقال : أتجد رقبة؟ =

## إذا كفر الغير عنه

٨٨٦ - حدثنا قال : قلت لأبي : فإذا لم يكن عنده ؟ قال :  
 إن كُفِّرَ عنه ، ومحتاج إليه ، أخذه هو وأهله ، إذا كان فقيراً لا يقدر  
 على شيء (١) .

= قال : لا . قال : تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . قال : تستطيع  
 تطعم ستين مسكيناً ؟ قال : لا . قال : اجلس . فأتى النبي ﷺ بعرق فيه تمر - والعرق :  
 الممثل الضخم - قال : تصدق بهذا . قال : على أفقر منا ؟ ما بين لابتها أفقر منا . قال  
 فضحك رسول الله ﷺ ، وقال : أطعمه أهلك . وقال مرة : فتبسم حتى بدت أنيابه ،  
 وقال : أطعمه عيالك . رواه أحمد في المسند ٢ / ٢٤١ .

وقد تقدم تخريجه ، في باب الرجل يجامع أهله في رمضان س رقم ٨٨٢ .  
 (١) نقل صالح رواية نحو هذه في المسائل ص ١١٩ ونقل ابن عبد البر رواية الأثرم عنه  
 في هذه المسألة في التمهيد ٧ / ١١٧ .

وقال ابن رجب : هل يكون الرجل مصرفاً لكفارة نفسه ، في المسألة ، روايتان . ثم  
 من الأصحاب من يحكيهما في غير كفارة الجماع في رمضان لورود النص فيها ، ومنهم من  
 حكاهما في الجميع . وجعل ذلك خصوصاً للأعرابي وإسقاط الكفارة عنه لعجزه ، وكونها  
 لا تفضل عنه .

واختلفوا في محل الخلاف ، ف قيل : هو إذا كفر الغير عنه بإذنه ، هل يجوز له أن  
 يصرفها إليه ، أم لا . بناءً على أن التكفير من الغير عنه لا يستلزم دخولها في ملكه قبل ملك  
 الفقير لها .... وقيل : بل إذا تصدق عليه بها لفقره ، هل يجوز أن يأكلها ، وتكون كفارة أم  
 لا ، وهي طريقة ابن أبي موسى . القواعد ص ١٢٦ .

وفي الإنصاف : قال في الرعاية الكبرى وغيره : فلو كفر عنه غيره بإذنه ، فله  
 أخذها ، وجزم به في المحرر وقدمه في الحاوين . وقيل : وبدون إذنه ، وعنه : لا يأخذها .  
 وأطلق ابن أبي موسى في أنه : هل يجوز له أكلها ، أم كان خاصاً بذلك الأعرابي على  
 روايتين . وقال في الفروع : ويتوجه احتمال أنه عليه الصلاة والسلام ، رخص للأعرابي فيه  
 لحاجته ولم تكن كفارة . الإنصاف ٣ / ٣٢٣ .

وانظر أيضاً : الفروع ٣ / ٨٩ .

## إذا جامع دون الفرج أو أكل متعمداً

- ٨٨٧ - حدثنا قال: سئل أنى وأنا أسمع عن رجل جامع في شهر رمضان قال : عليه الكفارة (١) . قيل لأنى : حديث حميد (٢) عن الزهرى عن أنى هريرة (٣) ؟ قال: نعم .
- ٨٨٨ - قيل لأنى : فإن جامع في غير الفرج ؟ قال : الفرج ١٧٢ وغير الفرج سواء إذا / أنزل الماء فعليه الكفارة (٤) .
- ٨٨٩ - قيل لأنى: فإن أكل متعمداً ؟ قال : إن كفر فهو

(١) لم يصرح الإمام أحمد هنا أنه يجب على المجمع القضاء مع الكفارة ، بل اقتصر على ذكر الكفارة فقط ، وكذلك في رواية صالح ص ١٠٧ ، ولكنه صرح في عدة مواضع بوجوب القضاء مع الكفارة ، فقال في « باب الرجل يجمع أهله في شهر رمضان » س رقم ٨٨٤ - : إذا كان من جماع فعليه القضاء والكفارة . وقال في رواية صالح : قلت : ويقضى يوماً مكانه مع الكفارة ، قال : نعم . المسائل ص ١٢٠ ، وفي رواية الكوسج في « باب رجل صام في السفر فقدم على أهله » . قال : إن كان جامع أهله فعليه القضاء والكفارة . المسائل ( ٣٧ / أ ، الظاهرية ) .

وفي رواية الأثرم ، قلت لأنى عبد الله : الذى يجمع في رمضان ، فكفر ، أليس عليه أن يصوم يوماً مكانه ؟ قال : ولا بد من أن يصوم يوماً مكانه .  
وفي مسائل أنى داود : سمعت أحمد قال : الصائم إذا جامع في رمضان عليه القضاء والكفارة . انظر ص ٩٢ .

قلت : وهذا هو المذهب . وانظر ما تقدم في ( باب الرجل يجمع أهله في شهر رمضان س رقم ٨٨٤ ) .

(٢) حميد بن قيس المكي الأعرج ، أبو صفوان القارىء ، ليس به بأس ، روى عن الزهرى ، مات سنة ثلاثين ومائة . وقيل : بعدها . تقريب التهذيب ١ / ٢٠٣ ، وتهذيب التهذيب ٣ / ٤٦ .

(٣) تقدم تحريجه في ( باب الرجل يجمع أهله في شهر رمضان س رقم ٨٨٢ ) .

(٤) ليست في المصرية ، جملة ( فعليه الكفارة ) .

راجع لهذه المسألة باب ( الرجل يجمع أهله في شهر رمضان ) س رقم ٨٨٢ .



أفضل ، قال : ويقضى يوماً مكانه (١) .

### المريض يخاف على نفسه

٨٩٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن المرأة يكون بحلقها وجع يقال له : اللوزتين ، تفطر في رمضان ؟ قال : إذا كانت تخاف على نفسها أفطرت (٢) .

(١) اتفقت الروايات عن الإمام أحمد فيما أعلم أن من أكل أو شرب متعمداً في رمضان عليه القضاء . راجع ما يأتي : باب ( إذا أفطر ناسياً في رمضان ) س رقم ٨٩٢ الفقرة الأخيرة ، ومسائل الكوسج ( ١ / ١٢٤ ، المصرية ) ومسائل ابن هانئ ١ / ١٢٨ مسألة رقم ٦٢١ ، والتمهيد ٧ / ١٦٩ ، واختار ابن تيمية أن المتعمد بلا عذر ، لا يقضى . الاختيارات الفقهية ص ١٠٩ والفروع ٣ / ٩٧ .

أما الكفارة فقد سبق في باب ... الرجل يجامع أهله في شهر رمضان س رقم ٨٨٤ ، أن المذهب ، أنها لا تجب إلا من الجماع في نهار رمضان ، وعنه : يكفر من أفطر بأكل أو شرب . انظر : الفروع ٣ / ٥٤ .

(٢) لا خلاف بين أهل العلم أن المريض يجوز له الفطر ، قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على إباحة الفطر للمريض في الجملة ، المغنى ٣ / ١٥٥ .

أما الحد الذي يباح له الفطر ، فقد ورد عن الإمام أحمد عدة اعتبارات ، نقلها صالح في المسائل ص : ١٤٨ ، وأبو داود في المسائل ص : ٩٣ . وانظر أيضاً : الطبقات ١ / ١٠٤ ، والشرح الكبير ٣ / ١٧ ، ومختصر الخرق ص : ٦٠ ، والمغنى ٣ / ١٥٦ ، والفروع ٣ / ٢٩ ، والمبدع ٣ / ١٥٦ ، والمبدع ٣ / ١٥ . والإنصاف ٣ / ٢٨٥ - ٢٨٦ . قال ابن قدامة : المرض المبيح للفطر وهو الشديد الذي يزيد بالصوم ، أو يخشى تباطؤ برئه . المغنى ٣ / ١٥٥ . وقال المرداوي : أما المريض إذا خاف زيادة مرضه أو طوله أو كان صحيحاً ثم مرض في يومه ، أو خاف مرضاً لأجل العطش أو غيره ، فإنه يستحب له الفطر ويكره صومه وإتمامه إجماعاً . أما إذا لم يخف المريض الضرر لا يفطر . وقد كره أحمد ترك التداوي لأجل الصوم . فنقل حنبل فيمن به رمد يخاف الضرر بترك الاكتحال لتضرره بالصوم كتضرره بمجرد الصوم . ولا يفطر مريض لا يتضرر بالصوم ، الإنصاف ٣ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، والفروع ٣ / ٢٧ .

## إذا أكل يظنه ليلاً فبان نهراً

٨٩١ - قال : سألت أبا عن الرجل وهو يرى أن عليه ليلاً ؟  
قال : يقضى يوماً مكانه ، ولا أرى عليه كفارة (١) .

## إذا أفطر ناسياً في رمضان

٨٩٢ - قال : سألت أبا عن أفطر يوماً في رمضان ناسياً ؟  
قال : ليس عليه قضاء ولا كفارة ، ولا شيء (٢) . أذهب إلى  
حديث (٣) أبي هريرة .

(١) نقل رواية مثل قوله هنا الكوسج في المسائل ١ / ١٢٥ ( المصرية ) . وأبو داود في المسائل ص : ٩٣ .  
قال ابن قدامة : إن أكل معتقداً أنه ليل ، فبان نهراً . فعليه القضاء . المقنع ١ / ٣٦٧ .

قال المرداوي : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، واختار صاحب الرعاية : إن أكل يظن بقاء الليل فأخطأ لم يقض لجهله ، وإن ظن دخوله فأخطأ قضى ، الإنصاف ٣ / ٣١١ ، وانظر أيضاً : الفروع ٣ / ٧٤ ، والاختيارات الفقهية ص : ٨٦ .  
(٢) نقل رواية مثله عن الإمام أحمد صالح في المسائل ص : ٣٧ ، والكوسج في المسائل ١ / ١٢٩ ( المصرية ) و ٣٤ / أ ( الظاهرية ) . وأبو داود في المسائل ص : ٩٢ - ٩٣ .

والمسألة ليس فيها خلاف إلا إذا أكل ناسياً ، فظن أنه قد أفطر فأكل عمداً ، فقال في الفروع : يتوجه أنها مسألة الجاهل بالحكم ، وفيه خلاف . ٣ / ٧٥ .  
وقال المرداوي : قال في الرعاية يصح صومه ، ويحتمل عدمه ، الإنصاف ٣ / ٣٦١ .  
(٣) وحديث أبي هريرة هو أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه » .

أخرجه أحمد في المسند ٢ / ٤٢٥ ، ٤٨٩ ، ٤٩١ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، والبخاري في الصحيح كتاب الصوم ، باب إذا أكل أو شرب ناسياً ٤ / ١٥٥ مع الفتح ح رقم ٩٨٢ =

٨٩٣ - قيل لأبي : فإن أكل متعمداً يعني في رمضان ؟ قال :  
إن كفر فهو أفضل ، قال : ويقضى يوماً مكانه (١) .

### إذا نذر أن يصوم شهراً متتابعاً فأفطر يوماً

٨٩٤ - حدثنا قال : سمعت أبي يقول : من نذر أن يصوم  
شهراً متتابعاً فأفطر يوماً ؟ قال : إن كان من عذر تم صيام ذلك الشهر  
ويقضى يوماً مكانه . / قلت لأبي : فإن لم يكن من عذر ؟ فقال : ١٧٣  
شهر بعينه سماه ، قال : فإن أفطر فيه عامداً قضى ذلك اليوم وكفر عن  
يمينه (٢) .

= وكتاب الأيمان والنذور ، باب إذا حنث ناسياً في الأيمان ١١ / ٥٤٩ ومسلم في  
الصحيح ، كتاب الصيام ، باب أكل الناسى وشربه وجماعه لا يفطر . ٢ / ٨٠٩ ح رقم  
: ١١٥

(١) قد تقدمت المسألة نفسها تقريباً في باب ( إذا جامع دون الفرج أو أكل  
متعمداً ) المسألة رقم ( ٨٨٩ ) .

(٢) نقل رواية نحوه عن الإمام أحمد الكوسج في المسائل ١ / ١٣٤ ( المصرية )  
وابن هاني في المسائل ٢ / ٧٦ - ٧٧ .

وملخص روايتهما ورواية عبد الله أيضاً : أن من نذر أن يصوم شهراً متتابعاً ولم يعين  
الشهر ، فإذا مرض أثناء الشهر ، يبنى على ما صام ويقضى ما فاتته ولا شيء عليه ، وإن كان  
بغير عذر ، أعاد .

أما إذا عين الشهر وأفطر بغير عذر ، ففيه روايتان : الأولى : عليه الاستئناف  
والكفارة ؟ والثانية : أن يبنى عليه ويقضى ما فاتته ويكفر كفارة يمين لأنه سماه شهراً بعينه وقد  
فاتته .

ورأى الخرق في نذر صوم شهر متتابع غير معين ، الخيار فقال : من نذر أن يصوم  
شهراً متتابعاً ، ولم يسمه فمرض في بعضه فإذا عوفي بنى وكفر كفارة يمين ، وإن أحب أتى  
بشهر متتابع ولا كفارة . انظر : المختصر ص : ٢٢٥ .

وقال ابن قدامة : من نذر صياماً متتابعاً غير معين ثم أفطر فيه ، لم يخل من حالين :  
أحدهما : أن يفطر لعذر من حيض أو مرض ونحوهما ، فهذا مخير بين أن يبتدىء الصوم ، =

## إتباع رمضان بست من شوال

٨٩٥ - حدثنا قال : سألت أئى عن هذه الأيام التى تصام بعد رمضان ؟ قال : لا بأس بصيامها (١) ، إنما قال النبى ﷺ : « ستة أيام من شوال ” فإذا صام ستة أيام من شوال “ (٢) لا يبالي فرّق أو تابع » (٣) .

= ولا شئ عليه ، وبين أن يبنى على صيامه ويكفر لأن الكفارة تلزم لتركه المنذور وإن كان عاجزاً .

والثانى : أن يفطر بغير عذر ، فهذا يلزمه استئناف الصيام ولا كفارة عليه . المغنى ١٠ / ٢٥ .

والمذهب فى حالة العذر ، هو الخيار بين أن يستأنف ولا شئ عليه وبين أن يبنى على صيامه ويكفر . انظر : الإنصاف ١١ / ١٤٥ .

أما إذا كان النذر بصوم شهر معين وكان الإفطار بغير عذر . ففيه روايتان : الأولى : عليه الاستئناف والكفارة ، والثانية : البناء والكفارة . والمذهب ، الرواية الأولى . إلا ابن قدامة قال فى الثانية : هذه أقيس . وهذا إن لم يشترط التتابع ، أما إذا اشترطه أو نواه لزمه الاستئناف . قولاً واحداً . انظر : مختصر الخرق ص : ٢٢٦ ، والمغنى ١٠ / ٢٧ والمقنع ٣ / ٢٤١ - ٢٤٢ . والإنصاف ١١ / ١٤٢ ، ١٤٥ ، والفروع ٣ / ١٨٠ - ١٨٢ . (١) قال فى الفروع : استحب أحمد والأصحاب رحمهم الله لمن صام رمضان أن يتبعه بصوم ستة أيام من شوال .. وتحصل فضيلتها متتابعة ومتفرقة ذكره جماعة ، وهو ظاهر كلام أحمد وقال : فى أول الشهر وآخره ، واستحب بعضهم تتابعها ، وهو ظاهر كلام الخرق وغيره ، وبعضهم : عقيب العيد . وهذا أظهر ، ولعله مراد أحمد والأصحاب ، لما فيه من المسارعة إلى الخير ، وإن حصلت الفضيلة بغيره . ٣ / ١٠٧ - ١٠٨ .

وقال المرداوى : الصحيح من المذهب حصول فضيلتها بصومها متتابعة ومتفرقة ، ذكره كثير من الأصحاب ... قال فى اللطائف : هذا قول أحمد واختاره الشيخ تقي الدين . الإنصاف ٣ / ٣٤٣ .

(٢) ما بين الواوين سقط من المصرية .

(٣) أخرج الحديث أحمد فى المسند عن أبى أيوب الأنصارى قال : قال رسول الله ﷺ : « من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال فذلك صيام الدهر » . ٥ / ٤١٧ ، وأيضاً فى ٥ / ٤١٩ نحوه ، وأخرجه مسلم فى الصحيح ، كتاب الصيام ، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعاً لرمضان ٢ / ٨٢٢ ح رقم ١١٦٤ وفيه كان كصيام الدهر . =

## الصائم يقتل الخيوط

٨٩٦ - حدثنا قال: سألت أبا عن الصائم يقتل الخيوط ؟

قال : أعجب إليّ أن يبتزق (١) .

= وأبو داود في السنن ، كتاب الصوم ، باب في صوم ستة أيام من شوال ٢ / ٨١٢ - ٨١٣ ح رقم ٢٤٣٣ .

وفيه : بست من شوال فكأنما صام الدهر . ولابن القيم كلام طويل حول هذا الحديث ، جمع فيه الشواهد والمتابعات ، وبسط الأدلة في الرد على من ضعف الحديث ، انظر : تهذيب السنن مع المختصر للمندري ٣ / ٣٠٨ - ٣١٨ .

(١) البزاق كغراب م بزق بسق والبزاق البزاق : البصاق ، ماء الفم أو ما أخرج منه ومادام فيه فريق . القاموس ٣ / ٢١٣ .

( أن لا يبتزق ) كذا بالنفي في جميع النسخ وفي المطبوع أيضاً . ولكن يبدو لي أنه بدون نفي ( يبتزق ) كما نقل ابن قدامة رواية مثل هذه عن عبد الله عن أبيه قال : سألت أبا عن الصائم يقتل الخيوط ؟ قال : يعجبني أن يبتزق ، المغنى ٣ / ١٢٥ ، وهكذا تماماً في الفروع ٣ / ٦٢ ، والمبدع ٣ / ٤٠ ولذا فقد أثبت الصواب .

وكذلك يستأنس في تصويب ما قلنا بما ورد من الأحكام في هذه المسألة ونحوها . فقال ابن قدامة : قال إسحاق بن منصور : قلت لأحمد : الصائم يمضغ العلك ؟ قال لا ، قال أصحابنا العلك ضربان :

أحدهما : ما يتحلل منه أجزاء وهو الردي الذي إذا مضغه يتحلل ، فلا يجوز مضغه ، إلا أن لا يبلع ، فإن فعل فنزل إلى حلقه منه شيء أفطر به كما لو تعمد أكله . والثاني : العلك القوى الذي كلما مضغ صلب وقوى ، فهذا يكره مضغه ، ولا يحرم ، المغنى ٣ / ١٢٥ ، وأيضاً في المبدع يكره للصائم أن يجمع ريقه فيبلعه ، وأقل أحواله أنه مكروه ٣ / ٣٩ .

وقال ابن مفلح بعد ما نقل رواية عبد الله وفيه يعجبني أن يبتزق : لا يجوز مضغ ما يتحلل منه أجزاء مطلقاً إجماعاً ، لأنه يكون قاصداً لإيصال شيء من خارج إلى جوفه مع الصوم وهو حرام . المبدع ٣ / ٤٠ أما العبارة ( يقتل الخيوط ) فقال صاحب المطبوع معلقاً عليها : لم تكن واضحة في الأصل ، لم أجدها في مكان ، وأظنها كناية بغدادية قديمة تشير إلى من لا صبر له .

قلت : لا داعي لهذا التعليق فالمعنى واضح لفة معلومة وعمل مشهور ، ومعناه : القتل لشيء كليل الحبل ، والقيل والقيلة ما فتلته بين أصابعك . اللسان ١٤ / ٢٨ - ٢٩ =

## إذا حال دون منظر الهلال سحب ليلة الثلاثين (١) من شعبان .

٨٩٧ - حدثنا قال : قلت لأبي : إذا كان يوم تسع وعشرين من شعبان فحال دون منظره سحب فلم ير (٢) ؟ قال : يصبحون صياماً (٣) على حديث ابن عمر أنه كان إذا حال دون منظره أصبح صائماً (٤) .

= قلت : والفتل : يكون للحبال ونحوها من ليف النخل والصوف والقطن ونحو ذلك والفتل : أن يأخذ جزءاً من ذلك ويضعه بين أصابع يديه ويبرق عليه من ماء فيه ليلته أثناء الفتل وقد يُدخل ذلك الليف ونحوه بفيه ليلته وعند ذلك قال الإمام : أعجب إليّ أن يبرق ذلك الماء المستعمل في فيه . والله أعلم .

(١) كذا في جميع النسخ ، وفي المطبوع ( الاثنين ) وهو خطأ .  
(٢) في الأصل والمصرية مكتوب مع الياء ( فلم يرى ) ، وفي ( م ) مع حذفها وهذا الصواب حسب القاعدة العربية ، وكذا في المطبوع أيضاً .  
(٣) نقل روايات عن الإمام أحمد في صوم يوم الشك ، صالح في المسائل ص : ١٨٢ ، وأبو داود في المسائل ص : ٨٨ . ونقل ابن قدامة رواية للمروزي عن الإمام أحمد ، المغنى ٣ / ١١٢ .

قال الخرق : وإذا مضى من شعبان تسعة وعشرون يوماً طلبوا الهلال . فإن كانت السماء مصحية لم يصوموا ذلك اليوم . وإن حال دون منظر الهلال غيم أو قتر وجب صيامه . المختصر ص : ٥٨ .

قال ابن قدامة : اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في هذه المسألة ، فروى عنه مثل ما نقل الخرق ، اختارها أكثر شيوخ أصحابنا ، وعنه : أن الناس تبع للإمام فإن صام صاموا وإن أفطر أفطروا ، وعنه : لا يجب صومه ولا يجزئه عن رمضان إن صامه ، وهو قول أكثر أهل العلم منهم أبو حنيفة ، ومالك والشافعي ومن تبعهم لما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غمى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » . رواه البخاري ومسلم بلفظ : ( فاقدرُوا له ثلاثين ) .

وقد صح أن النبي ﷺ نهى عن صوم يوم الشك في حديث متفق عليه . المغنى ١٠٨/٣ . قلت : وهذا هو الصحيح إن شاء الله لقوة دليله بعد ثبوته عن النبي ﷺ كما تقدم .  
(٤) أما الرواية التي نقلها الخرق قال فيها ابن مفلح أيضاً : اختاره الأصحاب =

قلت لأبي : فإن لم يحل بينه وبينه شيء ولم ير ؟ قال : يتمون ثلاثين سوى شعبان .

٨٩٨ - قلت لأبي : فإن حال دونه سحب أو قتر (١) ؟

قال : يجمع (٢) على الصيام من الليل على حديث حفصة : (٣) « لاصيام لمن لم يجمع من الليل » (٤) .

٨٩٩ - قلت لأبي : فإن قال : أصبح غداً فإن صام الناس

صمت وإن أفطروا أفطرت ؟ قال : هذا متلوم (٥) لا ، حتى يكون على حديث/حفصة : « لاصيام لمن لم يجمعه من الليل » . ١٧٤

٩٠٠ - حدثنا قال: سألت أبا عن الرجل يتلوم يوم الشك .

والمتلوم يقول : إن كان من رمضان صمت ، وإن كان غير رمضان

= وذكره ظاهر المذهب ، وأن نصوص أحمد تدل عليه . الفروع ٣ / ٦ ، ٧ . وراجع في المسألة : مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٥ / ١٢٢ ، والإنصاف ٣ / ٢٦٩ ، الكافي ١ / ٣٤٨ ، المقنع ١ / ٣٥٦ ، الشرح ٣ / ٥ ، الهداية ١ / ٨١ . حديث ابن عمر أخرجه الإمام أحمد في المسند ، وفيه قال نافع : فكان عبد الله إذا مضى من شعبان تسع وعشرون يبعث من ينظر فإن روى فذاك ، وإن لم يرو لم يحل دون منظره سحب أو قتر أصبح مفطراً ، وإن حال دون منظره سحب أو قتر أصبح صائماً . ٢ / ٥ ، ٢ / ١٣ . وأخرج أبو داود من طريق نافع نحوه في السنن ، كتاب الصوم : باب الشهر يكون تسعاً وعشرين ٢ / ٧٤٠ - ٧٤٢ . وعبد الرزاق في المصنف ٤ / ١٦١ ح رقم ٧٣٢٣ .

قلت : ولعل ابن عمر رضي الله عنه لم يبلغه الحديث الثابت الذي تقدم ذكره ، فهو مشهور بحرصه الشديد على تتبع السنة والعمل بها . والله أعلم .

(١) في نسخة ( م ) : ( قر ) ، وكذا في المطبوع في المتن . وقال في الهامش كذا في الأصل ولعلها قتر . قلت : تعليقه كذا في الأصل خطأ ، لأن ما في الأصل هو مثل ما صوبه بوضوح . والقتر - بفتحتي : الغبار ، انظر الصحاح ٢ / ٧٨٥ مادة ( قتر ) .

(٢) كذا في الأصل ، وفي المصرية و ( م ) تجمع . والصواب ما هو في الأصل .

(٣) هي حفصة بنت عمر ، أم المؤمنين رضي الله عنهما .

(٤) تقدم تخريجه في المسألة ٨٧٧ .

(٥) تقدم شرح هذه الكلمة في المسألة ( ٨٧٧ ) .

لم أصم . قال أنى : فهذا ليس بمجمع فى قول ابن عمر وحفصة :  
« لاصيام لمن لم يجمع الصيام من الليل » (١) .

٩٠١ - حدثنا قال : سألت أنى - رحمه الله - عن رجل صام يوم الشك ؟ قال : إذا كانت فى السماء علة فأصبح وقد أجمع الصيام من الليل ، فصام فإذا هو من رمضان فإنه لا يعيد وقد جاز صومه ، وإذا لم يجمع الصيام ولكنه أصبح وهو يقول : أصوم إن صام الناس ، وأفطر إن أفطر الناس ، ولم يجمع الصيام كذلك ، فصام ذلك اليوم وإذا هو من رمضان ، فإنه يعيد يوماً مكانه (٢) .

(١) قد تقدمت المسألة نفسها نصاً فى باب مستقل بعنوان :

( من لم يجمع الصيام من الليل ) على رقم (٨٧٧) فليرجع إليها .

(٢) قال ابن قدامة : وإن حال دون منظره غيم أو قتر ليلة الثلاثين وجب صيامه بنية رمضان فى ظاهر المذهب . المقنع ١ / ٣٥٦ .

وقال المرداوى معلقاً عليه : وهو المذهب عند الأصحاب ، ونصروه ، وصنفوا فيه التصانيف وقالوا : نصوص أحمد تدل عليه ، وهو من مفردات المذهب ، وعنه : لا يجب صومه قبل رؤية هلاله أو إكمال شعبان ثلاثين .

قال الشيخ تقي الدين : هذا مذهب أحمد المنصوص الصريح عنه ، ولا أصل للوجوب فى كلام الإمام أحمد ، ولا فى كلام أحد من الصحابة . ورد صاحب الفروع جميع ما احتج به الأصحاب للوجوب وقال : لم أجد عن أحمد قولاً صريحاً بالوجوب ، ولا أمر به ، فلا يتوجه إضافته إليه . واختار هذه الرواية أبو الخطاب ، وابن عقيل ، ذكره فى الفائق ، واختارها صاحب التبصرة ، وصححه ابن رزين فى شرحه ، فعلى هذه الرواية يباح صومه . قال فى الفائق : اختاره الشيخ تقي الدين ، وقيل : بل يستحب ، قال الزركشى : اختاره أبو العباس .

وقال فى الاختيارات : حكى عن أنى العباس أنه كان يميل أخيراً إلى أنه لا يستحب صومه .

وعنه : الناس تبع للإمام ، إن صام صاموا ، وإلا فیتحرى فى كثرة كمال الشهور ونقصها ، وإجباره بمن لا يكتفى به ، وغير ذلك من القرائن ، ويعمل بظنه . الإنصاف



## مسائل في الاعتكاف (١)

٩٠٢ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول في المعتكف يعود المريض أى لأبأس به (٢) .

= أما الشخص الذى يصوم فى يوم الشك ، فإن كان أجمع - أى نوى - من الليل وكان من رمضان فيصح صومه ، ويجزئه عن ذلك اليوم من رمضان ، ولا يحتاج إلى الإعادة ، وإن لم ينو من الليل لا يصح صومه لرمضان ، وعليه إكاله فيما بعد ، لأنه لا يصح صوم واجب لا ينويه من الليل معينا ، قال المرداوى : هذا المذهب ، نص عليه . يعنى أنه لابد من تعيين النية ، وهو أن يعتقد أنه يصوم من رمضان ، أو من قضائه أو نذره ، أو كفارته . قال القاضى : اختارها أصحابنا ، أبو بكر وأبو حفص وغيرهما ، واختارها القاضى أيضاً ، وابن عقيل وابن قدامة وغيرهم .

ويصح صوم النفل بنية من النهار قبل الزوال وبعده ، وهذا المذهب ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب . الإنصاف ٣ / ٢٩٣ - ٢٩٥ .

وعنه رواية أخرى فى الواجب : أنها لا يجب تعيين النية لرمضان ، ولا يحتاج إلى نية الفرضية .

ولو نوى إن كان غداً من رمضان فهو فرضى ، وإلا فهو نفل لم يجزئه عنه : يجزئه . المقنع ١ / ٣٦٣ .

ونقل صالح عن أحمد رواية ثالثة بصحة النية المترددة والمطلقة مع الغيم دون الصحو لوجوب صومه . الإنصاف ٣ / ١٩٦ .

وانظر أيضاً فى المسألة : المغنى ٣ / ١٠٦ - ١١٥ ، والعدة فى أصول الفقه ٢ / ٥٨٤ - ٥٨٦ ، والفروع ٣ / ٣٨ - ٤٥ ، ١٢٥ - ١٢٦ ، والمبدع ٣ / ١٨ - ٢٢ .

(١) الاعتكاف لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه خيراً كان أو شراً ، وشرعاً : لزوم المسجد لطاعة الله تعالى على صفة مخصوصة من مسلم عاقل - ولو مميزاً - طاهر مما يوجب غسلًا ولو ساعة . المبدع ٣ / ٦٣ .

(٢) أجاز الإمام أحمد اتباع الجنائز وعبادة المريض للمعتكف فى رواية أنى داود ( انظر مسأله ٩٦ ) والأثرم ومحمد بن الحكم ( انظر المغنى ٣ / ١٩٤ ) وبكر بن محمد وحنبلى ( انظر الروايتين ٤١ / ب ) ، ومنع من ذلك فى رواية الكوسج وقال : حديث =

## ٩٠٣ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول : الاعتكاف فى كل

مسجد (١) .

= عائشة أحب إلىّ وهو « السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يبشرها ولا يخرج لحاجة إلا لما لابد منه » رواه أبو داود فى السنن ٢ / ٨٣٦ ح ٢٤٧٣ . انظر مسائل الكوسج ٣٤ / ب ( الظاهرية ) ١ / ١٣٣ ( المصرية ) ففى الرواية الأولى ظاهرها جوازها من غير شرط ، وظاهر الرواية الثانية منعه إلا لما لابد منه . انظر الروايتين ٤١ / ب ، قال المرداوى : « لا يعود مريضاً ولا يشيع جنازة » وكذا كل قرية ، كزيارة ، وتحمل شهادة وأدائها ، وتغسيل ميت وغيره ، إلا أن يشترط . وهذا المذهب فى ذلك كله . نص عليه . واختاره الأصحاب . وعنه : له فعل ذلك كله من غير شرط ، وذكر الترمذى وابن المنذر رواية عن أحمد بال منع مع الاشتراط أيضاً . الإنصاف ٣ / ٣٧٥ . راجع المسألة أيضاً فى سنن الترمذى ٣ / ١٦٨ ، والمغنى ٣ / ١٩٤ ، والفروع ٣ / ١٨٤ ، المبدع ٣ / ٧٦ .

(١) كل مسجد تقام فيه الصلاة يجوز فيه الاعتكاف ، كذا نقل عنه أصحابه ، منهم أبو داود فى مسائله ٩٦ ، والكوسج المروزى فى مسائله ٣٤ / أ ، وابن هانئ فى مسائله ١ / ١٣٨ س ٦٧٩ .

قال ابن قدامة : وذهب أبو عبد الله إلى أن كل مسجد تقام فيه الجماعة يجوز الاعتكاف فيه ولا يجوز فى غيره . المغنى ٣ / ١٨٩ .

وقال فى المقنع : ولا يصح الاعتكاف إلا فى مسجد يجمع فيه ١ / ٣٨٠ . قال أبو الخطاب فى الانتصار : لا يصح من الرجل مطلقاً إلا فى مسجد تقام فيه الجماعة ، قال صاحب المحرر : وهو ظاهر رواية ابن منصور وظاهر قول الخرقى . انظر الفروع ٣ / ١٥٢ .

وتحرير المذهب : اعلم أن المعتكف لا يخلو : إما أن يأتى عليه فى مدة اعتكافه فعل صلاة وهو ممن تلزمه الصلاة أو لا ، فإن لم يأت عليه فى مدة اعتكافه فعل صلاة:فهذا يصح اعتكافه فى كل مسجد ، سواء جمع فيه أو لا ، وإن أتى عليه فى مدة اعتكافه فعل صلاة لم تصح إلا فى مسجد يجمع فيه - أى يصلى فيه الجماعة - على الصحيح من المذهب فى الصورتين وعليه جماهير الأصحاب ، وهذا مبنى على وجوب صلاة الجماعة أو شرطيتها ، أما إن قلنا إنها سنة فيصح فى أى مسجد كان ، قاله الأصحاب ، واشترط المسجد الذى يجمع فيه من مفردات المذهب . الإنصاف ٣ / ٣٦٤ .

وعلى هذا التفصيل الذى ذكرناه قد لا يصح قول ابن ناصر ، قال الزهرى : لا يصح الاعتكاف إلا فى مسجد تقام فيه الجمعة ، قال ابن ناصر : وهى المشهورة عن أحمد . تجريد المسائل اللطاف ٨٠ / ب . =

٩٠٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل جعل على نفسه أن يعتكف فمريض ؟ قال : نقض <sup>(١)</sup> ما عليه من اعتكاف <sup>(٢)</sup> قلت لأبي : يقضيه في غير / رمضان ؟ قال : نعم <sup>(٣)</sup> .

١٧٥

قال : قلت لأبي : فإن جاء رمضان آخر يعيد اعتكافه ؟ قال : لا <sup>(٤)</sup> .

٩٠٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن امرأة نذرت أن تعتكف

= ولعله التبس عليه قول الأصحاب : « في مسجد يجمع فيه » فحمله على الجمعة مع أنهم يعنون الجماعة ، ولا شك أن الأفضل الاعتكاف في الجامع إذا كانت الجمعة يتخلله ولا يلزم فيه . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . انظر الإنصاف ٣ / ٣٦٦ . راجع المسألة أيضاً في التعليق الكبير للقاضي ٤ / أ / ب - ٢ / أ حلية العلماء ٣ / ١٨١ ، والإفصاح ١ / ١٧٠ ، والمبدع ٣ / ٦٧ .

(١) في المصرية ( يقض ) وهو خطأ ، ورسمه يدل على خطئه والسياق أيضاً .  
(٢) قال المرداوي : المرض إذا كان يتعذر معه القيام فيه ، أو لا يمكنه إلا بمشقة شديدة يجوز له الخروج . الإنصاف ٣ / ٣٧٤ .  
وعلى هذا إذا لم يستطع ، ينقض اعتكافه ويقضيه .  
(٣) قال المرداوي : لو نذر أن يعتكف رمضان ، ففاته لزمه شهر غيره بلا نزاع ، لكن هل يلزمه الصوم على روايتين ، والأول لزمه .. ولو نذر اعتكاف عشر رمضان الأخير ففاته ، فالصحيح من المذهب : أنه يجوز قضاءه خارج رمضان .. وقال ابن أبي موسى : يلزمه قضاء العشر الأخير من رمضان في العام المقبل ، وهو ظاهر رواية حنبل وابن منصور ، ولأنها مشتملة على ليلة القدر ، قال في الفروع : ولعله أظهر ، قلت وهو الصواب لاشتتاله على ليلة القدر ، قال في الفروع : ولعله أظهر ، قلت وهو الصواب لاشتتاله على ليلة لا توجد في غيره . وهي ليلة القدر . الإنصاف ٣ / ٣٦٠ - ٣٦١ ، وانظر أيضاً الفروع ٣ / ١٥٩ - ١٦١ .

(٤) قال ابن قدامة إن تعذر عليه المقام في المسجد لمرض لا يمكنه المقام معه فيه ... فله الخروج ، فإن خرج بطل اعتكافه وإذا خرج ثم زال عذره فإن كان واجباً رجع إلى معتكفه فبني على ما مضى من اعتكافه . فمن نذر أياماً معينة كشهر رمضان فعليه قضاء ما ترك ، وكفارة يمين بمنزلة تركه المنذور في وقته ، ويحتمل أن لا يلزمه كفارة . المغني ( بتصرف ) ٣ / ١٩٩ - ٢٠٠ ، وعلى هذا : لا يعيد اعتكافه بل يبني .

في مسجد الجامع فمئنت ؟ قال أئى : تعتكف فى غير ذلك  
الموضع (١) .

قلت : فإن مئنت ؟ قال : قال شريح : (٢) تصوم وتفطر معها  
كل يوم مسكيناً (٣) .

٩٠٦ - حدثنا قال : سألت أئى عن المعتكف يتجهز إلى  
الجمعة أو يأتئها عند الأذان وهل يكره له القعود فى المسجد إلى أن  
يصلئ فىه العصر ؟ فقال : لا بأس به أن يتجهز إلى الجمعة ، وأكره له  
أن يقعد فى المسجد إلى العصر ، يرجع إلى معتكفه (٤) .

(١) ( والمرأة ) لها الاعتكاف فى كل مسجد إلا مسجد بيتها .. وهذا المذهب .  
وعليه جماهير الأصحاب ، ومسجد بيتها ليس مسجداً لا حقيقة ولا حكماً - الإنصاف  
٣ / ٣٦٤ ، ومن نذر الاعتكاف أو الصلاة فى مسجد فله فعله فى غيره ، هذا المذهب .  
وعليه فله أن يعتكف ويصلئ فى غير المسجد الذى عينه ، إلا المساجد الثلاثة وذلك  
لفضلها . انظر المرجع السابق ٣ / ٣٦٦ - ٣٦٨ .

راجع أيضاً : الهداية ١ / ٨٧ ، المغنى ٢ / ١٩٠ - ١٩١ ، ٢١٠ - ٢١١ ،  
والكافئ ١ / ٣٦٨ ، الفروع ٣ / ١٦٤ ، المبدع ٣ / ٦٩ .

(٢) هو شريح بن الحارث بن قيس الكوفئ النخعى القاضئ ، أبو أمئ مخضرم ثقة ،  
وقيل له صحبة ، مات قبل الثمانئ أو بعدها ، وله مائة وثمانئ سنئ أو أكثر ، قال  
بعضهم : حكم سبعئ سنة .

تهذيب التهذيب ٤ / ٣٢٦ - ٣٢٨ ، تقريب التهذيب ١ / ٣٤٩ ، الإصابة  
٢ / ١٤٦ .

(٣) فى النسخ الثلاث : مسكين ، وأثبتته على مقتضى القواعد . أخرج أبو بكر  
محمد بن خلف بن صدقة المعروف بـ وكيع ، فى ترجمة شريح عن محمد بن سارئ قال :  
سأل رجل شريحا عن امرأة نذرت أن تعتكف رجب ذلك العام فى المسجد قال : وكان  
زياد بن زياد نهئ النساء أن يعتكفن رجب ذلك العام فى المسجد ، فقال شريح :  
لا أقول : إنه فى كتاب الله منزل أو فى سيرة ماضئ إنما هو رأى تصوم رجب ذلك العام ،  
فإذا أفطرت أفطر معها كل ليلة مسكين ، أو أطعمت كل ليلة مسكيناً ، ينسكان بنسك  
واحد ، يفعل الله ما يشاء . أخبار القضاة ٢ / ٣١٥ ، ونحوه أيضاً فى ٢ / ٢٦٠ .

(٤) تقدم فى س ٨٧٠ أن الاعتكاف يجوز فى كل مسجد تقام فىه الجماعة وهو =

يروى عن سعيد بن المسيب : لا اعتكاف إلا في مسجد نبي (١) ، مسجد الرسول ، والمسجد الحرام ، ومسجد بيت المقدس .

= المذهب وعلى هذا إذا اعتكف في غير مسجد الجامع فهل يخرج إليه ومتى يخرج ومتى يرجع . فنقل أبو داود أيضاً أنه يخرج ويتعجل في الخروج . انظر مسائله ص ٩٦ . وخروجه لصلاة الجمعة لا يبطل اعتكافه ، لأنه خروج لا بد منه فهو مستثنى ولا يتكرر بخلاف صلاة الجماعة . قال المرداوى : يخرج إلى الجمعة إن كانت واجبة عليه ، وكذا إن لم تكن واجبة عليه واشترط خروجه إليها ، وله التبكير إليها ، نص عليه ، وله إطالة المقام بعدها ، ولا يكره لصلاحيه الموضع للاعتكاف ، لكن المستحب عكس ذلك ، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله في رواية أبي داود . الإنصاف ٣ / ٣٧٢ - ٣٧٣ . راجع المسألة - أيضاً في التعليق الكبير ٤ / ٥ / ب - ٦ / أ ، المغنى ٣ / ١٩٢ - ١٩٣ ، والفروع ٣ / ١٥٥ - ١٥٦ ، والمبدع ٣ / ٣٧٣ .

(١) في النسخ الثلاث إلا في مسجدين ، وكذا في المطبوع ، والتصويب من المراجع الآتية في تخريجه :

فأخرجه ابن أبي شعبة عن الطيالسي عن همام عن قتادة عن ابن المسيب قال : لا اعتكاف إلا في مسجد نبي - المصنف ٣ / ٩١ .

وابن حزم بسنده من طريق قتادة مثله . المحلى ٥ / ٢٨٧ .

والمراد بمسجد نبي : المساجد الثلاثة ، لأن من بناها نبي ، فمذهب ابن المسيب عدم جواز الاعتكاف إلا في المساجد الثلاثة ، عزا إليه هذا المذهب ابن عبد البر في التمهيد ٨ / ٣٢٥ ، وابن رشد في بداية المجتهد ١ / ٣٢٤ ، وابن قدامة في المغنى ٣ / ١٨٩ ، والقرطبي في جامع أحكام القرآن ٢ / ٣٣٣ ، والعيني في عمدة القارى ١١ / ١٤١ ، والجصاص في أحكام القرآن ١ / ٢٤٢ .

وقال ابن حزم : قد صح عن سعيد بن المسيب أنه قال : من نذر أن يعتكف في مسجد إيليا ، فاعتكف بمسجد النبي ﷺ بالمدينة أجزأ عنه ، ومن نذر أن يعتكف في مسجد المدينة فاعتكف في المسجد الحرام أجزأ عنه . المحلى ٨ / ٣٦٣ . وفي هذا دليل على أن ابن المسيب لا يبيح الاعتكاف إلا في المساجد الثلاثة فقط . وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة - أحسبه عن ابن المسيب - قال : لا اعتكاف إلا في مسجد النبي ﷺ . المصنف ٤ / ٣٤٦ ح رقم ٨٠٠٨ .

وابن حزم ذكره من طريق عبد الرزاق مثله وقال : إن لم يكن قول سعيد فهو قول قتادة لا شك في أحدهما . المحلى ٥ / ٢٨٥ .

ورخص في ذلك فيما سواه من المساجد سعيد بن جبير (١) .  
وأبو قلابة (٢) وغير واحد (٣) ورخص في ذلك ابن عباس (٤) وأرجو

= ونسب إليه هذا القول أى : « لا اعتكاف إلا في مسجد النبي ﷺ فقط » النووى  
في المجموع . وقال : وما أظن أن هذا يصح عنه ٦ / ٥١١ ، والزرقاني في شرح الموطأ  
٢ / ٢٢٥ ، والحافظ في فتح البارى ٤ / ٢٧٢ .

والظاهر أن المعتمد عنه هو الأول ويقول ابن حزم : أما من حد مسجد المدينة  
وحده أو مسجد مكة ومسجد المدينة . أو المساجد الثلاثة أو المسجد الجامع فأقول  
لا دليل على صحتها ، فلا معنى لها ، وهو تخصيص لقول الله تعالى : ( وأنتم عاكفون في  
المساجد ) سورة البقرة الآية ١٨٧ . المحلى ٥ / ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(١) هو سعيد بن جبير - بمضمومة فمفتوحة وسكون ياء - الأسدى مولا هم  
الكوفى ، ثقة ، ثبت فقيه ، وروايته عن عائشة وأبى موسى ونحوهما مرسله ، قتل  
بين يدي الحجاج صبرا سنة خمس وتسعين ولم يكمل الخمسين . تهذيب التهذيب  
٤ / ١١ - ١٤ ، تقريب التهذيب ١ / ٢٩٢ .

وأخرج عبد الرزاق بسنده عنه : أنه كان يعتكف في مسجد قومه : المصنف  
٤ / ٣٤٧ ح رقم ٨٠١٢ ، وابن أبى شيبه من طريقين عنه مثله ، المصنف ٣ / ٩٠ .  
قال ابن عبد البر : الاعتكاف في كل مسجد جائز ، روى هذا القول عن سعيد  
ابن جبير . التمهيد ٨ / ٣٢٩ . ونقل عنه مذهبه وهو جوازه في جميع المساجد ابن حزم  
في المحلى ٥ / ٢٨٧ ، وابن قدامة في المغنى ٣ / ١٨٩ ، والخطاى في معالم السنن  
٣ / ٣٤٠ ، والقرطبى في جامع أحكام القرآن ٢ / ٣٣٣ .  
(٢) هو الجرمى ، وأثره أخرجه ابن أبى شيبه ، أن أبا قلابة اعتكف في مسجد  
قومه . المصنف ٣ / ٩٠ .

وعزا إليه القول في جواز الاعتكاف في غير المساجد الثلاثة ابن عبد البر في التمهيد  
٨ / ٣٢٦ ، ٣٢٩ ، وقال ابن حزم : صح عنه إباحة الاعتكاف في المساجد التى  
لا تصلى فيها الجمعة . المحلى ٥ / ٢٨٧ .

انظر أيضاً : المغنى ٣ / ١٨٩ ، ومعالم السنن للخطاى ٣ / ٣٤٠ ، واختلاف  
الصحابه والتابعين والأئمة المجتهدين ٤٩ / أ ، الجامع لأحكام القرآن ٢ / ٣٣٣ .

(٣) منهم إبراهيم النخعى ومالك والشافعى وأبو ثور .  
انظر : المحلى ٥ / ٢٨٧ ، والمجموع ٦ / ٥١١ ، والمغنى ٣ / ١٨٩ ، وفتح  
البارى ٤ / ٢٧٢ .

(٤) يأتي بعد هذا تخريج أثره ..

أن يكون ذلك واسعا إن شاء الله (١) .

٩٠٧ - حدثنا قال : حدثني أئى ، حدثنا بهز بن أسد (٢)

حدثنا همام (٣) عن قتادة (٤) عن جابر بن زيد (٥) عن ابن عباس قال :

لا اعتكاف إلا فى مسجد تجمع فيه الصلوات (٦) .

٩٠٨ - حدثنا قال : سمعت أئى يقول : والمعتكف يشهد

الجنائزة ولا يطيل (٧) .

(١) فيجوز فى كل مسجد تقام فيه الجماعة . وقال الحافظ : قال الجمهور : بعمومه من كل مسجد إلا لمن تلزمه الجمعة . فتح البارى ٤ / ٢٧٢ . وتخصيصه بالمساجد الثلاثة قول حذيفة ، وبمسجد مكة والمدينة قول عطاء خصه ، وابن المسيب فى رواية : بالمساجد الثلاثة وفى أخرى : بمسجد المدينة . راجع المرجع السابق ، والمغنى ٣ / ١٨٩ .

(٢) فى النسخ الثلاث (أسيد) وكذا فى المطبوع ، والتصويب من مراجع ترجمته وهو بهز بن أسد العمى - بمفتوحة وشدة ميم منسوب إلى مرة بن وائل ، ويقال لولده بنو العم - أبو الأسود البصرى ، ثقة ، ثبت ، مات بعد المائتين وقيل قبلها . تهذيب التهذيب ١ / ٤٩٧ - ٤٩٨ ، تقريب التهذيب ١ / ١٠٩ ، المغنى للفتنى ١٨٦ .

(٣) هو همام بن يحيى بن دينار العوذى - بفتح المهملة وسكون الواو ، وكسر المعجمة - أبو عبد الله أو أبو بكر البصرى ، ثقة ، ربما وهم ، قال ابن المبارك : همام ثبت فى قتادة ، مات سنة أربع أو خمس وستين ومائة .

تهذيب التهذيب ١١ / ٦٧ - ٧٠ ، تقريب التهذيب ٢ / ٣٢١ .

(٤) هو السدوسى .

(٥) هو أبو الشعثاء .

(٦) لم أطلع على أثر ابن عباس بالإسناد المذكور ، ولا باللفظ المذكور ، وأخرج البيهقى بسنده من طريق محمد بن أيوب عن مسلم بن إبراهيم عن هشام عن قتادة أن ابن عباس والحسن قالا : لا اعتكاف إلا فى مسجد تقام فيه الصلاة ، وبسند آخر عن الأزردى عن ابن عباس رضى الله عنه قال : إن أبغض الأمور إلى الله البدع ، وإن من البدع الاعتكاف فى المساجد التى فى الدور . السنن الكبرى ٤ / ٣١٦ . وقال ابن مفلح : روى حرب وغيره بإسناد جيد عن ابن عباس رضى الله عنه أنه سئل عن امرأة جعلت عليها أن تعتكف فى مسجد نفسها فى بيتها فقال : بدعة ، وأبغض الأعمال إلى الله البدع ، فلا اعتكاف إلا فى مسجد تقام فيه الجماعة . الفروع ٣ / ١٥٦ .

(٧) تقدم فى سن ٩٠٢ أنه لا يعود مريضاً ولا يشيع جنازة خارج المسجد أو دفن =

## / كتاب المناسك

١٧٦

قول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ .

٩٠٩ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (١) . قلت : قوله ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ؟ قال : الزاد والراحلة من الموضع الذى يكون فيه (٢) .

٩١٠ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : حدثنا هشيم

---

= ميت أو تغسيله إلا إذا تعينت عليه ، فإنه كالشهادة إذا تعينت عليه ، ولا بأس أن يصلى على الجنازة وهو فى المسجد . انظر الإنصاف ٣ / ٣٧٦ ، ٣٨٤ .

(١) سورة آل عمران الآية ٩٧ .

(٢) نقل مثله الكوسج فى مسائله ١ / ٢٧٨ ( المصرية ) .

وقال ابن قدامة فى المقنع : ( الشرط الخامس ) الاستطاعة : وهو أن يملك زاداً وراحلة ١ / ٣٨٩ .

قال المرداوى معلقاً على كلامه : هذا المذهب من حيث الجملة . وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ونص عليه . الإنصاف ٣ / ٤٠١ . راجع أيضاً المغنى ٣ / ٢١٥ ، والكافى ١ / ٣٧٩ ، والعملية ٣٩ . والمبدع ٣ / ٩١ .



ابن بشير ، قال : حدثنا يونس <sup>(١)</sup> عن الحسن <sup>(٢)</sup> قال : لما نزلت هذه الآية ( وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ) <sup>(٣)</sup> قال رجل : يا رسول الله ! ما السبيل ؟ قال : الزاد والراحلة <sup>(٤)</sup> .

٩١١ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل يملك خمس مائة درهم ، وهو رجل جاهل ، أيجب بها أم يطلب العلم ؟ قال : لا ، يجب ، لأن الحج فريضة ، وليس <sup>(٥)</sup> الحديث عليه فريضة ، وينبغي له

(١) هو يونس بن عبيد بن دينار العبدي مولاهم ، أبو عبيد البصري ، ثقة ثبت فاضل ورع ، مات سنة تسع وثلاثين ومائة .

تهذيب التهذيب ١١ / ٤٤٢ - ٤٤٥ . تقريب التهذيب ٢ / ٣٨٥ .

(٢) هو الحسن البصري .

(٣) سورة آل عمران الآية ٩٧ .

(٤) أخرج أبو داود في مسائله عن أحمد مثله ، ص ٩٧ ، وعزاه شمس الدين بن مفلح إلى سعيد بن منصور وأحمد من طريق هشيم ، انظر الفروع ٣ / ٢٢٦ . وذكره ابن قدامة من طريق هشيم .... وقال : أخرجه أحمد ، المغني ٣ / ٢١٥ . وقد روى الحديث من عدة طرق عن يونس عن الحسن .

فأخرجه الطبري عن بشر بن المفضل وابن علية عن يونس وفيه : قرأ رسول الله ﷺ .... تفسير ابن جرير الطبري ٧ / ٤٠ رقم ٧٤٨٦ . وابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن يونس . انظر المصنف ٤ / ٩٠ وذكر ابن كثير في تفسيره رواية وكيع ١ / ٣٨٢ ، وأخرجه البيهقي بسنده من طريق سفيان عن يونس ، انظر السنن الكبرى ٤ / ٣٢٧ .

وقد روى أيضاً من غير هذه الطريق . انظر مصنف ابن أبي شيبة ٤ / ٩٠ والطبري ٧ / ٤١ - ٤٢ رقم ٧٤٨٨ ونصب الراية ٣ / ٨ - ٩ .

كما روى مرفوعاً عن غير واحد من الصحابة . انظر نصب الراية ٣ / ٧ - ٩ . وقال ابن المنذر : لا يثبت الحديث الذي فيه ذكر الزاد والراحلة مسنداً ، والصحيح ، رواية الحسن عن النبي ﷺ رسلاً ، وأما المسند فإنما رواه إبراهيم بن يزيد وهو متروك ، ضعفه ابن معين . نصب الراية ٣ / ٩ .

(٥) في المطبوع . ( وطلب الحديث ) ، وقال في الهامش : في الهامش كلمة =

أن يطلب العلم (١) .

## دخول مكة بغير إحرام

٩١٢ - حدثنا قال : سألت أبا ، قلت : لأحد أن (٢) يدخل

مكة بغير إحرام ؟ قال : لا يدخلها إلا بإحرام (٣) .

= ( غير ) . والصواب ما أثبتته ، كما هو في المصرية و ( م ) وأيضاً في الأصل إلا أن الناسخ كتب أولاً في مكان ( ليس ) ( طلب ) خطأ ، ثم صححه بحيث ضرب على كلمة ( طلب ) وكتب في الهامش ( ليس ) ، فلا أدري من أين جاء المحقق بكلمة ( غير ) والضرب واضح على كلمة ( طلب ) كما أن كلمة ( ليس ) أيضاً واضحة في هامشه . (١) الحج أحد الأركان الخمسة التي بنى عليها الإسلام ، فمن كملت فيه شروطه وجب عليه على الفور ، هذا المذهب بلا ريب ، كما قاله المرداوي . انظر الإنصاف ٤٠٤ / ٣ .

وأما طلب العلم ، ففي رواية أفضل التطوعات كما ذكره المرداوي في الإنصاف ١٦٢ / ٢ ومع ذلك فإنه لا يمكن أن يبلغ درجة فريضة من الفرائض الخمس التي بنى عليها الإسلام وقصد الإمام أحمد هنا أن من توفرت فيه شروط الحج فإنه لا يؤخره بأى حال من الأحوال ، ولا ينبغي له أن يتوانى في طلب العلم إذا كان جاهلاً . (٢) سقطت ( أن ) من المصرية .

(٣) انظر الروايات عن الإمام أحمد في دخول مكة بغير إحرام . في مسائل صالح ص ١٥٩ ، وابن هانئ ١ / ١٥٣ ، ص رقم ٧٥٨ ، والكوسج ٨٦ / ب ، وقد أشار إلى رواية عبد الله هذه أبو يعلى في كتابه الروايتين والوجهين ٤٩ / ب . وقال ابن قدامة في المقنع : ( ولا يجوز لمن أراد دخول مكة تجاوز الميقات بغير إحرام ) ١ / ٣٩٤ .

قال المرداوي معلقاً على قول ابن قدامة : هذا المذهب ، نص عليه ، سواء أراد نسكاً أو مكة ، وكذا لو أراد الحرم فقط ، وعليه أكثر الأصحاب . وعنه : يجوز تجاوزه مطلقاً من غير إحرام ، إلا أن يريد نسكاً . الإنصاف ٤٢٧ / ٣ هذا بالنسبة لمن لم يدخل لقتال مباح ، أو خوف أو حاجة متكررة . وأما من دخل لأحد هذه الأمور فلا يلزمه الإحرام ، انظر المغنى ٣ / ٢٥٣ . وإذا بدا له النسك أحرم من موضعه ، قال المرداوي : هذا المذهب وعليه =

٩١٣ - حدثنا قال : قرأت على أبي ، قلت : يكره أن يجاوز أحد ذا الحليفة (١) / بغير إحرام ؟ قال : نعم ، إذا كان ممن يمر بها ١٧٧ فهذا مكروه ، قال : لا يجاوز ذا الحليفة (١) إلا محرم (٢) .

٩١٤ - حدثنا قال : سألت أبي : يحرم الرجل في دبر الصلاة أحب إليك ؟ قال : أعجب إلي أن يصلي وإن لم يصل فلا بأس (٣) .

= الأصحاب . وعنه يلزمه أن يرجع فيحرم من الميقات ولا دم عليه . الإنصاف ٤٢٩ / ٣ . وأما من جاوز الميقات وهو يريد النسك فقال ابن قدامة : ( رجع فأحرم منه ) المقتنع ١ / ٣٩٥ .

قال المرداوي : يعني يلزمه الرجوع ، وهذا الصحيح من المذهب ، الإنصاف ٤٢٩ / ٣ وإذا أحرم من موضعه فيقول ابن قدامة : فعليه دم وإن رجع إلى الميقات . المقتنع ١ / ٣٩٥ ، وهذا هو المذهب . كما في الإنصاف ٣ / ٤٢٩ . راجع أيضاً الروايتين والوجهين ٤٩ / ب . والمغني ٣ / ٢٥٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٢١٩ ، والفروع ٣ / ٢٨١ ، المبدع ٣ / ١١٠ .

(١) تقدم تحديد موضعه في س رقم ٥٦٩ .

(٢) تقدم الكلام على مجاوزة الميقات بدون إحرام في المسألة السابقة .

(٣) انظر الروايات عن الإمام أحمد في هذه المسألة ، في مسائل الكوسج ٨٦ / أ ( الظاهرية ) ، ومسائل أبي داود ص ٩٩ ، انظر أيضاً ما رواه الأثرم عنه في المغني ٣ / ٢٥٩ . وقال ابن قدامة عند ذكره للبس للإحرام ( ويصلي ركعتين ويحرم عقبيهما ) المقتنع ١ / ٣٩٥ - ٣٩٦ . وقال المرداوي : الصحيح من المذهب : أنه يستحب أن يحرم عقب صلاة ، إما مكتوبة ، أو نفل ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب ، وعنه : يستحب أن يحرم عقب مكتوبة فقط ، وإذا ركب وإذا سار سواء . واختار الشيخ تقي الدين : أنه يستحب أن يحرم عقب فرض إن كان وقته ، وإلا فليس للإحرام صلاة تخصه . الإنصاف ٣ / ٤٣٣ .

وقال صاحب الاختيارات : ويحرم عقب فرض إن كان أو نفل ، لأنه ليس للإحرام صلاة تخصه : ١١٦ . وهذا الذي ذكره في الاختيارات قد يتعارض مع ما نقله المرداوي عنه ، وأيضاً مع ما رجحه في الفتاوى فإنه قال : وفي القول الآخر : إن كان يصلي فرضاً أحرم عقبيه وإلا فليس للإحرام صلاة تخصه ، وهذا أرجح ، مجموع الفتاوى ١٠٩/٢٦ . ولم يذكر النفل ، قلت : ولعل المقصود من ذلك التوافل الراتب ، أو ذات =

٩١٥ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : أرى أن يحرم من ذات عرق (١) قال أبا : قد أحرمت من يللم (٢) حيث رجعت (٣)

= الأسباب كتحية المسجد ، فلا تعارض . وانظر أيضاً : المغنى ٣ / ٢٥٩ ، والكافي ١ / ٣٩٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٢٢٩ والفروع ٣ / ٢٩٣ ، المبدع ٣ / ١١٧ .

(١) قال ابن الأثير : هو منزل من منازل الحاج ، يحرم أهل العراق بالحج منه ، سمي به لأن فيه عرقاً ، وهو الجبل الصغير ، وقيل : العرق من الأرض سبخة تبت الطرفاء ، النهاية ٣ / ٢١٩ .

وهي تبعد عن مكة أربعة وتسعين كيلو متراً شرقاً قريباً من طريق الرياض ، انظر دليل الحاج لصالح محمد جمال ص ٢١ قال ابن قدامة : ميقات أهل المدينة من ذي الحليفة ، وأهل الشام ومصر والمغرب : من الجحفة ، وأهل اليمن : يللم ، وأهل نجد : قرن ، وأهل المشرق : ذات عرق ، المقنع ١ / ٣٩٣ .

قال المرداوي : هذه المواقيت كلها ثبتت بالنص ، على الصحيح من المذهب . وأوماً أحمد : أن ذات عرق باجتهاد عمر ، قال في الفروع : والظاهر : أنه خفي النص فوافقه ، فإنه موافق للصواب . قال المصنف - أي ابن قدامة - ويجوز أن يكون عمر ومن لم يعلموا بتوقيته عليه أفضل الصلاة والتسليم ذات عرق . فقال ذلك برأيه ، فأصاب فقد كان موفقاً للصواب .

ثم قال : قلت : يتعين ذلك ، ومن المحال ، أن يعلم أحد من هؤلاء بالسنة ، ثم يسألونه أن يوقت لهم . الإنصاف ٣ / ٤٢٤ - ٤٢٥ .

انظر كلام ابن قدامة في المغنى ٣ / ٢٤٦ . ونقل عن ابن عبد البر : إجماع أهل العلم ، على أن إحرام العراق من ذات عرق إحرام من الميقات ، وقال : اختلف أهل العلم فيمن وقت ذات عرق ، انظر المصدر السابق ٣ / ٢٤٥ .

انظر هذا الاختلاف مفصلاً في فتح الباري ٣ / ٣٨٩ - ٣٩١ .

(٢) وهو ميقات أهل اليمن ، بينه وبين مكة ليلتان ، ويقال فيه ( ألملم ) بالهمزة بدل الياء . النهاية ٥ / ٢٩٩ ، انظر أيضاً مراصد الاطلاع ٣ / ١٤٨٢ وبالقرب منها قرية السعدية ، يحرم الناس منها وتبعد عن مكة جنوب بحوالى مائة وخمسة كيلومتر . فقه الإسلام ٤ / ٢٩ .

(٣) كان سفر الإمام أحمد إلى اليمن للأخذ من عبد الرزاق سنة تسع وتسعين ومائة ، قد التقى به في مكة في سنة ثمان وتسعين ومائة في حجته الرابعة ، وكان قد خرج بنية السفر إلى اليمن وبعد الحج مضى على عزمه ولم يمنعه التقاؤه به في مكة ، وانظر البداية والنهاية ١٠ / ٣٢٦ .

من عند عبد الرزاق (١) .

### ما يؤمر به الحاج

٩١٦ - حدثنا قال : سألت أبا : فأملئ عليّ حين خرجت إلى مكة (٢) ، قال : يحرم أهل العراق من ذات عرق ، فالذى يستحب أن يهل بعمره حتى (٣) يدخل مكة إن شاء الله ، فيطوف بالبيت سبعاً يرمي في ثلاثة أطواف ، ويمشي أربعة ، فإن قدر على الحجر استلمه ، وإلا إذا حاذى به كبر ، ورفع يديه ومضى ، ويستحب استلام الركن اليماني ، وهو الذى يلي الحجر الأسود ، ولا يستلم غيرهما ، ثم يخرج إلى الصفا بعد أن يستلم الحجر إذا فرغ من طوافه ، إن قدر على ذلك ويقف على الصفا حيث (٤) يرى البيت فيدعو بدعاء ابن عمر (٥) ، وكل ما دعا به أجزأه .

ويأتى المروة فيقف عليها حيث يرى البيت ، ويكثر من الدعاء ،

(١) نقل ذلك أيضاً صالح في مسائله قال : قال أبا : أحرمت من يللم ، وهى قرية من مكة وأنا جئى من عبد الرزاق ص ٣ . وقد أحرم الإمام أحمد من يللم لأنه كان راجعاً من اليمن . والمسألة أن المواقيت لأهلها ولمن مر عليها من غيرهم ، قال المرداوى : هو المذهب ، وعليه الأصحاب ، فلو مر أهل الشام على ذى الحليفة ، أو من غير أهل الميقات على غيره لم يكن لهم مجاوزته إلا محرمين ، نص عليه . الإنصاف ٤٢٥ / ٣ .

(٢) هذه المسألة هى خلاصة مسائل الحج أملاها الإمام أحمد على ابنه عبد الله عندما عزم على الخروج إلى مكة لأداء فريضة الحج .

(٣) فى المصرية و( م ) والمطبوع ( حين ) وهو خلاف الأصل والسياق .

(٤) فى المصرية ( حتى ) وهو خلاف الأصل ونسخة ( م ) .

(٥) أخرج ابن أبى شيبة قال : نا ابن نمير عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا صعد على الصفا استقبل البيت وكبر ثلاثاً ، وقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير . يرفع بها صوته ، ثم يدعو طويلاً .  
= المصنف ٤ / ٨٦ .

١٧٨ فإذا سعى بين الصفا والمروة قصر من شعره ، ثم / قد حل ، فلا يزال حلالاً حتى يوم التروية ، فإذا كان يوم التروية طاف بالبيت فإذا خرج من المسجد لبى بالحج ومضى إلى منى فيصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، ثم يمضى إلى عرفات فيشهد مع الإمام الظهر والعصر ولا تطوع <sup>(١)</sup> بينهما ، ثم يمضى إلى عرفات فيقف بها <sup>(٢)</sup> وإن شاء جعل قيامه خلف الإمام أو عن يمينه ، فإذا غربت الشمس فدفع <sup>(٣)</sup> الإمام دفع ، ولا يصلى المغرب إلا بجمع <sup>(٤)</sup> يجمع

= وأخرجه أبو داود عن أحمد بإسناده في المسائل وفيه يقول بعد أن يكبر سبع مرات ثلاثاً ثلاثاً ثم يكبر وهو على الصفا : لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ، ثم يدعو يقول : اللهم اعصمني بدنياً وطواعيتك وطواعية رسولك ، اللهم جنبي حدودك ، اللهم جنبي إليك وإلى ملائكتك وإلى رسلك وإلى عبادك الصالحين ، اللهم يسرني لليسرى وجنبي العسرى ، واغفر لي في الآخرة والأولى ، اللهم اجعلني من أئمة المتقين واجعلني من ورثة جنة النعيم واغفر لي خطيئتي يوم الدين ، اللهم إنك قلت : ( ادعوني أستجب لكم ) وإنك لا تخلف الميعاد . اللهم إذ هديتني إلى الإسلام فلا تنزعني منه ولا تنزعني منى حتى توفياني وأنا على الإسلام ، اللهم لا تقدمني بعذاب أو لعذاب ولا تؤخرني لشر الفتن . قال : ويدعو بدعاء كثير حتى أنه ليبطلنا وإنا لشباب . المسائل ١٠٢ - ١٠٣ . وذكر ابن قدامة مثله في المغنى وقال : إنه ليملنا بدل ليبطلنا ٣٤٩ - ٣٥٠ . وانظر الأذكار لنووي ، فقد جاء فيه نحوه مختصراً ١٦٧ - ١٦٨ .

- (١) في المصرية ( لا يطوع ) ولكن المعنى لا يختلف .
- (٢) سقطت من المطبوع ( بها ) والصواب إثباتها كما في جميع النسخ .
- (٣) في المصرية ( يدفع ) وهو خلاف الأصل .
- (٤) في المطبوع ( لجمع ) وهو خلاف الأصل والمصرية و ( م ) والجمع : بفتح الجيم وسكون اللام . قال ابن الأثير : علم للمزدلفة سميت به لأن آدم عليه السلام وحواء لما أهبطا اجتماعاً ، النهاية ١ / ٢٩٦ . ذكر المزدلفة صالح محمد جمال فقال : واد بين منى وعرفات ، ويسمى جمع أو المشعر الحرام ، وقال : وحدودها من مأزمية عرفة إلى وادي محسر ، دليل الحاج ص ٩٠ .

بين المغرب والعشاء ، يجمع كل صلاة بإقامة ثم يقف إذا طلع الفجر فيدعو ، ثم يدعو قبل طلوع الشمس حتى يأتي منى فيرمى جمرة العقبة ، ولا يقف عندها ، ثم يذبح ويحلق ، فإن شاء زار البيت من يومه وليلته ، فإذا زار (١) البيت وهو ممن قد كان أهل بالعمرة طاف للحج وسعى بين الصفا والمروة ولا يرمل فيهما (٢) ، وكان ابن عمر إذا أهل من مكة لم يرمل (٣) ، وكذلك أهل مكة ليس عليهم (٤) رمل بالبيت ولا بين الصفا والمروة ، ثم يطوف طواف الزيارة وهو الذى يحل به ، ثم يرجع إلى منى ، وإن شاء تطيب قبل أن يأتي مكة ، إذا هو رمى الجمرة ونحر وحلق تطيب إن شاء ، ثم زار البيت ، ويستحب أن يكون آخر عهده الطواف (٥) بالبيت ، وهو طواف الوداع ، والواجب / أن (٦) يحل به طواف يوم النحر .

١٧٩

٩١٧ - حدثنا قال : سمعت أبى يقول : فإذا أراد الرجل الإحرام ، فيستحب له أن يغتسل (٧) ويلبس إزارا ورداء ، فإن وافق

(١) فى نسخة (م) ( زالت ) بدل ( زار البيت ) وهو خلاف الأصل والسياق .

(٢) فى المصرية و « م » ( فيها ) وهو خلاف الأصل والسياق .

(٣) أخرج مالك فى الموطأ عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا أحرم من مكة لم يطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى ، وكان لا يرمل إذا طاف حول البيت إذا أحرم من مكة . ٣٦٥ / ١ ، ومن طريق مالك أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى ٨٤ / ٥ . وأخرج الطحاوى بسنده عن أيوب عن نافع : أن ابن عمر رضى الله عنهما كان إذا قدم مكة ، طاف بالبيت ، ورمل ، ثم طاف بين الصفا والمروة ، وإذا لى بها من مكة ، فلم يرمل بالبيت وأخر الطواف بين الصفا والمروة إلى يوم النحر ، وكان لا يرمل يوم النحر ، شرح معانى الآثار ١٨٢ / ٢ ، انظر أيضاً : المغنى ٣ / ٣٤٢ .

(٤) فى المطبوع ( عليه ) وهو خلاف النسخ الثلاث والسياق .

(٥) فى المصرية ( بالطواف ) وهو خلاف الأصل ونسخة ( م ) .

(٦) كذا فى النسخ ويبدو لى أن الصواب : هو الواجب الذى ... والله أعلم .

(٧) انظر رواية عن الإمام أحمد فى الاغتسال عند الإحرام ، فى المغنى ٣ / ٢٥٦ =

صلاة مكتوبة صلى ثم أحرم ، إن شاء إذا استوى على راحلته (١) ،  
فلبي بتلبية (٢) ، النبي ﷺ ، وهى فيما ذكر ابن عمر (٣) « لبيك  
اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك  
لا شريك لك » (٤) .

٩١٨ - وسمعت أئى يقول : ويستحب التلبية إذا لقي الرفاق

= - ٢٥٧ ، نقلها الأثرم عنه . والاعتسال عند الإحرام مستحب ، انظر الإنصاف  
٣ / ٤٣٢ . ونقل ابن المنذر الإجماع على أن الإحرام جائز بغير اغتسال ، وأن الاغتسال  
للإحرام غير واجب ، انظر الإجماع ص ٥٥ ، وأيضاً المغنى ٣ / ٢٥٦ . ومن لم يجد الماء  
فقال المرداوى : الصحيح من المذهب - ونقله صالح - أنه يتيمم ، الإنصاف  
٣ / ٤٣٢ .

(١) قال المرداوى معلقاً على قول ابن قدامة : ( وإذا استوى على راحلته لَبَّى )  
يعنى « إذا استوت به راحلته قائمة » ، وهذا أحد الأقوال ، قطع به جماعة وقال :  
يستحب ابتداء التلبية عقب إحرامه ، وهو المذهب . ثم قال : ونقل حرب : متى شاء ،  
ساعة يسلم ، وإن شاء بعد . الإنصاف ٣ / ٤٥٢ .

(٢) قال المرداوى : التلبية سنة ، على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب  
وقيل : واجبة . المصدر السابق ٣ / ٤٥٢ . وأما الزيادة على التلبية من ذكر الله عز  
وجل : فقال ابن قدامة : لا تستحب الزيادة على تلبية رسول الله ﷺ ، ولا تكره ،  
المغنى ٣ / ٢٧١ وهذا هو الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، انظر  
الإنصاف ٣ / ٤٥٢ - ٤٥٣ ، وانظر أيضاً الفروع ٣ / ٣٤١ ، المبدع ٣ / ١٣٣ .

(٣) حديث ابن عمر فى التلبية أخرجه الإمام أحمد فى مسنده ٢ / ٢٨ ، ٣٤ ،  
٤١ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٥٣ ، ٧٩ ، من عدة طرق ، والبخارى ، فى صحيحه - كتاب  
الحج باب التلبية - ٣ / ٤٠٨ رقم ١٥٤٩ ( مع الفتح ) ومسلم ، فى صحيحه  
- الحج - باب التلبية وصفتها ووقتها ٢ / ٨٤١ - ٨٤٢ ، رقم ١١٨٤ . وهذه التلبية  
مروية عن عائشة رضى الله عنها أيضاً ولكن ليس فيه : « والملك لا شريك لك » انظر  
المسند ٦ / ٣٢ ، وصحيح البخارى ٣ / ٤٠٨ رقم ١٥٥٠ ( مع الفتح ) .

(٤) نقل عن الإمام هذه المسألة بنصها أبو داود فى مسائله . ص ٩٩ .



بعضها بعضاً فإذا علا نشزاً<sup>(١)</sup> ، وإذا هبط وادياً<sup>(٢)</sup> ، والتلبية إذا برز الرجل من البيوت<sup>(٣)</sup> .

٩١٩ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : قال الله : ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾<sup>(٤)</sup> قال

(١) في المصرية ( شرفاً ) وفي المطبوع ( نشز ) والصواب ما أثبتته كما في الأصل .  
النشز : قال ابن الأثير : المرتفع من الأرض ، ونشز الرجل ينشز ، إذا كان قاعداً فقام ، ومنه الحديث : « أنه كان إذا أوفى على نشز كبير » أى ارتفع على رابية في سفره ، وقد تسكن الشين ، النهاية ٥ / ٥٦ ، وأما الشرف ، فمعناه أيضاً العلو . انظر المصدر السابق ٤٦٢ / ٢ .

(٢) قال الخرقى : ثم لا يزال يلبي إذا علا نشزاً أو هبط وادياً وإذا التقت الرفاق ، المختصر ص ٦٧ . وقال ابن قدامة : يستحب استدامة التلبية والإكثار منها على كل حال ، وهى أشد اسحباباً فى المواضع التى سمى الخرقى . المعنى ٣ / ٢٧٣ .

وعدد ابن قدامة الأماكن التى يستحب التلبية فيها فى المقنع .  
١ / ٤٠٢ - ٤٠٣ ، وعلق عليه المرداوى بقوله ( بلا نزاع ) . الإنصاف ٣ / ٤٥٤ ، انظر أيضاً : الفروع ٣ / ٣٤٢ .

(٣) نقل هذه المسألة عن الإمام أحمد بنصها أبو داود فى مسائله . ص ٩٩ .

وقال المرداوى : ظاهر قوله - أى ابن قدامة - ( ويستحب رفع الصوت بها ) الإطلاق ، فيدخل فيه لو أحرم من بلده ، لكن الأصحاب قيدوا ذلك بأنه لا يستحب إظهارها فى مساجد الحل وأمصارها ، والمنقول عن أحمد : إذا أحرم من مصره لا يعجبني أن يلبي حتى يبرز . الإنصاف ٣ / ٤٥٣ .

راجع أيضاً : الفروع ٣ / ٣٤٤ - ٣٤٥ ، والمبدع ٣ / ٣١٣ .

(٤) سورة البقرة الآية ١٩٧ .

أى : الرفث : الجماع (١) والفسوق (٢) : السباب ، والجدال (٣) : المراء . فإذا أحرمت إن شاء الله فانتها عما نهك الله عنه ، وقد روى عن شريح أنه كان إذا أحرم كان كأنه حية (٤) صماء (٥) .

(١) اختلفت أقوال السلف في معنى الرفث في هذه الآية . فقالت طائفة : الإفحاش للمرأة في الكلام ، وقالت طائفة : هو الجماع نفسه . راجع الطبرى ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٨ ، وأحكام القرآن لابن العربى ١ / ١٣٣ والقرطبى ٢ / ٤٠٧ الجصاص ١ / ٣٠٧ - ٣٠٨ . واختار الخرقى ما في هذه الرواية فقال : من الرفث : وهو الجماع ، المختصر ٦٨ ، وجزم به ابن قدامة ، وقال أيضاً : وكل ما فسر به الرفث ينبغي للمحرم أن يجتنبه إلا أنه في الجماع أظهر ، المغنى ٣ / ٢٧٧ .

(٢) الفسوق : من فسق يفسق فسقا وفسوقا ، أى فجر ، وقيل : الفسوق : الخروج عن الدين ، لسان العرب ١٢ / ١٨٢ - ١٨٣ ، واختلف أيضاً في معنى الفسوق على أقوال : فقال بعضهم : المعاصى ، وقال بعضهم : ما عصى به في الإحرام ، وقال بعضهم : السباب . وقال بعضهم : الذبح للأصنام . انظر الطبرى ٢ / ٢٦٨ - ٢٧١ ، وأحكام القرآن لابن العربى ١ / ١٣٤ ، والجصاص ١ / ٣٠٨ ، والقرطبى ٢ / ٤٠٨ وإلكيا الهراس ١ / ١٦٨ .

واختار الخرقى أن الفسوق هو السباب ، المختصر ٦٨ . قلت والظاهر أن الفسوق يشمل ذلك كله . والله أعلم .

(٣) الجدال : اللدد في الخصومة والقدرة عليها ، وقد جادله مجادلة وجدالاً . لسان العرب ١٣ / ١١١ ، انظر اختلاف العلماء في الآية في تفسير الطبرى ٢ / ٢٧١ - ٢٧٨ ، والقرطبى ٣ / ٤١٠ ، قال الخرقى : والجدال هو المراء ، المختصر ص ٦٨ .

قال ابن قدامة : وقالوا أيضاً : الجدال : المراء ، ثم نقل عن مجاهد أنه قال : في قوله تعالى : ( ولا جدال في الحج ) أى لا مجادلة ، ولا شك في الحج أنه في ذى الحجة ، وقول الجمهور أولى . المغنى ٣ / ٢٧٧ .

(٤) في المصرية ( عنه صنما ) ، وفي المطبوع ( جبل صما ) وكلاهما خطأ والصواب ما أثبتته كما هو في الأصل ونسخة ( م ) . والحية الصماء : هى التى لا تقبل الرق . انظر النهاية ٣ / ٥٤ ، واللسان ١٥ / ٢٣٦ ، وهنا كناية عن أن شريحاً لما أحرم لا يتكلم ولا يشتغل في أمور الدنيا .

(٥) أخرجه أبو بكر محمد بن خلف بن صدقة وكيع ، قال : أخبرنا محمد بن إسحاق الصغانى قال : حدثنا قبيصة بن عقبة قال : حدثنا سفيان عن منصور قال : =

٩٢٠ - قال : سمعت أنى يقول : وإن شئت لبيت بالحج والعمرة ، وإن شئت بالعمرة ، فإن لبيت بالحج والعمرة بدأت بالعمرة ، فقلت : لبيك بعمرة وحج (١) .

### مذهب أنى عبد الله فى المتعة

٩٢١ - حدثنا . قال : سألت أنى عن القرآن والإفراد والتمتع (٢) / ؟ قال : التمتع : آخر فعل رسول الله ، يعنى أمر (٣) ١٨٠ .  
النبى ﷺ (٤) .

= كان شريح إذا أحرم كان كأنه حية صماء . أخبار القضاة ٢ / ٢١٢ . وذكره أبو داود عن الإمام أحمد فى المسائل تعليقا ص ١٠٠ ، وذكره الخرق فى المختصر ٦٨ ، وابن قدامة فى المغنى ٣ / ٢٧٨ ، وابن تيمية فى مجموع الفتاوى ٢٦ / ١٠٨ .  
(١) أورد هذه المسألة بنصها عن الإمام أحمد أبو داود فى مسائله . ص ١٠٠ وذكرها أيضاً ابن قدامة ولم يشر إلى من رواها عنه ، المغنى ٣ / ٢٧٢ قال شمس الدين بن مفلح : ويستحب للقارن ذكر العمرة قبل الحج ، نص عليه . الفروع ٣ / ٣٤٦ .  
قال المرادوى : يستحب أن يذكر نسكه فى التلبية على الصحيح من المذهب ...  
وحيث ذكره يستحب للقارن ذكر العمرة قبل الحج على الصحيح من المذهب ، نص عليه ، فيقول : لبيك عمرة وحجا . الإنصاف ٣ / ٤٥٤ .  
(٢) التمتع : أن يهل بعمرة مفردة من الميقات فى أشهر الحج فإذا فرغ منها أحرم بالحج من عامه .

والإفراد : أن يهل بالحج مفرداً .

والقرآن : أن يجمع بينهما فى الإحرام بهما ، أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج قبل الطواف . المغنى ٣ / ٢٦٠ .

(٣) كلمة « أمر » ساقطة من « م » .

(٤) نقل الكوسج عن الإمام أحمد رحمه الله نحو هذا فى مسائل أحمد وإسحاق ( ١ / ٢٨٣ ، المصرية ٨٧ / أ ، الظاهرية ) وابن هانئ فى المسائل ١ / ١٥٢ مسألة رقم ٧٥٦ .

٩٢٢ - قال : قلت لأبي : المتمتع كم يسعى بين الصفا والمروة ؟ قال : إن طاف طوافين فهو أجود ، وإن طاف طوافاً واحداً فلا بأس . قال : وإن طاف طوافين فهو أعجب إليّ (١) .

= والمعروف أن الإمام أحمد ، كان يرى أن النبي ﷺ كان قارناً في حجة الوداع ، قال ابن تيمية : قال الإمام أحمد : لا أشك أن النبي ﷺ ، كان قارناً ، والمتنع أحب إليّ لأنه كان آخر الأمرين . مجموع الفتاوى ٢٦ / ٨٠ - ٨١ وأيضاً ٢٦ / ١٦٦ ، ٢٨٣ .

وقال ابن القيم : إن الذى صنعه رسول الله ﷺ ، وهو متعة القران بلا شك كما قطع به أحمد . زاد المعاد ١ / ٣٧٤ ، وقال أيضاً : أحمد لم يرجح التمتع لكون النبي ﷺ حج متمتعاً ، كيف ؟ وهو القائل : لا أشك أن النبي ﷺ كان قارناً . زاد المعاد ١ / ٣٩٦ وانظر أيضاً : تهذيب السنن ٢ / ٣٢٠ .

قال ابن مفلح : والأظهر قول أحمد : لا شك أنه كان قارناً ، والمتعة ، أحب إلى . الفروع ٣ / ٣٠١ وقال المرادوى : قال في رواية عبد الله وصالح : يختار التمتع ، لأنه آخر ما أمر النبي ﷺ . الإنصاف ٣ / ٤٣٤ .

وأفضل النسك عند الإمام أحمد رحمه الله هو التمتع . وقال المرادوى : هذا هو الصحيح من المذهب ، نص عليه مرارا ، وعليه جماهير الأصحاب ، وهو من مفردات المذهب .

وعنه : إن ساق الهدى فالقران أفضل ، ثم التمتع ، رواها المروزي ، واختارها الشيخ تقي الدين ، وقال : هو المذهب . الإنصاف ٣ / ٤٣٤ ، وانظر أيضاً المغنى ٣ / ٢٦٠ .

(١) ذكر هذه الرواية ابن تيمية بنصبها ، وزاد : واحتج بحديث جابر ، وقال : كذا نقله عنه ابن منصور ، مجموع الفتاوى ٢٦ / ٣٦ ، ٣٨ - ٣٩ ، وذكرها ابن القيم بنصبها في تهذيب السنن ٢ / ٣٨٤ . وزاد : واحتج بحديث جابر ونقلها أيضاً في زاد المعاد ١ / ٤٠٣ وأشار فيه إلى قوله : فلا بأس . وقال في تهذيب السنن : وأخذ الإمام أحمد بحديث جابر هذا في رواية ابنه عبد الله . المسند ٢ / ٣٠٦ وأيضاً ٣ / ٣٨٣ . قال الكوسج : قلت : المتمتع كم يسعى بين الصفا والمروة ؟ قال : إن طاف طوافين فهو أجود وإن طاف طوافاً واحداً فلا بأس .... قلت لأحمد : كيف هذا ؟ قال : أصحاب النبي ﷺ لما رجعوا من منى لم يطوفوا بين الصفا والمروة . المسائل = ( ٨٧ / ب ظاهرية ) ( ١ / ٢٢٥ المصرية ) .

٩٢٣ - قال : وسمعت أنى يقول : المتعة آخر الأمر (١) من رسول الله ﷺ ويجمع الله فيها الحج والعمرة ، واختيار رسول الله ﷺ لها ، أن قال : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى (٢) . فلم يحل رسول الله ﷺ لأنه ساق الهدى (٣) .

٩٢٤ - قال : قلت لأبى : من أين يهل بالحج (٤) ؟ قال : إذا

= وهذه رواية عن الإمام أحمد اختارها ابن تيمية وقال : إنها أنص الروایتين عنه . وهناك رواية أخرى : إن المتمتع يسعى بين الصفا والمروة مرتين ، مرة للعمرة ومرة إذا رجع من منى .

وهذه هي الرواية المشهورة عنه ، وهو المذهب وعليه الأصحاب ، ونقلها عنه أبو داود وابن هانئ ، وابن ماهان النيسابورى ، والأثرم . انظر مسائل ابن هانئ ١ / ١٤١ مسألة رقم ٦٩٥ ، ٨٦٤ ومسائل أبى داود ص ١٣١ وطبقات الحنابلة ١ / ٣٢٢ ومختصر الخرق ص ٧٦ ، والمغنى ٣ / ٣٩٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٣٦٨ ومجموع فتاوى ابن تيمية ٢٦ / ٣٨ ، ١٩٧ ، والفروع ٣ / ٥١٦ ، والإنصاف ٤ / ٤٤ .

(١) وقع سقط فى المصرية من هنا ، إلى أول باب : ما يتوقاه الحرم .  
(٢) أخرج هذا الحديث الإمام أحمد بهذا اللفظ من حديث جابر رضى الله عنه .  
المسند ٣ / ٣٢٠ و ٣٦٦ ، والبخارى فى الحج ، باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت صحيح البخارى مع الفتح ٣ / ٥٠٤ ح رقم ١٦٥١ من حديث جابر .  
ومسلم فى الحج ، باب حجة النبى ﷺ ، بلفظ : لو أنى استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى . صحيح مسلم ٢ / ٨٨٨ ح رقم ١٢١٨ .

(٣) نقل هذه الرواية بكاملها أبو داود فى المسائل ص ١٠٠ - ١٠١ باختلاف يسير فى بعض الكلمات ، وأشار إليها ابن مفلح فى الفروع ٣ / ٢٩٨ ، والمرداوى فى الإنصاف ٣ / ٤٣٣ ، والبهوتى فى كشف القناع ٢ / ٣٩٦ ، ومنح الشفاء الشافيات ١ / ٢١٦ ، وروى نحو هذا صالح فى المسائل ص ٧٧ ، وابن هانئ فى المسائل ١ / ١٥٢ رقم ٧٥٦ ، والأثرم . انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٦ / ٤٧ ، وفى حجة الوداع لابن حزم ص ٢٨٣ ، وزاد المعاد ١ / ٤٣٢ ، ونقل عبد الله عن أبيه فى المتعة : هي آخر الأمرين من رسول الله ﷺ وقال عليه السلام : اجعلوا حجكم عمرة . وقد تقدم الكلام على المسألة فى س ٩٢١ .

(٤) يظهر من السياق أن السؤال كان فى المتمتع .

جعل البيت خلف ظهره (١) قلت : فإن بعض الناس يقول : يحرم من الميزاب (٢) .

قال : إذا جعل البيت خلف ظهره أهل .

٩٢٥ - حدثنا . قال : سمعت أبا يقول : فإن كان ممن أهل بالعمرة طاف وسعى وحلق وقصر ، ثم حل ، فإذا كان يوم التروية أهل بالحج ومضى إلى منى ، فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح (٣) ، ثم يغدو إلى عرفة فيقف ، فيدعو ويرفع يديه (٤) .

(١) نقل أبو داود روايتين عن الإمام أحمد في المسألة ص ١٢٣ من المسائل وقال ابن قدامة : والمستحب لمن كان بمكة حلالاً من المتمتعين الذين حلوا من عمرتهم ، أو من كان مقيماً بمكة من أهلها ، أو من غيرهم ، أن يحرموا ، يوم التروية حين يتوجهون إلى منى ... ومن حيث أحرم من مكة جاز . المغنى ٣ / ٣٦٤ .

وقال المرداوى : المستحب أن يحرم من مكة بلا نزاع ، والظاهر أنه لا ترجيح لمكان على غيره ، ونقل حرب : يحرم من المسجد . قال في الفروع : ولم أجد عنه خلافه ، ولم يذكره الأصحاب إلا في الإيضاح ، فإنه قال : يحرم به من تحت الميزاب . قلت : وكذا قال في المنهج . ويجوز الإحرام من جميع بقاع الحرم على الصحيح من المذهب ، نقله الأثرم وابن منصور وعليه الجمهور ، وعنه : ميقات حجه : من مكة فقط ، فيلزمه الإحرام منها . الإنصاف ٤ / ٢٦ ، وانظر أيضاً الكافي ١ / ٣٨٨ ، المقنع ١ / ٤٤٩ ، الفروع ٣ / ٢٧٧ ، المبدع ٣ / ١٠٩ ، ٢٢٩ ، الإنصاف ٣ / ٤٢٦ .

(٢) قال النووي : قال أصحابنا : ويجوز الإحرام من كل موضع من مكة بلا خلاف .. وفي الأفضل قولان ، وقيل : وجهان . أحدهما أن يتبأ للإحرام ويحرم من المسجد قريباً من الكعبة إما تحت الميزاب وإما من غيره ، وأصحهما : أن الأفضل أن يحرم من باب داره ويأتى المسجد محرماً . المجموع ٧ / ١٩٣ .

(٣) قال ابن قدامة : المستحب أن يخرج محرماً من مكة يوم التروية ، فيصلى الظهر بمبنى ، ثم يقيم حتى يصلى بها الصلوات الخمس ويبيت بها ، لأن النبي ﷺ فعل ذلك ، وهذا قول سفيان ومالك والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ، ولا نعلم فيه مخالفاً ، وليس ذلك واجباً في قولهم جميعاً . المغنى ٣ / ٣٦٥ .

(٤) نقل هذه الرواية أبو داود في مسائله وزاد بعد قوله : ثم يغدو إلى عرفة =

٩٢٦ - قال : سمعت أئى يقول : المتمتع يعمل للعمرة على حدة وللحج على حدة (١) .

### النية فى الإحرام

٩٢٧ - / سألت أئى عن رجل أحرم ، فقال : اللهم إنى ١٨١ أريد العمرة بالحجة ، وكانت نيته التمتع ، وكان أكثر ظنه أن التمتع أن يقول : إنى أريد العمرة بالحج . فقال : له نيته على التمتع فىكون متمتعا (٢) أذهب فىه إلى نيته (٣) .

٩٢٨ - قال : سمعت أئى يقول : لا بأس بالحج عن الرجل

= فىصلى مع الإمام الظهر والعصر جميعاً ، ويستحب شهودهما مع الإمام ، ثم يمضى إلى عرفة . ثم ذكر نحو ما هنا فقال : فىقف ويدعو ويرفع يديه . المسائل ص ١٠٤ .  
ذكر نحو ما هنا فقال : فىقف ويدعو ويرفع يديه . المسائل ص ١٠٤ .

وقال الخرق : فإذا طلعت الشمس دفع إلى عرفة ، فأقام بها حتى يصلى مع الإمام الظهر والعصر بإقامة لكل صلاة ، وإن أذن فلا بأس ، وإن فاتته مع الإمام صلى فى رحله ثم يصير إلى موقف عند الجبل - وعرفة كلها موقف - ويرفع عن بطن عرنة فإنه لا يجزئه الوقوف فىه ، ويكبر ويهلل ويجهد فى الدعاء إلى غروب الشمس ، مختصر الخرق ص ٧٥ .  
(١) قال فى مسائل صالح فى المتمتع : وهو أن يجمع الحج والعمرة جميعاً ويعمل لكل واحد منهما على حدة ، المسائل ص ٧٧ ، وقد تقدم أن التمتع : أن يهل بعمرة مفردة من الميقات فى أشهر الحج ، ويفرغ منها ثم يحرم بالحج من عامه . انظر س ٨٨٨ . وأيضاً الإنصاف ٣ / ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

(٢) فى الأصل و «م» ، والمطبوع (متمتع) ، وهو خطأ والصحيح ما أثبتته .

(٣) نقل عن الإمام أحمد بن هانىء نحو هذا فى المسائل ١ / ١٣٥ مسألة رقم ٧٥٧ ، وصالح فى المسائل ص ٥٢ ، وقال ابن قدامة : لو نطق بغير ما نواه ، نحو أن ينوى العمرة فىسبق لسانه إلى الحج أو بالعكس انعقد ما نواه دون ما نطق به ، وقال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على هذا ، وذلك لأن الواجب النية ، وعليها الاعتداء ، واللفظ لا عبرة به فلم يؤثر ، كما لا يؤثر اختلاف النية فيما يعتبر له اللفظ دون النية . المغنى ٣ / ٢٦٥ ، والإجماع ص ٥٥ .

ولا يسميه (١) قال ابن عمر : تجزيه النية (٢) .

٩٢٩ - حدثنا . قال : سألت أبا عن رجل قد حج ، يأخذ كل سنة حجة قال : لا يعجبني هذا (٣) .

٩٣٠ - حدثنا . قال : سألت أبا ، قلت : الشرط في الحج قال : جيد صحيح (٤) .

(١) نقل أبو داود رواية نحو هذه في المسائل ص ١٣٥ . وقال ابن قدامة : وإن حج عن غيره كفاه مجرد النية عنه ، قال أحمد : لا بأس بالحج عن الرجل ولا يسميه ، وإن ذكره في التلبية فحسن . قال ابن مفلح : ويكفي النائب أن ينوي المستنيب ، فلا تعتبر ، تسميته لفظاً ، نص عليه . الفروع ٣ / ٢٧١ .

(٢) لم أعثر على من أخرج أثر ابن عمر هذا ، رضى الله عنه .

(٣) قال في رواية الكوسج : إذا كان الناس محتاجين ، فالصدقة أحب إلي من الحج يعني من بعد الحج . المسائل ( ٩٩ / ب ، الظاهرية ) . وسئل ابن تيمية : ماذا يقول أهل العلم في رجل أتاه ذو العرش مალأً حج واعتمرا فهذه الشوق نحو المصطفى طرباً أترون الحج أفضل أم إثاره الفقراء فأجاب :

نقول فيه : بأن الحج أفضل من فعل التصدق والإعطاء للفقراء مجموع الفتاوى ٢٦ / ١٠ .

(٤) نقل الكوسج عن الإمام أحمد مثل هذا في المسائل ( ١ / ٢٧٩ المصرية ) وانظر أيضاً عنه روايات عدة في المسألة في مسائل أبي داود ص ١٢٣ ، ومسائل صالح ص ٣ ، ومسائل الكوسج ( ٨٥ / ب ، الظاهرية ) .

والاشتراط في الحج مستحب ، صرح بذلك في المغنى ٣ / ٢٦٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٢٣١ ، والهداية ١ / ٩١ ، والفروع ٣ / ٢٩٦ . وقال المرداوى : واستحب الشيخ تقي الدين ، الاشتراط للخائف فقط . الإنصاف ٣ / ٤٣٤ . والاشتراط : أن يقول عند إحرامه : إن حبسني حابس فمحلى حيث حبستني فإن حبس حل من الموضع الذى حبس ولا شيء عليه لحديث ضباعة المتفق عليه وفيه حجى واشترطى أن محلى حيث حبستني . المغنى ٣ / ٢٦٥ - ٢٦٦ .



## الطيب للمحرم

٩٣١ - حدثنا . قال : سمعت أنى يقول : وإن شاء (١) يتطيب قبل أن يحرم ، وقد ذكر ذلك عن النبى ﷺ (٢) .

٩٣٢ - قال : سألت أنى عن المحرم : الطيب أحب إليك له ؟ أم يترك الطيب ؟ قال : لا بأس أن يتطيب قبل أن يحرم (٣) ، يذهب إلى حديث عائشة : طيب رسول الله ﷺ ، لإحرامه حين أحرم ولحله حين أحل (٤) .

## فسخ الحج إلى العمرة

٩٣٣ - حدثنا . قال : سألت أنى عن فسخ الحج ؟ قال : هو الرجل يريد الحج يقول : اللهم إني أريد الحج فيسره لى ، فإذا قدم

(١) فى الأصل و ( م ) مثنى ( وفى المطبوع ) مس بتطيب ( ولعل كل هذه ليست بصحيحة ) . والذى أثبتته موافق لما فى مسائل أنى داود ص ١٠١ .  
(٢) يشير إلى حديث عائشة رضى الله عنها ، راجع ترجمته فى س ٩٣٢ من هذا الباب .

(٣) نقل أبو داود عن الإمام أحمد نحوه فى المسائل ص ١٠١ ، والكوسج فى المسائل ( ٨٩ / ألف ، الظاهرية ) . وقال ابن قدامة : يستحب لمن أراد الإحرام أن يتطيب فى بدنه خاصة ، المغنى ٣ / ٢٥٨ ، وفى الإنصاف : ويتطيب يعنى فى بدنه وسواء كان له جرم أو لا ، فأما تطيب ثوبه فالصحيح من المذهب أنه يكره ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقال الآجرى : يحرم ، وقيل : تطيب ثوبه كتطيب بدنه ، ٣ / ٤٣٢ .  
وقال ابن قدامة : إن المحرم إذا رمى جمرة العقبة ، ثم حلق حل له كل ما كان محظوراً بالإحرام إلا النساء ، هذا الصحيح من مذهب أحمد رحمه الله ، وذكر من أدلته حديث عائشة رضى الله عنها المذكور . المغنى ٣ / ٣٨٩ ، وانظر أيضاً مختصر الخرق ص ٦٦ ، الفروع ٣ / ٢٩٢ ، المبدع ٣ / ١١٦ ، الإنصاف ٤ / ٣٩ .

(٤) أخرج حديث عائشة الإمام أحمد بهذا اللفظ ، فى المسند ٦ / ٩٨ ، ١٨١ ، وفى ٦ / ٣٩ ، ١٦٢ ، ١٧٥ ، والبخارى فى الحج ، باب الطيب بعد رمى الجمار ، صحيح البخارى مع الفتح ٣ / ٥٨٤ رقم ١٧٥٤ ، وفى ١٠ / ٣٧١ ، اللباس ، باب الذريرة ، ح رقم ٥٩٣٠ بألفاظ نحوها . ومسلم فى الحج ، باب الطيب للمحرم . صحيح مسلم ٢ / ٨٤٦ ح رقم ١١٨٩ .

فأراد أن يفسخ الحج طاف بالبيت سبعاً ، وسبعاً بين الصفا والمروة (١)  
 ١٨٢ ثم يقصر ، ثم يكون / عمرة كما يفعل المعتمر ، ولبس (٢) أيضاً ثيابه ،  
 ويأتى النساء ، ثم يهل بالحج يوم التروية أيضاً . فهذا فسخ  
 الحج (٣) ..... وأنا أراه عن عشرة (٤) : ابن عباس ، (٥)

(١) هنا في الأصل و«م» زيادة: (سبعاً) . ولا حاجة إليه ، وهو محذوف من المطبوع .  
 (٢) كذا في الأصل و«م» وفي المطبوع : « يلبس » وهو مخالف للنص .  
 (٣) نقل الكوسج روايات عدة عن الإمام أحمد في المسائل ( ٨٦ / ألف ،  
 ٩٦ / ألف ، الظاهرية ) . وصالح في المسائل ص ٣٤ ، وأبو داود في المسائل  
 ص ١٢٤ ، وابن هانئ في المسائل ١ / ١٤٧ ، ١٤٨ مسألة رقم ٧٢٨ ، ٧٣٠ ،  
 ٧٣٢ ، وانظر أيضاً بعض الروايات في حجة الوداع لابن حزم ص ٢٨٣ ، والمغنى  
 ٣ / ٣٥٩ ، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٢٦ / ٥٤ ، وتهذيب السنن ٣ / ٣١٠ والمبدع  
 ٣ / ١٢٧ والتمهيد ٨ / ٣٥٨ . وقال ابن قدامة : ويستحب للقارن والمفرد إذا لم يكن  
 معهما هدى أن يفسخا نيتهما بالحج ، وينويا عمرة مفردة ، ويحلا من إحرامهما بطواف  
 وسعى وتقصير ليصيروا متمتعين لحديث جابر ، ويروى عن إبراهيم الحري أنه قال : قال  
 سلمة بن سبيب لأحمد بن حنبل : يا أبا عبد الله كل شيء منك حسن جميل إلا خلة  
 واحدة ، تقول : بفسخ الحج . فقال أحمد : قد كنت أرى أن لك عقلاً ، عندى ثمانية  
 عشر حديثاً صحاحاً جيداً ، كلها في الفسخ ، أتركها لقولك ؟ فأما من ساق الهدى  
 فليس له ذلك ، للحديث ، ولقول الله تعالى : ( وَلَا تَخْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ  
 مَحَلَّهُ ) البقرة الآية ١٩٦ ، الكافي ١ / ٣٩٦ . وقال المرداوى : اعلم أن فسخ القارن  
 والمفرد حجهما إلى العمرة مستحب بشرطه ، نص عليه ، وعليه الأصحاب قاطبة .  
 الإنصاف ٣ / ٤٤٦ ، وانظر أيضاً مختصر الخرقى ص ٧٤ ، المغنى ٣ / ٣٥٩ ، الفروع ٣ / ٣٢٨ .

(٤) كذا في رواية ابن هانئ ١ / ١٤٧ رقم ٧٣٢ ، وقال في رواية الميموني : إن  
 أحد عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ يروون ما يروون من الفسخ . العدة ٣ / ١٠٢٠ ،  
 وكذا في نصب الراية ٣ / ١٠٥ ، وشرح السنة : روى فسخ الحج جماعة ٧ / ٧٦ ،  
 وعبره ابن تيمية بالتواتر . مجموع الفتاوى ٢٦ / ٥٤ ، وعدد ابن القيم أربعة عشر  
 صحابياً الذين رووا الفسخ . انظر تهذيب السنن ٣ / ٣١٢ .

(٥) أخرج الإمام أحمد حديث ابن عباس في المسند ١ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ،  
 ٢٦٠ ، ٢٦١ ، والبخارى في كتاب الحج ، باب التمتع والقران والإفراد بالحج وفسخ  
 الحج لمن لم يكن معه هدى ، الصحيح مع الفتح ح رقم ١٥٧٢ ، ١٥٦٤ . وأخرجه  
 مسلم في صحيحه ٢ / ٩٠٩ ح رقم ١٢٣٨ ، كتاب الحج ، باب في متعة الحج .

وجابر ، (١) والبراء ، (٢) وأسماء ، (٣) وأنس (٤) بن مالك ، أنس  
يقول : أهلوا بالحج والعمرة ثم صارت عمرة .

٩٣٤ - حدثنا قال : قلت لأبي : فحديث الحارث (٥)

(١) هو جابر بن عبد الله الأنصاري أخرج حديثه الإمام أحمد في المسند  
٣ / ٢٩٢ ، ٣١٧ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٣٨٨ . والبخاري في كتاب الحج ، باب التمتع  
والقران والإفراد الخ ، الصحيح مع الفتح ٣ / ٤٢٢ ح رقم ١٥٦٨ ، وأيضاً ٣ / ٥٠٤  
ح رقم ١٦٥١ . ومسلم في كتاب الحج ، باب حجة النبي ﷺ . الصحيح ٢ / ٨٨٦  
ح رقم ١٢١٨ ، وأيضاً ٢ / ٨٨٦ ح رقم ١٢١٦ ، وأيضاً ٢ / ٨٨٥ ،  
ح رقم ١٢١٦ .

(٢) هو البراء بن عازب أخرج حديثه الإمام أحمد في المسند ٤ / ٢٨٦ ،  
وأخرجه ابن ماجه في المناسك ، باب فسخ الحج . السنن ٢ / ٢٦ ح رقم ٢٩٨٢ .  
(٣) هي أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما ، أخرج حديثها الإمام أحمد في المسند  
٦ / ٣٤٤ ومسلم في الحج ، باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى من البقاء على الإحرام  
وترك التحلل . صحيح مسلم ٢ / ٩٠٧ ح رقم ١٢٣٦ .

(٤) أخرج نحو حديث أنس الإمام أحمد بلفظ : ( قدموا مكة وقد لبوا بحج  
وعمرة فأمرهم رسول الله ﷺ بعد ما طافوا البيت وسعوا بين الصفا والمروة أن يجعلوها  
عمرة وأن يحلوا ) ، المسند ٣ / ١٤٢ وفي ٣ / ٢٦٨ بلفظ : ( فلما صلى الصبح ركب  
راحلته ... ثم جمع بينهما فلما قدمنا مكة أمرهم رسول الله ﷺ أن يحلوا : فلما كان يوم  
التروية ، أهلوا بالحج ) وأخرج البخاري نحوه في الحج ، باب التحميد والتسبيح والتكبير  
قبل الإهلال عند الركوب على الدابة . الصحيح مع الفتح ٣ / ٤١١ ح رقم ١٥٥١ .

(٥) في الأصل و « م » بلال بن الحارث المزني وهو صحابي معروف ، كان معه  
لواء مزينة يوم فتح مكة ، وكان قدم على رسول الله ﷺ سنة خمس ، وسيأتي الكلام  
عليه أنه وقع ذكره هنا خطأ وإلا فهو الحارث بن بلال بن الحارث المزني ، ولذلك أثبتته .  
أما في النسخة المصرية فقد سبق أن نوهت عن وجود سقط فيها لم ينته بعد . قال فيه  
الحافظ ابن حجر :

الحارث بن بلال بن الحارث المزني ، صدوق ، مقبول من الثالثة . تقريب التهذيب  
١ / ١٣٩ ، وفي تهذيب التهذيب : أخرجوا له حديثاً واحداً في فسخ الحج قلت : وقال  
الإمام أحمد : ليس إسناده بالمعروف . ٢ / ١٣٧ .

ابن بلال بن الحارث المزني في فسخ (١) الحج . قال : لا أقول به .  
قال أنى : لانعرف هذا الرجل (٢) ، ولم يروه إلا الدراوردي (٣) . هذه  
الأحاديث أحب إليّ .

(١) لعل الإمام ابن القيم يشير إلى هذه الرواية حيث قال : قال عبد الله بن أحمد :  
سألت أنى عن حديث بلال بن الحارث المزني في فسخ الحج ؟ فقال : لا أقول به ، وليس  
إسناده بالمعروف ، ولم يروه إلا الدراوردي وحده . تهذيب السنن ٢ / ٣٣١ . وحديث  
بلال بن الحارث : قلت : يا رسول الله ! أفسخ الحج لنا خاصة أم للناس عامة ؟ قال :  
بل لنا خاصة . أخرجه الإمام أحمد في المسند من طريق شريح بن النعمان عن عبد العزيز  
الدراوردي ، وأيضاً في زيادات عبد الله ، قال : وجدت في كتاب أنى عن قريش بن  
إبراهيم عن عبد العزيز . المسند ٣ / ٤٦٩ .

وأخرجه أبو داود في الحج ، باب الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة . السنن  
٢ / ٣٩٩ ح رقم ١٨٠٨ ، والنسائي في المناسك : إباحة فسخ الحج بعمرة لمن لم يسق  
الهدى . السنن ٥ / ١٧٦ .

وابن ماجه في المناسك : باب من قال : كان فسخ الحج خاصة ، السنن  
٢ / ٩٩٤ ح رقم ٢٩٨٤ ، والدارمي في المناسك : باب في فسخ الحج . السنن  
٢ / ٥٠ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٥ / ٤١ ، كلهم من طريق الدراوردي .

(٢) قال ابن هانئ : قيل : فحديث بلال بن الحارث ؟ قال : ومن بلال  
ابن الحارث ومن روى عنه ؟ أما أبوه فمن أصحاب النبي ﷺ ، فأما هو فأنكره ، فقيل  
له : أنه روى حديثاً ، فقال : من رواه ، وأنكره . المسائل ١ / ١٤٧ - ١٤٨ مسألة  
رقم ٧٣٢ . وقال في رواية الميموني ، وقد ذكر له حديث بلال بن الحارث في فسخ الحج  
لنا خاصة : لو عرف بلال أن أحد عشر رجلاً من أصحاب النبي يروون ما يروون من  
الفسخ ، أين يقع بلال بن الحارث . العدة ٣ / ١٠٢٠ - ١٠٢١ .

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : أنه كان يرى للمهل بالحج أن يفسخه إذا طاف  
بالييت وبين الصفا والمروة ... وقال في المتعة : هي آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ،  
وقال عليه السلام : اجعلوا حجكم عمرة . قال عبد الله : قلت : فحديث بلال بن  
الحارث في فسخ الحج يعني قوله : « لنا خاصة » ؟ قال : لا أقول به ، لا يعرف هذا  
الرجل ، ليس إسناده بالمعروف ، ليس حديث بلال بن الحارث عندي يثبت . أخرجه ابن  
حزم في حجة الوداع بسنده ص ٢٨٣ ، وذكره ابن القيم في زاد المعاد بكامله ١ / ٤٣٢  
قال الزيلعي : قال أحمد : هو حديث لا يثبت ، ولا أقول به ، والحارث بن بلال =

= لا يعرف ، ولو عرف فأين يقع من أحد عشر رجلا من الصحابة يرون الفسخ ، ولا يصح حديث في أن الحج كان لهم خاصة ، وأبو موسى الأشعري يفتى في خلافة أبي بكر وشطر من خلافة عمر ٣٠ / ١٠٥ .

وهذه النصوص التي نقلتها كلها متفقة على أن الإمام أحمد تكلم على بلال بن الحارث وجهله ، لكن يرد عليه ما قد قلت : إن بلال بن الحارث صحابي جليل ، عقد له أحمد نفسه عنواناً في المسند ٣ / ٤٦٩ ، وذكر من أحاديثه المسندة .

وذكر ابن سعد : أنه قدم على رسول الله ﷺ نفر من مزينة فيهم بلال بن الحارث ، وهو الذي بعثه خالد بن الوليد من نجران بكتابه إلى رسول الله ﷺ ، الطبقات ١ / ٢٧٢ ، ٣٩١ ، ٣٣٩ .

وقد أثبت صحبته البخاري في التاريخ الكبير ٢ / ١٠٦ - ١٠٧ ، وفي التاريخ الصغير ١ / ٩٤ ، ٩٥ ، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢ / ٣٩٥ ، وابن عبد البر في الاستيعاب على هامش الإصابة ١ / ١٤٥ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣ / ٢١٩ ب - ٢٢٤ / ألف ، والمزني في تهذيب الكمال ١ / ١٦٤ ، وقال الحافظ ابن حجر : بلال بن الحارث أبو عبد الرحمن المزني من أهل المدينة أقطعه النبي ﷺ العقيق وكان صاحب لواء مزينة يوم الفتح وكان يسكن وراء المدينة ثم تحول إلى البصرة .... مات سنة ستين . الإصابة ١ / ١٦٤ القسم الأول .

وبعد تصریح هذه المصادر واتفاقها على صحبته لا يبقى أى مجال للشك في أن بلال ابن الحارث صحابي جليل مشهور ، وأنه لا يمكن أن يقال فيه : « لا يعرف هذا الرجل » ويظهر أنه وقع في الخطأ في النقل عن الإمام أحمد رحمه الله ، ويؤيد ذلك أن هناك رواية عن الإمام أحمد تنص على أن الجهالة في الحارث بن بلال بن الحارث المزني ، ففى مسائل صالح : والحارث بن بلال يروى عنه في الحج حديث واحد واستنكر . المسائل ص ١٦٣ ، وقال ابن قدامة : قال أحمد : روى هذا الحديث الحارث بن بلال ، فمن الحارث بن بلال ؟ يعنى أنه مجهول ولم يروه إلا الدراوردي . المغنى ٣ / ٣٦٠ ، والفروع ٣ / ٣٠٥ .

قال البغوى : وحكى عن أحمد أنه كان يجوز فسخ الحج لغيرهم من الناس وضعف حديث الحارث بن بلال ، وقال : ليس الحارث بن بلال بمعروف وقد روى فسخ الحج جماعة منهم : ابن عباس وجابر وعائشة وغيرهم . شرح السنة ٦ / ٧٦ ، وقال المجد : قال أحمد بن حنبل : حديث بلال بن الحارث عندي ليس يثبت ، ولا أقول به ، =

= ولا يعرف هذا الرجل - يعنى الحارث بن بلال - وقال : أرأيت لو عرف الحارث بن بلال ، إلا أن أحد عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ يرون ما يرون من الفسخ ، أين

يقع الحارث بن بلال منهم . المنتقى مع النيل ٤ / ٣٣٠ ، وهذه النصوص كلها تدل على أن الإمام أحمد ينص على تجهيل الحارث بن بلال وتضعيف الحديث لأجله ، ولا شك أن هذا هو الصحيح ، ويدل على ذلك ما في مسائل ابن هانئ ، قال : فمن بلال بن الحارث ومن روى عنه ؟ أما أبوه فمن أصحاب النبي ﷺ ، أما هو فأنكره .

وهذا الكلام لا ينطبق على بلال أصلاً ، لأنه لم يذكر أحد أباه الحارث بن عصم بن سعد في الصحابة : فالظاهر أن الإمام أحمد قال : من الحارث بن بلال الخ . لأن الحارث ، قال فيه الحافظ : مقبول ، صدوق ، كما تقدم في ترجمته ، وسيأتى فيه اختلاف في أقوال الأئمة أيضاً ، وأما أبوه بلال فصحاحى معروف بالاتفاق ، وأيضاً لم يتعرض أكثر المؤلفين في الرجال لكلام أحمد على الحديث إلا في ترجمة الحارث بن بلال . كما قدمته في ترجمته من التهذيب وقال الذهبي فيه : عن أبيه في فسخ الحج لهم خاصة ، رواه عنه ربيعة الرائي وحده وعنه الدراوردي ، قال أحمد بن حنبل : لا أقول به ، وليس إسناده بالمعروف . الميزان ١ / ٤٣٢ ، واقتصر بن حزم لتضعيف الحديث على أنه تفرد به الحارث بن بلال وهو مجهول . انظر المحلى ٧ / ١٣٠ ، وحججه الوداع ص ٢٨٣ ، ويقول النووي : إسناده ثقات إلا الحارث بن بلال ولم أر في الحارث جرحاً ولا تعديلاً . المجموع ٧ / ١٦١ .

والخلاصة : أن تضعيف الحديث لأجل الحارث بن بلال وهو الذى جهله الإمام أحمد ، وليس لأجل بلال بن الحارث لأنه صحاحى جليل معروف . والله أعلم .

(٣) هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي أبو محمد الجهني ، مولا هم ، المدني ، صدوق ، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ، قال النسائي : حديثه عن عبيد الله العمري ، منكر ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومائة . قال البغوي : سمع أحمد يقول : إن الدراوردي يجيء بأحاديث ما أدري ما هي ؟ فكأنه أنكرها . تقريب التهذيب ١ / ٥١٢ ، وتهذيب التهذيب ٦ / ٣٥٣ ، ومسائل البغوي ( ٣ / ألف ) وانظر مسائل ابن هانئ أيضاً ١ / ١٤٨ مسألة رقم ٧٣٢ .

### ما يتوقاه المحرم (١)

٩٣٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن المحرم يدخل الحمام ؟  
قال : نعم ولا يمر بيده الشعر مرأً شديداً ، قليلاً (٢) قليلاً (٣) .  
ولا بأس بالحجامة للمحرم ما لم يقطع شعراً (٤) ، ولا بأس بالكساء  
إذا أصابه البرد (٥) .

٩٣٦ - قال : سمعت أبا يقول : ولا يتفلى (٦) المحرم

(١) إلى هنا انتهى السقط الذي في النسخة المصرية وسبق أن أشرنا إليه عند المسألة (٩٢٣) .

(٢) في جميع النسخ والمطبوع أيضاً « قليل قليل » بالرفع ، والصواب ما أثبتناه  
لاقتضاء القواعد النحوية بذلك .

(٣) نقل رواية نحوها عن الإمام أحمد الكوسج في المسائل ٩٤ / ١ الظاهرية ،  
وأبو داود في المسائل ص ١٠١ .

قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن المحرم يغتسل من الجنابة ، المغنى  
٣ / ٢٨٠ ، وأجازه الإمام أحمد في غير الجنابة أيضاً ، نقله عبد الله عنه كما سيأتي قريباً ،  
وأبو داود أيضاً عنه . المسائل ص ١٠١ .

وأضاف ابن قدامة قائلا : ولا بأس أن يغسل المحرم رأسه وبدنه برفق ، وهذا  
ما أشار إليه الإمام في المسألة . ويرى الجمهور مثل ذلك ، إلا مالك ، فإنه كره للمحرم  
أن يغطس في الماء ويغيب رأسه . والصحيح ، أنه لا بأس به ... المغنى ٣ / ٢٧٩ . وفي  
الفروع له غسله في حمام وغيره بلا تسريح ٣ / ٣٥٤ - ٣٥٥ .

(٤) قال في رواية أبي داود : يحتجم ولا يخلق الشعر . المسائل ص : ١٠١ ، قال  
الخرقي : وله أن يحتجم ولا يقطع شعراً ص : ٦٩ ، وقال ابن قدامة : أما الحجامة إذا لم  
يقطع شعراً فمباحة من غير فدية في قول الجمهور ... فإن احتاج في الحجامة إلى قطع  
شعره ، فله قطعه . المغنى ٣ / ٢٨٥ .

(٥) قال ابن هاني : سئل الإمام أحمد عن المحرم إذا وجد البرد ، يلبس فوق  
الإزار إزاراً ؟ قال : نعم ، يلبس من الثياب ما شاء .

(٦) كذا في الأصل والمصرية ، والمطبوع أيضاً ، وفي « م » بحذف الياء وهو  
المزيد ، من فلا ، يفل ، ومعناه ، أخذ القمل من الرأس ، انظر النهاية ٣ / ٤٧٤ ،  
والقاموس المحيط ٤ / ٣٧٥ مادة « فلي » .

ولا يقتل القمل ، ويحك رأسه وجسده حكاً رقيقاً ، ولا يقتل شعراً  
ويغتسل إن شاء ويصب على رأسه الماء ، ولا يرجل شعره  
ولا يدهنه (١) ، ويتداوى بما يأكل ، ويقلم ظفره إن انكسر ، وينظر  
في المرأة ، ولا يصلح شيئاً ، ويتداوى بالأكحال كلها ما لم يكن فيه  
طيب (٢) .

(١) كذا في الأصل ، وفي المصرية و « م » يذهبه ، والصواب ما هو في  
الأصل ، وكذا في المطبوع .

(٢) نقل روايات عن الإمام أحمد في هذه المسائل ، ابن هاني في المسائل  
١ / ١٥٤ ، وأبو داود في المسائل ص : ١٠١ ، والكوسج في المسائل ٨٩ / ب ،  
٩١ / أ أما حك الرأس والجسد ، فقال الخرق : يحك حكاً رقيقاً ، المختصر ٦٨ ، وقال  
ابن قدامة : يجوز له حك رأسه ويرفق في الحك كي لا يقطع شعراً أو يقتل قملة . المغني  
٣ / ٢٧٨ . وقال المرداوي : نص عليه ما لم يقطع شعراً . الإنصاف ٣ / ٤٦٠ ، وانظر  
أيضاً : الفروع ٣ / ٣٤٥ .

وأما قتل القمل ، فنقل فيه عن الإمام روايتان ، وأطلقهما في الهداية ، والمذهب  
ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والهادي ، والمغني ، والرعايتين ، والحاويين ،  
والفائق .

إحداهما يباح قتلها كالبراغيث ، جزم به الوجيز والمنور والمنتخب وصححه في  
التصحيح والخلاصة والنظم . فلا تفرع عليها .

والثانية : لا يباح قتلها ، وهي صحيحة من المذهب . قال الزركشي : هي أنصر  
الروايتين .

والقاضي حمل الروايتين إذا ألقاها من الشعر من رأسه أو بدنه أو لحمه ، فأما إن  
ألقاها من ظاهر بدنه أو ثيابه أو بدن محل أو محرم فهو جائز ولا شيء عليه رواية واحدة ،  
الروايتين ٥٠ / ب .

وهناك رواية ثالثة عنه : إن قتله محرم .

وهل يجب عليه في قتلها جزاء ؟ فيه أيضاً روايتان . إحداهما : لا جزاء عليه وهي  
المذهب ، والثانية : عليه جزاء ، وفي المحرر ( ١ / ٢٣٨ ) إن حرم قتله ففيه الفدية ،  
وإلا فلا . وأى شئ تصدق به كان خيراً منه .

انظر في المسألة ، مختصر الخرق ص ٦٨ ، المغني ٣ / ٢٧٨ ، الهداية ١ / ٩٤ ،  
المحرر ١ / ٢٣٨ ، الكافي ١ / ٤١٠ ، الشارح ٣ / ٣٠٤ ، والفروع ٣ / ٣٥٧ ،  
المبدع ٣ / ١٥٧ .



= أما الترجل فلا يجوز . وكذا في رواية أبى داود في المسائل ص : ١٠١ ،  
لا يرجل شعره .

أما الإدهان بدهن فيه طيب فلا خلاف في تحريمه للمحرم ، وكذلك إذا كان  
الإدهان بدهن يؤكل أو لا طيب فيه فلا خلاف في جوازه لسائر البدن ما عدا الرأس .

وإنما الكراهة في الرأس خاصة لأنه محل الشعر ، ونقل مثل هذه الرواية عنه أبو داود  
في المسائل ص : ١٢٧ .

قال ابن قدامة : وظاهر هذا أنه لا يدهن رأسه بشيء من الأدهان . وقال : قال  
القاضى : في إباحته في جميع البدن روايتان ، فإن فعله فلا فدية فيه في ظاهر كلام أحمد ،  
سواء دهن رأسه أو غيره إلا أن يكون مطيباً .

ورواية المنع اختارها الخرق . المختصر ص : ٦٩ .

والرواية الثانية : بالإباحة ، نقلها الأثرم ، قال : سمعت أبا عبد الله يسأل عن المحرم  
يدهن بالزيت والشيرج . فقال : نعم يدهن به إذا احتاج إليه . المغنى ٣ / ٢٩٨ .

قال المرداوى : قال القاضى وغيره : الروايتان في رأسه وبدنه . وقال : قلت : ورد  
النص عن أحمد بالمنع في الرأس ، فلذا اقتصر عليه المصنف - أى ابن قدامة - ومن أجرى  
الخلاف في جميع البدن ، نظر إلى تحليل الإمام أحمد بالشعث وهو موجود في البدن وفي  
الرأس أكثر .

وحيث قلنا بالتحريم فإن الفدية تجب على ظاهر كلام الأصحاب قاله الزركشى ولم  
يوجب المصنف الفدية على كلا الروايتين ، وقال : هو ظاهر كلام الإمام أحمد وجزم به  
في الشرح والحاويين . وقد ذكر ذلك القاضى أيضاً في تعليقه ، لكنه جعل المنع من أحمد  
بمعنى الكراهة من غير فدية . الإنصاف ٣ / ٤٧٣ ، وانظر أيضاً الشرح ٣ / ٢٧٩ -  
٢٨٠ ، والتصحيح ٣ / ٣٨٠ - ٣٨١ ، والفروع ٣ / ٣٨٠ ، والمبدع  
٣ / ١٤٨ .

أما التداوى ، فله ذلك بكل شيء ليس فيه طيب ، كذا نقله الكوسج عنه وعن  
إسحاق في المسائل ٩١ / أ . وذكره ابن قدامة عن الإمام ، انظر : المغنى ٣ / ٢٩٨ .

وأما قلم الظفر إن انكسر نقل رواية عن الإمام أبو داود في المسائل ص ١٠١ =

= والكوسج في المسائل ٩٢ / أ ، وفي رواية الكوسج قلت : المحرم ينزع ضرسه وإذا انكسر ظفـره طـرحه ؟ قال : نعم .

وقال ابن المنذر : وأجمعوا على أن له أن يزيل عن نفسه ما كان منكسرا عنه .  
الإجماع ص : ٥٧ .

وقال ابن قدامة : وذلك من غير فدية تلزمه ، فإن قص أكثر مما انكسر فعليه الفدية لذلك الزائد .

وإن احتاج إلى قلمه لضرر في غيره فليل : فيه فدية ، ولكن الراجح ، لا فدية عليه ، لأنه أزأها لإزالة مرضها فأشبه قصها لكسرها . المغنى ٣ / ٢٩٦ - ٢٩٧ بتصرف .

أما النظر في المرأة فلا بأس به إن لم يكن لزينة أو إصلاح شيء من الشعث أو فض الغبار ، مثلا : كحاجته إلى إزالة الشعر من أعينه . وأطلق غير واحد من الأصحاب لا بأس به .

قال ابن قدامة : ولا فدية عليه بالنظر في المرأة على كل حال . المغنى ٣ / ٢٩٧ وانظر أيضاً في المسألة : الخرق ص : ٦٩ ، والفروع ٣ / ٤٤٩ ، والشارح ٣ / ٣٢٨ . والمبدع ٣ / ١٧١ .

وأما الكحل للمحرم فنقل رواية مثلها عن الإمام الكوسج في المسائل ٨٩ / ب وأبو داود في المسائل ص ١٠١ ، وابن قدامة في المغنى ٣ / ٣٠٢ .

وخلص ما جاء فيه : أنه لا بأس به إن لم يكن فيه طيب ، وقال الخرق : ولا تكتحل المرأة بكحل أسود . وقال ابن قدامة : الكحل بالإثمد في الإحرام مكروه للرجل والمرأة . وإنما خص المرأة بالذكر لأنها محل الزينة ، وهو في حقها أكثر من الرجل ، المغنى ٣ / ٣٠٢ .

وقال المرداوى : وظاهر كلام المصنف الكراهة مطلقا سواء للزينة أو غيرها والمذهب أنه لا يكره بالإثمد أيضاً ، إلا إذا كان للزينة ، وهذا في الإثمد والأسود أما غيرها فلا كراهة فيه . الإنصاف ٣ / ٥٠٥ ، وانظر أيضاً المبدع ٣ / ١٧٠ ، والشارح ٣ / ٣٢٦ .

٩٣٧ - حدثنا قال : سألت أبي عن المحرم / يستظل أحب ١٨٣ إليك أم يأخذ بقول ابن عمر فيه ، وقال : « أضح لمن أحرمت له » (١) فقال : لا يستظل لقول ابن عمر : « أضح لمن أحرمت له » (٢) .

(١) في جميع النسخ « أضح لما خرجت له » وفي المحل التالي « أضح لمن أخرجت » وفي المطبوع أيضاً ، إلا أن صاحبه قال في الهامش « كذا في الأصل » ولم يزد على ذلك شيئاً .

والصواب ما أثبتناه لما أخرجه البيهقي بنصه في السنن الكبرى ٥ / ٧٠ ، والخطاى في معالم السنن مع المختصر للمندري ٢ / ٣٥٥ ، وذكر ابن الأثير أيضاً في النهاية مثله ( ٣ / ٧٧ ) وقال : أضح ، أى اظهر واعتزل الكنّ والظل ، يقال : ضحيت للشمس ، إذا برزت لها ، وكذلك نقل ابن قدامة الأثر رواية عن الأثرم مثل ما أثبتناه . المغنى ٣ / ٢٨٧ .

(٢) اختلفت الرواية عن الإمام فقال : يحرم استظل المحرم على المحمل وهو الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، قال الزركشى : هذا المشهور عن أحمد ، والمختار لأكثر الأصحاب وعنه : أنه يكره ، اختارها ابن قدامة والشارح وقالوا : هي الظاهر عنه وجزم به ابن رزين في شرحه ، وصاحب الوجيز وصححه في تصحيح المحرر الإنصاف ٣ / ٤٦١ وقال ابن قدامة : وظاهر كلام أحمد أنه إنما يكره ذلك كراهة تنزيه لوقوع الخلاف فيه . المغنى ٣ / ٢٨٧ .

والرواية الثالثة : أنه يجوز له أن يتظل ، لأنه ليس بمباشر للرأس ، أشبه الخيمة ، وله أن يتظل بثوب على عود . الكافي ١ / ٤٠٦ . قال ابن قدامة : وهذا كله خاص بالمحمل وما كان في معناه ، كالهودج ، والعمارية ، والكبيسة ونحو ذلك ، على البعير . المغنى ٣ / ٢٨٧ .

وقال أحمد في رواية الكوسج : إنما يكره أن يظل المحرم إذا كان راكباً ، أما إذا كان على القرار فلا بأس . ١٠٠ / ١ ، الظاهرية ١ / ٣٥١ ، المصرية .

ولا بأس أن يستظل بالسقف والحائط والشجرة والخباء وإن نزل تحت شجرة فلا بأس أن يطرح عليها ثوباً يستظل به ، عند جميع أهل العلم . المغنى ٣ / ٢٨٧ . وراجع أيضاً في المسألة . المحرر ١ / ٢٣٠ ، الكافي ١ / ٤٠٦ ، والمقنع ١ / ٤٠٥ ، الشرح ٣ / ٢٧٠ ، الفروع ٣ / ٣٦٥ ، والمبدع ٣ / ١٤٠ ، الإنصاف ٣ / ٤٦١ - ٤٦٢ ، مجموع الفتاوى ٢٦ / ١١٢ ، شرح السنة ٧ / ٢٤١ .

٩٣٨ - قال : سألت أئى مرة أخرى عن المحرم يظلل عليه (١) ؟ قال أئى : لا يعجبنى أن يظلل ، قال أئى يستتر قدر مايرمى الجمرة على حديث (٢) أم (٣) الحصين (٤) .

٩٣٩ - حدثنا قال : سألت أئى عن المحرم يستظل ؟ قال : لا يستظل ، فإن استظل أرجو أن لا يكون عليه شئ (٥) . وابن عمر

(١) فقرة السؤال هنا ساقطة من المطبوع .

(٢) أخرجه أحمد فى المسند ٦ / ٤٠٢ ، ومسلم من طريقين فى الصحيح ، كتاب الحج ، باب استحباب رمى الجمرة راكباً - ٢ / ٩٤٤ ح رقم ١٢٩٨ . وأبو داود فى السنن ، المناسك ، باب فى المحرم يظلل . ٢ / ٤١٦ - ٤١٧ ح رقم ١٨٣٤ .  
(٣) هى أم الحصين الأحمسية ، صحابية ، شهدت حجة الوداع . الإصابة ٤ / ٤٤٢ .

(٤) لعل الإمام أحمد يشير هنا إلى أنه يجوز له أن يستظل لمدة قصيرة ، كما يدل عليه ما نقل فى الفروع عن الإمام أحمد بأنه أجاب . وعليه اعتمد القاضى وغيره - بأنه يَسِيرُ لا يراد للاستدامة ( ٣ / ٣٦٥ ) ، وأضاف صاحب المبدع بعد « بأنه يسير لا يراد للاستدامة » بخلاف الاستظلال بالمحمل . المبدع ٣ / ١٤٠ - ١٤١ .  
(٥) تقدم ذكر الروايات فى إباحة الاستظلال وعدمه فى المسألة ( ٩٣٧ ) أما إن استظل هل يجب عليه الفدية ؟ فاختلقت الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله فى استظلاله وهو على المحمل وما فى معناه .

إحداها : لا تجب الفدية بفعل ذلك ، اختاره المصنف - أى ابن قدامة - وصححه فى التصحيح وقدمه فى الشرح ، قال ابن رزين فى شرحه وهو أظهر ، وهذا المذهب .

والرواية الثانية : تجب عليه الفدية بفعل ذلك ، قال : فى الفروع اختاره الأكثر وجزم به الحرقى فقال : لا يظلل على رأسه فى المحمل فإن فعل فعليه دم .

الرواية الثالثة : إن كثر الاستظلال وجبت الفدية وهو المنصوص عن أحمد فى رواية جماعة اختاره القاضى والزرکشى وغيرهما . وأطلقهن فى المذهب . الإنصاف ٣ / ٤٦٢ وانظر أيضاً فى المسألة : المغنى ٣ / ٢٨٧ ، والشرح الكبير ٣ / ٢٧٠ ، والفروع ٣ / ٣٦٤ ، والمبدع ٣ / ١٤٠ ، والهداية ١ / ٩٢ ، والإفصاح ١ / ١٨٧ ، والروايتين للقاضى ٤٢ / ١ .

يروى عنه كراهية في ذلك (١) .

٩٤٠ - حدثنا قال : قرأت على أبي قال : وفي القبلة دم يعنى المحرم يقبل (٢) .

٩٤١ - حدثنا قال : سألت أبي عن المحرم إذا زنا عليه الكفارة قال : إذا كان غير محصن فقال : عليه الحد ، وعليه أن يحج من قابل ويهدى (٣) .

(١) نقل الكراهية عنه ابن قدامة في المغنى ٣ / ٢٨٦ . وذلك لما ورد في الروايات عنه والتي تقدم نخرجها في المسألة (٩٣٧) بالنهي بدون إيجاب الدم ، حيث قيل له : فإن فعل يُهريق دماً ؟ قال أما الدم فلا . قيل : فإن أهل المدينة يقولون عليه الدم قال : نعم أهل المدينة يغلطون فيه . المغنى ٣ / ٢٨٧ .

(٢) نقل رواية نحوها عن الإمام أحمد الكوسج في المسائل ٩٠ / ب ، وابن هانيء ١٧٤ / ١ . وهذا الحكم خاص بمن قبل ولم ينزل .

فقال الخرقى : وإن قبل ولم ينزل فعليه دم المختصر ص : ٧٠ ، ولا خلاف في ذلك انظر المغنى ٣ / ٣١١ - ٣١٢ . والإنصاف ٣ / ٥٠٢ ، أما إذا قبل فأنزل فنقل روايات عنه فيه الكوسج ٩٥ / أ ، وأبو داود في المسائل ص : ١٢٩ . والقاضى في الروايتين ٤٧ / ب . قال ابن قدامة : عليه بدنة : المقنع ١ / ٤١٩ . قال المرداوى : هذا المذهب ، نقله الجماعة عن الإمام أحمد ، وعليه الأصحاب وقال في الإرشاد قولاً واحداً ، وهو من المفردات . وعنه عليه شاة إن لم يفسد ، ذكرها القاضى وغيره . وقدم ابن رزين في نهايته أن عليه شاة . الإنصاف ٣ / ٥٠١ ، ٥٠٢ .

أما فساد الحج ، فقليل : لا يفسد وهذا المذهب ، وصححه في التصحيح وعنه : يفسد ، نصرها القاضى وأصحابه وهذا اختيار الخرقى في المختصر ص : ٧٠ وعنه رواية ثالثة : إن أمتى بالمباشرة فيما دون الفرج بشهوة فسد نسكه دون غيره . انظر الإنصاف ٣ / ٥٠٢ .

(٣) يفسد حجه بلا خلاف إن عمل ذلك قبل التحلل الأول . ويكون عليه القضاء في العام القابل ، والهدى أيضاً . والحد على ما ارتكب من فعل يستحقه .

وأنه يتم ذلك الحج الفاسد قال المرداوى : نقله الجماعة وعليه الأصحاب . الإنصاف ٣ / ٤٩٥ . وتكون نفقة المرأة عليها إلا إذا أكرهت فيكون على الرجل وهو =

٩٤٢ - حدثنا قال : سألت أئى عن المحرم إذا حلق رأسه .  
ولبس ثيابه ، قال : عليه كفارة . للرأس فدية وللجسد فدية .  
كفارتان (١) (٢) .

= المذهب . ويتفرقان في القضاء - إن كانا زوجين - من الموضع الذى أصابها فيه إلى أن يحل . هذا المذهب وعليه الأصحاب ، وذلك بالوجوب ، جزم به أبو الخطاب في رؤوس المسائل وعنه يستحب وهذا المذهب قال في الشرح : وهو أولى وجزم به في الوجيز والمنور والمنتخب ، وقدمه في المحرر والفروع والرعايتين والحاويين ، واختاره ابن عبدوس في تذكرته . ومعنى التفرق أن لا يركب معها في محمل ولا ينزل معها في فسطاط ونحو ذلك ، قال الإمام أحمد : يتفرقان في النزول والفسطاط والمحمل ولكن يكون بقرها ، وذلك ليراعى أحوالها ، فإنه محرما . هذا إن كان الحج فريضة ، وأما إذا كان تطوعاً . فالمنصوص عن أحمد : وجوب القضاء ، وعليه الأصحاب .

(١) في جميع النسخ والمطبوع أيضاً « كفارتين » على النصب ، والصواب ما أثبتناه لاقتضاء القاعدة ذلك . أى على الرفع .

(٢) نقل روايات عن الإمام أحمد في المسألة الكوسج في المسائل ٩٢ / أ ، ٩٧ / ب الظاهرية ، ٣١٠ / ١ المصرية . وابن هانئ ١ / ١٥٧ ، المسألة ( ٧٨٩ ) . والقاضى في الروايتين ٤٢ / أ . وحكم العمرة حكم الحج في فسادها قبل الفراغ من السعى ووجوب المضى في فسادها ووجوب القضاء وغيره والعمد والسهو سواء في الحكم . الإنصاف ٣ / ٤٩٥ - ٤٩٨ . والمغنى ٣ / ٣٣٣ - ٣٣٥ ، والفروع ٣ / ٣٨٧ - ٤٠٠ ، المبدع ٣ / ١٦١ - ١٦٦ .

إذا فعل المحرم شيئاً محظوراً فإن كانت عدة أشياء من جنس واحد مثلاً لبس قميصاً وعمامة وسراويل فلم يكن عليه إلا فدية واحدة ، ولم يجب عليه أكثر من فدية واحدة كالطيب في بدنه ورأسه ورجليه . سواء فعل ذلك مجتمعاً أو متفرقاً ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب .

وإن كانت من أجناس ، فحلق ولبس وتطيب فعليه لكل واحد فدية سواء فعل ذلك مجتمعاً أو متفرقاً .

وعنه رواية ثالثة : إن كانت في وقت واحد ففدية واحدة ، وإن كانت في أوقات فعليه لكل واحد فدية . وهذا كله إن فعل عمداً مع العلم أما إن فعل ناسياً أو جاهلاً ، فقال الخرق : وإن لبس أو تطيب ناسياً فلا فدية عليه ، ويخلع اللباس ، ويغسل الطيب =  
ويفرغ إلى التلبية . المختصر ٧٩ - ٨٠ .

## ما يقتل المحرم

٩٤٣ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول : ويقتل المحرم الغراب والحدأة والعقرب ، والكلب العقور ، وكل سبع عدا عليك أو عقرك ولا كفارة عليك ، ويقتل الحية (١) . ولا يقتل صيداً ولا يذبحه

= وقال ابن قدامة معلقاً عليه : المشهور في المذهب أن المتطيب أو اللابس ناسياً أو جاهلاً فلا فدية عليه .

وعنه رواية أخرى : أن عليه الفدية في كل حال . المغنى ٣ / ٤٣٥ - ٤٣٦ وانظر أيضاً في المسألة : الإنصاف ٣ / ٥٢٧ - ٥٢٩ ، المبدع ٣ / ١٨٣ ، الفروع ٣ / ٤٥٩ ، المحرر ١ / ٢٣٩ ، الشرح ٣ / ٣٣٤ ، الكافي ١ / ٤١٧ .

(١) نقل مثل هذه الرواية عن أحمد أبو داؤد في المسائل ص : ١٠١ . قال الخرق : له أن يقتل الحدأة والغراب والعقرب والفأرة والكلب العقور وكل ما عدا عليه أو آذاه ولا فداء عليه . المختصر ص : ٧٠ - ٧١ ، قال ابن قدامة : هذا قول أكثر أهل العلم ... وقال قوم : لا يباح من الغربان إلا الأبقع خاصة . وهو الأبلق وهو ما لونه بين السواد والبياض . وغراب البين هذا الغراب الأسود الخالص الذى يقف على الحُرَبات ويصوت . وأضاف قائلنا بأن قول الخرق : وكل ما عدا عليه وآذاه ، يحتمل أنه أراد ما يبدأ المحرم فيعدو عليه في نفسه أو ماله ، فهذا لا جناح على قاتله ، سواء كان من جنس طبعه الأذى أو لم يكن . المغنى ٣ / ٣١٤ - ٣١٥ .

ونقل ابن المنذر الإجماع على قتل السبع إذا آذاه ، ولا شيء عليه . الإجماع ص : ٦٠ .

ونقل ابو الحارث يقتل السبع عدا أو لم يعد ، ونقل مهنا يقتل التملة إذا عضته وقال أبو داؤد : سمعت أحمد سئل عن المحرم يقتل الزنبور ؟ قال : نعم كل شيء يؤذيه . المسائل ص : ١٢٨ .

قال ابن قدامة : فعلى هذا يباح كل ما فيه أذى للناس في أنفسهم أو في أموالهم .... وأن الخبر نص من كل جنس على صورة من أذناه ، تنبيهاً على ما هو أعلى منها ، ودلالة على ما كان في معناها . فنصه على الحدأة والغراب : تنبيه على البازي ونحوه ، وعلى الفأرة : تنبيه على الحشرات ، وعلى العقرب : تنبيه على الحية ، وعلى الكلب العقور : تنبيه على السباع التى هى أعلى منه ، ولأن ما لا يضمن بمثله ولا بقيمته لا يضمن =

ولا يشير إليه ولا يرميه (١) .

### المحرم يذبح الصيد

١٨٤ - ٩٤٤ / حدثنا قال : سألت أبا عن المحرم يذبح الشاة  
أو يذبح الصيد يؤكل أم لا ؟ قال : لا بأس أن يذبح المحرم (٢) كل  
شيء ليس أصله من الصيد لأن الله تعالى يقول : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ  
وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ (٣) سماه قتلا ، فإذا ذبح المحرم الصيد لم يأكله لأن الله  
سماه قتلا ، فلا يعجبنا لأحد أن يأكله (٤) .

= كالخشرات ، المغنى ٣ / ٣١٥ . وراجع أيضاً في المسألة ، الهداية ١ / ٩٤ ، الفروع  
٣ / ٤٣٧ - ٤٣٩ ، الشرح ٣ / ٣٠١ - ٣٠٣ ، والإنصاف ٣ / ٤٨٦ - ٤٨٧ .  
والمبدع ٣ / ١٥٦ .

(١) سيأتي الكلام عليه في المسألة ( ٩٤٦ ، ٩٥٢ ) .

(٢) سقط من المصرية ( المحرم ) .

(٣) سورة المائدة الآية ٩٥ .

(٤) نقل رواية في هذا المعنى عن الإمام أحمد أبو داود في المسائل ص ١٢٨ .  
وابن هانئ في المسائل ١ / ١٦٤ المسألة (٨٢٣) ، والكوسج في المسائل ٩٣ / ب .  
يجوز للمحرم أن يذبح كل شيء ليس أصله من الصيد ، ولا بأس في أكله له  
ولا لغيره .

ولا يجوز له أن يذبح شيئاً من الصيد ، وإن ذبح فلا يجوز أكله له ولا لغيره ، بل  
يكون في حكم الميتة . يقول ابن قدامة : إذا ذبح المحرم الصيد يحرم أكله على جميع  
الناس .... وإذا اضطر فوجد صيداً وميتة أكل الميتة . المغنى ٣ / ٢٩٢ - ٢٩٣ .  
وراجع أيضاً : الفروع ٣ / ٤٢١ ، والإنصاف ٣ / ٤٨١ .



### سئل عن المحرم يُقَرَّد بغيره <sup>(١)</sup> ويذبح

٩٤٥ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : يذبح المحرم الإبل والبقر والغنم ويُقَرَّد <sup>(٢)</sup> بغيره <sup>(٣)</sup> .

### سئل عن المحرم يأكل الصيد يصيده <sup>(٤)</sup> الحلال

٩٤٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن حديث الصعب بن <sup>(٥)</sup>

جثامة : أهديت للنبي ﷺ حمار وحشي ، فردّه وهو محرم - يعني

(١) في الأصل ( بغيره ) هنا والمحل التالى أيضاً ، وهكذا في المصرية وفي ( م ) في المحل الثانى ، وفي المطبوع ( ويتركه بغيره ) أولاً ، ( ويترد بغيره ) ثانياً . وكل ذلك خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) يُقَرَّد - بتشديد الراء : قال في اللسان : قرده : انتزع قردانه .... وتقول منه قرد بغيرك أى انتزع منه القردان ٤ / ٣٤٨ .

(٣) ذبح المحرم الحيوان الأصلى مثل الإبل والبقر والغنم ، أجمع على جوازه ، كذلك يجوز للمحرم أن يقرد بغيره ، وقد نقل أبو داود مثل هذه الرواية عن الإمام أحمد في المسائل ص : ١٠١ ، وقال أبو جعفر الشريف بجوازه ، رؤوس المسائل ص ٢٠٢ وراجع أيضاً : المغنى ٣ / ٣١٥ .

(٤) كذا في جميع النسخ ، وفي المطبوع ( يصيد ) بحذف الضمير .

(٥) هو الصعب بن جثامة بن قيس بن ربيعة . الليثى ، صحابى ، مات في خلافة أبى بكر الصديق ، على ما قيل ، والأصح أنه عاش إلى خلافة عثمان رضى الله عنهم . الإصابة ٢ / ١٨٤ - ١٨٥ .

النبي ﷺ (١) قال (٢) بعضهم : عجز حمار (٣) .

٩٤٧ - قال : سمعت أبي يقول : وقد روى عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال : لحم الصيد لكل حلال ، إلا ما صدتم أو صيد لكم (٤) ، وكرهه (٥) عثمان لما صيد له (٦) .

(١) أخرجه أحمد في المسند من طرق عديدة بلفظ (أهديت) و (أهدى) . وفي بعضها : (من لحم حمار وحشى) ، وأيضاً (لحم صيد) ، (ببعض حمار) ٣٧ / ٤ - ٣٨ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ . وأخرجه البخارى أيضاً في الصحيح في عدة أماكن ٣١ / ٤ ح ١٨٢٥ ، ٢٠٢ / ٥ ح رقم ٢٥٧٣ ، ٢٢٠ / ٥ ح رقم ٢٥٩٦ ، وكذلك مسلم في الصحيح ٢ / ٨٥٠ - ٨٥٣ .

(٢) أخرجه مسلم من طريق شعبة عن الحكم : عجز حمار وحشى يقطر دما ، ٨٥١ / ٣ ح رقم ١١٩٤ ، والبيهقى في السنن الكبرى ٥ / ١٩٣ . (٣) أجمع أهل العلم على أن صيد البحر مباح للمحرم اصطیاده ، وأكله وبيعه وشراؤه وصيد البحر : الحيوان الذى يعيش فى الماء ويبض فيه ، ويفرخ فيه كالسمك والسلحفاة والسرطان ونحو ذلك . المغنى ٣ / ٣١٦ .

وكذلك صيد الحرم حرام على الحلال والمحرم بالنص والإجماع ، أما صيد البر ، فأجمعوا على تحريمه على المحرم ، حتى لا يكون سبباً فى اصطیاده بالإشارة أو أى مساعدة . ولا يجوز أكل ما صاده أو اصطيد لأجله . انظر فى المسألة المغنى ٣ / ٣١٦ - ٣١٨ ، والفروع ٣ / ٤٠٤ - ٤٠٨ ، والإنصاف ٣ / ٣٧٤ - ٣٧٥ .

(٤) أخرج نحوه أحمد من طريقين أو أكثر فى المسند ٣ / ٣٦٢ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ . وأخرج أبو داود فى كتاب المناسك : باب لحم الصيد للمحرم ، السنن ٢ / ٤٢٧ - ٤٢٨ ح رقم ١٨٥١ ، والترمذى ، كتاب الحج : باب ما جاء فى أكل الصيد للمحرم ٣ / ٢٠٤ . (٥) أخرجه مالك فى الموطأ ، كتاب الحج : باب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد ، ١ / ٣٥٤ ، وعبد الرزاق فى المصنف ٤ / ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ح رقم ٨٣٤٥ - ٨٣٤٦ . والدارقطنى فى السنن ٢ / ٢٩١ - ٢٩٢ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٥ / ١٩١ .

(٦) لا خلاف بين أهل العلم بأن لحم الصيد حلال لكل ، ومنه الحرم أيضاً ، وكذلك إذا صيد فى الحل ثم أكل فى الحرم جائز أكله للجميع ، إلا الصيد الذى صاده الحرم أو ذبحه ، فهذا حرام أكله له بالإجماع . وكذلك إذا تسبب فى صيده فلا يجوز أكله . =

٩٤٨ - قال أنى : فأما حديث (١) أنى قتادة : فإن النبي ﷺ أمرهم أن يأكلوه وهم حرم ، كان أبو قتادة صاده وهو حلال ، فأمرهم النبي ﷺ بأكله (٢) .

٩٤٩ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول : المحرم إذا / صيد ١٨٥ الصيد من أجله لا يأكله المحرم ، لأنه من أجله ، ويأكله غيره ، ولا بأس أن يأكل المحرم من الصيد الذى لم يصد من أجله إذا صاده حلال (٣) .

= أما ما صيد لأجله فيحرم أكله على الصحيح من المذهب ، نقله الجماعة عن الإمام أحمد ، وعليه الأصحاب ، وعليه الجزاء إن أكله ، وإن أكل بعضه ضمنه بمثله من اللحم ، وفي الانتصار : احتمال بجواز أكل ما صيد لأجله ، وقد ورد عن عثمان رضى الله عنه امتناعه عن أكل ما اصطيد له كما أشرنا آنفاً إلى من أخرجه عنه .

وانظر فى المسألة : الإنصاف ٣ / ٤٧٤ ، والجواهر النقى ٥ / ١٩١ مع السنن الكبرى .

(١) أخرجه أحمد فى المسند ٥ / ٣٠١ ، ٣٠٢ ، والبخارى فى صحيحه مع الفتح كتاب جزاء الصيد : باب إذا صاد الحلال فأهدى للمحرم الصيد أكله ، ٤ / ٢٢ ح رقم ١٨٢١ ، أيضاً فى ٤ / ٢٨ - ٢٩ ح رقم ١٨٢٢ ، ١٨٢٤ ، وأخرجه مسلم فى الصحيح كتاب الحج : باب تحريم الصيد للمحرم ، ٢ / ٨٥١ - ٨٥٥ .

(٢) حديث أنى قتادة دليل لجواز أكل لحم الصيد للمحرم إذا صاده حلال ولم يدل المحرم عليه بإشارة أو غيرها ، أو لم يعنه عليه ، ولا بأس إن ضحك المحرمون حينما رأوا الصيد ، ففطن الحلال بذلك .

وأيضاً لا يقدر فى إحرامه إذا تمنى أن يقع من الحلال الصيد ليأكل المحرم منه . انظر : فتح البارى ٤ / ٢٢ - ٣١ .

(٣) نقل رواية مثلها عن الإمام أحمد الكوسج فى المسائل ٩١ / أ ( الظاهرية ) وصالح فى المسائل ص ٩ ، ٧٩ .

قول الإمام ( ويأكله غيره ) يفيد أن المحرم الذى صيد من أجله لا يأكل من هذا الصيد ، أما غيره من المحرمين فلهم الأكل منه ، هذا هو المذهب . قال ابن قدامة : ما حرم على المحرم لكونه صيد من أجله أو دل عليه ، أو أعان عليه لا يحرم على الحلال أكله .... المغنى ٣ / ٢٩١ .

وقال فى المقنع : المحرم يحرم عليه الأكل من ذلك كله - أى كل ما تسبب فى =

قال أنى : على (١) وعائشة (٢) وابن (٣) عمر كانوا يكرهون للمحرم أن يأكل لحم الصيد كأنهم ذهبوا إلى ظاهر الآية ﴿حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ (٤) .

= اصطياده - ولا يحرم عليه الأكل من غير ذلك . ١ / ٤١١ .

قال ابن مفلح : نص عليه . المبدع ٣ / ١٥٢ . وانظر : الشرح الكبير ٣ / ٢٩١ ، والفروع ٣ / ٤١٤ ، والإنصاف ٣ / ٤٧٨ . وأيضاً ما تقدم في المسألة (٩٤٧) .

(١) روى الإمام أحمد كراهية عليّ وإنكاره على عثمان رضى الله عنهما في المسند ١ / ١٠٠ ، وأخرجه أبو داود في السنن ، كتاب المناسك : باب لحم الصيد للمحرم ٢ / ٤٢٦ - ٤٢٧ ح رقم ١٨٤٩ ، وأخرجه الطبري في جامع البيان ١١ / ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ح رقم ١٢٤١ - ١٢٤٢ ، ونقل أيضاً من طريق الحسن وسعيد بن المسيب أن علياً كرهه ، المرجع السابق ح رقم ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، وقال الطحاوى : ذهب عليّ إلى أن الصيد ولحمه حرام على المحرم ، شرح معاني الآثار ٢ / ١٧٥ .

(٢) أخرج مالك من طريق عروة عن عائشة : أنها قالت له : يا ابن أختي إنما هي عشر ليال ، فإن تخلج في نفسك شئ فدعه ، تعنى أكل لحم الصيد . الموطأ ، كتاب الحج : باب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد ١ / ٣٥٤ ، وأخرج عبد الرزاق في المصنف نحوه ٤ / ٤٢٧ ، وحمل ابن حزم قول عائشة على أن تركه أفضل ولا كراهية ، المحلى ٤ / ٣٩٠ .

(٣) أخرج عبد الرزاق من عدة طرق عن ابن عمر : أنه كان يكره للمحرم أن يأكل الصيد على كل حال . المصنف ٤ / ٤٢٥ ح ٨٣١٤ ، ٨٣١٥ ، ٤ / ٤٢٦ ح ٨٣٢٠ ، ٤ / ٤٣٢ - ٤٣٣ ح ٨٣٤٢ ، ٨٣٤٣ .

وأخرج الطبري بإسناده عن نافع أن ابن عمر كان يكره كل شئ من الصيد وهو حرام ، أُخِذَ له أو لم يؤخذ له ، وشيقة وغيرها .

والوشيقة : لحم يغلى في ماء وملح إغلاء واحدة ولا ينضج فيتبرأ ثم يخرج فيصير في الجبجبة وهو جلد بعير يقور ثم يجعل ذلك اللحم فيه فيكون لهم زاداً في أسفارهم .

جامع البيان ١١ / ٧٨ ح ١٢٧٤٩ ، وأيضاً منه : أن ابن عمر كان لا يأكل الصيد وهو محرم ، وإن صاده الحلال . ١١ / ٧٨ ح ١٢٧٥٠ .

وأخرج ابن حزم مثل رواية عبد الرزاق . المحلى ٧ / ٣٨٧ .

(٤) سورة المائدة الآية : ٩٦ .

٩٥٠ - حدثنا قال : قلت لأبي : فإن صاد المحرم السمك ،

قال : أرجو أن لا يكون به بأس ، لأنه من صيد البحر ، إنما حرم عليكم صيد البر (١) .

٩٥١ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن محرم أكل صيداً صاده حلال ؟ .

قال : إذا لم يصد من أجله فلا بأس (٢) .

٩٥٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن محرم أشار إلى صيد ؟ فقال : إن قتل الصيد فعلى المشير كفارة ، وإذا كانوا جماعة محرمين ، فعليهم كفارة واحدة (٣) .

(١) نقل ابن هانئ ، وسئل عن المحرم يصطاد الحيتان في البحر والأنهار وما أشبه ذلك ؟ قال : لا بأس به . المسائل ١ / ١٦٤ المسألة (٨٢١) . قال ابن قدامة : وأجمع أهل العلم على أن صيد البحر مباح للمحرم اصطياده وأكله وبيعه وشراؤه . المغنى ٣ / ٣١٦ . وقال ابن مفلح : لا يحرم صيد البحر إجماعاً ، والبحر الملح ، والأنهار والعيون سواء . الفروع ٣ / ٤٤٢ . وانظر أيضاً ما تقدم في المسألة (٩٤٦) .

(٢) تقدم الكلام عليه في المسألة (٩٤٩) .

(٣) نقل رواية نحوها عن الإمام الكوسج في المسائل ٩١ / أ ، ٩٤ / ب (الظاهرية) وابن هانئ في المسائل ١ / ١٦٣ المسألة (٨١٧) .

أشار ابن مفلح إلى رواية عبد الله في المشير ، ونقله أبو طالب فيه وفي الذي يعين ، الفروع ٣ / ٤٥٥ ، وانظر - أيضاً - المبدع ٣ / ١٥٠ ، والإنصاف ٣ / ٤٧٤ . ونقل عنه أبو الحارث ، انظر المراجع السابقة .

أما الضمان ، فيضمن على ما دل عليه أو أشار إليه ، قال المرداوي : هذا المذهب مطلقاً ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقال في المبهج : إن كانت الدلالة له ملجئة لزمه الجزاء للمحرم وإن كانت غير ملجئة لم يلزمه ، وقال في الفائق : واختار تحريم الدلالة والإشارة ، دون =

قلت لأبي : فإن الذى قتله ليس بمحرم ؟ قال : ليس عليه شيء  
يعنى الذى يقتل الصيد وليس هو بمحرم (١) .

٩٥٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن الصيد يصيد المحرم  
عامداً ، وليس عنده ما يكفر ؟ فقال : قال الله : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ  
مِنَ النَّعَمِ ، يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾ (٢) فإذا لم يوجد جزاءه ، قوم

= لزوم الضمان بهما ... الإنصاف ٣ / ٤٧٤ - ٤٧٥ .

قال القاضى : ولا خلاف أن الإعانة توجب الجزاء ، كذا الإشارة ، وقال - أيضاً -  
الدلالة يضمن بها المال . نقله ابن مفلح فى الفروع ٣ / ٤٦٦ .

وإن اشترك قوم محرمون فى صيد ، فعليهم جزاء واحد ، نقله عنه الكوسج فى المسائل  
٩١ / أ ، وابن هانئ فى المسائل ١ / ١٦٣ ، اختاره ابن حامد ، وجماعة منهم ، وذلك لأن  
القتل هو فعل الجماعة لا فعل كل واحد .

والرواية الثانية : على كل واحد جزاء ، اختاره أبو بكر .

والرواية الثالثة : جزاء واحد ، إلا أن يكون صوماً فعلى كل واحد صوم ، ومن أهدى  
فبحسته ، وعلى الآخر صوم تام نقله الجماعة ، ونصره القاضى وأصحابه . أما المختار فى  
المذهب هى الرواية الأولى ، قال فى الكافى : هذا هو الصحيح ، وقال الزركشى : هذا المختار  
من الروايات . انظر الفروع ٣ / ٤٠٩ - ٤١٠ .

(١) قال ابن قدامة : ويضمن الصيد بالدلالة ، فإذا دل المحرم حلالاً على الصيد ،  
فأنتلفه ، فالجزاء كله على المحرم . المغنى ٣ / ٢٨٨ . وقال الشارح : فإن اشترك فى قتل  
الصيد حلال ومحرم ، فعلى المحرم جميعه على ظاهر قول أحمد رحمه الله . الشرح الكبير  
٣ / ٢٨٨ . وانظر أيضاً فى المسألة : المغنى ٣ / ٤٥٠ ، المقنع ١ / ٤٣٥ - ٤٣٦ ، الكافى  
١ / ٤٢٢ ، المحرر ١ / ٢٤٠ ، الفروع ٣ / ٤٠٤ - ٤١٢ ، والمبدع ٣ / ١٥٠ ، ٢٠٠ ،  
الإنصاف ٣ / ٤٧٤ ، ٥٤٧ .

(٢) سورة المائدة الآية : ٩٥ .

الجزء دراهم ، ثم قوم الدراهم طعاماً (١) فصام عن كل مد يوماً (٢) .

(١) ظاهر هذه الرواية أن كفارة قتل الصيد تكون على الترتيب كما جاء في الآية ولا ينتقل إلى الشيء الثاني إلا إذا لم يجد الأول ، قال القاضي : نقل بكر بن محمد : هو بالخيار في فدية الأذى ، وليس هو بالخيار في قتل الصيد ، الروايتين ٤٧ / ب . ونقلها محمد بن الحكم أيضاً ، أنه يلزم المثل ، فإن لم يجد ، أطعم ، فإن لم يجد ، صام . الفروع ٤٣٠ / ٣ .

والرواية الثانية : أنها على التخير ، قال الكوسج : قلت : من أصاب الصيد فهو مخير . في الطعام والصيام والذبح ؟ قال : هو مخير ، المسائل ٩٣ / ب وقال القاضي : نقل القاسم : الجزء هو على ما في القرآن ، وكل شيء في القرآن ( أو ) فإنما هو على التخير ، وظاهر هذا أنه على التخير كفدية الأذى ، وهو اختيار الخرق وهو أصح . الروايتين ٤٧ / ب . وانظر أيضاً : المختصر ص ٨٠ . قال ابن هبيرة : هو أظهر الروايتين ، الإفصاح ١٩٢ / ١ . نص عليه . وعليه الأصحاب ، وهو الصحيح من المذهب .

وهناك رواية ثالثة ذكرها الأثرم : أن كفارة الصيد ليس فيه إطعام بل يخير بين الجزء والصيام . انظر في المسألة : الروايتين ٤٧ / ب ، ٤٨ / أ ، المحرر ١ / ٢٤١ ، المغني ٣ / ٤٤٨ . الكافي ١ / ٤٢٢ ، والمقنع ١ / ٤٢٢ ، الفروع ٣ / ٣٥١ ، ٤٣٠ ، المبدع ٣ / ١٧٣ - ١٧٥ ، الشرح الكبير ٣ / ٣٣١ ، الهداية ١ / ٩٧ ، الإنصاف ٣ / ٥٠٧ - ٥٠٩ .

(٢) أما إذا صام فكم يوماً يصوم ، اختلفت الرواية في ذلك ، والظاهر في هذه الرواية أنه يصوم عن كل مد يوماً ، وعنه رواية أخرى : يصوم عن كل مدين يوماً . وقال المرداوي : نقل عن القاضي أنه قال : المسألة رواية واحدة ، وحمل رواية المد على البئر ، ورواية المدين على غيره . وقال الزركشي : والذي رأيته في روايتي القاضي : أن حنبلا وابن منصور نقلوا عنه : أنه يصوم عن كل نصف صاع يوماً ، وأن الأثرم نقل في فدية الأذى : عن كل مد يوماً ، وعن نصف صاع - تمرأ أو شعيراً - يوماً ، وهو اختيار الخرق وأبي بكر قال : ويمكن أن يحمل قوله ( عن كل نصف صاع يوماً ) . على أن نصف الصاع من التمر والشعير ، لا من البئر . الإنصاف ٣ / ٥١١ . وانظر أيضاً : مسائل الكوسج ٩٣ / ب ، والروايتين ٤٨ / أ ، الهداية ١ / ٩٧ ، مختصر الخرق ص : ٨٠ ، المغني ٣ / ٤٥٠ ، الفروع ٣ / ٤٣٣ . وقال المرداوي : الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب : أنه يصوم عن طعام كل مسكين يوماً ، قدمه في الفروع وجزم به في المحرر والرعاية الصغرى ، والحاويين . الإنصاف ٣ / ٥١١ ، وقال ابن قدامة : إطعام المسكين مُدٌّ بئر ، أو نصف صاع =

٩٥٤ - قلت لأبي : فإن صام بعض الأيام ، ثم وجد  
 ١٨٦ مايكفر ؟ فقال : قد مضى في صومه / يجزيه ، وكذلك الذى يكون  
 عليه صيام شهرين متتابعين من ظهار أو قتل خطأ فصام - وهو غير  
 واجد للكفارة - بعض الصوم ، ثم وجد ، فإنه يمضى في صومه ،  
 وكذلك كفارة اليمين ، إذا صام يوماً أو يومين ، ثم أيسر ، مضى  
 [ فى ] (١) صومه (٢) .

٩٥٥ - حدثنا قال : قلت لأبي فإن صاد ناسياً (٣) عليه  
 كفارة ؟ قال : نعم ، كل من يكفر إذا تعمد (٤) . وقال ابن عباس :

= من غيره . وعلى هذا كلام أحمد فى الروایتين محمول على اختلاف الحالين . المغنى  
 ٣ / ٤٥٠ . قال المرداوى : لو بقى من الطعام ما لا يعدل يوماً ، صام عنه يوماً . نص  
 عليه ، لأنه لا يتبعض .

ولا يجب التتابع فى هذا الصيام بلا نزاع . ولا يجوز أن يصوم عن بعض الجزاء ،  
 ويطعم عن بعضه ، نص عليه ، ولا أعلم فيه خلافاً . الإنصاف ٣ / ٥١٢ .  
 (١) زيادة من المصرية كما يقتضيها السياق أيضاً ، وفى الأصل و ( م ) والمطبوع  
 ساقط .

(٢) نقل رواية مثلها أو نحوها عن الإمام أحمد ، أبو داود فى المسائل ص : ٢٢٣  
 وصالح فى المسائل ص ٣٠ - ٣١ ، والكوسج فى المسائل ٩٢ / ب . خلاصة ما نقلوه أن  
 الرجل لو بدأ بالكفارة بشئ أدنى ، ثم تمكن مما هو أعلى منه ، لا يلزم أن يعود إليه ، وقد  
 نقلنا قول المرداوى فى المسألة السابقة . أنه لا يجوز أن يصوم عن بعض الجزاء ، ويطعم عن  
 بعضه ، نص عليه .

(٣) النسيان هنا بمعنى الخطأ ، وحكهما واحد ، قال ابن هانئ : سمعت  
 أبا عبد الله يقول : من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع ، يلزمه لو أن رجلاً قتل صيداً ناسياً ،  
 أو وطئ امرأته ناسياً ، أو تنور ناسياً ، لم يكن عليه شئ ، وقد أوجب الله فى الخطأ عتق  
 رقبة مؤمنة ، ودية مسلمة إلى أهله . وهذا خطأ ، وقد أوجب الله فيه ، وقال : الخطأ  
 والنسيان عندى سواء ، المسائل ١ / ١٦٣ المسألة ( ٨٢٠ ) .

(٤) اختلفت الرواية عن الإمام أحمد فى إيجاب الجزاء على المخطئ والناسى . والظاهر  
 من هذه الرواية أنه يرى وجوب الجزاء مثل من عمل ذلك عمداً ، وهذه رواية عنه ، نقل ابن =



إذا صاد المحرم ناسياً ليس عليه شيء ، إنما على العامد (١) .

قال أنى : أعجب إلى أن يُكفر مثل كفارة العامد مثل ما حكم (٢) أصحاب الرسول ﷺ في الظبي شاة (٣) ، وروى عن

= قدامة : قال أحمد قال سفيان : ثلاثة في الجهل والنسيان سواء : إذا أتى أهله ، وإذا أصاب صيداً وإذا حلق رأسه ... فهذه الثلاثة العمد والخطأ والنسيان فيها سواء . المغنى ٣ / ٤٣٥ .

وقال ابن مفلح : تجب الكفارة بقتل الصيد مطلقاً نقله الجماعة . الفروع ٣ / ٤٦٢  
قال القاضى : لإيجاب الجزاء فى قتل الصيد مطلقاً هو أصح ، الروايتين ٤٨ / ب . وقال  
المرداوى : أما إذا قتل صيداً فعليه الكفارة ، سواء كان عامداً أو غير عامد هذا الصحيح من  
المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب ، ونقله الجماعة عن أحمد رحمه الله . الإنصاف ٣ / ٥٢٨ .

والرواية الثانية : هى أن لا جزاء على المخطئ ، قال القاضى : نقله صالح عنه . وكذا  
فى رواية عبد الله عن ابن عباس ، رواه النجاد وغيره عن ابن عباس ، وقاله طاؤوس وداود وابن  
المنذر ، وقال سعيد بن جبير : إنه السنة ، ذكره ابن حزم واختاره أبو محمد الجوزى وغيره  
لظاهر الآية . الفروع ٣ / ٤٦٣ ، وانظر أيضاً : الإنصاف ٣ / ٥٢٨ .

(١) أخرج ابن أنى شعبة من طريق أنى مزينة عن ابن عباس قال : ليس عليه فى  
الخطأ شيء . المصنف ٤ / ٢٦ ، وأخرجه ابن حزم - أيضاً - فى المحلى ٧ / ٣٢٢ .  
(٢) المختار عند الإمام أحمد أن ما سلف فيه حكم من الصحابة والتابعين يتبع ،  
وحكمهم يحل محل ( ذوى عدل منكم ) ، قال الكوسج : قلت : ما قد حكم فيه من  
الصيد ؟

قال : كل ما قد تقدم فيه حكم فهو على ذلك . المسائل ٩٠ / أ ، وقال أبو داود :  
سمعت أحمد سئل عمن يصيب الصيد يريد أن يحكم عليه بما جاء فى الحديث فى مثل الظبي  
شاة ، وفى الحمامة شاة ؟ قال : يتبع ما جاء قد حكم وفرغ منه ، المسائل ص : ١٢٨ ،  
نقل إسماعيل الشالنجى ، هو على ما حكم به الصحابة . زاد أبو نصر العجلى : لا يحتاج  
أن يحكم عليه مرة أخرى . الفروع ٣ / ٤٢٥ ، قال ابن قدامة : ما لم يقض فيه الصحابة  
فيرجع فيه إلى قول عدلين من أهل الخبرة ، ويجوز أن يكون القائل أحدهما . المقنع  
١ / ٤٣٣ . قال المرداوى : نص عليه ، وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف  
٣ / ٥٤٠ .

(٣) جزاء قتل الظبي شاة . حكم به ابن عمر وعبد الرحمن بن عوف ، أخرجه =

النبي ﷺ « في الضبع كبش » (١) ، فإذا أصاب ظيئاً فعليه شاة ، وحكموا في النعامة بدنة (٢) شبهوا النعامة بالبدنة ، فحكموا فيها ببدة (٣) ، فإذا لم يجد الجزاء ، ولم يكن عنده ما يشتري به الجزاء درهم (٤) قومت الدراهم طعاماً ، يصام عن كل مد يوماً (٥) وقال بعض (٦) الناس : يصوم عن كل نصف صاع يوماً .

٩٥٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن المحرم يصيب الصيد ؟

قال : يحكم عليه بمثله فجزاء مثل ما قتل من النعم ، في الظبي شاة وفي

= عبد الرزاق في المصنف ٤ / ٤٦ - ٤٠٨ ح ١٨٣٩ - ١٨٤١ ، والطبري في جامع البيان ١١ / ١٧٨ ح ١٢٥٧٧ ، وأيضاً ١١ / ٢٢ - ٢٥ ، ح ١٢٥٨٥ - ١٢٥٨٨ ، والشافعي في الأم ٢ / ٢١٧ .

(١) أخرجه أبو داود في السنن ، كتاب الأطعمة : باب في أكل الضبع ٤ / ١٥٨ - ١٥٩ ح ٣٨٠١ ، وعبد الرزاق في المصنف ٤ / ٤٠٤ ح ٨٢٢٦ ، وابن أبي شيبة في المصنف ٤ / ٧٧ .

(٢) روى ابن عباس عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت قالوا : في النعامة قتلها المحرم بدنة من الإبل ، أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٥ / ٣٩٨ - ٣٩٩ ح ٨٩٠٣ ، وأخرجه الشافعي في الأم ٢ / ١٩٠ ، والبيهقي في السنن ٥ / ١٨٢ .

(٣) البدنة : قال ابن الأثير : البدنة تقع على الجمل والناقة والبقرة ، وهي بالإبل أشبه ، وسميت بدنة لعظمها وسميها . النهاية ١ / ١٠٨ ، قال الجوهري : هي ناقة أو بقرة تنحر بمكة ... والجمع بدن بالضم . الصحاح ٥ / ٢٠٧٧ مادة ( بدن ) .

(٤) في الأصل والنسختين المطبوع أيضاً ( وقومت ) ، والصواب حذف الواو ، لأن قومت جواب ( فإذا ) الخ .

(٥) تقدم الكلام عليه في المسألة (٩٥٣) .

(٦) منهم : ابن عمر وابن عباس . أخرج عبد الرزاق قولهما في المصنف ٤ / ٣٩٧ - ٣٩٨ ح ٨٢٠٠ ، والطبري في جامع البيان ٧ / ٣٤ ح ١٢٦٠٩ ، ومنهم الحسن ، أخرج قوله عبد الرزاق في المصنف ٤ / ٣٩٦ ح ٨١٩٤ ، وآخرون . وسبق الكلام عليه في المسألة (٩٥٣) .

النعامة بدنة (١) ، وفي الحمامة شاة ، حكم بها ابن عباس (٢) ، وفي الضبع كبش مروي عن النبي ﷺ (٣) .

### قصر الصلاة بمبنى وعرفة

٩٥٧ - / حدثنا قال : سمعت أبا يقول : وإذا كان رجل ١٨٧  
مقيم بمكة عشراً أو أكثر فخرج يحج ، فإن كان يريد أهله بالعراق  
أو بالمدينة ، قصر الصلاة بمبنى وعرفة . فإن أراد الرجعة إلى مكة ليقم  
بها ، أتم بعرفة ومنى (٤) .

(١) في الطبى شاة ، لا خلاف في المذهب ، وفي النعامة بدنة . قول أكثر أهل العلم . انظر : المغنى ٣ / ٤٤٧ ، والهداية ١ / ٩٦ ، المقنع ١ / ٤٣٢ ، الفروع ٣ / ٤٤٤ ، المحرر ١ / ٢٤١ ، المبدع ٣ / ١٩٣ ، الإنصاف ٣ / ٥٣٧ . وقد تقدم بعض الكلام عليه في المسألة السابقة .

(٢) حكم ابن عباس أن في قتل الحمامة شاة ، أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٤ / ٤١٥ ح ٨٢٧٠ ، والشافعي في الأم ٢ / ١٩٥ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٥ / ٢٠٥ كلهم من عدة طرق ، وذلك في حمامة مكة .

ويرى الإمام أحمد أن حكم حمامة الحرم وغیره سواء ، يقول الكوسج : قلت حمام الحل والحرم ؟ قال : سواء ، المسائل ٩١ / أ ، قال ابن مفلح : نص على أن في الحمام شاة ، الفروع ٣ / ٤٢٧ ، وانظر - أيضاً - المبدع ٣ / ١٩٥ .

(٣) ( في الضبع كبش ) بلا نزاع في المذهب . وتقدم تخریج الحديث في المسألة السابقة .

(٤) نقل رواية نحوها عن الإمام أحمد ، صالح في المسائل ص : ٤٧ ، وأيضاً ابن هانئ في المسائل ، وجاء فيه : أنه ليس على أهل مكة إلى عرفات تقصير لأن التقصير إذا كان ثمانية وأربعين ميلاً ١ / ١٦٦ - ١٦٧ . المسألة ( ٨٣١ - ٨٣٣ ) ومال القاضي إلى الجمع للجميع والتقصير للمسافرين والإتمام للمقيمين . انظر : الأحكام السلطانية ص : ٩٦ .

وقال أبو الخطاب : ولا يجوز الجمع والقصر إلا لمن بينه وبين وطنه ستة عشر فرسخاً . الهداية ١ / ١٠٢ .

قال أنى : والحجة فى أن يؤلى (١) من غير أهل مكة ، لأن رسول الله ﷺ حج من المدينة فأمرهم وأبو بكر وعمر وعثمان فحجوا من المدينة وهم الخلفاء (٢) .

= ولهذا قال ابن قدامة : فأما قصر الصلاة فلا يجوز لأهل مكة .... وساق عنه بأنه قيل لأنى عبد الله : فرجل أقام بمكة ثم خرج إلى الحج ؟ قال : إن كان لا يريد أن يقيم بمكة إذا رجع صلى ثم ركعتين . وذكر فعل ابن عمر ، قال : لأن خروجه إلى منى وعرفة ابتداء سفر ، فإن عزم على أن يرجع ، فيقيم بمكة أتم بمنى وعرفة . المغنى ٣ / ٣٦٧ .

وقد اختلف الأصحاب فى أهل مكة هل يجمعون ويقصرون بمنى وعرفات أم لا ؟ فذهب الأكثر أنهم لا يجمعون ولا يقصرون ، وأنكر ابن قدامة عليهم حيث قال : وذكر أصحابنا أنه لا يجوز الجمع إلا لمن بينه وبين وطنه ستة عشر فرسخاً إلحاقاً بالقصر ، وليس بصحيح ... وقال : ولم يبلغنا عن أحد من المتقدمين خلاف فى الجمع بعرفة ومزدلفة ، بل وافق عليه من لا يرى الجمع فى غيره ، والحق فيما أجمعوا عليه فلا يعرج على غيره . المغنى ٣ / ٣٦٦ - ٣٦٧ .

وقال ابن تيمية : وأهل المدينة يرون الجمع والقصر للحاج بعرفة ومزدلفة ، والقصر بمنى سواء كان من أهل مكة أو غيرهم ، ولا ريب أن هذا هو الذى مضت به سنة رسول الله ﷺ بلا ريب ، وهذا القول أحد الأقوال فى مذهب أحمد . ومن قال : إنه لا يجوز القصر إلا لمن كان منهم على مسافة القصر فقوله مخالف للسنة . مجموع الفتاوى . ٢٠ / ٣٦٠ - ٣٦١ ، وانظر أيضاً ٢٦ / ١٣١ ، ٢٤ / ١٢ ، ٤٥ - ٤٧ ، ٢٦ / ١٦٨ ، ١٧٠ .

قال المرداوى : إن أهل مكة ومن حولهم كغيرهم إذا ذهبوا إلى عرفة ومزدلفة ومنى وهو صحيح ، فلا يجوز لهم القصر ولا الجمع على الصحيح من المذهب ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب ... الإنصاف ٢ / ٣٢٠ .

وعلى هذا فالرواية هنا تؤيد ما استقر عليه فى المذهب وهو أنه لا يجوز لمقيم مكة قصر الصلاة بمنى وعرفة ، إلا إذا نوى حين الخروج من مكة السفر إلى البلد الذى يتجاوز مسافة القصر فيقصر فى منى وعرفة ، إذ تعتبر بداية سفره من مكة .

(١) فى الأصل والمصرية ( أن يولا ) بالألف وفى ( م ) ( أن قولاً ) . وفى المطبوع ترك فراغاً ، وقال فى الهامش هنا كلمة غير واضحة ولعلها ( لأنهم ) . والصواب كما أثبتناه .

(٢) لعل الإمام أحمد يريد أن يقول هنا بأن يؤلى شخص من غير أهل مكة للصلاة بالناس فى الحج بمنى وعرفة ، حتى يمكن للناس المسافرين قصر الصلاة ، وهكذا السنة فى ذلك فإن الرسول ﷺ ومن الخلفاء أبو بكر وعمر وعثمان فعلوا مثل ذلك . وقد نقل ابن هانئ فقال : قلت لأنى عبد الله : فالإمام يستخلف على أهل منى من يصل بهم ؟ قال : =

٩٥٨ - حدثنا قال : قلت لأبي : يقصر الصلاة بمنى وعرفات ؟ قال : أما أهل مكة فلا يقصرون ، وأما من أقام بمكة ثم خرج إلى منى وهو يريد بلده ، قصر الصلاة ، لأنه أنشأ السفر حين خرج إلى منى (١) .

٩٥٩ - حدثنا قال : سألت أبا عن الصلاة بمنى لمن يريد أن يقيم للعمرة يقصر أو يتم ؟ قال : لا يقصر الصلاة إلا في أربعة برد وذلك ثمانية وأربعون ميلاً .

قلت لأبي : هذا كان نوى الإقامة بمكة لعمرة المحرم ؟ قال : فإنه يتم الصلاة بمنى وبعرفات حتى يرجع إلى مكة (٢) .

### سئل عن الضبع (٣) والثعلب

٩٦٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن الضبع قال : ليس بها بأس (٤) روى عن النبي ﷺ في الضبع قال : هي من الصيد ،

= نعم ، يستخلفه عليهم من غير أهل مكة ، المسائل ١ / ١٦٦ المسألة (٨٣٢) .  
(١) نقل رواية مثلها عن أحمد ، الكوسج في المسائل ٨٧ / ب الظاهرية ، ١ / ٢٨٨ المصرية .

وانظر ما تقدم من الكلام المفصل في المسألة السابقة .  
(٢) تقدمت هذه المسألة نصاً في باب القصر في الصلاة ، من كتاب الصلاة المسألة ( ٥٦٠ - ٥٦١ ) .

وتقدم هناك التعريف بالأماكن الواردة في المسألة ، والتعليق المستوفى ، فليرجع إليه .  
(٣) الضبع - يضم الباء وسكونها : ضرب من السباع أنثى ، والجمع : أضبع وضِبَاع وضُبُع - بضمين - والذكر : ضِبْعَان . انظر : لسان العرب ١٠ / ٨٥ ، القاموس ٣ / ٥٤ ، حياة الحيوان ٢ / ٨١ ، وأما الثعلب فقد تقدم التعريف به في المسألة (٣٠٠) .  
(٤) قال ابن قدامة بعد ذكر حديث جابر الآتي : احتج به أحمد . المغنى ٩ / ٤٢٣ - كأنه يشير إلى جواز أكلها - وقوله : « ليس بها بأس » ، صريح في حلها قال =

١٨٨ حديث جرير بن حازم (١) / ورواه ابن جريج (٢) عن عبد الله ابن عبيد (٣) ، عن عبد الرحمن بن أوى عمار (٤) ، عن جابر عن النبي ﷺ (٥) .

= المرداوى عن إباحتها : هذا المذهب مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب - الإنصاف ١٠ / ٣٦٤ ، وعلى هذا ، يحظر عليه قتل الصيد - ومنه الضبع واصطياده - وإذا قتل الصيد عامداً لقتله ، ذاكراً لإحرامه ، عليه الجزاء ، وهذا مجمع عليه ، انظر : الإجماع لابن المنذر ٥٥ ، ٥٨ ، راجع أيضاً فى المسألة : معالم السنن للخطابى ٥ / ٣١٤ - ٣١٥ ، الفروع ٣ / ٤٠٤ - ٤٠٥ ، الإنصاف ٣ / ٤٧٤ ، والقرى لقاصد أم القرى ٢٢٦ . لم يذكر هنا حكم الثعلب ، وسيأتى حكمه فى كتاب الصيد والأطعمة .

(١) هو جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي ، أبو النظر البصرى ، والد وهب ، ثقة ، لكن فى حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حدث من حفظه ، مات بعد سبعين ومائة بعد ما اختلط ، لكن لم يحدث فى حال اختلاطه . تهذيب التهذيب ٢ / ٦٩ - ٧٢ ، تقريب التهذيب ١ / ١٢٧ .

والحديث الوارد من طريقه أخرجه أبو داود عن جابر بن عبد الله قال : سألت رسول الله ﷺ عن الضبع ؟ فقال : « هو صيد » ويجعل فيه كبش إذا صاده المحرم . السنن ٤ / ١٥٨ - ١٥٩ ح رقم ٣٨٠١ .

والدارمى فى سننه ٢ / ٧٤ ، وابن أوى شيبه فى المصنف ٤ / ٧٧ ، وابن خزيمة فى الصحيح ٤ / ١٩٢ ح رقم ٢٦٤٦ والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢ / ١٦٤ ، ومشكل الآثار ٤ / ٣٧٠ ، ٣٧١ ، والدارقطنى فى السنن ٢ / ٢٤٦ .

والحاكم فى المستدرک ١ / ٤٥٢ - ٤٥٣ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٥ / ١٨٣ كلهم من طريق جرير بن حازم عن عبد الله بن عبيد عن عبد الرحمن بن أوى عمار عن جابر .

(٢) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج .

(٣) هو عبد الله بن عبيد بن عمير اللبشى .

(٤) فى المطبوع ( عماد ) وهو خطأ .

وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن أوى عمار المكى القرشى ، كان يلقب بالقسّ - بفتح القاف وتشديد السين المهملة - لعبادته ، ثقة ، عابد ، من الطبقة الثالثة . تهذيب التهذيب ٦ / ٢١٣ ، تقريب التهذيب ١ / ٤٨٧ .

(٥) يشير الإمام إلى متابعة ابن جريج فى قوله : « الضبع من الصيد » وليس فيه ذكر الكبش الذى ذكر فى طريق جرير عند أوى داود ومن سبق ذكرهم آنفاً . وأخرجه أحمد =

## سئل عمن طاف بالبيت وهو غير متوضيء

٩٦١ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يطوف بالبيت وهو غير متوضيء قال : أحب إليّ أن يطوف بالبيت وهو متوضيء لأن الطواف صلاة (١) .

= في مسنده ٣ / ٣١٨ ، ٣٢٢ ، والترمذى في كتاب الحج : باب ما جاء في الضبع يصيبها المحرم وقال : حسن صحيح . السنن ٣ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ح رقم ٨٥١ ، والنسائي في المناسك مالا يقتله المحرم . السنن ٥ / ١٩١ ، وأيضاً الشافعى في الأم ٢ / ١٩٣ ، وابن خزيمة في الصحيح ٤ / ١٨٢ ح رقم ٢٦٤٥ ، والطحاوى في شرح معاني الآثار ٢ / ١٦٤ ، مشكل الآثار ٤ / ٣٧١ ، والحاكم في المستدرک ١ / ٤٥٢ . وتابعه أيضاً إسماعيل بن أمية عن = عبد الله بن عبيد به ، وليس فيه ذكر الكبش أيضاً . انظر : المسند للإمام أحمد ٣ / ٢٩٧ ، والسنن لابن ماجه ٢ / ١٠٧٨ ح رقم ٣٢٣٦ .

(١) اختلفت الرواية إذا طاف محدثاً ، فنقل أبو طالب : إن طاف محدثاً أو جنباً أعاد طوافه ، لأنها عبادة تفتقر إلى البيت فكانت الطهارة فيها شرطاً كالصلاة ، ونقل بكر بن محمد عن أبيه : إذا طاف بالبيت للزيارة أو الصدر ( أى طواف الوداع على الصحيح وقبل الزيارة ) وهو جنب أو على غير وضوء ناسياً أرجو أن تجزئه ويريق دماً ، وإن كان بمكة أعاد الطواف ، فظاهر هذا أن الطهارة غير شرط ولكن ينوب عنها الدم ، لأنه ركن من أركان الحج . فلا يكون من شرط صحته الطهارة كالوقوف بعرفة وإنما وجب عليه الدم ، لأن الطهارة واجبة في الطواف ... الروايتين والوجهين ٤٤ / ب . قال ابن القيم : اختلف السلف والخلف في اشتراط الطهارة للطواف على قولين : أحدهما : أنها شرط كقول الشافعى ومالك وإحدى الروايتين عن أحمد . والثاني : ليست بشرط . نص عليه في رواية ابنه عبد الله وغيره ، بل نصه في رواية عبد الله تدل على أنها ليست بواجبة فإنه قال : أحب إليّ أن يتوضأ ، وهذا مذهب أبى حنيفة ، قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية : وهذا قول أكثر السلف ، وهو الصحيح . تهذيب السنن ١ / ٥٢ . إلا أن المذهب خلاف رواية عبد الله . قال المرداوى : إذا طاف محدثاً فالصحيح من المذهب وعليه الأصحاب : أنه لا يجزئه . قال القاضى وغيره : هو كالصلاة في جميع الأحكام إلا في إباحة النطق ، وعنه : يجزئه ويجبره بدم . وعنه : يجبره بدم إن لم يكن بمكة ، وذكر روايات أخرى . الإنصاف ٤ / ١٦ . راجع المسألة أيضاً في الهداية ١ / ١٠١ ، والمغنى ٣ / ٣٤٣ ، والكافي ١ / ٤٣٣ ، المقنع ١ / ٤٤٥ ، الشرح الكبير ٣ / ٣٩٨ ، مجموع الفتاوى ٢٦ / ١٢٣ - ١٢٤ ( وذكر هنا رواية عبد الله هذه ) ٢١٠ - ٢١٤ ، الفروع ٣ / ٤٩٦ .

٩٦٢ - حدثنا قال : قلت لأبي يطوف : الرجل بين الصفا والمروة على غير وضوء ؟ قال : أعجب إليّ أن يكون على وضوء <sup>(١)</sup> . [ قلت ] <sup>(٢)</sup> إذا طاف بالبيت على غير وضوء ساهياً ؟ قال : يعيد أعجب إليّ <sup>(٣)</sup> .

٩٦٣ - قال : قلت لأبي : الوقوف بعرفة بغير وضوء ؟ قال : كل شيء من المناسك يكره أن يكون بغير وضوء <sup>(٤)</sup> .

(١) نقل مثله الكوسج أيضاً وعنده أيضاً بألفاظ أخرى نحوه - المسائل ٨٧ / ب ، ٩٦ / ب ( ظاهرة ) قال الخرق : ومن سعى بين الصفا والمروة على غير طهارة كرهنا له ، وقد أجزأه . المختصر ٧٤ ، قال ابن قدامة : أكثر أهل العلم يرون أن لا تشترط الطهارة للسعى بين الصفا والمروة . المغني ٣ / ٣٥٢ ، وهي سنة على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف ٤ / ٢١ ، ونقل الأثرم : أن الطهارة في السعى كالطهارة في الطواف . الهداية ١ / ١٠١ ، راجع أيضاً : الكافي ١ / ٤٣٨ ، الفروع ٣ / ٥٠٢ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) نقل مثله الكوسج في مسأله ، وعنده روايات أخرى عنه بمعناه . المسائل ٨٧ / ب ، ٩٤ / أ ، ٩٦ / ب ، وقال في رواية محمد بن الحكم : إذا طاف طواف الزيارة وهو ناس لطهارته حتى رجع فإنه لا شيء عليه ، واختار له أن يطوف وهو طاهر ، وإن وطئ فحجه ماض ولا شيء عليه . طبقات الحنابلة ١ / ٢٩٦ ، انظر أيضاً الفتاوى لابن تيمية ٢٦ / ٢١٠ . وتقدم بأن المذهب : عدم الإجزاء إذا طاف محدثاً . وفيه روايات أخرى ، ومنها : يصح من ناس ومعدور فقط ، وعنه : يصح منهما فقط مع جبرانه بدم ، وعنه : يصح من الحائض تجبره بدم ، واختار الشيخ تقي الدين الصحة منها ومن كل معدور ، وأنه لا دم على واحد منهما . الإنصاف ٤ / ١٦ ، راجع المسألة أيضاً في الروايتين والوجهين ٤٤ / ب ، والمغني ٣ / ٣٤٣ ، والكافي ١ / ٤٣٣ ، والشرح الكبير ٣ / ٣٩٨ ، الفتاوى ٢٦ / ٢٦١ - ٢٠٧ ، ٢٤٤ ، الفروع ٣ / ٥٠٢ ، المبدع ٣ / ٢٢١ .

(٤) روى مثله عنه الكوسج في مسأله ٨٨ / أ ( ظاهرة ) وقال في رواية أبي طالب : ولا يقف مشاهد الحج إلا طاهر ، ذكره عبد العزيز ( أي غلام الخلال ) في الشافى . انظر : الفتاوى لابن تيمية ٢٦ / ٢١٠ . قال ابن قدامة : قال أحمد : يستحب له أن يشهد المناسك كلها على وضوء . المغني ٣ / ٣٧٣ ، وأيضاً الكافي ١ / ٤٤٣ . راجع =



## من أين يدخل مكة ؟

٩٦٤ - حدثنا قال : سألت أبا قلث : من أين يدخل مكة  
ومن أين يخرج ؟ .

قال : دخل النبي ﷺ من الثنية العليا (١) وهي ناحية  
الأبطح (٢) وخرج من الثنية السفلى (٣) وهي (٤) في دبر الكعبة (٥) .

= أيضاً الفروع ٣ / ٥٠٢ . وهذا مستحب وليس بشرط . قال ابن المنذر : وأجمعوا على  
أنه من وقف بعرفات على غير طهارة ، أنه مدرك للحج ، ولا شئ عليه . الإجماع ٦٥ ، راجع  
أيضاً : المغنى ٣ / ٣٧٢ .

(١) الثنية : العقبة أو طريقها ، أو الجبل أو الطريق فيه أو إليه ، والعليا - بضم  
العين والقصر فإن فتحت مدت والثنية العليا : وهي التي تشرف على المعلاة والأبطح وهي  
التي يقال لها : الحَجُون - بفتح الحاء وضم الجيم - وهذه الثنية تذكر أيضاً بـ - كداء -  
بافتح والمد - وكانت صعبة المرتقى فسهلها معاوية ثم المهدي ، ثم في سنة إحدى عشرة  
وثمانمائة ثم في حدود العشرين وثمانمائة سهلت ووسعت أكثر في عصر الملك فيصل بن عبد  
العزيز رحمهم الله .

انظر : القرى لقاصد أم القرى ٢٥٤ ، والقاموس ٤ / ٣٠٨ ، وفتح الباري  
٣ / ٤٣٧ ، وفقه الإسلام لعبد القادر شيبه الحمد ٤ / ١١٤ .

(٢) الأبطح - بالفتح ثم السكون وفتح الطاء والحاء مهملة - كل مسيل فيه دقاق  
الحصى فهو أبطح ، والأبطح يضاف إلى مكة وإلى منى ، لأن مسافته منهما واحدة ، وربما  
كان إلى منى أقرب ، وهو المحصب وهو خيف بنى كنانة . معجم البلدان ١ / ٧٤ ، مرصود  
الاطلاع ١ / ١٧ .

(٣) الثنية السفلى : هي عند باب الشبيكة بقرب شعب الشاميين من ناحية  
قعيقعان . القرى لقاصد أم القرى ٢٥٤ ، فتح الباري ٣ / ٤٣٧ ، فقه الإسلام لعبد القادر  
شيبه الحمد ٤ / ١١٤ .

(٤) في النسخ الثلاث ، وهو : وكذا في المطبوع ، والصواب ما أثبتته ، لأنه تحديد  
لموقع الثنية السفلى كما حدد في الثنية العليا . ولا شك أن باب الشبيكة يقع وراء الكعبة في  
جهة الغرب وباب الكعبة في جهة الشرق .

(٥) أخرجه أحمد في مسنده من طريق يحيى عن عبيد الله حدثني نافع عن =

## الركعتين بعد الطواف ، والطواف بعد طلوع الفجر والعصر

٩٦٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن الطواف بالبيت بعد

١٨٩ طلوع الفجر قال : لا بأس به / ولا بأس بالصلاة يعنى الركعتين خلف المقام بعد الطواف (١) .

= ابن عمر بلفظ : « دخل النبي ﷺ مكة من الثنية العليا التي بالبطحاء ، وخرج من الثنية السفلى » . المسند ٢ / ٢١ ، وأيضاً من طرق أخرى نحوه . انظر : المسند ٢ / ١٤ ، ٢٩ - ٣٠ ، ٥٩ ، ١٤٢ ، ١٥٧ ، والبخارى في الحج : باب من أين يدخل مكة ، وباب من أين يخرج من مكة . الصحيح مع الفتح ٣ / ٤٣٦ - ٤٣٧ ح رقم ١٥٧٥ - ١٥٧٦ . ومسلم في الحج باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا . الصحيح ٢ / ٩١٨ ح رقم ١٢٥٧ . هذا ونقل مثل هذه الرواية الكوسج في مسائله ٨٧ / ب ( ظاهرة ) ١ / ٢٨٥ ( المصرية ) . قال أبو الخطاب : ويستحب لمن أراد دخول مكة أن يغتسل ويدخلها من أعلاها من ثنية كداء ، ويخرج من أسفلها من ثنية كداء . الهداية ١ / ١٠٠ . راجع أيضاً : الكافي ١ / ٤٣٠ ، المغنى ٣ / ٣٣٦ ، الفروع ٣ / ٤٩٥ ، الإنصاف ٤ / ٣ .

(١) قال الكوسج : قلت : الطواف بعد العصر وبعد الصبح ؟ قال : لا بأس بالصلاة أيضاً . المسائل ٩١ / ب - ٩٢ / أ ( الظاهرية ) . قال الترمذى : بعد إخراج حديث جبير بن مطعم : « يا بنى عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار » ، وقال : حديث حسن صحيح . قال : اختلف أهل العلم في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح ، فقال بعضهم : لا بأس بالصلاة والطواف بعد العصر وبعد الصبح وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق . السنن ٣ / ٢٢٠ ، وانظر أيضاً : شرح السنة للبقوى ٣ / ٣٢٢ ، وقال ابن تيمية - بعد ذكر حديث جبير بن مطعم : احتج به الأئمة ، الشافعى وأحمد وأبو ثور وغيرهم وأخذوا به وجوزوا الطواف والصلاة بعد الفجر والعصر . الفتاوى ٢٣ / ١٨٤ ، قال المرداوى : الصحيح من المذهب : جواز فعل ركعتي الطواف بعد الفجر والعصر ، وعليه الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وعنه : المنع . الإنصاف ٢ / ٢٠٥ .

٩٦٦ - قلت لأبي : فإن صلى غير ركعتين ؟ قال : لا يعجبني ، وكرهه (١) حسن (٢) وحسين (٣) طافا بعد العصر وصليا (٤) وقال ابن أبي مليكة (٥) : رأيت ابن عباس طاف بالبيت وصلى (٦) .

٩٦٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن الطواف بالبيت بعد العصر فقال : لا بأس بالصلاة يعني الركعتين خلف المقام بعد الطواف (٧) .

(١) تقدم بيان حكم الصلوات النافلة وغيرها بعد الفجر والعصر في باب الصلاة في أوقات النهي س ٤٩١ - ٤٩٤ .

(٢) هو الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي ، سبط رسول الله ﷺ وريحانته ، وقد صحبه وحفظ عنه ، مات شهيداً بالسم سنة تسع وأربعين وهو ابن سبع وأربعين ، وقيل : مات سنة خمسين وقيل : بعدها . الإصابة ١ / ٣٢٨ - ٣٣١ .

(٣) هو الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو عبد الله المدني ، سبط رسول الله ﷺ وريحانته ، حفظ عنه ، استشهد يوم عاشوراء سنة إحدى وستين وله ست وخمسون سنة . الإصابة ١ / ٣٣٢ - ٣٣٥ .

(٤) أخرجه البيهقي بسنده عن أبي سعيد قال : الحسن والحسين طافا بعد العصر وصليا . السنن الكبرى ٢ / ٤٦٣ ، وذكره ابن حزم في المحلى عنهما . انظر ٣ / ٢٠ ، ٧ / ٢٥٩ ، وابن قدامة في المغني ٣ / ٨٢ .

(٥) هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة التيمي .

(٦) أخرجه البيهقي بسنده من طريق الشافعي عنه ، وأيضاً بسنده من طريق علي بن الجعد مثله . السنن الكبرى ٢ / ٤٦٣ ، ٥ / ٩٢ ، وذكره البغوي عن ابن عباس شرح السنة ٣ / ٣٣٢ ، وابن حزم في المحلى ٧ / ٢٦٠ ، وقال عمرو بن دينار .... ورأيت ابن عباس يطوف بعد العصر - العلل ومعرفة الرجال ١ / ٢٨٨ .

(٧) هذه المسألة في صلب نسخة ( م ) وعلى هامش الأصل ، وساقطة من النسخة المصرية من قوله ( الطواف بالبيت ) إلى آخره ، وتقدم الكلام عليها في المسألة السابقة .

٩٦٨ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل طاف سُبُوعاً<sup>(١)</sup> بالبيت بعد طلوع الفجر . ترى له أن يصلى الركعتين بعد الطواف مع ركعتى الغداة<sup>(٢)</sup> ؟ .

٩٦٩ - حدثنا قال : حدثنى أئى ، حدثنا يحيى بن سعيد<sup>(٣)</sup> عن ابن ذر<sup>(٤)</sup> عن مجاهد<sup>(٥)</sup> أن ابن عمر كان يطوف بالبيت ويصلى

(١) فى نسخة ( م ) اسبوعاً .. قال ابن منظور : من العرب من يقول سُبُوع فى الأيام والطواف بلا ألف ، مأخوذة من عدد السَّبْع والكلام الفصيح الأسبوع ، وطفث بالبيت أسبوعاً أى سبع مرات . لسان العرب ١٠/٨ - ٩ .

(٢) الظاهر أن الجواب ساقط ، ويحتمل أن الحديث المذكور بعده هو الذى أجاب به الإمام ولم يزد عليه شيئاً ، وهذا التمثل وارد فى مسائل الإمام أحمد ، ويبحث فى هذه القاعدة ابن حامد فى كتابه تهذيب الأُجوبة فى باب البيان عن مذهبه فى جواباته بالكتاب والسنة أو بقول الواحد من الصحابة . انظر ٢/ب - ٩ / أ .

وفى المسألة روايتان : إحداهما : لا تجزى الفريضة عن ركعتى الطواف ، نقلها الكوسج فى مسائله قال : قلت : المكتوبة تجزى من ركعتى السبع ؟ قال أعجب إالى أن يصلى ركعتى السَّبْع ٣٧/١ ( المصرية ) ، قال أبو بكر عبد العزيز : هو أقيس . وثانيتها : لو صلى المكتوبة بعد الطواف أجراً عنهما - نقل أبو طالب عنه : يجزئه ، ليس هما واجبتين ، ونقل الأثرم عنه : أرجو أن يجزئه .

والصحيح من المذهب : أنه لو صلى المكتوبة بعد أجراً عنهما ، نص عليه . انظر : المغنى ٣/٣٤٨ ، الشرح الكبير ٣/٤٠٢ ، الفروع ٣/٥٠٣ ، القواعد الفقهية ٢٥ ، الإنصاف ٤/١٨ .

(٣) هو يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص بن أمية ، الأموى ، أبو أيوب الكوفى ، نزيل بغداد ، لقبه الجَمَل ، صدوق يُغْرَب ، مات سنة أربع وتسعين ومائة ، وله ثمانون سنة .

تهذيب التهذيب ١١/٢١٣ - ٢١٤ ، تقريب التهذيب ٢/٣٤٨ .

(٤) فى المصرية ونسخة ( م ) أئى ذر ، وهو صحيح أيضاً ، لأن ابن ذر يكنى به هو عمر بن ذر بن عبد الله بن زرارة الهمدانى - بالسكون - المُرْهَبى ، أبو ذر الكوفى ثقة ، رمى بالإرجاء ، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة . وقيل : غير ذلك . تهذيب الكمال ٢/١٠٠٨ ، تهذيب التهذيب ٧/٤٤٤ - ٤٤٥ ، تقريب التهذيب ٢/٥٥ .

(٥) هو ابن جبر المكى .

بعد العصر لكل سبوع <sup>(١)</sup> ركعتين ما دامت الشمس بيضاء حية ، فإذا ضعفت وتغيرت طاف سُبوعاً واحداً ثم قعد <sup>(٢)</sup> حتى يصلي المغرب ، وكان يطوف بعد الصبح ويركع لكل سبوع ركعتين <sup>(٣)</sup> .

### ما يقال عند رؤية البيت

٩٧٠ - حدثنا قال : سألت أئى عن رفع اليدين إذا رأى البيت قال : لا بأس به ، أو ما أحسنه <sup>(٤)</sup> .

٩٧١ - حدثنا قال : حدثنى أئى ، حدثنا هشيم أخبرنا يحيى ابن سعيد <sup>(٥)</sup> عن محمد بن سعيد بن المسيب <sup>(٦)</sup> عن أبيه أن عمر

(١) فى نسخة ( م ) لفظ ( سبوع ) ورد بألف فى أولها فى المواضع الثلاثة ، وفى المصرية كذلك فى المرة الأولى والثالثة .

(٢) فى نسخة ( م ) ( بعد ) وهو خطأ ، ولا يتفق معه السياق .

(٣) أخرجه الطحاوى بسنده عن عمر بن ذر عن مجاهد نحوه . وأيضاً عن نافع وعطاء عن ابن عمر نحوه مختصراً . شرح معانى الآثار ١٨٨/٢ . والطبرانى بسنده عن عمرو ابن دينار قال : رأيت ابن عمر طاف بعد صلاة الصبح ثم صلى ركعتين ثم قال : إنما يكره عند طلوع الشمس . المعجم الكبير ٤٥٤/١٢ ح رقم ١٣٦٤٨ ، وعلق البخارى عنه : أنه كان يصلى ركعتى الطواف ما لم تطلع الشمس فى كتاب الحج : باب الطواف بعد الصبح والعصر ، قال الحافظ ابن حجر : وصله سعيد بن منصور من طريق عطاء . الصحيح مع فتح البارى ٤٨٨/٣ - ٤٨٩ .

(٤) نقل الكوسج فى المسألة قوله : ما أحسنه - انظر : مسائله ٨٧/أ (ظاهرة) .

قال الخرق : فإذا رأى البيت رفع يديه وكبر . المختصر ٧٢ ، وقال ابن قدامة : يستحب . المغنى ٣/٣٣٦ ، قال ابن مفلح : نص عليه . الفروع ٣/٤٩٥ . انظر أيضاً : المبدع ٣/٢١١ ، والإنصاف ٤/٣ . (٥) هو الأنصارى .

(٦) هو محمد بن سعيد بن المسيب بن حزن الخزومى ، المدنى ، مقبول ، من الطبقة السادسة . تهذيب التهذيب ٩/١٨٧ - ١٨٨ ، تقريب التهذيب ٢/١٦٥ .

ابن الخطاب كان إذا نظر إلى البيت قال : اللهم أنت السلام ومنك السلام حيناً ربنا بالسلام (١) .

### العبد يعتق والصبي يحتلم بعرفة

١٩٠ - ٩٧٢ / حدثنا قال : سألت أبا عن الصبي يحتلم بعرفة ؟ قال : يجزى .

٩٧٣ - وسألت أبا عن العبد يعتق ؟ قال : يجزى حجه .

٩٧٤ - قلت لأبي : إن لم يكن العبد أحرم بعد فأعتق ؟ قال (٢) : ذلك أجود (٣) .

(١) قال عبد الله : حدثني أبي قال : حدثني سفيان قال : حدثنا يحيى - يعني ابن سعيد - في سنة أربع وعشرين في ذلك الموضع ، لموضع من المسجد الحرام ، معنا رجل من أهل الإمامة يقال له : إبراهيم بن طريف قال : أخبرني ابن سعيد بن المسيب أن أباه كان إذا رأى البيت قال : اللهم أنت السلام .... الحديث مثله .

قال إبراهيم : أخبرني حميد بن يعقوب وهو حى بالمدينة قال : سمعت سعيداً يقول : سمعت من عمر كلمة ما بقى قال سفيان وقال مرة : حى غيرى سمعته يقول حين رأى الكعبة : اللهم أنت السلام الحديث . المطبوع من العلل ومعرفة الرجال ٣٦/١ والمخطوط ٨/٨ وفيهما كلمات غير واضحة . وأخرجه أبو داود بالإسناد المذكور في مسائله عن أحمد مثله . المسائل : ١٠١ . وابن المغلس من طريق هشيم مثله وفيه : ( فحِينَا ) انظر : تلخيص الحبير للحافظ ابن حجر ٢٦٠/٢ ، وابن أبي شيبة بسنده عن محمد بن سعيد مثله بلفظ : ( فحِينَا ) . المصنف ٩٧/٤ ، والبيهقي بسنده عن ابن المسيب مثله . ٧٣/٥ .

(٢) في المصرية : ( قبل ) وهو خطأ .

(٣) روى هذه المسألة بنصها ما عدا قوله ( فأعتق ) الكوسج في مسائله ٨٧/أ ( ظاهرة ) ٢٧٩/١ ( المصرية ) وبمعناه في العبد انظر : ٩٥/أ ( ظاهرة ) .

قال ابن قدامة : فإن بلغ الصبي أو عتق العبد بعرفة أو قبلها غير محرمين فأحرما ووقفوا بعرفة وأتما المناسك أجزأهما عن حجة الإسلام لا نعلم فيه خلافاً ... وإن كان البلوغ =

٩٧٥ - حدثنا قال : حدثني أنى ، حدثنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر ، عن ليث (١) عن طاؤوس (٢) عن ابن عباس قال : إذا أعتق العبد بعرفة أجزأت عنه تلك الحجة وإذا أعتق بجمع لم تجزى عنه (٣) .

### ما يقول عند الصفا والمروة واستلام الحجر

٩٧٦ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول : ويقف الرجل على الصفا حيث يرى البيت فيدعو بدعاء ابن عمر (٤) ، وكل مادعا به أجزأه ، ويأتى المروة فيقف عليها حيث يرى البيت ويكثر من الدعاء .

= والعتق وهما محرمان أجزأهما أيضاً عن حجة الإسلام . المغنى ٣ / ٢٣٨ ، قال ابن مفلح ، نص على ذلك ، واحتج بقول ابن عباس : الفروع ٣ / ٢١٩ . وقال المرداوى : هذا المذهب من حيث الجملة ، وعليه الأصحاب ، ونص عليه ، وعنه : لا يجزئهما . الإنصاف ٣ / ٣٨٩ .

(١) هو ابن أنى سليم .

(٢) هو طاؤوس بن كيسان البجلي أبو عبد الرحمن ، الحميرى مولاهم ، الفاريسى يقال : اسمه ذكوان ، وطاؤوس لقب ، ثقة ، فقيه ، فاضل ، مات سنة ست ومائة وقيل : بعد ذلك . تهذيب التهذيب ٨ / ١٠ - ١٠ ، تقريب التهذيب ١ / ٣٧٧ .

(٣) ذكر هذه الرواية ابن قدامة فقال : قال أحمد : قال طاؤوس عن ابن عباس فذكره . المغنى ٣ / ٢٣٨ . وذكره أيضاً ابن مفلح وقال : استدلل أحمد بأن ابن عباس قال .... المبدع ٣ / ٨٦ .

(٤) ودعاء ابن عمر أخرجه أبو داود عنه فى مسائله وهو دعاء طويل - انظر المسائل ص ١٠٢ - ١٠٣ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٥ / ٩٤ ، وذكره النووى فى الأذكار ١٦٧ - ١٦٨ .

وذكره الحافظ ابن حجر فى تلخيص الحبير ، وعزاه للطبرانى فى كتاب الدعاء والمناسك وقال : إسناده جيد . ٢ / ٢٧٠ .

انظر أيضاً : المغنى ٣ / ٣٤٩ - ٣٥٠ ، والشرح الكبير ٤ / ٤٠٤ ، والإقناع للحجواى ١ / ٣٨٤ ، وكشاف القناع للبهوتى ٢ / ٤٣٨ ونص دعاء ابن عمر تقدم فى س ٩١٦ .

٩٧٧ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : فإذا قدمت مكة إن شاء الله فإن (١) يحيى بن سعيد (٢) حدثنا قال : حدثني جعفر (٣) قال : حدثني أبي (٤) قال : أتينا جابر بن عبد الله . قال : استلم نبي الله ﷺ الحجر الأسود ثم رمل ثلاثة ومشى أربعة ، حتى إذا فرغ عمد إلى مقام إبراهيم فصلى خلفه ثم (٥) ركعتين ثم قرأ : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ (٦) . ثم استلم الحجر ، وخرج إلى الصفا ، ثم قرأ ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ (٧) ثم قال : نبداً (٨) بما بدأ الله به / فرقى على الصفا حتى إذا نظر إلى البيت كبر ثم قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله أنجز وعده ، وصدق عبده وهزم (٩) الأحزاب وحده قال : ثم دعا ثم رجع إلى هذا الكلام ثم دعا ثم رجع إلى هذا الكلام ثم نزل حتى إذا انصبت قدماه في الوادي رمل حتى إذا صعد مشى حتى أتى المروة فرقى عليها حتى نظر إلى البيت فقال عليها

(١) في الأصل ( فأتى ) وفي المصرية ( قال ) ولعل الصواب ما أثبتته من نسخة ( م ) فإن الإمام رواه في المسند عن شيخه يحيى بن سعيد بالإسناد المذكور . انظر : المسند ٣ / ٣٢٠ ، وفي المطبوع : ( فات ؟ يحيى بن سعيد ) . وهو غير واضح المعنى .  
(٢) هو القطان .

(٣) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو عبد الله المعروف بالصادق ، صدوق ، فقيه ، إمام ، مات سنة ثمان وأربعين ومائة - تهذيب التهذيب ٢ / ١٠٣ - ١٠٥ ، تقريب التهذيب ١ / ١٣٢ .

(٤) هو أبو جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين .

(٥) كلمة ( ثم ) ساقطة من المصرية وكذا من المطبوع .

(٦) سورة البقرة . الآية : ١٢٥ .

(٧) سورة البقرة . الآية : ١٥٨ .

(٨) في المطبوع : تبدأ . وهو خطأ .

(٩) في المسند : ( غلب ) .



كما قال على الصفا ، فلما كان السابع عند المروة قال :

يا أيها الناس لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى  
ولجعلتها (١) عمرة .

فمن لم يكن معه هدى فليحل وليجعلها عمرة فحل الناس (٢)  
كلهم .

٩٧٨ - قال أنى : فإن كان ممن جمع الحج والعمرة أجزاءه  
طواف (٣) بالبيت وسعى بين الصفا والمروة (٤) وكذلك إن كان أهل  
بالحج أو بالعمرة (٥) .

(١) فى المصرىة : ( نجعلها ) والصواب ما فى الأصل لوروده فى النص كما فى حدىث  
جابر المذكور . أما نجعلها فلم ترد بهذا النص .

(٢) حدىث جابر أخرجه أحمد بالإسناد المذكور بأطول من هذا . انظر : المسند  
٣ / ٣٢٠ .

وعنده للحدىث طرق أخرى وألفاظ مختصرة . انظر : المسند ٣ / ٢٩٢ ، ٣٠٥ ،  
٣١٧ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، والبخارى جزءاً منه فى كتاب الحج : باب تقضى الحائض المناسك  
كلها إلا الطواف بالبيت . الصحيح مع الفتح ٣ / ٥٠٤ ح رقم ١٦٥١ . وأخرجه مسلم  
بسنده من طريق جعفر بن محمد بهذا السباق مطولاً فى كتاب الحج باب صفة حجة النبى  
ﷺ . الصحيح ٢ / ٨٨٦ - ٨٩٣ ح رقم ١٢١٨ .

وحدىث جابر هذا حدىث عظمى مشتمل على جمل من الفوائد ونفائس من مهمات  
القواعد . وصنف فىه أبو بكر بن المنذر جزءاً كبيراً ، وخرج فىه من الفقه مائة ونيفاً  
ومخمسين نوعاً ولو تقصى لزيد على هذا القدر قريب منه . شرح النووى على صحيح مسلم  
٨ / ١٧٠ .

وقد تتبعت المحدث الشىخ ناصر الدين الألبانى طرق حدىث جابر وألفاظه وجمعها فى  
كتابه ( حجة النبى ﷺ كما رواها جابر ) وهو من منشورات المكتب الإسلامى بدمشق .  
وانظر أيضاً الإرواء ٤ / ٢٠١ - ٢٠٩ .

(٣) فى المطبوع : طوافه ، وهو خلاف الأصل وخلاف مقتضى السباق .

(٤) أى إذا كان قارناً .

(٥) أى إذا كان مفرداً أو متمتعاً ، وقد تقدم الكلام على المتمتع كم يسعى بين =

## متى يقطع الحاج التلبية ؟

٩٧٩ - حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن [ أحمد بن ] (١)  
 محمد بن حنبل قال : سمعت أبا يقول : فإذا برق الفجر صلى مع  
 الإمام إن قدر ، ثم وقف فدعا ، ثم دفع قبل طلوع الشمس حتى يأتي  
 منى وهو في ذلك يلبي حتى يأتي / منى ، فإذا رمى الجمرة كف عن  
 التلبية (٢) .

= الصفا والمروة س ٩٢٢ ، أما القارن يجزيه طواف واحد وسعى واحد ، كذا نقل عنه  
 الكوسج في مسائله ٨٧ / أ ، ٩٧ / ب ، ٩٩ / أ ( ظاهرة ) وابن هانئ في مسائله  
 ١٧٠ / ١ ، ٨٦٠ ، ١ / ١٧١ س ٨٦٤ .

وقال ابن قدامة : المشهور عن أحمد : أن القارن بين الحج والعمرة لا يلزمه من العمل  
 إلا ما يلزم المفرد ، وأنه يجزيه طواف واحد وسعى واحد ، لحجه وعمرة ، نص عليه في رواية  
 جماعة من أصحابه ، وعنه رواية ثانية : أن عليه ( أى القارن ) طوافين وسعين - المغنى  
 ٤٠٩ / ٣ .

قال المرداوى : مذهب الإمام أحمد وأكثر الأصحاب : أن عمل القارن كالمفرد في  
 الأجزاء ، نقله الجماعة عن الإمام أحمد . الإنصاف ٣ / ٤٣٨ .  
 راجع المسألة أيضاً في السنن للترمذى ٣ / ٢٨٣ ، مختصر الخرقى ٧٨ ، الروايتين  
 والوجهين ٤٥ / أ ، مسائل غلام الخلال التى خالف فيها الخرقى ص ٣٠ ، شرح السنة للبعوى  
 ٧ / ٨٤ ، رؤوس المسائل ١٩١ ، الكافى ١ / ٤٥٦ ، الفروع ٣ / ٣٠٨ - ٣٠٩ ، تهذيب  
 السنن لابن القيم ٢ / ٣٦١ ، ٣١٣ ، ٣٨٢ ، وزاد المعاد ١ / ٣٩٨ - ٤٠٣ ، والقواعد لابن  
 رجب ٢٣ .

(١) زيادة لا بد منها ، ليست فى الأصل ، وهى ساقطة فى المطبوع أيضاً وكذلك من  
 النسختين المصرية و ( م ) .

(٢) نقلها أبو داود بنصبها فى مسائله ص ١٠٥ .  
 قال الترمذى : والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ وغيرهم :  
 أن الحاج لا يقطع التلبية حتى يرمى الجمرة ، وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق - السنن  
 ٢٦٠ / ٣ .

قال الخرقى : إذا صلى الفجر وقف مع الإمام عند المشعر الحرام فدعا ، ثم يدفع قبل  
 طلوع الشمس ..... ويقطع التلبية مع بداية الرمي - المختصر ٧٥ - ٧٦ .

٩٨٠ - حدثنا قال : سألت أنى يلبي الرجل حتى يرمى  
الجمرة في الحج ؟ قال : نعم (١) .

٩٨١ - حدثنا قال : حدثنى أنى ، حدثنا يحيى بن سعيد ،  
عن ابن جريج (٢) قال : أخبرنى عطاء (٣) ، عن ابن عباس أن  
النبي ﷺ أردف الفضل بن عباس (٤) من جمع (٥) قال عطاء :  
فأخبرنى ابن عباس أن الفضل أخبره أن النبي ﷺ لم يزل يلبي حتى  
رمى الجمرة (٦) .

= قال أحمد : يلبي حتى يرمى جمرة العقبة يقطع عند أول حصاة ، وعنه : أنه لا يقطع  
التلبية حتى يفرغ من جمرة العقبة ، والرواية الأولى هى التى جزم بها الأصحاب .  
انظر : الهداية ١ / ١٠٣ ، والمحلى لابن حزم ٧ / ١٧٩ ، وشرح السنة للبغوى  
٧ / ١٨٦ ، الإفساح ١ / ١٨٥ والمذهب للأحمد ٤٥ ، المقنع ١ / ٤٥٥ ، الكافى ١ /  
٤٤٥ ، عمدة الفقه ٤٥ ، المغنى ٣ / ٣٨٣ ، الشرح الكبير ٣ / ٤٥١ ، شرح مسلم للنووى  
٢٧ / ٩ ، الفروع ٣ / ٣٤٦ ، تهذيب السنن لابن القيم ٢ / ٣٤٢ ، الإنصاف ٤ / ٣٥ .  
(١) نقل مثله الكوسج فى مسائله ٨٨ / أ - ب ( ظاهرة ) ، وراجع ما تقدم  
آنفاً .

(٢) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج .

(٣) هو ابن أنى رباح .

(٤) هو الفضل بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمى ، ابن عم رسول الله  
ﷺ وأكبر ولد العباس ، استشهد فى خلافة أنى بكر ، أو مات فى خلافة عمر بالطاعون  
الإصابة ٣ / ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٥) أى من المزدلفة ، وسميت به ، لأن آدم عليه السلام وحواء لما أهبطا اجتماعاً بها  
النهاية ١ / ٢٩٦ ، وقيل غير ذلك ، وهذا أشهرها .

(٦) أخرجه أحمد فى المسند بالإسناد المذكور مثله ١ / ٢١٠ ( وبتحقيق أحمد شاكر  
برقم ١٧٩٣ ) ولحديثه عنده طرق متعددة بألفاظ متقاربة . والبخارى فى كتاب الحج ، باب  
التلبية والتكبير غداة النحر حين يرمى الجمرة . الصحيح مع الفتح ٣ / ٥٣٢ ح رقم  
١٦٨٥ - ١٦٨٧ ، ومسلم فى كتاب الحج : باب استحباب إقامة الحاج التلبية حتى يشرع  
فى رمى جمرة العقبة يوم النحر . الصحيح ٢ / ٩٣١ ح رقم ١٢٨١ .

٩٨٢ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : ثم نحر هدياً إن كان معه ، وحلق ، ثم زار البيت من يومه وليلته ، ثم قد حل من كل شيء إلا أنه يرمى الجمرة جمرة العقبة بسبع (١) حصيات يكبر مع كل حصاة في إثرها ، ولا يقف عندها وذلك يوم النحر ، فإذا كان من الغد رمى الأولى بسبع ، وكان ابن عمر يتقدم (٢) حتى يكون بينها وبين الوسطى (٣) .

ثم يدعو بدعائه الذي دعا به بعرفة ويزيد ... وأصلح أو قال : « وأتمم لنا مناسكنا » ويدعو أيضاً بالموقف بجمع ، ثم يرمى الوسطى ، ثم يرمى العقبة ولا يقف عندها (٤) .

(١) في المطبوع : بتسع ، وهو خطأ فاحش .

(٢) في المصرية و ( م ) ( يقوم ) وفي الأصل إما ( يقدم ) أو ( يقوم ) والأول أليق بالسياق وكذا ( يتقدم ) عند أبي داود في مسأله ١٠٥ ، وأيضاً في صحيح البخاري كما يأتي .

(٣) أي بين الجمرة الأولى - التي هي في جهة منى - والوسطى التي بين الأولى وجمرة العقبة .

(٤) أثر ابن عمر رضي الله عنه وفعله في الحج ، أخرجه البخاري في الحج : باب إذا رمى الجمرتين يقوم مستقبل القبلة ويسهل . بلفظ :

« أنه كان يرمى الجمره الدنيا بسبع حصيات يكبر على إثر كل حصاة ، ثم يتقدم حتى يسهل فيقوم مستقبل القبلة فيقوم طويلاً ويدعو ويرفع يديه ثم يرمى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيستهل ويقوم مستقبل القبلة فيقوم طويلاً ويدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً ، ثم يرمى جمرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها ، ثم ينصرف فيقول : هكذا رأيت النبي ﷺ يفعله » .

الصحيح مع الفتح ٣ / ٥٨٢ - ٥٨٣ ح رقم ١٧٥١ وانظر أيضاً : ح رقم ١٧٥٢ - ١٧٥٣ ، ودعاء ابن عمر بعرفة قد أسنده في رواية أبي داود قال أبو داود : حدثنا أحمد بن حنبل قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال : أخبرنا سليمان : عن أبي مجلز قال : كان ابن عمر رحمه الله تعالى يقول : الله أكبر والله الحمد ، الله أكبر والله الحمد ، الله أكبر والله الحمد ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، اللهم اهدني بالهدى ، وقني بالتقوى ، واغفر لي في الآخرة والأولى ، ثم يرد يديه فيسكت كقدر ما كان إنسان يقرأ =

وكل ما دعا به من دعاء أجزأه ، ويستحب طول القيام عند الجمار في الدعاء (١) فإذا جاء مكة لم يخرج حتى يودع البيت فيكون آخر عهده الطواف بالبيت (٢) .

= بفاتحة الكتاب ثم يعود فيرفع يديه ويقول مثل ذلك فلم يزل يفعل ذلك حتى أفاض ، المسائل ص ١٠٤ .

وزاد المحب الطبري : وكان يقول : اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً ، أخرجه أبو زر ، وقد تقدم عنه دعاء أطول من ذلك في فصل ركعتي الطواف وفصل ما يقال على الصفا والمروة ، وأنه كان يقول ذلك بعرفات أيضاً . القرى لقاصد أم القرى ٣٩٨ . قلت : وهذا الدعاء الطويل تقدم في س ٩١٦ .

(١) القيام عند الجمار والدعاء عندها نقله صالح في مسائله ص ٥٢ ، والكوسج في مسائله وقال : سنة ٩٢ / ب ، ٩٥ / ب ( الظاهرية ) .

قال ابن قدامة : قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يُسأل : أيقوم الرجل عند الجمرتين إذا رمى ؟ قال : أى لعمرى شديداً ، ويطيل القيام أيضاً . المغنى ٣ / ٣٩٨ ، وانظر أيضاً الشرح الكبير ٣ / ٤٧٥ . والوقوف عند الجمرتين والدعاء عندها ، هذا المذهب بلا نزاع ، ولا يقف عند جمرة العقبة ، قاله الأصحاب قاطبة . الإنصاف ٤ / ٤٥ - ٤٦ . انظر أيضاً : بدائع الفوائد ٣ / ٢٧٩ ، والفروع ٣ / ٥١٩ .

(٢) نقل أبو داود عنه قال : سمعت أحمد قال : فذكر هذه المسألة من قوله : « فإذا برق الفجر » إلى قوله : « آخر عهده الطواف بالبيت » انظر : المسائل ص ١٠٥ . ومسألة طواف الوداع قد قال أحمد : فيمن نفر ولم يودع البيت قال : إذا تباعد فعليه دم وإن كان قريباً رجع . انظر : مسائل الكوسج ٨٧ / ب ، ٩٢ / ب ، ٩٦ / ب ( ظاهرية ) .

وانظر أيضاً : مسائل أنى داود ١٣٦ ، ومسائل ابن هانيء ١ / ١٦٨ س ٨٤٦ . قال أبو الخطاب : وطواف الوداع واجب يلزم على تركه الدم . الهداية ١ / ١٠٤ .

قال المرادى : وطواف الوداع واجب . هذا الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب وقيل : ليس بواجب . الإنصاف ٤ / ٦٠ .

راجع أيضاً : المغنى ٣ / ٤٠٤ ، الشرح الكبير ٣ / ٤٨٥ .

قلت : والأول أرجح لورود الحديث الصحيح الصريح : « اجعلوا آخر عهدكم

بالبيت » .

## سئل عن الرجل يطوف بالصفاء والمروة قبل البيت

١٩٣ ٩٨٣ - / حدثنا قال : سألت أبا طاف الرجل بالصفاء والمروة قبل البيت في العمرة ثم حلق عليه دم ؟ .

قال : أرجو أن يكون كذا (١) .

٩٨٤ - حدثنا قال : قلت لأبي: إذا طاف بالبيت يؤخر الصفاء والمروة ؟ .

قال : نعم ، إن شاء إذا كانت بمكة (٢) ، يعني لا بأس به (٣) .

٩٨٥ - حدثنا قال : قلت لأبي : من بدأ بالصفاء والمروة قبل البيت ؟ .

قال : لا يجزيه (٤) .

(١) نقل نحوه الكوسج في مسائله ٨٧ / ب .

قال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن المعتمر لا يسعى بين الصفا والمروة حتى يطوف بالبيت . التمهيد ٨ / ٢١٦ .

وسياتى في المسألة زيادة إيضاح بعد المسألة التالية .

(٢) هكذا في النسخ الثلاث ومعناه ( إذا كان التأخير وهو بمكة ) لأنه يتمكن من أدائه قريباً ، وفي المطبوع ( علة ) وله وجه وإن كان خلاف الأصل ، لأنه عن أحمد رواية : بأنها لا تشترط الموالاة بينهما مع العذر ، ويلفظ ( علة ) نقل الكوسج هذه المسألة بنصها في مسائله ٨٧ / ب ( ظاهرة ) .

(٣) قال ابن قدامة : لا تجب الموالاة بين الطواف والسعى .

قال أحمد : لا بأس أن يؤخر السعى حتى يستريح أو إلى المشى . المغنى ٣ / ٣٥٢ ، وانظر أيضاً : الشرح الكبير ٣ / ٤٠٩ .

قال ابن مفلح : له تأخير سعيه عن طوافه بطواف وغيره . نص عليه - الفروع ٣ / ٥٠٣ .

قال المرداوى : الموالاة سنة ، وعنه أنها شرط كالطواف . وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وعنه : لا تشترط مع العذر - الإنصاف ٤ / ٢٠ - ٢٢ .

(٤) نقل مثله الكوسج في مسائله ٨٧ / ب ونحوه ابن هانئ في مسائله =

## سئل عمن بدأ بالمروة قبل الصفا

٩٨٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل بدأ بالمروة قبل الصفا حتى ختم الطواف ؟ .

قال : يتبدىء إذا رجع إلى الصفا ، يلغى ذلك الشوط ويستأنف بسبع تام من الصفا (١) .

## ما يفوت به (٢) الحج

٩٨٧ - قال : قلت لأبي : ما يفوت الحج ؟ .

= ١ / ١٦٨ س ٨٤٠ .

قال المرداوى : لا يجزى السعى قبل الطواف على الصحيح من المذهب ، نص عليه . قدمه فى المغنى والشرح الكبير ، ونصه فى الفروع وغيرهم من الأصحاب ، وعنه : يجزى مطلقاً من غير دم . ذكرها فى المذهب ، وعنه : يجزى مطلقاً مع دم ، ذكرها القاضى وعنه : يجزى مع السهو والجهل . الإنصاف ٤ / ٢١ .

راجع أيضاً : المذهب الأحمد ٤٥ ، المغنى ٣ / ٣٥٢ ، الكافى ١ / ٤٣٨ ، الشرح الكبير ٣ / ٤٠٨ ، المحرر ١ / ٢٤٥ ، الفروع ٣ / ٥٠٥ ، المبدع ٣ / ٢٢٦ .

(١) قال ابن هانئ : قيل لأبي عبد الله : الرجل يبدأ بالمروة قبل الصفا ؟ قال : يعيد حتى يبدأ بالصفا قبل المروة لقول الله عز وجل : ﴿ إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ ، نبدأ بما بدأ الله ونؤخر ما أؤخر الله . المسائل ١ / ١٦٨ س ٨٤٢ .

وقال الحرقى : يفتتح بالصفا ويختم بالمروة . المختصر ٧٣ . وقال ابن قدامة : الترتيب شرط فى السعى ، وهو أن يبدأ بالصفا فإن بدأ بالمروة لم يقيد بذلك الشوط . المغنى ٣ / ٣٥١ .

والبدء بالصفا : لا نزاع فيه - انظر : الإنصاف ٤ / ١٩ . قال ابن المنذر : وأجمعوا أنه من بدأ بالصفا وختم أسبوعه بالمروة أنه مصيب للسنّة - الإجماع : ٦٣ .

(٢) ( به ) ساقط من المطبوع .

قال : إذا أدركه الفجر قبل أن يأتي عرفة ، إذا لم يطأ عرفة ليلاً فقد فاتته الحج (١) .

## الصلاة بجمع (٢) والتعجيل إلى منى قبل التروية

٩٨٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يصلي قبل أن يأتي جمعا ؟ .

قال : لا يعجبني أن يصلي إلا بجمع ، فإن فعل أجزأه (٣) .

(١) نقل مثله الكوسج في مسائله ٨٨ / أ ، ونحوه ابن هاني في مسائله ١ / ١٦٦ س ٨٢٨ ، ٨٣٠ ، وصالح في مسائله ٣٦ .  
قال ابن المنذر : وأجمعوا على أنه الوقوف بعرفة فرض ، لا حج لمن فاتته الوقوف بها ، وأجمعوا على من وقف بها من ليل أو نهار بعد زوال الشمس من يوم عرفة أنه مدرك حج ، وانفرد مالك فقال : عليه الحج من قابل إن خرج من عرفات قبل غروب الشمس ولم يعد إليها قبل طلوع الفجر من يوم النحر ، وعليه الهدى ينحره في حج قابل ، الإجماع ٦٤ - ٦٥ .  
نقل ابن عبد البر أيضاً الإجماع عليه ، وأيضاً قال : إن الوقوف بعرفة ليلاً يجزى عن الوقوف بالنهار . التمهيد ٩ / ٢٧٥ - ٢٧٦ .  
قال ابن قدامة : لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في أن آخر الوقت طلوع فجر يوم النحر . المغني ٣ / ٣٧٢ ، انظر أيضاً : الإنصاف ٤ / ٢٩ - ٣٠ .

(٢) في المصرية والمطبوع ( تجميع ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته كما هو في الأصل ونسخة ( م ) وجواب الإمام دليل عليه .  
(٣) قد أورد الكوسج أيضاً هذه المسألة بنصها عن الإمام أحمد في مسائله ٨٨ / أ وقال في رواية صالح : أرجو ، وقد رخص بعض الناس في الصلاة دون جمع . مسائل صالح ص ٦٧ .

الأصل أن من دفع من عرفة أن لا يصلي المغرب والعشاء حتى يصل المزدلفة ، قال الإمام أحمد في رواية أبي داود : فإذا أتى جمعاً جمع بين المغرب والعشاء . مسائل أبي داود ص ١٠٥ ، وهذا متفق عليه بين أهل العلم .  
كما قال الترمذي انظر : السنن ٣ / ٢٣٦ .

وقال ابن عبد البر : لا خلاف علمته بين العلماء المسلمين من الصحابة والتابعين =



٩٨٩ - حدثنا قال : قلت لأبي : الرجل يتعجل إلى منى قبل التروية ؟ .

قال : نعم ، يتعجل <sup>(١)</sup> .

٩٩٠ - حدثنا قال : قلت لأبي : إذا لم يصل مع [ الإمام ] <sup>(٢)</sup> يوم عرفة ؟ .

قال : يجمع بينهما في رحله <sup>(٣)</sup> .

١٩٤ / سئل عن رمى الضعفة وحصى الجمار ومن أين يرمى

٩٩١ - حدثنا قال : قلت لأبي : الضعفة يرمون الجمار قبل

= ومن بعدهم من الخالفين . أن المغرب والعشاء يجمع بينهما في وقت العشاء ليلة النحر بالمزدلفة ، التمهيد ٩ / ٢٦٠ .

وأما من صلى قبل وصول المزدلفة : فقال ابن قدامة : فإن صلى المغرب قبل أن يأتي المزدلفة ولم يجمع ، خالف السنة ، وصحت صلاته ، المغنى ٣ / ٣٧٥ ، ونسب الإجزاء إلى الإمام أحمد أيضاً ابن عبد البر في التمهيد ٩ / ٢٧٠ .

راجع أيضاً : المقنع ١ / ٤٥٢ ، والكافي ١ / ٤٤٣ ، الهداية ١ / ١٠٢ .

(١) قال الكوسج : قلت : يتعجل الرجل إلى منى قبل يوم التروية ؟

قال : نعم ، لم لا يتعجل . المسائل ٨٨ / أ - ( الظاهرية ) .

(٢) زيادة لم تكن في النسخ الثلاث ولا في المطبوع ، ويقتضيها السياق ، وهي واردة

في مسائل الكوسج ٨٨ / أ ( الظاهرية ) .

(٣) نقل مثل ذلك الكوسج في مسائله ٨٨ / أ ( الظاهرية ) وأبو داود في مسائله

ص ١٣٣ .

وقال الخرق : وإن فاته مع الإمام صلى في رحله . المختصر ٧٥ . وقال المداوى معلقاً

على قول ابن قدامة : ( ثم ينزل فيصلى بهم الظهر والعصر ، يجمع بينهما بأذان وإقامتين )

وكذا يستحب لغیره ولو منفرداً . نص عليه . الإنصاف ٤ / ٢٨ .

راجع أيضاً : المغنى ٣ / ٣٦٦ ، ورؤوس المسائل ص ١٩٢ .

أن تطلع الشمس ؟ قال : لا بأس به (١) .

٩٩٢ - حدثنا قال : سألت أبا من أين تؤخذ حصي الجمار ؟ .

قال : من حيث شاء (٢) .

٩٩٣ - حدثنا قال : قلت لأبي : من أين يرمى الجمار ؟ قال : من بطن الوادي (٣) .

(١) نقل مثله عن الإمام أحمد ، الكوسج في مسائله ٨٨ / أ ( الظاهرية ) وقال ابن قدامة : لرمى هذه الجمرة - أى جمرة العقبة في اليوم العاشر - وقتان : وقت فضيلة ووقت إجزاء ، فأما وقت الفضيلة ، فبعد طلوع الشمس ثم نقل عن ابن عبد البر . الإجماع على ذلك . ثم قال : وأما وقت الجواز ، فأوله نصف الليل من ليلة النحر .... وعن أحمد : أنه يجزى بعد الفجر قبل طلوع الشمس ، المغني ٣ / ٣٨١ - ٣٨٢ .

وقال المرداوي معلقاً على قول ابن قدامة في المقنع : ( ويرمى بعد طلوع الشمس ) بلا نزاع ، وهو الوقت المستحب للرمي ، فإن رمى بعد نصف الليل أجزأه . وهو الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب .

وقال : وعنه : لا يجزى إلا بعد الفجر . الإنصاف ٤ / ٣٧ .  
انظر أيضاً : الهداية ١ / ١٠٣ ، الكافي ١ / ٤٤٥ ، والفروع ٣ / ٥١٣ ، والمبدع ٣ / ٢٤١ .

(٢) نقل الكوسج أيضاً مثله عن الإمام أحمد في مسائله ، ٨٨ / ب .  
قال الخرق : يأخذ حصي الجمار من طريقه أو من مزدلفة . المختصر ص ٧٥ .  
قال ابن قدامة : إنما استحب ذلك لئلا يشتغل عند قدومه بشيء قبل الرمي ، فإن الرمية تحية له . المغني ٣ / ٣٧٩ .

وقال المرداوي معلقاً على قول ابن قدامة في المقنع ( ويأخذ حصي الجمار من طريقه أو من مزدلفة أو من حيث أخذه جاز ) ١ / ٤٥٤ :

هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، لكن استحب بعض الأصحاب أخذه قبل وصوله منى ، ويكره من الحرم . الإنصاف ٤ / ٣٢ - انظر أيضاً : الهداية ١ / ١٠٢ ، والكافي ١ / ٤٤٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٤٥ ، والفروع ٣ / ٥١٠ ، والمبدع ٣ / ٢٣٨ .

(٣) نقل الكوسج مثله عن الإمام أحمد في مسائله ٨٨ / ب ، والأثر أيضاً =

## سئل عن العمرة في أشهر الحج

٩٩٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن العمرة في الشهر الذي يُهَل فيه ؟ .

قال : في الشهر الذي يحرم فيه <sup>(١)</sup> على حديث جابر بن عبد الله <sup>(٢)</sup> .

٩٩٥ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا محمد بن بكر

= انظر : المغني ٣ / ٣٩٨ . واستبطان الوادي وقت الرمي ، وكذلك استقبال القبلة مستحب في المذهب .

انظر : المغني ٣ / ٣٨٠ ، والكافي ١ / ٤٤٥ ، والفروع ٣ / ٥١٢ ، والمبدع ٣ / ٢٣٩ ، والإنصاف ٣ / ٣٤ .

(١) انظر الروايات بهذا المعنى عن الإمام أحمد في مسائل ابن هانئ ١ / ١٥٥ رقم ٧٧٢ ، والمغني ٣ / ٤١٢ - ٤١٣ ، فإن ابن قدامة نقل فيه رواية الأثرم .

وقال المرداوي عند ذكره للشروط التي يجب بها على المتمتع الدم - وهي سبعة فقال : الشرط الثاني : أن يعتمر في أشهر الحج ، قال الإمام أحمد : عمرته في الشهر الذي أهل فيه - والاعتبار عندنا بالشهر الذي أحرم فيه .

فلو أحرم بالعمرة في رمضان ثم حل في شوال لم يكن متمتعاً ، نص عليه في رواية جماعة . الإنصاف ٣ / ٤٤١ .

وقد استدلل الأصحاب بقول الإمام أحمد هذا على أنه يشترط على المتمتع أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج . انظر : المغني ٣ / ٤١٢ - ٤١٣ ، الشرح الكبير ٣ / ٢٤٠ - ٢٤١ ، والفروع ٣ / ٣١٠ ، وستأتي هذه المسألة أيضاً في باب من أراد دخول مكة بعمرة س ١٠٥١ ، وأيضاً في باب أشهر الحج س ١٠٢١ إن شاء الله .

(٢) سيأتي تخريجه في المسألة الآتية .

البرسانی (١) ، قال : أخبرنا ابن جريج ، أو روح (٢) قال : حدثنا ابن جريج ، قال : أخبرني (٣) أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله : سئل عن المرأة تجعل على نفسها عمرة في شهر مسمى لم تخل (٤) إلا ليلة واحدة ثم تحيض ، قال : لتخرج ثم لتهل بعمرة ثم لتنتظر حتى تطهر ، ثم لتطف بالكعبة ولتصل (٥) .

### سئل عن المعتمر (٦) يخرج من مكة إلى شيء (٧) يقصر فيه الصلاة (٨)

٩٩٦ - حدثنا قال : سألت أبي قلت : إذا اعتمر في أشهر الحج ثم رجع ولم يحج أو رجع إلى أهله ثم حج ؟ قال : إذا سافر سافراً

(١) في جميع النسخ ( البرستانی ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته كما يوجد في ترجمته وكذلك هو في المطبوع .

ومحمد بن بكر : هو محمد بن بكر بن عثمان البرسانی : بضم الموحدة وسكون الراء ثم مهملة ، أبو عثمان ، ويقال : أبو عبد الله البصري ، صدوق يخطيء ، مات سنة أربع ومائتين ، تهذيب التهذيب ٩ / ٧٧ - ٧٨ ، تقريب التهذيب ٢ / ١٤٧ - ١٤٨ .

(٢) هو روح بن عباد بن العلاء .

(٣) في المصرية ( قال أخبر قال أبو الزبير ) بدل قوله ( قال أخبرني أبو الزبير ) وهو خطأ والصواب ما أثبتته - كما هو في الأصل ونسخة ( م ) .

(٤) في جميع النسخ والمطبوع ( لم تخلو ) بإثبات الواو وهو خلاف القاعدة .

(٥) أخرجه ابن هانئ بهذا الإسناد في مسائله ١ / ١٥٥ والأنرم أيضاً كما في المغنى ٣ / ٤١٢ - ٤١٣ .

(٦) في المطبوع ( العمرة من ) بدل ( المعتمر ) والصواب ما أثبتته ، لأن المعنى المراد لا يستقيم إلا بذلك وهو هكذا في المصرية أيضاً .

(٧) في المصرية والمطبوع ( منى ) والظاهر أنه ( شيء ) لأن المسألة ليس فيها ما يشير إلى أنه ( منى ) .

(٨) العنوان من هامش الأصل . وهو موجود في متن المصرية . وساقط من نسخة

يقصر فيه الصلاة فليس بمتمتع (١) .

## سئل عن الحج يضاف إليه عمرة (٢)

٩٩٧ - حدثنا (٣) قال : سألت أبا : من أهل بحجة يضم إليها عمرة قال : لم أسمع في هذا إلا شيئاً ضعيفاً (٤) .

(١) انظر الروايات بهذا المعنى عن الإمام أحمد في مسائل الكوسج ٨٧ / أ ( الظاهرية ) ومسائل أبي داود ص ١٢٩ - ١٣٠ ، ومسائل ابن هانئ ١ / ١٥١ س رقم ٧٤٦ ، ٧٥٠ ، ١٥٢ / ١٥٤ .

قال الخرق : ومن اعتمر في أشهر الحج فطاف وسعى ، ثم أحرم بالحج من عامه ، ولم يكن خرج من مكة إلى ما تقصر فيه الصلاة ، فهو متمتع ، عليه دم ، المختصر ٧٨ . وقال ابن قدامة معلقاً على كلام الخرق : الكلام في هذه المسألة في فصول ، ثم قال : الفصل الثاني : في الشروط التي يجب الدم على من اجتمعت فيه ، وهي خمسة .

ثم ذكر في الشرط الثالث : أن لا يسافر بين العمرة والحج سفراً بعيداً ، تقصر في مثله الصلاة ، نص عليه . ونقل عن الشافعي : إن رجع إلى الميقات فلا دم عليه ، وعن أصحاب الرأي : إن رجع إلى مصره بطلت تمتعه وإلا فلا .

ثم استدلل على مذهبه بقول عمر رضي الله عنه : ( إذا اعتمر في أشهر الحج ثم أقام فهو متمتع ، فإن خرج ورجع فليس بمتمتع ) وقال أيضاً : ولأنه إذا رجع إلى الميقات ، أو مادونه لزمه الإحرام منه ، فإن كان بعيداً فقد أنشأ سفراً بعيداً لحجه فلم يترقّه بأحد السفريين ، فلم يلزمه دم .... والآية تناولت المتمتع ، وهذا ليس بمتمتع بدليل قول عمر . المغني ٣ / ٤١٣ - ٤١٤ ، انظر أيضاً : رؤوس المسائل ١٨١ ، والهداية ١ / ٩٠ ، والفروع ٣ / ٣١١ ، المبدع ٣ / ٢٦ ، والإنصاف ٣ / ٤٤١ .

(٢) العنوان في هامش الأصل وهو يوجد في المصرية في المتن ، وسقط من نسخة

( م ) .

(٣) هذه المسألة سقطت من المصرية .

(٤) قال الكوسج : قلت : من أهل بحج يضم إليها عمرة ؟ قال : لم أسمعه ، المسائل ٨٧ / أ ( الظاهرية ) .

قال الشريف أبو جعفر : لا يصح إدخال العمرة على الحج . رؤوس المسائل ص ١٩٦ ، وكذا جزم به ابن قدامة في المغني ٣ / ٤٢٣ ، والمقنع ١ / ٣٩٩ . =

٩٩٨ - حدثنا قال : قلت لأبي : قول عمر لصبي  
ابن معبد (١) : هديت لسنة نبيك عليه السلام (٢) ؟ قال : يعنى الحج  
١٩٥ والإقرار من سنة النبي ﷺ ، والحج والمتعة كل هذا من سنة /  
النبي ﷺ (٣) .

### سئل عن قوله عليه السلام : دخلت العمرة في الحج

٩٩٩ - حدثنا (٤) قال : قلت لأبي : قوله دخلت العمرة

= وقال المرداوي : هذا الصحيح من المذهب . الإنصاف ٣ / ١٣٨ .  
انظر أيضاً : الهداية ١ / ٩٠ ، والمحرم ١ / ٢٣٥ ، والفروع ٣ / ٣٠٧ .  
(١) في جميع النسخ والمطبوع ( الضبي بن معبد ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته .  
لأنه هو الذي يروى عن عمر في الجمع بين الحج والعمرة . انظر : تهذيب التهذيب  
٤ / ٤٠٩ ، وهو صبي : بالتصغير ، ابن معبد التغلبي : بالمشاة والمعجمة وكسر اللام .  
ثقة ، مخضرم ، نزل الكوفة ، من الثانية . تهذيب التهذيب ٤ / ٤٠٩ - ٤١٠ ، تقريب  
التهذيب ١ / ٣٦٥ .

(٢) وهذا الأثر أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، مطولا ، ولفظه : أن الصبي بن  
معبد كان نصرانياً تغليياً أعرايياً فأسلم ، فسأل : أى العمل أفضل ؟ فقيل له : الجهاد في  
سبيل الله عز وجل ، فأراد أن يجاهد ، فقيل له : حججت ؟ فقال : لا ، فقيل له : حج  
واعتمر ثم جاهد ، فانطلق حتى إذا كان بالحوائط أهل بهما جميعاً ، فراه زيد بن صوحان  
وسلمان بن ربيعة ، فقالا : لهو أضل من جملة ، أو ما هو بأهدى من ناقته ، فانطلق إلى  
عمر رضي الله عنه فأخبره بقولهما فقال : هديت لسنة نبيك ﷺ ، قال الحكم : فقلت  
لأبي وائل : حدثك الصبي ؟ فقال : نعم ١ / ١٤ ، وأيضاً ١ / ٢٥ نحوه ، وانظر أيضاً  
١ / ٣٤ ، ٥٣ .

وأخرجه أبو داود في سننه - المناسك - باب في الإقرار ٢ / ٣٩٣ - ٣٩٤ ح  
رقم ١٧٩٩ .

والنسائي في سننه - الحج - باب القرآن ٥ / ١٤٧ - ١٤٨ ، وابن ماجه في سننه  
- المناسك - باب من قرن الحج والعمرة ٢ / ٩٨٩ - ٩٩٠ ، ح رقم ٢٩٧٠ ، ٢٩٧١ .  
(٣) ورد مثله أيضاً في رواية الكوسج ٨٧ / أ ( الظاهرية ) .  
(٤) سقطت هذه المسألة من المطبوع ، وهي موجودة في جميع النسخ .

في الحج (١) قال : يعنى العمرة لا بأس في أشهر الحج (٢) .

سئل اذا اعتمر عمرتين يجزئه هدى واحد (٣)

١٠٠٠ - حدثنا قال : قلت لأبى : من اعتمر في ذى  
( القعدة ، ثم اعتمر في ذى ) (٤) الحجة يجزئه هدى واحد ؟ قال :  
نعم ، هدى واحد (٥) .

(١) هذا جزء من حديث ابن عباس مرفوعاً . أخرجه الإمام أحمد في مسنده .  
ولفظه : عن النبي ﷺ قال : هذه عمرة استمتعنا بها ، فمن لم يكن معه هدى  
فليحل الحل كله ، فقد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة ، ١ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ،  
وأيضاً ١ / ٢٥٣ ، ٢٥٩ .

وأخرجه مسلم في صحيحه - الحج - باب جواز العمرة في الحج ٢ / ٩١١ ، ح  
رقم ١٢٤١ وأخرجه أبو داود في سننه - المناسك - باب في إفراد الحج ، ٢ / ٣٨٧ - ٣٨٨  
ح رقم ١٧٩٠ ، وقال : هذا منكر إنما هو قول ابن عباس .

وقد رد عليه المنذرى فقال : فيما قاله أبو داود نظر وذلك أن الإمام أحمد بن حنبل  
وغيره قد رووه مرفوعاً من طريق شعبة ، ورواه أيضاً يزيد بن هارون وغيره عن شعبة مرفوعاً ح  
رقم ١٧١٦ . والحافظ حجة على من لم يحفظ . معالم السنن ٢ / ٣١٤ .

وأخرج الترمذى هذه القطعة التى معنا فقط ، في كتاب الحج - باب في العمرة  
أواجبة هى أم لا ؟ السنن ٣ / ٢٧١ .

(٢) ورد مثله في رواية الكوسج . المسائل ٨٥ / ب ، ٨٧ / أ ( الظاهرية ) .  
قال الترمذى : معنى هذا الحديث : أن لا بأس بالعمرة في أشهر الحج ، وهكذا  
فسره الشافعى وأحمد وإسحاق . السنن ٣ / ٢٧١ .

(٣) العنوان من هامش الأصل ، وهو موجود في المصرية في المتن .  
وساقط من نسخة ( م ) والمطبوع .

(٤) سقط ما بين القوسين من ( المصرية ) .

(٥) ورد مثله في رواية الكوسج ١ / ٢٨٤ ( المصرية ) .

### سئل عن المتمتع كم يسعى بين الصفا والمروة (١)

١٠٠١ - حدثنا قال : قلت لأبي : المتمتع كم يسعى بين الصفا والمروة ؟ .

قال : إن طاف طوافين فهو أجود ، وإن طاف طوافاً واحداً فلا بأس ، قال : وإن طاف طوافين فهو أعجب إليّ (٢) .

### سئل من نذر أن يحج ولم يحج حجة الإسلام وغير ذلك

١٠٠٢ - حدثنا قال : سألت أبا : قلت : من نذر أن يحج ، وما حج حجة الإسلام ؟ قال : لا يجزئه ، يبدأ بفريضة الله ثم يقضى ما أوجب على نفسه (٣) ، واحتج بحديث ابن عمر (٤) .

١٠٠٣ - قلت لأبي : فإن هو حج ولم يكن حج حجة الإسلام ؟ .

---

(١) العنوان من هامش الأصل والمصرية . وسقط من نسخة ( م ) والمطبوع .  
 (٢) تقدمت المسألة بنصها في مذهب أبي عبد الله في المتعة : س ٩٢٢ .  
 (٣) أشار إلى رواية عبد الله هذه ابن رجب في القواعد ، وقال : هي المشهورة .  
 ص ٢٤ .

ونقل الكوسج رواية نحوها . انظر المسائل ٨٥ / ب ( الظاهرية ) وفي المسألة : أربع روايات : الأولى : من أحرم بالمنذورة وعليه حجة الإسلام وقع عن حجة الإسلام ، وبقيت المنذورة في ذمته ، ولم تسقط عنه . والثانية : أنه يجزئ عنهما ولا يجب عليه شيء آخر ، والثالثة : أنه يقع عما نواه ، وذكر بعض الأصحاب في المسألة رواية أخرى : أن الحج يقع باطلا . والصحيح من المذهب : أنه يقع عن حجة الإسلام ، ولا يجزئ عن المنذورة ، انظر : الهداية ١ / ٨٩ ، المغنى ٣ / ٢٣٧ ، والكافي ١ / ٣٨٧ ، والشرح الكبير ٣ / ١٩٩ ، المحرر ١ / ٢٣٦ ، والفروع ٣ / ٢٦٨ - ٢٦٩ ، القواعد لابن رجب ص ٢٤ ، الإنصاف ٣ / ٤١٧ .

(٤) سيأتي تخريجه في س ١٠٠٤ .



قال : كان ابن عباس يقول : يجزئه من حجة الإسلام (١) ،  
وقال ابن عمر : هذه حجة الإسلام ، أوف بنذك (٢) .

١٠٠٤ - حدثنا (٣) قال : حدثني أبي ، حدثنا وكيع عن  
سفيان عن زيد بن جبير (٤) قال : سمعت ابن عمر يقول : إن امرأة  
سألته - فقال (٥) : هذه حجة الإسلام ، أوف بنذك (٦) .

---

(١) أثر ابن عباس أخرجه سعيد كما صرح بذلك ابن قدامة ، فإنه قال : وروى  
سعيد بإسناده عن ابن عباس وعكرمة : أنهما قالاً في رجل نذر أن يحج ، ولم يكن حج  
الفريضة ، قال : يجزىء لهما جميعاً ، وسئل عكرمة عن ذلك ، فقال : يقضى حجة عن  
نذره وعن حجة الإسلام ، أرأيتم لو أن رجلاً نذر أن يصلي أربع ركعات فصلى العصر أليس  
ذلك يجزئه من العصر والنذر ، قال : وذكرت قولاً لابن عباس فقال : أصبت وأحسنست .  
المغنى ٣ / ٢٣٧ ، وقال ابن مفلح أيضاً : رواه سعيد . انظر : الفروع ٣ / ٢٦٩ .  
(٢) أثر ابن عمر سيأتى تخريجه في المسألة الآتية .

(٣) سقطت هذه الرواية من المصرية .

(٤) هو زيد بن جبير بن حرملة : بفتح المهملة وسكون الراء ، الطائى الكوفى من  
بنى جشم بن معاوية ، ثقة ، من الرابعة . تهذيب التهذيب ٣ / ٤٠٠ ، تقريب التهذيب  
١ / ٢٧٣ .

(٥) من هنا إلى الأخير سقطت العبارة من نسخة ( م ) وتوجد بدلها عبارة ( فقال :  
ابن عباس يقول : هذه حجة الإسلام ، أوف بنذك ) .

(٦) أثر ابن عمر أخرجه البيهقى من طريق شعبة عن زيد بن جبير قال : سمعت  
امرأة سألت ابن عمر قالت : نذرت أن أحج فلم أحج ؟ قال : ابدئ بحجة الإسلام ،  
فقلت : إني فقيرة مسكينة فادع الله لى ، فدعا الله أن ييسر لها ، ومن طريق القداح عن  
الثورى عن زيد بن جبير قال : إن عبد الله بن عمر إذ سئل عن هذه ، فقال : هذه حجة  
الإسلام فليلتمس أن يقضى نذره ، يعنى من عليه الحج ونذر حجة . السنن الكبرى  
٤ / ٣٣٩ .

### إذا مات وقد بقي عليه شيء من نسكه (١)

١٠٠٥ - حدثنا قال : سألت أبا عمن مات ، وقد بقي عليه من نسكه شيء ؟ قال : يقضى عنه ، لا بأس به (٢) .

### من يكرى نفسه ويحج (٣)

١٠٠٦ - حدثنا قال : سألت أبا عمن يكرى نفسه للحج ويحج ، قال : لا بأس به (٤) .

(١) العنوان من هامش الأصل والمصرية ، وسقط من نسخة ( م ) والمطبوع .  
(٢) نقل عن الإمام رواية بهذا المعنى . الكوسج في المسائل ٨٥ / ب ( الظاهرية ) وأبو داود في المسائل ص ١٣٤ .

قال ابن قدامة : ولو أحرم بالحج ، ثم مات صحت النيابة عنه فيما بقي من النسك ، سواء كان إحرامه لنفسه ، أو لغيره ، نص عليه ، لأنها عبارة تدخلها النيابة ، فإذا مات بعد فعل بعضها قضى عنه باقيها ، كالزكاة . المغنى ٣ / ٢٣٤ . انظر أيضاً الشرح الكبير ٣ / ١٨٨ .

(٣) العنوان من هامش الأصل والمصرية ، وهو ساقط من نسخة ( م ) والمطبوع .  
(٤) نقل مثله عن الإمام أحمد الكوسج في المسائل ٨٦ / أ ( الظاهرية ) وذكر ابن قدامة في الاستئجار على الحج ونحوه مما يتعدى نفعه ويختص فاعله أن يكون من أهل القرية روايتان : إحداهما : لا يجوز ، والأخرى : يجوز . المغنى ٣ / ٢٢٤ .

وقال المرداوي معلقاً على قول ابن قدامة : ولا يصح الإجارة على عمل يختص فاعله أن يكون من أهل القرية يعنى بكونه مسلماً . ولا يقع قرية إلا لفاعله كالحج ، أى النيابة فيه والعمرة والأذان ونحوهما كالإقامة وإمامة صلاة وتعليم القرآن .

قال في الرعاية : والقضاء ، وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وعنه : يصح كأخذه بلا شرط ، نص عليه ، واختار ابن شاقلا الصحة في الحج لأنه لا يجب على أجير ، بخلاف أذان ونحوه ، في الإنصاف أيضاً : والمستحب : أن يأخذ الحاج عن غيره ليحج ، لا أن يحج ليأخذ ، فمن أحب إبراء ذمة الميت أو رؤية المشاعر يأخذ ليحج ، ومثله كل رزق أخذ على عمل صالح ، يفرق بين من يقصد الدين فقط ، والدنيا وسيلة ، وعكسه ، فالأشبه أن عكسه ليس له في الآخرة من خلاق . =

## سئل من أين يهل أهل مكة بالحج (١)

١٠٠٧ - حدثنا قال : سألت أباي ، قلت : من أين يهل أهل مكة بالحج ؟ .

قال : منها (٢) ، فإن تعجلوا / فلا بأس قبل يوم التروية (٣) . ١٩٦

قال : وجهه عن غيره ليستفضل ما يوفى دينه ، الأفضل تركه ، لم يفعله السلف ، ويتوجه فعله لحاجة ، قاله صاحب الفروع ونصروه بأدلة ، ونقل ابن هانئ : فيمن عليه دين ، وليس له ما يحج أيجب عن غيره ليقضى دينه ؟ قال : نعم . وفيه أيضاً : يجوز أخذ الرزق على ما يتعدى نفعه على الصحيح من المذهب ، وقال ابن عقيل في التذكرة : لا يجوز أخذ الرزق على الحج والغزو والصلاة والصيام ، وذكر نحوه القاضي في الخصال . وصاحب التلخيص ، وذكره في التعليق ، ونقل صالح وحنبل : لا يعجبني أن يأخذ ما يحج به إلا أن يتبرع . الإنصاف ٦ / ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ .

(١) العنوان من هامش الأصل والمصرية ، وهو ساقط من نسخة ( م ) والمطبوع .

(٢) نقل رواية في المسألة الكوسج في المسائل ١ / ٣٢٩ المصرية ، وأبو داود في المسائل ص ١٢٣ .

ويستحب لأهل مكة ومن فيها أن يحرموا من مكة ، ومن حيث أحرموا من الحرم جاز على الصحيح من المذهب . وعنه : ميقات حجهم من مكة فقط ، فيلزمهم الإحرام منها ، والصحيح من المذهب ، أنه يجوز الإحرام من الحل والحرم ، ولا دم عليه ، نقله الأثرم وابن منصور . الإنصاف ٣ / ٤٢٦ ، وهناك رواية عن أحمد : أن من اعتمر من أهل مكة في أشهر الحج يهل بالحج من الميقات ، فإن لم يفعل فعليه دم . انظر : المغني ٣ / ٢٤٧ ، والفروع ٣ / ٢٧٨ ، المبدع ٣ / ١٠٩ .

(٣) نقل عن الإمام أحمد رواية نحو هذه الرواية الكوسج في مسائله ٨٦ / أ ( الظاهرية ) وأبو داود في المسائل ص ١٢٣ .

وعن الإمام أحمد في هذه المسألة روايتان : إحداهما كما في رواية عبد الله : المكى يهل إذا رأى الهلال لقول عمر رضي الله عنه .

والثانية : أنه يستحب له أن يحرم يوم التروية ، وهو الثامن من ذى الحجة ، قال المرداوى : هذا المذهب مطلقاً ، وعليه أكثر الأصحاب ونص عليه ، الإنصاف ٤ / ٢٥ =

قال عمر : إذا رأيتم الهلال فأهلوا (١) .

١٠٠٨ - حدثنا قال : قلت لأبي : قول عمر : « تَجَرَّدُوا للحاج وإن لم تحرموا » ؟ .  
قال : يعنى تشبهوا بالحاج (٢) .

المرأة إذا أحرمت بعمره فأدركها الحج وهي حائض (٣)

١٠٠٩ - حدثنا قال : قرأت على أبى : قلت : المرأة إذا أحرمت بعمره فأدركها الحج وهي حائض ؟ قال : تهل بالحج ، وتكون بمنزلة القارن وعليها الهدى (٤) (٥) .

= انظر أيضاً : الفروع ٣ / ٥٦ ، والمبدع ٣ / ٢٢٩ .

(١) أخرجه الإمام مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال : يا أهل مكة ! ما شأن الناس يأتون شعناً وأنتم مدهنون ؟ أهلوا إذا رأيتم الهلال . الموطأ ٣٣٩ / ١ ، كتاب الحج : باب إهلال أهل مكة ومن بها من غيرهم .  
(٢) نقل عن الإمام أحمد مثله الكوسج في المسائل ٨٦ / أ (الظاهرية) وذكر ابن الأثير هذا الأثر وقال : في حديث عمر رضى الله عنه : ( تجردوا بالحج وإن لم تحرموا ) أى تشبهوا بالحاج وإن لم تكونوا حجاجاً ، وقيل : يقال : تجرد فلان بالحج إذا أفرد ولم يقرن . النهاية ٢٥٦ / ١ ، ولم أعثر على من أخرج هذا الأثر .  
(٣) العنوان من هامش الأصل ، وهو غير موجود في المصرية ونسخة ( م ) المطبوع .

(٤) في جميع النسخ والمطبوع ( الحج ) بدل ( الهدى ) وهو خطأ ، والتصويب من مسائل الكوسج ص ٨٦ / أ (الظاهرية) .

(٥) قال الكوسج : قلت : المرأة إذا أحرمت بعمره فأدركها الحج وهي حائض ؟ قال أحمد : تهل بالحج وتكون قارنـة وعليها الهدى . المسائل ص ٨٦ / أ الظاهرية .  
قال المرداوى : والمرأة إذا دخلت متمتعة ، فحاضت قبل فوت الحج ، أحرمت بالحج وصارت قارنـة ، نص عليه . ولم تقض طواف القدوم ، هذا بلا نزاع كله ، وكذا الحكم =

١٠١٠ - سمعت أئى ، سئل : عن امرأة طافت طواف الزيارة ، ثم حاضت قبل أن تصلى ركعتين قال : أرجو أن يجزئها أن تصلى ركعتين إذا طهرت (١) . قيل ؟ أليس ركعتا (٢) الطواف من نفس الطواف ؟ قال : قد صلاهما عمر بنى (٣) طوى (٤) .

### سئل عن قوله : « الحج عرفة والعمرة الطواف »

١٠١١ - حدثنا قال : سمعت أئى يقول : واحتج بعض (٥)

= لو خاف غيرها فوات الحج ، نص عليه ، ويجب دم القران ، وتسقط عنه العمرة ، نص عليه ، وحزم به القاضى وأصحابه فى كتب الخلاف ، واقتصر عليه فى الفروع ، الإنصاف ٣ / ٤٤٨ - ٤٤٩ ، انظر : مختصر الخرق ٧٨ - ٧٩ ، المغنى ٣ / ٤٢١ ، الفروع ٣ / ٣٣٢ ، المبدع ٣ / ١٢٩ .

(١) انظر رواية نحوها فى مسائل الكوسج ٩٠ / ب .  
قال ابن قدامة : والمواالة غير معتبرة بين الطواف والركعتين بدليل أن عمر صلاهما بئى طوى . المغنى ٣ / ٣٤٩ .  
(٢) فى جميع النسخ والمطبوع ( ركعتى الطواف ) وهو خطأ . والصواب ما أثبتته ، لأنه تقتضيه القاعدة .  
(٣) قال ابن الأثير : وهو بضم الطاء وفتح الواو المخففة : موضع عند باب مكة يستحب لمن دخل مكة أن يغتسل به . النهاية ٣ / ١٤٧ .  
(٤) أثر عمر أخرجه عبد الرزاق فى المصنف ٥ / ٦٣ ح رقم ٩٠٠٨ ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢ / ١٨٧ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٥ / ٩١ ، وذكره البخارى تعليقا فى صحيحه - الحج - باب من صلى ركعتى الطواف خارجاً من المسجد ٣ / ٤٨٦ .

(٥) لعله أراد بذلك الإمام أبا حنيفة ، فقد ورد فى المغنى لابن قدامة : قال أحمد : لا أعلم أحداً قال : إن حجه - أى حج من وطىء قبل جمرة العقبة - تام غير أئى حنيفة ، يقول : ( الحج عرفات ) فمن وقف بها فقد تم حجه ، وإنما هذا مثل قول النبى ﷺ : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » أى أدرك فضل الصلاة ، ولم تفته ، كذلك الحج . ٣ / ٤٢٣ .

الناس بما (١) روى عن النبي ﷺ أنه قال : « الحج عرفة » (٢) وإنما يكون الحج عرفة بأن يأتي بما يجب عليه من رمى الجمار وطواف يوم النحر ، وهو الطواف الواجب ، وإقامته بمنى حتى يحل النفر ، فهذا الذى نسلم له حجه ووقوفه بعرفة ، فمن لم يأت بطواف الزيارة ، ورمى الجمار وما يجب عليه فليس حجه بتمام (٣) وإنما قوله : « الحج عرفة » إذا جاء بهذه الأشياء ، يشبه قوله عليه السلام : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها » (٤) فلو كان على ظاهر هذا الكلام

(١) فى الأصل والمصرية والمطبوع ( ما ) والصواب ما أثبتته كما هو فى نسخة ( م ) والسياق يقتضيه .

(٢) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده عن محمد بن جعفر ، ثنا شعبة عن بكير بن عطاء قال : سمعت عبد الرحمن بن يعمر قال : « سمعت رسول الله ﷺ وسأله رجل عن الحج بعرفة ؟ فقال : الحج يوم عرفة أو عرفات ومن أدرك ليلة جمع قبل صلاة الصبح فقد تم حجه ، وأيام منى ثلاثة . « فمن تعجل فى يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه » وكذلك عن وكيع عن سفيان عن بكير بن نحوه . وعن روح عن شعبة عن بكير بن نحوه . المسند ٤ / ٣٠٩ - ٣١٠ .

وأخرجه أبو داود فى سننه - كتاب المناسك - باب من لم يدرك عرفة - من طريق سفيان ، فى حديث طويل . وفيه : الحج : الحج يوم عرفة .

قال أبو داود : وكذلك رواه مهرا عن سفيان قال : الحج الحج مرتين . ورواه يحيى بن سعيد القطان عن سفيان قال : « الحج مرة » . السنن ٢ / ٤٨٥ - ٤٨٦ ح رقم ١٩٤٩ ، والترمذى فى سننه - كتاب الحج - باب ما جاء فىمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج ، من طريق سفيان نحوه وقال : « الحج مرة » . ومن طريق آخر أيضاً نحوه ٣ / ٢٣٧ ح رقم ٨٨٩ - ٨٩٠ .

وانظر أيضاً : سنن النسائى ٥ / ٢٦٤ - ٢٦٥ ، وسنن ابن ماجه ٢ / ١٠٣ ح رقم ٣٠١٥ .

(٣) فى المصرية ( تمام ) وهو خلاف الأصل ونسخة ( م ) .

(٤) أخرجه الإمام أحمد بسنده عن أبى هريرة بلفظ : « من أدرك من صلاة ركعة فقد أدرك » المسند ٢ / ٢٤١ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ ، ٢٨٠ .

وأخرجه البخارى فى صحيحه - كتاب مواقيت الصلاة - باب من أدرك =

كان قد كملت صلاته إذا أدرك ركعة ، ولكن عليه أن يأتي بالصلاة على كمالها ، وإن أفسد آخرها فسد أولها (١) .

فكذلك الواقف بعرفة مالم يأت برمي الجمار (٢) وهذه الأشياء فحجه فاسد إذا وطئ قبل الجمرة ، وإن كان قد وقف بعرفة (٣) ، كأن الإحرام قائم (٤) عليه فإذا رمى الجمرة فقد انتقض بعض إحرامه ، وحل له كل شيء إلا النساء (٥) .

= من الصلاة ركعة - بسنده عن أنى هريرة بلفظ : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » ٥٧ / ٢ ح رقم ٥٨٠ .

ومسلم في صحيحه - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة ، بلفظ البخارى . ١ / ٤٢٣ ، ح رقم ٦٠٧ .

(١) قوله : « وإن أفسد آخرها فسد أولها » أسقطه المحقق من المطبوع ، وقال في الهامش : فى الأصل كلام غير واضح ولعله : فساد أولها فساد آخرها ، والحقيقة أن الكلام واضح غير أنه كتب فى هامش الأصل .

(٢) فى المطبوع ( الجمر ) وفى جميع النسخ ( الجمار ) .

(٣) نقل عن الإمام أحمد رواية بهذا المعنى ابنه صالح فى المسائل ص ٧٠ - ٧١ والكوسج فى المسائل ٩٢ / أ ( الظاهرية ) ١ / ٣٠ ( المصرية ) .

وقال الخرقى : ومن وطئ قبل رمى جمرة العقبة فقد فسد حجها ، وعليه بدنة ، إن كان استكرهها ، ولا دم عليها ، المختصر ص ٧٩ . وقال ابن قدامة : أن الوطء قبل جمرة العقبة يفسد الحج ، ولا فرق بين وقبل الوقوف بعده ، وبهذا قال مالك والشافعى ، وقال أصحاب الرأى : وإن وطئ بعد الوقوف لم يفسد حجه ، لقول النبى ﷺ : « من أدرك عرفة فقد تم حجه » . ولنا أن رجلاً سأل ابن عباس وعبد الله بن عمرو فقال : وقعت بأهلى ونحن محرمان ، فقالا له : أفسدت حجك ، ولم يستفصلا السائل ، رواه الأثرم ، ولأنه وطئ صادف إحراماً تاماً فأفسده ، كقبل الوقوف ، والمراد من الخير الأمن من الفوات . المغنى ٣ / ٤٢٣ .

(٤) فى المطبوع ( قائم ) بدل ( قائم ) وهو خلاف الأصل والنسختين ، المصرية

و ( م ) .

(٥) قال الخرقى : ويقطع التلبية مع ابتداء الرمى ، وينحر إن كان معه هدى ، ويحلق أو يقصر وقد حل له كل شيء إلا النساء . المختصر ص ٧٦ .

١٠١٢ - حدثنا قال : قرأت على أئى : الحج عرفات والعمرة الطواف ؟ .

قال : كان ابن عباس يقول : من طاف بالبيت فقد حل (١) ، هذا فى العمرة ، وقوله : الحج عرفات (٢) ، مثل قوله ﷺ : « من أدرك من (٣) الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة » (٤) .

= وقال ابن قدامة : ظاهر كلام الخرق ههنا أن الحل إنما يحصل بالرمى والحلق معاً وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وعنه : إذا رمى الجمرة فقد حل ، وإذا وطئ بعد جمرة العقبة فعليه دم ، ولم يذكر الخلق ، وهذا يدل على أن الحل بدون الخلق ، وهو الصحيح إن شاء الله تعالى . المغنى ٣ / ٣٩٠ .

وقال المرداوى : واعلم أن التحلل الأول يحصل بالرمى وحده أو يحصل باثنين من ثلاثة ، وهو الرمى والحلق والطواف ؟ فيه روايتان عن أحمد : إحداهما : لا يحصل إلا بفعل اثنين من الثلاثة المذكورة ، ويحصل التحلل الثانى بالثالث ، وهو الصحيح من المذهب .

والرواية الثانية : يحصل التحلل بواحد من رمى وطواف ، ويحصل التحلل الثانى بالباقى . الإنصاف ٤ / ٤١ .

(١) أخرج الطحاوى عن محمد بن خزيمة قال : ثنا عثمان بن الهيثم قال : ثنا ابن جريج قال : أخبرنى عطاء أن ابن عباس رضى الله عنهما كان يقول : « لا يطوف أحد بالبيت حاج ولا غيره إلا حل به » . شرح معانى الآثار ٢ / ١٨٩ .

قلت : وهذا رأى لابن عباس رضى الله عنهما لم يوافقه عليه كثير من الصحابة ومخالف لفعلهم ولم يأخذ به الإمام بل أورده تفسيراً لمعنى ( العمرة الطواف ) . والمشهور أن المعتمر لا يحل إلا بعد الطواف والسعى ثم الخلق أو التقصير . والله أعلم .

(٢) تقدم ( تخريجه ) فى المسألة السابقة .

(٣) سقطت كلمة ( من الصلاة ) من المصرية .

(٤) تقدم تخريج هذا الحديث فى المسألة السابقة .

وقد نقل الكوسج رواية بهذا المعنى عن الإمام أحمد فى المسائل ٩٠ / ب ( الظاهرية ) ١ / ٣٠٢ ( المصرية ) .

والوقوف بعرفة من أركان الحج بلا نزاع ، وكذلك الطواف بالبيت ركن من أركان العمرة بلا نزاع ، ومن ترك ركننا لم يتم النسك إلا به . انظر : الإنصاف ٤ / ٥٨ ، ٦١ ، ٦٢ .



### سئل (١) عن النصراني يسلم بمكة

١٠١٣ - حدثنا قال : سألت أبا قلث : نصراني أسلم [ بمكة (٢) ] فأراد أن يحج ، قلت : هو بمنزلة من ولد بمكة ؟ قال : أرجو (٣) .

### سئل عمن دخل مكة محرماً ثم أراد الحج

١٠١٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل دخل مكة بإحرام ثم أراد الحج من أين يخرج بالحج ؟ قال : يهل من مكة (٤) .

١٠١٥ - وإذا اعتمر عن غيره ثم أراد الحج لنفسه ، خرج إلى الميقات أو اعتمر عن نفسه وأراد الحج لغيره ؟ قال : يخرج إلى الميقات (٥) .

(١) العنوان من هامش الأصل والمصرية .

(٢) الزيادة من مسائل الكوسج . قلت : نصراني أسلم [ بمكة ] ثم أراد الحج ؟ ( ٨٦ / ب ظاهرية ) .

(٣) انظر لهذه المسألة : الروايتين والوجهين ( ٥٠ / أ ) .

وعنه رواية أخرى : أن من أسلم بمكة وأراد الحج عليه أن يرجع إلى ذي الخليفة ويحرم منه وإلا فعليه الدم ، نقلها البغوي في المسائل ( ٣ / أ ) وأبو طالب ، انظر الروايتين والوجهين ( ٤٩ / ب ) والمذهب على الرواية الأولى التي نقلها عنه عبد الله ومن معه ، واختاره جماعة . انظر : المغني ٣ / ٢٥٤ ، الكافي ١ / ٣٨٩ ، الفروع ٣ / ٢٨٣ ، القواعد للبعلي ص ٥٢ ، والإنصاف ٣ / ٤٢٧ ، المبدع ٣ / ١١١ .

(٤) تقدم أن المذهب : أن أهل مكة ومن فيها من غيرهم إذا أردوا الحج أحرموا من مكة . انظر التفصيل في باب : سئل من أين يهل أهل مكة بالحج س ١٠٠٧ وباب : مذهب أبي عبد الله في المتعة س ٩٢٤ .

(٥) ذكر هذه الرواية في المغني ٣ / ٢٤٧ ، الشرح الكبير ٣ / ٢١١ ، عن عبد الله بنصها ، ونقل رواية نحوها ابن هاني في المسائل ١ / ١٧٦ مسألة رقم ٨٩٢ . =

١٠١٦ - حدثنا (١) قال : قلت لأبي : من دخلها بغير إحرام  
ثم أراد الحج ؟ قال : يخرج إلى الميقات (٢) .

= وقال شمس الدين ابن مفلح : عن أحمد : المحرم من الميقات عن غيره ، إذا قضى نسكه ثم أراد أن يحرم عن نفسه واجبا أو نفلا ، أو أحرم عن نفسه ثم أراد عن غيره أو عن إنسان ثم عن آخر ، يخرج إلى الميقات ، وإلا لزمه دم . انظر : الفروع ٣ / ٢٧٨ ، وتبعه المرادوى فى الإنصاف ٣ / ٤٢٦ ، وابن مفلح فى المبدع ٣ / ١١٠ ، وذكر ابن قدامة كلاماً نحوه من قول القاضى . المغنى ٣ / ٢٤٧ ، وتبعه الشارح ٣ / ٢١١ .

قال صاحب الفروع : اختاره جماعة ، وجزم به القاضى وغيره ، وقال فى الترغيب : لا خلاف فيه . الفروع ٣ / ٢٧٨ ، قال ابن قدامة : واحتج له القاضى : بأنه جاوز الميقات مريدا للنسك غير محرم لنفسه فلزمه دم إذا أحرم دونه ، كمن جاوز الميقات غير محرم . المغنى ٣ / ٢٤٧ ، ولم يرض ابن قدامة كلام القاضى ، فقال : وظاهر كلام الخرق : أنه لا يلزمه الخروج إلى الميقات فى هذا كله ، لما ذكرنا من أن كل من كان بمكة كالقاطن بها ، وهذا حاصل بمكة على وجه مباح فأشبهه المكى ، وما ذكره القاضى تحكم لا يدل عليه خبر ولا يشهد له أثر ، وما ذكره من المعنى فاسد لوجوه ، وذكر أربعة وجوه .

وقال شمس الدين ابن مفلح : واختار الشيخ وغيره خلاف هذا ، وهو ظاهر كلام الخرق وغيره ، وكذا أحمد . الفروع ٣ / ٢٧٨ ، وقال فى المبدع : الأشهر : أنه لا يلزمه الخروج إليه كما ذكره المؤلف ، وهو ظاهر كلام الخرق . المبدع ٣ / ١١٠ ، وقال الزركشى ( ٣ / ٤٢٧ الإنصاف ) : وهو المشهور ، بخلاف ما جزم به القاضى ، وغيره .

قلت : وهذا هو الراجح إن شاء الله لقوة دليله ، وعدم الدليل الواضح على القول الأول . والله أعلم .

(١) هذه المسألة ساقطة من المطبوع والمصرية ، وموجودة فى الأصل وفى ( م ) .

(٢) نقل هذه الرواية بنصها ، الكوسج فى المسائل ( ٨٦ / ب ظاهرية ) .

وابن قدامة فى المغنى ٣ / ٢٤٧ ، والشرح الكبير ٣ / ٢١١ ، ونقل عدة روايات

نحوها ابن هانئ فى المسائل ١ / ١٥١ ، ١٧٢ ، مسألة رقم ٧٤٧ ، ٨٦٧ .

والذى دخل مكة بغير إحرام ، فإن كان لا يريد النسك حين جاوز الميقات ،

فالمذهب ، وعليه الأصحاب : أنه إذا أراد الحج أحرم من موضعه ، وعنه : يلزم أن يرجع

فيحرم من الميقات فإن أحرم من دونه فعليه دم . قلت : والأول أولى . والله أعلم . =

## سئل عمن نذر أن يحج ماشياً

١٠١٧ - حدثنا . قال : سألت أبا عن الرجل إذا نذر أن يحج ماشياً ، ولم يسم من أين يمشی ، قال : على نيته ، فإن كان معذباً (١) بذلك فعلى حديث (٢) أخت (٣) عقبة بن / عامر من (٤) ١٩٨ حيث (٥) حلف إذا لم ينو (٦) .

= وإن جاوز الميقات وهو يريد النسك لزمه الرجوع إلى الميقات على الصحيح من المذهب ، لكن ذلك مقيد بما إذا لم يخف فوات الحج أو غيره بلا نزاع ، فإن خاف الفوات إن رجع ، أحرم من موضعه ، وعليه دم . قال ابن قدامة : لا نعلم فيه خلافاً عند من أوجب الإحرام من الميقات لقول النبي ﷺ : « من ترك نسكاً فعليه دم » . انظر مختصر الخرق ص ٦٦ ، المغنى ٣ / ٢٥٤ ، المقنع مع حاشيته ١ / ٣٩٥ ، الإنصاف ٣ / ٤٢٩ .

(١) في المطبوع بياض ، وفي الأصل والمصرية ( معدياً ) بالدال المهملة ، وفي ( م ) : معذباً ، بالدال المعجمة ، وهو الصحيح .

(٢) أخرج هذا الحديث الإمام أحمد من حديث عقبة بن عامر ، بلفظ : إن أختي نذرت أن تمشي إلى بيت الله عز وجل ، فأمرتني أن أستفتي لها رسول الله ﷺ ، فاستفتيت النبي ﷺ ، فقال : « تمشي ولتركب » . المسند ٤ / ١٥٢ ، ٢٠١ .

وأخرجه البخاري في جزاء الصيد : باب من نذر المشي إلى الكعبة ، صحيح البخاري مع الفتح ٤ / ٧٨ ، ٧٩ ، ح رقم ١٨٦٦ .

وأخرجه مسلم في كتاب النذر : باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة . صحيح مسلم ٣ / ١٢٦٤ ح رقم ١٦٤٤ .

(٣) كلمة ( أخت ) موجودة في النسخ الثلاث ، وساقطة من المطبوع .

وأخت عقبة بن عامر الجهني ، قال الحافظ في الفتح : لم يعرف اسمها ٤ / ٨٠ .

(٤) الظاهر أن ههنا سقطاً وتامه كما في مسائل الكوسج : ثم عاودته فقال : من

حيث الخ . ( ٨٦ / ب / ٨٧ / أ ) .

(٥) ( من ) ساقطة من المطبوع ، كما سقط من المصرية ( من حيث ) .

(٦) نقل الكوسج عن الإمام أحمد روايتين مثلها في المسائل ( ٨٦ / ب ، ٩٥ / أ

الظاهرة ، و ١ / ٢٨١ ، ٣٢٦ المصرية ) وانظر أيضاً رواية نحوها في مسائل صالح ص ٤٢ - ٤٣ ، وقال ابن قدامة : وكل موضع نذر المشي فيه أو الركوب فإنه يلزمه الإتيان بذلك من ديرة أهله ، إلا أن ينوى موضعاً بعينه ، فيلزمه من ذلك =

## سئل عمن نذر أن يحج

١٠١٨ - حدثنا أبو عبد الرحمن قال : سألت أبا عن رجل نذر أن يحج في سنة من السنين ، إلا أن يحول بينه وبينه حائل ، وهو يتخوف أن يحول بينه وبين الخروج شغل ، وقد أخرج (١) الحجة ، فترى له أن يتصدق بها على المساكين ، أو يدفعها (٢) إلى من يحج عنه ؟ وكذا كانت نيته ، إن شغل عنها أن يدفعها إلى من يحج عنه ؟ قال : قال الله عز وجل : ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ (٣) . فليس إلا الوفاء بالنذر (٤) فإن حيل بينه وبين الحج (٥) في عامه هذا ، فأرجو أن يكون معذوراً ، ويكفر عن يمينه ، ويحج (٦) قابل ، أو إذا أمكنه

= الموضع ، المغنى ١٠ / ١٥ ، وقال الحجاوى : وإن نذر المشى لزمه إتيانه في حج أو عمرة من ديرة أهله ، أى مكانه الذى نذر فيه ، إلا أن ينوى من مكان معين فيلزمه منه . الإقناع ٤ / ٣٦٢ ، وانظر أيضاً : الإنصاف ١١ / ١٤٨ ، المبدع ٩ / ٣٤٣ ، منتهى الإرادات ٣ / ٤٤٥ ، وغاية المنتهى ٣ / ٤١٧ .

(١) كذا في النسخين ما عدا ( م ) فإن فيها : ( أخرج في الحجة ) .

(٢) في المطبوع : يدعها . وهو مخالف لجميع النسخ .

(٣) سورة الإنسان الآية : ٧ .

(٤) قال الخرق : من نذر أن يطيع الله عز وجل لزمه الوفاء به . مختصر الخرق ص ٢٢٣ ، وقال ابن قدامة معلقاً عليه : ونذر الطاعة : الصلاة والصيام ، والحج والعمرة والعق والصدقة والاعتكاف ، والجهاد ، وما في هذه المعاني ، سواء نذره مطلقاً بأن يقول : لله علي أن أفعل كذا وكذا ، أو علقه بصفة مثل قوله : إن شفى الله من علتى أو شفى فلاناً الخ ، فأدرك ما أمل بلوغه من ذلك فعليه الوفاء به . المغنى ١٠ / ٣ . وقال المرداوى : لا نزاع في صحة النذر ولزوم الوفاء به في الجملة . الإنصاف ١١ / ١١٧ .

(٥) في جميع النسخ ( الحاج ) وهو لا يناسب المعنى ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٦) كذا في جميع النسخ ، وفي المطبوع : ( من قابل ) .

ذلك (١) فإن حدث به حدث يُحَجَّ عنه (٢) .

١٠١٩ - قلت لأبي : فإن هو حج ولم يكن حج حجة الإسلام (٣) يجزىء عنه من حجة الإسلام ؟ .

قال : كان ابن عباس يقول : يجزيه من حجة الإسلام ، قال ابن عمر : هذه حجة الإسلام ، وف (٤) بنذك (٥) .

### سئل (٦) عن القارن يجزيه طواف واحد

١٠٢٠ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : القارن يجزيه طواف (٧) واحد (٨) .

(١) قال ابن قدامة : ولو قال : لله على الحج في عامي هذا ، فلم يحج لعذر أو غيره ، فعليه القضاء والكفارة ، ويحتمل أن لا كفارة عليه ، إذا كان معذورا . المغنى ٢٨ / ١٠ .

(٢) في المغنى : من نذر حجاً ومات قبل فعله ، فعله الولي عنه ، لأن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : إن أختي نذرت أن تحج ، وأنها ماتت ، فقال النبي ﷺ : « لو كان عليها دين أكنست قاضيه . قال : نعم . قال : فاقض الله فهو أحق بالقضاء » رواه البخاري المغنى ١٠ / ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ .

(٣) قوله : ( يجزىء عنه من حجة الإسلام ) ( ساقط من المصرية ) .

(٤) ( وفي ) كذا في الأصل و ( م ) وفي المصرية ( وافي ) وفي المطبوع ( أوف بنذك ) وكل هذا غير صحيح ولعل الصواب : ( وف بنذك ) أو ( أوف بنذك ) أى بحذف الياء من آخره .

(٥) تقدم الكلام على هذه المسألة في باب : من نذر أن يحج ولم يحج ( فيراجع في المسألة ١٠٠٤ ) قلت : والصواب ما قاله ابن عمر رضي الله عنهما ، إذ فيه أداء للركن والواجب ، كل على حدة إنفاذاً لأمر الله بأداء الحج والنذر . والله أعلم .

(٦) العنوان في هامش الأصل والمصرية ، وهو مذكور في المطبوع أيضاً .

(٧) في المصرية : طوافاً واحداً . وهو خطأ واضح .

(٨) تقدم الكلام على المسألة في باب : ما يقول عند الصفا والمروة ، واستلام

## سئل عن أشهر الحج

١٠٢١ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول : أشهر الحج شوال وذو القعدة ، وعشر ذى الحجة (١) فإذا اعتمر الرجل فى هذه الأشهر ، ثم أقام حتى يحج (٢) ..... فهو متمتع ، وعليه ما استيسر من الهدى (٣) .

## / سئل عمن مات ولم يحج وهو موسر

١٩٩

١٠٢٢ - حدثنا قال : سمعت أنى وسئل عن رجل موسر للحج فمات ولم يحج قال : يحج عنه من جميع المال (٤) ، يبدأ به بمنزلة

(١) نقل ابن هانئ عن الإمام أحمد مثل ذلك فى المسائل ١ / ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٦ مسألة رقم ٦٩٦ ، ٧١٨ ، ٧٢٦ .

وقال ابن مفلح : أشهر الحج ، شوال وذو القعدة وعشر ذى الحجة منه يوم النحر وهو يوم الحج الأكبر ، نص على ذلك أحمد . الفروع ٣ / ٢٨٧ .  
وقال المرداوى : هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب ، وقطع به كثير منهم .  
الإنصاف ٣ / ٤٣١ .

(٢) فى (م) : ( حتى يحج فمات ولم يحج ) ، وكذا فى المطبوع أيضاً ، وهو غير موجود فى المصرية ، ومضروب عليه فى الأصل .

(٣) قال ابن المنذر : أجمعوا على أن من أهل بعمره فى أشهر الحج من أهل الآفاق من الميقات ، وقدم مكة ففرغ منها ، وأقام بها ، فحج من عامه ، أنه متمتع ، وعليه الهدى إن وجد وإلا فالصيام . الإجماع ص ٦٤ ، والمغنى ٤ / ٤١٢ .

وذكر ابن قدامة الشروط التى يجب الدم على من اجتمعت فيه ، وهى خمسة : الأول : أن يحرم بالعمرة فى أشهر الحج . والثانى : أن يحج من عامه . والثالث : أن لا يسافر بين العمرة والحج سفرأ بعيداً ، تقصر فى مثله الصلاة ، والرابع : أن يحل من إحرام العمرة قبل إحرامه بالحج . الخامس : أن لا يكون من حاضرى المسجد الحرام .  
المغنى ٣ / ٤١٢ - ٤١٤ .

(٤) قال ابن هانئ : سمعته يقول : الزكاة ، إذا فرط فيها صاحبها ، فهى من =

الدين ، وكذلك الزكاة . (١) وهو قول الحسن ، وعطاء وطاووس (٢) .

١٠٢٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل مات وأوصى أن يُحج عنه بعشرين ديناراً ، وأوصى لقربته بستة دنانير ، ولم يكن الرجل حج حجة الإسلام ؟ .

فقال : يبدأ بالحج فيحج عنه لأنه شيء قد وجب عليه ، وكان الحسن وطاووس يقولان : هو من جميع المال يعني الحج (٣) ، وهو

= جميع المال ، وكذلك في كفارات الأيمان ، والظهار ، والحج من جميع المال ، إذ علم الورثة بذلك . المسائل ١ / ١٧٨ مسألة رقم ٩٠٦ .

وقال صالح : وقال أبو : الحج والكفارات وكل فرض على الرجل ، إذا مات فهو من جميع المال . المسائل ص ١٥٠ .

وقال الخرقى : ومن فرط فيه حتى توفي ، أخرج عنه في جميع ماله حجة وعمرة . المختصر ص ٦٤ ، قال أبو الخطاب : إن لم يفعله حتى مات ، وجب قضاؤه من جميع تركته كالزكاة والدين . الهداية ١ / ٨٩ .

وقال ابن قدامة : متى توفي من وجب عليه الحج ولم يحج ، وجب أن يخرج عنه من جميع ماله ما يحج به عنه ويعتمر ، سواء فاته بتفريط أو بغير تفريط ، وبهذا قال الحسن وطاووس والشافعي . المغنى ٣ / ٢٣٣ ، وانظر أيضاً : الكافي ١ / ٣٨٥ ، والمقنع ، ١ / ٣٩١ حيث قال : ومن وجب عليه الحج فتوفي قبله أخرج عنه من جميع ماله حجة وعمرة ، وقال المرداوى بعده : بلا نزاع ، وسواء فرط أو لا ، ويكون من حيث وجب عليه على الصحيح من المذهب ، نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف ٣ / ٤٠٩ وانظر المقنع ٢ / ٣٦٥ ، والفروع ٣ / ٢٤٩ ، ومنتهى الإرادات ١ / ٣٣٨ - ٣٣٩ ، ومنح الشفا الشافيات ١ / ٢٢٢ .

(١) تقدم ذكر هذه المسألة في باب : زكاة مال الميت والمجنون . س ٧٨٩ .

(٢) ذكر ابن قدامة : أنه قال سعيد بن المسيب والحسن : كل واجب من رأس المال ، كما نقل أنه إن كان الثلث أقل ، تم قدر ما يكفى الحج من رأس المال ، وقال : وبهذا قال عطاء وطاووس والحسن وعد آخرين . المغنى ٦ / ٢٣٧ ، وانظر ما تقدم في كتاب الزكاة ، باب زكاة مال الميت والمجنون س ٧٨٩ .

(٣) سبق تخريج النص في الزكاة مع ذكر الحسن وطاووس ، انظر كتاب =

الذى أذهب إليه ، ثم ينظر فيما بقى فيخرج الستة دنانير من ثلث البقية فينفذ (١) .

١٠٢٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل مات وترك ألفى درهم وعليه دين ألف درهم ولم يحج حجة الإسلام ، وعليه زكاة فرط فيها (٢) .

قال : يُبدأ بالدين فيقضى ، والحج والزكاة فيه اختلاف (٣) ، فمن الناس من يقول : إن لم يوص فهو ميراث ، وإن أوصى فهو من ثلثه (٤) . ونحن نقول : يُحج عنه ، ويُزكى من جميع المال ، وما بقى فهو ميراث (٥) .

= الزكاة ، باب زكاة مال الميت والمجنون س ٧٨٩ .

(١) نقل ابن هانيء رواية نحوها في المسائل ٢ / ٤١ س ١٣٥١ .

وذكر ابن قدامة أنه إذا أوصى بحج واجب أو غيره من الواجبات ، فإنه لم يخل من أربعة أحوال وبعد ذكر ثلاثة أقسام ، قال : القسم الرابع : أن يوصى بالواجب ، ويقرن الوصية بالتبرع ، مثل أن يقول : حجوا عني وأدوا ديني وتصدقوا عني ، ففيه وجهان : أحدهما : أن الواجب من رأس المال ، لأن الاقتران في اللفظ لا يدل على الاقتران في الحكم ولا في كيفيته ، ولذلك قال الله تعالى : ﴿ كُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ . والأكل غير واجب ، والإيتاء واجب ، ولأنه ههنا قد عطف غير الواجب عليه ، فكما لم يستويا في الوجوب ، لا يلزم استواءهما في محل الإخراج .

والثاني : أنه من الثلث ، لأنه قرن به ما مخرجه من الثلث . المغنى ٦ / ٢٣٧ ، ٢٣٩ .

(٢) في النسخ الثلاث ( منها ) والظاهر أنه خطأ ، ولعل الصواب ما أثبتته ، وكذا في المطبوع أيضاً .

(٣) في المطبوع ( احتمالان ) وهو مخالف للجميع .

(٤) هذا قول مالك وأبي حنيفة ، وإليه ذهب الشعبي والنخعي ، وقال الشافعي

وأحمد : متى توفي من وجب عليه الحج ولم يحج ، وجب أن يخرج عنه من جميع ماله ما يحج به عنه . انظر : الهداية مع فتح القدير ٣ / ١٤٥ ، المنتقى للباقي ٢ / ٢٧١ ، المجموع ٧ / ٨٨ ، ٩١ ، المغنى ٣ / ٢٣٣ .

(٥) إذا مات إنسان وعليه دين وحج وزكاة ، ينظر هل يكفى ماله =



## المرأة تحج عن الرجل والحائض تبلغ الميقات ماتصنع

١٠٢٥ - حدثنا قال : / سألت أبا قلبي : تحج المرأة عن ٢٠٠  
المرأة والرجل عن المرأة ؟ قال : نعم (١) .

١٠٢٦ - حدثنا قال : سألت (٢) أبا عن الحائض إذا بلغت  
الميقات قال : تغتسل وتهل وتصنع ما يصنع الحاج غير أن لا تطوف

= لجميع الواجبات أم لا ، فإن كفى يؤدي الجميع ، وإن ضاق قسم بالخصص ، وأخذ  
للحج حصته ، وحج به من حيث يبلغ ، وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب ونص عليه ،  
وعن أحمد ما يدل على أن الحج يسقط عنه ، وعنه : يقدم الدين لتأكيده ، وهو قول في  
شرح الزركشي .

انظر المغنى ٣ / ١٠٠ ، ٢٣٤ - ٢٣٥ ، المقنع ١ / ٣٩١ ، الكافي ١ / ٣٨٦ ،  
الإنصاف ٣ / ٤١٠ ، منتهى الإرادات ١ / ٢٣٨ - ٢٣٩ ، العذب الفاضل شرح  
عمدة الفارض ١ / ١٤ ، ١٥ .

قلت : والراجح ما ذكره الإمام أحمد في هذه المسألة ، لأنها واجبات تعلقت بزمة  
المتوفى قبل وفاته وهو قادر على الأداء ، فكأنها تعلقت أيضاً بماله ، فوجب أداؤها منه بعد  
وفاته . والله أعلم .

(١) نقل مثله عن الإمام أحمد الكوسج في المسائل ٨٥ / ب ( الظاهرية ) انظر  
أيضاً رواية في هذا المعنى في مسائل أبي داود ص ١٣٤ .

قال ابن قدامة : يجوز أن ينوب الرجل عن الرجل والمرأة ، والمرأة عن الرجل والمرأة  
في الحج في قول أكثر أهل العلم ، إلا الحسن بن صالح . المغنى ٣ / ٢٢٦ .  
وقد نقل ابن المنذر على ذلك : الإجماع ، انظر : الإجماع ص ٦٧ .

وقال ابن تيمية : يجوز للمرأة أن تحج عن امرأة أخرى باتفاق العلماء ، سواء كانت  
بنتها أو غير بنتها ، وكذلك يجوز أن تحج المرأة عن الرجل عند الأئمة الأربعة وجمهور  
العلماء . مجموع الفتاوى ٢٦ / ١٣ .

(٢) بدأ من هنا سقط في المصرية . ويمتد هذا السقوط إلى قوله ( ليس لهم أن  
يشتروا مما سبى المسلمون شيئا ) في باب ( بيع سبى المسلمين من أهل الذمة ) في كتاب  
السير س ١٠٩٨ .

بالبیت (١) وبالصفاء والمروة ، ولاتدخل المسجد ، أعجب إلینا (٢) .

### سئل عن الرمل والاضطباع

١٠٢٧ - حدثنا قال : سألت أبا : قلت : من ترك

الرمل (٣) ما عليه ؟ .

قال : أرجو أن لا يكون عليه شيء (٤) .

(١) في المطبوع ( في البيت ) وهو خطأ ظاهر . وخلاف للأصل و ( م ) .  
(٢) نقل مثله عن الإمام أحمد أيضاً الكوسج في مسائله ٨٦ / أ ( الظاهرية ) غير أنه لا يوجد فيه ( أعجب إلینا ) .

انظر رواية بهذا المعنى في مسائل ابن هانئ ١ / ١٣٩ - ١٤٠ س رقم ٦٨٧ - ٦٩٤ ، ومسائل أبي داود ص ١٣٣ .

استحباب الغسل للإحرام في حق الحائض ، هو المذهب . قال المرداوى : هو صحيح . صرح به الأصحاب . الإنصاف ١ / ٢٥٠ ، وقال أيضاً : وهو صحيح بلا نزاع . المصدر السابق ٣ / ٤٣٢ .

وقد تقدم الكلام في اشتراط الطهارة في الطواف في باب ( سئل عن طاف بالبیت وهو غير متوضئ ) المسألة رقم ٩٦١ .

(٣) رمل يرمل رملاً ، وهو فوق المشى ودون العدو ، ويقال : رمل الرجل يرمل رملاناً ورملاً ، إذا أسرع في مشيته ، وهز منكبيه ، وهو في ذلك لا ينزو . لسان العرب ١٣ / ٣١٤ ، الرمل في الطواف : هو إسراع المشى مع مقاربة الخطو .

المغنى ٣ / ٣٤٠ ، المقنع ١ / ٤٤٣ ، قال المرداوى : وهذا بلا نزاع . الإنصاف ٨ / ٤ .

(٤) ورد مثل ذلك عن الإمام أحمد في مسائل الكوسج ٨٧ / ب ( الظاهرية ) ومسائل ابن هانئ ١ / ١٧٧ س رقم ٩٠٠ ، وأيضاً في رواية حنبل . انظر : الفروع ٣ / ٢٧ .

قال الخرقى : ومن نسي الرمل فلا إعادة عليه ص ٧٢ .  
قال ابن قدامة : ومن تركه عمداً لم يلزمه شيء . المغنى ٣ / ٣٤٢ ، انظر أيضاً =  
الفروع ٣ / ٤٩٧ .

١٠٢٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن الطواف بالبيت مضطجعاً<sup>(١)</sup> . قال : لا بأس به<sup>(٢)</sup> .

١٠٢٩ - حدثنا قال : قلت لأبي : على النساء سعى في الوادي ورمل بالبيت أو رقى على الصفا والمروة ؟ قال : ليس على النساء شيء من ذلك<sup>(٣)</sup> .

١٠٣٠ - حدثنا قال : قلت لأبي : هل على أهل مكة رمل بالبيت أو سعى بين الصفا والمروة ؟ قال : إذا كان يهل من مكة لم

= ويرى القاضي : إن ترك الرمل والاضطباع في طواف القدوم أتى بهما في طواف الزيارة . قال ابن قدامة : وهذا لا يصح . المغنى ٣ / ٣٤٢ .

(١) الاضطباع : قال الأزهري : افتعال من الضبع وهو العضد ، وكان في الأصل ( اضتبع ) فقلبت التاء طاء ، فقل : اضطبع ، وهو أن يدخل الرداء الذي يحرم فيه من تحت منكبه الأيمن فيلقيه على عاتقه الأيسر . الزاهر ١٧٧ ، انظر أيضاً : النهاية ٣ / ٧٣ ، ولسان العرب ١٠ / ٨٤ وفسره الإمام أحمد في رواية أبي داود نحوه ، انظر مسائله ص ١٣١ .

(٢) الطواف بالبيت مضطجعاً للعمرة والقدوم سنة ، قال الخرق : واضطجع بردائه ، ص ٧٢ ، وقال ابن قدامة : ويستحب الاضطباع في طواف القدوم . المغنى ٣ / ٣٣٩ .

قال ابن مفلح : ( ويضطجع بردائه ) في جميع طوافه . المبدع ٣ / ٢١٣ . وقال المرداوي : الصحيح من المذهب : أن الاضطباع يكون في جميع الأسبوع . الإنصاف ٤ / ٥ .

وعن الإمام أحمد رواية ثانية : أن الاضطباع في الأشواط التي يرمل فيها . قال ابن قدامة : والأولى أولى . المغنى ٣ / ٣٣٩ ، انظر أيضاً : الفروع ٣ / ٤٩٥ ، والمبدع ٣ / ٢١٤ ، والإنصاف ٤ / ٥ .

(٣) نقل مثله عن الإمام أحمد ، الكوسج في مسائله ٨٧ / ب . قال الخرق : وطواف النساء وسعين مشى . المختصر ٧٣ . وقال صاحب الفروع : نص عليه . ٣ / ٤٩٩ . وقد نقل ابن المنذر إجماع العلماء على ذلك . قال : وأجمعوا على أن لا رمل على النساء حول البيت ، ولا في السعى بين الصفا والمروة . الإجماع ص ٦١ .

يكن عليه رمل ولاسعى (١) .

١٠٣١ - قلت لأبي : إذا طاف بعد الإفاضة يرمل ؟ .

قال : مَنْ أَهَلَ مِنْ مَكَّةَ لَا يَرْمِلُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ (٢) .

### الطواف والسعي راكباً

٢٠١ ١٠٣٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن الركوب بين / الصفا

والمروة من غير علة أو من علة ، والطواف بالبيت من علة ، قال :  
أكرهه من غير علة ، إذا كان عليلاً يركب ويحمل حول البيت (٣) ،  
واحتج بحديث أم سلمة : أن النبي ﷺ قال لها : « طوفي من وراء

---

(١) نقل الكوسج مثله عن الإمام أحمد ، انظر : المسائل ٨٧ / ب ، ونقل  
صالح : قال أبي : ليس على أهل مكة رمل ، المسائل ص ١٤٦ .  
وقال ابن قدامة : قال أحمد : ليس على أهل مكة رمل عند البيت ولا بين الصفا  
والمروة .

وقال : هذا ، لأن الرمل إنما شرع في الأصل لإظهار الجلد والقوة لأهل البلد ،  
وهذا المعنى معدوم في أهل البلد . المغني ٣ / ٣٤٢ . وقال في المقنع : وليس على النساء  
ولا أهل مكة رمل ١ / ٤٤٣ .

وقال ابن مفلح : نص عليه . المبدع ٣ / ٢١٨ .  
قلت : والمراد بالسعي هنا الرمل والإسراع في الوادي بين العلمين الأخضرين في  
المسعى . والله أعلم .

(٢) نقل مثله عن الإمام أحمد ، الكوسج في مسائله ٨٧ / ب ( الظاهرية ) ونقل  
نحوه أبو داود في مسائله ص ١٣١ .

لا يرمل من أهْل من مكة ، لأنه في حكم أهل البلد ، وأيضاً الرمل يستحب في  
طواف القدوم أو طواف العمرة . انظر : المغني ٣ / ٣٤١ - ٣٤٢ .

قال شمس الدين بن مفلح : ولا يسن رمل واضطباع لامرأة أو محرم من مكة أو  
حامل معذور ، نص عليه . الفروع ٣ / ٤٩٩ .

(٣) قال ابن قدامة : لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في صحة طواف الراكب =

## الناس وأنت راكبة» (١) .

= إذا كان له عذر ، المغني ٣ / ٣٥٨ .

وقال المرداوى : فإن كان راكباً لعذر أجزأ طوافه قولاً واحداً . الإنصاف

٤ / ١٢ هذا لمن كان له عذر ، وأما بدون عذر ففيه روايات .

وقد صرح ابن قدامة بأن الطواف يجزئ من الراكب مطلقاً ، انظر : المقنع

١ / ٤٤٤ ، وهو إحدى الروايات . كما قاله المرداوى ، وقال أيضاً : والرواية الثانية :

لا يجزئه ، وهو المذهب . نقله الجماعة عن أحمد . وهو ظاهر كلام الخرقي ، ثم قال :

وهو من مفردات المذهب .

وذكر رواية أخرى فقال : وعنه : يجزئ وعليه دم . الإنصاف ٤ / ١٢ - ١٣

انظر أيضاً : مختصر الخرقي ص ٧٤ ، والروايتين والوجهين ٤٤ / ب . ورؤوس المسائل

١٩٠ ، والمغني ٣ / ٣٥٨ ، والكافي ١ / ٤٣٦ ، والفروع ٣ / ٤٩٩ ، ومنح الشفا

الشافيات ١ / ٢٣٦ .

وأما إذا طيف به محمولاً ، فإن كان لعذر أجزأه قولاً واحداً ، وإن كان لغير عذر

فصرح ابن قدامة بأنه يصح مطلقاً . انظر : المقنع ١ / ٤٤٤ ، وهو إحدى الروايتين ،

والرواية الثانية : لا يجزئه ، وهو المذهب . الإنصاف ( بتصرف يسير ) ٤ / ١٣ .

وأما السعى بين الصفا والمروة :

فقال ابن قدامة : أما السعى راكباً فيجزئه لعذر وبغير عذر . المغني ٣ / ٣٥٩ وتبعه

الشارح ٣ / ٣٩٥ . والمذهب : أنه لا يجوز بغير علة . قال المرداوى : السعى راكباً

كالطواف راكباً على الصحيح من المذهب ، نص عليه . الإنصاف ٤ / ١٣ .

انظر أيضاً : الفروع ٣ / ٤٩٩ .

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن عبد الرحمن ( ابن مهدي ) عن مالك عن

أبي الأسود عن عروة عن زينب ابنة أم سلمة : أنها قدمت وهي مريضة فذكرت ذلك للنبي

ﷺ فقال : « طوفي من وراء الناس وأنت راكبة » ، الحديث ٦ / ٢٩٠ ، وأيضاً مثله في

٦ / ٣١٩ .

وأخرجه البخارى في صحيحه - كتاب الصلاة - باب إدخال البعير في المسجد

لعله - الصحيح مع الفتح ١ / ٥٥٧ ، ح رقم ٤٦٤ .

وأيضاً كتاب الحج - باب طواف النساء مع الرجال ، ٣ / ٤٨٠ ح رقم ١٦١٩ من

طريق مالك به نحوه .

## سئل عن صلاة أهل مكة والجمع بين الصلاتين

١٠٣٣ - حدثنا قال : سألت أئى : ماتقول (١) فى رجل صلى خلف رجل - أعنى محمد بن داود إمام مكة - (٢) لأن ابن داود كان يقصر الصلاة وكان يجب عليه أن يتم الصلاة ؟ .

قال : أرى أن يعيد الصلاة إذا صلى خلف من يقصر الصلاة ، لا يعتد بها ، لأن الإمام ينبغى له أن يصلى أربعاً (٣) .

١٠٣٤ - حدثنا قال : سألت أئى عن الجمع بين الصلاتين فى السفر ؟ .

قال : يؤخر الظهر إلى العصر حتى يبرد ، ثم يصلى الظهر ثم العصر فى كل سفر تقصر فيه الصلاة ، وكذلك العشاء يؤخر إلى

= ومسلم فى صحيحه - كتاب الحج - باب جواز الطواف على بعيره وغيره أيضاً من طريق مالك نحوه . ٢ / ٩٢٧ ح رقم ١٢٧٦ .  
وقد أورد هذه المسألة بنصها الكوسج فى المسائل ٨٧ / ب .  
(١) فى المطبوع ( ما يقول ) وهو خلاف الأصل ونسخة ( م ) ، وخلاف السياق .

(٢) لم أعثر على ترجمته فى المراجع التى بين يدى .  
(٣) انظر الروايات فى هذا المعنى فى مسائل ابن هانئ ١ / ١٦٧ .  
قال ابن قدامة : فأما قصر الصلاة فلا يجوز لأهل مكة ، واستدل بأنهم فى غير سفر بعيد ، فلم يجز لهم القصر كغير من فى عرفة ومزدلفة . المغنى ٣ / ٣٦٧ .  
وقد سبق تفصيل الكلام على هذه المسألة ، وبيان المذهب فيها فى كتاب الصلاة - باب قصر الصلاة . س رقم ٥٦١ ، وأيضاً فى كتاب المناسك : باب قصر الصلاة بمنى وعرفة س رقم ٩٥٧ بأن المذهب : أنه لا يجمع ولا يقصر ، ولكن ابن تيمية رجح بأنه يجمع ويقصر ، انظر : الفتاوى ٢٤ / ٤٤ .

العتمة أيضاً ، ثم يصليهما جميعاً <sup>(١)</sup> .

قلت : فترى أن يجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر ؟  
قال : ذلك أعجب إليّ ، يعنى يؤخر الظهر إلى العصر ثم يجمع <sup>(٢)</sup> .

وقد سئل عن ذلك سالم بن عبد الله فلم ير به بأساً أن يتعجل  
الجمع / ويصلى الظهر والعصر ، قال سالم : ألم تر إلى صلاة الناس ٢٠٢  
بعرفة : يقول : إنهم يجمعون الظهر والعصر في أول وقت الظهر <sup>(٣)</sup> .

قال أبى : وكان ابن عيينة لا يقصر الصلاة إذا خرج من مكة إلى  
منى ثم قصر <sup>(٤)</sup> ، واحتج بحديث عمرو <sup>(٥)</sup> عن جابر بن زيد قال :  
( أقصر بعرفة ) <sup>(٦)</sup> .

قال ابن عيينة : وأى سفر <sup>(٧)</sup> أشد منه ، قال رجل لسفيان :

( ١ ، ٢ ) تقدم الكلام على المسألتين في كتاب الصلاة - باب ( الجمع بين  
الصلاتين ) س رقم ٥٤٤ .

( ٣ ) أخرجه مالك في الموطأ - في كتاب قصر الصلاة - باب الجمع بين  
الصلاتين - عن ابن شهاب أنه سأل سالم بن عبد الله هل يجمع بين الظهر والعصر في  
السفر ؟ قال : نعم ، لا بأس بذلك . ألا ترى إلى صلاة الناس بعرفة . ١ / ١٤٥ . انظر  
أيضاً : المدونة ١ / ١١٢ وعبد الرزاق من طريق مالك نحوه . انظر المصنف ٢ / ٥٥٠ ح  
رقم ٤٤١٤ ( باب من نسي صلاة الحضر والجمع بين الصلاتين في السفر ) .  
تقدم بيان الجمع بين الصلاتين في كتاب الصلاة ، في باب مستقل . انظر  
س رقم ٥٤٤ .

( ٤ ) نقل أبو داود عن الإمام أحمد قال : سمعت أحمد قال : كان سفيان - يعنى  
ابن عيينة - يقصر في آخر أمره ، المسائل ص ١٣٢ .  
( ٥ ) هو عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم .

( ٦ ) لم أعر على من خرج .

( ٧ ) في نسخة ( م ) ( وأى شيء ) .

إن مالكا<sup>(١)</sup> وابن أبي حازم<sup>(٢)</sup> يرون القصر بعرفات . فأعجبه ذلك ،  
- يعنى - وبمنى .

١٠٣٥ - حدثنا قال : سمعت أبى يقول : أرسله لنا  
سفيان<sup>(٣)</sup> عن طاؤوس أترى الناس صلوا خلاف صلاة رسول  
الله ﷺ ، يقول : فى التقصير ، قال أبى : والنبي ﷺ كان مسافراً  
جاء من المدينة إلى مكة ، فقصر ثم زار البيت ، ثم رجع إلى منى  
فقصر<sup>(٤)</sup> .

١٠٣٦ - حدثنا قال : قلت لأبى : فما تقول أنت فى أهل  
مكة ، ترى لهم أن يقصروا إذا خرجوا إلى منى وعرفات ؟ قال : لا ،  
لأنه لا يكون سفرهم أربعة<sup>(٥)</sup> برد ، وقد كان ابن عيينة لا يقصر ، ثم  
قصر<sup>(٦)</sup> .

(١) قال مالك : يصلى أهل مكة بعرفة ومنى ما أقاموا بها ركعتين ركعتين ، يقصرون  
الصلاة حتى يرجعوا إلى مكة . الموطأ ١ / ٤٠٣ .

(٢) هو عبد العزيز بن أبى حازم سلمة بن دينار المحاربى مولاهم أبو تمام . المدنى ،  
صديق فقيه ، مات سنة أربع وثمانين ومائة . وقيل : قبل ذلك . تهذيب التهذيب ٦ /  
٣٣٣ ، تقريب التهذيب ١ / ٥٠٨ . ولم أعثر على من خرج قوله .  
(٣) هو سفيان بن عيينة .

(٤) فى المطبوع : ( يقصر ) وهو خلاف الأصل و ( م ) .  
وقد سبق أن ذكرنا مذهب الإمام أحمد فى أهل مكة ومن يريد الإقامة فيها بعد الحج :  
أنه لا يقصر الصلاة ولا يجمعها فى منى وعرفات . فى س رقم ٥٦١ ، ٩٥٧ ، وذلك لأنه  
يرى أن منى وعرفات تقعان دون مسافة القصر من مكة ، وأشار بذلك فى رواية عبد الله انظر  
المسألة ٥٦٠ فلما احتج عليه بأن الذين قصروا الصلاة بمنى وعرفات من أهل مكة أو مقيمها  
هل يعد فعلهم مخالفاً لسنة رسول الله ﷺ ، فأجاب الإمام أحمد عن ذلك بأن النبى ﷺ  
قصر الصلاة لأنه كان مسافراً لم ينو الإقامة .

(٥) فى نسخة ( م ) ( أربع ) وهو خلاف القاعدة .  
(٦) تقدم نحو هذه المسألة فى باب ( القصر فى الصلاة ) س رقم ٥٦٠ وتقدم  
الكلام عليها فى س رقم ٥٦١ ، ٩٥٧ .



١٠٣٧ - حدثنا قال : سئل أئى وأنا أسمع عن الجمع بين الصلاتين ؟ .

فقال : يؤخر الظهر إلى أول وقت العصر ثم يجمع على حديث حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس <sup>(١)</sup> ليس فى قلبى منه شئ - يعنى - إذا جمع هكذا .

قيل لأئى عبد الله قال / : فإن صلى الظهر والعصر : أى فى ٢.٣ أول وقت الظهر ؟ قال : قد كنا نفعل هذا ، وذاك الفعل مثل حديث حسين <sup>(٢)</sup> أعجب إالى <sup>(٣)</sup> .

١٠٣٨ - حدثنا قال : سألت أئى : قلت : أمير بمكة <sup>(٤)</sup> كان إذا دخل العشر خرج إلى الطائف فأحرم ثم قصر الصلاة إذا قدم مكة وبمنى وبعرفات . فما ترى فى الصلاة خلفه إذا هو قصر ؟ فقال أئى : الذى أذهب إليه فى قصر الصلاة إلى ما يروى عن ابن عمر وابن عباس : أن الصلاة لا تقصر إلا فى أربعة برد <sup>(٥)</sup> .

قال أئى : وهذا أمير مكة إذا هو خرج إلى الطائف ، ورجع إلى مكة فعليه أن يتم الصلاة ، لأن له بمكة أهلاً <sup>(٦)</sup> .

(١) تقدم تخريج هذا الحديث والكلام عليه ، فى باب الجمع بين الصلاتين س ٥٤٤ كما تقدم بيان جمع التقديم والتأخير وما هو أحب إلى الإمام أحمد فى تلك المسألة .

(٢) فى نسخة ( م ) زاد ( ابن عبد الله ) .

(٣) تقدم تخريجه والكلام على المسألة فى س رقم ٥٤٤ .

(٤) فى نسخة ( م ) ( أمير مكة ) .

(٥) تقدم تخريج قولهما ، فى كتاب الصلاة ، باب قصر الصلاة ، س رقم ٥٤٩ .

(٦) فى الأصل و ( م ) والمطبوع ( أهل ) وهو خلاف القاعدة .

وقد قال ابن عباس : إذا أتيت على أهل أو ماشية فأتم (١) .

قال أنى : فإذا خرج إلى منى وعرفات ، فليس هذا مما تقصر فيه الصلاة لأنه أقل من أربعة برد ، وأربعة برد : ستة عشر فرسخاً ، وهى ثمانية وأربعون ميلاً (٢) .

وأذهب إلى حديث ابن عباس : إذا أتيت على أهل أو ماشية فأتم الصلاة (٣) ، قال أنى : وإذا كان من غير أهل مكة لم يقصر إذا أتى على أهل أو ماشية .

واحتج بعض الناس فزعم أنه لا تقصر الصلاة إلا فى ثلاثة أيام فصاعداً (٤) ، وقال إن النبى ﷺ قال : لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا مع ذى محرم (٥) .

(١) تقدم تخريج قوله فى كتاب الصلاة . باب قصر الصلاة س رقم ٥٥٥ .

(٢) قد تقدم الكلام على البرد والفرسخ والميل وما يساويه من كيلو مترات فى ( باب قصر الصلاة ) س ٥٤٦ .

(٣) تقدم تخريجه فى باب قصر الصلاة برقم ٥٥٥ .

(٤) هذا مذهب الحنفية . قال فى الهداية : السفر الذى يتغير به الأحكام أن يقصد الإنسان مسيرة ثلاثة أيام ولياليها سير الإبل ومشى الأقدام ، الهداية مع شرحه فتح القدير ٢ / ٢٧ .

وإلى هذا ذهب سعيد بن جبير والنخعى وحماد بن أنى سليمان وسويد بن غفلة . انظر : موسوعة فقه إبراهيم النخعى ٢ / ٤١٩ ، والمصنف لعبد الرزاق ٢ / ٥٢٦ - ٥٢٧ ، ح رقم ٤٣٣ - ٤٣٧ ، والمجموع ٤ / ٣١٧ ، وفتح البارى ٢ / ٥٦٦ - ٥٦٧ .

(٥) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده بسنده عن عبد الله بن عمر مرفوعاً ، بلفظ : « لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا ومعها ذو محرم » ٢ / ١٣ ، ١٩ ، ١٤٢ - ١٤٣ وعن عبد الله بن عمرو ٢ / ١٨٢ وأنى هريرة ٢ / ٣٤٧ بلفظ : « لا تسافر امرأة مسيرة ثلاثة أيام إلا مع ذى محرم » وكذلك عن أنى سعيد الخدرى ٣ / ٧ بلفظ : « لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا ومعها ذو محرم » وأيضاً فى ٣ / ٥٣ ، ٥٤ ، ٦٢ ، ٧٧ نحوه .

وقد روى / أنه قال : لا تسافر سافراً إلا مع ذى محرم <sup>(١)</sup> ، ٢٠٤ ،  
وروى عنه أنه قال : لا تسافر يومين <sup>(٢)</sup> .

= وأخرجه البخارى فى صحيحه - كتاب تقصير الصلاة - باب كم يقصر الصلاة عن ابن عمر باللفظ المذكور . الصحيح ( مع الفتح ) ٢ / ٥٦٦ ح رقم ١٠٨٦ - ١٠٨٧ ومسلم فى صحيحه - كتاب الحج - باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره عن ابن عمر بهذا اللفظ وبألفاظ أخرى نحوه أيضاً ٢ / ٩٧٥ ، ح رقم ١٣٣٨ .

وعن أنى سعيد مثله وبألفاظ أخرى نحوه . ٢ / ٩٧٧ ح رقم ١٣٤٠ .  
(١) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده بسنده عن أنى سعيد بلفظ « لا تسافر المرأة إلا مع زوجها أو ذى محرم منها » ٣ / ٥٢ ، وأيضاً بلفظ « لا يصلح للمرأة أن تسافر إلا ومعها ذو محرم لها » ، ٣ / ٦٦ .

وأخرجه البخارى فى صحيحه - كتاب الجهاد - باب من اكتتب فى جيش فخرجت امرأته حاجة إلخ - عن ابن عباس مرفوعاً . بلفظ « لا يخلون رجل بامرأة ولا تسافرن امرأة إلا ومعها محرم » ، الحديث ٦ / ١٤٢ - ١٤٣ ح رقم ٣٠٠٦ ( مع الفتح ) .

ومسلم فى صحيحه - كتاب الحج - باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره عن ابن عباس بلفظ البخارى ، من طرق عديدة ٢ / ٩٧٨ ح رقم ١٣٤١ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده عن أنى سعيد الخدرى . فى حديث طويل . فيه : « نهى أن تسافر المرأة مسيرة يومين .... أو ليلتين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم » ٣ / ٣٤ و ٧١ وأيضاً بلفظ : « لا تسافر امرأة فوق يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم منها » ، ٣ / ٦٢ .

وأخرجه البخارى فى صحيحه - كتاب فضل الصلاة فى مسجد مكة والمدينة - باب مسجد بيت المقدس ، عن أنى سعيد الخدرى فى حديث طويل وفيه : « لا تسافر المرأة يومين إلا معها زوجها أو ذو محرم » الصحيح مع الفتح ٣ / ٧٠ ح رقم ١١٩٧ .

وأيضاً فى كتاب جزاء الصيد - باب حج النساء ، وفيه ( مسيرة يومين ) ٤ / ٧٣ ح رقم ١٨٦٤ ، وأيضاً فى كتاب الصوم - باب صوم يوم النحر ٤ / ٢٤٠ ح رقم ١٩٩٥ من حديث أنى سعيد الخدرى سمعت أربعاً من النبى ﷺ فأعجبتنى قال : لا تسافر المرأة . الحديث .

ومسلم فى كتاب الحج - باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره .  
فى الحديث الطويل ، وفيه : « لا تسافر المرأة يومين من الدهر إلا ومعها ذو محرم منها أو زوجها » ٢ / ٩٧٥ - ٩٧٦ . ح رقم ١٣٣٨ .

وروى عنه أنه قال : لا تسافر يوماً وليلة إلا مع ذى محرم (١)  
 فيلزم من زعم أنه لا تقصر الصلاة إلا في ثلاث أنه يقول : تقصر  
 الصلاة فيما وقع عليه اسم سفر (٢) من يوم أو يومين أبداً (٣) .

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن أبي هريرة مرفوعاً . بلفظ : « لا يحل لامرأة  
 تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر يوماً وليلة إلا مع ذى محرم من أهلها » ٢ / ٢٣٦ ، وعنه أيضاً  
 في ٢ / ٢٥٠ - ٢٥١ ، ٤٣٧ وفيه : « لا تسافر يوماً إلا مع ذى رحم » .  
 وأيضاً في ٢ / ٤٢٣ ( بلفظ ) لا يحل لامرأة تسافر يوماً فما فوقه إلا ومعها ذو  
 حرمة » وأيضاً في ٢ / ٤٤٥ بلفظ « لا تسافر امرأة مسيرة يوم تام إلا مع ذى محرم » وأيضاً  
 في ٢ / ٤٩٣ بلفظ « لا يحل لامرأة مسلمة تسافر مسيرة ليلة إلا ومعها رجل ذو محرم منها »  
 وأيضاً في ٢ / ٥٠٦ بلفظ : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة  
 يوم واحد إلا ومعها ذو محرم » .

وأخرجه البخارى في صحيحه - كتاب تقصير الصلاة - باب في كم يقصر الصلاة  
 بسنده عن سعيد المقبرى عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر  
 أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة » وقال : تابعه يحيى بن أبى كثير وسهيل ومالك  
 عن المقبرى عن أبي هريرة . الصحيح مع الفتح ٢ / ٥٦٦ ح رقم ١٠٨٨ .

ومسلم في صحيحه - كتاب الحج - باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره من  
 طريق يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك ، ثم ساق السند والمتن بنحو البخارى ، الصحيح  
 ٢ / ٩٧٧ ح رقم ١٣٣٩ .

(٢) في نسخة ( م ) ( السفر ) .

(٣) والمسألة تشتمل على بيان مسافة القصر وهى مسألة قد اختلف فيها على نحو  
 عشرين قولاً . كما نقله الحافظ ابن حجر عن ابن المنذر انظر : فتح البارى ٢ / ٥٦٦ .  
 وقد ذهب بعض الأئمة إلى تحديدها بثلاثة أيام ولياليها ، مستدلاً على ذلك بما ورد من  
 الأحاديث في نهي المرأة من السفر لثلاثة أيام بدون محرم ، والإمام أحمد يرى أنها لا تحد بالأيام  
 بل كل ما يطلق عليه اسم السفر فهو مبيح لقصر الصلاة وجمعها إلا أنه يحددها بالأميال  
 الهاشمية وهى ثمانية وأربعون ميلاً ، وتقدم تفصيله في باب قصر الصلاة س رقم ٥٤٦ وفى هذه  
 المسألة احتج الإمام أحمد على الذين ذهبوا إلى تحديدها بثلاثة أيام ولياليها للأحاديث الواردة  
 في نهي المرأة عن السفر بدون محرم لمدة ثلاثة أيام ، فاحتج عليهم بأن هذا الحديث ورد بعدة  
 ألفاظ ، فى بعضها تحديد ثلاثة أيام ولياليها وفى بعضها الآخر تحديد يومين ، كما ورد أيضاً  
 بتحديد يوم واحد فقط وليلة فقط ، فما الداعى أن نحددها بثلاثة أيام فقط ونترك الألفاظ  
 الأخرى وكلها صحيحة . والله أعلم .

١٠٣٩ - حدثنا قال : سألت أئى عن الجمع بين الصلاتين في السفر ؟ .

قال : يؤخر الظهر إلى وقت العصر ، والمغرب إلى وقت العشاء الآخرة ، وهذا أعجب إلينا (١) .

١٠٤٠ - حدثنا قال : سألت أئى : هل يجمع الرجل بين الظهر والعصر في وقت الظهر في السفر ؟ فقال : قد قال ذلك قوم ، وذاك أعجب إلينا - يعنى القول الأول (٢) .

١٠٤١ - حدثنا قال : سألت أئى : هل يصلى الرجل بصلاة الإمام بعرفة ، والإمام من أهل مكة ؟ فقال : ينبغى له أن يتم الصلاة (٣) .

١٠٤٢ - حدثنا قال : سألت أئى : عن رجل من غير أهل مكة وقد أقام بمكة عشرا ، ثم شهد الموسم مع الإمام ، هل يجوز له أن يصلى مع الإمام المكى بعرفة ؟ قال أئى : والسنة أن يولى الموسم رجل من غير أهل مكة حتى يقصر بالناس الصلاة ، فإن أمر على الموسم

(١) تقدم الكلام عليه في باب ( الجمع بين الصلاتين ) س رقم ٥٤٤ .

(٢) قال ابن قدامة : الجمع بين الصلاتين في السفر في وقت إحداهما جائز في قول أكثر أهل العلم ، ومن روى عنه ذلك سعيد بن زيد وسعد وأسامة ومعاذ بن جبل وأبو موسى وابن عباس وابن عمر ، وبه قال طاووس ومجاهد وعكرمة ومالك والثورى والشافعى وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر - وقال : وروى عن أحمد جواز تقديم الصلاة الثانية إلى الأولى ، وهذا هو الصحيح ، وعليه أكثر الأصحاب . المغنى ٢ / ٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٣) قال ابن قدامة : أو ائتم مسافر بمقيم ... لزمه أن يتم . المقنع ١ / ٢٢٥ .

قال المرداوى : هذا المذهب وعليه الأصحاب . الإنصاف ٢ / ٣٢٣ ، المغنى ٢ /

رجل من أهل مكة ، أو هو مقيم بها ، فمن صلى خلفه من أهل مكة <sup>(١)</sup> بمنى أو بعرفات فقصر الأمير المكي أو الذى من أهل مكة ، فإن أهل مكة يعيدون صلاتهم ويتمون <sup>(٢)</sup> .

٢٠٥ قال أبى : وإذا كان رجل / مقيم بمكة عشراً أو أكثر فخرج يحج ، فإن كان يريد أهله بالعراق أو بالمدينة يقصر <sup>(٣)</sup> الصلاة بمنى وعرفة ، فإن أراد الرجعة بمكة ليقم بها أتم بعرفة وبمنى .

قال أبى : والحجة فى أن يولى من غير أهل مكة ، لأن رسول الله ﷺ حج من المدينة فأمرهم ، وأبو بكر وعمر وعثمان فحجوا من المدينة وهم الخلفاء <sup>(٤)</sup> .

(١) زاد فى نسخة ( م ) هنا ( وهو ) .

(٢) نقل الكوسج عن الإمام أحمد أنه قال : ويولى على أهل مكة رجل ليس من أهلها ، هكذا السنة فى ذلك . المسائل ٩٩ / ب ( الظاهرية ) ١ / ٣٤٨ ( المصرية ) تقدم أن أهل مكة ومن أقام بها يتم فى منى وعرفات راجع س رقم ٥٦١ ، ٩٥٧ ، ولذلك استحب أن يكون أمير الحج من غير أهل مكة حتى يقصر الصلاة ويقصر الناس خلفه ، وأما أهل مكة والمقيمون بها فإنهم يتمون خلفه ، وأما إذا صلى بالناس رجل من أهل مكة وقصر الصلاة وصلى خلفه أهل مكة ومن أقام بها ، فلا تصح صلاتهم ، فإنهم يعيدون ويتمون .

(٣) فى نسخة ( م ) ( فقصر ) وفى المطبوع ( قصر ) .

(٤) راجع ما تقدم فى باب ( قصر الصلاة بمنى وعرفة ) س رقم ٩٥٧ .

## سئل عمن له مايقوم بقوته كل سنة هل يبيعه ويحج به

١٠٤٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل له كرم (١) يستغل منه كل سنة مايقوته يبيعه ثم يحج . قال أبا : لا أرى أن يبيع عقاراً (٢) ثم يحج ، إلا أن يكون شيء يفحش مثل ضيعة تساوى (٣) مائة ألف ، فأما أن يكون قوته فلا أراه (٤) .

(١) جاء في الحديث : لا يقولن أحدكم للعنب ، الكرم ، فإن الكرم الرجل المسلم ، وفي لفظ فإن الكرم قلب المؤمن ، وفي لفظ : ولكن قولوا : العنب والحيلة . انظر صحيح مسلم كتاب الألفاظ من الأدب باب كراهة تسمية العنب كرمًا . ٤ / ١٧٦٣ - ١٧٦٤ ح رقم ٢٢٤٧ ، ٢٢٤٨ .

وجاء في رواية أبي داود : زيادة : ولكن قولوا : حدائق الأعناب . السنن ٥ / ٢٥٥ ح رقم ٤٩٧٤ .

وهذا النهى للكراهة وكان ذلك إشفاقاً منه ﷺ أن يدعوهم حسن اسمها إلى شرب الخمر المتخذ من ثمرها ، فسلبها هذا الاسم وجعله صفة للمسلم الذي يتوق شربها ، ويمنع نفسه الشهوة عزة وتكرماً ، والمراد بالنهى تأكيد تحريم الخمر بمحو اسمها .

انظر معالم السنن للخطاى مع تهذيب السنن لابن القيم ٧ / ٢٦٨ ، فتح الباري ١٠ / ٥٦٧ .

والمراد بذكر الكرم هنا البساتين من العنب ونوعه مما يباع ويقتات به .

(٢) العقار بالفتح - الأرض والضياع والنخل . الصحاح ٢ / ٧٥٤ .

(٣) فى الأصل ( تسوى ) وكذا فى المطبوع وفى ( م ) كما أثبتته .

قال ابن منظور : ولم يعرف الفراء يسوى ، وقال الليث نادرة ، قال الأزهرى : أحسبه لغة أهل الحجاز ، وروى عن الشافعى ، أما لا يسوى فليس بعربى صحيح . لسان العرب ١٩ / ١٣٦ .

(٤) يرى الإمام أحمد أن من لا يخرج من ضيعته أو تجارته أو غير ذلك من مكاسبه أكثر من قوته وقوت عياله فليس عليه حج ، وليس له أن يبيع مما يقتات به إلا إذا فحش وكان فاضلاً عن مؤنته ، انظر رواية ابن هانئ فى مسائله ١ / ١٤٥ س ٧١٦ . ورواية الميمونى وابن الحكم فى القواعد لابن رجب ٣١٩ .

قال المرداوى : اعلم أنه يعتبر كفايته وكفاية عياله إلى أن يعود بلا خلاف والصحيح من المذهب : أنه يعتبر أن يكون له إذا رجع ما يقوم بكفايته وكفاية عياله على الدوام =

### سئل عمن قال : الحجر من البيت

١٠٤٤ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : إذا طاف الرجل بالبيت واخترق الحجر ولم يطف خلف الحجر . قال : أرى أن يعيد الطواف من عند الحجر الأسود (٢) .

### سئل عما يقبل الرجل من الأركان

١٠٤٥ - حدثنا قال : سألت أبا ما يقبل الرجل ؟ قال : يقبل الحجر الأسود . قلت لأبي : فالركن اليماني يقبل ؟ قال : لا . إنما يستلم ولا يقبل إلا الأسود وحده (٣) .

= عقار أو بضاعة أو صناعة وعليه أكثر الأصحاب . الإنصاف ٣ / ٤٠٣ . راجع أيضاً : المغنى ٣ / ٢١٧ - ٢١٨ ، الكافي ١ / ٣٧٩ ، المقنع ١ / ٣٨٩ - ٣٩٠ ، المحرر ١ / ٢٣٣ ، الفروع ٣ / ٢٣٠ ، المبدع ٣ / ٩٣ - ٩٤ .

(١) الحجر - بالكسر ثم السكون وراء . مراصد الاطلاع ١ / ٣٨١ .  
والحجر حجر الكعبة وهو ما تركت قريش في بنائها من أساس إبراهيم عليه السلام ، وحجرت على الموضع ليعلم أنه من الكعبة فسمى حجراً لذلك . معجم البلدان ، ٢ / ٢٢١ .

(٢) قال الكوسج : قلت : يدخل البيت بالتعين أو الحجر ؟ قال مكروه ، والحجر من البيت . المسائل ٩٢ / أ ( ظاهرة ) ١ / ٣٠٨ ( المصرية ) .

يقول الخرق : ويكون الحجر داخلاً في الطواف لأن الحجر من البيت . المختصر ٧٣ .  
قال القاضي : إذا سلك في الطواف الحجر لم يجزه إلا أن يستأنف الطواف فيبني على الموضع الذي دخل من الحجر نص عليه في رواية الأثرم فيمن طاف في الحجر فاخترقه ولا يجزيه ، لأن الحجر من البيت ، فإن كان شوطاً واحداً أعاد ذلك الشوط ، وإن كان قبل الطواف أعاده ، وكذلك نقل حنبل وحرب عنه . التعليق الكبير ٤ / ٩٤ / أ . قال الشريف أبو جعفر : به قال أكثرهم خلافاً لأبي حنيفة . رؤوس المسائل ١٩٠ . وقال ابن قدامة . بهذا قال عطاء ومالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر - المغنى ٣ / ٣٤٦ - ٣٤٧ . وعلمه ابن تيمية : لما كان أكثر الحجر من البيت والله أمر بالطواف به لا فيه . الفتاوى ٢٦ / ١٢٠ راجع أيضاً : التمهيد ١٠ / ٥٠ - ٥١ ، الكافي ١ / ٤٣٤ ، والإنصاف ٤ / ١٥ .

(٣) قال الكوسج : قلت : يستلم الأركان كلها ؟ قال : لا . اليماني والحجر الأسود =



## / سئل عمن حج من مال سرقه (١)

١٠٤٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل سرق ثلاث مائة درهم فحج بها . قال : لا يجزئه . قلت : فإن أداها ؟ قال : لا يجزئه (٢) .

١٠٤٧ - سألت أبا عن رجل سرق ثلاثمائة فتزوج بها . قال : ليس هذا مثل الحج ، الحج لا يكون إلا باستطاعة - بزاز أو براحلة - وهذا لا يكون إلا بمال . وقال : (٣) أرجو أن يكون هذا

= المسائل ٩٤ / ب ( ظاهرة ) ١ / ٣٢٢ - ٣٢٣ ( مصرية ) .

قال الخرق : ولا يستلم ولا يقبل من الأركان إلا الأسود واليماني . المختصر ٧٢ - ٧٣ . قال ابن قدامة : قال الخرق : يقبله ( أى اليماني ) والصحيح عن أحمد : أنه لا يقبله ، وهو قول أكثر أهل العلم وحكى عن أبي حنيفة : أنه لا يستلمه . قال ابن عبد البر ، جائز عند أهل العلم أن يستلم الركن اليماني والركن الأسود لا يختلفون في شيء من ذلك وإنما الذي فرقوا بينهما التقبيل ، فأروا تقبيل الأسود ولم يروا تقبيل اليماني ، وأما استلامها فأمر مجمع عليه . انظر : المغنى ٣ / ٣٤٤ .

وأيضاً الكافي ١ / ٤٣٥ . قال المرداوي : يستلمه ( أى الركن اليماني ) من غير تقبيل ( أى للركن واليد ) وهو المذهب ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب . الإنصاف ٤ / ٧ ، ٩ . راجع أيضاً : الفروع ٣ / ٤٩٨ .

(١) في المطبوع : ( سرقة ) .

(٢) قال ابن رجب في قاعدة ( العبادات الواقعة على وجه محرم ) : الحج بالمال المغصوب ففي صحته روايتان . فقبل لأن المال شرط لوجوبه ، وشرط الوجوب كشرط الصحة ، ورجح ابن عقيل ( الصحة ) ، ومنع كون المال شرطاً لوجوبه لأنه يجب على القريب بغير مال ) ، وليس بشيء فإنه شرط في حق البعيد خاصة ، كما أن المحرم شرط في حق المرأة دون الرجل . والله أعلم . القواعد ص ١٢ .

ومن كلام ابن رجب يظهر أن الصحيح عدم صحة الحج بمال السرقة ، لأن المال الحلال شرط لوجوبه فيكون شرطاً لصحته - وهو ظاهر كلام الإمام أحمد في هذه المسألة . والله أعلم .

(٣) ( وقال ) ساقط في المطبوع .

أسهل من الحج (١) .

## سئل عن الإقتران بين الأسابيع

١٠٤٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يقرن الأسابيع : وهو الرجل يطوف السبوع والسبوعين والثلاثة - ثم يصلي لكل سبوع ركعتين . قال : لا بأس به ، يقرن الأسابيع (٢) .

(١) يعلم بهذا التعليل أن الحج له معنى آخر غير معنى النكاح فالحج من شروطه الاستطاعة وهي الزاد والراحلة - ولا يسمى زاداً ولا راحلة في نظر الشرع إلا ما كان حلالاً وملكاً له والنكاح من شرطه وجود مال . فإذا انعقد على شيء محرم لا يفسخ ويعطى فيه بدله وعوضه بصرف النظر عن حرمة السرقة وعقوبتها . والله أعلم .

(٢) روى أبو داود عنه نحوه في مسائله ص ١٢٢ ، وانظر أيضاً مسائل الكوسج ٩١ / ب ( ظاهرة ) ١ / ٣٨٨ ( المصرية ) . قال المرداوي : يجوز جمع أسابيع ، ثم يصلي لكل أسبوع منها ركعتين ، نص عليه ، وهو من المفردات ، وعنه : يكره قطع الأسابيع على شفع ، كأسبوعين وأربعة ونحوها قال في الفروع . فيكره الجمع إذن ، وذكره القاضي في الخلاف والموجز ، ولم يذكره جماعة . الإنصاف ٤ / ١٨ .

قال ناظم المفردات :

لا يكره الطواف أسبوعين من غير فصل بركعتين .  
وكذا طواف ثالث ورابع ويجمع الركعات ثم يركع .  
المفردات مع شرحه ١ / ٢٣٧ - ٢٣٨ .

قال ابن قدامة : وإن ركع كل أسبوع عقبيه كان أولى ، وفيه اقتداء بالنبي ﷺ وخروج من الخلاف . المغني ٣ / ٣٤٩ . راجع أيضاً - التعليق الكبير للقاضي ٩٧ / ٤ / أ - ٩٨ / أ والمغني ٣ / ٣٤٨ - ٣٤٩ . الكافي ١ / ٤٣٥ ، الفروع ٣ / ٥٠٣ . والأفضل كما قال ابن قدامة وسبقه القاضي إليه وأومأ إليه في رواية الكوسج السابق ذكرها : وإنما الخلاف في الجائز الذي ليس بمكروه .

رخصت فيه عائشة (١) ورخص فيه المسور بن مخرمة (٢)  
وطاؤوس (٣) وابن عمر كرهه - يعنى أن يقرن بين الأسابيع (٤) .  
١٠٤٩ - حدثنا قال : سمعت أئى يقول : ولا أرى بأساً على  
حديث عائشة والمسور بن مخرمة (٥) .

(١) أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج : قال حُذِثُتْ أَنَّ عَائِشَةَ - فذكر ما كانت  
تفعله وفيه - فقرنت ثلاثة أسابيع .  
وأيضاً عن ابن عيينة عن محمد بن السائب بن بركة المكي عن أمه ( وهى بركة ) أنها  
طافت مع عائشة بالبيت ثلاثة أسابيع لا تصلى بينهن ، فلما فرغت صلت لكل سبع  
ركعتين . المصنف ٥ / ٦٥ - ٦٦ ح رقم ٩٠١٦ - ٩٠١٧ .

وذكر هاتين الروايتين عنها القاضى فى التعليق الكبير وقال : روى حنبل بإسناده عن  
عائشة وإسناده عن محمد بن السائب بن بركة عن أمه بركة . التعليق الكبير ٤ / ٩٧ / أ  
وذكرها المحب الطبرى . وقال : أخرجه أبو ذر فى منسكه ، وأيضاً سعيد بن منصور  
والأزرقي . القرى لقاصد أم القرى ٣٥٤ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج قال : كان عطاء لا يرى بقران  
الطواف بأساً ويفتى به ويذكر أن طاووساً والمسور بن مخرمة كانا يفعلانه .. وقال ابن جريج :  
قال عمرو بن دينار بلغنى عن المسور بن مخرمة أنه كان يطوف الأسبوع لا يركع بينهن .  
المصنف ٥ / ٦٤ - ٦٥ ح رقم ٩٠١٤ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس : أن أباه كان لا يرى بقران  
الطواف بأساً وربما فعله . المصنف ٥ / ٦٤ ح رقم ٩٠١٣ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن أيوب عن نافع : أن ابن عمر كان  
يكوه قرن الطواف ويقول : على كل سبع ركعتان وكان هو لا يقرن بين سبعين . المصنف  
٥ / ٦٤ ح رقم ٩٠١٢ .

قال البيهقى : قد رخص فى ذلك المسور بن مخرمة وعائشة وكوه ذلك ابن عمر .  
السنن الكبرى ١١ / ٥ .

وأورد هذه الآثار السابقة المحب الطبرى فى القرى لقاصد أم القرى ص ٣٥٤ -  
٣٥٥ .

(٥) راجع ما سبق آنفاً فى المسألة السابقة .

## إذا أحرم بالحج في غير أشهره (١)

١٠٥٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل أحرم بالحج في

غير أشهر الحج . قال : يجعل حجه عمرة (٢) .

(١) عنوان من هامش الأصل ، وأثبتته صاحب المطبوع أيضاً بلفظ : باب إذا .. وعلق عليه في الهامش : سقط في الأصل واستدرك في الهامش ، ولكنه لا يعد سقطاً ، وإنما هو بقلم الناسخ في بعض الأماكن أو نقل من النسخة المنقولة عنها ، والغالب في المطبوع ترك عناوين الهامش .

(٢) قال القاضي : ينعقد الإحرام بالحج في غير أشهره نص عليه في رواية أبي طالب وسندى فقال : من أحرم بالحج في غير أشهر الحج لزم الحج إلا أن يريد فسخه بعمرة فله ذلك وكذلك نقل عبد الله إذا أحرم بالحج في غير أشهره يجعلها عمرة ، فقد نص على انعقاده وأجاز له فسخه إلى العمرة بناءً على أصله في جواز فسخ الحج إلى العمرة .

ونقل ابن منصور عنه : إذا أهل بالحج قبل أشهره فهو مكروه ( انظر مسأله ٨٦ / أ ) وأراد بهذا كراهة تنزيه خروجاً من الخلاف . التعليق الكبير ٤ / ٢٠ / ب .

قال المرداوى : ولا يحرم بالحج قبل أشهره هذا هو الاختيار فإن فعل فهو محرم لكن يكره ، ويصح . وهذا هو الصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب . الإنصاف ٤٣٠ / ٣ .

راجع أيضاً المغنى ٣ / ٢٥٦ ، الفروع ٣ / ٢٨٦ ، المبدع ٣ / ١١٤ .

## سئل عنمن أراد دخول مكة بعمره

١٠٥١ - / حدثنا قال : سألت أئى: عن رجل أراد أن يدخل ٢٠٧ مكة ؟ فقال : إذا دخل فى رمضان ، فدخل بعمره فلا يكون عليه الهدى ، وإنما يكون عليه الهدى <sup>(١)</sup> إذا أهل بعمره فى شوال أو فى ذى القعدة أو فى عشر ذى الحجة <sup>(٢)</sup> وأقام - يعنى حتى يهل بالحج فعليه هدى المتعة وهو متمتع وهو الذى يعجبنا أن يهل بعمره فى أشهر الحج وفى غيرها ثم يقيم [ إلى ] <sup>(٣)</sup> الحج ثم يهل من مكة بالحج <sup>(٤)</sup> .

## سئل عن إجارة بيوت مكة

١٠٥٢ - حدثنا قال : سألت أئى: عن شراء منازل مكة

- 
- (١) ( إنما يكون عليه الهدى ) ساقطة من نسخة ( م ) .  
 (٢) فى نسخة ( م ) ، ( غير ) وهو خطأ إذ المقصود هنا الإحرام فى أشهر الحج ثم البقاء عليه إلى الحج .  
 (٣) زيادة يقتضيها السياق ، وهو ثابت فى المطبوع أيضاً .  
 (٤) من دخل مكة قبل أشهر الحج بعمره فلا هدى عليه ، ومن دخل فى أشهر الحج محرماً بعمره فعليه الهدى - انظر مسائل ابن هانئ : ١ / ١٤١ ، ١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، س ٦٩٦ ، ٧٢٥ ، ٧٦٥ ، ٩٠٨ ، ومسائل أئى داود ص ١٣١ ، ورواه الأئرم أيضاً . انظر : المغنى ٣ / ٤١٢ - ٤١٣ والشرح الكبير ٣ / ٢٤٠ .  
 ولا يكون التمتع إلا لمن أحرم فى أشهر الحج بالعمره وهو المذهب نص عليه فى رواية جماعة وتقدم بيانه فى ( سئل عن العمره فى أشهر الحج ) س ٩٩٤ .  
 وقوله فى هذه المسألة وفى غيرها : يوهم خلافه ، ولعل معناه إذا أحرم بعمره فى غير أشهر الحج ثم إذا جاءت أشهر الحج يعتمر مرة أخرى ويتحلل ويقيم إلى الحج ثم يهل من مكة بالحج .

فقال : أكرهه <sup>(١)</sup> ، وقد رخص في ذلك قوم <sup>(٢)</sup> . ذهبوا إلى أن عمر اشترى دار السجن <sup>(٣)</sup> ، وذلك راجع إلى المسلمين لم يشتر لنفسه ،

(١) قال الكوسج : قلت : يكره أجور بيوت مكة وشراءها ، والبناء بمبنى ؟ قال أخبك أنى أتوق الكراء ، وأما الشراء فقد اشترى عمر رضى الله عنه دار السجن ، وأما البناء بمبنى فأنى أكرهه . المسائل ٩٣ / ب ( ظاهرة ) ١ / ٣١٧ ( المصرية ) .

وقد أطلال النفس القاضى أبو يعلى فى سوق روايات فى المسألة والاستخلاص منها ثم قال : فأما بيع دور مكة وإجارتها فذلك مبنى على الروايتين ( أى هل فتحت عنوة أو صلحاً ) إن قلنا فتحت عنوة : لم يجوز بيعها ولا إجارتها ، فأما إذا قلنا إنها فتحت صلحاً فإنه يجوز بيعها وإجارتها ، وحاصل كلامه : لا يجوز بيعها ولا إجارتها فمن سبق إلى شيء منها بقدر حاجته فهو أحق بها ، وما فضل عن حاجته من المنازل الواسعة وجب عليه بذله لمن احتاج إليه . انظر الأحكام السلطانية ١٧٢ - ١٧٥ .

وذكر ابن تيمية فى المسألة ثلاثة أقوال : الأول : لا يجوز هذا ولا هذا ( أى البيع والإجارة ) وقيل : يجوز الأمران ، والصحيح أنه يجوز بيع رباها ولا يجوز إجارتها . وقال مرة : أحسن ما فيها أنه لا تجوز إجارتها أما المنع من بيعها ففيه نظر . الفتاوى ١٧ / ٤٩٠ - ٤٩١ ، ٢٩ / ٢١١ .

ونقل ابن القيم أدلة المجوزين والممانعين ثم قال : الصواب القول بموجب الأدلة من الجانبين ، وأن الدور تملك وتوهب وتورث وتباع ، ويكون نقل الملك فى البناء لا فى الأرض والعرضة ، فلو زال بناءه لم يكن له أن يبيع الأرض ... وليس له أن يعاوض على منفعة السكنى بعقد الإجارة ، فإن هذه المنفعة إنما يستحق أن يتقدم فيها على غيره ، ويختص بها بسبقه وحاجته ، فإذا استغنى عنها لم يكن له أن يعاوض عليها ، زاد المعاد ٢ / ٤١٦ .

وعدم الجواز هو المذهب المنصوص ، وهو مبنى على أن مكة فتحت عنوة على الصحيح من الطريقتين ... وعليه أكثر الأصحاب ، وقيل : يجوز، اختاره ابن قدامة ، والشارح، واختار الشيخ تقي الدين جواز بيعها فقط واختاره ابن القيم ، وعنه يجوز الشراء لحاجة ، وعلى المذهب أيضاً لو سكن بأجرة لم يأثم بدفعها على الصحيح من الروايتين ، وعنه عدم إنكار الدفع وقال أيضاً : لا ينبغي لهم أخذه - الإنصاف ٤ / ٢٨٩ - ٢٩٠ .

راجع أيضاً : الكافي ٢ / ٦ - ٧ ، المقنع ٢ / ٩ - ١٠ ، التنقيح المشيع ١٢٣ . (٢) قال النووي : مذهبنا ( أى الشافعية ) جوازه ، وبه قال عمر بن الخطاب

وجماعات من الصحابة ومن بعدهم وهو مذهب أبى يوسف . المجموع ٩ / ٢٦٩ . (٣) أخرج عبد الرزاق فى باب الكراء فى الحرم ... قال ابن جريج ولا يرى به =

إنما اشتراه للمسلمين <sup>(١)</sup> . وقد رأيت الشافعى يحتج [ به ] <sup>(٢)</sup> فكان مذهبه على أن يرخص في ذلك وعلاه ابن راهويه <sup>(٣)</sup> في هذه المسألة ، يقول : كان الشافعى احتج بالرخصة ، وابن راهويه شدد فعلاه بالحجة في ذلك <sup>(٤)</sup> .

= عمرو بن دينار بأساً ، قال : وكيف يكون به بأس ، والربع يباع فيؤكل ثمنه ، وقد ابتاع عمر بن الخطاب دار السجن بأربعة آلاف دينار .

وقال الثورى عن أبيه عن نافع بن عبد الحارث ( بأنه ) اشترى من صفوان بن أمية دار السجن بثلاثة آلاف ، فإن عمر رضي فاليه يبعه ، وإن عمر لم يرض بالبيع فليصفوان أربعمائة درهم ، فأخذها عمر ، المصنف ٥ / ١٤٧ - ١٤٨ ح رقم ٩٢١٣ والربع : الدار بعينها حيث كانت القاموس ٣ / ٢٤ .

وذكره البخارى معلقاً في كتاب الخصومات : باب الربط والحبس في الحرم . قال الحافظ : وصله عبد الرزاق وابن أبى شبة والبيهقى من طرق عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن فروخ به - الصحيح مع الفتح ٥ / ٧٥ - ٧٦ .

(١) قال القاضى : قوله : اشتراه للمسلمين لم يرد بذلك جواز شرائها على الإطلاق ، قال في رواية جعفر بن محمد : يحتجون بأن عمر اشترى داراً للسجن ، وفيه : مرقق للمسلمين . الأحكام السلطانية ١٧٤ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الخنظلى ، أبو يعقوب بن راهويه المروذى ثقة ، حافظ مجتهد ، قرين أحمد بن حنبل ، شيخ المشرق ، وسيد الحفاظ ، قال أحمد : إسحاق عندنا إمام ، لا أعرف لإسحاق في الدنيا نظيراً ، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين وله اثنتان وسبعون سنة .

سير أعلام النبلاء ١١ / ٣٥٨ - ٣٨٣ ، تهذيب التهذيب ١ / ٢١٦ - ٢١٩ ، تقريب التهذيب ١ / ٥٤ .

(٤) نقل صالح عن أبيه قال : جلست أنا وإسحاق بن راهويه يوماً إلى الشافعى فناظره إسحاق في السكنى بمكة فعلا إسحاق يومئذ الشافعى . المسائل ص ١٥٧ ، ١٥٨ . وذكر النووى هذه المناظرة نقلاً عن البيهقى ، وذكر أن الشافعى علا ابن راهويه في المسألة . المجموع ٩ / ٢٧١ - ٢٧٢ .

وقال ابن تيمية : وجمع بينهما بمسجد الخيف فتناظرا في مسألة إجارة بيوت مكة والقصة مشهورة وذكر أحمد أن الشافعى علا إسحاق بالحجة في موضع ، وأن إسحاق =

١٠٥٣ - حدثنا قال: سألت أبا عن كراء<sup>(١)</sup> بيوت مكة فقال ما أكثر ما جاء فيه كراهية<sup>(٢)</sup> ، وقال : إن تنزه أحب إليّ<sup>(٣)</sup> .

### [ سئل عمن حلق قبل أن يرمى الجمرة<sup>(٤)</sup> ]

١٠٥٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل حلق رأسه قبل أن يرمى الجمرة<sup>(٥)</sup> قال : إذا كان جاهلاً فليس عليه شيء<sup>(٦)</sup> .

=علاه بالحجة في موضع ، فإن الشافعي كان يبيح البيع والإجارة ، وإسحاق يمنع منهما ، وكانت الحجة مع الشافعي في جواز بيعها ، ومع إسحاق في المنع من إجارتها ، الفتاوى ٣٤ / ١١٣ .

قلت : وبهذا أمكن الجمع بأن كل واحد منهما علا الآخر في جانب آخر .  
(١) في الأصل ، كرى ، وكذا في المطبوع ، وفي ( م ) كما أثبتته وهو الصواب .  
(٢) والكراهة مروى عن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعائشة ، وعمر بن عبد العزيز ، وآخرين . انظر : المصنف لعبد الرزاق ٥ / ١٤٦ - ١٤٨ ، المجموع للنووي ٩ / ٢٧٠ .

(٣) راجع المسألة السابقة .

(٤) عنوان من هامش الأصل .

(٥) حذف صورة السؤال بكاملها في المطبوع ، وجعلها عنوان الهامش سؤالاً وحصر ( يرمى الجمرة ) بين المعكوفين ، وقال في الهامش ، سقط في الأصل ، واستدرك في الهامش .

قلت : السؤال ثابت في الأصل وكذا عنوان الهامش كما أثبتته ، ولا أدري ماهو السبب في حذف السؤال ، والاستدراك الذي حصل في المطبوع .

(٦) نقل أيضاً الكوسج بأن لا شيء على من قدم شيئاً أو آخر في مسائله ٨٨ / ب - ٨٩ / أ ( الظاهرية ) ١ / ٢٩١ - ٢٩٢ ( المصرية ) وأبو مسعود عنه . انظر : طبقات الخنابلة ١ / ٥٤ .

قال ابن قدامة : فإن قدم الحلق على الرمي أو النحر جاهلاً أو ناسياً فلا شيء عليه ، وإن كان عالماً فهل عليه دم على روايتين - المقنع ١ / ٤٥٨ .

وزاد المرداوي أو طاف للزيارة أو نحر قبل رميه فلا شيء عليه . التنقيح المشيع ١٠٨ - ١٠٩ . واتفق الأصحاب كلهم على أن الجاهل لا شيء عليه ، فأما العالم فأطلق فيه الروايتين =



### سئل عن المحرم يتزوج ، ويراجع زوجته

١٠٥٥ - حدثنا قال : سألت أبا : عن محرم أراد أن يتزوج ويخرج إلى مكة ، قال : لا ينكح - لا يتزوج - ولا ينكح - يعني ولا يزوج ابنته ولا أخته (١) .

١٠٥٦ - حدثنا قال : قرأت على أبي قلت : يتزوج المحرم ؟

= كثير منهم . قال المرداوي الأولى لا دم عليه ، ولكن يكره فعل ذلك وهذا المذهب ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب ، والرواية الثانية : عليه دم ، نقلها أبو طالب وغيره . الإنصاف ٤ / ٤٢ .

راجع أيضاً - الروايتين والوجهين ٤٥ / ب - ٤٦ / أ .

قلت : والصواب أن لا دم عليه لورود الأحاديث الصحيحة الدالة على أنه لا حرج على من قدم شيئاً على الآخر . والله أعلم .

(١) قال في رواية الكوسج : لا ينكح المحرم ، وإن نكح فرق بينهما - المسائل

٨٩ / ب ( الظاهرية ) ، ٢٩٦ / ١ ( المصرية ) .

وأيضاً ٩٨ / أ ( الظاهرية ) ١ / ٣٤١ ( المصرية ) .

قال القاضي : واختلفت - الرواية - في المحرم هل يصح أن يكون وكيلًا في عقد النكاح فنقل عبد الله والكوسج : لا يتزوج ولا يزوج .

ونقل الميموني : إن نكح فالنكاح باطل ، وإن زوج لم أفسخه ، وظاهر هذا : أن النكاح في حقه باطل رواية واحدة ، وفي حق غيره على روايتين ، أحدهما : يبطل وهو أصح لأنه محرم عقد نكاحاً فلم يصح كما لو عقده لنفسه ، والثانية : جواز العقد لأنه إنما منع من العقد لنفسه خوفاً أن تدعوه نفسه إلى الجماع معها والمباشرة لها ، وهذا معدوم إذا كان وكيلًا لغيره .. الروايتين والوجهين ٤٤ / أ . قال ابن قدامة : عقد النكاح لا يصح منه . المقنع ١ / ٤٢٥ .

قال المرداوي : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، ونقله الجماعة ، وسواء زوج غيره أو تزوج محرمة أو غيرها ، ولياً كان أو وكيلًا . الإنصاف ٣ / ٤٩٢ .

راجع أيضاً : مختصر الخرق ٧٠ ، واختلاف العلماء لابن نصر المروزي ٦٢ / ب ، الهداية ١ / ٩٤ ، المغنى ٣ / ٣٠٧ ، الفروع ٣ / ٣٨١ - ٣٨٢ .

قال : لا يتزوج <sup>(١)</sup> ، قال : ويروى عن علي وعمر : يفرق بينهما <sup>(٢)</sup> وزيد بن ثابت قال : يفرق بينهما <sup>(٣)</sup> وابن عمر قال : لا ينكح ولا ينكح <sup>(٤)</sup> ، وروى عن عثمان عن النبي ﷺ قال : « لا يُنكح المحرم ولا يُنكح » <sup>(٥)</sup> .

(١) قال أحمد في رواية ابنه صالح : المحرم إذا تزوج يفرق بينهما ، عمر وزيد بن ثابت قالا : يفرق بينهما ، حديث النبي ﷺ : « المحرم لا ينكح ولا يُنكح » . المسائل ، ص ١٦٨ ، وانظر أيضاً : ص ٣٠ . وقال في رواية خالد بن خدّاش : كان عمر وعثمان وابن عمر يفرقون بينهما . انظر : طبقات الخنابلة ١ / ١٥٣ .  
وتقدم بيان المذهب في المسألة السابقة .

(٢) أثر على رضي الله عنه قد أخرجه البيهقي عنه قال : من تزوج وهو محرم نزعنا عنه امرأته ، ومن طريق أخرى وفيه : قال لا ينكح المحرم ، فإن نكح رُد نكاحه . السنن الكبرى ٥ / ٦٦ . وأورده ابن حزم في المحلى ٧ / ٢٩٢ .  
وأما أثر عمر رضي الله عنه فقد أخرجه مالك في الموطأ عن داود بن الحصين أن أبا غطفان بن طريف المري أخيه أن أباه طريفاً تزوج امرأة وهو محرم فرد عمر بن الخطاب نكاحه - ١ / ٣٤٩ .

والبيهقي مثل مالك من طريقه . السنن الكبرى ٥ / ٦٦ .  
(٣) سيأتي تخرج أثره في س ١٠٥٨ .  
(٤) أخرجه مالك عن نافع عنه قال : لا ينكح المحرم ولا يخطب على نفسه ولا على غيره . الموطأ ١ / ٣٤٩ .

قال ابن حزم : صح عن ابن عمر من طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع عنه قال : المحرم لا ينكح ولا ينكح ولا يخطب على نفسه ولا على من سواه - المحلى ٧ / ٢٩٢ .

(٥) أخرجه أحمد في المسند مثله . انظر ١ / ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٣ .  
ومثله بزيادة ( ولا يخطب ) في ١ / ٥٧ ، ٦٤ ، ٧٣ .  
ومسلم في كتاب النكاح : باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته مثله ، ومع الزيادة أيضاً . الصحيح ٢ / ١٠٣٠ - ١٠٣١ ح رقم ١٤٠٩ .  
وأبو داود في كتاب المناسك باب المحرم يتزوج مثله وأيضاً مع الزيادة . السنن = ٢ / ٤٢١ - ٤٢٢ ح رقم ١٨٤١ - ١٨٤٢ .

١٠٥٧ - حدثنا قال : سألت أبا أيوب عن محرم يتزوج ، قال :  
أذهب إلى حديث عثمان (١) ولا بأس أن يشتري الأمة - يعنى  
المحرم - (٢) .  
ولا بأس أن يراجع المحرم امرأته . إذا طلقها طلاقاً يملك الرجعة راجعها (٣) ،

= والترمذى فى كتاب الحج : باب ما جاء فى كراهية تزويج المحرم ، مثله وقال حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أصحاب النبى ﷺ منهم : عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبى طالب ، وابن عمر ، وهو قول بعض فقهاء التابعين ، وبه يقول مالك والشافعى وأحمد وإسحاق ، لا يرون أن يتزوج المحرم قالوا ، فإن نكح فنكاحه باطل . السنن ٣ / ١٩٩ - ٢٠٠ ح رقم ٨٤٠ والنسائى فى سننه ١٩٢/٥ وابن ماجه فى سننه أيضاً مع الزيادة ٦٣٢/١ ح رقم ١٩٦٦ .

(١) تقدم تخريجه فى المسألة السابقة .

وحديثه : لا ينكح المحرم ولا ينكح . وعلى هذا لا يجوز له التزوج ، ولا التزويج وتقدم بيانه فى المسألة السابقة .

(٢) قال ابن قدامة رداً على أصحاب الرأى الذين قالوا بجواز عقد النكاح للمحرم قال : عقد النكاح يخالف شراء الأمة ، فإنه يحرم بالعدة والردة ، واختلاف الدين ، وكون المنكحة أختاً له من الرضاع ، ويعتبر له شروط غير معتبرة فى الشراء . المغنى ٣ / ٣٠٧ . وعلى هذا فشراء الأمة جائز لأنه يخالف النكاح من وجوه كما تقدم ، قال ابن مفلح : ويصح شراء أمة لوطء وغيره ، قال الشيخ - ابن قدامة - لا نعلم فيه خلافاً . الفروع ٣ / ٣٨٦ . انظر أيضاً الإنصاف ٣ / ٤٩٣ ، ومنتهى الإرادات ١ / ٢٥٨ .

(٣) قال القاضى : واختلفت - الرواية - فى الرجعة هل تصح من المحرم ، فنقل عبد الله : لا بأس أن يراجع امرأته ، ( لأنه نوع عقد لا يفتقر إلى الشهود فلم يفتقر إلى الإحلال كالبيع والشراء ولأنها فى مقام الزوجات ، ونقل أحمد بن أبى عبدة ، والفضل بن زياد : لا يراجع المحرم امرأته فليل له يخاف أن تبين منه ؟ قال : وإن خاف ، لأنه استباحة بضع مقصود فى عينه فممنع الإحرام منه كالنكاح والأولى أصح ، الروايتين والوجهين ٤٤ / أ . وقال أبو الخطاب : أصحابهما الجواز . الهداية ١ / ٩٤ وأطلقهما ابن قدامة فى الكافى ١ / ٤٠٢ ، والمقنع ١ / ٤١٦ .

قال البغوى : أما المراجعة للمحرم فجوزوا جميعاً - شرح السنة ٧ / ٢٥٣ .  
قال المرداوى : الإباحة هو المذهب اختارها الخرق والقاضى فى الروايتين ، والمصنف - ابن قدامة - والشارح ، والثانية : المنع وعدم الصحة نقلها الجماعة عن =

يروى عن عمر أنه رد نكاح المحرم<sup>(١)</sup> ، وزيد بن ثابت<sup>(٢)</sup> وابن المسيب<sup>(٣)</sup> .

١٠٥٨ - حدثنا قال : حدثني يعقوب بن حميد بن كاسب<sup>(٤)</sup> قال : نا عبد العزيز<sup>(٥)</sup> عن قدامة بن موسى<sup>(٦)</sup> عن شاذب<sup>(٧)</sup> - مولى زيد بن ثابت - أنه تزوج وهو محرم ففرق بينهما

= أحمد - الإناصاف ٣ / ٤٩٤ . انظر أيضاً الفروع ٣ / ٣٨٥ ، منح الشفا الشافيات ١ / ٢٣١ .

(١) تقدم تخرجه في س ١٠٥٦ .

(٢) سيأتي تخرج أثره قريباً .

(٣) أخرج البيهقي بسنده عن قدامة بن موسى قال : تزوجت وأنا محرم فسألت سعيد بن المسيب فقال : يفرق بينهما ، وأيضاً بسنده عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن رجلاً تزوج وهو محرم فأجمع أهل المدينة على أن يفرق بينهما ، السنن الكبرى ٥ / ٦٦ - ٦٧ .

(٤) هو يعقوب بن حميد بن كاسب المدني ، نزيل مكة ، وقد ينسب لجدّه ، صدوق ربما وهم ، مات سنة أربعين أو إحدى وأربعين ومائتين . تهذيب التهذيب ١١ / ٣٨٣ - ٣٨٥ ، تقريب التهذيب ٢ / ٣٧٥ .

(٥) هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي - بفتح دال أولى والرائين والواو وسكون الثانية نسبة إلى قرية بخراسان - أبو محمد الجهني ، مولاهم المدني ، صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء ، قال النسائي : حديثه عن عبيد الله العمري منكر ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومائة .

تهذيب التهذيب ٦ / ٣٥٣ - ٣٥٥ ، تقريب التهذيب ١ / ٥١٢ ، المغنى للفتنى ١٠٣ .

(٦) هو قدامة بن موسى بن عمر بن قدامة بن مظعون الجمحي ، المدني ، إمام المسجد النبوي ثقة ، عُمَر ، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة . تهذيب التهذيب ٨ / ٣٦٥ - ٣٦٦ ، تقريب التهذيب ٢ / ١٢٤ .

(٧) هو شَوَذَب - بمفتوحة وسكون واو وفتح ذال معجمة وبموحدة - مولى زيد بن ثابت ، يعد في أهل المدينة ، روى عن زيد بن ثابت وعنه قدامة بن موسى ذكره البخاري وابن أبي حاتم وسكتا عنه وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . التاريخ الكبير ٤ / ٢٦١ ، الجرح والتعديل ٤ / ٣٧٧ ، الثقات ٤ / ٣٦٩ ، المغنى للفتنى ١٤٥ .

زيد بن ثابت (١) .

## سئل عن الحج عن الميت بالوصية وعن لا يقدر على الحج (٢)

١٠٥٩ - حدثنا قال : سألت أبا أيوب عن الحج عن الحي ؟ قال :  
نعم . حيث قالت المرأة / يا رسول الله ! إن أبا أيوب شيخ كبير لا يستطيع ٢٠٩  
الحج أفأحج عنه ؟ قال : نعم (٣) ، - فإذا كان رجل كبير على مثل  
ما روت المرأة فلا بأس أن يحج عنه ، وإن كانت امرأة ثقيلة (٤)

(١) أخرجه البخاري قال : قال لنا عبد الله بن مسلمة : نا عبد العزيز بن محمد به  
عنه مثله . التاريخ الكبير ٤ / ٢٦١ .

والبيهقي بسنده من طريق البخاري مثله . السنن الكبرى ٥ / ٦٦ .

قال ابن حزم : صح عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت فسخ نكاح المحرم إذا  
نكح . المحلى ٧ / ٢٩١ .

(٢) سقط العنوان من نسخة ( م ) .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن  
عباس ولفظه : حدثني الفضل بن عباس قال : أتت امرأة من خنعم فقالت : يا رسول الله  
! إن أبا أيوب أدركته فريضة الله عز وجل في الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يثبت على  
دابته ؟ قال : فحجى عن أبيك ٢ / ٢١٢ ، ولهذا الحديث طرق عديدة وألفاظ متعددة عند  
الإمام أحمد . انظر : المسند ٢ / ٢١٣ ، ٢١٩ ، ٢٥١ ، ٣٢٩ ، ٣٤٦ ، ٣٥٩ .

وأخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الحج - باب وجوب الحج وفرضه . من  
طريق مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس وفيه : « فقالت  
يا رسول الله : إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبا أيوب شيخاً كبيراً لا يثبت على  
الراحلة أفأحج عنه ؟ قال : نعم وذلك في حجة الوداع » . الصحيح مع الفتح  
٣ / ٣٧٨ ح رقم ١٥١٣ وانظر أيضاً رقم ١٨٥٣ ، ١٨٥٤ ، ١٨٥٥ ، ٤٣٩٩ ، ٦٢٢٨ ،  
ومسلم في صحيحه - كتاب الحج - باب الحج عن العاجز لزمانة وهم ونحوهما أو للموت ،  
من طريق مالك عن ابن شهاب به بلفظ البخاري . ٢ / ٩٧٣ ح رقم ١٣٣٤ ، وانظر أيضاً :  
رقم ١٣٣٥ .

(٤) في المطبوع ( معتلة ) وفي نسخة ( م ) ( ثقيلة ) واضحة .

وأما في الأصل فهي أيضاً ( ثقيلة ) .

لاستطيع الحج حج (١) عنها ، أو رجل به علة لا يستطيع الحج حج عنه ، وكذلك كل من لا يستطيع الحج حج عنه (٢) .

١٠٦٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل أوصت إليه أمه في حجة ، وكان الموصى إليه ولدها ، وإنه خرج إلى الثغر فأنفق بعض ما كان معه وأراد أن يخرج إلى مكة ، فخشى أن تنقطع به النفقة ، فيريد (٣) أن يقيم في هذه المدينة فخاف من ذلك ، فنظر أخ له في هذا الأمر ، فأحب أن يحج عنها حتى تقع عن أخيه الوصية ، ولم يسألها ابنها هذا الأمر ، ولكن هذا متبرع لموضع الإخاء ؟ قال : لو كان الموصى إليه أنفذ الحجة على ما أوصى إليه ، كان أجود ، وأنا أرجو إن تبرع (٤) هذا بهذا وأراد إنفاذه مما (٥) أوصى إليه به ، وجعل الحجة عن الموصى إليه ، رجوت إن شاء الله أن يجزىء ذلك (٦) .

(١) في نسخة ( م ) ( يحج ) .

(٢) نقل عن الإمام أحمد الروايات بهذا المعنى ابن هانيء في مسائله ١ / ١٤٤ س رقم ٧١١ ، ٧١٢ ، والكوسج في مسائله ٨٨ / ب ( الظاهرية ) .

وقال ابن قدامة : من وجدت فيه شرائط وجوب الحج ، وكان عاجزاً عنه لمانع مأيوس من زواله كزمانة أو مرض لا يرجى زواله أو كان نضو الخلق ( أى مهزول الخلق ) لا يقدر على الثبوت على الراحلة إلا بمشقة غير محتملة ، والشيخ الفاني ، ومن كان مثله ، متى وجد من ينوب عنه في الحج ، ومالا يَسْتَتِيْبُهُ به لزمه ذلك . المغنى ٣ / ٢٢٢ .

وقال المرداوى : هذا المذهب بلا ريب ، وعليه الأصحاب ، وقطعوا به . الإنصاف ٣ / ٤٠٥ ، وانظر أيضاً : مختصر الخرق ص ٦٤ .

(٣) في الأصل ونسخة ( م ) ( فيرد ) ولم يظهر لى أى سبب يدل على سقوط الياء .

(٤) في نسخة ( م ) ( ينزع ) وهو خلاف الأصل .

(٥) في المطبوع ( فما ) وهو خلاف الأصل .

(٦) قال ابن قدامة : يستحب أن يحج الإنسان عن أبويه إذا كانا مَيِّتَيْن أو عاجزين . المغنى ٣ / ٢٣٥ .

وقال المرداوى : الصحيح أنه يجوز أن يحج عنه ، - أى الميت - غير الولي بإذنه =

١٠٦١ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل خلف فى  
يدى (١) رجل ستة وعشرين ديناراً ونصفاً (٢) ، وأمره أن يعطى منها  
الحجة عشرين ديناراً والباقى يتصدق به عنه ، وذكر أن له ولداً  
بخراسان ، وذكر أنه خلف لهم أشياء أكثر من هذا ، وله أخ ، فقال  
أئى : ينظر فإن كان له ولد ذكر / لم يرث الأخ شيئاً ، وإن كانت له ٢١٠  
ابنة ورث الأخ والابنة (٣) ، ثم (٤) ينظر فإن كان يخرج (٥) الحجة من  
الثلث أخرجت (٦) .

=وبدونه ، اختاره ابن عقيل فى فصوله ، والمجد فى شرحه وجزم به فى الفائق ، وهو ظاهر  
ما قدمه فى الفروع .

وقيل : لا يصح بغير إذنه . اختاره أبو الخطاب فى الانتصار . الإنصاف ٣ / ٤١٠ .

(١) فى نسخة ( م ) ( يد ) .

(٢) فى المطبوع ( نصف ) وهو خلاف الأصل و ( م ) والقاعدة .

(٣) قال الخرقى : ولا يرث أخ ، ولا أخت لأب وأم ، أو لأب مع ابن ولا مع ابن ابن

وإن سفل ، ولا مع أب . المختصر ص ١١٧ .

وقال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على هذا بحمد الله ، وذكر لك ابن المنذر وغيره ،  
والأصل فى هذا قول الله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فى الْكَلَالَةِ ، إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ  
لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ، وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِثُهَا إِنِ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾ الأنعام الآية  
١٧٦ .

واقتضت الآية أنهم لا يرثون مع الولد والوالد ، لأن الكلاله من لا ولد له ولا والد ،  
خرج من ذلك البنات والأم ، لقيام الدليل على ميراثهم معهما . المغنى  
٦ / ٢٦٧ - ٢٦٨ .

(٤) الظاهر أن كلمة ( ثم ) ليس للترتيب ، لأن تقسيم الميراث يكون بعد تنفيذ  
الوصية لقوله تعالى : ( مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ ذَيْنِ ) النساء الآية ١١ ، ١٢ . وانظر :  
العذب الفائض ص ١٥ .

(٥) فى المطبوع ( تخرج ) وهو خلاف الأصل والسياق .

(٦) قال ابن قدامة : وإن أوصى بحج فى تطوع فلم يف ثلثه بالحج من بلده حج به

من حيث بلغ ، أو يُعان به فى الحج . نص عليه ، وقال : التطوع ما يبالى من أين كان .  
المغنى ٣ / ٢٣٥ .

١٠٦٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل أوصى إلى رجل ودفع إليه مالاً فأمره أن يحج عنه حجة ، فلم ينفذ الموصى إليه الوصية حتى حضرته الوفاة فدفع الحجة إلى رجل ، وقال له : حج بها عن فلان ، ولا يمكنه الخروج العام ، فدفعها إلى رجل يحج بها أو يؤخرها إلى قابل يحج هو بها ؟ فقال : إن كان الموصى الأول له من المال بقدر ما يخرج هذه الحجة من ثلثه حج عنه ، إذا لم يخف هذا الموصى (١) إليه تبعة الورثة ، ولا يؤخرها ، المدفوعة إليه ، ينفذها في سنته هذه ، ينفذ الوصية على ما أمره به الأول (٢) .

### سئل عن الميت بمكة ليالي منى

١٠٦٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل رمى الجمار يوم النفر الأول ، ثم عرضت له حاجة بمكة ، فسأل بعض العلماء فأفتاه بأن ليس عليه حرج ، إن أتى مكة فأتى مكة ونيته (٣) أن لا يرجع إلى

(١) في نسخة م ( الوصي ) .

(٢) قال ابن هانئ : سئل عن رجل حج حجة الإسلام وخرج للحج أيضاً فمات في الطريق ، فأوصى أخاه أن يحج عنه ، فأعطاه أخوه رجلاً ليحج عنه ؟ قال أبو عبد الله : يخرج الحجة من ثلثه . المسائل ٢ / ٤٤ س رقم ١٣٦٤ .

انظر أيضاً نحوه في ٢ / ٥٠ س رقم ١٣٨٥ .

وقال صالح : وسألته عن رجل أوصى بركة أو بحج واجب ثم مات ، أ يكون من جميع المال أو من ثلثه ؟ فإن أوصى بحجة تطوع أو بغزو وعليه حج واجب ، ولا يخرج ذلك من الثلث ، هل يرد ذلك فيجعل في الفريضة ويترك التطوع ؟ قال : الفريضة من جميع المال ، والتطوع من ثلثه ، فإن ضاق الثلث تحاصوا في الثلث إذا عجز فكأنه أوصى للمساكين أو لقوم . المسائل ص ١١٧ - ١١٨ .

(٣) في المطبوع ( ونيته ) وهو خلاف الأصل ونسخة م .



منى ، وهو يظن أن ذلك جائز له ، فبات بمكة وأصبح ، ولم يرجع إلى منى . وكان يتأول قول الله تبارك وتعالى : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ <sup>(١)</sup> فهو الذى / جرأه على ترك الرجوع إلى منى فوق <sup>٢١١</sup> أن أخطأ <sup>(٢)</sup> التأويل ، فهل عليه فى ذلك شيء ؟ فقال بعض الناس : <sup>(٣)</sup> عليه دم ؟ قال أبى : روى عن ابن عباس أنه قال : إذا رميت الجمرة ، فبت حيث شئت <sup>(٤)</sup> .

وروى عن ابن عمر أن العباس استأذن النبى ﷺ أن يبيت بمكة ليالى منى ، فأذن له من أجل السقاية <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة البقرة الآية ٢٠٣ .

(٢) فى نسخة م ( أخطأه ) .

(٣) زاد فى المطبوع : بعد قوله ( بعض الناس ) كلمة ( يرى ) وأرى أنه لا حاجة إلى هذه الزيادة .

(٤) قال ابن حزم : ومن طريق ابن أبى شيبه : نا زيد بن الحباب نا إبراهيم بن نافع أنا عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : إذا رميت الجمرة فبت حيث شئت . وأيضاً قال : ومن طريق سعيد بن منصور : نا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : لا بأس لمن كان له متاع بمكة أن يبيت بها ليالى منى . المحلى ٧ / ٢٦٦ .  
(٥) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده عن يحيى عن عبيد الله أخبرنى نافع قال : لا أعلمه إلا عن عبد الله ولفظه : أن العباس استأذن رسول الله ﷺ فى أن يبيت بمكة أيام منى من أجل السقاية فرخص له ، ١٩ / ٢ .

والبخارى فى صحيحه - كتاب الحج - باب سقاية الحاج - وأيضاً فى باب ( هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالى منى ) نحوه ، ٣ / ٤٩٠ ، ٥٧٨ ح رقم ١٦٣٤ ، ١٧٤٣ - ١٧٤٥ - ( مع الفتح ) .

ومسلم فى صحيحه - كتاب الحج - باب وجوب المبيت بمنى أيام التشريق ، والترخيص فى تركه لأهل السقاية . نحوه ، ٢ / ٩٥٣ ح رقم ١٣١٥ .

وقال عطاء : يتصدق بدرهم <sup>(١)</sup> . ويقال : ابن عمر بن الخطاب كان يردهم ولا يدع أحداً أن يبيت من وراء العقبة <sup>(٢)</sup> . وقال قتادة : ما علمت عليه شيئاً <sup>(٣)</sup> وقال سالم : يتصدق بدرهم <sup>(٤)</sup> ، وقال أنس : أرجو أن لا يكون عليه شيء ، وإن شاء تصدق بشيء <sup>(٥)</sup> .

(١) قال ابن حزم : وروينا من طريق ابن أبي شيبة : نا أبو معاوية عن ابن جريج عن عطاء أنه كان يقول : من بات ليالي منى بمكة تصدق بدرهم أو نحوه ، وعن بكير بن مسمار عن سالم عن ابن جريج عن عطاء مثل هذا ، يتصدق بدرهم إذا لم يبيت بمنى ، المحلى ٧ / ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ عن نافع أنه قال : زعموا أن عمر بن الخطاب كان يبعث رجلاً يدخلون الناس من وراء العقبة ، وأيضاً عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال : لا يبيت أحد من الحاج ليالي منى من وراء العقبة - الموطأ ١ / ٤٦ ، كتاب الحج - باب البيوت بمكة ليالي منى ، وأخرجه البيهقي بسنده من طريق مالك الثانية مثله . السنن الكبرى ٥ / ١٥٣ باب ( لا رخصة في البيوت بمكة ليالي منى ) .

وقال ابن حزم : وروينا عن عمر بن الخطاب : لا يبيت أحد من وراء العقبة أيام منى ، وصح هذا عنه رضى الله عنه وعن ابن عباس مثل هذا ، وعن ابن عمر أنه كره المبيت بغير منى أيام منى ، ولم يجعل واحد منهم في ذلك فدية أصلاً ، المحلى ٧ / ٢٦٦ .

(٣ - ٤) لم أعثر على من أخرج قولهما .

(٥) نقل عن الإمام أحمد روايات في المسألة ابن هانيء في المسائل ١ / ١٦٠ س رقم ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، وصالح في المسائل ص ١٩ ، والكوسج في المسائل ٨٩ / أ ( الظاهرية ) ١ / ٢٩٣ ( المصرية ) وانظر أيضاً : الرويتين والوجهين ٤٣ / ب - ٤٤ / أ .

ولا خلاف أن السنة لمن أفاض يوم النحر أن يرجع إلى منى ، لكن المبيت بمنى ليالي منى واجب أم لا ؟ فيه روايتان : الأولى : أنه واجب ، وهو الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، والثانية : أنه سنة وليس بواجب ، ومن ترك المبيت بمنى في لياليها فالصحيح من المذهب : أن عليه دماً ، نقله حنبل ، وعليه أكثر الأصحاب ، وعنه : يتصدق بشيء ، نقله الجماعة عن أحمد ، قاله القاضي ، وعنه : لا شيء عليه ، وهى مبنية على أن المبيت ليس بواجب ، وأما من ترك المبيت بمنى ليلة واحدة ففيه أربع روايات : =

## سئل عن المغمى عليه بعرفة

١٠٦٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن المغمى عليه بعرفة ، قال : عليه الحج من قابل (١) .

١٠٦٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن الذى يَرُدُّ بعيره بعرفة قال : كل من وطىء عرفة بليل أو نهار بعد أن يقف الناس بها ، فقد تم حجه إذا أتى مايجب عليه (٢) ويدخل فى قول من قال : يجزئه حجه

= الأولى : يلزمه دم ، والثانية : يلزمه مد أو مدان ، أو دم ، والثالثة : يلزمه نصف درهم ، والرابعة : لا شيء عليه .

انظر : الروايتين والوجهين ٤٣ / ب - ٤٤ / أ ، الهداية ١ / ١٠٤ ، المغنى ٣ / ٣٩٧ - ٣٩٨ ، الكافي ١ / ٤٥١ ، الفروع ٣ / ٥١٩ ، الإنصاف ٤ / ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٦٠ . قلت : والراجع أن المبيت بمنى فى أيام التشريق واجب لفعل النبى ﷺ ذلك وأصحابه من بعده ولم ينقل عنه : أنه رخص لأحد فى ذلك إلا لذى الحاجة كالسقاية ونحوها فمن تركه فعليه دم . والله أعلم .

(١) نقل عن الإمام أحمد رواية نحوها ابنه صالح فى المسائل ص ٨٩ ، والكوسج فى المسائل ١٨٣ / أ ( الظاهرية ) .

وقال ابن قدامة : ومن كان مغمى عليه أو مجنوناً لم يحتسب له به ، لأنه ليس من أهل العبادات . الكافي ١ / ٤٤٢ .

وقال المرداوى : لا يصح وقوف السكران والمغمى عليه على الصحيح من المذهب ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : يصح وهو ظاهر ما قدمه فى المحرر . ٤ / ٢٩ - ٣٠ .

أما وجوب الحج عليه من قابل : فقد قال الخرقى : ومن لم يقف بعرفة حتى طلع الفجر يوم النحر تحلل بعمره ، وذبح إن كان معه هدى . وحج من قابل ، وأتى بدم ، المختصر ص ٨٠ .

وإذا قلنا : أن المغمى عليه لم يصح وقوفه فهو كمن لم يقف بعرفة حتى طلع الفجر يوم النحر فيكون حكمهما واحداً . انظر أيضاً : المغنى ٣ / ٣٧٢ ، ٤٥٤ - ٤٥٥ ، والكافي ١ / ٤٥٩ - ٤٦٠ ، المقنع ٤٥٠ - ٤٥١ .

(٢) نقل عن الإمام أحمد رواية نحوها ابنه صالح فى المسائل ص ٣٦ ، وابن هانئ فى المسائل ١ / ١٦٦ س رقم ٨٣٠ .

إذا أغمى عليه بعرفة (١) ، لو أن رجلاً أغمى عليه في أول يوم من شهر رمضان . حتى انسلخ عنه الشهر فلم يأكل ولم يشرب ، وهو في ذلك مغمى (٢) عليه أنه يجزئه صوم رمضان لا يقضى / شيئاً من الصلاة (٣) .

١٠٦٦ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : وقد روى عن عمار أنه أغمى عليه ثلاثاً فقضى ، من حديث عبد الله بن الحارث بن فضيل (٤) . وروى عن عمران وسمرة : أنهما قالوا : يقضى المغمى عليه (٥) . وقد روى عن النبي ﷺ : أنه نام عن الفجر فقضاها بعد طلوع الشمس (٦) .

= وقال ابن قدامة : وكيفما حصل بعرفة وهو عاقل أجزأه قائماً أو جالساً أو راكباً أو نائماً ، وإن مر بها مجتازاً فلم يعرف أنها عرفة أجزأه أيضاً . المغنى ٣ / ٣٧٢ .  
(١) قال ابن قدامة : قال عطاء في المغمى عليه : يجزئه . وهو قول مالك وأصحاب الرأي . المغنى ٣ / ٣٧٢ .

(٢) في المطبوع ( يغمى ) وهو خلاف الأصل ونسخة ( م ) .  
(٣) نقل صالح رواية نحوها في المسائل ص ٧١ . ومسألة قضاء الصلاة والصوم للمغمى عليه في أول رمضان أو قبله إلى نهاية رمضان تقدمت في كتاب الصيام ، باب الصائم يغمى عليه . س رقم ٨٧٨ - ٨٨١ .  
ورد بذلك الإمام أحمد على من يقول بصحة وقوف المغمى عليه بعرفة وقد صرح بذلك مفصلاً في المسألة الآتية .

(٤) عبد الله بن الحارث بن فضيل الخطمي الأنصاري مديني ، روى عن أبيه . وعنه عبد الرحمن بن مهدي وقيية بن سعيد سمعت أبا يقول ذلك ، وثقه ابن معين . انظر : التاريخ الكبير ٥ / ٦٦ ، الجرح والتعديل ٥ / ٣٢ .  
قلت : ولم أعثر على تخريج الأثر هذا من طريقه .  
وأثر عمار تقدم تخريجه من طريق السدي عن يزيد عن عمار بن ياسر ، في باب المواقيت س رقم ٢٤٤ .

(٥) تقدم تخريجه في باب المواقيت س رقم ٢٤٤ .

(٦) تقدم تخريجه في باب المواقيت س رقم ٢٤٤ .

فإن ذهب إلى أن المغمى عليه مرفوع عنه القلم ففي نوم النبي ﷺ عن الصلاة وقضائه دفع لمن زعم أنه لا يقضى ، لأنه مرفوع عنه القلم ، والنائم كذلك مرفوع عنه القلم ، فقد قضى النبي ﷺ الصلاة ، وقد كان نام عنها (١) .

١٠٦٧ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن المغمى عليه بعرفة ، إذا لم يعقل الوقوف بعرفة ، حتى ينفجر الفجر ؟ قال : فلا حج له ، وكذلك روى عن الحسن (٢) وعطاء (٣) ، قال أبا : وما علمت أن أحداً قال : يجزئه (٤) .

(١) في ذلك رد على القائلين بأن المغمى عليه لا يقضى أو أن وقوفه بعرفة صحيح لأنه مرفوع عنه القلم ، رد عليه الإمام أحمد بأن النائم مرفوع عنه القلم ، وقد نام النبي ﷺ عن صلاة الفجر ، ثم قضاها .

(٢) قال ابن قدامة : إن وقف وهو مغمى عليه أو مجنون ولم يفق حتى يخرج منها لم يجزئه ، وهو قول الحسن والشافعي وأبي ثور وإسحاق وابن المنذر ، المغنى ٣ / ٣٧٢ .  
(٣) هكذا قال الإمام أحمد في رواية عبد الله هذه ورواية صالح ص ٧٠ - ٧١ .  
والبيهقي أخرج بسنده عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح قال : لا يفوت الحج حتى ينفجر الفجر من ليلة جمع ، قال : قلت لعطاء : أبلغك ذلك عن رسول الله ﷺ : قال عطاء : نعم . السنن الكبرى ٥ / ١٧٤ .

وقال ابن قدامة : قال عطاء في المغمى عليه : يجزئه ، وهو قول مالك وأصحاب الرأي ، وقد توقف أحمد رحمه الله في هذه المسألة . وقال : الحسن يقول : بطل حجه وعطاء يرخص فيه . المغنى ٣ / ٣٧٢ .

قلت : ولعل عطاء كان يقول بذلك ثم رجع عنه إلى القول بعدم الإجزاء وهو الصحيح . والله أعلم .

(٤) لا أدري كيف قال الإمام أحمد هذا القول . مع أنه بنفسه أشار في المسألة السابقة إلى القائلين بأن وقوف المغمى عليه بعرفة صحيح ، ورد عليهم رداً مفصلاً وقد نسب ابن قدامة هذا القول إلى عطاء وإلى الإمام مالك وأصحاب الرأي كما تقدم في الهامش السابق .

١٠٦٨ - حدثنا أي : ومن احتج فزعم « أن الحج عرفة »  
 فلو كان على ظاهر الكلام وقف بعرفة ، ورجع إلى أهله ، ووطئ  
 أهله وأصاب الصيد ، كان يلزمه أن يقول : ليس على (١) هذا شيء ،  
 إن الحج عرفة ، وإنما قوله : الحج عرفة على السلامة إذا هو  
 عمل بما (٢) يعمل الناس من طواف يوم النحر ، وهو الطواف  
 الواجب / لأنه لم يختلف الناس فيما علمنا أنه من لم يطف يوم النحر  
 أنه يرجع حتى يطوف ، وإن كان قد أتى أهله ، وذلك يشبه قول  
 رسول الله ﷺ : « من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها (٣) »  
 فإذا أدرك ركعة أفليس عليه أن يأتي بها على كمالها وما أفسد آخرها  
 أفسد أولها ، وإنما ذلك عن إكمالها (٤) .

### سئل عن قول عمر من قدم ثقله (٥) فلا حج له

١٠٦٩ - حدثنا قال : سألت أي عن قول عمر : ( من قدم

(١) زاد في المطبوع بعد ( على ) ( في ) ولا داعي لهذه الزيادة فإن المعنى مستقيم بدونها .

(٢) في المصرية ( ما ) وهو خلاف الأصل .

(٣) تقدم تخريجه في باب ( سئل عن قوله « الحج عرفة » والعمرة الطواف )

س رقم ١٠١١ .

(٤) نقل هذه الرواية بكمالها صالح في مسائله ص ٧٠ - ٧١ ، وأيضاً روايتين بهذا

المعنى في ص ٢ ، ٤٠ ، كما نقل أيضاً نحوه ابن هانيء في المسائل ١ / ١٦٥ س

رقم ٨٢٦ - ٨٢٧ والكوسج في المسائل ٩٨ / ب ( الظاهرية ) ١ / ٣٤٤ ( المصرية ) ،

١٨٣ / ب ( الظاهرية ) ٢ / ١٨٨ ( المصرية ) وتقدم الكلام على المسألة في س ١٦٤

وأيضاً في باب ( سئل عن قوله الحج عرفة والعمرة الطواف ) س ١٠١١ .

(٥) كذا في الأصل وفي نسخة ( م ) ثقله بالتأنيث . والصواب ما هو في الأصل

والهاء فيه للضمير ، وصاحب المطبوع أتى بالصواب إلا أنه قال في الهامش =

ثقله فلا حج له ) ؟ (١) فقال : هذا على التغليظ - والله أعلم -  
لأن (٢) لا يتقدم الناس فيخلو (٣) منى (٤) قول النبي ﷺ : « الحج  
عرفة » هي أكبر الحج وأعظمه .

### سئل عن يوم عرفة إذا كان فيه شك

١٠٧٠ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن اليوم الذى يشك  
فيه ، فقال قوم : اليوم عرفة ، وقال قوم : اليوم يوم النحر ، فوقف  
الإمام بالناس يوم النحر وهو لا يعلم إلا أنها عشية عرفة ، ثم علم بعد  
ذلك بتواطىء الأخبار أنه إنما وقف يوم النحر ، هل يفسد على الناس  
الحج ؟ فقال : إني أرجو أن يجزيهم ، ورخص في ذلك ، قال : أرجو  
أن يكون الأمر فيه واسعاً إن شاء الله (٥) .

= لنفس الكلمة الواردة في المحل التالى في الأثر : غير واضحة في الأصل ، مع أنها  
واضحة فيه .

قال ابن الأثير : الثقل : متاع المسافر . ومنه الحديث : « حج به في ثقل الرسول  
ﷺ » . النهاية ١ / ٢١٧ . وانظر - أيضاً - اللسان ١٣ / ٩٢ .

(١) أخرجه ابن أبى شيبة من طريقين عن عمر رضى الله عنه . المصنف ٤ / ٤١ ،  
٤٢ . وقال ابن حزم : صح عن عمر : من قدم ثقله من منى بطل حجه . المحلى  
٧ / ١٥٨ ، ٢٨٨ .

(٢) كذا في الأصل ، وفي نسخة ( م ) ثلثا ، وفي المطبوع كما هو في الأصل .  
(٣) في نسخة ( م ) ( فيخلو ) بحذف الألف ، وفي المطبوع ( تخلو ) على تأنيث  
الفعل .

(٤) تقدم تخريج الحديث في المسألة ( ١٠١ ) .

(٥) قال ابن قدامة : إذا أخطأ الناس العدد فوقفوا في غير ليالى عرفة أجزأهم ذلك .  
المغنى ٣ / ٤٥٦ ، وزاد في الكافي : وإن وقع لنفر منهم لم يجزئهم لأنه لتفريطهم .  
١ / ٤٦١ ، وانظر المنع أيضاً ١ / ٤٧٠ - ٤٧١ . وفي الفروع : وإن وقف الناس الثامن  
أو العاشر خطأ أجزأ ، نص عليهما . وبه قال ابن تيمية ، وتكلم حوله كلاماً طويلاً ، انظر : =

١٠٧١ - حدثنا قال : / سمعت أبا يحيى يحدث العوام (١)  
عن السفاح (٢) بن مطر عن عبد العزيز (٣) بن عبد الله بن خالد  
ابن أسيد أن النبي ﷺ قال : « يوم عرفة : اليوم الذى يعرف الناس  
فيه » (٤) .

### سئل عن عمرة المُحَرَّم

١٠٧٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن عمرة المحرم (٥) ، أترأه  
من مسجد عائشة أو من الميقات ، أو من المقام بمكة والطواف بقدر

= مجموع الفتاوى ٢٥ / ٢٠٢ - ٢٠٨ ، وأيضاً ٢٢ / ٢١١ ، وراجع أيضاً فى المسألة :  
القواعد الأصولية للبعلى ص : ٩١ ، المبدع ٣ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، والإنصاف ٤ / ٦٦ -  
٦٧ .

(١) هو : العوام بن حوشب بن يزيد الشيباني ، أبو عيسى الواسطي ، ثقة ، ثبت  
فاضل ، مات سنة ثمان وأربعين ومائة . تقريب التهذيب ٢ / ٨٩ ، وتهذيب التهذيب  
٨ / ١٦٣ - ١٦٤ .

(٢) السفاح : بتشديد الفاء آخره مهملة ، هو ابن مطر الشيباني . مقبول ، من  
السادسة . تقريب التهذيب ١ / ٣١٠ ، وتهذيب التهذيب ٤ / ١٦١ .  
(٣) عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد بفتح الهمزة . الأموى ، ثقة ، ولى  
إمرة مكة ، ومات فى خلافة هشام ، ووهب من ذكره فى الصحابة . تقريب التهذيب  
١ / ٥١٠ . وتهذيب التهذيب ٦ / ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٤) أخرجه الدارقطنى من طريق هشيم عن العوام بن حوشب مثله ، وقال العظيم  
آبادى : هذا الحديث مرسل ، وأخرج من طريق آخر مرفوعاً نحوه ، وقال العظيم آبادى :  
مرسل وفيه الواقدي وهو ضعيف . السنن مع التعليق المغنى ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٤ . وأخرج  
البيهقى بسنده مثله ، وقال : هذا مرسل جيد . أخرجه أبو داود فى المراسيل ، السنن الكبرى  
٥ / ١٧٦ .

قلت : والحديث حجة - كما أشار إليه عبد الله - فى إجزاء الحج إن أخطأ الناس فى  
معرفة يوم عرفة .

(٥) عمرة المحرم : هى العمرة فى شهر ( المحرم ) كما ورد فى مسائل أبى داود ( ص :  
= ١٣١ ) سمعت أحمد سئل عن العمرة فى المحرم .



ما تعب أفضل ، أو الخروج إلى الميقات للعمرة ؟ فقال : يروى عن عائشة : « أنها قالت في عمرة التنعيم هي على قدر نصبها ونفقتها » <sup>(١)</sup> ، وكل ما أكثر من النفقة والتعب فالأجر على قدر ذلك <sup>(٢)</sup> .

= أما تخصيصها بشهر ( المحرم ) فلم نعثر على وجه التخصيص بما يشفى الغليل إلا أن الأفضل عند أحمد ومالك أن تكون العمرة في غير أشهر الحج ، بل كره مالك العمرة في أشهر الحج ، وأشهر الحج عنده ثلاثة أشهر ( شوال وذو القعدة وذو الحجة ) ، وعلى هذا من كان في مكة في أشهر الحج فلا يعتمر - احترازاً من الكراهية عند مالك ، واتباعاً للأفضلية عند أحمد - إلا بعد نهايتها ، فإذا اعتمر في ( المحرم ) وهو في مكة ، من أين يحرم ؟ جاء السؤال على هذا .

وقد ورد أيضاً عن النبي ﷺ أنه اعتمر في ذي الحجة ثم أقام حتى دخل المحرم واعتمر ، وعلى هذا قيل : لو جاز الجمع ، لجمع . وأيضاً روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : افصلوا بين حجكم وعمركم ، اجعلوا الحج في أشهر الحج ، واجعلوا العمرة في غير أشهر الحج ، أتم لحجكم وعمركم . رواه النجاد بإسناده ، وروى بإسناده عن طارق بن شهاب ، سئل عبد الله عن العمرة في أشهر الحج فقال عبد الله : الحج أشهر معلومات ليس فيهن عمرة . التعليق الكبير للقاضي أوى يعلى ٤ / ٣٠ وانظر أيضاً : المغنى ٣ / ٢٧٥ - ٢٧٦ ، والفروع ٣ / ٢٨٧ - ٢٩٠ ، والإنصاف ٤ / ٥٧ .

(١) أثر عائشة أخرجه عبد الرزاق بإسناده عن مجاهد كما ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى ( ٢٦ / ٢٦٥ ) ولم أجده في المصنف في مظانه .

وأخرج البخارى عنها مرفوعاً ما في معناه . وهذا جزء من ذلك الحديث . الصحيح مع الفتح كتاب الحج : باب أجر العمرة على قدر النصب ، ٣ / ٦١٠ ح رقم ١٧٨٧ . (٢) قال ابن قدامة : أهل مكة ومن كان بها ، سواء كان مقيماً بها ، أو غير مقيم ... إن أراد العمرة فمن الحل ، لا نعلم خلافاً في ذلك ، وقد روى عن أحمد في المكي : كلما تباعد في العمرة فهو أعظم للأجر ، هي على قدر تعبها ، وقال : إن أحرمت بالعمرة من الحرم انعقد إحرامها بها وعليه دم لتركه الإحرام من الميقات . المغنى ٣ / ٢٤٦ ، ٢٤٨ . وقال ابن مفلح : نقل صالح وغيره في المكي : أفضل البعد ، هي على قدر تعبها ، قال في الخلاف : مراده من الميقات . الفروع ٣ / ٢٨٠ ، وقال في الإنصاف : الصحيح من =

## سئل عن المحرم يبدأ بالتكبير أيام التشريق أو التلبية

١٠٧٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن المحرم في أيام التشريق يبدأ بالتكبير أو التلبية ؟ قال : يبدأ بالتكبير يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق ، يكبر في العصر ويقطع <sup>(١)</sup> ، وهو قول علي <sup>(٢)</sup> ، وذلك في الأمصار <sup>(٣)</sup> .

وقد يقول بعض الناس <sup>(٤)</sup> : إنما يكبر الناس بمنى إذا رموا

= المذهب : أن إحرام أهل مكة ، ومن كان بها من غيرهم ، وأهل الحرم : يصح بالعمرة من أدنى الحل . وعليه جماهير الأصحاب . ٤ / ٥٤ وانظر أيضاً : مجموع الفتاوى ٢٦ / ٢٦٥ - ٢٦٤ .

(١) نقل رواية مثلها عن الإمام أحمد صالح في المسائل ص : ٨٥ ، والكوسج في المسائل ٨٩ / أ الظاهرية و ١ / ٢٩٣ المصرية .

وقد تقدم التعليق على المسألة وبيان المذهب في كتاب الصلاة : باب صلاة العيدين المسألة ( ٦١٢ ) . ومراده بالعصر هنا هو عصر آخر أيام التشريق .

(٢) تقدم تخريجه أيضاً في المسألة نفسها أى : ( ٦١٢ ) .

(٣) أما في عرفة للواقف بها فلا يكبر بل يلبي حتى يرمى جمرة العقبة صبيحة يوم النحر .

(٤) قال ابن قدامة : ومن قال يلبي حتى يرمى الجمرة ابن مسعود وابن عباس وميمونة ، وبه قال عطاء وطاوس وسعيد بن جبيرة والنخعي والثوري والشافعي وأصحاب الرأي .

ويرى الإمام أحمد مثل ذلك ، قال الخرق : يقطع التلبية عند ابتداء الرمي ... ويكبر في دبر كل صلاة من صلاة يوم النحر إلى آخر أيام التشريق . المختصر ص ٧٦ ، ٧٧ ، وانظر : المغني ٣ / ٣٨٣ ، ٤٠٣ ، والإنصاف ٤ / ٣٥ ، وأيضاً ما تقدم في المسألة ( ٦١٢ ) .

ونقل النووي : أنه قال أحمد وإسحاق وطائفة : يلبي حتى يفرغ من رمي جمرة العقبة وأشار ابن المنذر إلى اختياره . المجموع ٨ / ١٤٩ ، إلا أن هذه الرواية لم يذكرها الأصحاب غير ابن نصر الله في حواشي الفروع ، ونقله النووي في شرح مسلم عن أحمد ، كما ذكر ذلك المرداوي في الإنصاف ٤ / ٣٥ .

الجمرة ، وإذا ترك التلبية بدأ في الظهر <sup>(١)</sup> من يوم النحر ، لا يجمع التكبير والتلبية . لأنه إذا رمى الجمرة يوم النحر فقد انقطعت التلبية ، فيبدأ بالتكبير في الظهر من / يوم النحر .

٢١٥

### سئل عن المحرم يطأ في الفرج أو فيما دونه

١٠٧٤ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : إذا وطئ الرجل قبل رمى الجمار فسد عليه حجه ، وعليه الحج من قابل <sup>(٢)</sup> ، على حديث ابن عمر ، من حديث علي <sup>(٣)</sup> البارقي عن ابن عمر <sup>(٤)</sup> .

١٠٧٥ - حدثنا قال : قرأت على أبي قلت : المحرم إذا وطئ امرأته فيما دون الفرج قال : إذا أنزل فقد فسد حجه ، قلت : فإن

- 
- (١) في نسخة ( م ) : في التكبير بدل ( في الظهر ) .
- (٢) نقل رواية نحوها عن الإمام أحمد ابن هانئ في المسائل ١ / ١٧٤ المسألة ( ٨٨٢ ، ٨٨٤ ) ، وصالح في المسائل ص : ١٥٨ .
- وقد تقدم ذكر الحكم في المسألة في باب ما يتوقاه المحرم المسألة ( ٩٠٨ ) .
- (٣) هو : علي بن عبد الله بن سعد البارقي الأزدي ، أبو عبد الله بن أبي الوليد صدوق ربما أخطأ ، من الثالثة . تقريب التهذيب ٢ / ٤٠ ، وتهذيب التهذيب ٧ / ٣٥٨ - ٣٥٩ ، واللباب في تهذيب الأنساب للجرزى ١ / ١٠٧ - ١٠٨ .
- (٤) أثر ابن عمر روى عن علي البارقي ، ذكره الزيلعي فقال : روى أحمد بن حنبل حدثنا إسماعيل ، ثنا أيوب عن غيلان بن جرير أنه سمع علياً الأزدي قال : سئل ابن عمر عن رجل وامرأة من عمان ، أقبلتا حاجين ، فقضيا المناسك حتى لم يبق عليهما إلا الإفاضة ، وقع عليهما ، فسأل ابن عمر فقال : ليحجا عاماً قابلاً . نصب الراية ٢ / ١٢٦ ، وانظر أيضاً : التلخيص الحبير ٢ / ٣٠٣ .
- وأخرج الحاكم بطريق آخر : أن رجلاً أتى عبد الله بن عمر يسأله وفيه قال ابن عمر : بطل حجك ... وإذا أدركت قابلاً فحج واهد . المستدرک ، كتاب البيوع ، ٢ / ٦٥ .
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٥ / ١٦٧ .
- وفتوى ابن عمر نقلها ابن قدامة من رواية الأثرم . انظر : المغنى ٣ / ٤٢٣ .

لم ينزل ؟ قال : عليه بدنة (١) . وقال : في القبلة دم (٢) .

### مسائل شتى من المناسك

#### إذا منع من الوصول إلى البيت (٣)

١٠٧٦ - حدثنا قال : سألت أنى عن محرم رده السلطان من الطريق ، ولم يكن معه نفقة . قال : لا يزال محرماً حتى يطوف بالبيت ، وقال أنى : ليس هذا مثل العدو (٤) .

(١) إذا وطىء امرأته فيما دون الفرج ولم ينزل فلا يفسد الحج . أما إذا أنزل ، ففي فساد نسكه روايتان : إحداهما : يفسد كما تدل عليه هذه الرواية ، وحكم به الخرق والثانية : لا يفسد وعليه بدنة ، وهى المذهب . نقله الجماعة عن أحمد ، وعليه الأصحاب . وهو من المفردات . وعنه : عليه شاة وإن لم يفسد نسكه ، وإن لم يُنزل فعليه شاة . هذا المذهب وإحدى الروايتين ، وعنه : عليه بدنة .

وهذا كله إن كان قبل التحلل الأول ، وإن كان بعده فلا يفسد الحج ، ويفسد الإحرام قولاً واحداً ، ويلزمه أن يحرم من الحل ليجمع بين الحل والحرم ، وليطوف في إحرام صحيح . الإنصاف ٣ / ٤٩٩ ، ٥٠٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ .

(٢) قد سبق التعليق عليه في المسألة ( ٩٠٤ ) .

(٣) العنوان من هامش الأصل ، وهو ساقط من ( م ) ومن المطبوع أيضاً .

(٤) نقل عن الإمام أحمد ابنه صالح روايات عدة مثل هذه في المسائل ص ٣٦ ، ص ١٦٥ ، ونقل نحوها الكوسج في المسائل ( ٩٠ / أ - ب الظاهرية ، ١ / ٣٠٠ - ٣٠١ المصرية ) وقال الخرقى : وإن منع من الوصول إلى البيت بمرض أو ذهاب نفقة ، بعث بهدى إن كان معه ليذبح بمكة ، وكان على إحرامه حتى يقدر على البيت ، وقال ابن قدامة عن ذلك : أنه المشهور فى المذهب ، وذكر عن أحمد رواية أخرى : له التحلل بذلك . المختصر ص ٧١ ، المغنى ٣ / ٣٣١ .

وقال المرداوى : وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، ونقله الجماعة ، ويحتمل أن يجوز له التحلل كمن حصره عدو ، وهو رواية عن أحمد . قال الزركشى : ولعلها أظهر ، واختاره الشيخ تقي الدين . الإنصاف ٤ / ٧١ . قلت : وهذا إذا لم يشترط عند الإحرام أما إذا اشترط عند الإحرام فله التحلل ولا شئ عليه .

### المرأة تحيض في الطواف (١)

١٠٧٧ - حدثنا قال : سمعت أبي يقول في امرأة طافت بالبيت خمسة أشواط أو أقل فحاضت قبل أن تتم سبوعاً سمعت أبي يقول : لا يجزيها الطواف حتى تتم سبوعاً - يعنى طواف الزيارة (٢) .

### إذا ترك الرمي والميit (٣)

١٠٧٨ - حدثنا قال : سمعت أبي سئل عن رجل حج فوقف بعرفة ، ثم زار البيت يوم النحر فمضى على وجهه ، ولم ينصرف إلى منى ولم يرم الجمار ، قال : عليه دم (٤) .

= أما إذا أحصر بعدو فقال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن المحرم إذا حصره عدو من المشركين أو غيرهم فمنعوه من الوصول إلى البيت ، ولم يجد طريقاً آمناً فله التحلل ، وقد نص الله تعالى عليه بقوله : ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ سورة البقرة الآية ١٩٥ . المغنى ٣ / ٣٢٦ .

(١) العنوان من هامش الأصل ، وهو ساقط من ( م ) ومن المطبوع أيضاً .  
(٢) قال الكوسج : قلت : امرأة طافت خمسة أشواط ثم حاضت ؟ قال : لا ، إلا التمام . ( المسائل ٩٠ / ب الظاهرية ) .  
وقال ابن هانئ : سألت أبا عبد الله عن المرأة تطوف بالبيت الطواف الواجب ، فإذا طافت بالبيت ثلاثاً أو أربعاً ، حاضت . قال : كان عطاء يقول : حتى تكون إلى الأقرب ما هي ، قال أبو عبد الله : ليس العمل على هذا حتى تأتى بسبع . المسائل ١ / ١٧١ س رقم ٨٦١ .

وقال المرداوى : فى الصحيح من المذهب : أن الحائض تمنع من الطواف مطلقاً ، ولا يصح منها ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وعنه : يصح ، وتجبره بدم ، وهو ظاهر كلام القاضى ، واختار الشيخ تقي الدين جوازه لها عند الضرورة ولا دم عليها .

الإnصاف ١ / ٣٤٨ ، وانظر أيضاً ١ / ٢٢٢ ، ٤ / ١٦ ، والمغنى ١ / ٢٢٤ .  
(٣) العنوان من هامش الأصل وهو ساقط من ( م ) ، ومن المطبوع أيضاً .  
(٤) انظر : مسائل صالح ص ١٠ حيث أورده بنصه تماماً . =

## إذا قال : حجوا عنى بألف درهم (١)

١٠٧٩ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : إذا قال الرجل :

٢١٦ حجوا عنى بألف درهم ، فإنه يحج عنه/بألف ومافضل فهو لهذا (٢)  
الذى يحج فإن قال : حجوا عنى ولم يسم دراهم ، فما فضل رده  
إليهم (٣) .

---

=قال صالح : قال : من ترك رمى الجمار فعليه دم . المسائل ص ٥٢ .  
قال الكوسج : قلت : إذا نسي رمى الجمار ؟ قال : في جمرة واحدة دم ، والجمار  
كلها دم ، وإذا نسي فرمى بست ، فليس عليه شيء ، قال إسحاق : كما قال . ( المسائل  
٨٨ / ب الظاهرية ، ١٠ / ٢٩١ المصرية ) .  
وتقدم في المسألة ١٠٦٣ في باب ترك المبيت بمنى : أنه عليه دم إن ترك الأيام الثلاثة .  
فارجع إليه إن شئت .

(١) العنوان من هامش الأصل وهو ساقط من ( م ) ، ومن المطبوع أيضاً .

(٢) كلمة : ( لهذا ) . ( ساقطة من ( م ) ) .

(٣) نقل عن الإمام أحمد ابنه صالح رواية نحوها ، في المسائل ص ١٥ ، ١٥١ ، وأبو  
داود في المسائل ص ١٣٥ ، والكوسج في ( المسائل ٩٧ / أ الظاهرية ، ١٠ / ٣٣٤ ،  
المصرية ) وقال الخرق رحمه الله : إذا أوصى أن يحج عنه بخمسائة فما فضل رد في الحج ،  
وإذا قال : حجة بخمسائة ، فما فضل ، فهو لمن يحج ، وإذا قال : حجوا عنى حجة فما  
فضل رد إلى الورثة . المختصر ص ١١٥ ، وانظر أيضاً : الهداية ١ / ٢٢٣ ، والمغنى ٦ /  
٢٣٩ ، والكافي ٢ / ٥١٤ ، وفي الإنصاف : إن وصى أن يحج عنه بألف ، صرف في حجة  
بعد أخرى حتى تنفذ سواء كان راكباً أو راجلاً . وهذا المذهب .

وعنه : تصرف في حجة لا غير ، والباقي إرث . ونقل أبو إبراهيم : بعد الحجة الأولى ،  
تصرف في الحج أو في سبيل الله . فإن قال : يحج عنى حجة بألف ، دفع الكل إلى من يحج  
عنه ، هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . انظر : الإنصاف ٧ / ٢٣٧ - ٢٣٩ .

### المحرم يضطر إلى الميتة والصيد (١)

١٠٨٠ - حدثنا قال : سمعت أبي ، سئل عن المحرم يضطر إلى الميتة والصيد قال : يأكل الميتة ، قيل : فإن اضطر إلى الصيد ؟ قال : يصيد ويأكل ويكفر (٢) .

### إذا نوى المسافر أن يقيم بمكة أربعة أيام (٣)

١٠٨١ - حدثنا قال : سمعت أبي سئل عن المسافر ، إذا دخل مكة فنوى أن يقيم أربعة أيام وزيادة ، أتم الصلاة ، فإذا خرج إلى منى قصر ، لأنه قد ابتدأ الحج في السفر حين خرج إلى منى (٤) .

(١) العنوان من هامش الأصل ، وهو ساقط من ( م ) ومن المطبوع أيضاً .  
(٢) نقل هذه الرواية صالح فقال : سألت عن المحرم يضطر إلى الميتة الخ وهذا يدل على أن السائل هو صالح . المسائل ص ٤٧ ، وقال أبو داود : سمعت أحمد سئل عن المحرم يضطر إلى الميتة والصيد ؟ قال : يأكل الميتة ، وسأله مرة أخرى ، قال : أما أنا فأختار له الميتة . المسائل ص ١٢٨ ، ونقل نحوها ابن هانيء في المسائل ٢ / ١٣٤ س رقم ١٧٥٤ ، والكوسج في ( المسائل ٩٤ / أ الظاهرية ، ١ / ٣٢٠ المصرية ) .

وفي الإنصاف : فإن وجد طعاماً لا يعرف مالكة وميتة أو صيداً - وهو محرم - فقال أصحابنا : يأكل الميتة ، وهو المذهب . نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب ، لأن في أكل الصيد ثلاث جنائيات : صيده وذبحه وأكله ، وأكل الميتة فيه جنائية واحدة . ويحتمل أن يحل له الطعام والصيد إذا لم تقبل نفسه الميتة ١٠ / ٣٧٢ وفيه أيضاً : ومن اضطر إلى أكل الصيد فله أكله ، وهذا بلا نزاع بين الأصحاب ( وعليه الفداء ) هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم ، وقيل : لا فداء عليه والحالة هذه ٣١ / ٤٩١ وانظر أيضاً : المغني ٣ / ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(٣) العنوان من هامش الأصل، وهو ساقط من ( م ) ومن المطبوع أيضاً .  
(٤) قد تقدم الكلام عليه في باب قصر الصلاة بمنى وعرفة . س ٩٥٧ - ٩٥٨ .

### المضى فى الحج الفاسد (١)

١٠٨٢ - حدثنا قال : سألت أبى ، إذا وطىء المحرم ثم أصاب الصيد ، عليه جزاء ؟ قال : الإحرام على هذا قائم ، لأنه يؤمر أن يتم على حجه الحج ، فلا ينبغى له أن يصيد صيداً ولا يخلق رأسه وهو فى حالاته كالمحرم ، ولو كان بمنزلة المحل رجع إلى أهله وحج من قابل ، ولكن قيل : امض (٢) فى حجك (٣) .

### سئل عمن يجب الحج أيجب عن الناس (٤)

١٠٨٣ - حدثنا قال : سألت أبى عن الرجل يجب الحج ، ترى له أن يجح عن الناس ؟ .

(١) العنوان من هامش الأصل ، وهو ساقط من ( م ) ومن المطبوع أيضاً .  
(٢) فى الأصل و ( م ) : امضى . وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته وكذا فى المطبوع أيضاً .

(٣) يريد الإمام بهذا الكلام أن هذا المحرم وإن فسد حجه بالوطىء لكن الإحرام عليه قائم ، وعليه أن يجتنب كل ما يجتنبه المحرم ، فإن فعل شيئاً محرماً على المحرم ، كقتل الصيد ونحوه فعليه الفدية . وقد صرح بذلك فى مسائل الكوسج ، فإن فيه : قلت : رجل جامع ثم أصاب صيداً ، أو حلق رأسه ، أو أشباه ذلك ؟ قال : الإحرام عليه قائم ، كلما أصاب من ذلك فعليه الكفارة . مسائل الكوسج ٩٣ / أ ، الظاهرية ، ١ / ٣١٦ ، المصرية ) .  
وسأل مثله مرة أخرى ، فأجاب : لكل شئ كفارة ، وذلك أن الإحرام عليه قائم . ( ١٠٨ / أ الظاهرية ، ٢ / ١٤٨ المصرية ) .

وفى المغنى : أن الحج لا يفسد إلا بالجماع ، فإذا فسد فعليه إتمامه ، فإنه لا يحل من الفاسد ، بل يجب عليه أن يفعل بعد الإفساد كل ما يفعله قبله ، ولا يسقط عنه توابع الوقوف من المبيت بمزدلفة والرمى ، ويجتنب بعد الفساد كل ما يجتنبه قبله من الوطىء ثانياً ، وقتل الصيد ، والطيب واللباس ، ونحوه ، وعليه الفدية فى الجنابة على الإحرام الفاسد ، كالفدية فى الجنابة على الإحرام الصحيح ٣ / ٣٣٣ .

(٤) العنوان من هامش الأصل وهو ساقط من ( م ) ومن المطبوع أيضاً .



قال : لا يعجبني أن يحج عن الناس ، إن ابتدئ (١) ، فقل  
له : حج ، فلا بأس (٢) .

### المملوك (٣) يحلف بطلاق امرأته أن يحرم أول يوم من شهر رمضان (٤)

١٠٨٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل مملوك لرجل ،  
فقال المملوك : إذا دخل أول يوم من شهر رمضان ، فامرأته طالق  
ثلاثاً ، إن لم يحرم أول يوم من شهر رمضان .

فقال أبا : يحرم أول يوم من شهر رمضان ، ولاتطلق امرأته .  
١٠٨٥ - قلت لأبي : فممنعه سيده أن يخرج إلى مكة ؟ قال :

- 
- (١) في المطبوع : ابتدأ ، وهو خطأ لأنه لا يستقيم به المعنى .  
(٢) قال صالح : سئل عن رجل لم يحج يصلح له أن يأخذ دراهم ويحج عن غيره ،  
قال : لا ، قال أبا : ولا يعجبني أن يأخذ الدراهم ويحج عن غيره . المسائل ص ٤٩ .  
قال الكوسج : قلت : قال سفيان : إذا حج رجل عن رجل ففاته الحج فهو  
ضامن ، قال أحمد : أنا لا أرى أن يأخذ الدراهم ويحج ، وعلى قولهم : يضمن ( المسائل  
٩٩ / أ الظاهرية ، ١ / ٣٤٦ المصرية ) .  
قال الكوسج : قال أحمد : أكره أن يستأجر الرجل أن يحج عن آخر ، إنما يجهز  
الرجل أن يحج عن الميت ( المسائل ٩٩ / أ الظاهرية ، ١ / ٣٤٧ المصرية ) ونقل صالح عدة  
روايات عن الإمام أحمد في الاستعجار على الحج . المسائل ص ٤٩ ، والكوسج في  
( المسائل ٩٩ / أ الظاهرية ، و ١ / ٣٤٦ المصرية ) .  
(٣) العنوان من هامش الأصل وهو ساقط من ( م ) ومن المطبوع أيضاً .  
(٤) في الأصل و ( م ) : للمملوك . والتصويب من مسائل ابن هاني . المسائل  
١ / ١٤٥ س ٧١٧ .

لا يعجبني أن يمنعه سيده أن يخرج (١) .

٢١٧ ١٠٨٦ - / حدثنا قال : قرأت على أبي : ولو أن الإمام يوافق يوم عرفة يوم الجمعة لم يجمع وليس بمبنى ولا عرفة (٢) الجمعة (٣) .

(١) أورد مثلها ابن هانيء في مسائله فقارن به وفيه : ليس له أن يمنعه أن يخرج إلى مكة إذا علم منه رشداً . المسائل ١ / ١٤٥ س رقم ٧١٧ .  
وقال ابن قدامة : إذا نذر العبد الحج صح نذره ، لأنه مكلف فانهقد نذره كالحر ، ولسيده منعه من المضى فيه ، لأن فيه تفويت حق سيده الواجب . وروى عن أحمد أنه قال : لا يعجبني منعه من الوفاء به ، وذلك لما فيه من أداء الواجب ، فيحتمل أن ذلك على الكراهة لا على التحريم لما ذكرنا ، ويحتمل التحريم ، والأول أولى . المغنى ٣ / ٢٤٠ وانظر أيضاً : الفروع ٣ / ٢٠٨ ، وقال المرداوى : فإن أحرم بتطوع بغير إذنه فله تحليله ، إذا قلنا : يصح ، وهذا المذهب ، وعنه رواية : ليس له تحليله ، نقلها الجماعة عن أحمد ، وأما إن كان إحرامه بواجب مثل : إن نذر الحج فإنه يلزمه ، قال المجد : لا نعلم فيه خلافاً . وهل لسيده تحليله ؟ فإن كان بإذنه ، لم يجز له تحليله ، وإن كان بغير إذنه ، ففيه روايتان : إحداهما : له منعه منه ، وهو الصحيح في المذهب ، والثانية : ليس له منعه منه . الإنصاف : ٣ / ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٢) في ( م ) : بعرفة .

(٣) قال الكوسج : قلت : يجهر الإمام في الظهر يوم عرفة ؟ قال : لا ، قلت : وإن كان يوم الجمعة ، قال : وإن كان يوم الجمعة ، ليس ثمة الجمعة ، قال إسحاق كما قال . ( المسائل ٩٤ / ب الظاهرية ) قال أبو داود : سمعت أحمد سئل عن الجمعة بمبنى ، فقال : لا الجمعة بمبنى ، قلت : فكانت الجمعة يوم التروية ؟ قال : إذا كان وإلى مكة بمكة يجمع بهم ، قيل لأحمد : يركب من منى فيجىء إلى مكة فيجمع بهم ؟ قال : لا ، إذا كان بعد هو بمكة . المسائل ص ١٣٣ باب الصلاة بمبنى والجمعة .

قال ابن هانيء : وسمعت أن أبا عبد الله يقول : لو وافق الإمام يوم عرفة وهو يوم الجمعة ، لن يجهر ، وليس بمبنى ولا بعرفة الجمعة . المسائل ١ / ١٦٧ س رقم ٨٣٥ ، باب الصلاة في عرفة وبعد الطواف .

## من يشعر البدن (١)

١٠٨٧ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل أراد أن يشعر بدنته قال : يلبس ثوبه ثم يقلد بدنته ثم يشعر ، ثم يحرم ، هكذا الأمر ، كذا يروى (٢) عن النبي ﷺ : أنه فعل ، وليس فيه لبس الثوبين (٣) ، إلا ابن عمر كان إذا أراد أن يشعر بدنته لبس ثوبيه (٤) (٥) .

(١) العنوان من هامش الأصل ، وهو ساقط من ( م ) ومن المطبوع أيضاً .

(٢) في ( م ) : روى .

(٣) أخرج البخارى في كتاب الحج : باب من أشعر وقلد بذى الخليفة ثم أحرم . من طريق المسور بن مخزمة ، ومروان ، قالا : خرج رسول الله ﷺ زمن الحديبية في بضعة عشرة مائة من أصحابه حتى إذا كانوا بذى الخليفة قلد النبي ﷺ الهدى وأشعر وأحرم بالعمرة . الصحيح مع الفتح : ٣ / ٥٤٢ ح رقم ١٦٩٤ - ١٦٩٥ ، وأخرجه مسلم في باب تقليد الهدى وإشعاره عند الإحرام ، عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : صلى رسول الله ﷺ الظهر بذى الخليفة ، ثم دعا بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن وسلت الدم ، وقلدها نعلين ثم ركب راحلته ، فلما استوت به على البيداء أهل بالحج . صحيح مسلم ٩١٢ / ٢ ح رقم ١٢٤٣ .

(٤) في ( م ) : ثوبه .

(٥) لم أعر على من ذكر أن الرجل قبل أن يشعر الهدى يلبس ثوبه ، ثم يقلد ، ثم يشعر - وأثر ابن عمر رضى الله عنهما المذكور أيضاً لم أجد من ذكره .

وقال البخارى : قال نافع : كان ابن عمر رضى الله عنهما إذا أهدى من المدينة قلده وأشعره بذى الخليفة ، يطعن في شق سنامه الأيمن بالشفرة ، وجهها قبل القبلة بركة . الصحيح مع الفتح : ٣ / ٥٤٢ وذكر الحافظ عدة آثار عنه وليس فيها ذكر لبس الثوب . انظر : الفتح ٣ / ٥٤٣ .

ولعل المقصود من قول الإمام أحمد : ( أنه يلبس ثوبه ثم يقلد ثم يشعر ثم يحرم ) أن الأولى أن يشعره في ميقات بلده قبل الإحرام . قال ابن قدامة : وإذا ساق الهدى من قبل الميقات ، استحب إشعاره وتقليده من الميقات لحديث ابن عباس عند مسلم وقد تقدم ذكره آنفاً . المغنى : ٣ / ٤٧٢ .

### من قلد وأشعر فقد أحرم (١)

١٠٨٨ - حدثنا قال : سألت أئى عن حديث ابن عمر وعطاء (٢) فيمن قلد وأشعر ، فقد أحرم ، تذهب إليه ؟ قال : نعم (٣) .

### حرم المدينة (٤)

١٠٨٩ - حدثنا قال : سألت أئى عن قول النبى ﷺ :

- 
- (١) العنوان من هامش الأصل ، وهو ساقط من ( م ) وكذلك من المطبوع .  
 (٢) أثر ابن عمر قال الحافظ : رواه ابن أئى شعبة عن ابن علية عن أيوب ، وابن المنذر من طريق ابن جريج كلاهما عن نافع أن ابن عمر ، كان إذا بعث بالهدى يمسك عما يمسك عنه المحرم إلا أنه لا يلبى .  
 وأما قول عطاء فقال ابن حجر : وقال ابن المنذر : قال عُمر وعلى وقيس بن سعد وابن عمر وابن عباس والنخعى وعطاء وابن سيرين وآخرون : من أرسل الهدى وأقام حرم عليه ما يحرم على المحرم . فتح البارى : ٣ / ٣٤٦ .  
 (٣) قال الكوسج : قلت : من قال : من قلد هديه فقد أحرم ؟ قال : قالت عائشة : كنت أقتل قلائد هدى رسول الله ﷺ قال : من قلد هديه وهو يريد الحج فقد وجب عليه الإحرام ، وحديث عائشة رضى الله عنها : أنه إن كان مقيماً ، لا يحرم عليه شئ ، قال إسحاق كما قال ( المسائل ٩٠ / أ الظاهرية ، ١ / ٢٩٩ / المصرية ) وقال الحافظ : وذهب جماعة من فقهاء الفتوى إلى أن من أراد التسك صار لمجرد تقليده الهدى محرماً ، حكاه ابن المنذر عن الثورى وأحمد وإسحاق . فتح البارى : ٣ / ٥٤٦ .  
 (٤) العنوان من هامش الأصل ، وهو ساقط من ( م ) ومن المطبوع أيضاً .

## المدينة حرام ما بين عير إلى ثور <sup>(١)</sup> ، فقال : قال وكيع : عير <sup>(٢)</sup> إلى

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، قال : حدثنا معاوية ، حدثنا الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال : خطبنا على رضى الله عنه فقال : من زعم أن عندنا شيئاً نقرأه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة ، صحيفة فيها أسنان الإبل ، وأشياء من الجراحات فقد كذب ، قال : وفيها : قال رسول الله ﷺ : المدينة حرم ما بين عير إلى ثور . المسند ١ / ٨١ .

وأيضاً من طريق عبد الرحمن عن سفيان عن الأعمش ثم ساق السند والمتن وفيه .... ما بين عائر إلى ثور - ١ / ١٢٦ .

وأخرجه البخارى في فضائل المدينة باب حرم المدينة عن محمد بن بشار ، حدثنا عبد الرحمن ، حدثنا سفيان عن الأعمش نحوه . الصحيح مع الفتح : ٤ / ٨١ ح رقم ١٨٧٠ وانظر ح رقم ٣١٧٢ ، ٣١٧٩ ، ٦٧٧٥ ، ٧٣٠٠ .

وأخرجه مسلم في كتاب الحج : باب فضل المدينة .... بسنده عن الأعمش عن إبراهيم التيمي ثم ساق السند والمتن ، وفيه مثل ما ساق ، المؤلف ، وعنده للحديث طرق عديدة . الصحيح ٢ / ٩٩٤ - ٩٩٩ ح رقم ١٣٧٠ .

والحديث أيضاً من طريق محمد بن جعفر ثنا شعبة عن سليمان عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد قال : قيل لعلى ، فذكر الحديث وساق لفظه : المدينة حرم من بين ثور إلى عائر .. المسند ١ / ١٥١ ، قال أحمد شاكر رحمه الله : إسناده صحيح بل هو من أصح الأسانيد . المسند مع شرح أحمد شاكر ٢ / ٣٢٣ ح رقم ١٢٩٧ والحديث قد أخرجه أصحاب السنن والمسانيد أيضاً .

(٢) قال القاضى عياض : عير وعائر - بفتح العين - المذكوران في حرم المدينة في أكثر الروايات ( عير ) وفي حديث على ( عائر ) قال الزبير : وهو جبل بالمدينة ، وقال عمه مصعب : لا يعرف بالمدينة عير ولا ثور - مشارق الأنوار ١ / ١٠٨ ، وقال النووى : بفتح العين المهملة وإسكان المثناة تحت - شرح مسلم للنووى ٩ / ١٤٣ .

وقال الحب الطبرى : هو جبل معروف بالمدينة إلى ناحية العقيق ، ينظر من طريق الركبان والمشاة - القرى لقاصد أم القرى ٦٧٤ .

وضبطه السمهودى : وقال : ويقال : عاير ، جبل كبير مشهور في قبلة المدينة بقرب ذى الحليفة ، ميقات المدينة . وفاء الوفاء ١ / ٩٢ .

وذكر السمهودى في فضل البقاع ، فقال : اسم للجبل الذى في قبلة المدينة شرق العقيق ، وفوقه جبل آخر يسمى باسمه ، ويقال له : عير الصادر وللأول عير الوارد .

قال : وهذا يرد ما سبق عن عياض أن مصعباً الزبيرى قال : لا يعرف بالمدينة جبل يقال له : عير ولا ثور . وفاء الوفاء ٤ / ٢٧٠ .

ثور جبليها (١) .

١٠٩٠ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول : حججت خمس حجج ، منها : ثنتين راكباً (٢) وثلاثاً ماشياً ، أو ثنتين ماشياً وثلاثاً

(١) قال جماعة من العلماء الأعلام : أن ثوراً ، جبل معروف بمكة ، ولا يعرف بالمدينة جبل يقال له : ثور ، بينما قال العلماء الآخرون : أنه جبل صغير قريب من أحد ، فقد نقل المحب الطبري عن شيخه العلامة أبو محمد عبد السلام بن محمد بن مزروع البصرى المجاور بحرم رسول الله ﷺ : أن حذاء أحد عن يساره جبلاً صغيراً يقال له : ثور ، وأخبر أنه تكرر سؤاله عنه لطوائف من العرب العارفين تلك المواضع وما فيها من الجبال ، فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه : ثور ، وتواردت أخبارهم على تصديق بعضهم بعضاً ، فعلمنا بذلك أن ما تضمنه الخبر من ذكر ثور صحيح ، وعدم علم أكابر العلماء به لعدم شهرته ولعدم سؤالهم ويحتمل عنه ، وما يؤيد ذلك التحديد في الرواية الأخرى بأحد ، وهما متقاربان ، فحد تارة بهذا وتارة بهذا ، وهذه فائدة جلييلة ، نفع الله تعالى من نفع بإفادتها . والله أعلم .

القرى ٦٧٤ ، ذكر ما جاء في تحريم حرم المدينة .

وفي فتح البارى شرح البخارى :

وذكر شيخنا أبو بكر بن حسين المراغى نزول المدينة في مختصره لأخبار المدينة : أن خلف أهل المدينة ينقلون عن سلفهم : إن خلف أحد من جهة الشمال جبلاً صغيراً إلى الحمرة بتدوير يسمى ثوراً ، وقد تحققته بالمشاهدة . فتح البارى : ٤ / ٨٢ - ٨٣ ، وقال الفيروزابادى : هو جبل بالمدينة ، منه الحديث الصحيح ، فذكر الحديث ، أما قول أنى عبيد بن سلام وغيره من الأكابر الأعلام : أن هذا تصحيف ... فغير جيد . القاموس ١ / ٣٨٤ مادة ( ثور ) ، وانظر أيضاً : الصحاح ٢ / ٦٦ مادة ( ثور ) ، النهاية ١ / ٢٢٩ ، مشارق الأنوار ١ / ١٣٦ ، عمدة القارى ١٠ / ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٥٤ ، لسان العرب ٥ / ١٨١ مادة ( ثور ) ، ونقل أيضاً كلام أنى عبيد وما قاله ابن الأثير ورضى به . وقد قال الشيخ السهمودى : أما ثور - بالثلثة - فحل البقر ، فجبل صغير خلف أحد كما سنحققه ، ثم نقل أقوال المنكرين لوجوده بالمدينة وتأويلاتهم لما ورد في الحديث ثم نقل عن المتبين له ، فحقق القضية بتفصيل جيد ، ونقل لإثباته قول البيهقى ، والمحب الطبري والأقشهرى وابن تيمية ، ومن ذكرنا قبلهم .

وفاء الوفاء ١ / ٩٢ - ٩٦ .

(٢) في الأصل : ( راكباً ) على الهامش ، استدركه بقوله : ( لعله راكباً ) .

( وثلاثة ) في الموضعين . والصواب ما أثبتته متمشياً مع قواعد العربية .

راكباً (١) ، فضلت (٢) الطريق في حجة ، وكنت ماشياً ، فجعلت أقول : يا عباد الله دلونا على الطريق ، فلم أزل أقول ذلك حتى وقعت (٣) على الطريق ، أو كما قال أبي .

---

(١) عقد ابن الجوزي في مناقبه باباً في ذكر عدد حجاته ، إلا أنه لم يورد هذه الرواية عنه ، وأورد رواية أخرى عن عبد الله وقال فيه : ثلاث حجج ماشياً واثنين راكباً ، بدون شك ، كما نقل عن صالح أيضاً كذلك بدون شك . الباب التاسع والخمسون من مناقب الإمام أحمد ص ٣٦٢ .

في سير أعلام النبلاء : قال المروزي : سمعت أبا عبد الله يقول : حججت على قدمي حجتين ، وكفاني إلى مكة أربعة عشر درهماً ، ولعله حج الثالثة بعد ذلك . والله أعلم . سير أعلام النبلاء ١١ / ٢٢٣ .

(٢) في الأصل : فظلت ، بالطاء المعجمة ، والتصويب من ( م ) .

(٣) في ( م ) : وقفت .

## ( كتاب السير )

### سئل عن فضل الغزو والسكنى بين أهل الحرب

١٠٩١ - حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل قال : سألت أبا / هل ترى قوماً في سعة من السكنى ٢١٨ في بلد بينهم وبين مدرهم (١) من المسلمين بحر ، وعدوهم في جزيرة إلا أنهم ظاهرين عليهم ؟ .

فقال أبا : إن كانت أحكام أهل الإسلام ظاهرة عليهم ، وكانوا هم أقوى ، فأرجو أن لا يكون بذلك بأس . وإذا لم يكونوا فلا يسكن بين ظهرائي قوم يحكمون بغير حكم الإسلام (٢) .

---

(١) كذا في الأصل . وفي نسخة م ( عدوهم ) وهذا خطأ ، وفي المطبوع ( مددهم ) . والصواب ما هو في الأصل كما أثبتناه ( مدرهم ) والمندر - محرمة - أهل القرية والأمصار ، واحدها : مدرة ، ومنه الحديث : « أما إن العمرة من مدرم » ، أى من بلدكم ، قاله ابن الأثير في النهاية ٤ / ٣٠٩ ، وانظر أيضاً : القاموس المحيط ٢ / ١٣١ ، مادة ( مدر ) .

(٢) قال ابن هبيرة : واتفقوا - فيما أعلم - على وجوب الهجرة من ديار الكفار إن قدر على ذلك إذا كان لا يقدر على إقامة دينه هنالك . الإفصاح ٢ / ٤٢٩ . وقال ابن قدامة : الناس في الهجرة على ثلاثة أضرب : أحدها : من تجب عليه ، وهو من يقدر عليها ولا يمكنه إظهار دينه ولا تمكنه إقامة واجبات دينه مع المقام بين الكفار . والثاني : من لا هجرة عليه ، وهو من يعجز عنها إما لمرض أو إكراه على الإقامة ، أو ضعف من النساء والوالدان وشبههم . والثالث : من تستحب له ، ولا تجب عليه ، وهو من يقدر ، لكنه يتمكن من إظهار دينه وإقامته في دار الكفر . انظر : المغنى ٩ / ٢٩٤ - ٢٩٥ ، القسم الأول والثالث ذكرهما الإمام ، والثاني فحكمه كما نقلنا . وراجع أيضاً في حكم الهجرة : مجموع الفتاوى ٢٨ / ٢٤٠ - ٢٤١ ، والهداية ١ / ١١٢ ، وشرح السنة ١٠ / ٣٧١ - ٣٧٥ ، ودليل الفالحين ١ / ٥١ .



١٠٩٢ - سمعت أبا سئل عن أعمال البر [ فقال : ما من عمل ] (١) أفضل من الغزو بعد حجة (٢) الإسلام ثم الرباط (٣) في الموضع المخوف (٤) .

### الخمس (٥) كيف يقسم

١٠٩٣ - سألت أبا عن الخمس كيف يقسم ؟ فقال على خمسة ، قال الله : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ ﴾

(١) زيادة يقتضيها السياق . ونرجح أنها سقطت من الناسخ ، لأن الكلام لا يستقيم بدونها .

(٢) زاد في المطبوع بعد كلمة ( حجة ) أجاب ، ويبدو لي أن هذه الزيادة لا تناسب في هذا المحل .

(٣) الرباط في الأصل : الإقامة على جهاد العدو بالحرب ، وارتباط الخيل وإعدادها . انظر : النهاية ٢ / ١٨٥ . وقال في القاموس : الرباط ما ربط به ، وجمعه رِبْط . هو ملازمة ثغر العدو ٢ / ٣٦٠ - مادة ( ربط ) .

(٤) نقل روايات عن الإمام أحمد بن هانيء في المسائل ٢ / ٩٥ ، ٩٦ المسألة ( ١٥٨٧ ، ١٥٩٠ ) وأيضاً ٢ / ١٠٨ المسألة ( ١٦٣٣ ، ١٦٣٤ ، ١٦٣٨ ) .

وقال الخرق : قال أبو عبد الله : لا أعلم شيئاً من العمل بعد الفرائض أفضل من الجهاد ، وغزو البحر أفضل من غزو البر . المختصر ص : ١٩٨ ، وروى عنه نحو جماعة من أصحابه . انظر : المغني : ٩ / ١٩٩ - ٢٠٠ .

وقال المرداوي : إن تحرير المذهب في ذلك : أن أفضل التطوعات مطلقاً الجهاد على الصحيح من المذهب . نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب متقدمهم ومتأخرهم ، قال في الفروع : الجهاد أفضل تطوعات البدن ، أطلقه الإمام أحمد والأصحاب ، والصحيح من المذهب أيضاً : أنه أفضل من الرباط ، وقيل : الرباط أفضل . وحكى رواية . الإنصاف ٢ / ١٦١ - ١٦٥ ، وانظر أيضاً ٤ / ١١٩ ، والاختيارات الفقهية ٦٢ - ٦٣ ، والمبدع ٢ / ١ - ٢ ، والكافي ٤ / ٢٥٦ .

(٥) زاد في المطبوع قبله ( باب ) .

وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴿١﴾ . إذا  
اجتمعت الغنيمة (٢) يُقَسَّمُ خُمُسُهَا عَلَى خَمْسَةٍ (٣) ، وأربعة أخماس  
لِمَن قَاتَلَ (٤) . خُمُسُ اللَّهِ وَالرَّسُولِ وَاحِدٌ (٥) لِذِي (٦) الْقُرْبَى سَهْمٌ ،

(١) سورة الأنفال الآية : ٤١ .

(٢) عرقه أحمد في مسائل الكوسج فقال : الغنيمة ما غلب عليه بالسيف ، والفىء ما صولحوا عليه وهى الجزية . المسائل ٢ / ١١ ، وقال الخرق في تعريف الفىء والغنيمة : الفىء : ما أخذ من مال مشرك بحال لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب ، والغنيمة : ما أوجف عليها . المختصر ص : ١٣١ . وقال ابن قدامة : الغنيمة ما أخذ بالقهر والقتال من الكفار . المغنى ٦ / ٤٥٣ .

(٣) نقل رواية نحوها ابن هانئ عن الإمام في المسائل ٢ / ١١٩ ، المسألة ( ١٦٨٩ ، ١٦٩٠ ) . قال القاضى في تقسيم الغنيمة : إنه إذا فرغ من إعطاء السلب ، فإنه يبدأ بعد السلب بإخراج الخمس من جميع الغنيمة ، فيقسمه بين أهل الخمس على خمسة أسهم ، وهذا لا تختلف الرواية فيه ، وإنما اختلفت في مال الفىء هل يخمس ، وأورد روايات عنه في تقديم الخمس على النفل والرضخ : وأهل الرضخ ، هم من لا سهم له من حاضرى الوقعة من العبيد والنساء والصبيان والمرضى . وأهل الذمة : على الرواية التى لا سهم لهم . الأحكام السلطانية ص : ١٣٤ . انظر أيضاً : مختصر الخرق ص : ١٣١ ، والمغنى ٦ / ٤٥٦ ، والكافى ٤ / ٢٩٦ ، ٣١٥ ، والإنصاف ٤ / ١٦٣ ، ١٧٣ .

(٤) قال القاضى بعد ذكر تقسيم الخمس والرضخ : ثم تقسم الغنيمة بين من شهد الوقعة من أهل الجهاد ، وهم الرجال الأحرار والمسلمون الأصحاء ، ليشترك فيها من قاتل ومن لم يقاتل ، لأن غير المقاتل عون للمقاتل ورد له عند الحاجة . الأحكام السلطانية ص : ١٣٥ وعلى هذا فالمراد من قول الإمام « لمن قاتل » : كل من شهد الوقعة ، قال ابن قدامة : وهذا بلا نزاع فى الجملة ، وقال المرداوى معلقا عليه : وهو صحيح . وهو المذهب مطلقا . الإنصاف ٤ / ١٦٣ .

(٥) قال ابن قدامة : سهم الله والرسول واحد ، كذا قال عطاء والشعبى . المغنى ٦ / ٤٥٧ .

(٦) زاد فى المطبوع ( و ) قبل ( لذى ) ، وهو خطأ .

وهم قرابة النبي ﷺ وهم بنو هاشم وبنو المطلب لم يقسمه النبي ﷺ إلا فيهم <sup>(١)</sup> ، ولليتامى <sup>(٢)</sup> سهم ، والمساكين سهم ، ولابن السبيل سهم <sup>(٣)</sup> ، قلت لأبي : ابن سبيل من هو ؟ قال : منقطع به <sup>(٤)</sup> .

١٠٩٤ - سألت أبا عن قرية فتحت ، فقال بعضهم : / ٢١٩

إنها عنوة <sup>(٥)</sup> ؟ فقال أبي : وإن كانت عنوة ، فإن العنوة لمن قاتل أربعة أخماس ، وخمس يقسم على خمسة على ما سمي لله ، فقال : ( وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ ) <sup>(٦)</sup> وخمس الله والرسول واحد <sup>(٧)</sup> .

(١) قال البخاري : ومن الدليل على أن الخمس للإمام ، وأنه يعطى بعض قرابته دون بعض ، ما قسم النبي ﷺ لبنى المطلب وبنى هاشم من خمس خيبر ، قال عمر بن عبد العزيز : لم يعمهم بذلك ولم يخص قريباً دون من أحوج إليه ، وإن كان الذي أعطى لما يشكو إليه من الحاجة ، ولما مَسَّتْهُمْ في جنبه من قومهم وحلفائهم ، ثم أخرج عن جبير بن مطعم قال : مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ فقلنا : يا رسول الله أعطيت بنى المطلب وتركنا ونحن وهم منك بمنزلة واحدة ... الحديث . الصحيح مع الفتح ٢٤٤ / ٦ .

(٢) في الأصل ونسخة م ( اليتامى ) والأنسب ( لليتامى ) وكذا في المطبوع .  
(٣) راجع التفاصيل لهؤلاء المستحقين في الأحكام السلطانية ١٢١ - ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، والمغنى ٦ / ٤٥٥ - ٤٦٨ ، والكافي ٤ / ٢٩٦ - ٣٠٠ ، ٣١٥ - ٣١٧ ، والإنصاف ٤ / ١٦٣ - ١٧٣ .

(٤) قد سبق ذكر مراد ابن السبيل في المسألة (٦٩٥) .  
(٥) قال ابن الأثير : ( عنوة ) أى قهراً وغلبة ، وهو من عنا يعنوا إذا ذل وخضع . النهاية ٣ / ٣١٥ .

(٦) سورة الأنفال : الآية : ٤١ .  
(٧) ظاهر كلام الإمام أحمد : أنه يجرى التقسيم بين الغانمين كما نقلنا في المسألة السابقة ، وهذه رواية عنه . وعنه : يخير الإمام فيما فتح عنوة بين قسمتها ووقفها للمسلمين . قال المرداوى : هذا المذهب بلا ريب . وعليه أكثر الأصحاب ، وهو من مفردات المذهب . الإنصاف ٤ / ١٩٠ ، وانظر : أحكام أهل الذمة ١ / ١٠٢ ، ومنح الشافيات ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ .

## الصلاة على ظهر الدابة في الغزو ومسائل غير ذلك

١٠٩٥ - سألت أبا عن الصلاة يجوز على الدابة صبيحة المَعَارِ (١) وهم في الطلب ؟ قال : ما عملت أحداً رخص في ذلك إلا وكأنه كرهه .

قلت لأبي : فإن خاف أن ينقطع به إن نزل إلى الصلاة ينقطع من الخيل ويبقى وحده ؟ قال : يلحق بأصحابه ولا يتخلف (٢) .

## إذا اشترى شيئاً غلبه عليه العدو (٣)

١٠٩٦ - سألت أبا إذا اشترى الرجل السبي (٤) والخُرثى (٥) في بلاد الروم ، صار في ملكه ، ثم غلب عليه العدو هل

= وقد ساق هذا السؤال والجواب في صورة أكمل في كتاب الخراج .

(١) في نسخة م ( المعاد ) .

(٢) قال ابن قدامة : إذا نودي بالصلاة والنفير ، فإن كان العدو بالبعد ، إنما جاءهم طليعة للعدو صلوا ونفروا إليهم وإذا استغاثوا بهم ، وقد ورد العدو ، أغاثوا ونصروا وصلوا على ظهور دوابهم ، ويومئون ، والغياث عندى أفضل من صلاة الجماعة ، والطالب والمطلوب في هذا الموضع يصل على ظهر دابته وهو يسير ، أفضل إن شاء الله . المغنى ٩ / ٢١٤ .

وانظر أيضاً - ما تقدم في باب صلاة الخوف المسألة (٦٢٨) .

(٣) جاءت هذه العبارة في هامش الأصل كأنه عنوان الباب .

(٤) كذا في الأصل وفي نسخة م ( الشيء ) وهو خطأ ، وفي المطبوع كما هو في الأصل .

(٥) كذا في كلتا النسختين ، وفي المطبوع ترك الفراغ معلقاً عليه في الهامش : كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها : والحرير ، أو الجارية . والصواب ما أثبتناه . والخُرثى - بالضم - أثاث البيت ومتاعه . النهاية ٢ / ١٩ .

يجب عليه الثمن للمقسم ؟ قال : نعم ، يجب عليه الثمن <sup>(١)</sup> .

قلت لأبي : فإن مات المشتري بعد ماغلبه عليه العدو ، يرجع بالثمن في ماله ؟ قال : نعم ، يرجع عليه في ماله <sup>(٢)</sup> .

١٠٩٧ - سألت أبي عن رجل يغزو فيستكرى من رجل دابة ؟ قال : لا بأس به <sup>(٣)</sup> .

(١) قال الخرق : ومن اشترى من المغنم في بلاد الروم فتغلب عليه العدو لم يكن عليه شيء من الثمن ، وإن كان قد أخذ منه الثمن رد إليه . المختصر ص : ٢٠٤ . وقد ذكر ابن قدامة : بأن المسألة فيها روايتان : إحداهما : هو من ضمان المشتري ، وعليه ثمنه اختارها الخلال وصاحبه . وهذا أكثر الروايات عن أحمد ، وفي الإنصاف ( ١٨٢ / ٤ ) هو المذهب ، نقله الجماعة . والثانية : هي أن ينفسخ البيع ويسقط الثمن عن المشتري ويرد إليه إن كان قد أخذ منه ، اختارها الخرق كما نقلنا عنه آنفاً . وهذا إن حصل بغير تفريط من المشتري وإن كان لتفريط منه مثل أن خرج به من المعسكر ونحو ذلك فضمنه عليه لأن ذهابه حصل بتفريطه فكان من ضمانه كما لو أتلفه . المغني ٩ / ٢٨٥ وانظر - أيضاً : المقنع ١ / ٥٠٨ ، والكافي ٤ / ٣٠٩ .

(٢) هذه المسألة متفرعة من الأولى ، والحكم فيها كما ذكر في الأولى .

(٣) لا بأس باستكراء الدابة ، قال الإمام هنا : وكذلك تجوز استعارتها ، ويكون السهم من الغنيمة للمستأجرة أو المستعارة بلا نزاع ، وأيضاً لا نزاع في أن سهم المستأجرة للمستأجر . أما سهم المستعارة فهو للمستعير على الصحيح من المذهب . وعنه : أنه للمالكها ، لأنها من ثمنائه فأشبهت ولده . انظر : المغني ٩ / ٢٥٩ ، والإنصاف ٤ / ١٦٧ .

## بيع سبي المسلم من أهل الذمة (١)

١٠٩٨ - سألت أبا عن رجل كانت (٢) عنده أمة نصرانية ولها ولد ، يبيعها (٣) للنصارى (٤) مع ولدها ؟ قال : لا يبيعها (٥) للنصارى (٦) ، ليس لهم (٧) أن (٨) يشتروا (٩) مما سبي المسلمون شيئاً (١٠) .

(١) وردت هذه العبارة في الهامش كعنوان للباب .

(٢) في نسخة م ( ماتت ) وهو تحريف .

(٣) في أحكام أهل الذمة زيادة همزة الاستفهام قبل ( يبيعها ) ، ٧٣٣ / ٢ ، وكذا في أحكام أهل الملل ص : ١٠٨ .

(٤) في أحكام أهل الملل ( من النصراني ) بدل ( للنصارى ) ص : ١٠٨ ، وفي أحكام أهل الذمة : بعد ( ولها ولد ) أبيعها مع ولدها من نصراني . ( مع زيادة ) قال : لا . قلت : فإن باعها وحدها دون ولدها للنصراني : ٧٣٣ / ٢ . وهذه الزيادة موجودة في أحكام أهل الملل أيضاً دون النسختين ، الأصل و ( م ) .

(٥) في نسخة م ( لا يتبعها ) .

(٦) في أحكام أهل الذمة ( للنصراني ) ٧٣٣ / ٢ .

(٧) في نسخة م سقط لفظ ( لهم ) .

(٨) من هنا بدأت النسخة المصرية بعد سقط كبير وقع من بعض كتاب المناسك وذلك من باب ( المرأة تحج عن الرجل ، والحائض تبلغ الميقات ما تصنع ) ؟ المسألة (١٠٢٦) . وقد أشرنا إليه في محله سابقاً .

(٩) في جميع النسخ ( يشترون ) وفي أحكام أهل الذمة ( يشتروا ) وكذا في أحكام أهل الملل ، وهذا هو الصواب كما أثبتناه . وهكذا في المطبوع أيضاً .

(١٠) كذا في الأصل والمصرية ، وفي أحكام أهل الذمة ٧٣٣ / ٢ ، وأحكام أهل الملل ص : ١٠٨ ، إلا أنه في نسخة م ( سبياً ) . والصواب ما في غير هذه الأخيرة كما أثبتناه .

قلت لأبي : فمن أين يشترون ؟ قال : بعضهم من بعض (١) .

١٠٩٩ - / حدثنا قال : سمعت أبا يقول : ليس لأهل الذمة ٢٢٠  
أن يشتروا مما سبينا (٢) شيئاً ، يمنعون من ذلك لأنه إذا صار لهم  
بيتوا (٣) على كفرهم للسبي . ويقال : إن عمر كان في عهده لأهل  
الشام أن يمنعوا من شراء ما سبينا (٤) (٥) .

١١٠٠ - قلت لأبي : فإن باعها من رجل مسلم وحدها ،  
وفرق بينها وبين ولدها ؟ قال : لا يعجبني أن يفرق بينهما . يروى عن

(١) قال ابن قدامة : وهل يجوز بيع من استرق منهم للمشركين ؟ على روايتين  
المقنع ١ / ٤٩٠ . وانظر أيضاً : الكافي ٤ / ٢٧٣ .

وقال في هامش المقنع : أظهرهما : لا يصح . قال أحمد رحمه الله تعالى : ليس  
لأهل الذمة أن يشتروا مما سبى المسلمون ، لأنه يروى أن عمر رضى الله عنه كتب ينهى  
أمرء الأمصار عن ذلك ، ولأن فيه تفويتا للإسلام . فلا يجوز ردهم كما لو أسلموا ،  
والثانية : يجوز ، لأنه باع من سبى قريظة لأهل الحرب . وعنه : يجوز في البلغ دون  
الصغار ، وعنه : يجوز في غير النساء ، وكذا الخلاف بمفادته بجال . وقال المرداوى في  
الرواية الأولى وهى لا يجوز مطلقاً : هو الصحيح من المذهب . صححه في التصحيح ،  
والمذهب . وجزم به الشريف أبو جعفر في رؤوس المسائل ، وصاحب الخلاصة .  
والوجيز : الإنصاف ٤ / ١٣٦ ، ١٣٧ ، وانظر أيضاً : المبدع ٣ / ٣٢٨ - ٣٣٠ ،  
وأحكام أهل الذمة ٢ / ٧٣٠ - ٧٣٤ .

(٢) فى أحكام أهل الذمة ( شيئاً من سبينا ) ٢ / ٧٣٣ .

(٣) كذا فى الأصل ونسخة ( م ) وغير منقوطة فى المصرية . وفى أحكام أهل الملل  
( ص : ١٠٨ ) ( ثبتوا ) مع حذف كلمة ( للسبي ) وفى المطبوع ( يثبتوا ) وفى أحكام  
أهل الذمة الجملة كاملة هكذا ، ( لأنهم إذا صاروا إليهم نشؤوا على كفرهم ) ،  
٢ / ٧٣٣ . ومعنى ( بيتوا ) قال فى القاموس المحيط : بيت الأمر دبره ليلاً . ١ / ١٤٤  
مادة ( بيت ) .

(٤) فى أحكام أهل الذمة ( من شراء سبائنا ) ٢ / ٧٣٣ .

(٥) تقدم الكلام عليه فى المسألة السابقة .

الحسن أنه كره أن تباع (١) النصرانية من النصارى (٢) أو اليهودية من اليهود ، وروى إسماعيل (٣) بن عياش بإسناد له أن عمر كتب ينهى عنه (٤) ، - يعنى - أن تباع النصرانية من النصارى (٥) .

١١٠١ - سألت أبى عن رجل عنده جارية نصرانية ، أبيعها للنصارى ؟ .

قال : إذا كان من سبى المسلمين فلا أرى أن يبيعها (٦) من النصارى (٧) .

(١) فى المصرية ( يباع ) .

(٢) فى أحكام أهل الملل ( النصارى ) بدل ( النصارى ) و ( و ) بدل ( أو )  
و ( اليهودى ) بدل ( اليهود ) ص : ١٠٩ .

(٣) هو : إسماعيل بن عياش بن سليم العنسى . أبو عتبة الحمصى ، صدوق فى روايته عن أهل بلده ، مخط فى غيرهم ، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومائة ، وله بضع وتسعون سنة . تقريب التهذيب ١ / ٧٣ ، وتهذيب التهذيب ١ / ٣٢١ - ٣٢٦ .  
(٤) أورد أثر عمر والحسن ، ابن القيم فى أحكام أهل الذمة ٢ / ٧٣٣ ، وذكر الخلال فى أحكام أهل الملل نص المسألة بكامله بما فيه أثر عمر والحسن أيضاً ص : ١٠٩ .

(٥) قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن التفريق بين الأم وولدها الطفل غير جائز . أما الولد البالغ فلا يجوز تفريقه منها أيضاً . وعنه : يختص تحريم التفريق بالصغير . وهو قول أكثر أهل العلم . وقد روى عن عبادة بن الصامت أن النبى ﷺ قال : لا يفرق بين الوالدة وولدها فقيل : إلى متى ؟ قال : حتى يبلغ الغلام وتحيض الجارية . المغنى ٩ / ٢٦٤ - ٢٦٥ ، وانظر : الكافى ٤ / ٢٧٨ . والإنصاف ٤ / ١٣٧ - ١٣٨ .

(٦) كذا فى الأصل ونسخة ( م ) وفى المصرية ( يبيعها ) بحذف ( أن ) وعلى المصدر دون المضارع . وفى المطبوع كما هو فى الأصل .

(٧) وقد نقل رواية نحوها عن الإمام أحمد ، الخلال عن أبى بكر المروذى قال : سألت أبا عبد الله : تباع الجارية النصرانية من النصارى . قال : لا ، إذا باعها قد أسلما من إسلامها . أحكام أهل الملل ص : ١٠٨ . وانظر ما تقدم من الكلام عليه فى المسألة (١٠٩٨) .



## الأكل من دار الحرب (١)

١١٠٢ - سألت أبا عن رجل يدخل بلاد الروم ، معه الجارية أو الدابة للتجارة ، فإن أطعمها - يعنى الجارية - وأعطى الدابة ؟ قال : لا يعجبني ذلك . قلت لأبي : فإن لم يكن للتجارة ؟ فلم ير به بأساً (٢) .

## إذا استأجر الإمام قوماً للغزو (٣)

١١٠٣ - سألت أبا عن الإمام يستأجر قوماً قبل أن يدخل البلاد يغزو بهم فماغنموا فله دونهم ؟ فقال لا يسهم لهم (٤) ولكن يوفى لهم بما (٥) استؤجروا عليه (٦) .

(١) هذه العبارة في هامش الأصل مثل عنوان الباب ، وفي المصرية .

(٢) قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم - إلا من شذ منهم - على أن للغزاة إذا دخلوا أرض الحرب أن يأكلوا مما وجدوا من الطعام ويعلفوا دوابهم من أعلافهم ... وقال - أيضاً - وللغازي أن يعلف دوابه ويطعم رقيقه مما يجوز له الأكل منه سواء كانوا للقنية أو للتجارة ، ونقل رواية عبد الله هذه وقال : وظاهر هذا أنه لا يجوز إطعام ما كان للتجارة ، لأنه ليس مما يستعين به على الغزو ، وقال الخلال : رجع أحمد عن هذه الرواية ، وروى عنه جماعة بعد هذا : أنه لا بأس به ، وذلك لأن الحاجة داعية إليه ، فأشبه ما لا يراد به التجارة . المغنى ٩ / ٢٧٨ ، ٢٨١ . وقال المرداوي : وعنه : لا يعلف من الدواب إلا المعد للركوب . ولو كان غير محتاج إليه على أشهر الطريقتين . والصحيح من المذهب . والطريقة الثانية : لا يجوز إلا عند الضرورة . وكذا له أن يطعم سبياً اشتراه ، وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ٤ / ١٥٣ . وانظر أيضاً : المقنع ٤٩٨ / ١ . والكافي ٤ / ٢٨٤ .

(٣) جاء في هامش الأصل والمصرية . وهو عنوان الباب .

(٤) في النسخ الثلاث ( له ) والصواب ما أثبتته تمثيلاً مع سياق العبارة ، ومع قول الخرق وابن قدامة بعده .

(٥) في المطبوع ( ما استؤجروا ) بحذف الباء .

(٦) قال في مسائل الكوسج : الأجير لا يسهم له ، ٢ / ٧ . =

## العبد يسهم له (١)

١١٠٤ - سألت أبا عن العبد يفديه (٢) سيده ، هل له في الغنيمة شيء ؟ قال : ليس له فيها (٣) شيء ولا سهم / معلوم ، ولكن يعطى يحذى (٤) شيء على حديث عمير (٥) مولى أبي (٦) اللحم (٧) .

= وقال الخرقى : إذا استأجر الأمير قوما يغزون مع المسلمين لمنافعهم ، لم يسهم لهم ، وأعطوا ما استؤجروا . المختصر ص : ٢٠٤ .  
قال ابن قدامة : نص أحمد على هذا في رواية جماعة ، فقال في رواية عبد الله وحنبل في الإمام يستأجر قوماً يدخل بهم بلاد العدو لا يسهم لهم ويوفى لهم بما استؤجروا عليه . قال القاضي : هذا محمول على استئجار من لا يجب عليه الجهاد ، كالعبيد والكفار . المغنى ٣٠٣ / ٩ .

وقال في المقنع : ومن استأجر للجهاد ممن لا يلزمه من العبيد والكفار فليس له إلا الأجرة ١ / ٥٠٧ . وجاء في المنتهى : ولا تصح الإجارة للجهاد ، فيسهم له كأجير الخدمة ١ / ٢١٩ . وراجع أيضاً في المسألة : الكافي ٤ / ٣٠٢ ، والإنصاف ٤ / ١٧٩ - ١٨١ .

(١) وردت هذه الجملة في هامش الأصل والمصرية وهو عنوان الباب .

(٢) في المطبوع ( يقدمه ) .

(٣) كذا في الأصل والمصرية والمطبوع أيضاً ، وفي ( م ) منها .

(٤) في جميع النسخ ( يحذا ) بالألف . وفي المطبوع ( كذا ) وهذا خطأ ، أما ما جاء في النسخ فهو صواب لفظاً وخطأ رسماً ، والصحيح كما كتبه . أحذى يحذى إحذاء وحذية ، إذا أعطاه ، وأحذيته من الغنيمة أعطيته منها . اللسان ١٨ / ١٨٦ ( مادة حذو ) والقاموس المحيط ٤ / ٣١٦ .

(٥) في الأصل ونسخة م ( ابن عمير ) وكذا في المطبوع ، وفي المصرية ( ابن عمر ) والصواب ( عمير ) بحذف ( ابن ) كما سيتبين من تخريج حديثه .

وهو عمير مولى أبي اللحم الغفارى ، صحابى مشهور شهد خيبر ، وعاش إلى نحو السبعين . الإصابة ٣ / ٣٨ .

(٦) آتى اللحم : اسمه عبد الله بن عبد الملك بن عبد الله ، صحابى مشهور ، شهد حنيناً ، وإنما سمي آتى اللحم لأنه كان يأبى أن يأكل اللحم . انظر : الإصابة ١٣ / ١ .

(٧) أخرج حديث عمير مولى أبي اللحم في المسند ( ٥ / ٢٢٣ ) من =

## المدبر يسهم له (١)

١١٠٥ - سألت أئى عن المدبر (٢) يغزو مع الناس هل يعطى أيضاً شئ؟ قال : لا يعطى سهم إلا ما يعطى العبد (٣) ، النبى ﷺ باع مدبراً (٤) .

= طريق محمد بن زيد حدثنى عمير مولى آئى اللحم قال : شهدت خير مع سادق ، فكلموا فى رسول الله ﷺ فأمرنى ، فقلدت سيفاً فإذا أنا أجره ، فأخبر أئى مملوك ، فأمرنى بشئ من حُرثى المتاع . وأخرجه أبو داود عن طريق أحمد ، وقال : معناه أنه لم يسهم له . السنن : كتاب الجهاد : باب فى المرأة والعبد بخديان من الغنيمة ، ٣ / ١٧١ ، ح رقم ٢٧٣٠ ، وأخرجه الترمذى عن طريق قتيبة وقال : هذا حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لا يسهم للمملوك ولكن يرضخ له بشئ ، ومن قائله أحمد . السنن ، كتاب السير : باب هل يسهم للعبد ، ٤ / ١٢٧ ، ح رقم ١٥٥٧ .

قال الخرقى : يرضخ للمرأة والعبد . المختصر ص : ٢٠٢ ، وقال ابن قدامة : هذا قول أكثر أهل العلم . المغنى ٩ / ٢٥٣ ، ونقل المرداوى رواية أخرى أيضاً هى : أنه يعطى نصف سهم رجل . الإنصاف ٤ / ١٧١ ، وانظر - أيضاً - المقنع ١ / ٥٠٥ ، والكافي ٤ / ٣٠١ ، ومنتهى الإرادات ١ / ٣١٧ .

(١) عبارة واردة فى هامش الأصل والمصرية ، وهو عنوان الباب .

(٢) المدبر : هو العبد الذى تعلق عنقه بموت سيده ، قال ابن الأثير : دبرت العبد إذا علقت عنقه بموتك . النهاية ٢ / ٩٨ .

(٣) قال ابن قدامة : والمدبر والمكاتب كالقن لأنهم عبيد ، فإن عتق منهم قبل انقضاء الحرب أسهم لهم . المغنى ٩ / ٢٥٤ .

قال المرداوى : المدبر والمكاتب كالقن بلا نزاع . الإنصاف ٤ / ١٧١ . وانظر ما تقدم من ذكر نصيب العبد فى المسألة السابقة .

(٤) أخرجه أحمد فى المسند ٣ / ٣٠١ ، ٣٠٨ ، ٣٦٥ ، ٣٩٠ ، والبخارى فى الصحيح ، كتاب البيوع : باب بيع المدبر ، ٤ / ٤٢٠ ، ح رقم ٢٢٣٠ ، ٢٢٣١ ، و ٥ / ١٦٥ ح رقم ٢٥٣٤ .

ومسلم فى الصحيح ، كتاب الأيمان : باب جواز بيع المدبر ٣ / ١٢٨٩ ح رقم ٩٩٧ .

والحديث دليل أن المدبر فى حكم العبد لجواز بيعه .

## الأسير يفادى به في بلاد الروم (١)

١١٠٦ - سألت أنى عن الأسير يفادى به في بلاد الروم قبل أن يغنموا ، ثم غنموا هل يسهم له ؟ فقال : قال عمر : « الغنيمة لمن شهد الواقعة » (٢) كأنها من شهدها يعطى (٣) . قلت لأنى : وإن فودى (٤) بعد ما غنموا هل له شيء ؟ قال : لا ، أولئك يقاتلون (٥) ، وإنما يأخذ من شهد الواقعة ، قاتل أو لم يقاتل (٦) .

(١) في هامش المصرية جاءت هذه العبارة كعنوان للباب .  
(٢) أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طارق بن شهاب ، أن عمر كتب إلى عمار : أن الغنيمة لمن شهد الواقعة . المصنف ، كتاب الجهاد : باب لمن الغنيمة ٣٠٢ / ٥ - ٣٠٣ . وترجم البخارى فى الصحيح باباً فى كتاب فرض الخمس بهذا اللفظ ، قال ابن حجر : هذا لفظ أثر أخرجه عبد الرزاق .. الفتح ٦ / ٢٢٤ . وأخرجه البيهقى وقال : هذا هو الصحيح عن عمر ، وحديث طارق بن شهاب إسناده صحيح لا شك فيه . السنن الكبرى ٩ / ٥٠ ، وأخرج أيضاً عن أنى بكر وعلى نحوه ٩ / ٥٠ ، ٥١ .

(٣) نقل رواية نحوها عن الإمام أحمد أبو داود فى المسائل ص : ٢٤٠ . والكوسج فى المسائل ١٨ / ٢ المصرية .

(٤) ( فدى ) هكذا فى المطبوع ، والفداء ، بالكسر والمد ، والفتح مع القصر فكك الأسير يقال فداه يفديه .... إذا أعطى فداءه وأنقذه . والفدية : الفداء وقيل : المفاداة : أن تفتك الأسير بأسير مثله . النهاية ٣ / ٤٢١ .

(٥) كذا فى نسخة ( م ) . وفى الأصل والمصرية ( يقابلون ) وهذا خطأ ، وفى المطبوع مقاتلون ، والأنسب ما أثبتناه .

(٦) قال الخرق : وإذا أحرزت الغنيمة ، لم يكن فيها لمن جاءهم مدداً ، أو هرب من أسير حظ . المختصر ص : ٢٠٢ .

وقال ابن قدامة : وإذا لحق مدد أو هرب أسير ، فأدركوا الحرب قبل تقضيها أسهم لهم ، وإن جاءوا بعد إحراز الغنيمة فلا شيء لهم . المقنع ١ / ٥٠٢ ، قال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب ، وقطع به الأكثر ، وقيل : لا شيء لهما ذكره فى الرايتين والحاويين . أما إن جاءوا قبل إحراز الغنيمة وبعد تقضى الحرب ، فإنه يسهم =

## في الغزو لأهل السرايا (١)

١١٠٧ - سألت أئى عن الفضل في الغزو لأهل السرايا ؟  
فقال أئى : السرايا أحب إليّ من أن يخرج (٢) مع العسكر إذا كان  
أنكى (٣) في العدو ، إذا لم يخف الضيعة ، وكان الأغلب عليه  
السلامة (٤) .

## فضل الساقة (٥)

١١٠٨ - سألت أئى عن فضل الساقة (٦) ؟ قال : يروى فيه  
عن بعضهم : له فضل (٧) .

= لهم وهو أحد الوجهين وهو ظاهر كلام الخرق - الذى نقلناه آنفاً - وقدمه  
الزركشى . وقيل : لا يسهم لهم والحالة هذه ، وهو المذهب ، قدمه في الفروع .  
والرعاية في موضع ، وصححه في النظم . الإنصاف ٤ / ١٦٥ .

وانظر - أيضاً - المغنى ٩ / ٢٦١ - ٢٦٢ ، والكافى ٤ / ٣٠٤ - ٣٠٥ .  
(١) كذا في المصرية ، وفي الأصل ( السرايا ) وفي كلتا النسختين في الهامش .  
وأثبتنا ما هو في المصرية ، لما رأيناه أوضح وأنسب للمقام ، أخذاً من السؤال نفسه ،  
وتقدم في س (١٦١) بيان معنى السرية .

(٢) في نسخة م ( تخرج ) . وانظر أيضاً : هدى السارى ص ١٣١ .  
(٣) كذا في نسخة ( م ) ، وفي الأصل أيضاً ، ولكن بالألف ( أنكا ) وفي  
المصرية ( كانا تكافى العدو ) . وفي المطبوع كما أثبتناه .

(٤) نقل رواية نحوها أبو داود عن الإمام أحمد ، في المسائل ص : ٢٣٥ . وأنكى  
من النكاية وهى : شدة وقوع الألم على العدو وإيقاع الهزيمة فيه .  
(٥) زيادة من هامش الأصل والمصرية .

(٦) الساقة : جمع سائق وهم الذين يسوقون جيش الغزاة ، ويكونون من ورائه  
يحفظونه . النهاية ٢ / ٤٢٤ .

(٧) نقل أبو داود عن الإمام أحمد ما هو في معناه قال : قلت لأحمد : الخروج في  
السرايا أحب إليك أم لزوم الساقة ؟ قال ما كان أنكى في العدو ... المسائل  
ص : ٢٣٥ .

### فضل الكمين (١)

١١٠٩ - سألت أئى عن فضل الكمين (٢) ؟ فقال أئى : هو غياث المسلمين ، له فضل .

### الطلائع (٣)

١١١٠ - سألت أئى عن الطلائع (٤) ؟ فقال : بعث النبى ﷺ طليعة (٥) . وكل ما كان فيه قوة للمسلمين فله فضل كبير (٦) .

- 
- = وأيضاً قال : سألت أحمد عن التقدم يوم المغار أو يتخلف فى الساقة ؟ قال : ما كان أحوط ... وأضاف أحمد : إنما يراد به سلامة المسلمين . المسائل ص : ٢٣٦ .
- (١) وهذه العبارة على هامش الأصل والمصرية .
- (٢) الكمين : القوم يكمنون فى الحرب ، والداخل فى الأمر لا يفتن له .
- القاموس المحيط ٤ / ٢٦٣ . مادة ( كمن ) .
- (٣) هكذا فى الأصل والمصرية فى هامشهما كعنوان للباب .
- (٤) الطلائع : هم القوم الذين يبعثون ليطلعوا طلع العدو كالجواسيس واحدهم طليعة ، وقد تطلق على الجماعة ، والطلائع : الجماعات . النهاية ٣ / ١٣٣ .
- (٥) أخرج الإمام أحمد ما فى معناه فى المسند ٥ / ٣٠٧ . والبخارى فى الصحيح . كتاب الجهاد : باب فضل الطليعة ، ٦ / ٥٢ ح رقم ٢٨٤٦ . ومسلم فى الصحيح ، كتاب الجهاد : باب غزوة ذى قرد وغيرها ، ٣ / ١٤٣٣ ، ح رقم ١٨٠٧ . وقال ابن الأثير : وفى الحديث : « أنه كان إذا غزا بعث بين يديه طلائع » النهاية ٣ / ١٣٣ .
- (٦) قد أوضح الإمام سبب فضائل هذه الأشياء لأن فيها قوة للمسلمين .

## الفداء (١)

١١١١ - سألت أئى عن الفداء ؟ فقال أئى : لهم من الفضل أكثر (٢) من ذلك (٣) ، فقد فادى النبى ﷺ (٤) .

## استقبال الرسول (٥)

١١١٢ - سألت أئى عن فضل استقبال الرسول إذا خرج فى بلاد العدو ، وفى الوالى / يقدم ، فينادى فى الناس : اخرجوا ٢٢٢ فاستقبلوا واليكم بالسلاح ؟ فقال أئى : كل ماكان فيه ترهيباً للعدو وغيظاً لهم ، فإن فى ذلك أجراً ، يقول الله (٦) : ﴿ وَلَا يَطُؤُونَ ﴾ (٧)

(١) ورد فى هامش الأصل والمصرية كعنوان للباب ، وتقدم فى المسألة (١١٠٦) شرح معناه .

(٢) فى المصرية ( أكبر ) .

(٣) قد عقد ابن هانئ فى المسائل باب الفداء ، وأتى بروايات عديدة عن الإمام أحمد ، وذلك فى فضائل الفداء ٢ / ١٠٣ - ١٠٤ ، المسألة ( ١٦١٥ - ١٦٢٠ ) . وقال ابن قدامة : ويجب فداء أسرى المسلمين إذا أمكن ، ثم أورد عدة أحاديث وآثار تدل على فضله الكبير ، بما فيها الرواية التى أشار إليها الإمام . المغنى ٩ / ٢٨٤ .

(٤) أخرج الإمام أحمد فى المسند ٤ / ٤٢٦ - ٤٢٧ ولفظه : « أن النبى ﷺ فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين من بنى عقيل » .

وأخرجه مسلم ، فى الصحيح ، كتاب النذر : باب لا فداء فى معصية الله ٣ / ١٢٦٢ - ١٢٦٣ ، مطولا وكتاب الجهاد والسير ٣ / ١٣٧٥ - ح رقم ١٧٥٥ . وأبو داود : السنن ، كتاب الأيمان والنذور : باب فى النذر فيما لا يملك ٣ / ٦١١ ح رقم ٣٣١٦ مطولا .

(٥) جاءت هذه العبارة على هامش الأصل والمصرية .

(٦) زاد فى المصرية ( تعالى ) بعد ( الله ) وكذا فى المطبوع .

(٧) سورة التوبة الآية : ١٢٠ .

مَوْطِئاً يَغِيظُ الْكُفَّارَ ، وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ ﴿١﴾ .

## الساقاة (٢)

١١١٣ - سألت أبا عن الوالى ينادى فى الساقاة عدا (٣) على أصحاب الخيول (٤) من أهل الثبات فيخرج الرجل إن لم يصرف فى الساقاة أو لا يخرج ؟ فقال : إنما يخرج فى الساقاة أهل القوة وأصحاب الثبات ، وقد كان مكحول (٥) يختار الساقاة (٦) .

## حمل الذرية الى الثغر (٧)

١١١٤ - سألت أبا عن رجل له جدة عجوز كبيرة ، ترى

(١) ومراد الإمام أحمد أن كل شيء يكون به إلقاء الرعب على الكفار ، وإظهار قوة المسلمين ، فيه أجر ، وإن أصاب شيء مسلماً فى سبيل ذلك فله ثواب عمل صالح ، قال الطبرى : ولا يطؤون أرضاً يغيب الكفار وطوهم إياها ، ولا يصيبون من عدو الله وعدوهم شيئاً فى أموالهم وأنفسهم وأولادهم إلا كتب الله لهم بذلك كله ثواب عمل صالح قد ارتضاه . جامع البيان ١١ / ٦٥ . وقال على رضى الله عنه : ما وُطئ قوم فى عقر دارهم إلا ذلوا . نقله القرطبى فى الجامع لأحكام القرآن ٨ / ٢٩٢ .

(٢) جاءت فى هامش الأصل والمصرية . وفى المصرية ( فى الساقاة ) .

(٣) فى جميع النسخ كذا إلا فى المطبوع ( غدا ) .

(٤) كذا فى جميع النسخ إلا المصرية ففيها ( الخيل ) .

(٥) هو مكحول الشامى .

(٦) أخرج ابن أبى شيبه عن ابن مبارك عن أمية الشامى قال : كان مكحول

ورجاء بن حيوة يختاران الساقاة لا يفارقانها . المصنف : كتاب الجهاد ٥ / ٣٥٣ . وقد تقدمت الإشارة إلى فضل الساقاة وبيان معناها فى المسألة (١١٠٨) فليرجع إليها .

(٧) هذه العبارة وردت فى هامش الأصل والمصرية ، وهو عنوان الباب . وتقدم

فى س ٧٠٨ بيان معنى الثغر .



أن تحمل (١) إلى الثغر؟ قال أى : لا يحمل شئ من الذرية إلى الثغر ، فإن كان أبر هذه الجدة يقوم بشأنها ، والغزو لهذا أحب إلّى من الإقامة عليها ولا يدع برّها (٢) .

### قصر الصلاة فى الرباط (٣)

١١١٥ - سألت أى عن من يقصر فى الرباط ، ثم يخرج فى البذرة (٤) ، فيكون فى البذرة ذاهباً وجائياً يوماً وليلة (٥) يقصر أو يتم - يعنى الصلاة - ؟ .  
قال : لا يقصر حتى يكون غاية ما يريد (٦) على أربعة برد (٧) .

(١) فى المصرية ( يحمل ) .

(٢) نقل رواية نحوها ابن هانئ عن الإمام أحمد فى المسائل ٢ / ١٠٢ ، وأبو داود فى المسائل ص : ٢٢٧ - ٢٢٨ .

قال ابن قدامة : مذهب أى عبد الله : كراهة نقل النساء والذرية إلى الثغور المخوفة . وقال مبيناً معنى كلام أحمد فى المنع : وهذا من كلام أحمد محمول على أن غير أهل الثغر لا يستحب لهم الانتقال بأهلهم إلى ثغر مخوف ، فأما أهل الثغر فلا بد لهم من السكنى بأهلهم ، لولا ذلك لخربت الثغور ، وتعطلت . المغنى ٩ / ٢٠٦ - ٢٠٧ .  
وقال فى الكافى : نص عليه - أى الكراهة - أحمد وقال : أخاف عليه الإثم ٤ / ٢٥٨ .  
وقال المرداوى : هذا المذهب ، نص عليه . الإنصاف ٤ / ١٢٠ . وانظر أيضاً : منتهى الإرادات ١ / ٣٠٣ .

(٣) وذلك على هامش الأصل والمصرية كعنوان للباب . وتقدم بيان معناه فى س ١٠٩٢ .

(٤) البذرة ، كذا فى جميع النسخ والمطبوع ، وهو ( البذرة ) بالذال .. وقد تقدم تصحيحه وتوضيح معناه فى المسألة ( ٥٦٢ ) . ولهذا أثبتته .

(٥) كان فى جميع النسخ والمطبوع ( ذاهب وجائى ويوم ) والصواب ما أثبتناه .

(٦) فى المصرية ( يريد ) وهذا هو الأنسب ، ولهذا أثبتناه ، وفى الأصل ونسخة

( م ) ( يزيد ) وكذا فى المطبوع أيضاً .

(٧) تقدم نص المسألة فى كتاب الصلاة : باب القصر فى الصلاة المسألة ( ٥٦٢ )

وسبق التعليق أيضاً هناك فليرجع إليه .

## فضل الجهاد أو الصدقة أو الجلوس في الرباط (١)

١١١٦ - قلت لأبي : الخروج إلى الغزو أفضل أم الصدقة بدل ذلك ، أم الجلوس في الرباط ؟ فقال أبي : ليس يعدل لقاء العدو والمباشرة بنفسه ، وبعد ذلك الرباط (٢) .

٢٢٣ / باب في الأسير يطلقه العدو على شرط بينهم

١١١٧ - سألت أبي عن رجل أسير (٣) أخذ منه الكفار عهد الله أن يرجع إليهم ؟ قال : فيه اختلاف ، قلت لأبي : حديث (٤) أبي جندل (٥) ؟ . فقال : ذلك صلح على أن يردون (٦) من جاءهم مسلماً (٧) أن يردوه (٨) إليهم ، فقد رد النبي ﷺ الرجال ، ومنع أن

(١) جاء ذلك في هامش الأصل والمصرية كعنوان للباب .

(٢) نقل ابو داود رواية نحوها عن الإمام أحمد فقال : سمعت أحمد يقول : ليس يعدل عندنا شيء من الأعمال الغزو ثم الرباط . المسائل ص : ٢٢٩ ، وقد تقدم الكلام عليه في المسألة (١٠٩٢) فليرجع إليه .

(٣) في المطبوع (أسر) .

(٤) حديث أبي جندل : أخرجه البخاري في الصحيح ، كتاب الشروط : باب ما يجوز من الشروط في الإسلام والأحكام والمبايعات ، ٥ / ٣١٢ ، ح رقم ٢٧١١ ، ٥ / ٣٢٩ - ٣٣٣ ، ح رقم ٢٧٣١ ، ٧ / ٤٥٣ ح رقم ٤١٨٠ . ومسلم في الصحيح ، كتاب الجهاد : باب صلح الحديبية في الحديبية ، ٣ / ١٤١١ ح رقم ١٧٨٤ .

(٥) هو : أبو جندل بن سهيل بن عمرو القرشي العامري ، قيل : اسمه عبد الله ، كان من السابقين إلى الإسلام ، جاء مسلماً في صلح الحديبية . فردّه النبي ﷺ إلى الكفار على ما قاضاه منهم . انظر : الإصابة ٤ / ٣٤ .

(٦) في المطبوع (يردوا) .

(٧) في جميع النسخ (مسلم) على الرفع ، والصحيح ما أثبتناه ، وكذا في المطبوع .

(٨) في المطبوع (يرده) .

ترد النساء ، ونزلت فيهن : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ <sup>(١)</sup> ثم تلا : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ، وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ثم قال : فيه اختلاف بين الناس <sup>(٣)</sup> . فقال : أما عطاء فقال : يفي لهم ، رواه ابن <sup>(٤)</sup> سوقة .

(١) سورة الممتحنة الآية : ١٠ .

(٢) سورة النحل : الآية : ٩١ .

(٣) نقل رواية في معناها أبو داود عن الإمام في المسائل ص : ٢٤٩ ، وقال الخرق : وإذا حُلِّيَ الأسير منا ، وحلف لهم أن يبعث إليهم بشيء بعينه ، أو يعود إليهم فلم يقدر عليه ، لم يرجع إليهم . المختصر ص : ٢٠٥ . وقال ابن قدامة : إن أكرهوه بالعذاب لم يلزمه الوفاء لهم برجوع ولا فداء ، لأنه مكروه ... وإن لم يكره عليه ، وقدر على الفداء الذى التزمه لزمه أدائه ، وبهذا قال عطاء والحسن والزهرى والنخعى والثورى والأوزاعى ، وقال الشافعى أيضاً : لا يلزمه ، لأنه حر لا يستحقون بدله . .

فأما إن عجز عن الفداء نظرنا ، فإن كان المفادى امرأة لم ترجع إليهم ، ولم يحل لها ذلك ... وإن كان رجلاً ففيه روايتان : إحداهما : لا يرجع أيضاً ، وهو قول الحسن والنخعى والثورى والشافعى . لأن الرجوع إليهم معصية . كما لو شرط قتل مسلم أو شرب الخمر . والثانية : يلزمه ، وهو قول عثمان والزهرى والأوزاعى ومحمد بن سوقة ، لأن النبى ﷺ قد عاهد قريشاً على رد من جاءه مسلماً . ورد أبا بصير ، وقال : إنا لا يصلح في ديننا الغدر ، وفارق رد المرأة . فإن الله تعالى فرق بينهما في هذا الحكم حين صالح النبى ﷺ قريشاً على رد من جاء منهم مسلماً فأمضى الله ذلك في الرجال ونسخه في النساء . المغنى ٩ / ٣١٦ - ٣١٧ ، وانظر : الكافى ٤ / ٣٣٧ - ٣٣٨ . قال المرداوى : إذا كانت امرأة لم ترجع إليهم بلا نزاع ، وإن كان رجلاً وشرطوا عليه مالاً ورضى بذلك ، فالصحيح من المذهب : أنه يلزمه الوفاء لهم ، نص عليه . الإنصاف ٤ / ٢١٠ ، وانظر : منتهى الإرادات ١ / ٣٢٧ .

(٤) هو : محمد بن سوقة ، بضم المهملة ، الغنوى - بفتح المعجمة والنون الخفيفة ، أبو بكر الكوفى العابد ، ثقة ، مرضى ، عابد ، من الخامسة . تقريب التهذيب ٢ / ١٦٨ ، وتهذيب التهذيب ٥ / ٢٠٩ - ٢١٠ .

## إذا دخل أرض العدو بأمان (١)

١١١٨ - سألت أبا عن رجل دخل أرض العدو بأمان ، فسرقت منهم مالا ، أو دواباً ، أو غير ذلك ؟ قال : إذا كان بأمان لم يسرق ، ولم يأخذ من أموالهم شيئاً ولا يبيع في بلادهم درهماً (٢) بدرهمين ، لا يرى (٣) في بلادهم ، فإذا دخل بغير أمان لا بأس يأخذ منهم (٤) .

## التزوج بدار الحرب

١١١٩ - قلت لأبي : فإن تزوج امرأة مسلمة ؟ قال : لا يعجبني أن يتزوج أيضاً مسلمة ، إلا أن يُجهد ، فيتزوج إن خاف الزنا ولا يطلب الولد (٥) .

(١) ذلك جاء في هامش الأصل والمصرية وهو عنوان للباب .

(٢) في جميع النسخ ( درهم ) بالرفع ، والصواب بالنصب كما أثبتناه ، وكذا في المطبوع .

(٣) في المطبوع ( لا يرى ) وهذا خطأ فاحش .

(٤) نقل رواية نحوها عن الإمام أحمد ابن هانيء في المسائل ٢ / ١٢٠ المسألة (١٦٩٦) ومسائل الكوسج ٢ / ٩ المصرية .

قال الخرق : ومن دخل بأمان لم يخنهم في مالهم ، ولم يعاملهم بالربا . المختصر ص : ٢٠٤ .

قال ابن قدامة : يحرم الربا في دار الحرب كما يحرم في دار الإسلام . المغني ٤ / ٣٢ ، وقال : وأما خيانتهم فمحرمة ، لأنهم إنما أعطوه الأمان مشروطاً بتركه خيانتهم وأمنه إياهم من نفسه ، وإن لم يكن ذلك مذكوراً في اللفظ فهو معلوم في المعنى . ولذلك من جاءنا منهم بأمان فخاننا ، كان ناقضاً لعهد . المغني ٩ / ٢٩٥ .

(٥) نقل رواية نحوها عن الإمام أحمد ابن هانيء ثم ذكر في ذلك الكراهة عن ابن عباس والحسن . المسائل ٢ / ١٢٢ - ١٢٣ المسألة ( ١٧٠٥ - ١٧٠٨ ) ونقل =

## سئل عن نبش قبور المشركين وحكم ما فيها

١١٢٠ - / حدثنا قال : قلت لأبي : كنت عند سويد (١) ٢٢٤

ابن سعيد في قرية يقال لها : الحديثة (٢) فوق الأنبار ، فزعم أهل القرية (٣) : أنه كان في جبلهم مجوس منذ زمان كسرى ، إذا مات المجوسى حفروا له في الجبل بيتاً (٤) وصفه (٥) ، ونحو ذلك ، وألقوه فيها ، وألقوا ماكان معه من ذهب أو فضة أو جوهر ، حتى جاءهم

= ابن القيم رواية عن عبد الله عن أبيه ، ورد فيها الكراهة . ونقل أيضاً رواية ابن هانئ ، وابن حنبل عنه . أحكام أهل الذمة ٢ / ٤٣١ .

قال الخرق : لا يتزوج في أرض العدو ، إلا أن تغلب عليه الشهوة ، فيتزوج مسلمة ويعزل عنها ، ولا يتزوج منهم ، وإن اشترى منهم جارية لم يطأها في الفرج وهو في أرضهم . المختصر ص : ٢٠٤ .

قال ابن قدامة : يعنى - قول الخرق ، والله أعلم - من دخل أرض العدو بأمان ، فأما إن كان في جيش المسلمين فمباح له أن يتزوج . وأما الأسير فظاهر كلام أحمد أنه لا يحل له التزوج ما دام أسيراً .. المغنى ٩ / ٢٩٣ .

وقال ابن القيم في مبحث سد الذرائع : ومن ذلك أن المسلم إذا احتاج إلى التزوج بدار الحرب ، وخاف على نفسه الزنا ، عزل عن امرأته ، نص عليه أحمد ، لئلا يكون ذريعة إلى أن ينشأ ولده كافراً . إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان ١ / ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(١) هو سويد بن سعيد بن سهل الهروى الأصل ، ثم الحدثاني : بفتح المهملة والمثلثة ، ويقال له : الأنبارى ، بنون ثم موحدة ، أبو محمد ، صدوق في نفسه ، إلا أنه عمى فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، وأفحش فيه ابن معين القول ، من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومائتين . وله مائة سنة . تقريب التهذيب ١ / ٣٤٠ ، وتهذيب التهذيب ٤ / ٢٧٢ - ٢٧٥ .

(٢) الحديثة فوق الأنبار : هى حديثة الفرات ، وتعرف بحديثة النورة ، وهى على فراسخ من الأنبار . والأنبار : مدينة قرب بلخ ، على الفرات فى غربى بغداد . معجم البلدان ١ / ٢٥٧ ، ٢ / ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٣) فى المطبوع ( أهل التسوية ) وهو تحريف .

(٤) فى جميع النسخ ( بيت ) بالرفع ، والصواب بالنصب كما أثبتناه . وكذا فى المطبوع .

(٥) فى المصرية ( وصفة ) .

معلم من أهل بغداد ، فزعم أنه سلب (١) المجوس ذلك الجوهر والحلية والذهب ، فلما علم به السلطان طلبه ، فهرب منه (٢) : قلت لأبي : ماتقول فيه ؟ قال : هو عندى بمنزلة الكنز لا بأس به ، وقد كان عبد الرحمن (٣) بن غنم يكره نبش القبور بالشام ، وذلك أن معاذ بن جبل حدثه أنها قبور الأنبياء ، فإنما كره عبد الرحمن ذلك من أجل هذا (٤) . وأما المجوس فلا بأس ، إنما هو بمنزلة الكنز (٥) .

(١) فى المصرية ( سلت ) . وسلبه سلباً وسلباً اختلسه ، والسلب ما يُسلب . القاموس ١ / ٨٣ . وفى الحديث : من قتل قتيلاً فله سلبه ، وهو ما يأخذه أحد القرنين فى الحرب من قرّنه مما يكون عليه ، ومعه من سلاح وثياب ودابة وغيرها ، وهو فُعل بمعنى مفعول أى مسلوب . النهاية ٢ / ٣٨٧ ، والقاموس ١ / ٨٣ .

(٢) ( منه ) سقطت من المطبوع .

(٣) هو عبد الرحمن بن غنم - بفتح المعجمة وسكون النون - الأشعرى ، مختلف فى صحبته ، وذكره العجلي فى كبار ثقات التابعين ، مات سنة ثمان وسبعين . تقريب التهذيب ١ / ٤٩٤ . والإصابة ٢ / ٤١٧ - ٤١٨ ، و ٣ / ٩٧ - ٩٨ .

(٤) لم أعثر على مرجع يذكر هذا الأثر .

(٥) قال ابن قدامة فى بيان مواضع الركاز : أحدها : أن يجده فى موات ، أو ما لا يعلم له مالك ، مثل الأرض التى يوجد فيها آثار الملك ، كالأبنية القديمة ، والتلول ، وجدران الجاهلية ، وقبورهم ، فهذا فيه الخمس بغير خلاف ، وأيضاً قال : الرابع : أن يجده فى أرض الحرب . فإن لم يقدر عليه إلا بجماعة من المسلمين ، فهو غنيمة لهم ، وإن قدر عليه بنفسه فهو لواجده ، حكمه حكم ما لو وجده فى موات فى أرض المسلمين ٣ / ٥٠ - ٥١ .

قال المرداوى : ( وإن وجده فى أرض حرى ملكه ) ، يعنى أنه ركاز ، وهذا المذهب من حيث الجملة ، وعليه جماهير الأصحاب ، وهو من المفردات ، نص عليه . وقيل : هو غنيمة . وقوله : ( إلا أن لا يقدر عليه إلا بجماعة من المسلمين ) يعنى : لهم منعه . فيكون غنيمة ، وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، قطعوا به . الإنصاف ٣ / ١٢٩ ، وانظر أيضاً : منح الشفا الشافيات ١ / ١٨٣ - ١٨٤ .

## الشهيد يكون عليه الدين

١١٢١ - حدثنا قال : سألت أبا عن الشهيد يغفر له كل ذنب إلا الدين أو الأمانة ، فإذا كان يوم القيامة قيل له : أد (١) عن أمانتك ، أو أد (١) الأمانة ، فيقول : يارب ذهبت الدنيا فمن أين أؤديها (٢) ، فينطلق به إلى الهاوية (٣) ، فإذا أمانته في قعرها ، فهوى فيها ليأخذها ، فإذا أخذها ليخرجها زلت / من يده وهوى خلفها ، ٢٢٥ فلا تزال تنزل (٤) من يده ويهوى خلفها في الهاوية أبداً (٥) . فقال أبا : هذا الحديث حديث رواه الثوري وأبو سنان الصغير - وهو

---

(١) كذا في المصرية والمطبوع ، وفي الأصل و ( م ) : أدى ، وهو خطأ .  
 (٢) كذا في ( م ) والمطبوع ، وفي الأصل والمصرية : أديها . وهو خطأ .  
 (٣) الهاوية : قال صاحب القاموس : هي جهنم ، أعادنا الله منها . القاموس المحيط ٤ / ٤٠٤ مادة ( الهواء ) .

(٤) في المطبوع : فلا يزال يزل من هذه ، وهو خطأ وتحريف .  
 (٥) أخرج نحو هذا الحديث الإمام أحمد عن يحيى بن غيلان ، حدثني المفضل حدثني عياش بن عباس عن عبد الله بن يزيد أبي عبد الرحمن الحُبَلِيِّ عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال : « يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين » . مسند الإمام أحمد ٢ / ٢٢٠ ، ومسلم في صحيحه عن زكريا بن يحيى بن صالح المصري ، حدثنا المفضل ثم ساق السند والمتن مثل ما تقدم عند الإمام أحمد . الصحيح ٣ / ١٥٠٢ ح رقم ١٨٨٦ ، ومن طريق سعيد بن أبي أيوب حدثني عياش بن عباس القتباني بنفس السند المذكور بلفظ : أن النبي ﷺ قال : « القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين » . راجع : صحيح مسلم في الإمارة : باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياهم إلا الدين ٣ / ١٥٠٢ ح رقم ١٨٨٦ ( ١٢٠ ) .

الشييباني (١) - إسناده إسناده (٢) جيد (٣) .

### سئل عن التفرقة (٤) بين السبي

١١٢٢ - سألت أبا عن رجل اشترى أمة يهودية ، ولها ولد يفرق بينهم (٥) ؟ قال : لا ، وقال : أذهب إلى حديث (٦) عثمان : لا يفرق بين ولد ووالد (٧) . قال أبا : وكذا أقول أنا : لا يفرق (٨) بينهم (٩) .

(١) هو سعيد بن سنان البرجمي أبو سنان الشييباني الأصغر ، الكوفي نزيل الرى ، قال الإمام أحمد : كان رجلاً صالحاً ولم يكن يقيم بالحديث ، قال ابن حجر : صدوق ، له أوهام ، من السادسة . تقريب التهذيب ١ / ٢٩٨ ، وتهذيب التهذيب ٤ / ٤٦ .

(٢) في ( م ) : إسناده : أى بزيادة الضمير .

(٣) قارن هذه المسألة بمسائل ابن هانئ حيث قال فيه : لا يعجبني أن يغزو بدين لا يترك له وفاء إذا مات لم يكن له شيء يقضى منه . المسائل ٢ / ٩٦ س رقم ١٥٨٩ ، وقال ابن قدامة : ولا يجاهد من عليه دين لا وفاء له . المقنع ١ / ٤٨٥ . وقال المرادوى : هذا المذهب مطلقاً ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقطعوا به . الإنصاف ٤ / ١٢٢ ، وانظر أيضاً : المغنى ٩ / ٢٠٩ ، والكافي ٤ / ٢٥٥ ، ومنتهى الإرادات ١ / ٣٠٤ .

(٤) في المطبوع : التفريق .

(٥) كذا في جميع النسخ ، وفي المطبوع : بينهما . والصواب ما في النسخ ، لأن الولد يطلق على الواحد والجمع .

(٦) حديث عثمان رواه المؤلف في س ١١٢٥ ، وسيأتى تحريجه هناك ، وراجع أيضاً س ١١٢٩ .

(٧) لعله ( والدة ) كما في س ١١٢٥ من هذا الباب .

(٨) كذا في الأصل و ( م ) ، والمطبوع ، ولكن في المصرية : نفرق . بصيغة جمع المتكلم .

(٩) عقد ابن هانئ باباً في التفريق بين السبي ، وأورد فيه عدة مسائل نحو هذه ، فانظر ٢ / ٩٧ .



١١٢٣ - قلت لأبي : إن رضيت الأم ، يفرق بينهم ؟ قال : لا ، وإن رضيت الأم <sup>(١)</sup> .

١١٢٤ - سألت أبا عن التفرقة بين السبايا ، فقال : لا أرى أن يفرق بينهم <sup>(٢)</sup> .

١١٢٥ - حدثني أبي قال : حدثنا وكيع <sup>(٣)</sup> قال : حدثنا سفيان <sup>(٤)</sup> عن أيوب السخيتي <sup>(٥)</sup> عن حميد <sup>(٦)</sup> بن هلال عن حكيم

= وأورد أبو داود روايات عديدة في عدم جواز التفريق بين السبايا . المسائل ص ٢٥٠ - ٢٥١ . وسبق أن نقلنا الإجماع على ذلك في المسألة رقم ١١٢٩ من باب الصلاة على ظهر الدابة .

(١) ونقل ابن قدامة قول أحمد : ( لا يفرق بين الأم وولدها ، وإن رضيت ) ثم علله بأن فيه الإضرار بالولد ، ولأن المرأة قد ترضى بما فيه ضررها ، ثم يتغير قلبها بعد ذلك فتندم - المغني ٩ / ٢٦٤ ، انظر أيضاً : الكافي ٤ / ٢٧٨ ، والمقنع ١ / ٤٩١ ، والمبدع ٣ / ٣٣٠ .

(٢) قال ابن قدامة : ولا يفرق في البيع بين ذوى رحم محرم إلا بعد البلوغ على إحدى الروايتين . المقنع ١ / ٤٩١ ، وقال المرداوى معلقاً عليه : إن كان قبل البلوغ لم يجوز قولاً واحداً ، وإن كان بعد البلوغ ففيه روايتان : إحداهما : لا يجوز ولا يصح ، وهو المذهب ، والثانية : يجوز ويصح البيع .

هذا والمنع خاص بالتفريق بين ذوى رحم محرم قال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وظاهر كلام الخرق اختصاص الأبوين والجدين بذلك ، وقيل : يجوز ذلك في غير الأبوين . ويحرم التفريق ولو رضوا به ، نص عليه الإمام أحمد . الإنصاف ٤ / ١٣٧ - ١٣٨ .

(٣) هو وكيع بن الجراح .

(٤) هو سفيان بن سعيد الثوري .

(٥) كذا في جميع النسخ ، وفي المصرية ( السجستاني ) وهو خطأ .

(٦) حميد بن هلال العدوى ، أبو نصر البصري ، ثقة ، عالم ، توقف فيه

ابن سيرين ، لدخوله عمل السلطان ، من الثالثة . تقريب التهذيب ١ / ٢٠٤ ، وتهذيب التهذيب ٣ / ٥١ .

ابن عقال (١) : قال : كتب عثمان بن عفان إلّى أن اشترى مائة أهل بيت ، ولا يفرق بين والده وولد (٢) . سمعت أئى يقول : لا أرى أن يفرق بينهم (٣) .

١١٢٦ - سألت أئى عن رجل عنده جاريتان أختان (٤) أيفرق ؟ قال : إذا كانتا سبياً (٥) ، لا يعجبني أن يفرق بينهما (٦) ولا أراه ، وشدد فيه .

١١٢٧ - قلت لأئى : فإن رضيا ؟ قال : إذا كانتا سبياً (٧) ، لا يفرق بينهما . قال : وإن كانتا مولدتين (٨) ، فبعض الناس يتساهل

(١) فى المطبوع : عثمان . وكان فى الأصل كذا ثم صحح بعد ذلك ، والتصحيح واضح من عثمان إلى عقال .

وهو حكيم بن عقال القرشى ، مكى ، روى عن عائشة وابن عمر . وعنه حميد بن هلال وقتادة ، سمعت أئى يقول ذلك . الجرح والتعديل ٣ / ٢٠٦ .

(٢) أثر عثمان أخرجه البيهقى بسنده عن سفيان به ، قال حكيم بن عقال : « نهائى عثمان بن عفان رضى الله عنه أن أفرق بين الوالد وولده فى البيع » . السنن الكبرى ٩ / ١٢٦ - ١٢٧ .

(٣) تقدم الكلام على هذه المسألة فى س ١١٢٢ - ١١٢٣ .

(٤) فى جميع النسخ : جاريتين أختين . والسياق يقتضى ما أثبتته لمطابقتها القواعد العربية .

(٥) فى جميع النسخ : كانا سبى ، والتصحيح من ابن هانئ ٢ / ١٠٠ رقم ١٦٠٤ وكذا فى المطبوع فى الأول ، وفى المكان الثانى : كان سبياً .

(٦) زاد فى المطبوع : ( وقال ) .

(٧) فى جميع النسخ : كان سبى ، والتصحيح من ابن هانئ ٢ / ١٠٠ س رقم ١٦٠٤ وكذا فى المطبوع فى الأول وفى المكان الثانى : كان سبياً .

(٨) عند الجميع : ( كانا مولدين ) والتصحيح من ابن هانئ وعنده : قلت : وإن كانتا مولدتين ؟ قال : بعض الناس يرخص . انظر : مسائل ابن هانئ ٢ / ١٠٠ س رقم ١٦٠٤ حيث أورد مثله . ومعنى مولدتين أى ولدتا فى أرض الإسلام . سنن الترمذى ٣ / ٥٨٠ .

أن يفرق بينهما (١) ، أحب / إلى أن لا يفرق بينهما ، وإن فرق بينهما ٢٢٦  
فقد يتساهل ولا يعجبني أن يفرق .

١١٢٨ - سمعت أئى يقول : لا يفرق بين الولد (٢) والوالدة ،  
وإن تراضوا بذلك ، وإنما حديث (٣) النبى ﷺ فى السبايا .

(١) قال الخرق : ولا يفرق بين أخوين وأختين . المختصر ٢٠٢ .  
وقال ابن قدامة فى شرحه : أنه يحرم التفريق بين الاخوة فى القسمة والبيع ، وبهذا  
قال أصحاب الرأى ، وقال مالك والليث والشافعى وابن المنذر : يجوز ، لأنها قرابة  
لا تمنع قبول الشهادة ، فلم يحرم التفريق كقرابة ابن العم . المغنى ٩ / ٢٦٦ .  
(٢) فى المطبوع : ( الوالد ) وهو خطأ .

(٣) حديث النبى عن التفريق بين الولد والوالدة ، أخرجه أحمد فى المسند  
٥ / ٤١٢ بلفظ : كنا فى البحر وعلينا عبد الله بن قيس الفزارى ، ومعنا أبو أيوب  
الأنصارى فمر بصاحب المقاسم وقد أقام السبى ، فإذا امرأة تبكى ، فقال : ما شأن  
هذه ؟ قالوا : فرقوا بينها وبين ولدها ، قال : فأخذ بيد ولدها حتى وضعه فى يدها ،  
فانطلق صاحب المقاسم إلى عبد الله بن قيس ، فأخبره فأرسل إلى أيوب فقال : ما حملك  
على ما صنعت ؟ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من فرق بين والدته وولدها ،  
فرق الله بينه وبين الأوبة يوم القيامة » . وفى إسناده ابن لهيعة وهو صدوق ، لكنه اختلط  
بعد احتراق كتبه ، ورواية العبادة عنه صحيحة ، وهذا ليس منها . والعبادة هم : عبد الله  
ابن وهب ، وابن المبارك ، وعبد الله بن يزيد المقرئ ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي .  
انظر التقريب ١ / ٤٤٤ ، والميزان ٢ / ٤٨٢ . وأخرجه الترمذى فى البيوع : باب  
ما جاء فى كراهية الفرق بين الأخوين ، أو بين الوالدة وولدها فى البيع ٣ / ٥٨٠ ولم يشر  
إلى القصة ، وقال : حديث حسن غريب ، وأخرج أيضاً فى السير : باب كراهية التفريق  
بين السبى ٥ / ١٣٤ والحاكم فى البيوع : باب من فرق بين والدته وولدها .  
المستدرک ٢ / ٥٥ وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . قال الزيلعى : وفيما  
قاله نظر ، لأن فيه حيبى بن عبد الله لم يخرج له فى الصحيح شيء ، بل تكلم فيه بعضهم  
وذكر من تكلم فيه وما قالوه . نصب الراية ٤ / ٢٣ ، وأخرجه البيهقى فى السنن  
الكبرى ٩ / ١٢٦ ، وفى الباب عن على رضى الله عنه عند الدارقطنى . السنن ٣ / ٦٦ ،  
والحاكم فى المستدرک ٢ / ٥٥ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٩ / ١٢٦ ، وأشار إليه  
الترمذى ٣ / ٥٨٠ وعن غيره أيضاً .

١١٢٩ - سمعت أبا يقول : لا يفرق بين القرايات بحديث (١)  
عثمان (٢) ومن الناس من يسهل في المولدات (٣) (٤) .

### سئل عن نصارى نقضوا العهد وقاتلوا المسلمين

١١٣٠ - سألت أبا عن قوم نصارى نقضوا العهد وقاتلوا  
المسلمين ؟ .

فقال : أرى أن لا تقتل (٥) الذرية ولا يسبون ولكن يقتل (٦)  
رجالهم (٧) .

(١) في المطبوع : ( لحدث ) وهو مخالف لجميع النسخ .

(٢) تقدم تخريج أثر عثمان رضى الله عنه في س ١١٢٥ .

(٣) في المطبوع : ( الولدان ) . وهو مخالف لجميع النسخ .

(٤) سبق الكلام في المسائل السابقة عن التفريق بين السبايا ، وأما المولدات فقد  
قال الترمذى : ورخص بعض أهل العلم في التفريق بين المولدات الذين ولدوا في أرض  
الإسلام ، والقول الأول أصح .

وروى عن إبراهيم النخعى أنه فرق بين والدته وولدها في البيع ، فقيل له في ذلك ،  
فقال : إني قد استأذنتها بذلك فرضيت . السنن ٣ / ٥٨١ .

(٥) في المصرية ( يقتل ) .

(٦) في ( م ) : تقتل .

(٧) أورد هذا النص بكامله ، الخلال ، وزاد عليه حُكْم من هرب من الذرية إلى  
دار الحرب ثم سباهم المسلمون ، وأنهم لا يسترقون ، لأنه لا ذنب لهؤلاء . أحكام أهل  
الملل ( انظر ص ١٠٦ ) .

قال ابن قدامة : وإن نقضت طائفة من أهل الذمة جاز غزوهم وقتلهم ، وقد ذكر  
أيضاً ما ينتقض به العهد . فانظر : المغنى ٩ / ٣٥٤ - ٣٦٢ ، وانظر أيضاً : الكافي  
٤ / ٣٧٠ ، والمقنع ١ / ٥٣٣ ، والمحزر ٢ / ١٨٧ .

وقال المرداوى معلقاً على قول ابن قدامة : ( ولا ينتقض عهد نسائه وأولاده بنقض  
عهده ) : هذا المذهب ، وسواء لحق بدار الحرب أو لا ، نقله عبد الله . الإنصاف  
٤ / ٢٥٦ ، وذكر القاضى : أنه يُسبى ذراريهم . الأحكام السلطانية ص ١٤٥ .

١١٣١ - قلت لأبي : فإن ولد لرجالهم أولاد في دار الحرب ؟ .

قال : أرى أن يسبون أولئك ويقتلون (١) .

١١٣٢ - قلت لأبي : فإن هرب من الذرية إلى دار الحرب أحد فسيباهم المسلمون ، ترى (٢) أن يُسْتَرْقَوْا (٣) ؟ قال : الذرية لا يُسْتَرْقَوْنَ ولا يُقْتَلُونَ ، لأنهم لم يُنْقَضَوْهُمْ ، وإنما نقض (٤) العهد لرجالهم ، وما ذنب هؤلاء (٥) .

### السرية والنفل (٦)

١١٣٣ - سألت أبي عن السرية إذا خرجت ونفلهم الأمير الثلث أو الربع فجاء قوم بسبي (٧) وخُرثي (٨) وآخرون (٩) لم يجيئوا

(١) قال الخرق : ومن هرب من ذمتنا إلى دار الحرب ناقضاً للعهد عاد حريباً . المختصر ص ٢٠٧ ، وقال ابن قدامة : ومن ولد له بعد دخوله دار الحرب فلا عهد له . الكافي ٤ / ٣٧٢ . وانظر : الإنصاف ٤ / ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٢) عند الخلل زيادة : ( لهم ) انظر : أحكام أهل الملل ص ١٠٦ .

(٣) زاد في المصرية : ( الذرية ) .

(٤) في المصرية : ينقض .

(٥) قال ابن قدامة : وإن هرب الذمي بأهله وذريته أبيح من البالغين منهم ما يُباح من أهل الحرب ، ولم يُبَح سبي الذرية ، لأن النقض إنما وجد من البالغين دون الذرية . المغني ٩ / ٣٦١ .

(٦) قال ابن قدامة : النفل زيادة تزداد على سهم الغازي ، ومنه نفل الصلاة ، وهو ما زيد على الفرض ، وقول الله تعالى : ( وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ) الأنبياء ٧٢ ، كأنه سأل الله ولداً ، فأعطاه ما سأل وزاد ولد الولد . المغني ٩ / ٢٢٦ .

(٧) كذا في جميع النسخ ، وفي المطبوع : بشيء .

(٨) في المطبوع : وجرى ، وفي غيرها : حرى . والصحيح ما أثبتته ، ويدل

عليه ما جاء في الجواب . والخُرثي ، أثاث البيت وأسقاطه . الصحاح ١ / ٢٨١ مادة ( خرث ) .

(٩) في جميع النسخ : آخرين . والصواب ما أثبتته ، وكذا في المطبوع أيضاً .

بشيء<sup>(١)</sup> فيكونون فيه شركاء أو إنما النفل لمن جاء بالشيء<sup>(٢)</sup> ؟ .

٢٢٧ قال : / إذا بعثهم جميعاً قسمه بينهم جميعاً ، لأن الذين جاءوا بالمتاع والخرثي<sup>(٣)</sup> إنما جاءوا به بقوة هؤلاء الآخرين<sup>(٤)</sup> .

١١٣٤ - سألت أبا عن النفل يكون من جميع الغنيمة أو من خمس الإمام ؟ فقال أبا : يكون النفل بعد الخمس<sup>(٥)</sup> .

(١) كذا في الأصل والمطبوع ، وفي ( م ) بالشيء .

(٢) كذا في الأصل والمصرية والمطبوع ، وفي ( م ) بالسبي .

(٣) ساقط من المطبوع مع وجوده في جميع النسخ .

(٤) وقد ورد في مسائل ابن هانئ ٢ / ١٠٧ س رقم ١٦٣١ وأيضاً ( مسائل الكوسج ٢ / ١٤ المصرية ) عن الإمام أحمد نحو هذه المسألة ، وقال الخرقى : ويرد من نفل على من معه في السرية إذ بقوتهم صار إليه . المختصر ص ٢٠٠ . وقال ابن قدامة : نص عليه أحمد . المغنى ٩ / ٢٣٢ ، وانظر أيضاً : الكافي ٤ / ٢٨٨ ، والمقنع ١ / ٥٠٨ ، وقال : ويشارك الجيش سراياه فيما غنمت ، ويشاركونه فيما غنم . المبدع ٣ / ٣٧٢ وقال : نص عليه ، وهو قول أكثر العلماء .

(٥) نقل صالح رواية نحوها في المسائل ص ١١ - ١٢ . ونقل القاضي من رواية أبا طالب عنه : لا يعطيهم شيئاً حتى يُخمس جميع الغنيمة ، فإذا خمس جميع الغنيمة أعطاهم النفل . الأحكام السلطانية ص ١٣٥ . وقال ابن قدامة : قال أحمد : النفل من أربعة أخماس الغنيمة . المغنى ٩ / ٢٣١ . وقال المرداوى : إن النفل والرضخ يكون إخراجهما بعد إخراج خمس الغنيمة ، فيكونان من أربعة أخماسها ، وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : النفل والرضخ من أصل الغنيمة ، ذكره في الرايتين والحاويين . الإنصاف ٤ / ١٧٠ .

## لزوم طاعة الأمير وعدم مخالفته

١١٣٥ - سألت أئى عن الوالى إذا خرج على الناس أن يتقدم أحد أو يتأخر أو يأخذ يمنية ويسرة ، والقُرى يمنية ويسرة ، ويحتاج الناس إلى العلف <sup>(١)</sup> والطعام ، هل يجوز لأحد أن يعصى الأمير ويتعلف <sup>(٢)</sup> ؟ فقال : فإن <sup>(٣)</sup> تعلف يطيب له ذلك أم كيف يصنع بما تعلف <sup>(٤)</sup> . ؟ فقال : لا ، هؤلاء عصاة ، إن خالفوا ، لا أرى ذلك ، لا يعجبني ، وشدد فى خلافهم ، وقال : إذا خالفوه عصوا <sup>(٥)</sup> .

## سئل عن السبق

١١٣٦ - سمعت أئى يقول : معنى حديث أئى هريرة عن النبى ﷺ : « لا سَبَقَ إلا فى حُف أو نَصَل أو حافِر » <sup>(٦)</sup> .

(١) فى المطبوع : ( العدد ) وهو مخالف للجميع .  
(٢) فى الجميع : ( يتعلف ) وفى المطبوع ( يتخلف ) وهو خلاف الأصل .  
(٣) فى المصرية زيادة ( فى ) بعد ( فإن ) .  
(٤) فى الجميع تعلف . وفى المطبوع : تخلف .  
(٥) قال ابن قدامة : إذا غزى الأمير بالناس ، لم يجوز لأحد أن يخرج من العسكر لتعلف أو احتطاب ، ولا غارة ولا غير ذلك إلا بإذنه . الكافى ٤ / ٢٨٢ ، وانظر أيضاً المختصر ص ١٩٩ ، والمغنى ٩ / ٢١٣ - ٢١٤ ، ٢١٦ ، ومنتهى الإرادات ٣١٢ / ١ .

(٦) أخرجه أحمد فى المسند ٢ / ٢٥٦ ، ٤٢٥ ، وليس فيه ذكر النصل . وأبو داود فى الجهاد : باب السبق . السنن ٣ / ٦٤ ح رقم ٢٥٧٤ ، والنسائى فى الخيل : باب السبق . السنن ٦ / ٢٢٦ ، والترمذى : الجهاد : باب الرهان والسبق . السنن ٤ / ٢٠٥ ح رقم ١٧٠٠ ، وقال : حسن ، وابن ماجه الجهاد : باب السبق والرهان ٢ / ٩٦٠ ح رقم ٢٨٧٨ ، بدون ذكر نصل ، والبيهقى فى السنن الكبرى ١٠ / ١٦ . وله شاهد من حديث ابن عباس وابن عمر ، انظر للتفصيل : الإرواء ٥ / ٣٣٣ .

قال أئى : الحافر : الخيل ، والنصل : السهم ، والخف :  
البعير (١) .

### مسائل شتى من السير

١١٣٧ - سألت أئى عن رجل كان فى غزو فمر بنهر أو  
موضع فاصطاد منه سمكا ، فباعه .

فقال أئى : (٢) إن كان شيئاً (٣) يسيراً مقدار دانق (٤)  
٢٢٨ أو قيراط (٥) فلا / بأس به ، وإن كان كثيراً (٦) يردّه إلى المقسم .

١١٣٨ - قلت لأئى : وإن كان مقدار درهم ؟ .

قال أئى : نعم يردّه ، قال أئى : الحجة فيه أنه إنما دخل ذلك

(١) قال الخرقى : السبق فى النصل والحافر والخف ، لا غير . المختصر  
ص ٢١٤ . وقال ابن قدامة : السبق - بسكون الباء - المسابقة ، والسبق - بفتحها -  
الجعل المخرج فى المسابقة ، والمراد بالنصل ههنا : السهم ذو النصل ، وبالحافر : الفرس ،  
وبالخف : البعير ، عبر عن كل واحد منها بجزء منه يختص به . المغنى  
٩ / ٤٦٦ - ٤٦٧ .

(٢) فى النسخ الثلاثة زيادة : وقبل إن . وفى المطبوع زيادة : فاء . ولا حاجة  
إليها .

(٣) فى جميع النسخ : ( شئ يسير ) والصواب ما أثبتته ، وكذا فى المطبوع  
أيضاً .

(٤) دانق : بفتح النون وكسرهما : سدس الدينار والدرهم النهاية ٢ / ١٣٧ وقال  
معلقه : كذا فى الأصل واللسان وشرح القاموس ، والذى فى الصحاح ، والمصباح  
والقاموس : الدانق : سدس الدرهم . وهو ما ذكره فى اللسان أيضاً .

(٥) القيراط : جزء من أجزاء الدينار ، وهو نصف عشره فى أكثر البلاد ، وأهل  
الشام يجعلونه جزءاً من أربعة وعشرين . والياء فيه بدل من الراء فإن أصله : قِراط .  
النهاية ٤ / ٤٢ .

(٦) فى المصرية : كثير . أى بحذف الألف .



الموضع بقوة المسلمين (١) .

١١٣٩ - سألت أئى عن رجل اشترى جارية من الخمس وأمها (٢) معها ، فقالت (٣) : دعنى حتى أجيء بذهب أو دراهم من بلادى فتركها فلم ترجع (٤) ، فترى (٥) أنه فيما بينه وبين الله يأثم . ؟ .

قال : أرجو إن شاء الله - يعنى - أن (٦) لا يأثم .

١١٤٠ - حدثنى (٧) قال : نا حفص بن غياث قال : حدثنا أشعث (٨) عن الحسن أنه سئل عن رجل دخل أرض الحرب فى تجارة ، فرأى أسيراً من المسلمين فاشتراه فخرج به معه . قال : هو دين عليه يبيعه بالثمن (٩) .

(١) قال المرداوى : أما ما أخذه من دار الحرب من المباح وله قيمة ، فالصحيح من المذهب : أنه غنيمة مطلقاً . ونقل عبد الله : إن صاد سمكاً وكان يسيراً فلا بأس به مما يبيعه بدانق أو قيراط ، وما زاد على ذلك يردده إلى الغنم . الإنصاف ٤ / ١٦٢ ، وانظر أيضاً : المغنى ٩ / ٢٧٨ ، والمبدع ٣ / ٣٥١ - ٣٥٣ .

(٢) فى المصرية : ( وأنها معه ) .

(٣) كذا فى المطبوع والمصرية ، وفى الأصل و ( م ) : فقال .

(٤) فى الأصل و ( م ) يرجع . أى بصيغة الغائب المذكر ، وفى المصرية نقطتان من تحت وفوق ، وفى المطبوع : ترجع . أى بصيغة الغائب المؤنث .

(٥) فى المطبوع : فتوى ، ولعله خطأ وتحريف من الناسخ .

(٦) فى المصرية بحذف : ( أن ) .

(٧) أى عبد الله يقول : حدثنى أئى ، لأن أباه يروى عن شيخه حفص ، ولأن حفصاً ليس شيخاً لعبد الله .

(٨) أشعث بن سوار الكندى ، النجار ، الأفرق ، الأنرم ، صاحب التوايت ، قاضى الأهواز ، ضعيف ، مات سنة ست وثلاثين ومائة . تقريب التهذيب ١ / ٧٩ ، وتهذيب التهذيب ١ / ٣٥٢ .

(٩) ذكر هذا النص ابن قدامة وعزاه إلى جماعة ، منهم الحسن البصرى . المغنى ٩ / ٢٨٣ ، ونقل الكوسج هذه الرواية عن الإمام أحمد فى المسائل ( ٢ / ٣ المصرية ) .

سمعت أبى يقول : كذا أقول أنا (١) .

١١٤١ - سمعت أبى يقول : إذا أذن الإمام القوم يأتهم النفير  
فلا بأس أن يخرجوا .

قلت لأبى : فإن خرجوا بغير إذن الإمام ؟ قال : لا ، إلا أن  
يأذن الإمام ، إلا أن يكون يفجأهم (٢) أمر من العدو ، ولا يمكنهم أن  
يستأذنوا الإمام فأرجو أن يكون ذلك دفعاً من المسلمين (٣) .

١١٤٢ - سألت أبى عن قوم من أهل خراسان بينهم وبين  
العدو حايط ترى لهم أن يقاتلوا ؟ فقال : إن كانوا يخافون على أنفسهم  
وذرائهم فلا بأس أن يقاتلوا (٤) من قبل أن يأذن لهم الأمير (٥) ،

---

(١) قال الخرقى : وإذا اشترى المسلم من أيدى العدو لزم الأسير أن يؤدى إلى  
المشتري ما اشتراه به . المختصر ص ٢٠٣ . وذكر ابن قدامة فيما إذا اشتراه بإذنه : يلزم  
أن يؤدى إلى المشتري ما أداه فيه بغير خلاف نعلمه ، أما إذا اشتراه بغير إذنه فيلزم الأسير  
الثمن أيضاً عند أحمد ، وبه قال الحسن والنخعي والزهرى ومالك والأوزاعي . المغنى  
٩ / ٢٨٣ بتصرف . قال فى المنتهى : ولمشتراً أسيراً رجوع بثمانه بنيتة ١ / ٣١٥ . وانظر  
القواعد لابن رجب ص ١٤٤ .

(٢) فى جميع النسخ : يفجأهم ، وفى المطبوع : يفجأهم . وهو خلاف  
الأصل .

(٣) ذكر ابن هانئ رواية نحوها فى المسائل ٢ / ٩٦ س رقم ١٥٩١ ، وقال  
الخرقى : ولا يخرجون إلى العدو إلا بإذن الإمام ، إلا أن يفجأهم عدو غالب يخافون  
كلبه ، فلا يمكنهم أن يستأذنوا . المختصر ص ١٩٩ . انظر أيضاً : الهداية ١ / ١١٦  
والمغنى ٩ / ٢١٣ - ٢١٤ ، والكافى ٤ / ٣٨١ ، والمقنع ١ / ٤٩٧ ، ومنتهى  
الإرادات ١ / ٣١٣ .

قال المرداوى : هذا المذهب ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب . الإنصاف  
٤ / ١٥٢ .

(٤) قوله : ( فقال : إن كانوا يخافون على أنفسهم وذرائهم فلا بأس أن يقاتلوا )  
ساقط من المصرية ، وموجود فى الجميع .

(٥) قال ابن قدامة : لا يخرجون إلى العدو إلا بإذن الأمير ، لأن أمر =

ولكن لا يقاتلوا إذا لم يخافوا على أنفسهم وذرائعهم إلا أن يأذن / ٢٢٩ الإمام .

١١٤٣ - سألت أبا عن الرجل يربط فيشتري الجارية للخدمة أو ليطلقها ؟ فقال : أما أن تُحمل (١) الحرْمُ إلى الثغر فإنه يكره ، وكلما اشترى من ثمَّ فهو أسهل (٢) .

١١٤٤ - حدثني ، وحدثني ابن (٣) معمر قال : أخبرنا هشيم قال : أخبرنا منصور (٤) عن الحسن في الغال (٥) - يعني الذي

= الحرب موكول إليه ، وهو أعلم بكثرة العدو وقتلهم ، ومكان العدو وكيدهم ، فينبغي أن يرجع إلى رأيه ، لأنه أحوط للمسلمين ، إلا أن يتعذر استعدانه لمفاجأة عدوهم لهم ، فلا يجب استعدانه ، لأن المصلحة تتعين في قتالهم والخروج إليهم ، لتعين الفساد في تركهم ، ولذلك لما أغار الكفار على لقاح النبي ﷺ فصَادَفَهُمْ سلمة بن الأكوع خارجا من المدينة ، تبعهم فقاتلهم من غير إذن ، فمدحه النبي ﷺ ، وقال : خير رَجَالُنَا سلمة بن الأكوع وأعطاه سهم فارس وراجل . المغني ٩ / ٢١٣ - ٢١٤ .

(١) في المطبوع والمصرية : يحمل .

(٢) تقدمت المسألة مع التعليق عليها برقم ١١١٤ ، وقد نقل أبو داود نحوه حيث قال : التزويج منها ( أى الثغور ) هو أهون من الانتقال إليها ( أى بالعيال ) . المسائل ص ٢٢٨ ، باب الانتقال في الثغر بالذرية .

(٣) هو إسماعيل بن إبراهيم بن معمر بن الحسن الهلالي ، أبو معمر القطيعي ، أصله هروى ، ثقة ، مأمون ، مات سنة ست وثلاثين ومائتين . تقريب التهذيب ١ / ٦٥ وتهذيب التهذيب ١ / ٢٧٣ .

(٤) هو منصور بن زاذان الواسطي .

(٥) في المصرية : ( الضال ) .

يغل (١) - يحرق رحله (٢) إلا أن يكون فيه مصحف (٣) .

سمعت أبا يقول : وكذلك يعنى أقول : أو حيوان يعنى (٤)  
لا يحرق .

١١٤٥ - سألت أبا عن الرجل يقاتل (٥) للصوص ، وهو يعلم أنه لا طاقة له بهم فيقتلوه فقال : إن كان يغلب عليه أنه إذا أعطى (٦) [ ما ] بيده خلوا سبيله ، فإن لم يقاتلهم (٧) رجوت أن

(١) فى المصرية ( يضل ) والغلول : هو الخيانة فى المغنم والسرقه من الغنيمه قبل القسمه ، يقال : غل فى المغنم يغل غلواً فهو غال . و سميت غلواً لأن الأيدى فيها مغلوله : أى ممنوعه ، مجعول فيها غل وهو الحديده التى تجمع يد الأسير إلى عنقه . النهايه ٣٨٠ / ٣ .

(٢) كذا فى الأصل والمطبوع ، وفى المصرية و ( م ) : رحله . وهو خطأ .  
(٣) أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن عمرو عن الحسن قال : كان يؤمر بالرجل إذا غل فيحرق رحله ، ويحرم نصيبه من الغنيمه . المصنف ٥ / ٢٤٦ ح رقم ٩٥٠٩ وقال الخطاين : قال الحسن البصرى : يحرق ماله إلا أن يكون حيواناً أو مصحفاً . معالم السنن ٤ / ٣٩ .

(٤) قال الخرقى : ومن غل من الغنيمه ، حرق رحله إلا المصحف ، وما فيه روح . المختصر ص ٢٠٥ ، وانظر أيضاً : المغنى ٩ / ٣٠٥ - ٣٠٧ ، والكافى ٤ / ٣٠٧ واستثنى السلاح أيضاً ، ومثله فى المقنع ١ / ٥٠٩ ، ومنح الشفا ١ / ١٦٢ ، والمبدع ٣ / ٣٧٥ ، وقال المرداوى : سواء كان ذكراً أو أنثى . مسلماً أو ذمياً ، وكذا نفقته ، يعنى يجب حرق ذلك ، وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وهو من مفردات المذهب ، ولم يستثن الخرق والآجرى من التحريق إلا المصحف والدابة وقال : هو قول أحمد ، وذكر أن الصحيح من المذهب : بأن كتب العلم وثيابه التى عليه لا تحرقان ، ويشترط لإحراق رحله أن يكون الغال حياً - نص عليه - حراً مكلفاً ملتزماً ، ولو كان ذمياً أو امرأة . الإنصاف ( بتصرف ) ٤ / ١٨٥ - ١٨٧ .

(٥) فى المطبوع : ( يقابل ) وهو خلاف الأصل ولا يتفق مع السياق .  
(٦) فى المطبوع زياده : ( ما ) بعد ( أعطى ) ، وعند الخلال فى أحكام أهل الملل : ( أعطاه ) وهى ليست فى جميع النسخ ، وهى زياده يقتضيها السياق ، ولذا أثبتها .  
(٧) فى المطبوع : يقابلهم ، وهو خلاف الأصل ولا يتفق مع السياق .

يكون ذلك له ، وإن كان يغلب عليه أنهم يقتلوه فليدفع عن نفسه ما استطاع (١) .

١١٤٦ - قلت لأبي : الرجل يوافق العدو واللصوص ، وهو يعلم أنه إن قاتل لم يكن في قتاله على عدوه ضرر من قتاله إياهم ، فيقاتلهم (٢) أو يسلم لهم . فقال : هذا مثل ذلك (٣) الأول .

### أهل الذمة يحدثون البيع (٤) والكنائس (٥) وغير ذلك

١١٤٧ - أخبرنا قال : سمعت أبي يقول : ليس لليهود ولا للنصارى أن يحدثوا في مصر مصره المسلمون بيعة ولا كنيسة ، ولا يضربوا فيه بناقوس (٦) / إلا ما كان لهم صلح ، وليس لهم أن ٢٣٠

(١) نقل خلال هذه الرواية وما بعدها في جامعه في الإيمان . انظر : ( ١٨ / ب - ١٩ / أ ) قال ابن قدامة : ومن أريدت نفسه أو ماله أو حرمة فله الدفع من ذلك بأسهل ما يعلم دفعه به ، فإن لم يحصل إلا بالقتل فله ذلك ولا شيء عليه ، وإن قتل ، كان شهيداً . وإذا دخل رجل منزله متلصصاً أو صائلاً فحكمه حكم ما ذكرنا . المقنع ٤ / ١٤٣ - ١٤٥ . قال المرداوي : الدفع بأسهل ما يغلب على ظنه أنه يندفع به ، هذا المذهب ، وأيضاً ذكر المذهب فيما إذا لم يحصل إلا بالقتل . الإنصاف ١٠ / ٣٠٣ ، وانظر أيضاً : المختصر ص ١٩٧ ، والمغنى ٩ / ١٨١ ، والمبدع ٩ / ١٥٤ - ١٥٥ . (٢) عند الخلال : أيقاتلهم أو يستسلم لهم .

(٣) كلمة : ذلك . ساقطة من المطبوع ، وعند الخلال : تلك .

(٤) قوله : البيع : هو جمع البيعة بالكسر متعبد النصارى . القاموس ٣ / ٨ مادة

( بيع ) .

(٥) قوله : الكنائس : هو جمع الكنيسة ، قال الفيروزابادي : هو متعبد اليهود

أو النصارى أو الكفار . القاموس ٢ / ٢٤٧ مادة كنس .

(٦) الناقوس : هو الذي تضرب به النصارى لأوقات الصلاة . الصحاح

٣ / ٩٨٥ . قال ابن الأثير : النقس : الضرب بالناقوس : وهي خشبة طويلة تضرب بخشبة أصغر منها ، والنصارى يعلمون بها أوقات صلاتهم . النهاية ٥ / ١٠٦ .

يظهروا الخمر في أمصار المسلمين <sup>(١)</sup> ، على حديث ابن عباس : أيما مصر مصره المسلمون <sup>(٢)</sup> .

(١) رواية عبد الله ذكرها ابن القيم في أحكام أهل الذمة ٢ / ٦٧٤ إلى قوله في أمصار المسلمين . وفي ٢ / ٦٩٣ إلى الأخير ، وأورد الخلال في أحكام أهل الملل ص ١٥٣ ، وقال ابن قدامة : ما مصره المسلمون كالبصرة والكوفة ... فلا يجوز فيه إحداث كنيسة ولا بيعة ولا مجتمع لصلاتهم ، وما فتح عنوة فلا يجوز إحداث شيء من ذلك فيه ، لأنها صارت ملكاً للمسلمين ، وما كان فيه من ذلك ففيه وجهان : أحدهما : يجب هدمه ، لأنها بلاد مملوكة للمسلمين كالبلاد التي اختطها المسلمون . والثاني : يجوز بقاؤه لعمل الصحابة ، والإجماع قد حصل على ذلك ، وما فتح صلحا ، فهو نوعان : أحدهما : أن يصلحهم على أن الأرض لهم ولنا الخراج عنها ، فلهم إحداث ما يحتاجون فيها ، لأن الدار لهم ، والثاني : أن يصلحهم على أن الدار للمسلمين ويؤدون الجزية إلينا ، فالحكم في البيع والكنائس على ما يقع عليه الصلح معهم من إحداث ذلك وعمارته . المغني ٩ / ٣٥٤ وقال ابن القيم : فلو أقرهم الإمام على أن يحدثوا فيها - أي البلاد التي مصرها المسلمون - بيعة أو كنيسة أو يظهرها فيها خمرًا وخنزيراً أو ناقوساً لم يجر ، وإن شرط ذلك وعقد عليه الذمة كان العقد والشرط فاسداً وهو اتفاق من الأمة ، لا يعلم بينهم فيه نزاع . أحكام أهل الذمة ٢ / ٦٧٢ ، وانظر أيضاً : ٢ / ٦٩١ - ٦٩٢ .

(٢) حديث ابن عباس ذكره ابن القيم في أحكام أهل الذمة ، وفيه : قال الإمام أحمد : حدثنا معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن حنش عن عكرمة قال : سئل ابن عباس عن أمصار العرب أو دار العرب هل للعجم أن يحدثوا فيها شيئاً ؟ فقال : أيما مصر مصرته العرب فليس للعجم أن يبنوا فيه ، ولا يضرّبوا فيه ناقوساً ، ولا يشربوا فيه خمرًا ، ولا يتخذوا فيه خنزيراً ، وأيما مصر مصرته العجم ففتح الله عز وجل على العرب فنزلوا فيه فإن للعجم ما في عهدهم ، وعلى العرب أن يوفوا بعهدهم ، ولا يكلفوهم فوق طاقتهم . أحكام أهل الذمة ٢ / ٦٧٤ - ٦٧٦ ، ٢ / ٦٩٣ نقلاً عن أحكام أهل الملل للخلال . انظر : ص ١٥٣ ، وأخرجه أبو عبيد في الأموال ، قال : سمعت علي بن عاصم يحدث عن أبي علي الرحبي عن عكرمة به نحوه . انظر : الأموال ص ٩٨ برقم ٢٦٩ . والأثر في الخراج : لأبي يوسف ص ٨٨ ، والبيهقي : بسندين عن سليمان التيمي عن حنش به . السنن الكبرى ٩ / ٢٠١ . وحنش : هو أبو علي الرحبي ، وهو الحسين بن قيس ، قال النسائي : ليس بثقة . الخلاصة ص ٧٢ ، وذكر ابن قدامة أثر ابن عباس ، وقال : الإمام أحمد احتج به . المغني ٩ / ٣٥٥ ، وانظر أيضاً : المبدع ٣ / ٤٢٠ - ٤٢١ .

١١٤٨ - حدثنا . قال : سألت أبا (١) الأهل الذمة أن يحدثوا الكنائس في أرض العرب، وهل ترى لهم أن يزيدوا في كنائسهم (٢) التي صالحوا عليها؟ فقال : لا يحدثوا في مصر مقرته العرب كنيسة ولا بيعة (٣)، ولهم ماصولحوا (٤) عليه، فإن كان في عهدهم أنهم يزيدون (٥) في الكنائس، فلهم، وإلا فلا، وما انهدم عليهم أن يبنوها (٦).

(١) همزة الاستفهام ساقطة من المصرية، وعند الخلال : هل ترى لأهل الذمة ص ١٥٦ .

(٢) في المطبوع : ( كنائسهم ) وهو تحريف .

(٣) عند الخلال زيادة : ولا يضربوا فيها بناقوس . ص ١٥٦ .

(٤) في ( م ) : صالحوا . (٥) عند الخلال : أن يزيدوا . ص ١٥٦ .

(٦) عند الخلال : وما انهدم فليس لهم أن يبنوها . أحكام أهل الملل ص ١٥٦

وذكر الخلال أيضاً، رواية ابن مشيش : لا يقر لهم أن يحدثوا إلا ما صولحوا عليه، إلا أن يبنوا ما انهدم، مما كان لهم قديماً . ثم قال : وإنما معنى قول أبي عبد الله ههنا ( أن يبنوا ما انهدم ) يعني مَرْمَةٌ يَرْمُونُ، وأما إن انهدمت كلها بأسرها فعنده : أنه لا يجوز إعادتها، وقد بين أيضاً حنبلي ذلك، ثم ساق روايته . أحكام أهل الملل ص ١٥٦، وقال القاضي : اختلفت الرواية عن أحمد في بناء ما استهدم من بيعهم وكنائسهم القديمة، فروى عنه : أنه ليس لهم ذلك، نقلها عبد الله، والثانية : لهم ذلك . والثالثة : إن خرب جميعها لم يكن لهم ذلك، وإن استهدم بعضها جاز . الأحكام السلطانية ص ١٤٥ . ونقل ابن قدامة اختلاف الروايات، وذكر ما وافق به الخلال . المغني ٩ / ٣٥٥، والكاظمي ٤ / ٣٦١ .

ونقل ابن القيم رواية عبد الله هذه في أحكام أهل الذمة عن جامع الخلال، كما أنه نقل عن القاضي في تعليقه، قال : رأيت بخط أبي حفص البرمكي في رسالة أحمد إلى المتوكل في هدم البيع، رواية عبد الله بن أحمد عن أبيه - وذكر فيها كلاماً طويلاً، إلى أن قال : وما انهدم فلهم أن يبنوه، قال : وهذا يقتضي اختلاف اللفظ عن عبد الله، ويغلب في ظني أن ما ذكر أبو بكر أضيف ( يعني الخلال ) فإنه قال : أخبرني عبد الله قال : قال أبي : وما انهدم فليس لهم أن يبنوه . واختار الخلال منع البناء وجواز رمي الشعب . أحكام أهل الذمة ص ٦٩٩ - ٧٠٠، وانظر خلاصة القول في الكنائس والبيع في ٦٨٦ - ٦٨٨، ٦٩١ من الكتاب المذكور . =

١١٤٩ - أخبرنا قال : سألت أبا ما الجواب فيهم إن كانوا  
أخذوا عنوة ؟ فقال : كل أرض تؤخذ (١) عنوة فهي لمن قاتل عليها  
بمنزلة الأموال ، أربعة أسهم لمن قاتل ، وسهم لله وللرسول ، ولذي  
القربى واليتامى والمساكين بمنزلة الأموال (٢) .

١١٥٠ - أخبرنا : قال : سألت أبا هل ترى لأهل الذمة أن  
يدخلوا الخمر في مدائن المسلمين ظاهراً ؟ .

فقال : ليس لهم أن يظهروا بيع الخمر ولا يدخلونه (٣) إلا أن  
يكون في صلحهم (٤) .

= ونقل المرداوى في المنع من إحداث الكنائس والبيع الإجماع عن الشيخ  
تقى الدين وقال : المذهب : أنهم لا يمنعون من رم شعثها ، أما في بناء ما استهدم كلياً ،  
فالمذهب : على رواية المنع . الإنصاف ٤ / ٢٣٦ ، وأيضاً راجع : منتهى الإرادات  
١ / ٣٣٣ .

(١) في المصرية : يؤخذ .

(٢) ذكر القاضى أبو يعلى : أن الأرض التى أخذت عن أهلها عنوة وقهراً حتى  
فارقوها بقتل أو أسر أو جلاء ، فيها روايتان عن الإمام أحمد نقلهما عبد الله . إحداها :  
أن تكون غنيمة ، كالأموال تقسم بين الغائمين إلا أن يطيبوا نفساً بتركها . فتوقف على  
مصالح المسلمين ، ثم نقل هذه الرواية بكاملها ، وقال : نقلها أبو بكر الخلال فى  
الأموال . والثانية : أن الإمام بالخيار فى قسمتها بين الغائمين ، فتكون أرض عشر أو يقفها  
على كافة المسلمين ، وتصير هذه الأرض دار إسلام .. ثم نقل فيها كلام أحمد الذى ذكره  
عبد الله فى كتاب الخراج . انظر : الأحكام السلطانية ص ١٣٠ - ١٣١ .

وقال المرداوى فيما فتح عنوة : يغير الإمام بين قسمتها ووقفها للمسلمين ، هذا  
المذهب بلا ريب ، وعليه أكثر الأصحاب . الإنصاف ٤ / ١٩٠ ، وانظر أيضاً : منتهى  
الإرادات ١ / ٣٢١ .

(٣) فى المطبوع : ( يدخلوه ) .

(٤) أورد هذه الرواية الخلال فى أحكام أهل الملل ص ١٥٥ .

وقال ابن قدامة : ويمنعون من إظهار المنكر كالخمر والخنزير وضرب الناقوس .  
الكافى ٤ / ٣٦٠ ، وزاد فى منتهى الإرادات : فإن فعلوا أتلّفناهما . وفيه أيضاً : =



١١٥١ - أخبرنا قال : سمعت أنى يقول : ليس لأحد أن يغير (١) من هذه النواقيس (٢) شيئاً ، ولا يحدثوا فيها شيئاً إلا ما كانوا عليه فى قديم الأمر (٣) ، لأنه قد ثبت الحق لهم ، وأعطوا الجزية على ذلك (٤) .

١١٥٢ - حدثنا قال : قلت لأنى : رأيت بالأنبار نصارى يزعمون / أن علياً كتب لهم كتاباً هو عندهم ، أن يؤخذ منهم الجزية ٢٣١ دون ما يؤخذ من النصارى من أجل (٥) الكتاب الذى كتب على (٦) .

فقال أنى : إذا (٧) كان هذا شيئاً صحيحاً ، ولم يزل يؤخذ منهم

---

= وإن صولحوا فى بلادهم على جزية أو خراج لم يمنعوا شيئاً من ذلك ١ / ٣٣٤ ، وانظر أيضاً : أحكام أهل الذمة ٢ / ٦٧٢ ، ٧٢٧ .  
(١) فى المصرية : يعبر .

(٢) عند الخلال : النواقيس . أحكام أهل الملل ص ١٥٦ ، والنواقيس : واحدها ناقوس وقد تقدم معناه فى س ١١٤٧ .

(٣) عند الخلال : إلا ما كان عليه قديم الأمر . أحكام أهل الملل ص ١٥٦ .  
(٤) نقل رواية نحوها الخلال فى أحكام أهل الملل ص ١٥٦ ، وانظر ما تقدم فى س ١١٤٧ - ١١٤٨ . وقال ابن القيم : الأمصار التى أنشأها المشركون ومصروها ، ثم فتحها المسلمون عنوة وقهراً بالسيف ، فهذه لا يجوز أن يحدث فيها شئ من البيع والكنائس ، وأما إن كان فيها من ذلك قبل الفتح ، فهل يجوز إبقاءه ، أو يجب هدمه ، فيه قولان فى مذهب الإمام أحمد : أحدهما : يجب إزالته وتحريم تبقيته ، وهذا القول هو الصحيح . والثانى : يجوز إبقاءها . وفصل الخطاب : أن يقال : إن الإمام يفعل فى ذلك ما هو الأصلح للمسلمين . أحكام أهل الذمة ص ٦٨٩ - ٦٩٠ ، وانظر أيضاً : المغنى ٩ / ٣٥٥ ، والكافى ٤ / ٣٦٠ ، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٢٨ / ٦٣٤ - ٦٤٠ والإنصاف ٤ / ٢٣٦ - ٢٣٩ ، ومنتهى الإرادات ١ / ٣٣٣ .

(٥) فى المطبوع : أهل . وهو تحريف .

(٦) انظر : كتاب الأموال لأنى عبيد ص ٩٩ برقم ٢٧٣ .

(٧) فى المطبوع كلمة : ( إذا كان ) ساقطة .

قبل (١) ذلك فأجِبْ أن يقرّوا على ذلك ، وأن يؤخذ منهم كما كتب لهم عليّ . وقال أئى : قد كتب النبي ﷺ لأهل نجران كتاباً (٢) .

---

(١) فى المطبوع : ( مثل ) .

(٢) انظر : كتاب الأموال لأئى عبيد ص ١٨٢ برقم ٥٠٣ .

قال ابن تيمية : كل كتاب تدعيه اليهود بإسقاط الجزية من عليّ أو غيره ، فهو كذب يستحقون العقوبة عليه مع أخذ الجزية منهم ، وتؤخذ منه الجزية الماضية . الفتاوى ٢٨ / ٦٦٤ ، وانظر أيضاً : الاختيارات الفقهية ص ٣١٧ ، وأحكام أهل الذمة ١ / ٥١ - ٥٤ ، وذكر فيه ما عند نصارى خير ، وأثبت أن كل كتاب يدعى فيه بإسقاط الجزية كذب وزور .

قال الماوردى : يهود خير وغيرهم فى الجزية سواء بإجماع الفقهاء . الأحكام السلطانية ص ١٤٤ ، ومثله قال القاضى ، إلا أنه لم يقل : بإجماع الفقهاء . الأحكام السلطانية ص ١٣٨ ، وانظر أيضاً : المغنى ٩ / ٣٣١ .

## كتاب الذبائح والعقيقة

### ما يقال عند الذبيحة (١)

١١٥٣ - حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل ببغداد سنة خمس وثمانين (٢) قال : سألت أبا ما يقال : عند الذبيحة ؟ .

قال : يقال : بسم الله (٣) والله أكبر (٤) .

١١٥٤ - قلت لأبي : هل يصلى على النبي ﷺ عند الذبيحة ؟ .

قال : ما سمعت فيه بشيء (٥) .

(١) العنوان ساقط من المطبوع . والذبح : قطع الحلقوم من باطن عند النصيل وهو موضع الذبح من الحلق . والذبيحة المذبوحة . وإنما جاءت بالهاء لغلبة الاسم عليها . قال الأزهري : الذبيحة : اسم لما يذبح من الحيوان وأُنْث لأنه ذهب به مذهب الأسماء لا مذهب النعت - لسان العرب ٣ / ٢٦١ .

(٢) أى بعد المائتين .

(٣) التسمية مع الذكر - شرط في الذبيحة في المشهور من مذهب أحمد ، انظر : المغنى ٩ / ٣٨٨ ، وقال ابن قدامة أيضاً : من شروط الذكاة : أن يذكر اسم الله عند الذبح وهو أن يقول : بسم الله ، لا يقوم غيرها مقامها . المقنع ٤ / ١٧٨ .

قال المرداوى : الصحيح من المذهب : أن ذكر اسم الله يكون عند حركة يده .. وقوله : ( ويقول بسم الله ) هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، ونص عليه في رواية أبي طالب . الإنصاف ١٠ / ٣٩٩ .

(٤) قال المرداوى : يستحب أن يكبر مع التسمية فيقول : ( بسم الله والله أكبر ) على الصحيح من المذهب ، ونص عليه . الإنصاف ١٠ / ٤٠٢ ، وقال ابن مفلح : يسن التكبير معها ، نص عليه ، وقيل : لا . المبدع ٩ / ٢٢٣ .

(٥) قال ابن قدامة : ولا تشرع الصلاة على النبي ﷺ مع التسمية في ذبح ولا صيد ، واختار أبو إسحاق بن شاقلا استحباب ذلك وهو قول الشافعى . المغنى ٩ / ٣٦٨ .

## الأضحية كيف تقسم

١١٥٥ - قال : سألت أياً عن الأضحية كم تقسم منها ؟ .

قال : تجعل ثلاثة أثلاث ، يؤكل ثلث ، ويتصدق بثلث ،  
ويطعم قرابته وجيرانه ثلث (١) .

## في الشاة يضحى بها عن أهل البيت

١١٥٦ - قال : سألت أياً قلت : يضحى بالشاة عن أهل

البيت ؟

٢٣٢ قال : لا بأس (٢) ، قد ذبح / النبي ﷺ كبشين قرب

= قال ابن القيم : اختلف أصحاب الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - فكرهها القاضي ،  
وأصحابه ، وذكر الكراهة أبو الخطاب في رؤوس المسائل ، وقال ابن شاقلا : تستحب .  
جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام ص ٢٥٩ .

وقال ابن مفلح : لا يسن في المنصوص عنه . المبدع ٩ / ٢٢٣ .

وقال المرداوى : لا يستحب على الصحيح من المذهب ، نص عليه ، وقيل :  
تستحب . الإنصاف ١٠ / ٤٠٢ .

(١) قال ابن قدامة : والسنة أن يأكل ثلثها ، ويهدى ثلثها ، ويتصدق بثلثها ، فإن  
أكل أكثر جاز . المقنع ١ / ٤٨١ .

قال المرداوى : هذا المذهب ، نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير  
منهم الإنصاف ٤ / ١٠٥ .

راجع أيضاً : المغنى ٩ / ٤٤٨ ، الكافي ١ / ٤٧٤ ، الفروع ٣ / ٥٥٤ .

(٢) ذكر هذا النص مع الحديث لفظه المذكور ابن هانئ في مسائله ٢ / ١٣٠

س ١٧٣٧ ، وأشار إلى الحديث في مسائل الكوسج ٢ / ٢٦ ( المصرية ) .

وذكر صالح هذه المسألة بنصها مع ذكر الحديث وأثر أنى هريرة مثله ، انظر : المغنى

٩ / ٤٣٨ . قال ابن قدامة : ولا بأس أن يذبح الرجل عن أهل بيته شاة واحدة أو بقرة أو  
بدنة ، نص عليه أحمد . المغنى ٩ / ٤٣٨ . =

أحدهما فقال : بسم (١) الله ، هذا عن محمد وأهل بيته ، وقرب الآخر فقال : بسم الله ، اللهم هذا منك ولك هذا عمن وحدثك من أمتي . قال نحو هذا الكلام (٢) .

قال أبي : وحكى عن أبي هريرة أنه كان يضحى بالشاة . فيجىء ابنه (٣) [ فيقول : عنى (٤) فيقول : وعنك (٥) ] .

= قال المرداوى : تجزى الشاة عن الواحد بلا نزاع ، وتجزى عن أهل بيته وعياله على الصحيح من المذهب ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . وقيل : لا تجزى ، وقيل : فى الثواب لا فى الإجزاء . الإنصاف ٤ / ٧٥ . راجع أيضاً : الفروع ٣ / ٥٤١ ، المبدع ٣ / ٢٧٨ . (١) فى نسخة (م) فنسم .

(٢) أخرجه أحمد عن أبي رافع قال : ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين موجبين خصيين فقال : أحدهما عمن شهد بالتوحيد وله بالبلاغ ، والآخر عنه وعن أهل بيته .

المسند ٦ / ٨ ونحوه مطولا فى ٦ / ٣٩١ . وعن عائشة وأبى هريرة نحو حديث أبى رافع . المسند ٦ / ٢٢٥ ، ٢٢٥ . وابن ماجه فى الأصحاب : باب أضحى رسول الله ﷺ من حديث عائشة وأبى هريرة وفيه موجوئين . السنن ٢ / ١٠٤٤ ح رقم ٣١٢٢ . والطحاوى من حديث عائشة وأبى هريرة وأبى رافع وجابر بن عبد الله . شرح معانى الآثار ٤ / ١٧٧ .

والحكم فى المستدرك من حديث عائشة وأبى هريرة ٤ / ٢٢٧ - ٢٢٨ ، والبيهقى من حديثهما وحديث جابر وأبى رافع . السنن الكبرى ٩ / ٢٦٧ - ٢٦٨ ، ٢٨٧ . قال الهيثمى لرواية أبى رافع عند أحمد : إسناده حسن ، وأورد عن أبى سعيد بمثل ما رواه أحمد هنا ، وعزه لأبى يعلى والطبرانى فى الأوسط وقال : فيه الحجاج بن أرتاة ، وهو ثقة ولكنه مدلس . مجمع الزوائد ٤ / ٢١ - ٢٢ .

(٣) ترك بياضاً فى المطبوع فى محل : ( فيجىء ابنه ) .

(٤) زيادة من المغنى لابن قدامة ٩ / ٤٣٨ ، ويقتضيها السياق .

(٥) نقلها ابن قدامة من رواية صالح مثله ، إلا أن فيه فتجىء ابنته فتقول عنى .

المغنى ٩ / ٤٣٨ .

## الرجل يضحى هل يمس من شعره

١١٥٧ - قال : سمعت أبا يقول : إذا دخل العشر فأراد أحدكم أن يضحى فلا يقصر من شعره شيئاً (١) .

١١٥٨ - قال : سألت أبا عن رجل أراد أن يضحى . قال : لا يأخذ من شعره ولا من أظفاره .

١١٥٩ - قلت له : يحتجم ؟ .

قال : نعم مالم يخلق شعراً (٢) .

ذهب إلى حديث أم سلمة عن النبي ﷺ إذا دخل العشر فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره (٣) .

=أخرج البيهقي بسنده عن عكرمة قال : كان أبو هريرة رضى الله عنه يجيء بالشاة فيقول أهله : وعنا ؟ فيقول : وعنكم . السنن الكبرى ٩ / ٢٦٩ .

(١) قال ابن مفلح : ويحرم على من يضحى أو يضحى عنه في ظاهر كلام الأثرم وغيره . أخذ شيء من شعره وظفره وبشرته في العشر ، وقال القاضي وغيره : يكره ، وأطلق أحمد النبی ، ويستحب الحلق بعد الذبح ، قال أحمد : على ما فعل ابن عمر ، تعظيم لذلك اليوم ، وعنه : لا ، اختاره شيخنا . الفروع ٣ / ٥٥٥ .

وقال ابن قدامة : لا يأخذ من شعره ولا بشرته شيئاً ، وهل ذلك حرام ؟ على وجهين . المقنع ١ / ٤٨٢ .

قال المرداوي : أحدهما : حرام ، وهو المذهب ، والثاني : يكره ، اختاره القاضي وجماعة ، وهو أولى . الإنصاف ٤ / ١٠٩ ، انظر أيضاً : المغنى ٩ / ٤٣٦ - ٤٣٧ ، الكافي ١ / ٤٧١ ، المبدع ٣ / ٢٩٩ .

قلت : والمراد بالعشر عشر ذى الحجة ، فإذا دخلت فيكره على الراجح أخذ شيء من الشعر والظفر والبشرة لمن أراد أن يضحى . والله أعلم .

(٢) الاحتجام إذا كان مع حلق الشعر فيحرم على المذهب كما تقدم ، أما إذا كان بدون حلق فيرى الإمام جوازه .

(٣) في نسخة ( م ) أظافر وهو خطأ ، حيث لم ترد أظافر جمعاً للأظفر . أخرجه أحمد عنها وفيه : فلا يمس من شعره ولا من بشره ، وفي لفظ : فلا يقلم أظفاراً ولا يخلق =

## إذا ترك التسمية على الذبيحة

١١٦٠ - قال : حدثني محمد بن أبي بكر المقدمي (١) قال :  
نا حماد بن زيد ، عن أيوب (٢) عن محمد (٣) في رجل ذبح ونسى أن  
يسمى . قال : فكره ذلك وتلا هذه الآية : ( وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا  
لَمْ يُذَكِّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ) (٤) .

= شيئاً من شعره في العشر الأول من ذى الحجة .  
المسند ٦ / ٢٨٩ ، ٣١ ، وابن هانئ في مسائله عنه نحوه . المسائل ٢ / ٢٢٩ -  
٢٣٠ س ١٧٣٤ ، ومسلم في الأضاحي : باب نهى من دخل عليه عشر ذى الحجة ....  
من طرق نحوه . الصحيح ٣ / ١٥٦٥ - ١٥٦٦ ح رقم ١٩٧٧ .  
وأبو داود في الضحايا : باب الرجل يأخذ من شعره في العشر .... نحوه . السنن  
٣ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ح رقم ٢٧٩١ ، والترمذي في الأضاحي : باب ترك أخذ الشعر لمن أراد أن  
يضحي - نحوه وقال : حسن صحيح - السنن ٤ / ١٠٢ ح رقم ١٥٢٣ ، والنسائي في  
الضحايا نحوه من طرق . السنن ٧ / ٢١١ - ٢١٢ .  
وابن ماجه في الأضاحي : باب من أراد أن يضحي ... السنن ٢ / ١٥٢ ح رقم  
٣١٤٩ - ٣١٥٠ .

(١) هو محمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم المقدمي - بالتشديد - أبو  
عبد الله ، الثقفي مولاهم ، البصري ، ثقة ، ( وهو شيخ لعبد الله بن أحمد ) مات سنة أربع  
وثلاثين ومائتين . تهذيب التهذيب ٩ / ٧٩ ، تقريب التهذيب ٢ / ١٤٨ .

(٢) هو السخيتاني .

(٣) هو ابن سيرين .

(٤) سورة الأنعام الآية : ١٢١ .

وقول ابن سيرين ، أخرجه الطبري بسنده عن حميد بن يزيد قال : سألت محمد بن  
سيرين في طير اختلط فيما ذكر اسم الله عليه وفيما نسي عليه ، فقال : قال الله :  
( ولا تأكلوا ... ) الآية .

وبسنده عن ابن سيرين عن عبد الله بن يزيد الخطمي أنه جاء إليه رجل فسأله فقال :  
ذبح رجل فنسى أن يسمى ، فتلا هذه الآية ... حتى فرغ منها . جامع البيان  
٨ / ١٩ - ٢٠ .

قلت : وهذا الحديث من زيادات عبد الله بن أحمد رحمه الله في هذه المسائل .

سألت أئى هريرة عن هذا الحديث وحدثته به . فقال : لا بأس وإن لم يسم (١) .

٢٣٣ ١١٦١ - قال : سألت أئى عمن ذبح ولم يسم ناسياً / أو عامداً قال : أما ناسياً فلا بأس إن شاء الله ، وأما عامداً فلا يعجبني (٢) .

### ذبيحة السارق

١١٦٢ - قال : سمعت أئى يقول : لو أن رجلاً سرق شاة ثم ذبحها ، فقال : لا يحل أكلها - يعنى له - قلت لأئى : فإن ردها على صاحبها ؟ قال : لا تؤكل (٣) .

(١) أى ناسياً لأنه إن تركها عامداً ، لم تبح على المذهب ، وعلى الصحيح من الروايتين ، لأن فى رواية عنه : التسمية سنة ، وعلى هذا تباح ولو لم يسم - انظر : الإنصاف ١٠ / ٣٩٩ ، ٤٠١ .

(٢) ذكر اسم الله عند الذبح شرط ، وهو المذهب فى الجملة ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ١٠ / ٣٩٩ ، وعلى هذا ، فإن ترك التسمية عمداً ، لم تبح ، وإن تركها سهواً ، أبيحت ، وهذا المذهب فيهما ، وذكره ابن جرير إجماعاً فى سقوطها سهواً ، قال فى الفروع : واختاره الأكثر ، وفى المسألة روايات أخرى مرجوحة ذكرها المرداوى . انظر الإنصاف ١٠ / ٤٠١ .

راجع أيضاً : مختصر الخرق ٢٠٩ ، المغنى ٩ / ٣٨٨ ، الكافى ١ / ٤٧٩ ، المبدع ٩ / ٢٢٤ .

(٣) قال المرداوى : يباح المغصوب لربه ، وغيره ، إذا ذكاه غاصبه أو غيره سهواً أو عمداً ، طوعاً أو كرهاً بغير إذن ربه ، على الصحيح من المذهب ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب ، وعنه : يحرم عليه ، فغيره أولى ، كغاصبه ، اختاره أبو بكر ، وقيل : إنه ميتة ، حكاه فى الرعاية الكبرى بعد الروايتين ، والذي يظهر أنه عين الرواية الثانية . الإنصاف ١٠ / ٣٩١ .



### إذا ذبحها من قفاها

١١٦٣ - قال : سمعت أبا سئل عن الذبيحة تذبح من قفاها ولم تجز على الحلقوم والأوداج <sup>(١)</sup> ، قال : لا تؤكل حتى يذبحها على الحلقوم والأوداج <sup>(٢)</sup> .

### ذبيحة المجوسى <sup>(٣)</sup>

١١٦٤ - قال : سألت أبا عن ذبيحة المجوسى . قال :

(١) الأوداج : جمع الودج - محرقة - عرق في العنق . القاموس ١ / ٢١١ .  
(٢) نقل عن الإمام أحمد رواية في هذه المسألة ، ابن هانيء في المسائل ٢ / ٢٣١ س ١٧٣٩ ، والكوسج في المسائل ٢ / ٢ ( المصرية ) ، والفضل بن زياد كما نقل عنه ابن قدامة في المغنى ٩ / ٤٠٠ .  
قال الحرق : فإن ذبحها من قفاها وهو مخطيء فأنت السكين على موضع ذبحها وهي في الحياة أُكِلَتْ . المختصر ٢١٠ ، وهذا هو المذهب . الإنصاف ١٠ / ٣٩٤ .  
وإن فعله عمداً فعلى روايتين : إحداهما : تباح إذا أتت السكين على الحلقوم والمريء بشرط أن تبقى فيها حياة مستقرة قبل قطعهما ، وهو المذهب ، والرواية الثانية : لا تباح . الإنصاف ١٠ / ٣٩٤ - ٣٩٥ . ومن شروط الذكاة ، قطع الحلقوم والمريء ، وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . المرجع السابق ١٠ / ٣٩٢ . انظر أيضاً : المبدع ٩ / ٢٢١ .  
قلت : والراجح أنها لا تباح إذا ذبحت من القفا على الرواية الثانية ، لأن السنة الثابتة على خلاف ذلك ، ولم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين فيما أعلم أنه عمل أو أجاز ذلك . والله أعلم .

(٣) المجوسى : جمعه المجوس ، وهم أتباع نخلة تسمى المجوسية ، ومسائلهم كلها تدور على قاعدتين : إحداهما : بيان سبب امتزاج النور بالظلمة ، والثانية : سبب خلاص النور من الظلمة ، وجعلوا الامتزاج مبدأ ، والخلاص معاداً ، والمجوس أثبتوا أصليين وهما : النور والظلمة ، ويزعمون أن الخير من فعل النور ، والشر من فعل الظلمة . قال أكثر أهل العلم : أنهم ليسوا من أهل الكتاب .

انظر : الملل والنحل للشهرستانى ٢ / ٧٢ - ٧٣ ، معالم السنن للخطاى ٤ / ٢٥٢ ، النهاية لابن الأثير ٤ / ٢٩٩ ، أحكام أهل الذمة لابن القيم ١ / ٢ .

لا تؤكل لهم ذبيحة (١) .

١١٦٥ - قال : سمعت أبا يقول في ذبائح الجوس : لا تؤكل لهم ذبيحة (٢) ولا تنكح لهم امرأة حتى يسلموا (٣) .  
قلت لأبي : قوله (٤) : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » (٥) .

(١) نقل مثله ابن هاني في المسائل ٢ / ١٣١ س رقم ١٧٤٢ ، وأبو داود في المسائل ص ٢٥٥ . قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن ذبائح الجوس حرام لا تؤكل ، وانفرد سعيد بن المسيب . الإجماع ص ٧٠ .

وقال ابن قدامة : وأجمع أهل العلم على تحريم صيد الجوس وذبيحته ، إلا ما لا ذكاة له كالسمك والجراد ، فإنهم أجمعوا على إباحته ، غير أن مالكاً والليث وأبا ثور شذوا عن الجماعة وأفرطوا ، فأما مالك والليث فقالا : لا نرى أن يؤكل الجراد إذا صاده الجوسي ، وأبو ثور أباح صيده وذبيحته ، قال إبراهيم الحري : خرق أبو ثور الإجماع . المغني ٩ / ٣٩٢ . وانظر أيضاً : المجموع للنووي ٩ / ٨٠ - ٨١ ، فتاوى ابن تيمية ٣٢ / ١٨٧ - ١٨٩ وأحكام أهل الذمة ٢ / ٤٣٤ - ٤٣٦ .

(٢) تقدم بيان حكم ذبائحهم آنفاً بأنها لا تؤكل إجماعاً إلا من شذ عنه .

(٣) نقل عن الإمام أحمد نحوه ابن هاني في المسائل ٢ / ١٣١ ، ١٣٧ ، وانظر روايات عنه في المسألة في أحكام أهل الملل للخلال ١٦٦ - ١٦٧ . قال الخطابي : اتفق عامة أهل العلم على تحريم نكاح نسائهم وذبائحهم ، وسمعت ابن أبي هريرة يحكي عن إبراهيم الحري أنه قال : لم يزل الناس متفقين على تحريم نكاح الجوس حتى جاءنا خلاف من الكرخ يعني أبا ثور . معالم السنن ٤ / ٢٥٢ .

قال ابن القيم : أما تحريم ذبائحهم ومناكحتهم فاتفق من الصحابة رضي الله عنهم ولهذا أنكر الإمام أحمد وغيره على أبي ثور طرده القياس وإفتاءه بحل ذبائحهم وجواز مناكحتهم . أحكام أهل الذمة ١ / ١٠ .  
انظر أيضاً : المغني ٧ / ١٣١ .

(٤) في النسخ الثلاث : ( قول عمر ) وكذا في المطبوع ، والصحيح أنه من قول الرسول ﷺ كما سيتبين من تخرجه . والتصويب من أحكام أهل الملل فإنه نقل هذه الرواية بكاملها وفيه ( قوله ) كما أثبتته . انظر : أحكام الملل للخلال ص ١٦٧ .

(٥) أخرجه مالك عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر الجوس . فقال : ما أدري كيف أصنع في أمرهم ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد بالله لسمعت رسول الله ﷺ يقول : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » .

قال : إنما ذلك في الجزية .

وكره ذبائحهم ستة من أصحاب رسول الله ﷺ :

ابن عباس (١) وابن مسعود (٢) ، وعن عبد الله بن يزيد (٣) والخطمي (٤) .

---

= الموطأ / كتاب الزكاة باب جزية أهل الكتاب والمجوس ١ / ٢٧٨ ، والشافعي في المسند مثله . انظر : بدائع المنن للساعاتي ٢ / ١٢٦ ، وأبو عبيد في الأموال مثله ٣٥ ح رقم ٧٨ ، والبيهقي في السنن الكبرى مثله ٩ / ١٨٩ .

وابن عبد البر في التمهيد من طرق مثله ، وقال : وهو مع هذا كله منقطع ولكن معناه متصل من وجوه حسان ٢ / ١١٤ - ١١٦ .

(١) أخرجه عبد الرزاق عنه قال : إن ذبح المجوسي وذكر اسم الله فلا تأكله . المصنف ٤ / ٤٨١ ح رقم ٨٥٤٨ ، والبيهقي بسنده عنه قال : كُلُّ من صيد أهل الكتاب ولا تأكل من صيد المجوس . السنن الكبرى ٩ / ٢٤٥ .

(٢) أخرج عبد الرزاق عنه قال : إنكم نزلتم أرضاً لا يقصب بها المسلمون ، إنما هم التَّبَطُّ وفارس ، فإذا اشتريتم لحماً فسموا ، فإن كان ذبيحة يهودى أو نصرانى فكلوه فإن طعامهم حل لكم . المصنف ٤ / ٤٨٧ ح رقم ٨٥٧٨ ، ٦ / ١١٨ ح رقم ١٠١٧٦ .

(٣) في نسخة ( م ) زيد وهو خطأ .

(٤) هو عبد الله بن يزيد بن زيد بن حصين بن عمرو الخطمي - بمفتوحة وسكون طاء مهملة - نسبة إلى خطمة فخذ من الأوس - الأنصارى ، صحابى صغير ، ولى الكوفة لابن الزبير . الإصابة ٢ / ٣٨٢ - ٣٨٣ أما أثره فلم أعثر عليه .

وعن علي (١) وجابر بن عبد الله (٢) ، وعن أبي برزة (٣) وروى  
عن الحسن بن محمد (٤) عن النبي ﷺ في المجوس : لا تؤكل لهم  
ذبيحة (٥) .  
١١٦٦ - قال : / قلت لأبي : فلا يؤكل صيد كلب  
المجوس ؟ .

٢٣٤

- (١) أخرج الدارقطني عنه قال : لا بأس بأكل خبز المجوس ، إنما نهى عن  
ذبائحهم . السنن ٤ / ٢٩٦ . وفي إسناده يحيى بن سلمة بن كهيل ، وهو متروك . انظر  
تقريب التهذيب ٢ / ٣٤٩ .  
والبيهقي بإسناده من طريق يحيى بن سلمة مثل الدارقطني . السنن الكبرى  
٩ / ٢٨٥ .
- (٢) أخرج الدارقطني عن سليمان اليشكري عنه قال : نهى عن ذبيحة المجوس  
وصيد كلبه وطيأه . السنن ٤ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .
- (٣) في أحكام أهل الملل للخلال : أبي برزة : انظر ص ١٦٧ ، وكذلك في المغنى  
٩ / ٣٩٣ ، وأبو برزة : هو نضلة بن عبيد ، الأسلمي ، صحابي مشهور بكنيته ، تقدمت  
ترجمته في س ٢٢١ .
- وأبو برزة هو ابن نيار - بكسر النون بعدها تحتانية خفيفة - البلوي ، صحابي ،  
اختلف في اسمه ، والصحيح : هانيء ، مات سنة إحدى وأربعين . وقيل : بعدها في أول  
خلافة معاوية . الإصابة ٣ / ٥٩٦ ، ٤ / ١٨ - ١٩ .  
ولم أعثر على من خرج أثر أى واحد منهما .
- (٤) هو الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي ، أبو محمد المدني وأبوه :  
ابن الحنفية ثقة ، فقيه ، يقال : إنه أول من تكلم في الإرجاء ، مات سنة مائة أو قبلها  
بسنة . تهذيب التهذيب ٢ / ٣٢٠ - ٣٢١ ، تقريب التهذيب ١ / ١٧١ .
- (٥) أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن علي  
قال : كتب رسول الله ﷺ إلى مجوس هجر يدعوهم إلى الإسلام . فمن أسلم قبل منه  
الحق ، ومن أبي كتب عليه الجزية ، ولا تؤكل لهم ذبيحة ، ولا تنكح منهم امرأة . المصنف  
٦ / ٦٩ - ٧٠ ح رقم ١٠٠٢٨ .
- وأبو عبيد بسنده عن الثوري بإسناده مثله . الأموال ٣٥ ، ٧٦ .  
والبيهقي نحوه وقال : هذا مرسل ، وإجماع أكثر أهل الأمة عليه يؤيده . السنن  
الكبرى ٩ / ٢٨٥ .
- وذكره ابن عبد البر في التمهيد ٢ / ١٢٢ .

فقال : إذا أرسله المجوسى فلا يؤكل <sup>(١)</sup> ، ولكن إن أرسله مسلم فسمى ، فأخذ ، فقتل فلا [ بأس ] <sup>(٢)</sup> فلا يكون ذلك له تعليم <sup>(٣)</sup> . قلت : فإن كان حى ؟ قال : يذكيه المسلم <sup>(٤)</sup> .

### إذا أبان رأس الذبيحة

١١٦٧ - سألت أى عن الرجل يذبح الذبيحة فيبين رأسها

(١) رواية عبد الله هذه ، حكاهما الخلال فى أحكام أهل الملل ص ١٧٩ ، وساق روايات الآخرين أيضاً : انظر ١٧٩ - ١٨١ .  
قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن الكلاب جوارح ، يجوز أكل ما أمسكن على المرء ، إذا ذكر اسم الله عليها ، وكان المعلم مسلماً إلا الكلب الأسود - الإجماع ٧٠ .  
وقال ابن قدامة : إذا صاد المجوسى بكلب مسلم لم يبيع صيده فى قولهم جميعاً . المغنى ٩ / ٣٧٦ .

فإذا لم يبيع ما صاده المجوسى بكلب مسلم فبالأولى لا يحل ما يصيده بكلبه هو .  
وأيضاً قال : إن أرسل - أى المسلم - كلبه فأرسل مجوسى كلبه فقتلا صيدا لم يحل ، لأن صيد المجوسى حرام .. المغنى ٩ / ٣٧٥ ، انظر أيضاً الإنصاف للمرداوى ١٠ / ٤١٨ .  
فإذا لم يحل ما اشترك فى قتله الكلب الذى أرسله المجوسى فبالأولى لا يحل ما انفرد بقتله واصطياده .

(٢) الزيادة من أحكام أهل الملل للخلال وقد ساق روايته هذه فى ص ١٧٩ .  
(٣) عن الإمام أحمد فى هذه المسألة روايتان : إحداهما : أنه إن صاد المسلم بكلب المجوسى فقتل حل صيده ، ولم يكره ، وهو المذهب . والثانية : لا يباح لقوله تعالى : ( وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ) سورة المائدة الآية ٤ ، وهذا لم يعلمه مسلم ، ووجه الأولى أن الكلب آلة صاد بها المسلم فحل صيده كالقوس والسهم . انظر : المغنى ٩ / ٣٧٦ ، والمقنع ٤ / ١٨٥ ، والإنصاف ١٠ / ٤١٩ .

(٤) قال ابن قدامة : ومن صاد صيدا فأدركه حيا حياة مستقرة لم يحل إلا بالذكاة .  
المقنع ٤ / ١٨٢ - ١٨٣ .

قال المرداوى : فإذا كانت حركته فوق حركة المذبوح ، واتسع الوقت لتذكيته لم يبيع إلا بالذكاة على الصحيح من المذهب ، وعنه : يحل بموته قريبا ، اختاره القاضى ، وعنه : دون معظم يوم . الإنصاف ١٠ / ٤١٢ . وتقدم أن المجوسى ليس أهلا للذكاة ، ولهذا قال الإمام أحمد : يذكيه المسلم .

قال : لا بأس به (١) .

١١٦٨ - قال : سألت أبا عن الرجل إذا ذبح فقطع رأس الذبيحة عامداً . قال : إذا سبقته السكين فلا بأس ، وأما عامداً فلا يعجبني (٢) .

### ذكاة الجنين ذكاة أمه

١١٦٩ - قال : سمعت أبا يقول : ذكاة الجنين ذكاة أمه (٣) . قيل لأبي : أشعر أم لم يُشعر ؟ . قال : نعم (٤) .

(١) نقل عبد الله عن أبيه في مسألة إبانة رأس الذبيحة روايتين ، الأولى : الجواز كما في هذه المسألة ، والثانية : الفرق بين العمد وغيره كما في المسألة التالية ، فيها رواية : أنه لا يجوز أكل ما أبين رأسه ، حكاهما الخرق في مختصره ٢٠٨ ، وانظر أيضاً : المغنى ٩ / ٤٠٠ ، المبدع ٩ / ٢١٩ ، الإنصاف ١٠ / ٣٩٦ .  
(٢) وقال ابن قدامة أيضاً : لو ضرب عنقها بالسيف فأطار رأسها حلت بذلك ، نص عليه أحمد فقال : لو أن رجلاً ضرب رأس بطة أو شاة بالسيف يريد بذلك الذبيحة كان له أن يأكله ، المغنى ٩ / ٤٠٠ .  
وقال المرداوى : لو أبان الرأس بالذبح ، لم يحرم على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ١٠ / ٣٩٦ .  
انظر أيضاً : المبدع ٩ / ٢١٩ .

(٣) نقل ابن المنذر الإجماع على ذلك . انظر : الإجماع ٦٩ ونقل الخطائى وابن قدامة والنووى وابن القيم وغيرهم عن ابن المنذر أنه قال : كان الناس على إباحتها ، لا نعلم أحداً منهم خالف ما قالوا إلى أن جاء النعمان - يعنى الإمام أبا حنيفة - فقال : لا يحل ، لأن ذكاة نفس لا تكون ذكاة نفسين . انظر : معالم السنن ٤ / ١١٨ - ١١٩ ، المغنى ٩ / ٤٠١ ، المجموع ٩ / ١١٥ ، تهذيب السنن ٤ / ١٢٠ .  
(٤) قال أحمد في رواية أبى داود : لا بأس بالجنين أشعر أو لم يشعر ، ما أحسن ما قال إبراهيم : إنما هو ركن من أركانها . المسائل ٢٥٥ .  
قال الخرق : ذكاتها ذكاة جنينها أشعر أو لم يُشعر . المختصر ٢١٠ . =

### الذبيحة تذبح وهي مريضة

١١٧٠ - قال : سألت أئى عن البهيمه إذا عقرت وصارت إلى حد الموت ، وتبين آثار الموت فيها هل يجوز أكلها ؟ .  
 قال أئى : أكتب وأملئ على : إذا ذُكِّيت فمصعت (١) بذنبها وطرفت بعينها وسال دمها فلا بأس بأكلها (٢) .

### الذبيحة لغير الله

١١٧١ - قال : سألت أئى عن ذبح للزَّهْرَة (٣) ؟ قال :

= قال المرداوى : هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب ، وإن كان فيه حياة مستقرة لم يبح إلا بذبحه ، هذا المذهب ، أشعر أو لم يشعر . الإنصاف ١٠ / ٤٠٢ - ٤٠٣ .

(١) فى النسخ الثلاث : ( فمضغت ) وفى المطبوع : ( ففحصت ) ، والصواب ما أثبتته ، وكذا نقل ابن قدامة هذه المسألة بنصها بلفظ : ( فمصعت ) . انظر : المغنى ٩ / ٤٠٤ ، وأشار إليها صاحب الإنصاف ١٠ / ٣٩٨ ، وصاحب المبدع ٩ / ٢٢٢ .

قال الجوهري : مصعت الدابة بذنبها : حركته . الصحاح ٣ / ١٢٨٥ مادة مصع .  
 (٢) نقل الكوسج عنه فى مسائله رواية بمعناها . ٢ / ٣١ ( المصرية ) وإسماعيل بن سعيد نحوها . انظر : المغنى ٩ / ٤٠٥ .

قال ابن قدامة : الصحيح أنها - أى المنخقة وأخواتها التى وجد فيها سبب الموت - إذا كانت تعيش زمنا يكون الموت بالذبح أسرع منه حلت بالذبح . وإنها متى كانت مما لا يتيقن موتها كالمريضة أنها متى تحركت وسال دمها حلت . والله أعلم . المغنى ٩ / ٤٠٥ .

واشترط المجد أن تتحرك عند الذبح ولو بيد أو رجل أو طرف عين أو مصع ذنب ونحوه ، فإن فقد ذلك لم يحل . المحرر ٢ / ١٩٢ . وذكر المرداوى شروطاً أخرى فى كل ما وجد فيه سبب الموت . انظر : الإنصاف ١٠ / ٣٩٦ - ٣٩٩ . راجع أيضاً : المبدع ٩ / ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٣) الزَّهْرَة - بفتح الهاء - نجم من السماء الثالثة يسميها المنجمون السعد الأصغر =

لا يعجبني [أكله] (١)

٢٣٥ قلت لأبي (٢) : أحرام / أكله ؟ قال : لا أقول : حرام ،  
ولكن لا يعجبني (٣) .

١١٧٢ - قلت لأبي : فرجل يذبح للكوكب . قال : ولا  
يعجبني ، أكره كل شيء يذبح لغير الله (٤) ، وقد كره بعضهم (٥)

= لأنها في السعادة دون المشتري ، وأضافوا إليها الطرب والسرور واللهو . انظر : عجائب  
المخلوقات للقزويني ( على هامش حياة الحيوان ) ١ / ٣٧ ، لسان العرب ٥ / ٤٢١ ،  
القاموس المحيط ٢ / ٤٣ .

(١) الزيادة من أحكام أهل الذمة لابن القيم ١ / ٢٥٠ .

(٢) في أحكام أهل الذمة : ( قيل له ) .

(٣) ذكر هذه الرواية ابن القيم في أحكام أهل الذمة ، وأيضاً في إعلام الموقعين مع  
ذكر الرواية التالية ١ / ٤٠ ، وابن مفلح في المبدع ٩ / ٢٢٩ ، والمرداوي في الإنصاف  
١٠ / ٤٠٩ مع الرواية التالية باختلاف يسير في الكلمات . قال القاضي : ما ذبحه  
الكتاني لعيده أو نجم أو صنم أو نبي فسماه على ذبيحته حرم لقوله تعالى : ( وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ  
اللَّهِ بِهِ ) وإن سمي الله وحده حل لقول الله تعالى : ( فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ) لكنه  
يكره لقصد به بقلبه الذبح لغير الله . المغني ٩ / ٣٩١ - ٣٩٢ .

وقال ابن قدامة : وإن ذبح لعيده أو ليتقرب به إلى شيء مما يعظمونه لم يحرم نص  
عليه . المقنع ٤ / ١٨١ .

قال المرداوي : وهو المذهب ، وعنه : يحرم ، اختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله . وقال  
ابن عقيل : عندي يكون ميتة ، لأنه مما أهل به لغير الله تعالى ، هذا إذا ذكر اسم الله  
عليه ، فأما إذا ذكر اسم غير الله عليه فقال في المحرر والحاوي الكبير : فيه روايتان  
منصوستان ، أصحهما عندي تحريمه ، وعنه : لا يحرم . الإنصاف ١٠ / ٤٠٨ - ٤٠٩ .  
انظر أيضاً : المحرر ٢ / ١٩٢ ، والاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية ٣٢٤ .  
(٤) قال ابن القيم - بعدما نقل رواية عبد الله هذه والتي قبلها : فتأمل كيف قال :  
( لا يعجبني ) فيما نص الله سبحانه على تحريمه ، واحتج هو أيضاً بتحريم الله له في كتابه .  
يريد ابن القيم أن الأئمة أطلقوا لفظ الكراهة ، على سبيل التحريم . إعلام  
الموقعين ١ / ٤٠ .

(٥) منهم ابن عمر ومجاهد وطاووس وميمون بن مهران الجزري ومالك . انظر :  
أحكام أهل الملل للخلال ١٦٣ ، المغني ٩ / ٣٩١ ، وأحكام أهل الذمة ١ / ٢٥٣ .



ما ذبح للكنيسة (١) .

### الرجل يشتري الأضحية ثم يموت

١١٧٣ - قال : سألت أئى عن الرجل يشتري فيموت  
الرجل . قال : إذا أوجبها وسماها أنها أضحية ، قال : يضحى بها (٢)  
وقال مغيرة : هى ميراث (٣) .  
قال أئى : حدثناه جرير (٤) عن مغيرة .

### إذا أبدل الأضحية بخير منها

١١٧٤ - قال : قلت لأئى : إذا اشترى الرجل الشاة فأراد أن  
يستبدل ماهو خير منها ؟ قال : لا بأس (٥) .

(١) نقل الخلال عن أحمد فى المسألة روايات وقال : وأكثر ما رأيت منه الكراهية  
لأكل ما ذبحوا لكنائسهم . أحكام أهل الملل ١٦٣ - ١٦٥ ، وسبق أن المذهب عدم تحريمه .  
(٢) نقل نحوه ابن هانئ فى مسائله ٢ / ١٣٠ س رقم ١٧٣٨ .  
قال الخرقى : ولا تباع أضحية الميت فى ذئنه . المختصر ٢١٣ .  
قال ابن قدامة : يعنى إذا أوجب أضحية ثم مات لم يجوز بيعها ، وإن كان على الميت  
دين لا وفاء له . المغنى ٩ / ٤٤٧ .

(٣) هو مغيرة بن مقسم الضبى : ولم أعثر على من خرج قوله .  
(٤) هو جرير بن عبد الحميد بن قُرْط - بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء  
مهملة - الضبى ، الكوفى ، نزيل الرى وقاضيا ، ثقة ، صحيح الكتاب ، قيل : كان فى  
آخر عمره بهم من حفظه ، مات سنة ثمان وثمانين ومائة ، وله إحدى وسبعون سنة .  
تهذيب التهذيب ٢ / ٧٥ - ٧٧ . تقريب التهذيب ١ / ١٢٧ .

(٥) قال الخرقى : ويجوز له أن يبدل الأضحية إذا أوجبها بخير منها . المختصر ٢١٣ .  
قال القاضى : قد أوماً إليه أحمد فى رواية أئى طالب : الرجل يشتري الأضحية فيسميها  
للأضحى يبدلها بما هو خير منها ببيعها ؟ قال : نعم ، وقد أطلق القول فى رواية صالح وابن  
منصور وعبد الله : يجوز أن يبدل اللحم بما هو خير منها ، ورأيت فى مسائل الفضل بن  
زياد : إذا سماها لا يبيعها إلا لمن يريد أن يضحى بها . التعليق الكبير ٤ / ٢٠١ / أ . قال ابن  
قدامة عن جواز البدل : هذا المنصوص عن أحمد . المغنى ٩ / ٤٥١ . =

## ذبيحة الصبي والمرأة

١١٧٥ - قال : سألت أبا عن ذبيحة الصبي والمرأة . قال :  
إذا أطاقا وسميا فلا بأس <sup>(١)</sup> ويروى أن جارية <sup>(٢)</sup> لكعب بن مالك <sup>(٣)</sup>  
ذبحت بمروة <sup>(٤)</sup> فسألوا النبي ﷺ فأمرهم بأكلها <sup>(٥)</sup> .

= وقال ابن مفلح : ومتى تعين أحدهما فله نقل الملك فيه وشراء خير منه ، نقله الجماعة واختاره الأكثر ، وذكر ابن الجوزي : أنه المذهب . الفروع ٣ / ٥٤٨ .

قال المرداوي : الصحيح من المذهب : أنه يجوز له نقل الملك فيه . وعنه : يجوز ذلك لمن ضحى دون غيره ، وعنه : أن ملكه يزول بالتعيين فلا يجوز إيداعها ولا غيره . الإنصاف ٤ / ٨٩ .  
(١) نقل عن الإمام أحمد رواية نحوه ابن هانيء في مسائله ٢ / ١٣١ س رقم ١٧٤٣  
قال ابن المنذر : وأجمعوا على إباحة ذبيحة الصبي والمرأة إذا أطاقا ، وأتيا على ما يجب أن يؤتى عليه . الإجماع ٦٩ .

قال ابن قدامة : كل من أمكنه الذبح من المسلمين وأهل الكتاب إذا ذبح ، حل أكل ذبيحته ، رجلا كان أو امرأة ، بالغاً كان أو صبياً ، حراً كان أو عبداً ، لا نعلم في هذا خلافاً . المغني ٩ / ٤٠٢ .

(٢) قال الحافظ ابن حجر : لم أقف على اسمها . فتح الباري ٩ / ٦٣١ .  
(٣) هو كعب بن مالك بن أبي كعب ، الأنصاري ، السلمي - بالفتح - المدني صحابي مشهور ، وهو أحد الثلاثة الذين تحلفوا ، مات في خلافة علي . الإصابة ٣ / ٣٢٢ .

(٤) المروة - حجر أبيض براق ، والمراد جنس الأحجار لا المروة نفسها . النهاية ٤ / ٣٢٣ .

(٥) أخرجه أحمد في مسنده بسنده عن ابن كعب بن مالك أن جارية لكعب كانت ترعى غنماً له بسلع ، فعدا الذئب على شاة من شائها ، فأدركتها الراعية فذكتها بمروة فسأل كعب بن مالك النبي ﷺ فأمرهم بأكلها ، المسند . مسند كعب بن مالك ٣ / ٤٥٤ .  
ونحوه أيضاً في مسند ابن عمر - المسند ٢ / ١٢ ، ٧٦ ، ٨٠ .

والبخاري في كتاب الذبائح والصيد : باب ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد وأيضاً في باب ذبيحة المرأة والأمة نحوه .

الصحيح مع الفتح ٩ / ٦٣٠ ح رقم ٥٥٠١ - ٥٥٠٢ ، ٥٥٠٤ - ٥٥٠٦ ، وأخرج نحوه ابن ماجه في كتاب الذبائح : باب ذبيحة المرأة . السنن ٢ / ١٦٢ ح رقم ٣١٨٢ ومالك في كتاب الذبائح : باب ما يجوز من الذكاة في حال الضرورة ، الموطأ ٢ / ٤٨٩ .

١١٧٦ - قال : حدثني أُنَى ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا  
شعبة عن قيس <sup>(١)</sup> عن أُنَى حصين <sup>(٢)</sup> عن أُنَى بردة <sup>(٣)</sup> عن أُنَى  
موسى <sup>(٤)</sup> أنه كان يأمر بناته فيذبجن أضحاحهن بأيديهن <sup>(٥)</sup> .

### ما يجزىء في الأضحية

١١٧٧ - / قال : قرأت على أُنَى قال : لا يجزىء من البدن ٢٣٦

(١) هو قيس بن الربيع الأسدى ، أبو محمد الكوفى ، صدوق ، تغير لما كبر ،  
أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به ، مات سنة بضع وستين ومائة . تهذيب  
التهذيب ٨ / ٣٩١ - ٣٩٥ ، تقريب التهذيب ٢ / ١٢٨ .

(٢) هو عثمان بن عاصم بن حصين الأسدى الكوفى أبو حصين - بفتح المهملة -  
ثقة ، ثبت ، سنى ، وربما دلس ، مات سنة سبع وعشرين ومائة ، ويقال : بعدها . تهذيب  
التهذيب ٧ / ١٢٦ - ١٢٨ ، تقريب التهذيب ٢ / ١٠ .

(٣) هو أبو بردة بن أُنَى موسى الأشعرى قيل : اسمه عامر ، وقيل : الحارث ، ثقة ،  
مات سنة أربع ومائة ، وقيل : غير ذلك ، وقد جاوز الثمانين . تهذيب التهذيب ١٢ / ١٨ -  
١٩ ، تقريب التهذيب ٢ / ٣٩٤ .

(٤) هو الأشعرى الصحابى المشهور اسمه عبد الله بن قيس .

(٥) ذكره البخارى تعليقا بلفظ : أمر بناته أن يضحجن بأيديهن ، قال الحافظ ابن  
حجر : وصله الحاکم فى المستدرک ، ووقع لنا بعلو فى خبرين ، كلاهما من طريق المسيب بن  
رافع : أن أبا موسى كان يأمر بناته أن يذبجن نسائكنهن بأيديهن ، وسنده صحيح .  
الصحيح مع الفتح ١٠ / ١٩ . وذكره البيهقى مثل البخارى . السنن الكبرى ٩ / ٢٨٣ .

هذا ، وقال المرداوى : إن ذبحها بيده كان أفضل بلا نزاع ، نص عليه . الإنصاف  
٨٣ / ٤ . انظر أيضاً : المختصر للخرق ٢١٣ ، والمغنى ٩ / ٤٥٥ - ٤٥٦ .

إلا الثني <sup>(١)</sup> ، إلا الضأن ، فإنه يجزىء منه الجذع <sup>(٢)</sup> .

### في العقيقة (٣)

١١٧٨ - قال : سألت أبا عن العقيقة تذبح ويدمى رأس

(١) في نسخة ( م ) الشيء ، وهو خطأ .  
والثني : الذى يلقى ثنيته ، ويكون ذلك فى الظلف والحافر فى السنة الثالثة ، وفى الحف فى السنة السادسة . الصحاح للجوهري ٦ / ٢٥٩٥ .  
وقال ابن منظور : الثني من الإبل الذى يلقى ثنيته وذلك فى السادسة - لسان العرب ١٨ / ١٣٣ . قال ابن قدامة : ثنى الإبل ما كمل خمس سنين ، ومن البقر ما له سنتان ، ومن المعز ماله سنة . المقنع ١ / ٤٧٣ ، وهو المذهب ، انظر الإنصاف ٤ / ٧٥ .

قال المرداوى : ولا يجزىء إلا ... ثنى الإبل .. هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف ٤ / ٧٥ .

(٢) الجذع : الصغير السن . قال ابن الأعرابى : إن كان ابن شائين أجذع لسته أشهر إلى سبعة أشهر ، وإن كان ابن هرمين أجذع لثمانية أشهر إلى عشرة أشهر ، والضأن أسرع إجداعاً من المعزى . لسان العرب ٩ / ٣٩٤ .  
قال المرداوى : هو ما له ستة أشهر . هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطعوا به .

الإنصاف ٤ / ٧٥ ، انظر أيضاً: المختصر ٢١٣ ، والمغنى ٩ / ٤٤٠ ، والمسألة نقل ابن هانئ نحوها فى مسائله ٢ / ١٣٠ رقم ١٧٣٥ ، والكوسج أيضاً فى مسائله ٢ / ٢٦ ( المصرية ) .

قال الحرقى : ولا يجزىء إلا الجذع من الضأن . والثنى مما سواه . المختصر ٢١٢ .  
قال المرداوى : هذا المذهب مطلقاً نص عليه ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ٤ / ٧٤ .

(٣) قال ابن الأثير : العقيقة : الذبيحة التى تذبح عن المولود ، وأصل العق : الشق والقطع وقيل للذبيحة عقيقة : لأنها يشق حلقها . النهاية ٣ / ٢٧٦ .  
ذكر أبو عبيد عن الأصمعى : أن أصلها الشعر الذى يكون على رأس الصبى حين يولد . قال وإنما سميت الشاة التى تذبح عنه عقيقة ، لأنه يحلق ذلك الشعر عند الذبح ، ولقد أنكر الإمام أحمد تفسير الأصمعى هذا وقال : إنما العقيقة : الذبح نفسه ، قال =

الصبي أو الجارية قال أئى : لا يدمى (١) .

وعن الغلام شاتان ، وأكثر من قال : عن الجارية شاة (٢)  
ويفصل لحم العقيقة ، ولا يكسر لها عظم (٣) وقال : يؤكل منها  
ويهدى (٤) .

= أبو عمرو : وقول أحمد فى معنى العقيقة أولى من قول أئى عبيد ، وأقرب وأصوب .  
والله أعلم . تحفة المودود فى أحكام المولود ٣٨ - ٣٩ .

(١) نقل هذه الرواية ابن القيم بتمامها فى تحفة المودود ص ٣٥ ، وروى الكوسج عنه  
نحوه فى مسائله ٢ / ١٩ ، وروايات أخرى نحوه ذكرها ابن القيم فى تحفة المودود  
ص ٣٥ - ٣٦ .

قال ابن قدامة : ويكره أن يلطخ رأسه بدم ، كره ذلك أحمد . المغنى ٩ / ٤٦٢ .  
قال المرداوى : يكره لطح رأس المولود بدم العقيقة على الصحيح من المذهب . نص عليه .  
الإنصاف ٤ / ١١٢ .

(٢) قال أبو داود قلت لأحمد : العقيقة كم عن الغلام ؟ قال شاتان مكافئتان ، وعن  
الجارية شاة . المسائل ص ٢٥٦ .

قال ابن قدامة : المشروع أن يذبح عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة . المقنع  
١ / ٤٨٢ .

قال المرداوى : وهذا بلا نزاع مع الوجدان ، ويستحب أن تكون الشاتان متقاربتين فى  
السن والشبه ، نص عليه ، فإن عُدم الشاتان فواحدة . فإن لم يكن عنده ما يغنى ، فقال  
الإمام أحمد : يقتضى وأرجو أن يخلف الله عليه . الإنصاف ٤ / ١١٠ ، راجع أيضا تحفة  
المودود ص ٥٢ - ٥٣ .

(٣) قال ابن قدامة : ويستحب أن تفصل أعضائها ، ولا تكسر عظامها ، لما روى  
عن عائشة أنها قالت : السنة شاتان مكافئتان عن الغلام وعن الجارية شاة تطبخ جدولا ، ولا  
يكسر عظم ، ويأكل ويُطعم ويتصدق ، وذلك يوم السابع .

وذكر أنه فعل بها ذلك لأنها أول ذبيحة ذبحت عن المولود ، فاستحب فيها ذلك تفاؤلا  
بالسلامة . كذلك قالت عائشة ، وروى أيضا عن عطاء وابن جريج ، وبه قال الشافعى .  
المغنى ٩ / ٤٦٣ ، وانظر أيضا : تحفة المودود ص ٦١ - ٦٢ .

(٤) قال الخرق : وسيلها فى الأكل والهدية والصدقة سببها (أى الأضحية) .  
المختصر ص ٢١٤ وطبخها أفصل نص عليه ، وقيل لأحمد : يشق عليهم ؟ قال : يتحملون . =

١١٧٩ - قال : سألت أئى عن العقيقة يوم الأضحى ، وهل يجوز أن يكون أضحية وعقيقة ؟ قال : لا ، إما عقيقة وإما أضحية على ماسى (١) .

١١٨٠ - قال : قلت لأئى : وكم يقسم عن العقيقة ؟ قال : ما أحب (٢) .

١١٨١ - قال : قلت لأئى : كيف يصنع بالعقيقة ؟ قال : يفصل ولايكسر لها عظم ويؤكل منها ويهدى (٣) .

= وقال فى المستوعب : يستحب أن يطبخ منها طيخ حلو ، تفاعلاً بحلاوة أخلاقه .... قال أبو بكر فى التنبيه : يستحب أن يعطى القابلة منها فخداً . الإنصاف ٤ / ١١٤ .  
(١) حصل تقديم وتأخير فى المطبوع ، فجاءت هذه المسألة فى آخر الباب . ذكر ابن القيم هذه الرواية لعبد الله فى تحفة المودود ، وذكر روايات أخرى أيضاً عن الإمام أحمد ، ثم قال : هذا يقتضى ثلاث روايات عن أئى عبد الله : إحداها : إجزاءها عنهما ، والثانية : وقوعها عن أحدهما ، والثالثة : التوقف ، ووجه عدم وقوعها عنهما أنهما ذبحان بسببين مختلفين فلا يقوم الذبح الواحد عنهما كدم المتعة ودم القرية ، ووجه الإجزاء حصول المقصود منهما بذبح واحد ، فإن الأضحية عن المولود مشروعة كالعقيقة عنه ، فإذا ضحى ونوى أن تكون عقيقة وأضحية وقع ذلك عنهما كما لو صلى ركعتين ينوى بهما تحية المسجد وسنة المكتوبة ..... الخ . تحفة المودود ص ٦٨ - ٦٩ .

قال المرداوى : لو اجتمع عقيقة وأضحية فهل يجزى عن العقيقة إن لم يعق ؟ فيه روايتان منصوصتان ، وأطلقهما فى الفروع وتجريد العناية والقواعد الفقهاء ، وظاهر ما قدمه فى المستوعب : الإجزاء .

قال فى رواية حنبل : أرجو أن تجزى الأضحية عن العقيقة . الإنصاف ٤ / ١١١ .  
(٢) ذكر هذه الرواية ابن القيم فى تحفة المودود ، وذكر روايات أخرى أيضاً . ص ٦٦ ، قال ابن قدامة : وحكمها حكم الأضحية . المغتص ١ / ٤٨٣ .  
وقال المرداوى : هكذا قال جماعة من الأصحاب ، وقال فى الفروع والرعاية الكبرى : تشاركها فى أكثر أحكامها كالأكل والهدية ، والصدقة ، والضمان والولد ... الخ . الإنصاف ٤ / ١١٣ ، وانظر أيضاً : المغنى ٩ / ٤٦٣ .

وليلاحظ أن هذه المسألة بأسرها ساقطة من المصرية .

(٣) نقل هذه المسألة بأسرها ابن القيم فى تحفة المودود ص ٦٦ وتقدم الكلام عليها فى ١١٧٩

## كتاب الصيد والأطعمة

١١٨٢ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : في صيد السمك بالشبكة لا بأس به <sup>(١)</sup> ، ليس فيه اختلاف ، وهو أحب إليّ من نبع الجص <sup>(٢)</sup> .

١١٨٣ - قال : قلت لأبي : السمك يلقي له الطعام حتى يجتمع يصاد بذلك ؟ قال : لا بأس إلا أن يكون ميتة ، فإني أكره أن يصاد بالميتة <sup>(٣)</sup> .

١١٨٤ - قال : سمعت أبا سئل عن لحوم الخيل يؤكل ؟ قال : لا بأس بأكله <sup>(٤)</sup> .

(١) قال ابن قدامة : ولم ير بأساً بالصيد بالشبكة والشرك ، وشيء فيه يمنع الطير من الطيران . المغني ٩ / ٣٨٨ .

وقال ابن مفلح : لا بأس بشبكة وفخ ودبق ، قال أحمد : وكل حيلة . المبدع ٩ / ٢٥٠ ، وانظر أيضاً : الإنصاف ١٠ / ٤٤٠ .

(٢) في الأصل والمصرية هكذا ( تبع الجص ) وفي نسخة ( م ) ( بيع الجص ) وأما في المطبوع فجعلها ( نبع الحصى ) وقال في الهامش : كذا في الأصل ، ولعله الصيد بوضع الحجارة في طريق الماء تحبس السمك .

(٣) قال الخرق : ولا يصاد السمك بشيء نجس . المختصر ص ٢٠٩ .

قال ابن قدامة : معنى ذلك أن يترك في الماء شيء نجس كالعذرة والميتة وشبهها ليأكله السمك فيصيده به ، فكره أحمد ذلك ، وقال : هو حرام لا يصاد به ، وأيضاً قال : ولم ير بأساً أن يطعم شيئاً إذا أكله سكر وأخذه . المغني ٩ / ٣٨٨ . وقال المرداوي عند قول ابن قدامة : ويكره صيد السمك بالنجاسة ، هذا لإحدى الروايتين . واختاره أكثر الأصحاب ، وعنه : يحرم ، وهو المذهب . الإنصاف ١٠ / ٤٣٩ ، وانظر أيضاً : المبدع ٩ / ٢٤٩ .

(٤) نقل ابن هانيء نحو هذه الرواية عن الإمام أحمد . المسائل ٢ / ١٣٧ رقم ١٧٧٦ . قال المرداوي : الخيل مباحة مطلقاً على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ١٠ / ٣٦٣ .

١١٨٥ - قلت : فالبراذين ؟ قال / : ما سمعنا ، إنما سمعنا الخيل ، قالت أسماء : نخرنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً (١) .

١١٨٦ - قال : سمعت ( أئى ) (٢) سئل عن لحم الفرس يؤكل ؟ .

قال : لا بأس بأكله .

### في أكل الخُشاف والخُطاف

١١٨٧ - قال : سألت أئى عن الخطاف (٣) ؟ قال : لا أدري (٤) ، وكان عنده أسهل من الخشاف (٥) .

(١) قال ابن قدامة : تباح لحوم الخيل كلها عرابها وبراذينها ، نص عليه أحمد .  
المغنى ٩ / ٤١١ .

البرذون واحد البراذين وهو الذى أبواه أعجميان . حياة الحيوان للدميرى ١١٩/١ .  
وقال المرداوى : وفى البرذون رواية بالوقف . الإنصاف ١٠ / ٣٦٣ . وأما الحديث فقد  
تقدم تخريجه والكلام على المسألة فى كتاب الطهارة : باب السرقين أو البول يصيب نعل الرجل  
أو ثوبه . ص ٤١ .

(٢) زيادة لم تكن فى الأصل والمصرية ، وإنما هى فى نسخة (م) ومناسبة للسياق .  
(٣) الخطاف : فى لسان العرب : طائر ، ابن سيده ، والخطاف : العصفور  
الأسود ، وهو الذى تدعوه العامة عصفور الجنة ، وجمعه : خطاطيف . ١٠ / ٤٢٥ .  
مادة (خطف) .

(٤) أشار إلى هذه الرواية ابن قدامة فى المغنى ، من غير أن يذكر الراوى عنه .  
فقال : وسئل عن الخطاف ، فقال : لا أدري ٩ / ٤١٠ ، وقال ابن مفلح والمرداوى وفى  
التبصرة : فى خفاش وخطاف وجهان . المبدع ٩ / ١٩٧ ، والإنصاف ١٠ / ٣٥٨ .  
ويبدو أن ابن قدامة يميل إلى التحريم حيث قال : ويحرم الخطاف ثم ذكر جواب الإمام  
أحمد : لا أدري . المغنى ٩ / ٤١٠ .

ولم يذكر أن فيه وجهين ، وصرح فى منتهى الإرادات أنه يحرم ، لأنه مما تستخبثه  
العرب ذرو اليسار . ٥٠٧/٢ .

(٥) قال فى نسخة (م) ( كذا ) وقال فى الهامش ( لعله الخفاش ) وسيأتى معناه  
فى المسألة الآتية .



١١٨٨ - قال : سألت أبا عن الخُشَّاف (١) يؤكل ؟ قال :  
من يأكل الخُشَّاف (٢) ! كأنه كرهه (٣) .

### في أكل الجرّاد

١١٨٩ - قال : سئل عن الجرّاد يطبخ [ حتى يستوى ] (٤)  
وهو حي بالماء والملح يموت ؟ قال : هذا ذكاته (٥) .

(١) في لسان العرب : الخُشَّاف : طائر صغير العينين ، الجوهرى . الخُشَّاف :  
الخُفَّاش ، وقيل : الخطاف ٤١٧/١٠ مادة ( خشف ) وفي الإنصاف : ومن المحرم أيضاً  
الوطواط ، نص عليه ، وهو الخشّاف والخفّاش ، قال في الرعاية : ويحرم خفّاش ، ويقال :  
خشّاف ، وهو الوطواط ، وقيل : بل غيره . ثم نقل عن التبصرة : أن في خفّاش وخطاف  
وجهين . الإنصاف ٣٥٨/١٠ .

(٢) لعل ابن قدامة أشار إلى هذه الرواية حيث قال : قال أحمد : ومن يأكل  
الخفّاش . المغنى ٤١٠/٩ ، لأن الخفّاش هو الخشّاف كما تقدم .

(٣) إليه أشار في الإنصاف حيث قال : وكره الإمام أحمد رحمه الله الخشّاف  
٣٥٨/ ١٠ ، والمذهب تحريمه ، فإن ابن قدامة قال : ويحرم الخطاف والخشّاف والخفّاش  
وهو الوطواط ، ولم يذكر الوجه الثانى . انظر : المغنى ٤١٠/ ٩ ، وفي منتهى الإرادات  
ذكر من المحرمات ما تستخبثه العرب ذوو اليسار ، ذكر في المثال الوطواط ، وقال : ويسمى  
خفّاشاً وخشّافاً ، ٥٠٧/٢ .

والمرداوى أولاً قال : ومن المحرم أيضاً الوطواط ، نص عليه ، وهو الخشّاف . إلى آخر  
ما تقدم . وفي الأخير قال : وقال في التبصرة : في خفّاش وخطاف وجهان . والله أعلم .

(٤) ما بين المعكوفين من المصرية ونسخة ( م ) وهو مشطوب في الأصل .

(٥) قال ابن قدامة : سئل أحمد عن السمك يلقي في النار ؟ فقال : ما يعجنى .  
والجرّاد ؟ فقال : ما يعجنى ، والجرّاد أسهل فإن هذا له دم ، ولم يكره أكل السمك إذا  
ألقي في النار ، إنما كره تعذيبه بالنار ، أما الجرّاد فسهل في إلقائه لأنه لا دم له ، ولأن  
السمك لا حاجة إلى إلقائه في النار لإمكان تركه حتى يموت بسرعة ، والجرّاد لا يموت في  
الحال بل يبقى مدة طويلة . المغنى ٩ / ٣٩٥ ، وقال المرداوى : كره الإمام أحمد رحمه الله :  
شئ السمك الحى ، لا الجرّاد ، وقال ابن عقيل : يكره على الأصح . الإنصاف  
٣٨٥ / ١٠ .

انظر أيضاً : المبدع ٩ / ٢١٤ .

قلت لأبي : فإن ألقى في النار وهو حي حتى يستوى (١) ؟  
قال : لا بأس به ما أعلم له ولا للسّمك ذكاة (٢) .

### لحم الفيل (٣)

١١٩٠ - قال : سألت أبا : عن لحم الفيل . قال : ليس هو  
من أطعمة المسلمين (٤) .

---

(١) في نسخة ( م ) ، والمطبوع ( يشوى ) وهو خلاف الأصل والمصرية .

(٢) هذه الرواية ذكرها المرداوى في الإنصاف ١٠ / ٣٨٥ .

الجراد وشبهه والسّمك وسائر ما لا يعيش إلا في الماء لا يحتاج إلى الذكاة ، ويباح  
أكله بلا ذكاة ، هذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وعنه في الجراد : لا يؤكل إلا أن  
يموت بسبب ككبسه وتغريقه . وعنه : لا تباح ميتة بحرى سوى السّمك ، وعنه : يحرم سمك  
وجراد صاده مجوسى ونحوه . انظر : الإنصاف ١٠ / ٣٨٤ - ٣٨٥ ، ومنتهى الإرادات  
٢ / ٥١٢ .

(٣) العنوان من هامش الأصل والمصرية ولا يوجد في نسخة ( م ) والمطبوع .

(٤) قال ابن هانئ : ومثّل عن لحم الفيل ؟ قال : مكروه . المسائل ٢ / ١٣٥ ،  
مسألة رقم ١٧٦٢ .

وكذلك نقل عنه الجماعة ، ونقل حنبل : هو سبع يعمل بأنياه كالسبع . انظر  
الإنصاف ١٠ / ٣٥٦ .

وقال ابن قدامة : والفيل يحرم ، قال أحمد : ليس هو من أطعمة المسلمين . المغنى  
٩ / ٤٠٩ .

وقال المرداوى : يحرم على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف  
١٠ / ٣٥٦ ، وانظر أيضاً : منتهى الإرادات ٢ / ٥٦ .

### السنور<sup>(١)</sup>

١١٩١ - قال: سألت أبا عن السنور<sup>(٢)</sup> ؟ قال : لا يعجبني أكله ، أليس هو يشبه السباع<sup>(٣)</sup> ؟ .

### الأرنب<sup>(٤)</sup>

١١٩٢ - قال : سألت أبا عن الأرنب ؟ قال : أرجو أن لا يكون به بأس<sup>(٥)</sup> .

(١) العنوان من هامش الأصل ، وهو غير موجود في المصرية ونسخة ( م ) . المطبوع . والسنور - بكسر السين المهملة وفتح النون المشددة - واحد السنائر ، وهو ثلاثة أنواع : أهلى وبرى وزباد وهو كالسنور الأهلى لكنه أطول منه ذنباً وأكبر جثة ، ووبره إلى السواد أميل ، ويعيش في الهند والسند . حيوان متواضع ألوف خلقه الله تعالى لدفع الفأر وله أسماء كثيرة منها : القط والهر وغيرهما .

(٢) في المطبوع : ( السنونو ) وهو محرف يقدم إلى ما أشير إليه .  
(٣) قول الإمام أحمد : ( أليس يشبه السباع ) نقله ابن مفلح في المبدع ٩ / ١٩٥ ، والمرداوى في الإنصاف ١٠ / ٣٥٥ .  
السنور الأهلى قال ابن قدامة : هو محرم عند أحمد . المغنى ٩ / ٤٠٩ .  
وقال المرداوى : الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب: أنه محرم ، وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ليس في كلام الإمام أحمد رحمه الله تعالى إلا الكراهة . الإنصاف ١٠ / ٣٥٥ .

وأما سنور البر فقد نقل فيه ابن قدامة روايتين . المقنع ٤ / ١٦٦ .  
وقال المرداوى : الصحيح من المذهب : أنه محرم ، صححه في التصحيح ، قال الناظم : هذا أولى . قال في الفروع : ويحرم سنور بر على الأصح . والرواية الثانية : يباح . الإنصاف ١٠ / ٣٦٠ - ٣٦١ .

(٤) العنوان من هامش الأصل والمصرية . وهو غير موجود في نسخة ( م ) المطبوع .

(٥) قال ابن قدامة : والأرنب مباحة ... ولانعلم أحداً قاتلاً بتحريمها إلا شيئا روى عن عمرو بن العاص . المغنى ٩ / ٤١٢ .

### الضَب (١)

١١٩٣ - قال : سمعت ( أنى ) ( ٢ ) يقول : لا بأس بالضَب ( ٣ ) ، قد أكل على مائدة رسول الله ﷺ ( ٤ ) .

### الثعلب (٥)

١١٩٤ - قال : سألت أنى : قلت : ما ترى فى أكل الثعلب ؟ .

= وقال المرداوى : إنه مباح ، هو المذهب ، وعنه : أنه لا يباح . الإنصاف ٣٦٣ / ١٠ ، أنظر أيضاً : المبدع ٢٠٠ / ٩ .

( ١ ) العنوان من هامش المصرية . وهو غير موجود فى الأصل ونسخة ( م ) المطبوع .

( ٢ ) زيادة لم تكن فى الأصل ، وهى موجودة فى المصرية ونسخة ( م ) المطبوع .  
( ٣ ) الضَب : يفتح الضاد . حيوان برى معروف يشبه الورل ، وكنيته أبو حَسَل ، والجمع ضِبَاب وأَضُب ، مثل كف وأكف ، والأنثى ضبة . حياة الحيوان ٢ / ٧٧ ، قال ابن قدامة : الضب مباح فى قول أكثر أهل العلم . المغنى ٩ / ٤٢٢ ، وفى المبدع : قال ابن هبيرة : رواية واحدة ، وقاله الأكثر لما روى عن ابن عباس ، الخ ، وقال : وحديث النهى فيه ليس بثابت ٩ / ٢٠١ .

( ٤ ) أخرجه الإمام أحمد بسنده عن ابن عباس أن خالد بن الوليد أخبره أنه دخل مع رسول الله ﷺ على ميمونة بنت الحارث وهى خالته ، فقدمت إلى رسول الله ﷺ لحم ضب ، وكان رسول الله ﷺ لا يأكل شيئا حتى يعلم ما هو ، فقال بعض النسوة : ألا تخبرن رسول الله ﷺ ما يأكل فأخبرنه أنه لحم ضب ، فتركه ، فقال خالد : سألت رسول الله ﷺ أحرام هو ؟ قال : لا ، ولكنه طعام ليس فى قومي ، فأجذنى أعافه ، قال خالد : فاجترته إلى فأكلته ورسول الله ﷺ ينظر . المسند ٤ / ٨٨ ، ٨٩ .

وأخرجه البخارى فى كتاب الذبائح والصيد : باب الضب . الصحيح ( مع فتح ) ٩ / ٦٦٣ ح رقم ٥٥٣٧ ، ومسلم فى الصحيح ، كتاب الصيد والذبائح : باب إبادة الضب ، ١٣ / ٣٣٠ .

( ٥ ) العنوان من هامش الأصل والمصرية ، وهو غير موجود فى نسخة ( م ) ، المطبوع .

قال : لا يعجبني ، لأن النبي ﷺ نهى عن أكل / (١) ذى ٢٣٨  
 ناب من السباع (٢) ، ما أعلم أحداً أرخص فيه إلا عطاء ، فإنه قال :  
 لا بأس بجلودها يصلى فيها ، لأنها تؤدى (٣) ، يعنى فى المحرم إذا أصابه  
 عليه الجزاء (٤) .

### ابن عرس (٥)

١١٩٥ - قال : سألت أبى عن ابن عرس (٦) ؟ قال : كل

- (١) زاد فى المطبوع بعد كلمة ( أكل ) ( كل ) .  
 (٢) أخرجه الإمام أحمد عن أبى ثعلبة الخشنى رضى الله عنه أن النبى ﷺ نهى عن  
 أكل كل ذى ناب من السبع ، ٤ / ١٩٤ .  
 وأخرج مثله البخارى فى الصحيح - كتاب الطب : باب ألبان الأتن ١١ / ٢٤٩ ،  
 ح رقم ٥٧٨٠ .  
 ومسلم فى صحيحه - كتاب الصيد والذبائح : باب تحريم أكل ذى ناب من  
 السباع . ٣ / ١٥٣٣ ، ح رقم ١٩٣٢ .  
 (٣) أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال : سألت عطاء عن الضبع والثعلب ؟  
 فقال : كلهما من أجل أنهما يؤديان ، وكل صيد يؤدى فهو صيد . المصنف ٤ / ٥٢٩ ،  
 ح رقم ٨٧٤٤ .  
 وقال ابن قدامة : ورخص فيه عطاء وطاوس وقتادة والليث وسفيان بن عيينة  
 والشافعى لأنه يفدى فى الإحرام والحرم ، وقال أحمد وعطاء : كل ما يؤدى إذا أصابه المحرم  
 فإنه يؤكل . المغنى ٩ / ٤٠٩ .  
 (٤) هذه الرواية أشار إليها ابن مفلح . انظر : المبدع ٩ / ١٩٨ ، والمرداوى : انظر  
 الإنصاف ١٠ / ٣٦٠ . وقال ابن قدامة : اختلفت الرواية فى الثعلب فأكثر الروايات عن  
 أحمد تحريمه ، ونقل عنه إباحته . المغنى ٩ / ٤٠٩ . وقال المرداوى : يحرم على الصحيح من  
 المذهب . الإنصاف ١٠ / ٣٦٠ . والرواية الثانية : الإباحة . انظر الكافى ١ / ٤٨٩ ،  
 والمبدع ١ / ١٩٨ .  
 (٥) العنوان من هامش الأصل والمصرية ، وهو غير موجود فى نسخة ( م ) ،  
 والمطبوع .

(٦) ابن عرس : بكسر العين وإسكان الراء نوع من الفأر ، وهو حيوان رقيق يعادى  
 الفأر ، أشتر أصلم أسك ، جمعه بنات عرس وبنى عرس . هكذا يجمع الذكر والأنثى . =

شيء يأخذ ينهش بأنيابه فهو من السباع ، وكل شيء يأخذ بمخالبه (١)  
فهو مما نهى عنه من كل ذى مخلب من الطير (٢) .

### اليربوع (٣)

١١٩٦ - قال : سألت أبا عن أكل اليربوع (٤) ؟ قال :  
ما أدري إيش هو (٥) .

### الورل (٦)

١١٩٧ - قال : سألت أبا عن الورل (٧) ؟ فقال : ما أدري

= القاموس ٢ / ٢٣٠ ، وانظر أيضاً : عجائب المخلوقات ٢ / ٢١٤ ، حياة الحيوان للدميري  
١٧٠ / ٢ .

(١) في جميع النسخ ( مخالبة ) وفي المطبوع ( بخالبه ) والصواب ما أثبتته . لأنه جمع  
مخلب وهو ظفر كل سباع من الماشي والطائر ، انظر : القاموس ١ / ٦٣ .  
(٢) قال ابن قدامة : وابن آوى والثَّمس وابن عِرْس حرام ، سئل أحمد عن ابن آوى  
وابن عِرْس ؟ فقال : كل شيء ينهش بأنيابه من السباع حرام . المغني ٩ / ٤٠٨ - ٤٠٩ ،  
انظر أيضاً : المبدع ٩ / ١٩٥ ، والإنصاف ١٠ / ٣٥٥ .  
(٣) العنوان من هامش الأصل والمصرية وهو غير موجود في نسخة ( م ) ،  
والمطبوع .

(٤) اليربوع : حيوان معروف ، وقيل : هو نوع من الفأر ، والياء والواو زائدتان .  
النهاية ٥ / ٢٩٥ . قلت : هو حيوان صغير يرى يده قصيرتان جدا ورجلاه طويلتان فيه  
شبه بالفأر ويعرف باسم الجرْبوع ، وله ذنب كذنب الجرذ لا يرفعه صعوداً في طرفه شبه النواة  
ولونه كلون الغزال . انظر : حياة الحيوان ٢ / ٤٠٨ - ٤٠٩ .

(٥) قال ابن قدامة : سئل أحمد عن اليربوع فرخص فيه ، وعنه : أنه محرم  
المغني ٩ / ٤١٢ ، والمذهب : إباحة أكل اليربوع كما في الإنصاف ١٠ / ٣٦١ . انظر  
أيضاً : الكافي ١ / ٤٨٩ ، والمبدع ٩ / ١٩٩ .

(٦) العنوان من هامش الأصل والمصرية ، وهو غير موجود في نسخة ( م )  
والمطبوع .

(٧) في المصرية ( الورك ) بالكاف وكذلك في الكافي ، وفي الأصل و ( م )

وكل شيء [ يشتهه ] (١) عليك فدعه (٢) .

### السلحفاء (٣)

١١٩٨ - سألت أئى : عن السلحفاء (٤) ؟ فقال : كان عطاء لا يرى به بأسا (٥) . قال أئى : إذا ذبح فلا بأس به (٦) .  
قلت لأئى : فإن رمى به فى النار من غير أن يذبح ؟ قال : لا ، إلا أن يذبح (٧) .

---

= والمطبوع ( الورل ) وهو دابة على خلققة الضب إلا أنه أعظم منه يكون فى الرمال والصحارى والجمع أورال وورلان وأرؤل . لسان العرب ١٤ / ٢٥٠ مادة ( ورل ) حياة الحيوان ٢ / ٣٩٦ .

(١) فى الأصل ( يشبهه ) وفى ( م ) ( يشتهه ) والتصويب من المصرية ، وكذا فى المطبوع .

(٢) فى الكافى : وتحرم الخبائث كلها كالفار والجرادين والأوزاغ والعظا والورل ١ / ٤٨٩ .

(٣) العنوان من هامش الأصل . وهو غير موجود فى المصرية و ( م ) والمطبوع .

(٤) كذا فى جميع النسخ ( السلحفاء ) وفى المطبوع ( السلحفاة ) فيه عدة لغات . انظر : القاموس المحيط ٣ / ١٥٤ .

(٥) أخرجه ابن أئى شبيهة قال : حدثنا عائذ بن حبيب عن حجاج عن عطاء قال : لا بأس بأكلها ، يعنى : السلحفاء . المصنف ٨ / ٣٣٣ .

وقال ابن حزم : رويانا عن عطاء إباحة أكل السلحفاء . المحلى ٨ / ١٠٤ .  
(٦) فى المغنى : قال أحمد : كلب الماء يذبحه ، ولا أرى بأساً بالسلحفاء إذا ذبح ٩ / ٤٢٤ .

(٧) فى المبدع : ما كان مأواه البحر وهو يعيش فى البر كطير الماء والسلحفاء وكلب الماء فلا يحل إلا بذبحه ، وهذا هو الصحيح فى المذهب ٩ / ٢١٤ .

### كلب الماء (١)

١١٩٩ - قال : سألت أبا عن أكل كلب الماء ؟ فقال :

حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار وأبي الزبير (٢) سمعا شريحاً رجلاً (٣) أدرك النبي ﷺ : كل شيء في البحر مذبوح ، فذكرت ذلك لعطاء ، فقال : أما الطير فأرى أن يذبحه (٤) .

### السّرطان (٥)

١٢٠٠ - قال : سألت أبا عن السرطان (٦) ؟ قال : لا بأس

(١) العنوان من هامش الأصل . وهو غير موجود في المصرية ونسخة ( م ) والمطبوع .

(٢) في المطبوع : ( أبا الدنير ) وفي الأصل أيضاً ما يشبهه ، والصواب ما أثبتته . كما هو في المصرية و ( م ) وفتح الباري ، وهو محمد بن مسلم ابن تدرس .

(٣) هكذا في جميع النسخ ( رجلاً ) وفي المطبوع ( رجل ) وهو خطأ هو شريح بن أبي شريح الحجازي . قال البخاري : له صحبة ، يعد في أهل الحجاز . الإصابة ٢ / ١٤٦ .

(٤) ذكره البخاري تعليقاً في صحيحه ، فقال : وقال شريح صاحب النبي ﷺ : كل شيء في البحر مذبوح ، وقال عطاء : أما الطير فأرى أن تذبحه . الصحيح مع الفتح كتاب الذبائح والصيد - باب قول الله تعالى : ( أَجَلٌ لَّكُمْ صَيِّدُ الْبَحْرِ ) ٩ / ٦١٤ ، وأخرجه موصولاً في التاريخ عن مسدد : نا يحيى عن ابن جريج به مثله ، غير أنه لم يذكر قول عطاء ، انظر : التاريخ الكبير ٤ / ٢٢٨ .

قال الحافظ ابن حجر : وصله المصنف في التاريخ ، وابن مندة في المعرفة من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار وأبي الزبير أنهما سمعا شريحاً صاحب النبي ﷺ يقول : كل شيء في البحر مذبوح . قال : فذكرت ذلك لعطاء ، فقال : أما الطير فأرى أن تذبحه ، وأخرجه الدارقطني وأبو نعيم في الصحابة مرفوعاً من حديث شريح ، والموقوف أصح . الفتح ٩ / ٦١٦ ، وانظر : سنن الدارقطني ٤ / ٢٦٩ .

(٥) العنوان من هامش الأصل ، وهو غير موجود في المصرية و ( م ) والمطبوع .

(٦) السّرطان: بفتح السين والراء المهملتين وبالنون في آخره، حيوان معروف، =



به (١) ، قلت : لا يذبح ؟ قال : لا (٢) .

### الغراب الأبقع (٣)

١٢٠١ - قال : سألت أبا أيمن عن الغراب الأبقع (٤) ؟ قال : كل شيء يأكل الجيف فلا يؤكل ، وما لم يأكل الجيف فلا بأس بأكله .

قال أبا أيمن : يكره (٥) من / الطير ما يأكل الجيف (٦) .

٢٣٩

= ويسمى عقرب الماء ، وكنيته أبو بحر ، وهو من خلق الماء ويعيش في البر أيضاً . انظر التفصيل في حياة الحيوان ٢ / ١٩ ، والقاموس المحيط ٢ / ٣٦٤ .

(١) كلمة ( به ) ساقطة من المصرية .

(٢) قال ابن قدامة : كل ما يعيش في البر من دواب البحر لا يحل بغير ذكاة كطير الماء ، والسلحفاة ، وكلب الماء ، إلا ما لا دم فيه كالسرطان فإنه يباح بغير ذكاة ، قال أحمد : السرطان لا بأس به ، قيل : يذبح ؟ قال : لا . وذلك لأن مقصود الذبح إنما هو إخراج الدم منه ، وتطبيب اللحم بإزالته عنه ، فما لا دم فيه لا حاجة إلى ذبحه . المغنى ٩ / ٤٢٤ ، وانظر : الإنصاف ١٠ / ٣٨٤ .

(٣) زيادة منى . ليست في النسخ ، وذلك نظراً لما مضى من عنوان خاص لكل واحد من هذه الحيوانات .

(٤) في المطبوع : ( الأبتع ) وهو خطأ ، والغراب الأبقع ما فيه سواد وبياض ومنهم من خص ، فقال : في صدره بياض . لسان العرب ٩ / ٣٦٤ .

(٥) في المصرية : ( أبا بكر ) وهو خطأ ، وخلاف الأصل ونسخة ( م ) .

(٦) في المبدع : بعد ما ذكر أن ما يأكل الجيف محرم كالنسر وغراب البين والأبقع الخ . أشار إلى رواية عبد الله فقال : نقل عبد الله وغيره : يكره ، وجعل فيه تقى الدين روايتي الجلالة . وأن غالب أجوبة أحمد ليس فيها تحريم ، ٩ / ١٩٦ - ١٩٧ .

وفي الإنصاف : الصحيح من المذهب تحريم غراب البين والأبقع ، وعليه جماهير الأصحاب وقطع به أكثرهم ، وقيل : لا يحرم إن لم يأكل الجيف ١٠ / ٣٥٧ . قال الخلال : الغراب الأسود والأبقع مباحان إذا لم يأكل الجيف .

## الضفادع (١)

١٢٠٢ - قال : سألت أبا عن الضفادع فقال :  
لا يؤكل (٢) ، ولا يقتل ، نهى النبي ﷺ عن قتل الضفدع (٣) ،  
حديث عبد الرحمن (٤) عن النبي ﷺ .

## الرَّحْم (٥)

١٢٠٣ - قال : سألت أبا عن أكل لحم الرَّحْم (٦) ؟ فقال :  
كل شيء يأكل الجيف لا يؤكل ، وهي تأكل الجيف (٧) .

(١) زيادة منى ، نظراً لما تقدم من عنوان خاص لكل واحد من هذه الحيوانات .  
(٢) فى الإنصاف : أما الضفدع فمحرمه بلا خلاف أعلمه ، ونص عليه أحمد  
٣٦٥ / ١٠ .

(٣) أخرجه أبو داود فى سننه - كتاب الطب - باب فى الأدوية المكروهة بلفظ :  
« أن طبيباً سأل النبي ﷺ عن ضفدع يجعلها فى دواء فنهاه النبي ﷺ عن قتلها » . السنن  
٢٠٤ / ٤ ، والنسائى فى سننه - كتاب الفرع والعقوة - الضفدع . السنن ٧ / ٢١٠ .  
(٤) هو عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله بن عثمان القرشى التيمى ابن أبى طلحة ،  
وكان يلقب شارب الذهب ، كان من مسلمة الفتح ، وقيل : أسلم فى الحديبية ، قتل مع  
ابن الزبير فى يوم واحد يعنى بمكة سنة ثلاث وسبعين .

الإصابة ٢ / ٤١٠ . تهذيب التهذيب ٦ / ٢٢٧ ، تقريب التهذيب ١ / ٤٩٠ .  
(٥) العنوان من هامش الأصل والمصرية ، وهو غير موجود فى نسخة (م)  
والمطبوع .

(٦) الرخم جمع الرَّحْمَة : بالتحريك . طائر أيقع يشبه النسر فى الخلقة ، وكنيتها أم  
جعران ، وأم رسالة ، وأم عجبية وأم قيس ، وأم كبر ، ويقال لها : الأنوق - حياة الحيوان  
٣٦٨ / ١ .

(٧) قال ابن قدامة : ويحرم منها - أى الطيور - ما يأكل الجيف كالنسور والرخم .  
المغنى ٩ / ٤١٠ .  
وانظر أيضاً : المقنع ٤ / ١٦٥ ، المبدع ٩ / ١٩٦ ، الإنصاف ١٠ / ٣٥٦ ، منتبى  
الإزادات ٢ / ٥٦ .

### الحية والعقرب (١)

١٢٠٤ - سألت أئى عن أكل الحية والعقرب . فقال : قال ابن سيرين : سقى (٢) ابن عمر ولده الترياق ، ولو علم ما فيه ما سقاه (٣) .

قال أئى : أكره الحية والعقرب ، وذلك أن العقرب لها حَمَّة (٤) والحية لها ناب (٥) .

### الدم والطحال والغدة (٦)

١٢٠٥ - سألت أئى عن شئ من الشاة حرام ؟ قال :

(١) العنوان من هامش الأصل والمصرية ، وهو غير موجود في ( م ) والمطبوع .

(٢) في المطبوع ( يسقى ) وهو خلاف الأصل والنسختين .

(٣) أخرج ابن أئى شبيهة قال : حدثنا ابن عليه عن ابن عون عن ابن سيرين قال : أمر ابن عمر بالترياق فسقى ولو علم ما فيه ما أمره . المصنف ٧٧ / ٨ . وقال ابن قدامة : الترياق دواء يتعالج به من السم ، ويجعل فيه من لحوم الحيات ، فلا يباح أكله ولا شربه ، لأن لحم الحية حرام ، ومن كرهه الحسن وابن سيرين . المغنى ٩ / ٤٢٣ .

(٤) الحَمَّة بالتخفيف : السم ، وقد يشدد ، وقد يطلق على إبرة العقرب . للمجاورة ، لأن السم منها يخرج ، وأصلها حَمَوٌ أو حَمَى بوزن صرد ، والهاء فيها عوض من الواو المحذوفة أو الياء . النهاية ١ / ٤٤٦ .

(٥) في الإنصاف : والحيات - أى تحرم - لأن لها ناباً من السباع ، نص عليه ، والعقارب نص عليه ، ١٠ / ٣٥٨ ، وانظر أيضاً : المبدع ٩ / ١٩٧ ، والمغنى ٩ / ٤٦٦ ، ٤٢٣ .

(٦) العنوان من هامش الأصل ، وهو غير موجود في المصرية و ( م ) والمطبوع .

دمها (١) ، والطحال لا بأس به (٢) . قلت : الغدة ؟ قال : كرهها  
النبي ﷺ (٣) في حديث مجاهد (٤) الأوزاعي عن واحد (٥) .

### البطيخ المدود (٦)

١٢٠٦ - قال : سألت أبا عن أكل البطيخ المدود فقال :  
يؤكل الجيد ويترك الرديء منه (٧) .

(١) في المبدع : فأما النجاسات كالميتة والدم فمحرومة لقوله تعالى : ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ ) المائدة ٣ ، ٩ / ١٩٣ ، والمراد من الدم ، الدم المسفوح كما قال تعالى : ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ) سورة الأنعام : ١٤٥ .  
(٢) ذكر ابن قدامة : أن الإمام أحمد قال في الطحال : لا بأس به ، ولا أكره منه شيئاً . انظر : المغنى ٩ / ٤٣٠ ، وفي مسائل الكوسج قال : لا أكره من الطحال شيئاً ٢٣ / ٢ ( المصرية ) .

(٣) في الإنصاف : يكره أكل الغدة وأذن القلب على الصحيح من المذهب ، نص عليه ، وقال أبو بكر وأبو الفرج : يحرم . وقال في رواية عبد الله : كره النبي ﷺ أكل الغدة ١٠ / ٣٦٨ ، ٣٦٩ .

(٤) زاد في نسخة ( م ) الواو بين مجاهد والأوزاعي ، وهي غير موجودة في الأصل والمصرية . وهذا هو الصواب لأن الأوزاعي يروى عن مجاهد بواسطة ، كما هو في السنن .  
(٥) هذا الحديث أخرجه البيهقي في - كتاب الضحايا - باب ما يكره من الشاة إذا ذبحت - من طريق الأشجعي عن سفيان عن الأوزاعي عن واصل بن أبي جميل عن مجاهد . ولفظه : كان رسول الله ﷺ يكره من الشاة سبعاً : الدم ، والمرار ، والذكر ، والأنثيين ، والحيا ، والغدة ، والمثانة ، قال : وكان أعجب الشاة إليه مقدمها . وقال : وهذا منقطع ، ورواه عمر بن موسى بن وحيه - وهو ضعيف - عن واصل بن أبي جميل عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن النبي ﷺ كان يكره أكل سبع من الشاة فذكر الحديث . ثم أخرجه بسنده عن عمر بن موسى ، وقال : فذكره موصولاً ولا يصح وصله . السنن الكبرى ١٠ / ٧ - ٨ .

(٦) العنوان من هامش الأصل . وهو غير موجود في المصرية و ( م ) والمطبوع .  
(٧) قال ابن قدامة : ويجوز أكل الأطعمة التي فيها الدود والسوس كالفاكهة والقثاء والخيار والبطيخ.... إذا لم تقدره نفسه ، وطابت به ، لأن التحرز من ذلك =

## الباقلاء المدود (١)

١٢٠٧ - قال : سألت أنى عن الباقلاء (٢) المدود . قال :  
يجتنبه أحب إليّ ، إن لم يتقدره (٣) فأرجو (٤) .

## الفأر (٥)

١٢٠٨ - قال : سألت ( أنى ) (٦) عن أكل الفأر . فقال :  
من يأكل الفأر (٧) ؟ سماها رسول الله ﷺ الفويسقة (٨) (٩) .

= يشق .... وإن نقاه فحسن ، فقد روى عن النبي ﷺ أنه أتى بتمر عتيق فجعل يفتشه ، ويخرج السوس منه وينقيه ، وهذا أحسن . المغنى ٩ / ٤٢٤ ، انظر أيضاً :  
الإنصاف ١٠ / ٣٥٤ .

(١) العنوان من هامش الأصل ، وهو غير موجود في المصرية و ( م ) والمطبوع .  
(٢) الباقلاء : الحب المعروف ، يشدد ويخفف ، فإذا شددت كان مقصوراً وإذا خففت كان ممدوداً . وقد يقصر . المطلع ص ٢٣١ .

(٣) في المصرية ( يتفقد ) وفي المطبوع ( تستقدر ) وهما خلاف الأصل .  
(٤) ذكر هذه الرواية في المبدع والإنصاف من غير إشارة إلى الراوى عنه ، فقد جاء فيهما : قال الإمام أحمد رحمه الله في الباقلاء المدود : يجتنبه أحب إليّ ، وإن لم يتقدره فأرجو . انظر : المبدع ٩ / ١٩٨ ، الإنصاف ١٠ / ٣٥٩ .

(٥) العنوان من هامش الأصل . وهو غير موجود في المصرية و ( م ) والمطبوع .  
(٦) زيادة من المصرية ونسخة ( م ) .

(٧) أشار إليه في الإنصاف : حيث قال : والفأر - أى يحرم - لكونها فويسقة نص عليه ، ١٠ / ٣٥٨ ، وكذلك في المبدع ٩ / ١٩٧ .

(٨) الفويسقة : تصغير فاسقة ، وأصل الفسوق : الخروج عن الاستقامة ، والجور ، وبه سمى العاصى فاسقاً ، وسميت الفأرة فويسقة ، لخروجها من جحرها على الناس وإفسادها ، وقيل : لخروجها من الحرمة في الحل والحرم أى لا حرمة لها بحال . النهاية ٣ / ٤٤٦ .

(٩) وذلك في قوله ﷺ : « خمس فواسق يقتلن في الحرم : العقرب ، والفأرة ، والحديد ، والكلب العقور ، والغراب » ، رواه الإمام أحمد عن عائشة في المسند ٦ / ٣٣ =

## اللحم إذا تغير وntن (١)

١٢٠٩ - سألت أئى : عن اللحم إذا تغير ريحه وntن يقوى (٢) الرجل على أكله ، أئما أحب إليك ، يأكله أو يرمى به ؟ .

٢٤٠ قال : حديث أنس أتى (٣) النبى ﷺ / وسلم بإهالة (٤) سنخة ، فأكلها (٥) ، وإنما هو شئء يتقذره الرجل ، فإن أكله على حديث أنس كأنه لم ير به بأساً (٦) .

= بهذا اللفظ ، وأيضاً عنها فى المسند ٦ / ٨٧ ، ٩٨ ، ١٢٢ ، ١٦٤ نحوه . والبخارى فى صحيحه - كتاب جزاء الصيد - باب ما يقتل المحرم من الدواب ، الصحيح مع الفتح ٤ / ٣٤ ، رقم ١٨٢٩ ، انظر أيضاً ح رقم ٣٣١٤ .  
ومسلم فى صحيحه - كتاب الحج - باب ما يندب للمحرم وغيرو قتله من الدواب فى الحل والحرم ، ٢ / ٨٥٦ ح رقم ١١٩٨ نحوه .

(١) العنوان من هامش الأصل وهو غير موجود فى المصرية و( م ) والمطبوع .  
(٢) فى المصرية ( يقرأ ) وهو خلاف الأصل ونسخة ( م ) .  
(٣) فى المصرية ( إن ) وهو خلاف الأصل ونسخة ( م ) .  
(٤) فى النهاية : كل شئء من الأدهان مما يؤتدم به إهالة . وقيل : هو ما أذيب من الإلية والشحم ، وقيل : الدسم الجامد ، والسنخة : المتغيرة الريح ١ / ٨٤ .  
(٥) أخرجه الإمام أحمد فى المسند بلفظ : « إن يهودياً دعا رسول الله ﷺ إلى خبز شعير وإهالة سنخة فأجابته » ٣ / ٢٧٠ .

وأيضاً بلفظ : قال : أتيت النبى ﷺ وقد دعاه خياط من أهل المدينة فإذا خبز شعير وإهالة سنخة ، قال : فإذا فيها قرع ، قال : وكان رسول الله ﷺ يعجبه القرع قال : فجعلت أقربه قدام رسول الله ﷺ : قال أنس : لم يزل يعجبنى القرع منذ رأيت رسول الله ﷺ يعجبه ، ٣ / ٢٨٩ - ٢٩٠ ، وانظر نحوهما ٣ / ١٣٣ ، ١٨٠ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٨ ، ٢٥٢ .

(٦) فى الإنصاف : لا بأس بأكل اللحم النبئء نقله مهنا . وكذا اللحم المتنن نقله أبو الحارث ، وذكر جماعة فيهما : يكره ، وجعله فى الانتصار فى الثانية اتفاقاً ، قلت : الكراهة فى اللحم المتنن أشد ١٠ / ٣٦٨ .

## الرجل يرسل كلبه فيجد معه غيره

١٢١٠ - قال : سألت أبا قلث : إذا رمى المسلم كلبه فوجد معه غيره كلب آخر<sup>(١)</sup> وقد قتلا الصيد ؟ [ قال ]<sup>(٢)</sup> : فلا يأكله<sup>(٣)</sup> .

١٢١١ - قلت لأبي : صيد المعراض<sup>(٤)</sup> ؟ قال : يشبه<sup>(٥)</sup> السهم ، وربما خرقة . وربما<sup>(٦)</sup> جرحه فيأكل ، وإذا أصاب بعرضه فهو بمنزلة الوقيذ ، لا يأكل<sup>(٧)</sup> .

(١) هكذا في جميع النسخ وفي المطبوع ( كلبا ) وكلاهما صحيح .

(٢) زيادة لم تكن في النسخ الثلاث . والسياق يقتضيها .

(٣) يعني إذا كان الكلب الثاني لا يعرف حاله ولا يدري هل وجدت فيه شرائط الصيد أو لا ، أو علم أنه لا يوجد فيه شرائط الصيد ، وهذا شبه متفق عليه ، فقد قال ابن قدامة : وبهذا قال عطاء والقاسم بن مخيمرة ومالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ، ولا نعلم لهم مخالفا . المغنى ٩ / ٣٧٤ .

(٤) المعراض : خشبة محددة الطرف ، وقيل : فيه حديدة ، وقيل : سهم بلا ريش . المطلع على أبواب المقنع ص ٣٨٥ .

(٥) هذا هو الأقرب لما في الأصل . ويحتمل أن يكون ( شبيه ) كما أثبتته في المطبوع وأما في المصرية و ( م ) فهو ( سبيه ) . وهو خطأ ظاهر .

(٦) في الأصل والمصرية ( دما ) والتصويب من نسخة ( م ) وكذا في المطبوع .

(٧) يشبه هذه الرواية ما نقله ابن قدامة من غير أن يذكر من رواه فقال : قال أحمد : المعراض ، يشبه السهم يحذف به الصيد ، وربما أصاب الصيد بجده فخرقه وقتل ، فيباح وربما أصاب بعرضه فقتل بثقله فيكون موقوداً فلا يباح . المغنى ٩ / ٣٨٣ ، أما المذهب : فقال المرداوي : إذا قتله بجده أبيع بلا نزاع ، وإن قتله بعرضه لم يبيع مطلقاً على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب .

قال في المستوعب والترغيب : وإن قتله بعرضه ولم يجرحه لم يبيع ، فظاهر كلامهما أنه إذا جرحه بعرضه يباح ، قال في الفروع : وهو ظاهر نصوصه . الإنصاف ١٠ / ٤٢٠ . قلت : والراجع عندي ما جاء بالمذهب لقوة دليله واحتياطاً عن أكل الحرام .

## كتاب اليبوع

١٢١٢ - حدثنا قال : سألت أبى عن رجل منع رجلا الماء أن يسقيه ، فخاف على نفسه . فقلت له ترى أن يقاتله حتى يشرب ؟ قال : أرى (١) أن يشتري منه ، وكره أن يقاتله ، فإنه خاف أن يقتله ، وقال : يرزقه الله ماء .

قلت لأبى : ترى إن أمكنه أن يخلسه منه فيشرب (٢) ؟ قال : أحب إلّى أن يرضيه بعد ذلك ، وأرجو أن يكون له عذر (٣) .

---

(١) فى المصرية ( أبى ) والأنسب ما هو فى الأصل كما أثبتناه .  
 (٢) فى المصرية ( فقرب ) وفى المطبوع ساقطة ، والصواب ما أثبتناه .  
 (٣) قال الخرقى : ومن اضطر فأصاب الميتة ، وخبزاً لا يعرف مالكة ، أكل الميتة ، وإن لم يصب إلا طعاماً ، فلم يبعه مالكة أخذه قهراً ليحى به نفسه ، وأعطاه ثمنه ، إلا أن يكون بصاحبه مثل ضرورته ، المختصر ص : ٢١١ .

وفى الإنصاف ( ١٠ / ٣٧٣ - ٣٧٥ ) : ( وإن لم يجد إلا طعاماً لم يبذله مالكة ، فإن كان صاحبه مضطراً إليه ، فهو أحق به ) . وذلك بلا نزاع . ( فإن أبى فللمضطر أخذه قهراً ، ويعطيه قيمته ) . كذا قال جماعة ، وقال جماعة : يعطيه ثمنه ، وقال فى المغنى : يعطيه عوضه ( فإن منعه فله قتاله ) هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم .

وقال فى الترغيب : فى قتاله وجهان ونقل عبد الله : أكره مقاتلته ، وقال فى الإرشاد : فإن لم يقدر على أخذه منه إلا بمقاتلته ، لم يقاتله ، فإن الله يرزقه .  
 وانظر أيضاً : المغنى ٩ / ٤١٩ - ٤٢٢ ، والكافى ١ / ٤٩١ - ٤٩٢ ، والمنقح ٤ / ١٦٩ ، وكشاف القناع ٦ / ١٥٨ .



## بيع البيضا (١) بالسلت (٢)

١٢١٣ - حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل سنة ست / وثمانين (٣) ببغداد ، قال : سألت أبا - رحمه ٢٤١  
الله - عن البيضا بالسلت ؟ فقال : البيضا الخنطة (٤) أظنها ، والسلت  
أراه شيعاً يشبه الشعير . (٥) فكرهه سعد (٦) من أجل أن أحدهما كان  
يابساً والآخر رطباً (٧) . فقال سعد : سئل النبي ﷺ عن التمر  
بالرطب ، فقال : ينقص الرطب ؟ قالوا : نعم ، فنهى (٨) عنه (٩)

(١) قال الخطابي : البيضاء نوع من البر أبيض اللون ، وفيه رَحَاوَة ، يكون ببلاد  
مصر ، وقال بعضهم : هو الرطب من السلت ، والأول أعرف ، إلا أن هذا القول أليق بمعنى  
الحديث ، وعلته تبين موضع التشبيه من الرطب بالتمر ، وإذا كان الرطب منهما جنساً  
واليابس جنساً آخر لم يصح التشبيه . معالم السنن : ٣٢ / ٥ .  
وقال ابن الأثير : وفي حديث سعد : أنه سئل عن السلت بالبيضاء فكرهه .  
البيضاء : الخنطة وهي السمراء أيضاً ، وإنما كره ذلك ، لأنهما عنده جنس واحد . وخالفه  
غيره . النهاية : ١ / ١٧٣ .

(٢) في المطبوع ( السليت ) .

(٣) وذلك بعد مائتين .

(٤) في النسخ الثلاث ( بالخنطة ) وكذا المطبوع والصواب ( الخنطة ) بحذف  
الباء .

(٥) زيادة في المطبوع ( قال أبي ) قبل ( فكرهه سعد ) .

(٦) سعد : هو سعد بن أبي وقاص .

(٧) في جميع النسخ كان يابس والآخر رطب ( على الرفع ) والصواب بالنصب كما  
أثبتناه وكذا في المطبوع .

(٨) في المصرية ( فهي عنه ) . وهذا خطأ ، والصواب كما أثبتناه .

(٩) ( عنه ) سقطت من المطبوع .

النبي ﷺ (١) لنقصانه (٢) .

١٢١٤ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أمية عن عبد الله بن يزيد عن أبي عياش (٣) سئل سعد (٤) عن بيع سلت بالشعير أو شيء من هذا فقال : سئل النبي ﷺ عن تمر برطب . فقال : تنقص (٥) الرطبة (٦) إذا بيعت ؟

(١) أخرجه أحمد في المسند ١ / ١٧٩ من طريقين ، وأخرجه أبو داود في السنن كتاب البيوع : باب في التمر بالتمر ٣ / ٦٥٤ - ٦٥٧ ح رقم ٣٣٥٩ ، والترمذي في السنن . كتاب البيوع : باب ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزبنة ٣ / ٢٥٨ ح رقم ١٢٢٥ .  
(٢) قال الخرق : البر والشعير جنسان . المختصر ص : ٨٣ .  
قال ابن قدامة : هذا هو المذهب ، وعن أحمد : أنهما جنس واحد ، وحكى ذلك عن سعد بن أبي وقاص وغيره . المغني ٤ / ٢٠ ، وانظر أيضاً : الإنصاف ٥ / ١٧ .  
فعلى أن البيضاء من الخنطة والسلت من الشعير فهما جنسان فيجوز التفاضل بينهما واستدلال له بهذا الحديث المرفوع ، فإن فيه عدم الجواز إذا كان الشيء من جنس واحد ، ويفهم من هذا أنه إذا تغير الجنس جاز ، وإلا فلا .  
أما إذا كان المعنى كما رآه الخطابي في هذا الحديث بأن البيضاء : الرطب من السلت فظاهر عدم جوازه ، كما قال ابن المنذر : أجمعوا على أن بيع التمر بالرطب لا يجوز ، وانفرد النعمان فرخص فيه . الإجماع ص : ١١٨ .

قال ابن عبد البر : جمهور علماء المسلمين على أن بيع الرطب بالتمر لا يجوز بحال من الأحوال ، وقال أبو حنيفة : يجوز ذلك . المغني ٤ / ١٢ .  
وانظر أيضاً : الإنصاف ٥ / ٣٢ .  
(٣) في المصرية ( أبي عباس ) والصواب ما أثبتناه كما سيتبين من تخريج الحديث .  
وأبو عياش هو : زيد بن عياش - بحتانية ومعجمة - ، أبو عياش المدني ، صدوق ، من الثالثة ، تقريب التهذيب ١ / ٢٧٦ ، وتهذيب التهذيب ٣ / ٤٢٣ .  
(٤) هو سعد بن أبي وقاص .

(٥) في الأصل والمصرية ( ينقص ) وفي ( م ) ( تنقص ) كما أثبتناه وهذا هو الصواب وكذا في المطبوع .

(٦) في جميع النسخ ( الرطبة ) وكذا في المطبوع ، إلا أنها ( الرطبة ) كما وردت نصاً في الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد في المسند ١ / ١٧٩ .

قالوا : نعم ، قال : فلا إذاً <sup>(١)</sup> .

### الثياب <sup>(٢)</sup> والطعام تكون أثماناً

١٢١٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن الثياب <sup>(٣)</sup> والطعام تكون أثماناً بعضها لبعض ، قال : نعم . قلت : رجل قال لرجل : أبيعك هذا الكر <sup>(٤)</sup> بألف درهم أو ألف درهم بكرّ تكونان جميعاً ثمناً لصاحبها ؟ قال : نعم .

### التجارة في الحنطة

١٢١٦ - حدثنا قال : سألت أبا تكره التجارة في الحنطة جالباً <sup>(٥)</sup> أو غير جالب ؟ / قال : الجالب <sup>(٦)</sup> أحسن حالاً عندي ، ٢٤٢

(١) أخرج الحديث الإمام بنفس السند والمتن في المسند ١ / ١٧٩ وأخرجه ابن ماجه ما في معناه في السنن ، كتاب التجارات : باب بيع الرطب بالتمر ٢ / ٧٦١ ح رقم ٢٢٦٤ ، والحاكم في المستدرک ٢ / ٣٨ ، وفيهما البيضاء بالسلت .  
(٢) في المصرية ( النبات ) .

(٣) في المصرية ( النبات ) وكذا في المطبوع أيضاً . ولعل الأنسب الثياب كما أثبتناه في كلا المكانين ، لأن النبات داخل في مسمى الطعام .

(٤) الكرّ : بالضم ، ستون قفيزاً ، القفيز : ثمانية مكاكيك ، والمكوك : صاع ونصف . الزاهر ص ٢١٠ ، وقال ابن الأثير : الكرّ : جنس من الثياب الغلاظ ، والكرّ بالبصرة ، ستة أوقار ، ونقل كلام الزهرى السابق . النهاية ٤ / ١٦٢ .

وقال ابن منظور : الكرّ ، مكيال لأهل العراق ، والكرّ : ستة أوقار ، وهو عند أهل العراق ستون قفيزاً ، والكرّ أيضاً الكساء . لسان العرب ٦ / ٤٥١ - ٤٥٢ والكرّ بالفتح ، قيد من ليف أو خوص ، أو حبل يصعد به على النخل ، أو الحبل الغليظ . القاموس ٢ / ١٣٦ .

(٥) في جميع النسخ ( جالب ) على الرفع وكذا في المطبوع أيضاً ، والصواب بالنصب كما أثبتناه .

(٦) الجلب : سوق الشيء من موضع إلى آخر ، ومنه الجلب والأجلاّب : الذين =

وأرجو أن لا يكون به بأس (١) .

### اختلاف المتبايعين

١٢١٧ - حدثنا قال : قلت لأبي : إذا اختلف المتبايعان في الثمن والبيع (٢) قد استهلك ، القول قول من منهما ، أو البيعة ؟ فقال : يتفقان على شيء مما (٣) اختلفا ، فإذا لم يتفقا كان القول قول البائع مع يمينه فإن كانت بيعة ، فلا شيء إذا كانت البيعة (٤) .

= يجلبون الإبل والغنم للبيع . لسان العرب ١ / ٢٦٠ .  
وقد نقل في المغني رواية عن النبي ﷺ في فضل الجالب ، أنه قال : « الجالب مرزوق ، والمحتكر ملعون » . ٤ / ١٦٧ .

(١) قال ابن قدامة : وإن تلقى الجلب في أعلى الأسواق فلا بأس ، لأنه إذا صار في محل البيع والشراء فلم يدخل في النهي ، كالذي وصل في وسط السوق . المغني ٤ / ١٦٦ .  
قال المرداوي : وفي كراهة الطعام إذا لم يرد الحكرة روايتان ، أطلقهما في الفروع .. وقال القاضي : يكره أن تربص به السعر ، لا جالباً بسعر يومه . ونقل رواية عبد الله هذه . وعن حنبل أيضاً عن أحمد : وذلك ما لم يحتكر . الإنصاف : ٤ / ٣٣٨ - ٣٣٩ .  
(٢) البيع اسم المبيع والجمع بيع . لسان العرب ٩ / ٣٧٣ ، مادة بيع .  
(٣) في المصرية ( فما ) وفي نسخة م ( فيما ) .

(٤) قال الخرق : وإذا باع شيئاً واختلفا في ثمنه تحالفا ، فإن شاء المشتري أخذه بعد ذلك بما قال البائع وإلا يفسخ البيع بينهما ، والمبتدئ باليمين البائع ، وإذا كانت السلعة تالفة تحالفا ، ورجعا إلى قيمة مثلها ، إلا أن يشاء المشتري أن يعطى الثمن على ما قال البائع . فإن اختلفا في صفتها ، فالقول قول المشتري مع يمينه في الصفة . المختصر ص : ٨٨ .

وقد بين المسألة القاضي بوضوح أكثر . انظر : الروايتين ٦٥ / أ - ب والمغني ٤ / ١٤٦ - ١٤٧ ، والكافي ٢ / ١٠٣ - ١٠٤ ، والمقنع ٢ / ٥٥ - ٥٧ ، والمبدع ٤ / ١١١ .  
وقال المرداوي : إنهما يتحالفا مع تلف السلعة ، وهذا المذهب ، قال في التلخيص : أصبح الروايتين التحالف . وقال الزركشي : هذا اختيار الأكثرين . وعنه : لا يتحالفا إن كانت تالفة ، والقول قول المشتري مع يمينه ، اختاره أبو بكر رحمه الله . الإنصاف ٤ / ٤٤٧ - ٤٤٨ .

## إذا باع بشرط البراءة من كل عيب

١٢١٨ - قال : سألت أبا عن الرجل يبيع البع ، فيبرئ (١) من كل عيب فيه ظاهر وباطن . هل يجوز هذا أو يسمى العيب وبينه ؟ قال : قد اشترى رجل من ابن عمر عبداً (٢) به عيب ، وباعه ابن عمر بالبراءة ، فردّه عليه - يعنى وأراد أن يستحلفه أنه لم يبعه وبه عيب - فأبى ابن عمر أن يحلف فباعه ابن عمر بعد ذلك بضعفين أو نحو ذلك (٣) .

١٢١٩ - حدثنا قال: حدثنا خلف بن هشام البزار قال :

- 
- (١) في المصرية ( فيبرئ ) وهو خطأ .  
 (٢) في المصرية ( أنه ) وهو خطأ ، وفي المطبوع ( له ) وهذا أيضاً خطأ .  
 (٣) قد عقد أبو داود في المسائل باباً ( في بيع البراءة ) وذكر رواية نحوها عن الإمام واستدل فيها بأثر ابن عمر الآتى ، ص : ٢٠٢ .  
 قال الخرق : ومن باع حيواناً أو غيره بالبراءة من كل عيب لم يبرأ ، سواء علم به البائع أو لا يعلم ، المختصر . ص : ٨٧ .  
 وقال ابن نصر : قال أحمد : لا يبرأ حتى يسمى العيوب ، أو يضع يده عليها .  
 اختلاف الفقهاء ٨٩ / أ . ونقل القاضى فى المسألة روايتين : الأولى : كما ذكر الخرق ، والثانية : إن كان عالماً بالعيب لم يبرأ منه ، وإن لم يكن عالماً برئء منه ، ووجه هذه الرواية إجماع الصحابة . الروايتين والوجهين ٦٣ / أ - ب . وقال ابن قدامة : كذلك فى المغنى ٤ / ١٣٥ ، والكافى ٢ / ٩٣ - ٩٤ .  
 ونقل ابن مفلح عن الرواية الثانية : أنها أنصهها ، واختارها القاضى فى الروايتين وأبو الخطاب ، وقدمها فى المحرر . المبدع ٤ / ٩٩ .  
 وقال المرداوى معلقاً على قول ابن قدامة : وإن باعه وشرط البراءة من كل عيب ، لم يبرأ ، وكذا لو باعه ، وشرط البراءة من عيب كذا إن كان ، وهذا المذهب فى ذلك بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب .  
 وعنه : يبرأ ، إلا أن يكون البائع علم العيب فكتمه ، واختاره الشيخ تقي الدين .  
 الإنصاف : ٤ / ٣٥٩ ، والاختيارات الفقهية : ١٢٤ ، ومنتهى الإرادات ١ / ٣٥٥ .

حدثنا حماد بن زيد عن يحيى <sup>(١)</sup> بن سعيد عن سالم بن عبد الله بن عمر ، أن أباه باع عبداً له بثمانمائة درهم بالبراءة من كل داء ، ٢٤٣ فوجد <sup>(٢)</sup> الرجل به / عيباً فجاء يخاصمه إلى عثمان ، فقال ابن عمر : إني بعتك بالبراءة من كل داء فقال : إحلف لقد بعتك وما به داء تعلمه <sup>(٣)</sup> .

قال : فلم يحلف <sup>(٤)</sup> وقبل <sup>(٥)</sup> الغلام ، وكان عنده حتى برأ فباعه بألف وخمسمائة <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> .

### سئل عن شرطين في بيع

١٢٢٠ - قلت لأبي : إن شريحا قال في شرطين في بيع : أن يقول : أبيعك إلى شهر بعشرة ، فإن حبسه شهراً فبأحد <sup>(٨)</sup> عشرة ،

- 
- (١) هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري .  
 (٢) كذا في الأصل ، وفي المصرية و ( م ) ( يوجد ) . وفي المطبوع كما هو في الأصل .  
 (٣) كذا في نسخة ( م ) ، وفي الأصل ( تعله ) وفي المصرية ( وما به من داء بعله ) وفي المطبوع كما هو في الأصل والأنسب ما هو في نسخة ( م ) كما أثبتناه .  
 (٤) زاد في المطبوع ( ابن عمر ) بعد ( فلم يحلف ) .  
 (٥) كذا في الأصل وفي نسخة ( م ) ( قيد ) وفي المصرية ( قد ) ولا معنى له هناك . وفي المطبوع سقطت ( وقبل الغلام ) .  
 (٦) زاد في المطبوع بعد ( خمسمائة ) ( درهم ) .  
 (٧) أخرج مالك نحوه من طريق يحيى بن سعيد في الموطأ ، كتاب البيوع : باب العيب في الرقيق ٢ / ٦١٣ ، والبيهقي بسنده من طريق مالك المذكور في السنن الكبرى ٥ / ٣٢٨ .

(٨) كذا في الأصل ، وفي المصرية و ( م ) ( فيأخذ ) وفي المطبوع أيضاً وهو خطأ . والصواب ما هو في الأصل كما أثبتناه .

فقال شريح : ( أقل الثمن وأبعد الأجلين أو الربا ) (١) (٢) فسألت أئى عن ذلك ، فقال هذا البيع فاسد (٣) .

١٢٢١ - حدثنا قال : سمعت أئى سئل عن شرطين فى بيع ، قال : هو أن يقول : أبيعك هذه الجارية على أنك إن بعتهأ فأنا أحق بها ، وأن تخدمنى كذا وكذا ، قال أئى : فقد اشترط شرطين فى بيع ، قال : فأما (٤) إذا كان شرط واحد فلا بأس (٥) . قد باع جابر من

(١) كذا فى جميع النسخ ( والربا ) والصواب ( أو الربا ) كما ورد فى الحديث المحتوى على هذا الحكم . وسيأتى ذكره فى تخرىج قول شريح ، وفى المطبوع ( أو الربا ) .

(٢) أثر شريح بالنص المذكور لم نعثر عليه عنه ، والذى روى عنه هو ( من باع بيعتين فى بيعة فله أوكسهما أو الربا ) أخرجه عبد الرزاق بسنده عن شريح فى المصنف ١٣٧ / ٨ ، وأيضاً وكيع فى أخبار القضاة ٢ / ٣٤٥ .

إلا أن هناك بهذا النص تماماً حديثاً مرفوعاً عن أئى هريرة ، رواه أبو داود فى السنن ، كتاب البيوع : باب فىمن باع بيعتين فى بيعة ٣ / ٧٣٨ - ٧٣٩ . أما النص المذكور فى المتن فنقل ذلك عن طاووس ، أخرجه عبد الرزاق فى المصنف : ١٣٧ / ٨ - ١٣٨ .

(٣) عقد أبو داود باباً بعنوان ( باب فى بيعتين فى بيعة ) وروى عن الإمام أحمد ما فى معنى هذه الرواية . المسائل ص : ٢٠٢ .

وقال الخرقى : ويبطل البيع إذا كان فيه شرطان ، ولا يبطله شرط واحد . المختصر ص : ٨٩ ، قال ابن قدامة : ثبت عن الإمام أحمد أنه قال : الشرط الواحد لا بأس به ، إنما نبى عن الشرطين فى بيع ، المغنى ٤ / ١٦٩ .

قال المرداوى : قول ابن قدامة ( فى المقنع ٢ / ٢٨ ) ، وإن جمع بين شرطين لم يصح ، هذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

وعنه : يصح ، اختاره الشيخ تقى الدين رحمه الله .

الإنصاف ٤ / ٣٤٧ - ٣٤٨ .

وقال فى المنتهى : ويبطله جمع بين شرطين - ولو صحيحين - ما لم يكونا من مقتضاه أو مصلحته ١ / ٣٥٣ .

قلت : وهذا معنى قول الإمام أحمد : هذا البيع فاسد لوجود شرطين فيه ، للنهى عن ذلك بالحديث الثابت الصحيح : لا شرطان فى بيع .

(٤) فى المصرية ( قلنا ) .

(٥) نقل رواية نحوها عن الإمام أحمد أبو داود فى المسائل ص ٢٠٢ ، وقال ابن =

النبي ﷺ بغيراً واستثنى ظهره <sup>(١)</sup> . وقال لعائشة : « اشترطى الولاء إنما الولاء لمن أعتق » <sup>(٢)</sup> .

## بيع المدبر

١٢٢٢ - حدثنا قال : سألت أبا عنبية المدبر يبيعه صاحبه إذا أراد قال : لا بأس إذا احتاج إليه <sup>(٣)</sup> .

= قدامة : واختُلف في تفسير الشرطين المنهى عنهما ، فروى عن أحمد : أنهما شرطان صحيحان ليسا من مصلحة العقد .

وروى الأثر عن أحمد تفسير الشرطين ، أن يشتريها على أنه لا يبيعهما من أحد ولا يطؤها ، ففسره بشرطين فاسدين ، وروى عنه إسماعيل بن سعيد في الشرطين في البيع ، أن يقول : إذا بعتهما فأنا أحق بها بالثمن ، وأن تخدمني سنة .

وظاهر كلام أحمد : أن الشرطين المنهى عنهما ما كانا من هذا النحو ، فأما إن شرط شرطين أو أكثر في مقتضى العقد أو مصلحته ، مثل أن يبيعه بشرط الخيار ، والتأجيل ، والرهن ، والضمين ، أو بشرط أن يسلم إليه المبيع فهذا لا يؤثر في العقد وإن كثر . المغنى : ٤ / ١٦٩ - ١٧٠ . وانظر أيضاً : الكافي ٢ / ٣٧ - ٣٩ والإنصاف ٤ / ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(١) أخرجه البخارى في الصحيح ، كتاب الشروط : باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز ٥ / ٣١٤ ح رقم ٢٧١٨ ، ومسلم في الصحيح ، كتاب المساقاة : باب بيع البعير واستثناء ركوبه ، ٣ / ١٢٢١ - ١٢٢٢ ح رقم ٧١٥ ، والترمذى في السنن ، كتاب البيوع : باب ما جاء في اشتراط ظهر الدابة عند البيع ٣ / ٥٥٤ ح رقم ١٢٥٣ .

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٦ / ٣٣ ، ٤٢ ، ٤٦ ، والبخارى في الصحيح كتاب العتق : باب بيع الولاء وهبته ٥ / ١٦٧ ح رقم ٢٥٣٦ . ومالك في الموطأ ، كتاب العتق : باب مصير الولاء لمن أعتق ، ٢ / ٧٨٠ .

(٣) نقل رواية نحوها عن الإمام أحمد صالح في المسائل ص : ٣٩ . قال ابن قدامة : نقل جماعة عن أحمد جواز بيع المدبر مطلقاً في الدين وغيره مع الحاجة وعدمها ، وهذا هو الصحيح . المغنى : ١٠ / ٣٤٨ ، وانظر الكافي : ٤ / ٥٩٢ ، المبدع ٦ / ٣٢٩ .



١٢٢٣ - حدثنا قال : سألت أئى عن بيع المدبر / ؟ فقال : ٢٤٤  
 أما الغلام فلا بأس إذا احتاج إلى ثمنه . قلت لأئى : الجارية ؟ قال :  
 لا أجتري عليه <sup>(١)</sup> ، لأنه فرج يوطأ ، وعائشة حيث سحرتها جارتها  
 باعتها ، وكانت مدبرة ، وجعلت ثمنها فى مثلها <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> .

### إذا باع وشرط على المشتري ألا يبيع ولا يهب

١٢٢٤ - حدثنا قال : سمعت أئى سئل عن رجل باع  
 جارية <sup>(٤)</sup> من رجل على ألا يبيع ولا يهب ؟ قال : البيع جائز ولا

= وقال المرداوى : هذا المذهب مطلقاً بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وعنه :  
 لا يجوز بيعه مطلقاً ، وعنه : لا يباح إلا فى الدين ، وذكر روايات أخرى . الإنصاف  
 ٧ / ٤٣٧ - ٤٣٨ .

(١) أما الجارية المدبرة فقال الخرقى : لا تباع المدبرة فى الدين إلا فى إحدى الروايتين  
 عن أئى عبد الله ، والرواية الأخرى ، الأمة كالعبد .  
 وما ولدت المدبرة بعد تديرها ، فولدها بمنزلتها ، وله إصابة مديرتة ، المختصر ص :  
 ٢٤٣ .

أما ما مضى من التفريق بين المدبر والمدبرة ، فقال ابن قدامة : لا نعلم هذا التفريق  
 بين المدبرة والمدبر عن غير إمامنا رحمه الله ، وإنما احتاط فى رواية المنع من بيعها ، لأن فيه  
 إباحة فرجها وتسليط مشترها على وطئها مع وقوع الخلاف فى بيعها وحلها ، فكره الإقدام  
 على ذلك مع الاختلاف فيه ، والظاهر أن هذا المنع منه كان على سبيل الورع ، لا التحريم  
 البات ، فإنه إنما قال : لا يعجبني بيعها ، والصحيح جواز بيعها ، فإن عائشة باعت مدبرة  
 لها سحرتها . المغنى ١٠ / ٣٤٩ ، وانظر أيضاً : المقنع ٢ / ٤٩٥ ، الكافى ٤ / ٥٩٢ ،  
 والمبدع ٦ / ٣٢٩ ، والإنصاف ٧ / ٤٣٨ .

(٢) ( مثلها ) سقطت من المطبوع .

(٣) أخرج أثر عائشة الإمام أحمد فى المسند ٦ / ٤٠ ، وعبد الرزاق فى المصنف

٩ / ١٤١ ، والبيهقى فى السنن الكبرى : ١٠ / ٣١٣ .

(٤) فى نسخة ( م ) ( جاريته ) .

يقربها ، لأن عمر بن الخطاب ، قال : لا يقرب <sup>(١)</sup> فرجاً ، وفيه شرط لأحد <sup>(٢)</sup> ، قيل لأى فالبيع جائز ؟ قال : البيع جائز <sup>(٣)</sup> .

### البيعان بالخيار

١٢٢٥ - حدثنا قال : سألت أبا عنبيّين <sup>(٤)</sup> بالخيار ؟ .

فقال : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا <sup>(٥)</sup> .

(١) كذا في جميع النسخ ، وفي المطبوع ( لا تقرب ) .

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، كتاب البيوع : باب ما يفعل في الوليدة إذا بيعت والشرط فيها : ٢ / ٦١٦ ، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف : ٨ / ٥٦ ، ٥٧ ح رقم ١٤٢٩١ ، ١٤٢٩٣ .

(٣) قال ابن قدامة : روى في المسألة عن الإمام أحمد ، إسماعيل بن سعيد : البيع جائز قال : فذكرت لأحمد الحديث ، فقال : البيع جائز ولا تقرّبها ، وعلّله ابن قدامة بقوله : لأنه كان فيه شرط واحد للمرأة ، ولم يقل عمر في ذلك : البيع فاسد ، فحمل الحديث على ظاهره وأخذ به . المغنى ٤ / ٧٦ ، وانظر : الكافي ٢ / ٣٩ ، والمقنع ٢ / ٣٠ . وقال ابن تيمية : تصح الشروط التي لم تخالف الشرع في جميع العقود ، وعن أحمد نحو العشرين نصاً على صحة الشروط ، وأنه يحرم الوطء لنقص الملك ... الاختيارات الفقهية : ١٢٣ - ١٢٤ ، ونقل جميع التفاصيل حول المسألة المرداوي في الإنصاف : ٤ / ٣٥٠ - ٣٥٤ ، وهناك كلام جيد فيه لابن القيم في تهذيب السنن : ٥ / ١٤٤ - ١٤٩ . وانظر أيضاً : المبدع ٤ / ٥٨ .

وقد سبق أن المذهب فساد العقد ، والرواية الثانية : جوازه وهو اختيار شيخ الإسلام . انظر : المسألة ( ١٢٢٠ ) .

(٤) قال ابن الأثير : البيعان : هما البائع والمشتري ، يقال لكل واحد منهما : يبيع وبائع . النهاية : ١ / ١٧٣ .

(٥) قال القاضي : خيار المجلس ثابت في عقد البيع إلى أن يتفرقا ، نص عليه في مواضع في رواية الأثرم والمروذي وإبراهيم بن الحارث ، والحسن بن الحسين وعبد الله . التعليق الكبير : ٤ / ٢١٠ ب .

وقال في الروایتين : إن وقع أحدهما وجب البيع لأنهما قد تراضيا عليه ، كذلك نقل حرب ، والثانية : لا ينقطع إلا بالتفرق ٥٢ / أ . والمراد بالتفرق : تفرق الأبدان ، انظر : التعليق الكبير ٤ / ٢١١ ب - ٢١٣ ب .

قال ابن قدامة : ولكل واحد من المتبايعين الخيار ما لم يتفرقا بأبدانهما ، إلا أن =

## بيع السمك في الآجام وما ظهر من الأرض

١٢٢٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن بيع الآجام ؟ قال :  
لابأس ببيع ما ظهر من القصب ، فأما شيء يدعه حتى ينبت <sup>(١)</sup>  
ويزداد فلا يجوز شراؤه <sup>(٢)</sup> . وأكره بيع السمك في الآجام <sup>(٣)</sup> لأنه  
غرر <sup>(٤)</sup> .

= يتبايعا على أن لا خيار بينهما ، المقنع ٢ / ٣٤ .  
قال المرداوي : إنما إذا تفرقا بأبدانهما يلزم البيع ويبطل خيارهما ، وهو صحيح ، وهو  
المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ٤ / ٣٧٢ . والمراد بالتفرق ، التفرق العرفي . انظر  
صوره في الإنصاف : ٤ / ٣٦٨ - ٣٦٩ . وانظر في المسألة : المغني ٣ / ٤٨٥ - ٤٨٦ ،  
والكافي : ٢ / ٤٣ - ٤٤ ، والمبدع ٤ / ٦٣ - ٦٦ .

(١) في المطبوع ( يثبت ) .

(٢) قال الخرق : ولا يجوز بيع القنأ والخيار والبادنجان وما أشبهه إلا لَقْطَةً لَقْطَةً  
وكذلك الرطبة كل جزء . المختصر ص : ٨٥ .

قال ابن قدامة : إذا باع ثمرة شيء من هذه البقول لم يجوز إلا بيع الموجود منها دون  
المعدوم ، فالرطبة وما أشبهها مما تثبت أصوله في الأرض ، ويؤخذ ما ظهر منه بالقطع دفعة بعد  
دفعة كالنعناع والهندبا وشبههما ، لا يجوز بيعه إلا أن يبيع الظاهر منه بشرط القطع في  
الحال . المغني : ٤ / ٧٠ - ٧١ ، وانظر أيضاً : الإنصاف : ٦٧/٥ .

(٣) الآجام : جمع أجم - بالفتح - كل بيت مَرَبَع مسطح - وبضميتين -  
الحصن . القاموس المحيط ٧٣/٤ ، مادة ( أجم ) ، ويبدو أن مراد الإمام بها المكان المحفوظ  
المحدود ، ولكن لا يمكن فيه تقدير السمك من حيث الوزن والصفة ونحوهما وكذلك القدرة  
على التسليم .

(٤) قال الخرق : لا يجوز بيع السمك في الآجام وما أشبهها . المختصر ص ٨٨  
 وذكره أبو الخطاب فيما لا يقدر على تسليمه ، فلا يجوز . الهداية ١٢٩/١ .

وقال ابن قدامة : هذا قول أكثر أهل العلم ، ولا نعلم لهم مخالفاً ، وأضاف قائلاً :  
لا يجوز بيعه إلا أن يجتمع ثلاثة شروط : أحدها : أن يكون مملوكاً . والثاني : أن يكون الماء  
رقيقاً لا يمنع مشاهدته ومعرفته ، والثالث : أن يمكن اصطياده وإمساكه ، المغني ٤ / ١٥٢ ،  
وانظر أيضاً : الإنصاف : ٤ / ٢٩٤ .

## قوله عليه السلام : خراج العبد بضمانه (١)

١٢٢٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن حديث عائشة أن  
 ٢٤٥ النبي ﷺ / قضى أن خراج (٢) العبد بضمانه (٣) قال : أذهب فيه  
 إلى هذا الحديث في العبد له وجهه (٤) ، وفي المصراة (٥) يردّها ويرد  
 معها صاع له وجهه (٦) ولهذا وجهه أذهب إليهما (٧) جميعاً .

= وقال ابن مفلح : الحديث : « لا تشتروا السمك في الماء فإنه غرر » المراد به إذا كان  
 في الآجام ، فلو كان في بركة معداً للصيد وعرف برؤية لصفاء الماء فيها ، وأمكن اصطيداه ،  
 صح بيعه ، لأنه معلوم ممكن تسليمه . المبدع : ٢٤ / ٤ .

(١) العنوان ساقط من المطبوع .

(٢) في المطبوع ( إخراج ) وهو خطأ .

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٦ / ٢٠٨ ، والترمذي في الجامع ، كتاب البيوع : باب  
 ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيباً ، ٣ / ٥٨٢ ح رقم ١٢٨٥ .  
 وابن ماجه في السنن ، كتاب التجارات : باب الخراج بالضمان : ٢ / ٧٥٤  
 ح رقم ٢٢٤٢ .

(٤) قال ابن قدامة في التمام المنفصل عن المبيع : أن تكون الزيادة من غير عين المبيع  
 كالخدمة والأجرة والكسب ... كل ذلك للمشتري في مقابلة ضمانه ولا نعلم في هذا  
 خلافاً . المغنى : ١١٠ / ٤ .

(٥) المصراة : الناقة أو البقرة أو الشاة يُصَرَّى - بالتشديد والتخفيف - اللبن في  
 ضرعها ، أى يجمع ويحبس . قال ذلك ابن الأثير في النهاية : ٣ / ٢٧ .

(٦) التصرية حرام إذا أراد بذلك التدليس على المشتري . وإذا اشترى مصراً وهو  
 لا يعلم ، فهو بالخيار بين أن يقبلها ، أو يردّها وصاعاً من تمر . المغنى : ٤ / ١٠٢ .  
 قال ابن المنذر : أجمعوا على أن من حلب المصراة فهو بالخيار إن شاء أمسكها ، وإن  
 شاء ردها وصاعاً من تمر ، وانفرد أبو يوسف وابن أبي ليلى فقالا : يردّها مع قيمة اللبن ،  
 وشذ النعمان فقال : ليس له ردها ، ولا يستطيع رد ما أخذ منها . الإجماع ص :  
 ١١٦ - ١١٧ .

قال المرداوى : قول ابن قدامة : ( ويرد مع المصراة ، عوض اللبن صاعاً من تمر )  
 يتعين التمر في الرد بشرطه ، ولو زادت قيمته على المصراة أو نقصت عن قيمة اللبن ، على  
 الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، الإنصاف : ٤ / ٣٩٩ .

(٧) كذا في نسخة (م) وفي المصرية ، أما في الأصل والمطبوع (إليها)  
 والصواب (إليهما) كما أثبتناه .

### مد عجوة (١)

١٢٢٨ - حدثنا قال : سمعت أبي سئل عن السيف المحلى يباع  
بذهب أو فضة قال : لا يعجبني (٢) ، قيل : تذهب إلى حديث  
فضالة (٣) بن عبيد عن النبي ﷺ ؟

(١) قال ابن رجب : مسألة ( مد عجوة ) هي قاعدة عظيمة مستقلة بنفسها ،  
وقال : مضمونها ملخصا : إذا باع ربويا بجنسه ومعه من غير جنسه من الطرفين . أو  
أحدهما كمد عجوة ودرهم بمد عجوة ودرهم ، أو مد عجوة ودرهم بمدى عجوة ، أو  
بدرهمين ففيه روايتان : أشهرهما : بطلان العقد . القواعد في الفقه الإسلامي ص :  
٢٤٨ .

قال ابن قدامة : ولا يجوز بيع جنس فيه الربا ، بعضه ببعض ومع أحدهما أو معهما  
من غير جنسهما ، كمد عجوة ودرهم بمدين أو درهمين أو بمد ودرهم . المقنع : ٢ /  
٧١ - ٧٢ .

قال ابن مفلح : هذا ظاهر المذهب . ونص عليه أحمد في مواضع وتسمى مسألة  
مد عجوة . المبدع : ٤ / ١٤٣ - ١٤٤ ، وقال المرادوى : وهو المذهب بلا ريب ،  
وعليه جماهير الأصحاب وقدموه ونصروه . الإنصاف ٥ / ٣٣ .

(٢) قال القاضي في المسألة : نقل الجماعة : أنه لا يجوز ، قال في رواية حنبل في  
الخاتم والسيف وما أشبههما : لا أرى أن يباع حتى يفصل ويخرج منه . الروايتين  
٥٤ / ب .

وقال ابن رجب : وللأصحاب طريقة ثانية : هو أنه لا يجوز بيع المحلى بجنس حليته  
قولاً واحداً ، وفي بيعه بنقد آخر روايتان ، ويجوز بيعه بعرض رواية واحدة . القواعد  
ص : ٢٤٩ ، انظر أيضاً : التعليق الكبير : ٢٥٩ ب - ٢٦٠ / ب ، والكافي ٤ /  
٥٨ ، والفروع : ٤ / ١٥٩ - ١٦٤ .

(٣) هو فضالة بن عبيد بن نافع بن قيس الأنصارى الأوسى ، أول ما شهد أحداً ،  
ثم نزل دمشق وولى قضاءها ، ومات سنة ثمان وخمسين ، وقيل : قبلها . الإصابة :  
٣ / ٢٠٦ - ٢٠٧ .

قال : نعم (١) .

## بيع العربون

١٢٢٩ - حدثنا قال : سألت أبا عن العريون ،

ما تفسيره ؟ .

قال : هذا عربان (٢) البيع .

١٢٣٠ - حدثنا قال : سألت أبا ، حدثنا سفيان بن عيينة

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند بسنده عن فضالة بن عبيد الأنصاري : قال اشترت قلادة يوم فتح خيبر باثني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : لا تباع حتى تفصل ٦ / ٢١ ، وأيضاً : ٦ / ١٩ .

وأخرج نحوه مسلم في الصحيح ، كتاب المساقاة ، باب بيع القلادة فيها خرز وذهب : ٣ / ١٢١٣ ح ١٥٩١ ، وأخرج أبو داود مثل ما أخرج أحمد ومسلم في السنن ، كتاب البيوع والإجازات : باب في حلية السيف تباع بالدرهم ، ٣ / ٦٤٧ ، ح رقم ٣٣٥٢ .

(٢) قال ابن الأثير : العربان : هو أن يشتري السلعة ويدفع إلى صاحبها شيئاً على أنه إن أمضى البيع حسب من الثمن ، وإن لم يمض البيع كان لصاحب السلعة ولم يرتجعه المشتري ، يقال : أعرب في كذا وعرب عَرَبَ وهو عَرَبَانٌ وعَرَبُونَ وعَرَبُونَ ، قيل : سمى بذلك لأن فيه إعراباً لعقد البيع أى إصلاحاً وإزالة فساد لئلا يملكه غيره باشرائه . النهاية : ٣ / ٢٠٢ .

وذكر الخطا في لغتين : عَرَبَانٌ وأَرَبَانٌ ، ويقال أيضاً : عَرَبُونَ وأَرَبُونَ ، معالم السنن : ٥ / ١٤٢ .

وقال ابن قدامة : بيع العربون : وهو أن يشتري شيئاً ويعطى البائع درهماً ، ويقول : إن أخذته ، وإلا فالدرهم لك ، وقال أحمد : يصح ، لأن عمر رضي الله عنه فعله . المقنع ٢ / ٣١ - ٣٢ ، وقال المرداوي : الصحيح من المذهب أن هذه صفة بيع العربون ، ذكره الأصحاب ، وسواء وقَّت أو لم يؤقت ، الإنصاف ٤ / ٣٥٨ ، وقال في ص ٣٥٦ : الصحيح أن بيع العربون صحيح ، وعليه أكثر الأصحاب ، ونص عليه . وانظر أيضاً : معالم السنن مع المنذرى : ٥ / ١٤٣ ، والمغنى : ٤ / ١٧٥ ، ومنح الشفاء ١ / ٢٩٣ ، والمبدع : ٤ / ٥٩ .

غير مرة عن عمرو - يعنى ابن دينار - قال : سمعت عبد (١) الرحمن بن فروخ (٢) : اشترى نافع (٣) بن عبد الحارث - وكان عامل عمر على مكة - من صفوان (٤) بن أمية دار السجن بأربعة آلاف (٥) ، فإن عمر (٦) رضى فالبيع له وإن عمر (٦) لم يرض فلصفوان أربعمئة (٧) . قلت لأبى : فإيش تقول أنت ؟ قال : دعها (٨) .

(١) عبد الرحمن بن فروخ - بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة ثم خاء معجمة - العدوى مولاهم ، مقبول ، من الثالثة ، ولم يصرح البخارى بذكره . تقريب التهذيب ١ / ٤٩٥ ، وتهذيب التهذيب : ٦ / ٢٥١ .

(٢) فى جميع النسخ : فروج - بالجيم - والصواب أنه بالخاء المعجمة كما تقدم فى الترجمة .

(٣) نافع بن عبد الحارث بن خالد الخزاعى ، صحابى ، فتحى ، وأمره عمر رضى الله عنه على مكة ، فأقام بها إلى أن مات . الإصابة : ٣ / ٥٤٥ .

(٤) صفوان بن أمية بن خلف بن وهب بن قدامة بن جمح القرشى الجمحى المكى ، صحابى من المؤلفه ، مات أيام قتل عثمان وقيل : سنة إحدى أو اثنتين وأربعين . فى أوائل خلافة معاوية الإصابة : ٢ / ١٨٧ .

(٥) كذا فى المصرية و ( م ) والمطبوع . وفى الأصل : ( ألف ) وهو خطأ لا يخفى .

(٦) كذا فى المصرية أى بدون الواو وفى الأصل و ( م ) : عمرو - بالواو - وهو خطأ .

(٧) تقدم تخريجه فى باب : سئل عن إجارة بيوت مكة مسألة رقم ١٠٥٢ ، وانظر أيضاً فى السنن الكبرى : ٦ / ٣٤ كتاب البيوع : باب ما جاء فى بيع دور مكة وكرائها الخ ، ومصنف ابن أبى شيبة : ٧ / ٣٦ .

(٨) لم يجب الإمام أحمد فى المسألة هنا ، وفى رواية الأثرم ، أنه قال : يذهب إليه ، وإنما صار أحمد فيه إلى ما روى فيه عن نافع بن عبد الحارث ... الحديث .

قال الأثرم : قلت لأحمد : تذهب إليه ؟ قال : أى شئ أقول ، هذا عمر بن الخطاب رضى الله عنه - يعنى أنه أجازه - وضعف الحديث المروى فيه . وهو : « نبى عن بيع العربون » لأنه منقطع ، وكأن رواية مالك فيه عن بلاغ ، وفى رواية الميمونى قال : لا بأس بالعربون ، انظر : معالم السنن مع المنذرى ٥ / ١٤٣ ، والمغنى ٤ / ١٧٥ - ١٧٦ وبدائع الفوائد : ٤ / ٨٤ .

١٢٣١ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول : ويكون أيضاً  
يكترى <sup>(١)</sup> الرجل الدار فيجعل له الشيء ، فإن سكن فذاك ، وإن لم  
يسكن كان لصاحب الدار ما يعجل له من الدراهم <sup>(٢)</sup> .

٢٤٦ ١٢٣٢ - حدثنا / قال : حدثنى عبد <sup>(٣)</sup> الأعلى فى حديثه  
عن حماد ، قال : وكان حميد يعنى الطويل ( لا يرى بأساً أن يقول  
الرجل : إني أريد متاعاً <sup>(٤)</sup> كذا وكذا <sup>(٥)</sup> فإذا وقع ( عندك  
فأعلمنى فإنى أريد نحوه ، ولا تقولن : أشتري <sup>(٦)</sup> كذا وكذا ، حتى  
أشتريه منك <sup>(٧)</sup> ) فسألت أنى عن ذلك فقال : مثل قول حميد وقال :  
لا بأس به <sup>(٨)</sup> .

(١) كذا فى جميع النسخ ، وفى المصرية ، ( يكرى ) .

(٢) قال المرداوى : حكم إجارة العربون كبيع العربون ، قاله الأصحاب . الإنصاف  
٣٥٨ / ٤ وقال ابن مفلح بعد ذكره : ذكره فى الوجيز والفروع . المبدع ٤ / ٦٠ ، وانظر  
أيضاً : منح الشفاء : ١ / ٢٩٤ .

(٣) هو عبد الأعلى بن حماد بن نصر الباهلى مولاهم ، البصرى ، أبو يحيى ،  
المعروف بالنرسى - بفتح النون وسكون الراء وبالمهملة - ، لا بأس به ، مات سنة ست أو  
سبع وثلاثين ومائتين . تقريب التهذيب ١ / ٤٦٤ ، تهذيب التهذيب : ٦ / ٩٣ .

(٤) كذا فى جميع النسخ وفى ( م ) : متاع ، وهو خطأ .

(٥) ما بين القوسين متكرر فى المصرية بعد قوله : ( فإذا وقع ) ، وهو مشطوب  
عليه فى الأصل .

(٦) ما بين القوسين غير موجود فى النسخة المصرية .

(٧) لم أجد من خرج قول حميد الطويل .

(٨) قال الكوسج : قلت : الموصفة ؟ قال : يصف له المتاع اشتري لك متاع كذا  
وكذا ، يصفه له ثم يبيعه من الرجل ، قال : أكرهه ، والذى يشتري الشيء على الصفة فهو  
غير هذا ، ذاك فى ملكه ، إذا كان على الصفة ، لزمه البيع ، قال إسحاق : كما قال .  
المسائل ( ١٢٥ / ب الظاهرية ، و ١ / ٣٧٥ المصرية ) .



## بيع (١) الثيا (٢) والسقيا الورق من العين

١٢٣٣ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان (٣) عن نُسَيْر (٤) عن عمرو (٥) بن راشد الأشجعي أن رجلا باع بختية (٦) واشترط ثنيها (٧) ، فبريت (٨) فرغب (٩)

(١) والعنوان في المطبوع : الاستثناء في البيع ، وهو غير موجود في النسخ الخطية .  
(٢) الثيا : قال ابن الأثير : هي أن يستثنى في عقد البيع شيء مجهول فيفسد ، وقيل : هو أن يباع شيء جزافاً فلا يجوز أن يستثنى منه شيء قل أو كثر ، وتكون في المزاغة : أن يُستثنى بعد النصف أو الثلث كيل معلوم ، النهاية : ١ / ٢٢٤ .  
قال ابن مفلق في ضابط الثيا : كل ما لا يصح بيعه مفرداً ، لا يصح استثنائه ، ويستثنى منه بيع السواقط للأثر . المبدع : ٤ / ٣٠ .

(٣) هو الثوري كما في مصنف عبد الرزاق : ٨ / ١٩٤ ح رقم ١٤٨٥٠ .  
(٤) في جميع النسخ : بشير ، وهو خطأ والتصويب من مصنف عبد الرزاق ٨ / ١٩٤ ، ونُسَيْر - بمهملة مصغرا - هو ابن دُعْلُق - بضم المعجمة واللام ، بينهما مهملتان ساكنة - الثوري مولا هم ، أبو طُعْمة الكوفي ، صدوق ، لم يُصَب من ضعفه ، روى عن عمرو بن راشد الأشجعي من الرابعة ، تقريب التهذيب : ٢ / ٢٩٨ ، وتهذيب التهذيب : ١ / ٤٢٤ و ٨ / ٣١ .

(٥) عمرو بن راشد الأشجعي ، أبو راشد الكوفي ، مقبول من الثالثة . تقريب التهذيب ٢ / ٦٩ . وتهذيب التهذيب : ٨ / ٣١ .

(٦) قال الجوهري : البُخت ، من الإبل ، معرب ، وبعضهم يقول : هو عرنى ، الواحد بختى ، والأنثى : بُختية وجمعه بُخاتى ، غير مصروف ، لأنه بزنة جمع الجمع .  
الصحيح : ١ / ٢٤٣ مادة ( بخت ) .

(٧) في المصنف : « باع رجل من الحى ناقة كانت له مرضت واشترط ثنيها » وفي النهاية لابن الأثير : كان لرجل ناقة نحيفة ( كذا ولعل الصواب : بختية ) فمرضت فباعها من رجل واشترط ثنيها ، ثم قال : أراد - يعنى من ثنيها - قوائمها ورأسها . النهاية : ١ / ٢٢٤ .

(٨) كلمة : ( برئت ) ساقطة من التعليق الكبير ، وفي المصنف : ( فصحت ) .  
(٩) في الأصل : والمصرية و ( م ) ( فرغت ) وهو خطأ ، والتصويب من التعليق الكبير والمصنف .

فيها ، فاختصما <sup>(١)</sup> إلى عمر ، فقال : اذهبا <sup>(٢)</sup> إلى عليّ ، فقال عليّ : اذهبا بها <sup>(٣)</sup> إلى السوق ، فإذا بلغت أقصى ثمنها فاعطوه حساب <sup>(٤)</sup> ثنيها من ثمنها <sup>(٥)</sup> .

حدثنا قال : سمعت أني يقول : وأنا أذهب إلى هذا <sup>(٦)</sup> ، فقال له أبو ثور <sup>(٧)</sup> : يا أبا <sup>(٨)</sup> عبد الله ، من <sup>(٩)</sup> عمرو بن راشد ؟ فقال : سبحان الله أما سمعت حديث شعبة عن عمرو بن مرة عن هلال بن يساف <sup>(١٠)</sup> عن عمرو بن راشد عن وابصة أن رجلاً صلى خلف الصف

(١) في المصرية ( فاختصنا ) وفي المصنف فأتوا عمر بن الخطاب فقصوا عليه القصة .

(٢) في جميع النسخ : ( اذهب ) ، والتصويب من التعليق الكبير ، وفي المصنف : إيتوا عليا وقصوا عليه القصة ، فأتوه .

(٣) في جميع النسخ ( به ) وسقط من التعليق الكبير وما أثبتناه ، من المصنف .

(٤) في المصنف ( فاعطه ثمن الخ ) .

(٥) أورد القاضي هذه الرواية بكاملها في التعليق الكبير ( ٢٧٩ / أ ) وذكر ابن حزم هذا الحديث من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل بنسب السند والمتن المذكورين تماماً ، إلا أن فيه : فإذا بلغت أفضل ثمنها . وفي هذا الكتاب : فإذا بلغت أقصى ثمنها . المحلى ٩ / ٣٨٤ . وأخرجه عبد الرزاق عن نسير بن ذعلوق عن عمرو بن راشد الأشجعي . انظر : المصنف ٨ / ١٩٤ ح رقم ١٤٨٥٠ .

(٦) قال ابن قدامة : وإن باع حيواناً مأكولاً ، واستثنى رأسه وجلده وأطرافه وسواقطه ، صح ، نص عليه أحمد . فإن امتنع المشتري من ذبحها لم يجبر عليه ويلزمه قيمة ذلك على التقريب ، نص عليه ، لما روى عن علي رضي الله عنه : أنه قضى في رجل اشترى ناقة وشرط ثنيها ، فقال : اذهبا إلى السوق الخ . المغني ٤ / ٧٨ بتصرف .

(٧) هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي ، أبو ثور الفقيه صاحب الشافعي ، ثقة ، مات سنة أربعين ومائتين ، وعمره سبعون سنة ، تقريب التهذيب ١ / ٣٥ ، وتهذيب التهذيب : ١ / ١١٨ .

(٨) كذا في ( م ) وفي الأصل والمصرية : ( بابا عبد الله ) ، وهو خطأ .

(٩) في المطبوع : ( ابن ) ، بدل ( من ) ، وهو خطأ ظاهر .

(١٠) في المطبوع : ( يسار ) وهو خطأ . قال ابن حجر : هلال بن يساف =

وحده (١) . ثم قال أنى : هو رجل (٢) معروف أو مشهور .

١٢٣٤ - سألت أنى عن الرجل يبيع ثمرة / أرضه ، يستثنى ٢٤٧  
كُرّاً أو كُرّين (٣) فقال : أرجو ليس به بأس (٤) .

١٢٣٥ - سألت أنى عن رجل باع أمة واستثنى مافى بطنها

= - بكسر التحتانية ثم مهملة ثم فاء - ، ويقال : ابن إساف ، الأشعجى مولاهم ، الكوفى ، ثقة من الثالثة ، تقريب التهذيب : ٢ / ٢٣٥ ، وتهذيب التهذيب : ١١ / ٨٦ .

(١) حديث وابصة : أخرجه أحمد فى المسند ٤ / ٢٢٨ ، وأبو داود فى الصلاة : باب الرجل يصلى وحده خلف الصف . السنن : ١ / ٤٣٩ ح رقم ٦٨٢ .  
والترمذى فى الصلاة : باب ما جاء فى الصلاة خلف الصف وحده . السنن : ١ / ٤٤٥ ح رقم ٢٣٠ .

وقال الترمذى : حسن ، وراجع تخريج أحمد شاكر : ١ / ٤٤٨ - ٤٥١ من السنن .

(٢) ساقط من المصرية لفظ ( رجل ) .

(٣) كذا فى المصرية ، وفى الأصل و ( م ) : كرتين ، وتقديم بيان معناه فى

س ١٢١٥ .

(٤) قال القاضى : لا يجوز بيع ثمرة بستان ويستثنى منه أمداد معلومة ، ولا أن يبيع صبرة ويستثنى منه أقفزه ، ذكره الخرق ، وقد نص عليه أحمد فى رواية أنى بكر بن محمد عن أبيه عنه ، ثم أورد هذه الرواية لعبد الله ، وقال : وظاهر هذا أنه أجاز ذلك كما قال مالك ، ونقل عنه فى موضع فى رجل باع حائطاً فذكر الرواية الآتية برقم ١٢٣٩ ، ثم قال : وظاهر هذا أنه منع استثناء الثلث والرابع كما لا يجوز استثناء كر ولا كرين ، نقل ذلك أبو حفص البرمكى فى مجموع له ، والصحيح ما حكينا فى المذهب . التعليق الكبير ( ٢٧٨ / أ - ب ) .  
وقال ابن قدامة : إذا باع ثمرة بستان واستثنى صاعاً أو أصعاً أو مُدّاً أو أمداداً ، أو باع صبرة واستثنى منها مثل ذلك لم يجز . وقال أبو الخطاب : فيه رواية أخرى : أنه يجوز .  
المعنى : ٤ / ٧٦ - ٧٧ .

وقال المرداوى : استثناء صاع من ثمرة بستان كاستثناء قفيز من صبرة ، قاله الأصحاب . الإنصاف ٤ / ٣٥ وقال قبل هذا : وإن باعه الصبرة إلا قفيزاً لم يصح ، هذا المذهب بلا ريب ، وعليه الأصحاب ، وعنه : يصح ، وهو قوى ، ٤ / ٣٥٤ .

وهي حامل بشهر أو أكثر من ذلك ، فقال : حديث ابن عمر: أنه (١) أعتق أمة واستثنى مافي بطنها (٢) ، قال : قول ابن عمر يشبهه أو قريب من هذا (٣) .

١٢٣٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يشتري ثوباً بدينار إلا درهم ؟ قال : أكره هذا ، إنما باعه بدينار فكيف يكون

(١) كلمة : أنه . ساقط من المصرية .

(٢) أورد ابن حزم أثر ابن عمر في المحلى فقال : روينا من طريق ابن أيمن نا عبد الله ابن أحمد نا أي نا عبد الرحمن بن مهدي نا عباد بن عباد بن حبيب بن المهلب عن عبيد الله ابن عمر عن نافع مولى ابن عمر قال : أعتق ابن عمر أمة له واستثنى ما في بطنها . ٣٨٢ / ٩ .

وأخرج ابن أبي شيبة قال : حدثنا قرة بن سليمان عن محمد بن فضال عن أبيه عن ابن عمر قال : سأله عن الرجل يعتق الأمة ويستثنى ما في بطنها . قال : له ثنياء . المصنف ٤٣١ / ح رقم ١٦٠٩ .

(٣) قال ابن قدامة : وإن استثنى حملها ، فعنه : يصح ، لأن ابن عمر أعتق جارية واستثنى حملها ، وعنه : لا يصح ، وهو أصح للخبر . الكافي ٢ / ٣٥ وانظر أيضاً : المقنع ١٦ / ٢ .

وعلى ابن مفلح عدم جوازه : لأن ذلك مجهول ، وقد نهى عن الثنيا إلا أن تعلم ونقل ابن القاسم وسندى صحته في الحمل ، لما روى نافع ... ولأنه يصح استثنائه في العتق فكذا هنا ، وجوابه بأن الصحيح من الرواية : أنه أعتق جارية واستثنى حملها مع أنه لا يلزم من الصحة في العتق الصحة في البيع ، لأن العتق لا يمنع الجهالة ولا العجز عن التسليم . المبدع : ٣٣ / ٤ .

وقال المداوي معلقاً على قول ابن قدامة : وإن استثنى حمله لم يصح ، هذا المذهب وعليه الأصحاب ، وعنه : يصح . نقلها ابن القاسم ، وسندى ، وقال أيضاً : لو استثنى الحمل في العتق صح قولاً واحداً ، قاله غير واحد من الأصحاب . الإنصاف : ٣٨ / ٤ . وصرح بالجواز أيضاً في البيع والعتق في رواية ابن منصور . انظر مسائل الكوسج : ( ١ / ٣٩٤ المصرية ) .

إلا درهم ، قال : هذا بيع سوء <sup>(١)</sup> .

١٢٣٧ - قال : قلت لأبي : فالرجل يقول : <sup>(٢)</sup> : أبيعك ثوباً <sup>(٣)</sup> بدينار ودرهم ؟ قال : ليس به بأس <sup>(٤)</sup> .

١٢٣٨ - حدثنا . قال : سألت أبا عن رجل يقول : أبيعك هذا الثوب بدينار إلا درهم . قال : لا يجوز هذا البيع ، قال أبي : حتى يقول : دينار إلا قيراط ذهب <sup>(٤)</sup> .

١٢٣٩ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل ماتقول في رجل باع حائطاً ( إلا ) <sup>(٥)</sup> ثلاثاً أو أربعاً أو كُرّاً أو كُرّين ؟ قال : لا ، لأنه

(١) قال ابن قدامة : وإن باعه ( أى الثوب أو غيره ) بمائة درهم إلا ديناراً لم يصح . المقنع ٢ / ١٧ - ١٨ . وقال ابن مفلح : ومثله بدينار إلا درهما نقله أبو طالب ، لأن قيمة المستثنى مجهولة ، ويلزم من الجهل بها الجهل بالثمن والعلم به شرط . المبدع ٤ / ٣٧ ، وقال المرداوى : وهو المذهب . الإنصاف ٤ / ٣١٥ وانظر أيضاً المغنى ٤ / ٨٠ ، ومنتهى الإرادات : ١ / ٣٤٦ .

(٢) زاد في المطبوع هنا : ( فكيف يكون إلا درهم ) . وهو خطأ وهو مشطوب عليه في الأصل .

(٣) في المطبوع : ( يوما ) وهو خطأ ظاهر .

(٤) نقل حرب عن الإمام أحمد نحوه حيث قال : سألت أحمد ، قلت : الرجل يقول : أبيعك هذا بدينار ، إلا درهما ؟ قال : لا يجوز ولكن بدينار إلا قيراط ونحو ذلك ، لأن الاستثناء يكون في شيء يعرف ، والدرهم ليس يعرف كم هو من الدينار ، ويجوز أن يقول : أبيعك بدينار ودرهم ، انظر : النكت والفوائد السنية : ١ / ٣٠٢ . وقال ابن المنذر : وأجمعوا على أن للرجل أن يبيع سلعته بدينار إلا قيراط وبدينار ودرهم . الإجماع : ص ١٢٠ .

(٥) زيادة : ( إلا ) . يقتضيها السياق ، وتدل عليه عبارة القاضى في تعليقه ، حيث قال بعد نقل رواية عبد الله : ونقل - أى عبد الله - عنه في موضع في رجل باع حائطاً لا يستثنى ثلثاً أو ربعاً أو كُرّاً أو كرين لأنه ليس بمعلوم ويستثنى نخلات معلومات ، ثم قال : وظاهر هذا أنه منع من استثناء الثلث والربع كما لا يجوز استثناء كر أو كرين . التعليق الكبير : ( ٢٧٨ / ب ) .

ليس بمعلوم (١) ، قيل : فيستثنى نخلات معلومة ؟ قال : نعم (٢) .

### الأرض (٣) مع الإمساك

١٢٤٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل اشترى من رجل ثوباً ثم وجد به عيباً ، قال : يرده عليه . قلت لأبي : فيأخذ منه

(١) قال ابن قدامة : ولا يجوز أن يبيع عبداً من عبيد ولا شاة من قطع ولا شجرة من بستان ولا هؤلاء العبيد إلا واحداً غير معين ، ولا هذا القطيع إلا شاة . المقنع : ٢ / ١٤ وعلمه ابن مفلح بقوله : للجهالة . ثم قال : وضابطه - أى الثنيا - أن كل ما لا يصح بيعه مفرداً ، لا يصح استثنائه ، ويستثنى منه بيع السواقط ، للأثر . المبدع : ٤ / ٣٠ .

وقال المرداوى معلقاً على قول ابن قدامة : ولا شجرة من بستان ولا هؤلاء العبيد إلا واحداً غير معين الخ : بلا نزاع ، ونص عليه . الإنصاف : ٤ / ٣٠٣ .  
أقول : فكذلك لا يجوز بيع هذا الحائط إلا ثلاثاً أو أربعاً أو كراً أو كرين ، لأنه غير معلوم كما نص عليه الإمام أحمد ، ولأن فيه غرراً وجهالة تفضي إلى النزاع ، والله أعلم .  
(٢) قال ابن قدامة : إذا استثنى نخلة أو شجرة بعينها ، جاز ، ولا نعلم في ذلك خلافاً ، وذلك لأن المستثنى معلوم ، ولا يؤدي إلى جهالة المستثنى منه . المغنى : ٤ / ٧٧ ، وانظر أيضاً : الإفصاح ١ / ٢٢٢ ، المبدع : ٤ / ٣١ .

(٣) قال ابن قدامة : الأرض ، قسط ما بين قيمة الصحيح والمعيب من الثمن . المقنع ٢ / ٤٤ ، وقال المرداوى : وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب وقطعوا به . الإنصاف : ٤ / ٤١٢ .

وقال ابن منظور : أرض بينهم حمل بعضهم على بعض وحرش ، والتأريش التحريش . وقال : الأرض المشروع في الحكومات وهو الذى يأخذه المشتري من البائع ، إذا اطلع على عيب في المبيع .. وسمى أرضاً ، لأنه من أسباب النزاع ، وقال القتيبي : يقال لما يدفع بين السلامة والعيب في السلعة أرض ، لأن المبتاع للثوب على أنه صحيح ، إذا وقف فيه على خرق أو عيب ، وقع بينه وبين البائع أرض أى خصومة واختلاف من قولك : أرضت بين الرجلين ، إذا أغريت أحدهما بالآخر وأوقعت بينهما الشر ، فسمى ما نقص العيب الثوب أرضاً إذا كان سبباً للأرض ، لسان العرب ٨ / ١٥٠ ، وانظر أيضاً : المطلع ص ٢٣٧ .

نقصانه بقدر عيبه / ولا يرده عليه ؟ قال : نعم . (١) قلت لأبي : ٢٤٨  
فإن كان قد لبسه ثم رده عليه ؟ قال : ينظر بقدر ما لبسه ، فيأخذ  
منه (٢) .

١٢٤١ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل اشترى من رجل  
ثوباً ، فقطعه ثم ظهر به عيب . قال أبا : هذا عن رجل اشترى ،  
مخير ، إن شاء رده مع نقصان ما أحدث فيه وإن شاء أمسكه ، ورجع  
على البائع بنقصان العيب ، وأذهب فيه إلى قول عثمان (٣) .

(١) قال ابن قدامة : من اشترى معيباً لم يعلم عيبه فله الخيار بين الرد والإمسك مع  
الأرض . المقنع ٢ / ٤٤ ، وانظر أيضاً : المغنى ٤ / ١١٠ ، والكافي ٢ / ٨٤ - ٨٥ ،  
والإفصاح ١ / ٢٢٥ .

وقال المرداوي معلقاً على قول ابن قدامة السابق :

هذا المذهب مطلقاً ، أعنى سواء تعذر رده أو لا ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع  
به كثير منهم ، وهو من مفردات المذهب ، وعنه : ليس له الأرض إلا إذا تعذر رده .  
الإنصاف ٤ / ٤١٠ ، وانظر أيضاً : منح الشفاء : ١ / ٢٧٨ ، والمبدع : ٤ / ٨٧ .

(٢) قال القاضي : إذا تصرف المشتري في المبيع ، بأن كان ثوباً فقطعه أو حدث به  
عنده عيب ، أو جنى عليه جناية ثم ظهر على عيب كان عند البائع ، فهو بالخيار ، إن شاء  
رده مع أرض الحادث ويأخذ الثمن ، وإن شاء أمسك ورجع بأرض العيب الذي كان عند  
البائع في أصح الروايتين ، نص عليه في مواضع . التعليق الكبير : ( ٣٠٩ / أ - ب ) وانظر  
أيضاً : الروايتين : ١ / ٦٠ - ٦١ ، والمغنى : ٤ / ١١٢ ، ١١٣ .

(٣) قال ابن قدامة : وكل مبيع كان معيباً ، ثم حدث به عند المشتري عيب آخر  
قبل علمه بالأول فعن أحمد روايتان :

أحدهما : ليس له الرد ، وله أرض العيب القديم .

والثانية : له الرد ويرد أرض العيب الحادث عنده ، ويأخذ الثمن ، وإن شاء أمسكه ،  
وله الأرض . واحتج أحمد - أى للقول الثاني - بأن عثمان بن عفان رضى الله عنه قضى في  
الثوب إذا كان به عوار برده ، وإن كان قد لبسه ، ولأنه عيب حدث عند المشتري فكان له  
الخيار بين رد المبيع وأرضه ، وبين أخذ أرض العيب القديم ، كما لو كان حدوثه لاستعلام =

١٢٤٢ - حدثنا قال : حدثني أئى ، حدثنا عبد الوهاب الثقفى (١) قال : حدثنا أيوب عن محمد (٢) أن عثمان كان يقضى فى الثوب يشتره الرجل ، فيجد به العيب أن يرده وإن كان قد لبسه (٣) .

١٢٤٣ - حدثنا قال : حدثني أئى ، حدثنا وكيع قال : حدثني جرير بن حازم عن ابن سيرين عن عثمان أنه قال : هو مخير (٤) .

= المبيع ، ولأن العيين قد استويا ، والبائع قد دلّس به ، والمشتري لم يدلّس ، فكان رعاية جانبه أولى ، ولأن الرد كان جائزاً قبل حدوث العيب فلا يزال إلا بدليل صحيح وهو غير موجود فيبقى الجواز بحاله ، المغنى : ٤ / ١١٢ - ١١٣ وراجع ما تقدم فى المسألة السابقة . (١) فى الأصل والمصرية : ( المتقى ) . والذى أثبتته من ( م ) وهو عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت بن عبيد الله بن عبد الحكم ، الثقفى ، أبو محمد البصرى ، ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين ، مات سنة أربع وتسعين ومائة عن نحو من ثمانين سنة . تقريب التهذيب : ١ / ٥٢٨ ، وتهذيب التهذيب : ٦ / ٤٤٩ .

(٢) هو محمد بن سيرين كما صرح بذلك فى مصنف ابن أئى شيبه . (٣) أخرجه ابن أئى شيبه بلفظ : أنه قضى فى الثوب يشتره الرجل ، وبه عوار أنه يرده إذا كان قد لبسه . المصنف ٦ / ٣٢٠ ح رقم : ١٢٠٩ . وأورده ابن حزم من طريق ابن أئى شيبه . المحلى : ٩ / ٧٤٢ .

وأخرج عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال : خاصم إلى شريح رجل فى ثوب باعه فوجد به صاحبه خرقة ، قال : وقد لبسه ، فقال الذى اشترى : قضى عثمان أمير المؤمنين : من وجد فى ثوب عواراً فليده ، فأجازه عليه شريح . المصنف : ٨ / ١٥٤ ح رقم : ١٤٦٩٤ .

وأخرج وكيع فى أخبار القضاة نحوه من طريق أحمد عن عبد الرزاق : ٢ / ٣٣٦ . (٤) أخرج أثر عثمان رضى الله عنه ابن أئى شيبه بلفظ : قال : من اشترى ثوباً فوجد به عيباً فهو بالخيار ، ٦ / ٣٢٢ ح رقم : ١٢١٥ .

وسند هذا الأثر منقطع لأن ابن سيرين لم يسمع من عثمان رضى الله عنه فإنه ولد لسنتين بقيتا من خلافته . ويستحيل السماع فى مثل هذا السن . انظر : تهذيب التهذيب : ٩ / ٢١٥ ، وفتح المغيث : ١ / ٢١٣ .



١٢٤٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل اشترى من رجل ثوباً فقطعه قميصاً ، ثم وجد فيه خرق .

قال : إن شاء المشتري رده ورجع البائع على المشتري بنقصان القطع ، وإن كان لبسه ، وإن شاء حبسه عنده ورجع على البائع بقدر نقصان العيب من الثوب .

وكذلك إن كان عبداً اشتراه ثم ظهر على عيب كان عند البائع ، رجع المشتري على البائع بنقصان العيب / من العبد إذا أثبت ٢٤٩ المشتري أن ذلك العيب بالعبد (١) .

١٢٤٥ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن رجل اشترى ثوباً فقطعه وخاطه ، ثم ظهر على عيب به خرق أو غيره .

قال : إن شاء أخذ الثوب ووضع له بقدر ما نقصه العيب ، وإن شاء رده على صاحبه ورد معه بقدر ما نقص من الثوب لقطعه وخياطته (٢) .

### بيع المصاحف

١٢٤٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن بيع المصاحف . قال : قد رخص قوم في بيعها (٣) ، والتعليم أحب إلّى من مسألة الناس .

(١) راجع ما تقدم في س رقم ١٢٤٠ ، ١٢٤١ .

(٢) تقدم الكلام على هذه المسألة في س رقم ١٢٤٠ - ١٢٤١ .

(٣) قال ابن قدامة : ورخص في بيعها الحسن والحكم وعكرمة والشافعي وأصحاب الرأي ، لأن البيع يقع على الجلد والورق وبيع ذلك مباح . المغنى : ٤ / ١٩٨ . وذكر ابن أى شية أن أبا العالية والشعبي أيضاً من المرخصين ، انظر المصنف ٦ / ٦٤ وهى رواية عن =

١٢٤٧ - حدثنا قال : سألت أبا عنبيدة المصاحف .

قال : أحب إلي أن لا يبيعه ، كرهه ابن (١) عمر وابن عباس (٢) يعني بيع المصاحف (٣) .

= أحمد أيضاً ، وقال به بعض الأصحاب انظر : الإنصاف : ٤ / ٢٧٨ ، والمبدع : ٤ / ١٢ .

(١) أثر ابن عمر أخرجه عبد الرزاق عن إسرائيل عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير قال : سمعت ابن عمر : وددت أني قد رأيت في الذين يتاعون ، أيدي تقطع ، المصنف : ٨ / ١١٢ - ١١٣ ح رقم ١٤٥٢٥ .  
وأخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن سالم عن سعيد بن جبير عن عبد الله ابن عمر قال : وددت أني رأيت الأيدي تقطع في بيع المصاحف . المصنف : ٦ / ٦٢ .  
وأخرجه أيضاً عن إسماعيل بن علية عن ليث عن أبي محمد عن سعيد بن جبير عن ابن عمر نحوه . المصنف : ٦ / ٦١ - وأخرجه أيضاً البيهقي من طريق ليث بن أبي سليم عن سالم بن عبد الله قال : قال ابن عمر نحوه . السنن الكبرى : ٦ / ١٦ .

وأخرج عبد الرزاق والبيهقي من طريق الثوري عن جابر عن سالم ، قال : كان ابن عمر يمر بأصحاب المصاحف فيقول : بئس التجارة . المصنف : ٨ / ١١٤ ح رقم ١٤٥٢٩ ، والسنن الكبرى : ٦ / ١٦ .

(٢) قال ابن عباس في بيع المصاحف : اشتريها ولا تبعها ، أخرجه عبد الرزاق في المصنف : ٨ / ١١٢ ح رقم ١٤٥٢١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٦ / ١٦ ، وابن أبي شيبة في المصنف : ٦ / ٦٣ ح رقم ٢٦٣ ، وانظر أيضاً ح رقم ٢٦١ ، وأخرج البيهقي بسنده عن زياد مولى سعدان ، سأل عبد الله بن عباس ومروان بن الحكم عن بيع المصاحف لتجارة فيها فقالا : لا نرى أن تجعله متجراً ، ولكن ما عملت بيديك فلا بأس به . السنن الكبرى : ٦ / ١٦ . وأخرج البيهقي أيضاً بسنده عن ابن عباس ، قال : كانت المصاحف لا تباع ، كان الرجل يأتي بورقة عند النبي ﷺ ، فيقوم الرجل فيحتسب ، فيكتب ، ثم يقوم آخر فيكتب حتى يفرغ من المصحف . السنن الكبرى : ٦ / ١٦ .

(٣) قال ابن قدامة : وفي جواز بيع المصحف وكراهة شرائه وإبداله روايتان . المقنع : ٥ / ٢ - ٦ ، وقال في المغني : قال أحمد : لا أعلم في بيع المصاحف رخصة ، ورخص في شرائها ، وقال : الشراء أهون ، وكره بيعها ابن عمر وابن عباس وأبو موسى وسعيد ابن جبير وإسحاق ، ثم استدلل بأنه قول الصحابة ، ولم نعلم لهم مخالفاً في عصرهم =

١٢٤٨ - حدثنا قال : سألت أبا عنبية المصاحف فقال :  
اشتر (١) ولا تبع ، وقال : اذهب إلى حديث ابن عباس (٢)  
وجابر (٣) .

### وضع الجوائح (٤)

١٢٤٩ - حدثنا قال : سألت أبا عنبية المصاحف فقال :  
الرجل يشتري الثمرة في رؤوس النخل ، فتصيبه العاهة فيفسد

= المغنى : ٤ / ١٩٨ ، وانظر أيضاً : الكافي : ٢ / ٨ .  
قال المرداوى في مسألة البيع : لا يجوز ولا يصح ، وهو المذهب على ما اصطلاحناه ،  
وعنه : يجوز بيعه ويكره ، وعنه : يجوز من غير كراهة . الإنصاف : ٤ / ٢٧٨ .  
وقال ابن مفلح عن عدم الجواز : أنه أشهر الروايتين . المبدع : ٤ / ١٢ .

(١) قال المرداوى : عن الشراء : لا يكره ، وهو المذهب فقد رخص الإمام أحمد في  
شرائه ، وعنه : يكره ، وعنه : يحرم . ولم يذكرها بعضهم . الإنصاف : ٤ / ٢٧٩ ، وانظر  
أيضاً المغنى : ٤ / ١٩٨ ، والكافي : ٢ / ٨ ، والمقنع : ٢ / ٦ ، والمبدع : ٤ / ١٣ وبمجموع  
الفتاوى : ٣١ / ٢١٢ - ٢١٣ .

(٢) تقدم تخريج أثر ابن عباس في س رقم ١٢٤٧ .

(٣) أثر جابر ( اشترها ولا تبعها ) أخرجه ابن أبى شيبة قال : حدثنا عبد الله بن  
إدريس عن ابن جريج عن ابن الزبير عن جابر . المصنف : ٦ / ٦٣ ح رقم ٢٦٠ .  
وأورده ابن حزم من طريق ابن أبى شيبة . المحلى : ٩ / ٦٨٣ .

(٤) قال الأزهري : الجوائح : جمع الجائحة ، وهي الآفة تصيب الثمر من حر  
مفرط ، أو صبر أو برد ، أو برد يعظم حجمه فينفض الثمر ويلقيه : الزاهر : ٢٠٤ ، وانظر أيضاً :  
٢٩٥ ، والنهاية : ١ / ٣١١ - ٣١٢ ، والمطلع : ٢٤٤ .

وقال المرداوى في ضابط الجائحة : أن لا يكون فيها صنع لآدمي - كالريخ والمطر والثلج  
والبرد والجليد والصاعقة والحر والعطش ونحوها ، الإنصاف : ٥ / ٧٦ - ٧٧ .

فوضع النبي ﷺ الجوائح (١) ، تكون ، لا يكون للبائع شيء لأنه لم ينتفع منه المشتري بشيء (٢) .

### / سئل إذا قضى بعض غرمائه دون بعض

٢٥٠

١٢٥٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل قضى في مرضه بعض الغرماء دون بعض ، أيجوز له أم هو بالحصص ؟ .

قال : لا بأس أن يقضى بعضهم دون بعض ، وأحب إلي أن يواسى بينهم في القضاء (٣) .

(١) أخرجه الإمام أحمد من حديث جابر بلفظ : أن النبي ﷺ ، نهى عن بيع السنين وأمر بوضع الجوائح . المسند : ٣ / ٣٠٩ .

وأخرج مثله مسلم في المساقاة : باب في وضع الجوائح . الصحيح : ٣ / ١١٩١ ح رقم ١٥٥٤ وأبو داود ، في البيوع : باب في وضع الجائحة ، السنن : ٣ / ٧٤٦ ح رقم ٣٤٧٠ . وابن ماجه في التجارات : باب بيع الثمار سنين والجائحة عن جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله ﷺ : « لو بعت من أخيك ثمراً ، فأصابته جائحة ، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً بم تأخذ مال أخيك بغير حق » . السنن : ٢ / ٧٤٧ ح رقم ٢٢١٩ .

(٢) قال ابن قدامة ، في باب بيع الأصول والثار : إن تلفت بجائحة من السماء رجع على البائع ، المقنع ٢ / ٨٤ . وقال المرادى : هذا المذهب ، عليه الأصحاب ، وسواء أتلقت قدر الثلث أو أكثر أو أقل ، إلا أنه يتسامح في الشيء اليسير الذي ، لا ينضبط ، نص عليه . الإنصاف : ٥ / ٧٤ ، وانظر أيضاً : المختصر ص ٨٥ والتعليق الكبير : ( ٢٧٩ / ب - ٢٨٣ / أ ) والمغنى : ٤ / ٨٠ - ٨٢ ، والمبدع : ٤ / ١٧٠ - ١٧١ .

(٣) قال الخرقى : وكل ما فعله المفلس في ماله قبل أن يقفه الحاكم فجائز . وقال ابن قدامة : ما فعله المفلس قبل حجر الحاكم عليه من بيع أو هبة أو إقرار أو قضاء بعض الغرماء أو غير ذلك فهو جائز نافذ ، وبهذا قال أبو حنيفة ومالك والشافعي ، ولا نعلم أحداً خالفهم ، لأنه رشيد غير محجور عليه ، فنفذ تصرفه كغيره . المغنى : ٤ / ٣٢٨ - ٣٢٩ . قلت : قول ابن قدامة هذا عام يشمل المريض وغيره فإنه ما دام لم يحجر عليه فإن تصرفه =

## إذا قضى المؤجل قبل أجله

١٢٥١ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يكون له الدين على الرجل إلى أجل معلوم ، فيعطيه قبل أجله من غير أن يطلبه منه ، يريد أن يؤدي عن أمانته ، هل يطيب لهذا أن يأخذ ماله قبل حله (١) ؟ قال : لا بأس (٢) ، إلا أن يضع عنه ويعجل فإني أكرهه (٣) .

١٢٥٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل قال لغريمه حطّ عني ، وأعجل لك ؟ قال : أكرهه لا يفعل ذلك (٤) .

## إذا شرط إن لم يعطه الثمن إلى ساعة كذا وإلا فلا بيع له

١٢٥٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يشتري من الرجل الشيء ويشترط عليه ، إن لم يعطني الثمن إلى ساعة كذا أو يوم كذا فلا بيع لك ، فهل ذلك جائز عليه ؟ قال : ذلك جائز له أن يرجع في بيعه هو كما قال (٥) .

= جائز ، ولا بأس أن يقضى الغرماء دون بعض ، لكن الأولى كما قال الإمام : أن يواسى بينهم في القضاء .

(١) في المصرية (أجله) والمغنى لا يختلف .

(٢) قال ابن قدامة : إن كان المقضى الذي في الذمة موجلاً ، فقد توقف أحمد فيه ، وقال القاضي : يحتمل وجهين : أحدهما : المنع ، والآخر : الجواز ، والصحيح ، الجواز إذا قضاه بسعر يومها . المغنى : ٣٨/ ٤ .

(٣) قال ابن قدامة : إذا كان عليه دين مؤجل ، فقال لغريمه : ضع عني بعضه ، أعجل لك بقيته ، لم يجز . المغنى : ٣٩/ ٤ .

(٤) راجع ما تقدم في المسألة السابقة .

(٥) نقل هذه الرواية القاضي في تعليقه قال في مسألة : إذا اشترى سلعة ،

## بيع المكاتب

١٢٥٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يكون له الغلام فيكاتبه فيحتاج ، أيبيعه على مكاتبته ؟ قال : إذا باعه على أمر يتن يقول متى أدى <sup>(١)</sup> إليك كذا وكذا فهو حر فلا بأس <sup>(٢)</sup> .

## إذا رضى أحد الغريمين بالمقاصصة

١٢٥٥ - حدثنا قال : سألت أبا قلت : أتيت رجلاً

=وشرط إن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فالبيع جائز ، نص عليه في رواية عبد الله في الرجل ... ثم ذكرها . التعليق الكبير : ٤ / ٢٢٦ / أ - ب . قال ابن قدامة عند ذكره لأقسام الخيار في البيع : الثاني : خيار الشرط ، وهو أن يشترط في العقد خيار مدة معلومة فيجوز فيها ، وإن طالت . المقنع : ٢ / ٣٥ .

قال المرداوى : هذا بلا نزاع ، وهو من مفردات المذهب . الإنصاف : ٤ / ٣٧٣ ، وانظر أيضاً : منح الشفا : ١ / ٢٧٣ .

(١) في المطبوع ( إلى أودى ) وهو خطأ وخلاف الأصل ولا يستقيم به المعنى .  
(٢) قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن بيع السيد مكاتبه غير جائز على أن يبطل كتابة بيعه إذا كان ماضياً فيها مؤدياً ما يجب عليه من نجومه في أوقاتها ، الإجماع : ١٣٣ .

وقال ابن قدامة : يجوز بيع المكاتب ومشتريه يقوم مقام المكاتب ، فإن أدى إليه عتق ، ولولاؤه له ، وإن عجز عاد قنأ له ، وعنه : لا يجوز بيعه . المقنع : ٢ / ٥٠٧ - ٥٠٨ .

قال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، قال الزركشى : هذا المذهب المشهور المنصوص عليه ، نقله الجماعة عن الإمام أحمد ، واختاره الأصحاب ، وقدموه وهو من مفردات المذهب ، الإنصاف : ٧ / ٤٧٠ ، انظر أيضاً : المبدع : ٦ / ٣٥٣ - ٣٥٤ ، ومنح الشفاء الشافيات : ٢ / ١٠٠ .

فاشترت منه متاعاً<sup>(١)</sup> بخمس مائة درهم ، وأتاني الرجل فوجد عندي متاعاً<sup>(١)</sup> اشتراه فقال لي : هذا المتاع بتلك الخمس مائة . فقال أي : جائز ولكن حتى يستوفي المتاع ، لا يدعه عنده<sup>(٢)</sup> ، فيكون بيع دين بدين<sup>(٣)</sup> .

### باب السلم

١٢٥٦ - [ حدثنا قال : سمعت أي يقول : السلم هو السلف ]<sup>(٤)</sup> .

١٢٥٧ - حدثنا قال : سمعت أي يقول : لا بأس بالسلم في الحيوان على الصفة<sup>(٥)</sup> .

١٢٥٨ - حدثنا قال : سمعت أي يقول : عن السلف في الحيوان ، فقال : لا بأس به إلى أجل معلوم .

(١) في المصرية ( متاع ) وهو خطأ وخلاف الأصل .

(٢) قال ابن قدامة : ومن اشترى مكيلاً أو موزوناً لم يجز بيعه حتى يقبضه . وعنه في بيع الصيرة المتعينة : أنه يجوز بيعها قبل قبضها . المقنع : ٢ / ٦٠ - ٦١ ، قال المرداوي عن الأولى : وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف : ٤ / ٤٦٠ .

(٣) قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن الدين بالدين لا يجوز ، الإجماع ص ١١٧ .

(٤) ما بين القوسين ليس في المصرية .

قال أبو منصور الأزهري : السلم والسلف واحد ، يقال : سلم وأسلم سلفاً وأسلف بمعنى واحد ، وهذا قول جميع أهل اللغة ، إلا أن السلف يكون قرضاً أيضاً ، وفي حديث النبي ﷺ أنه تسلف بكرة : معناه : أنه اقترضه ليرد مثله وكذلك استسلفه ، الزاهر : ٢١٧ .

راجع أيضاً ما تقدم في س رقم ٥٣ . ففيها تعريف سلم لغة وشرعا .

(٥) قال القاضي : لا يختلف المذهب في جواز السلم في البهائم وأيضاً قال : والمذهب جواز ذلك في جميع الحيوان . الروايتين ٦٨ / ب ، ٦٩ / أ . ذكر ابن قدامة =

١٢٥٩ - حدثنا قال : حدثني أني ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر عن أيوب عن نافع أن ابن عمر كان لا يرى بأساً أن يسلف (١) الرجل في الحيوان إلى أجل معلوم (٢) .

١٢٦٠ - حدثنا قال : حدثني أني ، حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أني معشر عن النخعي أن ابن مسعود لم يكن يرى بأساً / في كل شيء ما خلا الحيوان (٣) .

---

= في السلم في الحيوان روايتين وأطلقهما ، انظر : المقنع : ٢ / ٨٧ ، وانظر أيضا : المغني ٤ / ٢٠٩ ، وقال المرداوي : يصح السلم فيه ، وهو الصحيح من المذهب . الإنصاف : ٨٥ / ٥ .

(١) في نسخة ( م ) ( يستلف ) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق بهذا الإسناد في المصنف ، إلا أن نافعاً ساقط من السند ، ولعله خطأ من الناسخ أو خطأ مطبعي ، وأخرجه أيضاً عن ابن المسيب والحسن والزهرى . المصنف : ٢٥ / ٨ .

(٣) أخرجه البيهقي بسنده عن جعفر بن عون أنبأ سعيد عن أني معشر عن إبراهيم بهذا اللفظ إلا أنه زاد ( إلى أجل مسمى ) بعد قوله ( في كل شيء ) ونقل عن الشافعي أنه قال : وهو منقطع عنه . السنن الكبرى : ٢٢ / ٦ .

وأخرج عبد الرزاق من طريق عمار الدهني قال : سألت سعيد بن جبيرة عن السلم في الحيوان ؟ فقال : كرهه ابن مسعود ، فقلت : أفلا تنهى هؤلاء عنه ؟ فقال : إنك إذا ذهبت تنشر سلعتك على من لا يريد كسرها ، المصنف : ٨ / ٢٦ .

وأخرجه عن الثوري عن حماد عن إبراهيم أن عبد الله كره السلف في الحيوان ، المصنف ٨ / ٢٤ ، كما أخرجه ابن أني شعبة عن حفص عن الأعمش عن إبراهيم بلفظ : كان عبد الله يكره السلم في الحيوان ، المصنف لابن أني شعبة : ٦ / ٤٧٠ .

وأخرجه البيهقي بهذا اللفظ من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن مسعود ، وقال : ( هي أيضاً منقطعة ، سعيد بن جبيرة لم يدرك ابن مسعود ) . السنن الكبرى : ٦ / ٢٣ .

وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن حماد وغيره عن إبراهيم قال : أتى عبد الله ابن مسعود برجل سلف في قلاص لأجل ، فنهاه . المصنف ٨ / ٢٣ ، وأخرجه ابن أني شعبة من طرق أخرى عديدة ( راجع المصنف له ٦ / ٤٧٠ ) .



١٢٦١ - حدثنا قال : قرأت على أنى قلت : السلم ماهو ؟ .

قال أنى (١) : أن يكون الرجل يدفع إلى الرجل الدراهم فيواصفه (٢) على كيل معلوم (٣) ، يقول له : قد أسلفتك (٤) في طعام سوادى أو بلدى أو موصلى (٥) . ولا يقول قد أسلفتك في هذه الفراخ (٦) ( أو هذه الضيعة ، وذلك أنه لا يدري يخرج هذه (٧) الفراخ ) (٨) شيئاً أم لا (٩) ، وكذا إن أسلف (١٠) في لحم ، فقال له : قد

(١) فى المطبوع ( أى ) وهو خطأ ولعله تصحيف .

(٢) فى النسخ الثلاث والمطبوع ( فيواضعه ) والصحيح ( فيواصفه ) كما يقتضيه السياق وتعريف بيع السلم .

(٣) قال الخرقى : وكل ما ضبط بصفة فالسلم فيه جائز . المختصر ص ٩٠ وذكر الأصحاب لصحة بيع السلم شروطاً ، منها : أن يكون فيما يمكن ضبط صفاته كالمكيل والموزون والمزروع ، فأما المعداد والمختلف كالحيوان والفواكه والبقول والجلود والرؤوس ونحوها ، ففيه روايتان ، والمذهب ، جوازه فى الحيوان : وعدم الجواز فى الجلود والرؤوس ، انظر المقنع : ٨٦/ ٢ - ٨٧ ، والإنصاف : ٨٤/ ٥ - ٨٦ .

(٤) فى المصرية ( أسفتك ) وهو خلاف الأصل .

(٥) سقطت كلمة ( أو موصلى ) من المصرية .

(٦) الفرخ : ولد الطائر وكل صغير من الحيوان والنبات . جمعه : أفرخ وأفراخ وفراخ وفروخ وأفرخة وفرخان . القاموس : ٢٦٦/ ١ .

(٧) فى النسخ الثلاث والمطبوع ( يخرج هذا الفراخ ) والصواب ما أثبتته كما تقتضيه القاعدة .

(٨) ما بين القوسين ساقط من المصرية ، وهو موجود فى الأصل ونسخة ( م ) .

(٩) قال ابن قدامة : إن أسلم فى ثمرة بستان بعينه أو قرية صغيرة لم يصح . المقنع ٩٢/ ٢ ، وقال ابن مفلح فى شرحه : لأنه لا يؤمن تلفه وانقطاعه ، المبدع : ١٩٣/ ٤ . قال المرداوى : وهذا المذهب فى ذلك ، وعليه جماهير الأصحاب ، الإنصاف ١٠٣/ ٥ .

(١٠) فى النسخ الثلاث ( أسلفت ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته ، كما يقتضيه السياق .

أسلفتك في لحم مسن في لحم الجنب أو الفخذ ، فيصف له (١) ، وكذا  
الرؤوس يقول له : رأس مسن ، ورأس حمل (٢) ، ولا يأخذ فوق صفته  
ولكن يأخذ دونها (٣) .

١٢٦٢ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل (٤) عن رجل أسلف  
رجلا دراهم في بر ، فلما جاء الأجل لم يكن عنده بر . فقال :  
- يعنى - خذ منى شعيراً (٥) بالدرهم ، فخذ منى بالسعر . قال :  
لا يأخذ منه الشعير إلا مثل كيل البر أو أنقص ، لا يأخذ منه زيادة .  
قلت لأبى : كان البر عشرة أجرة ، يأخذ منه الشعير عشرة أجرة ؟  
قال : نعم (٦) .

(١) قال ابن قدامة : ويذكر في اللحم السن والذكورية ، والأنوثية ، والسمن ،  
والهزال ، وراعياً أو معلوفاً ، ونوع الحيوان وموضع اللحم منه . المغنى : ٤ / ٢١٣ .

وقال المرداوى : يصح السلم في اللحم النىء بلا نزاع ، وذكر ما يذكر من  
الأوصاف ، ومنها : من الفخذ أو الجنب ثم قال نقلها الجماعة ، وقال : لا يصح السلم في  
اللحم المطبوخ والمشوى على الصحيح من المذهب . الإنصاف : ٤ / ٨٥ - ٨٦ .

(٢) المذهب عدم جواز السلم في الرؤوس إلا أن المرداوى وغيره يقولون بجواز السلم  
فيه حيث يمكن ضبطه ، انظر : الإنصاف ٤ / ٨٦ - ٨٧ .

(٣) قال ابن قدامة : إن جاءه بدون ما وصف أو نوع آخر فله أخذه ولا يلزمه ...  
وإن جاءه بأجود منه من نوعه لزمه قبوله . المقنع : ٢ / ٨٩ .

قال المرداوى في تعليقه : إذا جاء بدون ما وصف من نوعه فلا خلاف أنه مخير في  
أخذه ، وإن جاءه بنوع آخر فالصحيح من المذهب : أنه مخير أيضاً في أخذه وعدمه ، وقال  
أيضاً معلقاً على قول ابن قدامة : ( وإن جاء بأجود منه من نوعه ) الخ : هذا المذهب .  
وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وقيل : لا يلزمه قبوله ، وقيل : يحرم أخذه ،  
وحكى رواية نقل صالح وعبد الله : لا يأخذ فوق صفته ، بل دونها . الإنصاف : ٥ / ٩٥ .  
(٤) السائل هو : حرب الكرماني ، نقله ابن القيم عن القاضي نقله من خط

أبى حفص في مجموعه . انظر : تهذيب السنن : ٥ / ١١٣ .

(٥) في النسخ الثلاث ( شعير ) وهو خطأ ، والصواب : ما أثبتته كما تقتضيه القاعدة .

(٦) قال ابن قدامة : وإن جاء بنجس آخر لم يحز له أخذه . المقنع ٢ / ٨٩ ، قال =

## باب بيع الولاء <sup>(١)</sup> وهبته

١٢٦٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن بيع الولاء وعن هبته ، فقال : أذهب فيه إلى أنه لا يباع ولا يوهب <sup>(٢)</sup> .

١٢٦٤ - حدثنا قال : قلت لأبي : تذهب إلى حديث عمرو بن دينار أن ميمونة وهبت ولواء سليمان بن يسار <sup>(٣)</sup> لابن عباس <sup>(٤)</sup> ؟ فقال / أرى : لا . قال أبا : ابن عباس روى عنه عطاء <sup>(٥)</sup> عن ابن ٢٥٣

= المرداوى : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، ونقل جماعة عن أحمد جواز الأخذ للأردأ عن الأعلى كشعير عن بر بقدر كيله ، نقله أبو طالب والمروزي . وحمله المصنف والشارح على رواية أنهما جنس واحد ، الإنصاف : ٩٥ / ٥ .

وانظر أيضاً : ١٠٩ / ٥ - ١١٠ ، وأيضاً المبدع : ١٨٦ / ٤ .

وقد تكلم ابن القيم حول المسألة وساق روايات عن الإمام أحمد وجاء بتفاصيل وكلام الأصحاب وطريقتهم ، فراجع في تهذيب السنن : ١١١ / ٥ - ١١٨ .

(١) في المصرية ( الولاة ) بدل ( الولاء ) وهو خطأ ظاهر .

(٢) قال ابن قدامة : ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته لما روى ابن عمر ، قال : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته » . الكافي : ٢ / ٥٦٨ . انظر أيضاً : المقنع : ٢ / ٤٧١ ، والمبدع : ٦ / ٢٨١ قلت : رواه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه وغيرهم انظر : الصحيح مع الفتح ١٢ / ٤٢ - ٤٣ ، وقال في المنتهى : ولا يباع ولواء ولا يوهب ١١٨ / ٢ .

(٣) في المطبوع ( سليمان بن بشار ) وهو خطأ وخلاف النسخ الثلاث ، وسليمان بن يسار الهلالي أبو أيوب هو الذي كان مولى لميمونة كما في تهذيب التهذيب : ٢٢٨ / ٤ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة عن عمرو ، بلفظ الإمام أحمد . المصنف : ٦ / ٢٨١ . وقال ابن عبد البر : اتفق الجماعة على العمل بهذا الحديث ( أى حديث ابن عمر الذى تقدمت الإشارة إليه ) إلا ما روى عن ميمونة أنها وهبت ولواء سليمان بن يسار لابن عباس . الفتح : ١٢ / ٤٥ .

(٥) هو عطاء بن أبى رباح .

عباس ( الولاء لا يباع ولا يوهب ) ابن جريج<sup>(١)</sup> وعبد الملك<sup>(٢)</sup> جميعاً عن عطاء عن ابن عباس ( الولاء لا يباع ولا يوهب )<sup>(٣)</sup> ، وكرهه ابن مسعود<sup>(٤)</sup> وجابر<sup>(٥)</sup> .

### الصرف<sup>(٦)</sup>

١٢٦٥ - حدثنا قال : سألت أبا عبد الله عن الرجل يعطى الرجل

(١) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج .  
(٢) هو عبد الملك بن أبي سليمان ، واسمه ميسرة أبو محمد يقال : أبو سليمان ، وقيل : أبو عبد الله العزمي - بفتح المهملة وسكون الراء وبالزاي المفتوحة - صدوق ، له أوهام ، مات سنة خمس وأربعين ومائة ، تهذيب التهذيب : ٦ / ٣٩٦ - ٣٩٨ ، تقريب التهذيب : ١ / ٥١٩ .

(٣) أخرجه الدارمي في سننه ، الفرائض ، باب بيع الولاء ٢ / ٣٩٨ ، وعبد الرزاق في مصنفه . الولاء : باب بيع الولاء وهبته ٩ / ٤ - ٥ وابن أبي شيبة في مصنفه - البيوع والأقضية - في بيع الولاء وهبته ٦ / ١٢١ - ١٢٢ . من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء قال : سمعت ابن عباس يقول : لا يباع الولاء ، ولا يوهب ، والولاء لمن أعتق ، هذا لفظ الدارمي ، ولفظ عبد الرزاق : الولاء لمن أعتق ، لا يجوز بيعه ولا هبته ، ولفظ ابن أبي شيبة : الولاء لا يباع ولا يوهب . وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ٩ / ٤ .  
والدارمي في سننه : ٢ / ٣٩٨ من طريق ابن جريج عن عطاء قال : قال ابن عباس : لا يباع الولاء ، أي وكل برقة رجل مرتين ، هذا لفظ الدارمي ، ولفظ عبد الرزاق : قال ابن عباس : يكره أن يباع الولاء ، قال : أي لكل برقة رجل حر ، ويقول : فلا يبيع العبد المعتق ولا السيد الذي أعتقه فما هو إلا مثله .

وذكره الحافظ من طريق عطاء وقال : وسنده صحيح . الفتح ١٢ / ٤٥ .  
(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري ٩ / ٤ ، وابن أبي شيبة عن جرير المصنف ٦ / ١٢٢ كلاهما عن مغيرة عن إبراهيم قال : سئل عبد الله بن مسعود عن بيع الولاء ، فقال : أبيع أحدكم نسبه ، هذا لفظ عبد الرزاق ، ولفظ ابن أبي شيبة : إنما الولاء كالنسب أبيع الرجل نسبه ، وأخرجه البيهقي من طريق أبي هاشم أن ابن مسعود قال : لا يباع الولاء . السنن الكبرى : ١٠ / ٢٩٤ .

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه - عن ابن جريج قال : أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول في بيع الولاء قال : أكره أن يبيع مرتين ٩ / ٤ .

(٦) قال ابن مفلح : الصرف : بيع أحد النقيدين بالآخر ، قيل : سمي به =

الدنانير فيقول : وزنها كذا وكذا أو يزنها بين يديه ، فيصرفها الرجل فتزيد بالحبة والحبتين والثلاثة ، فما (١) يكون غلطاً (٢) لاختلاف (٣) الموازين والصنجة (٤) فهل تطيب تلك الزيادة ؟ قال : إذا كان شيئاً يتغابن الناس بمثله ، فأرجو أن لا يكون به بأس ، وإن رد عليه فلا بأس (٥) .

### سئل عن اشترى شراءً فاسداً

هل يشترون منه ؟

١٢٦٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يشتري المتاع قد خالطه البيع الفاسد ، شرطين في بيع ، أو مثل مانه عن

=لصرفها وهو تصويتها في الميزان ، وقيل لأنصرفهما عن مقتضى البياعات في عدم جواز التفرق قبل القبض ونحوه . المبدع ٤ / ١٢٧ ، انظر أيضاً : المطلع : ٢٣٩ .

(١) في المطبوع ( فيما ) .

(٢) في النسخ الثلاث والمطبوع ( غلط ) وهو خلاف القاعدة .

(٣) في النسخ الثلاث ( واختلاف الموازين ) وفي المطبوع ( ولا اختلاف الموازين )

والصواب ما أثبتته كما يقتضيه السياق .

(٤) قال في المطلع : الصنجة : صنجة الميزان ، معرب : ٢٤٦ .

(٥) قال ابن قدامة : إذا علم المصطرفان قدر العوضين جاز أن يتبايعا بغير وزن ،

وكذلك لو أخير أحدهما الآخر بوزن ما معه فصدقه ، فإذا باع ديناراً بدينار كذلك وافترقا فوجد أحدهما ما قبضه ناقصاً بطل الصرف ، لأنهما يتبايعا ذهباً بذهب متفاضلاً ، فإن وجد أحدهما فيما قبضه زيادة على الدينار نظرت في العقد ، فإن كان قال : بعثك هذا الدينار بهذا ، فالعقد باطل . لأنه باع ذهباً بذهب متفاضلاً ، وإن قال : بعثك ديناراً بدينار ثم تقابضا كان الزائد في يد القابض مشاعاً مضموناً للمالكه ، لأنه قبضه على أنه عوض ، ولم يفسد العقد ..... فإن أراد دفع عوض الزائد جاز ..... وإن أراد أحدهما الفسخ فله ذلك .

المغنى : ٤ / ٣٥ .

انظر أيضاً منتهى الإرادات فإنه قال : ومن باع ديناراً بدينار بإخبار صاحبه بوزنه

وتقابضا ، فوجده ناقصاً بطل العقد . وزائداً - والعقد على عينهما بطل أيضاً : ١ / ٣٨٣ .

النبي ﷺ مثل بيع الثمار حتى يبدو صلاحها (١) ، هل ترى لرجل أن يشتري ( من الذى اشترى من هذا البيع الفاسد شيئاً ؟ قال : لا يشتري ) (٢) منه شيئاً إذا علم أنه قد دخل فى أمر نهى عنه رسول الله ﷺ ، وذلك أن هذا بيع مردود (٣) .

### إذا أذن لعبد فى التجارة

٢٥٤ - ١٢٦٧ / حدثنا قال : سألت أبا عبد الله عن العبد يأذن له سيده فيدان ؟ قال : الدين على السيد ، قال وكيع : لا (٤) يباع العبد فى

(١) أخرج هذا الحديث الإمام أحمد فى مسنده عن عبد الرحمن - يعنى ابن مهدى - ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، نهى البائع والمشتري . المسند : ٧ / ٢ .

وأيضاً بسنده عن عثمان بن عبد الله بن سراقه قال : سألت ابن عمر عن بيع الثمار ؟ فقال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة ، قلت : ومتى ذاك ، قال : حتى تطلع الثمرا . المسند : ٥٠ / ٢ .

وأخرجه البخارى فى كتاب البيوع : باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها من طريق مالك مثله ، انظر الصحيح مع الفتح : ٤ / ٣٩٤ ، ح رقم ٢١٩٤ .

ومسلم - فى كتاب البيوع - باب النهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع ، من طريق مالك ، وكذا من طريق عبيد الله عن نافع مثله . الصحيح : ٣ / ١١٦٥ ح رقم ١٥٤٣ .

وقد روى الحديث عن غيره من الصحابة . مثل أبى هريرة وابن عباس وجابر .

(٢) ما بين القوسين سقط من المصرية ، ولا يستقيم المعنى إلا به .

(٣) قال ابن حزم : وكل من باع بيعاً فاسداً فهو باطل ولا يملكه المشتري وهو باق على ملك البائع ، وهو مضمون على المشتري إن قبضه ... والضمن مضمون على البائع إن قبضه . المحلى : ٩ / ٤١٨ .

فإذا ثبت أن الملك لا يثبت بالبيع الفاسد ، فكذلك لا يجوز الشراء ممن اشترى بهذا البيع الفاسد .

(٤) فى الأصل والمصرية (بلا) ونسخة (م) ( يلى ) ويبدو أنه خطأ ، والصواب =

الدين . قال أبى : خالف وكيع سفيان فى هذا (١) .

### تفسير النهى عن بيع المجر

١٢٦٨ - حدثنا قال : سألت أبى عن قول النبى ﷺ : « أنه

= ما أثبتته ، لأن عبد الرزاق روى عن سفيان الثورى أنه قال : يباع . المصنف : ٨ / ٢٨٥ ح رقم ١٥٢٣٥ .

فهذا مما يؤكد أن وكيعاً يذهب إلى القول بأنه لا يباع فى الدين ، وإنى لم أعثر على من روى عن وكيع هذا القول أو نسبه إليه ، غير أن ابن أبى شيبه أخرج من طريقه عن إبراهيم النخعى أنه قال : لا يباع العبد فى الدين وإن كان عليه مائة ألف . المصنف : ٦ / ٣٥٤ . فنظراً إلى هذه الرواية وقول الإمام أحمد : ( خالف وكيع سفيان فى هذا ) وقد ثبت أن سفيان يقول : ويبيع ، يترجح أن ما أثبتته هو الصواب .

(١) قد صرح الإمام أحمد فى رواية الكوسج فى العبد المأذون له فى التجارة : إذا ركه الدين فعلى السيد . المسائل : ١ / ٣٨٢ - ٣٨٣ ( المصرية ) وانظر أيضاً : ١ / ٣٨٤ .

قال ابن قدامة : وما استدان العبد فهو فى رقبته يفديه سيده أو يسلمه ، وعنه : يتعلق بذمته ويتبع به بعد العتق إلا المأذون له هل يتعلق برقبته أو بذمة سيده ؟ على روايتين . المقنع : ٢ / ١٤٧ .

قال المرداوى فيمن كان مأذوناً له ويستدين : يتعلق بذمة سيده على الصحيح من المذهب لأنه تصرف لغيره ، ولهذا له الحجر عليه ..... وعليه أكثر الأصحاب ، وعنه : يتعلق برقبته ، ونقل صالح وعبد الله :

ويؤخذ السيد بما استدان لما أذن له فيه فقط . الإنصاف : ٥ / ٣٤٧ ، انظر أيضاً : المغنى : ٤ / ١٨٦ .

نهى عن بيع المجر» <sup>(١)</sup> [ قال ] <sup>(٢)</sup> يعنى ما فى الأرحام <sup>(٣)</sup> .

## حبل الحبله

١٢٦٩ - حدثنا قال : سئل أبى وأنا أسمع عن حبل الحبله قال : الذى فى بطنها إذا وضعت وتحمل <sup>(٤)</sup> . فنهى النبى ﷺ عن

(١) قال أبو منصور الأزهري : روى ثعلب عن الأثرم - هو على بن المغيرة - عن أبى عبيدة قال : المجر : بيع ما فى بطن الناقة .

وقال ابن الأعرابي : المجر : الولد الذى فى بطن الناقة . الزاهر : ٢١١ ، ٢١٢ .  
وقال ابن الأثير : وهو ما فى البطون ، ويجوز أن يكون سمي بيع المجر مجراً اتساعاً ومجازاً ، وكان من بياعات الجاهلية ، يقال : أمجرت إجماراً وماجرت مماجرة . ولا يقال لما فى البطن إلا إذا أثقلت الحامل ، فالمجر اسم للحمل الذى فى بطن الناقة ، وحمل الذى فى بطنها : حبل الحبله . النهاية : ٤ / ٢٩٨ - ٢٩٩ ، انظر أيضاً : القاموس : ٢ / ١٣١ ..  
والحديث أخرجه أبو عبيد الهروى فى غريب الحديث عن زيد بن الحباب عن موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبى ﷺ : ( نهى عن المجر ) وقال : قال أبو زيد : المجر أن يباع البعير أو غيره بما فى بطن الناقة ( ١ / ٢٦٦ ) .

وأخرجه البيهقى بسنده عن الهروى به ، وقال : وهذا الحديث بهذا اللفظ تفرد به موسى بن عبيدة ، قال يحيى بن معين : فأنكر على موسى هذا ، وكان من أسباب تضعيفه .  
وقال البيهقى أيضاً : قال الإمام أحمد : وقد رواه محمد بن إسحاق بن يسار عن نافع عن ابن عمر عن النبى ﷺ ينهى عن بيع المجر ، فعاد الحديث إلى رواية نافع ، فكان ابن إسحاق أداه على المعنى . والله أعلم . السنن الكبرى : ٥ / ٣٤١ .

(٢) زيادة لم تكن فى النسخ الثلاث ، ويقتضيها السياق كما هو فى المطبوع .

(٣) قد نقل ابن المنذر الإجماع على فساد بيع المجر . انظر : الإجماع : ١١٤ ، وانظر أيضاً : المغنى : ٤ / ١٥٧ ، الإنصاف : ٤ / ٣٠٠ - ٣٠١ .

(٤) فسر حبل الحبله الإمام أحمد فى رواية الكوسج أيضاً قال : حبل الحبله نتاج النتاج يعنى ما فى بطن ناقتك . المسائل : ١ / ٣٨٧ ( المصرية ) وقد جاء تفسيره فى نفس الحديث قال : وحبل الحبله : أن تنتج الناقة بطنها ثم تحمل .. انظر مختصر سنن أبى داود مع معالم السنن ٥ / ٤٦ ح رقم ٣٢٤١ . راجع أيضاً : النهاية : ١ / ٣٣٤ ، فإنه قال بعد ذكره =



هذا (١) لأنه غرر . يقول : نتاج النتاج (٢) .

### بيع التعاويذ

١٢٧٠ - حدثنا قال : سألت أئى عن الرجل يكتب التعاويذ من القرآن وغيره يبيعها ؟ قال : أكرهه ، وأكره بيع المصاحف وشراؤها أسهل عندى من بيعها ، وقال بعضهم : وددت أن الأيدى قطعت فى بيع المصاحف (٣) .

= لمعناه : إنما نهى عنه لمعنيين : أحدهما: أنه غرر ، وبيع شىء لم يخلق بعد . النهاية : ٣٣٤ / ١ .

(١) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده عن إسماعيل ثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبى ﷺ نهى عن بيع حبل الحيلة : ٥ / ٢ .

وأخرجه أيضاً عن ابن عمر فى المسند : ٢ / ١١ ، ١٥ ، ٦٣ .

والبخارى فى صحيحه - البيوع - باب بيع الغرر وحبل الحيلة ، من طريق مالك عن نافع به - مثله ، وزاد : وكان يبعاً يتبايعه أهل الجاهلية ، كان الرجل يتباع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التى فى بطنها . الصحيح مع الفتح : ٤ / ٣٥٦ ح رقم ٢١٤٣ .  
ومسلم فى صحيحه - البيوع - باب تحريم بيع حبل الحيلة . من طريق ليث عن نافع به - بلفظ الإمام أحمد .

(٢) فى المطبوع ( ساج التاج ) بدل ( نتاج النتاج ) وهو خطأ واضح . وأغرب من ذلك أن المحقق فسرهما ( بولد الولد ) وقال : هو كلام فارسى ، معناه ولد الولد ، وهو تفسير من الإمام أحمد للسائل ويظهر أنه أعجمى .  
وكان الإمام أحمد يعرف بالفارسية أو شيئاً منها ، وفى الحقيقة لا داعى لكل هذا الكلام ، فإنه واضح أنه ( نتاج النتاج ) .

وقد نقل ابن المنذر الإجماع على فساد بيع حبل الحيلة . انظر : الإجماع : ص ١١٤ . انظر أيضاً: المغنى : ٤ / ١٥٧ ، والإنصاف : ٤ / ٣٠٠ - ٣٠١ .

(٣) هذا قول ابن عمر رضى الله عنهما ، انظر : المغنى : ٤ / ١٩٨ . وابن عباس وأئى موسى وغيرهم من الصحابة والتابعين .

وراجع : مسألة بيع المصحف السابقة برقم ١٢٤٦ .

٢٥٥ ١٢٧١ - قال : قلت لأبي : فإن باع لأهل الذمة /  
التعاويز ؟ .

قال : ذلك أشد ، وكرهه (١) .

### الربا (٢)

١٢٧٢ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن رجل باع بيعاً ،  
يكال أو يوزن إلى أجل فلما حل الأجل أعطى مايكال أو يوزن  
فكرهه ؟ قال : كذا هذا طعام بطعام نسيئاً (٣) .

(١) القول بجواز بيع التعاويز من القرآن وعدمه منوط بجواز بيع المصحف وعدمه ،  
وقد سبق في مسألة بيع المصحف أن المذهب عدم جواز بيعه ، وقال ابن قدامة : وإن اشترى  
الكافر المصحف فالبيع باطل . المغنى : ٤ / ١٩٨ .

وقال المرداوى : ومحل الخلاف في ذلك ( أى بيع الصحف ) إذا كان مسلماً . فأما  
إن كان كافراً فلا يجوز ، قولاً واحداً . الإنصاف : ٤ / ٢٨٠ .

ونقل ابن هانئ قال : سألت عن رجل ليس له صناعة غير بيع التعاويز فترى له أن  
يبيعها أو يسأل الناس ؟ قال : بيع التعاويز أحب إليّ من أن يسأل الناس . وقال : التعليم  
أحب إليّ من بيع التعاويز . المسائل ٢ / ٣٢ س رقم ١٣٦١ .

(٢) الربا : الأصل فيه الزيادة ، ربا المال يربو ربوا إذا زاد وارتفع ، والإسم الربا مقصور  
وهو في الشرع : الزيادة على أصل المال من غير عقد تباع . النهاية : ٢ / ١٩١ - ١٩٢ .  
والربا على ضربين : ربا الفضل ، وربا النسيئة ، وأجمع أهل العلم على تحريمهما والفضل  
الزيادة ، والنسيئة التأخير . المغنى : ٤ / ٣ .

(٣) في نسخة « م » « نسيئة » النسيء : التأخير ، وهو اسم على فاعل وفعيلة  
وهو البيع إلى أجل معلوم . الزاهر : ٢٠٠ ، النهاية : ٥ / ٤٥ .

قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن الستة الأصناف متفاضلاً يداً بيد ، ونسيئة لا يجوز  
تأخيرها وهو حرام ، وأجمعوا أن حكم ما يكال ويوزن مما يؤكل ويشرب حكم ما نهى عنه  
رسول الله ﷺ من البر والشعير والتمر والملح ، وانفرد قتادة فقال : يجوز . الإجماع :

=

قيل : فيأخذ عرضاً (١) من العروض أو ما كان ؟ قال : نعم ، لا يأخذ كيلاً ولا وزناً (٢) .

١٢٧٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل مجوسى كان يعمل بالربا فجمع مالا كثيراً ثم إنه أسلم . قال : ماله له . قلت لأبي : يخرج ما كان أرى ؟ (٣) قال : لا . ما كان فيه من الشرب وشرب الخمر أعظم من ذلك . قلت لأبي : فإن [ أخرج ] (٤) هو ؟ قال : فإن فعل فحسن (٥) .

= قال ابن قدامة : فأما النساء فكل جنسين يجزى فيهما الربا بعة واحدة كالملكيل بالملكيل ، والموزون بالموزون ، والمطعوم بالمطعوم عند من يعلل به ، فإنه يحرم بيع أحدهما بالآخر نساء بغير خلاف نعلمه . المغنى : ٩ / ٤ .

انظر أيضاً : المقنع : ٢ / ٧٣ - ٧٤ ، المبدع : ٤ / ١٤٨ .

(١) فى المصرية : ( عوضاً ) ، وهو خطأ ، لأنه خلاف المعنى والسياق ، وفى المطبوع : ( قرضاً من القروض ) ، وهو خطأ ظاهر .

(٢) قال ابن قدامة : وما لا يدخله ربا الفضل كالثياب والحيوان يجوز النساء فيهما . المقنع : ٢ / ٧٤ .

قال ابن مفلح : على المذهب . المبدع : ٤ / ١٤٩ .

قال المرادوى : وهو الصحيح من المذهب سواء بيع بجنسه أو بغير جنسه متساوياً أو متفاضلاً . وذكر فى المسألة روايات أخرى . الإنصاف : ٥ / ٤٢ - ٤٣ .

(٣) فى المطبوع : « إرثاً » وهو تصحيف وصورته فى الأصل « أرباً » .

(٤) الزيادة من أحكام أهل الملل للخلال فإنه ساق هذه الرواية عن عبد الله وفيها :

فإن أخرج هو ، وزاد فى المطبوع « فعل » بعد « هو » .

(٥) أورد خلال هذه الرواية ، ونحوها أيضاً من رواية أبى الحارث والعباس بن محمد ،

ومحمد بن جعفر ، بأن ماله ، له . انظر : أحكام أهل الملل : ١٧٧ .

قال الخطائى : إن ما أدركه الإسلام من أحكام الجاهلية فإنه يلقاه بالرد والنكير وإن الكافر إذا أرى فى كفره ، ولم يقبض المال حتى أسلم فإنه يأخذ رأس ماله ويضع الربا ، فأما ما كان قد مضى من أحكامهم فإن الإسلام يلقاه بالعفو ، فلا يعترض عليهم فى ذلك ولا يتتبع أفعالهم فى شيء منه . معالم السنن : ٩ / ١٠ - ١١ .

١٢٧٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل كان بينه وبين

رجل معاملات ، وبيع ، وأشياء مما يتعامل الناس بينهم من صروف وغير ذلك . وفي نفسه من تلك المعاملات شيء يخاف أن يكون قد

دخلها فساد مما لا يقف عليه ، فهل يجوز أن أقول لصاحبي : اجعلني

في حل من جميع ما جرى بيني وبينك من معاملة وصروف وفساد إن

٢٥٦ كان وغير ذلك ، فإن قال : قد فعلت ترجو أن يخلص / أو كيف

السييل في التخلص ؟ (١) .

فقال : إن كان ذلك من طريق الربا فعليه أن يسلم إليه رأس

ماله ويلقى ما سوى ذلك لقوله : ( وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ

أَمْوَالِكُمْ ) (٢) فإن توبة الربا أن يأخذ رأس ماله (٣) ويرد الفضل الذي

كان بينه وبين صاحبه (٤) .

(١) في المطبوع : التخلص .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٧٩ .

(٣) من قوله : ويلقى ما سوى ذلك إلى هنا ساقط في المصرية .

(٤) قال ابن قدامة في جواز الصلح : وكذلك الرجلان يكون بينهما المعاملة

والحساب الذي قد مضى عليه الزمان الطويل لا علم لكل واحد منهما بما عليه لصاحبه

فيجوز الصلح بينهما . وكذلك من عليه حق لا علم له بقدره جاز أن يصالح عليه ، وسواء

كان صاحب الحق يعلم قدر حقه ولا بينه له . أو لا علم له .

ويقول القابض : إن كان لي عليك حق فأنت في حل منه .

ويقول الدافع : إن كنت أخذت مني أكثر من حقك فأنت منه في حل . المغنى

٤ / ٣٦٨ .

قال القرطبي : إن سبيل التوبة مما بيده من الأموال الحرام إن كانت من ربا فليردها على

من أرى عليه ، ويطلبه إن لم يكن حاضراً . فإن أيس من وجوده فليصدق بذلك عنه ..

الجامع لأحكام القرآن : ٣ / ٣٦٦ .

## في الرهن (١)

١٢٧٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل عنده رهون كثيرة لا يعرف منازلهم ولا يعرف من رهن عنده . فقال : إذا أيسر من معرفتهم ومعرفة ورثتهم فأرى أن تباع هذه الرهون ويصدق بثمنها . فإن عرفت بعد أربابها خيرتهم بين الأجر أو تغرم لهم (٢) . وهذا إذا أيسر من أصحابها ومن ورثتهم ، هذا الذي أذهب إليه ، لأننا نقول في الرهن : هو ملك لربه (٣) .

(١) الرهن في اللغة : الثبوت والدوام ، وفي الشرع : المال الذي يجعل وثيقة بالدين ليستوفى من ثمنه إن تعذر استيفاءه ممن هو عليه . المغنى : ٤ / ٢٤٥ ، والمطلع : ٢٤٧ .

(٢) في المطبوع : يقوم لهم .

(٣) لربه .. ساقط من المصرية .

نقل هذه الرواية ابن قدامة في المغنى إلى قوله : (أذهب إليه) وأيضاً رواية أبى الحارث : ( يبيعه ويتصدق بالفضل ) ثم قال : فظاهر هذا أنه يستوفى حقه ، ونقل أبو طالب : لا يستوفى حقه من ثمنه ، ولكن إن جاء صاحبها فطلبه أعطاه إياه وطلب منه حقه ، وأما إن رفع أمره إلى الحاكم ، فباعه ، ووفاه منه حقه ، جاز ذلك . المغنى ٤ / ٣٠٥ .

قال ابن رجب : الرهون التي لا يعرف أهلها ، نص أحمد على جواز الصدقة بها .... فإن كان المالك معروفاً لكنه غائب رفع أمره إلى السلطان وإن جهل جاز التصرف فيه بدون حاكم ، وإن علم صاحبه لكنه أيسر منه تصدق به عنه ، نص عليه في رواية أبى الحارث . القواعد : ص ٢٤٠ .

ونقل القاضى في المسألة ثلاث روايات : أحدها : لا يجوز له ذلك إلا بإذن القاضى . والثانية : يجوز له ذلك ويتصدق بجميعه بشرط الضمان ولا يأخذ قدر حقه من ثمنه ، والثالثة : يجوز بيعها وأخذ قدر حقه من الثمن ويتصدق ببقية الثمن . الروايتين ٧١ / أ - ب . انظر أيضاً : بدائع الفوائد : ٤ / ٨٥ ، والإنصاف : ٥ / ١٨٧ - ١٨٨ .

فإن ضاع عند المرتهن (١) : فلا جناية من المرتهن ، فإنما (٢)  
يذهب مال الراهن ، ويرجع المرتهن بماله وافيأ (٣) .  
وفيه اختلاف كبير (٤) .

١٢٧٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل رهن رهناً

(١) هو الذى يأخذ الرهن . الصحاح للجوهري : ٥ / ٢١٢٩ .

(٢) فى المصرية : ( فإنما ) وهو تحريف .

(٣) قال الخرقى : الرهن إذا تلف بغير جناية من المرتهن رجع المرتهن بحقه عند محله ، وكانت المصيبة فيه من رهنه ، وإن كان بتعدى المرتهن أو لم يحزره ضمن . المختصر : ٨٢ .  
والرهن أمانة فى يد المرتهن ، وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، فإن تلفت من بين ماله لم يضمن فى أصح الروايتين يعنى إذا لم يتعد . وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب .  
وإن تلفت بتعديده وتفريطه ضمن بلا خلاف ، انظر : الإنصاف : ٥ / ١٥٩ - ١٦٠ ، ٦ / ٣١٦ - ٣١٧ .

وراجع أيضاً : المغنى : ٤ / ٢٩٧ ، والكافى : ٢ / ١٣٥ .

(٤) فى المصرية : كثير .

قال ابن قدامة : إذا تعدى المرتهن فى الرهن أو فرط فى الحفظ للرهن الذى عنده حتى تلف ، فإنه يضمن ، لا نعلم فى وجوب الضمان عليه خلافاً .  
وأما إن تلف من غير تعد منه ولا تفريط ، فلا ضمان عليه ، وهو من مال الراهن ، يروى ذلك عن على رضى الله عنه ، وبه قال عطاء والزهرى والأوزاعى والشافعى ، وأبو ثور وابن المنذر .

ويروى عن شريح والنخعى والحسن : أن الرهن يضمن بجميع الدين وإن كان أكثر من قيمته .

وقال مالك : إن كان تلفه بأمر ظاهر كالموت والحريق ، فمن ضمان الراهن ، وإن ادعى تلفه بأمر خفى ، لم يقبل قوله وضمن .

وقال الثورى وأصحاب رأى : يضمنه المرتهن بأقل الأمرين من قيمته أو قدر الدين ويروى ذلك عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . المغنى : ٤ / ٢٩٧ .

انظر أيضاً : معالم السنن ٥ / ١٨١ ، والمحلى : ٨ / ٤٩٦ - ٥٠٢ ، والمنتقى للباجى ٥ / ٢٤٤ - ٢٤٥ .

وأخذ (١) مالا ، فلما حل الأجل لم يأتته والتوى عليه ، كيف يصنع بالرهن ؟ .

قال : يكون عنده باقياً على حاله إلا أن يوكله ببيعه (٢) .

قلت لأبي : فإن قال له : إن جئتكم بمالك إلى كذا وكذا وإلا فأنت وكيلى فى بيع الرهن ؟ قال : هذا جائز (٣) .

١٢٧٧ - حدثنا قال : سئل أبى أو أنا سألته / عن الرهن إذا سرق ؟ قال : له غنمه (٤) وعليه غرمه - يعنى يقول : إذا سرق يعطى الراهن مكان الرهن وليس على المرتهن أن يغرم للراهن شيئاً (٥) .

١٢٧٨ - حدثنا قال : سألت أبى فقال لا يعجبني أن يقرأ (٦)

(١) فى المطبوع : ( واحد ) ، وهو خطأ ظاهر ، ولعله تصحيف من الطابع .

(٢) إذا حل الدين ، وامتنع من وفائه ، فإن كان الراهن أذن للمرتهن أو للعدل فى بيعه ، باعه ووفى دينه بلا نزاع وإلا رفع الأمر إلى الحاكم ، يعنى إذا امتنع عن وفاء الدين ولم يكن أذن فى بيعه أو كان أذن فيه ثم عزله . فيجبره على وفاء دينه أو بيع الرهن . وهو الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، فإن لم يفعل باعه الحاكم عليه وقضى دينه . الإنصاف : ٥ / ١٦٢ - ١٦٣ .

راجع أيضاً : المقنع : ٢ / ١٦ - ١٧ ، والكافى : ٢ / ١٣٥ - ١٣٦ .

(٣) قال ابن قدامة : وإن شرط أن يبيعه المرتهن أو العدل صح . المقنع : ٢ / ١٠٨ . قال ابن مفلح : لأن كلا منهما أهل للوكالة ، فصح كالأجنبي ، لأنه شرط فيه مصلحة للمرتهن لا يناق مقتضى الرهن ، فصح كما لو شرط صفة فيه . المبدع : ٤ / ٢٣٤ . (٤) فى المصرية : ( عنه ) . وهو خطأ ظاهر .

له غنمه : أى زيادته ، ونماؤه وفاضل قيمته للراهن ، وعليه غرمه أى عليه أداء ما يفكه به . النهاية : ٣ / ٣٦٣ ، ٣٩٠ .

(٥) تقدم بأنه ليس على المرتهن ضمانه إذا ضاع الرهن ولم يتعد هو ويبقى دينه على الراهن فى س ١٢٧٥ .

(٦) فى المطبوع بياض فى مكان ( يقرأ ) وقال : لم تكن واضحة فى الأصل .

فيه إلا بإذن صاحبه . قلت لأبي : فإن لم يأذن له صاحبه ؟ قال : لا يقرأ إلا بإذنه - يعنى فى الرجل يكون عنده مصحف رهناً <sup>(١)</sup> .

### المضاربة (٢)

١٢٧٩ - حدثنا قال : سألت أبى عن المضاربة ، فقال : إذا خالف ضمن <sup>(٣)</sup> .

(١) فى النسخ الثلاث ( رهن ) وكذا فى المطبوع ، وأثبتته على مقتضى القواعد . قال المرداوى : فى جواز القراءة فى المصحف لغير ربه بلا إذن ولا ضرر وجهان وأطلقهما فى الفروع ، أحدهما : لا يجوز ، قدمه فى الرعاية الكبرى فى هذا الباب وهو ظاهر ما قطع به فى المغنى والشرح فإنهما قالوا : وعنه : يجوز رهنه ، قال الإمام أحمد رحمه الله : إذا رهن مصحفا لا يقرأ فيه إلا بإذنه . انتهى .

الثانى : يجوز . اختاره فى الرعاية ، وجوز الإمام أحمد رحمه الله القراءة للمرتين ، وعنه : يكره . ونقل عبد الله : لا يعجبني بلا إذنه - الإنصاف : ٥ / ١٤٧ .  
وليلاحظ أن رهن المصحف هل يجوز أم لا ؟ فيه روايتان : إحداهما : لا يصح ، نقله الجماعة . والثانى : يصح رهنه ، فإنه قال : إذا رهن مصحفا لا يقرأ فيه إلا بإذنه كما فى رواية عبد الله هذه . وظاهرها صحة رهنه . ويرى القاضى بأن ظاهر المذهب لا يصح رهنه . والخلاف فيه مبنى على جواز بيعه ، وسبق بيانه فى ( بيع المصاحف ) انظر الروايتين والوجهين ٧١ / ب ، المغنى : ٤ / ٢٥٧ - ٢٥٨ ، الإنصاف : ٥ / ١٤٦ .

(٢) قال أبو منصور الأزهري فى باب القراض : وسميت هذه الشركة مضاربة لأن العامل يضرب بالمال الذى أخذه من صاحبه فى الأرض يتجر فيه يقال : ضرب فى الأرض إذا سافر ، فأهل الحجاز يسمونها قراضاً ، وأهل العراق يسمونها مضاربة ، ومعناها واحد . الزاهر : ٢٤٨ .

وذكر ابن قدامة وجهاً آخر أيضاً فقال : ويحتمل أن يكون من ضرب كل واحد منهما فى الريح بسهم . وحده شراً : أن يدفع رجل ماله إلى آخر يتجر له فيه ، على ما حصل من الريح بينهما حسب ما يشترطانه . المغنى : ٥ / ١٩ ، وانظر أيضاً المقنع : ٢ / ١٧١ ، والمطلع ٢٦١ ، والصحيح أنها مشتقة من الضرب فى الأرض . الإنصاف : ٥ / ٤٢٧ .

(٣) قال ابن قدامة : إذا تعدى المضارب وفعل ما ليس له فعله ، أو اشترى شيئاً =



١٢٨٠ - قال أنى : والمضاربة يعطى دراهم فيقال له : اشتر براً فيشتري خلاف ما أمر فهو ضامن ، فهذا المخالف يضمن (١) .

١٢٨١ - حدثنا قال : سألت أنى مرة أخرى عن المضارب . فقال : إذا خالف ضمن . قلت له : فإن قال له : أخرج إلى خراسان قلت : نفقته من أين هي ؟ قال : من عنده ، ثم قال : إلا أن يشترط عليه أن تكون عليه النفقة من المال (٢) .

١٢٨٢ - حدثنا قال : سألت أنى سئل عن المضارب إذا خالف .

فقال : بمنزلة الوديعة ، عليه الضمان ، والربح لرب المال إذا خالف إلا أن المضارب أعجب إليّ أن يعطى بقدر ما عمل (٣) .

١٢٨٣ - حدثنا قال : قيل لأنى - وأنا أسمع - مال

= نهي عن شرائه فهو ضامن للمال في قول أكثر أهل العلم . المغنى ٥ / ٣٩ ، وانظر أيضاً : الكافي ٢ / ٢٧٦ .

(١) تقدم بيانه آنفاً .

(٢) قال ابن قدامة : وليس للمضارب نفقة إلا بشرط . المقنع : ٢ / ١٧٧ . قال المرادوى : هذا المذهب ، نص عليه ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ٥ / ٤٤٠ ، وانظر أيضاً : الكافي : ٢ / ٢٧٧ .

(٣) قال ابن قدامة فيما إذا تعدى المضارب : فالربح لرب المال . وقال : وأما المضارب فقيه روايتان : إحداهما : لا شيء له لأنه عقد عقداً لم يؤذن له فيه ، فلم يكن له شيء ، والثانية : له أجر ، لأن رب المال رضى بالبيع وأخذ الربح فاستحق العامل عوضاً كما لو عقده بإذن . المغنى : ٥ / ٤٠ .

قال ابن مفلح : إذا فسدت المضاربة فالربح لرب المال ، قال القاضي : هذا هو المذهب ، وللعامل أجرة مثله نص عليه ، المبدع : ٥ / ٢١ . قال المرادوى : هذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . الإنصاف : ٥ / ٤٢٩ .

٢٥٨ اليتيم / يدفع مضاربة ؟ قال : نعم إذا كان له وصى (١) .

١٢٨٤ - قيل لأبي : الرجل يأخذ المال مضاربة بالثلث والربع فيدفعه إلى غيره بأكثر من ذلك ؟ قال : إن أذن له صاحبه وإلا فلا (٢) .

### المواضعة (٣) والمقاطعة (٤)

١٢٨٥ - حدثنا قال : حدثني عبد الأعلى قال : حدثني حماد بن سلمة عن حميد (٥) أن أبا قلابة كان لا يرى بأساً بالمواضعة ، ويكره

(١) قال ابن قدامة : ولوليهما ( أى الصبي والمجنون ) .. السفر بمالهما والربح كله لليتيم ، وله دفعه مضاربة بجزء من الربح . المقنع : ٢ / ١٤٣ .

قال المرداوى عن ( المضاربة به ) : إنه جائز بلا نزاع لكن لا يستحق أجرة ، بل جميع الربح للمولى عليه على الصحيح من المذهب ، وقيل : يستحق الأجرة وهو اختيار الشيخ تقي الدين ، وهو قوى ، وقال عن ( دفعه مضاربة ) : هذا الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، وعنه : لا يجوز .

الإنصاف : ٥ / ٣٢٧ - ٣٢٨ ، انظر أيضاً : المغنى : ٤ / ١٨٠ - ١٨١ ، المبدع : ٤ / ٣٣٨ .

(٢) قال ابن قدامة : وليس للمضارب دفع المال إلى آخر مضاربة ، نص عليه في رواية الأثرم وحرب وعبد الله قال : إن أذن له رب المال وإلا فلا . قال ابن قدامة : ولا نعلم فيه خلافاً . المغنى : ٥ / ٣٥ - ٣٦ .

(٣) قال الجوهري : المواضعة : متاركة البيع ، قال البعلی : المواضعة مصدر واضعه مواضعة ، وسمى هذا البيع مواضعة لأنه أخذ بدون رأس المال ، والوضيعة : الخسارة . الصحاح ٣ / ١٢٩٩ ، المطلع : ٢٣٨ ، ٢٦٠ . قال ابن قدامة : هو أن يخبر برأس ماله ثم يقول : بعثك هذا به وأضع عنك كذا . المغنى : ٤ / ١٤٣ .

قال المرداوى في حده المذكور : هذا الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . الإنصاف : ٤ / ٤٣٨ .

(٤) قال الليث : يقال : قاطعت فلاناً على كذا وكذا من الأجر والعمل مقاطعة ، تهذيب الأسماء واللغات : ٤ / ٩٦ .

(٥) هو الطويل .

المقاطعة ، وكان أبو قلابة يأتي أصحاب الخبز (١) فيقول : اكتبوا إلى شركائكم في مطرف (٢) لونه كذا وعرضه كذا وطوله كذا فيكتبون له إلى السوس (٣) فإذا قدم اشتراه منهم (٤) فسألت أئى عن ذلك ، فقال : أكره المواضعة (٥) والمقاطعة (٦) جميعا .

### الشركة (٧)

١٢٨٦ - حدثنا قال : سمعت أئى يقول : لا أرى أن

- 
- (١) الخبز : ثياب تنسج من صوف وإبريسم . النهاية : ٢ / ٢٨ .  
 (٢) المطرف كمكرم : رداء من خز ، مربع ذو أعلام ، جمعه : مطارف .  
 القاموس : ٣ / ١٦٨ .  
 (٣) السوس - بضم أوله ، وسكون ثانيه وسين مهملة أخرى - بلدة بخوزستان ، وأيضاً بلدة بما وراء النهر .  
 معجم البلدان : ٣ / ٢٨٠ - ٢٨١ ، مراصد الاطلاع : ٢ / ٧٥٥ .  
 (٤) لم أعر على من خرجه .  
 (٥) إذا قال : بعته بها ( أى برأس ماله ) ووضعية درهم من كل عشرة ، فهذه الصورة مكروهة ، بخلاف ما إذا قال : بعته هذا به ، وأضع لك عشرة - المبدع : ٤ / ١٠٤ - ١٠٥ . انظر أيضاً : المقنع : ٢ / ٥٣ ، المغنى : ٤ / ١٤٣ ، الإنصاف : ٤ / ٤٣٨ - ٤٣٩ .  
 (٦) قال أحمد في رواية مهنا : لا بأس أن يحصد الزرع ويصرم النخل بسدس ما يخرج منه ، وهو أحب إلئى من المقاطعة ، وإنما جاز ههنا لأنه إذا شاهده فقد علمه بالرؤية ، وهى أعلى طرق العلم ومن علم شيئاً علم جزأه المشاع فيكون أجراً معلوماً ، واختاره أحمد على المقاطعة - مع أنها جائزة ، لأنه ربما لم يخرج من الزرع مثل الذى قاطعه عليه .  
 المغنى : ٥ / ٣٦٧ .  
 (٧) قال المرداوى : الشركة عبارة عن اجتماع فى استحقاق أو تصرف . فالأول : شركة ملك ، أو استحقاق ، والثانى : شركة عقود ، وهو المراد هنا . الإنصاف : ٥ / ٤٠٧ .

يتخارجا أكرهه - يعنى الشريكين فى العين (١) والدين (٢) .

١٢٨٧ - حدثنا قال : سمعت أبى يقول : فى الشريكين المتفاوضين (٣) هما الرجلان يشتركان فيقولان : ما ورثنا من ميراث أو أصبنا (٤) من فائدة أو مال فهو أيضاً بيننا ، قال أبى : هذا كلام محال ولم يره شيئاً (٥) .

١٢٨٨ - حدثنا قال : حدثنى عبد الأعلى بن حماد النرسى (٦)

(١) فى نسخة ( م ) ( الغبن ) .

(٢) هذه صورة شركة المفاوضة فى كل ما يملك ، وكل ما يلزمهما ، وهو فاسد كما فى المسألة التالية .

(٣) فى نسخة ( م ) المتقارضين .

(٤) فى نسخة ( م ) أراضينا ، بدل ( أو أصبنا ) ، وهو خطأ وتحريف .

(٥) روى صالح هذه المسألة بنصها فى مسائله ص ١٠ .

شركة المفاوضة نوعان : أحدهما : أن يشتركا فى جميع أنواع الشركة ، مثل أن يجمع بين شركة العنان والوجوه والأبدان فيصح ذلك ، لأن كل نوع منها يصح على انفراده فصح مع غيره ، والثانى : أن يدخل بينهما فى الشركة الاشتراك فيما يحصل لكل واحد منهما من ميراث أو يجد من ركاز أو لقطة ، ويلزم كل واحد منهما ما يلزم الآخر من أرش جناية وضمان غصب وقيمة متلف وغرامة الضمان ، أو كفالة ، فهذا فاسد ، وعلل لفساده فى الكافى ، لأنه يكثر فيه الغرر ... ولأنه يدخل فيه أكساب غير معتادة . انظر : المغنى : ٥ / ٢٢ ، الكافى : ٢ / ٢٦٦ ، المقنع : ٢ / ١٨٤ - ١٨٥ .

قال المرداوى : عن النوع الأول : أن يفوض كل واحد منهما إلى صاحبه الشراء أو البيع والمضاربة ، والتوكيل ، والابتاع فى الذمة ، والمسافرة بالمال ، والارتهان ، وضمان ما يرى من الأعمال فهذه شركة صحيحة ، لأنها لا تخرج عن شركة العنان والوجوه والأبدان ، وجميعها منصوص على صحتها ، وقال عن النوع الثانى : هذه شركة فاسدة على الصحيح من المذهب نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب . الإنصاف : ٥ / ٤٦٤ - ٤٦٥ .

(٦) فى النسخ الثلاث : الترمى وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته ، وتقدمت ترجمته وضبط نسبته فى س ١٢٣٢ .

قال : / حدثنا حماد بن سلمة قال : قال إياس بن معاوية (١) : إذا ٢٥٩  
شارك المسلم الذمى فكانت الدراهم مع المسلم هو الذى يتصرف بها  
بالشراء والبيع فلا بأس ولا يدفعها إلى اليهودى والنصرانى يعملان بها  
لأنهما يريان (٢) . سألت أى عن ذلك ، فقال مثل قول إياس (٣) .

١٢٨٩ - حدثنا قال : سألت أى عن شريكين متفاوضين  
ينفق أحدهما أكثر من الآخر يرضى صاحبه ، هل يحتاج أن يبين له  
ما ينفقان أو يكتفى بأن يقول كلما أنفق واحد منا من نفقة فهو فى  
حل ؟ قال : إن كان يرى أن شريكه يجد فى قلبه من نفقة أنفقها ،

---

(١) هو إياس بن معاوية بن قره بن إياس ، المزنى ، أبو وائلة ، البصرى ، القاضى  
المشهور بالذكاء ، ثقة ، مات سنة اثنتين وعشرين ومائة . تهذيب التهذيب : ١ / ٣٩٠ -  
٣٩١ ، تقريب التهذيب : ١ / ٨٧ .

(٢) وأخرجه ابن أبى شيبة قال : نازيد بن حباب عن حماد بن سلمة عن إياس بن  
معاوية قال : لا بأس بشركة اليهودى والنصرانى إذا كنت تعمل بالمال . المصنف :  
٦ / ١٠ .

وذكره ابن حزم عن إياس بن معاوية قال : لا بأس بمشاركة المسلم الذمى إذا كانت  
الدراهم عند المسلم ، وتولى العمل بها . المحلى : ٨ / ١٢٥ .

(٣) نقل الخلال فى هذه الرواية عن عبد الله بإسناده مثله إلا أنه قال : إذا شارك  
المسلم اليهودى أو النصرانى كانت الدراهم مع المسلم فهو الذى يتصرف بها فى الشراء  
والبيع ... وذكر روايات الآخرين عن أحمد وقال : استقرت الروايات عن أبى عبد الله بكراهة  
مشاركة اليهودى والنصرانى إلا أن يكون المسلم هو يلى العمل بها . أحكام أهل الملل :  
٤٧ - ٤٨ .

ونقلها ابن القيم أيضا بواسطة الخلال - انظر : أحكام أهل الذمة : ١ / ٢٧١ ،  
٢ / ٧٧٧ . قال المرداوى : لا تكره مشاركة الكتانى إذا ولى المسلم التصرف على الصحيح  
من المذهب ، نص عليه ، وقطع به الأكثر . الإنصاف : ٥ / ٤٠٧ .  
راجع أيضا : المغنى : ٥ / ٣ - ٤ ، الكافى : ٢ / ٢٥٧ .

فليس ذلك له ، ويحد له حتى ينفق بعدد (١) الذى حد له ولا يكون في قلبه منه وإذا حد له فقد اكتفى .

## بيع المال في الفلس (٢)

١٢٩٠ - حدثنا قال : سألت أبى عن حديث معاذ أن عليه ديناً فأخرجه النبي ﷺ من ماله لغرمائه (٣) .

(١) في المصرية ( قعد ) وهو خطأ وفي الأصل ( بعد والذى ) ولعل الصواب ما أثبتته من نسخة ( م ) وهو متفق مع سياق العبارة .  
والمعنى والله أعلم : هو أن الإسلام حرص على سلامة مال المسلم من كل شائبة حتى يكون مطعمه حلال وملبسه حلال ، وحرص على تنقية القلوب وصفائها من كل حقد أو غيظ وخاصة بين كل من تربطه بالآخر رابطة القرابة أو الصلة أيًا كان نوعها كما في هذه المسألة بين الشريكين ينفق أحدهما أكثر من الآخر من مال الشركة ، فمتى لم يجد الآخر على شريكه في قلبه شيئاً من أجل هذه الزيادة فإن إنفاقه يكون حلالاً خالصاً ، ومتى رأى منه شيئاً من ذلك وجب أن يتفقا على شيء معين يقف عنده كل منهما ليذهب ما في نفس كل منهما على شريكه ليبارك الله لهما في مالهما وشركتهما ، ولا شك أن هذا من محاسن الشريعة الإسلامية . وبالله التوفيق .

(٢) هو من أفلس الرجل صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم . إذا لم يبق له مال ، يراد به أنه صار إلى حال يقال فيها ليس معه فلس . قال أبو عمرو : أفلست الرجل ، إذا طلبته فأخطأت موضعه ، وذلك الفلس والإفلاس . لسان العرب : ٨ / ٤٦ مادة ( فلس ) . راجع أيضاً الزاهر : ٢٢٦ ، النهاية : ٣ / ٤٧٠ ، القاموس المحيط : ٢ / ٢٣٨ ، المطالع : ٢٥٤ .

(٣) أخرجه ابن ماجه في كتاب الأحكام : باب تفليس المعدم والبيع عليه لغرمائه بسنده عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ خلع معاذ بن جبل من غرمائه ثم استعمله على اليمن فقال معاذ : إن رسول الله ﷺ استخلصني بمالي ثم استعملني . السنن : ٢ / ٧٨٩ ح رقم ٢٣٥٧ .

وعبد الرزاق في حديث طويل له نحوه . المصنف : ٨ / ٢٦٨ - ٢٦٩ ح رقم

=

وحديث شريح : أنه كان يبيع ما فوق الإزار ، يعنى كل شيء إلا الإزار (١) .

قال أنى : يبيع كل شيء إلا المسكن وما يوازيه من ثيابه ، والخادم إن كان شيخاً كبيراً (٢) أو زمناً (٣) أو به حاجة إليه لا يبيعه (٤) .

= وابن أنى شيبه ، قال : حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن معمر عن الزهرى أن معاذ بن جبل دار عليه دين ، فأخرجه النبى ﷺ من ماله لغرمائه . المصنف : ٧ / ٢١٨ ح رقم ٢٩٥٥ .

والحاکم بسنده عن كعب بن مالك أن رسول الله ﷺ حجر على معاذ ماله وباعه في دين عليه ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبى . المستدرک : ٢ / ٥٨ . والبيهقى بإسناده من طرق عن كعب بن مالك نحوه وقال : وروى من وجهين ضعيفين عن جابر بن عبد الله في قصة معاذ . السنن الكبرى : ٦ / ٤٨ ، ٥٠ .

والحديث روى مرسلًا ومتصلًا أيضاً ، قال عبد الحق الأشبلى : المرسل أصح من المتصل ، وقال ابن الطلاع في الأحكام : هو حديث ثابت ، وكان ذلك سنة تسع ، وحصل لغرمائه خمسة أسباع حقوقهم فقالوا : يا رسول الله : بعه لنا ، قال : ليس لكم إليه سبيل . انظر : تلخيص الحبير : ٣ / ٤٤ ، وأيضاً إرواء الغليل : ٥ / ٢٦٠ - ٢٦٢ .

(١) أخرجه ابن أنى شيبه قال : حدثنا وكيع ، حدثنا حسن بن صالح عن منصور عن شريح قال : كان يبيع ما فوق الإزار . المصنف ، كتاب البيوع والأقضية : في رجل يركبه الدين : ٧ / ٢١٩ .

والقاضى وكيع في أخبار القضاة أخبرنا عبد الله بن أيوب المخرمى ، ثنا يحيى بن أنى بكر ، ثنا الحسن بن صالح عن منصور عن شريح في المفسر قال : للغرماء ما فوق الإزار .

(٢) في المصرية : ( إن كان شيخاً كبيراً أو زمن ) .

(٣) في المطبوع : ذمياً وهو خطأ ظاهر ولعله تصحيف .

(٤) هنا انتهت نسخة ( م ) وجاء في آخرها : بعون الله تعالى وحسن توفيقه قد تم نسخ كتاب المسائل لأنى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل على نفقة دار الكتب المصرية العامة نقلا عن النسخة الفوتوغرافية المحفوظة بها تحت نمرة ٢٠٧٥٥ ب ، وكان الفراغ منه في يوم السبت ١٥ صفر سنة ١٣٦٢ هجرية موافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٣ م ، وكتبه راجى عفو المتين محمود عبد اللطيف فخر الدين النساخ بالدار . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

## /باب الشفعة (١)

٢٦٠

١٢٩١ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول : الشفعة - يعنى

= قال ابن قدامة فى مسألة بيع الحاكم ماله : ويترك له من ماله ما تدعو إليه حاجته من مسكن وخادم . قال المرداوى عليه : بلا نزاع لكن بشرط أن لا يكون نفيسا وكذا المسكن ، نص عليها .

ونقل عبد الله : يباع الكل إلا المسكن وما يوازيه من ثياب وخادم يحتاجه وهو مخصوص إذا لم يكن عين مال الغرماء . الإنصاف : ٥ / ٣٠٣ . والمقنع : ٢ / ١٣٦ . وذكر ابن رجب أن المسكن والخادم والمركب المحتاج إليه ليس بمال فاضل ... لا يوفى منه الديون والنفقات ، نص على ذلك أحمد فى مسائل ، منها المفلس ، ولأحمد فيه نصوص كثيرة : أنه لا يباع المسكن إلا أن يكون فيه فضل ، يباع الفضل وترك له بقدر الحاجة منه ، نص عليه فى رواية أنى الحارث وأنى طالب ، وأما الخادم فلا يباع عليه إذا كان محتاجاً إليه لزمن أو كبر أو حاجة غيرهما ، نص عليه أحمد فى رواية عبد الله وأنى طالب وغيرهما . القواعد : ١ / ٢١٣ - ٢١٩ .

راجع أيضاً المغنى : ٤ / ٣٣٣ - ٣٣٤ ، الكافى : ٢ / ١٧٢ .

(١) قال أبو منصور الأزهري : سمعت أبا الفضل يقول : سئل أحمد بن يحيى عن اشتقاق الشفعة فى اللغة فقال : هى الزيادة وهو أن يشفعك فيما اشتري حتى تضمه إلى ما عندك فيزيده وتشفعه به أى أنه كان واحداً فضممت إليه ما زاده وشفعته به . الزاهر : ٢٤٣ .

قال ابن مفلح : هى بإسكان الفاء مأخوذة من الشفاعة أو الزيادة أو التقوية أو من الشفع - وهو أحسنها - لأن الشفع هو الزوج ، والأحسن أن يقال ( فى حدها الشرعى ) : هى استحقاق الشريك أخذ حصّة شريكه من يد من انتقلت عنه بعوض مالى مستقر . المبدع : ٥ / ٢٠٣ - ٢٠٤ .

راجع أيضاً : المغنى : ٥ / ٢٢٩ ، الكافى : ٢ / ٤١٦ ، المقنع : ٢ / ٢٥٦ ، المطلع : ٢٧٨ ، الإنصاف : ٦ / ٢٥٠ .



قول أهل المدينة <sup>(١)</sup> - هو للشريك لا يكون لغيره <sup>(٢)</sup> لحديث أبي سلمة <sup>(٣)</sup> عن جابر <sup>(٤)</sup> : إذا وقعت الحدود فلا شفعة <sup>(٥)</sup> .

١٢٩٢ - قال أبي : والخليط <sup>(٦)</sup> اللذين يرثان جميعاً داراً عن

(١) قال مالك بعد أن خرج الحديث مرسلًا : وعلى ذلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا ونقل بلاغاً عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار أنها لا تكون إلا بين الشركاء . الموطأ : ٢ / ٧١٣ - ٧١٤ . كتاب الشفعة : باب ما تقع فيه الشفعة .

(٢) قال ابن المنذر : وأجمعوا على إثبات الشفعة للشريك الذي لم يقاسم فيما بيع من أرض أو دار أو حائط . الإجماع : ١٢١ . وهل لغيره شفعة سيأتى الكلام عليه .

وللشفعة شروط خمسة : الأول : المطالبة على الفور ، الثاني : أن يكون البيع شقصاً مشاعاً من عقار تتأني قسمته . الثالث : أن يأخذ جميع المبيع ، الرابع : أن يكون للشفيع ملك سابق ، الخامس : أن يكون مبيعاً . المذهب الأحمد : ٧٦ - ٧٧ .

(٣) هو ابن عبد الرحمن بن عوف ، قيل : اسمه عبد الله وقيل : إسماعيل وقيل : اسمه كنيته ، تقدمت ترجمته في س ١٦٨ .

(٤) هو جابر بن عبد الله .

(٥) أخرجه أحمد في المسند بإسناده عن أبي سلمة عن جابر قال : قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ٣ / ٣٩٩ ، ونحوه في ٣ / ٢٩٦ ، ومختصراً في : ٣ / ٣٧٢ .

والبخارى في كتاب الشفعة : باب الشفعة فيما لم يقسم ، مثل أحمد . الصحيح مع الفتح ٤ / ٤٣٦ ح رقم ٢٢٥٧ ، وأيضاً : برقم ٢٢١٣ ، ٢٢١٤ ، وأخرجه مسلم في كتاب المساقا : باب الشفعة بإسناد آخر عن أبي الزبير عن جابر بمعناه . الصحيح : ٣ / ١٢٢٩ ح رقم ١٦٠٨ .

وأبو داود من طريق أحمد مثله . السنن : ٣ / ٧٨٤ - ٧٨٥ ح رقم ٣٥١٤ ، وأخرجه أصحاب السنن أيضاً في كتبهم .

وأخرجه الإمام الشافعي باللفظ المذكور - بدون ذكر ( وصرفت الطرق ) بسنده عن أبي سلمة عن جابر . انظر : الأم ٤ / ٤ ، ومسند الشافعي : ١٨١ .

(٦) المراد به : الشريك الذي لم يقاسم ولم يعرف ماله من مال شريكه ، لأن المال مشاع بينهما .

أبيهما ولا يعرف كل واحد منهما حصته مما بينهما (١) .

١٢٩٣ - حدثنا قال : قلت لأبي : فإن كان بيني وبين رجل دار فبعت من رجل آخر نصيبى منها ، قال : الشفعة للذى بينك وبينه (٢) قلت لأبي : قد بعت مالا أعرفه ولا أجده ؟ قال : أرايت لو اشتريت غلاماً بينك وبين رجل فبعت نصيبك منه ، عرفت مالك منه ؟ .

١٢٩٤ - قال أبى : ولا أرى الشفعة إلا فى الدور والأرضين ، وليس فيما سوى ذلك شفعة (٣) .

١٢٩٥ - سمعت أبى سئل : الشفعة للشريك واجبة ؟ قال نعم . قيل (٤) فإن كانوا شركاء عدة ؟ قال : الشفعة بينهم (٥) .

(١) قال ابن هبيرة : اتفقوا على أن الشفعة تجب فى الخليط . الإفصاح : ٢ / ٢٧٤ .

(٢) أى الشفعة للشريك الذى بينك وبينه الشركة .

(٣) من شروط الشفعة أن يكون شقصاً مشاعاً من عقار ينقسم قسمة إيجاباً ، فأما المقسوم المحدود فلا شفعة لجاره فيه ، وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . الإنصاف : ٦ / ٢٥٥ .

قال ابن مفلح : وإنما تثبت فى عقار تجب قسمته ، وعنه : أو لا : اختاره ابن عقيل وأبو محمد الجوزى وشيخنا - ابن تيمية - وعنه : تجب فى كل مال إلا فى منقول لا ينقسم . الفروع : ٤ / ٥٢٩ .

قلت : والراجح عندى أنها لا تكون إلا فى عقار مشترك لأن الشفعة إنما شرعت لدفع الضرر وجلب المصلحة ، وهذا لا يتحقق إلا فى العقار ، وقد وردت النصوص فى ذلك خاصة دون غيره . والله أعلم .

(٤) قيل ( ساقط ) من المصرية .

(٥) أى على قدر نصيبهم ، وهو المذهب ، نص عليه فى رواية إسحاق بن منصور أيضاً وعليه جماهير الأصحاب ، قال ابن قدامة : هو ظاهر المذهب . انظر المعنى : ٥ / ٢٨٣ - ٢٨٥ ، الإنصاف : ٦ / ٢٧٥ .

١٢٩٦ - قال : والجار ليست له شفعة (١) .

١٢٩٧ - قال : والشفعة (٢) لا تجب إلا بعد البيع (٣) .

١٢٩٨ - حدثنا قال : سمعت أبا أيوب يقول : أذهب في الشفعة

إلى حديث مالك عن الزهري عن سعيد (٤) وأبي سلمة قال : قضى رسول الله ﷺ في الشفعة في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة (٥) ، قال وكيع : وهو قول أهل الحجاز ، قال أبا أيوب : وبه آخذ .

(١) في ثبوت الشفعة للجار عن أحمد روايتان : المنع والجواز ، والمذهب : المنع واختار الحارثي الجواز ، وهو قول ابن تيمية ، ولكن ليس مطلقاً بل كما قال في رواية أبي طالب : إذا كان طريقهما واحداً شركاء لم يقسموا ، فإذا صرفت الطرق وعرفت الحدود فلا شفعة ، ولهذا قال الحارثي : بقيد الشركة في الطريق ، وقال : هذا المذهب جمعاً بين الأخبار دون غيره ، فيكون أولى بالصواب ، وقال ابن تيمية : في شفعة الجار ثلاثة أقوال ، أعد لها : أنه إن كان شريكاً في حقوق الملك ثبتت له الشفعة وإلا فلا . انظر : الفتاوى : ٣٨٣ / ٣ ، الإنصاف : ٦ / ٢٥٥ ، وراجع أيضاً : المغنى : ٥ / ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٢) من قوله : عدة إلى هنا ساقط من المصرية .

(٣) قال ابن قدامة : الصحيح في المذهب أن حق الشفعة على الفور ، إن طالب بها ساعة يعلم بالبيع وإلا بطلت ، نص عليه . المغنى : ٥ / ٢٤١ وانظر أيضاً : الفروع : ٤ / ٥٣٨ ، الإنصاف : ٦ / ٢٦٠ .

وإن أسقط شفعته قبل البيع لم تسقط ، في ظاهر المذهب ، وهو قول الجمهور لأنه إسقاط من قبل وجوبه فلم يسقط كما لو أبرأه مما يجب له . المبدع : ٥ / ٢١٢ .

(٤) هو ابن المسيب .

(٥) انظر حديث مالك عن الزهري به في الموطأ : ٢ / ٧١٣ ، وأخرجه الشافعي من طريق مالك مثله . انظر : الأم : ٤ / ٤ ، ومسنده : ١٨١ ، وابن أبي شيبة قال : حدثنا وكيع ، حدثنا مالك مثله . المصنف : ٧ / ١٧١ ، والبيهقي بسنده من طريق مالك مثله . السنن الكبرى : ٦ / ١٠٣ .

قال ابن عبد البر : مرسل عن مالك لأكثر رواة الموطأ وغيرهم .

ووصله عنه عبد الملك بن الماجشون وأبو عاصم النبيل وبخمي بن أبي قتيلة وابن وهب بخلف عنه فقالوا : عن أبي هريرة . انظر : شرح الزرقاني ٣ / ٣٧٧ .

٢٦١ ١٢٩٩ - وفيما عرضت / على أئى قال : أذهب فى الشفعة إلى حديث الزهرى الذى يروى عن أئى سلمة عن جابر ، إذا حدث الحدود وعرف الناس حقوقهم فلا شفعة (١) .

قال : والذى أذهب إليه أن الشفعة للخليط .

١٣٠٠ - قال : سمعت أئى يقول : إن الخليط اللذين (٢) يرثان جميعاً أو يشتريان جميعاً ، فأما إذا عرفا الحقوق فلا شفعة (٣) .  
١٣٠١ - سألت أئى عن معنى الحديث : ( إذا وقعت الحدود فلا شفعة فى بئر ولا فحل (٤) قال أئى : فحل يعنى نخل (٥) .

(١) سبق تخريجه فى ١٢٩١ بلفظ : إذا وقعت الحدود .

(٢) فى الأصل والمصرية ( الذى ) والصواب ما أثبتته .

(٣) تقدم أن ثبوت الشفعة للشريك الذى لم يقاسم أمر مجمع عليه فإذا حدث الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة .

(٤) فى المطبوع ( فى بئر ولا نخل ) وهو خطأ ظاهر وتصحيح واضح ، أخرجه مالك عن محمد بن عمارة عن أئى بكر بن حزم أن عثمان بن عفان قال : إذا وقعت الحدود فى الأرض فلا شفعة فيها ، ولا شفعة فى بئر ولا فى فحل النخل . الموطأ : ٢ / ٧١٧ .  
وعبد الرزاق من طريق مالك بلفظه وأيضاً من طريق آخر مختصراً ، وأيضاً عن محمد بن أئى بكر مرفوعاً بلفظ : لا شفعة فى ماء ولا طريق ولا فحل - المصنف : ٨ / ٨٠ ، ٨٧ - ٨٨ ح رقم ١٤٣٩٣ ، ١٤٤٢٦ - ١٤٤٢٨ .

وأخرجه ابن أئى شعبة قال : حدثنا ابن إدريس عن محمد بن عمارة عن أئى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبان بن عثمان قال : قال عثمان : لا شفعة فى بئر ولا فحل ، والأرف يقطع كل شفعة .

المصنف : ٦ / ٥٧٩ ح رقم ٢١١٣ ، ٧ / ١٧٢ ح رقم ٢٧٨٦ .

والبيهقى أوردته من طريق أئى عبيد عن عبد الله بن إدريس مثل ابن أئى شعبة وقال : قال ابن إدريس : الأرف : المعالم ، قال الأصمعى : هى المعالم والحدود ، وقال ابن إدريس أيضاً : أظن الفحل فحل النخل . السنن الكبرى : ٦ / ١٠٥ .

(٥) فى المطبوع : ( فحل يعنى نخل ) كما أنه نقل .. ، عن معنى الحديث إلى قوله : ( فلا شفعة ) فى الإجابة ، وهو مشطوب عليه فى الأصل ، الفحل ذكر النخل ، =

١٣٠٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن الأعرابي له شفعة ؟ قال : نعم (١) .

١٣٠٣ - سألت أبا عن اليهودي والنصراني أهما شفعة ؟ قال : لا . قلت لأبي : والمجوسي ؟ قال : ذاك أبعد (٢) .

= قال ابن الأثير : أراد به فحل النخلة ، لأنه لا ينقسم ، وقيل : لا يقال إلا فحل ، ويجمع الفحل على فحول ، والفحل على فحاحيل ، وإنما لم تثبت فيه الشفعة ، لأن القوم كانت لهم نخيل في حائط فيتوارثونها ويقتسمونها ولهم فحل يلقحون منه نخيلهم فإذا باع أحدهم نصيبه المقسوم من ذلك الحائط بحقوقه من الفحال وغيره فلا شفعة للشركاء في الفحال لأنه لا تمكن قسمته . النهاية ٣ / ٤١٦ - ٤١٧ . انظر أيضاً : لسان العرب : ١٤ / ٣١ - ٣٢ ، القاموس المحيط ٤ / ٢٩ .

(١) قال الكوسج : قلت : للأعرابي شفعة ؟ قال : إى لعمرى ، وليس لليهودي والنصراني شفعة . قيل : لم ؟ قال : لأن النبي ﷺ قال : لا يجتمع دينان في جزيرة العرب . المسائل ١ / ٤٧٧ ( المصرية ) .

قال ابن قدامة : وثبتت الشفعة للبدوي على القروي ، وللقروي على البدوي في قول أكثر أهل العلم . المغنى : ٥ / ٢٨٩ .

(٢) نقل الحلال هذه الرواية عن عبد الله بلفظ : سألت أبا عن الذمي اليهودي والنصراني ، لهم شفعة ؟ قال : لا ، قلت : المجوسي ، قال : ذاك أشد . أحكام أهل الملل : ص ٥٠ .

ومثل الحلال ابن القيم في أحكام أهل الذمة وقال : لم يثبت عن واحد من السلف لهم حق شفعة على مسلم ، وأخذ بذلك الإمام أحمد وهي من مفرداته التي برز بها على الثلاثة ، وأيضاً قال : واحتج الإمام بثلاث حجج ( أى في عدم ثبوتها لهم ) ثم أطال النفس في بيانها ورد ما ورد عليها . أحكام أهل الذمة : ١ / ٢٩١ - ٢٩٩ .

قال الخرق : لا شفعة لكافر على مسلم . المختصر : ١٠٣ .

قال المرداوي : نص عليه من وجوه كثيرة ، وهو المذهب وعليه الأصحاب ، وهو من مفردات المذهب . الإنصاف : ٦ / ٣١٢ .

انظر أيضاً : الإفضاح : ٢ / ٢٧٦ ، المغنى : ٥ / ٢٨٨ ، الكافي : ٢ / ٤٣٥ المقنع ٢ / ٢٧٥ ، القروع : ٤ / ٥٥١ ، منح الشفا : ٣ / ٤٨ ، المبدع : ٥ / ٢٣٠ - ٢٣١ .

١٣٠٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل لا يرى الشفعة إلا لشريك ، ترى أن يحلف يحنث ؟ قال : لا يعجبني أن يحلف (١) على أمر قد اختلف الناس فيه (٢) .

### بيع المراجعة (٣)

١٣٠٥ - حدثنا قال : سألت أبا (٤) ، قلت : رجل قال :

(١) قال ابن قدامة : وقال في رواية أبي طالب وعبد الله ومثنى فيمن لا يرى الشفعة بالجوار ، وقدم إلى الحاكم ، فأنكر : لم يحلف ، إنما هو اختيار ، وقد اختلف الناس فيه ، قال القاضي : إنما هذا لأن يمين المنكر ههنا على القطع والبت ، ومسائل الاجتهاد مظنونة فلا يقطع بطلان مذهب المخالف ، ويمكن أن يحمل كلام أحمد هنا على الورع ، لا على التحريم ، لأنه يحكم بطلان مذهب المخالف ، ويجوز للمشتري الامتناع به من تسليم المبيع فيما بينه وبين الله تعالى . المغنى : ٥ / ٢٣١ .

ونقل ابن مفلح نحو هذا الكلام وقال : قال : لا يعجبني الحلف على أمر اختلف فيه . الفروع : ٤ / ٥٣١ ، انظر أيضاً : المبدع : ٥ / ٢٠٧ ، الإنصاف : ٦ / ٢٥٥ . (٢) قال ابن هبيرة : اتفقوا على أن الشفعة تجب في الخليط ، ثم اختلفوا فيما إذا صرفت الطرق وحدت الحدود فهل تستحق الشفعة بالجوار ؟ فقال مالك والشافعي وأحمد : لا شفعة بالجوار ، وقال أبو حنيفة : تجب الشفعة . الإفصاح : ٢ / ٢٧٤ . وقال ابن قدامة بعد ذكر من قال بعدم الشفعة بالجوار : وقال ابن شبرمة والثوري وابن أبي ليلى وأصحاب الرأي : الشفعة بالشركة ثم بالشركة في الطريق ثم بالجوار . المغنى : ٥ / ٢٣٠ ، انظر أيضاً الفروع : ٤ / ٥٣١ .

(٣) قال ابن قدامة : بيع المراجعة : أن يخبر برأس ماله ثم يبيع به وبربح ، فيقول : رأس مالي فيه ، مائة ، بعته بها وربع عشرة ، فهذا جائز غير مكروه ، لأن الثمن معلوم . وإن قال : بعته بها وربع درهم في كل عشرة ، أو قال : دة يازدة ، أو دة دوازدة ، فهو صحيح أيضاً جائز ، غير مكروه ، لأن الثمن معلوم فهي كالتى قبلها ، لكن كرهه أحمد ، لأن ابن عمر وابن عباس كراهاه ، لأنه بيع الأعاجم ، ولأن الثمن قد لا يعلم في الحال . الكافي : ٢ / ٩٤ ، وقال في المغنى : وهذا كراهة تنزيه والبيع صحيح - ٤ / ١٣٦ . قال المرداوى عن الصورة الأولى : لا يكره قولاً واحداً . وعن الثانية : مكروهة نص عليه في رواية جماعة ، وهو من المفردات ، وقيل : لا يكره . الإنصاف : ٤ / ٤٣٨ . (٤) كلمة : ( أبى ) ساقطة من الأصل ، والإثبات من المصرية .

بمعنى متاعاً بربح كذا وكذا بشيء سماه لى ، والرجل يريد أن يبيع المتاع من رجل آخر بنقصان مما اشتراه منى . فقال : لا بأس ، إذا لم يكن أكثر معاملتك ذلك ، فكنت (١) تشتري وتبيع من / غير ذلك ، ٢٦٢ فلا بأس ، وإن كنت تعمل مثل هذا الرجل ونحوه من البيع فأنى أكره ذلك .

١٣٠٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يدفع إلى الرجل الدنانير ، فيقول له : اشتر كذا وكذا ثوباً (٢) يمانية وشقاق ، وغير ذلك ثم يربحه في المتاع ، كيف ترى له ذلك ، وكيف ترى أحوط ذلك وأطيبه ، فإن السمسار (٣) ربما لم يكن معه المال ، فيدفع إليه الذى يريد المتاع المال حتى يشتري له ؟ .

فقال : إذا دفع الرجل إلى السمسار الدراهم ، فليقل : اشتر متاعاً (٤) ، يصفه (٥) ، ويقول له : إذا اشتريت لى بألف فلك كذا وكذا قال : أرجو أن لا يكون به بأس (٦) .

(١) فى المطبوع : ( فلست ) ، وفى المصرية : ( فكتب ) وكلاهما خطأ مغاير للأصل والمعنى .

(٢) كذا فى الأصل ، والمطبوع - أى منصوباً - وفى المصرية : ثوب .

(٣) قال ابن الأثير : السمسار : هو القيم بالأمر الحافظ له ، وهو فى البيع اسم للذى يدخل بين البائع والمشتري متوسطاً لإمضاء البيع ، جمعه السماسرة ، والسمسرة : البيع والشراء . النهاية : ٢ / ٤٠٠ .

(٤) كذا فى الأصل ، والمطبوع - أى منصوباً - وفى المصرية : متاع . وفى الأصل اشترى بإثبات الياء ، والصواب كما أثبتته بحذفها تمشياً مع قواعد اللغة .

(٥) فى المطبوع : بصفة . وفى المصرية : نصفه . وكلاهما مغايران للأصل ، وهما تصحيف .

(٦) قال ابن قدامة : ويجوز أن يستأجر سمساراً اشترى له ثوباً ، لأنها منفعة مباحة تجوز النيابة فيها ، فجاز الاستعجار عليها كالبناء ، ويجوز على مدة معلومة ، مثل أن يستأجره =

١٣٠٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يبيع المتاع البيع الذى يدخل فيه شرطين فى بيع أو ما أشبه (١) ذلك ، فإذا فرغاً واحتسباً ، قال صاحب المتاع : قد بعتهك هذا المتاع بهذه الدنانير أترى ذلك له طيباً أو كيف ترى له أن يصنع ؟ .

فقال : إذا افترقا على أحد المبيعين (٢) يكون ذلك آخر ما يفترقا على بيع (٣) واحد ولا بأس به (٤) .

١٣٠٨ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن رجل جاء بجارية إلى رجل ، فقال : إذا كان إلى شهرين فلك ربح كذا وكذا ؟ قال :

= عشرة أيام يشتري له فيها ، فإن عين العمل دون الزمان ، فجعل له من كل ألف درهم شيئاً معلوماً ، صح أيضاً ، وإن قال : كلما اشتريت ثوباً فلك درهم أجراً ، وكانت الثياب معلومة ، بصفة أو مقدرة بثمن جاز ، وإن لم يكن كذلك ، فظاهر كلام أحمد أنه لا يجوز . المغنى : ٥ / ٣٤٥ - ٣٤٦ بتصرف .

(١) فى الأصل والمصرية : أشبهه ، والصواب ما أثبتته وكذلك فى المطبوع .

(٢) فى المطبوع : الشرطين ، وهو خلاف الأصل .

(٣) كلمة : على بيع . جاءت مكررة فى الأصل ولم يظهر للتكرار معنى .

(٤) قال ابن قدامة : وإن قال : بعتهك بعشرة صحاحاً أو إحدى عشرة مكسرة ، أو

بعشرة نقداً أو عشرين نسيئة لم يصح ، ويحتمل أن يصح .

وقال ابن مفلح معلقاً على قول ابن قدامة ( لم يصح ) : ومحل ما لم يفترقا على

أحدهما ، ذكره فى الوجيز والفروع . المبدع : ٤ / ٣٥ .

وقال المرداوى : يعنى ما لم يفترقا على أحدهما . الإنصاف : ٤ / ٣١١ .

وفهم من قول ابن مفلح والمرداوى : ( ما لم يفترقا على أحدهما ) أنه إذا تفرقا على

أحدهما يصح البيع ولا بأس به ، كما صرح بذلك الإمام أحمد فى رواية عبد الله هذه ، مع

العلم أن المرداوى ذكر أن مسألة بيع الشئ بعشرة نقداً وعشرين نسيئة هى مسألة شرطين فى

بيع فى رواية عنه ، وعنه : أنها مسألة بيعتين فى بيعة . انظر الإنصاف : ٤ / ٣٥٠ ،

والمغنى : ٤ / ١٧٧ .



يروى عن عمر : لا يقربها ولأحد / فيها مَثْنَوِيَّةٌ (١) ، قال أئى : (٢) ٢٦٣  
لا يعجبني هذا الربح (٣) .

١٣٠٩ - حدثنا قال : سألت أئى عن الرجل يشتري من  
الرجل متاعاً - أثواباً (٤) - عدة بدرهم أو بدنانير ، فعرفها ، ثم (٥)  
قوم كل ثوب عشرين درهما ، ثلاثين درهما ، أقل أو أكثر . قال : إن  
باعه مساومة فلا بأس ، وإن باعه مراحجة ، يقول : قومته كذا وكذا  
درهماً (٦) .

١٣١٠ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل اشترى نصف

(١) فى المطبوعة : متنوه . قال فى الهامش : لعلها كلمة فارسية بمعنى لا يعجبني  
ومعنى : مثنوية : الاستثناء والشرط ، انظر : لسان العرب مادة ( ثنى ) : ١٨ / ١٣٥ .  
وأثر عمر ، أخرجه الطحاوى ، قال : حدثنا أبو عامر العقدي قال : حدثنا شعبة  
عن خالد بن سلمة قال : سمعت محمد بن عمرو بن الحارث ، يحدث عن زينب امرأة عبد  
الله أنها باعت عبد الله جارية ، واشترطت خدمتها ، فذكر ذلك لعمر رضى الله عنه فقال :  
لا يقربها ولا أجد فيها مثنوية . شرح معانى الآثار : ٤ / ٤٧ .  
وتقدم تخريج أثر آخر نحوه عنه فى باب : إذا باع وشرط على المشتري أن لا يبيع  
ولا يهب برقم س ١٢٢٤ .

(٢) فى المطبوع : ( أئى ) وذكر فى الهامش أنه من تفسير عبد الله لكلمة ( متنوه )  
وهذا كله خطأ ، وتأويل لا محل له .

(٣) لعل الإمام أحمد لم يعجبه هذا الربح ، لأنه إنما حصل له لأجل الإمهال  
والتأجيل فى أخذ الثمن ، ومجرد الإمهال لا يصلح أن يكون سبباً للزيادة فى الثمن .  
والله أعلم .

(٤) فى المصرية : أثواب عدة .

(٥) كلمة : ( ثم ) . ساقطة من المطبوع ومن المصرية .

(٦) قال المرداوى : قال الإمام أحمد : المساومة عندى أسهل من بيع المراحجة . قال  
فى الحاوى الكبير : وذلك لضيق المراحجة على البائع ، لأنه يحتاج أن يُعلم المشتري بكل شيء  
من النقد والوزن وتأخير الثمن ، ومن اشتراه ، ويلزمه المؤنة والرقم والقسارة والسمسرة  
والحمل ، ولا يغر فيه ، ولا يحل له أن يزيد على ذلك إلا بينه له ، ليعلم المشتري بكل  
ما يعلمه البائع ، وليس كذلك المساومة . الإنصاف : ٤ / ٤٤٥ .

دار بألف وآخر نصفها بخمس مائة ، فاشتركا فباعاها بربح ألف درهم .

قال : الربح على ما اصطلاحا <sup>(١)</sup> أو الوضيعة على رؤوس أموالهما <sup>(٢)</sup> .

قلت لأبي : فإن لم يشتركا ؟ قال : فالثمن بينهما نصفين <sup>(٣)</sup> .

١٣١١ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجلين اشترى ثوباً يُقَوَّم على أحدهما بمائة وعلى الآخر بخمسين ، فباعاه مساومة أو مراجعة .

قال : الثمن بينهما نصفين ، يقول : إذا باعاه بخمس مائة ، فأخذ مائتين وخمسين ، وهذا مائتين وخمسين <sup>(٤)</sup> .

(١) همزة : ( أو ) ساقطة من المطبوع والمصرية .

(٢) قال ابن قدامة : وأما شركة العنان - أن يشترك بدنان بمالهما - فيجوز أن يجعل الربح على قدر المالين ، ويجوز أن يتساويا مع تفاضلهما في المال وأن يتفاضلا فيه مع تساويهما في المال . المغنى : ٢٣ / ٥ .

وقال المرداوي : بلا نزاع . الإنصاف : ٥ / ٤١٢ .

(٣) قال ابن قدامة : إذا اشترى رجل نصف سلعة بعشرة واشترى الآخر نصفها بعشرين ، ثم باعها مساومة بثمان واحد ، فهو بينهما نصفان ، لا نعلم فيه خلافاً ، لأن الثمن عوض عنها فيكون بينهما على حسب ملكيهما منها ، وإن باعاهما مراجعة أو مواضعة أو تولية فكذلك ، نص عليه أحمد ، وهو قول ابن سيرين والحكم ... ثم نقل رواية الأثرم عنه ، وقال : وحكى أبو بكر عن أحمد رواية أخرى : أن الثمن بينهما على قدر رؤوس أموالهما ، لأن بيع المراجعة يقتضى أن يكون الثمن في مقابلة رأس المال ، فيكون مقسوماً بينهما على حسب رؤوس أموالهما ، ولم أجد عن أحمد رواية بما قال أبو بكر . وقيل : هذا وجه خروجه أبو بكر ، وليس برواية ، والمذهب ، الأول . المغنى : ٤ / ١٤٣ . وانظر الكافي : ٢ / ١٠٠ .

(٤) قال حرب : وسئل أحمد - مرة أخرى - عن ثوب بين رجلين ، قوم نصفه على أحدهما بعشرين ، ونصفه على أحدهما بثلاثين فباعاه مساومة ؟ فقال : قال ابن سيرين : =

١٣١٢ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل مات وترك مالا ، وكان يمدح مايبيع ويذم مايشتري . فقال : ينبغي للوارث إن كان يعرف أحداً من أولئك أن يرد عليه ، وإن لم يعرف منهم أحداً ، تصدق عنه بشيء ويخفف عن ميتة بالصدقة (١) .

١٣١٣ - حدثنا قال : سمعت أئى فى رجل يجيئه متاع من فارس (٢) أو مصر فيبسطه (٣) متاعه / فى الطريق ، فيشتري ٢٦٤ من بعض التجار نحواً من المتاع الذى يجيئه (٤) ، فيجىء الرجل فيبيعه ، فترى له يبين له أنه اشتراه من السوق ؟ فقال : إن كان الذى

---

= الثمن بينهما نصفين ، قال حرب : وهو مذهب أحمد ، قيل لِمَ ؟ قال : إن لكل واحد منهما نصفه . بدائع الفوائد : ٤ / ٨٤ .

(١) لا شك أن مدح السلعة ووصفها بما ليس فيها هو من قبيل الكذب والخداع وهو ممنوع فى الإسلام ، فقد روى الإمام أحمد مسنداً عن عبد الرحمن بن شبل ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إن التجار ، هم الفجار ، قال : قيل : يا رسول الله ، أوليس قد أحل الله البيع ؟ قال : بلى ، ولكنهم يحدثون فيكذبون ، ويحلفون ويأثمون » . الفتح الربانى : ١٥ / ٢١ ، فإذا باع أحد من الناس بهذا الطريق وأخذ أموالهم ، ثم مات ، مات آثماً ، ولذلك يرى الإمام أحمد : إن عرف أحد منهم ينبغي لورثته أن يرد إليه ماله ، لتبرأ ذمة الميت ، فإن لم يعرف منهم أحد تصدقوا عنه بشيء ، لأن الصدقة كفارة عن هذه الأشياء . فقد ورد فى الحديث ، أن النبى ﷺ قال : « يا معشر التجار ، إن البيع يحضره الحلف والكذب ، فشوبوه - أى اخلطوه - بالصدقة » . أمرهم بذلك ليكون كفارة لما يجرى بينهم من الكذب وغيره . انظر : الفتح الربانى : ١٥ / ٢١ مع مختصر شرحه بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى .

(٢) فارس : هى ولاية واسعة وإقليم فسيح ، أول حدودها من جهة العراق أَرْجَان ومن جهة كرمان السيرجان ومن جهة ساحل بحر الهند سيراف ومن جهة السند مكران . معجم البلدان ٤ / ٢٢٦ .

(٣) فى المطبوع : فسطى ، وهو خطأ لا معنى له .

(٤) كلمة : يجيئه ، ساقطة من المطبوع وموجودة فى الأصل والمصرية .

يشتره منه يرى أنه جاء من فارس أو مصر ، فأحب إلي أن يبين (١) .

١٣١٤ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن دار بين ثلاثة اشترى أحدهم ثلثها بمائة [ والآخر الثلث الآخر بمائتين (٢) ] واشترى الآخر الثلث الآخر بثلاثمائة فباعوها مساومة أو مراجعة ؟ قال : الثمن بينهم بالسوية (٣) .

### الرجل يقرض (٤) الدراهم فيأخذ بها طعاماً

١٣١٥ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن رجل أقرض رجلاً دراهم فلما طالبه بها ، قال : ليس عندي دراهم ، خذ مني بها طعاماً ، فأخذ طعاماً أرخص عليه وحابه ونقصه من السعر ؟ قال : لا بأس (٥) .

(١) وذلك لأن في عدم بيانه نوعاً من الغش ، وهو منهي عنه ، وقال رسول الله ﷺ : « المسلم أخو المسلم ، لا يجل لأمريء مسلم أن يُعَيَّب - أى يكتُم ويستتر - ما بسلته عن أخيه إن علم بها تركها » . الفتح الرباني : ١٥ / ٥٩ .

(٢) الزيادة يقتضيها السياق ، وذكرها ابن القيم فيما نقله من رواية حرب الآتية .  
(٣) نقل ابن القيم : قال حرب : وسئل أحمد عن دار بين ثلاثة اشترى أحدهم ثلثها بمائة ، والآخر الثلث الآخر بمائتين ، والآخر الثلث الآخر بثلاث مائة ، ثم باعوها بغير تعيين مساومة ؟ قال : الثمن بينهم بالسوية ، لأن أصل الدار بينهم أثلاثاً . بدائع الفوائد : ٨٤ / ٤ .

(٤) قال المرداوي : القرض : عبارة عن دفع مال إلى الغير لينتفع به ويرد بدله ، قاله شارح المحرر . الإنصاف : ١٢٣ / ٥ .

(٥) قال ابن قدامة : إن أقرضه مطلقاً من غير شرط ، فقضاه خيراً منه في القدر أو الصفة أو دونه برضاهما جاز . المغني : ٢٤١ / ٤ .

وقال المرداوي : يجب رد المثل في المكيل والموزون بلا نزاع ، لكن لو أعوز المثل ففيهما لزمه قيمته يوم إعوازه ، ذكرها الأصحاب ، الإنصاف : ١٢٩ / ٥ ، وانظر أيضاً المغني : ٢٣٩ / ٤ .

## إذا باع شيئاً مجازفة وهو يعلم كيـله

١٣١٦ - حدثنا قال : سمعت أئى سئل عن رجل باع بيعاً مجازفة ، وهو يعلم كيـله دون صاحبه ، قال : لا ، حتى يستوى علمهما فيه (١) .

## تقاسم الورثة العين والدين

١٣١٧ - حدثنا قال : حدثنى أئى ، حدثنا وكيع عن سفيان عن ابن جريج عن / عطاء عن ابن عباس ، وسفيان عن أئى الزبير عن ٢٦٥ ابن عباس ، قال : لا بأس أن يتخارج (٢) أهل الميراث العين (٣) بالدين (٤) .

(١) قال ابن قدامة : لو باع بعضه ( أى الجنس ) ببعض جزافاً ، أو كان جزافاً من أحد الطرفين لم يجوز ، وقال أيضاً : وما لا يشترط التماثل فيه ، كالجنسين ، وما لا ربا فيه ، يجوز بيع بعضه ببعض كيلا ، ووزناً وجزافاً ، وهذا قول أكثر أهل العلم ، وذهب جماعة من أصحابنا إلى منع بيع المكيل بالمكيل جزافاً ، وبيع الموزون جزافاً . وقال أحمد فى رواية محمد بن الحكم : أكره ذلك ، قال ابن أئى موسى : لا خير فيما يكال بما يكال جزافاً ، ولا خير فيما يوزن بما يوزن جزافاً ، اتفقت الأجناس أو اختلفت ، ولا بأس ببيع المكيل بالموزون .  
وأيضاً قال : لو قال : بعثك هذه الصبرة بهذه الصبرة وهما من جنس واحد ، ولا يعلمان كيلهما لم يصح ، وإن علما كيلهما وتساويهما ، صح البيع . المغنى : ٤ / ١٤ - ١٥ .

(٢) قوله : يتخارج : هو من التخارج . ومعناه : أن يأخذ بعض الشركاء الدار وبعضهم الأرض ، كأنه يخرج كل واحد منهم عن ملكه إلى صاحبه بالبيع . النهاية : ٢ / ٢٠ ، والقاموس : ١ / ١٨٥ مادة ( خرج ) .

(٣) هنا فى المطبوع زيادة ( واو ) . وهى مشطوب عليها فى الأصل .

(٤) أثر ابن عباس ذكره البخارى تعليقاً ، فقال : وقال ابن عباس : يتخارج الشريكان وأهل الميراث ، فيأخذ هذا عيناً وهذا ديناً ، فإن توى لأحدهما لم يرجع على صاحبه ( ومعنى توى بفتح المثناة وكسر الواو أى هلك ، والمراد أن يفلس من عليه الدين أو =

قال أنى : أهل الميراث يقول بعضهم لبعض : أنا أعطيك هذا الحاضر ويكون لى الدين ، ولا يكون إلا فيما ورثوه على قول ابن عباس . (١) قلت لأنى : تقول أنت به . قال : دعه .

### سئل عن قول ابن عمر : ما أدركته الصفقة حيا مجموعا

١٣١٨ - حدثنا قال : سألت أنى عن قول ابن عمر :  
ما أدركته الصفقة حيا مجموعا فهو من مال المشتري (٢) فقال أنى : هو

= يموت أو يجحد فيحلف حيث لا بينة ( انظر كتاب الحوالة : باب الحوالة ، وهل يرجع فى الحوالة . الصحيح مع الفتح : ٤ / ٤٦٤ . وذكره فى كتاب الصلح : باب الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث والمجازفة فى ذلك ، وفيه : لا بأس أن يتخارج الشريكان فيأخذ هذا ديناً وهذا عيناً الخ . الصحيح مع الفتح : ٥ / ٣١٠ . وقال الحافظ : وصله ابن أنى شعبة بمعناه . الفتح : ٤ / ٤٦٥ و ٥ / ٣١٠ .

(١) قال الحافظ شارحاً لأثر ابن عباس : قال ابن التين : محله ما إذا وقع ذلك بالتراضى مع استواء الدين ، والمراد أن يفلس من عليه الدين أو يموت أو يجحد فيحلف حيث لا بينة ، ففى كل ذلك لا رجوع لمن رضى بالدين . قال ابن المنير : ووجهه أن من رضى بذلك فهلك فهو فى ضمانه كما لو اشترى عيناً فتلفت فى يده .  
فتح البارى : ٤ / ٤٦٥ .

قال ابن قدامة : إذا صالحه على المؤجل ببعضه حالاً ، لم يجز ، كرهه زيد بن ثابت وابن عمر ، وقال : نهى عمر أن تباع العين بالدين ، وسعيد بن المسيب والقاسم وسالم والحسن والشعبي ومالك والشافعي والثوري ، وذكر آخرين .

وروى عن ابن عباس والنخعي وابن سيرين : أنه لا بأس به . المغنى : ٤ / ٣٦٧ وقال المرداوى : هذا ( أى عدم الصحة ) المذهب ، نقله الجماعة عن الإمام أحمد ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف : ٥ / ٢٣٦ .

(٢) أثر ابن عمر ذكره البخارى معلقاً بلفظ : ما أدركته الصفقة حياً مجموعاً فهو من المحتاع . انظر : الصحيح مع الفتح : ٤ / ٣٥١ كتاب البيوع : باب رقم ٥٧ ، وقال الحافظ : هذا التعليق وصله الطحاوى . والدارقطنى ، ( وما أدركته الصفقة ) أى العقد =

الرجل يشتري عبداً أو دابة قد عرفهما ورآهما ، فصافقه يعنى باعه  
( فإذا أدركته الصفقة ) (١) فهو من مال المشتري (٢) .

---

= ( حيا ) بمهملة وتحتانية مثقلة ( مجموعا ) أى لم يتغير عن حالته ( فهو من المتاع ) أى  
من المشتري . فتح البارى ٤ / ٣٦٢ .

(١) ما بين القوسين ليس فى المصرية ، وهو موجود فى الأصل والمطبوع .

(٢) قال الخرقى : إذا وقع البيع على مكيل أو على موزون أو معدود ، ف تلف قبل

قبضه ، فهو من مال البائع ، وما عداه فلا يحتاج فيه إلى قبض ، وإن تلف فهو من مال  
المشتري . المختصر ص ٨٥ .

واستدل ابن قدامة لقوله : وما عداه فلا يحتاج فيه إلى قبض ، وإن تلف فهو من مال  
المشتري بقول النبى ﷺ : « الخراج بالضمان » وقال : هذا البيع نماءه للمشتري فضمائه  
عليها ، ويقول ابن عمر . هذا المذكور فى المتن والهامش . انظر المغنى ٤ / ٨٥ ، وراجع أيضاً  
٤ / ٨٢ ، وفتح البارى ٤ / ٣٢٥ .

## باب الإجازات (١)

١٣١٩ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل اكترى من جمال على أن يدخله (٢) من مكة إلى الكوفة في حد عشر يوماً بخمسة عشر ديناراً ، فأدخله يوم ثلاثة وعشرين يوماً . قال : أعجب إلي أن يصطلحوا أو يرد عليه بقدر ما يعلم أن كرى مثله كذا كان ، ويتحالفون فيما بينهم (٣) .

(١) في المطبوع ( الإجازات ) وهو خلاف الأصل والمصرية .  
قال شمس الدين البعلی : الإجازة : بكسر الهمزة مصدر آجره يأجر أجراً وإجازة ، فأما اسم الأجرة نفسها فإجازة - بكسر الهمزة وضمها وفتحها - وقال ابن قدامة : اشتقاق الإجازة من الأجر وهو العوض ، ومنه سمي الثواب أجراً ، انظر : المطلع ٢٦٣ - ٢٦٤ ، والمغنى ٥ / ٣٢٢ ، والمبدع ٥ / ٦٢ . قال المرادى في حدها نقلاً من الرعاية : وتحريه : بذل عوض معلوم في منفعة معلومة من عين معينة أو موصوفة في الذمة أو في محل معلوم ، قال الزركشي : وليس بمانع ، قلت : لو زيد فيه ( مباحة مدة معلومة ) لسلم . الإنصاف ٦ / ٣ .

قال ابن قدامة : وأجمع أهل العلم في كل عصر وكل مصر على جواز الإجازة إلا ما يحكى عن عبد الرحمن بن الأصبم أنه قال : لا يجوز ذلك ، لأنه غرر . المغنى ٥ / ٣٢١ .  
(٢) في المطبوع ( أنه يحمله ) وهو خطأ ، ومخالف للأصل والمصرية .

(٣) قال ابن قدامة : ولا يجوز الجمع بين تقدير المدة والعمل كقوله : استأجرتك لتخيط لي هذا الثوب في يوم . ويحتمل أن يصح .  
قال المرادى : هذا المذهب . وعليه الأصحاب . الإنصاف : ٦ / ٤٥ . المقنع : ٢ / ٢٠٧ .

وقال ابن قدامة : وروى عن أحمد فيمن اكترى دابة إلى موضع على أن يدخله في ثلاث فيدخله في ست ، فقال : قد أضرب به ، فقيل : يرجع عليه بالقيمة ؟ قال : لا ، يصلح ، وهذا يدل على جواز تقديرهما جميعاً . لأن الإجازة معقودة على العمل ، والمدة مذكورة للتعجيل ، فلا يمتنع ذلك . المغنى : ٥ / ٣٢٥ .

قال المرادى : فعلى الصحة لو أتمه قبل فراغ المدة فلا شيء عليه ، ولو مضت المدة قبله فله الفسخ . الإنصاف : ٦ / ٤٥ .



١٣٢٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل أسلم ثوباً إلى

صباغ فضاع الثوب عند الصباغ ، فأعطى الصباغ لصاحبه عشرة دراهم ، قيمة ثمن الثوب ، ثم وجد الثوب بعد ذلك الصباغ / وقد ٢٦٦ اشترى الرجل ثوباً فصبغه وقطعه ، قال : أرى أن يرد عليه العشرة أعجب إليّ (١) .

١٣٢١ - حدثنا (٢) قال : حدثني عبد الأعلى ، قال :

حدثني حماد عن قتادة عن الحسن في الملاح يضمن الطعام ؟ قال : له الزيادة والنقصان (٣) وقال محمد (٤) : ليس له الزيادة وعليه النقصان (٥) .

سألت أبا عن ذلك ، فقال : له الزيادة والنقصان على الملاح .

١٣٢٢ - حدثنا قال : سمعت أبا [ سئل ] (٦) وأنا أسمع عن

(١) قال ابن قدامة : وإن أُلِفَ الثوب بعد عمله خَيْرَ مالِكِهِ بين تضمينه إياه غير معمول ، ولا أجره له . وبين تضمينه إياه معمولاً ، ويدفع إليه أجرته . المقنع : ٢١٨ / ٢ .

قال المرداوي : وهذا بلا خلاف ، الإنصاف : ٦ / ٧٧ ، انظر أيضاً : المغنى : ٣٩١ / ٥ .

(٢) هذه الرواية من زيادات عبد الله بن أحمد في المسائل .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الوهاب بن عطاء عن ابن أبي عروبة قال : سمعت الحسن وسئل عن الملاح يحمل الطعام ؟ قال : له الزيادة وعليه النقصان . المصنف : ٩٧ / ٧ ح رقم ٢٥١٦ .

(٤) هو محمد بن سيرين ، وقوله ( ليس له الزيادة وعليه النقصان ) ساقط من المصرية .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن نمير عن سفيان عن عاصم عن ابن سيرين في الرجل يستأجر الملاح على أن عليه النقصان والزيادة له ؟ قال : الزيادة لصاحب الطعام والنقصان على الملاح . المصنف : ٩٠ / ٧ ح رقم ٢٥١٥ .

(٦) في الأصل هنا ( سمع ) وفي المصرية ( سئل ) وهو الصحيح . ولذا أثبتته ، فإنه موافق للسياق .

رجل اكرى (١) من رجل داراً بمائة درهم في السنة فأراد أن يخرج منها بعد ستة أشهر ؟ قال : له المائة ، وعليه أن يكرى الدار لايحول بينه وبينها ، قيل له : يكرىها ؟ قال : ليس لك أن تكرىها أنت سلمها له إلى آخر السنة (٢) .

١٣٢٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يكرى (٣) الدابة ، فيقول : إن رددت الدابة اليوم ، فكرها خمسة دراهم ، وإن رددتها غداً فكرها عشرة ؟ قال : لا بأس ، وكذلك لو قال : قد أكريتها (٤) كل يوم تحبسها بعشرة دراهم ، فما حبسها فعليه لكل يوم عشرة دراهم (٥) .

١٣٢٤ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن الرجل يدفع

(١) في المصرية ( أكرى ) وهو خلاف الأصل والمعنى .

(٢) قال ابن قدامة : يجوز للمستأجر إجارة العين لمن يقوم مقامه ، ويجوز للمؤجر وغيره بمثل الأجرة وبزيادة . المقنع : ٢ / ٢٠٢ ، وقال في المغنى : نص عليه . ٥ / ٣٥٥ .

قال المرداوى : هذا المذهب . وعليه الأصحاب ، وعنه : لا يجوز إيجارها ، وعنه : لا يجوز إلا بإذنه ، وذكر روايتين أخريين أيضاً . الإنصاف : ٦ / ٣٤ ، وقال ابن رجب : إجارة المستأجر جائزة على المذهب الصحيح بمثل الأجرة وأكثر وأقل . القواعد : ٢١٠ .

(٣) في المصرية ( يكرى ) .

(٤) في المصرية ( أكريتها ) وكذلك في المطبوع .

(٥) قال ابن قدامة : نقل أبو الحارث عن أحمد في رجل استأجر دابة في عشرة أيام بعشرة دراهم فإن حبسها أكثر من ذلك فله بكل يوم درهم ، فهو جائز - ونقل عبد الله عنه : لو قال : أكريتها بعشرة فما حبسها فعليه كل يوم عشرة ، وذكر أيضاً رواية ابن منصور ، ثم قال : وهذه الروايات تدل على أن مذهبه أنه متى قدر لكل عمل معلوم أجراً معلوماً صح . المغنى : ٥ / ٣٧٦ . وقال المرداوى : وهو الصحيح من المذهب . الإنصاف : ٦ / ٢٠ .

الثوب إلى الحائك بالثلث والربع : قال : لا بأس (١) .

١٣٢٥ - حدثنا قال : قرأت على أبي ، قال : سألت

سفيان / عن رجل يؤاجر حلى فضة بالدراهم . قال : لا بأس به ، ٢٦٧  
سألت أبي عن ذلك ، فقال : لا يعجبني لأنه يأخذ (٢) عليه  
فضلاً (٣) .

(١) قال ابن القيم : نص في رجل دفع غزله إلى رجل ينسجه ثوباً بثلاث ثمنه أو  
ربعه ، أنه جائز . إغاثة اللهفان : ٤١ / ٢ .

وقال المرداوى : لو دفع ..... غزلاً ينسجه بجزء من ربحه أو بجزء منه جاز ، نص  
عليه ، وهو المذهب جزم به ناظم المفردات وهو منها . الإنصاف : ٥ / ٤٥٢ .  
(٢) في المصرية ( لا يأخذ ) وهو خلاف الأصل والمعنى .

(٣) قال ابن قدامة : وتجاوز إجارة الحلّى ، نص عليه أحمد في رواية ابنه عبد الله ،  
وبهذا قال الثوري والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي .

وروى عن أحمد أنه قال في إجارة الحلّى : ما أدرى ما هو ؟ قال القاضي : هو  
محمول على إجارته بأجرة من نفسه ، فأما بغير جنسه فلا بأس به لتصريح أحمد بجوازه ،  
المغنى : ٤٠٣ / ٥ .

وقال في المقنع : وتجاوز إجارة الحلّى بأجرة من جنسه . وقيل : لا تصح . المقنع ١٩٨ / ٢ .

وقال المرداوى في الجواز : هذا المذهب ، نص عليه في رواية عبد الله .  
وقال جماعة من الأصحاب : يجوز ويكره . منهم القاضي . وقيل : لا يصح ،  
وهو رواية عن الإمام أحمد . الإنصاف : ١٨ / ٦ .

ونقل ابن مفلح ثلاث روايات ، الجواز ، وقاله أكثر العلماء ، والمنع ، والتوقف  
المبدع : ٦٩ / ٥ .

والمنقول عن الأصحاب يدل على أنه أجاز إجارتهما في رواية عبد الله ، والظاهر هنا  
خلافه ، فلعله أجاز في رواية غيره .

وقال الكوسج : قلت : قيل له ( أى سفيان ) في استئجار الحلّى ؟ .

قال : لا بأس به . قال : والسيف والسرّج ؟ قال : والسيف والسرّج . قال  
أحمد : الحلّى ما أدرى ما هو ، أما السيف والسرّج واللجام ، فلا بأس به . المسائل :  
٥١٦ / ١ ( المصرية ) .

ومحل الخلاف هنا إذا كانت الإجارة بأجرة من جنسه ، ولهذا قال المرداوى : أما  
إذا كانت الأجرة من غير جنسه فيصح قولاً واحداً . الإنصاف : ١٨ / ٦ .

١٣٢٦ - قلت لأبي : إن استكرى ثوباً يلبسه ؟ قال : لا بأس ، لأنه ينقص (١) .

١٣٢٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن الخياط يكون عنده الغلام ، أبيعته في حوائج ، ماترى في ذلك ؟ قال : إن كان من عمله فنع ، وأما غير ذلك فلا ، حتى يستأذن أهله (٢) .

١٣٢٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن الأرغفة التي يأخذها المعلمون من الصبيان ، قال : أكرهها ، هذا قدر جداً (٣) .

(١) قال ابن قدامة : تجوز إجارة كل عين يمكن أن ينتفع بها منفعة مباحة مع بقائها بحكم الأصل ، ثم عدد أشياء ، ومنها الثياب .  
المغنى : ٥ / ٤٠٣ ، وانظر أيضاً : ٥ / ٣٥٧ ، والمقنع : ٢ / ٢٠٠ ، والمبدع ٥ / ٧٤ ، والإنصاف : ٦ / ٢٥ .

(٢) لعل قصد الإمام أحمد هنا أن الخياط الذى يستأجر غلاماً لأعمال الخياطة . فلا يمكن له أن يرسل الغلام في غير ما يخص عمله إلا بإذن من أهله . وقد قال ابن قدامة : وكل عين استأجرها لمنفعة فله أن يستوفى مثل تلك المنفعة وما دونها في الضرر .  
وقال أحمد : إذا استأجر دابة ليحمل عليها ثمراً فحمل عليها حنطة أرجو أن لا يكون به بأس . إذا كان الوزن واحداً ، فإن كانت المنفعة التي يستوفىها أكثر ضرراً أو مخالفة للمعقود عليها في الضرر لم يجز ، لأنه يستوفى أكثر من حقه ، أو غير ما يستحقه .  
المغنى : ٥ / ٣٥٦ .

(٣) قال ابن قدامة فيما لا يجوز إجارته : القرب التي يختص فاعلها بكونه من أهل القرية ، يعنى أنه يشترط كونه مسلماً كالإمامة والأذان والحج وتعليم القرآن ، نص عليه أحمد .. وقال عبد الله بن شقيق : هذه الرغف التي يأخذها المعلمون من السحت ، ونقل أبو طالب عن أحمد أنه قال : التعليم أحب إلّى من أن يتوكل هؤلاء السلاطين ومن أن يتوكل لرجل من عامة الناس في ضيعة ، ومن أن يستدين ويتجر ، لعله لا يقدر على الوفاء فيلقى الله تعالى بأمانات الناس ، التعليم أحب إلّى . وهذا يدل على أن منعه منه في موضع للكراهة لا للتحريم . المغنى : ٥ / ٤١٠ - ٤١١ .

وقال في الكافي : فأما الاستئجار لتعليم الفقه والشعر المباح فيجوز ٢ / ٣٠٤ ، وقال المرداوى في عدم صحة الإجارة في مثل هذه القرب : هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف : ٦ / ٤٥ .

١٣٢٩ - حدثنا قال : سألت أئى عن كسب الحجام يطيب ؟ .

قال : لا يأكله ، يطعمه عبده وناضحه (١) .

١٣٣٠ - حدثنا قال : سمعت أئى يقول : وبه آخذ بحديث أئى جحيقة (٢) . فى الجحام إلا أن يعلفه ناضحه ويطعمه رقيقه

(١) قال ابو الخطاب : وإذا استأجره ليحجمه لم يصح فى قول شيخنا (أئى يعلى) وعندى أنه يصح ، ويكره للحر أكل الأجرة ، ويجوز أن يطعمه عبده وناضحه ، الهداية ١ / ١٨٣ .

وذهب ابن قدامة إلى الجواز ، وقال : إنما كره النبى ﷺ ذلك للحر تنزيهاً لدناءة هذه الصناعة . وليس عن أحمد نص فى تحريم كسب الحجام ولا الاستئجار عليها . وإنما قال : نحن نعطيه كما أعطى النبى ﷺ لما سئل عن أكله نهاه ، وقال : « اعلفه الناضح والرقيق » وهذا معنى كلامه فى جميع الروايات . وليس هذا صريحاً فى تحريمه ، بل فيه دليل على إباحته . المغنى : ٥ / ٣٩٩ .

وقال المرداوى معلقاً على قول ابن قدامة فى المقنع : ٢ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ( وإن استأجره ليحجمه صح ) : هذا المذهب .... وهو من مفردات المذهب . وعنه : لا يصح . وقال أيضاً معلقاً على قوله فى المقنع ( ويكره للحر أكل أجرته ) : يعنى على القول بصحة الاستئجار عليه إلا إذا أعطى من غير شرط ولا إجارة ، وهذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ... وعنه : يحرم مطلقاً . الإنصاف ٦ / ٤٧ - ٤٨ . انظر أيضاً منح الشفا : ٢ / ٣٢ - ٣٣ .

(٢) اسمه وهب بن عبد الله أبو جحيقة السوائى .

وحديثه : أخرجه الإمام أحمد من طريق شعبة عن عون بن أئى جحيقة . ولفظه : رأيت أئى اشترى حجاما ، فأمر بالمحاجم ، فكسرت قال: فسألت عن ذلك ، فقال : « إن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الدم ، وثن الكلب » إلى آخر الحديث .

المسند ٤ / ٣٠٨ ، وأيضاً نحوه من هذا الطريق فى : ٤ / ٣٠٩ . وفيه ( اشترى غلاماً حجماً فأمر بمحاجمه فكسرت ) وأخرجه البخارى فى صحيحه - كتاب البيوع - باب موكل الربا - من هذا الطريق - أى طريق شعبة - نحوه . الصحيح مع الفتح : ٤ / ٣١٤ ح رقم ٢٠٨٦ . وأيضاً فى باب ثمن الكلب ، بهذا الطريق واللفظ : ٤ / ٤٢٦ ، ح رقم : ٢٢٣٨ .

على حديث مُحَيَّصَة <sup>(١)</sup> وأخذ بحديث ابن عباس أن النبي ﷺ أعطاه أجره <sup>(٢)</sup> .

(١) هو محيصة - بضم الميم وفتح المهملة وتشديد التحتانية وقد تسكن - بن مسعود بن كعب . الخزرجي ، أبو سعيد ، المدني . صحابي معروف . الإصابة : ٣٦٣ / ٣ ، ٣٨٨ / ١ .

وحديثه ، أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن حجاج بن محمد ثنا ليث حدثني يزيد ابن أبي حبيب عن أبي عفير الأنصاري عن محمد بن سهل بن أبي حثمة عن محيصة بن مسعود الأنصاري أنه كان له غلام حجام يقال له : نافع أبو طيبة ، فانطلق إلى رسول الله ﷺ يسأله عن خراجها ، فقال : لا تقربه ، فردّه على رسول الله ﷺ فقال : اعلف به الناضح واجعله في كرشه ( ٥ / ٤٣٥ ) .

وفي رواية أخرى من طريق آخر « قال له : اعلفه ناضحك وأطعمه رقيقك » وقد أخرجه الإمام أحمد من عدة طرق بألفاظ عديدة متقاربة . انظر : المسند : ٥ / ٤٣٥ - ٤٣٦ . وأخرجه أبو داود في سننه - كتاب البيوع - باب في كسب الحجام . من طريق مالك عن ابن شهاب عن ابن محيصة عن أبيه ، ولفظه : أنه استأذن رسول الله ﷺ في إجارة الحجام ، فنهاه عنها ، فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى أمره ، أن أعلفه ناضحك ورقيقك ( ٣ / ٧٠٧ - ٧٠٨ ح رقم ٣٤٢٢ ) والترمذي في سننه - كتاب البيوع - باب في كسب الحجام - من طريق مالك مثله ( ٣ / ٥٧٥ ) ح رقم ١٢٧٧ .

وقال : حديث محيصة حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، وقال أحمد : إن سألتني حجام نهيته ، وأخذ بهذا الحديث ٣ / ٥٧٦ . وأخرجه ابن ماجه من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري به نحوه . السنن ٢ / ٧٣٢ ح رقم : ٢١٦٦ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن أبي داود عن زمعة عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس ، ولفظه : أن رسول الله ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره ١ / ٢٥٠ . وأيضاً من طريق وهيب عن ابن طاووس به مثله ، وزاد في آخره ( استعط ) ١ / ٢٥٨ ( أى استعمل السعوط ، وهو دواء يصب في الأنف ) .

وأخرجه البخاري في صحيحه - كتاب البيوع - باب ذكر الحجام - من طريق خالد عن عكرمة عن ابن عباس نحوه . وفيه ( لو كان حراماً لم يعطه ) . الصحيح مع الفتح : ٤ / ٣٢٤ ح رقم ٢١٠٣ .

وأيضاً كتاب الإجارة - باب خراج الحجام - من طريق وهيب بلفظ الإمام أحمد الأول . وأيضاً من طريق خالد عن عكرمة عن ابن عباس مثله وزاد في آخره =

١٣٣١ - حدثنا قال : سألت أئى عن كسب الحمام ،

فقال : احتجم النبي ﷺ وأعطى الحمام أجره (١) ، ونهى النبي ﷺ عن ثمن الدم (٢) ، ومعناه (٣) عن ثمن الدم : أعطى الحمام أجره ، وحيث سئل عن كسب الحمام : قال : أعلفه ناضحك وهو شر (٤) الكسب ، / حديث محيصة (٥) .

٢٦٨

١٣٣٢ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل بنى مبنى فأجر

مستأجر ناووس (٦) أو بيعة أو يبنى للمجوس داراً يلقون فيها موتاهم أو جصاص يخصص (٧) لهم بيعة أو يباعون خشباً (٨) . قال : أكرهه هذا كله . قلت : وتراه يعينهم عليه ؟ قال : نعم (٩) .

= ( ولو علم كراهية لم يعطه ) ٤ / ٤٥٨ ح رقم ٢٢٧٨ - ٢٢٧٩ . وأخرجه مسلم في صحيحه - كتاب المساقاة - باب في كسب الحمام - من طريق وهيب عن ابن طاووس به بلفظ الإمام أحمد الثاني . الصحيح : ٣ / ١٢٠٥ ح رقم ١٢٠٢ .

(١) تقدم تخريجه من حديث ابن عباس في المسألة السابقة .

(٢) تقدم تخريجه من حديث أئى جحيصة في المسألة السابقة .

(٣) كذا في الأصل والمصرية والمطبوع . ولعله ( ومعنى .. عن ثمن الدم ) .

(٤) في الأصل والمصرية ( سر الكسب ) والصواب ما أثبتته . لأنه يستقيم به

المعنى ، وكذا هو في المطبوع ، وقد جاء مصرحاً به في حديث رافع بن خديج قال :

سمعت النبي ﷺ يقول : « شر الكسب مهر البغى وثن الكلب وكسب الحمام »

صحيح مسلم : ٣ / ١١٩٩ .

(٥) تقدم تخريجه في المسألة السابقة .

(٦) في لسان العرب : الناووس : مقابر النصارى : ٨ / ١٣٢ .

(٧) في المصرية ( تجصيص ) وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٨) في الأصل والمصرية ( خشب ) وهو خلاف القاعدة .

(٩) قال ابن هانئ : وسأله بناء فقال : أبني للمجوس الناوويس ؟ قال : لا تبني

لهم ناووساً ولا غيره . المسائل : ٢ / ٣٠ .

وقال ابن قدامة : ولا يجوز للرجل إجارة داره لمن يتخذها كنيسة أو بيعة أو

يتخذها لبيع الخمر أو القمار ، وبه قال الجماعة . المعنى : ٥ / ٤٠٨ . =

## أجرة القسام (١)

١٣٣٣ - حدثنا قال : سألت أئى ، عن أجر القسام الذى يقسم الدور وغير ذلك ، فقال : أتوقاه ، ثم قال : ابن عيينة لا يأخذ على شىء من أمر الخير (٢) .

=وقد عقد الخلال باباً فى الرجل يؤجر داره للذى أو يبيعها منه . فأورد فيه ما نقل عن الإمام أحمد من أنه أعجب بقول ابن عون ، وهو كان لا يكرى إلا من أهل الذمة ، يقول : يربهم ، ثم قال : كل من حكى عن أئى عبد الله فى الرجل يكرى داره من ذمى فإنما أجابه أبو عبد الله عن فعل ابن عون . ولم ينقل لأئى عبد الله فيه قول ، وقد حكى عنه إبراهيم أنه رآه معجباً بقول ابن عون . والذى روى عن أئى عبد الله فى المسلم يبيع داره من الذمى أنه كره ذلك كراهية شديدة ، فلو نقل لأئى عبد الله قول فى السكنى ، كان السكنى والبيع عندى واحد ، والأمر فى ظاهر قول أئى عبد الله أن لا يباع منه لأنه يكفر فيها وينصب الصلبان وغير ذلك ، والأمر عندى أن لا يباع منه ولا يكرى لأنه معنى واحد . أحكام أهل الملل : ص ٥٣ .

وتكلم ابن القيم على هذه المسألة فقال : أما الإجارة فقد سوى الأصحاب بينها وبين البيع ، وما حكاه عن ابن عون فليس بقول أحمد . ثم قال : قال شيخنا : وهذا الخلاف عندنا ، والتردد فى الكراهة إذا لم يعقد الإجارة على المنفعة المحرمة ، فأما إن أجره إياها لأجل بيع الخمر أو اتخاذها كنيسة أو بيعة لم يجز قولاً واحداً ، أحكام أهل الذمة : ٢٨٨ / ١ - ٢٨٩ .

(١) العنوان من هامش الأصل . وهو غير موجود فى المصرية والمطبوع .  
(٢) وقد تقدم فى مسألة ( ١٣٢٨ ) نقلاً عن ابن قدامة ، أن مما لا تجوز فيه الإجارة . القرب التى يختص فاعلها بكونه من أهل القربة . فعملية التقسيم على المسلمين أيضاً من الأمور التى يثاب عليها الرجل . فلا ينبغى أخذ الأجرة عليها ، وهذا عمل سلفنا الصالح رضوان الله عليهم .



## باب الْوَكَّالَةِ (١)

١٣٣٤ - حدثنا قال : سألت أبا ، قلت : لو أن رجلاً أمر رجلاً أن يشتري له شاة ، فخالفه ، كان ضامناً ؟ قال : نعم ، إن شاء ضمنه ، وإن شاء أخذ الذي اشتري (٢) على حديث عروة البارقي (٣) أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً يشتري له شاة فاشتري به شاتين فباع واحدة بدينار وجاءه بدينار وشاة فقبله النبي ﷺ ودعا له (٤) .

(١) قال ابن مفلح : الوكالة : بفتح الواو وكسرهما . التفويض . وكله : أى فوض إليه .... وهى اسم مصدر بمعنى التوكيل .  
واصطلاحاً : استئابة الجائز التصرف مثله فيما تدخله النيابة . المبدع : ٣٥٥ / ٤ .

ونقل المرداوى : فى الوكالة تعاريف أخرى متعددة . كما ذكر تعريفاً نحو ما ذكره ابن مفلح وعزاه إلى صاحب المستوعب . انظر : الإنصاف : ٥٣٥ / ٥ . قال ابن قدامة : وهى جائزة بالكتاب والسنة والإجماع ، المغنى : ٦٣ / ٥ .  
(٢) قال الخرقى : ومن وكل فى شراء شىء ، فاشتري غيره ، كان الأمر مخيراً فى قبول الشراء ، فإن لم يقبل لزم الوكيل ، إلا أن يكون اشتراه بعين المال فيبطل الشراء . المختصر : ص ٩٩ .

ويرى ابن قدامة صحته إذا كان الربح للموكل ، وإلا لم يصح .  
انظر المقتنع : ١٥٤ / ٢ . وقال عنه المرداوى : هذا المذهب بلا ريب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف : ٣٨٦ / ٥ . انظر أيضاً : المغنى : ٩٣ / ٥ ، والمبدع : ٤ / ٣٧٢ .

(٣) هو عروة بن الجعد ويقال : ابن أبى الجعد . ويقال : عروة بن عياض بن أبى الجعد الأزدي البارقي : بالموحدة والقاف ، له صحبة ، سكن الكوفة ، ( وبارق جبل فى اليمن على المشهور نزله سعد بن عدى بن مازن ) ، وهو الذى أرسله النبي ﷺ ليشترى الشاة بدينار فاشتري به شاتين . الإصابة : ٤٧٦ / ٢ .

(٤) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده عن سفيان عن شبيب أنه سمع الحى يخبرون عن عروة البارقي : أن رسول الله ﷺ بعث معه بدينار يشتري له أضحية ، وقال مرة : أو =

١٣٣٥ - حدثنا قال : سألت أبا عنيد عن حديث عروة  
البارقي ؟ .

فقال : إني أذهب إلى هذا الحديث (١) .

١٣٣٦ - حدثنا قال : قرأت على أبي : لو أن رجلاً أمر رجلاً  
أن يشتري له شيئاً فخالفه كان ضامناً ، فإن شاء الذى أعطاه ضمنه  
٢٦٩ وأخذ ما دفع ، وإن / شاء أجاز البيع ، فإن كان فيه ربح فهو  
لصاحب المال على حديث عروة البارقي (٢) . .

١٣٣٧ - حدثنا قال : سألت أبا عنيد عن الرجل يعطى الرجل

=شاة ، فاشترى له اثنتين فباع واحدة بدينار وأتاه بالأخرى فدعا له بالبركة فى بيعه  
فكان لو اشترى التراب لربح فيه . المسند : ٤ / ٣٧٥ وأخرجه من طرق أخرى مطولاً  
نحوه وليس فيه عن الحى يخبرون . المسند : ٤ / ٣٧٦ .

والبخارى فى صحيحه - كتاب المناقب - باب علامات النبوة - من طريق  
سفيان عن شبيب بلفظ الإمام أحمد . الصحيح مع الفتح : ٦ / ٦٣٢ ح رقم ٣٦٤٢ .  
وأبو داود فى سننه - كتاب البيوع - باب فى المضارب ، يخالف من هذا الطريق -  
أى طريق سفيان عن شبيب مثله : ٣ / ٦٧٧ - ٦٧٨ ح رقم ٣٣٨٤ .  
والترمذى فى سننه - كتاب البيوع - من طريق هارون الأعور عن الزبير بن  
الخرزيت عن أبى ليلى عن عروة البارقي نحوه .

وقال : وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث وقالوا به ، وهو قول أحمد  
وإسحاق ، ولم يأخذ بعض أهل العلم بهذا الحديث منهم : الشافعى وسعيد بن زيد وحمام  
بن زيد . السنن : ٣ / ٥٥٩ ح رقم ١٢٥٨ .

وقد وصف بعض أهل العلم هذا الحديث بأنه غير متصل لأن الحى لم يسم أحد  
منهم ، انظر الرد على ذلك فى فتح البارى : ٦ / ٦٣٤ . هذا بالإضافة إلى أن الحديث قد  
روى من طرق أخرى موصولة ليس فيها ذكر الحى ، كما سبقت الإشارة إليه آنفاً .  
(١) تقدم تخريج الحديث فى المسألة السابقة .

وسبق أن ذكرت أن الترمذى قال : وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث  
وقالوا به ، وهو قول أحمد وإسحاق . انظر : السنن : ٣ / ٥٥٩ .  
(٢) تقدم الكلام على المسألة ، وتخرج الحديث فى المسألة السابقة .

درهما (١) يشتري له به حاجة من السوق ، فسقط الدرهم من الرجل فيشتري له بدرهم من عنده ، قال : ليس عليه شيء لأنه مؤتمن، وإن غرم (٢) له فليس به بأس إذا طابت نفسه به (٣) (٤) .

١٣٣٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل بيعت داره ، وهو ساكت ، قال : لا يجوز ، حتى يرضى أو يأمر أو يأذن في بيع داره (٥) .

### العارية (٦) والوديعة (٧)

١٣٣٩ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن العارية ؟ فقال :

- 
- (١) في المصرية ( درهم ) وهو خطأ وخلاف الأصل .  
 (٢) في المطبوع ( عدم ) وهو خلاف الأصل والمصرية ، والمعنى .  
 (٣) لا توجد كلمة ( به ) في المصرية .  
 (٤) قال ابن قدامة : الوكيل أمين لا ضمان عليه فيما تلف في يده بغير تفريط ، والقول قوله مع يمينه في الهلاك ونفى التفريط . المقنع : ٢ / ١٥٧ - ١٥٨ قال المرادوى : هذا المذهب مطلقاً ، وعليه الأصحاب في الجملة . الإنصاف : ٥ / ٣٩٦ .  
 (٥) قال ابن قدامة : تصح الوكالة بكل قول يدل على الإذن . المقنع : ٢ / ١٤٨ . هذا المذهب ، نص عليه ، وعليه الأصحاب ، كما قاله المرادوى . الإنصاف : ٥ / ٥٣٥ . وعلى هذا إذا لم يأذن فلا تصح الوكالة في المذهب .  
 (٦) العارية : مشددة الياء على المشهور ، وحكى الخطائى وغيره تخفيفها ، وجمعها عوارى بالتشديد والتخفيف . المطلع : ص ٢٧٢ .  
 وقال ابن مفلح : وأصل المادة فيما قيل : العرى الذى هو التجرد ، تسمى عارية لتجردها عن العوض ، وقيل : هو من التعاور ، أى التناوب ، لجعله للغير نوبة في الانتفاع وهى مستحبة إجماعاً ، وحدها شرعاً : إباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليردها على مالكها . المبدع : ٥ / ١٣٧ .  
 (٧) قال أبو منصور الأزهرى : يقال : أودعت الرجل وديعة : إذا أقررتها في يده على سبيل الأمانة ، وسميت وديعة - بالهاء - لأنهم ذهبوا بها إلى الأمانة . الزاهر : ٢٧٩ .

العارية موداة خالف أو لم يخالف فهو ضامن<sup>(١)</sup> ، وذكر حديث سمرة عن النبي ﷺ قال : « على اليد ما أخذت حتى تؤديه »<sup>(٢)</sup> وقال : العارية أخذتها اليد ، والوديعة دفعت إليك .

= وقال ابن مفلح في حدها الشرعى : اسم لعين توضع عند آخر ليحفظها ، وقال : الأحسن : أنها توكيل في حفظ مملوك أو محترم مختص على وجه مخصوص . المبدع : ٢٣٣ / ٥ .

وقال في المنتهى : هى المال المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض ، والإيداع : توكيل في حفظه شرعا . ٣٥٦ / ١ .

(١) قال ابن قدامة : والعارية مضمونة بقيمتها يوم التلف ، وإن شرط نفى ضمانها . المنفع : ٢٢٨ / ٢ .

هذا المذهب ، نص عليه بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب ، قال الحارثى : نص الإمام أحمد رحمه الله على ضمان العارية ، وإن لم يتعد فيها ، كثير متكرر جداً من جماعات ، وقف على رواية اثنين وعشرين رجلاً وذكرها . الإنصاف : ١١٢ / ٦ ، انظر أيضاً : المغنى : ٥ / ١٦٤ - ١٦٥ ، والكافى : ٢ / ٣٨٢ ، والمبدع : ٥ / ١٤٤ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق سعيد ( ابن أبى عروبة ) عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب بلفظ المسائل : ٥ / ٨ ، ١٣ ، وأخرجه أبو داود في سننه كتاب البيوع - باب تضمين العارية - من طريق سعيد بن أبى عروبة به مثله ، ٣ / ٨٢٢ ح رقم ٣٥٦١ .

والترمذى في سننه - كتاب البيوع - باب ما جاء فى أن العارية مؤداة - من هذا الطريق - أى طريق سعيد بن أبى عروبة - مثله ٣ / ٥٦٦ ح رقم ١٢٦٦ وابن ماجه فى سننه - كتاب الصدقات - باب الوديعة - من هذا الطريق مثله ٢ / ٨٠٢ ح رقم ٢٤٠٠ .

كما أخرجه الدارمى فى سننه : ٢ / ٢٦٤ ، والحاكم فى مستدركه : ٢ / ٤٧ والبيهقى فى السنن الكبرى : ٦ / ٩٠ .

وصححه الترمذى وقال : هذا حديث حسن صحيح وقد ذهب بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم إلى هذا . وقالوا : يضمن صاحب العارية وهو قول الشافعى وأحمد . السنن : ٣ / ٥٦٦ .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبى . راجع أيضاً : التلخيص الحبير : ٣ / ٥٣ ، ودراسة مرويات سمرة بن جندب من مسند الإمام أحمد لعبد العزيز بن عبيد الله الرحمانى ( رقم ٧٣ - ٧٤ ) .

١٣٤٠ - حدثنا قال : قيل لأبي وأنا أسمع رجل استودع دراهم فعمل بها فربح ؟ قال : الربح لرب المال (١) .

١٣٤١ - حدثنا قال : قرأت على أبي وكيع ، قال : حدثنا حسن - يعنى ابن صالح (٢) - عن مطرف (٣) عن رجل يقال له حجاج (٤) عن شريح في رجل غصب عبدا فاستغله ؟ قال : يرد الغلة (٥) .

قال : سمعت أبي يقول : وكذا أقول : لو غصب مالا / فاتجر ٢٧٠

(١) قال المرداوى : لو اتجر بالوديعة فالربح للمالك ، على الصحيح من المذهب ، ونص عليه في رواية الجماعة . الإنصاف : ٦ / ٢٠٩ .

(٢) هو الحسن بن صالح بن صالح بن حبي ، وهو حيان بن شفى : بضم المعجمة والفاء مصغرا ، الهمدانى : بسكون الميم ، ثقة فقيه عابد ، رمى بالتشيع ، مات سنة تسع وتسعين ومائة ، وكان مولده سنة مائة . تهذيب التهذيب ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٩ ، تقريب التهذيب ١ / ١٦٧ .

(٣) هكذا في الأصل والمصرية والمطبوع ومصنف ابن أبى شيبة : ٦ / ٣٢٦ ، لكنى لم أجد فيمن روى عنهم حسن بن صالح أحداً يسمى مطرفاً ، وإنما وجدت فيهم من يسمى ( مطرح بن يزيد ) فعله محرف إلى مطرف . ومطرح : بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً وكسر ثالثه ، ثم مهملة ، ابن يزيد ، أبو المهلب الكوفى ، نزل الشام ، يقال : هو الأسدى ، ومنهم من غاير بينهما ، ضعيف من السادسة . تقريب التهذيب ٢ / ٢٥٣ ، انظر أيضاً : تهذيب الكمال : ١ / ٢٦٤ ، ٣ / ٣٣٥ ، وتهذيب التهذيب : ١٠ / ١٧١ .

(٤) هو حجاج بن أرطاة تقدمت ترجمته .

(٥) الغلة : الدخل الذى يحصل من الزرع والثمر ، واللبن والإجارة والنتاج ونحو ذلك . النهاية : ٣ / ٣٨١ .

أخرجه ابن أبى شيبة قال : حدثنا وكيع قال : حدثنا حسن بن صالح عن مطرف عن رجل يقال له حجاج عن شريح في رجل غصب عبداً فاستغله قال برد الغلة . المصنف : ٦ / ٣٢٦ .

قال ابن قدامة : إن زاد المغصوب في يده كجارية سمئت أو ولدت أو كسبت ، أو شجرة أثمرت أو طالت ، فالزيادة للمالك مضمونة على الغاصب . الكافى ٣ / ٣٩٢ ، انظر أيضاً : المغنى : ٥ / ١٩٤ .

فيه ، يرد المال والربح جميعاً (١) .

### سئل عن دقيق لقوم اختلط بدقيق شعير لآخر

١٣٤٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن دقيق لقوم اختلط قفيز حنطة بقفيز شعير دقيق ، ( جميعاً طحنا ) (٢) فاختلطاً ، قال : هذا لا يقدر أن يميز ، فقال أبا : إن كان يعرف فيه دقيق الشعير من دقيق الحنطة مع هذا ، أو أعطى كل واحد منهما قيمة ماله إلا أن يصطلحوا بينهم على شيء ، ويتحالفوا . قلت لأبا : فإن قال هذا : أريد حنطتي وقال : أريد شعيري ؟ قال : يباع إن عرف قيمتهما . قلت لأبا : ( فإن ) (٣) لم يعرف ؟ قال : لا بد لهم أن يصطلحوا على شيء ويتحالفوا (٤) .

(١) قال ابن قدامة : وإن اتجر بالدرهم فالربح للمالكها . المقنع ٢ / ٢٥٠ - ٢٥١ .

قال المرداوي : يعني إذا اتجر بعين المال أو بضمن الأعيان المغصوبة ، فالمال وربحه للمالكها . وهذا الصحيح من المذهب . ونص عليه ، ونقله الجماعة ، وعليه الأصحاب ، وهو من مفردات المذهب . الإنصاف : ٦ / ٢٠٨ انظر أيضاً : المغنى ٥ / ٢٠٥ والكافي : ٢ / ٢٩٣ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من المصرية .

(٣) ما بين القوسين ساقط من المصرية .

(٤) قال ابن قدامة : ويصح الصلح عن المجهول سواء كان عيناً أو ديناً ، إذا كان مما لا سبيل إلى معرفته ، قال أحمد في الرجل يصالح على الشيء : فإن علم أنه أكثر منه لم يجز إلا أن يوقفه عنه . إلا أن يكون مجهولاً ، لا يدري ما هو ؟ .

ثم نقل رواية عبد الله فقال : إذا اختلط قفيز حنطة بقفيز شعير وطحنا ، فإن عرف قيمة دقيق الحنطة ، ودقيق الشعير ، بيع هذا ، وأعطى كل واحد منهما قيمة ماله ، إلا أن يصطلحوا على شيء ويتحالفوا . المغنى : ٤ / ٣٦٧ - ٣٦٨ .

وقال المرداوي معلقاً على قول ابن قدامة في المقنع : ٢ / ١٢٥ .

## أجر (١) الجعل (٢) في الآبق

١٣٤٣ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : آخذ بحديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة ، وعمرو بن دينار عن النبي ﷺ في العبد الآبق إذا جيء به خارجاً من الحرم دينار ، (٣) قال أبي : وآخذ

= (ويصح الصلح عن المجهول بمعلوم ، إذا كان مما لا يمكن معرفته للحاجة ) : سواء كان عيناً أو ديناً ، أو كان الجهل من الجانبين أو من عليه ، وهذا المذهب مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف : ٥ / ٢٤٢ .

(١) كذا في الأصل والمصرية . ولعل المراد ( كم أجرة عقد الجعل في الآبق ) .  
(٢) قال ابن الأثير : الجعل : الاسم ، بالضم ، والمصدر ، بالفتح ، يقال : جعلت كذا جَعلاً وجُعلاً ، وهو الأجرة على الشيء فعلاً أو قولاً . النهاية ١ / ٢٧٦ . وقال البعلی : الجُعالة - بفتح الجيم وكسرهما وضمها - ما يجعل على العمل . قال ابن فارس : الجعل والجعالة والجعيلة : ما يعطاه الإنسان على أمر يفعله . المطلع : ٢٨١ . ونقل المرداوى عن الحارثي أنه قال : وهى فى اصطلاح الفقهاء : جعل الشيء من المال لمن يفعل أمر كذا . الإنصاف : ٦ / ٣٨٩ ، انظر أيضاً : المبدع : ٥ / ٢٦٧ ، ومنتهى الإرادات : ١ / ٥٥٠ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة قال : حدثنا حفص عن ابن جريج عن عطاء أو ابن أبي مليكة وعمرو بن دينار قالا : ما زلنا نسمع أن النبي ﷺ قضى فى العبد الآبق يوجد خارجاً من الحرم ديناراً أو عشرة دراهم . المصنف : ٦ / ٤٥٠ ( باب جعل الآبق ) . وأخرج البيهقي بسنده عن خصيف عن معمر عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال : قضى رسول الله ﷺ فى العبد الآبق يوجد فى الحرم بعشرة دراهم .

قال البيهقي : هذا ضعيف ، والمحفوظ حديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة وعمرو بن دينار قالا : جعل رسول الله ﷺ فى الآبق يوجد خارجاً من الحرم عشرة دراهم ، وذلك منقطع . السنن الكبرى : ٦ / ٢٠٠ .

وحديث عمرو بن دينار : أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن عمرو بن دينار : أن رسول الله ﷺ قضى فى الآبق يوجد فى الحرم بعشرة دراهم . المصنف : ٨ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ح رقم ١٤٩٠٧ . انظر أيضاً : نصب الراية : ٣ / ٤٧١ .

بحديث ابن مسعود في الآبق أربعون درهماً<sup>(١)</sup> أذهب إليه<sup>(٢)</sup> .

(١) أخرج عبد الرزاق عن الثوري عن أبي رباح ( كذا في المصنف ، وعند غيره ابن رباح وهو عبد الله بن رباح ) عن أبي عمرو الشيباني قال : أتيت ابن مسعود بأباق أصبتهم بالعين ، فقال : الأجر والغنيمة ، قلت : هذا الأجر ، فما الغنيمة ؟ قال : أربعون درهماً . المصنف : ٨ / ٢٠٨ .

وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق وكيع عن سفيان عن عبد الله بن رباح عن أبي عمرو الشيباني ، ولفظه : أن رجلاً أصاب عبداً آبقاً بعين التمر فجاء به فجعل ابن مسعود فيه أربعين درهماً . المصنف : ٦ / ٥٤١ ، قلت : عين التمر : بلدة في طرف الياضية على غربي الفرات وحولها قرى منها شفاثا ، وتعرف ببلد العين أكثر نخلها القسب : التمر اليابس يتفتت في الفم : ويحمل منها إلى سائر الأماكن . مراصد الاطلاع : ٢ / ٩٧٧ .  
وأخرجه البيهقي من هذا الطريق - أي طريق سفيان - ولفظه : أصبت غلماناً أباقا بالعين ، فأتيت عبد الله بن مسعود ، فذكرت ذلك له ، فقال : الأجر والغنيمة ، قلت : هذا الأجر ، فما الغنيمة ؟ قال : أربعون درهماً من كل رأس .  
وقال البيهقي : وهذا أمثل ما روى في هذا الباب ، ويحتمل أن يكون عبد الله عرف شرط مالكم لمن ردهم عن كل رأس أربعين درهماً ، فأخبره بذلك . والله أعلم . السنن الكبرى : ٦ / ٢٠٠ .

وقد ذكره ابن قدامة أيضاً . انظر : المغنى : ٦ / ٩٨ ، ونقل عن الخلال أنه قال : حديث ابن مسعود أصح إسناداً .

وانظر أيضاً المحلى : ٩ / ٤٨ ، فإن ابن حزم ذكره من طريق وكيع ، نا سفيان عن عبد الله بن رباح عن أبي عمرو الشيباني ، ثم أورده بلفظ ابن أبي شيبة ، كما أورده من طريق أخرى ، طريق محمد بن عبد السلام الخشني ، نا محمد بن المثني ، نا أبو عامر العقدي عن سفيان الثوري عن ابن رباح عن أبي عمرو الشيباني ثم ذكره بلفظ عبد الرزاق ، غير أنه لم يذكر ( أنه ، أصابه بالعين ) ، وتكلم على هذه الرواية فقال : والتي عن ابن مسعود : عن شيخ لا يدري من هو ؟ وعن عبد الله بن رباح القرشي وهو غير مشهور بالعدالة ، ثم انتهى إلى القول بأنه لا شيء واجب لمن أتى بأبق إلا بطيب من نفسه ، لأنه قد فعل واجباً عليه . وانظر أيضاً : نصب الراية : ٣ / ٤٧٠ .

(٢) قال القاضي في مسألة مقدار الجعل لرد الآبق من خارج المصر : فنقل حرب ويعقوب بن بختان : قدره أربعون درهماً ، ونقل عبد الله ، ديناراً أو اثني عشر درهماً ، ولا تختلف الرواية ، أنه إذا جاء به من المصر ، فله عشرة دراهم . الروايتين : ٨٧ / ب .



١٣٤٤ - حدثنا قال : سألت أبا : عن الآبق إذا أخذه الرجل ثم أبى منه ؟ قال : ليس عليه شيء (١) .

١٣٤٥ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : إذا أخذ الآبق فأنفق عليه ثم أبى ؟ قال (٢) : يرجع على سيده بالنفقة ولا شيء عليه (٣) .

١٣٤٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن جعل الآبق إذا وجد خارجاً / من المصر ؟ قال : اذهب إلى قول النبي ﷺ (٤) وقول ٢٧١

=وقال ابن قدامة : ومن عمل لغيره عملاً بغير جعل فلا شيء له إلا في رد الآبق ، فإن له بالشرع ديناراً أو اثني عشر درهماً ، وعنه : إن رده من خارج المصر فله أربعون درهماً . المقنع : ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٤ .

قال المرداوي معلقاً على قوله ( فلا شيء له إلا في رد الآبق ) : هذا الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، ونص عليه .

وقال أيضاً معلقاً على قوله ( فإن له بالشرع ديناراً أو اثني عشر درهماً ) هذا المذهب ، قال في الرعاية وشرح الحارثي وغيرهما : وسواء كان يساويهما أو لا ، وسواء كان زوجاً أو ذا رحم في عيال المالك أو لا : قاله الحارثي ، وعنه : إن رده من خارج المصر فله أربعون درهماً قربت المسافة أو بعدت اختاره الخلال ، وعنه : من المصر عشرة . قال الخلال : استقرت عليه الرواية . الإنصاف : ٦ / ٣٩٤ - ٣٩٥ . انظر أيضاً : المغني : ٦ / ٩٧ - ٩٨ .

(١) قال المرداوي : إذا عُلم ( أي جواز أخذ الآبق لمن وجدته ) فهو أمانة في يده إذا أخذه ، إن تلف بغير تفريط فلا ضمان عليه . الإنصاف : ٦ / ٣٩٧ .

(٢) سقطت كلمة ( قال ) من المطبوع .

(٣) هذا المذهب ، نص عليه ، وسواء قلنا باستحقاق الجعل أم لا ، قال ابن رجب : وجزم به الأكثرون من غير خلاف ، ولا يتوقف الرجوع على تسليمه ، بل لو أبى قبل ذلك فله الرجوع بما أنفق عليه ، نص عليه في رواية عبد الله ، وصرح به الأصحاب . الإنصاف : ٦ / ٣٩٧ انظر أيضاً : المبدع : ٥ / ٢٧١ .

(٤) تقدم تخريج من حديث ابن أبي مليكة وعمرو بن دينار في المسألة السابقة برقم : ١٣٤٣ .

عمر (١) وعلى (٢) دينار ..... أو اثنا (٣) عشر درهماً إذا أخذ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه قال : حدثنا أيوب قال : حدثنا يزيد بن هارون عن حجاج عن عمرو بن سعيد عن سعيد بن المسيب : أن عمر جعل في جعل الآبق ديناراً أو اثني عشر درهماً . وأخرجه أيضاً عن محمد بن أيوب عن أبي العلاء عن قتادة وأبي هاشم : أن عمر قضى في جعل الآبق أربعين درهماً . المصنف : ٦ / ٥٤١ - ٥٤٢ .

قلت : هكذا في المصنف محمد بن أيوب عن أبي العلاء ، والصحيح عن محمد بن يزيد عن أيوب أبي العلاء كما في المحلى لابن حزم : ٩ / ٤٧ .  
وأيضاً فإن محمد بن يزيد يروى عن أيوب أبي العلاء . وعنه ابن أبي شيبة ، انظر تهذيب التهذيب : ٩ / ٥٢٨ ، وأيوب أبو العلاء يروى عن قتادة ، انظر : تهذيب التهذيب : ١ / ٤١١ .

وأورده ابن حزم من هذا الطريق فقال : ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن يزيد عن أيوب أبي العلاء عن قتادة وأبي هاشم كلاهما قال : إن عمر بن الخطاب قضى في جعل الآبق إذا أصيب في غير مصره أربعين درهماً ، فإن أصيب في المصر ، فعشرين درهماً أو عشرة دراهم .

وأورده باللفظ الأول لابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي نا يزيد بن هارون ، نا الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب في جعل الآبق دينار ، أو اثنا عشر درهماً . المحلى : ٩ / ٤٧ ، انظر أيضاً نصب الراية : ٣ / ٤٧١ .

(٢) قول على ، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، قال : حدثنا يزيد بن هارون عن حجاج عن حصين عن الشعبي عن الحارث عن على مثله .

أى أنه جعل في جعل الآبق ديناراً ، أو اثني عشر درهماً . المصنف ٦ / ٥٤١ .  
وأخرجه البيهقي بسنده عن معمر عن الحجاج عن الحارث عن على في جعل الآبق ديناراً قريباً أخذ ، أو بعيداً . السنن الكبرى ٦ / ٢٠٠ وأورده ابن حزم فقال : ومن طريق أحمد بن حنبل ، وابن أبي شيبة ، قالاً جميعاً : نا يزيد بن هارون عن الحجاج بن أرطاة ثم ساق السند إلى على بن أبي طالب ، ثم قال : قال : في جعل الآبق دينار ، أو اثنا عشر درهماً . زاد أحمد في روايته : ( إذا كان خارجاً من المصر ) ، ثم قال متكلماً على روايتهما - أى رواية عمر وعلى رضى الله عنهما - : أما عن عمر فأحد الطريقين منقطع ، والأخرى ، والتي عن على ، فكلاهما عن الحجاج بن أرطاة وهو ساقط . المحلى : ٩ / ٤٨ .

(٣) في الأصل والمصرية والمطبوع ( اثني عشر ) والصواب ما أثبتته كما تقتضيه القاعدة .

خارجاً من مصر ، وابن جريج عن ابن أبي مليكة وعمرو بن دينار  
قالا : (١) جعل رسول الله ﷺ في الآبق إذا جرى به خارجاً من الحرم  
ديناراً .

١٣٤٧ - حدثنا قال : قلت لأبي : إذا وجدته في مصر يردّه  
ولا يعطى شيئاً ويروى عن شريح أنه قال : إذا وجدته في مصر ،  
عشرة دراهم ، وإذا أخذ في غير مصر ، أربعون (٢) درهما (٣) .

قال أبي : مثل ابن مسعود حدثناه عبد الأعلى عن هشام عن ابن  
سيرين عن شريح (٤) .

---

(١) في المصرية ( والا ) بدل ( قالاً ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتّه .  
(٢) في النسختين والمطبوع ( أربعين ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتّه . كما هو في  
المصادر الأخرى ، وهو الذي تقتضيه القاعدة .  
(٣) في النسختين والمطبوع ( يوماً ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتّه . كما هو في  
المصادر الأخرى .

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن هشام عن محمد ( أى ابن سيرين ) ولفظه  
( أن شريحاً كان يقول : إذا وجد في مصر فعشرة ، وإذا وجد خارجاً فأربعون درهماً ) .  
وأخرجه عن الثوري عن هشام عن محمد عن شريح مثله ، كما أخرجه أيضاً عن  
الثوري عن جابر عن الشعبي عن شريح مثله . المصنف : ٨ / ٢٠٨ رقم ١٤٩٠٨ -  
١٤٩١٠ .

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن وكيع عن سفيان عن هشام عن ابن سيرين ،  
وعن سفيان عن جابر عن القاسم عن شريح ، ولفظه : أنه كان يقول : إذا أخذ في مصر  
فعشرة دراهم ، وإذا أخذ خارجاً من مصر فأربعون درهماً . المصنف : ٦ / ٥٤٣ .  
وأورده ابن حزم بقوله : وأما التابعون : فصح عن شريح ، وزيد ثم ذكره .  
الحلى : ٩ / ٤٨ .

### القرض (١)

١٣٤٨ - حدثنا قال : سألت أئى عن الرجل يستقرض القرض هل هذا من المسألة التى لا تحل ، وكيف الحديث فيها ، وكيف ترى له أن يصنع ؟ فقال أئى : القرض ليس من المسألة فى شئ (٢) .

### الكفالة (٣) فى الحد

١٣٤٩ - حدثنا قال : سمعت أئى يقول : لا كفالة فى حد . فإن ادعى على رجل أنه قتل أو قذف فلا يكفل يحبس ولا يكون له كفيل (٤) .

(١) قال ابن مفلح : القرض مصدر قرض الشئ يقرضه - بكسر الراء - إذا قطعه ، والقرض اسم مصدر ، بمعنى الاقتراض ، وهو يفتح القاف وحكى كسرهما . وهو فى اللغة : القطع ، ومنه سى المقرض ، وهو دفع المال إلى الغير لينتفع به ويرد بدله . المبدع : ٢٠٤ / ٤ .

(٢) نقل ابن قدامة : قال أحمد : ليس القرض من المسألة ، يعنى ليس بمكروه ، وذلك لأن النبى ﷺ كان يستقرض ولو كان مكروها ، كان أبعد الناس منه ، ولأنه إنما يأخذه بعوضه ، فأشبهه الشراء بدين فى ذمته . المغنى : ٢٣٦ / ٤ ، وأيضاً المبدع : ٢٠٥ / ٤ .

(٣) الكفالة : هى مصدر كفل به كفلاً وكفولاً وكفالة ، وكفلته وكفلت عنه . تحملت . المطلاع : ص ٢٤٩ .

وقال فى المقنع : وهى التزام إحضار المكفول به ١١٨ / ٢ .

(٤) قال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، سواء كان حقاً لله كحد الزنا والسرقه ونحوهما ، أو لآدمى كحد القذف والقصاص ، وكون من عليه حد أو قصاص لا تصح كفالته ، من مفردات المذهب .

الإنصاف : ٢١٠ / ٥ ، انظر أيضاً : المغنى ٤ / ٤١٦ ، والمبدع : ٢٦٢ / ٤ -

## مسائل في (١) الغصب (٢) وغيره

١٣٥٠ - / حدثنا قال : سمعت أبا سئل عمن كان في يديه ٢٧٢

شيء من الأموال الحرام ؟ قال : فعليه أن ينفذه إلى من هو له ، فإن لم يعرف صاحبه فإن سبيله الصدقة عن صاحبه فإن جاء يوماً ضمن ذلك (٣) .

١٣٥١ - سألت أبا عن رجل اختان (٤) من رجل مالا فأنفقه ثم إنه ندم على فعله وتاب وليس عنده ما يؤدي إلى من اختان ، وليس يحلله المختان ما اختان ، وهو فقير ليس عنده ما يؤدي (٥) ، هل يكون في ندمه وتوبته ما يرجي له به إن مات على فقره خلاص مما عليه ؟ .

(١) سقطت ( في ) من المطبوع .

(٢) قال الجوهري : الغصب : أخذ الشيء ظلماً ، تقول غصبته منه وعليه بمعنى ، والاعتصاب مثله ، والشيء غصب ومغصوب : الصحاح : ١ / ١٩٤ .  
قال ابن مفلح في تعريفه : بأن أحسنها : الاستيلاء على حق غيره قهراً ظلماً ، وهو محرم بالإجماع . المبدع : ٥ / ١٥٠ ، وهكذا نقل المرداوي عن الرعايتين والفروع .  
الإنصاف : ٦ / ١٢١ .

(٣) قال ابن قدامة : من غصب شيئاً لزمه رد ما كان باقياً بغير خلاف نعلمه .  
المغنى : ٥ / ١٧٧ ، وقال في المقنع : وإن بقيت في يده غصوب لا يعرف أربابها تصدق بها عنهم بشرط الضمان ، كاللقطة . ٢ / ٢٥١ - ٢٥٢ .

وقال المرداوي معلقاً عليه : إذا بقي في يده غصوب لا يعرف أصحابها . فسلمها إلى الحاكم ، برئ من عهدها ، بلا نزاع ، ويجوز له التصديق بها عنهم بشرط ضمانها ، ويسقط عنه إثم الغصب ، على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، الإنصاف : ٦ / ٢١٢ ، وقال ابن رجب : يتصدق بها ، وقد نص على ذلك في رواية جماعة ، ولم يذكر الأصحاب فيه خلافاً . القواعد : ص : ٢٤١ .

(٤) في المطبوع ( احتاز ) ومثله ما جاء بعده .

(٥) سقط في المصرية من ( إلى من اختان ) إلى ( ما يؤدي ) .

فقال أى : لابد لهذا الرجل من أن يؤدى هذا الحق ، وإن هو مات فهو واجب عليه ، وقال : إن حله هذا الرجل من المال فينبغى له إن كان اتجر فيه فأصاب بتجارته مالا ، أن يخبره ما اختان <sup>(١)</sup> ويخبره في تجارته ، ذلك أعجب إلّى <sup>(٢)</sup> .

١٣٥٢ - حدثنا قال : سألت أى عن رجل استدان ديناً على أن يؤديه ، فتلف المال بين يديه فأصابه بعض حوادث الدنيا ، فصار معدماً لا شئ له ، هل يرجى له بذلك عذر عند الله ، وخلّص من دينه على عدمه ، ولم يقض <sup>(٣)</sup> دينه الذى عليه ؟ فقال أى : هذا أسهل عندى من الذى اختان <sup>(٤)</sup> ، وإن مات على عدمه ، فهذا واجب عليه .

١٣٥٣ - حدثنا قال : سمعت أى يقول : كل من كان عليه ٢٧٣ دين يؤدى عنه ، وإن كانت خيانة يستحل / صاحبه ، أو يؤدى إليه حقه ، وإن كانت غيبة <sup>(٥)</sup> يستحل ، وكل ما كان بين الرجل وبين ربه ، فأرجو أن يكون الله به رحيماً ، وأما ما كان بينه وبين الناس ما أمكنه من شئ يرده أو استحلال فليفعل ذلك ، وأما ما كان من صدقة أو حج أو ما يتقرب به إلى الله ، فإنى أرجو الله لذلك إن شاء الله <sup>(٦)</sup> .

(١) فى المصرية (أخان) وفى المطبوع (ما أخذ) مع الزيادة (من ماله) .

(٢) انظر ما تقدم فى حكم المسألة فى المسألة (١٣٤٠) .

(٣) فى المصرية (لم يوص) . (٤) فى المطبوع (اختار) ولعله تصحيف .

(٥) فى المصرية (عينة) وفى المطبوع (عنية) وهذا خطأ ، والأنسب ما أثبتناه .

(٦) إذا كان فى ذمة شخص حق من حقوق العباد كدين وما أشبهه فلا بد من وفائه ، وهذا واجب عليه ، وكل حقوق الله مما يكون فيها احتمال أو خوف أن يفاجأه الموت مثل الجهاد والحج ، لا تجب عليه ، ولا يسمح له بالخروج فى سبيلها إلا بإذن =

١٣٥٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل استودع ألف درهم ، فلما كان بعد جاء رجل إلى المستودع ، فقال : إن فلاناً غصبني على الألف التي استودعك وصح ذلك عند المستودع ، أيردها على الذي استودعه أو على صاحبها . فقال : إن لم يخف التبعة <sup>(١)</sup> قال أبا : والتبعة ، أن يرجعون ما <sup>(٢)</sup> عليه من المستودع له ، ولا من ورثته ، وصح عنده أنها مغصوبة من المدعى لها دفعها إليه <sup>(٣)</sup> .

= صاحب الحق أو بعد تدبير ضمان لأداء ما يجب عليه ، وقد ورد في الأحاديث التشديد والتحذير لمن يتساهل في هذا ، عن النبي ﷺ قال : « نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه » ، رواه الترمذی .

وإن أدركته المنية ولم يقدر على أداء حقوق الناس في حياته ، فتؤخذ أملاكه في أدائها قبل كل شيء بعد التجهيز ، فإن وقت فيها ونعمت ، وإلا يقضى عنه أحد من ورثته أو أقربائه أو غيرهم إن شاء وإن لم يؤد أحد عنه . وبقي في ذمته شيء منها وكان معذوراً ، أى كان معدوماً ومفلساً ، فأمره إلى الله ويرجى له خيراً إن شاء الله .

قال العراقى في شرح الحديث المذكور : أى أمرها موقوف لا يحكم لها بنجاسة ولا هلاك حتى تنظر هل يقضى ما عليها من الدين أو لا ، ويستمر تعلقها بالدين حتى يقضى عنه ، سواء خلف الميت وفاء أم لا ، كما صرح به الفقهاء ، ويشهد له عموم الحديث وشذوذاً للمواردى فقال : الحديث محمول على من لم يخلف وفاء ، وظاهر أن من عصى بالاستدانة أو قصر في القضاء فذلك حاله ، وإلا فالمرجو من الله العفو عنه وإرضاء الخصوم ، ذكر ذلك محمد بن علان الصديقى في دليل الفالحين : ٣ / ٤١٥ .

وقال ابن قدامة : من عليه دين حال ، أو مؤجل لم يجز له الخروج إلى الغزو إلا بإذن غريمه ، إلا أن يترك وفاء ، أو يقيم به كفيلاً ، أو يوثقه برهن ... وإن ترك وفاء ، أو أقام كفيلاً ، فله الغزو بغير إذن ، نص عليه أحمد فيمن ترك وفاء . المعنى ٩ / ٢٠٩ - ٢١٠ وانظر أيضاً : الفروع : ٤ / ٥٢٧ .

(١) التبعة ، بكسر الباء الموحدة وفتحها ، والتباعة ، بكسر المثناة : ما يتبع به الإنسان من غرامة . المطالع : ص ٢٩٨ ، قال ابن الأثير : التبع ، الذى يتبعك بحق يطالبك به ، وجاء في الحديث : « ليس فيه تبعه من طالب ولا ضيف » النهاية : ١ / ١٧٩ .

(٢) ( ما ) غير واضح في الأصل ، وفي المصرية ( ما ) وسقطت من المطبوع .

(٣) إذا كان سبب الاستحقاق ظاهراً ، كما أشار إليه الإمام بقوله : « صح عنده أنها مغصوبة » مثلاً يعرفه الناس أنه غصبه فلان وتأكد المستودع من ذلك فيجوز =

١٣٥٥ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل اشترى جارية ، فصح عنده : أن الذى باعه اغتصبها من رجل يردّها على مولاها الأول ، أو على (١) الذى اشتراها منه . فقال : إذا صح عنده ، أنها له دفعها إليه ، وإن خاف التبعة جمعها جميعاً بحضرة قوم فدفعها إليه ، وذلك إذا صح (٢) .

١٣٥٦ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل غصب عبداً ٢٧٤ فاستغله ، قال : أقول : يرد الغلة ، ولو غصب مالا فتجر فيه يرد / المال والربح على صاحبه ، وكذلك الوديعة أيضاً بردهما المال والربح جميعاً (٣) .

#### الخيطة فى المسجد (٤)

١٣٥٧ - حدثنا قال : سألت أئى عن الرجل يخيظ فى المسجد

---

= للمستودع أن يدفع إلى المصوب من مال الغاصب ، يظهر ما غصبه منه . كذا قال ابن تيمية فى مجموع الفتاوى : ٣٠ / ٣٧١ - ٣٧٢ .

(١) فى المصرية ( و ) والصواب ما هو فى الأصل كما أثبتناه .

(٢) هذه المسألة تشبه المسألة السابقة فى الحكم تقريباً ، بأن يرد المال إلى صاحب

الحق بشرطه .

وقال المرداوى : بيع الغاصب العين المصوبة غير صحيح مطلقاً ، على المذهب وفيه رواية : يصح ، ويقف على إجازة المالك ، وحكى فيه رواية ثالثة : يصح البيع على ما يأتى فى تصرفات الغاصب . الإنصاف ٦ / ١٧١ وانظر : الكافى : ٢ / ٤١٤ .

(٣) تقدمت هذه المسألة بتمامها فى باب العارية والوديعة المسألة ( ١٣٤١ ) .

(٤) عنوان الباب يوجد فى هامش الأصل والمصرية .



وعن الخراق (١) يرده إلى صاحبه ، فقال : يعجبني في الخراق أن يرده إلى صاحبه إلا أن يكون شيء ليست له قيمة (٢) ، وقال : لا ينبغي أن تتخذ المساجد حوانيت ، ولا مقبلا ، ولا مبيتاً ، إنما بُنيت للصلاة ولذكر الله (٣) .

### الصلة إذا لم تستشرف لها نفسه ، ومعنى الاستشراف (٤)

١٣٥٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل وصله أخ له بدنائير ابتداء من نفسه فترى له أن ينهض بها إلى الشجر من ثغور المسلمين . أو يردها عليه ؟ فقال : إن أخذها فهي حلال طيب ، إذا لم يستشرف بها نفسه . وإن استشرف نفسه فلا بأس أن يردها . قلت لأبي : ما الاستشراف ؟ .

(١) كذا في الأصل ، والمصرية ، وفي المطبوع ( الخراق ) وهو خطأ ، والخراق : جمع خرقة . والخرقة : قطعة الثوب .

(٢) الخراق : أى الزوائد من القماش بعد خياطته . إن كانت ذات قيمة ومنفعة ترد إلى صاحبه ، كما قال الإمام أحمد رحمه الله هنا .

(٣) البيع والشراء أو عمل صنعة ، كالخياطة في المسجد ، قال ابن هبيرة : منع الإمام أحمد صحته وجوازه ، وعنه : رواية أخرى ، يصح البيع وإن حرم ، و في تحريم البيع في المسجد روايتان عن الإمام . انظر : الفروع : ٤ / ٦٣٢ .

قال ابن قدامة : يكره البيع والشراء في المسجد لما روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا : لا أربح الله تجارتك » الحديث . أخرجه الترمذى وقال : حديث حسن غريب . فإن باع فالبيع صحيح . لأن البيع تم بأركانه وشروطه ، وكرهه ذلك لا توجب الفساد . المغنى : ٤ / ٢٠٦ .

(٤) وردت هذه العبارة في هامش الأصل ، وهى عنوان للباب .

قال : أن يقول : سيبعث إليّ فلان . سيصلني فلان فهذا إن شاء (١) رده (٢) .

### في الهبة (٣) وغير ذلك

١٣٥٩ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يهب هبة يجوز

(١) مشطوب في الأصل ، ومحدوف في المصرية . إلا أنه في المطبوع باق .  
(٢) قال الجوهري : استشرفت الشيء : إذا رفعت بصرك تنظر إليه ، وبسطت كفك فوق حاجبك ، كالذي يستظل من الشمس . الصحاح : ٤ / ١٣٨٠ مادة ( شرف ) .

قال ابن عبد البر : الإشراف في اللغة : رفع الرأس إلى المطموع عنده ، والمطموع فيه . وأن يهش الإنسان ويتعرض ، ونقل عن أحمد برواية الأثرم أنه قال في معناه : أن تستشرفه وتقول : لعله يبعث إليّ بقلبك . قيل له : وإن لم يتعرض ؟ قال : نعم ، إنما هو بالقلب ، قيل له هذا شديد ؟ قال : وإن كان شديداً فهو هكذا . قيل له : فإن كان رجل لم يعودني أن يرسل إلي شيئاً إلا أنه قد عرض بقلبي ، فقلت : عسى أن يبعث إلي شيئاً . قال : هذا إشراف . قال ابن عبد البر : وما قاله أحمد بن حنبل - رحمه الله - في تأويل الإشراف تضيق وتشديد ، وهو عندي بعيد ، لأن الله تبارك وتعالى تجاوز لهذه الأمة عما حدثت به أنفسها ، ما لم ينطق به لسان أو تعمله جارحة ، وما اعتقده القلب من المعاصي - ما خلا الكفر - فليس بشيء حتى يعمل به ، وخطرات النفوس يتجاوز عنها بإجماع ، والحمد لله . التمهيد : ٥ / ٨٨ - ٩٠ .

أما توضيح الإمام معنى الاستشراف بقوله : ( أن يقول سيبعث إليّ فلان .. ) فالمراد : أن يقول ذلك قلبه ، كما روى عبد الله عنه فقال : سألت أبا ما الإشراف ؟ قال : تقول في نفسك يبعث إليّ فلان ، سيصلني فلان . المسند : ٥ / ٦٥ ، وكذلك نقل ابن حجر عن أبي داود قال : سألت أحمد عن إشراف النفس فقال : بالقلب ، وأيضاً عن يعقوب بن محمد ، سألت أحمد عنه فقال : هو أن يقول مع نفسه يبعث إلي فلان بكذا . فتح الباري : ٣ / ٣٣٧ .

(٣) قال الجوهري : وهبت له شيئاً وهباً وهباً - بالتحريك - وهبة ، والاسم ، الموهب والموهبة بكسر الهمزة فيهما . الصحاح : ١ / ٢٣٥ مادة ( وهب ) قال ابن قدامة : هي تمليك في حياته بغير عوض . المقنع : ٢ / ٣٣١ ، وقال المرداوي : هذا المذهب مطلقاً ، وعليه الأصحاب . الإنصاف : ٧ / ١١٦ .

أن يرجع فيها (١) : قال : لا يرجع الرجل في هبته (٢) .

١٣٦٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يعطى ولده بعضهم دون بعض في حياته وصحته ، فقال : أعجب إلي أن يرد ذلك (٣) لأن النبي ﷺ أمر بشير بن سعد (٤) فقال : (أردده) (٥) .

(١) في المصرية ( منها ) ولعله تصحيف .

(٢) قال ابن قدامة : ولا يجوز لواهب أن يرجع في هبته إلا الأب ، المقنع ٢ / ٣٣٩ - ٣٤٠ . وقال المرداوى : هذا المذهب ، نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب ، وصححه في الرعاية الكبرى . قال الزركشى : هذا المشهور . وعنه : ليس له الرجوع ، قدمه في الرعايتين ، وعنه : له الرجوع ، إلا أن يتعلق به حق ، أو رغبة نحو أن يتزوج الولد أو يفلس ، وكذا لو فعل الولد ما يمنع التصرف مؤبداً أو مؤقتاً ، وجزم بهذه الرواية في الوجيز . الإنصاف : ٧ / ١٤٥ - ١٤٦ .

(٣) قال ابن قدامة : فإن خص الأب - في عطية الأولاد - بعضهم ، أو فضله فقال أحمد في رواية محمد بن الحكم : إن كان على طريق الإثارة فأكرهه ، وإن كان على أن بعضهم له عيال ، وبه حاجة يعنى فلا بأس به . انظر : المغنى : ٦ / ١٩ . وقال المرداوى : وتحريم فعل ذلك في الأولاد وغيرهم من الأقارب من المفردات ، وقيل : إن أعطاه لمعنى فيه من حاجة ، أو زمانة ، أو عمى ، أو كثرة عائلة ، أو لاشتغاله بالعلم ونحوه ، أو منع بعض ولده لفسقه ، أو بدعته ، أو لكونه يعصى الله بما يأخذه ونحوه ، جاز التخصيص .

وإن فعل ذلك بدون سبب مباح ، فعليه التسوية بالرجوع ، أو إعطاء الآخر حتى يستووا ، قال المرداوى : هذا المذهب ، قال في الفروع : هذا الأشهر ، نص عليه ، وعنه : الرجوع فقط ، قاله الخرق وأبو بكر ، قال الحارثى : والأظهر المنقول عن الإمام ليس قولين مختلفين ، إنما هو اختلاف حالين . الإنصاف : ٧ / ١٣٩ - ١٤٠ .

(٤) هو : بشير بن سعد بن ثعلبة بن جُلّاس - بضم الجيم وتخفيف اللام - الأنصارى الخزرجى صحابى جليل ، بدرى ، استشهد بعين التمر سنة اثنتى عشرة . الإصابة : ١ / ١٥٨ .

(٥) أخرجه أحمد في المسند من طرق مختلفة : ٤ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، والبخارى ، في الصحيح ، كتاب الهبة : باب الهبة للولد : ٥ / ٢١١ ح رقم ٢٥٨٦ =

٢٧٥ ١٣٦١ - / حدثنا قال : سألت أبا هل يجوز للرجل له  
يهب لولده بعضهم دون بعض في صحة منه ؟ قال : لا يجوز ولا ينبغي  
له أن يفعل .

١٣٦٢ - حدثنا قال : سمعت ( أبا ) (١) سئل عن الرجل له  
أولاد ، فزوج بعض بناته فجهزها وأعطاها ؟ قال : يعطى جميع ولده  
مثل ما أعطاها .

١٣٦٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يفضل بعض  
ولده على بعض ؟ قال : لا يعينى . فقلت : تذهب إلى حديث  
النعمان بن بشير (٢) قال : نعم (٣) .

#### الوقف (٤)

١٣٦٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل له بنات يخاف

= وأيضاً ح رقم ٢٥٨٧ ، ٢٦٥٠ ، ومسلم في الصحيح ، كتاب الهبات : باب  
كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة : ٣ / ١٢٤٢ ح رقم ١٦٢٣ ، ولفظ لمسلم ، عن  
النعمان بن بشير قال : « أتى أبى إلى رسول الله ﷺ فقال : إني نخلت ابني هذا  
غلاماً ، فقال : أكل بنوك نخلت ؟ قال : لا ، قال : فاردده » .

(١) زيادة ( أبا ) من المصرية ، وكذا في المطبوع أيضاً .

(٢) هو هذا الحديث الذى سبق تخريجه آنفاً .

(٣) الكلام في هذه المسائل الثلاث ، هو مثل ما تقدم في المسألة ( ١٣٦٠ ) .

(٤) هذا العنوان في هامش الأصل والمصرية . والوقف مصدر وقف . يقال :

وقف الشيء وأوقفه ، وحبسه وأحبسه ، وسبله ، كله بمعنى واحد .

وحده : تحبب مالك مطلق التصرف ماله المنتفع به ، مع بقاء عينه ، بقطع تصرف  
المالك ، وغيره في رقبته ، يصرف ريعه إلى جهة برّ تقرباً إلى الله تعالى . المطلع :

عليهن (١) الضيعة وله دار ومال سوى ذلك ، هل يجوز له أن يوقف عليهن (٢) داره بعده ؟ قال : نعم . له أن يوقف على ولده ، وغير ذلك ممن أراد ، إذا كان في صحة منه (٣) .

### إحياء الموات (٤) والحمى (٥)

١٣٦٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن حديث الصعب بن جثامة ، عن النبي ﷺ : « لآحمى إلاً لله ولرسوله » (٦) قال أبى :

(١) فى الأصل والمصرية (عليهم) وفى أحكام أهل الملل (عليهن) وهذا هو الصواب ، كما أثبتناه وكذا فى المطبوع .

(٢) هنا نفس الكلام الذى جاء فى الهامش السابق ، إلا أن فى جميع المراجع المذكورة (عليهم) ولكن بدا لنا الصواب كما أثبتناه .

(٣) نقل هذه الرواية الخلال فى أحكام أهل الملل : ص : ١٥ .

ويجوز فى الوقف التفضيل والتفريق ، سواء كان الموقوف عليهم من الأولاد أو غيرهم من الأقرباء . لأن ابتداء الوقف مفوض إلى صاحبه . فكذلك تفضيله وترتيبه . أما إذا كان الوقف مطلقاً على الأولاد ، فالمستحب أن يقسم على حسب قسمة الله الميراث بينهم ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، وقال القاضى : المستحب : التسوية بين الذكر والأنثى ، لأن القصد القرابة على الدوام وقد استوتوا فى القرابة . انظر : المغنى : ٦ / ١٨ والإنصاف : ٧ / ٧٤ ، ٩٨ .

(٤) قال الجوهري : الموات ، بالفتح : ما لا روح فيه ، وأيضاً : الأرض التى لا مالك لها من الآدميين ، ولا ينتفع بها أحد . الصحاح : ١ / ٢٦٧ مادة ( موت ) وقال ابن الأثير : الأرض التى لم تزرع ولم تعمر ولا جرى عليها ملك أحد ، وإحياءها ، مباشرة ، عمارتها وتأثير شيء فيها . النهاية ٤ / ٣٧٠ ، وانظر أيضاً : الزاهر : ٢٥٦ والمطلع ص ٢٨٠ .

(٥) قال البعلى : الحمى : المكان الممنوع من الرعى ، وحمت المكان وأحميته ، إذا منعه من الرعى ، المطالع ص : ١٨٦ ، انظر : الزاهر ص : ٢٥٧ ، والنهاية : ١ / ٤٤٧ .

(٦) أخرجه الإمام أحمد فى المسند : ٤ / ٣٨ ، والبخارى فى الصحيح ، كتاب المساقاة : باب لا حمى إلا لله ولرسوله ، ٥ / ٤٤ ح رقم ٢٣٧٠ وأيضاً : ٦ / ١٤٦ =

فليس لرجل أن يحمي أرضاً لا يملكها إلا ما كان لله ولرسوله ، قال  
أبى : ومعنى ما كان لله ولرسوله ، فالإبل يكون يحمل عليها في سبيل  
الله ، أو أرض أمر رسول الله ﷺ أن تحمي ، إلا من ملك أرضاً فله  
أن يحميها ، فروى <sup>(١)</sup> سمرة عن النبي ﷺ : « من أحاط حائطاً على  
٢٧٦ أرض فهي له » <sup>(٢)</sup> فلهذا الحمى إذا منعها بحائط / أحاط عليها ، أو  
حفر بئراً فإن كانت عادية <sup>(٣)</sup> ، والعادية : القديمة ، فله خمسون ذراعاً  
من جوانبها ، وإن كانت ابتديت بالحفر ، فله خمسة وعشرون ذراعاً  
حواليها ، ليس لأحد أن يدخل عليه فيها ، لأنه قد ملك ذلك بحفر  
البئر <sup>(٤)</sup> .

= ح رقم ٣٠١٢ . وفيه قال : ( يعنى ابن شهاب ) بلغنا أن النبي ﷺ حمى النقيع ،  
وأن عمر حمى الشرف والريذة .

قلت : والنقيع ، موضع معروف بهذا الاسم اليوم ويبعد عن المدينة جنوباً بحوالى  
مائة وعشرين كيلو متر تقريباً . والشرف والريذة : موضعان معروفان يقعان جنوب  
شرق المدينة على بعد مائتى كيلومتر تقريباً .

والنقيع : للخليل ، والشرف والريذة : للإبل .

وأخرجه أبو داود ، كتاب الخراج : باب في الأرض يحميها الإمام : ٣ / ٤٦١ -  
٤٦٢ ح رقم ٣٠٨٣ ، ٣٠٨٤ .

(١) في المطبوع ( فيروى ) .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند : ٥ / ٢١ ، وأبو داود ، كتاب الخراج  
والإمارة والفيء : باب في إحياء الموات : ٣ / ٤٥٦ ح رقم ٣٠٧٦ ولفظه : « ومن  
أحيا مواتاً فهو أحق به » وأبو داود الطيالسى في المسند مثل ما في مسند أحمد ص : ١٢٢  
ح رقم ٩٠٦ .

(٣) قال ابن قدامة : عادية : بتشديد الياء ، القديمة ، منسوبة إلى عاد ، ولم يرد  
عاداً بعينها ، لكن لما كانت في الزمن الأول ، وكانت لها آبار في الأرض نسب إليها كل  
قديم . المغنى : ٥ / ٤٣٨ ، وانظر أيضاً : المطلع ص : ٢٨١ ، والإنصاف :  
٦ / ٣٧١ .

(٤) قال الخرقى : ومن أحيا أرضاً لم تملك فهي له ، إلا أن تكون أرض ملح أو ما  
للمسلمين فيه منفعة ، فلا يجوز أن ينفرد بها الإنسان ، وإحياء الأرض : أن يحوط =

١٣٦٦ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول فى حديث  
النبي ﷺ : « من أحيأ أرضاً ميتة » إذا (١) حفر فيها بئراً فله حريمها

= عليها حائطاً ، أو أن يحفر فيها بئراً ، فيكون له خمس وعشرون ذراعاً حولها ، وإن  
سبق إلى بئر عادية فحريمها خمسون ذراعاً ، وسواء فى ذلك ما أحيأه أو سبق إليه بإذن  
الإمام أو غير إذنه . المختصر ص : ١٠٦ - ١٠٧ .

وقال ابن قدامة : وجملة ذلك أن الموات قسمان : أحدهما : ما لم يجر عليه ملك  
لأحد ، ولم يوجد فيه أثر عمارة ، فهذا يملك بالإحياء بغير خلاف . والقسم الثانى :  
ما جرى عليه ملك مالك ، وهو ثلاثة أنواع : أحدها : ما له مالك معين ، وهو  
ضربان : أحدهما : ما ملك بشراء أو عطية فهذا لا يملك بالإحياء بغير خلاف ، والثانى :  
ما ملك بالإحياء ثم ترك حتى دثر وعاد مواتاً ، فهو كالذى قبله سواء ، وعن مالك رحمه  
الله : يملك هذا .

والنوع الثانى : ما يوجد فيه آثار ملك قديم جاهلى ، كآثار الروم ونحوها ، فهذا  
يملك بالإحياء ، لأن ذلك الملك لا حرمة له .

والنوع الثالث : ما جرى عليه الملك فى الإسلام لمسلم ، أو ذمى غير معين ،  
فظاهر كلام الخرق أنها لا تملك بالإحياء ، والرواية الثانية : أنها تملك بالإحياء ، نقلها  
صالح وغيره ... ولا فرق بين المسلم والذمى فى الإحياء ، نص عليه أحمد .

ولا فرق بين دار الحرب ودار الإسلام ، لعموم الأخبار .  
والاعتبار فى إحياء الأرض هو تحويطها سواء أرادها للبناء ، أو للزرع ، أو حظيرة  
للغنم ، أو الخشب ، أو غير ذلك ، نص عليه أحمد فى رواية على بن سعيد . قال القاضى :  
فى صفة الإحياء روايتان : إحداهما : ما ذكر ، والثانية : الإحياء ما تعارفه الناس إحياء ،  
وفى المقنع : أن يحوزها بحائط ، أو يجرى لها ماء ، أو يحفر فيها بئراً . ومن تحجر مواتاً لا  
يملكه ، هذا الصحيح من المذهب .

وإحياء الموات لا يفتقر إلى إذن الإمام ولا إذن غيره . وإن حفر بئراً عادية : ملك  
حريمها خمسين ذراعاً ، وإن لم تكن عادية ، فحريمها خمسة وعشرون ذراعاً ، يعنى من  
كل جانب فيها . وهذا المذهب ، نص عليه ، واختاره أكثر الأصحاب . وهو المشهور  
المجزم .. انظر : المغنى : ٥ / ٤١٦ - ٤٤١ .

والمقنع : ٢ / ٢٨٦ - ٢٩١ والمبدع : ٥ / ٢٤٨ - ٢٦٦ ، والأحكام  
السلطانية : ١٩٤ - ١٩٧ . ومنع الشفا الشافيات : ٢ / ٥٧ - ٥٨ ، والإنصاف :  
٦ / ٣٥٤ - ٣٨٨ .

(١) أخرجه الإمام أحمد من عدة طرق فى المسند : ٣ / ٣٠٤ ، ٣٢٧ ، =

وإذا رفع حائطها حتى يمنع ذلك . قيل له : فالأحجار <sup>(١)</sup> ، قال : ليس بشيء إلا أن ترفعه بحائط <sup>(٢)</sup> .

### اللُّقْطَةُ (٣)

١٣٦٧ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : في امرأة اشترت سمكة فوجدت في بطنها دنانير في صرة . فقال : هو بمنزلة اللقطة تعرفها <sup>(٤)</sup> .

= ٣٣٨ ، ٣٥٦ ، ٣٦٣ ، ٣٨١ ، وذكره البخاري في الصحيح ، كتاب الحرث والمزارعة : باب من أحيا أرضاً مواتاً ، معلقاً ، فقال : يروى عن عمرو ابن عوف وجابر عن النبي ﷺ . ١٨ / ٥ . وأخرجه أبو داود في السنن ، كتاب الخراج والإمارة والفىء : ٣ / ٤٥٣ - ٤٥٥ ح رقم ٣٠٧٣ ، ٣٠٧٤ .

(١) في المصرية ( فالأشجار ) والصواب ما هو في الأصل كما أثبتناه ، وكذا في المطبوع أيضاً .

(٢) تقدم الكلام على ما يعتبر في ملكية الحمى ، وإحياء أرض الموات من إقامة الحائط المنيع وحفر الآبار وحدود حريمها . إلا أن هناك روايات أخرى في تحديد الحريم فجاءت رواية : أن حريمها بقدر ما يحتاج إليه في ترقية مائها . وقيل : حريمها قدر مد رشائها من كل جانب .

ولا تثبت الملكية بتحجر الموات ، ولكن يصير صاحبه أحق الناس به . انظر المغنى : ٥ / ٤٢٠ ، والإنصاف : ٦ / ٣٧٣ - ٣٧٤ ، وانظر أيضاً ما تقدم في المسألة السابقة .

(٣) قال الجوهري : لقط الشيء والتقطه : أخذه من الأرض بلا تعب ، الصحاح : ٣ / ١١٥٧ ، مادة ( لقط ) وقال الأزهري : وأجمع أهل اللغة ورواة الأخبار على أن اللقطة هو الشيء الملتقط . الزاهر ص : ٢٦٤ ، وهى بضم اللام وفتح القاف : اسم المال الملقوط . أى الموجود . النهاية ٤ / ٢٦٤ ، وانظر أيضاً : المطلع : ٢٨٢ . قال ابن قدامة : وهى المال الضائع من ربه يلتقطه غيره . المغنى : ٦ / ٧٣ ، المقنع : ٢ / ٢٩٤ .

قال ابن مفلح : قال بعضهم : وهى مختصة بغير الحيوان ، وتسمى ضالة . المبدع : ٥ / ٢٧٣ .

(٤) من اصطاد سمكة فوجد فيها درة فهى للصيد ، لأن الدر يكون في البحر ، =



## إذا أحدث في داره ما يضر (١) الجار

١٣٦٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل بنى في داره حماماً (٢) أو حشاً (٣) يضر بجاره ؟ فقال : أكرهه (٤) . قال النبي ﷺ : « لا ضرر ولا (٥) ضرار » (٦) .

## آلات اللهو والغناء

١٣٦٩ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : في رجل يرى مثل

= وإن وجدوا دراهم أو دنائير فهي لقطة . المغني : ٦ / ٨٩ . ومن وجد لقطة عرفها سنة في الأسواق ، وأبواب المساجد ، فإن جاء ربه ، وإلا كانت كسائر ماله . وحفظ وكائها وعفاصها ، وحفظ عددها وصفاتها ، فإن جاء ربه فوصفها دفعت إليه بلا بينة ، أو مثلها إن كانت قد استهلك . قاله الخرق في المختصر : ص ١١٠ ، وانظر أيضاً : المبدع : ٥ / ٢٧٦ . والإنصاف : ٦ / ٤٢٩ - ٤٣٠ .

(١) كذا في الأصل والمصرية ، وفي المطبوع ( يضار ) .  
(٢) في المصرية ( حمام ) على الرفع وهو خطأ ، وهو مكان الاغتسال بالماء فقط .  
(٣) في الأصل بالخاء المعجمة وعلى النصب ، وفي المصرية بالخاء المعجمة على الرفع ، والصواب بالخاء المعجمة والنصب كما أثبتناه . وكذا في المطبوع . والحش ، بالفتح : موضع قضاء الحاجة . وأصله من الحش : البستان لأنهم كانوا كثيراً ما يتغيطون في البساتين . النهاية : ١ / ٣٩٠ ، وانظر : الصحاح : ٣ / ١١٠١ مادة ( حشش ) .  
(٤) نقل رواية مثلها القاضي في الأحكام السلطانية : ص ٢٨٦ وقال المرداوي : الصحيح من المذهب : أن الجار يُمنع من التصرف في ملكه بما يضر بجاره ، كحفر كنيف إلى جنب حائط جاره ، وبناء حمام إلى جنب داره يتأذى بذلك ، ونصب تنور يتأذى باستدامة دخانه ، أو حفر بئر ينقطع به ماء بئر جاره . ونحو ذلك ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف : ٥ / ٢٦٠ .

(٥) في الأصل والمصرية ( إضرار ) ولكن النص في الحديث كما أثبتناه ، وكذا في المطبوع .

(٦) أخرجه الإمام أحمد في المسند : ١ / ٣١٣ ، و ٥ / ٣٢٧ وابن ماجه في السنن كتاب الأحكام ، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ، ٢ / ٧٨٤ ح رقم = ٢٣٤٠ ، ٢٣٤١ .

الطنبور أو العود أو الطبل . أو ما أشبه هذا ، مايصنع به ؟ قال : إذا كان مغطى فلا (١) ، وإن / كان مكشوفاً كسره (٢) . ٢٧٧

١٣٧٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن الغناء فقال : ينبت (٣) النفاق في القلب لا يعجبني (٤) .

=ومالك في الموطأ ، كتاب الأفضية ، باب القضاء في المرفق : ٢ / ٧٤٥ ، كلهم من طرق مختلفة قد جاوزت العشر عن ثمانية من الصحابة ، وقد تكلم العلماء على كل منها بالتضعيف ، فإذا ضم بعضها إلى بعض تقوى الحديث بها وارتقى إلى درجة الصحيح إن شاء الله ، ولذا صححه الألباني لشواهد الكثرة . انظر إرواء الغليل : ٣ / ٤٠٨ - ٤١٤ ، وغاية المرام : ص ٦٠ ح رقم ٦٨ .

(١) نقل المرداوى : ويكره سماع الغناء والنوح بلا آلة هو ، ويحرم معها . وقيل : وبدونها من رجل وامرأة ، وقيل : يباح ، ما لم يكن معه منكر آخر . وقال في الفروع : يكره غناء . وقال جماعة : يحرم ، وقال في الترغيب : اختاره الأكثر ، قال الإمام أحمد - رحمه الله - : لا يعجبني . الإنصاف : ١٢ / ٥١ .  
(٢) نقل هذه الرواية ابن القيم ما عدا قوله ( إذا كان مغطى فلا ) الطرق الحكيمة : ص ٢٧١ .

قال القاضى : اختلفت الرواية عن أحمد فيما ستر من المنكر مع العلم به هل ينكر ؟ فروى ابن منصور وعبد الله في المنكر يكون مغطى مثل طنبور ومسكر وأشباهه . فقال : إذا كان مغطى فلا يكسره . وقد كشف ذلك في رواية يوسف بن موسى وأحمد بن الحسين في الطنبور والمسكر وما أشبهه ، وإذا كان من وراء ثوب وهو يصفه أو يبينه فقال : إذا كان مغطى فلا أرى له ، ونقل عنه : أنه يكسره ، ثم نقل رواية ابن منصور ومحمد بن أبى حرب ، الأحكام السلطانية : ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

قال ابن القيم : المنكرات من الأعيان والصور ، يجوز إتلاف محلها تبعاً لها ... وكذلك آلات الملاهى - كالطنبور - يجوز إتلافها عند أكثر الفقهاء ، وهو مذهب مالك وأشهر الروايتين عن أحمد . الطرق الحكيمة : ص ٢٧١ . وقال في ( إغاثة اللهفان ) : نص على كسر آلات اللهو كالطنبور وغيره ، إذا رآها مكشوفة ، وأمكنه كسرها ١ / ٢٣٠ . ولا ضمان في إتلاف مثل هذه المنكرات ، وهو المذهب ، كما ذكره المرداوى في الإنصاف : ٢٤٧/٦ .

(٣) في المطبوع ( يثبت ) وهو خطأ .

(٤) نقل عبد الله رواية في الغناء فجاء فيها : سألت أبا عن الغناء فقال : قال =

## إذا أتلف على ذمى خمرًا أو إناء خمر

١٣٧١ - قال : سألت أبا عن رجل يهودى ادعى على مسلم أنه أهرق (١) خمره ؟ فقال : ليس للخمر ثمن ، نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الخمر (٢) . قلت لأبي : فإن ادعى أنه شربها ؟ .

قال : لا أقضى عليه فيها بشيء ، ولو أقام البينة لم أقضى على المسلم بشيء ، وإن أهرقها لم أقض عليه فيها بشيء . ليس لهم أن يظهروا الخمر (٣) ، ولكن يمنع المسلمون من أذاهم ، أو يفسدوا لهم شيئاً ، وإن أتلّفوا لهم شيئاً من غير ما حرم الله ضمّنوا للمسلمين قيمته على الذى أتلّف ، كأنه كسر إناءاً فيه خمر ضمن الإناء ولم يضمن الخمر (٤) .

= عبد الله : ( يعنى ابن مسعود ) الغناء ينبت النفاق فى القلب كما ينبت الماء البقل والزرع ، العلل : ١ / ٢٤٠ . انظر : السنن الكبرى للبيهقى : ١٠ / ٢٢٣ . ونقل ابن القيم - كما هو فى المسائل - مع الإضافة لقول مالك ( إنما يفعل عندنا الفساق ) إغاثة اللهفان : ١ / ٢٢٩ .

(١) فى الأصل والمصرية ( أهرق ) والصواب كما أثبتناه وكذا فى المطبوع أيضاً .  
(٢) أخرجه الإمام أحمد عن ابن عباس مرفوعاً ، وفيه : قدم رجل من دوس على رسول الله ﷺ براوية خمر أهداها له . فقال له رسول الله ﷺ : « هل علمت أن الذى حرم شربها حرم بيعها وأكل ثمنها » ... المسند : ١ / ٢٤٤ وعن ابن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ : « لعنت الخمر على عشرة وجوه : منها أكل ثمنها » المسند : ٢ / ٢٥ - ٧١ .

وأخرج أبو داود رواية ابن عمر فى السنن ، كتاب الأشربة : باب العنب يعصر للخمر : ٤ / ٨١ - ٨٢ ح رقم ٣٦٧٤ ، وأخرج الترمذى عن أبى طلحة ، وأشار إلى الروايات الأخرى فى الباب ، السنن ، كتاب البيوع : باب ما جاء فى بيع الخمر والنهى عن ذلك : ٣ / ٥٨٨ ح رقم ١٢٩٣ .

(٣) إلى هنا ذكر الخلال هذه الرواية عن عبد الله عن أبيه ، أحكام أهل الملل : ص ١٢٩ .

(٤) قال الخرق : من أتلّف لدمى خمرًا أو خنزيرًا ، فلا غرم عليه ، وينهى عن =

## سئل عن اللقيط

١٣٧٢ - حدثنا قال : سألت أبي عن اللقيط <sup>(١)</sup> . فقال :  
 حر . قلت <sup>(٢)</sup> لأبي : ولاء لمن هو ؟ قال : قال عمر : ولاءه للذي  
 جاء به <sup>(٣)</sup> حديث سفيان <sup>(٤)</sup> ، والذي يروى عن النبي ﷺ :

= التعرض لهم فيما لا يظهرونه . المختصر : ص ١٠٢ .

وقال ابن قدامة : من أتلف الأشياء المحرمة ، مثل الزمار وإناء الخمر لم يضمه .  
 وعنه : يضمن آنية الخمر إن كان ينتفع بها في غيره . المقنع : ٢ / ٢٥٦ ، وذكر ابن  
 مفلح : أن عدم الضمان فيه ، على الأصح ، المبدع ٥ / ٢٠١ ، وانظر أيضاً الأحكام  
 السلطانية ص ٢٨٧ . والمغنى : ٥ / ٢٢٢ - ٢٢٤ ، والكافي : ٢ / ٤١١ ،  
 والإنصاف : ٦ / ٢٤٧ - ٢٤٩ .

(١) قال الأزهرى : اللقيط : هو الصبي الملقوط المنبوذ . الزاهر : ص ٢٦٤ ،  
 وقال ابن الأثير : الطفل الذي يوجد مرمياً على الطرق ، لا يعرف أبوه ولا أمه ، فعيل  
 بمعنى مفعول . النهاية : ٤ / ٢٦٤ .

(٢) قال ابن المنذر : أجمعوا على أن اللقيط حر ، الإجماع : ص ١٣١ ، وقال  
 ابن قدامة : أن اللقيط حر في قول عامة أهل العلم ، إلا النخعي . المغنى : ٦ / ١١٢ ،  
 قال المرداوى : هو حر يعنى في جميع أحكامه . هذا الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير  
 الأصحاب . الإنصاف : ٦ / ٤٣٢ .

(٣) ذكره ابن حزم عنه بلفظ « أن ولاء لمن وجدته » . المحلى : ٩ / ١٦٤ ،  
 المسألة ( ١٣٨٥ ) أما النص الثانى الذى جاء ذكره فيما بعد ، فأخرجه عبد الرزاق في  
 المصنف : ٩ / ١٤ ح رقم ١٦١٨٢ ، ١٦١٨٣ ، والبيهقى في السنن الكبرى : ٦ /  
 ٢٠١ - ٢٠٢ من عدة طرق ، وأخرجه ابن حزم أيضاً من عدة طرق في المحلى :  
 ٩ / ١٦٣ ، المسألة ( ١٣٨٥ ) أما الطريق الذى أشار إليه الإمام أحمد ، فقد أخرجه  
 البيهقى في السنن الكبرى ١٠ / ٢٩٨ .

(٤) هو ابن عيينة .

« الولاء لمن أعتق » <sup>(١)</sup> وهذا لم يعتق ، إنما التقطه .

قلت لأبي : مات وله مال ولا له مولى اعتقه ، ولا ذو رحم ، ولا ولاء لمن ماله ؟ قال : لبيت مال المسلمين . قلت لأبي : فإن له رجلاً التقطه ، قال : على قول عمر لك ولاؤه / وعلينا نفقته ، <sup>٢٧٨</sup> يقول : أنت ترثه . أذهب فيه إلى حديث النبي ﷺ : « الولاء لمن أعتق » <sup>(٢)</sup> . وهذا لم يعتق إنما التقطه ، يدفع ماله إلى بيت المال يرثه المسلمون <sup>(٣)</sup> .

### المسجد إذا خرب هل يباع وينفق على غيره ؟

١٣٧٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن مسجداً خرب ، ترى أن تباع <sup>(٤)</sup> أرضه وينفق على مسجد استحدثوه ؟ فقال : إذا لم يكن له جيران ، ولم يكن له أحد يعمره ، فأرجو أن لا يكون به بأس أن تباع أرضه وينفق على الآخر <sup>(٥)</sup> .

(١) أخرجه البخاري في الصحيح ، كتاب المكاتب ، باب ما يجوز من شروط المكاتب . ١٨٧/ ٥ - ١٨٨ ، ح رقم ٢٥٦١ - ٢٥٦٢ وأخرج مسلم من عدة طرق في الصحيح كتاب العتق : باب إنما الولاء لمن أعتق ١١٤١/ ٢ - ١١٤٥ ح رقم ١٥٠٤ . وأخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب العتق ٧٨١/ ٢ .

(٢) تقدم تخريجه آنفاً في نفس المسألة .

(٣) قال الخرق : وولاءه لسائر المسلمين . المختصر ص : ١١١ ، قال ابن قدامة في شرحه : يعني ميراثه لهم ، فإن اللقيط حر الأصل ولا ولاء عليه . المغني ١١٧/ ٦ ، ٤٣٥ . وقال في المقنع : ميراث اللقيط وديته إن قتل لبيت المال . المقنع ٣٠٤/ ٢ . وهذا المذهب وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم ، وعنه : أن الملتقط يرثه ، واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى ونصره ، وصاحب الفائق . قال الحارثي : وهو الحق . الإنصاف ٤٤٥/ ٦ - ٤٤٦ .

(٤) في المصرية ( يباع ) هنا وأيضاً في آخر المسألة والصواب ما هو في الأصل كما أثبتناه ، وكذا في المطبوع .

(٥) إذا كان المسجد قد انتقل أهل القرية عنه ، وصار في موضع لا يصل فيه ، أو =

## كتاب النكاح (١)

الرجل يتزوج المرأة بغير وليّ ، ومن يزوج إذا لم يكن وليّ ؟

١٣٧٤ - حدثنا عبد الله : سمعت أبا يقول : في رجل تزوج امرأة بشهود بغير وليّ قال : لا يجوز (٢) .

١٣٧٥ - قيل لأبي وأنا أسمع : الأمير أحق أن يزوج أم القاضي ؟ .

قال (٣) القاضي لأن إليه الفروج والأحكام (٤) .

= ضاق بأهله ، ولم يمكن توسيعه في موضعه ، أو تشعب جميعه فلم تمكن عمارته ولا عمارة بعضه إلا ببيع بضعه ، جاز بيع بعضه لتعمر به بقيته ، وإن لم يمكن الانتفاع بشيء منه بيع جميعه . وعنه رواية أخرى : لا تباع المساجد ، لكن تنقل آلتها إلى مسجد آخر ويجوز بيع بعض آلتها وصرفها في عمارته . نقل ذلك ابن قدامة في المغني ٢٨/٦ ، والمقنع ٣٣٠/٢ ، والكافي ٤٦٢/٢ ، انظر : المبدع ٣٥٦/٥ ، والإنصاف ١٠٠/٧ - ١٠٤ .

(١) النكاح في كلام العرب ، الجماع والوطء ، قاله الأزهرى ، وقيل للتزويج نكاح ، لأنه سبب الوطء . وفي الشرع : عقد التزويج ، قال القاضي : الأشبه بأصلنا أنه حقيقة في العقد والوطء جميعاً . والأصل في مشروعيته ، الكتاب والسنة والإجماع . المطلع : ص ٣١٨ ، والمغني ٣/٧ .

(٢) السائل هو صالح بن أحمد ، فإنه صرح بذلك في مسائله حيث قال : وسألته عن رجل تزوج امرأة بشهود بغير وليّ ، قال : لا يجوز . ص ٤٨ . وهذا هو المذهب : ففى الإنصاف : لانكاح إلا بوليّ ، هذا المذهب ، أعني الولي شرط في صحة النكاح ، وعليه الأصحاب ، ونص عليه ، قال الزركشى : لا يختلف الأصحاب في ذلك . وعنه : ليس الولي بشرط مطلقاً . وخصها المصنف وجماعة بالعذر لعدم الولي والسلطان . الإنصاف : ٦٦/٨ .

(٣) تكرر لفظ ( قال ) في الأصل وهو غير موجود في المصرية ولا في مسائل صالح ويأباه ظاهر الكلام . ولذلك حذفته .

(٤) السائل في هذه المسألة أيضاً هو صالح بن أحمد كما صرح بذلك في مسائله . انظر النص بكامله في مسائل صالح : ص ٤٨ ، ونقل المسألة أبو داود في مسائله فقال : سمعت =

١٣٧٦ - سألت أنى : عن امرأة جعلت أمرها إلى رجل من المسلمين ، فزوجها ، ولها إخوة وعصبة ؟ قال : تستقبل النكاح . النكاح من إختوتها أو عصبتها (١) .

١٣٧٧ - سألت / أنى : عن رجل شهد تزويج امرأة ، فلما ٢٧٩ كان بعد جاءته المرأة ، فقالت : إن زوجى قد طلقنى ، وانقضت عدتى ، يقبل الشاهد قولها ، ويتزوج بها ، فقال أنى : إن كان الذى شهد تزويجها تزوجها بولّى وشهود (٢) فليسأل عن طلاقه إياها ، فإن ثبت عنده أنه طلقها ويكون فى مثل ما ادعت من انقضاء عدتها ، وكانت عنده مصدقة فيما ادعت من انقضاء عدتها ، صدقها (٣) ،

أحمد قال : اختار القاضى هو أحب إلّى من الأمير فى ذلك ص ١٦٢ وأشار إلى هذه الرواية فى المبدع حيث قال : القاضى أحب إلّى من الأمير فى هذا . ٣٢/٧ .

وفى الإنصاف : قال الزركشى : المشهور : أنه لا يزوج والى البلد ، وهو إحدى الروایتين ، واختاره القاضى وغيره ، وعنه : يزوج عند عدم القاضى ، ولكن القاضى أبا يعلى حمل هذه الرواية على أنه إذا أذن له فى التزويج ، والشيخ تقى الدين حملها على ظاهرها . ٧١/٨ .

(١) قال ابن قدامة : النكاح لا يصح إلا بولّى ، ولاتملك المرأة تزويج نفسها ولا غيرها ولا توكيل غير وليها فى تزويجها ، فإن فعلت لم يصح النكاح ، المغنى ٧/٧ . وقال أيضاً معلقاً على قول الخرقى : وإذا زوجها مَنْ غَيْرُهُ أَوَّلَى مِنْهُ وهو حاضر ولم يعضلها فالنكاح فاسد : إن هذا العقد نكاح فاسد لا يقف على الإجازة ، ولا يصير بالإجازة صحيحاً ، وكذلك الحكم ، إذا زوج الأجنبى أو زوجت المرأة المعتبر إذنها بغير إذنها ، أو تزوج العبد بغير إذن سيده ، فالنكاح فى هذا كله باطل فى أصح الروایتين ، نص عليه أحمد فى مواضع . المغنى ٢٨/٧ .

(٢) فى النسختين والمطبوع بعد قوله « وتزوجها بولّى وشهود » توجد عبارة ( ثم جاءته فقالت إن زوجى قد طلقنى ) ولعلها زيادة من الناسخ . لا يستقيم فيها المعنى . (٣) فى مسائل صالح : إذا طلق الرجل امرأته فجاءت فزعمت أن عدتها قد انقضت فى شهر لم تصدق ، ونذهب فيه إلى قول على حين سأل شرح : إن أقامت البينة من بطانة أهلها أنها حاضت فى شهر ثلاث حيض صدقت ، وتكون بينها تصوم وتصلّى ، وما يفعل الطاهر ، فإن ادعت أن عدتها قد انقضت فى أكثر من شهر صدقت . (١٦٢ - ١٦٣) .

فإن كان هو وليها لا ولي لها أقرب منه ، فإن تزوجها فليجعل أمرها إلى رجل فليزوجه إياها بشهود ويوفيه مهر مثلها (١) .

١٣٧٨ - سألت أئى : عن نكاح السر ، هل ترى هذا نكاحاً ، وإذا كان (٢) بشاهدين وولى ، وهل يكون سرّاً ؟ (٣) فقال : يستحب أن يظهر النكاح ولا يكون سرّاً (٤) يكون بولى ويضرب فيه بالدف حتى يشهر ويعرف (٥) .

١٣٧٩ - سألت أئى : عن رجل هو ولي امرأة فجعل أمرها

(١) من أراد أن يتزوج امرأة هو وليها هل له أن يتولى طرفي العقد بنفسه ، فيه روايتان . إحداهما : له ذلك ، وهذا هو المذهب . والثانية : لا يجوز له أن يتولى طرفي العقد ، ولكن يؤكل رجلاً يزوجه إياها بإذنها ، كما في الرواية وفي رواية ابن منصور . انظر المغني ٢٥/٧ - ٢٦ ، الإنصاف ٦٦/٨ .

(٢) في المصرية ( إذا لم يكن ) وهو خلاف الأصل .

(٣)(٤) في الأصل في الموضعين ( سراً ) وفي المصرية في الأول ( سواء ) وفي الثاني ( سراً ) وفي المطبوع في الموضعين ( سراً ) وهو الموافق للسياق ، ولذلك أثبتته .

(٥) في مسائل ابن هانيء : وسألته عن الرجل يتزوج بولئ وشاهدين ويخفى ، قال : يستحب أن يضرب عليه الدف ، ورأيت يعجبه ضرب الدف في النكاح كيما يعلم الناس ، ١٩٧/١ ، مسألة رقم ٩٧٨ . وقال ابن قدامة : ويستحب إعلان النكاح والضرب عليه بالدف ، لما روى محمد بن حاطب قال : قال رسول الله ﷺ : فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت في النكاح ، رواه النسائي . فإن أسروه وتواصوا بكتانه ، كره وصح النكاح . وقال أبو بكر : لا يصح للحديث . ولنا قول النبي ﷺ : لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل فمفهومه صحته بهما ، والحديث محمول على التدب جمعاً بين الخبرين الخ . الكافي ٣/٣٣ ، وانظر أيضاً : المغني ٧٢/٧ - ٧٤ ، وهذا يدل على أن نكاح السر الذي يكون بغير ولي ولا شهود ، لا يصح بالاتفاق في المذهب ، وأما ما كان بولي وشاهدين لكن أخفوه ، فهو مكروه لكن النكاح صحيح ، ويؤيد مانقله ابن هانيء عن الإمام أحمد أنه سئل عن الرجل يزوج ابنته من ابن أخيه بلا شهود ، وقد علم الجيران أنه قد زوج ، ولكن لم يدعهم إلى الشهادة . قال : لا يجوز هذا حتى يظهر النكاح بالشهود . قيل له : فإن أراد أن يزوج امرأة أخرى بشهود الجيران وهم الجيران ؟ قال : لا يجوز نكاح إلا بولي وشاهدين . مسائل ابن هانيء ١٩٩/١ رقم ٩٨٨ .



يبد رجل فيزوجها ذلك الرجل بتلك الولاية برضى المرأة ، أتراه (١) صحيحاً ؟ .

فقال أبى : إذا كان هو الولي وليس ولي أقرب منه ، فولّى الولي أمرها رجلاً فتزوجها برضى منها ، فنكاحه جائز . قلت : كان ولي أقرب منه . قال : فالولي الأقرب أحق / بالتزويج ، يزوجهها برضاها ، ٢٨٠ والثيب ليس فيه اختلاف ، لاتزوج إلا بإذنها (٢) .

١٣٨٠ - قلت لأبى : فالبكر ؟ قال : من الناس من يختلف فيه . قلت : فأعجب إليك ماهو ؟ قال : يستأمرها وليها ، فإذا أذنت زوجها - قلت : فإن لم تأذن ؟ قال : إذا كان أب ولم تبلغ سبع سنين ، فتزوج الأب عليها جائز ، ولاخيار لها (٣) ، فإذا بلغت تسعا فلا يزوجه أبوها ولاغيره إلا بإذنها (٤) ، واليتيمة التي لم تبلغ تسع

(١) في المصرية ( ابرا ) وهو خطأ من الناسخ .

(٢) إذا كان الرجل هو الولي وليس ولي أقرب منه فولّى أمرها رجلاً فتزوجها برضى منها ، فالنكاح صحيح بالاتفاق في المذهب ، وإذا تولى هو بنفسه طرفي العقد ، ولم يول أمرها رجلاً آخر ، ففيه روايتان . والمذهب : أن النكاح صحيح ، كما تقدم في المسألة ١٣٧٧ . وأما إذا كان هناك ولي أقرب منه فهو أحق بالتزويج ، فإن زوج الأبعد من غير عذر للأقرب ، أو أجنبي ، فالمذهب : أن النكاح غير صحيح ، وعنه : يصح ويقف على إجازة الولي ، انظر : الإنصاف ٨١/٨ ، وأيضاً المغني ٢٨/٧ . أما تزويجها بغير إذنها فالمذهب : أن البكر يجوز لأبيها أن يزوجه بغير إذنها سواء كانت بالغة أم غير بالغة ، وعنه : لا يجوز تزويج ابنة تسع إلا بإذنها . أما الجد ، فالمذهب : أنه ليس له الإيجار ، وعليه الأصحاب ، وهناك رواية أنه يحجر كالأب . أما غير الأب والجد فليس له إجبارها بالاتفاق ، وكذلك الثيب البالغة العاقلة لاتكح إلا بإذنها بلا نزاع ، فإن زوجها وهي غير راضية لم يصح النكاح . انظر : الإنصاف ٥٤/٨ - ٥٧ وأيضاً الإجماع ص ٩١ .

(٣) ابنته البكر التي لها دون تسع سنين ، له تزويجها بغير إذنها ورضاها بلا نزاع ، وحكى ابن المنذر على ذلك إجماعاً . انظر : الإنصاف ٥٤/٨ وأيضاً الإجماع ص ٩١ .

(٤) نقل المرداوى هذه الرواية في الإنصاف : ٥٥/٨ . والصحيح من المذهب الذي =

سنين ، فإن زوجها غير الأب فلا يعجبني تزويجه إياها حتى تبلغ تسع سنين <sup>(١)</sup> ، فإذا بلغت تسع سنين استؤمرت ، فإن آذنت فلا خيارها بعد <sup>(٢)</sup> .

١٣٨١ - سألت أئى : عن امرأة زوجت نفسها من رجل بشهادة شاهدين ووليها غائب ، فكتب الولي أن ماصنعت في نفسها من شيء فهو جائز ، وهل يصح ذلك ؟ قال : يستأنفان <sup>(٣)</sup> النكاح <sup>(٤)</sup> .

١٣٨٢ - سألته : عن امرأة أمرت رجلاً فزوج ابنتها من رجل ؟ قال : تستأنف النكاح <sup>(٥)</sup> قلت : إنها بنت خمس سنين . قال : لا يعجبني ذلك النكاح ولا يزوج الصغيرة إلا أبوها ، فإذا

= عليه جمهور الأصحاب ، أنه يجوز للأب تزويجها إذا كانت لها تسع سنين فأزيد إلى قبل البلوغ . انظر : الإنصاف ٥٤/٨ - ٥٥ .

(١) وذلك لأن غير الأب ليس له حق تزويجها بغير إذن ، كما تقدم ، وقبل أن تبلغ تسع سنين لا يعتبر إذننا صحيحاً على الصحيح من المذهب ، الإنصاف ٥٧/٨ - ٥٨ .  
(٢) أشار إلى هذه الرواية في الإنصاف : حيث قال : للصغيرة بعد تسع سنين إذن صحيحة معتبرة ، على الصحيح من المذهب ، نص عليه . ونقله عبد الله وابن منصور وأبو طالب وأبو الحارث وابن هانئ والميموني والأثرم ، وعليه جماهير الأصحاب . ٥٧/٨ .  
(٣) في الأصل والمصرية ( يستأنفا ) والصواب مأثبته لأنه يقتضيه السياق وكذلك في المطبوع .

(٤) المذهب : أن المرأة لو زوجت نفسها أو غيرها بإذن وليها أو بغير إذن لم يصح ، وعن أحمد : أن للمرأة تزويج معتقها ، فخرج البعض من هذا صحة تزويجها لنفسها بإذن وليها ، لكن أولاً : أنكر البعض هذه الرواية ، ثانياً : غلط هذا التخريج جماعة ، فقال ابن تيمية : هذا التخريج غلط ، وقال الزركشى وصاحب تجريد العناية : ليس بشيء .  
انظر : الإنصاف ٦٦/٨ ، الكافي ١٠/٣ .

(٥) لأن هذا النكاح كان بلا ولي معتبر ، فإن الأم ليست ولية لبنتها ، وليس لها حق التوكيل . انظر ما تقدم في مسألة ١٣٧٤ .

زوجها أبوها فالنكاح جائز عليها ، ولا يزوجها غير الأب حتى تبلغ تسع سنين ، وتستأمر في نفسها ، فإذا / (١) أذنت ، زوجها عصبتها (٢٨) أخوها ، عمها ، ابن عمها ، فإن لم يكن لها عصة ، فالقاضي (٢) ، قلت لأبي : فإن أبي عصبتها أن يزوجها ؟ قال : ليس لهم ذلك ، وترفع أمرها إلى القاضي (٣) .

### اليثيمة تستأمر في نفسها

١٣٨٣ - سألت أبي : عن جارية صغيرة ليس لها أب ولا أخ ، ولها ابن عم لها (٤) ، فخرج ابن العم حاجاً فزوج هذه الجارية الصغيرة ، وهي غير بالغة ابن عم أبيها بعد خروج ابن عمها إلى الحج من غلام صغير ، وقبل أبو الغلام الصغير النكاح على ابنه ، وقدم ابن العم من الحج فلم يجز النكاح ولم يبطله ، فما ترى في هذا النكاح ، أجائز أم لا ؟ وهل لهذه الجارية في وقت بلوغها خيار أم لا ؟ .

(١) انظر ما تقدم في س ١٣٧٩ .

(٢) في مسائل ابن هانيء : قال - أي الإمام أحمد - أرى أن تستأمر ابنة تسع ولا يزوجها إلا عم ، أو ابن عم ، أو عصة ، فإن لم يكن لها عصة ، زوجها السلطان ٢٠٠/١ مسألة ٩٩٠ .

(٣) قال ابن المنذر : وأجمعوا أن للسلطان أن يزوج المرأة إذا أرادت النكاح ، ودعت إلى كفؤ ، وامتنع الولي أن يزوجها . الإجماع ص ٩١ . وقال ابن قدامة : لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في أن للسلطان ولاية تزويج المرأة عند عدم أوليائها أو عضلهم . المغني ١٧/٧ . (٤) اللحاء : ما على العصا من قشرها ، ويمد ويقصر ، وقال أبو منصور : المعروف فيه المد ، ولحاء كل شجرة قشرها ممدود ، والجمع : ألحية ولحيّ ولحيّ ، وأيضاً اللحاء : قشر كل شيء ، وقال أبو عبيد : إذا أن صاحب الرجل موافق له ، لا يخالفه في شيء قالوا : بين العصا ولحائها . لسان العرب ١٠٧/٢٠ مادة ( لحا ) . قلت : والمراد هنا ابن العم القريب الملاصق ، فإن ابن العم أقرب من ابن عم الأب .

فأَملى عَلَيَّ أُنَى فَقَالَ : لَا تَزُوجِ الْيَتِيمَةَ حَتَّى تَبْلُغَ تِسْعَ سِنِينَ ،  
فَإِذَا بَلَغَتْ تِسْعَ سِنِينَ اسْتَأْمَرْتُ ، فَإِذَا أَذْنَتْ فَلَا خِيَارَ لَهَا بَعْدَ (١) ،  
وَإِذَا أَرَادُوا تَصْحِيحَ نِكَاحِ هَذِهِ الْجَارِيَةِ تَتْرَكَ حَتَّى تَبْلُغَ تِسْعَ سِنِينَ ثُمَّ  
تَسْتَأْمَرُ ، وَابْنُ عَمِّهَا اللَّحَا (٢) أَوَّلَى بِنِكَاحِهَا مِمَّنْ هُوَ أَبْعَدُ مِنْهُ ، فَإِنْ  
كَانَتْ بَلَغَتْ تِسْعَ سِنِينَ زَوْجَهَا وَلِيَّهَا ، إِذَا بَلَغَتْ تِسْعَ سِنِينَ فَلَهَا  
الْخِيَارُ (٣) .

٢٨٢ ١٣٨٤ - سَأَلْتُ أُنَى : عَنْ رَجُلٍ زَنَى بِابْنَةِ امْرَأَتِهِ / قَالَ :  
لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ ، وَيَعْتَزُّلُهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّةَ الَّتِي فَجَرَ بِهَا (٤) .

١٣٨٥ - سَأَلْتُ أُنَى : عَنْ جَارِيَةٍ زَوْجَهَا أَبُوهَا وَهِيَ  
صَغِيرَةٌ ، فَلَمَّا كَبُرَتْ تَزَوَّجَتْ زَوْجًا آخَرَ ؟ فَقَالَ : يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا وَتَرُدُّ  
إِلَى الَّذِي زَوْجَهَا أَبُوهَا (٥) . قُلْتُ لِأُنَى : فَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا ؟ قَالَ : لَهَا

(١) تقدم قول الإمام أحمد بهذا المعنى في المسألة السابقة آنفاً .

(٢) في المصرية ( ابن عمها لحا ) بدون الألف واللام .

(٣) أى لها حق اختيار الزوج فلا تزوج حتى تستأمر ، وعن الإمام أحمد في إذن  
الجارية إذا بلغت تسع سنين روايتان إحداهما : أنها كمن لم تبلغ تسعاً لا يعتبر إذنُها . والثانية :  
حكمها حكم البالغة إذنُها معتبر ، وهو من مفردات المذهب . انظر : المغني ٤٢/٧ ،  
الإنصاف ٥٧/٨ - ٥٨ .

(٤) المذهب : أنه يثبت تحريم المصاهرة بالوطء الحرام ، كما يثبت بالوطء الحلال .  
فإذا زنى بامرأة حرمت على أبيه وابنه ، وحرمت عليه أمها وابنتها كما لو وطئها بشبهة أو  
حلالاً ، ولو وطئ أم امرأته أو بنتها حرمت عليه امرأته ، نص أحمد على هذا في رواية  
جماعة . وقيل : لا . نقل الميموني : إنما حرم الله بالحلال على ظاهر الآية . والحرام مبين  
للحلال ، انظر : المغني ١١٧/٧ ، الإنصاف ١١٧/٨ - ١١٨ ، والمبدع ٦٠/٧ .

(٥) وذلك لأن الأب له تزويج الصغيرة بغير إذنِها على المذهب الصحيح ، فتزويجه  
إياها كان صحيحاً ، والنكاح الثاني باطل ، لأن نكاح ذات الزوج غير صحيح ، لذا يفرق  
بينهما وترد إلى الذي زوجها منه أبوها .

المهر بما استحل من فرجها . (١) قلت لأبي : فإن كان ولدت منه ؟  
قال : يلزمه الولد (٢) ، قال : وترد إلى زوجها الأول .

١٣٨٦ - سألت أبا : عن رجل قال لرجل : زوجني  
ابنتك ، فزوجها بلا شهود ولا بينة ، وأبوها الولي . فقال أبا :  
يعجبني أن يشهد ، قلت لأبي : فإن لم يشهد تراه حرام ؟ قال :  
يعجبني أن يشهد (٣) .

١٣٨٧ - حدثني أبا قال : حدثنا هشيم قال : أخبرنا  
حصين (٤) عن بكر بن عبد الله . قال : كتب عمر بن الخطاب إلى  
الأمصار ، أيما امرأة تزوجت عبدها أو تزوجت بغير بينة ولا ولي  
فاضربوها وافرخوا بينهما (٥) .

(١) لأنه في النكاح الفاسد إذا دخل بها وجب لها المهر بما استحل من فرجها  
بلا خلاف ، قال ابن قدامة : ويجب المهر للمنكحة نكاحاً صحيحاً ، والموطوءة في نكاح  
فاسد ، والموطوءة بشبهة بغير خلاف نعلمه . المغني ٢٧١/٧ .

(٢) لأن النسب يثبت بالوطء في النكاح الفاسد ، كما يثبت بالوطء في النكاح  
الصحيح . انظر : المغني ٨٢/٧ .

(٣) المذهب الذي عليه الأصحاب : أن الشهادة من شروط النكاح ، فلا ينقذ  
إلا بشاهدين . وهذا هو المشهور عن أحمد . وعنه : أنه يصح بغير شهود ، وقيد جماعة من  
الأصحاب ، إذا لم يكتموا . انظر : المغني ٨/٧ ، الإنصاف ١٠٢/٨ .

(٤) هو حصين بن عبد الرحمن السلمي .

(٥) أخرجه البيهقي بسنده عن هشيم عن حصين عن بكر بن عبد الله المزني  
« ولفظه » ، ( أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أتى بامرأة تزوجت عبداً لها . فقالت المرأة :  
أليس الله تعالى يقول في كتابه : ( أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ) فضربهما وفرق بينهما ، وكتب إلى  
أهل الأمصار : أيما امرأة تزوجت عبداً لها ، أو تزوجت بغير بينة أو ولي ، فاضربوها  
الحد ) . وأخرجه أيضاً بسنده عن هشيم عن يونس عن الحسن ، ولفظه : أن عمر بن  
الخطاب رضى الله عنه أتى بامرأة قد تزوجت عبدها ، فعاقها وفرق بينها وبين عبدها ، وحرم  
عليها الأزواج عقوبة لها . وقال : هما مرسلان ، يؤكد أحدهما صاحبه . السنن الكبرى  
١٢٧/٧ .

١٣٨٨ - حدثنا (١) هُذْبة بن خالد (٢) قال : نا حماد بن زيد  
عن عمرو بن دينار قال : تزوجت امرأة بغير ولي ، فرد عمر بن  
الخطاب نكاحها (٣) .

١٣٨٩ - سألت أئى : عن حديث ميمونة بنت الحارث : إنما  
جعلت أمرها بيد العباس ، فزوجها من النبي ﷺ (٤) ، صحيح هذا

(١) هذا الأثر من زيادات عبد الله بن أحمد في المسائل .

(٢) هو هُذْبة : بضم أوله وسكون الدال ، بعدها موحدة ، ابن خالد بن الأسود  
القيسى ، الثوبانى أبو خالد البصرى الحافظ ، يقال له ، هَذَاب : بالثقل وفتح أوله . ثقة  
عابد ، تفرد النسائى بتليينه ، مات سنة بضع وثلاثين ومائتين . تهذيب التهذيب :  
٢٤/١١ - ٢٥ ، تقريب التهذيب : ٣١٥/٢ .

(٣) أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن  
ابن معبد : أن عمر بن الخطاب رد نكاح امرأة نكحت بغير إذن وليها . المصنف : ١٩٨/٦ .  
ح رقم ١٠٤٨٥ .

والبيهقى من طريق الشافعى عن ابن عيينة مثله ، السنن الكبرى : ١١١/٧ . وأخرج  
عبد الرزاق أيضاً عن ابن جريج قال : أخبرنى عبد الحميد بن جبير أن عكرمة بن خالد  
أخبره : أن الطريق جمعت ركبا ، فجعلت امرأة ثيب أمرها إلى رجل من القوم غير ولى ،  
فأنكحها رجلا ، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب : فجلد الناكح والمنكح ، ورد نكاحها .  
المصنف : ١٩٨/٦ - ١٩٩ ح رقم ١٠٤٨٦ . وأخرج ابن أبى شيبه عن ابن علية عن ابن  
جرير عن عكرمة بن خالد نحوه . المصنف : ١٣١/٤ - ١٣٢ . وأخرج نحوه أيضاً  
الدارقطنى بسنده من طريق روح عن ابن جريج . سنن الدارقطنى : ٢٢٥/٣ .

(٤) أخرجه الطبرانى عن محمد بن عثمان بن أبى شيبه ثنا عمى القاسم ثنا عباد بن  
العوام عن حجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس : أن النبى ﷺ خطب ميمونة بنت  
الحارث فجعلت أمرها إلى العباس فزوجها إياه . المعجم الكبير : ٣٩١/١١ . ح رقم  
١٢٠٩٣ . وأخرجه الدارقطنى في سننه من طريق ابن لهيعة عن أبى الأسود عن عكرمة عن  
ابن عباس : أن رسول الله ﷺ بعث محمية بن جزء ، ورجلين آخرين إلى ميمونة يخطبها  
وهى بمكة ، فردت أمرها إلى أختها أم الفضل ، فردت أم الفضل إلى العباس فأنكحها  
رسول الله ﷺ ، ٢٦٣/٣ . وأورد الهيثمى في مجمع الزوائد ولكن بلفظ آخر فقال : وعن  
ابن عباس قال : ليس للنساء من عقدة النكاح شيء ، جعلت ميمونة أمرها إلى أم الفضل =

الحديث ؟ فقال أئى : قال شعبة : لم يسمع الحكم (١) من مقسم (٢) إلا أربعة أحاديث (٣) ، ليس هذا / فيها ، قال أئى : هذا حديث ليس ٢٨٣ له أصل .

### ما جاء فى تزويج الخال

١٣٩٠ - سألت أئى : عن جارية لم تبلغ ، زوّجها خالها ، فدخل بها زوجها ، ثم قيل لهم : إنه نكاح فاسد ، ففرق بينهما ، هل يجب لها الصداق ؟ وهل يجوز لها فى وقت ماتدرك ، أو تبلغ خمس عشرة سنة أن يأذن السلطان ، فيزوجها من هذا الرجل أو يكتب إلى

---

= فجعلته أم الفضل إلى العباس ، فأنكحها رسول الله ﷺ وعزاه إلى الطبراني فى الكبير والأوسط ، ثم قال : وفيه يعقوب بن حميد بن كاسب ، وهو ثقة وفيه ضعف ، وبقية رجاله ثقات ، ورواه أبو يعلى بنحوه إلا أنه قال : إن النبى ﷺ خطب ميمونة فجعل أمرها إلى العباس . ٢٨٧/٤ .

(١) هو الحكم بن عتيبة .

(٢) هو مقسم : بكسر أوله . ابن بُجْرة : بضم الموحدة وسكون الجيم ، ويقال : ابن بُجْدَة : بفتح النون وبدال ، أبو القاسم ، مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل ، ويقال له مولى ابن عباس للزومه له . صدوق ، وكان يرسل ، مات سنة إحدى ومائة ، وما له فى البخارى سوى حديث واحد . تهذيب التهذيب : ٢٨٨/١٠ - ٢٨٩ ، تقريب التهذيب : ٢٧٣/٢ .

(٣) قد عد هذه الأحاديث بزيادة خامس ابن حجر نقلا عن يحيى القطان وهى : حديث الوتر ، والقنوت ، وعزمة الطلاق ، وجزاء الصيد ، والرجل يأق امرأته وهى حائض ، ثم قال : رواه ابن أئى خيشمة فى تاريخه عن على بن المدينى عن يحيى . انظر تهذيب التهذيب : ٤٣٤/٢ . وقال ابن حجر فى ترجمة مقسم : قال الميمونى : عن أحمد قال شعبة : لم يسمع الحكم من مقسم حديث الحجامه ، وفى موضع آخر عن أحمد : لم يسمع الحكم من مقسم إلا أربعة أحاديث وأما غير ذلك فأخذها من كتاب . تهذيب التهذيب : ٢٨٨/١٠ - ٢٨٩ .

أوليائها حيث كانوا ، وكم حدها (١) من السنين التى تكون فيها بالغة (٢) إن كانت ممن لا تحيض ، وهل يجوز لها بعد أن تدرك أو تبلغ سنى البالغة أن تأذن لخالها فى تزويجها إن لم يكن لها ولى غيره ، هل عليها إذا فرق بينهما عدة ، وكم العدة ؟ .

فأملى علىّ أبى ، فقال : إن كان دخل بها زوجها فقد (٣) وضعها خالها فى الكفاءة ، واستوفى لها المهر ، فإن الذى يعجبنا من هذا أن تستأنف (٤) نكاحها بولى عصبه ، ويكون لها المهر بما أصاب منها (٥) . إذا استأنفوا النكاح ومهرها مهراً جديداً ، وحد بلوغ الجارية الحيض الذى سمينا بلوغها بالحيض ، فإن لم يكن لها ولى حاضر من عصبتها ، كتب إليهم حتى يأذنوا فى إنكاحها إلا أن يكون غيبة منقطعة لا يدرك إلا بالكلفة والمشقة (٦) ، فإن الذى سمعنا النكاح بالولى ، / فإن لم يكن فالسلطان ولى من لا ولى له (٧) ، والجارية

(١) فى المصرية ( ولم يأخذها ) وهو خلاف الأصل والمعنى .

(٢) فى النسختين ( بالغ ) والصواب ما أثبتته ، كما تقتضيه القاعدة .

(٣) هكذا فى الأصل والمصرية والمطبوع ( فقد ) ولعل الصواب ( وقد ) .

(٤) لأن النكاح الذى حصل بتزويج الخال فاسد ، فإن الخال ليس من العصبه ، ولا يكون ولى المرأة إلا عصبه ، مثل العم وابن العم والأخ وابن الأخ ، انظر مسائل ابن هانيء : ١٩٦/١ ، مسألة رقم ٩٧٥ ، المغني : ١٦/٧ .

(٥) لأن المهر يجب للموطوءة فى نكاح فاسد ، كما تقدم فى باب اليتيمة تستأمر . س

. ١٣٨٥

(٦) ذكر ما فى هذه الرواية من تفسير الغيبة المنقطعة المرداوى فى الإنصاف ، وقال : وهذا المذهب ، نص عليه فى رواية عبد الله ، وذكر لها معانى أخرى أيضاً . انظر : ٧٦/٨ .

(٧) المذهب ، أن أحق الناس بنكاح المرأة الحرة أبوها ثم أبوه وإن علا ثم ابنها ثم ابنه وإن سفل ، ثم أخوها لأبويها ثم لأبيها ، ثم بنو الأخوة وإن سفلوا ثم العم ثم ابنه ثم عصباته الأقرب فالأقرب ، ثم المولى المنعم ثم عصبته من بعده الأقرب فالأقرب ، ثم السلطان ، ولا يزوج الأبعد إلا إذا عضل الأقرب أو غاب غيبة منقطعة وهى ما لا يقطع إلا بكلفة ومشقة . انظر المقنع : ١٩/٣ - ٢٠ فى الإنصاف : ٦٩/٨ - ٧٦ .



لا يزوجه إلا أبوها إذا لم تكن بلغت ، فإذا بلغت تسع سنين كان لها ولى غير أبيها ، استؤمرت ، فإن هى أذنت جاز عليها إذا زوجها ولى وعليها العدة إذا فرق بينهما إذا كان نكاح فاسد ، وإن لم يكن أيضاً نكاح فاسد فطلقها أو فرق بينهما بسبب من الأسباب مثل الرضاع فعليها أن تعتد عدة المطلقة (١) إن كانت ممن تحيض فثلاث حيض ، وإن كانت ممن لا تحيض فثلاثة أشهر (٢) ، والحجة من الجارية أنها تستأمر وهى بنت تسع ، ما يروى أن النبى ﷺ دخل بعائشة وهى بنت تسع (٣) .

(١) إذا خلا الزوج بالمرأة وهى مطاوعة فعليها العدة ، سواء كان بهما أو بأحدهما مانع من الوطء أو لم يكن ، وسواء كان النكاح صحيحاً أو فاسداً على الصحيح من المذهب ، إلا إذا كان الزوج طفلاً لا يقدر على الجماع أو الزوجة طفلة لا توطأ مثلها ، فليس عليها العدة ، وكذلك كل امرأة فارقت زوجها فى الحياة قبل المسيس والخلوة لا عدة عليها . انظر الإنصاف : ٢٧٠/٩ - ٢٧١ .

(٢) هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وعنه : عدة المختلة حيضة ، واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله فى بقية الفسوخ ، وأوماً إليه فى رواية صالح . انظر الإنصاف : ٢٧٨/٩ - ٢٧٩ ، ٢٨١ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده فى قصة طويلة لزوجها إياها ، وفى آخر القصة ، وبنى لى رسول الله ﷺ وأنا يومئذ بنت تسع سنين . المسند : ٢١١/٦ . وأخرجه البخارى فى صحيحه ، كتاب مناقب الأنصار ، باب تزويج النبى ﷺ عائشة وقدمها المدينة وبنائه بها . من طريق على بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت : تزوجنى النبى ﷺ وأنا بنت ست سنين ثم ذكرت قصة قدمها إلى المدينة . وقالت : فأسلمتني ( أم رومان ) إليه ، وأنا يومئذ بنت تسع سنين .

وأيضاً من طريق أئى أسامة عن أبيه قال : ( توفيت خديجة قبل مخرج النبى ﷺ إلى المدينة بثلاث سنين ، فلبث سنتين أو قريباً من ذلك ، ونكح عائشة وهى بنت ست سنين ، ثم بنى بها وهى بنت تسع سنين . الصحيح مع الفتح : ٢٢٣/٧ ، ٢٢٤ ح رقم ٣٨٩٤ ، ٣٨٩٦ ، وانظر أيضاً : ح رقم ٥١٣٣ ، ٥١٣٤ ، ٥١٥٨ ، وأخرجه مسلم فى صحيحه - كتاب النكاح - باب تزويج الأب البكر الصغيرة من عدة طرق بالألفاظ متقاربة . ١٠٣٨/٢٠ - ١٠٣٩ . الرقم ١٤٢٢ .

## متى تجب النفقة للمرأة

١٣٩١ - سمعت أبا يقول : إذا تزوج الرجل المرأة فكان

الحبس من قبلهم فلا نفقة لها (١) ، وإن كان من قبله فعليه النفقة (٢) وإذا تزوجها وهي صغيرة ، فلا نفقة لها (٣) حتى تبلغ تسع سنين ، ويدخل بمثلها (٤) لأن النبي ﷺ دخل بعائشة ، وهي ابنة تسع (٥) ، فإن كانت يتيمة فأذنت في النكاح فلا خيار لها ولا تنكح حتى تستأمر (٦) .

(١) إذا منعت المرأة تسليم نفسها فلا نفقة لها بلا نزاع ، أما إذا منعها أهلها وهي باذلة للتسليم ففيه قولان : الأول : أنها لا نفقة لها ، قال في الروضة : فيه نظر ، وقال في الإنصاف : وهو الصواب ، والثاني : نقل المرداوي عن الفروع : أن ظاهر كلام جماعة ، أن لها المنفعة ، أما إذا بذلت تسليمًا غير تام بأن تقول : أسلم إليك نفسي في منزلي دون غيره أو في المنزل الفلاني دون غيره لم تستحق شيئاً إلا أن يكون ذلك قد اشترط في العقد ، لأنها لم تبذل التسليم الواجب . المغني : ٢٢٨/٨ ، الإنصاف : ٣٧٧/٩ ، ٣٧٨ والمقنع مع حاشيته : ٣١٣/٣ .

(٢) في المقنع : إذا بذلت المرأة تسليم نفسها إليه وهي ممن يوطأ أو يعتذر وطؤها لمرض أو حيض أو رتق ونحوه ، لزم زوجها نفقتها سواء كان الزوج صغيراً أو كبيراً ، يمكن الوطء أو لا يمكنه ، كالعينين والمجبوب والمريض ، ٣١٢/٣ . وقال في الإنصاف : هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب . ٣٧٦/٩ .

(٣) في المقنع : وإن كانت صغيرة لا يمكن وطؤها لم تجب نفقتها (٣١٣/٣) وفي الإنصاف : وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، ٣٧٧/٩ .

(٤) أشار إلى هذه الرواية في الإنصاف حيث قال : مثل القاضي والمجد وغيرهما من الأصحاب ، يعنى ( من يوطأ مثلها بابتنة تسع سنين ) ، وهو مقتضى نص الإمام أحمد رحمه الله في رواية عبد الله وصالح . وأيضاً قال : وأناط الخرق وأبو الخطاب وابن عقيل والشيرازي والمصنف وغيرهم ، الحكم بمن يوطأ مثلها ، وهو أقعد ، فإن تمثيلهم بالسن فيه نظر ، بل الاعتبار بالقدرة على ذلك أولى أو متعين ، وهذا مختلف فقد تكون ابنة تسع تقدر على الوطء ، وبنت عشر لا تقدر عليه باعتبار كبرها وصغرها من نحوها وسمنها وقوتها . لكن الذى يظهر أن مرادهم بذلك في الغالب . الإنصاف : ٣٧٦/٩ - ٣٧٧ .

(٥) تقدم تحريره في المسألة السابقة .

(٦) تقدم في ( باب الرجل يتزوج المرأة بغير ولي ) الخ س ١٣٧٩ .

## الصغيرة إذا زوجها أبوها هل لها الخيار (١)

١٣٩٢ - سألت أئى : عن الأب يزوج ابنته وهى صغيرة ، هل لها أن تختار إذا كبرت ؟ فقال : ليس لها الخيار إذا / زوجها ٢٨٥ أبوها (٢) ، ولو كان لها الخيار ، كان لعائشة الخيار على رسول الله ، لأن النبى ﷺ تزوج بها وهى ابنة سبع أو ست ، بنى بها وهى ابنة تسع ، ومات عنها وهى بنت ثمان عشرة (٣) .

١٣٩٣ - سألت أئى : عن الرجل يزوج ابنته المدركة بغير رضاها ، هل يثبت النكاح ؟ فقال فيه اختلاف ، وأعجب إلى أن يستأمرها ، فإن سكنت فهو رضاها . أهل المدينة يقولون : يزوجها ولا يستأمرها (٤) .

(١) العنوان من هامش الأصل والمصرية ، وغير موجود فى المطبوع .

(٢) تقدم أن نكاح الأب ابنته البكر الصغيرة جائز إذا زوجها من كفاء وله تزويجها مع كراهيتها وامتناعها بالإجماع . راجع ( باب الرجل يتزوج المرأة بغير ولي ) الخ س ١٣٧٩ .

(٣) فى معظم الروايات أن النبى ﷺ تزوجها وهى بنت ست سنين ، وورد فى رواية عند مسلم أن النبى ﷺ تزوجها وهى بنت سبع سنين ، وزفت إليه وهى بنت تسع سنين ، ولعبها معها ، ومات عنها وهى بنت ثمان عشرة . انظر صحيح مسلم - كتاب النكاح - باب تزويج البكر الصغيرة ، ١٠٣٩/٢ ، ح رقم ١١٢٢ ، (٧١) وتقدم تخريج الحديث فى باب ماجاء فى تزويج الخال .

(٤) فى تزويج الأب ابنته البكر البالغة روايتان عن الإمام أحمد : إحداهما : أن للأب إجبارها ، ونكاحه إياها بغير إذنها جائز ، هذا الصحيح من المذهب الذى عليه جماهير الأصحاب ، إلا أنهم قالوا : إنه يستحب استئذانها واستئذان أمها . والرواية الثانية : أنه ليس له إجبارها لقوله ﷺ : لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن ، فقالوا : يارسول الله فكيف إذنها ؟ قال : أن تسكت . متفق عليه .

وذهب إلى القول الأول من الأئمة مالك وابن أبى ليلى والشافعى وإسحاق ، =

١٣٩٤ - سمعت أنى : سئل عن رجل زوج ابنه وهو صغير ، على من الصداق ؟ قال : إذا تقبل به الأب فهو على الأب ، وإلا فهو على الابن (١) .

قل لأنى : إن الابن لما أدرك قال : لا أرضى ؟ قال : ليس له ذلك (٢) .

١٣٩٥ - سألت أنى : عن امرأة صيرت زوجها فى حل من صداقها إلا حجة حجها عنها ، ثم رجعت ؟ قال : لها أن ترجع فى صداقها (٣) .

= ودليلهم ما رواه ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن وإذنها صماتها » .

رواه مسلم وأبو داود ، فلما قسم النساء قسمين ، وأثبت الحق لأحدهما ، دل على نفيه عن الآخر ، وهى البكر فيكون وليها أحق منها . ودل الحديث على أن الاستثمار والاستئذان مستحب فى حديثهم ، وليس بواجب . انظر الأشراف : ٣٥/٤ ، المغنى : ٤٠/٧ - ٤١ ، الإنصاف : ٥٥/٨ ، والمتقى شرح الموطأ : ٢٦٧/٣ .

(١) إذا زوج الأب ابنه الصغير تعلق الصداق بذمة الابن موسراً كان أو معسراً ، لأنه عقد للابن فكان عليه بذله كضمن المبيع ، وهل يضمنه الأب ؟ فيه روايتان : إحداهما : يضمنه ، لأنه التزم العوض عنه فضمنه كما لو نطق بالضمان .

والأخرى : لا يضمنه ، لأنه عقد معاوضة ناب فيه عن غيره فلم يضمن عوضه كضمن مبيعه أو كالوكيل ، قال القاضى : هذا أصح .

وقال : إنما الروايتان فيما إذا كان معسراً ، أما الموسر فلا يضمن الأب عنه رواية واحدة . انظر المغنى : ٥٢/٧ وأيضاً راجع الإنصاف : ٢٥١/٨ ، ٢٥٢ .

(٢) وذلك لأن تزويج الأب لابنه الصغير جائز ، قال ابن قدامة : أما الغلام السليم من الجنون ، فلا نعلم بين أهل العلم خلافاً فى أن لأبيه تزويجه . كذلك قال ابن المنذر ، لما روى أن ابن عمر زوج ابنه وهو صغير ، فاختصما إلى زيد فأجازاه جميعاً . رواه الأثرم بإسناده . المغنى : ٥٠/٧ .

(٣) وجهة الإمام أحمد فى ذلك أن التملك هنا كان بعوض ، فإذا لم تأخذ العوض فلها الحق فى الرجوع إلى صداقها . قال ابن قدامة : فإن شرط فى الهبة ثواباً معلوماً صح ، =

## تزويج البكر والثيب بإذنها

١٣٩٦ - سمعت أئى يقول : الثيب ليس فيه اختلاف ، لا تزوج إلا بإذنها ، قلت لأئى : فالبكر ؟ قال : من الناس من يختلف فيه ، قلت لأئى : فأعجب إليك ماهو ؟ قال : يستأمرها وليها ، فإن أذنت يزوجه . قلت : فإن لم تأذن ؟ قال : إذا كان أب ، ولم تبلغ تسع سنين فتزويج الأب عليها جائز ولا خيار لها ، فإذا / بلغت ٢٨٦ تسعاً<sup>(١)</sup> فلا يزوجه أبوها ولا غيره إلا بإذنها ، واليتيمة التى لم تبلغ تسع سنين ، فإن زوجها غير الأب فلا يعجبني تزويجه إياها حتى تبلغ تسع سنين ، فإذا بلغت تسع سنين استؤمرت ، فإن<sup>(٢)</sup> إذنت فلا خيار لها<sup>(٣)</sup> .

## من وقع على أم امرأته

١٣٩٧ - سألت أئى عن رجل وقع على أم امرأته - يعنى وطئها - ؟ قال : يفارق امرأته<sup>(٤)</sup> .

= نص عليه أحمد ، لأنه تمليك بعوض معلوم ، فهو كالبيع ، وحكمها حكم البيع فى ضمان الدرك وثبوت الخيار والشفعة ، وأيضاً قال : قال الإمام أحمد فى رواية محمد بن الحكم : إذا قال الواهب : هذا لك على أن تثنىنى ، فله أن يرجع إذا لم يشبه لأنه شرط ، وقال فى رواية إسماعيل بن سعيد : إذا وهب له على وجه الإثابة فلا يجوز إلا أن يشبهه عليه . فإن لم يفعل ، فللواهب الرجوع ، وقال : والأصل فيه قول عمر رضى الله عنه : من وهب هبة أراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها إذا لم يعوض منها . انظر المغنى : ٥٥/٦ بتصرف .

(١) فى المصرية ( تسع ) وهو خلاف الأصل والسياق .  
(٢) فى الاصل قبل كلمة ( فإن ) زيادة ( فإذا ) وليس لها معنى ، فحذفها كما هو فى المصرية .

(٣) تقدمت المسألة بأكملها فى باب : الرجل يتزوج المرأة بغير ولي . م ١٣٧٩ .

(٤) قال ابن قدامة معلقاً على قول الخرقي : وطء الحرام محرم ، كما يحرم وطء =

١٣٩٨ - سألت أئى عن رجل فجر بامرأة ، تحل له أن يتزوج ابنتها ؟ فقال : لا يتزوج <sup>(١)</sup> ، وقال عمران بن الحصين : إذا فجر بأم امرأته حرمتا عليه ، أو حرمت عليه امرأته <sup>(٢)</sup> ، قال أئى : هذه وتلك عندى بمنزلة واحدة ، لأن الله جل ثناؤه قال : ( وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ) <sup>(٣)</sup> .

وأذهب فيه إلى قول عمران بن الحصين ، قال أئى : وأهل المدينة يقولون : لا يحرم حرام حلالاً <sup>(٤)</sup> .

١٣٩٩ - سألت أئى عن الرجل يجامع أم امرأته هل تحرم عليه

= الحلال والشبهة - يعنى أنه يثبت به تحريم المصاهرة ، فإذا زنى بامرأة حرمت على أبيه وابنه ، وحرمت عليه أمها وابنتها ، كما لو وطئها بشبهة أو حلالاً ، ولو وطئ أم امرأته أو بنتها ، حرمت عليه امرأته ، نص أحمد على هذا فى رواية جماعة . المغني : ١١٧/٧ ، وزاد فى الإنصاف : ولكن لا تثبت محرمية ، ولا إباحة نظر ، الإنصاف : ١١٨/٨ ، وانظر أيضاً المقنع مع حاشيته : ٣٣/٣ ، والمبدع : ٦٠/٧ .

(١) هذا هو المذهب ، وقيل : لا يحرم حرام حلالاً . انظر المغني : ١١٧/٧ - ١١٨ ، والمقنع مع حاشيته : ٣٣/٣ ، الإنصاف : ١١٧/٨ - ١١٨ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق عن عثمان بن سعيد عن قتادة عن عمران بن حصين بلفظ : الذى يزنى بأم امرأته ، قد حرمتا عليه جميعاً . المصنف : ٢٠٠/٧ ح رقم ١٢٧٧٦ .

وأخرج ابن أئى شعبة عن على بن مسهر عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن عمران بن الحصين بلفظ ( تحرم عليه امرأته ) المصنف : ١٦٥/٤ .

(٣) سورة النساء - الآية : ٢٣ .

(٤) انظر الموطأ للإمام مالك - كتاب النكاح - باب نكاح الرجل أم امرأة قد أصابها على وجه مما يكره ، فقد قال فيه مالك : الرجل يزنى بالمرأة فيقام عليه الحد فيها ، أنه ينكح ابنتها ، وينكحها ابنه إن شاء ، وذلك أنه أصابها جراماً ، وإنما الذى حرم الله تعالى ما أصيب بالحلال أو على وجه الشبهة بالنكاح .

انظر أيضاً شرح الباجى لهذا الباب من الموطأ .

الموطأ مع شرحه المنتقى للباجى : ٣٠٧/٣ - ٣٠٨ .

امراته ؟ قال : يفارق امرأته ، ناسياً (١) أو غير ناس (٢) ؟ قال : نعم يفارقها (٣) .

١٤٠٠ - سألت أبا عن امرأة أسلمت على يد رجل ويزوجها ؟ (٤) قال : فيه اختلاف بين الناس (٥) ، وأما السلطان فلا أعلم بين الناس فيه اختلافاً (٦) ، وقال : السلطان ، القاضي ، لأن إليه أمر / الفرج .

٢٨٧

(١) في الأصل والمصرية ( ناسي ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته لأنه تقتضيه القاعدة .

(٢) سقط ما بين القوسين من المطبوع ، وقال عنه : أنه غير واضح في الأصل .  
(٣) في الإنصاف : يثبت تحريم المصاهرة بوطء الشبهة على الصحيح من المذهب ، جزم به في المغني والشرح والرايعتين والحاوي الصغير وغيرهم ، وحكاها ابن المنذر إجماعاً ، وقدمه في الفروع .

وقيل : لا يثبت ، وأطلقهما في المذهب ، وحكاية هذا الوجه منه عجيب ، فإنه جزم بأن الوطء في الزنا كالنكاح الصحيح ، وأطلق وجهين في الوطء بشبهة ، ١١٧/٨ ، وانظر أيضاً المغني : ١١٨/٧ .

(٤) في المصرية والمطبوع ( تزوجها ) وفي الأصل غير منقوطة ، والصواب ما أثبتته ، وهو الذي يتعين من السياق .

(٥) قال ابن قدامة : اختلفت الرواية في المرأة تسلم على يد رجل ، فقال في موضوع : لا يكون ولياً لها ، ولا يزوج حتى يأتي السلطان ، لأنه ليس من عصباتها ، ولا يعقل عنها ولا يرثها فأشبهه الأجنبي ، وقال في رواية أخرى : في امرأة أسلمت على يد رجل ، يزوجها هو ، وهو قول إسحاق ، المغني : ١٨/٧ .

ولعل المرادواي أشار إلى هذه الرواية في الإنصاف حيث قال : وعنه : من أسلمت على يد إنسان فهو أحق بتزويجها من السلطان . الإنصاف : ٧٠/٧ وقال ابن مفلح في الرواية الأولى : إنها الأشهر . المبدع : ٣٢/٧ .

(٦) في الأصل والمصرية والمطبوع ( اختلاف ) والصواب ما أثبتته كما تقتضيه القاعدة .

وقد تقدم نقلاً من ابن قدامة : أنه لا خلاف بين أهل العلم في أن للسلطان ولاية تزويج المرأة عند عدم أولائها أو عضلهم . راجع ، باب الرجل يتزوج المرأة بغير ولي . - س ١٣٧٥ ، ١٣٨٢ .

### متى يجب الصداق للمرأة (١)

١٤٠١ - سمعت أئى يقول : من تزوج على نكاح الشغار (٢)  
أو تزوج امرأة على عمتها أو خالتها فإنه يفرق بينهما (٣) ، ولها المهر إذا  
أصابها ، وإن لم يكن دخل بها فلا شئ لها ، قيل لأئى : إن خلا بها ولم  
يمسها ؟ قال : إذا أغلق باباً أو أرخى ستراً فلها المهر (٤) .

١٤٠٢ - سألت أئى : عن رجل تزوج امرأة فلم يقدر  
عليها . قال : يفرق بينهما ، قال : إذا أرخى ستراً أو أغلق باباً فقد

(١) سقط العنوان من المطبوع مع أنه موجود في النسختين .

(٢) هو : أن يزوجه وليته على أن يزوجه الآخر وليته ولا مهر بينهما ، وهذا النكاح  
باطل سواء قالا .. وبضع كل واحد مهر الأخرى ، أولاً : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ،  
وعنه : يصح العقد ويفسد الشرط ، وهو تخرج في الهداية - فإن سموا مهرأً صح النكاح نص  
عليه ، وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقال الخرق : لا يصح ، وقيل : لا يصح إن  
قال مع ذلك ، وبضع كل واحدة مهر الأخرى ، وإن لم يقل ذلك صح . انظر الإنصاف :  
١٦٠ ، ١٥٦/٨ .

(٣) يفرق بينهما لأن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها حرام ، قال في الإنصاف :  
يحرم الجمع بين الأختين وبين المرأة وعمتها أو خالتها بلا نزاع ، وإن تزوجهما في عقد لم  
يصح ، وإن تزوجهما في عقدين أو تزوج إحداهما في عدة الأخرى سواء كانت بائناً  
أو رجعية فنكاح الثانية باطل ، الإنصاف : ١٢٢/٨ ، ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٤) قال ابن قدامة : الخلوة في النكاح الفاسد لا يجب بها شئ من المهر ، لأن  
الصداق لم يجب بالعقد ، وإنما يوجب الوطاء ولم يوجد ، ولذلك لا يتنصف بالطلاق قبل  
الدخول ، فأشبه ذلك الخلوة بالأجنبية ، وقد روى عن أحمد ما يدل على أن الخلوة فيه كالخلوة  
في الصحيح ، لأن الابتداء بالخلوة فيه كالابتداء بذلك في النكاح الفاسد ، فيقرر به المهر  
الصحيح . والأولى ، أولى . المغني : ٢١٥/٧ قال المرداوى معلقاً على قول ابن قدامة في  
المنع : « فأما النكاح الفاسد فإذا افترقا قبل الدخول بطلاق أو غيره فلا مهر فيه ، وإن دخل  
بها استقر المسمى ، ولا يستقر بالخلوة » : هذا اختيار المصنف والشارح ، وذكره في  
الانتصار والمذهب رواية عن الإمام رحمه الله ، وقال أصحابنا : يستقر ، وهو المذهب ، نص  
عليه ، وعليه جماهير الأصحاب ، وهو من مفردات المذهب . الإنصاف : ٣٠٥/٨ ، ٣٠٦ .



## وجوب الصداق (١) .

١٤٠٣ - حدثني أنى قال : نا يحيى بن سعيد قال : نا قتادة  
عن الحسن (٢) عن الأحنف (٣) عن عمر وعلى : « من أغلق باباً ،  
وأرخی سترأ فلها الصداق وعليها العدة » (٤) .

(١) اختلفت الرواية عن أحمد فيما إذا خلاها ، وبهما أو بأحدهما مانع شرعى من  
الوطء كالإحرام والصيام والحيض ، أو مانع حسى كالجب والعنة والرتق فى المرأة فعنه : أن  
الصداق يستقر بكل حال ، لأن التسليم المستحق عليها قد وجد ، والمانع من غير جهتها  
فلا يؤثر فى المهر كما لا يؤثر فى إسقاط النفقة ، وهذا هو الصحيح من المذهب ، وعليه  
الأصحاب ، وعنه : لا يستقر ، وعنه : يستقر إذا كان المانع به وإلا فلا ، وعنه رواية : أنهما  
إن كانا صائمين صوم رمضان ، لم يكمل الصداق فإن كان غيره كمل ، وهذا يدل على أنه  
متى كان المانع متأكداً كالإحرام وصوم رمضان لم يكمل الصداق ، وقال القاضى : إن كان  
المانع لا يمنع دواعى الوطء كالجب والعنة ، وجب الصداق ، وإن كان يمنع دواعيه كالإحرام  
وصيام الفرض فعلى روايتين . المغنى : ٢٥٠/٧ - ٢٥١ ، والإنصاف :  
٢٨٥/٨ - ٢٨٦ .

(٢) هو الحسن البصرى .

(٣) هو الأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين التميمى السعدى أبو بحر البصرى ،  
اسمه الضحاك ، وقيل : صخر ، والأحنف لقب ، مخضرم . ثقة ، قيل : مات سنة سبع  
وستين ، وقيل : اثنتين وسبعين . تهذيب التهذيب : ١/١٩١ ، تقريب التهذيب : ٤٩/١ .  
(٤) أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن عن الأحنف بن قيس أن عمر  
وعلياً قالا : إذا أرخيت الستور ، وغلقت الأبواب ، فقد وجب الصداق ، قال الحسن : ولها  
المهر وعليها العدة ، المصنف : ٢٨٥/٦ ح رقم ١٠٨٦٣ .

وأخرجه ابن أنى شيبه والبيهقى من طريق سعيد بن أنى عروبة عن قتادة بلفظ : أن  
عمر وعلياً قالا : إذا أغلق باباً وأرخی سترأ فلها الصداق ، وعليها العدة ، مصنف ابن أنى  
شيبه : ٢٣٤/٤ ، والسنن الكبرى : ٢٥٥/٧ ، وأخرج ابن أنى شيبه عن أنى خالد الأحمر  
عن أنى سالم عن الشعبي . عن عمر وعلي قالا : إذا أرخى سترأ أو خلى ، وجب المهر ، وعليه  
العدة ، المصنف : ٢٣٥/٤ .

وأثر عمر وحده أخرجه عبد الرزاق : انظر المصنف : ٢٨٧/٦ - ٢٨٨ . ح رقم  
١٠٨٦٨ - ١٠٨٧٤ ، وابن أنى شيبه ، انظر المصنف : ٢٣٤/٤ - ٢٣٥ ، والبيهقى ،  
انظر السنن الكبرى : ٢٥٥/٧ . وأثر على وحده أخرجه عبد الرزاق فى المصنف :  
٢٩٠/٦ ، ح رقم ١٠٨٨٤ وابن أنى شيبه فى المصنف : ٢٣٤/٤ ، ٢٣٥ .

١٤٠٤ - حدثني أبي قال : قرأت على عبد الرحمن (١)  
 ( مالك ) (٢) عن يحيى بن سعيد (٣) عن سعيد (٤) بن المسيب أن عمر  
 بن الخطاب قضى في المرأة يتزوجها الرجل أنها إذا أرخت الستر فقد  
 وجب الصداق (٥) .

١٤٠٥ - حدثني أبي قال : نا يعقوب (٦) قال : نا أبي (٧)  
 قال : حدثني محمد بن إسحاق القرشي (٨) وسفيان بن سعيد الثوري  
 عن أبي الزناد (٩) عن سليمان بن يسار (١٠) قال : تزوج الحارث بن

- 
- (١) هو عبد الرحمن بن مهدى .  
 (٢) في المطبوع « عبد الرحمن بن مالك » وهو خطأ . والصواب ما أثبتته كما في  
 الأصل والمصرية .  
 (٣) يحيى بن سعيد الأنصارى .  
 (٤) في الأصل ( سعد ) وهو خطأ ، والتصويب من المصرية .  
 (٥) أخرجه مالك في الموطأ - كتاب النكاح - باب إرخاء الستور . ٥٢٨/٢ ،  
 والبيهقي من طريق ابن بكير عن مالك ، السنن الكبرى : ٢٥٥/٧ .  
 وأخرجه عبد الرزاق من طريق ابن جريج والثوري عن يحيى بن سعيد نحوه .  
 المصنف : ٢٨٧/٦ ، ح رقم ١٠٨٦٩ - ١٠٨٧١ .  
 (٦) هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري  
 أبو يوسف المدني ، نزيل بغداد ، ثقة فاضل ، مات سنة ثمان ومائتين . تهذيب التهذيب :  
 ٣٨٠/١١ ، تقريب التهذيب : ٣٧٤/٢ .  
 (٧) هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم .  
 (٨) وهو إمام المغازى .  
 (٩) هو عبد الله بن ذكوان القرشي أبو عبد الرحمن المدني ، المعروف بأبي الزناد ، ثقة  
 فقيه ، مات سنة ثلاثين ومائة ، وقيل : بعدها . تهذيب التهذيب : ٢٠٣/٥ - ٢٠٥ ،  
 تقريب التهذيب : ٤١٣/١ .  
 (١٠) في المصرية والمطبوع ( سليمان بن بشار ) والصواب ما أثبتته ، كما هو في  
 الأصل .

الحكم (١) امرأة (٢) من بنى عامر أو بنى مرة ، فلما قدم بها عليه أتاها ، فقال (٣) عندها ، وهى بقاء أو بالعقيق ، (٤) فنظر إليها فرأى جارية آدماء (٥) سوداء (٦) فخرج من عندها ، فبعث إليها بالطلاق ولم يقربها ، فبعثه مروان (٧) وهو / أمير المدينة إلى زيد بن ثابت فذكر ٢٨٨ ذلك له ، فقال له زيد : تم صداقها ووجبت عليها العدة حين خلا بها ، فقال له : أنه ممن لايتهم ، وقد زعم إنما وضع ثيابه ، وقال

---

(١) هو أخو مروان بن الحكم ، وجاء ذكره في أخبار القضاة ، أنه جاء فجلس على وسادة ألى هريرة التى يتكىء عليها ثم جاء رجل وجلس بين يدى ألى هريرة وقال له : استأذننى على الحارث : فقال أبو هريرة قم فاجلس مع خصمك ، فإنها سنة ألى القاسم عليه السلام انظر أخبار القضاة : ١١٢/١ - ١١٣ .

(٢) عند البيهقى وابن ألى شيبه ( امرأة ) فقط ، وعند عبد الرزاق ( امرأة غريبة ) .  
(٣) من القيلولة أثناء النهار .

(٤) قال ياقوت الحموى : العقيق : بفتح أوله وكسر ثانيه ، وقافين بينهما ياء مثناه من تحت . قال أبو منصور : والعرب تقول لكل مسيل ماء شقه السيل فى الأرض فأنهره ووسع عقيق . قال : وفى بلاد العرب أربعة أعقة . ثم قال : منها العقيق الذى جاء فيه : إنك بواد مبارك ، هو الذى ببطن وادى ذى الخليفة ، هو الأقرب منها ، وهو الذى جاء فيه أنه مهل أهل العراق من ذات عرق . معجم البلدان : ١٣٩/٤ ، وانظر أيضاً النهاية : ٢٧٨/٣ . قلت : لم أطلع على رواية تنص على أن عقيق ذى الخليفة مهل أهل العراق من ذات عرق ، والذى يظهر لى أنه أحد الأعقة الأربعة واقع فى طريق أهل العراق إلى مكة محاذ أو قريب من ذات عرق ميقات أهل العراق .

(٥) قال ابن الأثير : الأدمة فى الإبل : البياض مع سواد المقلتين ، بعير آدم بين الأدمة ، وناقة آدماء : وهى فى الناس السمرة الشديدة . وقيل : هو من أدمة الأرض وهو لونها ، وبه سمى آدم عليه السلام . النهاية : ٣٢/١ .

(٦) عند البيهقى ( فرآها خضراء ) وعند عبد الرزاق ( فإذا هى خضراء ) .  
(٧) هو مروان بن الحكم بن ألى العاص بن أمية بن عبد شمس الأموى أبو عبد الملك المدني ، ولى الخلافة فى آخر سنة أربع وستين ، ومات سنة خمس وستين فى رمضان ، وله ثلاث أو إحدى وستون سنة ، لايثبت له صحبة . تهذيب التهذيب : ٩١/١٠ - ٩٢ ، وتقريب التهذيب : ٢٣٨/٢ - ٢٣٩ .

عندها . ولم يتناول منها قليلاً ولا كثيراً ، فقال له زيد : أعطها الصداق ومرها فلتعتد ، قال : فلما أكثر عليه مروان ، قال له زيد : أرايت لو أنها ادعت أنه أصابها ، وأن بها منه ولدأ ، كيف كنت صانعأ ، أكنت ملاعنأ بينهما ؟ قال : نعم ، قال : فأتم لها صداقها ، ومرها فلتعتد (١) .

### الغسل على الصغيرة إذا وطئت واليهودية والنصرانية

١٤٠٦ - سألت أى عن رجل وطئ امرأته وهى صغيرة يجب عليها الغسل ؟ قال : نعم ، إذا وصل إليها وجب الغسل ، وإذا التقى الختانان وجب الغسل ، الصغيرة والكبيرة (٢) .

١٤٠٧ - سألت أى عن الرجل تكون تحته المرأة اليهودية والنصرانية ، يجب عليه الغسل يجبرها زوجها على الغسل ، قال : ما أحسن ذلك ، وما سمعت فيه شيئأ .

(١) أخرجه عبد الرزاق من طريق ابن شهاب عن سليمان بن يسار . المصنف : ٢٨٥/٦ - ٢٨٦ ح رقم ١٠٨٦٦ .

وابن أى شبيه من طريق وكيع عن سفيان الثورى ، المصنف : ٢٣٤/٤ ، والبيهقي من طريق عبد الله بن الوليد عن سفيان الثورى . السنن الكبرى : ٢٥٦/٧ ، كلهم نحوه مختصراً .

(٢) الواطئ أو الموطوءة إذا كان صغيرأ فهل عليه الغسل أم لا ؟ فيه ثلاثة أقوال : أ عليه الغسل ، وبه قال الإمام أحمد مستندأ بحديث عائشة : إذا التقى الختانان وجب الغسل .

ب لا يجب عليه الغسل لأنه ليس من أهل التكليف ، وبه قال القاضى ، وحمل كلام أحمد على الاستحباب .

ج يلزمه إذا أراد ما يتوقف على الغسل أو الوضوء أو مات قبل فعله شهيدأ ، اختاره صاحب المبدع ، وقال : إنه الأصح . وقال : إن الخلاف بين القولين السابقين لفظى ، إذ المراد بالوجوب اشتراطه للصلاة ، ونحوها ، لا التأثم بتأخيرها ، ومراد القاضى بالاستحباب انتفاء إلزامه بذلك . المغنى : ١٥١/١ ، المبدع : ١٨٢/١ - ١٨٣ .

## طلاق العبد ونكاحه

١٤٠٨ - سمعت أبا سئل عن العبد كم يتزوج ؟ قال : اثنتين (١) .

١٤٠٩ - قيل لأبي : مملوك ( يتزوج ) (٢) بغير إذن مواليه ؟ .

قال : لا يجوز . قيل لأبي وأنا أسمع : فإن أجاز المولى ؟ قال : بنكاح (٣) / جديد (٤) . قيل لأبي وأنا أسمع : فإن زوج مولاه بيد ٢٨٩ من الطلاق ؟ قال : بيد المملوك .

١٤١٠ - سمعت أبا يقول في العبد : إذا طلق فقد طلق ، لأنه يملكه ، وليس طلاق السيد بشيء (٥) .

١٤١١ - سمعت أبا يقول : نكاح العبد لا يجوز إلا بإذن السيد .

(١) قال في الإنصاف : لا يحل للعبد أن يتزوج أكثر من اثنتين بلا نزاع ، ونص عليه في رواية الجماعة ، منهم صالح وابن منصور ويعقوب بن بختان ، لكن لو كان نصفه فأكثر حراً ، جاز له أن يتزوج ثلاثاً ، على الصحيح من المذهب ، نص عليه .. وقيل : هو كالعبد ١٣١/٨ وانظر أيضاً المغني : ٨٥/٧ والمقنع مع حاشيته : ٣٧/٣ .

(٢) كلمة : « يتزوج » . زدتها من عندى لاقتضاء السياق لها .

(٣) كلمة : « بنكاح » . سقطت من المصرية .

(٤) عن الإمام أحمد روايتان في نكاح العبد بغير إذن سيده ، الأولى : أنه باطل ، وهذا هو المذهب ، قال ابن قدامة : إنه أظهر الروايتين . والثانية : أنه موقوف على إجازة السيد ، فإن أجاز له ، وإن رده بطل . المغني : ٦٣/٧ ، الإنصاف : ٢٥٦/٨ .

(٥) قال ابن قدامة : يصح الطلاق من كل زوج بالغ عاقل مختار ، أما غير الزوج فلا يصح طلاقه ، لقول النبي ﷺ : « الطلاق لمن أخذ بالساق » الكافي : ١٦٣/٣ .

وفي المغني : إن السيد لا يملك إجبار عبده البالغ العاقل على النكاح ، لأنه مكلف بملك الطلاق ، فلا يجبر على النكاح كالحر ، ٥٦/٧ .

١٤١٢ - سمعت أئى سئل فإن تزوج بغير إذن المولى - يعنى العبد - فدخل بها ، هل لها مهر ؟ .

قال : فيه اختلاف ، وقال عثمان بن عفان : لها خمسا المهر <sup>(١)</sup> قال أئى : وأنا أذهب إليه ، وهو فى رقبة العبد <sup>(٢)</sup> .

### المرأة تسلم قبل زوجها

١٤١٣ - سألت أئى عن المرأة إذا خرجت من بلاد الروم مسلمة فقال : من الناس من يقول : زوجها أحق بها ماكانت فى العدة

(١) أثر عثمان رضى الله عنه أخرجه ابن أئى شعبة عن عبد الأعلى عن داود عن عبد الله ابن قيس أن غلاماً لأئى موسى - وكان صاحب إبله - تزوج أمة لبنى جعدة ، وساق إليها خمس ذود ، فحدث أبو موسى ، فأرسل إليهم : أرسلوا إلى غلاماً ومالى ، فقالوا : أما الغلام فغلامك ، وأما المال فقد استحل به فرج صاحبتنا ، فاختصموا إلى عثمان بن عفان ، فقضى لهم عثمان بخمسى ما استحل به فرج صاحبتهم ، ورد على أئى موسى ثلاثة أحماسه . المصنف : ٢٥٩/٤ - ٢٦٠ .

وقال ابن قدامة : روى الإمام أحمد بإسناده عن حلاس : أن غلاماً لأئى موسى تزوج بمولاة تبجان التيمى بغير إذن أئى موسى ، فكتب فى ذلك إلى عثمان فكتب إليه عثمان ، أن فرق بينهما ، وخذ لها الخمسين من صداقها ، وكان صداقها ، خمسة أبعة . المغنى : ٦٥/٧ . (٢) عن الإمام أحمد فى هذه المسألة عدة روايات : الأولى : أن لها خمس مهر المسمى ، وهو قول عثمان ، وعمل به أبو موسى ، واختاره الخرق ، والقاضى وأصحابه ، وقال الزركشى : هذه أشهر الروايات .

والثانية : أن لها مهر المثل ، قال المرداوى : هذا المذهب ، نص عليه . وعنه : الواجب : هو المسمى . وقيل : الواجب خمسا مهر المثل . وعنه : إن علمت أنه عبد ، فلها خمسا المسمى ، وإن لم تعلم فلها المهر فى رقبته ، ونقل حنبلى : أنه لامهر لها مطلقاً ، وحمله البعض على قبل الدخول ، وعنه : إن علما تحريره فلا مهر لها بحال . قال البعض : إن علمت المرأة وحدها ليس لها المهر ، وعنه : تعطى شيئاً ، وقال ابن قدامة : إن المهر يتعلق برقبته يباع فيه إلا أن يفديه السيد ، وفيه احتمال آخر أنه يتعلق بذمة العبد ، والأول أظهر . انظر المغنى : ٦٤/٧ - ٦٥ ، والإنصاف : ٢٥٦/٨ - ٢٥٧ .

(ومن<sup>(١)</sup> الناس من يقول ، إذا خرجت فقد انقطع ما بينهما وهي أحق بنفسها ) ومن الناس من يحتج بحديث النبي ﷺ : أنه رد ابنته على أبي العاص<sup>(٢)</sup> فروى محمد بن إسحاق عن داود<sup>(٣)</sup> بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس : أن النبي ﷺ ردها بالنكاح الأول<sup>(٤)</sup> قال<sup>(٥)</sup> بعضهم : [ بعد سنتين<sup>(٦)</sup> ] ، وقال بعضهم :<sup>(٧)</sup> [ بعد ست سنين لم يحدث صداقاً<sup>(٨)</sup> ] . سمعت أبي يقول : روى حجاج عن

(١) ما بين القوسين غير موجود في المصرية .

(٢) هو أبو العاص بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف العبدشمى كان من رجال مكة المعدودين مالاً وأمانة وتجارة ، زوجه رسول الله ﷺ ابنته زينب أكبر بناته وهي من خالته ، ولم يتفق أنه أسلم بعد الهجرة ، مات في ذى الحجة سنة اثنتى عشرة في خلافة أبي بكر . الإصابة : ١٢١/٤ - ١٢٣ .

(٣) داود بن الحصين الأموى مولاهم ، أبو سليمان المدنى ، ثقة إلا في عكرمة ، ورمى برأى الخوارج ، مات سنة خمس وثلاثين ومائة ، تهذيب التهذيب : ١٨١/٣ ، تقريب التهذيب : ٢٣١/١ .

(٤) أخرجه أحمد من طريق محمد بن سلمة عن ابن إسحاق ، انظر المسند : ٢١٧/١ وأحكام أهل الملل : ص ٨١ ، وأخرجه أبو داود عن عبد الله بن محمد النفيلي عن محمد ابن سلمة . السنن : ٦٧٥/٢ ح رقم ٢٢٤٠ .

وأخرجه عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد عن داود بن الحصين . المصنف : ١٦٨/٧ ح رقم ١٢٦٤٤ ، والبيهقى من طريق يزيد بن هارون عن ابن إسحاق . السنن الكبرى : ١٨٧/٧ .

(٥) في أحكام أهل الملل ( وقال ) أى بزيادة الواو ص ٨١ .

(٦) إلى هنا نقل هذه الرواية الخلال في أحكام أهل الملل ، وزاد ( وقال بعضهم ثلاث سنين ) . انظر : ص ٨١ ، ورواية بعد سنتين ، أخرجه أبو داود من طريق الحسن بن على عن يزيد عن ابن إسحاق . السنن ، كتاب الطلاق ، باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم ٦٧٥/٢ ح رقم ٢٢٤٠ .

(٧) ما بين القوسين ساقط من المصرية .

(٨) أخرجه الإمام أحمد من طريق ابن إسحاق قال : حدثني داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ رد ابنته على أبي العاص وإسلامها قبل =

عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن النبي ﷺ ردها عليه بنكاح جديد (١) قال أنى : أتهيب (٢) الجواب فيها (٣) .

= إسلامه بست سنين على النكاح الأول ، ولم يحدث شهادة ولا صداقاً . انظر أحكام أهل الملل : ص ٨١ .

وأخرجه أبو داود من طريق ابن إسحاق المذكور به . السنن : ٢/٢٧٥ ح رقم ٢٢٤٠ .

وأخرجه الترمذى من طريق يونس بن بكير عن ابن إسحاق وقال : قال يزيد ابن هارون : حديث ابن عباس أجود إسناداً ، والعمل على حديث عمرو بن شعيب . السنن : ٤٤٨/٣ . كتاب النكاح ، باب ما جاء فى الزوجين المشركين يسلم أحدهما . ح رقم ١١٤٣ .

(١) حديث عمرو بن شعيب أخرجه الإمام أحمد والبيهقي من طريق يزيد بن هارون عن حجاج بن أرطاة . انظر أحكام أهل الملل : ص ٨١ ، والسنن الكبرى : ١٨٨/٧ . وأخرجه الترمذى من طريق أنى معاوية عن الحجاج وقال : هذا حديث فى إسناده مقال ، وفى الحديث الآخر أيضاً مقال ، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم . السنن : ٤٤٧/٣ - ٤٤٨ ، كتاب النكاح ، باب ما جاء فى الزوجين المشركين يسلم أحدهما . ح رقم ١١٤٢ .

وأخرجه عبد الرزاق من طريق حميد عن الحجاج . المصنف : ١٧١/٧ ح رقم ١٢٦٤٨ .

(٢) كذا فى الأصل والمصرية . وفى أحكام أهل الملل : ص ٨١ : أتهيب الجواب . وكلا اللفظين يدلان على أن الإمام أحمد لم يجب عن هذه المسألة بجواب محدد ، بل اكتفى فيه بسرد أقوال الآخرين .

(٣) نقل هذه الرواية الخلال فى أحكام أهل الملل : ص ٨١ . وخلاصة المذهب فى هذه المسألة ، أنه إذا أسلم الزوجان معاً أو أسلم زوج الكتائية فهما على نكاحهما وإذا أسلمت الكتائية أو أحد الزوجين غير الكتائيتين قبل الدخول ، انفسخ النكاح بلا نزاع ، أما إذا أسلم أحدهما بعد الدخول ، وقف الأمر على انقضاء العدة ، فإن أسلم الثانى قبل انقضائها فهما على نكاحهما وإلا تَبَيَّنَ أن الفرقة وقعت حين أسلم الأول ، هذا هو المذهب ، وعليه الأصحاب وعنه : أن الفرقة تتعجل بإسلام أحدهما ، كما لو أسلم قبل الدخول ، وعنه رواية ثالثة : الوقف بإسلام الكتائية والانسفاخ بغيرها . وقال الزركشى : وعنه رواية رابعة : بالوقف ، وقال : أحب إلى الوقف عندها ، الإنصاف : = ٢١٠/٨ - ٢١٣ والمغنى : ١٥٢/٧ - ١٥٣ .



١٤١٤ - سألت أئى عن الحرية كم عدتها إذا أسلمت ولها زوج ؟ قال / تعتد عدة الحرة ، وذلك أنها لما أسلمت وجب عليها ٢٩٠ أحكام الإسلام (١) .

١٤١٥ - سألت أئى عن رجل زنا بامرأة فجاءت بابنة من فجور ثم كبرت الابنة ، هل يجوز أن يتزوج بها ؟ قال : معاذ الله ، يتزوج ابنته ؟ هذا قول سوء (٢) .

حديث الزهرى عن عروة عن عائشة أن النبى ﷺ قال : « احتجبى منه يا (٣) سودة » (٤) . فهذا يدل لأنه زنا بها ، ففضى

= وقال ابن قدامة : إذا أسلم أحد الزوجين وتخلف الآخر حتى انقضت عدة المرأة انفسخ النكاح في قول عامة العلماء ، قال ابن عبد البر : لم يختلف العلماء في هذا إلا لشيء روى عن النخعي شذ فيه عن جماعة العلماء ، فلم يتبعه عليه أحد ، زعم : أنها ترد إلى زوجها وإن طالت المدة ، واستدل برواية ابن عباس المذكورة . المغني : ١٥٤/٧ .

(١) لقد تقدم أن الكتائية المدخول بها ، إذا أسلمت قبل زوجها ، فإنها ترجع إلى زوجها على نكاحها الأول ، إذا أسلم الزوج قبل انقضاء عدتها على الصحيح من المذهب ، لكن ما هى عدتها ؟ بينها الإمام أحمد في المسألة ، بأن عدتها كعدة المسلمة ، ووضحه ابن قدامة أكثر حيث قال : وكل فرقة بين زوجين فعدتها عدة الطلاق ، سواء كانت بخلع أو لعان ، أو اختلاف دين أو غيره ، المغني : ٩٦/٨ - ٩٧ .

(٢) يحرم على الرجل نكاح بنته سواء كانت من حلال أو حرام بلا خلاف في المذهب فيما أعلمه ، انظر المغني : ١١٩/٧ ، المبدع : ٥٦/٧ ، الإنصاف : ١١٣/٨ .

(٣) هى أم المؤمنين سودة بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس القرشية ، توفى عنها زوجها السكران بن عمرو ، فتزوجها الرسول ﷺ ، وكانت أول امرأة تزوجها بعد خديجة رضى الله عنها ، ماتت في آخر زمان عمر بن الخطاب رضى الله عنه ويقال : ماتت سنة أربع وخمسين . الإصابة : ٣٣٨/٤ .

(٤) حديث عائشة أخرجه الإمام أحمد في المسند : ٣٧/٦ ، ١٢٩ ، ٢٢٦ ، ٢٣٧ ، ومالك في الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء بإلحاق الولد بأبيه ، ٢٣٩/٢ ، والبخارى في البيوع ، باب تفسير الشبهات . الصحيح مع الفتح : ٢٩٢/٤ ح رقم ٢٠٥٣ .

ومسلم في الرضاع ، باب الولد للفراش ، وتوفى الشبهات ، الصحيح ١٠٨٠/٢ ح =

النبي ﷺ بالولد للفراش (١) .

١٤١٦ - سمعت أبا سئل عن جارية فجاءت إلى رجل فقالت : إن مولاي قد أعتقني ، فقبل قولها وتزوجها ، فقال : لا يقبل قولها حتى يثبت عنده أن مولاهما قد أعتقها . أو يسأل مولاهما أو تقوم (٢) عنده يينة (٣) .

١٤١٧ - سألت أبا عن نصراني أسلمت امرأته ؟ قال : يُعرض (٤) على زوجها الإسلام ، فإن أسلم وإلا فرق بينهما (٥) . قلت

= رقم ١٤٥٧ ، كل هؤلاء من طريق ابن شهاب الزهري بسند المؤلف ، ولفظ مسلم : عن عائشة أنها قالت : اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام ، فقال سعد : هذا يا رسول الله ابن أخي ، عتبة بن أبي وقاص ، عهد إلي أنه ابنه ، انظر إلى شبهه ، وقال عبد بن زمعة : هذا أخي ، يا رسول الله ولد على فراش أبي ، من وليدته ، فنظر رسول الله ﷺ إلى شبهه ، فرأى شبهاً بينا بعتبة ، فقال : هو لك يا عبد . الولد للفراش وللعاهر الحجر ، واحتججى منه ياسودة بنت زمعة . قالت : فلم ير سودة قط .

(١) أشار إلى استدلال الإمام أحمد بهذا الحديث في المبدع : ٥٦/٧ ، ووجه الاستدلال من الحديث أن النبي ﷺ أمر سودة رضي الله عنها أن تحتجب منه وهذا يدل على أنه اعتبره ابناً لعتبة الذي كان ادعى قبل موته أنه من مائه ، ولم يعتبره ابناً لزمعة ، وإلا لا يكون معنى لقوله : احتججى منه ياسودة ، لأنه لا حجاب بين الرجل وأخته ، وإنما ألحقه به لأجل الفراش ، فكما اعتبره النبي ﷺ ابناً لعتبة ، فكذا البنت التي ولدت من الزنا تعتبر بنتاً للزاني فلا يحل له نكاحها . والله أعلم .

(٢) في الأصل والمصرية : ( يقوم ) . والصحيح ما أثبتته وكذا في المطبوع أيضاً ، ولعله تصحيف .

(٣) لأن قولها : أعتقني مولاي ، دعوى على المولى ، ولا تثبت هذه الدعوى إلا بإقرار المولى بها أو بالبينة ، وهي شهادة شاهدين ذكرين ، هذا هو المذهب ، وعنه رواية : أن العتق يثبت بشاهد ويمين . انظر الإنصاف : ١١٦/١٢ .

(٤) في الأصل : ( تعرض ) ، وفي المصرية : ( يُعرض ) وهو الصحيح وكذا في المطبوع .

(٥) في الأصل والمصرية : ( بينهم ) . وهو خطأ ، والتصويب من أحكام أهل الملل وكذا في المطبوع أيضاً .

لأنى : فإن أسلم قال : هى امرأته إلا أن يكون قد فرق بينهما ( فإن كان فرق بينهما ) <sup>(١)</sup> ثم أسلم بعد الفرقة فهو أحق بها ما كانت فى العدة <sup>(٢)</sup> .

١٤١٨ - سألت أنى عن رجل أوصى فى مرضه قبل موته بثلاثة أيام بأن جاريته أم ولده حرة ، وتزوج بها فى ذلك الوقت وجعل لها من الصداق مائتى درهم ولم يجلسها بين يدى الشهود ولا سمعوا كلامها ولا سألوها / عن رضاها حتى مات الرجل ، فذكر بعض <sup>٢٩١</sup> أهل العلم ، أنه لا يكون نكاح إلا برضاها ، وأن يشهد على ذلك الشهود ، قال : رضاها لا يجوز بعد الموت ، فقال أنى : إذا كان قد برأ <sup>(٣)</sup> فأعتقها <sup>(٤)</sup> فينبغى له أن يستأمرها فى تزويجها إياها <sup>(٥)</sup> ، فإن كان تزوجها بغير إذنها فهي <sup>(٦)</sup> أولى بنفسها ، وإن كان تزوجها بإذنها بحضور شهود فنكاحه جائز <sup>(٧)</sup> .

(١) ما بين القوسين غير موجود فى المصرية .  
(٢) نقل هذه الرواية الخلال فى أحكام أهل الملل : ص ٨٤ وراجع للمسألة مانقدم فى س ١٤١٣ من هذا الباب .

(٣) فى المطبوع : ( بدئ ) . وهو خطأ ولا معنى له .  
(٤) شُرِط البرء من المرض لأن المريض إذا عوفى ، فعتقه وهبته كعتق الصحيح وهبته ، أما إذا أعتقها فى مرض مخوف ولم يبرأ ، فعتقه يعتبر من الثلث ، هذا هو المذهب . انظر الإنصاف : ١٦٦/٧ .

(٥) لأنه ليس لغير الأب تزويج كبيرة إلا بإذنها . انظر المغنى : ٤١/٧ ، المقنع : ١٦/٣ ، الإنصاف : ٦٠/٨ .

(٦) فى المصرية : ( فهو ) . وهو خطأ ظاهر بغير المعنى .  
(٧) المذهب ، أن النكاح لا ينعقد إلا بشهادة شاهدين عدلين ذكرين بالغين عاقلين احتياطاً للنسب وخوف الإنكار . انظر المغنى : ٨/٧ - ١١ ، الإنصاف : ٦٠/٨ .

١٤١٩ - سألت أئى عن رجل له امرأتان (١) لكل واحدة منهما (٢) ابنة ، فأرضعت إحدى المرأتين لرجل ، أيحل لولد هذا الرجل أن يتزوج ابنة المرأة التى لم ترضع ؟ .

فقال : إذا أرضعت المرأة غلاماً بلبن رجل ، فقد صارت أمه ، وصار زوجها أباً له ، فلا يحل له أن يتزوج من بناتها ولا بنات زوجها فقد صار أباه (٣) .

١٤٢٠ - سألت أئى أن قومأ يقولون : إنما نهى النبى ﷺ أدب (٤) . فقال لى : نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على خالتها وعلى عمتها (٥) ، فلم يُعلم ، الناس اختلفوا فى أنه إذا تزوج المرأة على

(١) فى المصرية : ( امرأتين ) ، وهو خطأ .

(٢) فى الجميع : ( منهن ) . والذى أثبتته يناسب للسياق .

(٣) أى أباه من الرضاع ، وصارت بناته أخواته من الرضاع ، ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، قال الخرقى : ولبن الفحل محرم . المختصر : ص ١٣٨ . وقال ابن قدامة : معناه أن المرأة إذا أرضعت طفلاً بلبن ثاب من وطئ رجل صار الطفل ولد الرجل والرجل أباه ، وأولاد الرجل إخوته ، سواء كانوا من تلك المرأة أو من غيرها ، وإخوة الرجل وأخواته أعمام الطفل وعماته ، وآباءه وأمهاته أجداده وجداته . المغنى : ١١٣/٧ . (٤) قصد القوم : أن كل نهى صادر عن الرسول ﷺ إنما يدل على الأدب - أى الكراهة - فقط ، ولا يدل على التحريم ، فإن عمل به إنسان فهو حسن ، وإن ترك فلا يلام على تركه . فرد الإمام رحمه الله على هذه الفكرة الخطيرة الضارة بالمسائل الآتية التى لا يوجد لها ذكر فى كتاب الله ، وإنما حرمت بنهى النبى ﷺ عنها .

(٥) حديث : نهى النبى ﷺ أن تنكح المرأة على خالتها وعلى عمتها . أخرجه الإمام أحمد عن أئى هريرة رضى الله عنه بلفظ : « نهى أن تنكح المرأة على عمتها أو على خالتها » . المسند : ٢٢٩/٢ .

وروى البخارى مثله فى النكاح ، باب لاتنكح المرأة على عمتها . الصحيح مع الفتوح : ١٦٠/٩ ح رقم ٥١٠٨ - ٥١١٠ ، وأخرج له نحوه أحمد فى المسند : ١٧٩/٢ ، ١٨٩ ، ٢٠٧ ، والبخارى فى المصدر السابق ح رقم ٥١٠٩ ، =

عمتها أو على خالتها ، أن يفرق بينهما <sup>(١)</sup> ، ونهى رسول الله ﷺ من كل ذى ناب من السباع <sup>(٢)</sup> ، ونهى عن لحوم الحمر <sup>(٣)</sup> وأن تفتersh مسوك السباع <sup>(٤)</sup> .

= وأخرجه مسلم فى النكاح ، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها فى النكاح . الصحيح : ١٠٢٨/٢ - ١٠٢٩ ح رقم ١٤٠٨ .  
(١) قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن لاتنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها . الإجماع : ص ٩٥ .

وقال ابن قدامة : قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على القول به ، وليس فيه بحمد الله اختلاف ، إلا أن بعض أهل البدع ممن لاتعد مخالفته خلافاً وهم الرافضة والخوارج لم يحرّموا ذلك . المغنى : ١١٥/٧ .

(٢) نهى رسول الله ﷺ عن كل ذى ناب من السباع . أخرجه الإمام أحمد عن ابن عباس . المسند ١/٢٤٤ ، ٢٨٩ ، وعن أى ثعلبة الحشنى ١٩٣/٤ .  
والبخارى : الذبائح : باب أكل كل ذى ناب من السباع . الصحيح مع الفتح ٦٥٧/٩ ح رقم ٥٥٣٠ ، عن أى ثعلبة الحشنى .  
ومسلم ، فى الصيد ، باب تحريم أكل كل ذى ناب من السباع . الصحيح ١٥٥٣/٣ - ١٥٥٤ من حديث أى ثعلبة ح رقم ١٩٣٢ ومن حديث أى هريرة ح رقم ١٩٣٣ ومن حديث ابن عباس ح رقم ١٩٣٤ .

(٣) حديث : نهى عن لحوم الحمر . أخرجه الإمام أحمد من حديث العرياض بن سارية ١٢٧/٤ ومن حديث أى ثعلبة الحشنى ١٩٣/٤ .

وأخرجه البخارى فى الذبائح والصيد ، باب لحوم الحمر الإنسانية ، الصحيح مع الفتح ٦٥٣/٩ ح رقم ٥٥٢١ ، ٥٥٢٢ من حديث ابن عمر ح رقم ٥٥٢٣ عن على رضى الله عنه ومن حديث غيرهما . وأخرجه مسلم فى الصيد والذبائح ، باب تحريم لحوم الحمر الإنسانية ، الصحيح ١٥٣٧/٣ ح رقم ١٩٣٧ من حديث عبد الله بن أى أوفى وأيضاً ١٠٢٧/٢ كتاب النكاح ، باب نكاح المتعة ح رقم ١٤٠٧ من حديث على رضى الله عنه ومن حديث غيرهما أيضاً .

(٤) نهى النبى ﷺ أن تفتersh مسوك السباع . تقدم تخريج هذا الحديث فى

١٤٢١ - سمعت أنى يقول : لا ينظر العبد إلى شَعْرِ مَوْلَاتِهِ /  
وكرهه (١) .

### سئل عن غير أولى الإربة (٢) من الرجال

١٤٢٢ - سألت أنى عن : ( غَيْرِ أُولَى الْإِربَةِ مِنْ  
الرِّجَالِ ) (٣) قال : حدثنا أبو أحمد (٤) الزبيرى وأسود (٥) بن عامر

(١) نقل خلال هذه الرواية في أحكام النساء ص ٦٩٨ - ٦٩٩ مخطوط ،  
وص ٣٧ مطبوع . ونقل عن الإمام أحمد مثله محمد بن الحسن بن هلال ، وابن منصور ،  
و حرب ، ومحمد بن موسى بن مَشَيْش ، وإسحاق بن إبراهيم وغيرهم ، أحكام النساء  
ص ٣٥ - ٣٧ المطبوع .

وأشار إلى هذه الرواية في المغنى حيث قال : وكره أبو عبد الله له أن ينظر إلى شعر  
مولاته ، وهو قول سعيد بن المسيب وطاووس ومجاهد والحسن . المغنى ١٠٠/٧ . وفي  
المذهب ، ثلاثة أقوال في هذه المسألة :

الأول : أن للعبد النظر من مولاته إلى ما ينظر إليه الرجل من ذوات محارمه ، وهو  
ما يظهر منها غالباً كالرأس والكفين والقدمين ونحو ذلك ، وهذا هو الصحيح من  
المذهب ، كما ذكره المرداوى .

والثاني : أن له النظر إلى الوجه والكفين .

وعنه : وهو قول ثالث : المنع من النظر للعبد مطلقاً . الإنصاف ٢٠/٨ .

(٢) الإربة : الحاجة ، يقال : أربت كذا آربُ آرباً ، والإرب والإربة والمأربة  
والأرب : الحاجة ، والجمع : مآرب أى حوائج ، ومنه قوله تعالى : ( وَلِىَ فِيهَا مَآرِبُ  
أُخْرَى ) انظر الجامع لأحكام القرآن ج ٢٣٤/١٢ والصحاح ٨٧/١ مادة ( أرب ) .  
(٣) سورة النور الآية : ٣١ .

(٤) هو محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمرو بن درهم الأسدى أبو أحمد الزبيرى  
الكوفى ، ثقة ثبت ، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثورى ، مات سنة ثلاث ومائتين .  
تقريب التهذيب ١٧٦/٢ وتهذيب التهذيب ٢٥٤/٩ .

(٥) الأسود بن عامر الشامى ، نزيل بغداد ، يكنى أبا عبد الرحمن . ويلقب  
شاذان ، ثقة ، مات في أول سنة ثمان ومائتين ، تقريب التهذيب ٧٦/١ وتهذيب التهذيب  
٣٤٠/١ وعند خلال : إسرائيل بين أسود بن عامر وأبى إسحاق . أحكام النساء  
( ص ٧٠٢ ) .

عن أنى إسحاق (١) عمن حدثه عن ابن عباس فى قوله : (٢) ( غَيْرِ  
أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ ) (٣) قال : الذى لا تستحى منه النساء (٤) .

١٤٢٣ - سألت أنى عن رجل طلق امرأته ، لفظ به مرة ثم  
مرة ؟ قال : يلزمه الطلاق (٥) .

١٤٢٤ - سمعت أنى سئل عن غلام رَاهَقَ (٦) الاحتلام ، نام  
مع امرأة أو نال منها بعض ما ينال مثله وقد رَاهَقَ ، هل يحل له أن يطاء  
ابنة هذه المرأة ؟ فقال : إذا كان ذلك منه بشهوة أو رَهَقَ (٧) فإنه  
لا يعجبني أن يطلق . كرهه (٨) .

(١) هو عمرو بن عبد الله السبيعى أبو إسحاق .

(٢) عند الخلال هنا زيادة ، ( أو التابعين ) ، أحكام النساء ( ص ٧٠٣ ) .

(٣) نقل هذه الرواية لعبد الله الخلال فى أحكام النساء ص ٧٠٢ - ٧٠٣  
مخطوط ، وص ٤٠ مطبوع .

(٤) وأثر ابن عباس أخرجه ابن جرير الطبرى من طريق إسرائيل عن أنى إسحاق  
به . جامع البيان ١٢٢/١٨ ، وقال السيوطى : أخرج الفريانى وابن أنى شعبة وعبد بن  
حميد وابن جرير عن ابن عباس فى قوله : ( أَوَاتَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ ) قال :  
هو الذى لا يستحى منه النساء . الدر المنثور ٤٣/٥ .

(٥) إذا قال لامرأته المدخول بها : أنت طالق أنت طالق مرتين ، لزمه تطليقتان  
إلا أن يكون أراد بالثانية إفهامها أن الأولى قد وقعت بها فتلزمه واحدة . أما إذا كانت غير  
مدخول بها ، فإنها بانث بالأولى ولم يلزمها مابعدا لأنه صادفها وهى بائنة ، فلم يمكن  
وقوع الطلاق بها ، لأنها غير زوجة ، وإنما تطلق الزوجة . المغنى ٤٧٧/٧ - ٤٧٨ .

(٦) راهق الاحتلام : أى قاربه . الصحاح ١٤٨٧/٤ والزاهر ص ١٨٦ .

(٧) فى الأصل والمصرية والمطبوع : ( راهق ) ، وهو خطأ لا معنى له ، ولعل  
الصواب : ( رهق ) ومعناه ، غشيان المحارم ، قال الأصمعى : يقال : رجل فيه رهق ،  
أى غشيان للمحارم من شرب الخمر ونحوه ، الصحاح ١٤٨٧/٤ والزاهر ص ١٨٦ .

(٨) لا يجوز النكاح لأم الزوجة مطلقاً ، سواء دخل بالبت أو لم يدخل بها على  
الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب قاطبة ، أما بنت الزوجة فإنها تحرم إذا =

١٤٢٥ - سمعت أبي سئل عن رجل مس صبيّة صغيرة على شهوة ؟ .

فقال : لا يحل لابنه أن يطأها (١) .

### حق المملوك والمملوكة إذا مات عليها المملوك

١٤٢٦ - سألت أبي ما حق المملوك ؟ .

قال : تُشْبِعُهُ وَتَكْسُوهُ وَلَا تُكَلِّفُهُ مَا لَا يَطِيقُ ، فقال : إذا بلغ المملوك يزوجه ، فإن أبي ، تركه (٢) .

= دخل بأمها ، أما إذا لم يدخل بها لا تحرم البنت ، والإمام أحمد رحمه الله أشار في هذه الرواية أن الغلام إذا مسها بشهوة وهو مراهق ، فيكون ذلك كالدخل بها ، فلا ينبغي أن يطلقها ويتزوج ابنتها ، وهو ظاهر قول الخرق ، كما ذكره ابن قدامة .  
أما ابن قدامة ، فرأيه أن المراد بالدخول بها هو وطئها ، فإن خلا بها ولم يطأها ، لم تحرم ابنتها ، وقال المرداوي : وهو المذهب . المغني ١١١/٧ - ١١٢ الإنصاف ١١٤/٨ - ١١٦ .

(١) قال ابن قدامة : ويثبت تحريم المصاهرة بالوطء الحلال والحرام ، فإن كانت الموطوءة ميتة أو صغيرة فعلى وجهين ، وإن باشر امرأة ، أو نظر إلى فرجها ، أو خلا بها لشهوة ، فعلى روايتين . المقنع ٣٣/٣ وقال المرداوي معلقاً على قوله : فإن كانت الموطوءة ميتة أو صغيرة فعلى وجهين ، : أحدهما : لا يثبت التحريم بذلك ، وهو المذهب . والثاني : يثبت به التحريم .  
وقال معلقاً على قوله : وإن باشر امرأة الخ الرواية الأولى : لا تنتشر الحرمة ، وهو المذهب ، الثانية : تنتشر الحرمة بذلك .

الإنصاف ١١٨/٨ - ١١٩ وانظر : المغني ١٢٠/٧ - ١٢١ .

(٢) المملوك إما أن يكون صغيراً أو بالغاً عاقلاً ، فإن كان صغيراً ، فللسيد إجباره على الزواج في قول أكثر أهل العلم ، لأنه إذا ملك تزويج ابنه الصغير ، فعبدته مع ملكه له وتماز ولايته عليه أولى ، وكذلك الحكم في عبده المجنون ، أما إذا كان بالغاً عاقلاً فليس للسيد إجباره على النكاح ، لأنه خالص حقه ، ونفعه له ، فأشبه الحر ، والأمر بإنكاحه =



١٤٢٧ - سألت أبى عن رجل قال لامرأته فى رمضان : أنت طالق إن لم أطأك فى رمضان ، فسافر مسيرة أربعة أيام أو ثلاثة ثم وطئها ، قال : لا يعجبني لأنها حيلة / ولا تعجبني الحيلة فى هذا ٢٩٣ ولا فى غيره (١) .

١٤٢٨ - سألت أبى عن رجل زوّج مملوكه من مملوكته فمات عنها ؟ .

قال : تعتد شهرين وخمسة أيام (٢) .

= فى قوله تعالى : ( وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ ) فمختص بحال طلبه ، فلا يجب تزويجه إلا عند طلبه ، بدليل عطفه على الأيامى ، وإنما يزوجن عند الطلب . المغنى : ٥٦/٧ .

(١) نقل ابن القيم هذه الرواية بنصها فى إعلام الموقعين ، ثم قال : وقال القاضى : إنما كره الإمام أحمد هذا ، لأن السفر الذى يبيح الفطر ، لا بد أن يكون سفرأ مقصوداً مباحاً ، وهذا لا يقصد به غير حل اليمين .

قال الشيخ أبو محمد المقدسى : والصحيح ، أن هذا تنحل به اليمين ويباح له الفطر فيه ، لأنه سفر بعيد مباح لقصد صحيح ، وإرادة حل يمينه من المقاصد الصحيحة ، وقد أجنأ لمن له طريقان : قصيرة لا يقصر فيها ، وبعيدة أن يسلك البعيدة ليقصر فيها الصلاة ، ويفطر ، مع أنه لا يقصد له سوى الترخص فههنا أولى ، وأيده ابن القيم بما رواه الخطيب بسنده عن على رضى الله عنه فى رجل حلف فقال : امرأته طالقة ثلاثاً إن لم يطأها فى شهر رمضان نهراً ، قال : يسافر ثم يجامعها نهراً . الإعلام ٤٦/٤ - ٤٧ .

(٢) قال ابن قدامة : المتوفى عنها زوجها إذا لم تكن حاملاً ، فعدتها أربعة أشهر وعشراً ، إذا كانت حرة ، وإن كانت أمة ، اعتدت شهرين وخمس ليال ، لأن الصحابة رضى الله عنهم اتفقوا على أن عدة الأمة المطلقة نصف عدة الحرة ، فيجب أن تكون عدة المتوفى عنها نصف عدة الحرة وهو ما ذكرنا . الكافى ٣/٣٠٧ - ٣٠٨ وقال ابن المنذر : وأجمعوا أن عدة الأمة التى ليست بحامل من وفاة زوجها ، شهران وخمس ليال . الإجماع ص ١١٠ وانظر أيضاً : المغنى ٨/١١٥ - ١١٦ والإنصاف ٩/٢٧٥ .

## الأخرس يتزوج

١٤٢٩ - سألت أبا عن الأخرس يتزوج ، فقال : إذا كان يُفهم ويُفهم عنه ويشير ويطلق ويشتري ويبيع كذلك ، وكذلك إن فرق أيضاً (١) .

## من فجر بامرأة هل يحل لابنه يتزوجها

١٤٣٠ - سألت أبا عن رجل فجر بامرأة ، فقال حرمت على ابنه ، فإن فجر بها الابن حرمت على الأب (٢) .

١٤٣١ - وسمعت أبا يقول : إذا تزوج الرجل المرأة حرمت على ابنه ، وإذا تزوج الابن حرمت على الأب (٣) .

١٤٣٢ - وسمعت أبا يقول : إذا اشترى الرجل جارية ،

(١) لا يصح نكاح الأخرس إلا أن يفهم ويفهم عنه ، لأن النكاح عقد بين شخصين ولا بد من فهم كل واحد منهما ما يصدر من صاحبه ، ولو فهم ذلك صاحبه العاقد معه لم يصح حتى يفهم الشهود أيضاً ، لأن الشهادة شرط ، ولا تصح على ما لا يفهم وكذلك إذا فهمت إشارته صح طلاقه ولعانه وبيعه بها .  
المغنى : ٧٩/٧ - ٨٠ ، وانظر أيضاً : الإنصاف ٤٩/٨ ، ٤٧٥ .

(٢) تقدم الكلام عليه في المسألة (١٣٨٤) .

(٣) قال ابن قدامة : يحرم على الرجل أزواجه وأبنائه ، وأبنائه بناته من نسب أو رضاع قريباً كان أو بعيداً بمجرد العقد ، ولا نعلم في هذا خلافاً .. ويحرم عليه امرأة أبيه قريباً كان أو بعيداً من نسب أو رضاع . وليس في هذا بين أهل العلم خلاف فيما علمنا .

ويحرم عليه من وطئها أبوه أو ابنه بملك يمين أو شبهة . المغنى : ١١٢/٧ - ١١٣ .

وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن الرجل إذا تزوج المرأة حرمت على أبيه وابن دخل بها أو لم يدخل بها . والرضاع بمنزلة النسب ، الإجماع ص ٩٣ .

فلمسها أو قبلها أو جردّها لشهوة لا تحل لابنه (١) .

### من يحرم من الإماء

١٤٣٣ - سمعت أبا يقول : تحرم من الإماء أمتك وابنتها (٢) وأمتك وأختها (٣) وأمتك إذا وطئها أبوك أو ابنك (٤) ، وأمتك وهي عمتك من الرضاعة وأمتك وهي خالتك من الرضاعة (٥) ، وأمتك مجوسية (٦) ، وأمتك حبلى من غيرك ، وأمتك لها زوج (٧) .

١٤٣٤ - سمعت أبا يقول : إذا زنت أمته لم يطأها / حتى ٢٩٤ يستبرئ رحمها ويعرف توبتها (٨) .

(١) قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه إذا اشترى جارية فلمس أو قبل حرمت على ابنه وأبيه . الإجماع ص ٩٤ .

(٢) يعنى له أن يختار الأم ، فإذا وطئها حرمت البنت ، لأنها صارت مثل الربيبة التى دخل بأمرها ، وإن اختار البنت ، تحرم الأم ، لأنها صارت مثل أم الزوجة ، ولذلك قال ابن قدامة ، وكل من حرّمها النكاح من أمهات النساء وبناتهن وحلائل الآباء والأبناء حرّمها الوطء فى ملك اليمين ، والشبهة ، والزنا ، لأن الوطء أكد فى التحريم من العقد . الكافى ٣/٣٩ .

(٣) لأن الجمع بين الأختين كما يحرم فى النكاح كذلك يحرم فى الوطأ بملك اليمين ولذلك فالمذهب الذى عليه الأصحاب ، أنه إن وطئ أحدهما لم تحل له الأخرى ، حتى يُحرّم على نفسه الأولى ، الإنصاف ٨/١٢٤ .

(٤) لأنها صارت مثل حلائل الآباء والأبناء . الكافى ٣/٣٩ .

(٥) لأن الرضاعة حكمها مثل النسب كما مر فى المسألة السابقة .

(٦) لا يحل لمسلم نكاح كافرة غير كتابية ، كالمجوسية . وكل من حرم نكاح

حرائرهم ، حرم وطأ إماءهم بملك اليمين . انظر : الكافى ٣/٤٧ .

(٧) هنا أيضاً الحكم نفسه ، أى كل من حرم نكاحها حرم وطئها بملك اليمين ،

لأنه إذا حرم النكاح لكونه طريقاً إلى الوطء ، فتحريم الوطء أولى ، وهؤلاء لا يجوز نكاحهن فلا يجوز وطئهن بملك اليمين . انظر : الكافى ٣/٣٩ .

(٨) قال ابن قدامة : إذا علم الرجل من جاريته الفجور ، فقال أحمد : =

## باب (١) من الرضاع وغير ذلك

١٤٣٥ - سألت أئى عن رجل له امرأة فأرضعت غلاماً وجارية ، وللغلام أخ يحل للأخ أن يتزوج الجارية (٢) ؟ قال : نعم لا بأس أن يتزوج أخت أخيه لأن ليس بينهما رضاع ولا نسب ، وإنما الرضاع بين أخيه والجارية .

١٤٣٦ - سألت أئى عن الآية (٣) إذا جاءت تحتل العموم والخصوص : فقال : قال الله تبارك وتعالى : ( وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ) . (٤) ماكان فى الجاهلية فظاهرها يحتمل أن يكون أبوه وجدّه ، وجد أبيه ، وقال بعض الناس : وكذلك أبو أمه ، لا يتزوج امرأته ، وقوله : ( مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ ) ما تزوج الرجل لم يحل لابنه أن يتزوجها ، وإن لم يدخل بها الأب (٥) .

= لا يطلوها لعلها تلحق به ولداً ليس منه . وقد أجمع على تحريم أمة فى بطنها جنين لغيره . وكان ابن عباس يرخص فى وطء الأمة الفاجرة . وروى ذلك عن سعيد بن المسيب . ولعل من كره ذلك قبل الإستبراء ، أو إذا لم يحصنها ، أو يمنعها من الفجور ، ومن أباحه بعدهما ، فيكون القولان متفقين . والله أعلم . المغنى : ١٤٣/٧ .

(١) فى المطبوع زيادة ( ما يحرم ) بعد ( باب ) .

(٢) نقل ابن هانئ نحو هذه المسألة عن الإمام فى المسائل ٢٠١/١ المسألة (٩٩٧) وقد بين الإمام هنا بأنه لا بأس فى أن يتزوج فى هذه الصورة . لأن ليس بينهما مانع من رضاعة أو نسب ، لأن الرضاعة تثبت إذا كانت امرأة أرضعتك أمها . أو أرضعتها أمك ، أو أرضعتك وإياها امرأة واحدة ، أو ارتضعت أنت وهى من لبن رجل واحد . كرجل له امرأتان لهما منه لبن ، أرضعتك إحداها وأرضعتها الأخرى فهى أختك محرمة عليك . المغنى ١١١/٧ .

(٣) كذا فى الأصل وفى المصرية ( الأمة ) وكذلك فى المطبوع ، وهذا خطأ ولا معنى له ، والصواب ما أثبتناه كما هو فى الأصل .

(٤) سورة النساء الآية : ٢٢ .

(٥) قال ابن قدامة : تحرم على الرجل امرأة أبيه قريباً كان أو بعيداً . وسواء فى =

١٤٣٧ - حدثني أنى قال : نا (١) حسين (٢) بن محمد قال :  
 نا شريك (٣) عن جابر (٤) عن أنى جعفر (٥) قال : أقام على بن أنى  
 طالب كعب (٦) بن عُجْرة (٧) بين السماطين (٨) ، أو قال : بين  
 الصفين قال : حَدَّثُ بما سمعت رسول الله ﷺ : لا تحل ابنة الأخ

= هذا امرأة أبيه أم امرأة جده لأبيه ، وجده لأمه ، قَرَبَ أو بُعِدَ ، وليس فى هذا بين أهل  
 العلم خلاف علمناه . المغنى ١١٢/٧ .

(١) كذا فى الأصل ، وفى المصرية ( حدثنا ) وأيضاً قبل ( شريك ) ( حدثنا )  
 فى المصرية .

(٢) هو الحسين بن محمد بن بهرام التميمى ، أبو أحمد المُرَّوزى بتشديد الواو  
 وبزال معجمة ، نزيل بغداد ، ثقة ، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين ، أو بعدها بسنة أو  
 سنتين . تقريب التهذيب : ١٧٩/١ ، وتهذيب التهذيب : ٣٦٦/٢ - ٣٦٧ .

(٣) هو شريك بن عبد الله بن أنى شريك ، أبو عبد الله النخعى الكوفى .

(٤) هو جابر بن يزيد الجعفى الكوفى .

(٥) هو محمد بن على بن الحسين بن على بن أنى طالب أبو جعفر . يروى عن على  
 ابن أنى طالب مرسلًا .

(٦) كعب بن عُجْرة بضم المهملة - الأنصارى ، المدنى ، أبو محمد ، صحابى  
 مشهور ، مات بعد الخمسين ، وله نيف وسبعون . الإصابة ٢٩٧/٣ - ٢٩٨ .

(٧) فى الأصل ( عُجْرة ) بالزى ، وهو خطأ ، والصواب كما هو فى المصرية  
 ( عُجْرة ) بالراء .

(٨) السماطين : أى الصفين ، سماء القوم : صفهم ، يقال : قام القوم حوله  
 سماءين أى صفين ، وكل صف من الرجال سماء ، اللسان : ١٩٧/٩ مادة ( سماء ) .

ولا ابنة الأخت من الرضاعة أن تُنكح <sup>(١)</sup> ، قال أنى : وكذا أقول أنا أيضاً لا يحل <sup>(٢)</sup> .

١٤٣٨ - سألت أنى عن رجل تزوج امرأة يدخل بها قبل أن يعطيها شيئاً <sup>(٣)</sup> . قال : نعم / لا بأس ، وإن قَدَّم فلا بأس ، وإن دخل بها فلا بأس <sup>(٤)</sup> .

١٤٣٩ - سألت أنى عن رجل تزوج أمة <sup>(٥)</sup> ، وهو يرى أنها حرة ، فولدت منه أولاداً ثم جاء المولى فأقام البينة أنها أُمته أبقت من عنده قال : على أيهم أن يفديهم <sup>(٦)</sup> ويرد الأمة إلى مالِكها . وقال

(١) لم أعر على هذا الحديث بالسند المذكور ، إلا أن هناك رواية في معناها من سند آخر رواها عليّ وجاء فيها ( .... فقال رسول الله ﷺ : إنها - أى بنت حمزة - لا تحل لى إنها ابنة أخى من الرضاعة ، أخرجها مسلم من عدة طرق . فى الصحيح ، كتاب الرضاع : باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة ١٠٧١/٢ ح رقم ١٤٤٦ ، وابن أنى شعبة فى المصنف ٢٨٧/٤ - ٢٨٨ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٤٥٣/٧ .

(٢) قال ابن قدامة : كل امرأة حرمت من النسب حرم مثلها من الرضاع ، ومنهن : بنات الأخ ، وبنات الأخت ، كما ورد فى الأحاديث الصريحة ، ومنها ، المتفق عليها ، ولا نعلم فى هذا خلافاً . المغنى ١١٣/٧ .

(٣) فى المصرية ( شئ ) وهذا خطأ .

(٤) قال ابن قدامة : ويجوز الدخول بالمرأة قبل إعطائها شيئاً ، سواء كانت مفوضة ، أو مسمى لها ، ولم يذكر ابن قدامة قولاً آخر فى هذا ، فعلم أن ذلك جائز بالاتفاق فى المذهب . وقال بذلك سعيد بن المسيب والحسن والشافعى وغيرهم . إلا مالك يقول : لا يدخل بها حتى يعطيها شيئاً ، وبه قال الزهرى ، المغنى ٢٤٥/٧ .

أما المرأة فلها منع تسليم نفسها حتى تُقبَضَ مهرها ، إلا أن يكون مؤجلاً فعليها التسليم قبل حلوله ، المحرر ٣٨/٢ .

(٥) كذا فى الأصل ، وفى المصرية ( أُمته ) وكذا فى المطبوع ، وهذا خطأ ، الصواب ما هو فى الأصل .

(٦) قال المرداوى : يفديهم بقيمتهم ، على الصحيح من المذهب . وعنه يفديهم بمثلهم فى القيمة ، وعنه : يضمّنهم بأيهما شاء . وعنه : يفديهم بمثلهم فى صفاتهم =

بعضهم مكان كل وصيف<sup>(١)</sup> وصيف ، فإن جاءه رجل فغره ، فزوجه ، فعلى الغار الذى غره أن يفدى ولده<sup>(٢)</sup> . قلت لأبى : ثم أقرأها أمته ، ولم يكن له بينة : قال : فلا شيء حتى يثبت له ، أو تقر<sup>(٣)</sup> هى : أنها أمته<sup>(٤)</sup> .

### سئل عن الخلع

١٤٤٠ - سألت أبى عن رجل خالع امرأته . فقال : فيها اختلاف<sup>(٥)</sup> ، قلت لأبى : رجل تعلقت به امرأته ، فقالت :

= تقريباً ، وعنه : لا يلزمه فداؤهم . والفداء يكون يوم ولادتهم ، على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، وعنه : وقت الخصومة ، الإنصاف ١٧١/٨ والمبدع ٩٢/٧ - ٩٤ وأيضاً المغنى ٦٦/٧ .

(١) الوصيف : العبد ، لسان العرب ٢٧٣/١١ ، مادة ( وصف ) .

(٢) قال فى الإنصاف : وذلك بلا نزاع . واختلفوا هل يرجع بالمهر على قولين والمذهب ، أنه يرجع به أيضاً ، انظر : الإنصاف ١٧٢/٨ ، ١٧٤ ، والمغنى ٦٨/٧ .

(٣) فى الأصل مشتبه ، وفى المصرية ( نفى ) ، وفى المطبوع ( تقر ) ، والصواب ( تقر ) لأن السياق يتطلبها .

(٤) إذا قامت البينة أنها أمة فالسيد يستحقها والزواج يفدى أولادها ، أما إذا لم تكن بينة ، لكن المرأة أقرت أنها أمة ، فعن أحمد روايتان : إحداهما : أنه لا يستحقها بإقرارها ، وهو الصحيح من المذهب .

والثانية : أنه يقبل إقرارها . الإنصاف ١٧٢/٨ .

وقال ابن قدامة : الأولى هى الأولى : المغنى ٧٠/٧ .

(٥) قال ابن قدامة : الخلع على ثلاثة أضرب ، مباح : وهو أن تكره المرأة زوجها لبغضها إياه ، وتخاف ألا تؤدى حقه ، ولا تقيم حدود الله فى طاعته ، فلها أن تفتدى نفسها منه لقوله تعالى : ( فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَاقِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ) ( سورة البقرة الآية : ٢٢٩ ) .

والثانى : المخالعة لغير سبب مع استقامة الحال ، فذهب أصحابنا إلى أنه صحيح مع الكراهة ، لقوله تعالى : ( فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ) سورة النساء : الآية : ٤ . ويحتمل كلام أحمد تحريمه وبطلانه . =

اخلعني ، قال : قد خلعتك ، قال : يتزوج بها ويجدد نكاحاً جديداً ، ومهرراً جديداً ، وتكون عنده على ثنتين <sup>(١)</sup> ، ليس في هذا اختلاف <sup>(٢)</sup> .

١٤٤١ - وسمعت أبي يقول : الخلع على غير شيء تفتدى به نفسها ، ويكون أيضاً على فداء <sup>(٣)</sup> .

١٤٤٢ - سمعت أبي سئل عن المختلعة يطلقها زوجها ، وهي في عدتها ؟ قال : لا يلحقها الطلاق <sup>(٤)</sup> .

= الثالث : أن يعضل الرجل زوجته بأذاه لها ، ومنعها حقها ظمناً ، لتفتدى نفسها منه ، فهذا محرم ، لقوله تعالى : ( وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ ) سورة النساء الآية : ١٩ . فإن خلعت في هذه الحالة ، فالخلع باطل ، والعوض مردود ، الكافي ١٤١/٣ - ١٤٣ ، وانظر : المغني ٣٢٣/٧ - ٣٢٧ .

(١) نقل هذه الرواية مختصرة ابن قدامة في المغني ٣٣٧/٧ .

(٢) تكون عنده على ثنتين : إذا خالعه بلفظ الطلاق ، أو بغير لفظ الطلاق لكن نوى به الطلاق . أما إذا خالعه بغير لفظ الطلاق مثل الخلع أو الفسخ أو المفاداة ، ولم ينو به الطلاق ففيه قولان : أحدهما : أنه فسخ لا ينقص به عدد طلاقها ، هذا اختيار أبي بكر ، وهو الصحيح من المذهب . والثاني : أنه طلاق بائنة ، ينقص به عدد طلاقها ، روى ذلك عن سعيد بن المسيب والحسن وعطاء ومالك والأوزاعي ، وأصحاب الرأي ، انظر : المغني ٧ / ٣٢٨ - ٣٢٩ ، والإنصاف ٨ / ٣٩٢ - ٣٩٣ ، والكافي ٣ / ١٤٥ ، ١٤٦ .

وعلى كلتا الروايتين ، لا يملك رجعتها إلا بعقد جديد ومهر جديد .

(٣) هل يصح الخلع على غير عوض ؟ فيه روايتان عن أحمد : إحداهما : أنه لا يصح إلا بعوض ، وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وفي المقنع ، أنه أصح الروايتين . والثانية : أنه يصح ولا شيء له . انظر : المغني ٧ / ٣٣٧ - ٣٣٨ ، والمقنع ١١٩/٣ ، والإنصاف ٨ / ٣٩٦ - ٣٩٧ .

(٤) نقل هذه الرواية أبو داود عن الإمام أحمد في المسائل ص : ١٧٩ ، وقال المرادوي : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، ٨ / ٣٩٥ .



١٤٤٣ - سألت أئى عن الخلع ؟ فقال : جاءت حبيبة (١) بنت سهل إلى النبي ﷺ فقالت : « لا أنا ولا ثابت (٢) » ، قال : تردين عليه حديثه . (٣) قال أئى : كأنها تدع مهرها ، أو تفتدى (٤) منه ببعض مالها .

١٤٤٤ - / قلت لأئى : الخلع طلاق قال : فيه اختلاف ، ٢٩٦  
كان ابن عباس يتأول هذه الآية : ( الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ . وَلَا يَجُلُ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ، فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ، تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ . فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ) (٥) وقال ابن عباس : ذكر الله الطلاق

(١) فى جميع النسخ ( حمنة بنت سهل ) والصواب ما أثبتناه ، كما سيتبين من تخرىج الحديث ، وهى حبيبة بنت سهل بن ثعلبة بن الحارث بن زيد بن ثعلبة الأنصارية النجارية . صحابية ، وهى التى اختلعت من ثابت بن قيس ، فتزوجها أئى بن كعب بعده . الإصابة ٢٧٠/٤ - ٢٧١ .

(٢) هو ثابت بن قيس بن شماس - بمعجمة مشددة وآخره مهملة . أنصارى خزرجى ، خطيب الأنصار ، من كبار الصحابة ، بشره النبي ﷺ بالجنة ، واستشهد باليمامة ، فنفذت وصيته بمنام رآه بلال المؤذن وأخبره خالد بن الوليد . الإصابة ١٩٥/١ - ١٩٦ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد فى المسند ٣/٤ ، والبخارى فى الصحيح ، كتاب الطلاق ، باب الخلع ، وكيف الطلاق فيه ، ٣٩٥/٩ ح رقم ٥٢٧٣ ، وأخرجه أبو داود فى السنن ، كتاب الطلاق ، باب فى الخلع ٦٦٨/٢ ، وقد جاء صراحة اسمها حبيبة بنت سهل امرأة ثابت بن قيس .

(٤) كذا فى الأصل والمصرية ، وفى المطبوع ( تنغدى ) .

(٥) سورة البقرة الآيتان : ٢٢٩ - ٢٣٠ .

في أوله . والفدى في وسطه ، وذكر الطلاق بعد ، يقول : ليس هو بطلاق ، وإنما هو فدى <sup>(١)</sup> . وروى عن عثمان أنه قال : « الخلع تطليقة وما سميت » . <sup>(٢)</sup> قال أئى : في حديث عثمان ، إسناده ما أدرى ما هو جهمان <sup>(٣)</sup> عن أم بكرة <sup>(٤)</sup> ، هو كأنه لم يرض

(١) أخرج عبد الرزاق عنه نحو قوله هنا من عدة طرق في المصنف ٤٨٥/٦ - ٤٨٧ ح رقم ١١٧٦٥ ، ١١٧٦٧ ، ١١٧٦٨ ، ١١٧٧٠ ، ١١٧٧٢ ، والبيهقى في السنن ٣١٦/٧ ، وابن حزم في المحلى من عدة طرق ٥٨٨/١١ - ٥٨٩ ، وجاء في طريق عن طاووس عن ابن عباس قال : الخلع تفريق وليس بطلاق .

(٢) أخرج عبد الرزاق في المصنف بسنده عن جهمان : أن أم بكر الأسلمية كانت تحت عبد الله بن أسيد فاختلفت منه ، ثم ندمت وندم ، فجاء عثمان فأخبره . فقال : هي تطليقة ، إلا أن تكون سميت شيئاً فهو على ما سميت ، فراجعها ٤٨٣/٦ ، وأخرج أبو بكر بن أئى شبيهه بسنده عن هشام بن عروة عن أبيه عن جهمان عن عثمان نحوه ، وأخرج أيضاً بسنده عن سعيد بن المسيب مرفوعاً : أن النبي ﷺ جعل الخلع تطليقة . المصنف ١٠٩/٥ - ١١١ ، وأخرج البيهقى بسنده عن هشام عن أبيه عن جهمان عن أم بكرة الأسلمية مثل ما أخرجه عبد الرزاق وقال : قال ابن المنذر : وضعف أحمد - يعنى ابن حنبل - حديث عثمان .... وقال : ليس في الباب أصح من حديث ابن عباس ، يريد حديث طاووس عن ابن عباس ، السنن الكبرى ٣١٦/٧ .

(٣) في الأصل ( جهمان ) وكذا في المطبوع ، وفي المصرية بياض . والصواب ( جُهمان ) ، كما تقدم في تخرىج الأثر آنفاً ، قال ابن حجر : جُهمان ، بضم أوله ، الأسلمى أبو العلاء ، ويقال : أبو يعلى ، مدنى قديم ، مقبول ، من الثالثة ، تقريب التهذيب ١٣٣/١ ، وتهذيب التهذيب ١١٠/٢ - ١١١ ، أما صاحب الخلاصة فذكر أنه ( جهمان ) بتقديم الهاء على الميم ، وقال : كذا في الميزان . ذكر ذلك في هامش تهذيب التهذيب .

(٤) في الأصل ( بكر ) وفي المصرية ( بكير ) وفي المصنف لعبد الرزاق ( أم بكر الأسلمية ) وفي السنن الكبرى ( أم بكرة الأسلمية ) وكذا في المحلى . كما تقدم في تخرىج الأثر . وفي المطبوع ( بكر ) كما هو في الأصل . والذي يبدو لى أن الصواب ( أم بكرة الأسلمية ) . كما ذكر البيهقى وابن حزم ، وأيضاً ذكر ابن حجر في ترجمة جُهمان أنه روى عن أم بكرة الأسلمية ، إلا أنه لم يترجم لها في مكانها .

انظر : تهذيب التهذيب ١١٠/٢ ، وكذلك نقل ابن الهمام في فتح القدير ، فذكر ( أم بكرة الأسلمية ) ٢١٣/٤ .

إسناده ، قلت لأبي : تذهب إلى قول ابن عباس ؟ قال : فيه اختلاف ورأيته كأنه يذهب إلى قول ابن عباس (١) .

١٤٤٥ - وسألت أبا عن الخلع يكون من قبل المرأة أو الرجل ؟ .

فقال : من قبل المرأة . قلت لأبي : فإن كرهها ، قال : أريد أن أخالعهما ؟ .

قال : كيف يكون هذا ، إنما المرأة التي تكرهه . كما كرهت حبيبة (٢) بنت سهل ثابت بن قيس (٣) .

١٤٤٦ - قال أبا : على قول ابن عباس . إذا اختلعت ليس هو طلاق ، هو / فداء ، فكان ابن عباس يقول : يتزوجها إن شاء ، ٢٩٧ ورأيت أبا يحتج بقول ابن عباس ويراه قال : الخلع تفريق وليس هو بطلاق (٤) ، فإذا (٥) وافقته عليه . قال (٦) في الخلع اختلاف (٧) .

(١) تقدم الكلام في حكم المسألة في المسألة (١٤٤٠) .

(٢) في الأصل (حنة) وفي المصرية (حمية) وفي المطبوع (حنة) وعلى صاحبه في الهامش : كذا في الأصل، وأظن أن اسم (حنة) (حنة) وَرَدَ وَهُمَا من الناسخ، وإنما هي جميلة بنت عبد الله بن أبي ، والصواب أن اسمها (حبيبة) ، كما أثبتناه، وقد تقدم تصويب الاسم وترجمتها وتخريج الحديث في المسألة (١٣٦٣) .

(٣) قال أبو بكر : لا خلاف عن أبي عبد الله أن الخلع ما كان من قبل النساء ، فإذا كان من قبل الرجال فلا نزاع في أنه طلاق تُملك به الرجعة ، ولا يكون فسخاً . المغنى ٣٣٨/٧ والإنصاف ٣٩٧/٨ .

(٤) تقدم تخريج هذا النص في المسألة (١٤٤٨) .

(٥) في المطبوع بدون (الفاء) في (إذا) .

(٦) سقطت (قال) من المصرية .

(٧) تقدم الكلام عليه في المسألة (١٤٤٤) .

١٤٤٧ - سألت أبا عن المختلعة الحائل (١) هل لها (٢) نفقة ؟  
فقال : لا (٣) .

١٤٤٨ - حدثني أبي قال : نا محمد بن جعفر قال : نا  
شعبة (٤) عن عبد الملك بن ميسرة عن طاووس (٥) قال : سئل عن  
الخلع ؟ قال : ليس بشيء . فقال الرجل : إنك لا تزال (٦) تأتينا بشيء  
لا ندرى ما هو ؟ قال : والله لقد جمع ابن عباس بين رجل من أهل  
اليمن وبين امرأته كان طلقها بطلقتين ثم خلعها (٧) .

(١) في جميع النسخ ( الحامل ) ولكن يبدو لي أنه وقع تحريف من ( الحائل ) لأن  
الحامل لا خلاف بين أهل العلم في أن زوجها عليه النفقة والسكنى ، كما سيأتي الكلام عليه  
بعد قليل . والحائل : ضد الحامل جمعها حيال ، في حديث أم معبد ( والشاء عازب  
حيال ) أى غير حوامل . النهاية ٢٦٣/١ .

(٢) كذا في الأصل بعد التصحيح ، وفي المصرية ( لهذا ) وهذا خطأ ، وفي  
المطبوع كما هو في الأصل .

(٣) قال ابن قدامة : إن الرجل إذا طلق امرأته طلاقاً بائناً ، فإما أن يكون ثلاثاً ،  
أو بخلع ، أو بانت بفسخ ، وكانت حاملاً فلها النفقة والسكنى بإجماع أهل العلم ، لأن  
الحمل ولده ، فيلزمه الإنفاق عليه ، ولا يمكنه النفقة عليه إلا بالإنفاق عليها ، فوجب كما  
وجبت أجرة الرضاع . وإن كانت حائلاً فلا نفقة لها ، وفي السكنى روايتان : إحداها :  
ها ذلك . والثانية : لا سكنى لها ولا نفقة ، وهى ظاهر المذهب . المغنى  
٢٣٢/٨ - ٢٣٣ .

وفي الإنصاف رواية ثالثة : لها السكنى والنفقة والكسوة ، وعنه أيضاً : يجب لها  
نفقة والسكنى ٣٦٠/٩ - ٣٦١ .

(٤) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي .

(٥) هو طاووس بن كيسان البجلي .

(٦) في الأصل ( لن تزال ) وفي المصرية ( لن نراك ) والأنسب ( لا تزال ) وكذا  
في المطبوع .

(٧) لم نعثر على قول طاووس بالسند المذكور ، ولكنه روى من طرق أخرى نحوه  
عن ابنه عنه أحياناً ، وعن ابن عباس على الأكثر ، انظر : مصنف عبد الرزاق ٤٨٥/٦ -  
٤٨٦ ح رقم ١١٧٦٥ ، ١١٧٦٦ ، ومصنف ابن أبي شيبة ١١٢/٥ ، والسنن الكبرى  
٣١٦/٧ ، والمحلى ٥٨٨/١١ - ٥٨٩ .

١٤٤٩ - سمعت أبا سئل عن امرأة أرضعت أمة لقوم صبية صغيرة ، ثم تزوج رجل بالمرأة التي أرضعت تلك الصغيرة (١) الأمة ، يحل (٢) لهذا الرجل أن يوطأ الأمة إذا اشتراها بملك اليمين ؟ فقال : لا يوطأها وكرهه وقال : هي أمها ولكن يستخدمها وهي أمتة . فقليل له : إن صارت إلى المرأة تستخدمها (٣) ؟ قال : هي أمها (٤) .

### عتق الأمة صداقها (٥)

١٤٥٠ - سألت أبا عن الرجل يعتق الأمة ويجعل عتقها صداقها ثم يطلقها قبل أن يدخل بها . قال : تُعتق ويرجع عليها بنصف قيمتها (٦) .

- 
- (١) زاد في المطبوع ( و ) قبل ( الأمة ) وهو خطأ ، لأنه لا يستقيم المعنى به .  
 (٢) في المصرية ( تحل ) وفي المطبوع ( يحل ) كما أثبتناه .  
 (٣) في الأصل غير منقوط ، وفي المصرية ( يستخدمها ) والصواب ( تستخدمها ) وكذا في المطبوع .  
 (٤) الرجل لا يوطأ هذه الأمة ، لأنها أصبحت ربيبة له من الرضاع ، والربيبة لا يجوز معها النكاح إذا دخل بأمها ، فكذلك لا يجوز وطئها بملك اليمين ، ومعروف أن للرضاع حكم النسب . وانظر : الكافي ٣/٣٩ .  
 (٥) عنوان الباب في هامش الأصل والمصرية .

(٦) تعتق الأمة ، لأنه أعتقها وقت النكاح فلا رجوع في العتق بعد زواله ويثبت النكاح ، لأنه يصح كون العتق صداقاً - نص عليه أحمد - إن وجدت شروط أخرى للنكاح مثل وجود الشاهدين وغيره . فإذا ثبت النكاح وقد ثبت العتق ، فتصبح حرة ولها نصف مهرها إن طلقها قبل الدخول ، والمهر هنا نفسها وهي لا تتجزأ ، وثانياً ، زال الرق فلا عودة فيه ، فيلزم عليه نصف قيمتها . انظر : مختصر الخرق ص ١٣٦ - ١٣٧ والمغني ٧/٧٥ - ٧٦ والإنصاف ٨/٩٩ - ١٠٠ .

## الأخرس يتزوج (١)

١٤٥١ - سألت أبا عن الأخرس يتزوج ؟ قال : إذا كان يفهم الإشارة ، أو يفهم ما يدرونه له من التزويج ، وكذا إذا طلق أيضاً (٢) .

٢٩٨ قلت لأبي : فإن لم يدر / ولم يفهم ؟ قال : لا يتزوج . قلت : يزوجه وليه ؟ قال : لا (٣) قلت : فيذبح ؟ قال : يشير إلى السماء يعني الأخرس (٤) .

١٤٥٢ - سألت أبا عن طلاق الأخرس فقال : إن كان يعقل أو يشير فطلاقه جائز .

## سئل عن لبن الفحل والرضاع

١٤٥٣ - سمعت أبا سئل عن لبن الفحل (٥) ؟ قال : كل

(١) العنوان على هامش الأصل والمصرية .  
(٢) تقدم الكلام على زواجه وطلاقه في المسألة (١٤٢٩) ويدرونه ، معناه يُعلمونه قال في اللسان : أدراه وأدريته غيرى ، إذا أعلمته ٢٧٨/١٨ .  
(٣) حمل ابن قدامة قول الإمام - أى النفى على أنه إذا كان بالغاً - ، فقال : قال أحمد : لا يزوجه وليه . يعنى إذا كان بالغاً ، لأن الخرس لا يوجب الحجر فهو كالصَّم .  
المغنى ٨٠/٧ .

(٤) قال ابن قدامة : قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على إباحة ذبيحة الأخرس . وقال :- أى ابن قدامة - إذا ثبت هذا فإنه يشير إلى السماء ، لأن إشارته تقوم مقام نطق الناطق ، وإشارته إلى السماء تدل على قصده تسمية الذى فى السماء . المغنى ٤٠٣/٩ - ٤٠٤ .

(٥) لبن الفحل . قال ابن قدامة : معناه : أن المرأة إذا أرضعت طفلاً بلبن ثاب من وطء رجل ، حرم الطفل على الرجل وأقاربه ، كما يحرم ولده من النسب ، لأن اللبن =

رجل يرضع امرأة ابنه أو جارية ابنه فهو يحرم عليه (١) . قال : وأذهب أيضاً إلى حديث عائشة (٢) .

١٤٥٤ - سمعت أنى يقول : سمعت عبد الرحمن (٣) بن مهدي يقول : عليكم بالفهم مرتين ، يعنى فى الفقه .

١٤٥٥ - سألت أنى هل تُحرّم المصّة والمصتان (٤) ؟ قال : لا أجتري عليه ، قلت : إنها أحاديث (٥) صحاح ، قال : نعم ،

=من الرجل كما هو من المرأة ... وقال : قال أحمد : لبن الفحل ، أن يكون للرجل امرأتان فترضع هذه صبية ، وهذه صبيّاً ، لا يزوج هذا من هذا ، وسئل ابن عباس عن رجل له جارتان أرضعت إحدهما جارية ، والأخرى غلاماً ، فقال : لا ، اللقاح واحد ، قال الترمذى : هذا تفسير لبن الفحل . المغنى ١١٣/٧ - ١١٤ .  
وقال ابن الأثير : فى الحديث : إن لبن الفحل يحرم ، يريد بالفحل الرجل تكون له امرأة ولدت منه ولداً ولها لبن ، فكل من أرضعته من الأطفال بهذا اللبن ، فهو محرم على الزوج وإخوته وأولاده منها ، ومن غيرها ، لأن اللبن للزوج حيث هو سببه . النهاية ٢٢٧/ ٤ .  
وكذا فى لسان العرب ٢٥٥/١٧ مادة ( لبن ) .

(١) هكذا عبارة الرد على المسألة فى الأصل والمصرية ، وهى غير واضحة ، لعل فيها سقطاً أو تحريفاً ، لأن ابن قدامة نقل آنفاً قول الإمام أحمد الذى يختلف عن هذا تماماً .

(٢) أخرج حديث عائشة الإمام أحمد فى المسند ٣٣/٦ ، ٣٨ ، ١٧٧ ، ١٩٤ ، ٢١٧ ، ٢٧١ ، وأخرجه البخارى عن عروة بن الزبير عن عائشة ، أن أفلح أخوا أنى القعيس جاء يستأذن عليها وهو عمها من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب فأبيت أن آذن له . فلما جاء رسول الله ﷺ أخبرته بالذى صنعت . فأمرنى أن آذن له . الصحيح مع الفتى ، كتاب النكاح ، باب لبن الفحل ، ١٥٠/٩ ، ح رقم ٥١٠٣ ، وأخرجه مسلم فى الصحيح كتاب الرضاع ، باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل ١٠٦٩/٢ ح رقم ١٤٤٥ .

(٣) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبرى مولاهم ، قال ابن المدينى : ما رأيت أعلم منه ، تقدمت ترجمته .

(٤) ( المصتين ) كذا فى جميع النسخ ، ولكن بالرفع كما أثبتناه .

(٥) قد أخرج مسلم عدة أحاديث عن النبى ﷺ من طرق مختلفة وبالألفاظ مختلفة ولكن معناها واحد ، منها : عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : =

ولكن أجبنا عنها (١) .

١٤٥٦ - سمعت أنى يقول : إذا رضع الكبير لا يحرم إنما هو طعام (٢) .

١٤٥٧ - حدثنى أنى قال : حدثنا يحيى (٣) بن سعيد عن هشام (٤) قال : أخبرنى أنى (٥) عن حجاج (٦) عن أبيه (٧) قلت

= « لا تحرم المصة والمصتان » وعن أم الفضل ، قالت : ..... فقال النبى ﷺ : « لا تحرم الإملاجة والإملاجتان » . وعنها أيضاً : أن نبى الله قال : « لا تحرم الرضعة والرضعتان ، أو المصة أو المصتان » انظر : الصحيح ، كتاب الرضاع ، باب فى المصة والمصتان ٢ / ١٠٧٣ - ١٠٧٥ ، وأخرج مثل هذه الأحاديث أصحاب السنن أيضاً .

(١) قال ابن قدامة : ولا تثبت الحرمة بالرضاع إلا بشرطين ، أحدهما : أن يرتضع فى العامين ، فلو ارتضع بعدهما بلحظة لم تثبت . والثانى : أن يرتضع خمس رَضَعَات فى ظاهر المذهب . المقنع ٢/٢٩٨ ، قال المرداوى على كلا الشرطين : هذا المذهب بلا ريب . الإنصاف ٩/٣٣٣ ، ٣٣٤ .

ونقل ابن قدامة روايات أخرى عن الإمام أحمد ، منها : أن قليل الرضاع وكثيره يحرم ، وزعم الليث ، أن المسلمين أجمعوا على أن قليل الرضاع وكثيره يحرم فى المهد ما يفطر به الصائم .

وهناك رواية ثالثة : لا يثبت التحريم إلا بثلاث رضعات ، المغنى ٨/١٧١ - ١٧٢ ، وانظر أيضاً : الإنصاف ٩/٣٣٤ .

(٢) المذهب الذى عليه الأصحاب ، أن الحرمة لا تثبت بالرضاع إلا إذا ارتضع فى العامين ، فلو ارتضع بعدهما بلحظة لم تثبت الحرمة ، الإنصاف ٩/٣٣٣ - ٣٣٤ .

(٣) هو يحيى بن سعيد القطان .

(٤) هو هشام بن عروة بن الزبير .

(٥) هو عروة بن الزبير .

(٦) هو حجاج بن حجاج بن مالك الأسلمى . مقبول ، من الثالثة ، ولأبيه صحبة . تقريب التهذيب ١/١٥٢ ، وتهذيب التهذيب ٢/١٩٩ .

(٧) هو حجاج بن مالك بن عويم بن أنى أسيد بن رفاعة الأسلمى . صحابى ، له حديث فى الرضاع . الإصابة ١/٣١٤ .



يارسول الله : ما يُذهب عنى مذمة (١) الرضاع ؟ قال : عبد أو أمة .  
سألت أئى عن ذلك ؟ قال : يعنى أن يهب لمن ترضع ولده غرة (٢)  
عبد أو أمة ، فيكون قد ذهبت مذمة الرضاع .

### مسائل من النكاح

١٤٥٨ - / سألت أئى عن الرجل يكون أسيراً بأرض الروم ٢٩٩  
يتزوج بها فيعزل عنها ؟ قال : أكره العزل (٣) ، ربما كان منه الولد وأنا

(١) نقل ابن الأثير هذا الحديث وقال : المَذْمَةُ بالفتح مفعلة من الذم ، وبالكسر من الذمة والذمام ، وقيل : هى بالكسر والفتح ، الحق والحرمة التى يذم مُضَيِّعُهَا ، والمراد بمذمة الرضاع ، الحق اللازم بسبب الرضاع ، فكأنه سأل ما يسقط عنى حق المرضعة ، حتى أكون قد أدبته كاملاً ؟ وكانوا يستحبون أن يعطوا للرضعة عند فصال الصبى شيئاً سوى أجرتها . النهاية ١٦٩/٢ .

(٢) أخرج الحديث الإمام أحمد من طريق هشام عن حجاج عن أبيه قال : قلت يارسول الله : ما يُذهب عنى مذمة الرضاع ؟ قال : غرة ، عبد أو أمة . المسند ٤٥٠/٣ ، وأخرج أبو داود أيضاً من طريق هشام نحوه فى السنن ، كتاب النكاح ، باب فى الرضخ عند الفصال ٥٥٣/٢ ، والنسائى فى السنن مثله من الطريق نفسه كتاب النكاح ، باب حق الرضاع وحرمة ١٠٨/٦ ، وأخرجه الترمذى بنفس الطريق وقال : هذا حديث حسن صحيح . كتاب الرضاع ، باب ما جاء ما يذهب مذمة الرضاع ٤٥٩/٣ ح رقم ١١٥٣ .

قال المباركفورى : غرة : أى مملوك ، وقيل : الغرة لاتطلق إلا على الأبيض من الرقيق ، وقيل : هى أنفس شئ يملك ، قال الطبيى : الغرة : المملوك وأصلها البياض فى جهة الفرس ، ثم استعير لأكرم كل شئ كقولهم : غرة القوم سيدهم ، ولما كان الإنسان المملوك خير ما يملك سمي غرة . تحفة الأخوذى ٣١٥/٤ ، وانظر أيضاً : النهاية لابن الأثير ٣٥٣/٣ .

(٣) العزل : يعنى عزل الماء عن النساء حذر الحمل ، يقال : عزل الشئ يعزله عزلاً إذا نَحَاهُ وصرفه . النهاية ٢٣٠/٣ .

أكرهه أن يتزوج أو يتسرَّ (١) من أجل ولده (٢) .

١٤٥٩ - سألت أبا عن رجل تزوج ابن له (٣) لم يدرك (٤) من ابنة رجل غير مدرّكة ثم مات الغلام . فقال : إن كان أبو الغلام ضمن عن ابنه الصداق فعليه أن يؤديه إلى أبا الجارية كله كاملاً (٥) ، وإن لم يكن ضمن عن ابنه فليس عليه شيء . (٦) قلت : فإن كان للغلام مال أو دار ؟ قال : يؤدي عنه جميع الصداق (٧) .

١٤٦٠ - سألت أبا عن قوم يزوّجون بناتهم من قوم ، على

= والعزل مكروه ، ومعناه أن ينزع إذا قرب الإنزال فينزل خارجاً من الفرج إلا أن يكون لحاجة ، مثل أن يكون في دار الحرب ، أو تكون زوجته أمة فيخشى الرق على ولده ، أو قد يحتاج إلى بيعها ، وقد رويت الرخصة فيه عن جمع من الصحابة والتابعين ، وهو مذهب مالك والشافعي وأصحاب الرأي . ولا يعزل عن الحرة إلا بإذنها ولا عن الأمة إلا بإذن سيدها ، وهذا هو المذهب ، نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب .  
وقيل : لا يباح العزل مطلقاً . وقيل : يباح مطلقاً . والراجح ، الأول ، والله أعلم . انظر: المغنى ٢٩٨/٧ والإنصاف ٣٤٨/٨ .

(١) في المصرية : ( يتسر ) بدون ياء في آخره . قال أبو منصور الأزهرى : أصل يتسرى : يتسرر فكثرت الراءات فقلبت إحداها ياء كما قالوا تظنيت من الظن ، والسرية فعلية من السر وهو الجماع ، وكان أبو الهيثم يقول : السر ، السرور فقالوا لها سرية لأنها سرور مالکها ، وهذا أحسن القولين ، والقول الأول أكثر . الزاهر ٣٠٦ - ٣٠٧ وأيضاً المطلع ١١٤ - ١١٥ .

(٢) تقدمت المسألة في كتاب السير في التزوج بدار الحرب برقم ١١١٩ ، ومعنى من أجل ولده : أى مخافة أن تلد له فيبقى في بلاد العدو ، كما صرح به في مسائل ابن هانئ ١٢٢/٢ رقم ١٧٠٥ .

(٣) في المطبوع : ( يزوج ابناً له ) .

(٤) أى لم يبلغ .

(٥) لأن صداق الصغيرة الغير الرشيدة يدفع إلى وليها ، ووليها هو الأب . الكافي

٩٤/٣ .

(٦) تقدم الكلام على هذه المسألة عند المسألة السابقة رقم ١٣١٤ .

(٧) لأن الصداق استقر بموت الزوج . الكافي ٩٦/٣ .

أنه ماكان من ذكر فهو للرجل المسلم ، وما كان من أنثى فهي مشتركة يهودية ، أو نصرانية ، أو مجوسية ؟ قال : يجبر كل من هؤلاء من أى منهم على الإسلام ، لأن آباءهم مسلمون (١) حديث النبي ﷺ : « فأبواه يهودانه وينصرانه » (٢) يردون كلهم على الإسلام .

١٤٦١ - سألت أئى عن رجل اشترى جارية وأمها فوطىء الابنة ثم أعتقها ، هل يجوز له أن يوطأ الأم ؟ فكرهه ، وقال : قال الله عز وجل : ( وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ) (٣) .

(١) فى النسختين ( مسلمين ) والصواب مأثبته ، وكذا فى المطبوع أيضاً . ولعل صورة المسألة ، أن قوماً من أهل الكتاب اليهود والنصارى والمجوس على اختلاف فيهم يزوجون بناتهم من قوم من المسلمين ، بشرط أن الأولاد الذكور يكونون تبعاً للمسلمين ، الأزواج والبنات تبعاً للنسوة الكتابيات فتكون يهودية أو نصرانية أو مجوسية . فأجاب الإمام عليه بأن الأولاد مسلمون ومن أى منهم يجبر على الإسلام ، لأن آباءهم مسلمون ، والحديث يدل عليه بأن الأبناء يصيرون على دين أبيهم ، وهذا الشرط لاجدوى له ولا يعمل بموجبه .

(٢) أخرجه أحمد فى مسنده عن أئى هريرة رضى الله عنه مرفوعاً : كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة هل تحسون فيها من جدعاء . المسند ٢/٢٣٣ ، وأيضاً نحوه ٢/٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٣١٥ ، ٣٤٦ ، ٣٩٣ ، ٤١٠ ، ٤٨١ ، والبخارى فى ، كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصبى فمات هل يصل عليه ، بلفظ « ما من مولود إلا يولد ..... وقال : بهيمة جمعاء » . وأيضاً : ثم يقول أبو هريرة رضى الله عنه : ( فَطَرَهُ اللَّهُ التِّى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ) . الآية . سورة الروم : الآية : ٣٠ .

الصحيح مع الفتح ٢١٩/٣ ح رقم ١٣٥٨ - ١٣٥٩ ، ومثل أحمد فى ٢٤٥/٣ ح رقم ١٣٨٥ ، ومسلم فى كتاب القدر ، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ، من طرق عن أئى هريرة مرفوعاً مثله ونحوه ، الصحيح ٤/٢٠٤٧ - ٢٠٤٨ ح رقم ٢٦٥٨ . (٣) سورة النساء الآية : ٢٣ .

أى كما لايجوز النكاح بأمهات النساء كذلك لا يجوز وطؤهن بملك اليمين ، أشار إليه ابن قدامة فى الكافى ٣/٣٩ .

### الظهار (١)

١٤٦٢ - سألت أبا عن الظهار من الأمة والحرّة سواء ؟  
قال : إذا كانت الأمة امرأته تزوجها بمهر فهو ظهار (٢) ، وإذا كانت  
ملك يمين وأم ولد فليس منها ظهار (٣) . وقال مرة أخرى : فيه كفارة  
يمين (٤) .

### / الحرام (٥)

٣٠٠

١٤٦٣ - سألت أبا عن رجل قال لامرأته : أنت عليّ حرام  
ونوى الطلاق ، قال : لا يكون طلاقاً نوى أو لم ينو . قيل : فيه  
كفارة الظهار .

١٤٦٤ - قيل : فإن قال : الحل عليه حرام ؟ قال : كذلك  
أيضاً ، قيل : إنه لم ينو الطلاق ، قال : نوى أو لم ينو (٦) .

(١) عنوان من هامش الأصل والمصرية .

(٢) لأن الظهار يصح من كل زوجة أمة كانت أو حرة وهي زوجة ، وإن كانت  
أمة لآخر . انظر : المغنى ٥/٨ ، ١٩ .

(٣) قال ابن قدامة : ولا يصح الظهار من أمته ولا أم ولده . المغنى ١٢/٨ ،  
وقال المرداوى : لم يصح بلا نزاع . الإنصاف ١٩٩/٩ .

(٤) قال ابن مفلح : ولا ظهار من أمته أو أم ولده ، ويلزمه كفارة يمين ، نقله  
الجماعة ، ونقل حنبل : كفارة ظهار ، ويتخرج : لغو ، الفروع ٤٨٩/٥ . قال المرداوى  
في وجوب كفارة اليمين : هذا المذهب ، قال الزركشى : وهو المشهور المختار . الإنصاف  
١٩٩/٩ . ونقل صالح هذه المسألة بنصها في مسائله ص ٧ .

(٥) عنوان من هامش الأصل والمصرية .

(٦) إذا قال لزوجته : أنت عليّ حرام وأطلق فهو ظهار ، وإن نوى غير الظهار  
فالنصوص عن أحمد في رواية جماعة ، أنه ظهار نوى الطلاق أم لم ينو ، وإن قال : الحل =

١٤٦٥ - قيل : فرجل قال : الحل عليه حرام أعنى به الطلاق ؟ .

قال : طلقت امرأته ثلاثاً . قلت : ثلاثاً . قال : نعم ، ولكن لا أفتى به (١) .

١٤٦٦ - حدثنا قال : حدثني أبو بكر بن أبي شيبة قال : حدثنا حاتم بن إسماعيل (٢) ، عن جعفر (٣) ، عن أبيه (٤) ، عن علي

= عَلَى حرام ، أو ما أحل الله عَلَى حرام ، أو ما انقلب إليه الحرام ، وله امرأة فهو مظاهر ، نص عليه أحمد في الصور الثلاث . المغني ٤١٣/٧ - ٤١٤ ، ٨/٨ . والمسألة فيها ثلاث روايات إحداهن : أنه ظاهر ، وهو المذهب في الجملة ، وهو من مفردات المذهب ، والثانية : هو كناية ظاهرة ، والثالثة : هو يمين ، وكونه ظهاراً هو الأشهر في المذهب ، نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله . انظر الإنصاف ٤٨٦/٨ - ٤٨٧ .

(١) قال ابن قدامة : وعن أحمد : أنه إذا نوى الطلاق كان طلاقاً قال : إذا قال : ما أحل الله عَلَى حرام ، - يعنى به الطلاق - أخاف أن يكون ثلاثاً ولا أفتى به . ثم إن قال : أعنى به الطلاق ، فهي ثلاث . نص عليه أحمد ، لأنه أتى بالألف واللام التي للاستغراق ، تفسيراً للتحريم ، فيدخل فيه الطلاق كله ، وعنه : لا يكون ثلاثاً حتى ينويها ، وإن قال : أعنى به طلاقاً فهو واحدة ، لأنه ذكره منكراً فيكون طلاقاً واحداً ، نص عليه أحمد . المغني ٤١٤/٧ - ٤١٥ .

وقال المرداوي في المسألة : تطلق امرأته ثلاثاً ، وعنه : أنه ظاهر ، والصحيح من المذهب أن ذلك طلاق ، وعليه عامة الأصحاب ، وعنه : أنها تطلق واحدة إن لم ينو أكثر ، وإن قال : أعنى به طلاقاً ، طلقت واحدة ، هذا المذهب . الإنصاف ٤٨٨/٨ - ٤٨٩ .

(٢) هو حاتم بن إسماعيل المدني ، أبو إسماعيل الحارثي مولاهم ، أصله من الكوفة ، صحيح الكتاب ، صدوق بهم . قال ابن المديني : روى عن جعفر عن أبيه أحاديث مراسيل أسندها ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومائة . تهذيب التهذيب ١٣٧/١ .

(٣) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب .

(٤) هو أبو جعفر محمد الباقر .

قال : إذا قال الرجل لامرأته : أنت علىّ حرام فهي ثلاث (١) .

### سئل عن العنين (٢)

١٤٦٧ - سمعت أبا سئل عن الرجل إذا وصل مرة إلى امرأته ، قال : ليس بعنين ، ولا يفرق بينهما ، وإليه أذهب ، وإن لم يصل بعد وإن طالبتة ليس لها ذلك .

١٤٦٨ - حدثنا أبي قال : حدثنا وكيع قال : حدثنا سفيان (٣) عن الزُّكَيْنِ (٤) ، عن أبيه (٥) ، وحصين بن قبيصة (٦) ،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة بإسناده في مصنفه مثله ، وأيضاً عن ابن فضيل عن عطاء بن السائب عن الحسن بن علي قال : ثلاث . المصنف ٧٢/٥ . وأخرج البيهقي بإسناد آخر عن علي قال : يجعل الخلية والبرية والبتة والحرام ثلاثاً ، السنن الكبرى ٣٤٤/٧ . وليلاحظ أن هذه الرواية في المسائل من زيادات عبد الله .

(٢) العنين : كسكين ، من لا يأق النساء عجزاً أو لا يريدن . القاموس المحيط ٢٤٩/٤ ، قال المرداوي : هو الذي لا يمكنه الوطء على الصحيح من المذهب ، وقيل : هو الذي له ذكر ولكنه لا ينتشر . الإنصاف ١٨٦/٨ . قال الخرق : إن اعترفت أنه قد وصل إليها مرة بطل أن يكون عنيماً . قال ابن قدامة : أكثر أهل العلم على هذا . المختصر : ١٤٤ ، المغني ٢٠٣/٧ .

قال المرداوي : وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف ١٨٨/٨ .

(٣) هو الثوري .

(٤) هو زُكَيْن - بالتصغير - ابن الربيع بن عميلة - بفتح المهملة - الفزاري أبو الربيع الكوفي . ثقة . مات سنة إحدى وثلاثين ومائة . تهذيب التهذيب ٢٨٧/٣ - ٢٨٨ ، تقريب التهذيب ٢٥٢/١ .

(٥) هو ربيع بن عميلة الفزاري ، قال عثمان بن سعيد الدارمي : سألت يحيى بن معين عن الركين وأبيه ؟ فقال : ثقتان .

تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين - ١١٠ برقم ٣٢٩ ، الجرح والتعديل ٤٦٧/٣ ، الثقات لابن حبان ٢٢٦/٤ .

(٦) هو حصين بن قبيصة الفزاري - بفتح فاء فزاي خفيفة فألف فراء - ثقة . تهذيب التهذيب ٣٨٧/٢ ، تقريب التهذيب ١٨٣/١ ، المغني ١٩٨ .

قالا : قال عبد الله : (١) يؤجل العين سنة فإن جامع وإلا فرق بينهما (٢) .

١٤٦٩ - حدثني أبي قال : حدثنا عبد الرحمن (٣) ، عن (٤) سفيان (٥) ، عن الرُّكَيْنِ (٦) ، عن أبي النعمان (٧) ، قال : أتينا المغيرة ابن شعبة (٨) فيه فأجله سنة (٩) .

(١) هو ابن مسعود رضى الله عنه .  
(٢) أخرجه عبد الرزاق عن الثورى به نحوه - المصنف ٢٥٣/٦ - ٢٥٤ ح رقم ١٠٧٢٣ ، وابن أبى شيبة بالإسناد المذكور مثله . المصنف ٢٠٦/٤ ، والطبرانى بسنده إلى الثورى به مثله ، وبإسنادين آخرين أيضاً من طريق الركين نحوه . المعجم الكبير ٤٠٠/٩ ح رقم ٩٧٠٤ - ٩٧٠٦ .  
وقال الهيثمى عن الإسناد الأول ( وهو الذى ذكر الإمام أيضاً ) رجاله رجال الصحيح ما عدا حصين بن قبيصة وهو ثقة . مجمع الزوائد ٣٠١/٤ ، والدارقطنى بإسناده عن الثورى به نحوه . السنن ٣٠٦/٣ . والبيهقى بسنده إلى الثورى به نحوه . السنن الكبرى ٢٢٦/٧ .

(٣) هو ابن مهدى .  
(٤) فى النسختين ( بن ) وهو خطأ ، والصواب مأثبته إذ ليس أحد من مشايخه يسمى عبد الرحمن بن سفيان .  
(٥) هو الثورى .  
(٦) هو ابن الربيع .

(٧) هو حنظلة بن نعيم العنزى ، سمع عمر وروى عنه ابنه أبو طلق الغضبان وروى عنه الركين بن الربيع قال : سمعت أبا طلق ، قال الحافظ ابن حجر : لست أستبعد أن يكون هو حنظلة ، وفى الإسناد من طريق شعبة عن الركين عن أبى طلق عن المغيرة ، وفى الإسناد من طريق الثورى عن الركين عن أبى النعمان عن المغيرة ، قال سفيان : كنت أنا وشعبة عند الركين فمر ابن لأبى النعمان يقال له : أبو طلق ، فقال الركين : سمعت أبا أبى طلق ، فذهب على شعبة أبا أبى طلق فقال : أبو طلق - انظر : السنن الكبرى للبيهقى ٢٢٦/٧ ، تعجيل المنفعة ١٠٨ .

(٨) هو المغيرة بن مسعود بن معتب الثقفى ، صحابى مشهور ، أسلم قبل الحديبية ، وولى إمرة البصرة ، ثم الكوفة ، مات سنة خمسين على الصحيح .  
الإصابة ٤٥٢/٣ - ٤٥٣ .

(٩) أخرجه عبد الرزاق عن الثورى عن الركين عن أبى النعمان ( وفيه الثورى =

١٤٧٠ - حدثني أبي قال : نا يزيد (١) قال : أخبرنا محمد

٣٠١ - يعنى ابن / إسحاق (٢) - عن خالد بن كثير الهمداني (٣) ، عن الضحاك بن مزاحم (٤) ، أن علياً رضى الله عنه أجل العين سنة ، فإن انبسط إلى أهله فسييل ذلك وإلا فرق بينهما ، فالتمسنا من فضل الله (٥) .

١٤٧١ - حدثني أبي قال : حدثنا يزيد (٦) قال : أخبرنا

شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب أجل الذى لا يستطيع أن يأتى امرأته سنة وجعل لها الصداق كاملاً وعليها العدة كاملة (٧) .

= عن ابن النعمان ( عنه نحوه المصنف ٢٥٤/٦ ح رقم ١٧٢٤ .

وابن أبى شيبه عن الثورى عن الركين عن أبى حنظلة التيمى ( والصواب حذف أبى ) عن المغيرة نحوه . المصنف ٢٠٦/٤ .

والدارقطنى بسنده عن عبد الرحمن : نا سفيان به نحوه ، وأيضاً من طريق شعبة نحوه وأيضاً من طريق آخر عن الركين عن حنظلة بن نعيم : أن المغيرة بن شعبة أجله سنة من يوم رافعه . السنن ٣٠٦/٣ ، والبيهقى من طرق نحوه - السنن الكبرى ٢٢٦/٧ . (١) هو يزيد بن هارون . (٢) هو صاحب المغازى .

(٣) هو خالد بن كثير الهمداني الكوفى ، ليس به بأس ، وأخطأ من قال : له صحبة وعند البخارى : أنه ابن أبى نوف . تهذيب التهذيب ١١٣/٣ - ١١٤ ، تقريب التهذيب ٢١٧/١ .

(٤) الضحاك بن مزاحم الهلالى ، أبو القاسم أو أبو محمد الخراسانى ، صدوق ، كثير الإرسال ، مات بعد المائة . تهذيب التهذيب ٤٥٣/٤ - ٤٥٤ ، تقريب التهذيب ٣٧٣/١ .

(٥) أخرجه عبد الرزاق بإسناد آخر عنه بمعناه . المصنف ٢٥٤/٦ ح رقم ١٠٧٢٥ وأخرجه ابن أبى شيبه عن أبى خالد الأحمر عن محمد بن إسحاق بمعناه . المصنف ٢٠٦/٤ . والبيهقى بسنده من طريق أبى بكر بن أبى شيبه بمعناه . السنن الكبرى ٢٢٧/٧ .

(٦) هو ابن هارون .

(٧) أخرجه عبد الرزاق بسنده عن ابن المسيب ، وعبد الكريم نحوه مختصراً . =



## سئل عن المفقود

١٤٧٢ - سألت أبا عن [ امرأة ] (١) المفقود ، كم تتربص ؟  
[ قال ] (٢) : أربع سنين وأربعة أشهر وعشرة أيام ، ثم تتزوج ، قال :  
وكذلك ماله (٣) .

١٤٧٣ - قال أبا : والمفقود أن يفقد الرجل في الحرب ، أو  
يكسر به في البحر ، أو يكون نائماً على فراشه فلا يرى ، ونحو  
ذلك (٤) .

١٤٧٤ - قلت لأبي : فالرجل يغيب عن أهله فلا يدرى  
مكانه ؟ قال : ليس هذا بمفقود (٥) .

= المصنف ٢٥٣/٦ ح رقم ١٠٧٢٠ - ١٠٧٢٢ .

وأخرجه ابن أبي شيبة بالإسناد المذكور مختصراً ، وأيضاً بإسناد آخر عن قتادة به  
نحوه مختصراً ، وعنده للأثر الوارد عن عمر طرق أخرى وألفاظ مختلفة . المصنف  
٢٠٧/٤ - ٢٠٩ .

والدارقطني بسنده عن ابن المسيب عنه نحوه مختصراً . السنن ٣/٣٠٥ ، والبيهقي  
بسنده عن قتادة به عنه نحوه . السنن الكبرى ٧/٢٢٦ .

قال المرداوي : إذا اعترف بالعتة ، أو أقامت هي بينة بها : أجل سنة على الصحيح  
من المذهب ، نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم . الإنصاف  
١٨٦/٨ .

(١) ، (٢) زيادة لم تكن في النسختين ، والسياق يقتضيها ، وكذا في المطبوع .  
(٣) نقل أبو داود أيضاً نحوه في المسائل ص ١٧٧ - ١٧٨ . والمذهب : أن  
امرأة المفقود تتربص أربع سنين ، ثم تعتد للوفاة أربعة أشهر وعشراً وتحل للأزواج ، وأما  
ماله فالمذهب : أنه يقسم بعد تمام أربع سنين ، وفيه روايات أخرى . انظر : المغنى  
١٣١/٨ - ١٣٢ ، ١٣٨ ، الإنصاف ٧/٣٣٦ - ٣٣٧ ، ٢٨٨/٩ .

(٤) نقل هذا المعنى للمفقود عن الإمام أحمد ، أبو داود في مسائله ص ١٧٦ ،  
وابن هانئ في مسائله ١/٢١٦ ، س رقم ١٠٥٢ . انظر أيضاً : الإنصاف ٩/٢٨٨ .

(٥) إذا غاب الرجل عن امرأته وانقطع خبره ولم يعلم له موضع ، فإنه لم يخل من =

١٤٧٥ - قلت لأبي : المفقود إذا قدم وقد تزوجت امرأته وقسم ماله ؟ قال : يرد عليه ماله ، ويخير بين امرأته وبين الصداق ، <sup>(١)</sup> صداقه الذى كان يساق إليها <sup>(٢)</sup> .

١٤٧٦ - قلت لأبي : إن اختار الصداق دفع إليه ؟ قال : نعم ، فإن اختار امرأته اعتدت من زوجها الأخير ثم ردت إليه <sup>(٣)</sup> .

١٤٧٧ - حدثني أبي قال : حدثنا يحيى بن سعيد القطان

=حالين : أحدهما : أن يكون ظاهر غيبته السلامة ، كسفر التجارة في مهلكة ، وإباق العبد ، وطلب العلم والسياسة ، وفي هذه الصورة لا يعتبر مفقوداً ولا تزول الزوجية مالم يثبت موته ، هذا هو المذهب . ونقل أحمد بن أصرم عن أحمد : إذا مضى عليه تسعون سنة قسم ماله . وهذا يقتضى أن زوجته تعتد عدة الوفاة ، ثم تتزوج . والثانية : أن تكون ظاهر غيبته الهلاك كالذى يفقد من بين أهله ليلاً أو نهاراً ، أو يخرج إلى الصلاة فلا يرجع أو يمضى إلى مكان قريب ليقضى حاجته ، فلا يظهر له خبر ، أو يفقد بين الصنفين ، أو ينكسر لهم مركب فيغرق بعض رفقته ، أو يفقد في مهلكة ، وفي هذه الصورة يعتبر مفقوداً ، فتربص زوجته أربع سنين أكثر مدة الحمل ، ثم تعتد للوفاة أربعة أشهر وعشراً ، وتحل للأزواج . انظر المغنى ١٣٠/٨ - ١٣١ .

انظر أيضاً : الإنصاف ٢٨٨/٩ .

(١) ظاهره أنه يخير بين الصداق وامرأته ، وإن جاء قبل دخول الزوج الثانى بها ولكن في رواية أخرى : أما قبل الدخول فهي امرأته ، وإنما التخيير بعد الدخول ، وقال ابن قدامة وغيره : والصحيح أن عموم كلام أحمد يحمل على خاصه ، وأنه لا تخيير إلا بعد الدخول ، وهذا هو المذهب . المغنى ١٣٣/٨ - ١٣٤ ، الإنصاف ٢٩١/٩ .

(٢) عن الإمام روايتان في هذه المسألة : والمذهب كما جاء في هذه الرواية : أنه يرجع بالصداق الذى أصدقها هو ، والرواية الثانية : أنه يرجع بالمهر الذى أصدقها الثانى . انظر المغنى ١٣٤/٨ - ١٣٥ ، والإنصاف ٢٩٣/٩ .

(٣) نقل هذه الرواية صالح بن أحمد في مسائله ص ١٠ ، وقال ابن قدامة : إن أمسكها الأول فهي زوجته بالعقد الأول ، ويجب عليه اعتزلها، حتى تقضى عدتها من الثانى ، وإن اختار تركها فإنها تكون مع الثانى ، ويرجع الأول عليه بصداقها ، لقضاء الصحابة بذلك ، ولأنه حال بينه وبينها بعقده عليها ودخوله بها . انظر : المغنى ١٣٤/٨ .

قال : حدثنا عبد الملك - يعنى ابن أبى سليمان - قال : حدثنى عطاء / عن عبيد بن عمير أن رجلاً فقد فى عهد عمر ، فأتت امرأته ٣٠٢ عمر ، فقالت : إن زوجى فقد ، فقال : اذهبى فتربصى أربع سنين ، ففعلت ثم جاءت ، فقال : اعتدى أربعة أشهر وعشراً ، ففعلت ، ثم جاءت فدعا ولى المفقود ، فقال : طلق : فطلق ، فقال : اعتدى ثلاثة قروء ، ففعلت<sup>(١)</sup> ، ثم جاءت فقال : اذهبى ، فتزوجى من شئت ، ثم جاء زوجها بعد ذلك ، فقال له عمر : ويحك ، أنى<sup>(٢)</sup> كنت فقال : يا أمير المؤمنين : استهوتنى الشياطين ، فذهبوا بى ما أدرى أين أنا من أرض الله ، فكنت قينهم<sup>(٣)</sup> يستعبدونى ، حتى غزاهم منهم مسلمون ، فكنت فيما أصابوا من غنائمهم ، قالوا : أنت رجل من الإنس وهؤلاء من الجن ، فما شأنك فيهم ؟ فأخبرتهم خبرى ، قالوا : فأى أرض الله أحب إليك أن تصبح ؟ قلت : بالمدينة ، هى أرضى ، فأصبحت وأنا أنظر إلى الحرة ، فخيره عمر بين امرأته وبين الصداق ، قال : لا حاجة لى فيها ، وقد حبلت من زوجها ، فأمر له بالصداق<sup>(٤)</sup> .

(١) الاعتداد بثلاثة قروء بعد طلاق ولى المفقود لم أجد ذكره فى أى رواية .

(٢) فى المطبوع ( أين ) وهو خلاف الأصل والمصرية ، وفيهما ( أنا ) والصواب ما أثبتته .

(٣) فى المصرية والمطبوع ( فيهم ) وفى الأصل يبدو أنها ( قينهم ) وهى المناسبة للسياق

(٤) نقل هذه الرواية ابن قدامة فى المغنى باختلاف فى بعض الكلمات . وقال : رواه الأثرم والجوزجاني بإسنادهما عن عبيد بن عمير . المغنى ١٣٢/٨ .

وأخرج عبد الرزاق والبيهقى من طريق ابن أبى ليلى عن عمر قصة نحو هذه القصة تقريباً . انظر : المصنف ٨٧/٧ ح رقم ١٢٣٢٢ ، والسنن الكبرى ٤٤٦/٧ .

وأخرج ابن أبى شيبه عن ابن عيينة عن عمر وعن يحيى بن جعدة ، أن رجلاً =

١٤٧٨ - حدثني أئى قال : حدثنا عبد الرزاق قال : حدثنا معمر عن الزهرى عن ابن المسيب أن عمر وعثمان قضيا فى المفقود أن امرأته تربص أربع سنين وأربعة أشهر وعشراً بعد ذلك ، ثم تزوج ، فإن جاء زوجها / الأول خير بين الصداق وبين امرأته (١) . ٣٠٣

### تزويج الوليان (٢)

١٤٧٩ - سمعت أئى : سئل عن جارية صغيرة زوّجها أبوها من رجل ، وأخوها من رجل آخر ؟ قال : هو الذى زوج الأب ، رَضِيت أم كَرِهت ، يرى نكاح الأب جائزاً على الصغيرة (٣) .

= استهوته الجن على عهد عمر ، فأثت امرأته عمر ، فأمرها أن تربص أربع سنين ، ثم أمر وليّه بعد أربع سنين أن يطلقها ، ثم أمر أن تعتد ، فإذا انقضت عدتها تزوجت ، فإن جاء زوجها خير بين امرأته والصداق . المصنف ٢٣٧/٤ - ٢٣٨ .

(١) أخرجه عبد الرزاق فى المصنف ٨٥/٧ ، ح رقم ١٢٣١٧ . وأخرج ابن أئى شيبه من طريق عبد الأعلى عن معمر نحوه . المصنف ٢٣٧/٤ ، ٢٣٨ . وانظر أيضاً : السنن الكبرى للبيهقى ٤٤٥/٧ فقد جاء فيها مثله .

(٢) العنوان من هامش الأصل والمصرية . وهو غير موجود فى المطبوع .

(٣) روى هذه المسألة صالح بن أحمد فى مسائله ص ٨ . هذا إذا زوّج الرجل ابنته البكر الصغيرة فوضعها فى كفاءة ، فالنكاح ثابت وإن كرهت ، وهذا لاختلاف فيه .

ونقل ابن المنذر الإجماع عليه ، فقال : وأجمعوا أن إنكاح الأب ابنته البكر الصغيرة جائز ، إذا زوّجها بكفو . الإجماع ص ٩١ ، وانظر أيضاً : المغنى ٤٠/٧ .

وأما غير الأب فالصحيح من المذهب : أنه ليس له تزويج صغيرة جدّاً كان أو غيره . انظر : المغنى ٤١/٧ ، الإنصاف ٥٧/٨ ، وعلى هذا لا يصح تزويج الأخ أخته الصغيرة مع الملاحظة أن أحق الناس بنكاح المرأة الحرة أبوها .

وتزويج الولى الأبعد مع حضور الولى الأقرب من غير إذنه ، أو عضله فاسد . انظر المغنى ١٣/٧ ، ٢٨ .

## الجمع بين الأختين بملك اليمين<sup>(١)</sup>

١٤٨٠ - سألت أبا عن رجل له أمة يطأها فأراد أن يتزوج أختها أو يتسرى ؟ قال : لا يجمع بين الأختين الأمتين<sup>(٢)</sup> . قلت لأبي : فإن زوج أختها التي عنده من رجل ؟ قال : إذا زوجها لم يكن به بأس إذا حرم عليه فرجها ، تزوج أختها . قيل له : فإن زوجها من رجل آخر ثم تزوج أختها ، فطلق الرجل هذه التي تزوج أختها ، فرجعت في ملكه ؟ قال : ينبغي أن يخرج إحداها من ملكه<sup>(٣)</sup> .

(١) العنوان من هامش الأصل والمصرية ، وهو غير موجود في المطبوع .  
(٢) قال ابن قدامة : وإن وطئ أمة ثم أراد نكاح أختها ، فقد سئل أحمد عن هذا فقال : لا يجمع بين الأختين الأمتين ، فيحتمل أنه أراد أن النكاح لا يصح ، قال القاضي : هو ظاهر كلام أحمد ، لأن النكاح يصير به المرأة فراشاً ، فلم يجز أن ترد على فراش الأخت كالوطء ، ويحتمل أن يصح النكاح . ولا تباح المنكوحة حتى تحرم أختها ، قال أبو الخطاب : وهو ظاهر كلام أحمد ، لأنه سبب يستباح به الوطء ، فجاز أن يرد على وطء الأخت ، ولا يبيح كالشراء .

ثم رجح ابن قدامة الاحتمال الأول وقال : إن وطء مملوكته معنى يحرم أختها لعله الجمع ، فمنع صحة نكاحها كالزوجة ، ويفارق الشراء فإنه لا يقصد به الوطء . ولهذا صح شراء الأختين ، ومن لا يحل له . المغنى ١٢٧/٧ .

وذكر قبل هذا أنه لا يجوز الجمع بين الأختين من إماءته في الوطء ، نص عليه أحمد في رواية الجماعة ، وأنه إذا وطئ إحداها فليس له وطء الأخرى قبل تحريم الموطوءة على نفسه بإخراج من ملكه أو تزويج . انظر المصدر السابق ١٢٤/٧ ، ١٢٥ .  
وذكر في الإنصاف : أن هذا هو المذهب . انظر ١٢٤/٨ - ١٢٩ .

(٣) روى هذه المسألة صالح بن أحمد في مسائله باختلاف يسير في بعض الكلمات ص ٢٨ . وقال ابن قدامة : متى زال ملكه عن الموطوءة زوالاً أحل له أختها فوطئها . ثم عادت الأولى إلى ملكه فليس له وطء إحداها ، حتى تحرم الأخرى بإخراج عن ملكه أو تزويج ، نص عليه أحمد . المغنى ١٢٦/٧ .

وفي الإنصاف : فإن عادت إلى ملكه لم يُصَبَّ واحدة منهما حتى يحرم الأخرى سواء كان وطئ الثانية أو لا ، وهذا المذهب . الإنصاف ١٢٨/٨ .

١٤٨١ - سألت أئى : عن الرجل يتزوج المرأة فى نفسه أن يطلقها ؟ قال : أكرهه ، هذه متعة (١) .

### الاستبراء (٢)

١٤٨٢ - سمعت أئى : سئل عن الرجل يشتري الجارية ثم يريد أن يبيعها من يومها ، هل يجوز له أن يبيعها قبل أن يستبرئها ؟ فقال : الذى اشترى الجارية لا ينبغى أن يطأها حتى يستبرئها ولا يبيعها إذا كان يطأها حتى يستبرئها (٣) .

١٤٨٣ - سألت أئى عن الجارية إذا استبرأها الرجل صغيرة

(١) نكاح المتعة : أن يتزوج المرأة مدة مثل أن يقول : زوجتك ابنتى شهراً أو سنة أو إلى انقضاء الموسم أو قدوم الحاج وشبهه ، سواء كانت المدة معلومة أو مجهولة ، فهذا نكاح باطل . نص عليه أحمد ، وهو الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، وعنه : يكره ويصح ، وذكرها أبو بكر فى الخلاف ، وغير أئى بكر من الأصحاب بمنعون هذا ، ويقولون : فى المسألة رواية واحدة فى تحريمها .

وقال ابن عقيل : رجع عنها الإمام أحمد ، وقال ابن تيمية : توقف الإمام أحمد عن لفظ ( الحرام ) ولم ينفه ، هذا إذا اشترط المدة عند العقد ، أما إذا تزوجها بغير شرط لكن فى نيته طلاقها بعد شهر أو إذا انقضت حاجته فى هذا البلد ، فالصحيح من المذهب : أنه كما لو شرطه . نص عليه ، وعليه الأصحاب ، وقيل : يصح كما لو نوى . إن وافقته وإلا طلقها . انظر : المغنى ١٧٨/٧ - ١٨٠ ، الإنصاف ١٨٣/٨ .

(٢) العنوان من هامش الأصل والمصرية .

(٣) من ملك أمة لم يحل له وطؤها ولا الاستمتاع بها بمباشرة أو قبلة ، حتى يستبرئها ، هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، أما إذا أراد بيعها وكان يطأها ، ففى وجوب استبرائها روايتان .

وذكر أكثر الأصحاب الروايتين فى كل أمة كان يطأها . وخص ابن قدامة والناظم بما إذا لم تكن آيسة . وإن كان لا يطأها لم يلزمه استبرائها ، لكن يستحب ذلك ليعلم خلوها من الحمل ، وعنه : يلزمه الاستبراء وإن لم يطأها . انظر : المغنى ١٤٨/٨ ، ١٥٣ ، والإنصاف ٣١٦/٩ ، ٣٢٣ - ٣٢٤ .

لا تحيض فوطئها ثم أراد أن يبيعها قبل أن يستبرئها ، بكم يستبرئها ؟  
وهي ممن لا تحيض ، : قال : يستبرئها بثلاثة أشهر ، لأن الحبل  
لا يستبين في أقل من ثلاثة / أشهر (١) . ٣٠٤

١٤٨٤ - سمعت أوى : سئل عن رجل له أمة وتزوج عليها  
قال : عليه أن ينفق عليها (٢) .

### المرأة تدعى على ميت أنه زوجها

١٤٨٥ - سألت أوى عن امرأة أن رجلاً ميتاً زوجها ، ولم  
يكن لها بينة وذاك أنه كان جرى بينها وبين زوجها فرقة ، ولم تعرف  
كيف كانت الفرقة ، أيجوز أن تقيم البينة بأصل النكاح ، وتعطى  
الميراث ؟ فقال أوى : إذا قامت البينة على الميت أنه تزوجها بولى  
وشهود في صحة من بدنه وجواز من أمره فهي على حقها حتى يخرج  
الزوج أو ورثته من ذلك (٣) .

(١) استبراء الآيسة والصغيرة يحصل بمضى شهر ، وهذا المذهب ، وعنه : بثلاثة  
أشهر ، كما نقله عبد الله وجماعة ، وقال الزركشى وغيره : هذا هو المشهور عن الإمام  
أحمد رحمه الله . واختاره الخرق وغيره . وعنه : بشهر ونصف ، نقلها حنبل ، وعنه :  
بشهرين . الإنصاف ٣٢٦/٩ - ٣٢٧ ، المبدع ١٥٧/٨ - ١٥٩ ، انظر أيضاً : مختصر  
الخرق ص ١٦٦ ، والمغنى ١٤٢/٨ . قلت : وأختار الأحوط ، وهو المشهور عن الإمام  
أحمد ثلاثة أشهر .

(٢) إذا اسلمت المرأة نفسها إلى الزوج البالغ على الوجه الواجب عليها فلها  
نفقتها على الزوج بالاتفاق ، قال ابن قدامة : اتفق أهل العلم على وجوب نفقات  
الزوجات على أزواجهن إذا كانوا بالغين . إلا الناشز منهن ، ذكره ابن المنذر وغيره .  
المغنى ١٩٥/٨ .

(٣) أشار إلى هذه الرواية لعبد الله بن مفلح في المبدع ١٩٩/١٠ .  
وقال ابن قدامة : وإن ادعت المرأة النكاح على زوجها وذكرت معه حقاً من =

١٤٨٦ - سألت أئى عن الرجل يدعى أن هذه المرأة الميتة امرأتى ، وهذا ابنى منها ، يجوز أن يقيم البينة بأصل النكاح والابن يصح بأنه ابنها على ما يقيم البينة بأصل النكاح ، فقال أئى : هذه المرأة إن أقام الرجل على ذلك بينة بأنه زوجها ولئى بشهود ، فهما على أصل نكاحهما ، والفراش ثابت يلحق به الولد لقول النبى ﷺ : « الولد للفراش »<sup>(١)</sup> إذا كان الولد مثله يولد لهذا الذى يقيم البينة<sup>(٢)</sup> .

### تفسير حديث البكر بالبكر<sup>(٣)</sup>

١٤٨٧ - سألت أئى عن حديث قبيصة بن حريث<sup>(٤)</sup> عن سلمة بن المحبق<sup>(٥)</sup> الهذلى عن النبى ﷺ : « البكر بالبكر »<sup>(٦)</sup>

= حقوق النكاح كالصداق والنفقة ونحوها سمعت دعواها بغير خلاف نعلمه ، لأنها تدعى حقاً لها تضيفه إلى سببه ، فتسمع دعواها ، كما لو ادعت ملكاً أضافته إلى الشراء . المغنى ٢٤٣/١٠ - ٢٤٤ .

وفى المقنع : وإن ادعى على غائب أو مستتر فى البلد أو ميت أو صبي أو مجنون وله بينة سمعها الحاكم وحكم بها ٢٦٧/٤ .

وقال المرداوى : وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف ٢٩٨/١١ .

(١) تقدم تخريجه فى س ١٤١٥ ( المرأة تسلم قبل زوجها ) .

(٢) ذكر ابن مفلح هذه الرواية لعبد الله باختلاف يسير فى الألفاظ واستدل بها على أن من شهد بالنكاح فلا بد من ذكر شرطه . لأن الناس يختلفون فى شروطه . فيجب ذكرها . لئلا يعتقد الشاهد صحته ، وهو فاسد . المبدع ١٩٩/١٠ .

(٣) العنوان من هامش الأصل .

(٤) هو قبيصة بن حريث ، ويقال : حريث بن قبيصة ، والأول أشهر ، الأنصارى البصرى . صدوق ، مات سنة سبع وستين . تهذيب التهذيب ٣٤٥/٨ - ٣٤٦ ، تقريب التهذيب ١٢٢/٢ .

(٥) فى المطبوع ( سلمة بن المحبق ) وهو خطأ . والصواب ما أثبتته ، وقد تقدمت

ترجمته فى س رقم ٤٧ .

(٦) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده عن وكيع ثنا الفضل بن دهم عن الحسن =



فقال : هما البكران اللذان لم يتزوجا<sup>(١)</sup> لا الرجل ولا المرأة ، وعن  
الثيب بالثيب ، قال : / الثيب الذى يعنى قد تزوج وتزوجت المرأة ٣٠٥  
فهما الثيبان<sup>(٢)</sup> . فقلت لأبى : فإن كانت المرأة ليست<sup>(٣)</sup> بثيب ؟  
قال : تجلد هى ، ويجلد هو ويرجم ، فإن كانا جميعا ثيبين<sup>(٤)</sup> جُلدا  
ورُجما<sup>(٥)</sup> .

---

= عن قبصة به - ولفظه : « خذوا عنى ، خذوا عنى ، قد جعل الله لمن سيلا ، البكر  
بالبكر جلد مائة ، ونفى سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » ٤٧٦/٣ .

وذكره أبو داود فقد : روى وكيع أول هذا الحديث عن الفضل بن دهم عن  
الحسن عن قبصة بن حريث عن سلمة بن المحبق عن النبى ﷺ ، وإنما هذا إسناد حديث  
ابن المحبق أن رجلا وقع على جارية امرأته ، ثم قال : الفضل بن دهم ليس بالحافظ ، كان  
قصاباً بواسط . السنن ٥٧٢/٤ .

وقد صح هذا الحديث عن عبادة بن الصامت مرفوعاً . أخرجه مسلم فى  
صحيحه - الحدود - باب حد الزنا ١٣١٦/٣ - ١٣١٧ ح رقم ١٣٩٠ ، وأبو داود  
فى سننه - الحدود - باب فى الرجم ٥٧٠/٤ ح رقم ٤٤١٥ والترمذى فى  
سننه - الحدود - باب حد الزنا ٤١/٤ ح رقم ١٤٣٤ وقال : حسن صحيح ، والعمل  
على هذا عند بعض أهل العلم .

(١) فى الأصل والمصرية ( لم يتزوجان ) وهو خطأ . والصواب ما أثبتته . لأنه  
تقتضيه القاعدة . وكذا فى المطبوع .

(٢) فى المقنع : المحسن : من وطئ امرأته فى قبلها فى نكاح صحيح وهما بالغان  
عاقلان حران ، فإن اختل شرط من ذلك فى أحدهما فلا إحصان لواحد منهما  
٩٠/٤ - ٩١ .

قال المرداوى : هذا المذهب بهذه الشروط . الإنصاف ١٧١/١٠ ، وانظر أيضاً  
المغنى ٣٨/٩ - ٤٠ .

(٣) فى الأصل والمصرية ( ليس ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته كما تقتضيه  
القاعدة وكذا فى المطبوع .

(٤) فى النسختين والمطبوع ( ثيبان ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته  
كما تقتضيه القاعدة .

(٥) الزانى المحسن حده الرجم حتى يموت بالاتفاق ، وفى جلده قبل الرجم =

## باب الجمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها

١٤٨٨ - سألت أبا رجل له امرأة ، ثم أنه اشترى جارية .  
 قالت المرأة : إن هذه الجارية كانت لأبي لأجل لزوم هذه المرأة أن  
 يجمعها ؟ فقال أبا : يقال : إن عبد الله بن جعفر (١) جمع بين امرأة  
 رجل وابنته من غيرها (٢) . ويروى كذلك عن عبد الله بن صفوان (٣)

=روایتان : إحداهما : لايجلد وهو المذهب ، والثانية : يجلد ، واختاره الخرق وجماعة  
 من الأصحاب .

أما غير المحصن فجلده جلد مائة وتغريب عام إلى مسافة القصر ، سواء كان  
 الْمُغْرَب رجلاً أو امرأة ، وهذا هو المذهب ، وعن الإمام روايات أخرى . هذا ، ولو زنا  
 محصن ببيكر فعلى كل واحد منهما حده ، كما نص عليه الإمام أحمد .

وروى أبو هريرة وزيد بن خالد : « أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ فقال  
 أحدهما : إن ابني كان عسيفاً على هذا فزنا بامرأته ، وإنني افتديت منه بشاة ووليدة ،  
 فسألت رجلاً من أهل العلم فقالوا : إنما على ابنك جلد مائة وتغريب عام . والرجم على  
 امرأة هذا . فقال النبي ﷺ : والذي نفسي بيده ، لأقضين بينكما بكتاب الله عز وجل ،  
 على ابنك جلد مائة وتغريب عام ، وجلد ابنه مائة وغربه عاماً ، وأمر أنيسا الأسلمي أن  
 يأتي امرأة الآخر فإن اعترفت فارجمها فاعترفت فرجمها » متفق عليه . انظر : المغني  
 ٣٥/٩ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٤ ، والإنصاف ١٠/١٧٠ ، ١٧٣ .

(١) هو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي  
 أبو محمد أو أبو جعفر ، وهي أشهر ، أحد الأجداد ، ولد بأرض الحبشة ، وهو أول من  
 ولد بها من المسلمين ، صحابي ، وكان له عند موت النبي ﷺ عشر سنين - توفي سنة  
 ثمانين ، وهو ابن ثمانين . انظر : الإصابة ٢/٢٨٩ - ٢٩٠ .

(٢) أخرج البيهقي من طريق الزهري قال : أخبرني غير واحد أن عبد الله بن  
 جعفر جمع بين بنت علي وامرأة علي ، ثم ماتت بنت علي فتزوج عليها بنتاً لعلّي أخرى ،  
 وقال : وقد رواه ابن أبي ذئب . عن عبد الرحمن بن مهران عن عبد الله بن جعفر  
 بنحوه . السنن الكبرى ١٦٧/٦ .

(٣) هو عبد الله بن صفوان بن أمية بن خلف بن وهب بن حذافة بن جمح  
 الجمحي أبو صفوان المكي ، ولد على عهد النبي ﷺ - ولأبيه صحبة مشهورة ، وقتل =

وكرهه الحسن <sup>(١)</sup> وعكرمة <sup>(٢)</sup> ، قال أنى : وأرجو أن لا يكون به بأس <sup>(٣)</sup> .

١٤٨٩ - حدثنى أنى قال : حدثنا يحيى بن آدم قال : حدثنا أبو بكر النهشلى عن مغيرة عن قُثم مولى جعفر <sup>(٤)</sup> قال : كانت عند

= مع ابن الزبير وهو متعلق بأستار الكعبة ، سنة ثلاث وسبعين ، ذكره ابن سعد فى الطبقة الأولى من التابعين .

تهذيب التهذيب ٢٦٥/٥ - ٢٦٦ ، تقريب التهذيب ٤٢٣/١ - ٤٢٤ ، وأثره أخرجه ابن أنى شيبه عن ابن عُلَيَّة عن أيوب عن عكرمة بن خالد أن عبد الله بن صفوان تزوج امرأة رجل من ثقيف وابنته يعنى من غيرها . المصنف ١٩٤/٤ .

(١) قول الحسن : أخرجه ابن أنى شيبه عن ابن عُلَيَّة عن أيوب قال : سئل الحسن عن الرجل يتزوج امرأة الرجل وابنته فكره ذلك ، يعنى من غيرها .

وأخرج عن ابن إدريس عن هشام عن ابن سيرين قال : لا بأس أن يجمع الرجل بين ابنة الرجل وامرأة أبيها ، وأن الحسن كرهه . المصنف ١٩٥/٤ .

هذا ، وقد روى عنه أنه كرهه مرة ، ثم قال : لا بأس به ، وعلقه البخارى فى صحيحه - كتاب النكاح - باب ما يحل من النساء وما يحرم ١٥٣/٩ ، وقال الحافظ : وصله الدارقطنى بلفظ ( وكان الحسن يكره ) وأخرجه فى كتاب النكاح ، من طريق سلمة بن علقمة قال : إني جالس عند الحسن إذ سأله رجل عن الجمع بين البنت وامرأة زوجها فكرهه ، فقال له بعضهم : يا أبا سعيد هل ترى به بأساً ؟ فنظر ساعة ثم قال : ما أرى به بأساً . الفتح ١٥٥/٩ .

وأخرجه ابن أنى شيبه عن ابن عُلَيَّة عن سلمة بن علقمة قال : سئل الحسن عن ذلك فكرهه ، فقال له بعض : يا أبا سعيد هل ترى بينهما شيئاً ؟ فقال : لا أرى بينهما شيئاً . المصنف ١٩٥/٤ .

(٢) قول عكرمة : أخرجه ابن أنى شيبه عن شيبه عن شعبة عن فضيل عن ابن سيرين عن عكرمة أنه كان يكره أن يجمع الرجل بين المرأة وبين امرأة أبيها . المصنف ١٩٥/٤ .

(٣) الجمع بين امرأة الرجل وبنته من غيرها لا يحرم بلا خلاف فى المذهب ، وفى كراهته روايتان : والمذهب : عدم الكراهة . المغنى ١٢٨/٧ ، والكافى ٤٥/٣ ، شرح منتهى الإرادات ٣١/٣ ، الإنصاف ١٢٣/٨ .

(٤) هو قُثم ( بضم قاف وفتح مثله ، انظر : المغنى ص ٢٠١ ) ابن لؤلؤة الهاشمى =

عبد الله بن جعفر أم كلثوم بنت علي (١) وليلى بنت مسعود (٢) وامرأة عليّ النهشلية (٣) .

١٤٩٠ - حدثني أبي قال : نا عبد الرزاق قال : حدثنا معمر عن الزهري قال : جمع عبد الله بن جعفر بين امرأة رجل وابنته من غيرها (٤) .

١٤٩١ - حدثني أبي قال : [ حدثنا وكيع قال ] (٥) حدثنا

=مولى آل العباس . ذكره ابن حبان في الثقات . انظر : التاريخ الكبير ١٩٤/٤ ، والجرح والتعديل ١٤٥/٧ ، والثقات ٣٢١/٥ وهو في المطبوع ( قيم مولى جعفر ) وهو خطأ . (١) ذكرها ابن سعد في ترجمة علي بن أبي طالب عند ذكره لأولاده . وكانت من فاطمة بنت رسول الله ﷺ . انظر : الطبقات ١٩/٣ .

(٢) وهى أم عبيد الله وأبى بكر ابنى علي . ذكرها ابن سعد فقال : أمهما ليلى بنت مسعود بن خالد بن ثابت ، وسرد نسبها إلى زيد مناة ابن تميم . الطبقات ١٩/٣ - ٢٠ .

(٣) أخرجه ابن أبى شيبه عن أبى بكر بن عياش عن مغيرة عن قُثم ، ولفظه : أن عبد الله بن جعفر جمع بين ابنة علي وامراته يعنى من غيرها . المصنف ١٩٤/٤ . وأخرجه البيهقي بسنده عن سعيد بن منصور ثنا جرير بن عبد الحميد عن مغيرة عن قُثم مولى آل العباس قال : جمع عبد الله بن جعفر بين ليلى بنت مسعود النهشلية وكانت امرأة على رضى الله عنه ، وبين أم كلثوم بنت على لفاطمة رضى الله عنها . فكانت امرأتيه . السنن الكبرى ١٦٧/٦ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق بلفظ : جمع عبد الله بن جعفر بين امرأة على وابنته من غيرها . تزوجهما جميعاً . المصنف ٤٨١/٧ ح رقم ١٣٩٦٥ ، وذكر هذا الأثر البخارى في صحيحه تعليقاً ، كتاب النكاح : باب ما يحل من النساء وما يحرم ١٥٣/٩ . قال الحافظ : الأثر المذكور وصله البغوى في الجعديات من طريق عبد الرحمن بن مهران أنه قال : جمع عبد الله بن جعفر بين زينب بنت علي ، وامرأة على ليلى بنت مسعود .

الفتح ١٥٥/٩ ، انظر أيضاً : الإصابة ٢٢٤/١ تنبيه - الجعديات : مرويات على ابن الجعد .

(٥) ما بين القوسين لا يوجد في المصرية .

حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلاً يقال له جبلة <sup>(١)</sup> من أصحاب النبي ﷺ كان بمصر جمع بين امرأة رجل وابنته / من ٣٠٦ غيرها <sup>(٢)</sup> .

### وطيء المرأة وابنتها بملك اليمين <sup>(٣)</sup>

١٤٩٢ - سألت أبا عن رجل اشترى جارية وابنتها فوطيء الابنة ثم أعتقها ، يجوز لهذا الرجل أن يطأ الأم إذا أعتق البنت ؟ فقال : لا ، وكرهه ولم يرخص فيه <sup>(٤)</sup> ، وتلا هذه الآية : ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ، وَالْأُيُوتُ ، وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ) <sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) ذكره الحافظ في الإصابة فقال : جبلة غير منسوب .....  
 قال البخاري : له صحبة ، وروى عنه ابن سيرين مرسلًا ، وأراه الأول يعني جبلة ابن عمرو الأنصاري ، وقال ابن السكن : يقال : له صحبة وليست له عن النبي ﷺ رواية ، وفي البخاري تعليقاً . قال ابن سيرين : لأبأس به ، يعني الجمع بين المرأة وابنة زوجها من غيرها . الإصابة ٢٢٤/١ .
- (٢) أخرجه ابن أبي شيبة عن الثقفى عن ابن عُلَيَّة عن أيوب سئل عن ذلك محمد ابن سيرين فلم ير به بأساً ، وقال : نبئت أن حله ( كذا في المصنف وهو خطأ والصواب : جبلة كما نقله الحافظ عن المصنف ، في الفتح ١٥٥/٩ ) رجل كان يكون بمصر تزوج أم ولد رجل وابنته يعني من غيرها . المصنف ١٩٤/٤ .
- قال البيهقي : ويذكر عن ابن سيرين أن رجلاً من أهل مصر كانت له صحبة يقال له : جبلة ، جمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها . السنن الكبرى ١٦٧/٧ .
- وقال الحافظ : وأخرج الدارقطني من طريق أيوب أيضاً عن ابن سيرين : أن رجلاً من أهل مصر كانت له صحبة يقال له : جبلة ، ثم ذكره . الفتح ١٥٥/٩ .
- وذكره الحافظ أيضاً في الإصابة في ترجمة جبلة ، كما تقدمت الإشارة إليه فراجعه .
- (٣) العنوان من هامش الأصل ، وهو غير موجود في المصرية والمطبوع .
- (٤) تقدمت هذه المسألة بنصها في باب ( مسائل من النكاح ) رقم ١٤٦١ .
- (٥) سورة النساء : الآية : ٢٣ .

## تخصيص عموم القرآن بالسنة (١)

١٤٩٣ - سألت أبا عنبية عن الآية إذا كانت عامة ؟ فقال :  
تفسرها السنة بالحديث إذا كانت الآية ظاهرة فينظر ما جاءت به السنة  
هي دليل على ظاهر الآية ، مثل قوله : ( يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي  
أَوْلَادِكُمْ ) (٢) ، فلو كانت الآية على ظاهرها ورث كل من وقع عليه  
اسم ولد ، فلما جاءت السنة : « أن لا يرث مسلم كافراً ولا كافراً  
مسليماً » (٣) وأنه لا يرث قاتل (٤)

(١) العنوان من هامش الأصل ، وهو غير موجود في المصرية والمطبوع .

(٢) سورة النساء : الآية : ١١ .

(٣) في الأصل ( مسلم ) وهو خلاف القواعد العربية ، والصحيح ما أثبتته .

هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن سفيان عن الزهري عن علي  
ابن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ قال : « لا يرث المسلم  
الكافر ولا الكافر المسلم » ٢٠٠/٥ ، وأيضاً مثله من طريق معمر عن الزهري به في  
٢٠٩/٥ وانظر أيضاً نحوه في ٢٠١/٥ - ٢٠٢ .

والبخاري في صحيحه - كتاب الفرائض - باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر  
المسلم - من طريق ابن جريج عن ابن شهاب به مثله ٥٠/١٢ ح رقم ٦٧٦٤ وانظر  
أيضاً الرقم ١٥٨٨ ، ٣٠٥٨ ، ٤٢٨٢ ، ٤٢٨٣ . ومسلم في صحيحه أول كتاب  
الفرائض - من طريق الزهري مثله ١٢٣٣/٣ - ح رقم ١٦١٤ .

(٤) أخرج الإمام أحمد بسنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قتل  
رجل ابنه عمداً ، فرفع إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فجعل عليه مائة من  
الإبل ، وقال : لا يرث القاتل ، ولولا أني سمعت رسول الله ﷺ : « لا يقتل والد  
بولده » لقتلتك .

وفي رواية : لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ليس لقاتل شيء لورثتك ،  
ودعا حال المقتول ، فأعطاه الإبل » وفي رواية أخرى : دعا أخا المقتول فأعطاه إياه دون  
أبيه ، وقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ليس لقاتل شيء » . المسند ٤٩/١ .

وأخرجه ابن ماجه بلفظ : أن أبا قتادة رجل من بني مدلج قتل ابنه فأخذ منه عمر  
مائة من الإبل ... فقال : أين أخو المقتول ؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ليس لقاتل =

ولا عبد (١) كانت (٢) هى دليلاً (٣) على ما أراد الله من ذلك (٤) .

قلت لأنى : إن كانت مبهمة ؟ فقال : والمبهمات ثلاث ،

= ميراث » السنن - كتاب الديات - باب القاتل لا يرث ، ٨٨٤/٢ ح رقم ٢٦٤٦  
( بتحقيق فؤاد عبد الباقي ) .

وقال فؤاد عبد الباقي عن هذا الحديث فى الزوائد : إسناده حسن ، وكذلك أخرج الترمذى وابن ماجه من طريق الليث بن سعد عن إسحاق بن عبد الله عن الزهرى عن حميد عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « القاتل لا يرث » .

وقال الترمذى : هذا حديث لا يصح ، لا يعرف إلا من هذا الوجه . وإسحاق بن عبد الله بن أبى فروة ، قد تركه بعض أهل الحديث ، منهم : أحمد بن حنبل ، والعمل على هذا عند أهل العلم أن القاتل لا يرث ، سواء كان القتل عمداً أو خطأ ، وقال بعضهم : إذا كان خطأ فإنه يرث وهو قول مالك . سنن الترمذى ٤/٢٥٠ ، كتاب الفرائض : باب ماجاء فى إبطال ميراث القاتل ح رقم ٢١٠٩ . وسنن ابن ماجه ، كتاب الديات : باب القاتل لا يرث . ٨٨٣/٢ ، ح رقم ٢٦٤٥ ، وكتاب الفرائض - باب ميراث القاتل ٩١٣/٢ ح رقم ٢٧٣٥ .

(١) لم أجد حديثاً مرفوعاً يصرح بأن العبد لا يرث ، لكن روى الدارمى بسنده عن الشعبي وإبراهيم أن علياً وزيداً كانا لا يحجبان بالكفار ولا بالمملوكين ، ولا يورثانهم شيئاً ، وكان عبد الله يحجب بالكفار وبالمملوكين ، ولا يورثهم ، سنن الدارمى ٣٥١/٢ ، الفرائض : باب فى المملوكين وأهل الكتاب .

وقال ابن قدامة : لانعلم خلافاً فى أن العبد لا يرث إلا ماروى عن ابن مسعود فى رجل مات وترك أباً مملوكاً يشتري من ماله ثم يعتق فيرث ، وقاله الحسن ، وحكى عن طاووس : أن العبد يرث ويكون ماورثه لسيده ككسبه . ثم ذكر دليله وردّ على أدلة المخالفين . المغنى ٦/٣٤٦ .

(٢) فى المصرية ( كاتب ) وفى المطبوع ( مكاتب ) وكلاهما خلاف الأصل والمعنى المراد .

(٣) فى الأصل ( دليل ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته ، لأنه تقتضيه القاعدة .

(٤) قال القاضى أبو يعلى : يجوز تخصيص عموم الكتاب بأخبار الآحاد ، سواء

كان العموم قد دخله التخصيص أو لم يدخله ، ثم ذكر هذا القول للإمام أحمد برواية عبد الله باختلاف بسيط فى بعض الألفاظ . انظر : العدة فى أصول الفقه ٥٥١/٢ .

وقال ابن القيم : إن تخصيص القرآن بالسنة جائز . وذكر الأمثلة على ذلك ، منها =

قوله : ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾<sup>(١)</sup> وقوله : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾<sup>(٢)</sup> فهذه مبهمات ، إذا تزوج الرجل المرأة حرمت عليه أمها ، وحرمت على أبيه وعلى ابنه وإن لم يكن دخل بها . (٣) .

قوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ - النساء : ١١ - خصصه قوله صلى الله عليه وسلم « لا يرث المسلم الكافر » ، أعلام الموقعين ٢/٢٩٩ ، انظر أيضاً : المسودة ص ١١٩ ، وروضة الناظر ١٢٧ - ١٢٩ ، وشرح الكوكب المنير ٣/٣٦٢ ، والإحكام في أصول الأحكام ٢/٣٣٢ ، وأيضاً فإن هذه الرواية نص من الإمام أحمد على التوقف في العمل بالظواهر حتى يبحث عن المعارض وفي العمل بالظاهر الذى يمكن أن يكون له معارض ثلاث روايات :

(١) الوقف فيها حتى يعلم ما يفسرها ، وهو الوقف المطلق .  
(٢) الأخذ بمجرد الظاهر والعمل به ابتداءً إلا أن يعلم ما يخالفه .  
(٣) التوقف فيها حتى يبحث عن المعارض ، فإذا لم يجده عمل به ، قال فى المسودة :

وهو بالأشبه بأصوله ، وعليه أكثر أجوبته ، وهذا هو الصواب إن شاء الله كما اختاره أبو الخطاب .

انظر : الروايتين والوجهين ق ٢٣٣ ، والمسودة ١١ - ١٣ ، وأيضاً ٨٩ ، ١١١ ، ١٢٢ ، وأصول مذهب الإمام أحمد ص ١١٦ - ١١٧ ، وستأتى هذه المسألة أيضاً فى كتاب الشهادات باب الخطأ والنسيان س رقم ١٨٣٩ .

(١) سورة النساء : الآية ٢٣ .

(٢) سورة النساء : الآية ٢٢ .

(٣) نقل القرطبي عن ابن عباس : أنه قال فى قوله تعالى : ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ هى مبهمة لا تحل بالعقد على الابنة ، وعن زيد بن ثابت : الأم مبهمة ليس فيها شرط ، وإنما الشرط فى الربائب ، وقال ابن قدامة : قال ابن عباس : أبهموا ما أبهم القرآن : أى عمموا حكمها فى كل حال ، ولا تفصلوا بين المدخول بها وبين غيرها . وأمهات النساء تحرم بمجرد العقد عن جمهور أهل العلم ، أما حلائل الأبناء ومنكوحات الأب فنقل القرطبي الإجماع على تحريمها وقال ابن قدامة : لا نعلم فى هذا خلافاً . تفسير القرطبي ١٢٢/٥ ، المغنى ١١٢/٧ .



١٤٩٤ - سألت أبا إذا تزوج الرجل المرأة ، يعطيها شيئاً قبل أن يدخل بها ، وإن لم يعطها إلا بعد ذلك بعض ما يصدقها قبل أن يدخل بها أو يدخل بها ، ثم يعطيها بعد قال : يعطيها ( شيئاً قبل أن يدخل بها ، وإن لم يعطها إلا بعد ذلك ) رجوت أن يكون (١) ذلك جائزاً (٢) .

١٤٩٥ - وقال / أبا : في الرجل يتزوج المرأة على ما تراضيا عليه الأهلون - يعنى في الصداق (٣) .

١٤٩٦ - قرأت على أبا : العبد يزوج ابنة أخيه أو ابنة امرأته ؟ قال : لا (١) - يزوجها وليها أو سلطان إن لم يكن لها ولي (٢) .

(١) ما بين القوسين لا يوجد في المصرية . وفي الأصل والمطبوع بعد قوله ( رجوت أن يكون ) زيادة ( قال ) وهذه الزيادة ليس لها معنى فحذفها .

(٢) قال ابن قدامة : يجوز الدخول بالمرأة قبل إعطائها شيئاً ، سواء كانت مفوضة أو مسمى لها ، وبهذا قال سعيد بن المسيب والحسن والنخعي والثوري والشافعي . المغنى ٢٤٥/٧ ، انظر أيضاً ماتقدم في باب ما يحرم من الرضاع وغير ذلك ١٤٣٨ .

(٣) ذكر ابن قدامة للصداق تسعة أسماء منها العلائق - وقال : روى عن النبي ﷺ أنه قال : « أدوا العلائق ، قيل : يارسول الله ! وما العلائق ؟ قال : ما يراضى به الأهلون » المغنى ٢٠٩/٧ .

(١) قال ابن قدامة : الشرط الثاني - أى للولاية - الحرية ، فلا ولاية للعبد في قول جماعة من أهل العلم ، فإن العبد لا ولاية له على نفسه فعلى غيره أولى . المغنى ٢١/٧ .

قال المرداوى معلقاً على قول ابن قدامة في المقنع ( ويشترط في الولي الحرية ) : هذا المذهب ، نص عليه في رواية عبد الله وصالح وإسحاق بن هانئ ، وعليه الأصحاب ، وقال في الانتصار: يحتمل أن يلي على ابنته ، ثم جوزه بإذن سيده ، وذكر في عيون المسائل احتمالاً بالصحة ، وقال في الروضة : هل للعبد ولاية على قرابته ؟ فيه روايتان . قال في القواعد الأصولية : والأظهر : أنه يكون ولياً . الإنصاف ٧٢/٨ .

(٢) لأن السلطان ولي من لا ولي له ، كما ورد في الحديث ، وقال ابن قدامة :

## في (١) الرجل يتزوج ذات المَحْرَم (٢)

١٤٩٧ - سألت أئى عن الرجل يتزوج بذات محرم منه وهو لا يعلم به ، ثم علم ، قال : إن كان عمداً يضرب عنقه ويؤخذ ماله ، وإن كان لا يعلم ، يفرق (٣) بينهما ، كأنه استحسّن أن يكون لها ما أخذت ولا يرجع عليها بشيء (٤) . قلت لأئى : حديث البراء : أن

= لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في أن للسلطان ولاية تزويج المرأة عند عدم أوليائها أو عزلهم .  
المغنى ١٧/٧ .

(١) كلمة : في . غير موجودة في المصرية .

(٢) كلمة : المحرم . في المصرية بدون الألف واللام .

(٣) من تزوج ذات محرم فالتكاح باطل بالإجماع ، فإن وطئها فعليه الحد بلا نزاع في المذهب ، إذا كان عالماً بتحريمه ، لكن ما حده ؟ فيه روايتان : الأولى : أنه يقتل ، وعنه : يقتل ويؤخذ ماله كما في رواية عبد الله . والرواية الثانية : حده حد الزاني ، وهو الصحيح من المذهب . قلت : والأولى أولى ، تعظيماً لحرمة الرحم .

أما إذا كان جاهلاً بتحريمه ، فقال جماعة من الأصحاب : إن كان يجهله مثله فلا حد عليه ، وقال جماعة : حيث ادعى الجهل بتحريم ذلك فلا حد عليه مطلقاً . المغنى ٥٥/٩ ، ٥٦ ، الإنصاف ١٨٥/١٠ ، المقنع مع حاشيته ٣٥٦/٣ - ٣٥٧ .

(٤) قال المرداوى : إذا كان نكاحها باطلاً بالإجماع ، ووطئ فيه فهي كمكرهة في وجوب المهر وعدمه على الصحيح من المذهب . الإنصاف ٣٠٨/٨ . وذكر قبل هذا : أن المكروهة على الزنا يجب لها مهر المثل ، سواء كانت أجنبية أو ذات محرم ، وهو المذهب ، وعنه : لامهر لذات محرمه ، وعنه : أن من تحرم ابنتها لامهر لها كالأم والبنت والأخت ، ومن تحل ابنتها كالعمة والخالة لها المهر . هذا إذا لم تكن مطاوعة ، أما المطاوعة فلا مهر لها ، على الصحيح من المذهب ، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . الإنصاف ٣٠٦/٨ - ٣٠٨ .

وقال ابن قدامة : ومن نكاحها باطل بالإجماع كالزوجة والمعتدة ، إذا نكحها رجل ، فوطئها عالماً بالحال وتحريم الوطئ وهي مطاوعة عليه فلا مهر لها . لأنه زنا يوجب الحد وهي مطاوعة عليه ، وإن جهلت تحريم ذلك أو كونها في العدة فالمصير لها لأنه وطئ شبهة . المغنى ٢٧٢/٧ .

رجلا أعرس بامرأة أبيه <sup>(١)</sup> ؟ قال : ذاك على أنه علم تزوج وأعرس بامرأة أبيه ، وهذا لا يكون إلا على العلم .

١٤٩٨ - سألت أبا عن حديث النبي ﷺ : « أن رجلا تزوج امرأة أبيه فأمر النبي ﷺ بقتله وأخذ ماله <sup>(٢)</sup> . قال أبا : فترى - والله أعلم - أن ذلك منه على الاستحلال . فأمر بقتله بمنزلة المرتد وأخذ ماله <sup>(٣)</sup> ، قال أبا : وكذلك المرتد لا يرثه أهله <sup>(٤)</sup> ، لأن النبي ﷺ قال : « لا يرث المسلم الكافر ، ولا <sup>(٥)</sup> الكافر المسلم » <sup>(٦)</sup> .

(١) حديث البراء بن عازب أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢٩٠/٤ ، وأبو داود في الحدود : باب في الرجل يزني بجارية امرأته . السنن ٦٠٤/٤ ح رقم ٤٤٥٨ .  
والترمذي في الأحكام : باب فيمن تزوج امرأة أبيه . السنن ٦٤٣/٣ ح رقم ١٣٦٢ وقال : حسن غريب ، وابن ماجه في الحدود ، باب من تزوج امرأة أبيه من بعده . السنن ٨٦٩/٢ ح رقم ٢٦٠٧ ، ولفظه : عن البراء بن عازب قال : مرّ بي خالي ( سمه هشيم في حديثه الحارث بن عمرو ) وقد عقد له النبي ﷺ لواءاً فقلت له : أين تريد ؟ فقال : بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه من بعده فأمرني أن أضرب عنقه .

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف ٢٧١/٦ - ٢٧٢ ح رقم ١٨٠٤ .

(٢) تقدم تخريجه آنفاً في المسألة السابقة .

(٣) أشار إلى هذه الرواية في حاشية المقنع ٩٥/٣ .

(٤) قال الخرق : ومتى قُتل المرتد على رذته فماله في الفء . المختصر ص ١٨٩ .  
وقال ابن قدامة : اختلفت الرواية عن أحمد في مال المرتد إذا مات أو قتل على رذته ، فروى عنه : أنه يكون فينا في بيت مال المسلمين ، قال القاضي : وهو صحيح في المذهب ، وعنه : ما يدل على أنه لورثته من المسلمين ، وعنه رواية : أن ماله لأهل دينه الذي اختاره ، إن كان منه من يرثه ، وإلا فهو فيء ، والمشهور الأول . المغني ٣٧٢/٦ وفي الإنصاف : وإن مات في رذته فماله فيء ، هذا المذهب ، عليه جماهير الأصحاب ، ٣٥٢/٧ .

(٥) سقطت من المطبوع جملة « ولا الكافر المسلم » .

(٦) حديث لا يرث المسلم الكافر . تقدم تخريجه في س ١٤٩٣ .

١٤٩٩ - سألت أبى عن رجل قال لجاريته : إذا ولدت فأنت حرة ، فأسقطت ؟ قال : عتقت <sup>(١)</sup> ، واحتج بحديث أبى ذر و غلام <sup>٣٠٨</sup> له ، / قال : إذا حال الحول عتق <sup>(٢)</sup> ، قلت لأبى : فإن أراد أن يتزوجها بعد ذلك ؟ قال : إن جدد عتقها فهو أجود <sup>(٣)</sup> ، ويأمر رجلاً يزوجه إياها ( برضاها وهو وليها يعنى الذى أعتقها يأمر رجلاً فيزوجه إياها ) <sup>(٤)</sup> .

(١) إن الأمة إذا وضعت بعد ماتبين فيه شيء من خلقة الإنسان من رأس أو يد ، أو رجل أو تخيط ، فهذا تنقضى به العدة ، وتصير الأمة أم ولد ، سواء وضعت حياً أو ميتاً - وسواء أسقطته - أو كان تاماً ، أما إذا ألفت نطفة أو علقه فهذا لا يتعلق به شيء من الأحكام ، لأنه لم يثبت أنه ولد لا بالمشاهدة ولا بالبينة ، نص عليه أحمد فقال : أما إذا كان علقه فليس بشيء ، إنما هي دم لا تنقضى به عدة ، ولا يعتق به أمة .

وإن وضعت مضغة لم يظهر فيها شيء من خلق الإنسان فشهدت ثقات من القوالب أن فيها صورة خفية تعلقت بها الأحكام ، لأنهم اطلعوا على الصورة التى خفيت على غيرهن ، وإن لم يشهدوا بذلك لكن علم به مبتدأ خلق ففيه روايتان : إحداها : لا تتعلق به الأحكام . والثانية : تتعلق به الأحكام . وهناك رواية ثالثة : أن الأمة تصير بذلك أم ولد ، ولا تنقضى به عدة الحرة . انظر : المغنى ١١٩/٨ - ١٢٠ ، ٤٧٦/١ - ٤٧٧ ، الإنصاف ٤٩٠/٧ - ٤٩١ .

(٢) ذكره ابن قدامة بلفظ : روى عن أبى ذر أنه قال لعبده : أنت عتيق إلى رأس الحول . المغنى ٣٣٢/١٠ . ولم أجده عند غيره فيما اطلعت عليه من المراجع .

(٣) أخذاً بالاحتياط ، كما نقل الأثرم عنه فيما إذا ألفت مضغة لا صورة فيها فشهد ثقة أنه مبتدأ خلق آدمى أن عدتها لا تنقضى به ، ولكن تصير أم ولد . لأنه مشكوك فى كونه ولداً فلم يحكم بانقضاء العدة المتيقنة بأمر مشكوك فيه ، ولم يجز بيع الأمة الوالدة له مع الشك فى رقها ، فيثبت كونها أم ولد احتياطاً ، ولا تنقضى العدة احتياطاً . المغنى ١٢٠/٨ .

فهكذا هنا إذا أسقطت حكم بعثتها احتياطاً ، ثم إذا أراد أن يتزوج بها قال : إن جدد عتقها كان أجود ، أخذاً بالاحتياط .

(٤) ما بين القوسين ساقط من المصرية ، وسقط من المطبوع ( فيزوجه إياها ) وقد تقدم الكلام على هذه المسألة ، فى باب ( الرجل يتزوج المرأة بغير ولي ) ، ومن يزوج إذا لم يكن لها ولي ) رقم ١٣٧٦ .

## المسمى فى النكاح الفاسد (١)

- ١٥٠٠ - سمعت أبى يقول فى رجل تزوج أخته وهو لا يشعر ؟ فقال : إذا كان دخل بها فلها الصداق الذى يسمى بها (٢) .
- ١٥٠١ - سألت أبى عن الرجل يرى المرأة ثم يتزوجها ؟ . قال : إن كان يتأملها لشهوة فلا (٣) .

## من فجر بامرأة يجوز أن يتزوج بابتها من الرضاغة (٤)

- ١٥٠٢ - حدثنى أبى قال : قرىء على سفيان : عن

- (١) العنوان من هامش الأصل ، وليس فى المصرية والمطبوع .
- (٢) انظر ماتقدم فى الرجل يتزوج ذات محرم س رقم ١٤٩٧ .
- (٣) قال ابن قدامة : وإن باشر امرأة أو نظر إلى فرجها ، أو خلا بها بشهوة فعلى روايتين . المقنع ٣/٣٣ .
- وقال المرداوى معلقاً عليه : مفهوم قوله : ( أو نظر إلى فرجها ) أنه لو نظر إلى غيره من بدننا لشهوة لا ينشر الحرمة ، وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وعنه ينشر ، ذكره أبو الحسين ، ونقله الميمونى وابن هانئ .
- وقال المصنف - أى ابن قدامة - والشارح : وقال بعض أصحابنا : لا فرق بين النظر إلى الفرج وسائر البدن بشهوة ، والصحيح خلاف ذلك ، ثم قالوا : لا خلاف نعلمه فى أن النظر إلى الوجه لا يثبت الحرمة . الإنصاف ١١٩/٨ وانظر أيضاً : المغنى ١٢١/٧ .

- (٤) العنوان من هامش الأصل ، وليس فى المصرية والمطبوع .

عمرو (١) دفع (٢) إلى أبو الشعثاء (٣) صحيفة ، أسأل (٤) عكرمة عن رجل فجر بامرأة فرآها ترضع جارية هل تحل له ؟ قال : لا (٥) . قال أئى : وبهذا أقول أنا (٦) .

(١) فى الأصل والمصرية والمطبوع ( سفيان بن عمرو ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته ، كما يظهر من مصنف عبد الرزاق ، وفيه : عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار قال : أمرنى أبو الشعثاء الخ . ٢٠٠/٧ .

(٢) فى المطبوع ( رفع ) مكان ( دفع ) وهو خلاف الأصل والمصرية ، والغريب أنه علق عليه بقوله ( أى طلب منه الإجازة بالحديث المروى عنه ، وهذا نوع من أنواع التحمل ، والرواية مقبولة ) ولا داعى لهذا التعليق ، فإن عمرو بن دينار يقول : إن أبا الشعثاء وهو جابر بن يزيد كتب إليه كتاباً يأمر فيه أن يسأل عكرمة عن رجل فجر بامرأة .

(٣) فى المطبوع : ( أئى الشعثاء ) وهو خطأ . والصواب ما فى الأصل ، لأنه فاعل لدفع .

(٤) فى المطبوع ( سئل ) وهو خلاف الأصل والمصرية والمعنى المراد .  
(٥) أخرج عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار قال : أمرنى أبو الشعثاء أن أسأل عكرمة عن رجل زنى بامرأة ، ثم رأى لها جارية ، هل يصلح له أن يطأ الجارية ؟ فسأله فقال : لا .  
المصنف ٢٠٠/٧ ح رقم ١٢٧٧٥ .

وقال ابن حزم : وروينا عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أنه سأل عكرمة مولى ابن عباس عن رجل فجر بامرأة أ يصلح له أن يتزوج جارية أرضعتها هى بعد ذلك ؟ قال : لا . المحلى ١٦٤/٩ .

ونقل نحوه عن عكرمة - التركمانى فى الجوهر النقى ١٦٩/٧ .  
(٦) قال ابن قدامة والمرداوى : لو زنا بامرأة حرمت على أبيه وابنه ، وحرمت عليه أمها وابنتها كوطء الحلال والشبهة . انظر : المغنى ١١٧/٧ ، الإنصاف ١١٨/٨ .  
والظاهر أن قولهم ( ابتها ) يعم ابتها من النسب والرضاع .

وقال المرداوى : ليس على هذا الضابط - يعنى يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب - إيراد صحيح سوى المرتضعة بلبن الزنا ، والمنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله فى رواية ابنه عبد الله : أنها محرمة كالبنات من الزنا ، فلا إيراد إذن . الإنصاف ١١٤/٨ .

## طلاق المجنون والمحموم (١)

١٥٠٣ - سألت أبا عن المجنون إذا طلق ؟ قال : لا يجوز طلاقه ، ولا المحموم إذا طلق في وقت زولان عقله ، لا يجوز ، قال : وكل من كان صحيحاً فزال عقله عن صحته ، فطلق ، فليس (٢) طلاقه بشيء (٣) .

## طلاق السكران (٤)

١٥٠٤ - قلت لأبي : فالسكران ؟ قال : كنت أجتريء عليه ، فأما اليوم فلا ، قلت : لم ؟ قال : لأنه ليس بمرفوع عنه

(١) العنوان من هامش الأصل ، وليس في المصرية والمطبوع .  
والمحموم : من حم الرجل ، أى أصابته الحمى ، والحمى والحمية علة يستحجر بها الجسم من الحميم ، وأحمه الله وهو محموم . اللسان ٤٥/١٥ ، وانظر أيضاً : الصحاح للجوهري ١٩٠٥/٥ مادة ( حم ) .

(٢) في المصرية ( ليس ) ساقطة .

(٣) من زال عقله بسبب يُعذر فيه كالمجنون والنائم والمُغمى عليه والمرسم لم يقع طلاقه ، إذا طلقها في حال زوال العقل ، أما إذا طلقها وقت الإفاقة - من كان منهم يفيق أحياناً - فطلاقه صحيح .

أما من زال عقله بسبب لا يُعذر فيه كالسكران ففي صحة طلاقه روايتان ، والمذهب : أنه يقع - انظر : المقنع ١٣٢/٣ - ١٣٣ ، والإنصاف ٤٣٢/٨ - ٤٣٣ .  
وراجع أيضاً : المغنى ٣٧٨/٧ - ٣٧٩ .

(٤) العنوان من هامش الأصل ، وليس في المصرية والمطبوع .

القلم (١) ، قال أئى : وكذا كان الشافعى يقول : وجدت السكران ليس بمرفوع عنه القلم (٢) .

### الرجل يتزوج أخت ابنته أو أخت أخته (٣) من الرضاغة

١٥٠٥ - سألت أئى عن رجل تزوج امرأة وزوج ابناً له ٣٠٩ أختها . قال : لا بأس به (٤) ، / وقال : لا بأس أيضاً أن يزوج ابنتها لابنه ، فإن كان قد تزوج الأم لا بأس به (٥) .

١٥٠٦ - وقال : رجل له ابن فأرضعته امرأة وأرضعت

(١) قال الخرق : وعن أئى عبد الله فى السكران روايات : إحداهن : لا يلزمه الطلاق ، ورواية : يلزمه ، ورواية : يتوقف عن الجواب ، ويقول : قد اختلف أصحاب رسول الله ﷺ فيه . المختصر ص ١٣٥ . وقال ابن قدامة : أما التوقف عن الجواب فليس بقول فى المسألة ، وإنما هو ترك القول فيها ، وتوقف عنها لتعارض الأدلة فيها وإشكال دليلها ، ويبقى فى المسألة روايتان . المغنى ٣٧٩/٧ .

وأما طلاق السكران فالمذهب فيه : أنه يقع ، كما تقدم فى المسألة السابقة .

(٢) انظر قول الشافعى فى الأم ٢٥٣/٥ ، باب طلاق السكران .

(٣) فى المطبوع ( أخيه ) وهو خلاف الأصل والمصرية .

(٤) قال ابن قدامة : وإن تزوج امرأة لم تحرم أمها ولا ابنتها على أبيه ولا ابنه ، فمتى تزوج امرأة ، وزوج ابنه أمها جاز لعدم أسباب التحريم . المغنى ١٢٨/٧ . قلت : كما يجوز له أن يتزوج امرأة ويزوج ابنه أمها أو ابنتها ، فكذلك يجوز له أن يتزوج المرأة ويزوج ابنه أختها لعدم أسباب التحريم .

(٥) قال ابن قدامة : ولو كان لرجل ابن من غير زوجته ، ولها بنت من غيره ، أو كان له بنت ولها ابن جاز تزويج أحدهما من الآخر فى قول عامة الفقهاء ، وحكى عن طاووس كراهيته إذا كان ممن ولدته المرأة بعد وطء الزوج لها ، والأول أولى لعموم قوله تعالى : ﴿ وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ ولأنه ليس بينهما نسب ، ولا سبب يقتضى التحريم وكونه أخاً لأختها لم يرد الشرع بأنه سبب للتحريم ، فبقى على الإباحة لعموم الآية . المغنى ١٢٨/٧ .



جارية ، لا بأس أن يتزوج الرجل تلك الجارية كأنها أخت ابنه (١) .  
 ١٥٠٧ - وقال أيضاً : أرضعت هذه المرأة أخت رجل ،  
 وأرضعت جارية ، فهذه أخت أخته ، لا بأس أن يتزوجها ، لا بأس  
 أن يتزوج الرجل أخت أخته من الرضاعة (٢) .

### الرجل يعتق الجارية ويتزوجها

١٥٠٨ - سألت أبا عن رجل يعتق جارية ، ثم يبدو له أن  
 يتزوجها ، قال : لا بأس به (٣) ، وقال : أذهب فيه إلى حديث

(١) قال المرداوي معلقاً على قول ابن قدامة ( ويحرم به - أى الرضاع - ما يحرم بالنسب سواء ) : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، قال ابن البناء في خصاله والوجيز وغيرهما : إلا أم أخيه ، وأخت ابنه فإنهما يحرمان من النسب ، ولا يحرمان بالرضاع . وقاله الأصحاب - لكن أم أخيه إنما حرمت من غير الرضاع من جهة أخرى ، لكونها زوجة أبيه ، وذلك من جهة تحريم المصاهرة ، لا من جهة تحريم النسب ، وكذلك أخت ابنه إنما حرمت لكونها ربيبة فلا حاجة إلى استثنائهما . الإنصاف ١١٣/٨ - ١١٤ .

(٢) تقدم في المسألة السابقة قول ابن قدامة : وكونه أخاً لأختها لم يرد الشرع بأنه سبب للتحريم ، فبقى على الإباحة لعموم قوله تعالى : ﴿ وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ فإذا لم يمنع كونه أخاً لأختها من النسب من الزواج فكذلك لا يمنع كونه أخاً لأختها من الرضاعة . والله أعلم .

(٣) قال ابن قدامة : ولا بأس أن يعتق الرجل الأمة ثم يتزوجها ، سواء أعتقها لوجه الله تعالى ، أو أعتقها ليتزوجها ، وكره أنس تزويج من أعتقها الله تعالى ، قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : روى شعبة عن قتادة عن أنس أنه كره أن يعتق الأمة ثم يتزوجها ؟ قال : نعم ، إذا أعتقها الله كره أن يرجع في شيء منها . ثم ذكر أدلة القول الأول مع البيان أنه ليس فيه رجوع فيما جعل الله . المغني ٧٦/٧ ، ٧٧ .

شعيب بن الحبّاب (١) ، وثابت (٢) ، وقتادة ، وعبد العزيز بن صهيب (٣) ، عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ أعتق صفية (٤) وجعل عتقها صداقها (٥) .

(١) هو شعيب بن الحبّاب الأزدي المولى مولاهم ، أبو صالح البصري ، ثقة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة ، أو قبلها . تهذيب التهذيب ٣٥٠/٤ - تقريب التهذيب ٣٥٢/١ .

(٢) هو ثابت بن أسلم البناني : ( بضم الموحدة ونون مخفين ) أبو محمد البصري ، ثقة ، عابد ، مات سنة بضع وعشرين ومائة ، وله ست وثمانون . تهذيب التهذيب ٢/٢ ، تقريب التهذيب ١١٥/١ .

(٣) هو عبد العزيز بن صهيب البناني - بموحدة ونونين - مولاهم البصري الأعمى ، ثقة ، مات سنة ثلاثين ومائة . تهذيب التهذيب ٣٤١/٦ ، تقريب التهذيب ١ / ٥٩٠ .

(٤) هي صفية بنت حيى بن أخطب بن سعة بن ثعلبة بن عبيد بن كعب ابن أبي حبيب من بني النضير ، وهو من سبط لاوى بن يعقوب ثم من ذرية هارون بن عمران أخى موسى عليهما السلام ، كانت تحت سلام بن مشكم ثم خلف عليها كنانة بن أبى الحقيق ، فقتل كنانة يوم خيبر فصارت صفية مع السبي فأخذها دحية ثم استعادها النبي ﷺ فأعتقها وتزوجها ، ثبت ذلك فى الصحيحين من حديث أنس مطولاً ومختصراً . ونقل الحافظ عن الواقدي : أنها ماتت سنة خمسين ، ثم قال : وهذا أقرب ، انظر ترجمتها مفصلة فى الإصابة ٣٤٧/٤ - ٣٤٨ .

(٥) أخرج هذا الحديث من طريق شعيب بن الحبّاب الإمام أحمد فى مسنده ١٨١/٣ ، ٢٣٩ .

والبخارى فى صحيحه - كتاب النكاح - باب الوليمة ولو بشاة ١٢٩/٩ ح رقم ٥٠٨٦ ( مع الفتح ) .

ومسلم فى صحيحه - كتاب النكاح - باب فضيلة إعتاق أمة ثم يتزوجها ١٠٤٥/٢ ، ح رقم ١٣٦٥ .

ومن طريق ثابت البناني أخرجه الإمام أحمد فى مسنده ٢٣٩/٣ ، ٢٤٢ ، والبخارى فى صحيحه فى الكتاب والباب المذكورين ١٢٩/٩ ح رقم ٥٠٨٦ .

وأيضاً فى كتاب المغازى : باب غزوة خيبر ٤٦٩/٨ ح رقم ٤٢٠٠ نحوه .

ومسلم فى صحيحه فى الكتاب والباب المذكورين ١٠٤٥/٢ ح رقم ١٣٦٥ . ومن طريق قتادة أخرجه الإمام أحمد فى مسنده ١٦٥/٣ ، ١٧٠ ، ٢٠٣ ، ٢٩١ ، ومسلم فى صحيحه ١٠٤٥/٢ ، ح رقم ١٣٦٥ .

١٥٠٩ - حدثني أبي قال : حدثنا إسماعيل قال : حدثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ أعتق صفيه وتزوجها ، فقال له ثابت : ما أصدقها ؟ قال : نفسها أعتقها وتزوجها (١) .

### رجل تزوج (٢) امرأة على عتق أبيها

١٥١٠ - قرأت على أبي (٣) : عبدة بن سليمان (٤) قال :

=وأبو داود في سننه - كتاب النكاح - باب في الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها ٥٤٣/٢ ، ح رقم ٢٠٥٤ ، والترمذي في سننه - كتاب النكاح - باب ما جاء في الرجل يعتق الأمة ثم يتزوجها ٤٢٣/٣ ح رقم ١١١٥ .  
ومن طريق عبد العزيز بن صهيب أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٩٩/٣ ، ٢٣٩ ، والبخارى في صحيحه - كتاب المغازي - باب غزوة خيبر - نحوه ٤٦٩/٨ ح رقم ٤٢٠١ .

ومسلم في صحيحه ١٠٤٥/٢ ح رقم ١٣٦٥ . كلهم بهذا اللفظ أو قريباً من هذا اللفظ .

قال الترمذي : حديث أنس حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق ، وكره بعض أهل العلم أن يجعل عتقها صداقها ، حتى يجعل لها مهراً سوى العتق . والقول الأول أصح . السنن ٤٢٤/٣ .

(١) تقدم تخريج هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن صهيب وغيره في المسألة السابقة .

وأما هذا اللفظ فأخرج البخارى في صحيحه - كتاب المغازي : باب غزوة خيبر من طريق شعبة عن عبد العزيز بن صهيب قال : سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول : سبى النبي ﷺ صفيه فأعتقها وتزوجها ، فقال ثابت لأنس : ما أصدقها ؟ قال : أصدقها نفسها فأعتقها . الصحيح مع الفتح ٤٦٩/٨ ح رقم ٤٢٠١ .

(٢) في المطبوع ( يزوج ) وهو خلاف النسختين ، والمعنى يرده .

(٣) كلمة ( أبى ) ساقطة من المصرية .

(٤) جعله في المطبوع ( أبى عبدة بن سليمان ) والصواب ما أثبتته . كما =

حدثنا إسماعيل بن أبي خالد . قال : سئل الشعبي عن رجل تزوج  
 ٣١٠ امرأة على أن يعتق أباهما ، فلم يقدر عليه ؟ قال : يُقَوِّم قيمته (١) / ثم  
 يعطيها قيمته (٢) . سمعت أبي يقول : وكذا أقول أنا : يقوم  
 قيمته (٣) .

١٥١١ - حدثني أبي قال : حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة  
 قال : سألت الحكم (٤) وحماداً (٥) عن رجل افترع (٦) جارية حرة ؟  
 فقالا : ليس لها صداق (٧) . سألت أبي عن ذلك ؟ فقال : لها صداق

= هو ظاهر - وعبد بن سليمان هو الكلاني أبو محمد الكوفي يقال : اسمه  
 عبد الرحمن بن صرد ، ثقة ، ثبت ، مات سنة سبع وثمانين ومائة . تهذيب التهذيب  
 ٤٥٨/٦ - ٤٥٩ ، تقريب التهذيب ٥٣٠/١ .

(١) في المطبوع ( ثمنه ) وهو خلاف الأصل والمصرية ، والسياق يردده .  
 (٢) أخرج ابن أبي شيبة عن وكيع عن إسماعيل عن الشعبي : في رجل تزوج امرأة  
 على أن يعتق أباهما ، فلم يقدر عليه ، قال : عليه قيمة الأب ، وأيضاً أخرجه عن هشيم عن  
 إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي في الرجل يتزوج امرأة على أن صداقها عتق أبيها ، فلم  
 يسعه . قال : لها قيمة الأب . المصنف ٢١٦/٤ .

(٣) قال ابن قدامة : وإن تزوجها على أن يعتق أباهما صح .  
 نص عليه أحمد ، فإن طلب به أكثر من قيمته أو لم يقدر عليه فلها قيمته ، وهذا  
 قول الشعبي . المغني ٢٢٠/٧ .

(٤) هو الحكم بن عتيبة .  
 (٥) هو حمادة بن أبي سليمان ، وفي النسختين والمطبوع : ( حماد بالرفع ) وهو  
 خلاف القاعدة .

(٦) افترع البكر : افتضَّها ، والفرعة دمهها ، وقيل له : افتراع ، لأنه أول  
 جماعها . لسان العرب ١٢١/١٠ مادة ( فرع ) .

(٧) أخرج ابن أبي شيبة عن وكيع عن شعبة قال : سألت الحكم وحماداً عن  
 عبد رجل استكره حرة ، قالوا : لاعقر عليه ، لا يضرك حرة كانت أو أمة . المصنف  
 ٣٤٠/٤ .

مثلها من النساء <sup>(١)</sup> ، وعليه الحد ، وإذا كان بكرة <sup>(٢)</sup> يجلد مائة وينفى سنة <sup>(٣)</sup> .

### القافة <sup>(٤)</sup>

١٥١٢ - سألت أبا عن رجل وجد مع جاريته غلاماً ، ثم جاءت بولد ؟ فقال : يدعى لها القافة <sup>(٥)</sup> ويلحق به الولد ، إن ألحقه به ، وإنما يلحقونه <sup>(٦)</sup> بالشبه <sup>(٧)</sup> ، وذكر حديث مُجَزَّز

(١) المذهب : أن المكره على الزنا لها مهر المثل سواء كانت بكرة أو ثيباً ، وعنه : يجب للبكر خاصة ، وعنه : لا يجب مطلقاً . الإنصاف ٣٠٦/٨ - ٣٠٧ ، وانظر أيضاً : المغنى ٢١٧/٧ .

قلت : الأول هو الراجح حفظاً للفروج والأعراض وردعاً لمن تسول له نفسه الأمانة بالسوء الاعتداء على ذلك . والله أعلم .

(٢) في المصرية ( بكر ) والصواب ما أثبتته كما هو في الأصل .

(٣) انظر ماتقدم في س ١٤٨٧ ، باب المرأة تدعى على ميت أنه زوجها .

(٤) العنوان من هامش الأصل ، وهو غير موجود في المصرية والمطبوع .

(٥) القافة : بتخفيف الفاء جمع قائف ، قال القاضي عياض : هو الذى يتبع الأشباه والآثار ، ويقفوها أى يتبعها ، فكأنه مقلوب من القافي وهو المتبع للشيء ، وقال ابن قدامة : القافة قوم يعرفون الإنسان بالشبه ، ولا يختص ذلك بقبيلة معينة ، بل من عرف منه المعرفة بذلك وتكررت منه الإصابة فهو قائف ، وقيل : أكثر ما يكون هذا فى بنى مدلج - رهط مجزئ المدلجى - وكان إياس بن معاوية قائفاً ، وكذلك شرح . انظر : المطلع ص ٢٨٤ . والمغنى أيضاً ١٢٧/٦ .

(٦) في النسختين والمطبوع ( يلحقوه ) بحذف النون ، والصواب إثباتها . لأنه ليس هناك أى سبب من أسباب الحذف .

(٧) فى الإنصاف : إذا وطعت امرأته أو أمته بشبهة وأتت بولد يمكن أن يكون من

الزوج والواطىء لحق الزوج لأن الولد للفراش ، وإن ادعى الزوج أنه من الواطىء ،

فقال بعض الأصحاب : يعرض على القافة ، فإن ألحقته بالواطىء لحقه وانتفى عن

الزوج بغير لعان ، وإن ألحقته بالزوج لحق به ، ولم يملك نفيه باللعان فى أصح الروايتين .

وعنه : يملك نفيه باللعان ، وإن ألحقته بهما لحق بهما ، ولم يملك الواطىء نفيه عن نفسه ، =

المُدْجَلِي (١) ، قال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض . (٢) وقال

= وهل يملك الزوج نفية باللعان على روايتين (٢٦٩/٩) هذا إذا كان الوطء بشبهة أما إذا كان الوطء بالزنا فلا خلاف أنه لا يلحق النسب بالرأى ، أما الزوج أو السيد فيلحقه الولد إن لم ينف ، وإن نفى فالظاهر من قول الإمام أنه يعرض على القافة ، فإن ألحقته لحقه وإلا لا . والله أعلم .

انظر : المغنى ١٣٢/٦ - ١٣٣ ، والمقنع ٣٠٧/٢ ، والإنصاف ٤٥٩/٦ .  
٥٣/٨ - ٥٤ ، ٨٢ - ٨٣ .

(١) ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة فقال : مُجَزَّز المُدْجَلِي ( بضم ميم وفتح جيم وكسر زاي مشددة ، المغنى ص ٢٢١ ) وهو ابن الأعور بن جعدة بن معاذ بن عتودة بن عمرو بن مدلج الكنانى - مذكور فى الصحيحين من طريق الزهرى عن عروة عن عائشة ، وساق الحديث ، ونقل عن قاسم بن ثابت فقال : وذكر قاسم بن ثابت فى الدلائل عن موسى بن هارون عن مصعب الزبيرى أنه لم يكن اسمه مُجَزَّزاً ، وإنما قيل له ذلك لأنه كان إذا أسر أسيراً جَزَّ ناصيته وأطلقه ، وقال أيضاً : وذكره ابن يونس فى تاريخ مصر قال : وذكروه فى كتبهم - يعنى كتب من شهد فتح مصر - قال : ولا أعلم له رواية .

ثم قال : ولولا ذكر ابن يونس أنه شهد الفتوح بعد النبى ﷺ لما كان مع من ذكره فى الصحابة حجة صريحة على إسلامه . الإصابة ٣٦٥/٣ .

(٢) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد فى مسنده عن هاشم عن ليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ولفظه : أنها قالت : إن النبى ﷺ دخل على مسروراً ترق أسارير وجهه ، قال : ألم ترى أن مجزراً نظر آنفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة ، فقال : إن بعض الأقدام لمن بعض . المسند ٨٢/٦ ، وأيضاً نحوه من طريق معمر عن الزهرى . انظر ٢٢٦/٦ .

وأخرجه البخارى فى صحيحه - كتاب المناقب - باب صفة النبى ﷺ ، عن يحيى بن موسى عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب به . بلفظ المسند . الصحيح مع الفتح ٥٦٥/٦ ح رقم ٣٥٥٥ .

وأيضاً نحوه فى كتاب فضائل الصحابة : باب مناقب زيد بن حارثة ٨٧/٧ ، ح رقم ٣٧٣١ . انظر أيضاً : ح رقم ٦٧٧٠ ، ٦٧٧١ .

ومسلم فى صحيحه - كتاب الرضاع - باب العمل بإلحاق القائف الولد ، من طريق ليث عن ابن شهاب به بلفظ المسند . وأيضاً نحوه من طرق أخرى عن ابن شهاب ١٠٨١/٢ - ١٠٨٢ ح رقم ١٤٥٩ .

أنى : وفى حديث عائشة قال (١) : ورأى شهباً بيناً (٢) بعتبة (٣) .

### العقر للبكر (٤)

١٥١٣ - سألت أنى عن رجل وقع على جارية بكر حرة فافترعها (٥) هل عليه عُقر (٦) مع الحد ؟ فقال : عليه الحد ومهر مثلها (٧) .

(١) سقطت كلمة (قال) من المصرية . (٢) فى المصرية ( بنتاً ) وهو خطأ ظاهر .  
(٣) فى المصرية والمطبوع ( بعينه ) وهو أيضاً خطأ ظاهر . وهو عتبة بن أنى وقاص بن أهيب بن زهرة القرشى أخو سعد بن أنى وقاص ، ذكره الحافظ فى القسم الرابع من حرف العين فى الإصابة وقال : لم أر من ذكره فى الصحابة إلا ابن منده ، واستند إلى قول موسى بن سعد فى ابن أمة زمعة ، عهد إلى أخى عتبة أنه ولده : الحديث ، والحديث صحيح ، لكن ليس فيه ما يدل على إسلامه ، وقد اشدت إنكار أنى نعيم على ابن منده فى ذلك . وقال : هو الذى كسر رباعية النبى ﷺ ، وما علمت له إسلاماً ، ونقل عن عبد الرزاق رواية تدل على أنه مات كافراً .

وقال الحافظ فى نهاية ترجمته : وفى الجملة ليس فى شيء من الآثار ما يدل على إسلامه ، بل فيها ما يصرح بموته على الكفر كما ترى ، فلا معنى لإيراده فى الصحابة . الإصابة ١٦١/٣ ، وانظر أيضاً : تهذيب الأسماء واللغات ١/٣٢٠ . وقد تقدم تخريج هذا الحديث فى باب المرأة تسلم قبل زوجها . س رقم ١٤١٥ .

(٤) العنوان من هامش الأصل . وهو غير موجود فى المصرية والمطبوع .

(٥) تقدم بيان معناها فى س ١٥١١ .

(٦) العُقر : اسم من أسماء المهر : المغنى ٢٠٩/٧ ، المطلع ص ٣٢٦ ، وفى لسان العرب ، وفى الحديث فيما روى الشعبى : ليس على زان عقر ، أى مهر وهو للمغتصبة من الإماء كمهر المثل للحرّة ، وفى الحديث : فأعطاهم عُقرها . قال : العقر - بالضم - ما تعطاه المرأة على وطء الشبهة . وأصله أن واطىء البكر يعقرها إذا افترضها ، فسمى ما تعطاه للعُقر عُقرًا ، ثم صار عاماً لها وللثيب ، وجمعه : الأعقار .

وقال أحمد بن حنبل : العقر : المهر ، وقال ابن المظفر : عقر المرأة دية فرجها إذا اغتصبت فرجها ، وقال أبو عبيدة : عُقر المرأة ثواب تنابه المرأة من نكاحها . وقيل : هو صداق المرأة ، وقال الجوهري : هو مهر المرأة إذا وطئت على شبهة فسماه مهرًا ، وببضعة العُقر : التى تمتحن به المرأة عند الافتضااض . لسان العرب ٢٧٢/٦ .

(٧) انظر ماتقدم فى ( رجل تزوج امرأة على عتق أبيها ) س رقم ١٥١١ .

### وطء المدبرة (١)

١٥١٤ - سألت أئى عن رجل له أمة فدبرها ، ثم يطأها فولدت له ؟ قال : قد أمضى (٢) عليها التدبير وهى أم ولد وولدها أحرار (٣) قلت له : فإن هو زوجها رجلا (٤) ؟ قال : يعتقدون فى الثلث يبيعونها (٥) .

١٥١٥ - قلت لأئى : حديث جابر بن زيد : أولاد المدبرة مملوكون (٦) قال : أنا لا أقول بهذا (٧) .

- (١) العنوان من هامش الأصل ، وهو غير موجود فى المصرية والمطبوع .  
 (٢) فى المصرية ( انقضى ) وهو خلاف الأصل ، والمعنى المراد .  
 (٣) إذا حملت المدبرة من سيدها بعد التدبير ، فالمذهب : أن ولده هذا يتبع أمه فى التدبير ، ويكون حكمه حكمها فى العتق بموت سيدها ، وهو قول أكثر أهل العلم ، وعنه روايات أخرى فى المسألة . انظر المغنى ٣٥٢/١٠ ، والإنصاف ٤٣٩/٧ - ٤٤٠ .  
 (٤) فى الأصل ( رجل ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته ، كما تقتضيه القاعدة وسقطت كلمة ( رجلا ) من المصرية .  
 (٥) المدبرة إذا لم تكن أم ولد لسيدها وولدت بعد تدبيرها من غيره ، فإنها وولدها يعتقدان فى الثلث ، فإن لم يتسع الثلث لهما جميعاً أقرع بينهما ، فأيهما وقعت القرعة عليه عتق إن احتمله الثلث ، وإلا عتق منه بقدر الثلث ، وإن فضل من الثلث بعد عتقه شيء كُمل من الآخر كما لو دبر عبداً أو أمة معاً . المغنى ٣٥٢/١٠ - ٣٥٣ .  
 (٦) أخرجه الشافعى فى الأم عن سفيان عن عمرو عن أئى الشعثاء قال : أولادها مملوكون ٣٢٣/٨ .

ومن طريق الشافعى أخرجه البيهقى . انظر : السنن الكبرى ٣١٦/١٠ .  
 (٧) صرح الإمام أحمد هنا بأنه لا يقول بقول جابر بن زيد ، لكن ابن قدامة يقول : وذكر القاضى أن حنبلا نقل عن أحمد : أن ولد المدبرة عبداً إذا لم يشرط المولى ، قال : وظاهر هذا أنه لا يتبعها ولا يعتق بموت سيدها ، وهذا قول جابر بن زيد وعطاء . المغنى ٣٥٢/١٠ ، ولكن المذهب كما تقدم ذكره فى المسألة السابقة : أن ما ولدت المدبرة بعد تدبيرها يتبع أمه فى التدبير والحرية بعد وفاة المدبر ، وهذا ما صرح به الإمام أحمد =



## الزوج الثاني يهدم<sup>(١)</sup>

١٥١٦ - حدثني أوى قال : حدثنا محمد بن جعفر قال :

حدثنا سعيد عن أوى معشر / عن النخعى قال : إذا كان قد غشيها ٣١١ زوجها الآخر فهى عند الأول على نكاح جديد ، وصداق جديد ، وإن كان لم يغشيها فهى عنده على ما بقى من طلاقها<sup>(٢)</sup> - قال أوى : وهذا القول عندنا<sup>(٣)</sup> .

هنا ، وهو قول أكثر أهل العلم ، وهو الراجح إن شاء الله لقوة دليله مع حرص الإسلام على تحرير المملوكين . والله أعلم .

(١) العنوان من هامش الأصل ، وهو غير موجود فى المصرية والمطبوع .  
(٢) أخرج ابن أوى شعبة فى مصنفه عن جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال : إن دخل بها فإنها عنده ثلاث تطليقات ، وإن لم يدخل بها فإنها عنده على بقية الطلاق ١٠٤/٥ . وأخرج أبو يوسف عن أوى حنيفة عن حماد عن إبراهيم بلفظ : إذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين ثم تزوجها رجل آخر ودخل بها وفارقها ثم تزوجها الأول فهى عنده على طلاق مستقبل ثلاث ويهدم الزوج الواحدة والثنتين ، فإن لم يكن دخل بها الزوج الآخر فهى عند الزوج الأول على مابقى من الطلاق . كتاب الآثار ص ١٣٨ رقم ٦٢٧ . انظر أيضاً : مصنف عبد الرزاق ٣٥٥/٦ ، وتفسير القرطبي ١٥٣/٣ .  
(٣) قال ابن المنذر : أجمعوا على أن الحر إذا طلق الحرة ثلاثاً ، ثم انقضت عدتها ، ونكحت زوجاً غيره ، ودخل بها ، ثم فارقها وانقضت عدتها ، ثم ينكحها الأول أنها تكون عنده على ثلاث تطليقات . الإجماع ص ١٠٢ .

أما إذا طلقها دون الثلاث وانقضت عدتها ولم يراجعها ثم نكحت غيره ثم تزوجها الأول فعن أحمد فيها روايتان : إحداهما : أنها ترجع إليه على ما بقى من طلاقها . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

والرواية الثانية : أنها ترجع إليه على طلاق ثلاث ، لأن وطء الزوج الثانى مثبت للحل ، فثبت جلاً يتسع لثلاث تطليقات كما بعد الثلاث ، ووجه الأول أن وطء الثانى لا يحتاج إليه فى الإحلال للزوج الأول فلا يُغَيَّر حكم الطلاق كوطء السيد . انظر : المغنى ٥٠٤/٧ - ٥٠٥ ، الإنصاف ١٥٩/٩ . قلت : والراجح عندى ما جاء بالرواية الثانية لقوة دليها . والله أعلم .

١٥١٧ - حدثني أبي قال : حدثنا محمد بن جعفر قال :  
حدثنا سعيد عن يعلى بن حكيم <sup>(١)</sup> عن سعيد بن جبير أن عبد الله بن  
عمر قال : يهدم الزوج الثلاث ، ولا يهدم الواحدة ولا الشتين ، طلاق  
جديد ، نكاح جديد <sup>(٢)</sup> .

### تفسير حديث <sup>(٣)</sup>

١٥١٨ - سألت أبي : عن حديث محمد بن سيرين : أن علياً  
أهديت له جارية ، فقال : أخلِّو <sup>(٤)</sup> هي ؟ قال أبي : خلِّو : ليس لها  
زوج <sup>(٥)</sup> .

(١) هو يعلى بن حكيم ، الثقفي مولا هم ، المكي ، سكن البصرة ، وكان صديقاً  
لأيوب ، ثقة ، من السادسة - تهذيب التهذيب ٤٠١/١١ ، تقريب التهذيب ٣٧٨/٢ .  
(٢) أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر :  
النكاح جديد ، والطلاق جديد ، وأيضاً عن ابن جريج عن حسن بن مسلم عن سعيد  
ابن جبير أنه سئل عنها ، فقال : سألت ابن عمر عن ذلك فقال : تمحاً ثلاث ولا تمحاً  
اثنتين وأيضاً عن الثوري عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عمر وابن عباس قالا :  
لا يهدم النكاح الطلاق - المصنف ٣٥٤/٦ ، ٣٥٥ ، ح رقم ١١١٦٤ ، ١١١٦٥ ،  
١١١٦٧ . وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر عن حجاج عن عمرو بن شعيب  
قال : قضى ابن عمر أنها على مابقي من الطلاق ؟ وأيضاً عن وكيع عن إسماعيل عن  
الشعبي عن ابن عمر قال : هي عنده على طلاق مستقبل ، وأيضاً عن وكيع عن شعبة  
وسفيان عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال : هي عنده على طلاق جديد .  
المصنف ١٠٢/٢ - ١٠٣ .

وأخرج البيهقي بسنده عن إسماعيل بن أبي خالد عن وبرة عن ابن عمر : إذا طلق  
الرجل امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم تزوجها رجل آخر ثم تزوجها هو بعد ، قال : تكون  
على طلاق مستقبل . السنن الكبرى ٣٦٥/٧ .

(٣) العنوان من هامش الأصل ، وهو غير موجود في المصرية والمطبوع .

(٤) في لسان العرب : امرأة خلوة : وامرأتان خلوتان ، ونساء خلوات ، أي

عزبات ، ورجل خلِّي وأُخْلِيَاء : لانساء لهم . ٢٦٤/١٨ مادة ( خلا ) .

(٥) أخرج عبد الرزاق عن الثوري عن جابر عن الشعبي أن شراحيل بن مرة =

## كتاب الطلاق

١٥١٩ - قال عبد الله : سمعت أبا يقول : لا طلاق إلا بعد ملك<sup>(١)</sup> والعق فيما لا يملك ، قال أبا : لا أجتريء عليه ، قال : كأنه شيء جعله الله ، وقد فرق قوم بين الطلاق والعق<sup>(٢)</sup> .

١٥٢٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل حلف أنه متى تزوج فلانة ، فهي طالق ثلاثاً . قال : إن تزوج فلا أمره أن يفارق . قلت لأبا : فإن قال إلى ثلاثين سنة ؟ قال : لا أمره أن يفارق<sup>(٣)</sup> .

=بعث إلى علي بن جارية ، فقال لها علي : أفرغة أنت أم مشغولة ، فقالت : مشغولة ، لها زوج ، فردّها . فاشتري شراحيل بضعها بألف وخمسمائة درهم ، فبعث بها إلى علي ، فقبلها . المصنف ٢٨١/٧ ، ح رقم ١٣١٧٦ . وانظر أيضاً ح رقم ١٣١٧٥ . وأخرج نحوه ابن أبي شيبة عن علي بن هشام عن ابن أبي ليلى عن الشعبي . انظر المصنف ٨٥/٥ - ٨٦ .

(١) إذا علق الطلاق بالنكاح فالمذهب المنصوص : أنه لا يصح ، لأن النكاح لا يقصد للطلاق عقيب العقد . القواعد لابن رجب ص ٢٨٩ ، والإختيارات الفقهية ص : ٢٦٢ . وقال ابن قدامة : لو قال : إن تزوجت فلانة ، أو إن تزوجت امرأة فهي طالق ، لم تطلق إذا تزوجها . المقنع ١٧٧/٣ ، وقال المرداوي : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . نص عليه ، وعنه : تطلق . الإنصاف ٥٩/٩ .

(٢) تعليق العقق بالملك صحيح ، وهو المذهب المنصوص عن أحمد ، لأن الملك يراد للعق ويكون مقصوداً ، والخلال وصاحبه لا يحكيان في ذلك خلافاً ، وابن حامد والقاضي يحكيان روايتين ، انظر : القواعد ص : ٢٨٩ ، والإختيارات الفقهية ص ٢٦٢ ، ومجموع الفتاوى ٨٤/٣٢ .

(٣) نقل رواية نحوها عن الإمام أحمد ابن هانيء في المسائل ٢٣٥/١ ، وأبو داود في المسائل ص : ١٦٩ وفي المحرر : لا يصح تعليقه من غير الزوج ، فإذا قال رجل : إن تزوجت فلانة ، أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، لم تطلق إن تزوجها ، وعنه : يصح ، فتعلق ٦٢/٢ .

### جعل أمر امرأته بيدها<sup>(١)</sup>

١٥٢١ - حدثنا قال : سألت أُمّى : عن رجل كانت له امرأة ، فجعل أمرها في يدها ، وإنما أراد واحدة فلقتها<sup>(٢)</sup> قرابتها فقالت<sup>(٣)</sup> : اختارى ثلاثاً تلزمها الثلاث أو الواحدة قال التّى<sup>(٤)</sup> أراد<sup>٣١٢</sup> الزوج / <sup>(٥)</sup> فيحلف ويكون القول قوله<sup>(٦)</sup> .

قلت لأُمّى : إنه بعد ذلك لما أن خرجت من بيته ، وبانت منه بهذه التطليقة البائن . حلف فقال : إن تزوجت بفلانة بنت فلان بن فلان فهي طالق ثلاثاً ، فإن نكحت زوجاً غيره أترجع إليه ، فراجعها فهي طالق كذلك أبداً ، فوقع في نفسه منها شيء . وأراد الرجوع فيجوز له الرجوع إليها ؟ فقال أُمّى : أعجب إلّى أن لا يتزوجها ، لأن هذه إنما هي مراجعة ، والذي روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . أن النّبي ﷺ قال : « لا طلاق إلا بعد نكاح »<sup>(٧)</sup> وهذه

(١) عنوان للباب ورد في هامش الأصل فقط .

(٢) في المصرية ( فلقتها ) .

(٣) في المطبوع ( فقالت ) وفي النسختين ( فقال اختارى ثلاثاً ) والصواب مأثبه كما جاء في المطبوع لكونه متفقاً مع السياق والمعنى المراد .

(٤) زيدت في المصرية ( كان ) .

(٥) هنا زيدت في المطبوع ( قال ) ولم يذكرها قبل ( التّى ) .

(٦) قال ابن قدامة : وإن قال لامرأته : أمرك بيدك فلها أن تطلق ثلاثاً ، وإن نوى واحدة . المنع ١٥٣/٣ ، وقال المرداوى : هذا المذهب ، لأنه كناية ظاهرة ، وأفتى به الإمام أحمد رحمه الله مراراً ، وعنه : ليس لها أن تطلق أكثر من واحدة ما لم ينو أكثر . كما في هذه الرواية . الإنصاف ٤٩١/٨ - ٤٩٢ ، وانظر المغنى أيضاً وأشار صاحبه إلى رواية عبد الله هذه ٤٠٥/٧ .

(٧) بهذا النص كاملاً أخرجه البيهقى في السنن الكبرى بسنده من طريق عمرو

٣١٨/٧ ، وأيضاً ابن أبى شيبة في المصنف ١٦/٥ ، وهناك أثر بهذا النص ، أخرجه =

مراجعة فأبرأ له أن لا يتقدم عليها (١) .

١٥٢٢ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن رجل قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق ؟ قال أبى : وَقَّتْ أو لم يُوقَّتْ عندي واحد لا أمره أن يفارق (٢) .

١٥٢٣ - حدثنا قال : حدثني أبى قال : حدثنا هشيم (٣) قال أخبرنا عامر (٤) الأحول عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (٥) قال : قال رسول الله ﷺ : « لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ، ولا عتق (٦) له فيما لا يملك ، ولا طلاق له فيما لا يملك » (٧) .

١٥٢٤ - / حدثنا قال : حدثني أبى ، حدثنا أبو ٣١٣ عبد الصمد (٨) العمى قال : حدثنا مَطَر (٩) الوراق عن عمرو بن

= عبد الرزاق عن سعيد بن المسيب في المصنف ٤١٩/٦ ح رقم ١١٤٦٣ ، وكذلك أحاديث مرفوعة مروية من عدة طرق في هذا المعنى بالتام ، وسيأتى تخريجها في المسألة التالية حيثما ورد الحديث بأكمله .

(١) قال ابن تيمية في فتاواه نحو ما قال الإمام أحمد هنا . انظر : مجموع الفتاوى ٢٤٥/٣٣ - ٢٤٦ ، وانظر أيضاً : زاد المعاد لابن القيم ٨١/٤ - ٨٢ .

(٢) تقدم الكلام عليه في المسألة (١٥٢٠) .

(٣) هو هشيم بن بشير بن القاسم الواسطي .

(٤) هو عامر بن الأحول بن عبد الواحد البصرى .

(٥) تقدمت تراجمهم في المسألة ٦٠٢ .

(٦) من هنا إلى آخر الحديث سقط من المصرية .

(٧) أخرجه الترمذى من طريق هشيم بنفس السند والمتن تماماً في السنن ٤٨٦/٣ ، ح رقم ١١٨١ ، وقال : حديث حسن صحيح ، وهو أحسن شيء روى في هذا الباب ، وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم .

(٨) هو عبد العزيز بن عبد الصمد العمى ، أبو عبد الصمد البصرى ، ثقة حافظ ، مات سنة سبع وثمانين ومائة ، ويقال : بعد ذلك ، تقريب التهذيب ٥١٠/١ ، وتهذيب التهذيب ٣٤٦/٦ - ٣٤٧ .

(٩) هو مَطَر - بفتحين - ابن طهمان الوراق ، أبو رجاء ، السلمى مولا هم ، الخراسانى سكن البصرة ، صدوق ، كثير الخطأ ، وحديثه عن عطاء ضعيف ، مات =

شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ قال : « لا يجوز طلاق ولا عتق ولا بيع ولا وفاء نذر فيما لا يملك ولا طلاق له فيما لا يملك » (١) .

١٥٢٥ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا حجاج (٢) عن مبارك (٣) قال : سمعت الحسن (٤) وحلف لي عليه عن علي أنه قال في رجل قال : إن تزوجت فلانة فهي طالق . قال : إن تزوجها فليست بطالق (٥) .

١٥٢٦ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا حماد بن خالد الخياط قال : حدثنا هشام (٦) بن سعد عن الزهري عن عروة عن

---

= سنة خمس وعشرين ومائة . يقال : سنة تسع . تقريب التهذيب ٢/٢٥٢ ، تهذيب التهذيب ١٠/١٦٧ - ١٦٩ .

(١) أخرج أبو داود نحوه في السنن ، كتاب الطلاق : باب في الطلاق قبل النكاح ٧/٦٤٠ - ٦٤١ ح رقم ٢١٩٠ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٧/٣١٨ ، وكلاهما من طريق مطر الوراق .

(٢) هو حجاج بن محمد ، أبو محمد الأعور المصيصي .

(٣) هو مبارك بن فضالة - بفتح وتخفيف المعجمة - أبو فضالة البصري ، صدوق يدرس ويؤوي ، مات سنة ست وستين ومائة على الصحيح . تقريب التهذيب ٢/٢٢٧ وتهذيب التهذيب ١٠/٢٨ - ٣١ ، وتهذيب الكمال ٣/١٣٠١ - ١٣٠٢ .

(٤) هو الحسن البصري .

(٥) أخرجه عبد الرزاق عن ابن التيمي عن مبارك عن الحسن نحوه ، وجاء فيه : قال علي : ليس بشيء . المصنف ٦/٤١٧ . ورواه البيهقي من طريق مبارك وفيه : قال علي رضي الله عنه : تزوجها فلا شيء عليك .

(٦) هو هشام بن سعد المدني ، أبو عباد ، أو أبو سعد ، صدوق ، له أوهام ، ورُوى بالتشيع ، مات سنة ستين ومائة أو قبلها . تقريب التهذيب ٢/٣١٨ ، وتهذيب التهذيب ١١/٣٩ - ٤١ .

عائشة قالت : لا طلاق إلا بعد نكاح (١) .

١٥٢٧ - حدثنا قال : حدثني أبي قال ، حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج (٢) قال : أخبرني عطاء (٣) عن ابن عباس قال : « لا طلاق إلا بعد نكاح ولا عتق إلا بعد ملك » (٤) .

١٥٢٨ - حدثنا قال : حدثني أبي قال : حدثنا محمد بن جعفر (٥) وهاشم (٦) بن القاسم قالا : حدثنا شعبة (٧) عن الحكم (٨)

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة من طريق حماد بنفس السند والمتن في المصنف ١٦/٥ ، وأخرج البيهقي أيضاً بسنده عن حماد مثله السنن الكبرى : ٣٢١/٧ .

(٢) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي .

(٣) هو عطاء بن أبي رباح .

(٤) أخرجه عبد الرزاق من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مثله . المصنف ٤١٥/٦ - ٤١٦ ح رقم ١١٤٤٨ ، وابن أبي شيبة في المصنف ١٦/٥ ، وأخرج البيهقي نحوه في السنن ٣٢٠/٧ .

(٥) هو محمد بن جعفر الهذلي ، أبو عبد الله البصري المعروف بـعُندَر .

(٦) هو هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم ، البغدادي ، أبو النضر ، مشهور بكنيته ، ولقبه قيصر ، ثقة ، ثبت ، مات سنة سبع ومائتين ، وله ثلاث وسبعون . تقريب التهذيب ٣١٤/٢ ، وتهذيب التهذيب ٢١٤/٢ .

(٧) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي الواسطي .

(٨) هو الحكم بن عتيبة الكندي ، أبو محمد .

عن عليّ<sup>(١)</sup> بن حسين أنه قال<sup>(٢)</sup> ، ومُجَالِد<sup>(٣)</sup> وإسماعيل<sup>(٤)</sup> عن الشعبي<sup>(٥)</sup> قال : دخلت على فاطمة<sup>(٦)</sup> بنت قيس قال : فسألتها عن قضاء رسول الله ﷺ فقالت : طلقها زوجها ألبته<sup>(٧)</sup> ، فخاصمته إلى ٣١٤ رسول الله ﷺ / في السكنى والنفقة ، قالت : فلم يجعل سكنى

(١) هو عليّ بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، زين العابدين ، ثقة ، ثبت ، عابد فقيه ، فاضل مشهور ، قال ابن عينة عن الزهري : مارأيت قرشياً أفضل منه . مات سنة ثلاث وتسعين ومائة ، وقيل : غير ذلك ، تقريب التهذيب ٣٥/٢ ، وتهذيب التهذيب ٣٠٤/٧ - ٣٠٧ .

(٢) هنا تحويل في السند أى أن شعبة يروى من طريق الحكم عن علي ، وأيضاً من طريق مجالد وإسماعيل عن الشعبي .

(٣) مُجَالِد - بضم أوله وتخفيف الجيم - بن سعيد بن عمير ، الهمداني بسكون الميم أبو عمرو الكوفي ، ليس بالقوى ، وقد تغير في آخر عمره ، مات سنة أربع وأربعين ومائة . تقريب التهذيب ٢٢٩/٢ ، وتهذيب التهذيب ٣٩/١٠ - ٤١ .

(٤) هو إسماعيل بن أبي خالد في طريق شعبة . وروى الحديث من طريق هشيم عن إسماعيل عن الشعبي ، وفيه أيضاً هو ابن أبي خالد كما جزم مسلم في الصحيح كتاب الطلاق : باب المطلقة ثلاثاً لانفقة لها ١١١٧/٢ إلا أن الإمام أحمد شك فقال في سنده : هو ابن أبي خالد أو ابن سالم ، وكلاهما من مشايخ هشيم . وأنه يروى عنهما وهما يرويان عن الشعبي ، وسيأتى ذكر طريق هشيم في التخريج .

وإسماعيل بن أبي خالد هو الأحسى مولاها ، البجلي ، ثقة ، ثبت . مات سنة ست وأربعين ومائة ، تقريب التهذيب ٦٨/١ ، وتهذيب التهذيب ٢٩١/١ - ٢٩٢ . وإسماعيل بن سالم هو الأسدي أبو يحيى الكوفي ، نزيل بغداد ، ثقة، ثبت ، من السادسة . تقريب التهذيب ٧٠/١ ، وتهذيب التهذيب ٣٠١/١ - ٣٠٣ .

(٥) هو عامر بن شراحيل الشَّعْبِيّ - بفتح المعجمة - أبو عمر .

(٦) هي فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية الفهرية ، أخت الضحاك بن قيس ، كانت أسن منه ، وكانت من المهاجرات الأول ، وكانت ذات جمال وعقل . في بيتها اجتمع أهل الشورى لما قتل عمر . الإصابة ٣٨٤/٤ .

(٧) قال أبو منصور الأزهري : البَتّ : القطع ، يقال : طلقها فَبَتَّ طلاقها ، وقد بُتَّتْها الواحدة والثلاث إلا أن ظاهر ( أَلْبَتَّة ) : الثلاث ، لأنه القطع الذى لارفاء له ولا رفع والواحدة تبث بانقضاء العدة . الزاهر ص ٣٢٤ ، وفي المطلع : المراد بالمتوتة البائن بفسخ أو طلاق ص ٣٤٩ .



ولا نفقة ، وأمرني أن أعتدَّ في بيت ابن (١) أم مكتوم (٢) .

١٥٢٩ - حدثنا قال : قلت لأبي : فإن بعض من قال في حديث فاطمة بنت قيس ليس يقول به أحد ممن تقدم ، فقال : سبحان الله . قد قال به فقيه الكوفة الشعبي وفقيه البصرة الحسن (٣) . يذهبان (٤) إليه (٥) .

١٥٣٠ - حدثنا قال : سمعت أبا : سئل عن المطلقة لها

(١) ابن أم مكتوم ، الصحاحي . الأعمى ، مشهور ، اسمه عمرو ويقال : عبدالله ، وهو ابن قيس بن زائدة بن الأصم ، ومنهم من قال : عمرو بن زائدة ، لم يذكر قيساً ، ومنهم من قال : قيس بدل زائدة ، قال ابن حبان : من قال ابن زائدة نسبه لجده ، ويقال : كان اسمه الحصين فسماه النبي ﷺ عبد الله . انظر : الإصابة ٥٢٣/٢ - ٥٢٤ .

(٢) أخرج الإمام أحمد هذا الحديث بلفظه من طريق هشيم عن ابن أبي خالد أو ابن سالم عن الشعبي . المسند ٤١٦/٦ ، وعن محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي بكر ابن أبي الجهم نحوه . المسند ٤١٣/٦ ، ومن عدة طرق أخرى . انظر : المسند ٣٧٣/٦ ، ٤١١ - ٤١٨ .

وأخرج مسلم أيضاً من طريق هشيم عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي مثله ، ومن عدة طرق أخرى نحوه ، انظر الصحيح ، كتاب الطلاق : باب المطلقة ثلاثاً لأنفقة لها ، ١١١٤/٢ - ١١٢١ ، وأخرج أبو داود من عدة طرق في السنن ، كتاب الطلاق باب في نفقة المبتوتة ٧١٢/٢ - ٧١٧ ، والترمذي من طريق هشيم ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وهو قول بعض أهل العلم : منهم الحسن البصري والشعبي ، وبه يقول أحمد وإسحاق . فقالوا : ليس للمطلقة سكنى ولا نفقة إذا لم يملك زوجها الرجعة . السنن ٤٨٥/٣ ح رقم ١١٨٠ .

(٣) سقطت من المصرية كلمة ( الحسن ) .

(٤) في المصرية ( يدعيان ) وهو خطأ ، وفي المطبوع كما في الأصل .

(٥) تقدم نقل قولهما من الجامع الصحيح للترمذي آنفاً ، وقال بذلك آخرون أيضاً . انظر : المغني ٢٣٢/٨ .

السكنى والنفقة ، فقال : لا ، أنا أذهب إلى حديث فاطمة بنت قيس (١) .

---

(١) أورد ابن هانئ عن الإمام أحمد روايتين في نفس هذا المعنى الذى ورد في رواية عبد الله . انظر : المسائل ٢٤٥/١ .

قال المرداوى : هذا المذهب أى : لاشئ لها إن لم تكن حاملاً . الإنصاف ٣٦١/٩ . وقال الخرق : إذا طلق الرجل زوجته طلاقاً لا يملك رجعتها فلا سكنى لها ولا نفقة إلا أن تكون حاملاً . كذلك في الخلع ليس عليه النفقة إلا إذا كانت حاملاً ، ولكن إذا أبرأته منها فلا نفقة لها وللولد حتى تفتطمه ، المختصر ص ١٧١ - ١٧٢ . قال ابن قدامة معلقاً عليه : وجملة الأمر : أن الرجل إذا طلق امرأته طلاقاً بائناً ، فيما أن يكون ثلاثاً ، أو بخلع ، أو بانت من فسخ ، فإن كانت حاملاً فلها النفقة والسكنى بإجماع أهل العلم لقول الله تعالى : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ ، وَلَا تَضَارَّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ ، وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ وفي بعض أخبار فاطمة بنت قيس : « ولا نفقة لك إلا أن تكونى حاملاً » . وإن كانت حائلاً فلا نفقة لها ، وفي السكنى روايتان ، إحداهما : لها ذلك ، وهو قول عمر وابن مسعود وعائشة وفقهاء المدينة السبعة ومالك والشافعى للآية .

والرواية الثانية : لاسكنى لها ولا نفقة ، وهى ظاهر المذهب ، وقول على وابن عباس وجابر وعطاء والحسن وأبى ثور وإسحاق وداود .

وقال أكثر الفقهاء العراقيين : لها السكنى والنفقة كالرجعية . أما الملاعنة فلا سكنى لها ولا نفقة إن كانت غير حامل ، للخير . وكذلك إن كانت حاملاً فنفى حملها . المغنى ٢٣٢/٨ - ٢٣٣ ، وقد تقدم الكلام على هذا باختصار في المسألة (١٤٤٧) .

## سئل عن طلاق المختلعة والسنة في الخلع وجامع الطلاق

١٥٣١ - حدثنا قال : سألت أبا عن المختلعة طلقها زوجها وهي في عدتها قال : لا يلحقها الطلاق (١) .

١٥٣٢ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل - وأنا أسمع - عن رجل قال لامرأته : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ؟ قال : إن كانت غير مدخول بها فإنها واحدة ، لأنها بانت بالأولى (٢) ، وإن كانت مدخولاً بها فأراد أن يفهمها ويعلمها ويريد الأولى واحدة ، فأرجو أن يكون واحدة وإلا فتلاث (٣) .

(١) نقل أبو داود رواية مثلها عن الإمام أحمد فقال : سمعت أحمد سئل عن المختلعة يلحقها الطلاق . قال : لا يلحقها الطلاق . المسائل ص : ١٧٩ .

قال الخرق : لا يقع بالمعتدة من الخلع طلاق ، ولو واجهها به ، المختصر ص : ١٥١ . قال المرداوي : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، وقال في الترغيب مثل ذلك مع الإضافة إليه إلا إن قلنا هو طلقة ، ويكون بلا عوض ، ويكون بعد الدخول أيضاً ، وقاله في الرعاية الصغرى - الإنصاف ٣٩٥/٨ .

وقال ابن قدامة على قول الخرق : وجملة ذلك أن المختلعة لا يلحقها طلاق بحال .. لأنها لا تحل له إلا بنكاح جديد فلم يلحقها طلاقه كالمطلقة قبل الدخول . أو المنقضية عدتها ، ولأنه لا يملك بضعها فلم يلحقها طلاقه كالأجنبية ، ولأنها لا يقع بها الطلاق المرسل ولا تطلق بالكناية ، فلم يلحقها الصريح المعين كما قبل الدخول ، ولا فرق بين أن يواجهها به ، فيقول : أنت طالق ، أو لا يواجهها به مثل أن يقول : فلانة طالق . المغني ٣٣١/٧ .

(٢) قال المرداوي : وهو أحد الوجهين ، وهو المذهب ، وقد ورد عن الإمام أحمد التوقف في ذلك . الإنصاف ٢٥/٩ ، وقيل : يقعان معا فيقع ثنتان بالدخول بها وغيرها .

قال ابن قدامة : فأما غير المدخول بها فلا تطلق إلا طلقة واحدة ، سواء نوى الإيقاع أو غيره ، وسواء قال ذلك منفصلاً أو متصلاً .... لأنها تبين بطلقة ، لأنه لا عدة عليها فتصادفها الطلقة الثانية بائناً ، فلم يمكن وقوع الطلاق بها ، لأنها غير زوجة وإنما تطلق الزوجة ، المغني ٤٧٨/٧ .

(٣) إذا قال لمدخول بها : أنت طالق ، أنت طالق ، طلقت طلقتين إلا أن =

قيل له : فإن طلق التي لم يدخل بها ؟ [ قال ] <sup>(١)</sup> فأرجو أن يكون واحدة وإلا فثلاث .

قيل له : فإن طلق التي لم يدخل بها ثلاثاً ؟ قال : لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره <sup>(٢)</sup> .

---

= ينوى بالثانية التأكيد أو إنهاهما . قال ذلك ابن قدامة في المقنع ١٦٣/٣ - ١٦٤ . وجاء في هامشه : هذا المذهب ، ولكن يشترط في التأكيد أن يكون متصلاً . وقال المرداوى مثل ذلك . وقال : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ٢٢/٩ .

ولا خلاف في إن نوى بالثانية طلقة ثانية ، وقعت بها طلقتان . انظر : المغنى ٤٧٧/٧ ، والاختيارات الفقهية ص : ٢٥٧ .

أما إذا قال ثلاث مرات ( أنت طالق ) ونوى بالثالثة تأكيد الأولى لم يقبل ، ووقع بها ثلاثاً ، لعدم اتصال التأكيد ، وإن أكد الثانية بالثالثة صح ذلك . انظر : الإنصاف ٢٢/٩ وأيضاً منتهى الإرادات ٢٦٨/٢ ، والمبدع ٣٠١/٧ .

ولقد أورد ابن هانئ في مسائله قولاً واضحاً في هذه المسألة عن الإمام أحمد فقال : سألت عن الرجل يقول لامرأته : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ؟ قال : إذا أراد أن يفهمها طلاقها فهي واحدة ، وإن كان نوى ثنتين ، فثنتان ، وإن كان نوى ثلاثاً فثلاث ٢٢٤/١٠ .

قلت : وهذا هو الصواب في ذلك إن شاء الله ، وهو الذى اختاره . والله أعلم .

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وكذلك في المطبوع أيضاً .

(٢) نقل أبو داود عن الإمام أحمد فقال : سألت أحمد عن البكر تطلق ثلاثاً . قال : هي ثلاث ، لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره . المسائل ص : ١٧٣ .

قال ابن قدامة : وإن طلقها ثلاثاً بلفظ واحد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره في قول أكثر أهل العلم . المغنى ٥١٥/٧ . وقال ابن تيمية : الطلاق ثلاثاً قبل الدخول وبعد الدخول سواء في ثبوت التحريم بذلك عند الأئمة الأربعة . مجموع الفتاوى ١١٦/٣٣ .

## الظهار قبل النكاح (١)

١٥٣٣ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن الظهار (٢) قبل النكاح / قال : يلزمه لأنه يمين وليس بمنزلة الطلاق (٣) ، فذهب إلى ٣١٥ حديث (٤) عمر بن الخطاب .

(١) عنوان الباب في هامش المصرية والأصل . وليس في المطبوع .  
(٢) قال ابن قدامة : الظهار : هو أن يشبه امرأته أو عضواً منها بظهر من تحرم عليه على التأييد . أو بها ، أو بعضاً منها فيقول : أنت علي كظهر أمي ومثل ذلك . المقتنع ٢٣٧/٣ .

قال المرداوي : الصحيح من المذهب : أن تشبيه عضو من امرأته كتشبيهها كلها وعليه الأصحاب ، وعنه : ليس بمظاهر حتى يشبه جملة امرأته ، وكذلك الصحيح من المذهب : أن من تحرم عليه بسبب كالرضاع ونحوه حكمها حكم من تحرم عليه بنسب وعليه الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وعنه : لا يكون مظاهراً إذا أضافه إلى من تحرم عليه بسبب ، وقيل : إن كان السبب مجمعاً عليه فهو مظاهر ، وإلا فلا . الإنصاف ١٩٣/٩ .

(٣) قال ابن قدامة : إن الظهار من الأجنبية يصح ، سواء قال ذلك لامرأة بعينها ، أو قال : كل النساء علي كظهر أمي ، وسواء أوقعه مطلقاً ، أو علقه على التزويج ، فقال : كل امرأة أتزوجها فهي علي كظهر أمي ، ومتى تزوج التي ظاهر منها لم يطأها حتى يكفر . ويروى نحو ذلك عن عمر بن الخطاب . المغني ١٨/٩ . قال المرداوي : هذا على الصحيح من المذهب ، نص عليه . قال الزركشي : هذا منصوص الإمام أحمد ، وعليه الأصحاب . وقيل : لا يصح كالطلاق . الإنصاف ٢٠٢/٩ .

(٤) أخرجه مالك في الموطأ عن سعيد بن عمرو بن سليم الزرق : أنه سأل القاسم ابن محمد عن رجل طلق امرأة ، إن هو تزوجها ، فقال القاسم بن محمد : إن رجلاً جعل امرأة عليه كظهر أمه ، إن هو تزوجها ، فأمره عمر بن الخطاب ، إن هو تزوجها ، أن لا يقربها حتى يكفر كفارة النظاهر . كتاب الطلاق : باب ظهار الحر ٥٥٩/٢ ، وأخرج عبد الرزاق من طريق مالك في المصنف نحوه ٤٣٥/٦ - ٤٣٦ ح رقم ١١٥٥٠ .

وأخرج البيهقي مثله ، وقال : هذا منقطع . القاسم بن محمد لم يدرك عمر ابن الخطاب رضي الله عنه . السنن الكبرى ٣٨٣/٧ .

١٥٣٤ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن الرجل يقول لامرأته : اختارى . قال : إن اختارت نفسها فواحدة ، وإن اختارت زوجها فلا شيء (١) .

١٥٣٥ - حدثنا قال : قلت لأبي : رجل تعلقت به امرأته فقالت اخلعنى ، قال : قد خلعتك ؟ قال : يتزوج ويجدد نكاحاً جديداً ومهرأ جديداً ، ويكون عنده على ثنتين ليس في هذا اختلاف (٢) .

١٥٣٦ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : الخلع على غير شيء يفتدى به نفسها ، ويكون أيضاً على فداء (٣) .

### تعليق الطلاق على الجماع (٤)

١٥٣٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل قال لامرأته : أنت طالق إن لم أجامعك اليوم ، وأنت طالق إن اغتسلت منك اليوم ؟ قال أبا : يصلى العصر ثم يجامعها ، فإذا غابت الشمس اغتسل إن لم

(١) قال ابن قدامة : إن قالت : اخترت نفسى فواحدة تملك الرجعة ، لأن قوله اختارى تفويض مطلق ، فيتناول أقل ما يقع عليه الاسم وذلك طلقة واحدة . إلا أن يجعل إليها أكثر من ذلك ، مثل أن يقول : اختارى ماشئت ، أو اختارى الطلقات الثلاث إن شئت . وإن خيرها فاخترت زوجها أو ردت الخيار أو الأمر لم يقع شيء ، نص عليه أحمد في رواية الجماعة ، قال المرداوى : هذا هو المذهب ، ونقل عنه إسحاق بن منصور : فإن اختارت زوجها فواحدة تملك الرجعة ، وإن اختارت نفسها فثلاث .

المعنى ٤٠٤/٧ ، ٤٠٩ - ٤١٠ ، والمبدع ٢٨٦/٧ ، والإنصاف ٤٩٢/٨ - ٤٩٦ .

(٢) تقدمت هذه المسألة حرفياً في المسألة (١٤٤٠) حيث بسط الكلام . فليرجع إليه .

(٣) كذلك هذه المسألة أيضاً تقدمت نصاً في المسألة (١٤٤١) فليراجع هناك .

(٤) عنوان الباب في هامش الأصل والمصرية ، ولا يوجد في المطبوع .

يكن أراد بقوله اغتسلت (١) : المجامعة (٢) .

### الطلاق بالمشيئة (٣)

١٥٣٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل قال لامرأته : أنت طالق إن شاء الله ؟ قال : لا أقول فيها شيئاً (٤) قال مالك : لا يراه (٥) .

### طلاق المجنون والمبرسم (٦) والسكران (٧)

١٥٣٩ - حدثنا قال : سألت أبا عن طلاق السكران ؟

(١) هنا كلمة ( يريد ) في جميع النسخ . الصواب حذفها كما فعلنا ، لأنه وردت المسألة في المغني وإعلام الموقعين مع حذفها في رواية عبد الله . وأيضاً قد ذكرت الإرادة قبيله .

(٢) قد نقل رواية مثلها ابن قدامة في المغني ٥١٤/٧ ، وابن القيم في إعلام الموقعين ٤٦/٤ .

ولعل الإمام أراد بهذه الطريقة أن لا يحنث الرجل ، ولا تطلق امرأته ، وكذلك لا يضطر إلى تأجيل الصلاة من وقتها بدون عذر مقبول فيأثم .

(٣) عنوان الباب في هامش الأصل والمصرية ، وليس في المطبوع .

(٤) قال ابن قدامة : إن قال : أنت طالق إن شاء الله طلقت . نص عليه أحمد في رواية الجماعة ، المغني ٤٦٦/٧ ، ونقل المرداوي روايات أخرى أيضاً عنه ، وقال الخرق : أكثر الروايات عنه ، التوقف عن الجواب . انظر : الإنصاف ١٠٤/٩ - ١٠٥ .

(٥) إن علق الطلاق بمشيئة الله ، فقال مالك رحمه الله : لا يؤثر الاستثناء فيه شيئاً وهو واقع لازماً . أما إذا علق بمشيئة المخلوق مثلاً إن شاء فلان وله اختيار فلا تطليق حتى يعرف أيشاء أم لا ، وإن لم يكن له اختيار مثل الميت أو الحجر ، فقال : لا أرى أن يطلق لأننا نعرف أن الميت لا يشاء ، وكذلك الحجر والحائط . انظر : المدونة الكبرى ١٢٢/٢ ، وبداية المجتهد ٨٥/٢ .

(٦) قال في القاموس : المبرسم من البرسام بالكسر : وهو علة يهذى فيها برسم بالضم فهو مبرسم ٧٩/٤ مادة ( برسم ) .

(٧) عنوان الباب في هامش الأصل ، وليس في المصرية ولا في المطبوع .

قال : فيه اختلاف <sup>(١)</sup> ، روى ابن أبى ذئب <sup>(٢)</sup> عن الزهرى عن أبان <sup>(٣)</sup> بن عثمان عن عثمان قال : « ليس لمجنون ولا سكران

(١) قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن الزائل العقل بغير سكر ، أو ما في معناه ، لا يقع طلاقه ، وأجمعوا على أن الرجل إذا طلق في حال نومه لا طلاق له .

وقال أحمد في المغمى عليه : إذا طلق ، فلما أفاق علم أنه كان مغمى عليه ، وهو ذاكر لذلك ، فقال : إذا كان ذاكراً لذلك فليس هو مغمى عليه ، فيجوز طلاقه .

أما طلاق السكران ففيه روايتان : إحداهما : يقع طلاقه . اختارها أبو بكر الخلال ، والقاضى . وهو مذهب سعيد بن المسيب ، وعطاء ومجاهد والحسن ، ومالك والثورى والأوزاعى والشافعى فى أحد قوليه وأبو حنيفة لقول النبى ﷺ : « كل الطلاق جائز إلا المعتوه » ومثل هذا عن على ومعاوية وابن عباس فقال ابن عباس : « طلاق السكران جائز » .

الرواية الثانية : لا يقع طلاقه . اختارها أبو بكر عبد العزيز ، وهو قول عثمان ومذهب عمر بن عبد العزيز والقاسم وطاووس والليث وإسحاق وأبى ثور .

ورواية عنه : التوقف ، لتعارض الأدلة ، وإشكال دليلها . المغنى ٣٧٨/٧ - ٣٧٩ ، ورواية ، وانظر أيضاً : مختصر الخرق ص : ١٥٣ ، المقنع ١٣٢/٣ - ١٣٣ . قال المرداوى : المذهب على الرواية الأولى . أبى : أنه يقع طلاق السكران . الإنصاف ٤٣٣/٨ .

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبى ذئب القرشى العامرى ، أبو الحارث المدنى ، ثقة ، فقيه ، فاضل ، مات سنة ثمان وخمسين ومائة ، وقيل : سنة تسع . تقريب التهذيب ١٨٤/٢ ، وتهذيب التهذيب ٣٠٣/٩ - ٣٠٧ .

(٣) هو أبان بن عثمان بن عفان الأموى ، أبو سعيد ، وقيل : أبو عبد الله مدنى ثقة ، مات سنة خمس ومائة ، تقريب التهذيب ٣١/١ ، وتهذيب التهذيب ٩٧/١ .



طلاق<sup>(١)</sup> ، وهو أرفع شيء فيه ، وقال رجاء<sup>(٢)</sup> بن حيوة : أن معاوية أجازه<sup>(٣)</sup> .

١٥٤٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن / طلاق المجنون ٣١٦٩

[ قال ]<sup>(٤)</sup> إذا كان لا يعقل في حال حياته لا يجوز طلاقه ، والميرسم الذى لا يعقل لا يجوز طلاقه ، ولا النائم لا يجوز طلاقه<sup>(٥)</sup>

(١) أخرج ابن أبى شيبعة عن وكيع عن طريق ابن أبى ذئب عن عثمان أنه كان لا يجوز طلاق السكران والمجنون ، وروى مثل ذلك عن عمر بن عبد العزيز في طلاق السكران . المصنف ٣٩/٥ .

وأخرج البيهقي بسنده عن طريق ابن أبى ذئب عن الزهري قال : أتى عمر بن عبد العزيز برجل سكران ، فقال : إني طلقته امرأتى وأنا سكران . فكان رأى عمر معنا أن يجلدته وأن يفرق بينهما ، فحدثه أبان بن عثمان أن عثمان رضى الله عنه قال : ليس للمجنون ولا للسكران طلاق ، فقال عمر : كيف تأمرونى ، وهذا يحدثنى عن عثمان رضى الله عنه . فجلده ورد إليه امرأته ، قال الزهري : فذكر ذلك رجاء بن حيوة فقال : قرأ علينا عبد الملك بن مروان كتاب معاوية بن أبى سفيان ، فيه السنن ، أن كل أحد طلق امرأته جائز إلا المجنون .

وكذلك روى البيهقي قول سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والحسن البصرى بأن السكران يجوز طلاقه . السنن الكبرى ٣٥٩/٧ .

(٢) هو رجاء بن حيوة - بفتح المهملة وسكون التحتانية ، وفتح الواو - الكندى ، أبو المقدام ، ويقال : أبو نصر الفلسطيني ، ثقة ، فقيه ، مات سنة اثنتى عشرة ومائة ، تقريب التهذيب ٢٤٨/١ ، وتهذيب التهذيب ٢٦٥/٣ - ٢٦٦ .

(٣) تقدم تخريج قول معاوية عن رجاء بن حيوة من السنن الكبرى للبيهقي قريباً .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) قال ابن قدامة : من زال عقله بسبب يعذر فيه كالمجنون ، والنائم ، المغمى عليه والميرسم ، لم يقع طلاقه . المقنع ١٣٢/٣ ، قال المرادوى معلقاً عليه : هذا صحيح ، لكن لو ذكر المغمى عليه والمجنون - بعد أن أفافا - أنها طلقا ، وقع الطلاق ، نص عليه ، أما الميرسم ، ومن به نشاف ، فلا يقع . الإنصاف ٤٣٢/٨ . وانظر أيضاً : المغنى ٣٧٨/٧ .

قلت لأنى : فالسكران هو عندك في هذا المعنى ؟ قال : لا (١) ، قال  
أنى : واحتج الشافعى فقال : السكران ليس بمرفوع عنه (٢)  
القلم (٣) .

### إذا طلق في نفسه ولم يتكلم (٤)

١٥٤١ - والمطلق في نفسه لا يجوز له طلاق حتى يتكلم ،  
فإذا تكلم به جاز (٥) .

١٥٤٢ - قال أنى : وقال الشافعى : وجدت السكران ليس  
بمرفوع عنه القلم (٦) . وكان أنى يعجبه هذا القول ويذهب إليه (٧) .

١٥٤٣ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول : الخلع على غير شيء

(١) تقدم الكلام على طلاق السكران في المسألة السابقة ، وأيضاً في كتاب  
النكاح . المسألة (١٥٠٤) .

(٢) في الأصل والمصرية ( عنهم ) والأنسب ( عنه ) كما أثبتناه وكذا في المطبوع .  
(٣) في ( الأم ) قال الشافعى : هذا - أى السكران - آثم مضروب على السكر  
غير مرفوع عنه القلم ... كما أن الصلاة مرفوعة عمن غلب على عقله ولا ترفع عن  
السكران ٢٥٣/٥ .

(٤) عنوان الباب في هامش الأصل ، وليس في المصرية ولا في المطبوع .  
(٥) قال المرادوى : من شرط وقوع الطلاق مطلقاً : التلفظ به ، فلو طلق في قلبه  
لم يقع بلا خلاف أعلمه . الإنصاف ٤٩٨/٨ ، وانظر أيضاً : منتهى الإرادات ٢٦٣/٢ ،  
والمغنى ٣٨٥/٧ ، وفي المغنى : لم يقع في قول عامة أهل العلم . وقال الزهرى : إذا عزم  
على ذلك طلقت . وقال ابن سيرين فيمن طلق في نفسه : أليس قد علمه الله ؟ وأخرج  
عبد الرزاق قول ابن سيرين هذا مع الإضافة إليه : « فلا أقول فيها شيئاً » ، وقد أخرج  
عدة آثار أخرى من التابعين الذين لا يرون وقوع هذا الطلاق سوى عمرو بن دينار  
وأبى الشعثاء فإنهما يريان وقوعه . انظر : الإنصاف ٤١٢/٦ - ٤١٣ .

(٦) تقدم تخريج قول الشافعى هذا في المسألة (١٥٤٠) .

(٧) تقدم الكلام في المسألة ورأى الإمام والمذهب والأقوال الأخرى فيها في  
المسألة رقم ١٥٣٩ .

تفتدى به نفسها ويكون أيضاً على فداء (١) .

١٥٤٤ - حدثنا قال : سألت أنى عن رجل تزوج امرأة على ألف درهم فأعطاهما ، ثم قال : هبى لى الألف ، فوهبتها له ، ثم طلقها قبل أن يدخل بها . قال : ليس لها أن ترجع فيها إذا كانت وهبتها له طيبة بها نفسها (٢) .

### إذا حلف لا يأوى هذه الدار (٣)

١٥٤٥ - حدثنا قال : سألت أنى عن الرجل يحلف لا يأوى هذه الدار فما حد الإيواء عندك . ومقدار كم هو ، وكم يكون ؟ قال : الإيواء يكون ساعة ، واحتج بهذه الآية ، قوله : ﴿ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْتَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ ﴾ . (٤) وقال : قدر كم يكون ذلك إلا شيئاً يسيراً أو ما شاء الله (٥) .

(١) وردت هذه المسألة هنا مرة ثالثة نصاً ومعنى . وسبق الكلام عليها فى المحل الأول وذلك فى كتاب النكاح المسألة (١٤٤١) وحُذِفَتْ هنا فى المطبوع .

(٢) قال ابن قدامة : إذا أصدق امرأته عيناً فوهبتها له ثم طلقها قبل الدخول بها فعن أحمد فيه روايتان : إحداهما : يرجع عليها بنصف قيمتها ، وهو اختيار أنى بكر ، وهو المذهب ، والرواية الثانية : لا يرجع عليها بشئ ، لأن عقد الهبة لا يقتضى ضماناً . المغنى ٢٥٦/٧ . وأضاف المرداوى رواية ثالثة عنه : أن لا يرجع مع الهبة ويرجع مع الإبراء . الإنصاف ٢٧٥/٨ .

(٣) العنوان فى هامش الأصل ، وليس فى المصرية ولا فى المطبوع .

(٤) سورة الكهف . الآية : ٦٣ .

(٥) نقل ابن هانئ المسألة بلفظ : ( وسئل عن الإيواء . كم يكون ؟ قال : أقله ساعة . قال الله تعالى : ﴿ إِذْ أَوْتَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ ﴾ ( سورة الكهف الآية ٦٣ ) فكان إيواؤهما ساعة أو أكثر ، وعلى المكث قال الله تعالى : ﴿ وَأَوْتَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ﴾ ( سورة المؤمنون الآية : ٥٠ ) فهذا إيواء على المكث . المسائل ٨٣/٢ . وعلى هذا المذهب . انظر : منتهى الإرادات ٥٤١/٢ ، والإنصاف ٥٥/١١ ، قلت : المراد =

## ألبتة (١)

١٥٤٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل قال لامرأته :

أنت طالق ألبتة ؟ فقال : عمر جعلها واحدة (٢) ، وقال علي (٣)

٣١٧ وزيد (٤) وابن عمر (٥) : ألبتة ثلاث ، / رأيته (٦) كأنه يخاف أن يجعلها ثلاثاً . وقال : أنا لا أفتى فيها بشيء (٧) .

= بالساعة هنا الزمن اليسير وليس المراد بالساعة المحدثه المعروفة في الوقت الحاضر فهي لم توجد إلا بعد زمن الإمام أحمد بكثير . والله أعلم .

(١) العنوان في هامش الأصل ، وليس في المصرية ولا في المطبوع .

(٢) أخرج أثر عمر عبد الرزاق بسنده أن سليمان بن يسار أخبر أن التوأمة بنت أبيه طلقت البتة فجعلها عمر بن الخطاب واحدة . وأخرج من طرق أخرى أيضاً نحو ذلك . المصنف ٣٥٦/٦ ح رقم ١١١٧٣ - ١١١٧٥ ، وأخرج البيهقي أيضاً من عدة طرق نحوه ٣٤٣/٧ .

(٣) أخرج عبد الرزاق بسنده عن إبراهيم قال : قال علي : هي ثلاث . المصنف ٣٥٦/٦ ح رقم ١١١٧٦ و ٣٥٩/٦ ح رقم ١١١٨٦ من طريق قتادة ، وأخرج البيهقي بإسناده عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن إبراهيم عن عليّ وزيد بن ثابت رضي الله عنهما في البرية والبتة والحرام أنها ثلاث ثلاث . السنن الكبرى ٣٥١/٧ .

(٤) تقدم ما أخرج البيهقي عن قول زيد بن ثابت ، وأيضاً أخرج عن سعد ابن هشام أن زيد بن ثابت قال : في البرية والحرام والبتة ثلاثاً ثلاثاً . السنن ٣٤٤/٧ .

(٥) أخرج عبد الرزاق من طريق سالم عن ابن عمر قال في البتة : هي ثلاث ، المصنف ٣٥٧/٦ ح رقم ١١١٧٨ ، وأخرج البيهقي من طريق نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول في الخلية والبرية والبتة : ثلاثاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره . السنن الكبرى ٣٤٤/٧ .

(٦) في المطبوع ( راتبه ) وهو خطأ . والصواب ( رأيته ) كما أثبتناه ، وهكذا في الأصل والمصرية .

(٧) هنا توقف الإمام في المسألة . ولكن نقل ابن قدامة عنه فقال : قال أحمد في الخلية والبرية والبتة : قول علي وابن عمر قول صحيح ، ثلاثاً . المغني ٣٩١/٧ .

وقال ابن المنذر : اختلفوا في الرجل يقول لامرأته : أنت طالق البتة ، فقالت =

## سئل عن الإيلاء (١)

١٥٤٧ - حدثنا قال : أُملي عَلَيَّ أُنَى وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْإِيْلَاءِ .  
فَقَالَ : الرَّجُلُ يَحْلِفُ : لَا يَقْرُبُ أَهْلَهُ سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ (٢)  
بَانَتْ مِنْهُ بِوَاحِدَةٍ ، يَوْقِفُ بَعْدَ مَضَى [ الْأَرْبَعَةِ ] (٣) إِمَّا أَنْ يَفِيءَ ،

= طائفة : هِي وَاحِدَةٌ يَمْلِكُ الرَّجْعَةُ ، رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ،  
الْإِشْرَافُ ١٦٨/٤ . إِلَّا أَنَّ ابْنَ قَدَامَةَ نَقَلَ : وَرَوَى النُّجَادُ بِإِسْنَادِهِ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
جَعَلَ الْبَتَّةَ وَاحِدَةً ثُمَّ جَعَلَهَا بَعْدَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ . وَهَذِهِ أَقْوَالُ عُلَمَاءِ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ يَعْرِفْ  
لَهُمْ مُخَالَفٌ فِي عَصَرِهِمْ فَكَانَ إِجْمَاعًا . الْمَغْنَى ٣٩٢/٧ .

وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ الْقَوْلَ الثَّانِي فَقَالَ : قَالَتْ طَائِفَةٌ : يَكُونُ ثَلَاثًا ، رَوَى ذَلِكَ عَنْ  
عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، وَفِيهِ قَوْلُ ثَالِثٍ : إِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ ، وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً  
فَوَاحِدَةٌ يَمْلِكُ نَفْسَهَا ، وَأَيْضًا قَوْلُ رَابِعٍ : هُوَ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ نِيَّتِهِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَهِيَ  
وَاحِدَةٌ بَائِتَةٌ . الْإِشْرَافُ ١٦٨/٤ .

(١) الْإِيْلَاءُ - بِالْمَدِّ - الْحَلْفُ وَهُوَ مُصْدَرٌ إِلَى يَوَلَّى .  
وَهُوَ شَرْعًا : حَلْفُ الزَّوْجِ - الْقَادِرِ عَلَى الْوُطْءِ - بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ  
عَلَى تَرْكِ وَطْءِ زَوْجَتِهِ فِي قُبُلِهَا مَدَّةَ زَائِدَةٍ عَنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ .  
الْمَطْلَعُ : ٣٤٣ ، انْظُرْ أَيْضًا : الْمَغْنَى ٥٣٦/٧ - ٥٤٧ ، وَالْإِنْصَافُ  
١٦٩/٩ - ١٨١ .

(٢) الْحَلْفُ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَقَالَ  
الزَّرْكَشِيُّ : هَذَا الْمَنْصُوصُ الْمُخْتَارُ لِلْأَصْحَابِ ، وَعَنْهُ : يَصَحُّ أَيْضًا عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَقَطْ .  
الْإِنْصَافُ ١٧٤/٩ - ١٧٥ .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَالنَّسْخَةِ الْمِصْرِيَّةِ بَيَاضٌ مَقْدَارُ كَلِمَتَيْنِ وَلَعَلَّهُمَا : الْأَرْبَعَةُ أَشْهُرٌ ،  
وَقَالَ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ : غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي الْأَصْلِ ، وَالزِّيَادَةُ هُنَا مِنْ مَسَائِلِ صَالِحٍ ، فَقَدْ  
وَرَدَ ذِكْرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِكَامِلِهَا فِي مَسَائِلِهِ بِشَيْءٍ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي اللَّفْظِ ، وَالْعِبَارَةِ بَعْدَ  
قَوْلِهِ : ( أَوْ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ) فِي مَسَائِلِهِ هَكَذَا : فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ : يَوْقِفُ بَعْدَ  
مَضَى الْأَرْبَعَةِ فِيمَا أَنْ يَفِيءَ وَإِمَّا أَنْ يَطْلُقَ ، وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ : إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ  
بَانَتْ مِنْهُ بِوَاحِدَةٍ . مَسَائِلُ صَالِحٍ ص ٨٤ - ٨٥ .

والفيء : الجماع (١) وإما أن يطلق (٢) ، قال بعض الناس : هي تطليقة وليست بائناً (٣) وقال بعض الناس : إذا آلى دون الأربعة لم يكن إيلاء (٤) وقال بعض الناس : هو إيلاء إذا مضت أربعة أشهر (٥) .

(١) قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن الفيء : الجماع إذا لم يكن له عذر . الإجماع ١٠٥ ، انظر أيضاً : الإشراف ٢٢٩/٤ .

(٢) قال الخرق : إذا مضى أربعة أشهر أمر بالفيئة ، والفيئة : الجماع . المختصر ١٥٩ ، قال ابن قدامة : المولى يتربص أربعة أشهر كما أمر الله تعالى ، ولا يطالب فيهن ، فإذا مضت أربعة أشهر ، ورفعت امرأته إلى المحاكم وقفه ، وأمره بالفيئة ، فإن أبى أمره بالطلاق ، ولا تطلق زوجته بنفس مضى المدة ، قال أحمد في الإيلاء : يوقف عن الأكبر من أصحاب النبي ﷺ ، وروى عن عمر شيء يدل على ذلك ، وعن عثمان وعلي ، وجعل ثبت حديث علي ، وبه قال ابن عمر وعائشة ، وروى ذلك عن أبي الدرداء ، وقال سليمان بن يسار : كان تسعة عشر رجلاً من أصحاب محمد ﷺ يوقفون في الإيلاء ، وذكر ابن قدامة آخرين قالوا بذلك من التابعين ومن بعدهم .

وقال ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وجابر بن زيد وعطاء والحسن ومسروق وقبيصة والنخعي والأوزاعي وابن أبي ليلى وأصحاب الرأي : إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة . المغني ٥٥٣/٧ .

ومذهب أحمد : أنه يوقف فيما أن يفيء وإما أن يطلق ، نقله عنه صالح في مسائله ص ٤ ، وابن هانئ في مسائله : ٢٣١/١ س ١١٢١ ، وانظر أيضاً : الإنصاف ١٨٩/٩ ، والإشراف ٢٣٠/٤ .

(٣) يعني أنها تطليقة يملك الرجعة إذا قضت أربعة أشهر ، هذا قول سعيد ابن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن ومكحول والزهري . انظر : الإشراف ٢٣٠/٤ ، وأيضاً المغني ٥٥٣/٧ .

(٤) كان ابن عباس يقول : لا يكون الرجل مولىً حتى يحلف ألا يمسه أبداً ، قال ابن المنذر : لا يكون الإيلاء أقل من أربعة أشهر ، هذا قول ابن عباس وسعيد ابن جبير وطاووس ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وأبي ثور ، وأبي عبيد ، والنعمان ويعقوب .

الإشراف ٢٢٦/٤ ، وانظر أيضاً : المغني ٥٣٨/٧ .

(٥) من حلف على قليل من الأوقات أو كثير فتركها أربعة أشهر فهو مولى ، هذا قول النخعي وقتادة وحماة وابن أبي ليلى ، وإسحاق ، وعن أحمد رواية : بأنه يصح على أربعة أشهر فقط ، انظر : الإشراف لابن المنذر ٢٢٦/٤ ، المغني لابن قدامة ٥٣٨/٧ ، الإنصاف ١٧٥/٩ .

وإذا قال : والله لا أقربك في هذه الدار سنة لا يكون ذلك إيلاء ، لأنه إن شاء جامعها في غير تلك الدار . (١) وقال بعض الناس : تعتد بعد ما تبين عدة المطلقة ، وذلك بعد مضي الأربعة الأشهر (٢) .

وروى عن ابن عباس قال : لا تُطَوَّلوا عليها ، إذا مضت الأربعة الأشهر فلا عدة عليها (٣) . قلت لأبي : فإيش تقول أنت ؟ قال : أما أنا أقول : إذا مضت أربعة (٤) أشهر وقد حلف أن لا يغشاها أكثر من أربعة أشهر ، فجاءت تطالبه بعد مضي الأربعة ، وقف لها ، فإما أن يفىء وإما أن يطلق ، ولا يكون طلاق حتى يوقف

(١) قال ابن المنذر : قال كثير من العلماء : ليس بمول لأنه يجد السبيل إلى وطئها في غير ذلك من المكان ، وهذا قول الثوري والشافعي والنعمان وصاحبيه ، وبه قال الأوزاعي وأحمد .

الإشراف ٢٣٢/٢ - ٢٣٣ ، وانظر أيضاً : المغني ٥٤١/٧ .

(٢) زاد في مسائل صالح بعده . وقال بعض الناس : إذا مضت الأربعة أشهر تزوجت إن شاءت ، وليس عليها عدة بعد مضي الأربعة أشهر . انظر مسائله ص ٨٣ . وتعتد عدة المطلقة بعد مضي الأربعة الأشهر ، هذا قول عثمان بن عفان وزيد ابن ثابت وعليّ وابن مسعود وابن عباس أخرجه عنهم عبد الرزاق في المصنف ٤٥٤/٦ - ٤٥٥ ح رقم ١١٦٣٨ ، ١١٦٤١ ، ١١٦٤٢ ، ١١٦٤٥ .

وانظر أيضاً : المصنف لابن أبي شيبة : مَنْ قال إذا مضت أربعة أشهر في الإيلاء تعتد ١٣٤/٥ - ١٣٥ ، وبه يقول أصحاب الرأي أيضاً . انظر : فتح القدير ١٩٢/٤ - ١٩٣ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : قال ابن عباس : لا تطولوا عليها إذا مضت الأربعة لها أن تنكح . المصنف ٤٥٥/٦ ح رقم ١١٦٤٦ . وذكر بمعناه ابن حزم في المحلى من طريق إسماعيل بن إسحاق . المحلى ٢٤٦/١١ - ٢٤٧ .

قلت : ولعل ابن عباس قد رجع عن هذا القول إلى قول الجمهور المنوه عنه آنفاً ومنهم ابن عباس رضي الله عنهم أجمعين . والله أعلم . (٤) في الأصل أربعة مكررة ولعلها سبق قلم من الناسخ .

٣١٨ فيطلق ، فإن هو طلق اعتدت عدة المطلقة (١) وإن طال ذلك / ومضت عليه سنة أو أكثر لم تكن طلاق (٢) .

فإن هو طلق اعتدت عدة المطلقة ، إن كانت ممن تحيض فثلاث حيض ، وإن كانت ممن لا تحيض فثلاثة أشهر . والوقوف أشبه بمعنى الكتاب لقول الله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ يَقْسِمُونَ ﴾ (٣) ﴿ تَرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا ﴾ (٤) ، فكان الفىء بعد مضى الأربعة (٥) ، فلا يكون طلاقاً إلا بالزوج (٦) لأنه قال : ﴿ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ، وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ﴾ (٧) فهما أمران جعلا به ولا يكون ذلك بمضى الشهور ليس له أن يعضلها ، إذا وقف إما أن يفىء وإما أن يطلق يعضلها (٨) ، لا يطأها ، كان يدخل على عائشة رجل فكانت تقول : أما آن (٩) لك أن تفىء (١٠) .

(١) من قوله : فيطلق إلى هنا لا يوجد في مسائل صالح . انظر ص ٨٥ .

(٢) في مسائل صالح : لم يكن طلاقاً حتى يطلق .

(٣) في المصرية : ( يقيمون ) وهو خطأ .

(٤) سورة البقرة الآية : ٢٢٦ .

(٥) في مسائل صالح بعده : وقال : ( وإن عزموا الطلاق ) . فجعل الفىء بعد

والعزم به بعد مضى الأربعة . انظر مسائله ص ٨٥ .

(٦) في المطبوع : ( بالروح ) وهو تصحيف .

(٧) سورة البقرة الآية : ٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٨) من قوله : إذا أوقف إلى هنا ساقط من المصرية .

(٩) في النسختين والمطبوع ( أما بالك ) وهو خطأ ، وأثبت الصحيح الظاهر

المعنى من مصنف عبد الرزاق ٤٥٨/٦ .

(١٠) أخرجه عبد الرزاق عن الثورى عن جابر عن القاسم بن محمد : أن رجلاً

آلى من امرأته فقالت له عائشة بعد عشرين شهراً : أما آن لك أن تفىء . المصنف

٤٥٨/٦ ح رقم ١١٦٥٩ .



١٥٤٨ - حدثنا قال : حدثني <sup>(١)</sup> أبو بكر بن أبي شيبة قال :  
حدثنا وكيع عن سفيان عن الشيباني <sup>(٢)</sup> عن بكير بن الأخنس <sup>(٣)</sup> ،  
عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن علياً أوقفه <sup>(٤)</sup> .

١٥٤٩ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا وكيع ، حدثنا  
مسعر <sup>(٥)</sup> عن حبيب بن أبي ثابت عن طاووس عن عثمان أنه كان يقول  
في المولى بقول أهل المدينة : يوقفه <sup>(٦)</sup> .

(١) هذا الحديث من زيادات عبد الله في المسائل .

(٢) هو سليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق ، وقع في المطبوع الشيباني - بالسين  
المهملة - وهو تصحيف .

(٣) هو بكير الأخنس السدوسي ، ويقال : الليثي ، كوفي ، ثقة ، من الطبقة  
الرابعة . تهذيب التهذيب ١/٤٨٩ - ٤٩٠ . تقريب التهذيب ١/١٠٦ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة بإسناده مثله . المصنف ٥/١٣١ . وابن جرير الطبري  
بإسنادين عن سفيان به عنه مثله . جامع البيان ٤/٤٨٩ ح رقم ٤٦١٦ - ٤٦١٧ .  
والدارقطني بإسناده عن سفيان به عنه قال : يوقف بعد الأربعة فيما أن يفىء  
وإما أن يطلق . السنن ٤/٦١ .

والبيهقي بإسناده عن سفيان به عن مثل الدارقطني وبإسناد آخر عن الشيباني به  
قال : عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : شهدت علياً رضي الله عنه أوقف رجلاً عند الأربعة  
أشهر قال فوقفه عند الرحبة إما أن يفىء وإما أن يطلق ، وقال : هذا إسناد صحيح  
موصول - السنن الكبرى ٧/٣٧٧ ، وقال ابن حزم : صح عن عليٍّ كما روينا من طريق  
سعيد بن منصور نا هشيم ، أنا الشيباني به فذكر مثل ما عند البيهقي . المحلى ١١/٢٤٨ .  
(٥) هو مسعر - بمكسورة وسكون سين وفتح مهملتين - ابن كدام - بكسر  
أوله وتخفيف ثانيه - ابن ظهير الهلالي ، أبو سلمة الكوفي ، ثقة ، ثبت ، فاضل ، مات  
سنة ثلاث أو خمس وخمسين ومائة .

تهذيب التهذيب ١٠/١١٣ - ١١٥ ، تقريب التهذيب ٢/٢٤٣ ، المغني  
للفتني ٢٣٠ .

(٦) أخرجه الشافعي قال : أخبرنا سفيان عن مسعر به عنه : أنه كان يوقف  
المولى . الأم ٥/٢٦٥ .

١٥٥٠ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا عبد الرزاق قال :

أخبرنا معمر عن قتادة أن أبا الدرداء <sup>(١)</sup> وعائشة قالا : يوقف المولى عند انقضاء الأربعة فإما أن يفىء وإما أن يطلق <sup>(٢)</sup> .

= وعبد الرزاق عن ابن عيينة عن مسعر به عنه قال : يُوقف المولى عند انقضاء الأربعة ، فإما أن يفىء وإما أن يطلق . المصنف ٤٥٨/٦ - ٤٥٩ ح رقم ١١٦٦٤ . وابن أبي شيبة قال : نا ابن علي ووكيع عن مسعر به مثل لفظ أحمد . المصنف ١٣٢/٥ ، وابن جرير الطبري قال : حدثنا أبو هشام . قال : حدثنا وكيع فساق السند والمتن نحوه وبإسناد آخر عن مسعر به أيضاً نحوه . جامع البيان ٤٩٠/٤ ح رقم ٤٦٢١ - ٤٦٢٢ .

والدارقطني بسنده عن مسعر به : أن عثمان كان يوقف المولى - السنن ٦٢/٤ والبيهقي من طريق الشافعي مثله . السنن الكبرى ٣٧٧/٧ .

وقد روى عن عثمان خلافه ، وهو إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة ، وفيه عطاء الخراساني ، وفيه كلام مشهور ، وأيضاً في سماع طاووس عن عثمان نظر ، لكن له شاهد آخر ، ورجح أحمد رواية طاووس . انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٣٧٨/٧ ، فتح الباري ٤٢٨/٩ ، إرواء الغليل ١٧٠/٧ .

(١) هو عُويم بن زيد بن قيس الأنصاري ، أبو الدرداء ، مختلف في اسم أبيه ، وإنما هو مشهور بكنيته ، وقيل : اسمه عامر ، وعويم لقب ، صحابي جليل ، أول مشاهدته أحد ، وكان عابداً ، مات في آخر خلافة عثمان ، وقيل : عاش بعد ذلك . الإصابة ٤٥/٣ - ٤٦ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق بسنده مثله . المصنف ٤٥٧/٦ ح رقم ١١٦٥٨ ، وابن جرير الطبري من طرق الحسن بن يحيى قال : أخبرنا عبد الرزاق فساق السند والمتن مثله . جامع البيان ٤٩١/٤ ح رقم ٤٦٢٧ .

كما أخرج أيضاً بإسناده عن أبي الدرداء ، وأيضاً بإسناده عن عائشة نحوه من طريق قتادة عن سعيد . انظر : جامع البيان ٤٩٠/٤ - ٤٩١ ح رقم ٤٦٢٣ - ٤٦٢٨ . والبيهقي مثله من طريق عبد الرزاق ( وعنده أبا ذر بدل أبي الدرداء وهو خطأ ) ، كما أخرج عن القاسم بن محمد عن عائشة نحوه ، وأيضاً عن ابن المسيب عن أبي الدرداء نحوه ، السنن الكبرى ٣٧٨/٧ . =

١٥٥١ - حدثنا قال : حدثني / أئى : حدثنا حجاج (١) ٣١٩

قال : حدثنا شريك (٢) عن سمالك بن حرب بن جبير قال : كان بين رجل من الأنصار وبين امرأته قول ، فحلف أن لا يمسه فأتاهما (٣) عمر بن الخطاب ليصلح بينهما فأبيا أن يصطلحا .

فقال : إذا أبيتما أن تصطلحا ، فإذا مضت أربعة أشهر فطلقها إن لم تمسها (٤) .

١٥٥٢ - حدثنا قال : حدثني أئى ، حدثنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد (٥) عن سليمان (٦) - قال سفيان : فيما ظننت -

= وذكره ابن حزم من طريق حماد بن سلمة : أن قتادة عن سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أئى بكر وطاووس ومجاهد كلهم : أن أبا الدرداء قال فذكر نحوه . المحلى ٢٤٩/١١ .

قال الحافظ ابن حجر : عن أثر أئى الدرداء : سنده صحيح إن ثبت سماع سعيد ابن المسيب من أئى الدرداء ، وأما من طريق قتادة أن أبا الدرداء وعائشة فمقطع ، وعن سعيد بن منصور والشافعى عن عائشة بسند صحيح : أنها كانت لاترى الإيلاء شيئاً حتى يوقف . فتح البارى ٩ / ٤٢٩ .

(١) هو حجاج بن محمد المصيصى .

(٢) هو شريك بن عبد الله بن أئى شريك .

(٣) فى المطبوع : فأئى بها ، وهو خلاف الأصل ولا يتفق مع السياق .

(٤) أخرج ابن جرير الطبرى بسنده عن سمالك قال : سمعت سعيد بن جبير يحدث عن عمر بن الخطاب أنه قال فى الإيلاء : إذا مضت أربعة أشهر لم يجعله شيئاً ، وأيضاً أخرج بسنده عن سمالك به أن عمر قال نحوه من قول ابن عمر : يعنى (لا يجوز للمولى أن لا يفعل ما أمره الله يقول : يبين رجعتها أو يطلق عند انقضاء الأربعة أشهر) .

جامع البيان ٤ / ٤٨٩ ، ٤٩٣ ح رقم ٤٦١٣ ، ٤٦٣٧ .

(٥) هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصارى .

(٦) هو سليمان بن يسار الهلالى .

أنه قال : أدركت بضعة عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ قولهم في الإيلاء : يوقف (١) .

١٥٥٣ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا هشيم عن الشيباني (٢) عن الشعبي (٣) قال : أخبرني عمرو بن سلمة (٤) الكندي (٥) أنه شهد علياً عند الأربعة الأشهر إما أن يفى وإما أن يطلق (٦) .

(١) في المطبوع : توقف وهو تصحيف . أخرجه الشافعي عن ابن عيينة به عنه ... كلهم : يوقف المولى . الأم ٢٦٥/٥ ، مسند الشافعي ص ٢٤٨ ، وابن أبي شيبة بالإسناد المذكور نحوه . المصنف ١٣٢ / ٥ .

والدارقطني بسنده عن سفيان به نحوه . السنن ٤ / ٦١ - ٦٢ ، والبيهقي بسنده عن سفيان به نحوه . السنن الكبرى ٧ / ٣٧٦ .

وذكره ابن حزم عنه من طريق سفيان بن عيينة نحوه . المحلى ١١ / ٢٤٩ .  
(٢) في المطبوع ( الشيباني ) بالسين المهملة وهو تصحيف ، والشيباني هو أبو إسحاق سليمان .

(٣) اسمه عامر بن شراحيل .

(٤) في المطبوع ( مسلمة ) بزيادة الميم ، وهو خطأ .

(٥) هو عمرو بن سلمة بن الحارث الهمداني ، ويقال : الكندي ، الكوفي ، ثقة ، مات سنة خمس وثمانين . تهذيب التهذيب ٤٢/٨ ، تقريب التهذيب ٢ / ٧١ .  
(٦) أخرجه الشافعي عن ابن عيينة عن الشيباني به عنه قال : شهدت علياً رضي الله عنه أوقف المولى ، ومن طريق آخر عنه أيضاً بهذا اللفظ . الأم ٥ / ٢٦٥ ، المسند للشافعي ٢٤٨ .

وعبد الرزاق عن الثوري عن سليمان الشيباني به عنه نحوه . المصنف ٦ / ٤٥٧ ح رقم ١١٦٥٧ ، وابن أبي شيبة عن ابن عيينة بإسناده نحوه ( وفيه عمرو بن سلمة ابن حرب والصواب الحارث وأسقط الشعبي أيضاً ) المصنف ٥ / ١٣١ .

وابن جرير بسنده عن سفيان به عنه نحوه . جامع البيان ٤ / ٤٨٩ ح رقم ٤٦١٥ - ٤٦١٦ ، والدارقطني بسنده عن ابن عيينة به عنه نحوه . السنن ٤ / ٦١ . والبيهقي أيضاً بسنده عن ابن عيينة . السنن الكبرى ٧ / ٣٧٧ .

## طلاق المكره (١)

١٥٥٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن طلاق المكره ، فقال :  
أذهب فيه إلى حديث ثابت الأحنف (٢) حديث مالك بن أنس (٣) .

وطلاقه أن يعذب أو يضرب . قلت لأبي : بأى شيء يعذب ؟  
قال : أن يعصر رجله على حديث ثابت الأحنف (٤) ، أو يجبر في

(١) عنوان من هامش الأصل ، وليس في النسخة المصرية ، ولا في المطبوع .  
(٢) هو ثابت بن عياض الأحنف الأعرج العدوي ، مولاهم ، ثقة ، من الطبقة  
الثالثة ، وقال ابن سعد : ثابت بن الأحنف بن عياض . تهذيب التهذيب ٢ / ١١ ،  
تقريب التهذيب ١ / ١١٦ .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ وهو حديث طويل ، فيه أن ثابت بن الأحنف تزوج  
أم ولد لمولاة عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فدعاه وأكرهه فطلق فلقي ابن عمر فقص  
عليه فقال : ليس ذلك بطلاق وإنما لم تحرم عليك فارجع إلى أهلِكَ ، ثم لقي عبد الله  
ابن الزبير وهو يومئذ بمكة أمير عليها ، فأخبره بالذي كان من شأنه وما قاله ابن عمر ،  
فقال : له مثله ، وكتب إلى جابر بن الأسود الزهري - وهو أمير المدينة - يأمره أن  
يعاقب عبد الله ابن عبد الرحمن وأن يخلى بيني وبين أهلي . الموطأ ٢ / ٥٨٧ ، كتاب  
الطلاق ، باب جامع الطلاق ، وأخرجه عبد الرزاق بسنده عن ثابت بن عياض بنحوه  
مختصراً . المصنف ٦ / ٤٠٨ - ٤٠٩ ح رقم ١١٤١٠ - ١١٤١٣ ، والبيهقي بسنده  
من طريق مالك بن أنس مثله . السنن الكبرى ٧ / ٣٥٨ .

(٤) وهو الذي تقدم تخريجه آنفاً وفي حديثه : فدخلت عليه ( أى عبد الله  
ابن عبد الرحمن ) فإذا سيات موضوعه ، وإذا قيدان من حديد ، وعبدان له قد  
أجلسهما ، فقال : طلقها وإلا ، والذي يخلف به ، فعلت بك كذا وكذا ، وهذا لفظ  
مالك في الموطأ .

وعند عبد الرزاق . فلقيني عبد الله بن عبد الرحمن بن زيد ، فوطئ على رجلي  
فكاد يكسر رجلي قال : فلا أهبط عنك حتى تطلقها ثلاثاً ، وفي لفظ له : فأخذني بنوه  
فربطوني حتى كادوا يدقوا رجلي .

الشمس مثل فعلهم بعمار <sup>(١)</sup> أو يعذب بأنواع العذاب <sup>(٢)</sup> .

(١) هو عمار بن ياسر بن عامر بن مالك العنسي ، الصحابي المشهور ، أما قصة تعذيبه فهي معروفة ، أخرجها الحاكم في المستدرک ٣ / ٣٨٣ . وأخرج الإمام أحمد قال : حدثنا يحيى بن أبي بكير حدثنا زائدة عن عاصم بن أبي النجود عن زر ، عن عبد الله ابن مسعود قال : أول من أظهر إسلامه سبعة : رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمار ، وأمه سمية ، وصهيب وبلال والمقداد ، فأما رسول الله ﷺ فمنعه الله بعمه أبي طالب ، وأما أبو بكر فمنعه الله بقومه ، وأما سائرهم فأخذهم المشركون ، فألبسهم أدرع الحديد ، وصهروهم في الشمس ، فما منهم إنسان إلا وقد واثمهم على ما أرادوا إلا بلال ، فإنه هانت عليه نفسه في الله وهان على قومه فأعطوه الولدان فجعلوا يطوفون به في شعاب مكة وهو يقول : أحد أحد . المسند ١ / ٤٠٤ ، وانظر أيضاً بتحقيق أحمد شاکر برقم ٣٨٣٢ ، وأيضاً ابن ماجه عن أحمد بن سعيد الدارمي ثنا يحيى بن أبي بكير به عنه مثله قال في الزوائد : إسناده ثقات . السنن ١ / ٥٣ ح رقم ١٥٠ .

والحاكم بسنده من طريق زائدة نحوه وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي : المستدرک ٣ / ٢٨٤ ، وأبو نعيم في الحلية بسنده من طريق ابن أبي بكير مثله . حلية الأولياء ١ / ١٤٩ .

وأيضاً بسنده عن مجاهد نحو حديث ابن مسعود . المرجع السابق ١ / ١٤٠ . قال ابن حجر : اتفقوا على أنه نزل فيه : ( إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ) الإصابة ٢ / ٥١٢ ، وانظر أيضاً : جامع البيان لابن جرير الطبري ١٤ / ١٨٢ ، وحلية الأولياء ١ / ١٤٠ ، سير أعلام النبلاء ١ / ٤٠٩ - ٤١٠ ، البداية والنهاية ٣ / ٥٨ .

(٢) قال ابن قدامة : من أكره على الطلاق بغير حق لم يقع طلاقه ، وإن هدده بالقتل ، أو أخذ المال ، ونحوه قادرٌ ، يغلب على الظن وقوع ما هدده به فهو إكراه . المقنع ٣ / ١٣٤ . وهذا هو المذهب . الإنصاف ٨ / ٤٣٩ .

قال الخرقى : لا يكون مكرها ، حتى ينال بشيء من العذاب ، كالضرب والخنق وعصر الساق وما أشبهه ، ولا يكون التواعد كرها . المختصر ١٥٣ .

وهو رواية عن الإمام أحمد ، نص عليه في رواية الجماعة ، واختاره الخرقى والقاضي وأصحابه . الإنصاف ٨ / ٤٣٩ .

### سئل عن الخلقة (١) والبرية (٢) والحرام (٣)

١٥٥٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يقول لامرأته :  
( أنت على حرام ) قال : كفارة الظهار (٤) .

١٥٥٦ - قلت : وكفارة الظهار كم هي ؟ قال : عتق رقبة ،  
فإن لم يجد فصيام شهرين / متتابعين . فإن لم يستطع فإطعام ستين ٣٢٠  
مسكيناً (٥) . لكل مسكين مُدٌّ بُرٌّ (٦) قلت : المُدُّ كم هو ؟ قال :  
رطل وثلاث (٧) .

(١) خلقة : من كنايةات الطلاق ، ومعناها : أنها خلت منه وخلا منها ، فهي  
خلقة - فعيلة بمعنى فاعلة - ويقال : خلا الرجل على بعض الطعام : إذا اقتصر عليه ،  
وخلا عليه الطعام . الزاهر ٣٢٥ .

قال ابن الأثير : يقال : رجل خلى . لا زوجة له ، وامرأة خلقة ، لا زوج لها  
- النهاية ٧٥/٢ ، والخلقة في الأصل : الناقة تطلق من عقاها ويحلى عنها . المطلع ٣٣٥ .  
(٢) البرية أصله : بريئة بالهمز ، لأنه صفة من برأ من الشيء براءة فهو برىء  
والأنثى بريئة ، ثم خفف همزة ، فعلى هذا يجوز أن : بريئة بالهمز ، وبرية بغير همز ،  
ومعناها : أنها برئت منه وبرىء منها . انظر الزاهر ٣٢٦ ، المطلع ٣٥ .

(٣) أى أنت على حرام ومعناه أنها ممنوعة منه ، وحرام - في الأصل - مصدر  
فلذلك وضع موضع : مُحَرَّمَةٌ . الزاهر ٣٢٦ .

(٤) إذا قال : أنت على حرام - وأطلق ففيه عدة روايات : والصحيح من  
المذهب أنه ظهار ، وعنه : هو يمين . قال ابن قدامة في المغنى : (٨/٨) وروى عن أحمد  
ما يدل على أن التحريم يمين ... والرواية الثالثة : أنه طلاق بائن . أما إذا نوى بذلك  
طلاقاً أو يميناً فعنه : يكون ظهاراً أيضاً ، وهو الصحيح من المذهب نقله الجماعة ،  
والرواية الثانية : يقع ما نواه .

الإنصاف ١٩٦/٩ - ١٩٨ ، وانظر أيضاً : المغنى ٤١٣/٧ - ٤١٥ .

(٥) قال المرداوى : الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب : أن الكفارة هنا  
واجبة على الترتيب ، الإنصاف ٣٢٢/٣ ، وأشار إليه في باب كفارة الظهار ٢٠٨/٩ .

(٦) قال ابن قدامة : أن قدر الإطعام في الكفارات كلها مُدٌّ من بر لكل مسكين  
أو نصف صاع من تمر ، أو شعير . المغنى ٣٠/٨ .

(٧) راجع ما تقدم في س ٧٨٤ .

١٥٥٧ - حدثنا قال : سألت أبا قت : الرجل يقول لامرأته أنت خلية ، وأنت بائلة ، وأنت بريّة وبته ، وطلاق الحرج (١) وحبلك على غاربك (٢) ، وما كان في مثل هذا المعنى ، قال : أخشى أن يكون ثلاثاً وأنا لا أفتى فيه بشيء (٣) .

(١) الحَرْج - بفتح الحاء والراء - الضيق ، وقولهم في الكناية : أنت الحرج ، من باب الوصف بالمصدر مبالغة ، أو على حذف المضاف أى ذات الحرج . المطلع ٣٣٦ .

(٢) كان أهل الجاهلية يطلقون بها ، وأصلهما أن يفسخ خطامه عن أنفه ويلقي طرف الخطام على غاربه ، وهو مقدم سنام البعير ويسبب في المرعى ، لأنه إذا ترك مخطوماً لم يهتأ المرتع ، ومعناه : أنت مرسلّة مطلقة غير مشدودة ولا ممسكة بعقد النكاح ، والغارب جمعه غوارب . انظر : الصحاح ١/١٩٣ ، الزاهر ٣٢٧ ، المطلع ٣٣٦ ، القاموس ١/١١١ .

(٣) قال أبو دادو : سمعت أحمد سئل عن البتة والبرية والبائن ؟ قال : أجبن أن أقول فيه ، أخاف أن يكون ثلاثاً ، وربما سمعت أحمد يقول : لست أفتى فيه . المسائل ص ١٧٠ .

وقال في رواية ابن هانئ : كان عليّ يقول : هي ثلاث ، وأنا لا أقول فيها شيئاً . المسائل ١/٣٣٤ .

ونقل ابن قدامة : بنحو رواية عبد الله ، ولم يعزه إلى أحد الرواة عنه ، وأيضاً قال : أكثر الروايات عن أبي عبد الله كراهة الفتيا في هذه الكنايات مع ميله إلى أنها ثلاث ، وحكى ابن أبي موسى في الإرشاد عن روايتين : إحداهما : أنها ثلاث ، والثانية : يرجع إلى ما نواه ، المغنى ٧/٣٩٠ - ٣٩١ . وهذه الألفاظ من ألفاظ الكنايات الظاهرة ما عدا حبلك على غاربك ، فهو من الألفاظ المختلفة ، هل هي ظاهرة أو خفية على روايتين - الإنصاف ٨/٤٧٦ - ٤٧٩ .

قال ابن قدامة : ومتى نوى بالكناية الطلاق وقع بالظاهرة ثلاث ، وإن نوى واحدة . المقنع ٣/١٤٩ قال المرداوى : هذا المذهب بلا ريب ، وعنه : يقع ما نواه ، وعنه : ما يدل على أنه واحدة بائلة . الإنصاف ٨/٤٨٣ .

ويقع بالخفية ما نواه ، فإن لم ينو عدداً وقع واحدة . المقنع ٣/١٤٩ - ١٥٠ . وهذا المذهب مطلقاً ، وإذا لم ينو فرجعية إن كان مدخولاً بها وإلا بائلة . انظر الإنصاف ٨/٤٨٤ - ٤٨٥ .



### هبة المرأة لأهلها (١)

١٥٥٨ - قلت لأبي : فرجل قال لامرأته : قد وهبتك لأهلك . قال : إن قبلوها فواحدة يملك رجعتها ، وإن ردوها فلا شيء ، وقال مرة : فليس بشيء (٢) .

١٥٥٩ - حدثنا قال : قلت لأبي : رجل قال لامرأته : اختارى فقالت : قد اخترت نفسي ؟ قال : فواحدة يملك الرجعة وإن اختارت الزوج فلا يكون طلاقاً (٣) .

### إذا طلق في نفسه ، أو نائم ، أو مريض (٤)

١٥٦٠ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : إذا طلق الرجل في نفسه ، أو نائم أو مريض يهذى ، فليس بشيء (٥) .

(١) عنوان من هامش الأصل ، وليس في النسخة المصرية والمطبوع .

(٢) فواحدة أى رجعية ، وعبارة ابن قدامة في المقنع نحو ما ذكره الإمام ، وأيضاً قال : وعنه : إن قبلوها فثلاث ، وإن ردوها فواحدة. ١٥٥/٣ .

والمذهب على ما ذكره الإمام في رواية عبد الله هذه ، قال به المرادوى ونقل عن الزركشى : هذا المشهور في المذهب ، وهذا من مفردات المذهب ، انظر الإنصاف ٤٩٧/٨ وأيضاً المغنى ٤٠٢/٧ ، ومنح الشفا الشافيات ١٥٥/٢ .

(٣) هذا هو المذهب . انظر المغنى ٤٠٩/٧ - ٤١٠ ، المبدع ٢٨٦/٧ ، الإنصاف ٤٩٥/٨ ، وتقدمت المسألة برقم ١٥٣٤ .

(٤) عنوان من هامش الأصل وليس في النسخة المصرية والمطبوع .

(٥) تقدمت مسألة طلاق الرجل في نفسه برقم ١٥٤١ ، وكذلك طلاق النائم والمريض الذى يهذى برقم ١٥٤٠ .

### طلاق العبد (١)

١٥٦١ - قال أنى : العبد إذا طلق فقد طلق لأنه يملكه ،  
وليس طلاق السيد بشيء ، فإن أكرهه حتى يعذبه ليس بشيء (٢) .

### سئل عن سنن الظهار (٣) وما حفظ في ذلك

١٥٦٢ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول : قال الله جل ثناءه :  
﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ ، مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ  
إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ ﴾ - الآية - (٥) ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ

(١) عنوان من هامش الأصل ، وليس في النسخة المصرية والمطبوع .  
(٢) قال أبو داود : سمعت أحمد يقول : إذا تزوج العبد بإذن سيده فالطلاق بيد  
العبد . المسائل ص ١٨٠ .  
قال ابن قدامة : يملك الحر ثلاث طلاقات وإن كانت تحته أمة ، ويملك العبد اثنتين  
ولو كان تحته حرة . المقنع ١٥٦/٣ - ١٥٧ .  
قال المرداوى : هذا المذهب ، نص عليه ، وعليه الأصحاب ، وعنه : الطلاق  
بالنساء ، الإنصاف ٣/٩ .

(٣) أصل الظهار مأخوذ من الظهر ، وخصوا الظهر دون البطن والفخذ والفرج  
- وهى أولى بالتحريم - لأن الظهر موضع الركوب ، والمرأة مركوبة إذا غَشِيَتْ فكأنه إذا  
قال : أنت على كظهر أمى أراد : ركوبك للنكاح حرام على كركوب أمى للنكاح .  
فأقام الظهر مقام الركوب لأنه مركوب ، وأقام الركوب مقام النكاح ، لأن الناكح  
راكب ، وهذا من استعارات العرب في كلامها . الزاهر ٣٣٢ .

وقيل : لإنهم أرادوا : أنت على كبطن أمى أى كجماعها ، فكأنوا بالظهر عن البطن  
للمجاورة ، وفيه أقوال أخر ، وهو شرعا : أن يشبه امرأته أو عضوا منها بمن تحرم عليه  
- ولو إلى أمد - أو بعضو منها أو بذكر أو بعضو منه ولو بغير عرية . انظر : النهاية  
١٦٥/٣ ، وأيضاً المطلع ٣٤٥ ، منتهى الإرادات ٤٢٤/٢ .

(٤) في الأصل والمصرية ( والذين ) وكذا في المطبوع . والواو زائدة .

(٥) سورة المجادلة : الآية ٢ .

يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ﴿١﴾ / ﴿فَمَنْ ٣٢١﴾  
لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴿٢﴾ .

قال أنى : والظهار يمين (٣) ، والكفارة فيه قبل أن يتماسا (٤)  
فلو أن رجلا ظاهر من امرأته ثم طلقها لم تكن عليه كفارة (٥) .

والظهار : أن يقول لامرأته : أنت على كظهر أمى ، عمى  
خالتى ، حمائى (٦) ذات محرم .

(١) سورة المجادلة : الآية : ٣ .

(٢) سورة المجادلة : الآية : ٤ .

(٣) فلا يحنث بغير الحنث كسائر الأيمان ، والحنث فيها هو العود ، وذلك فعل  
ما حلف على تركه وهو الجماع وترك طلاقها ليس بحنث فيها ولا فعل لما حلف على تركه  
فلا تجب به الكفارة والظهار يمين مكفرة فلا تجب الكفارة إلا بالحنث فيها . المغنى  
١٥/٨ - ١٧ .

(٤) قال المرداوى : إن كان التكفير بالعتق أو الصيام حرم الوطء قبله إجماعاً  
للنص ، وإن كان الإطعام ، حرم أيضاً على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير  
الأصحاب . الإنصاف ٢٠٣/٩ .

بخلاف كفارة اليمين فله إخراجها قبل الحنث وبعده . انظر : شرح منتهى الإرادات  
١٩٩/ ٣ . انظر أيضاً : المغنى ٨/ ١١ - ١٢ ، ومنتهى الإرادات : ٢ / ٣٢٦ .

(٥) هذا مبنى على المذهب ، وهو أن العود هو الوطء . وأما إن قلنا : إن العود هو  
العزم على الوطء ، فلو عزم ثم مات ، أو طلقها قبل الوطء وجبت الكفارة . الإنصاف  
٢٠٥/ ٩ .

انظر أيضاً : المغنى ٨/ ١٦ ، ومنتهى الإرادات ٢ / ٣٢٧ ، وشرحه ٢٠٠/ ٣ .

(٦) قال الجوهري : حماة المرأة : أم زوجها ، لا لغة فيها غير هذه ، وكل شيء من  
قبل الزوج مثل الأب والأخ فهم الأحماء وكل شيء من قبل المرأة فهم الأختان ، والصَّهْرُ يجمع  
هذا كله ، وقال ابن منظور : كل من وَلَّى الزوج من ذى قرابته فهم أحماء المرأة وأم زوجها  
حماؤها ، وكل شيء من قبل الزوج أبوه أو أخوه أو عمه فهم الأحماء والأنثى حماة . قيل :  
الأحماء من قبل المرأة خاصة والأختان من قبل الرجل ، انظر : الصحاح ٦ / ٢٣١٩ ، لسان  
العرب ١٨ / ٢١٤ ، مادة ( حما ) .

والأمة إذا كانت زوجة يكون منها ظاهر ، وإن كانت ملك يمين  
لا يكون فيها ظاهر . قال أئى : عليه الكفارة فى أمته وأم ولده  
كذلك (١) . ابن عمر كفر قبل وبعد ، قبل أن يحنث ، وبعد  
ما يحنث (٢) وسلمان (٣) كفر قبل أن يحنث (٤) .

١٥٦٣ - قال أئى : لو أن رجلاً ظاهر من امرأته ثم ماتت  
كان يرثها ولا تجب عليه كفارة فى الظهار (٥) . وكذلك إن طلقها  
فأبّت طلاقها فلا تجب عليه كفارة ، فإن طلقها فأبّت طلاقها ثم  
راجعها ، قال : لا يطأها حتى يكفر ، فإن طلقها ثلاثاً فتزوجت

(١) راجع ما تقدم فى س ١٤٦٢ .

(٢) أخرج عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر العمرى عن نافع عن ابن عمر قال :  
كان يحلف فيريد أن يفعل الذى حلف أن لا يفعله فيكفر مرة قبل أن يفعله ، ثم يفعله بعد  
وفعله مرة قبل أن يكفر ، ثم يكفر بعد ما يفعل .

وأيضاً عن ابن جريج عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله ، قال  
عبد الرزاق : ثم سمعته من عبيد الله . المصنف ٨ / ٥١٥ ح رقم ١٦١٠٧ - ١٦١٠٨ والبيهقى  
بإسناده عنه أنه كان ربما كفر يمينه قبل أن يحنث وربما كفر بعد ما يحنث . السنن الكبرى  
١٠ / ٥٤ :

(٣) هو سلمان بن عامر بن أوس بن حجر بن عمرو بن الحارث الضبى ،  
صحابى ، سكن البصرة . الإصابة ٢ / ٦٢ .

(٤) أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال : سمعت يزيد بن إبراهيم - أو أخبرنى من  
سمعه - يحدث عن ابن سيرين قال : كان سلمان يكفر قبل أن يحنث . المصنف ٨ / ٥١٥  
ح رقم ١٦١٠٩ .

وأشار إليه الزيلعى فى نصب الراية ، وقال : أخرجه ابن أئى شعبة . نصب الراية  
٣ / ٢٩٨ .

(٥) لأن الكفارة لا تجب بمجرد الظهار ، وإنما تجب بالعود وهو الوطء على المذهب .  
قال ابن قدامة : فلو مات أحدهما أو فارقتها قبل العود فلا كفارة عليه ، وقال : أيهما مات  
ورثه صاحبه فى قول الجمهور . المغنى ٨ / ١٥ ، وانظر أيضاً : مختصر الخرق ١٦٠ ، وأيضاً  
الإنصاف ٩ / ٢٠٥ .

زوجاً غيره ثم راجعها فلا يطأها حتى يكفر كفارة الظهار (١) .

### في العدد وما يحفظ في ذلك

١٥٦٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن المرأة إذا طلقها زوجها فارتفع حيضها لم تدر ما الذي رفعها ، قال أبي : على ما قال (٢) عمر : تعتد تسعة أشهر للحمل وثلاثة أشهر مكان الحيض ، فذلك سنة ، قال : وإذا كانت تدرى ما الذي رفعها ، مرضت فارتفع حيضها ، وكانت نفساء ، أو كانت ممن / ترضع فلا بد لهذه أن تأتي ٣٢٢ بثلاث حيض وإن طال ذلك (٣) ، وهو من حديث وكيع عن

---

(١) إذا طلق من ظاهر منها ، ثم تزوجها لم يحل له وطئها حتى يكفر ، سواء كان الطلاق ثلاثاً أو أقل منه ، وسواء رجعت إليه بعد زوج آخر أو قبله ، نص عليه أحمد ، المغنى ١٦/ ٨ .

(٢) قول عمر أخرجه الإمام مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد ويزيد بن عبد الله ابن قسيط الليثي عن سعيد بن المسيب أنه قال : قال عمر بن الخطاب : أيما امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ، ثم رفعتها حيضتها فإنها تنتظر تسعة أشهر ، فإن بان بها حمل فذلك ، وإلا اعتدت بعد التسعة الأشهر ثلاثة أشهر ، ثم حلت ٢ / ٥٨٢ ، ( كتاب الطلاق ، باب جامع عدة الطلاق ) وأخرجه الإمام الشافعي من طريق مالك ، في الأم . ٢١٣/ ٥ .

وأخرج نحوه عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب . انظر المصنف ٣٣٩/ ٦ .

والبيهقي من طريق الشافعي عن مالك به ، نحوه . انظر : السنن الكبرى ٧ / ٤٢٠ .

(٣) انظر رواية في هذه المسألة عن الإمام أحمد في مسائل أبي داود ص ١٨٣ ، ومسائل ابن هانئ ٢٤٥٨ .

وقال ابن قدامة عند ذكره لأنواع المعتدات : وهي ستة ، الخامس : من ارتفع حيضها لا تدرى ما رفعه اعتدت تسعة أشهر للحمل وثلاثة للعدة . المقنع ٣ / ٢٧٩ . =

الأعمش عن إبراهيم (١) عن علقمة (٢) : أنه طلق امرأته فمرضت فارتفع حيضها مكثت (٣) ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً لا تحيض ، فقال عبد الله : حبس الله عليك ميراثها ، فورثه منها ، لأنه قد علم ما الذى رفعها (٤) ، زاد فيه وكيع : ( مرضت ) ، ليس هو فى حديث أحد إلا وكيع (٥) ، قال أبى : ورواه المنصور بن المعتمر ، فقال : ( مرضت أيضاً ) .

١٥٦٥ - حدثنا قال : سألت أبى عن جارية طُلقت ، وليست ممن تحيض فجلست شهرين ، -يعنى اعتدت شهرين - فلما

=قال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ٩ / ٢٨٥ ، انظر أيضاً المغنى ٨ / ١٠٩ وقال ابن قدامة فى المقنع : فأما التى عرفت ما رفع الحيض من مرض أو رضاع ونحوه ، فلا تزال فى عدة حتى يعود الحيض فتعتد به إلا أن تصير آيسة فتعتد عدة آيسة حينئذ . ٣ / ٢٨٠ .

وقال المرداوى معلقاً على كلامه : هذا المذهب ، نص عليه فى رواية صالح وأبى طالب وابن منصور والأثرم ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ٩ / ٢٨٧ ، انظر أيضاً المغنى ٨ / ١١١ .

(١) هو إبراهيم النخعى .

(٢) هو علقمة بن قيس .

(٣) فى المطبوع ( ثلاث ) بدل ( مكثت ) وهو خلاف الأصل والمصرية والمعنى

المراد .

(٤) أخرجه عبد الرزاق عن الثورى ، ومعمر عن منصور ، وحماد عن إبراهيم عن علقمة : أنه طلق امرأته تطليقة ، أو اثنتين ، ثم ارتفعت حيضتها ستة عشر ، أو سبعة عشر شهراً ، ثم ماتت ، فجاء ابن مسعود فقال : حبس الله عليك ميراثها ، وكذلك أخرجه عن معمر وقتادة ، وغير واحد مثله ، المصنف ٦ / ٣٤٢ ، ح رقم ١١١٠٤ ، ١١١٠٥ .

وأخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة ، وأبى عوانة عن منصور .

انظر : السنن ٣ / ٣٦١ - ٣٠٧ ، ح رقم ١٣٠١ - ١٣٠٢ . والبيهقى من طريق سفيان عن حماد والأعمش ومنصور مثله . السنن الكبرى ٧ / ٤١٩ .

(٥) قال الإمام أحمد فى رواية أبى داود : قال وكيع فيه : ( وكانت مرضت ) قال أحمد : لم أسمع هذا الحديث إلا من وكيع . المسائل ص ١٨٣ .

كان في الشهر الثالث حاضت ، قلت لأبي : تستأنف ثلاث حيض ؟  
قال : نعم (١) .

١٥٦٦ - حدثنا قال : قرأت على أبي : وكيع عن حماد بن زيد ، عن حفص (٢) عن الحسن ، قال : المستحاضة تطلق بالأقراء (٣) ، قال أبي : وكذلك أقول أنا (٤) .

١٥٦٧ - حدثنا قال : سألت أبي رحمه الله : كم عدة أم (٥)

(١) قال في المغنى : إن الصغيرة التي لم تحض ، أو البالغة التي لم تحض وإذا اعتدت بالشهور ، فحاضت قبل انقضاء عدتها ولو بساعة لزمها استئناف العدة في قول عامة علماء الأمصار . ١١٣/ ٨ . وانظر أيضاً : الإنصاف ٩ / ٢٨٤ .

(٢) هو حفص بن سليمان المُنْقَرَى ( بكسر ميم وسكون نون وفتح قاف وبراء ) نسبة إلى منقر بن عبيد ، المغنى ص ٢٤٩ ، التميمي البصري ، ثقة ، مات سنة ثلاثين ومائة . تهذيب التهذيب ٢ / ٤٠٢ ، تقريب التهذيب ١ / ١٨٦ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الحسن : تعتد المستحاضة على أقرائها . المصنف ٦ / ٣٤٦ .

وأخرجه ابن أبي شيبة عن عبد السلام بن حرب عن مطر عن عطاء والحكم والحسن في المستحاضة ، قالوا : تعتد بأيام أقرائها . المصنف ٥ / ١٨٥ .

(٤) قال ابن قدامة : إن كان لها ( المستحاضة ) حيض محكوم به بعادة أو تمييز فحكمها فيه حكم غير المستحاضة ، إذا مرت لها ثلاث قروء فقد انقضت عدتها ، قال أحمد : المستحاضة تعتد أيام أقرائها التي كانت تعرف . المغنى ٨ / ١١٢ ، وانظر الإنصاف ٩ / ٢٨٧ ، هذا إذا كانت لها عادة أو تمييز . وأما إذا كانت مبتدأة لا تمييز لها ، أو ناسية لا تعرف لها وقتاً ولا تمييزاً ، فعن الإمام أحمد روايتان : إحداهما : أن عدتها ثلاثة أشهر ، وهو الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب .

والثانية : تعتد سنة ، كمن ارتفع حيضها لا تدرى ما رفعه . انظر : المغنى ٨ / ١١٢ ، والإنصاف ٩ / ٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٥) سقطت كلمة ( أم ) من المصرية .

الولد إذا توفي عنها مولاها أو أعتقها ؟ قال : عدتها حيضة <sup>(١)</sup> ، وإنما هي أمة في كل أحوالها ، إن جنت فعلى سيدها قيمتها <sup>(٢)</sup> ، وإن جُنِيَ عليها فعلى الجاني ما نقص من قيمتها ، وإن ماتت فما تركت من شيء فلسيدها ، وإن أصابت حداً فحد أمة ، وإن زوّجها سيدها ، فما ولدت فهم بمنزلتها يعتقون <sup>(٣)</sup> / بعثتها <sup>(٤)</sup> ويرقون <sup>(٥)</sup> برقها <sup>(٦)</sup> ، وقد اختلف الناس في عدتها ، فقال بعض الناس : أربعة أشهر وعشرًا <sup>(٧)</sup> ، فهذه عدة الحرة ، وإنما هي عدة أمة خرجت من الرّق إلى الحرية ، فيلزم من قال : أربعة أشهر وعشرًا أن يورثها وأن يجعل

---

(١) قال أبو داود : سمعت أحمد سئل عن عدة أم الولد ؟ قال : عن ابن عمر حيضة . المسائل ص ١٨٥ .  
 هذا هو المشهور عن الإمام أحمد ، وهو أكثر الروايات عنه . انظر : المغنى ٨ / ١٤٠ ، والقواعد لابن رجب ص ٩٧ .  
 (٢) المذهب أنّ فداءها بقيمتها أو دونها ، وعنه : عليه فداؤها بأرش الجناية كله . انظر : الإنصاف ٧ / ٤٩٧ .  
 (٣) في المطبوع ( يعتدون ) بدل ( يعتقون ) وهو خلاف النسختين ، وليس له معنى .  
 (٤) في النسختين والمطبوع ( أختها ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته ، لأنه يقتضيه السياق .

(٥) في المصرية والمطبوع ( يرثون ) وهو خلاف الأصل والمعنى .  
 (٦) قال ابن قدامة : وأحكام أم الولد أحكام الأمة في الإجارة والاستخدام والوطء وسائر أمورها ، إلا فيما ينقل الملك في رقبها كالبيع ، والهبة ، والوقف . المقنع ٢ / ٥١٦ - ٥١٧ .

وأما أولاد أم الولد من غير سيدها ، فنقل ابن المنذر الإجماع على أنهم بمنزلة الأم يعتقون بعثتها ويرقون برقها . انظر : الإجماع ١٣٦ ، وانظر أيضاً : الإنصاف ٧ / ٤٩٥ - ٤٩٦ .  
 (٧) وهو رواية عن الإمام أحمد ، كما قال ابن قدامة في المغنى ٨ / ١٤٠ . وابن رجب في القواعد ص ٩٧ .

وقد ذهب إليه سعيد بن المسيب ، وابن سيرين ، وسعيد بن جبير ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وغيرهم ، من الأئمة . انظر : المغنى ٨ / ١٤٠ .



حكمها أحكام الحرة ، لأنه قد أقامها في العدة مقام الحرة (١) ، وقال بعض الناس : عدتها ثلاث حيض (٢) ، وهذا قول ليس له وجه ، وإنما تعدت ثلاث حيض المطلقة ، وليست هي بمطلقة ولا حرة ، وإنما ذكر الله العدة ، فقال : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً ﴾ (٣) ، وليست أم ولد بحرة ولا زوجة ، فتعد أربعة أشهر وعشراً (٤) قال : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (٥) وإنما هي أمة خرجت من الرق إلى الحرية (٦) .

١٥٦٨ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : المرأة إذا توفى عنها زوجها تعد أربعة أشهر وعشرة أيام (٧) ، والتي طلقها زوجها تعد

(١) انظر هذا الرد أيضاً في المغنى ٨ / ١٤١ .

(٢) وهو قول علي وابن مسعود (رضي الله عنهما) وعطاء والنخعي والثوري وأصحاب الرأي ، المصدر السابق ٨ / ١٤٠ ، وراجع أيضاً : فتح القدير ٤ / ٣٢١ لمعرفة قول أصحاب الرأي مفصلاً .

(٣) سورة البقرة : الآية : ٢٣٤ .

(٤) سقطت كلمة ( عشراً ) من المصرية .

(٥) سورة البقرة : الآية : ٢٢٨ .

(٦) انظر هذا الرد للإمام أحمد على القائلين بهذا القول أيضاً في المغنى ٨ / ١٤١ .

(٧) قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن عدة الحرة المسلمة غير ذات الحمل من وفاة زوجها أربعة أشهر وعشراً مدخولاً بها أو غير مدخول بها ، سواء كانت كبيرة بالغة أو صغيرة لم تبلغ ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً ﴾ البقرة ٢٣٤ . ونقل ابن المنذر أيضاً الإجماع على ذلك . المغنى ٨ / ١١٥ ، انظر الإجماع ص ١٠٨ ، والإنصاف ٩ / ٢٧٥ .

بثلاث حيض<sup>(١)</sup> إن كانت ممن تحيض ، وقد حلت للأزواج<sup>(٢)</sup> إلا أن تكون حاملاً ، فكل حامل متوفى عنها زوجها<sup>(٣)</sup> أو مطلقة ، فأجلها أن تضع حملها ثم قد حلت لقوله تعالى : ﴿ وَأُولَا۟ئِ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾<sup>(٤)</sup> متوفى عنها كانت أو مطلقة<sup>(٥)</sup> ، وإن كانت ٣٢٤ أمة زوجة لعبد فتوفى / عنها زوجها<sup>(٦)</sup> تعتد شهرين وخمسة أيام<sup>(٧)</sup> ، وإذا كانت ممن تحيض فحيضتين ، فإن كانت لم تبلغ الحيض

(١) قال ابن قدامة : إن عدة المطلقة إذا كانت حرة ، وهى من ذوات القروء ثلاثة قروء بلا خلاف بين أهل العلم ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ( البقرة ٢٢٨ ) وتقدم أن القراء الحيض فى أصح الروايتين عنه . انظر : المغنى ٨ / ١٠٠ - ١٠١ ، وراجع أيضاً الإنصاف ٩ / ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٢) متى تحل المطلقة للأزواج فيه روايتان عن الإمام أحمد : إحداهما : أنها فى العدة ما لم تغتسل ، فيباح لزوجها ارتجاعها ، ولا يحل لغيره نكاحها . هذا هو المذهب ، والرواية الثانية : أن العدة تنقضى بظهرها من الحيضة الثالثة وانقطاع دمها . انظر : المغنى ٨ / ١٠٣ - ١٠٤ ، والإنصاف ٩ / ٢٨٠ .

(٣) سقطت كلمة ( زوجها ) من المصرية .

(٤) سورة الطلاق : الآية : ٤ .

(٥) قال الخرقى : ولو طلقها أو مات عنها وهى حامل منه لم تنقض عدتها إلا بوضع الولد ، حرة كانت أو أمة . المختصر ص ١٦٥ .

وقال ابن قدامة : أجمع أهل العلم فى جميع الأمصار على أن المطلقة الحامل تنقضى عدتها بوضع حملها ، وكذلك كل مفارقة فى الحياة ، وأجمعوا أيضاً على أن المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً أجلاً وضع حملها ، إلا ابن عباس ، وروى عن على من وجه منقطع ، أنها تعتد بأقصى الأجلين ، وروى عن ابن عباس أنه رجع إلى قول الجماعة لما بلغه حديث سبيعة الأسلمية التى توفى عنها زوجها سعد بن خولة فى حجة الوداع وهى حامل ، الحديث . متفق عليه .

المغنى ٨ / ١١٧ - ١١٨ ، وانظر أيضاً : المقنع ٣ / ٢٦٩ ، والإنصاف ٩ / ٢٧٨ .

(٦) سقطت كلمة ( زوجها ) من المصرية .

(٧) قال ابن قدامة : وأما الأمة المتوفى عنها زوجها فعدتها شهران وخمسة أيام فى قول عامة أهل العلم . المغنى ٨ / ١١٦ ، وقد نقل ابن المنذر الإجماع على أن عدة الأمة التى ليست بحامل من وفاة زوجها شهران وخمس ليال . الإجماع ص ١١٠ . انظر أيضاً مختصر الخرقى ص ١٦٥ ، المقنع ٣ / ٢٧١ .

أو كبيرة قد يئست من الحيض فتعتد شهرين <sup>(١)</sup> ( وقد يقول بعض الناس : شهر ونصف ، وأعجب إلى شهرين ) <sup>(٢)</sup> . مكان الحيضتين <sup>(٣)</sup> ، وكذلك إن كانت أمة تحت حر فعدتها مثل عدة الأمة تحت العبد ، لم نعلم الناس اختلفوا أن العدة بالنساء ، وقال عثمان بن عفان وزيد بن ثابت : الطلاق بالرجال والعدة بالنساء <sup>(٤)</sup> وقال ابن عمر : أيهم <sup>(٥)</sup> رق نقص الطلاق برقه ، والعدة بالنساء <sup>(٦)</sup> .

### مسائل الاستبراء

١٥٦٩ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يشتري

(١) عدة الأمة المطلقة إذا كانت ممن تحيص حيضتان عند أكثر أهل العلم ، وهو المذهب ، انظر المغنى ٨ / ١٠٤ ، الإنصاف ٩ / ٢٧٨ - ٢٧٩ وإن كانت من الآيسات أو من لم يحضن فشهران ، هذا المذهب ، نقله الأكثر عن الإمام أحمد ، وعليه أكثر الأصحاب ، وعنه : عدتها شهر ونصف ، نقلها الميموني والأثرم ، واختارها أبو بكر ، وعنه : ثلاث أشهر ، قدمه في المحرر . انظر المغنى ٨ / ١٠٦ ، والإنصاف ٩ / ٢٨٢ .

(٢) ما بين القوسين سقط من المصرية .

(٣) القول بأن عدة الأمة التي لم تبلغ الحيض أو أيست من الحيض شهر ونصف هو قول على ، وروى ذلك عن ابن عمر وابن المسيب وسالم والشعبي والثوري وأصحاب الرأي . انظر : المغنى ٨ / ١٠٦ ، وانظر أيضاً فتح القدير ٤ / ٣١١ .

(٤) أخرج البيهقي بسنده عن أيوب السخيتاني ، أن مكاتباً كانت تحت حرة فطلقها تطليقتين ، فأثنى عثمان وزيد بن ثابت رضي الله عنهما فسألهما عن ذلك فابتدر كل واحد منهما وقال له : حرمت عليك ، والطلاق بالرجال .

وأخرج أيضاً بسنده عن سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : الطلاق بالرجال والعدة بالنساء . السنن الكبرى ٧ / ٣٦٩ .

وانظر روايات في هذا المعنى عنهما وعن غيرهما في مصنف ابن أبي شيبة ٨٢ / ٨٣ .

(٥) في المصرية والمطبوع ( إنهم ) وهو خلاف الأصل .

(٦) أورده البيهقي بقوله : مذهبه في ذلك : أن أيهما رق نقص الطلاق برقه . السنن الكبرى ٣ / ٣٦٩ .

الجارية ، فقال : إذا كانت تحيض استبرأها بحیضة ثم يطأها . (١)  
قلت : أيطأها فيما دون الفرج قبل أن تحيض حیضة ؟ قال :  
لا يعجبني ، لأنه لا يأمن أن تكون حاملاً من غيره ، يطأ ما لا يجوز  
له (٢) .

١٥٧٠ - قلت : فرجل اشترى جارية لم تبلغ الحيض ،  
فقال : يستبرئها بثلاثة أشهر (٣) ، - قلت : كيف فرقت بين التي لم  
تبلغ ، والتي قد بلغت الحيض ؟ - قال : لأن الحمل لا يستبين في أقل  
من ثلاثة أشهر ، وذلك أن هذه صغيرة (٤) .

(١) نقل أبو داود عن الإمام أحمد رواية في هذه المسألة قال : سمعت أحمد يقول :  
استبرأ الجارية إذا كانت ممن تحيض بحیضة ، فإن كانت ممن لا تحيض فأشهر ثلاث ، قال لي  
أحمد : إنه أدنى ما يستبين فيه الولد ، أربعين نطفة ، ثم أربعين علقة ، ثم يصير لحماً ، مسائل  
أبي داود ص ١٦٧ .

واستبرأ الجارية إن كانت ممن تحيض يحصل بحیضة . وهذا هو المذهب سواء كانت  
أم ولد أو غيرها . وعليه الأصحاب . انظر : الإنصاف ٩ / ٣٢٦ .  
(٢) قال ابن قدامة : إذا ملك أمة لم يحل له وطؤها ولا الاستمتاع بها بمباشرة ولا قبله  
حتى يستبرئها . المقنع ٣ / ٢٩٣ .  
وقال المرداوي معلقاً على كلامه : هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ،  
الإنصاف ٩ / ٣١٦ .

(٣) نقل ابن هاني عن الإمام أحمد رواية في هذا المعنى ، انظر المسائل ١ / ٢٣٧ .  
وقال ابن قدامة : الاستبرأ يحصل ..... أو بمضي شهر إن كانت آيسة أو صغيرة ،  
وعنه : بثلاثة أشهر ، اختاره الخرق . المقنع ٣ / ٢٩٦ - ٢٩٧ .  
وقال المرداوي معلقاً على كلامه : وكذا لو بلغت ولم تحض (يعني يحصل استبرؤها  
بمضي شهر) وهذا المذهب ، جزم به في الوجيز وغيره . ثم قال : وعنه : بثلاثة أشهر ،  
نقلها الجماعة ، وذكر روايات أخرى . الإنصاف ٩ / ٣٢٦ - ٣٢٧ ، انظر أيضاً : مختصر  
الخرق ص ١٦٤ ، والمغنى ٨ / ١٤٢ .

(٤) وقد ذكر الإمام أحمد في رواية أبي داود التي تقدم ذكرها في المسألة السابقة المدة  
التي تصير فيها النطفة لحماً ، فقال : أنه ( أي الأشهر الثلاث ) أدنى ما يستبين فيه الولد =

قلت لأبي : فللرجل أن يوطأ هذه التي لم تبلغ الحيض دون  
الفرج ؟ قال : لا ، حتى يستبرئها بثلاثة أشهر <sup>(١)</sup> ، قال : قلت :  
فيستبرئها / بشهر ؟ قال : لا بد من ثلاثة يستبرئها <sup>(٢)</sup> . ٣٢٥

١٥٧١ - حدثنا قال : سألت أبي عن رجل اشترى جارية لم  
تبلغ أن تحيض ، بكم يستبرئها ؟ قال : بثلاثة أشهر <sup>(٣)</sup> ، قلت لأبي :  
فيوطأ فيما دون الفرج ، أو يقبل ، أو يباشر ؟ قال : لا يعجبني أن  
يفعل حتى يستبرئها ، فإني لا آمن إن فعل ، وكانت حاملاً أن يكون  
يُحِلُّ <sup>(٤)</sup> ، أو قبل أو باشر ما لا يحِلُّ <sup>(٥)</sup> .

### سئل عن طلاق المريض ، والنائم والمغلوب على عقله والرجل يحلف على الغيب ، ومسائل شتى

١٥٧٢ - حدثنا قال : سألت أبي عن رجل كُنَّ عنده أربع

---

= أربعين نطفة ثم أربعين علقة ثم يصير لحماً ، وقد جاء ذكر هذه الأطوار التي تمر بها نطفة  
الرجل في رحم المرأة ، في حديث ابن مسعود المشهور ، المذهب في هذه المسألة على خلاف  
هذه الرواية ، كما سبق بيانه . قلت : وما ذكره الإمام أحمد في هذه المسألة أولى احتياطاً  
للأنساب . والله أعلم .

- (١) تقدم الكلام على هذه المسألة في المسألة السابقة .
- (٢) تقدم الكلام على هذه المسألة في المسألة السابقة .
- (٣) تقدم الكلام على هذه المسألة في المسألة السابقة .
- (٤) هكذا في الأصل ، وهو ساقط من المصرية ، وأما في المطبوع فترك له بياضاً  
وقال في الهامش : كذا الأصل ، ويعني : أن يكون منه ولد ، ففي هذا التعليق شيان ، وكل  
واحد منهما أغرب من الثاني ، أولاً : يترك البياض لمقدار كلمة ، ثم يقول في الهامش : كذا  
الأصل .
- وثانياً : تفسيرها بأن يكون منه ولد ، مع أنها قد حملت من غيره .
- (٥) تقدم الكلام عليها في المسألة السابقة .

نسوة ، فطلق واحدة منهن ثلاثاً ، له أن يتزوج أخرى قبل أن تنقضى  
 عدة هذه ؟ قال : لا يتزوج الخامسة حتى تنقضى عدة هذه  
 الأخرى <sup>(١)</sup> ، لأنه لو كن أربع نسوة فطلقهن ثلاثاً ، وهو مريض ، ثم  
 تزوج أربع نسوة قبل أن تنقضى عدتهن ، ومات ، في قول من قال :  
 لا بأس أن يتزوج الخامسة ، إنهن يرثنه جميعاً إذا مات في مرضه  
 ذلك ، فيكون يرثه ثمان نسوة . <sup>(٢)</sup> وقال أهل المدينة : لا بأس أن  
 يتزوج الخامسة إذا طلق إحداهن طلاقاً بائناً <sup>(٣)</sup> . وقال أنى : وإذا  
 قال : قد <sup>(٤)</sup> طلقته ثلاثاً ، فقد وقع عليهن كلهن ثلاثاً ثلاثاً ، <sup>(٥)</sup>  
 وإذا طلقها وهو مريض ثلاثاً ، فإنها ترثه ما كانت في العدة وبعد العدة  
 ٣٢٦ ما لم تتزوج / <sup>(٦)</sup> .

(١) قال ابن قدامة : إن تزوج الحر أربعاً حرمت الخامسة تحريم جمع ، وإن تزوج  
 العبد اثنتين حرمت الثالثة تحريم جمع ، فإذا طلق زوجته طلاقاً رجعيّاً فالتحريم باق بحاله في  
 قولهم جميعاً ، وإن كان الطلاق بائناً أو فسخاً فكذلك عند إمامنا ، حتى تنقضى عدتها  
 ونسب هذا القول أيضاً إلى بعض الصحابة والتابعين ، وإلى أصحاب الرأي . المغنى ٧ / ٨٨ ، انظر أيضاً الإنصاف ٨ / ١٣١ .

(٢) هذا استدلال الإمام أحمد على ماذهب إليه .

(٣) أشار إلى هذا القول ابن قدامة في المغنى ، وعزاه إلى ابن أنى ليلي ، ومالك  
 والشافعي ، وابن المنذر . انظر : المغنى ٧ / ٨٨ .

(٤) كلمة ( قد ) ساقطة من المصرية .

(٥) قال ابن قدامة : فإن قال لنسائه : أنتن طوالق ثلاثاً ، أو طلقتهن ثلاثاً ،  
 طلقن ثلاثاً ، نص عليه أحمد ، لأن قوله ( طلقتهن ) يقتضى تطبيق كل واحدة منهن  
 وتعميمهن به ، ثم وصف ماعمهن به من الطلاق بأنه ثلاث ، فصار لكل واحدة ثلاث .  
 المغنى ٧ / ٤٩١ .

(٦) هذا إن كان متهما بقصد حرمانها من الميراث ، فإنها ترثه مادامت في العدة  
 ولا يرثها بلا نزاع ، وأما بعد العدة ، فعلى روايتين ، والصحيح من المذهب : أنها ترثه بعد العدة  
 ما لم تتزوج . انظر : الإنصاف ٧ / ٣٥٦ ، وانظر أيضاً : المغنى ٦ / ٣٩٤ - ٣٩٥ .

وروى عن عثمان بن عفان أنه ورثها بعد انقضاء العدة (١) ،  
وروى عن أئى بن كعب : أنها ترثه مالم تتزوج (٢) ، وقال أهل  
المدينة : ترثه بعد انقضاء العدة وإن تزوجت (٣) .

(١) أخرجه مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عون قال : وكان  
أعلمهم بذلك ، وعن أئى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : أن عبد الرحمن بن عوف طلق  
امراته البتة ، وهو مريض ، فورثها عثمان منه بعد انقضاء عدتها .

وعن مالك أنه سمع ربيعة بن أئى عبد الرحمن يقول : بلغنى أن امرأة عبد الرحمن بن  
عوف سألته أن يطلقها ، فقال : إذا حضت ثم طهرت فأذنينى ، فلم تحض حتى مرض عبد  
الرحمن بن عوف ، فلما طهرت آذنته ، فطلقها البتة ، أو تطليقة ، لم يكن بقى له عليها من  
الطلاق غيرها ، وعبد الرحمن بن عوف يومئذ مريض ، فورثها عثمان بن عفان منه ، بعد  
انقضاء عدتها . الموطأ . كتاب الطلاق : باب طلاق المريض ٢ / ٥٧١ - ٥٧٢ .

وأخرج الشافعى عن عبد المجيد بن أئى رواد عن ابن جريج عن ابن أئى مليكة : أنه  
سأل ابن الزبير عن المرأة يطلقها الرجل فيبتها ثم يموت ، وهى فى عدتها ، فقال ابن الزبير :  
طلق عبد الرحمن بن عوف تماضر بنت الأصبع الكلبيه فبتها ، ثم مات وهى فى عدتها ،  
فورثها عثمان ، فقال ابن الزبير : فأما أنا ، فلا أرى أن ترث مبتوتة . الأم ٥ / ٢٢٦ .

وأخرجه البيهقى من طريقه عن عبد المجيد ، وأخرجه أيضاً من طريق مالك عن  
ابن شهاب ، وأيضاً من طريق عثمان بن عمر عن ابن جريج به . ونقل عن الشافعى أنه  
قال : حديث ابن الزبير متصل ، وهو يقول : ورثها عثمان فى العدة ، وحديث ابن شهاب  
مقطوع ، وقال فى الإملاء : ورث عثمان بن عفان رضى الله عنه امرأة عبد الرحمن بن عوف ، وقد  
طلقها ثلاثاً بعد انقضاء العدة ، قال وهو فيما يخيل إلى أثبت الحديثين ، السنن الكبرى ٧ / ٣٦٢ .  
وفى الجوهر النقى ، وفى الاستدكار اختلف عن عثمان ، هل ورث زوجة عبد الرحمن فى  
العدة أو بعدها ، وأصح الروايات أنه ورثها بعد انقضاء العدة ٧ / ٣٦٣ ( المطبوع مع  
السنن الكبرى ) انظر أيضاً : الإرواء ٦ / ١٥٩ .

(٢) أخرجه البيهقى من طريق سفيان عن حبيب بن أئى ثابت ، حدثنى شيخ من  
قريش عن أئى بن كعب قال : فى الذى يطلق وهو مريض ، لا نزال نورثها حتى يبرأ أو  
تتزوج ، وإن مكث سنة . السنن الكبرى ٧ / ٣٦٣ .

(٣) أشار إليه ابن قدامة فى المغنى ٦ / ٣٩٦ .  
وفى المنتقى للباچى : من طلق امرأته فى مرضه ورثته ، وإن مات بعد انقضاء  
عدتها ، وبعد أن تزوجت غيره إذا اتصل مرضه إلى إن توفى ٤ / ٨٥ .

١٥٧٣ - حدثنا قال : قلت لأبي : إذا قال لأربع نسوة : قد طلقتهن ، قال : على ما أراد ، إن أراد واحدة فواحدة (١) .

١٥٧٤ - حدثنا قال : قلت لأبي : فإن طلق امرأته ثلاثاً ، له أن يتزوج أختها قبل أن تنقضي عدة المطلقة ؟ قال : لا يتزوج أختها حتى تنقضي عدة المطلقة (٢) .

١٥٧٥ - حدثنا قال : قلت لأبي : فإن كانت التي (٣) طلقها حاملاً ، له أن يتزوج أختها ؟ قال : لا يتزوج أختها ( حتى ) (٤) تضع حملها (٥) .

١٥٧٦ - قال : وسمعت أبي يقول : إذا طلق الرجل في نفسه (٦) أو نائم (٧) أو مريض يهذى (٨) ، فليس بشيء .

(١) وذلك لأنه لم يصرح بالعدد ، فيكون على نيته .

(٢) قال ابن قدامة في المقنع : وإن تزوجهما ( أى الأختين ، والمرأة وعمتها ) في عقدتين ، أو تزوج إحداهما في عدة الأخرى سواء كانت بائناً أو رجعية فنكاح الثانية باطل . ٣٥ / ٣ .

قال المرداوى : وهذا بلا نزاع ، الإنصاف ٨ / ١٢٤ ، انظر أيضاً : المغنى ٧ / ٨٨ . (٣) فى الأصل ( الذى ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته ، لأنه يقتضيه السياق كما هو فى المطبوع .

(٤) ما بين القوسين ساقط من المصرية .

(٥) لأن عدتها لاتنقضى إلا بوضع حملها ، ونكاح إحدى الأختين فى عدة الأخرى باطل بلا نزاع ، كما قال المرداوى .

(٦) تقدمت هذه المسألة أى طلاق الرجل فى نفسه برقم ١٥١٤ ( باب إذا طلق فى نفسه ولم يتكلم ) .

(٧) تقدم الكلام على طلاق النائم فى باب ( طلاق المجنون والمبرسم والسكران ) برقم ١٥٤٠ .

(٨) تقدم الكلام عليه فى الباب المذكور برقم ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ .



١٥٧٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجلين مر عليهما طير ، فقال أحدهما : امرأته طالق ثلاثاً إن لم يكن طير ، وقال الآخر : امرأته طالق ثلاثاً ، إن لم يكن غراب ، فطار ؟ قال أبا : يعتزلان نساءهما (١) حتى يتبين (٢) .

١٥٧٨ - حدثنا قال : قلت لأبي : رجل طلق ثلاثاً وهو ينوى واحدة ؟ قال : هي ثلاث (٣) ، قيل : فإن طلق واحدة وهو ينوى ثلاثاً ؟ قال : هي واحدة (٤) ، وإنما النية فيما خفى وليس فيما ظهر .

(١) في النسختين والمطبوع ( نساءهن ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته ، لأنه يقتضيه السياق .

(٢) ذكر ابن رجب ما يشبه هذه المسألة ، وقال : فيها وجهان ، أحدهما : يبقى كل واحد منهما على يقين نكاحه ، والثاني : أنه تخرج المطلقة منهما بالقرعة ، وقال القاضي في الجامع : هو قياس المذهب ، لأن كل واحدة منهما طلقت يقيناً ، فأخرجت بالقرعة كما لو كانت الزوجتان لرجل واحد ، وأشار إلى هذه الرواية ، قال : ولنا وجه آخر بوجوب اعتزال كل منهما زوجته ، حتى يتيقن الأمر ، ونص عليه أحمد في رواية عبد الله ، وأشار أيضاً إلى ما نقل عنه حرب من توقفه في هذه المسألة . فإنه قال في روايته : أحب إلى أن لأقول فيها شيئاً . القواعد ص ١٩ .

وقال المرداوي : لو قال : « إن كان غراباً فامرأتي طالق » ، وقال آخر : « إن لم يكن غراباً فامرأتي طالق » ، ولم يعلماه : لم تطلقا ، ويحرم عليهما الوطء ، إلا مع اعتقاد أحدهما خطأ الآخر ، في أصح الوجهين فيهما ، ثم ذكر قول ابن رجب السابق وغيره . انظر الإنصاف ٩ / ١٤٥ .

(٣) قال الخزقي : إذا طلق ثلاثاً وهو ينوى واحدة فهي ثلاث ، المختصر ص ١٥٥ وقال ابن قدامة معلّقاً عليه : وجملة ذلك أن الرجل إذا قال لامرأته : أنت طالق ثلاثاً فهي ثلاث ، وإن نوى واحدة ، لانعلم فيه خلافاً ، لأن اللفظ صريح في الثلاث ، والنية لاتعارض الصريح ، لأنها أضعف من اللفظ . المغنى ٧ / ٤٨٣ .

(٤) قال المرداوي : قوله ( أى ابن قدامة ) وإن قال : أنت طالق واحدة ونوى ثلاثاً ، لم تطلق إلا واحدة في أحد الوجهين ، وهو المذهب .

١٥٧٩ - حدثنا قال : قلت لأبي : امرأة وهبت مهرها  
لزوجها ، ثم بدا له أن يطلقها ؟ قال : إذا كان الزوج سألها ، فلها أن  
ترجع فيه ، وإذا لم يسألها ولكنها وهبتها بطيبة نفس ، فليس لها أن  
ترجع (١) .

٣٢٧ ١٥٨٠ - / حدثنا قال : سألت أبي عن طلاق الغلام الذى  
لم يبلغ ؟ قال : إن كان يعقل جاز طلاقه ، وإن كان لا يعقل لا يجوز  
طلاقه (٢) .

١٥٨١ - حدثنا قال : سألت أبي عن المطلقة ثلاثاً ؟

= صححه فى المذهب ، وقال : والوجه الثانى : تطلق ثلاثاً ، الإنصاف ٩ / ٩ . انظر  
أيضاً المقنع ٣ / ١٥٨ .

وقال فى المغنى : أما إذا قال : أنت طالق واحدة ونوى الثلاث لم يقع إلا واحدة ، لأن  
لفظه لا يحتمل أكثر منها .

وقال أيضاً : وقال أصحاب الشافعى فى أحد الوجهين : يقع ثلاث ، لأنه يحتمل  
واحدة معها اثنتان ، وهذا فاسد ، فإن قوله : معها اثنتان ، لا يؤيده معنى الواحدة ولا  
يحتمله . المغنى ٧ / ٤٨٣ ، انظر أيضاً : مختصر الخرق ص ١٥٥ .

(١) راجع ما تقدم فى المسألة رقم ١٤٥٨ ، قلت : ويضاف إليه أنه إذا سألها الزوج  
ذلك ، فلها أن ترجع فى صداقها ، لأن الزوج فى هذه الصورة متهم بالاحتيال عليها وأخذ  
صداقها ، ومن ثم طلاقها فهى فى الظاهر لم تنبه إلا لغرض فى نفسها ، أهمه توثيق الرابطة  
بينهما واستدامة زواجهما ، ولو غلب على ظنها أنه سيطلقها بعده لم تعطه . والله أعلم .  
(٢) قال ابن قدامة فى المقنع : ومن الصبى العاقل يصح طلاق المميز العاقل . وقال  
المرداوى معلقاً عليه : على الصحيح على المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . قال  
فى القواعد الأصولية : والأصحاب على وقوع طلاقه . وهو المنصوص عن الإمام أحمد  
رحمه الله فى رواية الجماعة . منهم عبد الله وصالح وابن منصور ، والحسن بن ثواب ، والأثرم  
وإسحاق بن هانئ ، والفضل بن زياد ، وحرب ، والميمونى . الإنصاف ٨ / ٤٣١ .

وهو من مفردات المذهب ، انظر منح الشفا ٢ / ١٥٠ . وعنه : لا يصح منه حتى  
يلبغ ، الإنصاف ٨ / ٤٣١ .

فقال (١) : [ لا تحل لزوجها حتى تنكح يدخل بها ويطأها ] (٢) .

قال أنى : والمطلقة ثلاثاً تعتد حتى تنكح زوجاً غيره يدخل بها ويطأها .

١٥٨٢ - قال أنى : والمطلقة ثلاثاً تعتد ثلاث حيض إن كانت ممن تحيض ، وإن كانت صغيرة ممن لا تحيض ، أو كبيرة قد أيسست من الحيض تعتد ثلاثة أشهر ، والمتوفى عنها زوجها تعتد أربعة أشهر وعشراً صغيرة كانت أو كبيرة ، وترث مدخولاً (٣) بها أو غير مدخول بها ، وإن كانت حاملاً فأجلها أن تضع حملها ، وقد انقضت عدتها (٤) ، فإن كان لم يسم لها صداقها فلها صداق نسائها ، كعمتها وأهل بيتها من قبل عصبتها (٥) ، وزوجها يرثها إن لم يكن دخل بها

(١) ما بين المعكوفين ساقط من المصرية . وزاد في المطبوع بعد قوله ( حتى تنكح ) ( زوجاً ) وهو خلاف الأصل والمصرية .

(٢) نقل على ذلك ابن المنذر لإجماع العلماء . قال : وأجمعوا على أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً ، أنها لا تحل له إلا بعد زوج ، على ما جاء به حديث النبي ﷺ . الإجماع ص ١٠٢ .

(٣) في النسختين ( مدخول بها ) والصواب ما أثبتته ، لأنه تقتضيه القاعدة . وكذلك ستأتى هذه المسألة بنصها في كتاب العدد : باب عدة المتوفى عنها والحامل وغير ذلك ، س رقم ١٥٩٨ ، وفيها ( مدخولاً بها ) .

(٤) تقدم الكلام على عدة كل واحدة من هؤلاء النسوة في باب ( في العدد وما يحفظ في ذلك ) برقم ١٥٦٨ .

وأما قوله : ( ترث مدخولاً بها أو غير مدخول بها ) فقال ابن قدامة : ولا فرق في ميراث الزوجين بين ما قبل الدخول وبعده ، لعموم الآية ، ولأن النبي ﷺ قضى لبروع بنت واشق بالميراث ، وكان زوجها مات عنها قبل أن يدخل بها ، ولم يفرض لها صداقها ، ولأن النكاح صحيح ثابت فيورث به كما بعد الدخول . المغنى ٦ / ٣٩٢ .

(٥) قال ابن قدامة : اختلفت الرواية عن أحمد فيمن يعتبر من أقاربها ، فقال في رواية حنبل : لها مهر مثلها من نسائها من قبل أبيها ، فاعتبرها بنساء العصابات خاصة ، =

ولها منه صداقها كاملاً<sup>(١)</sup> ، إلا أنه يرث من كل ما تركت النصف إن لم يكن لها ولد ، إذا كان قد سمي الصداق ، فإن لم يكن سمي فلها صداق نسائها ، يرث من ذلك النصف ، إذا لم يكن لها ولد<sup>(٢)</sup> .

١٥٨٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل بانت منه امرأته ثم تزوجها في عدتها ثم طلقها قبل أن يدخل بها ؟ قال : لها نصف الصداق ، وتكمل ما بقي من عدتها<sup>(٣)</sup> .

٣٢٨ ١٥٨٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل / طلق امرأته

= وقال في رواية إسحاق بن هانيء : لها مهر نسائها مثل أمها أو أختها أو عمتها أو بنت عمها ، اختاره أبو بكر ، والأولى أولى . فإنه قد روى في قصة بروع ، أن رسول الله ﷺ قضى في بروع بنت واشق بمثل مهر نساء قومها . ولأن شرف المرأة معتبر في مهرها وشرفها بنسبها ، وأمها وخالتها لاتساويانها في نسبها ، فلا تساويانها في شرفها ، وقد تكون أمها مولاة وهي شريفة ، وقد تكون أمها شريفة وهي غير شريفة . المغنى ٧ / ٢٤٧ .

(١) يتقرر المهر المسمى كاملاً بموت أحد الزوجين بلا خلاف . انظر : المغنى ٧ / ٢٤٧ والإنصاف ٨ / ٢٨٢ .

(٢) قال الخرق : ولو مات أحدهما قبل الإصابة ، وقبل الفرض ورثه صاحبه ، وكان لها مهر نسائها . المختصر ص ١٤٧ .

وقال ابن قدامة : أما الميراث فلا خلاف فيه ، فإن الله تعالى فرض لكل واحد من الزوجين فرضاً ، وعقد الزوجية ههنا صحيح ثابت ، فورث به لدخوله في عموم النص ، أما الصداق ، فإنه يكمل لها مهر نسائها في الصحيح من المذهب . عن أحمد رواية أخرى : لا يكمل وينصف ، المغنى ٧ / ٢٤٦ .

(٣) قال ابن قدامة : وإن طلقها طلاقاً بائناً ثم نكحها في عدتها ثم طلقها فيها قبل دخوله بها ، فعلى روايتين : أولاهما : أنها تبني على ما مضى من العدة الأولى لأن هذا طلاق من نكاح لادخول فيه فلا يوجب عدة . المقنع ٣ / ٢٨٨ .

وقال الرادوى معلقاً عليه : هذا المذهب بلاريب . وذكر الرواية الثانية ، فقال : والرواية الثانية : تستأنف عدة . الإنصاف ٩ / ٣٠١ .

وذكرها ابن قدامة في المغنى وقال : نقلها ابن منصور ، وهي أصح ٧ / ٥٣١ ، هذا بالنسبة للعدة ، وأما بالنسبة للصداق فلها نصف الصداق ، لأنه طلاق من نكاح ليس فيه دخول ، فيجب نصفه كما لو نكحها ثم طلقها قبل الدخول .

تطليقة ونوى ثلاثاً ، قال : لا ، إلا ما تكلم به وظهر منه (١) .

١٥٨٥ - حدثنا قال : سألت أئى عن المرأة تقول لزوجها : طلقنى ، ولك مائة دينار ؟ قال : إذا طلقها وجبت له مائة دينار ، وقال : إنما هو مثل شيء يبيعها (٢) .

١٥٨٦ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل ، قال لامرأته : إن أنت خرجت من باب هذه الدار إلا بإذنى أو بعلمى فأنت طالق ، فخرجت ولم يعلم ، ونسيت ، وأقامت على ذلك معه ، ولم تحبزه أنها خرجت وقد كان يجامعها ثم أنها أخبرته ، فقال : قد راجعتك ، وإنما تكلم بواحدة ، وأضمر واحدة ، لكن لا تخرج وتلزم بيتها ، ثم إنها خرجت من بعد المراجعة ، ولم يعلم بخروجها ، فقال أئى : إن كان أراد بقوله ، كلما خرجت فأنت طالق ، فكلما خرجت فهى طالق ،

(١) انظر ماتقدم فى س رقم ١٥٧٨ .

وأيضاً قال ابن قدامة : إذا قال: أنت طالق ، ونوى ثلاثاً، ففيه روايتان : إحداهما: لا يقع إلا واحدة والثانية : إذا نوى ثلاثاً وقع الثلاث ، المغنى ٧ / ٤٨٣ .

وقال المرداوى فى الرواية الثانية : وهو المذهب على ما اصططحناه صححه فى الشرح والتصحيح ، وقال فى الرواية الأولى : هو المذهب عند أكثر المتقدمين وهى اختيار الخرق والقاضى ، وقال : عليه الأصحاب . الإنصاف ٩ / ٧ - ٨ .

(٢) فى المقنع : وإن قالت له : اخلعنى بألف أو على ألف ، أو طلقنى بألف أو على ألف ففعل ، بانت واستحق الألف . ٣ / ١٢٥ .

وعلق عليه المرداوى بقوله : وكذا لو قالت : ( ولك ألف إن طلقتنى ، أو خالعتنى ، أو إن طلقتنى فلك على ألف ) ففعل بانت . هذا المذهب مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب .

وقيل : يشترط من الزوج أيضاً ذكر العوض ويستحق الألف . الإنصاف ٨ / ٤١١ .

وقال فى المغنى : استحق الألف ، وإن لم يذكره ، لأن قوله جواب لما استدعته منه ، والسؤال معاد فى الجواب . المغنى ٧ / ٣٤٧ .

وإن كان أراد بقوله ذلك مرة واحدة ، فليس عليه إلا تطليقة واحدة (١) .

### سئل عن اللعان

١٥٨٧ - أخبرنا قال : سمعت أبا يقول ، وأملى عليّ : قال  
الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴾ (٢) قال الحسن (٣)  
و سعيد (٤) بن المسيب : كل زوج يلاعن . وقال غيرهما :  
لا يلتعنان (٥) حتى يكونا مسلمين حرين (٦) فأيش يقول : هذا الذي

(١) في المقنع : وليس فيها ( أى أدوات الشرط ) ما يقتضى التكرار إلا « كلما » وفى  
( متى ) وجهان ٣ / ١٨٤ .

قال المرداوى معلقا على قوله ( إلا كلما ) : بلا نزاع .  
ثم ذكر المذهب فى ( متى ) أنه لا يقتضى التكرار . الإنصاف ٩ / ٦٢ انظر أيضاً  
المغنى ٧ / ٤٤٧ .

(٢) سورة النور : الآية : ٦ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق عن الثورى عن يونس عن الحسن قال : يلاعن فى كل  
زوج . المصنف ٧ / ١٢٩ ح رقم ١٢٥٠٦ .

(٤) أخرج عبد الرزاق عن داود بن أبى هند عن ابن المسيب قال : يجلد قاذفها  
- أى النصرانية - سماها الله تعالى من المحصنات . المصنف ٧ / ١٢٩ ح رقم ١٢٥٠٧ .

ذكر ابن قدامة فى القائلين بأن اللعان يصح من كل زوجين مكلفين ، سواء كانا  
مسلمين أو كافرين ، سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار . والحسن وربيعة ومالك  
واسحق ، وذكر عبد الرزاق قتادة منهم . انظر : المصنف ٧ / ١٢٩ ح رقم ١٢٥٠٥ .  
(٥) هذا فى الأصل والمصرية ، وفى المطبوع ( يلاعنان ) .

(٦) هذا مروى عن عطاء ومكحول وحماد والزهرى والشعبى والثورى ومجاهد  
وإبراهيم النخعى والأوزاعى وعبد الله بن عمرو بن العاص . انظر : مصنف عبد الرزاق  
٧ / ١٢٧ - ١٢٩ والمغنى ٨ / ٤٩ .

وعن الإمام أحمد فى صفة الزوجين اللذين يصح بينهما اللعان روايتان : إحداهما أنه  
يصح من كل زوجين مكلفين ، سواء كانا مسلمين أو ذميين أو فاسقين أو عدلين ، أو =

يدعى الظاهر من الآية هل يجد فيها عن النبي ﷺ ، قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾ (١) . قال بعض الناس : ليس من الأمة (٢) ظهار ، لأنه قال : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ (٣) . وقال بعض الناس : إذا كانت أمة ، وكان من يطأها فهي من نسائه ، وهو الحسن البصري (٤) . وقال بعضهم : إنما الظهار في الجماع ، فهو يرى الظهار من الأمة والحرّة جميعاً (٥) ، وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً ﴾ (٦) .

= كان أحدهما كذلك . قال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب .  
والرواية الثانية : لا يصح اللعان إلا من زوجين مسلمين عدلين حرين غير محدودين في قذف . انظر : المغنى ٨ / ٤٨ - ٤٩ ، والمقنع مع حاشيته ٣ / ٢٥٦ ، والإنصاف ٩ / ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(١) سورة المجادلة : الآية : ٣ .

(٢) في جميع النسخ ( الآية ) والصواب ( الأمة ) كما أثبتناه .

(٣) المذهب الذى نقله الجماعة : لا يصح الظهار من أمتة ، ولا أم ولده ، وهو قول الشافعى وأبى حنيفة وأصحابه ، وهو مروى عن ابن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وسعيد ابن المسيب ، ومجاهد ، والشعبى ، وربيعة ، والأوزاعى . انظر : الإنصاف ٩ / ١٩٩ ، والمغنى ٨ / ١٢ .

(٤) أخرج عبد الرزاق عن معمر عن مطر الوراق عن الحسن قال : إذا كان لا يصيبها - الأمة - فليس عليه كفارة الظهار . والمصنف ٦ / ٤٤٢ ح ١١٥٨٧ .  
وقال ابن قدامة : وعن الحسن والأوزاعى ، إن كان يطؤها فهو ظهار وإلا فلا .  
المغنى ٨ / ١٢ .

(٥) نسبه ابن قدامة إلى مالك والثورى وقتادة وغيرهم من الأئمة ، المغنى ٨ / ١٢ .

(٦) سورة البقرة : الآية : ٢٣٤ .

فقال محمد بن (١) سيرين ومكحول : (٢) إن كانت أمة مات عنها زوجها تعتد أربعة أشهر وعشراً ، ذهب إلى ظاهر الآية .

وكان أكثر من سمعنا عليها نصف عدة الحرة تعتد شهرين وخمسة أيام (٣) ، كأنهم شبهوه بالطلاق فجعلوا عليها نصف عدة الحرة ، فهذا يوجد فيه عن النبي عليه السلام (٤) .

١٥٨٨ - وقوله : ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (٥) فظاهر الآية على أن كل مطلقة مالم تكن حاملاً ، تعتد ثلاثة قروء .

وقال فيها عمر بن الخطاب : « لو استطعت أن أجعل عدة الأمة

(١) أخرج عبد الرزاق قول ابن سيرين بأنه قال : ما أرى عدة الأمة إلا كعدة الحرة ، إلا أن يكون مضت بذلك سنة ، فالسنة أحق أن تتبع . المصنف ٧ / ٢٢٢ ح رقم ١٢٨٨٠ .

(٢) أخرج ابن أئى شعبة قوله مكحول ، حيث قال في الأمة إذا مات عنها زوجها ، اعتدت عدة الحرة ، المصنف ٥ / ١٩١ . وانظر أيضاً المغنى ٨ / ١١٦ .  
(٣) تقدمت هذه المسألة على الرقم (١٥٦٨) وعدتها - أى الأمة - شهران وخمسة أيام ، قال ابن المنذر : أجمعوا على أن عدة الأمة التي ليست بحامل من وفاة زوجها شهران وخمس ليال ، وانفرد ابن سيرين فقال : أربعة أشهر وعشراً . الإجماع ص ١١٠ .

(٤) روت عائشة عن النبي ﷺ قال : « طلاق الأمة تطليقتان ، وقرؤها حيضتان » وفي رواية « وعدتها حيضتان » أخرجه أبو داود في السنن ، كتاب الطلاق : باب في سنة طلاق العبد ٢ / ٦٣٩ - ٦٤٠ ح رقم ٢١٨٩ ، وأخرج مثله الترمذى في الجامع ، كتاب الطلاق : باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان ٣ / ٤٨٨ ح رقم ١١٨٢ ، وابن ماجه في السنن ، كتاب الطلاق ، باب في طلاق الأمة وعدتها ١ / ٦٧٢ ح رقم ٢٠٧٩ - ٢٠٨٠ ، ولعل الإمام أشار إلى هذا الحديث .  
(٥) سورة البقرة : الآية : ٢٢٨ .



حيضة ونصفا لفعلت ، فأمرها أن تعدد حيضتين » (١) لأن الحيض لا يتجزأ ، وروى عن عمر : أنه قال : إن لم تحض فشهري (٢) ، وروى عن علي أنه قال : « تعدد لحيضتين ، / فإن لم تكن تحيض ٣٣. فشهري ونصف » (٣) فهذا الذى يقف يقول : لا أحكم حتى أعلم ما قال فيه النبى ﷺ . قال أبى : وأنا أقول بقول عمر : إن لم تكن تحيض فشهري ، وإن كانت تحيض بحيضتين (٤) .

١٥٨٩ - وقوله : ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نُسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ (٥) فالظاهر منها تربص أربعة أشهر وإن كانت أمة . قال أبى : أكثر من سمعنا من التابعين أن إيلاء العبد على النصف من إيلاء الحر (٦) ، وقد روى بعض الناس عن الزهرى : أنه قال : « إيلاءه أربعة أشهر » (٧) .

(١) أخرجه الإمام الشافعى فى الأم ٥ / ٢١٧ وعبد الرزاق فى المصنف من عدة طرق ٧ / ٢٢١ ، ٢٢٢ ح رقم ١٢٨٧٤ ، ١٢٨٧٧ ، وابن أبى شيبة فى المصنف ٥ / ١٦٧ وأخرجه البيهقى من طريقين فى السنن الكبرى ٧ / ٤٢٥ - ٤٢٦ .  
(٢) أخرجه الإمام الشافعى فى الأم ٥ / ٢١٧ ، وعبد الرزاق فى المصنف ٧ / ٢٢١ ح رقم ١٢٨٧٢ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٧ / ٤٢٥ .  
(٣) أخرجه ابن أبى شيبة فى المصنف ٥ / ١٦٦ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٧ / ٤٢٥ .

(٤) تقدم الكلام على رأيه آنفاً فى المسألة السابقة وأيضاً فى المسألة ١٥٦٨ .  
(٥) سورة البقرة : الآية : ٢٢٦ .  
(٦) قال به عطاء والزهرى والحسن والشعبى ومالك وإسحاق . وأحمد فى رواية عنه ، وهو اختيار أبى بكر . انظر : المغنى ٧ / ٥٥٢ ، وأيضاً مصنف ابن أبى شيبة ٥ / ١٤٤ .  
ورواية أخرى عن الإمام أحمد ، وكذلك عن الزهرى - كما أشار إليه الإمام ، وسيأتى تخريجه - إيلاءه أربعة أشهر مثل الحر . وهذا المذهب الذى عليه جماهير الحنابلة ، فقال ابن قدامة : مدة الإيلاء فى حق الأحرار والعبيد والمسلمين وأهل الذمة سواء ، ولا فرق بين الحرة والأمة والمسلمة والذمية والصغيرة والكبيرة فى ظاهر المذهب . المغنى ٧ / ٥٥٢ وأيضاً الإنصاف ٩ / ١٨٣ .

(٧) أخرجه عبد الرزاق فى المصنف عنه ٧ / ٢٨٤ ح رقم ١٣١٩٠ .

١٥٩٠ - حدثنا قال : سألت أئى عن اللعان ؟ فقال : الرجل يقذف امرأته ولا تقارّه <sup>(١)</sup> ( يعنى ولا تقر بما ادعاه عليها ) ، فإذا ارتفعوا إلى الحاكم لاعن بينهما ، فيبدأ الرجل فيقول : أشهد أئى فيما رميتها به لصديق <sup>(٢)</sup> أربع مرات ، والخامسة : أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به ، وتشهد هى أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين <sup>(٣)</sup> . والخامسة : أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ، ثم يفرق بينهما الحاكم <sup>(٤)</sup> ، ولها صداق <sup>(٥)</sup> ، وتعتد عدة الحرة المسلمة ، إن كانت ممن تحيض بثلاث حيض ، وإن كانت ممن

(١) فى الأصل والمصرية ( لا يقار ) وبعده ( لا يقر ) على التذكير ، والصواب على التأنيث كما أثبتاه ، وكذا فى المطبوع .

(٢) فى المقنع عند بيان صفة اللعان : أن يبدأ الزوج فيقول : أشهد بالله أئى لمن الصادقين فيما رميت به امرأتى هذه من الزنا . ٢٥٥/ ٣ .

قال المرداوى : هذا أحد الوجوه ، وهو المذهب ، وقيل : لا يشترط أن يذكر الرمى بالزنا ، بل يقول بعد أشهد بالله : لقد زنت زوجتى هذه ، وقيل : يقول بعد أشهد بالله : إئى لمن الصادقين فقط . الإنصاف ٩ / ٢٣٦ .

(٣) وفى المقنع بعد قوله : ( إنه لمن الكاذبين ) فيما رماى به من الزنا ، وكذلك بعد قولها ( إن كان من الصادقين ) فيما رماى به من الزنا . ٢٥٦/ ٣ .

قال المرداوى : ظاهره أنه يشترط ذكر ذلك ، وهو أحد الوجهين ، والصحيح من المذهب : أنه لا يشترط ذكر ذلك ، أى قولها ( فيما رماى به من الزنا ) فى الخامسة . الإنصاف ٩ / ٢٣٦ .

(٤) المذهب : أن الفرقة بينهما تحصل بتمام تلاعنهما ، وفى رواية عن الإمام أحمد : أنه لا تحصل الفرقة حتى يفرق الحاكم بينهما . انظر : الإنصاف ٩ / ٢٥١ ، وأيضاً المغنى ٨ / ٦٣ .

(٥) لها صداق أم لا ؟ فيه روايتان عنه . إحداهما : يسقط بها المهر ، وهو المذهب ، واختاره أبو بكر ، والثانية : ينتصف بها المهر . انظر : المقنع مع حاشيته ٣ / ٨٧ ، والإنصاف ٨ / ٢٨١ .

قلت : والظاهر من قول الإمام أحمد « لها صداق » أن لها الصداق كاملاً . والله أعلم .

لا تحيض فنثلاثة أشهر . وإن كانت حاملاً فأجلها أن تضع / ٣٣١ حملها (١) .

١٥٩١ - أخبرنا قال : سمعت أئى سئل عن اليهودية والنصرانية تكون تحت المسلم فيقذفها ؟ قال : يلاعنها (٢) .

### الإحداد (٣)

١٥٩٢ - حدثنا قال : سمعت أئى يقول : المطلقة ثلاثاً ، والمتوفى عنها ، والمحرمه تجتنب (٤) الطيب (٥) .

١٥٩٣ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل تزوج امرأة على أرض من أرض السواد ثم طلقها ؟ فقال : إن كان دخل بها دفع إليها الأرض ، فإن لم يدخل بها فلها نصف الأرض (٦) .

(١) عدة الملاءنة عدة الطلاق عند أكثر أهل العلم ، وروى عن ابن عباس : أن عدتها تسعة أشهر ، وأئى ذلك سائر أهل العلم ، وقالوا : عدتها عدة الطلاق ، لأنها مفارقة في الحياة فأشبهت المطلقة . انظر : المغنى ٨ / ٩٧ .

(٢) هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقد تقدم الكلام عليه ، وذكر الروايات عنه في المسألة ( ١٥٨٧ ) ، وانظر أيضاً : المغنى ٨ / ٤٨ - ٤٩ ، والإنصاف ٩ / ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٣) عنوان واقع في هامش الأصل ، وليس في المصرية ولا في المطبوع .

(٤) في المطبوع ( تجنب ) والأنسب ما أثبتاه ، كما هو في الأصل والمصرية أيضاً .

(٥) المتوفى عنها والمحرمه تجتنبان الطيب بالاتفاق ، وأما المطلقة ثلاثاً ، فقد اختلفت الرواية عن الإمام أحمد في وجوب الإحداد ، وكذلك في المطلقة البائن ، ففي رواية : لا يجب وهو المذهب ، ورواية ثانية : يجب ، وعليه أكثر الأصحاب . الإنصاف ٩ / ٣٠١ ، ٣٠٢ ، وانظر : المغنى ٨ / ١٦٤ ، وقد نقل أبو داود رواية عن الإمام جاء فيها : المتوفى عنها والمطلقة ثلاثاً والمحرمه يجتنبن الطيب والزينة . المسائل ص : ١٨٣ .

(٦) ذلك بناء على أن الصداق ينتصف بالطلاق قبل الدخول . المغنى ٧ / ٢٢٧ .

## كتاب العدد

١٥٩٤ - سئل عن الأقراء (١) ؟ قال: سألت أبا عن الأقرء ، الأطهار أم الحيض ؟ فقال : فيه اختلاف عن أصحاب محمد (٢) عليه السلام .

١٥٩٥ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا عبد الأعلى ، حدثنا برد عن الزهري عن عروة عن عائشة أنها قالت : إنكم لا تدرون ما القراء ؟ إنما القراء ما بين الحيضتين إذا دخلت في الحيضة الثالثة ، أول قطرة تنزل من الحيضة الثالثة ، فقد حلت وانقضت عدتها (٣) .

(١) لعل هذا عنوان الباب كتب في داخل المتن .

(٢) المذهب الذي عليه جماهير الأصحاب : هو أن القراء الحيض ، وفي رواية عنه : أن القراء الأطهار ، ونقل عنه الرجوع عن هذا القول . انظر : الإنصاف ٩ / ٢٧٩ . قال ابن كثير : اختلف السلف والخلف والأئمة في المراد بالأقراء ما هو على قولين : أحدهما : أن المراد بها الأطهار وأنه قول عائشة ، وروى مثله عن ابن عباس وزيد بن ثابت وسالم والقاسم وعروة وسليمان بن يسار وأبي بكر بن عبد الرحمن وأبان بن عثمان وعطاء وقتادة والزهري وبقية الفقهاء السبعة وهو مذهب مالك والشافعي ، وداود وأبي ثور وهو رواية عن أحمد .

والقول الثاني : أن المراد بالأقراء الحيض ، وهو مروى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلى وأبي الدرداء وعبداد بن الصامت وأنس بن مالك وابن مسعود ومعاذ وأبي بن كعب ، وأبي موسى الأشعري وسعيد بن المسيب . وهذا مذهب أبي حنيفة ، وأصح الروايتين عن الإمام أحمد .

وحكى عنه الأئمة أنه قال : الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : الأقراء الحيض . انظر : تفسير ابن كثير ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ . وراجع أيضاً : المغني ٨ / ١٠١ .

(٣) أخرج مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين : أنها انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة .

## الصغيرة إذا اعتدت بالأشهر ثم حاضت في العدة (١)

١٥٩٦ - سألت أبا عن جارية طلقت ، وليست ممن تحيض  
فجلست شهرين يعني اعتدت شهرين ، فلما كان في الشهر الثالث  
حاضت ، قلت لأبي : تستأنف (٢) ثلاث حيض ؟ قال : نعم (٣) .

## عدة المتوفى عنها والحامل وغير ذلك

١٥٩٧ - / حدثنا قال : سمعت أبا يقول : المرأة إذا توفى ٣٣٢

= قال ابن شهاب : فذكر ذلك لعمره بنت عبد الرحمن ، فقالت : صدق عروة ، وقد  
جادلها في ذلك ناس فقالوا : إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه : - ثلاثة قروء - فقالت  
عائشة : صدقتم . تدرون ما الأقراء ؟ إنما الأقراء الأطهار ، الموطأ ، كتاب الطلاق : باب  
ما جاء في الأقراء وعدة الطلاق ٢ / ٥٧٧ ، وأخرج ابن أبي شيبة بسنده عن عروة عن عائشة  
قالت : إنما الأقراء الأطهار . المصنف ٥ / ١٦١ ، وأخرج البيهقي من طريق مالك مثل ما  
أخرجه في الموطأ ، ومن طرق أخرى مثل ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف . السنن الكبرى  
٧ / ٤١٥ . وأخرج الطبري من طريق عبد الرزاق عن عمرة وعروة عن عائشة قالت : إذا  
دخلت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد بانت من زوجها ، وحلت للأزواج . جامع البيان  
٤ / ٥٠٧ ح رقم ٤٧٠٢ .

(١) يبدو أنه عنوان للباب كتب في وسط المتن ، ولعله أشير إليه بالخط الذي مد  
على كلمة ( الصغيرة إذا ) .

(٢) كذا في الأصل ، وفي المصرية ( استأنف ) وهذا خطأ ، والصواب ما هو في  
الأصل كما أثبتناه ، وفي المطبوع ( أتستأنف ) مع إضافة همزة الاستفهام إليه .

(٣) قال الخرقى : لو طلقها وهي من اللائى لم يحضن ، فلم تنقض عدتها بالشهور ،  
حتى حاضت . استقبلت بثلاث حيض ، إن كانت حرة ، وبحيضتين ، إن كانت  
أمة . المختصر ص : ١٦٤ - ١٦٥ .

وعليه ابن قدامة بأن الشهور بدل من الحيض ، فإذا وجد المبدل بطل حكم البدل  
كالتيمم مع الماء . المغنى ٨ / ١١٣ ، وفي الإنصاف : إن حاضت الصغيرة في عدتها انتقلت  
إلى القراء ، ويلزمها إكمالها ، وهل يحسب ما قبل الحيض قرء ؟ إذا قلنا : القروء الأطهار ، فعلى  
وجهين ، أحدهما : لا يحسب قرء ، وهو المذهب . والثاني : يحسب قرءاً ٩ / ٢٨٤ .

عنها زوجها تعتد أربعة أشهر وعشرة أيام ، والتي يطلقها زوجها إذا كانت ممن تحيض تعتد بثلاث حيض ، وقد حلت للأزواج (١) ، فإن كانت ممن لا تحيض اعتدت ثلاثة أشهر ، وقد حلت ، إلا أن تكون حاملاً ، فكل حامل متوفى عنها ، أو مطلقة ، فأجلها أن تضع حملها ، وقد حلت لقوله : (٢) ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (٣) متوفى (٤) كانت أو مطلقة ، فإن كانت أمة زوجة تعتد ، فتوفى عنها (٥) تعتد شهرين وخمسة أيام ، وإن كانت ممن تحيض فحيضتين ، فإن كانت ممن لم تبلغ المحيض ، أو كبيرة وقد آيست من المحيض فتعتد شهرين ، وقد يقول بعض الناس : شهر ونصف ، وأعجب إلى شهرين مكان الحيضتين ، وكذلك إن كانت أمة تحت حر . فعدتها مثل عدة الأمة تحت العبد . لم نعلم (٦) ، الناس اختلفوا (٧) أن العدة بالنساء . وقال عثمان بن عفان وزيد بن ثابت : الطلاق بالرجال ، والعدة بالنساء ، وقال ابن عمر : أيهما رق نقص الطلاق برقه ، والعدة بالنساء (٨) .

---

(١) في جميع النسخ ( الأزواج ) زدنا حرف الجر ( اللام ) لاقتضاء السياق إليها .  
(٢) كذا في الأصل ، وزيدت في المصرية بعد ( لقوله ) ( تعالى ) . وكذا في المطبوع .

(٣) سورة الطلاق : الآية : ٤ .

(٤) كذا في الأصل والمصرية ، وفي المطبوع زيادة ( عنها ) بعد ( متوفى ) .

(٥) في المطبوع ( متوفى عنها ) والأنسب ما أثبتناه كما هو في كلتا النسختين .

(٦) في جميع النسخ ( لم يعلم ) والأنسب كما أثبتناه .

(٧) زيادة ( فيه ) في المطبوع ، وفي الأصل مشطوب ، وفي المصرية محذوف .

(٨) تقدمت هذه المسألة بكاملها سوى الفقرة ( فإن كانت ممن لا تحيض اعتدت ثلاثة أشهر وقد حلت ) في باب العدد وما يحفظ في ذلك من كتاب الطلاق : المسألة (١٥٦٨) أما الفقرة الواقعة بين الشولتين فقد مرت المسألة في معناها في باب ( سئل عن =

١٥٩٨ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : والمطلقة ثلاثاً تعتد

ثلاث حيض إن كانت ممن تحيض ، وإن كانت صغيرة لم تبلغ / ٣٣٣  
الحيض ، أو كبيرة قد يئست من الحيض ، تعتد ثلاثة أشهر ، والمتوفى  
عنها زوجها تعتد أربعة أشهر وعشراً صغيرة كانت أو كبيرة ، وترث  
مدخولاً بها أم غير مدخول بها ، وإن كانت حاملاً فأجلها أن تضع  
حملها . وقد انقضت عدتها ، وإن كان (١) سمي لها صداقاً فهو لها  
كاملاً . وإن لم يكن سمي لها صداقاً ، فلها صداق نسائها كعمتها وأهل  
بيتها من قبل عصبتها ، وزوجها يرثها ، فإن لم يكن دخل بها ، فلها منه  
صداقها كاملاً ، إلا أنه يرث من كل ما تركت النصف ، إذا لم يكن لها  
ولد ، إذا كان قد سمي الصداق ، وإن لم يكن سمي فلها صداق نسائها  
يرث (٢) من ذلك النصف ، إذا لم يكن لها ولد (٣) .

١٥٩٩ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : ﴿وَالْمُطَلَّاتُ

يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (٤) فظاهر الآية ، على أن كل مطلقة  
مالم تكن حاملاً تعتد ثلاثة قروء ، وقال فيها عمر : لو استطعت أن  
أجعل عدة الأمة حيضة ونصفاً لفعلت ، فأمرها أن تعتد حيضتين ،

---

= طلاق المريض و .... ومساائل شتى ) من كتاب الطلاق المسألة (١٥٨٢) وقد تقدم الكلام  
على المسألة حيثما مرت من قبل . وكذلك تخرج الأقوال أيضاً تقدم هناك .

(١) في المطبوع ( كانت ) والصواب ما هو في الأصل والمصرية .

(٢) في المصرية ( ترث ) والصواب ما هو في الأصل .

(٣) تقدمت هذه المسألة بنصها في باب ( سئل عن طلاق المريض و .... مسائل

شتى ) من كتاب الطلاق المسألة (١٥٨٢) سوى الجملة ( وإن كانت سمي لها صداقاً فهو  
لها كاملاً ) والحكم في هذا : أن المهر المسمى يتقرر كاملاً بموت أحد الزوجين بلا خلاف .

انظر المغنى ٧ / ٢٤٧ ، والإنصاف ٨ / ٢٨٢ .

(٤) سورة البقرة : الآية : ٢٢٨ .

لأن الحيض لا يتجزأ . وروى عن عمر أنه قال : إن لم تكن تحيض  
 فشهري ، وروى عن علي أنه قال : تعتد حيضتين ، فإن لم يكن  
 بحيضتين فشهرا ونصف . قال أبي : وأنا أقول بقول عمر : إن لم تكن  
 تحيض فشهري ، فإن كانت تحيض فحيضتين (١) .

---

(١) تقدمت هذه المسألة بتمامها تقريبا مع اختصار بعض الجمل دون تغير في صورة  
 المسألة وحكمها ، وذلك في باب ( سئل عن اللعان ) من كتاب الطلاق . المسألة  
 (١٥٨٨) .



## / كتاب الوصايا (١)

## في رجل أوصى بثلث ماله في بنى هاشم

١٦٠٠ - حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل ببغداد قال : سألت أبا فامل على قلت : رجل توفي أبوه وأوصى إليه أن ينفذ ثلثه في العين ، في الفقراء والمساكين ، وإن أجرى ذلك مجرى الزكاة ، فأنفذ من ثلثه أكثره ، وأعطى فيمن أعطى موالى بنى هاشم من جيرانه وغيرهم ، فقال قائل : إن الصدقة لا يجوز أن يعطى منها موالى بنى هاشم ، وهل تحل (٢) وترى أن يعطى موالى بنى هاشم من الزكاة شيئاً ، وكم أكثر ما يعطى الرجل من الزكاة . لأعرفه (٣) .

فقال أبى : أما الذى سمعنا أن الصدقة وهى الزكوات ، لا تجوز لبنى هاشم ولا لمواليهم ، وقد يكون هذا الموصى أوصى وليس ما أوصى به من الزكاة . فإن كانت وصية ليست من الزكاة ، فهو يجوز عندى أن يعطى موالى بنى هاشم . ولعله إنما أراد الحيلة فى وصيته ، وأن تجرى مجرى الزكاة ، فإن كانت وصيته من الزكاة ،

(١) قال ابن قدامة : الوصية : هى الأمر بالتصرف بعد الموت ، والوصية بالمال هى التبرع به . المقنع ٢ / ٣٥٤ ، وقال المرداوى : هذا الحد هو الصحيح . الإنصاف ٧ / ١٨٣ .

(٢) كذا فى الأصل وفى المصرية ( يحل ويرى ) على الغائب ، والأنسب ما هو فى الأصل كما أثبتناه ، وكذا فى المطبوع .

(٣) كذا فى الأصل ، وهو غير واضح فى المصرية ، وفى المطبوع كما هو فى الأصل ، وقد أجاب الإمام على هذه الفقرة فيما بعده .

فلا أحب أن يعطى موالى بنى هاشم من ذلك شيئاً (١) ، ولا يجوز أن يعطى عندنا من الزكاة أكثر من خمسين درهماً لفقير ولا لمسكين ، إلا لغارم أو ابن سبيل ، وإنما الصدقات للفقراء والمساكين / ٣٣٥ والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، والغارم : هو المديون فيعطى ، حتى يقضى عن دينه . قال أنى : إلا أن يكون رجل له عيال ، فيعطى كل عيّل خمسون درهماً ، أو حساب ذلك (٢) .

### سئل عمن أوصى بثلثه لفلان وفلان والمساكين

١٦٠١ - حدثنا قال : سألت أنى عن الرجل يوصى عند موته أنه يعطى فلان (٣) وفلان من ثلثي ، والمساكين . من كم يقسم ؟ قال أنى إذا قال الرجل : يعطى فلان وفلان والمساكين من ثلثي ، فهذا لم يبين ما يعطون من الثلث ، فالذى نذهب (٤) إليه أن الورثة يُعطون من ذلك ما طابت به أنفسهم (٥) ، إلا أن يقول : ثلثي لفلان ولفلان

---

(١) قال ابن قدامة : لا نعلم خلافاً في أن بنى هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة ، أما موالى بنى هاشم ( يعنى من أعتقهم هاشمى ) فالمذهب : أنها لا تحل لهم أيضاً ، وهو من مفردات المذهب ، وأما صدقة التطوع ووصايا الفقراء ، فيجوز لبنى هاشم الأخذ منها . المغنى ٢ / ٤٨٩ ، ٤٩١ ، قال المرداوى : هذا المذهب ، نص عليه ، وعليه الأصحاب ، وحكاها في الفروع إجماعاً . الإنصاف ٣ / ٣٥٧ ، وإذا جاز ذلك لبنى هاشم فيجوز لمواليهم بالأولى .

(٢) تقدم الكلام عليه في المسألة (٧٠٢) من كتاب الزكاة .

(٣) في المطبوع ( فلاناً وفلاناً ) وهو خلاف الأصل ، والصواب ما في الأصل كما

أثبتناه .

(٤) كذا في الأصل ، وفي المصرية ( يذهب ) وفي المطبوع كما هو في الأصل .

(٥) قال ابن قدامة : إن قال : أعطوا فلاناً من مالى أو ارزقوه ، أعطاه الورثة

ماشاءوا ، ولا أعلم فيه خلافاً . المغنى ٦ / ١٦٠ - ١٦١ ، وانظر أيضاً : المبدع ٦ / ٧٨ .

والمساكين فيقتسمون الثلث على ثلاثة أسهم ، أو على الأربعة ، إن قال  
لفلان وفلان ( وفلان ) <sup>(١)</sup> والمساكين .

### سئل عن الوصية بالدين <sup>(٢)</sup>

١٦٠٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل أوصى أن عليه  
من الدين لفلان كذا ولفلان كذا حساب ، يقبل <sup>(٣)</sup> فيه قوله ، وبينى  
وبين فلان حساب لى وعلى فقبل قوله فيه ؟ قال أبى : إن كان هؤلاء  
القوم الذين قال لفلان على كذا ولفلان على كذا ، ولم يبين <sup>(٤)</sup> ،  
وكانوا من أهل العدالة فهم على / عدالتهم ، ويصدقهم الورثة ٣٣٦  
فيما <sup>(٥)</sup> ادعوا إذا أرادوا أن يخلصوا ميتهم من الدين ( ولا يجوز ذلك  
إلا بينة <sup>(٦)</sup> ) فإن لم يريدوا أن يخلصوا ميتهم لم يجز <sup>(٧)</sup> ذلك إلا بينة ،

(١) زيادة يقتضيها السياق وهو غير موجود في الأصل ولا المصرية ، إلا أنه زيد في  
المطبوع ، وهذه الزيادة تكون على قوله : إلا أن يقول : ثلثى لفلان وفلان والمساكين  
فيقتسمون الثلث على ثلاثة أسهم . أى في هذه الصورة يكون للمساكين سهم على  
التسوية . فسهم لفلان ، وسهم لفلان ثان ، وسهم للمساكين على السواء ، ويكون التقسيم  
على أربعة أسهم إن زاد الأشخاص وصار فلان وفلان وفلان ثلاثاً وبعد ذلك ( والمساكين )  
أى للمساكين سهم مثل الآخرين على ( التسوية ) .

وكذلك إن نقص العدد فمثلاً قال : ثلثى لزيد والمساكين ، فهنا لزيد النصف  
وللمساكين النصف الثانى . قال المرداوى : وذلك على الصحيح من المذهب . الإنصاف  
٢٤٨/٧ . انظر أيضاً : المغنى ٢٣٤/٦ .

(٢) سقط هذا العنوان من المطبوع .

(٣) فى المصرية ( تقبل ) .

(٤) كذا فى الأصل والمصرية ، وفى المطبوع ( لم يتبين ) .

(٥) فى جميع النسخ ( ما ادعوا ) والتصحيح من مسائل ابن هانئ ٤٥/٢ .

(٦) هذه الجملة وردت هكذا فى الأصل ومسائل ابن هانئ ، ولعل حذفها أولى ،

أو يجعل فيها ( لا يجب ) محل ( لا يجوز ) .

(٧) لعل الصحيح ( لم يجب ) .

ولا ينبغي للوصي أن يدفع إلى أحد من هؤلاء شيئاً إذا لم يثبت (١) لهم بينة ، إلا برضى من الورثة ، لأنهم إن شاءوا رجعوا عليه ، إذا لم يثبت لهم (٢) بينة (٣) .

### سئل عن رجل أوصى بثلثه في أبواب البر

١٦٠٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل أوصى في ثلثه وصايا في أبواب البر ، فرس في سبيل الله وسلاح وكسوة ، وأن يدفع ذلك إلى رجل سماه بعينه ؟ قال أبا : ينفذه على ما أوصى إذا كان ذلك يخرج من ثلثه مع ما أوصى (٤) .

١٦٠٤ - قال : قلت لأبي : جاء قوم يدعون أن لهم على هذا الميت ديناً ، وليس لهم على ذلك بينة ؟ قال أبا : من ادعى دعوى لا بد له من أن يثبت ، ولا يعطى أحد (٥) شيئاً إلا بينة (٦) .

(١) في المطبوع ( لم تثبت لهم بينة ) والأنسب ( لم يثبت لهم بينة ) كما أثبتناه ، وكذا في الأصل . وفي المصرية كما هو في المطبوع .

(٢) ( بينة ) في المصرية والمطبوع ، والأنسب ما أثبتناه كما يبدو في الأصل .

(٣) في الإنصاف : إن أوصاه بقضاء دين معين ، فأبى ذلك الورثة ، قضاه بغير علمهم ، يعني إذا جحدوا الدين وتعذر ثبوته ، أو أبوا الدفع ، وهذا المذهب ، وعنه : لا يقضيه بغير علمهم إلا بينة . وعنه : فيمن عليه دين لميت ، وعلى الميت دين . إنه يقضى دين الميت إن لم يخف تبعه ٢٩٧/٧ ، وانظر أيضاً : المغنى ٢٥١/٦ .

(٤) نقل هذه المسألة الخلال في كتابه ، الوقوف والوصايا ، باب تغيير الأوقاف والوصايا عن الذين سميت لهم ، وأيضاً ابن هانئ بزيادة يسيرة في المسائل ٢ / ٤٥ المسألة ( ١٣٦٩ ) وهذا إذا كان له من يرث . وأما من لا وارث له فتجوز وصيته بجميع ماله ، وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وعنه : لا تجوز إلا بالثلث . انظر : المغنى ١٤٦/٦ والإنصاف ٧ / ١٩٢ - ١٩٣ .

(٥) في المطبوع ( أحداً ) وهو خلاف الأصل واللغة .

(٦) نقل رواية مثلها ابن هانئ في المسائل ٤٦/٢ المسألة ( ١٣٧٠ ) . والأصل في ذلك قول النبي ﷺ : « البينة على المدعى ، واليمين على المدعى عليه » .

### سئل عن رجل مات ولم يوص (١) وليس له وارث

١٦٠٥ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن رجل مات بأرض فلاة غريب ولم يوص ، أو كان في مصر لم يوص ، وليس له وارث ، ولم يكن بحضرتهم قاض ؟ قال : فلا أرى / بأساً أن يجتمع صلحاء ٣٢٧ الجيران فيبيعوا ميراثه ، إذا لم يكن في ذلك محاباة ، واستوفوا به الثمن ، إلا أنه يعجبني أن يتوقوا بيع الفروج إلا أن يكون وصي أو قاض (٢) .

### الوصي يشتري مما أوصى له (٣)

١٦٠٦ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : لا يعجبني لوصي أن يشتري مما أوصى إليه ، لحديث (٤) عبد الله بن مسعود كرهه (٥) .

(١) كذا في الأصل والمصرية ، وفي المطبوع ( مات بأرض ) بدل ( مات ولم يوص ) ، وهذا خطأ .

(٢) قال المرداوي : لو مات شخص بمكان لا حاكم فيه ، ولا وصي ، جاز لمسلم ممن حضره أن يجوز تركته ، ويعمل الأصلح فيها من بيع وغيره ، على الصحيح من المذهب ، وعليه الأكثر ، وقيل : لا يبيع الإمام ، ذكره في الفروع ، وقال في الرعاية : وقيل : يبيع ما يخاف فسادة والحيوان ، ولا يبيع رقيقه إلا حاكم ، وعنه : يبيع جواريه حاكم إن تعذر نقلها إلى ورثته ، أو مكاتبهم ليحضروا يأخذوها .

ويكف من التركة إن كانت ولم تتعذر ، وإلا كفنه من عنده ، ورجع على التركة إن كانت ..... الإنصاف ٣٠١/٧ ، وأيضاً المغني ٢٥٠/٦ .

(٣) العنوان على هامش الأصل ، وليس في المصرية ، وفي المطبوع وضع هنا العنوان الذي يأتي بعد مسألتين .

(٤) أخرجه عبد الرزاق بسنده عن صلة بن زفر قال : جاء عبد الله بن مسعود رجل من حمدان على فرس أبلق ، فقال : إن رجلاً أوصى إليّ تركة له ، وإن هذا من تركته ، أفأشتريه ؟ قال : لا . ولا تشتري من ماله شيئاً . المصنف ٩٤/٩ ح رقم ١٦٤٧٩ ، وأخرج البيهقي نحوه في السنن الكبرى ٢٨٥/٦ .

(٥) قال ابن رجب : شراء الوصي من مال اليتيم ، حكمه حكم شراء الوكيل ، =

١٦٠٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل مات وأوصى أن يخرج ثلث جميع ما يخلف ، فيكفر عنه خمسين يمينا ما يكفى المساكين غداهم وعشاهاهم ؟ قال : أعجب إليّ أن يغديهم ويعشيهم كما أوصى (١) في أبواب تحمل على الخيل في سبيل الله والمساكين وإن كان له جيران محتاجون (٢) أعطوا وما أشبه هذا (٣) .

### رجل أوصى بثلثه في جيرانه

١٦٠٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل أوصى أن يفرق من ثلثه في جيرانه . فما حد الجوار عندك ؟ فقال : حد الجوار ثلاثون داراً حول دارك (٤) ، وأشار بيده وأدارها ، ورواه الأوزاعي عن

= وفيه روايتان منصوصتان . ولم يذكر ابن أبي موسى سوى المنع . القواعد ص ١٣٣ . قلت الرواية الأولى كما نص في رواية عبد الله هذه : أنه لا يجوز للوصي أن يشتري من مال الموصى إليه شيئاً لنفسه ، وهذا المذهب ، وعليه الجمهور ، والرواية الثانية : يجوز له أن يشتري بشرطين : أحدهما : أن يزيد على مبلغ ثمنه في النداء ، والثاني : أن يولى النداء غيره . قال أبو الخطاب ، الشرط الثاني : أن يولى من يبيع ، ويكون هو أحد المشترين ، انظر : المغنى ٨٤/٥ - ٨٥ ، والإنصاف ٣٧٥/٥ - ٣٧٧ .

(١) إلى هنا روى هذه المسألة الخلال في كتاب ( الوقوف والوصايا ) باب تغيير الأوقاف والوصايا عن الذين سميت لهم ، ص : ٣٩ .

(٢) في الأصل والمصرية ( محتاجين ) والصواب ما أثبتناه وكذلك في المطبوع . (٣) يبدو أن مراد السائل في هذه المسألة أن رجلاً أوصى بإخراج الثلث من ماله مطلقاً ، دون أى تعيين أو تصريح ، فهل يصرف من هذا على كفارة الأيمان التي كانت عليه ؟ فرد الإمام عليه واستحسن الصرف في هذا أولاً ، فإن فضل فيصرف في أبواب البر الأخرى ، وهذا يعتبر كما لو أنه أوصى في أبواب البر عامة ، فيصرف ذلك على المساكين ، والجيران المحتاجين وعلى الخيل المعدة للجهاد في سبيل الله . وما أشبه هذا .

(٤) إذا أوصى لجيرانه فمن هم الجيران وما حدهم ؟ اختلفت فيه الرواية عن الإمام أحمد ، فعنه : أنه يتناول أربعين داراً من كل جانب ، وهذا المذهب . نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب ، وعنه : جيرانه مستدار ثلاثين داراً ، واحتج الإمام للرواية الثانية =

الزهرى عن النبي ﷺ (١) ، هذا من حديث الوليد بن مسلم (٢) .

١٦٠٩ - حدثنا قال : سألت أبا قلث : رجل أوصى أن يعطى قوم من أهل السنة بالكوفة ترى له أن يُعطى رجلاً ثقة يعطيهم ؟ قال : نعم لا بأس بذلك (٣) .

= بالحديث الذى أشار إليه فى المسألة . انظر المغنى ٢٣٣/٦ ، والإنصاف ٢٤٣/٧ ، والمبدع ٤٣/٦ ، وقد نقل ابن حجر فى حد الجوار عدة أقوال فعن على بن رضى الله عنه : من سمع النداء فهو جار ، وقيل : من صلى معك صلاة الصبح فى المسجد فهو جار ، وعند عائشة : حد الجوار أربعون داراً من كل جانب ، ونقل ذلك أيضاً عن غيرها . فتح البارى ، باب حق الجوار فى قرب الأبواب ٤٤٧/١٠ .

(١) قال الزيلعى : رواه أبو داود فى ( المراسيل ) حدثنا إبراهيم بن مروان الدمشقى حدثنى أبى ، ثنا هقل بن زياد ، ثنا الأوزاعى عن يونس عن ابن شهاب الزهرى : قال : قال رسول الله ﷺ : « الساكن من أربعين داراً جار » ، وقيل للزهرى : وكيف أربعون داراً ؟ قال : أربعون عن يمينه وعن يساره وخلفه وبين يديه ، نصب الراية ٤١٤/٤ . الحديث مرسل ، ولكن رجاله ثقات ، فهو صحيح عند من يحتج بالمرسل ، وهم أحمد فى رواية ، وأبو حنيفة ومالك . أما الشافعى ، ورواية عند أحمد ، وبعض أهل الحديث والظاهر فإنهم لا يحتجون به . روضة الناظر ص : ١١٣ . وانظر سلسلة الأحاديث الضعيفة للألبانى ٢٩٦/١ ح رقم ٢٧٧ .

وهذا الحديث رواه أبو يعلى فى مسنده بلفظ آخر من طريق عبد السلام عن أبى هريرة مرفوعاً . وهو ضعيف جداً بهذا السند واللفظ ، وورد بنفس الطريق مع تغاير بعض الألفاظ وهو ضعيف ، وهذا رواه أبو يعلى عن شيخه محمد بن جامع العطار بسنده عن عبد السلام ، والعلة فى عبد السلام وأيضاً فى العطار هذا . انظر : سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٩٦/١ ، وإرواء الغليل ١٠٠/٦ - ١٠١ .

(٢) لم نعث على حديث الوليد بن مسلم فى هذا الباب ، ولا رواية وَرَدَ فيها ذكر ثلاثين داراً .

(٣) إذا أوصى الرجل فى شيء . هل له أن يوكل من يعمله ؟ ذكر المرداوى أن فيه طريقتين : الأولى : أن الوصى فى جواز التوكيل وعدمه كالوكيل ، خلافاً ومذهباً ، وهو المذهب ، وقد ذكر قبل هذا أن المذهب الذى عليه الأصحاب : أنه لا يجوز للوكيل التوكيل فيما يتولى مثله بنفسه . وعنه : يجوز . =

١٦١٠ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل أوصى / أن يعطى قوم فقراء أهله . قال : يعطون على قدر حاجتهم . يقول : من كان أضعف يعطى على قدر ضعفه (١) .

### سئل عن وصية الصبي

١٦١١ - حدثنا قال : سمعت أئى يقول فى وصية الغلام : إذا كان ابن اثنى عشر سنة أو عشر ، إذا أصاب الحق جازت وصيته (٢) .

### رجل أوصى بثلثه لقرابته

١٦١٢ - حدثنا قال : سمعت أئى وقد سئل عن رجل أوصى بثلثه لقرابته ، من قرابته ؟ .

= والطريقة الثانية : يجوز للوصى التوكيل وإن منعاه فى الوكيل . قال المرداوى : ورجحه القاضى وابن عقيل وأبو الخطاب ، وهو الصواب ، لأنه متصرف بالولاية ، وليس وكيلأ محضأ ، فإنه متصرف بعد الموت بخلاف الوكيل ، وأيضأ أنه تعتبر عدالته وأمانته . الإنصاف ٣٦٢/٥ .

(١) قال ابن قدامة : وإن وصى لصنف من أصناف الزكاة أو لجميع الأصناف ، صح ، ويعطى كل واحد منهم بالقدر الذى يعطى من الزكاة . المقنع ٣٧٠/٢ ، قال المرداوى : وهذا المذهب ، ونقل عن الفروع فيما إذا وقف على الفقراء لا يجوز إعطاء الفقير أكثر مما يعطى من الزكاة فى المنصوص . الإنصاف ٢٣٤/٧ .

وأضاف قائلاً : إن وقف على جماعة يمكن حصرهم واستيعابهم وجب تميمهم والتسوية بينهم ، هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، وقطعوا به ، وعنه : فىمن أوصى فى فقراء مكة ينظر أحوجهم . وعنه : إن وصى فى سكنه وهم أهل دربه جاز التفضيل لحاجة ، الإنصاف ٩٧/٧ .

(٢) الصبى العاقل إذا جاوز العشر صحت وصيته على الصحيح من المذهب ، نص عليه فى رواية جماعة ، وعليه الأصحاب ، حتى قال أبو بكر : لا يختلف المذهب أن من له عشر سنين تصح وصيته . انظر : الإنصاف ٧ / ١٨٥ - ١٨٦ ، والمعنى ٦ / ٢١٥ .



قال : إن كان يصل قرابته من قبل أبيه ومن قبل أمه فإنهم جميعاً يدخلون في الوصية ، وإن كان لا يصل قرابته من قبل أمه ، فقرابة من قبل أبيه ، ولا يجاوز بالقرابة أربعة آباء (١) وقال : إذا أوصى بثلاثة لأهل بيته فهم مثل هؤلاء عنده أيضاً (٢) .

(١) قال الخرق : من أوصى لقرابته فهو للذكر والأنثى بالسوية ، ولا يجاوز بها أربعة آباء ، لأن النبي ﷺ لم يجاوز بنى هاشم بسهم ذوى القرى . المختصر ص : ١١٤ - ١١٥ .

قال ابن قدامة معلقاً عليه : وجملته : أن الرجل إذا أوصى لقرابته ، أو لقرابة فلان ، كانت الوصية لأولاده ، وأولاد أبيه ، وأولاد جده ، وأولاد جد أبيه ، ويستوى فيه الذكر والأنثى ، ولا يعطى من هو أبعد منهم شيئاً . وهذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وأشار ابن قدامة إلى هذه الرواية حيث قال : وقد نقل عبد الله وصالح عن أبيهما رواية أخرى ، أنه يصرف إلى قرابة أمه . إن كان يصلهم في حياته ، كأخواله وخالاته وأخواته من أمه ، وإن كان لا يصلهم لم يعطوا شيئاً لأن عطيته لهم في حياته قرينة دالة على صلته لهم بعد مماته . وإلا فلا . وعنه رواية ثالثة : أنه يجاوز بها أربعة آباء ، ذكرها ابن أبى موسى في الإرشاد .

وهذه الرواية تدل على أن لفظه لا يتقيد بالقييد الذى ذكرناه ، فعلى هذا يعطى كل من يعرف بقرابته من قبل أبيه وأمّه الذين ينسبون إلى الأب الأدنى الذى ينسب إليه . المغنى ٢٢٩/٦ ، وانظر : الإنصاف ٨٥/٧ .

(٢) نقل هذه الرواية ابن قدامة باختلاف يسير في بعض الكلمات ، فإنه قال : معلقاً على قول الخرق : وإذا قال : لأهل بيتى أعطى من قبل أبيه وأمّه ، يعنى تعطى أمه وأقاربها الأخوال والخالات وآباء أمه وأولادهم ، وكل من يعرف بقرابته . والمنصوص عن أحمد فيما وقفنا عليه : التسوية بين هذا اللفظ . ولفظ القرابة ، فإنه قال في رواية عبد الله : إذا أوصى بثلاث ماله لأهل بيته هو بمثابة قوله ( لقرابتي ) حكاه ابن المنذر عن أحمد قال ... قال النبي ﷺ : « لا تحل الصدقة لأهل بيتى » ، فجعل سهم ذوى القرى لهم عوضاً عن الصدقة التى حرمت عليهم . فكان ذوو القرى الذين سماهم الله تعالى هم أهل بيته الذى حرمت عليهم الصدقة ... المغنى ٢٣١/٦ . وفي الأنصاف : أهل بيته بمنزلة قرابته ، هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ٨٧/٧ .

## الوصية والدين بأيهما يبدأ

١٦١٣ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : إنما يكون وصية الرجل بعد قضاء الدين ، فيقضى عنه الدين <sup>(١)</sup> فإن فضل شيء نظر إلى أهل الوصايا ، فيعطون الثلث ، فإن عجز الثلث تحاصوا في الثلث ، يكون لكل إنسان بقدر ما أوصى له <sup>(٢)</sup> .

## / الوصية لليهودي والنصراني

٣٣٩

١٦١٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل له قرابة يهودي أو نصراني فيموت فيوصي لهم بشيء ؟ قال : لا بأس <sup>(٣)</sup> . قلت لأبي : إن كان مجوسياً ؟ قال : لا بأس ، قد أوصت صفية لقرابة لها يهودي <sup>(٤)</sup> .

(١) إذا مات الإنسان فبعد تكفينه وتجهيزه ، وأداء الحقوق المتعلقة بعين التركة يقضى دينه ، ثم تنفذ وصاياه ، ثم يقسم ميراثه بين الورثة لقوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ ( سورة النساء : الآية : ١١ ) .  
ولقول على رضي الله عنه : قضى رسول الله ﷺ بالدين قبل الوصية ، رواه الترمذي ، وقال ابن مفلح : وقد حكى القرطبي الإجماع على تقديم الدين على الوصية ، إلا ما حكى عن أبي ثور أنه قدمها عليه . انظر : المبدع ٢٨/٦ - ٢٩ ، وأيضاً العذب الفائق ١٣/١ ، ١٥ .

(٢) المذهب الذي عليه الأصحاب : أنه وإن لم يف الثلث بالوصايا تحاصوا فيه وأدخل النقص على كل واحد بقدر وصيته . الإنصاف ١٩٥/٧ .

(٣) في المقنع : تصح الوصية لكل من يصح تمليكها من مسلم وذمي ومرتد وحرى ٣٦٦/٢ ، وقال المرداوي معلقاً عليه : تصح الوصية للمسلم والذمي بلا نزاع إذا كان معيناً ، أما غير المعين - كاليهود والنصارى وغيرهم - فلا تصح ، صرح به الحارثي وغيره وقطع به ، وكذا الحرى نص عليه ، والمرتد على الصحيح من المذهب . الإنصاف ٢٢١/٧ ، وأيضاً المغني ٢١٧/٦ - ٢١٨ .

(٤) أخرج البيهقي بسنده عن عكرمة أن صفية زوج النبي ﷺ قالت لأخ لها =

## في الوصية للوارث وتفضيل الولد بعضهم على بعض

١٦١٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل له ابنتان وأخ وامرأة دعا قوماً وهو مريض ، وأشهدهم أن هذه الأرض التي حدها كذا وكذا قد جعلها لابنته فلانة ، فقال له الشهود : كيف تشهد لهذه ، والأخرى لم تشهد لها بشيء . فقال : إني كنت أعطيتها متاعاً مثل ثمن هذه الأرض ، والشهود لا يعلمون ما قال ، فصار من حضر الشهادة إلى ابنته التي لم يشهد لها بشيء ، فأخبرها بقول أبيها وبما قال : فقالت : لم يصدق ، لِمَ <sup>(١)</sup> لم يعطني شيئاً ، لا أجعله في حل ، فإنه يريد أن يحرمني ماله ويزويه <sup>(٢)</sup> ، عني ، ولا أجعل الشهود في حل من الدخول في شهادته ، فقال أبا : لا تجوز وصية لوارث <sup>(٣)</sup> وكلما جعله في مرضه لوارث فإنما هو بمنزلة الوصية <sup>(٤)</sup> ، ولو كان في

---

= يهودى : أسلم ترثنى ، فسمع بذلك قومه فقالوا : أتبيع دينك بالدنيا ، فأبى أن يسلم فأوصت له بالثلث ، وقال : رويانا عن ابن عمر أن صفية زوج النبي ﷺ ورضي الله عنها أوصت لنسب لها يهودى ، وروى من طريق آخر عن أم علقمة نحوه . السنن الكبرى ٢٨١/٦ .

(١) في الأصل والمصرية : ( لِمَ أعطاني ) وهو مخالف للقواعد العربية ، والذي أثبتته هو الصواب ، وكذا في المطبوع أيضاً .

(٢) أى يصرفه عني ، ومنه حديث الدعاء : وما رويت عني مما أحب ، أى صرفته عني وقبضته . النهاية ٣٢٠/٢ .

(٣) قال ابن المنذر : وأجمعوا أن لا وصية لوارث ، إلا أن يميز الورثة ذلك . الإجماع ص : ٨٩ ، وقال ابن قدامة : وقال بعض أصحابنا : الوصية باطلة وإن أجازها سائر الورثة ، إلا أن يعطوه عطية مبتدأة : أخذاً من ظاهر قول أحمد في رواية حنبل : لا وصية لوارث . المغنى ١٤١/٦ .

(٤) قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن حكم الهبات في المرض الذي يموت فيه الواهب حكم الوصايا ، وتكون من الثلث إذا كانت مقبوضة . الإجماع ص : ١٣٧ .

صحة منه ثم فضل بعض ولده على بعض لأمرته أن يرده حتى يسوى  
 ٣٤٠ بينهم (١) / على حديث النعمان بن بشير ، أن النبي ﷺ قال : هذا  
 جور (٢) .

١٦١٦ - قال : قلت لأبي : إن هذا الرجل دعا زوج ابنته  
 التي أشهد لها بالأرض ، فقال : أحضرنى (٣) شهوداً أشهدهم لك ،  
 فأقطعه أرضاً أخرى ، فأشهد له ليكون بذلك مصروفاً إلى ابنته التي  
 كان جعل لها ، أيطيب لهذا - زوج ابنته - أن يأكل من هذه  
 الأرض ، وإنما أراد بذلك امرأته ، أم لا يطيّب له ؟ .

فقال أبى : ما أشهد به في مرضه لزوج ابنته يكون ذلك في ثلثه  
 إذا مات في مرضه ذلك ، وهذا (٤) ليس بوارث ، يعنى زوج ابنته .

(١) قال في المقنع : والمشروع في عطية الأولاد القسمة بينهم على قدر ميراثهم ،  
 فإن خص بعضهم أو فضله فعليه التسوية بالرجوع أو إعطاء الآخر حتى يستوا ، فإن  
 مات قبل ذلك ، ثبت للمعطي ، وعنه : لا يثبت ، وللباقين الرجوع . اختاره أبو عبد الله  
 ابن بطة ، وأبو حفص العكبرى ، وابن عقيل ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق ،  
 وهو قول عروة بن الزبير وإسحاق ، والقول الأول هو المذهب ، وبه قال مالك والشافعي  
 وأصحاب الرأي وأكثر أهل العلم ٣٣٧/٢ - ٣٣٨ .

وفي الإنصاف : محله في غير مرض الموت ، فأما إذا فعله في مرض الموت ، فإنهم  
 يرجعون ١٤١/٧ . وقال الخرقى : وإذا فاضل بين ولده في العطية أمر برده كما أمر النبي  
 ﷺ ، فإن مات ولم يرده فقد ثبت لمن وهب له إذا كان ذلك في صحته . مختصر الخرقى  
 ص : ١٠٩ ، وقال ابن قدامة : وقوله : إذا كان ذلك في صحته يدل على أن عطيته في  
 مرض موته لبعض ورثته لا تنفذ ، لأن العطايا في مرض الموت بمنزلة الوصية في أنها تعتبر  
 من الثلث إذا كانت لأجنبي إجماعاً . المغنى ٦١/٦ . هذا ، وفي الإنصاف : لا تجوز  
 الشهادة على التخصيص لا تحملاً ولا أداء ١٤٢/٧ .

(٢) قد ذكر المؤلف هذا الحديث مسنداً في س ١٣٥٠ ، وانظر تخريجه هناك .

(٣) في المصرية : أحضرى ، وهو خلاف الأصل ، ومخالف للسياق والمعنى

المراد .

(٤) كلمة : هذا . ليست في المصرية .

وقال : كل ما أعطى الرجل بنتاً له دون الأخرى ، وذلك في مرضه ، فإنه لا يجوز لها ما أعطاها .

١٦١٧ - قلت لأبي : فإن أعطى ابنته دون الأخرى وهو صحيح في بدنه ؟ فقال : أمره أن يرده .

١٦١٨ - قال : قلت لأبي : فإن مات وقد فضل بعض ولده على بعض ؟ قال : ليس أجتريء عليه . وإن ذهب ذاهب أن يرده بعد موته ، كان مذهباً <sup>(١)</sup> ورأيت أبي كأنه يذهب إلى هذا ويميل إليه <sup>(٢)</sup> .

١٦١٩ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا سفيان بن عيينة قال : حدثنا الزهري عن محمد <sup>(٣)</sup> بن النعمان بن بشير وحميد <sup>(٤)</sup> بن عبد الرحمن بن عوف ، أخبراه أنهما سمعا النعمان بن بشير ، قال : نحلني أبي غلاماً ، أمرتني أمي / أن أذهب إلى رسول الله ﷺ أشهده <sup>٣٤١</sup> على ذلك ، فقال : « لكل أولادك نخلت ؟ قال : لا ، قال : فارده » <sup>(٥)</sup> .

(١) في المصرية : مذهب .

(٢) انظر ما تقدم س ١٦١٥ .

(٣) محمد بن النعمان بن بشير الأنصاري ، أبو سعيد ، ثقة ، من الثلاثة . تقريب التهذيب ٢١٣/٢ ، وتهذيب التهذيب ٤٩٢/٩ .

(٤) حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثلاثة ، مات سنة خمس ومائة على الصحيح ، وقيل : إن روايته عن عمر مرسلة . تقريب التهذيب ٢٠٣/١ ، وتهذيب التهذيب ٤٥/٣ .

(٥) حديث النعمان بن بشير ، أخرجه الإمام أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري به . وعن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن النعمان . المسند ٢٦٨/٤ . والحديث متفق عليه ، فأخرجه البخاري في الهبة : باب الهبة للولد . الصحيح مع الفتح ٢١١/٥ ح رقم ٢٥٨٦ ، ومسلم في الهبات : باب كراهية تفضيل بعض الأولاد في الهبة . الصحيح ١٢٤١/٣ ح رقم ١٦٢٣ ، ١٦٢٤ .

## سئل عن رجل أوصى : يعطى فلان ما ادعى

١٦٢٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل قال : أعطوا فلاناً ما ادعى فإن بينى وبينه حساباً<sup>(١)</sup> قال أبا : إن كان الرجل ثقة ، فأرجو أن لا يكون به بأس ، قال أبا : وكان ابن<sup>(٢)</sup> أبا ليلي وابن<sup>(٣)</sup> شبرمة يقولان : يعطى ، وكان سفيان<sup>(٤)</sup> يقول : لا يعطى<sup>(٥)</sup> . قلت لأبا : فإن كان غير ثقة ؟ قال : يضر ذلك بالورثة . قلت لأبا : يعطى ؟ قال : ما أدري<sup>(٦)</sup> .

## رجل أوصى بصدقة في مكان سمي

١٦٢١ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل أوصى أن

(١) في جميع النسخ : ( حساب ) وهو خلاف القاعدة ، والصواب ما أثبتته ، لأنه اسم إن .

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبا ليلي .

(٣) هو عبد الله بن شبرمة - بضم المعجمة وسكون الموحدة وضم الراء - ابن الطفيل بن حسان الضبي ، أبو شبرمة ، الكوفي ، القاضي ، ثقة ، فقيه ، مات سنة أربعة وأربعين ومائة . تقريب التهذيب ٤٢٢/١ ، وتهذيب التهذيب ٢٥٠/٥ .

(٤) هو الثوري .

(٥) في مسائل ابن هانئ : وسئل عن الرجل يقول : لفلان عليّ دين ، وهو صدوق فيما يدعى ؟ فقال أبو عبد الله : أما سفيان فأبطله ، وذكر اختلافهم ، وأما الحكم وابن أبا ليلي فقالا : يصدق ٥٩/٢ . مسألة رقم ١٤٢٢ ، هذا ، ولم أجد من أخرج أثر ابن أبا ليلي وابن شبرمة وسفيان الثوري بالإسناد .

(٦) لعل الإمام أحمد رحمه الله توقف عنا بين أن يقول نعم استجابة لقول الموصي : أعطوا فلاناً ما ادعى ، وبين أن يحتاط للورثة إذا كان فلان ذلك غير ثقة ، فكيف يصدق . وقد يكون من بين الورثة قصاراً ونحوه ذلك . والله أعلم .

يتصدق عنه بصدقة في الأمصار <sup>(١)</sup> ، وقد كان الرجل ربما تصدق في حياته على قوم في رضى <sup>(٢)</sup> الأمصار . قال : يتصدق في رضى الأمصار <sup>(٣)</sup> .

١٦٢٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل أوصى بصدقه في أطراف بغداد ، وكان ربما تصدق في الأرباض <sup>(٤)</sup> وهو حي ، قال : يتصدق عنه في أبواب بغداد كلها <sup>(٥)</sup> .

١٦٢٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل أوصى في فقراء أهل بيته وله قرابة ببغداد وقرابة في بلاده ، وإنما كان يصل في حياته الذين ببغداد ؟ قال : يعطى الذين هاهنا حضور والذين في بلاده <sup>(٦)</sup> .

(١) في الجامع للخلال ، كتاب الوصايا ، باب تغيير الأوقاف والوصايا عن الذين سميت لهم ( الأنصار ) في الموضعين ص : ٣٩ .

(٢) الرضى : ما حول المدينة ، وقيل : هو الفضاء حول المدينة ، وقال البعض : الرضى ، والرىض بالضم : وسط الشيء ، والرىض بالتحريك : نواحيه ، وجمعها أرباض ، والرىض : حريم المسجد ، وقال ابن خالويه : رضى المدينة - بضم الراء والباء - أساسها ، وفتحها ما حولها . وفي الحديث : أنا زعيم بيت في رضى الجنة - هو يفتح الباء - ما حولها خارجاً عنها تشبيهاً بالأبنية التي تكون حول المدن وتحت القلاع . انظر لسان العرب ١١/٩ - ١٢ مادة ( رضى ) .

(٣) روى هذه المسألة بكاملها للخلال في الجامع ص : ٣٩ .

(٤) في الجامع للخلال : ربما تصدق في - بعض الأيام ص : ٣٩ ، والصواب ما في رواية عبد الله هذه لمطابقته لسياق الكلام . والله أعلم .

(٥) روى هذه المسألة أيضاً للخلال في نفس المصدر السابق .

(٦) وإذا أوصى المسلم لأهل قرية أو مصر أو لقرابته بلفظ عام ، فلا خلاف أنه يدخل فيه جميع المسلمين الذين يسكنون في هذه القرية أو هذا المصر ، وجميع المسلمين من قرابته . وإنما اختلف العلماء في الكفار هل يدخلون فيه أم لا ؟ فقال قوم : إنهم لا يدخلون فيه ، لأن الله تعالى قال : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ النساء : الآية : ١١ . فلم يدخل فيه الكفار إذا كان الميت مسلماً ، وإذا لم يدخلوا في وصية الله تعالى مع عموم اللفظ فكذلك في وصية المسلم .

وقال قوم : يدخل فيه الكفار ، لأن اللفظ يتناولهم بعمومه . انظر : المغنى ٢١٩/٦ ، والفروع ٦٢١/٤ ، والإنصاف ٩٢/٧ ، ٩٨ - ٩٩ . وانظر ما تقدم في س ١٦١٢

٣٤٢ ١٦٢٤ - حدثنا / قال : سألت أبا عن رجل أوصى أن يتصدق عنه في فقراء سوقه ؟ قال : ( يتصدق <sup>(١)</sup> عنه في فقراء سوقه ) <sup>(٢)</sup> .

١٦٢٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل أوصى أن يكفر عنه أيمان ، كيف يتصدق ؟ قال : أقل الأيمان ثلاثة أيمان <sup>(٣)</sup> ، يعطى لكل مسكين أقله ، مدّ بر هو رطل وثلاث دقيقت أو ثلاثة أرطال إلا ثلاث تمرّاً لكل مسكين <sup>(٤)</sup> .

(١) ما بين القوسين ليس في المصرية ، والصواب ما في الأصل ، لأنه جواب السؤال المذكور .

(٢) روى هذه المسألة بكاملها الخلال عن عبد الله عن أبيه . في الجامع ، كتاب الوصايا : باب تغير الأوقاف والوصايا عن الذين سميت لهم ص : ٣٩ .

وقال المرداوي : يتعين مصرف الوقف إلى الجهة المعنية له على الصحيح من المذهب ، ونقله الجماعة ، وقدمه في الفروع وغيره ، وقطع به أكثرهم ، وعليه الأصحاب . وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : يجوز تغيير شرط الواقف إلى ما هو أصلح منه ، وإن اختلف ذلك باختلاف الأزمان ، حتى لو وقف على الفقهاء والصوفية ، واحتاج الناس إلى الجهاد صرف إلى الجند . وقيل : إن سبّل ماء للشرب جاز الوضوء منه . الإنصاف ٥٧/٧ - ٥٨ . هذا مع الملاحظة أن الوصية كالوقف في هذا الباب ، انظر : الإنصاف ٩٩/٧ .

(٣) أخذاً بقول القائلين : إن أقل الجمع ثلاثة ، كما قال بعض الفقهاء في مصارف الزكاة : إن حصة كل صنف من الأصناف الثمانية ، لا تصرف إلى أقل من ثلاثة منهم . انظر : المغني ٤٩٩/٢ ، الإنصاف ٩٨/٧ .

(٤) إذا اختار في كفارة اليمين إطعام عشرة مساكين ، فإنه يعطى لكل مسكين مدّاً من حنطة أو دقيق أو مُدّين من شعير أو تمر . مختصر الخرق ص : ٢١٨ . والمد من البر يساوي : رطل وثلاث ، والمدان من التمر تساوي : ثلاثة أرطال إلا ثلاث ، كما ذكر ههنا ، وكما هو في مسائل ابن هانئ ٧٢/٢ ، ٧٤ .



## سئل عمن أوصى فلم يصل الشيء إلى الموصى له

١٦٢٦ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل أوصت أمه لامرأة بحجة <sup>(١)</sup> ، فماتت الأم وماتت <sup>(٢)</sup> الموصى لها <sup>(٣)</sup> بعدها ، ولم تصل الحجة إلى <sup>(٤)</sup> التى أوصى لها به إليها . فقال : هذا ميراث الورثة التى أوصت ، المرأة الأولى <sup>(٥)</sup> صاحبة <sup>(٦)</sup> الشيء ، لورثتها ميراثاً <sup>(٧)</sup> لهم ، لأنه لم يصل إلى التى أوصى لها <sup>(٨)</sup> .

١٦٢٧ - حدثنا قال : سألت أئى عن امرأة أوصت فى

(١) فى المطبوع والمصرية : حجة بحجة ، وكذلك نسخه الناسخ فى الأصل أولاً ، لكن شطبه شطباً خفيفاً فيما بعد ، وهو غير موجود فى الجامع للخلال .  
والحجة : خرزة أو لؤلؤة تُعلّق فى الأذن . لسان العرب ٥٢/٣ مادة ( حج )  
وأيضاً استعملت هذه الكلمة فى مسائل عبد الله بمعنى المال الذى يعطى للحج . انظر المسألة رقم ١٠٦١ ، ١٠٦٢ من هذا الكتاب .

(٢) فى الأصل والمصرية والمطبوع : مات . والتصويب من الجامع للخلال .

(٣) فى الأصل والمصرية والمطبوع : له . والتصحيح من الجامع للخلال .

(٤) فى الجامع للخلال : الحجة التى . بدون : إلى .

(٥) فى جميع النسخ : المرأة الأولى ، والصواب ما أثبتته .

(٦) فى الجامع للخلال : صاحبتة .

(٧) فى الجامع للخلال : ميراث .

(٨) روى هذه المسألة الخلال فى الجامع ، كتاب الوصايا : باب تفريع أبواب الوصايا ص : ٤٥ هذا وإذا مات الموصى له قبل أن يقبل الوصية ، فاختلف فيه الأصحاب على قولين : أحدهما : أن وارث الموصى له يقوم مقامه فى القبول والرد ، لأنه حق ثبت للموروث فثبت للوارث بعده . قال المرادوى : هذا المذهب ، نص عليه فى رواية صالح . والقول الثانى : أن الوصية تبطل ، لأنها عقد يفترق إلى القبول ، فإذا مات من له القبول قبله بطل العقد كالحبة ، وبه قال ابن حامد والقاضى وأصحابه ، وهو رواية عن الإمام أحمد ، نقلها عنه عبد الله وابن منصور . انظر : المغنى ١٥٥/٦ ، الإنصاف ٢٠٥/٧ ، المحرر ٣٨٤/١ .

مرضها لامرأة مسماة بمصحف لها أن تقرأ فيه ما دامت حية ، فإذا هي ماتت المرأة التي أوصت (١) لها أن تقرأ فيه ، دفع إلى المسلمين يقرءون فيه ، تكون هذه وصية جائزة ؟ .

فقال أبى : هي جائزة ، يكون لهذه المرأة مادامت حية ، فإذا ماتت دفع لأقوام لا بأس بهم ، يقرءون فيه ، أو يدفع في مسجد الجامع أو موضع حديث ، ولا يخلو من أن يقرأ فيه (٢) .

### سئل عن رجل أوصى بشيء مجهول

٣٤٣ ١٦٢٨ - / حدثنا قال : سألت أبى عن رجل دفع إلى رجل دراهم ، فقال : ادفع هذه إلى ابني ، وله ابن من امرأة ، وابن آخر وبنات من امرأة أخرى . لا يدري الرجل إلى من يدفع هذه الدراهم ؟ .

فقال : إن كان لا يدري لمن هي منهم فليسأل الرجل ، قلت لأبى : فإن كان غائباً في بلد آخر ، قال : يكتب إليه أو يسأله إن لقيه ، قلت : فإن مات ؟ قال : يجعه في الميراث (٣) .

- 
- (١) في جميع النسخ : ( أوصى ) وهو خطأ مخالف للسياق .  
 (٢) روى عنه هذه المسألة الخلال في جامعه في كتاب الوصايا : باب تثبيت أمر الوقوف والإنكار على من طعن فيه ص : ٤ ، وقال في الفروع : وتصح - أى الوصية - بمصحف ليقراً فيه ، ويوضع بجامع أو موضع حرير ، نص عليه ٦٨٢/٤ .  
 (٣) لأن الواهب مات قبل أن يقبضه الموهوب له وهو - أى الموهوب له - منهم لا يُدري من هو ولا يرجى علمه ، قال في الإنصاف : لو وصى بثلثة لأحد هذين ، أو قال : لجارى ، أو قريبي فلان ، باسم مشترك لم تصح الوصية على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، وقال في القواعد الأصولية فيما إذا قال : لجارى ، أو قريبي فلان ، باسم مشترك : أصح الروايتين عند الأصحاب : لا تصح للإبهام ٢٣١/٧ ، وانظر أيضاً ما تقدم في س ١٦٢٦ .

١٦٢٩ - سألت أئى عن رجل مات وخلف وديعة عند رجل ولم يوص إليه بشئ ، وخلف عليه ديناً <sup>(١)</sup> ، يجوز لهذا المودع أن يدفع إلى ولد الميت ؟ فقال أئى : إن كان أصحاب الدين <sup>(٢)</sup> لا يعلمون <sup>(٣)</sup> أنه مودع ويخاف ببيعهم <sup>(٤)</sup> أن يرجعوا عليه فيحلفوه ، جمع أصحاب الدين والورثة فسلم هذه الوديعة إلى الورثة ويخبرهم أنها كانت وديعة عنده .

### الوصية بأكثر من الثلث

١٦٣٠ - قال لنا عبد الله : جاءنى أئى يعوذنى ، وأنا مريض فقلت : يجوز لى أن أوصى بأكثر من الثلث ؟ قال : لا يجوز <sup>(٥)</sup> ، وهذا أعجب إلئى ، يعنى الثلث <sup>(٦)</sup> .

### سئل عن الوصية بمن يبدأ فيها

١٦٣١ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل أوصى بمال كثير

- 
- (١) كان فى الأصل (دين) ولعل الصواب ما أثبتته .  
 (٢) فى المطبوع والأصل تكرر ذكر : الدين ، ولا حاجة إليه .  
 (٣) كذا فى الأصل ، ولعل الصواب ( يعلمون ) لأنهم إذا كانوا لا يعلمون أنه مودع ، فلا يخاف ببيعهم تخليفه . والله أعلم .  
 (٤) فى المطبوع : بغيرهم ، وهو خلاف الأصل .  
 (٥) انظر ما تقدم فى س ١٦٠٣ .  
 (٦) قال المرداوى : يستحب لمن ترك خيراً - أى مالاً كثيراً - الوصية بخمس ماله ، وهذا المذهب ، جزم به فى الوجيز . الخ .  
 وقيل : بثلث ماله عند كثرتة ، اختاره القاضى وأبو الخطاب وابن عقيل ، قال الحارثى : وهو المنصوص . وقال فى الهداية : والمذهب والمستوعب وغيرها : يستحب للغنى الوصية بثلث ماله ، والمتوسط بالخمس ١٩٠/٧ - ١٩١ .

٣٤٤ في أى الوجوه أحب إليك / أن يضع ماله ؟ .

فقال : إن كان له قرابة فهم أولى من أوصى له <sup>(١)</sup> . فإن لم يكن له قرابة فجيرانه <sup>(٢)</sup> ، فإن فضل فضل جزأ ذلك أجزاء فجعل أكثر ذلك في الغرر <sup>(٣)</sup> وفي شراء الأسرى وفي الحج <sup>(٤)</sup> والصدقة على أبناء المهاجرين والأنصار ممن هو مقيم بالمدينة ومكة ، فإنهم قد يتباعدون <sup>(٥)</sup> من الناس وينيل <sup>(٦)</sup> أيضاً من هاهنا منهم ، لكن أولئك آجر <sup>(٧)</sup> فيما نرى .

(١) قال ابن قدامة : والأفضل أن يجعل وصيته لأقاربه الذين لا يرثون إذا كانوا فقراء في قول عامة أهل العلم ، قال ابن عبد البر : لا خلاف بين العلماء علمت في ذلك إذا كانوا ذوى حاجة ، وذلك لأن الله تعالى كتب الوصية للوالدين والأقربين ، فخرج منه الوارثون ، لقول النبي ﷺ : « لا وصية لوارث » . وبقي سائر الأقارب لهم ، وأقل ذلك الاستحباب . المغنى ١٤٠/٦ .

وقال ابن مفلح : وأطلق في الغنية استحباب الوصية بالثلث لقريب فقير لا يرث ، فإن كان غنياً فلمسكين وعالم ودين قطعه عن السبب ، القدر ، وضيق الورع عليهم الحركة فيه - إلى أن قال : وكذا قيد في المعنى استحبابها لقريب بفقره مع أن دليله يعم ، وعنه : تجب لقريب لا يرثه . اختاره أبو بكر في التبصرة عنه : وللمساكين ووجوه البر . الفروع ٦٦٠/٤ - ٦٦١ .

(٢) قال المرداوى وابن مفلح : لو قال : ضع ثلثي حيث أراك الله ، فله صرفه في أى جهة من جهات القرب ، والأفضل صرفه إلى فقراء أقاربه ، فإن لم يجد فألى محارمه من الرضاع ، فإن لم يجد فألى جيرانه . الإنصاف ٢٣٧/٧ ، والمبدع ٤٠/٦ .

(٣) في الأصل والمصرية : الغرر جمع غرة وهى عبد أو أمة . النهاية ٣٥٣/٣ ولعله الغزو ، وكذا في المطبوع أيضاً لأن أفضل القرب الغزو .

(٤) في الإنصاف : وإن أوصى في أبواب البر ، صرف في القرب . هذا المذهب ، وقيل : عنه : يصرف في أربع جهات : في أقاربه والمساكين والحج والجهاد . وعنه : فداء الأسرى مكان الحج ، وعنه : يصرف في الجهاد والحج وفداء الأسرى ، وعلى المذهب أفضل القرب الغزو ، فيبدأ به . نص عليه . الإنصاف ٢٣٦/٧ .

(٥) في الأصل ( قد يتباعدون ) وهو خلاف القاعدة العربية .

(٦) في المصرية : ويقبل . وهو خلاف الأصل .

(٧) في الأصل والمصرية : أجر ، ولعل الأحسن ( أجرى ) لمناسبة السياق له .

## سئل عن رجل مات وترك ورثة صغاراً

١٦٣٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل توفي ، وله في يدي رجل ألف درهم ، وخلف ابنين وبناتاً (١) صغاراً ، ولم يوص عليه دين بعضه بثبت ، وبعضه بغير ثبت ، فأدرك ابن واحد وأدركت البنية ، ولا أعرف من هذا فساداً ، وأريد أن أتخلص مما في يدي ، وسألني هذان (٢) أن أعطيها حصتهما مما في يدي ، وعلى الميت دين ، فقال أبي : لا يقسم ميراثك إلا بعد قضاء الدين ثم الوصية ، وإذا قضى الدين وأنفذت الوصية ، قسم الميراث (٣) ، فأما الغلام الذي بلغ والجارية التي بلغت ، فإن كنت تعلم أنه قد أونس (٤) منهما رشد (٥) ، فادفع إليهما حصصهما (٦) وأما الصغير فيحتاج (٧) إلى أن ينفق عليه (٨) .

(١) في الأصل والمصرية : بنت ، وهو مخالف للقواعد النحوية والصواب ما أثبتته فإنه مفعول : خلف .

(٢) في المطبوع : هذا . أى بصيغة الواحد ، وهو خلاف الأصل والمعنى .

(٣) انظر ما تقدم في س ١٦١٣ .

(٤) في المصرية : آنس ، والصحيح ما في الأصل ، لكونه يناسب السياق .

(٥) في الأصل والمصرية والمطبوع : رشداً . وهو خطأ والصواب ما أثبتته ، لأنه نائب فاعل لأونس .

(٦) قوله تعالى : ( وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ، فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ) النساء : الآية : ٦ ، والرشد : هو العقل ، وإصلاح المال ، وصلاح الدين .

انظر : تفسير الطبري ٢٥٢/٤ ، وتفسير ابن كثير ٤٥٣/١ .

(٧) في المطبوع : يحتاج . أى بدون الفاء ، وهو خطأ .

(٨) لأن الصغير الذي لم يبلغ الحلم والرشد محجور عليه ويحتاج إلى من يلى أمره ويصلح شأنه ، لقوله تعالى : ( وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ) النساء : الآية : ٥ ، انظر : تفسير الطبري ٢٤٥/٤ ، وتفسير ابن كثير ٤٥٢/١ .

/ سئل عن نصراني أوصى بعبده يخدم الكنيسة ثم هو حر

١٦٣٣ - حدثنا قال : سألت أبا عن نصراني أشهد في وصيته أن غلامه (١) فلاناً يخدم في الكنيسة أو في البيعة خمس سنين ثم هو حر ، ثم مات مولاه فخدم سنة ثم أسلم ، ما عليه ؟ .

قال : هو حر ، ويرجع على الغلام بأجر خدمته مثله أربع سنين . قلت لأبي : كيف هذا ؟ قال : يقال له : أعط أجر مثل من يخدم في الكنيسة أو البيعة [ الزمن ] (٢) الثاني الذي بقي عليه من خدمتها (٣) .

١٦٣٤ - قال أبا : ما تقول في نصراني له مملوك فأسلم المملوك ؟ قلت : لا أدري . قال : يباع المملوك من المسلمين ، ويدفع إليه ثمنه (٤) .

(١) في المصرية : فلانة . ولعله تحريف من الناسخ ، وهو خلاف الأصل والمعنى .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) روى خلال هذه المسألة عن عبد الله عن أبيه في أحكام أهل الملل ص ١٥٦ - ١٥٧ ، والمذهب خلاف هذه الرواية ، لأن المذهب : أن الوصية بمعصية لا تصح ، فلو أوصى ببناء كنيسة أو بيت نار أو عمارتهما أو الإنفاق عليهما ، كان باطلاً سواء كان الموصى مسلماً أو ذمياً .

أما ما رواه عبد الله ههنا فقد أشار إليه في المغنى ، والإنصاف ، والمبدع بلفظ : روى أو نقل ، وقال : والأول أولى وأصح . انظر : المغنى ٢١٨/٦ - ٢١٩ ، والإنصاف ٢٤٥/٧ ، والمبدع ٤٥/٦ .

(٤) نقل خلال هذه الرواية في أحكام أهل الملل ص ١٠٨ . وفي المبدع : وإن أسلم عبد الذمي سواء كان بيده أو بيد مشتره فرده عليه بعيب أجبر على إزالة ملكه عنه بيع أو هبة أو عتق لقوله تعالى : ( وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ) (النساء : الآية : ١٤١) ، ٤٣/٤ ، فإذا بيع عبده فالظاهر أن ثمنه يكون له كما صرح بذلك الإمام أحمد رحمه الله .

١٦٣٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل أوصى في خادم له أن يخدم عياله بعد موته خمس سنين ، ثم هو حر ، قال : هو كما أوصى (١) قلت : فإن مرض ؟ قال : ليس عليه خدمة يسقط عنه ذلك (٢) .

---

(١) ذكر في الإنصاف جوازه ، وقال : يؤيده أن بعضهم احتج بما رواه الإمام أحمد وأبو داود : أن أم سلمة رضي الله عنها أعتقت سفينة ، وشرطت عليه خدمة النبي ﷺ ما عاش ٧ / ٣٢٥ .

(٢) لعل وجهته أن المريض يحتاج إلى من يخدمه ولا يقدر على خدمة الغير فلا يكلف بما لا يطاق لقوله تعالى : ( لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ) البقرة : الآية : ٢٨٦ .

## كتاب العتق (١)

### سئل عن عتق الآبق (٢)

١٦٣٦ - حدثنا أبو عبد الرحمن قال : سألت أبا عن رجل عليه عتق رقبة (٣) وجارية قد أَبَقَتْ حبلى فتحرى (٤) أن يعتقها ٣٤٦ ولا يعتق شيئاً مما ملك / قبل العتق ، قال أبا : لا يجزئه حتى تصير في ملكه ، من أتى بها (٥) . فإن أعتقها عتق ما في بطنها (٦) لأنه لا يدرى بعدها قد ماتت أو أنها لا ترجع إليه أبداً .

١٦٣٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل حلف بعتق

---

(١) العتق : الحرية ، وأصله مأخوذ من قولهم : عَتَقَ الفرس : إذا سبق ونجا ، وعتق فرخ الطائر إذا طار فاستقل ، كان العبد لما فكّت رقبته من الرق تخلص فذهب حيث شاء . الزاهر ٤٢٧ ، المطلع ٣١٤ .

(٢) الآبق : الهارب . يقال : أبق - بفتح الباء - يَأْبُقُ - بكسر الباء وضمها ، وحكى ابن فارس كسر الباء في الماضي وفتحها في المضارع كأسف يأسف ، المطلع ١٣٨ . (٣) قال الأزهري وغيره : إنما قيل لمن أعتق نسمة : أنه أعتق رقبة وفك رقبة ، فخصت الرقبة دون سائر الأعضاء مع أن العتق يتناول الجميع ، لأن حكم السيد عليه وملكه له كحبل في رقبته وكالغل المانع له من الخروج ، فإذا أعتق فكأن رقبته أطلقت من ذلك . انظر : الزاهر ٤٢٨ ، والمطلع ٣١٤ . (٤) في المصرية : فيجزى .

(٥) قال ابن قدامة : لا يجزى عتق .. غائب غيبة منقطعة لا يعلم خبره ، لأنه لا يعلم حياته ، فلا يعلم صحة عتقه ، وإن لم ينقطع خبره أجزاء عتقه ، لأنه عتق صحيح . المغنى ٨ / ٢٤ .

قال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف ٩ / ٢١٦ . (٦) وأما عتق الجنين مع عتق الحامل فهو المذهب إلا أن يستثنيه ، وهو من مفردات المذهب . الإنصاف ٧ / ٤٠٠ ، وأيضاً منح الشفا الشافيات ٢ / ٩٦ .



مملوك ليس في ملكه قال : لا يجوز عتقه (١) .

### من قال : إن اشترت فلاناً فهو حر

١٦٣٨ - حدثنا قال : قلت لأبي : فإن قال : إن اشترت فلاناً فهو حر ؟ قال : فيه اختلاف ، قلت لأبي : هذا مثل الطلاق ؟ قال : هذا لله (٢) .

١٦٣٩ - حدثنا قال : سئل أبي - وأنا أسمع - عن جارية بين رجلين أو ثلاثة فأعتق أحدهم فلها أن تكشف رأسها بين أيديهم ؟ قال : لا . قد عتق منها ما عتق . قال : على ما قال ابن عمر (٣) قال

(١) قال ابن قدامة : لا يصح العتق من غير المالك ... ولو قال رجل لعبد آخر : أنت حر من مالي ، فليس بشيء . المغنى ١٠ / ٢٩٧ .

(٢) تقدم ذكر المذهب في هذه المسألة في كتاب الطلاق رقم ١٥١٩ .  
وقد أشار إلى الاختلاف فيها الحافظ ابن حجر فقال : وهذه المسألة من الخلافات الشهيرة ، وللعلماء فيها مذاهب : الوقوع مطلقاً ، وعدم الوقوع مطلقاً ، والتفصيل بين ما إذا عين أو عمم ، ومنهم من توقف ، فقال بعدم الوقوع الجمهور ، وهو قول الشافعي وابن مهدي وأحمد وإسحاق وداود وأتباعهم ، وجمهور أصحاب الحديث .  
وقال بالوقوع مطلقاً أبو حنيفة وأصحابه . وقال بالتفصيل ربيعة والثوري والليث والأوزاعي وابن أبي ليلى ومالك في المشهور عنه ، وعنه : عدم الوقوع مطلقاً ولو عين . وأشار إلى تفريق الإمام أحمد بين الطلاق والعتق فقال : فرق أحمد بين تعليق العتق وتعليق الطلاق ، فأوقعه في العتق دون الطلاق ، ويؤيده أن من قال : لله على عتق لزمه . فتح الباري ٩ / ٣٨٦ - ٣٨٧ .

(٣) أخرجه أحمد قال : حدثنا إسماعيل ، حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ : « من أعتق نصيباً أو قال : شقيصاً له أو قال : شركاً له في عبد ، فكان له من المال ما بلغ ثمنه بقيمة العدل فهو عتق ، وإلا فقد عتق منه » . قال أيوب : كان نافع ربما قال في هذا الحديث وربما لم يقله ، فلا أدري أهو في الحديث أو قاله نافع من قبله ؟ يعني قوله : « فقد عتق منه ما عتق » المسند ٢ / ١٥ . وتحقيق أحمد شاکر برقم ٤٦٣٥ . ومن طريق آخر نحوه بلفظ : وإلا فقد أعتق ما أعتق . المسند ٢ / ١٠٥ . وتحقيق =

أبى : لأنه قد دخلت فيه حرية (١) .

### فى الذى يعتق غلام ابنه

١٦٤٠ - حدثنا قال : سمعت أبى يقول : الوالد إذا أعتق غلام ابنه لا يجوز ما لم يقبضه ، فإذا قبضه وأعتق جاز ، وقال : كل شىء يأخذه الرجل من مال ابنه فقبضه ، فله أن يأكل منه (٢) .

### إذا أعتق العبد وله مال (٣)

١٦٤١ - حدثنا قال : سمعت أبى سئل عن المملوك يعتق وله

---

= أحمد شاكر رقم ٥٨٢١ ، ومن طريق إسحاق أخبرنى مالك عن نافع به نحوه : ١١٢/٢ ، وانظر أيضاً ١٤٢ / ٢ ، ١٥٦ .

والبخارى فى كتاب العتق : باب إذا أعتق عبد بين اثنين أو أمة بين الشركاء ، من طرق عنه مرفوعاً نحوه ، وأيضاً بمعناه . الصحيح ( مع الفتح ) ٥ / ١٥١ ح رقم ٢٥٢٢ - ٢٥٢٥ ، وانظر أيضاً : ح رقم ٢٤٩١ ، ومسلم فى كتاب العتق : من طرق نحوه . الصحيح ١١٣٩ / ٢ ح رقم ١٥٠١ .

(١) قال ابن قدامة : إن أعتق بعضه عتق كله فى قول جمهور العلماء ، وروى ذلك عن عمر وابنه - رضى الله عنهما - وهذا إذا كان عبده ولا شريك له فيه ، وإذا كان شريكاً ، فإذا أعتق نصيبه ، عتق نصيبه ، لا نعلم فيه خلافاً ، فإذا أعتق نصيبه وهو موسر سرى العتق إلى جميعه فصار جميعه حراً ، وعلى المعتق قيمة انصباء شركائه ، والولاء له . انظر : المغنى ١٠ / ٢٩٨ ، ٣٦١ .

وبناء على سرياء العتق إلى جميعها ليس لها أن تكشف رأسها عندهم ، لأنها دخلت فيها حرية .

(٢) روى ابن هانئ أيضاً هذه المسألة بكاملها .. انظر مسائله ٢ / ١١ س رقم ١٢١١ - ١٢١٢ . ويحل له أكل ما أخذ من مال ابنه لما ورد فى الحديث : « إن من أطيب ما أكل الرجل من كسبه وَوَلَدُهُ من كسبه » ، رواه أبو داود ، وأيضاً حديث : « أنت ومالك لأبيك » رواه ابن ماجه . وقد قال سائر الفقهاء : نفقة الوالدين واجبة على الولد ، انظر : مختصر السنن المنذرى ومعالم السنن للخطاى ٥ / ١٨٢ - ١٨٣ . (٣) العنوان من هامش الأصل ، وليس فى المصرية ولا المطبوع .

مال لمن ماله ؟ قال : لمولاه (١) .

١٦٤٢ - قيل لأبي : المملوك يكون له مال يتصدق من ماله  
بغير إذن مولاه ؟ قال : لا يعجبني (٢) .

٣٤٧

### / من تكلم بالعتق ولا يفهمه

١٦٤٣ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا عبد الله بن  
إدريس (٣) قال : حدثنا علي بن عبيد الله (٤) قال : قالت (٥) أم ولد  
لمولاه إذا حَرَّكَت ابنك . وقال (٦) مرة : إذا بكى ابنك هذا  
فَارْقُصْهُ (٧) وقل : [ مَا دَرَّتْ آرَاذُ ] (٨) فذكر ذلك للشعبي فقال :

(١) وهو المذهب ، وعليه الأصحاب ، وعنه : للعبد - الإنصاف ٧ / ٤٠٨ ،  
انظر أيضاً : المغنى ١٠ / ٣٣١ .

(٢) لأن العبد وماله لسيده ، كما ثبت ذلك بالحديث الصحيح ، فلذا لا يصح  
التصرف بمال السيد إلا بإذنه ، والله أعلم .

(٣) هو عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي .

(٤) في الأصل والمصرية ( عبد الله ) وكذا في المطبوع ، والتصويب من مراجع  
ترجمته . وهو علي بن عبيد الله ، أبو عاصم الغطفاني - بفتح الغين المعجمة وفتح الطاء  
المهملة وفتح الفاء - نسبة إلى غطفان قبيلة من قيس عيلان - قال أحمد : شيخ ثقة ، قال  
ابن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم الرازي : لا بأس به ، قال البخاري : يعد من الكوفيين .  
انظر : التاريخ الكبير ٦ / ٢٨٦ ، الجرح والتعديل ٦ / ١٩٤ ، الأنساب ١٠ / ٥٩ .

(٥) في الأصل والمصرية ( قلت ) والسياق يقتضي ما أثبتته وكذلك في المطبوع .

(٦) في المطبوع : ( قالت ) وقد تصح العبارة بدون تغيير بمعنى قال علي بن  
عبيد الله مرة عطفاً على الأول .

(٧) في المصرية : ( فارقصه ) وهو تصحيف . والرقص : اللعب وهو الخبب ،  
ولا يكون الرقص إلا لللاعب ومنه أرقصه . اللسان ٨ / ٣٠٨ مادة ( رقص ) .

(٨) في الأصل : ( ما ذرت آراز ) وكذلك في المطبوع ، وفي المصرية مثله إلا أن  
في آخرها ( ذ ) قال في المطبوع : معناه : أنه حر أو أن أمه حرة . قلت : الصواب ما أثبتته  
ومعناها أملك حرة . مادر معناها : أم ( ت ) في محل الخطاب ، و ( آزاد ) بمعنى حرة  
هكذا بينه العارفون باللغة الفارسية .

لا شيء إذا لم يدر ما الفارسية (١) .

قال أى : وكذلك أقول : إن كان يفهم الفارسية (٢) عتقت ،  
وإن كان لا يفهم لم تعتق لأنه لا يدرى (٣) .

### سئل عن العبد بين الرجلين يعتق أحدهما نصيبه

١٦٤٤ - حدثنا قال : سألت أى عن عبد بين اثنين أعتق  
أحدهما وليس الذى أعتق بموسر (٤) . قال : إن كان للمعتق مال عتق  
عليه فى مال المُعتق (٥) ، وإن لم يكن له مال عتق منه ما عتق ، يكون

(١) أخرجه ابن أى شبيهة بالإسناد المذكور عن الشعبى عن أم ولد قالت لسيدها :  
رقص صبيك إذا بكى عليك ، فقال : مادر توآزاد . قال الشعبى : إن كان لا يدرى ما  
الفارسية ليس بشيء . المصنف ٧ / ٣٣٨ ، ح رقم ٣٣٨٣ الرجل يعتق بالفارسية .

(٢) من قوله : قال أى إلى هنا ، تكرر فى الأصل فقط ، ولعله سهو من الناسخ .  
(٣) قال ابن قدامة فى باب الطلاق : وصرح الطلاق فى لسان المعجم بهشتم فإن  
قاله العربى ولا يفهمه ، أو نطق العجمى للفظ الطلاق ولا يفهمه لم يقع . المقنع ٣ / ١٤٦ .  
قال المرداوى : بلا نزاع . الإنصاف ٨ / ٤٧٥ ، انظر أيضاً : المغنى ٧ / ٤٨٥ وعلى  
هذا : العتق مثله . قال ابن رجب : إذا أعتق العجمى أو العربى بغير لغته ، ولم يفهم معناه  
ففيه الخلاف ، ونص أحمد من رواية عبد الله : أنه لا يلزم العتق . القواعد لابن رجب ٢٣٢  
( طبع دار المعرفة - بيروت ) .

(٤) وحد الموسر - هنا - أن يكون - حين الإعتاق - قادراً على قيمة الشقص ،  
وأن يكون فاضلاً عن قوته وقوت عياله ، يومه وليلته كالفطرة على ما تقدم هناك . نص عليه .  
الإنصاف ٧ / ٤٠٤ .

(٥) قال الخرقى : إذا كان العبد بين ثلاثة فأعتقه أحدهم وهو موسر ، عتق كله  
وصار لصاحبيه عليه قيمة ثلثيه . المختصر ٢٣٨ - ٢٣٩ .

قال ابن قدامة : لانعلم خلافاً فيه . المغنى ١٠ / ٢٩٨ .  
قال المرداوى : بلا نزاع من حيث الجملة ، لكن لو كان موسراً بيعه فإنه يعتق منه  
بقدر ما هو موسر به على الصحيح من المذهب ، نص عليه فى رواية ابن منصور ، وعليه  
أكثر الأصحاب . الإنصاف ٧ / ٤٠٩ ، وانظر أيضاً ٧ / ٤٠٢ - ٤٠٣ .

في باقيه رقيقاً<sup>(١)</sup> ، كأنه يعتق نصفه ويبقى نصفه رقيقاً<sup>(٢)</sup> فيخدم سيده الذى يمسك بالرق ، ولا يخدم الآخر لأنه قد أعتقه ، ويخدم العبد نفسه يوماً<sup>(٣)</sup> أذهب فيه إلى حديث ابن عمر عن النبي ﷺ : « من كان له مال عتق في ماله ، وإن لم يكن له مال فقد عتق منه ما عتق »<sup>(٤)</sup> رواه مالك وعبيد الله عن<sup>(٥)</sup> نافع / إلا أن أيوب<sup>(٦)</sup> قال : ٣٤٨ قوله : عتق منه ما عتق ، لا أدري فيما رواه عن النبي ﷺ أم قول

(١) هذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وعنه : يعتق كله ، ويستسعى العبد في قيمة باقيه غير مشقوق عليه . الإنصاف ٧ / ٤٠٩ ، وأيضاً ٤٠٥ ، وانظر أيضاً : المغنى ٣٠٣ / ١٠ .

(٢)(٣) في الأصل والمصرية : ( رقيق ) ، و ( يوم ) وأثبتته على مقتضى القواعد ، وكذا في المطبوع .

(٤) تقدم تخريجه من قبل في المسألة ١٥٥٠ من مسند أحمد والصحيحين ، أما من طريق مالك فقد أخرجه أحمد في المسند ١١٢ / ٢ ، ١٥٦ ، والبخارى في كتاب العتق باب إذا أعتق عبداً بين اثنين - الصحيح مع الفتح ٥ / ١٥١ ح رقم ٢٥٢٢ ، ومسلم في كتاب العتق . الصحيح ٢ / ١١٣٩ ح رقم ١٥٠١ .

ومالك في موطأه ٢ / ٧٧٢ كتاب العتق : باب من أعتق شركاً له في مملوك ، وأما من طريق عبيد الله بن عمر العمرى ، فقد أخرجه أحمد في المسند ٢ / ١٤٢ ، والبخارى في صحيحه انظر : الصحيح مع الفتح ٥ / ١٥١ ح رقم ٢٥٢٣ ، ومسلم في صحيحه ١١٣٩ / ٢ ح رقم ١٥٠١ .

(٥) في النسختين ( بن ) وكذا في المطبوع ، والصواب ما أثبتته ، قال الحافظ بن حجر في شرحه لصحيح البخارى : عبيد الله ( هو ابن عمر العمرى ) فتح البارى ١٥٣ / ٥ .

(٦) هو السخيتاني ، والحديث من طريقه تقدم تخريجه بلفظه من المسند ١٥ / ٢ في س ١٥٥٠ . وأخرجه البخارى وذكر ما قاله أيوب . انظر : الصحيح مع الفتح ٥ / ١٣٢ ، ١٥١ ح رقم ٢٤٩١ ، ٢٥٢٤ .

ومسلم في صحيحه ، وذكر قول أيوب ويحيى بن سعيد ٢ / ١١٣٩ ح رقم ١٥٠١ ، ٣ / ١٢٨٦ كتاب الأيمان : باب من أعتق شركاً له .

نافع (١) . قلت لأبي : فحديث قتادة عن النضر بن أنس (٢) عن بشير ابن نَهِيك (٣) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إن كان له مال عتق في ماله ، وإن لم يكن له مال استسعى العبد (٤) غير مشقوق عليه » (٥) ، قال أبي : هذه رواية سعيد . (٦) ولم يذكر هشام

(١) قال الحافظ ابن حجر : هذا شك من أيوب في هذه الزيادة المتعلقة بحكم المعسر هل هي موصولة مرفوعة أو منقطعة مقطوعة ... ولم يختلف عن مالك في وصلها ولا عن عبيد الله بن عمر ، لكن اختلف عليه في إثباتها وحذفها ، والذين أثبتوها حفاظ ( و ذكر منهم عبيد الله ، وجريز بن حازم ، وإسماعيل بن أمية ومنهم مالك ) وقد رجح الأئمة رواية من أثبت هذه الزيادة مرفوعة ، قال الشافعي : لا أحسب عالماً بالحديث يشك في أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أيوب ، لأنه كان ألزم له منه . فتح الباري ٥ / ١٥٤ .

(٢) هو النضر بن أنس بن مالك الأنصاري ، أبو مالك البصري ، ثقة ، مات سنة بضع ومائة . تهذيب التهذيب ١٠ / ٤٣٥ - ٤٣٦ ، تقريب التهذيب ٢ / ٣١ .

(٣) هو بشير بن نَهِيك - بفتح النون وكسر الهاء وآخره كاف - السدوسي ويقال : السلولى ، أبو الشعثاء البصري ، ثقة ، من الطبقة الثالثة . تهذيب التهذيب ١ / ٤٧٠ ، تقريب التهذيب ١ / ١٠٤ .

(٤) استسعى : بالبناء لما لم يسم فاعله ، واستسعاء العبد إذا عتق بعضه ورق بعضه هو أن يسعى في فكاك ما بقى من رقه فيعمل ويكسب ويصرف ثمنه إلى مولاه فسمى تصرفه في كسبه سعاية ، وغير مشقوق عليه : أى لا يكلفه فوق طاقته . النهاية ٢ / ٣٧٠ .

(٥) أخرجه أحمد عن يزيد قال : ثنا سعيد ثم ساق سنده مرفوعاً قال : من كان له شقص في مملوك فأعتق نصفه فعليه خلاصه إن كان له مال ، فإن لم يكن له مال استسعى العبد في ثمن رقبته غير مشقوق .

ومن طريق إسماعيل عن سعيد به عنه مرفوعاً بلفظ : من أعتق شقصاً له في عبد فخلاصه في ماله إن كان له مال والباقي مثله - ومن طريق يحيى عن سعيد مثل إسماعيل - المسند ٢ / ٢٥٥ ، ٤٢٦ ، ٤٧٢ ، والبخارى في كتاب الشرك : باب تقويم الأشياء بين الشركاء - وكتاب العتق : باب إذا أعتق نصيباً في عبد وليس له مال ، بسنده من طريق سعيد به نحوه - الصحيح مع الفتح ٥ / ١٣٢ ، ١٥٦ ح رقم ٢٤٩٢ ، ٢٥٢٧ ، ومسلم في كتاب العتق : باب ذكر سعاية العبد ، بسنده من طريق سعيد بن أبي عروبة نحوه - وأيضاً في كتاب الأيمان : باب من أعتق شركاً له في عبد . الصحيح ٢ / ١١٤٠ - ١١٤١ ، ٣ / ١٢٨٧ - ١٢٨٨ ح رقم ١٥٠٣ .

(٦) هو ابن أبي عروبة .

الدستوائى (١) السعاية (٢) قال أبى : وأذهب إلى حديث ابن عمر ، هو

(١) هو هشام بن أبى عبد الله سَنَبَر - بمهملة ثم نون ثم موحدة وزن جعفر - أبو بكر الدَسْتَوَائى - بفتح الدال وسكون السين المهملتين وفتح المثناة ثم مد - نسبة إلى دستواء - بلدة بفارس وقيل : بالأهواز . ثقة ، ثبت ، وقد روى بالقدر ، مات سنة أربع وخمسين ومائة ، وله ثمان وسبعون سنة . تهذيب التهذيب ١١ / ٤٣ - ٤٥ ، تقريب التهذيب ٢ / ٣١٩ . مراصد الاطلاع ٢ / ٥٢٧ .

(٢) أخرجه أحمد قال : ثنا أزهر بن القاسم ، ثنا هشام عن قتادة عن بشير بن نهيك عن أبى هريرة أن نبى الله ﷺ قال : « من أعتق نصيباً له في مملوك عتق من ماله إن كان له مال » المسند ٥٣١/٢ ، وأبو داود في كتاب العتق : باب فيمن أعتق نصيباً له من مملوك . من طريق ابن المثنى حدثنا معاذ بن هشام ، حدثنى أبى : ومن طريق أحمد بن على بن سويد حدثنا روح ، حدثنا هشام بن أبى عبد الله عن قتادة بإسناده مثله وقال : لم يذكر ابن المثنى النظر بن أنس . السنن ٤ / ٢٥٣ ح رقم ٣٩٣٦ .

يريد الإمام أحمد بقوله ( لم يذكر هشام الدستوائى السعاية ) تضعيف حديث سعيد فقد قال : ليس في الاستسعاء حديث يثبت عن النبى ﷺ ، وحديث أبى هريرة يرويه ابن أبى عروبة ، وأما شعبة وهشام الدستوائى فلم يذكرهما ، وحدث به معمر ولم يذكر السعاية .

قال أبو بكر المروذى : ضعف أبو عبد الله أحمد بن حنبل حديث سعيد ، فقد أنكر الشافعى ويحيى بن سعيد القطان وابن المنذر أيضاً الزيادة التى وردت في حديث سعيد ، وقالوا بأنها من كلام قتادة ، كما صرح به همام في حديثه .

وقال آخرون : الحديث صحيح ، وترك ذكر شعبة وهشام للاستسعاء لا يقدح في رواية من ذكرها وهو سعيد بن أبى عروبة ، ولا سيما فإنه أكبر أصحاب قتادة ، ومن أخصهم به ، وعنده عن قتادة ما ليس عند غيره من أصحابه ، ولهذا أخرجه أصحاب الصحيحين في صحيحيهما ولم يلتفتا إلى ما ذكر في تعليقه .

وسعيد ليس منفرداً بذكر هذه الزيادة فقد رواه جرير أيضاً . وأخرجه البخارى ثم أخرج بعده حديث سعيد ثم قال : تابعه حجاج بن حجاج وأبان وموسى بن خلف عن قتادة واختصره شعبة . قال الحافظ ابن حجر : أراد البخارى بهذا الرّد على من زعم أن الاستسعاء في هذا الحديث غير محفوظ ، وأن سعيد بن أبى عروبة تفرد به .

وبنحو ما تقدم عن البخارى قال أبو داود أيضاً في سننه ، والنسائى في سننه الكبرى . قال ابن دقيق العيد بعد ذكر الحديث : فيه مسائل الأولى : في تصحيحه ، وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما ، وحسبك بذلك ، فقد قالوا : إن ذلك أعلى درجات =

أقوى من هذا وأصح في المعنى (١) .

## العتق عن الميت (٢)

١٦٤٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل مات موسراً ، ولم يوص أيعتق عنه ويتصدق عنه ؟ قال : إذا طابت أنفس الورثة

= الصحيح والذين لم يقولوا بالاستسعاء تعللوا في تضعيفه بتعللات لا تصبر على النقد . ولقد أتى بكل بسط وتفصيل في الباب ، وأطال النفس في بيانه ابن القيم في تهذيب السنن والحافظ ابن حجر في فتح الباري .

انظر : صحيح البخارى مع فتح البارى ٥ / ١٥٧ - ١٥٨ ، السنن لأبى داود ٤ / ٢٥٥ - ٢٥٦ ، وإحكام الأحكام لابن دقيق العيد ٢ / ٣٥٧ ، تهذيب السنن لابن القيم ٥ / ٣٩٦ - ٤٠٠ ، نصب الرأية ٣ / ٣٨٢ - ٣٨٣ .

مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر ١٣ / ٢٦ - ٢٧ ح رقم ٧٤٦٢ ، وتحفة الأشراف ٩ / ٣٠٢ - ٣٠٤ .

(١) تقدم بأن المذهب بأنه يَعتَقُ منه ما عتق ، وفي الباقي يكون رقيقاً ، وهو الذى صرح به هنا ، وعنه رواية : أنه يعتق العبد كله ويستسعى في بقيقته ، نصر في الانتصار واختاره أبو محمد الجوزى والشيخ تقي الدين رحمه الله . انظر : الإنصاف ٧ / ٤٠٥ . ولقد رجح بعض المحدثين حديث ابن عمر منهم مالك والشافعى وأحمد فقالوا بعدم الاستسعاء ، وأثبتة الآخرون منهم الثورى وأهل الكوفة وإسحاق بن راهويه . انظر : سنن الترمذى ٣ / ٦٣١ .

وجُمع بين الحديثين ( حديث ابن عمر وحديث أبى هريرة الذى ليس فيه ذكر السعاية والتي فيه ذكرها ) .

بأن معناه أن المعسر إذا أعتق حصته لم يسر على حصة شريكه بل تبقى حصة شريكه على حالها ، وهى الرق ، ثم يستسعى في عتق بقيقته فيحصل ثمن الجزء الذى لشريك سيده ويدفعه إليه ويعتق ، وجعلوه في ذلك كالمكاتب ، وهو الذى جزم به البخارى ، وإليه مال البيهقى ، وقال : لا يبقى بين الحديثين معارضة أصلاً ، والذين لم يقولوا بالسعاية تأولوا بتأويل آخر .

انظر : السنن الكبرى للبيهقى ١٠ / ٢٨٤ ، معالم السنن للخطاى ٥ / ٣٩٨ ، تهذيب السنن لابن القيم ٥ / ٤٠٢ ، فتح البارى ٥ / ١٥٩ .

(٢) العنوان من هامش الأصل ، وليس هو فى المصرية والمطبوع .



عتقوا وتصدقوا عنه (١) .

### التوقيت للعبد في العتق

١٦٤٦ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل قال لعبدته إذا جاء غد فأنت حر ، قال : له أن يبيعه يومه ذلك ، قلت له : فإذا جاء غد ، قال : عتق (٢) .

١٦٤٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل قال لجاريته : متى ما ولدت فأنت حرة ، فقال : إذا ولدت عتقت ، قلت له :

(١) قال ابن تيمية : الأئمة اتفقوا على أن الصدقة تصل إلى الميت ، وكذلك العبادات المالية كالعتق ، وإنما تنازعوا في العبادات البدنية كالصلاة والصيام والقراءة ، وفيه قولان للعلماء : أحدهما : ينتفع به ، وهو مذهب أحمد وأبي حنيفة وغيرهما وبعض أصحاب الشافعي وغيرهم . والثاني : لا تصل إليه ، وهو المشهور في مذهب مالك والشافعي الفتاوى ٢٤ / ٣١٥ .

وأى قرية فعلها وجعلها للميت المسلم نفعه ذلك ، وهو المذهب مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وهو من المفردات ، والمراد بالقرية : الدعاء والاستغفار والواجب الذي تدخله النيابة ، وصدقة التطوع ، والعتق ، وحج التطوع - الإنصاف ٢ / ٥٥٨ - ٥٦٠ .

وقيده بطيبة أنفس الورثة ، لأنه لم يوص فلا يلزمهم . انظر أيضاً : تهذيب السنن لابن القيم ٣ / ٢٧٩ - ٢٨٢ ، المغنى ٢ / ٤٢٣ - ٤٢٤ ، أحكام الجنائز ويدعها للألباني ١٧٣ - ١٧٥ .

(٢) قال الحرق : ومن قال لعبدته : أنت حر في وقت سماه ، لم يعتق حتى يأتي الوقت . المختصر ٢٤٢ .

وأما قبل مجيء الوقت فقال ابن قدامة : له يبيعه وهبته وإجارته ووطء الأمة ، وإذا جاء الوقت وهو في ملكه عتق بغير خلاف نعلمه ، وإن خرج عن ملكه ببيع أو ميراث أو هبة لم يعتق . المغنى ١٠ / ٣٣٢ - ٣٣٣ . ويصح تعليق العتق بالصفات كدخول الدار ومجيء الأمطار ، ولا يملك إبطالها بالقول . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب قاطبة ، وأكثرهم قطع به . انظر : الإنصاف ٧ / ٤١٣ - ٤١٤ .

فأسقطت سقطاً ؟ قال : يعجبني أن يُجَدَّ بعثتها ، قلت : فإن أراد أن  
٣٤٩ يتزوجها قال : نعم يتزوجها ، قلت : يعطيها شيئاً قبل / أن يدخل  
بها ؟ قال : لا بأس وإن أئخر ذلك لا بأس (١) .

### الابن يُعتق من مال الأب

١٦٤٨ - حدثنا قال : سئل أبي - وأنا أسمع - عن رجل دفع  
إلى ابنه مالا يعمل به فذهب الابن فاشتري جارية فأعتقها وتزوج بها .  
قال : فمضى عتقها وليس له أن يرجع في الجارية ، وإنما يرجع عليه في  
المال (٢) .

### سئل عن عتق العبد

١٦٤٩ - حدثنا قال : سألت عن الرجل يعتق العبد ، فقال  
أبي : أعجب إليّ أن يعتق عبداً عاملاً بيده ويكتسب أحب إليّ من أن  
يسأل الناس .

قلت لأبي : فإن كان ضعيفاً لا يقدر على الكسب ؟ فقال : إن  
كان في يدي رجل سيء (٣) المملكة أو به ضر فلا بأس أن يعتقه

(١) تقدم الكلام في المسألة برقم ١٤٩٩ .

(٢) وذلك لأنه لا يلزم على الأب نفقة ابنه البالغ ، فإذا تصرف في ماله فأنفقه ضمن  
رده فيرجع الأب عليه فيه ، وأما العتق فهو ماض ، لأن الحرية يتعلق بها حق الله تعالى  
فلا حق له بالرجوع فيها ويرجع بقيمتها على ابنه . والله أعلم .

انظر في ذلك : الأشراف لابن المنذر ٤ / ١٤٨ ، والمغنى ٥ / ٢٢١ .

(٣) في المصرية : شري المملكة ، ولم يظهر له معنى ، وفي المطبوع : شيئاً للملكه  
وهو خطأ وخلاف الأصل ، ولا معنى له هنا .

وأعجب إليّ أن يكون مكتسباً (١) .

١٦٥٠ - قلت لأبي : فإن كان خصي ؟ قال : نعم إن كان خصي لا بأس أن يعتق (٢) .

١٦٥١ - قلت : والمرأة ؟ قال : تعتق عنها امرأة أحب إليّ (٣) .

### سئل عن السائبة (٤)

١٦٥٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن السائبة ، فقال : هو

(١) قال ابن قدامة : والمستحب عتق من له كسب ، فأما من لا قوة له ولا كسب فلا يستحب عتقه ولا كتابته . المقنع ٢ / ٤٧٦ .

قال ابن مفلح : هذا رواية ، وهو المذهب ، لأنه يتضرر بفوات نفقته الواجبة له على سيده وصار كلاً على الناس ، وعنه : يستحب ، قال ابن حمدان : ويحمل بوجوب نفقته عليه ، وعنه : يكره كتابته ( دون عتقه ) المبدع ٦ / ٢٩٢ .

وفي الأصل ( مكتسب ) والصواب ما أثبتته لمطابقته لقواعد العربية لكونه خبر يكون . انظر أيضاً : الكافي ٢ / ٥٧٤ ، الفروع ٥ / ٧٨ ، الإنصاف ٧ / ٣٩٣ . منتهى الإرادات ٢ / ١١١ .

(٢) وذلك لأن الخصي قد يكون ذا كسب وقوة فلا بأس بعتقه كالعبد السالم غير الخصي .

(٣) قال المرداوي : عتق الذكر أفضل من عتق الأنثى . على الصحيح من المذهب ، نص عليه في رواية ابن منصور : وعتق الأنثى للأنثى أفضل ، نص عليه في رواية عبد الله . الإنصاف ٧ / ٣٩٢ .

انظر أيضاً : المبدع ٦ / ٢٩٢ ، منتهى الإرادات ٢ / ١١١ . والمراد من قوله ( قلت والمرأة ) هو والله أعلم ، هل تعتق المرأة المعيبة بالرتق ونحوه فقال الإمام أحمد : أحب إليه أن تعتق امرأة سليمة بدلاً من المعيبة .

(٤) السائبة : المهملة ، وأصله من تسييب الدواب ، وهو إرسالها تذهب وتحجى كيف شاءت ، وشرعاً كما بينه الإمام بقوله هو الرجل يقول .... انظر : الصحاح للجوهري ١ / ١٥٠ ، النهاية ٢ / ٤٣١ ، القاموس المحيط ١ / ٨٤ .

الرجل يقول لعبده : قد أعتقتك سائبة ، كأنه جعله لله ، ولا يرجع في ولاءه ، ولا يكون ولاءه لمولاه ، يجعله لله (١) .

٣٥٠ - ١٦٥٣ / حدثنا قال : حدثني ألى نا يحيى بن سعيد (٢) عن التيمي - يعنى سليمان (٣) عن ألى عثمان (٤) عن عمر : السائبة والصدقة ليومها يعنى يوم القيامة (٥) .

١٦٥٤ - حدثنا قال : حدثني ألى ، حدثنا أبو قطن (٦)

(١) نقل ابن قدامة رواية عبد الله هذه ببعض الاختلاف في اللفظ . انظر : المغنى ٤١٣ / ٦ .

قال ابن مفلح : ولا نزاع في صحة العتق ، والخلاف إنما هو في ثبوت الولاء للمعتق وفيه روايتان : أشهرهما : أنه لا ولاء عليه ، واختاره أكثر الأصحاب ، والثانية : أنه يثبت الولاء للمعتق . المبدع ٦ / ٢٧٣ .

قال المرداوى عن الرواية الثانية : وهو المذهب عند المتأخرين . الإنصاف ٣٧٧ / ٧ .

(٢) هو القطان .

(٣) هو سليمان بن طرخان التيمي ، أبو المعتمر البصرى ، نزل في التيم ، فنسب إليهم ، ثقة ، عابد ، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة وهو ابن سبع وتسعين سنة . تهذيب التهذيب ٤ / ٢٠٢ - ٢٠٣ ، تقريب التهذيب ١ / ٣٢٦ .

(٤) هو عبد الرحمن بن مَلّ النهدي .

(٥) أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الثورى عن سليمان التيمي به عنه مثله وأيضاً من طريق الثورى - بدون ذكر معمر به عنه مثله ، وأيضاً عن معمر عن عاصم بن سليمان عن ألى عثمان به عنه بلفظ : الصدقة ليومها والسائبة ليومها يعنى يوم القيامة . قال معمر : يعنى أن ليس فيها رجعة ولا ثواب .

المصنف ٩ / ٢٧ - ٢٨ ، ١١٨ ح رقم ١٦٢٢٩ ، ١٦٥٧٤ ، ١٦٥٧٥ . وأخرجه الدارمى قال : أخبرنا يزيد بن هارون ، أنا سليمان به مثله وفيه ( ليومهما ) السنن ٣٩١ / ٢ .

والبيهقى بسنده من طريق يزيد بن هارون به عنه مثله . وعنده ( ليومهما ) السنن الكبرى ١٠ / ٣٠١ .

(٦) هو عمرو بن الهيثم بن قطن - بفتح القاف والمهمله - القُطعى - بضم القاف =

حدثنا شعبة (١) عن سلمة (٢) عن أنى عمرو الشيباني (٣) عن عبد الله ابن مسعود قال : السائبة (٤) يضع ماله حيث شاء (٥) قال أنى : قال أبو قطن : قال شعبة : لم يسمع سفيان هذا من سلمة قال أنى : حدثناه وكيع قال : حدثنا شعبة مثله .

= وفتح المهملة - أبو قطن البصرى ، ثقة ، مات على رأس المائتين . تقريب التهذيب ٨ / ١١٤ - ١١٥ ، تقريب التهذيب ٨٠ / ٢ .

(١) هو ابن الحجاج العتكي .

(٢) هو : سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمى ، أبو يحيى الكوفى ، ثقة ، مات بعد إحدى وعشرين ومائة . تهذيب التهذيب ٤ / ١٥٥ - ١٥٧ ، تقريب التهذيب ١ / ٣١٤ .

(٣) فى المطبوع : الشيباني - بالسين المهملة - وقال فى الهامش : تقدم ، وكان فى الأصل الشيباني وهو غلط - قلت : ما فى الأصل هو الصحيح ، وغلط المحقق نفسه إذ فهمه يحيى بن أنى عمر الشيباني المتوفى سنة ١٤٨ ، فى ص ٣٦٤ من المطبوع ، مع أنه أبو إسحاق الشيباني سليمان بن أنى سليمان .

وأحال هنا إلى يحيى المذكور فى ص ٣٦٤ مع أن أبا عمرو الشيباني هنا هو سعد بن إياس الكوفى ، ثقة ، مخضرم ، مات سنة خمس أو ست وتسعين ، وهو ابن عشرين ومائة سنة ، انظر : تهذيب الكمال ١ / ٤٧٠ ، وتهذيب التهذيب ٣ / ٤٦٨ ، تقريب التهذيب ١ / ٢٨٦ .

(٤) فى الأصل والمصرية : لاسائبة - وكذا فى المطبوع . والتصويب من سنن الدارمى ، وشرح معانى الآثار ، والسنن الكبرى الآتى ذكرها فى التخرىج .

(٥) أخرجه الدارمى قال : أخبرنا أبو نعيم وعبد الله بن يزيد قالوا : حدثنا شعبة به عنه مثله وقال : قال عبد الله بن يزيد : قال شعبة : لم يسمع هذا من سلمة أحد غيرى . السنن ٢ / ٣٩١ .

والطحاوى من طرق عن شعبة بإسناده مثله ، وأيضاً بإسناد آخر عنه مثله وبمعناه مطولاً - شرح معانى الآثار ٤ / ٤٠٣ - ٤٠٤ .

والبيهقى بسنده من طريق شعبة مثله ، وذكر قول شعبة مثل ما ذكره الدارمى - وقال : يحتمل أن يريد به أن يضعه فى حياته حيث شاء ، لأن مولاه يتنزه عن أخذ ماله بعد وفاته . السنن الكبرى ١٠ / ٣٠٢ .

### سئل عن العبد يشتري نفسه ليعتق

١٦٥٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل له عبد ، وللعبد مال ، فأعطى العبد لرجل ألف درهم - من مال في يدى العبد - فاشتراه ثم أعتقه ؟ فقال أبا : إن كان اشتراه بألف وليس هى التى أعطاه العبد فشرأوه جائز وعتقه جائز (١) .

١٦٥٦ - حدثنا قال : أُملى عَلَى أبا فى رجل له فى يدى عبده ألف درهم فدفعها العبد إلى رجل فاشتراه بها ، قال : شراءه باطل ولا يجوز عتقه ، وإن كان اشتراه ، ولم يسم الألف بعينها ، فشرأوه (٢) جائز وعتقه جائز ، إن أعتقه المشتري (٣) ، ويرجع السيد فيأخذ الألف ويرجع على المشتري بما اشتراه به عبده (٤) .

٣٥١ ١٦٥٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن عبد / أعتقه مولاه وعلى العبد دين من يقضيه ؟ قال : إن كان أذن له فى التجارة ، فآذان

(١) أورد الخرق هذه المسألة فى مختصره ، انظر ص ٢٤٢ .

قال ابن قدامة : العبد إذا دفع إلى أجنبى مالا وقال : اشتري من سيدى بهذا المال فاعتقنى ففعل لم يخل من أن يشتريه بعين المال أو فى ذمته ثم ينقد المال ، فإن اشتراه فى ذمته فاعتقه فالشراء صحيح ، والعتق جائز ، لأنه ملكه بالشراء فنقد عتقه له ، وعلى المشتري أداء الثمن الذى اشتراه به ، لأنه لزمه الثمن بالبيع .. .

وأما إن اشتراه بعين المال ، فالشراء باطل ، والعتق غير واقع ، لأنه اشترى بعين مال غيره شيئاً بغير إذنه ، فلم يصح الشراء ، ولم يقع العتق ، لأنه أعتق مملوك غيره بغير إذنه . المغنى ١٠ / ٣٤٠ .

(٢) فى المصرية : فراءه .

(٣) راجع ماتقدم فى المسألة السابقة آنفاً .

(٤) أى يرجع السيد على العبد فيأخذ منه الألف الذى كان له ، يرجع على المشتري فيأخذ منه الثمن الذى اشترى به العبد منه .

العبد بما أذن لما (١) أذن له فيه ، وإن كان غير ذلك ، فما أذن (٢) العبد فهو في ذمة العبد يؤديه عن نفسه (٣) .

### في الرجل يسبقه لسانه بالعتق ولم ينوه

١٦٥٨ - قال لنا عبد الله : هذه المسألة أعطانيها بعض أصحابنا - زعم أن أبا سئل عنها - : سئل أبا عن رجل قال لجاريته وهو يعاتبها في خدمته ، فأراد أن يقول لها : إنما أنت مملوكة فسبقه لسانه ، فقال : إنما أنت حرة ، ولم يرد بذلك العتق ، ولأنوى عتقها ، ولا أضمر ذلك في نفسه قط وإنما سبقه لسانه ، أراد أن يقول لها : أنت مملوكة ، فسبقه لسانه .

أخبرت عن أبي أنه سئل في ذلك ، فقال : حديث النبي ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » (٤) .

(١) في الأصل والمصرية : فأذن العبيد بما أذن - بالذال المعجمة ، وفي المطبوع : فأذن العبد بما أذن - بالمعجمة ، وهو خطأ ، والصواب بالذال المهملة كما أثبتته .

(٢) في المصرية : أذن ، بالذال المعجمة ، وهو خطأ .

(٣) الصحيح من المذهب : أنه إذا كان مأذونا له ويستدين فيتعلق بذمة سيده . وقد تقدم الكلام على المسألة في كتاب البيوع : إذا أذن لعبد في التجارة س رقم ١٢٦٧ .

(٤) الحديث أخرجه أحمد في مسند عمر بلفظ آخر نحوه . قال : حدثنا سفيان

عن يحيى - بن سعيد - عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص قال : سمعت عمر رضي الله عنه يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إنما الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى » الحديث . وأيضاً من طريق يزيد - بن هارون - أنبأنا يحيى بن سعيد بإسناده بلفظ : إنما العمل بالنية وإنما لامرئ ما نوى . الحديث . المسند ١ / ٢٥ ، ٤٣ . والبخاري في كتاب بدء الوحي : باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ، من طريق الحميدي عن سفيان به عنه مثل ما ساق الإمام أحمد في المسائل هنا . انظر : الصحيح مع الفتوح ١ / ٩ ح ١ .

## كتاب الفرائض

١٦٥٩ - حدثنا أبو عبد الرحمن قال : سألت أبا عن الجدة ،  
ما تقول فيه ؟ قال : فيه اختلاف (١) ، أقول : قول زيد بن ثابت (٢) ،

= وقد ساقه في عدة مواضع من صحيحه انظر ح ٥٤ ، ٢٥٢٩ ، ٣٨٩٨ ، ٥٠٧٠ ، ٦٦٨٩ ، ٦٩٥٣ .

ومسلم في كتاب الإمارة : باب قوله ﷺ : إنما الأعمال بالنية ، من طرق ، كلهم  
عن يحيى بن سعيد بإسناده ، ومعنى حديثه . انظر : الصحيح ٣ / ١٥١٥ - ١٥١٦ ح رقم  
١٩٠٧ .

هذا - والمذهب في صريح القول بلفظ العتق والحرية : أن العتق يحصل بذلك ولو تجرد  
عن النية ، وفي رواية تعتبر النية مع القول الصريح . قال المرادوي : يحتمل عدم العتق بالصريح  
إذا نوى به غيره ، قاله المصنف - ابن قدامة - وغيره ، وقال : لو قصد غير العتق بقوله :  
عبدى هذا حر ، يريد عفته وكرمه أخلاقه ، أو يقول له : ما أنت إلا حر يريد به عدم طاعته  
ونحو ذلك ، ولم يعتق على الصحيح من المذهب . الإنصاف ٧ / ٣٩٦ . وقد نقل ابن قدامة  
في ذلك رواية عن الإمام أحمد من طريق حنبل أنه قال : أرجو أن لا يعتق ، وأنا أهاب  
المسألة ، فظاهر هذا أنه لا يعتق ، لأنه نوى بلفظه ما يحتمله - انظر : الكافي ٣ / ٥٧٤ -  
٥٧٥ ، قال ابن حزم : لا يجوز عتق من لم يبلغ ... ولا من لم ينو العتق لكن أخطأ لسانه .  
المحلى ٨ / ٢٢٨ ، وانظر أيضاً : فتح الباري ٥ / ١٦٠ .

(١) ذكر هذا الاختلاف ابن قدامة في المغنى فقال : واختلفوا في الجد مع الإخوة ،  
والأخوات للأبوين ، أو للأب ..... ذهب الصديق رضى الله عنه إلى أن الجد يسقط جميع  
الإخوة والأخوات من جميع الجهات ، كما يسقطهم الأب ، وبذلك قال عبد الله بن عباس  
وعبد الله بن الزبير ( وذكر غير واحد من الصحابة والتابعين ، وذكر من الأئمة المتبوعين  
أبا حنيفة ) .

ثم قال : وكان على بن أبى طالب وابن مسعود ، وزيد بن ثابت رضى الله عنهم  
يوزنونهم معه ، ولا يحجبونهم به ، وبه قال مالك والأوزاعي والشافعي وأبو يوسف ، ومحمد ،  
لأن الأخ ذكر يعصب أخته ، فلم يسقطه الجد ، كالابن ، ولأن ميراثهم ثبت بالكتاب  
والسنة ، فلا يحجبون إلا بنص ، أو إجماع ، أو قياس . وما وجد شيء من ذلك فلا  
يحجبون . المغنى ٦ / ٣٦١ - ٣٠٧ .

(٢) أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : دعا عمر بن الخطاب على بن =



ليس الجد أبا (١) .

١٦٦٠ - حدثنا قال : سألت أبا : عن رجل مات وخلف

ابنة أخت لأبيه وأمه وخلف ابنة / أخت لأبيه ، وخلف بنى ابن ٣٥٢  
أخت ، وليس له أحد غيرهم ، قال : أما أنا فأذهب إلى أن يقسم المال  
بين ابنة (٢) الأخت للأب والأم ، وبين ابنة الأخت للأب على أربعة  
أسهم لابنة الأخت للأب والأم ثلاثة أسهم ، النصف من ستة وسدس  
لابنة الأخت ثم يرد مابقى عليهم بحصة ما ورثوا إلا أنهم أقرب من بنى  
الأخت (٣) .

= أى طالب ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عباس فسألهم عن الجد ، فقال عليّ : له الثلث على  
كل حال ، وقال زيد : له الثلث مع الإخوة ، وله السدس من جميع الفريضة . ويقاسم  
ماكانت المقاسمة خيراً له ، وقال ابن عباس : هو أب ، فليس للإخوة معه ميراث ، وقد قال  
الله تعالى : ( مِلَّةُ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ) سورة الحج : الآية : ٧٨ ، وبيننا وبينه آباء ، قال : فأخذ  
عمر بقول زيد . المصنف ١٠ / ٢٦٦ ، ح رقم ١٩٠٥٩ ، وانظر أيضاً ح رقم ١٩٠٦٢ . وانظر  
أيضاً : السنن الكبرى للبيهقي ٦ / ٢٤٨ - ٢٥٠ .

(١) قال الخرق : ومذهب أبى عبد الله - رحمه الله - فى الجد قول زيد بن ثابت  
رضي الله عنه - وإذا كان إخوة وأخوات وجد ، قاسمهم الجد ثم الأخ ، حتى يكون الثلث  
خيراً له ، فإذا كان الثلث خيراً له أعطى ثلث جميع المال . المختصر ص ١٢١ .  
وقال ابن قدامة : وجملة ذلك : أن مذهب زيد فى الجد مع الإخوة والأخوات للأبوين  
أو للأب أنه يعطيه الأخط من شيعين ، إما المقاسمة كأنه أخ ، وإما ثلث جميع المال . المغنى  
٦ / ٣٠٩ .

وقال المرداوى عن ذلك : هذا مبنى على الصحيح من المذهب : من أن الجد لا يسقط  
الإخوة ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم وعليه التفريع .  
وعنه : يسقط الجد الإخوة ، اختاره ابن بطة . الإنصاف ٧ / ٣٠٥ ، وانظر أيضاً :  
الفتاوى ٣١ / ٣٤٢ .

(٢) فى النسختين والمطبوع ( ابن الأخت ) وهو خطأ ظاهر من نفس السياق  
والصواب ما أثبتته .

(٣) وذلك لأن الإمام أحمد اختار مذهب أهل التنزيل . فإذا نزلنا كل وارث منزلة من  
يدلى به إلى الميت ، صار كما لو مات الشخص عن أخت لأبوين ، وأخت لأب ، وابن =

## المشركة (١)

١٦٦١ - حدثنا قال : سألت أبا عن المشركة (٢) ، ترى أن يشرك (٣) بين الإخوة من الأب والأم ، ومع الإخوة للأم في الثلث ؟ قال : لا يشرك بينهم ، (٤) و أملى على أبي ، فقال : الحجة لمن لم

=أخت ، وابن الأخت حرم من الميراث لحجبه بالأقرب ، وكان للأخت من الأبوين النصف ، وللأخت من الأب السدس تكملة الثلثين ، ثم قسم نصيب كل وارث على ورثته ، فكان نصيب الأخت من الأبوين النصف ، لبنته ، ونصيب الأخت من الأب السدس لبنته ، والباقي يرد عليهما بقدر نصيبهما . انظر : المغنى ٦ / ٣٢٨ ، والعذب الفاضل ٢ / ٢٠ .

(١) العنوان من هامش الأصل ، وهو غير موجود في المصرية والمطبوع .  
(٢) في المطبوع : ( الشركة ) وهو خلاف الأصل والمصرية . والمشركة - بفتح الراء - المشرك فيها ، ولو كسرت الراء على نسبة التشريك مجازاً ، لم يمتنع .

والمشركة : هى كل مسألة يجتمع فيها مع العصبية الشقيق الواحد فأكثر ، سواء كان من الذكور فقط أو من الذكور والإناث أولاد الأم اثنان فأكثر ، والزوج أيضاً ، ثم جدة واحدة فأكثر أو أم عوضاً عن الجدة ، وإنما سميت المشركة ، لأن بعض أهل العلم شرك فيها بين ولد الأبوين وولد الأم في فرض ولد الأم ، فقسمه بينهم بالسوية ، وتسمى الحمارية : لأنه يروى أن عمر رضى الله عنه أسقط ولد الأبوين ، فقال بعضهم : يا أمير المؤمنين . هب أن أبانا كان حماراً أليست أمنا واحدة ، وتسمى بالحجرية وباليمة ، لأنه قيل : قال بعض الإخوة هب أن أبانا كان حجراً ملقى باليم ، فلذا سميت بالحجرية وباليمة . انظر : العذب الفاضل ١ / ١٠١ ، والمغنى ٦ / ٢٧٩ ، والمطلع على أبواب المقنع ٣٠٣ .

(٣) في المطبوع ( تشرك ) وفي المصرية ( يشرك ) وفي الأصل غير منقوطة الياء والظاهر من السياق ( يشرك ) .

(٤) قال ابن قدامة : واختلف أهل العلم فيها قديماً وحديثاً ، فذهب أحمد رضى الله عنه فيها إلى أن للزوج النصف وللأم السدس ، وللإخوة من الأم الثلث ، وسقط للإخوة من الأبوين ، لأنهم عصبية ، وقد تم المال بالفروض . المغنى ٦ / ٢٧٩ - ٢٨٠ .

وفي الإنصاف : وهو المذهب ، وعليه الأصحاب ، ونقل حرب : أن الإخوة من الأبوين يشاركون الإخوة من الأم في الثلث . الإنصاف ٧ / ٣٢٥ ، وانظر أيضاً : الفتاوى ٣ / ٣٣٩ .

يشرك بين الإخوة من الأب والأم وبين الإخوة من الأم أن يقول :  
لو كان له إخوة من أب عشرة وإخوة من أم عشرة ، وآخرين من أب  
وأم ، لم نعلم (١) الناس اختلفوا أن الإخوة من الأم لهم الثلث وإن  
كثروا لا يزدون عليه ، وأن الإخوة من الأب (٢) لا يرثون مع الإخوة  
من الأب والأم ، أن يقول الإخوة من الأم للإخوة من الأم (٣)  
والأب : إنما ورثتم الثلثين ، وسقط الإخوة من الأب لقرابتكم من أمنا  
فأشركونا ( معكم كما تريدون (٤) أن تشركونا (٥) ) (٦) في ثلثنا .  
ومن لم يشرك فقد روى عن عليّ (٧) ، وعن الأشعري (٨) ، واختلف

(١) في الأصل والمصرية والمطبوع ( لم يعلم ) وهو خطأ .

والصواب ( لم نعلم ) كما يقتضيه السياق والمعنى .

(٢) في المطبوع ( الأم ) وهو خلاف الأصل والمصرية .

(٣) سقطت كلمة ( الأم ) من المطبوع .

(٤) في المطبوع ( يريدون ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته ، لأنه يقتضيه السياق .

(٥) في المطبوع ( يشركونا ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته ، لأنه يقتضيه السياق .

(٦) ما بين القوسين ساقط من المصرية .

(٧) أخرج عبد الرزاق عن الثوري عن سليمان التيمي عن أبي مجلز قال : كان عليّ  
لا يشركهم ، وكان عثمان يشركهم ، وأخرج أيضاً عن الثوري عن أبي إسحاق عن الحارث عن  
عليّ أنه كان لا يورث الإخوة للأب والأم مع هذه الفريضة شيئاً . المصنف ١٠ / ٢٥١  
ح رقم ١٩٠١٠ ، ١٩٠١١ .

وأخرج البيهقي من طريق الحارث عن عليّ أنه جعل للإخوة من الأم الثلث ، ولم يشرك  
الإخوة من الأب والأم معهم ، وقال : هم عصبه ولم يفضل لهم شيء... وقال : ورواه أيضاً  
أبو مجلز عن عليّ رضي الله عنه مرسلاً ، وحكيم بن جابر عن علي رضي الله عنه موصولاً ،  
فهو عن علي رضي الله عنه مشهور . السنن الكبرى ٦ / ٢٥٧ .

(٨) أخرج البيهقي بسنده عن جابر عن عامر أن علياً وأبا موسى رضي الله عنهما  
كانا لا يشركان . السنن الكبرى ٦ / ٢٥٧ .

٣٥٣ الناس عن عبد الله وزيد وعمر (١) وكان / الشعبي لا يشرك (٢) أيضاً (٣) .

١٦٦٢ - حدثنا قال : سألت أئى عن أختين لأب وأم وإخوة وأخوات لأب ترث (٤) الأخوات للأب مع إخوتهم ؟ فقال : تورث

(١) فقد روى عبد الرزاق عن الثورى عن منصور والأعمش عن إبراهيم قال : كان عمر وعبد الله وزيد يقولون فى امرأة تركت زوجها وأمها وإخوتها لأمها ، وإخوتها لأمها وأبها قالوا : لم يزداهم أبوههم إلا قريباً . المصنف ١٠ / ٢٥١ ح رقم ١٩٠٠٩ .  
وأخرجه البيهقى من طريق يزيد عن سفيان ، بلفظ : إنهم قالوا : للزوج النصف وللأم السدس ، وأشركوا بين الإخوة من الأب والأم ، والإخوة من الأم فى الثلث ، وقالوا : ما زادهم الأب إلا قريباً . السنن الكبرى ٦ / ٢٥٦ .

وأيضاً أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن سماك عن وهب عن الحكم قال : قضى عمر ابن الخطاب فى امرأة توفيت وترك زوجها وأمها وإخوتها لأمها وإخوتها لأبها ، وأمها ، فأشرك عمر بين الإخوة للأم والإخوة للأب والأم فى الثلث ، فقال له رجل : إنك لم تشرك بينهم عام كذا وكذا ؟ فقال عمر : تلك على ما قضينا يومئذ ، وهذه على ما قضينا ، المصنف ١٠ / ٢٤٩ ح رقم ١٩٠٠٦ .

وأخرج البيهقى من طريق عبد الله بن المبارك عن معمر نحوه ، وهناك عدة روايات أخرى : أن عمر شرك بينهم . انظر : مصنف عبد الرزاق ١٠ / ٢٥٠ ح رقم ١٩٠٠٦ والسنن الكبرى ٦ / ٢٥٥ ، وأخرج عبد الرزاق عن الثورى عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : قدم مسروق من المدينة ، فقال له علقمة : هل كان أحد من أصحابك أثبت عندك من عبد الله فى هذا ، وكان عبد الله لا يشرك بينهم ؟ قال : لا ، ولكنى لقيت زيد بن ثابت وأهل المدينة وهم يشركون بينهم . المصنف ١٠ / ٢٥٢ ح رقم ١٩٠١٣ ، وأخرج البيهقى عن أئى سعيد بن أئى عمرو ، ثنا أبو عبد الله بن يعقوب ، ثنا محمد بن نصر ، ثنا يحيى بن يحيى ، أنا هشيم عن ابن أئى لئلى عن الشعبي أن عمر بن الخطاب وعبد الله رضى الله عنهما أشركا بينهم ، قال البيهقى : وروى عن عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت بخلاف هذا . انظر الروايات عنهما فى السنن الكبرى ٦ / ٢٥٦ .

(٢) فى المصرية لم توجد كلمة ( لايشرك ) .

(٣) ذكر ذلك ابن عبد البر فى الاستدكار كما قال ابن التركانى فى الجوهر النقى ٦ / ٢٥٧ ، وابن قدامة فى المغنى ٦ / ٢٨٠ .

(٤) فى الأصل كتب هكذا ( سرك ) وفى المصرية ( شريك ) وفى المطبوع ( سرك ) والصواب ما أثبتته ، لأنه موافق للسياق .

إذا كانت أختين لأب وأم وإخوة وأخوات لأب يكون للأختين الثلثان ، والثلث يقسم بين الإخوة والأخوات للأب للذكر مثل حظ الأنثيين ، <sup>(١)</sup> وفي البنات ، وبنات ابن ، وابن ابن ، للابنتين الثلثان ، ومابقى فبين بنات الابن ، وبين الابن للذكر مثل حظ الأنثيين ، <sup>(٢)</sup> وهذا الذى قال فيه زيد بن ثابت من قضاء الجاهلية يورث الرجال دون النساء ، أو كلام هذا معناه ، وهذا الذى يقول : لا يرد على بنات الابن مع الابنتين ، ولا على الأخوات مع الإخوة إذا كان قد استكمل الثلثين <sup>(٣)</sup> .

(١) قال الخرقى : والأخوات من الأب بمنزلة الأخوات من الأب والأم ، إذا لم يكن أخوات لأب وأم ، فإن كان أخوات لأب وأم ، وأخوات لأب ، فللأخوات من الأب والأم الثلثان ، وليس للأخوات من الأب شىء ، إلا أن يكون معهن ذكر فيعصبهن فيما بقى للذكر مثل حظ الأنثيين . المختصر ص ١١٧ - ١١٨ ، قال ابن قدامة معلقاً على كلام الخرقى : وهذه الجملة كلها مجمع عليها بين علماء الأمصار إلا ماكان من خلاف ابن مسعود ومن تبعه لسائر الصحابة والفقهاء فى ولد الأب إذا استكمل الأخوات من الأبوين الثلثين ، فإنه جعل الباقي للذكر من ولد الأب دون الإناث . المغنى ٦/ ٢٧٤ .

(٢) قال الخرقى : وبنات الابن بمنزلة البنات إذا لم يكن بنات ، فإن كن بنات ، وبنات ابن فللبنات الثلثان ، وليس لبنات الابن شىء ، إلا أن يكون معهن ذكر فيعصبهن فيما بقى للذكر مثل حظ الأنثيين . المختصر ١١٧ .

قال ابن قدامة : وأجمع أهل العلم على أن بنات الصلب متى استكمل الثلثين سقط بنات الابن ما لم يكن بإزائهن أو أسفل منهن ذكر يعصبهن ، ثم فصل فى تعليقه ، وقال فى آخره : وهذا قول عامة العلماء ثم أشار إلى ما خالف فيه ابن مسعود ، ومن تبعه من المسائل الست . وقال : هذه إحداهن ، فإنه جعل الباقي للذكر دون أخواته . المغنى ٦ / ٢٧٠ - ٢٧٢ .

(٣) أخرج البيهقى بسنده عن المغيرة عن أصحابه وعن أصحاب إبراهيم والشعبي ، هذا ما اختلف فيه على وعبد الله وزيد : ابتنان ، وابن ابن ، وابنة ابن ، فى قول على وزيد : للابنتين الثلثان ، وما بقى لابن الابن ، وابنة الابن للذكر مثل حظ الأنثيين ، وفى قول عبد الله ابن مسعود : للابنتين الثلثان ، وما بقى للذكر دون الأنثى ، لأنه لم يكن يزيد البنات على الثلثين . السنن الكبرى ٦ / ٢٣٠ .

١٦٦٣ - حدثنا قال : سألت أوى عن رجل مات وترك أخته وبنى عم أبيه وعماته ؟ فقال : للأخت النصف ، وما بقى فللعصبة ، وهم بنو عم الأب ، وليس للعمات شىء <sup>(١)</sup> .

١٦٦٤ - حدثنا قال : سألت أوى عن رجل مات وترك ابنتى عمه ، وبنت عمه <sup>(٢)</sup> آخر . أهم من بنى العمات وخال وخالة ؟ فقال : لبنتى <sup>(٣)</sup> العمه وابن العمه وبنت العمه عندى ثلثا المال يقتسمون الثلثين للذكر مثل حظ الأنثيين ، والثلث الباقي للخال و٣٥٤ والخالة / للذكر مثل حظ الأنثيين <sup>(٤)</sup> .

### الولاء <sup>(٥)</sup>

١٦٦٥ - حدثنا قال : سمعت أوى يقول فى رجل مات وله مولى ، ثم مات المولى ، قال : الولاء للابن <sup>(٦)</sup> .

(١) الأخت أخذت النصف بالفرض ، لعدم وجود البنت وبنت الابن للميت ، ولعدم وجود الأخت الشقيقة والعاصب لها . والباقي أخذه بنو عم الأب تعصيباً ، وليس للعمات شىء ، لأنه لم يوجد سبب لإرثهن . انظر : العذب الفائض ١ / ٥٠ ، ٧٧ ، ٧٩ .

(٢) فى المطبوع ( عمته ) وهو خلاف الأصل والمصرية .

(٣) فى المطبوع ( بنتى العمه ) وهو خلاف الأصل والمصرية .

(٤) الثلث للخال والخالة ، لأنهما نزلا منزلة الأم ، ولبنات وابن العمه الثلثان ، لأنهم نزلوا منزلة العم لغير أم ، فكأنه مات عن أم ، وعم لغير أم ، ثم قسم الثلث بين الخال والخالة للذكر مثل حظ الأنثيين ، لأن الخالة أخت للخال ، وكذلك قسم الثلثين بين بنات العمه وابن العمه للذكر مثل حظ الأنثيين ، لأن البنات أخوات للابن . انظر : العذب الفائض ٢ / ٢٣ .

(٥) العنوان من هامش الأصل ، وهو غير موجود فى النسخة المصرية .

(٦) قال الخرقى : ومن أعتق عبداً فولأؤه لابنه ، وعقله على عصبته . المختصر

## كتاب الخراج (١)

### المزارعة والشراء من أرض السواد

١٦٦٦ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن المزارعة (٢)

بالثلث والرابع ، قال : لا بأس به وبالنصف (٣) روى عن عليّ وابن عمر (٤) أن النبي ﷺ أعطى خير على الشطر ، وأشبهه بالمضارب .

= وقال ابن قدامة : هذه المسألة محمولة على أن المعتق لم يخلف عصبه من نسبه ، ولا وارثاً منهم ، إذ لو خلف وارثاً من نسبه أو عصبته كانوا أحق بميراثه وعقله من عصبات موله وولده ، فليس في ذلك إشكال ، وإذا لم يخلف إلا ابن موله ، وعصبه موله فماله لابن موله ، لأنه أقرب عصبات المعتق . المغنى ٦ / ٤٣٣ ، وانظر أيضاً : المبدع ٦ / ٢٨١ - ٢٨٢ ، والإنصاف ٧ / ٣٨٨ .

(١) الخراج لغة : الإتاوة والغلة والكرا ، وشرعا : ما وضع على رقاب الأرضين من حقوق تؤدى عنها . الصحاح ١ / ٣٠٩ ، الزاهر ص ٢٢٢ ، المطلع ص ٢١٨ ، الأحكام السلطانية للقاضى أبى يعلى ص ١٤٦ .

(٢) هى دفع الأرض إلى من يزرعها أو يعمل عليها والزرع بينهما ، وهى جائزة فى قول كثير من أهل العلم . المغنى ٥ / ٣٠٩ .

قال المرادوى : هذا المذهب بلا ريب ، وعليه الأصحاب قاطبة ، وقال : وحكى أبو الخطاب رواية : بأنها لا تنصح . الإنصاف ٥ / ٤٨١ .

(٣) قال الخرقى : وتجوز المزارعة ببعض ما يخرج من الأرض . المختصر ص ١٠٤ وقال ابن قدامة : حكم المزارعة حكم المساقاة فى أنها إنما تجوز بجزء للعامل من الزرع . المغنى ٥ / ٣١٢ .

وقد قال قبل هذا أن المساقاة لا تصح إلا على جزء معلوم من الثمرة مشاع كالنصف والثلث لحديث ابن عمر : عَامِلُ أَهْلِ خَيْرٍ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا . المغنى ٥ / ٢٩٢ .

(٤) حديث ابن عمر ، أخرجه الإمام أحمد فى مسنده عن يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ عَامِلُ أَهْلِ خَيْرٍ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ . ١٧ / ٢ .

وأيضاً عن ابن عمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مثله ، وزاد فيه : فكان يعطى =

١٦٦٧ - قال : وسمعت أنى يقول : ويكون العمل من العامل  
مثل الحديد والبقر ، والبذر والأرض لرب الأرض (١) .

١٦٦٨ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول : يشتري الرجل من  
أرض السواد مايكفى عياله ، وأكره له أن يبيع (٢) .

= أزواجه كل عام مائة وسق . ثمانين وسقاً من تمر وعشرين وسقاً من شعير ، الخ ٢٢/٢ .  
وأيضاً عن حماد بن أسامة عن عبيد الله به . بهذا اللفظ ٣٧ / ٢ . قلت : في كلا  
الطريقين - طريق ابن نمير وطريق حماد المذكورين - ورد في الأصل مائة وسق وثمانين وسقاً  
الخ والصحيح حذف الواو كما جاء ذلك في صحيح مسلم من طريق علي بن مسهر وابن نمير  
٣ / ١١٨٦ - ١١٨٧ ح رقم ١٥٥١ - (١ - ٤) .

والبخارى في صحيحه - كتاب الإجارة - باب إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما عن  
موسى بن إسماعيل عن جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله رضى الله عنه قال : أعطى  
رسول الله ﷺ خبير اليهود أن يعملوها ويزرعوها ، ولهم شطر ما يخرج منها ، وأن ابن عمر  
حدثه أن المزارع كانت تكرى على شيء سماه نافع لا أحفظه ٤ / ٤٦٢ ح رقم ٢٢٨٥ .  
وأيضاً في كتاب الحرث والمزاعة - باب إذا لم يشترط السنين في المزاعة ، من طريق  
يحيى بن سعيد به بلفظ الإمام أحمد الأول ، ٥ / ١٣ ح رقم ٢٣٢٩ ومسلم في صحيحه  
- كتاب المساقاة - باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع . من طريق يحيى القطان به  
مثله .

ومن طريق ابن نمير به مثله ، وأيضاً من طريق علي بن مسهر عن عبيد الله به مثله  
٣ / ١١٨٦ - ١١٨٧ ح رقم ١٥٥١ (١ - ٤) .

وأما حديث علي ، فلم أجده ، ولم يذكر أحد أن علياً روى هذا الحديث ، فيما  
علمت .

(١) قال ابن قدامة : ظاهر المذهب : أن المزاعة إنما تصح إذا كان البذر من رب  
الأرض ، والعمل من العامل ، نص عليه أحمد في رواية جماعة ، واختاره عامة الأصحاب .  
المغنى ٥ / ٣١٣ ، ٣١٤ .

وقال المرداوى : وهو الصحيح من المذهب ، والمشهور عن الإمام أحمد رحمه الله وعليه  
جماهير الأصحاب ، ونص عليه . الإنصاف ٥ / ٤٨٣ .

وقد روى هذه المسألة عن الإمام أحمد أبو داود في مسائله ص ٢٠٠ . وابن هانئ في  
مسائله ٢ / ٢٤ .

(٢) انظر رواية في بيع أرض السواد في مسائل ابن هانئ ٢ / ١٠ . =



١٦٦٩ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول : لا بأس أن يأخذ الرجل من غلته بقدر ما يأكل هو وعياله ، والباقي حتى يأخذ السلطان ، <sup>(١)</sup> وكل شئ تخرج الأرض ففيه الزكاة بعد وظيفة <sup>(٢)</sup> عمر ، ما كان سيح <sup>(٣)</sup> ففيه العشر ، وما كان بكلفة نصف العشر ، إن كان السلطان يأخذ أكثر مما وظف عمر ، فليس عليه شئ ، وإن كان أقل يخرج منه الزكاة <sup>(٤)</sup> .

= وقال فى المقنع : ولا يصح بيع ما فتح عنوة ولم يقسم ٢ / ٨ .  
قال المرداوى : هذا المذهب بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وعنه : يصح . وقال : قلت : والعمل عليه فى زمننا ..... وعنه : يصح الشراء دون البيع . وعنه : يصح - الإنصاف ٤ / ٢٨٦ ، وانظر أيضاً : المغنى ٤ / ٢٦١ .  
(١) قال ابن قدامة فى المغنى : وسئل أحمد عما يأكل أصحاب الزروع من الفريك ، قال : لأبأس به أن يأكل منه صاحبه ما يحتاج إليه ، وذلك لأن العادة جارية به ، فأشبه ما يأكله أرباب الثمار من ثمارهم ، فإذا صفى الحب أخرج زكاة الموجود كله ، ولم يترك منه شئ ، لأنه إنما ترك لهم فى الثمرة شئ تكون النفوس تنوق إلى أكلها رطبة ، والعادة جارية به .

وفى الزرع إنما يؤكل شئ يسير لا وقع له ١٧/٣ - ١٨ . قلت : فى الصحاح : أفرك السنبل أى صار فريكاً - وهو حين يصلح أن يفرك فيؤكل ٤ / ١٦٠٢ .  
(٢) قال فى اللسان : الوظيفة من كل شئ ما يقدر له فى كل يوم من رزق أو طعام أو علف أو شراب ١١ / ٢٧٤ مادة (وظف) .

والمقصود من وظيفة عمر : هو ما جعله عمر رضى الله عنه على الأرض الخراجية . قال ابن القيم : اختلفت الرواية عن عمر رضى الله عنه فى قدر الخراج .  
ونقل عن الإمام أحمد أنه قال : أعلى وأصح حديث فى أرض السواد حديث عمرو بن ميمون ، وذكر هذا الحديث فقال : ففى حديث عمرو بن ميمون قال : شهدت عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وأتاه ابن حنيف فجعل يكلمه فسمعناه يقول له : تالله لئن وضعت على كل جريب من الأرض درهماً وفقيراً لايجهدها ، وذكر أيضاً أحاديث أخرى . انظر أحكام أهل الذمة ١ / ١١٤ - ١١٥ .

(٣) السيح : جمعه السيوح . قال الجوهري : وهو الماء الجارى على وجه الأرض ، والمراد : الأنهار والسواقي ونحوها . المطلع ص ١٣١ .

(٤) انظر روايتين بهذا المعنى عن الإمام أحمد فى مسائل أنى داود ص ٨٠ ، والمراد =

١٦٧٠ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل دفع / أرضاً من أرض السواد إلى رجل يزرع فيها على أن ما أخرج الله من هذه الأرض فله فيها الربع أو الثلث فحصد زرعه وأخذ غلته ، ومضى ثم إن رب الأرض سيب (١) في تلك الأرض الماء فنبت فيها شعير وحنطة مما انتثر من ذلك الزرع ، فباعه صاحب الأرض كما يباع القصيل (٢) ، هل يطيب له ذلك ؟ وهل كان للذي زرع فيها شيء ؟ وهل للسلطان في ذلك من شيء ، وكيف ترى له أن يصنع ؟ .

قال : أما ما حصد فتناثر منه فأرجو أن يكون لصاحب الأرض لأنه ليس يخلو من أن يتناثر ويسقط منه (٣) .

---

= من الأرض في هذه المسألة الأرض الخراجية ، وهي ما فتح عنوة ، ولم يقسم ، وما جلا عنها أهلها خوفاً ، وما صولحوا على أنها لنا ، ونقرها معهم بالخراج . الإنصاف ٣ / ١١٦ .  
وتقدم الكلام على الأرض الخراجية ، وهل فيها العشر والخراج ، في باب ما تجب فيه الزكاة من الحنطة والشعير .... الخ س رقم ٧٧٨ .

قال ابن قدامة : ما فتح عنوة ، ووقف على المسلمين ، وضرب عليهم خراج معلوم ، فإنه يؤدي الخراج من غلته ، وينظر في باقيها ، فإن كان نصاباً ، ففيه الزكاة إذا كان لمسلم ، وإن لم يبلغ نصاباً أو بلغ نصاباً ولم يكن لمسلم فلا زكاة فيه ، فإن الزكاة لا تجب على غير المسلمين . المغنى ٣ / ٢٩ .

وقال في المقنع : ويجتمع العشر والخراج في كل أرض فتحت عنوة . ١ / ٣٢٣ .  
وقال المرداوي : وكذا كل أرض خراجية ، نص عليه ، فالخراج في رقبته ، والعشر في غلته . الإنصاف ٣ / ١١٣ .

(١) هو من ساب الماء يسحب سيباً : جرى ، والسَّيب مجرى الماء وجمعه سيوب . لسان العرب ١ / ٤٦٠ مادة ( سيب ) .

(٢) القصيل : هو ما اقتصل من الزرع أخضر ، وقصله واقتصله : قطعه . انظر القاموس ٤ / ٣٧ مادة ( قصل ) .

(٣) انظر روايتين عن الإمام أحمد في هذا المعنى في مسائل أبي داود ص ٢٠٠ - ٢٠١ . قال المرداوي : ما سقط من الحب وقت الحصاد إذا نبت في العام القابل =

١٦٧١ - حدثنا قال : وسأله - يعنى أباه - عن رجل استأجر من رجل أرضاً من أرض السواد عشرين جريباً (١) ، عشرة يزرعها حنطة كل جريب بقفيز حنطة ، وعشرة أجربة يزرعها شعيراً كل جريب بقفيز شعير ثم أنه زرع عشرين جريباً كلها حنطة ما الذى يجب لرب الأرض عليه من الإجارة ، والحنطة (٢) أضر بالأرض من الشعير ؟ قال : ينظر ما يدخل على الأرض من النقصان ما بين الحنطة والشعير ، فيعطيه (٣) لصاحب الأرض (٤) .

= فهو لرب الأرض على الصحيح من المذهب ، نص عليه . وكذا نص الإمام أحمد رحمه الله فيمن باع قصيلاً فحصد وبقي يسيراً فصار سنبلًا فهو لرب الأرض على الصحيح من المذهب . الإنصاف ٥ / ٤٨٧ ، وانظر أيضاً : المغنى ٥ / ٣١٨ .

(٤) فى اللسان : الجريب من الطعام والأرض مقدار معلوم .  
الأزهري: الجريب من الأرض مقدار معلوم الذراع والمساحة ، وهو عشرة أقدرة ، كل قفيز منها عشرة أعشر ، فالعشر جزء من مائة جزء من الجريب وقيل : الجريب من الأرض نصف الفئجان ١ / ٢٥٢ - ٢٥٣ مادة ( جرب ) .

قال د. محمد أحمد الخاروف فى تحقيقه لكتاب ( الإيضاح والتبيان ) : وهو لغة الوادى ، واستعير ليكون اسماً لمساحة مربعة من الأرض ، فهو وحدة قياس مربعة أو مكسرة ، وهو أيضاً وحدة كيل كبيرة ، وقيل : الوجدتين كانتا مستعملتين فى بلاد فارس ، والعراق قبل الإسلام ، ولكن الفرس كانوا يستعملون فى أخذ وتحديد مساحة الجريب ذراعاً عرفت فى الاصطلاح ( ذراع الملك الفارسية ) وعندما مسحت بلاد السواد فى الدولة الإسلامية استعملت الذراع العمرية وهى ذراع مستحدثة وطولها متوسط ذراع رجل طويل وآخر قصير وثالث متوسط القائمة ، ثم أضيف إليها قبضة وإبهام قائمة ، وقد قدرت طولها فى بحنى بما يعادل ٣٧ و ٧٦ سم . ص ٨٠ - ٨١ .

(٢) فى المطبوع ( ما أضر ) وهو خلاف النسختين ، ويرده السياق .

(٣) فى المطبوع ( نعطيه ) وهو خلاف الأصل ، والمعنى يرده .

(٤) قال ابن رجب : وهو فى صدد البيان لأقسام الزرع النابت فى أرض الغير بغير

إذن صحيح .

القسم الثانى : أن يؤذن له فى زرع شئ فيزرع ما ضرره أعظم منه كمن استأجر =

١٦٧٢ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : عن الرجل دفع أرضه إلى الأكار <sup>(١)</sup> على الثلث والرابع ؟ قال : لا بأس بذلك ، إذا كان / البذر من رب الأرض ، والبقر والحديد والعمل من الأكار يذهب فيه مذهب المضاربة <sup>(٢)</sup> - قيل لأبي : فإن كان البذر منهما جميعاً ؟ قال : لا يعجبني <sup>(٣)</sup> .

= لزرع شعير فزرع ذرة أو دخناً فحكمه عند الأصحاب حكم الغاصب ، لتعديده بزرعه ، فإنه غير مستند إلى إذن ، والمنصوص عن أحمد في رواية عبد الله : أن عليه ضمان أجرة المثل للزيادة . القواعد ص ١٦٠ .

قال في المغنى : المسألة الثانية : أكرها لزرع حنطة أو نوع بعينه فإن له زرع ما يُعَيَّن ، وما ضرره كضرره أو دونه ٥ / ٣٥٨ .

وقال المرداوى : وللمستأجر أن يستوفى المنفعة وما دونها في الضرر من جنسها ، فإذا اكترى لزرع حنطة فله زرع الشعير ونحوه ، وليس له زرع الدخن ونحوه مما ضرره بالأرض أكبر من الحنطة ، فإن فعل فعلى الصحيح من المذهب : أنه يلزمه المسمى ، مع تفاوتها في أجرة المثل ، نص عليه ، وقيل : بل المسمى وأجرة المثل ، لزيادة ضرر الأرض وقيل : هو كغاصب ، وعليه أجرة المثل . الإنصاف ٦ / ٥٠ - ٥٢ .

(١) الأكار : الزراع . النهاية ١ / ٥٧ .

(٢) تقدمت هذه المسألة وبيان المذهب فيها في س رقم ١٦٦٧ .

وقال ابن تيمية عن اشتراط البذر من رب الأرض : وأما من قال : إن المزارعة يشترط فيها أن يكون البذر من المالك ، فليس معهم بذلك حجة شرعية ، ولا أثر عن الصحابة . ولكنهم قاسوا ذلك على المضاربة . وقال : وهذا قياس فاسد . الفتاوى ٣٠ / ١١٢ .

(٣) قال ابن قدامة : فإن كان البذر منهما نصفين ، وشرط أن الزرع بينهما نصفان فهو بينهما ، سواء قلنا بصحة المزارعة أو فسادها ، لأنها إن كانت صحيحة فالزرع بينهما على ما شرطاه ، وإن كانت فاسدة فلكل واحد منهما بقدر بذره ، لكن إن حكمنا بصحتها لم يرجع أحدهما على صاحبه بشيء ، وإن قلنا : من شرط صحتها إخراج رب المال البذر فهي فاسدة ، فعلى العامل نصف أجر الأرض ، وله على رب الأرض نصف أجر عمله ، فيتقاصان بقدر الأقل منهما ، ويرجع أحدهما على صاحبه بالفضل .

وإن شرطنا التفاضل في الزرع ، وقلنا بصحتها فالزرع بينهما على ما شرطاه ، ولا تراجع بينهما ، وإن قلنا بفسادها فالزرع بينهما على قدر بذرها . ويتراجعان كما ذكرنا ، وكذلك إن =

١٦٧٣ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول في حديث (١)

رافع بن خديج (٢) : هو مختلف عنه ، يروى عنه ألوان مختلفة (٣) ، مرة يقول : نهى النبي ﷺ عن كرى المزارع (٤) ، ومرة عن

= تفاضلا في البذر وشرطا التساوى في الزرع ، أو شرطا لأحدهما أكثر من قدر بذره أو أقل .  
المغنى ٥ / ٣١٥ .

(١) سقطت من المصرية كلمة ( في حديث ) .

(٢) هو رافع بن خديج بن رافع بن عدى الأنصاري ، الأوسي ، الحارثي ، أبو عبد الله أو أبو خديج ، صحابي جليل ، أول مشاهده أحد ثم الخندق . عرض على النبي ﷺ يوم بدر فاستصغره ، وأجازه يوم أحد فخرج بها وشهد مابعدا . توفي سنة ثلاث أو أربع وسبعين ، وقيل : قبل ذلك . الإصابة ١ / ٤٩٥ - ٤٩٦ .

(٣) قال الإمام أحمد في رواية أبي داود وهو قد سئل عن حديث رافع : عن رافع ألوان . المسائل ص ٢٠٠ .

وقال ابن قدامة ، وهو يجيب عن حديث رافع من عدة وجوه : وقال الإمام أحمد : حديث رافع ألوان ، وقال أيضاً : حديث رافع ضروب . المغنى ٦ / ٣١١ .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، عن يحيى بن سعيد عن مالك بن أنس قال : حدثني ربيعة عن حنظلة عن رافع بن خديج قال : نهى رسول الله ﷺ عن كراء المزارع ، قال : قلت : بالذهب والفضة ؟ قال : لا ، إنما نهى عنه ببعض ما يخرج منها ، فأما بالذهب والفضة فلا بأس به ٤ / ١٤٠ ، كما أخرجه من طرق أخرى مطولاً ومختصراً . انظر : المسند ٤ / ١٤٢ ، ١٤٣ . والبخاري في صحيحه - كتاب المغازي - باب شهود الملائكة بداراً - من طريق مالك عن الزهري أن سالم بن عبد الله أخبره قال : أخبر رافع بن خديج عبد الله بن عمر أن عميه - وكانا شهدا بداراً - أخبراه أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء المزارع . قلت لسالم : أفتركها أنت ؟ قال : نعم ، إن رافعاً أكثر على نفسه . الصحيح مع الفتح ٧ / ٣١٩ ح رقم ٤٠١٢ ، ٤٠١٣ .

وأيضاً في كتاب الإجارة - باب إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما . من طريق جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله بن عمر - في سياق طويل وفيه : وأن رافع بن خديج حدث أن النبي ﷺ نهى عن كراء المزارع . نفس المصدر ٤ / ٤٦٢ ح رقم ٢٢٨٦ ، وانظر أيضاً : ح رقم ٢٣٣٢ ، ٢٣٤٤ ، ٢٧٢٢ .

ومسلم في صحيحه - كتاب البيوع - باب كراء الأرض ، عن ابن نمير حدثنا أبي ، حدثنا عبيد الله عن نافع ، قال : ذهبت مع ابن عمر إلى رافع ابن خديج حتى أتاه بالبلات ، فأخبره أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء المزارع ٣ / ١١٨٠ - وكذلك من طرق أخرى بألفاظ متعددة .

ظهر (١) عن النبي ﷺ ، (٢) مرة يقول : ما خرج عن الربيع ، وكلها أحاديث صحاح إلا أنه مختلف عنه ، - ورأيته يعجبه منها - : حديث أيوب (٣) ، وسعيد بن (أبي) عروبة (٤) عن يعلى بن حكيم

(١) هو ظهير - بالتصغير - بن رافع بن عدى بن زيد بن حشم بن حارثة الأنصاري الأوسي الحارثي ... من كبار الصحابة ، شهد بدرًا ذكره موسى بن عقبة وابن إسحاق فيمن شهد العقبة . الإصابة ٢ / ٢٤١ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن هاشم بن القاسم ثنا أيوب بن عتبة ، ثنا عطاء أبو النجاشي قال : ثنا رافع بن خديج قال : لقيني عمي ظهير بن رافع ، فقال : يا ابن أخي قد نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان بنا رافقاً ، قال : قلت : ماهو ياعم ، قال : نهانا أن نكرى محافلنا ، يعني أرضنا التي بصرار ، قال : قلت : أي عم : طاعة رسول الله ﷺ أحق .

قال رسول الله ﷺ : بم تكروها ( في الأصل تكرونها ، والصواب بم تكرونها ، كما يدل عليه السياق ، ولعله تصحيف وخطأ مطبعي ) قال : بالجداول الرب وبالأصواع من الشعير ؟ قال : فلا تفعلوا ، ازرعوها أو أزرعوها ، قال : فبئنا أمواتنا بصرار . المسند ٤ / ١٤٣ . وصرار - موضع على ثلاثة أميال من المدينة على طريق العراق ، قاله الخطابي . معجم البلدان ٣ / ٣٩٨ .

والبخاري في صحيحه - كتاب الحث والمزارة . باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والتمر . من طريق الأزاعي عن أبي النجاشي مولى رافع بن خديج سمعت رافع بن خديج عن عمه ظهير بن رافع ، قال ظهير : لقد نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان بنا رافقاً ، قلت : ما قال رسول الله ﷺ فهو حق ، قال : دعاني رسول الله ﷺ قال : ما تصنعون بمحافلكم ؟ قلت : نؤاجرها على الربيع وعلى الأوسق من التمر والشعير ، قال : لاتفعلوا ، ازرعوها ، أو أزرعوها ، أو أمسكوها ، قال رافع : قلت : سمعاً وطاعة ٥ / ٢٢ ح رقم ٢٣٣٩ .

قوله : ( بمحافلكم ) أي بمزارعكم والحقل : الزرع وقيل : ما دام خضر . وقوله : ( على الربيع ) - بفتح الراء وكسر الموحدة - وهي موافقه للرواية الأخوية ، وهي قوله على الأربعاء فإن الأربعاء جمع ربيع ، وهو النهر الصغير ، والمعنى : أنهم كانوا يكرون الأرض ويشترطون لأنفسهم ماينبت على الأنهار . ومسلم في صحيحه - كتاب البيوع - باب كراء الأرض بالطعام . من طريق الأزاعي عن أبي النجاشي به مثله ٣ / ١١٨٢ ( رقم ١٥٤٨ ) . (٣) هو أيوب بن أبي تيمة كيسان السخيتاني .

(٤) سقطت كلمة ( أبي ) من الأصل ، وفي النسخة المصرية جعل ( سعيد بن عروة ) وهو خطأ ظاهر .

عن سليمان بن يسار (١) عن رافع بن خديج قال : كنا نحافل بالأرض على عهد رسول الله ، فنكريها على الثلث والربع والطعام المسمى ، فجاءنا ذات يوم رجل من عمومتي - فقال : نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعاً ، وطواعية الله ورسوله أنفع لنا ، نهانا أن نحافل بالأرض (٢) فنكريها على الثلث والربع والطعام المسمى ، وأمر رب الأرض أن يزرعها أو يُزرعها ، وكره كراءها ( و ) (٣) ما سوى ذلك (٤) .

(١) في المصرية والمطبوع ( سليمان بن بشار ) والصواب ما أثبتته .  
(٢) تكررت في الأصل والمطبوع كلمة ( بالأرض ) فحذفها ، كما هو في المصرية .  
(٣) في الأصل والمصرية وكره كراءها ما سوى ذلك ، بحذف الواو ، وجعل في المطبوع ( كره كرى ما سوى ذلك ) والصواب ما أثبتته ، يعنى بإثبات الواو ، كما هو في المسند وغيره . انظر تخرجه بعد .

(٤) حديث أيوب : أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٣ / ٤٦٥ ، وأخرجه مسلم في صحيحه - كتاب البيوع - باب كراء الأرض من طريق إسماعيل عن أيوب به ، ومن طريق حماد عن أيوب . قال كتب إلي يعلى بن حكيم أتى سمعت سليمان بن يسار يحدث عن رافع بن خديج ، مثله . ٣ / ١١٨١ ح رقم ١٥٤٨ .

وأبو داود في سننه - كتاب البيوع والإيجارات - باب في التشديد في المزارعة . من طريق حماد بن زيد عن أيوب به نحوه ٣ / ٦٨٩ ح رقم ٣٣٩٦ .

وحديث سعيد بن أبي عروبة ، أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن محمد بن جعفر ( غندر ) ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج قال : كنا نحافل على عهد رسول الله ﷺ على الثلث أو الربع أو طعام مسمى ، قال : فأتانا بعض عمومتي ، فقال : نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعاً ، وطواعية رسول الله ﷺ أرفع لنا وأنفع ، قال : قلنا : وما ذاك ؟ قال : قال نبي الله ﷺ : من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ، ولا يكرها بثلث ولا ربع ولا بطعام مسمى . ١٦٩/٤ .

وأخرجه مسلم في صحيحه - كتاب البيوع - باب كراء الأرض بالطعام ، من طريق خالد بن الحارث وعبد الأعلى وعبدية عن ابن أبي عروبة عن يعلى بن حكيم بهذا الإسناد مثله - أي مثل حديث أيوب السابق ٣ / ١١٨٣ ح رقم ١٥٤٨ . =

١٦٧٤ - حدثنا قال : سألت أئى عن قرية فتحت ، فقال بعضهم : إنها عنوة ، وقال بعضهم : إنها صلح . قال أئى : فإن كانت صلحاً <sup>(١)</sup> فهم على ما / صلحوا عليه فليمنظروا إلى قديم ما كانوا عليه فهم على ذلك ، لا يتحدثون شيئاً <sup>(٢)</sup> ، وإن كانت عنوة ، فإن العنوة لمن قاتل أربعة أخماس ، وخمس يقسم على خمسة أسهم على ما سماه الله ، قال : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ، فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ <sup>(٣)</sup> الله والرسول واحد إلا أن تكون هذه القرية أوقفها من فتحها على المسلمين ، كما وقف عمر أرض السواد ، وضرب عليهم الخراج ، فهم على ما فعل الفاتح لها إذا كان من أئمة الهدى .

= وأبو داود فى سننه - كتاب البيوع والإيجارات - باب فى التشديد فى المزارعة ، من طريق خالد بن الحارث عن سعيد به نحو ما فى المسند ٣ / ٦٨٩ ح رقم ٣٣٩٥ هذا ، وقد نقل عبد الله عن أبيه فى هذا الحديث فقال : سألت أئى عن أحاديث رافع بن خديج : ومرة يقول : نهانا النبى ﷺ ، ومرة يقول : عن عميه ، فقال : كلها صحاح ، وأجيبا إلى حديث أيوب . المسند ٤ / ١٤٣ .

(١) فى الأصل والمصرية والمطبوع ( صلح ) وهو خلاف ما تقتضيه القاعدة .

(٢) إذا كانت الأرض صلحاً فلها ضربان : أحدهما : أن يصلحهم على أن الأرض لنا ويقرها معهم بالخراج فهذه تصير وفقاً ، قال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، الإنصاف ٤ / ١٩١ ، وفى هذه الحالة يمنعون من إحداث الكنائس والبيع . انظر : أحكام أهل الذمة ٢ / ٦٩٢ .

والثانى : أن يصلحهم على أنها لهم ، ولنا الخراج عنها ، فهذه ملك لهم ، قال المرداوى : هذا الصحيح من المذهب مطلقاً ، وعليه أكثر الأصحاب . الإنصاف ٤ / ١٩٢ ، ولا يمنعون من إحداث ما يختارونه فيها ، لأن الدار لهم . وقيل : يمنعون من إحداث كنيسة وبيعة . أحكام أهل الذمة ٢ / ٦٩١ ، الإنصاف ٤ / ١٩٢ .

(٣) سورة الأنفال : الآية : ٤١ .



## سئل عن الخراج الذى وظفه عمر على أرض السواد

١٦٧٥ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل فى يده أرض من أرض الخراج فيها العشر ويُلزِمُه السلطان فيها الخراج ويتحامل عليه ، هل يجوز له أن يحتال فى تخفيف (١) عن نفسه ؟ وكم يجوز له أن يحتال فيه ؟ وهل يجزىء عنه إخراج العشر ، ويُلزِمُه السلطان من الخراج ؟ قال : إن كانت هذه الأرض مما وظف عليها عمر وظيفة أو إمام من أئمة الهدى فليُخرج كلها (٢) وظف عليها ، ثم ينظر إلى ما حصل فى يديه ، فإن كانت خمسة أوسق من ثمر أو شعير أو حنطة أو زبيب أو مايكال حتى يقوم مقام هذه الأربعة ، ويدخرها (٣) كما يدخر / ٣٥٨ هذه فليُخرج مما حصل فى يديه ، إن كانت مما تسقى بكلفة نصف العشر ، وإن كانت مما سقاها السماء فالعشر (٤) .

١٦٧٦ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : وكل شيء تخرج الأرض ففيه الزكاة بعد وظيفة (٥) عمر ما كان من سيح ففيه العشر ، وما كان بكلفة نصف العشر ، إن كان السلطان يأخذ أكثر مما وظف

(١) فى المطبوع ( تخفيفه ) وهو خلاف الأصل والمصرية .

(٢) فى المصرية ( كلها ) وهو خطأ ظاهر .

(٣) فى المصرية ( قد خرجها ) وهو خلاف الأصل والمعنى .

(٤) تقدم الكلام على الأرض الخراجية ، وهل يجتمع فيها العشر والخراج فى باب ( ما

تجب فيه الزكاة من الحنطة والشعير الخ . ) رقم ٧٧٨ ، وأيضاً فى كتاب الخراج رقم ١٦٦٩ .

(٥) تقدم الكلام على وظيفة عمر فى س رقم ١٦٦٩ .

عمر ليس عليه شيء <sup>(١)</sup> ، وإن كان أقل يخرج منها الزكاة <sup>(٢)</sup> .

١٦٧٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل له أرض من أرض السواد ثمن نصيبه من غلتها ما يقيمه <sup>(٣)</sup> ، وعليه دين ، وربما كان فيها الحشيش مما يسقيه هو بالماء متعمداً ، ليس من نبات المطر فينبت ، وربما طلع منه ما بين الدينار إلى العشرة دنانير ، وأقل وأكثر ، أترى له أن يبيعه ويقضى به دينه ، وليس له حيلة من وجه آخر ، وترى له أن ينفقه على نفسه إن كان مضطراً إليه ، وإن لم يكن عليه دين ، أو ترى له أن يستقرض وينفق على نفسه وعياله ، وهو يخاف أن يموت ، وعليه ذلك الدين وكيف ترى له أن يصنع ؟ .

فقال أبا : الذي سمعنا : أن الناس شركاء في ثلاث : الكلاء

(١) قال ابن القيم : ومن ظلم في خواجه فهل له أن يحتسب بالقدر الذي ظلم فيه من العشر ؟ فيه روايتان عن أحمد : إحداهما : ليس له ذلك ، كما لو سرق متاعه لم يحتسب به من الزكاة ، وهذا أمر العشر والخراج يجبان بسببين مختلفين لمستحقين مختلفين ، فهذا للمساكين وهذا لأهل الفئ ، والثانية : له أن يحتسب به ، لأنهما يجبان في الأرض بسبب المغل ، فإذا تعدى عليه العامل وجب فيه التقدير في أحدهما من ربح الآخر . أحكام أهل الذمة ١ / ١٢٦ .

(٢) تقدمت المسألة بنصها في س رقم ١٦٦٩ .  
ولهذا أسقطها في المطبوع ، وهذا تصرف في المخطوط غير مناسب .

(٣) في المصرية ( من عليها ما يقيمه ) وكذا يبدو لمن نظر في الأصل في أول وهلة . ولذلك جعله في المطبوع ( عن نصيبه من عليها ما يقيمه ) وقال في الهامش ( غير واضح في الأصل ، والجواب يحل الإشكال ) والصواب هو ما أثبتته ، والمعنى ( أن ثمن نصيبه من غلة هذه الأرض لا يكفيه ) .

والماء والنار (١) ، ولو كان هذا بقلأً أو شيئاً (٢) غير الكلأ كان أعجب  
إلى / (٣) .

٣٥٩

(١) هذا حديث ضعيف بهذا اللفظ ، كما قاله الألباني في الإرواء ٦ / ٦ .  
وأما الصحيح في هذا الباب هو الذى أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، قال : حدثنا ثور  
الشامي عن حريز بن عثمان عن أنى خدّاش عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال : قال  
رسول الله ﷺ : « المسلمون شركاء في ثلاث : في الماء ، والكلأ ، والنار » ٥ / ٣٦٤ .  
وأبو داود من طريق علي بن الجعد اللؤلؤى ، وعيسى بن يونس عن حريز بن عثمان  
به . انظر : السنن - كتاب البيوع والإيجارات - باب في منع الماء ٣ / ٧٥٠ - ٧٥١  
ح رقم ٣٤٧٧ .

وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام من طريق يزيد عن حريز بن عثمان . الأموال  
ص ٢٧١ ح رقم ٧٢٩ .

(٢) في الأصل والمصرية والمطبوع ( لو كان هذا بقل أو شيء ) وهو خلاف  
القاعدة والصواب ما أثبتته .

(٣) قال ابن قدامة : إذا كان في الأرض بئر وعين مستنبطة فنفس البئر وأرض العين  
مملوكة للمالك الأرض ، والماء الذى فيها غير مملوك ، لأنه يجرى من تحت الأرض إلى ملكه ،  
فأشبهه الماء الجارى في النهر إلى ملكه .

وروى عن أحمد ما يدل على أنه يملك ، فإنه قال في : رجل له أرض وآخر ماء فيشتركا  
صاحب الأرض والماء في الزرع ويكون بينهما ؟ فقال : لأبأس ، وهذا يدل على أن الماء مملوك  
لصاحبه ، وكذلك الحكم في النبات في أرضه من الكلأ والشوك ، ففى كل ذلك يخرج على  
الروايين في الماء ، والصحيح أن الماء لا يملك ، فكذلك هذه ، فإذا قلنا : لا يملك ،  
فصاحب الأرض أحق به من غيره ، لكونه في ملكه ، فإن دخل غيره بغير إذنه فأخذه  
ملكه ، لأنه مباح في الأصل ، فأشبهه ما لو عثش في أرضه طائر أو دخل فيها ظبي أو  
نضبت عن سمك ، فدخل إليه داخل ، فأخذه .

أما ما يحوزه من الماء في إنائه أو يأخذه من الكلأ في حبله أو يحوزه في رحله ، فإنه  
يملكه بذلك ، وله بيعه بلا خلاف بين أهل العلم ، فإن النبي ﷺ قال : « لأن يأخذ  
أحدكم حبلاً فيأخذ حزمة من حطب ، فيبيع ، فيكف الله به وجهه خير له من أن يسأل  
الناس أعطى أو منع » رواه البخارى ، وروى أبو عبيد في الأموال عن المشيخة « أن  
النبي ﷺ نهى عن بيع الماء إلا ما حمل منه » وعلى ذلك مضت العادة في الأمصار ببيع الماء  
في الروايا . والحطب والكلأ من غير نكير . انظر : المغنى ٤ / ٦١ - ٦٢ .

## كتاب الجنايات

### الواجب في القصاص

١٦٧٨ - سألت أبا عن الرجل إذا قتل الرجل خطأ ؟ قال :  
على عاقلته (١) الدية (٢) تؤدى في ثلاث سنين في كل سنة ثلث . (٣)  
قلت لأبى : فإن كان متعمداً ؟ قال : القود (٤) إلا أن يرضوا بالدية ،  
فلهم الخيار إن شاءوا قتلوا ، وإن شاءوا أخذوا الدية ، وإن شاءوا  
عفوا (٥) .

### الرجل يقتل بالمرأة

١٦٧٩ - سمعت أبى يقول : الرجل يقتل بالمرأة (٦) على

---

(١) العاقلة : هى العصابة والأقارب من قبل الأب الذين يعطون دية قتيل الخطأ .  
وهى صفة جماعة عاقلة ، وأصلها اسم فاعلة من العقل ، وهى من الصفات الغالبة . ومنه  
الحديث : الدية على العاقلة . النهاية ٣ / ٢٧٨ ، والقاموس ٤ / ١٩ مادة ( عقل ) .  
(٢) الدية بالكسر : حق القتل ، يقال : وديت القتل أدية دية . إذا أعطيت  
ديته ، وتديته : أى أخذت ديته . القاموس ٤ / ٣٩٩ ، والنهاية ٥ / ١٦٩ مادة ( ودى ) .  
(٣) فى قتل الخطأ ، الكفارة والدية على العاقلة بلا نزاع . انظر : الإنصاف  
٩ / ٤٤٦ ، والمغنى ٨ / ٢٧٢ وقال ابن قدامة : وماتحملة العاقلة يجب مؤجلاً فى ثلاث  
سنين ، فى كل سنة ثلثه إن كان دية كاملة : المقنع ٤ / ٦٥ وقال المرداوى : وهذا بلا نزاع .  
الإنصاف ١٠ / ١٣١ .

(٤) القود - محرقة - القصاص ، أى قتل القاتل بدل القتيل . النهاية ٤ / ١١٩  
والقاموس ١ / ٣٣١ مادة ( قود ) .

(٥) أجمع العلماء على أن القود لا يجب إلا بالعمد إذا توفرت شروطه - ولأولياء المقتول  
خيار بين إحدى ثلاث . القتل ، أو العفو ، أو أخذ الدية . انظر : المغنى ٨ / ٢٦٨ .  
(٦) وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ٩ / ٤٦٩ ، وانظر : المغنى =

حديث عمر <sup>(١)</sup> وأنس <sup>(٢)</sup> ومن احتج بالآية ( وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ..... وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ) <sup>(٣)</sup> فيلزمه أن لا يقص امرأة من رجل في شيء لأنه يعطل الآية ، وإذا قال : والجروح قصاص . فهذه الآية على ظاهرها ، فيقص الرجل من الرجل في الجرح ، والمرأة بالمرأة في الجرح ، فيلزم هذا أن تتعطل الآية فلا يقص جرح من جرح ولا سن من سن <sup>(٤)</sup> .

= أيضاً ٨ / ٢٩٦ ، وحكى ابن المنذر الإجماع على ذلك ، وقال : وروى عن عطاء وحسن غير ذلك . الإجماع ص ١٤٤ .  
وقال في الأوسط : قال الحسن البصري : لا يقتل الذكر بالأنثى حتى يؤدوا نصف الدية إلى أهله . الأوسط ١ / ١٢٢ .

(١) أثر عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قتل رجلاً بامرأة . المصنف ٩ / ٤٥٠ ح رقم ١٧٩٧٥ .  
وابن أبى شيبة من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب أن عمر قتل ثلاثة نفر من أهل صنعاء بامرأة . المصنف ٩ / ٢٩٦ ح رقم ٧٥٢٩ .

(٢) حديث أنس رضى الله عنه ، أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣ / ١٧٠ - ١٧١ ، ٢٠٣ ، ٢٦٢ ، والبخارى في الديات : باب إذا قتل بحجر أو بعضا . الصحيح مع الفتح ١٢ / ٢٠٠ ح رقم ٦٨٧٧ وفى باب من أقاد بالحجر ١٢ / ٢٠٤ ح رقم ٦٨٧٩ ، وفى باب قتل الرجل بالمرأة ١٢ / ٢١٣ ح رقم ٦٨٨٥ ومسلم في القسامة : باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره، وقتل الرجل بالمرأة ، عن أنس بن مالك بلفظ : أن يهودياً قتل جارية على أوضاع لها فقتلها بحجر . قال : فجىء بها إلى النبي ﷺ وبها رمق . فقال لها : أقتلك فلان ؟ فأشارت برأسها أن لا . ثم قال لها الثانية . فأشارت برأسها أن لا . ثم سألها الثالثة ، فقالت : نعم ، وأشارت برأسها ، فقتله رسول الله ﷺ بين حجرين . الصحيح ١٢٩٩/٣ ح رقم ١٦٧٢ .

(٣) سورة المائدة : الآية : ٤٥ .

(٤) ولا شك أن تعطيل العمل بالآية لا يجوز ، وقد عمل بها المسلمون من الصحابة ومن بعدهم في كل العصور في قصاص الجروح والشجاج ودية الأعضاء بين الرجال والنساء ، والسنة الثابتة في كل ذلك تؤيد القرآن وتفسره . والله أعلم .

## سئل عمن قتل عمداً فعفا بعض الورثة

١٦٨٠ - سألت أنى عن رجل قتل رجلاً (١) عمداً فعفا

٣٦٠ بعض الورثة قال : كل ما دخله / العفو فهو يصير إلى الدية (٢) على فعل عمر (٣) . قلت : فإن كان فى الورثة صبى أو مصاب ؟ قال : إن كان قد قتل عمداً لم يقدر (٤) به حتى يشب الصغير فيقتل أو يعفو . قلت لأنى : فإن كان مصاباً (٥) فى عقله ؟ قال : يصيرون إلى الدية . يأخذونها وترفع عنه حصه من عفا (٦) .

(١) فى الأصل والمصرية : رجل . وهو خطأ والصحيح ما أثبتته لأنه مفعول به لقتل ، وكذا فى المطبوع أيضاً .

(٢) ظاهر العبارة يدل على أنه إذا كان فى الورثة مجنون يسقط القصاص ويصيرون إلى الدية . وقال ابن قدامة : إن عفا بعضهم ، سقط القصاص ، وللباقين حقهم من الدية على الجاني . المقنع ٣ / ٣٥٤ .

وقال المرداوى : وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ٩ / ٤٨١ ، وانظر المغنى ٨ / ٣٥٣ والفتاوى ٣١ / ٣٦٥ .

(٣) أثر عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، أخرجه البيهقى من طريق يعلى بن عبيد ثنا الأعمش عن زيد بن وهب ، قال : وجد رجل عند امرأته رجلاً فقتلها ، فرفع ذلك إلى عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ، فوجد عليها بعض إختوتها ، فتصدق عليه بنصيبه ، فأمر عمر رضى الله عنه لسائرهم بالدية . السنن ٨ / ٥٩ .

ويسند آخر عن الأعمش به أن رجلاً قتل امرأته ، استعدى ثلاثة إخوة لها عليه عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ، فعفا أحدهم ، فقال عمر رضى الله عنه للباقيين : خذا ثلثى الدية ، فإنه لاسبيل إلى قتله . السنن الكبرى ٨ / ٦٠ .

وأخرجه من طريق محمد بن الحسن أنبأ أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعى عن عمر ، وذكر نحوه ، وقال البيهقى : هذا منقطع ، والموصول قبله يؤيده . السنن الكبرى ٨ / ٦٠ .

(٤) فى الأصل والمصرية : لم يقدر ، وهو خطأ ، والصواب بالجزم كما أثبتته ، لأنه معمول ( لم ) واستدرك عليه أيضاً زهير فى المطبوع .

(٥) فى الأصل والمصرية : مصاب . بالرفع ، والصحيح بالنصب لكونه خبراً ل ( كان ) .

(٦) قال ابن قدامة : وإن كان بعضهم صغيراً أو مجنوناً فليس للبالغ العاقل =

## سئل عن رجل قطع يد امرأة عمداً

١٦٨١ - حدثني أبي (١) قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، قال : كان مالك (٢) وسفيان (٣) وعبيد الله (٤) بن حسن يقولون (٥) : القصاص بين الرجل والمرأة في النفس وفيما دون النفس (٢ ، ٣ ، ٤) قال أبي : ومما يقوى هذا أن يهودياً قتل جارية على أوضاع (٦) لها ، فقتله (٧) رسول الله ﷺ (٨) .

= الاستيفاء ، حتى يصيرا مكلفين في المشهور عنه . المقنع ٣ / ٣٥٥ ، وقال المرداوي : وهو المذهب ، نص عليه . الإنصاف ٩ / ٤٨٢ ، والمغنى ٨ / ٣٤٩ ، وفي رواية أخرى بالكبار العقلاء استيفاءه . المصادر السابقة .

(١) كلمة : ( أبي ) غير موجودة في الأصل والمطبوع ، وهي موجودة في المصرية ويلزم وجودها ، لأن عبد الله بن أحمد لم يدرك عبد الرحمن بل توفي عبد الرحمن قبل ولادته .  
(٢) أخرج نحوه مالك في الموطأ ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : تعاقل المرأة الرجل إلى ثلث الدية . إصبعها كأصبعه وسنها كسنته وموضحتها كموضحته ومنقلتها كمنقلته . الموطأ ٢ / ٨٥٣ باب عقل المرأة . وانظر قول مالك في المدونة أيضاً ٤ / ٤٤٠ .

(٣) أثر سفيان الثوري أخرجه عبد الرزاق بلفظه في المصنف ٩ / ٤٥١ ح رقم ١٧٩٧٨ ، وابن أبي شيبة في المصنف ٩ / ٢٩٧ ح رقم ٧٥٣٦ .

(٤) لم أجد من خرج أثر عبيد الله بن حسن . أما هو فهو عبيد الله بن الحسن بن الحصين بن أبي الحر العنبري ، البصري ، قاضيه ، ثقة ، فقيه ، لكن عابوا عليه مسألة تكافؤ الأدلة ، مات سنة ثمان وستين ومائة ، ليس له عند مسلم سوى موضع واحد في الجنايز . تقريب التهذيب ١ / ٥٣١ ، وتهذيب التهذيب ٧ / ٧ .

(٥) في الأصل والمصرية : ( يقول ) والصواب ما أثبتته كما لا يخفى . وكذا في المطبوع أيضاً .

(٦) الأوضاح ، واحدها الوضع : حل من فضة ، سميت بذلك لبياضها ، وقيل : الوضع : الخُلْخَال . لسان العرب ٣ / ٤٧٦ مادة ( وضع ) .

(٧) تقدم تخريج هذا الحديث عن أنس رضي الله عنه في المسألة ١٦٧٩ .

(٨) أشار ابن قدامة في الاستدلال على تسوية القصاص بين الرجل والمرأة إلى هذا =

قال أنى : تقطع يده ، يقاد (١) منه ، لقوله (٢) ..... قلت  
لأنى : فإن كان خطأ ؟ قال : على عاقلته نصف دية المرأة (٣) .  
الوالد لا يقتل بابنه (٤)

١٦٨٢ - سألت أنى عن الرجل يقتل أباه أو ابنه ، يقتل (٥)  
به إذا كان له ولى غيره ؟ فقال أنى : أما الأب ، فلا يقتل إذا قتل ابنه  
فلا يقاد به ، تكون عليه الدية لغير أبيه ممن يرثه بعد أبيه (٦) وأما الابن  
٣٦١ يقتل أباه / فإنه يقاد به إن شاء ورثته (٧) .

= الحديث ، وقوله تعالى : ﴿ أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ وقوله : ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ ﴾ مع عموم سائر  
النصوص . المغنى ٨ / ٢٩٦ .

(١) قال ابن قدامة : كل من أقيد بغيره فى النفس أقيد به فيما دونها ، ومن لا فلا .  
المقنع ٤ / ٣ .

وقال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ١٠ / ١٤ ، وانظر  
المغنى أيضاً ٨ / ٢٩٦ .

(٢) فى الأصل والمصرية والمطبوع بياض ، والظاهر لى أنه قوله تعالى : (أَنَّ النَّفْسَ  
بِالنَّفْسِ . الآية ) .

(٣) قال ابن المنذر : أجمعوا على أن دية المرأة نصف دية الرجل . الإجماع ١٤٧ ،  
وانظر أيضاً : الإنصاف ١٠ / ٦٣ .

وأما الجراح فجراح المرأة يساوى جراح الرجل إلى ثلث الدية ، فإن جاوز الثلث فعلى  
النصف ، وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . انظر : المغنى ٨ / ٤٠٢ ، والإنصاف  
١٠ / ٦٣ ومنح الشفا الشافيات ٢ / ٢٢٣ وهو من مفردات المذهب .

(٤) كان العنوان فى الأصل غير واضح . وفى المصرية : الولد لا يقتل بأبيه وهو  
خطأ ، والصواب ما أثبتته ، لكونه موافقا للسؤال والجواب .

(٥) فى المطبوع : يقتل . وهو خلاف الأصل والنسخة المصرية ففيهما يعتد به  
وحيث لم يظهر لنا معناه أثبتنا ما فى المطبوع لظهور معناه وكونه متمشياً مع السياق .

(٦) قال ابن قدامة : لا يقتل الوالد بولده وإن سفل . المقنع ٣ / ٣٤٩ . وقال  
المرداوى : وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ٩ / ٤٧٣ ، وانظر أيضاً : المغنى  
٨ / ٢٨٥ .

(٧) قال ابن قدامة : ويقتل الولد بكل واحد منهما ( الأب والأم ) فى أظهر  
الروايتين . المقنع ٣ / ٣٤٩ .



## سئل (١) عن الحر يقتل بالعبد والمسلم بالكافر

١٦٨٣ - سألت أبا عن الرجل يقتل عبده يقتله الإمام أم لا ؟ فقال : يروى عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ : من قتل عبده قتلناه (٢) . وأخشى أن يكون هذا الحديث لا يثبت . (٣) قلت لأبي : فأيش تقول أنت ؟ قال : إذا كنت أخشى أن لا يكون يثبت

= وقال المرداوى : وهو المذهب مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب . والرواية الثانية : لا يقتل بواحد منهما . الإنصاف ٩ / ٤٧٤ ، وانظر : المغنى ٨ / ٢٨٩ .  
(١) سقطت من المطبوع عبارة : سئل عن . وجاء بدله : هل الحر .. الخ ، وهو خلاف الأصل .

(٢) حديث سمرة بن جندب أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥ / ١٠ - ١٢ ، ١٨ ، وأخرجه أبو داود في الدييات - باب من قتل عبده أو مثل به ، أيقاد منه . السنن ٤ / ٦٥٢ ح رقم ٤٥١٥ .

والترمذى في الدييات : باب الرجل يقتل عبده . السنن ٤ / ٢٦ ح رقم ١٤١٤ وقال : حسن غريب ، والنسائى في القسامة : باب القود من السيد للمولى . السنن ٨ / ٢٠ . وابن ماجه في الدييات : باب هل يقتل الحر بالعبد . السنن ٢ / ٨٨٨ ح رقم ٢٦٦٣ ، والدارمى في الدييات : باب القود بين العبد وبين سيده . السنن ٢ / ١٩١ . والحاكم في المستدرک ٤ / ٣٦٧ .

وكل هؤلاء من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب رضى الله عنه ، إلا الحاكم فإنه أخرجه من طريق هشام بن حسان عن الحسن ، وفي روايته عن الحسن مقالته تقريب التهذيب ٢ / ٣١٨ .

ورجال أكثر الأسانيد المذكورة ثقات ، إلا أنه من رواية الحسن عن سمرة بن جندب ، وفي سماعه عن سمرة خلاف ، فقد قال الإمام أحمد في المسند عند ذكر هذا الحديث : عن الحسن عن سمرة ، ولم يسمع منه . المسند ٥ / ١٠ .

وقال ابن قدامة : فأما حديث سمرة فلم يثبت ، قال أحمد : الحسن لم يسمع من سمرة ، إنما هي صحيفة ، وقال عنه أحمد : إنما سمع الحسن من سمرة ثلاثة أحاديث ليس هذا منها ، ولأن الحسن أفتى بخلافه . المغنى ٨ / ٢٧٩ ، ومسائل ابن هانئ ٢ / ٨٧ =  
س رقم ١٥٤٩ .

لا أثبتته ، ولا يقتل حر بعبد <sup>(١)</sup> ولا بذمي <sup>(٢)</sup> ويقتل بالمرأة <sup>(٣)</sup> .

١٦٨٤ - سألت أبا عن الحر يقتل بالعبد ؟ فقال : لا يقتل  
الحر بالعبد <sup>(٤)</sup> .

١٦٨٥ - قلت لأبي : فإذا قتل الرجل عبده ؟ قال : أنهيت  
حديث <sup>(٥)</sup> سمرة : من قتل عبده قتلناه <sup>(٦)</sup> ، ثم تلا هذه الآية ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوِيِّهِ سُلْطَاناً فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

١٦٨٦ - قلت لأبي : فإذا قتل الرجل المسلم النصراني  
أو اليهودي والمجوسي ؟ [ قال ] <sup>(٨)</sup> : لا يقتل به <sup>(٩)</sup> أذهب <sup>(١٠)</sup> إلى

=وقال البخاري : قال ابن المديني : سماع الحسن من سمرة صحيح ، وأخذ بحديث :  
من قتل عبداً قتلناه . التاريخ الكبير ٢ / ٢٩٠ .  
وقال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وأقره الذهبي . وراجع أيضاً مرويات سمرة  
بن جندب من مسند الإمام أحمد ، رسالة الماجستير لعبد العزيز عبيد الله الرحمانى من  
حديث رقم ١٣٣ - ١٣٩ .

- (١) هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ٩ / ٤٦٩ .
- وقال ابن قدامة : ولا يقتل السيد بعبد في قول أكثر أهل العلم . المغنى ٨ / ٢٧٨ .
- (٢) قال ابن قدامة : أكثر أهل العلم لا يوجبون على مسلم قصاصاً بقتل كافر ، أى  
كافر كان ، وقال النخعي والشعبي وأصحاب الرأي : يقتل المسلم بالذمي خاصة ، ثم نقل  
كلام الإمام أحمد واستبشاعه على هذا القول . المغنى ٨ / ٢٧٣ .
- (٣) تقدمت هذه المسألة والكلام في س ١٥٩٠ فتراجع .
- (٤) تقدم الكلام على هذه المسألة في س ١٦٨٣ .
- (٥) في المطبوع : حديثي وهو خطأ ، لأن الحديث واحد .
- (٦) تقدم تخريج هذا الحديث والكلام عليه في س ١٦٨٣ .
- (٧) سورة الإسراء : الآية : ٣٣ .
- (٨) كلمة : قال . غير موجودة في الأصل ، لكن يقتضيها السياق .
- (٩) تقدم الكلام على هذه المسألة في س ١٦٨٣ .
- (١٠) في المطبوع : أتذهب . وهو خلاف الأصل .

حديث أئى جحيفة عن على عن النبى ﷺ : لا يقتل مسلم بكافر (١) .

قال أئى : فكان الحسن يقول فى حديث سمرة : من قتل عبده قتلناه (٢) يحدث به عن سمرة عن النبى ﷺ ، وحدث به قتادة عنه ورواه خالد (٣) عن الحسن موقوفاً (٤) ، وقال قتادة : نسى الحسن هذا الحديث بعد (٥) / وكان الحسن لا يفتى به بعد (٦) .

٣٦٢

### فى (٧) حر وعبد قتلاً عبداً

١٦٨٧ - سألت أئى عن حر وعبد قتلاً عبداً ؟ قال : أما الحر

(١) حديث أئى جحيفة عن على عن النبى ﷺ ، أخرجه الإمام أحمد فى المسند ٧٩ / ١ .

وأخرجه البخارى فى الديات : باب العاقلة ١٢ / ٢٤٦ ح رقم ٦٩٠٣ ، وفى باب لا يقتل المسلم بالكافر ١٢ / ٢٦٠ ح رقم ٦٩١٥ .

والترمذى فى الديات : باب ما جاء لا يقتل مسلم بكافر ٤ / ٢٤ ح رقم ١٤١٢ .

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث والكلام عليه فى س ١٦٨٣ .

(٣) هو خالد بن مهران الحذاء .

(٤) لم أجد من خرج الحديث عن خالد عن الحسن موقوفاً عليه .

(٥) انظر السنن الكبرى فقد ذكر فيه قول قتادة هذا ٨ / ٣٥ .

وقال الخطائى : قلت : قد يحتمل أن يكون الحسن لم ينس الحديث ، ولكنه يتأوله على غير معنى الإيجاب ، ويراه نوعاً من الزجر ليرتدعوا فلا يقدموا على ذلك . معالم السنن ٦ / ٣١٢ .

وقال البيهقى : يشبه أن يكون الحسن لم ينس الحديث لكن رغب عنه لضعفه ، وأكثر أهل العلم بالحديث رغبوا عن رواية الحسن عن سمرة ، وذهب بعضهم إلى أنه لم يسمع منه غير حديث العقيقة . السنن الكبرى ٨ / ٣٥ .

(٦) أخرج عبد الرزاق عن الثورى عن يونس عن الحسن فى رجل قتل عبد نفسه ،

قال : لا يقتل به . المصنف ٩ / ٤٩٠ برقم ١٨١٣٨ .

(٧) كلمة : ( فى ) سقطت من المطبوع ، وهو خلاف الأصل .

فلا يقتل بالعبد ويكون على الحر نصف قيمة العبد في ماله . والعبد إن شاء سيده أسلمه بجنأته وإلا فداه بنصف قيمة العبد المقتول (١) .

### رجل وصبي قتلا رجلاً عمداً

١٦٨٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل وصبي قتلا رجلاً عمداً . فقال : إذا دخله من لا يقاد منه يصير (٢) دية المقتول (٣) . فعلى عاقلة الصبي أو المجنون (٤) نصف دية المقتول ، وعلى البالغ غير المجنون نصف الدية في ماله (٥) .

١٦٨٩ - سألت أبا عن رجل وصبي قتلا رجلاً ؟ قال :

---

(١) أشار ابن قدامة إلى هذه المسألة بنصها في المغنى فقال : وظاهر هذا أنه لا قصاص على العبد ، فيخرج مثل ذلك في كل قتل شارك فيه من لا يجب عليه القصاص ٢٩٤ / ٨ .

وقال في المقنع : وإن اشترك في القتل اثنان لا يجب القصاص على أحدهما . كالأب والأجنبي في قتل الولد ، والحر والعبد في قتل العبد ، والخطيء والعامد ، ففي وجوب القصاص على الشريك روايتان ، أظهرهما : وجوبه على شريك الأب والعبد ، وسقوطه عن شريك الخطيء ٣ / ٣٤٣ - ٣٤٤ .

وقال المرادوى : وهو المذهب . الإنصاف ٩ / ٤٥٨ .

(٢) في المطبوع : تصير . وهو خلاف الأصل ، والمعنى أنه لا قود في هذه الصورة بل يرجع إلى دية المقتول ، فلأولياء المطالبة بها والعفو عنها . والله أعلم .

(٣) في المطبوع : للمقتول ، وهو خطأ وخلاف الأصل .

(٤) في الأصل والمصرية : للمجنون . وهو خطأ ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٥) قال ابن قدامة : أما إذا شاركوا في القتل من لا قصاص عليه لمعنى في فعله ، كالصبي والمجنون فالصحيح في المذهب : أنه لا قصاص عليه .... وقال : وعن أحمد رواية أخرى : أن القود يجب على البالغ العاقل .

ثم قال : إذا ثبت هذا فإن الدية تجب عليهم أثلاثاً ، وعلى كل واحد منهم ثلثها . المغنى ٨ / ٢٩٥ .

عليهما الدية ، ولا قود عليهما ، يؤدى الرجل نصف الدية ، وعلى عاقلة  
الصبي نصف الدية (١) .

---

(١) أورد هذه المسألة ابن هانئ وأبو داود فى مسائلهما . انظر مسائل ابن هانئ  
٢ / ٨٦ س رقم ١٥٤٢ ، ومسائل أنى داود ص ٢٢٤ .

## كتاب الديات (١)

### سئل (٢) عن دية المسلم كم هي

١٦٩٠ - حدثنا أبو عبد الرحمن قال : سمعت أبا يقول : دية المسلم اثنا عشر ألفاً (٣) .

### سئل عن دية الأصابع /

٣٦٣

١٦٩١ - سمعت أبا يقول : وفي كل مفصل من الأصابع ثلث دية الأصبع إلا الإبهام ، في كل مفصل منها نصف (٤) ، وقال

(١) الديات : واحدتها دية ، مخففة ، وأصلها ودى ، والهاء بدل الواو كالعدة من الوعد يقال : وديت القتيل أديه دية إذا أعطيت ديته واتديت إذا أخذت الدية ، وهي في الأصل مصدر سمي به المال المؤدى إلى المجنى عليه أو أوليائه كالحلق بمعنى الخلق ، وهي ثابتة بالإجماع وسنده قوله تعالى : ﴿ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ﴾ ( النساء : ٩٢ ) وفي الخبر ( وفي النفس مائة من الإبل ) . المبدع ٨ / ٣٢٧ ، وانظر : اللسان ٢٠ / ٢٦١ .

(٢) في المطبوع العنوان هكذا ( دية المسلم كم هي ؟ ) وهو خلاف الأصل والمصرية .

(٣) يعني - اثنا عشر ألف درهم - هذا هو المذهب . انظر : الإنصاف ١٠ / ٥٨ وهو أحد أصول الدية الخمسة ، وهي الإبل والبقر والغنم ، والذهب والورق . قال القاضي : لا يختلف المذهب أن أصول الدية هذه الخمس ، وقال الناظم : هذا المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله ، وعنه : أن الإبل هي الأصل خاصة ، وهذه أبدال عنها . انظر : الإنصاف ١٠ / ٥٨ ، والمغنى ٨ / ٣٦٧ .

ومقدار الدية من كل منها كما يلي . من الإبل مائة ، ومن الذهب ألف مثقال ، ومن الورق اثنا عشر ألف درهم ، ومن البقر والحلل مائتان ، ومن الشاء ألفان ، ولم يختلف القائلون بهذه الأصول في قدرها إلا الورق فإن الثوري وأبا حنيفة وصاحبيه قالوا : قدرها عشرة آلاف من الورق . انظر التفصيل في ذلك في المغنى ٨ / ٣٦٨ .

(٤) قال ابن المنذر : وأجمعوا أن الأنامل سواء ، وأن في كل أنملة ثلث دية أصبع ،

=

الإبهام .

مالك : في الإبهام ثلاث مفاصل (١) قال أنى : وليس هذا بشيء ، من قال بهذا فقد ذهب ببعض الكف ، على قول مالك .

١٦٩٢ - سمعت أنى يقول : وفي الأصابع في كل أصبع عشرة من الإبهام (٢) ، قال : وفي كل مفصل من الأصابع ثلث دية الأصبع ، إلا الإبهام ، ففي كل مفصل نصف ديتها ، لأن فيها مفصلين ، أقول كما قال إبراهيم ، وهو من حديث وكيع عن سفيان عن منصور (٣) عن إبراهيم (٤) .

= وقال أيضاً : وأجمع كثير من أهل العلم أن في الإبهام أتملتين . الإجماع ص ١٤٩ . وقال الخرقى : وفي كل أتملة منها ( الأصبع ) ثلث عقلها ، إلا الإبهام ، فإنها مفصلان . ففي كل مفصل خمس من الإبهام . المختصر ص ١٨٢ .  
(١) في المنتقى للباجى : قال ابن المواز عن مالك : الإبهامان فيهما أتملتان ، فإذا قطعنا ففيهما عشر من الإبهام ، في كل واحد منهما خمس ، لأنها إذا ذهبت فقد ذهبت المنفعة ، وإبهام الرجل مثلها ، قال : وما سمعت فيه شيئاً وهو رأى .  
قال ابن سحنون : وروى ابن كنانة عن مالك : في الإبهام ثلاثة أنامل في كل أتملة ثلث دية الأصابع ، قال : وإليه رجع مالك . وأخذ أصحابه بقوله الأول ٧ / ٩٢ .  
وأشار ابن المنذر إلى قول مالك بقوله : وانفرد مالك بن أنس فقال : ثلاثة أنامل . وذكر أن ذلك أحد قوليهِ ، والآخر يوافق أى قول الجمهور . انظر : الإجماع ١٤٩ - ١٥٠ ، والمغنى ٨ / ٤٦٤ .

(٢) قال الخرقى : وفي كل أصبع من اليد والرجل عشر من الإبهام : المختصر ١٨٢ وقال ابن قدامة : هذا قول عامة أهل العلم ... ولا نعلم فيه مخالفاً إلا رواية عن عمر أنه قضى في الإبهام بثلاث غرة ، وفي التي تليها باثنتي عشرة ، وفي الوسطى بعشر ، وفي التي تليها بتسع ، وفي المختصر بست ، ثم ذكر أنه لما أخبر بكتاب النبي ﷺ أخذ به وترك قوله الأول . المغنى ٨ / ٤٦٣ .

(٣) هو منصور بن المعتمر .

(٤) هو إبراهيم النخعي : وأثره : أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن إبراهيم قال : في كل مفصل من الأصابع ثلث دية الأصبع إلا الإبهام ، فإنها مفصلان في كل مفصل النصف . المصنف ٩ / ٣٨٥ .

## سئل عن دية الأسنان

١٦٩٣ - سمعت أئى يقول : الأسنان كلها سواء ، قلت لأئى : فالضواحك تفضلها ؟ قال : لا . وكذلك أقول : فى السن خمس من الإبل (١) .

١٦٩٤ - حدثنى أئى قال : نا يزيد بن هارون قال : أخبر الحجاج بن أرطاة عن أئى إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن على : فى

---

= وأخرجه ابن أئى شعبة من هذا الطريق بلفظ : فى كل مفصل من الأصابع ثلث دية الأصبع إلا الإبهام ، فإن فى كل مفصل نصف ديتها . المصنف ٩ / ١٩٥ ح رقم ٧٠٥٤ . كانت العبارة من قوله ( قال : فى كل مفصل من الأصابع ) إلى آخرها توجد فى باب ( سئل عن دية الأسنان ) فنقلتها من هناك إلى هذا الباب لتعلقها به . وقد فعل ذلك فى المطبوع ، ولكنه لم يحسن فيه حيث أنه أقحمها فى محل غير مناسب . فإنه جعلها بعد قول الإمام مالك .

(١) قال ابن قدامة : لانعلم بين أهل العلم خلافاً فى أن دية الأسنان خمس خمس فى كل سن . المغنى ٨ / ٤٥١ . وقال المرداوى عن ذلك : هذا المذهب . الإنصاف ١٠ / ٨٤ . ونقل ابن قدامة عن الإمام رواية أخرى فقال : وحكى عن أحمد رواية : أن فى جميع الأسنان والأضراس الدية ، فيتعين حمل هذه الرواية على مثل قول سعيد ز للإجماع على أن فى كل سن خمساً من الإبل وورود الحديث به .

وقول سعيد كما ذكر ابن قدامة : أنه قال : لو كنت أنا لجعلت فى الأضراس بعيرين بعيرين فتلك الدية سواء - وروى ذلك مالك فى موطأه ، وعن عطاء نحوه . فيكون فى الأسنان ستون بعيراً لأن فيه اثنى عشر سنناً ، أربع ثنايا ، وأربع رباعيات ، وأربعة أنياب ، فيها خمس خمس ، وفيه عشرون ضرساً ، فى كل جانب عشرة ، خمسة من فوق ، وخمسة من أسفل ، فيكون فيها أربعون بعيراً ، فى كل ضرس بعيران ، فتكمل الدية .

وأما على قول عمر إن فى كل ضرس بعيراً ، فإنه مخالف للقياسين والأخبار ، ولا يوجب الدية الكاملة ، وإنما يوجب ثمانين بعيراً . قلت : والقول الأول أصح لقوة دليله بعد ثبوته وصراحته . المغنى ٨ / ٤٥٢ .



الأسنان خمس من الإبل (١) .

١٦٩٥ - حدثني أبي قال : نا وكيع قال : حدثنا مالك بن أنس عن داود بن الحصين عن أبي غطفان (٢) أن مروان سأل ابن عباس عن دية الضرس ؟ فقال : فيه خمس من الإبل ، وقال في الأسنان : اعتبرها بالأصابع ، عقلها سواء (٣) .

### القتيل يوجد في الطواف (٤)

١٦٩٦ - سألت أبي عن قتيل وجد في الطواف ؟ / فقال : ٣٦٤ لا بأس أن يديه - يعني السلطان - كما فعل عمر (٥) ، قلت : يعني

(١) أخرج عبد الرزاق عن معمر والثوري عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : في السن خمس من الإبل . المصنف ٩ / ٣٤٥ ح رقم ١٧٤٩٢ ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق به مثله . المصنف ٩ / ١٨٧ - ١٨٨ ح رقم ٧٠٢٣ .

والبيهقي بسنده عن سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن أبي إسحاق به مثله . السنن الكبرى ٨ / ٨٩ .

(٢) هو أبو غطفان - بفتحات - : بن طريف المدني ، ويقال : ابن مالك المري بالراء حجازي قيل : اسمه سعد . ثقة ، من كبار الثالثة . تهذيب التهذيب ١٢ / ١٩٩ ، تقريب التهذيب ٢ / ٤٦١ .

(٣) انظر محله في الموطأ ٢ / ٨٦٢ وفيه : عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري : أنه أخبره : أن مروان بن الحكم بعثه إلى عبد الله بن عباس ، يسأله ماذا في الضرس ؟ فقال عبد الله بن عباس : فيه خمس من الإبل ، قال : فردني مروان إلى عبد الله بن عباس ، فقال : أتجعل مقدم الفم مثل الأضراس ؟ فقال عبد الله بن عباس : لو لم تعتبر ذلك إلا بالأصابع ، عقلها سواء .

(٤) العنوان من هامش الأصل ، وهو غير موجود في المصرية .

(٥) أخرج عبد الرزاق عن الثوري عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود أن رجلاً قُتل في الكعبة ، فسأل عمر علياً ، فقال : من بيت المال . المصنف ١٠ / ٥١ ح رقم ١٨٣١٧ .

لا يبطل دم مسلم (١) .

## سئل عن العين القائمة (٢) واليد الشلاء

١٦٩٧ - سمعت أبا يقول : على حديث عمر (٣) في العين القائمة واليد الشلاء (٤) والسن السوداء ، ثلث ديتها في العين القائمة

= وابن أبي شيبه من طريق شعبة عن الحكم عن إبراهيم أن رجلاً قتل في الطواف ، فاستشار عمر الناس ، فقال على : ديته على المسلمين ، أو في بيت المال . المصنف ٣٩٥ / ٩ ح رقم ٧٩٦ .

(١) قال المداوي : يفدى ميت في زحمة - كجمعة وطواف - من بيت المال على الصحيح من المذهب ، وعنه : هدر ، وعنه : هدر في صلاة لا حج ، لإمكان صلاته في غير زحام خالياً . الإنصاف ١٠ / ١٤٩ .

(٢) في المطبوع ( الغائمة ) وهو خلاف الأصل المصرية والمعنى . والعين القائمة : التي ذهب بصرها . القاموس ٤ / ١٦٨ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن حدثه عن ابن المسيب عن عمر في اليد الشلاء والسن السوداء والعين القائمة ثلث ديتها . وعن ابن جريج عن داود بن أبي عاصم عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في اليد الشلاء تقطع بثلث ديتها ، وفي الرجل الشلاء بثلث ديتها .

وأيضاً عن ابن جريج عن أخبره عن ابن شهاب مثله ، وعن معمر عن قتادة قال : قضى عمر بن الخطاب في اليد الشلاء إذا قطعت بثلث ديتها .

وعن عثمان بن مطر عن سعيد عن قتادة عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس عن عمر مثله . المصنف ٩ / ٣٨٦ - ٣٨٧ - ح رقم ١٧٧١١ - ١٧٧١٢ . ١٧٧١٤ - ١٧٧١٦ .

وأخرج ابن أبي شيبه قال : حدثنا يزيد بن هارون عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب قال : في السن السوداء إذا نزع ، وكانت ثابتة ثلث ديتها ، وفي العين العوراء إذا نحتت وكانت قائمة ثلث ديتها ، وفي اليد الشلاء إذا قطعت ثلث الدية . المصنف ٩ / ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٦ ح رقم ٧١٠٧ ، ٧١١٥ ، ٧١٥٨ ، وانظر أيضاً : السنن الكبرى ٨ / ٩١ ، ٩٨ .

(٤) قال ابن قدامة : اليد الشلاء التي ذهب منها منفعة البطش ، والعين القائمة التي ذهب بصرها ، وصورتها باقية ( كصورة الصحيحة ) المغنى ٨ / ٤٦٦ .

إذا فقتت فقلعت وفي اليد الشلاء إذا قطعت ، وفي السن السوداء إذا قلعت (١) . وقال بعض الناس : إذا أصيبت اليد الشلاء والعين القائمة والسن السوداء ، ففيها حكم (٢) ، فكأنه قد يأخذ لها دية ، ويأخذ لها حكومة بعد ما قد حكم لها بالدية إذا أصيبت .

١٦٩٨ - فيما قرأت على أئى : قال : إذا أصاب خطأ ففيه الدية ولا قود (٣) .

١٦٩٩ - حدثنا شيبان بن أئى شيبية (٤) قال : حدثنا أبو هلال الراسى (٥) قال حدثنا : عبد الله بن بريدة (٦) عن يحيى بن

(١) هذا مروى عن عمر بن الخطاب ، وبه قال إسحاق والإمام أحمد في رواية عنه . انظر : المغنى ٨ / ٤٦٦ ، والإنصاف ١٠ / ٨٩ ، منح الشفا الشافيات ٢ / ٢٢١ .  
(٢) وبه قال مسروق والزهرى ومالك والشافعى وأبو ثور وأبو حنيفة وابن المنذر ، وإليه ذهب الإمام فى رواية ثانية عنه ، وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . انظر المغنى ٨ / ٤٦٦ - ٤٦٧ ، والإنصاف ١٠ / ٨٨ ، ومنح الشفا الشافيات ٢ / ٢٢١ قلت : وهذا هو الراجح لقوة دليله . والله أعلم .

(٣) قال ابن قدامة : ويشترط لوجوب القصاص فى الجروح ثلاثة أشياء ، أحدها : أن يكون عمداً محضاً ، فأما الخطأ فلا قصاص فيه إجماعاً . لأن الخطأ لا يوجب القصاص فى النفس ، وهى الأصل ، ففيما دونها أولى والثانى : التكافؤ بين الجراح والمجروح . والثالث : إمكان الاستيفاء من غير حيف ولا زيادة . المغنى ٨ / ٣١٧ . وقال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ١٠ / ١٤ .

(٤) هو شيبان بن فروخ أئى شيبية الحبظى : بمهملة وموحدة مفتوحة ، مولاهم أبو محمد الأئبلى : بضم الموحدة وتشديد اللام . صدوق بهم ، ورمى بالقدر . قال أبو حاتم : اضطر الناس إليه أخيراً ، مات فى سنة ست أو خمس وثلاثين ومائتين ، وله بضع وتسعون سنة - تهذيب التهذيب ٤ / ٣٧٤ ، تقريب التهذيب ١ / ٣٥٦ .

(٥) محمد بن سليم أبو هلال الراسى : بمهملة ثم موحدة ، البصرى . قيل : كان مكفوفاً ، وهو صدوق ، فيه لين ، مات فى آخر سنة سبع وستين ومائة ، وقيل : بعد ذلك . تهذيب التهذيب ٩ / ١٩٥ - ١٩٦ ، تقريب التهذيب ٢ / ١٦٦ .  
(٦) هو عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمى أبو سهل المروزى قاضى مرو أخو =

يعمر (١) عن ابن عباس أنه قال : في اليد الشلاء ثلث الدية ،  
وفي العين القائمة (٢) إذا خسفت (٣) ثلث الدية (٤) .

### سئل عن الرجل يضرب الرجل فلا يستمسك خلاه

١٧٠٠ - سألت أبا عن رجل يضرب رجلاً على ظهره حتى

٣٦٥ لم يستمسك خلاه فقال : / بعض الناس يقول فيه : الدية (٥) .  
قلت لأبي : ما تقول فيه ؟ قال : ماذا (٦) عندى ببعيد ، كأنه رآه  
حسناً (٧) قال : فقال : يروى عن عبد الرحمن بن أبي أمية (٨) قوله :

= سليمان وكانا توأمين ، ثقة مات سنة خمس ومائة .  
وقيل : بل خمس عشرة ، وله مائة سنة . تهذيب التهذيب ٥ / ١٥٧ - ١٥٨ ، تقريب  
التهذيب ١ / ٤٠٣ - ٤٠٤ .

(١) هو يحيى بن يعمر : بفتح التحتانية والميم بينهما مهملة ساكنة ، البصري ، أبو  
سليمان ، نزيل مرو وقاضيه ، ثقة فصيح ، وكان يرسل ، مات قبل المائة ، وقيل : بعدها ،  
تهذيب التهذيب ١١ / ٣٥ - ٣٦ ، تقريب التهذيب ٢ / ٣٦١ .  
(٢) في المطبوع ( القائمة ) وهو خلاف الأصل والمصرية والمعنى ، وقد تقدم بيانه  
في المسألة السابقة .

(٣) في المطبوع ( حسنت ) وهو خلاف النسختين والمعنى ، وهو في مصنف ابن  
أبي شيبة ( نخست ) ويأتى تحريكه بعده .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة من طريق وكيع عن أبي هلال به - عن قتادة عن ابن بريدة  
به . ولفظه : في اليد الشلاء إذا قطعت ثلث الدية ، وفي العين القائمة إذا نخست ثلث  
ديتها . المصنف ٩ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ، ٢١٧ ح رقم ٧١١٣ ، ٧١٥٩ .

(٥) قال ابن قدامة : وبهذا قال ابن جريج وأبو ثور وأبو حنيفة ، ولم أعلم فيه ،  
مخالفاً . المغنى ٨ / ٤٦٤ .

(٦) في المطبوع : ( ما هذا ) وهو خلاف الأصل والمصرية .  
(٧) في المقنع : وإذا لم يستمسك الغائط أو البول ( يعنى إذا ضربه ) ففى كل  
واحد من ذلك دية كاملة ٤ / ٤٦ .

قال المرداوى : وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقال : وعنه : يجب ثلث  
الدية ، اختاره ابن أبي موسى في الإرشاد ، وخص الرواية ( أى رواية الثلث ) في المغنى  
والشرح بما إذا لم يستمسك البول . الإنصاف ١٠ / ٩٣ ، ٩٤ ، وانظر أيضاً : المغنى ٨ / ٤٦٤ .

(٨) هو عبد الرحمن بن أبي أمية الكنانى الضمرى المكي ثم المصرى . ذكره =

ليس فرقة (١) أحد ، قال : فيه الدية . وهو من حديث ابن جريج (٢) .

### في لسان الأخرس يقطع (٣)

١٧٠١ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل قطع لسان رجل أخرس فقال : هذا مثل اليد الشلاء والعين القائمة (٤) ، قال : قضى فيه عمر بثلث الدية (٥) - قلت لأبي : ما تقول أنت ؟ قال : ثلث الدية (٦) .

= البخارى فى تاريخه وابن حبان فى الثقات فى الطبقة الثالثة . ( يعنى من أتباع التابعين ) ورد عليه ابن حجر فقال : لو عرف ابن حبان رواية طلق التى ذكرها البخارى ( وهى أنه سمع ابن عمر فى غزوة البحر ) لذكره فى التابعين ، لتصريحه بسماعه عن ابن عمر رضى الله عنهما .

وقال : قال أبو سعيد بن يونس : عبد الرحمن بن أبى أمية الكنانى الضمرى يكنى أبى الوليد كان رجلاً صالحاً ، مات قريباً من سنة ثمان ومائة . التاريخ الكبير ٥ / ٢٥٧ - ٢٥٨ ، الثقات ٧ / ٧٥ ، تعجيل المنفعة ص ٢٤٧ .

(١) هكذا فى النسختين والمطبوع . ولعله يقصد بذلك بيان إجماع العلماء فى ذلك ، كما قال ابن قدامة . ولا أعلم فيه مخالفاً . المغنى ٨ / ٤٦٤ ، ولم أعثر على من خرج قوله . (٢) لم أجد من خرج حديثه . وإنما وجدت أن عبد الرزاق أخرج عن ابن جريج عن رجل عن الشعبي أنه قال : فى المثانة إذا خرقت فلم تمسك البول ثلث الدية ، قال : وأقول أنا : الدية وافية ، وقاله أهل الشام .

وأيضاً أخرج عن ابن جريج عن عبد الكريم قال : إذا لم يستطع أن يمسك خلاءه فالدية . المصنف ٩ / ٣٧٥ - ٣٧٦ ح رقم ١٧٦٥٦ ، ١٧٦٥٨ .

وقول الشعبي أخرجه ابن أبى شيبه من طريق ابن جريج قال : بلغنى عن الشعبي قال : ثم ذكر قوله . ولم يذكر ، قال : وأقول أنا . الخ . المصنف ٩ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ح رقم ٧٢٠٩ .

(٣) فى المطبوع ( قطع ) وهو خلاف الأصل والمصرية .

(٤) فى المطبوع ( القائمة ) وهو خلاف الأصل والمصرية والمعنى .

(٥) أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج عن رجل عن مكحول قال : قضى عمر ابن الخطاب فى لسان الأخرس يستأصل بثلث الدية . المصنف ٩ / ٣٥٩ ح رقم ١٧٥٦٤ .

(٦) انظر رواية فى هذا المعنى عن الإمام أحمد فى مسائل ابن هانىء ٨٧/٢ س رقم ١٥٤٧ .

## في ذكر الخصى والعين إذا قطع

١٧٠٢ - سألت أئى عن رجل قطع ذكر خصى ؟ فقال :  
ثلث الدية ، قلت لأئى : ما تقول في ذكر العين ؟ قال : أقول : في  
ذكر العين الدية كاملة (١) .

## سئل عن دية اللسان إذا قطع

١٧٠٣ - سمعت أئى يقول: في اللسان الدية (٢) ، وإن قطع  
من اللسان شيء ؟ قال : بقدر (٣) الحروف ، قال : يهجرى فما نقص

= قال ابن قدامة : وفي لسان الأخرس روايتان كالروايتين في اليد الشلاء ، وكذلك كل  
عضو ذهبت منفعته وبقيت صورته ... فكله يخرج على الروايتين : إحداهما : فيه ثلث  
ديته ، والأخرى : حكومة . المغنى ٨ / ٤٦٨ . وذكر المرداوى أن المذهب في لسان الأخرس  
الحكومة . انظر : الإنصاف ١٠ / ٨٨ .

ونقل على ذلك ابن المنذر الإجماع وقال : وانفرد قتادة والنخعي فحمل أحدهما فيه  
الدية . والآخر ثلث الدية . الإجماع ص ١٤٩ .

(١) ذكره ابن قدامة في المغنى ضمن كل عضو ذهبت منفعته وبقيت صورته فقال :  
..... وذكر الخصى والعين إذا قلنا لاتكمل ديتها ..... فكله يخرج على الروايتين ،  
إحداهما : فيه ثلث ديته ، والأخرى حكومة . المغنى ٨ / ٤٦٨ .

ذكره في المقنع في ضمن الأعضاء الشلاء والعين القائمة وغيرها . والتي قال فيها  
حكومة . انظر : المقنع ٤ / ٤٢ .

وقال المرداوى : وهذا المذهب في ذلك كله ، وعليه أكثر الأصحاب ، ثم أورد عنه  
رواية أخرى أن في ذكر الخصى والعين كمال ديتهما . وفي رواية ثالثة في ذكر العين كمال ديته .  
انظر : الإنصاف ١٠ / ٨٨ - ٨٩ .

(٢) نقل ابن المنذر إجماع العلماء على أن في اللسان الدية . الإجماع ١٤٨ ، وقال  
ابن قدامة : أجمع أهل العلم على وجوب الدية في لسان الناطق . المغنى ٨ / ٤٤٧ . انظر  
أيضاً : المقنع ٤ / ٣٧ .

(٣) في المطبوع ( تقدر ) وهو خلاف الأصل والنسخة المصرية .

حسب بقدر ذلك من الدية ، إذا أراد أن يقول : (ث) قال  
(ث) (١) .

١٧٠٤ - حدثني أبي قال : حدثنا عمر بن عبيد الطنّافسي (٢)  
عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن عليّ قال : وفي اللسان  
الدية (٣) .

### ٣٦٦ / دية اليهودى والنصرانى والمجوسى

١٧٠٥ - سمعت أبى سئل - وأنا أسمع - عن دية اليهودى  
والنصرانى ؟ فقال : ستة آلاف على النصف من دية المسلم (٤) .

(١) قال ابن قدامة : وفي بعض الكلام بالحساب ، يقسم على ثمانية وعشرين  
حرفاً . المقنع ٤ / ٤٦ .

قال المرداوى معلقاً عليه : هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف  
١٠ / ٩٤ .

(٢) هو عمر بن عبيد بن أمية الطنّافسي . بفتح الطاء والنون وبعد الألف فاء  
مكسورة ، ثم سين مهملة ، الكوفي ، الحنفى الأيادى مولا هم أبو حفص . صدوق ، مات  
سنة خمس وثمانين ومائة . وقيل : بعدها . تهذيب التهذيب ٧ / ٤٨٠ - ٤٨١ ، تقريب  
التهذيب ٢ / ٦٠ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق عن معمر والثورى به ، وابن أبى شيبه من طريق  
أبى الأحوص ، والبيهقى من طريق أبى عوانة كلهم عن أبى إسحاق به مثله ، وانظر : مصنف  
عبد الرزاق ٩ / ٣٥٨ ح رقم ١٧٥٦١ .

ومصنف ابن أبى شيبه ٩ / ١٧٦ ، ح رقم ٦٩٨٧ . والسنن الكبرى  
٨ / ٨٩ ، وأخرجه ابن أبى شيبه من طريق ابن أبى نجیح عن عاصم . المصنف ٩ / ١٧٨  
ح رقم ٦٩٨٨ .

(٤) قال ابن قدامة : ودية الكتانى : نصف دية المسلم . المقنع ٤ / ٢٩ .  
قال المرداوى معلقاً عليه : سواء كان ذمياً أو مستأمناً ، أو معاهداً ، هذا المذهب  
بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب ..... وعنه : ثلث ديته ، اختاره أبو محمد الجوزى ،  
وقال : إن قتله عمداً فدية المسلم . =

- ١٧٠٦ - سئل عن دية المرأة اليهودية والنصرانية ؟ فقال :  
على النصف من دية الرجل اليهودى والنصرانى ثلاثة آلاف (١) .
- ١٧٠٧ - سمعت أبى سئل عن دية المجوسى ؟ فقال :  
ثمانمائة (٢) .

### فى اللحية والشاربين

- ١٧٠٨ - سمعت أبى يقول : وفى اللحية الدية إذا حلقها فلم  
تنبت فيها الدية (٣) . وإذا حلقها فنبتت يؤدب (٤) ، وفى الشاربين  
حكومة إذا لم ينبت .

= ثم نقل عنه رجوعه عن هذه الرواية فى رواية أبى الحارث ، كما نقل عن أبى بكر أنه  
قال : المسألة رواية واحدة - أنها على النصف - الإنصاف ١٠ / ٦٤ - ٦٥ ، وانظر  
أيضاً المغنى ٨ / ٣٩٩ .

(١) قال ابن قدامة فى المغنى : فأما ديات نسائهم فعلى النصف من دياتهم ، لانعلم  
فى هذا خلافاً ٨ / ٤٠٠ ، انظر أيضاً : المقنع ٤ / ٢٩ - ٣٠ ، والإنصاف  
١٠ / ٦٥ .

(٢) فى المقنع ( دية المجوسى والوثنى ثمانمائة درهم ) ٤ / ٣٠ ، وعلق عليه  
المرداوى بقوله : بلا نزاع . الإنصاف ١٠ / ٦٥ ، وفى المغنى : وهذا قول أكثر أهل  
العلم ، وقال أحمد : ما أقل ما اختلف فى دية المجوسى ٨ / ٤٠١ .

(٣) فى المغنى : ولا تجب فى شئ من هذه الشعور ( شعر اللحية والرأس  
والحاجبين وأهداب العينين ) إلا بذهايه على وجه لا يرجى عوده . المغنى ٨ / ٤٤٣ .  
وقال فى المقنع : وفى كل واحد من الشعور الأربعة الدية . وهى شعر الرأس  
واللحية والحاجبين وأهداب العينين ٤ / ٤٩ .

وقال المرداوى معلقاً عليه : هذا المذهب ، نص عليه ، وعليه الأصحاب ، وعنه :  
فى كل شعر من ذلك حكومة . كالشارب ، نص عليه . الإنصاف ١٠ / ١٠١ .

(٤) لأنه من قبيل الجناية على الناس بما لا يوجب حداً ولا قصاصاً ولا دية ، وفى  
مثل هذه الجناية على إنسان يشرع التعزير والتأديب ، انظر : المغنى ٩ / ١٧٦ ، والمقنع  
٤ / ١١٨ .



١٧٠٩ - وفيما قرأت على أئى : وفى الشارب حكومة ،  
يحكم بها على قدر ما يرى (١) .

### سئل عن السمحاق والموضحة

١٧١٠ - سمعت أئى يقول : السمحاق (٢) التى لا تشق  
العظم - قال مرة : لا توضح العظم ، فى الشجة ، والموضحة (٣)  
فى الرأس التى تشق الجلد وتوضح العظم ، وفى الموضحة : خمس من  
الإبل (٤) .

قال أئى : والموضحة إذا شجه حتى فضح (٥) العظم .

١٧١١ - حدثنى أئى قال : حدثنا وكيع عن سفيان ،  
وعبد الرزاق ، قال : أخبرنا سفيان عن جابر عن عبد الله بن نجى

(١) هذا هو المذهب ، نص عليه . انظر : منتهى الإرادات ٢ / ٤٤ . وشرح  
منتهى الإرادات ٣ / ٣٢١ ، الإنصاف ١٠ / ١٠١ .

(٢) قال ابن الأثير : وهى التى بينها وبين العظم قشرة رقيقة .  
وقيل : تلك القشرة هى السمحاق ، وهى فوق قحف الرأس . فإذا انتهت الشجة  
إليها سميت سمحاقاً . النهاية ٢ / ٣٩٨ ، وانظر أيضاً : الإنصاف ١٠ / ١٠٦ ، وفى ذلك  
حكومة ، وهو المذهب ، وعليه الأصحاب ، وفى رواية عن الإمام أحمد : أربعة من  
الإبل ، انظر المصدر السابق ١٠ / ١٠٧ .

(٣) قال ابن الأثير : وهى التى تبدى وضح العظم - أى يياضه . انظر : النهاية  
٥ / ١٩٦ ، انظر أيضاً : المغنى ٨ / ٤٦٩ .

(٤) قال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ١٠ / ١٠٧ ،  
ونقل ابن المنذر إجماع الأئمة على ذلك ، وكذلك على أن الموضحة تكون فى الرأس  
والوجه . انظر : الإجماع ١٤٧ ، وانظر أيضاً : المغنى ٨ / ٤٦٩ .

(٥) فى الأصل ( فضح ) وفى المصرية ( نفح ) وفى المطبوع ( وضح ) والظاهر  
أنه الأنسب للسياق ، لأن الموضحة من الوضع . وهو البياض من كل شيء . انظر :  
النهاية ٥ / ١٩٥ .

٣٦٧ الحضرمي (١) عن علي قال : في السمحاق / أربع من الإبل .

قال عبد الرزاق : قضى بأربع من الإبل (٢) .

١٧١٢ - سمعت أبا يقول : السمحاق التي لا توضح العظم

في الشجة .

(١) في الأصل والمصرية والمطبوع ( جابر بن عبد الله بن يحيى الحضرمي ) وفي مصنف عبد الرزاق ( جابر بن عبد الله بن نجى ) وكلاهما خطأ ، والصواب ما أثبتته ، لأنني لم أجد أحداً بهذا الاسم ، وإنما وجدت من يسمى باسم عبد الله بن نجى ، وأما جابر فهو جابر الجعفي . كما هو في السنن الكبرى للبيهقي ( وعن جابر الجعفي عن عبد الله بن نجى عن عليّ مثله ) ٨ / ٨٤ .

وعبد الله بن نجى هو : عبد الله بن نجى - بنون وجيم مصغراً - بن سلمة بن جشم الحضرمي الكوفي ، أبو لقمان ، صدوق ، من الثالثة . تهذيب التهذيب ٦ / ٥٥ ، تقريب التهذيب ١ / ٤٥٦ .

(٢) انظر مصنف عبد الرزاق ٩ / ٣١٢ ح رقم ١٧٣٤٠ .  
ولفظه : أن علياً قضى في السمحاق - وهي الملقطة - بأربع من الإبل ، ( والملقطة قشرة رقيقة بين عظم الرأس ولحمه . اللسان ١ / ١٤٨ مادة لطاء ) .  
وأخرجه أيضاً عن الثوري عن منصور عن الحكم عن عليّ مثله ٩ / ٣١٢ ح رقم ١٧٣٤١ .

وأخرج ابن أبي شيبة عن جرير عن منصور عن الحكم قال : كان عليّ يجعل في التي لم توضح وقد كادت : أربع من الإبل .

وقال : وذكر عن الحكم عن عليّ مثل ذلك . المصنف ٩ / ١٤٨ ، ح رقم ٦٨٦٤ وقال البيهقي : وروينا عن الحكم بن عتبة عن علي رضي الله عنه أنه قال : في السمحاق أربع من الإبل ، وعن جابر الجعفي عن عبد الله بن نجى عن عليّ مثله ، والأول : منقطع ، والثاني : منقطع ( كذا ) .

ثم إن صحت هذه الرواية فهي محمولة على أنهم حكموا فيما دون الموضحة بحكومة بلغت هذا المقدار . السنن الكبرى ٨ / ٨٤ .

### سئل عن دية الآمة والمأمومة (١)

١٧١٣ - سمعت أئى يقول : وفى الآمة ثلث الدية (٢) ، والآمة : الرجل يضرب الرجل بشجة حتى تبلغ دماغه ولا تصل إلى الدماغ ، ولا قود فى الآمة ، لأنه لا يقوم عليها (٣) .

١٧١٤ - حدثنى أئى قال : نا عبد الرزاق قال : حدثنا معمر عن أئى إسحاق عن عاصم عن على قال : وفى المأمومة ثلث الدية (٤) .

١٧١٥ - حدثنى أئى قال : حدثنا عبد الرزاق قال : أخبرنا

(١) قال ابن الأثير : هما ( الآمة والمأمومة ) الشجة التى بلغت أم الرأس ، وهى الجلدة التى تجمع الدماغ . النهاية ١ / ٦٨ .

(٢) قال المرداوى : بلا نزاع ، ( أئى فى الآمة ثلث الدية ) الإنصاف ١٠ / ١١١ ، ونقل ابن المنذر على ذلك إجماع الأئمة . وقال : وانفرد مكحول فقال : إذا كانت عمداً ففيها ثلثا الدية ، وإذا كانت خطأ ففيها ثلث الدية . الإجماع ص ١٤٨ ، وانظر أيضاً : المغنى ٨ / ٤٧٣ .

(٣) قال الخرقى : وليس فى المأمومة ولا فى الجائفة قصاص . المختصر ١٧٧ . وقال ابن قدامة معلقاً على ذلك : المأمومة شجاج الرأس ، وهى التى تصل إلى جلدة الدماغ ، وتسمى تلك الجلدة أم الدماغ لأنها تجمعها ، فالشجة الواصلة إليها تسمى مأمومة وآمة ، وليس فيهما قصاص عند أحد من أهل العلم نعلمه إلا ماروى عن ابن الزبير أنه قص من المأمومة ، فأنكر الناس عليه ، وقالوا : ماسمعنا أحداً قص منها قبل ابن الزبير . المغنى ٨ / ٣٢٣ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق عن معمر وأيضاً عن الثورى عن أئى إسحاق به مثله - انظر المصنف ٩ / ٣١٦ ح رقم ١٧٣٥٦ ، ١٧٣٥٧ . وأخرجه ابن أئى شبيه من طريق أئى الأحوص عن أئى إسحاق به . المصنف ٩ / ١٤٥ ح رقم ٦٨٤٨ .

ابن جريج : قال عمر بن عبد العزيز : (١) قضى عمر بن الخطاب في المأمومة بثلاث الدية ، أو عدل ذلك من الذهب أو الورق ، وفي مأمومة المرأة ثلث ديتها أو عدل ذلك من الذهب أو الورق (٢) .

### في الظفر إذا أعوز

١٧١٦ - سمعت أبا يقول : وفي الظفر إذا أعوز (٣) خمس

(١) عمر بن العزيز بن مروان بن الحكم بن أفي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي أبو حفص المدني ثم الدمشقي أمير المؤمنين ، أمه أم عاصم بنت عاصم ابن عمر بن الخطاب ، ولي إمرة المدينة للوليد ، وكان مع سليمان كألوزير ، ولي الخلافة بعده ، فعد مع الخلفاء الراشدين ، مات في رجب سنة إحدى ومائة ، وله أربعون سنة ، ومدة خلافته سنتان ونصف . تهذيب التهذيب ٧ / ٤٧٥ - ٤٧٨ ، تقريب التهذيب ٢ / ٥٩ - ٦٠ .

(٢) أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : في المأمومة ثلث العقل ، ثلاثة وثلاثون من الإبل ، أو عدلها من الذهب أو الورق ، قال : وقضى عمر ابن الخطاب بمثل ذلك . المصنف ٩ / ٣١٧ ح رقم ١٧٣٦٣ .

لم يوجد في المصنف المطبوع عن عمر رضى الله عنه في باب المأمومة سوى هذا . وأخرج في باب ( متى يعاقل الرجل المرأة ) عن ابن جريج عن عبد العزيز عن عمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب أنراً طويلاً فيه : وعقل الرجل والمرأة سواء حتى يبلغ الثلث ، ثم يفرق عقل الرجل والمرأة عند ذلك فيفرق . فيكون عقل الرجل في ديته ، وعقل المرأة في ديتها . المصنف ٩ / ٣٩٥ ح رقم ١٧٧٥٣ .

(٣) وهو من عوز الشيء عوزاً إذا لم يوجد - انظر : لسان العرب ٧ / ٢٥٢ مادة ( عوز ) هكذا في الأصل والمصرية . وفي بعض المصادر الأخرى ( أعوز ) فهو من العوار : وهو العيب . انظر : النهاية ٣ / ٣١٨ .

دية الإصبع (١) يروى عن ابن عباس (٢) . وقال مجاهد : فيه ناقة (٣) .

### سئل (٤) عن الأنف إذا جدع

١٧١٧ - / سمعت أبا يقول : في الأنف إذا أوعى (٥) جدعا ٣٦٨

الدية (٦) .

(١) في المقنع : وفي الظفر خمس دية الأصابع . المقنع ٤ / ٣٩ .

قال المرداوى معلقاً عليه : وهو بغيران ، وهو صحيح لانزاع فيه ، وهو من مفردات المذهب ، سواء كانت من يد أو رجل . الإنصاف ١٠ / ٨٤ ، وانظر أيضاً : منح الشفا ٢ / ٢٢٢ .

(٢) أخرج عبد الرزاق عن الثوري عن خالد الحذاء عن عمرو بن هرم عن جابر ابن زيد عن ابن عباس قال : في الظفر إذا أعور خمس دية الإصبع . المصنف ٩ / ٣٩٣ ح رقم ١٧٧٤٤ .

وأخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان الثوري ٩ / ٢٢٠ ح رقم ٧١٧٢ وأيضاً عن ابن علية عن خالد ٩٠ / ٢٢٢ ح رقم ٧١٨٠ .

(٣) أخرج عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : إن اسودت الظفر أو أعورت ، فناقة .

وأيضاً عن ابن جريج قال : أخبرني ابن أبي نجيح عن مجاهد أنه كان يقول : إذا ببست الظفر ففيه ناقة . المصنف ٩ / ٣٩١ - ٣٩٢ ح رقم ١٧٧٣٥ - ١٧٧٣٦ .

وأخرج ابن أبي شيبة من طريق الضحاك عن ابن جريج بلفظ ، في الظفر إذا لم ينبت ففيه بنت مخاض ، فإن لم يوجد ففيه بنت لبون . المصنف ٩ / ٢٢١ ح رقم ٧١٧٧ .

(٤) سقطت كلمة ( سئل ) من المطبوع على خلاف الأصل والمصرية .

(٥) في المطبوع ( ادعى ) وهو خلاف الأصل والمصرية ، ولعله تحريف من الطابع .

قال في اللسان : يقال : أوعى جدعه واستوعاه إذا استوعبه ١٢ / ٢٧٥ ، الجدع : قال ابن الأثير : قطع الأنف والأذن والشفة ، وهو بالأنف أخص ، فإذا أطلق غلب عليه . النهاية ١ / ٢٤٦ .

(٦) في المقنع : وفي مارن الأنف دية العضو كاملة ٤ / ٤٠ .

قال المرداوى معلقاً عليه : بلا نزاع أعلمه . الإنصاف ١٠ / ٨٦ .

وقد نقل ابن المنذر إجماع الأئمة على ذلك . انظر : الإجماع ١٤٨ ، وأيضاً المغنى

١٧١٨ - حدثنا أبي قال : حدثنا إسحاق بن يوسف (١) .

قال : حدثنا زكريا (٢) عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي أنه قال : في الأنف إذا استوصل المارن ، الدية (٣) .

١٧١٩ - سمعت أبي يقول : المارن (٤) كل شيء يأخذ من الأنف ويبقى العظم .

### في خرمات (٥) الأنف

١٧٢٠ - سمعت أبي يقول : وفي الخرمات (٦) الثلاث

(١) إسحاق بن يوسف بن مرداس : ( بمكسورة وسكون راء وبمهملة قبل ألف وبعدها . المغني ٢٢٨ ) الخزومي ، الواسطي المعروف بالأزرق ، ثقة ، مات سنة خمس وتسعين ومائة ، وله ثمان وسبعون سنة . تهذيب التهذيب ١ / ٢٥٧ - ٢٥٨ - تقريب التهذيب ١ / ٦٣ .

(٢) هو زكريا بن أبي زائدة خالد بن ميمون بن فيروز ، ويقال : هبيرة بن ميمون الهمداني ، الدواعي مولاها ، أبو يحيى الكوفي . ثقة كان يدلّس ، وكان سماعه من أبي إسحاق بآخره ، مات سنة سبع أو ثمان أو تسع وأربعين ومائة . تهذيب التهذيب ٣ / ٣٢٩ - ٣٣٠ ، تقريب التهذيب ١ / ٢٦١ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق عن معمر والثوري عن أبي إسحاق به . ولفظه : في الأنف الدية إذا استوصل . المصنف ٩ / ٣٣٧ - ٣٣٨ ح رقم ١٧٤٥٧ .

وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق به - بلفظ : في الأنف الدية . وأيضاً من طريق أشعث عن عليّ : وزاد فيه ( وما قطع من الأنف فبحساب ) المصنف ٩ / ٥٥ ح رقم ٦٨٩٤ ، ٦٨٩٥ ، والبيهقي من طريق سعيد عن أبي عوانة عن أبي إسحاق به بلفظ : في الأنف الدية ٨ / ٨٨ .

(٤) قال ابن الأثير : المارن من الأنف مادون القصبة . النهاية ٤ / ٣٢١ .

(٥) في المطبوع في كل الموضع ( خرمات ) وهو خلاف الأصل والمصرية .

(٦) قال ابن الأثير عند شرح الغريب من حديث زيد بن ثابت - في الخرمات

الثلاث في الأنف الدية الخ : الخرمات : جمع خرمة ، وهي بمنزلة الاسم من نعت الأخرم ، فكأنه أراد بالخرمات المخرومات ، وهي الحجب الثلاثة في الأنف ، اثنان =

الدية (١) يروى عن مكحول عن زيد بن ثابت (٢) .

١٧٢١ - وفيما قرأت على أنى : فى كل واحدة من الخرمات  
ثلث الدية .

١٧٢٢ - حدثنى أنى قال : حدثنا أبو سهل عباد بن  
العوام (٣) قال : حدثنا عمر بن عامر (٤) عن مكحول عن زيد بن  
ثابت قال : فى الخرمات الثلاث فى الأنف الدية ، وفى كل واحدة ثلث  
الدية (٥) .

= خارجان عن اليمين واليسار ، والثالث الوتره يعنى أن الدية تتعلق بهذه الحجب الثلاث .  
النهاية ٢ / ٢٧ .

(١) فى المغنى : قال أحمد : فى الوتره الثلاث ، وفى الخرمة فى كل واحد منهما  
الثلث ٨ / ٤٤٥ .

قال فى المقنع : وفى المنخرين ثلثا الدية ، وفى الحاجز ثلثها ٤ / ٣٨ . قال  
المرداوى : هذا المذهب . الإنصاف ١٠ / ٨٤ ، انظر أيضاً : المبدع ٨ / ٣٧٠ .  
(٢) سيأتى تخريجه فى المسألة الآتية .

(٣) هو عباد بن العوام بن عمر بن عبد الله بن المنذر بن مصعب بن جندل  
الكلابى مولاهم أبو سهل الواسطى .

ثقة ، مات سنة خمس وثمانين ومائة ، أو بعدها ، وله نحو من سبعين . تهذيب  
التهذيب ٥ / ٩٩ - ١٠٠ ، تقريب التهذيب ١ / ٣٩٣ .

(٤) هو عمر بن عامر السلمى أبو حفص البصرى القاضى . صدوق ، له أوهام ،  
مات سنة خمس وثلاثين ومائة ، وقيل : بعدها . تهذيب التهذيب ٧ / ٤٦٦ - ٤٦٧ ،  
تقريب التهذيب ٢ / ٥٨ .

(٥) أخرجه ابن أنى شبيهة عن عباد بن العوام عن حجاج وعمر بن عامر به مثله .  
المصنف ٩ / ١٥٨ ح رقم ٦٩٠٦ .

والبيهقى من طريق أحمد عن عباد بن العوام عن عمر بن عامر وحجاج به مثله  
- السنن الكبرى ٨ / ٨٨ .

### في دية الصلب إذا حذب (١)

١٧٢٣ - سمعت أبا يقول : في الصلب الدية ، إذا ضربه فذهب نكاحه أو حتى يمشی وهو أحدب (٢) .

١٧٢٤ - حدثني أبي قال : نا عمر بن علي المقدمي قال : سمعت الحجاج (٣) عن مكحول عن زيد أنه قال : في الصلب إذا كسر فحذب ففيه الدية (٤) .

(١) قال ابن الأثير : الحذب بالتحريك . ما ارتفع وغلظ من الظهر ، وقد يكون في الصدر ، وصاحبه أحدب . النهاية ١ / ٣٤٩ .

(٢) وفي المغني : في الصلب الدية إذا كسر فلم ينجز ، لأنه عضو ليس في البدن مثله ، فيه جمال ومنفعة ، فوجبت الدية فيه بمفرده ، كالأنف ، وإن ذهب مشيه بكسر صلب ففيه الدية ، ولا يجب أكثر من دية ، لأنها منفعة تلزم كسر الصلب غالباً فأشبه ما لو قطع رجله ، وإن لم يذهب مشيه لكن ذهب جماعه ففيه الدية أيضاً ، فإن ذهب جماعه ومشيه وجبت ديتان في ظاهر كلام أحمد رحمه الله في رواية ابنه عبد الله ، لأنهما منفعتان تجب الدية بذهاب كل واحدة منهما منفردة ، فإذا اجتمعتا وجبت ديتان كالسمع والبصر ، وعن أحمد : فيهما دية واحدة ، لأنهما نفع عضو واحد ، فلم يجب فيها أكثر من دية واحدة كما لو قطع لسانه فذهب كلامه وذوقه . المغني ٨ / ٤٦٠ - ٤٦١ .

في المقنع : وإن كسر صلبه فذهب مشيه ونكاحه ففيه ديتان ٤ / ٤٧ .  
قال المرداوي : هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، ثم قال : ويحتمل أن تجب دية واحدة ، وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله كبقية الأعضاء . الإنصاف ١٠ / ٩٧ ، وانظر أيضاً : المبدع ٨ / ٣٨٦ .

(٣) هو الحجاج بن أرطاة .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة من طريق أبي خالد وأبي معاوية عن حجاج بلفظ ( في الصلب الدية ) المصنف ٩ / ٢٢٩ ح رقم ٧٢١٢ .



## في ذهاب العقل

١٧٢٥ - / سمعت أئى يقول : فى العقل اللىة ، يعنى إذا ضرب فذهب عقله (١) .

١٧٢٦ - حدثنى أئى قال : حدثنا هشيم (٢) قال : أخبرنا عوف (٣) قال : حدثنى شىخ من حرم : أن رجل رمى رجلاً بحجر ، فأصاب رأسه فذهب بسمعه وبصره ولسانه وعقله أو ذكره ، قال : فقضى له عمر بن الخطاب بأربع ديات ، وهو حى ، قال : فنعته (٤) ، فقيل (٥) ذلك أبو المهلب عم أئى قلابة (٦) .

وقال هشيم مرة : وذهب سمعه ونكاحه وبصره وعقله (٧) .

---

(١) نقل ابن المنذر إجماع الأئمة على ذلك . انظر : الإجماع ص ١٤٨ . وقال ابن قدامة : لانعلم فى هذا خلافاً . المغنى ٨ / ٤٦٥ .

(٢) هو هشيم بن بشير .

(٣) فى المطبوع : ( عون ) وهو خطأ والصواب ما أثبتته . هو عوف بن أئى جميلة : بفتح الجيم . العبدى الهجرى أبو سهل البصرى المعروف بالأعرانى ، واسم أئى جميلة بندويه ، وقيل : غير ذلك . ثقة ، روى بالقدر والتشيع ، مات سنة ست أو سبع وأربعين ومائة ، وله ست وثمانون ، تهذيب التهذيب ٨ / ١٦٦ - ١٦٧ . تقريب التهذيب ٢ / ٨٩ .

(٤) فى المصرية والمطبوع ( بعته ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته . كما هو فى الأصل ، ويؤيده ماورد فى المصادر الأخرى ، وسيأتى فى التخرىج .

(٥) فى المطبوع ( فقبل ) وفى الأصل يبدو أنه ( فقبل ) وفى المصرية ( فقبل ) وهو الصواب . كما يؤيد ما جاء فى المصادر الأخرى .

(٦) هو أبو المهلب الجرهمى البصرى عم أئى قلابة ، اسمه عمرو بن معاوية وقيل : عبد الرحمن بن معاوية ، وقيل : عبد الرحمن بن عمرو ، وقيل غير ذلك . ثقة ، من الثانية . تهذيب التهذيب ١٢ / ٢٥٠ ، تقريب التهذيب ٢ / ٤٧٨ .

(٧) أخرج عبد الرزاق عن الثورى عن عوف الأعرانى قال : لقيت شيخاً فى =

## في ذهاب السمع

١٧٢٧ - سمعت أئى يقول : وفي السمع الدية إذا ضربه ،  
فذهب سمعه <sup>(١)</sup> ، وفي الحذب الدية <sup>(٢)</sup> .

## سئل عن الحارصة والباضة والمتلاحمة

١٧٢٨ - قرأت على أئى قال : فقال : أول الشجاج <sup>(٣)</sup>

= زمان الجماجم فخليته ، وسألت عنه ، فقيل لى : ذلك أبو المهلب عم أئى قلابة ، فسمعتة يقول : رمى رجل رجلاً بحجر فى رأسه فى زمان عمر بن الخطاب ، فذهب سمعه وعقله ولسانه وذكره ، فقضى فيه عمر بأربع ديات ، وهو حي . المصنف ١٠ / ١١ - ١٢ ح رقم ١٨١٨٣ .

وأخرج ابن أئى شيبه من طريق أئى خالد سليمان بن حيان عن عوف . قال : سمعت شيخاً قبل فتنة ابن الأشعث ، فنعت نعتة ، قالوا : ذلك أبو المهلب عم أئى قلابة ، قال : رمى رجل رجلاً بحجر فى رأسه فذهب سمعه ولسانه وعقله وذكره فلم يقرب النساء ، فقضى فيه عمر بأربع ديات . المصنف ٩ / ١٦٧ ح رقم ٦٩٤٣ ، وأيضاً ٩ / ٢٦٦ ح رقم ٧٤٠٠ .

وأخرجه البيهقى من طريق عبد الله بن الوليد بن سفيان الثورى به مثل رواية عبد الرزاق ، كما أخرجه أيضاً من طريق ابن أئى شيبه مثل روايته . انظر : السنن الكبرى ٨ / ٨٦ ، ٩٨ ، وانظر أيضاً : نصب الراية ٤ / ٣٧١ .

(١) قال الخرق : وفي السمع إذا ذهب من الأذنين الدية . المختصر ص ١٨٢ . قال ابن قدامة : لاختلاف فى هذا ، قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن فى السمع الدية . المغنى ٨ / ٤٤٢ .

وقال المرداوى : فى كل واحد من السمع والبصر والشم دية كاملة بلا نزاع . الإنصاف ١٠ / ٩٢ . وانظر أيضاً : المبدع ٨ / ٣٧٩ .

(٢) قال المرداوى : هذا المذهب - قال فى الفصول : أطلق الإمام أحمد رحمه الله فى الحذب الدية ، ولم يفصل ، وهذا محمول على أنه يمنعه من المشى - ... قال القاضى وغيره : لا تجب فيه الدية . قال ابن الجوزى : هذا ظاهر المذهب ، الإنصاف ١٠ / ٩٣ . وانظر أيضاً : المبدع ٨ / ٣٨٠ - ٣٨١ .

(٣) الشجاج : وهى جمع شجة ، وهى المرة من الشج . النهاية ٢ / ٤٤٥ . =

الحارصة (١) التى تحرص يعنى تشق قليلاً ، وقال بعضهم : الحارصة ثم الباضعة (٢) وهى التى تشق اللحم بعد الجلد ، ثم المتلاحمة (٣) وهى التى أخذت فى اللحم لم تبلغ السمحاق ، ثم السمحاق (٤) ، وهى التى بينها وبين العظم قشرة رقيقة ، ثم الموضحة (٥) وهى التى تبدى وضح العظم ، ثم الهاشمة (٦) وهى التى تهشم العظم ، ثم المنقّلة

= قال ابن قدامة : الشجة اسم لجرح الرأس والوجه خاصة وهى عشر : خمس لا مقدر فيها ثم ذكر الخمسة التى لا قصاص فيها ، بل فيها حكومة وهى : الحارصة . والبازلة ، الباضعة ، المتلاحمة ، السمحاق . المقنع ٤ / ٥٢ ، قال المرداوى : هذا المذهب على هذا الترتيب . الإنصاف ١٠ / ١٠٦ .

(١) الحارصة ، كذا فى الأصل وفى المصرية ( الحارضة ) ، بالضاد المعجمة وتكرر بالضاد عنده ثلاث مرات فى المسألة . ويبدو لى أن معناها لا ينطبق هنا ، والأنسب هى الحارصة بالصاد المهملة . وكذا فى المطبوع . والحارصة . قال المرداوى : الحارصة بإعجام الخاء وإهمالها مع إهمال الصاد فيها ، وهى التى تحرص الجلد ، أى تشق قليلا ولا تدميه ، الإنصاف ١٠ / ١٠٦ .

وذكر ابن الأثير الحارصة بالمهملة فى نفس المعنى . النهاية ١ / ٣٦٨ ، وفى المطلع الحارصة : بالخاء والصاد المهملتين ، مثل ما قال ابن الأثير ، ثم نقل عن الأزهرى المعنى نفسه ص ٣٦٧ .

(٢) الباضعة : قال ابن الأثير : وهى التى تأخذ فى اللحم ، أى تشقه وتقطّعه . النهاية ١ / ١٣٤ ، وقال الفيروزابادى : الباضعة : الشجة التى تقطع الجلد وتشق اللحم شقاً خفيفاً وتدمى . إلا أنها لاتسيل . القاموس المحيط ٣ / ٥ مادة ( بضع ) .

(٣) المتلاحمة : قال ابن الأثير : وهى التى أخذت فى اللحم وقد تكون التى برأت والتحمت . النهاية ٤ / ٢٤٠ ، وقال الجوهري : الشجة التى أخذت فى اللحم ولم تبلغ السمحاق . الصحاح ٥ / ٢٠٢٧ مادة ( لحم ) .

(٤) تقدم شرحها فى باب ( باب سئل عن السمحاق والموضحة ) المسألة (١٧١٠) .

(٥) كذلك تقدم ذكر معناها فى نفس الباب المسألة (١٧١٠) .

(٦) الهاشمة : الهشم ، الكسر ، وفى المطلع : الهاشمة ، التى تهشم العظم . تصبيه وتكسره . ص ٣٦٧ ، والنهاية ٥ / ٢٦٤ .

(٧) المنقّلة - بتشديد القاف وكسرها - : هى التى تخرج منها صفار العظام وتنتقل عن أماكنها ، وقيل : التى تنقل العظم ، أى تكسره . النهاية ٥ / ١١٠ ، وفى =

وهى التى يخرج منها العظام ، ثم الآمة <sup>(١)</sup> ويقال لها المأمومة ، وهى ٣٧٠ التى تبلغ / أم الرأس يعنى الدماغ . قال أنى : روى حجاج <sup>(٢)</sup> عن مكحول <sup>(٣)</sup> عن زيد <sup>(٤)</sup> : فى السمحاق أربع <sup>(٥)</sup> قال أنى : وفى التى تليها نصف بعير ، وفى المتلاحمة ثلاثة أبعة <sup>(٦)</sup> ، وفى المنقولة خمس عشرة ، وفى الهاشمة عشرة <sup>(٧)</sup> ، وفى المأمومة ثلث الدية <sup>(٨)</sup> .

= القاموس المحيط : المنقلة كمحدثه ، الشجة التى تنقل منها فراش العظام أو هى قشور تكون على العظم دون اللحم ٤ / ٥٩ مادة ( نقل ) .

(١) فى الأصل والمصرية ( اللامة ) والصواب الآمة . وكذا فى المطبوع ، وقد سبق ذكر معناها فى الباب ( سئل عن دية الآمة والمأمومة ) المسألة (١٧١٣) .

(٢) هو الحجاج بن أرطاة .

(٣) هو مكحول الشامى ، تابعى .

(٤) هو زيد بن ثابت رضى الله عنه .

(٥) أخرجه عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت قال : فى الدامية بغير ، وفى الباضعة بعيران ، وفى المتلاحمة ثلاث ، وفى السمحاق أربع ، وفى الموضحة خمس . المصنف ٩ / ٣١٢ - ٣١٣ ، وأخرج البيهقى بسنده من طريق عبد الرزاق مثله فى السنن الكبرى ٨ / ٨٤ .

والحديث الذى أشار إليه الإمام لم نعثر عليه مروباً عن حجاج ، ثانياً : فى سنده انقطاع ، لأن مكحول الشامى هذا لم يسمع من زيد بن ثابت بل يروى عنه مرسلأ ، قال الإمام أحمد : مكحول لم يسمع من زيد شيئاً ، وإنما هو بلغه . انظر : كتاب المراسيل لأنى محمد عبد الرحمن الرازى ص ٢١١ ، وجامع التحصيل للعلائى ص ٣٥٢ .

(٦) الخمسة هى : الخارصة والبازلة والباطضة والمتلاحمة والسمحاق ، فيها حكومة فى ظاهر المذهب ، وعليه الأصحاب ، وعنه : فى البازلة بعير ، وفى الباضعة بعيران ، وفى المتلاحمة ثلاثة ، وفى السمحاق أربعة . الإنصاف ١٠ / ١٠٧ ، والمغنى ٨ / ٤٨٠ - ٤٨١ .

(٧) والخمسة الأخرى التى فيها مقدر ، منها الموضحة ، وفيها خمسة أبعة ، وهذا المذهب مطلقاً ، وعليه الأصحاب ، وعنه : فى موضحة الوجه عشرة ، وفى الهاشمة عشر من الإبل بلا نزاع ، وفى المنقولة خمس عشرة ، ونقل ابن المنذر الإجماع على ذلك . انظر : الإجماع ص ١٤٧ ، والمبدع ٧ / ٩ ، ٨ ، والإنصاف ١٠ / ١٠٧ ، ١١٠ .

(٨) تقدم الكلام عليه فى باب ( سئل عن دية الآمة والمأمومة ) المسألة (١٧١٣) .

## ثديي المرأة

١٧٢٩ - سمعت ألى يقول : وفي ثديي المرأة إذا قطعاً الدية  
وفي كل واحد النصف (١) .

## سئل عن دية الجائفة

١٧٣٠ - سمعت ألى يقول : في الجائفة (٢) الثلث إذا لم يصل  
إلى المصارين (٣) فيها ، ثلث الدية . وإذا أنفذت ففيها ثلثا (٤)  
الدية (٥) .

١٧٣١ - حدثني ألى قال : حدثنا عبد الرزاق قال : أخبرنا

(١) حكى ابن المنذر الإجماع على ذلك : انظر ص ١٥٠ ، وأيضاً : المغنى  
٤٥٩/٨ .

(٢) الجائفة : قال ابن الأثير : هي الطعنة التي تنفذ إلى الجوف .

(٣) المصارين : جمع الجمع ، والمصران : جمع وهو المعاء كـرغيف ورغفان .  
انظر المطلع ص ٣٨٩ .

(٤) كذا الصواب ، وفي جميع النسخ ( ثلثي ) .

(٥) قال ابن قدامة : وفي الجائفة ثلث الدية . وهي التي تصل إلى باطن الجوف  
من بطن أو ظهر أو صدر أو نحر . المقنع ٤ / ٥٦ .

قال المرداوى : وهذا بلا نزاع . الإنصاف ١٠ / ١١١ ، وقال ابن قدامة في  
المغنى : وهذا قول عامة أهل العلم ٨ / ٤٧٤ .

وقد حكى ابن المنذر الإجماع على أن في الجائفة ثلث الدية .

وذكر أن مكحولاً انفرد فجعل فيها إذا كانت عمداً ثلثي الدية .  
الإجماع ص ١٥٠ .

وهذا إذا لم يصل إلى المصارين وإذا أنفذ فيقول ابن قدامة : إن خرقه في جانب  
فخرج من جانب آخر فهي جائفتان . المقنع ٤ / ٥٦ ، قال المرداوى : هذا المذهب ،  
نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب . الإنصاف ١٠ / ١١١ ، وانظر : المغنى  
٨ / ٤٧٥ .

ابن جريج قال داود<sup>(١)</sup> بن أئى عاصم : سمعت سعيد بن المسيب يقول : قضى أبو بكر الصديق فى الجائفة إذا نفذت من الخصيتين فى الجوف من كلا الشقين بثلى الدية<sup>(٢)</sup> .

### سئل عن دية المنقلة

١٧٣٢ - سمعت أئى يقول : وفى المنقلة<sup>(٣)</sup> خمس<sup>(٤)</sup> عشرة من الإبل<sup>(٥)</sup> ، قال أئى : والمنقلة التى تكسر العظام وتنقل العظام منها .  
١٧٣٣ - حدثنى أئى قال : حدثنا وكيع قال : حدثنا ٣٧١ سفيان<sup>(٦)</sup> عن أئى إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن على أنه قال : / وفى المنقلة<sup>(٧)</sup> خمس عشرة<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) هو داود بن أئى عاصم بن عروة بن مسعود الثقفى المكى ، ثقة ، من الثالثة .  
تقريب التهذيب ١ / ٢٣٢ ، وتهذيب التهذيب ٣ / ١٨٩ - ١٩٠ .  
(٢) أخرجه عبد الرزاق بنفس السند والمتن فى المصنف ٩ / ٣٧٠ ح رقم ١٧٦٢٩ ، وأخرج روايات فى معناها من عدة طرق ، وأخرج ابن أئى شعبة ما هو فى معناه من طريق عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب . المصنف ٩ / ٢١١ ، وأخرج البيهقى من طريق عمرو بن شعيب عنه نحوه . السنن الكبرى ٨ / ٨٥ .  
(٣) تقدم توضيح المراد من المنقلة فى باب ( سئل عن الخارصة والباضة والمتلاحمة ) المسألة (١٧٢٨) .  
(٤) فى المطبوع ( خمسة عشر ) وهو خلاف الأصل والمصرية ، وكذلك القواعد العربية  
(٥) تقدم الكلام عليه فى المسألة (١٧٢٨) .  
(٦) هو سفيان الثورى .  
(٧) فى المصرية كتبت هذه الكلمة ( المنقلة ) وكذلك أينما وردت فى هذه المسألة فى عنوان الباب ومتن المسألة ، وهو خلاف الأصل والنصوص الواردة فى المعنى المقصود هنا .  
(٨) أخرجه عبد الرزاق عن الثورى من طريق أئى إسحاق مثله . المصنف ٩ / ٣١٧ ح رقم ١٧٣٦٤ ، وابن أئى شعبة عن أئى الأحوص من طريق أئى إسحاق مثله ، فى المصنف ٩ / ١٤٦ - ١٤٧ ، والبيهقى بسنده من طريق أئى إسحاق مثله . السنن الكبرى ٨ / ٨٢ .

### سئل عن الهاشمة (١)

١٧٣٤ - سمعت أئى يقول : وفى الهاشمة (٢) عشر من الإبل (٣) وهى التى تهشم العظام ولا تندق (٤) .

١٧٣٥ - حدثنى أئى قال (٥) : نا عبد الرزاق قال : أخبرنا محمد (٦) بن راشد قال : 'أخبرنى رجل (٧) من أصحابى ثقة عن مكحول عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت قال : وفى الهاشمة عشر (٨) (٩) .

(١) زاد فى المطبوع كلمة ( مقدار ) قبل ( الهاشمة ) وهو خلاف الأصل والمصرية ولا معنى له .

(٢) تقدم معناها فى باب ( سئل عن الحارصة .. ) المسألة (١٧٢٨) .

(٣) تقدم الكلام عليه فى المسألة (١٧٢٨) .

(٤) هو انفعال من ( دق ) يقال : دقت الشئ فاندق . انظر : الصحاح

للجوهرى ٤ / ١٤٧٦ مادة ( دق ) .

(٥) فى المصرية ( حدثنا ) .

(٦) محمد بن راشد المكحول الخزاعى ، الدمشقى ، نزيل البصرة ، صدوق بهم ،

ورمى بالقدر ، مات بعد الستين ومائة . تقريب التهذيب ٢ / ١٦٠ ، وتهذيب التهذيب ٩ / ١٥٨ - ١٦٠ .

(٧) لم أعتز على من عينه : وقد أخرج عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن

مكحول بدون واسطة ، وكذلك البيهقى من طريق عبد الرزاق كما سيأتى فى تخرىج الأثر .

(٨) ( عشر ) كذا فى الأصل والمصرية وفى نص الحديث ، وفى المطبوع

( عشرة ) وهو خطأ .

(٩) أخرجه عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول عن قبيصة بن ذؤيب

عن زيد بن ثابت أنه قال : فى الهاشمة عشر من الإبل . المصنف ٩ / ٣١٤ ح رقم

١٧٣٤٨ . وأخرج البيهقى بسنده من طريق عبد الرزاق مثله بدون ذكر واسطة بين محمد

ابن راشد ومكحول ، ومكحول من شيوخ محمد بن راشد ، يروى عنه كثيراً . السنن

الكبرى ٨ / ٨٢ .

## جراح المرأة والزند إذا كسر

١٧٣٦ - سمعت أئى يقول : وفى أحد الزندين <sup>(١)</sup> إذا كسر بعيران <sup>(٢)</sup> ، وفيهما جميعاً أربعة أبخرة <sup>(٣)</sup> .

١٧٣٧ - سمعت أئى يقول : دية المرأة على النصف من دية الرجل ، المرأة تعاقل <sup>(٤)</sup> الرجل فجراحها <sup>(٥)</sup> كجراحته إلى ثلث الدية ، ثم هى على النصف <sup>(٦)</sup> ، قال أئى : إذا زاد على ذلك إلى

(١) الزند : موصل طرف الذراع فى الكف وهما الزندان . الصحاح ٢ / ٤٨١ مادة ( زند ) .

(٢) فى جميع النسخ ( بعيرين ) والصواب ما أثبتناه طبقاً للقواعد العربية .  
(٣) وهو المذهب ، نص عليه فى رواية أئى طالب ، وعنه : فى كل واحد من ذلك بعير ، نص عليه فى رواية صالح : وعنه: فى الزند الواحد أربعة أبخرة ، لأنه عظمان ، اختاره القاضى . الإنصاف ١٠ / ١١٥ ، وانظر أيضاً : المغنى ٨ / ٤٧٩ ، ومنح الشفا الشافيات ٢ / ٢٢٢ .

(٤) فى المطبوع ( تعادل ) وهو خلاف الأصل والمصرية . وتعاقل من العقل وهو الدية ، والمراد به هنا تساوى وتوازى : قال ابن الأثير : المرأة تعاقل الرجل إلى ثلث ديتها يعنى أنها تساويه فيما كان من أطرافها إلى ثلث الدية .. النهاية ٣ / ٢٧٩ ، وقال الجوهري أيضاً كذلك . انظر : الصحاح ٥ / ١٧٧١ مادة ( عقل ) .  
(٥) فى المطبوع ( بجراحها ) وهو خطأ .

(٦) حكى ابن المنذر الإجماع على أن دية المرأة على النصف من دية الرجل . انظر : الإجماع ص ١٤٧ ، والمغنى ٨ / ٤٠٢ ، والإنصاف ١٠ / ٦٣ ، وكذلك المرأة تساوى الرجل إلى ثلث الدية ثم هى على النصف .

قال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، وهو من مفردات المذهب .  
الإنصاف ١٠ / ٦٣ ، وانظر أيضاً : المغنى ٨ / ٤٠٢ ، ومنح الشفا الشافيات ٢ / ٢٢٣ .



حديث ربيعة (١) عن سعيد بن المسيب (٢) .

## الأعور إذا فقا عين الصحيح

١٧٣٨ - سألت أئى عن الأعور يققاً (٣) عين الصحيح ؟  
قال : لا يستقاد منه ، وعليه الدية كاملة (٤) ويروى هذا عن عثمان بن عفان (٥) ، قال أئى : وأنا أقول به وأذهب إليه ، قال أئى : ونحن نقول : والدية اثنا عشر ألفاً (٦) .

(١) هو ربيعة بن أئى عبد الرحمن التميمى مولا هم ، أبو عثمان المدنى ، المعروف بريعة الرأى ، واسم أبيه فروخ ، ثقة ، فقيه مشهور ، مات سنة ست وثلاثين ومائة على الصحيح وقيل : سنة ثلاث ، وقال الباجى : سنة اثنتين وأربعين . تقريب التهذيب ١ / ٢٤٧ ، وتهذيب التهذيب ٣ / ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق من طريق ربيعة أنه سمع ابن المسيب يقول : ( يعاقل الرجل والمرأة فيما دون ثلث ديتة ) وأخرج من طريق ربيعة عنه روايات أخرى نحوها . المصنف ٩ / ٣٩٥ ح رقم ١٧٧٥١ ، و ١٧٧٤٩ - ١٧٧٥٠ .

(٣) فى المصرية ( يققاً ) بتقديم القاف على الفاء هنا وفى العنوان أيضاً . وهذا خطأ .

(٤) فى الإنصاف : إن قلع الأعور عين صحيح مماثلة لعينه الصحيحة فعليه دية كاملة ، ولا قصاص . هذا المذهب ، نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب ، وهو من مفردات المذهب ، وقيل : يقلع عينه . وأن قلع عينى صحيح عمداً ، خير بين قلع عينه ، ولا شيء له غيرها ، وبين الدية ، هذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وهذا أيضاً من مفردات المذهب ١٠ / ١٠٣ - ١٠٤ ، وانظر أيضاً : المغنى ٨ / ٤٣٨ ، والمقنع ٤ / ٥١ .

(٥) أخرج عبد الرزاق بسنده عن أئى عياض أن عثمان قضى فى رجل أعور فقا عين صحيح فقال : عليه دية عينه ولا قود عليه . المصنف ٩ / ٣٣٣ ح رقم ١٧٤٣٨ ، وأخرج البيهقى بسنده من طريق أئى عياض عن عثمان نحوه . وقد صرح بالدية كاملة . السنن الكبرى ٨ / ٩٤ .

(٦) تقدم الكلام عليه فى باب ( دية المسلم كم هى ؟ ) المسألة (١٦٩٠) .

## / في الأعور تفقاً (١) عنه

١٧٣٩ - سألت أبا قال : أذهب إلى حديث (٢) عمر وعثمان من حديث قتادة عن أبي (٣) مجلز (٤) .

## سئل (٥) عن دية اليمين

١٧٤٠ - سمعت أبا يقول : في اليمين ، الدية كاملة (٦) .

(١) في جميع النسخ ( يفتى ) وهو خطأ ، والصواب كما أثبتناه لاقتضاء القواعد العربية ورسم الخط ذلك .

(٢) أخرج عبد الرزاق من طريق قتادة عن أبي مجلز عن عبد الله بن صفوان أن عمر بن الخطاب قضى في عين أعور فقئت عينه الصحيحة بالدية الكاملة ، وأخرج من طريق سعيد بن المسيب أن عمر وعثمان قضيا في عين الأعور بالدية تامة ، ونحوه من طريق أبي عياض عنهما . المصنف ٩ / ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ح رقم ١٧٤٣١ ، وأيضاً ١٧٤٢٧ ، ١٧٤٢٨ .

وأخرج ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن أبي مجلز نحو ما أخرجه عبد الرزاق من طريقه . انظر : المصنف لابن أبي شيبة ٩ / ١٩٦ . ومن طريق أبي عياض عن عثمان مثله ٩ / ١٩٧ .

وأخرج البيهقي بسنده من طريق قتادة عن أبي مجلز عن عبد الله بن صفوان عن عمر نحوه . السنن الكبرى ٨ / ٩٤ .

(٣) هو لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي البصري ، أبو مجلز - بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام بعدها زاي - مشهور بكنته ، ثقة ، مات سنة ست ، وقيل : تسع ومائة ، وقيل : قبل ذلك .

تقريب التهذيب ٢ / ٣٤٠ ، وتهذيب التهذيب ١١ / ١٧١ - ١٧٢ .

(٤) في الإنصاف : في عين الأعور دية كاملة ، نص عليه ، وهو المذهب ، وعليه الأصحاب ١٠ / ١٠٣ ، وانظر : المغني ٨ / ٤٣٨ .

(٥) قوله : ( سئل عن ) ساقط من المطبوع خلاف الأصل .

(٦) قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على وجوب الدية في اليمين ، ووجوب نصفها في إحداها . المغني ٨ / ٤٥٧ .

وقال المرادوي : وهذا بلا نزاع . الإنصاف ١٠ / ٨٣ .

١٧٤١ - حدثني أي ، حدثنا يزيد بن هارون ، أخبرنا حجاج (١) عن أي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : وفي اليدين الدية (٢) .

١٧٤٢ - سمعت (٣) أي يقول : وفي اليد نصف الدية .

١٧٤٣ - حدثني أي قال : حدثنا عمر (٤) بن عبيد عن أي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : في اليد النصف (٥) .

### دية الرجلين

١٧٤٤ - سمعت أي يقول : وفي الرجلين الدية (٦) .

(١) هو حجاج بن أرطاة .

(٢) لم أجد من خرج به هذا اللفظ ، وأخرج عبد الرزاق وابن أي شعبة بلفظ : وفي اليد نصف الدية . كما سيأتي تخريجه من طريق عمر بن عبيد عن أي إسحاق به . فإذا كان في اليد الواحدة نصف الدية ففي اليدين تكون الدية كاملة .

(٣) من هنا إلى آخر المسألة ساقط من المطبوع .

(٤) عمر بن عبيد بن أي أمية الطنافسي ، بفتح الطاء والنون وبعد الألف فاء مكسورة ثم سين مهملة ، الكوفي ، صدوق ، مات سنة خمس وثمانين ومائة . تقريب التهذيب ٢ / ٦٠ ، وتهذيب التهذيب ٧ / ٤٨٠ .

(٥) أخرجه عبد الرزاق عن معمر والثوري عن أي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : وفي اليد نصف الدية ، وفي الرجل نصف الدية . المصنف ٩ / ٣٨٠ ح رقم ١٧٦٨٠ .

وأخرج نحوه البيهقي من طريق أي عوانة عن أي إسحاق . السنن الكبرى ٨ / ٩٢ .

وأخرجه ابن أي شعبة عن أي الأحوص عن أي إسحاق به بلفظ : في اليد نصف الدية . المصنف ٩ / ١٨٠ ح رقم ٦٩٩٥ ، وكذلك أخرجه عن الشعبي عن علي بزيادة بيان كيفية الدية ٩ / ١٨١ ح رقم ٦٩٩٦ .

(٦) نقل ابن قدامة الإجماع على أن في الرجلين الدية ، في إحداهما نصفها . المغني ٨ / ٤٦٣ ، وقال المرداوي : وهذا بلا نزاع . الإنصاف ١٠ / ٨٣ .

١٧٤٥ - حدثني أئى قال : حدثنا عمر بن عبيد عن  
أئى إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علىّ قال : وفى الرجل  
النصف (١) .

### دية العينين

١٧٤٦ - سمعت أئى يقول : وفى العينين الدية كاملة (٢) .  
١٧٤٧ - حدثني أئى قال : حدثنا عمر بن عبيد عن  
أئى إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علىّ : وفى العين النصف (٣) .

### دية الأذنين

١٧٤٨ - سمعت أئى يقول : وفى الأذنين الدية (٤) .

- 
- (١) أخرج عبد الرزاق عن معمر والثورى عن أئى إسحاق عن عاصم بن ضمرة  
عن علىّ قال : وفى اليد نصف الدية وفى الرجل نصف الدية . المصنف ٩ / ٣٨٠  
ح رقم ١٧٦٨٠ .
- (٢) حكى ابن المنذر الإجماع على ذلك . انظر : الإجماع ص ١٤٨ ، والمغنى  
٨ / ٤٣٦ ، والإنصاف ١٠ / ٨٢ .
- (٣) أخرجه عبد الرزاق عن الثورى ومعمر كلاهما عن أئى إسحاق به ، قال : فى  
العين نصف الدية . المصنف ٩ / ٣٢٧ ح رقم ١٧٤٠٩ و ١٧٤١٠ .  
وأخرجه البيهقى بسنده عن سعيد بن منصور ثنا أبو عوانة عن أئى إسحاق به .  
السنن الكبرى ٨ / ٨٧ .
- وأخرجه ابن أئى شعبة عن أئى الأحوص عن عاصم به . المصنف ٩ / ١٦٠ ،  
ح رقم ٦٩١٣ .
- (٤) حكى ابن المنذر إجماع أكثر أهل العلم على ذلك . وذكر أن مالك بن أنس  
انفرد فقال : سمعنا أن فى السمع الدية . انظر : الإجماع ص ١٤٨ ، والمغنى ٨ / ٤٤١ ،  
والإنصاف ١٠ / ٨٢ .
- قال ابن رشد : المشهور عند مالك : أنه لا تجب فى الأذنين الدية إلا إذا ذهب  
سمعهما ، فإن لم يذهب ففيه حكومة . بداية المجتهد ٢ / ٤٥٥ .

- ١٧٤٩ - حدثني أنى قال : حدثنا وكيع عن / سفيان (١) ٣٧٣  
عن أنى إسحاق عن عاصم عن عليّ قال : فى الأذن نصف الدية (٢) .

### دية الحاجبين

- ١٧٥٠ - سمعت أنى يقول : وفى الحاجبين الدية (٣) .  
١٧٥١ - سمعت أنى يقول : وفى الشفتين الدية (٤) .  
١٧٥٢ - سمعت أنى يقول : وفى الأنثيين الدية (٥) .  
١٧٥٣ - سمعت أنى يقول : فى الرجل يعنى يقطع أنفه ، ففيه  
الدية (٦) .

- (١) هو الثورى رحمه الله .  
(٢) أخرجه عبد الرزاق عن الثورى به . المصنف ٩ / ٣٢٣ ح رقم ١٧٣٨٩ .  
وأخرجه ابن أنى شعبة عن أنى الأحوص عن أنى إسحاق به . المصنف ٩ / ١٥٣ .  
ح رقم ٦٨٨٦ .  
وأخرجه البيهقى من طريق أنى عوانة عن أنى إسحاق به . السنن الكبرى  
٨ / ٨٥ .  
(٣) قال المرداوى : هذا المذهب ، نص عليه ، وعليه الأصحاب . الإنصاف  
١٠ / ١٠١ وانظر أيضاً : المغنى ٨ / ٤٤٣ .  
(٤) قال ابن قدامة : لاختلاف بين أهل العلم أن فى الشفتين الدية . المغنى  
٨ / ٤٤٦ .  
وقال المرداوى : فى كل واحدة منهما ( الشفتين ) نصف الدية ، وهو المذهب وعليه  
الأصحاب . الإنصاف ١٠ / ٨٢ .  
(٥) حكى ابن المنذر الإجماع على ذلك . انظر : الإجماع ص ١٥١ .  
وقال ابن قدامة : لانعلم فى هذا خلافاً . المغنى ٨ / ٤٦٢ . وقال المرداوى : فيهما  
الدية فقط ، وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ١٠ / ٨٣ .  
(٦) تقدمت هذه المسألة والكلام عليها فى س ١٧١٧ .

## عقل العبد

١٧٥٤ - سمعت أبا يقول : وإنما هو عقل العبد في ثمنه إذا جرح العبد ففى يده نصف قيمته (١) .

## في اليد الشلاء وغير ذلك

١٧٥٥ - قرأت على أبى : رجل عدا على رجلين فقطع يد كل رجل اليمنى منهم عامداً ، ثم إن أحد الرجلين عدا على هذا الجانى ، فضربه فأشلى يده اليمنى ؟ قال : هما مخيران (٢) ، إن شاء كل واحد منهما أخذ دية يده ، وإن شاء اقتص من اليد الشلاء (٣) ، ولا حق

(١) قال ابن قدامة : وفي جراحة ( العبد ) إن يكن مقدراً من الحر : مانقصة ، وإن كان مقدراً في الحر فهو مقدر في العبد من قيمته ، ففى يده نصف قيمته الخ . المقنع ٣١ / ٤ .

وقال المرداوى : هذه إحدى الروايتين ، وهو المذهب على ما اصطللحناه في الخطبة . وعنه : أنه يضمن بما نقص مطلقاً ، اختاره جماعة منهم شيخ الإسلام ابن تيمية والمرداوى ، وقال : وهو الصواب .

الإنصاف ٦٧/١٠ ، وانظر : المبدع ٣٥٤/٨ ، والمغنى ٤٨٤/٨ - ٤٨٥ . قلت وهو الراجح لظهور دليله إذ هو مقوم في ديته فهو مقوم في جراحه . والله أعلم . (٢) في الأصل والمصرية والمطبوع : مخيرين . وهو خطأ مخالف للقواعد والصواب ما أثبتته .

(٣) قال ابن قدامة : وإن قتل واحد جماعة ، أو قطع عضواً من جماعة لم تتداخل حقوقهم ، لأنها حقوق مقصودة لآدميين ، فلم تتداخل كالديون ، لكن إن رضى الكل باستيفاء القصاص جاز ، لأن الحق لهم فجاز أن يرضى الجماعة بالواحد ، وإن طلب واحد القصاص والباقيون الدية فلهم ذلك . الكافي ٣٣/٤ .

وقال الخرق : إن كان القاطع أشلى والمقطوعة سالمة ، فشاء المظلوم أخذها فذلك له ، ولا شيء له غيرها ، وإن شاء عفا وأخذ دية يده . المختصر ص ١٧٨ . =

لهما في اليد الأخرى (١) .

قال أئى : ومن الناس من يقول : إذا ضرب يده فأشلها ففيها ديتها بمنزلة العين إذا أصيبت فذهب نظرها ، وهى قائمة لا يبصر بها فقد تم عقلها فمن قال بهذا القول ، لما أشل هذا يده ، كأنه قد أخذ ، فإن أراد الدية / فلا دية ، وقال : هذا في العين القائمة إذا قلعت ٣٧٤ وفي اليد الشلاء إذا قطعت ، والسن السوداء إذا قلعت ، ومن قال : إنها إذا أصيبت بعد أن يطفأ بصرها ، أو أصيب السن بعد أن تسود أو اليد الشلاء إذا أصيبت بعد شللها ، ففيها ثلث ديتها ، فإنه يرفع عنه بقدرها ، إذا أراد الدية ، قال أئى : وهذا القول أعجب إلى (٢) .

= وقال ابن قدامة معلقاً عليه : أما إذا اختار الدية فله دية يده ، ولا نعلم فيه خلافاً ، لأنه عجز عن استيفاء حقه على الكمال بالقصاص ، فكانت له الدية كما لو لم يكن للقاطع يد ، وإن اختار القصاص سئل أهل الخيرة فإن قالوا : إنه إذا قطع لم تنسد العروق ودخل الهواء إلى البدن فأفسده سقط القصاص ، لأنه لا يجوز أخذ نفس بطرف ، وإن أمن هذا فله القصاص ، لأنه رضى بدون حقه فكان له ذلك ، وليس له مع القصاص أرش ، لأن الشلاء كالصحيحة في الخلقة . المغنى ٨ / ٣٤٦ . وانظر أيضاً : الإنصاف ١٠ / ٢٤ .

(١) لأنه قطع يميني الرجلين فحقهما في يمينه فقط ، قال الخرقى : ولا يقطع يمين بيسار ولا يسار بيمين . المختصر ص ١٧٨ .

وقال ابن قدامة : وما انقسم إلى يمين ويسار كالعينين ، والأذنين والمنخرين واليدين والرجلين أو إلى أعلى وأسفل ، كالجفنين والشففتين ، لم يؤخذ شيء منها بما يخالفه في ذلك . الكافي ٤ / ٣٢ .

(٢) يريد الإمام أحمد رحمه الله أن من نظر إلى دية اليد إذا قطعها أحد ، أو جنى عليها ، فأشلها ، قال : إذا أشل هذا يد الذى قطع يده ، ليس له الدية إذا أرادها ، لأن دية اليد في كلتا الحالتين واحدة .

ومن نظر إلى أن اليد المشلولة التى بقيت صورتها لو قطعها أحد فعليه ثلث ديتها ، قال : إذا أراد الدية فله ذلك ، ويكون له ثلث ديتها ، ويرفع عن الثانى بقدر ما نقص منه دية يده بعد إشلها ، وقال : هذا القول أعجب إلى .

### دية ما كان في الإنسان منه اثنين

١٧٥٦ - سمعت أبا يقول : في اليدين الدية كاملة (١) ، وفي العينين الدية كاملة ، وفي الرجلين الدية أيضاً ، وفي الأذنين الدية ، وفي الحاجبين الدية ، وفي الشفتين الدية ، وفي الأنثيين الدية (٢) ، وفي الذكر الدية (٣) ، وفي الحشفة الدية (٤) .

١٧٥٧ - وسمعت أبا يقول : كل شيء في الإنسان واحد ففيه الدية ، مثل الذكر ومثل الأنف ، وما كان من اثنين ففيهما الدية ، وفي أحدهما نصف الدية . وكل شيء في الإنسان من اثنين ففيهما الدية ، وفي أحدهما نصف الدية . وكل شيء في الإنسان من اثنين ففي كل واحد نصف الدية ، وفيهما جميعاً يعني الدية (٥) .

١٧٥٨ - حدثني أبا قال : حدثنا وكيع قال : حدثنا سفيان

(١) في المطبوع الكاملة : أي بزيادة الألف واللام ، وهو خلاف الأصل .

(٢) تقدمت هذه المسائل كلها من س ١٧٤٠ إلى س ١٧٥٢ .

(٣) حكى ابن المنذر الإجماع على ذلك . انظر الإجماع ص ١٥٠ .

وقال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن في الذكر الدية . المغني ٨ / ٤٦١ .

(٤) قال ابن مفلح : وفي حشفة الذكر الدية بغير خلاف نعلمه ، لأن منفعة

تكمل بالحشفة . المبدع ٨ / ٣٦٨ .

(٥) قال الخرق : ومن أئلف ما في الإنسان منه شيء واحد ففيه الدية ، وما فيه منه

شيئان ، ففي كل واحد منهما نصف الدية . المختصر ص ١٨٢ .

وقال ابن قدامة معلقاً على قول الخرق : وجملة ذلك أن كل عضو لم يخلق الله تعالى في

الإنسان منه إلا واحداً ، كاللسان والأنف والذكر والصلب ففيه دية كاملة ، لأن إتلافه

إذهاب منفعة الجنس وإذهابها كإتلاف النفس ، وما فيه شيئان كاليدين والرجلين والعينين

والأذنين الخ ففيهما الدية كاملة ، لأن في إتلافهما إذهاب منفعة الجنس ، وفي إحداها نصف

الدية ، لأن في إتلافها إذهاب نصف منفعة الجنس ، وهذه الجملة مذهب الشافعي ولا نعلم

فيه مخالفاً . المغني ٨ / ٤٣٥ .



عن أئى (١) إسحاق عن عاصم / بن ضمرة عن على أنه قال : فى ٣٧٥  
 اللسان الءىة (٢) ، وفى الأنف الءىة (٣) ، وفى الءكر الءىة (٤) ،  
 وفى إءى الءىضءن نصف الءىة (٥) ، وفى الءى نصف الءىة (٦) ،  
 وفى الرءل نصف الءىة (٧) ، وفى إءى العىنن نصف الءىة (٨) ،  
 وفى الأذن النصف (٩) .

١٧٥٩ - ءءئى أئى ، قال ءءئنا وكىع قال : ءءئنا زكرىا

(١) سقطت كلمة أئى . من الأصل والمصرىة والمطبوع ، والصواب إءباتها ، كما هو  
 ظاهر من ءءرىء الأءر بعءه .

(٢) أءرءه عبء الرزاق عن معمر والءورى عن أئى إسحاق عن عاصم عن على  
 قال : فى اللسان الءىة . المصنف ٩ / ٣٥٨ ح رقم ١٧٥٦١ .

وابن أئى شىبة عن أئى الأحوص عن أئى إسحاق به . المصنف ٩ / ١٧٦  
 ح رقم ٦٩٧٨ .

وأءرءه البىهقى من طرىق سعىء عن أئى عوانة عن أئى إسحاق به . السنن الكبرى  
 ٨ / ٨٩ .

(٣) ءءءم ءءرىءه فى س ١٧١٨ .

(٤) أءرءه عبء الرزاق عن الءورى عن أئى إسحاق به : فى الءكر الءىة . المصنف  
 ٩ / ٣٧١ ح رقم ١٧٦٣٥ .

وابن أئى شىبة عن أئى الأحوص عن أئى إسحاق به . المصنف ٩ / ٢١٣  
 ح رقم ٧١٣٩ .

والبىهقى فى السنن الكبرى ٨ / ٩٧ من طرىق أئى عوانة عن أئى إسحاق به .

(٥) أءرءه عبء الرزاق عن الءورى ومعمر عن أئى إسحاق به : قال : فى البىضة

النصف . المصنف ٩ / ٣٧٣ ح رقم ١٧٦٤٦ . وابن أئى شىبة عن أئى الأحوص عن

أئى إسحاق به . المصنف ٩ / ٢٢٤ ح ٧١٩٢ . والبىهقى من طرىق سعىء بن منصور عن

أئى عوانة عن أئى إسحاق به . السنن الكبرى ٨ / ٩٧ .

(٦) ءءءم ءءرىءه فى س ١٧٤٠ .

(٧) ءءءم ءءرىءه فى س ١٧٤٤ .

(٨) ءءءم ءءرىءه فى س ١٧٤٦ .

(٩) ءءءم ءءرىءه فى س ١٧٤٨ .

أو إسرائيل عن أئى إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علىّ قال : فى الحشفة الءىة (١) .

١٧٦٠ - ءءئى أئى قال : ءءئنا ابن (٢) أئى زائءة ، قال : ءءئنا أشعث (٣) عن الشعبى قال : قال (٤) ابن مسعود وزىء بن ءابء : فى الحشفة الءىة (٥) .

### فى الرجل يعص الرجل فىنزع (٦) ءئبته

١٧٦١ - ءءئى أئى قال : ءءئنا بئبى بن سعىء عن ابن ءرى؁ قال : أءبرنى عطاء؁ قال : أءبرنى صفوان (٧) بن

(١) أءرءه عبء الرزاق عن معمر والءورى عن أئى إسحاق به؁ بلفظ : أنه قضى فى الحشفة بالءىة كاملة . المصنف ٩ / ٣٧١ ء رقم ١٧٦٣٤ او ١٧٦٣٥ .  
وابن أئى شببة من طرىق إسرائيل وزهرى عن أئى إسحاق به . المصنف ٩ / ٢١٥؁  
٢١٦ ء رقم ٧١٤٥؁ ٧١٥٠ .  
والبهبى من طرىق عاصم عن علىّ رضى الله عنه بلفظ المسائل . السنن الكبرى ٨ / ٩٧ .

(٢) هو بئبى بن زكرىا بن أئى زائءة .  
(٣) هو أشعث بن سوار الكئى . فى الأصل والمصرىة : أشعب بالباء الموءءة؁ وهو ءطأ؁ والءصوب من مصنف ابن أئى شببة الآئى بعءه فى ءءرى؁ الأءر .  
(٤) إسناد هذا الأءر ءر متصل؁ لأن الشعبى لم يسمع من ابن مسعود ولا زىء بن ءابء . انظر ءرءمه فى ءهذىب ءهذىب ٥ / ٦٨ .  
(٥) أءرء ابن أئى شببة عن محمد بن بكر عن أشعث عن عامر عن علىّ وعبء الله قالا : فى الحشفة إذا قطعت الءىة؁ فما نقص منها فبءساب؁ المصنف ٩ / ٢١٥ ء رقم ٧١٤٩ . ولم أءء من أءرء أثر زىء بن ءابء رضى الله عنه .  
(٦) كذا فى الأصل والمصرىة؁ وفى المطبوع ىنءر؁ وهو ءلافهما .  
(٧) صفوان بن يعلى بن أمىة ءببى المكى؁ ءقة؁ من ءالءة؁ ءقرب ءهذىب ١ / ٣٦٩؁ وءهذىب ءهذىب ٤ / ٤٣٢ .

يعلى بن أمية عن أبيه (١) قال : قاتل رجل رجلاً فعرض يده ، فانتزع يده من فيه ، فأندر (٢) ثنيته ، فأتى النبي ﷺ ، فأهدره (٣) و [ قال ] (٤) : أفيدع يده ، في فيك ، فتقضمها كما يقضمها الفحل (٥) (٦) .

## من قُتِلَ في الحرم

١٧٦٢ - قرأت على أوى : وكيع قال : حدثنا سفيان عن ابن (٧) أوى نجيح عن أبيه (٨) أن / امرأة قُتِلَت في الحرم فقضى فيها ٣٧٦

(١) يعلى بن أمية بن أوى عبدة بن همام التميمي حليف قريش ، وهو يعلى بن مُنية - بضم الميم وسكون النون بعدها تحتانية مفتوحة وهى أمه - صحابى مشهور مات سنة بضع وأربعين . الإصابة ٣ / ٦٦٨ .

(٢) أندر : أى أسقط . النهاية ٣٥/٥ .

(٣) أهدره : أى أبطله . النهاية ٢٥٠/٥ .

(٤) هذه زيادة من المسند . وليست فى الأصل ، ولكن يقتضيها السياق .

(٥) أخرجه الإمام أحمد بهذا الإسناد . المسند ٢٢٢/٤ ، كما أخرجه فى ٢٢٤/٤ عن

إسماعيل بن جريج ، والبخارى فى الإجارة : باب الأجير فى الغزو . الصحيح مع الفتح ٤٤٣/٤ ح رقم ٢٢٦٥ .

ومسلم فى القسامة : باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه . الصحيح ١٣٠/٣

ح رقم ١٦٧٣ . بأسانيدهم عن يعلى بن أمية .

(٦) المذهب كما ورد فى الحديث . وفى الإنصاف : وإن عض إنساناً إنساناً فانتزع

يده من فيه ، فسقطت ثناياه ، ذهبت هدرًا . وهذا المذهب مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب .

وقال جماعة من الأصحاب : ينتزعها بالأسهل فالأسهل كالصائل . الإنصاف

٣٠٨/١٠ ، وانظر أيضاً : المغنى ١٨٥/٩ .

(٧) هو عبد الله بن أوى نجيح .

(٨) أبو نجيح : هو يسار المكي ، مولى ثقيف ، مشهور بكنيته ، ثقة ، وهو والد

عبد الله بن أوى نجيح ، مات سنة تسع ومائة . تقريب التهذيب ٣٧٤/٢ ، وتهذيب التهذيب ٣٧٧/١١ .

عثمان بدية وثلاث دية - ثمانية آلاف (١) - سألت أئى عن ذلك ؟  
قال : وكذلك أقول أنا : يزداد فى ديته على ما فعل عثمان (٢) .

### سئل عن الرجل جُبار (٣)

١٧٦٣ - سمعت أئى يقول : الرجل جبار ، إلا أن يظاً ، فإذا

(١) فى الأصل والمصرية والمطبوع : ( ألف ) بصيغة الواحد ، وهو خطأ هنا من ناحية اللغة . وقد علق عليه المحقق : ذلك أن الدية ٢٣ ألفاً وثلاثها ٨ آلاف ، وهذه الزيادة لحمة بيت الله .

ولا أدرى كيف صدر منه هذا التعليق ، لأن من المعلوم أن دية الحر المسلم اثنا عشر ألفاً ، ودية الحرة المسلمة نصف دية الحر المسلم ، يعنى ستة آلاف ، كما تقدم ، وزاد عثمان رضى الله عنه ثلث الدية ، يعنى ألفين تغليظاً لأجل الحرم ، فصارت ثمانية آلاف ، كما أشار إلى ذلك ابن قدامة بحيث أنه ذكر هذه الرواية بلفظ : إن امرأة وُطئت فى الطواف فماتت فقضى عثمان رضى الله عنه فيها بستة آلاف وألفين تغليظاً للحرم . المغنى ٨ / ٣٨١ .  
والظاهر أن المعلق فهم من العبارة أن ثمانية آلاف هى ثلث الدية ، والأمر ليس كذلك ، بل هى الدية وثلاثها المغلظ جميعاً . وأثر عثمان أخرجه عبد الرزاق عن معمر والثورى وابن عيينة عن ابن أئى نجيح نحوه فى المصنف ٩ / ٢٩٨ ح رقم ١٧٢٨٢ ، ١٧٢٨٣ ، وابن أئى شيبه عن ابن عيينة عن ابن أئى نجيح به نحوه ، المصنف ٩ / ٣٢٦ ح رقم ٧٦٥٩ .  
والبيهقى بسنده عن شعبة بن الحجاج عن عبد الله بن أئى نجيح به نحوه . وبسنده الثانى عن سعيد بن منصور عن سفيان عن ابن أئى نجيح به نحوه كما أخرج أثرأ عن عمر بن الخطاب بسنده عن مجاهد نحوه . السنن الكبرى ٨ / ١١١ .

(٢) قال ابن قدامة : وذكر أصحابنا أن القتل تغلظ ديته بالحرم والإحرام ، والأشهر الحرم ، والرحم المحرم ، فيزداد لكل واحد ثلث الدية فإذا اجتمع الحرمات الأربع وجب ديتان وثلاث ، وظاهر كلام الخرقى أنها لا تغلظ بذلك وهو ظاهر الآية والأخبار . المقنع ٤ / ٣٤ .  
قلت : والأول أولى لفعل عثمان وعمر رضى الله عنهما وقد قال رسول الله ﷺ : « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين » الحديث . والله أعلم .

قال المرداوى : وهو تغليظ الدية فى الحرم - من مفردات المذهب . الإنصاف ١٠ / ٧٥ ، وانظر منح الشفا الشافيات ٢ / ٢١٥ .

والمراد من الحرم : حرم مكة . كما قال المرداوى . وهو الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقيل : تغلظ فى حرم المدينة وهو وجه اختاره بعض الأصحاب . انظر الإنصاف ١٠ / ٧٥ ، والمقنع ٤ / ٣٤ ، والمغنى ٨ / ٣٨٠ ، والمبدع ٨ / ٣٦٢ .

(٣) جبار : معناه : الهدر ، ومنه : العجماء جبار . والعجماء : الدابة . النهاية ١ / ٢٣٦ .

وطئت ، وعليه إنسان ، فهو ضامن . والنفحة (١) ليس عليه شيء (٢) .

### سئل عمن ضرب رجلاً بخشبة فقتله (٣)

١٧٦٤ - سمعت أبا سئل : لو أن رجلاً ضرب رجلاً بخشبة أو بحجر يريد قتله ، فقتله أكان هذا عمداً ؟ .

قال : إذا كان ما يضربه أكبر (٤) من عمود الفسطاط (٥) فهو عمد وإذا كان بدون ذلك فليس بعمد (٦) . يذهب إلى حديث

(١) في لسان العرب : تَفَحَّت الدابة تَفَحُّ تَفْحاً ، وهي تُفوح : رحت برجلها ، ورمت بحدّها فرها ، أو دفعت ، وقيل : النفح بالرجل الواحدة ، والرمح بالرجلين معاً ، قال الجوهري : نفحت الدابة ، ضربت برجلها ، وفي حديث شريح أنه أبطل النفح ، أراد نفح الدابة برجلها ، وهو رُفْسها ، كان لا يلزم صاحبها شيئاً . لسان العرب ٣ / ٤٦٢ مادة ( نفح ) .

(٢) قال الخزي : وما جنت الدابة بيدها ضمن راكمها ما أصابت من نفس أو جرح أو مال ، وكذلك إن قادهها أو ساقها ، وما جنت برجلها فلا ضمان عليه . المختصر ص ١٧٩ .

واستدل ابن قدامة لذلك بحديث ( الرجل جبار ) وقال : وتخصيص الرجل بكونها جباراً ، دليل على وجوب الضمان في جنابة غيرها ، لأنه يمكن حفظها إذا كان راكباً ، أو يده عليها ، بخلاف من لا يد عليها ، والرجل جبار ، لأجل الحديث ، ولأنه لا يمكن حفظ رجلها عن الجنابة فلم يضمنها ، كما لو لم تكن يده عليها . وعن الإمام أحمد رواية أخرى : أنه يضمن ما جنت برجلها ، لأنه من جنابة بهيمة يده عليها ، فيضمنها كجنابة يده . المغنى ٩ / ١٨٩ - ١٩٠ .

(٣) كلمة : فقتله ، ساقطة من المصرية ، وهي موجودة في الأصل والمطبوع .

(٤) في الأصل والمطبوع : أكثر . والتصويب من المصرية .

(٥) الفسطاط : وهو بيت من شعر ، وفيه ثلاث لغات ، فسطاط وفستاط

فساط ، وكسر الفاء لغة فيهن . الصحاح ٣ / ١١٥٠ .

(٦) قال ابن قدامة : الثاني - أي القسم الثاني - من أقسام العمد : أن يضربه

بمثقل فوق عمود الفسطاط ، أو بما يغلب على الظن موته به ، كاللّ والكوزين والسندان أو =

النبي ﷺ رواه المغيرة ، أن امرأة ضربت بعمود فسطاط فلم يكن فيه قود (١) .

١٧٦٥ - سمعت أبي سئل عن رجل ضرب رجلاً بخشبة فقتله كيف يقاد منه ؟ قال : يقاد منه بالسيف (٢) .

١٧٦٦ - سمعت أبي : سئل عن رجل افتري على رجل ولم تكن له بينة استحلفه ؟ قال : لا . قلت : وكذلك الحدود كلها ؟ قال : اختلف الناس في ذلك (٣) .

= حجر كبير ، أو يلقي عليه حائطاً ، أو سقفاً أو يلقيه من شاهق . اللت : نوع من السلاح قديم . والكوزين : الخشبة التي يدق بها الدقاق الثياب . والسندان : آلة الحداد التي يضرب عليها الحديد . المقنع ٣ / ٣٣٢ .

وقال المرداوي معلقاً على قوله : بمثقل فوق عمود الفسطاط . الصحيح من المذهب : أنه يشترط أن يكون الذي ضرب به بما هو فوق عمود الفسطاط . نص عليه ، وعليه الأصحاب ، وقال معلقاً على قوله : أو بما يغلب على الظن موت به - إلى قوله : من شاهق ، فهذا كله عمد بلا نزاع . الإنصاف ٩ / ٤٣٦ ، انظر أيضاً : المختصر للخرقي ص ١٧٤ ، والمغني ٨ / ٢٦٢ .

(١) حديث المغيرة بن شعبة أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤ / ٢٤٥ . ومسلم في القسامة : باب دية الجنين الصحيح ٣ / ١٣١٠ ح رقم ١٦٨٢ . وأبو داود في الديات : باب دية الجنين . السنن ٤ / ٦٩٦ ح رقم ٤٥٦٨ . والترمذي في الديات : باب دية الجنين : السنن ٤ / ٢٤ ح رقم ١٤١١ . وقال : حسن صحيح .

والنسائي في القسامة : باب دية جنين المرأة . السنن ٢ / ٢٤٤ . وابن ماجه في الديات : باب الدية على العاقلة . السنن ٢ / ٨٧٩ ح رقم ٢٦٣٣ . وسياق مسلم : ضربت امرأة ضربتها بعمود فسطاط وهي حبلى ، فقتلتها ، قال : وإحداهما إحيائية ، قال : فجعل رسول الله ﷺ دية المقتولة على عصابة القتالة ، وغرة لما في بطنها ، فقال رجل من عصابة القتالة : أنغم دية من لا أكل ولا شرب ولا استهل ، فمثل ذلك يطل ، فقال رسول الله ﷺ : أسجّع كسجّع الأعراب ؟ قال : وجعل عليهم الدية .

(٢) هذا هو المذهب ، واختاره الأصحاب ، وهو إحدى الروايتين عنه ، وفي الأخرى : يفعل به كما فعل . انظر الإنصاف ٩ / ٤٩٠ ، وأيضاً المغني ٨ / ٣٠٤ . وأورد هذه المسألة ، صالح بن أحمد في مسائله ص ٩ .

(٣) أوردتها صالح بن أحمد بنصها في مسائله ص ١٠ . وفيها روايتان عن الإمام أحمد : =

## كتاب الحدود

٣٧٧ / سئل (١) عن البكر إذا قُذفت

١٧٦٧ - سمعت أئى يقول : فى بكر قُذفت ، قال : يجلد قاذفها ، وكذلك الشيب أيضاً يجلد قاذفها (٢) .

قيل له : فأربعة (٣) شهدوا بالزنا فوجدوها بكراً ، قال : لا يجلدون لأنهم قد حصنوا ظهورهم (٤) .

### الحد فيمن أتى ذات محرم

١٧٦٨ - سمعت أئى يقول : كل من أتى ذات محرم يقتل (٥)

= الأولى : لا يستحلف ، لأنه حد فلا يستحلف فيه كالزنا ، والسرقه ، فإن نكل عن اليمين لم يقم عليه الحد ، لأن الحد يدرأ بالشبهات .

والثانية : يستحلف لقول النبى ﷺ ، ولكن اليمين على المدعى عليه ، ولأنه حق لآدمى فيستحلف فيه ، كالدين . انظر : المغنى ٩ / ١٠٠ .

(١) كلمة ( سئل ) سقطت من المطبوع ، وهى موجودة فى النسختين .

(٢) إذا كان المقدوف حراً عاقلاً مسلماً عفيفاً بالغاً يجب الحد على قاذفه بالإجماع ، بدون فرق بين أن يكون المقدوف بكراً أو ثيباً . المغنى ٩ / ٨٣ - ٨٤ .

(٣) من أول المسألة إلى هنا طمس فى المصرية .

(٤) لأن من شروط إقامة الحد على القاذف أن لاأتى بيينة ، لقول الله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ﴾ سورة النور : ٤ . فإذا وجدت البينة فلا حد . المغنى ٩ / ٨٥ .

قال المرادوى : وإن شهدوا عليها ، فثبت أنها عذراء لم تحد هى ، ولاهم ، ولا الرجل على الصحيح من المذهب ، نص عليه . الإنصاف ١٠ / ١٩٣ .

(٥) من زنى بذات محرمه من غير عقد حده حد من وطئها بعد العقد . وقد تقدم

حد من تزوج ذات محرمه - فى كتاب النكاح باب ( فى الرجل يتزوج ذات المحرم ) س رقم ١٤٩٧ ، ١٤٩٨ .

على حديث الذى تزوج امرأة أبيه (١) .

## المسلم يقذف الذمى (٢)

١٧٦٩ - سئل أئى - وأنا أسمع - : عن مسلم قذف نصرانياً ؟ فقال : ليس عليه حد ، ف قيل له : فيما بينه وبين ربه ، قال : ليس ينبغى له أن يفعل ، بئس ما صنع (٣) .

١٧٧٠ - ف قيل له : نصرانى يقذف مسلماً ؟ قال : يجلد الحد (٤) .

## سئل عمن أتى بهيمة أو ميتة

١٧٧١ - سألت أئى عمن أتى بهيمة ؟ قال : يختلف فيه على

(١) تقدم تخريجه فى الباب السابق ذكره س رقم ١٤٩٧ .

(٢) فى المطبوع ( مسلم يقذف نصرانياً ) وهو خلاف الأصل والمصرية .

(٣) روى هذه المسألة عن عبد الله ، الخلال فى أحكام أهل الملل باب ( مسلم قذف يهودياً أو نصرانياً ) ص ١١٧ .

والصحيح من المذهب الذى عليه الأصحاب : أن من قذف الكافر ليس عليه حد ، وعنه أنه يحد بقذف ذمية لها ولد أو زوج مسلم . الإنصاف ١٠ / ٢٠٣ ، المغنى ٩٣ / ٩ - ٩٤ .

(٤) روى عنه هذه المسألة الخلال فى أحكام أهل الملل ، باب يهودى قذف مسلماً ، بلفظ : أخبرنا عبد الله قال : قلت لأئى ، نصرانى قذف مسلماً ؟ قال : عليه الحد ص ١١٧ .

وقال ابن المنذر : وأجمعوا على أن النصرانى إذا قذف المسلم الحر ، أن عليه ما على المسلم ، إذا قذف المسلم . الإجماع ص ١٤٣ .



ابن عباس (١) ، أما عاصم (٢) فروى عن أئى رزين (٣) عن ابن عباس : ليس على من أئى البهيمة حد (٤) .

١٧٧٢ - روى عمرو بن أئى عمرو (٥) عن عكرمة عن ابن عباس عن النبى ﷺ / : « من وقع على بهيمة فاقتلوه ، واقتلوا ٣٧٨

(١) اختلفت الرواية عن أأمد فى الذى يأتى البهيمة ، فروى عنه أنه يعزر ولا حد عليه ، قال المرداوى : وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب .  
والرواية الثانية : حكمه حكم اللائط ، اختاره القاضى وجماعة من الأصحاب .  
ويظهر من جوابه هنا أنه توقف لأنه ذكر الاختلاف فيه على ابن عباس . ولم يبين رأيه الخاص فى المسألة ، وقال إسماعيل بن سعيد أيضاً : سألت أأمد عن الرجل يأتى البهيمة فوقف عندها ، ولم يثبت حديث عمرو بن أئى عمرو - انظر : المغنى ٦٢/٩ ، والإنصاف ١٧٨/١٠ .

(٢) هو عاصم بن أئى النجود بهدلة .  
(٣) هو مسعود بن مالك ، أبو رزين ( بفتح راء وكسر زاء وسكون ياء وبنون ، المغنى ص ١١١ ) الأسدى أسد خزيمة مولى أئى وائل الكوفى ، ثقة ، فاضل ، مات سنة خمس وثمانين ، وهو غير أئى رزين عبيد الذى قتله عبيد الله بن زياد بالبصرة ، ووهم من خلطهما .  
تهذيب التهذيب ١١٨/١٠ - ١١٩ ، تقريب التهذيب ٢٤٣/٢ .  
(٤) أخرجه أبو داود فى سننه - كتاب الحدود - باب فىمن أئى بهيمة ، من طريق شريك ، وأئى الأحوص وأئى بكر بن عياش عن عاصم به بلفظ - ليس على الذى يأتى البهيمة حد - ٦١٠/٤ ح رقم ٤٤٦٥ .

والترمذى فى سننه - كتاب الحدود - باب ماجاء فىمن يقع على البهيمة ، من طريق سفيان الثورى عن عاصم به ، ولفظه : من أئى بهيمة فلاحد عليه . ٥٧/٤ . رقم ١٤٥٥ .  
والبيهقى من طريق سعيد بن منصور عن أئى عوانة وأئى الأحوص عن عاصم بن بهدلة به . السنن الكبرى ٢٣٤/٨ .

قال الترمذى فى هذا الحديث : هذا أصح من الحديث الأول ( يعنى رواية عكرمة عن ابن عباس ) والعمل على هذا عند أهل العلم ، وهو قول أأمد وإسحاق .

وقال أبو داود : حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن أئى عمرو .  
(٥) هو عمرو بن أئى عمرو واسمه ميسرة مولى المطلب بن عبد الله ابن حنطب المخزومى ، أبو عثمان المدنى . ثقة ربما وهم ، مات بعد الخمسين ومائة . تهذيب التهذيب ٨٢/٨ - ٨٤ ، تقريب التهذيب ٧٥/٢ .

البيمة» (١) وحديث داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس مثله (٢).

١٧٧٣ - سمعت أبا يقول : في الذي يأتي الميتة : قال بعض الناس - فظننته يعني عن نفسه - عليه حدان : حد للموت ، وحد للزنا . (٣) وقال الحسن في الذي يقع على البيمة : لا يرى بلحمها

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو مرفوعاً . مثل ما في المسائل ٢٦٩/١ .

وأبو داود في سننه - الحدود - باب فيمن أتى بهيمة ، من طريق عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو به مرفوعاً : ولفظه : من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوه معها . الحديث ٦٠٩/٤ - ٦١٠ ح رقم ٤٤٦٤ . والترمذي في سننه - الحدود - ماجاء فيمن يقع على بهيمة - من هذا الطريق ( أي الذي روى منه أبو داود ) نحوه .

وقال : هذا حديث لانعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، ثم ذكر حديث أبي رزين عن ابن عباس . وقال : وهذا أصح من الحديث الأول ( يعني حديث عكرمة عن ابن عباس ) ٥٦/٤ - ٥٧ ح رقم ١٤٥٥ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق ابن أبي حبيبة عن داود بن الحصين به مرفوعاً ، ولفظه : اقتلوا الفاعل ، والمفعول به في عمل قوم لوط ، والبيمة ، والواقع على البيمة ، ومن وقع على ذات محرم فاقتلوه ٣٠/١ .

وأخرجه البيهقي بسنده عن إبراهيم بن إسماعيل الأشهلي عن داود بن الحصين به مرفوعاً ، ولفظه : من وقع على ذات محرم فاقتلوه ، ومن وقع على بهيمة فاقتلوه ، واقتلوا البيمة ، السنن الكبرى ٨ / ٢٣٤ ( باب من أتى بهيمة ) وأيضاً من طريق ابن جريج عن إبراهيم عن داود بن الحصين به مرفوعاً . بلفظ « اقتلوا الفاعل والمفعول به » يعني الذي يعمل عمل قوم لوط ، والذي يأتي البيمة والبيمة . المصدر السابق ٨ / ٢٣٢ ( باب ماجاء في حد اللوطي ) وقد أشار إليه أبو داود ، فقال : رواه ابن جريج عن إبراهيم عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رفعه . السنن ٤ / ٦٠٨ .

(٣) ذكر المرداوي هذه الرواية فقال : نقل عبد الله : بعض الناس يقول : عليه حدان ، فظننته يعني نفسه ، - ثم قال : قال أبو بكر : هو قول الأوزاعي ، وأظن أبا عبد الله أشار إليه ، وذكر أن من وطئ ميتة يحد أو يعزر فيه وجهان وهما روايتان : الأولى : لأحد عليه ، على الصحيح من المذهب ، والثاني : يجب عليه الحد . ونقل من الرعاية الكبرى أنه قيل : بل يحد حدين للزنا . وللموت . الإنصاف ١٠ / ١٨٣ - ١٨٤ ، وانظر أيضاً : المغني ٩ / ٥٥ .

بأس ، (١) قال أنى : وأنا أكرهه (٢) ، وإنما روى عن الحسن ، عمرو بن عبيد (٣) عن الحسن ولم يرضه (٤) أو ضعف روايته عن الحسن (٥) .

## سئل عن الأمة تُحصَن الحر

١٧٧٤ - سألت أنى عن الأمة تكون تحت الحر تحصنه ؟

(١) لم أجد من أخرجه أو ذكر هذا الأثر للحسن البصرى ، غير أنه قال أبو داود : قال الحسن : هو بمنزلة الزانى . السنن ٤ / ٦١٠ . وقال البيهقى : وروينا عن الحسن البصرى أنه قال : هو بمنزلة الزانى - السنن الكبرى ٨ / ٢٣٤ .

وقال ابن قدامة : أيضاً : وقال الحسن : حده حد الزانى . المغنى ٩ / ٦٢ . وقال الشوكانى : وقد ذهب إلى تحريم لحم البهيمة المفعول بها وإلى أنها تذبح ، على عليه السلام والشافعى فى قول له ، وذهبت القاسمية والشافعى فى قول له ، وأبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه يكره أكلها تنزيهاً فقط . نيل الأوطار ٧ / ٢٩٠ . ولم يذكر الحسن من القائلين بالتحريم . (٢) كره الإمام أحمد أكل لحمها ، وهل يحرم ؟ فيه وجهان : أحدهما : يحرم ، وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، والثانى : يكره ولا يحرم . الإنصاف ١٠ / ١٨٠ ، وانظر أيضاً : المغنى ٩ / ٦٣ .

(٣) هو عمرو بن عبيد بن باب - بموحدتين - ويقال : ابن كيسان التميمى مولاهم أبو عثمان البصرى ، المعتزلى المشهور ، كان داعية إلى بدعة اتهمه جماعة مع أنه كان عابداً ، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة أو قبلها . تهذيب التهذيب ٨ / ٧٠ - ٧٥ ، تقريب التهذيب ٢ / ٧٤ .

(٤) فى الأصل والمصرية ( لم يرضاه ) وهو خلاف القاعدة .

(٥) هذا شرح من عبد الله بن أحمد لما استنكره الإمام أحمد من رواية عمرو بن عبيد عن الحسن فى قوله ( إنما روى عن الحسن عمرو بن عبيد ) .

وقد قال ابن عون : عمرو بن عبيد يكذب على الحسن ، وقال معاذ : قلت لعوف : إن عمرو بن عبيد حدثنا عن الحسن بكذا ، قال : كذب والله عمرو - وأيضاً قال الميمونى : عن أحمد بن حنبل : ليس بأهل أن يحدث عنه .

هذا وقد كثر فيه طعن العلماء حتى قال الساجى : وله مثالب يطول ذكرها . انظر ما قيل فيه فى تهذيب التهذيب ٨ / ٧٠ - ٧٥ .

قال : لا تحصنه (١) .

١٧٧٥ - قلت لأبي : اليهودية والنصرانية ؟ .

قال : لا ، تحصن الحر (٢) ، على حديث النبي ﷺ : « أنه رجم يهودياً » (٣) والحر المسلم إن قذف اليهودية أو النصرانية لم

(١) هذا هو المذهب . قال ابن قدامة : الشرط السابع للإحصان : أن يوجد الكمال فيهما جميعاً حال الوطء ، فيطأ الرجل العاقل الحر امرأة عاقلة حرة ، لأنه متى كان أحدهما ناقصاً لم يكمل الوطء فلا يحصل به الإحصان كما لو كانا غير كاملين . المغنى ٣٩ / ٩ - ٤٠ .

وقال المرداوي معلقاً على قول ابن قدامة المحصن من وطئ امرأته في قبلها في ( نكاح صحيح ، وهما بالغان عاقلان حران : هذا المذهب بهذه الشروط ) . الإنصاف ١٠ / ١٧١ . (٢) أى ليست النصرانية واليهودية مثل الأمة بل أنها تحصن الحر ، كما يوضحه ما نقله الخلال في أحكام أهل الملل ( الحدود - باب الحجة في أن اليهودية والنصرانية تحصنان للمسلم ) ثم نقل هذه الرواية من طريق عبد الله ، وفيها : قال : تحصن الحر على حديث النبي ﷺ أنه رجم يهودياً ويهودية ، يقول : حين رجمهما كانا عنده على الإحصان - ص ١٢٣ .

هذا ، وفي تحصين الذمة المسلم روايتان : إحداها : أنها تحصنه . وهو المذهب ، والثانية : لا تحصنه . الإنصاف ١٠ / ١٧٢ ، المغنى ٩ / ٤٠ .

(٣) في الأصل والمصرية ( يهودى ) وهو خطأ - والصواب ما أثبتته . ويقول : « أنه رجم يهودياً » أشار الإمام أحمد إلى القصة الطويلة التي رويت في رجم اليهودى واليهودية ، وقد أخرج هذا الحديث الإمام أحمد في مسنده من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر أن اليهود أتوا النبي ﷺ برجل وامرأة قد زنيا - ثم ساق القصة بطولها - وفي آخره - فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما ، فلقد رأيته يجأء عليها يقبها الحجارة بنفسه ٢ / ٥ . وأخرجه أيضاً من طريق ابن أبى ليلى عن نافع عن ابن عمر مختصراً بلفظ : أن النبي ﷺ رجم يهودياً ويهودية ٢ / ١٢٦ .

وأخرجه البخارى في صحيحه - كتاب الحدود - باب أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زنوا ورفعوا إلى الإمام - من طريق مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر مطولاً نحوه ١٢ / ١٦٦ ح رقم ٦٨٤١ . ومسلم في صحيحه - كتاب الحدود - باب رجم اليهود ، أهل الذمة في الزنى . من طريق شعيب بن إسحاق عن عبيد الله عن نافع به . وكذلك من طريق مالك بن أنس وموسى بن عقبة عن نافع به ، ٣ / ١٣٢٦ - ١٣٢٧ ح رقم ١٦٩٩ . =

يجلد (١) .

١٧٧٦ - سمعت أئى يقول : فى الحر تكون تحته الأمة إن زنا  
لم تحصنه ، إنما عليها نصف ما على الحررة إن زنت الأمة خمسين (٢)  
جلدة تجلد (٣) .

### حد الساحر

١٧٧٧ - سمعت أئى يقول : إذا عرف بذلك فأقر يقتل  
- يعنى الساحر - (٤) .

١٧٧٨ - / حدثنى أئى قال : حدثنا سفيان بن عيينة عن ٣٧٩

= كلهم بالفاظ متقاربة غير أن الإمام أحمد زاد فى المسند ( جاءوا بقارىء لهم أعور ،  
يقال له ابن سوريا ) وهذه الزيادة لم توجد فى الصحيحين .

(١) تقدم فى باب ( المسلم يقذف الذمى ) س رقم ١٧٦٩ .

(٢) فى المطبوع ( تجلد خمسين جلدة ) وهو خلاف الأصل والمصرية .

(٣) قال الخرقى : وإذا زنى العبد أو الأمة جلد كل واحد منهما خمسين جلدة ، ولم  
يفرأ . المختصر ١٩٠ .

وفى الإنصاف : إن كان الزانى رقيقاً فحده خمسون جلدة . بكل حال بلا نزاع - ولا  
يفرأ ، هذا المذهب ، جزم به الأصحاب . وأبدى بعض المتأخرين احتمالاً بنفيه ، لأن عمر  
رضى الله عنه نفاه . ١٠ / ١٧٥ - ١٧٦ ، انظر أيضاً : المغنى ٩ / ٤٩ - ٥٠ .

(٤) انظر بعض الروايات المروية عن الإمام أحمد فى هذا الشأن فى أحكام أهل  
الملل ، الحدود - باب أحكام السحرة - ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

والمذهب : أن الساحر إذا كان يركب المكينة فتسير به فى الهواء ، أو يدعى أن  
الكواكب تخاطبه أو يعمل نحو هذا ، فإنه يقتل ، والذى يسحر بالأدوية والتدخين وسقى  
شئ يضر ، لا يقتل ولكن يعزر . الإنصاف ١٠ / ٣٤٩ - ٣٥٠ .

عمرو (١) سمع بجالة (٢) يقول : كنت كاتباً لجزء بن معاوية (٣) عم الأحنف بن قيس ، فأتانا كتاب عمر قبل موته بسنة أن اقتلوا كل ساحر ، وربما قال سفيان : وساحرة ، فقتلنا ثلاث سواحر (٤) .

(١) هو عمرو بن دينار . في الأصل والمطبوع ( عن عمر عن عمرو ) وفي المصرية ( عن عمر عن عمر ) وكلاهما خطأ ، والصواب ما أثبتته ، كما هو في أحكام أهل الملل . ص ٢٠٧ . ويؤيده ماسيأتى في التخريج . وسفيان بن عيينة يروى عن عمرو بن دينار . انظر : تهذيب التهذيب ٤ / ١١٨ .

(٢) في المطبوع ( بجالة ) والصواب بجالة ، كما أثبتته ، لأنه هو بجالة : بفتح الموحدة بعدها جيم - ابن عبدة : بفتحيتين - التميمي العنبري البصري . كاتب جزء بن معاوية . ثقة ، من الثانية . تهذيب التهذيب ١ / ٤١٧ - ٤١٨ ، تقريب التهذيب ١ / ٩٣ .

(٣) في الأصل والمصرية والمطبوع ( لجزى بن معاوية ) وهو خطأ ذكره خليفة ابن خياط فقال : جُزى بن معاوية بن حصن بن عبادة بن النزال بن مرة بن عبيد بن الحارث ، كان وَلِيَّ لعمر على الأهواز . الطبقات ص ١٩٥ .

وذكره ابن سعد وابن حجر والفتنى فقالوا : جزء بن معاوية .

وزاد الفتنى فقال : هذا عند أهل اللغة ، وأهل الحديث يقول : بكسر جيم وسكون زاي فمشاة تحت ، وقيل : بفتح جيم وكسر زاي . انظر : طبقات ابن سعد ٧ / ١٣٠ وتهذيب التهذيب ١ / ٤١٧ ، المغنى ٥٩ .

وكذا جاء ( جزء بن معاوية ) في مصنف عبد الرزاق كما سيأتى في التخريج . فنظراً لكثرة المصادر على ( جزء بن معاوية ) يظهر أن الصواب : هو جزء بن معاوية .

(٤) أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أن عمر بن الخطاب كتب إلى جزء بن معاوية - عم الأحنف بن قيس وكان عاملاً لعمر - أن اقتل كل ساحر ، وكان بجالة كاتب جزء ، قال بجالة : فأرسلنا فوجدنا ثلاث سواحر ، فضربنا أعناقهن ، وأخرج أيضاً عن معمر وابن عيينة عن عمرو بن دينار قال : سمعت بجالة يحدث أبا الشعثاء وعمرو بن أوس عند صُفَّة زمزم في إمارة مصعب بن الزبير قال : كنت كاتباً لجزء عم الأحنف بن قيس ، فأتانا كتاب عمر قبل موته بسنة : اقتلوا كل ساحر ، وفرقوا بين كل ذى محرم من الجوس ، وانهمم عن الزممة فقتلنا ثلاث سواحر . وأيضاً عن ابن جريج عن عمرو بن دينار مطولاً . والزممة كلام الجوس عند أكلهم بصوت خفى . المصنف ١٠ / ١٧٩ - ١٨١ ، ح رقم ١٨٧٤٥ ، ١٨٧٤٦ ، ١٨٧٤٨ ، الصحاح ٥ / ١٩٤٥ . النهاية ٢ / ٣١٣ .

وأخرجه البيهقي بسنده عن عمرو بن دينار أنه سمع بجالة يقول : كتب عمر : أن اقتلوا كل ساحر وساحرة ، قال : فقتلنا ثلاث سواحر . السنن الكبرى ٨ / ١٣٦ .

١٧٧٩ - حدثني أبي قال : حدثني يحيى بن سعيد عن عبيد الله <sup>(١)</sup> قال : أخبرني نافع عن ابن عمر : أن حفصة سحرتها جارتها فاعترفت بسحرها ، فأمرت عبد الرحمن بن زيد <sup>(٢)</sup> فقتلها ، فبلغ ذلك عثمان فأنكره ، فجاء عبد الله ، فأخبره خبر الجارية ، قال : وكان عثمان إنما أنكر ذلك أنه صنع دونه <sup>(٣)</sup> .

### القطع في السرقة ، قوله <sup>(٤)</sup> تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ - فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾

١٧٨٠ - سألت أبي عن الآية إذا جاءت عامة مثل قوله : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ <sup>(٥)</sup> فقلت له : إن قوماً

(١) في أحكام أهل الملل ( عبد الله ) وفي مصنف عبد الرزاق كما سيأتي ( عن عبد الله أو عبيد الله ) وهما ابنا عمر بن حفص بن عاصم ابن عمر العمري ، عبد الله ضعيف وعبيد الله ثقة .

(٢) هو عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب العدوي ، ولد في حياة النبي ﷺ ، قيل : سنة خمس ، وقال مصعب : كان له عند موت النبي ﷺ ست سنين ، واستشهد أبوه باليمامة ، وولى إمرة مكة ليزيد بن معاوية . مات سنة بضع وستين . ذكره ابن حجر في القسم الثاني من حرف العين . الإصابة ٣ / ٦٩ . وتقريب التهذيب ١ / ٤٨٠ .

(٣) أخرج عبد الرزاق عن عبد الله أو عبيد الله بن عمر - والبيهقي بسنده عن أبي معاوية عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن جارية لحفصة سحرتها واعترفت بذلك ، فأمرت بها عبد الرحمن بن زيد ، فقتلها ، فأنكر ذلك عليها عثمان .

فقال ابن عمر : ما تنكر على أم المؤمنين من امرأة سحرت واعترفت فسكت عثمان . هذا لفظ المصنف ١٠ / ١٨٠ - ١٨١ ح رقم ١٨٧٤٧ ، وفي السنن الكبرى نحوه ، وفيه زيادة : وكأنه إنما كان غضبه لقتلها إياها بغير أمره . السنن الكبرى ٨ / ١٣٦ .

(٤) في المصرية ( قال الله تعالى ) وفي المطبوع ( لقوله تعالى ) وكلاهما خلاف الأصل .

(٥) سورة المائدة : الآية : ٣٨ .

يقولون : لو أنه لم يجيء فيها خبر عن الرسول ﷺ لوقفنا عندها فلم نقطعها حتى بين جل وعز وتخير (١) لنا فيها وتخير الرسول فيها - فقال أئى : قال الله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ (٢) فكنا نقف ٣٨٠ عند الولد / لا نورثه حتى ينزل الله أن لا يرث قاتل ولا عبد ولا مشرك ، فلما عبرت السنة معنى الكتاب ، فقال رسول الله ﷺ : « لا يرث مسلم كافراً ولا كافر مسلماً » (٣) وقال : لا يرث القاتل (٤) .

ولم نعلم الناس اختلفوا في أن العبد لا يرث ، وإنما قال رسول الله ﷺ : « من باع عبداً ، وله مال ، فما له للبائع » (٥) فكان مال العبد إنما هو لسيده ، وليس له فيه ملك (٦) .

(١) التخيير والاختيار في معنى واحد . وهو الاصطفاء . انظر : الصحاح ٢ / ٦٥٢ ( مادة خير ) .

(٢) سورة النساء : الآية : ١١ .

(٣) تقدم ترجمته في س رقم ١٤٩٣ .

(٤) تقدم ترجمته في س رقم ١٤٩٣ .

(٥) أخرجه الشافعى ، ومن طريقه البيهقى عن ابن عيينة عن الزهرى عن سالم عن أبيه مرفوعاً .

الأم ٤ / ٧٢ ، والسنن الكبرى ٦ / ٢١٩ .

(٦) نقل القاضى هذه الرواية مختصرة في الروايتين والوجهين ، فقال : نقل عبد الله في الآية - إذا جاءت عامة - مثل : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ المائدة ٣٨ . أن قوماً قالوا : يتوقف فيها . فقال أحمد : قال الله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ النساء . الآية ١١ . فكنا لا نورث حتى ينزل : أنه لا يرث قاتل ولا مشرك . ق ٢٣٣ ( نسخة أحمد الثالث ) .

وقد تقدمت هذه المسألة والكلام عليها في باب تخصيص عموم القرآن بالسنة س رقم ١٤٩٣ .



## من أين يقطع السارق

١٧٨١ - سألت أياً عن القطع ، من أين تقطع اليد ؟ قال :  
من الكوع ، من المفصل ، (١) حديث يزيد بن خصيفة (٢) عن  
ابن ثوبان (٣) أن النبي ﷺ أتى بسارق فقطعه وأمر فحسم (٤) ، فهذا  
يدل على المفصل .

١٧٨٢ - قلت لأبي : يقول أحد يقطع من المرفق ؟ قال :  
الخوارج .

(١) قال ابن قدامة : لاختلاف بين أهل العلم في أن السارق أول ما يقطع منه يده  
اليمنى من مفصل الكف ، وهو الكوع . المغنى ٩ / ١٢١ ، انظر أيضاً : بداية المجتهد  
٤٨٨ / ٢ .

(٢) هو يزيد بن عبد الله بن خصيفة : بمعجمة ثم مهملة . ابن عبد الله بن يزيد  
الكندي ، المدني ، وقد ينسب لجدّه ، ثقة ، من الخامسة . تهذيب التهذيب ١١ / ٣٤٠ ،  
تقريب التهذيب ٢ / ٣٦٧ .

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان القرشي العامري أبو عبد الله المدني . ثقة ،  
من الثالثة . تهذيب التهذيب ٩ / ٢٩٤ ، تقريب التهذيب ٢ / ١٨٢ .

(٤) ذكر هذا الحديث ابن الأثير في النهاية . وقال : أى اقطعوا يده ثم اكووها  
لينقطع الدم ١ / ٣٨٦ ، وانظر أيضاً : الصحاح ٥ / ١٨٩٩ ( مادة حسم ) والحديث ،  
أخرجه الدارقطني في سننه من طريق يعقوب بن إبراهيم عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن  
يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ أتى  
بسارق سرق شملة ، فقالوا : يا رسول الله : إن هذا قد سرق ، فقال رسول الله ﷺ :  
« اذهبوا به فاقطعوه ، ثم احسموه ، ثم ائتوني به ، فقطع فأتى به ، فقال : تب إلى الله ،  
فقال : تبت إلى الله ، قال : تاب الله عليك » .

وأيضاً أخرجه من طريق سيف بن محمد عن يزيد بن خصيفة به مرفوعاً بنحوه .  
كما أخرجه من طريق سفيان عن يزيد بن خصيفة به مرسلًا ، ولفظه : أتى رسول الله  
ﷺ بسارق قد سرق شملة ، فقال : أسرقت ؟ ما إخاله سرق . قال : بلى . فقال رسول الله  
ﷺ : اقطعوه ، ثم احسموه ، فقطعوه ثم حسموه ، فقال له النبي ﷺ : تب ، فقال : =

## من يسرق (١) من بيت المال (٢) والإمام يرى السكران

١٧٨٣ - سألت أبا عن الإمام إذا رأى رجلاً سكراناً (٣) يقيم عليه الحد ؟ قال : دعها (٤) .

= ثبت إلى الله ، قال : اللهم تب عليه . ٣ / ١٠٢ - ١٠٣ .

وأخرجه الحاكم في مستدركه من طريق إبراهيم بن حمزة عن عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن خصيفة به مرفوعاً بلفظ الدارقطني إلا أنه زاد فيه : فقال رسول الله ﷺ ، ما إخاله سرق ، فقال السارق : بلى يا رسول الله .

وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . وسكت عليه الذهبي ، المستدرک مع التلخيص ٤ / ٣٨١ .

وقال في التعليق المغني بعد ذكر تصحيح الحاكم له : وصححه ابن القطان أيضاً ٣ / ١٠٢ .

وأخرجه البيهقي بسنده عن يعقوب بن إبراهيم عن الدراوردي عن يزيد بن خصيفة به مرفوعاً بلفظ الحاكم . ثم قال : وصله يعقوب عن عبد العزيز وتابعه عليه غيره . وأرسله عنه علي بن المديني ، وأخرجه بسنده وقال : فذكره بمعناه مرسلًا دون ذكر أبي هريرة فيه ، إلا أنه قال : فقطعوه ثم حسموه ثم أتوا به .

ثم أخرجه من طريق عبد العزيز بن أبي حازم وسفيان كلاهما عن يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، قال : فذكره مرسلًا . قال علي : لم يسنده واحد منهم فوق ابن ثوبان إلى أحد ، قال : وبلغني أن محمد بن إسحاق رواه عن يزيد بن خصيفة عن ابن ثوبان عن أبي هريرة ، ولا أراه حفظه ، قال الإمام أحمد روى فيه عنه أيضاً مرسلًا . السنن الكبرى ٨ / ٢٧١ .

(١) في المصرية ( سرق ) .

(٢) سقطت العبارة ( من يسرق من بيت المال ) من المطبوع .

(٣) في الأصل والمصرية والمطبوع ( سكران ) والصواب ما أثبتته متمشيًا مع قواعد العربية .

(٤) في الإنصاف : ليس للقاضي أو الإمام الحكم بعلمه مما رآه أو سمعه ، نص عليه ، وهو اختيار الأصحاب ، وهو المذهب بلا ريب ، وعليه الأصحاب ، وعنه ما يدل على جواز ذلك ، وعنه : يجوز في غير الحدود ١١ / ٢٥٠ - ٢٥١ انظر أيضاً : المغني ٩ / ٧٨ .

١٧٨٤ - سألت أبا عن الذي يسرق من بيت المال ؟ فقال :  
لا يقطع . قال أبا : وإن كان عبداً يقطع ، لأن ليس له (٥) فيه  
نصيب (٦) .

### / سئل عن المستعير إذا جحد فأقر (١)

١٧٨٥ - سمعت أبا : سئل عن المستعير إذا جحد (٢) ؟  
قال : إذا استعار ثم جحد ثم أقر قطعته (٣) على الحديث (٤) .

(١) كلمة ( له ) ساقطة من المطبوع ، وجعل ( لأن ) ( لأنه ) وكل ذلك خلاف الأصل .

(٢) لا قطع على من سرق من بيت المال إذا كان مسلماً حراً بلا نزاع في المذهب ،  
أما إذا سرق العبد المسلم من بيت المال ففيه قولان : الأول : أنه لا يجب عليه القطع ،  
لما روى ابن عباس أن عبداً من رقيق الخمس سرق من الخمس : فدفع ذلك  
إلى النبي ﷺ فلم يقطعه ، وقال : « مال الله سرق بعضه بعضاً » رواه ابن ماجه  
- والثاني : أنه يقطع كما نص عليه الإمام رحمه الله هاهنا . المغنى ٩ / ١٣٥ - ١٣٦ ،  
الإنصاف ١٠ / ٢٧٩ .

(٣) أسقط هذا العنوان من المطبوع ، ووضع محله ( من سرق من بيت المال ) وهو  
خلاف الأصل والمصرية . ويدل على عدم الاعتناء من الطابع .

(٤) في الأصل والمصرية بعد قوله ( إذا جحد ) ( قال إذا جحد ) وهذه العبارة لم  
يظهر لى معناها هنا فحذفتها كما هي محذوفة في المطبوع .

(٥) في المطبوع ( قطعه ) وهو خلاف الأصل والمصرية .

واختلفت الرواية في جاحد العارية ، فعنه : عليه القطع ، وهو المذهب ، نقله واختاره  
الجماعة ، والرواية الثانية : لا قطع عليه ، اختاره الخرق وابن شاقلا وابن قدامة وغيرهم .  
المغنى ٩ / ١٠٤ ، الإنصاف ١٠ / ٢٥٣ .

وقال ابن المنذر : وأجمعوا على أن المرء إذا استعار الشيء ثم جحد أنه لا قطع عليه ،  
وانفرد إسحاق فقال عليه القطع . وقال أحمد : لا أعلم شيئاً يدفعه . الإجماع  
١٣٩ - ١٤٠ .

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب الحدود - باب قطع السارق الشريف  
وغیره ... الخ . من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : =

١٧٨٦ - وفيما قرأت على أئى : قلت : تذهب إلى حديث عمر (١) : أن امرأة كانت تستعير المتاع ، فقطعها النبي ﷺ ؟ قال : لا أعلم شيئاً يدفع هذا . قلت لأئى : وهو عندك بمنزلة السارق قال : لما أن أخذت وجحدت فقطعها النبي ﷺ .

### سئل في كم يجب القطع

١٧٨٧ - أكثر علمى أن أئى كان يذهب إلى أن تقطع في

= « كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده ، فأمر النبي ﷺ أن تقطع يدها » الحديث ٣ / ١٣١٦ ح رقم ١٦٨٨ .

وأبو داود وأيضاً من نفس هذا الطريق وبهذا اللفظ السنن ، الحدود : القطع في العارية إذا جحدت ٤ / ٥٥٧ ، ح رقم ٤٣٩٧ .

وانظر هذا الحديث في مصنف عبد الرزاق ١٠ / ٢٠١ ح رقم ١٨٨٣٠ .

قلت : والراجح من ذلك هو أن المستعير الجاحد خائن لا سارق ، والنصوص جاءت بقطع يد السارق ، وقد أجمعوا على أن الجاحد للعارية لا قطع عليه ، وأوضحوا أن المخزومية كانت قد سرقت قطيعة من بيت رسول الله ﷺ ولذا أمر بقطع يدها ، فالراجح عندى هو الرواية الثانية عند الإمام أحمد ومن وافقه بأنه لا قطع على جاحد العارية إذا أقر بها . والله أعلم .

(١) في الأصل حديث عمر ، ولعل الصواب ابن عمر ، لأنه لم يوجد حديث لعمر رضى الله عنه في هذه المسألة .

وحديث ابن عمر : أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده فأمر النبي ﷺ بقطع يدها (٢ / ١٥١) .

وأبو داود في سننه - الحدود - باب في القطع في العارية اذا جحدت - من طريق عبد الرزاق نحوه ٤ / ٥٥٥ ح رقم ٤٣٩٥ .

والنسائي في سننه - كتاب قطع السارق - باب مايكون حرزاً وما لا يكون ، من هذا الطريق ، مثله - ٧٠ / ٨ ، قال الألباني : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين : الإرواء ٨ / ٦٦ .

ربع دينار فصاعداً<sup>(١)</sup> .

## سئل عن المحارب

١٧٨٨ - سألت أبا عن المحارب (٢) يؤخذ ثبتت (٣) عليه الحاربة ، إلا أنه لم يقتل ، وإنما أخاف السبيل ، أو أخاف وأصاب المال ، هل ترى السلطان أن يكون مخيراً في قتله أو صلبه أو قطعه أو نفيه ؟ .

أما الجواب فيه : فقال أبا : في المحارب - إذا قُتل قُتل وإذا قُتل وأصاب المال قُتل وصُلب ، ومن أصاب مالا ، ولم يقتل قطع ، ومن أخاف السبيل ، ولم يقتل نفى (٤) ، قرأت على أبا فآقر به .

(١) اختلفت الرواية عن الإمام أحمد في قدر النصاب الذي يجب القطع بسرقته ، فروى عنه : أنه ثلاثة دراهم ، أو ربع دينار ، أو ما يبلغ قيمة أحدهما من غيرهما ، يعني - أن كلا من الذهب والفضة أصل بنفسه . وهذه الرواية هي المذهب .  
وعنه : هو ثلاثة دراهم أو قيمة ذلك من الذهب والعروض ، والرواية الثالثة : لا تقوم العروض إلا بالدراهم ، فتكون الدراهم أصلاً للعروض ، ويكون الذهب أصلاً بنفسه لنفسه لا غير . المغنى ٩ / ١٥٥ ، الإنصاف ١٠ / ٢٦٢ .  
وقوله : في ربع دينار فصاعداً ، هذا بعض من قوله ﷺ : « لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً » متفق عليه ، وعليه إجماع الصحابة .

(٢) المحاربون : هم الذين يعرضون للناس بالسلاح في الصحراء فيغصبونهم المال مجاهرة ، فإن فعلوا ذلك في النيان فقد توقف أحمد رحمه الله فيهم ، والمذهب الذي عليه أكثر الأصحاب : أنهم أيضاً من المحاربين ، وظاهر كلام الخزقي وبعض الأصحاب : أنهم ليسوا محاربين . المغنى ٩ / ١٤٤ ، الإنصاف ١٠ / ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٣) في المطبوع ( فبقيت ) وهو خلاف الأصل والمصرية .

(٤) من قتل ولم يأخذ المال فالمذهب : أنه يقتل ولا يصلب ، وعنه رواية أخرى : أنه يقتل ويصلب ، ومن قتل وأخذ المال فإنه يقتل ويصلب في ظاهر المذهب ، وقتله متحتم لا يدخله عفو .

١٧٨٩ - قال حدثنا محمد بن / فضيل (١) قال : حدثنا أشعث (٢) عن عامر (٣) ( قال : كان حارثة ) (٤) بن بدر التميمي (٥) ممن حارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً ، فتاب من قبل أن يقدر عليه ، فأتى علياً ، فقال : يا أمير المؤمنين : إني كنت حاربت الله ورسوله وسعيت في الأرض فساداً ، وإني قد تبت من قبل أن يقدر عليّ فهل من توبة ؟ قال : نعم ، قال : فقبل منه ، وبايعه ثم قال : يا أمير المؤمنين : إني كنت حاربت الله ورسوله وسعيت في الأرض فساداً ، وإني قد تبت من قبل أن يقدر عليّ ، وإن الناس لا يعلمون

= قال ابن قدامة : أجمع على هذا كل أهل العلم ، ونقل عن ابن المنذر أنه قال : أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم .

ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى في مقام واحد وحسمتا وخلي ، ومن أخاف السبيل ، ولم يقتل ولم يأخذ مالاً ينفي من الأرض ويشرد ، فلا يترك يأتي إلى بلد ، هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . المغنى ٩ / ١٤٧ - ١٥٠ ، الإنصاف ١٠ / ٢٩٢ - ٢٩٨ .

(١) هو محمد بن فضيل بن غزوان - بفتح المعجمة وسكون الزاي - الضبي مولاهم ، أبو عبد الرحمن الكوفي ، صدوق ، عارف ، رمى بالتشيع ، مات سنة خمس وتسعين ومائتين . تهذيب التهذيب ٩ / ٤٠٥ - ٤٠٦ ، تقريب التهذيب ٢ / ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٢) هو أشعث بن سوار الكندي .

(٣) هو عامر بن شراحيل الشعبي .

(٤) ماين القوسين ساقط من المطبوع ، وهو خلاف الأصل والمصرية .

(٥) هو حارثة بن بدر بن حصين بن قطن بن مالك بن غدانة بن يربوع بن حنظلة بن زيد بن مناة بن تميم التميمي الغداني : بضم المعجمة وتخفيف الدال وبنون . تابعي ، من أهل البصرة ، وقيل : أدرك النبي ﷺ ، ذكره ابن حجر في القسم الثالث من حرف العين في كتابه الإصابة ، له أخبار في الفتوح ، وقصة مع عمر ومع علي ، وأخبار مع زياد وغيره . في دولة معاوية وولده ، وأمر على قتال الخوارج في العراق فهزموه بنهر تيرى ، فلما أرقهوه دخل سفينة بمن معه ففرقت بهم ، وذلك سنة أربع وستين .

تهذيب تاريخ دمشق ٣ / ٤٣٣ ، الإصابة ١ / ٣٧١ ، الإعلام ٢ / ١٦٢ .

بتوبتي ، وإني أخافهم ، فاكتب لي كتاباً ، فكتب له : من عبد الله على أمير المؤمنين إلى عامله بالبصرة أن حارثة بن بدر كان ممن حارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً وأنه قد تاب من قبل أن يقدر عليه ، فمن لقيه فلا يعرض له إلا بخير (١) .

### سئل عن الزنديق يستتاب

١٧٩٠ - سألت أبا عن الزنديق (٢) يستتاب ثلاثاً ؟ قال :

نعم ، يستتاب ثلاثاً (٣)

(١) أخرجه الطبري من طريق أبي أسامة عن أشعث بن سوار عن عامر الشعبي مختصراً ، ومن طريق مجالد عن الشعبي ببعض الزيادات والاختلافات في الألفاظ . جامع البيان ٦ / ٢٢١ .

وقال السيوطي : وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن أبي الدنيا في كتاب الأشراف وابن جرير وابن أبي حاتم عن الشعبي قال : كان حارثة بن بدر التميمي من أهل البصرة قد أفسد في الأرض ، وحارب ، وكلم رجالاً من قريش أن يستأمنوا له علياً فأبوا ، فأتى سعيد بن قيس الهمداني فأتى علياً ، فقال : يا أمير المؤمنين ، ما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون في الأرض فساداً ؟ قال : ﴿ أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ ثم قال : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ ﴾ فقال سعيد : وإن كان حارثة بن بدر ؟ وقال هذا حارثة بن بدر قد جاء تائباً . فهو آمن ؟ قال : نعم ، قال : فجاء به إليه فباعه ، وقبل ذلك منه ، وكتب له أماناً . الدر المنثور ٢ / ٢٧٩ .

(٢) الزنديق : هو الذي يظهر الإسلام ويخفي الكفر ، ويسمى منافقاً في الصدر الأول . الإنصاف ١٠ / ٣٣٤ ، حاشية المقنع ٣ / ٤٢٠ .

(٣) قال في المقنع : هل تقبل توبة الزنديق ، ومن تكررت رده ، أو من سبَّ الله تعالى أو رسوله ، والساحر على روايتين .

وقال في الإنصاف وحاشية المقنع : إحداهما : لا تقبل توبته ، ويقتل بكل حال . وهو المذهب ، صححه في التصحيح ، وإدراك الغاية ، وجزم به في الوجيز وغيره... الخ .  
والرواية الثانية : تقبل توبته كغيره ، وهو ظاهر كلام الخرق ، واختيار الخلال ، وآخر قول الإمام أحمد رحمه الله .

استتابه عثمان (١) وعلى (٢) .

## سئل عن المرتد

١٧٩١ - سمعت أبا يقول في المرتد : يستتاب ثلاثاً ، فإن

تاب ، وإلا قتل (٣) على حديث عمر (٤) .

= انظر : المقنع مع حاشيته ٣ / ٥١٩ ، الإنصاف ١٠ / ٣٣٢ - ٣٣٣ ، وأيضاً المغنى ٩ / ٦ ، والظاهر أنه على الرواية الثانية يستتاب ثلاثاً ، ثم يقتل إن لم يتب . فإن ابن قدامة قال : إن مفهوم كلام الخزقي : أنه إذا تاب قبلت توبته ولم يقتل ، أى كفر كان ، وسواء كان زنديقاً يستسر الكفر أو لم يكن ، وهذا مذهب الشافعي والعنبري ، ويروى ذلك عن علي وابن مسعود ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد واختيار أبي بكر الخلال ... الخ المغنى ٦ / ٩ فإنه جعل الزنديق كالمرتد ، والمرتد يستتاب ثلاثاً على الصحيح من المذهب ، وانظر أيضاً فتح الباري فقد أورد هذا المعنى للزنديق وبين أصل تسميته ، ومعان أخرى له قريبة من ذلك ١٢ / ٢٧٢ .

(١) أخرجه البيهقي بسنده عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن مسعود أخذ بالكوفة رجالاً ينشئون حديث مسيلمة الكذاب يدعون إليهم ، فكتب فيهم إلى عثمان بن عفان رضى الله عنه فكتب عثمان أن اعرض عليهم دين الحق وشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فمن قبلها ، وبرئ من مسيلمة فلا تقتله ، ومن لم يدين مسيلمة فاقته ، فقبلها رجال منهم فتركوا ، ولزم دين مسيلمة رجال فقتلوا . السنن الكبرى ٨ / ٢٠١ .

(٢) في المطبوع زاد ( ابن أبي طالب ) على خلاف الأصل والمصرية ، وحديثه : أخرجه البيهقي عن حماد بن سلمة عن سمان عن قابوس بن المخارق عن أبيه أن محمد بن أبي بكر كتب إلى علي رضى الله عنه يسأله عن زنادقة مسلمين ، قال علي : أما الزنادقة فيعرضون على الإسلام فإن أسلموا ، وإلا قتلوا . السنن الكبرى ٨ / ٢٠١ .

هذا ، وقد روى المسألة عن عبد الله الخلال في كتابه أحكام أهل الملل - كتاب الردة ، باب أحكام الزنادقة ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٣) المذهب الذى عليه جماهير الأصحاب : أن المرتد يستتاب ثلاثة أيام وجوباً ، ويضيق عليه ، فإن لم يتب قتل .

وعنه : لا تجب الاستتابة ، بل يستحب ويجوز قتله في الحال . انظر : المغنى ٩ / ٤ - ٥ ، الإنصاف ١٠ / ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٤) روى هذه المسألة عن عبد الله الخلال في أحكام أهل الملل - كتاب الردة - باب الاستتابة ص ١٨٤ .



١٧٩٢ - حدثني أبي قال : حدثنا أبو المنذر (١) قال : حدثنا مالك / عن عبد الرحمن بن محمد (٢) عن أبيه (٣) : أن رجلاً كفر ٣٨٣ بعد إسلامه ، فقتل ، فبلغ ذلك عمر ، فقال : ألا حبستموه ثلاثاً ، وتلقون إليه رغيفاً كل يوم ، لعله أن يتوب ويراجع أمر الله عز وجل (٤) .

### سئل عمن شتم الرب عز وجل ومن شتم النبي ﷺ

١٧٩٣ - سألت أبي عن رجل قال لرجل : يا ابن كذا وكذا أنت ومن خلقك ، قال أبي : هذا مرتد عن الإسلام . قلت لأبي :

= وقد زاد في المطبوع بعد ( عمر ) ( ابن الخطاب ) وهو خلاف الأصل والمصرية . وسيأتي بعده حديث عمر وتخرجه .

(١) هو إسماعيل بن عمر الواسطي أبو المنذر ، نزيل بغداد . ثقة ، مات بعد المائتين .

تهذيب التهذيب ١ / ٣١٩ - ٣٢٠ ، تقريب التهذيب ١ / ٧٢ .

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القارى وهو والد يعقوب بن عبد الرحمن الاسكندراني ، ذكره ابن أبي حاتم ، ونقله عن أبيه عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين قال : عبد الرحمن بن محمد بن عبد القارى ثقة . الجرح والتعديل ٥ / ٢٨١ . (٣) هو محمد بن عبد الله بن عبد : بغير إضافة ، القارى : بغير همزة ، المدنى ، مقبول من السادسة .

تهذيب التهذيب ٩ / ٢٦٣ ، تقريب التهذيب ٢ / ١٧٨ .

(٤) انظر الموطأ - كتاب الأفضية - باب القضاء فيمن ارتد عن الإسلام ، فإنه روى القصة مفصلة ، قال : عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله ، بن عبد القارى ، عن أبيه ، أنه قال : قدم على عمر بن الخطاب رجل من قبل أبي موسى الأشعري ، فسأله عن الناس ، فأخبره ، ثم قال له عمر : هل كان فيكم من مغربة خير ؟ فقال : نعم ، رجل كفر بعد إسلامه ، قال : فما فعلتم به ؟ قال : قرناه ، فضربنا عنقه ، فقال عمر : أفلا حبستموه =

تضرب عنقه ؟ قال : نعم ، تضرب عنقه (١) .

١٧٩٤ - سمعت أبي يقول : فيمن سب النبي ﷺ ، قال :

تضرب عنقه (٢) .

١٧٩٥ - حدثني أبي قال : نا محمد بن جعفر قال : حدثنا

شعبة عن توبة العنبري (٣) . قال سمعت أبا سوار القاضي (٤) عن

= ثلاثاً ، وأطعمتموه كل يوم رغيفاً ، واستتبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله ؟ ثم قال عمر : اللهم إني لم أحضر ولم آمر ، ولم أرض إذ بلغني ٧٣٧ / ٢ .

وأخرجه البيهقي بسنده عن مالك به مثله . السنن الكبرى ٨ / ٢٠٧ ، وروى الخلال هذه الرواية عن عبد الله في أحكام أهل الملل ، كتاب الردة - باب الاستتابة ١٨٥ .

(١) روى حنبل عن الإمام أحمد أنه قال : كل من ذكر شيئاً يعرض به الرب تبارك وتعالى فعليه القتل مسلماً كان أو كافراً . هذا مذهب أهل المدينة . أحكام أهل الملل . كتاب الحدود : باب من تكلم بشيء من ذكر الرب يريد تكذيباً أو غيره . ص ١١٤ .

(٢) روى حنبل عن أحمد أنه قال : كل من شتم النبي ﷺ أو تنقصه ، مسلماً كان أو كافراً فعليه القتل ، وانظر روايات بهذا المعنى في المصدر السابق ص ١١٤ ، ١١٥ . هذا ، ومن سب الله أو رسوله هل تقبل توبته أولاً ، ففيه روايتان : إحداهما : لا تقبل توبته ويقتل بكل حال ، وهو المذهب .

والأخرى : تقبل توبته كغيره ، وقال في الفصول : عن أصحابنا : لا تقبل إن سب النبي ﷺ ، لأنه حق آدمي لا يعلم إسقاطه ، وإنها تقبل إن سب الله ، لأنه يقبل التوبة في خالص حقه . الإنصاف ١٠ / ٣٣٢ - ٣٣٣ ، انظر أيضاً : المغني ٩ / ٢٨ ، ٩٨ .

وقال ابن المنذر : وأجمعوا على أن على من سب النبي ﷺ القتل . الإجماع

ص ١٥٣ .

(٣) هو توبة بن أبي الأسد العنبري أبو المورع - بضم الميم وفتح الواو وتشديد الراء المكسورة بعدها مهملة - البصري ، واسم أبي الأسد كيسان بن راشد ، أخطأ الأزدي إذ ضعفه . مات سنة إحدى وثلاثين ومائة . تهذيب التهذيب ١ / ٥١٥ - ٥١٦ ، تقريب

التقريب ١ / ١١٤ .

(٤) هو عبد الله بن قدامة بن عَنَزَة : بفتح المهملة والنون والراء . أبو السوار العنبري البصري والد سوار القاضي الأكبر ، ثقة ، من الرابعة ، روى له النسائي حديثاً واحداً في قتل من شتم النبي ﷺ . تهذيب التهذيب ٥ / ٣٦١ ، تقريب التقريب ١ / ٤٤١ .

أنى برزة الأسلمى قال : أغلظ رجل لأنى بكر الصديق ، فقال أبو برزة الأسلمى : ألا أضرب عنقه ؟ قال : فانتهره أبو بكر ، وقال : ما هى لأحد بعد رسول الله ﷺ (١) .

### سئل عمن شتم رجلاً من الصحابة رضى الله عنهم (٢)

١٧٩٦ - سألت عمن شتم رجلاً من أصحاب النبي ﷺ ، فقال أنى : أرى أن يضرب . فقلت له : حد ؟ - فقال : فلم نقف على الحد ، إلا أنه قال : يضرب ، وقال : ما أراه إلا على (٣) الإسلام (٤) .

(١) أخرجه النسائى فى سننه - تحريم الدم - الحكم فيمن سب النبي ﷺ - من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة به نحوه ١٠٩ / ٧ .

وأبو داود فى سننه - الحدود - باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ ، من طريق حميد بن هلال عن عبد الله بن مطرف عن أنى برزة الأسلمى نحوه : ٤ / ٥٣٠ ، ح رقم ٤٣٦٣ . وقال أبو داود بعد ذكر لفظ الحديث : هذا لفظ يزيد ، ( ابن زريع أحد رواة الحديث ) .

وقال أحمد بن حنبل : أى لم يكن لأنى بكر أن يقتل رجلاً إلا بإحدى الثلاث التى قالها رسول الله ﷺ : كفر بعد إيمان . أو زناً بعد إحسان ، أو قتل نفس بغير نفس ، وكان للنبي ﷺ أن يقتل . المصدر السابق ٤ / ٥٣١ .

(٢) كلمة ( رضى الله عنهم ) ساقطة من المطبوع ووضعها بعد قوله ( من أصحاب النبي ﷺ ) على خلاف النسختين .

(٣) زاد فى المطبوع بعد قوله ( ما أراه إلا ) كلمة ( متهماً ) ، وقال فى الهامش ( زيادة على الأصل يقتضيها السياق ) ولم يظهر لى وجه للزيادة على النص ، لأن المراد إثبات الإسلام لمن فعل ذلك ، ونقل المرداوى هذه الرواية وقال : ( ما أراه إلا على الإسلام ) . الإنصاف ١٠ / ٣٢٤ .

(٤) قال ابن مفلح : وذكر ابن البناء فى تكفير من سب الصحابة والسلف من الرافضة ، ومن سب علياً من الخوارج خلافاً . والذي ذكره القاضى عدم التكفير . المبدع ١٠ / ٢٢٣ .

١٧٩٧ - سمعت أبي يقول : / لا يضرب أكثر من عشرة إلا

٣٨٤ في حد (١) .

### سئل عمن (٢) يجب عليه الحد

١٧٩٨ - سئل أبي - وأنا أسمع - : عما يجب به (٣)

الحد ؟ .

قال : الحدود ثلاثة : الاحتلام ، وأن ينبت ، وأن يبلغ خمس عشرة (٤) ، هذه حدود كلها قد رويت عن النبي ﷺ (٥) ، كل من

= وفي الإنصاف : قال في نهاية المبتدى : من سب صحابياً مستحلاً كفر ، وإلا فسق ، وقيل : وعنه : كفر .

ونقل عبد الله فيمن شتم صحابياً : القتل أجبن عنه ، ويضرب ما أراه إلا على الإسلام

١٠ / ٣٢٤ .

(١) اختلفت الرواية في التعزير عن الإمام أحمد رحمه الله .

فعنه : لا يزداد في التعزير على عشر جلدات ، لقول النبي ﷺ : « لا يجلد أحد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله تعالى » متفق عليه .

وعنه : لا يبلغ به الحد ، وعنه : لا يزداد على تسع جلدات . المغنى ٩ / ١٧٦ -

١٧٧ ، الإنصاف ١٠ / ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٢) زاد في المطبوع ( عن عمر من ) وهو خلاف النسختين .

(٣) سقطت ( به ) من المطبوع .

(٤) في المقنع : لا يجب الحد إلا على عاقل بالغ .

وفي حاشيته : لا خلاف في اعتبارهما في وجوب الحد وصحة الإقرار لقوله ﷺ :

« رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن النائم حتى

يستيقظ » رواه أبو داود والترمذى ، وقال : حسن صحيح . المقنع مع حاشيته ٣ / ٤٤١ .

وفي الإنصاف : والبلوغ يحصل بالاحتلام بلا نزاع أو بلوغ خمس عشرة سنة أو نبات

الشعر الخشن حول القبل ، هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، ونقله الجماعة عن الإمام

أحمد رحمه الله . وتزيد الجارية بالحيض والحمل بلا نزاع على الصحيح من المذهب ٥ / ٣٢٠ .

(٥) أما الاحتلام فقد أخرج أبو داود في سننه ٣٢٠ / ٥ - الحدود - باب في =

بلغ هذه الحدود يُحد إن سرق أو زنا .

### شرب المسكر (١)

١٧٩٩ - حدثنا قال : سألت أبا عن النبيذ ؟ فقال :  
ما أسكر كثيره فقليله حرام (٢) .

١٨٠٠ - سمعت أبا يقول : الدُرْدِيُّ (٣) خمر .

= المجنون يسرق أو يصيب حداً - من طريق سليمان بن مهران عن أبي ظبيان عن ابن عباس  
عن عليّ - في قصة المجنونة التي زنت وأمر عمر برجمها - أنه قال : أو ماتذكر أن رسول  
الله ﷺ قال : « رفع القلم عن ثلاثة : عن المجنون المغلوب على عقله حتى يفيق ، وعن  
النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم » ٤ / ٥٥٩ ، رقم ٤٤٠١ .

وقد تقدم تخريج هذا الحديث بالفاظ أخرى في س رقم ٢٤٢ ، ٨٣٢ ، وأما الإنبات :  
فقد أخرج الإمام أحمد في مسنده بسنده عن عطية القرظي يقول : عُرضنا على النبي ﷺ  
يوم قريظة فكان من أنبت قتل ، ومن لم ينبت خلى سبيله فكنت فيمن لم ينبت فخلى سبيلي  
٤ / ٣١٠ .

وأخرج أبو داود - الحدود - باب في الغلام يصيب الحد ، بسنده عن عطية القرظي  
قال : كنت من سبي بني قريظة . فكانوا ينظرون ، فمن أنبت الشعر قتل ، ومن لم ينبت لم  
يقتل ، فكنت فيمن لم يُنبت . السنن ٤ / ٥٦١ ، ح رقم ٤٤٠٤ .

والترمذي في سننه - السير - ما جاء في النزول على الحكم ، بلفظ الإمام أحمد  
٤ / ١٤٥ ح رقم ١٥٨٤ .

وأما أن يبلغ خمس عشرة سنة : فأخرج البخاري بسنده عن ابن عمر رضي الله  
عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم عرضه يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزه ،  
وعرضه يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجازه . الصحيح ٧ / ٣٩٢ ، ح رقم ٤٠٩٧  
وأخرجه مسلم أيضاً عن ابن عمر بنحوه ٣ / ١٤٩٠ ، ح رقم ١٨٦٨ وأخرجه غيرهم من  
أصحاب السنن وغيرها .

(١) في المطبوع : المسكرات ، وهو خلاف للأصل والمصرية .

(٢) قال ابن قدامة : كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام من أى شيء كان ويسمى  
خمرًا . المقنع ٤ / ١١٤ ، وقال المرداوي : هذا المذهب مطلقاً ، نص عليه في رواية الجماعة ،  
وعليه الأصحاب . الإنصاف ١٠ / ٢٢٨ ، وانظر أيضاً : المغني ٩ / ١٥٩ - ١٦٠ .

(٣) في المطبوع : الذاذي ، وهو خلاف للأصل والنسخة المصرية ، وليس له أى =

١٨٠١ - حدثنا قال : سألت أئى عن رجل أخذ تمراً ، فصب عليه ماءً وجعل فيه عكراً ؟ <sup>(١)</sup> قال : أكرهه <sup>(٢)</sup> .

١٨٠٢ - قلت لأئى : حكى عنك إنسان أنك قلت : من شرب منه فهو مرتد ، فقال : ماقلت فيه ، لقد شنع على هذا الذى حكاه عنى ، ولكن ابن المسيب قال : العكر خمر <sup>(٣)</sup> .

١٨٠٣ - حدثنا قال : سألت أئى هل يجوز للرجل أن يقول : شرب المسكر <sup>(٤)</sup> قوم صالحون ؟ فقال : هذا تعدى ، ولم يعجبه هذا القول <sup>(٥)</sup> .

١٨٠٤ - حدثنا قال : سألت أئى عمن شرب المُسكر <sup>(٦)</sup> ،

= معنى ، وقال فى لسان العرب : دُرْدَى الزيت وغيره ما يبقى فى أسفله ، وفى حديث الباقر : أتجعلون فى النبيذ الدردى ؟ قيل : وما الدردى ؟ قال : الرؤبة ، أراد بالدردى الخميرة التى تترك على العصير والنبيذ ليتخمر ، وأصله ما يركد فى أسفل كل مائع كالأشربة والأدهان . لسان العرب ٤ / ١٤٦ مادة ( درد ) ، وانظر : النهاية ٢ / ١١٢ .

(١) العكر : دُرْدَى كل شئ ، وعكر الشراب والماء و الدهن آخره وخائره وعكر الماء والنبيذ عكراً ، إذا كدر وعكّره وأعكره ، جعله عكراً ، وعكّره وأعكره ، جعل فيه العكر . لسان العرب ٦ / ٢٧٨ مادة عكر .

(٢) سبب الكراهة : أنه يخاف أن يشتد ويصير مسكراً .

(٣) أخرجه النسائى ، قال : أخبرنا سويد قال : أنبأنا عبد الله عن سفيان عن داود بن أئى هند عن سعيد بن المسيب ، أنه قال : فى النبيذ : خمرة دُرْدِيّة ، السنن كتاب الأشربة : ذكر ما يجوز شربه من الأنبيذة وما لا يجوز السنن ٨ / ٣٣٤ .

وابن أئى شيبه من طريق داود بن أئى هند بالسند المذكور . المصنف ٨ / ١٧٠ ح رقم ٤٠٣٨ .

(٤) المسكر اسم فاعل ، من أسكر الشراب فهو مسكر ، إذا جعل صاحبه سكران ، أو كان فيه قوة يفعل ذلك . المبدع ٩ / ١٠٠ .

(٥) لأن فيه نسبة الفعل المحرم إليهم بقصد الخط من قدرهم ومكانتهم مع الإقرار بصلاحتهم فلذلك صار هذا القول تعدياً عليهم .

(٦) فى المطبوع : الخمر ، والذى أثبتته واضح فى المصرية ، وفى الأصل : الخمر المسكر ، ويظهر أن لفظ : الخمر مشطوب عليه فيه .

ولم يَسْكَر ، يصلى خلفه (١) ؟ فقال : قد (٢) أخذنا عنهم العلم (٣) .

١٨٠٥ - حدثنا قال : سئل أى هل يصح أن سفيان الثوري

ومالك (٤) / بن مَعُول وهشيم وغيرهم ، أنهم شربوا المسكر ؟ . ٣٨٥

قال : وما يدريه ما شربوا ، لعلهم لم يشربوا مسكراً (٥) ،  
وكرهه أى جداً .

(١) وقال عبد الله في العلل : سمعت أى يقول : إذا شربه الرجل على التأويل ، ولا يسكر صليت خلفه ، وإذا كان يسكر لم أصل خلفه ، قلت : لِمَ ؟ قال : لأنه لا يتنزه من البول ولا من غيره ١ / ٣٧١ .

وقال ابن قدامة : فأما من يشرب من النبيذ المختلف فيه مالايسكره ، معتقداً حله فلا بأس بالصلاة خلفه ، نص عليه أحمد ، فقال : يصلى خلف من يشرب المسكر على التأويل ، نحن نروى عنهم الحديث ، ولا نصلى خلف من يسكر . المغنى ٢ / ١٣٨ .  
وفي الإنصاف : وذكر ابن أبى موسى في الصلاة خلف شارب نبيذ معتقداً حله .  
روايتين ٢ / ٢٥٦ ، وقال المرداوى : المذهب في إمامة الفاسق ، أنها لا تصح ، سواء كان فسقه من جهة الاعتقاد أو من جهة الأفعال من حيث الجملة ، والرواية الثانية : تصح وتكره . الإنصاف ٢ / ٢٥٢ .

(٢) في المطبوع : ( ما ) وهو تحريف مخالف للأصل والمصرية ويدل على صحة ما أثبتته الكلام الذى نقلته من المغنى في الهامش الذى قبله .

(٣) يعنى الذين شربوا بالتأويل كما يدل عليه مانقلته آنفاً من العلل والمغنى . وأما الذى يشرب من غير تأويل فلا تقبل روايته ، لأن العدالة شرط في الراوى لقبول روايته ، وشارب الخمر من غير تأويل ليس عدلاً ، ولذلك قال الإمام أحمد في رواية أحمد بن الحسين : لا يكتب الحديث عن يسكر ، انظر : العدة في أصول الفقه ٣ / ٩٢٥ .

(٤) مالك بن مَعُول - بكسر أوله وسكون المعجمة ، وفتح الواو - الكوفي أبو عبد الله ، ثقة ، ثبت ، من كبار السابقة ، مات سنة تسع وخمسين ومائة على الصحيح . تقريب التهذيب ٢ / ٢٢٦ ، تهذيب التهذيب ١٠ / ٢٢ .

(٥) نقل هذه الرواية عبد الله في العلل بلفظ : قلت له : هل يصح أن هشيمًا ومالك بن مَعُول ، شربا مسكراً ؟ قال : وما يدريك ما شربا ، لعلهما لم يشربا مسكراً . ١ / ٣٧٢ .

## في المَرَى الذي يصنع فيه الخمر (١)

١٨٠٦ - قال لنا عبد الله : قلت : يصبون (٢) المَرَى (٣) ماء اللبن ويصبون عليه الخمر ، فيخلطونها ، وتوضع في الشمس يريدون بذلك إفساد الخمر فيأكلونها ، فقال يعني أباه : هذا بعد خمر (٤) .

## سئل عن خل الخمر

١٨٠٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن الخمر يتخذ خلا قال : لا يعجبني أكرهه ، ولا بأس بما أذن الله في فساده ، يقول : إذا جعل رجل خمرًا ففسدت هي فلا بأس بأكل الخل منها ، إذا كان فسادها من عند الله (٥) .

(١) كان هذا في وسط السطر ، وقد جعلته عنواناً لأن السياق يدل عليه تماماً ، وقد مشى عليه زهير أيضاً في المطبوع .

(٢) في المطبوع ( في المَرَى ) وهو خلاف الأصل والنسخة المصرية ، ولا حاجة لهذا الحرف لأن المَرَى مكون من ماء اللبن والخمر ، ومن الخمر والملح والسمك كما سيأتي .

(٣) قال ابن منظور : المَرَى : الذي يؤتدم به ، كأنه منسوب إلى المارة ، والعامية تخففه ، وفي حديث أبي الدرداء ذكر المَرَى هو من ذلك . لسان العرب ٧ / ١٨ . وذكر ابن الأثير صفة المَرَى الذي يعمل بالشام ، فقال : وهذه صفة مَرَى يعمل بالشام ، تؤخذ الخمر فيجعل فيها الملح والسمك وتوضع في الشمس ، فتغير الخمر إلى طعم المَرَى ، فتستحيل عن هيأتها كما تستحيل إلى الخلية : النهاية ٢ / ١٥٣ .

(٤) الظاهر أن سبب ذلك أن الخمر قد أفسدت عمداً ، ولا يحل خل خمر أفسدت عمداً ، فكذلك هذا . انظر : المغني ٩ / ١٧٢ - ١٧٣ .

(٥) هذا هو المذهب ، وقال الخرق : والخمرة إذا أفسدت فصيرت خلاً ، لم تزل عن تحريمها ، وإن قلب الله عز وجل عينها ، فصارت خلاً فهي حلال . المختصر ص ١٩٦ ، والمغني ٩ / ١٧٢ .



حديث السدى (١) عن أنى هبيرة (٢) عن أنس : سئل النبي ﷺ عن الخمر يجعل خلاً ، فكرهه (٣) .

وقال عمر بن الخطاب : لا بأس بالخمر ، إذا أذن الله في فسادها يعنى الخل (٤) .

### التداوى بالخمر

١٨٠٨ - قلت لأنى : فخممر يضطر إليها رجل يشربها ؟

(١) فى الأصل والمطبوع : السرى ، وفى المصرية : الرى ، وكلاهما خطأ ، والصواب ما أثبتته . والتصويب من مراجع تخرج الحديث الآتية . وهو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أنى كريمة السدى - بضم المهملة وتشديد الدال ، وأبو محمد الكوفى ، صدوق بهم ، ورمى بالتشيع ، مات سنة سبع وعشرين ومائة . تقريب التهذيب ١ / ٧١ ، وتهذيب التهذيب ١ / ٣١٣ .

(٢) فى الأصل والمصرية والمطبوع وفى سنن أنى داود : أبو هيرة ، وهو خطأ وتحريف ، والصواب ما أثبتته معتمداً على سند الحديث الآتى تخريجه بعده وهو يحيى بن عباد ابن شيبان الأنصارى أبو هبيرة ، الكوفى ، ثقة ، مات بعد العشرين ومائة . تقريب التهذيب ٢ / ٣٥٠ ، وتهذيب التهذيب ١١ / ٢٣٤ .

(٣) حديث أنس أخرجه الإمام أحمد فى المسند ٣ / ١١٩ ، ١٨٠ ، ٢٦٠ ، ومسلم فى الأشربة : باب تحريم تخليل الخمر . الصحيح ٣ / ١٥٧٣ ح رقم ١٩٨٣ ، وأبو داود فى الأشربة : باب ما جاء فى الخمر تخلل . السنن ٤ / ٨٢ - ٨٣ ح رقم ٣٦٧٥ والترمذى فى البيوع : باب النهى عن أن يتخذ الخمر خلا . السنن ٣ / ٥٨٩ ح رقم ١٢٩٤ . كل هؤلاء من طريق السدى عن أنى هبيرة به : أن أبا طلحة سأل النبي ﷺ عن أيتام ورثوا خمرأ ؟ قال : أهرقها ، قال : أفلا أجعلها خلاً ؟ قال : لا .

قلت : وهذا سياق أنى داود رحمه الله فى السنن .

(٤) أخرج عبد الرزاق عن عبد القدوس أنه سمع مكحولاً يقول : قال عمر بن الخطاب : لا يحل خل من خمر أفسدت حتى يكون الله هو الذى أفسدها . وعن أنى بكر ابن عبد الله وغيره .

عن ابن أنى ذئب عن ابن شهاب عن القاسم بن محمد عن أسلم مولى عمر عن عمر =

قال : لا يكون الخمر اضطراراً ، وإنما الاضطرار إلى الميت ، لأن الخمر يُعطّش (١) .

١٨٠٩ - حدثنا عبد الله ، قال : قرأت على أبي ، وقال أبي :  
اروه عن عبدة بن سليمان الكلابي ، قال : حدثنا عبيد الله (٢) عن  
٣٨٦ نافع أن / ابن عمر ، كان ينهى أن تسقى البهائم الخمر (٣) .

١٨١٠ - قال : سمعت أبي يقول : وكذلك قولي : لا يداوى  
بها جرح ولا غيره ، هي محرمة (٤) وكره أبي جداً المُرّي الذي يصنع  
فيه الخمر .

= مثله . المصنف ٢٥٣/٩ ح رقم ١٧١١٠-١٧١١١ وإسناد هذا الأثر منقطع ، لأن مكحولاً لم  
يسمع من عمر بن الخطاب رضى الله عنه شيئاً . انظر ترجمته في تهذيب التهذيب  
٢٨٩ / ١٠ .

(١) قال في المقنع : لا يحل شرب الخمر للذة ولا للتداوى ولا لعطش ولا غيره ، إلا  
أن يضطر إليه لدفع لقمة غص بها فيجوز ٤ / ١١٦ .  
وقال المرداوي : يعنى إذا لم يجد غيره ، بدليل قوله : ( إلا أن يضطر ) قال في  
الفروع : وخاف تلفاً . الإنصاف ١٠ / ٢٢٩ .  
وقال ابن قدامة : وإن شربها لعطش نظرنا ، فإن كانت ممزوجة مما يروى من العطش ،  
أبيحت لدفعه عند الضرورة ، كما تباح الميتة عند الخمصة ، وكإباحتها لدفع الغصة ، وإن  
شربها صرفاً أو ممزوجة بشيء يسير لا يروى من العطش أو شربها للتداوى ، لم يبح له ذلك ،  
وعليه الحد . المغنى ٩ / ١٦١ - ١٦٢ .

(٢) هو عبيد الله بن عمر بن حفص .  
(٣) أخرج عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر المدني عن نافع عن ابن عمر أن غلاماً  
له سقى بغيراً له خمر فتواعده .

وأخرج عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : ذكر له غلام له ناقة رجله  
( كذا ) انكسرت ، فنعت لها الخمر ، فقال ابن عمر : لعلك سقيتها ؟ قال : لا . قال :  
لو فعلت أوجعتك ضرباً . المصنف ٩ / ٢٥١ ح رقم ١٧١٠٣ ، ١٧١٠٤ .  
(٤) انظر س ١٨٠٨ ، ١٨١١ .

١٨١١ - وقال أئى : لاتعجبنى ألبان (١) الأتن (٢) .

---

(١) قال ابن قدامة : لايجوز التداوى بمحرم ولا شئ فيه محرم ، مثل ألبان الأتن ولحم شئ من المحرمات ، ولا شرب الخمر للتداوى لقول النبى ﷺ : « إن الله لم يجعل شفاء أمتى فيما حرم عليها » أخرجه الطبرانى عن أم سلمة ، المغنى ٩ / ٤٢٣ - ٤٢٤ .

(٢) قوله : أتن : هو جمع أتان ، الحمارة الأنثى خاصة . النهاية ١ / ٢١ ، والقاموس ٤ / ١٩٤ .

## كتاب الشهادات

### شهادة أهل الذمة

١٨١٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل يهودى ادعى على رجل مسلم ألف درهم ؟ قال : إن أقام بينة مسلمين من العدول ، جازت شهادتهم ، ولا تجوز شهادة اليهودى على المسلم (١) .

أخبرنا قال : سمعت أبا : ومن الناس من يقول : تجوز شهادة بعضهم على بعض (٢) . ومنهم من يقول : إذا اختلفت الملل لم تجز

(١) روى الخلال هذه المسألة عن عبد الله بن أحمد فى أحكام أهل الملل ، وفيه : إن أقام بينة من المسلمين عدول . انظر ص ٦٤ .

قال ابن قدامة : مذهب أبى عبد الله أن شهادة أهل الكتاب لا تقبل فى شئ على مسلم ولا كافر ( إلا أن تكون فى الوصية فى السفر إذا لم يكن غيرهم ) رواه عنه نحو من عشرين نفساً . المغنى ١٠ / ١٦٦ .

قال المرداوى : صرح المصنف ( أبى ابن قدامة ) أن شهادة الكافر لا تقبل فى غير هذه المسألة ( أى الوصية فى السفر ) بشرطها ، وقال : هو المذهب ، وهو كما قال ، وعليه الأصحاب . الإنصاف ١٢ / ٤٠ - ٤١ .

انظر أيضاً . أحكام أهل الملل للخلال ٥٧ ، ومعالم السنن ٥ / ٢٢٠ - ٢٢١ والطرق الحكمية فى السياسة الشرعية ص ١٩٢ - ١٩٤ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦ / ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٢) قال ابن قدامة : ذهبت طائفة من أهل العلم إلى أن شهادة بعضهم على بعض تقبل ، ثم اختلفوا فمنهم من قال : الكفر كله ملة واحدة ، فتقبل شهادة اليهودى على النصرانى والنصرانى على اليهودى .

هذا قول حماد وسوار ، والثورى والبتى وأبى حنيفة وأصحابه . المغنى ١٠ / ١٦٦ ، ومعالم السنن ٥ / ٢٢١ ، انظر أيضاً : الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٣٥٠ - ٣٥١ .

وهو رواية عن الإمام أحمد أيضاً كما رواه عنه حنبل . نقله الخلال فى أحكام أهل الملل ولكن قال : لأشك أن حنبل توهم ذلك لعله أراد أن أبى عبد الله قال : لا تجوز فغلط فقال : تجوز . انظر ص ٥٥ ، ٥٧ - ٥٨ .

شهادة يهودى على نصرانى ، ولانصرانى على يهودى ، وكذلك  
المجوسى (١) .

١٨١٣ - أخبرنا قال : سمعت أبى يقول : لاتجوز شهادة أهل  
الكتاب فى شىء لأنهم ليسوا ممن نرضى (٢) ، وقال الله جل ثناءه :  
﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ (٣) ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾ (٤)  
وليسوا ممن نرضى ، وليسوا بعدول إنما يعدله مثله . ولا تجوز شهادتهم  
فى شىء إلا فى الوصية ، فى السفر إذا لم يوجد غيره . قال الله : ﴿ أَوْ  
آخَرَانِ / مِّنْ غَيْرِكُمْ ﴾ (٥) من أهل الكتاب (٦) .

وقد أجاز [ أبو ] (٧) موسى الأشعرى شهادتهما فى السفر على  
الوصية (٨) . فلا تجوز شهادتهم إلا فى هذا الموضع (٩) .

= وقال ابن حامد : بل المسألة على روايتين ، والمذهب : لا تجوز . انظر : المغنى  
١٠ / ١٦٦ ، الطرق الحكيمة ص ١٧٦ - ١٨٢ ، الإنصاف ١٢ / ٤١ .

(١) نقل خلال هذه الرواية عن عبد الله من قوله : ومن الناس ، إلى هنا - انظر  
أحكام أهل الملل ص ٥٧ ، والقاتل بهذا القول : قتادة والحكم ، وأبو عبيد وإسحاق ،  
ورواية عن الزهرى والشعبى . انظر : المغنى ١٠ / ١٦٦ ، وأيضاً معالم السنن ٥ / ٢٢١ وفى  
اعتبار الملة وجهان : أحدهما : لا يعتبر اتحاد الملة ، والوجه الثانى : يعتبر اتحادها . الإنصاف  
١٢ / ٤٢ .

(٢) فى المطبوع : يرضى - بالغائب - وهو تصحيف ، لعله حصل فى الطبع ،  
وكذلك فى التى بعدها .

(٣) سورة البقرة : الآية : ٢٨٢ .

(٤) سورة الطلاق : الآية : ٢ .

(٥) سورة المائدة : الآية : ١٦ .

(٦) جعل فى المطبوع ( من أهل الكتاب ) ضمن الآية القرآنية ، وليس منها ،

فلينتبه .

(٧) سقط فى الأصل والمصرية ( أبو ) والصواب إثباته ، وأثبتته فى المطبوع أيضاً

والتصويب من الأثر بعده .

(٨) سيأتى تخرجه فيما يلى .

(٩) روى خلال هذه المسألة عن عبد الله بكاملها مع بعض الاختلاف فى الألفاظ =

١٨١٤ - أخبرنا قال : حدثني أنى ، حدثنا وكيع ، حدثنا زكريا ، (١) عن عامر (٢) أن رجلاً من خثعم (٣) تُوفى بدُقُوقاً (٤) فلم يشهد [ على ] (٥) وصيته إلا نصرانيين فأحلفهما أبو موسى (٦) فى مسجد الكوفة بعد العصر : بالله ما خانا ولا بدلا ولا كتما وإنها لوصيته فأجاز شهادتهما (٧) .

= والسياق . انظر : أحكام أهل الملل ص ٦١ .

قال المرداوى : الصحيح من المذهب : قبول شهادة أهل الكتاب بالوصية فى السفر بشرطه ، وعليه الأصحاب ، وحزم به كثير منهم ، ونقله الجماعة عن الإمام أحمد - رحمه الله - الإنصاف ٣٩/١٢ ، وانظر أيضاً : المغنى ١٠/١٦٤ ، الطرق الحكمية : ص ١٨٢ ، المبدع ١٠ / ٢١٥ .

(١) هو ابن أنى زائدة .

(٢) هو الشعبى .

(٣) خثعم - بفتح الخاء وإسكان المثلثة وفتح العين - قبيلة معروفة ، قال أبو الفتح الهمداني فى كتاب الاشتقاق : خثعم : جبل . قيل : إن هذه القبيلة سميت بذلك لنزولها إياه وتعاقدها عليه . وفيه أقوال أخرى ، أو هى نسبة إلى خثعم وهو أتل بن أثمار . انظر الأنساب للسمعاني ٥ / ٥١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٢٨٩ .

(٤) دُقُوقاء - بفتح أوله وضم ثانية وبعد الواو قاف أخرى ، وألف ممددة ومقصورة - مدينة بين إربل وبغداد ، معروفة ، لها ذكر فى الأخبار والفتوح ، وكان بها وقعة الخوارج . انظر : معجم البلدان ٢ / ٤٥٩ ، مراصد الاطلاع ٢ / ٥٣٠ .

(٥) فى الأصل والمصرية ( فلم يشهد وصيته إلا نصرانيين ) وكذا فى المطبوع ، والصواب زيادة على ، كما ورد فى مصنف ابن أنى شعبة بالإسناد المذكور ، وسيأتى ذكره . (٦) هو الأشعري رضى الله عنه .

(٧) أخرجه أبو داود بسنده عن زكريا به نحوه فى كتاب الأقضية : باب شهادة أهل الذمة . السنن ٤ / ٢٨ - ٢٩ ح رقم ٣٦٠٥ .

وعبد الرزاق عن ابن عيينه عن زكريا به نحوه - المصنف ٨ / ٣٦٠ ح رقم ١٥٥٣٩ . وابن أنى شعبة من طريق وكيع به مثله - المصنف ٧/٩١ ح رقم ٢٤٨٩ ، وابن جرير الطبرى بسنده من طريق زكريا عن الشعبى نحوه .

انظر : جامع البيان ( بتحقيق أحمد شاكر ) ١١ / ١٦٥ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ح رقم ١٢٩٢٦ ، ١٢٩٤٨ ، ١٢٩٥٣ . =

## شهادة الصبيان والنساء

١٨١٥ - أخبرنا قال : سمعت أبا ذر شهادة النساء في العقل قال أبا : العقل ما تحمله العاقلة (١) .

١٨١٦ - أخبرنا قال : سألت أبا عن شهادة الصبيان ، فقال : على أجاز شهادة الصبيان (٢) الذين عَرَفُوا بعضهم على بعض (٣) .

١٨١٧ - أخبرنا قال : حدثني أبا ، حدثنا هشيم ، أخبرنا

= والخلال في أحكام أهل الملل قال : أخبرنا محمد ، حدثنا وكيع به مثله ص ٦٣ . والبيهقي بسنده من طريق زكريا به نحوه . السنن الكبرى ١٠ / ١٦٥ .

(١) قال ابن قدامة : العاقلة من يحمل العقل ، والعقل : الدية ، تسمى عقلاً ، لأنها تعقل لسان وليّ المقتول ... .

ولا خلاف بين أهل العلم في أن العاقلة العصبات ، وأن غيرهم من الإخوة من الأم وسائر ذوى الأرحام ، والزوج وكل ماعدا العصبات ليسوا من العاقلة ، وقال ابن المنذر : وأجمعوا أن المرأة والصبي الذي لم يبلغ ، لا يعقلان من العاقلة شيئاً . انظر : الإجماع ١٥٢ ، والمغني ٨ / ٣٩٠ ، ٣٩٦ .

أما شهادة النساء فلا تقبل في الحدود والقصاص وقد نص أحمد في رواية الجماعة على أنه لا تجوز شهادة النساء في النكاح والطلاق والعتاق على خلاف في الأخير . انظر التفصيل في ذلك في نفس المصدر السابق .

(٢) أخرج عبد الرزاق عن عمرو عن الحسن عن علي : أنه كان يجيز شهادة الصبيان بعضهم على بعض ، ولا يجيز شهادتهم على غيرهم من الرجال . قال : وكان علي لا يقضى بشهادتهم إلا إذا قالوا على تلك الحال قبل أن يعلمهم أهلهم . المصنف ٨ / ٣٥٠ - ٣٥١ ح رقم ١٥٥٠٤ .

وابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد القطان عن عمرو عن الحسن عن علي إلى قوله : على بعض . المصنف ٦ / ٢٨٥ ح رقم ١٠٨٩ .

(٣) والمذهب : أنه لا تقبل شهادة الصبيان مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب ، وعنه روايات أخرى ، وأشار المرداوي إلى رواية عبد الله هذه أيضاً . الإنصاف ٣٧ - ٣٨ / ١٢ .

مغيرة ، (١) عن إبراهيم (٢) أن غلمان ستة تغطّوا (٣) في الفرات (٤) ففرق واحد منهم . فشهد ثلاثة على اثنين أنهما قتلاه ، وشهد الاثنان على الثلاثة أنهم غرقوه ، قال : فقضى علىّ في ذلك أن ضمن الثلاثة خمسي الدية ، وضمن الاثنان ثلاثة أخماس الدية (٥) .

### / شهادة الأب للابن والقربات

٣٨٨

١٨١٨ - أخبرنا قال : سمعت أبا يقول : شهادة الأب للابن لا تجوز ، وشهادة الابن للأب لا تجوز (٦) .

(١) هو ابن مقسم الضبي .

(٢) هو النخعي .

(٣) تغطّوا : أى تماقلوا في الماء وغاصوا فيه .

انظر : الصحاح ٣ / ١١٤٦ ، لسان العرب ٩ / ٢٣٦ مادة ( غطط ) .

(٤) الفرات : بالضم ، ثم التخفيف وآخره تاء مثناة من فوق - هو النهر المعروف

بالعراق . معجم البلدان ٤ / ٢٤١ ، مراصد الاطلاع ٣ / ١٠٢١ .

(٥) نقل ابن القيم في الطرق الحكيمة أنه قال ابن أبي شيبه : حدثنا وكيع ، حدثنا عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن الشعبي عن مسروق : أن ستة غلمان ذهبوا يسبحون ففرق أحدهم . فذكر نحوه . انظر : الطرق الحكيمة ص ١٧١ .

وقال ابن قدامة : روى الإمام أحمد بإسناده عن مسروق قال : كنا عند عليّ فجاءه خمسة غلمة فقالوا : كنا ستة غلمة نتغط ففرق منا غلام . فذكر نحوه . المغنى ١٠ / ١٤٤ - ١٤٥ .

(٦) قال ابن المنذر : أجمعوا على أن شهادة الرجل المسلم ، البالغ العاقل الحر ، الناطق ، المعروف النسب ، البصير ، الذى ليس بوالد المشهود له ، ولا ولد ، ولا أخ ، ولا أجير ، ولا زوج ، ولا صديق ولا خصم ، ولا عدو ، ولا شريك ، ولا وكيل ، ولا جَار بشهادته إلى نفسه شيئاً - وذكر شروطاً أخرى - جائزة يجب على الحاكم قبولها .... الإجماع ٧٦ . قال ابن قدامة : يمنع قبول الشهادة قرابة الولادة ، فلا تقبل شهادة الوالد لولده وإن سفل ، ولا ولد لوالده وإن علا في أصح الروايات . المقنع ٤ / ٣٣٧ ، قال المرداوى : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله ، وسواء في ذلك ولد البنين وولد البنات . الإنصاف ١٢ / ٦٦ .



وقال أبى : إن الأب له أن يأخذ من مال ابنه ، والابن له أن يأخذ مال أبيه إذا احتاج (١) .

### شهادة الشريك لشريكه

١٨١٩ - أخبرنا قال : سمعت أبى يقول : لا تجوز شهادة الزوج لامرأته ، ولا المرأة لزوجها (٢) . ولا تجوز شهادة الشريك لشريكه (٣) .

= وانظر أيضاً : مراتب الإجماع لابن حزم ٥٢ ، ومختصر الخرق ص ٢٣٠ ، والمغنى ١٠ / ١٧٢ .

(١) قال ابن حزم : اتفقوا أن الحر الذى يقدر على المال البالغ العاقل غير المحجور عليه فعليه نفقة ولده وابنته اللذين لم يبلغا ، ولا لهما مال حتى يبلغا ، واتفقوا على أن على الرجل الذى هو كما ذكرنا نفقة أبويه إذا كانا فقيرين زمنين . مراتب الإجماع ٧٩ . انظر أيضاً المغنى لابن قدامة فإنه حكى الإجماع نقلاً عن ابن المنذر إلا أنه لم يذكر الإجماع إلا فى النفقة على الابن . الإجماع ص ٩٨ ، والمغنى ٨ / ٢١٢ .

(٢) قال الخرق : ولا تجوز شهادة الزوج لامرأته ، ولا المرأة لزوجها . المختصر ٢٣٠ . قال ابن قدامة : ولا تقبل شهادة أحد الزوجين لصاحبه فى إحدى الروايتين . المقنع ٤ / ٣٣٨ - ٣٣٩ .

قال المداوى : وهى المذهب ، نقلها الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله ، وعليه جماهير الأصحاب ، والرواية الثانية : تقبل . الإنصاف ١٢ / ٦٨ ، انظر أيضاً : الإجماع لابن المنذر ٧٦ ، المغنى ١٠ / ١٧٤ .

(٣) نقل ابن المنذر عليه إجماعاً . انظر : الإجماع ص ٧٦ . وقال ابن قدامة : لانعلم فيه مخالفاً ، وذلك إذا كانت شهادته فيما هو شريك فيه ، وإن شهد الشريك لشريكه فى غير ما هو شريك فيه ، مما لا تهمه فيه ، قبلت ، لأن المقتضى لقبول الشهادة متحقق والمانع منتف ، فوجب قبولها عملاً بالمقتضى . المغنى ١٠ / ١٦٩ - ١٧٠ .

ولا تجوز شهادة الشريك لشريكه بما هو شريك فيه ، هذا هو المذهب . الإنصاف ١٢ / ٧١ .

قال ابن مفلح : لانعلم فيه خلافاً لاتهمه . المبدع ١٠ / ٢٤٧ .

## سئل عن القاذف إذا تاب

١٨٢٠ - سمعت أبا يقول : القاذف (١) إذا تاب قبلت شهادته ، قيل : جُلِدَ أو لم يُجِلد ؟ قال : نعم (٢) .

يذهب أبا إلى قول عمر (٣) . وتوبته أن يكذب نفسه ، أن يتوب مما قذف به (٤) .

(١) أصل القذف : رمى الشيء بقوة ، ثم استعمل في الرمي بالزنا ونحوه من المكروهات يقال : قذف يقذف قذفاً فهو قاذف وجمعه قذاف وقذفة . المطلع ٣٧١ - ٣٧٢ .

(٢) ولا تقبل شهادة القاذف حتى يتوب ، هذا المذهب ، وقطع به الأصحاب وسواء حُدَّ أو لا . الإنصاف ١٢ / ٥٩ .

وأما القاذف إن كان زوجاً فحقق قذفه ببينة أو لعان أو كان أجنبياً ، فحققه بالبينة أو بإقرار المَقْذُوف ، لم يتعلق بقذفه فسق ولا حَد ولا رد شهادة ، وإن لم يحقق قذفه بشيء من ذلك تعلق به وجوب الحد عليه ، والحكم بفسقه ، ورد شهادته . فإن تاب لم يسقط عنه الحد وزال الفسق بلا خلاف ، وتقبل شهادته عندنا . المغنى ١٠ / ١٧٨ .

(٣) أخرج عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : شهد على المغيرة ثلاثة بالزنا منهم زياد وأبو بكرة ، فنكل زياد ، فحدهم عمر واستتابهم ، فتاب رجلان منهم ولم يتب أبو بكرة ، فكان لا يقبل شهادته ... وأيضاً عن طريق محمد بن مسلم قال : أخبرني إبراهيم بن ميسرة عن ابن المسيب قال : شهد على المغيرة أربعة بالزنا ، ثم ساق نحوه . المصنف ٨ / ٣٦٢ ح رقم ١٥٥٤٩ - ١٥٥٥٠ .

وابن أبي شيبة عن ابن عيينة عن الزهري أظنه عن سعيد قال : قال عمر لأبي بكرة : إن يتب أقبل شهادته . المصنف ٦ / ١٦٩ برقم ٦٨٩ .

وابن جرير الطبري بسنده عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب ضرب أبا بكرة وشبيل بن معبد ، ونافع بن الحارث بن كلدة حدهم ، وساق بعده بمعنى ما سبق ، وعنده أيضاً عن أحمد بن حماد الدولابي عن سفيان - بالإسناد الذي عند ابن أبي شيبة - قال : إن تبت قبلت شهادتك أو رديت شهادتك .

جامع البيان ١٨ / ٧٦ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤ / ١٥٣ .

وذكره البخاري معلقاً في صحيحه . انظر : الصحيح مع الفتح ٥ / ٢٥٥ .

(٤) أما توبته : أن يكذب نفسه ، قال المرداوي : هذا المذهب ، نص عليه ،

## ما نهى عنه من وضع الكتب والفتيا وغيره

١٨٢١ - حدثنا قال : سمعت أبى : وذكر وضع الكتب ؟ فقال : أكرهها ، هذا أبو حنيفة <sup>(١)</sup> وضع كتاباً ، فجاء أبو <sup>(٢)</sup> يوسف وضع كتاباً ، وجاء محمد <sup>(٣)</sup> بن الحسن فوضع كتاباً ، فهذا لانقضاء له ،

= وقال : إن علم صدق نفسه فتوبته أن يقول : ندمت على ما قلت ، ولن أعود إلى مثله ، وأنا تائب إلى الله منه ، قلت : وهو الصواب ، ونقل عن ابن قدامة : أنه إن لم يعلم صدق نفسه فكالأول ، وإن علم صدقه فتوبته الاستغفار والإقرار ببطلان ما قاله ، وتحريمه أن لا يعود إلى مثله ، ونقل عن القاضى وصاحب الترغيب : إن كان القذف شهادة قال : القذف حرام باطل ، ولن أعود إلى ماقلت ، وإن كان سباً ، فكالمذهب وقطع فى الكافى ، أن الصادق يقول : قذفى لفلان باطل ، ندمت عليه . الإنصاف ١٢ / ٥٩ - ٦٠ . انظر أيضاً : المغنى ١٢ / ١٨٠ ، الفروع ٦ / ٥٦٨ - ٥٦٩ .

(١) هو النعمان بن ثابت التميمى ، الكوفى ، يقال : أصله من فارس ، ويقال : مولى بنى تميم ، فقيه مشهور ، إمام أهل الرأى ، إليه المنتهى فى الفقه ، والتدقيق فى الرأى وغوامضه ، والناس عيال عليه فى ذلك . من كتبه : كتاب الفقه الأكبر ، وكتاب العلم والمتعلم ، وكتاب الرد على القدريّة ، وأخرى ، ولد سنة ثمانين ، ومات سنة خمسين ومائة على الصحيح ، وله سبعون سنة ، انظر : تاريخ بغداد ١٣ / ٣٢٣ - ٣٢٤ .

وسير أعلام النبلاء ٦ / ٣٩٠ - ٤٠٣ ، والفهرست ص ٢٨٥ ، وكتب التراجم الأخرى .

(٢) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب ، الإمام المجتهد ، العلامة المحدث ، قاضى القضاة قال أحمد عنه : إنه كان أميل إلى المحدثين من أبى حنيفة ومحمد . وقال ابن معين ، مارأيت فى أصحاب الرأى أثبت فى الحديث ، ولا أحفظ ، ولا أصح رواية من أبى يوسف ، مولده فى سنة ثلاث عشرة ومائة ، ووفاته فى سنة اثنتين وثمانين ومائة ، عاش تسعاً وستين سنة ، له كتاب الآثار ، كتاب الخراج ، كتاب الجامع ، وكتب أخرى . انظر : سير أعلام النبلاء ٨ / ٤٧٠ - ٤٧٣ ، وتاريخ بغداد ١٤ / ٢٤٢ - ٢٦٢ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٢٩٢ ، أخبار القضاة ٣ / ٢٥٤ ، والفهرست ص ٢٨٦ ، وتاريخ التراث العربى ٢ / ٥٠ - ٥٢ وكتب التراجم الأخرى .

(٣) هو محمد بن الحسن بن فرقد الأزدى الشيبانى ، العلامة ، فقيه العراق أبو عبد الله الكوفى ، صاحب أبى حنيفة ، أخذ عنه بعض الفقه وتمم الفقه على القاضى =

٣٨٩ كل ماجاء رجل وضع كتاباً / وهذا مالك <sup>(١)</sup> وضع كتاباً ، وجاء الشافعى <sup>(٢)</sup> أيضاً ، وجاء هذا يعنى أبا ثور <sup>(٣)</sup> وهذه الكتب وضعها بدعة ، كل ما جاء رجل وضع كتاباً ، وترك حديث رسول الله ﷺ وأصحابه ، أو كما قال أى هذا ونحوه ، وعاب وضع الكتب وكرهه كراهية شديدة ، [ وكان أى يكره جامع سفيان <sup>(٤)</sup> وينكره ويكرهه كراهية شديدة ] <sup>(٥)</sup> ، وقال : من سمع هذا من سفيان ؟ ولم أره <sup>(٦)</sup> يصحح لأحد سمعه من سفيان ، ولم يرض أى أن يسمع من أحد حديثاً <sup>(٧)</sup> .

= أى يوسف ، ضرب بذلك المثل ، قال الشافعى : ما نظرت سمياً أذكى منه ، ولو أشاء أن أقول : نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن لقلت لفصاحته . قال إبراهيم الحزى : قلت للإمام أحمد : من أين لك هذه المسائل الدقاق ؟ قال : من كتب محمد بن الحسن ، توفى سنة تسع وثمانين ومائة ، ومن كتبه : المبسوط ، الزيادات ، الجامع الكبير ، والصغير .  
انظر : سير أعلام النبلاء ٩ / ١٣٤ - ١٣٦ ، وتعجيل المنفعة ص ٣٦١ - ٣٦٢ ، وشذرات الذهب ١ / ٣٢١ - ٣٢٥ ، وتاريخ بغداد ٢ / ١٧٢ - ١٨٢ ، والفهرست ص ٢٨٧ ، وتاريخ التراث ٢ / ٥٣ - ٧٢ وكتب التراجم الأخرى .  
(١) من كتب الإمام مالك ( الموطأ ) وله رسالة ( إلى الرشيد ) انظر : الفهرست ص ٢٨١ ، وتاريخ التراث العربى ٢ / ١٢١ - ١٣٢ .  
(٢) الإمام الشافعى له تصانيف كثيرة منها : كتاب الأم ، الرسالة ، السنن المأثورة ، وأخرى . انظر : الفهرست لابن النديم ص : ٢٩٥ - ٢٩٦ ، برنامج ابن جابر الوادى آشى ص ١٩٩ .  
(٣) والإمام أبو ثور له من الكتب : المبسوط ، واختلاف الفقهاء . انظر الفهرست ص ٢٩٧ ، وتاريخ التراث العربى ٣ / ١٧٧ - ١٧٨ .  
(٤) هو سفيان الثورى ، ومن كتبه العديدة ( الجامع ) انظر : تاريخ التراث العربى ٢ / ٢٢٤ .

(٥) العبارة الواقعة بين المعكوفتين سقطت من النسخة المصرية .

(٦) فى المطبوع ( أرم ) ولعله تحريف من الطابع .

(٧) قد وردت عدة روايات عن الإمام أحمد فى كراهيته الشديدة لتدوين المسائل

الفقهية وتقييد الفتيا وروايتها عنه ، وكذلك فى نهيه عن النظر فى كتب الفقه لغيره من =

١٨٢٢ - قال : كنت أسمع أنى كثيراً يُسأل عن المسائل فيقول : لا أدري ، وذلك إذا كانت مسألة فيها اختلاف ، وكثير مما كان يقول : سل غيرى ، فإن قيل له : من نسأل ؟ يقول : سلوا العلماء ولا يكاد يسمى رجلاً بعينه (١) .

١٨٢٣ - حدثنا قال : سألت أنى : عن الرجل يكون له

= الأئمة ، فقد نقل ابن هانئ عنه أنه قال : لا يعجبني شيء من وضع الكتب ، ومن وضع شيئاً من الكتب فهو مبتدع ، وقال أيضاً : لا تنظر في شيء من الرأى ولا تجالسهم . المسائل ٢ / ١٦٢ - ١٦٤ .

وأورد ابن الجوزى بعض الروايات من عدة تلاميذه ، وعنون لذلك : ذكر كراهية وضع الكتب المشتملة على الرأى ليتوافر الالتفات إلى النقل ، وقال : كان رضى الله عنه يكره وضع الكتب التى تشتمل على التفريع والرأى ويحب التمسك بالأثر ، انظر : مناقب الإمام أحمد ص ٢٤٩ ، ٢٥٤ ، وهناك أخبار أخرى تدل على أنه كان يميز ذلك ، كما فى رواية عبد الملك بن عبد الحميد الميمونى فيما دار بينه وبين أحمد حول هذا . وانظر طبقات الحنابلة ١ / ٢١٤ وكذلك ما وقع نحو ذلك مع إسحاق بن منصور . انظر المرجع السابق ١ / ١١٤ .

حاول أبو زهرة فى التوفيق بين هذين النقلين بأن أحمد كان فى صدر حياته ينهى أن ينقل عنه غير الحديث ، لأنه ما كان يستجيز لنفسه أن تنشر عنه فتاويه ، ولكنه اضطر فى آخر أمره أن يميز كتابة فتاويه ونشرها على إلحاح فى بعض تلاميذه . انظر : ابن حنبل ص ١٥٥ - ١٥٧ ، قال ابن الجوزى : كان أحمد رضى الله عنه ينهى عن كتابة كلامه تواضعاً وقدر الله أن دون ورتب وشاع . مناقب الإمام أحمد ص : ٢٥٢ .

وأشار ابن القيم إلى رواية عبد الله هذه فى ( الطرق الحكيمة ) بشيء من الاختلاف فى اللفظ والاختصار ، وإلى غير ذلك من الروايات فى كراهية الإمام أحمد لوضع الكتب وتصنيفها ، وقال : وكلام أحمد فى هذا كثير جداً ، قد ذكره الخلال فى كتاب العلم ، ومسألة وضع الكتب فيها تفصيل ، وإنما كره ذلك أحمد ومنع منه لما فيه من الاشتغال به ، والإعراض عن القرآن والسنة ، والذب عنهما ، وأما كتب إبطال الآراء والمذاهب المخالفة لهما فلا بأس بها ، وقد تكون واجبة ومستحبة ومباحة بحسب اقتضاء الحال ، والله أعلم . انظر : الطرق الحكيمة ص : ٢٧٧ .

(١) نقل نحو ذلك أبو داود عن الإمام فقال : وما أحصى ما سمعت أحمد سئل عن كثير مما فيه الاختلاف من العلم فيقول : لا أدري . المسائل ص : ٢٧٥ . =

الكتب المصنفة فيها قول رسول الله ﷺ واختلاف الصحابة والتابعين ، وليس للرجل بصر بالحديث الضعيف المتروك منها فيفتى به ويعمل به ؟ قال : لا يعمل حتى يسأل ما يؤخذ به منها فيكون يعمل على أمر صحيح ، يسأل عن ذلك أهل العلم (١) .

٣٩٠ - ١٨٢٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يريد أن / يسأل عن الشيء من أمر دينه مما يتلى به من الأيمان في الطلاق وغيره ، وفي مصره من أصحاب الرأي ومن أصحاب الحديث لا يحفظون ولا يعرفون الحديث الضعيف ولا الإسناد القوي ، فلمن يسأل ؟ لأصحاب الرأي أو لهؤلاء ، أعنى أصحاب الحديث على ما قد كان من قلة معرفتهم ؟ قال : يسأل أصحاب الحديث (٢) [ ولا يسأل

= وأورد ابن القيم رواية عبد الله وقال : وكان الإمام شديد الكراهة والمنع للإفتاء بمسألة ليس فيها أثر عن السلف ، كما قال لبعض أصحابه : إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام ، وكان يسوغ استفتاء فقهاء الحديث وأصحاب مالك ، ويدل عليهم ، ويمنع من استفتاء من يُعرض عن الحديث ، ولا يبنى مذهبه عليه ، ولا يسوغ العمل بفتواه . إعلام الموقعين ١ / ٣٢ - ٣٣ .

(١) أورد ابن القيم هذه الرواية مع اختلاف يسير في اللفظ في مبحث ، ( أدوات الفتيا ) . ثم قال : قلت : هذه المسألة فيها ثلاثة أقوال لأصحاب أحمد : أحدها : أنه لا يجوز الفتوى بالتقليد ، لأنه ليس بعلم ، والفتوى بغير علم حرام ولا خلاف بين الناس أن التقليد ليس بعلم .. وهذا قول أكثر الأصحاب ، وقول جمهور الشافعية .

والثاني : أن ذلك يجوز فيما يتعلق بنفسه ، فيجوز له أن يقلد غيره من العلماء إذا كانت الفتوى لنفسه ، ولا يجوز أن يقلد العالم فيما يفتى به غيره . وهذا قول ابن بطة وغيره من أصحابنا .

والقول الثالث : أنه يجوز ذلك عند الحاجة وعدم العالم المجتهد ، وهو أصح الأقوال وعليه العمل . انتهى . وقد جمع ابن القيم في هذا المبحث عدة أقوال للأئمة والعلماء . انظر : إعلام الموقعين ١ / ٤٤ - ٤٧ .

(٢) زاد في المطبوع هنا على خلاف الأصل والمصرية ( لا يسأل أصحاب الرأي ) .

أصحاب [ رأى (١) ضعيف الحديث خير من رأى أى حنيفة (٢) .

١٨٢٥ - حدثنا قال : سألت أى قلت : ما تقول فى

(١) كذا فى الأصل : توجد كلمة ( رأى ) فقط وفى المصرية ( رأى ) وقد وردت هذه الرواية فى المسودة ص ٥١٥ ، والعبارة هنا فى المسودة كما أثبتناه . فزيادة ما بين المعكوفين من المسودة .

(٢) أورد ابن القيم هذه الرواية بالاختصار والاختلاف اليسير فى اللفظ تحت عنوان ( رأى الذى يخالف الكتاب والسنة مردود ) ونقل روايات عديدة عن الأئمة . وليس المقصود من قوله هنا ( ضعيف الحديث ) الحديث الضعيف الذى هو ضد الأحاديث الصحاح والحسان ، وإنما المراد به الرجل الذى يعرف الحديث ولكن مستواه فى علم الحديث ضعيف ، لأن التحقيق فى مذهب أى حنيفة وغيره من الأئمة الموافقة على هذا الأصل من حيث الجملة ( بأن الحديث الضعيف يقدم على القياس ) . انظر إعلام الموقعين ١ / ٣١ - ٣٢ ، ٧٧ ، والمدخل ص ١١٧ .

والحديث الضعيف الذى يقدم على القياس والرأى هو الذى يكون قسم الصحيح وقسماً من أقسام الحسن . لأنه فى اصطلاح السلف غير ماهو فى اصطلاح المتأخرين ، بل ما يسميه المتأخرون حسناً قد يسميه المتقدمون ضعيفاً .

وفهمنا من قوله ( ضعيف الحديث ) أنه الرجل الذى يكون ضعيفاً فى الحديث ، مبنى على ماورد فى عبارة سابقة فى هذه المسألة وهى ( من أصحاب الحديث لا يحفظون ولا يعرفون الحديث الضعيف ولا الإسناد القوى ) . وعلى هذا فيكون المعنى أن رأى الرجل الذى يكون علمه بالحديث ضعيفاً ، ويكون قوله مستنداً على الكتاب والسنة خير من رأى رجل لا يكون استناده فى رأيه عليهما .

وجاء ذكر أى حنيفة هنا ، والمراد به رأى أصحاب القياس ، لأنه كان على قمة فى المسائل الاجتهادية والقياسية ، وكان مشهوراً ومعروفاً فى هذا الباب ، وذلك لا ينال من شخصيته أو يحط من درجته ، بل يدل على أن رأيه أو قياسه من أدق الآراء وأجلها ، ومع ذلك لا يؤخذ به إذا كان معارضاً للحديث ولو كان ضعيفاً فى اصطلاح السلف ، والله أعلم .

قال ابن القيم : إن السلف جميعهم على ذم رأى والقياس المخالف للكتاب والسنة وأنه لايجل العمل به لا فتياً ولا قضاء ، وأن رأى الذى لا يعلم مخالفته للكتاب والسنة ولا موافقته فغايته أن يسوغ العمل به عند الحاجة إليه من غير إلزام ولا إنكار على من خالفه .  
= إعلام الموقعين ١ / ٧٧ .

[ السنة ] <sup>(١)</sup> تقضى على الكتاب ؟ قال : هذا ، قال : ذلك قوم منهم مكحول <sup>(٢)</sup> والزهرى <sup>(٣)</sup> . قلت : فما تقول أنت ؟ قال : أقول : السنة تدل على معنى الكتاب <sup>(٤)</sup> .

١٨٢٦ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : ما يدعى الرجل فيه الإجماع ، هذا الكذب من ادعى الإجماع فهو كذب ، لعل الناس قد

= وأشار إلى ذلك الزركشى فى البحر المحيط ، وذكر أيضاً رد ابن العرى على الإمام أحمد فى قوله : ( إن ضعيف الأثر خير من قوى النظر ) فقال : قال ابن العرى : وهذه ذهلة من أحمد لا تليق بمنصبه ، فإن ضعيف الأثر لا يحتج به مطلقاً : ٥ / ٦١ نسخة الظاهرية .

وقال ابن عقيل : وإنما يحمل كلامه فى نفى الرواية وفى الذم على أهل الأهواء الذين ردوا السنن بالآراء ، فأما خلاف ذلك فلا يظن به مع دخوله فى القياس وعمله ، وبني مذهبه عليه فى مسائل عدة ليس فيها آية ولا خبر ولا قول صحابى . الواضح ٣ / ٤٨ / ب ، ٤٩ / أ ، وقد وردت هذه الرواية من طريق عبد الله بهذا النص . كما سبق أن ذكرناه فى المسودة ص ٥١٥ .

(١) زيادة يقتضيها السياق حتى يستقيم المعنى ، وفى المصرية ( من ) والأنسب ما ذكرناه . كذا فى المطبوع .

(٢) نقل قوله ابن عبد البر من طريق الأوزاعى عنه قال : القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب . وبه قال الأوزاعى أيضاً ، انتهى .

قال أبو عمر - أى ابن عبد البر - يريد أنها تقضى عليه ، وتبين المراد منه ، جامع بيان العلم وفضله : ٢ / ٢٣٤ ، وفى ( المسودة ) هو مقتضى قول مكحول : إن السنة تقضى على الكتاب والكتاب لا يقضى على السنة . ص : ١٢٣ .

(٣) لم نعثر على مثل هذا القول أو ما يكون فى معناه عن الزهرى ، إلا أنه قال ذلك يحيى بن أبى كثير : السنة قاضية على الكتاب وليس الكتاب قاضياً على السنة . نقل هذا ابن عبد البر فى كتابه : جامع بيان العلم وفضله ٢ / ٢٣٤ .

وانظر أيضاً : إرشاد الفحول للشوكانى ص : ٣٣ .

(٤) نقل أبو داود رواية نحوها عن الإمام أحمد فقال : سمعت أحمد سئل عن حديث ( السنة قاضية ) ماتفسيره ؟ قال : أجبن أن أقول فيه ، ولكن السنة تفسر القرآن ولا ينسخ القرآن إلا القرآن . مسائل أبى داود ص ٢٧٦ ، وأورد ابن عبد البر أيضاً هذه الرواية عن =



اختلفوا ، هذا دعوى بشر المريسي <sup>(١)</sup> . والأصم <sup>(٢)</sup> ، ولكن يقول :  
لا يعلم الناس يختلفون ، أو لم يبلغه ذلك ، ولم ينته إليه فيقول :  
لا نعلم الناس اختلفوا <sup>(٣)</sup> .

= الفضل بن زياد ، انظر : جامع بيان العلم وفضله ٢ / ٢٣٤ .  
قال القاضي أبو يعلى : لا يجوز نسخ القرآن بالسنة شرعاً ، ولم يوجد ذلك ، نص عليه  
رحمه الله في رواية الفضل بن زياد وأبي الحارث ، وقد سئل هل تنسخ السنة القرآن ؟ فقال :  
لا ينسخ القرآن إلا قرآن يجيء بعده ، والسنة تفسر القرآن . العدة في أصول الفقه  
٣ / ٧٧٨ . وجامع بيان العلم لابن عبد البر ٢ / ٢٣٤ ، وعنه : أنه يجوز نسخ القرآن  
بالسنة المتواترة ، انظر : التمهيد لأبي الخطاب ق ٩٧ / ب نقلاً عن العدة ٣ / ٧٨٨ .  
وعنه رواية ثالثة : أنه يجوز نسخ القرآن بالسنة المتواترة والآحادية . انظر : الواضح  
٢ / ٢٤٦ / أ ، وأيضاً شرح الكوكب المنير لابن النجار ٣ / ٥٦٢ ، والمختصر في أصول  
الفقه لابن اللحام ص ١٣٨ .

(١) هو بشر بن غياث المريسي . قال الذهبي : هو مبتدع ضال ، لا ينبغي أن  
يروى عنه ولا كرامة ، أتقن علم الكلام ، ثم جرد القول بخلق القرآن وناظر عليه ، ولم يدرك  
الجهنم بن صفوان ، إنما أخذ مقالته ، واحتج لها ودعا إليها ، وقال أبو النضر هاشم بن  
القاسم : كان والد بشر المريسي يهودياً قصاباً صباغاً . وقال قتيبة بن سعيد : بشر المريسي  
كافر ، مات سنة ثمان عشرة ومائتين . ميزان الاعتدال ١ / ٣٢٢ - ٣٢٣ ، وتاريخ بغداد  
٧ / ٥٦ - ٦٧ .

(٢) لعله ابن الأصم كما ذكره ابن حزم في ( مراتب الإجماع ) وليس هو ( حاتم ابن  
عنوان ) كما ظن به صاحب المطبوع ، وجاء في هامش مراتب الإجماع : هو أبو بكر  
عبد الرحمن بن كيسان البصري من طبقة بشر بن غياث وحفص الفرد ، كان مجلس علم  
الكلام له في أواخر عهد ضرار بن عمر المعاصر لواصل وجهم ، وكان أبو الهذيل يسميه  
( خريان ) بمعنى المكارى ... ( توفي حوالى سنة ١٩٠ تاريخ التراث ٢ / ٣٩٥ ) انظر  
ص ١٣ .

(٣) وردت رواية عبد الله هذه في ( المسودة ) باختصار في آخر الفقرة ، وفيه  
الأصم . انظر ص ٣١٥ ، وكذلك نقل ابن القيم هذه الرواية باختلاف يسير في اللفظ . ثم  
بين مراد الإمام أحمد بإنكاره الإجماع فقال : ونصوص رسول الله ﷺ أجل عند الإمام  
أحمد ، وسائر أئمة الحديث من أن يقدموا عليها توهم لإجماع ، مضمونه عدم العلم  
بالمخالفة ، ولو ساغ لتعطلت النصوص ، وساغ لكل من لم يعلم مخالفاً في حكم مسألة أن =

١٨٢٧ - حدثنا قال : سألت أبا عمن طلب العلم ترى له أن يلزم رجلاً عنده علم فيكتب عنه ، أو ترى له أن يرحل إلى المواضع التي فيها العلم فيسمع منهم ؟ قال : يرحل يكتب عن كل من الكوفيين والبصريين وأهل المدينة ومكة والشام يشاء<sup>(١)</sup> الناس / يسمع منهم<sup>(٢)</sup> .

١٨٢٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن الرجل يجب عليه طلب العلم ؟ فقال : أما<sup>(٣)</sup> ما يقيم به الصلاة وأمر دينه من الصوم والزكاة ، وذكر شرائع الإسلام ، وقال : ينبغي له أن يتعلم ذلك<sup>(٤)</sup> .

= يقدم جهله بالخالف على النصوص ، فهذا هو الذي أنكره الإمام أحمد والشافعي من دعوى الإجماع ، لا ما يظنه بعض الناس أنه استبعاد لوجوده . إعلام الموقعين ١ / ٣٠ .  
نقل ابن النجار رواية عن الإمام أحمد في عدم ثبوت الإجماع ، ولكنها - كما قال - حملت على الورع أو على غير عالم بالخلاف ، أو على تعذر معرفة الكل أو على العام النطق ، أو على بعده ، أو على غير الصحابة لحصرهم وانتشار غيرهم . وإلا فالإجماع حجة قاطعة بالشرع ، وهو مذهب الأئمة الأعلام منهم الأئمة الأربعة وأتباعهم .  
شرح الكوكب المنير ٢ / ٢١٣ - ٢١٤ ، وانظر أيضاً : المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ص ٢٧٩ ، ومجموع الفتاوى ١٩ / ١٧٦ ، والمختصر في أصول الفقه ص ٧٤ ، والمسودة ص ٣١٥ .

(١) يشاءُ مشأمة . مفاعلة من الشم ، شأمتُ فلاناً ، أى انظر ما عنده ، وقاربه وادن منه ، والمراد هنا يجالسهم مجالسة قريبة ، فيستفيد منهم . انظر : الصحاح ٥ / ١٩٦١ مادة ( شمم ) والقاموس المحيط ٤ / ١٣٦ - ١٣٧ ، المادة نفسها .

(٢) أخرج رواية عبد الله هذه الخطيب البغدادي في كتابه ( الرحلة في طلب الحديث ) ص : ٨٨ ، والإمام أحمد هنا يلفت النظر إلى أهمية طلب العلم ، بل يلزم السفر للحصول عليه من أناس لديهم علم حتى يستفيد منهم عن كتب ، ولأجل الأهمية البالغة للرحلة في طلب العلم ، وطلب الحديث خاصة ، صنف الخطيب كتابه المذكور وجمع فيه الأحاديث المرفوعة والآثار التي تدل على أهميته وفضله وتحث على الحصول عليه .

(٣) في المطبوع ( أى ) بدل ( أما ) والصواب ( أما ) كما هو في الأصل والمصرية .

(٤) العلوم الشرعية قسمان : علم الأصول ، وعلم الفروع ، أما علم الأصول فهو معرفة الله سبحانه وتعالى بالوحدانية والصفات ، وتصديق الرسل ، فعلى كل مكلف معرفته ، =

١٨٢٩ - حدثنا قال : سألت أبا عن رجل ابتدع بدعة يدعو إليها . وله دعاة عليها هل ترى أن يحبس ؟ قال : نعم . أرى أن يحبس ويُكف بدعته عن المسلمين (١) .

١٨٣٠ - حدثنا قال : قلت لأبي : ما تقول في أصحاب الحديث ، يأتون الشيخ لعله يكون مرجئاً (٢) أو شيعياً أو فيه شيء من خلاف السنة ، أيسعني (٣) أن أسكت فلا أحذر عنه أم أحذر عنه ؟ قال : إن كان يدعو إلى بدعة ، وهو إمام فيها ويدعو إليها . قال : نعم ، يحذر عنه (٤) .

= ولا يسع فيه التقليد لظهور آياته ووضوح دلائله .  
أما علم الفروع : فهو علم الفقه ومعرفة أحكام الدين ، فينقسم إلى فرض عين وفرض كفاية ، أما فرض العين ، فمثل علم الطهارة والصلاة والصوم ، فعلى كل مكلف معرفته ، قال النبي ﷺ : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » . وكذلك كل عبادة أوجبها الشرع على كل واحد ، فعليه معرفة علمها ، مثل علم الزكاة إن كان له مال . وعلم الحج إن وجب عليه .

أما فرض الكفاية : فهو أن يتعلم ما يبلغ به رتبة الاجتهاد ودرجة الفتيا ، فإذا قعد أهل بلد عن تعلمه ، عصوا جميعاً ، وإذا قام واحد منهم بتعلمه فتعلمه سقط الفرض عن الآخرين وعليهم تقليده فيما يعن لهم من الحوادث قال الله تعالى : ﴿ فَاسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ سورة النحل الآية : ٢٣ . انظر : شرح السنة للبغوي ٢٨٩/١ - ٢٩٠ .  
(١) قال المرداوي : نص الإمام أحمد في المبتدع الداعية : يحبس حتى يكف عنها . الإنصاف ١٠ / ٢٤٩ .

(٢) في الأصل والمصرية ( مرجئ أو شيعي ) وهذا على خلاف القواعد العربية والصواب على حسب القواعد هنا بالنصب كما أثبتناه . وكذا في المطبوع .

(٣) كذا في الأصل والمصرية ، وفي المطبوع ( أينبغي ) على خلافهما .

(٤) يحذر الناس عن مثل هذا الشيخ لئلا يقعوا في الضلال بسببه ، ولا تنتشر أفكاره الضالة البدعية ، ولأجل كفه عن هذا يحبس حتى يكف كما سبق نقل نص الإمام في هذا ، في المسألة السابقة ، وإن لم يكف حبس حتى يموت كما ورد في الرعاية ، وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : يقتل مبتدع داع . انظر : الإنصاف ١٠ / ٢٤٩ .

## التفضيل (١) والخلافة

١٨٣١ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : أما التفضيل فأقول : أبو بكر ، عمر ، عثمان (٢) : على قول ابن عمر ، كنا نعدّ ورسول الله ﷺ حتى فنقول : أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم نسكت (٣) .

(١) زاد في المطبوع بعد ( التفضيل ) بين الصحابة .  
(٢) نقل ابن هاني عن الإمام أحمد رواية في التفضيل فقال : سمعت أبا عبد الله يقول في التفضيل : أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ولو أن رجلاً قال : عليّ لم أعنّفه ، وفي الخلافة : أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم عليّ . المسائل ٢ / ١٦٩ .  
وذكر رواية ابن عمر حيث قال : قرأت على أبي عبد الله : أبو معاوية قال : حدثنا سهيل بن أبي صالح عن أبيه ، عن ابن عمر قال : كنا نعد ورسول الله ﷺ حتى وأصحابه متوافرون . أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، ثم نسكت . المرجع السابق ٢ / ١٧٠ . ونقل أبو داود أيضاً عن الإمام نحو هذه الرواية . انظر المسائل ص ٢٧٧ قال ابن تيمية : ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وعن غيره ، من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ، ثم عمر ، ويثلاثون بعثان ، ويريعون بعلي رضي الله عنهم ، كما دلت عليه الآثار ، وكما أجمع الصحابة رضي الله عنهم على تقديم عثمان في البيعة ، مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلى رضي الله عنهما ، بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر ، وعمر ، وأبيهما أفضل ، فقدم قوم عثمان وسكنوا ، وأوربعوا بعلي ، وقدم قوم علياً ، وقوم توقفوا لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان وإن كانت هذه المسألة - مسألة عثمان وعلى - ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة ، لكن المسألة التي يضلل المخالف فيها هي مسألة الخلافة ، وذلك أنهم يؤمنون بأن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي ، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء الأئمة فهو أضل من حمار أهله . مجموع الفتاوى ٣ / ١٥٣ ، وانظر أيضاً شرح العقيدة الطحاوية ٤٠٣ - ٤١٦ .

(٣) أخرجه أحمد في المسند نحو رواية عبد الله أثر ابن عمر رضي الله عنه ، ومثل مارواه ابن هاني كما سبق نقله قريباً ٢ / ١٤ ، وأخرج البخاري في صحيحه عن ابن عمر ما في معناه بلفظ آخر ، ٧ / ٥٤ ح رقم ٣٦٩٧ ، وأخرج الترمذي في السنن عنه من طريق نافع - والبخاري أيضاً من طريقه - ٥ / ٦٣٠ ح رقم ٣٧٠٧ .

١٨٣٢ - حدثنا قال : سألت أبا عن الأئمة فقال : أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ في الخلفاء (١) .

١٨٣٣ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : السنة في التفضيل الذي نذهب إليه ما روى عن ابن عمر يقول : أبو بكر ثم عمر ثم عثمان (٢) ، وأما الخلافة فنذهب إلى حديث (٣) سفينة (٤) . فيقول :

(١) نقل رواية مثلها أبو داود عن الإمام أحمد في المسائل ص ٢٧٧ ، ونقل نحوها ابن هاني في المسائل ٢ / ١٧٢ . وقد تقدم الكلام عليه في المسألة السابقة .

(٢) تقدم تخريجه في المسألة (١٨٣١) .

(٤) أخرجه الإمام أحمد من طريق سعيد بن جهمان عن سفينة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الخلافة ثلاثون عاماً ثم يكون بعد ذلك الملك » . قال سفينة : أمسك خلافة أبي بكر رضي الله عنه سنتين ، وخلافة عمر رضي الله عنه ، عشر سنين ، وخلافة عثمان رضي الله عنه اثنتي عشرة سنة ، وخلافة عليّ رضي الله عنه ست سنين ، المسند ٢٢٠ / ٥ ، ومن طرق أخرى أيضاً . انظر : المسند ٢٢١ / ٥ ، وأخرجه أبو داود من طريق سعيد بن جهمان عنه نحوه . السنن ، كتاب السنة : باب في الخلفاء ٥ / ٣٦ ح رقم ٤٦٤٦ ، وأخرجه الترمذي بسنده من الطريق نفسه في السنن كتاب الفتن : باب ما جاء في الخلافة ٤ / ٥٠٢ ح رقم ٢٢٢٦ .

(٣) في جميع النسخ ( سفيان ) والصواب ( سفينة ) كما أثبتناه ، والمقصود بحديثه ، الذي أخرجه في الهامش السابق ، ونقلنا سياقه في مسند الإمام أحمد ، وكذلك نقل حديثه المذكور ، وصرح باسمه صالح في مسائله ص ٤٣ ، وفي كتابه ( سيرة الإمام أحمد ) ص : ٨٣ . وأيضاً ورد اسمه والمسألة نحوها في مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص : ٢١٢ ، وفي طبقات الخنابلة ١ / ٢١٥ . وسفينة : هو مولى رسول الله ﷺ . يكنى أبا عبد الرحمن ، يقال : كان اسمه مهران ، أو غير ذلك ، فلقب سفينة ، لكونه حمل شيئاً كبيراً في السفر ، مشهور ، له أحاديث ، الإصابة .

٣٩٢ أبو بكر / وعمر وعثمان وعليّ في الخلفاء ، نستعمل الحديثين جميعاً (١) .

### الشهادة لأبي بكر وعمر بالجنة

١٨٣٤ - حدثنا قال : سألت أبي رحمه الله عن الشهادة لأبي بكر وعمر هما في الجنة ؟ قال : نعم (٢) وأذهب إلى حديث سعيد ابن زيد : أنه قال : أشهد أن النبي ﷺ في الجنة وكذلك أصحاب النبي التسعة ، والنبي ﷺ عاشرهم (٣) .

قلت لأبي : من قال : أنا أقول : إن أبا بكر وعمر في الجنة

(١) نقل رواية نحوها صالح عن الإمام أحمد في المسائل ص : ٤٣ .  
(٢) قال ابن تيمية : ويشهدون - أى أهل السنة والجماعة - بالجنة لمن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة كالعشرة ، وكثابت بن قيس بن شماس وغيرهم من الصحابة . الفتاوى ١٥٣ / ٣ .

وقال الطحاوي : وإن العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وبشرهم بالجنة نشهد لهم بالجنة على ما شهد لهم رسول الله ﷺ وقوله الحق . شرح العقيدة الطحاوية ص : ٤١٧ .  
(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند نحوه ٣ / ١٠٨ - ١٠٩ ح رقم ١٦٢٩ ، بتحقيق أحمد شاكر ، وأخرجه أبو داود في السنن من طريق عبد الرحمن بن الأحنس ، أنه كان في المسجد فذكر رجل علياً عليه السلام فقام سعيد بن زيد فقال : أشهد على رسول الله ﷺ أنه سمعته وهو يقول : عشرة في الجنة : النبي في الجنة ، وأبو بكر في الجنة ، والزبير بن العوام في الجنة ، وسعيد بن مالك في الجنة ، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة ، ولو شئت لسميت العاشر . قال : فقالوا : من هو ؟ فسكت . قال : فقالوا : من هو ؟ فقال : هو سعيد بن زيد ٥ / ٣٩ ح رقم ٤٦٤٩ ، وروى من طريق آخر أيضاً . انظر : ح رقم ٤٦٤٨ ، وأخرج الترمذى في الجامع من كلا الطريقين ، وقال : طريق عبد الرحمن الذي نقلنا سياقه هذا حديث حسن ، وروى من غير وجه عن سعيد بن زيد عن النبي ﷺ . انظر ٥ / ٦٥١ - ٦٥٢ ، وأيضاً ٦٤٨ .

ولأشهد؟ قال : يقال له هذا الذى تقول حق ؟ (١) فإن قال : نعم ، فيقال له : ألا تشهد على الحق والشهادة هو القول ، ولا تشهد حتى تقول . فإذا قال : شهد (٢) ، وقال النبى ﷺ : أهل الجنة عشرون ومائة صف ثمانون منها من أمتى ، فإذا لم يكن أصحاب النبى عليه السلام فمن يكون ؟ (٣) .

### سئل عن اليهود والنصارى والمجوس من أمة محمد ﷺ أم لا ؟

١٨٣٥ - حدثنا قال : سألت أى عن اليهود والنصارى والمجوس من أمة محمد ﷺ هم ؟ فقال : قال النبى ﷺ فى حديث الشفاعة ، فأقول : أمتى أمتى (٤) .

(١) كذا فى الأصل ، وفى المصرية ( هذا القول حق ) وفى المطبوع ( هذا القول لقول حق ) .

(٢) كذا فى الأصل والمصرية ، وفى المطبوع ( شهدت ) .

(٣) أخرجه الإمام أحمد فى المسند ٥ / ٣٤٧ ، وأيضاً فى ١ / ٤٥٣ ، وأخرجه الترمذى فى السنن ، كتاب صفة الجنة : باب ما جاء فى صف أهل الجنة ٤ / ٦٨٣ ح رقم ٢٥٤٦ .

وأخرجه ابن ماجه فى السنن ، كتاب الزهد : باب صفة أمة محمد ﷺ ٢ / ١٤٣٤ ح رقم ٤٢٨٩ .

(٤) أخرجه أحمد من حديث أى هريرة رضى الله عنه مطولاً . المسند ٢ / ٤٣٥ - ٤٣٦ .

والبخارى أيضاً من حديثه مطولاً فى كتاب التفسير . الصحيح مع الفتح ٨ / ٣٩٥ - ٣٩٦ ح رقم ٤٧١٢ .

ومسلم فى كتاب الإيمان : باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها . الصحيح ١ / ١٨٥ ح رقم ١٩٤ .

قال أنى : فليست (١) ترى أن النبي ﷺ [ لا ] (٢) يشفع إلا فى أمته المسلمين ، فقلت لأنى : فأمة من هم ؟ فقال : قال عليه ٣٩٣ السلام : / بعثت إلى الأحمر والأسود (٣) فمن أسلم منهم فقد دخل فى أمته (٤) .

=ومن حديث أنس رضى الله عنه أخرجه البخارى فى كتاب التوحيد : باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء . الصحيح مع الفتح ١٣ / ٤٧٣ ح رقم ٧٥١٠ .  
ومسلم من حديثه فى كتاب الإيمان : باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها . الصحيح ١ / ١٨٢ ، ١٨٤ ح رقم ٣٢٦ - ٣٢٧ .  
انظر أحاديث الشفاعة مع تخرجها فى كتاب السنة لابن أبى عاصم . ٢ / ٣٦٤ - ٣٩٧ .

(١) فى الأصل والمصرية . فليس ترى . وفى المطبوع : فليس يرى ، والتصويب من أحكام أهل الملل .  
(٢) الزيادة من أحكام أهل الملل للخلال ، والعبارة عنده : لا يشفع إلا لأمة من المسلمين .

(٣) عند الخلال : الأصفر بدل الأسود .  
والحديث أخرجه أحمد من طريقين عن ابن عباس بلفظ : بعثت إلى كل أحمر وأسود ، ولفظ : بعثت إلى الناس كافة الأحمر والأسود . الحديث . المسند ١ / ٢٥٠ ، ٣٠١ . ومن حديث أبى موسى الأشعرى مثله . المسند ٤ / ٤١٦ .  
ومن حديث أبى ذر مثله . المسند ٥ / ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٦٢ ، والبخارى من حديث جابر بن عبد الله ، ولفظه : وكان النبى يبعث إلى قومه خاصة ، وبعثت إلى الناس كافة وأعطيت الشفاعة . الصحيح مع الفتح ١ / ٥٣٣ ح رقم ٤٣٨ .  
ومسلم من حديث جابر فى كتاب المساجد بلفظ : بعثت إلى كل أحمر وأسود . الصحيح ١ / ٣٧٠ - ٣٧١ ح رقم ٥٢١ . والدارمى من حديث أبى ذر مثله . السنن ٢ / ٢٢٤ .

(٤) عند الخلال : فمن أسلم فقد دخل فى أمته . وقد ذكر الخلال هذه الرواية بكاملها عن عبد الله ، وذكر عدة روايات أخرى لأصحاب الإمام أحمد عنه فى الإنكار على من قال : إنهم من أمة محمد ﷺ منها : ما ذكره عن المروذى . =



١٨٣٦ - حدثنا قال : سألت أبا هذه الآية ، ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> فقال ابن عباس وغيره قالوا : عيسى <sup>(٢)</sup> ثم تلا : ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ . وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ ، مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ، وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ، وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

قال : فهذا يدل على أنه عيسى ، ليس هو محمد ﷺ ، وإنما هو عيسى <sup>(٤)</sup> .

= قال : سألت أبا عبد الله عن اليهود والنصارى من أمة محمد هم ؟ فغضب غضباً شديداً وقال : هذه مسألة قدرة لا يتكلم فيها ، قلت : فأنكر على من قال إذا قال : هذه مسألة قدرة لا يتكلم فيها ، وعاب أبو عبد الله على من تكلم فيها . وقال يعقوب بن بختان : فغضب وقال : يقول هذا مسلم ؟ انظر : أحكام أهل الملل ص ٢ - ٣ .

(١) سورة النساء : الآية : ١٥٩ .

(٢) أخرج ابن جرير بسنده عنه قال : قبل موت عيسى بن مريم ، وبإسناد آخر عنه مثله .

كما أخرج نحو هذا القول عن أبي مالك والحسن وقتادة وابن زيد . انظر جامع البيان ( بتحقيق أحمد شاكر ) ٩ / ٣٨٠ - ٣٨٢ أثر رقم ١٠٧٩٤ - ١٠٨٠٨ .

(٣) سورة النساء : الآية : ١٥٧ - ١٥٩ .

(٤) ذكر الخلال هذه الرواية عن عبد الله بن أحمد ، وليس فيها ( وغيره ) بعد ابن عباس - انظر : أحكام أهل الملل ص ٣ .

قال الطبري : اختلف أهل التأويل في معنى ذلك : فقال بعضهم : معنى ذلك ، وإن من أهل الكتاب ، إلا ليؤمنن به ( يعني بعيسى قبل موته ) يعني قبل موت عيسى يوجّه ذلك إلى أن جميعهم يصدقون به إذا نزل لقتل الدجال ، فتصير الملل كلها واحدة ، وهي ملة الإسلام الحنيفية ، دين إبراهيم عليه السلام . ثم ذكر من ورد عنه من الأئمة هذا القول ( وقد سبق ذكرهم ) .

## القراءة بالألحان (١)

١٨٣٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن القراءة بالألحان ؟

فقال : محدث إلا أن يكون طباع ذلك (٢) - يعنى الرجل طبعه كما

= وقال آخرون : يعنى بذلك : ( وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن ) بعيسى قبل موت الكتانى ، يوجه ذلك إلى أنه إذا عاين عِلِمَ الحق من الباطل ، لأن كل ذلك نزل به الموت لم تخرج نفسه حتى يتبين له الحق من الباطل في دينه ، ثم ذكر من قال بذلك ، منهم ابن عباس وعكرمة ومجاهد والحسن والضحاك وابن سيرين والسدى .

وقال آخرون : معنى ذلك : وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن بمحمد ﷺ قبل موت الكتانى ، ثم ذكر من قال بذلك وهو قول عكرمة .

ورجح القول الأول . انظر : جامع البيان ( بتحقيق أحمد شاكر ) ٩ / ٣٧٩ - ٣٨٧ ، وراجع أيضاً : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦ / ١٠ - ١١ .

(١) في المطبوع : قراءة القرآن ( ولفظ القرآن ليس في الأصل ولا في المصرية ) .

(٢) وقرئ ابن قدامة في القراءة بالتلحين بين من يفرط في المَدِّ والتعطيط ، وإشباع الحركات وبين من لم يفرط في ذلك فقال :

أما القراءة بالتلحين فينظر فيه ، فإن لم يفرط في التعطيط ، والمد ، وإشباع الحركات فلا بأس به « فإن النبي ﷺ قد قرأ ، ورجع ، ورفع صوته » وذكر الأحاديث الواردة في التغنى بالقرآن للاستدلال على ذلك .

ثم قال : وإن أفرط في المد ، والتعطيط ، وإشباع الحركات بحيث يجعل الضمة واواً ، والفتحة ألفاً ، والكسرة ياء كره ذلك .

ومن أصحابنا من يجرمه ، لأنه يغير القرآن ، ويخرج الكلمات عن وضعها ، ويجعل الحركات حروفاً .

وقد روينا عن أبي عبد الله أن رجلاً سأله عن ذلك فقال له : ما اسمك ؟ قال : محمد . قال : أيسرك أن يقال لك : يا موحامد . قال : لا : فقال : لا يعجبني أن يتعلم الرجل الألحان ، إلا أن يكون حرمه مثل حرم أبي موسى ، فقال له رجل : فيكلمون فقال =

=لاكل ذا . ونقل عن القاضي قوله : هو مكروه على كل حال ، وقرر ابن قدامة : أن التلحين دون الإفراط في التخطيط والمد وإشباع الحركات صحيح ، لا بأس به ، لأنه لو كان مكروها لم يفعله النبي ﷺ . المغنى ١٠ / ١٦١ - ١٦٢ .

ونقل الحافظ عن النووي أنه قال : أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بالقرآن ما لم يخرج عن حد القراءة بالتمطيط ، فإن خرج حتى زاد حرفاً أو أخفاه حرم . فتح الباري ٩ / ٢٧ .

قال ابن مفلح : كره أحمد قراءة الألحان وقال : بدعة لاتسمع ، كل شيء محدث لايعجبني إلا أن يكون طبع الرجل كأبى موسى ، ونقل غير واحد : أو يحسنه بلا تكلف . الفروع ٦ / ٥٧٤ .

وإنما يذكره الأصحاب في باب الشهادات ، لأنه خلاف المروءة . انظر أيضاً : إغاثة اللهفان ١ / ١٦٠ - ١٦١ ، ومدارج السالكين ١ / ٤٨٩ .

(١) هو أبو موسى الأشعري : أما قراءته ، فقد أخرج الإمام أحمد عن زيد بن الحباب أخبرني مالك بن مغول ثنا عبد الله بن بريدة عن أبيه أن رسول الله ﷺ دخل المسجد فأخذ بيدي فدخلت معه ، فإذا رجل يقرأ ويصلي قال : لقد أتى هذا مزماراً من مزامير آل داود ، وإذا هو عبد الله بن قيس أبو موسى الأشعري . قال قلت : يا رسول الله فأخبره قال : فأخبرته فقال : لم تنزل لي صديقاً . المسند ٥ / ٣٥٩ ، وانظر أيضاً ٥ / ٣٤٩ - ٣٥١ .

وأخرج نحوه البخاري في كتاب فضائل القرآن : باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن . الصحيح مع الفتح : ٩ / ٩٢ ح رقم ٥٠٤٨ .

ومسلم في كتاب صلاة المسافرين : باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن . الصحيح ١ / ٥٤٦ ح رقم ٧٩٣ .

## الخطأ والنسيان

١٨٣٨ - حدثنا قال : قلت لأبي : من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع عنه أى شيء يلزمه ؟ .

قال : قد أوجب الله في قتل النفس خطأ فقال : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَيَّ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ﴾ . (١) .

ويلزمه أن يقول : لو أن محرماً وطىء أهله ناسياً لم يكن عليه شيء ، وإن / وطىء أهله في رمضان ناسياً لم يكن عليه شيء . ولو حلف بالطلاق أن لا يأتي شيئاً فأتاه وهو ناس (٢) لم يكن عليه شيء (٣) .

(١) سورة النساء : الآية : ٩٢ .

(٢) في النسختين : ناسى - بالياء - وكذا في المطبوع ، والصواب ما أثبتته .

(٣) الناسى في حالة نسيانه غير مكلف ، واختاره الجوينى والمقدسى ، ومن الناس من قال : هو مكلف ، ورده ابن عقيل وبين أنه نزاع في العبارة والمعنى متفق عليه من مسائل التكليف .

وقوله : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان » عام في رفع حكمه ، اختاره أبو الخطاب وبه قال أكثر المالكية وأكثر الشافعية فيما حكاه ابن نصر . وقيل : مجمل ، وقيل : المراد به نفى المؤاخذه بالإثم . انظر : المسودة ١٠٣ - ١٠٤ .

وأشار البعلى إلى هذين القولين ، وذكر التوجيه لكل منهما فقال : قلت : يحمل قول من قال : ليس بمكلف حال نسيانه . على أنه لا إثم عليه في تلك الحال في فعل أو ترك ، وأن الخطاب لم يتوجه إليه ، ومثبت له من الأحكام المعلقة به فبدليل خارج ، ويحمل قول من قال : ( هو مكلف ) على أن الخطاب توجه إليه وتناوله . وتأخر الفعل إلى =

١٨٣٩ - حدثنا قال : سألت أبا عن الآفة إذا جاءت ففءمفل أن فكون عامة وففءمفل أن فكون آاصة . ما السفل ففها ؟ .

فقال : إن كان للآفة ظاهر ففظر ما عملت به السنة فففى الدفلل على ظاهرها ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فوففكم الله ففى أولادكم . ﴾ (١) فلو كانت على ظاهرها ، لزم من قال بالظاهر أن فورث كل من وقع [ علىه ] (٢) اسم ولد (٣) ، وإن كان قاتلاً أو فهودياً أو نصرانياً [ أ ] (٤) وعبدأ فلما قال : قال رسول الله ﷺ : « لا فرف المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » . (٥) قال : ذلك معنى الآفة (٦) .

---

=حال ذكره ، وامففع فأفمفه لعدم فرك قصده لهذا ، ثم ذكر مسائل ففعلق بالناسف وففن فحكمها . القواعد والفوائد الأصولفة ص ٣٠ - ٣١ .

وقد فكلم ابن رجب على هذه المسألة مفصلاً ، وذكر عدة مسائل مع ففان فحكم النسلان ففها - وقال : والأظهر - والله أعلم - أن الناسف والمفطفء إنما عفى عنهما بمعنى رفع الإفم عنهما ، لأن الإفم مررب على المقاصد والنفاف ، والناسف والمفطفء لا قصد لهما ، فلا إفم علىهما .

أما رفع الأحكام عنهما فلفس مرادأ من هذه النصوص ، فففحتاج فى ففوفها وفففها إلى دلفل آخر . انظر : جامع العلوم والفكم ص ٣٥٣ - ٣٥٤ . قلت : وهو الذى فظهر من جواب الإمام أحمد رحمه الله ههنا . انظر هذه المسألة أيضاً فى روفة الناظر ص ٤٩ ، ١٦٢ - ١٦٣ .

(١) سورة النساء : الآفة : رقم : ١١ .

(٢) فزافة من النسخة المصرية .

(٣) فى المطفوع : الولد ولفظ ( أل ) مشطوب علىه فى الأصل .

(٤) الفزافة من النسخة المصرية .

(٥) فقدم فخرمجه برقم ١٤٩٣ .

(٦) فقدم فوففح المسألة وففانها برقم ١٤٩٣ فى باب ففففىص عموم القرآن بالسنة .

قلت لأبي : إذا لم يكن عن النبي ﷺ في ذلك شيء مشروع يخبر فيه عن خصوص أو عموم ؟ قال أبي : ينظر ماعمل به الصحابة فيكون ذلك معنى الآية ، فإن اختلفوا ينظر أي القولين أشبه بقول رسول الله ﷺ ، يكون العمل عليه (١) .

(١) نقل صالح هذه المسألة من أولها في مسائله انظر ص ٦٨ - ٦٩ . قال أبو داود قلت لأحمد : أليس الأوزاعي هو أتبع من مالك ؟ قال : لاتقلد دينك أحداً من هؤلاء ، ماجاء عن النبي ﷺ وأصحابه فخذ به ، ثم التابعين بعد ، الرجل فيه مخير . وعنده عنه روايات أخرى بهذا المعنى . انظر : مسائله ٢٧٦ - ٢٧٧ . قال ابن القيم : ومن أصول أحمد : الأخذ بالحديث ما وجد إليه سبيلاً ، فإن تعذر فقول الصحابي ما لم يخالف ، فإن اختلف أخذ من أقوالهم بأقواها دليلاً ، وكثيراً ما يختلف قوله عند اختلاف الصحابة ، فإن تعذر عليه كله أخذ بالقياس عند الضرورة . بدائع الفوائد ٤ / ٣٢ . والأصل الثاني من أصول فتاوى الإمام أحمد : ما أفتى به الصحابة ، فإنه إذا وجد لبعضهم فتوى لا يعرف له مخالف منهم فيها لم يعدها إلى غيرها .

والأصل الثالث من أصوله : إذا اختلفت الصحابة تخير من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة ، ولم يخرج عن أقوالهم ، فإن لم يتبين له موافقة أحد الأقوال حكى الخلاف فيها ولم يجزم بقول . انظر : إعلام الموقعين ١ / ٣٠ - ٣١ .

وقرر الدكتور عبد الله التركي ، بأن المتأخرين من الحنابلة وخاصة ابن تيمية وابن القيم يرجحون الاحتجاج بقول الصحابي ، ويرون أنه هو التحقيق في مذهب أحمد - رحمه الله - وذكر في تأييده قول أبي داود الذي ورد ذكره في المسودة ص ٣٣٦ ، قال أحمد بن حنبل : ما أجبت في مسألة إلا بحديث عن رسول الله ﷺ إذا وجدت في ذلك السبيل إليه أو عن الصحابة أو عن التابعين ، فإذا وجدت عن رسول الله ﷺ لم أعدل إلى غيره ، فإذا لم أجد عن رسول الله ﷺ فعن الخلفاء الأربعة الراشدين المهديين ، فإذا لم أجد عن الخلفاء فعن أصحاب رسول الله ﷺ الأكابر فالأكابر ، فإذا لم أجد فعن التابعين وعن تابعي التابعين .. انظر : أصول مذهب الإمام أحمد ص ٣٩٥ .

وهذا هو السبب في أنه يوجد في كثير من إجاباته على المسائل قوله : أذهب إلى حديث فلان ، أو قول فلان ، ويذكر أحد الصحابة أو التابعين .

## تفسير أحاديث عن رسول الله ﷺ

١٨٤٠ - حدثنا قال : سمعت أبا أيوب يقول : سألت أبا عمرو (١) الشيباني عن قوله صلى / الله عليه وسلم : أئعن اسم ٣٩٥ عند الله يوم القيامة رجل تسمى بملك الأملاك ؟ (٢) فقال : أوضع اسم (٣) .

١٨٤١ - حدثنا قال : سألت أبا أيوب عن حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : « لا إغرار في صلاة ولا تسليم » (٤) فقال أبا أيوب :

(١) هو إسحاق بن مزار الكوفي ، نزل بغداد ، وكان نحوياً لغوياً ، صدوق مات سنة عشر ، أو ست ومائتين ، وقد قارب مائة وعشرين سنة . تقريب التهذيب ٢ / ٤٥٥ ، تهذيب التهذيب ١٢ / ١٨٢ - ١٨٤ .

(٢) أخرج مثله الإمام أحمد عن أبي هريرة في المسند ، وذكر عبد الله فيه هذه المسألة أيضاً ٢ / ٢٤٤ ، وأخرج البخاري أيضاً عنه مثله . الصحيح ، كتاب الأدب : باب أبغض الأسماء إلى الله ١٠ / ٥٨٨ ح رقم ٦٢٦ ، وأخرج مسلم في الصحيح كتاب الآداب ٣ / ١٦٨٨ ح رقم ٢١٤٣ ، وقال : زاد ابن أبي شيبة في روايته : لا مالك إلا الله عز وجل .

(٣) قال ابن الأثير : أى أذلها وأوضعها ، والخانع : الذليل . النهاية ٢ / ٨٤ . وفي رواية في صحيح البخاري ( أخنى ) قال ابن حجر : هو الفحش في القول ، ويحتمل أن يكون من قولهم أخنى عليه الدهر أى : أهلكه ، والأئعن وهو المشهور ، والخنع هو الذل ، وذكر استفسار أحمد من الشيباني وقال : وقد فسر الخليل أئعن بأفجر ، فقال : الخنع الفجور . ثم قال : قلت : وهو قريب من معنى الخنا ، وهو الفحش . انظر فتح الباري ١٠ / ٥٨٩ .

(٤) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل بنحوه عن أبي هريرة مرفوعاً في المسند ٢ / ٤٦١ ، وأخرج أبو داود من طريق أحمد هذه بدون الألف كما قال الشيباني ، وأيضاً من طريق آخر عن أبي هريرة مرفوعاً . السنن : كتاب الصلاة : باب رد السلام في الصلاة ١ / ٥٦٩ - ٥٧٠ ح رقم ٩٢٨ - ٩٢٩ ، وأخرجه الحاكم من طريق أحمد في المستدرک ١ / ٢٦٤ .

أبو عمرو الشيباني أنكرها بالألف ، يقول : لا غرار في صلاة ، أى لا تخرج منها وأنت تظن أنها كاملة ، حتى لا تكون في شك حتى تكون على الكمال واليقين <sup>(١)</sup> ، قال أنى : أن ينصرف منها ولا يدرى أتمها أم لا ، ينصرف وهو على إغرار منها كذا هو عندى <sup>(٢)</sup> .

١٨٤٢ - حدثنا قال : حدثنى أنى قال : سئل سفيان <sup>(٣)</sup> عن العتيرة ؟ فقال : كان أهل الجاهلية يذبحونها في رجب مكان الأضحية <sup>(٤)</sup> فلما جاء الإسلام قال رسول الله ﷺ : « لا فرع

---

(١) قول أنى عمرو الشيباني ، أخرجه أحمد مع اختلاف يسير في اللفظ في المسند ٤٦١ / ٢ .

(٢) قال أبو داود بعد ما نقل رواية أنى هريرة : قال أحمد يعنى فيما أرى - أن لا تسلّم ولا تسلّم عليك ، ويغرر الرجل بصلاته فينصرف وهو فيها شك . السنن ٥٦٩ - ٥٧٠ / ١ .

وعلق الخطاى على ( لا غرار ) فقال : أى لانقصان في التسليم ، ومعناه : أن ترد كما يسلم عليك وافياً لا نقص فيه ... وأما الغرار في الصلاة فهو على وجهين : أحدهما : أن لا يتم ركوعه وسجوده ، والآخر : أن يشك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً ، فيأخذ بالأكثر ويترك اليقين وينصرف بالشك ، وقد جاءت السنة في رواية أنى سعيد الخدرى أنه يطرح الشك بينى على اليقين ويصلى ركعة رابعة حتى يعلم أنه قد أكملها أربعاً : انظر : معالم السنن مع سنن أنى داود ٥٦٩ / ١ .

(٣) لم نعثر على الدلائل الكافية لتعيينه . والأغلب أنه سفيان بن عيينة ، ولكن لم نجد في العتيرة قولاً له أو لسفيان آخر . وما وجدناه هو أنه قول للزهري ، أو هو قول مرفوع كما أشار إليه ابن حجر في الفتح ، حيث ورد ذلك في رواية البخارى فقال ابن حجر : ظاهره الرفع ، وكذلك أورد مسلم الرواية وقال : زاد ابن رافع في روايته : والفرع أول النتاج كان ينتج لهم فيذبحونه . انظر : فتح البارى ٩ / ٥٩٦ ، صحيح مسلم ، كتاب الأضاحى : باب الفرع والعتيرة ٣ / ١٥٦٤ ح رقم ١٩٧٦ .

(٤) قال محمد فؤاد عبد الباقي معلقاً على تفسير العتيرة : قالوا : والعتيرة ذبيحة كانوا يذبحونها في العشر الأول من رجب ، ويسمونها الرجبية أيضاً ، واتفق العلماء على تفسير العتيرة بهذا . انظر : صحيح مسلم ٣ / ١٥٦٤ الهامش رقم (٢) .



ولا عتيرة» (١) قال أنى : والفرع أول شئ ينتج يذبحونه (٢) .

١٨٤٣ - حدثنا أنى فى قول سعيد بن المسيب أخبرنى أنى (٣)  
عن جدى (٤) قال : جاء سيل فى الجاهلية فكسى (٥) ما بين

(١) أخرج الإمام أحمد من طريق سفيان بن حسين عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أنى هريرة مرفوعاً بلفظ : لا عتيرة فى الإسلام ولا فرع ، المسند ٢ / ٢٢٩ ، وعن سفيان مطلقاً ٢ / ٢٣٩ ، ومن طريق معمر عن الزهرى .. لا فرع ولا عتيرة - مع زيادة - والفرع أول النتاج كان ينتج لهم فيذبحونه ٢ / ٢٧٩ ، ومن طريق معمر أيضاً مثله مع الذكر صراحة . قال ابن شهاب : والفرع كان أهل الجاهلية يذبحون أول نتاج يكون لهم ، والعتيرة ذبيحة رجب ٢ / ٤٩٠ ، وأخرج البخارى من طريق معمر مثله مع تفسير الفرع والعتيرة .

وأيضاً من طريق سفيان مطلقاً مثله تماماً ، وقال ابن حجر : هو ابن عيينة . الصحيح ، كتاب العقيدة : باب الفرع ح رقم ٥٤٧٣ ، وباب العتيرة ح رقم ٥٤٧٤ ، ٩ / ٥٩٦ ، وأخرج مسلم من كلا الطريقين ( معمر وسفيان ) فى الصحيح ، كتاب الأضاحى : باب الفرع والعتيرة ٣ / ١٥٦٤ ح رقم ١٩٧٦ .

(٢) ورد تفسير الفرع هكذا فى متن الحديث عند مسلم كما أشرنا إليه قريباً ، وورد فى صحيح البخارى : كانوا يذبحونه لطواغيتهم ، انظر الإحالة السابقة لصحيح البخارى . قال ابن الأثير : الفرع : أول ما تلده الناقة كانوا يذبحونه لألتهم فنهى المسلمون عنه ، وقيل : كان الرجل فى الجاهلية إذا تمت إبله مائة ، قدم بكرة فنحرو لصنمه وهو الفرع ، وقد كان المسلمون يفعلونه فى صدر الإسلام ثم نسخ . النهاية ٣ / ٤٣٥ .

(٣) هو المسيب بن حزن : بفتح المهملة وسكون الزاى ، ابن أنى وهب المخزومى أبو سعيد ، له ولأبيه صحبة ، عاش إلى خلافة عمر رضى الله عنه . انظر : الإصابة ٣ / ٤٢٠ .  
(٤) هو حزن - بفتح المهملة وسكون الزاى كما تقدم - ابن أنى وهب بن عمير بن عائذ بن عمران ، صحابى ، استشهد باليمامة ، وهو جد سعيد بن المسيب . انظر الإصابة ١ / ٥٣٢ .

(٥) فى المطبوع ( كنس ) والصواب ما هو فى الأصل والمصرية كما أثبتناه . ومعناه غطاه : يقال : اكتست الأرض بالنبات إذا تغطت به ، ولعل اللباس سمي بالكسوة لأنه يغطى البدن ويستره . لسان العرب ٢٠ / ٨٧ مادة ( كسا ) .

الجبليين (١) . قال أبى يقول غطاه كله .

١٨٤٤ - حدثنا قال : سمعت أبى يقول فى حديث ابن (٢)  
عباس : سمعت رسول الله ﷺ بخطبة وهو يقول : « إنكم مُلاقُوا  
ربكم حُفاة عِراة مُشاة غُرلاً » (٣) سمعت (٤) أبى يقول : الأُقلَف (٥) .

٣٩٦ ١٨٤٥ - سمعت أبى يقول فى حديث / جبير (٦) بن مطعم ،  
أن رسول الله ﷺ قال : « اذهبوا بنا إلى بنى (٧) واقف نزور

(١) لم نعثر على مصدر يذكر قوله هذا .

(٢) من هنا إلى ملاقوا ربكم كانت تكررت العبارة فى الأصل ولكن شطبت إلا أن  
صاحب المطبوع أبقاها مكررة ، ولا داعى إلى ذلك . وفى المصرية محذوف ، وهناك فرق  
واحد بين العبارتين المتكررتين هو أن فى الأول ( بخطبة ) وفى الثانية ( يخطب ) والآخر هو  
الذى ورد فى الروايات وسيأتى تخريجها .

(٣) أخرج أحمد فى المسند عن ابن عباس سمعت النبى ﷺ يخطب وهو يقول :  
« إنكم ملاقوا الله حفاة عِراة مشاة غُرلاً » ١ / ٢٢٠ ، وأخرج البخارى مثله فى الصحيح  
كتاب الرقاق : باب الحشر ١١ / ٣٧٧ ح رقم ٦٥٢٥ ، أخرج مسلم مثله مع تقديم وتأخير  
فى الألفاظ فى الصحيح ، كتاب الجنة : باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة ٤ / ٢١٩٤  
ح رقم ٢٨٦٠ .

(٤) من هنا إلى آخره ساقط فى المطبوع . والصواب بقاؤه ، ولم نفهم قصده من  
إسقاط هذه الجملة ، وهى تفسير للغُرل على لسان أحمد ، وإبقائه الجملة المتكررة ولاداعى  
إليها .

(٥) الغُرل - بضم الغين المعجمة وسكون الراء - جمع الأغرل ، وهو الأُقلَف  
والغُرلة : القلفة . النهاية ٣ / ٣٦٢ . والأُقلَف : الذى لم يَحْتَن ، هدى السارى ص : ١٧٥  
والحَتَن : موضع القطع من ذكر الغلام وفرج الجارية . النهاية ١٠ / ٢ .

(٦) هو جبير بن مطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف القرشى ، النوفلى  
صحابى ، عارف بالأنساب ، مات سنة ثمان أو تسع وخمسين ، الإصابة  
١ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٧) هم بطن فى الأوس من الأنصار ، واسم واقف : مالك بن امرئ القيس بن  
مالك بن الأوس . كان منهم هلال بن أمية الواقفى الذى تخلف عن غزوة تبوك ، فتاب الله  
عليه . انظر : اللباب فى تهذيب الأنساب ٣ / ٣٥٠ .

البصير (١) . قال أنى : رجل أعمى .

١٨٤٦ - وقال فى حديث جبير بن مطعم : أضللت (٢) بغيراً لى بعرفة فذهبت أطلبه فإذا النبى ﷺ واقف ، قلت : إن هذا من الجِمس ما شأنه ها هنا (٣) . قال : سمعت أنى يقول : الحمس قريش ومن والاها (٤) .

(١) أخرجه الطبرانى من طريق سفيان بن عيينة عن الزهرى عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : ..... وفيه : قال سفيان : ( بنو واقف ) حى من الأنصار وكان البصير ضيرير البصر . المعجم الكبير ٢ / ١٢٧ ح رقم ١٥٣٣ ، وأيضاً من طريق محمد بن يونس الجمال المخرمى عن سفيان عن عمرو بن دينار نحوه ٢ / ١٢٧ ح رقم ١٥٣٤ .

قال الهيثمى : رواه الطبرانى فى الأوسط ، وفيه محمد بن يونس الجمال ، وهو ضعيف . مجمع الزوائد ٢ / ٢٩٨ ، وأخرجه البزار بسنده من طريق الصلت بن محمد أبو الهمام الحارثى عن سفيان عن عمرو بن دينار ، وقال : لا نعلم أحداً وصله عن جبير إلا أبو همام ، وكان ثقة عن ابن عيينة ، وقد خولف فى إسناده . كشف الأستار ٢ / ٣٨٩ ح رقم ١٩٢٠ ، وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد : رواه البزار والطبرانى ، ورجال البزار رجال الصحيح غير إبراهيم بن المستمر العروقى وهو ثقة ٨ / ١٤٧ .

(٢) فى الأصل والمصرية ( أظلمت ) بالطاء المعجمة ، وهو خطأ ، لأنه لا يستقيم به المعنى ، ولا يوافق النص الوارد فى مصادره ، والصواب ما أثبتناه . وكذا فى المطبوع .

(٣) أخرجه الإمام أحمد من عدة طرق فى المسند ، وهذا اللفظ له من طريق محمد ابن جبير بن مطعم . انظر ٤ / ٨٠ ، ٨٤ .

وأخرج البخارى نحوه من طريقين فى الصحيح ، كتاب الحج : باب الوقوف بعرفة ٣ / ٥١٥ ح رقم ١٦٦٤ ، وأخرج مسلم أيضاً مثل لفظ البخارى فى الصحيح ، كتاب الحج : باب فى الوقوف وقوله تعالى : ﴿ تُمْ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ ..... الآية ﴾ ٢ / ٨٩٤ ح رقم ١٢٢٠ .

(٤) قال ابن الأثير : الجِمس جمع الأحمس ، وهم قريش ، ومن ولدت قريش وكنانة وجديلة قيس ، سموا حمساً لأنهم تمسوا فى دينهم ، أى : تشددوا ، والحماسة : الشجاعة ، كانوا يقفون بمزدلفة ، ولا يقفون بعرفة ، ويقولون : نحن أهل الله فلا نخرج من الحرم ، وكانوا لا يدخلون البيوت من أبوابها وهم محرمون . النهاية ١ / ٤٤٠ .

١٨٤٧ - وقال : سمعت أنى يقول : حُمِر النعم هو الجمل الأحمر (١) .

١٨٤٨ - وقال : فى قوله عليه السلام : « والمرأة تموت بجمع » (٢) قال : هى التى تموت فى النفس (٣) .

=وأخرج مسلم بسنده عن عائشة قالت : كان قريش ومن دان دينها يقفون بالمزدلفة ، وكانوا يسمون الحمس . الصحيح ٢ / ٨٩٣ ح رقم ١٢١٩ ، وانظر أيضاً : هدى السارى ص ١٠٨ ، فتح البارى ٣ / ٥١٦ .

(١) قال ابن حجر : حمر النعم بفتح حى : الإبل ، وحُمَرها أفضلها ، والنعم : الإبل خاصة ، وإذا قيل : الأنعام ، دخلت معها البقر والغنم ، وقيل : بل النعم للثلاثة ومنه قوله : بنعمهم أى قول أنس بن مالك رضى الله عنه قال : لما كان يوم حنين أقبلت هوازن وغطفان وغيرهم بنعمهم وذرايرهم . الحديث رقم ٤٣٣٧ . فتح البارى ٨ / ٥٣ ، هدى السارى ص ١٩٦ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد من طريقين مطولاً فى بيان تعداد الشهداء وهذا قطعة منه مع الإضافة إليها ( شهيد ) فى طريق . انظر : المسند ٥ / ٣١٥ و ( شهيدة ) فى طريق آخر ٥ / ٤٤٦ .

وأخرج أبو داود مثله فى السنن : كتاب الجنائز : باب فى فضل من مات فى الطاعون ٣ / ٤٨٢ - ٤٨٣ ح رقم ٣١١١ . وأخرج النسائى أيضاً مثله فى السنن ، كتاب الجنائز باب النهى عن البكاء على الميت ٤ / ١٤ .

(٣) قال ابن حجر : قوله ( تموت بجمع ) بفتح أوله وبضمه أيضاً ، والميم ساكنة أيضاً ، أى : تموت فى نفاسها . هدى السارى ص : ٩٩ .

وقال ابن الأثير : فى حديث الشهداء : « المرأة تموت بجمع » أى تموت وفى بطنها ولد ، وقيل : التى تموت بكرة ، والجمع بالضم بمعنى المجموع كالذخر بمعنى المذخور ، وكسر الكسائى الجيم ، والمعنى : أنها ماتت مع شئ مجموع فيها غير منفصل عنها من حمل أو بكارة ، ومنه حديث آخر : « أيا امرأة ماتت بجمع لم تطمئ دخلت الجنة » وهذا يريد به البكر . النهاية ١ / ٢٩٦ .

١٨٤٩ - وسمعت أبا يقول : حديث النبي ﷺ « لا يبقى دينان بجزيرة العرب » (١) تفسيره : ما لم يكن به (٢) فارس والروم (٣) ، وقال الأصمعي (٤) : كل ما كان دون أطراف الشام (٥) .

(١) أخرجه الإمام أحمد بسنده عن عائشة قالت : كان آخر ما عهد رسول الله ﷺ أن قال : « لا يترك بجزيرة العرب دينان » . المسند ٦ / ٢٧٥ ، وأخرج الإمام مالك في الموطأ عن عمر بن عبد العزيز يقول : كان من آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ أن قال : ..... وجاء فيه « لا يبقين دينان بأرض العرب » وأخرج من طريق آخر : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » وكلا الطريقين عنده مرسل . انظر : كتاب الجامع . باب ماجاء في إجلاء اليهود من المدينة ٢ / ٨٩٢ .

(٢) كذا في النسختين الأصل والمصرية ، وكتب صاحب المطبوع في الهامش كذا في الأصل . ولعل الصواب ( لا تكن بها ) قلت : ولا داعي له ، فالمعنى : أن جزيرة العرب لا تدخل فيها أرض فارس والروم بل هي حدودها .

(٣) قال ابن حجر : قال الزبير بن بكار في ( أخبار المدينة ) أخبرت عن مالك عن ابن شهاب ، قال : جزيرة العرب : المدينة ، وقال الزبير : قال غيره : جزيرة العرب ما بين العذيب وحضرموت ، قال الزبير : وهذا أشبه ، وحضرموت آخر اليمن ، فتح الباري ٦ / ١٧١ ، قال الحافظ في مكان آخر : قال المغيرة : جزيرة العرب : مكة والمدينة واليمامة واليمن . وروى مثله عن مالك . هدى السارى ص : ٩٨ .

وقال ابن الأثير : قال أبو عبيد : هو اسم صقع من الأرض ، وهو ما بين حفر أبي موسى الأشعري إلى أقصى اليمن في الطول ، وما بين رمل يبين إلى منقطع السماوة في العرض . وقيل : هو من أقصى عدن إلى ريف العراق طولاً ، ومن جدة وساحل البحر إلى أطراف الشام عرضاً ، قال الأزهري : سميت جزيرة ، لأن بحر فارس وبحر السودان أحاطا بجانيها ، وأحاط بالجانب الشمالي دجلة والفرات ، وقال مالك بن أنس : أراد بجزيرة العرب المدينة نفسها ، وإذا أطلقت الجزيرة في الحديث ولم تضاف إلى العرب فإنما يراد بها ما بين دجلة والفرات . النهاية ١ / ٢٦٨ .

(٤) هو عبد الملك بن قريش - بضم القاف - بن عبد الملك بن علي بن أصم ، أبو سعيد الباهلي ، الأصمعي البصري ، صدوق سني ، مات سنة ست عشرة ومائتين ، وقيل : غير ذلك ، وقد قارب التسعين . تقريب التهذيب ١ / ٥٢١ - ٥٢٢ ، تهذيب التهذيب ٦ / ٤١٥ - ٤١٧ .

(٥) نقل ابن حجر قول الأصمعي فقال : قال الأصمعي : هي ما يبلغه =

ولم أسمع أى يحدث عن الأصمعى غير هذا الحرف ، ولأأراه سمعه منه ، وجزو (١) آخر عن عفان (٢) عن الأصمعى .

١٨٥٠ - حدثنا قال : سمعت أى يقول فى حديث أى هريرة عن النبى ﷺ : « أمرت بقرية تأكل القرى » (٣) تفسيره والله أعلم تفتح (٤) القرى ، فتحت مكة بالمدينة ، وما حول المدينة بها ، لا أنها تأكلها أكلا ، إنما تفتح القرى بالمدينة (٥) .

= ملك فارس من أقصى عدن إلى أطراف الشام ، ونقل عنه أيضاً : جزيرة العرب : ما بين أقصى عدن إلى ريف العراق طولاً ، ومن جدة وما والاها إلى أطراف الشام عرضاً . فتح البارى ٦ / ١٧١ .

(١) كذا فى الأصل والمصرية ، وفى المطبوع ( حرف ) والصواب ماهو فى الأصل ، ولعله يشير إلى ما قاله الإمام أحمد ( ما لم يكن به فارس والروم ) .

(٢) هو : عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلى ، أبو عثمان الصفار ، البصرى ، ثقة ثبت ، قال ابن المدينى : كان إذا شك فى حرف من الحديث تركه ، وربما وهم ، وقال ابن معين : أنكرناه فى صفر سنة تسع عشرة ومائتين ، ومات بعدها بيسير . تقريب التهذيب ٢ / ٢٥ ، وتهذيب التهذيب ٧ / ٢٣٠ - ٢٣٥ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد فى المسند ٢ / ٢٣٧ ، ١٢ / ٢٢١ ح رقم ٧٢٣١ ، بتحقيق أحمد شاكر ، وأخرجه البخارى فى الصحيح ، كتاب فضائل المدينة : باب فضل المدينة وأنها تنفى الناس ٤ / ٨٧ ح رقم ١٨٧١ ، ومسلم فى الصحيح كتاب الحج : باب المدينة تنفى شرارها ٢ / ١٠٦ ح رقم ١٣٨٢ ، ولدى الجميع زيادة ( يقولون يثرب ) وهى المدينة ، إلا ( وهى المدينة ) ليس فى صحيح البخارى .

(٤) كذا فى النسختين وفى المطبوع ( بفتح ) والصواب ما ورد فى النسختين كما أثبتناه .

(٥) قال ابن الأثير : حديث : « أمرت بقرية ..... » هى : أى - القرية التى تأكل القرى - مدينة الرسول عليه السلام ، ومعنى أكلها القرى : ما يفتح على أيدي أهلها من المدن ، ويصيبون من غنائمها . النهاية ٤ / ٥٧ .

١٨٥١ - سمعت أبا يقول : في حديث عبد الله (١) عن / ٣٩٧  
 النبي ﷺ أنه قال له : « أذنت لك أن ترفع الحجاب وتستمع سوادى  
 حتى أنك » (٢) ، تفسيره سرى . قالها لنا عبد الله : كلها سوادى  
 برفع السين (٣) .

١٨٥٢ - حدثنا عبد الله قال : سألت أبا عن حديث  
 النبي ﷺ أن رجلاً سأله قال : إن امرأتى لاتمنع يد لأمس (٤) قال :

(١) هو عبد الله بن مسعود .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند بلفظ : إذنك على أن ترفع الحجاب وأن تستمع  
 سوادى حتى أنك ، وفيه قال عبد الله : قال أبا : سوادى سرى ، قال : أذن له أن يسمع  
 سره ، ١ / ٣٨٨ ، وأيضاً عنه مرفوعاً : إذنك على أن تكشف السر ١ / ٤٠٤ ، وأخرجه  
 مسلم بمثل اللفظ الأول لدى أحمد مع اختلاف في ( ترفع ) ففى مسلم ( يرفع ) .  
 الصحيح ، كتاب السلام : باب جواز جعل الإذن رفع حجاب ... ٤ / ١٧٠٨ ح رقم  
 ٢١٦٩ .

وأخرجه ابن ماجه في السنن ، كتاب السنة : باب فضل عبد الله بن مسعود  
 ١ / ٤٩ ح رقم ١٣٩ .

(٣) قال ابن الأثير : السواد بالكسر ، السرار ، يقال : ساودت الرجل مساودة إذا  
 ساررت ، قيل : هو من أدناء سوادك من سواده : أى شخصك من شخصه . النهاية  
 ٢ / ٤١٩ - ٤٢٠ ، وقال النووى : السواد بكسر السين المهملة وبالذال ، اتفق العلماء على  
 أن المراد به السرار - بكسر السين وبالراء المكورة - وهو السر والمساور ..... شرح  
 صحيح مسلم للنووى ١٤ / ١٥٠ ، وانظر أيضاً : لسان العرب ٤ / ٢١٠ مادة ( سود ) .  
 (٤) أخرجه النسائى فقال : أخبرنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم قال : حدثنا يزيد

قال : حدثنا حماد بن سلمة وغيره عن هارون بن رثاب عن عبد الله بن عبيد بن عمير ،  
 وعبد الكريم عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن ابن عباس ، وعبد الكريم يرفعه إلى  
 ابن عباس ، وهارون لم يرفعه ، قالوا : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : إن عندى امرأة  
 هى من أحب الناس إلى ، وهى لا تمنع يد لأمس ، قال : طلقها ، قال : لا أصبر =

ليس هذا الحديث يثبت عن النبي ﷺ ليس لها أسانيد جياذ (١) .  
ومعناه كما قال : لاتمنع يد لامس (٢) . كذا هو يعنى هي أحاديث  
ضعاف .

= عنها قال : استمتع بها . قال أبو عبد الرحمن - أى النسائي - هذا الحديث ليس  
بثابت وعبد الكريم ليس بالقوى ، وهارون بن رثاب أثبت منه ، وقد أرسل الحديث ، وهارون  
ثقة ، وحديثه أولى بالصواب من حديث عبد الكريم . السنن ٦ / ٦٧ - ٦٨ ، وأخرجه ابن  
أبى شيبة من طريق يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة . المصنف ٤ / ١٨٣ - ١٨٤ .  
(١) هذا الحديث مرفوعاً لا يثبت كما قال النسائي أيضاً ، وقد سبق نقل قوله آنفاً ،  
وقال الإمام أحمد : عبد الكريم ضعيف ، وكذا قال غيره أيضاً . انظر : تهذيب التهذيب  
٦ / ٣٧٦ - ٣٧٩ ، وقيل : هذا الحديث موضوع ، ورد بأنه حسن صحيح .

ورجال سنده رجال الصحيحين ، فلا يلتفت إلى قول من حكم عليه بالوضع ، والله  
تعالى أعلم . قال ذلك الإمام السندى على حاشية السنن للنسائي ٦ / ٦٨ .

(٢) قال ابن الأثير : هو إجابتها لمن أَرادها ، وقوله ﷺ : « فاستمتع بها » أى  
لا تمسكها إلا بقدر ما تقضى متعة النفس منها ومن وطرها ، وخاف النبي ﷺ إن هو أوجب  
عليه طلاقها أن تتوق نفسه إليها فيقع في الحرام ، وقيل : معنى ( لاترد يد لامس ) - وهذا  
لفظ آخر للحديث : أنها تعطى من ماله من يطلب منها وهذا أشبه ، قال أحمد : لم يكن  
ليأمره بإمسакها وهي تفجر . النهاية ٤ / ٢٧٠ .

قال السندى : وهي لاتمنع يد لامس أى : أنها مطاوعة لمن أَرادها ، وهذا كناية عن  
الفجور ، وقيل : بل هي كناية عن بذها الطعام ، قيل : وهو الأشبه ، وقال أحمد : لم يكن  
ليأمره بإمسакها وهي تفجر ، ورد بأنه لو كان المراد السخاء لقليل : لا ترد يد ملتمس إذ  
السائل يقال له : الملتمس لا لامس ، وأما اللمس فهو الجماع ، أو بعض مقدماته وأيضاً  
السخاء مندوب إليه ، فلا تكون المرأة معاقبة لأجله ، مستحقة للفراق ، فإنها إما تعطى مالها  
أو مال الزوج ، وعلى الثانى على الزوج صونه وحفظه وعدم تمكينها منه ، فلم يتعين الأمر  
بتطليقها ، وقيل : المراد أنها تتلذذ بمن يلمسها فلا ترد يده ، ولم يرد الفاحشة العظمى ، وإلا  
لكان بذلك قاذفاً . قيل : الأقرب أن الزوج علم منها لو أن أحداً أراد منها السوء لما كانت  
هي ترد ، لا أنه تحقق وقوع ذلك منها ، بل ظهر له ذلك بقرائن فأرشدته الشارع إلى  
مفارقتها احتياطاً ، فلما علم أنه لا يقدر على فراقها لمحبتة لها ، وأنه لا يصبر على ذلك رخص له  
في إثباتها ، لأن محبتة لها محققة ، ووقوع الفاحشة منها متوهم ، انظر : هامشه على سنن  
النسائي ٦ / ٦٧ .



١٨٥٣ - حدثنا قال : سمعت أبا سئل عن حديث  
النبي ﷺ قال لعمر : ما آتاك الله من هذا المال من غير مسألة ،  
ولا استشراف (١) نفسى (٢) ، قال : لا بأس به إذا كان صحيحاً .

### الفرخ يؤخذ من العش

١٨٥٤ - حدثنا قال : سألت أبا عن الفرخ (٣) يؤخذ من  
عشه (٤) يجوز ؟ قال : « أقرؤا الطير على مكنتها » (٥) .

(١) تقدم معنى الاستشراف في كتاب البيوع : باب مسائل الغصب وغيره  
المسألة (١٣٥٨) .

(٢) أخرج الإمام أحمد نحوه في المسند ١ / ١٧ ، وأخرج البخارى مثل لفظ المسند  
في الصحيح ، كتاب الأحكام : باب رزق الحاكم والعاملين عليها ..... ١٣ / ١٤٩ -  
١٥٠ ح رقم ٧١٦٣ ، ومن طريق آخر أيضاً ١٣ / ١٥٠ ح رقم ٧١٦٤ ، وأخرج مسلم من  
عدة طرق في الصحيح ، كتاب الزكاة : باب إباحة الأخذ لمن أعطى من غير مسألة ولا  
إشراف ٢ / ٧٢٣ ح رقم ١٠٤٥ .

(٣) الفرخ : ولد الطائر ، والأنثى فرخة ، وجمع القلة : أفرخ وأفراخ ، والكثير :  
فراخ . الصحاح ١ / ٤٢٨ مادة ( فرخ ) .

(٤) عش الطائر : موضعه الذى يجمعه من دقاق العيدان وغيرها ، وجمعه : عششة  
وعشاش وأعشاش ، وهو فى أفنان الشجر ، فإذا كان فى جبل أو جدار أو نحوهما فهو وكر  
ووكن ، وإذا كان فى الأرض فهو أفحوص وأدحى . الصحاح ٣ / ١٠١ - ١٠٢ مادة  
( عشش ) .

(٥) المكنت فى الأصل : بيض الضباب واحدها مكنة - بكسر الكاف ، وقد  
تفتح - قال أبو عبيد : ويجوز فى الكلام أن يستعار مكن الضباب فيجعل للطير تشبيها  
بذلك كما قيل : مشافر الحبشى وإنما المشافر للإبل ، وقيل : المكنة من التمكن ، وقيل :  
مكنت جمع مكن ، ومكن جمع مكان . الصحاح ٦ / ٢٢٦ ، والنهاية ٤ / ٣٥٠ مادة  
( مكن ) .

أما الحديث فقد أخرجه أحمد فى المسند عن أم كرز الكعبية مثله . المسند  
٦ / ٥٨١ . وأبو داود فى كتاب الأضاحى باب العقيقة . السنن ٣ / ٢٥٧ - ٢٥٨ ح رقم  
٢٨٣٥ . وأبو نعيم مثله وأيضاً بلفظ ( وكنتها ) . حلية الأولياء ٩ / ٩٤ - ٩٥ .

قال بعضهم : كانت العرب إذا أراد أحدهم أن يخرج نفر الطير فإن أخذ - يعنى - فى طريق أخذ منه ، كأنه من الطيرة (١) .

وقد قال بعضهم : لا بل هو ، أقروا الطير على مكنتها : أن لا تؤخذ من أوطانها (٢) .

١٨٥٥ - حدثنا قال : سألت أى عن حديث ابن مسعود : كفانا بالمعك ظلماً (٣) قال أى : المعك : المظل (٤) .

١٨٥٦ - / حدثنا قال : سمعت أى يقول : الدوحة : ٣٩٨

(١) الطيرة - بكسر الطاء وفتح الياء - وقد تسكن - هى التشاؤم بالشئ ، وهو مصدر تطير . النهاية ٣ / ١٥٢ .

فسر هذا الحديث نحو هذا ( أى أنه من الطيرة ) ابن عيينة والأصمعى والشافعى وابن الأثير وغيرهم ، انظر : حلية الأولياء ٩ / ٩٤ - ٩٥ ، ومعالم السنن ٤ / ١٢٥ ، النهاية ٤ / ٣٥٠ .

(٢) قال ابن مهاجر : سألت وكيعاً عن تفسير هذا الحديث فقال : هى عندنا على صيد الليل . حلية الأولياء ٩ / ٩٥ .

وقال الخطائى : قال غيره ( الشافعى ) فيه كالدلالة على كراهية صيد الطير بالليل ، وقيل : أقروها على مواضعها التى وضعها الله بها من أنها لا تضر ولا تنفع أو أراد : لا تذعروها ولا تريبوها بشئ تنهض به عن أوكارها . معالم السنن ٤ / ١٢٥ .

(٣) أخرج ابن أى شعبة قال : حدثنا وكيع ، حدثنا الربيع بن مسلم عن هارون أبو عثمان العجلي قال : قال عبد الله بن مسعود : لو كان المعك رجلاً كان رجل سوء ، والمعك : طرف من الظلم . المصنف ٧ / ٨٠ برقم ٢٤٤٦ . وأما أثره بلفظ : ( كفانا بالمعك ظلماً ) فلم أعثر على من خرجه .

(٤) أورد رواية عبد الله هذه ابن أى يعلى بلفظ ( كفى ) مثبتاً أن الإمام أحمد كان إماماً فى اللغة كما قال الشافعى ، رحمه الله . انظر : طبقات الحنابلة ١ / ٨ .

قال ابن الأثير : المعك : الدلك ، وأيضاً المظل يقال : معكه بدينه وماعكه ، ومنه حديث ابن مسعود المذكور عند ابن أى شعبة . النهاية ٤ / ٣٤٣ .

الشجرة العظيمة (١) تقطع في الحرم ، وقال عطاء : فيها بقرة (٢) .

١٨٥٧ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول : حكم عبد الله (٣) فيه بجفرة - يعنى فى اليربوع (٤) . قال أنى : الجفر : الصغير من الغنم (٥) .

١٨٥٨ - سمعت أنى يقول فى حديث ابن عباس : لاتجوز العوراء ولا العجفاء ولا الجدء ولا الجرباء (٦) . قال أنى : الجدء

(١) انظر : النهاية ٢ / ١٣٨ ، وهدى السارى ١١٨ .

(٢) روى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال لى عطاء : فى الدوحة تقتل فى الحرم بقرة . يعنى تقطع . المصنف ٥ / ١٤٢ ح رقم ٩١٩٤ .

(٣) هو ابن مسعود رضى الله عنه .

(٤) أخرجه البيهقى فى كتاب الحج : باب فدية اليربوع .

(٥) السنن الكبرى ٥ / ١٨٤ ، وقد تقدم تعريف اليربوع برقم ١١٩٦ .

(٥) قال أبو منصور الأزهري : إذا بلغت ( أولاد الغنم ) أربعة أشهر وفصلت عن أمهاتها ، فما كان من أولاد المعز فهى جفار ، واحدها جفر ، والأنثى جفرة . الزاهر ١٤١ ، انظر أيضاً : النهاية ١ / ٢٧٧ ، هدى السارى ٩٨ .

(٦) الجرب : معروف بثر يعلو أبدان الناس والإبل ، ومنه أجرب ، والأنثى جرباء والجمع جرب وجربى . لسان العرب ١ / ٢٥٢ ، هدى السارى ٩٧ ، وأما حديث ابن عباس فلم أعثر عليه بالسياق المذكور وإنما أخرج الطبرانى بمعناه عن ابن عباس مرفوعاً قال : لا يجوز فى البدن العوراء والعجفاء ، وإياكم والمصطلحة ، وفى إسناده على بن عاصم الواسطى ( وفى الأصل عامر ، وأيضاً المصطلحة ) المعجم الكبير ١١ / ٢٦ ح رقم ١٠٩٢٨ .

قال الهيثمى : بعد ذكره ، فيه على بن عاصم ، وهو ضعيف . مجمع الزوائد ٣ / ٢٢٧ والصلم : قطع الشيء من أصله ، وقيل : قطع الأذن والأنف من أصلهما ، فالمصطلمة المقطوعة . انظر : لسان العرب ١٥ / ٢٣٢ .

التي (١) ييس ضرعها (٢) ، والعجفاء : المهزولة (٣) .

١٨٥٩ - حدثنا قال : سمعت أبا يقول : كل (٤) خلفه حامل ، وبنت مخاض : التي أمها تمخض بغيرها ، وبنت لبون : التي أمها ترضع غيرها ، والحقة : التي استحقت أن يحمل عليها الفحل فتحمل (٥) .

١٨٦٠ - سمعت أبا يقول : مارنه (٦) . كل شيء يأخذ الأنف ويبقى العظم (٧) .

١٨٦١ - حدثنا قال : سألت أبا عن حديث النبي ﷺ أنه نهى عن لبس الذهب إلا مقطعاً (٨) قال : الشيء اليسير (٩) .

(١) في الأصل والمصرية ( الذى ) والسياق يقتضى ما أثبتته ، وصوبه في المطبوع أيضاً .

(٢) الجداء : ما لالبن له من كل حلوبة لآفة أبيضت ضرعها ، وتجدد الضرع ذهب لبنه ، والجداء من النساء : الصغيرة الثدي . النهاية ١ / ٢٤٥ .

(٣) انظر النهاية ٣ / ١٨٦ ، جامع الأصول ٣ / ٣٣٥ .

(٤) في الأصل والمصرية أيضاً : ( كلها ) والصواب ما أثبتته وكذا في المطبوع .

(٥) تقدمت المسألة مع شرح الألفاظ الغريبة في كتاب الزكاة برقم ٨١٥ ، ٨٢٥ .

(٦) تقدم شرحه في كتاب الديات ، الأنف إذا جدع - برقم ١٧١٩ .

(٧) سقط هذا النص بكامله في المطبوع .

(٨) أخرجه أحمد من حديث معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه عن طريق مثله .

المسند ٤ / ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ٩٩ .

والنسائي في كتاب الزينة : باب تحريم الذهب على الرجال ، عنه مرفوعاً مثله من طرق وأيضاً عن ابن عمر مرفوعاً مثله . السنن ٨ / ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ . وعبد الرزاق في المصنف مثله ١١ / ٦٧ برقم ١٩٩٢٧ ، انظر أيضاً : آداب الزفاف للألباني وقال : إسناده صحيح ص ١٤٣ .

(٩) قال ابن الأثير بعد ذكر الحديث : أراد الشيء اليسير منه كالحلقة والشنف ونحو ذلك ، وكره الكثير الذى هو عادة أهل السرف والخيلاء والكبر .

قلت : فالخاتم ؟ قال روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن خاتم الذهب (١) .

---

=واليسير هو مالا تجب فيه الزكاة ، ويشبه أن يكون إنما كره استعمال الكثير منه لأن صاحبه ربما يخل بإخراج زكاته فيأثم بذلك عند من أوجب فيه الزكاة . النهاية ٤ / ٨٢ .  
(١) أخرجه أحمد من حديث أنى هريرة رضى الله عنه فى المسند ٢ / ٤٦٨ والبخارى فى كتاب اللباس : باب خواتيم الذهب ، من حديثه . الصحيح مع الفتح ١٠ / ٣١٥ ح رقم ٥٨٦٣ .

ومسلم فى كتاب اللباس : باب تحريم خاتم الذهب على الرجال ، من حديثه مثله . الصحيح ٣ / ١٦٥٤ - ح رقم ٢٠٨٩ .

وأخرجه أحمد أيضاً من حديث البراء بن عازب رضى الله عنه . المسند ٤ / ٢٨٧ .  
والبخارى من حديثه فى كتاب الجنائز : باب الأمر باتباع الجنائز . الصحيح مع الفتح ٣ / ١١٢ ح رقم ١٢٣٩ .

ومسلم فى كتاب اللباس والزينة ( باب تحريم استعمال إناء الذهب ) . الصحيح ٣ / ١٦٣٥ - ١٦٣٦ ح رقم ٢٦٦٦ .

## باب جامع

١٨٦٣ - حدثنا قال : حدثني أبي ، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث العنبري قال : حدثنا أبو عبد الله الكوازي (٢) ، قال : حدثني حبيبة (٣) مولاة الأحنف بن قيس أنها رأت الأحنف بن قيس ورآها تقتل نملة ، قال : لا تقتليها ، ثم دعا بكرسي ، فجلس عليه ، ثم قال : إني أخرج (٤) عليكن (٥) كما خرجتن من داري ، فإني أكره أن ٣٩٩ / تقتلن في داري ، قالت (١) : فخرجن فما روى منهن بعد ذلك اليوم واحدة (٢) .

١٨٦٤ - حدثنا قال : ورأيت أبي فعل مثل ذلك ، خرج (٣) على النمل ، وأكثر علمي أنه جلس على كرسي يجلس عليه ، يتوضأ ثم رأيت النمل قد خرجن بعد ذلك اليوم نمل كبار سود فلم أرهم بعد ذلك (٤) .

(٢) لم أعثر على ترجمته .

(٣) لم أعثر على ترجمتها .

(٤) في الأصل والنسخة المصرية ( أخرج عليكن كما خرجتن ) وحيث لم يظهر لهذا السياق معنى فقد أثبت الصواب بعد ظهور معناه كما هو في المطبوع .

(٥) في المطبوع ( لما ) ، وقال في الهامش : ( كذا الأصل . وأظنها : إلا ) قلت : في الأصل والنسخة المصرية ( كما ) وليس ( لما ) والمعنى معها واضح .

(١) في المصرية ( قال ) وهو خلاف الأصل والسياق .

(٢) أخرج عبد الله بن أحمد في زوائد الزهد : قال : حدثنا عبد الله بن عمر مَشْكَدَانَهُ قال : حدثني حسين الجعفي عن زائدة عن هشام عن الحسن قال :كثر النمل ، فأذبن الأحنف ، فأمر بكرسي ، فوضع على جحرهن ، ثم حمد الله وأثنى عليه ، وقال : إنكن آذيتونا فاكففن ، وإلا آذيناكن ، قال : فكففن وذهبين . الزهد للإمام أحمد ٢٣٤ . (٣) في الأصل والمصرية والمطبوع ( خرج ) والصواب ما أثبتته ، لأنه موافق لما جاء في المناقب لابن الجوزي . ولما ذكرته آنفاً .

(٨) روى ابن الجوزي بسنده عن عبد الله قال : رأيت أبي خرج على النمل أن يخرج =

## كتابة التعويد <sup>(١)</sup> للفرع <sup>(٢)</sup> والحمى وللمرأة إذا عسر عليها الولادة

١٨٦٥ - حدثنا قال : رأيت أبا يكتب التعويد للذي يفرع <sup>(٣)</sup> والحمى لأهله وقرباته <sup>(٤)</sup> ، ويكتب للمرأة إذا عسر عليها الولادة في جام <sup>(٥)</sup> أو شيء لطيف <sup>(٦)</sup> ، ويكتب حديث ابن عباس <sup>(٧)</sup>

= من داره ، ثم رأيت التمل قد خرجن بعد ذلك غلاماً سوداً فلم أرهم بعد ذلك . مناقب الإمام أحمد .

( الباب الحادى والستون : في ذكر كرامته وإجابة سؤاله ) ص ٣٦٩ ، وانظر أيضاً : سير أعلام النبلاء ١١ / ٢١٨ .

وانظر أيضاً ترجمة الإمام أحمد من تاريخ الإسلام للذهبي ص ٣١ .

(١) في المطبوع ( التعويد ) وهو خلاف الأصل والمصرية .

(٢) في المطبوع ( للفرع ) وهو خلاف الأصل والمصرية ، ولعله تصحيف من الطابع .

(٣) في المطبوع ( يفرع ) وهو خلاف الأصل والمصرية ، ولعله تصحيف .

(٤) في بدائع الفوائد لابن القيم : وقال في رواية المروزي : حممت فكتب لى في الحمى ( بسم الله الرحمن الرحيم ، بسم الله ، وبالله ومحمد رسول الله ، يَأْتَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ ، اللَّهُمَّ رَبِّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ : اشْفِ صَاحِبَ هَذَا الْكِتَابِ بِحَوْلِكَ وَقُوَّتِكَ وَجِبْرِوتِكَ إِلَهَ الْحَقِّ ، آمِينَ ١٢٢ / ٤ .

(٥) قال ابن منظور : الجام : إناء من فضة ، عرنى صحيح . قال ابن سيده : وإنما قضينا بأن ألفها واو لأنها عين . لسان العرب ١٤ / ٣٧٩ ( مادة جوم ) . انظر القاموس المحيط ٤ / ٩٢ ( مادة جوم ) .

(٦) في بدائع الفوائد : ( شيء نظيف ) كما سيأتى ذكره .

(٧) سيأتى تحريجه في المسألة القادمة .

أشار إلى هذه الرواية لعبد الله ، ابن القيم في بدائع الفوائد : حيث قال : وقال في رواية عبد الله : يكتب للمرأة إذا عسر عليها الولادة في جام أو شيء نظيف ( لا إله إلا الله ، الحليم الكريم ، سبحان الله ، رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين ، كأنهم يوم يرونها لم=

إلا أنه كان يفعل ذلك عند وقوع البلاء ، ولم أره يفعل هذا قبل وقوع البلاء ، ورأيت يعوذ في الماء ويشربه المريض ، ويصب على رأسه منه (١) ، ورأيت أنى يأخذ شعرة من شعر النبي ﷺ فيضعها على فيه يقبلها ، وأحسب أنى قد رأيت يضعها على رأسه أو عينيه (٢) فغمسها في الماء ثم شربه يستشفى به ، ورأيت قد أخذ قصعة النبي ﷺ بعث بها إليه أبو يعقوب ابن سليمان بن جعفر (٣) ، فغسلها في حب (٤) الماء ثم شرب فيها ، ورأيت غير مرة يشرب من ماء زمزم يستشفى به

= لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها ، كأنهم يوم يرون ما يوعدون ، لم يلبثوا إلا ساعة من نهار) ثم تسقى وينضح بما بقى دون سرتها . ١٢٢ / ٤ .

(١) روى ابن الجوزى بسنده عن صالح بن أحمد قال : كنت ربما اعتللت فيأخذ أنى قدحا فيه ماء فيقرأ فيه ، ثم يقول : اشرب منه ، واغسل وجهك ويديك ، مناقب الإمام أحمد .

( الباب الرابع والعشرون في ذكر تبركه واستشفائه بالقرآن ، وماء زمزم وشعر الرسول ﷺ وقصعته ) ص ٢٤٢ .

(٢) في المطبوع ( عينه ) وهو خلاف الأصل والمصرية .

(٣) لم أتمكن من معرفته بالضبط من هو . وذكر الخطيب من اسمه أبو يعقوب بن سليمان بن أنى جعفر المنصور . تاريخ بغداد ١٤ / ٤٠٩ ، فلعله هو هذا .

(٤) في المصرية والمطبوع ( جب الماء ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته لأن الحب : هو الجرة أو الضخمة منها ( انظر القاموس المحيط ١ / ٥١ ) وأما ما ذكر في معنى الحب فهو الحب لا يناسب المقام ، لأن الحب كما في القاموس المحيط : هو ( البئر أو الكثيرة الماء البعيدة القعر أو الجيدة الموضع من الكلاء أو التي لم تطو أو مما وجد ، لا مما حفره الناس ) ٤٣ / ١ ( مادة الحب ) .

ومن الغريب أن محقق مناقب الإمام أحمد لابن الجوزى جعله ( جب الماء ) مع أن الأصلين اللذين اعتمد عليهما في تحقيقه ، فيهما ( حب الماء ) كما صرح هو بنفسه في الهامش ، وعلق عليه بأن صوابه من المختصر ، وترجمة الإمام أحمد من تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٤ ، ثم ذكر معنى الحب : البئر التي لم تبين بالحجارة ونحوها ص ٢٤٢ .

وقد وردت هذه الرواية في سير أعلام النبلاء كما سيأتى في التخريج ، وفيه : ( حب الماء ) ٢١٢ / ١١ .



ويمسح به يديه (١) ووجهه (٢) .

١٨٦٦ - حدثنا قال : قرأت على أبى - رحمه الله - (٣) يعلى

ابن / عبيد (٤) قال : حدثنا سفيان عن محمد بن أبى ليلي عن ...  
الحكم (٥) عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : إذا عسر على المرأة  
ولادتها ، فلتكتب : ﴿ بسم الله الذى لا إله إلا الله الحليم الكريم ،  
سبحان الله رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين . كَانَتْهُمْ يَوْمَ  
يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ، بَلَاغٌ ، فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا  
الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ . (٦) قال أبى : وزاد فيه وكيع : وينضح ما دون  
سرتها .

(١) فى المصرية ( بدنه ) والظاهر أن ما فى الأصل هو الصحيح ، لأن البدن لا  
يمسح فى مثل هذه الصورة بل المسح للوجه واليدين لظهورهما .

(٢) رواه ابن الجوزى بسنده عن عبد الله . انظر : مناقب الإمام أحمد ص ٢٤٢ ،  
وأيضاً سير أعلام النبلاء ١١ / ٢١٢ . فإن الذهبى نقله عن عبد الله ، وأيضاً ورد ذكرها فى  
ترجمة الإمام أحمد من تاريخ الإسلام للذهبى . ص ٢٠ .

(٣) فى المصرية : ( عن يعلى بن عبيدة ) .

(٤) فى الأصل ( يعلى بن عبدة ) وفى المصرية ( يعلى بن عبيدة ) والصواب ما أثبتته  
كما هو فى تهذيب التهذيب ، وهو يعلى بن عبيد بن أبى أمية الكوفى ، أبو يوسف الطنافسى ،  
ثقة ، إلا فى حديثه عن الثورى ، فقيه لين ، مات سنة بضع ومائتين . وله تسعون سنة .  
تهذيب التهذيب ١١ / ٤٠٢ ، تقريب التهذيب ٢ / ٣٧٨ .

(٥) هو الحكم بن عتيبة .

(٦) سورة الأحقاف : الآية : ٣٥ .

وهذا الأثر أخرجه أبو بكر ابن السنى من طريق عبد الله بن محمد بن المغيرة عن  
سفيان الثورى به مرفوعاً : بلفظ : « قال : أى النبى ﷺ - إذا عسر على المرأة ولدها أخذ  
إناء لطيف ، يكتب فيه : ﴿ كَانَتْهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ ﴾ إلى آخر الآية ﴿ وَكَانَتْهُمْ يَوْمَ  
يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا ﴾ ، ﴿ لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولَى الْأَلْبَابِ ﴾  
إلى آخر الآية . ثم يغسل ويسقى المرأة منه ، وينضح على بطنها وفرجها . عمل اليوم والليلة  
ص ٢٣١ ح رقم ٦٢٤ .

## المسألة من اليهود والنصارى

١٨٦٧ - حدثنا قال : سألت أبا عن المرأة الفقيرة تجيء إلى اليهودى أو النصرانى تتصدق منه ؟ قال : أخشى أن يكون ذلك ذلاً (١) .

١٨٦٨ - حدثنا قال : سألت أبا عن قوم يقولون : « تتكل على الله ولا تكتسب » ؟ قال أبا : ينبغي للناس كلهم ( أن ) يتوكلوا (٢) على الله ، ولكن يعودون على أنفسهم بالكسب ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ، وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ (٣) فهذا قد علم أنهم يكتسبون ويعملون ، وقال النبى ﷺ : « من عال ابنتين أو ثلاثة ، فله الجنة » (٤) ، يعنى : من قال خلاف هذا

---

(١) فى الأصل والمصرية ( ذل ) وهو خطأ . والصواب ما أثبتته . لأنه تقتضيه القاعدة .

وروى خلال هذه المسألة عن عبد الله فى أحكام أهل الملل . كتاب الزكاة : باب المسلم يتصدق من أهل الذمة أو يصدق عليهم ص ٢٧ وفيه ( ذلة ) .

(٢) فى الأصل والمصرية ( يتوكلوا ) بدون ( أن ) فزدها لأن السياق يقتضيه .

(٣) سورة الجمعة : الآية : ٩ .

(٤) أخرج الإمام أحمد بسنده عن أبى سعيد الخدرى عنه أن النبى ﷺ قال : « لا يكون لأحد ثلاث بنات أو ثلاث أخوات أو بنتان أو أختان ، فيتقى الله فيهن ، ويحسن إليهن إلا دخل الجنة » المسند ٣ / ٤٢ ، ١٤٨ ، ١٥٤ / ٤ . وأخرج نحوه الترمذى فى سننه : كتاب البر والصلة : باب ما جاء فى النفقة على البنات والأخوات ٤ / ٣٢٠ ح رقم ١٩١٦ . وانظر أيضاً روايات أخرى بهذا المعنى فى صحيح البخارى ، كتاب الزكاة - باب ( اتقوا النار ولو بشق تمرة ) ٣ / ٢٨٣ ، ح رقم ١٤١٨ وصحيح مسلم ، كتاب البر والصلة : باب فضل الإحسان إلى البنات ٤ / ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨ ، وسنن الترمذى ، كتاب البر والصلة : باب ما جاء فى النفقة على البنات والأخوات ٤ / ٣١٩ - ٣٢٠ .

قول إنسان أحق (١) .

١٨٦٩ - حدثنا قال : رأيت أئى : إذا دعى له بالبقاء يكرهه ، ويقول : هذا شئ قد فرغ منه .

١٨٧٠ - ورأيت أئى : يكره لبس الكتان (٢) للرجال ، ولا يكرهه للصبي الصغير (٣) وسمعت أئى يقول : / الأحداث يرفق ٤٠١ .

١٨٧١ - حدثنا قال : سمعت أئى : يكره بيع الجص (٤) وعمله إلا أن يكون للبناء (٥) ، فأما ما كان لزينة الدنيا ، قال أئى : فإنى أكرهه .

(١) روى خلال هذه المسألة عن عبد الله فى كتابه أحكام أهل الملل ، الحث على التجارة والرد على من يدعى التوكل فى ترك العمل والحجة عليهم فى ذلك . ص ١١٢ .  
(٢) فى لسان العرب : الكتان :- بالفتح - معروف ، عربى ، سمى بذلك لأنه يخس ويلقى بعضه على بعض حتى يكتن ، ( أى يتلزوج ويلتصق ) ١٧ / ٢٣٥ . مادة ( كتن ) .

(٣) فى إلباس الصبي الحرير روايتان : إحداهما : أنه يحرم على الولى إلباسه . وهو المذهب ، نقله الجماعة عن الإمام أحمد ، والرواية الثانية : لا يحرم لعدم تكليفه ، هذا وفى لبس الحرير للصبيان أيضاً روايتان : إحداهما : أنه يكره ، والثانية : لا يكره . انظر الإنصاف ١ / ٤٨٠ ، والمغنى ١ / ٤٢٤ .

(٤) الجص : قال الجوهري : الجص والجص : ما بينى به ، وهو معرب . والجصاص الذى يتخذ . الصحاح ٣ / ١٠٣٢ ، مادة ( جصص ) .

وقال ابن منظور : الجص والجص معروف الذى يطلى به ، وهو معرب . قال ابن دريد : هو الجص ولم يقل الجص ، وليس الجص بعربى . وهو من كلام العجم ، ولغة أهل الحجاز فى الجص القص ، ورجل جصاص : صانع الجص ، والجصاص : الموضع الذى يعمل به الجص ، وجصص الحائط وغيره طلاه بالجص . لسان العرب ٨ / ٢٧٥ مادة ( جصص ) .

(٥) فى الأصل والنسخة المصرية : ( للنساء ) وفى المطبوع ( للبناء ) كما أثبتته ، =

١٨٧٢ - وقال أئى : يكره أن يعتم الرجل ، ولا يجعلها تحت حلقه ، قال : هى عمة الشيطان (١) .

١٨٧٣ - قال أئى : وكل شئ يستعمل فيما (٢) نهى عنه من الذهب والفضة أكرهه . وقلت لأئى : فالتور (٣) ؟ قال : أكرهه ، لأنه سبع .

١٨٧٤ - حدثنا قال : قرأت على أئى ، قال : والسنور أرجو

= ولعله أولى بالمقام . والمعنى : أن شراء الجص ( لأن البيع من الأضداد يأتى بمعنى الشراء أيضاً ) . انظر : لسان العرب ٣١٧/ ٩ - ( مادة بيع ) .

وعمله لبناء البيوت جائز بلا كراهة . أما لخرقتها وتزيينها فمكروه ، لأنه لا حاجة إليها ، وفيه نوع من الإسراف ، وإشغال النفس والمال فى شئ غير مرغوب ، ومستحب عند الشرع . والله أعلم .

(١) ذكر العلماء أن صفة عمائم المسلمين أن يكون تحت الحنك منها شئ ، وصفة عمائم أهل الذمة أنها لا تكون تحت الحنك منها شئ ، وروى عن النبى ﷺ أنه أمر بالتلحى ، ونهى عن الاقتعاط ، رواه أبو عبيد وقال : الاقتعاط أن لا يكون تحت الحنك منه شئ ، وروى أن عمر رضى الله عنه رأى رجلاً ليس تحت حنكه من عمامته شئ فحنكه يكور منها ، وقال : ما هذه الفاسقية . نسبة الفاسق وهو الخارج على العادة . المغنى ٢٢٠/ ١ .

(٢) فى الأصل والنسخة المصرية ( بها ) وفى المطبوع ( فيما ) كما أثبتته ، ولعله أقرب إلى الصواب كما يدل قوله ( من الذهب والفضة ) فإن ( من ) بيانية تبين المراد من ( ما ) الموصولة ، والمعنى كما يظهر لى - والله أعلم بالصواب - أن آنية الذهب والفضة ونحوها من الأشياء المحرمة كما يحرم اتخاذها كذلك يحرم استعمالها ، وكل شئ يستعمل فى هذه الأشياء المحرمة فهو مكروه كراهة تحريم . المغنى ٤٦ / ٣ ، ٤٧ .

(٣) التور : أى جلود الثور ، وهى السباع المعروفة ، واحدها : ثمر . لسان العرب ٩٢ / ٧ ( مادة ثمر ) .

والصحيح من المذهب : أنه لا يجوز الانتفاع بجلود السباع ، لما روى أبو ريحانة قال : « كان رسول الله ﷺ نهى عن ركوب الثور » أخرجه أبو داود وابن ماجه . وغيره من الأحاديث . انظر : المغنى ٥٠ / ١ ، الإنصاف ٩٠ / ١ .

أن لا يكون بسوره بأس<sup>(١)</sup> .

١٨٧٥ - حدثنا قال : سمعت أنى يقول : سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول : لو أن رجلاً عمل بكل رخصة ، بقول أهل الكوفة في النبيذ<sup>(٢)</sup> ، وأهل المدينة في السماع - يعنى الغناء -<sup>(٣)</sup>

(١) سور الهرة طاهر ، يجوز شربه ، والوضوء به بلا كراهة ، وهذا المذهب مطلقاً بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، ودليله ما رواه أبو داود عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : « إن رسول الله ﷺ قال : إنها ليست بنجس ، إنها من الطوافين عليكم . وقد رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ بفضلها » المغنى ١ / ٣٨ ، الإنصاف ١ / ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

(٢) أشار بذلك إلى مذهب إليه كثير من أهل الكوفة وأصحاب الرأى بأن من شرب من غير خمر العنب المطبوخ فإنه لا يحد إلا أن يسكر . انظر : المغنى ٩ / ١٦٠ ، وفتح القدير ١٠ / ٩٠ .

وقد تقدمت مسألة شرب النبيذ ، وبيان المذهب فيها في باب شرب المسكرات . من رقم ١٧٩٩ .

(٣) في المغنى : ومن ذهب إلى إباحته ( يعنى الغناء ) من غير كراهة ، سعد بن إبراهيم ، وكثير من أهل المدينة والعنبرى ، لما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : كانت عندى جارتان تغنيان ، فدخل أبو بكر فقال : مزمر الشيطان في بيت رسول الله ﷺ ؟ - فقال رسول الله ﷺ : « دعهما فإنها أيام عيد » متفق عليه . المغنى ١٠ / ١٥٥ .

ولا يفهم من أن كثيراً من أهل المدينة ذهبوا إلى إباحة الغناء أن ذلك مذهب الإمام مالك رضى الله عنه . فإن شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ذكر عدم اختلاف الأئمة في تحريم آلات اللهو قال : ولكن تكلموا في الغناء المجرد عن آلات اللهو . هل هو حرام ؟ أو مكروه ؟ أو مباح ؟ وذكر أصحاب أحمد لهم في ذلك ثلاثة أقوال : وذكروا عن الشافعى قولين ، ولم يذكروا عن أى حنيفة ومالك في ذلك نزاعاً .

ثم قال : وما ذكره أبو عبد الرحمن السلمى وأبو القاسم القشبرى وغيرهما عن مالك ، وأهل المدينة في ذلك ( أى إباحة الغناء ) فغلط ، وإنما وقعت الشبهة فيه ، لأن بعض أهل المدينة كان يحضر السماع . إلا أن هذا ليس قول أئمتهم وفقهائهم ، بل قال إسحاق بن عيسى الطباع : سألت مالكا عما يترخص فيه أهل المدينة من الغناء فقال : إنما يفعلونه عندنا الفساق . وهذا معروف في كتاب أصحاب مالك . وهم أعلم بمذهبه -

وأهل مكة في المتعة (١) - أو كما قال أبي - كان به فاسقاً (٢) .

## سماع الصبي والضرير والأُمى

١٨٧٦ - حدثنا قال : سألت أبا متى يجوز سماع الصبي في الحديث ؟ قال : إذا عقل وضبط (٣) .

قلت : فإنه بلغنى عن رجل سمّيته له أنه قال : لا يجوز سماعه

=ومذهب أهل المدينة من طائفة في المشرق لا علم لها بمذهب الفقهاء . ومن ذكر عن مالك أنه ضرب بعود فقد افترى عليه . مجموع الفتاوى ١١ / ٥٧٨ .

وقال أيضاً : إن طائفة من أهل المدينة استحلّت الغناء حتى صار يحكى ذلك عن أهل المدينة . المصدر السابق ٢٠ / ٣٣٦ .

وقد تقدمت هذه المسألة ( مسألة الغناء ) في باب ( آلات اللهو والغناء ) س رقم ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ .

(١) الظاهر أن الإمام أحمد أراد بالمتعة : نكاح المتعة ، وقد سبق تعريفه ، والكلام عليه ، وبيان المذهب فيه في س ١٤٨١ .

في المغنى : وحكى عن ابن عباس : أنها جائزة ، وعليه أكثر أصحابه عطاء وطاووس . وبه قال ابن جريج ٧ / ١٧٨ .

وعطاء : هو عطاء بن أبى رباح ، وابن جريج ، وهما من أهل مكة ، وكذلك طاووس ، توفي بمكة وكان كثير الحج ( كما في تذكرة الحفاظ ١ / ٩٠ ) .

(٢) جاءت هذه الرواية عن عبد الله عن أبيه في المسودة كما جاءت روايات أخرى ، ورأى القاضى في هذه المسألة ص ٥١٨ . وفي المختصر في أصول الفقه لابن اللحام : لا يجوز للعامى تتبع الرخص ، وذكره ابن عبد البر إجماعاً ، ويفسق عند إمامنا وغيره .

وحمله القاضى على غير متأول أو مقلد ، وفيه نظر . ص ١٦٨ . راجع أيضاً مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠ / ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٣) قال النووى بعد ما ذكر ما نقله القاضى عياض : « إن أهل الصنعة حددوا أول زمن يصح فيه السماع بخمس سنين ، وعلى هذا استقر العمل » قال : والصواب اعتبار التمييز ، فإن فهم الخطاب ورد الجواب كان مميزاً صحيح السماع وإلا فلا .

وروى نحو هذا عن موسى بن هارون وأحمد بن حنبل . التقريب مع التدريب ٦ / ٢ .

حتى يكون له خمس عشرة سنة ، لأن النبي ﷺ رد البراء وابن عمر استصغروهم يوم بدر ؟ (١) .

فأنكر قوله هذا ، وقال : لا ، بئس القول هذا ، يجوز سماعه إذا عقل ، وكيف يصنع بسفيان بن عيينة (٢) ، ووکیع (٣) ، وذكر أيضاً قوماً (٤) / .

٤٠٢

١٨٧٧ - قلت : ما تقول في سماع الضرير البصر ؟ .

قال : إذا كان يحفظ من المحدث فلا بأس ، وإن لم يكن يحفظ

(١) أخرج الإمام أحمد في مسنده من طريق شعبة عن شريك بن عبد الله عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب قال : استصغرني رسول الله ﷺ أنا وابن عمر فرددنا يوم بدر ٢٩٨/٤ .

والبخاري في صحيحه - كتاب المغازي - باب عدة أصحاب بدر ، من طريق شعبة به - قال ( البراء بن عازب ) استصغرت أنا وابن عمر . وأيضاً من نفس هذا الطريق ولفظه : استصغرت أنا وابن عمر يوم بدر ، وكان المهاجرون يوم بدر نيفاً على ستين ، والأنصار نيفاً وأربعين ومائتين ٧ / ٢٩٠ ح رقم ٣٩٥٥ - ٣٩٥٦ .

(٢) روى الخطيب في الكفاية عدة روايات في أن ابن عيينة سمع الحديث وهو صغير . انظر ص ٦٠ ، ٦١ .

(٣) قال ابن عمار الموصلي : سمعت قاسماً الجرهمي يقول : كان سفيان يدعو وكيعاً وهو غلام فيقول : أي شيء سمعته ؟ فيقول : حدثني فلان كذا ، قال : وسفيان يتبسم ويتعجب من حفظه ، وقال عيسى بن يونس : خرجت من الكوفة ، وما بها أحد أروى عن إسماعيل ابن أبي خالد مني إلا عُليم يقال له : وکیع . تهذيب الكمال ٣ / ١٤٦٥ ، وتهذيب التهذيب ١١ / ١٢٨ .

وهذان القولان يدلان صراحة على أن وكيعاً سمع الحديث وهو صغير .

(٣) في النسختين والمطبوع ( قوم ) وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته ، لأن القاعدة تقتضيه . وهذه الرواية رواها الخطيب بسنده عن عبد الله في الكفاية ص ٦١ ، وفي رواية أخرى أنه قال : إنما ذلك في القتال : يعني ابن خمس عشرة سنة . انظر المصدر السابق ص ٦٢ . ونقلها في المسودة ص ٢٩٠ ، وذكرها السيوطي في تدريب الراوي نقلاً عن الخطيب ٢ / ٦ - ٧ .

فلا . قلت لأبي : فالأمرى ؟ قال : هو كذلك بهذه المنزلة إلا ما حفظ  
من المحدث (١) .

---

(١) قال القاضى : ولا يعتبر فيه - أى الراوى - البصر ، لأن الشهادة مع تأكيدها  
يصح تحملها وأداؤها من الضرير على أصلنا ، فأولى أن يصح الخبر مع سعيه . ثم نقل  
هذه الرواية لعبد الله . انظر : العدة فى أصول الفقه ٣ / ٩٥٢ .  
ونقل ابن تيمية أيضاً هذه الرواية فى المسودة ص ٢٩٠ .



## باب طاعة الرسول ﷺ

١٨٧٨ - حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل قال : سمعت أبي يقول : ذَكَرَ الله تبارك وتعالى طاعة رسول الله عليه السلام في القرآن في غير موضع (١) - فذكرها أبي كلها أو عامتها فلم أحفظ فكتبتها بعد من كتابه (٢) .

قال الله تعالى في آل عمران : ﴿ وَاتَّقُوا (٣) النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (٤) .

وقال تعالى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ (٥) فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴾ (٦) وقال في النساء : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا

(١) أشار إلى هذا ابن حامد فقال : قال صالح وعبد الله : قال أبي : طاعة الرسول ﷺ في نيف وثلاثين موضعاً من كتاب الله تعالى - قرأ الآيات . انظر : تهذيب الأُجوبة ٢ / ب .

وقال ابن تيمية : في نحو أربعين موضعاً ثم سرد بعضها . انظر : الفتاوى ١٩ / ٨٣ .  
(٢) هذه إشارة إلى كتاب « طاعة الرسول ﷺ » للإمام أحمد ، وقد سبق الكلام عنه في ترجمة الإمام أحمد .

(٣) في النسختين فاتقوا ، وكذا في المطبوع ، وهو خطأ ، والصواب كما هو مثبت .

(٤) سورة آل عمران : الآية : ١٣١ - ١٣٢ .

وقع في الأصل فقط بعدها : ﴿ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ ولعله تكرر سهواً من الناسخ فحصره بعلامة الحذف . ولكن أبقاها في المطبوع ولم يتنبه .

(٥) في الأصل والمصرية : ( وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ) ، وفيه حذف وزيادة وأثبت الصواب من نص القرآن .

(٦) سورة آل عمران : الآية : ٣٢ .

قَضَيْتَ ﴿١﴾ - الآية . وقال : ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ  
٤٠٣ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ ﴿٢﴾ - إلى هنا قرأ علينا / عبد الله بن أحمد ،  
ثم قرىء عليه من هنا وأنا أسمع .

وقال تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ .  
﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ ﴿٣﴾

وقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى  
الْأَمْرِ مِنْكُمْ . فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ ﴿٤﴾  
وقال : ﴿ مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ  
- إلى قوله (٥) - عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ ﴿٦﴾ وقال : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ  
بِالْحَقِّ ﴾ ﴿٧﴾ لِيُتَحَكَّمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ - إلى قوله (٨) -  
خَصِيمًا ﴾ ﴿٩﴾ .

وقال في المائة : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ

(١) سورة النساء : الآية : ٦٥ .

(٢) سورة النساء : الآية : ٦٩ .

(٣) سورة النساء : الآية : ٧٩ - ٨٠ .

(٤) سورة النساء : الآية : ٥٩ .

(٥) لم يذكر في المطبوع ( إلى قوله ) بل أكمل الآية : وهي بعد قوله ( الأنهار )  
﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ، وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ ، يُدْخِلْهُ نَارًا  
خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ .

(٦) سورة النساء الآية : ١٣ - ١٤ ، ولم يشر في المطبوع إلا إلى الآية : ١٤ .

(٧) سقط من الأصل والمصرية ( بالحق ) .

(٨) وهو قوله : ﴿ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا ﴾ وأكملة في المطبوع .

(٩) سورة النساء : الآية : ١٠٥ .

وَاحْذَرُوا ﴿١﴾ وقال تعالى في الأنفال : ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ .  
 الآيَة . (٢) وقال : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا  
 عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا  
 تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ - الآيَة - (٤) وقال في النور :  
 ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ  
 يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ - الآيَة - (٥) وقال تعالى : ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ  
 وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ (٦) .

وقال (٧) : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ / ٤٠٤  
 لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٨﴾ وقال : ﴿قُلِ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ  
 تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾ (٩) - الآيَة - (١٠) .  
 وقال : ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ﴾ - الآيَة (١١) - وقال :  
 ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ (١٢) الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى  
 أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا﴾ (١٣) حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ ﴿١٤﴾

(١) سورة المائدة : الآيَة : ٩٢ .

(٢) سورة الأنفال : الآيَة : ١ .

(٣) سورة الأنفال : الآيَة : ٢٠ .

(٤) سورة الأنفال : الآيَة : ٤٦ .

(٥) سورة النور : الآيَة : ٥١ .

(٦) سورة النور : الآيَة : ٥٢ .

(٧) سقط من المصرية لفظ : ( وقال ) .

(٨) سورة النور : الآيَة : ٥٦ .

(٩) لم يذكر في الأصل : ( وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ ) وهو مثبت في المصرية .

(١٠) سور النور : الآيَة : ٥٤ .

(١١) سورة النور : الآيَة : ٦٣ .

(١٢) تكررت في الأصل عبارة : وقال ( إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ ) .

(١٣) زاد في الأصل ( به ) بعد قوله ( لم يذهبوا ) وهو خلاف النص القرآني .

(١٤) سورة النور : الآيَة : ٦ .

وقال في آخر الأحزاب : ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ (١) وقال : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ (٢) - الآية - وقال : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (٣) وقال في : ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٤) : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ (٥) .

وقال في الحجرات : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ (٦) . وكان الحسن يقول : لا تذبحوا قبل ذبحه (٧) . وقال : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ (٨) وقال : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ (٩) .

(١) سورة الأحزاب : الآية : ٧١ .

(٢) سورة الأحزاب : الآية : ٣٦ .

(٣) سورة الأحزاب : الآية : ٢١ .

(٤) أراد به سورة ( محمد ) فإنها تبدأ بـ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾

الآية .

(٥) سورة محمد : الآية : ٣٣ .

(٦) سورة الحجرات : الآية : ١ .

(٧) أخرج عنه هذا القول بمعناه ، ابن جرير في تفسيره . انظر : جامع البيان

٢٦ / ١١٧ .

وقال السيوطي : أخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن الحسن رضى الله عنه : أن ناساً ذبحوا قبل رسول الله ﷺ يوم النحر فأمرهم أن يعيدوا ذبحاً ، فأنزل الله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقَدَّمُوا﴾ ..... وأخرج ابن أبى الدنيا في الأضاحي : عن الحسن رضى الله عنه قال : ذبح رجل قبل الصلاة فنزلت . الدر المنثور ٦ / ٨٤ .

(٨) سورة الحجرات : الآية : ٢ .

(٩) سورة الحجرات : الآية : ٣ .

وقال في سورة الفتح : ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ (١) وقال في النجم : ﴿ وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾ (٢) وقال في الحشر : ﴿ وَمَا (٣) آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ (٤) / الآية . ٤٠٥

وقال في التغابن : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ (٥) - الآية - وقال في الطلاق : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ - إلى قوله - مِنْ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ (٦) .

وقال : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ، لِيُتُومِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ ﴾ (٧) - فقال عكرمة : تقاتلوا معه بالسيف وتوقروه (٨) - ﴿ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ (٩) .

وقال تعالى : ﴿ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى

(١) سورة الفتح : الآية : ١٧ .

(٢) سورة النجم : الآية : ١ - ٢ ، ولم يشر في المطبوع إلا إلى الآية : ١ .

(٣) سقط من الأصل فقط لفظ ( واو ) .

(٤) سورة الحشر : الآية : ٧ .

(٥) سورة التغابن : الآية : ١٢ .

(٦) سورة الطلاق : الآية : ١٠ - ١١ ، ولم يشر في المطبوع إلا إلى الآية : ١١ .

(٧) سورة الفتح : الآية : ٨ - ٩ .

(٨) من قوله ( فقال عكرمة إلى وتوقروه ) سقط من المصرية ، وأما قول عكرمة فقد أخرج ابن جرير الطبري بسنده عنه مثله . جامع البيان ٢٦ / ٧٥ .

قال السيوطي : أخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن عكرمة رضى الله عنه في قوله : ( وَتُعَزِّرُوهُ ) قال : تقاتلوا معه بالسيف . الدر المنثور . ٧١ / ٦ .

(٩) سورة الفتح : الآية : ٩ ، وهي بقية متصلة مع الآية السابقة .

الْمُؤْمِنِينَ ، وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى ﴿١﴾ فقال : هى : لا إله إلا الله (٢) إلى هنا مختصرة (٣) .

وقرأ علينا عبد الله من ههنا وقال فى سورة ﴿هود﴾ : ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَتِيَةٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ (٤) .

وقال ابن عباس : جبريل (٥) وقال مجاهد : محمد ﷺ - (٦) ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ، وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ﴾ (٧) - قال سعيد بن جبير : الملل كلها (٨) .

(١) سورة الفتح : الآية : ٢٦ .

(٢) تفسير كلمة التقوى بلا إله إلا الله قد جاء مرفوعاً من حديث أبي بن كعب أخرجه الترمذى فى كتاب تفسير القرآن سورة الفتح وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث الحسن بن قزعة قال : سألت أبا زرعة عن هذا الحديث فلم يعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه . السنن ٥ / ٣٨٦ ح رقم ٣٢٦٥ .

وابن جرير الطبرى من طريق الحسن بن قزعة مثله مرفوعاً . كما أخرجه موقوفاً عن على وابن عباس وابن عمر ، وأيضاً عن عمرو بن ميمون وقتادة وابن زيد والضحاك وعكرمة وعطاء الخراسانى - جامع البيان ٢٦ / ١٠٤ - ١٠٥ .

(٣) أى مختصرة من كتاب طاعة الرسول للإمام أحمد ، أما كتاب « طاعة الرسول » فقد سبق التعريف عنه فى ذكر مؤلفات الإمام أحمد .

(٤) سورة هود : الآية : ١٧ .

(٥) أخرجه ابن جرير الطبرى عنه فى قوله : ( يَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ ) إنه كان يقول جبرائيل ، ويسند آخر عنه مثله . جامع البيان ١٢ / ١٦ .

وذكره السيوطى فقال : أخرجه ابن جرير وابن المنذر وابن أبى حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه من طرق عن ابن عباس . الدر المنثور ٣ / ٣٢٤ .

(٦) أخرجه ابن جرير الطبرى عنه مثله . جامع البيان ١٢ / ١٥ . انظر أيضاً الدر المنثور ٣ / ٣٢٤ .

(٧) سورة هود : الآية : ١٧ .

(٨) أخرجه ابن جرير الطبرى عنه من طرق مثله . جامع البيان ١٢ / ١٩ . انظر أيضاً : الدر المنثور ٣ / ٣٢٥ .

﴿فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ فَلَا تَكُ (١) فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ ، إِنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ (٢) .

---

(١) وقع في الأصل ( تكن ) وهو خطأ خلاف النص .

(٢) سورة هود : الآية : ١٧ .

لم يأت في الأصل شيء سوى ختم ( المكتبة العمومية بدمشق ) وجاء في نهاية ( المصرية ) تم الكتاب بعون الملك الوهاب على يد العبد الضعيف إبراهيم بن محمد بن زيد البرقي في نهار الثلاثاء رابع عشر من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة . الحمد لله رب العالمين ، وصلاته على محمد وآله وصحبه أجمعين . بحلب المحروسة .

## خاتمة الكتاب

الحمد لله العلي الكريم ، له الحمد أولاً وآخراً ، فقد وفقنا لإتمام هذا السفر الجليل - تحقيقاً ودراسة - الكتاب الذى هو من ملفوظات الإمام الربانى أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى ، الذى أجاب فيه فى ضوء الكتاب والسنة وآثار السلف عن المسائل الفقهية وغيرها مما عرضت عليه .

وهذا السفر الجليل قد بذلت فيه جهدى فى توضيح المسائل وتخراج الأحاديث ، والآثار وترجمة الأعلام ، وبيان ما عليه المذهب المفتى به فى الفقه الحنبلى فى جل مسائله .

وأرجو أن أكون بهذا الجهد قد قمت بتسهيل الكتاب ، وتعميم نفعه لكل باحث ، ومفتٍ ، وطالب للأحكام .

والحمد لله الذى تتم بنعمته الصالحات . فقد وفقنى أن أتم تحقيق هذا الكتاب مع سعة حجمه وكثرة مسائله ، وتشعب فنونه .

وهذا قصارى جهدى ، فما كان صواباً فمن الله وتوفيقه وما كان من خطأ فمنى ، وأدعو الله أن يعصمنى من الزلل ، ويهدينى سواء السبيل وهو الموفق والهادى إلى سبيل الرشاد . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .



## الفهارس(\*)

- \* فهرس الآيات
- \* فهرس الأحاديث
- \* فهرس الآثار
- \* فهرس الأقوال
- \* فهرس الأعلام
- \* فهرس الكلمات الغريبة
- \* فهرس الأماكن
- \* فهرس الأمم والقبائل
- \* فهرس المصادر والمراجع
- \* فهرس القسم الدراسي
- \* فهرس موضوعات الكتاب

---

(\*) هذه الفهارس كلها تدور حول أرقام المسائل ، والنصوص للكتاب . ما عدا فهرس الموضوعات ، فإنه على صفحات الكتاب .



## فهرس الآيات الكريمة

## سورة البقرة

رقم	الآية	
٩٧٧	١٥٨	..... إن الصفا والمروة من شعائر الله
١٠٦٣	٢٠٣	..... فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه
		..... للذين يؤلون من نسائهم .... وإن عزموا
١٥٤٧	٢٢٧-٢٢٦	..... الطلاق
١٥٨٩	٢٢٦	..... للذين يؤلون من نسائهم تربص
١٥٦٧ ،	٢٢٨	..... والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
١٥٨٨		
١٤٤٤	٢٣٠-٢٢٩	..... الطلاق مرتان فإمساك بمعروف... الآيتان
		..... والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
١٥٦٧	٢٣٤	..... بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً
١٥٨٧	٢٣٤	..... والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا
٦٢٩، ٦٢٨	٢٣٩	..... فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا
١٢٧٤	٢٧٩	..... وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم
١٨١٣	٢٨٢	..... ممن ترضون من الشهداء

## سورة آل عمران

		قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فإن تولوا فإن الله لا يحب
١٨٧٨	٣٢	..... الكافرين
		ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه
٩١٠، ٩٠٩	٩٧	..... سبيلاً
١٨٧٨	١٣١	..... واتقوا النار التي أعدت للكافرين
١٨٧٨	١٣٢	..... وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون

## سورة النساء

١٤٩٣،	١١	يوصيكم الله في أولادكم .....
١٧٨٠،		
١٨٣٨		
		ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري...
١٨٧٨	١٣-١٤	عذاب مهين .....
		ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد
١٤٣٦	٢٢	سلف .....
١٤٩٢	٢٣	حرمت عليكم أمهاتكم .....
		وأمهات نسائكم وربائكم اللاتي في حجوركم من
		نسائكم اللاتي دخلتم بهن ، فإن لم تكونوا دخلتم
١٣٩٨	٢٣	بهن فلا جناح عليكم .....
١٤٦١	٢٣	وأمهات نسائكم .....
١٨٣	٤٣	فامسحوا بوجوهكم وأيديكم .....
		يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول
١٨٧٨	٥٩	وأولى الأمر منكم .....
		فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر
١٨٧٨	٦٥	بينهم .....
		ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم
١٨٧٨	٦٩	الله .....
١٨٧٨	٧٩	وأرسلناك للناس رسولا وكفى بالله شهيدا .....
١٨٧٨	٨٠	ومن يطع الرسول فقد أطاع الله .....
١٨٣٨	٩٢	ومن قتل مؤمنا خطأ.... إلا أن يصدقوا .....
		إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين
١٨٧٨	١٠٥	الناس... خصيماً .....
		وما قتلوه وما صلبوه... وإن من أهل الكتاب
١٨٣٦	١٥٧-١٥٩	إلا ليؤمنن به .....

## سورة المائدة

٦	٤٣	..... فلم تجدوا ماءً فتييموا
١١٧،	٦	..... إذا قمتم إلى الصلاة .... وأرجلكم
١٨٣، ١٢٠		
١٨٣	٦	..... فاغسلوا وجوهكم وأيديكم... وأرجلكم ...
١١٩	٦	..... وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم
١٦٧٩	٤٥	..... وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس .... الخ
١٧٨٠	٣٨	..... والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
١٨٧٨	٩٢	..... وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا
٩٤٤	٩٥	..... لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم
		فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل
٩٥٣	٩٥	..... منكم
٩٤٩	٩٦	..... حرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً
١٨١٣	١٠٦	..... أو آخران من غيركم

## سورة الأنعام

١١٦٠	١٢١	..... ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ..
------	-----	---

## سورة الأعراف

٦٢٦، ٣٤٩	٢٠٤	..... وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ..
----------	-----	--

## سورة الأنفال

١٨٧٨	١	..... قل الأنفال لله والرسول
		يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله ولا تولوا عنه
١٨٧٨	٢٠	..... وأنتم تسمعون
١٠٩٣،	٤١	..... واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة
١٠٩٤		
١٨٧٨	٤٦	..... وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا ..

## سورة التوبة

٧٠٨، ٦٩٥	٦٠	..... إنما الصدقات للفقراء والمساكين
٧١٩، ٧٠٩		
٧١٥	٦٠	..... والغارمين وفي سبيل الله
		ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان، فكفارته
		إطعام عشرة مساكين من أوسط ما
٨٨٣	٨٩	..... تطعمون... الخ
١١١٢	١٢٠	..... ولا يطيؤون موطئاً يغيظ الكفار

## سورة هود

١٨٧٨	١٧	..... أفمن كان على بينة من ربه
١٨٧٨	١٧	..... ويتلوه شاهد منه ومن قبله
١٨٧٨	١٧	..... فالنار موعده فلا تلك في مرية منه

## سورة النحل

١١١٧	٩١	..... وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم
------	----	-----------------------------------

## سورة الإسراء

		ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا
١٦٨٥	٣٣	..... يُسْرِف في القتل

## سورة الكهف

١٥٤٥	٦٣	..... أرأيت إذ أؤينا إلى الصخرة
------	----	---------------------------------

## سورة النور

١٥٨٧	٦	..... والذين يرمون أزواجهم
١٤٢٢	٣١	..... غير أولى الإربة من الرجال
١٨٧٨	٥١	..... إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله
١٨٧٨	٥٢	..... ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه

١٨٧٨	٥٤	قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فإن تولوا فإنما عليه ما حمل.... الآية .....
١٨٧٨	٥٦	وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون .....
١٨٧٨	٦٢	إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه .....
١٨٧٨	٦٣	لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم .....

### سورة الأحزاب

١٨٧٨	٢١	لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة .....
١٨٧٨	٣٦	وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً .....
١٨٧٨	٧١	ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً .....

### سورة الأحقاف

١٨٦٦	٣٥	كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار، بلاغ، فهل يهلك إلا القوم الفاسقون .....
------	----	--

### سورة محمد

١٨٧٨	٣٣	يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم .....
------	----	---

### سورة الفتح

١٨٧٨	٩-٨	إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً، لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه .....
١٨٧٨	١٧	ومن يطع الله ورسوله يُدخله جنات تجري من تحتها الأنهار .....

١٨٧٨	٢٦	فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى .....
------	----	---

### سورة الحجرات

١٨٧٨	١	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ .....
١٨٧٨	٢	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ .....
١٨٧٨	٣	إِنَّ الَّذِينَ يَغْضَوْنَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ .....

### سورة النجم

١٨٧٨	٢-١	وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ .....
------	-----	--

### سورة المجادلة

١٥٦٢، ١٥٨٧	٤-٢	الَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ ..... سَتِينَ مَسْكِينًا .....
---------------	-----	--

### سورة الحشر

١٨٧٨	٧	وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ...
------	---	--

### سورة الممتحنة

١١١٧	١٠	فَإِنْ عَلِمْتُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ .....
------	----	---

### سورة الجمعة

١٨٦٨	٩	فَاسْعُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ .....
٥٩٨	١١	وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا .....



## سورة التغابن

وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول ..... ١٢ ١٨٧٨

## سورة الطلاق

وأشهدوا ذوى عدل منكم ..... ٢ ١٨١٣

وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ..... ٤ ١٥٦٢،

١٥٩٧

فاتقوا الله يا أولى الألباب... من الظلمات

إلى النور ..... ١١-١٠ ١٨٧٨

## سورة الإنسان

يوفون بالنذر ..... ٧ ١٠١٨



## فهرس الأحاديث

## حرف الألف

س	الأحاديث
٢٣٢	أبواه يهودانه وينصرانه .....
١٢٠٩	أتى بإهالة سنخة .....
١٧٨١	أتى بسارق فقطعه .....
٣٩٦	اجتز النبي عليه السلام من كتف ثم صلى .....
١٩٨	اجلسى أيام محيضك .....
١٩٩	اجلسى قدر ما تحبسك حيضتك .....
٤٥٦	أحاديث في الركعتين قبل المغرب .....
١٤١٥	احتجبي منه .....
١٨٤٠	أخنع اسم عند الله يوم القيامة رجل تسمى بملك الأملاك .....
٨٦٢	إذا استقاء الصائم أعاد .....
١٤٥	إذا تماشى المواسى فقد وجب الغسل .....
٩٨	إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ثم لينثر .....
١٢٩٩	إذا حدث الحدود وعرف الناس حقوقهم فلا شفعة .....
١١٥٩	إذا دخل العشر فلا يأخذ من شعره ولا من أظافيره .....
١٩٦	إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال .....
٨	إذا كان الماء قلتين لم ينجس .....
١٢٩٨	إذا وقعت الحدود فلا شفعة .....
١٨٥١	أذنت لك أن ترفع الحجاب وتستمع سوادى .....
٤٠	أذن لهم أن يشربوا من أبوال الإبل .....
١٨٤٥	اذهبوا بنا إلى بنى واقف نزور البصير .....
٩٨	استنثروا اثنتين بالغتين أو ثلاثاً .....
١٢٢١	اشترطى الولاء إنما الولاء لمن أعتق .....
١٢٢٨	اشترت قلادة يوم فتح خيبر باثني عشر .....

- ١٨٣٤ ..... أشهد أن النبي ﷺ في الجنة  
 ١٨٤٦ ..... أضللت بعيراً لي بعرفة فذهبت أطلبه  
 ١٥٠٩ ..... أعتق صفية وتزوجها  
 ١٥٠٨ ..... أعتق صفية وجعل عتقها صداقها  
 ١٦٦٦ ..... أعطى خبير على الشطر  
 ١٤ ..... اغسله بماء  
 ٨٥٤، ٨٥٣ ..... أفطر الحاجم والمحجوم ( حديث ثوبان وشداد بن أوس ، وابن عمر )  
 ..... اقتلوا الفاعل والمفعول به في عمل قوم لوط ، والبهيمة والواقع على  
 ١٧٧٢ ..... البهيمة ، ومن وقع على ذات محرم فاقتلوه  
 ١٨٥٤ ..... أقرؤا الطير على مكنتها  
 ٥٢٢ ..... أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف قياماً  
 ٣٢٤ ..... ألا أصلى بكم كما رأيت رسول الله ﷺ  
 ٤٣ ..... ألا انتفعتم بإهابها  
 ٦٣٧ ..... ألقى إليهم حقوه قال : أشعرنها  
 ٦٥٥ ..... اللهم اغفر لحينا وميتنا  
 ٤٢٨ ..... اللهم انج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام  
 ..... أمر الله بوفاء النذر ونهانا رسول الله ﷺ عن صيام هذين  
 ٨٣٨ ..... اليومين  
 ١٣٦٠ ..... أمر بشير بن سعد فقال : « اردده »  
 ١٥٤ ..... أمرنا بالمسح على الخفين في غزوة تبوك ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر  
 ١٨٥٠ ..... أمرت بقرية تأكل القرى  
 ٨٨٥ ..... أمر النبي ﷺ للذى وطئ أهلها في رمضان  
 ١٦١ ..... أمرهم أن يمسحوا على العصائب والنساخين  
 ١١٧٥ ..... أمرهم بأكلها ( الشاة التي ذبحتها جارية لكعب بن مالك بمروة )  
 ١٠٥٩ ..... إن أئى شيخ كبير لا يستطيع الحج أفأحج عنه؟ قال : نعم  
 ١٤٥٣ ..... إن أفلح أخوا أئى القعيس جاء يستأذن عليها

- ١٧٦٤ ..... إن امرأة ضربت بعمود فسطاط فلم يكن فيه قود
- ١٧٨٦ ..... إن امرأة كانت تستعير المتاع فقطعها النبي ﷺ
- ٢٥٢ ..... إن بلالاً يؤذن بليل
- ١٩٩ ..... إن دم الحيضة ... يعرف
- ١٨٥٢ ..... إن رجلاً سأله قال : إن امرأتى لا تمنع يد لامس
- ..... إن رسول الله ﷺ فرض فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو
- ٧٨٢ ..... كان عثرياً
- ٦٩٥ ..... إن رسول الله ﷺ لما بعث معاذ بن جبل
- ٦٧٥ ..... إن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنابة
- ..... إن العباس استأذن النبي ﷺ أن يبيت بمكة ليالى منى ، فأذن له
- ١٠٦٣ ..... من أجل السقاية
- ..... إن كان جامداً فخذوه وما حولها فألقيه ، وإن كان مائعاً فلا
- ٢٠ ..... تطعموه
- ..... إن كان جامداً فخذوه وما حولها فألقيه ، وإن كان مائعاً فلا
- ٢٠ ..... تقربوه
- ..... إن كان له مال عتق في ماله ، وإن لم يكن له مال استسعى العبد
- غير مشقوق عليه
- ١٦٤٤ ..... إنكم ملاقوا ربكم حفاة عراة مشاة غرلاً
- ١٨٤٤ ..... إن لي نخلأ ، قال : أو العشر
- ٧٧٧ ..... إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى
- ١٦٥٨ ..... إنما جعل الإمام ليؤتم به
- ٥٣٨ ..... إنما ذلك عرق وليست بالحيضة
- ١٩٩ ..... إن معاذ بن جبل قدم الشام ، وأهل الشام لا يوترون - وفيه :
- ٤٣٩ ..... زادني ربي صلاة وهي الوتر
- ١١٠٥ ..... إن النبي ﷺ باع مديراً
- ..... إن النبي ﷺ عرضه يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزه
- ١٧٩٨ ..... وعرضه يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجازه

- ١٢٢٧ ..... إن النبي ﷺ قضى أن خراج العبد بضمائه
- ١٦١٥ ..... إن النبي ﷺ قال : هذا جور
- ..... أنها استفتحت الباب فمشى النبي ﷺ وهو في الصلاة حتى فتح لها
- ٤٨١ ..... إنه أوتر بثلاث
- ٤٥٠ ..... إنه تغمض واستنشق
- ٩٨ ..... إنه خلع النعل في الصلاة من شيء كان
- ٢٩٦ ..... أنه رجم يهودياً ويهودية
- ١٧٧٥ ..... أنه كان إذا صلى فكان في وتر من الصلاة في أول ركعة رفع رأسه من السجدين
- ٣٨٣ ..... إنه كان لا يتم التكبير
- ٣٨٧ ..... إنه كان يتورك في الرابعة
- ٣٧٧ ..... إنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره
- ٣٩١ ..... إنهما ( علقمة والأسود ) كانا مع ابن مسعود فحضرت الصلاة فتأخر علقمة والأسود فأخذ ابن مسعود بأيديهما فأقام أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره وقال : رأيت النبي ﷺ فعله
- ٥٤٢ ..... أهديت للنبي ﷺ حمار وحشى
- ٩٤٦ ..... أهل الجنة عشرون ومائة صف
- ١٨٣٤ ..... أهلوا بالحج والعمرة ثم صارت عمرة
- ٩٣٣ ..... أيما إهاب دبغ فقد طهر
- ٤٣

### حرف الباء

- ١٨٣٥ ..... بعثت إلى الأحمر والأسود
- ١١١٠ ..... بعث النبي ﷺ طليعة
- ٢٣٦ ..... بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة
- ٢٦٧ ..... بين كل أذانين صلاة
- ٨٥٠ ..... بينا هو يمشى مع النبي ﷺ في البقيع

## حرف التاء

٣٨٦، ٣٨٥	..... تحليلها التسليم
١٩٩	..... تحيضي في علم الله ستاً أو سبعا ثم صلى
١٤٤٣	..... ترددين عليه حديثه
١٠٤	..... توضاً في نعليه واستوكف ثلاثاً

## حرف الجيم

٥٤٤	..... جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر
-----	---

## حرف الحاء

١٠١١	..... الحج عرفة
١٠٦٩	.....
٢٢	..... حديث ابن سرجس ( نهى رسول الله ﷺ أن يغتسل الرجل بفضل وضوء المرأة )
١١٣٣	..... حديث ابن عباس ( إن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره )
٤٣	..... حديث ابن عباس عن ميمونة ( أفلا انتفعتن بإهاتها )
٢٢١	..... حديث ابن عباس في ذكر إمامة جبريل
٣٨٢	..... حديث ابن عجلان ( عن ) حديث الزرقى ، فيه ( ثم ارفع حتى تطمئن قائماً )
٧٩٧	..... حديث ابن عمر ( فرض رسول الله ﷺ صدقة رمضان على الذكر والأنثى )
٩١٧	..... حديث ابن عمر في التلبية
٢٢١	..... حديث ابن عمر في ذكر إمامة جبريل
٦٠٥	..... حديث ابن مسعود ( تقول : الله أكبر وتحمد الله .... )
٤٠٤	..... حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ في التحرى ( صلى رسول الله ﷺ صلاة فلا أدرى زاد أم نقص ؟ )
	..... حديث ابن مسعود في رفع اليدين ( صليت مع النبي ﷺ ومع أى بكر ومع عمر رضى الله عنهما فلم يرفعوا أيديهم إلا عند

- ٣٢٧ ..... ( التكبير الأولى )
- ٢٢١ ..... حديث أبى برزة فى المواقيت
- ١٣٣٠ ..... حديث أبى جحيفة فى الحمام
- ..... حديث أبى سعيد الخدرى ( إذا شك أحدكم فى صلاته فلم يدر كم صلى )
- ٤٠٤ ..... حديث أبى سعيد ( كنا نؤدى صدقة الفطر على عهد رسول الله صاعاً من شعير )
- ٧٩٧ ..... حديث أبى قتادة ( فإن النبى ﷺ أمرهم أن يأكلوه )
- ٩٤٨ ..... حديث أبى موسى الأشعرى ( أتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة )
- ٢٢١ ..... حديث أبى هريرة فى تفصيل مواقيت الصلاة بأن لها أولاً وآخرأ ..
- ٢٢١ ..... حديث أبى هريرة ( لا أنام إلا على وتر )
- ٤٦٤ ..... حديث أخت عقبة بن عامر الجهنى ( إن أختى نذرت أن تمشى إلى بيت الله )
- ١٠١٧ ..... حديث إسحاق بن عبد الله ( صليت أنا وهم كان عندنا فى البيت خلف رسول الله )
- ٥٤٣ ..... حديث أكل الضب على مائدة رسول الله ﷺ
- ١١٩٣ ..... حديث أم الحصين ( حججت مع رسول الله حجة الوداع فرأيتُه حين نومي جمرة العقبة )
- ٩٣٨ ..... حديث أنس فى قتل الرجل بالمرأة
- ١٦٧٩ ..... حديث الإيتار بخمس
- ٤٥١ ..... حديث الإيتار بركعة ( ابن عباس )
- ٤٤٢ ..... حديث الإيتار بركعة ( عائشة )
- ٤٥٠ ..... حديث الإيتار بركعة ( زيد بن خالد )
- ٤٤٢ ..... حديث الإيتار بسبع
- ٤٥١ ..... حديث البراء بن عازب ( أن رجلاً أعرس بامرأة أبيه )
- ١٤٩٧ ..... حديث بريدة ( أتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة )
- ٢٢١ ..... حديث بلال بن الحارث فى فسخ الحج
- ٩٣٤ .....



- ٢٢١ ..... حديث جابر في ذكر إمامة جبريل
- ..... حديث جابر في صفة الحج ( استلم نبي الله ﷺ الحجر الأسود )
- ٩٧٧ ..... حديث جواز السلم ( من سلف في تمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم )
- ٥٣ ..... حديث ذى اليدين ( صلى رسول الله ﷺ إحدى صلاة العشي )
- ٤٠٠ ..... حديث سمرة ، عن النبي ﷺ ( قال على اليد ما أخذت حتى تؤديه )
- ١٣٣٩ ..... حديث سلمة بن المحبق ( ذكاة الأديم دباغه )
- ٤٧ ..... حديث : الشاة المصراة
- ٥٣ ..... حديث شعبة عن عبد الله بن المختار ( أنه [ أنس ] كان هو ورسول الله ﷺ وأمه وخالته ، فصلى بهم )
- ٥٤٣ ..... حديث الشفاعة ، وفيه ( فأقول أمتى أمتى )
- ١٨٣٥ ..... حديث صلاة التسبيح
- ٤١٣ ..... حديث صلاة الركعتين بعد المغرب في البيت
- ٤٥٨ ..... حديث الضحك في الصلاة
- ٤٧٢ ..... حديث عائشة في كيفية غسل الجنابة
- ١٤٤ ..... حديث عائشة ( قدم رسول الله ﷺ من سفر )
- ٢٨٣ ..... حديث عبد الرحمن بن عوف ( إذا شك أحدكم في صلاته )
- ٤٠٤ ..... حديث عروة البارقي ( إن النبي ﷺ أعطاه ديناراً يشتري له شاة )
- ١٣٣٤ ..... حديث عزرة ( ضرب بيده ضربة على الأرض ، ومسح وجهه ويديه )
- ١٦٤ ..... حديث عمران بن حصين في سهو النبي ﷺ ( سلم من ثلاث )
- ٤٠٤ ..... حديث عمير مولى آبي اللحم ( شهدت خير مع سادتي فكلموا في ... )
- ١١٠٤

- ١٤٨٧ ..... حديث قبيصة بن حريث ( البكر بالبكر )  
 حديث قيس بن عاصم ( أمره النبي ﷺ أن يغتسل بماء  
 وسدر ) ..... ١٤١  
 ٨٨٢ ..... حديث المجامع أهله في نهار رمضان  
 ١٥١٢ ..... حديث مجزز المدلجي ( إن هذه الأقدام بعضها من بعض )  
 حديث محيصة ( عن محيصة بن مسعود الأنصاري أنه كان له غلام  
 حجام ... اعلف به الناضح واجعله في كرشه ) ..... ١٣٣٠  
 ٤٨٢ ..... حديث معاوية بن الحكم السلمي ( أنه تكلم في الصلاة )  
 حديث ميمونة بنت الحارث ( إنما جعلت أمرها بيد العباس  
 فزوجها من النبي ) ..... ١٣٨٩  
 ١٨٦١ ..... حديث النبي ﷺ ( أنه نهى عن لبس الذهب إلا مقطوعا )  
 ١٠٨٧ ..... حديث النبي ﷺ في إشعار البدن  
 ١١٢٨ ..... حديث النبي ﷺ في السبايا  
 ٤٣٨، ٢٤٤ ..... حديث نوم النبي ﷺ وأصحابه في سفر لهم عن الفجر  
 ٥٣٩ ..... حديث وابصة بن معبد ( أن النبي أمره أن يعيد الصلاة )  
 ١٢٤٩ ..... حديث وضع الجوائح  
 ٢١٥ ..... حكيه بضلع واغسله بماء وسدر

### حرف الحاء

- ٥٣ ..... الخراج بالضممان  
 ٨٥٧ ..... حُلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك  
 ١٨٣٣ ..... الخلافة ثلاثون عاماً  
 ١٢٠٨ ..... خمس فواسق يقتلن في الحرم

### حرف الدال

- ١٣٩٠ ..... دخل بعائشة وهي بنت  
 ١٣٩٢ ..... دخلت على فاطمة بنت قيس قال : فسألتها عن قضاء رسول الله  
 ١٥٢٨ ..... ﷺ  
 ٩٦٤ ..... دخل النبي ﷺ من الثنية العليا

## حرف الذال

ذبحنا فرساً على عهد النبي ﷺ فأكلنا ..... ٤١

## حرف الراء

- رأيت رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر أمام الجنازة ..... ٦٧٥  
 رأى رجلاً يمشى في نعلين بين القبور فقال : يا صاحب السبتين  
 ألقهما ..... ٦٧٩  
 ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الأرض ..... ٣٦٦، ٣٦٥  
 رد البراء وابن عمر استصغروهم يوم بدر ..... ١٨٧٦  
 ردها ( زينب ) بالنكاح الأول ..... ١٤١٣  
 ردها ( زينب ) عليه ( أبى العاص ) بنكاح جديد ..... ١٤١٣  
 رفع القلم عن ثلاثة ..... ٢٤٤  
 رفع القلم عن ثلاثة : عن المجنون المغلوب على عقله حتى  
 يفيق ... ..... ١٧٩٨  
 رفع القلم عن المجنون حتى يفيق ..... ٨٦٤

## حرف السين

- الساكن من أربعين داراً جار ..... ١٦٠٨  
 سئل عن التمر بالرطب ..... ١٢١٣،  
 ..... ١٢١٤  
 سئل عن الخمر يجعل خلا فكرهه ..... ١٨٠٧  
 سنوا بهم سنة أهل الكتاب ..... ١١٦٥

## حرف الشين

- شغل النبي ﷺ عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ..... ٤٣٨  
 شهرا عيد لا ينقصان ..... ٨٤١  
 الشهيد يغفر له كل ذنب إلا الدين ..... ١١٢١

## حرف الصاد

- ٥٣ ..... صام في سفره حتى بلغ الكديد ثم أفطر
- ٢٨٧ ..... صلى بنا رسول الله ﷺ المغرب
- ٦٧١ ..... صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد
- ١٢٨ ..... صلى النبي ﷺ يوم الفتح الصلوات بوضوء ( واحد )

## حرف الضاد

- ٩٦٠ ..... الضبع من الصيد

## حرف الطاء

- ١٠٣٢ ..... طوفى من وراء الناس وأنت راكبة
- ١٥٨٧ ..... طلاق الأمة تطليقتان وقرؤها حيضتان
- ٩٣٢ ..... طيب رسول الله ﷺ لإحرامه حين أحرم ولحله حين أحل

## حرف الغين

- ٩٢ ..... الغسل من غسل الميت

## حرف الفاء

- ١٤٦٠ ..... فأبواه يهودانه وينصرانه
- ٢٧٠ ..... الفخذ عورة
- ٥٣ ..... فركه وصلى ( أى المتى إذا أصاب الثوب )
- ١١١١ ..... فقد نادى النبي ﷺ
- ٩٥٦،٩٥٥ ..... في الضبع شاة
- ١٣٤٣ ..... في العبد الآبق إذا جرى به خارجاً من الحرم دينار
- فيما سقت السماء والعيون العشر ، وفيما سقت السانية نصف
- ٧٨٣ ..... العشر

## حرف القاف

- قاتل رجل رجلاً فعرض يده ، فانتزع يده من فيه ، فأندر ثنيته ،

- فأتى النبي ﷺ فأهدره ، وقال : أفيدع يده .. ١٧٦١
- قال : هكذا - يعنى رده ( أى المندبل بعد الوضوء ) ١٢٤
- قد أحر الصلاة يوم الخندق ..... ٦٣٠،٦٢٩
- قد باع جابر من النبي ﷺ بعيراً واستثنى ظهره ..... ١٢٢١
- قد ذبح النبي ﷺ كبشين قرب أحدهما فقال : بسم الله هذا عن محمد وأهل بيته ..... ١١٥٦
- قد كنا نفعل ذلك ثم أمرنا بهذا ..... ٣٢٦
- قصر النبي عليه السلام في السفر ، وأتم ، وصام ، وأفطر ..... ٥٥٨
- قضى رسول الله ﷺ في الشفعة في ما لم يقسم فإذا وقعت ..... ١٢٩٨
- قلت : يا رسول الله ما يذهب عنى مذمة الرضاع ..... ١٤٥٧

### حرف الكاف

- كان إذا قام من الليل ..... ٣٣٤
- كان أهل ذى الحليفة يجمعون مع النبي عليه السلام ..... ٥٦٩
- كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجده فأمر النبي ﷺ أن تقطع يدها ..... ١٧٨٥
- كان يتألف قوماً ..... ٦٩٥
- كان يحطّب فقدمت غير ..... ٥٩٨
- كان يصلى الركعتين بعد المغرب فى بيته ..... ٤٥٨
- كان يصلى وأنا معترضة بين يديه ..... ٤٨٤
- كان يصلى وهو حامل أمامة بنت زينب ..... ٤٨١
- كان يغسله ( أى الثوب إذا أصابه المنى ) ..... ٥٣
- كان يقرأ فى الجمعة بـ « سبح اسم ربك الأعلى » و « هل أتاك حديث الغاشية » ..... ٦٢١
- كان يقرأ فى العيد بـ « سبح اسم ربك الأعلى » و « هل أتاك حديث الغاشية » ..... ٦٢١
- كان يقرأ فى العيدين بـ « ق » و « اقتربت الساعة » ..... ٦٢٢
- كان يكره من الشاة سبعة ..... ١٢٠٥

- ٤٤٢ ..... كان يوتر بواحدة
- ٦٠٢ ..... كبر اثنتي عشرة تكبيرة سبعاً في الأولى وخمساً في الأخيرة
- ١١٥٢ ..... كتب النبي ﷺ لأهل نجران كتاباً
- ١٨٧٨ ..... كلمة التقوى هي لا إله إلا الله
- ٥٣ ..... كنت أفركه ( المنى ) من ثوب رسول الله ﷺ
- ..... كنت من سبي بنى قريظة ، فكانوا ينظرون ، فمن أنبت الشعر
- ١٧٩٨ ..... قتل
- ٦٩٢ ..... كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، فإنها تذكر الآخرة
- ..... كنا نحافل بالأرض على عهد رسول الله ، فنكربها على الثلث
- ١٦٧٣ ..... والربع ، والطعام المسمى
- ٢٠٧ ..... كنا نحض على عهد رسول الله ﷺ فلا نؤمر بالقضاء
- ٥٩٣ ..... كنا نقيل ونتغذى بعد الجمعة
- ٢٠٢ ..... كنا لا نعد الصفرة ولا الكدرة بعد الطهر شيئاً

### حرف اللام

- ٩٤٧ ..... لحم الصيد لكل حلال
- ..... لقد هممت أن أمر بجزم الحطب فأحرق على قوم لا يشهدون
- ٤٩٨ ..... الصلاة
- ٥٢٢،٥١٣ ..... لما أشار إليهم النبي ﷺ أى مكانكم رأى أنهم فى الصلاة
- ..... لما كاتب سهيل بن عمرو يومئذ كان فيما .. ( حديث
- ١١١٧ ..... أى جندل )
- ٩٨١ ..... لم يزل يلبي حتى رمى الجمرة
- ..... لم يقسمه ( أى الخمس ) النبي ﷺ إلا فيهم ( أى بنى هاشم
- ١٠٩٣ ..... والمطلب )
- ٩٢٣ ..... لو استقبلت من أمرى
- ٧٨٥ ..... ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر ولا حب صدقة
- ٨٦٥ ..... لئس من البر الصيام فى السفر

## حرف الميم

- ١٨٥٣ ..... ما آتاك الله من هذا المال من غير مسألة
- ١١٦٥ ..... المجوس لا تؤكل لهم ذبيحة
- ١٠٨٩ ..... المدينة حرام ما بين غير إلى ثور
- ٤٨٤ ..... مررت بين يدي رسول الله وأنا على أتان
- ٢٣١ ..... مروهم بالصلاة ابن سبع سنين واضربوهم عليها ابن عشر
- ٥١٩ ..... من الأئمة طرادون
- ١٣٦٥ ..... من أحاط حائطاً على أرض فهي له
- ١٣٦٦ ..... من أحيا أرضاً ميتة
- ١٠١١ ..... من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها
- ٢٣٥ ..... من أدرك من صلاة الغداة ركعة
- ٨٦٣ ..... من استقاء فعليه القضاء ومن ذرعه فلا قضاء عليه
- ١٦٤٤ ..... من أعتق نصيباً له في مملوك عتق من ماله إن كان له مال
- ١٧٨٠ ..... من باع عبداً وله مال فماله للبائع
- ٨٩٥ ..... من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال فذلك صيام الدهر
- ٦٧١ ..... من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له
- ١٨٦٨ ..... من عال ابنتين أو ثلاثة فله الجنة
- ٨٧ ..... من غسل الميت الغسل
- ١٦٨٣ ..... من قتل عبده قتلناه
- ٧١٩ ..... من كان له غنى خمسون درهماً
- ..... من كان له مال عتق في ماله ، وإن لم يكن له مال فقد عتق منه ما
- ١٦٦٤ ..... عتق
- ٥٣ ..... من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها
- ٨٩٢ ..... من نسي وهو صائم فأكل أو شرب
- ١٧٧٢ ..... من وقع على بهيمة فاقتلوه ، واقتلوا البهيمة

## حرف النون

- ١٦٧٧ ..... الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والنار

١٦١٩	.....	نخلنى أى غلاما ، فأمرتني أُمى أن أذهب إلى رسول الله ﷺ ،
٦٩٤	.....	وفيه « لكل أولادك نخلت »
٣٠٢	.....	نسمة المؤمن طائر .....
٣٠٤	.....	نهى أن تفتersh جلود السباع
١٤٢٠	.....	نهى أن تفتersh مسوك السباع
١٤٢٠	.....	نهى أن تنكح المرأة على خالتها وعلى عمتها
٣٠٨	.....	نهى أن نصلى فى أعطان الإبل
١٠	.....	نهى أن يبال فى الماء الدائم
١١٩٤	.....	نهى عن أكل كل ذى ناب من السباع
١٢٦٦	.....	نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها
١٢٦٩	.....	نهى عن بيع حبل الخيلة
١٢٦٨	.....	نهى عن بيع الحجر ( يعنى ما فى الأرحام )
١٣٧١	.....	نهى عن ثمن الخمر
١٨٦٢	.....	نهى عن خاتم الذهب
٤٩٤	.....	نهى عن الصلاة فى تلك الساعة
١٢٠٢	.....	نهى عن قتل الضفدع
١٦٧٣	.....	نهى عن كراء المزارع
١٤٢٠	.....	نهى عن كل ذى ناب من السباع
١٤٢٠	.....	نهى عن لحوم الحُمر

### حرف الواو

٢٢٠	.....	وَقَتَّ للنفساء أربعين يوماً
١٨٤٨	.....	والمرأة تموت بجمع
١٣٧٢	.....	الولاء لمن أعتق

### حرف ( لا )

١٨٤١	.....	لا إغرار فى صلاة ولا تسليم
------	-------	----------------------------



- لا تتبع ما ليس عندك ..... ٥٣
- لا تحل ابنة الأخ ولا ابنة الأخت من الرضاعة أن تنكح ..... ١٤٣٧
- لا تسافر سافراً إلا مع ذى محرم ..... ١٠٣٨
- لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا مع ذى محرم ..... ١٠٣٨
- لا تسافر يوماً وليلة إلا مع ذى محرم ..... ١٠٣٨
- لا تسافر يومين ..... ١٠٣٨
- لا تسبقنى بآمين ..... ٢٦٩، ٢٦٦
- لا تقوموا حتى ترونى ..... ٢٦٦
- لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب ..... ٤٧، ٤٣
- لا حمى إلا لله ولرسوله ..... ١٣٦٥
- لا سبق إلا فى خوف أو نصل أو حافر ..... ١١٣٦
- لا صلاة إلا بطهور ..... ٥٢٤
- لا صلاة إلا بقراءة ..... ٣٤٧
- لا صيام لمن لم يجمع عليه من الليل ..... ٨٧٨
- لا ضرر ولا ضرار ..... ١٣٦٨
- لا طلاق إلا بعد نكاح ..... ١٥٢١
- لا فرع ولا عتيرة ..... ١٨٤٢
- لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ..... ١٥٢٣
- لا وتران فى ليلة ..... ٤٣٣
- لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ..... ١٠٠
- لا يبقى دينان بجزيرة العرب ..... ١٨٤٩
- لا يجوز طلاق ولا عتق ولا بيع ..... ١٥٢٤
- لا يرث القاتل ..... ١٤٩٣
- لا يرث مسلم كافراً ولا كافر مسلماً ..... ١٤٩٣،
- ..... ١٨٣٩
- لا يصلى أحد بعد العصر ..... ٥٣
- لا يفرق بين والدته وولدها ..... ١١٢٢
- لا يقتل مسلم بكافر ..... ١٦٨٦

لا ينكح المحرم ولا ينكح ..... ١٠٥٦

### حرف الياء

٥١٨،٥١٧.....	يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله
٣٩٤ .....	يتعوذ من عذاب جهنم ومن عذاب القبر
٨٧ .....	يتوضأ ( إذا غسل الميت ) من غير واحد
٩٢ .....	يتوضأ من حمل الجنازة
٩٢ .....	يغتسل من الحجامة
٢٩ .....	يغسل سبعاً أو لهن بالتراب
٢٩ .....	يغسل سبعاً ويعفر الثامنة في التراب
٤٨٤ .....	يقطع الصلاة الكلب والمرأة والحصار
١٧٠١ .....	يوم عرفة اليوم الذى يعرف الناس فيه

## فهرس آثار الخلفاء الراشدين<sup>(١)</sup>

### أبو بكر الصديق رضی الله عنه

- ما هي لأحد بعد رسول الله ﷺ ( قاله حينما أغلظ له رجل فقال  
أبو برزة : ألا أضرب عنقه ) ..... ١٧٩٥  
قضى في الجائفة إذا نفذت من الخصيتين في الجوف من كلا الشقين  
بثلثي الدية ..... ١٧٣١  
قنوت أبى بكر وعمر وعثمان بعد الركوع ..... ٤٣٦  
شهدت جنازة فرأيت أبا بكر وعمر يمشيان أمامها ( عبد الرحمن  
بن أبزى ) ..... ٦٧٧

### عمر بن الخطاب رضی الله عنه

- ابتغوا بأموال اليتامى لا تهلكه الصدقة ..... ٧٤٤  
أتانا كتاب عمر قبل موته بسنة أن اقتلوا كل ساحر وساحرة ،  
فقتلنا ثلاث سواحر ..... ١٧٧٨  
أثر عمر في المشركة ..... ١٦٦١  
أجل الذى لا يستطيع أن يأتى امرأته سنة وجعل لها الصداق  
كاملاً ..... ١٤٧١  
إذا أبيتما أن تصطلحا ، فإن مضت أربعة أشهر فطلقها إن لم  
تمسها ..... ١٥٥١  
إذا اشتد الزحام فليسجد الرجل منكم على ظهر أخيه ..... ٥٨٣  
إذا رأيتم الهلال فأهلوا ..... ١٠٠٧  
إذا رأيتم الهلال قبل زوال الشمس فأفطروا ..... ٨٣٦

(١) وهى مرتبة على أسمائهم بتقديم الخلفاء الراشدين . ثم العبدالة : ابن عباس ، وابن عمر ، وابن مسعود ، لكثرة آثارهم ، ثم بقية الصحابة على حروف المعجم .

- استخلف عمر عبد الرحمن بن عوف - أو - تناول عمر  
 ٥٢٢ ..... يد عبد الرحمن بن عوف فقدمه
- ١٠٥٢ ..... اشترى دار السجن
- ١٧٩٢ ..... ألا حبستموه ثلاثاً بعد إسلامه وتلقون إليه رغيفاً كل يوم ( قاله  
 ٩٧١ ..... حينما بلغه أن رجلاً كفر بعد إسلامه فقتل )
- ١٦٨٠ ..... اللهم أنت السلام ومنك السلام حيناً ربنا بالسلام
- ٨٢٩ ..... أمر عمر رضى الله عنه لسائرهم بالدية ( إذا عفا بعض ورثة  
 القتل )
- ١٢٣٣ ..... أن الأهلة بعضها أكبر من بعض
- ١٤٧٧ ..... أن رجلاً باع بختية واشترط ثنيها فبرئت فرغب فيها ، فاختصما  
 إلى عمر ، فقال : اذهبا إلى عليّ ( أثر عمر وعليّ )
- ١٦٩٦ ..... أن رجلاً فقد في عهد عمر فأتت امرأته عمر فقالت : إن زوجي  
 فقد ، فقال : إذهبي وتربصي أربع سنين الخ
- ٧٤٨ ..... أن رجلاً قتل في الكعبة ، فسأل عمر علياً ، فقال : من بيت المال  
 ( فوداه )
- ١٥٦٤ ..... إن عندي مال يتيم قد كادت الصدقة أن تأتى عليه
- ١٠٠٨ ..... أيما امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعها حيضتها  
 فإنها تنتظر تسعة أشهر الخ
- ١٣٨٨ ..... تجردوا للحاج وإن لم تحرموا ( يعنى تشبهوا بالحاج )
- ١٥٤٦ ..... تزوجت امرأة بغير ولي فرد عمر بن الخطاب نكاحها
- ١٧٣٩ ..... جعلها ( أى : البتة ) عمر واحدة ( طلقت التوأمة بنت أمية  
 البتة )
- ٢٣٧ ..... حديث عمر ( أن قضى في عين أعور فقئت عينه الصحيحة بالدية  
 الكاملة )
- ١٥٣٣ ..... حديث عمر في استتابة المرتد : ( أفلا حبستموه ثلاثاً )
- ١٦٩٧ ..... حديث عمر في الظهار قبل النكاح ( أن رجلاً جعل امرأة عليه  
 كظهر أمه )
- ..... حديث عمر في العين القائمة واليد الشلاء والسن السوداء

- ٧٦٦ ..... زك مالك ، قال : إنه آدم وجعاب ، قال : قومه
- ١٦٥٣ ..... السائبة والصدقة ليومها
- ١٠١٠ ..... صلاة عمر لركتي الطواف بذي طوى
- ٩٦ ..... صلى ( عمر ) وجرحه يثعبُ دماً
- ١١٠٦ ..... الغنيمة لمن شهد الواقعة
- ٦٧٠ ..... في طاعون عمواس كان يجمع العظام ويصلى عليها
- ١٦٧٩ ..... قتل رجلاً بامرأة
- ١٧٠١ ..... قضى في لسان الأخرس يستأصل بثلاث الدية
- ..... قضى في المأمومة بثلاث الدية أو عدل ذلك من الذهب أو الورق .
- ١٧١٥ ..... وفي مأمومة المرأة ثلث ديتها أو عدل ذلك من الذهب أو الورق
- ..... قضى في المرأة يتزوجها الرجل أنها إذا أرخت الستر فقد وجب
- ١٤٠٤ ..... الصداق
- ١٤٧٧ ..... قضى في المفقود أن امرأته تربص أربع سنين وأربعة أشهر وعشراً
- ..... قضى له ( أى لمن رمى بحجر فذهب بسمعه وبصره ولسانه وعقله
- ١٧٢٦ ..... أو ذكره ) بأربع ديات وهو حي
- ٤٣١ ..... قنت ( عمر ) في الوتر قبل الركعة
- ..... قنوت عمر ( بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم إنا نستعينك
- ٤٣٥ ..... ونستغفرك ونؤمن بك ) الخ
- ١٣٤٦ ..... قول عمر في جعل العبد الآبق ( دينار أو اثنا عشر درهماً )
- ٢٦٦ ..... كان يبعث إلى الصفوف فإذا استوت كبر
- ١٠٦٣ ..... كان يردهم ولا يدع أحداً أن يبيت من وراء العقبة
- ..... كتب عمر بن الخطاب إلى الأمصار : أيما امرأة تزوجت عبداً أو
- ١٣٨٧ ..... تزوجت بغير بينة ولا ولي فاضربوها وفرقوا بينهما
- ١١٠٠ ..... كتب ينهى عنه ، يعنى أن تباع النصرانية من النصراني
- ١٣٧٢ ..... لك ولأه وعليها نفقته
- ١٥٨٨ ..... لو استطعت أن أجعل عدة الأمة حيضة ونصفاً لفعلت
- ١٠٥٦ ..... المحرم إذا تزوج يفرق بينهما
- ..... من أغلق باباً وأرخى ستراً فلها الصداق وعليها العدة ( أثر عمر

- وعلى ( ..... ١٤٠٣  
 هديت لسنة نبيل ..... ٩٩٨  
 وظيفة عمر على أرض الخراج ..... ١٦٦٩  
 ولأه للذى جاء به ( أى اللقيط ) ..... ١٣٧٢  
 لا بأس بالخمير إذ أذن الله فى فسادها ، يعنى الحل ..... ١٨٠٧  
 لا تقبل شهادة القاذف حتى يتوب ..... ١٨٢٠  
 لا حظ فى الإسلام لامرئ أضاع الصلاة ..... ٢٣٩  
 لا يقرب فرجاً ، وفيه شرط لأحد ..... ١٢٢٤  
 لا يقربها ( الأمة ) ولأحد فيها مثنوية ..... ١٣٠٨

### عثمان بن عفان رضى الله عنه

- أبى عثمان أن يجيز شهادة هاشم بن عتبة ..... ٨٣٩  
 أثر عثمان فى استتابة الزنديق ..... ١٧٩  
 إذا وقعت الحدود فلا شفعة فى بئر ولا فحل ..... ١٣٠١  
 إن امرأة قتلت فى الحرم ففوضى فيها عثمان بدية وثلاث دية - ثمانية  
 آلاف ..... ١٧٦٢  
 أنه كان يقرأ من بعض القرآن سوراً على التأليف ..... ٣٩٢  
 أنه كان يقول فى المولى بقول أهل المدينة : يوقفه ..... ١٥٤٩  
 أنه ورثها ( أى زوجة المريض المطلقة ) بعد انقضاء العدة ..... ١٥٧٢  
 الخلع تطليقة وما سميت ..... ١٤٤٤  
 رأيت عثمان يوتر بركة ، ثم يقول بعد ذلك .... وفيه : ( فما  
 شبهتها لا بالناقة تضم إلى الإبل ) قول موسى بن طلحة ..... ٤٣٤  
 الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ( أثر عثمان وزيد بن ثابت ) ..... ١٥٦٨  
 قضى فى رجل أعور فقاً عين صحيح بالدية الكاملة ..... ١٧٣٨  
 قضى فى عين الأعور بالدية تامة ..... ١٧٣٩  
 كان يعطى صدقة الفطر من الصغير والكبير والحمل ..... ٨٠٦  
 كان يقضى فى الثوب يشتره الرجل فيجد به العيب أن يردده وإن  
 كان قد لبسه ..... ١٢٤٢

- كتب عثمان بن عفان إلى أن اشترى مائة أهل بيت ولا يفرق بين  
والدة وولد ..... ١١٢٥
- كره عثمان لحم الصيد لما صيد له وهو محرم ..... ٩٤٧
- لزوجة العبد الذى تزوج بغير إذن مولاه خمسا المهر ..... ١٤١٢
- ليس لمجنون ولا سكران طلاق ..... ١٥٣٩
- هو ( أى : من اشترى الثوب فوجد به عيباً بعد اللبس ) خير ..... ١٢٤٥

### على بن أبى طالب رضى الله عنه

- أثر على فى استتابة الزنديق ..... ١٧٩٠
- أثر على فى المشركة ( كان على لا يشرکہم ) ..... ١٦٦١
- أجاز شهادة الصبيان الذين عرفوا بعضهم على بعض ..... ١٨١٦
- أجل العنين سنة فإن انبسط إلى أهله فسبيل ذلك وإلا فرق بينهما ..... ١٤٧٠
- إذا حال على المال الحول ففى كل مائتين خمسة دراهم ، فما زاد  
فبالحساب ..... ٧٥٤
- إذا قال الرجل لامرأته أنت على حرام فهى ثلاث ..... ١٤٦٦
- اصنعوا كما تصنعون بموتاكم ..... ٦٤٢
- البتة ثلاث ( أثر على وزيد وابن عمر ) ..... ١٥٤٦
- أمنا على ، فرعف ، فأخذ رجلاً فقدمه وتأخر ..... ٥٢٢
- إن تزوجها فليست بطلاق ( قاله فى رجل قال : إن تزوجت فلانة  
فهى طالق ) ..... ١٥٢٥
- إن علياً أهديت له جارية ، فقال : أخلو هى ؟ ..... ١٥١٨
- أن علياً أوقفه ( أى المولى ) ..... ١٥٤٨
- إن كان صادقاً يزكيه إذا قبضه ..... ٧٣٤
- إن من السنة فى الصلاة وضع الأكف على الأكف تحت السرة ..... ٣٦٠٠
- أنه لم يصل بيا بل لأنها أرض خسف بها ..... ٣٠٩
- أوقف ( أى المولى ) عند الأربعة الأشهر إما أن يفىء وإما أن  
يطلق ..... ١٥٥٣
- باع لنا على أرضاً بثمانين . فأعطاناها ، فإذا هى تنقص ، قال :

- فقال : إني كنت أركبها ..... ٧٤٦  
 رأيت بالأنبار نصارى يزعمون أن علياً كتب لهم كتاباً هو عندهم  
 أن يؤخذ منهم الجزية دون ما يؤخذ من النصارى من أجل الكتاب  
 الذى كتب على ..... ١١٥٢  
 الرجل يكون له الدين قال يزكيه ، فإن خاف أن يثوى فليتنظر  
 الخ ..... ٧٣٥  
 صلى على رضى الله عنه على جنازة أبى قتادة ..... ٦٥٧  
 ضمن الثلاثة خمسى الدية ، وضمن الاثنى ثلاثة أخماس الدية  
 ( وذلك فى خمسة غلمان أغرقوا واحداً ) ..... ١٨١٧  
 فى الأذن نصف الدية ..... ١٧٤٩  
 فى أربعين ديناراً دينار ..... ٧٥٣  
 فى الأسنان خمس من الإبل ..... ١٦٩٤  
 فى الأنف إذا استوصل المارن الدية ..... ١٧١٨  
 فى البرية والبتة والحرام ثلاث ثلاث ..... ١٥٤٦  
 فى الحشفة الدية ..... ١٧٦٠  
 فى الرجل النصف ..... ١٧٤٥  
 فى السمحاق أربع من الإبل ..... ١٧١١  
 فى العين النصف ..... ١٧٤٧  
 فى اللسان الدية ..... ١٧٠٤  
 فى اللسان الدية ، وفى الأنف الدية ، وفى الذكر الدية ، وفى  
 إحدى البيضتين نصف الدية ، وفى اليد نصف الدية ، وفى الرجل  
 نصف الدية ، وفى إحدى العينين نصف الدية ، وفى الأذن  
 النصف ..... ١٧٥٨  
 فى المأمومة ثلث الدية ..... ١٧١٤  
 فى المنقلة خمس عشرة من الإبل ..... ١٧٣٣  
 فى اليد النصف ( نصف الدية ) ..... ١٧٤٣  
 فى اليدين الدية ..... ١٧٤١  
 قصة حارثة بن بدر التميمى فى توبته من الحراة على يدى على بن



١٧٨٩	أبى طالب .....
٤٢٨	قنت ( على بن أبى طالب ) فى الوتر بعد الركوع .....
١٣٤٦	قول على فى جعل العبد الآبق ( دينار قريباً كان أو بعيداً ) .....
٣٢٩	كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود .....
٦١٢	كان يكبر بعد الغداة يوم عرفة .....
٣٠٦	كان يكره الصلاة فى جلود الثعالب .....
٩٤٩	كان يكره للمحرم أن يأكل لحم الصيد .....
١١٦٥	كره ذبيحة الجوس .....
٥٠٥	ما أدرك مع الإمام فهو أول صلاته .....
٧٥٨	ما زاد فبحساب .....
٣٠٩	ما كنت لأصلى بأرض خسف بها .....
١٠٥٦	المحرم إذا تزوج يفرق بينهما .....
٧٦٢	من استفاد مالاً فلا زكاة فيه حتى يحول الحول .....
٧١٩	من كان له غنى خمسون درهماً .....
٤٤٩	الوتر ليس بحتم ولكن سنة سنّها رسول الله .....
١٤٦	( لا يقرأ الجنب ) ولا حرفاً .....

### ابن عباس رضى الله عنهما

٩٧٥	إذا أعتق العبد بعرفة أجزأت عنه تلك الحجة .....
٥٦٥	إذا دخل المسافر صلى بصلاتهم ( أى المقيمين ) .....
١٠٦٣	إذا رميت الجمرة فبت حيث شئت .....
٩٥٥	إذا صاد المحرم ناسياً ليس عليه شيء .....
٢٣٠	إذا طهرت ( المرأة ) فى وقت العشاء قضت المغرب والعشاء .....
	إذا عسر على المرأة ولادتها فلتكتب ( بسم الله الذى لا إله إلا هو ) .....
١٨٦٦	إذا قدمت على أهل لك أو ماشية فأتم الصلاة .....
٥٥٥	إذا كان الدم فاحشاً أعاد .....
٢٩١	اشتر المصاحف ولا تبعها .....
١٢٤٨	

- ٦٩٦ ..... أعتق من زكاتك  
الذى لا تستحى منه النساء ( قاله فى تفسير قوله : غير أولى الإربة  
١٤٢٢ ..... من الرجال )  
٦٦٢ ..... إن لم يقض ( المسبوق فى الجنازة فلا بأس به )  
..... إنها باثر الدم الذى هو الدم بعد أيام محيضها إن ترى كغسالة ماء  
٢٠٠ ..... اللحم  
٦٩٥ ..... أنه قال : يعتق منها ( أى : من الزكاة )  
٨١٣ ..... أنه كان يعطيها قبل أن يغدو يوم الفطر ( صدقة الفطر )  
١١٤٧ ..... أيما مصر مصره المسلمون  
..... ترخيص ابن عباس وأسامة لنقض الموت ( إذا أوترت من الليل ثم  
٤٣٣ ..... قمت تصلى )  
١٨٧٨ ..... جبريل ( قاله فى تفسير قوله : ويتلوه شاهد منه )  
..... حديث ابن عباس فى الجنازة ( إذا حضر الجنازة ولم يجد الماء  
١٨٦ ..... وخاف الفوات يتيمم ويصلى عليها )  
١٢٤٧ ..... حديث ابن عباس فى كراهية بيع المصاحف  
١٤٤٦ ..... الخلع تفريق وليس هو بطلاق  
١٤٤٤ ..... ذكر الله الطلاق فى أوله  
٩٠٦ ..... رخص الاعتكاف فى كل مسجد  
٣٣١ ..... رفع يديه حين افتتح الصلاة وحيث ركع ...  
٢٢٨ ..... الشفق الحمرة  
٩٦٦ ..... طاف بالبيت وصلى ( أى : بعد العصر )  
١٧١٦ ..... فى الظفر إذا أعوز خمس دية الأصبع  
١٦٩٥ ..... فيه خمس من الإبل ( أى : فى الضرس )  
..... فى اليد الشلاء ثلث الدية ، وفى العين القائمة إذا خسفت ثلث  
١٦٩٩ ..... الدية  
١٧٤ ..... قد أم ابن عباس وهو متيمم وخلفه عمار بن ياسر  
٥٤٩ ..... قصر فى أربعة برد  
٦٦٥ ..... كان ابن عباس يسلم على الجنازة تسليمة واحدة

- كراهية ذبيحة المجوسى ..... ١١٦٥
- لم يصل قبلها ( صلاة العيد ) ولا بعدها ..... ٦٠٤
- ليس على من أتى الهيمة حد ..... ١٧٧١
- المال المستفاد يزكيه حين يستفيده ..... ٧٦٣
- من طاف بالبيت فقد حل ..... ١٠١٢
- من نفخ فى صلاته فقد تكلم ..... ٤٧٦
- النفساء تنتظر أربعين يوماً أو نحوه ..... ٢١٩
- ( وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته ) أى : قبل موت عيسى ( قاله ابن عباس وغيره فى تفسير الآية ) ..... ١٨٣٦
- الولاء لا يباع ولا يوهب ..... ١٢٦٤
- لا بأس أن يتخارج أهل الميراث العين بالدين ..... ١٣١٧
- لا تجوز العوراء ولا العجفاء ولا الجداء ولا الجرباء ..... ١٨٥٨
- لا تطولوا عليها إذا مضت الأربعة الأشهر فلا عدة عليها ..... ١٥٤٧
- يجزئه من حجة الإسلام ..... ١٠٠٣
- يجزئه من حجة الإسلام ..... ١٠١٩

### ابن عمر رضى الله عنهما

- ابن عمر يقول : أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ..... ١٨٣٣
- ادفعها إليهم ( أى : الزكاة إلى السلاطين ) ..... ٧١٣
- إذا دخل المسافر صلى بصلاتهم ( أى : المقيمين ) ..... ٥٦٥
- إذا رأى مصلياً لا يرفع يديه فى الصلاة حصبه وأمره أن يرفع يديه ..... ٣٢٢
- إذا كان فى رمضان ..... ٨٧٦
- أضح لمن أحرمت له ..... ٩٣٧
- أعتق أمة واستثنى ما فى بطنها ..... ١٢٣٥
- اغترز ابن عمر فى الرحل وأذن ..... ٢٥٧
- البيتة ثلاث ..... ١٥٤٦
- أمر أن يجيزوا شهادته ( أى : من شهد أنه رأى الهلال ) ..... ٨٤٠

- أنا أنهى عن ذكر الله ؟؟ ( إنكاراً على من سأله عن آذان النساء ) ..... ٢٥٦
- إن كان ( العبد ) مسلماً فعليه في كل مائتين خمسة فما زاد فبحساب ..... ٧٥٧
- إن ناساً يفطرون إذا رأوا الهلال نهاراً ..... ٨٣٠
- أنه ( أى : أبو الزبير ) رأى ابن عمر يرفع يديه ..... ٣٣٠
- أبهم رق نقص الطلاق برقه ، والعدة بالنساء ..... ١٥٦٨
- باع عبداً له بثمانمائة فوجد الرجل به عيباً ..... ١٢١٩
- جمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء ..... ٥٤٤
- الجمعة على من آواه الليل إلى أهله ..... ٥٦٩
- الحج من سبيل الله ..... ٧١٠
- حديث ابن عمر ليحجا عاماً قابلاً ( قاله لمن وقع على امرأته قبل طواف الإفاضة ) ..... ١٠٧٤
- حديث ثابت الأحنف ( إذا أكره على الطلاق فقال ابن عمر وابن الزبير : ليس ذلك بطلاق ) ..... ١٥٥٤
- دعاؤه بعرفة ..... ٩٨٢
- دعاؤه على الصفا ..... ٩٧٦
- دعاؤه في السعى بين الصفا والمروة ..... ٩١٦
- سقى ولده الترياق ..... ١٢٠٤
- الشفق الحمرة ، فإذا ذهب الحمرة فقد غاب الشفق ..... ٢٢٩
- الصدقة في كذا أو كذا وفي السلت ..... ٧٨١
- صلى وحده فلم يكبر ..... ٦٠٩
- في كل مائتين خمسة ( دراهم ) فما زاد فبالحساب ..... ٧٥٤
- قد عتق منها ما عتق ..... ١٦٣٩
- قرأها ( أى : بسم الله الرحمن الرحيم ) مرتين ..... ٣٣٥
- قصر في أربعة برد ..... ٥٤٩
- كان إذا أتى الإمام وهو راكع كبر تكبيرة واحدة ، يركع بتلك التكبيرة الواحدة ..... ٥٠٠

- ١٠٨٧ ..... كان إذا أراد أن يشعر بدنته لبس ثوبيه  
 ٣٣٩ ..... كان إذا استفتح الصلاة قال : بسم الله الرحمن الرحيم  
 ٩١٦ ..... كان إذا أهل من مكة لم يرمل  
 ٨٩٧ ..... كان إذا حال دون منظره أصبح صائماً  
 ٦١٠ ..... كان إذا خرج كبير ( لصلاة العيد )  
 ..... كان إذا سبق بالأوليين قرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب وسورة ثم  
 ٥٠٨ ..... يجلس  
 ٦٦٥ ..... كان إذا قضى الصلاة على الجنازة سلم عن يمينه  
 ١٢٥٩ ..... كان لا يرى بأساً أن يسلف الرجل في الحيوان إلى أجل معلوم  
 ٤٦١ ..... كان لا يرى بأساً أن يصلى أربعاً  
 ٧٣٦ ..... كان لا يرى في الدين زكاة حتى يقضيه صاحبه  
 ١٧٨ ..... كان لا يصلى على الجنازة إلا وهو متوضئ  
 ٤٥٤ ..... كان لا يقنت إلا في النصف الثاني من رمضان  
 ٣٧٥ ..... كان يأمر نساءه يتربعن في الصلاة  
 ..... كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيوم أو  
 ٨١٢ ..... يومين أو ثلاثة  
 ١٧١ ..... كان يتيمم لكل صلاة  
 ٨٥٣ ..... كان يحتجم وهو صائماً  
 ٦٦١ ..... كان يرفع يديه كلما كبر على الجنازة  
 ٧٤٢ ..... كان يزكى مال اليتيم  
 ٣٩٦ ..... كان يسمع الإقامة فلا يقوم عن العشاء  
 ٩٦٩ ..... كان يطوف بالبيت ويصلى بعد العصر لكل سبع ركعتين  
 ٨١٠ ..... كان يقدمها ( صدقة الفطر ) قبل الفطر بيوم أو يومين  
 ٥٩٧ ..... كان يكبر في العيدين جميعاً  
 ٩٤٩ ..... كان يكره للمحرم أن يأكل لحم الصيد  
 ..... كان يلى مال اليتيم ، قال : منه ما يستقرض ومنه ما يدفع مضاربة  
 ٧٥١ ..... كل ذلك كان يؤدي عنه الزكاة  
 ٣٩٠ ..... كان ينام قبل العشاء ويؤكد من يوقظه

- ١٨٠٩ ..... كان ينهى أن تسقى البهائم الخمر  
 ٧٥٠ ..... كان يؤدي صدقة مال اليتيم  
 ١٠٤٨ ..... كره القرآن في الطواف  
 ١٢٤٧ ..... كره ( بيع المصاحف )  
 ١٥٦٢ ..... كفر قبل وبعد ( قبل أن يحنث وبعد ما يحنث )  
 كنا نعد ورسول الله ﷺ حي ، فنقول : أبو بكر ثم عمر ثم عثمان  
 ١٨٣١ ..... ثم نسكت  
 ٦٠٤ ..... لم يصل قبلها ولا بعدها ( أى : صلاة العيد )  
 ٧٦٧ ..... ليس في العروض زكاة إلا أن تكون للتجارة  
 ١٣١٨ ..... ما أدركته الصفقة حياً مجموعاً فهو من مال المشتري  
 ٤٣٧ ..... ما كنت صانعاً بالوتر  
 ١٠٨٨ ..... من قلد وأشعر فقد أحرم  
 ٢٤٥ ..... من نسي صلاة فلم يذكر إلا وهو مع الإمام  
 ١٠٠٤ ، ..... هذه حجة الإسلام ، أوف بنذكرك  
 ١٠١٩ .....  
 ٧٦٣ ..... لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول  
 لا تدفعها ( الزكاة ) إليهم ( السلاطين ) فإنهم قد أضاعوا  
 ٧١٣ ..... الصلاة  
 ٨٧٧ ..... لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل  
 ١٠٥٦ ..... لا ينكح ولا ينكح ( المحرم )  
 ٥٠٥ ..... يقرأ فيما يقضى  
 يهدم الزوج الثلاث ، ولا يهدم الواحدة ولا الثنتين طلاق جديد ،  
 ١٥١٧ ..... نكاح جديد

### ابن مسعود رضى الله عنه

- ١٦٦١ ..... أثر عبد الله بن مسعود في المشركة  
 ٥٥٤ ..... أن ابن مسعود قصر إلى ضيعة له  
 تشديد ابن مسعود في حضور الجماعة ( من سره أن يلقى الله غداً

- مسليماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهن ( ..... ٤٩٨  
 حبس الله عليك ميراثها ( قاله لعلقة حين طلق امرأته تطليقة أو  
 تطليقتين ثم ارتفعت حيضتها سنة أو سبعة عشر شهراً ثم مات ) ..... ١٥٦٤  
 حديث ابن مسعود ( في الأبق أربعون درهماً ) ..... ١٣٤٣  
 حديث ابن مسعود ( كفانا بالمعك ظلماً ) ..... ١٨٥٥  
 حكم فيه بجفرة ( يعني في اليربوع ) ..... ١٨٥٧  
 دعاء ابن مسعود : اللهم إني أسألك من الخير كله ما علمت منه ..... ٣٩٤  
 السائبة يضع ما له حيث شاء ..... ١٦٥٤  
 صلى بعلقة والأسود ..... ٥٧٢  
 صلى بهم الجمعة ضحى ..... ٥٩٣  
 فصلى ورفع يديه أول شيء ..... ٣٢٥  
 فكبر ورفع يديه وركع وطبق يديه ..... ٣٢٦  
 فلم يرفع يديه إلا مرة ثم لا يعود ..... ٣٢٥  
 في الحشفة الدية ( أثر ابن مسعود وزيد بن ثابت ) ..... ١٧٦٠  
 قنت في الوتر قبل الركعة ..... ٤٣١  
 كان يرفع يديه في القنوت ..... ٤٤٥  
 كبر ما كبر إمامك ..... ٦٥٨  
 كراهة ذبيحة الجوسى ..... ١١٦٥  
 كراهته أن يشتري الوصى مما أوصى إليه ( جاء عبد الله بن مسعود  
 رجل من همدان على فرس أبلق ) ..... ١٦٠٦  
 كراهته لبيع الولاء ( إنما الولاء كالنسب ، أبيع الرجل نفسه ) ..... ١٢٦٤  
 لعله أهل ساعتئذ ( أى الهلال في رؤيته نهراً في رمضان ) ..... ٨٢٧  
 لم يكن يرى بأساً ( أى بالسلم ) في كل شيء ما خلا الحيوان ..... ١٢٦٠  
 ما أبالي بأى أعضائى بدأت ( أثر على وابن مسعود ) ..... ١١٧  
 ما أدرك مع الإمام فهو آخر صلاته ..... ٥٠٥  
 من كان له غنى خمسون درهماً ..... ٧١٩  
 لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهماً ..... ٧٢٥  
 لا يقصر رجل إلا في غزو أو حج ..... ٥٥٤

- يغفرنكم حشركم هذا ..... ٥٥٤  
يؤجل العنين سنة ، فإن جامع وإلا فرق بينهما ..... ١٤٦٨

### آثار الصحابة رضى الله عنهم

- أبو أيوب ..... إن أبا أيوب صلى على رجل ..... ٦٦٩  
أبو برزة ..... كره ذبيحة المجوسى . ( أو أبو بردة ) ..... ١١٦٥  
أبو الدرداء ..... يوقف المولى عند انقضاء الأربعة فإما أن .....  
أبو ذر ..... يفى وإما أن يطلق ..... ١٥٥٠  
عق ..... حديث أبى ذر و غلام له . إذا حال الحول ..... ١٤٩٩  
أبو عبيدة ..... صلى أبو عبيدة على رؤوس ..... ٦٦٩  
أبو عثمان ..... سألت أبا عثمان عن القنوت ( العوام بن .....  
حمزة ) ..... ٤٣٨  
أبو قتادة ..... كان إذا خرج كبر ( أى : لصلاة العيد ) ..... ٦١٠  
أبو قلابة ..... رخص الاعتكاف فى كل مسجد ..... ٩٠٦  
أبو قلابة ..... كان إذا غسل ميتاً جله بثوب ..... ٦٣٤  
أبو موسى الأشعرى ..... أثر أبى موسى الأشعرى فى المشركة ( إن .....  
علياً وأبا موسى كانا لا يشركان ) ..... ١٦٦١  
أبو موسى الأشعرى ..... أجاز أبو موسى الأشعرى شهادة اليهودى .....  
والنصرانى فى السفر على الوصية ..... ١٨١٣ ،  
أبو موسى الأشعرى ..... قراءة أبى موسى الأشعرى للقرآن ..... ١٨٣٧  
أبو موسى الأشعرى ..... كان يأمر بناته فيذبحن أصحابهن بأيديهن ..... ١١٧٦  
أبو موسى الأشعرى ..... لتوا به سويقاً بالزيت أو بالسمن وبيعوه .....  
ولا تبيعوه من مسلم وبنوا ..... ١٦  
أبو موسى الأشعرى ..... لتوه بسويق وبيعوه ولا تبيعوه من مسلم .....  
( يعنى الزيت الذى تقع فيه الفأرة ) ..... ١٥  
أبو ميسرة ..... إنه كان يعطى الرهبان من زكاة الفطر ..... ٨١٤



أبو هريرة	إنه كان يضحى بالشاة فيجىء ابنه فيقول	١١٥٦
أبو هريرة	عنى فيقول عنك	١١٥٦
أبو هريرة	صليت مع أبى هريرة الفطر ، فكبر ثنتى عشرة ، سبعاً فى الأولى وخمساً فى الآخرة	٦٠٣
أبى بن كعب	قبل القراءة فى كلتى الركعتين	٦٠٣
أبى بن كعب	روى عن أبى بن كعب أنها ترثه ما لم تتزوج	١٥٧٢
أسامة	ترخيص أسامة لنقض الوتر ( إذا أوترت من الليل ثم قمت فصلى )	٤٣٣
أسعد بن زرارة	جمع بهم أسعد بن زرارة ، وكانت أول جمعة فى الإسلام	٥٦٦
أسماء	أسماء غسلت ابن الزبير	٦٦٩
أسماء	أن أسماء كانت تحلى بناتها بالذهب ، قيمته خمسون ألفاً ، فكانت لا تزكيه	٧٧٤
أنس	إن أنساً كان يجمع عياله عند الختم ( أى ختم القرآن )	٤٢٣
أنس	إن أنساً كان يقول لجاريته : إذا استوى الأفق فأتينى	٢٢٦
أنس	أنه صلى بهم فى سفينة ، فصلى قوم قدامه	٥٣٨
أنس	كان أنس يتبع الأقدم ، ويتجاوز المحدث	٥٠٢
أنس	ليس فيه ( الحلى ) زكاة	٧٧٣
بريدة الأسلمى	لم يصلوا قبلها ولا بعدها	٦٠٤
جابر بن عبد الله	اشتر المصاحف ولا تبعها	١٢٤٨
جابر بن عبد الله	أنه يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء ( أى من الضحك )	٤٧٢
جابر بن عبد الله	فى كل ركعة قراءة	٣٤٧
جابر بن عبد الله	كراهة جابر لبيع الولاء ( أكره أن يبيع مرتين )	١٢٦٤

- جابر بن عبد الله ..... كراهة ذبيحة المجوسى ١١٦٥
- جابر بن عبد الله ..... لتخرج ثم لتهل بعمرة ثم لتنظر حتى تطهر ثم لتطف بالكعبة ولتصل ( قاله فى امرأة تجعل على نفسها عمرة فى شهر مسمى لم تخل منه إلا ليلة واحدة ثم تحيض ) ..... ٩٩٥
- جابر بن عبد الله ..... ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة من القمح ، الوسق ستون صاعاً ..... ٧٨٦
- جابر بن عبد الله ..... ( يقول فى الرجل يلى مالا ) : يعطى زكاته ..... ٧٤٧
- جبلة ..... إن رجلاً يقال له : جبلة من أصحاب النبى ﷺ كان بمصر جمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها ..... ١٤٩١
- حزن بن أبى وهب ..... جاء سيل فى الجاهلية فكسى ما بين الجبلين طافا بعد العصر وصليا ..... ١٨٤٣
- حسن وحسين ..... إن حفصة سحرها جاريتها فاعترفت بحفصة ..... ٩٦٦
- حفصة ..... فأمرت عبد الرحمن بن زيد بقتلها ..... ١٧٧٩
- حفصة ..... لا صيام لمن لم يجمع من الليل ..... ٨٧٧
- ٨٩٨، ٨٧٨
- زيد بن ثابت ..... أثره فى الجد ( ليس الجد أباً ) ..... ١٦٥٩
- زيد بن ثابت ..... أثره فى مسألة : ابتنان وابن ابن وابنة ابن ..... ١٦٦٢
- زيد بن ثابت ..... أثره فى المشركة ..... ١٦٦١
- زيد بن ثابت ..... زيد بن ثابت قد سلس بوله ..... ٩٦
- زيد بن ثابت ..... الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ..... ١٥٦٨
- زيد بن ثابت ..... فرق زيد بن ثابت بينهما « فى المحرم الذى تزوج » ..... ١٠٥٨
- زيد بن ثابت ..... فى البرية والحرام والبتة ثلاثاً ثلاثاً ..... ١٥٤٦
- زيد بن ثابت ..... فى الحرمات الثلاث الدية ( فتحات

- الأنف ) ..... ١٧٢٢
- زيد بن ثابت ..... في الصلب إذا كسر فحذب ففيه الدية ..... ١٧٢٤
- زيد بن ثابت ..... قصة زواج الحارث بن الحكم مع جارية أدماء ثم طلاقها وحكم زيد بن ثابت فيها ... ١٤٠٥
- زيد بن ثابت ..... كان زيد بن ثابت إذا أتى الإمام وهو راع كبر تكبيرة واحدة ، يركع بتلك التكبيرة الواحدة ..... ٥٠٠
- زيد بن ثابت ..... وفي الهاشمة عشر من الإبل ..... ١٧٣٥
- سعد بن أبي وقاص ..... إن سعد جز عانة ميت ..... ٦٣٦
- سعد بن أبي وقاص ..... إن سعد بن أبي وقاص غسل ميتاً فدعا بموسى ..... ٦٣٥
- سعد بن أبي وقاص ..... من كان له غنى خمسون درهماً ..... ٧١٩
- سعد بن أبي وقاص ..... لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهماً ..... ٧٢٤
- سلمان بن عامر ..... سلمان كفر قبل أن يحنث ..... ١٥٦٢
- سلمة بن الأكوع ..... لم يصلوا قبلها ولا بعدها ..... ٦٠٤
- صفية زوج النبي ..... أوصت لقراية لها يهودى ( قالت لأخ لها يهودى : أسلم ترثنى ، فسمع بذلك قومه ) ..... ١٦١٤
- عائشة ..... أما آن لك أن تقيء ( قولها لمن آلى من امرأته ) ..... ١٥٤٧
- عائشة ..... إنكم لا تدرون ما القرء ؟ إنما القرء ما بين الحيضتين ..... ١٥٩٥
- عائشة ..... رخصت في القران في الطواف ..... ١٠٤٨
- عائشة ..... عائشة حيث سحرتها جاريتها باعته وكانت مدبرة وجعلت ثمنها في مثلها ..... ١٢٢٣
- عائشة ..... كانت تحلى بنات أخيها الذهب ثم لا تركيه ..... ٧٧٢
- عائشة ..... كانت تزكى أموالنا ونحن أيتام في حجرها ..... ٧٤٥

عائشة	كانت لا ترى في الدين زكاة حتى يقبضه	٧٣٧
عائشة	صاحبه .....	٤٣٢
عائشة	كراحتها لنقض الوتر ( ذلك يلعب بوتره )	٢٠١
عائشة	كل دم تراه المرأة في أيام حيضها من صفرة أو كدرة فهو حيض حتى ترى القصة البيضاء .....	٧٣٨
عائشة	ليس في الدين زكاة .....	١٠٧٢
عائشة	هي على قدر نصبها ونفقتها ( قالت في عمرة التنعيم ) .....	١٥٢٦
عائشة	لا طلاق إلا بعد نكاح .....	٢١٣
عائشة	لا يغشاها إذا كانت مستحاضة .....	٩٤٩
عائشة	يا ابن أختي : إنما هي عشر ليال ( قالتها لعروة بن الزبير ) .....	١٥٥٠
عائشة	يوقف المولى عند انقضاء الأربعة فأما أن يفىء وإما أن يطلق .....	٤٥٥
عبادة بن الصامت	حديثه في منع الناس من الصلاة بين التراويح .....	٢٢٧
عبادة بن الصامت	كان عبادة بن الصامت وشداد بن أوس يصليان العشاء في بيت المقدس .....	١١٢٠
عبد الرحمن بن غنم	كان عبد الرحمن بن غنم يكره نبش القبور بالشام .....	١٤٨٨
عبد الله بن جعفر	إن عبد الله بن جعفر جمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها .....	١٤٩٠
عبد الله بن جعفر	جمع عبد الله بن جعفر بين امرأة رجل وابنته من غيرها .....	١٤٨٩
عبد الله بن جعفر	كانت عند عبد الله بن جعفر أم كلثوم بنت عليّ وليلى بنت مسعود .....	
عبد الله بن الزبير	أنه رأى عبد الله بن الزبير يرفع أيديهما	

٣٢٠	( عن أنى الزبير ) .....	
٦٩٤	إن أرواح المؤمنين فى أجواف طير .....	عبد الله بن عمرو
١١٦٥	كرهه ذبيحة المجوسى .....	عبد الله بن يزيد
		الخطمى
	أثر عقبة بن عامر فى منع الناس من الصلاة	عقبة بن عامر
٤٥٥	بين التراويح .....	
	له ( أى : لمن رفع يديه فى الصلاة ) بكل	عقبة بن عامر
٤٢٣	إشارة عشر حسنات .....	
٤٥٥	لا تشبهوها ( أى : التراويح ) بالفريضة .....	عقبة بن عامر
	عن عمار أنه أغمى عليه ثلاثاً فأعاد	عمار
٢٤٤	الصلاة .....	
١٥٥٤	قصة جر المشركين عماراً فى الشمس .....	عمار
	إذا فجر بأمر امرأته حرمتا عليه أو حرمت	عمران بن حصين
١٣٩٨	عليه امرأته .....	
	المغمى عليه يعيد ( الصلاة ) « أثر عمران	عمران بن حصين
٢٤٤	ابن حصين وسمرة بن جندب » .....	
	رخص المسور بن مخرمة فى القرآن فى	المسور بن مخرمة
١٠٤٨	الطواف .....	
٧٠٥	لا تخرج الزكاة من خلاف إلى خلاف .....	معاذ
١٥٣٩	أن كل أحد طلق امرأته جائز إلا المجنون ...	معاوية
	إن معاوية صلى بالناس ، فركع ثم طعن وهو	معاوية
٥٢٢	ساجد .....	
١٤٦٩	أجل العين سنة .....	المغيرة بن شعبة
	إن ميمونة وهبت ولأى سليمان بن يسار	ميمونة
١٢٦٤	لابن عباس .....	



## فهرس

### أقوال التابعين ومن بعدهم

ابن أبي ليلى	كان ابن أبي ليلى يقول : يعطى ( أى : ما ادعى الرجل ، إذا قال الموصى : اعطوا فلاناً	ما ادعى ) ..... ١٢٦٠
ابن سيرين	كره الذبيحة إذا ترك التسمية عليها ..... ١١٦٠	
ابن سيرين	ما أرى عدة الأمة إلا كعدة الحرة ..... ١٥٨٧	
ابن سيرين	يغطى ما كان يستر منه فى حياته ..... ٦٣٤	
ابن شبرمة	كان ابن شبرمة يقول : يعطى ( أى : ما ادعى الرجل إذا قال الموصى : اعطوا فلاناً	ما ادعى ) ..... ١٦٢٠
أبو سلمة	لا يعيد ( إذا تيمم ثم أصاب الماء فى الوقت ) ..... ١٦٨	
الأحنف بن قيس	قصة الأحنف بن قيس مع التمل ..... ١٨٦٣	
الأصمعى	أثر الأصمعى فى تفسير معنى « جزيرة العرب » كل ما كان دون أطراف الشام ..... ١٨٤٩	
الأوزاعى	إن كان ( النبذ ) مسكراً فلا يتوضأ منه ..... ٢١	
الأوزاعى	قال الأوزاعى : ما دام يطلب فلا بأس أن يصلى على ظهر ..... ٦٣٠	
جابر بن زيد	أقصر بعرفة ( حديث عمرو عن جابر بن زيد ) ..... ١٠٣٤	
جابر بن زيد	أولاد المدبرة مملوكون ..... ١٥١٥	
حسن	أثر حسن تفسير الاستطاعة فى قوله : ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ ..... ٩١٠	
حسن	إذا كان لا يصيبها ( أى : الأمة ) فليس عليه	

١٥٨٧	كفارة الظهر	
١٠٢٣	الحج من جميع المال	حسن
	سئل عن رجل دخل أرض الحرب في تجارة	حسن
١١٤٠	فرأى أسيراً	
	الغال يحرق رحله إلا أن يكون فيه	حسن
١١٤٤	مصحف	
	فيمن مات ولم يحج وهو موسر ( يحج عنه	حسن
١٠٢٢	من جميع المال )	
٤٢٦	أنه كان يمسح بها وجهه في دعائه إذا دعا	حسن
	كراهة الحسن الجمع بين امرأة رجل وابنته	حسن
١٤٨٨	من غيرها	
١١٠٠	كره أن تباع النصرانية من النصارى	حسن
	له ( أى : صاحب المتاع ) الزيادة وعليه	حسن
١٣٢١	( الملاح ) النقصان	
	ليس للمطلقة سكنى ولا نفقة إذا لم يملك	حسن
١٥٢٩	الرجعة	
١٥٦٦	المستحاضة تطلق بالأقراء	الحسن
١٦٨٦	من قتل عبده قتلناه	الحسن
	لا تذبحوا قبل ذبحه ( قوله في تفسير قوله :	الحسن
	﴿ لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ﴾	
١٨٧٨	الحجرات : ١ )	
	لا يرى بلحمها ( البهيمة التي وقع عليها )	الحسن
١٧٧٣	بأس	
	يجزيه ( قاله في رجل له مائتا درهم فأخرج	الحسن
٧٢٦	زكاتها خمسة دراهم فضاعت )	
١٥٨٧	يلاعن في كل زوج	الحسن
٦٣٠	ينزل إذا كان هو الطالب ( أى للعدو )	الحسن
	ليس لها صداق ( قاله حينما سئل عن رجل	الحكم



- ١٥١١ ..... افترع جارية حرة )  
حماد بن أنى سليمان تيمم بالصعيد ( إذا ماتت المرأة مع رجال
- ١٨٩ ..... ليس معهم امرأة )  
حماد بن أنى سليمان ليس لها صداق ( قاله حينما سئل عن رجل
- ١٥١١ ..... افترع جارية حرة )  
حميد الطويل كان لا يرى بأساً أن يقول الرجل : إني أريد
- ١٢٣٢ ..... متاعاً كذا وكذا  
الزهري إيلائه ( أى : العبد ) أربعة أشهر
- ١٥٨٩ ..... السنة إذا صام ثم وجد ( الكفارة ) أنه يمضى  
الزهري
- ١٨٥ ..... فى صومه  
الزهري ينتفع بالجلد وإن لم يدبغ
- ٤٣ .....  
سالم بن عبد الله ألم تر إلى صلاة الناس بعرفة ، إنهم يجمعون
- ١٠٣٤ ..... الظهر والعصر فى أول وقت الظهر  
سالم بن عبد الله يتصدق بدرهم ( قاله فيمن ترك الميت
- ١٠٦٣ ..... بمنى )  
سعید بن جبیر رخص الاعتكاف فى كل مسجد
- ٩٠٦ .....  
سعید بن جبیر الملل كلها ( قاله فى تفسير قوله : ﴿ ومن
- ١٨٧٨ ..... يكفر به من الأحزاب ﴾ )  
سعید بن المسيب العكر خمر
- ١٨٠٢ .....  
سعید بن المسيب كل زوج يلاعن
- ١٥٨٧ .....  
سعید بن المسيب المحرم إذا تزوج يفرق بينهما
- ١٠٥٧ .....  
سعید بن المسيب لا اعتكاف إلا فى مسجد نبى
- ٩٠٦ .....  
سعید بن المسيب تعادل المرأة الرجل فيما دون ثلث دينه
- ١٧٣٧ .....  
سعید بن المسيب يعيد ( إذا تيمم ثم أصاب الماء فى الوقت )
- ١٦٨ .....  
سفيان بن عيينة سماع سفيان فى الصغر
- ١٨٧٦ .....  
سفيان بن عيينة القصاص بين الرجل والمرأة فى النفس وفيما
- ١٦٨١ ..... دون النفس  
سفيان بن عيينة لا يعطى ( أى : ما ادعى الرجل وإن قال

- الموصى : اعطوا فلاناً ما ادعى ) ..... ١٦٢٠
- سفيان بن عيينة يدفع الخراج ثم ينظر إلى ما بقى في يده ..... ٧٧٩
- سفيان بن عيينة يعيد ( قاله في رجل له مائتا درهم فأخرج زكاتها خمسة دراهم فضاعت ) ..... ٧٢٦
- سفيان بن عيينة وأى سفر أشد منه ( يعنى الخروج إلى المشاعر ) ..... ١٠٣٤
- سليمان بن يسار أدركت بضعة عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ قولهم في الإيلاء : يوقف ..... ١٥٥٢
- الشافعى السكران ليس بمرفوع عنه القلم ..... ١٥٤٠
- الشافعى ليس في الدين زكاة ..... ٧٣٢
- الشافعى وجدت السكران ليس بمرفوع عنه القلم ..... ١٥٠٤
- شرح إذا وجدته في المصر عشرة دراهم ، وإذا أخذ في غير المصر أربعون درهماً ..... ١٣٤٧
- شرح أقل الثمن وأبعد الأجلين ( في مسألة شرطين في بيع ) ..... ١٢٢٠
- شرح تصوم وتفطر معها كل يوم مسكيناً ( قول شرح فيمن نذرت الاعتكاف في مسجد الجامع فمنعت ) ..... ٩٠٥
- شرح كان إذا أحرم كان كأنه حية صماء ..... ٩١٩
- شرح كل شيء في البحر مذبوح ..... ١١٩٩
- الشعبى أثر الشعبى في ابنته أمرهم برفعها ( يعنى الجنازة ) ..... ٦٣٨
- الشعبى أثر الشعبى في المشركة ( كان الشعبى لا يشرك أيضاً ) ..... ١٦٦١
- الشعبى ليس للمطلقة سكنى ولا نفقة إذا لم يملك الرجعة ..... ١٥٢٩
- الشعبى لا شيء إذا لم يدر ما الفارسية ( فيمن قال لابن أمته : ما ذرت أزاذاً ) ..... ١٦٤٣

الشعبي	يقوم قيمته ثم يعطيها قيمته ( قاله في رجل تزوج امرأة على أن يعتق أباهها فلم يقدر عليه )	١٥١٠
طاووس	الحج من جمع المال	١٠٢٣
طاووس	رخص ( طاووس ) في القران في الطواف	١٠٤٨
طاووس	ليس بشيء ( قاله حينما سئل عن الخلع )	١٤٤٨
طاووس	يحج عنه من جميع المال ( قاله فيمن مات ولم يحج وهو موسر )	١٠٢٣
عبد الرحمن بن أبي أمية	ليس فرقة أحد ( قاله في دية رجل ضرب رجلا على ظهره فلم يستمسك خلاه )	١٧٠٠
عبد الرحمن بن أبي أمية	كراهة عبد الله بن صفوان الجمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها	١٤٨٨
عبيد الله بن حسن	القصاص بين الرجل والمرأة في النفس وفيما دون النفس	١٦٨١
عطاء	إذا خفت أن تفوتك الجنابة وأنت على غير وضوء فتيمم وصل	١٨٦
عطاء	أما الطير فأرى أن يذبحه ( يعني طير البحر )	١١٩٩
عطاء	فقد أحرم ( حديثه فيمن قلد وأشعر )	١٠٨٨
عطاء	في الدوحة تقطع في الحرم ، بقرة	١٨٠٠
عطاء	قول عطاء فيمن مات ولم يحج وهو موسر :	
عطاء	يحج عنه من جميع المال	١٠٢٢
عطاء	كان لا يرى به بأساً ( يعني السلحفاة )	١١٩٨
عطاء	لا بأس بجلودها ( السباع ) يصل فيها لأنها تؤدى	١١٩٤
عطاء	يتصدق بدرهم ( فيمن ترك المبيت بمنى في لياليها )	١٠٦٣

عطاء	تقاتلوا معه بالسيف ( في تفسير قوله :	١٨٧٨
عكرمة	« وتعزروه » ..... سئل عن رجل فجر بامرأة فرآها ترضع جارية هل تحل له ؟ قال : لا ( عن عمرو	١٥٠٢
عكرمة	ابن دينار ) ..... كراهته الجمع بين امرأة رجل وابنته من	١٤٨٨
عكرمة	غيرها ..... النبذ وضوء إن لم يجد غيره ..... ٢١	٢١
قتادة	ما علمت عليه شيئاً ( فيمن ترك المبيت	١٠٦٣
قتادة	بمنى ) ..... نسى الحسن هذا الحديث ( من قتل عبده	١٦٨٦
مالك	قتلناه ) ..... في الإبهام ثلاث مفاصل ..... ١٦٩١	١٦٩١
مالك	القصاص بين الرجل والمرأة في النفس وفيما	١٦٨١
مالك	دون النفس ..... يمضى في صلاته ( من تيمم ودخل في	١٨٤
مجاهد	الصلاة فبصر بالماء ) ..... ( في الظفر إذا أعوز ) ناقة ..... ١٧١٦	١٧١٦
مجاهد	محمد ﷺ ( قاله في تفسير قوله : « أفمن	١٨٧٨
المعتمر بن سليمان	كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه » ) كان إذا أراد أن يختم ( أى : القرآن ) اجتمع	٤٢٤
مغيرة بن مقسم	إليه جماعة ، يدعو ويدعون ..... ( إذا اشترى أضحية فمات أى الرجل : هي	١١٧٣
الضبي	ميراث ) ..... الأمة إذا مات عنها زوجها اعتدت ..... ١٥٨٧	١٥٨٧
مكحول	القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى	١٨٢٥
مكحول	الكتاب ..... كان مكحول يختار الساقة ..... ١١١٣	١١١٣

- النخعى إذا كان غشيها زوجها الآخر فهي عند  
الأول على نكاح جديد وصداق جديد ،  
وإن كان لم يغشها فهي عنده على ما بقى من  
١٥١٦ طلاقها .....  
النخعى فى كل مفصل من الأصابع ثلث دية الأصبع  
١٦٩١ ..... إلا الإبهام .....  
النخعى يتم صومه ذلك اليوم ثم يصوم يوماً ( قاله فى  
الرجل يجنب فى رمضان ثم ينام حتى يدركه  
٨٣٧ ..... ( الصبح .....  
وكيع سماع وكيع فى الصغر ..... ١٧٧٦  
وكيع الشفعة فى كل ما لم يقسم قول أهل  
١٢٩٨ ..... الحجاز .....  
وكيع غير إلى ثور جليها ..... ١٠٨٩  
يحيى بن سعيد لو أن رجلاً عمل بكل رخصة - بقول أهل  
القطان الكوفة فى النبذ ، وأهل المدينة فى السماع  
وأهل مكة فى المتعة ..... ١٨٧٦



## فهرس الأعلام

### حرف الألف

١١٠٤	آبى اللحم
١٥٣٩	أبان بن عثمان بن عفان الأموى
٧٥٧	إبراهيم بن الحجاج النبلى
٥٣	إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعى ، أبو عمران الكوفى
١٥٣٩	ابن أبى ذئب ( محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة )
٣٠٩	ابن أبى المحل العامرى ( عبد الله ابن أبى المحل )
٢٢٠	ابن أبى مليكة ( عبد الله بن عبيد الله بن أبى مليكة )
٦٩٦	ابن أبى نجيح ( عبد الله بن يسار )
٣٢٥	ابن إدريس ( عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودى )
١٨٢٦	ابن الأصم ( عبد الرحمن بن كيسان البصرى )
١٥٢٨	ابن أم مكتوم ( عمرو بن قيس بن زائدة )
١٧٨١	ابن ثوبان ( محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان )
	ابن جريج ( عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، أبو الوليد ، مولى
٨	أمية بن خالد العرسى )
١٠٥٢	ابن راهويه ( إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلى )
٢٢	ابن سرجس ( عبد الله بن سرجس الصحابى )
٣٣٩	ابن سعد ( إبراهيم بن سعد بن إبراهيم )
٦٣٤	ابن سيرين ( محمد بن سيرين )
١٦٢٠	ابن شبرمة ( عبد الله بن شبرمة بن الطفيل )
٤٣	ابن عباس ( عبد الله بن عباس بن عبد المطلب )
٣٨٢	ابن عجلان ( محمد بن عجلان المدنى )
٤٣	ابن عكيم ( عبد الله بن عكيم الجهنى ، أبو معبد الكوفى )
٤٥٤	ابن عليه ( إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم )
٦٢	ابن عمر ( عبد الله بن عمر )

- ٢٢٦ ..... ابن عون ( عبد الله بن عون بن أرطبان )
- ٤٣ ..... ابن عيينة ( سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي )
- ٧٨٣ ..... ابن لهيعة ( عبد الله بن لهيعة )
- ٢٢١ ..... ابن المبارك ( عبد الله بن المبارك )
- ٧٤ ..... ابن مسعود ( عبد الله بن مسعود بن غافل )
- ٢٩ ..... ابن مغفل ( عبد الله بن مغفل بن عبد نهم بن عفيف المزني )
- ٤٣ ..... ابن وعله ( عبد الرحمن بن وعله المصري )
- ٤٣٩ ..... ابن وهب ( عبد الله بن وهب )
- ١٤٢٢ ..... أبو أحمد الزبيري ( محمد بن عبد الله بن الزبير )
- ١٥٤ ..... أبو إدريس الخولاني ( عايد الله بن عبد الله )
- ٤٤٩ ..... أبو إسحاق السبيعي ( عمرو بن عبد الله )
- ١٩٦ ..... أبو أيوب الأنصاري ( خالد بن يزيد )
- ١١٧٦ ..... أبو بردة بن أبي موسى الأشعري
- ١١٦٥ ..... أبو بردة بن نيار البلوي
- ٢٢١ ..... أبو برزة الأسلمي ( فضلة بن عبيد )
- ١٩٥ ..... أبو بكر بن أبي شيبة ( هو عبد الله بن أبي شيبة )
- ٦٩٦ ..... أبو بكر بن عياش
- ٣٢٩ ..... أبو بكر النهشلي ( عبد الله بن قطاف )
- ٨٤١ ..... أبو بكرة ( نفيح بن الحارث )
- ١٢٣٣ ..... أبو ثور الفقيه ( إبراهيم بن خالد الكلبي )
- ٣٥٥ ..... أبو جحيفة ( وهب بن عبد الله السوائي )
- ١١١٧ ..... أبو جندل بن سهيل بن عمرو
- ٥٩٤ ..... أبو حازم ( سلمة بن دينار الأغرج المدني )
- ٣٣١ ..... أبو حمزة ( عمران بن أبي عطاء الأسدي )
- ٣٧٧ ..... أبو حميد الساعدي ( المنذر بن سعد بن المنذر )
- ١٨٢١ ..... أبو حنيفة ( النعمان بن ثابت )
- ١٥٥٠ ..... أبو الدرداء ( عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري )
- ١٧٧١ ..... أبو رزين ( مسعود بن مالك الأسدي )



- ٣٣٠ ..... أبو الزبير ، محمد بن مسلم بن تدرس  
 ١٤٠٥ ..... أبو الزناد ( عبد الله بن ذكوان )  
 ١٠٠ ..... أبو سعيد الخدري ( سعد بن مالك )  
 ٤٧٢ ..... أبو سفيان ( طلحة بن نافع )  
 ١٦٨ ..... أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري  
 ١٧٩٥ ..... أبو سوار القاضي ( عبد الله بن قدامة بن عنزة )  
 ٧٧٧ ..... أبو سيارة المتعي  
 ٧٦٣ ..... أبو الشعثاء هو جابر بن زيد  
 ١٤١٣ ..... أبو العاص بن الربيع بن عبد العزى  
 ٤٧٢ ..... أبو العالية ( رفيع بن مهران )  
 ٣٢٥ ..... أبو عبد الرحمن الضرير ( أحمد بن جعفر الوكيعى )  
 ٧٨٦ ..... أبو عبد الرحيم ( خالد بن يزيد الجمحي )  
 ٨٣٩ ..... أبو عبد الله السلمى ( مهنا بن يحيى الشامى )  
 ١٨٦٣ ..... أبو عبد الله الكواز  
 ٦٦٩ ..... أبو عبيدة بن الجراح القرشى ( عامر بن عبد الله )  
 ٤٣٦ ..... أبو عثمان النهدي ( عبد الرحمن بن مل )  
 ٧٦٥ ..... أبو عمرو بن حماس  
 ١٨٤٠ ..... أبو عمر الشيباني ( إسحاق بن مرار )  
 ١٦٥٤ ..... أبو عمرو الشيباني ( سعد بن إياس الكوفى )  
 ٢١٩ ..... أبو عوانة ( وضاح بن عبد الله اليشكرى )  
 ١٦٩٥ ..... أبو غطفان بن طريف  
 ٢٦٦ ..... أبو قتادة الأنصارى  
 ١٦٥٤ ..... أبو قطن ( عمرو بن الهيثم بن قطن البصرى )  
 ٦٣٤ ..... أبو قلابة ( عبد الله بن زيد الجرهمى )  
 ٨٣٠ ..... أبو كامل ( مظفر بن مدرك الحراسانى )  
 ٣٣٤ ..... أبو المتوكل الناجى ( على بن داود )  
 ٥٣ ..... أبو معشر ( نجيع بن عبد الرحمن السندى )  
 ٢١٥ ..... أبو المقدام ( ثابت بن هرمز الكوفى )

١٧٩٢	أبو المنذر ( إسماعيل بن عمر الواسطي )
١٧٢٦	أبو المهلب الجرمي البصري عم أبي قلابة
١٥	أبو موسى الأشعري
٨١٤	أبو ميسرة ( عمرو بن شرحبيل )
١٧٦٢	أبو نجيح ( يسار المكي )
١٤٦٩	أبو النعمان ( حنظلة بن نعيم الغزوي )
٦٢٢	أبو واقد الليثي
١٨٠٧	أبو هبيرة ( يحيى بن عباد بن شيان الأنصاري )
٢٠	أبو هريرة
١٦٩٩	أبو هلال الراسبي ( محمد بن سليم )
١٨٦٥	أبو يعقوب بن سليمان بن جعفر
١٨٢١	أبو يوسف ( يعقوب بن إبراهيم بن حبيب )
٦٦٧	أحمد بن نصر الخزاعي
١٤٠٣	الأحنف بن قيس
٧٥٠	أزهر بن سعد السمان
٤٣٣	أسامة بن زيد
١٠٥٢	إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي ( ابن راهويه )
٥٤٣	إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة
١٧١٨	إسحاق بن يوسف
٧١٣	إسرائيل بن يونس السبيعي
٥٦٦	أسعد بن زرارة الأنصاري الخزرجي
٤١	أسماء بنت أبي بكر
١١٤٤	إسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهلالي
٤٥٤	إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي ( ابن علي )
٤٣	إسماعيل بن أبي خالد
٧٨٥	إسماعيل بن أمية
٣٨٣	إسماعيل بن جعفر

١٨٩	..... إسماعيل بن حماد بن أنى سليمان الأشعري
١٥٢٨	..... إسماعيل بن سالم الأسدي
١١٠٠	..... إسماعيل بن عياش
١٤٢٢	..... أسود بن عامر
	..... الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ، أبو عمر - أو - أبو
٥٣	..... عبد الرحمن
٣٢٥	..... الأشجعي ( عبيد الله بن عبد الرحمن ، أبو عبد الرحمن )
١١٤٠	..... أشعث بن سوار الكندي
	..... الأعمش ( سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي ، أبو محمد
٣٣٨،٥٣	..... الكوفي )
٦٩٥	..... الأقرع بن حابس
٤٨١	..... أمانة بنت أبي العاص ( وهي بنت زينب بنت رسول الله )
١٤٤٥	..... أم بكرة الأسلمية
٩٣٨	..... أم الحصين
٢٠٢	..... أم عطية الأنصارية ( نُسبية بنت كعب )
٢١٥	..... أم قيس بنت محصن الأسدية
١٤٨٩	..... أم كلثوم بنت علي
٥٢٩	..... أنس بن سيرين
٢٢٦	..... أنس بن مالك
٢١	..... الأوزاعي ( عبد الرحمن بن عمرو بن محمد ، أبو عمرو )
١٠٤	..... أوس بن أبي أوس ، حذيفة بن ربيعة الثقفي
١٢٨٨	..... إياس بن معاوية بن قرّة المزني أبو وائلة
٤٥٤	..... أيوب بن أبي تيممة كيسان السخثياني

## حرف الباء والتاء

١٧٧٨	بجالة بن عبدة التميمي ..
٦٧	البراء بن عازب ..
٦٢	برد بن سنان أبو العلا الدمشقي ..
٢٢١	بريدة بن الحصيب الأسلمي ..
١٤٥	بسر بن عبيد الله الحضرمي ..
١٨٢٦	بشر المريسي ( بشر بن غياث ) ..
٦٧٩	بشر بن الحصاصية الصحافي ..
١٣٦٠	بشير بن سعد ..
١٦٤٤	بشر بن نهيك السدوسي ..
٨٠٦	بكر بن عبد الله المزني ..
١٥٤٨	بكير بن الأخنس السدوسي الليثي الكوفي ..
٩٠٧	بهز بن أسد العمي ، أبو الأسود البصري ..
٩٣٤	بلال بن الحارث المزني ..
٢٥٢	بلال بن رباح ..
٢١٩	بيان بن بشر الأحمسي ، أبو بشر الكوفي ..
١٧٩٥	توبة العنبري ( توبة بن أبي الأسد ، أبو المروع ) ..

## حرف الشاء

١٥٠٨	ثابت بن أسلم البناني ..
١٥٥٤	ثابت بن عياض الأحنف الأعرج العدوي ..
١٣٤٣	ثابن بن قيس بن شماس ..
١٦١	ثوبان الهاشمي ( مولى رسول الله ﷺ ) ..
١٦١	ثور بن يزيد الكلاعي ..

## حرف الجيم

٧٦٣	..... جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي الجوفى
٦٨	..... جابر بن سمرة
٢٢١	..... جابر بن عبدالله
٧١٣	..... جابر بن يزيد الجعفى
٧٥٥	..... جابر الخذاء البصرى
١١٧٥	..... جارية ( لكعب بن مالك )
١٤٩١	..... جبلة ( من أصحاب النبى ﷺ )
١٨٤٥	..... جبير بن مطعم
٢٧٠	..... جرهد بن خويلد بن بجرة بن رزاح الأسلمى
٩٦٠	..... جرير بن حازم بن زيد الأزدي البصرى
١١٧٣	..... جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبى
١٧٧٨	..... جزء بن معاوية
٣٩٦	..... جعفر بن عمرو بن أمية الضمرى
٩٧٧	..... جعفر بن محمد بن على بن الحسين الهاشمى
١٤٤٤	..... جهان ، أبو العلاء الأسلمى
٥٠٦	..... جندب بن عبدالله بن سفيان البجلي

## حرف الحاء

١٤٦٦	..... حاتم بن إسماعيل المدنى ، أبو إسماعيل الحارثى
٩٣٤	..... الحارث بن بلال بن الحارث المزنى
١٤٠٥	..... الحارث بن الحكم
١٧٨٩	..... حارثة بن بدر التميمى
٢٢٠	..... حبان بن على العنزى
٦٨	..... حبيب بن أبى ثابت
١٤٤٣	..... حبيبة بنت سهل بن ثعلبة
١٨٦٣	..... حبيبة مولاة الأحنف بن قيس

٧٢٤	.....	حجاج بن أرطاة الكوفي
١٤٥٧	.....	حجاج بن حجاج بن مالك الأسلمي
١٧٥٧	.....	حجاج بن مالك بن عويمر الأسلمي
١٩٦	.....	حجاج بن محمد المصيصي
٣١٠	.....	حجر بن عنبس الحضرمي
١٨٤٣	.....	حزن بن أبي وهب
١٣٥	.....	الحسن بن أبي الحسن البصري
١٣٤١	.....	الحسن بن صالح
٧٢٤	.....	الحسن بن عطية العوفي
٩٦٦	.....	حسن بن علي بن أبي طالب
١١٦٥	.....	الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب
٧٨٣	.....	حسن بن موسى
٧٤٤	.....	الحسين بن ذكوان المعلم
٩٦٦	.....	حسين بن علي بن أبي طالب
٢٢١	.....	الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب
٦١٣	.....	الحسين بن علي بن الوليد الجعفي
١٤٣٧	.....	حسين بن محمد بن بهرام
٥٩٨	.....	حصين بن عبدالرحمن السلمى
١٤٦٨	.....	حصين بن قبيصة الفزارى
١٥٦٦	.....	حفص بن سليمان المنقرى
٤٣٥	.....	حفص بن غياث
٢٠٢	.....	حفصة بنت سيرين ، أم الهذيل الأنصارية
٨٧٧	.....	حفصة بنت عمر بن الخطاب
٧٤٨	.....	الحكم بن أبي العاص
٨٣٥	.....	الحكم بن عتيبة الكندى
٧١٩	.....	حكيم بن جبير الأسدى
٥٣	.....	حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد الأسدى

١١٢٥	حكيم بن عقال القرشي
٧٦٦	حماس بن عمرو الليثي
١٨٩	حماد بن أبي سليمان الأشعري
٧٣٦	حماد الخياط ( حماد بن خالد )
٣٨٢	حماد بن زيد بن درهم الأزدي
٧٦٣	حماد بن سلمة بن دينار البصري
٣٨٨	حمزة بن حبيب بن عمارة
١٩٩	حمنة بنت جحش الأسدية ( أخت زينب )
١٦١٩	حميد بن عبدالرحمن بن عوف
٨٠٦	حميد بن أبي حميد الطويل
٨٨٧	حميد بن قيس المكي الأعرج
١١٢٥	حميد بن هلال العدوي

## حرف الخاء

٧٥٤	خالد بن خدّاش
١٤٧٠	خالد بن كثير الهمداني
٦٣٦	خالد بن مهران ، أبو المنازل
٨٥٣	خلف بن هشام البزار
٧١٣	خيّمة بن أبي خيّمة

## حرف الدال

١٧٣١	داود بن أبي عاصم بن عروة
١٤١٣	داود بن حصين
١٥٤	داود بن عمرو الأودي
٣٨٣	داود بن قيس الفراء
١٠٥٨، ٩٣٤	الدراوردي (عبد العزيز بن محمد بن عبيد )

## حرف الذال

ذو الیدین ( الخریاق ) ..... ٤٠٠

## حرف الراء

راشد بن سعد المقرانی ..... ١٦١  
 رافع بن خدیج ..... ١٦٧٣  
 ربیع بن عمیلة الفزاری ..... ١٤٦٨  
 ربیعة بن أی عبد الرحمن التمیمی ..... ١٧٣٧  
 رجاء بن حیوة ..... ١٥٣٩  
 الرکین بن الربیع بن عمیلة الفزاری ، أبو الربیع الکوفی ..... ١٤٦٨  
 روح بن عبادة بن العلاء ..... ٣٣٠

## حرف الزای

زائدة بن قدامة الثقفی ..... ٦١٣  
 زبید بن الحارث الیامی ..... ٧١٩  
 الزرقی ( رفاعة بن رافع ) ..... ٣٨٣  
 زکریا بن أی زائدة ..... ١٧١٨  
 زکریا بن إسحاق المکی ..... ٣٣٠  
 زکریا بن یحیی زحمویة ..... ٥٠٠  
 الزهری ( محمد بن مسلم بن عبیدالله بن عبدالله بن شهاب ) ..... ٢٠  
 زیاد بن زید السوائی ..... ٣٦٠  
 زید بن أی أنيسة ..... ٧٨٦  
 زید بن أسلم ..... ٤٥  
 زید بن ثابت بن لوزان الأنصاری ، کاتب الوحی ..... ٩٦  
 زید بن جبیر بن حرمل ..... ١٠٠٤  
 زید بن الحباب ..... ٧٣٨  
 زید بن خالد ..... ٤٤٢



٣٢٢	زید بن واقد
٥٨٣	زید بن وهب الجهني

## حرف السين

٥٩٨	سالم بن أبي الجعد رافع الغطفاني
٦٧٥	سالم بن عبدالله بن عمر
١٨٠٧	السدی ( إسماعيل بن عبدالرحمن )
٣٢٦	سعد بن أبي وقاص
٢٠٢	سعيد بن أبي عروبة مهران الشكري
٩٠٦	سعيد بن جبیر الأسدي
١١٢١	سعيد بن سنان البرجمي الشيباني
٧٧٧	سعيد بن عبدالعزيز التنوخي
٢٠	سعيد بن المسيب
١٠٧١	السفاح بن مطر الشيباني
٦٨	سفيان بن سعيد الثوري
١٨٣٣	سفينة ، أبو عبدالرحمن مهران
١٥٦٢	سلمان بن عامر بن أوس الضبي
٦٠٤	سلمة بن عمرو بن الأكوع الأسلمي
١٦٥٤	سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي ، أبو يحيى
٤٧	سلمة بن المحبق الهذلي
٤٢٨	سلمة بن هشام
١٦٥٣	سليمان بن طرخان التيمي ، أبو المعتمر البصري
٧٧٧	سليمان بن موسى الأموي
٥٣	سليمان بن يسار الهلال المدني
٨٣٦	سماك بن حرب بن أوس الذهلي البكري
٢٤٤	سمرة بن جندب
٥٩٤	سهل بن سعد بن مالك الخزرجي

- ٦٧١ ..... سهيل بن بيضاء القرشي  
 ١١٢٠ ..... سويد بن سعيد بن سهل الهروي  
 ٧٥٧ ..... سلام بن أبي مطيع أبو سعيد الخزاعي

## حرف الشين

- ٣٧٨ ..... الشافعي ( محمد بن إدريس بن العباس )  
 ٢٢٧ ..... شداد بن أوس  
 ٦٤٢ ..... شراحة  
 ١١٩٩ ..... شريح بن أبي شريح  
 ٩٠٥ ..... شريح بن الحارث بن قيس الكوفي  
 ٧٧٣ ..... شريك بن عبدالله بن أبي شريك  
 ١٩٦ ..... شعبة بن الحجاج العتكي  
 ٤٣ ..... الشعبي ( عامر بن شراحيل ، أبو عمرو )  
 ١٥٠٨ ..... شعيب بن الحبحاب  
 ٦٠٢ ..... شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص  
 ٦١٣ ..... شقيق بن سلمة ، أبو وائل الكوفي  
 ١٠٥٨ ..... شوذب ، مولى زيد بن ثابت  
 ٨٥٠ ..... شيان بن عبد الرحمن النحوي التميمي مولاهم  
 ١٦٩٩ ..... شيان بن فروح أبي شيبة الحبطي  
 ١٦٥٤ ..... الشيباني سعد بن إلياس  
 ١١٢١ ..... الشيباني ( سعيد بن سنان البرجمي )  
 ٨٣٩ ..... الشيباني ( سليمان بن أبي سليمان ، أبو إسحاق )

## حرف الصاد

- ٦٧١ ..... صالح ، مولى التوأمة  
 ٩٩٨ ..... صبي بن معبد  
 ٩٤٦ ..... الصعب بن جثامة

١٢٣٠	صفوان بن أمية الجمحي
١٧٦١	صفوان بن يعلى بن أمية التميمي المكي
١٥٠٨	صفية بنت حيي ( زوج رسول الله ﷺ )
١٤٥	الضحاك بن عثمان بن عبدالله الأسدي
١٤٧٠	الضحاك بن مزاحم الهلالي

## حرف الطاء

٩٧٥	طاووس بن كيسان اليماني
-----	------------------------

## حرف الظاء

١٦٧٣	ظاهر بن رافع
------	--------------

## حرف العين

٥٣	عائشة بنت أبي بكر الصديق
٣٨٨	عاصم بن أبي النجود بهدلة
٤٩٩	عاصم بن ضمرة السلولي
٣٢٤	عاصم بن كليب
١٧١	عامر الأحول ( بن عبد الواحد البصري )
١٧٢٢	عباد بن العوام الكلابي ، أبو سهل الواسطي
٢٢٧	عبادة بن الصامت
٧١٤	عباس بن عبد المطلب
١٢٣٢	عبد الأعلى بن حماد النرسي
٦٧٧	عبد الرحمن بن أبيزى
١٧٠٠	عبد الرحمن بن أبي أمية الكنانى
٦٧٧، ١٩٦	عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار الأنصارى
٣٦٠	عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث

٣٢٤	عبدالرحمن بن الأسود
٤٣٩	عبدالرحمن بن رافع التنوخي
١٧٧٩	عبدالرحمن بن زيد بن الخطاب
٩٦٠	عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي عمار القرشي
١٢٠٢	عبدالرحمن بن عثمان القرشي
٥٢٢، ٤٠٤	عبدالرحمن بن عوف
١١٢٠	عبدالرحمن بن غنم
١٢٣٠	عبدالرحمن بن فروخ العدوي
٧٣٧	عبدالرحمن بن القاسم
١٧٩٢	عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن عبدالقاري
٢١٩	عبدالرحمن بن مهدي بن حسان ، أبو سعيد البصري
٥٥٤	عبدالرحمن بن يزيد النخعي
٤٣	عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري
٧٦٣	عبدالصمد بن عبدالوارث بن سعيد العنبري التنوري
١٠٣٤	عبدالعزيز بن أبي حازم سلمة المحاربي
١٥٠٨	عبدالعزيز بن صهيب
١٥٢٣	عبدالعزيز بن عبدالصمد العمي ، أبو عبدالصمد
٨٣٠	عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماششون
١٠٧١	عبدالعزيز بن عبدالله بن خالد بن أسيد
١٠٥٨، ٩٣٤	عبدالعزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي
٧٦٦	عبدالله بن أبي سلمة الماششون التيمي
١٩٥	عبدالله بن أبي شيبة إبراهيم الواسطي ، أبوبكر بن أبي شيبة
٧٣٨	عبدالله بن أبي مليكة
٣٢٦	عبدالله بن إدريس الأودي
١٦٩٩	عبدالله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي
١٤٨٨	عبدالله بن جعفر بن أبي طالب
١٤٥	عبدالله بن الحارث بن عبدالملك الخزومي
١٠٦٦	عبدالله بن الحارث بن فضيل

٧٤٢	عبدالله بن دينار ، أبو عبدالرحمن
٣٣٠	عبدالله بن الزبير بن العوام
٨٦٢	عبدالله بن سعيد بن أبي سعيد كيسان
٥٩٣	عبدالله بن سلمة المرادي
٣٠٩	عبدالله بن شريك العامري
١٤٨٨	عبدالله بن صفوان بن أمية
٦٠٣	عبدالله بن عبدالرحمن بن يعلى
١٤٥	عبدالله بن عبيد بن عمير الليثي
٣٧٥	عبدالله بن عمر العمرى
٦٠٢	عبدالله بن عمرو بن العاص
٧٣٨	عبدالله بن المؤمل
٥٤٣	عبدالله بن المختار
٢٢٩	عبدالله بن نافع
١٧١١	عبدالله بن نجى الحضرمي
٧٨٢	عبدالله بن وهب بن مسلم
١١٦٥	عبدالله بن يزيد بن زيد الخطمي
١٤٧٧، ١٨٦	عبدالمملك بن أبي سليمان العرزمي
٤٣٤	عبدالمملك بن عمير
١٨٤٩	عبدالمملك بن قريب الأصمعي
٨٣٩	عبدالمملك بن ميسرة الهلالي
١٧١	عبدالوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري
١٢٤٢	عبدالوهاب بن عبد المجيد الثقفي
١٥١٠	عبدة بن سليمان الكلاني
٤٣٥	عبيد بن عمير
١٦٨١	عبيدالله بن حسن العنبري
٤٣٩	عبدالله بن زحر
٤٣	عبيدالله بن عبدالله

٣٣٩	عبيدالله بن عمر بن حفص العمرى
٨٣٧	عبيدة بن حميد ، أبو عبدالرحمن الكوفى
٧٨	عبيدة بن عمرو السلماني
١٥١٢	عتبة بن أوى وقاص
١١٧٦	عثمان بن عاصم بن حصين الموفى ، أبو حصين
٣٩٢	عثمان بن عفان
٥٢٢	عثمان بن عمر بن فارس العبدى
٢١٥	عدى بن دينار المدنى
١٣٣٤	عروة البارقى
١٩٩	عروة بن الزبير بن العوام الأسدى
١٦٤	عزرة بن عبدالرحمن بن زرة الخزاعى
٥٨	عطاء بن أوى رباح
٢٢٠	عطاء بن عجلان الحنفى
٧٢٤	عطية بن سعد العوفى
١٨٥٠	عفان بن مسلم الباهلى
٢٢٩	عقبة بن خالد السكونى
٣٢٣	عقبة بن عامر
٦٧٥	عقيل بن خالد
٢١	عكرمة ، مولى ابن عباس
٧٨، ٧٧	علقمة
١٠٧٤	على البارقى
٨٠	على بن أوى طالب
١٥٢٨	على بن حسين بن على بن أوى طالب ، زين العابدين
٢٢٠	على بن حكم بن ظبيان الأنصارى
٧٧٣	على بن سليم ، أبو سليم الحرانى
١٦٤٣	على بن عبيدالله ، أبو عاصم الغطفانى
٣٨٣	على بن يحيى بن خلاد

١٤٣٣

- ١٧٤ ..... عمار بن ياسر بن عامر العنسى
- ٥٥٤ ..... عمارة بن عمير التيمي
- ٢٤٤ ..... عمران بن حصين
- ٥٥٤ ..... عمران بن عمير الهذلي
- ٩٦ ..... عمر بن الخطاب بن نفيل ، أمير المؤمنين
- ٩٦٩ ..... عمر بن ذر بن عبدالله بن زرارة الهمداني
- ١٧٢٢ ..... عمر بن عامر السلمي ، أبو حفص البصري القاضي
- ١٧١٥ ..... عمر بن عبدالعزيز
- ١٧٤٣، ١٧٠٣ ..... عمر بن عبيد الطنافسي
- ١٨٩ ..... عمر بن علي المقدمي
- ١٧٧٢ ..... عمرو بن أبي عمرو ميسرة الخزومي
- ٣٩٦ ..... عمرو بن أمية الضمري
- ٨٥٤ ..... عمرو بن دينار المكي ، أبو محمد الأثرم
- ١٢٣٣ ..... عمرو بن راشد الأشجعي
- ١٥٥٣ ..... عمرو بن سلمة بن الحارث الهمداني - ويقال : الكندي
- ٦٠٢ ..... عمرو بن شعيب ( عن أبيه عن جده )
- ١٧٧٣ ..... عمرو بن عبيد
- ٤١٣ ..... عمرو بن مالك النكري
- ٥٩٣ ..... عمرو بن مرة بن عبدالله الجملي
- ٨٣٤ ..... عمرو بن منصور الهمداني
- ١١٠٤ ..... عمير ( مولى آبي اللحم )
- ٥٥٤ ..... عمير ( مولى ابن مسعود )
- ٤٣٦ ..... العوام بن حمزة
- ١٠٧١ ..... العوام بن حوشب
- ١٧٢٦ ..... عوف بن أبي جميلة العبدى
- ١٥٤ ..... عوف بن مالك الأشجعي
- ١٥٥٠ ..... عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري ، أبو الدرداء
- ٦٣٨ ..... عيسى بن أبي عزة

عيسى بن عبدالرحمن بن ألى لىلى الأنصارى ..... ١٩٦

### حرف الفاء

فاطمة بنت ألى حبىش الأسدىة ..... ١٩٩  
 فاطمة بنت قىس الضحاك ..... ١٥٢٨  
 فاطمة بنت المنذر ..... ٧٧٤  
 الفضل بن العباس بن عبدالمطلب الهاشمى ..... ٩٨١

### حرف القاف

القاسم بن الفضل ..... ٧٤٨  
 القاسم بن محمد بن ألى بكر ..... ٧٣٧  
 قبيصة بن حرىث ..... ١٤٨٧  
 قتادة بن دعامة السدوسى ..... ١٠٢  
 قثم ( مولى جعفر ) ..... ١٤٨٩  
 قدامة بن موسى بن عمر الجمحى ..... ١٠٥٨  
 قىس بن الربىع الأسدى ..... ١١٧٦  
 قىس بن عاصم بن سنان النقرى ..... ١٤١

### حرف الكاف

كربى بن ألى مسلم الهاشمى ..... ١٢٤  
 كعب بن مالك بن ألى كعب الأنصارى ..... ١١٧٥  
 كلىب بن شهاب الجرمى الكوفى ..... ٣٢٩  
 كىسان ، أبو سعید المقبرى ..... ٨٦٢

### حرف اللام

لاحق بن حمىد بن سعید أبو مجلز ..... ١٧٣٩  
 لىث بن ألى سلمى بن زنىم ..... ٤٤٥



٦٧٦	.....	الليث بن سعد
١٤٨٩	.....	ليلي بنت مسعود النهمشية
٤٣	.....	مالك بن أنس بن مالك الأصمحي ، أبو عبدالله الإمام
٣٨٢	.....	مالك بن الحويرث
١٨٠٥	.....	مالك بن مغول
١٥٢٥	.....	مبارك بن فضالة
١٥٢٨	.....	مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني
٦٩٦	.....	مجاهد بن جبر
١٥١٢	.....	مجزز المدلجي
١١٦٠	.....	محمد بن أبي بكر المقدمي
١٩٦	.....	محمد بن أبي ليلى الأنصاري القاضي ، أبو عبد الرحمن
٣٨٣	.....	محمد بن إسحاق بن يسار المطلبی
٩٩٥، ٧٤٧	.....	محمد بن بكر البرساني بن عثمان
٣٢٧	.....	محمد بن جابر بن سيار الحنفی
١٩٦	.....	محمد بن جعفر المدني البصري ، المعروف بـ ( غندر )
١٨٢١	.....	محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني
١٠٣٣	.....	محمد بن داود ، إمام مكة
١٧٣٥	.....	محمد بن راشد المكحولی
٩٧١	.....	محمد بن سعيد بن المسيب بن حزن الخزومي
٧٨٦	.....	محمد بن سلمة الباهلي
١١١٧	.....	محمد بن سوقة ( ابن سوقة )
٦٣٤	.....	محمد بن سيرين
١٧٩٢	.....	محمد بن عبدالله بن عبد القاري
٥٢٨	.....	محمد بن عبد الملك بن مروان الدقيقي
٢٢١	.....	محمد بن علي بن الحسين الباقي ، أبو جعفر
١٩٩	.....	محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي
١٧٨٩	.....	محمد بن فضيل بن غزوان
١٦١٩	.....	محمد بن النعمان بن بشير

٧٨٥	محمد بن يحيى بن حبان
١٣٣٠	محيصة بن مسعود بن كعب الخزرجي
١٤٠٥	مروان بن الحكم
٥٠٦	مسروق بن الأجدع الهمداني
١٥٤٩	مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي ، أبو سلمة الكوفي
٢٣٩	المسور بن مخرمة
٥٨٣	المسيب بن رافع الأسدي الكاهلي
١٨٤٣	المسيب بن حزن
١٣٤١	مطرف ( مطرح )
١٥٢٤	مطر بن طهمان الوراق ، أبورجاء
٤٣٩	معاذ بن جبل
٤٣٩	معاوية بن أبي سفيان
٤٨٢	معاوية بن الحكم السلمي
٧٤٨	معاوية بن قره بن إياس
٨٠٦، ٦٢	معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي
٢٠	معمر بن راشد
٣١٠	مغيرة بن أبي الحر الكندي الكوفي
١٨٦	المغيرة بن زياد البجلي
١٤٦٩	المغيرة بن شعبة بن مسعود الثقفي
٥٧٩	مغيرة بن مقسم الضبي
٧٣٥	مفضل بن مهلهل
١٣٨٩	مقسم بن بجرة - أو - ابن نجدة
٢٢٧	مكحول الشامي
٣٠٦	منصور بن زاذان الواسطي ، أبو المغيرة
٨٣٧	منصور بن المعتمر بن عبدالله السلمي
٢٢٦	موسى بن أنس بن مالك
٤٣٤	موسى بن طلحة
٧٨١	موسى بن عقبة

ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية ( أم المؤمنين ) ..... ٤٣

### حرف النون

نافع بن عبدالحارث بن خالد الخزاعي ..... ١٢٣٠  
 نافع مولى ابن عمر ..... ٦٢  
 نسير بن ذعلوق الكوفي ..... ١٢٣٣  
 النضر بن أنس بن مالك الأنصاري ..... ١٦٤٤

### حرف الهاء

هارون بن معروف ..... ٤٣٩  
 هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي ..... ١٥١٨  
 هدبة بن خالد ..... ١٣٨٨  
 هشام بن أبي عبدالله سنبر أبوبكر الدستوائي ..... ١٦٤٤  
 هشام بن حسان القردوسي ..... ٧٣٤  
 هشام بن سعد المدني ..... ١٥٢٦  
 هشام بن عروة ..... ٢٣٩  
 هشيم بن بشير بن القاسم الواسطي ..... ١٥٤  
 هلال بن يساف الأشجعي ..... ١٢٣٥  
 هماد بن الحارث بن قيس بن عمرو النخعي الكوفي ..... ٥٣  
 هماد بن يحيى بن دينار العوذى ..... ٩٠٧

### حرف الواو

وابصة بن معبد الأسدي ..... ٥٢٩  
 وكيع بن الجراح ..... ٦٨  
 الوليد بن مسلم ..... ٢١  
 الوليد بن الوليد ..... ٤٢٨  
 وهب بن كيسان ..... ٢٢١

## حرف الياء

- ٣٢٦ ..... يحيى بن آدم بن سليمان الكوفى
- ٤٣٩ ..... يحيى بن أيوب
- ٣٨٣ ..... يحيى بن خلاد المدنى
- ٣٦٠ ..... يحيى بن زكريا بن أبى زائدة ، أبو سعيد
- ٩٦٩ ..... يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد الأموى
- ١٦١ ..... يحيى بن سعيد بن فروخ ، أبو سعيد القطان البصرى
- ٧٤٤ ..... يحيى بن سعيد بن قيس الأنصارى
- ٧٨٥ ..... يحيى بن عمار
- ٢١ ..... يحيى بن أبى كثير
- ٣٢٨ ..... يحيى بن معين بن عون الغطفانى ، أبو زكريا
- ١٦٩٩ ..... يحيى بن يامر البصرى
- ١٣٣ ..... يحيى بن يمان العجلي الكوفى
- ٦٧٧ ..... يزيد بن أبى زياد الهاشمى
- ١٧٨١ ..... يزيد بن خصيفة ( يزيد بن عبدالله خصيفة )
- ٧٤٢ ..... يزيد بن هارون بن زاذان
- ١٤٠٥ ..... يعقوب بن إبراهيم بن سعيد
- ١٠٥٨ ..... يعقوب بن حميد بن كاسب المدنى
- ١٧٦١ ..... يعلى بن أمية بن أبى عبيدة التميمى
- ١٥١٧ ..... يعلى بن حكيم
- ١٨٦٦ ..... يعلى بن عبيد ( الطنافسى )
- ٢١٩ ..... يوسف بن ماهك
- يونس بن أبى إسحاق عمرو بن عبدالله الهمدانى ، أبو إسرائيل
- ١٣٣ ..... الكوفى
- ٩١٠ ..... يونس بن عبيد بن دينار
- ٥٢٢ ..... يونس بن يزيد بن أبى النجاد

فهرس  
الكلمات الغريبة

حرف الألف

١١٨٩	.....	الآجام
١٧١٣	.....	الآمة
٩٥	.....	أبردة
١٦٣٦،٧٩٤	.....	أبق
١١٩٥	.....	ابن عرس
٨١٥	.....	ابن لبون
٨٢١	.....	الأتلاء
١٨١١	.....	الأثن
١٣١٩	.....	الإجارات
١٨٤٠	.....	أخنع
١٨	.....	الأدم
١٤٠٥	.....	أدهاء
١٤٢٢	.....	الإربة
١٢٤٠	.....	الأرش
١٢٩	.....	أسباع
٩٦٨	.....	أسبوع
١٦٤٤	.....	أستسعى
١٣٥٨	.....	الاستشراف
٩٨	.....	الاستنشاق
١٠٤	.....	استوكف
٨٢١	.....	اشتياف
٦٢٥	.....	أشعرنها
٨٢١	.....	أضبعت

٩٣٧	أضح
٩٠٢	الاعتكاف
٢٥٧	اغترز
١٨٤١	إغرار
١٥١١	افترع
٩٢١	الإفراد
٥٩	أفضى
٥٥٤	أفق
٧٩٧	الأقط
١٨٤٤	الأقلف
١٦٧٢	الأكار
١٥٢٨	البتة
١٧٦١	أندر
٤٧،٤٣	إهاب
١٢٠٩	إهالة سنخة
١٧٦١	أهدر
١١٦٣	الأوداج
١٧١٧	أوعى
١٦٨١	أوضح
٨١٩	الأوقاص
١٥٤٧	الإيلاء

## حرف الباء

١٧٢٨	الباضعة
١٢٠٧	الباقلاء
١٢٣٣	بختية
٥٦٢	البدرقة

٥٤٦	.....	بُرد
١٥٥٥	.....	البرية
١٨٤٥	.....	البصير
٧٨٢	.....	بعل
٢٨٩	.....	البقعة
٢٩٧	.....	بنى
٨١٥	.....	بنت مخاض
١٢١٣	.....	البيضاء
١١٤٦	.....	البيعة

## حرف التاء

١٣٥٤	.....	التبعة
٨١٨	.....	تبيع
١٣١٧	.....	التخارج
١٧٨٠	.....	تخير
١٢٠٤	.....	الترياق
١٦١	.....	التساحين
١٧٣٧	.....	تعامل
٨٢١	.....	التعشير من العشر
١٨١٧	.....	تغاطوا
٦٤٦	.....	تقبل - القابلة
٢٨٦	.....	التكة
٢٨١	.....	التماثيل
٩٢١	.....	التمتع
١٧٣٤	.....	تندق
٧٢٢	.....	تنطع

## حرف الثاء

٣٠٠	.....	الثعالب
٧٠٨	.....	الثغر
١٠٦٩	.....	ثقل
١١٧٧	.....	الثنى
١٢٣٣	.....	الثنيا

## حرف الجيم

١٧٢٨	.....	الجائفة
١٨٦٥	.....	جام
١٧٦٣	.....	جبار
٤٣٥	.....	الجد
١٨٥٨	.....	الجداء
٩١٩	.....	الجدال
١٧١٧	.....	جدعاء
١١٧٧	.....	الجدع
٨١٥	.....	جذعة
١٨٥٨	.....	الجرب
١٥٢	.....	جرموقين
١٦٧١	.....	الجريب
٥٥٤	.....	الجشر
١٨٧١	.....	الخص
٧٦٤	.....	الجعاب
١٣٤٣	.....	الجعل
١٨٥٧	.....	جفرة
١٢١٦	.....	الجلب
٩١٦	.....	جَمع



١٨٤٨	.....	جُمع
١٥١	.....	جورب

## حرف الحاء

١٤٤٧	.....	الحائل
١٧٢٨	.....	الحارصة
١٨٦٥	.....	الحب
٣١١	.....	الحد
١٧٢٣	.....	الحذب
١٥٥٥	.....	الحرام
١٥٥٧	.....	( طلاق ) الحرج
١٧٨١	.....	حسم
١٣٦٨	.....	الحش
٣٢٢	.....	حصبة
٨١٥	.....	حققة
٦٣٧	.....	حقو
١٥٦٢	.....	حماة
١٢٠٤	.....	الحممة
١٨٤٨	.....	حمر النعم
١٨٤٦	.....	الحمس
١٣٦٥	.....	الحمى
١	.....	حوب
٥٢٨	.....	حبال
٨٢١	.....	حباها
٩١٩	.....	حية صماء
٢٠٠	.....	الحيض

## حرف الحاء

١٩٩	خاثر
١٦٦٦	الخراج
١٣٦٦	الخراق
١٠٩٦	الخرثى
٤٨	الخرز
١٢٤	الخرقة
١٧٢٠	الخرمات
١٢٨٥	الخرز
١١٨٨	الخشاف
١١٨٧	الخطاف
٨٢١	خَطَرِ
١٥١	الخف
٨٢١	خلفة
١٥١٨	خلو
٨٥٧	خلوف
١٥٨٢	الخلية

## حرف الدال

١٤٨	دار الحرب
١١٣٧	دانق
١٨٠٠	الدردى
١٨٥٦	الدوحة
١٦٧٨	الدية

## حرف الذال

الذبيحة ..... ١١٥٣

## حرف الراء

راهق الاحتلام ..... ١٤٢٤  
 راودته ..... ٢٥  
 الربا ..... ١٢٧٢  
 الرباط ..... ١٠٩٢  
 الربض ..... ١٦٢١  
 رُبِع ..... ٨٢١  
 الربيع ..... ١٦٧٣  
 الرحل ..... ٢٥٧  
 الرحم ..... ١٢٠٣  
 الرعاف ..... ٥٢٢  
 الرفث ..... ٩١٩  
 الركاز ..... ٧٨٧  
 رمق ..... ٦٣٩  
 الرمل ..... ١٠٢٧  
 الرهن ..... ١٢٧٥

## حرف الزاى

الزنديق ..... ١٧٩٠  
 الزندين ..... ١٧٣٦  
 الزهرة ..... ١١٧١

## حرف السين

١٦٥٢	.....	السائبة
١١٠٨	.....	الساقة
٧٨٣	.....	السانية
٩٦٨	.....	سبوع
٢١٥	.....	سدر
٥١	.....	السراديل
١٢٠٠	.....	السرطان
٣٣	.....	السرقين
١٦١	.....	سرية
٦٧٣	.....	السقط
٦٩٨	.....	السكة
٧٧٨	.....	السلت
٤	.....	السلحفاة
١٢٥٦,٥٣	.....	السلم
١٤٣٧	.....	السماطين
١٧١٠	.....	السمحاق
١٣٠٦	.....	السمسار
٣٠٣	.....	السمور
٣٠٣	.....	السنجاب
١٨٥١	.....	سوادى
٢٦	.....	سور
١٦٧٠	.....	سيب
١٦٦٩	.....	السيح

## حرف الشين

٨٢١	.....	الشائل
٨٢١	.....	الشائلة
١٧٢٨	.....	الشنجاج
٩١٨	.....	الشرف
٧٢٢	.....	الشسع
١٤٠١	.....	الشغار
١٢٩١	.....	الشفعة
٢٢٢	.....	الشفق
٨٢٠	.....	الشنق

## حرف الصاد

٧٨٤	.....	الصاع
٣	.....	صرصر
١٢٦٥	.....	الصرف
٢٨٤	.....	الصفيق
١٨٥٨	.....	الصلم
١٢٦٥	.....	الصنجة
٢٦٠	.....	صومعة

## حرف الضاد

١١٩٣	.....	الضب
٩٦٠	.....	الضبع
٤	.....	الضفدع
٢١٤	.....	ضلع
٥٥٤	.....	ضيعة

## حرف الطاء

٦٧٠	طاعون
١١١٠	الطلائع
١٨٥٤	الطيرة

## حرف الظاء

٧٤٣	الظنون
١٥٦٢، ١٥٣٣	الظهار

## حرف العين

١٣٦٥	عادية
١٣٣٩	العارية
١٦٧٨	العاقلة
١٦٣٦	العتق
١٨٤٢	عتيرة
٧٨٢	عثرى
١٨٥٨	العجفاء
٦	عذرة
١٢٣٠	العربان
٧٦٤	العروض
٤٨٩	عزائم السجود
١٤٥٨	العزل
٨٢١	عسرا
١٨٥٤	العش
١٦١	العصائب
٤٧، ٤٣	عصب

٣٠٨	.....	العطن
١٠٤٣	.....	العقار
٧١٦	.....	العقدة
١٥١٣	.....	العقر
١١٧٨	.....	العقيقة
١٨٠١	.....	عكر
١٥٨	.....	عمامة
١٠٧٢	.....	عمرة المحرم
١٠٩٤	.....	عنوة
١٤٦٧	.....	العنين
٥٩٨	.....	عبر

## حرف الغين

١٥٥٧	.....	غارب
١٢٠١	.....	الغراب الأبقع
٧٧٨	.....	الغرب
١٨٤٤	.....	غرلا
١٢٧٧	.....	غرمة
١٤٥٧	.....	غرة
١٥٤	.....	غزوة
١٣٥٠	.....	الغصب
٢٢١	.....	الغلس
١٣٤١	.....	الغلة
١٢٧٧	.....	غنمة

## حرف الفاء

٨٢	.....	الفحش
١٣٠١	.....	فحل
١٨٥٤	.....	الفرخ
٥٤٦	.....	فرسخ
١٨٤٢	.....	فرع
١٧٦٤	.....	القسطاط
٩١٩	.....	الفسوق
٨٢١	.....	الفصيل
١٢٩٠	.....	الفلس
١٢٠٨	.....	الفويسقة

## حرف القاف

١٨٢٠	.....	القاذف
١٥١٢	.....	القافة
٨٩٨	.....	قتر
٤٤	.....	القد
٩٢١	.....	القران
٨	.....	قربة
١٣٤٨، ١٣١٥	.....	القرض
١٨٥٠	.....	قرية تأكل القرى
٢٠١	.....	القصة البيضاء
١٦٧٠	.....	القصيل
٧٧١	.....	القطنية
١٠٧	.....	القفا
٨	.....	القلتين



١٦٧٨	.....	القود
١١٣٧	.....	القيراط
٨٢١	.....	القيظ

## حرف الكاف

١٨٧٠	.....	الكتان
١٢١٥	.....	الكر
٦٣١	.....	الكسوف
١٨٤٣	.....	كسى
١٣٤٩	.....	الكفالة
٣٠	.....	الكلب السلوقي
١١٠٩	.....	الكمين
١١٤٧	.....	الكنيسة

## حرف اللام

٨٢١	.....	لاقع
١٨٥٢	.....	لامس
١٤٥٣	.....	لبن الفحل
١٣٨٣	.....	اللحاء
٧٢١	.....	اللقاط
١٣٦٧، ٧٨٧	.....	اللقطة
٨٢١	.....	اللقوح
٨٢١	.....	لم ترغ

## حرف الميم

١٧١٣	.....	المأمومة
------	-------	----------

١٦٤٣	مادَرَتْ آزاد
١٧١٩	المارن
٦٨	مبارك الإبل
١٥٤٠	المبرسم
٨٢١	مبلم
١٧٢٨	المتلاحة
١٣٠٨	مثنوية
١٦٦	المجدور
١٢٦٨	المجر
١٧٨٨	المحاربون
١٦٧٣	محاقل
٨٢١	المخلول، والمخلو
١١٠٥	المدير
١٠٩١	مدر
١٤٥٧	المذمة
١٤٠	المذى
١٣٠٥	المرايحة
٨٢١	مراح
١٢٧٥	المرتتهن
١١٧٥	مروة
١٨٠٦	المُرِّي
١٦٦٦	المزارعة
٢٠٠	مستحاضة
١٨٠٣	المسكر
٨١٨	مسنة
٣٠٤	مسوك
١٦٦١	المشركة

١٤٥٣

١٧٣٠	المصارين
١٢٢٧	المصرة
١١٧٠	مَصَعْتُ
٢٨٦	المصمت
١٢٧٩	المضاربة
١٠٢٨	مضطرباً
٩٨	المضمضة
١٢٨٥	مطرف
٣٠٧	المعاطن
١١٢١	المعراض
١٨٥٥	المعك
١٢٨٥	المقاطعة
٤٢٥	ملحق
٥٧	المحاسة
١٢٥	المنديل
١٧٢٨	المنقلة
١٨٥٨	المكنات
١٤٠	المنى
١٣٦٥	الموات
١٢٨٥	المواضعة
١٧١٠	الموضحة
٥٤٩	ميل

## حرف النون

١٦٢	ناسور
١١٤٧	الناقوس
١٣٣٢	ناووس

٢١	النبيذ
٤٣٥	نحفد
١٢٧٢	نسيثا
٩١٨	نشر
٧٧٨	نطف السماء
١٥١	النعال
١٧٦٣	النفحة
٤٣٥	نكفر
١٨٧٣	التمور
٧٧٨	النواضح
٨٢١	نوها

### حرف الواو

١٤٠	الودى
١٣٣٩	الوديعة
١١٩٧	الورل
٧٨٤	الوسق
١٤٣٩	الوصيف
١٧١٠	وضح
١٦٦٩	الوظيفة
٤٧٤	وكد
١٣٢	الولهان

### حرف الهاء

١٧٢٨	الهاشمة
١١٢١	الهاوية
١٣٥٩	الهبة

## حرف الياء

٨٢١	يككبها
١٤٥٨	يتسرى
٩٣٦	يتفلى
٨٧٧	يتلوم
٧٣٥	يثوى
١٩٩	يثج
٢٣٩،٩٦	يثعب
٦٣٣	يجلله
٦٩٨	يحائى
١١٠٤	يحذى
٨٧٢	يذر عينه
١١٩٦	اليربوع
٢٠٣	يرقا
٧١٦	يُرَجَّى
١٦١٥	يزويه
١٨٢٧	يشام
١٩٩	يُعرف
٦٣٠	يعزّر بنفسه
٦٣١	يفزع إلى الصلاة
٩٤٥	يقرد
٨٢١	ينبخون ، إخ إخ



## فهرس الأماكن

### أ

٩٦٤	.....	الأبطح
٤٣٩	.....	إفريقية
١١٢٠	.....	الأنبار

### ب

٣٠٩	.....	بابل
١٩٩	.....	بغداد
٣٠٣	.....	بلاد الترك

### ت

١٥٤	.....	تبوك
-----	-------	------

### ث

٩٦٤	.....	الثنية السفلى
٩٦٤	.....	الثنية العليا

### ج

١٨٤٩	.....	جزيرة العرب
------	-------	-------------

### ح

١١٢٠	.....	الحديثة
------	-------	---------

## خ

٨٢٩	.....	خاتقين
٣١٤	.....	خرسان

## د

١٨١٤	.....	دقواق
------	-------	-------

## ذ

٩١٥	.....	ذات عرق
٥٦٩	.....	ذو الخليفة

## ر

٧٠٤	.....	الرساق
-----	-------	--------

## س

٥٥٤	.....	السواد
١٢٨٥	.....	السوس

## ش

٤٣٩	.....	الشام
-----	-------	-------

## ص

١٦٧٣	.....	صرار
٣٢٩	.....	صفين



## ط

طسوج ..... ٧٠٥

## ع

العراق ..... ٣١٤  
 عرفات ..... ٥٦١  
 العقيق ..... ١٤٠٥  
 عمواس ..... ٦٧٠

## ف

فارس ..... ١٣١٣  
 الفرات ..... ١٨١٧

## ك

الكديد ..... ٥٣  
 الكوخ ..... ١٤٣  
 الكوفة ..... ١٩٥

## م

مخلاف ..... ٧٠٥  
 منى ..... ٥٦٠

## ن

النهروان ..... ٣١٠

هـ

هجر ..... ٨

ی

یلملم ..... ٩١٥

## فهرس الأمم والقباثل

١٨٤٥	.....	بنى واقف
١٧٥	.....	التابعين
٦٩٥	.....	الترك
١٨١٤	.....	خثعم
١٩٥	.....	الخوارج
٦٩٥	.....	الروم
٥١	.....	المجوسى
٥١	.....	النصرانى
٥١	.....	يهودى



## فهرس المصادر والمراجع

### التفسير

- أحكام القرآن . لابن العربي : القاضي أئى بكر محمد بن عبدالله بن محمد ( ت ٥٤٣ هـ ) ، تحقيق محمد على البجاوى . ط الثانية ، بمطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه بالقاهرة .
- أحكام القرآن للجصاص : أئى بكر أحمد بن على ( ت ٣٧٠ هـ ) نشر دار الكتاب العربى ، بيروت .
- أحكام القرآن . إلكيا الهراس : عماد الدين بن محمد الطبرى ( ت ٥٠٤ هـ ) ، تحقيق موسى محمد على ، د. عزت على عيد عطية ، مطبعة إحسان ، القاهرة .
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير : عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشى ( ت ٧٧٤ هـ ) ط ثانية ١٣٧٣ هـ ، بمطبعة الاستقامة بالقاهرة .
- التفسير الكبير للفخر الرازى : محمد بن عمر بن الحسن ( ت ٦٠٦ هـ ) الناشر دار الكتب العلمية ، طهران ، تصوير عن طبعة المطبعة المصرية البهية .
- تفسير المنار لمحمد رشيد رضا : ( ت ١٣٥٤ هـ ) طبعة دار المعرفة ، بيروت .

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن : ( ت ٣١٠ هـ ) مطبعة مصطفى البابي  
لابن جرير الطبري أنى جعفر الحلبى وأولاده بمصر ، الطبعة الثالثة  
محمد بن جرير . ١٣٨٨ هـ .
- وأيضاً : بتحقيق وتعليق محمود محمد شاكر ،  
ومراجعة وتخرىج : أحمد محمد شاكر ،  
طبع دار المعارف بمصر .
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبى : أبى عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد  
الأنصارى ( ت ٦٧١ هـ ) دار إحياء  
التراث العربى . بيروت .
- الدر المنثور فى التفسير بالمأثور : جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر  
( ت ٩١١ هـ ) دار المعرفة للطباعة  
والنشر . بيروت .
- روح المعانى للألوسى : نعمان بن محمود ( ت ٣١٧ هـ ) إدارة  
الطباعة المنيرية بمصر .
- فتح القدير للشوكانى : محمد بن على بن محمد بن عبدالله ،  
مطبعة الحلبى .
- الإتيقان فى علوم القرآن للسيوطى : جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر  
( ت ٩١١ هـ ) مطبعة حجازى  
بالقاهرة .

### الحديث وشروحه

- الآثار لأبى يوسف القاضى : يعقوب بن إبراهيم الأنصارى  
( ت ١٨٢ هـ ) تصحيح وتعليق :  
أبوالوفاء الأفعانى . طبعة مصورة بدار  
العلمية . بيروت .

- الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان : ترتيب الأمير علاء الدين أبوالحسن على ابن بلبان . الأنصارى ( ت ٥٧٣٩ ) تحقيق : عبدالرحمن محمد عثمان ، نشرته المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام : ابن دقيق العيد محمد بن علي بن ذهب ( ت ٥٧٠٢ ) تحقيق محمد الفقى ومراجعة أحمد محمد شاكر سنة ١٣٧٢ . مكتبة السنة المحمدية بالقاهرة .
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني : محمد ناصر الدين . المكتب الإسلامى . الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ .
- الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي : أئى بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني ( ت ٥٨٤ هـ ) .
- بدائع المنن في جمع وترتيب سند الشافعى والسنن للساعاتى : أحمد بن عبدالرحمن البنا . الطبعة الأولى سنة ١٣٦٩ هـ ، دار الأنوار للطباعة والنشر بمصر .
- بذل المجهود فى حل سنن أبى داود : ( ت ١٣٤٦ هـ ) مطبعة ندوة العلماء للشيخ خليل أحمد السهارنفورى لكنؤ بالهند سنة ١٣٩٢ هـ .
- بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى للساعاتى : أحمد عبدالرحمن البنا ، مطبعة الإخوان بمصر .
- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة :
- تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذى : للمباركفورى أبى المعلى محمد عبدالرحمن ( ت ١٣٥٣ هـ ) مراجعة وتصحيح عبد الوهاب عبداللطيف ، مطبعة المعرفة ، القاهرة الطبعة الثانية ١٣٨٣ هـ .

- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف : جمال الدين أبى الحجاج يوسف بن الزكى عبدالرحمن ( ت ٧٤٢ هـ ) الدار للقيمة بيوندى . بومباى - الهند .
- التحقيق فى أحاديث الخلاف : أبى الفرج عبدالرحمن بن على بن أحمد لابن الجوزى ( ت ٥٩٧ هـ ) بتحقيق محمد حامد الفقى .
- التعليق المغنى على سنن الدارقطنى للعظيم آبادى : شمس الحق أبى الطيب محمد بن على بن حيدر الصديقى ، مطبعة فالكن ، لاهور باكستان ، نشرة حديث أكادemy لاهور باكستان .
- تلخيص الحبير فى تخرىج أحاديث : أبى الفضل شهاب الدين أحمد بن على بن الرافعى الكبير لابن حجر العسقلانى على بن محمد ( ت ٨٥٢ هـ ) تحقيق : د. شعبان محمد إسماعيل ، مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة .
- تلخيص المستدرك للحاكم للذهبى شمس الدين أبى عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان ( ت ٧٤٨ هـ ) دار الفكر بيروت ١٣٩٨ هـ .
- التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد : لابن عبدالبر أبى عمر يوسف بن عبدالله القرطبى ( ت ٤٦٣ هـ ) نشر : وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية .
- تهذيب الآثار وتفصيل المعانى الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار للطبرى : أبى جعفر محمد بن جرير ( ت ٣١٠ هـ ) تحقيق : د. ناصر بن سعد الرشيد وعبد القيوم عبدرب النبى . مطابع الصفا بمكة المكرمة سنة ٤٠٢ هـ .



- تهذيب السنن لابن القيم : شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر  
الدمشقي ( ت ٥٧٥١ هـ ) ( مع مختصر  
المنذرى ومعالم السنن للخطائى ) تحقيق  
أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقى ،  
دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت .
- الجوهر النقى على السنن الكبرى : علاء الدين بن على بن عثمان الماردينى  
للبيهقى لابن التركانى ( ت ٥٧٤٥ هـ ) مطبعة دائرة المعارف  
النظامية حيدر آباد الدكن ، الهند .
- جامع العلوم والحكم فى شرح : لابن رجب البغدادى . دار المعرفة ،  
خمسین حديثاً من جوامع الكلم بيروت - لبنان .
- خصائص المسند لأبى موسى : ( طبع ضمن طلائع المسند لأحمد  
شاکر ) دار المعارف بمصر الطبعة الثانية  
المدينى ١٣٦٨ هـ .
- سبل السلام شرح بلوغ المرام : ( ت ١١٨٢ هـ ) الطبعة الرابعة ، الناشر :  
للصنعانى محمد بن إسماعيل المكتبة التجارية الكبرى بمصر .  
الأمير الكحلانى .
- سلسلة الأحاديث الضعيفة : محمد ناصر الدين ، الطبعة الرابعة سنة  
للألبانى ١٣٩٨ هـ ، الناشر : المكتب  
الإسلامى .
- السنن للأثرم : أحمد بن محمد بن هانىء الطائى :  
( ت ٢٦١ هـ ) مخطوط ضمن  
الصحائف الثمانية بدار الكتب الظاهرية  
بدمشق ، ومصور عندى .
- السنن للترمذى : أبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة  
( ت ٢٧٩ هـ ) تحقيق وشرح أحمد محمد

شاكر ، دار إحياء التراث العربى ،  
بيروت سنة ١٣٥٧ هـ .

● السنن للدارقطنى على بن عمر : ( ت ٣٨٥ هـ ) الناشر : حديث أكادemy  
مطبعة فالكن لاهور باكستان .

● السنن للدارمى :  
أبى محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن  
السمرقندى ( ت ٢٥٥ هـ ) ، دار  
الفكر العربى القاهرة سنة ١٣٩٨ هـ .

● السنن لأبى داود :  
سليمان بن الأشعث السجستانى  
( ت ٢٧٥ هـ ) ( مع معالم السنن  
للخطابى ) إعداد وتعليق : عزت عبيد  
الدعاس ، الناشر : محمد على السيد  
الطبعة الأولى ١٣٨٨ - ١٩٦٩ .

● السنن لسعيد بن منصور : تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمى .

● السنن لابن ماجه :  
أبى عبدالله محمد بن يزيد القزوينى  
( ت ٢٧٥ هـ ) بتحقيق : محمد فؤاد  
عبدالباقي ، الناشر : عيسى البانى  
الخلبى .

● السنن ( المجتبى ) للنسائى :  
أبى عبدالرحمن أحمد بن شعيب  
( ت ٣٠٣ هـ ) ( مع شرح السيوطى  
وحاشية السندى ) المطبعة المصرية  
بالأزهر ، الناشر : المكتبة التجارية  
الكبرى .

● السنن الكبرى للبيهقى :  
أبى بكر أحمد بن الحسين ( ت ٤٥٨ هـ )  
مع الجوهر النقى لابن التركان  
( ت ٧٤٥ هـ ) طبعة مصورة من طبعة

دائرة المعارف النظامية حيدر آباد دكن  
الهند سنة ١٣٤٤ هـ .

● شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك : محمد بن فؤاد عبد الباقي  
( ت ١١٢٢ هـ ) مطبعة الاستقامة  
بالقاهرة ١٣٧٣ هـ .

● شرح السنة للبعوى : أي محمد الحسين بن مسعود الفراء  
( ت ٥١٦ هـ ) تحقيق وتعليق : شعيب  
الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش ، الطبعة  
الأولى سنة ١٣٩٠ ، المكتب  
الإسلامي .

● شرح صحيح مسلم للنواوي : أي زكريا يحيى بن شرف ( ت ٦٧٦ هـ )  
المطبعة المصرية ومكتبتها سنة  
١٣٤٩ هـ .

● الصحيح للبخاري : أي عبد الله محمد بن إسماعيل ( ت ٢٥٦ هـ )  
( مع فتح الباري لابن حجر ) المطبعة  
السلفية ومكتبتها بالقاهرة .

● الصحيح لابن حبان - انظر : الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان .

● الصحيح لابن خزيمة : أي بكر محمد بن إسحاق النيسابوري  
( ت ٣١١ هـ ) تحقيق د. محمد  
مصطفى الأعظمي ، طبع المكتب  
الإسلامي بدمشق .

● الصحيح لمسلم بن الحجاج : ( ت ٢٦١ هـ ) تحقيق وترقيم محمد فؤاد  
عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي .  
بيروت .

● طرح الثروب في شرح التقريب : ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم

( ت ٧٦٢ هـ ) دار المعارف سورية ،  
مصورة دار إحياء التراث العربى .  
بيروت .

● العلل المتناهية فى الأحاديث : أبى الفرج عبدالرحمن بن على القرشى  
الواهى لابن الجوزى

( ت ٥٩٧ هـ ) تحقيق : إرشاد الحق  
الأثرى ، مطبعة المكتبة العلمية لاهور  
باكستان ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .

● العلل لأبى حاتم الرازى :

● عمدة القارى شرح صحيح  
البخارى للعينى : بدر الدين أبى محمد محمود بن أحمد بن  
موسى الحلبي ( ت ٨٥٥ هـ ) إدارة  
الطبعة المنيرية بمصر .

● عون المعبود شرح سنن  
أبى داود للعظيم أبادى :

شمس الحق أبوالطيب محمد بن على بن  
حيدر الصديقى ( معه تهذيب السنن  
لابن القيم ) تحقيق : عبدالرحمن محمد  
عثمان ، مطابع المجد القاهرة ، الناشر :  
المكتبة السلفية الطبعة الثانية :  
١٣٨٨ هـ .

● غاية المرام فى تخرج أحاديث  
الحلال والحرام للألبانى :

محمد ناصر الدين ، المكتب الإسلامى  
بدمشق ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة  
١٤٠٠ هـ .

● فتح البارى شرح صحيح  
البخارى لابن حجر :

أحمد بن على العسقلانى ( ت ٨٥٢ هـ )  
المطبعة السلفية ومكتبها بالقاهرة .

● الفتح الربانى بترتيب مسند  
الإمام أحمد الشيبانى للساعاتى :

أحمد عبدالرحمن البنا الطبعة الأولى  
بمطبعة الإخوان المسلمين بمصر .

● فقه الإسلام شرح بلوغ المرام :  
لعبد القادر شيبه الحمد ، مطابع الرشيد  
بالمدينة المنورة .

- كتاب الأشربة للإمام أحمد بن حنبل .
- كشف الأستار للهيثمي : نور الدين علي بن أبي بكر ( ت ٨٠٧ هـ )  
تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ بمؤسسة الرسالة .
- مجمع الزوائد للهيثمي : نور الدين علي بن أبي بكر ( ت ٨٠٧ هـ )  
الطبعة الثانية سنة ١٩٦٧ هـ الناشر دار الكتاب . بيروت .
- مختصر السنن للمنذرى : زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي ( ت ٦٥٦ هـ ) ( معه معالم السنن للخطابي ، وتهذيب السنن لابن القيم ) تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي ، دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت .
- مختصر قيام الليل للمروزمي : أبي عبد الله محمد بن نصر ( ت ٢٩٤ هـ )  
اختصرها أحمد بن علي المقرئ ( ت ٨٤٥ هـ ) المكتبة الأثرية سانكلاهل شيخو يوره باكستان سنه ١٣٨٩ هـ .
- المستدرك على الصحيحين للحاكم : أبي عبد الله محمد بن عبد الله ( ت ٤٠٥ هـ )  
( مع تلخيص المستدرك للذهبي ) طبعة مصورة من دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الهند ، دار الفكر بيروت ١٣٩٨ هـ .
- المسند لأحمد بن حنبل: الإمام : ( ت ٢٤١ هـ ) المكتب الإسلامي

بيروت وأيضاً : بتحقيق وتعليق أحمد  
محمد شاكر ، طبع دار المعارف بمصر  
سنة ١٣٧٤ هـ .

وأيضاً مرويات سمرة بن جندب من  
المسند تحقيق وتعليق عبدالعزيز بن عبيد  
الله الرحمانى ، مطبوع بالآلة الكاتبة .

● المسند للحميدى

: أئى عبدالله بن الزبير ( ت ٢١٩ هـ )  
تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمى ،  
الناشر : عالم الكتب بيروت ، مكتبة  
المتنبى القاهرة .

● المسند : لأئى داود الطيالسى

: ( ت ٢٠٤ هـ ) الطبعة الأولى بدار  
المعارف النظامية حيدر آباد الهند سنة  
١٣٢١ هـ .

● المسند للشافعى

: أئى عبدالله محمد بن إدريس  
( ت ٢٠٤ هـ ) الطبعة الأولى سنة  
١٤٠٠ هـ بدار الكتب العلمية بيروت .

● المسند لأئى عوانة

: يعقوب بن إسحاق الإسفرائينى  
( ت ٣١٦ هـ ) طبعة مصورة من دائرة  
المعارف العثمانية حيدر آباد الهند ،  
الناشر دار المعرفة بيروت .

● المسند لعلى بن الجعد

: تخرج أئى القاسم البغوى ، مخطوط ،  
مصور بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة  
المنورة .

● مشكل الآثار للطحاوى

: أئى جعفر أحمد بن محمد بن سلامة  
المتوفى ٣٢١ هـ ، الطبعة الأولى سنة

١٣٣٣ هـ ، بدائرة المعارف النظامية  
بميدان آباد الهند .

● المصنف لابن أوى شبة : أوى بكر عبدالله بن محمد ( ت ٢٣٥ هـ )  
تحقيق عبدالحالق الأفغانى ، ومختار أحمد  
الندوى ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ ،  
الدار السلفية بومباى الهند .

● المصنف : لعبد الرزاق أوى بكر بن همام الصناعى  
( ت ٢١١ هـ ) تحقيق : حبيب الرحمن  
الأعظمى الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ  
مطابع دار القلم - بيروت .

● المطالب العالية فى زوائد  
المسانيد الثمانية لابن حجر  
العسقلانى : أحمد بن على ( ت ٨٥٢ هـ ) تحقيق  
حبيب الرحمن الأعظمى . نشر وزارة  
الأوقاف والشئون الإسلامية  
بالكويت .

● معالم السنن للخطابى : حمّد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب  
البُستى ( ت ٣٨٨ هـ ) ( معه مختصر  
المنذرى وتهذيب السنن لابن القيم )  
تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد  
الفقى دار المعرفة للطباعة والنشر  
بيروت .

● المعترف فى تخريج أحاديث : محمد بن عبدالله بن بهادر ، مخطوط  
المنهاج والمختصر ، للزركشى  
مصور بالجامعة الإسلامية بالمدينة  
المنورة .

● المعجم الكبير للطبرانى : أوى القاسم سليمان بن أحمد ( ت ٣٦٠ هـ )  
تحقيق : حمدى عبد المجيد السلفى -

الدار العربية للطباعة - بغداد - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .

● مقدمة مسند الإمام أحمد : دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية لأحمد شاكر ١٩٤٨ م .

● المنتقى شرح موطأ الإمام مالك للباجي : أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد ( ت ٤٩٤ هـ ) الناشر : دار الكتاب العربي بيروت مصورة من طبعة السعادة الأولى سنة ١٣٣٢ هـ .

● منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود : للساعاتي أحمد بن عبدالرحمن البنا ، ( ومعه التعليق المحمود على منحة المعبود للمؤلف ) المكتبة الإسلامية بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ .

● موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان : نور الدين علي بن أبي بكر ( ت ٨٠٧ هـ ) تحقيق محمد عبدالرزاق حمزة ، مصور بدار الكتب العلمية بيروت .

● الموضوعات لابن الجوزي : أبي الفرج عبدالرحمن بن علي القرشي ( ت ٥٩٧ هـ ) تحقيق وتقديم : عبد الرحمن محمد عثمان ، مطبعة المعرفة لاطو على القاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٦ هـ .

● الموطأ للإمام مالك بن أنس : ( ت ١٧٨ هـ ) تصحيح وترقيم وتخريج محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث العربي بيروت .

● نصب الراية في تخريج أحاديث : جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف الحنفى ( ت ٧٦٢ هـ ) الطبعة الهداية للزيلعي



الثانية ١٣٩٣ هـ المكتب الإسلامي  
بيروت .

● نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار : محمد بن علي بن محمد ( ت ١٢٥٥ هـ )  
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع  
بيروت .

● هدى السارى مقدمة فتح البارى : أحمد بن علي بن حجر ( ت ٨٥٢ هـ )  
لابن حجر العسقلانى  
المطبعة السلفية ومكتبتها القاهرة .

## علوم الحديث

● تدريب الراوى فى شرح تقريب : جلال الدين عبدالرحمن أبى بكر  
النواوى للسيوطى  
( ت ٩١١ هـ ) تحقيق : عبدالوهاب  
عبداللطيف ، الطبعة الثانية سنة  
١٣٩٩ هـ دار إحياء السنة النبوية  
بيروت .

● التقريب والتيسير لمعرفة سنن : محبى الدين أبى زكريا يحيى بن شرف  
البشير والنذير للنواوى  
( ت ٦٧٦ هـ ) ( مع تدريب الراوى )  
تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف الطبعة  
الثانية ١٣٩٩ هـ ، دار إحياء السنة  
النبوية بيروت .

● التقييد والإيضاح للعراقى : تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان المكتبة  
السلفية بالمدينة المنورة .

● ثبت الكزبرى : مخطوط مصور الجامعة الإسلامية بالمدينة  
المنورة من دار الكتب الظاهرية  
بدمشق .

- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي : أنى عمر يوسف بن عبد البر الثمري القرطبي في روايته وحمله لابن عبد البر ( ت ٤٦٣ هـ ) طبعة مصورة بدار الكتب العلمية بيروت سنة ١٣٩٨ هـ .
- جامع التحصيل في أحكام : صلاح الدين أنى سعيد خليل بن كيكلى ( ت ٧٦١ هـ ) تحقيق : حمدى عبد المجيد السلفى . الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ الدار العربية للطباعة بغداد .
- الرحلة في طلب الحديث : أنى بكر أحمد بن على بن ثابت للخطيب البغدادى ( ت ٤٦٣ هـ ) تحقيق وتعليق : نور الدين عتر - دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٥ هـ .
- فتح المغيـث شرح ( ألفية الحديث : محمد بن عبد الرحمن ( ت ٩٠٢ هـ ) ط : الثانية ١٣٨٨ هـ مطبعة العاصمة بالقاهرة مصر . الناشر : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- قواعد التحديث للقاسمى الكفاية : أحمد بن على بن ثابت ( ت ٤٦٣ هـ ) ( المكتبة العلمية بيروت مصور عن الطبعة الهندية ) .
- المراسيل للرازى : أنى محمد بن عبد الرحمن ( ت ٣٢٧ هـ ) تحقيق شكر الله بن نعمة الله قوجانى الطبعة الأولى سنة ١٣٩٧ مؤسسة الرسالة بيروت .
- نزهة النظر شرح نخبة الفكر : أحمد بن على بن حجر العسقلانى في مصطلح أهل الأثر لابن حجر ( ت ٨٥٢ هـ ) منشورات مؤسسة ومكتبة الخانقين بدمشق سنة ١٤٠٠ هـ .

## العقيدة

- الآيات البينات في عدم سماع : نعمان بن محمود ( ت ١٣١٧ هـ ) تحقيق الألباني ط الثانية ١٣٩٩ زكوغراف الأموات للآلوسي  
رضوان مطبعة أوفست حلب .
- الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة : لعبد القادر شيبه الحمد ، مطابع شركة المدينة للطباعة والنشر - جدة .
- الإيمان للإمام أحمد جمعه : مخطوط مصور بمكتبة الجامعة أبو الخلال الإسلامية .
- التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة للقرطبي : أبي عبدالله محمد بن أحمد ( ت ٦٧١ هـ ) تحقيق د. أحمد حجازي السقا ، دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤٠٢ هـ .
- الرد على المنطقيين لابن تيمية : تحقيق د. أحمد حجازي السقا ، دار الكتب ط الثانية ١٣٩٦ هـ ، إدارة ترجمان السنة لاهور ، باكستان .
- الروح لابن القيم الجوزي : محمد بن أبي بكر ( ت ٧٦٤ هـ ) دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٣٩٩ هـ .
- السنة لعمر بن أبي عاصم : ( ت ٢٨٧ هـ ) ومعه ظلال اللجنة في تخریج أحاديث السنة للألباني ، ط الأولى ١٤٠٠ هـ ، المكتب الإسلامي دمشق ، بيروت .
- شرح الطحاوية في العقيدة السلفية : لابن أبي الغر على بن علي بن محمد الحنفی ( ت ٧٩٢ هـ ) تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر .

- الفصل في الملل والأهواء والنحل : دار المعرفة بيروت ط الثانية ١٣٩٥ هـ لابن حزم الظاهري .
- مدارج السالكين بين منازل : لابن القيم ( ت ٧٥١ هـ ) مطبعة السنة إياك نعبد وإياك نستعين المحمدية بمصر سنة ١٣٧٥ هـ .
- الملل والنحل للشهرستاني : محمد بن عبد الكريم ( ت ٥٤٨ هـ ) على هامش الفصل والملل والأهواء والنحل لابن حزم ، ط الثانية ١٣٩٥ هـ ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت .
- منهاج السنة النبوية لابن تيمية : ( أحمد بن عبد الحليم ) ( ت ٧٢٨ هـ ) مصورة بيروت عن المطبعة المصرية .

### الفقه

- آداب الزفاف للألباني : محمد ناصر الدين ، ط المكتب الإسلامي بيروت .
- الآداب الشرعية والمنح المرعية : شمس الدين محمد بن مفلح ( ت ٧٦٣ هـ ) لابن مفلح الناشر مكتبة الرياض الحديثة سنة ١٣٩١ هـ .
- الإجماع لابن المنذر : محمد بن إبراهيم النيسابوري ( ت ٣١٨ هـ ) تحقيق وتقديم وتخریج ، أبو حماد صغير أحمد محمد ضيف ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط أولى سنة ١٤٠٢ هـ .
- أحكام أهل الذمة لابن القيم : تحقيق د. صبحي الصالح ، ط ثانية ١٤٠١ ، دار العلم للملايين بيروت .
- أحكام أهل الملل للخلال : أي بكر أحمد بن محمد بن هارون

( ت ٣١١ هـ ) مخطوط مصور  
عندى .

● أحكام الجنائز وبدعها للألباني : محمد ناصر الدين ، ط أولى ١٣٨٨ هـ .  
المكتب الإسلامى بدمشق بيروت .

● أحكام النساء للإمام أحمد : جمعها الخلال أبوبكر أحمد بن محمد ،  
مخطوط مصور عندى من دار الكتب  
المصرية .

● وأحكام النساء للإمام أحمد : بتحقيق عبدالقادر أحمد عطا ، ط أولى  
سنة ١٤٠٠ هـ ، دار التراث العربى .

● اختلاف العلماء لابن المنذر : محمد بن إبراهيم ( ت ٣١٨ هـ )  
مخطوط مصور عندى .

● اختلاف العلماء لابن نصر : أبى عبدالله محمد ( ت ٢٩٤ هـ ) مخطوط  
المروزي  
مصور عندى .

● الاختيارات الفقهية : من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية  
اختارها علاء الدين على بن محمد بن  
عباس البعلى ( ت ٨٠٣ هـ ) تحقيق  
محمد حامد الفقى مطبعة السنة المحمدية  
سنة ١٣٦٩ هـ .

● أخصر المختصرات للبلباني : محمد بن بدر الدين بن عبدالقادر  
( ت ١٠٨٤ هـ ) مع كشف  
المخدرات ، المطبعة السلفية بالقاهرة .

● الاستخراج لأحكام الخراج : عبدالرحمن بن أحمد ( ت ٧٩٥ هـ )  
تصحيح وتعليق السيد عبدالله الصديقى  
( ضمن موسوعة الخراج ) دار المعرفة  
للطباعة والنشر بيروت .

- الاستذكار لمذاهب فقهاء  
الأمصار لابن عبد البر : ( ت ٤٦٣ هـ ) تحقيق على النجدي  
ناصر . مطابع الأهرام التجارية  
بالقاهرة سنة ١٣٩٣ هـ .
- الإشراف لابن المنذر : محمد بن إبراهيم ( ت ٣١٨ هـ ) تحقيق  
أبي حماد صغير أحمد محمد ضيف  
ط أولى ، نشر دار طيبة بالرياض .
- إغاثة اللهفان من مصائد  
الشیطان لابن القيم : تحقيق محمد حامد الفقى مطبعة مصطفى  
البابى الحلبي وأولاده بمصر سنة  
١٣٥٧ هـ .
- الإفصاح عن معانى الصحاح : الطبعة العلمية لمحمد راغب بحلب  
لابن هبيرة ط أولى سنة ٣٤٧ هـ .
- الإقناع للحجاوى : أبى النجا موسى الحجاوى  
( ت ٩٦٨ هـ ) تصحيح وتعليق  
عبد اللطيف محمد موسى السبكى ،  
نشر دار المعرفة بيروت .
- الأم الإمام الشافعى : محمد بن إدريس ( ت ٢٠٤ هـ )  
تصحيح محمد زهرى النجار ، دار  
المعرفة بيروت .
- الأموال لأبى عبيد القاسم : ( ت ٢٢٤ هـ ) تحقيق محمد خليل الهراس  
ابن سلام ط الثالثة سنة ١٤٠١ هـ ، الناشر مكتبة  
الكلیات الأزهرية بالقاهرة .
- الإيضاح فى معرفة الراجح من : علاء الدين أبى الحسن على بن سليمان  
الخلاف للمرداوى ( ت ٨٨٥ هـ ) تصحيح وتحقيق :  
محمد حامد الفقى ، ط الأولى  
١٣٧٤ هـ بمطبعة السنة المحمدية .

● الأوسط لابن المنذر : محمد بن إبراهيم ( ت ٣١٨ هـ )  
مخطوط مصور من مكتبة الأوقاف  
العامة بغداد ومصور عندى .

● الإيضاح والتبيان فى معرفة : أبى العباس أحمد بن محمد بن على  
المكيال والميزان لابن الرفعة الأنصارى ( ت ٧١٠ هـ ) تحقيق محمد  
أحمد إسماعيل الخاروف ، دار الفكر  
بدمشق ١٤٠٠ هـ .

● البحر الرائق شرح كنز الدقائق : زين الدين إبراهيم بن محمد ( ت ٩٧٠ هـ )  
الناشر دار المعرفة بيروت ، ط الثانية  
المعادة بالأوفست .

● البحر الزخار الجامع لمذاهب : لأحمد بن يحيى المرتضى ( ت ٨٤٠ هـ )  
ط الأولى ١٣٦٦ هـ مطبعة السعادة  
بمصر .

● بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع : علاء الدين أبى بكر بن مسعود  
للکاسانى ( ت ٥٨٧ هـ ) الناشر زكريا على  
يوسف .

● بداية المجتهد ونهاية المقتصد : محمد بن أحمد بن محمد القرطبى  
( ت ٥٩٥ هـ ) ط سنة ١٣٨٩ هـ ،  
نشرة مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة  
ومطبعة النهضة الجديدة بالقاهرة .

● بلغة السالك لأقرب المسالك : أحمد محمد ( ت ١٢٤١ هـ ) دار المعرفة  
بيروت سنة ١٣٩٨ هـ .

● تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق : عثمان بن على ( ت ٧٤٣ هـ ) دار المعرفة  
بيروت ط الثانية معادة بالأوفست من  
طبعة بولاق الأولى سنة ١٣١٣ هـ .

- تجريد المسائل اللطاف في معرفة : لابن ناصر الشاذكوني، مخطوط مصور  
الاثنلاف والاختلاف عندى من نسخة أحمد الثالث بتركيا .
- تحفة المحتاج للهيثمي : لشهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي
- تحفة المودود في أحكام المولود : ( ت ٧٥١ هـ ) دار الكتاب العربى  
لابن القيم بيروت .
- تصحيح الفروع للمرداوى : أبى الحسن على بن سليمان  
( ت ٨٨٥ هـ ) مراجعة وضبط عبد  
اللطيف السبكى ، طبعة مصورة بعالم  
الكتب بيروت ط ثالثة سنة ١٤٠٢ هـ .
- التعليق الكبير لأبى يعلى : القاضى محمد بن الحسين بن محمد بن  
الفراء الحنبلى ( ت ٤٥٨ هـ ) مخطوط  
مصور عندى ، من نسخة فيض الله  
باستانبول .
- التنقيح المشيع في تحرير أحكام : على بن سليمان ( ت ٨٨٥ هـ ) المطبعة  
المقنع للمرداوى السلفية ومكتبها .
- تهذيب الفروق والقواعد السنية : لمحمد بن على بن حسين المالكى  
( ت ١٣٦٧ هـ ) دار المعرفة بيروت .
- التوضيح للشويكى : أحمد بن أحمد العلوى ( ت ٩٣٩ هـ )  
ط الأولى ١٣٧١ هـ ، بمطبعة السنة  
المحمدية .
- الجامع للخلال : أبى بكر أحمد بن محمد بن هارون  
( ت ٣١١ هـ ) ( وفيه كتاب خصال



الفطرة ، والوقوف ، والوصايا )  
مخطوط مصور عندى .

● جلاء الأفهام فى الصلاة  
والسلام على خير الأنام : لابن القيم، تحقيق طه يوسف شاهين،  
دار الكتب العلمية بيروت .

● حاشية على الزرقانى : ( المسماة بالفتح الربانى فيما ذهل عنه  
الزرقانى ) للبنانى : محمد بن الحسن بن  
مسعود ( ت ١١٩٤ هـ ) ( مطبوع على  
هامش الزرقانى ) مطبعة الاستقامة  
بالقاهرة سنة ١٣٨٦ هـ .

● حاشية ابن عابدين : محمد أمين بن عمر ( ت ١٣٥٢ هـ )  
ط الثانية سنة ١٣٨٦ هـ ، مصطفى  
البابى الحلبي وأولاده .

● حاشية الدسوقي على الشرح  
الكبير : محمد بن أحمد بن عرفة  
( ت ١٢٠٣ هـ ) الناشر دار الفكر  
بيروت .

● حاشية العدوى : على بن أحمد الصعيدى ( ت ١١٨٩ هـ )  
( مطبوع مع شرح الخرشي ) الناشر :  
دار الفكر بيروت .

● حجة الله البالغة : للشاه ولي الله الدهلوى .

● حكم اللحوم المستوردة وذبائح : للشيخ عبدالله بن محمد بن حميد  
( ت ١٤٠٣ هـ ) المطابع التمجيدية  
 بالرياض .

● الحلال والحرام للقرضاوى : الطبعة الحادية عشرة ١٣٩٧ هـ ، الناشر  
مكتبة وهبة القاهرة .

- حلية العلماء في معرفة مذاهب : الشاش القفال سيف الدين أبوبكر محمد  
ابن أحمد ( ت ٥٠٧ هـ ) تحقيق  
د. ياسين أحمد إبراهيم دراوكة مؤسسة  
الرسالة بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ  
١٩٨٠ م .
- الخراج : القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم  
( ت ١٨٢ هـ ) ( ضمن موسوعة  
الخراج ) دار المعرفة للطباعة والنشر .  
بيروت .
- الخراج : يحيى بن آدم القرشي ( ت ٢٠٣ هـ )  
( ضمن موسوعة الخراج ) تصحيح  
أحمد محمد شاكر ، دار المعرفة للطباعة  
والنشر ، بيروت .
- الخرشى على مختصر خليل : الخرشى محمد بن عبدالله بن علي المتوفى  
سنة ١١٠١ هـ الناشر دار الفكر  
بيروت .
- الخمر بين الطب والفقہ : محمد علي البار .
- دليل الحاج صالح محمد جمال : مكتبة الثقافة - مكة - الطبعة الرابعة  
١٣٨٩ هـ .
- الروايتين والوجهين ، القاضي : محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء  
أبو ليلى الحنبلي  
( ت ٤٥٨ هـ ) نسخة مصورة عن  
نسخة الأزهرية المحفوظة برقم ( ١٧ )  
فقه حنبلي ونسخة أحمد الثالث  
بأستانبول .
- الروض المربع شرح زاد المستقنع : منصور بن يونس بن إدريس ( ١٠٥١ هـ )

البهوتي

مع حاشيته لعبدالرحمن بن محمد بن  
قاسم العاصمي النجدي ١٣٩٢ هـ  
الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ المطابع الأهلية  
 بالرياض .

● الروض الندي شرح كافي : أحمد بن عبدالله بن أحمد (١١٨٩ هـ)  
المبتدى - البعلی  
المطبعة السلفية ومكتبتها - القاهرة .

● الروض النضير شرح مجموع : للقاضي شرف الدين الحسين بن  
أحمد سياغی ، المتوفى في سنة ١٢١١ هـ  
مكتبة المؤيد بالطائف الطبعة الثانية  
١٣٨٨ هـ .

● روضة الطالبين : النووی - أبوزكريا يحيى بن شرف النووی  
الدمشقي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ - طبع  
ونشر المكتب الإسلامي للطباعة  
والنشر .

● الروضة الندية شرح الدرر البهية : أبو الطيب صديق بن حسن بن علي  
الحسين القنوجي البخاري المتوفى سنة  
١٣٠٧ هـ .

● رؤوس المسائل على مذهب الإمام : الشريف أبوجعفر-عبدالخالق بن عيسى بن  
أحمد بن يونس الهاشمي ، نسخة مصورة  
من نسخة مكتبة بريدة .

● زاد المستنقع في اختصار المقنع : أبوالنجا موسى بن أحمد بن موسى المقدسي  
لصالح بن إبراهيم البليهي ، مطابع دار  
الهلal للأوفست الطبعة الثالثة  
١٤٠١ هـ .

● زاد المعاد - ابن القيم : شمس الدين أبوعبدالله بن أبي بكر

( ت ٥٧٥١ ) تحقيق محمد حامد  
الفي ، مطبعة السنة المحمدية القاهرة .

● زكاة الحلى : عطية محمد سالم - مطبعة المدنى القاهرة  
سنة ١٣٩١ هـ ، ١٩٧١ م .

● زوائد الكافى والمحرر على المقنع : عبدالرحمن بن عبيدان الحنبلى الدمشقى  
( ت ٥٦٣٠ ) منشورات المكتب  
الإسلامى بدمشق .

● السيل الجرار المتدفق على حدائق : محمد بن على الشوكانى المتوفى سنة  
١٢٥٠ ، تحقيق قاسم غالب أحمد  
وآخرين ، الناشر المجلس الأعلى للشئون  
الإسلامية - مصر ١٣٩٠ هـ  
١٩٧٠ م .

● الشرح الصغير على أقرب : أحمد بن محمد بن أحمد المتوفى سنة  
المسالك لمذهب مالك للدردير ١٢٠١ هـ ، تحقيق محمد محيى الدين  
عبدالحميد ط الثالثة ١٣٨٥ هـ ، مطبعة  
المدنى القاهرة .

● الشرح الكبير : أبو الفرج عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن  
قدامة سنة ٦٨٢ هـ ، منشورات المكتبة  
السلفية بالمدينة ومكتبة المؤيد بالطائف .

● الشرح الكبير على متن المقنع : عبدالرحمن شمس الدين أبو الفرج  
عبدالرحمن بن أبى عمر محمد بن أحمد  
ابن قدامة المقدسى ٦٨٢ هـ ( على  
هامش المغنى لابن قدامة ) مطبعة المنار  
بمصر ط أولى سنة ١٣٤٦ هـ .

● الشرح الكبير على مختصر خليل : للدردير - أحمد بن محمد بن أحمد

العدوى المتوفى سنة ١٢٠١ هـ ، دار  
الفكر بيروت .

● شرح منتهى الإرادات : - البهوتي - منصور بن يونس بن إدريس  
( ت ١٠٥١ هـ ) المكتبة السلفية  
بالمدينة المنورة .

● العدة شرح العمدة : البهاء المقدسى - بهاء الدين عبدالرحمن  
ابن إبراهيم المقدسى ٦٢٤ هـ ، المطبعة  
السلفية ومكتبها . القاهرة .

● العذب الفاضل شرح عمدة : إبراهيم بن عبدالله بن إبراهيم الفرضي .  
الفارض طبع بأمر جلالة الملك فيصل رحمه الله  
تعالى .

● العمدة ( عمدة الفقه ) : ابن قدامة موفق الدين أبو محمد عبدالله بن  
أحمد سنة ٦٢٠ هـ ، مطبعة العلوم  
بشارع الخليل - الطبعة الثانية  
١٣٥٥ هـ .

● العناية شرح الهداية البارقى : أكمل الدين محمد بن محمود ( ٧٨٦ هـ )  
( على هامش فتح القدير لابن الهمام )  
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي  
وأولاده بمصر الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ  
١٩٧٠ م .

● غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع : مرعى بن يوسف بن أبى بكر الكرمي  
والمنتهى المقدسى ( ت ١٠٣٣ هـ ) تعليق محمد  
زهير الشاويش ، مؤسسة دار السلام  
للطباعة والنشر .

● الفتاوى الكبرى لابن تيمية : تقديم حسين محمد مخلوف - دار المعرفة  
بيروت .

- فتح القدير : ابن الهمام محمد بن عبد الواحد المتوفى  
سنة ٦٨١ هـ - مطبعة مصطفى البابي  
الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى سنة  
١٣٨٥ هـ .
- الفروع : ابن مفلح أئى عبدالله محمد بن مفلح  
( ت ٧٦٢ هـ ) ط الثالثة سنة  
١٤٠٢ هـ ، مطبعة مصورة - عالم  
الكتب - بيروت .
- الفروق - للقراي : أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن  
الصنهاجي القراي ( ت ٦٨٤ هـ ) دار  
المعرفة بيروت .
- فصل الخطاب في إباحة ذبائح : للشيخ عبدالله زيد آل محمود ، مطابع  
أهل الكتاب  
قطر الوطنية .
- الفواكه الدواني شرح رسالة : أحمد بن غنيم بن سالم النعزوى المتوفى  
أئى زيد القيروانى للنفرأى  
( ت ١٢٩٩ هـ ) دار الفكر بيروت .
- القاعدة في إخراج الزكاة على : أبو الفرج عبد الرحمن ( ت ٧٩٥ هـ )  
مخطوط مصور لدى من آخر مسائل  
أحمد وإسحاق ، نسخة دار الكتب  
المصرية .
- القواعد في الفقه الإسلامى : أبو الفرج عبد الرحمن ( ت ٧٩٥ هـ )  
الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ ، مؤسسة نبع  
الفكر العربى للطباعة مصر ، الناشر  
مكتبة الكليات الأزهرية ، دار المعرفة  
بيروت .
- قوانين الأحكام الشرعية : محمد بن أحمد بن جزى الغرناطى المالكى

( ت ٥٧٣١ ) دار العلم للملايين  
بيروت ١٩٧٩ م .

● القول المأثور فى أحكام الخمر : رسالة دكتوراة ، جمع وترتيب حسين  
حسان حوته السمسطاوى سنة  
١٣٦٣ هـ . قدمها بالأزهر .

● الكافى لابن قدامة : أبو محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة  
المقدسى ( ت ٦٠٢ هـ ) ط الثانية  
١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م ، تحقيق زهير  
الشاويش ، المكتب الإسلامى .

● كشف القناع - للبهوتى : منصور بن يونس بن إدريس  
( ت ١٠٥١ هـ ) طبع سنة ١٣٦٦ هـ  
١٩٤٧ م . مطبعة أنصار السنة  
المحمدية .

● كشف المخدرات والرياض : زين الدين عبدالرحمن بن عبد الله بن  
أحمد الدمشقى ( ت ١١٩٢ هـ )  
المطبعة السلفية .

● كفاية المفتى لابن عقيل : أبو الوفا على بن عقيل بن محمد  
( ت ٥١٠ هـ ) . نسخة مصورة من  
نسخة الظاهرية .

● المبدع - لابن مفلح : أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد  
ابن عبد الله ( ت ٨٨٤ هـ ) نشر المكتب  
الإسلامى سنة ١٩٨٠ م .

● المبسوط - للسرخسى : شمس الأئمة أبوبكر محمد بن أحمد بن  
أبى سهل ( ت ٤٩٠ هـ ) وقيل غيرها ،  
دار المعرفة بيروت ط الثالثة معادة  
بالأوفست سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- المجموع - للنووى : محيى الدين يحيى بن شرف  
( ت ٦٧٦ هـ ) مطبعة العاصمة  
بالقاهرة .
- مجموع فتاوى ابن تيمية : جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد قاسم  
العاصمى ، مصور من الطبعة الأولى .  
مطابع دار العربية بيروت .
- المحرر فى الفقه - لمجد الدين : أبو البركات عبدالسلام بن عبدالله المتوفى  
ابن تيمية ( ت ٦٥٢ هـ ) مطبعة السنة المحمدية  
بالقاهرة سنة ١٣٦٩ هـ .
- المحلى - لابن حزم : أبو محمد على بن أحمد بن سعيد المتوفى  
( ت ٤٥٦ هـ ) دار الاتحاد العربى  
للطباعة بالقاهرة ١٣٨٧ هـ .
- مختصر الخرقى : أبى القاسم عمر بن الحسين المتوفى  
( ت ٣٣٤ هـ ) الطبعة الأولى سنة  
١٣٧٨ هـ ، تعليق محمد زهير الشاويش ،  
مؤسسة دار السلام للطباعة والنشر  
دمشق .
- مختصر الطحاوى : تحقيق أبو الوفا الأفغانى ، مطبعة دار  
الكتاب العربى القاهرة سنة ١٣٧٠ هـ .
- مختصر الفتاوى المصرية : تأليف بدر الدين أبى عبدالله محمد بن  
لابن تيمية على البعلى ( ت ٧٧٧ هـ ) تصحيح  
محمد حامد الفقى ، مطبعة السنة  
المحمدية سنة ١٣٦٨ هـ .
- مختصر المزنى أبو إبراهيم : إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المتوفى  
( ت ٢٥٤ هـ ) مطبوع مع الأم



للشافعي في آخر المجلد الثامن . دار  
المعرفة بيروت ط الثانية سنة  
١٣٩٣ هـ .

● المدونة الكبرى للإمام مالك بن : رواية سحنون بن سعيد التنوخي المتوفى  
أنس ( ت ٢٤٠ هـ ) عن عبدالرحمن بن

قاسم عن مالك . مطبوع مع مقدمات  
ابن رشد دار الفكر بيروت سنة  
١٣٩٨ هـ .

● المذهب الأحمدي في مذهب : أبو محمد الجوزي يوسف بن أبي الفرج  
الإمام أحمد  
الجوزي ( ٥٨٠ - ٦٥٦ هـ ) مطبعة  
( ق ) بومبائي الهند .

● مراتب الإجماع لابن حزم : أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد  
( ت ٤٥٦ هـ ) دار الكتب العلمية  
بيروت .

● المسائل : رواية البغوي عبدالله بن محمد بن  
عبدالعزیز بن المرزبانی ( ت ٣١٧ هـ )  
مخطوط مصور عندي من دار الكتب  
الظاهرية .

● مسائل الإمام أحمد : رواية ابن هانيء إسحاق بن إبراهيم بن  
هانيء النيسابوري ( ت ٢٧٥ هـ )  
تحقيق زهير الشاويش ، الطبعة الأولى  
سنة ١٤٠٠ هـ المكتب الإسلامي .

● مسائل الإمام أحمد وإسحاق : رواية إسحاق بن منصور الكوسج  
المروزي ( ت ٢٥١ هـ ) مخطوطتان  
مصورتان عندي إحداهما من دار

الكتب المصرية ، والثانية من دار  
الكتب الظاهرية .

● مسائل الإمام أحمد : برواية أبى داود سليمان بن الأشعث  
السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥ الطبعة  
الثانية المصورة من طبع محمد رشيد  
رضا . نشر محمد أمين رجب بيروت .

● مسائل الإمام أحمد : برواية صالح بن الإمام أحمد المتوفى  
( ت ٢٦٦ هـ ) مصورة مكتبة الشيخ  
عبدالرزاق حمزة بدار الحديث بمكة  
المكرمة وهى موجودة عندى .

● المسائل لغلالم الخلال عن الإمام : أبى بكر عبدالعزيز بن جعفر المتوفى  
( ت ٣٦٣ هـ ) تحقيق محمد زهيرات  
ونشر المكتب الإسلامى .

● المسائل التى حلف عليها الإمام : لابن أبى يعلى القاضى مخطوط مصور  
أحمد عندى من دار الكتب الظاهرية .

● المغنى لابن قدامة : موفق الدين أبومحمد عبدالله بن أحمد بن  
محمد ( ت ٦٢٠ هـ ) تحقيق طه محمد  
الزبنى وغيره - مطبعة الفجالة الجديدة  
بالقاهرة سنة ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م .

● مغنى ذوى الأفهام عن الكتب : يوسف بن عبدالهادى المقدسى الحنبلى  
( ت ٩٠٩ هـ ) تصحيح وتعليق :  
عبدالله بن عمر دهيش ، مطابع شركة  
المدينة للطباعة والنشر جدة ، الطبعة  
الأولى عام ١٣٨٨ هـ .

● مغنى المحتاج : الخطيب الشربيني محمد بن أحمد المتوفى

( ت ٩٧٧هـ ) دار إحياء التراث  
العربى - بيروت ، وأيضاً طبعة البانى  
الخلبى سنة ١٣٧٧هـ .

● المقنع ابن قدامة : موفق الدين عبدالله بن أحمد المقدسى  
مع حاشيته المتوفى ( ت ٦٢٠هـ )  
المطبعة السلفية ومكبتها القاهرة  
ط الثانية .

● منار السبيل فى شرح الدليل : إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان  
( ت ١٣٥٣هـ ) الطبعة الأولى سنة  
١٣٧٨هـ ، المطبعة الهاشمية بدمشق .

● منتهى الإرادات فى جمع المقنع : ابن النجار تقى الدين محمد بن أحمد  
الفتوحى الحنبلى المصرى ( ت ٩٧١هـ )  
تحقيق عبدالغنى عبدالحالى - مكتبة دار  
العروبة - القاهرة .

● منح الجليل على مختصر خليل : للشيخ محمد عlish سنة ١٢٩٤هـ  
- الناشر مكتبة النجاح سوق التركى  
ليبيا .

● منح الشفا الشافيات فى شرح : لمحمد بن على العمرى المقدسى  
( ت ٨٢٠هـ ) البهوتى منصور بن  
يونس بن إدريس الحنبلى ( ١٠٥١هـ )  
مراجعة وتصحيح عبدالرحمن حسن  
محمود - مطابع الدجوى عابدين -  
القاهرة .

● مواهب الجليل لشرح مختصر : أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن  
عبدالرحمن المغربى ( ت ٩٥٤هـ ) دار  
الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ  
١٩٧٨ م .

- موسوعة فقه إبراهيم النخعي : د. محمد رواسى قلعه جى - مطابع  
الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة -  
الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م .
- موسوعة الفقه الإسلامى : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .  
مطبعة مطابع الأهرام التجارية القاهرة  
سنة ١٣٩٤ هـ .
- نقد مراتب الإجماع لابن تيمية : تقى الدين أحمد بن عبدالحليم المتوفى  
( ت ٧٢٨ هـ ) مطبوع مع مراتب  
الإجماع لابن حزم - دار الكتب  
العلمية بيروت .
- النكت والفوائد السنية على : ابن مفلح شمس الدين محمد بن مفلح  
مشكل المحرر لمجد الدين ابن تيمية المقدسى الحنبلى ( ت ٧٦٣ هـ ) ( على  
هامش المحرر فى الفقه ) مطبعة السنة  
المحمدية بمصر سنة ١٣٦٩ هـ  
١٩٥٠ م .
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج : أبو العباس أحمد بن حمزة بن شهاب  
الدين الرملى الشهير بالشافعى الصغير  
المتوفى ١٠٠٤ هـ . مطبعة مصطفى  
البابى الحلبي بمصر ، الطبعة الأخيرة  
١٣٨٦ هـ ١٩٦٧ م .
- الهداية لأبى الخطاب : محفوظ بن أحمد الكلوزانى ( ت ٥١٠ هـ )  
تحقيق إسماعيل الأنصارى وصالح  
السليمان العمرى . مطابع القصيم  
ط الأولى ١٣٩٠ هـ .
- الولاية فى النكاح القسم الأول : رسالة ماجستير مقدمة من عوض بن

رجا بن فريج العوفي عام ١٤٠٣ هـ  
١٩٨٣ م الجامعة الإسلامية المدينة .

## أصول الفقه

- الإحكام في أصول الأحكام : سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي محمد ، تعليق عبدالرزاق عفيفي ، الطبعة الأولى ٣٨٧ هـ ، مؤسسة النور للطباعة والنشر بالرياض .
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق : الطبعة الأولى مصطفى الباني الحلبي سنة ١٣٥٦ هـ . من علم الأصول للشوكاني
- أصول مذهب الإمام أحمد : د. عبدالله بن عبدالحسن التركي ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٤ هـ ، مطبعة جامعة عين شمس .
- إعلام الموقعين عن رب العالمين : أبي عبدالله بن أبي بكر ( ت ٧٥١ هـ ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - ط الأولى سنة ١٣٧٤ هـ ، مطبعة السعادة بمصر .
- البحر المحيط للزركشي : عبدالله بن بهادر . مخطوط مصور بمكتبة الجامعة الإسلامية .
- تهذيب الأجوبة لابن حامد : أبو عبدالله الحسن بن حامد - مصورة عن نسخة مكتبة برلين .
- روضة الناظر وجنة المناظر : موفق الدين عبدالله بن أحمد سنة ٦٢٠ هـ مراجعة سيف الدين الكاتب - دار الكتاب العربي بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- شرح الكوكب المنير المسمى : ابن النجار محمد بن أحمد بن عبدالعزيز  
بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر ابن علي الفتوحى الحنبلى (ت ٩٧٢هـ)  
شرح المختصر فى أصول الفقه تحقيق د. محمد الزحيل ود. نزيه حماد  
دار الفكر بدمشق سنة ١٤٠٠هـ . م ١٩٨٠ .
- العدة فى أصول الفقه : القاضى أبويعلى محمد بن الحسين الفراء  
البغدادى الحنبلى (ت ٤٥٨هـ ) تحقيق  
د. أحمد بن على سير المباركى -  
مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى  
١٤٠٠هـ ١٩٨٠ م .
- فواتح الرحموت شرح مسلم : تأليف عبدالعلى محمد بن نظام الدين  
الأنصارى ، مطبوع مع المستصفى  
للغزالى ، دار إحياء التراث العربى  
بيروت .
- القواعد والفوائد الأصولية : أئى الحسن على بن عباس المتوفى سنة  
٨٠٣هـ (ت ٨٠٣هـ ) تحقيق محمد حامد  
اللقى سنة ١٩٧٥هـ . مطبعة السنة  
الحمدية بالقاهرة .
- المختصر فى أصول الفقه : علاء الدين أبوالحسن على بن محمد البعلب  
ابن اللحام الدمشقى الحنبلى (ت ٨٠٣هـ ) تحقيق  
وتقديم د. محمد مظهر بقا ، دار الفكر  
بدمشق سنة ١٤٠٠هـ ١٩٨٠ م .
- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد : عبدالقادر بن بدران الدمشقى -  
ابن حنبل تصحيح وتعليق د. عبدالله المحسن  
التركى - الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢هـ  
مؤسسة الرسالة بيروت .

- مذكرة أصول الفقه : محمد الأمين بن المختار الشنقيطي على روضة الناظر لابن قدامة . مطابع دار الأصفهاني وشركاه بجدة .
- المسودة في أصول الفقه : جمع أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغنى الحراني المتوفى سنة ( ٧٤٥ هـ ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبعة مصورة دار الكتاب العربي بيروت .
- مصطلحات الفقه الحنبلي : تأليف الدكتور سالم على الثقفي ط الأولى سنة ١٣٩٨ هـ دار النصر للطباعة الإسلامية بالقاهرة .
- مفاتيح الفقه الحنبلي : د. سالم على الثقفي ط الأولى ١٣٩٨ هـ ، مطابع الأهرام التجارية :
- الواضح في أصول الفقه لابن عقيل : علي بن عقيل بن محمد البغدادي ، مخطوط مصور بمكتبة الجامعة الإسلامية .

## السياسة الشرعية

- الأحكام السلطانية : للقاضي الماوردي الشافعي ، ط الثانية ١٣٨٩ هـ ١٩٦٦ م مطبعة الباني الحلبي وأولاده بمصر .
- الأحكام السلطانية : أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء المتوفى سنة ( ٤٥٨ هـ ) مطبعة مصطفى الباني الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٥٧ هـ

تصحيح وتعليق محمد حامد الفقى  
الطبعة الأولى .

- السياسة الشرعية : لشيخ الإسلام ابن تيمية .
- الطرق الحكمية فى السياسة (أو) : ابن القيم أبوعبدالله محمد بن أبى بكر  
الفراسة المرضية فى أحكام  
الدمشقى ( ت ٧٥١ هـ ) بتحقيق محمد  
السياسة الشرعية  
الفقى ، مطبعة السنة المحمدية القاهرة  
سنة ١٣٧٢ هـ ١٩٥٣ م .

## التاريخ

- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ : محمد بن عبدالرحمن (ت ٩٠٢ هـ)، دار  
الكتب العلمية بيروت .  
للسخاوى
- البداية والنهاية لابن كثير : أبى الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقى  
( ت ٧٧٤ هـ ) الطبعة الأولى سنة  
١٩٦٦ م ، مكتبة المعارف بيروت .
- تاريخ الإسلام للذهبي : أحمد بن محمد بن عثمان ( ترجمة الإمام  
أحمد مطبوع ضمن طلائع المسند )  
بتحقيق أحمد محمد شاكر ، دار المعارف  
الطبعة الثانية سنة ١٣٦٨ هـ .
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي : أحمد بن على بن ثابت ( ت ٤٦٣ هـ )  
دار الكتاب العربى بيروت .
- تاريخ جرجان للسهمي : حمزة بن يوسف ، تحقيق عبدالرحمن بن  
يحيى المعلمى ط عالم الكتب بيروت سنة  
١٤٠١ هـ .
- تاريخ دمشق لابن عساكر : ( ت ٥٧١ هـ ) مخطوط مصور بمكتبة



الجامعة الإسلامية - نسخة مصورة  
بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة .

- تاريخ الطبري : ( تاريخ الرسل والملوك ) أئى جعفر محمد  
ابن جرير ( ت ٣١٠ هـ ) تحقيق محمد  
أئى الفضل إبراهيم ، ط دار المعارف  
بالقاهرة ط الرابعة .
- تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر : ( ت ٥٧١ هـ ) لابن بدران عبدالقادر  
المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ ط الثانية  
١٣٩٩ هـ ، دار المسيرة بيروت .
- ذكر أخبار أصفهان لأئى نعيم : أحمد بن عبدالله ( ت ٤٣٠ هـ )  
انتشارات جهان تهران - إيران .
- شذرات الذهب لابن العماد : عبدالحى ( ت ١٠٨٩ هـ ) الناشر  
الحنبلئى المكتب التجارى بيروت .
- الكامل لابن الأئير : مجد الدين أبوالسعادات المبارك بن محمد  
الجزرى ( ت ٦٠٦ هـ ) تصوير بيروت .
- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر : ابن تغرىدى جمال الدين يوسف  
( ت ٨٧٤ هـ ) مطبعة دار الكتب  
المصرية القاهرة ، ط الأولى سنة  
١٣٤٨ هـ .

## التراجم والسير

- ابن حنبل : لأئى زهرة ، دار الفكر العربئى .
- أخبار القضاة : لوكيع محمد بن خلف بن حيان  
( ت ٣٠٦ هـ ) عالم الكتب بيروت .

- الاستيعاب لابن عبد البر : أنى عمر يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣هـ)  
( مطبوع على هامش الإصابة في تمييز  
الصحابة ) ط الأولى سنة ١٣٢٨هـ  
مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر .
- الإصابة في تمييز الصحابة : أحمد بن على ( ت ٨٥٢هـ ) ط الأولى  
لابن حجر ١٣٢٨هـ ، مطبعة السعادة بمصر .
- الأعلام للزركلى خير الدين : الطبعة الثالثة .
- الإكمال لابن ماكولا : أنى نصر على بن هبة الله ( ت ٤٧٥هـ )  
تصحيح وتعليق عبدالرحمن يحيى  
العلمى ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية  
حيدر آباد ، ط الأولى سنة ١٣٩١هـ .
- إكمال تهذيب الكمال لمغلطائى : علاء الدين مغلطائى بن قليج (ت ٤٧٥هـ)  
مخطوط : مصور بالجامعة الإسلامية  
بالمدينة المنورة .
- الأنساب للسمعانى : أنى سعد عبد الكريم بن محمد المتوفى  
سنة ( ٥٦٢هـ ) تصحيح وتعليق  
عبدالرحمن بن يحيى المعلمى ، مطبعة  
دائرة المعارف العثمانية سنة ١٣٨٢هـ .
- التاريخ الكبير للبخارى : طبعة مصورة بدار الكتب العلمية  
بيروت .
- تاريخ يحيى بن معين : ( ت ٢٣٣هـ ) برواية عثمان بن سعيد  
الدارمى ( ت ٢٨٠هـ ) تحقيق : أحمد  
محمد نور سيف ، دار المأمون للتراث  
بيروت دمشق .
- تذكرة الحفاظ للذهبي : محمد بن عثمان ( ت ٧٤٨هـ ) طبعة

مصورة بدار إحياء التراث العربى  
بيروت .

● ترجمة الإمام أحمد : ( من تاريخ الإسلام للذهبي ) محمد  
ابن عثمان ( ت ٧٤٨ هـ ) دار الوعي  
بحلب .

● تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ابن حجر  
: طبعة مصورة بدار الكتاب العربى  
بيروت .

● تقريب التهذيب : ابن حجر العسقلانى ، تحقيق  
عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار المعرفة  
للطباعة والنشر بيروت ، ط الثانية  
١٣٩٥ هـ .

● التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى : لعبد الرحمن بن يحيى المعلمى (ت ٣٨٦ هـ)  
تحقيق وتعليق : الألبانى محمد ناصر  
الدين ، المطبعة العربية لاهور .  
باكستان سنة ١٤٠١ هـ .

● تهذيب الأسماء واللغات للنوى : أئى زكريا يحيى بن شرف ( ت ٦٧٦ هـ )  
طبعة مصورة بدار الكتب العلمية  
بيروت .

● تهذيب التهذيب لابن حجر : طبعة مصورة بدار صادر بيروت سنة  
١٩٦٨ م ، عن طبع دائرة المعارف  
النظامية حيدر آباد دكن الهند .

● تهذيب الكمال ( الجزء الأول ) : بتحقيق د. بشار عواد ، مؤسسة الرسالة  
بيروت ، وأيضاً طبعة مصورة عن  
النسخة الخطية بدار المأمون للتراث ،  
بيروت ودمشق سنة ١٤٠٢ هـ .

● الثقات لابن حبان : محمد بن حبان بن أحمد أئى حاتم

البستي ( ت ٣٥٤ هـ ) ، مطبعة دائرة  
المعارف العثمانية بحيدر آباد دكن الهند  
سنة ١٣٩٣ هـ .

● الجرح والتعديل لابن أبي حاتم . أبي محمد عبدالرحمن الرازي  
( ت ٣٢٧ هـ ) ، مطبعة دائرة المعارف  
العثمانية بحيدر آباد دكن الهند .

● حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : أحمد بن عبدالله الأصبهاني ( ت ٤٣٠ هـ )  
لأبي نعيم  
دار الكتاب العربي ، بيروت .

● خلاصة تذهيب الكمال : صفى الدين أحمد بن عبدالله الأنصاري  
( ت ٩٢٣ هـ ) مكتب المطبوعات  
الإسلامية بحلب ، طبعة ثانية  
١٣٩١ هـ .

● ذكر من يعتمد قوله في الجرح : مخطوط مصور بالجامعة الإسلامية .  
والتعديل للذهبي .

● سير أعلام النبلاء للذهبي : تحقيق شعيب الأرناؤوط وحسين  
الأسد ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١ هـ  
الناشر مؤسسة الرسالة .

● سيرة الإمام أحمد لابنه صالح : تحقيق فؤاد عبدالمنعم أحمد ، الناشر  
مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ،  
طبع سنة ١٤٠١ هـ .

● الضعفاء والمتروكين للنسائي : أحمد بن شعيب ( ت ٣٠٣ هـ ) تحقيق  
إبراهيم زايد دار الوعي بحلب .

● طبقات الحفاظ للسيوطي : مطبعة الاستقلال الكبرى مصر  
١٣٩٣ هـ .

● طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى : تصحيح محمد حامد الفقى ، مطبعة

## السنة المحمدية القاهرة .

- طبقات الفقهاء لأبى إسحاق : إبراهيم بن على (ت ٤٧٦هـ) تحقيق الشيرازى  
د. إحسان عباس ، ط الثانية ١٤٠١ هـ  
مؤسسة جواد للطباعة والتصوير .
- الطبقات الكبرى لابن سعد : أبى عبدالله محمد (ت ٢٣٠هـ) ، دار صادر بيروت .
- طبقات المفسرين للدوادى : محمد بن على بن أحمد (ت ٩٤٥هـ)  
تحقيق على محمد عمر ، مكتبة وهبة  
مصر ١٣٩٢ هـ .
- طبقات خليفة بن خياط : (ت ٢٤٠هـ) تحقيق د. أكرم ضياء العمرى ، دار طيبة للنشر والتوزيع  
الرياض ، ط الثانية ١٤٠٢ هـ .
- العبر فى خبر من غبر للذهبي : (ت ٧٤٨هـ) ، ط الكويت سنة ١٣٨٠ هـ .
- العلل ومعرفة الرجال : للإمام أحمد بن حنبل ، مخطوط مصور  
عندى من نسخة أيا صوفيا المحفوظة  
برقم ٣٣٨٠ .
- وأيضاً الجزء الأول المطبوع ، بتحقيق د. طلعت قوج بيكيت ود. إسماعيل جراح أوغلى .
- غاية النهاية فى طبقات القراء : محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ) عنى بنشره لابن الجزرى  
برجستراسر ، دار الكتب العلمية ،  
بيروت سنة ١٤٠٠ هـ .
- كتاب الضعفاء الصغير للبخارى : تحقيق محمود إبراهيم زايد ، دار الوعى بحلب .

- الكواكب النيرات في معرفة من : أنى البركات محمد بن أحمد (ت ٩٣٩هـ)  
اختلط من الرواة الثقات تحقيق ودراسة : عبدالقيوم عبد رب  
النبي ، دار المأمون للتراث ، بيروت  
— دمشق ، ط الأولى سنة ١٤٠١هـ .
- اللباب في تهذيب الأنساب : عز الدين محمد بن محمد الجزرى  
لابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) ، دار صادر بيروت سنة  
١٤٠٠هـ .
- لسان الميزان لابن حجر : مصورة من الطبعة الأولى ، بمطبعة  
دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد دكن  
الهند ، سنة ١٣٢٩هـ ، ط الثانية  
١٣٩٠هـ .
- محنة الإمام أحمد بن حنبل : لحنبل بن إسحاق ، تحقيق د. محمد  
نغش ، ط مصر .
- مرآة الجنان لليافعى : دائرة المعارف العثمانية ، الهند .
- مشاهير علماء الأمصار : أنى حاتم محمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ)  
تصحيح : م. فلايشمهر ، ط مصورة  
بدار الكتب العلمية ، بيروت .
- المصعد الأحمـد للجزرى شمس : (ضمن طلائع المسند) بتحقيق أحمد  
شاكر دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية  
١٩٤٨ م .
- معجم المؤلفين في تراجم مصنفى : نشره مكتبة المثنى ودار إحياء التراث  
الكتب العربية لعمر رضا كحالة العربى ، بيروت .
- المعرفة والتاريخ للقسوى : أنى يوسف يعقوب بن سفيان  
(ت ٢٧٧هـ) تحقيق د. أكرم ضياء  
العمرى ، مؤسسة الرسالة بيروت ط  
الثانية ١٤٠١هـ .

- المغنى في ضبط أسماء الرجال : للفتنى محمد طاهر بن على الهندى  
ومعرفة كنى الرواة وألقابهم (ت ٩٨٦هـ) دار الكتاب العربى  
وأنسابهم بيروت سنة ١٤٠٢ هـ .
- مناقب الإمام أحمد لابن الجوزى : عبد الرحمن (ت ٥٩٧هـ) تحقيق  
وتعليق : د. عبد الله عبد المحسن  
التركى، ط الأولى سنة ١٣٩٩ هـ بمكتبة  
الخانجى بمصر .
- مناقب الإمام الشافعى : للبيهقى .
- المنتظم لابن الجوزى : (ت ٥٩٧هـ) مصورة بيروت عن دائرة  
المعارف العثمانية الهند .
- المنهج الأحمد فى تراجم أصحاب : للعلمى .  
الإمام أحمد .
- ميزان الاعتدال للذهبى : محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)  
تحقيق على محمد البجاوى - دار إحياء  
الكتب العربية عيسى الباقى الحلبي  
وشركاه ، ط الأولى سنة ١٣٨٢ هـ .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء : أبى العباس شمس الدين أحمد بن محمد  
الزمان لابن خلكان ابن أبى بكر (ت ٦٨١هـ) تحقيق  
د. إحسان عباس ، دار صادر بيروت  
سنة ١٣٩٨ هـ .

## الأمكنة والبقاع

- آثار البلاد وأخبار العباد : زكريا بن محمد بن محمود (ت ٦٨٢هـ)  
دار صادر بيروت .  
للقزوينى

- أخبار مكة وما جاء فيها من : محمد بن عبدالله بن أحمد ، تحقيق  
الآثار للأزرق  
رشدى الصالح ملحق ، مطابع دار  
الثقافة مكة المكرمة ، ط الثانية سنة  
١٣٨٥ هـ .
- مرصد الاطلاع على الأمكنة : صفى الدين عبد المؤمن بن عبد الحق  
(ت ٧٣٩ هـ) تحقيق : على محمد  
البجاوى ، ط الأولى سنة ٣٧٣ هـ  
الناشر دار المعرفة بيروت .
- معجم البلدان لياقوت الحموى : أبى عبد الله ياقوت بن عبد الله  
(ت ٦٢٦ هـ) دار صادر بيروت سنة  
١٣٩٩ هـ .
- معجم ما استعجم للبكرى : عبد الله بن عبد العزيز (ت ٤٨٧ هـ)  
تحقيق مصطفى السقا ، عالم الكتب  
بيروت .
- منادمة الأطلال ومسامرة الخيال : لعبد القادر بدران (ت ١٣٤٦ هـ) ط  
الأولى سنة ١٣٤٦ هـ ، المكتب  
الإسلامى دمشق .
- وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى : نور الدين على بن أحمد (ت ٩١١ هـ)  
تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد  
ط الثالثة ١٤٠١ هـ ، دار إحياء التراث  
العربى بيروت .

## الزهد والرقاق والأدعية

- الأذكار للنووى : أبى زكريا يحيى بن شرف (ت ٦٧٦ هـ)



تحقيق : عبدالقادر الأرناؤوط . دار  
الملاح للطباعة والنشر سنة ١٣٩١ هـ .

● دليل الفالحين بشرح رياض : محمد بن علان الصديقي الشافعي  
الصالحين (ت ١٠٥٧ هـ) تعليق : محمود حسن  
ربيع ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي  
وأولاده بمصر . ط الثالثة سنة  
١٣٧٤ هـ .

● الزهد للإمام أحمد بن حنبل : (ت ٢٤١ هـ) دار الكتب العلمية  
بيروت سنة ١٣٩٨ هـ .

● الزهد لابن المبارك : عبد الله بن المبارك المروزي  
(ت ١٨١ هـ) تحقيق : حبيب الرحمن  
الأعظمي ، دار الكتب العلمية  
بيروت .

● زيادات الزهد عن ابن المبارك : لنعيم بن حماد ( مع الزهد لابن المبارك )  
تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، دار  
الكتب العلمية بيروت .

● عمل اليوم والليلة لابن السني : أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوي  
(ت ٣٦٤ هـ) تحقيق وتعليق عبد القادر  
أحمد عطا ، دار المعرفة بيروت سنة  
١٣٩٩ هـ .

● الورع للإمام أحمد بن حنبل : المكتب السلفي بالقاهرة ، ط الثانية  
سنة ١٤٠١ هـ .

## اللغة

● تاج العروس للزبيدي : محمد مرتضى ، ط المطبعة الخيرية بمصر  
سنة ١٣٠٦ هـ .

● الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي : محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي  
الذي أودعه المزن في مختصره (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق د. محمد جبر  
الأنبي منصور الأزهرى الألفى ، نشرة : وزارة الأوقاف  
والشئون الإسلامية بالكويت ، بالمطبعة  
العصرية - الكويت : ط الأولى سنة  
١٣٩٩ هـ .

● الصحاح : ( تاج اللغة وصحاح العربية )  
الجوهري إسماعيل بن حماد (ت في  
حدود ٤٠٠ هـ) تحقيق : أحمد  
عبد الغفور عطار ، ط الثانية  
١٤٠٢ هـ .

● غريب الحديث لأبي عبيد : القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) طبعة  
الهروي مصورة من مطبعة دائرة المعارف  
العثمانية بخيدر آباد دكن - الهند سنة  
١٣٩٦ هـ .

● القاموس المحيط : لجد الدين الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ)  
مطبعة السعادة بمصر .

● لسان العرب : لجمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري  
(ت ٧١١ هـ) طبعة مصورة عن طبعة  
بولاق ، الدار المصرية للتأليف  
والترجمة .

- المطلع على أبواب المقنع للبعلي : شمس الدين محمد بن أبي الفتح الحنبلي  
(ت ٧٠٩هـ) المكتب الإسلامي  
١٤٠١هـ .
- النهاية في غريب الحديث والأثر : مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد  
الجزري (ت ٦٠٦هـ) تحقيق طاهر  
أحمد الزواوي ، محمود محمد  
الطناجي ، المكتبة الإسلامية بمصر .

## الفهارس والمؤلفات

- برنامج محمد بن جابر الوادى : (ت ٧٤٩هـ) تقديم وتحقيق د. محمد الحبيب الهيلة . ط سنة ١٤٠٢هـ بمطبعة آشى الشركة التونسية .
- تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان : ترجمة إلى العربية د. عبدالحليم النجار ، ط دار المعارف الطبعة الرابعة .
- تاريخ التراث العربى لفؤاد سزكين : نقله إلى العربية د. محمود فهمى حجازى ، د. فهمى أبو الفضل ، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ م .
- الفهرست : لابن النديم .
- فهرس الخزانة التيمورية : ط بالقاهرة .
- فهرس مخطوطات الحديث : بدار الكتب الظاهرية بدمشق للألبانى محمد ناصر الدين ، من مطبوعات المجلس العلمى بدمشق .
- فهرس المخطوطات المصورة فى : ط : بالقاهرة . معهد المخطوطات العربية لفؤاد السيد .
- كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون : حاجى خليفة مصطفى بن عبد الله ، طبعة مصورة بمكتبة المثنى ببغداد .
- المعجم المفهرس لابن حجر العسقلانى : مخطوط مصور بالجامعة الإسلامية بالمدينة .
- هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين : إسماعيل باشا البغدادى . طبعة مصورة بمكتبة المثنى ببغداد .

## منوعات

- الأوائل لأبي هلال العسكري : (ت بعد ٣٩٥هـ) تحقيق د. وليد قصاب محمد المصري ، دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض .
- بدائع الفوائد لابن القيم : دار الكتاب العربي بيروت .
- حياة الحيوان الكبرى للدميري : كمال الدين أبوالبقا ، محمد بن موسى الشافعي (ت ٨٠٨هـ) الناشر : المكتبة الإسلامية بيروت .
- عجائب المخلوقات والحيوانات : زكريا بن محمد بن محمود ( على هامش وغرائب الموجودات للقزويني حياة الحيوان للدميري ) .

## المكتبة الإسلامية بيروت

- كتاب مقدس : طبع بنفقة جمعية التوراة الأمريكية .
- مجلة المنار السادس : كان يصدرها الشيخ محمد رشيد رضا من القاهرة .
- الفنون لابن عقيل أبي الوفا : على بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي (ت ٥١٣هـ) تحقيق وتقديم وتعليق : جورج المقدسي ، المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٩٧١ ، دار الشروق بيروت .



## فهرس القسم الدراسى

الصفحة	الموضوع
٥	افتتاحية
٧	مقدمة
٨	سبب اختيارى لتحقيق مسائل عبد الله
٩	منهج البحث
١٥	الباب التمهيدى : فى ترجمة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله
١٧	المبحث الأول : بين يدى الترجمة
١٧	اسمه ونسبه وكنيته
١٨	ولادته ونشأته
١٨	عصره
٢٠	دأبه فى طلب العلم وتحصيله
٢٠	رحلاته
٢٠	شيوخه
٢١	تلاميذه
٢٢	المبحث الثانى : صفاته الخلقية
٢٢	صفاته الخلقية
٢٣	المبحث الثالث : مكانته وثناء الناس عليه
٢٤	حفظه وسعة علمه
٢٤	حياته العلمية
٢٥	تأثيره على علوم الإسلام

الصفحة	الموضوع
٢٦	المبحث الرابع : إثبات إمامته في الفقه
٣٠	المبحث الخامس : مؤلفاته
٣٦	المبحث السادس : نشأة مذهبه
٣٧	المبحث السابع : أصول مذهبه
٣٩	المبحث الثامن : ذكر المحنة
٤١	المبحث التاسع : وفاته
٤٣	الباب الأول : في ترجمة الإمام عبدالله بن أحمد
	المبحث الأول :
٤٥	اسمه وكنيته ونسبه
٤٥	ولادته
٤٥	نشأته
	المبحث الثاني :
٤٦	دأبه في تحصيل العلم
٤٦	تبكيه في طلب العلم
	المبحث الثالث :
٥٤	أسرته
٥٥	زوجاته وأولاده
	المبحث الرابع :
٥٦	رحلاته
٥٨	شيوخه
٦٠	تلاميذه
	المبحث الخامس :
٦٢	توثيقه ومكانته العلمية
٦٢	الإمام عبدالله في نظر والده الإمام
٦٤	توثيقه وثناء الناس عليه



الصفحة	الموضوع
	المبحث السادس :
٦٧	معرفة بعلة الحديث ونقد الرجال
	المبحث السابع :
٦٨	فقهاء
٦٨	قبوله منصب القضاء
	المبحث الثامن :
٧٠	مروياته
٧٩	مؤلفاته
	المبحث التاسع :
٨٠	عقيدته
	المبحث العاشر :
٨١	صفاته الخلقية والخلقية
	المبحث الحادي عشر :
٨٢	وفاته
٨٣	مصادر ترجمته
	الباب الثاني : في المسائل :
	المبحث الأول :
٨٧	تعريف المسائل
٨٧	أنواع المسائل
	المبحث الثاني :
٩٣	فائدة جمع هذه المسائل
	المبحث الثالث :
٩٤	مكانة المسائل الفقهية عند العلماء
	المبحث الرابع :
٩٨	الفوائد العلمية للمسائل الفقهية

## المبحث الخامس :

١٠٤ ذكر شبّهات حول مسائل الإمام أحمد والرد عليها

## المبحث السادس :

١٠٨ ذكر طريقة العلماء في الإجابة على المسائل الفقهية

## المبحث السابع :

١١١ طريقة أصحاب الإمام أحمد في عرض المسائل

## المبحث الثامن :

١١٣ السبب في اهتمام الناس بجمع مسائل الإمام أحمد

## المبحث التاسع :

١١٥ بيان مصطلحات الإمام أحمد في مسائله الفقهية

## الباب الثالث :

## المبحث الأول :

١٢٧ توثيق نسبة كتاب مسائل عبدالله

## المبحث الثاني :

١٣٠ وصف نسخ المخطوطة

١٣٠ وصف النسخة الأولى

١٣٢ وصف النسخة الثانية

١٣٤ وصف النسخة الثالثة

١٣٥ نماذج من نسخ المخطوطة

## المبحث الثالث :

١٥٠ راوى كتاب مسائل عبدالله

## المبحث الرابع :

١٥٣ المقارنة بين مسائل عبدالله ومسائل غيره

## المبحث الخامس :

١٥٨ المقارنة بين مسائل الإمام أحمد وبين غيرها من مسائل الأئمة

الصفحة	الموضوع
	المبحث السادس :
١٥٩	أهم مميزات المسائل لابن حنبل
	المبحث السابع :
١٦١	تقويم عام للكتاب
١٦١	محاسن الكتاب
١٦٣	المآخذ
	الخاتمة : في مسائل فقهية مختارة للمقارنة بين مذهب الإمام أحمد وبين المذاهب الفقهية الأخرى .
١٦٥	تمهيد
١٦٦	سبب اقتصاري على المسائل الثلاث
	المبحث الأول :
١٦٧	ذكاة الجوس وأهل الكتاب
	المبحث الثاني :
١٩٠	الولاية في النكاح
١٩١	المذهب الأول وأدلته
٢٠١	المذهب الثاني وأدلته
	المبحث الثالث : في المسكرات
	المقصد الأول :
٢١٢	تحقيق ماهية الخمر
	المقصد الثاني :
٢٣٥	رأى الفقهاء في طهارة الخمر والخدرات ونجاستها
٢٣٨	استعمال الخمر في الأدوية



## فهرس موضوعات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	كتاب الطهارة :
٣	باب الماء المتغير بالنجاسة
٨	باب ماء الوضوء يصيب الثوب
٨	باب الماء إذا وقعت فيه نجاسة أو اغتسل فيه الجنب
١٣	باب الفأرة تقع في الزيت
٢٠	باب الماء إذا تغير بطاهر
٢٢	باب الرجل يتوضأ بفضل وضوء المرأة
٢٥	باب الغسل من ماء الحمام
٢٦	باب ما يكره من سؤر البهائم كلها وما لا بأس به منها
٣٠	باب طين المطر يصيب الثوب
٣١	باب السرقين أو البول يصيب نعل الرجل أو ثوبه
٣٦	باب غسل اليدين عند القيام من نوم الليل
٣٦	باب في جلود الميتة إذا دبغت
٤٦	باب الخرز بشعر الخنزير
٤٧	باب في قرون الميتة وريشها
٤٨	باب ثياب الكفار
٤٩	باب الجنابة تصيب الثوب
٥٩	باب نواقض الوضوء
٦٣	لحم الجزور وألبانها وأبوالها

الصفحة	الموضوع
٦٨	مس المرأة
٨٤	باب الشك في الحدث
٨٥	باب الرجل يسلس بوله
٨٧	باب الوضوء
٩٢	تخليل الأصابع
٩٣	الموالة
٩٤	مسح الرأس
٩٥	إذا ترك مسح أذنيه ناسياً الترتيب في الوضوء
١٠٩	باب الاستنجاء
١١١	باب الغسل وموجباته
١١٧	باب المسح على الخفين
١٢٧	باب التيمم
١٤٨	باب العطاس والتشميت والختان
١٥٢	كتاب الحيض :
١٥٨	أحكام المستحاضة
١٦٠	إذا تغيرت عادة الحائض
١٦٢	كم أقل الحيض ؟
١٦٤	ما تراه المرأة من الدم بعد الخمسين
١٦٥	المستحاضة إذا كان دمها متميزاً
١٦٩	الناسية للوقت والعدد
١٧١	مسائل النفاس
١٧٤	كتاب الصلاة :
١٧٤	باب المواقيت
١٩٨	باب الأذان

الصفحة	الموضوع
٢٠٨	باب ستر العورة
٢١٧	باب اجتناب النجاسات وحكم البقعة
٢٣٢	باب استقبال القبلة
٢٣٥	باب صفة الصلاة
٢٨٢	باب سجود السهو
٢٩٥	باب صلاة التطوع
٣٣١	باب ما يبطل الصلاة وما يكره فيها وما يجوز للمصلي فعله
٣٤٣	باب سجود التلاوة
٣٤٧	باب الصلاة في أوقات النهي
٣٤٩	باب صلاة المريض
٣٥١	باب صلاة الجماعة
٣٦٠	باب الإمامة
٣٧٥	باب موقف الإمام والمأموم
٣٨٣	باب في الجمع بين الصلاتين
٣٨٦	باب قصر الصلاة
٤٠٢	باب صلاة الجمعة
٤٢٥	باب صلاة العيدين
٤٤٣	باب صلاة الخوف
٤٤٧	صلاة الكسوف
٤٤٩	كتاب الجنائز :
٤٦٣	باب في الكفن
٤٦٩	باب في الصلاة على الميت
٤٨٤	باب في المشي مع الجنائز والدفن والتعزية وتوابع تلك
٤٩٨	كتاب الزكاة :
٥٠٥	إلى من تدفع الزكاة من القربات وغيرهم

- ٥٠٧ الزكاة لا تدفع بها مذمة ولا يحايى بها
- ٥٠٩ كم يعطى القرابة من الزكاة
- ٥١٠ الزكاة تخرج من بلد إلى بلد
- الزكاة يعطى منها فى بناء مسجد أو حفر بئر أو كفن ميت
- ٥١٢ أو حج
- الرجل يشتري الثياب أو الدقيق أو نحو ذلك للمساكين من
- الزكاة
- ٥١٥ إخراج الزكاة قبل أن تجب
- ٥١٧ من تحل له الزكاة ومن لا تحل له وكم يعطى
- اللقاط
- ٥٢٥ الرجل يخرج زكاة ماله فتضيع
- ٥٢٨ المرأة يكون لها المهر على زوجها هل فيه زكاة ؟
- ٥٢٩ زكاة الدين إذا كان على ثقة أو غيره
- ٥٣٠ الرجل يكون له الدين وعليه الدين هل تجب عليه الزكاة ؟
- ٥٣٥ زكاة مال اليتيم
- ٥٣٧ ما يجب فيه الزكاة من الذهب
- ٥٤٣ ما تجب فيه الزكاة من الورق
- ٥٤٦ من قال : ما زاد على المائتين فبالحساب
- ٥٤٨ زكاة المال المستفاد
- ٥٥١ زكاة العروض
- ٥٥٤ زكاة الحلى
- ٥٥٨ زكاة الجوهر واللؤلؤ
- ٥٦١ زكاة العسل
- ٥٦٢ باب ما تجب فيه الزكاة من الخنطة والشعير والزيب ، والتمر
- والحبوب والقطاني وغير ذلك وما فيه الخراج والعشر
- ٥٦٤ صدقة الأوساق
- ٥٧١



٥٧٤

زكاة الركاز

٥٧٥

زكاة مال اليتيم والمجنون

٥٧٦

باب زكاة الفطر عنمن تؤدي :

٥٧٩

زكاة الفطر كم هي من التمر والحنطة وغيرهما ؟

٥٨٥

زكاة الفطر عن الحمل

٥٨٧

زكاة الفطر تفرق على الرؤوس

٥٨٨

من أعطى القيمة في زكاة الفطر

٥٨٩

الوقت الذي يستحب أن يخرج فيه صدقة الفطر

٥٩٢

صدقة الإبل والبقر والغنم

٦٠٤

الخلطة والسائمة

٦٠٧

كتاب الصيام :

٦٠٧

رؤية الهلال لشهر شوال قبل الزوال وبعده

٦١٠

شهادة الواحد على رؤية الهلال

٦١٤

من أدركه الصبح وهو جنب

٦١٥

سئل من نذر أن يصوم

٦١٦

إذا رأى الهلال وحده

٦١٩

سئل عن قول النبي ﷺ : شهرا عيد لا ينقصان

٦٢٠

سئل عن صيام الدهر

٦٢٠

صيام يوم الشك

٦٢١

إذا رأى الهلال من ليس بعدل

٦٢٢

سئل عن الصائم يحتجم

٦٣٠

المضمضة للصائم

٦٣١

الصائم يستاك

٦٣٣

الصائم يتقيأ

الصفحة	الموضوع
	إذا حاضت المرأة أو قدم المسافر مفطراً أو طهرت الحائض في
٦٣٤	نهار رمضان
٦٣٩	الصائم يصرع فيشرب
٦٣٩	المسافر يصوم في رمضان
٦٤١	الرجل يموت وعليه صوم
٦٤٣	إذا مات وعليه صلاة
٦٤٤	الصائم يكتحل ويقطر
٦٤٥	سئل عن صام رمضان بنية التطوع
٦٤٦	من لم يجمع الصيام من الليل
٦٤٨	الصائم يغمى عليه
٦٥١	الرجل يجامع أهله في شهر رمضان
٦٥٦	إذا وطئ يظنه ليلاً فبان نهراً
٦٥٧	إذا كفر الغير عنه
٦٥٨	إذا جامع دون الفرج أو أكل متعمداً
٦٥٩	المريض يخاف على نفسه
٦٦٠	إذا أكل يظنه ليلاً فبان نهراً
٦٦٠	إذا أفطر ناسياً في رمضان
٦٦١	إذا نذر أن يصوم شهراً متتابعاً فأفطر يوماً
٦٦٢	إتباع رمضان بست من شوال
٦٦٣	الصائم يقتل الخيوط
٦٦٤	إذا حال دون منظر الهلال سحاب ليلة الثلاثين من شعبان
٦٦٧	مسائل في الاعتكاف
٦٧٤	كتاب المناسك :
٦٧٦	دخول مكة بغير إحرام
٦٧٩	ما يؤمر به الحاج
٦٨٥	مذهب أبي عبد الله في المتعة
٦٨٩	النية في الإحرام

الصفحة	الموضوع
٦٩١	الطيب للمحرم
٦٩١	فسخ الحج إلى العمرة
٦٩٧	ما يتوقاه المحرم
٧٠٥	ما يقتل المحرم
٧٠٦	المحرم يذبح الصيد
٧٠٧	سئل عن المحرم يُقَرَّد بغيره ويذبح
٧٠٧	سئل عن المحرم يأكل الصيد ، يصيده الحلال
٧١٧	قصر الصلاة بمنى وعرفة
٧١٩	سئل عن الضبع والثعلب
٧٢١	سئل عن طاف بالبيت وهو غير متوضئ
٧٢٣	من أين يدخل مكة
٧٢٤	الركعتين بعد الطواف ، والطواف بعد طلوع الفجر والعصر
٧٢٧	ما يقال عند رؤية البيت
٧٢٨	العبد يعتق والصبي يحتلم بعرفة
٧٢٩	ما يقول عند الصفا والمروة واستلام الحجر
٧٣٢	متى يقطع الحاج التلبية ؟
٧٣٦	سئل عن الرجل يطوف بالصفا والمروة قبل البيت
٧٣٧	سئل عن بدأ بالمروة قبل الصفا
٧٣٧	ما يفوت به الحج
٧٣٨	الصلاة بجمع والتعجيل إلى منى قبل التروية
٧٣٩	سئل عن رمى الضعفة وحصى الجمار ومن أبى يرمى
٧٤١	سئل عن العمرة في أشهر الحج
٧٤٢	سئل عن المعتمر يخرج من مكة إلى شيء يقصر فيه الصلاة
٧٤٣	سئل عن الحج تضاف إليه عمرة
٧٤٤	سئل عن قوله عليه السلام دخلت العمرة في الحج
٧٤٥	سئل إذا اعتمر عمرتين يجزئه هدى واحد
٧٤٦	سئل عن المتمتع كم يسعى بين الصفا والمروة

- ٧٤٦ سئل من نذر أن يحج ولم يحج حجة الإسلام وغير ذلك
- ٧٤٨ إذا مات وقد بقى عليه شيء من نسكه
- ٧٤٨ من يكرى نفسه ويحج
- ٧٤٩ سئل من أين يهل أهل مكة بالحج
- ٧٥٠ المرأة إذا أحرمت بعمره فأدركها الحج وهي حائض
- ٧٥١ سئل عن قوله : الحج عرفة والعمرة الطواف
- ٧٥٥ سئل عن النصراني يسلم بمكة
- ٧٥٥ سئل عمن دخل مكة محرماً ثم أراد الحج
- ٧٥٧ سئل عمن نذر أن يحج ماشياً
- ٧٥٨ سئل عمن نذر أن يحج
- ٧٥٩ سئل عن القارن يجزيه طواف واحد
- ٧٦٠ سئل عن أشهر الحج
- ٧٦٠ سئل عمن مات ولم يحج وهو موسر
- ٧٦٣ المرأة تحج عن الرجل والحائض تبلغ الميقات ما تصنع
- ٧٦٤ سئل عن الرمل والاضطباع
- ٧٦٦ الطواف والسعي راكباً
- ٧٦٨ سئل عن صلاة أهل مكة والجمع بين الصلاتين
- ٧٧٧ سئل عمن له ما يقوم بقوته كل سنة هل يبيعه ويحج به
- ٧٧٨ سئل عمن قال : الحج من البيت
- ٧٧٨ سئل عما يقبل الرجل من الأركان
- ٧٧٩ سئل عمن حج من مال سرقه
- ٧٨٠ سئل عن الإقرا ن بين الأسابيع
- ٧٨٢ إذا أحرمت بالحج في غير أشهره
- ٧٨٣ سئل عمن أراد دخول مكة بعمره
- ٧٨٣ سئل عن إجارة بيوت مكة
- ٧٨٦ سئل عمن حلق قبل أن يرمى الجمرة
- ٧٨٧ سئل عن المحرم يتزوج ويراجع زوجته

- ٧٩١ سئل عن الحج عن الميت بالوصية وعمن لا يقدر على الحج
- ٧٩٤ سئل عن المبيت بمكة ليالى منى
- ٧٩٧ سئل عن المغمى عليه بعرفة
- ٨٠٠ سئل عن قول عمر : من قدم ثقله فلا حج له
- ٨٠١ سئل عن يوم عرفة إذا كان فيه شك
- ٨٠٢ سئل عن عمرة المحرم
- ٨٠٤ سئل عن المحرم يبدأ بالتكبير أيام التشريق أو التلبية
- ٨٠٥ سئل عن المحرم يطأ فى الفرج أو فيما دونه
- ٨٠٦ مسائل شتى من المناسك :
- ٨٠٦ إذا منع من الوصول إلى البيت
- ٨٠٧ المرأة تحيض فى الطواف
- ٨٠٧ إذا ترك الرمى والمبيت
- ٨٠٨ إذا قال : حجوا عنى بألف درهم
- ٨٠٩ المحرم يضطر إلى الميتة والصيد
- ٨٠٩ إذا نوى المسافر أن يقيم بمكة أربعة أيام
- ٨١٠ المضى فى الحج الفاسد
- ٨١٠ سئل عمّن يجب الحج أيجب عن الناس
- ٨١١ المملوك يحلف بطلاق امرأته أن يحرم أول يوم من شهر رمضان
- ٨١٣ من يشعر البدن
- ٨١٤ من قلّد وأشعر فقد أحرم
- ٨١٤ حرم المدينة
- ٨١٨ كتاب السير :
- ٨١٨ سئل عن فضل الغزو والسكنى بين أهل الحرب
- ٨١٩ الخمس كيف يقسم
- ٨٢٢ الصلاة على ظهر الدابة فى الغزو ومسائل غير ذلك

الصفحة	الموضوع
٨٢٢	إذا اشترى شيئاً غلبه عليه العدو
٨٢٤	بيع سبى المسلم من أهل الذمة
٨٢٧	الأكل من دار الحرب
٨٢٧	إذا استأجر الإمام قوماً للغزو
٨٢٨	العبد يسهم له ؟
٨٢٩	المدبر يسهم له ؟
٨٣٠	الأسير يفادى به في بلاد الروم
٨٣١	في فضل الغزو لأهل السرايا
٨٣١	فضل الساقة
٨٣٢	فضل الكمين
٨٣٢	الطلائع
٨٣٣	الفداء
٨٣٣	استقبال الرسول
٨٣٤	الساقة
٨٣٤	هل تحمل الذرية إلى الثغر ؟
٨٣٥	قصر الصلاة في الرباط
٨٣٦	فضل الجهاد أو الصدقة أو الجلوس في الرباط
٨٣٦	باب في الأسير يطلقه العدو على شريط بينهم
٨٣٨	إذا دخل أرض العدو بأمان
٨٣٨	التزوج بدار الحرب
٨٣٩	سئل عن نبش قبور المشركين وحكم ما فيها
٨٤١	الشهيد يكون عليه الدين
٨٤٢	سئل عن التفرقة بين السبى
٨٤٦	سئل عن نصارى نقضوا العهد وقاتلوا المسلمين
٨٤٧	السرية والنفل
٨٤٩	لزوم طاعة الأمير وعدم مخالفته
٨٤٩	سئل عن السبق

مسائل شتى من السير  
— أهل الذمة يحدثون البيع والكنائس وغير ذلك

### كتاب الذبائح والعقيقة :

٨٦١

ما يقال عند الذبيحة

٨٦١

الأضحية كيف تقسم

٨٦٢

في الشاة يضحي بها عن أهل البيت

٨٦٢

الرجل يضحي هل يمس من شعره

٨٦٤

إذا ترك التسمية على الذبيحة

٨٦٥

ذبيحة السارق

٨٦٦

إذا ذبحها من قفاها

٨٦٧

ذبيحة المجوسى

٨٦٧

إذا أبان رأس الذبيحة

٨٧١

ذكاة الجنين ذكاة أمه

٨٧٢

الذبيحة تذبح وهى مريضة

٨٧٣

الذبيحة لغير الله

٨٧٣

الرجل يشتري الأضحية ثم يموت

٨٧٥

إذا أبدل الأضحية بخير منها

٨٧٥

ذبيحة الصبي والمرأة

٨٧٦

ما يجزىء في الأضحية

٨٧٧

العقيقة

٨٧٨

### كتاب الصيد والأطعمة :

٨١١

في أكل الخشاف والخطاف

٨٨٢

في أكل الجراد

٨٨٣

لحم الفيل

٨٨٤

السنور

٨٨٥

الصفحة	الموضوع
٨٨٥	الأرنب
٨٨٦	الضب
٨٨٦	الثعلب
٨٨٧	ابن عرس
٨٨٨	اليربوع
٨٨٨	الورل
٨٨٩	السلحفاء
٨٩٠	كلب الماء
٨٩٠	السرطان
٨٩١	الغراب الأبقع
٨٩٢	الضفادع
٨٩٢	الرخم
٨٩٣	الحية والعقرب
٨٩٣	الدم والطحال والغدة
٨٩٤	البطيخ والمدود
٨٩٥	الباقلاء المدود
٨٩٥	الفأر
٨٩٦	اللحم إذا تغير ورتن
٨٩٧	الرجل يرسل كلبه فيجد معه غيره
٨٩٨	كتاب اليبوع :
٨٩٩	بيع البيض بالسلت
٩٠١	الثياب والطعام تكون أثماناً
٩٠١	التجارة في الحنطة
٩٠٢	اختلاف المتبايعين
٩٠٣	إذا باع بشرط البراءة من كل عيب
٩٠٤	سئل عن شرطين في بيع



الصفحة	الموضوع
٩٠٦	بيع المدبر
٩٠٧	إذا باع وشرط على المشتري ألا يبيع ولا يهب
٩٠٨	البيعان بالخيار
٩٠٩	بيع السمك في الآجام وما ظهر من الأرض
٩١٠	قوله عليه السلام : « خراج العبد بضمانه »
٩١١	مدّ عجوّة
٩١٢	بيع العربون
٩١٥	بيع الثنيا والسقيا الورق من العين
٩٢٠	الأرش مع الإمساك
٩٢٣	بيع المصاحف
٩٢٥	وضع الجوائح
٩٢٦	سئل إذا قضى بعض غرمائه دون بعض
٩٢٧	إذا قضى المؤجل قبل أجله
٩٢٧	إذا شرط أن لم يعطه الثمن إلى ساعة كذا وإلا فلا بيع له
٩٢٨	بيع المكاتب
٩٢٨	إذا رضى أحد الغريمين بالمقاصصة
٩٢٩	باب السلم
٩٣٣	باب بيع الولاء وهبته
٩٣٤	الصرف
٩٣٥	سئل عمن اشترى شراء فاسد هل يشتري منه ؟
٩٣٦	إذا أذن لعبد في التجارة
٩٣٧	تفسير النهي عن بيع الحجر
٩٣٨	حبل الحبلّة
٩٣٩	بيع التعاويز
٩٤٠	الربا
٩٤٣	الرهن
٩٤٦	المضاربة

الصفحة	الموضوع
٩٤٨	المواضعة والمقاطعة
٩٤٩	— الشركة
٩٥٢	بيع المال في الفلس
٩٥٤	باب الشفعة
٩٦٠	بيع المراجعة
٩٦٦	الرجل يقرض الدراهم فيأخذ بها طعاماً
٩٦٧	إذا باع شيئاً مجازفة وهو يعلم كيـله
٩٦٧	تقاسم الورثة العين والدين
٩٦٨	سئل عن قول ابن عمر: « ما أدركته الصفقة حياً مجموعاً »
٩٧٠	— باب الإجازات
٩٧٨	أجرة القسام
٩٧٩	باب الوكالة
٩٨١	العارية والوديعة
٩٨٤	سئل عن دقيق لقوم اختلط بدقيق شعير لآخر
٩٨٥	أجر الجعل في الأبق
٩٩٠	القرض
٩٩٠	الكفالة في الحد
٩٩١	مسائل في الغصب وغيره
٩٩٤	الخيطة في المسجد
٩٩٥	الصلة إذا لم يستشرف بها نفسه ومعنى الاستشراف
٩٩٦	الهبة وغير ذلك
٩٩٨	الوقف
٩٩٩	إحياء الموات والحمى
١٠٠٢	اللقطة
١٠٠٣	إذا أحدث في داره ما يضر الجار
١٠٠٣	آلات اللهو والغناء

١٠٠٥

إذا أتلّف على ذمّي خمرّاً أو إناء خمر

١٠٠٦

سئل عن اللقيط

١٠٠٧

المسجد إذا خرب هل يباع وينفق على غيره

١٠٠٨

## كتاب النكاح :

١٠٠٨

الرجل يتزوج المرأة بغير وليّ ومن يزوج إذا لم يكن وليّ

١٠١٣

اليتيمة تستأمر في نفسها

١٠١٧

ما جاء في تزويج الخال

١٠٢٠

متى تجب النفقة للمرأة

١٠٢١

الصغيرة إذا زوجها أبوها هل لها الخيار

١٠٢٣

تزويج البكر والثيب بإذنها

١٠٢٣

من وقع على أم امرأته

١٠٢٦

متى يجب الصداق للمرأة

١٠٣٠

الغسل على الصغيرة إذا وطعت واليهودية والنصرانية

١٠٣١

طلاق العبد ونكاحه

١٠٣٢

المرأة تسلم قبل زوجها

١٠٤٠

سئل عن غير أولى الإربة من الرجال

١٠٤٢

حق المملوك والمملوكة إذا مات عليها المملوك

١٠٤٤

الأخرس يتزوج

١٠٤٤

من فجر بامرأة هل يحل لابنه يتزوجها

١٠٤٥

من يحرم من الإماء

١٠٤٦

باب من الرضاع وغير ذلك

١٠٤٩

سئل عن الخلع

١٠٥٥

عتق الأمة صداقها

١٠٥٦

الأخرس يتزوج

١٠٥٦

سئل عن لبن الفحل والرضاع

١٠٥٩

مسائل من النكاح

الصفحة	الموضوع
١٠٦٢	الظهار
١٠٦٢	الحرام
١٠٦٤	سئل عن العنّين
١٠٦٧	سئل عن المفقود
١٠٧٠	تزويج الوليان
١٠٧١	الجمع بين الأختين بملك اليمين
١٠٧٢	الاستبراء
١٠٧٣	المرأة تدعى على ميت أنه زوجها
١٠٧٤	تفسير حديث البكر بالبكر
١٠٧٦	باب الجمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها
١٠٧٩	وطء المرأة وابنتها بملك اليمين
١٠٨٠	تخصيص عموم القرآن بالسنة
١٠٨٤	في الرجل يتزوج ذات المحرم
١٠٨٧	المسمى في النكاح الفاسد
١٠٨٧	من فجر بامرأة يجوز أن يتزوج بابنتها من الرضاعة
١٠٨٩	طلاق المجنون والمحموم
١٠٨٩	طلاق السكران
١٠٩٠	الرجل يتزوج أخت ابنته أو أخت أخته من الرضاعة
١٠٩١	الرجل يعتق الجارية ويتزوجها
١٠٩٣	رجل تزوج امرأة على عتق أبيها
١٠٩٥	القافة
١٠٩٧	العقر للبكر
١٠٩٨	وطء المدبرة
١٠٩٩	الزوج الثاني يهدم
١١٠٠	تفسير حديث

## كتاب الطلاق :

١١٠١

١١٠٢

جعل أمر امرأته بيدها

١١٠٩

سئل عن طلاق المختلعة والسنة في الخلع وجامع الطلاق

١١١١

الظهار قبل النكاح

١١١٢

تعليق الطلاق على الجماع

١١١٣

الطلاق بالمشيئة

١١١٣

طلاق المجنون والمبرسم والسكران

١١١٦

إذا طلق في نفسه ولم يتكلم

١١١٧

إذا حلف لا يأوى هذا الدار

١١١٨

ألبنة

١١١٩

سئل عن الإيلاء

١١٢٧

طلاق المكره

١١٢٩

سئل عن الخلية والبرية والحرام

١١٣١

هبة المرأة لأهلها

١١٣١

إذا طلق في نفسه ، أو نائم ، أو مريض

١١٣٢

طلاق العبد

١١٣٢

سئل عن سنن الظهار وما حفظ في ذلك

١١٣٥

في العدد وما يحفظ في ذلك

١١٤١

## مسائل الاستبراء :

سئل عن طلاق المريض ... والرجل يحلف على الغيب ومسائل

١١٤٣

شتى

١١٥٢

سئل عن اللعان

١١٥٧

الإحداد

١١٥٨

## كتاب العدد :

١١٥٩

الصغيرة إذا اعتدت بالأشهر ثم حاضت في العدة



الصفحة	الموضوع
١١٨٨	في الذي يعتق غلام ابنه
١١٨٨	إذا اعتق العبد وله مال
١١٨٩	من تكلم بالعتق ولا يفهمه
١١٩٠	سئل عن العبد بين الرجلين يعتق أحدهما نصيبه
١١٩٤	العتق عن الميت
١١٩٥	التوقيت للعبد في العتق
١١٩٦	الابن يعتق من مال الأب
١١٩٦	سئل عن عتق العبد
١١٩٧	سئل عن السائبة
١٢٠٠	سئل عن العبد يشتري نفسه ليعتق
١٢٠١	في الرجل يسبقه لسانه بالعتق ولم ينوه
١٢٠٢	كتاب الفرائض :
١٢٠٤	المشركة
١٢٠٨	الولاء
١٢٠٩	كتاب الخراج :
١٢٠٩	المزارعة والشراء من أرض السواد
١٢١٩	سئل عن الخراج الذي وظفه عمر على أرض السواد
١٢٢٢	كتاب الجنائيات :
١٢٢٢	الواجب في القصاص
١٢٢٢	الرجل يُقتل بالمرأة
١٢٢٤	سئل عمن قتل عمداً فعفا بعض الورثة
١٢٢٥	سئل عن رجل قطع يد امرأة عمداً
١٢٢٦	الوالد لا يقتل بابنه
١٢٢٧	سئل عن الحر يقتل بالعبد والمسلم بالكافر

الصفحة	الموضوع
١٢٢٩	في حر وعبد قَتلاً عبداً
١٢٣٠	رجل وصبي قَتلاً رجلاً عمداً
١٢٣٢	كتاب الديات :
١٢٣٢	سئل عن دية المسلم كم هي ؟
١٢٣٢	سئل عن دية الأصابع
١٢٣٤	سئل عن دية الأسنان
١٢٣٥	القتيل يوجد في الطواف
١٢٣٦	سئل عن العين القائمة واليد الشلاء
١٢٣٨	سئل عن الرجل يضرب الرجل فلا يستمسك خلاه
١٢٣٩	في لسان الأخرس يقطع
١٢٤٠	في ذكر الخصى والعين إذا قطع
١٢٤٠	سئل عن دية اللسان إذا قطع
١٢٤١	دية اليهودي والنصراني والمجوسي
١٢٤٢	في اللحية والشاربين
١٢٤٣	سئل عن السمحاق والموضحة
١٢٤٥	سئل عن دية الأمة والمأمومة
١٢٤٦	في الظفر إذا أعوز
١٢٤٧	سئل عن الأنف إذا جدع
١٢٤٨	في خرمات الأنف
١٢٥٠	في دية الصلب إذا حذب
١٢٥١	في ذهاب العقل
١٢٥٢	في ذهاب السمع
١٢٥٢	سئل عن الحارصة والباضعة والمتلاحمة
١٢٥٥	ثدي المرأة
١٢٥٥	سئل عن دية الجائفة
١٢٥٦	سئل عن دية المنقلة



الصفحة	الموضوع
١٢٥٧	سئل عن الهاشمة
١٢٥٨	جراح المرأة والزند إذا كسر
١٢٥٩	الأعور إذا فقأ عين الصحيح
١٢٦٠	في الأعور تفقأ عينه
١٢٦٠	سئل عن دية اليدين
١٢٦١	دية الرجلين
١٢٦٢	دية العينين
١٢٦٢	دية الأذنين
١٢٦٣	دية الحاجبين
١٢٦٤	عقل العبد
١٢٦٤	في اليد الشلاء وغير ذلك
١٢٦٦	دية ما كان في الإنسان منه اثنين
١٢٦٨	في الرجل يعض الرجل فينزع ثنيه
١٢٦٩	من قتل في الحرم
١٢٧٠	سئل عن الرجل جبار
١٢٧١	سئل عمن ضرب رجلاً بخشبة فقتله
١٢٧٣	كتاب الحدود :
١٢٧٣	سئل عن البكر إذا قذفت
١٢٧٣	الحد فيمن أتى ذات محرم
١٢٧٤	المسلم يقذف الذمي
١٢٧٤	سئل عمن أتى بهيمة أو ميتة
١٢٧٧	سئل عن الأمة تحصن الحر
١٢٧٩	حد الساحر
	القطع في السرقة :
١٢٨١	قوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾
١٢٨٣	من أين يقطع السارق

- ١٢٨٤ من يسرق من بيت المال والإمام يرى السكران  
 ١٢٨٥ سئل عن المستعير إذا جحد فأقر  
 ١٢٨٦ سئل في كم يجب القطع  
 ١٢٨٧ سئل عن المحارب  
 ١٢٨٩ سئل عن الزنديق يستتاب  
 ١٢٩٠ سئل عن المرتد  
 ١٢٩١ سئل عن شتم الرب عز وجل ومن شتم النبي ﷺ  
 ١٢٩٣ سئل عمن شتم رجلاً من الصحابة رضى الله عنهم  
 ١٢٩٤ سئل عمن يجب عليه الحد  
 ١٢٩٥ شرب المسكر  
 ١٢٩٨ في المرى الذى يصنع فيه الخمر  
 ١٢٩٨ سئل عن خل الخمر  
 ١٢٩٩ التداوى بالخمر

### كتاب الشهادات :

- ١٣٠٢ شهادة أهل الذمة  
 ١٣٠٥ شهادة الصبيان والنساء  
 ١٣٠٦ شهادة الأب لابن والقرابات  
 ١٣٠٧ شهادة الشريك لشريكه  
 ١٣٠٨ سئل عن القاذف إذا تاب  
 ١٣٠٩ ما نهى عنه من وضع الكتب والفتيا وغيره  
 ١٣١٨ التفضيل والخلافة  
 ١٣٢٠ الشهادة لأبى بكر وعمر بالجنة  
 ١٣٢١ سئل عن اليهود والنصارى والمجوس من أمة محمد ﷺ أم لا ؟  
 ١٣٢٤ القراءة بالألحان  
 ١٣٢٦ الخطأ والنسيان  
 ١٣٢٩ تفسير أحاديث عن رسول الله ﷺ





# الفهارس

الصفحة	الموضوع
١٣٦٥	فهرس الآيات
١٣٧٣	فهرس الأحاديث
١٣٨٩	فهرس آثار الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم
١٣٩٦	فهرس آثار عبدالله بن عباس رضى الله عنهما
١٣٩٧	فهرس آثار عبدالله بن عمر رضى الله عنهما
١٤٠٠	فهرس آثار عبدالله بن مسعود رضى الله عنه
١٤٠٢	فهرس آثار الصحابة الآخرين رضى الله عنهم
١٤٠٩	فهرس أقوال التابعين ومن بعدهم
١٤١٧	فهرس الأعلام
١٤٣٩	فهرس الكلمات الغريبة
١٤٥٧	فهرس الأماكن
١٤٦١	فهرس الأمم والقبائل
١٤٦٣	فهرس المصادر والمراجع
١٥١٣	فهرس القسم الدراسى
١٥١٩	فهرس موضوعات الكتاب

## مطبعة المدائن

المؤسسة الممودة بمصر  
٦٨ شارع الصابية - القاهرة ت : ٨٢٧٨٥١

